

المُصَنَّبُ

صنعت

أبي العباس محمد بن يوسف البرقي

٤١٠ - ٤٨٥ هـ

تأليف

مؤيد الدين الأديب

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الأول

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنضب
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٥٢٨٥

الجزء الأول

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة -
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أُلجج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١ - لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جرّاء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يُمثّل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي آخرها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدري فاعل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢ - ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلّفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أنّ ذكرَ نصوص سيبويه كان يغني عن كلّ شرح وتعليق في أحيان كثيرة ، إذ أنّ نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣ - لم أعلّق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفى أن تكون المسألة في المقتضب ايعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤ - إذا كان نشر المقتضب قد حقّق لي أمنية من أعزّ أمانيّ فقد انشرح صدرى إلى أتّى جعلت مسائل المقتضب على جبل اللراع بما صنّعه من الفهارس . إنّ فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المختضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف النّام لكلّ قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عزيمة

تَحْدِير

بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم

رئيس لجنة أحياء التراث

من أهم العلوم العربية التي غنى بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور النحو والصرف ، لما هما من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتتشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصلية كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حظه من اللبوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد وإعرابها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوروبا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب «المقتضب» فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكانته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان - كما يقول محققه - «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة» ، فإنه لم يتدارس إلا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخته إلا القليل ، ولم يعرف الناس عنه إلا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري في أماليه ، والسهيل في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة «ممتاز» من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب «المقتضب» ، فرجع إلى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كيريلي زاده

بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن تعهد إليه تحقيق هذا الكتاب ، لتشره ضمن ما تقوم به من نفائس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهب النحوى وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريسا وتصنيفا ، إلى اطلاع واسع وإحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في «المقتضب» إحياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل المشككة في أول «المقتضب» لسعيد بن سعيد الفاروق لخص هذه الكتب جميعها ، ووشى بها حواشى الكتاب .

هنا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين ما لها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمى ولامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض للمذهب النحوى واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض للذكر الخصومة التى بينه وبين ثعلب وأسبابها ونتائجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين نقلوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك فى أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة إحياء التراث أن فى هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لمصره وبيان معالمه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنون بتاريخها .

ولعل لجنة إحياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزا من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية فى زمانه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، وَنَسْتَهْدِيكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّكَلُّفِ لِمَا لَا نُحْسِنُ ،
كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعُجْبِ بِمَا نُحْسِنُ .

وَنُصَلِّي ، وَنُسلِّمُ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِكَ ، وَخَاتَمِ رُسُلِكَ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ ، وَصَحْبِهِ ..
أَمَّا بَعْدُ :

فقد صحبت المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبتى ، وقربته من نفسى ، وبقيت حقياً به ، مُراعياً له ، مقبلاً عليه .
وما من شك فى أنه ليس فى تراثنا اللغوى المخطوط كتاب يُنازع المقتضب فى أصالته ،
أو يُضارعه فى عراقته وضحامته .

فالمقتضب صنعه شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها فى القرن
الثالث الهجرى ؛ ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره ، ونضجت ثقافته ، واستوت معارفه ؛
لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته ، وكان المرأة الصادقة التى تجلو مذهب النحوى
فى صورة مُعبّرة ، واضحة القسّمات بيّنة الملامح .

لأبى العباس كُتب أخرى فى النحو ، ولكنّها رسائل .

أما «المقتضب» فقد جمّله كتاباً قائماً برأسه ، مستنفاً بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ،
ولمّا ألف كتابه (الكامل) بَعَثَ (المقتضب) ، وضمّنه صَئِراً من مسائل النحو ، ما أحال إلا
عليه ، ولا أشار إلا إليه ، وكان يفخّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح فى
الكتاب «المقتضب» فلم يذكره إلا مسبقاً بلفظة : «الكتاب» . وكذلك فعل فى كتابه
«المذكر والمؤنث» .

وَعَنِيَّ عَنْ الْبَيَانِ أَنَّ «الْمُقْتَضِب» أَقْدَمَ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا فِي النُّحُو ، وَالصَّرْفِ بَعْدَ كِتَابِ سِيَبِيَّيْهِ .

وَالْمَصَادِرُ الْأُولَى - وَمَا أَقْلَهَا - هِيَ النَّبْعُ الصَّافِي ، وَالْمَوْرِدُ الْعَذْبُ ؛ فَيَجْمَلُ بِنَا أَنْ نَكْشِفَ عَنْ مَنَابِعِهَا ، وَنَعْبِدَ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا ، وَنَيَسِّرَ الْإِغْتِرَافَ مِنْ مَنَاهِلِهَا ، وَقَطِفَ يَانِعِ ثَمَارِهَا ، وَمَا أَحْوَجَ نَفْسَنَا إِلَى أَنْ تَسْمَعَ لِأَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ الْأَثَمَةِ ، وَأَنْ تَعْرِفَ كَيْفَ يَصَوِّرُونَ آرَاءَهُمْ بِأَقْلَامِهِمْ ؟ وَكَيْفَ يَحْتَجُّونَ لَهَا ، وَيَدَافِعُونَ عَنْهَا ؟

لَقَدْ كَانَ لِكِتَابِ سِيَبِيَّيْهِ أَثَرٌ وَاضِحٌ فِي ثِقَافَةِ الْبَلَدِ جَاءُوا مِنْ بَعْدِ سِيَبِيَّيْهِ ؛ كَمَا كَانَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمُ النُّحَوِيَّةِ ؛ لِهَذَا عُنِيتُ فِي تَعْلِيقَاتِي بِبَيَانِ صِلَةِ «الْمُقْتَضِب» بِكِتَابِ سِيَبِيَّيْهِ .

وَالْإِفْصَاحُ عَنْ هَذِهِ الصِّلَةِ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ سَوْقِ نصوصِ سِيَبِيَّيْهِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَرْضَ لَهَا الْمَبْرَدُ ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا بِوُضُوحٍ مَدَى اعْتِمَادِ الْمَبْرَدِ عَلَى سِيَبِيَّيْهِ ، وَمَدَى اسْتِقْلَالِهِ . ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ سِيَبِيَّيْهِ ، وَالْمُقْتَضِبَ أَقْدَمَ وَأَضْحَمَ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ كُتُبِ النُّحُو وَالصَّرْفِ ، فَالرِّبْطُ بَيْنَهُمَا تَسْجِيلُ لَخْطَوَاتِ نَشْأَةِ النُّحُو وَتَدْرَجِهِ فِي الْقَرْنَيْنِ : الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا كَشَفٌ عَنْ مَنَابِعِ «الْمُقْتَضِب» وَمَصَادِرِهِ ، كَمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ دَعَامَةً قَوِيَّةً فِي الدِّرَاسَاتِ الْمُقَارِنَةِ .

لَقَدْ بَلَدَتْ أَقْصَى الْجُهْدِ فِي ذَلِكَ حَتَّى بَلَغْتَ نصوصِ سِيَبِيَّيْهِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا التَّعْلِيقُ عَلَى الْمُقْتَضِبِ قَدْرًا وَافِرًا .

وَهَذَا غَيْرُ شَوَاهِدِ سِيَبِيَّيْهِ فِي الْمُقْتَضِبِ الَّتِي بَلَغَتْ (٣٨٠) شَاهِدًا ، وَغَيْرُ مَا اكْتَفَيْتُ بِهِ مِنَ الْإِحَالَاتِ .

هَذَا وَفِي نَشْرِ الْمُقْتَضِبِ تَصْحِيحٌ لِلْمَذْهَبِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَمَا أَكْثَرَ مَا نُسَبُّ إِلَى الْمَبْرَدِ مِنْ أَقْوَالٍ تُعَارِضُ مَا أَثْبَتَهُ فِي مُقْتَضِبِهِ ، وَفِي ظَنِّي أَنَّ الَّذِي جَرَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِقْدَامُهُ عَلَى نَقْدِ كِتَابِ سِيَبِيَّيْهِ ، وَجَمْعُ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ .

بَيْنَمَا نَرَاهُ مُتَّفِقًا مَعَ سِيَبِيَّيْهِ ، إِذْ نَرَى أَقْوَالَ أُخْرَى تُنْسَبُ إِلَيْهِ خِلَافَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ أَدْلَى عَلَى هَذَا مِنْ أَنَّ سِيَبِيَّيْهِ اسْتَشْهَدَ لِلْعُطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مُعَاوَى إِنْنَا بَشْرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِيَالِ ، وَلَا الْحَدِيدِ

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزهها كلها المبرّد في نقده للكتاب ، ثمّ استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كله يقال : إنّ المبرّد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أن يَضَحَبَ نَشْرَ (المقتضب) لإحياء كتابين لهما به صلة :

أولهما : نقد المبرّد لكتاب سيبويه ، وردّ ابن ولاد على المبرّد في كتابه «الانتصار» وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقد المبرّد هذا لم يطلّع عليه أبو الفتح ، فتحدّث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي عليّ عن أبي بكر بن السّراج أنّ المبرّد كان يعتلّز منه ، ويقول : هذا شيء كُنّا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع قلّته من كلام غير أبي العباس .

وسيرى القارئ أنّ المبرّد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ، كما أنّ أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتّبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : «تفسير المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب» لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقي المتوفّى سنة ٣٩١ هـ . وكنت أتمنّى أن يُنشر كاملاً ، ولكنّ الذي حمّلى على تلخيصه أنّ الفارقي لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، ولو فعل لأحسن وأجمل ، وإنما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذي ، وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثمّ يبيّن ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وحبّيك أن تعلم أنّه ولّد من هذه المسألة : (سير بزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية ضيقة لا طائل تحتها ، وما أشبهها يلخّم جمليّ غثّ على راس جبلٍ وعَر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصّفو واللباب .

وقد أعانني الله فيسّر لي معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كلّ شيء في مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ،

وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتها ليُعرف ما أصلحه ، ويسهل الرجوع إليها .

وكم غمّيت ، ودعوت الله أن يهيء للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقده .
وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى لشنون الإسلاميه ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ، والإسلامية .

وأما مالمقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث - فلهم مني أجمل الشكر .

سبّده الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسداد .

محمد عبد الخالق عضيمة

٦ من ذي القعدة ١٣٨٢ هـ

٢١ مارس ١٩٦٢ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرد

نفسه :

كما في طبقات الزبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

« هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث »
وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : « وثمالة منزلهم قريب من الطائف وهم أهل روية ، وعقول »^(١) .

أمرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمد بن القاسم : كان المبرد من السورجيين بالبصرة ثم يكسر الأرضين وكان يقال له : حيان السورجي وانتفى إلى اليمن ولذلك تزوج المبرد ابنة الحفصي ، والحفصي شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فوجل) من السورجيين بالجيم المعجمة ، ثم قال الناشر : ولم أعر على معناه على الرغم من محاولات كثيرة للبحث عنه حتى في بلاد المشرق .

(١) ترجمة المبرد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٣٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزعة الألبا : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيات الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباء الرواة : ج ٣ - ص ٢٤١ - ٢٥٢ ، الباب في الأنساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطبعة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ص ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ شذرات الذهب : ج ٢ - ص ٩٠ - ٩١ ، مرآة النحويين : ص ٨٣ ، بغية الوعاة : ص ١١٦ - ١١٧ ، مسالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ . ج ٣ ص ٣٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠ هـ وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه توفى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيّب في مراتب النحويين بأن قال : توفى سنة ٢٨٢ .

والمبرد لم يذكر الخليل ، وما ذكر في العقد الفريد^(١) من « أن محمد بن يزيد النحوي قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسّع لي ، وكرهت أن أضيّق عليه فانقبضت ، فأخذ بعُضدي وقربني إلى نفسه وقال : إنه لا يضيّق سُم الخياط بمُتَحَابِّين ، ولا تسع الدنيا متباعضين » تصحيف ، وهذا الحديث إنما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمد اليزيدي المتوفى سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزنة الأدب^(٢) .

راء المبرد :

لقيت راء المبرد حظًا كبيرا من عناية الباحثين ، فذكرت قصص تثبت فتحها وأخرى تدلّ على كسرها ، فيقول ابن خلكان : « المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهمله . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنه قال : سئل المبرد لم لُقبت بهذا اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطأيني ، فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا : يعني غلاف زمّلة فارغا ، فدخلت فيه وغطّيت رأسه ، ثم خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي . فقال : أخبرت أنه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتشها فدخل ، فطاف كل موضع في الدار ولم يفتنّ لغلاف الزمّلة ، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق ، وينادى : على الزمّلة المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثم قال : وقيل : إن الذي لقّبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر العقد بتحقيق الأستاذ أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايبادي ج ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة التجارية بتحقيق الأستاذ سيد المرياني ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبعات اليزيدي ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل إلى الخليل بن أحمد فقال أحسبني قد ضيعت عليك فقال له : لا تملّ ذلك فإن شبرا من الأرض لا يضيّق على المتحابين والأرض برحها لاتسع متباعضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضاً القِفْطِيُّ عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .

والوزير الأندلسي محمد بن هشام المصْحَفِيُّ المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضاً قال : يقال له المبرد بفتح الراء ، ولُقِّبَ بالمبرد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرد ، ومقسم ، ومُحسن إذا كان حسن الوجه ^(١) .

أما ابن عبد ربّه ^(٢) فيعلّل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار المبرد للشعر البارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان - وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختار لكل شاعر إلا أبرّ ما وجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هاني ، فاستخرج له من البرد أبياتاً ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عليها ؟ »

وجلّ أشعاره في الخمرىات بديعة لا نظير لها ، فخطّر بها كلّها ، وتخطّأها إلى التي جائسته في برده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى المبرد ، إلّا لبرّده وقد تخيّر لأبي العتاهية أشعاراً . تقتل من بردها » .

وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

وضبطت الراء بالشدة والفتحة في كتاب أبي العباس « المذكر والمؤنت » نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق والسيرافي ^(٣) يضبط الراء بالكسر ويقول : « لَمَّا صَنَّفَ المازنيّ كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنثِ المبرد بكسر الراء : أي المثبت للحق ، فثبّره الكوفيون وفتحوا الراء » .

قال الثعالبي في كتابه (لطائف المعارف) ص ٤٦ :

إن الناس في سبب تليقيبه بالمبرد على قولين :

(١) للمكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خيبر عن شيوخه ص ٣٢٣ .

(٢) المقد ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) الزهر ج ٢ ص ٢٦٧ وأنظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يمرض السيرافي لضبطه في ترجمته للمبرد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الراء فيها إلا الشدة وسجلها في الأجزاء الأربعة .

أحدهما : أنه استحق قول الشاعر فيه :

إن المبرّد ذو برد على أبيه في الجد منه إذا ما شئت أو لعب
وقلّما أبصرت عيناك من رجل إلا ومعناه إن فكّرت في لقبه
والآخر : أنه لقب بذلك على الضد ؛ كما لقّب الغراب بالأعور والمثل يضرب به في
حالة البصر ... » .

ويقول نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ١٤٦) :

المبرّد : لقب محمد بن يزيد النحوي البصري ؛ لأنه كان يدرس في البرادة .
اتصل هذا الخلاف بالمحدثين^(١) فالشيخ الشنقيطي كان متشدداً في كسر الراء وكان
ينشد في ذم من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجبٌ وبغير هذا ينطسق الجهلاء
وقد وقفت على شعر الظاهر فيه ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السناد ، وهو
قول سليمان بن عبد الله بن محمد النهرواني المتوفى سنة ٤٩٣ هـ^(٢) :

تقول بُنيّتي أبتى تقنّع ولا تطمّع إلى الأطماع تعتد
ورّض باليأس نفسك فهو أخرى وأزّين في السورى عليك أعود
فلو كنتَ الخليلَ وسببويه أو الفسراء أو كنت المبرّد
لما ساويت في حيّ رغيفسا ولا تبتّاع بالماء المبرّد

وقد يكون المبرّد أراد أن يهون على نفسه ما تُشعر به الألقاب من ذم بما حكى عنه :
قال الأخفش : أنشدنا أبو العباس المبرّد^(٣) :

لا نكرهنّ اقباً شُهرت به فلربّ محظوظٍ من اللّقب
قد كان لقب مرةً رجلاً بالسوائليّ فعُمد في العرب

(١) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٤٩ .

وما من شك في أنَّ اشتغال هذا القلب على هذه الحروف (ب - ر - د) كان مثار فكاهات سمعها المبرّد فتقبّلها أحياناً وضاق عنها صدره أخرى :

لقد برّد الخيار الكاتب أبيا العباس المبرّد على الجسر في يوم بارد فقال : أنت المبرّد وأنا برّد الخيار واليوم بارد اغبرّ بنا لثلا يُصيب الناس الفالج^(١) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر نصّف النهار في تموز فقلت : ليس بقربى منزل أقرب من منزل المبرّد إذ كنت لا أقدر أن أصل إلى منزلى بباب الشام ، فجئته فأدخلني إلى حويشة له وجاء بمائدة فأكلت معه لونين طيبين وسقاني ماء بارداً وقال : أحذرك إلى أن تنام فجعل يحدثني أحسن حديث فحضرتي لشوى وقلة شكرى بيتان فقلت : قد حضرتي بيتان أنشدتهما ؟ فقال : ذاك إليك - وهو يظنّ أنّي قد مدحته - فأنشدته :

ويوم كحرّ الشوق في صدر عاشق على أنّه منه أحمرّ وأومد^(٢)

ظالت به عند المبرّد قائلاً فما زلت في ألفاظه أتبرّد

فقال لي : قد كان يسعك إذا لم تحمّد ألاّ تدمّ ، ومالك عندي جزاء إلاّ أن أخرجك ، والله لا جلست عندي بعد هذا . فأخرجني فمضيت إلى منزلى بباب الشام فعرضت من الحرّ الذي نالني مدة فعدت باللوم على نفسي^(٣) .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قلّمنا ، ثمّ طُلب إلى سرّ من رأى من المتوكل ، وكان سبب حمله من البصرة أن المتوكل قرأ يوماً بحضرة الفتح بين خاقان قوله تعالى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بفتح همزة (أَنَّهَا) فقال له الفتح : ياسيدي (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ) بكسر الهمزة^(٤) . فتبايعا على عشرة آلاف درهم وقيل دينار ، وتحاكما إلى يزيد بن محمد الهادي وكان صديقا للمبرّد فقال : والله لا أعرف الفرق وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدّم ، ولا أعرف أحدا يتقدّم فتى بالبصرة يعرف بالمبرّد . فأمر المتوكل فجئ به إلى سرّ من رأى سنة ٢٤٦ وحضر مجلسه ونال عطاياه^(٥) .

(١) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى في كتاب خاص الخاص للعلاني ص ٤٥

(٢) الومد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٤) القرآن ثان سبعين . النشر ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥) الزبيدي ص ١٠٩ - ١١٠ ، القفطي ص ٢٤٣ .

وقد آخى المبرد بسر من رأى بُنْدَار بن لُرَّة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة^(٢١) .

ولمّا قُتِلَ التَّوَكُّلُ سنة ٢٤٧ رحل المبرد إلى بغداد ، فقدم بلدا لا عهد له بأهله ، فاختلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قُضِيَت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفتّحه السؤال ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلمّا رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يُوهِم بذلك أنّه قد سئل ، فصارت حوالة حلقة عظيمة ، فتشوّف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلّمون ويجمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتّشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلمّا نظر ثعلب إلى مَنْ حَوَّلَ أبى العباس المبرد أمر الزّجاج وابن الخياط بالتهوؤس إليه وقال لهما : فُضّا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلمّا صاروا بين يديه قال له الزّجاج : أتأذن - أعزك الله - فى المفاشة ؟ فقال له المبرد : سلّ عما أحببت فسأله عن مسألة فأجابها فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزّجاج فى وجوه أصحابه متعجّبا من تجويد أبى العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى فلمّا رأى ذلك الزّجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجل ولا يدّلى من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ غن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شُهر علمه ، وانتشر فى الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكنّى أقول بالعلم والنظر^(٢٢) .

صفاته :

كان غلاما وسيا ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستانيّ فى وصف هذا الجمال فقال^(٢٣) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لسو أرادوا صيانتى ستروا وجهك الحسن

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٣٤ .

(٢) الزبيرى ص ١١٨ - ١١٩ القفطى ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ - ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقاسات الحريرى لشرى ج ١ ص ١٢٦

وقال أيضاً :

وقف الجمال بوجهه فسمت له حدق الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكتوبة ،
وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقُرْب الإفهام ، ووضوح الشرح ،
وعذوبة المنطق - على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه » .

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأمالي ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور
أبا جعفر ولّى رجلاً على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهن ، فدخل
على هذا المتولّى بعض المتخلفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تُثبت
اسمى مع القواعد ؟ فقال له المتولّى : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهن ؟ فقال : ففى العميان
فقال : أمّا هذا فنعم فإنّ الله تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي
الصُّدُورِ) فقال : وثبتت ولدى فى الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضاً فإنه من يكن أنت أباه
فهو يتيم ، فأنصرف عنه وقد أثبتته فى العميان وولده فى الأيتام » وانظر نهاية الأرب ج ٤ ص ١٧ .
وفى جمع الجواهر والملح^(١) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سلّة حلوى قد
أعدها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة فى اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد
فأَنشدّه :

الناس فى غفلاتهم ورحى المنية تطحن

وللمبرّد مع عقلاء المجانين فى زيارته لهم طرائف كثيرة^(٢) .

براعته فى الجدل والمناقشة :

يصوّر لنا ذلك الزجاج أحسن تصوير فى أوّل لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد :
« أتأذن - أعزك الله - فى المقاتشة فقال له أبو العباس : سلّ عما أحببت ، فسأله عن

(١) ص ٦٢ .

(٢) انظر مجمع الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والزهة ص ٢٨٣ والمقد
ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

مسألة فأجاب فيها بجواب أقنعه فنظر الزُّجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يُوهن جواب المسألة ويُفسده ويعتلّ فيه ، فبقى الزُّجاج سادراً لا يُحير جواباً ثم قال : إن رأى الشيخ - أعزّه الله - أن يقول في ذلك فقال أبو العباس : فإنّ القول على نحو كذا فصَحَّ الجواب الأوّل وأوهن ما كان أفسده . فبقى الزُّجاج مبهوتاً ثم قال في نفسه : قد يجوز أنّه كان حافظاً لهذه المسألة مستعداً للقول فيها ، فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرّد ما فعله في المسألة الأولى حتّى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كلّ واحدة منها بما يُقنع ثم يُفسد الجواب ثم يعود إلى تصحيح القول الأوّل ^(١) .

وفي كتاب مجالس العلماء صور من هذه المناقشة التي دارت بين المبرّد والزُّجاج ^(٢) . ونقل عنه أنّه قال : لا أتقلّد مقالة متى لزمته حُجّة ^(٣) .

* * *

كان المبرّد لا يعلم مجّانا ، ولا يعلم بأجرة إلّا على قدرها : حكى الزُّجاج أنّه كان يخرط الزُّجاج ثم مال إلى النحو وأراد أن يأخذ عن المبرّد فقال له : ما صنعتك ؟ قلت : أخرط الزجاج وكسب كل يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كل يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبداً حتّى يفرّق الموت بيننا ... ^(٤) .

وحكى المنذرى قال : واختلقت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شيء مسّى وإنّه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط ^(٥) .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطى : « وكان المبرّد ممسكاً بخيلا يقول : ما وزنت شيئا

(١) الزبدي ص ١١٨ - ١١٩ والقفطى ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٤) بنية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

(٥) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

بالدرهم إلا ورجع الدرهم في نفسه . هذا مع السعة التي كان فيها ، وكان ثعلب أشد منه في الاستمساك ، وكان المبرّد يصرّح بالطلب ، وثعلب يعرّض ويلوّح .

وقال أبو بكر بن عبد الملك^(١) : « كان المبرّد من أبخل الناس بكل شيء » ، قال : وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : لا يكون النحوى شجاعا . فقيل له وكيف ؟ فقال : تروونه يفرّق بين الساكن والمتحرّك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنّه لا يكون نحوى جوادا . فقيل له : وكيف ذلك ؟ قال : تروونه يفرّق بين الهمزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أن الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر .

وتبع ذلك أنّه كان مقتصدا في زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خلكان أنّه كثيرا ما ينشد في مجالسه :

يا من تلبس أثواباً يتيه بها تيسه الملوكة على بعض المساكين
ما غير الجبل أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

في لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المصنّع^(٢) البصري عن المبرّد : اتهم بالكذب في نقل اللغة - وهذا ورد عن المصنّع^(٢) بإسناد مظلم والمصنّع^(٢) لا يُعتدّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ « كان ثقة ثبتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ « كان عالما فاضلا موثوقا به في الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد في كتابه الانتصار « وليس هو عندنا بمن يتعمّد الكذب » .

وقد نقلت لإينا فصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

١ - قال ياقوت^(٣) : زعموا أن أبا العباس المبرّد ورد الدّينور زائرا ليعمى بن ماهان

(١) الزبيدي ص ١١٤ .

(٢) في الأصل « النسخ » محرفا ، وسيأتى حديثه .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١ .

فَأَوَّلَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَقَضَى سَلَامَهُ قَالَ لَهُ عِمْسَى : أَيُّهَا الشَّيْخُ مَا الشَّاةُ الْمُجْتَمَةُ الَّتِي نَمَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ لَحْمِهَا ؟ فَقَالَ : هِيَ الشَّاةُ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ مِثْلُ اللَّجْبَةِ . فَقَالَ : هَلْ مِنْ شَاهِدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ قَوْلُ الرَّاجِزِ :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْسِدِ نَسَمَةٌ إِلَّا عُتَيْرٌ لَجِبَسَةٌ مُجْتَمَةٌ

فَإِذَا بِالْحَاجِبِ يَسْتَأْذِنُ لِأَبِي حَنِيفَةَ الدِّينَوْرِيِّ فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ لَهُ : أَيُّهَا الشَّيْخُ : مَا الشَّاةُ الْمُجْتَمَةُ الَّتِي نَهَيْتُنَا عَنْ أَكْلِ لَحْمِهَا ؟ فَقَالَ : هِيَ الَّتِي جُمِعَتْ عَلَى رُكْبِهَا ، وَذُبِحَتْ مِنْ خَلْفِ قَفَاهَا . فَقَالَ : كَيْفَ تَقُولُ وَهَذَا شَيْخُ الْعِرَاقِ - يَعْنِي أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ - يَقُولُ : هِيَ مِثْلُ اللَّجْبَةِ وَهِيَ الْقَلِيلَةُ اللَّبَنِ وَأَنْشَدَهُ الْبَيْهَقِيُّ . فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِمَّا الْبَيْهَقِيُّ تَلَزَمَ أَبَا حَنِيفَةَ إِنْ كَانَ هَذَا التَّفْسِيرُ سَمِعَهُ هَذَا الشَّيْخُ أَوْ قَرَأَهُ وَإِنْ كَانَ الْبَيْهَقِيُّ إِلَّا لِسَاعَتِهِمَا هَذِهِ ! فَقَالَ : صَدَقَ الشَّيْخُ أَبُو حَنِيفَةَ فَلَمَّا أَنْفَقْتُ أَنْ أَرِدَ عَلَيْكَ مِنَ الْعِرَاقِ وَذَكَرْتُ مَا قَدْ شَاعَ فَأَوَّلَ مَا تَسَأَلَنِي عَنْهُ لَا أَعْرِفُهُ . فَاسْتَحْسَنَ مِنْهُ هَذَا الْإِقْرَارَ وَتَرَكَ الْبَهْتَ .

ب - وَالْقِصَّةُ الثَّانِيَةُ ذَكَرَهَا الْأَنْبَارِيُّ وَغَيْرُهُ (١) فَقَالَ :

«وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُفْجَعُ : كَانَ الْمُبَرِّدُ لِعَظَمِ حِفْظِهِ لِللُّغَةِ وَأَتَسَّاعِهِ يَتُّهِمُ ، فَتَوَاضَعْنَا عَلَى مَسْأَلَةٍ لَا أَصِلُ لَهَا نَسْأَلُهُ عَنْهَا لِنَنْظُرَ كَيْفَ يُجِيبُ ؟ وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ تَمَارِينًا فِي عُرُوضِ بَيْتِ الشَّاعِرِ :

أَبَا مَنْلَرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقَ بَعْضُنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

فَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ مِنَ الْبَحْرِ الْفَلَائِي وَقَالَ آخَرُونَ هُوَ مِنَ الْبَحْرِ الْفَلَائِي فَقَطَّلْنَاهُ وَتَرَدَّدَ عَلَى أَقْوَامِنَا مِنْ تَقْطِيعِهِ (ق بَعْضُنَا) فَقُلْتُ لَهُ : أَيَّدَكَ اللَّهُ تَعَالَى مَا الْقَبِيحُ عِنْدَ الْعَرَبِ ؟ فَقَالَ : الْقُطْنُ يَصْدَقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

كَأَنَّ سَنَامَهَا حُثِيَ الْقَبِيحُضَا

قَالَ : فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي : تَرَوْنَ الْجَوَابَ وَالشَّاهِدَ ، إِنْ كَانَ صَحِيحاً فَهُوَ عَجَبٌ ، وَإِنْ كَانَ اخْتَلَقَ الْجَوَابُ فِي الْحَالِ فَهُوَ أَعْجَبٌ .

وَيُظْهِرُ فِي سِيَاقِ الْقِصَّتَيْنِ أَثَرُ الْوَضْعِ وَالِانْتِحَالِ . أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُفْجَعُ مِنْ أَصْحَابِ

(١) نَزَمَهُ الْأَبَا مِنْ ٢٨١ - ٢٨٢ تَارِيخُ بَغْدَادِ ج ٣ ص ٣٨٠ مَجْمَعُ الْأَدْيَاءِ ج ١٩ ص ١١٢ .

ثعلب ، وكان شيعيًا وشاعراً ماجناً ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره ، وانظر ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأخفش فقال^(١) : «سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطئاً لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأ البين الذي يُصير [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعدّ كذباً ملعوناً » .

وكنّا قدّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة مني لزمّني حجة .

وروى عنه أيضاً قوله : ربّما زوّأت في الحرف سنة لتصبح لي حقيقته^(٢) .

شعره :

ذكره المرزباني في معجم الشعراء^(٣) فقال :

« محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزدي النحوي المعروف بالمبرّد :

ذكر أنّه دخل إلى المتوكّل فقال له : يا بصريّ رأيت أحسن وجهاً مني ؟

قال : فقلت ولا أسمع راحة ثمّ تجاسرت فقلت :

جهرتُ بخلفيّة لا أتقيها لشكّ في اليمين ولا ارتياب

بأنّك أحسنُ الخلفاء وجهاً وأسمعُ راحتيّ ولا أحابي

وأنّ مطيعك الأعلى جُنوداً ومن عاصاك بهويّ في تباب

فقال لي : أحسنت ، وأجملت في حسن طبعك ، وبديهتك .

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في وصف وثناء مجاوز المقدار

بأذلّ ملحه ضنينٌ بما يملك من درهم ومن دينار

زرتّه مكرها وما كنت من قبلُ لمثل العلاء بالزوّار

فحصلنا على ثناء ومدح وركوب بالليل في طيار

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . رواه في الأمر : نظر فيه وتعبه .

(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عَنَّا البلاء لم ندر ما خطر العافية ؟^(١)
وقال الزبيدي^(٢) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفردّه بملذهب أصحابه وإربائه عليهم بفظنته وصحة قريحته - متخلّفا في قول الشعر ، وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسم نفسه به ، وله أشعار كثيرة ، منها أبيات يمدح بها عبيد الله ابن عبد الله :

بنفسى أخ برّ شددت به أزرى
أغيب فلى منه ثناء ومُدْحَسَة
وما طاهر إلّا جمال لصّحبه
تفرّدت يا خير الورى فكفيتنى
وأحسن من هذا الحديث ونشره
سُرتُ به لَمَّا ألى ورأيتنى
وقلت : رعاك الله من ذى مودة
فألفيته حُرّاً على العسر والبسر
وأحضر منه أحسن القول والبشر
وناصر عافيه على كَلْب الدهر
مطالبة شعاء ضاق بها صدرى
كتاب أتانى مُدْرِجاً بيدى نصر
غَنيت وإن كان الكتاب إلى مصر
فقد فتّ إحسانا وقصّر في شكرى

ومّا كتب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبطأه وعاتبه^(٣) :

يامونّلا للنوى الهِمَاتِ والخطَر
هل أنت راض بأن يضحى نزيلكم
صِفْراً من الآمال إلّا من رجائكم
قل للأيمس عبيد الله دام له
بدأت وعدا فأنجزه لمنتظر
وقد بدا عودُ شكرى مُورقا فأجذ
فإنّما يسم الوسمى مبتسدا
والسيف يُجلى فإن لم تُسَق صفحته
ومن عمدت لحاجتى من البشر
والستجيب لكم في حال مستتر
ولأيساً بعد يُسر خطّة العُسر
عزّ الإمارة في طول من العُمر
فإنّ حقّ تمام الورد للصدر
سُقياه أجنبك منه يانع الثمر
والمولّى نبات الروض والزهْر^(٤)
نبا ولم يك كالمشحودة البتر

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر القفطى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار التوحين البصريين ص ٧٩

(٢) الزبيدي ص ١١٣ ، القفطى ص ٢٤٨

(٣) تنقيح فعل الخلقى الذين جائز بقياس والطراد عند الكوفيين ومنه «نهر» في القرآن الكريم . الوسمى : مطر الربيع الأول .

الول . المطر بدمه .

وقد تقدّم إحساناً إلىّ لكم
وفي بقضاء عبيد الله لي خلّف
لَمْ أَوْتَ فيه من الإغراق في الشكر^(١)
وفينض راحته الغنى عن المطر

سأل المبرّد بشر بن سعد المرثديّ حاجة فتأخّرت فكتب إليه^(٢) :

وقاك الله من إخلاف وعهد
فأنت المرتجى أدباً ورأياً
وتجمعنسا أوأصرّ لازمات
إذا لم تأت حاجاتي سِرعاً
فأنت الناس آمله لبرّ
وأرجوه لحمل أو لعقد

وفي العقد الفريد^(٣) : ولحمّد بن يزيد :

يا عليلاً أفليك من ألم العلة هل لي إلى اللقاء سبيل
إن يحلّ دونك الحساب فما يُحبّب عني بك الضنى والعويل

وفيه أيضاً^(٤) وللمبرّد :

ما القرب إلّا لمن صحّت مودّته
كم من قريب دوى الصلر مضطّغن
ولم يخنك وليس القرب للنسب
ومن بعيد سليم غير مقترب

وقال المبرّد^(٥) : لمّا توفّيت والدّة القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستره ،
وكان كلّ يعزيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثمّ أنشدته :

لعمرى لئن غال ريب الزمسان
ولكنّ علّمي بمسا في الثوا
فساء أقصد غال نفساً حبيبة
ب عند المصيبة يُنسى المصيبة

فتفهّم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثمّ انبسط وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .

(١) تنقيح فعل جاء في هذه القصيدة في : المر - المر - الشكر ، وهما لفتان ، وقد جاء في القراءات السبعة كثيراً .

(٢) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٣) ٢ ص ٤٥١ .

(٤) ٢ ص ٣١٤ .

(٥) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وقال المزيبي^(١) : أخبرنا الصوفي قال : أنشدنا أبو العباس المبرد لمحمود بن مروان بن أبي حفصة :

لِي حِيلَةٌ فِيمَنْ يَنْسَمُ وَلَيْسَ فِي الْكَذَّابِ حِيلَةٌ
مَنْ كَانَ يَخْلُقُ مَا يَقْسُو لِي فَحِيلَتِي فِيهِ قَلِيلَةٌ

قال المبرد وقد ناقض هذا الشاعر لأنه قال : «وليس في الكذاب حيلة» ثم قال : فحيلتي فيه قليلة ثم أنشدني لنفسه :

إِنَّ النَّوْمَ أُعْطِيَ دُونَهُ خَبْرِي وَلَيْسَ لِي حِيلَةٌ فِي مَفْتَرِي الْكَلْبِ

والبيتان في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعتبهما بقوله : وقال آخر : إِنَّ النَّوْمَ أُعْطِيَ دُونَ خَيْرِي .

ثم نسب هذا البيت إليه الأخفش .

وله في وصف نرجسة^(٢) :

نَرْجَسَةٌ لَاحِظِي طَرْفُهَا تُشْبِهُ دِينَارًا عَلَى دَرِّمِ

شُمُوهُ :

تَلَقَّى الْعِلْمَ عَنْ أَشْيَاخِ عَصْرِهِ :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجري وختمه على المازني .

ويقول عن الجري^(٣) . «وكان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أخذ منه» .

وقد جرى ذكر الجري في مواضع قليلة من المقتضب .

المازني : يقول المبرد عنه^(٤) : «لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه» .

(١) الموضح ص ٣٥٠ .

(٢) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزرى ، وروى عنه كتابه (تصريف المازنى) وله روايات كثيرة عنه في كتب الأدب واللغة كقوله (١) :

«سمعت المازنى يقول معنى قولهم : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» أى إذا صنعت مالا يُستحى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يذهب إليه العوام» .

وفى مجالس العلماء ص ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ١٤٧ صور من الأسئلة التى كان يوجهها المبرّد للمازنى وجواب المازنى عنها .

وتردّد اسم المازنى فى المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستاني : قال المبرّد (٢) : جئت السجستاني وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقتة له فتركته مدة ثم صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى هو والمازنى فى دار عيسى بن جعفر الهاشمى تشاغل أو بادر (بالخروج) خوفا من أن يسأله المازنى عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تأليف الكتب فى اللغة .

ولم يجزّ للسجستاني ذكر فى المقتضب .

التوزى : قال عنه المبرّد (٣) «ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبى محمد التوزى ، كان أعلم من الرياشى والمازنى وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة» وقد جرى ذكر التوزى كثيرا فى الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرّد عن التوزى ، كما قرأ عليه نواذر أبى زيد (النواذر ص ٣١٧) .

الرياشى : قال عنه (٤) : «أول ما سمعت الرياشى ينشد شعرا لمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لى خُصّسا بسداركم
بدلا بسدارى فى بنى أسد
الخُصّ فيه تقرأ أعينُنسا
خير من الآجُسر والكمَد

(١) معجم الأدياء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) أعيان البصريين ص ٧٠ - ٧١ ، والنزهة ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) أعيان البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٤) أعيان البصريين ص ٦٩ .

وقال أيضا^(١) : سمعت المازني يقول : قرأ الرياشي على كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردّد اسم الرياشي في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزيادي : له روايات^(٢) عنه كما تردّد اسمه في الكامل .

أبو محطّم الشيباني : اتّصل به المبرّد كما يقول ابن النديم^(٣) .

الجاحظ : ظلّ المبرّد على صلة به إلى آخر أيّام حياته^(٤) .

وقد جرى ذكره كثيرا في الكامل وروايات المبرّد عنه كثيرة مستفيضة .

وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أنّ المبرّد قرأ شعر أبي تمام على أبي ماملك عون بن محمّد الكندي .



ولم تقف ثقافة المبرّد عند التلقّي من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتّابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول^(٥) .

وفي رأي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرّد ، وثقافته أعمق من كلّ أثر ، فقد حلّق به وهو حدّث السنن كما يرويه الزبيدي ، قال :

وحدّثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمّد المسمعيّ قالا : رأينا محمّد بن يزيد وهو حدّث السنن متصدّرا في حلقة أبي عثمان المازني يُقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

وحدّثني^(٦) اليوسفي الكاتب قال : « كنت يوما عند أبي حاتم السجستانيّ إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنّي قدِمْتُ بلكم وهو بلد العلم والعلماء وأنّك شيخ هذه

(١) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٢) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧ ، والنزهة ص ٢٦٩ .

(٣) الفهرست ص ٦٩ .

(٤) النزهة ص ٢٥٥ - ٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٢ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ - ٢٤٣ .

(٦) الزبيدي ص ١٠٨ - ١٠٩ والقفطي ص ٢٤٢ .

المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « الدين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرأ على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرد على كتاب سيبويه أنه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يضمن بها على من يريد نسخها . حكى الزبيدي فقال : (١) » .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولاد إلى العراق وفيها أهله لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس المبرد ، وكان المبرد لا يمكن أحدا من نسخه ، وكان يضمن بها صنفا شديدا فكلّم ابنه فيه على أن يجعل له في كلّ كتاب منه جُفلا قد سمّاه ، فأجابته إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثم إن أبا العباس ظهر على ذلك بعد فسخي بأبي الحسين إلى بعض خدّمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه » .

ويقول الزبيدي أيضا عن أبي القاسم بن ولاد (٢) وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرد .

والمبرد ثبتت لنفسه سماعا عن العرب فيقول في الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

وكان للمبرد صلات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .

روى عن البحتريّ شعره (٣) وكانت بينه وبين البحتريّ صداقة وثيقة الثرى ، وألّفة سقطت بها الكلفة حتى كتب إليه البحتريّ يدعوّه إلى مجلس أنس فقال (٤) .

يَوْمَ سَبَّتْ وَعَدَدْنَا مَا كُنْ فِي	الْحُرُّ طَعَامٌ وَالْوَرْدُ مَنَّا قَرِيبُ
وَلَنَا مَجْلَسٌ عَلَى النُّهْرِ فَيَا	حَ فَسِيحُ تَرْتَاجُ فِيهِ الْقُلُوبُ
وَدَوَامُ الْمَسَامِ يُدْنِيكَ ثَمَنُ	كُنْتَ تَهْوَى وَإِنْ جَفَاكَ الْحَبِيبُ

(١) الطبقات ص ٢٣٦ .

(٢) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٣) سجع الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٤) ديوان البحتري ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

فَأَتَنَّا يَا مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ فِي اسْتِثَارِ كَيْ لَا يَرَاكَ الرَّقِيبُ
نَطْرِدُ الِهَمَّ بِاصْطِبَاحِ ثَلَاثِ مُتَرَعَاتٍ تُنْفِقُ بَيْنَ السَّكْرُوبِ
إِنَّ فِي الرَّاحِ رَاحَةً مِنْ جَدْوَى الْحُبِّ وَقَلْبِي إِلَى الْأَدِيبِ طَرُوبِ
لَا يَرُغِّكُ الْمَشِيبُ مَسْنًى فَإِنِّي مَا ثَنَانِي عَنْ التَّصَابِي الْمَشِيبِ

ومدح البحرى إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرد^(١) .

وقال الصولي^(٢) : حدثني محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي قال : قدم عُمارة ابن عقيل بغداد فاجتمع الناس لإيّه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عايه شعراً لجريـر .

وتردّد اسم عُمارة بن عقيل كثيراً في الكامل^(٣) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعذل لنفسه^(٤) :

وفي الكامل أيضاً : أنشدتني أمّ الميتم ، وفي الفاضل أيضاً^(٥) .

وفي العقد^(٦) قال المبرد : أنشدني أبو دَهْمَان لنفسه ، وفيه أيضاً :

« وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جَوْدٌ ثُمَّ أَقْلَعَتْ سَرِيعاً فَعَرَّ فِي مَائِ الْمَوْسُوسِ فَقَالَ :

(١) ديوان البحرى ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .

(٣) أنظر ج ١ ص ١٤١ ، ج ٢ ص ١٧٣ ، ج ٣ ص ١٠٧ ، ج ٧ ص ١٥٧ .

(٤) ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ج ٦ ص ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ج ٧ ص ٦٠ ، ٦١ ، والأمال ج ١ ص ٣٠ ومراتب

التحويين ص ٥٣ .

(٥) ج ١ ص ٩٠ ، ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) ج ٢ ص ٤٥١ ، ج ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم^(١):

كنى حزنا أنا جميعا ببسلة
ويجمعنا في أرضها شر مشهد
نروح ونغلو لا تزاور بيننا
وليس بمضروب لنا يوم موعد
فأبداننا في بسلة والتقاؤنا
عسير كلقي ثعلب والمبرد

أبدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أول قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أن ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من يناقسه الزعامة أو يتغلب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافسا قويا اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس اللغوي (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعلب لا يتكلف الإعراب في كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الألف^(٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدور قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفا بالبلاغة ولا رأيتُهُ إذا كتب كتابا إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة^(٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه دفتره ومخبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) التريدي ص ١٥٧ - ١٥٨ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

كتاب سيبويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رأك الناس تَمْضِي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟ ! ولم يكن يلتفت إلى قوله^(١) .

وقال الأخفش الصغير : كنت يوماً بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخطبى^(٢) .

وكان المبرّد يحبّ الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .

حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلى - وكان صديقهما - قال :

قلت لأبي عبد الله الدينورى - ختن ثعلب - : لم يَأْبِ ثعلب الاجتماع بالمبرّد ؟

فقال : لأنّ المبرّد حسن العبارة ، حُلُو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه مذهب العلّمين ، فإذا اجتمعا فى مَخْفِل حُكِيم للمبرّد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن^(٣) .

وكان بعض الناس يحبّ أن يُذكى روح المنافسة بينهما ويُشعل نار العداوة حتى لا تخمد .

جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرّد فقال : بماذا ؟ فأَنشده :

أقسم بالمبتسم العذّب ومشتكى الصّب إلى الصّب

لو أخذ النحو عن السور ما زاده إلّا عَمَى القلب

فقال : أنشدنى من أنشده أبو عمرو بن العلاء :

يشتمنى عبد بنى يَسْمَحُ فَصَنَتُ عنه النفس والعرض

ولم أَجِبْهُ لاحترارى له من ذا يَعْضُ الكلبُ إن عَصَا^(٤)

* * *

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فأنف ابن دُرّستويه كتاب الرّد على ثعلب^(٥) .

وكان للزجاج رد على ثعلب .

(١) الزبيدى ص ١٥٦ - ٢٣٤ ومعجم الأدياء ج ٥ ص ١٢٠ ، ج ٢ ص ٢٢٩ و (ماذا) لا تلزم صدر الكلام .

(٢) معجم الأدياء ج ٥ ص ١٢٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسيأتى شرحه) .

(٣) الزبيدى ص ١٥٨ معجم الأدياء ج ١٩ ص ١١٨ .

(٤) الأمل ج ١ ص ١٤١ الزبيدى ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدياء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وألف أحمد بن فارس الانتصار لثعلب^(١) .

وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب^(٢) .

ومن انتصر للمبرد من الشعراء أحمد بن عبد السلام قال^(٣) :

وكان الشُّعْر قد أودى فأحيا أبو العباس دائر كل شعر
وقالوا ثعلب رجل عليم وأين النجم من شمس وبدر
وقالوا ثعلب يُفنى ويُملى وأين الثعلبان من الهزبر
وهذا في مقالك مستحيل تُشيه جدولا وشلاً ببخر

وقال الآخر في مدح المبرد^(٤) :

وأوتيت علماً لا يُحيط بكنهه علومُ بني الدنيا ولا علمُ ثعلب

وقال آخر : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٣ .

إذا ما زتسكما العلماء يسوما رأيت شأؤكما متفساوتين
تفسر كل مقفلة بحذق ويستر كل واضحة بغيس
كأن الشمس^(٥) ما تمليه شرحا وما يمليه همزة بين بسين

وكثر اجتماع المبرد وثعلب في دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحوية

كثيرة في هذه الدار^(٦) . وغير نحوية أيضا^(٧) .

هدوء المنافسة بينهما :

يروى أنَّ ثعلبا نال من المبرد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرد فأنشد^(٨) :

رب من يَغْنِيه حالي وهو لا يَجْسُرِي ببالي

قلبه مسلان مني وفؤادي منسه خالي

فلما بلغ ثعلبا ذلك لم تسمع منه بعد ذلك في حقّه كلمة قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧ - ٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب .

(٦) أنظر مجالس العلماء ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٩ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

علمهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيويه من أحمد بن يحيى ؟ قال : لأنَّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه^(١) .

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم المبرد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما^(٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس أخى محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرد فقال لي أخى : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو فمأ أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ، ثم عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسألت فقلت : إنهما تكلما فيما نعرف فشرّكتهما ثم دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلّا من هو أعلم منهما^(٣) .

وقال الصولي^(٤) : ومن جليل من رأيناه وأكثرنا عنه بمن بعد صيته ووقع الإجماع عليه إثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر^(٥) :

أيا طالب العلم لا تجهلن
تجد عند هذين علم الورى
وعسذ بالمبرد أو ثعلب
فلا تك كالجمال الأجرب
عسولم الخلائق مقرونة
بهذين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذكر له القرأ فقال : ولا يغثيره^(٦) .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزبيدي ص ١٥٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزبيدي^(١) : وكنا إذا تلاقينا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .
والبرّد يصّرّح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب العجب .

ونُسب إلى ثعلب أنّه رثى البرّد بهذه الأبيات^(٢) :

ذهب البرّد وانقضت أيامه وألدهبن إثر البرّد ثعلبُ
بيت من الآداب أضحي نصفه خربا وباقى النصف منه سيخرب
فتزودوا من ثعلب قبكاس ما شرب البرّد عن قريب وشرب
أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما تُكتب

* * *

وقد أخذ عن البرّد وثعلب كثير من الأدباء وتخرّج على أيديهما كثير من العلماء منهم :
على بن سليمان الأخفش^(٣) ، وابن كيسان .
ونفطويه^(٤) .

ومحمد بن ولّاد^(٥) .

ومحمد بن يحيى الصّولي^(٦) .

وأبو الطيّب محمد بن اسحق بن يحيى الوشاء^(٧) .

وعبد الله بن المعتز^(٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ - معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠ وقال ابن خلكان ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن العلاف وكذلك في مسالك الأبيصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمالي ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٣٤٣ وآخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الظرف والظرفاء وانظرو ص ٤٨٤ ، ١٠٠ ، ١٦٤ ، ١٩٤ ، ٢٠٠ ، ٢٣٤ ، ٢٨٤ ، ٤٢٤ ، ٤٦٤ .

١١٨٤ ، ٧٧٤ ، ٧١٤ ، ٤٦٤ .

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ وانظر كتاب (ابن المتمر العباسي) ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالسه

علّق بطنّي بعد أن قرأت الإنصاف للأنباري أنّ هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيّين عرضاً يشوبه الضعف ؛ لذلك لم ينتصر للكوفيّين إلّا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة. أشفقت على مذهب الكوفيّين لأنّه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصريّ ، وأصوّرتنا لنا أقلام كوفيّة لتغيّر تقديرنا له ، ونظرتنا إليه .

ولكنّي بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للفراء ، ورأيت كيف يعبر الكوفيّون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجّون لها ؟ - أيقنت أنّ صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ في مجالس ثعلب فيُسبِّحك همّة لا تبين ، وغمّة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدّث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلقي الكلام على عواهنه ويُرسله لإرسالاً : قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عزّ وجلّ (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) فَإِنَّهُ قَالَ : إذا جاء بعد المجهول مؤنّث ذكرٌ وأنّث ، إنّه قام هند ، وإنّه قامت هند ؛ لأنّ الفعل يؤنّث ويذكر . » يقول البصريّون : ضمير الشأن مفرد مذكّر ، ويجوز تأنيثه إذا كان في الجملة المفسّرة له مؤنّث عمدة كالآية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئاً آخر ؟ وما معنى قوله : لأنّ الفعل يؤنّث ويذكر ؟ وهل يصحّ إرسال الكلام هنا إرسالاً من غير بيّنة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه (هو) من (قل هو الله أحد) عماد ، قل الفراء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلّا على الموضع الذي يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنّه قام زيد . ثمّ يستعمل بهدّ فيتقدّم ويتأخّر ، والأصل في هذا مثل : إنّما قام زيد . فالعماد - (ما) وكلّ موضع فعل هذا جاء يبنى الفعل ، وليس مع (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) شيء يقيه . »

وقال في ص ٦٦١ : «سئل عن قولهم : إنه قام زيد ما تقدم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند ؛ إنما تقدم العماد ههنا - يعنى في أول الكلام - ليعلموا أنَّ الكلام يجيئ مذكرا ومؤنثا .»

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن ، فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدم إليك من البراهين على قصره على هذه المواضع ما تطمئن به نفسك ؟

يرى الكوفيون أنَّ اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمونه التقريب ، وهو مذهب عجيب ، فلننظر كيف يُفصح عنه ثعلب ويستدل عليه ؟

قال في ص ٥٢ - ٥٣ «قال : (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ، وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال ، كأنك قلت : هذا زيد قائما ولكنك قد قرئته قال :

وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا ، فأراد أن يخبر عن هذا بالاتطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيدا ليُعلم من الفعل ؟

قال أبو العباس : (وهذا) لا يكون إلَّا تقريبا وهو لا يعرف التقريب ، والتقريب مثل (كان) إلَّا أنه لا يتقدم فعله كما يتقدم في (كان) لأنه ردُّ كلام فلا يكون قبله شيء .»

وقال في ص ٥٤ - ٥٥ «إذا جاء واحد لا ثلثي له فقليل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلَّا تقريبا»

وقال في ص ٤٢٧ - ٤٢٨ : «وذهب أهل الكوفة الكسائي والفرّاء إلى أنَّ العماد لا يدخل مع هذا لأنه تقريب ، وهم يسمون (هذا زيد القارئ) تقريبا ، أى قُرب الفعل به . وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أى الخليفة قادم . فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما والصياد محروم بإسقاط هذا بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل (كان) ...»

في ص ٢٩٨ «قال من جمع كمثریات قال في التصغير : كَمَيْشِرِيَّة خفيف وأكثر الكلام كَمَيْشِرَة وكَمَيْشِرَة أيضا .»

المعروف أنَّ أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفى ص ٥٠٧ « وقال أبو العباس : قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أبي الواشين لا عَمَرُ غَسِيرِهِمْ لقد كَلَّفُونِي خُطَّةً لا أَرِيدُهَا »
وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .

ويمثل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النخو الكسائي ، والفقيه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه لا يعرض علينا أنماطا رائعة ، وصورا بارعة لهذا النخو الكسائي .

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإيهام ، وعلى أقوال يُرسل فيها القول لإرسالا من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وثنان بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

ولا نستطيع أن ننكر حذق ثعلب وبصره بالمعاني ، ونسوق هذه القصّة :

قال العجوزي^(١) : « صرت إلى المبرد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزك الله - في قول أوس ؟ :
وغـيـرها عن وضـلها الشـيب ، إنّه شفيـع إلى بيض الخـدور مُـسـلـرَبْ
فقال بعد تمكث وعهل وتعطق : يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه . ثم صرنا إلى أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غص المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي :
إنّ الهاء في (إنّه) للشباب وإن لم يجر له ذكر لأنّه عليم . والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت :
أين صاحبنا من صاحبكم ؟ » .

وكان ابن الأعرابي إذا شك في الشيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة منه بغزارة حفظه^(٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلامذة المبرد

الزجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصري بعد المبرد ، وكان أول اتصاله بشعلب ثم انقطع إلى ملازمة المبرد كما قدمنا . ولما كبر المبرد وضعف أيام المعتضد وطلب منه تفسير بعض الكتب قال : «إنه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السري رجوت أن يني بذلك» (١) .
الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء ، وفوائد أبي زيد .

ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ : حدثنا المبرد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى (٢) .

محمد بن جعفر الصيقلاني : هو صهر المبرد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء (٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستمل أبي العباس المبرد (٤) .

ابن كسيان : تلمذ للمبرد وشعلب ، وكان يخلط المذهبيين : البصري والكوفي .

أبو الحسين بن عبد الله بن سفيان النحوي : يقول عن المبرد : ربما اختصني بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري (٥) .

هل كان المبرد متعصباً :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ :

«وقلنا إن المبرد عربي أزدي يماني ، وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٧ .

(٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ .

(٤) الأمالي ج ١ ص ٣١ . (٥) الصاحبي ص ٥٧ .

تمثيلاً صحيحاً . ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعْلِي شأن المهلب ، ويتأَوَّل له . لقد رُئِيَ المهلب بالكذب حتَّى في حديث رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فهو يذكر أَنَّهُ إِنَّمَا كَذَبَ في الحرب والكذب في الحرب جائز » .

الذي في الكامل ج ٨ ص ١٩ : « قال أبو العباس : فكان المهلب ربِّما صنع الحديث ، ليشدَّ به من أمر المسلمين ، ويضعف من أمر الخوارج » وذكر الحديث ص ٨ : كلُّ كذب يكتب كذباً إلا ثلاثة : الكذب في الصلح بين الرجلين وكذب الرجل لامرأته يعدها وكذب الرجل في الحرب يتوعَّد ويهدِّد » في ص ١٨ .

وأقول : إِنَّ المبرِّد ضَمَّنَ الكامل شعراً في هجاء آل المهلب ؛ كما ضَمَّنَه شعراً في مدح آل المهلب ، ونذكر طرفاً منه :

قال أبو العباس^(١) : وقرأت على عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التي يهجو فيها آل المهلب بن أبي صُفْرة ... ومطلعها :

أقول لها من ليلةِ ايس طولها كطولِ الليالي : ليت صُبْحَكَ نَوْرًا

وفيهما :

فلم تُبَيِّنْ منهم رايةً يعرفونها ولم تُبَيِّنْ من آل المهلبِ عَسْكَرًا

وذكر بيت جرير^(٢) :

آل المهلبِ جَدُّ الله دَابِرَهم أضْحَوْا رمادًا فلا أضْلُ ولا طَرْف

ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

والأزْدُ قد جعلوا المنتوفَ قائلهم فقتلتهم جنودُ الله وانْتَبَفُوا

وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حَرَملة العبدى للمهلب^(٥) :

عِمتك يا مهلبُ من أمـيرٍ أما تَسْدَى يمينُك للفقيرِ

بلولابٍ أضعت دماء قسوى وطِرت عسلى مواشِكَةٍ ذرورِ

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ . (٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ . (٣) الكامل ج ٣ ص ٢٧ .
(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ . (٥) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

وذكر هجاء رجل من تميم للمهلب مطلعہ :

تبنا الأصور الكذاب فينا
يزجى كل أربعة حمارا

ج ٨ ص ٨٨ .

وأما عن تعصبه لقومه الأزدي فأقول :

إن الناظر في كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثرا لمصيبة . بدأ حديثه عن العلنانيين ، واستنفذ هذا الحديث ثلثي الكتاب ، ثم تكلم عن اليمن وعن الأزدي حديثا موجزا على أن ثما يستوقف النظر أن المبرد لم يذكر قبيلته ثمالة مع من ذكر من بطون الأزدي فلثالة إخوة منهم غامد^(١) فذكر المبرد غامدا وأغفل ذكر ثمالة^(٢) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يتهم على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالة ، ولذلك قال شعرا في ذمها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعدل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغلر .

وشعر عبد الصمد بن المعدل هو قوله :

سألنا عن ثمالة كسل حى
فقال القائلون ومن ثمالة
فقلت محمدا بن يزيد منهم
فقالوا زدتنا بهم جهالة
فقال لى المبرد خسل قسوى
فقسوى معشر فيهم نذالة

والمبرد يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربّه^(٣) : لقد هجاني ببيتين أنضح بهما كبدى .

ولكن على بن حمزة يعقب على القصة التي ذكرها المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله :

«فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ، وقد وضحت علّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بمعرفتها أولى» .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ جبل (غالبا) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرد في ذمّ التعصّب المفرط .
علّق على قول الشاعر^(١) :

أَلَا جَعَلَ اللَّهُ الْحَيَّ الْيَانِينَ كُلَّهُم فِدَى لَفَى الْفَتْيَانِ يَحْيَى بْنِ حَيَّانٍ
بقوله : «وهذا من التعصّب المفرط . وحدثني شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنّه كان
يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فتميل له : ألا تدعو لأُمك ؟ فقال : إنّها تميميّة ...» .
وفي موضع آخر^(٢) وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصّب لليمن .

وأتهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج^(٣) المبرد بأنّه يميل إلى رأى الخوارج ، قال :
«ونُسب أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد إلى رأى الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل
في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم» .

وحديث المبرد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفّر من الخوارج ولا يميل إلى
آرائهم . قال :

«وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العبّاس فيسأله ؛ فله عنه مسائل من القرآن
وغيره قد رجّع إليه في تفسيرها فقبله وانتحلّه ، ثم غلبت عليه الشّقوة»^(٤) .

وإطالة المبرد في أخبار الخوارج لم يكن مبعثها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها
تسجيل طرف من أدهم القوى كما قال المبرد^(٥) :

«وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفردا لهم . لكنّا نذكر من أمورهم ما فيه
معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة» .
ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم بقوله^(٦) :

(١) الكامل ج ٤ ص ٢ .

(٢) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

(٥) (٣) ج ١ ص ٤٤٧ .

(٥) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

« قال أبو العباس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربما اتصل شيء به ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسخ به عزم صاحب الكتابة ، ويصدّه عن سنته ، ويزيله عن طريقه » .

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا على ومعاوية يُشعر بأنّه كان يُؤثر الاعتدال والقمّص ، فلم يضمن كتابه شيئا في ذمّ على أو معاوية وإنّما كان يُمسك عن ذلك عندما يصل إليه .
ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا على ثمّ قال^(١) : « وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره » .

ولما ذكر جواب على لمعاوية ذكر طرفا من شعر شاعره ثمّ قال^(٢) : « وبعد هذا ما نُمسك عنه »
وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلويّ قال :
« ونختصر ما يجوز ذكره منه ونُمسك عن الباقي فقد قيل : الرواية أحد الشائتين » - الكامل ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق على شعر الوليد الذي ختمه بقوله :

هو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غارت يوما بكسرى مرازبه

« وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان على أتقى لله من أن يُعين في قتل عثمان^(٣) » .

ولما ذكر قول الحسن البصريّ - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال خا ونبه عليها فقال^(٤) :
« فأما أبو سعيد الحسن البصريّ فإنّه كان يُنكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن من مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثا ولعن قتلته ثلاثا ويقول : أو لم نلعنهم لّللعنا ، ثمّ يذكر عليا فيقول : لم يزل أمير المؤمنين على - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفر حتى حكّم فلم تحكّم والحقّ معك ؟ ! ألا تمضي قدّما - لا أبالك - وأنت على الحقّ ! » .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ .

(٣) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ .

(٤) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

علّق المبرد على قوله (لا أبا لك) بقوله : قال أبو العباس : «وهذه كلمة فيها جفاء ، والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربما استعملها الجفّة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القاتل للأمير والخليفة : أنظر في أمر رعيتك لا أبا لك . وسمع سليمان الملك رجلا من الأعراب في سنة جديدة يقول :

ربّ العباد ما لنا وما لـك
قد كنتَ تَسْقِينا فما بدا لـك
أنزِلْ علينا الغيثَ لا أبا لـك

فأخرجه سليمان أحسنَ مخرج فقال : أشهد أنه لا أبا له ولا ولد ولا صاحبة .
وفي الكامل ج ٦ ص ٧٦ . «وكان خالد بن عبد الله القسريّ - لعنه الله - يلعن على بن أبي طالب رحمة الله عليه ورضوانه على المنبر» .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا على ومعاوية .

وفيا يُروى لنا ما يفيد أنّه كان إلى جانب سيّدنا على . قال له محمّد بن عبد الله بن طاهر بعد مناظرته لثعلب : فكيف قرّنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قرّن معاوية إلى على^(١) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة^(٢) .

(٢) الكامل ج ٧ ص ١٤٣ .

(١) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرجي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي »^(١).

وقال أيضا : « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قولٌ لثقلهم ، واقتدائني منه علم كثير لقضاء زمام ثعلب »^(٢).

وقال كمال الدين الأنباري : « كان شيخ أهل النحو والعربية »^(٣).

وقال ابن خلكان : « كان إماما في النحو واللغة »^(٤).

وقال أبو الطيب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله »^(٥).

وقال زنفطويه : « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد »^(٦) منه .

وقال عنه ابن جنى : « يُعَدُّ جَبَلا في العلم ، وإليه أَفْضَتْ مَقَالَاتُ أَصْحَابِنَا ، وهو الذي نقلها وقررها ، وأجرى الفروع والعَلَل والمقاييس عليها »^(٧).

وقال الأزهري في مقدمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجائين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والذاكرة الطريفة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ، ومقاييسه ».

وقال البحتري في مدح المبرد^(٨) .

ما نال ما نال الأمير محمد
ولا بيثن محمد بن يزيد
وبنسو ثمالة أنجم مسودة
فعليك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ ، النزهة ص ٢٨٠ والمجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .

(٤) النزهة ص ٢٧٩ .

(٥) أخبار البصريين : ٧٧ النزهة : ٢٨٠ .

(٦) مراتب النحويين ص ٨٣ .

(٧) ديوان البحتري ج ١ ص ١٧٧ .

(٨) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ .

مدح ابن الرومي للمبرّد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١، و٩٢ قصيدة طويلة جدًا لابن الرومي في مدح المبرّد: بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرّد وآبائه بصفات كثيرة، ربّما يكون أسرف في بعضها. وقلّما ظفّر نحوى بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له.

وقد رأى السادة: أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة. وقد أورد البارودي طرفا منها في مختاراته ج١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦، وها هي ذى القصيدة كما هي في مخطوطة الدار:

طوقت أسماء والركب هُجسود ^(١)	والمطايا جُحّ الأذواد قُود ^(٢)
طرقتنا ، فأنالت نائلا	شكره - أو كان في النبّه ^(٣) الجُحود
ثم قالت وأحسّت عجبى	من سُرّاهَا حيث لا تسرى الأسود
لا تعجّب من سُرّانا ؛ فالسرى	عادة الأَقمار والنّاس هُجود
عجبى من بَنَلنا ما بَنَلت	وسُرّاهَا وهى مِشْمَاش ^(٤) خَرود ^(٥)
نَزَلت وهى منيعٌ نَزَلُها	وسرت وهى قَطِيع ^(٦) الخَطو رُود ^(٧)
غادة لو هبّت الريح لها	آدّها من مَسّها ما لا يؤود
يشهد الطّرفُ المراعى أنّها	سرقت من قَدّها الحُسن القُدود

(١) جمع أقود : ذليل منقاد .

(٢) القفلة .

(٣) شمس القوس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكر لم تمس .

(٥) يقال : هو قَطِيع القيام : منقطع ضمناً أو سمناً .

(٦) امش على رُود : أى سهل .

أمكن الخُمص - وقد خاليتها^(١) -
 فاعْتَقَنَسَا والحشا وَفَقُ الحشا
 وَلَعَهْدِي قَبْلَ هَاتِيكَ هَا
 تُسْأَلُ^(٢) الْأَرَى^(٣) فَتَحْكِي أَنَّهَا
 طَبِيبَةٌ تَصْطَادُ مِنْ طَافَتْ بِهِ
 وَأَبِيهَا لَقَدْ اخْتَالَ هَا
 أَرَجَتْ مِنْهَا فَلَاةٌ جَرْدَةٌ
 قَلْتُ - لَمَّا عِيقَتْ أَرْوَاحَهَا
 أَوَّانَتْ^(٤) ابْنَ يَزِيدٍ بَيْنَنَا
 أَيْ ظَلُّ مِنْ نَعِيمٍ فَلِي
 يَا هَا مِنْ خُلُوةٍ^(٥) أَعْطَيْتُهَا
 أَصْبَحَتْ فَقَدْ لَدَا وَكَانَتْ نِعْمَةً
 لَا كُنْتُمْنِي ابْنَ يَزِيدٍ إِلَهَهَا
 مَا جَدُّ لَمْ يَسْتَتِبْ^(٦) قَطُّ يَسْلَا
 رَبُّ آبِلَاءٍ مَرَجِسِيحٍ^(٧) لَهُ
 مِنْ عِنَاقِ كَادِ يَأْيَاهُ النُّهُودُ
 ، وَنَبَا عَنْ صَدْرَهَا صَدْرٌ وَدُودُ
 وَهِيَ زَوْرَاءُ^(٨) عَنْ الْوَضِلِ حَيْسُودُ
 مِنْ طِبْيَاءٍ لَا قَدَرَاهَا^(٩) الْفُهِودُ
 رَبَّمَا طَافَ بِكَ الطَّبِيُّ الصَّيُودُ
 إِذْ أَلَمْتُ مَا يَلِي أَوْدَ أَوْدُ
 وَأَضَاعَتْ وَوَجِسُوهُ اللَّيْلِ سُودُ
 بِالْمَلَا^(١٠) : لَا دَرَسَتْ هَذِي الْعُهُودُ
 أَمْ نَسِيمٌ بَشَّةٌ رَوْضِ مَجُودٍ^(١١) ؟
 لَيْسَلِي أَوْ كَانَ لِلْمَظْلُ رُكُودُ^(١٢)
 أَوْ أَحَقَّتْ أَوْعَدَا اللَّيْلِ النُّفُودُ
 وَالْعَطَايَا حِينَ يُسَلِّينَ فُقُودُ
 أَبَدَا حَيْثُ يُلَاقِيهَا الْوُجُودُ
 وَهُوَ إِنْ أَيْلَيْتِ^(١٣) بِالشَّكْرِ صَبُودُ
 كُلُّهُمْ أَرْوَعُ^(١٤) لِلْمُخْسَلِ طَرُودُ

- (١) خادعتها .
- (٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل ، وجملة وهي زوراء في محل نصب حال سادت مسدداً للبتداء المحذوف وجوباً والبتداء هو : لمهدى .
- (٣) في الأصل : نل .
- (٤) الأرى : العمل وأراد به رضاها .
- (٥) تدرى الصيد : غنله .
- (٦) الصحراء والمتمتع من الأرض .
- (٧) في الأصل اتنا .
- (٨) أصابه المطر .
- (٩) ثبات .
- (١٠) حرف الخاء مطلوب في الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .
- (١١) استنابه : سأله أن يتوب .
- (١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
- (١٣) حلهاء ، المفرد مرجح وقيل : لا واحد له من لفظه .
- (١٤) من يعجبك بحسنه وجهارة منظره أو بشجاعته .

حين يَغْرِى بطنُ كَحْلٍ^(١) كُلُّهُ
صُفْنٌ عَن جَارِمِهِمْ كَرَمًا
يُطْلَبُ الْإِغْنَاءُ مِنْهُمْ وَالذِّى
مَا خَلَّوْا مِنْ شَرِّ يَبْنُونَهُ
مِنْهُمْ مَنْ نُصِرَ الْحَقُّ بِهِ
أَيُّ قَسْرُنْ بَادَ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ
لَوْ تَرَاهُمْ قُلْتُ : آسَاذُ الشَّرِّ^(٢)
شَيْدَتْ أَسْلَافُهُ بَنِيَانَهُ
وَأَنْتَى قَوْلَ الْمَسَامِينِ لَهُ :
فَسَمَى يَطْلُبُ عَلِيًّا أَهْلِيهِ
سَالِكًا مِنْهَا جَهْمَ يَتَلَوُّ الْهَدَى
كَلَّمَا حُمِلَ أَعْبَاءُ الْعُلَا
فَمَتَى اسْتَنْهَضْتَهُ اسْتَحْمَشْتَهُ^(٣)
وَعَسْرَتَهُ هَزَّةٌ تَبَّى لَهُ
أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْ أَخْلَاقِهِ
كَمْ^(١٠) عَرَى الدُّنْيَا لَهُ إِبْسَاسُهُ^(١١)
وَيُظْهِرُ الْأَرْضَ شَهْبَاءً^(٢) جَرُود
وَكَذَا السَّادَاتُ تَعْفُو وَتَجْسُود
حَيْثُ لَا تُنْشَى حَقُوقُ بَلِّ حُتُود
مُدَّ خَلْتُ مِنْهُمْ حُجُورٌ وَمُهِسُود
إِذْ مِنَ الْأَوَّثَانِ لِلنَّاسِ عِبُود
حَقَّهُ - أَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ - الْبُيُودُ^(٣)
أَوْ سَيْوْفٌ حَسَرَتْ عَنْهَا الْغُود
فَوْقَ نَجْدٍ لَا تُضَاهِيهِ النُّجُود
إِنَّمَا بِالْإِثْرِ أَصْبَحَتْ تَسُود
سَعَى جِدٍّ لَا يُخَالِطُهُ^(٥) سُمُودُ^(٦)
، صَائِبَ السَّيْرَةِ مَا فِيهِ حُيُود
ذَلٌّ فِي عِزٍّ كَمَا ذَلَّ الْقَعُودُ^(٧)
مِثْلُ مَا يَسْتَحْمَشُ النَّارَ الْوُقُود
أَنْ يُرَى فِيهِ عَنِ الْمَجْدِ خُمُود
فِي الْجَدَا^(٩) ذَوْبٌ ، وَفِي الدِّينِ جُمُود
، وَاسْتِجَابَ الدَّرُّ وَالْدُّنْيَا جَدُودُ^(١٢)

(١) السَّيَاءُ . (٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) باد : ذهب و انقطع وضبط حقه في الأصل بالضم .

(٤) الشَّرِّ : موضع تنسب إليه الأمد وقيل : هو موضع يمتد إليه الأمد وحسرت بالبناء لفاعل بمعنى انكشفت
هكذا ضبط في الأصل ويجوز أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله لأن الفعل لازم ومتعد .

(٥) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء في القراءات السبعة المتواترة تسكين المضارع المرفوع في آيات كثيرة
كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٦) سمع سموداً : رفع رأسه تكبراً .

(٧) القعود من الإبل : ما يقتطعه الراعى في كل حاجة .

(٨) أحش النار : قواها بالحطب والقوم : حرضهم .

(٩) المعطية .

(١٠) مَرَى النَّاقَةِ يَمْرِيهَا : مسح ضرعها فأمرت : دو ليها .

(١١) التلطف وقد جاء المرعى والأبساس في قول الخليلية :

لَقَدْ مَرَيْتَكُمْ لَوْ أَنَّ دَرَكَكُمْ

يَوْمًا يَجِيءُ بِهَا مَسْحَى وَإِبْسَاسِي

(١٢) الجدود : النجعة قل ليها .

لا كَقُومِ هَامِدٍ مَعْرُوفِهِمْ
 معشر فيهم تُكُولُ إِنْ نَسَوُوا
 لينتهم كانوا قُرودا فَحَكَّوْا
 ولقد قلت لدهرى إذ غدا
 يَسْلَمَ الوَغْدُ عليه وله
 يا زماناً عَكَبْتَ أَحْشَاؤُهُ
 إِنْ يُجَرِّى ابْنُ يَزِيدٍ مَسْرَةً
 الثَّمَالُ يُسَمِّكُ الْمَسْرَجِي
 أَصَحَّتِ الْأَزْدُ وَأَصْحَى بَيْنَهَا
 نَاعِشاً مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ نَاشِراً
 قل لمن أنكر بغيا فضله
 : إِنَّمَا عَانَدْتُ إِذْ عَانَدْتَهُ
 وإنه من يَحْصِي حَصَادَ إِيَّاهُ
 يَا أَبَا الْعَبَّاسِ : إِنِّي رَجُلٌ
 وَعَيْنَا إِنَّكَ الْمَرْءُ الَّذِي
 لَمْ أَزَلْ قَدِمَا وَقَلْبِي ^(١) وَيَدِي
 شَاهِدُ أَنَّكَ بِخَيْرٍ زَاخِرٍ
 يُجَنِّى دُرُكَ رَطْبَا نَاعِمَا

بل همو مَوْتَى عَنِ الْعُرْفِ هُمُو
 فِغْلٌ خَيْرٌ ، وَعَلَى الشَّرِّ مُرُودٌ ^(١)
 شِيمَ النَّاسِ كَمَا تَحْكِي الْقُرُودُ
 وَهُوَ لِلْأَخْيَارِ ظِلَامٌ ضَهَبُودٌ ^(٢)
 - إِنْ رَأَى حُرّاً - هَرِيرٍ وَشُدُودِ
 فَسُرُوجُ الْخَيْلِ تَعْلُوهَا اللَّيْسُودُ
 مِنْكَ لَا يُلْعَمُ بَعِيْنٌ سُهُودُ
 مُطْلَقُ الْأَصْفَادِ ^(٣) وَالطَّلَقُ الصَّفُودُ ^(٤)
 جَبَلًا وَهِيَ رِعَانٌ ^(٥) وَرَبُودٌ ^(٦)
 مِنْ أَجْنَتِهِ مِنَ الْقُومِ الْإِبْهُودُ
 مِثْلَ مَا أَنْكَرْتَ الْحَقَّ يَهُودُ
 حَطَّكَ الْأَوْفَرُ قَابَعَدٌ وَثُمُودُ ^(٧)
 ضِعْفُ مَا ضَمُّ مِنَ الرَّمْلِ زُرُودُ ^(٨)
 فَيَ عَمَّنْ عَانَدَ الْحَقَّ عُنُودُ ^(٩)
 حُبُّهُ عِنْدِي سَوَاءٌ وَالسُّجُودُ
 وَلَسَانِي لَكَ مَذْ كُنْتُ جُنُودُ
 لَكَ مِنْ نَفْسِكَ مَذْ بَلِ مُلُودُ
 فَلَنَسَا مِنْهُ شُنُوفٌ ^(١٠) وَعَقُودُ

(١) مفردة مارد : العاق .

(٢) القبود .

(٣) جمع رعن : أنف الجبل .

(٤) جمع ريد : الحرف الناقع من الجبل .

(٥) عطف على التفسير المرفوع المتصل من غير فصل وهو مذهب لبعض النحويين .

(٦) دمل بين التلوية والتزييمية بطريق الحاج من الكوفة .

(٧) ميل .

(٨) يميز الأغمش وابن مالك زيادة الواو في خبر كان وأخواتها وانظر تفصيل ذلك في مع المراجع ج ١ ص ١١٦ .

(٩) جمع شنف وهو القرط .

غير أَنَّ البحر مِلْحٌ آسِن - ولأنت المَشْرَبُ العَذْبُ البَرود
ولئن أقعسدتني عنك الذي - ساقني نَحْوَك ما اختير القعود
أنا صِداد ذادني عن مَشْرَب - سائغٍ يَشْفِي الصَّدَى دَهْرُ كَنود^(١)
فتنهنت^(٢) - عسايا أَنسى - إن تَطَعَمْتُكَ بِذِي سَاعود^(٣)
أَلَحَظُ الرِّىَّ وَحَسْبَوِي غُلَّةٌ - غير أَن ليس يُؤَاتيني السُّرود
وإن البُرْجَ لَحَاطِي مَشْرَبًا - أَنَا مَشْغُوفٌ بِهِ عَنْهُ مَذُود
فَأَعِزَّنِي سَبَبًا يُورِدُنِي - بِخَرْكِ النَّمْرِ أَهَانَتِكَ السُّعُود
وهو أَن تنهض لي في حاجتي - نَهْضَةٌ يُكْوِي بِهَا الْجَارُ الحُود
وَتُحَنِّنِي لِمَا أَمْتاحه - مِنْكَ فَالْإِشْغَالُ بِالْجِبَالِ قِيُود
أزل السَّدَّ الذي قَد عاقني - عَنْكَ زَالَتْ دُونَ مَا تَهْوَى السُّدُود
يَا أَخَا النَهْضِ الذي ما مثله - حِينَ لَا تَنْهَضُ بِالقَوْمِ الْجُدُود
: لي مديح قتلته في سبيد - لَمْ تَزَلْ تُهْدِي لَهُ الشَّعْرُ الوُفُود
من حَبِير^(٤) الشعر مَن أَسْمعه - فَوَعَاهُ قَالَ : رَوْضٌ أَوْ بُسُود
كَلَّمَا أَتَشَدَّه في مَحْفِل - ذَلِيقُ^(٥) الْقِيُولِ^(٦) جِيَّاشُ شُرُود^(٧)
هَيْلَتِ الْأَمْعَاغُ مَن أَلْفَاظِهِ - وَاقْشَعَرَّتْ لِمَعَانِيْسِهِ الْجُلُود
وَلَدَّتْهُ فِطْنَةٌ إِنْشِيَّةٌ - تَدْعِيهَا الْجِنُّ غِرَاءَ وَلُود
يَتَلَطَّى بَيْنَ وَضَلَى شَاعِرٍ - لُدَّ^(٨) قَوْلَ الشَّعْرِ وَالشَّعْرُ لُود
أَدْعَنَ الْمَدْحَ لَهُ فِي شَاعِرٍ - يَغْزُرُ الْمَنْطِقُ فِيْهِ وَيَجُود
فَجَرَى فِي الْقَوْلِ وَامْتَدَّ لَهُ - وَتَنَاهَى حِينَ رَدَّتْهُ الْجُدُود
فَاسْتَمَعَ شِعْرِي فَإِنْ أَحْمَدْتَهُ^(٩) - حِينَ يَرَعَى الْفِكْرَ فِيهِ وَيَرُود^(١٠)

(١) كَنُود .

(٢) كَنُود .

(٣) حَذَفَ قَاءَ الْجَوَابِ لِلضَّرُورَةِ أَوْ هُوَ غَيْرُ أَتَى وَجُوبِهِ لِلشَّرْطِ مَحْذُوفٌ . وَهُوَ ضَرُورَةٌ أَيْضًا .

(٤) أَنَا لَهُ . (٥) حَسَنَ الشَّعْرِ . (٦) فَصِيح . (٧) السَّانِ .

(٨) سَائِرٌ فِي الْبِلَادِ .

(٩) الرُّسُلُ : الْمَفْضِلُ ، وَاللُّوْدُ : مَا يَصْبُغُ بِالْمَسْمُوعِ مِنَ اللَّوْنِ أَوْ فِي أَحَدِ شَيْءٍ أَلَمَ وَقَدْ لَدَهُ أَوْ آلَدَهُ وَلَدَ .

(١٠) أَحْمَدْتُهُ : وَجَدْتُهُ مَحْمُودًا . (١١) يَلْهَبُ وَيَجِيءُ .

فاحتجب حملى بإسماعيل^(١) لي في مدحى فيه أمل
 عارض أطمر غيرى ودعت العلاء المنبتى ثم^(٢) العلاء
 وابن من حقى تأويل اسمه حاجى ثقل وقد حملتها
 وتعلم^(٣) - غير ما مستأنف أن للمجد سبيلا وغرة
 وبما يؤلى مسودا سيد وبان أحسن ذا أذعن ذا
 ليس ثثنى بالأباطيل الطلى^(٤) بل بأن ينصب حسر نفسه
 وبان يلتقى بضاحى وجهه وبان يقصر بابى سمعه
 كل ما عددت أنسان العلاء فاتخذ عندى - لك الخيريدا
 من أياديق التى لو جحدت تجلى فى غمة الكفر كما
 وتالفنى تألف صاحبها ملكا يملكه حلم وجود
 وبلاغ وله فيه خلود رائدى منه بروق ورعود
 فوق ما أثل قحطان وهود فله فى كل عياد صعود
 فاحتلها لا تكاء ذلك كزود^(٥) علم شئ أيها العبد^(٦) المكود^(٧)
 ضيقا مسلكتها فيه صعود أمر السيد فانقاد المسود
 قلما قيد بلا شئ مقسود لا ، ولا توطأ بالهزل الخلود
 وبان يسهر والناس رعود أوجها فيها عبوس وضود
 ما يقول الكز^(٨) والهنس^(٩) الرقود^(١٠) ولما يتساع منهن نقود
 ترتهن شكرى بها ما اخضر عود مصره قام لها منه شهود
 يجتلى فى ظلمة الليل العمود^(١١) فى ألوف شكر شكر لا شرود

(١) عقبه كزود : صبة .

(٢) بمعنى اعمل ملازم لصيغة الأمر ينصب مفعولين وسد المصدر المؤول من أن وممولها مسددا .

(٣) المد : من يد القوم .

(٤) دائم العطاء من قولهم ثابته مكود : دائمة الفوز ، وبئر مكود : لا يتقطع ماؤها .

(٥) الاشتاق والمفرد طلاء .

(٦) الكز : قليل الخير .

(٧) الرخو .

(٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومعطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من وفد الشئ .

(٩) السيف .

إذا أسكه .

واستعن في حاجتي وانذّب لها^(١) من به راق^(٢) على الناس عنود^(٣)
يسعى في الحاجة حمرٌ ماجدٌ لا حودٌ لأخيه بل خشود^(٤)

وقال أحمد بن عبد السلام^(٥) :

رأيت محمد بن يزيد يسمو جليمن خلّافٍ وعَلِيّ مُلك
وفتيانيسَةُ الظرفاء فيه وينثر إن أجال الفكر دُرّاً
إلى الخيرات في جباهٍ وقذِر وأعلم من رأيت بكلّ أمر
وبهّة الكبير بنيسر كِبَر وينثر أولوا من غير فكر

ولبعضهم في مدحه^(٦) :

وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه رأيتك والفتح بن خاقان راكبا
وكان أمير المؤمنين إذا رنسا يروح إليك الناس حتى كأنهم
وإن أظنّب اللدّاح مع كلّ مُظنّب وأنت عدل الفتح في كلّ موكب
إليك يُطيلُ الفكر بعد التعجّب ببسابك في أعلى نقيّ والمحصب

وقال آخر^(٧) :

وإذا يقال من الفتى كلّ الفتى والمستضاء بملئه وبرأيه
والشيخ والكهل الكريم العنصر ويعقله قلت : ابنُ عبد الأكبر

(١) تدبه إلى الأمر من باب نصر : دعاه ، وحشه ، ووجهه .

(٢) اتعبت .

(٣) صابة عنود : كثيرة المطر . وفي الأصل عنود بالكاء .

(٤) من يخف لمداونة أخيه وإجابة دعوته . وتخفى ألف بمعنى الوزن .

(٥) أخبار البصريين ص ٧٧ والمصنف ج ١٩ ص ١١٤ .

(٦) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزعة ص ٣٨٩ - ٣٩٠ والمصنف ج ١٩ ص ١١٩ .

(٧) مصنف الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ، كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله^(١) :

يا أختَ ناجية بن سامة إني أخشى عليك بئى إن طلبوا دى

وقالوا : ما للمتغزل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ، هلاً قال كما قال جرير :

• قتلنا ثم لم يُخَيِّنَ قتلنا •

٢ - وما يعاب به أبو تمام قوله^(٢) :

تُثَقِّى الحربُ منه حين تغلي مراجلها بشيطانٍ رجيمٍ
فجعل المملوح وهو الشيطان الرجيم .

٣ - ومن شعر أبي نواس الذى يلتمّ قوله فى الرشيد^(٣) :

لقد اتقيت الله حتى تُفْسَته وجهدت نفسك فوق جهده انتقى

وايس هذا البيت الذى أردت ، ولكن ذكرته الذى بعده لأنه معطوف عليه متصل به وهو قوله :

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطفُ التى لم تُخلق

هذا البيت بآدى العوار^(٤) جداً ، وقد ردده فى مكان آخر فقال^(٥) :

هارون ألفنسا اثتلاف مودة ماتت لها الأحقاد والأضغان

حتى الذى فى الرحم لم يك صورة لفسواده من خوفه خفقان

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ص ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثقلة العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس^(١) شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولا عظيما لم يتكلم
بمثله مسلم وهو قوله :

تنزاع الأحمدان الشبه فاشتبهها خلُقًا وخلُقًا كما قُدَّ الشُّراكان
اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحد والعِدة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمدُ المرتجى في كلِّ نائبة قم سيدي نَعِصْ جَبَّارَ السمواتِ
لأنَّ هذه أعظم جرأةٍ وأقبح مجاهرةٍ وأشدَّ تبغيضٍ إلى العزيز الجبار - عزَّ اسمه - وأنه
لِيَاهُ يقصد بالعصيان .

في الكامل ج ٤ ص ١١٩ - ٢٢٤ : « وقد عابوا على أبي نواس » قوله :

كيف لا يُذْنِبُكَ من أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ

وهو لعمرى - كلام مستهجن موضوع في غير موضعه ؛ لأنَّ حق رسول الله صلى الله عليه
وسلم - أن يُضاف إليه ، ولا يُضاف إلى غيره .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس في قنر الرقاشي ، ولا أراه
خُلُوا لإفراطه ؛ وهو :

وَدَهْمَاءُ تُرْسِيهَا رِقَائِشُ إِذَا شَتَّتْ مُرْكَنَةٌ^(٢) الْآذَانِ أُمُّ عِيَالٍ
يَفْضُ بِحِزْمٍ وَمِ الْبَعُوضَةِ صَلَاحُهَا وَيَنْضَجُ مَا فِيهَا بَعُودٌ خِلَالِ
وَتَقْلَى بِذِكْرِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرِّهَا وَتَنْزَلُهَا عَقْدًا^(٣) بِغَيْرِ جَعَالٍ
هِيَ الْقِنَرُ قِنَرُ الشَّيْخِ بِكَرْبِنْ وَثَلِ رِبْعِ الْيَتَامَى عَامَ كُلِّ هِزَالٍ

ومثله قوله^(٤) :

عُتِقْتُ حَتَّى لَوْ اتَّصَلْتُ بِلِسَانِ نَاطِقٍ وَفَمٍ
لَا حُبْتُ فِي الْقَوْمِ مَائِلَةً ثُمَّ قَصَتْ قِصَّةَ الْأُمِّ

(١) ديوانه ص ٢٥٠ .

(٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايين خلاف . مركنة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالهاء الموحدة .

(٣) بالقلم والكسر : غرة يَنزُلُ بها القدر .

(٤) ديوانه ص ٣٢٤ .

ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٦٣ - ١٦٤ : « ومن الإفراط : فلو أنه ما أبقيت منى معلق

بعود تمام ما تأوّد عودها

وأحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبّه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ، ونبه

فيه بفتنته على ما يخفى عن غيره ، وساقه برصف قوى ، واختصار قريب .

• • •

١ - ومثال نقده اللغوى قال : أخطأ محمد بن يسير في قوله^(١) :

ولو قنعت أتاى الرزق في دعة إن القنوع الغنى لا كثرة المال

لأن القنوع إنما هو السؤال والقانع السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا

وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالمعترّ الذى يتعرّض ولا يسأل ، يقال : قنع يقنع قنوعا ، إذا

سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنع قناعة فهو قنع وقانع جميعا .

٢ - ثم أخطأ فيه أبو العتاهية قوله^(٢) :

ولربما سئل البخيل الشيء لا يسوى فتिला .

لأن الصواب لا يساوى فتिला ، من ساواه يساويه .

١ - ومن أمثلة نقده النحوى قوله : أنشدنى سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

• وقد مضت لى عشرونان ثنتان •

فقلت له : أيها الأمير هذا لحن ؛ لأن إعرابا لا يدخل على إعراب^(٣) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لحانة فمن ذلك قوله :

فما ضرّها ألا تكون ليجرّول ولا المّزّوى كعب ولا ليزاد

لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله : «مّزّوى» في حشو الشعر وإنما يجوز هذا في القوافي^(٤)

وقد لحن عبد الصمد بن المعتل في تركه صرف ما ينصرف وخطأ أبا العتاهية في صرف

(يزيد) في موضعين من شعره أو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قببح^(٥) .

(٢) الموشح ص ٢٦٢ .

(٤) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

(١) الموشح ص ٢٩٩ .

(٣) الموشح ص ٣٥٧ .

(٥) الموشح ص ٢٦٢ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد، وابن عبدبريه، وعقد لهم باباً في الكامل^(١) صدره بقوله :

« قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة مُستحسنة يُحتاج إليها للتمثل ، لأنها أشكلُ بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب » وعقد لهم باباً^(٢) آخر عنوانه بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مُناذر : فله في شعره شدةُ كلام العرب بروايته ، وأدبه ، وحلاوةُ كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦) .

وقال في الكامل^(٣) أيضاً : وليس لقدم العهد يُفْضَلُ القائل ، ولا لِجِدْثان عهد يُهْتَضَمُ المصيب ، ولكن يُعْطَى كُلُّ ما يَسْتَحِقُّ .

وفيه أيضاً^(٤) وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصه حظّه من الصواب أنه مُحدث » . وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نواس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سُئل عنهما فقال^(٧) :

«لأبي تمام استخراجات لطيفة . ومعان طريفة ، لا يقول مثلها البحرى ، وهو صحيح الخاطر ، حسن الانتزاع ، وشعر البحرى أحسن استواء وأبو تمام يقول النادر والبادر ... وما أشبه أبا تمام إلا بغنص يخرج الدرّ والمخشلية^(٨) .

ثم قال : والله إنَّ لأبي تمام ، والبحرّى من المحاسن ما لو قيَسَ بأكثر شعر الأوائل ما وُجد فيه مثله » .

(١) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٢) ج ٨ ص ٢٤٨ .

(٣) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٤) ج ١ ص ١٢٨ .

(٥) ج ٤ ص ١١٢ - ١١٦ .

(٦) ج ٨ ص ١٤٩ .

(٧) أخبار أبي تمام ص ٩٦ .

(٨) المخشلية : خرز أبيض يشبه اللؤلؤ . قال الطيب :

ودر لفظ يريك السدر مخشلياً

بياض وجه يريك الشمس حالسكة

وقال الصَّوِّبِيُّ^(١) : «حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتسبه فأقام عندي ، فجرى ذكر أبي تمام . فلم يوفِّه حقه ، وكان في المجلس رجل من الكتَّاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه ، فقال له يا أبا العباس ضَعْ في نفسك مَنْ شئت من الشعراء ثم انظر أَيُّحِينَ أَنْ يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المنيث يعتذر إليه^(٢) :

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعلدي ومحت كما محت وشائع من بُرد
وأُجسدتُ من بعد إتهام داركم فيسادمع أنجسدي على ساكني نجد
ثم مرَّ فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :

أذاني مسح الرُّكبان ظنَّ ظننته لفقت له وأسى حياء من المجد
لقد نكب الغدر الوفاء بساحي إذن وصرختُ الدم في مَسرح الحمد

فقال أبو العباس محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقه إلاَّ أحدَ رجلين : إمَّا جاهلٍ يعلم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإمَّا عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه » .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلاَّ وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله » مقرر بفضل أبي تمام وإحسانه » .

وقد أثار ذهني أن يخلو (الكامل) من شعر للبحتري مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمَّن شعرا كثيرا لأبي تمام ، وقد أثنى عليه في مواضع ، وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين^(٣) .

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله^(٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُبَّ امرأة تتقدم في صناعة ، وقَلْما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجل (أَوْمَنْ يَنْشَأُ فِي الْحَيَةِ وَهُوَ فِي الْإِنْصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ المرأة خلقت من ضلعٍ عوجاء ، وإنك إن ترد إقامتها تكسرها ، فدارها تعن بها »

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ .

(٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٧ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ص ٣١ ، ج ٨ ص ١٤٩ والتصير عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أشرف المبرد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغوية .

وقد يكون أوّل من عُنى بالظاهرة اللغوية ، وهي دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صوري الكامل ، قال^(١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بجُذ . يقال للقبر . جَنَن ، والجنين : الذي في بطن أمه .
والجِنُّ :

التُرَّس لأنّه يسترك ، والمجنون ، المغطى العقل ، ويُسمّى الجنُّ لاختفائهم ، وتسمّى الدروع الجُنن لأنّها تستر من كان فيها » .

٢ - قال في البيت^(٢) : « أَلَسْتُ أَرَدَ الْقِرْنَ بِرَكْبٍ رَدَعَهُ » .

« فإنّما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم ، إذا رجع النصل متأخّرا في السنخ ، ويقال : ركب البعير رَدَعَهُ : إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه . فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ، ومبيّن بعضه بعضا فيقال من هذا المثل : ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها : أى رجع . وكذلك . فلان لا يرتدع عن قبيح : والأصل ما ذكرت لك أولا ، » .

٣ - وقال : « وأصل العنق^(٣) القطع في هذا الموضع ، وللعنق مواضع كثيرة ، يقال : عنق والديه يعنقهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبي من هذا ، وقالوا : بل هو من الحقيقة وهو الشعر الذي يُولد الصبي به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصبا لم يحلقه . ويقال :

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٣ .

(٢) الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) الكامل ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

سيف كأنه عتيقة : أى كأنه لمة برق . يقال : رأيت عتيقة البرق يا فتى : أى اللمة منه فى السحاب . ويقال فلان حَقَّتْ تيمته ببلد كذا ، أى قطعت عنه فى ذلك الموضع .

٤- قال « وإِنَّكَ وَالْعَلَقُ وَالضَّجَرُ . وَالْعَلَقُ : ضيق الصدر وَقَلَّةُ الصبر ، يقال فى سوء الخلق : رجل غَلِقَ وأصل ذلك من قولهم : أغْلِقَ عليه أمره ، إذا لم يتَضَحَّ ، ولم يَنْفَتَحْ ، ومن ذلك قولهم : غَلِقَ الرهن : أى لم يوجد له تَخْلُصٌ ، وأغلقت الباب من هذا (١) » .



وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جنى فى الخصائص ، كما ألّف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة فى مواد اللغة .

وكتاب المبرّد (ما اتَّفَقَ لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرّض - عند حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التى تناولها المبرّد بالدراسة والبحث .

أَشَارَ الْمَبَرِدَ

الكتب التي أَلَفَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ تَنَاولَتْ فُرُوعَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ عَصَفَتْ حَوَادِثُ الْأَيَّامِ بِكَثِيرٍ مِنْهَا ، وَقَدْ بَقِيَ لَنَا أَنْفُسُ مُؤَلَّفَاتِهِ .

الْكَامِلُ

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرِّد من معارف ، وما تشكَّف به من ثقافات : لغويَّة ، ونحويَّة ، وأدبيَّة .

تحدَّث أَبُو الْفَرَجِ الْمَعَالِي بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ دُلُودِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٩٠ هـ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ (الْجَلِيسُ الصَّالِحُ الْكَافِي ، وَالْأَنْبِيَاءُ النَّاصِحَةُ الشَّافِي)^(١) عَنْ « الْكَامِلِ » فَقَالَ :

« وَعَمِلَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ النَّحْوِيُّ كِتَابَهُ الَّذِي سَمَاهُ (الْكَامِلُ) وَضَمَّنَهُ أَخْبَارًا ، وَقَصَصًا لَا إِسْنَادَ لكَثِيرٍ مِنْهَا ، أَوْدَعَهُ مِنْ اشْتِقَاقِ اللُّغَةِ ، وَشَرَحَهَا ، وَبَيَّنَّ أَسْرَارَهَا ، وَفَقَّهَهَا مَا يَأْتِي بِهِ مِثْلُهُ لِسَعَةِ عِلْمِهِ ، وَقُوَّةِ فَهْمِهِ ، وَلَطِيفِ فِكْرِهِ ، وَصَفَاءِ قَرِيحَتِهِ ، وَمِنْ جِلِّيِّ النَّحْوِ وَالْإِعْرَابِ وَغَامِضِهِمَا مَا يَقِلُّ وَجُودُ مَنْ يَسُدُّ فِيهِ مَسَدَهُ ... » .

وَشُهْرَةُ الْكَامِلِ تُغْنِيَانَا عَنِ التَّعْرِيفِ بِهِ ، وَبَيَّانِ طَرِيقَتِهِ فِي التَّأْلِيفِ . وَاكْتَفَى بِبَيَّانِ مَا كَانَ لَهُ مِنْ أَثَرٍ فِي تَأْلِيفِ الْعُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ إِقْبَالِهِمْ عَلَيْهِ ، وَغَنَائِهِمْ بِهِ .

١ - شَرَحَهُ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو الْوَالِيدِ الْوُقَيْشِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٨٩ هـ وَسَمَّى شَرَحَهُ (نُكَّتِ الْكَامِلُ) (بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ص ٤٠٩) .

وَجَرَى ذِكْرُ هَذَا الشَّرْحِ فِي خِزَانَةِ الْأَدَبِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ :

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الْجُزْءُ الثَّانِي : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مَخْلُوطٌ بِالْمَدَارِ فِي مَكْتَبَةِ الْأَسْتَاذِ السَّيِّدِ سَفَرِ نَسْخَةٍ مِنْهُ .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع : ١٦٤ ، ٤٥١ .

٢- شرح ابن السيد البَطْلَيْمِيُّ المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافية في هذه المواضع :
٣١ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ .

وفي خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمد بن يوسف السَّرْقُطِيِّ ، المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في التفسير (الكامل) للمبرد لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أَنَّ السَّرْقُطِيَّ هذا شرح الكامل .

وسنفضل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف .

(المعجم ج ١٨ ص ١٠٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨) الإنباه ج ٣ ص ٨٢ .

٢- إبراهيم بن ماهُوَيْه الفارسي اللغوي له كتاب عارض فيه المبرد في كتابه الكامل .
قاله السعودي (معجم الأدباء ج ١ ص ٢٠٩) .

٣- قال أبو محمد بن حَزْم : كتاب نوادر أبي عليٍّ مُبارٍ لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحواً وخبراً إِنَّ كتاب أبي عليٍّ أكثر لغةً وشعراً .

ويحفظ لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقَرَأُ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :

١- قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة ٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .

٢- ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ - في قراءة الكتاب فأجابه ، وأقرأه إياه والكامل للمبرّد حتى ختمهما ثم عاد إلى انقباضه (بغية الوعاة ص ٢٧٥) .

٣- محمد بن علي السلافي المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب الأدب (البغية ص ٨٤) .

٤- خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب سيويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .

٥- إشراف السوداء العروضية المتوفاة سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت تحفظ الكامل للمبرّد ، والنوادر للقال ، وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .

وطبع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدّمة له ، وألحقت به فهارس متنوعة ، كما تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م .

وانظر رُواة الكامل في المكتبة الأندلسية (فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه) ص ٣٢ ،

٣٢٣ .

التلخيصات على أغاليط الرواة

ألفه أبو القاسم علي بن حمزة البصري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني ، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ، والكامل لأبي العباس المبرّد ، والفصيح لثعلب . ومنه نسخة في دار الكتب .

ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل : « هذا آخر ما أخلناه على أبي العباس بما لا علرّ فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلاط . وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فممنهم مخطئ ومصيب ، فممن أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النحاس . ومن أخذ عليه فأصاب ، وأخطأ الأخصش » .

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١- نقد في تفسير بعض الكلمات اللغوية يبلغ ٤٥ .

٢- نقد في رواية الشعر » ٢٧

٣- » تاريخي وما يتصل به » ١٧

٤- » في شرح بعض الأبيات » ١٥

٥- » ومؤاخذتان في نسبة الشعر لقائله » ٢

٦- » ثلاث مؤاخذات نحوية » ٣

ومؤاخذات ابن حمزة النحوية وأهية وسنرد عليها :

١- روى المبرّد هذا البيت :

إن الذين يسوغ في أعناقهم زاد يُمنّ عليهم للسلام

ثم قال : وروى الفرّاء هذا الشعر (إن الذين يسوغ في أحلاقهم) وإنما كان ينبغي أن يكون في أحلقهم كقولك : فلس وأفلس وما أشبهه ، ولكنه شبه باب قتل بباب قتل كما قالوا : زند وأزند ، وقرخ وأفراخ ... الكامل ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فَنَقَدَهُ عَلَى بَنِ حَمْزَةٍ بِقَوْلِهِ :

«وَقَدْ أَسَاءَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا اتَّبَعَ أَبَا بَشَرٍ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ سِيبَوِيهٍ بِأَنَّ جَنَعَ فَعَلَ عَلَى أَفْعَالٍ (لَا يَكُونُ فِيهَا) عِدَا سِتَّةَ الْأَحْرَفِ الَّتِي شَرَطَهَا ، وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ غَيْرُهَا .

فَمِنْ ذَلِكَ كَهَفٌ وَأَكْهَافٌ ، وَكَفٌّ وَأَكْصَافٌ ، وَثَلَجٌ وَأَثْلَاجٌ .

وَقَدْ قَالُوا : شَيْءٌ زَائِدٌ عَلَى كَذَا ، وَزَيْدٌ عَلَى كَذَا ثُمَّ جَمَعُوا زَيْدًا عَلَى أَزْيَادٍ ، وَجَمَعُوا عَيْنًا عَلَى أَعْيَانٍ ، وَقَيْنَا عَلَى أَقْيَانٍ ، وَدَيْنَا عَلَى أَدْيَانٍ ، وَبَيْنَا عَلَى أَبْيَاتٍ ، وَطِيرَا عَلَى أَطْيَارٍ ، وَسَوَّيْنَا عَلَى أَسْيَارٍ ، وَسَيَفَا عَلَى أَسْيَافٍ ... » .

فَخَلَطَ ابْنُ حَمْزَةٍ بَيْنَ فَعَلٍ الصَّحِيحِ وَالْمَعْتَلِّ ، وَالْمَبْرَدِ إِنَّمَا يَقْصِدُ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، وَقَدْ فَصَّلَ ذَلِكَ فِي الْمَقْتَضِبِ .

٢- قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ١٥١ : «وَالْفِعْلِيُّ إِنَّمَا تَسْتَعْمَلُ فِي الْكَثْرَةِ ، يُقَالُ : الْقَيْثِيُّ لِكَثْرَةِ النَّمِيمَةِ ... وَيُقَالُ الْهَجِيرِيُّ لِكَثْرَةِ الْكَلِمَةِ الْمُرْتَدَّةِ عَلَى لِسَانِ الرَّجُلِ ... وَيُقَالُ : كَانَ بَيْنَهُمْ رَمِيًّا لِكَثْرَةِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ هَذَا» .

نَقَدَهُ عَلَى بَنِ حَمْزَةٍ بِقَوْلِهِ :

«وَمَا كُلُّ مَا أَشْبَهَ مَا حَكَاهُ جَاءَ لِلتَّكْثِيرِ ، وَقَدْ قَالُوا : فَلَانَةٌ خُطِبَ فَلَانٌ وَخُطِبِي الَّتِي يَخْطُبُهَا . وَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَوْ اسْتَطَعْتَ الْآذَانَ مَعَ الْخَلْيَنِيِّ لِأَدْنَتْ» .

وَكَلَامُ الْمَبْرَدِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَرِيدُ بِكُلِّ مَا أَشْبَهَ هَذَا مَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى فِعْلِيٍّ فَهُوَ يَفِيدُ التَّكْثِيرَ ، فَاعْتَرَضَ ابْنُ حَمْزَةٍ عَلَيْهِ بِخُطْبِيٍّ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي تُخْطَبُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَلَا يَقْصِدُهُ الْمَبْرَدُ . وَقَدْ جَاءَتْ الْخُطْبِيُّ مَصْدَرًا أَيْضًا كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَالْقَامُوسِ ، وَالْخَلْيَنِيُّ فِي كَلَامِ سَيِّدِنَا عَمْرِ مَصْدَرٌ أُرِيدَ بِهِ الْمُبَالَغَةُ . قَالَ سِيبَوِيهٌ ج ٢ ص ٢٢٨ : «وَالْخَلْيَنِيُّ : كَثْرَةُ تَشَاغُلِهِ بِالْخِلَافَةِ وَامْتِدَادُ أَيَّامِهِ فِيهَا» .

٣- اسْتَدْرَكَ ابْنُ حَمْزَةٍ عَلَى الْمَبْرَدِ فِيمَا قَالَهُ عَنْ جَمْعِ فَاعِلٍ وَصَفِ الْعَاقِلِ عَلَى فَوَاعِلٍ يَقُولُ الشَّاعِرُ نَهْشَلُ بْنُ حَرِيٍّ :

لَيْبَسُكَ يَزِيدُ بَائِسٌ ذُو ضَرَاعَةٍ وَأَشْعَثُ تَمَنُ طَوَحْتِهِ الطَّوَائِحُ

والظاهر في البيت أنَّ الطوائف جمع طائفة . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ ١٤٨ .

أما رد ابن حمزة على البرد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى البرد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

فنقله علي بن حمزة بقوله : «الرواية : عمرو العلاء ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح

جدا ، وعمرو العلاء : هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟

وكيف روايته ؟ » .

وردى على هذا بأن البرد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب

الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقتصر

على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة .

طبع كتاب التنبیهاة مع المنقوص والمملود للفراء بتحقيق الأستاذ اليماني .

رغبة الآمل

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذي قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدياء عصره

الشيخ سيد بن علي المرصفي في كتابه (رغبة الآمل من كتاب الكامل) فإذا أورد البرد بيتا

من الشعر أورد الشيخ المرصفي قصيدته وضبط ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ المرصفي نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

١- نقد لغوي ويبلغ - ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢

٢- « في الرواية يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة - ١٥

٣- « تاريخي يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة - ٦

٤- « في شرح الشعر يبلغ - ٢٠ أخذ من ابن حمزة - ٩

٥- « في نسبة الشعر يبلغ - ٢٥

٦- مؤاخذتان نحويتان ، وسرد واحدة منهما .

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فإن قال قائل : فما بال يَطَأُ ، وَسَع حلفت منهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواو ؟ فإنما ذلك لأنّه كان يفعل مثل ولي يلى ، وورم يرم ففتحته الهززة والعين والأصل الكسر فإنما حذفت الواو فما يلزم في الأصل ، ألا ترى أنّك تقول : ولغ السبع يَلْغ فهذا يفعل والأصل يفعل ولكن فتحة الغين ؛ لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل » .

علّق الشيخ المرصفي على قوله (يفعل) بضمّ العين بقوله : « زيادة من أبي العباس أيتّه حذفها . قال سيبويه .. تقول وعدته فأنا أعدّه وعدا .. ثمّ قال : ولا يجيئ في هذا الباب يفعل بضمّ العين وقد قال ناس من العرب وجّد يجد... وهذا لا يكاد يوجد » .

وقد وهم الشيخ المرصفي فيها أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنّ حروف الحلق تفتح ما كان على يفعل ويفعل) أن يذكر قاعدة حروف الحلق ، وهى أنّها تفتح عين المضارع من فَعَلَ سواء أكان المضارع على يفعل أم يفعل ، وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواوئى القاء من (فَعَلَ) يأتى مضارعه على (يفعل) حتّى يردّ عليه بكلام سيبويه ، ولورجعنا إلى المقتضب لو وجدنا المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحو الكامل :

عقد أبو العباس العزم على أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال في صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) في بعض المسائل ، وقد يؤحى صنيعة هذا بأن انفراد هذه المسائل بالإحالة أن غيرها ثَمّا ذكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب إن وجدت أو هى غير موجودة .

وأجزم هنا بأن كلّ ما في الكامل من مسائل نحويّة هو في (المقتضب) فليس في الكامل أقوال تخالف ما في المقتضب أو زيادات عمّا في المقتضب اللهمّ إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها لإعراب بعض الأبيات . فقد تكلم عن (كأَيْنَ) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب ، وإنّما عقد لـ (كم) أبوابنا . وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب .

أدب الكامل :

أظهر عمل المبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع ، والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافد عقله ، وقال إفلاطون : عقول الناس مدوّنة في أطراف أقلامهم ، وظاهرة في حسن اختيارهم .

وما تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط ومُصيب ، ومُقارب
وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثم جعل لجودة ألفاظه ،
وحسن رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ، واهتمامه بما يقال في معنى
واحد ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٥ ص ٧٣ ، وإشارته إلى طريف المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ،
١٤٥ ، وما تعرّض له من فصول النقد الأدبي ج ٢ ص ٢١٥ ، ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعاني ،
وتوليدها ، واستراقات الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ ، ١٥٩ ، ج ٥ ص ٥١
كل ذلك يدلّ على ذوقه الأدبي .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغفة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .

تكلم عن القلب البلاغي ج ٤ ص ٥٨ .

الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ ، ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلتها ج ١ ص ١٨٧ ، ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤
١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقلي ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ ، ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤

ص ٤٧ - ج ٥ ص ١١٠ ، ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،

١٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميجنى . عثر عليه الأستاذ فى تطوافه بمكاتب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة فى الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد » .

وذكر ابن النديم باسم (الفاضل والمفضول) وكذلك ياقوت .

والذى يرجّح فى نظرى أنّ هذا الكتاب للمبرّد ما يأتى :

١- كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس فى هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه فى كُتبه .

٢- الشيوخ الذين نقل عنهم فى الفاضل هم شيوخه الذين نقل عنهم فى الكامل وغيره ، فهو يقول حدثنى المازنى ، أنشدنى الرياشى ، أنشدنى التوزى ، حدثنى الزيادى .

٣- ويقول فى الكامل : أنشدنى أمّ الهيثم الكلابية ويقول فى الفاضل : (١) سمعتها تقول :

٤- رواية هذا المثل وما قاله عنه فى الفاضل موافق لما قاله عنه فى المقتضب فقد قال فى

الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتنى ، إنّما أراد : لو لطمتنى ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتنى .

وقد وقع فى الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله فى المقتضب عن هذا المثل .



سار المبرّد فى هذا الكتاب كما سار فى الكامل من سوق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض المعانى الخفية ، غاية الأمر أنّه أمسك فى (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحوية .

وقد جاء فى بعض النصوص كلمة (حوايج) ص ١١٢ فلم يعرض لتخطئتها ، وقد خطأها فى

الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

يُفصح أبو العباس عن غرضه من تأليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

« قصلنا فيها نحكيه في كتابنا هذا حُسن الاختيار ، وكثرة الاختصار ، وذكر ما يُستغنى به عن غيره ، ويُتقنع بمثله عن نظيره ، وإنما نذكر في كلِّ باب أحسن ما رَوَى لنا فيه ، وأطرف ما نُمى إلينا منه »

ويقول في ص ٨٦ : « قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه ، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهبنا فيه ، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعتق » ويكرر هذا في ص ٩٩ .
ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رسالة نشرها الأستاذ الميمني أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ صدرها المبرّد بقوله :
« هذه حروف ألفتها من كتاب الله عز وجل مختلفة المعاني ، متقاربة في القول ، مختلفة الخبر » ثم يقسم اللفظ إلى مشترك ، ومترادف ، ومتباين ، ويسوق الأمثلة الكثيرة ، ثم يقول ص ٨ :
« وكلُّ من أكر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا ، لأنَّ الكلام وضع للفائدة والبيان » .

ثم يبيّن معاني الظن في القرآن ، ويذكر لقوله تعالى « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا » تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب ، ولا في الكامل .
ثم يقول : « كلُّ ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه ، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه » .

ويستشهد لحلف المضاف ، والموصوف ، والجواب ، البلاغي من القرآن والشعر .
نسب عدنان وقحطان

أقدم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ ، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدّمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ .

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبي فيقول : ص ١٨ :

« ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الميمس بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه » .

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩ « فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن الميمس بن تيمن ابن نبت بن قيدر بن إسماعيل صلوات الله عليه » فزاد (قيدر) .

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مُشيراً إلى عظماء رجالها ، وشعرائها .

ثم انتقل إلى غيرها حتى فرغ من قبائل خِثْلَف ، وقيس ، ثم انتقل إلى ربيعة ثم إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أن كتاب المبرّد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمنى أيضا سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

اعجاز أبيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزا ، وقد راعى أن تكون أعجازها حِكْما مستقلة تستغنى عن صدورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبا ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متصلا . بدأ بأنس بن مدركة الخثعمي ، ثم بامرئ القيس ، وانتهى بالعباس ابن الأحنف ، ثم أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات .

شرح لامية الصرب

شرح للقصيدة اللامية للشنفرى ، وقد طبعت بمطبعة الجوائب (مع أعجب العجب) للزمخشري وبمكتبة الأزهر ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصّها : أطال الله بقامك ، وأدام عزك أحببت - أعزك الله - أن أعلم أىّ البلاغتين أبلغ ؟ أبلاغة الشعر أم بلاغة الخطب ، والكلام المنشور ، والسجع ؟ وأيتهما عندك - أعزك الله - أبلغ عرفنى ذلك إن شاء الله .

وصلت المبرّد جوابه بقوله : إنّ حقّ البلاغة إحاطة القول بالمنى ، واختيار الكلام ، وحسن النظم .. ثم أخذ يوازن بين بعض المعانى المشتركة في أقوال الشعراء كما بيّن بلاغة قول الرسول عليه السلام في قوله : « كفى بالسلامة داء » وبلاغة القرآن في قوله (ولكم في القصاص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنفى للقتل .

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التّوّاب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت في بعض المجلّات الأوربية سنة ١٩٤١ .

كتب لم تنشر

المذكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وفي مكتبتى مصورة منها ومستطيع قريبا إن شاء الله .

التعازى والمراثى : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير الشمسى ومى تقع فى ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونشرا .

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما فى تاريخ بغداد ، جاء ذكرها فى الخزانة ج ٣ ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحدث عنها ابن عيد ربه فى العقد . وفى كنايات الجرجاني نقل منها ص ٢٩ . وفى الأغاني ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ . وفى الإنباه ج ١ ص ٣٥٠ : «وصف خلفاء العلماء يعلم الشعر وقد أغنانا للمبرد فى الروضة» عن التطويل فى ذكره .
وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميخنى ونقل منها ، وأشار إليها فى تعليقه على (الفاضل) انظر المثل السائر ١ : ٣١٥ ، ومقدمة تهذيب اللغة .

كتب أشارت إليها المراجع

الاعتقان : موضوعه بيان أسباب التهاجى بين جرير والقرزذق الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ . ونقل منه فى ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .
الشنافى : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٢ فى أداة التعريف ، وذكر فى الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤

الفتن والمحن : ذكره الصولى فى أخبار أبى تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرد ونقل منه .
قال ابن السيد فى الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس فى كتاب الأرمته :

نعم أخو الهيجاء فى اليوم البى .

ويظهر أنه الأنواء والأرمته . وانظر شرح شواهد الشافى ص ٧٠

الاختصار : ذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أغفله سيويه : ورد ذكره فى الانتصار فى موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ ، انظر

الخزانة ٢-١٩٣

الاشتقاق : لنقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثمانية ج ٣ ص ٤٤٥ وفى الإنباه ج ٢ ص ١٤٠
« وإنما ذكرت (عبد الله بن محمد الأشيرى) فى اللغويين ، لأنه صنف كتابا هلب فيه (الاشتقاق) الذى صنفه المبرد ، ورأيت فاحسن فيه ، وهو عندى بخطه ، توفى الأشيرى سنة ٥٦١ .

المقتضب

ألفه شيخ العربية في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقليّ ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنْفَس مؤلفاته ، وأنْضج ثمراته .

كُتب المبرّد الأخرى في النحو إنّما هي رسائل صغيرة .

فنقده لكتاب سيبويه إنّما هو كُتيب ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار : وقد فسرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولما أَلَف (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قدراً من مسائل النحو لم يُحِلّ في النحو إلّا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يُفخّم شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل إلّا مسبوqa بلفظ : (الكتاب) ، وكذلك فعل في كتابه «المذكروالمؤنث» .

حكى الرّمانيُّ فقال^(١) : ذُكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السّراج فقال قائل : هو أحسن من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قَبِلَ مَبْكَاهَا بِكَيْتُ صَبَايَ بِسُعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدَمِ

ولكنْ بَكَتْ قَبْلِي فَمَيَّجَ لِي الْبُكْيُ بُكَاهَا فَقَلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَتَقَدِّمِ

فهذا القائل إنّما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السّراج بتفضيله على (المقتضب) ، ولو كان للمبرّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لأفضّله عليه في هذا المقام .

(والمقتضب) أوّل كتاب عالَج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة المبسّطة ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠ - ٢٠١ والأنساب السعدي .

هَذَا بَابُ الْمُخَاطَبَةِ

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، ذلك قولك - إذا سألت رجلا عن رجل - : كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف لأنها للذي تُكَلِّمُ ، وقولك ذاك لأنما زدت الكاف على ذا ، وكانت لما توعى إليه بالقرب . فإن قلت (هذا) ف(ها) للتنبيه (وذا) هي الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه ، ودلّ الكلام بوقوعها على أنّ الذي توعى إليه بعيد ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافا للمخاطبة

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف لأنها لمؤنث ، قال الله عز وجل (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وتقول : إذا سألت رجلا عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها للمذكر .

فإن سألت امرأة عن امرأة - قلت : كيف تلك المرأة ؟ بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟

وإن سألت امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ وإن شئت قلت : كيف ذلكما ؟ ...

وإن سألت رجلا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟

وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟

وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟ وباللام : كيف

ذلكن الرجل ؟ وانظر ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تجد ترديدا لما قاله المبرد هنا .

واستمع إليه يحلل بعض الأساليب ، قال ج ٤ ص ٤٩٨ :

« ولو قلت : ما أكثر هَيْتَكَ الدنانير ، واطعامكَ المساكين كنت قد أوقعت التعجب

بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول وهو الطعام ، والدنانير التي يهبها . فكأنك

قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير ، وإن

أردت أنَّ هبته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلَّا أنَّ ذلك يكون نذرا في كلِّ مرَّةٍ جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ، لأنَّ هذا شديد بالإيجاز ، لأنَّ قصد التعجب الكثرة ، فإذا تَوَوَّل على القلَّة فقد زال معنى التعجب ...» .

وللمبرد ولع بتعليل الأحكام النحويَّة : فقد وقف وقفة طويلة ليعلِّل لِمَ كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .



والمبرد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يُصطنع له العناوين المطولة ، أو الخفية .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلَّ دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنَّه حال وقع فيه الألف واللام . شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى فيّ ، وليس بالفاعل ولا بالفعل ، فكما شبهوا هذا بقولك : عودَّه على بدنه ، وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، فشذَّ هذا كما شذَّت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهى معرفة ، وكما شذَّت الأسماء التى وضعت موضع المصدر ، وما يشبه بالشئ في كلامهم وليس مثله . في جميع أحواله كثير ، وقد بيَّن فيما مضى وستره إن شاء الله تعالى » .

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهى من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التى بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ، كما أنَّ عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التى أخذت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التى أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنَّه ليس من نعمتها ولا هى مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنَّه واحد بيَّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ...» .

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، ومقاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكرك الاسم الذى تبين به العدد كم هي ؟ مع تمامها الذى هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل المبرد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :
« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذى أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبين الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ، ومعرفة قسمها وتمكنها ، وامتناع ما يمنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبين العلة ، كما صنع في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله ، لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجر أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأن المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكُّنه » .

وقد بسط المبرد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلفظ أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله » .

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غاية الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنَّ كل ما كانت فيه زائدتان إذا حلفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحلف غيرها ؛ نحو عيضموز ، وعيطوموس .. فكلُّ ما قلَّ من الحلف لم يصلح غيره .
ثم قال في تصغير لُغَيْزَى : وقول جميع النحويين يشبتون الياء في لُغَيْزَى لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :

« وإذا حَقُرَتْ لُغَيْزَى قلت : لنغيِز . تحلف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ، لأنك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان ان حلفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأنَّ ما يبنى أو كسرتَه كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأخرى ان حلفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفتها استغنيت » .



وأبو عليّ الفارسيّ قد هَضَمَ (المقتضب) حقّه ، وهُوَنَ أمره إن صحَّ ما نُقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

« قال أبو عليّ : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيء إلاّ بمسألة واحدة هي وقوع إذا جوابا للشرط ، في قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

لو صحَّ هذا النقل لنال من منزلة أبي عليّ ، فإنّ سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أنّ (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو عليّ ، والمبرد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عمّا قاله سيبويه .

فهل نقول : إنّ أبا عليّ خفى عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ١٩ أو نقول : إنّّه يبعد صدور مثل هذا عن أبي عليّ ؟

كمال الدين الأنباري يشرح السرّ في أنّ المقتضب لم يُدع بين الناس بأنّ المبرد لمّا صنّفه أخذَه عنه ابن الروانديّ المشهور بالزندقه ، وفساد الاعتقاد ، وأخذَه الناس من يد ابن الروانديّ وكتبوه فكأنّه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينفع به (١) .

(١) أنظر رواة (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خيّر عن شيوخة ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنما ، كان في زمن الشيخوخة .
يدُلُّنا على ذلك ما يأتي :

١ - المبرد لم ينتقل إلى بغداد إلا بعد قتل المتوكل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين .
وكان الزجاج يلازم ثعلبا في وقت قُوم المبرد ، ولما أرسله ثعلب ليُقَضَّ حلقه المبرد في
المسجد أعجب بحديث المبرد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر المبردُ الزجاجَ بإخراج كُتب الكوفيين ، وعدمِ النظر فيها ، ثم أقبل على دراسة
المذهب البصري حتى ثَقِفَه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيين من ضعف ، وما من شك
في أن هذا يقتضي مُضَيَّ مدّة في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فذهب الزجاج ليعوده ، وقصَّ علينا هذه القصة^(١) :

«دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
وقد أُملى شيئا من المقتضب ، فسَلَمْتُ عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسُنُ شديدا ،
ويُجاهرني بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحمله لموضع الشيخوخة . فقال لي أبو العباس : قد
حُبِلَ إليَّ بعض ما أملاه هذا الخطي^(٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنّه لا يشكُّ
في حُسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا أَلَكَنَ متخلِّقا ،
فقال أبو موسى : والله إنَّ صاحبكم أَلَكَنَ - يعني سببويه - فأحفظني ذلك ، ثم قال الزجاج :
فأما نحن فلا نذكر حلود الفراء لأنَّ خطاه فيه أكثر من أن يُعدَّ ولكن هذا أنتَ عمِلتَ
كتاب (القصيح) للمبتدئ المتعلِّم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ...
ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٣ ، أنباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة إلى أخيه قصر بناء المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيته حواله منازل فصارت محلة كبيرة
وكان المبرد ينزل هناك - معجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - من هله القصة يتبين لنا أنَّ بدء تأليفه (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثَقِف الزَّجَّاج مذهب البصريين ، وأبو موسى الحامض توفى سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه ثَمَّا يأتي :

يفخر أبو موسى الحامض بأنَّه صَحِب ثعلبا أربعين سنة وثعلب توفى سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنَّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالمبرد بدأ قراة كتاب سيبويه على الجرمي ولم يتمه وتوفى الجرمي سنة ٢٢٥ أى وسنَّ المبرد ١٥ سنة .

وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ أى وسنَّه ١٦ سنة .

واو قدَرنا للحامض هذه السنَّ لكانت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزَّجَّاج عنه وكنت أحرمه (لوضع الشيخوخة) يفيد بأنَّه أَسَنُّ منه ؛ فيظهر أنَّه طلب العربية وهو كبير والزَّجَّاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزَّجَّاج بسنة أو سنتين ما قال الزَّجَّاج : «لوضع شيخوخته » فالظاهر أنَّه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صَحِب ثعلبا وسنَّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان المبرد في العقد السابع عندما بدأ تأليفه المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أنَّ زيارة الزَّجَّاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض واو نظرنَا من ناحية أخرى وعرفنا بأنَّ الحامض ليس من المعمرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغاوية سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمَّ زمان الشبابية سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين ، ثمَّ هو كَهْل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمَّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هي نسخة وحيدة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو أخذت بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلى زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهمل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي وذلك في سنة ٣٤٧. وقد كتب على أول كل جزء من أجزائها الثلاثة وفي آخره بخط العلامة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ما نصه :
« قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره . وأصلحت ما فيه ، وصححته في سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي » كما كتب ذلك في أول الجزء الرابع .

وفي آخر الأول : عارض به نسخته داعيا لمقلده محمد بن عبد الله بن بركة الناصري .
وفي أول الثالث . مما ملكه العبد الفقير مصطفى بن علي محمد بن عبد الله القيساني .
وفي آخر الثالث : في نوبة الفقير إلى الله الراجي . من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم .

هذه النسخة في أربعة أجزاء والأرقام فيها سلسلة في كل جزئين معا ، فأرقام الجزء الأول والثاني تنتهي برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهي برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة ، وإنما تبدأ بعد البسملة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهي بباب : ما حلف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب في النسخة

بكثرة ترديد النظر في المقتضب استطعت أن أصلح ما في النسخة المصورة من اضطراب وأضع كل شيء في مكانه المناسب . وإليك صورا من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأول كررت وأخلت رقم ٢٧٧ ولم يتصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهي حشو في وضعها الثاني .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأول وضعت كل منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كل واحدة في موضعها كما ستري .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأول وضعتا في غير موضعهما ومكانهما بعد ص ١٥ من المجموع الثاني .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثاني نجد اضطرابا في ثلاثة مواضع ، ومبني هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها في غير موضعها . فأحدث هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة : في موضع رفعها ، وفي موضعين عند وضعها في غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها في مكانها ، لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما في ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١) ٥٦٢ .

٥ - في ص ١٤ من المجموع الأول عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحديث عن البذل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت في الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنما هو في إطار هذا العنوان بدليل أن الفارق تناول هذه المسائل بالشرح وسُمي كتابه (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) .

- ٦ - صُلِّرَ ص ٣٨٢ من المجموع الثاني يُكْمَلُ ص ١٦ من المجموع الأول .
- ٧ - عَجَزَ ص ٣٨١ من المجموع الثاني يكون في ص ١٧ من المجموع الأول .
- وفي النسخة بعض ألفاظ ساقطة ويمكن تداركها . والاهتداء إليها .
- ١ - في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ ساقطة وترك مكانها خاليا . ويمكن إصلاح هذه السقط من ص ٢٥ - ٢٦ من الأول لأن هذا الحديث مكرَّر في الموضعين .
- ٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتم حديثه فسقطت بعض الألفاظ ونستطيع أن نعرف هذا السقط مما قاله المبرد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيوطه في المخصص عندما شرح رأى المبرد ، وقد سُقَّت هذه النصوص في التعليق .
- ٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : « ومن المعرفة الأسماء البهيمه ، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين » - ولم يذكرهما ، وسنبيِّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟
- ٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : « فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى رُبَّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإن في هذا قولين » ولم يذكر القول الثاني .
- ٥ - في الجزء الرابع ص ٤٢٤ وجدت اضطرابا سببه سقوط سطر الكلام ، وأكملت السقط من شرح الخوارزمي لقطر الزند حيث ساق هذا النص كاملا .

هل في النسخة نقص ؟

- ١ - في المجموع الأول خرم في الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلغة هذا الترقيم تُنبئ بأن هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .
- ولو احتسبنا إلى ارتباط الحديث واتصاله لا نجد أثرا لهذا النقص .
- فالمراد بمثل هناك للمصلو الميمى ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وببيتين من الشعر ، وهذا القدر كاف في التمثيل ، وأعتقد أن المقام لا يحتمل أكثر من هذا القدر حتى نحكم بأن هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .
- وقد سبق أن عرض المبرد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثل ببيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثل بآيتين وببيتين .
- ٢ - قال في بعض المسائل : « وستعكَّم عن ذلك في باب الوقف » ولم يعقد في كتابه بابا للوقف فهل يدل ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خَبِرَت المبرِّد في كثير من وُعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيَّن لي أنه يُسرف في هذه الوجود .

قال في الكامل ج٧ ص ١٨ في تصغير ذِيًا وتِيًا : « وهذه البهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نغرده له إن شاء الله تعالى » .

ولم يتكلَّم المبرِّد عن تصغير المبهات في غير هذا الموضع من الكامل .

وعد في ص ٣٩٢ أن يفرد بابا لمائل (إذا) ولم يفعل ، وإنما استعرض نواصب المضارع في ص ٤١٣ من الثاني وذكر معها (إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلان بُيْرَة في ج١ ص ١٢٢ ولم يفعل

كذلك تبيَّن لي أنَّ المبرِّد في وُعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضي أو المضارع ، ففي مواضع كثيرة يقول : مضى القول في هذا ولم يمض وإنما سيأتي ؛ كما كان منه العكس .

(١) عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ... وقد مضى تفسيره في بابيه .

(ب) عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا الحجب فيها في بابها .

(ج) عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

ثم قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .

وقال في الكامل ج٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاه وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسراً . وقدّم ذكره في ج٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

تكلم عن الظروف ؛ متصرفها وغير متصرفها في الجزء الرابع ، وقال في الجزء الثالث ص ٨٨ : « وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها » .

بقي شيء آخر قد يُشعر بنقص في النسخة : ذلك أنَّ المبرِّد لم يذكر في ختامها ما يدل على أنَّه أنهى القول ، وختم كتابه ، وقد أنهى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أنَّ ناسخ النسخة لم يسجل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما فعل في الأجزاء الثلاثة ، والسيرافي لم يثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كل جزء من أنه قرأه وصحح ما فيه .

وجوابي على هذا : أنَّ ذلك يحتمل قرّضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجل فيها ذلك قد سقطت وحدها ، ويحتمل أن تكون سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجح أحدهما على الآخر ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، وكل ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل اختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبين مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والاشارة اليه :

١- نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرد اشتقاق قريش من التقریش بمعنى التجميع مذجعهم قصي ، وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثاني .

٢- في أمالي الشجري ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب :

بعد اللثيا واللثيا والي إذا علتها أنفس تردت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣- وفي أمالي الشجري أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازته سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التي لا تكون معها إلا أنَّ الثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أنَّ معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - وفي الأمل الشجرية أيضا ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، نقل عن المقتضب هو في الجزء الرابع ص ١٠٠ .

٥ - ذكر ابن الشجرى أيضا ج ١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .
وما نقله ابن الشجرى مذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٦ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصحاح ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٧ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج ٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (جيدا) اسم ، وهذا مذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٨ - في خزانة الأدب ج ٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمل الشجرى عن المقتضب البيت .
« بعد التليا والتليا والتى » ... وقد ذكرناه قبل .

٩ - وفي الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٧ أنشد للمبرد في المقتضب :
سَتَانْ هَذَا وَالْعَسَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الدَائِمُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ
وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

١٠ - وفي الخزانة أيضا ج ٤ ص ٥٠٧ عن الغنى : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ،
نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر
الغنى ج ٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أن «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠
وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١١ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي : نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء
إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى « وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ
أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتِنُونَ » .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١٢- في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدّ أبي العباس المبرّد للاسم فهو الذي ذكره في أوّل المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل و فرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأوّل ص ٤ .

١٣- قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كَأَنَّ وإنّ) قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إنّ وأنّ بجميع علله .

تكلّم المبرّد في المقتضب على تخفيف أَنَّ في الجزء الثاني ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠ باب أنّ ، وفي أوّل الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرّفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأوّل ص ٣٦ - ٣٧ ، وتكلّم عن تخفيف كَأَنَّ في الجزء الأوّل ص ٣٩ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلّم عن الإبدال في متعدّد وتُكَاة وتراث ونحوه : وقد فسّرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرّد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأوّل ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض له عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٥ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنونه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٦ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدّث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٧ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : «لو» الشرطية ، وكلُّ شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو إذا وسوف ، وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

عرض المبرد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢-٦٣ فقال «لو» لا تقع إلا على فعل...
وتكلم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩-٣٦٠-٣٦١.
١٨- قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تغيير نحو جلول وأسود وغزوة : فهذا شرح
صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .

وقد كرر المبرد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ، ٥٥٠ ،
٥٥٢ وفي الجزء الأول ص ١٠٩ .

١٩- قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثي المضعف من الفلك والإدغام
وتحريك لأمه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .
وقد ذكر ذلك في الجزء الأول من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .

٢٠- قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة آل ولو كان ظرفا : وقد
مر تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .
مسائل الصلة والوصول كثيرة في المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير
الفارق إنما قام على تفسيرها .

٢١- قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد
أتيينا عليه في الكتاب المقتضب .

تحدث عنه في مواضع من المقتضب ، في الجزء الثالث ص ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ٣١١ .

٢٢- قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنه ملحق وهو مدود منصرف ثم قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسرا إن شاء الله ، على أننا قد استقصيناه في الكتاب
المقتضب .

عقد في المقتضب للإلحاق في الألف المدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في
أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .

٢٣- قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ، وصيد : وقد أحكنا
تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

يَبَيِّنُ ذلك في الجزء الأول من المقتضب في موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .
٢٤- وفي اللسان (مثل) نقل تفسير الآية (مثل الجنة التي وعد المتقون) عن المقتضب
وهي في الجزء الثالث .

أضف إلى هذه المسائل التي تناولها الفارقي في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد بينت
مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير مما نسب إلى المبرد المذكور في المقتضب ولم نتعرض له ههنا لأن غرضنا أن نذكر
المسائل التي صُرح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسترى في التعليق كثيرا مما نسب إليه
صوابا مما يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا مما نسب إليه خطأ مما يعارضه ما في المقتضب .

ولأننا نقطع بأن في النسخة نقصا إذا وجدنا نصوصا نُقِلَتْ من المقتضب ولا توجد في
النسخة .

ويغلب على ظني أن النقص إن وُجد فلن يكون كثيرا ، لأن صفحات الأجزاء الثلاثة
الأخيرة متقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأول هي ٢٨٨ و صفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

و صفحات الجزء الثالث هي ٣٤٥ و صفحات الجزء الرابع هي ٣٣٤

أضف إلى هذا أننا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثلته :

١- عقد لعلم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثم عقد له بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أولا
بعبارات أخرى .

٢- عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار
في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

٣- تكلم على ما يبنى من الأفعال وما يُعرب والرد على الكوفيّين في قولهم بإعراب فعل
الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٤- نواصب المضارع وجوازمه مكررة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاى ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥- لا يقع ظرف الزمان خيرا عن الجئة وتعليل ذلك كرره في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٢٤١ .

* * *

النسخة بخط النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التام ويتميز خطها بما يأتى :

١- تضع تحت الياء المتطرفة نقطتين وذلك نحو : في ، وهي ، وكذلك الألف المتطرفة التى تكتب ياء نحو : الأولى .

٢- تضع شدة على الدال من نحو : أردت ، وأعددت ، وربما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣- الهزرة المفردة بعد ألف تكتب فى النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : ماء ، شاء .

* * *

وتصحیح السیراق للنسخة : كان أكثره موجها إلى ذكر ما سقط من ألفاظها ثما يتوقف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط فى بعض المواضع ثلاثة سطور أنظر ج ٣ ص ٥٩٢ . ولم يعلق شيئا له صلة بالناحية الموضوعية ولو كان كلام المبرد مناقضا لما قدمه ، ومثال ذلك قال المبرد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أى أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنك جعلت الجزاء خيرا على أى .

فظاهر كلام المبرد أن «من» شرطية فى قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط أنظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المتقربين) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فَجَعَلَ (مَنْ) شرطية في كلام المبرّد لا يستقيم وهو مُعارض لما ذكره في غير موضع من المقتضب، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إِنْ) الشرطية في ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩، ٣٥١. السيرافي مر على هذا الكلام من غير أن يعلّق عليه إلّا تعليقا واحدا وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها في قوله : « جعلت الجزاء خيرا على أيّ » .

وفي الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد في الصُّلب هذه العبارة : « وفي نسخة أخرى » . ويذكر الفارقيّ في ص ٥٩ أنّه راجع نسخا متعدّدة من المقتضب في بعض المسائل فوجد ألفاظها متّفقة في هذه المسألة ، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط في ألفاظ هذه المسألة . قال :

« وقد كان بعضهم يذهب إلى أنّه غلّط وقع في النسخ ، وهذا عندي لا يصحّ ، لبعد اتّفاق مثله حتّى تُجمع عليه النسخ كلّها من غير أن يكون المملى قاله ، واو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلمّا اتّفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أنّ صاحب الكتاب أملاها » .
والفارقيّ لم يطلّع على نسختنا هذه لأنّ ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ هذه المسألة .

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرَّمَّانِي المتوفى سنة ٣٨٤^(١) ولاين دَرَسْتَوِيهِ المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم^(٢) .

وشرحه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨^(٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١^(٤) لبعض مسائل المقتضب وسماه :

تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسي بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وقد أخذت صورة منه لمكتبتى . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ . أخذت عن نسخة بمكتبة شهيد على بالآستانة وهى بخط أحمد ابن تميم بن هشام اللبلى ونسخت سنة ٦١٦ هـ .

تناول الفارقي شرح بعض المسائل التى جعلها المبرّد في صدر كتابه ، وكنا نقول : إنّ المبرّد أخطأته براعة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنّ الفارقي يرى غير هذا ، فيقول في خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بغيّة الوعاة ص ٣٤٤ والانباء ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ . الإنباء ج ٢ ص ١١٤ .

(٣) بغيّة الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمانى وكثيراً ما يثنى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبى على وهما متعاصران ومع يجلب من ابن خالوية انظر ترجمته في معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبغيّة الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير في الباب ج ٢ ص ١٩١ « الفارقي بفتح الفاء وسكون الالف وكسر الزاء في آخرها قاف هذه النسبة إلى ميا فارقين » . وقال ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ « ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياء ونون — أشهر مدينة في ديار بكر وجاءت بهذا القبط في شعر كثير وأبى الطيب المتنبى » .

«الحمد لله ولّى كلّ مِنَّة ، وموّل كلّ نعمة ، حمداً يرتبط مِنَحته ، ويجتلب زيادته ،
وصلواته على خير خليقته محمد وعترته ، وعلى آله وصحابه ، وسلم تسلياً .

ولمّا رأيت توفّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسّطين عن أهل الأدب في
عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب
الأفكار في أمور تُصدّ عن تفسير سائره - رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في
صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصوّنه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقتَه قراءة مثله ،
ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن التّشاكل بشكله ، إذ كان كثير من الطالبين
لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه
تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل
أحقّ وأولى ، وأخلق وأخرى .

فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدّم في كتابه مسائل تُصدّ من قصد له عن التّعرّض
به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا همّ بقراءة كتابه اقتلر
على ما فرّعه بما معه ، وحده ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به
عليه . فإذا قويّت بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها
إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصدّه
عن التّلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكلّ مسألة أصلاً يُعتمد فيها عليه ، ويُرجع عند اللبس إليه ، وأبين
ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيّق فروعه وما يتسع ، وأكثيف المواضع التي خطيء فيها ،
وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرّج عليه ، وشبيهته إلى أصدارته إليه ، ولا ندع مُمكننا إلّا
أوردناه ، ولا حسناً إلّا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ،
ويقنن به على أن يحلّ الشُّبه وحده ... » .

ألف الفارقي كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مُستقصى ، وقد كنّا نقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه ، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد ، وإنما قدّمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألّفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب ، ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوة » .

ويباهي الفارقي بكتابه فيقول بعد أن علّل لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظنّ
جملة ص ٥٨ :

« وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » .

ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمله تجد حُسْنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارقي شرح المسائل التي تناولها بعبارة واضحة ، وقدم لكل مسألة بيان عرض لكثير من القواعد العامة ولاسيما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناولها .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذی وبالآلف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجوه هذه الجملة الواضحة (سير بزييد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختم بها كتابه ، وهذه

هى المسألة التى قدّم عنها اعتذاره لأنّها ليست من مسائل صَدْر الكتاب . والمسألة واضحة فى أنّه يجوز نيابة أحد الطرفين أو الجار والمجور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألة مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كلّ لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف فى تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثمّ بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عنيفة ، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر ، لهذا رأيت أن أكتفى بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

ألّف الفاروق كتابه بعد وفاة أبى سعيد السيرافى المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال فى ص ٥٩ (ورأيت فى تعليق بعض من أئق به عن أبى سعيد السيرافى - رحمه الله - قال ...).

وقد أرخ الفاروق الفراغ من تأليفه فى شهر ربيع الأوّل سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه فى ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيمَ القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جِدَّتُه ، فهو كالنوحه الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر اندفق يغذى فروعه وجداوله .

من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني .

لم يستوعب المازني في تصريفه كلَّ الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقرُّ الأستاذين المحققين للمصنف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كلَّ مباحث علم التصريف»

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أنَّ كلاً منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذلك في التصريف» .

في اعتقادي أنَّ تصريف المازني إنَّما هو صدِّي لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنَّهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضريب» قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الهمة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء وجدنا صدق ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهمزة إذا لحقت أولا متصدرة أربعة أحرف فصاعدا .
وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازئي .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهمزة المتصدرة أربعة أحرف فصاعدا ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤
بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
والآراء التي خالف فيها المازئي سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

ثم أَلَفَ المبرّد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيرا .
لقد جرى ذلك الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أنّ
المازني جرى ذكره في مواضع تباع العشرين موضعا .
وقد تغفل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعاليق حتى يتبين لنا مدى استقلال
المبرّد ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .

وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبهت على ذلك .

شواهد المقتضب

الشواهد الشعرية بلغت ٥٦١ شاهدا . أخذنا من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل
ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له ٣٠ شاهدا ، فجرير له ٢٩ ، الأعشى ٢٣ ، رؤبة ١٩ ذو الرمة ، ١٥ العجاج
١٢ ، امرؤ القيس ١١ - أبو النجم ١٠ ، الحطيثة ١٠ ، حسّان ٨ النابغة الذبياني ٨ .

وما يقوله الدكتور الجندی في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أنّ المبرّد روى كثيرا من
الشواهد عن الجاحظ في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يَجِرْ للجاحظ ذكر في المقتضب
مطلقا لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١- «كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم» ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبُ رُءُوسِ الدَّارِعِينَ» ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِنْخَارُ بَوَائِكِهَا» ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

هل استشهد بالحديث النبوى ؟

١- قال في ج ١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب - كرم الله وجهه - : العين وكاء السّه .

ثم قال في ص ٢٣٨ : وفى الحديث : العين وكاء السّه .

والظاهر أنه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُرد الحديث النبوى الشريف .

و (العين وكاء السّه) حديث روى عن طريق علىّ وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر فى المقتضب ، وفى الكامل .

قال فى المقتضب ج ٤ ص ٥٣٣ : «وفى الحديث : لَمَّا طَعَنَ الْيَلُجُ أَوِ الْعَبْدَ عَمْرَ - رحمه الله - صاح : يَا اللَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ . وذكر هذا الكلام فى الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٥ .

وقال فى المقتضب ج ٢ ص ٤٦٤ : «وجاء فى الحديث : أَوَّلَ حَيٍّ آلَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - جُهَنَّةُ» .

لم يصرّح المبرّد بالحديث النبوى إلّا فى موضع واحد :

قال ج ٢ ص ٤٩١ : «وجاء عن النّبىّ - صلى الله عليه وسلم - «ليس فى الخضر اراوات صدقة» .

وهذا الحديث اتفق المحدثون على تضعيفه؛ لأنَّ من رَوَاهُ الحارِثُ بنُ نَبَّهَانٍ .
وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج ١ ص ٤-٨ . وما كتبه الشيخ الخضر-
رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية :
وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .
وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ علي النجدى ناصف في كتابه
عن سيبويه ص ٤٢٥ .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الغلط

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقدها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصرح بأن هذا النقد هو رأى الأخفش أو الجري أو المازني .

وجزاً المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

ومما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء السابع قوله : ويوافق ذلك ص ٢١٩ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء التاسع قوله : ويوافق ذلك ص ٢٧٨ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء العاشر قوله : ويوافق ذلك ص ٢٨٧ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء الثالث عشر قوله : ويوافق ذلك ص ٣٢٢ من الأول .

ومما أصبناه في الجزء الحادي والعشرين قوله : ويوافق ذلك ص ٤١٤ من الأول .

ثم قال : ثم قال في كرامة ستة وثلاثين : ويوافق ذلك ص ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقد كلام الأخفش ، ومسألة

تكررت ، فالباقى : ١٣١ .

خصّ الجزء الأول منها ٨٢ والباقى للجزء الثاني .

وقد أخطأ نظراً المبرّد فتجاوز في قراءته بعض الأسطر في مسألة فجاء نقدّه خاطئاً .

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ «ويكون على مُفْعَل نحو مُصَحَّف ، ومُخَذَّع ، وموسى . ولم يكتر هنا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَم ومُذْخَل ومُعْطَى .

ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَل ، ومُسْعَط ، ومُدَقَّ ومُنْصَل ولا نعلمه صفة » .

هذا هو نص سيبويه على حقيقته ، ولكن المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعض الأسطر فألحق قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثمّ نقده بقوله : قال محمد وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ، ومعطى وكلّ ما كان مفعولاً لأفعل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله .

وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : «هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .

وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وليس هو عندنا ممن يتعمّد الكذب ولكن موضع ظننا أنّه تجاوزوه نظره » انظر الانتصار ص ٣١٧ .

(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أنّ والد ابن ولّاد نسخ نفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان يضمن بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

تكلم أبو الفتح بن جني في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق روايته عن أبي عليّ عن ابن السراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :

«ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغلط فحدثني أبو عليّ عن أبي بكر بن السراج أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنّا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا » .

وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ «وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلّمنا يازم صاحب الكتاب إلّا الشيء النزر وهو أيضاً - مع

قُلْتَه - من كلام غير أبي العباس وحِثْنِي أَبُو عَلِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي النَّبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ هَذَا كِتَابٌ كُنَّا عَمَلْنَاهُ فِي أَوَانِ الشَّيْبَةِ وَالْحَدَاثَةِ وَاعْتَذَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْهُ .

عُذِرَ أَبِي الْفَتْحِ أَنَّهُ لَمْ يَرِ الْكِتَابَ فَتَحَدَّثَ عَنْهُ بِلسَانِ غَيْرِهِ وَأَنَاقَشَهُ فِي أَمْرَيْنِ :

١ - الزعم بأنَّ النِّقْدَ من غير كلام أبي العباس يُدْخِلُهُ النَّظْرَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ ، فَعَدَّتْهَا كَمَا قَدَّمْنَا ١٣١ صرَّحَ الْمُبَرِّدُ بِمَا أَخَذَهُ مِنْ نِقْدِ الْأَخْفَشِ وَالْجَرِّيِّ وَالْمَازَنِيِّ وَغَيْرِهِمْ فِي مَوَاضِعٍ تَقْرُبُ مِنَ الْأَرْبَعِينَ ، وَالْبَاقِي هُوَ نِقْدٌ لَمْ يَتَّبِعْ فِيهِ غَيْرَهُ .

٢ - الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُبَرِّدَ رَجَعَ عَنْ هَذَا النَّقْدِ يَرْدُّهُ الْإِحْتِكَامُ إِلَى الْمُقْتَضِبِ فَقَدْ بَقِيَ الْمُبَرِّدُ عَلَى رَأْيِهِ فِي نِقْدِ سَيَبَوِيهِ وَفِي الْمُقْتَضِبِ فِي ٣٤ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ النَّقْدِ وَبَقِيَ فِي الْكَامِلِ عَلَى خَمْسِ مَسَائِلٍ أُخْرَى .

أَمَّا الْمَسَائِلُ الَّتِي يُقَالُ إِنَّهُ رَجَعَ عَنْهَا وَقَالَ فِي الْمُقْتَضِبِ بِخِلَافِهَا فَأَشِيرُ إِلَيْهَا :

١ - إِذَا سَمَّيَ بِمَوْصُولٍ فِيهِ (أَل) لَا يَنَادِي عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ، وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ نِدَاءَهُ فِي نَقْدِهِ لِسَيَبَوِيهِ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ : فِي الْمُقْتَضِبِ ج ٤ ص ٥٢٢ :

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَمَمَ لَا يَنَادِي وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ...

ثُمَّ جَعَلَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيْتَمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيسَةٌ بِالْأَوْدِ عَنِّي

ضُرُورَةٌ كَمَا قَالَ سَيَبَوِيهِ .

٢ - فِي نَقْدِهِ لِسَيَبَوِيهِ رَدُّ عَلَى الْأَخْفَشِ الَّذِي جَعَلَ الضَّمِيرَ فِي نَحْوِ : الضَّارِبُكَ ، وَالضَّارِبُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ فَقَطْ . فَأَجَازَ أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلٍّ جَزْراً أَيْضاً كَمَا يَقُولُ سَيَبَوِيهِ ، وَلَكِنَّهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمُقْتَضِبِ أَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ فَقَطْ . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خَالَفَ سَيَبَوِيهِ فِي أَنَّ النُّونَ تَدْغَمُ فِي الْيَاءِ فِي نَقْدِهِ لَكِتَابِهِ ، ثُمَّ قَالَ بِجَوَازِ الْإِدْغَامِ فِي الْمُقْتَضِبِ (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهى قوله .
وإنَّما تنوَّن لأنَّه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنَّما يحلف التنوين إذا كان في موضع
ينتصب فيه المضاف .

ثمَّ عبر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - ردَّ على سيبويه نحو قوله : « هو رجل قائما » لأنَّ الحال لا تنجى من نكرة دون
مبوغ ولكنه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ -

١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزا ج ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرد موقف مضطرب في وقوع (إلا) . صفة :

مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله : « لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » فردَّ عليه
المبرد بأنَّ (إلا) لا تكون صفة إلا إذا صحَّ الاستثناء وهو لا يصحُّ في هذا المثال .

(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال : (لو كان معنا
رجل إلا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنَّه رجع عما اشترطه في نقده لسيبويه ، ثمَّ يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنَّه
يشترط لوقوع (إلا) صفة صحَّة الاستثناء ، قال :

« وتقول : هذا درهم غير جيّد ، لأنَّ غيرا نعت . ألا ترى أنَّه لا يستقيم : هذا درهم
إلا جيّد » .

وانظر تعليقنا هناك .

وفي بعض المسائل نرى المبرد لا يتعرَّض في المقتضب لكلام سيبويه الذى تناوله بالنقد .

١ - مصلر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعل فردَّ عليه المبرد في النقد

(الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثم اكنفى فى المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين فى اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرّد بأنّ القول الثانى يعارض الأوّل (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكنفى فى المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأى سيبويه الأوّل .

٣ - نقد مذهب سيبويه فى التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المذاهب فى ذلك فى المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه فى تمثيله لحذف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتدِ مخنوقُ أصبحَ ليلُ . أطرقُ كرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثم مثل بذلك فى المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلاياه (الانتصار ص ١٥٢ - ١٥٥) .

ولم يعرض لهذه العلّة فى المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه فى تعليله لعلّمة (بنات أوبر) ، ثم لم يتعرض لهذه العلّة فى المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أنّ صيغة فعّال فى النسب موقوفة على السماع . وردّ عليه المبرّد بأنّها قياس مطّرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثم تحدّث عن الصيغة فى المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث فى قياسيّتها وفى قصرها على السماع .

هذه هى المسائل التى ظاهرها أنّه قال بخلافها فى المقتضب والمسائل التى أمسك فيها عمّا قاله فى النقد .

أما المسائل التى بقى المبرّد فيها على رأيه فى نقده لسيبويه وفى المقتضب فهى كثيرة (٣٤) وقد ذكرتها فى مواضعها من التعليقات وسقت كلام ابن ولادّ فى الانتصار معها .

وبقيّة المسائل لم يعرض لها المبرّد فى المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقى على رأيه فيها ؟

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتي :

« قال أحمد : وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلا أنه لم يثبت الحجة التي أوجبت رجوعه فنضرب عما ذكرنا ونطويه » .

بمراجعة نصوص نقد المبرد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا النص ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكثر على ظريف ، كما أن المذاكير لم تكثر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظُروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظُرَيْفون ولا تقول ذلك في مذاكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرد نجد ساق نص سيبويه إلى قوله: (لم تكثر على ذكر) ، ثم أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجري : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مذاكير لأنك لو صغرت ظروفًا قلت ظُرَيْفون ...

ومن المقطوع به أن الجري لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بله أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي هامش سيبويه فقد ذكر كلام الجري هناك .

٢ - ساق المبرد نصاً لسيبويه نصه : « أيها تشاء لك » على معنى قولك : الذي تشاء لك ، وإن شئت قلت : « أيها تشاء لك » فتضمر الفاء .

وبمراجعة هذا النص على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصاً . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصود والممدود) والتوفى سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، ونُبيئتها ، ونرد الشبهة التي لحقت فيها ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردنا على أبي العباس وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه فإنه رد عليه برأى نفسه ورأى مَنْ دون سيبويه ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنه نبه على وجوه السؤال ، ومواضع الشكوك إلا أنه إذا تبين الحق كان أولى بنا وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق » .

جعل ابن ولاد هـه وسدّمه أن يرد نقد المبرد ويبطله إلا في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .
«قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأما ما ذهب إليه سيبويه فإنما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس بممتنع » .

وقال في ص ١٥٦ «قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه » .

وقد تبين لي أن ابن ولاد لم يرجع إلى المقتضب حتى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرد والمسائل الأخرى .

وسأبين كل هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخط كوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصححها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .

وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذر على في بعض المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتي نسخة منها . وعدد صفحاتها ٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب للمبرد لا تعرف عنها سوى أسماءها

ذكرها ابن النديم ويقوت وهي :

الإعراب . إعراب القرآن . أدب المجلس . أسماء الدواهي عند العرب . البلاغة . التصريف^(١)
احتجاج القراءة . الحث على الأدب ، والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
الخط والمهجع . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
سيبويه^(٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله - جل وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والمملود .
المدخل في النحو^(٣) معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . المادح والمقابع ، معنى كتاب
سيبويه ، معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوثنى .

ذكر ابن الأثير في مقامة (النهاية) أن المبرد ممن ألف في غريب الحديث ومثله في
كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في فهرست ، ومعجم الأدباء وسماء ابن غير : (التصانيف) وانظر رواته في المكتبة الإنتدلية : فهرس
مارواه ابن غير عن شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزانة ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أغفله سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن غير فيما جليه أبو عل الجنداعي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن غير ص ٣٩٨
ولرمانى كتاب « شرح المدخل للمبرد » الإتياء ج ٢ ص ٢٩٥ .

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرد يدل على أنَّ لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نَتَف قدَّم بها بعض الأبواب يشهد بعلوِّ كعبه في الأدب ، وحسبنا أنَّ البحرى يكتب له : وقلبي إلى الأديب طروبُ .

* * *

أما أسلوبه العلمى فتشيع فيه العبارة المبسطة والبيان الواضح وقد قدَّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولع أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث :
«فإن كانت الألف للثانث فيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحُّها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف » يقصد عند النسب .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل ، وهذا واضح بيِّن جداً .
ويضعف . آخر فيقول : خطأ فاحش . وغلط بيِّن .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام اوضحه فيقول في الكامل ج١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً ، ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب وقال في ج٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام ، وأوضحه معنى .

* * *

٢ - والمبرد نحوى لغوى فقد يستوقفه إحساسه اللغوى فيستطرد إلى شرح لغوى فيقول في المختضب ج١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلَّقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطَّحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل قتره ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكَّته .»

* * *

٣ - والمبرد مؤلف في أنساب العرب ، لذلك كان يعرض لبعض الأسباب في المختضب .
لما ذكر بيت بُجير بن زهير :

صَبَحْنَاهُمْ بِالْفِ مَسْنِ سَلَمٍ وَسَبَّحَ مِنْ بَنِي عَثَانَ وَاقِ
قال : بنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس من مضر . هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن شيبان ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

٤ - التزم المبرد في المختضب أن يُعبر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل (أقوالاً) حتى
في مقام يتطلب جمع القلّة .

فيقول : ثلاثة أقاويل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثة ج ١
ص ٧٨ .

ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : «و (هن) في بعض الأقاويل» .
والخلاف في لام (هن) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرد ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفلّ في أمر المضاعف الثلاثي ؛ نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه
إلا لغتان : الفلّ . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرر لفظ الأقاويل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥
ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل ج ١ ص ١٧٢ ، ١٤١ ، ١٨١ . أحسن الأقاويل ج ٢ ص ٦١٧ .
بعض الأقاويل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعد الأقاويل ، ج ٢ ص ٣٦٣ .
أردأ الأقاويل ج ٣ ص ١٣٥ . أقم الأقاويل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرد مع الجمهور في أن تمييز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلّة إذ وجد (المختضب
ج ٢ ص ٤٣٨) .

٥ - التزم المبرّد أن يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتّى جمعها في بعض
العناوين فقال ج ٢ ص ٥٦١ .

« باب الحروف التي تكون استفهاما ، وخبراً وسند كرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله » .
وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

« باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين لتوضّح كلّ باب على حياله ، ونبيّنه
من صاحبه إن شاء الله .

ويقولها عند الشروع فيها وعد به ويبرّر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرو
ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ ، ٢١٣ ، ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٧٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ،
٥٣١ . ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ ، ج ٤ ص ٣٧٥

ونفسّر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ ، ٢٧١ ، ج ٤ ص ٣٧٧ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ .
وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ ، ٩٨٠ ، ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ ،
٢٢٥ ، ٢٧٢ .

وسنبيّن جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .
ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضاً فيقول :
فقيس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ .
فقيس تُصَبِّبْ إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ ، ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .
وقد فسّرت لك باب العدل لتناول القياس من قُرب وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله
ج ٣ ص ٣٣٦ ، ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدلّ على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ ، ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ .
وفيما قلنا دلائل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ ، ٩٦ - ج ٣ ص ٢٩٢ .
وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ .
وإذا صبحت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٣ ص ٦٠٢

وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ ، ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ج ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٤٥ ، ٥٢٨ ، ٥٦٢ ج ٣ ص ٩٨ ، ٣٦ ، ٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ ، ج ٤ ص ٤٠٤ ، ٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٢ ، ٤٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٥٧ .

ووجدت المبرد في نقده لسيبويه يقول أيضا :

« وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله (الانتصار ص ٣١٧) .

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل فيأتي مع أن المشددة بضمير الشأن والكلام يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

١ - أعلم أنه ما كان كذلك ثما استوت فيه زيادتان فإذك في حذف .. ج ٢ ص ٥٠٤ .

٢ - أعلم أنه ما كان من ذلك لاعلامه فيه فإنيك إذا صغرته ... ج ٢ ص ٥١٠ .

٣ - فاعلم أنه من قال أسود : أسود قال في معاوية : مَعْيُوءَة ج ٢ ص ٥٥٢ .

٤ - ألا ترى أنه ما كان على أفعال نحو : أبيات ، وأجمال لم تقل فيه إلا أجبال ج ٢

ص ٥٤٦ .

٥ - لأنه ما كان على حرفين فلا بد من رد الثالث ج ٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرد في كتابيه : المقتضب ، والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلم) ، و (يا فتى) .

فيقول في المقتضب ج ١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقوم فاعلم . وهذا تقوم فاعلم ، ورأيت تقوم فاعلم » .

وقال في ج ٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسامون هذا مسلمين فاعلم ... ومثل قولك مسلمين فاعلم عسليين فاعلم » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال في المقتضب ج ٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو جاری بَيَّتَ بَيَّتَ يا فتى » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٣ : « تقول هله فلسطين يا فتى ، ورأيت فلسطين يا فتى » .
ويظهر أنَّ المبرّد استعمل اللفظتين رمزاً للوُضَل وبيان حركة الإعراب أو حركة البناء
وقد يستعملها في غير ذلك الغرض .

قال في الكامل ج ٦ ص ٥٧ : يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى « ذكر ذلك في معرض
تفسير معنى العَقِّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج ١ ص ٤٠١ ، ج ٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب
في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرّد أكثر من ترديدهما .

٨ - وللمبرّد أسلوب كرّر فيه أنَّ المفتوحة على غرار قوله تعالى : (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا
يُتِمُّ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُمَخَّرُونَ) قال :

١ - «واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنَّها تنقلب
همزة » ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أنَّك لم تفعل زيدا » ج ٢ ص ٤٠٥ .
واعلم أنَّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال أنه لايجوز
الاقتصار على المفعول الأوّل » ج ٢ ص ٦٠٣ - ٦٠٤ .

٤ - «قد علمتُ أنَّ زيد إذا أتاك أنه سيكرمك » ج ٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أنَّ عمرا هو المدفوع » ج ٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنَّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أنَّ أباه ومنطلقاً في موضع نصب »
ج ٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل أنَّك إنَّما توسّلت بهذا إلى دعاء الرجل »
ج ٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرّد عند إعراب الآية وقفّة طويلة عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله
الأخفش ولما قاله الجرجي ثم اختار له رأياً في إعرابها .

ولما عرض للآية سيبويه ج ١ ص ٥٦٧ مثل بمثاليين على غرارها .

والطريف أنَّ ملك النحاة الحسن بن صافي رسالة سمّاها (المسائل العشر المتعيات إلى الحشر) وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها السخاوي في كتابه : سفر السعادة .

٩ - تكرر في كلام المبرد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلّا أن توقع الجواب فعلا مضارعا مجزوما أو فاء إلّا في الشعر» ج ٢ ص ٣٥٧ .

٢ - «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع امم وفعل إلّا تقديم الفعل إلّا أن يضطرّ الشاعر» ج ٢ ص ٣٥٩ .

٣ - «لم يكن في زيد إلّا التنوين إلّا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ)» ج ٢ ص ٥٨٣ .

٤ - «لأنّها لا تكون أمماء إلّا بصلة إلّا في الاستفهام والجزاء» ج ٣ ص ٤٦ .

٥ - «ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد إلّا مستكرها إلّا أن تريد البذل» ج ٣ ص ٢٣٨ .

٦ - «وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى لا يكون إلّا الخفض إلّا على ما يجوز من الحال» ج ٤ ص ٥٨٢ .

٧ - «والاسم لا يكون إلّا نعمتا من هذا الضرب إلّا أن تجعله حالا للنكرة» ج ٤ ص ٥٩٥ .

٨ - «فليس فيه إلّا الخفض إلّا جواز الحال» ج ٤ ص ٥٨٣ .

٩ - «فلا تكون ألف الوصل إلّا فيما ذكرت لك من الأسماء إلّا الألف التي مع اللام للتعريف» ج ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٧٣ :

«لأنّ النمر ليس فيه حرف إلّا مكسور إلّا حرفا واحدا وهو النون وحدها» (يريد نجرى في النسب) .

١٠ - وقد حكى المبرد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

(١) «لأنَّ فُعل ، وفعال يعثوران فُعل الصحيح » ج١ ص ١٢٣ .

(٢) «ألا ترى أنَّ ميت لو كان فُعل لكان موت » ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرد حالة النصب في المصادر قال :

(١) «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا ، واستكثارا » ، ج١ ص ٦٣ .

(٢) «والمصدر اعلوآطا » ج١ ص ٦٣ ، ٦٤ وقال : ومصدره افعوآلا ج٢ ص ٣٨٦ .

(٣) «لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالا » ج١ ص ٩٤ .

(٤) «فالمصدر من ذا استفعالا » ج٢ ص ٣٨٥ .

(٥) «والمصدر أفعيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة » ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قل ج٢ ص ٢٣٤ : «وأما افعلت فمصدره عليه افتعالا .

والمصدر على أفعلت إفعالا » .

١١ - (قصة هذا كقصّة هذا) . قد يبدو لنا أنَّ هذا أسلوب مُستحدَث ولكنه تكرر في

المقتضب .

١- يقول عن إنَّ وأخواتها : «لأنَّها دخلت على الابتداء الخبر وقصَّتها قصّة (كان) في

ذلك » ج٤ ص ٤٢٩ .

٢- «فالقصة فيه كالقصة فيما قبله » ج٢ ص ٥٦٦ .

٣- «لأنَّ قصَّتها فيه واحدة » ج٢ ص ٥٦٧ .

٤- «فقصَّته قصّة فُعل » ج١ ص ٩٣ .

٥- قال عن لكنَّ : «ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلّا لترك قصّة إلى قصّة تامة » ج١

ص ١٣ .

٦- «لأنَّه فهم القصة فعنها يُجيب» ج ٢ ص ٥٧٤ .

٧- «لأنَّ (أنَّ) مصدر تُنبئ عن قصة» ج ٢ ص ٦١٣ .

وقد جاء ذلك في سيبويه أيضاً قال ج ٢ ص ٣٣ : «وأما (كى) فنثقل ياؤها وقصتها كقصّة (لو)» وقال في ج ٢ ص : وقصته كقصته .

وقال ج ١ ص ٤٨٣ : «فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ... فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته» .

١٢- جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كل) :

١- قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضاً دون الكلّ ج ٣ ص ٢١٤ .

٢- فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكّر .

وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سحيم عبد بنى الحساس كما ذكرنا في التعليق . وانظر كشف الطرّة عن الغرة للأوسى ص ٥٨ .

ومن عجائب المصادفات أنَّ سيبويه والمبرد منعاً من حلف الفاء من جواب (أما) وخصاً ذلك بالشعر ثم جاء الحذف في أسلوبها .

قال المبرد :

١- «فأما تقديره عندنا أنَّ للفعول مقدّم والفاعل مضمّر» المقتضب ج ٣ ص ٥٩ .

٢- «أما قوله (لنبيّن لكم ونقرّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله» المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢ -

٣٢٣

٣- فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المقتضب ج ٢ ص ٣٠٠ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ «عن ذفرى» : «فأما من نونها جعلها ملحقه بهجرع» .

وقد احتفل المبرد في المقتضب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبواباً كثيرة كأن يقول :

مسائل طوّل يُمتحن بها المتعلّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يسيرة صَدَرْنَا بِهَا لِتَكُونَ سُلْماً إِلَى مَا نَذْكُرُهُ بَعْدَهَا مِنْ مَسَائِلِ طَوِيلَةٍ أَوْ قَصِيرَةٍ مَعَمَّةِ الاسْتِخْرَاجِ ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ج ٤ ص ٤٩٩ مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ :
مسائل الفاعل ، والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أَيْ الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ .
مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أَفْعَلِ مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أَمْ فِي
الْبَابَيْنِ ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إِنَّ) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

وَلَا يَفُوتُنَا أَنْ نَذْكُرَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مَسَائِلِهِ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْإِلْغَازِ وَالتَّعْمِيَةِ ، وَأَنَّ بَعْضَ
الْمَسَائِلِ قَدْ وَضَعَهَا عَلَى الْخَطِئِ . وَلِلَّذَلِكَ كَتَبَ الزَّجَّاجُ بِخَطِّهِ عَلَى قَوْلِهِ : «مَسَائِلُ يُمْتَحَنُ بِهَا
الْمُتَعَلِّمُونَ» زَادَ الزَّجَّاجُ قَوْلَهُ : وَيَغْلُطُ فِيهَا الْمُتَعَلِّمُونَ .

وَشَرَحَ الْفَارَقِيُّ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ ١٩ مَسْأَلَةً وَوَعَدَ أَنْ يَصْنَعَ كِتَابًا آخَرَ .

وَالطَّرِيقَةُ الْاسْتَطْرَادِيَّةُ هِيَ الْغَالِبَةُ فِي تَأْيِيفِ الْمُقْتَضِبِ . تَبَعَ هَذَا أَنْ أُعِيدَ حَدِيثُ بَعْضِ
الْمَسَائِلِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ .

١- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة .

٢- (مَنْ) لِلْعَاقِلِ ، وَ (مَا) لِغَيْرِ الْعَاقِلِ وَلِصِفَاتٍ مِنْ يَحْقُلُ وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ تَكَرَّرَ فِي سَبْعَةِ
مَوَاضِعَ .

٣- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع .

٤- وَزْنَ نَحْوِ سَيِّدٍ ، وَكَيْتُونَةَ وَالِاسْتِدْلَالَ عَلَى ذَلِكَ تَكَرَّرَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ .

٥- أَصْلُ دَمٍ ، وَيد والاستدلال على ذلك تكرر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

١- موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما الناقية ج ٤ ص ٥٠٠ .

وتارة كان يرجح لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية في مُوتَعِد ويَتَعَد ، إنَّها قبيحة ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .

ونسب إلى بعض العرب الغلط فيقول في ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : وناس من بكر بن وائل يُجْرُونَ الكاف مُجْرَى الهاء إذ كانت مهمومة مثلها وذلك غلط منهم فاحش لأنَّها لم تُشَبَّهْها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء وينشدون هذا البيت :
وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدُّوا فضِّلْ أَخْلَامِكُمْ رَدُّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . وانظر ج ١ ص ١١٤ من الأصل .

ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ ، ٣٦٧ ، ٢٧٨ .

كما جاء في ذلك تصريح المازني ج ١ ص ٣٠٧ .
والمراد بالغلط التوهّم .

مذهب المبرد بين القياس والسماع

تمهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعشّر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان ثَمًا قننوه هذا الأصل : إنَّما يقاس على الكثير لاعلى القليل ، ثم ترى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهي إلى معالته ، وهذه أمثلة على ذلك :

١- لا يشكُّ إنسان في كثرة إسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرّماني في صياغة اسم المفعول من نفع^(١) .

(١) القياس والسباع للشيخ الخضر والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

٢- يقول : الرضى : فَعِيلٌ بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥

٣- وقال أيضا : تَفْعَالُ المصدر مع كثرته ليس قياسا مطردا الشافية ج ١ ص ١٦٧ .

٤- فاعِلٌ وَقَعَالٌ فى النسب لا يقيسهما سيبويه ج ٢ ص ٩٠ .

٥- المجاز كثير جدًا فى كلام العرب ثم نرى من يخالف فى القياس عليه المزهر ج ١

ص ٢١٣ .

وقد نرى فى كلامهم القياس على الشاذ :

١- سمع فى جمع هديّة هداوى فجعل ذلك الأنخض قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .

٢- يقيس الفراء على ما سمع من علوى فى النسبة إلى علة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

ويقول أبو حيان : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .

إقد كان ثَمَّا طُعِنَ به المذهب الكوفى قياسه على الشاذ . قال الأندلسى فى شرح الفصل :

«الكوفيّون أو سيعوا بيتا واحدا فيه جوازُ شيءٍ مخالفٍ للأصول لا عتمدوه ، وجعلوه

أصلا ، وبوّبوا عليه بخلاف البصريّين» .

وأقول : لو نظرنا فى مذهب البصريّين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم .

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن

ينبغي أن يكون فى القياس لأنَّ الفعل لا يحقّر وإنّما تحقّر الأسماء لأنّها توصف بما يعظم

وهيون والأفعال لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها فى أشياء كثيرة

ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يعنون الذى تصفه بالملح كأنّك قلت : مَلِجٌ شَبَّهوه بالشيء»

الذى تلفظ به وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك : يَطْوُهُمُ الطريق وصيّد عايه يومان ونحو هذا

كثير فى الكلام وإيس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعل يحقّر إلّا هذا وحده وما

أشبهه من قولك : ما أفعله .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إنَّ ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علة وتوجيها لشيء ورد

على خلاف القياس أمّا أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب في تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تُسَوِّغ القياس عليه
لاحتملنا كُلُّثته فكيف والمسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أُحْيِسْنه . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٧
المغني ج ٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر .

فقال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ « القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة » .
وقال أيضا : « إذا جعلت النوادر والشواذ غَرْضَكَ واعتمدت عليها في مقاييسك كثُرَتْ
زَلَّاتُكَ » (١) .

طرد المبرد القياس فيما يأتي :

- ١- القياس على نحو قُرْشَى وَثَقَى في النسب
- ٢- مجئ فاعِل وفَعَال في النسب مقيس . الجمع ج ٢ ص ١٩٨ ونقده لسيبويه .
- ٣- قلب الواو المكسورة أو لا همزة قياس نحو إشاح . المقتضب ج ١ ص ٨٢ والكامل ٣ ص ٢٢٩ .
- ٤- فَعَل في سبِّ المذكور مقيس .
- ٥- حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض .
- ٦- إعمال لكنّ الخنفة قياس .
- ٧- مجئ أَفْعَل التفضيل عاريا عن معناه قياس . المقتضب ج ٣ ص ٢١٦ الكامل ج ٦ ص ٩٦ .
- ٨- إعمال إنّ النافية إعمال ليس قياس .

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذًا فأجاز القياس فيما يأتي :

- ١- جرّ حتى والكاف للضمير .

الجمع ج ٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩

(١) الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

٢- الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها المقتضب ج ٢ ص ٤٣٣ .

٣- القياس على تَغَلَّبَى في النسب بفتح اللام شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

٤- لا خلاف في أنَّ جُمُوع الكثرة لا تُجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جَمْعُها على ما جاء منه وعليه الجمهور وملعب المبرد والرَّمَانِي وغيرهما قياس ذلك الجمع ج ٢ ص ١٨٣ .

قال أبو حَيَّان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما جاء منه .

لم يلجأ المبرد إلى التأويل فيما يأتي :

١- أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) الكامل ج ٦ ص ٢٢ .

٢- تجرَّ (مِنْ) الابتدائية الزمان ، كما تجرَّ المكان . ابن يعيش ج ٨ ص ١١ الخزائنة ج ٢ ص ١١ .

٣- يوصف (اللَّهُمَّ) كقوله تعالى (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ .

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ «لا ينبغي أن تحيل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا» .

١- سمع في النسب إلى شتاء شَتَوَى فجعاوه من شواذ النسب .

وقال المبرد : شتاء جمع شَتَوَة كصحاف جمع صَحْفة فعلى هذا شَتَوَى قياس شرح الشافية ج ٢ ص ٨٢ .

٢- قول الفرزدق :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا يَثْلَهُمْ بَشَرٌ

ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرد وإنما «مثلهم» حال وخبر (ما) محذوف . المقتضب ونقد سيبويه .

٣- قول الشاعر : وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلُهُ . قال سيبويه : الفعل منصوب بَأَنَّ المحذوفة شذوذا ، وقال المبرد : الْأَصْلُ أَفْعَلُهَا ثُمَّ حَذَفْتُ الْأَلْفَ وَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْمَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالَ : وَالْكَرَامَةُ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ ... الْمَغْنَى ج ٢ ص ١٧٢ المجمع ج ١ ص ٥٨ .

٤- لَا يَلْحَنُ الْعَجَّاجُ فِي قَوْلِهِ : خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيْثَاشِيمَ وَفَا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

اسراف المبرد في رد الروايات

كانت للمبرد رغبة مُلِحَّة في أَنْ تجرى المسائل على نظام مستقيم ، وقياس مطرد ، فدفعه ذلك إِلَى أَنْ يُنَكِّرَ بَعْضَ الروايات الَّتِي تخالف القياس العام ، واستكثر من ذلك حتى عَرَّضَ نفسه لِأَنْ يَقُولَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ حِزْمَةَ (في كتابه) (التنبيهات على أغاليط الرواة) : «وَأَوْ تَشَاغَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ بِمُلْحِ الْأَشْعَارِ ، وَنُتِفَ الْأَخْبَارِ ، وَمَا يَعْرِفُهُ مِنَ النُّحُو لَكَانَ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَنْ يَقُولَ : لَيْسَ كَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ . فَهَذَا رِجَالٌ غَيْرُهُ وَيَا لَيْتَهُمْ أَيْضًا يَسْلَمُونَ» .

وقال عنه أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جُنَيْيٍ فِي (المحتسب) بصدد رَدِّهِ رِوَايَةَ سَيْبَوِيهِ لِلْبَيْتِ :

فَالْيَوْمِ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ لِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعْسَلِ

«وَأَمَّا اعْتِرَاضُ أَبِي الْعَبَّاسِ هُنَا عَلَى الْكِتَابِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْعَرَبِ لَا عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ حَكَاهُ كَمَا سَمِعَ وَلَا يُمْكِنُ فِي الْوِزْنِ أَيْضًا غَيْرُهُ وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ : لِنَّمَا الرِّوَايَةُ : فَالْيَوْمِ فَاشْرَبْ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِسَيْبَوِيهِ : كَلَبْتَ عَلَى الْعَرَبِ وَلَمْ تَسْمَعْ مَا حَكِيَّتُهُ وَإِذَا بَاغَ الْأَمْرَ هَذَا الْحَدُّ مِنَ السَّرَفِ فَقَدْ سَقَطَتْ كُلُّفَةُ الْقَوْلِ مَعَهُ» . الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وانظر الخصائص ج ١ ص ٧٥ ، ج ٢ ص ٣٤١ ، ج ٣ ص ٩٦ .

وقال عنه ابن ولاد في الانتصار : «فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله» .

ونذكر طرفاً من إنكار المبرد على سيبويه وغيره بعض الروايات :

١- قال في الآيات الآتية في نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أُمّ الخِيار تَدْعِي عَلَى ذَنْبِنا كُلِّه لم أَصْنَع
فَأَقْبَلْتُ زَخْفاً عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ نَسِيتُ وَثُوبٌ أَجَرُ
ثَلَاثَ كُلْهَسَنٍ قَتَلْتُ عَمِدا فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَةَ نَعُودِ

قال : أخبرنا أبو عمر الجريّ بهذا كُلِّه منصوباً وسمعتنا بعض ذلك منصوباً من الرواة ص ٢٢
وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣ ، ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية
ج ١ ص ٣١٧ .

٢- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ «وشجى مُخَفَّفُ الباء ومن شَدَّها فقد أخطأ والمثل :
ويل للشجى من الخلّى الباء في الشجى مخففة وفي الخلّى مثقلة » .

٣- قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ ، و ٩٤ : «ماء ولا كصدماء - مثل حمراء ووزنها فعلاء
وهي بشر واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقولوه ومن ثقل
فقد أخطأ » .

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠ ، ٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧ - ج ٦ ص ١٢٤ .
٤- خطأً من يوقع الضمير المتصل بعد لولا : لولاي - اولاه - الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ .
٥- روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْمًا من الله ولا واغسل
مستشهداً به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه المبرّد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أَسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ إِثْمًا من الله ولا واغسل

وقال عليّ بن حمزة في التنبيهات : ولم يقل امرؤ القيس إلّا «فاليوم أَشْرَبَ» وهذا مما
اشتهر به من تغييره لروايته ...

بين المبرد والقراء

هذه الحملة الآتية على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتحت بابها ، وحمل لواعها نحة البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحة الكوفة فأَسْهَمَ فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآتية فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطنن على القراء ، والسخرية منهم ، وعَدَّهم من الجهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطنن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١- قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ أَيْقَطْعُ فَلْيَنْظُرْ) فَإِنَّ الإسكان في لام (فَلْيَنْظُرْ) جيّد وفي لام (أَيْقَطْعُ) لحن ، لأنَّ (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

(١) أنظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . يقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرعي قال القراء : « نلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » . وقال القراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يخافا) ولا يسمي ذلك » أي قراءة سببية أيضاً أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .

وفي خزائن الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزخري في علته على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مبيوق أيضاً بالقراء فكان ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح باب التقدح على قراءة ابن عامر » وأنظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٢ : « قال خالف ابن هشام البزاز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلفسانه عجبى ليس بحري » .

قال أبو حيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سببية أيضاً أنظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ ، و شرح الشامية ص ٩٠ - ٩١ .

وقراءة تسكين اللام في (ثُمَّ أَيْقُطَع) ، (ثُمَّ أَيْقُضُوا) قراءة أربعة من السبعة . غيث النفع
ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ ، النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

٢- في القرطبي ج ٥ ص ٢ «قال أبو العباس المبرد : لو صليت خلف إمام يقرأ (وما أنتم
بمصرخي) (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نغلي ومضيت» . وانظر الكامل
ج ٦ ص ١٥٥ .

والقراءتان سبعيتان قرأ بهما حمزة .

قراءة (بمصرخي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيان في البحر المحيط . ج ٥ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

وانظر توجيه قراءة (تساءلون به والأرحام) في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ والنشر ج ٢
ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ .

٣- في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثَلَاثَانِ
سِنِينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة» .

وهذه القراءة سبعة . النشر ج ٢ ص ٣١٠ ، غيث النفع ص ١٥٥ ، شرح الشاطبية ،
ص ٢٤٠ والبحر المحيط ج ٦ ص ١١٧ .

٤- في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : «وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَاحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ
الرِّيحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فعطف على (إِنَّ) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز» .

وقال في الكامل ج ٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله في المقتضب وهي من السبعة
(غيث النفع ص ٢٣٦ ، شرح الشاطبية ص ٢٧٩ ، النشر ج ٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها
أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ - ٤٣ .

٥- في نزلة الألبا . ص ٣٦٥ «حكى عن المبرد أنه قال : ما عرفت أو ما علمت أن أبا
عمرو لحن في صميم العربية إلا في حرفين : إحداهما (عَادَ لَوْثِي) والأخرى (يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ) .

وهما من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٤٠ ، غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩
الإتحاف ص ٤٠٣ .

٦- في الأول من المقتضب ص ١١٤ «فأما قراءة من قرأ معائش فهز فإنه غلط ، وإنما
هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد
وقف عليها» .

كلام المبرد هنا مأخوذ مما قاله المازني في تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ ، وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط . ج ٤ ص ٢٧١ ، ج ٥ ص ٤٥٠ ، ج ٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢ .

٧- قل في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : «فأما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتى
هن أظهر لكم) فهو لحن فاحش وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية» .

وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ٦٠ والبحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧) وفي
كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : «وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتجى ابن مروان
في هذه في اللحن» .

٨- منع سيبويه والمبرد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعة لأبي عمرو في
قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج ١ ص ٢١٢ . والنشر ج ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف
ص ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطي في كتابيه : الاقتراح ، والإتقان القول في الرد على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيّان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط^(١) .

وكان من المبرد تفضيل لقراءة سبعة على أخرى سبعة :

١- قال في المقتضب ج ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُ وَكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) :

«فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : (أَوْجَاءُ وَكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) .»

(١) أنظر رسالة (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) للزوايد ففيها عرض مفصل لهذا البحث والرد على النحويين .

وهذه القراءة التي جعلها المبرّد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ ، الإتحاف ص ١٩٣ .

٢- قال في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : «والقراءة الجيدة : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وقد قرئ «إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ» .

وقراءة النصب سبعة أيضا قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ .

٣- في المنتضب ج ١ ص ٢٥٩ فأما قراءة أبي عمرو : (هَتُوبُ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التَّبْيِينَ أَحْسَنُ مِمَّا قُرَأَ . وهي سبعة (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيّان في البحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ : «حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى كَانَ لَا يَرَى التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْقُرَآتِ السَّبْعِ .

وقل : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أَفْضَلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا خَرَجْتَ إِلَى كَلَامِ النَّاسِ فَضَلْتُ الْأَقْوَى .

قال أبو حيّان : وَزَعَمَ السَّلَفُ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى . كَانَ عَالِمًا مَالِ النُّحُو وَاللُّغَةِ مَتَدِينًا ثَقَّةً .

وانظر البحر ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج ٣ ص ٨٨ ، ٤٧٧ . ج ٤ ص ٨٧ ، ١١١

(١) كان المبرّد يحتكم إلى صحّة المعنى ويطرافع إليه فيقول :

١- «وهذا باب إنّمَا يُصْلَحُهُ وَيُفْسِدُهُ مَعْنَاهُ فَكُلُّ مَا صَلَحَ بِهِ الْمَعْنَى فَهُوَ جَيِّدٌ ، وَكُلُّ مَا فَسَدَ بِهِ الْمَعْنَى فَمَرْدُودٌ» ج ٤ ص ٥٩٨ .

٢- «فَإِنَّمَا يَصِحُّ هَذَا وَيُفْسَدُ بِمَعْنَاهُ» ج ٤ ص ٥٧٩ .

٣- «فَبِالْمَعْنَى يَصْلُحُ اللَّفْظُ ، وَيُفْسَدُ» ج ٢ ص ٥٤٢ .

٤- «فَلِلْمَعْنَى صَلَحٌ» ج ٤ ص ٦٣١ .

(ب) وكان المبرّد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :

١- «وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون. لا يعرفون (أم) زائدة» . ج ٣ ص ٢٦٠ .

٢- «فإنّ المفسرين يقولون في هذا قولين» ج ٤ ص ٣٥٢ .

٣- «فمقول النحويين ، والمفسرين في هذا واحد» ج ٤ ص ٤٣٧ .

٤- «وكذلك قول المفسرين» ج ٤ ص ٤٤٢ .

٥- «وأما المفسرون فقالوا» ج ٢ ص ٦١٠ ، وانظر الكامل ج ٣ ص ٥٧ - ٥٨ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسرين أيضا انظر كتابه ج ١ ص ٤٦٤ ، ج ٢

ص ٢٣ .

(ج) أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرّد من الكوفيين

أبو العباس زعيم من زعماء البصرة حمل اواء النحوي البصري في وقته ، ودافع عنه .

لم يصرح باسم الكوفيّين في المقتضب إلّا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ج ٢

ص ٤٣٦ .

وكان يكنى عنهم بقوم من النحويّين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويّين

ج ٣ ص ١٤٦ .

أو ببعض النحويّين من غير البصريّين ج ٢ ص ٣٦٧ .

أو يقول : فإنّ زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثمّ بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها .

اصطلاحات المبرد

١- سَمِيَ الحال مفعولاً فيها قال ج ٤ ص ٤٧٧ :
« هذا باب من المفعول ولكننا عزّأناه ثَمّا قبله لأنّه مفعول فيه وهو الذى يسمّيه النحويّون الحال » .

وقال ج ٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هى مفعول فيها » ، وانظر ج ٤ ص ٤٨٢ .
وسيبويه سَمِيَ الحال خبراً قال فى ج ١ ص ٢٢١ : « واعلم أنّ كلّ شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر » .

وانظر ص ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ .
٢- سَمِيَ المبرّد التوكيد المعنوى نعتاً قال ج ٣ ص ١٨٨ .
« وكذلك ما نعتّه بالنفس فى المرفوع » .
وسَمِيَ الضمير المنفصل المؤكّد للمتصل صفة قال ج ٤ ص ٤٢٦ :
« وقد يجوز أن تكون هذه التى بعد (تجدوه) صفة للهاء المضمرة » .
والبرّد تبع سيبويه فى هذا فى مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّى التوكيد نعتاً .
انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ج ٢ ص ٥ .

* * *

٣- يعبرُ المبرّد عن حذف جواب الشرط بحذف الخبر .
قال ج ٢ ص ٣٦٤ فى قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .
وفى قول الشاعر : او قدّ حداهنّ أبو الجودى ...
« لم يأت بخبر ليعلم المخاطب » . وكذلك عبّر فى كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه
ص ٣٠ ونجد هذا التعبير فى مجاز القرآن لأبى عبيدة وفى كلام الأصمعى . انظر الأصمعى
ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤ - عبّر عن الهمزة بالألف .

قال ج ٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهى علامة المتكلم وحققها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » ج ٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج ٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . « ومن همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر ج ٢ ص ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

٥ - يصف الحرف المتحرك بأنه حرف حى .

فيقول ج ٢ ص ٥٥٤ « والمتحرك حرف حى » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك فى سيبويه ج ٢ ص ١١٧ .

٦ - عبّر المبرّد عن النهى بالنفى فى موضعين .

قال ج ٤ ص ٤١٤ : (لا) فى النفى .

وقال ج ٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النفى » يريد النهى فى البيت السابق عليه

وهذا - إن لم يكن تحريفا عن النهى - اصطلاح له .

وقد عبّر بالنهى فى قواه ج ٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) فى النهى » .

وقال ج ٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهى فهو (لا) .

منهجى فى الشرح والتطبيق

قلت فىما مضى إنَّ النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسموا خطى كتابه ، واهتدوا بهليه .

لهذا عُنيَت فى تعليقاتى ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً إنشائياً نستوحى فيه الخيال . إنما بيانها ، والإفصاح عنها لا يكون بغير سَوْقِ نصوص سيبويه فى كلِّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله .

بذلت فى ذلك أقصى الجهد حتّى بلغت نصوص سيبويه التى تضمّنها التعاليق - (١٥٥٠) نصّ .

وما من شكّ فى أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقدم ، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما إنما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو ، وتدرّجه فى القرنين : الثانى والثالث فوق أنّ ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب ومصادره التى اعتمد عليها واستمدّت منها ، كما أنّه يُعتبر دِعامَةً قويّةً فى الدراسات المقارنة .

وليس من غرضى فى إخراج المقتضب أن أزهو به ، وأخطّ من قدر سواه ، فإنّنى أكرم نفسى عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه يجعل بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولا يجعل بنا أن نكتفى بنسبة القول إلى المتأخّر ونذع المتقدّم عايه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافى المنهج العلمى ، وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح فى المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : «وَقَعْلَلِ : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسماً ، وصفة ... وذكر أبو العباس أنّه إنّما جاء هذا المثال فى النعت ، نحو : جَحْمَرِش ، وَنَخْوَرِش .» كلام أبى الفتح : (وذكر أبو العباس ...) يشعر بأنّ هذا رأى للمبرّد انفرد به ، ولم يُشرّكه فيه غيره من السابقين عليه .

ولننظر ماذا قال سيبويه في هذا ، وما الذى قاله المبرّد من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : « ويكون على مثال قَلَلِيل في الصفة ، قالوا قَهَبِلَس ، وَجَحَرَش وَصَهْصَلِق ، ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال المبرّد في المقتضب ج ١ ص ٥٥ : « ويكون على قَلَلِيل نعمتا وذلك قولهم : عجوز جحمرش و كلب نَحَوْرَش » .

من هذا العرض يتبيّن لنا :

(١) أن المبرّد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه ففى سيبويه زيادة توكيد وهى قوله : (ولا نعلمه جاء اسما) .

(ب) سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعترض عليها أخذ المبرّد منها مثالا ثم جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فَنَحَوْرَش ليس من أبنية الخماسى المجرد وإنما هو رباعى مزيد بحرف على وزن فَعَوَلَكَ وزيادة الواو هنا أصل اتفق عليه النحويون ومنهم المبرّد قال فى المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

« الياء ، والواو لا تقع واحدة منهما أصلا فى ذوات الأربعة إلّا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوحة ، والوعوعة ، وما كان مثله » وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصالتها كما سيأتى .

لذلك كان يجعل بابى الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخص به المبرّد ، أو يقول : سيبويه ، والمبرّد .

الرجوع إلى سيبويه فى كلّ مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شئ أشق منه ، وليس أدلّ على ذلك من أنّه قد خفى بعض ما فى سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم فمن لم يبلغ مَبْلَغَهُمْ ، ولم يدرك شأؤهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

(١) أجاز المبرّد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواويّ في الضرورة وقال إنّ البصريّين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب ج ١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريّين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويون من بعد المبرّد قالوا : إنّ المبرّد انفرد بهذا القول دون البصريّين أجمعين وقال أبو عليّ وأبو الفتح : إنّ المبرّد قد خالف القياس والمجماع وإنّه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج ١ ص ٢٧٨ ، ٢٨٥) .

وتعابني على ذلك أنّ سيبويه سبق المبرّد بذلك القول فقد قال في كتابه ج ٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط . ولا يُستنكر أن تجي الواو على الأصل » .

هذا النصّ في سيبويه قد خفي على المبرّد وعلى غيره ثمّ جاء بعده نعم إنّ سيبويه قال في ج ٢ ص ٢٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتّموا في الواوات » .

(ب) حكى الزّجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتقّ من آله . أو من (لاه) .

فردّ عليه أبو عليّ في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ما أغفله شيخه الزّجاج) «بأنّ هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ...

وردّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنّه قد صح القولان عن سيبويه ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزّجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهوا .

وقد وقعت إلينا مسائلُ جمّة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئا من ذلك ...

وردّ أبو عليّ في كتابه (نقض المأثور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) «بأنّ الذي يحكى هذه الحكايات مُتقول كذاب ، ومُتخوَص أَفَّاك ، لا يشكّ في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقّظ ، ولم يَضغَ إلى القبول منه ، والاشتغال به إلّا الأُغمار الأُغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ، ورواياتهم ...»

والبغدادى مع غزارة علمه ، وسعة اطلاعه - روى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه في هذا النزاع .

انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه في ج١ ص ٣٠٩ أنَّ لفظ الجلالة مشتق من (أله) ثم ذكر في ج٢ ص ١٤٤ : أنَّه مأخوذ من (لاه) .

(ج) صرح سيبويه بأنَّ (وَن) إذا كُفَّت بما قد تكون بمعنى (ربما) واستشهد لذلك بقول أبي حية النُميرى :

وإنَّا لمَّا نَضْرِبُ الكَيْشَ ضَرْبَةً على رأسه تُلقَى اللِّسَانُ مِنَ الفَمِ

انظر ج١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيَّان على كلام سيبويه هذا فقال في كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافي ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أنَّ «وَن» إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه ، وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردَّوه ...» .

وتبع أبا حيَّان ابن هشام في موضعين من المعنى ج٢ ص ١٠ ، ١٦ وانظر الخزانة ج٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجرى فنسب قول سيبويه إلى المبرِّد فقال في أماليه ج٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفُّوا (وَن) بـ(ما) فقالوا : إِنِّي لَمِمَّا أَفْعَلُ ، قال أبو العباس المبرِّد : يريدون : لربَّما أفعل وأنشد لأبي حية النُميرى :

وإنَّا لمَّا نَضْرِبُ الكَيْشَ ضَرْبَةً على رأسه تُلقَى اللِّسَانُ مِنَ الفَمِ

المبرِّد ذكر ذلك في المتضرب ج٤ ص ٤٨٥ ولكنَّه مسبوق بسيبويه .

* * *

حرصت على أن أتتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجلت على سيبويه تناقضا بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

(١) الهزمة المتصلة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إصطخر ، وإصطبل وإبراهيم ، وإسماعيل لسبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضا .

قال بما يفيد زيادتها في ج٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك في كتابي : الغنى في تصريف الأفعال ص ٨٢-٨٣ .

(ب) الصفات نحو : عطشان ، وسكران ، جعل سيبويه علّة منع صرفها مشابة الألف ، والنون لأنّى التانيث المملوذة . وعدّد وجوه هذا الشبه في ج٢ ص ١٠ .

ثمّ جعل النون بدلا من الهزمة في ج٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

(ج) الوصف الذى على وزن فعّال في سبّ الأنثى . قال عنه سيبويه إنّّه مختصّ بالنداء لا يقولون في غير النداء : جاعنتى خباث ، ولكّاع ج١ ص ٣١١ .

ثمّ قال في ج٢ ص ٣٨ : ومّا جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخباث . ويلكّاع .

(د) قال سيبويه في ج١ ص ٢٠٤ إنّ خلف ، وأمام ، وتحت لا تستعمل أسماء لإلا في القليل أو في الشعر .

ثمّ قال في ج١ ص ٢٠٧ إنّ استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

ومن عجّب أن يتابع المازئ سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى . وأن يتابعه المبرد على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقولون : إنّ المبرد خالف سيبويه ، وادّعى أنّ النون بدل من الهزمة في نحو عطشان وما دروا أنّ سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه .

بقى شيء : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التي لم أجد لها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لي أن أقول : إنّ سيبويه لم يعرض لها ؟

لأنَّ لَ تَجْرِبَةً مع سيبويه ، وهذه التَّجْرِبَةُ لا تُشَجِّعُنِي على أن أَقْطَعَ بأنَّ شيئاً ما ليس في كتاب سيبويه لأنَّني لم أعثر عليه .

لذلك فكلُّ ما أستطيع أن أقوله : لأنَّني لم أعثر عليها في سيبويه ، فجائز أن يكون سيبويه لم يعرض لها ، وجائز أن يكون عرض لها ، ولكنِّي لم أعتد إلى مكانها .
وساقص على القارئ بعضاً من هذه التجربة :

(١) عقد سيبويه لـ (إذن) الناصبة للمضارع باباً استوفى فيه كلَّ أحكامها وشواهدا في ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

ونسب إليه النحويون أنه يقول : (إذن) جواب وجزاء ، ثمَّ اختلفوا في المراد من الجواب ، والجزاء ، وهل يكون ذلك في كلِّ موضع أو يكون في غالب أحوالها ؟

رجعت إلى هذا الفصل فلم أجد سيبويه يذكر فيه سوى أنها جواب ولم يذكر أنها جزاء فقلت في نفسي : أو بقي شيء من أحكام (إذن) لم يعرض له سيبويه في هذا الفصل لكان من المظنون أن يُعاود الحديث فيها مرةً أخرى ، وأقيمت على هذا الزعم سنوات ثمَّ وقفت في الجزء الثاني ص ٣١٢ على قول سيبويه : « وأما إذن فجواب وجزاء » - ولم يقل في هذا الموضع أكثر من هذه الجملة .

(ب) ذكر ابن سيده في المخصص ج ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وأبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٥٩ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٢ وغيرهم أن تاء بنت ، وأخت للإلحاق بجذع ، وقفل .

هالتي ذلك إذ لم أر إلحاق ثلاثي بثلاثي في غير هذا ثمَّ إنَّ التاء تدلُّ على التثنية وشأن حرف الإلحاق ألا يدلُّ على معنى .

بحثت كثيراً في كتاب سيبويه عن هذا فلم أعتد إلى شيء منه ثمَّ مضت سنون وعشرت على هذا في باب الوقف ج ٢ ص ٢٨١ .

فمن كان يخطر بباله أن يعرض سيبويه في باب الوقف لمسألة في الإلحاق ؟

(ج) بحثت في باب جمع التكسير عن صيغة فعالة التي تفيد الجمع كجمالة ، ونخالة

فلم أعر على ذلك ثم وجدته يقول في باب النسب ج٢ ص ٩١ : « وقالوا لذي السيف سياف
ولجميع سيافة » .
ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

* * *

٣ - كذلك حرصت على أن يكون تعليلي على كلام المبرّد بعد تتبّع كل ما قاله في المقتضب
وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع فأحيانا كنت أرى كلامه مُجملا في بعض المواضع ، ومفصلا
واضحا في موضع آخر فأحيل الجمل على المفصل ومثال ذلك .

(١) قال في ج٢ ص ٣٤٣ : « ولإذا موضع آخر وهى أتى يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك
قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جوابا للجزاء كالفاء » . فظاهر هذا النص أن (إذا)
الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ، ص ١٥٨-١٥٩ ، ٢٤١- تقطع
بأنّها ظرف عنده . لذلك نحيل قوله : (حرف المفاجأة) على أنه يريد من الحرف الكلمة
لا الحرف الذى هو قسم الاسم ، والفعل .

(ب) حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى : (وَنَبِّئْهُنَّ إِلَيْهِ تَبْتِيَلًا) (والله
أُنَبِّتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) كان مجملا في الجزء الأول .

هل يرى أن الناصب له الفعل المذكور لأنه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل
المحذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحا في أن الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب
إليه السيوطي ذلك في الجمع ج١ ص ١٨٧ .

أما ابن يعيش ج١ ص ١١٢ ، والرضى في شرح الكافية ج١ ص ١٠٤ فقد نسبإليه
أن الناصب هو الفعل المذكور .

* * *

وأحيانا كنت أجد تعارضا وتضاربا بين أقواله فأسجل عليه ذلك ومن أمثلة ذلك :

(١) جعل المبرّد ألف أرطى للتأنيث في ج٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه التحويتون من أنَّ أَلْفَ أَرْطَى للإلحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرّد في غير موضع من المقتضب والكامل .

قال في المقتضب ج٢ ص ٣٩٢ «ويدلّك على أنَّ الألف ليست للتأنيث أنَّك تقول في الواحدة أَرطاة» .

وقال في ج٢ ص ٥٢٧ «وذلك قولك في أَرْطَى أَرْطَى لَأَنَّ أَرْطَى ملحق بجعفر ، وإيست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنَّك تقول في الواحد أَرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عايتها هاء التأنيث ، لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث» .

وقال في ج٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أَرطى ملحق بجعفر .. وانظر الكامل ج٦ ص ١٩٩ .
وتقدم لنا متابعته لسيبويه في نون نحو عطشان .

وما قاله في اعتراض الشرط على الشرط . وفي كلمة نَحْوَرِش .

٤ - المقتضب لم يكتب له حظّ من الذبوع والشهرة لذلك لصقّت بمذهب المبرّد أقوال كثيرة تخالف ما سجّله في مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبتته في الكامل أيضا . فكان تصحيح مذهب المبرّد وتصفيته ممّا علق به مهمة أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا - علم الله - ما وقفت على هذه المسائل عفوًا صفوًا ، ولا وافقتى رفوًا سهوًا ، وإنما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربع قرن .

لم أقنع في دراستي للمذهب المبرّد بكتبه المطبوعة ، والمخطوطة وإنما وجهت عنايتي إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمّع ما تفرّق في ثناياها من أقوال للمبرّد ثمّ عارضت ما جمعته على ما قاله المبرّد في كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحويّ قولان فأكثر في المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص ج١ ص ٢٠٠ - ٢٠٨ بابا لذلك .

وبجانب هذا لا نستطيع أن ننكر أن اضطرابا كثيرا وقع في تصوير بعض المذاهب في الكتاب الواحد وفي الكتابين المؤلّف واحد ومن أمثلة ذلك :

(١) ينسب الرضّى إلى الزجاج أنّه يقول ببناء المشنّى ، وجمع المذكر (شرح الكافية

ج٢ ص ١٦١) .

ثم ينسب إليه في موضع آخر أنه يقول بإعراب المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج٤ ص ١٣٩ يقول : المثني معرب عند الزّجاج ، والسيوطي في الجمع ج١ ص ١٩ . وفي الاشباه ج٣ ص ٤ ينسب إلى الزّجاج أنه يقول ببناء المثني وجمع المذكّر وانظر الإنصاف ص ١٩ .

وفي غمرة هذا الاضطراب لا ندرى ، هل المثني ، وجمع المذكّر معربان أو مبنيان عند الزّجاج ؟

(ب) ينسب الرضّى إلى المبرد أنه يُثْنِي جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية ج١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج١ ص ٢٣٦ .

(ج) نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج١ ص ١٤٦ إلى المبرد أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضاً ثم نسب إلى المبرد في الخصائص ج٢ ص ٢٧٦ أنّ (إلّا) هي الناصبة لأنّها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرد في ج٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مَجْرَى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلّا) نيابة عن أستثنى .

(د) يقول أبو الفتح في الخصائص ج١ ص ١٨٨ ، ج٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباريّ في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها . ومثله في ابن يعيش ج٧ ص ١١٤ وشرح الكافية ج٢ ص ٢٧٦ والأشباه ج٢ ص ٥٧ ، والأشمونى ج١ ص ٢٩٠ .

(هـ) نسب ابن يعيش ج٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنّه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشمونى ج٢ ص ٢١ أنّه يقول إنّهُ سَمَاعِيّ .

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقته بعد طبقة . فشرّق وغرّب ، وملاّت شهرته الخافقين ، ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثلة ذلك .

(١) صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيت - بوجوب تأكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط وعلّل لذلك . انظر ج١ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ - ج٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمتنصوص عليه خلاف ذلك .
(ب) تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضُعفت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومحله الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج٢ ص ٢٨٢

والرضيّ في شرح الشافية ج٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على كونه شاذّا أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغدادى في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

(ج) نسب ابن يعيش ج٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه رضيّ القياس (شرح الكافية ج٢ ص ٢٨٦) .

وكلام رضيّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج١ ص ٣٧ .

(د) نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغدادى بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (المخزنة ج٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغدادى يوافق ما في كتاب سيبويه ج١ ص ٣٩٢ .

(هـ) في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج١ ص ٤٤٩ .

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وقد حكى القولين رضيّ أيضا شرح الكافية ج٢ ص ٢٤٧ .

أما أبو حيان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهبا واحدا وهو الجزم بالطلب نفسه
(انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥) . ثم تبعه ابن هشام في الغنى ج ١ ص ١٨٧ .

* * *

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرِّ أنه كرَّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من
المقتضب وفي الكامل ثَمَا يدلُّ على تمسُّكه بهذا الرأي ثم نرى بعضهم ينسب إليه خلافَ هذا
كما رأيتُ أنَّ بعضهم اعتمد على نصِّ مبتور للمبرِّد فوقع في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

(١) البيت :

معاوى إنَّنا بشرٌ فأسجِعْ فلنسا بالجبال ، ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلها المبرِّد في
نقده لسيبويه ثمَّ استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثمَّ يقال بعد هذا : إنَّ المبرِّد ردَّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

(ب) ذكر المبرِّد في موضعين من المقتضب ثمَّ ذكر في الكامل أيضا أنَّ (ما) النافية يبطل
عملها بوقوع (إنَّ) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إنَّ يكادُ يُخلِّيهم أوْجَهِتهم تخالِجُ الأمرُ إنَّ الأمرُ مشتركُ

وبقول الآخر :

فما إنَّ طِينُنا جُهْنٌ ولكنْ منسايانا ودولةٌ آخرينا

ثمَّ بعد هذا يقال : إنَّ المبرِّد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها
(إنَّ) الزائدة .

(ج) كلام المبرِّد صريح في أنَّ تصحيح نحو (فُعِلَ) من الأجوف جائز في الضرورة . قال
في المقتضب ج ١ ص ١٠٤ : «وقلُّما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنَّه مجتنَب لثقله » وابن
يعيش ج ١٠ ص ٨٥ ينسب إلى المبرِّد الجواز مطلقا ويسوق نصَّ المبرِّد المذكور مبتورا فيقف
عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنَّه مجتنَب لثقله) . ولو ساق النصَّ كاملا ما وقع
في هذا الخطأ .

(د) لم يخالف المبرد سيبويه في علمية أسماء الأسبوع وإنما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الجمع ج ١ ص ٧٤ أنه خالف سيبويه في علميتها .

(هـ) نسب إلى المبرد أبو حيّان في البحر ج ٧ ص ٤٧٧ والسيوطي في الجمع ج ٢ ص ٧٨ أنه يرى وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد (إنما) وأشار السيوطي إلى أن الدفع له أنه لم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أن المبرد بعد أن مثل في الكامل بأمثلة أكد فيها المضارع بعد (إنما) وبأمثلة خلت من التوكيد قال : وفي القرآن (فإِذَا تَرَيَنَّ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا) (وإنما تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ) وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

* * *

ولم وقفة مع السيرافي : إن السيرافي له مشاركة في هذه المسائل التي نُسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها وسجل ذلك بخطه على أجزاءها الأربعة ١ ؟

ربما تكون قراءته للمقتضب متأخرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدمة فقد فاتته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كل مسائله عالقة بلده حاضرة في خاطره .

إن السيرافي لم يرجع إلى نقد المبرد لسيبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبرد في نقده لسيبويه أجاز أن يُنادى ما سُمي به من الموصول المحلّ بأل (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثم قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ :

«واعلم أن الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ...»

وجعل قول الشاعر :

وإن أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

ضرورة كما قال سيبويه .

ثم يقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ١، ص ٣١٠ :

« كان أبو العباس لا يُجيز (يا التي) ويظن على البيت . وسيبويه غير منهم فيما رواه » .

فالسيرافي لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أما السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٧٤ والأشموني ، والخضرى فينسبون إلى المبرد أنه يجيز نداء ما سمى به من موصول محلى بال فقد تأذروا بما ذكره المبرد في النقد .

(١) القراءات التي عرض لها المبرد بينت نوعها أهي من السبعة أم من العشرة أم من الشواذ ؟ كما بينت مكانها في كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرد حَجَرًا على بعض الأساليب التي وردت في السبعة نبّهت على ذلك ، وذكرت شواهد .

(ب) نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبينت مكانها في دولوين الشعراء ، والمجموعات الأدبية ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقة شرحا وافيا مع بيان مراجعها في الكتب الأخرى .

ويعد

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتبه إلى كثير من كتب العاوم الأخرى ففي كتب اللغة نحو كثير وكذلك في كتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والقراءات ، وأصول الفقه ، والسير كالروض الأنف وكتب للمعارف العامة كآلف يا للبلوى . وكتليات أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من همي وسدي - أن أتنبّع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيرا من هذه الكتب : استقرت مسائلها التحوية ، وجعلتها على طرف التمام مني . فتمثلت قراءاتي في هذه التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجت خيوطها .

المقنضه
الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا تفسير وجوه العريسة وإعراب الأسماء والأفعال

فالكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة^(١).

والمُعَرَّب : الاسم المتمكَّن ، والفعل المضارع . وسنأتى على تفسير ذلك كله إن شاء الله .
أمَّا الأسماءُ فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك^(٢)
وتعتبرُ الأسماءُ بوحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم^(٣).

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »

(٣) عرض أحمد بن فارس في كتابه « الصحاح » ص ٥٠ لتعريف المبرد للإسم وناقشه فقال : (فقال المبرد في كتاب المتعصب : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم وهذا معارض بكيف ، وإذا وما إسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر) .

كما عرض له وناقشه الزجاجي في كتابه (الإيضاح) ص ١٥ فقال :

« فأما حد أبي العباس المبرد للإسم فهو الذى ذكر فى أول المتعصب حين قال : الإسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بوحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المتبديء فذكر أكثر ما يسم الأسماء المتكئة وقوله : ما دل على معنى هو الذى أخذه ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ... »

وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، وما أشبه ذلك .

وللتنازل عن أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قلنا ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتكئة .

والإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والعجز^(١) .
 فأما رفع الواحد المغرب غير المعتل فالضمُّ ؛ نحو قولك : زيدٌ ، وعبدُ الله ، وعمرو .
 ونصبه بالفتح ، نحو قولك / زيداً ، وعمرواً ، وعبد الله .
 وجزه بالكسرة ؛ نحو قولك : زيدٍ ، وعمروٍ ، وعبدِ الله .

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعْرَباً ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، وقبْلُ ، وبعْدُ - قيل له مضموم . ولم يُقَلْ مرفوع ؛ لأنَّه لا يزول عن الضم .

وهأَيْنُ و « كيف » يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنَّه لا يزول عن الفتح .
 ونحو : هؤلاءِ ، وحذَارِ ، وأمِين مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ، لأنَّه لا يزول عن الكسر وكذلك مِنْ ، وَهَلْ ، بَوَيْلٌ يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم^(٢) . لأنَّه لا يزول عن الوقف .

= والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : أن حد أبي العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدلُّل ، فلا يكون ذلك ناقصاً للباب / بل يخرج منه ماخرج بملكه ، ويبين الثاني على حاله . . »

وانظر في حد الإسم الأشياء ج ٤ ص ١٣٧ - ١٣٨ والصاحي ص ٤٩ - ٥١ والإيضاح ص ٤٨ - ٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه محاقب المتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ - ٣ : « وهي تجرى على ثمانية مجاز : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لافرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين مايبقى عليه الحرف بناء لايزول عنه . . .
 فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فلاشياء غير المتكئة . »

سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين . قال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣ :
 « التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وسكوتهما في اصطلاح البصريين متقدمهم ، ومتأخرهم تقريباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني ، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » وانظر الأشياء ج ١ ص ١٦٢
 وقد تبين لي أن المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً .

قال المبرد في المقتضب ج ٣ ص ٧٤ من الأصل : « فالهاء في قولك فيها تخفوض »

وإذا ثَنِيَت الواحد أَلْحَقْتَهُ أَلْفًا ، ونوناً في الرفع .

أَمَّا أَلْفٌ فَإِنَّهَا علامة الرفع ، وَأَمَّا النونُ فَإِنَّهَا بَدَلُ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . فَإِنْ كَانَ الاسمُ مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياء مكانَ الألفِ وذلك قولك : جاني الرجلان ، ورأيتُ / . الرجلين ، ومررت بالرجلين .

يستوى النصب ، والجَرُّ في ذلك ، وَتُكْسَرُ النونُ من الاثنَين لَعَلَّةُ^(١) سندكرها مع ذكر استواء الجَرِّ ، والنصب في موضعها إِنْ شَاءَ اللَّهُ .



فإِنْ جَمَعْتَ الاسمَ على حَدِّ الثنَية أَلْحَقْتَهُ في الرفع ولوأ ، ونوناً .

أَمَّا الواوُ فَعَلَامَةُ الرفع ، وَأَمَّا النونُ فَبَدَلُ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . وَيَكُونُ فِيهِ في الجَرِّ ، والنصب ياء مكانَ الواو . ويستوى الجَرُّ ، والنصب في هذا الجمع ؛ كما استويا في الثنَية ؛ لِأَنَّ هذا الجمعَ على حَدِّ الثنَية ، وهو الجمع الصحيح^(٢) .

وإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الواحدَ ؛ فحق قولك : مُسَلِّمٌ ثُمَّ ثَنَيْتُهُ أَذْيَتَ بِنَاءِهِ كَمَا

= وقال في ج ٤ ص ٤١٣ : « فَإِنْ جَمَعْتَ الْمُؤَنَّثَ أَلْحَقْتَ أَمْلَاقَ الْجُزْمِ نُونًا فَقُلْتَ : أَنْتَن تَعْمَلَن ، وَهَن يَفْعَلَن »
وقال في ج ٤ ص ٥١٧ : « فَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا أَطْرَادُ الْبِنَاءِ فِي كُلِّ مَنَادَى مُفْرَدٌ حَتَّى يَصِيرَ الْبِنَاءُ عِلَّةَ لِرَفْعِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الرَّفْعُ غَيْرَ إِعْرَابٍ » .

وقال في ج ٤ ص ٣٤٦ : « فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ : يَا حَارِ فَرَحَ »

وقال في الكامل ج ٢ ص ٢٢٠ في البيت : • عَلَى حَيْنِ أَلْهِى النَّاسُ جَلَّ أُمُورُهُمْ • :

« وَقَوْلُهُ : (عَلَى حَيْنِ أَلْهِى النَّاسُ) إِنْ شَتَّتْ خَفَضَتْ حَيْنَ وَإِنْ شَتَّتْ نَصَبَتْ ... »

وَانظُرْ سَبِيحُهُ ج ١ ص ٤ ، ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٠١ ، ٤١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٨٩ ،
ج ٢ ص ٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٣ ، ٥٠٦ ، ١٠٦ ، ٦١ ، ٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤ : وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا ثَنَيْتَ الْوَاحِدَ لَحَقَتْهُ زِيَادَتَانِ : الْأُولَى مِنْهُمَا حَرْفُ الْمَدِّ وَالْبَاقِي وَهُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ ... وَتَكُونُ الزِّيَادَةُ الثَّانِيَةُ نُونًا كَأَنَّهَا عَوْضٌ لِمَا مَنَعَ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ وَهِيَ النُّونُ وَحَرَكَتُهَا الْكَسْرُ • .

وَسَيُخْتَارُ الْمَبْرَدُ رَأَى الْأَعْمَشُ فِي أَعْرَابِ الْمُثَنَّى وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٤٣٥ - ٤٣٧ مِنْ الْأَسْلِ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤ - ٥ : « وَإِذَا جَمَعْتَ عَلَى حَدِّ الثَّنِيَّةِ لَحَقَتْهَا زِيَادَتَانِ : الْأُولَى مِنْهُمَا حَرْفُ الْمَدِّ وَالْبَاقِي وَالثَّانِيَةُ نُونٌ ... » .

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدَّ أَدَيْتُ بناءه أيضاً ،
ثُمَّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

١/٧ وليس هكذا سائر الجمع ؛ لأنّك تكثير الواحد عن بناءه / ؛ نحو . قولك : درهم ، ثُمَّ تقول :
دَرَاهِمَ : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء
بألف تُدْخِلُهَا . وكذلك أَكْلُبُ ، وَأَفْلُسُ ، وَغِلْمَانُ .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد ؛
لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية .

ونون الجمع الذى على حدّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحرّكت نون الجمع بالفتح
لأنّ الكسر ، والضمّ لا يصلحان فيها . وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور
ما قبلها ، ولا يستقيم توالى الكسرات والضّمات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا . ولم تكن
فيهما مثل هذه العلة فتمتنع^(١) .

وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإنّ نظير قولك : مسلمون فى جمع مسلم أن تقول فى
مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

١/٨ / وإنّما حذفت التاء من مسلمة ؛ لأنّها علم التانيث ، والألف والتاء فى مسلمات علم التانيث
ومحال أن يدخل تانيث على تانيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلماتُ فاعلم ؛ ونصبه وجّره : مسلماتٍ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب
تختلف فيها » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن فيها .

وانظر تعليل ذلك فى الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

يستوى الجر ، والنصب ، كما استويا في مسلمين ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر^(١) .

وإنما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع ، لاستوائهما في الكناية^(٢) . تقول : مررت بك ، ورأيتك . واستواؤهما أنهما مفعولان ؛ لأن معنى قولك : مررت بزید : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنث من الأسماء .

فأما الأفعال فإننا أخرنا ذكرها حتى نضعها في مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتتوين بمنزلة النون ، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥ لأن الجر للإسم لا يجاوز الرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى .

وانظر تحليل الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٣ .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ

وهو رَفَعَ . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .

وإنما كان الفاعل رفعاً لأنَّه هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، / وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فَعَلَ به . وذلك لأنَّه تعدى إليه فعل الفاعل .
وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ؛ ليعرف الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي ذكرت لك (١) .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل .

فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال له : لمَّا وجب أن يكون الفاعل رفعاً في الموضع الذي لا بُدَّ فيه للعلَّة التي ذكرنا ولما سذكروه من العلل في مواضعها فرأيتهم مع غيره علمت أنَّ المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وَخَذَهُ وَأَنَّ المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً .
وكذلك إذا قلت : لم يقيم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل : إنما رفعت زيدا أولاً لأنَّه فاعِل ، فإذا قلت : لم يقيم فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعتَه ؟ .

قيل له : / إنَّ النفي إنما يكون على جهة ما كان موجباً ؛ فزَيْمًا أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضرب عبدُ الله زيدا عَلِمَ بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيدا فبعد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٧٧ - ٧٨ وفي الأشباه ج ١ ص ١٠٦ .

أَنَّهُ ليس بفاعل ومن ذكرنا أَنَّهُ ليس بمفعول ؛ أَلَا ترى أَن القائل إِذَا قال : زيد في الدار
فَأَرَدْتَ أَن تنفى ما قال أَنَّنكَ تقول : ما زيد في الدار : فْتَرَدُّ^(١) كلامه ثُمَّ تنفيه . ومع هذا فَإِنَّ
قولك : يضرب زيد (يضرب) هى الرافعة إِذَا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التى كنت
رافعة لزيد قد رَدَّدَتْهَا قبله ، و (لم) إِنَّمَا عملت فى (يضرب) ولم تعمل فى (زيد) وَإِنَّمَا وجب
العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيد إِذَا أَخْبِرْتَ ، وكاستفهامك إِذَا قلت : أَضربَ
زيد ؟ إِنَّمَا استفهمت فبحث بالآلة التى من شأنها أَن ترفع زيدا وَإِن لم يكن وقع منه فِعْلٌ .
ولكنَّكَ إِنَّمَا سَأَلْتَ عنه هل يكون فاعلا ؟ وَأَخْبِرْتَ أَنَّهُ سيكون فاعلا . فللفاعل / فى كُلِّ هذا
لفظ واحد يُعرَف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام فى حال إيجابه ،
ونفيه .

وسنضع من الحجج المستقصاة فى مواضعها أَكْثَرَ من هذا^(٢) ؛ لَأَنَّ هذا موضع اختصار
وتَوَطُّة لما بعده إِن شاء الله .

(١) بمعنى تيد ذكره . وقال أيضاً فى ص ١٥٩ ، فالجواب فى هذا قد قلنا بعينه ونرددها هنا ونتمه .

(٢) سيمقد المبرد بابا لمسائل الفاعل والمفعول به فى الجزء الرابع ، ونقلته إلى الجزء الأول .

هذا باب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : لإشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ؛ وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً ؛ نحو قولك : جاعى زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجاز أن تكون البصرة أولاً ، كما قال الله عز وجل : (وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ)^(١) والسجود بعد الركوع^(٢) .

ومنها (الفاء) . وهى توجب أن الثانى بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة^(٣) .

$\frac{1}{12}$ و (ثم) مثل الفاء ؛ إلا أنها أشد تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثم عمروا ، وأتيت البيت ثم المسجد^(٤) .

ومنها (أو) وهى لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما . وذلك : قولك أتيت زيدا أو عمروا ، وجاعى رجل أو امرأة .

هذا إذا شك ، فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أى لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيهما شئت ؟ . وكذلك أعطى دينارا ، أو اكسنى ثوبا .

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ، وانظر أيضاً سيبويه ج ١ ص ٢١٨ والكامل للمبرد ج ٤ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٠٣ .

(٣) وفى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهى تضم الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً ببعضه فى أثر بعض » وانظر ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وجلت ثم الأول مبدوءاً به » .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأمرأتك بينهما فى الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما فى الدعوى » .

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة^(١) . وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، واثت المسجد أو السوق : أى قد أُذِنْتُ لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إثبات هذا الضرب من المواضع .

فإن نهيت عن هذا قلت : لا تُجالس زيدا أو عمرا : أى لا تجالس هذا الضرب من الناس . وعلى هذا قول الله عز وجل (وَلَا تُطِيعُوا أَتِمًا أَوْ كَفُورًا)^(٢) .

و (إِمًا) فى الخبر بمنزلة (أو) ، وبينهما فصل .

وذلك أنك إذا / قلت : جاعلى زيد ، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتى ذكرت $\frac{1}{13}$ (أو) فصار فيه وفى عمرو شك ؛ و (إِمًا) تبتدى بها شاكًا . وذلك قولك : جاعلى إِمًا زيد ، وإِمًا عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إِمًا عبد الله ، وإِمًا خالدًا . فالآمر لم يشك ولكنه خيّر المأمور ؛ كما كان ذلك فى (أو) . ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)^(٣) وكقوله : (فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(٤) .

ومنها (لا) . وهى تقع لإخراج الثانى ثما دخل فيه الأول . وذلك قولك : ضربت زيدا ، لا عمروا ، ومررت برجل ، لا امرأة^(٥) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « تقول جالس عمرا أو خالدًا أو بشرًا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء . ولم ترد إنسانًا بعينه ، فى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب . وتقول كل لهما أو خبرًا أو تمرًا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء .. »

وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزًا أو لهما أو تمرًا كأنه قال : لا تأكل شيئًا من هذه الأشياء ونظير ذلك قوله عز وجل (ولا تطع منهم أتمًا أو كفورًا) : أى لا تطع أحدًا من هؤلاء . وقال فى ج ١ ص ٤٩١ « ولو قلت : أو لا تطع كفورًا انقلب المعنى » وسيجد المبرد لأو بابا فى الجزء الثالث وفيه بيان أوسع .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) الإنسان : ٣ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٤ وسيبسط المبرد حديث إِمًا فى الجزء الثالث ، وانظر الكمال ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لا) فى الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عنه من التمس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ » .

ومنها (بَلْ) ومعناه : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ، نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمروا ، وجاعى عبد الله ، بل أخوه ، وما جاعى رجل ، بل امرأة^(١) .

ومنها (لَكِنْ) . وهى للاستدراك بعد النفي . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لتترك قصة إلى قصة تامة ؛ نحو قولك : جاعى زيد لكن عبد الله لم يأت / ، وما جاعى زيد لكن عمرو ، وما مرتت بأخيك [لكن عدوك . ولو قلت : مرتت بأخيك^(٢)] لكن عمرو لم يجز^(٣) .

ومنها (حَتَّى) ولها باب على حياله .

ومنها (أَمْ) وهى فى الاستفهام نظيرة (أَوْ) فى الخبر . ونذكره فى باب الاستفهام إن شاء الله .

فهذه الحروف - حروف العطف - تُدْخِلُ الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأول^(٤) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٦ « ومنه أيضاً ما مرتت برجل صالح بل طالع وما مرتت برجل كريم بل ليم أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) فى الإجراء على المنوت . . . » .

وفى المتن ج ١ ص ١٠٣ : « وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهى تجعل مقبليها كالسكوت عنه فلا يحكم عليه بشئ . وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهى لتقرير مقبليها على حالته وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها . . . » .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٦ « ومثله ما مرتت برجل صالح ولكن طالع أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه فإن قلت مرتت برجل صالح ولكن طالع فهو محال لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب ولكنها ينتهت بها بعد النفي » .

(٤) سيمتد حتى بابا فى الجزء الثانى ولأم بابا فى الجزء الثالث .

هَذَا بَابُ مِنْ مَسَائِلِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

وتقول : أعجبتُ ضَرْبُ الضَّارِبِ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ (١) . رفعت (الضرب) ؛ لِأَنَّهُ فاعِلٌ ٤
٣٨٢ بالإعجاب ، وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيداً) ؛ لِأَنَّهُ مفعولٌ في صلة الضارب ،

(٥) التنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البذل وأقسامه .

وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البذل انتقل فجأة إلى القلب المكاني في قس . ونجد في ص ٣٨١ من المجموع الثاني عنواناً للقلب المكاني وفي بدء حديثه عن قس ينتقل إلى بدل الفلظ في ص ٣٨٢ ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول .

وما لاشك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا . ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي قدس سره كتابه ، (تفسير المسائل المشككة في أول المفتض) وبدأ بالمسألة الأولى وهي المذكورة في جز ٣٨٢ من المجموع الثاني (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفي بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومساائله والمسائل الأخرى فأبقيتهما في الجزء الرابع لأن هدفنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومساائله وما بعدها مما كان في صدر الكتاب كما يشهد بذلك صنيح الفارقي في كتابه .

(١) هذه هي المسألة الأولى في تفسير سعيد بن سعيد الفارقي . وهي واضحة في كلام المبرد ، ولكن الفارقي بسط فيها يقول وذكر كثيراً من القواعد العامة التي يبنى عليها القول في كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فها يأتي :

(١) الموصولة اسم في صورة الحرف ثم أخذ يستدل على إسميتها . واسم الفاعل اسم في صورة الفعل ودليل ذلك . ما يوصل به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفاً وخالفت بقية الموصولات ؟ . محل الصلة من الموصول كمثل الجزء من الكلمة ؛ والحرف من اللفظة ، لذلك لا يصح أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها . تابع حاق الصلة من الوصل ، والتوكيد ، والسلف والبذل من الصلة . لماذا اشتهر طوا في جملة الصلة اشتغالها على عائد يرجع إلى الموصول ؟ لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض إذ لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة الموصول الحرف لا تشتغل على ضمير يرجع إلى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه ، وهو ما كان واقعاً موقع الأمر نحو ضرباً زيداً ، وضرب آخر يجري مجرى الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، ولا يفصل بينه وبينه وذلك ما كان في تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل معرفة ونكرة ، واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي

المصدر يضاف للفاعل ، وللمفعول ، ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول ، وعلة ذلك . يجوز حذف فاعل المصدر ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

فيه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به وبيان ذلك .

يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله . =

ونصب (عبد الله) بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبنى أن ضرب الضاربُ زيداً عبد الله . فهكذا تقدير المصدر .

وتقول : سرّنى قيامُ أخيك ؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل . وتقديره : سرّنى أن قام أخوك .

/ وتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيدٍ عمروا . وإن شئت قلت : ضربُ زيدٍ عمرو إذا كان عمرو ضرب زيداً ؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نوّنت ، أو أدخلت فيه ألفاً ولما جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمروا . وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت عمروا ، أيهما كان فاعلاً رفعتَه ، تقدّم أو تأخّر .

وتقول أعجبنى الضَرْبُ زيدُ عمروا . فمما جاء في القرآن منوّنًا قوله : (أَوْ إِنْطَعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(١) وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْكَى الْمُغِيرَةِ أَذْنِي لِحِجَّتْ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ وَسَمْعًا^(٢)

= لا يجوز أن تقدم (زيداً) على الضارب ، لأنه من صلة الألف واللام ، ولا يتقدم مفعول الصلة على الموصول .

لا يتقدم (عبد الله) الذي هو مفعول الضرب على زيد ، لأن زيداً آخر صلة الضارب وعبد الله خارج عن الصلة ، لأنه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها .

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب ، فتقول : أعجبنى ضرب عبد الله الضارب زيداً ، لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيداً فاعله وكلاهما في صلة الضرب ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض .

لا يتقدم زيد على الضرب ، لأنه من صلة الألف واللام ، وكذلك لا يتقدم عبد الله على الضرب ، لأن المصدر يتأويل أن والفعل الضمير المنصوب المائد على الـ الموصولة لا يجوز حذفه ، بخلاف المائد على الذي ونحوه ، وتقليل ذلك . ثم عرض للختلاف في حذف المظروف وحذف الماؤد .

(تلخيص ما قاله الفارسي في تفسيره ص ١ - ٧) .

(١) سورة البقرة : ١٤ ، ١٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٩ على أعمال المصدر المحل بال . فقد نصب (سمعاً) بالضرب .

قال الأعرابي : « ويجوز أن يكون منصوباً بلحقته . وأعمال الثاني أولى ، وذلك اختصر عليه سيبويه » .

يجوز أن تكون المغيرة وصفاً للخيول المحفوفة ، به هو أجود ، لأن استعمالها معه أكثر .

ويجوز أن تكون وصفاً للجماعة . والتكول : الرجوع جنباً . =

أراد عن ضربٍ يَمْنَعُ ، فلمَّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمل الفعل .

ومثله قوله :

وَمَنْ يُصَوِّفُ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عُدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

/ أى ينتظرون أن يقضى أمره ؛ فأضاف القضاء إلى ضميره .

ومثل ذلك : عجبت من ضربِ الناسِ زيذا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان فاعلا ، على ما وصفت لك . وتصير الناس في موضع نصب ، لأنَّهم مفعولون .

= وسمِع : هو ابن شيان أحد بنى قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالبا بدماء .

والمنى : قد علم أولى من لقيت من المغيرين أنى سرقهم عن وجوههم هازما لهم ، ولحقت سيدهم سمسما فلم أرسع عن ضربه بسبق .

والبیت مالک بن زغبة الباهل شاعر جاهل (الخزانة ج ٢ ص ٤٤٠) ونسبه سيويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا في أن المصدر يعمل متكررا ، ومعرفا ، كما يرى سيويه ذلك .

ولكن ابن الحاجب ، والرعي ، والبغدادى في الخزانة ينسبون إلى المبرد منع عمل المصدر المحلى بأن مخالفا لسيويه .

في شرح الكافية لقرصى ج ٢ ص ١٨٢ « وسيويه والخليل جوزا أعمال المصدر المرفع باللام مطلقا . . . والمبرد منه ، قال : لاستحقال الإسمية » .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٣٩ .

والمبرد في نقده لكتاب سيويه لم يعرض لنقد شيء مما قاله سيويه .

(١) في أمالي ابن السجري - ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بين . والضاحى من الأرض : الظاهر البارز . والعداء : الأرض الطيبة التربة الكريمة تثبت . والضامر : الربيل الساكت . شبه الجار الوحشي به لإسكاه من الهباق .

وفي البيت فصل بالطرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحى عداة) متعلق بوقوف أو ينتظرون ، فغير أجنبي من المصدر الذى هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرون بضاحى عداة) أضمر يتلقى فنصب به أمره » .

وفي المنى لابن هشام ج ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرون ، لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة إلى تقدير أين التجرى وغيره . . . » .

البيت لشماخ من قصيدة زائفة قال عنها الأصمى : ما قبلت قصيدة على الزاى أجود من قصيدة الشماخ في سفه القوس وهى ديوانه

ص ٤٣ - ٥٣

وقد صحف هذا البيت تصحيفات كثيرة في كتب النحو واللفظ . فزوى ضامر بالراء المهملة في السيوطى ص ٣٠٢ وفى بعض نسخ المنى كما صحفت عداة وهى بالعين المهملة والذال إلى غداة بالعين المعجمة والذال المهملة فنسخ المنى ، وشرحه ، وصرفوها =

وتقول : أعجبنى دق الثوبِ القصَّارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدٌ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلا أن يكون الأخير هو الفاعل .

وتقول : ما أعجب شيءٌ شيئاً إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو . فنصبته (إعجاباً) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شيءٌ شيئاً ، كما أعجب زيداً أن ركبَ الفرسَ عمرو ؛ لأنَّك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأنَّ عمرو ركبه ، و (زيد) المفعول ؛ لأنَّ الركوب أعجبه .

* * *

وتقول : سرَّنى والمُشيَّعة طعامُك شتمُ غلامك زيداً^(١) ، بالنصب ، والرفع في (زيد) على ما تقدَّره ، من أن يكون فاعلاً ، / أو مفعولاً .

وتقول : أعجب إعطاءُ الدراهم أخاك غلامك (إِيَّاكَ) . نصبت (إِيَّاكَ) بأعجب وجعلت (غلامك) هو الذى أعطى الدراهم أخاك .

* * *

== بأنها من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس وكذلك في طبعى لسان العرب والديوان وهى فى أمال الشجرى عداة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضاف إليه وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالتلفظ وهو عداة . وقد ضبط (أمره) بالرفع فى طبعى لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارق ص ٨ - ١٠ وتلخيصها :

(المشيعة طعامك) ، المشيعة معطوف على ياء المتكلم فى سرنى ، والهاء ضمير منصوب عائد على آل ، و (طعامك) فاعل المشيعة .

وفاعل (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف إلى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً للفاعل نصبت زيداً ، ولو جعلته مضافاً للمفعول رفعت زيداً .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المشيعة) فتقول (سرنى شتم غلامك زيداً والمشيعة طعامك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لا يتقدم على فاعله .

لا يتقدم (والمشيعة) على سر ، لأن المخطوف لا يتقدم على المخطوف عليه .

لا يتقدم (زيداً) على الشتم ، لأن المصدر فى تأويل أن والفعل .

لا يتقدم (طعامك) على (المشيعة) لأنه فى صلة آل .

لا يجوز أن يفصل بين (طعامك) وبين (المشيعة) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يدخل فى الصلة ما ليس منها ، تقدير أصل المسألة : سرف ورجلا أشبهه طعامك أن شتم غلامك زيداً .

وتقول : ضَرَبَ الضَّارِبَ عمروا المَكْرَمَ زيدا أَحَبُّ أَخَوَاكَ^(١) . نصبت (الضرب) الأولُ بِأَحَبٍ ، وجرت (الضارب) بالإضافة ، وعُدِّيته إلى عمرو ، ونصبت (المكرم) بالضرب الأول . والضرب الأول مُتَعَدٍّ ؛ فَإِنْ أَرَدْتَ أَلَّا تُعَدِّيه قلت : ضَرَبَ الضَّارِبَ المَكْرَمَ زيدا أَحَبُّ أَخَوَاكَ . وهذا كُلُّهُ فِي صِلَةِ الضَّرْبِ ؛ لِأَنَّكَ أَضَفْتَهُ إِلَى الضَّارِبِ . وسائر الكلام إلى قولك (أَحَبُّ) متَّصِلٌ بِهِ .

وتقول : سَرَّ الشَّارِبُ المَطْعَمَةَ طَعَامَكَ شَرَابَكَ زيدا^(٢) .

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارق ص ٨ - ٩ - ١٠ وتلخيصها :

أن أجزيت الكلام على حقه قلت : أحب أخوك ضرب الضارب عمروا المكرم زيدا .

وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .

والوجه الآخر هو قوله : وإن أردت ألا تعديه قلت : ضرب الضارب المكرم زيدا أحب أخوك هذا على أن تجمل (المكرم) وصفا للضارب فجعله كما هو مجرور ، وتكون قد حذفت مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعاً . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخوك ضرب الضارب المكرم زيدا .

الضرب في المسألة : يجوز أن يكون المفعولان جميعاً في صلة الضرب فيكون (عمروا) مفعول ضرب ، و (المكرم زيدا) صفة لعمرو .

ويجوز أن تنصب (عمروا) بالضارب ، وتجمل (المكرم) صفة له فيكونان جميعاً في صلة الضارب .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة الضارب لم يجز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل .

ولا يجوز أن تقدم زيدا على المكرم ، لأنه من صلته .

وعلى هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنها من صلته .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة المصدر جاز أن يتقدم جميعاً على الضارب .

فتقول : ضربا عمروا المكرم زيدا الضارب أحب أخوك .

إن رفعت (عمروا) كان رفعه على أحد وجهين : ١ - أن تجمل في الضارب فسيروا منصوباً يعود إلى الألف واللام و (عمرو) فاعل الضرب و (المكرم زيدا) مفعول الضرب ويجوز في المكرم حيثل الرفع أيضاً على أنه صفة لعمرو .

ب - أن تجمله فاعل المصدر ، وتجمل الضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .

ولابد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيدا) مرفوعاً صفة لعمرو .

ثم تحدث في إسهاب عن مراتب الاتصال وجملها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة ، ثم اتصال المركب ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم التامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارق ص ١٠ - ١٣ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وآخر صلة الشارب قولك (شرابك) و (زيدا) =

ف (الشراب) ينتصب بـ (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذى فى (الشارب) .
ونصب (الطعام) بالفعل الذى فى (المطعم) وكله اسم واحد .

وتقول : ظننت الذى الضارب أخاه زيد عمرو^(١) . فالذى فى / موضع نصب بظننت ،
و (عمرو) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد (الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما
جميعا فى صلة الذى . وإنما أنصلا بالذى للهاء التى فى قولك أخاه ؛ لأنها ترجع إلى الذى .

= مفعول سر وتقول إذا أردت بيانه : سر عمرو زيدا . والهاء من المطعم تعود إلى الألف واللام من الشارب والمطعم فاعل الشارب
وطعامك مفعول لمطعم والمطعم فى صلة الشارب ، لأنه فاعله .

التفريع على المسألة : يجوز تقديم (شريك) على المطعم طعامك زيدا (فنقول : سر الشارب شريك المطعم طعامك زيدا ،
لأن الشارب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعم من صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ،
ولا يجوز تقديمه على الشارب ، لأنه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على المطعم وكذلك لا يجوز تقديم (شريك) على (طعامك
لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شريك) ليس من صلته وإنما هو من صلة الشارب ، ولا يدخل شيء من صلة موصول
فى صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لأنه مفعول سر وليس داخل فى شيء من الصلات ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن
(سر) فعل متصرف .

ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم شير الإعراب فى بعض الكلمات ، وبين حكم التقديم ، والتأخير فى ذلك
ثم قال : تقدير أصل المسألة :

سر رجل شرب رجل أطعمه طعامك شريك زيدا .

(١) المسألة الخامسة من الفارق ص ١٣ - ١٥ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ماضٍ واتصاف فاعلها ، و (الذى) بكمال اسم هو
مفعول ظننت الأول ، و (عمرو) هو المفعول الثانى . وفى (الضارب) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، و (أخاه)
مفعول الضارب وهو آخر صلة الضارب . فإذا تم الضارب إسماً صار مبتدأ صلة الذى و (زيد) خبر (الضارب) والجملة صلة
الذى ، والعائد إلى الذى الهاء فى أخاه وآخر صلة الذى قوله : زيد .

التفريع على المسألة : لا يجوز حذف الهاء من أخاه ، ولا أن تجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الهاء مع الضارب جاز . فنقول : ظننت الذى الضاربه أخاك زيد عمرو .

وتفسيره : أن يكون فى الضاربه ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والهاء مفعول وهى عائدة إلى الذى ، وأخاك بدل منها
وزيد خبر والجملة صلة الذى .

ويبد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذى ، وحكم وصفهما ، والعلف عليهما قال لا يجوز تقديم زيد على الذى ،
لأنه من صلة . كذلك لا يجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على الذى . ويجوز تقديم عمرو على ظننت . ويجوز رفع عمرو مع تقديمه
على الابتداء ، وجملة ظننت خبر . ويكون فى ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذى) مفعولها الثانى أو تكون ظن
ملفئة وخبر عمرو الذى .

ولو قلت : قام الذى ضربت هنداً أباهما لم يجز^(١) ، لأنّ «الذى» لا يكون اسماً إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاماً مستغنياً ؛ نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ؛ نحو فى الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره . فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هنداً أباهما عنده ، أو فى داره لصلح لما رددت إليه من ذكره . ونظير الذى ما ، ومن ، وأى ، وأل التى فى معنى الذين وكلّ موصول لما لم يذكره فهذا مجراه ولو قلت : ضرب من أبوك متطلق زيداً لم يجز . فإن جعلت مكان الكاف هاء وقلت : أبوه صحت المسألة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صنعت ، لأنّ ههنا هاء محذوفة والمعنى : ما صنعته .

/ وكذلك رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت . فى كلّ هذا قد حذف هاء . وإنما^٤
حذفها ، لأنّ أربعة أشياء صارت اسماً واحداً ؛ وهى :

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحُفِضَتْ منها . وإن شئت جئت بها .

وإنما كانت الهاء أولى بالحذف ؛ لأنّ (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضحه . ولم يجز حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ ، لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ؛ نحو قام زيد ، وتكلّم عبد الله ، وجلس خالد . وإنما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ؛ لأنّه كان متصلاً بما قبله ، فحذفته منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً^(٢)

(١) فى الفارق ص ١٣ قام الذى هند ضربت أباهما . وقال : لا يجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع إلى هند ، والهاء فى أباهما يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لأعائه فيه يرجع إلى الذى . فبطلت المسألة . وتصح هذه المسألة عندى بأن تجعل الضمير من أباهما يعود إلى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباهما وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباهما عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما أشبه هذا صحت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستحب . وقد ذكره المبرد بتمامه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٥ . استشهد به على حذف التنوين ، لاتقاء الساكنين . وقال الأعمى : « وفى حذف التنوين لاتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف التنوين الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضربين . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبى مضاف إلى علم . . وأحسن ما يكون حذف التنوين لضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن التثنية والمنعوت كالشئ الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه . »

وما أشبهه. ولو كان منفصلاً لم يجوز حذفه ، لأنَّ الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيز الباء. وكذلك : الذي ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الماء من] الأخ كما حذفت الماء من الأول لما ذكرت لك .

/ وتقول : سرَّ دَفْعُكَ إلى المعطى زيدا ديناراً درهماً القائم في داره عمرو^(١) . نصبت

= أئني : بمعنى وجد : يتعدى إلى مفعولين ، واستعجب : طلب العتاب ، والمعنى : ذكرت ما كان بيننا من اليهود ، وعاتبته على تركها ، فوجدته غير طالب رضا .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي والشمر قصة (انظر الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧) وشواهد المعنى للسيوطي ص ٣١٦ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٨٣ (. .) وديوان أبي الأسود ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١) المسألة السادسة في الفارق ص ١٥ - ١٩ وتلخيصها :

قال سعيد الفارقي : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلاً ماضياً ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (إلى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخره قوئك : ديناراً . وقوئك (درهماً) من صلة الدفع وهو آخر صلتها ، والقائم مفعول سر ، وهو صلة وموصول . وقوئك : في داره من صلة وهو آخر صلتها والماء من داره تعود إلى الألف واللام .

والدفع يصح أن يقوم به سرور القائم ، لأن القائم اسم لما يصح أن يسر ويجزئ . ولو جعلت موضعها مالا يصح فيه السرور لم يجوز ، لانتقول : سر دفعك إلى زيد درهماً قيام عمرو ، لأن القيام ليس بما يصح أن يسر ويجزئ .

؛ كذلك لا يصح (أعجب قيامك قموذك) ، لأن القيام وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القموذ بما يصح أن يعجب . فصار هذا باطلاً من جهة المعنى ، لأن جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

التفريع على المسألة : يجوز أن يتقدم قوئك (ديناراً) على قوئك (زيدا) ، لأنهما في صلة الألف واللام ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض . لا يجوز أن يتقدم قوئك (درهماً) على ما قبله من قوئك (ديناراً) وزيدا ، لأن الدرهم في صلة المصدر ، والدينار في صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو في صلة اسم على ما هو في صلة اسم آخر .

يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولا يتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو في صلة الألف واللام . وكذلك الحكم في تقدم (في داره) على القائم لا يجوز .

يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذي هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس في تقدم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضاً ، لأنه فعل متصرف . لا يتقدم قوئك درهماً على دفعك ، لأنه من صلتها ، ويجوز أن يتقدم على قوئك : (إلى المعطى) ، لأنهما جنسياً في صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على الدفع ، لأنه في صلتها والمصدر في معنى أن والفعل .

ولا يتقدم (دفعك) على سر ، لأنه فاعله .

ثم انتقل إلى الإبدال من الدفع ، والمعلطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .

وغل مثل ذلك في القائم ، والمعطى .

ثم انتقل إلى بيان الأخبار عن ألفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الأخبار عن المصدر ، وتكلم عما يجوز الأخبار عنه من المصادر ، ومالا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الأخبار في بقية ألفاظ المسألة .

(القائم) بسرّ ، ورفعت (عمروا) بقيامه . ولو قلت : سرّدفعلك إلى زيد درهما ضربك عمروا كان محلا ؛ لأنّ الضرب ليس ممّا بسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامك قعودك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد لصلح . ومعناه أنّهما قد اتفقا في وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب لم يصلح إلّا في الآدميين .

وتقول : انتهى زيد شتّما عمرو خالدا . كأنّك قلت : أن يشتم عمرو خالدا . وكذلك الألف واللام . فإن لم تتونّ ، ولم تدخل ألفا ولا مّا ، أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجرى الذي بعده على الأصل .

وقد فسّرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب^(١)

وتقول : أعجبك ضرب زيد عمروا ، إذا كان زيد فاعلا ، وضرب زيد عمرو إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

/ أفنى تِلَادِي وما جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَسْرُعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ^(٢)
 $\frac{4}{389}$ التقدير : أن قرعت القواقيز أفواه الأباريق .. وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلا .

(١) انظر ص ١٥ .

(٢) قال ابن هشام في اللغى ج ٢ ص ١٢٣ : الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إل المفعول شاذ حيث قيل : أنه ضرورة كقوله : أفنى تِلَادِي ...

فبين دواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلا منهما مفعول ومفعول والبيت للأثير الأسدي انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ والعنى ج ٣ ص ٥٠٨ والسيوطي ص ٣٠١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ اللغة للأصمعي ص ٥٨ .

القواقيز : الكورس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قاقوزة وروى القوارير .

هَذَا بَاب

ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القانم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمرو خالد بكرا عبد الله أخوك^(١). نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد

(١) المسألة السابقة من تفسير الفارق ص ١٩ - ٤٣ .

لقد أطال الفارق في تفسيره هذه المسألة حتى أمل . وأرى أن ألخص إعراب هذه المسألة في كلمات قبل أن أسوق طرقا من كلام الفارق .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاطم) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم ، و (المعطية) مفعول المكرم ، و (سوطا) مفعول مطابق للضارب ، و (طعامه) مفعول الآكل ، و (درهما) مفعول ثان لمعطية ، و (الآكل) فاعل أكرم ، و (القانم) فاعل المعطية ، و (غلامه) فاعل الآكل . و (أخوك) الأول فاعل القانم .

(زيد) بدل من القانم . (عمرو) بدل من المكرم . (بكرا) ، بدل من الشاتم . (عبد الله) بدل من الضارب (خالد) بدل من الهاء في غلامه . (أخوك) الثانية بدل من الآكل .

وفي هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلة لايجوز ، ولكن الفارق يتندر عن المبرد بأن هذه المسائل للامتحان ، ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصفة بل يوضح بعضها على الصفة وبعضها على الخطأ وعمل المتن أن يعرف وجه الصواب ، ووجه الخطأ . وإليك طرقا من حديثه .

« قال سعيد بن سعيد الفارق : أول من تسرع إلى تحطئة أبي العباس في هذه المسألة - فيا حكي لنا الشيخ - أبو إسحاق الزجاج ، فاتبع قول أبي العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : وينطلق فيها للمتلمون .

وهذا عندى سهو من الزجاج وغفلة ، لأنه قد كان عارفا بأبي العباس ، وسعة علمه ، بصير آبه ، وبشوق فهمه . وقد كان واجبا عليه مع ذلك أن يحسن النظر به ، ويعمل القول له ، إذ كان للفظ في هذه المسألة أظهر من أن يخفى على مثله . . لاسيما وهو واضعها ، ومختبرها . . فلما ذلك اعتاد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحانا لسواه . . من يكتسب علم كتابه ، ويحاول فهم خطابه . وليس من شرط المتن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن خطأ . بل الأول أن يمتحن بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة المتن إذا وودت عليه الأشياء الملتبئة فرق بينها ، وألحق كل قبيل بابيه . . وإذا ثبت هذا لم يخطئ أبو العباس رحمه الله والخطيء من خطأ ، إذ لم يفهم غرضه في إيراد مسائل الخطأ مع مسائل الصواب فأبو العباس على صواب وإن كانت المسألة خطأ .

عل أنا لو سلمنا لأي إسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لأبي العباس عندى مخلص مما نسبوه إليه ، وخرج مما نقضوه عليه ، تقوى به شبهة ، ويكون خارجا مذهبه في المسألة إلى مذهب كثير من الكوفيين ، وإلى مذهب وآء أبو الحسن الأخفش . ونحن نبيته عند اثباتنا إلى المسألة ، ليعلم أن هذا مذهب قد قيل وسبق إليه . . يحتاج عندى قبل الكلام على هذه المسألة أن نقدم مقدمة تكون مثالا للنظر فيها يفتيس عليه ، وأصلا يرجع في إدراكها إليه .

الضارب في صلته إلى قولك : أكرم . فصار اسماً واحداً ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة . وهذه الأسماء منصوبة بدل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والرفوع بدل من أحد هؤلاء الغراطين الذين ذكرتهم . وتقديرها : كما أنك قلت : أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب / $\frac{4}{390}$ سوطا رجلاً شتم رجلاً أكرم رجلاً أعطاه درهما رجلاً قام في داره أخوك .

فن ذلك ما كررناه . . وهو أن كل اسم موصول إذا أبدلت بما في صلته فإن البدل بما في الصلة داخل في الصلة . وإن أبدلت منه فبدله خارج عن صلته ، ولا يكون إلا بعد تمام صلته .

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز أن تتقدم هي ، ولا بعضها على الموصول . فهذه جملة تكن في البيان عن صواب هذه المسألة وخطأها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البدل . قال سعيد بن سعيد الفارقي : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتام كل موصول . وطريق هذا إذا أردت بسهولة أن تقتصد إلى الموصول الأخير فتبينه . وفي المسألة موصولات : فأربع منصوبة ، وإثنتان مرفوعات . فلذا قصدت إلى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه - ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومعنوه قولك طعامه) . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسماً بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل أكرم . فلو أبدلت منه لوجب أن يقع البدل بعده . وكذلك إن أبدلت ما في صلته وجب أن يقع بعده أو فيه ، لانتصّل بينهما ، لأن ما في الصلة من الصلة . فلا يفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء في غلامه المجرور لقلت : أكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلفصل . وقفصل أبو العباس بينهما بمصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فلما الموصول الذي قبله وهو الضارب ففيه خمس موصولات . وبيانها أن تبدأ بالأخير وهو القائم في دأوه أخوك . فأخوك فاعل القيام وفي داره ظرف للقيام . . فلو أردت أن تبدل منه لم يكن إلا بعده بلفصل وقد أوقعه أبو العباس بعد سوطا . .

وقد أوقع أبو العباس البدل من المكرم بعد سوطا . وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه الغلط في المسألة ، لأن سوطا ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فإن أبدلت من الضارب أوقعته بعد (سوطا) ولا يجوز إيقاعه إلا كذلك . . فقد بان لك بما بيننا بوجه الغلط في المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب أن تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك زيد عمرا بكرا سوطا عبد الله أكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . .

وقد عقد الفارقي فصلاً لهذه المسألة نكتي منها بذكر عناوينها .

ذكر الغراطين في المسألة ، ذكر الإبدال فيها . ذكر التثنية والجمع (ثي) ، وجمع الموصولات في المسألة) ، ضرب من تفريعها في الإبدال . ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والإبدال من الموصول قبل تمام صلته مذهب الأخفش) ، وذكر الإبدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفريع في المسألة في التقديم والتأخير . ذكر التصرف في العوائد بالنقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها . ذكر الأخبار عن المسألة . ذكر المسألة المفرعة . .

وما أطال الفارقي في مسألة كهذه المسألة فقد كتب عنها ٢٤ ص و كتابه يقع في ٧٨ ص .

ولو قلت : أعجب ضربُ زيدٍ غلامه خالداً عمراً بكرٍ لم يجز ؛ لقولك : (بكر) وحده .
 والمسألة - إذا حذفته منها - صحيحة . وذلك لأنَّك إذا قلت : أعجب ضربُ زيدٍ غلامه
 خالداً عمراً نصبت (عمراً) بأعجب ونصبت (خالداً) فجعلته بدلاً من (الغلام) . فإن جئت
 (ببكر) فجبرته فإنما تجعله بدلاً من الهاء في غلامه والهاء هي زيد . فقد أحلت حين جعلت
 زيداً بكراً ، وفصلت بين الصلة والموصول .



ولو قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المفعليه القائم عنده المذهبُ إليه أخواه مُعجِباً
 بكراً^(١) كان جيداً ، إذا جعلت (معجباً بكراً) هو المفعول الثاني في ظننت ، ولم تذكر الباني .
 فإن ذكرت الباني جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فرفعته ؛ لأنَّ قولك (الساكنها) صفة للدار
 وما بعده داخل في صلته ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاعى عبدالله ،
 ورأيت زيدا ، فإنما تذكر بعد جاعى ورأيت اسماً واحداً فاعلاً أو مفعولاً .

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفاروق ص ٤٣ - ٤٨ .

وتلخيص إعراب المسألة أن نقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنها) صفة الدار = (المعجبة) فاعل
 (الساكنها) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (المذهب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل المذهب ، و (معجباً) المفعول الثاني
 لظننت و (بكراً) مفعول لمعجبا ونسوق طرفاً من كلام الفاروق .

قال سعيد ابن سبيد الفاروق : تفسير هذه المسألة على الأصول التي تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ،
 ويكون (الساكنها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (المذهبُ إليه أخواه) اسم موصول
 و (أخواه) هما فاعلا المذهب والهاء في أخواه تعود إلى الألف واللام من المذهب و (إليه) من تمام الكلام يسئل فيه المذهب .
 والجيب في موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكالهما اسماً في صلة القائم وهو فاعل القيام والهاء في (عنده)
 تعود إلى الألف واللام في القائم فقد تم اسماً موصولاً . . وهو فاعل الإصجاب والهاء من المعجبة تعود إلى الألف واللام منه فقد تم
 المعجبة اسماً موصولاً . . وهو فاعل السكنى كأنك قلت : الساكنها خالد ، والباءة إلى الألف واللام من الساكنها كأنك قلت :
 التي سكنها زيد فقد تم الساكن اسماً موصولاً وصار في موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجباً زيدا فبناء
 الدار مبتدأ قبل دخول ظننت . .

وأما قوله : فإن ذكرت الباني جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فهو على ما قال من قبل أن بناء الدار مصدر وفاعله إذا ذكر
 في صلته فلا يجوز ذكره إلا في أحد موضعين : إما أن تذكره بعد قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنها فتكون قد ذكرت
 فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه في صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل الساكنها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجري مجرى مر بسلام هند زيد
 العاطلة . وهو يصف في المجرور ، ويقوى في غيره لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله
 مثل عمله . ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل الجر ومعموله الأول ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه وذلك =

وتقول / جاعئ القائمُ إليه الشاربُ مائه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدُ^(١) (فالقائمُ إليه) اسم واحد وهذا كله في صلته .

وكذلك لو قلت : جاعئ الذي اللذان ضرباه القائمان إليك كان الذي جاعئك واحدا ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك : جاء الذي أبوه منطلق ، وجاعئ الذي أبوه غلامُه زيدُ إذا كان

= يسهل قليلا ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم يتازع في الأول - ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضا بما يقتضيه مرتبة أول من العامل وهو الفاعل ، ولا يجوز ذكر الباني قبل المصدر ، لأنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه في تأويل أن والفعل ... ولا يجوز أن تذكره بعد ذكر كركبها ولا بعد معجبا ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذي هو المصدر وإنما هو خارج عن صاته والباني في صلته فلا يفرق بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفقت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذهاب إليه أخواه زيد معجبا ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زدتَه وضوحاً برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنة زيد معجبا بكرا أى ظننت أن يبني الدار الحسنة زيد معجبا بكرا ، وإنما حذفنا الباني من أصل المسألة لما قدمنا من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أرادَه أبو العباس في المسألة .

ثم أخذ يمدد فصولا للمسألة نكتفي بذكر عناوينها .

ذكر التفريع عليها من جهة البدل (تكلم على الإبدال في كل موصول منها) .

ذكر تقديم بعض الصلة على بعض بمجمة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل في المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكرا ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ووجب لذلك أن تصفها بالمرقة أيضا فنقلت الفعل إلى الإسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المرقة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه . ذكر تقديم الموصلات بعضها على بعض في المسألة . ذكر الأخبار في هذه المسألة بالألف واللام وبالنون وبين ما يجوز الإخبار وما لا يجوز الإخبار . في ألفاظ هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارقي ص ٤٨ - ٥٢ وتلخيصها :

الإعراب : (القائم) فاعل جاعئ ، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، و (الضارب) فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : تفريع هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفي المسألة أربع موصولات . (فالضارب أخاه زيد) صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول الضارب وأما فيه تعود إلى الألف واللام ، و (زيد) فاعل الضارب . فقد تم إسماء بكامله صلة وموصولا ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، وأما في داره ترجع إلى الألف واللام من الساكن وفاعل الساكن (الضارب) فقد تم الساكن إسماء موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو في صلة القائم على أنه فاعل القيام و (إليه) من صلته على سبيل البيان ، وأما في (إليه) تعود إلى الألف واللام . فقد تم القائم إسماء مفردا صلة وموصولا وهو فاعل جاعئ كأنك قلت : جاعئ زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التفريع عليها من جهة العائد . ذكر التفريع بالبدل فيها . ذكر التفريع على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر . ذكر التفريع بها من جهة الإخبار .

الغلام للأب ، فإنما الصلة موضحة عن الموصول وفي هذه المسائل ما يدلُّك على جميع ما يرد عليك في هذا الباب إن شاء الله .

* * *

$\frac{1}{14}$ / وتقول : ضربت زيدا أخا عمرو ، فإن شئت جعلت (أخا عمرو) صفة ، وإن شئت جعلته بدلا .

وتقول : ضربت أخاك زيدا ، فلا يكون (زيد) إلَّا بدلا ، لأنه اسم علم ، وإنما الصفات تحلية الشيء ، نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك مما أخذ من الفعل أو نسب ، نحو الفلائي ، والتميمي ، والبكري ، وما اعتوره شيء من هذين المعنيين .

$\frac{1}{15}$ والبديل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهرا كان أو مضمرا / إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه .

فإنما بدل المعرفة من المعرفة فكقولك : مررت بأخيك عبد الله .

ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل : (اخذنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) .

وبدل المعرفة من النكرة^(١) كقولك : مررت برجل زيد . كأنك نَحَيْت الرجل ووضعت (زيدا) مكانه . فكأنك قلت : مررت بزيد ، لأن ذلك الرجل هو زيد في المعنى : ونظير هذا قول الله (وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)^(٢) .

وبدل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزيد رجل صالح : وضعت الرجل في موضع زيد ؛ لأنه هو في المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجل : هَلَنْسَقَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَآذِيَةٍ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ « أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ »

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) سورة إنشراح : ١٥ ، ١٦ .

وأما بدل بعض الشيء منه للتبيين^(١) فنحو قولك : ضربت زيدا رأسه وجاعني قومك بعضهم أراد أن يبين الموضع الذي وقع الضرب به منه : وأن يُعلمك أن بعض/ القوم جاء لا كلهم . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ لِإِيَّاهُ سَبِيلًا)^(٢) لأن فرض الحج إنما وقع منهم على المستطيع^(٣) .

وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصد الثاني ونحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب : أخذ ثوبه . فأبدل منه لدخوله في المعنى .

ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البدل .

ومثل ذلك قول الله عز وجل (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) ؛ لأن المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاكِ ثَوَيْتِهِ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ^(٥)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم فيقول : ثلثهم أو ناسا منهم . . ماله قوله عز وجل (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) يشير المبرد إلى منع أن يكون من استطاع فاعلا المصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى إذ يكون المعنى حينئذ : والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف المستطيع من الحج (انظر المعنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان ج ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٠ - ١١) .

(٤) البقرة : ٢١٧ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٧٥ والكمال ج ٦ ص ١٢٢ .

(٥) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٢٣ على رفع الفعل يسام .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتغال ، واستشهد به في الجزء الثاني على رفع الفعل (يسام) ونصبه قال : فرفع ويسام ، لأن مطلقه على الفعل وهو تقضى فلا يكون إلا رفعا ومن قال تقضى لبانات قال : ويسام بالنصب ، لأن تقضى اسم فاعل يجز أن تنطق عليه فعلا فأفسر أن يجري المصدر على المصدر . اسم كان مستتر أى لقد كان الأمر (ثويته) الأصل ثويت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . اللبانات : الحاجيات .

والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٧٧ - ٨١ وانظر أمال الشجرى ج ١ ص ٣٦٣ .

في حول ثواء : هذا تركيب كان أبو عمرو يعيبه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجهها يصح به وعن أبي عبيدة يريد لقد كان في ثواء حول فقلب وأبدل ثواء من حول (رغبة الأمل ج ٦ ص ٢١) .

اراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على الحول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله^(١) .
بدلا . ويروى : تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ .

وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك . مررت برجل حمار ، أراد أن يقول : مررت بحمار ، فيما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، فتدارك ، فوضع الذي جاء به وهو يزيد في موضعه ، أو يكون كأنه نبي ، فلذكر^(٢) .

فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا ، فهكذا إعرابه .

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا . وانظر كيف التحم الكلام ووقع الاضطراب واكتسبت الجملة الواحدة قد كان المفعول الثاني لجل في الجزء الرابع .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن فأما المحال فإنتمنى أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن نقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، لما أن تكون غلطا أو نسيات فاستدركت » وانظر ص ٧٥ من سيبويه أيضا .

هذاباب

ماكان لفظه مقلوباً

٤
٣٨١

فحق ذلك أن يكون لفظه جارياً على ما قلب إليه

فمن ذلك قَيْسٍ ، وإنما وزنها (فُعُول) ^(١) ، وكان ينبغي أن يكون... قُووس ^(٢) ؛ لأنَّ الواحد $\frac{1}{17}$ قُوْس وأدنى العدد فيه أَقُواس والكثير قِيَاس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط . وكذلك جميع هذا الباب الذي موضع العين منه واو .

فأما قُووس فجارٍ على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعب وكعوب ، وصقر وصقور ، فكرهوا واوين بينهما ضمة قلبوا .

وكان حقَّ فَعَلَ من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه (أَفْعَل) ؛ كقولك : كعب وأكُعب ، وكُلب وأكُلب ، وصقر وأصقُر . فهذه العلة قلب إلى (أَفْعَال) فقليل : أثبات ، وأثواب . إذ كان ذلك قد يكون في غير المعتل من فَرُخ وأفراخ . وزند وأزناد ، وجَدَّ وأجداد فلأن احتاج إليه شاعر رده إلى الأصل كما قال :

• لكلِّ دَهرٍ قد لَيسَتْ أَثُوباً ^(٣) •

فهذا نظير فُعُول في الواو .

(١) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قس الآن فهو فلوع .

(٢) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجزءاً الجملة الواحدة كانا مفرقين في الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الإعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب عن هذا أن سيبويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيراً في كتابيهما وسيأتى لذلك نظائر كثيرة فيما ننقله .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثوب تشبيهاً بالصحيح والكثير تكثيره على أثواب استحقاقاً لفظة الواو في أفعل ولذلك هزمت الواو في أثوب ورواية سيبويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سيأتى ، ورواية المازني لكل دهر .

يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف في شروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف ج ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه في اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن وذكر بعده :

حتى اكسى الرأس قناعاً أثيباً أملح لا لذا ، ولا عيباً

ومن المقلوب قولهم (أَيْتَنُقْ) في جمع ناقة . وكان أصل هذه أُنَوَّقُ والعلة فيه كالعلة فيما وصفنا^(١) .

فلو سُمِّيَتْ بِأَيْتَنُقْ رجلا لم تصرفه إلَّا في نكرة ؛ لِأَنَّهُ أَفْعُلْ عَلَى / مثال أَقْتُلْ .

ومن ذلك (أَشْيَاءُ) في قول الخليل^(٢) : إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ (فَعْلَاءُ) . وكان أصلها شَيْئَاءُ يَا فَي فكَرَها هَمَزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ فَقَلَبُوا ؛ لَنَحْوِ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ خَطَايَا كِرَاهَةِ أَلْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، بَلْ كَانَ هَذَا أَبْعَدَ ، فَقَلَبُوا فَصَارَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَمْزَةٌ فِي أَوَّلِهِ ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ : (لَفْعَاءُ) وَلِلذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَلْكُمْ تَسْوِكُمْ)^(٣) وَإِذَا كَانَ (أَفْعَالًا) لَا تَنْصَرَفُ كَمَا يَنْصَرَفُ أَحْيَاءُ وَمَا أَشْبَهَهُ^(٤) .

وكان الأَخْفَشُ يَقُولُ : (أَشْيَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) يَا فَي ، جُمِعَ عَلَيْهَا (فَعْلُ) ؛ كَمَا جُمِعَ سَمْعٌ عَلَى سَمْعَاءَ ، وَكِلَاهُمَا جَمْعٌ لَفْعِيلٍ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي نَصِيبٍ : أَنْصَبَاءُ ، وَفِي صَدِيقٍ : أَحْضِدْقَاءُ ، وَفِي كَرِيمٍ : كُرَمَاءُ ، وَفِي جَلِيسٍ : جُلَسَاءُ . فَسَمْعٌ وَشَيْءٌ عَلَى مِثَالِ (فَعْلُ) فَخَرَجَ إِلَى مِثَالِ فَعِيلٍ .

قال المازني^(٥) : فَقُلْتُ لَهُ : كَيْفَ تُصَغِّرُهُنَّ ؟ فَقَالَ : (أَشْيَاءُ) . فَسَأَلْتُهُ : لِمَ لَمْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ؟ لِأَنَّهُ أَفْعِلَاءُ ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَأْتِ بِمُقْنِعٍ . وَهَذَا تَرَكَ قَوْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَعِمَ أَنَّهُ أَفْعَلَاءُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ / أَنْ يَصْغُرَ الْوَاحِدُ ثُمَّ يَجْمَعُهُ ، فَيَقُولُ فِي تَصْغِيرِ أَشْيَاءٍ عَلَى مَذْهَبِهِ : شَيْئَاتٍ فَاعِلٌ ، تَقْدِيرُ : فَعِيلَاتٌ وَلَا يَجِبُ هَذَا عَلَى الْخَلِيلِ لِأَنَّهُ إِذَا زَعِمَ أَنَّهُ (فَعْلَاءُ) فَقَدْ زَعِمَ أَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْمٍ ، وَنَفَرٍ ، فَهَذَا إِذْنًا يَجِبُ عَلَيْهِ تَصْغِيرُهُ فِي نَفْسِهِ . فَقَدْ ثَبَتَ قَوْلُ الْخَلِيلِ بِحُجَّةٍ لَازِمَةٍ .

(١) لِسِيَوِيهِ رَأْيَانٌ فِي أَيْتَنُقْ قَالَ ضَبَا فِي ج ١ ص ٢١٧ وَفِي ج ٢ ص ٣٣٣ : أَنَّهَا عَمَّا حَذَفَتْ عَيْنَهُ وَعَوَّضَ عَنْهَا الْيَاءَ فَوَزَنَتْ عَلَى هَذَا أَفْعُلْ . وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٢٩ : « وَثَلِ ذَلِكَ أَيْتَنُقْ إِذَا هُوَ أَنْوَّقٌ فِي الْأَصْلِ فَأَبْدَلُوا الْيَاءَ مَكَانَ الْوَاوِ وَقَلَبُوا ، فَوَزَنَتْ عَلَى الْقَلْبِ أَفْعُلْ » .

(٢) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ٣٧٩ « وَكَانَ أَصْلُ أَشْيَاءٍ شَيْئَاءَ ، فَكَرَها مِنْهَا مَعَ الْهَمْزَةِ مِثْلَ مَا كَرَهُ مِنَ الْوَاوِ » .

(٣) الْمَائِدَةُ : ١٠١ .

(٤) يَرَى الْكَسَائِيُّ أَنَّ أَشْيَاءَ عَلَى وَزْنِ أَفْعَالٍ وَمَنْعَ الصَّرْفِ لِتَوَهُمِهِ بِأَنَّ الْهَمْزَةَ لَتَأْتِيَتْ .

(٥) سَوَالُ الْمَازِنِيِّ لِلْأَخْفَشِ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ١٠٠ . وَعِبَارَتُهُ : فَسَأَلْتُهُ عَنْ تَصْغِيرِهَا .

ومما يؤكد ذلك السماعُ : قولُ الأصمعيِّ - فيما حدّث به علماؤنا - :^(١) «أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ
كَلَامَ خَلْفِ الْأَحْمَرِ فَقَالَ : يَا أَحْمَرُ ، إِنَّ عِنْدَكَ لَأَشَاوِي فَقَلَبَ الْيَاءَ وَآوَا ، وَأَخْرَجَهُ مُخْرَجَ
صَحْرَاءَ وَصَحَارَى ، فَكَلَّ مَقْلُوبَ فَلَهُ لَفْظُهُ .

(١) هو المازني وانظر تصريفه ج ٢ ص ١٠٠ . بيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء إسما كصحراء فتقول
في جمع صحراء صحارى بالياء المشددة ويجوز تخفيف الجمع بحذف إحدى الياءين فتقول صحارى ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة
فتحة فتقول صحارى وكذلك كسرت أشياء فتقول فيها : أشاي بثلاث ياءات والياء الأولى عين الكلمة والثانية بدل من الألف والثالثة
بدل من الهززة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار الجمع أشايا على وزن لفاعي ،
ثم قلبت الياء واواً شقروذاً فصار أشاوي .

وانظر الإنصاف المسألة ١١٨ ، وابن يبيش ج ٩ ص ١١٧ ، والمصنف ج ٢ ص ٩٤ - ١٠١ ، وشرح الرضي لشافية ج ١
ص ٢٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، ج ١٧ ص ١١٦ . والمفني في تصريف الأفعال .

هَذَا بَابُ اللَّفْظِ بِالْحُرُوفِ

قال سيبويه^(١) : خرج الخليل يوما على أصحابه فقال : كيف تُلَفِّظُونَ بالباء من (ضرب) والدال من (قذ) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : با ، دال ، فقال : إِنَّمَا سَمَّيْتُمْ بامم الحرف ، ولم تُلَفِّظُوا بِهِ . فرجعوا في ذلك إليه فقال : أرى - إذا أردتُ اللَّفْظَ بِهِ - أن أزيد $\frac{1}{20}$ ألف [الوصل]^(٢) فَأَقُولُ (اب) ، (اذ) ؛ / لَأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا أَرَادَتْ الْإِبْتِدَاءَ بِسَاكِنٍ زَادَتْ أَلْفَ الْوَصْلِ فَقَالَتْ : اضْرِبْ ، أَقْتُلْ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى أَنْ تَبْتَدِيَ بِسَاكِنٍ .

وقال : كيف تُلَفِّظُونَ بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحي) ؟ فَأَجَابُوهُ كَنَحْوِ جَوَابِهِمْ فِي الْأَوَّلِ فَقَالَ : أرى - إِذَا لُفِّظَ بِالْمُتَحَرِّكِ - أَنْ تَزَادَ هَاءُ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ كَمَا قَالُوا : اِرْمِهِ (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ)^(٣) فَأَقُولُ : بَهْ ، ضَهْ وكذلك كُلُّ مُتَحَرِّكِ . وبعدها ما لا يجوز في القياس غيره .

فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافا^(٤) .

(٢) تصحيح السرياق .

(١) أنظر سيبويه ج ٢ ص ٦١

(٣) سورة القارة ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « وإن سميت رجلا بالضاد من ضرب قلت : ضاه وإن سميته بها من ضراب قلت : ضى وإن سميته بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » . وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ - ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضا ونقص لما أصل عليه ، لأنك إنما تتوهم ما حذف منه بالحركات والحرف إذا لم تدبر ما أصله ؟ فأما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد إلا راء ضرب وباعها ، لأنه منها حذف وقد عرفت ذلك و (ما) و (ق) و (لو) لم تدبر ما حذف منه . فرددت مثل مانعين ، ألا ترى أنك تصغر حرا فتقول : حريج لقوك : أحراج وتقول في رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقوك ذوات » . وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قَالَ أَحْمَدُ : لَمْ يَرِدِ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِذِكْرِ الْبَاءِ مِنْ ضَرْبِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَيْنَهَا وَإِنَّمَا جَعَلَ ضَرْبَ مَثَلًا وَالْبَاءُ مِنْ ضَرْبٍ ، وَمِنْ ذَهَبٍ وَاحِدٍ ، كَأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى الْبَاءِ بَيْنَهَا دُونَ الضَّادِ وَدُونَ كُلِّ حَرْفٍ مَفْتُوحٍ فَيَجْعَلُهُ حَرْفًا مَفْتُوحًا فِي مَثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ لَيْسَتْ لَهَا حَرَكَاتٌ تَسْتَحِقُّهَا فِي أَبْتٍ . قَبْلُ تَأْلِيفِهَا فِي أَبْنَاءِ الْكَلَامِ . فَلِذَلِكَ مَثَلُهَا فِي بِنَاءِ مِنَ الْأَبْنَاءِ لَمَّا تَرَاهَا

فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا إِبُّ فاعلم . وهذا خطأ فاحش ، وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك ، ولا نصيب لها في الكلام ، إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ، لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره : أرى أن أقول : (رَبُّ) فاعلم فأرد موضع العين من ضرب فقيلا له : أرأيت ما تثبت عينه ولامه ، وفوقه محذوفة من غير المصادر التي فاؤها وواو ؛ نحو : عِدَّة ، وزنة ؟ .

فاعتل بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم : ناس المحلوف موضع الفاء ولا نعلم غيره . $\frac{1}{21}$ ويدلُّك على ذلك الإتمام إذا قلت : أناس . فإنما هو فعال على وزن غراب مشتق من أنس ، وإنسان فعلان^(١) وهذا واضح جدًا .

قال أبو الحسن : صَبُّ كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل في (مذ) لأن المحذوف في (مذ) موضع العين .

وكذلك (سَه) إنما المحلوف التاء من أستاها قال الشاعر :

اذْعُ أَحْيَحًا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَحًا هِيَ صِبْثَانُ السَّهِّ^(٢)

متحركة أو ساكنة في بناء الكلمة فلو قال : إذا سميت بباء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة . والباء لافتحةا ولا كسرة ولا فتحة في الأصل إلا أن تكون مبنية في كلمة ، لكن كلاماً غير محقق ولا يحصل في الظاهر وإنما يحصل على وجه من التأويل فترجع إلى ما قال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان قياسهما واحداً . ويدل على أنه لم يرد الكلمة ببيتها ، وإنه لم يأت بها إلا على سبيل المثال أو المحاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأخفش شب وعلى قول غيره رب وكذلك لو سمى رجلاً بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك في الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها . . . »

(١) إنسان على وزن فعلان في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص ٤٧٩ - ٤٨١ . الخلاف في لفظ ناس في أمال الشجري ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥ ونهاية الأرب ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٢) استشهد به في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ على أن السه محفوف العين ورويته هناك : أن عبيداً هي صيثان السه . الصيثان جمع صئاب : يبيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في النداء والخلة كصواب الالاست ، وفي الأصل صيثان وهو تحريف ورواية المنصف كرواية المختضب انظر ج ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب .

وقد قال أمير المؤمنين : عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه : (العَيْنُ وَكَاءُ السَّهِ) (١)
والقول الأول لأبي عثمان المازني ، ثم رأى بعدُ إذا سمي بالباء من «ضربَ فليردَ الكلام
كله فيقول : (ضَرَبَ) كما ترى ، ولا يحذف ؛ لأنّه إذا أثار أن يردَ ردَّ على غير علّة .
ولو سميت رجلاً (ذو) (٢) لقلت : هذا (ذوّ) فاعلم ؛ لأنَّ أصله كان (فَعَلَا) . يدلُّك على
ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوّا مال .

(١) جملة المبرد هنا من كلام سيدنا علي وجعله فيما يأتي (ص ٢٣٧ من الأصل) حديثاً ، والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢
ص ٥٩ ضمن هذا الحديث برواية الإمام أحمد في مسنده عن علي كرم الله وجهه وصححه برواية البيهقي عن معاوية وضمنه الروائين
ابن حجر في باوغي المرام ص ٢٨ وانظر كشف الخفا للمجلوني ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٤٥ ص ٤٥ والجوهري
التي لابن التركمان في ج ١ ص ٢٩ .

ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ هـ لو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذوّا ؛ لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا
مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (أبوان) دليل على أن (أبأ) فعل كان التحليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها
الفتح هـ (ذو عند التحليل فعل) .

هَذَا بَابُ مَا يَسْمَى بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَحْذُوفَةِ وَالْمَوْقُوفَةِ

إذا سَمِيتَ رجلاً (لِتَقُمْ) أو (لَمْ تَقُمْ) أو (إِنْ تَقُمْ أَقُمْ) فالحكاية / لِأَنَّهُ عَامِلٌ وَمَعْمُولٌ $\frac{1}{٢٢}$ فيه إذا جثت بالعامل معه .

وإن سَمِيتَهُ (أَقِم) أو (تَقُمْ) وليس معها (لَمْ) أعريت فقلت : هذا أَقَوْمٌ فاعلم ، وهذا تَقَوْمٌ فاعلم ، ورأيت تَقَوْمَ فاعلم ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فاعِلٌ .. ورددت الواو لِأَنَّهُا حُذِفَتْ فِي الْفِعْلِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ رَجَعَتْ .

وإن سَمِيتَهُ (قُمْ) أو (يَع) قلت : هذا قَوْمٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ ، وهذا يَبِيعُ عَلَى وَزْنِ دِيكَ يَافِي لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجَزِمُ . وإذا تَحَرَّكَتْ أَوَّخَرَهَا رَدَّ مَا حُذِفَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ . وإن سَمِيتَهُ (أَقِم) قلت : هذا أَقِيمُ قَدْ جَاءَ . لَا تَصْرِفُهُ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ ^(١) .

وإن سَمِيتَهُ (زَرِيدًا) حَكَيْتَهُ . فَإِنْ حُذِفَتْ زَيْدًا وَسَمِيتَهُ بِالْفِعْلِ وَحْدَهُ قلت : هذا رَأَى مِثْلَ قَفَاً ، وَعَصَاً ، تَرَدَّدَ الْهَمْزَةُ وَهِيَ عَيْنُ الْفِعْلِ وَتَرَدَّدَ الْأَلْفُ . لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَنْجَزِمُ . وهذه جُمْلَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وهذه حدود التصريف ، ومعرفة أقسامه

وما يقع فيه ، من البَدَلِ ، والزوائد ، والحذف ، ولابدُّ / من أَنْ يُصَلِّتُوا بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ $\frac{1}{٢٣}$ الْأَبْنِيَةِ ؛ لِتَعْرِفَ الْأَوْزَانَ ، وَلِيَعْلَمَ مَا يَبْنِي مِنَ الْكَلَامِ ، وَمَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ .

(١) في سيبويه ج ٣ ص ٦١ « وإن سميت رجلاً قل أو غث أو بع أو قم قلت : هذا قول قد جاء وهذا بيع قد جاء وهذا خاف قد جاء وهذا أقم قد جاء (في المطبوعة بتونين أقم وهو خطأ) : لِأَنَّك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان ومن ذلك المعنى فإِذَا حُذِفَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي حَالِ الْأَمْرِ لِلَّا يَنْجَزِمُ حُرُوفَانِ فَإِذَا قُلْتَ قَوْلًا أَوْ خَافًا أَوْ بَيَا أَوْ أَقِيمُوا أَظْهَرَتْ التَّحَرُّكُ نَهْرُ هُنَا إِذَا صَارَ إِسْمًا أَجْدَرُ أَنْ يَظْهَرَ » .

هذاب ما يكون عليه الكلم بمعانيه

فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد^(١) . ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه . لأنّه مستحيل . وذلك أنّه لا يمكنك أن تبتدئ إلاّ بتحرك ، ولا تقف إلاّ على ساكن . فلو قال لك قائل : الفِظ بحرف ، لقد كان سألك أن تحيل ؛ لأنك إذا ابتدأت به ابتدأت متحرّكا ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنا ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكنا متحرّكا في حال .

ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنها ومتحرّكها في موضعه^(٢) ، ليوصل إلى التكلّم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلّم به وحده .

١
٢٤

فمما جاء على حرف بما هو اسم (الثاء) في قنّت / إذا عني التكلّم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ، إلاّ أنّها تقع له مضمومة ذكرا كان أو أنثى ، ولغيره إذا كان ذكرا مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

و(الكاف) من نحو : ضربتك ، ومررت بك ، تنفتح للمذكر ، وتُنكسر للمؤنث .

و(الهاء) في ضربته ، ومررت به ، ولها أحكام نبينها إن شاء الله .

وذلك أنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة^(٣) ؛ لأنّ الهاء خفيفة . فتوصل بها الواو إذا

(١) في سيوريه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد » .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع .

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الغائب حقه أن يكون في صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد هاء الغائب بابا عنوانه بقوله : هذا باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله . ثم قال : فاصل هذا الضمير أن تتبع هاء واو . الإسم الهاء وحدها والواو تلحقها لهاء الهاء .

فاذكره المبرد في هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهده مع اختلاف يسير في بعض العبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالبيان عنه .

وصلت ، فإن وقفت لم تُلحق الواو اثلاً يكون الزائد كالأصل . وذلك قولك : رأيتُهُ يافتي ، ورأيتُهُ يافتي ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تتبعها ولوا ، أو ياء أيهما شئت .

أما الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأما الياء فللقرب الجوار ، لأن الضمة مستثناة بعد الكسرة ، والناس عامة للكسرة ، والياء بعدها أكثر استعمالاً .

فأما أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول فيها يقرأون (فَحَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارَهُو الْأَرْضُ)^(١) لزمو الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

فإن كانت هذه الهاء^(٢) بعد واو ، أو ياء ساكنتين ، أو ألف فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها^(٣) . تقول : عليه مال يافتي بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(٤) .

وإنما حذف الياء ، والواو ، لأن الهاء خفية ، والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفي لين ساكنتين لا يفصلهما إلا حرف خفي .

وإن شئت ألحقت الياء . والواو على الأصل ، لأن الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ)^(٥) . وهذا أبوه فاعلم .

(١) المختص : ٨١ .

فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اخبار أعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو : لأنها فى الكلام كله هكذا ، إلا أن تدرجها هذه اللة التى أذكرها لك وليس يمتنع ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . . وذلك قولك : مررت بهى قبل ، ولديه مال ، ومررت بدار هى قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديه مالو يقرأون فحسفنأ بهو وبدار هو الأرض . »

(٢) فى أصل المختص : الياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن : لأن الهاء من غرض الألف والألف تشبه الياء والواو تشبهها فى المد وهى أغنىهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافتي ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تنزلاً) و (إن تحمل عليه يلهث) وشرويه بشن بنس « و خذوه فغلوه » والإتمام عربى . »

(٤) الشراء : ٤٥ .

(٥) الشراء : ٣٢ .

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنّت مخيّر : إن شئت أثبت ، وإن شئت حذفت ^(١) .

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأما الحذف ، فلأن الذى قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن وهى خفية . فكروها أن يجمعوا بينهما ؛ كما كرهوا الجمع بين الساكنين . وذلك قولك : /
(مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ^(٢) وإن شئت قلت (مِنْهُوَ آيَاتٌ) ، وعنهو أخذت . فهذا جملة هذا .

واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء جرف متحرك ، حذف الياء والواو اللتين . بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإن يك غثاً ، أو سميناً فإننى ساجعل عينيهاى لنفسيه مقنناً ^(٣)

وقال آخر :

أو معبر الظهر ينزى عن وليته ما حجّ ربه فى الدنيا ولا اعتمراً ^(٤)

وقال آخر :

وما لهُ من مجدٍ تليدٍ ، وما لهُ من الريح فضلٌ لا الجنوب ولا الصبا ^(٥)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فأن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف غنى نحو الألف فكما كرهوا التقاء الساكنين فى أيدٍ ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : منه يافى وأصابته جالحة والإتمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك » .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٠ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول إنه يقدم لتسيفه ماعنه من القرى ، ويحكه فيه ليعتار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لملك بن غزيم المدينى وقيل هو مالك بن حريم بالهاء المهمله وانظر الكامل ج ٤ ص ١٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ - ٦٢ والسقط ج ٧٤٩ والانتصاب ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (معبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء الولية : البرذعة . ومعنى ينزى عن وليته : يجعلها تنبؤ عنه لسنه وكثرة وبره ، وكان ينهى أن يقول : ينزى وليته عن ظهره . ولكنه قلب .

وصف لصاً يتنصى سرقة بغير لم يستعمله صاحبه فى سفر ليج أو عمرة فينصبه .

نفسه سيبويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والفرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير فى (وما له من مجد) للضرورة . ورفع الجنوب والصبا

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمَطَوَى مُشْتَدَانِ لَهْ أَرْقَانِ (١)

فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان ، فهي منفصلة بأنفسها عما بعدها وقبلها ،
إلا أن الكلام بها / منفردة محال ، كما وصفت لك . فإن منها :

(كاف التشبيه) التي في قولك : أنت كزيد ، ومعناه :: مثل زيد ،

(واللام) التي تسمى لام الياء ؛ نحو هذا ليعبد الله ولك . تكون مكسورة مع الظاهر :
ومفتوحة مع المضمير : لعل قد ذكرت في موضعها .

وهي التي في قولك : جئت لأكرمك ؛ لأن الفعل انتصب بإضمار (أن) ، و (أن) والفعل
مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك .

ومنها (الباء) التي تكون الإلصاق ، والاستعانة .

فأما الإلصاق فتقولك مررت بزيد ، وألمت بك ، وأما الاستعانة فتقولك : كتبت بالقلم ،
وعمل النجار بالقدم .

= على البذل ، من فضل ويجوز جرهما على البذل من الريح وجعل أبو الفتح حذف اللوا من الضمير هنا ضعيفاً في القياس والاستعمال
جميعاً أنظر الخصائص ج ١ ص ٣٧١ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

والبيت للأعشى هجا وجلا بأنه لئيم الأصل لم يثر مجداً ولم يكسب غيراً وضرب له المثل بقلة خير بني حظه من الرعيين ؛
الجنوب والعبا وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لاينفع ، ولايضر ؛ لأن الصبا عندهم لأنات بخير
والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ - ١١٥ .

(١) جعل المبرد تسكين الهاء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٢٨ من الأغفش
أن تسكين الهاء في هذا النوع أزد السراة وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنوعقل وبنو كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له)
فقلت : الأصل فظلت فحذفت العين ويجوز فتح الفاء وكسرها . وأريغه : بمعنى أطلبه . ومطوى : بمعنى صاحباى مثنى مطوى
وخشيم الغائب للبرق .

والبيت ليعمل الأحوال الأذى وقيل لنيره . الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

اختلاس حركة هاء الغائب الذي جملة سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعة المتواترة
نذكر طرفاً منها :

(١) « فهداهم اقتده » بكسر هاء اقتده وصلا من غير إشباع من السبعة . غيث النفع ص ٩٣ النثر ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) لايتأنيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النثر ٢ - ٢٩٥ .

ومنها (واو) القسم التي تكون بدلا من الباء ؛لأنك إذا قلت : بالله لأفعلن فمعناه :
أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلن فذلك معناه ؛ لأن مخرج الباء ؛والواو من الشفة^(١) .

ومن ذلك (الكاف) التي تلتحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذلك^(٢) ، ورؤيدك^(٣)
و(أرأيتك هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ)^(٤) .

وقولهم : أَبْصِرْكَ زَيْدًا^(٥) .

وهذه الحروف كثيرة إِلَّا أَنَا نذكر منها شيئا يدل على سائرهما .

-
- ٣ - فألقه إليهم : بالاختلاس سبعة غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .
 - ٤ - وأن تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس في (يرضه) سبعة غيث النفع ٢٢٠ . النشر ٢ - ٣٦٢ .
 - ٥ - يؤده إليك ، لا يؤده إليك : بالاختلاس في يؤده فيهما سبعة . غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .
 - ٦ - ومن يرد ثواب الدنيا تؤته منها . بالاختلاس أيضا سبعة . غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

كذلك جاء إسكان هاء الغائب في القراءات السبعة في آيات كثيرة نذكر طرفاً منها :

- ١ - قوله ما تولى ونصله جهنم : الإسكان في قوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع ص ٧٨ . النشر ٢ - ٢٥٢ .
- ٢ - أيجب أن لم يره أحد : الإسكان في السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢ - ٤٠١ .
- ٣ - يؤده إليك . لا يؤده إليك . الإسكان في السبعة فيهما غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .
- ٤ - ومن يرد ثواب الدنيا تؤته منها . الإسكان في هاء (تؤته) من السبعة غيث النفع ص ٧٠ الإتحاف ص ١٧٩ .
- ٥ - فألقه إليهم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .
- ٦ - وإن تشكروا يرضه لكم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ٢٢٠ - النشر ٢ - ٣٦٢ . وانظر للروض الأنف ج ١

ص ١١٦ .

(١) سيفرد حديثاً لحروف الجر في الجزء الرابع فرجى التعليق عليها إلى موضعها .

(٢) سيأتي حديثها بتفصيل .

(٣) سيقدم لها باباً في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ٦٢ .

(٥) سيأتي حديثها مفصلاً .

هذَابَاب

مَاجَاءُ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى حَرْفَيْنِ

١
٢٨

فمن ذلك (مَنْ) وهي لمن يعقل تكون في الخبر ، والاستفهام ، والمجازاة .
وتكون في الخبر معرفةً ، ونكرةً . فإذا كانت معرفة لزمتها الصلة ، كما تازم الذي .
وإذا كانت نكرة لزمتها النعت لإيهامها .

فأما كونها في الاستفهام فمقولك : مَنْ ضربك ؟ ومن أخوك ؟
وأما المجازاة فمقولك : مَنْ يَأْتِي آتِه .
وأما في الخبر فرأيت مَنْ عندك .

وأما كونها نكرةً فمقولك : مررت بِمَنْ صالحٍ كما قال :
يا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَكَ نَسَا رُحْنٌ عَلَى بَعْضَائِهِ وَاعْتَدَلَيْنِ^(١)
ألا ترى أَنَّها في جميع هذا واقعة على الآدميين .

ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .
وتقع في جميع مواضع (مَنْ) ، وإن كان معناها ما وصفت لك .
وذلك قولك في الاستفهام : ما عندك ؟

فليس جواب هذا أن تقول : زيد ، أو عمرو ، وإنَّما جوابه أن تُخْبِرَ بما شئت مِنْ / غير ١/٢٩
الآدميين ، إلَّا أن تقول : رجل فتخرجه إلى باب الأجناس .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٧٠ على أن (من) نكرة لوقوعها بعد رب ، وهي هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها .
والبيت لعمرو بن قيس يقول : نحن محسون لشرنا وكثرة مالنا والحاسدون لايتالون منا أكثر من إظهار البغضاء لمرنا
وامتناعنا .

وفي كتاب سيويه (رحنا) بألف بعد النون والصواب حنفنا : لأنها نون النسوة وانظر أمال الشجرى ج ٢ ص ٣١١
وتفسير المسائل المشككة في أول المنتصب ص ٢٤ وابن يعيش ج ٤ ص ١١ ونسب لعمرو بن لؤي في معجم الشعراء ص ٢١٤
والوحيات ص ٩ .

ويكون سؤالاً عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس ، أو تجعل الصفة في موضع الموصوف كما تقول : مررت بعقل . ومررت بحليم ، فإن (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميين لإيهامها . قال الله عز وجل (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(١) . ف (ما) ههنا للآدميين ، وكذلك تقول : رأيت ما عندك في معنى الذى .

وتقول : ما تصنع أضنع على المجازة . وقد قيل في قوله عز وجل ، معناه : أو ملك إيمانهم ، وكذا قيل في قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)^(٢) أى وبناها ، وقالوا : الذى بناها . وأما وقوعها نكرة فقوله :

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(٣)

واعلم أنه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبين لك ذلك التصغير والجمع . فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة . والأفعال على أصليين : على ثلاثة ، وأربعة ، ونذكر هذا في موضعه^(٤) .

وَمَا / جاء على حرفين من الحروف التى جاءت بمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قوفم (قد). وهى تكون اسماً إذا كانت في موضع حَسَبَ ؛ نحو قولك : كَانَ قَدْ^(٥) ، ونحو قولك : قَدْكَ من هذا : أى حُسْبِكَ .

وتكون حرفاً جاء لمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

(١) المؤمنون : ٦ ، والماعراج : ٣٠ .

(٢) الشمس : ٥ . وما ذكره هنا عن (ما) سيكره كثير آفى المقتضب .

(٣) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفي الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة ؛ لأن الضمير قد عاد عليها من قوله : له فرجه ، والفرجة : بالفتح فى الأمر وبالفهم فى الحائط ونحوه ما يرى .

والشهور أن البيت لأمية بن أبي الصلت كما نسب إليه سيويه وغيره وجاء فى ديوانه ص ٥٠ وقد جاء البيت أيضاً فى شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦ .

(٤) سياتى فى ص ٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٥) أجاز أبو الفتح فى قول النابغة :
أزف الترحل غير أن ركابنا
لأنزل برحمانا وكان قد

أن تكون (قد) حرفاً وحلفت الجبلة بعدها أى كان قد زالت وأن تكون (قد) إسمياً بمعنى حسب . الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٢٦ ، ٦٢٨ .

أحدهما : أن تكون لقمم يتوقَّعون الخبر ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟
فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لَمَّا يَأْتِ فيقول لك : قد أتى .

وتكون في موضع (ربما) ^(١) كقوله :

قَدْ أَتَرَكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَبَّتْ بِفِرْصَادٍ ^(٢)

وقوله :

وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلَهَبٌ يَهْدِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ ^(٣)

ومنها (هَلْ) وحى للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) ؛ لَأَنَّهَا تخرج

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « ولما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . . وتكون قد بمنزلة (ربما) » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأعمى : أصلها توقع ما مضى فقلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما .

مصفراً أنامله : أى مبتأ ، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع ، وفيها أظهر . والفرصاد : الثوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازي تذكير الوصف .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما في التقليل لافي التكثير ورد عليه أبوحيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط ويدل عليه إنشاء البيت ، لأن الإنسان لا يفترح بما يقع منه على سبيل التندر والقلّة ، وإنما يفترح بما يقع منه على سبيل الكثرة » وكذلك قال الزنجري . نسب البيت الأعمى إلى شماس الملل ، وقال البهزادى لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وأقول واجبت ديوان المهذلين طبع الدار فلم أر لشماس شعراً فيه ، وكذلك ليس له شعر في كتاب (التمام) في تفسير أشعار هذيل لابن جني البهزادى : البيت لعبد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمى في الأسميات مطلقها :

طاف الخيال علينا ليلة الوادى من آل أمصاء لم يلسم بمجاصد

وأقول : رجعت إلى الأسميات طبع دار المعارف فلم أجدها كلمة لعبد . وهذه القصيدة في ديوان عبيد ص ٢٥ - ٢٦ والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

(٣) يقال : فرس سهل ، وسهلة للذكر ؛ وإذا عظم ، وطالت عظامه . يهلى بها : يقمها .

في الأصل : الهى وكذلك في ديوان علقمة وفي الخليل لأبي عبيدة ص ٦٥ وفي شرح المفضليات لابن الإنباري ص ٨٢٠ وذكر في الغامض الرواية الأخرى وصحبها السيراني في الأصل إلى الخليل .

والبيت لعلقة بن عبيدة من قصيدة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ ، وفي ختام ديوانه .

عن حدّ الاستفهام^(١)، تدخل عليها حروف / الاستفهام ؛ نحو قولك : أمّ هل فعلت ؟
وإن احتاج الشاعر إلى أن يُلزمها الألف فعل كما قال :

سائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلَ رَاوْنَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمَرِ^(٢)

ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتدأه من فلان ، ومحلّه فلان .

وكونها في التبعية راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض^(٣) قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥١ : « ونقول : أم هل فلانها هي بمنزلة قد . . » وقال في ص ٤٩٢ : « وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد » .

وسكرر المبرد ذلك في الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباء بمعنى من . القف : جبل ليس بمال في الساء .

البيت لزيد الخليل ، انظر المختصص - ج ٢ ص ٤٦٣ ، وأمال الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٣٤ ، والمغنى في (هل) ج ٢ ص ٢٩ ، المزانة ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمعي دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء في شعر مجنون بن عامر :

لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضي

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر صميم بن الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما جاء

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر صميم بن الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما أدخل

المبرد آل على كل ج ٣ ص ٢١٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم ، وجعل زيدا

الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه » .

عرض المبرد في نقده لسبويه لما قاله سيبويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع

الناس ، ومعناه أنت تفضل زيدا ، وتفضل جميع الناس وإنما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تمييز ولكن ابتداء غاية ،

وذلك أنك تعرف تقدمه في الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار أفضل زيد لم تدر ما فضل من فضله عليه ؟ » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : أن (من) في قولك : هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضي الانتهاء

ويكون الفضل واقعا على ما بين التانيين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسرت قد وقع على ما بين

التانيين . فأما التانيان فرما دخلتا في الفعل ، ووربما لم تدخلوا وأما ما بينهما فالفضل واقع عليه لا بحالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت :

أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيها أكل ، وقد لا يدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جمل (من) في قوله : =

وأما قولهم . لأنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا^(١). وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاعني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة . وأن المعنى : ما رأيت رجلاً يوماً جاعني أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول : ما جاعني رجل ، وما جاعني عبد الله . إنما نفيت معي واحد ؛ وإذا قلت : ما جاعني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاعني من عبد الله لم يجز ، لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد .

== هو أفضل من زيد لابتداء الغاية أن يكون التفضيل واقعاً على غير زيد ، وليس هذا المراد في هذا الكلام ، ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً قلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ما هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد .

فإذا لم تكن (من) ما هنا لابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق إلا مقاله سيويه من التبيين : لأن هذه وجوهها في الكلام . فإن قال : فما وجه التبيين ؟

قيل له : وجهه تبين لك إذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وأنت تريد العموم بذلك . فإن أدخلت (من) فقلت : أنت أفضل من رجل وأنت تريد العموم لم يجز ، وإنما تفضله على رجل واحد إذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبوك أكرم الآباء . فإن أدخلت (من) على هذا كله صار خصوصاً ، ودخله معنى التبيين . ولم تكن مفضلاً للإسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك إذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبوك أكرم من أب وإنما تفضله على واحد لا على الجميع .

فإن قال : فتحن نقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : إن قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يجز ، وإنما تفضله على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوية له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فإن أدخلت (من) فقد عاد إلى معنى التبيين . . . وإنما دخلت (من) ما هنا لتفرق بين العموم والخصوص وإذا كانت فارقة بين معنيين لم يجز إسقاطها إذا أردت أن تسم ، ولذلك قال سيويه في هذا الفصل : ولا يجوز إسقاطها في هذا الموضع . . . » .

أنظر الانصار ص ٣١٣ - ٣١٦ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقياً ، ولكنها تؤكد بميزة (ما) إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قوله : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن . . . » .

والمراد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التي دخلوها في الكلام كسقوطها فتقولك : ما جاعني من أحد ، وما كلمت من أحد . . . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دلت فيه على أنه للتكرار دون المعارف » وقال في ص ٦٧٣ : « وذلك قوله : ما جاعني من أحد إلا زيد على البذل ، لأن (من) زائدة وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة . »

ومنها (قَطْ) ومعناها حَسَبَ وهى اسم وقولك : قَطْكَ فى معنى قولك : حَسَبَكَ^(١) .

ومن هذه الحروف (فى) ومعناها : ما استوعاه الوعاء ؛ نحو قولك : الناس فى مكان كذا ، وفلان فى الدار .

فأما قولهم : فيه عَيَّان فمشتق من ذا ، لأنه جعله كالوعاء للعَيَّان . والكلام يكون له أصل ثُمَّ يَتَّسِعُ فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل . وتقول : عليه دَين ، فإنما أرادوا أَنَّ الدَّينَ قد ركبهُ وقد قهره^(٢) .

وقد يكون اللفظ واحداً ويدلّ على اسم ، وفعل^(٣) ؛ نحو قولك : زيد / على الجبلِ يا فتى ، وزيد علا الجبلَ . فيكون (علا) فعلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى قريب .

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك : قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل .

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛ فنحو جلس وقعد ، وقولك : بُرٌّ وحنطة ، وذراع وساعد اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك . ضربت مثلاً ، وضربت زيدا ، وضربت فى الأرض ، إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وجدان الضالّة ، وتكون فى معنى علمت ؛ كقولك وجدت زيدا كربتاً ، وفى معنى الموجدّة ، نحو وجدت على زيد^(٤) .
فهذا عارض فى الكتاب ثُمَّ نعود إلى الباب .

(١) فى سيبويه ٢ : ٣٥ : « قط كعب ، وإن لم تقع فى جميع موافقها ولو لم تكن إسماً لم تقل : قطك درهمان . . . » .

(٢) سيأتى هذا الحديث مرة أخرى فى حروف الجر .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) للمبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم إلى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك أمثلة أخرى .

وقال سيبويه ج ١ ص ٧ - ٨ « باب اللفظ للمعان » أعلم أن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدّة ووجدت إذا أردت وجدان الضالّة

ومنها (لَمْ) ^(١) وهي نقي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا للمُعَرَّب . وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذِّبا : لم يفعل ؛ فإنما نصبت أن يكون فَعَل / فيا مضى .

١
٢٤

والحروف تدخل على الأفعال فتنتقلها ؛ نحو قولك : ذهب ومضى فتخبر عما سلف ، فإن اتَّصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إن جنتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه : إن تكرمني أعطك .

ومن هذه الحروف (لَنْ) ^(٢) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ، لأنك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن قِتل في الحال ، وعما لم يقع ، نحو هو يصلّي ، أى هو في حال صلاة ، وهو يصلّي غدا . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : لن يفعل فهو نقي لقوله : سيفعل ؛ كما أن قولك : ما يفعل نقي لقوله : هو يفعل .

ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي . فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا . وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم ، كقولك : ليقومَنَّ زيد فتقول : لا يقوم يا فتى . كأنك قلت : والله ليقومَنَّ فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ويفرد لهذا باب يستقصى فيه ^(٣) إن شاء الله .

١
٢٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « (لَمْ) وهي نقي لقوله : فعل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « (لَنْ) وهي نقي لقوله : سيفعل » .

حديث المبرد عن (لَنْ) هنا وفيها سياق موافق لما يقوله سيبويه من أن (لَنْ) حرف لن المستقبل وابن هشام في المعنى ينسب إلى المبرد القول بأن (لَنْ) مبتدأ حذف خبره . أى لا الفعل واقع ويطلق كلام ابن هشام أن المبرد سريد فيما يأتي على التليل في زعمه بأن (لَنْ) مركبة من لا وأن هذا نص كلام المعنى ج ١ ص ٢٢١ « ولَنْ أفعل كلام تام وقول المبرد : إنه مبتدأ حذف خبره : أى لا الفعل واقع مردود بأنه ٥١ ينطق به » .

(٣) حديث لا النافية للجنس سياق في الجزء الرابع .

ولوقوعها زائدة في مثل قوله « لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ » (١) أى
ليعلم كما قال الراجز :

وما ألومُ البيضُ ألا تسخرًا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْفَغْفَنَدَرَا (٢)

ومن الحروف ما يستجمع فيه معان :

فمن ذلك (مَنْ) لها أربعة مواضع كما ذكرت لك .

ومن ذلك (ما) (٣) لها خمسة مواضع :

تكون جزاء في قولك : ما تصنعُ أصنعُ .

وتكون استفهاما في قولك : ما صنعت ؟

وتكون بمنزلة الذى في قولك : أرأيت ما عندك ؟ : إلّا أنّها في هذه المواضع اسم ، ووقوعها

على ذات غير الآدميين نحو قولك - إذا قل ما عندك ؟ فرس ، أو حمار ، أو مال ، أو بُرّ ،

وليس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرتكم بعمومها في قواه (إلّا على

أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم)

وأما وقوعها لصفات الآدميين فكقولهم / : ما زيد ؟ فيقول : شريف ، أو ضيع .

ولها موضعان تقع فيهما باسم ، إنَّما هي فيهما حرك :

فأحدهما : الننى ، نحو قولك : ما زيد في الدار ، وما يقوم زيد .

والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخلط طرحها بالبنى ، كقول الله عز وجل (فَبِمَا رَحْمَةٍ)

وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) (٤) .

(١) الخليل : ٢٩ .

وفي سيبويه : ج ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما في التوكيد والنعو . قال الله عز وجل : « لئلا يعلم أهل الكتاب »
أى لأن يعلم وتكون « لا » نفيًا لقوله : بفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل .

(٢) الشَّمَط : الشيب . والفَغْفَنَدَر : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضاً المخصص ج ٢ ص ٢٨٣
وانظر مجالس ثواب ص ١٩٨ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٢٣١ والمخصص ج ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد ج ٣ ص ٢٧٠ ، ٢٣٤ .
واللسان والأضداد لابن الأنبارى . والرجز لأبي النجم .

(٣) انظر ص ٤١ - ٤٢ وسيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ . النساء : ١٥٥ .

ومن الحروف التي يستجمع لها مَعَانٍ (أَنْ) الخفيفة لها أربعة مواضع^(١) :

فمن ذلك الموضع الذي تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أَنَّها والفعل في معنى المصدر . وذلك قولك : يسرني أن تقوم يا فتى . معناه : يسرني قيامك ، وأريد أن تذهب يا فتى . إِنَّمَا هو : أريد ذهابك . ولا يقع في الحال . إِنَّمَا يقع مع الفعل المستقبل لما بعد ، نحو يسرني أن تذهب غدا ، ومع الفعل الماضي لما قد فرط ، نحو يسرني أن ذهبت ، وأن كلمت زيدا ، لأنَّ معناه ما مضى .

وتكون مخففة من الثقيلة^(٢) ، نحو قولك / علمت أن زيد خير من عمرو ، ومعناه : علمت أن زيدا خير من عمرو .

والفصل بين (أَنْ) خفيفة ، وبين (أَنْ)-المخففة من الثقيلة أنَّ الخفيفة لا تقع ثابتة ، إِنَّمَا تقع مطلوبة أو متوقَّعة ، نحو أرجو أن تذهب ، وأخاف أن تقوم . فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أن ستقوم ، على معنى قواك : أنك ستقوم . ولا يصلح : أرجو أنك ستقوم ، لأنَّ لم يستقرَّ عنده ، لأنَّ الثقيلة إِنَّمَا تدخل على ابتداء مستقر^(٣) .

فأَمَّا (ظننت) فإنَّ الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنك منطلق ، تخبر أن هذا قد استقرَّ في ظنك ؛ كما استقرَّ الأول في علمك .

ويجوز للتشكُّك أن تقع على الخفيفة ، لأنَّها ترجع إلى معنى أرجو : وأخف . ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ (تَظُنُّ أَنَّ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه : فأحدها أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرهما » ، وانظر ج ١ ص ٤٠٧ .

(٢) حديث أن المخففة في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ - ٤٨١ وستحدث عنها المبرد فيما يأتي بتفصيل وعن معاني أن خفيفة ومخففة .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٨٢ : « ولذلك ضعف : أرجو أنك تفعل ، وأطمع أنك فاعل » .

(٤) القيامة : ٢٥ .

وتقع (أن) في / موضع (أي) الخفيفة للعبارة والتفسير^(١) كقوله عز وجل : (وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ^(٢) . معناه : أى امشوا . ولا تقع إلا بعد كلام تام ، لأنه إنما يفسر بعد تمامه .

وتقع زائدة تؤكد^(٣) : كقولك : لَمَّا أَنْ جَاءَ ذَهَبْتُ . والله أَنْ لو فعلت لفعلت . فإن حُذِفَتْ لم تُحْذَلْ بالنعى . فهذه أربعة أوجه .

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه^(٤) :

فمنهنّ الجزاء ، نحو إِنَّ تَأْتِيْ آتَكَ .

ومنهنّ أَنْ تكون في معنى (ما) ، نحو إِنَّ زَيْدَ فِي الدَّارِ : أى ما زيد في الدار .

وقال الله عز وجل (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وقال (إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا^(٥)) .

وتكون مخففة من الشبهة^(٦) . فإذا كانت كذلك لزمته اللام في خبرها لئلا تتلبس بالنافية . وذلك قولك : إِنَّ زَيْدًا لَمُطْلَقٌ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل « (وانطلق الملاء منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أى) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فانت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وجه آخر تكون فيه لغوا نحو قولك لما أن جاءخ اذهب وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » وأعاد ذلك في ج ٣ ص ٣٠٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون المجازاة وتكون أن يبتدا بها معنى اليقين وفى اليقين كما قال الله عز وجل (إن كل نفس لسا عليها حافظ) . (إن كل لسا جميع لدينا محضرون) وحديث من لا أنهم عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عريباً يتكلم بمثل قولك : أن زيد للذهب . . . وهذه أن مخنوقة وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا في غرور) أى ما الكافرون إلا في غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما وذلك قولك : ما أن زيد ذاهب وقال الشاعر : وما أن طبتنا جبن . . . وانظر ج ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضاً .

(٥) الملك : ٢٠ . والثانية الكهف : ٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وأعلم أنهم يقولون : إن زيد للذهب وإن عمرو تغير منك لسا خففها جعلها بمنزلة أكن خففها وأزعمها اللام لئلا تتلبس بأن أتى هي بمنزلة (ما) التي ينفي جعلها بها ومثل ذلك (إن كل نفس لسا عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ وقال تعالى (وإن كل لسا جميع لدينا محضرون) إنما هي لجميع و (ما) لغو وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم فاسقين) ، (وإن نفلك لن الكاذبين) وحديثنا من نطق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمطلق وأهل المدينة يقررون (وإن كلا لسا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بال حذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

وقال الله عز وجل (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) ^(١) .

فإن نصبت بها لم تخرج إلى اللام ؛ نحو إن زيدا منطلق ؛ لأنَّ النصب قد أبان . وجاز / ^١/_{٢٩}
النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنَّما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما
حُذِفَ منها صار كفِعْلٍ محذوف ، فَعَمَلُ الفعل واحدٌ وإن حُذِفَ منك كقولك : لم يك زيد
منطلقا وكقولك : ع كلاما .

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنَّما أشبهت الفِعْلَ في اللفظ ، لا في المعنى . فلما نقصت عن
ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إنَّ) الابتداء ؛ ألا ترى
أنَّ قولك : إنَّ زيدا لمنطلق إنَّما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى
الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بيانٌ ؛ وما بعده خبره . وهذا القول الذي هو المختار .

وإيس كذا (كأنَّ) ^(٢) إذا خففت ، لأنَّك إذا قلت : (كأنَّ) تشبه . فإذا خففت فذلك
المعنى تريد .

وقولك (لكنَّ) بمنزلة إنَّ في تخفيفها ^(٣) وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛
لأنَّها على الابتداء داخلة .

- وتكون (إنَّ) زائدة في قولك : ما إنَّ زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي

/ كان في قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع (إنَّ) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنَّما
^١/_{٤٠} زيد أخوك .

(١) الطارق : ٤ وقراءة تشديد (لا) ليس لما تجرّج سوى أن تكون (أن) نافية ولما بمعنى إلا ، انظر البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٥٤ وج ٧ ص ٣٣٤ وإعراب القرآن للمكبري ج ٢ ص ١٥٢ والكشاف ج ٤ ص ٢٠٢ والمغني ج ١ ص ٢٢٠
وقراءة تخفيف اللبم من لا تكون (أن) فيها خففة وما زائدة والقراءتان سيبتيان (غيث النفع ص ٢٧٥ والنشر ج ٢ ص ٣٩٩)
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكان إذا خففوا يريدون متى كان ولم يريدوا الاضمار
وذلك قوله : كأن وريدي رشاء غلب . . وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن وريداء رشاما غلب . . وانظر الكامل
ج ٢ ص ١٢ .

(٣) يرى المبرد جواز أعمال لكن الخففة كما صرح بذلك هنا وفيها يأق من الجزء الرابع ويرى سيبويه إهمال لكن الخففة
قال في ج ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذا حذفوا جعلوه بمنزلة إنما كما جعلوا أن بمنزلة لكن وكان وجهاً قوياً » وانظر ص ٢٨٣
وقد نسب إلى يونس ، والأخفش جواز أعمال لكن الخففة . وانظر ابن عبيس ج ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥
والبحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

فمن ذلك قوله :

فَمَا إِنْ طِينَنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَاسِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا^(١)



فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التي تقع على حرفين ما فيه دلائل على تأويل ما كان مثله مما لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .

من ذلك (عند)^(٢) ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان علم ، أو عنده مال : أي له مال وإن لم يكن بحضرته ، فإنما أضله هذا ، وإن اتسع ، كما تقول : على زيد ثوب ، فهذا صحيح . فإن قلت : عليه مال ، فتمثيل ؛ لأنه قد ركب^(٣) .

ومن هذه الحروف (لذن) وهي اسم فمعناها عند . يدلُّك على أنَّه اسم دخول الآلات كقولك : من لذلك ؛ كما تقول : من عندك .

ومنها (أيان) وأصله الثلاثة وإن - / زادت حروفه . ومعناه : متى^(٤) ، كقوله عز وجل
(يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٥) .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات .

١ (١) استشهد به سيوري على أن (أن) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) أن عن العمل في قولك :
إنما ج ١ ص ٤٧٥ ج ٢ ص ٣٠٥ .

الطبع : الملة والسبب : أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المشيخ ، وانتقال العوكة عنا ،
والشعر لفروة بن مسيك ، الخرافة ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧ - ٢٨ .

صرح المبرد هنا وفيما يأتي من الجزء الثاني بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضاً في الكامل
ج ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت في المواضع الثلاثة ، والمجيب بعد هذا كله أن ينسب الرضى إلى المبرد بأنه يرى أعمال (ما)
النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شفوذاً وهو عند المبرد
قياس » .

ولم يعرض المبرد في نقده لسيوريه لهذا .

(٢) سيحدث المبرد عن الظروف بتفصيل .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) في سيوريه ج ٢ ص ٣١٢ « ألا ترى أن لو أن إنساناً قال معنى أيان ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت »

(٥) القِيَامَةُ ٦ .

هذَاب

الابنية ومعرفة حروف الزوائد

اعلم أنَّ الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادة في شيء من ذلك . ونحن مفسرناه بأقسامه وأوزانه ، وإذا كرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكم مبالغ عدده من الزوائد ؟

فأما الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثم تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ؛ كما كانت الأسماء ، ونخبر عما وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الداهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله .

فأول الابنية ما كان -/ من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن . $\frac{1}{١٢}$ لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك ^(١) . وذلك أنه لا بد لك من تحريك الأول ؛ لأنك لا تبتدئ بساكن ، ويتحرك الآخر ، لأنه حرف الإعراب .

فأول ذلك ما كان على (فعل) ، وهو يكون اسما ونعتا .

فالاسم نحو : بكر ، وكعب ، والنعت قولك : ضخم ، وجزل ^(٢) .

ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم : جذع ، وعجل ، والنعت نقض ، ونضو ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا ، لأن المظهر يسكت عنده ليس قبله شيء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليجمعوا بالاسم فيجملوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يسمى لمنى والإسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون في الأسماء والصفات فالأسماء ، مثل صقر وفهد و كلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وعجل » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو النعم ، والجذع ، والنقض ، والصفات ، نحو نقض وجلف ونضو وهرط وصنع » . النقض : المهزول من السير ثاقه أو جملا ، وكذلك النضر .

- ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم خُرْج ، وَقُنْ . والنعت مُرٌّ ، وَخُلُوٌّ^(١) .
- ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم جَمَلٌ ، وَجَبَلٌ . والنعت بَطَلٌ ، وَحَسَنٌ^(٢) .
- ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم فِخْذٌ ، وَكَيْفٌ . والنعت فَرِحَ ، وَحَلِزٌ^(٣) .
- ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم : رَجُلٌ ، وَعُضْدٌ ، والنعت حَذَرٌ ، وَتَدَنَسٌ^(٤) .
- ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم نحو : طُنْبٌ ، وَعُنُقٌ ، والنعت جُنْبٌ ، وَشُلٌّ^(٥) .
- / ويكون على (فَعْلٍ) فيهما . فالاسم ضَلَعٌ ، وَعِنَبٌ . والنعت ، عِدَى ، وَقِيمٌ^(٦) .
- ويكون على (فِعْلٍ) في الاسم . ولم يأت بُبْعًا^(٧) إلا في حرفين : وهما إِبِلٌ ، وإِطِلٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو البرد والقرط ، والحرس ، وأما الصفات فنحو العبر . يقال ناقة عبر أسفار ويقال رجل جد ذو جد ، والمر ، والخلو » .

(٢) في سيبويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .

(٣) في سيبويه « فالأسماء ، نحو كفت ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .

(٤) في سيبويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، ، وعضد ، وضع . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وخط ، ونفس : التمس : التفهم » .

(٥) في سيبويه « فالإسم الطنب ، والأذن ، والعنق ، والمعد ، والجمد ، والصفة ، الجنب ، والأجد ، ونفس ، وتكر قال سبحانه (إلى شيء نكر) والألف ، والسجج » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف السريع .

(٦) في سيبويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والموس ، والصفر ، والعنب ولا تعلمه جاء صفة إلا في حرف من المحتل يوصف به الجاع وذلك قولهم : قوم عدى ولم يكسر على عدى واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال ابن السكيت في اصلاح المنطق ص ٩٩ وزاد أبو الفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف ج ١ ص ١٧ - ١٩ وزاد البطليوسي في الاقتضاب ص ٢٧٢ - ٢٧٤ أمثلة أخرى .

وقال أبو حيان في البحر المحیط ج ٨ ص ٥٦ في قوله تعالى (قل ما كنت بدعاً من الرسل) قرأ عكرمة وأبو حية . بدعا بفتح الدال جمع بدعة وهو على حذف مضاف وقال الزمخشري ويجوز أن يكون صفة على فعل كفولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذي أجازوه أن لم ينتقل استعماله عن العرب لم ينجزه ، لأن فعل في الصفات لم يحفظ سيبويه إلا عدى . وأما قيم فاصلة قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصوراً لصحت كما صحت في عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء دوى ورجل دعى وماء صرى وسرى طيبة فتأولة عند البصريين لا يثبتون بها فعلاً في الصفات ، وانظر المختصص ج ٢ ص ٧٩ ج ١٢ ص ٥٢ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « ويكون فعلاً في الاسم ، نحو إِبِلٌ وهو قليل لا نعلم في أسماء والصفات غير » .

زاد أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٨ ألفاظاً أخرى .

وفي الاقتضاب ص ٢٧٣ وأما أطل فزيادة غير مرضية ، لأن المعروف أطل بالسكون ولم يسع محرراً إلا في الشعر .

ويكون على (فعل) اسما، ونعتا . فالاسم صُرد ، ونُفر . والنعت حُطَم ، ولُبِد ، وكُتِع ، وخُضِع^(١) قال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمٌ^(٢)

وقال الله عز وجل (أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبَدًا)^(٣) .

ولا يكون في الكلام (فعل)^(٤) في اسم ، ولا فعل .

ولا يكون في الأسماء شيء على (فعل)^(٥) .

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثم نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

(١) في سيبويه « فالأسماء ، نحو : صرد ونفر وريح والصفة ، نحو حطم ولید ، قال الله عز وجل : « أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبَدًا » ورجل شخ وسخ » .

صرد ونفر طائران . رجل خضسه : يقهر أقرانه . رجل كتع : مشعر في أمره .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معدول ، رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة العاشية يشتم بعضها ببعض ، ويضرب مثلا لوال السوء . قاله الحطم القبيح وينسب لأبي زغبة الخزرجي وللأخنس بن شهاب التلحي ، انظر أنساب الخليل لابن الكلبي ص ٥٨ واللسان والكمال ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البled : ٦ .

(٤) في أصل المقتضب : (فعل) بضم الفاء وكسر اللين ، وهو خطأ في الشكل .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام فعل » .

هَذَا بَابُ مَعْرِفَةِ الزَّوَادِ وَمَوَاضِيهِ

وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والمهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ،
والهاء^(١) ، واللام ، والميم .

فَأَمَّا الألفُ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي اسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ، إِنَّمَا تَكُونُ زَائِدَةً^(٢) ، أَوْ بَدَلًا .
وَلَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا سَاكِنَةً . وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا أَبَدًا إِلَّا مِنْهَا / : أَيْ إِلَّا مَفْتُوحًا ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ
مِنَ الألفِ ، وَالْفَتْحَةَ مِنَ الواوِ ، وَالْكَسْرَةَ مِنَ الياءِ .

وَالألفُ لَا تَزَادُ أَوَّلًا ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً ، وَلَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَلَكِنْ تَزَادُ ثَانِيَةً
فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ .

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا ثَانِيَةً فَقَوْلُكَ : ضَارِبٌ ، وَذَاهِبٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ ضَرْبٍ ، وَذَهَبٍ .

وَتَزَادُ ثَالِثَةً فِي قَوْلِكَ : ذَهَابٌ ، وَجَمَالٌ .

وَرَابِعَةً فِي قَوْلِكَ : حُبْلَى لِلثَّانِيَةِ ، وَالْإِلْحَاقُ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ فِي مِثْلِ عِطْشَانٍ ، وَسُكْرَانٍ .

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة أخرى في باب
حروف البدل (التي يلي هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفي الجزء الثالث ص ١٥٠ من الأصل قال : « فأما أمهات
فأما زائدة ، لأنها من حروف الزوائد » .

هذا الكلام المصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف
الزيادة . في سر الصناعة لابن جني « أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . وهذه مخالفة منه للجماعة ، وغير مرضى منه
عننا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فزيدت فيه الهاء قولهم : أمهات . . » .

وكذلك قال بن يمين في شرح المفصل ج ٩ ص ١٤٣ ، والرفعي في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ والأخفش ج ٣ ص ٣٠٥
وصاحب التصريح ج ٢ ص ٣٦٢ والبيهقي في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقفت على كتاب نحوي ينسب إلى المبرد
غير هذا : تتابع عمرو إذ تتابع غالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الألف في هذه المواضع ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، وانظر تصريف
الملازمي ج ١ ص ١١٢ .

فهذا موضع جَمَل . فلإنما نذكر ما يدلّ على الموضع ، ثمّ نرجع نستقصى في بابهِ إن شاء الله .

وتزاد خامسةً في مثل حَبَنْطَى ، وَزَعْفَرَان .

وسادسةً في مثل قَبَعْتَرَى^(١) .

فأما الياء فتزاد أولاً^(٢) فيكون الحرف على يَفْعَلْ ، نحو يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلُ ، وفي مثل قولك يَرْبُوعُ ، وَيَعْسُوبُ .

وتزاد ثانيةً في مثل قولك : جَيْدَرُ ، وَبَيْطَرُ .

وثالثةً في مثل سَعِيدُ ، وَعَثِيرُ .

ورابعةً مثل قنديل ، وَدِهْلِيزُ . وما بعد ذلك كالآلف .

وتزاد للنسب مضعفةً ؛ نحو قولك : نَمِيمَى ، وَقَيْمَى .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ؛ نحو غلامِي وصاحبِي .

/- وتقع في النصب ؛ نحو ضربِي ، والضرابِي .

وتقع دليلاً على النصب ، والخفض في التثنية ، والجمع ؛ نحو مسلمَيْن ومسلمِينَ .

وأما الواو فلا تزاد أولاً^(٣) كراهة أن تقع طرفاً ، فيلزمها البدل ولكن تزاد ثانيةً في مثل حَوْقُلُ ، وَكَوْثُرُ .

وثالثةً في مثل ضَرُوبُ ، وَعَجُوزُ .

ورابعةً في مثل تَرْقُوةُ .

وخامسةً في مثل قَلَنْسُوةُ ؛ كالآلف والياء .

(١) قَبَعْتَرَى : الجمل العظيم . الحبلى : الغليظ القصير البطن . وألف قَبَعْتَرَى زائدة للتكثير ، وليست للالحاق .

(٢) تكلم سيبويه على زيادة الياء في ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ . وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ الجيدر : القصير . اليرمع : حجارة ترخوة . اليملة : الناقة النجبية . اليربوع : دابة مرفوقة . اليسوب : أمير النحل .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٧ لأن الواو لا تزاد أولاً أبداً ٣٤٩ .

وزيادة الواو في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٢ . الحوقل : الضحيف . الترقوة : عظم بين النحر والعاتق .

وتزاد دليلا على رفع الجمع في مثل قولك : مسلمون . ولها مواضع نذكرها في باب البدل إن شاء الله .

وأما الهزئة^(١) فنوضع زيادتها أن تقع أولا ؛ نحو أحمر ، وأحمد ، وإسكاف^(٢) . وكذلك في جمع التكسير ؛ نحو أفعل كأكلب ، وأفلس ، وأفعال كأعدال ، وأجمال . وفي الفعل في قولك : أفعلت ؛ نحو أكرمت ، وأحسنمت . وفي مصدره في قولك : إكراما ، وإحسانا . فهذا موضعها .

وقد تقع في غير هذا الموضع فلا تجعل زائدة إلا بثبت . نحو قولك : شمأل ، وشأمل^(٣) يدللك على زيادتها قولك : شملت الريح فهي تشمل شعولا .

والميم بمنزلة الهزئة^(٤) ؛ إلا أنها من زوائد الأسماء ؛ وأيست من زوائد الأفعال / ولكن موضعها كما ذكرت لك أولا .

فمن ذلك مفعول ، نحو : مضروب ، ومقتول . وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والمفعول ؛ نحو : مكرم ومكرم ، ومنطلق ، ومنطلق به ، ومستخرج ، ومستخرج منه . وتلحق في أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مدخلا ، وهذا مدخلنا . وكذلك مغزى ومغزى . فهذا موضع زيادتها .

(١) زيادة الهزئة في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يبيش ج ٦ ص ١٢٣) وهو من أشلة سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ ، ٣٤٥ . الإسكاف : الصانع .

(٣) في ابن يبيش ج ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهزئة ثانية قالوا شامل الريح ، فالهزئة زائدة ووزنه فاعل لقولهم : شملت الريح إذا هبت شمالا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل بسكون الميم وشمل يفتحها وشمال » . وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٥٢ « ومثل ذلك شمأل وشأمل تقول شملت وشمال » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا فوضع كوضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الإسم والصفة » .

فإن وقعت غير أول لم تُزَدْ إِلَّا بِثَبَّتْ ؛ نحو قولهم : زُرْقُمْ ، وَفُسْحُمْ^(١) ؛ إِنَّمَا هُوَ مِنَ
الْأَزْرَقِ ، وَفُسْحُمْ مَنْسُوبٌ إِلَى انْفَسَاحِ الصَّدْرِ .

وكذلك دُلَامِصٌ^(٢) : الميم زائدة ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : دَلِيسَ ، وَدِلَاصَ . ففَعْدِيرُهَا : مُعَاوِلُ .

وَأَمَّا النُّونُ فَتُتَلَحَقُ فِي أَوَائِلِ الْأَفْعَالِ إِذَا خَبِرَ لِشَكْلِهِ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : نَحْنُ
نَذْهَبُ .

أَوْ تَلْحَقُ ثَانِيَةً مِثْلَ : مَنَجْنِيْقٍ^(٣) ، وَجَنْدُبٍ^(٤) .

وتلحق ثالثةً فِي حَبْنَطَى^(٥) وَدَلَنْطَى^(٦) .

ورابعةً فِي رَعَشَنِ ، وَضَيْفَنِ ؛ لِأَنَّ رَعَشَنَ مِنَ الْارْتِعَاشِ / ، وَضَيْفَنَ إِنَّمَا هُوَ الْجَائِي مَعَ $\frac{1}{47}$
الضَيْفِ^(٧)

وتزاد مع الالف في غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والالف ، في التثنية ، والجمع ، في رجلَيْنِ ، ومسلمين ،
ومسلمون . وكذلك الالف في رجلان .

وتزاد علامةً للصرف في قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيداً .

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ والنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ . والأول أن تكون ع
عبارته : إنما هو من الزرقه .

وقد عقد السيوطي في المزهرة فصلاً خاصاً بهذه الألفاظ ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الذرع اللينة البراقة وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازني ج ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فتعليل بدليل جمعه على مجائيق سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافعية للرضي ج ٢ ص
٣٥٢ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٠١ والنصف ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جنب وعنطب زائدة ، لأنه لا يبيح على مثال فعلل شيء إلا حروف الزيادة
لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جنب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جنب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه
ما لا نون فيه » .

(٥) العظيم البطن .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥١ « والدلنطى وهو الغليظ كما قالوا دلنطه يمنكبه وإنما هو غلط الجانب » . وانظر النصف
ج ٣ ص ١١ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابعة فيكون على فعلن في الصفة قالوا رعشن وضيفن وعليهن ولانعلمه جاء اسما » .

وفي الفعل، مفردة، ومضاعفة، في قولك : اضربنْ زيداً ، أو اضربينْ عمروا. ففي هذا دليل.

وأما التاء فتزاد علامةً للتأنيث^(١) في قائمة، وقاعدة. وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف.

وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات، وذاهبات.

وتزاد وحدها في افتعل، ومفتعل، نحو افتقر، وافتقر.

ومع السين في مستفعل، نحو مستضرب، ومستخرج.

وتزاد مع الواو في ملكوت، وعَنْكَبُوت^(٢). ومع الياء في عِفْرِيت^(٣).

وتزاد في أوائل الأفعال يُعْنَى بها المخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، والأنثى الغائبة.

فأما المخاطب / فنحو : أنت تقوم، وتذهب، وأنتِ تقومين، وتذهبين.

والأنثى الغائبة، نحو : جاريته تقوم، وتذهب.

وتقع زائدة في تفعّل، وتفاعل. فأما تفعّل فنحو تشجّع وتقرأ.

وأما تفاعل، فنحو : تغافل، وتعاقل.

وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد، وهو استفعل، وما تصرف منه^(٤).

والهاء تزداد لبيان الحركة، ولخفاء الألف^(٥).

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْئَةٌ) و (فَيَهْدَاهُمْ أَقْبَلَهُ)^(٦).

وأما بعد الألف فقولك : يا صاحبا، وياحسرتاه.

فأما اللام فتزاد في ذلك، وأواثك، وفي عَيْدَل تريد العَيْد^(٧).

(١) زيادة التاء في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٢ ، ٣٤٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٣٩ .

(٢) عنكبوت فملوت سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

(٣) الداهية ، وزنه فعليت سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٤٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما السين فتزاد في استفعل » ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣١٢ « وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة . . . وبعد ألف المد في التثنية والتداء ، نحو وا غلاماه ويا غلاماه . »

(٦) القارعة ١٠ ، الأنعام : ٩٠ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « واللام تزداد في عيذل وذلك ونحوه . »

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٦٥ ، ١٦٦ والخصائص ج ٢ ص ٤٩ .

هذَابَاب حُرُوف الْبَدَل

وهي أحد عشر حرفاً. منها ثمانية من حروف الزوائد / التي ذكرناها، وثلاثة من غيرها^(١) $\frac{1}{49}$

وهذا البدل ليس ببدل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها .

فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوِّتة . وهي : الألف ، والواو ، والياء .

فالألف تكون بدلاً من كلٍّ واحدة منهما ؛ كما وصفت لك .

وتكون بدلاً من التنوين المفتوح ما قبله في الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون

الخفيفة ؛ لأنَّها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول اضربنْ زيدا فإذا وقفت قلت :

اضرباً^(٢) . وفي قوله : (لَنْشَفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ)^(٣) والوقف (لنشفعا) .

والواو تكون بدلاً من الألف الزائدة في فاعِل ، وفاعِلة ، في التصغير والجمع^(٤) ؛ كقولك :

ضَوَّيرِب ، وضَوَّارِب .

ومن الهمزة إذا انضمَّ ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جُؤنة^(٥) ولؤم ، ومن الهمزة المبدلة

لانتقاء الهمزتين في التصغير والجمع . وذلك قولك في آدم : أَوَّيِّم ، وأَوَّام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « هذا باب حروف البدل . . وهي ثمانية أحرف من الحروف الأول وثلاثة من غيرها » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « والألف تكون بدلاً من الواو والياء ، إذا كانتا لامين في رمي ، وغزاً ، ونحوهما ،

وإذا كانتا عينين قال ، وباع . . وإذا كانت الواو فاء في ياجل ونحوه والتنوين في النصب تكون بدلاً منه في الوقف ، والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً » .

(٣) الملق : ١٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في موقع ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان

الياء في هم إذا أضفت ، نحو حموى وفي رعى رحوى ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك في باب الهمز ، وتبدل مكان الياء

إذا كانت لاماً في شروى ، وتقوى ، ونحوهما وإذا كانت عينا في كوسى ، وطوى ، ونحوهما . . وتكون بدلاً من الألف

في ضورب ، وقضورب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضويرب ودويق في ضار ، ودائق ، وضوواب ،

ودواق إذا جمعت ضاربة ودائقاً ، وتكون بدلاً من ألف التانيث المبدودة إذا أضفت أو ثبت ذلك قولك حمراوان وحمراوى » .

(٥) الجؤنة : ظرف لطيت الطار .

١٠٠ وتكون بدلا من الياء / إذا انضَمَّ ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوزِن ،
وَمُوسِر ؛ لِأَنَّهَا من أَيْقَنْت ، وَأَيْسَرْت . فَإِنْ تَحَرَّكَت ، أَوْ زَالَت الضَّمَّة رَجَعْتَ إِلَى أَصْلِهَا ؛
تقول : مِيَاقِن ، وَمِيَايِر .
ولها في باب فَتَوَى ، وَطَوَى ما نذكره في موضعه إِنْ شَاءَ اللَّهُ (١) .

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة . وذلك قولك : ميزان ،
وميعاد ، وميقات ؛ لِأَنَّهُ من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فَإِنْ زَالَت الكسرة ، أَوْ تَحَرَّكَت
رَجَعْتَ إِلَى أَصْلِهَا . وذلك قولك : مَوَازِين ، وَمَوَاعِيد ، ومواقيت .

وتبدل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .
وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فَإِنَّمَا الْأَصْلُ
تثقيب النون والراء ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمَا إِذَا افترقا ظهرا ، تقول : دنانير وقراريط (٢) .

١٠١ وكذلك تقول : أَمَلْتُ ، وَأَمَلَيْت ، وَتَقَضَّيْتُ مِنَ الْقِضَّةِ (٣) ، وَتَسَرَّيْتُ . وَالْأَصْلُ /
تَسَرَّرْتُ ، وَتَقَضَّضْتُ .

وَأَمَّا الهمزة فَإِنَّهَا تَبْدِلُ مَكَانَ كُلِّ يَاءٍ ، أَوْ وَاوٍ تَقَعُ طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ (٤) . وذلك قولك :
سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ .

(١) سِياقٌ فِي ١٦٥ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣١٣ . وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَبْدِلُ مَكَانَ الْوَاوِ فَاءَ وَعَيْنًا ، نَحْوُ قِيلَ وَمِيزَانُ وَمَكَانُ الْوَاوِ وَالْأَلْفُ فِي التَّنْصِبِ
وَالْجَرِّ فِي مَسْلُوبٍ وَمَسْلُوبِينَ مِنَ الْوَاوِ وَالْأَلْفُ إِذَا حَقَرْتَ أَوْ جَمَعْتَ فِي هَالِيلٍ وَقِرَاطِينَ وَهَيْلِيلٍ وَقِرَاطِينَ . . .
وَتَبْدِلُ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا ، نَحْوُ لِيَّة . . . وَمِنَ الْوَاوِ وَهِيَ عَيْنٌ فِي سِيدٍ وَنَحْوِهِ . . .

وَقَدْ تَبْدِلُ مِنْ مَكَانِ الْحَرْفِ الْمُدْغَمِ ، نَحْوُ قِرَاطِ الْأَتْرَامِ قَالُوا : قِرَاطِ وَدِينَارِ أَلَا تَرَامُ قَالُوا : دِينَتِير . . .
وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ١ ص ٢٢٨ .

(٣) انْقَضَ السَّائِرُ وَتَقَضَّضَ وَتَقَضَّى : إِذَا هَوَى مِنْ طَيْرَانِهِ لِيَسْقُطَ عَلَى شَيْءٍ ، وَانْقَضَ الْبَازِيُّ عَلَى الصَّيْدِ وَتَقَضَّضَ :
أَسْرَعَ فِي طَيْرَانِهِ .

وَالْتَقَضَّضَ : أَلْغَى الصَّغَارَ جَمْعَ قَفْصَةٍ بِالْكَسْرِ وَالتَّجْع . وَالْقَفْصَةُ : أَرْضٌ مُنْخَفِضَةٌ وَمِنْ مَعَانِيهَا الْفَقْصَةُ .

وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣١٣ فَالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ، ونحوهما . وإذا كانت
الواو عينا في أذود ، وأثود ، والتثود ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاء ، نحو أجود ، وإسادة ، وأعد . . .

وتبدل مكان إحدى الواوين إذا التقيا في أول كلمة . وذلك قولك في تصغير واصل :
أَوْيَصِل .

وكذلك تصغير واعد : أَوْيَعِد .

فإن انصمت الواو كنت في بدلا وتركه مخيرا . وذلك قولك في وجوه : أجوه . وإن
شئت : وجوه . وكذلك ورقة ، وأرقة^(١) . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ)^(٢)
إنما هو فعلت في الوقت .

والتاء تبدل من الواو والياء في مفتعل وما تصرف منه^(٣) ؛ نحو متعل ، ومتزن ، ومتيس .
من البيض . فهذا موضعها فيها .

وتبدل من الواو خاصة في قولك : ثراث ، إنما هو من ورثت ، وتجاه فعال من الوجه .
وكذلك تحمة ، وتكأة فعلة .

وتيقور^(٤) فيقول من الوقار .

فهذا موضع جمل وتوطئة لما بعده .

وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث^(٥) ؛ نحو نخلة ، وتمرة . إنما الأصل التاء
والهاء بدل منها في الوقف .

(١) الأسي : إذا كان البير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث (شجر) فلك الورقة فإن اشتدت ورقته حتى
يذهب البياض الذي فيه فهو آدم .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ ؛ وإما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتمد ، وآتهم ، وأتلج ، وثرأت ، ونجاء ، ونحو
ذلك ، ومن الياء في اتصلت من يست ، ونحوها وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل ومن الياء إذا كانت لاما في استنوا
وذلك قليل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ ؛ وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهزرة عليها وذلك قولهم : تيقور وزعم الخليل أنها
من الوقار كأنه حيث قال المباح :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورَى

أواد : فإن يكن أمسى الليل وقارَى وهو فيقول .

وانظر تصريف المازني وشرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٣ ص ٣٩ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ؛ وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يؤنث بها الإسم في الوقف كقولك ، هذه طالعة ،
وقد أبدلت من الهزرة في هزرت وهمرت ، وهرحت القرس تريد أرحت . . .

/ والميم تبدل من النون إذا سكنت وكانت بعدها الباء^(١)؛ نحو قولك : عَنَبَر ، وَمِئَبَر .

وَسَنَبَاءُ فاعلم .



والنون تكون بدلا من ألف التَّأْنِيثِ . في قولك : غَضَبَان ، وعُطْشَان^(٢) ، إِنَّمَا النون ، والألف في موضع أَلَنِي حمراء يافتي ؛ ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لِأَنَّ حروف تَأْنِيث لا يدخل على حرف تَأْنِيث . فكذا لا تدخل على ما تكون بدلا منه .

ولهذه العلَّة قيل في النسب إلى صنعاء ، وبَهْرَاء : صَنَعَائِي ، وبَهْرَائِي . ونشرح هذا في باب ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .



فَأَمَّا الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فَأَحَدُهَا : (الطاء) وهي تبدل مكان التاء في مُفْتَعَل ، وما تصرف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والميم تكون بدلا من النون في عنبر وشنباء ونحوهما إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت من الواو في قم وذلك قليل » .
الشنباء علوبة في الأسنان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح في أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التأنيث وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١ من الأصل قال : « وكذلك فعلان الذي لم فعل إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء » ولكنه فيها مضي في ص ٤٧ من الأصل قال : وتزاد مع الألف في غضبان وسكران وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو غضبان مشبهة لألف التأنيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتأنيث في قولك حمراء وصفراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما .

فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي لم فعل عتدم ، لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صارت بمنزلة همزة التي في حمراء وقال في ج ٢ ص ٣١٤ « والنون تكون بدلا من همزة في فعلان فعل » وقال في ج ٢ ص ١٠ « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كآلف حمراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه . والرفعي في شرح الكافية ج ١ ص ٥٢ والأشعري فيها لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من همزة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والطاء منها (التاء) في افتعل إذا كانت بعد الصاد في افتعل ، نحو اضطهد وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اضطر ، وبعد الطاء في هذا وقد أبدلت الطاء من التاء في فطت إذا كانت بعد هذه الحروف وهي لفة تميم قالوا : فحطط برحلك . . . »

وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مضطبر ، ومضطهد ، ومظلم وهو مفتعل من الظلم .

وأما ما تصرف منهن / للإدغام ففي بابيه نذكر .

ومنهن (الذال) . وهي تبدل مكان التاء في مُفتعل ، وما تصرف منه^(١) إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، ونما يدانيها من المخرج ، نحو الذال ، والزى ، وذلك قولك في مُفتعل من الزين : مزدان ، ومن الذكور : مُذكر .

والحرف الثالث (الجيم) وهي تبدل إن شئت مكان الياء المشددة في الوقف للبيان ؛ لأن الياء خفية . وذلك قولك : تميمج في تميمي ؛ وعلج أي على^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الذال فتبدل من التاء في الفعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ، ونحوها » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأبدلوا الجيم من الياء المشددة في الوقف ، نحو علج وعوفج يريدون : على وعوفى » . وانظر شرح شواهد الشافية للبندادي ص ٢١٢ - ٢١٥ .

هذاباب

معرفة بنات الأربعة التي لازيادة فيها

- فمنها ما يكون على (فَعْلَل) ، فيكون اسما وصِفة^(١) . فالاسم نحو جعفر ، ونهشل .
والنعت ، مثل سَلَجَم^(٢) ، وسَلَهَب^(٣) .
ويكون على (فُعْلَل) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرْثَن ، والترْتُم^(٤) .
والصفة ؛ نحو قولك رجل قُلُقُل^(٥) ، وناقعة كُحْكُح^(٦) .
ويكون على (فُعْلِل) فيهما^(٧) . فالاسم الزَّبْرِج والخِمْنِم^(٨) .
والنعت اللُّطْلِط^(٩) وهو قليل .
ويكون على / (فُعْلَل) فيهما^(١٠) . فالاسم درهم . والصفة هَجَرَج .

١
٥٤

-
- (١) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ : فالأسماء نحو جعفر ، وعنبر ، وجندل والصفة سلهب ، وعلجم ، وشجم .
(٢) الطويل من الخيل ومن اتصال ومن الرجال .
(٣) الطويل أيضاً .
(٤) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ : فالأسماء نحو الترم والبُرْثَن والمبرج والصفة نحو الجرش والصنع والكتندر . فالترتم من أمثلة سيويه وقد ذكره أيضاً أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم القوية التي بين أيدينا .
(٥) غفيف .
(٦) سنة .
(٧) في سيويه ج ٢ ص ٣٣٥ : فالأسماء ، نحو الزبْرِج والزبَرِج والحفرد . والصفة عتقص ، والدلقم ، وغرمل ، وزهلق .
(٨) الضرع الكثير اللبن ونبت له شوك .
(٩) الناقة الهرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال . . وإنما أكثرت من هذا ، لأن أبا العباس ذكر أن ضللا في الصفة قليل (المنصف ج ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيويه أربعة أمثلة ذكرناها .
(١٠) في سيويه : فالأسماء ، نحو قلم ، ودرهم ، والصفة : هجرع ، وهيلع ، ومن معاني جبرع الطويل ، والأحق ، والجبان . في إصلاح المتنق ص ٢٢٢ : قال الأصمى : وليس في الكلام فُعْلَل مكسور الفاء مفتوح اللام إلا دوهم ورجل هجرع . ومنه في مجالس ثعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعْلٌ) غيرَ مضاعفٍ في النعت^(١) خاصة . وذلك قولهم : سَبَطَ^(٢) وقَبَطَ^(٣) .
 وأعلم أنه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله في الكلام غير ذلك
 فيحذف . وذلك قولهم : (عَلِيطَ)^(٤) ونحوه . وإنما أصله عَلِيط .
 وكذلك (هُدَيْدَ)^(٥) إنما أصله هُدَايد . وذلك جميع بابيه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو الفطحل والصقيل والمهملة والصفة المزير والسبطر والقسطر » فقد أثبت سيبويه فعلا في الأسماء ولم يثبت المبرد .
 (٢) طويل متعد .

(٣) الشديد . وانظر المنتصف ج ٣ ص ٣ وقال الرضي في الشافية ج ١ ص ٥١ : ما يصاب في الكتب .
 (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال تنقل ، ولا فعل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ، ولا فعل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فمال ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوال في أربع متحركات ، وذلك عليط إنما حذفت الألف من عليط والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فمال جائز فيه تقول : عبالط وعجلط وعكالط وعكلط ودوادم ودودم » .
 رجل عليط وعليط : ضخم عظيم .
 (٥) الهدايد والهديد : اللبن الخائر جدا ، وهو أيضا نحمش يكون في البتين .

هذا باب

معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهي على أربعة أمثلة :

منها (فَعَّلَ) ، وهو يكون اسمًا ونعتًا^(١) .

فالاسم نحو : السَّفَرَجَل . والصفة نحو شَمَرَدَل .

ويكون على (فَعَّلَ) فيهما^(٢) .

فالاسم ، نحو الخُرْجِيل . والصفة ، نحو الخَبِيثَيْن ، والقُدْعِمِلَة^(٣) .

ويكون على (فَعَّلَ) غير مضاعف . فيكون اسمًا ، ونعتًا^(٤) .

فالاسم قِرْطُوب . والنعت جِرْدَحْل^(٥) ، وحِنْزَقُر^(٦) .

/ ويكون على «(فَعَّلَلِ) نعتًا^(٧) . وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش^(٨) ، وكلب نَحْوَرِش^(٩)

١٥٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم سفرجل ، وفرزدق ، وزبرجده . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شردل وهرجل ، وجندل » . الشردل : الفئ السريع من الإبل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعلل في الاسم ، والصفة ، وذلك نحو قذعل وعبيث والإسم ، نحو قذعلة . الخزعيلة : الفكاة والمزاح .

(٣) الخبيث من الرجال : القوي الشديد . في المنصف ج ١ ص ٣١ فالاسم الخزعيلة والصفة : الخبيث ، والقذعل وقيل قذعلة اسم . وفي المنصف ج ٣ ص ٥ : يقال : ما أعطاني قذعلة ، وقذعلا : أي لم يطين شيئاً ويقال : القذعلة : الضخم من الإبل . وانظر شرح الشافية للرعي ج ١ ص ٥١ . وفي اللسان : « القذعل والقذعلة : القصير الضخم من الإبل ، وما في الهاء قذعلة : أي شيء من السحاب . ما عنده قذعلة ، ولا قرطية أي ليس له شيء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم نحو قرطوب وحنيتر والصفة نحو جردحل وحنزقر » يقال ما في الهاء قرطوب أي صحابة وقال ثعلب هو دابة .

(٥) الضخم من الإبل . (٦) القصير النسيم .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعلل في الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصلصق ، ولانلمه جادإسم » .

(٨) الجحمرش : العجوز المسنة . ذكر المسازن في تصريفه أن أوزان الخماسي المبرد تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثل بالفعل إسمًا . وقال أبو الفتح في شرحه ج ١ ص ٣٠ « وفعلل : ذكر أبو عبيان أنه يكون إسمًا وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت . . ولم ينفرد المبرد بهذا القول وإنما تبع سيبويه كما ذكرنا نعت » .

(٩) كلب نخوروش : كبير وعشش . وعد المبرد هذه الكلمة من الخماسي المبرد خطأ ، فإن الواو زائدة يقيّن ، فإنها لا تكون حشرًا مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائدة وفي المنصف ج ١ ص ٣١ « نخوروش : ليس عندي من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ .

هذا باب

معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل^(١)
وكيف تعتبرها في أصاها وزوائدها

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً . فحسب هذا أن تكرر اللام ، فتقول : ضَرَبْتُ فاعلم ، فيكون على وزن جعفر ، وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما ، وكررت اللام حتى لحق بوزن فَعْلَل ، ألا ترى أنك تقول إذا قيل لك : ابن من ضرب مثل قَطَعَ : ضَرَبْتُ فاعلم ، لأنه إنما قال لك : كرر العين ، فإنما زدت على العين عيناً مثلها .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل صَمَحَ لقلت : ضَرَبْتُ ، لأنه إنما قال لك : كرر العين / واللام ، فأجبت على شرطه .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل جَدُول لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم ، لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بجذاء الراء . وكذلك لو قال لك : ابن لي من ضرب مثل كَوَثِر لقلت : : ضَرَبْتُ فاعلم ، فاحتسيت على الدال المطلوب منك .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل حَيَّرَ لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل سَلَقَى لقلت : ضَرَبْتُ ، وقلت لنفسك : ضَرَبْتُ مثل قولك : سَلَقَيْتُ .

(١) عقد المازني في تصريفه باباً لهذا عنونه بقوله :

هذا باب ماقيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب ج ١ ص ١٧٣ .

فهذا يجرى في الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنما ذكرنا هذا الباب توطئة لما بعده .

تفسير : يقال : سَلَقَهُ : إذا ألقاه على قفاه^(١) . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه .
وإذا ألقاه على أحد جَنْبَيْهِ قيل : قَتَرَهُ ، وقَطَرَهُ . وإذا ألقاه على رأسه قيل نَكَّتَهُ .

(١) في اللسان : ساقه سلقا و سلقاة : طعن فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقيته سلقاة وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٣٠ فقد ذكر كل هذه المعاني هناك .

هذا باب

معرفة الأفعال: أصولها وزوايدها

/ فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضيا :

يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدى وغير المتعدى .

وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍّ ، وجلس وقعد . لما لا يتعدى .

ويكون على (فَعِلَ) فيهما . فما يتعدى فنحو : شَرِبَ ، واتيم .

وأما ما لا يتعدى فنحو : بطر ، وخرق .

والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً ، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان على (فَعَلَ) نحو : كَرُمَ ، وظُرِفَ ، وشُرِفَ .

فأما ما كان على (فَعِلَ) فاللازم في مستقبله (يَفْعَلُ)^(١) تقول : شَرِبَ يشرب ، وعلم يعلم .

وما كان على (فَعَلَ) فاللازم (يَفْعَلُ) ؛ نحو كَرُمَ يكرُم ، وظُرِفَ يظُرِفُ .

وأما ما كان على (فَعَلَ) فإنه يجىء على (يَفْعَلُ) ، و(يَفْعُلُ) ؛ نحو : يضرب ، ويقتل .

وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على (فَعَلَ يَفْعَلُ) . وذلك إذا كان ^١/_{٥٨} الحرف من حروف الحلق عينا أو لاما .

فأما العين فنحو : ذهب يلعب ، وطحن يطحن . وأما موضع اللام فصنع يصنع ، وقرأ يقرأ^(٢) .

(١) تكلم سيبويه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وأوصافها ومصادرها في أبواب كثيرة بدأها بقوله ج ٢ ص ٢١٤ هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك . . .

(٢) انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ .

وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها في أنفُسها ، لأنَّ المصدر إنما يجري على فِعْله .

فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فِعْلٍ منها إلَّا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرها .

وذلك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنما يخرج لزاائد يلحقه ، إلَّا أن يكون من بنات الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلا ؛ كما كانت بنات الثلاثة .

فأمَّا بنات الثلاثة فإنَّ همزة تليحها أوَّلًا ، فيكون الفعل على (أَفْعَل) ؛ نحو : أخرج ، وأكرم .

ويكون المستقبل ، نحو : يُخْرِج ، وَيُكْرِمُ ، وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤْفِل) ، فحذفت همزة ؛ لأنَّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممنوع .

فلما كانت زائدة / وكانت تُلْزِمُ ما لا يقع في الكلام مثله حذفت . وأتَّريعت حروف المضارع ^١/_{٥٩} همزة^(٢) ؛ كما جرَّين في باب وعد^(٣) مَجْرَى الياء .

ويكون المصدر على (إِفْعَال) وذلك قولك : أَكْرَم يُكْرِم إِكْرَامًا ، وَأَحْسَن يُحْسِن إِحْسَانًا .

ويكون على (فَاعَلَتْ)^(٤) فيكون مستقبله على وزن مستقبل (أَفْعَلَتْ)^(٥) قبل أن يحذف . وذلك قولك : قَتَلَ يُقْتَلُ ، وضارب يُضَارِبُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت همزة في يفعل ، ويفعل وأخواتها كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا همزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرده الخلف فيه ، لأن همزة تنقل عليه كما وصفت لك وأكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقه زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هي استئصال اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبدوء بالياء ، نحو يودع فحذفت الواو للتخلص من هذا الثقل فتقيل يمد ، وليس في المضارع المبدوء بالهمزة ، أو بالتون ، أو بالتاء ثقل إذ لم يجمع فيه ياء . وواو . ولكن حصلت الصور الثلاث التي لا ثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع المبدوء بالياء فحذفت فاء الفعل في المضارع في كل صورة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ « أعلم أنك إذا قلت فاعله فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين قلت فاعله ومثل ذلك ضاربه ، وفارقه ، وكارمه » .

(٤) لا يريد الوزن الصرفي وإنما يريد الاتفاق في عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتي .

ومعنى (فاعِل) إذا كان داخلا على (فَعَلَ) أَنَّ الفعل من اثنين ، أو أكثر . وذلك ؛ لأنَّك تقول : ضربت ، ثُمَّ تقول : ضارِبٌ . فتحبِر أَنَّهُ قد كان إليك مثل ما كان منك وكذلك شامت . فإن لم يكن فيه (فَعَلَ) فهو فِعْلٌ من واحد ، نحو : عَقِبَتِ اللص ، وطارقت نعلِي^(١) . والمصدر يكون على (مفاعلة) ؛ نحو : قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشاممة .

ويقع اسم الفعل على فِعَال ، نحو القِتَال ، والضَرْاب^(٢) .



واعلم أَنَّ الفعلين إذا اتَّفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر^(٣) ؛ لأنَّ الفعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ « وقد تحبى فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وظهرت عليه » و طارقت الرجل نعليه إذا أطبق نعلك على نعل فخرزها وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) جبل الفعالم هنا اسم الفعل وجعله في الجزء الثاني مصدر وهو يريد باسم الفعل المصدر ص ٣٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير النمل ، لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاوروا ، وتجاروا اجتورا ، لأن معنى اجتوروا وتجاروا واحد . ومثل ذلك انكسر كسرا . . وقال الله تبارك وتعالى « والله أنبيكم من الأرض نباتا » ، لأنه إذا قال : انبت فكأنه قال : قد نبت . وقال عز وجل (وتبئل إليه تبئلا) ، لأنه إذا قال : تبئل فكأنه قال : تبئل . . . » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢١ .

ماذا يراه المبرد في ناصب تبئلا ، ونباتا في الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا ؟

الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل مخوف ، يدلل قوله هنا : فكان التقدير والله أعلم - والله أنبيكم فنبت نباتا .

وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم : أنه إذا أنبتكم فنبت نباتا » .

ويشهد لهذا أيضاً سياق الحديث في الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شرعية حذف فيها الفعل الناصب (صنع الله ..) ثم قال : ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل (وتبئل إليه تبئلا) وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عر عن ذلك السيوطي في المصع ج ١ ص ١٨٧ بقوله :

« الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمراً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن عروف وعزاه لسيبويه » .

أما ابن يعيش ، والرخصي فينبسان إلى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . في ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ « أكثر التحوين يعمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي . .

وبعضهم يفسر لما فعلا من لفظها . . أى أنبتكم فنبت نباتا . . وهو مذ هب سيبويه » .

وانظر شرح الكافية للرخصي ج ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش .

^١/_٦ الذى ظهر فى معنى فعله الذى ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدعك تركاً شديداً ، وقد تطوّيت أنطواءً ، لأنّ تطوّيت فى معنى انطويت . قال الله عزّ وجلّ : (وَتَبَيَّنَ لِلْإِنسَانِ تَبَيُّنًا)^(١) لأنّ تبئّل وتبئّل بمعنى واحد . وقال : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) .

ولو كان على أنبتكم لكان إنباتا ، قال امرؤ القيس :

وَرَضْتُ فَدَلَّتْ صَعْبَةً أَيْ إِذْلال^(٣)

ولو كان على ذلت لكان : أَيْ ذُلٌّ . لكن رَضْتُ فى معنى أذلت .

ويكون الفعل على (فعل) فيكون مستقبله على (يُفَعِّلُ)^(٤) ؛ لأنّه فى وزن فاعل ، وأفعل .
فلذلك وجب أن يكون مستقبله [كمستقبّاهما]^(٥) .

والصدر على (التفريق) ؛ نحو : قَطَّعت تقطيعا ، وكسَّرت تكسيرا .

^١/_{١١} وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعلها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحة ذلك الحرف من / المفعول ؛ نحو قولك : مُكْرِمٌ ومُكْرِمٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُقَطَّعٌ ومُقَطَّعٌ .

وما كان من المصادر التى فى أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التى على ذلك الحدّ ، أو الأزمنة فعلى وزن المفعول ؛ لأنّها مفعولات .

فالصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما ، وذلك قولك أنزلاته

(١) الزمّل : ٨ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا إلى الحصى ورق كلامنا) . صار ثامة بمعنى رجح . والحصى : مصدر بمعنى الإحسان أو اسم تفضيل مؤنث الأحسن : أى إلى الحالة الحصى . وذلك الدابة : سهلت وانقادت فهى ذلول . وصعبة مفعول رضى . وأى اذلال . أى مفعول مطلق عامله رضى ، لأن معنى رضى أذلت .

والشعر لامرئ القيس من قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخزائن ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٢٥ وشرح الحاشية ج ٤ ص ١٦٩ - ٢٣٥ .

(٤) سيجد هذا مرة أخرى .

(٥) تصحيح السيرافى .

مُنْزَلًا . قال الله جلَّ وعزَّ: (لَيُذْخِلْنَهُمْ مُدْخِلًا يَرْضَوْنَهُ)^(١) و (بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِبُهَا وَمَرْسَاهَا)^(٢) .

وتقول : هذا مقاتلنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ^(٣)

وتقول : سَرَحْتَهُ مُسَرَّحًا ، أى تسريحًا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحِي الْقَسَوِي فَلَاعِيًا بَهْنٌ ، وَلَا اجْتِلَابًا^(٤)

ويكون الفعل على (اَفْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ) .

والمصدر (الْاَفْتِعَالُ) ، ويكون الفاعل (مُفْتَعِلًا) . على ما وصفت .

ويكون على (انْفَعَلَ) وهو فى وزن (اَفْتَعَلَ) ، ويكون للمستقبل (يَنْفَعِلُ) / على وزن (يَفْتَعِلُ) $\frac{1}{12}$

وهو بناء لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الْاِنْفِعَالُ) على وزن (الْاَفْتِعَالُ) .

وفاعله (مُنْفَعِلٌ) . ولا يقع فيه (مفعول) إِلَّا الظرفان : الزمان والمكان . تقول : هذا يوم

مُنْطَلَقٌ فِيهِ .

(١) الحج : ٥٩ - فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤ « والأول أن يراد بالمدخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال .

ويحتمل أن يكون مصدرًا » .

(٢) هود : ٤١ - يحتمل مجراها ومرساها أن يكونا مصدرين أو اسمى زمان أو مكان . الكشف ج ٢ ص ٢١٦ البحر

المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصدر ميمي بمعنى قتال وقال الأعمى : (يجوز أن يكون اسم مكان والمعنى أقاتل حتى لا أرى لى موضعاً للقتال لعلية العدو وظهوره أو لتراحم الأقران ، وضيق الممترك عن القتال وأفر منهزمًا إذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة » .

نسب البيت سيبويه إلى مالك بن أبى كعب وانظر الأشباه ج ١ ص ١١٩ والخصائص ج ١ ص ٣٦٧ ، ج ٢ ص ٣٠٤ وحسانة البحرى ص ٥٣ والفاضل للمبرد ص ٥٤ وشرح التهريزى للحماسة ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سيبويه فى موضعين ١٠ ص ١١٩ على أن سرحى مصدر ميمي بمعنى تسريحى ، واستشهد به فى ج ١ ص ١٦٩ على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلاباً سكن الياء من (القوافى) للضرورة .

يقول أنا أطلق القوافى من عقالمها اقتصاداً عليها . وفسر الأعمى قوله (ولا اجتلاباً) بقوله : لا أسرقها من شعر غيرى . وأرى أن يكون المعنى أيضاً : لا استكره الفاقية على موضعها وإنما تأتى إلى طوع الخاطر .

والبيت لجرير وانظر ديوانه ص ٦٢ .

(يَنْفَعِل) يكون على ضربين^(١) : فأحدهما : أن يكون لما طلوع الفاعل ، وهو أن يرومه الفاعلُ فيبلغ منه حاجته . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وقطعته فانقطع .

ويكون للفاعل بالزوائد فعلا على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فعلته .

وفي هذا الوزن إلا أن الإدغام يدركه ؛ لأنك تزيد على اللام مثلها ، وذلك قولك : احمر ، وانحضر^(٢) .

وأصله احمر .

يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمررت ، لأن التضعيف يظهر إذا سكن آخره فيصير^(٣) احمررت على وزن انفعلت وافتعلت ، والفاعل / منه مُحَمَّرٌ وأصله مُحَمَّرٌ ، وهو فاعل لا يتعدى الفاعل ؛ لأن أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل ، نحو احمر ، واعور .

فان وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُحَمَّرٌ فيه ، ومُعَوَّرٌ فيه .

ويكون المصدر على مثال (أفعلال) ، نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الافتعال والانتفعال .

ويكون الفعل على مثال (استفعلت) ، نحو استخرجت ، واستكثرت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ : « فذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعلة نحو : انطلقت ، وانكثت ، وانجردت ، وانسلت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس ما طالع فعلت ، نحو كسرتَه فانكسر ولا يقرلون في هذا : طلعت فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ومضى . . . » .

وانظر تصريف المازي ج ١ ص ٧١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وليس في الكلام انفعلة ، ولا انفعليه ، ولا أفعالته ، ولا افتعلته وهو ، نحو احمررت ، وانحضر » .

وقال في ص ٣٤٣ « واحمررت احمراراً » وانظر تصريف المازي ج ١ ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) في تصريف المازي ج ٢ ص ٢٠٧ : « فاللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها » . وانظر المصنف ج ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبله على (يُسْتَفْعَل) ؛ نحو : يُسْتَخْرَج ، وَيُسْتَكْثَر .

ويكون المصدر (اِسْتِفْعَالًا) ؛ نحو : استخرجا ، واستكثرا^(١) . -

والفاعل مُسْتَخْرِج ، والمفعول مُسْتَخْرَج .

ويكون على مثال (اَفْعُنَلْتُ)^(٢) ، و(اَفْعُوَعَلْتُ)^(٣) . إِلَّا أَنْ (اَفْعُنَلْتُ) ملحقة فحتاج إلى أن نعيد ذكرها في باب الأربعة . وذلك قولك : اَفْعُنَسَس ، وفي اَفْعُوَعَل : اَغْلُوَدَن .

والمصدر كمصدر (اِسْتَفْعَلْتُ) . تقول من (اَفْعُنَلْتُ) : (اَفْعِنَلَالا) ؛ ومن (اَفْعُوَعَلْتُ) (اَفْعِيَمَالًا) . تقلب الواو ياء ؛ لانكهار ما قبلها ، وسكونها .

ويكون / على (اَفْعُوَلْتُ) ؛ نحو : اَغْلُوَلْتُ ؛ تقول : اَغْلُوَلَّ الرجل ، إذا ركب دابته فضم $\frac{1}{64}$ ببديهة على عنقه إذا خاف السقوط^(٤) .

والمصدر (اَغْلُوَلًا)^(٥) . تصح الواو ؛ لأنها مشددة ، وكلما صحّت الواو في الفعل صحّت المصدر .

ويكون على (اَفْعَالْتُ)^(٦) فيكون على هذا الوزن ؛ إِلَّا أَنْ الإِدْغَام يدركه . ولأصل أن يكون على وزن استخرجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : اِحْمَارَزْتُ ، واشهابت ، واحمارّ الذبّة واشهاب .

(١) باب استعملت في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٧ .

وقول المبرد : نحو استخرجا واستكثرا حكاية حالة النصب ، ونظيره قول سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ ومصدر افعل افتعلا .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام اخرجت » ، لأنه نظير انقلعت في نبات الثلاثة . زادوا فيه تونا وألف وصل زادوها في هذا ، وكذلك انقلعت ، لأنهم أرادوا أن يلفوا به اخرجت .

(٣) باب افوعلت في سيبويه ج ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازني ج ١ ص ٨١ .

اقتبس : رجع وتأخر . اغلودن البيت : طال .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « واعلوط إذا جد به السير .. واعلوطه إذا ركبته بنير سرج » وانظر تصريف المازني ج ١

ص ٨٢ ، والمنصف ج ٣ ص ١٣ .

(٥) سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٨ .

والمصدر (أفعلال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احماراً احميراراً . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

ويكون الفعل على (تَفَعَّلَ) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فَعَلَ) فلا يتعدى ؛ نحو قولك : قطعته فتقطع ، وكسرتَه فتكسر . فهذا للمطاوعة^(١) .

ويكون على الزيادة / في فِعْل الفاعل ؛ نحو : تقحمت عليه : وتقدمت إليه .

والأصل إنما هو من قَحَمْتَه فتقحم ، وقَدَمْتَه فتقدم .

والمصدر (التَقَعَّل) ، نحو : التَقَدَّم ، والتَقَحَّم

فإذا كان على زيادة غير (فَعَلَ) كان مثل تكلم ومثل ما يقول النحويون : إنه يخرج من هيئة إلى هيئة^(٢) ؛ نحو : تشجع ، وتجعَّل ، وتصنع .

ويكون على (تَفَاعَلَ)^(٣) كما كان (تَفَعَّلَ) ؛ لأنَّ هذه التاء إنما لحقت فعل وفاعل في الأصل . فيكون على ضربين .

أحدهما : المطاوعة . وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كسرتَه فانكسر ؛ لأنَّك لم تخبر في قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة ، وأنت إذا قلت : قدَّمته فتقدم ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل ، نحو كسرتَه فتكسر ، وعشيت فتعشى ، وغديت فتغدى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فإنك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتعلم ، وتجلد ، وتمراً . . . » .

(٣) قال سيبويه في باب ما طالع ج ٣ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك : نحو : ناولته فتناول ، وفطمت التاء ، لأن معناه متى الانفعال والاتصال » .

وقال في ص ٢٣٩ « وقد يحى تفاعل ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تفاعل ، وتمايت ، وتمايت ، وتمايت ، وتمايت » .

وانظر تصريح المازني ج ١ ص ٩١ .

وناولته فتناول تخبر أنه قد فعلَ على الحقيقة ما أردت منه . فإنَّما هذا كقولك : أدخلته
فدخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده . وذلك ؛ نحو قوله قل ،
وتغابى ، وتغافل كما قال :

إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ^(١) .

والمصدر (التَّفَاعُلُ) على وزن / التَّفَعُّل .

ففي ما ذكرنا دليل على كلِّ ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو متصف عنه قال :
وقوله : وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا .

تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعمى عن هذا الرجز .

وبقية الرجز في أمالي القائل ج ١ ص ٩٦ وفي سمط اللآله ج ١ ص ٢٩٩ .

وانظر المختصص ج ١ ص ١١٩ ، ج ١٤ ص ١٨٠ والانتصاب ص ٤٠٩ والجلوالبقي ص ٣٢١ .

وينسب هذا الرجز إلى أرملة بن سبية ، وإلى غيره أيضاً .

هذَابَاب

معرفة أَلِفَاتِ الْقَطْعِ وَأَلِفَاتِ الْوَصْلِ

وهنَّ همزات في أوائل الأسماء ، والأفعال ، والحروفِ

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت
بغير ما استثنيتها لك . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية : أب ، وأخ ، والزائدة : أحمَر ،
وأَصْفَر تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال الهمزة الأصلية ؛ نحو همزة أكل ، وأخذ . والزائدة همزة أعطى . وأكرم .
تقول : يا زيد أحياناً ، وأكرم .

فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفِعْلُ^(١) . وتلحق من الأسماء أسماءً بعينها
مختلفة . والمصادر التي أفعالها فيها ألفُ / الوصل . ١٦

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها . لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن ؛ فإذا
وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت^(٢)

وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها .
وتسقط الألف ؛ لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا
معنى لها .

فآية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يَفْعَل) مفتوحة^(٣) . فما كان كذلك فلحقته الألف

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حنفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن
الألف » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فإن ثقل منه ، وأفل ، وثقل مفتوحة الأوائل » .

فهى ألف الوصل - وذلك قولك : يَضْرِبُ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ . وذلك قولك :
يا زيد اضربْ ، ويا زيد انطلقْ ، ويا زيد استخرجْ .

فإن انضمت الياء في (يَفْعَل) لم تكن الألف إلا قطعاً . وذلك نحو : أحسن ، وأكرم ،
وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكْرِمُ ، ويُحْسِنُ ، ويُعْطِي . تكون الألف ثابتة ؛ كما تكون دال
دخرج ؛ لأن حروف المضارعة تضم فيها ؛ كما تنضم مع الأصول في مثل قولك / : يُدْخِرُ ويُرَامِي .
١
٦٨

فكل ما كان من الفعل ألفه مقطوعةً ، فكذلك الألف في مصدره ؛ تقول : يا زيد أكرم
إكراما ، وأحسن إحسانا .

وإذا كانت في الفعل موصولة فكذلك تكون في مصدره . تقول : يا زيد استخرج استخراجا ،
وانطلق انطلاقا .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدىء مكسورة^(١) . تقول : اعلم ، انطلق .

فإن كان الثالث من (يَفْعَل) مضموما ابتدئت مضمومة . وذلك لكرهيتهم الضم بعد
الكسر ؛ حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يَلْحَقَ الضم إعرابا ، نحو قولك : فخذ كما ترى .
فكروها أن يأتى حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجز بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعدو ، وقتل يقتل إذا استأنفت : أركض برجلك . أعد يافى ،
أقتل .

وكذلك / المرأة . تقول : أقتل ؛ لأن العلة واحدة . تقولها : أغزى أغزى ؛ لأن
الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو كانت في يعدو ساكنة ، والياء التي لحقت
للتأنيث ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت
ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ؛ لأن يعدو بمنزلة يقتل^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألف الموصولة فيها ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث
مضموماً فتضمها وذلك قولك : أقتل . ، استضيف ، احقر ، ارحم . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما
إلا ساكن فكروها كسرة بعداً ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . . . » .

(٢) أجاز بهم الكسر وهو ضميم . انظر الأشموني ج ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الأعمال ص ٤٧ .

وكذلك نقول : أُسْتَضْجِفَ زَيْدٌ . اُنْطَلِقَ بِهِ . اُقْتَلِرَ عَلَيْهِ . وقد مضى تفسير هذا .

وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء^(١) فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .

فأما (ابن) فإنه حرف منقوص مُسَكَّنٌ الأوَّلُ فدخلت لسكونه . وإنما حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بذات الحرفين^(٢) .

وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرهما ثَمَّا فيه ألف الوصل من الأسماء—سقطت الألف ؛ لأنه يتحرك ما بعدها فيمكن الابتداء به . وذلك قولك : بُنَى ، وَسَمَى . تسقط الألف وترد ما ذهب منها .

وَأَمَّا (امرؤ) فاعلم فإن الميم متى حُرِّكَتْ سقطت الألف . ١/٧

تقول هذا مَرَّةً فاعلم ، وكما قال تعالى (يَجُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)^(٣) ، وهذا مَرَّتَيْنِ فاعلم .

ومن قال : امرؤ قَلَّ في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مَرْمَرٌ قال في مؤنثه : مَرَّاةٌ .

واعلم أنك إذا قلت امرؤ فاعلم ابتدأت الألف مكسورة ، وإن كان الثالث مضموما ، وليس بمنزلة أُرْكُضْ^(٤) ، لأنَّ الضمة في أُرْكُضْ لازمة ، وليست في قولك أُمَرؤ لازمة لأنك تقول في النصب رأيت امرأ ، وفي الجر مررت بامرئ فليست بلازمة .

وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .

فمن ذلك أن نقول : اِسْأَلْ فَإِنْ خَفَّفْتَ الهمزة فَإِنَّ حِكْمَهَا—إذا كان قبلها حرف ساكن—أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحركا . وهذا نأتى على تفسيره في

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « هذا باب كينونتها في الأسماء ، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام وليست لها أسماء تطلب فيها كالأفعال هكذا أجروا ذا في كلامهم » .

(٢) سيأتى في ج ٢ ص ٢٤ .

(٣) الأنفال : ٢٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو ابن ، وامرؤ ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال إنما تضم في حال الرفع فلما كان كذلك ففرقوا بينها وبين الأفعال ، نحو اقتل ، استضعف ، لأن الضمة فيهن ثابتة » .

في باب الهجزة إن شاء الله^(١) . وذلك قولك : سَلْ ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : اسْأَلْ - حذفت الهجزة فصارت : اسْأَلْ/ فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢) . $\frac{1}{71}$ ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ؛ نحو : قال ، وباع ، لِأَنَّكَ تقول : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ فتحول حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبع ؛ لِأَنَّهُمَا متحركتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قَوْلْ ، وَيَبِيعْ على مثال قَتَلَ ، وَضَرَبَ . يَقُولُ ، وَيَبِيعُ على مثال يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أَقُولُ ؛ كما تقول : أَقْتُلُ ، وَقُلْتُ ؛ إِيْبَعُ ؛ كما تقول : اضْرِبْ لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فؤه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعُلُ) ؛ لِأَنَّكَ تحذف الواو التي هي فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : عُدْ ، وَزِنْ ؛ لِأَنَّهُمَا من وعد ، ووزن ، يَعِدُ ، وَيَزِنُ ففؤهما واو تذهب في (يَفْعُلُ) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تأمره بما لم يقع . وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فقيس^(٣) إن شاء الله .

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة $\frac{1}{72}$ (قَدْ)^(٤) تنفصل بنفسها . وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال . لِأَنَّكَ إذا قلت : جاعني رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت لِألف واللام صار معرفة معهودا .

(١) سيأتي في ص ١٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الفاء زائدة ونظيرها قول ابن تولى : (وإذا هلك فتند ذلك فاجزعي) وسيأتي حديثه . وانظر البحر المحيط ج ٥

ص ١٧١ في قوله تعالى (فذلك فليقرحوا) .

(٤) حديث المبرد عن (ال) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢

وكله مفيد بأن أداة التعريف هي (ال) والخلاف بينه وبين الخليل في الهجزة أزدادة هي أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو ما فهمه ابن مالك في كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب إل المبرد القول بأن أداة التعريف الهجزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها ، وبين هجزة الاستفهام (التصريح ج ١ ص ١٤٨) وفي شرح الكافية للرعي ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ (وذكر المبرد في كتاب (الشاق) أن حرف التعريف الهجزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لتلا يشبه التعريف بالاستفهام » . وانظر الأشباه ج ٣ ص ٤ .

وإذا قلت : زيد يأكل فَأَنْتَ مُبْتَهَمٌ عَلَى السَّامِعِ ، لا يدرى أهو في حال أَكَلَ أم يُوقِعُ ذَلِكَ فَيُاسْتَقْبَلُ ؟ فإذا قلت : سَيَأْكُلُ ، أو سوف يأكل فقد أَبْنَيْتَ أَنَّهُ لا يَسْتَقْبَلُ .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك . وكان جائزاً للضرورة ، كما يجوز مثله في (سوف) ، و (قلماً) ، و (قَدْ) ، ونحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال كما قال حيث اضطرَّ الشاعر :

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصَّدْوَةَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طَوَّلِ الصَّدْوَةِ يَدُومُ^(١)

وإنما (قلماً) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطرَّ :

دَعُ ذَا وَعَجَلُ ذَا وَالْحِجْنُ يَذَلُّ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلِئْنَاهُ بَجَلُ^(٢)

فمفصل / الألف واللام على أَنَّهُ قد رَدَّهَما في البيت الثاني .

$\frac{1}{73}$

وقد شرحت لك أَنَّ هذه الألف إذا اتَّصَلَتْ بِالاسْمِ الَّذِي فِيهِ كَلَامٌ قَبْلَهُ سَقَطَتْ إِذْ كَانَتْ زَائِدَةً ، لسكون ما بعدها . تقول : أَسْتَخْرِجُ مِنْ زَيْدٍ مَا؟ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا ؛ لِأَنَّ أَلْفَ

== أَعَادَ الْمَبْرَدُ حَدِيثَ (أَل) فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣٧٨ فَقَالَ : وَمِنْ أَلْفَاتِ الْوَصْلِ أَلْفٌ الَّتِي تَلْحَقُ مَعَ اللَّامِ لِلتَّصْرِيفِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ عَلَى اللَّامِ لِأَنَّ اللَّامَ ، مُفَصَّلَةٌ مَا بَعْدَهَا فَجُعِلَتْ مِمَّا اسْمًا وَاحِدًا مَبْنُوزَةً (قَد) .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيحِي فِي مَوْضِعِينَ ج ١ ص ١٢ ، ٥٩ عَلَى أَنَّهُ ضَرْبٌ لَوْ قُوعِ الْإِسْمِيَّةِ بَعْدَ قَلَمًا لِأَنَّ (مَا) كَتَبَ الْفِعْلَ (قَل) وَلَا يَقَعُ بَعْدَ قَلَمًا إِلَّا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ . وَكَذَلِكَ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَبْرَدُ هُنَا وَقَالَ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣٤١ مِنَ الْأَصْلِ : هـ تَقُولُ قَلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ فَإِنَّ أَذْخَلَ (مَا) امْتَنَعْتَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَصَارَتْ لِلْأَفْعَالِ فَتَقُولُ : قَلَمًا يَقُومُ زَيْدٌ هـ .

مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا بَيُوضُوحٍ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ سَبِيحِي وَالْمَبْرَدِ فِي قَلَمًا وَلَا فِي أَنَّ الْبَيْتَ ضَرْبٌ لَوْ قُوعِ . وَابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى يَنْسِبُ إِلَى الْمَبْرَدِ أَنَّهُ خَالَفَ سَبِيحِي وَجَعَلَ (مَا) فِي قَلَمًا زَائِدَةً وَوَصَالَ فَاعِلٌ لِلْفِعْلِ .

أَنْظِرِ الْمَعْنَى ج ٢ ص ٨ وَالْخُرَازْمِيُّ ج ٤ ص ٢٨٧ .

وَلَمْ يَتَنَاوَلَ نَقْدَ الْمَبْرَدِ لِسَبِيحِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ .

وَالْبَيْتَ لِلرَّارِ التَّفْقِيسِي كَمَا نَسَبَ إِلَيْهِ الْأَعْمُ وَغَيْرُهُ وَإِنْ وَقَعَ فِي كِتَابِ سَبِيحِي أَنَّهُ لِعَمْرُو بْنِ أَبِي رَيْمَةَ . وَجَاءَ تَصْحِيحُ الْفِعْلِ أَطْوَلَ شَأْنًا قِيَاسًا .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيحِي فِي مَوْضِعِينَ ج ٢ ص ٦٤ وَ ٢٧٣ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ : بِهَذَا الشَّعْمِ مُفَصَّلٌ لَامُ التَّصْرِيفِ مِنَ الشَّعْمِ لِمَا احتاجَ إِلَيْهِ فِي الْفَرُوقِ ثُمَّ أَعَادَهَا فِي الشَّعْمِ لِمَا اسْتَأْنَفَ ذِكْرَهُ بِإِعَادَةِ حَرْفِ الْجَرِّ . وَفِي النَّصِّ ج ١ ص ٥١٠ وَضَبَّ شُرَاحُ الْكِتَابِ : بِجَلْ جَمِلَ الْبَاءُ حَرْفُ جَرٍّ وَالْخَلْ هُوَ السَّائِلُ الْمَعْرُوفُ ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا أَقْرَبُ لِمَعْنَى وَيَكُونُ مَعْنَى الْمَلَاءِ ، عَالِجَاءُ وَعَيْنِ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةٌ عَلَى هَذَا ، وَ (بِجَلْ) فِي الرِّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ اسْمُ فِعْلِ بِمَعْنَى حَسَبِ .

وَالْبَيْتَ لِفَيْلَانَ بْنِ حَرِيثٍ .

الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثَمَّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال الله عز وجل (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْنَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْنِرْ لَهُمْ)^(١) فذهبت ألف الوصل . فإن لحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف^(٢) ؛ لأنها مفتوحة ، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكنها تجعل مدة فتقول : آرجل قال ذاك ؟ ألام ضربك ؟ وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة . ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ، وألف (آيم) التي تقع في القسم ؛ فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيمُ الله لقد كان ذاك ؟ والعلة الفرق بين الخبر والاستخبار .

(١) المناقون : ٦ .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٠٤ فإن قيل : فما بالهم قالوا الحمر فيمن حذف حمزة أحمر فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام ، فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت ، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت كذلك قويت .

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف بآلف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها زائدة وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا مثلها من ألفات الوصل الألف التي في آيم ، وآيمن . . . » .

هذاباب تفسير بنات الأربعة من الأسماء^(١) والأفعال بما يلحقها من الزوائد

فالاسم من بنات الأربعة يكون على مثال (فُعْلُول) . وذلك ؛ نحو قولك : عصفور ،
وَزَنْبُورُ قالوا وحدها زائدة .

ويكون على مثال (فِعْلِيل) ؛ نحو دُمْلِيز ، وقَنْدِيل .

ويكون على مثال (فِعْلَال) ؛ نحو سِرْداح^(٢) ، وَجِئلاق^(٣) .

ويكون على مثال (فُعَالِل) ؛ نحو عُدَافِر^(٤) ، وَعُلابِط^(٥) .

وتلحق الأفعال الزوائد . فيكون على مثال (تَفَعَّلَ) . وذلك ؛ نحو : تَلَحَّرَج ، وَتَسَرَّهَفَ

وهذا مثال لا يتعدى ؛ لأنه في معنى الانفعال^(٦) وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ، وسرهفته
فتسرهف^(٧) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ : « هذا باب ما لحقت الزوائد من بنات الأربعة . . . استعرض فيه مواقع حروف الزيادة
في الرباعي كما عقد المزيد الخساسى باباً أيضاً ص ٣٤١ ، وجهه سيبويه في أبنية المزيد وأمثلة ما لا يدرك شأوه .

(٢) الناقة الطويلة والضخم من كل شيء .

(٣) حبل القمين : باطن أجفاتها الذى يسوده الكحل .

(٤) الأسد ، والشديد من الإبل .

(٥) الضخم .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير ذلك (في الملاءة) في بنات الأربعة على مثال تفعمل نحو دحرجه فتدحرج وتقلقه
تقلقل ومعدته فتعقد » . وفي المنصف ج ١ ص ٩٣ « وقلما توجد متعدية » .

(٧) في المنصف ج ٣ ص ٤ « يقال : سرهف ، وسرهفه ، وسرهفه ، وسرهجه . . إذا نهم وأحسن غذاه » .

ويكون بالزوائد على مثال « افْعَلْ »^(١) وذلك ، نحو اَحْرَنْجِمَ ، واخْرَنْظِمَ^(٢)

وألف هذا موصولة ؛ لأنَّك إذا قلت : يَحْرَنْجِمَ فتحت الياء .

وقد مضى تفسير هذا . وفيما كُتِبَ لك دليل على للعرفة بموضع الزوائد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام أحرنجته ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا فيه نوناً وألف وصل كما زادوهما في هذا . . . » .

(٢) في المنصف ج ٣ ص ١٤ « يقال : اخرنظم ، إذا غضب » . احرنجم : اجتمع .

هذَابَاب مَا كَانَ فَاَوْهُ وَأَوَّامِنِ الثَّلَاثَةِ

اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِلُ) سقطت في المضارع . وذلك قولك : وعدَ يَعِدُ ، ووجدَ يَجِدُ ، ووَمِمَ يَمِم .

وسقطوها ؛ لأنها وقعت . موقعا تتمتع فيه الواوات .

وذلك أنَّها بين ياء وكسرة^(١) وجُعِلَتْ حروف المضارع الأخر توابيع ليااء ؛ لثلاً يختلف الباب ولأنَّه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ؛ إذ كان مجازها واحدا .

وقد بينت لك أنَّه إذا اعتلَّ الفِعْلُ المصدر إذا كان فيه مثْلُ ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلٍ) ثبتت واوه ؛ لأنَّه لا علةَ فيها . وذلك قولك : وعدته وعَدَا ، ووصلته وضَلَا .

وإن بنيت المصدر على (فَعَلَةٍ)^(٢) لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنَّه مصدر فِعْلٍ معتلٍّ محذوف .

وذلك قولك : وعدته عِدَّةٌ ، ووزنته زِنَةٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « فلما كان من كلامهم استقتل الواو مع الياء حتى قالوا با جل ويبتل كانت الواو مع الهمزة أثقل فصرفوا هذا الباب إل يفعل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . . . »

وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، والكمال ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، والانصاف ص ٤٥٨ - ٤٦٢
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « فأما فعلة إذا كانت مصدراً فبهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لأن الكسر يستثقل في الواو فامرد ذلك في المصدر وشبه بالفعل إذ كان الفعل تذهب الواو منه ، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً . . . فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ، لأنه ليس عوض . . . »

وفي تصريف المسازني ج ١ ص ١٨٤ « ويكون المصدر على فعلة محذوف الفاء . . . »
وكذلك في ابن يعيش ج ١٠ ص ٦١ والأشياء والنظائر ج ١ ص ١٠٨ والتصريف الملوک ص ٣٤ ، ونزهة الطرف في علم الصرف البيهقي ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجري في أمانية قولين : قال في ج ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فعلة وقال في ج ٢ ص ٧ المصدر على فعل ومثله في الأشموني ، وقرضى رأى انفرد به . انظر شرح الشافية ج ٣ ص ٨٩ .

وكان الأصل وَغْدَةً ، ووزنة / ، ولكنك ألقيت حركة الواو على العين^(١) ، لأنَّ العين كانت $\frac{1}{٧٦}$ ساكنة ، ولا يُبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ؛ لأنها عِوَضٌ عما حذف ؛ ألا ترى أنَّك تقول : أكرمته إكراما ، وأحسننت إحسانا . فإن اعتلَّ المصدر لحقته الهاء عِوَضًا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت إرادةً ، وأقمت إقامةً . ولو صحَّ لقلت فيه : أَقَوِّمْتُ إِقْوَامًا ، ولم تحتجِ إلى الهاء . وكذلك عِدَّة ، ووزنة .

ولو بنيت اسما على (فُعْلَةٌ) غيرَ مصدر لم تحذف منه شيئا ؛ نحو قولك : وَجْهَةٌ^(٢) ؛ لأنه لا يقع فيه فعلٌ يَفْعَلُ ، وإن كان في معنى المصادر .

وإنما اعتلَّ المصدر للكسرة ، واعتلال فعله .. فإن انفرد به أحدهما لم يَحْتَلِلْ ، ألا ترى أنَّك تقول : وعدته وَعْدًا .

ومثل ذلك خِوَانٌ ، لم تنقلب واوه ياءً ، لأنه ليس بمصدر .

وكذلك الجِوَار لا يعتلُّ ، لأنه مصدر جاورت ؛ فيصحُّ كما صحَّ فعله .

وتقول : قمت قياما ، فيعتلُّ المصدر لاعتلال فعله ، والكسرة/ التي فيه . واو قلت : قلت $\frac{1}{٧٧}$ قَوْلًا لصحَّ المصدر ؛ لأنه لا عِلَّةُ فيه ، وهو بمنزلة (وَعْدًا) من وعدت .

فإن كان الفعل على (فُعْلٌ) كان مضارعه صحيحا إذا كان على (يَفْعَلُ)

وذلك قولك : وجِلَّ يُوَجِّلُ ، ووجِلَّ يُوَجِّلُ ، ووَجَّعَ الرجلُ يُوَجِّعُ ، لأنَّ الواو لم تقع بين ياء ، وكسرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وإنما جاز ذبا كان من المصادر مكسور الفاء إذا كان فُعْلَةً لأنه يبدد يفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على العين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وقد آمنوا فقالوا : جهة في وجهه وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة فيذك شئت فأما في الأسماء فثبت قالوا : ولدة ، وقالوا لدة كما حذفوا عدة . . . فإن بنيت اسما من وعد على فُعْلَةٍ قلت وعدة » .

وللمبرد مناقشة لسيبويه في خسة رد عليها ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنْكَر كقولك : يَوْمٌ ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَبْجَلٌ ، وَيَبْجَلٌ . وليس ذلك بجيد ؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أوّل الحرفين ، نحو : سَيْدٌ ، وَمَيْتٌ . وأصلهما سَيَوْدٌ ، وَمَيَوْتُ ؛ لأنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك لَيَّةٌ . إنما هي لَوِيَّةٌ ، لأنَّها من لويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتقلب الواو ياءً ؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً ، كما ذكرت لك في ميزان ، وميعاد ، فقالوا : نقول : يَبْجَلٌ ، وَيَبْجَلٌ^(١) .

ولو كسروا الأخرى الثلاثة : الهزمة والتاء واننون ، لكان قياسا على قولك بالكسرى باب فَعِلَ كُلُّهُ إذا/ قلت : أنا إِعْلَمُ ، وأنت تَعْلَمُ . ولكن لما كسروا الياء في يبجل علمنا أنَّ ذلك ؛ لتقلب الواو ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسر في الياء .

وقال قوم - وهم أهل الحجاز - : نُبدِلُها على ما قبلها فنقول : يا جَلٌ ويا حل . وهم الذين يقولون : مُوتِدٌ ، ومُوتِرٌ ، ويا تَعِدٌ ويا تَرِنٌ .

وهذا قبيح ؛ لأنَّ الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكلّ واحدة منهما في موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورى .

فأما إذا سكنا وقبل كلّ واحدة منهما فتحةً فإنَّهما غير مُغَيَّرَتَيْنِ ؛ نحو قواك : قَوْلٌ ، وبيعٌ . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رُمِي ، وغَزُو .

وإنما القياس ، والقول المختار يَوْجَلٌ ، وَيَوْجَلٌ . وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه مجرى علمت وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي تيجل وأنا أيجل ونحن فيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون يبيجل كراهية الواو مع الياء شيوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : يا جل فايدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهزمة الساكنة وقال بعضهم : ييجل كأنه كسر الياء مع الواو كسر الياء ليقب الواو ياء . . . وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ والكمال ج ٢ ص ١٧ ، ج ٣ ص ١١٧ ، و ج ٦ ص ٨٤ .

هَذَا بَابٌ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَادُ مِنْ هَذَا الْبَابِ

اعلم أنَّك إذا قلت : افْتَعَلَ ، وَمُفْتَعَلَ وما تصرَّف منه فإنَّ / الواو من هذا الباب تَقَلِّبُ فيه $\frac{1}{79}$ تاء^(١) . وذلك الاختيارُ ، والقولُ الصحيح .

وإنَّما فعلوا ذلك ؛ لأنَّ التاء من حروف الزوائد والبدل . وهى أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إنَّ السين من حروف البدل فسنبين أنَّ السين ليست من حروف البدل] ^(٢) ، وإنَّما تلزم استفعال ، وما تصرَّف منه . وقد مضى تفسير هذا ^(٣) .

وقد كانت التاءُ تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك : أَتَلَجَ وإنَّما هو من ولج ^(٤) . وكذلك فلان تُجاه فلان ، وهو فُعال من الوجه ، والثرثُ من ورث . والتُخمة من الوخامة . وهذا أَكثَرُ من أن يُحصَى . فلمَّا صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها . وكانت بعدها تاءُ لازمة ، فقلبوها تاءً ، وأدغموها في التاء التي بعدها . وذلك قولك : اتَّعد ، واتَّزن ، ومُتَّعد ، ومُتَّزن ، ومُتَّجِل من وجلت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوَات . . . وذلك في الاتصال وذلك قولك متقد ومتعد ، واتقد ، واتمد واتهموا في الاتمد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكثفها مع الضعف التي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها وأوّل لزوم البدل . . » .

وقال في ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتعد ، واتهم . واتلج . . ومن الياء في افتعلت من يشت ونحوها » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) انظر ص ٦٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وقد أبدلت في أفعلت وذلك قليل غير مطرد من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة نحوها في جميع تصرفها فهي أقوى من افتعل فن ذلك قولهم : أخطه وضربه حتى أتكأه وأتلجه يريد أولجه وأتهم لأنهم من التهم » .

وكانت الياء من قبيل الزوائد مخالفةً للواو فيها فاؤه واوٌ وذلك قولك : يَبِسَ وَيَبَسَ إذا قلت : يَبِيسَ وَيَبِيسَ وكذلك ما كان (فعلٌ) منه مفتوحاً ، نحو يَغَرَّ الْجَدْيُ يَغِيرُ^(١) ، وينع^١/_{٨٠} يِينع ، لم تحذف الياء/ او قوعها بين الياء والكسرة ، لأنه ليس فيها ما في الواو . فلذلك ثبت ؛ كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يفعل .

فمن قال في ييس ، وييس : يَبِيسَ ، وَيَبِيسَ فهو على قياس من قال : يُوَجِّل . وبعض ما يقول : يا جَل يقول : ياءس ويابس . وهذا ردئ جداً . فإذا صرت إلى باب (يُفْتَعِل) ، (مُفْتَعِل) صارت الياء في البديل كاواو تقول : مُتَبَس ، ومُتَبَس .

وإنما صارت كذلك ؛ لأن الياء إذا انضمت ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأن الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء ؛ ألا ترى أنك تقول : مُوسِر ، ومُوقِن . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو في ميزان . فقد خرجنا في (مُفْتَعِل) إلى باب واحد فأما من يقول : يا جل فإنه يقول : ياتيس ، ويا تزن ، وموتيس ، وموتزن .

فإذا أراد (افتعل) قال : ايتزن الرجل . ويقول : ايتبس إذا أرادوا افتعل من اليبس . وقيس هذا أجمع على ما وصفت لك وهو قول أهل الحجاز^(٢) . ولأصل والقياس ما بدأنا به .

والضمة مستثناة في / الواو ؛ لأنها من مخرجها ، وهما جميعاً من أقل المخرج حروفاً . ونبين هذا في باب^(٣) إن شاء الله .

(١) صوت .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها تامة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت مختلة فقالوا : ابتعد كما قالوا : قبل وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال وقالوا : موتعد كما قالوا : قول » . وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذه المسألة قال ص ٣٢٤ :

« قال أحمد : وليس يا تعد بمنزلة قال : لأن واو قال في موضع حركة (واو) يا تعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل في قولهم يا جل » ورد عليه ابن ولاد بقوله : « قال أحمد : قوله له : أنهم قلبوا واو يا تعد ألفاً كما قلبوها ، في يا جل صحيح وليس مخالفاً لما قال سيبويه ، لأنه ذكر أنهم جعلوا هذه الواو تامة لحركة ما قبلها فصيروها ألفاً لانفتاح الحرف الذي قبلها فحصل هذه علته لقلبها ، وإنما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يأت بدله لقلبها والإعلان لهما جميعاً ما ذكره سيبويه .. » وانظر ص ٣٢٥ .

(٣) سيأتي في هذا الجزء .

فمَنِي انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز^(١). وذلك قولك في وجوه: أجوه ، وفي وعَدَ : أُعِدَ .

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ)^(٢) إِنَّمَا هِيَ فُعَلَتْ من الوقت ، وكان أصلها وُقَّتَتْ .

وأما قولنا : إذا انضمت لغير علة ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ أَنْ يَحْدُثَ فِيهَا حَادِثٌ إِعْرَابٍ . وذلك قولك : هَذَا عَزَوٌ وَعَدَوٌ .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك : اخشَوْا الرجل (لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ)^(٣) (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)^(٤) .

وإنما وجب في الأول ما لم يجب في هذا ، لَأَنَّ الضِّمَّةَ هناك لازمة .

تقول : وَعِدَ ، فلا تزيلها الضمة ما كانت لما لم يُسَمَّ فاعله .

وفي قولك : وجوه لا يكون على غير هذه البنية . وكذلك كل ما كانت ضمته على هذه البنية .

(١) حديث المبرد هنا عن حمز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق لكلام التحويين ويقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٣٩ . . « أَنْ تَرَى الْوَاوَ الزَّائِدَةَ مَضْمُومَةً ضَمًّا لَا تَرَى الْعَرَبَ أَبَدَلَتْهَا هَمْزَةً كَمَا أَبَدَلَتْ الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةَ ، نَحْوُ أَجَوْهٍ وَاقْتَتَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ التَّرْهُوكِ وَالتَّنْهَوْرِ وَالتَّهْوُوكِ . لَا يَقْلِبُ أَحَدُ الْوَاوِ — وَإِنْ انضَمَّتْ ضَمًّا لَا زَمًّا — هَمْزَةً مِنْ قَبْلِ أَنَّهَا زَائِدَةٌ فَلَوْ قَلِبَتْ فَقِيلَ : التَّرْهُوكُ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَظُنَّ أَنَّهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مَبْدَلَةٍ مِنْ وَاوٍ » والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله « وَإِذَا جَمِعْتَ وَرَقَاءَ اسْمَ رَجُلٍ قُلْتَ : وَرَقَاوُونَ فَلَمْ تَهْمِزْ » قال محمد : « وَالْهَمْزُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ الْأُولَى جَائِزٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا وَاوٍ انضَمَّتْ بِمِزَلَةِ وَاوٍ آدُورٍ جَمَعَ دَارَ قَاتَتْ فِي الْهَمْزِ وَتَرَكَهَا بِالنَّحَارِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عَثَانَ الْمَسَانِينِ إِذَا أَرَدَتْ هَمْزٌ لِلضِّمَّةِ لَا لِأَنَّكَ أَثْبَتَ الْهَمْزَةَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَاحِدَةِ » ورد ابن ولاد فقال : « فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جَوَابَانِ : أَحَدُهُمَا يَرِيقُ فِيهِ الرَّدُّ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ تَهْمِزُ (أَيُّ) بِالْهَمْزَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ وَلَمْ يَحْتَاجْ هُنَا إِلَى ذِكْرِ هَمْزِ الْوَاوِ إِذَا انضَمَّتْ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِأَبَهُ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي فَوَائِدِ الْمَوَاضِعِ أُخَرِ .

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لِأَنَّ الْهَمْزَ إِذَا قَرُبَ قَرُبًا قَرُبَتْ بِهَا وَبَيْنَ مَا هِيَ أَصْلٌ أَوْ مَبْدَلَةٌ مِنَ الْأَصْلِ كَهَمْزَةِ قَرَاءٍ ، وَرَدَاءٍ ، وَكَسَاءٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي هَذَا : كَسَاءَانِ وَرَدَاءَانِ وَفِي النِّسْبِ : كَسَائِي ، وَرَدَائِي وَإِنْ سَمِيتَ رَجُلًا فَجَمِعْتَ قُلْتَ : كَسَاوُونَ بِالْهَمْزِ هَذَا لِأَنَّ الْوَجْهَ فِيهَا فَلَمَّا حَمَرَاءُ ، وَوَرَقَاءُ فَإِنَّكَ تَبْدُلُ مَكَانَ الْهَمْزَةِ وَاوٍ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ لِتَأْنِيثٍ وَجَعَلَ ذَلِكَ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ أَوْ عَوْضٍ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَأَنْتَ إِذَا هَمْزَتْهُ لَاتَضَامَةً كَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُ عَلَى سَالِهِ وَبَيْنَهُ لَاتَضَامَةً وَاحِدًا وَيُطْلَقُ مَا أَرَادَتْ الْعَرَبُ مِنَ الْفَرْقِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ حَمَرَاوِي فِي النِّسْبِ وَفِي الْإِثْنَيْنِ حَمَرَاوَانِ وَفِي الْجَمْعِ حَمَرَاوَاتٍ وَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا حَمَرَاءَ قُلْتَ : حَمَرَاوَانِ كَمَا قُلْتَ وَرَقَاوُونَ » الانصرار ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ٢٣٧ .

فَأَمَّا مَنْ ضَمَّ لِلإِعْرَابِ فَإِنَّ ضَمَّتْهُ / لَعَلَّةٌ ، مَتَى زَالَتْ تِلْكَ الْعَلَّةُ زَالَتْ الضَّمَّةُ . تقول : هذا غَزَوْ . ورَأَيْتَ غَزَوْا ، ومررت بغَزَوْ . فالضَّمَّةُ مفارقة .

وكذلك ما ضَمَّ لالتقاء الساكنين ؛ إِنَّمَا ضَمَّتْهُ إِذَا وَقَعَ إِلَى جَانِبِ الْوَاوِ سَاكِنٌ ، نَحْوِ اخْشَوْا الرَّجُلَ . فَإِنَّ وَقَعَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَ زَالَتْ الضَّمَّةُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : اخْشَوْا زَيْدًا ، وَاخْشَوْا عَبْدَ اللَّهِ .

فَإِنَّ انْكَسَرَتْ الْوَاوُ أَوَّلًا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ^(١) . وَلَا تَهْمِزُهَا مَكْسُورَةٌ غَيْرَ أَوَّلٍ ، لَعَلَّةٌ نَذَكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وذلك في قولك وسادة : إِسَادَةٌ ، وَفِي وَشَاح : إِشَاحٌ .

وإن التقت في أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَآوَانٌ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْمَدِّ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ هَمْزِ الْأَوَّلَى^(٢) ؛ إِذْ كُنْتَ مَخِيرًا فِي هَمْزِ الْوَاوِ إِذَا انْضَمَّتْ .

وذلك قولك في تصغير واصل : أَوْيَصَلُ . وَكَانَ أَصْلُهَا : وَوُيَصِلُ ؛ لِأَنَّ فِي وَاصِلِ وَآوِ ، وَأَلْفَ فَاعِلٍ تَبْدِيلَ فِي التَّصْغِيرِ وَآوِ . تقول في ضارب / : ضُوبِرِبَ .

(١) عرض سيبويه لعله قلب الواو المضمومة همزة في ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ولكن ناساً يهجرون الواو إذا كانت مكسورة يجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت ، أَوْ لَا كَرِهُوا الْكِسْرَةَ فِيهَا . . . » .

في تصريف المازني ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ « واعلم أن الواو إذا كانت أَوَّلًا وَكَانَتْ مَكْسُورَةٌ فَفِي الْعَرَبِ مِنْ يَبْدُلُ مَكَانَهَا الْهَمْزَةَ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَطْرَدًا فِيهَا » .

وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أَوَّلًا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ » من هذا يثبت لنا أن المازني لم يزد شيئاً على ما في كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذي يرى همز الواو المكسورة أَوَّلًا قِيَاسًا .

وفي شرح الشافعية ج ٣ ص ٧٨ « المازني يرى قلب الواو للمكسورة المصدرة همزة قِيَاسًا أَيْضًا وَالْأَوَّلُ كَوْنُهُ سَمَاعِيًّا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وإذا التقت الواوَانِ أَوَّلًا أَبَدَلْتُ الْأَوَّلَى هَمْزَةً وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْبَلُوا الَّتِي فِيهَا الضَّمَّةُ فَأَبْدَلُوا وَكَانَ ذَلِكَ مَطْرَدًا إِنْ شِئْتَ أَبَدَلْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَبْدِلْ لَمْ يَجْعَلُوا فِي الْوَاوَيْنِ إِلَّا الْبَدَلَ لِأَنَّهُمَا أَتَقَبَّلَ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّمَّةُ فَكَأَنَّ طَرْدَ الْبَدْلِ فِي الْمَضْمُونِ كَذَلِكَ لَزِمَ الْبَدْلُ فِي هَذَا » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨ وَالْكَامِلُ ج ١ ص ١٦٥ وَشَرْحُ الشَّافِعِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧ .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك في جمع ضاربة : ضوارب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت في واصل واوان إذا صغرت ، أو جمعت واصله ، تقول في جمعها : أواصيل . وكذلك تصغير وَاَقْد .

ولو قيل لك : ابني من وعد مثل (فَوَعَلَ) لقلت : أُوْعِد . وكان أصلها وَوَعَدَ ؛ لَأَنَّ واوا من الأصل ، وبعدها واو (وَفَوَعَلَ) ، فهزمت الأولى على ما وصفت لك .

وَأَمَّا قولنا : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ مَدَّةً) فَإِنَّ الْمَدَّةَ الْأَلْفَ ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو في أَوَّل الكلام إلى جانبها واو ، والأولى مضمومة - فَإِنْ شئت همزت الأولى لضمها ، ولا يكون ذلك لازماً ؛ لِأَنَّ الواو التي هي مَدَّة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قُوُولُ زَيْد ، وهو فُوُعِلَ من قاولت ومن وعدت تقول : ووُعِدَ زَيْد . وَإِنْ شئت همزت الواو لضمها ، وليس من أَجْلِ اجْتِنَاعِ / الواوين ؛ لو كان لذلك لم يجز إِلاَّ الهمز ، ولكنَّ المدة بدل من أَلِفِ وَاَعَدَ ، وليست بلازمة ، إِنَّمَا انقلبت واوا لَمَّا أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عزَّ وجلَّ (مَأْوُورِيَّ عَنْهُمَا مِنْ سَؤَاتِهِمَا)^(١) ؛ واو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً .

وَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْهَمْزِ مَا يَلْحَقُ الْوَائِلَ لِخُرُوجِهَا مِنَ الْعِلَّةِ وَصَحَّتْهَا فِيمَا تَعْتَلُّ فِيهِ الْوَائِلُ مِنْ بَابِ وَعَدَتْ .

هَذَا بَاب

مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَوَ الْيَاءُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ مِنَ الْفَعْلِ

فإذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا في قولك : (فَعَلَ) .
وذلك نحو قولك : قال ، وباع .

وإنما انقلبت ؛ لأنها في موضع حركة ، وقد انفتح ما قبلها . وقد تقدم قولنا في هذا .
فإذا قلت : (يَفْعَلُ) فما كان / من بنات الواو فإن (يَفْعَلُ) منه يكون على (يَفْعَلُ)^(١) كما
كان قتل يقتل ، ولا يقع على خلاف ذلك^(٢) . لتظهر الواو . وذلك قولك : قال يقول ،
وجال يعول ، وعاق يعوق .

وكان الأصل يَفْعُو ، وَيَجُوُّ مثل يقتل . ولكن لما سكنت العين في (فَعَلَ) سَكَنَتْ في
(يَفْعَلُ) ، لثلاث يختلف الفعلان . ألا ترى أنك تقول : دُعِيَ ، فتقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها .
فإذا قلت : يُدْعَى كانت ألفها منقلبة من ياء . ويدلُّك على ذلك قولك : هما يُدْعَيَان ، فإنَّما
انقلبت في يُدْعَيَان إبتاعا لدُعِيَ ، فكذلك ما ذكرت لك . وتبين هذا في موضعه بغير ما ذكرنا
من الصحيح إن شاء الله .

وإذا قلت : (يَفْعَلُ) في (فَعَلَ) من الياء كان على (يَفْعَلُ) كما كان ضرب يضرب . ولم
يُبَيَّنْ على [غير^(٣)] ذلك^(٤) اتسلم الياء . وذلك قولك : باع يبيع ، وكال يكيل ، فأسكنت الياء
من الأصل من قولك : يَبَّيع ، وَيَكِيل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ « وإذا قلت يفعل من قلت ، قلت : يقول ، لأنه إذا قال : فعل فقد لزمه يفعل . وإذا
قلت : يفعل من بمت قلت : يبيع ألزموه يفعل حيث كان محولا من فعلت ليجري مجرى ما سول إلى فعلت وصار يفعل لهذا لازما
إذ كان في كلامهم فعل يفعل في غير الممثل » وانظر تصريف المسافر ج ١ ص ٢٤٥
(٢) جميع أفعال الأجوف الثلاث الواو العين والمفتوحة جاءت من باب نصر ولو كان حلق اللام (انظر شرح الشافية
ج ١ ص ١٢٦) .
(٣) تصحيح السيراق .
(٤) نسب في حاشية اللامية ص ٢٠ إلى المبرد أن شاء يشاء من باب فتح وسيبويه يرى أنها من باب علم ، وظاهر كلام
المبرد هنا أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح .

فإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الواو لزمك أن تلقى حركة العين على الفاء ، كما فعلت ذلك في / ٨٦
 (يَفْعَلُ) ، وتسقط حركة الفاء ، لِأَنَّكَ تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْتُ) إلى (فَعَلْتُ)
 لتدلّ الضمة على الواو ؛ لِأَنَّكَ لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . وذلك
 قولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

فإن قال قائل : إِنَّمَا قُلْتُ (فَعَلْتُ) في الأصل وليست منقلبة . قيل له : الدليل على أنها
 فَعَلْتُ قولك : الحقُّ قُلْتُهُ ، واو كانت في الأصل (فَعَلْتُ) لم يتعدَّ إلى مفعول . لِأَنَّ (فَعَلْتُ) إِنَّمَا
 هو فعل الفاعل في نفسه ؛ ألا ترى أَنَّكَ لا تقول : كَرَّمْتُهُ ، وَلَا شَرَفْتُهُ ، ولا في شيء من هذا
 الباب بالتعدي .

وإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الياء نقلتها إلى (فَعَلْتُ) لتدلّ الكسرة على الياء ؛ كما دلّت
 الضمة على الواو . وذلك قولك : بَعْتُ ، وَكَلْتُ .

فإن قال قائل : ما تنكر من أن تكون فَعَلْتُ في الأصل ^(١) ؟

قيل : لِأَنَّ مضارعها يَفْعِلُ . تقول : باعَ يَبِيعُ ، وكال يَكِيلُ .

ولو كانت «فَعِلَ» لكان مضارعها (يَفْعَلُ) ؛ نحو شرب يشرب ، وعلم يعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ « وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فعلت وإيما حولت إلى فعلت لينغيروا حركة الفاء » . .

جيهور التحوين يرون أن ضمة فاء نحو قلت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعت إنما كانت بعد
 تحويل الفعل إلى فعل ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة .

وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٤٢ وابن عيش ج ١٠ ص ٧١ ونزعة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة
 أخرى تلخصها فيما يأتي :

(أ) إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الكاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز
 صيغ الأفعال الثلاثية .

(ب) إذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (مثال) ضمت الفاء عند إسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة ،
 وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل .

(ج) إذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة
 على أن العين المحذوفة واو لما تعذرت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن .

(د) إذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة ياء نحو بعت ، بمن ، بنا .
 وقد أرتضى الرضى هذه الطريقة وأفاض في نقد طريقة الجمهور (شرح الشافية ج ١ ص ٦٩) .

وقد تدخل فَعْل على ذوات الياء والواو ، وهما عينان ، كما دخلن عليهما وهما لامان في قولك : لَقِيَ ، وَشَقِيَ ، وَغِي ، وذلك قولك : نَحِيتَ ، وَهَبْتَ ؛ إِنَّمَا فَعِلْتَ في الْأَصْل ، يَدُلُّكَ على ذلك يخاف ، ويهاب .

فإن قال قائل : فلم لا نَقَلَّتْ نَحِيتَ إلى (فَعَلْتَ) ؛ لَأَنَّهَا من الواو فتنقلها من (فَعِلَ) إلى (فَعُلَ) ؟
قيل : إِنَّمَا جاز في (فَعُلَ) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لَأَنَّ مَا كَانَ على (فَعُلَ) وقع مضارعه على (يَفْعُلُ) ، (وَيَفْعُلُ) وإن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فَعِلَ (فَيَفْعُلُ) لازم له . وقد ذكرت لك لزوم النِفْعِلِ بعضه بعضا في اعتلاله وصحته ؛ أعني المضارع والماضي .

هذَابَاب

اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت ، وبعث لزمتك أن تهز موضع العين^(١) ؛ لأنك تبنيه من فَعَلَ
معتلٌ ، فاعتلَّ اسم الفاعل / لاعتلال فَعْلُهُ ، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين
همزة ، وذلك قولك : قاتل ، وبائع ؛ وذلك أنه كان قال : وباع ، فأدخلت ألف (فاعل) قبل
هذه المنقلبة ؛ فلما التقت ألفان – والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمتك الحذف لاتقاء
الساكنين ، أو التحريك . فلو حذفنا لاتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ
الفعل ، تقول فيهما : قال : فحرّكت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا حرّكت صارت
همزة . وذلك قولك : قاتل ، وبائع .

فإن قلت فما بالك تقول : هو عاور غدا وجملك صايذا غدا من الصيد ؟
قيل : صحَّ الفاعل لصحة فَعْلُهُ ؛ لأنك تقول عَوِرَ ، وصَيِدَ ، وحول ، وصيد البعير
يضيّد فتقول : ما باله يصحّ ولا يكون كفعل ، وباع ؟

قيل : لأنّه منقول مما لا بدّ أن يجرى على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك :
اعورٌ ، واحولٌ^(٢) ؛ فإنما عور ، وحول منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنك تقول : : اختار

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « اعلم أن فاعلاً منها مهموزاً العين وذلك أنهم يكرهون أن يجرى على الأصل مجيء مالا يتحل
فعل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع ألف وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه قيلتس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء إذا كانتا
متصلتين وكانتا بعد الألف ، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا متصلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم : خائف ،
وبائع » وانظر تصنيف المسازني ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحول وصيد يصيد فإنما جاءوا بهن على الأصل ؛ لأنه في
معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو أعوررت ، واحولت ، وابتضضت ، واسوددت فلما كن في معنى مالا بد له من
أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن » . صيد البعير : لوى عنقه من علة به ويقال للتكرير أسيّد .
وانظر تصنيف المسازني ج ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه ، والكامل ج ٧ ص ٨٩ .

الرجلُ ، وابتاع ، ثم تقول : اعتنوا ، وازدوجوا ، فيصح ؛ لأنه منقول من تعاونوا ، وتزادوجوا^(١) ، لأن هذا لا يكون للواحد .

* * *

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت في ذوات الواو : كلام مَقُولٌ ، وخاتم مَصُوغٌ . وفي ذوات الياء : ثوب مَبِيعٌ ، وطعام مَكِيلٌ ، وكان الأصل مَكْيُولٌ ، ومَقْوُولٌ ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يَقُولٌ ، ولحققتها واو مفعول ، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين .

ومَبِيعٌ لحقت الواو ياءً وهي ساكنة ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين . فَمَا سَبِيحِيهِ ، والخليل فإنهما يزعمان أنَّ المحذوف واو (مفعول) ؛ لأنها زائدة . واتى قبلها أصليةٌ ، فكانت الزيادة أولى بالحذف . والدليل على هذا عندهما مَبِيعٌ ؛ فاو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مَبُوعٌ .

وَأَمَّا / الْأَخْضَشُ فكان يقول : المحلوقة عين الفعل ؛ لأنه إذا التقي ساكنان حذفت الأولُ ، أو حُرِّكَ لانتقاء الساكنين . فقبل للأخْضَشُ : فإن كان الأولُ المحذوفَ فقل في مَبِيعٌ : مَبُوعٌ ؛ لأنَّ الياء من مَبِيعٍ ذهبت والبقية واو مفعول .

فقال : قد علمنا أنَّ الأصل كان مَبْيُوعٌ ، ثمَّ طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها ؛ كما فعلنا في يَبِيعُ ، وكانت الياء في مَبْيُوعٍ مضمومة ، فانضمت الباء ، وسكنت الباء ، فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء ، ثمَّ حذفنا لانتقاء الساكنين ، فصادت الكسرة واو مفعول ، فقلبتا ؛ كما تقلب الكسرة واو ميزان ، وميعاد . وقواه : (أبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء) إنما يريد كما قيل في (يَبِيضُ) ، لأنَّ بَيْضًا أصله (فُعِلَ) جميع (فعلاً) جمع أَفْعَلُ الذي يكون نعتاً ؛ كقولك : أَحْمَرُ وَحُمْرٌ ، وَأَصْفَرُ وَصُفْرٌ فكذا القياس في أَبْيَضُ / ولكن أبدلوا من الضمة كسرة^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « ومثل ذلك اجتودوا ، واعتنوا حيث كان معناه منى ما الواو فيه متحركة ، ولا تمثل فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجاوزوا » وأعاد ذلك في ص ٣٦٣ وانظر تصريف المازي ج ١ ص ٣٠٥ فقد ورد كلام سيبويه .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « يعتل مفعول منهما كما اعتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل فضول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزورور فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يفعل وحلفت واو مفعول لأنه لا يلتصق =

فقيل للأخفش : قد تركت قولك ، لأنه يزعم أنه يفعل ذلك في الجمع ، ولا يفعله في الواحد ، لعله ، نذكرها في باب الجمع إن شاء الله ، وكان يقول : لو صغت (فُعلاً) من البياض تريد به واحدا لقلت : بُوْض .

فأما سيبويه والخليل وغيرهما من الذحويين البصريين فيقولون : (معيشة) يجوز أن تكون (مُعْتَمَةً) ، ويجوز أن تكون (مُفْعَلَةً) . ولكن تقلب ضممتها كسرة حتى تصح الباء ، كما قالوا في يبيض .

وكذلك قولهم في ديك ، وفيل يجوز أن يكون (فُعلاً) . ويجوز أن يكون (فُعلاً) ، لا يفرقون في ذلك بين الواحد والجمع .

فإذا اضطّر شاعر جاز له أن يردّ مبيعا وجميع يابه إلى الأصل ، فيقول : مَبْيُوع ، كما قال علقمة بن عبدة :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيَضَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْنُومٌ^(١)

/ وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وَكَانَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(٢)

= ساكنان تقول في الياء مبيع ، ومهيب أسكنت العين وأذبت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتق ساكنان وجعلت الفاء تامة لئلا ياء حيث أسكنها كما جعلتها تامة في يبيض .

عرض المسازني في تصريفه لخلاف الأخفش وسيبويه ثم قال : « وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس » ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ وابن يمش ج ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ والخصائص ج ٢ ص ٦٦ ، ٤٧٧ .

(١) جعل المبرد تصحيح نحو هذا جائزا للضرورة ولم يقل أنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ : « وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول يخطو ومبيوع » وكذلك قال المسازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨٦ وأبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

الرذاذ : المطر الخفيف . والدجن : الهاس النيم وظلمته .

يقول إن هذا الظلم ظل يري ثم تذكر بيضه في أدحية وهيجه المطر الخفيف فبادر إليه فهو أشد لعلوه . والبيت لعلقة بن صيدة من قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وفي ديوانه ص ١٢ وانظر الحزانة ج ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ .

(٢) هذا الشطر في تصريفه المسازني ج ١ ص ٢٨٦ ونصه : « قال أبو عبّان وسمعت الأصمى يقول سمعت أبا هرير بن العلاء يقول سمعت في شعر العرب » . وانظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

وقال آخر :

نُبِّئْتُ قَوْمَكَ يَزْعَمُونَكَ سَيِّداً وَإِخْلًا أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْبُورٌ^(١)

فَأَمَّا الْوَاوُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا ، كَرَاهِيَّةٌ لِلضَّمَّةِ بَيْنَ الْوَاوَيْنِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَأْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ : مَقْبُورٌ ، فَلِهَذَا لَمْ يَجْزْ فِي الْوَاوِ مَا جَازَ فِي الْيَاءِ .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة^(٢) ، إذ كان قد جاء في

(١) مغبون بالعين المجعوبة من قولهم غبن على قلبه إذا غلى . وروى بالعين المهملة أى مصاب بالعين والرواية الأولى هي الوجه . والبيت لقياس بن مرداس وانظر شواهد الشافعية ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ذكر هناك سبب إشداد التقصيدة وأما الشجرى ج ١ ص ١١١ ، ٢١٠ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والأغاني ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) كلام المبرد صريح في أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاث إنما يجوز في ضرورة الشعر وكذلك نقل عنه الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢١٠ أما أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنه يميز ذلك مطلقاً ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ في القياس والسباح وهو يميزه لنسب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح في المنتصف ج ١ ص ٢٧٨ « والشاذ في القياس والاستعمال جسيماً ما أجازه أبو العباس من تتمم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنه أجاز في مقول مقبول ، وفي مصوغ مصوغ قال : لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا وغارت عنه غورا قال أبو علي : نسيبه في هذا سبيل من قال : قام زيداً ؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال » .

وقال في ص ٢٨٥ « وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ لأنه يميز شيئاً ينفية القياس وهو غير مسحوق فقياسه قياس من قال شربت زيد » و. الجمع ج ٢ ص ٢٢٤ وثوب مصون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد « وفي الأشعري ج ٣ ص ٣٥٨ نسبة الجواز المطلقة إلى المبرد أيضاً » .

وقد توقفت في كتاب سيبويه على نص يفيد أنه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوى الثلاث وإن كان المبرد نفسه يقول : إن رأى البصريين أجمعين عدم جواز ذلك وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا مخيوط ولا يستنكر أن يجيء الواو على الأصل » أما ابن يعيش فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنه روى شيئاً من العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوى الثلاث ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد قال في شرحه على المفصل ج ١ ص ٨٠ « لا يمتنع مفعولاً من الواو فلا يقولون : مقول هذا هو الأشهر وحكى سيبويه أنهم يقولون ثوب مصون » . وأنشدوا :

• المسالك في غيره المندوف •

والأشهر المنصون والمندوف . وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو « ويكنى في الرد على ابن يعيش أن تنوق كلام سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « ولا نعلمهم أعموان الواوات لأن الواوات أنقل عليهم من الأيام ومنها يفرون إلى الياء فكروها اجتماعهما مع الضمة » .

والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثير في المقتضب والقاعدة أنه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال في ص ١٢٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لرده (باب قضايا) إل أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها في الضرورة وانظر ص ١٣٥ وغيرها وقال في ص ١٣٧ ويكتفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها .

الكلام مثله ، ولكنه يحتلّ لاعتلال النعل . والذي جاء في الكلام ليس على فُعل ، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذلك .

فعمّا جاء قولهم : النُّور ، وقولهم : سرت سُوراً ونحوه : قال أبو ذؤيب :
وغير ماء المرْدِ فاها فلوْئدُهُ كَلَوْنِ النُّورِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارِهَا^(١)
وقال العجاج :

كَانَ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ^(٢)

وهذا أثقل من (منعول) من الواو / لأنّ فيه واوين وضمتين . وإنّما تمّ الواو بينهما ضمة . ^١/_{٩٣}

(١) المرء ، ثم الأراك . النور : دخان الفتيلة يتخذ شكل اللوثم . الأدماء من الظباء : البيضاء التي تعلوها جدد فيها غيرة فإن كانت الظباء خالصة البيضاء فهي الأرام .
وسارها : أصله سارها بمعنى باقيا فحذفت العين .

والبيت لأنّ ذؤيب الملقب أنظر ديوان المذلين ج ١ ص ٢١ والقصيدة ص ٢١-٢٢ ، وروى هناك وسود وقال السكري : « كان ينبغي أن يقول وهي آدم سارها وقال الأصمى أراد وهي آدم » . لم يبين لنا الأصمى ، ولا السكري وجه تأنيث أدماء فهي خبر سبي يراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده .
أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتي :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنثة فأثب الوصف الراجع لذلك .
(ب) أشار إليه ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هي » وفي كلام ابن الشجري أمران يحتاجان إلى بيان .

(أ) في جعل سارها بدلا من هي فصل بين البذل والمبدل منه .

(ب) الكثير أن يراعى البذل في التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه في نية الطرح والجواب عن الأول أن الفصل بين البذل والمبدل منه جائز وقد جاء في قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع » الكامل ج ٦ ص ١٢٣ ويقول أبو حيان في البحر المحیط ج ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البذل والمبدل منه بالتبعية جائز » .
والجواب عن الثاني أن مراعاة المبدل منه قد جاءت في شعر الأخطل :

إِن السِيوفَ غَدَوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

وإن كان الكثير مراعاة البذل .

ويجوز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر في أدماء .

(٢) من أرجوزة للعجاج في وصف جبل وبعده .

بعد الآتي وعسرق الغرور قاتنان في لحدي صفا منقور

الآتي : الإعياء ، الغرور : كسر الجلد ، والتقت : نقرة في الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص

٢٦-٣١ .

هذَابَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أن أصل الفعل من الثلاثة (فَعَلَ) فمضى لحقته زائدة فإنَّها تلحقه بعد اعتلاله ، أو صحته .

فما كان معتلاً وقبل يائه أو واوه حرف متحرك ، فقصَّته قصَّة (فَعَلَ) في الانقلاب . وإن كان قبل كل واحد منهما ساكن طرحت حركة حرف المعتل على الساكن الذي قبلها لثلاثا يلتقي ساكنان ؛ لأنَّك إذا سلبت المعتل حركته سكن ، وأبدانته ؛ لأنَّ الزيادة إنما لحقته بعد أن ثبت فيه حكم البدل .

فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوَّله فتقول : أقام ، وأصاب ، وأجاد ، ونحو ذلك ^(١) . والأصل أقوم ، وأجود ، كما أن أصل قال قَوْل ، وأصل باع بَيْع . فطرحت حركة الواو ، والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقلبت التي تطرح حركتها إلى الحرف الذي حركتها منه : ^١/_{٩٤} إن كانت مفتوحة / قلبتها ألفا ، وإن كانت مضمومة قلبتها واوا ، وإن كانت مكسورة قلبتها ياء .

وذلك قولك : أقام للفتحة .

وتقول في المضارع : يقيم ، لأنَّ أصله يُقيم . فهذا مثل يَقُول لأنَّ أصله يَقُول على وزن يقتل . الياء والواو في ذلك سواء .

فإن بنيت منه مصدرا قلت : إقامة ، وإرادة ، وإبانة ، وكان الأصل إقوامة ، وإبيانة ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ هـ هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعلقة . . فإن كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ، ولا واواً ، ولا ياء فإنك تسكن المعتل ، وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد في كلامهم ؛ وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تتل وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه . . وذلك أجاد ، وأقال ، وأبان ، وأعاف ، واستغاث ، واستعاذ .

ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت حركة الواو « أو الياء » على ما قبلها .
فصارت ألفا ؛ لأنها كانت مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال . فحذفت إحدى الألفين
لالتقاء الساكنين ^(١) .

فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة . وأما الأخفش فيقول : المحذوفة
عين الفعل ، على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريغين جارٍ على أصله ^(٢) .

والهاء لازمة لهذا المصدر ^(٣) عوضاً من حذف ما حذف منه : لأن المصدر على أفعلت إفعالا ؛
نحو قولك : أكرمت إكراما ، وأحسنيت إحسانا / . فكان الأصل أقومت إقرأماً فلما لزمه
الحذف دخلت الهاء عوضاً بما حذف ؛ إذ كانت الهاء لا تتمتع منها المصادر ، إذا أردت المرة
الواحدة . ويكون فيها على غير هذا المعنى والعوض . كقولهم : بطريق ، وبطاريق ، وزنليق
وزناديق ، فإن حذفت الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأن الجمع مؤنث ،
فأدخلت الهاء ؛ لأنها تدخل فيها هو موضع لها ؛ ألا ترك تقول : صيقل وصياقلة ، وجمار
وأخيرة .

وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في العوض كحال ما لحقته
الزيادة التي ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل استطوع
استطوعا ؛ كما تقول : استخرج استخراجا . فلما حذفت لالتقاء الساكنين عوضت .

فأما قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، فإنه على تمامه ؛ لأن الياء المنكسر ما قبلها
منفتحة في هذه المصادر ، فإنما هن بمنزلة الياء في النصب في أواخر الأسماء ؛ والأفعال إذا كان

(١) في سيبويه ٢ ص ٢٦٦ « أما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالها ، لأن لزوم الاستعمال ، والأفعال
لا تستعمل وأفعال كلزوم يستعمل ويفعل هما . . . » .

(٢) أنظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٩١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ « وإن شئت لم تمعش وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل (لا تلهم
تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) .

وقالوا : اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء لأنهم آمنوه وقالوا أريته إراء مثل أفته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحلفوا
ولا يوعضوا » .

^١/_{٩٦} ما قبلها مكسورا ؛ نحو قولك : رأيت قاضيا يا فتى ، ويريد أن يقضى / فاعلم ، ولكنها تنقلب في الانقياد ، ونحوه من الواو ، فيكون هذا اعتيلاها .

وذلك أَنَّ قولك : (قياد) من انقياد مثل قيام الذى هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة .

وفي هذه الجملة ما يدل على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسم فاعله فإنك تجربها مُجرى الثلاثة في القلب ، وتسلم صلتها ؛ لأنها في إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال . وذلك قولك فيما كان من (أفعَل) : قد أُقيمَ عبدُ الله . فتأتي حركة الواو على ما قبلها : لأنها كانت قَبْلُ : أُقِيمَ عبدُ الله ؛ مثل أخرِج ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف . وسكنت الواو فانقلبت ياء ، لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل في هذا ما ذكرت لك في باب (أفعَل) .

^١/_{٩٧} فإن قلت : قد أُخِيرَ ، وأُنْقِيَدَ ضمنت ألف الوصل ؛ لأنَّ حقَّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت في قِيل ، وبيِع ، لأنَّ (يِير) من اختير ، و(يِيد) من انقيد بمنزلة قِيل ، وبيِع . وقد مضى القول في هذا . وكذلك اسْتُعْمِلَ ؛ نحو اسْتَطِيعَ .

ومن كان قوله : قد بُوعَ ، وقَوْلَ فعل ههنا كما فعلَ نَمَّ .

ومن رأى الإشمام أشمَّ ههنا ، فالجرى واحد^(١) .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « وإذا قلت : افتعل وانفعل قلت : اختير وانقيد فممثل من افتعل فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك في قِيل » .

وانظر اللغات في قيل وبيع ، في ص ٣٦٠ .

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَأْخُوضَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كانَ على مثالِ الفعلِ ، وزيادتهُ ليست من زوائدِ الأفعالِ ، فإنَّه منقلبٌ حرف اللين كما كان ذلك في الأفعالِ ، إذ كان على وزنها وكننت زيادته في مِرْضِعِ زيادتها . والنحويون البصريون يرون هذا جارياً في كلِّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك . ولست أراه كذلك ، إلَّا أن تكون هذه الأسماءُ مصادرَ فتجرى على أفعُلها . أو تكون أسماءً لأزمنةِ الفعلِ ، أو لأمكنتهِ الدالَّةُ على الفِعْلِ .

فأمَّا ما صيغ منها / اسماً لغير ذلك فليس يلزمه الاعتلال ؛ لبعده من الفِعْلِ^(١) . وسنأتى على $\frac{1}{98}$ شرح ذلك إن شاء الله .

تقول في (مَفْعَلٍ) - إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما ... : مَقَالٌ ومِباع ، لأنَّه في وزن أقال ، وأباع . فالبيع في أوَّلِهِ كالمهمزة في أوَّلِ الفعل ؛ فلم تخف التباساً ، لأنَّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مُفْعَلٍ قلت : مُقَلٌ ، ومُرَادٌ ؛ كما كنت تقول : يُقال ، ويُراد .

(١) عرض الرضى في غير موضع من شرح الشافية لشرح مذهب جمهور البصريين ومذهب المبرد فقال ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ : « فالثلاث المزيدي فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل ميبأناً بوجه وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزداد في الفعل كيم مقام ، ومقام . واستقام فلانها في الأصل كيمسند ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزداد في أول الفعل أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل يمثلها نحو تبعاع على وزن تفعل ، بكسر التاء وفتح العين فإنه يوازن اعلم لكنه ليس في الفعل تاء مزيدي في الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهي لغة قوم .

وقل المبرد : المزيدي فيه الموازن للفعل إنما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فإنه موضع يقام فيه وكذا المقام ، بضم الميم ؛ موضع يفعل فيه الإقامة فعل ما ذهب إليه مريم ، ومدين ليسا بشاذين وإن كانا مفعلين لمريمهما عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع بكسر التاء ينبغي أن لا يعمل بل يقال تبع

وإن لم يكن ذو الزيادة الاسمياً ميبأناً للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيع ونحو أبيع على وزن اصبع ونحو تبع على وزن ترتب منه فلا يعمل شيء منها .

فإن صغت اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل ، ولا زماناً للفعل ، ولا مصدراً قلت في (مَقْعَل) من القول : هذا مَقْعُول ، ومن البيع : مَبَّيع ؛ كما قالوا في الأسماء : مَزِيد . وقالوا : إنَّ الفُكَاةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى^(١) .

وعلى هذا قالوا : مَرَّيَمَ ، ولو كان مصدراً لقلت : مَرَامَا ، وهذا مَرَامِك إذا أردت الموضع الذي تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُسْتَخَارَا في معنى الاستخارة / وانقذت مُنْقَادَا في معنى قولك : انقيادا .

واعلم أنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أولها يكون لفظها لفظاً المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل^(٢) . وذلك ؛ لأنَّها مفعولات . وذلك نحو قوله : « وَقُلْ رَبِّي أُنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكاً »^(٣) (وَبِأَسْمِهِ اللَّهُ مُجْرَاهَا وَمُرسَاهَا)^(٤) ، وما أشبه ذلك .

فإنَّما الفاعل منها فيجربى على وزن (يُفْعِل) ، إلَّا أنَّ الميم في أول اسمه مضمومة ، ليفصل بين الاسم والفعل .

والمفعول يجربى على مثال ؟ يُفْعَل ؛ إلَّا أنَّ الميم في أوله [مضمومة] لأنَّه اسم ؛ والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة ، وذلك قولك للفاعل : مُقِيم ، ومُرِيد ؛ لأنَّ فعله يُقِيم ، ويرِيد .

والمفعول مُقَام ، ومُرَاد ، على مثال يُقَام ، ويرَاد .

فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تام .

وذلك قولك : رجل مَقْعُول ، ومَخِيْط ، ومَشْوَر ، ، من الشارة والهيئة ، ومسْوَك . فِيمَ ؛ لأنَّه إِنَّمَا اعتُلَّ الاسم لإجرائه على الفعل ، فلمَّا خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء^(٥) .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم في مقلة فجاوا بها على الأصل كما قالوا : أجدت فجاوا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة مقودة إلى الأذى وهذا ليس بمطرد » مقلة هنا السبب .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نفاذ ما ذكرنا ما جاوز بنات الثلاثة . فالمكان والمصدر يثنى من جميع هذا بناء المفعول » .

(٣) المؤمنون : ٢٩ .

(٤) هود : ٤١ « ويجراها بضم الميم سبية أيضاً ، الاتحاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٧ « وسألته من مفعول لئى شيء أتم ، ولم يمر بجرى أنفل فقال : لأن مفعلا إنما هو من مفاعل =

ولو / بنيت مثل جعفر من قلت وبعث لقلت : قَوْلٌ وَبَيَّعَ . فإن قال قائل : هذا مما تلزمه العلة ، لأنه على مثل دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلة لشيئين :

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنَّ الملحق بالأصل يقع على مثاله .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلاً في ذوات الأربعة ، إلَّا فيما كان مضاعفاً نحو الوَحْوَحَةِ^(١) ، والأَوْعَوَعَةِ^(٢) ، وما كا مثله . فلهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء ونبيِّن هذا في موضعه بعد مقدّمته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرك ، لم تُلقَ على ما قبلهما حركة واحدة منهما^(٣) ، لأنَّ قياس التحريك الذي قبلهما قياسُ قاف قال ، وباء باع وذلك قولك . اختار الرجل ، وانقاد وأصلهما اختيرَ وانقودَ ؛ لأنَّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القود فصارت آخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم في ذلك فهو في هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد عليك من بابها إن شاء الله .

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال / لم يكن في الأسماء إلَّا التصحيح ؛ لثلاث يلتبساً^١ وذلك أنك لو بنيت (أفعل) من القول والبيع اسماً لقلت : أقولُ ، وأبيعُ يا فتى ، كما تقول : زيد أقولُ الناس ، وأبيعهم ، لثلاث يلتبساً بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه^(٤) .

= ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول مطمن ، ومضاد قتريد في الفساد من المعنى ما أردت في المطن وتقول المخفض ، والمفتاح قتريد في المخفض من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يتوران الشيء الواحد ، نحو مفتاح ، ومفتاح ومنساج ، ومقول ومقوال فإنما أمنت فيما زعم التحليل أنها مقصورة من مفعال أبداً . . . » .

وعلى المسازي بتعليل التحليل ج ١ ص ٣٢٣ .

أما المبرد فيملل الصحة بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه في الإعلال .

(١) ترديد النفس في الحلق من شدة البرد .

(٢) صوت الذئب والكلاب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ وإذا كان الحرف قبل المتل متحركاً في الأصل لم يغير ولم يمثل الحرف من محول إليه كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك نحو اختار ، واعتاد ، وانقاس . جعلوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت كما جعلوها في قال ، وباع ، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في قال ، وباع . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ « ويتم أقبل اسماً وذلك : هو أقول الناس وأبيع الناس وأقول منك ، وأبيع منك وإنما =

وعلى هذا تقول : أَقُولُ وَأُبَيِّعُ ، مثلاً ياتيس بقولك : أبيع وما أشبهه .
وكذلك أبيعنا^(١) ؛ لأن ألف التانيث لا يُعتدّ بها فالكلام بغير الألف إنما هو أفعل
فهذا مما لا اختلاف فيه بين النحويين .
فإن كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال ، فإن الاسم يعتلّ عند سيبويه ، والخليل ،
وغيرهما من البصريين .

وكذلك إذا كان بينه وبين مثال الأفعال فصل بحركة .
فيقولون : لو بنينا مثل (تَفْعِل) من القول لقلنا : تَفْعِل . وكان أصله تَقُول ، ولكنّا
ألقينا حركة الواو على ما قبلها ، فسكنت وقبلها كسرة فأنقلبت ياء .
فلو قلناه من البيع لقلنا : تَبِيع .
وكذلك لو بنينا (تُنْعَل) منهما قلنا : تُقُول وتُبَوِّع ؛ كما يقولون فيما لحقته الميم ،
وليس يشتقّ من الفعل مصدراً ولا مكاناً .

وقالوا : فُعل هذا : لأنّ زيادته من زيادة الأفعال ، والحركة قد رفعت اللبس .
/ ولا أراه كما قالوا ؛ لأنّه ليس مبنياً على فُعل فتلحقه علته ، ولا هو على مثاله .

$\frac{1}{102}$

= اتوا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال ، وأقام ؛ ويتم في قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل
الناس

وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ هـ وكذلك أهوانه ، وأبيناه ، وأعيابه وقد قالوا : أعيابه وقد قال بعض العرب : أبيعناه
فأسكن ، وحرك الباء كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا

هذاباب ماكان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء

فما بنيته من ذلك على (فعل) وجب في عينه الانقلاب . وذلك قواك : دار ، وباب ، وساق ، وما أشبهه^(١) .

ولنما انقلبت ؛ لأنها متحركة وقبلها فتحة ، فصاروت في الأسماء بمنزلة قال ، وباع ، في الأفعال .

فإن قال قائل : لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق ، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟

قيل له : الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلتى حركة عينها على ما قبله ، وتسكن ؛ وهذه لم تلت حركة عينها على غيره ، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف ، فيلتبس بالفعل ؛ لأنه لا يلدخاه خفض ، ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين ، والخفض فصل بينه وبين الفعل ، فقد أمن اللبس .

/ وأصل انقلاب الياء ، والواو في (فعل) واحد ، أصا كان أو فعلا ، لأن القالب لهما الفتحة^١ قبلهما ، وأنهما في موضع حركة . فهذا بمنزلة قفا ، وغزا .

والأفعال في (أفعل) وما أشبهها تقلب ، وتأتي الحركة على ما قبلها ، ولا يكون ذلك في الأسماء لأن (أفعل) وما أشبهه مما يسكن فاؤه إنما يبنى على (فعل) ، فيعتل بعلمته والأسماء مصوغة على غير تصرف ، فإنما يلزمها صحة الياء والواو .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « هذا باب ما جاء في أسماء هذا المثل على ثلاثة أحرف . . اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إن كان يكون مثاله وبنائه فعلا فهو بمنزلة فعله يمثل كاعتلاله فإذا أردت فعل قلت : دار وباب وساق فيمثل كما يمثل في الفعل لأنه ذلك البناء وذلك المثال فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب ينزو ويرى . . وكذلك فعل . . » .

وإذا سكننا^(١) فإن كان شيء من هذا على (فَعَل) صَحَّت واوه وياؤه ، لسكونهما . وقد تقدّم القول في هذا وذلك ؛ نحو : قَوْل ، وْبَيْع .

ونذكر سائر الأمثلة التي على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ؛ نحو (فَعَل) : فإنَّك تقول فيها من القول : قَوْل ومن البيع : بَيْع ؛ كما قلت : صُور ، ونُوم ، ونحو ذلك . وما كان على (فَعَل) ؛ نحو بيع ، وجَوَل .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إِبِل) لقلت من القول : قَوْل ، ولم تقلب ، لأنَّها متحرّكة ، ومن البيع ؛ بَيْع^(٢) .

١٠٤ / فإن بنيت منهما مثل (فَعَل)^(٣) فإنَّ الياء تسلم فيه ، نحو قولك : رجل صَيُود ، وقوم صَيِد ، ودجاجة بَيُوض ، ودجاج بَيُض .

ومن أسكن فقال في رُسُل : رُسُل لما نذكره بعد هذا الباب . قال في صَيِد : صَيِدٌ ، وفي بَيُض : بَيُضٌ ؛ لأنَّه فَعَل فيلزم فيه ما يلزم في جمع أبيض .

ومن بناء من الواو فإنَّه يختر الإِسْكَان ؛ كما قال في رُسُل : رُسُل ، وفي عَضُد : عَضُد ؛ كراهة الضمَّة في الواو ، على ما تقدّم به قولنا . فيقول في فَعَل من القول : قَوْل ؛ كما تقول في جمع حيوان : حُون ، والأصل قَوْل ، وحُون^(٤) .

(١) في الأصل : وإذا سكن ما قبلها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعل الأصل ليس فيه إلا ذلك لأنه لا يكون فعلا متعلا فيجرى مجرى فعله . وذلك قولهم : رجل نوم ورجل سولة ولومة وعيبة . . . وكذلك فعل قالوا : حول وصير وبيع وديم وكذلك إذا أردت نحو إبل قلت : قول وبيع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فيستزلة غير المتعل ، لأن الياء وبعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غيور ، وغير ، فإذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فغففت قال بيض ، وغير . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فإن الواو فيه تسكن ، لاجتماع الفسنتين ، والواو فعملوا الإِسْكَان فيها نظيراً للهزئة في الواو في أدور . وقول وذلك لقولهم : عوان وعون ، ونوار ونور ، وقول وقوم قول والزمووا هذا الإِسْكَان إذا كانوا يسكنون غير المتعل ، نحو رسل ، وعضد ، وأشياء ذلك . . . » .

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها .

وقلما يباغ به الأصل ، وهو جائز ، ولكنه مجتنب ؛ لنقله ^(١) ، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب . [فمما جاء على الأصل] ^(٢) قول العجاج :

وفي الأكف اللامعات سورة ^(٣)

وقال الآخر :

أغر الشدايا أحم الشسا ت تمنحه سوك الإسجل ^(٤)

وأما ما كان من هذا على (فعل) أو (فعل) فإنه يعتل ، فننقلب ولوه ويؤده ألفا ؛ كما اعتل / ^{١٠٥}
خاف ، وطال ؛ لأن المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة ^(٥) .

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز في الضرورة كما نفي هذه العبارة وبديل استشهاده بالشعر على هذا وبديل قوله (ولكنه مجتنب لنقله) وابن يمش ينسب إليه الجواز في غير الشعر قال في ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر قال : فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يباغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يمش نصا عن المبرد هو في المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لنقله .

(٢) تصحيح السراي .

(٣) صدره - عن مبرقات بالبرين وتبلو - واستشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تثقيب فعل في الشعر .

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهي الخللخال . تبلو : تظهر وقاعله ضمير المبرقات والفعل معطوف على مبرقات وخلة في الأكف اللامعات سورة ، حال من فاعل تبلو ، والربط محذوف أي منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبائك فقد حان أن تكف عن النساء التي تزين بزيتها وتظهر بها الرجال .

والبيت لعدوى بن زيد وليس للمجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٤) أغر : أبيض . الحمة : لون كبن الدمة والكتة . والسوك : جمع سوك . واسجل : شجر كيتخذ منه المساويك . والبيت من شواهد تصريف المازني ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر في المخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسب اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل ذلك خفت ورجل خاف ، وملت ورجل مال ، ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فرق وهو كرجل فرق ونزق وهو رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء فعل قالوا : رجل روع ورجل حوك . وأما فعل فلم يمحوا به على الأصل كراهية في الفصحة على الواو ... » .

فَأَمَّا الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ وَالْخَوْنَةُ ، وَالْحَرَكَةُ ، وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ فُعِلَ ؛ نَحْوَ رَجُلٍ
حَوَّلَ ، وَنَعَوَّرَ ، فَإِنَّ هَذَا يَنْسَرُ فِي بَابِ مَا يَبْلُغُ بِهِ الْأَصْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا الْعَوَّرَ ، وَالْحَوَّلَ ، وَالصَّيْدَ ، مَصْدَرُ الْأَصْيَدِ فَإِنَّمَا صَحَّتْ لَصَحَّةِ أَفْعَلْهَا ، لِيَكُونَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَا اجْتَلَى فِيْهِ فَصْلٌ ، وَكَمَا قُلْنَا : إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْ عَوَّرَ وَحَوَّلَ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ مِنْ
أَعَوَّرَ وَاجْهَوَّلَ ، نَقُولُ إِنَّ مَصَادِرَهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ مَصَادِرِهِ .

هذَابَاب ما اعتلت عينه مما لامه همزة

وذلك نحو قولك : جاء يَجِيء ، وساء يسوء ، وشاء يشاء .

فما كان من هذا على فَعِلَ يَفْعَلُ فهو بمنزلة خاف يخاف .

^١/_{١٠٦} وما كان منه على فَعَلَ يَفْعِلُ فهو بمنزلة / باع يبيع ، وذلك لأنَّ الهمزة ليست من حروف العلة فالواو والياء قبلها بمنزاتهما قبل سائر الحروف ، ولكنَّا أفردنا هذا الباب لنبيِّن ما يلحق الهمزة من القلب في فاعِلٍ ونحوه ، وما يدعى فيه من التقديم والتأخير ، ونبيِّن اختلاف النحويين في ذلك إن شاء الله .

اعلم أنَّك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسماً على (فاعل) اعتلَّ موضعُ العين منه ، فهمز على ما وصفت لك في قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لَمْ القلبُ إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنَّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلَّا لزم الآخرة منهما البدلُ والإخراج من باب الهمز . فنقول : جاء كما ترى . وكان الأصلُ جائِيُّ فقلب ، لما ذكرت لك . وكذلك شاء ، وساء .

فهذا قول النحويين أجمعين إلَّا الخليل بن أحمد^(١) ، فإنه كان يقول : قد رأيتهم يفرِّون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة ؛ استثقالاً لها ، فيقدِّمون لام الفعل ، ويؤخِّرون

الهمزة التي هي عين فيا / لا يهمز فيه غيرها ؛ ليصير العين طرفاً فيكون ياءً ، وذلك قوله :

لا ث به الأشاء والعُبرى^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أنَّ قولك : جاء ، وشاء ، ونحوها اللام فيهن مقلوبة وقال : الزموا ذلك هذا ، وأورد فيه إذ كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٢) ذكره سيبويه في موضعين من كتابه ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لا ث لا ث ثم قلب قلباً مكانياً فقدمت اللام على الواو ثم قلبت الواو ياء . =

وقال :

فَفَتَّرَفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَا كَمُو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(١)

يريد شائك أي ذو شوكة .

قال : فلَمَّا التقت همتان كان القلب لازما ، فأقول : جائي فاعلم : وشائي يافتي . فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة ، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهجر للاعتلال إذا كنت إلى جانب ألف . وبمضي على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا في واحد أو جمع .

وكلا القولين حسن جميل^(٢) .

= الأشاء : صغار النخل ، الواحد أشاة . العبرى : ما كينيت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطئ النهر .

واللائ : الكثير الملتص . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للمعاج . أنظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وديوانه ص ٦٦ - ٧٢ .

(١) ذكره سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكي : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكانى والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاوك من الشكة وهي السلاح : كرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعلل إعلال قاض وروى بضم الكاف فيحتل أمرين : الأصل شوك على وزن فل ثم قلبت الواو ألفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حلفت العين فوزنه فال . والمعلم : اسم فاعل من أعلم نفسه في الحرب بدلا .

والبيت الطريف بن تميم النبري . أنظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصعبيات ص ١٤٠ - ١٤١ ، والاقتضاب ص ٤٦٤ ، والبيان ج ٣ ص ٦٩ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهي عبارة سيبويه . ج ٢ ص ٣٧٨ .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الصَّحِيحَةِ وَلِلْعَتَلَةِ

على مثال فَعِلٍ ، وفَعَّلٍ ، وما كان منها في ثانی حروفه كسرة ،
وما كان من الأفعال كذلك .

اعلم أنه يجوز إسكانُ الحرفين من المضموم ، والمكسور^(١) في الموضعين اللذين حدّتهما
استثقالا للكسرة والضمة .

وذلك قولك في عَضُدٍ : عَضُدٌ ، وفي حُمْرٍ : حُمْرٌ ، وفي فَعَلٍ : فَعَلٌ . /
والفعل تقول في عِلِمٍ : عِلِمٌ ، وفي كَرَمٍ : كَرَمٌ .

ولا يجوز في مثل ذَهَبٍ أن تسكّن ، ولا في مثل جَمَلٍ^(٢) . لا يسكّن ذلك اسما ولا فعلا ،
لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة ، ألا ترى أنك تقول : هذا زيدٌ ، ومررت بزيدٍ ،
وتبدل في النصب من التثنية ألفا تقول : زيدا ، لأنّ الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول :
هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتي ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة .
وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا في باب مصطفون^(٣) بما يزيده إيضاحا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ «باب ما يسكن استغناقا . . . وذلك قولهم في فَعَلٍ : فَعَلٌ ، وفي كَبِدٍ : وَفٍ عَضَدٍ :
عَضَدٌ ، وفي الرجل رجلٌ ، وفي كرم الرجل : كَرَمٌ ، وفي عِلْمٍ : عِلْمٌ وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ «وأما ما تواترت فيه الفتحتان فأنهم لا يسمكون منه ، لأنّ الفتح أخف عليهم من الضم
والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء . . . »

وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٤ .

(٣) سيأت في ص ٢٦٩ من الأصل .

هَذَا بَابُ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ عَيْنَاهَا

وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين^(١)

ويجب التصدير في هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التي لازوتد فيها / وما يلحقها من الزوائد التي تسمى الملحقة ، والزوائد غير الملحقة ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

اعلم أنَّ الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصليَّة ، أو فيها حرف مزيد ، فإنَّ جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ؛ فإن خرج من ذلك شيء فليعلَّه موجه .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قَمَطَر ، أو جُلْجُل ، فإنَّ تصغيره جُعْفِير ، وقُمَيْطِر [وَجُلْجُل] ؛ لأنَّ العدد أربعة ، وتصغيرُ الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركته ، أو تفتت ، زائدا كان أو أصليًا .

فالأصليَّة ما قدَّمنا . والزوائد في قولك رَغِيف : رُغِيف وفي عَجُوز ؛ عَجِيز . وفي مثل جُدُول جُدَيْل . وإن شئت قلت: جُدَيْلُ ؛ لأنها متحرَّكة ، وإن كانت زائدة كما قلت في أسود : أُسَيْدٌ ، وأُسَيُود . والقلب أجودٌ ، لأنَّ واو جُدُول مُلْحَقَةٌ ، والمُلْحَقُ حكمُ الأصلي ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جَدَاوِل ؛ كما تقول : أساود .

وإنما كانت الأربعة / مستوية في التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأنَّ التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أنَّ الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها . ألا ترى أنَّك تقول في عُمَر : عُمَيْرٌ ، وكذلك عُمَرُو ، وكذلك جَمَلٌ ، ومِمِّي^(٢) . وكلُّ ما كن من الثلاثة .

(١) لم يتحدث في هذا الباب عن جمع الأسماء المعتلة عيناها وإنما تحدث عن ذلك في أبواب أخرى ستأتى ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيبدأ حديثها في باب التصغير .

(٢) الميم واحد الأسماء وهي المصارين وفي الحديث : المؤمن يأكل في ميم واحد . . وهو من أمثلة تصريف الماضي

ج ١ ص ١٧ وسبويه ج ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصليّة ، أو فيها زائدة ، فإنّ التصغير على ما كان في الأربعة^(١) .

تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج . وتحذف اللام الأخيرة وإن كنت من الأصل ؛ لأنّ التصغير تنأى دونها .

وتقول في تصغير قَلْنَسُوة : قُلَيْسِيّة إن حذفت النون ، وقُلَيْسِيّة إن حذفت الواو ؛ لأنّ الزياتين إذا استوتا كنت في حذف إحداهما بالخيار أيّها شئت^(٢) .

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو علامة ، أقررتها وحذفت الأخرى ، إلّا أنّه يجوز لك العِوَضُ في الجمع والتصغير من كلّ ما حذفت . وذلك أنّك إذا صغرت اسماً على خمسة ورابعه أحد الحروف الثلاثة المصوّته (وهي الياء ، والواو ، والالف) ، فإنّ جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيء . وذلك قولك في مثل دينار دَنَازِير^(٣) إذا جمعت ، ودُنَازِير إذا صغرت ، وفي قنديل : قنَادِيل وقُنْدِيلِيل ، وفي سُرحوب^(٤) : سراحيب ، وسُريحيب ، وفي بِرْدُون : / بَرَادِين وبُرَيْدِين . تُقرّر الباء ياءً ، وتقلب الواو والألف إلى الباء ؛ لأنّ كلّ واحدة منهما تقع ساكنة بعد كسرة .

والعِوَضُ أن تقول في تصغير سَفَرَجَل : سَفِيرَج إن شئت وفي الجمع : سفاريج . فتجعل هذه الياء عِوَضاً لما حذفت ، ودالاً على أنّك حذفت من الاسم شيئاً ، فهذا غير ممتنع فعلى هذا تقول في قلنسوة فيمن حلف النون : قُلَيْسِيّة وقَلَاسِي . ومن حلف الواو قال : قُلَيْسِيّة وقَلَاسيس .

فإنما قولنا فيما كان على أربعة أحرف : إنّ تصغيره من باب جمعه ، فإنّما تأويل ذلك أنّك

(١) سيأتى في التصغير .

(٢) قال عليّ في الجزء الثاني ص ٥٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت في وزن محدودة كانت النون بجاء الأصل والواو بجاء الواو الزائدة فكان قلنسة أقيس من قلنسة » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « إن شئت قلت قليسية وإن شئت قلت قليسة كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضاً قيراط ودنثار تقول : قيريط ، ودنير لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم ألا تراهم قالوا : دنانير وقرايط وكذلك الديباج فيمن قال : ديباج ، والديماس ومن قال دماسيس . . . »

(٤) الطويل .

إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده ، فإن عوّضت في التصغير عوّضت في الجمع ، وإن تركته محذوفاً في أحدهما فكذلك هو في الآخر ؛ لأنّك إذا صغرّت ألحقت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وحرف لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء^(١) .

فإن قلت : فما بالك تقول في ضارب : ضَوِّرْب ، وأنت لا تقول في جمعه : ضوارِب ؟ قيل له : الأصل أن يقال في جمعه : ضَوَارِب ، ولكنه اجتنب للبس بين المذكّر والمؤنث ؛ لأنّك تقول في جمع ضاربة : ضوارِب^(٢) .

وما كان من باب فاعِلٍ فإنّما هو اسم مبنّى من الفعل ، أو على جهة النسب . فأمّا ما كان من الفعل منه فهو الباب ؛ نحو : ضارب ، وقاتِل ، وشاتِم .

وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارع ، ونابِل : أي ذو فرس ، وذو درع ، وذو نَبَل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلما كان جمع فاعلة فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكّر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكّر في الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل فجعله على فواعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسره للجمع في التحريك والسكون ، ويكون ثالثة حرف لين ، كما أنك إذا كسرتَه للجمع كان ثالثة حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرت للجمع . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ « وإن كان فاعل لنبر الآمين كسر على فواعل وإن كان للمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآمين من الواو والنون فصار المؤنث . . . وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق : وإذا الرجال رأوا يزيه . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ، ج ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا في جمع فارس: فوارس، إذ كان / مثل هذا مطّرحاً من المؤنث . وكذلك ^{١١٣} هالك في الهواالك لما أردت الجنس كله . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وإذا الرجال رأوا يزيدَ رأيتهُم / خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ^(١)

(١) خضع يضمّتين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بنفسه فسكون جمع أخضع ، وهو الذي في عنقه تظان من خفة ، وهذا أبلغ من الأول . ونواكس : جمع فاكس ، صفة العاقل . وهو المظالم رأسه .

والمبرد عرض لذلك في الكامل أيضا ج ٤ ص ١٨٩ قال : « في هذا البيت شيء يستلطفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل ، كتلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون في جمع ضاربة : ضوارب ، وقائلة قواتل ، ولم يأت ذلك إلا في حرفين : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا بما لم يستعمل في النساء فأنشأوا الالتباس . ويقولون في المثل : هو هالك في الهواالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة » وانظر ج ٨ ص ٩٨-٩٩ كما أعاد ذلك في الجزء الثاني ص ٤٩٣ كما سيأتى . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد في كتابيه موافق لكلام سيبويه . والرضى في شرح الشافية ج ٢ ص ١٥٣ يقول : « وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حسن » .

والبلخادي في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ يعلق على كلام المبرد في الكامل بقوله فتأمله مع ما نقلوه عنه .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل إلى إحدى عشرة ، وشرح أدب الكتاب للجبالي ص ٣٥ ، وسيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ .

والبيت لفرزدق من قصيدة يملح فيها آل المهلب وهي في ديوانه ص ٣٧٤ - ٣٨٠ .

هذاب

جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثه واو، أوياء، أوألف

فما كان من ذلك أصلا ، أو ملحقا بالأصلي ، أو متحركا في الواحد ، فإنه يظهر في الجمع^(١) وذلك قولك - فيما كان أصلا وكان متحركا في الواحد - : أساود إذا جمعت أسود ، وأصايد إذا جمعت أصيد ، وقد جعلت كل واحد منهما اسما^(٢) .

وأما ما كان متحركا في الواحد وهو زائد فقولك في جدول : جداول ، وفي قسور : قساور ، وفي عثير : عثاير .

وأما ما كان أصلا وهو ساكن في الواحد فقولك في مقل : مقاول ، لأنه من القول ، وفي مباع : مبايع ، لأنه من البيع .

وإن جمعت (يَزِيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفرزدق^(٣) :

وإني لقوامٌ مقاومٌ لم يكن جريراً ولا مؤنًى جريراً يُقوِّمها

فإن / جمعت اسما على أربعة وثلاثه حرف لين زائد ساكن ، فإنك تهز ذلك الحرف في الجمع وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عجوز : عجائر ، وفي صحيفة : صحائف^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة ، وألحق ببناتها فإنه يكرر على مثال مفاعل ، كما تكرر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجداول ، وعشير وعثاير ، وكوكب ، وكواكب ، وتولب وتولاب ، وسلم وسلام » .

(٢) لأن التثنية يجمع على فعل .

(٣) نسبة أبو على الفارسي وابن سيده في المختصن ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضا وصحح الشنيطي نسبته إلى الأخطل وهو في ديوانه ص ٩ .

كما نسب إلى الأخطل البحرى في حاشية ص ٣٣٧ وذكره المازني غير منسوب ج ٦ ص ٣٠٦ . وانظر الأسالي ج ٣ ص ٧٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ « فإذا كسرتة على فاعل قلت : جنائر ورسائل وكنائن وعائم . والواحدة جنازة وكنانة وعامة ورسالة » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنّ هذه الأحرف لا أصل لها ، فلمّا وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحرّكة ، ولادخلتها الحركة في موضع أبليت لما قبلها . ثمّ تحرّكت كما تحرّك لالتقاء الساكنين ، فلزمتها المحرّزة ؛ كما لزمت قضاة ؛ لما سبّيته في موضعه إن شاء الله .

فإنّما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنّها في الأصل متحرّكة ، فإنّما تردّ إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك في صدر الباب .

فإنّما قراءة من قرأ (معائش) فهمز فإنّه غلط ، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربيّة ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها^(١) .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب إنّما هو غلط^(٢) ، وإنّما الجمع مصاوب ، لأنّ مصيبة مُفْعِلَةٌ ، فعلى هذا يجري وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو بهذه المنزلة . . . وذلك حامة وحائم ودجاجة ودجاج .

وما كان على فعالة فهو كذلك . . . وكذلك فعالة لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والمنة وحرف المد وذلك قولهم : حمولة وحمايل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب .

(١) المبرد في تلحيه هذه القراءة إنّما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه . قال المازني ج ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنّما أخذت من نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربيّة . وله أحرف يقرأها لحنا نحووا من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط . »

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنّه غلط منهم وذلك أنهم توهموا في مصيبة فعيلة وإنّما هي مفعلة ... وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف . »

ومراد سيويه بالغلط التوهم وقد تكرّر منه مثل ذلك في كتابه .

هذَابَاب

ما كانت عنه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حركتين

١١٥

وذلك نحو : سَيْد ، وَمَيْت ، وَهَيْن ، وَلَيْن ؛ لِأَنَّ هذا البناء إِنَّمَا هو (فَيْعِل) من ياءٍ أو واوٍ .

فَأَمَّا ذوات الواو منه فَهَيْنٌ^(١) ، وَمَيْتٌ ، وَسَيْدٌ ، لِأَنَّهُ من ساد يسود ، ومات يموت . وَأَمَّا لَيْنٌ فَمِن الْيَاءِ .

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فَيْعِل) ؛ لِأَنَّهُمَا مشتركان في العَلَّة ، فخرجا إلى باب واحد خلافاً على الصحيح^(٢) وذلك أَنَّهُ لا يكون في الصحيح (فَيْعِل) ، إِنَّمَا نظير هذا البناء من الصحيح (فَيْعَل) نحو رجل جَيِّدٍ^(٣) وزينب ، وخيفق^(٤) .

فهذا البناء من المعتل نظيره ما ذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتل البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه . ويكون له البناء لا يقابله فيه الصحيح .

فمِمَّا كَانَ من المعتل على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعِلٍ من الصحيح : فَعَلَهُ ؛ نحو : كاتب وكتبة ، وحافظ وحفظة ، وعالم وعلمة .

(١) هين من الهوان عنه واو وأما هين بمعنى لين ففيه ياء ومنه المثل إذا عز أشوك فحين . لأن العرب لا تقوم بالهوان (السان ومعجم الأبداء ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ هـ وكان التحليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل في غير المثل ، لأنهم قد يخصصون المثل بالبناء لا يخصصون به غيره من غير المثل . ألا تراهم قالوا : كينونة والقيودة . فأصلها فيملولة وليس في غير المثل فيملول مصدرا وقالوا : قضاء فجاءوا به على فلة في الجمع ولا يكون في غير المثل الجمع .. وقال غيره هو فيعل ، لأنه ليس في غير المثل فيعل وقالوا غيرت الحركة .. وقول التحليل أعجب إلى . . .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٣) القصير .

(٤) الخفيف : الفلاة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريعة .

ونظير هذا من المعتلّ (فَعْلَة) مضموم الأوّل ، وذلك قولك في قاضٍ : قُضَاة ، ورامٍ ورُماة / ١١٦
وغازٍ وغَزَاة ، وشارٍ وشَرَاة .

وما كان للمعتلّ خاصّة دون الصحيح قولهم : كان كَيُونَة ، وصار صَيُورَة . فأصل
هذا إنّما هو (فَعْلَة) ، ولا يكون (فَيَعْلُول) إلّا في ذوات الواو والياء . فإن قال قائل : إنّما وزنه
(فَعْلُول) ؛ لأنّ اللفظ على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُول^(١) وأنّه على
على ما ذكرنا أنّه ليس في الكلام فَعْلُولُ بفتح الفاء ، وأنّه لو كان على ما وصفتُم لكان اللفظ
كَوْنُونَة ؛ لأنّه من الواو ، ولكنك تقول في قيدود : قَوْدُود بالواو ؛ لأنّه من القود ولكنّه
لما كان يجوز لك أن تقول في مَيّت : مَيّت ، وفي هَيّن : هَيّن ، وكذلك جميع بابيه ،
استثقالا للتضعيف في حروف العلّة ، جعلت الحذف فيها كثر عدده غالباً ، فقلت : قيدود ،
وكينونة ، فحذفته ، من قيدود ، وكينونة^(٢) / وكان الأصل كَيُونُونَة ؛ كما أنّ أصل سيّد
سَيُود ؛ لأنّه (فيعل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم في سيّد ؛ لأنّ
صدور هذه الأسماء كسيّد ، وإن كانت مفتوحة .

فإذا جمعت سيّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ الذحويّين يرون همز المعتلّ الذي
يقع بعد الألف^(٣) وذلك قولك : سيائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنّما
هي عين ، وقد تقدّم شرطهم في باب معيشة أنّه لا يُهمز موضع العين ، وإنّما يهمز ما
كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلّة ، وقُرْب آخرها من الطرف ،
ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو يائين ، أو ياء واو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلّها
ليّنة ، فكأنّها على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يشبث فيه واو ولا ياء

(١) سيأت حديثه في ص ١٥١ ومكررا في مواضع كثيرة .

(٢) جـ . هذا الأصل في قول الراجز :

يا ليت أنا غسنا سفينة
حتى يمسود الوصيل كينونة

أنظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ وللتصّف ج ٢ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ - ٣٧٤ « فإذا جمعت سيّدا وهو فيعل . . نحو عين همزت وذلك عيل وعيائل ، وغير
وغياير لما اعتلت ههنا فقلبت بهد حرف مزب في موضع ألف فاعل همزت حيث وقعت بعد ألف . . »

بعد ألف ، وإِنَّمَا تُقْلَب كُلُّ واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف / ،
 ١١٨
 ألا ترى أَنَّ الواحدة منهما إذا كانت طرفاً أبدلت وذلك : قولك غَزَاءٌ ، وسَقَاءٌ ، وإِنَّمَا هما
 من غزوت ، وسقيت ، فكانتا ياءً ، أو واوا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إن وقع بينها وبين الطرف حرف صحيح لم تهمز^(١) وذلك قولهم في طاووس :
 طاوويس ، وفي بَيَاع : بيبائع . ولا تكون إلَّا ذلك ؛ لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون
 في باب قَصَاءٌ وسَقَاءٌ إلَّا الهمز .

فهذا قول جميع النحويين فيما تباعد من الطرف .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيّد ، وميّت فإن أبا الحسن الأخفش كان لا يهمز من هذا
 الباب إلَّا ما كانت الألف فيه بين واوين . نحو قولك في أوّل - وزنه أفعَل ففأوه من لفظ
 عينه - : أوائل .

وكذلك يقول في فَوْحَل من قلت ، وجلت : قَوائل ، وجَوائل . فيجعل علته في همز الواو ،
 ١١٩
 لقربها من الطرف نظيراً لما / ذكرناه أَنَّهُ إذا التقت الواوان أوّلاً همزت الأولى منهما . فكان
 يجعل هَمْزَ الأخرى من هذا الباب واجباً . وإن كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين
 والقرب من الطرف . ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان . أو ياء ، وواو ، ويقول : لأنَّهُ
 لو التقت الياءان ، أو الياء والواو لم يازمى همز .

والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون في إجراء الياء ، والواو ، والياءين مُجرى الواوين
 في هذا الباب ، كما صَدَرْنَا به في أوّل الباب .

وعَلَّتْهُمْ في ذلك ما وصفنا من التقاء التشابه وذلك لأنَّهُمْ يُجيزون في النسب إلى راية ،

(١) في سبويه ج ٢ ص ٣٧٥ باب ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر على الأصل فمن ذلك فيمال نحو ديار وقيام
 وديور وقيام تقول دياوير وقيام ، ومثل ذلك عوار تقول : عواوير . ولا تهمز هذا كما تهمز فاعل من قلت وخالفت
 فمال فمالكا بخلاف فاعول نحو طاووس وناووس عاورا إذا جمعت فقلت : طاوويس وناوويس

وغاية : رائئ ، وغائئ ، فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك ذكرنا أحد وجوهه ليُستقصى في موضعه^(١) إن شاء الله .

وإنما أخرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حياله مُستقصى . والقول البين الواضح قول الذحويين^(٢) لاقول أبي الحسن الأخنس ؛ ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأن الياء والواو تظهرا إذا وقع الإعراب $\frac{1}{120}$ على غيرهما ؛ نحو سقاية ، وشقاوة .

وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أول الكلمة ولا بما يناسبه .
والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز . وهذا يدل [على] أنه من أجل الآخر ، لا من أجل الأوائل .

ولو بنيت مثل (فَيْعال) من كلت فقلت : كيَّال اقلت في الجمع : كيياييل ، فلم تهمز ؛ كما تقول : طواويس .

(١) سيأتى في ص ١٤١ من الأصل .

(٢) في المنصف ج ٢ ص ٤٥ هـ ويدل على صحة منسوب الخليل وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثان في هذا الفصل عن الأصمى من أنهم يقولون في جمع عيال بالهمز ، ولم يجمع فيه ولوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبي الحسن : أن همزم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه ، قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعته لم يمزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيائل . فهذا كان يمكن أن يقال : أن همزه شاذ فأما ولم نرهم صمحو نظيره . وفي الياء ما في الواو من الاستقلال في كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشذوذه بل إذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فلذلك مالا نهاية وراه وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد .

هذَابَاب

مَا كَانَ مِنَ التَّجْمَعِ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ وَفَعَالٍ مَا اعْتَلَّتْ عَلَيْهِ

اعلم أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ فَإِنَّ الْأَجُودَ فِيهِ أَنْ تَصَحَّحَ الْوَاوُ وَتُظْهِرَ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ فِي جَمْعٍ شَاهِدٌ : شَهِدَ فِي صَائِمٍ : صُرِّمَ ، وَقَائِلُ قَوْلٍ . وَكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذَا الْبَابِ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَغْلِبَ الْوَاوُ يَاءً وَلاَ يَسَّ بِالْوَجْهِ ، وَلَكِنْ تَشْبِيهَا بِمَا اعْتَلَّتْ لَامُهُ . وَذَلِكَ أَنَّكَ $\frac{1}{121}$ تَقُولُ فِي جَمْعٍ عَاتٍ : / عَتَيْ لاَ يَصْلِحُ غَيْرُهُ إِذَا كَانَ جَمْعًا .

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْبَابُ يَقْرُبُ مِنَ الطَّرْفِ جَازَ تَشْبِيهِهُ بِهَذَا الَّذِي هُوَ طَرَفُ فَتَقُولُ فِي صَائِمٍ : صُيِّمٌ ^(١) ، وَقَائِلُ : قِيلَ . وَالْوَجْهَ مَا ذَكَرْتَ لَكَ أَوَّلًا ، وَإِنَّ هَذَا تَشْبِيهُ وَمَجَازٌ .

فَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى (فَعَالٍ) ظَهَرَتْ الْوَاوُ ^(٢) ، وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا ذَلِكَ ، لِتَبَاعُدهَا مِنَ الطَّرْفِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَائِمٍ وَصَوَّامٍ ، وَقَائِلُ وَقَوْلٌ .

وَهَذَا كُنْهٌ مَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي التَّجْمَعِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي صَحَّتِهِ إِذَا تَبَاعَدَ مِنَ الطَّرْفِ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَجَارٍ إِلَى الْبَابَيْنِ جَمِيعًا - فَعَلٌ - وَفَعَالٌ - عَلَى الْأَصْلِ .

تَقُولُ : قَوْمٌ بُيِّعَ ، وَبُيَّاعٌ ، لاَ يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ .

(١) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ٣٧٠ « وَلَكِنَّا تَغْلِبُ يَاءُ فِي فَعْلٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي صَوْمٍ ، وَقِيمٌ فِي قَوْمٍ ، وَقِيلَ فِي قَوْلٍ ، وَنِيمٌ فِي نَوْمٍ لَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَخْفَ عَلَيْهِمْ ، وَكَانَتْ بَعْدَ ضَمَّةٍ شَبَّهَهَا بِقَوْلِهِمْ : عَتَى فِي عَتَرٍ ، وَجَى فِي جَنُوٍّ ، وَعَصَى فِي عَصَوٍ ، وَقَدْ قَالُوا أَيْضًا : صِمٌّ وَنِيمٌ كَمَا قَالُوا عَتَى وَعَصَى . »

(٢) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ٣٧٠ « وَلَمْ يَقْبَلُوا فِي زَوَارٍ ، وَصَوَّامٍ ، لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا الْوَاوُ فِي صِيمٍ بِهَا فِي عَتَرٍ إِذَا كَانَتْ لَامًا وَقَبْلَ اللَّامِ وَآوُ زَائِدَةٌ وَكَلِمَا تَبَاعَدَتْ مِنْ آخِرِ الْحَرْفِ بَعْدَ شَبَّهَا وَقَوِيَتْ وَتَرَكَّ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَلْبُ الْوَجْهَ فِي فَعْلٍ وَلُغَةُ الْقَلْبِ مَطْرُودَةٌ فِي فَعْلٍ . »

وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي ج ٢ ص ٤ .

وكذلك إن بنيت واحدا من الواو على (فعل) لم يجر القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لامة
فكانت واوا الثبات في الواحد ؛ نحو قولك : عتا يعتو عَتْرًا . قال الله عزَّ وجلَّ (وَعَتَرُوا
عُتْرًا كَبِيرًا)^(١) .

فالواحد إذا كان [الواو فيه عينا]^(٢) لازم لموضعه . وذلك قولك : رجل قَوْلٌ ؛ كما نقول :
رجل حَوْلٌ قُلْبٌ ، لا يكون إلَّا ذلك^(٣) .

(١) الفرقان : ٢١ .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما آتم فيه الاسم . . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول . وعوار » .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى فَعْلِهِ

١ / اعلم أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ مِنْ بَنَاتِ الْبَاءِ ، وَالْوَاوِ التَّيْنِ هُمَا عَيْنَانِ فَإِنَّ الْبَاءَ مِنْهُ
١٢٢ تَجْرَى عَلَى أَصْلِهَا . وَالْوَاوُ إِنِ ظَهَرَ فِي وَاحِدَةٍ ظَهَرَ فِي الْجَمْعِ .

فَأَمَّا مَا ظَهَرَ فِيهِ فَقَوْلُكَ : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ .

وَأَمَّا مَا قَلَبْتَ فِيهِ فِي الرَّاحِدِ فَقَوْلُكَ : دِيمَةٌ وَدِيمٌ ، وَقَامَةٌ وَقِيَمٌ^(١)

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ثِيْرَةٌ فَلَهُ عِلَّةٌ آخَرُنَاهَا ؛ لِنَذَرُهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَقَدْ كَسَرُوا الْفَعْلَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى فَعْلِهِ . . . وَكَذَا قَوْلُهُمْ : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ . . . وَقَالُوا :
زَوْجٌ وَأَزْوَاجٌ ، وَزَوْجَةٌ ، وَثَوْرٌ وَأَثْوَرٌ وَثَوْرَةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ثِيْرَةٌ . . . وَانْظُرْ تَصْرِيْفَ الْمَاضِي ج ١ ص ٣٤٤ وَقَالَ سَبِيحُهُ
فِي ج ٢ ص ٣٦٩ « وَإِذَا قُلْتَ فَعْلَةً فَجَبْتُمَا فِي وَاحِدَةٍ الْوَاوِ أَثْبَتَ الْوَاوِ . . . وَكَذَا قَوْلُكَ كَبُوزٌ وَكَبُوزَةٌ وَعَوْدٌ وَعَوْدَةٌ وَزَوْجٌ
وَزَوْجَةٌ . . . وَقَدْ قَالُوا ثَوْرَةٌ قَلَبُوهَا حَيْثُ كَانَتْ بَعْدَ الْكُسْرَةِ وَاسْتَقْبَلُوا ذَلِكَ . . . وَهَذَا لَيْسَ بِمُطَرَّدٍ يُمْنِي ثِيْرَةٌ « فِي الْخَصَائِصِ
ج ١ ص ١١٢ « وَأَمَّا أَبُو الْبَسَاسِ فَذَكَرَ أَنَّهُمْ أَعْلَوْهُ لِيَفْصَلُوا بَيْنَ الثَّوْرِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَبَيْنَ الثَّوْرِ وَهُوَ الْقَتْلُ مِنَ الْأَقْطِ « .
(٢) قَالَ فِي ص ٢٠٠ : « كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الثَّامِ وَالْوَاوِ ثَوْرَةٌ . . . وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ .

هَذَا بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتَيْنِ هَمَا عَيْنَاتِ

فَأَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَالٌ) إِذَا كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ؛ نَحْوُ : فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَوْتُ وَأَصْوَاتٌ ، وَحَوْضٌ وَأَحْوَاضٌ ، وَثُوبٌ وَأَثْوَابٌ^(١) وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَبَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ^(٢) .
فَإِذَا جَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ فَقَدْ خَرَجْتَ مِنْ أَدْنَى الْعَدَدِ .

فَمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَبَابِهِ فِعَالٌ^(٣) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثُوبٌ وَثِيَابٌ ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ ، وَسُوطٌ / $\frac{1}{123}$ وَسِيَاطٌ . تَنْقَلِبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ؛ لِكُسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ سَاكِنَةً .

فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَتَحَرِّكَةً ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : طَوِيلٌ وَطُُولٌ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ إِذَا جَاوَزَتْ أَدْنَى الْعَدَدِ فُعُولٌ^(٤) ؛ لِأَنَّ فُعُولَ ، وَفِعَالَ يَعْتَوِرَانِ (فَعْلٌ) مِنَ الصَّحِيحِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَعْبٌ وَكُعُوبٌ ، وَفُلْسٌ وَفُلُوسٌ . وَيَكُونَانِ مَعًا فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ نَحْوَ كِعَابٍ وَكُعُوبٍ ، وَفُرَاخٍ وَفُرُوحٍ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « وَإِنَّمَا مِنْهُمْ أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ كِرَاهِيَةِ الْفُضَةِ فِي الْوَاوِ ، فَلَمَّا ثَقُلَ ذَلِكَ بَنُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ وَلَهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ نَظَائِرٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ، نَحْوُ أَفْرَاخٍ وَأَفْرَادٍ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ ، وَغَيْطٌ وَأَغْيَاطٌ ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الْفُضَةَ فِي الْيَاءِ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَ بَعْدَ الْيَاءِ » .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَإِذَا أَرَادُوا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ بَنُوهُ عَلَى فِعَالٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سِيَاطٌ ، وَثِيَابٌ ، وَفُلُوسٌ . تَرَكَوْا فُعُولًا كِرَاهِيَةِ الْفُضَةِ فِي الْوَاوِ وَالْفُضَةُ الَّتِي قَبْلَ الْوَاوِ فَحَمَلُوهَا عَلَى فِعَالٍ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَإِذَا أَرَادَتْ بِنَاءَ أَكْثَرِ الْعَدَدِ بَنِيَهُ عَلَى فُعُولٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : بَيْوتٌ ، وَغَيْوُطٌ ، وَشَيْوُخٌ ، وَهَيْوُونَ ، وَتَيْوُودٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ فُعُولًا وَفَعَالًا كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي فَعْلٍ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْتَلٍّ فَلَمَّا ابْتَدَأَ فَعْمَالٌ بِفَعْلٍ مِنَ الرَّاوِدِينَ فُعُولٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَلَّةِ ابْتَدَأَتْ الْفُعُولُ بِفَعْلٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ صَارَتْ أَخْفَ مِنْ فُعُولٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَكَانَتْهُمْ عُرُوضًا هَذَا مِنْ إِخْرَاجِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ » .

وَكَلَامُ الْمُبْرَدِ : لِأَنَّ فُعُولَ وَفَعَالًا . وَفَعْلٌ حِكْمُهُ الْأَوْزَانُ فِي حَالَةِ الِرْفَعِ وَمِثْلُ هَذَا الْحِكَايَةُ يَقَعُ كَذَلِكَ فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ ، وَالْمُقْتَضَبُ .

فلما استبدت الواو بفعال كراهية الضميتين مع الواو خُصَّت الياءُ بفعلٍ لثلاً يلتبساً وذلك قولك : شيخ وشيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقَيْد وقُيود .

فإن قال قائل : فلم لم يُفصل بينهما في العدد الأقل ؟

فإنَّ الجواب في ذلك أنَّهما تظهريان في (أَفْعَال) ؛ فتعلم الواو من الياء . وذلك قولك : أبيات ، وأحواض . فكلُّ واحد منهما يبيِّن من صاحبه ؛ كما / كان في بيت ، وحوض .

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فَعْلِي) ؛ ونحوه على (أَفْعَلِي) جاز ذلك ؛ لأنَّ باب (فَعْل) كان في الصحة لأَفْعَل ؛ نحو : كَلَبَ وأَكْلَبَ ، وَكَتَبَ وأَكْتَبَ . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرَّ ؛ كما قال :

لكلِّ عَيْشٍ قد لَيْسَتْ أَثُوباً^(١)

ومثل ذلك عَيْنٌ وَأَعْيُنٌ ، وَأَعْيَانٌ جَيِّدٌ على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنني أَغْدُو عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاسٍ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْتَظَمِ^(٢)

ومثل أَعْيُنٌ ، وَأَثُوبٌ قوله :

أَنَعْتُ أَغْيَاراً رَعَيْنَ الْخَنْزَرَا أَدْعُتُهُنَّ آيُسَراً وَكَمَرَا^(٣)

ومثل أَعْيَانٌ قوله :

يا أَضْبَحاً أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي الْبَطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَارِيرُ^(٤)

(١) سبق في ص ٢٩ من المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع عين على أعْيَان .

المفاضة : الذرع السابقة كأنها أقيضت على لابسها . الدلاس : الذرع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة ، والزرقة ، وتقتارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

والبيت غير منسوب في سيبويه وفي المصنف ونسب اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان وسيبويه في الجزء الثاني من المقضب . (٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع إير على فعل ، كما قالوا : أثوب والقياس أن يكرر على أفعال .

الخنزير : هففة في دبابي كلاب ذكرها ياقوت . الكرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في اللسان لقائل معين .

(٤) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع إير على آيَار وهو المواقف للقياس . الأضبع جمع ضبع وهي مؤنثة فجعلها على أفضل لذلك .

جاء قوماً فجعلهم في عظم البطون وأكل خبيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فراحت بعونها تصوت . نسب اللسان (إير) إلى جرير الضبي .

الفرقرة : صوت البعير والاسم الترقار . في نوادر أبي زيد ص ٧٦ « قال أبو الحسن : الذي حفظناه عن أبي العباس المبرد وغيره : يا ضبحا وبعضهم يرويه : يا أضبعا » .

هَذَا بَاب

ما يصح من ذوات الياء والواو تسكون ما قبله وما بعده

/ وذلك نحو : وَقَالَ ، وَبَإَيْعٍ ^(١) ، لِأَنَّ قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَلِفًا ، فَلَوْ قَلْبَتْهَا لَصُرَتْ إِلَى ^١/_{١٢٥} عِلَّةٍ بَعْدَ عِلَّةٍ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَغْتَيَّرَ حُرُوفُ اللَّيْنِ بِطَرَحِ حُرُوكِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى فُعْلٍ ، وَفُعَالٍ ، وَفَعَّالٍ ، وَأَفْعَالٍ ^(٢) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَجُلٌ قَوْلٌ ، وَقَوْمٌ قَوْلٌ ، وَرَجُلٌ قَوْلٌ ، وَبَيْعٌ . وَكَذَلِكَ أَفْيَادٌ . وَأَحْوَالٌ . وَكُلُّ مَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ مِنْ هَذَا الشَّهَاجِ وَلَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذَا قِيَاسُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَهْوَانُهُ ، وَأَبْنِيَاءُهُ ، وَأَخْوَانُهُ ^(٣) ، وَأَعْيُنُهُ جَمْعُ عَيْنٍ : وَهِيَ حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي الْقَدَّانِ ^(٤) فَإِنَّمَا صُحِّحَ لِأَنَّ أَوَّلَهُنَّ زِيَادَةُ الْفَعْلِ ، فَصُحِّحَ ، لِيُفَصِّلَ بَيْنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ . وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا ^(٥) .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سَائِرُ ، وَتَسَايِيرُ الْقَوْمِ ، وَتَقَاوُلَا ، وَتَبَايَعُوا ^(٦) .

كُلُّ يَجْرَى مَجْرَى وَاحِدًا ، وَكُلُّ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذَا مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٣ ص ٣٦٢ « وَلَا يَتَلَّ فَاعِلَتِ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ أَسْكَنُوا حَذَفُوا الْأَلِفَ وَالْيَاءَ وَالْوَاوُ فِي فَاعِلَتِ وَصَارَ الْحَرْفُ عَلَى لَفْظِ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ مِنْ بَابِ قُلْتُ وَبِتْ ، فَكَرِهُوا هَذَا الْإِجْحَافَ بِالْحَرْفِ ، وَالْإِتْيَاسَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « بَابُ مَا أَتَى فِيهِ الْإِسْمُ . . . وَذَلِكَ فَعْلٌ وَفُعَالٌ ، نَحْوُ حَوْلٍ ، وَعَوَارٍ ، وَكَذَلِكَ فُعَالٌ ، نَحْوُ قَوْلِ وَمُفْعَالٌ ، نَحْوُ شَوَارٍ ، وَمَقُولٍ ، وَكَذَلِكَ التَّفْعَالُ . . . »

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « وَكَذَلِكَ أَهْوَانُهُ ، وَأَبْنِيَاءُهُ ، وَأَعْيَابُهُ وَقَدْ قَالُوا : أَعْيَابُهُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : أَبْنِيَاءُهُ فَأَسْكَنَ الْيَاءَ وَحَرَكَ الْيَاءَ كَرَمَ الْكُسْرَى فِي الْيَاءِ كَمَا كَرِهُوا الضَّمَّةَ فِي الْوَاوِ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩٢ « الْبَيَانُ : حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَتَاعِ الْقَدَّانِ . . . وَالْقَدَّانُ : كَسْحَابٌ هُوَ الْحَرَاتُ وَانْتِظَرُ الْبَيَانُ .

(٥) تَقْدِمُ فِي ص ١١٠ مِنَ الْمَطْبُوعِ .

(٦) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٢ « وَكَذَلِكَ تَفَاعُلَتِ ، لِأَنَّ لَوْ أَسْكَنَتِ الْوَاوُ ، وَالْيَاءَ حَذَفَتِ الْحَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ فَعِلَتِ ، وَتَفَعَّلَتِ . . . »

هذاباب مااعتل منه موضع اللام

١٢٦

اعلم أنَّ كلَّ ما كان من هذا على (فَعَلَ) فكان من الواو فإن مجرى بابيه (يَفْعَلُ) ^(١) ، لا يجوز إلَّا ذلك ، لتسلم الواو ؛ كما ذكرت لك في باب ما اعتلَّت عينه . وذلك قولك : غزا يَغْزُو ، وعدا يَغْذُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على (يَفْعَلُ) ؛ لأنَّ تَسَلَّمَ الياء ؛ كما ذكرت لك في باب العين . وذلك نحو : يرى يرى ، وقضى يقضى ، ومشى يمشى ^(٢) وتعتلَّ اللام فتسكن في موضع الرفع منهما ؛ كما تقول : هذا قاضٍ فاعلم ؛ لأنَّ الضمَّة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلَّة .

فمَّا في النصب فتحرك الياء ، لما قد تقدَّمنا بذكره في الفتحة . وذلك كقولك : أريد أن ترمى يا فنى ، وأن تغزو فاعلم كما تقول : رأيت قاضياً ، وغازيا .

فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزمُ فآيةُ جزمها حذفُ الحرف الساكن ؛ لأنَّ الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحركاً حذفت الحركة ، وإذا كان ساكناً حذف الحرف الساكن . تقول : لم يعز ، ولم يرم . كما تفعل بالآلف إذا قلت : لم يخش .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٠ « فيكون في غزوت أبدا يفعل ، وفي رميت يفعل أبدا » وانظر ص ٢٥٤ من سيويه أيضاً .
(٢) التناقص الخفى العين الواوى اللام من فعل يجوز أنه يأتي مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أمثال بالوجهين من باب نصر ومن باب فتح .

في المختص ج ١٤ ص ٣١٢ « وقالوا في الانفراد : زههم السراب يزهاهم لم يذكر أهل اللغة إلا هذا وذكر سيويه يزهوهم . وقالوا في الاشتراك : زههم على الأصل مرة وعلى ما يوجب حرف الخلق أخرى : نحوث ظهري إليه انحاء وأنحوه أى صرفته ، وشبوت في أشعاه ، وأشجود أى فتحته ، وبموت أبمو وأبى بموا أى أجمت وجنيت ، وبموت الطين عن الأرض أشعاه ، وأنحوه أى قشرته ، وبموت اللوح أشعاه وأنحوه . ولعله قد جاء غير هذا وإنما أورد ما يحيط به على » .

« إن كانت عين التناقص اليائى اللام حلقية جاز أن يأتي من باب فتح ، نحو : سى يسى ، ونهى ينهى ، ورعى يرمى ، ونأى ينأى .

وانظر شرح الرضى للشافعية ج ١ ص ١٢٦ .

واعلم أنَّ (فَعِلَ)^(١) يدخل عليهما وهما لآمان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك :
شَقِيَ الرجل ، وَغَيِبَ من الشقوة ، والغباوة ، وخشيَ يا فقي من الخشية .

فإذا قلت : (يَفْعَل) لزمه يَخْشَى ، وَيَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكناً ؛ لامتناع
الألف من الحركة ؛ كما تقول : رأيت المثنى فلا يحرك .

وإن أردت الجزم حذفته ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٠ « واعلم أن قلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك شقيت ، وغيبت » .

هذَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أنَّ الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول ، والأصل عطا يعطو ، إذا تناول ؛ كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيت ، وجرى الفرس ، وأجريت .

ويكون على (استَفْعَلَ) ، و(فَاعَلَ) ، و(افْعَوْعَلَ) ، وجميع أبنية الفعل ، إلَّا أنَّك إذا زدت في الفعل فصارَت ألفه رابعة استوى البابان : لخروج بذات الواو إلى الياء ؛ لأنَّك إذا قلت : (يَفْعَل) فيما فيه / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانتقلت ياء ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها ، وذلك قولك : يُغْزَى ، ويُعْزَى ، وَيُسْتَغْزَى ونحو ذلك .

فعلى هذا يجرى أغزيت ، واستغزيت ؛ كما أنَّك تقول : دُعِيَ ، وَغُزِيَ فتقلب الواو ياءً . وتقول في المضارع : هما يُدْعَيَان ، وَيُغْزَيَان ؛ لأنَّ الفعل إذا لزم في أحد وجهيه شيء أتبعه الآخر لثلاً يختلف ، إذ كان كل واحد منهما يُبْنَى على صاحبه .

فلن قال قائل : ما بال تَرَجَّيْ ، وَتَغَاَزَى يرجعان إلى الياء وإيس واحد منهما يلحقه في المضارع كسرة . لأنَّك تقول : تَرَجَّيْ يَتَرَجَّيْ ، وَتَغَاَزَى يَتَغَاَزَى ، فلم قلت : تَعَاَزَيْنَا ، وَتَرَجَّيْنَا ؟ قيل : لأنَّ التاء إنمَّا زادت بعد أن انقلبت الواو ياءً^(١) .

ألا ترى أنَّك تقول : رَجَّيْ يُرَجَّيْ ، وَغَاَزَى يُغَاَزَى ، ثمَّ لحقت التاء . والدليل على ذلك أنَّ غَاَزَى لا يكون من واحد ، ويتغَاَزَى على ذلك لا يجوز / أن تقول : تغَاَزَى زيد حتى تقول : وعمره ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ « باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء » وذلك إذا كان فعلت فيه على خسة أحرف فصاعداً وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترثيت وأسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو للكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأنمل وتفعل ونفعل . قلت فما بال تغازينا ، وترجينا وأنت إذا قلت يفعل فعلت منبهاً كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ما هنا التي أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت . . . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٤٤ .

هذَابَاب بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ

المزید فیہا و غیر المزید فیہا ؛ و ذکر مصادرها ، و أزمینتها ، و مواضعها^(١)

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمٍ بنيت من فِعْلٍ من هذه الْأَفْعَالِ الَّتِي هِيَ (فَعَلَ) فَبِنَاءِ الاسمِ فَاعِلٍ ؛ كما يَجْرِي فِي غَيْرِهَا . فتَقُولُ من غَزَوْتَ : هَذَا غَازٍ^(٢) فاعِلٌ ، و من رَمَيْتَ : هَذَا رَامٍ يَافِي و من خَشِيتَ : هَذَا خَاشٍ فاعِلٌ .

واعتلله كاعتلال فِعْلِهِ إِذَا قُلْتَ : هُوَ يَغْزُو ، و يرمى فأسكنتهما في موضع الرفع ، و قلت : لَمْ يَغْزُ ، و لَمْ يَرْمِ . فحذفتهما في موضع الجزم . و العِلَّةُ فِي فَاعِلٍ أَنَّكَ تَسْكُنُ الْيَاءَ فِي مَوْضِعِ الرفعِ و الخفضِ ، فتَقُولُ : هَذَا غَازٍ ، و مررت بغَازٍ ، و كذلك حَكَمَ كُلُّ يَاءٍ انكسر ما قبلها و هي مخففة .

فَأَمَّا فِي مَوْضِعِ النصب فتَقُولُ : رَأَيْتَ قَاضِيَا ، و غَازِيَا ، لَخَفَةُ الْفَتْحَةِ ؛ كما كانت تَقُولُ فِي الْفعلِ : لَنْ يَغْزُو ، و لَنْ يَرْمِيَ يَافِي ، فتَحَرَّكَ أَوَّلُ الْفَعْلِ بِالْفَتْحِ ، لما قد تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُ .

/ و كَلِمًا^(٣) زَادَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ شَيْءٌ فِقْيَاسُهُ قِيَاسُ غَيْرِهِ مِنَ الْفعلِ الصَّحِيحِ ، إِلَّا أَنَّكَ^١
تَسْكُنُ آخِرَهُ فِي الرفعِ و الخفضِ ، كما كَانَ اعتِلَالُ فِعْلِهِ ، و تَفَتْحُهُ فِي النصبِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ . وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا بَنَيْتَ مِنْ هَذَا الْفعلِ شَيْئًا عَلَى (أَفْعَلٍ) - : أَعْطَى و أَعْزَى ، و هُنَّ يُعْطَى و يُعْزَى ، و لَنْ يُعْزَى .

و كذلك اسْتَعْطَى ، و هُوَ يَسْتَعْطَى ، و لَنْ يَسْتَعْطَى ، و رَأَيْتَ مُسْتَعْطَى . فَعَلِي هَذَا مَجْرَى جَمِيعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ .

(١) التَّوَانُ كَمَا تَرَى لِاسْمِ الْفَاعِلِ ، و الْمَصْدَرِ ، و اِسْمِ الزَّمَانِ و الْمَكَانِ . وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَ حَدِيثُهُ عَنْ أَوْزَانِ الْمَصَادِرِ الثَّلَاثَةِ ، و الزَّائِدَةِ عَنْ الثَّلَاثَةِ سَيَأْتِي فِي الْجُزْءِ الثَّانِي وَ قَدْ مَضَى حَدِيثُهُ عَنْ صِيَاقَةِ الْمَصْدَرِ الْمَبْنِيِّ ، و اِسْمِ الزَّمَانِ و الْمَكَانِ فِي ص ٧٤ ، و ١٠٨ و سَيَأْتِي أَيْضًا فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ ص ٤٠٣ - ٤٠٥ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٨٢ : هُوَ اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْوَارِدَةَ لَا تَقَعُ قَبْلَهَا أَبَدًا كَسَرَةً إِلَّا قَلْبَتِ يَاءُ وَ ذَلِكَ نَحْوُ : غَازٍ وَ غَزَى وَ نَحْوَهَا .

(٣) فِي الْأَصْلِ (وَكُلُّ مَا) .

هذَابَاب

ما بنى من هذه الأفعال اسماً

على فَعِيل ، أو فَعُول ، أو فَعَال ، أو فَعَّلَ ، وما أشبه ذلك

اعلم أنَّك إذا قلت من رميت : رَمِيًّا فاعلم على مثال جعفر^(١) فأردت جمعه فإنَّك تقول : رَمَيْي فاعلم . تلتقى في آخره ياءان يُذهب إحداهما التنوينُ ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كما أنَّك إذا قلت : قاضٍ فاعلم حلفت الياء لالتقاء / الساكنين ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، ويلحقها التنوين وهو ساكن ؛ فتذهب لالتقاء الساكنين .

وتقول : بعيرٌ مُعَيٌّ وإبلٌ مُعَايٌ^(٢) ؛ لأنَّك إنما جئت بعد الألف بحرف أصلي . فإذا قلت من هذا شيئاً أصله الحركة لم يلزمك في الجمع همزه .

وقد مضى تفسير هذا في باب الياء والواو اللتين هما عيانان^(٣) .

وأما قولهم : إبلٌ مُعَايَاً فليس هذا لازماً ، ولكنه يجوز ذلك . كلُّ ما كان آخره ياءً قبلها كسرةً : أن تبدلها ألفاً بأن تفتح ما قبلها ، وذلك قولهم : مَذْرَى ومَذَارَى ، وعَنْدَرَى وعَنْدَارَى .

وكذلك كلُّ ما كان مثله . والأصل مدارٍ وعذارٍ ، ولكنه جاز ذلك [على] ما وصفنا ، لأنَّ الفتحه والألف ، أخفُّ من الكسرة والياء ، ولم تخف التباساً ، لأنَّه لا يكون شيءٌ من الجمع أصل بنائه فتح ما قبل آخره ، ولذلك لم يجز في مثل « رام » فاعلم أن تحمله على الفتح وتثبت مكان يائه ألفاً ؛ لأنَّه كان يلتبس برأى ، وغازى ، فهذا جائز هناك ، ممتنع في كلِّ موضع دخله التباس .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٩٧ : « وأما فَعَّلَ من رميت فرميا ، ومن غزوت غزوى ، والجمع غزأو ، ورمأى . لا يميز لأن الذي يلي الألف ليس بحرف الإعراب ، واعتلت الآخرة ، لأن ما قبلها مكسور » .

(٢) في اللسان : « أميا السير البعير ونحوه : أكله وظلمه ، وأبل مايا : مبية . قال سيويه : سأنت التحليل عن مايا . فقال الوجه معاً ، وهو المنطرد ، وكذلك قال يونس » .

(٣) انظر ص ٩٦ .

فإن بنيتهُ بِنَاء (فَعِيلَة) ، أو (فَعِيل) الذي يكون مؤنثاً ، أو ما كان جمعه كجمعها لزمك الهمز ، والتغيير ، من أجل الزيادة : كما ذكرت لك في باب صحائف ، وسفائن .

وكذلك فعالة / ، وفُعالة ، وفَعُول ، وكُلُّ مؤنث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف لين $\frac{1}{132}$ وما جمعته على جمعه .

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيَّة أو رَمَاية : رَمَايا ، وقضية قضايا^(١) وكان الأصل : هذا قضائي فاعلم ، ورمائي فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا همزة ، والياء ، والكسرة ، فالزموه بَدَل الألف ، ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنَّه قد كان يجوز فيها ليست فيه هذه العلة ، فلما لزمَت العلة كان البدل لازماً ، فلما أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، لأنَّ مَخْرَج الهمزة يقرب من مَخْرَج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ، فذلك قالوا : مطايا ، وركايا . ولو اضطرَّ شاعر لردَّه إلى أصله ؛ كردَّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة^(٢) . وسنبين ذلك بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول في (فُعُول) من رमित ، وغزوت : رُمِيَّ ، وغَزَوِيَّ ، وفي الجمع : رَمَائِيَّ ، وغَزَاوِيَّ . لا تهمز في التباعد من الطرف خاصة / فإن قلت فَعِيلَة ثَمَّا لامة مهموزة ، أو ما يلحقه في الجمع $\frac{1}{132}$ ما يلحق فَعِيلَة ؛ نحو : فُعالة ، وفُعولة واعتلَّ اعتلالاً ما وصفت لك . وذلك قولك : خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا^(٣) .

وكان أصلها أن تلتقي همزتان فتقول : خَطَائِيَّ فاعلم ، فأبلمت إحدى الهمزتين ياءً ، لئلا تلتقي همزتان . فلما اجتمعت همزة وياء ، خرجت إلى باب مطيئة وما أشبهها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وذلك قولك : مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهديّة وهدايا فإنما هذه فاعلات كصحيفة وصحائف وإنما دعام إلى ذلك أن الياء قد تقلب إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفاً ، وذلك نحو مدارى ، وصحارى والهمزة قد تقلب وحدها ويلزمها الاعتلال فلما اتقى حرفان متجانسان في أثقل أبينية الأسماء ألزموها الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتل قبلها » . الأصل قضائي قلت الكسرة فتحة ثم قلت الياء ألفاً فصار قضاءاً ثم قلت الهمزة ياء فصار قضاياء .

(٢) جاء ذلك في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في يوم بدر :

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

والقصيدة في سيرة ابن هشام : الروض الأنف ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فاعلات من جنت وسؤت فكخطايا تقول جيايا وسوايا » وانظر تصريح المازني

ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ . والإنصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

وأعلم أنَّ كلَّ ما ظهرت الواو في واحدة فإنَّها تظهر في جمعه .

ليس^(١) إنَّ التي تظهر في الجَمْع تلك الواو ، ولكنَّك تبدل من همزته واوا ؛ لتدل على ظهور الواو في الواحد ، إذ كان قد يجوز أنَّ تبدل الهمزة واوا في الباب الذي قبله ، وإن كان الاختيار الياء . وذلك في قولك في إداوة : أدَاوى ، وهرَاوة : هَرَاوى^(٢) .

وقد قال قوم في جمع شَهِيَّة : شَهَاوى^(٣) . فهذا عندهم على قياس من قال في مطبَّة : مطَاوى^(٤) . وليس القول عندي ما قالوا ، ولكنَّه جمع شَهْوى . وهو مذهب أكثر النحويين .

وكان الخليل^(٥) يرى في هذا الجمع الذى تلتقى فيه علَّتان / من باب مطايا ، وأدَاوى ، الذى تجتمع فيه همزة ، وحرف علَّة القلب ؛ كما كان يرى في باب جاء ذلك لازما ، إذ كان يكون في غيره اختيارا . وكذلك هذا الباب ، إذ كنت تقول في شوائع : شواعٍ على القلب أنَّ يكون هذا لازما فيها اجتمعت فيه ياءٌ ، وهمزة .

قال الشاعر :

وَكأنَّ أَوَلاها كِدَابٌ مُقَامِرٌ ضُرِبْتُ عَلَى شُرُنٍ فَهَنَ شَوَاعِي^(٦)

(١) اسم ليس ضمير الشأن .

(٢) في سيبويه ج ٣ ص ٣٨٥ « ولما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو أدَاوة ، وعلاوة ، وهرَاوة فإنهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، وأدَاوى . ألزموا الواو ههنا ، كما ألزموا الياء في ذلك » أنظر تصريف المسافر ج ٢ ص ٦٣ .

(٣) في تصريف المسافر ج ٢ ص ٦٤ - ٦٦ « قال أبو عبَّان : شبهة وشهاوى فجعلوها بمنزلة ما ظهرت في واحدة الواو وهذا شاذ فإن قال قائل : شهاوى جمع شهاوى فقد قال قولاً لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى في هذا القول في أنه جمع شهاوى بمنزلة حبل وحبال . وحمل شهاوى على أنه جمع شهاوى قوى حسن لأنه ليس فيه حمل على الشلوذ .

قال المجاج « فهى شهاوى وهو شهاوانى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هناوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايتا تقول : جيايتا وسوايتا . ولما أخليل فكان يزم أن قوله : جاء وشاء ونحوها اللام تين مقبولة وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقتلون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت في المنصف ج ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبته للسان (شاع - شرن) إلى الأجدع بن مالك . كمام المقامر : رمس النظام الذى يلعب بها . الثرن : التليظ من الأرض . والمعنى كأن أول الخيل المغيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد في قوله شواعي والأصل شوايع فقدمت اللام على العين .

فكان يقول في جمع خطيئة : خطائى^(١) ، فاعلم ؛ لأنها الهزمة التى كانت فى الواحدة . وإذا كانت الهزمة فى الواحد لم يلزمها فى الجمع تغيير ؛ لأنّ الجمع لم يجعلها ، ألا ترى أنّك لو جمعت جائية لم تقل : إلّا جواب فاعلم . لأنّك إنّما ودت الهزمة التى كانت فى الواحدة وكذلك لو بنيت (فَعَلَل) من جاء يا فتى لقلت : جَيَّائى ، وتقديرها : جَيَّئى^(٢) .

فإن جمعت قلت : جَيَّاء فاعلم ؛ لأنّ الهزمة لم تعرض فى جمع ، إنّما كانت فى الواحد كالفاء من جعفر ، فقلت فى الجمع كما قلت : / جعاف^(٣) .

فهذا أصل هذا الباب : إنّ التغيير إنّما يلزم الجمع إذا كان الهزمة مجتلبا فيه ، ولم يشن فى واحده .

وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم فى مَرَرَى : مَدَارَى ، وفى صحراء : صَحَارَى لا على الأصل ، ولكنه يراه للذخّة أكثر . ألا ترى أنّه إذ أثبت الألف أبدل من الهزمة ياء ، كما يفعل ؛ مثلاً تقع همزة بين ألفين لشبه الهزمة بالألف .

واعلم أنّ الشاعر إذا اضطرّ ردّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول الأوّل ، لأنّه يجوز له للضرورة أن يقول : ردّد فى موضع ردّ ، لأنّه الأصل كما قال :

الحمد لله العلىّ الأجلّ^(٤)

(١) الخليل فى جمع خطيئة إذا قلب قلبا مكانيا لا يقف عنده بل يقلب كسرة الهزمة فتحة ثم الياء أنفأ ثم الهزمة ياء . فى المنصف ج ٢ ص ٥٦ « فأما الخليل فإنه يرى أن خطايا ، ووزايا ، وما كان نحوها قد قلبت لانه التى هى همزة إلى موضع ياء فيلة فكانها فى التقدير : خطائى ثم قلب الهزمة فصارَت موضع الياء فصارَت خطاى فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها فى قول عامة النحويين .

فسألت أبا عل عن هذا فقلت : هلا أقرأ الهزمة مجالفا فقال : خطأ ، لأنها لام وهى من الأصل ، وليست عارضة فى جمع ، كما يقول فى جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة فى جمع . فقال : أن اللام لما قدمت فجعلت فى موضع الهزمة لعارضة فى الجميع أشبهتها فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة فى الجمع . . . وانظر الانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ وشرح الشافعية ج ٣ ص ٥٩ - ٦٣ .

(٢) من عادة النحويين إظهار الهزمة بالتصغير عنها بالبن .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعلل من جئت ، وقرأت فإلك تقول فيه : جَيَّائى ، وقرأى . فإذا أجمعت قلت : قراء وجيأ . لأن الهزمة ثابتة فى الواحد وليست تعرض فى الجمع . . . وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضاً .

(٤) مطلع أرجوزة لامية لأبى النجم العجل والشاهد فى فك إدغام المثاليين للضرورة ، والقياس الأجل . وهذه اللاحية مشروعة فى كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميضى ص ٥٧ - ٧١ وانظر شواهد الشافعية ص ٤٩١ .

وكما قال :

أَنْتَى أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَيَّنُوا^(١)

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأنَّ الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطرَّ إلى الباء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأنَّه الأصل ؛ كما قال ابن الرُّقيَّات :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي هَسْلٌ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبٌ^(٢)

/ لأنَّ غوائى فواصل ، فجعل آخرها كأنَّه ضوارب .

١
١٣٦

وقال الآخر :

قَدْ عَجِبْتُ مَنْى وَمِنْ يُعَيَّلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقَلَّوْلِيَا^(٣)

لأنَّه لَمَّا بلغ بتصغير يَعْلِي الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَم لو سُمِّيَتْ به رجلا ؛ لأنَّه إذا تمَّ لم ينصرف . فإنَّما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنَّه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١١ ، ج ٢ ص ١٦١ وصدوره :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقي

مهلا : مفعول مطلق حذف عامله . عاذل منادى مرخم عاذلة ، وبجواب الشرط محذوف أى أن ضنوا لم أذن . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « وقالوا ضننت ضننا كرفقت رفقا وقالوا ضننت ضنائة كقمت سقامة » وانظر إصلاح المنطق ص ٢١١ والمختص ج ١٥ ص ٥٨ .

يصف نفسه بالجدود حتى ولو كان من يعود عليه بخيلا حريصا .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٩٠ وسيأتى في موضعين آخرين .

والبيت لغنم بن أم صاحب النطفاني .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء من الغوائى وإجرائها على الأصل للضرورة . والبيت لابن قيس الرقيات

من قصيدة في صدر ديوانه ص ١ - ٦ ، وروايته :

« في الغوائى فا » ، فليس فيه ضرورة .

أنظر المختصص ج ١ ص ٢٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ والمتنصف ج ٢ ص ٦٧ ، ٨١ والكامل ج ٨ ص ١٨١ والسيوطي ص ٢١١ وسيأتى في الجزء الثالث أيضاً ، وشواهد الشافية ص ٤٩٠ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء يعليا على الأصل للضرورة وهو تصغير يعل اسم رجل ، ويعل يمنع الصرف

مكبرا ومصغرا علمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعيل بالتثنية كما في جوار ، وغواش . والمقلول : الذى يميل على الفراش حزنا .

وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وكذلك في تصريف المسازي ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٩ ، وفي اللسان (قل) ونسبه أستاذنا

الشيخ النجار في تعليقه على المختصص ج ١ ص ٦ إلى الفرزدق وهو ليس في المطبوع من ديوانه .

وكذلك قاضٍ فاعلم . أو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأنَّ التثوين يدخل عوضاً مما حُذِفَ منه .

فأما في النصب فلا يُجْرَى ؛ لأنَّه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا عِلَّةَ فيه .

فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحُتَّه - إذا حرك آخره في الرفع ، والخفض - ألا يُجْرِيه ، ولكنه يقول : مرت بجوارٍ كما قال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هجرته ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا^(١)

فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا عِلَّةَ فيه .

فإن احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة ، فيصير بمنزلة غيره ثَمَّ لا عِلَّةَ فيه ؛ كما قال :

فلتأيننك قصائدٌ وأيركبن جيشٌ إليك قوادِمَ الأنوارِ^(٢)

ألا ترى أنَّه في قوله : (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير :

فيوما يُجارين الهوى غيرَ ماضيٍ ويوما تُرى منهنَّ غُولُ تَعُولُ^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٨ على إجرائه موالٍ على الأصل للضرورة ، والقياس موالٍ والبيت للفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق النحوي وكان يلحنه فهجاء وهو ليس في ديوانه المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة في قوله فليأتينك . ولينفن . الكور : الرجل . وقادته المودان اللذان يجلس بينهما الراكب .

يقول : والله لأغفرن عليك بقصائمه الهجو ، ورجال الحرب ، وجعل الجيش يدفع القوام ، لأنهم كانوا يركبون الإبل في النزوح حتى يحملوا بساحة العدو فيجعل الجيش هو المزجج للإبل المرتحلة الدافع لما وروى ينصب الجيش ورفع القوام ، لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها فكأنها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم . وهذا على رواية : وليفن . أما على رواية : وليركن فليس فيها إلا رفع الجيش .

والبيت لتأيننك الدياني من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٨ ورغبة الآمل ج ٤ ص ٦٦ وسيميد في الجزء الثالث من المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضي للضرورة .

وفي المقتضب ج ٢ ص ٨٠ وحكى أبو علي عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده .

فيوما يوافين الهوى ليس ماضيأ . فهذا لا ضرورة فيه .

الحق : يوافين الهوى منن ، ولا أصبو ، ولا آق مالا يحمل ، ويوما هجرون فيذهبن لذة الصبا والهوى . والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . وروى هناك : غير ماضيأ .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ وأمال الشجرى ج ١ ص ٨٦ والأعلم .

وقال الكُمَيْت :

نَحْرِجُ دَوَادِيَّ فِي مَلْعَسِبٍ تَازَرُ طَوْرًا وَتُلْقِي الْإِزَارَا

ويكنفك من هذا كله ما ذكرت لك : من أَنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها .
فأما قوله :

• مَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَايَا •

فإنَّه ردَّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّهُ جمع سماء على فعائل ، والذي يُعْرَف من جمعها مياوات .

والثاني : أَنَّهُ إذا جمع سماء على فعائل فحقه أَنْ يقول : سَمَايَا ، لأنَّ الهمز يعرض في الجمع

بدلاً من الألف الزائدة في فعّال وترجع الواو التي هي همزة / ، في سماء ، لأنَّ سماءَ إِنَّمَا هو فعّال 1/138

من سموت . فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياءً في غازٍ ، فتلقى همزة ، وياءٌ ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردّها للضرورة إلى سَمَايَا ثُمَّ فتح آخرها وكان حقَّ الياء المنكسر ما قبلها أَنْ تسكُنَ ، فإذا لحقها التنوينُ حَلَفَتْ لالتقاء الساكنين ، فحرك آخرها بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف .

فهذه ثلاثة أوجه : جمعها على فعائل ، وتركها ياءً ، ومنعها الصرف .

وأما ما كان من هذا الباب ككأول في بابه فِعْلَتَه في الهمز كَعَلَّةٌ أَوَّلُ ، إِلَّا أَنَّ الهمز يلزم ذوات الياء ، والواو ، والتغيير .

تقول في (فَعَّلَ) من حَيَّيت : حَيًّا . وكذلك (فَعَّلَلْ) : اللفظان سواء .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٠ على إخراج دوادي على الأصل والقياس دواد .

الفرع : الناعمة مع فجور . والدواوي : الأراجيح مفردا ودواة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أي لا تبال لصغر سها كيف تنصرف لآلة . والبيت للكثير وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٣٤ وتصريف المازن ج ٢ ص ٦٨ .

(٢) صدره : (له ما رأيت من البصير وفوته) ، واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء سَمَايَا على الأصل .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٢١٩ - ٢١٢ والمتصف ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئا .

والبيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهي في ديوانه ص ٧٠ - ٧٢ وفي

الغزاة ج ١ ص ١١٩ .

فَأَمَّا (فَعَلٌ) فَإِنَّكَ ثَقُلْتَ الْعَيْنَ - وَهِيَ يَاءٌ - ؛ كَمَا ثَقُلْتَ عَيْنَ قَطْعٍ ، فَانْفَتَحَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ وَهِيَ فِي مَوْضِعِ حَرَكَةٍ ، فَانْقَلَبَتْ أَلِفًا .

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ عَلَى مِثَالِ (فَعَلٌ) إِلَّا أَنْ تَصَوِّغَهُ مَعْرِفَةً ، فَتَنْقَلِبُ مِنَ (فَعَلٍ) . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ (بَقِمْ) فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ . فَلَوْ سَمَّيْتُ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهُ / فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مِثَالِ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِأَمَثَلٍ حَالًا مِنْ عَرَبِيٍّ لَوْ بَنَيْتَهُ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ .
 فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (خَضَمَ) - لِلْعَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ ^(١) - فَإِنَّمَا هُوَ فِعْلٌ مَنْقُولٌ ، وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ فِي الْأَسْمِ .

وَهَذَا شَيْءٌ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَلَكِنْ لَمَّا ذُكِرَ وَصَفْنَا حَالَهُ . ثُمَّ نَعُودُ مِنَ الْقَوْلِ إِلَى الْبَابِ .

وَأَمَّا (فَعَلَلٌ) مِنْ حَيِّيتٍ فَإِنَّ الْعَيْنَ سَاكِنَةً ، وَاللَّامَ مَتَحَرِّكَةً ، فَادْغَمْتَ الْعَيْنَ فِي اللَّامِ الْأُولَى ، وَأَبْدَلْتَ الثَّانِيَةَ أَلِفًا .

فَإِنْ جَمَعْتَ (فَعَلَلٌ) فَتَقْدِيرُ جَمْعِهِ : (فَعَالِلٌ) ؛ كَمَا قُلْتَ فِي قَرَدَدٍ : قَرَادِدٌ ^(٢) .
 وَإِنْ جَمَعْتَ (فَعَلٌ) فَتَقْدِيرُ جَمْعِهِ : (فَعَاعِلٌ) ؛ كَمَا تَقُولُ فِي سَلَمٍ : سَلَامٌ وَأَيُّهُمَا جَمَعْتَ يُلْزِمُهُ الْهَمْزُ . لَيْسَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِيهِ زَائِدًا ، وَلَكِنَّهُ لَاتِّتْقَاءُ حَرْفَيْنِ مَعْتَلَيْنِ ، الْأَلْفُ بَيْنَهُمَا كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ فِي أَوَائِلِ .

فَتَقُولُ فِيهِمَا : حَيَايَا . وَكَانَ الْأَصْلُ حَيَائِي ، فَلَزِمَ مَا لَزِمَ مَطِيَّةً فِي قَوْلِكَ : مَطَايَا .
 وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : فَعَاعِلٌ مِنْ جِثَّتْ / ثَقُلْتَ : جَيَايَا ^(٣) .

وَكَانَ الْأَصْلُ جَيَائِيٌّ . فَكَانَتْ تَبْدِيلُ الثَّانِيَةِ يَاءً ، كَمَا فَعَلْتَ فِي قَوْلِكَ : هَذَا جَاءُ فَاعِلِمٌ ، ثُمَّ تَلَزَمَ إِلَى بَابِ مَطَايَا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٧ « لَا يَصْرِفُونَ خَضَمَ وَهُوَ اسْمُ الْعَبْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ » وَانْظُرْ جُمُوحُ الْأَنْصَابِ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) الْقَرَدَدُ : الْأَرْضُ الْعَلِيظَةُ .

(٣) الْأَصْلُ : جَيَايَا . تَقْلِبُ الْيَاءُ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً لَتَوْسَطِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْيَائَيْنِ ثُمَّ تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ يَاءً فَيَصِيرُ جَيَائِيٌّ ثُمَّ تَقْلِبُ كِسْرَةَ الْهَمْزَةِ فَتَحَةً وَالْيَاءُ أَلِفًا فَيَصِيرُ جَيَايَا فَتَقْلِبُ الْهَمْزَةَ يَاءً فَيَصِيرُ جَيَايَا .

فإن قلت : (فَعَالِل) ، و(فَعَاعِل) من شويت ولويت ، قلت : شوايا ، واوايا^(١) فتُظهِر
الواو ؛ لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الباء في حييت ، وجيت^(٢) -

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشَوَى ، وَمَحَيَّا .

فإن جمعت قلت : مَشَاو ، وَمَحَاي . فلم تَهَمْز ، لأنَّه لم يعرض ما يَهْمَز من أجله ، وإنَّما
وقع حرفا العلة الأصلَيان بعد الألف .

فإن بنيت منه شيئا على (مفاعيل) ، أو (فعاليل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا .
وذلك قولك : مَشَاوَى وَمَلَاوِي ، لبعد حرف العلة من الطرف وقد تقدّم تفسير هذا في باب
طواويس^(٣) .

فإن كان مكان الواو ياء ففيه ثلاثة أقاويل :

نقول في (فعاليل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حياوَى . أبدلت / من الياء واوا ؛ كراهية
اجتماع الياءات ؛ كما قلت في النسب إلى رحي : رَحَوَى .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حَيَائِي فاعلم . وهو الذي يختاره
سيبويه^(٤) . وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قَبْلُ ، فيازمك التغيير من أجلها ، لأنَّك
فيه مخير ، وإنَّما هي بدل من الياء ، وهي بمنزلة الياء أو ثبتت .

ومن أجرى الأشياء على أصولها فقال في النسب إلى رحي : رَحِي ، وإلى أمية : أُمَيِّ ،
ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَائِي .

وبهذه المنزلة . النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

(١) الأصل شواي قلت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعالل أو فواعل حرفي علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلب
الياء الثانية ألفا فصار شوايا ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر في لوايا .

(٢) يظهر أن أصلها جنت فخففت الهمزة فصارت ياء .

(٣) انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ . وأما فعاليل من ربيت فرمائي والأصل رمائي ولكنتك هزئت كما هزئت في راية ،
وآية حين قالوا : راي وآي فأجرعه مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجزيت فعليلة مجرى فعلية ومن قال :
راوى فجهلها واوا قال : رماوى ومن قال : أمي وقال : آي قال رمائي فلم يغير . وكذلك فعاليل من حيت ومفاعيل .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رائي ، وآتي . وتبدل الهمزة إن شئت :
وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل . عندي . وسيبويه يختار الهمزة (١) .

فأما ما كان من الياء مثل شَوَيْتَ إذا قلت : (فعاعيل) فلا يجوز إلا شواوي (٢) فاعلم .
وذلك ؛ لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرق إياها من الياء التي هي أصل ، فلما
كانت ثابتة لم يجوز أن يتعدى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئا من الهمز وأحكامه ، وشيئا من التصغير والنسب ، ثم
يجري وما يمتنع من ذا إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « وسأله عن الإضافة إلى واية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، وغو ذلك فقال : أقول :
رائي ، وطائي ، وثائي ، وآئي وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات
فهمزوها استغناء وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما
كرهت ثم وهي هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو ياء رداء . ومن قال : أمي قال : آبي وراي بنير همزة ، لأن هذه لام
غير مطعة وهي أول بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ثاوي ، وكوي ،
وطاوي ، وراوي جاز لك كما قالوا : شاي فجعلوا الواو مكان الهمزة » .

(٢) ضاعيل من شوي شواوي تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعدها من الطرف ، كما في طواويس وإذا خففت الياء
المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفا ، ثم أبدلت الهمزة ولوا فيصير شواوي .

هذَابَاب

ذوات الياء التي عيناتها ولا ما تأيادات

١
١٤٢

وذلك نحو قولك : عَيَّيت بالأمر ، وَحَيَّيت .

فما كان من هذا الباب فإنَّ موضع العين منه صحيح ؛ لأنَّ اللام معتلة ، فلا تجمع على الحرف عِلَّتَان ، فيلزمه حلف بعد حلف ، واعتلال .

فالعين من هذا الفعل يجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حَيَّيت ، وَيَحْيَا ؛ كما تقول : خَيَّيت ، وَيَخْنَى .

وكذلك إن كان موضع العين واو ، وموضع اللام ياء ، فحكمه حكم ما تقدّم ، وذلك نحو : شَوَّيت ، واوَّيت ، يَشْوِي ، وَيَلْوِي ، كما تقول : رميت ، ويرى ولا تقلب الواو في شَوَّى أَلْفَا ؛ كما قبلتها في قال^(١) ، ولكن يكون شَوَّيت بمنزلة رميت ، وَحَيَّيت ، بمنزلة خَشَّيت .

وتقول : هذا رجل شاوٍ ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ؛ لأنَّ العين لاعلةٌ فيها . ولا يلزم الخليل قلب هذا ، لأنَّه بمنزلة غير المعتلّ .

وتقول في المفعول : مكان مَحْيَى فيه ، ومَشْوَى فيه ؛ كما تقول : مرى فيه ، ومقضى فيه . تجربة على هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لا تملأن واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا قبلوا ذلك صاروا إلى ما يستثنون ، وإلى الالتباس والاجفاف . . . » .

هذَابَاب

ملكأت عيئته ولامه واوين

١
١٤٣

اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام . وذلك قولف قوّة ، وخوّة^(١) ، وضوّة^(٢) ، وبكنّ قو ، والحو ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من شيء من هذا فعلا لم يجز أن تبنيه على (فعل) . فتلتقى فيه واوان ، لأنك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قووت أقو ، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة ، وهذا مطرّح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنما يقع الفعل منه على فعلت ؛ لتقلب الواو الثانية ياء في الماضي ، وألفا في المستقبل . وذلك قولك : قو ي قو ، وجو ي يحو . فإذا قلت كذلك صرّفت الواو الثانية المنقلبة ياء تصرّيف ما الياء من أصله ، ما دمت في هذا الموضع .

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات اليامين في حبييت / ، ونحوه ؟ . فلان الواو^١
١٤٤ مخالفة للياء في مواضعها ؛ ألا تراها تهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك في الياء .

فإن أخرجت الواو التي تلاقيها واو من هذا المثال حتى يقعا منفصلتين ثبتتا المحائل بينهما وذلك قولك - إن أردت مثل احماز - احوأوى الفرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنه لا مانع من ذلك .

(١) الحوة : سواد إلى الخفصة .

(٢) الضوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة في الطريق .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٣٨٩ : فإنما يحى أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان فإنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياء
وانظر تصرّيف المازني ج ٢ ص ٢٠٩ .

وإنما ندلّ في هذا الموضع على الأصل ؛ لأنّه موضع جُمْل ، ونأتى على تفسيره في موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

اعلم أنّه لا يكون فِعْل ، ولا اسم موضع فائه واو ، ولامه واو . لا يكون في الأفعال مثل وَعَوْتُ^(١) .

وأما الياء فقد جاء منها لخصتها . وذلك قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا^(٢) . وهو مع ذلك قليل ؛ لأنّ باب سَلَس ، وقلّ أقلّ من باب ردّ . فلذلك كثر في الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلّ فيها وصغرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء في الواو كما جاءت العين واللام يدين وأن تكون فاء ولما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يديت إليه يدا » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٥ .

وفي القصص ج ١٢ ص ٢٣٦ - صاحب العين - أيديت عنده يدا من الإحسان قال أبو علي هو من باب استحجر الطين وأشمر الخنثى أي أنه لم يستعمل بغير الزيادة » .

وفي اللسان « أيديت عنده يدا ويديت لغة » .

هَذَا بَاب

ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل^(١)

لأنه لو كان فعلاً للزمه علة بعد علة . فرفض ذلك من الفعل ؛ لما يحتوره من العلل .
وذلك نحو : غاية ، ورأية ، وثاية^(٢) .

فكان حق هذا أن يعتل منه موضع اللام ، وتصحح العين ، كما ذكرت لك في باب حييت ،
فيكون (فَعْلَة) منه على مثال حَيَاة ، ولكنه إنما بُني اسماً ، فلم يجر على مثال الفعل . هذا
قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل ولم يُسمهم كان يقول : هي فَعْلَة^(٣) في الأصل
وكان حقها أن تكون أَيْة . ولكن لما التقت ياءان قلبوا إحناهما ألفاً كراهية التضعيف .
وجاز ذلك ؛ لأنه اسم غير جارٍ على فِعْل .
وقول الخليل أحب إلينا .

ومما رفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أَوَّل)^(٤) . وهو (أَفْعَل) . يدلُّك على ذلك قولهم :
هو أَوَّل منه ، كقولك : هو أَفْضَل منه ، وأفضل الناس ، وأن مؤنثه الأولى ؛ كما تقول :
الكُبْرَى والصُّغْرَى . ولكن كانت فاؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون في الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ هـ هذا باب ما جاء على أن فُعلت منه مثل يَت وإن كان لم يستعمل في الكلام ، لأنهم لو
فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال ، والالتباس

(٢) الثانية : حجة تكون حول النظم الراعى يقرى إليها . (المنصف ج ٣ ص ٧٢) .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ هـ وهذا قول الخليل وقال غيره إنها هي أَيْة ، وأى فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها
الألف لاجتماعهما ؛ لأنها تكثران ، كما تكثر الواو

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ هـ وما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو : وآء وويح هـ .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

وَمَا لَا يَكُونُ مِنْهُ فِعْلٌ (يَوْمَ) وَ (آتَةً) ؛ لَمَا يَلْزَمُ مِنَ الْاِعْتِلَالِ^(١)

وَأَعْلَمُ أَنَّ اللّامَ إِذَا كَانَتْ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ ، وَالْعَيْنِ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ فَلِأَنَّ الْعَيْنَ تُصَوِّحُ ، وَلَا تَعْتَلُّ ، وَتَعْلُ اللّامَ ، فَتَكُونُ الْعَيْنُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ ؛ لِثَلَاثٍ تَجْتَمِعُ عَلَى الْحَرْفِ عِلَّتَانِ وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا فِي بَابِ حَيِّيتِ^(٢) . وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهَا هَاهُنَا لِجَعْلِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا لَا يَكُونُ فِعْلًا ، وَلَا اسْمًا مَأْخُوذًا مِنْ فِعْلٍ .

فَلَوْ بَنَيْتَ مِنْ حَيِّيتِ (فَعَلَّةً) أَوْ مِنْ قَوِيَّتِ لَقُلْتُ : قَوَاةٌ .. وَحَيَاةٌ ؛ كَمَا تَقُولُ مِنْ رَمِيَتْ : رَمَاةٌ . فَتَكُونُ الْيَاءُ [أَوْ الْوَاوُ] الَّتِي هِيَ عَيْنُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (شَاءَ) كَمَا تَرَى^(٣) فَلِأَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا :

يَقُولُ قَوْمٌ : الْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ شَاىَ كَمَا تَرَى ، فَأَعْلَتِ الْعَيْنُ وَهِيَ وَاوُ مِنْ قَوْلِهِ : / سَوَىَّ وَقُلِبَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً ؛ لِأَنَّهَا طَرَفٌ وَهِيَ بَعْدَ أَلْفٍ . فَكَانَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ سَقَاةٍ وَغَزَاةٍ . فَيُقَالُ لَهُمْ : هَلَّا إِذَا أَعْلَتِ الْعَيْنَ صَحَّحْتَ اللّامَ ، لِيَكُونَ كِبَابُ غَايَةِ ، وَآيَةٍ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا أَعْلَوْا الْعَيْنَ صَحَّحُوا اللّامَ ؛ لِثَلَاثٍ تَجْتَمِعُ عِلَّتَانِ ؛ فَقَالُوا : آىَ ، وَرَأَى جَمْعُ رَايَةٍ ، قَالَ الْعَجَّاجُ :

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٧٦ « وَسَأَلَهُ مِنَ الْيَوْمِ فَقَالَ : كَأَنَّهُ مِنْ يَمْتِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا هَذَا فِي كَلَامِهِمْ كَرَاهِيَةً أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ هَذَا الْمُعْتَلِّ ، وَيَاءٍ تَدْخُلُهَا الْفَتْحَةُ فِي فِعْلٍ كَرَاهِيَةً أَنْ يَجْتَمِعَ فِي فِعْلٍ يَاءَانِ فِي إِحْدَاهُمَا خِصَّةٌ مَعَ الْمُعْتَلِّ فَلَمَّا كَانُوا يَسْتَعْمِلُونَ الْوَاوَ وَحْدَهَا فِي الْفِعْلِ رَفَضُوهَا فِي هَذَا لِمَا يَلْزَمُهُمْ مِنَ الْاِسْتِقَالِ فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ » .

(٢) أَنْظَرُ ٣ ص ١٤٨ .

(٣) (شَاءَ) فِيهَا شَلُودٌ بِسَبَبِ اجْتِمَاعِ اِعْلَالَيْنِ فِيهَا : قَلْبُ الْعَيْنِ أَلْفًا ، وَقَلْبُ اللّامِ هَمْزَةً وَيَرَى سَبِيحُهُ أَنَّهَا اسْمٌ جَمْعٌ لِشَاءٍ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهَا ، كَرَجَلٍ ، وَنَفَرٍ ، لِأَنَّ لَامَ شَاءٍ هَاءٌ وَلَامُ شَاءٍ يَاءٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي التَّصْغِيرِ شَوَىَّ وَفِي النِّسْبِ شَاوَى ، وَيَرَى غَيْرَ سَبِيحِهِ أَنَّ أَسْلَ « شَاءَ » (شَاءَ) قَلْبَتِ الْمَاءَ هَمْزَةً ، كَمَا قُلِبَتْ فِي مَاءٍ فَهُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا ، وَقَوْلُهُ فِي التَّصْغِيرِ : شَوَىَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُخَفَّفَ الْهَمْزَةِ ، كَمَا فِي نَبِيٍّ ، وَبَرِيَّةٍ وَهَذَا هُوَ نَصُّ سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٢٦ : « وَأَمَّا الشَّاءُ فَانَ الْعَرَبُ تَقُولُ فِيهِ شَوَىَّ . وَشَاءَ شَوْجَةً وَالْقَوْلُ فِيهِ أَنَّ شَاءَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءَاتِ ، أَوْ الْوَاوَاتِ الَّتِي تَكُونُ لَارَاتٍ وَشَاءَ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَيْنَاتٍ وَلَهَا هَاءٌ .. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ هَذَا شَوَىَّ وَإِنَّمَا ذَا كَامَرَةٌ وَفُسُوءَةٌ .. وَشَلَّةٌ وَرَجَلٌ ، وَنَفَرٌ » .

وَأَنْظَرُ الْمُنْصَفُ ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

وَحَطَرَتْ أَيْدِي الْكُفَّاءِ ، وَحَطَرَ رَأَى إِذَا أَوْرَدَهُ الطُّغْنُ صَدْرًا^(١)

ونظير ذلك قولهم في جمع قائم : قيام ، وفي جمع ثوب : ثياب ، فلما جمعوا رَوَى قالوا :
رِوَاءَ فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهي في موضع اللام .
ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف عِلَّتَانِ^(٢) .

وزعم أهل هذه المقالة في (شاء) يا فتى أنه واحد في معنى الجمع ولو كان جمع شاة وعلى
لفظها لم يكن إِلَّا شِيَاه ، لأنَّ الداهب من شاة الهاء ، وهي في موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم :
شُوْبِيَّةٌ في التصغير .

وزعم أنَّ الهمزة منقلبة من حرف لين لقولهم : شَوَى في معنى / الشاء وقساد قولهم ما شرحت لك .
١
١٤٨
وأما غير هؤلاء فزعم أنَّ (شاء) جمع شاة على اللفظ ؛ لأنَّ شاة كانت في الأصل شاةة ،
على قولك شُوْبِيَّة ، والظاهر هاءُ التَّأْنِيث ، فكبروا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ،
في الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : شاء فاعلم ، لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أَرَمْتُ ،
وهرمْتُ ، وإِيَّاكَ ، وهِيَّاكَ ، وكما قالوا : ماء فاعلم ، وإِنَّمَا أصله الهاء ، وتصغيره مُوْيَه فاعلم
وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شَوَى مخفَّف الهمزة كما تقول في النبی ، والبریة ، ويفسر هذا في
باب الهمز مستقصى إن شاء الله .

وهذا القول الثاني هو القياس .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٩ وفي تعليق الخصائص ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، « خطرت أيدي الكفاة : أي
تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطمن فصدر راويات بهم الأعداء » .

واستشهد به المازني في تصريفه ج ٢ ص ١٤٤ .

وهو من أرجوزة للمصباح يمدح بها عمر بن عبد الله بن ممر . وانظر ديوانه ص ١٥ - ٢١ .

(٢) فصل القول في ذلك الرضي في شرح الثنايفية ج ٣ ص ٩٣ - ٩٤ .

بَاب الهمزة

اعلم أنَّ الهمزة حرف يتباعد مَخْرَجُه عن مخارج الحروف ، ولا يَشْرِكُه في مخرجه شيء ، ولا يُدَانِيه إِلَّا الهاء والألف . ولهما علَتَانِ نشرحهما إن شاء الله .

أَمَّا الألف فقد تقدّم / قولنا في أنها لا تكون أصلاً ، وأنها لا تكون إلَّأَ بدلاً أوزائده .
وإنما هي هواءٌ في الحلق يَسْتَبِيها النحويّون الحرف الهاوئ .

والهاء خَفِيّةٌ تقارب مَخْرَجَ الألف ، والهمزة تحتها جميعاً . أعنى الهمزة المحقّقة فلتباعد عنها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنها نبرة في الصّدْر ، جاز فيها التخفيف ، ولم يجوز أن تجتمع همزتان في كلمة سوى ما نذكره في التقاء العينين اللتين بنية الأولى منهما السكون ، ولا يجوز تحريكها في موضع البتّة .

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت : قرأ الرجل ، وسأل عبد الله . كذا حقٌّ كلّ همزة إذا لم تُردّ التخفيف .

فإن أردت التخفيف نحوّت بها نحو الألف ، لأنّها مفتوحة ، والفتحة من مَخْرَجِ الألف^(١) . فقلت : قرا يا فتى .

والمخفّفة بوزنها مُحَقّقة ، إِلَّا أَنَّكَ خَفَّفْتَ النبرة ؛ لِأَنَّكَ نَحَوْتَ بها نحو الألف ، أَلَا تَرى أَنَّ قوله :

• أَن رَأَتْ رَجُلًا دَعَيْتُ أَصْرَ بِهِ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فالتك تيمّلها إذا أردت تحقيقها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزيئها محققة غير أنك تضعف الصوت ، ولا تنه وتنفق ، لأنك تقرّبها من هذه الألف .

(٢) تيمانه : (ريب المنون ودهر مفيد خيل .) واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ على أن الهمزة المخففة بزنة المحققة . ولولا ذلك لانكسر البيت لأن بعد الهمزة نوناً ساكنة فلو كانت همزة بين يين في حكم الساكنة لالتق ساكنان في الحشو ولا يكون ذلك في الشعر إلا في القوافي

في وزنها أو حَقَّقَتْ/ فَعَلَتْ : أأن . وتحقيقها إذا التقعا ردىء جدًّا ، ولكنِّي ذكرته ، $\frac{1}{100}$ لأُمثِّل لك .

فإن كانت قبلها فتحةٌ وهى مضمومة نَحَوْتُ بها نَحَوَ الواو^(١)؛ لأنَّ الضمَّة من الواو فى محلِّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : أوم الرجل إذا حَقَّقَتْ . فإذا خَفَّفْتَ قلت : أوم الرجل الوزن واحد على ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةً وما قبلها مفتوحٌ نَحَوْتُ بها نَحَوَ الياء^(٢) . وذلك يثس الرجل . والمخففة - حيث وقعت - بوزنها محققةً ، إلَّا أنَّ النهر بها أَقَلَّ ؛ لأنَّك تزيجها عن مخرج الهمزة المحققة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهى على ما وصفنا يُنَحَّى بها نَحَوَ الواو . وكذلك المكسورة يُنَحَّى بها نَحَوَ الياء ، مع كلِّ حركة تقع قبلها .

فأمَّا المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة^(٣)؛ لأنَّه لا يجوز أن يُنَحَّى بها نَحَوَ الألف ، وما قبلها مكسور ، أو مضموم ، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحا . وذلك قولك فى جمع مِثْرَةٍ^(٤) من مَأْرَت بين القوم : أى أَرَسْتَ بينهم : مِثْر . فإن خَفَّفْتَ الهمزة قلت : مِيسِرَ ، تُخْلِصُهَا ياءً . ولا يكون تخفيفها إلَّا على ما وصفت لك للعلَّة التى ذكرنا .

« أن : الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام اللة أو من التعليلية والتقدير : أصدت ، لأن رأت رجلا هذه صفة .

ورأت بمعنى أبصرت . والأعشى هو الذى لا يبصر بالليل ، وجملة أضر به حاله أو صفة ثانية لرجلا . أنظر شواهد الشافية ص ٣ ح ٣٣ .

والبيت للأعشى من قصيدة فى ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فأنك تبدل مكانها ياء فى التخفيف وذلك قولك فى المِثْر : مِيسِر وفى يريم أن يقرئك : يقرئك » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٩٦ .

(٤) المِثْرَةُ بكسر الميم وسكون الهمزة ، النحل والعداوة وفعله كنع .

وإن كان ما قبلها مضموماً وهى / مفتوحة جعلت واواً خالصة^(١) والعلة فيها العلة فى المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك فى جمع جُونة^(٢) : جُونٌ مهموز .
فإن خففت الهمزة أخلصتها واواً ، فقلت : جُون .

واعلم أنَّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنَّها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها^(٣) وذلك قولك فى رأس ، وجُونة ، وذُب ، وإذا أردت التخفيف : رأس ، وجُونة ، وذِيب ، لأنَّه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخرج الهمزة إلّا بحرركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنَّما تقلبها على ما قبلها . فتحصلها ياء ، أو واواً ، أو ألفاً .

وكان الأَخفش يقول : إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ، لأنَّه ليس فى الكلام ما قبلها كسرة ، فكان يقول فى يَسْتَهْزِئون - إذا خففت الهمزة - : يَسْتَهْزِيون .

وإس على هذا القول أحد من النحويين^(٤) . وذلك : لأنَّهم لم يجعلوها واواً خالصةً ، إلّا ما هى همزة مخففة . فيقولون : وقد تقدّم قولنا فى هذا

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فسة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً ، كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسوراً ، وذلك قولك فى التودة : تودة ، وفى الجون : جون ، وتقول غلام وييك إذا أردت غلام أبيك وإنما منعت أن تجعل الهمزة ههنا بين يين من قبل أنها مفتوحة فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو فسة » .

(٢) الجونة : الحقة يجعل فيها الخلل . الكامل ٤ - ٩٦ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً وذلك قولك فى رأس وبأس وقرأت ؟ رأس بأس وقرأت وإذا كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك فى الجونة والبؤس والمؤمن : الجونة والبؤس والمؤمن ، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك اللب والثرة ذيب وميرة » .

فى الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : « والثائر : ما يكون لك عند من أصاب حصيلته من الثرة ومن قال ثار فقد أخطأ » بما قصد تحفلة من جملة من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة ، وفى ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لتضمن وشيكا فى ديارهم • الله أكبر يا ثارات عثانا

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضومة وقبلها فسة أو كسرة فأنك تصيرها بين يين وذلك قولك : هذا درهم أمثك ، ومن عند أمك . وهو قول العرب ، وقول الخليل » .

واعلم أنه ليس من كلامهم / أن تلتقي همزتان فتحققا جميعا ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة . ^١/_{١٥٢} فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين . وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة .

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما فإن كانتا في كلمة واحدة أبدوا الثانية منهما . وأخرجوها من باب الهمزة ^(١) .

أما ما كان في كلمة ؛ فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة ؛ بالفتحة قبلها .

وقالوا في جمعه : أوادم ، كما قالوا في جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز .

وقالوا في (فاعل) من جئت ، ونحوه : جاء كما ترى ، فقلبوا الهمزة ياء ، لأنها في موضع اللام من الفعل ، وموضع العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ؛ كما قلت في فاعل من يقول : قائل . فلما التقت الهمزتان في كلمة قلبوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى ^(٢) منهما وعلى ذلك قرأ / في قوله عز وجل (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) ^(٣) إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن . ^١/_{١٥٣}

وكان يحقق الأولى إذا قرأ (أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ) ^(٤) ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البديل ، لأن ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، ويقول : لأن البديل لا يلزم إلا الثانية ؛ وذلك لأن الأولى يُلفظ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تمنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الأخيرة . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداها ويستقلون بتحقيقها . . . كما استقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الأخيرة وهو قول أبي عمرو وذلك قولك (فقد جاء أشراطها) - (ويا زكريا إنا نبشرك) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الأخيرة سمنا ذلك من العرب وهو قولك (فقد جاء أشراطها) ، ويا زكريا إنا . . . وكان الخليل يشتبه هذا القول فقلت له ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يدلوا إحدى الهمزتين التين لتتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الأخيرة وذلك جاء وآدم ، رأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (يا ويلتا أأله وأنا عجوز) (وسحق الأولى وكل عرب » .

(٣) عمده عليه السلام : ١٨ .

(٤) هود : ٧٢ ، وفيها قرامات كثيرة سبعية أنظر اختلاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ وفيث التفع ص ١٣٠ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه .

فأما ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقق في الممزتين^(١) ، كما يراه في الواحدة ، ويرى تخفيفها على ذلك ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجربهما على الأصل ، وأخفف إن شئت استخفافا ، ولأفإن حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في جمع خطيئة - إذا جاء به على الأصل - : هذه خطائيء ويختار في الجمع التخفيف ، وأن يقول : خطايا ، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدا .

واعلم أن الهزمة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلقى حركتها / على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركا بحركة الهزمة^(٢) .

وإنما وجب ذلك ، لأنك إذا خففت الهزمة جعلتها بينَ بينَ ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحركة .

ووجه مضارعتها أنك لا تبدلئها بينَ بينَ ؛ كما لا تبدئي ساكنا . وذلك قولك : من أبوك ، فتحرك النون ، وتحذف الهزمة ، ومن اخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت انتخفيف (الله الذي يُخْرِجُ الْخَبَ فِي السَّمَوَاتِ)^(٣) وقوله (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٠ هـ وأما الممزتان فليس فيما ادغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرى أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتخففهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه اليان ، لأن المنفصلين يجوز فيما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الممزتين وأناس معه وقد تكلم ببعض العرب وهو رضى فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو رضى .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٥ واعلم أن كل هزمة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها ، وألغيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك : من أبوك ، ومن أمك ، وكل أبك إذا أردت أن تخفف الهزمة في الأب ، والأم ، والإبل . . ومثله في قولك في المرأة : المرة ، والكأ الكة .. وقد قال الذين يخفون (ألا يسجلوا لله الذي يخرج الخب في السموات) حدثنا بذلك عيسى وإنما حلفت الهزمة ههنا ، لأنك لم ترد أن تم وأردت إخفاء الصوت .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) الفل : ٢٥ ، وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٤) البقرة : ٢١١ .

إنما كانت اسألَ فلَمَّا خَفَّضْتُ الهَمْزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحركت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مَرَّةٌ كما ترى فآراد التخفيف قال : مَرَّةً فهذا حكمها بعد كلِّ حرف من غير حروف اللين .

فأما إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإنَّ فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ، والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف ، تقول في جَيْالٍ : جَيْلٌ . وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير المد واللين .

وتقول في فَوْعَلٍ من سألت : سَوَّالٍ / فإنَّ أردت التخفيف قلت : سَوَّلَ كما قلت في الياء . 1/100

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمة . أو قبل الياء كسرة . تقول في اتبعوا أمره : اتبعوه مره ، وفي اتبعي أمره : اتبعي مره ، وفي اتبعوا إبلكم : اتبعي إبلكم^(١) .

لا تبالي أفتوحة كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا للمد ، أو كانت واو قبلها ضمة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة ، لأنه ليس مما يجوز تحريكه^(٢) وذلك نحو : خطيئة ، ومقرَّوة ، فإنَّ تخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها ، فتقول في خطيئة : خطِية ، وفي مقرَّوة : مقرِّوة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وتقول في حوابة حوبة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بينات الأربعه وإثما هي كواو جنول ألا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع تقول : حوائب فلثما هي بمنزلة عين جعفر وكذلك سمعنا العرب الذين يخفون يقولون : اتبعو مره ، لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة في حرف الهمزة من فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعي مره صارت كياه يرى حيث انفصلت ولم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة . »

(٢) في سيبويه ج ٣ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء بيناء وكانت مدة في الإسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف أبدا مكانها واو أن كانت بعد واو ، وياه أن كانت بعد ياء لا تحذف فتترك هذه الواو ، والياء تصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من اليايات ، والواوات ، وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه اليايات والواوات . . . »

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنك أو ألقيت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئا لا يجوز أن يتحرك أبدا ؛ لأنها للمدة ، فهو بمنزلة الألف ، إلا أن الإدغام فيه جائز ، لأنه مما يدغم ، كما تقول : عدو ، ودلى ، ومغزو ، ومرمى . وأما الألف فإن الإدغام فيها محال^(١) وهي تحتل أن تكون الهمزة بعدها بين بين ، كما .

احتملت الساكن المدغم في قولك : دابة / ، وشابة ؛ لأن المدة قد صارت خطفا من الحركة ، فساغ ذلك للقائل . وأولا المدة لكان جمع الساكنين . ممنعا في اللفظ .

فتقول - إذا أردت اتباعا أمره فخضفت - : اتبعوا أمره فتجعلها بين بين . وكذلك مضى إبراهيم ، وجرى أمه ، لأن الألف لا تكون إلا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ، وصارت حرفا آخر .

وتقول في نبيء - إذا خضفت الهمزة - : نبيي كما ترى . هكذا يجرى فيما لم تكن حروف لينة أصلية ، أو كالأصلية .

وهم في نبيء على ثلاثة أضرب^(٢) :

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تحذف ، لأنك لو حذفها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكر لك لتحولت حرفا غيرها فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفا ويغيروها ، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم . . . »

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٢٦ « فأما النبي فإن العرب قد اختلطت فيه : فن قال النبي قال : كان مسيلة نبيء سوء وتقديرها نبيع . . ومن قال أنبيء قال نبي سوء كما قال في عيد حين قالوا : أعياد عبيد وذلك ، لأنهم أنزموا الياء ، وأما النبوة فلو حقرتها لمزمت وذلك قولك : كان مسيلة نبوته نبية سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عتبا ، لأن هذا الباب لا يلزمه البذل وليس من العرب أحد إلا هو يقول تنبأ مسيلة وإنما هو من أنبات . »
وقال أيضا في ج ٣ ص ١٧٠ « وقالوا نبي ، وبرية فالزمها أهل التحقيق البذل وليس كل نحوها يفعل به ذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية وذلك قليل رديء . »

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

همز النبي قراءة سبحة لتافع في جميع القرآن . في أنحاف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيون والأنبياء والنبي والنبوة بالهمز تافع على الأصل لأنه من النبأ . .

وانظر النشر ج ١ ص ٢١٥ وغيت الصفح ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ وشرح الشاطبية

ص ١٤٩ .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ يختار في النبي الصنف . .

أَمَّا من خفف فقال نبيّ وجعلها كخطيّة فإنه يقول : نُبَاءٌ ، فيردّها إلى أصلها ، لأنّها قد خرجت عن فعليل ، كما قال :

يا خاتِمَ النُّبَاِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هَذِي السَّبِيلِ هَذَا كَأَنَّ

ومن قال : نبيّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عيد وأعياد ، وكقولك : أحد في وحّد فيقول أنبياء ، كما يقول : تقى وأتقياء ، وشقى وأشقياء ، وغنى وأغنياء .

وكذلك جمع فَمِيلِ الذي على هذا الوزن .

وكذلك يقول / من أخذه من قولك : نبا ينبو ، أى مرتفع بالله ، فهذا من حروف العلة ، $\frac{1}{107}$ فحّهُ على ما وصفت لك .

وإن خففت الهمزة من قولك : هو يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ قلت : يَجِيْكَ ، ويسُوءُكَ ، تحرّك الياء والواو بحركة الهمزة ، لأنّهما أصلا في الحروف . فهذا يدلُّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنّ من أبي قول ابن أبي إسحق في الجمع بين الهمزتين فإنّه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفا زائدة ، ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنَّان زيدا^(١) .

فتقول : (آوَدَاكُنَّا تُرَابًا)^(٢) وتقول : (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ)^(٣)

(١) غاتم يفتح التاء وكسرهما وقد قرئ بهما في السبعة في قوله تعالى (وخاتم النبيين) يفتح التاء اسم لآلة كالتابع وبالكسر اسم فاعل .

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيوريه ج ٢ ص ١٢٦ وفي التكمال ج ٦ ص ١٢٦ والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام في السيرة - الروض الألف ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) في سيوريه ج ٢ ص ١٦٨ « ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفا إذا اتقتا ، وذلك أنهم كرهوا اتقاء هزتين ففصلوا ، كما قالوا أخشينان ففصلوا بالألف كراهية اتقاء هذه الحروف المضاعفة » .

(٣) الرعد - ٥ ، والفيل - ٦٧ ، وقراءة إدخال الألف بين الهمزتين سبعة (حيث النفع ص ١٤٠ . الاتحاف ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٤) المائة - ١١٦ - والقراءة أيضا سبعة . حيث النفع ص ٨٨ .

ومثل ذلك قول ذى الرمة :

فياظبية الوغساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أم سالم^(١) ؟

وإنما نذكر هاهنا ما يدخل في التصريف .

اعلم أن الهزرة التي للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ، لأنه لا أصل لها ، وإنما أتى بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف / وقد تقدم القول في هذا ، إلا الألف التي مع اللام فإنك تبدل منها مدة مع ألف الاستفهام ، لأنها مفتوحة ، فأرادوا ألا يلتبس الاستفهام بالخبر^(٢) . وذلك قولك - إذا استفهمت - : آبن زيد أنت ؟ ، (آتخلناهم سخريا أم زأغت عنهم الأيصار)^(٣) .

وألف (أيمن) التي للقسم ، و(أيمن) بمنزلة ألف^(٤) اللام : لأنها مفتوحة وهي ألف وصل . فالعلة واحدة .

وكل ما كان بعد هذا فما ذكرناه دال عليه .

فإذا التقت الهزتان بما يوجب البناء نحو بنائك من جئت مثل (فعلل) قلبت الثانية ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، كما وصفت لك في الهزتين إذا التقتا : من أنه واجب أن تقلب الثانية منهما إلى الحرف الذي منه الحركة ، وأذهما لا تلتقيان في كلمة واحدة فيقرأ جميعا ، فتقول : جيأي على وزن جيأي^(٥) .

(١) الوغساء : موضع بين التلبية والخزعية ويقول ياقوت : أنها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع ويروى بالحاء غير المحضة . النقا ، الكتكبي من الرمل . وأراد شدة التقارب بين التلبية والمرأة فاستفهم استنهام شك مبالغة في التشبيه . آأنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آأنت هي . أنظر شواهد الشافية ص ٣٤٧ .

والبيت لذي الرمة واستشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة في ديوانه ص ٦١٢ - ٦٢٥ .

(٢) انظر ص ٨٤ .

(٣) انظر سورة ص : ٦٣ .

(٤) انظر ص ٨٥ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جيأي وتقديرها جيأي كما ترى » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٨٨ « وتقول في فعلل من جئت وسؤت جيأي وسؤى فبدل الهزرة الثانية ياء ثم تقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها » .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع/ بين الهمزتين في كلمة واحدة إذا كانتا عينين في مثل $\frac{1}{109}$ فَعَلَ وَقَعَلَ . وذلك قولك : رجل سَدَّالٌ وقد سُئِلَ فلان . ولا تفعل مثْل ذلك في مثل جعفر ، وقِمَطَرُ ؟ .

فالجواب في هذا قد قدّمنا بعضه ، ونردّه هاهنا ونتمّه .

إنّما التمت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا . لأنّ العين إذا ضوعفت فمحال أن تكون الثانية إلّا على لفظ الأولى ، وبهذا علّم أنّهما عينا . واولا ذلك لقليل : عين ، ولام ، ومع هذا أنّ العين الأولى لا تكون في هذا البناء إلّا ساكنة ، وإنّما ترفع لسانك عنهما رَفْعَةً واحدة للإدغام .

فإن قال : فأنّت إذا قلت : قِمَطَرُ فاللام الأولى ساكنة ، فهلّا وجب فيها وفي التي بعدها ما وجب في العينين ؟

قيل : من قِيلَ أنّ اللام لا تازمه أن تكون اللام التي بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع . ولكن العين هنا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قِمَطَرًا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

فإذا قلت من قرأت مثل (قِمَطَر) قلت : (قِرَأَى) فاعلم^(١) ، تصحّ الياء/ ، لأنّه لا تلتقى $\frac{1}{160}$ همزتان .

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وأيست قبلها كسرة ؟ .

فإنّما ذلك ، لأنّك إذا قلبتها إلى حروف اللين كنت كما جرى أصله من حروف اللين . فالياء ، والواو إذا كنت واحدة منهما رابعة فصاعدا . أصليّة كنت أو زائدة ، فإنّما هي بمنزلة ما أصله ياء ، ألا ترى أنّ أغزيت ، وغازيت على لفظ . راميت ، وأحييت .

وقد تقدّم قولنا في هذا^(٢) . ونهيد مسائل الهمز مع غيرها بما ذكرنا أصوله في موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٥٢ « تقول في مثل قطرة من قرأت قرأى كما ترى » .

(٢) أنظر ص ١٣٦ .

واعلم أنَّ قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فجيّزون قَرَيْتَ ، واجتَرَيْتَ في معنى قرأت ، واجتبرأت .

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصحَّ معرفته ، ولا رسم له عند العرب .

ويُجيز هؤلاء حذف الهمزة لغير علة إلا الاستثقال .

وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله .

وهم يقولون في جمع برىء الذى هو بُرَاءٌ على كريم وكرماء ، وبراءٌ على كريم وكرام .
^١/_{١٦١} فهؤلاء الذين وصفنا يتقاون / بُرَاءٌ فاعلم ، فيحذفون الهمزة من برء ، ويقولون : الهمزة حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنَّ فيا أبقينا دليلا على ما ألقينا .

ويشبهون هذا بفاعل إذا قلت : رجل شاكُّ السلاح .

وايس ذا من ذلك في شيء ، لأنَّه من قال : شاكُّ السلاح فإِنَّمَا أدخل ألف فاعل ، وبعدها الألف الّتي في الفعل المنقلبة وهى عين ، فتحذف ألف فاعل ، لالتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون في مضارع قَرَيْتَ ؟

فقالوا : أَقْرَأُ^(١) فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأنَّ من قلب الهمزة فأخلصها ياء لزمه أن يقول : يَقْرِي ، كما تقول : رميت أرى ؛ لأنَّ فَعَلَ يَفْعَلُ إِنَّمَا يكون في حروف اللحق .

ولو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة لجاز أن تقلب الحروف المتقاربة^١/_{١٦٢} المخارج في غير الإدغام ؛ لأنَّها تنقلب في الإدغام ؛ كما تنقلب الهمزة لعلة . فإن فُعِلَ / هذا لغير علة فليفعل ذلك .

(١) في الخصائص ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ « وحدثننا أبو عل قال : لى أبو زيد سيويه فقال : سمعت العرب تقول : قريت وتوضيت فقال له سيويه : كيف تقول في أفعل منه قال : اقرا ؛ وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيويه : فقد تركت مذهبك أى لو كان الابد قويا لزم أن تقول أقرى كريميت أرمى . وفى خزائن الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو عل : فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيويه ما لم يثبت في كتابه إلا حكايان أو ثلاث : إحداهما عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه ، وهى : أن محمد بن السرى روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لى أبو زيد سيويه فقال أبو زيد لسيويه : إني سمعت من العرب من يقول : قريت ، وتوضيت بالياء فيقبل الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : اقرا ، وينبغي أن تقول : أقرى . . . »

ولكن إذا اضطّر الشاعر جاز أن يقلب الهزمة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيُخْلِصها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز في الهزمة الساكنة من التخميف إن شئت . فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي^(١)
إنما هو من وَجأت .

وقال الفرزدق :

رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَارَةً لَاهِنًا الْمَرْعَى^(٢)
وقال حسان بن ثابت :

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةَ ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُعْصِبِ^(٣)

فهذا إنما جاز للاضطراب ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف مثله في الكلام .

وقد يقال في معنى : سَلْتُ أسأل مثل خِفْتُ أخاف ، وهما يتساووان . كما يختلف اللفظان والمعنى الواحد ، نحو قولك : نهَضَ ، ووثب . فإنما هذا على ذلك لا على القلب . ولو كان / على القلب كان في غير سَأَلْتُ موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حقّ هذا .

$\frac{1}{163}$

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الياء من هزة وأجبه للضرورة .

وجأت الوتد : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة في الرأس . الفهر : الحجر ملء الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان ججو عبد الرحمن بن الحكم بن العاص . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة ، وجعل الوتد بقاء مبالغة في الوصف بالذل . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ وشواهد الشافية ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الهزمة ألفاً للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والفرع عند العرب يستعملان في المسير أي وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمي . فزاره : متلأى .

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزارى فبهجام ودعا على قومه بأن لا ينأوا النسة بولايته . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ - ١٧ وديوانه ص ٥٠٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على إبدال الهزمة ألفاً للضرورة ، وقال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٨ : « وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لغة سلت أسأل مثل خفت أخاف . . لأن هذا من لغة غيره » والسبيل في الروض الألف ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ رأى خالف فيه سيبويه والمبرد .

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر في سيرة ابن هشام وذكر في ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

هَذَا بَاب

مَا كَانَتْ عَلَى مِمَّا مَوْضِعُ الْعَيْنِ مِنْهُ يَاءٌ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ اسْمًا فَإِنَّ يَاءَهُ تُقْلَبُ وَاوًا ؛ لِضَمِّ مَا قَبْلَهَا . وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : الطُّوبَى ، وَالْكُوسَى . أَخْرَجُوهُ بِالزِّيَادَةِ مِنْ بَابِ يَبِضُّ وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ كَانَتْ نَعْتًا أَبْدَلْتَ مِنَ الضَّمِّ كَسْرَةً ؛ لِتَثْبِيتِ الْيَاءِ ؛ كَمَا فَعَلْتَ فِي يَبِضُّ ، لِيَفْصَلُوا بَيْنَ الْأِسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (قِسْمَةُ ضَيْزَى^(١)) ، وَمِشْيَةُ حَيْكَى . يُقَالُ : هُوَ يَحْيِكُ فِي مِشْيَتِهِ ، إِذَا جَاءَ يَتَبَخَّرُ . وَيُقَالُ : حَاكُ الثُّوبِ ، وَالشَّعْرُ يَحُوكُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هَذَا (فُعْلَى) ؟

قِيلَ لَهُ : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ (فُعْلَى) مُغَيَّرَ مَوْضِعِ الْفَاءِ أَنَّ (فُعْلَى) لَا تَكُونُ نَعْتًا ، وَإِنَّمَا تَكُونُ اسْمًا ؛ نَحْوُ مِغْرَى ، وَدِفْلَى^(٢) ، وَ(فُعْلَى) يَكُونُ نَعْتًا كَقَوْلِكَ : امْرَأَةٌ حُبْلَى ، وَنَحْوِهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَنْ أَيْنَ زَعَمْتَ أَنَّ الطُّوبَى ، وَالْكُوسَى اسْمَانِ^(٣) ؟

فَمَنْ قِيلَ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ لَا يَكْمُلُ نَعْتًا / إِلَّا بِقَوْلِكَ : مَنْ كَذَا . تَقُولُ : هَذَا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، فَيَكُونُ (فُعْلَى) لِلْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُورِ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ ، عَلَى لَفْظِ وَاحِدٍ .

فَإِذَا قُلْتَ الْأَفْضَلُ وَالْفُضْلَى ، تُثَنِّيْتَ وَجَمَعْتَ ؛ كَمَا فَصَلْتَ بَيْنَ الْمَوْثُوثِ وَالْمَذْكُورِ . وَلِهَذَا بَابٌ يَفْرُدُ مُسْتَقْصَى فِيهِ مَسْأَلُهُ^(٤) .

(١) التَّجْم : ٢٢

(٢) شَجَرٌ مَرَّخُفَرٌ ، حَسَنُ الْمَنْظَرِ .

(٣) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٧١ « هَذَا بَابُ مَا تُقْلَبُ فِيهِ الْيَاءُ وَوَاوًا وَذَلِكَ فَعْلٌ إِذَا كَانَتْ اسْمًا وَذَلِكَ الطُّوبَى ، وَالْكُوسَى ؛ لِأَنَّهُمَا لَا تَكُونُ وَصْفًا بَدِيرَ أَلْفٍ وَلَا مَ ؛ فَأَجْرِيَّتُ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ وَصْفًا وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ وَصْفًا بِدِيرِ أَلْفٍ وَلَا مَ فَلَهَا بِمَنْزِلَةِ فَعْلٍ مِمَّا يَبِضُّ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : امْرَأَةٌ حَيْكَى وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا فَعْلٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فَعْلٌ صِفَةً وَمِثْلُ ذَلِكَ (قِسْمَةُ ضَيْزَى) فَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْإِسْمِ ، وَالصِّفَةِ فِي هَذَا كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَ فَعْلٍ اسْمًا ، وَبَيْنَ فَعْلٍ صِفَةً فِي بَنَاتِ الْيَاءِ الَّتِي الْيَاءُ فِيهَا لَمْ . . . » .

(٤) بَابُ مَسَائِلِ أَفْضَلِ مُسْتَقْصَاةٍ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ .

فلما ذكرت لك جرت مَجْرَى الأسماء .

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أصله اسما وصفة .

فأمّا الاسم فتحو قولك : القَوِيُّ ، والسُّودَى^(١) تَأْنِيث قولك : هذا أسود منه ، وأقول منه ، لأنّ هذا إذا ردّ إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعتا لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنّما لزم الكسر في (فُئِل) كما كان من الأياء ، ألا ترى أنّك تقول في جمع أسود : سود ، خلافا لأبيض وببيض . فكذاك تسلم الواو من هذا اسما ، وصفة^(٢) .

(١) منع التصجب من الألوان والعيوب في الجزء الرابع ص ٤٩١ من الأصل كما سيأتى ويجوز أن يكون أسود منه من المبادء فلا يكون في كلامه تناقض .

(٢) أنظر الكامل ج ٣ ص ١٤٨ .

هَذَا بَاب مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى وَفَعَلَى

من ذوات / الواو ، والياء اللتين هما لامان

١٦٥

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّ يَاءَهُ تَقْلِبُ الْوَاوَ إِذَا كَانَ اسْمًا ، وَتُتْرَكُ يَاءُهُ إِذَا هِيَ نَعْتًا .

فَأَمَّا الْأَسْمُ فَالْفَتْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالرَّغْوَى ^(١) .

وَأَمَّا النِّعَتُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَدِيًّا ، وَرِيًّا ، وَطَيًّا .

وَلَوْ كَانَتْ (رِيًّا) اسْمًا لَكَانَتْ رَوِيًّا . وَذَلِكَ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقْلِبُ اللَّامَ الْوَاوَ ، وَالْعَيْنَ الْوَاوَ ، لِأَنَّهَا مِنْ رَوَيْتَ . فَتَلْتَقِي الْوَاوَانِ فِيصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَإِنَّكَ لَا تُغَيِّرُهُ اسْمًا وَلَا صِفَةً .

تَقُولُ فِي الْأَسْمِ : دَعَوَى ، وَعَدَوَى .

وَالصِّفَةُ مِثْلُ شَهْوَى . وَإِنَّمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي هَاهُنَا عَلَى أَصْلِهَا ؛ كَمَا جَرَتْ الصِّفَةُ مِنَ الْيَاءِ عَلَى أَصْلِهَا .

وَأَمَّا الْأَسْمُ فَلَا تَقْلِبُ مِنَ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ غَلِبَتْ الْوَاوُ عَلَى يَابِهِ ، فَلِذَا أُصِيبَتْ الْوَاوُ لَمْ تُغَيَّرْ ، لِأَنَّ الْيَاءَ تَنْقَلِبُ إِلَى الْوَاوِ ^(٢) .

(١) فِي الْأَصْلِ الدَّعْوَى الْمَشْهُورُ أَنَّ (دَعَا) وَآوَى اللَّامَ ، وَذَكَرَ الْقَامُوسُ أَنَّ دَعَيْتَ لَفَةً فِي دَعَوْتَ ، وَذَكَرَ السَّانِ الْحَدِيثَ : « أَلَيْ أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ » . وَأَرْجَحُ أَنَّ تَكُونُ الدَّعْوَى عِمْرَةً فِي سَبِيحِهِ وَالْمُقْتَضِبُ عَنْ (الرَّعْوَى) لِأَنَّهَا ذَكَرَ دَعْوَى فِي الرِّوَايِ اللَّامَ بِهَذَا . وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٨٤ « هَذَا بَابٌ مَا تَقْلِبُ فِيهِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ لِيَفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْأَسْمِ . . . وَذَلِكَ فَعَلُ إِذَا كَانَتْ اسْمًا أَبْدَلُوا مَكَانَهَا الْوَاوَ ؛ نَحْوُ الشُّرَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالدَّعْوَى ، وَالتَّقْوَى . وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً تَرَكُوهَا عَلَى الْأَصْلِ ، نَحْوُ صَدِيًّا ، وَخَزِيًّا ، وَرَبًّا وَلَوْ كَانَتْ رِيًّا اسْمًا تَقْلَبُ : رَوَى ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَبْدِلُ الْوَاوَ مَوْضِعَ اللَّامِ وَتَثْبِتُ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ عَيْنُ . =

وأما ما كان من هذا الباب على / (فُعَلَى) فَإِنَّ واوه تنقلب ياءً إذا كان اسماً ؛ كقولك : الدنيا ، $\frac{1}{111}$ والقُضيا .

والنعت يجرى على أصله ، ياءً كان أو واوا ؛ كما وصفت لك فيما مضى من النعوت .
وذوات الياء لا تتغير هاهنا ؛ كما أَنَّ ذوات الواو لا تتغير في (فُعَلَى) . فعلى هذا يجرى
التصريف في هذه الأبواب^(١) .

وأما قولهم : القُصوى فهذا مما نذكره مع قولهم : الخونة ، والحوكة .

و : قد علمت ذلك بنات أَلْبِيَةِ^(٢)

وَحَيَوَة ، وَضَيَوْن^(٣) . وغير ذلك مما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

— وأما فعل من الواو فعل الأصل : لأنها إن كانت صفة لم تغير كما لم تغير الياء ، وإن كانت اسماً ثبتت ، لأنها تنقلب على الياء .
فيها هي فيه أثبت وذلك قواك : شوى ، ودعى . فشوى صفة ، ودعى اسم .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وأما فعل من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ؛ كما أبدلت الواو مكان الياء في فعل فأدخلوها عليها في فعل ، كما دخلت عليها الواو في فعل لتكافأ وذلك قواك : الدنيا ، والنيا ، والقصيا وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام فإذا قلت : فعل من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر أن يحى على الأصل إذ قالوا : القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم .

وتجرى فعل من بنات الياء على الأصل اسماً ، وصفة ؛ كما جرت الواو في فعل صفة واسماً على الأصل .

وأما فعل بنما فعل الأصل صفة واسماً . تجرهما على القياس ؛ لأنه أوثق ما لم تتبين تغيير اسمهم .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣ على فك الإدغام في الياء للضرورة ، ولم يتكلم عنه الأعم . وفي المنصف ج ٣ ص ٣٤ قال أبو العباس الهاء عائدة على الحى وروى الياء على وزن أنمله ولاذكره المازني في ج ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وروى (الياء) وفي اللسان : بنات الياء : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لأعرابية تعاتب ابنها ؛ مالك لا تدين عليه ؟ قالت : تأتي له ذلك بنات البنى . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٩٢ ، وسعيد المبرد ذكره في الجزء الثاني .

(٣) الضيئون : السنور الذكر ، وشفره من وجهين ؛ صفة الواو ويجيء على فيعل يفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح .

هَذَا بَاب

المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين

تقول : إذا بنيت (فُوعِلَ) من سرت : سُورَ .

فإن قال قائل : هلا ادغمت الواو في الياء ، كما قلت في لَيَّة وأصلها لَوِيَّة ؛ لأنها من لويت
يده ، ولأنَّ حكم الواو والياء إذا التقيا والأولى منهما ساكنة ، أن تغلب الواو إلى الياء ،
وتدغم إحداهما في الأخرى ، قأماً ما كان من هذا ياءه / بعد واوه فنحو : لَوِيَّتْه ، وشَوِيَّتْه
لَيَّة ، وشَيَّا إِنَّمَا كَانَا لَوِيَّة ، وشَوِيَّا ؛ لأنَّ العين واو ، وكذلك (مَرِي) فاعلم إِنَّمَا هو
مَرْمُؤِي ؛ لأنَّ اللام ياء وقبلها واو مفعول .

وأما ما كانت الياء منه قبل الواو : فنحو سَيِّد ، ومَيَّت^(١) ؛ لأنَّه في الأصل سَيِّود ،
ومَيِّوت .

فإذا قال : فلم لم يكن في (سُورِ) مثْلُ هذا ؟

فالجواب في ذلك أَنَّ واو (سُورِ) مدَّة ، وما كن من هذه الحروف مدَّة فالإدغام فيه محال ،
لأنَّه يخرج من المدَّة ؛ كما أَنَّ إدغام الألف محال^(٢) . وإلا دأبل على أَنَّ هذه الواو مدَّة أَنَّها

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « باب ما تغلب فيه الياء واو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التي تدان غارجهما لكثرة استعمالهما إياهما ونحوهما على السنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان السيل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء التالية في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف وذلك قولك في فيل : سيد ، وصيب وإِنَّمَا أصلهما سيود وصيوب وكان الخليل يقول : سيد فيل وإن لم يكن فيل في غير المتل . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « سألت الخليل عن سور ، وبوع ما منهم أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإِنَّمَا صارت للضمة حين قلت : فيل ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير فلا تكون فيما الواو وكذلك تفعل نحو تبوع ، لأن الواو ليست بلازمة وإِنَّمَا الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا . . . لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهزلة ؛ لأن الأصل ليس بالواو فهي في سور أجدر أن يدعوا ؛ لأن الواو تفارقها . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩ .

منقلبة من ألف ، ألا ترى أنها كانت سَائِرَ ، فلما بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : سَوِيرَ فالواو غير لازمة .

ولو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قَوُولَ) ، فلم تدغم . والعلة في هذا ، العلة فيما قبله ؛ لأنها بدل من ألف قَاوُلَ .

ونذكر قلب الواو في الإدغام إلى الياء وإن كانت الياء قبلها ، ثم نعود إلى المسائل إن شاء الله .

قد قلنا : إذا التقت الياء والواو وإحدهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء ^١/_{١٦٨} فيقال : فهلاً قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنك إذا التقت حرفان من غير المعتل فلنما تدغم الأول في الثاني ، وتقلب الأول إلى لفظ الثاني ؛ نحو قولك في وَتِدَ : (وَدَ) ، وفي يفتعل من الظلم : (يَطْلِمُ) ، فتدغم الظاء في الطاء . وكذلك (ذهبَ طَلْحَة) تريد : ذهبَ طَلْحَة ، تقلب التاء طاءً .

ومثل ذلك (أَحْتُ) ، تريد : أخذت ، فتدغم الهمزة في التاء . (وَأَنْفَعْتُ) تريد : أَنْفَعْتُ ؟ قيل : الجواب في هذا : أنه إذا التقت الحرفان ولم يكن في الآخر منهما علة مانعة تمنع من إدغام الأول فيه أدغم فيه .

وإن كان الأول أشدَّ تمكُّناً من الذي بعده ، وتقارباً تَقَارَبَ ما يجب إدغامه ، لم يصلح إلا قلب الثاني إلى الأول .

فمن ذلك حروف الصفيير وهي السين ، والصاد ، والزاي . فإنها لا تدغم فيما جاورها من الطاء ، والتاء ، والهمزة (١) .

^١/_{١٦٩} ومجاورتين إياها أُنْهَنَ من طرف اللسان ، وأصول/ الثنايا العُلَى ، وحروف الصفيير من طرف اللسان ، وأطرافِ الثنايا ، ولهنَّ انسلال عند التقاء الثنايا ، لما فيهنَّ من الصفيير ، وتجاورهنَّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ . وأما الصاد ، والسين ، والزاي فلا يدغم في هذه التي أدغمت فيهن ، لأنهن من حروف الصفيير ومن أُنْهِيَ في السج ٤ .

الظاء ، والذال ، والثاء^(١) من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إِلَّا أَنَّ هذه الحروف يُلصقُ اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف التَّفَثِّ وإذا تَفَقَّدَتْ ذلك وجدت .

ومعنى التَّفَثِّ : النفخ الخفيف .

فالمصاد وأخذها لثمة كنهن لا يدغمن في شيء من هؤلاء الستة ، وتدغم الستة فيهن . ونذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

فإذا التفتي حرفان أحدهما من هذه الستة ، والآخر من حروف الصغير فأردت الإدغام أدغمته على لفظ الحرف من حروف الصغير^(٢) .

تقول في (مُفتَّل) من صيرت - إذا أردت الإدغام - : (مَصِير) ، وفي مُسْتَمِع : (مُسَمِع) ، وفي مزدان ، ومزدجر ، مُزَان ، ومُزَجِر .

فكذلك الباء ، والواو . ويجب إدغامها على لفظ الياء ، لِأَنَّ الياء من موضع أكثر الحروف $\frac{1}{170}$ وأمكنها / والواو مخرجها من الشفة ، ولا يَشْرُكُهَا في مخرجها إِلَّا الباء ، والميم فَأَمَّا الميم فتخالفها ؛ لمخالفتها الخياشيم بما فيها من الغنة ؛ ولذلك تسمعهما كالنون .

والياء لازمة لموضعها ، مخالفة للواو ؛ لِأَنَّ الواو تهوى من الشفة للميم ، لما فيها من اللين حتى تتصل بأختيها : الألف ، والياء .

ولغلبة الياء عليها مواضع نذكرها في باب الإدغام ؛ لِأَنَّهُ يَوْضَحُ لك ما قلنا مبيناً .

وليست الواو كالفاء ؛ لِأَنَّ الفاء لا تخلص للشفة ، إِنَّمَا مخرجها من الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠٤ « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا خرج الظاء ، والذال ، والثاء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٩ « والطاء ، والثاء والذال ، يدغمن كلهن في المصاد ، والزاي ، والسين لقرب المخرجين . . . وكذلك الظاء ، والثاء ، والذال ؛ لأنهن من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وهن أخوات ، وهن من حيز واحد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا الملى مخرج الفاء » .

فليذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجب الإدغام إذا كانت إحداهما حرف مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ، كما وصفت لك في واو (سُوِير) ؛ لأنها منقلبة من ألف ساير .

وأما واو مَغْرُوزٌ وَمَرْجِيٌّ ، فليست واحدة منهما منقلبة من شيء ، إنما هي واو (مَفْعُول) غير منفصلة من الحروف . ولو كانت منفصلة لم تدغم وقبلها ضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : ظلموا واقداً فلا تدغم^(١) ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلمنا . وكذلك أغزى ياسرا لا يلزمك الإدغام ، لكسرة ما قبل / الياء ، وضمة ما قبل الواو .

ولو كانت قبل كل واحد منهما فتحة لم يجز إلا الإدغام في اليائين ، ولم يمكنك إلا ذلك .

تقول : رموا واقداً ، واخشي ياسرا .

فإن قلت : فما بالك في اخشي واقداً ، ورموا ياسرا لا تدغم ، والأول منهما ساكن وقد تقدّم الشرط في الواو والياء ؟
فإنما قلنا في المتصلين .

فأما المنفصلان فإيس ذلك حكمهما ؛ لأنك في المنفصلين - إذا تترابعت الحروف - مخير .
وأما في هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأن الواو علامة الجمع ، والياء علامة التانيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف للذهب المعنى ، وهذا يحكم لك في باب الإدغام إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ : « وإذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقداً ، واظلمى ياسرا ، وينزوا واقداً ، وهذا قاضي ياسر لا تدغم ، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال ؛ كما قالوا : قد قوول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قولك فذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها . . . وإذا قلت وأنت تأمر : اخشي ياسرا ، واخشوا واقداً أدغمت ؛ لأنها ليسا بجرى مد كالآلف وإنما هما بمنزلة قولك : اسعد داود ، واذهب بنا . . . »

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سُوِير) .

قد تقدّمنا في القول أنّ الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدّتين لم تدغما ، كما أنّ الألف لم تدغم ، فإذا كانتا مدّتين صارتا كالألف .

وإنّما استحال الإدغام في الألف ؛ لأنّها أو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها ، لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ولا يلتقي ساكنان .

وَبَعْدُ فَإِنَّ لَفْظَهَا هِيَ أَصْلِيَّةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا مَدًّا ، وَالْمَدُّ لَا يَكُونُ مَدْغَمًا ، وَارْمَتْ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ لِنَقْلَتِهَا عَنْ لَفْظِهَا . ١
١٧٢

فتقول : قد قُوِّلَ زيد ، وبُئِيَ لا غير ذلك .

وكذلك رُؤِيا إذا خُفِّضَتِ الهمزة وأُخْلِصَتِها واوا ؛ لأنّ الهمزة الساكنة إذا خُفِّضَت انقلبت على حركة ما قبلها .

ولم يجز في هذا القول أن تدغمها ؛ لأنّها مدّة . ولأنّ أصلها غير الواو ، فهي منقلبة كواو سُوِير .

وأما من قال : رُيًّا ورُيَّةً^(١) ، فعلى غير هذا المذهب ، ونذكره في بابهِ إن شاء الله .

فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (أَفْعُوْعَلْ) من القول لقلت : أَقُوْوَلْ ، ومن البيع : أَبْيَيْعَ وكان أصلها : أَبْيَوَيْعَ ، فَادْغَمْتَ الواو في الياء أتى بعدها^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « ومثل ذلك قولهم : كروية ، ورويا ، ونوى لم يقلوها ياء حيث تركوا الهمزة . وقال بعضهم ريا وريه فعملها بمنزلة الواو التي ليست تبدل له كما قلت ولو لية وأصلها لوية » .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٣ « وتقول في مثل أغودث من البيع : أبْيَيْعَ والأصل أبْيَوَيْعَ ولكنها قلبت الياء التي بعدها كما قلت وأصلها لوية » .

ومن قلت أقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الزائدة في التي بعدها . « وانظر ص ٢٤٣ - ٢٤٤ من تصريف المازني أيضا » .

وسأيق للبرد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٧ من الأصل .

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسم فاعله قلت : أبَيَّوع ، واقْوَوِل . ولا يجوز الإدغام ، لأنَّ الواو الوسطى مدَّة^(١) .

فَمَا عَوَّ ، وَوَيَّ ، فالإدغام لازم ، لأنَّ الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول في مثل (احمَارَ) من الحَوَّة : احوات الفرس / ، واخْوَوَى الرجل . وإنمَّا أصل (احمار) احمارَر ، فأدركه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكَّنت الراء الأخيرة تقول : احمارَرْتَ^(٢) ، ولم يحمارَر زيد .

فعلى هذا تقول : اخْوَاوَيْت ، واخْوَاوَى زيد .

فإذا قلت : يَخْوَاوَى لم تدغم ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، والواو متحرِّكة .

وإنمَّا يجب الإدغام في هذا إذا سكن الأوَّل .

فلإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسم فاعله قلت : اخْوَوَى في هذا المكان ، فلا تدغم ، لأنَّ الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعال .

فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل احميرار : اخْوِيَاء؟ وأصلها اخْوِيَاء ، فتدغم^(٣) هلاً تركبت الياء مدَّة ؟

فمن قَبِل أنَّ المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرُّفه .

فالملحقة في هذا الباب ، وازائدة لغير الإلحاق سواء في قول النحويين .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤ قال أبو عتيان : وإذا قلت فعل من هذا قلت : أبَيَّوع فلم تدغم ؛ لأن الواو مدَّة فهي بمنزلة الألف . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وأما أفعالنا من الواو بين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احوات الشاة ، و احوابت خالوا بمنزلة واو غزوت ، والبين بمنزلة في أفعالنا من عورت » . وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٩ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وإذا قلت : احوابت فالصدر احوياء ، لأن الياء تنقلبا ؛ كما قلت واو أيام » . وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٢١ « ومصدر أفعالنا من الحوة احوياء تنقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهي ساكنة ثم تنقلب لما اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت يندعا واو متحركة حولت الواو ياء . » قال أبو الفتح قوله تنقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ، ليس ينتبه الأعلى أنه يريد أنك تنقلب الواو الوسطى في احووى التي انقلبت عن الألف في احووايت ياء . . . » .

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أَفَعَلْتُ) من اليوم في قول من قال : أَجَزَدْتُ ، وَأَطْيَبْتُ لقلت : أَيَّمْتُ^(١) ، وكان الأصل : أَيُّومْتُ ، ولكن انقلبت الواو للياء التي قبلها ؛ كما فعلت في سبيل.

1/174

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسم فاعله ، أو تكلّمت بمضارعه قلت / في قول الخليل : (أَوُومٍ) ؛ لأنّ الياء متقلبة من واو ، فلما بناها هذا البناء جعلها مدّة ، وإن كانت أصلية ؛ لأنّها متقلبة ؛ كما انقلبت واو سُورٍ من ألف ساير . فقد صارت نظيرتها في الانقلاب . وتقول في مؤنّس فيمن خفف الهزمة : مؤنّس ، فتجعلها بينَ بينَ ، وفي ميّال وهو مفعّل من وآلت : ميال ، فلا تجعلها كالواو في خطيئة إذا قال : خطيّة إذا خفف الهزمة .

والنحويون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد فيقوانون : أيّم ، لأنّها أصلية ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنّ اللدّ ليس بأصل في الأصول .

ويقول في (مفعّل) من وآلت : موك إذا خففوا الهمز . والأصل ميثل ، فطرحوا حركة الهمزة على الياء فلما تحرّكت رجعت إلى أصلها ؛ لأنّها من واو وآلت ، كما رجعت ولو ميزان إلى أصلها في قولك : موازين .

1/175

ويقول النحويون في مؤنّس إذا خففوا الهزمة : مؤنّس / ؛ لأنّهم طرحوا حركتها على الواو ، فسقطت الهزمة ، ورجعت الواو إلى الياء لما تحرّكت ؛ لأنّه من يئس . فهذا قول النحويين . وهو الصواب والقياس^(٢) .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٣٧٦ هـ وسأله كيف يبنى له أن يقول : أنلت في القياس من اليوم على من قال أطولت ، وأجودت فقال : أيت فقلب الواو ههنا ؛ كما قلبها في أيام وكذلك تقلبها في كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيفنت فإذا قلت أفنل وفنل ويفن قلت : أووم ، يؤوم ، ومؤوم . . . وفي أصل المقتضب : من النوم محرّفا .

وانظر تصريف المازن ج ٢ ص ٣٥ والمنصف ص ٣٥ - ٣٨ والخصائص ج ٣ ص ١٦ .

(٢) في تصريف المازن ج ٢ ص ٣٨ هـ قال أبو عثمان : وما يبنى أن يكون على مذهب الخليل والنحويون أجمعوا على خلافة مفعّل من يشت مؤنّس إذ خففت فكل النحويين يقولون : ميس يلقون حركة الهزمة عليها فيرجعونها ياء حين تحرّكت . ومثل ذلك مفعّل من وآلت ميثل فإذا خففت قالوا : مول فيردونها إلى أصلها ويقبسون هذا أجبع . ويبنى أن يكون على مذهب الخليل لا تلقى عليها الحركة وتكون الهزمة بعدها بين بين ؛ ألا تراه قال في فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل ، وأجرى يوم =

ولو بنيت من القول (فَعَلَ) أو من البيع لقلت : قَوْلٌ ، وَيَبِيعُ . فإن بنيت بناء ما لم يسم فاعله قلت : قَوْلٌ ، وَيَبِيعُ ؛ لأنها ليست منقلبة ، إنما رددت العين مثقلة كما كانت .

وتقول في (افْعَلْ) من أويت إذا أمرت : ائير يارجل ، وللاثنين : ايوياء ، وللجمع : ايؤوا ، وللنساء : ايويين ، كما تقول من عويت .

فالياء مبدلة من الهزمة ، ولا يانزك الادغام ؛ لأنَّ الألف ألف وصل ، فليس البدل لازماً للياء ؛ لأنَّ أصلها الممز (١) .

ولكنك لو قلت مثل (إوَزَّة) من أويت لقلت : إِيَاة ، فاعلم .

وكان أصلها إئوأة ، فلما التقت الميزتان أبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ؛ كما ذكرت لك في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبُعدها واو ، فقلبت لها ؛ لأنَّ الياء ساكنة /، ولم تجعلها مدًا ؛ لأنَّه اسم ، وقد تقدّم قولنا في هذا في باب عدو ، ووتى ، ونحوه (٢) .

$\frac{1}{176}$

ولو قلت من وأيت مثل (عصفور) لقلت : وُؤِيي ، لأنَّك إذا قلت : وأيت ، فالواو في موضع الفاء ، والهزمة في موضع العين ، فلما قلت : (فُعْلُول) احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع في مثال فُعْلُول قعلت : وُؤِيي .

— من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يوتن إذا أبدلت بمنزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل في هذا والمحقق ، وأزائد يجرى مجرى واحدا هو خلاف ملحق الناس ؛ وانظر شرح ابن جني .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٣٩ : تقول إذا أمرت من (أوى) : أيوكا تقول اشو وللاثنين : ايوياء ؛ كما تقول : اشوياء ، وللجمع : ايروا ، كما تقول : اشووا وللنساء : أيوين كما تقول : أشوين .

وقال أبو الفتح : « فإن قال قائل : فلم صحت الواو في أيو وأيوياء ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة وهلا قلت كما قلت في سيد وصيت فاجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هي بدل من هزمة أوى . » أبدلت لوقوع هزمة الوصل قبلها فهي غير لازمة .

(٢) في الخصائص ج ٣ ص ٩ : قوله في مثال أووة من أويت آية وأصلها أنوية فأبدل الهزمة التي هي فاء واجب وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضاً فإن بدأت بالمثل من الأول صرت إلى أيوية ، ثم إلى أييه ، ثم إلى آية . وإن بدأت بالمثل من آخر المثال صرت أول إلى أنوة ثم إلى آية ثم آية ففرقت المثل في هذا الوجه ، ولم نواله كما واليته في الوجه الأول . . .

وانظر شرح الشافية الرضي ج ٣ ص ٩٣ ، ٢٩٩ ، وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٧١ .
 وقلب الهزمة الثانية هنا ياء مثل القلب في إيمان وليس مثل القلب في جاء كما يقول المبرد .

والأصل وُؤْيُوى ، فقلبت الواو ياء ؛ للياء التى بعدها ، وضمت الواو الأولى للمثال
فُعْلُول . وإنما لزمك الإدغام لأنه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلُول) كواو (مُؤَيَّر) ،
ولكن الأسماء لا تنصرف . وقد مضى القول فى هذا .

ألا ترى أن قولك : مَرَبَى إِنَّمَا هو مَفْعُول من رميت ، فكان حقه أن يكون مَرْمُوى
فأدغمت . فكذلك آخر (فُعْلُول) .

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حبيت لقلت : هذا مكان مَخْيُ فيه .

وكان الأصل : مَخْيُوى ، وكذلك مَشْيُوى ، وكان / - الأصل مَشْوُوى ؛ لأن العين واو
بعدها واو مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التى هى لام الفعل . 1
١٧٧

واو قلت مثل (فَعَالِيل) من زميت لقلت : رَمَائِي^(١) فاعلم . لم تغير ؛ لتباعد الألف من
الطرف ، فأدغمت الياء الزائدة فى الياء التى هى لام .

فأما مثل طويل ، وقويم ، وما أشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ؛ لتحرك الحرف الأول
من المعتلين . ونبيّن هذا بأكثر من هذا التبيين فى باب مسائل التصريف إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فَعَالِيل من زميت فَرَمَائِي ، والأصل رَمَائِي ، ولكنك هزمت ، كما هزمت فى رواية ،
وأية حين قالوا : رَائِي ، وآل فأجريت به جري هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف . . ومن قال رلوى فجلها وانوا قال رملوى
ومن قال : أمي وقال : آبي قال : رمائي فلم يغير » .

هذاباب

تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضي من حَيَّيت فقلت : حَيَّيَ يا فتى فأنت فيه مخير : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ في هذا الموضع ، وقد حَيَّيَ فيه .

أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخرَ (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير / - $\frac{1}{178}$ المعتل ، نحو : رَدَّ ، وكرَّرَ .

وأما ترك الإدغام ، فلائها الياء التي تعتل في يَحْيَى ، ويُحْيِي ، فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنك تقول : هو يُحْيِي زيدا ، ولم يُحْيِ ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ؛ وقد فسرت لك من اتصال الفعل الماضي بالمضارع ، وإجرائه عليه في باب أغزيت ونحوه ما يغني عن إعادته^(١) .

ومن قال : حَيَّ يافتي قال للجميع : حَيُّوا مثل : رَدَّ ، وودُّوا ، لأنه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيَّيَ فبيّن قال : حَيُّوا للجماعة . وذلك ؛ لأنَّ الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : هو يقضيُّ ، يا فتى ، ولا هو قاضيُّ .

وكان أصلها حَيَّيُّوا على وزن علموا ، فسكّنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وهو أكثر وترك الإدغام : (من حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / - بهما جميعا .

$\frac{1}{179}$

(١) في سيبويه ج ٣ ص ٣٨٧ « ذلك قولك : قد حي في هذا المكان ، وقد عي بأمره ، وإن شئت قلت : قد حي في هذا المكان ، وقد عي بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة . وانظر ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٢) الأنفال ٤٢ والقرامتان سبعتان (النشر ج ٢ ص ٢٧٦) .

وكذلك قيل في الإدغام :

عَبَسُوا بِأَمْرِ هُوَ كَمَا عَيْتَ بَبَيَّضَتِهَا الْحَمَامَةُ^(١)

وقال في ترك الإدغام :

وَكُنَّا حَبِيبَاهُمْ فَوَارَسَ كَهَمَّسِ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْضُرُ^(٢)

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة . وذلك قولك : لن يُعَيِّ زيد ، ولن يُخَيِّ أحد ؛ لأنَّ الحركة ليست بلازمة ، وإنَّما تدخل للنصب . وإنَّما يلزم الإدغام بلزوم الحركة^(٣) . وكذلك قول الله عزَّ وجلَّ (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّ الْمَوْتَى)^(٤) ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فُعِلَ) من حَيَّيت على قول من بيَّن قلت : قد حَيَّي في هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حَيَّ في هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حَيَّ ، فأبدل من الضمة كسرة ؛ للياء التي بعدها .

وكذلك كلُّ ما كان من هذا ، اسمًا كان أو فِعْلًا . تقول : قرُنْ أَلَوِي وقرُونْ لِي ، وإن شئت قلت : لِي ؛ والأصل الضم . وإنَّما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأنَّ جمع / - أَفْعَل (فُعُل) ، إذا كان (أَفْعَل) نعتًا ؛ نحو أحمر وحُمر ، ولكنَّ الكسر في هذا أكثر لخففته .

وكذلك ما كان على (فُعُول) ثَمَّا اعتلَّتْ لامه ، تقول : تُدَيِّ ، وعُصَيِّ ، وإن شئت قلت : تُدَيِّ وعُصَيِّ ، والكسر أكثر ؛ لما ذكرت لك والضمُّ الأصل ؛ لأنَّ البناء (فُعُول) .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وصف قومًا يفرقون في أمورهم وشرب لهم المثل يفرق الحاماة وتقرطلها في التهديد لبيسها لأنها لاتخذ عشيا إلا من كسار الأعداد . وفي المثل - أخرج من حامة .

والبيت من قصيدة لعبد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦ - ٣٦٣ وديوانه ص ٢٩ ، عيون الأخبار ج ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٣٨٧ على فك الإدغام في حيوا . كهس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل هو من الخوارج . الكامل ج ٧ ص ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

والبيت لأبي حنيفة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣ - ٣٦٤ والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهس) .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٨ « وإذا قلت : يحى أو مى ثم أدركه النصب فقلت : رأيت مبياً ، ويؤيد أن يحى لم تقدم لأن الحركة غير لازمة ولكلكن تحى ، وتجيها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بيتت ؛ كما بيتت حيي والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) . » .

(٤) القيامة : ٤٠ .

فَأَمَّا المفتوحة فلا تبدل كسرة لَخْفَةِ الفتحَة ، نحو : وَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ . وكذلك (لَبًّا بِأَسْنَتَيْهِمْ)^(١) .

فلِذَا ثَنَيْتَ (أَفْعُوْعَلْ) من حَيَّيتَ لَقَلْتَ في قول من لم يذغم : قد أُخْيُوِيِيَا في هذا ، وفي قول من أَدغم : أُخْيُوِيَا^(٢) فيه .

فإن قلت : فكيف اجتمعت الواو وهي ساكنة ، والياء بعدها ساكنة للإدغام ؟ فقد تقدّم قولنا في أَنَّ حرف المدّ يقع بعده الساكن المدغم ؛ لِأَنَّ المدَّة عوض من الحركة ، وأَنَّكَ تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما في الآخر اعتياداً واحدة ؛ نحو قولك : دَابَّة ، وشَابَبٌ ؛ وثُمُوْدُ الثوب ، وهذا بريْدُود ، ونحو ذلك .

ونحن ذاكرو ما تلتقي لامه ، وعينه /- على أفظ واحد بجميع علله من الصحيح ، ثمَّ ^١/_{١٨١} نرجع إلى المعتلِّ إن شاء الله .

إذا قلت : (فَعِلَ) أو (فَعَلَ) ممَّا عينه ولامه سواءً فكان الحرفان متحرِّكين ؛ فَإِنَّهُ يلزمك أَن تسكَّن المتحرَّك الأوَّلَ ، فتدغمه في الذي بعده ؛ لِأَنَّهما لفظ واحد ، فلا يقع في الكلام التباين . وذلك قولك : رَدٌّ ، وفَرٌّ ، وعَضٌّ ، ورَدُّوا ، وفَرُّوا .

فإن سكن الثاني ظهر التضعيف . وإنَّما يظهر لِأَنَّ الذي بعده ساكن ، فإن أسكنته جمعت بين ساكتين .

لذلك تقول : رَدَّدْتُ ، وفَرَّرْتُ ، وتقول : لم يردِّدُنْ ، ولم يفرِّدُنْ ؛ لِأَنَّ ما قبل نون جماعة النساء لا يكون إلَّا ساكناً ؛ لما قد تقدّم ذكره . وكذلك ما قبل التاء إذا عني بها المتكلم نفسه ، أو مخاطبه^(٣) .

(١) النساء : ٤٦ .

(٢) بالأصل أحيوى والصواب أحيويا يألف الاتنين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٠ هـ وأهل الحجاز وغيرهم يسمون على أنهم يقولون للنسوة : أرددن وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهى ، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يحزم ألا ترى أن السكون لازم له في ساء ، النصب والرفع . . . ومثل ذلك قولهم رددت ، وتمدت لأن الحرف بنى على هذه التاء ، كما بنى على النون وسار السكون فيه بمنزلة ما فيه نون النساء . . .

ونقول : رُذًا لا غيرُ ، لِأَنَّ الثانية تتحرَّك .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (اِفْعَلْ) من هذه المضاعفة فأنت مخير إن شئت قلت : اردُذْ ، كما تقول : أقتل . وتقول : اِعْضُضْ ، كما تقول : اِذهب . وتقول : اِفْرِزْ ، كما تقول : اِضْرِبْ . وهذا أجود الأقاويل ^(١) .

/ - وقد يجوز أن تقول : فِرٌّ ، رُدٌّ ، عَضٌّ ^(٢) . فإذا قلت ذلك فإنما طرحت حركة العين على الفاء ، فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، وقد التقى في الوقف ساكنان ، فإذا وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعَلْ) فأنت في تحريكه مخير : يجوز فيه الوجوه الثلاثة : تقول : غُضَّ يا فتى ، غُضَّ ، وَغُضَّ .

أما الكسر فعلى أَنَّهُ أَصل في التقاء الساكنين .

وأما الضمُّ فللإِبتِباع . وأما الفتح فلأنَّهُ أَخفُّ الحركات ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا تحرَّك الآخر لالتقاء الساكنين .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخفَّته ، ولِلإِبتِباع . وجاز الكسر لما ذكرت لك ^(٣) .

وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : لِلإِبتِباع ، ولأنَّهُ أَصل التقاء الساكنين . وجاز الفتح لخفَّته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن به من تحريك الذي قبله ، لأنه لا يلتقي ساكنان . وذلك قولك : أردد ، واجتر ، وإن تضار ، أضار ، وأن تستمد استمد . »

وأما بنو تميم فبد غون المجزوم ؛ كما أدغوا إذا كان الحرفان متحركين . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنهما لا يسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيت حركة الأول عليه إن كان مكسوراً فأكسره ، وإن كان مضموماً فمضمه ، وإن كان مفتوحاً فافتحه ، وإن كان قبل الذي تلقى عليه الحركة ألف وصل حذفها ، لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وإنما احتج إليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . . » انظر الكامل ج ٤ ص ٥٠٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . . أعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرريك ما قبله فإن كان مفتوحاً فتحه ، وإن كان مضموماً مضوه ، وإن كان مكسوراً كسروه . وذلك قولك : رد ، وعض ، وفر ياتى ، واضن ، واستد ، واجتر ، واحسر وضار ، لأن قبلها فتحة وألفاً فهي أجدر أن تفتح . »

وإنما جاز في هذا ما لم يجز فيما قبله مما تحرك منه الأول ، لأن هذا أصله الحركة ، وإنما سُنَّ للجزم ، وليس السكون لازماً له ؛ لأنك لو ثنيته أو جمعته أو أنثته ، للزمته الحركة ؛ نحو : رداً ، وردوا ، وردى .

وكذلك إن أدخلت فيه النون . الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التي لجماعة المؤنث لم يكن إلا ساكناً لا تصل إليه الحركة ، فلمَّا كان كذلك كان تحريكه تحريك اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدّمنا في ذكره .

فإن لقيه ساكن بعده اختير فيه الكسر^(١) .

ولا أراه إذا حرك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر .

فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلها ، على ما تقدّمنا بذكره . وذلك قولك : ردَّ الرجل ، وغَضَّ الطرف . وإن شئت قدرته لما قبله فقلت في المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده . وقلت في المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت يُنشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فَغَضَّ الطَّيْرُ فَرَفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَغَيْبَا بَلِغْتَ ولا كِلَابَا^(٢)

وكذلك الذي بعده وهو :

دُمُ الْمَسَاوِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّسْوَى والعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْإِيَّامِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ فإن جثت بالألف واللام وبالألف الخفيفة ، كسرت الأول كله ؛ لأنه كان في الأصل جزوماً ؛ لأن الفعل إذا كان جزوماً فحرك لاتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك . فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ، رددته إل أصله ، لأن أصله أن يكون مسكناً . . . ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان . . .

(٢) استشهد سيبويه بالشطر الأول ج ٢ ص ١٦٠ ولم يتكلم عنه الأعل . نحر بالتصغير : أبو قبيلة . يقال غض طرفه وصوته . وغض من طرفه وصوته .

والبيت لطبريزي هو الراعي الغنوي من قصيدته في ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ وانظر الخزاعة ج ١ ص ٣٥ ، وشواهد الشافية ص ١٦٣ - ١٦٧ والكامل ج ٤ ص ٥ .

(٣) ساقه الزعفراني شاعداً على أن أولئك يستعمل في المقابلة وغيرهم وروى الأقوام بدل الأيام . والبيت لطبريزي في مجاهد الفرزدق انظر الديوان ص ٥٥١ - ٥٥٣ وشواهد الشافية ص ١٦٧ وشواهد الكشف ص ٢٨٤ ، والكامل ج ٤ ص ٥ .

١ / فَعَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ مَجْرَى هَذَا الْبَابِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الْمُضَاعَفَةِ ،
١٨٤
ثُمَّ ذَكَرْنَا ذَا . وَنَعُودُ إِلَى اسْتِقْصَاءِ مَا فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

اعلم أنَّه لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولامه واوا^(١) ، ولكن تكون عينه واوا ، ولامه ياء ، وذلك نحو : شَوَيْتَ ، وَوَيْتَ ، وَطَوَيْتَ . ويلحق به ما كانت عينه ولامه واوين ، لأنَّه يُبْنَى عَلَى فَعَلْتِ ، فيصير لامه بمنزلة ما أصله الياء ، نحو : حَوَيْتَ ، وَقَوَيْتَ^(٢) .

فأما قولهم : (حَيَوَان) في الاسم فقد قيل فيه قولان :
قال الخليل : الوار سقلمبة من ياء ، لأنَّه اسم ، فخروجه عن الفعل كخروج آية ، وبأبها .
وقال غيره : اشتاق هذا من الواو لو كان فعلاً ، ولكنَّه لا يصلح لما تقدّمنا بذكره .
ونظيره في هذا الباب على هذا القول جَبَيْتَ الخراج جباية ، وجَبَاوَة ، وليس من جباوة فعل .

ومثل ذلك فَاظَ الْمَيْتَ فَيْظًا وَقَوَظًا ، وليس من قَوَظَ فِعْلٌ^(٣) .
ولذلك ظهر على الأصل ليدلَّ على أصله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك وهو دعوت وحيوت » .
وقال في ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس في مثل دعوت في الكلام كرهوا ذلك ، كما كرهوا أن تكون العين واوا واللام واوا ثانية » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « باب التضعيف في نبات الواو اعلم أنهم لا تثبتان كما تثبت الياوات في الفعل ... فأما يحيى أبداً على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ، ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان ... » انظر ص ١٤٩ من المنتجب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٤ « وأما قولهم حيوان فأنهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزموها الحركة حينئذ والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان ، كما أبدلوا في رحوى حيث كرهوا الياوات فصارت الأولى على الأصل » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ « قال أبو هيثم : وأما قولهم : حيوان فإنه جاء على ما لا يستعمل . ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فذلك لم يشتقوا منه فعلاً وعلى ذلك جاء حيوة اسم رجل . . . وكان الخليل يقول : حيوان تملوا فيه الياء واوا ، لتلا يجتمع ياءان استقلاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان . ولا أرى هذا شيئاً ، ولكن هذا كقولهم فَاظَ الْمَيْتَ بَقِظًا وَفَوَظًا فلا يشتقون من فَوَظَ فعلاً » . وفي المنتصب ج ٣ ص ٨٩ : « يقال فَاظَ الْمَيْتَ بَقِظًا فَيْظًا ، ويقوِظَ فَوْظًا ، إذا شرجت نفسه » . وقال في الحصة ج ١ ص ٣٩٢ : « لم يستعملوا من فَوَظَ فعلاً » وانظر الكامل ج ٣ ص ١١٤ - ١١٥ .

وقد تقدّم قولنا في أنَّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداهما طرفا ، ولا يقع في ^١ الكلام ما موضع فائه واو ، ولامه واو ، نحو وَعَوْتُ . ونحن ذاكرو ما يتصل به إن شاء الله .
١٨٥

إذا بنيت من الغَزْو (فَعَلْتُ) قلت : غَزَوْتُ . ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنّها في المضارع يُغْزَوِي على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألاّ تجتمع واوان ؛ ألا ترى أنّهم يذهبون (بفَعَلْتُ) من الواو إلى (فَوَعِلْتُ) في نحو قَوَيْت وَحَوَيْت ؛ لثلاثاً يجتمع واوان .

فإذا كانت إحداهما غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكناً فهي ثابتة ، نحو قولك : خيل حَوْ ، وبطن قَوْ ، وقد قلنا في هذا ولكن رددناه لما بعده .

إذا بنيت (افْعُوْعَلْ) من قلت فإنّ النحويين يقولون : اقْوُولُ^(١) فتجتمع ثلاث واوات ، ولم تكن واحدة منهّن طرفاً ينتقل عليها الإعراب ، إلاّ أبأ الحسن الأخفص ، فإنه كان يقول في هذا المثال : (اقْوِيلْ) : يقلب آخرهنّ ياء ، ويدغم فيها التي قبلها وعلّته في ذلك اجتماع الواوات . ويقول : إنّما تجرى الأبنية على الأصول ، وائيس / في الأصول ما هو هكذا .
١٨٦

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْتُ فهو [مَغْزَوْ] . هذا المجتمع عليه ، تصحّ الواو التي هي حرف الإعراب ؛ لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَغْزِي^(٢) . وذلك ؛ لأنّك قلبت الطرف : كما فعلت في الجمع ، وائيس بوجه ، لأنّ الذي يقلب إنّما يذهب إلى أنّ الساكن الذي قبلها غير حاجز .

(١) في تصريف المازي ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ « قال أبو عثمان : وتقول في (مثال اغدون) من بعت أبيع فتقلب الواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت أقول تكرر العين وهي واو وتعمل واو افعل . ثمّ الادة بينهما وهي ساكنة فتضعها في الواو التي بعدها . وكان أبو الحسن يقول أقويل يقلب الواو الأخيرة ياء ، ثمّ يقلب الواو التي تليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول أكره الجمع بين ثلاث واوات » .
ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهبين قول الأخفش . وانظر ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٨١ « ومن ثمّ قالوا مغزو كما ترى ، وعنو فاعلم ، وقالوا : هي ، ومغزي شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة » .

ولا تكون الواو في الأسماء طرفاً وما قبلها متحرك ، فلم يعتد بما بينهما ؛ ألا ترى أنك إذا جمعت ذأو قلت : هذه أدل ، وإنما هي (أفعل) ، وتقول في قلنسوة والجمع : قلنس وحقه قلنس^(١) ، ولكنك قلت الواو لما كانت طرفاً وكان ما قبلها متحركاً . على ذلك قل الراجز :
لا مهل إحتى تلحقى بعنيس أهسل الرياط البيض والقلنس^(٢)

وقال الآخر :

حتى تفضى عرقى الدلي^(٣)

جمع عرقوة . وكان حقه عرقو .

فهكذا حكم كل واو طرف إذا تحرك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت في عزا ، وكذلك رمى ؛ لأن حكم الواو في هذا الموضع حكم الياء .

أو رخصت (كروانا) فيمن قال : يا حار قللت : يا كرا^(٤) ، أقبل .

وكان الأصل - يا كرو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً .

١
١٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « اعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الإسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الياء في مبيع وذلك قولك : دلو وأدل وحقو وأحق . . . وقالوا قلنسوة فأثبتوا ثم قالوا قلنس فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء في التلنسى .

عنس : قبيلة من اليمن . الرياط : جمع ربطة وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقته فيقول : لا أرق بك في السير حتى تلحق هؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وفي الانتصاب ص ١٣٦ وفي اللسان (قلنس) وفي تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٣ ص ٧٠ . وغير (لا) مخذوف تقديره : لك . وانظر جمهرة الأنساب في عنس ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء في عرق جمع عرقوة . وفي المخصص ج ٩ ص ١٦٥ « العرقوتان : الخشبان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب . . . قال الأصمعي : جمع العرقوة عرق . . . ثم قال هذا طريق ، لأنه إنما يجمع ما فيه الهاء بغير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقاً كسمرة وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر . »
تفصي : تكسرين لا تزال ساقية للإبل حتى تكسرى عراق الدلاء .

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠

(٤) صرح بأن الكرام غير كروان في الجزء الرابع أيضاً ص ٢٦١ ونسب إليه ابن عقيل في شرح التسهيل بأن الكرا : ذكر الكروان (الخزانة شاهد ١٤٤) .

ولم يكن ذلك في كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفاً لجمعت بين ساكنين ؛ كما كان يلزمك في غَزَوَا أو لم تردّها إلى الواو .

فالذين قالوا : مَغَزَى إِنَّمَا شَبَّهَ بهذا وعلى ذلك قالوا : أرض مَسْنِيَّة^(١) ، وإِنَّمَا الوجه مَسْنُوَّة .

فإن كان هذا البناء جمعاً فالقلب لا غير^(٢) .

تقول في جمع عات : عُتَيّ ، وفي غاز غَزَى . وإن كسرت أوله على ما ذكرت لك قَبِلْتُ فقلت : غَزَى ؛ كما تقول : عَصَى ، فالكسر أكثر لخصته . والأصل الضم ؛ لأنَّه (فُعُول) .

وقولي في هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إِنَّمَا أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر الجمع عليه .

وقد قلنا في صَيِّم ما يستغنى عن إعادته^(٣) .

* * *

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء أو واوا ، وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنَّها تنقلب همزة^(٤) . للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سَقَاءٌ يا فتى ، وغَزَاءٌ فاعلم .

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعَبَاية^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « وقالوا يسونها المطر وهى أرض مسنية وقالوا : مرضى وإنما أصله الواو وقالوا : مرضو فجانوا به على الأصل والقياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ « والوجه في الجمع الياء وذلك توك : ثنى ، وعصى ، وحق . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : إنكم تنتظرون في نحو كثيرة فشبها بمترو وهذا قليل . »

وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٣) تقدم في ص ١٢٨

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « فإن كان الساكن الذى قبل الياء والواو ألفا زائدة همزت وذلك نحو القضاء والقضاء والشقاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب وذلك توك الشقاوة والادواة ، والإتاوة والشقاوة والنفاية ، والنهاية قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في تمحنوة . . » وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٧ ، والكمال ج ١ ص ١٤٩

فإنما من قال : عَطَاة ، وَعَبَاة ، فإنما بناه أولاً على التذكير ، ثم أدخل التانيث بعد أن فرغ من البناء فأنثه على تذكيره^(١) .

فعل هذا تقول : صلاة ، وامرأة سقاء ، وحذاء .

ولو بنيتها على التانيث على غير مذكر لقلت : سقابة ، وحذاوة فاعلم ، كما تقول : سقاوة ، ونهاية .



وكذلك ما كانت آخره واو وايس بمنتهى الكلمة نحو قولك في مثل (فُعْلَةٌ) من غزوت إن بنيتها على التذكير قلت : غَزِيَّة ، كما كنت تقول في المذكر : هذا غَزِيٌّ فاعلم .

وإن بنيتها على التانيث الذي هو من غير تذكير قلت : غَزُوءٌ ، كما قلت : تَرْقُوءٌ ، وَقَلْنَسُوءٌ ، لأن الإعراب على الهاء ، ولم يثبت له مذكر يقع تانيثه عليه .

ألا ترى أنك لو سميت رجلاً (يَغْزُو) لقلت : هذا يَغْزِيٌّ^(٢) ، كما ترى ، كما قلت ، في النِعْل : هو يَنْكُلُو دَاوَهُ ، وَأَنَا أَذْكُو ، لأن هذا المثل للفعل .

وتقول في جمع ذَلُو : هذه أَذُلٍ فاعلم ، تقلب الواو [ياء] لما ذكرت لك ، لأن الأسماء لا يكون آخر اسم منها واوا متحركاً ما قبلها ، ويقع ذلك في حشو الاسم في مثل : عتفوان ، وَأَفْحُون ، وغير ذلك حيث وقع ثانياً ، أو ثالثاً ، أو رابعاً بعد ألا يكون ظرفاً .

ولو قلت (فُعْلَةٌ) من رميت على التانيث لقلت : رُمِيَّوَةٌ : تقلب الياء واوا ، لانضمام ما قبلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « وسأنت عن قولهم : صلاة ، وعباة ، وعطاة فقال : إنما جاءوا بالواحد على حدة قولهم صلاة ، وعطاء ، وعباء ، كما قالوا : سنية ، ومرضية حيث جاءتا على مرضى ، ومنى وإنما ألحقت الهاء آخرها حرفاً يعمرى منها ويلزمه الإعراب فلم تقو قوة ما الهاء فيه على أن لا تفارقه وأما من قال : صلاة وعباة فانه لم يجيء بالواحد على الصلاة والعباءة . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣١

العتامة دوية أكبر من الوزغة ، وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٠١ ، والصلاية : كل حجر عريض يلقى عليه .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٠ « وسأنت عن رجل يسمى يغزو فقال : رأيت يغزي قبل ، وهذا ينز ، وهذا يغزي زيد قال : لا ينبغي أن يكون في تول يونس إلا يغزي وثبات الواو خطأ ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم وإنما هذا بناء اختص به الأفعال . »

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُئِيَّة ، لأَنَّها تنقلب مذكرة فأعللتها على ذلك :

وقد تقدّم قولنا في أَنَّ الحرف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياءً أو واو ، استوى اللفظان على الياء ؛ لأنَّ الواو تنقلب رابعة فصاعداً إلى الياء لما ذكرنا من العلة ، وأعدنا ذلك لقولهم : مَنُروان ، وفلان ينفض مَنُرويه^(١) ، وإنَّما حتى هذا الياء ، لأنَّ الألف رابعة ، ولكنَّه جاء بالواو ؛ لأنَّه لا يُفَرَّد له واحد . فهو بمنزلة ما بُني على التثنية تماماً لا مذكَّر له .

وعلى هذا لم يَجِزْ في (النهاية) ما جاز في (عَظَايَة) من قولك : عَظاءة ؛ لأنَّك تقول في جميع هذا : العَظَاءة . فهذا يُحَكِّمُ / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{190}$

(١) في الكامل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ : يقال : فلان ينفض مَنُرويه وهما ناحيتاه وإنَّما يوصف بالخلاء قال عنترة :

أَحْصَوِي تَنْفُضَ اسْتَكْ مَنُروِيَهَا لِيَتَقَتَّلَنِي ! فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت في التثنية مَنُريان ، لأن ذوات الواو إذا وقعت فيهن الواو رابعة وجعت إلى الياء ، كما تقول في ملهى : ملهيان وهو من هوت ، وفي مئزى : مئزيان وهو غزوت .

وقال سيويه ج ٢ ص ٣٩٦ : « ألا تراهم قالوا مَنُروان إذ كانوا لا يفردون الواحد » .

أنظر ص ٩٥ أيضاً من سيويه .

وانظر آمال السجري ج ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذاباب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها في مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورخوها ،
وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقة ، وما كان من حروف المد .
واللين ، وغير ذلك

اعلم أنَّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً ، منها ثمانية وعشرون لها صُور^(١) .
والحروف السبعة جارية على الألسن ، مستدلّ عليها في الخطّ بالعلامات . فأنما في المشافهة
فموجودة .

فمنها للحلق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلق مخرج الهزمة . وهي أبعد الحروف . ويلبها في البعد مخرج الهاء . والألف
هاوية هناك . والمخرج الثاني من الحلق مخرج الخاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم ثما يلي الحلق مخرج الخاء ، والغين^(٢) .
ثم أوّل مخارج الفم ثما يلي الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك - مخرج الكاف / وبعدها مخرج الشين . ويلبها مخرج الجيم^(٣) .

١
١٩١

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ هـ فأصل حروف العربية تسمة وعشرون حرفا الهزمة والألف والهاء . . .
والمبرد لم يبتز الهزمة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتي ص ١٩٣ من الأصل .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ هـ «فلحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهزمة ، والهاء ، والألف . ومن أوسط الحلق مخرج
العين والحاء . وأدناها مخرجا من الفم اللين ، والحاء هـ .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ هـ «ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع
القاف من اللسان قليلا وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين
والياء هـ .

ويعارضها الضاد ومخرجها من الشَّدَق^(١). فبعض الناس تجرى له في الأَين ، وبعضهم تجرى له في الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرَّباعيات . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف^(٢) . ونفسره في موضعه بعانيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحركة^(٣) . ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .

فأما النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ، نحو نون منك ، وعنك وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلفة^(٤) .

فأما النون المتحركة فأقرب الحروف منها اللام ، كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والنون والراء ، متقارب بعضه من بعض ، وليس في التداي كما أذكر لك .

فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما^(٥) ، على أنها إلى النون أقرب . واللام تتصل بها بالانحراف الذي فيها .

ثم من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والتاء ، والدال^(٦) .

ومن طرف اللسان وملتحق حروف الثنايا حروف الصفير . وهي حروف تنسلّ انسلالا وهي السين ، والصاد ، والزاي^(٧) .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الظاء ، والتاء ، والدال^(٨) .

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد » .

(٢) في سيبويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الفاحك والتاب والرابعة والنتية مخرج اللام » .

(٣) في سيبويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » .

(٤) في سيبويه « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الزاء » .

(٦) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء » .

(٧) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد » .

(٨) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء والدال والتاء » .

ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء^(١) .

ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم^(٢) ؛ إلا أنَّ الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتنفث حتى تتصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخرجها .

والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة . فلذلك تسمعهما كالنون ؛ لأنَّ النون المتحركة مشربة غنة ، والغنة من الخياشيم .

والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنما سميتا باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلا فإيهما ليسا من مخرج ؛ لما ذكرت لك .

— ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهى التى تسمى الرخوة .

$\frac{1}{193}$

ومنها حروف تمنع النفس ، وهى التى تسمى الشديدة .

ومنها حروف إذا رددتها فى اللسان جرى معها الصوت ، وهى المهموسة .

ومنها حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها . وهى المنهجورة .

ومنها حروف تسمع فى الوقف عندها نبرة بعدها ؛ وهى حروف القلقلّة ؛ وذلك لأنّها ضيّقت مواضعها .

ومنها المطبقة ، والمنفتحة . ونحن ذاكرو جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

وأما الحروف الستة التى كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا : الهزرة بينَ بينَ ، فالألف المائلة ، وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين والجيم ، والحرف المعترض بين الزاى والضاد ، والنون ، الخفيفة ، فهى خمسة وثلاثون حرفا^(٣) .

(١) فى سيبويه ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء » .

(٢) فى سيبويه « وما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو » .

(٣) فى سيبويه : ج ٢ ص ٤٠٤ « تكون خمسة وثلاثين حرفا مجزوف من فروع وأصلها من التسعة والعشرين ومن كثيرة يؤخذ بها وتمت من فى قراءة القرآن والأشعار . وهى النون الخفيفة ، والهزرة التى بين بين ، والألف التى تمال إمالة شديدة . والشين التى كالجيم . والضاد التى تكون كالزاى ، وألف التفخيم بينى بلفظ أهل الحجاز فى قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسر هذه التي ليست لها صور مع امتصاصنا القول في / غيرها إن شاء الله .

فأما الحروف المهموسة^(١) فنبدأ بذكرها . وهي عشرة أحرف :

الحاء ، والحاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والياء . وتعلم أنها مهموسة بأنك تردّد الحرف في اللسان بنفسه ، أو بحرف الأين الذي معه ، فلا يمنع النفس ، ولو رُمّت ذلك في المجهورة لوجدته ممعنا .

فأما الرخوة فهي التي يجرى النفس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذلك أنك إذا لفظت بها لم يتسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاي ، والصاد ، والضاد ، وكلّ ما وجدت فيه ما ذكرت لك والشديدة^(٢) : نحو الحمزة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا في موضعه مستقصى إن شاء الله .

وهذه الحروف التي تكثر بين الرخوة ، والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجرى

وتكون إثني وأربعين حرفاً بحروف غير مدحجة ولا كثيرة في لغة من ترنقى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر . وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالتاء ، والياء التي كالظاء ، وهذه الحروف التي تمسها اثني وأربعين جديها ورديتها أصلها التسعة والعشرون لاثنين إلا بالشافعية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فالحمزة ، والألث ، والعين ، والفين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً .

وأما المهموسة فالحاء ، والحاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والضاد ، والتاء ، والفاء ، فذلك عشرة أحرف .

فالمجهورة حروف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ، ويجري الصوت .

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتدت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ . « ومن الحروف الشديدة وهو الله . يمنع الصوت أن يجرى فيه وهو الحمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والياء ، وذلك أنك لو قلت : الحيج ، ثم مدت صوتك لم يجر ذلك . »

وسبها الرخوة وهي الحاء ، والحاء ، والعين ، والحاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والفاء ، والتاء ، والذال ، والفاء ، وذلك إذا قلت : النفس ، وانقضى وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت . . . »

فيها النفس ؛ لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ؛ كالعين^(١) التي يستعين المتكلم عند
اللفظة بها بصوت الحاء ، والتي يجرى فيها الصوت ؛ لانحرافها / وأتصالها / بما قد تقدمنا في
ذكره من الحروف ، وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من الغنة ، وكحروف المد
واللين التي يجرى فيها الصوت للينها .

فهذه كلها رُسَمُها الشدة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة .

ومنها الراء . وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيع . فلئما يجرى فيها الصوت ؛ لما فيها من
التكرير .

واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها
نبرة تتبعه وهي حروف المُقْلَقَلَة . وإذا تفقدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلا أنها دون القاف ؛ لأن حَصْرَ القاف أشد ، وإنما تظهر هذه
النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت
بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقْلَقَلَة بعضها أشد حصرًا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف
والكاف .

وإنما قلّمنا هذه المقدمات في مواضع الأصول لنجرها في مسائل الإدغام على - ما تقدم
منّا فيه غير رادّين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى التريدي فيها لشبهها بالحاء » .

هذَابَاب إِدْغَامُ الْمَشْلُوكَاتِ

ونذكر أولاً معنى الإدغام ، ومن أين وجب ؟ .

اعلم أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأولُ منهما فهو مدغم في الثاني .

وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما ، فإنَّما تعتمد لهما باللسان اعتياداً واحدة ، لأنَّ المخرج واحد ، ولا فَضْلَ . وذلك قولك : قَطَّعَ ، وكَسَّرَ . وكذلك مُحَمَّدٌ ، ومعْبُدٌ ، ولم يذهب بَكْرٌ ، ولم يَقمْ مَعَكَ . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة ، الثاني منهما متحرِّكٌ ولم يكن الحرف ملحقاً . وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فَعَل) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام ، متحرِّكاً / كان الأولُ أو ساكناً ، لأنَّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرِّك إذا كان الحرف الذي بعده متحرِّكاً أسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رَفْعَةً واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفَّ ، وكان غير ناقض معنى ، ولا ملتبسٍ بلفظ . هذا موضع جُمِلَ . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

هَذَا بَاب

إِدْغَامُ الْمُشْلِينَ فِي الْفَعْلِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ ، وَمَا يَمْتَنِعُ عَنْ ذَلِكَ

اعلم أنَّ الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ؛ لأنَّ الألف لا تكون إلَّا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أولاً ما يغني عن إعادته .

وكذلك الممزتان لا يجوز فيهما الإدغام^(١) في غير باب (فَعَلَ) و (فَعَال) ، لما ذكرت لك .

فإن التقتا وهما لآمان ، أو عين ولام تما لم نَسْتَنْه لم يجز فيهما الإدغام ، لأنَّه لا يجوز أن يحقَّقا جميعا . فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأنَّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في المتفصلين خاصَّة في قول أبي عمرو مخفَّفة ، فلم يَلْقَ / الحرف ما يشبهه .

١٩٨

فأما من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الخمزتين فإنَّه يدغم ، لأنَّهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأما ما يلتقي فيه حرفان الأول منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ؛ لا يُقَدَّر إلَّا على ذلك ؛ نحو قولك : قُوَّة ، وِرْدَة ، وَقَرَّ فاعلم .

وأما ما التقتا فيه والأولى متحركة والثانية كذلك تما هو قُتِلَ فزحوا قولك : رَدَّ يا فتى ، وفَرَّ فتقديره : (فَعَلَ) ، وأصله رَدَّة ، وفَرَّرَ ، ولكنَّك أدغمت ؛ لتقل الحرفين إذا فصلت بينهما^(٢) ، لأنَّ اللسان يزيل الحرف إلى موضع الحركة ، ثم يعود إليه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف الخمزة ، لأنها إنما أمرها في الاستقلال التغير والخلف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستقل وحدها فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ما قرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استقلال : كما أن هذا موضع استقلال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيها تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف . . . »

(٢) يريده الفصل بينهما بحركة المثل الأول فإن الحركة بعد الحرف . انظر سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ .

ومثل ذلك مَسَّ ، وشَمَّ ، وعَضَّ ، وتقديرها : (فَعَلَ) - يَبَيِّنُ ذلك قولك : عَضِضْتُ ، وشَمِيتُ ، أَشَمْتُ ، وأَعَضَّ ، كما تقول في (فَعَلَ) رَدَدْتُ ، وفَرَزْتُ . أَرَدْتُ ، وَأَفِرَّ .

وكذلك (فَعَلَ) : نحو : لَبَّ الرجل من اللَّبِّ . ولم يأت من فَعَلَ غيره^(١) ؛ لثقل الضمة مع التضعيف . وذلك / قولك : لُبَّيتْ لَبَابَةً فَأَنْتَ لَبِيبٌ ؛ كما قالوا : سَفَهُ سَفَاهَةً وهو سفيه . وأكثرهم يقول : لَبَّيْتُ تَلَبَّ وَأَنْتَ لَبِيبٌ ، على وزن مرض يمرض وهو مريض ، استثقالا للضمة كما وصفت لك .

فهذا لا اختلاف فيه أنه مدغم .

فإن كان من هذا شيء من الأسماء فكأن على مثال الفعل فحكمه حكمُ الفعل ؛ إلا ما استثنيته لك .

تقول في (فَعَلَ) : رجل طَبَّ ، ورجل بَرَّ ؛ لَأَنَّهُ من بَرَزَتْ ، وطَبَّيْتُ^(٢) ، فإنما تقديره : فَرِقْتُ فَأَنَا فَرِيقٌ .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجل خافٌ ، ومالٌ إذا أَرَدْتَ فَعَلَ^(٣) . وكذلك لو بنيت منه شيئا على (فَعَلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ، لأنهم قد يستقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . . وزعم يونس أن من العرب من يقول : لببت تلب كما قالوا : ظرفت تظرف ، وإنما قل هذا ، لأن هذه الضمة تستقل فيها ذكرت لك فلما صارت فيها يستقلون فاجتمعا فروا منها » .

وانظر أعمال ابن القطاع ج ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٧٧ - ٧٨ والمتنصف ج ١ ص ٢٤٠ والمخصص ج ٣ ص ٤٧ - ٧١ - وج ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة في حصر هذه الأفعال في كتابي : المعنى ص ١٦٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « فلما جاء على ثلاثة أخرى لازيادة فيها فإن كان يكون فعلا فهو بمنزلة وهو فعل وذلك قولك في فعل : صب : زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صببت صبابة كما تقول : قنمت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب ... ويدلك على أن فدا مدغم أنك لم تجد في الكلام مثل طبيب على أصله » .

(٣) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفا ، .
ويحتمل أن يكون في الأصل خاوف وماول فحلقت العين فالوزن فال ، وفي مثل قولهم : رجل خاف ومال يتعين فيه القلب المكافئ قدمت اللام على العين خافو ماول ثم قلبت الواو ياء وأصل إعلال قافس فالوزن فال . انظر المعنى في تصريف الأفعال ص ٤٢ .

فَأَمَّا الَّذِي اسْتَشْنِيْتَهُ فَإِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .

وذلك نحو ذلك : جَلَلٌ ، وَشَرَرٌ ، وَضَرَرٌ ، وَكَلَلٌ مَا كَانَ مِثْلَهُ . وَإِنَّمَا صَحَّحُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ ؛ لِخَفَةِ الْفَتْحَةِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَصَحُّ فِيهَا لَا يَصَحُّ (فَعَلْتُ) مِنْهُ ، نَحْوُ : الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ ، وَالْخَوْنَةُ ، وَالْحَوَكَةُ^(١) .

فَلَمَّا كَانَتْ فِيهَا لَا يَكُونُ (فَعَلْتُ) مِنْهُ إِلَّا صَحِيحًا لَزِمَ أَنْ يَصَحَّحَ .

/ هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَسَيَبَوِيهِ ، وَكَلَّ نَحْوِيٌّ بَصَرِيٌّ عَلِمْنَاهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الصَّدْرِ : قَصَّ ، وَقَصَّصَ فَلَيْسَ قَصَّ مَدْغَمًا مِنْ قَوْلِكَ : قَصَّصَ وَكَتَنَهُمَا لِفَتْحَانِ^(٢) تَعْتَوِرَانِ الْأِسْمَ كَثِيرًا . فَيَكُونُ عَلَى (فَعَلٍ) ، وَ (فَعَلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : شَعَرٌ ، وَشَعْرٌ ، وَنَهْرٌ وَنَهَرٌ ، وَصَخْرٌ وَصَخْرٌ .

وَحَدَّثَنِي أَبُو عِثَانَ الْمَازِنِيُّ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ زَهِيرٌ

فِي قَوْلِهِ :

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا ، وَقَالُوا إِنَّ مَشْرِيبَكُمْ مَاءً مَشْرِقًى سَلَمَى فَيَدُ أَوْرَكَكُ^(٣)

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٩٩ « أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ أَجْرُوا فَعَلًا اسْمًا مِنَ التَّضْمِينِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْزَمُّوهُ ذَلِكَ إِذْ كَانُوا يَجْرُونَ عَلَى الْأَصْلِ فِيمَا لَا يَصِحُّ فَعَلُهُ فِي فَعْلَةٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ وَلَا فِي مَوْضِعٍ جَزَمَ كَمَا لَا يَصِحُّ الْمَضَاعَفُ وَذَلِكَ ، نَحْوُ الْخَوْنَةِ ، وَالْحَوَكَةِ ، وَالْقَوْدِ وَذَلِكَ ، نَحْوُ شَرٍّ وَمَدٍّ . »

(٢) فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ١٢٠ « يُقَالُ بَعَرُ وَبَعَرٌ ، وَشَعْرٌ وَشَعْرٌ ، وَشَعِشَعٌ وَشَعِشَعٌ . وَيُقَالُ الصَّدْرُ قَصٌّ وَقَصَصٌ ، وَكَذَلِكَ نَهْرٌ وَنَهَرٌ . »

فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٥ قَالَ أَبُو عِثَانَ : أَمَّا قَوْلُهُمْ : قَصَصَ وَتَمَّسَ وَهُمْ يَعْنُونَ الصَّدْرَ فَإِنَّمَا هُمَا إِسْمَانِ أَحَدُهُمَا مَحْرُكٌ الْبَيْنِ وَالْآخَرُ مَسْكُونٌ الْبَيْنِ فَيَجَاوِرُهُمَا عَلَى أَصْرِهِمَا « وَانْظُرْ تَعْلِيلِي أَبِي الْفَتْحِ فِي الْمُنْتَصَفِ . »

(٣) حَدِيثُ الْأَصْمَعِيِّ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٩ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ بِقَوْلِهِ : « يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَةُ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ ذَلِكَ لَيْسَ أَيْ مَوْضِعَ رِكَ ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ هَلْ رَكَكَ لَعْنَةً فِي رِكَ إِنْ كَانَ قَدْ سَمِعَ رِكَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ أَنْ يَعْلَمَ هَلْ هَذِهِ ضَرُورَةٌ مِنْ زَهِيرٍ أَوْ لَا . ؟ »

فَإِنْ قِيلَ مَا تَتَكَّرُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ لَفْتَانِ فَعَلٌ وَفَعْلٌ جَمِيعًا دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ضَرُورَةً ، قِيلَ : نُو كَانَ رَكَكَ لَعْنَةً فِي رِكَ مِثْلَ نَشَرَ مِنْ نَشْرٍ لِمَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا جَاءَ نَشَرَ ، وَنَشَرَ جَمِيعًا ، وَلَوْ جَاءَ مَا غُنِيَ عَلَى أَبِي عِثَانَ ، هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ أَمْرِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَنْقُضِي عَنْ بَعْضِ النَّاسِ كَثِيرًا مَا جَاءَ فَإِنْ أَبَا عِثَانَ قُدْوَةً وَحُجَّةً . . . وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٥ ص ١٢٠ - ١٢١ .

وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : رَكَكَ : هُوَ فَكَّ رِكَ وَهِيَ مَحَلَّةٌ مِنْ مَحَالِّ سَلَمَى أَحَدِ جِبَلِ طَبِيعٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شِعْرِ عُبَيْدِ بْنِ الْأَبَرِصِ دِيْوَانُهُ ص ١٦ .

فقلت : أين رَسَكَ ؟ قال : هذا رَكَ فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفعل من الثلاثة فالإظهار ليس غير^(١) ، وذلك قولك فيما كان على مثال فَعَلَ : شَرَر ، ودُرَرَ ، وقُدِّدَ ، كما قلت في الواو : سُور .

وما كان منه على (فَعَلٍ) فكذلك تقول : قَدَدَ ، وشَدَدَ ، وسَرَرَ ، كما كنت تقول في الشاء والواو : ثُورَة ، وبَيْعَ ، وقَيْمَ ، وعودَة .

وكذلك (فُعِلَ) تقول فيه حَضَضُ وسَرَرُ ، كما كنت تقول صُيِّدَ .

و :

سُوكُ الإِسْجَلِ^(٢)

ولو بنيت / - منه شيئا على مثال (فُعِلَ) مثل إِبِلٍ لصحته ، وكنت تقول : رِدِدَ فاعلم ، $\frac{1}{201}$ ، لأنه إِنَّمَا يَحْتَلُّ من هذا ما كان فُعَلًا ، أو على مثاله .

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتنى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إِلَّا مدغما ، إما كان أو فُعَلًا^(٣) .

وذلك قولك فيما كان فُعَلًا إذا كان على (أَفْعَلٍ) من المضعف : أَمَدُ ، وأَعَدُ ، وأَجَدُّ في أمره .

فيد : نجد قريب من أجا وسلس . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أي اجتمع كلهم فامروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ : وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا فعلى الأصل . فمن ذلك قوئك في فعل درر ، وقعد وكلل ، وشدد وفي فعل سرر ، وخزر ، وقعد السهم ، وسدد ، وظلل ، وقفل وفي فعل سرر ، وحضض ، وسدد وبهله وشدد وسنن « قعد السهم : جمع قعد : وهى ريش السهم . المحضض : يضم العين ونفسها سبع أو دواء أو كحل . . . (٢) قطعة من بيت شعر :

أَغُرُّ الشَّنَابَا أَحَمَّ اللَّثَاثِ تَمْنَحُهُ سُوكُ الإِسْجَلِ .

وتقدم في ص ١١٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ : واعلم أن كل شيء من الأسماء حاوِز ثلاثة أحرف فإنه يجرى مجرى الفعل الذى يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاستقلال مثل ما في الفعل فإن كان الذى قبل ما سكن ساكناً حركته وألقيت عليه حركة المسكن ذلك قوئك : مسترد ، ومستعد ، ومعد ، ومعد . . . وكذلك مدق والأصل مدقق ، ومرد وأصله مردد ، وإن كان الذى قبل المسكن متحركاً فركبه على حركته وذلك قوئك : مرتد وأصله مرتدد . . . وأما ما يكون أمثلاً فنحو الد ، وأشد وإما الأصل ألد ، وأشد وأشد وأكثم ألقوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال . . .

وكذلك إن كان إسما ؛ نحو رجل أَلَدَ ، ورجل أغرَّ ، وهذا أبَرُّ من هذا ، وكان الأصل «أَبَرَّ» فأُسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لأنَّ الذي قبله كان ساكنا ، فلما أُسكنته حوِّلت حركته ؛ لثلاثا يلتقي ساكنان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وذوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فَاعِلٌ) فكذلك ؛ نحو قولك : عَادَ عبدُ الله زيدا ، وسارَه ، وماذ يا فتى ؛ ألا ترى أنَّك إذا عنيت به نفسك ظهر التضعيف والوزن ، فقلت : عادت زيدا ، وماددتَه ؛ كما كنت تقول فيما كان على أَفْعَلٍ : أعددت / - ؛ وأصممت زيدا ، وأجررتَه رَسَنَه (١) .

فأما ما كان من هذا على (فَعَلٌ) فإنه لا تغيير فيه . وذلك قولك : ردَّ عبد الله زيدا ، ويبدد معبزه . وذلك لأنَّهم لو أَلَفُوا الحركة على ما قبلها ، لم يخرجهم ذلك من إدغام واحد^(٢) وتضعيف آخر ، فلما كانت العلَّة واحدة امتنع تحريك العين التي لم تقع في الكلام قط إلا ساكنة .

وإن أردت بناء (انْفَعَلَ) أدغمت ، وكذلك (افْتَعَلَ) ؛ نحو قولك : انقَدَّ ، وارتدَّ ، وما كان مثلهما .

وكُلَّ ما كان من هذه الأفعال فأسأؤها مدغمة مثلها ؛ نحو قولك : منقَدَّ ، ومرتدَّ .

وكذلك رادَّ ، وماذ ، ومَوَّاد ، ومَغَارَّ .

فإن قال قائل : فهلَّا أَلَفُوا على الألف حركة ما بعدها إذا سكَّنوه ؟

قيل : ؛ لأنَّ الألف مدَّة^(٣) ، فما فيها عَوَض من الحركة على ما تقدَّم به قوانا من احتياها ،

(١) أجزرت فلاناً رسته : تركته وشأنه .

(٢) في شرح البري للسدس ص ٢٢ . ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ، نحو مدد ويمدد في التفعيل ، ويمدد يمتدد في التثنية . وذلك ، لأن العين وهو الذي يمتد فيه متحرك أبداً لا يدغم حرف آخر فيه فهو لا يمتد في حرف آخر لاستتاع إسكانه . . وشرح الكيلاني ص ٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ . وإن كان قبل المسكنة أَلِف لم تغير الألف ، واحتلت ذك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والجدادة فصارت بمنزلة متحرك .

واحتيال ما كان مثلها الساكن المدغم ؛ لما فيها من اللثة ، وفيها بعدها من الاعتماد . ولو أَلْقَيْتَ عليها حركة / لزمك أن تهمز ؛ لأنَّ الألف متى تحرّكت صارت همزة .

وتقول فيها كان من هذا على (استفعل) : استَرَدَّ ، واستَعَدَّ ، واستَعَدَّ ؛ وفيما ذكرنا من هذه الأفعال دليل موضح لما لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلّا أن يكون مُلْحَقًا . وذلك نحو : مُلْحَقٌ^(١) .

فأما مثل (مَدَدَ) فليس بمسكّن من شيء ، وإنّما هو فَعَلَّ في الأصل . ويدلُّك على أن الميم أصل قوله : تمعدوا .

وفي وزن مَعَدَّ مَبِيٍّ ، وَمَبِيَّةٌ ، وَالشَّرْبَةُ^(٢) .

ولو كان (فَعَلَّ) لم يعجز فيه الإدغام ؛ لأنّه ملحق بجعضر وما أشبهه .

ولذلك لم يدغم قَرَدَدٌ^(٣) ، وَمَهْدَدٌ^(٤) ، ونحوهما .

فَفَعَلَّ من فَعَلَّ بمنزلة جَبَبٌ^(٥) من قُعُدَ ، إِنَّمَا جَبَبٌ فَعَلَّ ، ولو كان فَعَلَّ لم يدغم ؛ لأنّه ملحق بجَلَلٍ .

وكذلك (طِيرَ) ، إِنَّمَا هو فَعِلَّ في الأصل ؛ لأنّه لو كان فَعِلَّ لم يدغم ؛ نحو قولك : رَمِدَ ، لأنّه ملحق بِخَمِخَمٍ^(٦) .

(١) المدق : آلة الدق ما جاء اسم آلة غائفا للقياس . شرح الرضى للشافعية ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ؛ ويكون على فاعل وهو قليل قالوا : شربة وهو اسم ، والميم وهو صفة . وقال في ص

٣٤٤ ؛ وممد طلة التمدد ، لقلة تمهل ؛ كذلك قال المازني ج ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم أن ممد على وزن فاعل قائم زائدة انظر شرح الشافعية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ والجاريدى ص ٢٠٢

والروض الأنف ج ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠ - ٣١ .

الشربة : موضع يتجد وانظر معجم البلدان . الميم : الصبي الصغير .

(٣) التردد ، الأرض الصلبة .

(٤) مهدد : اسم امرأة . ذكرت في شعر الأعشى في قصيدته :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرَمَدًا .

(٥) في اللسان : الجبن ، والجبن الذي يؤكل وتجن البن صار كالجبن .

(٦) رمد رمد : كثير . والخمسم كسم : الفرع الكثير البن ، وثبت له شوك .

أنطه الإلحاق كثيرة مثبوتة في كتب الصرف ، وقد تيسر لي بعون الله أن أجمل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف غرضه ، خلاصتها :

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يدغم ؛ نحو قولك : جَلَبَبَ يُجَلَّبِبُ ؛ لأنه ملحق
 بدحرج . وكذلك اقْمَنَسَسَ ؛ لأنه ملحق / - بقولك : اخْرَنْجَمَ . ١
٢٠٤

فالمَلْحَقُ بيلغ به الذى هو ملحق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العدة .

== (أ) كل كلمة (إس) كانت أم فعلا (فيها زيادة وهذه الزيادة لا تطرد فى إفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان
 المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الأصل إلا إذا كانت الزيادة حرف منه (حروف المد لا تكون للإحاق
 إلا آخره) .

فتحوا أكرم ، وقائل ، وقدم ليس ملحقا بدحرج وإن ساوت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ،
 لأن هذه الزيادات تطرد فى إفادة معنى كذلك نحو مفعل مصدرأ ، أو زماناً ، أو مكاناً ويرد ليس ملحقا بدمهم لذلك .

(ب) كل كلمتين فيها زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احدهما أكثر زوائد من الثانية فالكلمة
 الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقمنس ملحق بإخرنجيم ، وهلول ملحق بمصفور ، ودعيد ملحق بقتديل . .

وفك الإدغام وحق التاء والتنوين ثلاث المقصورة والمفعولة دليل الإحاق ، وعلى ذلك فعتل ، وجبن ، وفلز ، وطمر ليس
 ملحقا ببرثن وزبرج ، لعدم فك الإدغام . وانظر المنفى فى تصريح الأفعال ص ٥٩ - ٧٨ .

هذَابَاب الإدغام في المشلين في الانفصال

لأعلم أنه إذا التقى حرفان من كلمتين وقبل الأول منهما حرف متحرك ، فإن الإدغام وتركه جائزان .

فإن أردت الإدغام أسكنت الأول . وإنما تفعل ذلك استخفافاً ؛ لترفع لسانك رَفْعَةً واحدة . كلما كثرت الحركات في الكلمتين ازداد الإدغام حسناً^(١) . وذلك قواك : جعلك وإن شئت قلت : جعل لك . وإنما كان ترك الإدغام جائزاً في المنفصلين ، ولم يجز فيما سواهما بما ذكرت لك ؛ لأن الكلمة الثانية لا تلازم الأولى .

وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين . وكذلك تقول : قَدِّ مُحَمَّد ، وقَدِّم / مُحَمَّد $\frac{1}{200}$ و (أَرَأَيْتَ اللَّيْلَى يُكَلِّبُا لِلَّيْنِ)^(٢) هذا على ما وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٧ « فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة هما فصاعداً . . وما يدلك على أن الإدغام فيها ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك ، نحو قواك : جعل لك ، وقيل ليبيد ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي . »

(٢) الماعون : ١ .

هذاباب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع

ونبدأ بحروف الحلق . أمّا الهزمة ، والألف فقد قلنا فيهما .

وأما الهاء فتدغم في الحاء^(١) ، نحو قولك : اجْبَحِمِيدا [تريد : اجبه حميدا]^(٢) ؛ لأنّهما متقاربتان ، وليس بينهما إلا أنّ الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوّله ؛ وهما مهموستان رخوتان .

ولا تدغم الحاء في الهاء^(٣) ؛ لأنّ الحاء أقرب إلى اللسان ، ولأنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف وقلّتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء وأدغمت ، ليكون الإدغام فيما قرب من القم . وذلك قولك : أَضْلِحْهِمَا تريد : أَضْلِحْ هَيْمًا . فأمّا أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لا تدغم في الهاء^(٤) ، ولا تدغم الهاء فيها .

فأمّا ترك إدغامها في الهاء ؛ فلتقرب العين من القم .

وأما ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها إيّاها في المهمس / والرخاوة .

١
٢٠٦

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الحاء كتوك : أجبه حملا البيان أحسن ، لاختلاف الخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والأدغام فيها عرب حسن ، اقرب الخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوتان فقد اجتمع فيهما قرب الخرجين ، والمهمس . »

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٣ ص ٤١٢ « ولا تدغم الهاء في الهاء ، كالم تدغم الفاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف القم كان أقوى على الإدغام ومثل ذلك امسح حملا فلا تدغم . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ - ٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كتوك : اقطع حملا البيان أحسن فإن أدغمت لقرب الخرجين حوت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الهاء في الهاء ، لأن الأقرب إلى القم لا يدغم في الذي قبله . . . ولم يدغموها في العين ؛ إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في المهمس ، والرخاوة . . . »

وقد تقدّم قولنا في ذلك .

فإن قلبت العين حاء لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : محمٌ تريد : معهم وهى كثيرة في كلام بنى نعيم .

وكذلك العين والحاء ، إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى فقلبت [العين حاء]^(١) جاز . تقول : أصليحاً يرا تريد : أصليحاً عامراً .

وكذلك : أدغمت العين والحاء . تريد : ادفع حاتماً . أدغمت العين في الحاء ، وهذا حسن .

فأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن هذا ، لأنَّ حقَّ الإدغام أن يدغم الأوّل في الثاني ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحلق مخرج الغين والحاء^(٢) . وإدغام كلّ واحدة منهما في أُخْتُها جيّد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز في قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنّه مستقيم في اللغة ، معروفٌ جائز في القياس ؛ لأنَّ الغين والحاء أدنى حروف الحلق إلى القم . فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل / من الحلق ، والحاء من الثاني ،^١/_{٢٠٧} وليس حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أخرى أن يدغم فيما كان معه في الحلق ، وهو متّصل بحروف القم ، كما تدغم الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضة ، والفاء من الشفة السفلى وأطرافِ الثنايا العليا .

تقول : أدغمتُ ذلك . تريد : اذهب في ذلك ، واضرْ فَرَجاً تريد : اضربْ فَرَجاً ، لقرب الفاء من حروف القم .

فكذلك تقول : أدغمتُ غالباً . تريد : امدحْ غالباً ، وامدخُلُفَا . تريد : امدحْ خلُفَا .

(١) تصحيح السيراني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ - ٤١٤ هـ الفين مع الحاء البيان أحسن ، والإدغام حسن وذلك قولك : أدغمت كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والحاء مع الغين البيان أحسن ، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الحاء في الجنس والرخاوة ففهمت بالحاء مع الغين وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى الخارج من مخارج الحلق إلى اللسان . . وذلك قولك في أسنخ غنك : أسننك ويدك على حسن البيان . . .

وكذلك العين نحو اسْمَخَلَفَا . تريد : اسمع خلفا ، واسْمَغَالِيَا ، تريد : اسمع غالباً .
وسبويه يأتي هذا التراخي بينهما ، وأنَّ الغين والخاء أقرب إلى الفم في المخرج منهما إليه

وأما ما لا اختلاف فيه فإنك تدغم الغين في الخاء ؛ لاشتراكهما في الرخاوة ، وأنه ليس بينهما إلاَّ الحمس والجهر ، فتقول في قولك : اصبغ خلفا : اصبغ خلفا ، وهو أحسن من البيان .

وكذلك / اذْمَخَلَدَا تريد : اذمغ خالدا ، والبيان جائز حسن .

$\frac{1}{208}$

وتدغم الخاء في الغين فنقول : اسْلَغْنَمَكَ . تريد : اسلخ غنمك . والبيان أحسن ؛ لأنَّ الغين مجهورة ، والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين ، وكلُّ جائز حسن .

ويحتج سبويه بأنَّه قد يجوز لك أن تخفى النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف الفم .
وذلك قولك : مُنْغَل ، ومُنْخَل^(١) ، لأنَّهما وإن قربتا من الفم فأصلهما الحلق .

ثم نذكر حروف الفم . وهي حَيْرٌ على حدة .

تدغم القاف في الكاف^(٢) . والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك قولك : الحَكَلْدَة ، تريد : الحق كِلْدَة . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أحسن ؛ لأنَّ الكاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف ، وهي مهموسة . والبيان حسن .

وتدغم الكاف فيها^(٣) . والبيان أحسن ؛ لأنَّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك : انْهَقَطْنَا ، تريد : انْهَك قَطْنَا . والإدغام حسن .

(١) سبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« في اللسان (نخل) : المنخل ، والنخل ؛ ما ينخل به ولا نظير له إلا في قولهم : متصل ، ومتصل وهذا أحد ما جاء من الأدوات على مفعول بالضم . وأما قولهم فيه منغل فعل البذل للمضاربة » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كِلْدَة الإدغام حسن ، والبيان حسن وإنما أدغمت لقرب المخرجين ، وأنها من حروف اللسان وهما متفقان في الشدة » .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف أنهك قَطْنَا . والبيان أحسن ، والإدغام حسن . وإنما كان البيان أحسن ، لأن مخرجهما أقرب غارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين ، كما شبه أقرب غارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان » .

/ ثم نذكر الشين ، وأخشيها : الجيم ، والياء .

$\frac{1}{109}$

اعلم أنَّ الياء لا تدغم في الجيم ولا في الشين ؛ لأنَّها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام^(١) لعل . منها :

أَنَّ الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ، ولا يدغم فيها شيء : لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنة ، وفي الياء والواو الشَّبه بها ، فيجب أن تمتنعا كامتناعها .

ويعلم هذا ، فإنَّ حروف المدِّ واللين لا يلائمها في القوافي غيرها ؛ ألا ترى أنَّك تقول :
عَمْرُو ، وَيَكْرُ وما أشبه ذلك في القوافي ، فتعادل الحروف بعضها بعضا .

واو وقعت واو أو ياء بحذاء حرف من هذه الحروف نحو : جَوْر أو خَيْر مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وقعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرها لم يصلح .
فهذه علل لازمة .

ومنها أنَّ في الياء والواو مدًّا وليتأ ؛ فلو أدغمت الياء في الشين أو الجيم ، أو أدغمت^١ /
الواو في الياء والميم ، لذهب ما كان فيهما من المدِّ واللين .

وهي حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنَّها لا يمدُّ صوت إلَّا بها ، والإعراب منها ،
وتحذف الالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرَّك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت
تغزو القوم ، وترى الغلام .

ولو كان غيرها من السواكن لحركَّ الالتقاء الساكنين ؛ نحو اضربِ الغلام ، وقلِ الحق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ : الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف
ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما لينًا ومدًّا فم
تقف عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن تجعلهما مدغمتين ، لأنهما يخرجان ما في لين ومد إلى
ما ليس فيه مد ولا لين

ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرها

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لثلاً يدخل في حروف المد ما ليس بمدّ ، فالياء بائنة منهما للمدّ واللين الذي فيها . فهى منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنّها والواو بمنزلة ما تدانت مخارجُهُ وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المدّ ، واللين ، والكثرة في الكلام ، لأنّه ليس كلمة تخلو منهما ، ومن الألف ، أو من بعضهن . وبعضهن حركاتهنّ .

فحروف المدّ حيزٌ على حدة ؛ ألا ترى أنّك تذكرهنّ في مواضع الحركات ، فيدُلُّن على الإعراب - على / ما تدلّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمون ، ورجلين ، ورجلان . وكذلك ، أخوك ، وأخاك ، وأخيك .

وبيدل بعضهنّ من بعض ، وليس هكذا شيء من الحروف .

تقول : ميزان ، وميعاد ، فتقلب الواو ياء . وتقول : مؤبر ، وموقن . فتقلب الياء واوا . ورعى وغزا ، إنّما هى واو غزوت وياء رميت . وكذلك ما أشبه هذا .

والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين^(١) وذلك قولك : أخْرِشِبْشا . تريد : أخرجْ شِبشا . والإدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين في الجيم^(٢) البتّة ؛ لأنّ الشين من حروف التقشّي ، فإها استطالة من مخرجها ، حتّى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يبيحس الحروف ولا ينتقصها .

أفرش جبلة . تظهر وتخفى ولا تدغم . والإخفاء في وزن المتحرّك ؛ إلّا أنّه خفض صوت .

وإنّما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أراك متعقّفاً ، إنّما هو كالاختلاس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والجيم مع الشين كقولك : أبعج شِبشا ، الإدغام والبيان حسنان ، لأنهما من غرض واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرعايتها حتّى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحو : من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفتى ، فكروها أن يدغموها في الجيم ، كما كروها أن يدغموا الراء فيها ذكرت لك وذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . . وذلك أخرج شِبشا » .

فهذه حالة الشين مع الجيم / . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن ، $\frac{1}{212}$ ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأختها في الضاد ، ولا تدغم الضاد في شيء منها ، لانحرافها^(١) .

والباء والنون تدغمان في الميم ، ولا تدغم الميم في واحدة منهما^(٢) .

وتدغم الباء في الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها^(٣) .

وتدغم اللام ، والنون في الراء ، ولا تدغم الراء في واحدة منهما^(٤) ، لأن فيها تكرارا .

فيذهب ذلك التكرير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم الطاء والياء والنال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطن عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، فاليم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميأ في قولهم : المنبر ، ومن بدا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروا وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة . وأما الادغام في الميم فتحو قولهم : اصحطوا تريد : اصحب مطرا » . وقال في ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الفاء لا تدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الشنبايا العليا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الشنبايا فخرج الشاء . وإنما أصل الادغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة لشاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن الشاء لا تدغم فيه وذلك قولك : أعرف بدرا . والياء قد تدغم في الفاء للضارب ، ولأنها قد ضارعت الشاء فقويت على ذلك لكثرة الادغام في حروف الفم وذلك قولك : إذعني ذك فقلت الباء فاء ، كما قلت الياء ميأ في قولك اصحطرا » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشغل وجبة تقرب المخرجين ، ولأن فيها انحرافا نحو اللام قليلا وقاربها في طرف اللسان وهما في الشدة وجري الصوت سواء . وليس بين مخرجيهما مخرج والادغام أحسن . النون تدغم مع الراء تقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رأيت وتدغم بغنة وبلا غنة » . وقال في ص ٤١٢ « والراء لا تدغم في اللام ، ولا في النون ، لأنها مكررة وهي تنفث إذا كان معها غيرها فكروها أن يحذفوا بها فتدغم مع ما ليس ينثني في الفم مثلها ولا يكرر » .

سامنه سيبويه والمبرد هنا من إدغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعية لأبي عمرو في قوله تمالك (فيفخر لمن يشاء) (أنظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ والآخف ص ١٦٧ وغيث النفع ص ٥٨) .

ثم كان من الزحخشري أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال في الكشف ج ١ ص ١٧١ : ومدغم الراء في اللام لاجن محط . غطاً فاشحا ودراويه عن أبي عمرو غطى مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أهل الناس بالبرية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الدراوية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو .

وقد رد على الزحخشري وفند كلامه أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ .

ألا ترى أنك تقول في الوقف : هنا عمرو ، فينبو اللسان نبوة ثم يعود إلى موضعه وإذا تفتتنت لذلك وجدته بينا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلة في ذلك إن شاء الله .

ثم نذكر الحرف المنحرف^(١) . وهو أكثر في الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متصلا بما يحاذيه من الضاحك والثنائيا والرباعيات .

وهو يدغم إذا كان للمعرفة / في ثلاثة عشر حرفا^(٢) . لا يجوز في اللام معهن إلا الإدغام .
فمنها أحد عشر حرفا تجاور اللام ، وحرفان يتصلان بها .

وإنما كان ذلك لازما في لام المعرفة ، لعلتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنه لا يعرى منكور منها إذا أردت تعريضه ، والأخرى : أن هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة ما يتحرك في بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع ذلك ، وكان في بعض أحسن منه في بعض . ونحن ذاكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهذه الحروف منها أحد عشر حرفا مجاورة للام وهي : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختها : الدال ، والتاء ، والظاء ، وأختها : الدال ، والثاء ، والزاي ، [وأختها : الصاد ، والسين]^(٣) .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتصلان بها في التفثي الذي فيهما : الشين ، والصاد .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كأعراض الحروف الشديدة وهو اللام » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها مهن إلا الإدغام لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان وحرفان بخاططان طرف اللسان فلما اجتمع فيها هذا وكثرتهما في الكلام لم يجر إلا الإدغام . . . » .

(٣) تصحيح السيرافي .

فَأَمَّا الشين فنخرج من وسط / اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثُمَّ تَنْفُثِي حَتَّى تَنْصُلَ $\frac{1}{214}$ بمخرج اللام .

فلام المعرفة مدغمة في هذه الحروف لا يجوز إلَّا ذلك ؛ لكثرتها ولزومها ؛ نحو : التمر ، والرسول ، والطرفاء ، والنمر . فكل هذه الحروف في هذا سواء .

فإن كان اللام لغير المعرفة ، جاز الإدغام والإظهار^(١) . والإدغام في بعض أحسن منه في بعض .
إذا قلت : هل رأيت زيدا وجعل راشد ، جاز أن تسكن فتقول : جَعَرَأَشِدْ ؛ كما تسكن في المثليين . والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأوَّل ساكنا .
فإن كان متحركا اعتدل البيان والادغام .

فإن قلت : هل طَرَقَ ؟ ، أو هل دَفَعَكَ ؟ أو هل تَمَّ لك ؟ فالإدغام حسن ، والبيان حسن . وهو عندى أحسن ؛ لتراخي المخرجين .

وقرأ أبو عمرو (بِتُؤْثِرُونَ)^(٢) فَادْغَمْ وقرأ (هَثُوبَ الْكُفَّارِ)^(٣) .

/ والإدغام في الضاد ، والشين أبعد ؛ لما ذكرت لك من تراخي مخرجهما . وهو جائز . $\frac{1}{215}$

وهو في النون قبيح ؛ نحو : هَثَرَى . هَثَحْنَ ، إذا أردت : هل نرى ، وهل نحن . وذلك لأنَّ النون تدغم في خمسة أحرف ليس منهنَّ شيء يدغم فيها . واللام أحد تلك الحروف . فاستوحشوا من إدغامها فيها ؛ إذ كنت النون لا يدغم فيها غيرها . وهو جائز على قبحه وإنما جاز ؛ لقرب المخرجين .

فإن كنت الحروف غير هذه فتباعدت عن مخرجها لم يجز الإدغام ؛ نحو قولك : الكرم . القوم . العين . الهادي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « فإن كانت غير لام المعرفة ، نحو لام هل ، ويل فإن الادغام في بعضها أحسن وذلك قولك : هرايت ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام ، وأشبهها بها فصاعداً الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد . . . »
وقال في ص ٤١٧ « وقرأ أبو عمرو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ) يريد هل ثوب الكفار فادغم في التاء . . . وقد قرئ (بتؤثرون) الحياة الدنيا فادغم اللام في التاء . »

(٢) الأعلى : ١٦ ، وقراءة الادغام سبية (الانحاف ص ٤٣٧) .

(٣) المطففون : ٣٦ وقراءة الادغام سبية (الانحاف ص ٤٣٥) .

وكذلك حروف الشفة ، وما اتصل بها ، نحو : الفرج ، والمثل ، والبأس ، والوعد .
فهذا سبيل اللام .

وأما النون فإن لها مخرجين^(١) كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضا .
لا يَشْرُكها في ذلك الموضع شيء بكمالها .

ولكن النون المتحركة ومخرجها مما يلي مخرج الراء / واللام .

والميم مخرجها من الشفة تختالوان الخياشيم بما فيها من الغنة .

وللنونات أحكام نذكرها ، ثم نعود إلى سائر الحروف .

اعلم أن النون إذا وليها حرف من حروف القسم فإن مخرجها معه من الخياشيم^(٢) ، لا يصلح
غير ذلك .

وذلك لأنهم كرهوا أن يجاوروا بها مالا يمكن أن يدغم معه إذا وجدوا عن ذلك مندوحة .
وكان العلم بها أنها نون كالعلم بها وهي من القسم . وذلك قولك : مَنْ قال ، وَمَنْ جاء ؟

ولا تقول : مَنْ قال ، وَمَنْ جاء ؟ فتبين ، وكذلك مَنْ سلبان ؟

(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٣) ولا تقول : مَنْ سلبان ؟ ولا (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبين .

فإن كان معها حرف من حروف الحلق أزين عليها القلب ، فكان مخرجها من القسم لا من
الخياشيم^(٤) لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : مَنْ هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك مَنْ حاتم ؟ / ،
ولا تقول : مَنْ حاتم ؟ فتخفى ، وكذلك مَنْ على ؟ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بينه ، وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » . وقال أيضا : « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف القسم حرفا غفيا مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف اللين واصل الادغام لحروف اللين ، لأنها أكثر الحروف قلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير اللين فكان أخف عليهم ألا يستملوا السنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من اللين » .
(٣) المطفون : ١٠ ، والمرسلات .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهزة ، والهاء ، واللين ، والهاء ، واللين ، والهاء بينة موضعها من اللين وذلك أن هذه السبعة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها فلم تخف ههنا ، كما لم تخف في هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لا تخف من حروف الحلق » .

وأجود القراءتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) (١) فتبين .

ولمّا قلت : أجود القراءتين ؛ لأنّ قوما يُجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة (٢) ؛ لأنّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخَل ، ومُنْغَل (٣) . وهذا عندي لا يجوز . ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلّا الأظهار .

فأمّا حجة سيبويه في أنّها تخرج مع حروف الفم إلى الخياشيم فإنّما ذلك عنده لأنّها إن ادغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلمّا وجدوا عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقوية لهذا القول أنّ امتناعهم من تبیینها مع حروف تتفرّق في الفم ، ويتباعد بعضها من بعض فكرهوا أن يبينوها في حيز ما يدغم في نظيره .

ألا ترى أنّها تدغم في الميم في قولك : تمثلك ؟ (٤) .

وتقلب مع الباء مبالا إذا كانت ساكنة ؛ وذلك عمير ، وشمباء ، وميمبر (٥) . فهي في كل هذا ميم في اللفظ .

وتدغم / في اللام والراء ؛ نحو : من رأيت ؟ ومن لك (٦) ؟ فهذا مخرج آخر .

(١) الملك : ١٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وبمض العرب يجرى الغين ، والحاء مجرى اللثاق . . » .

(٣) المنخل : هو المنخل أبدلت الحاء غينا وانظر اللسان (نخل) .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد خالف سائر الحروف التي في الصوت حتى أنّك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى تتبين . . . » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتقلب النون مع الباء ميم ، لأنّ من موضع تغل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء في موضع الميم ، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع . . . وذلك قولهم : ميمك يريدون من بك ، وشمباء ، وميمبر ، يريدون : شمباء ، وعمبر » .

في القاموس (شب) « وهي شمباء ، وشمباء عن سيبويه » قد يشعر هذا بأن شمباء كلمة أخرى وليست عن طريق الادغام في شمباء .

(٦) سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بفتة ، وبلاغة .

وتدغم في اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فإن شئت كان ادغاما بلاغة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بفتة ، لأن لها صوتا عن الخياشيم فترك على حاله . . . » .

وتدغم في الواو ؛ نحو مَنْ وَلِيٌّ إِذَا قُلْتُ : مَوَّلِيٌّ . فهذا مخرج الميم والباء .

وتدغم في الياء^(١) ؛ نحو : مَنْ يَرِيدُ ؟ مَنْ يَقُومُ ؟

فلما كانت تدغم في حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها في هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

أما إدغامها في اللام والراء ، فلأن مخرجها بينهما . تقول : أشهد أن محمداً رسول الله ، وأخبر أباك تريد : أحسن رأيك ، ومحمدك .

وإدغامها فيهما على وجهين : بُعْثَةٌ ، وبُغْيَرُ غُنَّةٍ . وإظهار الغنة أحسن ؛ لئلا تبطل . وإن شئت أذهبت الغنة ؛ كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذي يدغم فيه .

وأما إدغامها في الميم^(٢) ، وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ؛ لما في الميم من الغنة ، وتشاركها في الخياشيم / ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المكشّفة ، فتكون إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميمًا ، فلا يكون عيبًا ؛ كما قال :

بُنِيَ إِنَّ الْبَسْرَ شَيْءٌ هَيَّسَ الْمُنْظَرُ لِقَى اللَّيْسَمِ وَالطُّعْمِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ ؛ وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلاغة ، لأن الياء اخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكانت ما يخرج واحد

وذكر المبرد فيها سبق ص ٢١٠ أن الياء لا تدغم في الجيم ، ولا في الشين ، لأنها حرف لين ثم قال هنا : أن النون تدغم في الياء فقد وافق سيبويه في الموضعين وكان في نقده لكتاب سيبويه اعترض على سيبويه بقوله ص ٢٢٠ من الانتصار « قال لا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك ، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين ثم قال في هذا الباب وتدغم النون في الياء الواو بغنة وبلاغة ، وقد زعم أولاً أنه لا يدخل غير اللين في اللين » .

وقد رد على المبرد ابن ولاد في الانتصار ولو وقف ابن ولاد على المقتضب لمرف أن المبرد رجح عن نقده في هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ ؛ وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم والميم كالنون حتى تتبين .

(٣) في الكامل ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ ؛ واستجاز الشعراء أن تجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اجتماعها في لفظة قال الراجز

وانظر أمانك الشجرى ج ١ ص ٢٧٦ والمغنى ج ٢ ص ١٩١ ونوادر أبي زيد ص ١٢٤ .

تكمّل البهتادى عن الأكفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له في الخزانة ج ٤ ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .

وقال آخر :

ماتنم الحرب العوان منى بازل عليمين حديث من
لشلي هذا ولدتني أمتي^(١)

وقال الآخر :

يطعنهما بخنجس من لحم بين الذنابي في مكان سخري^(٢)

ولا يصلح مثل هذا إلا في حروف متقاربة المخارج : لأن القوافي نسق واحد ، فالتقارب يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركب فاجمسلاتي وسطا إني كبير لا أطيق العنسد^(٣)

ولا تدغم الميم فيها ، لأن الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تشرب غنة من الخياشيم . فالميم داخلة عليها ، وهي بائنة من الميم .

والراء لا تدغم فيها ولا شيء مما تدغم فيه / يدغم فيها إلا اللام وذلك قبيح وقد ذكرته لك^(٤) ^١/_{٢٢٠} وأما قلبها ميم مع الباء^(٥) : فلأن الكلام لا يقع في شيء منه ميم ساكنة قبل الباء ، فأمنوا

(١) في المتن ج ١ ص ٤٤ هـ أن ثلجا كان يأتي الرياشي فقال له الرياشي يوما : كيف تروى بازل من قوله : ما تنتم الحرب العوان منى بازل ؟ فقال ثعلب : أئثل تقول هذا ؟ إنما السير إليك هذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على الاستئناف ، والمنفص على الابتاع ، والنصب على الحال هـ .

تتم : تكره . العوان من الحروب : التي قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأولى بكرا . البازل : اسم فاعل من بزل البير : انشق نابه وذلك في السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلادة تشبيهاً بالبير البازل ، لأنه يكون في هذه السن كامل القوة شديد الصلابة .

ونصب الرجز إلى أبي جهل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢٧٦ وكذلك السيوطي ص ٥٤ وانظر النماذج على المتن ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) لم أنتف عل قائله . والذئاب : الذئب ، وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٦ .

(٣) في أمالي الشجري ج ١ ص ٧٦ هـ وقال آخر فجع بين الطاء ، ولذلك لتقاربهما : إذا ركب . وهذا يسمى في عيوب القوافي الأكفاء هـ العند : جمع عنود وهي الناقة التي لا تستقيم في سيرها . وسط البداية خير من طرفها يمكن الراكب ووسط بفتح السين المقنول الثاني لجمل وأما وسط بسكون السين فهو ظرف لا ينصرف وسيأتي حديثهما في الجزء الرابع . ولو كان المفرد عائد كان الجمع عندا ولم ينسب هذا الرجز لثعلب ميم ابن الشجري وابن هشام في المتن ج ٢ ص ١٩١ واللسان والخزانة ٤ - ٥٣٣ .

(٤) أنظر ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) أنظر تعليق هـ ص ٢١٦ .

الابتئاس ، وقلبوها ميا ، لشبهها الميم في الغنة ؛ ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء .

وأما إدغامها في الواو^(١) فلعل غير واحدة :

منها مضارعة النون للياء والواو ؛ لأنها تزداد في موضع زيادتهما . فتزداد ثانية ، وثالثة ، ورابعة .

فأما زيادتها ثانية فنحو : عُنْسِل ، وَعَنْبَس ؛ لأنه من العُسل ، والعُبوس ، وجُنْدَب ، وعُنْظَب وجميع ما كان على هذا الوزن . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوْنَر ، وببَطَر ، وتَابِل ، وضارب ، وما أشبه ذلك وتزداد ثالثة في حَبْنَطَى ، وجَحْنَقَل . وهو موضع زيادة الألف في قَاتِل / ، وحَبَارَى ، والواو في جَدُول ، وعَجُوز ، والياء في عَشِير ، وقَضِيب .

وكذلك [تزداد] النون رابعة في رَعَشَن ، وَهَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف في مثل قولك : سَلَقَيْت ، وجبلى ، وَتَرْقُوة ، وَعَرْقُوة . وهذا أكثر من أن يحصى^(٢) .

وتكون النون علامة إعراب في مثل قولك يفعلان .

والتنوين الذى يدخل الأسماء ، والنون الشقية والخفيفة في الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يافى فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأما بتكلم من الألف فقولك في بهراء : بهرائى ، وفي صنعاء : صنعائى ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدخل النون مع الواو بثنة ، وبلا هنة ، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منها أن تقلب مع الواو ميا أن الواو حرف لين يتجاو عن الشفتان والميم كالياء في الشدة والزام الشفتين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جنب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لا يجيء على مثال فعل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه . . . » .

وأما جنب فالتون فيه زائدة ، لأنك تقول : جنب . . . وإنما جعلت جنبدا ، وعنصلا ، وعنظبا نونتين زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة » .

وقال في ص ٣٥١ « واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على حصة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحفظ ، وشربت ، وحبنطى . . . لأن هذه النون في موضع الزوائد وذلك نحو ألف عذافر ، وواو فوكس ، وياء سميدج . . . » .
الجنب : ذكر الجراد . والمنظب : الجراد الضخم ، الترقوة : عظم بين ثغرة النحر والماق . المنسل : الناقة السريعة ، والمنيس : من أسماء الأسد . الحنبطى : القصير عظيم البطن الجحفظل : عظيم الشفة .

وكذلك فَعَلَان الذى له فَعَلَى إنما نونه بدل من الألف التى هى آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا فى الكتاب^(١) .

فهى تصرف معها فى الزيادات والعلامات . وقد أُدغمت فيما جاورها فى المخرج ، فأشبهتها - لفظاً / ومعنى .

$\frac{1}{222}$

وكذلك الياء فى باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فإنَّ النون تدغم فى الراء^(٢) ، والياء على طريق الراء ، وإنَّ يعد مخرجها منها . وكذلك اللام على طريقها ، ألا ترى أنَّ الأثنى بالراء يجعلها ياء . وكذلك الأثنى باللام ، لأنَّ هذه الحروف بعضها يقع على سنن بعض ، وبعض ينحرف عن ذلك السنن ، فأُدغمت فى الياء لذلك^(٣) .

فإذا كانت فى كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لثلاث ياتيس بالمضاعف من غيره ؛ نحو : كنية ، وزنماء ، وقنواء .

وزعم سبويه أنَّ النون إنما أُدغمت فى الواو ؛ لأنَّ الواو من موضع تحتل فيه النون ، لأنَّ الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميمًا ، لتحتل مع الباء كما اعتلت مع ماهو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها / ؛ لأنها لا تجانسها ، ولأنَّ الياء لا يدغم فيها ما هو من مخرجها ؛ لتصرف الميم والواو ، وذلك قولك : العنبر والشَّنبَاء يافى ، ومَن أنت ؟ وأمن الالتباس ؛ لأنه ليس فى الكلام ميم ساكنة قبل باء .

$\frac{1}{223}$

وأدغم النون فى الياء لأنَّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجهما .

ألا ترى أنَّهما إذا التقيا والأولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سيّد ، وأيام ، ولويت يده ليًا ، وشويته شيئًا . وهذا يبيّن بعد فراغنا من أمر النون إن شاء الله .

(١) انظر ص ٦٤ .

(٢) انظر ص ٢١٧ .

(٣) انظر ص ٢١٧ .

النون تدغم في خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم^(١) ، لا من الخياشيم ؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم وهى من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

والقول عندى كما قال / في جميع هذه الحروف إلّا حروف الشفة ؛ فإنّ النون لو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعُدت من الميم ، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأنّ الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغة التى فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أنّ الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخرجه . وذلك لأنهما مشتركتان في المدّ واللين ، وأنّهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كلّ واحد منهما فتحة .

والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوى في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف .

والياء تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين والجيم حتى تنقطع عند مخرج الألف . فهما متجاورتان .

فإذا التقتا في كلمة والأولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى^(٢) .

فما كانت الأولى واوا ، والثانية ياءً هو نحو قولك : أويت يده لية ، وشويته شيئاً . وأصله كَوَيْة / ، وشَوِيَا .

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياءً ثم أدغمت الياء فيها ؛ لأنّ الواو تقلب إلى الياء ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ وهى مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا أدغمت بنّة فليس يخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء .

(٢) أنظر ص ١٢٤ .

ولانقلب الياء إليها ؛ لأن الواو من الشفة ، وليست من مجمع الحروف . وإنما الإدغام نقل
الأنقل إلى الأنحف ، والياء من موضع الحروف . وذلك قولك : أيام في جمع يوم ، وإنما الأصل
أيوام .

ومثله سيّد ، وميت ، وأصلهما سيّود ، وميتوت .
وكذلك قيّام ، وقِيُوم ، وإنما هو فَيَعَال ، وفَيَعُول .

واعلم أنّ مثل سيّد ، وميت يجوز فيه التثنية^(١) فتقول : سيّد ، وميت ، لأنّه اجتمع
تثنية الياء والكسرة ؛ فحذفوا لذلك ، وقالوا : ميت ، وهين ، ولين . وقد فسرنا حال
(فَيَعُول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كَيُنُونَة ، وقَيْدُود . وذكرنا ما يكون بدلا من الألف
أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سُوير ، وقُورُول .

وزعم الخليل أنّ (يَوْم) كأنّه من يُمْتُ ، وكذا يجب أن يكون لو كان فعلا ؛ لأنّ ذوات
الواو إذا كانت (فعَلْتُ) فهي منقولة إلى (فَعَلْتُ) ، مثل القول والحول ، ولكن اجتمع فيها
حرفا علّة ، وكان يجب أن يقعا في (يفْعَل) ضمة مع ياء وواو ، وتكون / الضمة في الياء^(٢) .
وهذا كلّهُ مطّرح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فِعْل ؛ كما لم يكن في ويل ، وويح ، وويس ،
ويؤب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلّة .

ولا يكون فِعْل في مثل آفة ؛ لأنّها حروف كلّها معتلّة ؛ لأنّ الألف من حروف العلّة . وكذلك
المهمزتان .

ومثل ذلك (أوّل) ؛ لأنّ الفاء والعين واوان ، ومعناه أَفْعَل ؛ ألا ترى أنّك تقول : هو أوّل
منه ، والأوّل ، والأوّل^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميت ، ومين فإنهم يحذفون العين ، كما يحذفون المهمزة من هائر ، لاستثناهم
الياءات » .

(٢) إنما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة الياء إليها نحو يوم كما في يقول .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « ما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أوّل ، والواو ، وآفة ، وويح
وويس » . والآ ثمر شجر واحدته باغاة جاء في شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . وانظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ ، وسيبويه ج ٢ ص ٤٥ -
٤٦ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٠٠ .

فهذه أشياء لها مواقع من الفعل . وكان يجب في (أفعل) أن يكون أصله الفعل كقولك : هو أفضل من زيد ، إنما معناه يحسن فوق حُسن زيد . فكل ذلك كان يجب في (أوّل) ، لولا ما ذكرت لك .

وقال الخليل : أو قلت (أفعلت) من اليوم على قول من قال : أجودت ، وأطيبت لقلت : أئمت ، وهذا لا اختلاف فيه ، لأنه كان أيومت ، فلزمك الإدغام ، لسكون الياء كما قلت : أيام . وقد مضى تفسيرها^(١) .

وكان يقول - وهو الذي يخالفه فيه كثير من النحويين - : أو قلت : أفعل من اليوم لقلت : / أووم^(٢) ، فقبلت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ، كما تقول : أوغن من أيقنت ، ولا تدغم ؛ لأنّ الأولى حرف لين ؛ لأنها متقلبة كاتقلاب واو سوير ، وإن كانت أصلية . ألا ترى إلى قولك : أوغن ، وبوطر من البيطرة ؛ لأننا لما قبلنا ذلك جرى مجرى الزائد .

وكان يرى الملحق والأصل إذا كان منقلبا كحروف اللين ، لا يفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويون أجمعون على خلافه يقوون في (أفعل) من اليوم : أئم ؛ لأنّ العين تلزم الفاء كلزوم العينين لإحداهما في الأخرى في قول ، وبئع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأما ظلموا واقدا^(٣) ، فلا يلزم الخليل ؛ لأنّ الواو قبلها ضمة ، وهي بمنزلة الألف في ظلما ؛ لأنها تحل من الجمع محلّ الألف من التشنية فيضارع سوير من سائر .

فإن قال قائل : فأنت تطرح عليها حركة الهزمة إذا خففت ، فتقول : ظلمو أخاك . فإن كان حرف لين فلا ينبغي أن / تحوّل عليها الحركة ؛ كما لا تحوّلها في النبي ، وخطيئة ، وبريئة .

(١) أنظر ص ١٧٨ وسبويه ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « فإذا قلت افعل ، ومقل ، ويفعل ، قلت ، أووم ، وموم . . . »

(٣) في سبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لاتدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلمو واقدا ، واطلى ياسرا ، ويفزو واقدا ، وهذا قاضي ياسر . لاتدغم وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا : قد قوون حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قائل فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها أرادوا أن تكون ظلما على زنة ظلما واقدا ، وقضى ياسرا ولم تقو هذه الواو عليها . . . »

قيل : هذا لا يلزم ؛ لأنها حرف لين في اللفظ ، ودخلت لمعنى ، فليست كما لا تدخل
إلا للبعد ؛ نحو ياء فعيل ، وواو فعول .

ألا ترى أن هذه إذا كانت قبلها فتحة حركت لانتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشوا الرجل
و (لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ)^(١) .

وكذلك الياء في قولك : اخشى الرجل . فهذا هكذا .

واو قال رجل : هو يَغْزُوْياه للزمه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يَغْزُوْمه . فتضم الواو ؛ لأنَّ الضمة في الحقيقة للهمزة .

وكذلك هو يَغْزُوْ خوانه . فتكسر هذه العلة ، وهى لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها
وانضمام ما قبلها .

وكذلك ياء (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب نصبتها جميعاً . وأنت تقول : هو
يقضى ياسر ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرناه من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يكن إلا الإدغام ؛ نحو : اخشوا واقد ، واخشى
ياسرا ؛ لأنَّ لفظ / اللين قد ذهب .

وفي هذا دليل على جميع هذا الباب .

هذَابَاب

ما نُقْلِبَ فِيهِ السِّينَ صَادًا وَتَرْكُهَا عَلَى لَفْظِهَا أَجُودُ

وذلك لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا تَقْلِبُ لِلتَّقْرِيبِ ثُمَّ بَعْدَهَا ، فَإِذَا لَقِيَهَا حَرْفٌ مِنَ الْحُرُوفِ
الْمُسْتَعْلِيَةِ قَلِبْتَ مَعَهُ لِيَكُونَ تَنَاوُلُهُمَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ .

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْلِيَةُ^(١) . الصَّادُ ، وَالضَّادُ وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالخَاءُ ، وَالغَيْنُ ، وَالْقَافُ .

وَإِنَّمَا قِيلَ : مُسْتَعْلِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفٌ اسْتَعْلَتْ إِلَى الْحَنْكِ الْأَعْلَى . وَهِيَ الْحُرُوفُ الَّتِي تَمْنَعُ
الْإِمَالَةَ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : عَابِدٌ ، وَحَابِرٌ ، وَسَالِمٌ وَلَا تَقُولُ : قَاسِمٌ ، وَلَا صَاعِدٌ ، وَلَا خَازِمٌ وَهَذَا
مَبِينٌ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ .

فَإِذَا كَانَتْ السِّينُ مَعَ حَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي كَلِمَةٍ جَازَ قَابِضُهَا صَادًا ، وَكَلَّمَا قَرِبَ مِنْهَا
كَانَ أَوْجِبَ .

وَيَجُوزُ الْقَلْبُ عَلَى التَّرَاخِي بَيْنَهُمَا . وَكَلَّمَا تَرَاخَى فَتَرَكَ الْقَلْبُ أَجُودُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :

سَطَرَ ، وَصَطَرَ ، وَسَقَرَّ وَصَقَّرَ ، / وَسَلَخْتُ ، وَصَلَخْتُ ، وَمَسَالِيخَ وَمَصَالِيخَ .

فَإِنْ كَانَ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ قَبْلَ السِّينِ لَمْ يَجْزِ قَلْبُهَا ؛ نَحْوُ : قَسْتُ ، وَقَسَوْتُ ،
وَوَسَّطْتُ فَعَلِمَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَلَبُوهَا وَهَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا ، لِثَلَاثٍ يَكُونُونَ فِي انْحِدَارٍ ثُمَّ يَرْتَفِعُونَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٤٢٧ « بَابُ مَا تَقْلِبُ فِيهِ السِّينَ صَادًا » . . . تَقْلِبُهَا الْقَافُ إِذَا كَانَتْ بَعْدَهَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَذَلِكَ ،
نَحْوُ صَقْتُ ، وَصَبَقْتُ ، وَاتَّصَلَتْ وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ أَقْصَى اللِّسَانِ فَلَمْ تَنْحَدِرْ انْحِدَارَ الْكَافِ إِلَى الْفَمِ ، وَتَصَدَّعَتْ إِلَى مَا فَوْقَهَا مِنَ الْحَنْكِ
الْأَعْلَى

وَقَالَ فِي ص ٤٢٨ « وَالْغَيْنُ وَالْخَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْقَافِ . . . »

وَقَالُوا صَاطِعٌ فِي صَاطِعٍ ، لِأَنَّهَا فِي التَّصَدُّعِ مِثْلَ الْقَافِ . . .

وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها انحداراً . ووجب ذلك في السين ؛ لأنها والصاد من مخرج ، وهما مهموسان جميعاً ، وكلاهما من حروف الصغير .

ولم تكن الزاي ههنا ؛ لأنها ليست بمستعلية^(١) .

ولا تبدل الصاد من الزاي مع هذه الحروف ؛ لأن الزاي مجهورة ، والصاد مهموسة فهي مخالفة لها .

ولم يكن ذلك في الطاء مع التاء والذال ، ولا في الطاء مع التاء والذال ؛ لأن لحروف الصغير في السمع والتصريف ما ليس لمن . وقد تقدم قولنا في هذه الحروف^(٢)

(١) في سيبويه ج٣ ص ٤٢٨ (فلذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تصمد كما تصمدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم ييلغوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين عل حالها وإنما يقولها من العرب بنو النضير وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصمد مثل اللقاف . . . ولا يكون هذا في التاء إذا قلت تنق ، ولاني التاء إذا قلت تنقب . . .

(٢) أنظر ص ١٧٣ - ١٧٦ .

هَذَا بَاب

الْأَسْمَاءُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ

٢٣١ / اعلم أنَّ الأسماء أصولها تكون على ثلاثة أحرف بغير زيادة، وعلى أربعة، وتكون على خمسة . فما نقص من الأسماء عن الأفعال فمعلوم نقصه ، ومذكورة علته إن شاء الله (١) .

فما كان من الأسماء على حرفين فنحو : يد ، ودم ، وإست ، وابن ، واسم ، وأخ ، وأب وما لم نذكر فتحكمه حكمُ هذا . وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حُذِفَ إلَّا حرفَ لين ، أو حرفًا خفيًا كحرف اللين ؛ نحو الهاء ، والنون . أو يكون مضاعفًا فيستثقل فيه التضعيف فيحذف .

فما لم يكن على هذا الشرط الذي ذكرناه لم يحذف منه شيء ؛ لأنه لا سبيلَ إلى حذفه . فما ذهب منه الياء والواو فنحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب ، وهنَّ في بعض الأقاويل . يدلُّك على ما ذهب من أب ، وأخ التثنية ، والجمع ، والتصغير . تقول : أخوان ، وأبوان ، وأخوك ، وأبوك .

وتقول : آباء ، وآخاء يافتي . وكذلك أبى ، وأختى ، وبنتى ، وسُمى .

٢٣٢ / أمَّا أب ، وأخ فلم يسكنوا أوائلها ؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلالٍ ثانٍ .

وأمَّا ابن واسم وإست ، فبنيت على سكون أوائلها ، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها . وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء ، وإنما حقُّها الأفعال ، لتصرف الأفعال ، وأنها تقع مسكنةً الأوائل في مواضع لإسكان ضرورةً لامحالة . وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعال إن شاء الله . فأمَّا الأسماء فلا يلحقها ذلك ، إلَّا أن تكون منقوصة ، فتكون قد زالت عن أصل بدئها ، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال ؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال .

(١) انظر ص ٨٢ ، سيتحدث عن الأسماء المحذوفة اللام بتفصيل قريباً .

فإن قلت : (امرؤ) لم ينقص منه شيء . فما بال ألف الوصل لحقته ؟ .

فإنما ذلك ؛ لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها .

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول : هذا امرؤ فاعلم ، وهذا $\frac{1}{233}$ مرء فاعلم ، كما قال عز وجل (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) (١) .

وتقول في مؤنثه : امرأة ، ومراءة . فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم ؛ لهذا الانتقال والتغير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، واسم ، واست وامرؤ ، ومؤنث ذلك على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك ، اثنان واثنان ، وأيمن في القسم ؛ لأنه اسم يقع بدلا من الفعل في القسم .

تقول : أيم الله ، وأيمن الله ، فألفه موصولة كما قال :

• وقد فريقت ليؤمن الله ما نذري (٢)

وتحذف النون فتقول : أيم الله ما كن ذلك ، فيلحقه من التغيير مع ازواجه موصوفاً واحداً ما يلحق امرأ .

فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء ؛ إلا الألف التي مع اللام للتعريف ؛ فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكناً .

/ فإنا المصادر التي أفعالها موصولة الألفات فهي كذا فعلمنا ، نحو : انطلاق ، واستخراج ، $\frac{1}{234}$ واقتدار .

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهي كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى الألفات الوصل .

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢ .

(٢) فقال فريق القوم لما نشدتم (وسعيد ذكره المبرد في موضعين من الجزء الثاني وقد استشهد به سيوطي في موضعين ج ٢ ص ٢٧٣ ، ١٤٧ على حذف ألف الوصل من أين . فشدتم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيادة من يجب فيعمل بنشد فودا من الأهل ضلت له غنقة أن ينكر عليه بجمه وإللامه . وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة (أين) وهل هي مفردة أو جمع ؟ وقد عقد الأتباري في الأنصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ - ٢٤٩ . البيت نسب الأعم إلى نصيب .

وذكرنا مذهب منه الباء والواو .

فأين ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بُنِيَ ، وَسُمِّيَ ، وَأَبْنَاءُ ، وَأَسْمَاءُ ؛ كما قلنا في الأب ، والأخ .

فأما المذهب من الأب ، والأخ فقد بان لك أنَّهما واوان . وقلنا كذلك في ابن .

فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية ولا جمع مادل على أحدهما دون الآخر ؟ .

قلنا : نستدلُّ بالنظائر .

أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت : أخت ، ومن حيث قلت : هنت . ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكَّره محذوف الواو .
يدلُّك على ذلك أخوان ، ومن ردِّي (هن) قال : هنوات .

/ فأما (الاسم) فقد اختلف فيه^(١) :

فقال بعضهم : هو (فِعل) : [وقُلْ بعضهم : هو (قُتل)] وأسماؤه تكون جمعاً لهذا وهذا .
تقول في جذع : أجدع ؛ كما تقول في قُتل : أقفال .
ولا يدرك صيغة الأسماء إلا بالسمع . فأنكروهم أنشد :
باسم الذي في كلِّ سورةٍ سُمِّ^(٢)

١
٢٣٥

(١) في المنصف ج ١ ص ٦٠ « واسم محذوف اللام لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا بمنزلة ديت ودماء ، والمحذوف منه واو ، لأنه من السو والرفعة وفيه لفات اسم ، كرم ، وسم . . . » .
وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ٦٦ « وفي الاسم لفات أعلاها اسم ، لأن التنزيل جاد به ، والثانية سم مكسور السين ، والثالثة سم بضمها والرابعة سما كهدي . . . » .
وعقد الانباري في الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ص ١ - ١٠ وفي كتابه أسرار العربية ص ٩ - ٤ .
(٢) بقية هذا الرجز :

أرسل فيها بازلا يقرمه فهو بها ينحو طريقا يلمه

وهذا الرجز أورده أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر في أرسل الرامي .
يقرمه : يتركه عن الاستهلاك ليقوى للفتلة . والمثنى أرسل هذا الرامي باسم الذي في كلِّ سورة يذكر اسمه هذا الفعل في هذه الأبل فهو يقصد بالابل المذكورة طريقاً يلمه لاحتياجه على هذا الأمر . =

فضم وجاء به على فُعل. وأنشد بعضهم: (سِمْه) وهو أقل، وأنشد أبو زيد الوجهين جميعاً،
وأنشد :

فَدَعَ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاعْمَدَ لِمَدْحِهِ خَيْرَ مَدَدٍ كُلَّهَا حِينَما انْتَمَى^(١)
لأَعْظَمَها قَدْرًا ، وَأَكْرَمَها أبا وَأَحْسَنَها وَجْهاً وَأَعْلَنَها مَما

فأما (ابن) فتقديره: (فَعَل) ^(٢). وذلك أنك تقول في جمعه: أبناء؛ كما تقول جمل
وأجمال، وجبل وأجبال.

فإن قال قائل: فلهذه (ذُئِل) أو (فُعِل)، فإن جمعهما على أفعال، قيل له: الدليل على
ذلك أنك تقول: بنون في الجمع فتحرك بالفتح.

/ فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون على (فَعَل) ساكن العين؟

قيل: لأن الباب في جمع (فَعَل) أَفْعُل؛ نحو: كلب وأكلب، وكعب وأكعب. فلو كان
فَعْلًا لم يجمع إلا على بابيه ليدل عليه، وإنما يخرج الشيء إلى غير بابيه إذا أمنت اللبس في مثل
(أزناد)، وبابيه.

= والرجز لرجل من كلب، ونسب إلى روضة ولكنه لا يوجد في ديوانه. وانظر شواهد الشافعية ص ١٧٦ - ١٧٧، والأنصاف
ص ١٠ والمنصف ج ١ ص ٦٠.

(١) مما أنشده أبو زيد في نوادره وانظر شواهد الشافعية ص ١٧٧ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٦٦.

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ - ٦١ «فن كسر السين فألأف عنده الوصل. ولا يجوز أن تكون لام الفعل، لأننا لم
نلمهم قالوا: هذا مما يوزن رضا. وأما من ضم السين فقوله عندي يحتل أمرين: أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف
الوصل بمنزلة في قول من كسر السين، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل ورد عليه البخدائي بقوله: «وأقول: يرد على
الوجه الأول أنه يبي الشعر بلا روى وهو قاسد».

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٨٢ «وزعم أن أصل بنت، وابنة فعل، كما أن أصل أخت فعل يدلك على ذلك أخوك، وأخاك،
وأخيك... وقولهم ابن ثم قالوا: بنون ففتحوا يذك أيضا».

وفي المنصف ج ١ ص ٥٨ «يدلك على ذلك أن ابنا من البنوة واللام فيه واو، لأن مؤنثه بنت والتاء إنما تبدل من الواو دون
الياء في غالب الأمر».

وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ «وأما ابن فأصله بنو مفتوح العين بدلالة جمعه على أفعال كأجيال فلا يجوز أن يقال
ان أصله بكسر أوله وسكون ثانيه بدلالة كسر بائه في بنت فيكون كفتو وجع على أبناء كافتاء، لأن هذا يبطل بفتح الياء
في بنين، وبنات، وبنوى وأكثر التحوين حكوا بأن المحنوف منه واو واستدلوا بظهور الواو في البنوة، وقال آخرون...»
وانظر المختص ج ١٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ وشرح الشافعية للرمي ج ٢ ص ٢٥٥.

فهذا لو كان (فَعَلًا) لم يجز فيه أفعال مثل أَرْنَاد ، لِأَنَّ أَرْنَادًا لا لبس فيه ، وهذا يلتبس ، فكان يلزم الباب .

فَأَمَّا (دَم) فهو (فَعَلٌ) (١) . يدلُّك على ذلك أَنَّكَ تقول : دَمِي يَدْمِي فهو دَمٌ . فهذا مثل فرقَ فرقًا وهو فرق ، وحلِّزَ حلزًا فهو حلِّز . فَدَمَ إِنَّمَا هو مصدر ؛ مثل البطر ، والحلِّز . ومَّا يدلُّك على أَنَّهُ (فَعَلٌ) أَنَّ الشاعرَ لَمَّا اضطرَّ فَأَخْرَجَهُ على أصله وردَّ ما ذهب منه جاء به متجرِّسًا ، فقال :

قُلُو أَنَسًا عَلَى حَجَّاسٍ دُبَّحْنَسًا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبِيرِ الْيَقِينِ (٢)

(١) في سيره ج ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلًا فإنه إذا كسر على بناء أدق المدد كسر على أقبل وذلك ، نحو يد وأيد وإن كسر على بناء أكثر المدد كسر على فعال ، وقول وذلك توغم دماء دمي » .
وفي المصنف ج ٢ ص ١٤٨ « وقد أجموا على مكون العين من يد وقد تراه قال يديان فحركها عند الرد . . والقول فيه بقله في الدميان .

وغيره من أفعالنا وهو أبو العباس يذهب إلى تحريك العين من دم ، لأنه مصدر دعيت دى مثل هريت هرى ، قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ، لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذلك » .

وانظر أمالي النجاشي ج ٢ ص ٣٤ وشرح الكافية الرضى ج ٢ ص ١٦٣ .

وهذه مسألة ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد : وهذا خطأ من وجهين : أما أحدهما فلذهابه إلى أن دما فعل وإِنَّمَا هو فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما ردَّ ما ذهب قال :

قُلُو أَنَا عَلَى حَجَرٍ دُبَّحْنَسًا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبِيرِ الْيَقِينِ

وقول دعيت وأنا دم والمصدر من هذا إِنَّمَا يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزت جزعا » .

ورد عليه ابن ولاد في الانحصار بقوله : « قال أحمد : أما حكه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دى يأكل على فعل ، نحو برمت برما فدم ليس بمصدر فتحمله على فعل وإِنَّمَا هو اسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : - جرى الدميان - فكقولهم دميان كقولهم دموى ، وتحريكه في التثنية كتحريكه في النسب ، لأن التثنية من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن نثني يدا على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحريك وقد قال سيبويه ...

فالخرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى إلا أن يستبدل على حركته شيء وصار الاسكان أولى ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا ليسحركوا إلا ببيت . . . » .

(٢) في الخزانة ج ٣ ص ٣٥١ : البحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتألفين . وقال ابن الأعرابي معناه : لم يختلط دمي ودمه من بغضى له وبغضى لي ، بل يجرى دمي يمتة ودمه يسرة ، ويوضحه قول المتنبي :

أحارث إنا لو تساط دماؤنا نزايلن حتى لا يس دم دما

/ - فإن قال قائل : فإنَّك تجمعهم على فِعال ؛ كما تقول : كَلَبٌ وَكِلَابٌ ، وفِئَلٌ وفِعال ، $\frac{1}{237}$

فالجواب في ذلك أنَّ (فِعَالاً) جمع لفَعْل المتحرِّك العين ؛ كما يكون لفَعْل الساكن العين ؛ نحو قولك جمل وجمال وجبل وجبال . فهذا غير خارج من ذلك .

وأما (يد) فتقديرها (فَعْل) ساكن العين^(١) ؛ لأنَّك تقول : أَيْدٍ في الجمع وهذا جمع (فَعْل) .

وأوجاء شيء منه لايعلم ما أصله من هذه المنقوصات ، لكان الحكم فيه أن يكون فعلاً ساكن العين ؛ لأنَّ الحركة زيادة ، والزيادة لا تثبت .

فأما (إِسْتَد) ففعل متحرِّك العين . يدلُّك على ذلك أسماه^(٢) . فإن قال قائل : ففعلها فَعْلٌ أو فَعْلٌ فإنَّ الدليل على ما قلنا (سَه) فاعلم ، فتردُّ الهاء التي هي لام ، وتحذف العين ، ويفتح السين . كما قال الراجز :

= وقد عرض المحافظ في البيان ج ٣ ص ٦٠ - ٦١ لهذا المعنى وذكر له الشواهد والقصص نسب الشاهد مع أبيات ابن دريد لعل بن بدال وأدخلها ابن الشجرى وصاحب الحماة البصرية في قصيدة المثقب العبدى وتبته ابن هشام والمعنى وليست في ديوانه . وقصيدة المثقب في المفصليات ص ٢٨٨ - ٢٩٢ وليس فيها هذا الشاهد .

وقد نسب إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى غيرهما . . . ويقول البغدادي : ابن دريد هو المرجع في هذا الأمر فينبغي أن يؤخذ بقوله . وانظر شواهد الشافعية ص ١١٢ - ١١٣ ، والمشهور في الرواية حجر بالحاء ثم الجيم ، وانظر المخصص ج ٦ ص ٩٢ ، ج ١٥ ص ١٦٨ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٣٤٤ ونسب أبو تمام في الوحشيات الشاهد مع يتيين إلى مرداس بن عمرو ص ٨٤ - ٨٥ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ «وقولهم : أيد وإيما هي أفعل جماع فعل . . . »
وقال في ص ١٩٠ «أما ما كان أصله فعلاً فإنه إذا كسر على بناء أذن العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد . . . »
وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ٣٥ «يد أصلها يدي لتظهر الياء في تثنيتهما ولقولهم يديت إليه يدا . . . ويدل على سكون عينها جمعها على أيد . . . وفتح الدال في التثنية كقوله :

يديان ييضاوان عند عمل قد تمنعانك أن تذل وتقهرا

لا يدل على فتحها في الواحد لما ذكرته لك من إجراء هذه المنقوصات على الحركة إذا أعيدت لاماتها » .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٧ ومفردات الرافعي ص ٥٧٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ «وكأن است فعل يدك على ذلك أسماه فان قيل لعله فعل أو فعل فإنه يدك على ذلك قول العرب سه لم يقولوا سه ولا سه . . . وانظر المنتصف ج ١ ص ٦١ - ٦٢ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٦٨ ومجالس ثلث ص ٤٧١ وشرح الشافعية للرعي ج ٢ ص ٢٥٩ .

أَدْعُ أَحْيَا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَا هِيَ صِبْأُ السَّ^(١)

وفي الحديث « العَيْنُ وَكَاءُ السَّ ». معناه : أَنَّ الإنسان / إذا كان متنبها علم ما يخرج منه
من الريح .

فَأَمَّا (جِر) المرأة فتقديره : (فَعِل)^(٢) ، وقولهم : أَفْعَالٌ في جمعه ، بمنزلة جِذَعٌ وَأَجْدَاعٌ ،
ودليله بَيِّنٌ ، لِأَنَّ أَوَّلَهُ مكسور .

واعلم أَنَّهُ ما كان على حرفين ولا يُدْرَى ما أصله الذي حُذِفَ منه ؟ ، فَإِنَّ حِكْمَهُ في التَّصْغِيرِ
والجمع أَنَّ ثَبَتَ فِيهِ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ ما يَحْذَفُ من هَذَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ أَغْلَبُ عَلَى الْوَاوِ
عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ .

فلو سَمَّيْنَا رَجُلًا (بِإِن) التي للجزاء ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقَلْنَا : أَتَى .

وكذلك (أَنَّ) التي تَنْصِبُ الْأَفْعَالَ .

فإن سَمَّيْنَا (إِن) الْمُخَفَّفَةَ قُلْنَا : أَتَيْنُ فاعِلُ^(٣) .

لأنَّا قد علمنا أَنَّ أصلها زون أُخْرَى حُذِفَتْ مِنْهَا .

وكذلك لو سَمَّيْنَا (بِرُب) الْمُخَفَّفَةَ من (رَب) لَقَلْنَا : رَبَّيْبٌ ؛ لِأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا مَا حُذِفَ مِنْهُ .

(١) تقدم في ص ٢٣ والحديث وتخرجه ص ٣٤

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٨٠ « تقول في حر حرى وحرى ، لأن اللام الحاء ... »

وقال في ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريج ، يدلك أن الذي ذهب لام وأن اللام حاء قولهم : أحراج » ، وانظر
أمال الشجرى ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ « وأما (إِن) للجزاء ، و (إِن) التي تَنْصِبُ الْفِعْلَ فَبِمَنْزِلَةِ (عَن) وَأَشْبَاهِهَا
وَكَلْكَ (أَنَّ) التي تَلْقَى في تَوْكِ ما أن يفعل و (أَنَّ) التي في معنى (ما) فنقول في تصغيرها : هذا ، عني وَأَنَّ ذلك أَنَّ هذه
الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليل من أى الحروف هو فتحمله على الأكثر والأكثر أن يكون النقصان ياء ألا
تري أن ابن ؛ واسم ، ويد ، وما أشبه هذا إنما نقصانه الياء » .

وكذلك (بخ) المخففة من (بخ) تردّ فيها الخاء المحلوفة ؛ لأنّ - الأصل التثقيب ^(١) ؛ $\frac{1}{239}$
كما قال :

في حَسْبِ بَخٍّ وَعِزُّ أَقْسَمَا ^(٢)

واو سَمِينَا رجلا (ذو) لقننا : هذا ذُو ^(٣) قد جاء ؛ لأنّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأنّ التنوين يلحبه فيبقي على حرف ، فإنّما رددت ما ذهب ، وأصله (فعل) ، يدلّك على ذلك (ذَوَاتَا أَفْنَانٍ) ^(٤) و (ذَوَاتِي أَكُلِّي خَمَطٍ) ^(٥) .

وإنّما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأنّ الإضافة لازمة له ، ومناعة من التنوين ؛ كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فم فاعلم ؛ لأنّ الاسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقدّم ، من نحو : زيد ، ودم ، وما أشبه ذلك .

فإذا سميت رجلا به (هو) فإنّ الواو أن تقول : هذا هو كما ترى فتشقل ^(٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ «ولو حقرت (رب) مخففة لقلت : ربيب ، لأنها من التثقيب بذلك على ذلك رب الثقيلة .

وكذلك (بخ) المخففة بذلك على ذلك قول لمعاج :

(في حسب بخ وعز أقسما) ، فردّه إلى أصله حيث اضطر .

(٢) قال الأعمى «معنى بخ : التصبب والتطخيم . العز الأقمس : هو الثابت المنتصب الذي لا يتضمّض ولا يذل وأصل القمس دخول الظهر وخروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطاطاة فجعل ذلك في العز قليل عزة قسما ، وعز أقمس .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ٣٩٠ «ما حذفوا منه أحد المثلين قولهم : بخ ساكن الخاء وهي كلمة يقولونها للشيء إذا أرادوا مدحه وتفضيحه ، ويكررونها في أكثر الاستعمال وربما نونوه . . وقد صرفوا منه فعلا فقالوا : يبخخ يبخخ إذا لفظ به كما قالوا هل يهل إذا قال لا إله إلا الله . . .

والرجز لمعاج ، وانظر ديوانه ص ٣١ - ٣٣ وبين الروايتين خلاف .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ «ولو سميت رجلا (ذو) لقلت : هذا ذما ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ، هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو يفتح الذال ، لأن أصلها الفتح . (ذو) فعل عند الخليل ، يفتح الفاء وسكون العين .

(٤) الرحمن : ٤٨ .

(٥) سبأ : ١٦ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ (فما جاء فيه الواو وقبله مضموم هو فلو سميت به ثقلت فقلت : هذا هو وتدع الهاء مضمومة لأن أصلها الضم تقول : هما ، وهم ، وهج .

وإن سميته بـ (ق) من قولك : في الدار زيد ، زدت على الياء ياءً وقلت : هذا في فاعلم^(١) .
وإن سميته (لا) زدت على الألف ألفاً ثم همزت^(٢) ؛ لأنك تحرك الثانية / ، والألف
إذا حركت كانت همزة . فتقول : هذا لاء فاعلم . وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف
من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأن هذه حروف لادليل على ثوالثها ، ولم تكن اسماً فيعلم ماسقط
منها .

و(هو) و (هي) اسمان مضمران . فمجرأهما مجرى الحروف في جميع محالهما وإن دلًا على
الظاهر بما تقدم من ذكره ، فإنما جعلت ما ظهر في كل واحد منهما متبعا لمثله ، حتى يتم
اسما ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب في (لو) حيث جعلته اسماً . قال الشاعر :

ليت شعري وأين متى ليت إن لنا وإن لسوا عناء^(٣)

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

ألا لم على لسو ولسو كنت عالماً بأعقاب لو لم نفتني أوائله^(٤)

وقال الآخر :

حاولت لسوا فقلت لهما : إن لسوا دالة أغيسانا^(٥)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (ق) فتقل ياؤها لأنها لو نونت أجفت بها اسماً » وقال في ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (ق) و (لو) ، ونحوها اسماً فقلت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ومن ثم مدوا (لا) و (ق) و (لا) في الانصراف ، وغير الانحراف ، والثانيث ، والتذكير ككبي ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٢ على تصغير (لو) لـ ١١ جعلها اسماً على لفظها وأعبر عنها .
ليت شعري : التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردت باستفهام . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٢٩ وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ .
والبيت لأبي زيد الطائي وسيميد المبرد ذكره في موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الأعلام .

(٥) استشهد به ابن سيده في المخصص في موضعين ج ١٧ ص ٥٠ ، ٥١ ، استشهد به في الموضع الأول على تصغير (لو) وفي الموضع الثاني على تذكيره وروى صاده :

(علقت لوا تردده) . ونسب في الأشباه والنظائر إلى الفري بن تولب ج ٣ ص ٧٩ وهو كذلك في المخصص .

وإن سميت رجلا (كى) قلت : هذا كى^(١) فاعلم .

^١/_{٢٤١} / وكذلك كل ما كان [على] حرفين ثانيه ياء ، أو واو ، أو ألف ، ألا ترى أن حروف التهجى موضوعة على الوقف ؛ نحو : با . تا . ثا . وكذلك رأوها ، إنما هي موقوفات غير مذكورات ؛ لأنهن علامات ، فهن على الوقف .

الأترى أنك تقول : واو . زائى . صاذ ، فتسكن أو أخرها ؛ لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ؛ كما تقول فى الوقف : هذا زيد ، وهذا عمرو^(٢) .

فإذا جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يلزم النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف ، وباء ، وتاء . هاج بينهم قتال^(٣)

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢ « ولما » (كى) فتشقل يالها لأنه ليس فى الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصبتها كقصة لو .

• • •

يتضح من مقارنة نصوص سيبويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيبويه فى أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد وفى خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : « وقال أبو على فى البغداديات : أجاز المبرد فى غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مقرد » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٤ : « واعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت فى التهجى على الوقف ، وبذلك على ذلك أن الثاقب والصاد والذال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حركت أواخرهن . ونظير الوقف هنا الحذف فى الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بمحروف للمعجم قصرت وأسكت . لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولأنك أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها . »

(٣) رواية الخزانة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء هاج بينهم جدال

ويقصد حروف اللة وإعلاها والشاهد إعراب حروف المعجم إذا وكبت وإن كان بناؤها أصليا ، والبيت ليزيد بن الحكم كما نسب إليه الزجاج فى أول تفسيره ، وابن الأنبارى ، وأبو على التاللى . وروى الحريزى فى درة الفواص عن الأسمى أنه قال : أنشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد فى الجزء الرابع على ألف وياء . أنشدنى عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد فى الجزء الرابع على ألف وياء . وتاء أيضا كما روى كذلك فى المخصص ج ١٤ - ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها في مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْبٍ.....إِدْ كَالْخَرْفِ تَخْطُ رِجْلَايَ بِخَسْطٍ مُخْتَلِفِ

/ تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَنْ^(١)

١
٢٤٢

فإن كانت لهما فالإعراب كما قال :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَأَوُّحٌ وَمِمْهَا^(٢)

فأعرب وأضاف ، وكما قال :

كَانَ أَخَا الْيَهُودِ يُجَسِّدُ خَطًّا بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَلَا مِ^(٣)

وفواتح السور كذلك على الوقف^(٤) ؛ لأنها حروف تنج ؛ نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ، (طس) . ولولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ : وأعلم أن الخليل كان يقول : إذا تهجيت فالحروف حالما كمالها في المعجم والمقطع ، تقول لام ألف ، ثاق لام قال : تكتبان في الطريق لام ألف . وفي الخزانة ج ١ ص ٤٨ ، « مقصود الشاعر اللام والهمزة لاسورة (لا) فيكون منه : أنه تارة يمشى مستقيماً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف ، وتارة يمشى مموجاً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً باللام وعليه فالظاهر أن يقول لاما وألفاً ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ريبية . . . ووجه هذا البيت ابن جني في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إما أراد كأنهما إنما تخطان حروف المعجم لا يريد بمضما دون بعض وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواء المائة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ . . وصواب النطق به (لا) ثم رد على ابن جني كلامه هذا » .

نقل حركة همزة ألف إلى لام . الحرف صفة مشبهة من غرغ الرجل من باب تمب : فسد عقله لكبره . وخط على الأرض خطاً : أعلم علامة ، وخط بيده خطاً : كتب .

والرجز لأبي النجم المعجل وانظر شواهد الشافية ص ١٥٦ والمغني ج ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩ والمجم ج ٢ ص ٦٩ والدرر الواسع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللفظة والكلمة . وصدره كما ذكر الأمل : (أهاجك آيات أبان قديمها (ورواية اللسان) أشاقتك أملاط تفتت رسومها) .

شبه آثار الديار بمحرف الكلمة على ما جرت به عاداتهم من تشبيه الرسوم بمحرف المعجم -- والبيت للراعي - انظر المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وسيأتي في الجزء الرابع وابن يعيش ج ٦ ص ٢٩ .

(٣) في اللسان أبجد فلان أمره : أحكه والبيت لبرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٩٨ - ٥٠٢ من شواهد النحاة :

كا خط السكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « أما كهيمص ، والمر فلا يكون إلا حكاية وإن جعلتها بمنزلة طس لم يمر ، لأنهم لم يجملوا طس كخضرموت ولكنهم جعلوها بمنزلة هليل ، وهليل ، وهارون » .

وفي أصل المقتضب على (الفتح) مكان : على (الوقف) .

فإذا جعلت شيئاً منها اسماً أعربت ؛ كما قال الكُمَيْت :

وجسدنا لكم في آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأَوَّلُوا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْصِرٌ^(١)

فحرّك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتِبَ بَيْنَ مِنْ حَامِيَا قَدْ عَلِمْتُ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيَا^(٢)

قال :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرَّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٣)

فأما قراءة الحسن (صَادٍ وَالْقُرْآنِ) فإنه لم يجعلها حرفاً ولكنّه / قُفْل ، إنما أراد : صَادٍ $\frac{1}{٧٤٣}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ « وأما (حم) فلا ينصرف جملة اسماء السورة أو أنصفه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل . . . »

وقال في ص ٣١ « وما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تتدري ما معنى حاميم ؟ وإن قلت إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يبنى الاسم هكذا وهو أعجمي قالوا قايوس ونحوه . »

والعرب : الذي يفصح عما في نفسه ، ويعرب عن مذهبه . وأراد بآل حاميم السور التي في أولها (حم) فجعل حاميم اسماً للكلمة ثم أنضاف السور إليها كما تقول : آل فلان . والآية التي عنانها الكيت هي قوله تعالى (فل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) (فيقول من تأول هذه الآية لم يسه إلا التشيع في آل النبي صلى الله عليه وسلم من بني هاشم .

والبيت من قصيدة طويلة في الماشيات ص ٣٦ - ٥٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز للحاني الراجز ، يقول : إن القرآن الكريم وما تشفته من أمر النبي صلى الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من قصص الأنبياء . وأراد كآبائنا إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل فإنهم من ولد يعقوب . وتذكير القفل (بين) لضرورة الشعر وأجازه ابن كيسان في النشر .

(٣) في شواهد الكشاف ص ٢٦١ - ٢٦٢ قائل الشعر شريح ابن أوفى قاتل محمد ابن طلحة يوم الجبل . شاجر : طاعن وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦ واللسان (حم) .
وسألت هذه الشواهد في الجزء الثالث أيضاً .

(٤) في الإتحاف ص ٧١ « وعن الحسن صاد بكسر الدال لأنقاء الساكنين . »

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ « وقرأ أبو والحسن . . صاد بكسر الدال والظاهر أنه كسر لأنقاء الساكنين وهو حرف حروف المعجم نحو ق ، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومنه الصلوى وهو ما يمارض الصوت . . أى هارض بملك القرآن وعنه أيضاً صاديت حادثت وهو قريب من القول الأول . »

بالقرآن عملك . وهذا تفسير الحسن ، أى عارض بالقرآن عملك ، من قولك : صاديت الرجل : أى عارضته : ومنه (فَأَنزَلَتْ لَهُ تَصَدَّى) (١) أى تعرض .

وأما قولك : هذا فوزيد - ثم تبدل فتقول : فم (٢) فهذا بمنزلة تثقيلك لو ثقلت ، لأنه إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرف لين كان على مثال تكون الأسماء المنقوصة عليه ، وإنما أصله فَوْه فاعلم ، وجمعه أقواه ؛ كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض . على ذلك : ماتفوهت بكلمة .

فإذا كان فى الإضافة لم تحتج إلى تغييره ؛ لأنك تأمن عليه التنوين . فتقول : رأيت فوزيد ، ومررت بنى زيد ، وهذا فوزيد ؛ كما تقول : هذا فومال ، ورأيت ذامال ؛ لأن أصل هذه الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (أو) و (فى) إنما تلحق بجملته الأسماء المفردة ، ثم تضاف ١
٢٤٤ إذا حدث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، و غلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول : هذا فى زيد ، ولو عبد الله .

فإن قال قائل : أجعل ذلك غير مثقل إذا سميت به مؤنثا ، لأمنى عليه التنوين . قيل : المؤنث قد يكون نكرة فتنون ؛ كقولك : هله هند أخرى ، وتنون زيدا إذا سميت به امرأة فى قول جماعة من النحويين ، فيستوى المؤنث والمذكر إذا لم تكن فيها هاء التأنيث ، فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سميت به بقدّم ، أودعد ، أو هند . فليس هذا الاعتراض بشئ . وإيس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمي به غير من هو له خرج إلى هيئة أخرى . فلكذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته . فاما فوزيد ، وذو مال ، فإنما غيرا من الأصل الذى هو لهما ؛ لأنهما أزرما الإضافة فكان

(١) عيس : ٦ .

(٢) فى سيويه ج ٢ ص ٨٣ « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو لي شبه الأسماء المفردة من كلامهم » وقال فى ص ١٢٣ : ومن ذلك فم تقول فويه يدك حل أن الذى ذهب لام وإنها الهاء فوهم : أقواه » .

وفى شرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ « أصله فوه بفتح الفاء ، وسكون العين أما فتح الفاء ، فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأنصح من الفم والكسر ، وأما سكون العين فلا تلة لا دليل على الحركة والأصل للسكون » ، وانظر أمال الشجرى ج ٢ ص ٣٩-٤٠

حرف إعرابها / منقلبا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلة ؛ نحو قولك : أخوك ، وأخاك ، وأبوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك في بعض اللغات ؛ لأنها في الأفراد أب ، وأخ ، ومَن ، وحَم . فهذه أسماء كان أصلها الإضافة ؛ لأنَّ رواجعها فيه خاصَّة . فأنما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ، ثمَّ أبدلوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين ، فقالوا : فم كما ترى ، لا يكون في الأفراد غيره . وقد لَحَن كثير من الناس العجَّاج في قوله : خالطَ من مَلَمَى خياشيمَ وقاً^(١)

وايس عندى بلاحن ؛ لأنَّه حيث اضطرَّ آتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه . ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول :

أَقْلَى اللُّومَ عاذِلَ والعِتابَ^(٢)

لم ينوِّن هذا ؛ لأنَّ تركَّ التنوين هو الأكثر الأغلب ، / لما في هذا الاسم من الاعتلال .

(١) في الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ قال أبو عل في البنداديات : فأما قول المبرد : ومن كان يرى تنوين القوافي . . . فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينوِّن . ويفسد ما ذكره . . إن من ينوِّن القوافي يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه في موضع النسب . وقد خرج أبو عل الرجز على أحسن وجهين :

(أ) حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله للضرورة والأصل وفاعها .

(ب) جاء على لغة ربيعة التي تقف على الإسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفاً فالألف في (وقا) هي عين الكلمة . والرجز المعجَّاج ، وتماه : (صباه غرطوما عقارا قرققا) والأرجوزة في الديوان ص ٨٢ - ٨٤ .

والصبيه : الخمر . الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر أيضاً وكذلك القرقف . الخياشيم : جمع غيشوم وهو أقصى الأنف وجمع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمرًا .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨ باب وجوه القوافي في الإنشاد أما إذا ترنموا غلبهم يلحقون ألف ، والياء ، والواو مائنون ، وما لا يئنون ، لأنهم أرادوا مد الصوت . . وما لا يئنون فيه قولهم لجرير : أقلِّ اللوم عاذل والمتاب ؛ وقال في ص ٢٩٩ « سمعناهم يقولون لجرير : أقلِّ اللوم عاذل والمتاب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٤ « ولحق هذا التنوين إنما هو عند بني تميم » . وقيس . . أقلِّ : فعل أمر يقال : أنكته وقتله بمعنى جعلته قليلا بضمدة قل بالهمزة وبالتضخيم ، والمقصود اترك اللوم ، والفعل يعبر بها عن العلم .

عاذل : متادى مرغم عاذلة حذف منه حرف النداء وتثنته وقول إن أصبحت لقد أصابا :

والبيت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت في هجاء الراعي . ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ والخزانة ج ١ ص ٣٤ - ٣٧

واعلم أنَّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ، لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول ، فيكروهون الحذف منها إلَّا فيما آخره حرف خفي أو حرف لين ، فإنَّهُم يستثقلون في ذلك الحركات .

فأمَّا مثل : قُلْ ، وبعْ فإنَّما حُفِظَتْ لالتقاء الساكنين ما هو في نَبَيْتِكَ ، وحُفِظَتْ من عِدْ ، ووزنُ الواوات التي ذهبت ؛ لأنَّها وقعت في يمدٍّ ويزنٌ^(١) . ويعود جميع ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ؛ ويقول ، ويبيع .

وكذلك إذا قلت : فِهْ لزيد ، وعِهْ كلاما ، وشِهْ^(٢) ثوبا .

إنَّما لحقها ذلك للذهاب الواو من أولها التي تلعب في عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التي تلعب في اَرْمِ . ولا يلزم ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعَيْت ، ووايْت ، ووشَيْت .

* * *

فأمَّا ما جاء على حرفين ثَمَّا فيه هاءُ التانيث فهو أكثر / من ذا ؛ نحو : سَنَةٌ^(٣) ، وشِيَّة ، وعِدَّة ، وثُبَّة^(٤) ، وقَلَّة^(٥) . وريَّة^(٦) . وذلك ؛ لأنَّ الهاء لَمَّا اتَّصَلَتْ به قوى فضاوع ما كان على

١
٢٤٧

(١) يظهر أنَّ في الكلام سقطا نستدل عليه بما قاله في الجزء الثاني ص ٤١١ : فإذا قلت : يمد ، ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحُفِظَتْ لذلك .

ويجوز أن يريد بقوله : وقعت سقطت وحُفِظَتْ فلا يكون في الكلام سقط .

(٢) هاء السكت إنما تزداد في الوقت لا في الوصل .

(٣) ذكر في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سَنَةٌ هاء ، أو واو وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٥٤ .

(٤) الثبة : الجماعة من الناس وأصلها ثوبة فقلة من ثبا يثبو ، إذا اجتمع وتقسام ، وتقل للجاعة ثبة الانضمام بعضها إلى بعض واستدل ابن جنِّي على أن الخنوف الواو بأن أكثر ما حُفِظَتْ لانه إنما هو من الواو ، نحو آب ، وأخ ، وسنة ، وعقة .

وثبة الحوض : وسطه . جعلها الأَخفش والزجاج ما حُفِظَتْ عنه من ثاب الماء يثوب . بدليل تصغيرها على ثوبية فقال ابن يعيش : والصواب : أن يكون الخنوف منها اللام لكثرة ما حُفِظَتْ لانه من الأسماء وقلة الخنوف منه العين فلم يأت ما حُفِظَتْ عنه إلا كلستان : مذ ، سة انظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٥٨ والخصائص ج ١ ص ٢٢٦ والمخصص ج ١٠ ص ٥١ وابن يعيش ج ٥ ص ٤ - ٥ بتفردات الراغب ص ٧٦ .

(٥) أصلها قولة من قلوت ، أي لعبت بالقلة ، وهي خشية . جمعها قلون بضم الفاء وكسرهما انظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٥٧ - ٥٨ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧١ واللسان .

(٦) لام الرثة ياء لقولم : رأيت ، إذا أصبت رثته وجميعها رثات ورثون ، والرثة تهمز ولا تهمز . أمالي الشجري ج ٢ ص ٦٥ واللسان .

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ؛ لأنَّ ألف الوصل يحذفها الوصل ، ويحذفها تحرُّك ما بعدها . وذلك في التصغير [كبنى] وتخفيف المز كقولك في أسأل : سأل ، وفي التشديد وهو قولك : أردد ، ثم تقول : ردُّ إن شئت . فأما ردًا أو ردوا فحذفها لازم للزوم الإدغام .

وهاء التانيث إنما تذهب في الترخيم ، وفي النسب ؛ لأنَّه عوض منها . وقد يردُّ في النسب بعض ما ينهب منه الهاء لعلَّة تلحق . وإنما قصدنا أن نخبر أنَّ ما فيه الهاء من ذوات الحرفين أكثر مما لا هاء فيه .

* * *

وهذا شيء اتصل بالتصريف والإدغام لما يقع في مثله . وهو ما أذكره لك .

/ اعلم أنَّ الحرفين المثليين إذا كانا ملتقيين في كلمة ، وكلاهما متحرِّك ، وقبل المتحرِّك الأول ساكن ، طرحت حركة المتحرِّك الأول على ذلك الساكن ، وأدغمت كنجو ما ذكرت لك . اقتنلوا^(١) .

فإذا التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأول منهما أول الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت وذلك : أظهر زيد^(٢) إنما كانت تطير ، فأسكنت التاء ، فلم يجز أن تبدل بساكن ، فأدخلت ألف الوصل ، ثم أدغمت التاء في الطاء . وكذلك اترس زيد إذا أردته تترس .

(١) في ماضي نحو اقتتل ومضارعه لفتان عند الإدغام : تحريك التاء بالكسرة على الأصل في التخلص من الساكنين فتقول تطلوا يقتلون ، أو نزل حركة اللام الأول إلى التاء فتقول تطلوا يقتلون ولم يقدّم من اقتتلوا . أنظر ميبويه ج ٢ ص ٤١٠ و شرح الشافعية للرمي ج ٢ ص ٢٨٥ وقد قرئ في السبعة بالتثنية في قوله تعال (يخلصون) ، (يحدى) .

(٢) في ميبويه ج ٢ ص ٤٢٥ فإن وقع حرف ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم في فعل من تطوع أطوع ، ومن تذكر اذكر . دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف وقد كان يقع في الإدغام فهما في الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا وأطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الخاء في خلف والغاف في تطلوا . . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فادارأتم فيها) يريد فدارأتم (وازينت) إنما هي تزينت . . ومن ذلك قوله عز وجل (أليتنا) .

وينبغي عل هذا أن نقول في ترس اترس فإن بينت فحسن البيان كحسنة فيها قبله .

فلنحول الألف هاءنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَلُوا . فالتحريك يسقطها ؛ كما أن الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)^(١) وإنما كان (ندارأتُم) فيها ، فادغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اعْبُرْنَا بِكَ وَيَمُنْ مَعَكَ)^(٢) .

فإن قلت : تتكلمون ، وتدعون ، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع^(٣) ؛ لأن الأفعال إذا كانت على (يَفْعَلْ) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيها ضارعه . إنما تكون في الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلق ، واقتدر ، واحمررت ، واستخرج ، واغلوذن ، واحرنجم . أو في الأمر : اضرب ، اقتل ، استخرج ؛ لأنها تضارع أسماء الفاعلين فتنتزع ، فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها في الأفعال وتصرفها ، وأمر وقوعها في الأسماء ، والعلّة في ذلك إذ كان بابها الأفعال .

فإذا قلت في المنفصلين : هذا اسم موسى^(٤) لم يجز أن تطرح حركة الميم على السين ، /وتحذف ألف الوصل ، كما فعلت في الأفعال ؛ لأن المنفصل بائن مما قبله ، وإنما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنك تخفي إن شئت ، وإن شئت حققت ، والمخفى بزنة المحقق ، ألا أنك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعففاً . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الذي قبل التاء الوسطى ساكن^(٥) .

(١) البقرة : ٧٢ .

(٢) النمل : ٤٧ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٦ : « ولا يسكنون هذه التاء في تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاعض بها ما كان في معنى فعل وافتل في الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فزنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ : « ما يجري مجرى المنفصلين قولك : اقتلوا ويقتلون ، إن شئت أظهرت وبينت وإن شئت أغفيت وكانت الزنة على حالها كما تفعل في المنفصلين في قولك اسم موسى وقوم مالك ، لا تدغم . »

(٥) فعل ، وتعمل من المضاف لا يجوز فيها ولا فيها تصرف منها الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأما الملحقات من الأسماء فلا إدغام فيها^(١) ؛ لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به .
وذلك قولك : قَرَدَد ، وَمَهْدَد وما أشبهه ، لأنه ملحق بجمعهم . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك :
قَرَادَد ، وَمَهَادَد ؛ ليكون مثل جعفر^(٢) .

فإن لم يكن ملحقاً لزم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل أَلَد ، وَأَصَمَ ؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) ليس بملحق
بفعلال .

ألا ترى أنَّ مصدرهما مختلفة إذا كان فِعْلَيْن تقول : دحرج درجة ، وأكرم إكراما .
وكذلك (فَعَّلَ) ليس بملحق بدحرج ؛ لأنَّ مصدره التفعيل .

ولكن مثل جُدُول ملحق بجمعهم وكذلك كثر .

/ وإن كنا فعلين فهما ملحقان بدحرج . تقول : حَوَّلَ يحوِّل حوالة^(٣) ، وَبَيَّطَرُ بيطرة^(٤) ^١/_{٢٥١}
وسَهَوَكَ سَهْوَةً^(٥) . وكذلك ساقى يساقى ساقاة^(٦) .

وفيما ذكرته لك ما يدل على ما يرد عليك منه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « إذا ضاعفت . . . وذلك قولك : تردد ، لأنك أردت أن تلحقه لأنه إنما أردت أن
تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت . . . وذلك قولك جلبيته فهو مجلب . . » .

وقال أيضاً : « هذا باب تصنيف اللام . . . وذلك قولك تردد ، لأنك أردت أن تلحقه بجمعهم . . . » .

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعفر .

(٣) حوّل الرجل ضعف وأما حوّل بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فوزنه ففعل .

(٤) بيطر الدابة : شق جلدها ليدأوها .

(٥) في اللسان : السهوك : الصرع . وفي التاموس : سهوك : مشي رويداً .

في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة .

وذلك فعلت ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها بجرى دحرجت والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو
جلبيته جلبيية ، وشملته شملة ومثل ذلك فوعلت ، نحو حوّلته ، وصومعت صومة ومثل ذلك فعملت ، نحو بيطرت بيطرة ، وهينت
هيمته ومثل ذلك فوعلت ، نحو جهورت ، وهوعلت هرولة ومثل ذلك فعملته نحو سلقته سلقاء ، وجعبته جعباء وقلبيته قلساء .

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٥ في تلخيص قواعد الإلحاق .

(٦) سلقاء : ألقاء على قناء .

هذابَاب

ماشيه من المضاعف بالمعتل محذوف في موضع حذفه

وذلك قولك في أَحَسَّتْ : أَحَسْتُ^(١) ، وفي مَسَّتْ : مَسْتُ ، وتطرح حركته على ما قبله ، وتحذفها ، تشبيها بقولك : أردت ، وأقمت ، وكَلَّتْ ، ويَعْتُ ، كما استويا في باب رَدُّ وقام في الإسكان .

واستويا في التصحيح في باب (فُعَل) و (فُعَل) تقول : صُور كما تقول : دُرر ، ويربع كما تقول : قَدَد .

وإنما تفعل هذا في الموضع الذي لاتصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك في فِعِلْت / وقِلْنِ^١
٢٥٢

فإنما لم أَحِسَّ وقولك : أَحْيَسَ ، وامَسَسَ ، ومَسَّ وحِسَّ فلا تحذف ؛ لأنَّ هذا تدخله الحركة إذا ثَنِيَتْ ، أو جمعت ، أو أنَّثَتْ ؛ نحو : أَحَسُّوا ، وأَحَسَّا ، وأَحِصِّي . وكذلك مَسَّى ومَسَّا .

وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيد ولا حسن ، وإنما هو تشبيه . قال الشاعر :

خلا أنَّ الرِّساقَ منَ المَطسَمَيايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِيْلِهِ شُشُوسُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٠ « باب ما شذ من المضاعف تشبه بباب أقت . . . وذلك قولم : أحست يريون أحست ، وأحسن يريون أحسن . وكذلك تبني اللام من الفعل فيه عل السكون ولا تصل إليها الحركة شبهوها بأقت . . . »

فإذا قلت لم أحس لم تحذف ، لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة ولم يبن عل سكون لا تناله الحركة . . . »

(٢) رواية أحسن به كما هنا ذكرت في موضعين من أمال الشجرى ج ١ ص ٩٧ ، ٣٨٨ وفي الاقتضاب ص ٢٩٩ .

وروى ثعلب في مجالسه ص ٤٨٦ حين به وكذلك القائل في أماليه ج ١ ص ١٧٦ وفي السط ص ٤٣٨ .

ومن قال : مَسَتْ فَفَتَحَ الميمَ فَإِنَّمَا شَبَّهَا بِلَسَتْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا كَانَ لَاسٍ يَلِيسُ . وقد فَسَّرْنَا^(١) امتناعها من ذلك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل .

فهذا الذي فتح الميم حذف لما ذكرت لك . وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أَنَّ التضعيف مستثقل وَأَنَّ رَفَعَ اللسان عنه [مرة واحدة ثُمَّ العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب^(٢)] وقوم من العرب إذا وقع / التضعيف أبدوا الياء من الدالِّ لثلاث يلتقي حرفان من جنس واحد ؛ لِأَنَّ الكسرة بعض الياء ، وَأَنَّ الياء تُغَلِّبُ على الواو رابعةً فما فوقها حتَّى تصيرها ياءً ؛ لا يكون إلَّا ذلك . وقد مضى هذا .

وذلك قولهم في تَقَضَّضَتْ : تَقَضَّيْتُ^(٣) ، وفي أَمَلَتْ : أَمَلَيْتُ . وكذلك تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرتِ والدليل على أَنَّ هذا إِنَّمَا أُبْدِلَ لاسْتِثْنَاءٍ التضعيف قولك : دينار ، وقيراط . والأصل دَنَارٌ وقِرَاطٌ ، فأُبدِلتِ الياء للكسرة ، فلمَّا فُرِّقَتْ بين المضاعفين رجع الأصل فقلت : دنانير ، وقراريط ، وقُرَيْرِيط .

واعلم أَنَّ الشعراء إذا اضطرُّوا إلى إسكان حرفٍ مَّاهٍ متحرِّكٍ فلم يَصاوُوا إلى ذلك أبدوا منه الياء إذا كانت قبله كسرة ؛ لِأَنَّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرِّكْ ، فيسلم الإعراب ، ويصحَّ الوزن . وذلك قوله :

الأشوس : الذي ينظر بأحد شئ عينيهِ تفتيلاً وقيل هو الذي يصغر عينه ، ويضم أسفاهه ، والفسير في به وإليه يعود على الأسد .

ولأبي زيد الطائي معه قصة مذكورة في الانصاف ص ٢٩٩ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٣٥ مع بقية الأبيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى .

(٢) تصحيح السرياق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « باب ما شذَّ فُأبدِلَ مكان اللام ياء لكرامية التضعيف وليس بمطرِد . . . وذلك قولك : تسميت ، وتظنيت ، وتقصيت : من القصة ، وأملت . . . »

وفي الكامل ج ٦ ص ١٩٦ « والعرب تبدل كثيراً الياء من أحد التضعيفين فيقولون تظنيت والأصل تظنلت ، لانه تفعلت من الظن وكذلك تقصيت من الانتفاض وكذلك تسميت ويثل هذا كثير . »

وانظر ص ٦٢ من هذا الجزء .

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنْ الشَّعَالِ وَوَحْشٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(١)

١ / لم يجز أن يذكر الباء في الشعاب ، ويحركها فينكسر الشعر ، فأبدل الياء لما ذكرت لك . ومثله :

ومنهل ليس له حَسَوازقٌ وَلِضَفَادِي جَمْسِهِ نَقَائِقُ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من الباء في الشعاب ، والأرانب .

وقال ابن صفور في كتابه الضرائر : وقد يمكن أن يكون الثمال جمع ثمالة فيكون الأصل الثمائل « ثم قلبا مكاناً » .

الأشارير : جمع إشرايرة بكسر الهمزة وهي القطعة من اللحم تجفف للدغار . تتمره : تجففه يريد بقاءه في وكرها حتى يجف . الوخز : القطع من اللحم وأصل الوخز الطعن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروي : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجرصة لأشارير وبالنصب حال منها . وقال النحاس في شرح أبيات سيبويه ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة وتنجب منه ثعلب فقال إنما كان ينمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا .

البيت من قصيدة لأبي كامل اليشكري في وصف عقاب . انظر شواهد الشافية ص ٤٤٣ - ٤٤٤ وبجلاس ثعلب ص ٢٢٩ ، والضرائر للألوسي ص ١٥٣ .

في الأصل « تتمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من العين في الضفادى للضرورة .

المهبل : المورد . الحوازق : الجماعات مقردها حازقة وقيل حزيفة وجميع فعيلة جمع فاعلة ، الجم : منظم المساء . والنفاق : أصوات الضفادع مقردها تنققة .

منهل : مجرور برب المحذوف ، بعد الواو ، جمه مضاف إليه . والنفاق مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة صفة ثانية للمهل .

وصف المهبل بالبد والمخافة فلا يقدر أحد أن يرده لبدنه وهوله ، فليس به إلا الضفادع النفاقة ولكن لإقداى وشجاعتى قد وردته ، وقال الأعمى : ويقال إن البيت مصنوع صنعه خلف الأحمر .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، الضرائر للألوسي ص ١٥٢ .

هذَابَاب

ما يحذف استخفاً لأن اللبس فيه مأمون

وذلك أنَّ للأشياء أصولاً ، ثمَّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها .

فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشئ أصله .

ومنه ما يحذف لأنَّ ما بقى دالٌّ عليه وإن يكن ذلك أصله .

فأما ما يبلغ به أصله فإنَّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لأنَّ الأصل الرفع ، وهو الذي لا يتم الكلام إلَّا به ؛ كالابتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

وإنَّما المنصوب والمخفوض لما خرجا إليه عن هذا الرفع .

فلذلك اشتركا في التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات .

/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ؛ $\frac{1}{٢٥٥}$ نحو : مررت بعمَّانَ ، وأحمرَ يا فتى .

وذلك قولك في الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربته ، ومررت به ، وضربتهم ، وعليهم واحد^(١) .

وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على المخفوض ، ليسلم الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر .

فإنَّما زدت هذه النون ليسلم ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت : الضاربى والياء منصوبة ، فإنَّما ذلك ؛ لأنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .

والدليل على أنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا .

(١) أنظر ص ٧ .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة في قولك : اضرب الرجل ، فإنما ذلك لالتقاء الساكنين وليس بلازم . وإنما كسروا ليُعلموا أنه عارض في الفعل ، إذ لم يكن من إعرابه^(١) .

ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في / المجرور : منى ، وعنى ، وقننى^(٢) .

زادوا النون ؛ ليسلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت في المجرور كما زيدت في المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرفاً بالحركة لم تزد ؛ نحو قولك : هذا هنى ، وذنى .

فالذي ذكرنا مما يحذف قولك : إننى ، وكأنتى ، وألغى ، لأن هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الآخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حرركاتها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « وأعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (ن) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء . وسألته عن الضاربي فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا في الفعل ضربى ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فإن قلت : قد نقول اضرب الرجل فتكسر فإنك لم تكسرها كسراً يكون للأسماء إنما يكون هذا الالتقاء الساكنين » .

كلام المبرد صريح في أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحل بال في موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبة في الضاربي والدليل على أن الياء منصوبة قولك : الضاربي زيدا » .

وقال في ص ٤٥ من الأصل . « وقع في النصب ، نحو ضربى والضرابى » .

وقال في ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا الضاربي الياء في موضع نصب » .

وقال في الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل في الحديث عن اسم الفاعل « ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجوز ذلك في الغلام » .

وفي الأشموني ج ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض .

وفي التصريح ج ٢ ص ٣٠ ذهب الجرمي والمسازني والمبرد إلى أن الضمير فيهما في محل خفض . . . وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦٢ « وقال الرماني والمبرد في أحد قوله « فجعل المبرد قولين في هذا . وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في الضاربك في موضع نصب أو جر ورد على الأغش الذي جعله في موضع نصب فقط وسيبويه يراه في محل جر أو نصب فالمراد في المقتضب عدل عما قاله في نقد سيبويه ج ١ ص ٩٤ » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ « وسألته عن قولهم ، عنى ، وقننى ، وقطنى ، ومنى ، ولغنى فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور هنا كلمة إضمار المنصوب ، فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قنن ، ولا النون التي في من فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة لفتكلم » .

ويجوز فيهن الحلف فتقول : إني ، وكأني ، ولكني .

وإنما جاز ، لأنَّ النون في (إن) و (كأن) ثقيلة ، وهي مع ذلك مُشَبَّهة بالفعل وليست بأفعال . فحلفت كراهية التضعيف ، وإنَّ أثبت فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلني ، وليس في لعل نون ، فإنَّما ذلك لأنَّ (لعل)

مضعفة^(١) : ، وهي أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتدغم كل واحدة / منهما في $\frac{1}{٢٥٧}$ صاحبها . وقد مضى القول في هذا .

فأما (ليتني) فلا يجوز حلف النون منها إلا أن يضطرَّ شاعر فيحذفها ؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها ، و«ليت» بفعل إنما هي مشبهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنَّى مَزِيدُ زَيْدًا فَسَلَّاقِي أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْسَ أَصَادَفَهُ وَيَهْلِكُ جُلٌّ مَالِي^(٢)

فهذا من المحلوف الذي يُلغ به الأصل .

(١) يريد مضعفة اللام .

في سبويه ج ١ ص ٣٨٦ « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت ، إني ، وكأني ، ولكني ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالها إياها ، وتضعيف الحروف حذفوا إلى تل الياء . قلت : لعل ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقرعها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه . »

وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٨٦ على حلف نون الوقاية من لئني للضرورة . والشعر لزيد الخليل رضي الله عنه . مزيد رجل من بني أسد كان يمتن أن يلقى زيد الخليل فلقبه زيد الخليل فطمته فهرب منه . العوالي : جمع عالية : وهي من الريح ما على الموضع الذي يركب فيه السنان . يمتن وقت اختلاف الرماح بجيئها وذهابها للطلعان . جابر : رجل من غطفان تمتن أن يلقى زيدا فانلقيا فاعتصما طمحين وما دارعا فالتقيا رجع جابر ولم يغز شيئا ، وانكسر ظهره .

كفية في توضيح المفعول المطلق أي تمتن مزيد تمتنيا كمتنى جابر ، وإذ ظرف عامله متية وهي اسم مصدر تمتن . ويهلك : مضارع منصوب بأن مفسرة بعد وار المحية الواقعة في جواب امتن . انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ . .

وتما حلف استخفافاً لأنَّ ما ظهر دليل عليه قولهم في كلِّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مثل
بنى الحارث ، وبنى الهَجَم ، وبنى العنبر : هو بَلْعَنبر ، وبَلْهَجَم . فيحلفون النون لقربها
من اللام ؛ لأنَّهم يكرهون التضعيف . فإن كان مثل بنى النجَّار ، والنمر ، والتميم لم يحلفوا ؛
لأنَّهم يجمعوا عليه علَّتين : الإدغام ، والحذف .

ويقولون : علَّما بنو فلان ، يريدون : على الماء فيحلفون لام على ؛ كما قال :

/ وما سُبِقَ الْقَيْمِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عُلَمَاءُ قُلْفَةً خَالِدٍ^(١)

واعلم أنَّ كلَّ مدغم فيها بعدة إذا كانا من كلمتين فإظهار الأوَّل جائز ؛ لأنَّه غير لازم
للثاني ، إلَّا أنَّه في بعض أحسن منه في بعض على قدر تداني المخارج وبُعدها .

فإذا لقيت التاء دالا أو طاء ، كان الإدغام أحسن^(٢) ؛ لأنَّ مخرج الثلاثة واحد ، وإنَّما
يفصل بينها أعراض فيها . وذلك قولك : ذهب طَلْحَة ، الإدغام أحسن . وكذلك هُذْمَدَارُ زَيْدٍ^(٣)
ومثل ذلك : لم يعد تَمِيم ، ولم يعد طَاهِر .

فإن قلت : انقط داود كان الإدغام بأن تطبق موضع الطاء أحسن لأن في الطاء إطباقا
فيكرهون ذهابه . تقول : انقطَّ داود .

ولو قلت : انقطَّ داود كان حسنا . ولكن الاختيار ما ذكرت لك . وإن لم تدغم / فجائز .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ هـ فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لأدنان استجازوا حذف إحداهما استقلا
لتضعيف ، لأن ما بقى دليل على ما حذف فيقولون علماء بنو فلان كما قال الفرزدق : وما سبق القيس . . .
وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يميزون منه حذف النون التي في قولك : بنو لقرب خرج النون
من اللام وذلك قولك : فلان من بلحارث ، وبلعبر ، وبلهجم . وأما هذا ج ٨ ص ٦٥ .
والبيت مفرد في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ وفي أمال الشجري ج ٢ ص ٤ .

وقال سيويه ج ٢ ص ٤٣٠ هـ ومن الشاذ قولهم في بنى العنبر ، وبنى الحارث ، وبلعبر ، وبلحارث يحذف النون وكذلك
يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت ما أكثر في كلامهم وكانت
لللام والنون قريبي الخارج حذفوها وشبهوها بمست . . . ومثل هذا قول بعضهم : علماء بنو فلان فحذف اللام يريد : على الماء
بنو فلان وهي عربية .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٨ هـ وكذلك الطاء ، مع التاء . . .
وكذلك التاء مع الدال ، والتدال مع التاء لأنه ليس بينهما إلا الحس والجهر . . .
(٣) الأصل : هلمت داو زيد .

والظاء ، والطاء ، والذال هذا أمر بعضهن مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبیین .

وفيما ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فأما قراءة أبي عمرو (هَثُوبُ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التَّبْيِينَ أَحْسَنَ مِمَّا قَرَأَ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ لَا تَقْرُبُ مِنَ اللَّامِ كَقَرَبِ التَّاءِ وَأُخْيِيهَا . وَكَذَلِكَ التَّاءُ فِي قِرَاعَتِهِ (بِتُؤَيِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) ^(١) .

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكل اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التي ذكرت لك وهي ثلاثة عشر حرفاً إلا الإدغام . وقد ذكرناها بتفسيرها ^(٢) .

وإنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف ؛ أَلَا تَرَى / أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَجْزِ الْإِظْهَارُ ؛ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَيَرِدَ الشَّيْءُ إِلَى أَصْلِهِ ؛ نَحْوُ : رَدَّ ، وَفَرَّ ، وَدَابَّةً ، وَشَابَّةً ، لِأَنَّ الْبَاءَ الْأُولَى تَلْزِمُ الثَّانِيَةَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنَّهَا تَكَلَّمَانِي ، وَتَكَلَّمَانِي ، وَقَوْلُهُ : (أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُوْنِي) ^(٣) وَفِي الْقُرْآنِ : (لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ) ^(٤) فَلَاَنَّ الثَّانِيَةَ مَنْفَصِلَةً مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ . تَقُولُ : أَنَّهَا تَظْلِمَانُ زَيْدًا ، وَأَنْتُمْ تَظْلِمُونَ عَمْرًا .

وَأَمَّا (دَابَّةً) فَهِيَ فَاعِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ (رَدَّ) فَعَلٌ . فَهَذَا لَازِمَةٌ لِإِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى لَا تَنْفَصِلُ مِنْهَا . فإِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازَ رَدَّدَ ، وَضَبَّنَ كَمَا قَالَ :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلِي وَأَظْلَلِي ^(٥)

(١) قراءة الأدغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسبويه ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) تقدم في ص ٢١٣ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) الصف ٥٥ :

(٥) استشهد به سبويه ج ٢ ص ١٦١ على إظهار التضعيف في أظلل للضرورة . الوجي : الخفاء . الأظلل : باطن خف

البيهر . والمعنى أنه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ، وبعده :

من طول إملال وظهر ممل

الأملال : السفر ، وممل شاذ أيضاً والقياس مل .

وهو من رجز لأبي التيجم المجل في وصف الإبل ، أوله : الحمد لله العمل الأجل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ والطرائف

الأدبية للأستاذ الميمني ص ٥٧ - ٧١ .

وقال :

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مَنْ خُلِقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامَ وَإِنْ ضَيَّنُونَا^(١)

وقال :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ^(٢)

/ واعلم أَنَّ أَلْفَ الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر أَلَفَاتِ الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهنَّ .

وذلك أَنَّها مفتوحة ، لَأَنَّها لم تلحق اسمًا ولا فعلًا ، نحو : اضْرِبْ ، واقتُلْ ، وابن ، واسم ، وإنَّما لحقت حرفًا ، فلذلك فتحت وخولف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت في دَرَجِ الكلام سقطت كسقوط سائر أَلَفَاتِ الوصل . وذلك قولك : لقيت القوم فتسقط ، وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرَّفت فيه ، إِلَّا أَنْ تلحقها أَلْفُ الاستفهام فتجعلها مَمَّةً ، ولا تحذفها ، فيأتيَس الخبر بالاستفهام ؛ لَأَنَّها مفتوحة ، فلو حذفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك في الاستفهام : آرجل لقيك ؟ وقوله : (اللَّهُ خَيْرُ أَمَّ مَا يُشْرِكُونَ)^(٣) .

وكذلك أَلْفُ (أَيْم) ، لَأَنَّها لم تزل اسمًا لا يستعمل إِلَّا في القسم ، فهو مضارع لَأَلْفِ اللام :

تقول : أَيْمَ اللَّهُ لقد كان / ذاك ، أَيْمَنَ اللَّهُ لقد كان ذاك . ولذلك قالوا : يَا اللَّهُ اغفر لنا^(٤) ، لَمَّا كنت في اسم لاتفارقة وثبتت في الاستفهام فعلوا بها ذلك .

وكذلك : أَفَّا اللَّهُ لتفعلنَّ ، لما وصفت لك .

فإذا كنت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة فَإِنَّ النحويين يختلفون فيها . فيقول قوم : أَلَحْمَرِ جاعئ فيثبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ؛ لَأَنَّها كانت اسْمًا ، فلَمَّا تحركت السين سقطت أَلْفُ الوصل . فهؤلاء يحتجّون بثبوتها في الاستفهام ، وَأَنَّ ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إِلَّا على ذلك

(١) تقدم في ص ١٤٢ .

(٢) تقدم في ص ١٤٢ .

(٣) النمل : ٥٩ .

وحديث حمزة الوصل تقدم في ص ٣٠ ، ٦٢ ، ٦٤ .

(٤) الشاهد في قطع حمزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله : أَفَأَنَّهُ . وانظر شرح الكافية لرضي ج ٢

ص ٣١٠ ، وسيوريه ج ٢ ص ١٤٥ ، ٤١٠ .

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام مما قرب جواره منها ؛ لأنَّ حكم اللام عندهم حكم السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحمر جاعلى ، فيحذف الألف / لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو $\frac{1}{٢٦٢}$ (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَثُوتِي) (١) .

وكان الأَخفش يجيز : اسَلَّ زيدا ؛ لأنَّ السين عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة . وهذا غلط شديد ؛ لأنَّ السين متصرفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، فمضى وُجد السبيلُ إلى إسقاطها سقطت ، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره . فأمرهما مختلف . ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات .

تَمَّ الإدغام

قال أبو العباس : كُنَّا قَدَمْنَا في أوَّل كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها في مواضعها ، ولم يكن موضع تفسيرها ، فوعدنا أن نفسرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها .

فمن ذلك لام الخفض التي يسميها التحويُّون لام اليمْلَك / فقلنا : هي مكسورة مع الأسماء $\frac{1}{٢٦٤}$ الظاهرة ، ومفتوحة مع الأسماء المضمره (٢) ؛ لعلَّة نذكرها . وهذا أوَّان ذكرها (٣) .

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمر ؛ نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدرهم لكُم ، ولهم . وكذلك كلُّ مضمر .

فإذا قلت : المال لزيد كسرتها ؛ ثلثاً تلتبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعراباً فيسلمها على ما خيَّلت .

(١) النجم : ٥٠ ؛ وفي الأتحاف ص ٤٠٣ « بادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها نافع وأبو عمرو وأبو إسحق ويعقوب » وانظر شرح الشافية ج ٣ ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) في الأصل (المظهرة) وهو سهو .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٩ « باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال ، وله مال ، ففتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبس بلام الابتداء إذا قال : أن هذا فلان ، ولهذا أنضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمرنا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون الرفع ويكون الجر . . . وقد كرو المبرد هذه اللمة في المختضب كما ذكرها في الكامل ج ٤ ص ٤٦ وسيبويه في الجزء الرابع ص ٥٣٤ .

وموضع الالتباس أنك لو قلت : إن زيدا لهذا ، وإن عمرا لذلك ، وأنت تريد لام الملك ، لم يدر السامع أيهما أردت : إن زيدا في ملكك ذاك ، أو إن زيدا ذاك ؟
فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لذلك ، علم أنه في ملكه ، وإذا قلت : إن زيدا لذلك ، علم أن زيدا ذاك .

وكذلك الأسماء العربية إذا وقفت عليها فقلت : إن هذا لزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟
فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك في الباء ؟
قيل : لأن الباء لا يشرکہا مثلها فتخاف لبسا ، فبنيتها أبدا الكسر مع الظاهر والمضمر .
تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبهم .

كما أن بنية الكاف الفتح إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كه^(١) يافى .
فإن قال : فما بالك تكسرهما إذا قلت : لست كى ؟
فلأنما ذاك ، لأن باء الإضافة تحول كل حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلابى ، وضربت غلابى ، والمال لى .

فإنما أمثك الالتباس في اللام مع المضمر ، فلأنما ذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجر . تقول : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، وإن هؤلاء لنحن . فلاختلاف اللفظين أمن الالتباس .

قال : وكنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أمر الأفعال ، والأسماء ، ووعدنا أن نخبر لم كانت الأسماء على ثلاثة أنحاء لا زيادة فيها : على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟
وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن في الأفعال شيء على خمسة أحرف كلها أصلي . فهذا وقت تفسيره وموضعه .
/ للنحويين في هذا أقاويل يقارب بعضها بعضا .

(١) جر الكاف لضمير المتصل مختص بالضرورة عند سبويه قال : في ج ١ ص ٣٩٢ « إلا أن الشاعر إذا اضطر أنصر في الكاف ليجررتها على القياس . . . »

يقولون : الأسماء أَمْكَن من الأفعال ، فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة تَمْكُنُهَا^(١) ، وأن الأفعال تَبِع لها .

فقلنا في تفسير قول هؤلاء : الدليل على صحة ما قالوا أَنَّ الأسماء الثلاثية تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال ؛ لأنَّ أبنية الأفعال إنما هي فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعَّلَ ومضارعها : يَفْعُلُ ، وَيَفْعِلُ ، وَيَفْعَلُ .

والأسماء تكون على (فَعَلَ) ؛ نحو : جَمَلَ وَجَبَلَ ، وعلى (فَعِلَ) ؛ نحو : فَخَذَ وَكِيفَ ، وعلى (فَعَّلَ) ؛ نحو : رَجُلَ وَعَضُدَ .

وتكون الأسماء مفردة (بِفَعَّلَ) ؛ نحو : ضِلَعَ وَعَوَّضَ ، و (بِفَعَّلَ) نحو : خُصَّضَ ، وَعُنْتُ .

وتكون سواكن الأوساط ؛ نحو : فَهَدَ ، وَكَلَبَ ، وَنَحَوَ : جَلَعَ ، وَعَدَلَ ، وَنَحَوَ : بُرَدَ ، وَخُرَجَ .

ويكون في المتحركة ، نحو : إِبِلَ ، وإِطْلَى .

فإذا صرت إلى الأربعة لم تكن الأفعال / بغير زائدة إلا على (فَعَّلَلَ) ؛ نحو : دَحَجَ ، $\frac{1}{367}$ وَسَرَهَفَ^(٢) وَهَمَلَجَ^(٣) . فهذا نظيره في الأسماء جعفر ، وصندل ، وفرقد .

وتكون في الأسماء على (فَعَّلَلَ) ؛ نحو : درهم ، وهجرع .

وفُعِّلَ نحو : حُبْرَجَ وَتُرْتِمَ^(٤) ، و (فَعَّلَلَ) نحو : زَبْرَجَ ، وَزَبِيرَ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لا تكسر الجمع ، لأنها بلغت أكثر الداية ما ليس فيه زيادة فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها إذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذ كان عدده أكثر عدد مالا زيادة فيه . . »

وقال المازني في تفسيره ج ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أمر لازمة فيها ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستثناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة . »

(٢) سرقه : نعه وأحسن غذاه .

(٣) هلمت الداية هلمجة وهلمجا : حمن سيرها في سرعة .

(٤) الحبرج : ذكر الحباري . ذكرنا فيما سبق ص ٦٦ أن الترم من أمثلة سيبويه والمصنف ولم تذكره كتب اللغة .

(٥) الزبير : ما يملو الثوب الجديد . ٢٢٢

فلذلك كان في الأسماء مثل سفرجل ، وجنمَرش ، وجِرْدخل ، وقُدْعيل^(١) .
 فزادت هذه الأبنية كما زاد ما ذكرت لك . وإنما ذكرت لك رسماً وبقيت أشياء ،
 لأنني إنما أردت بما بينت الإيضاح لهذا الأصل الذي ذكرته .

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ، وتتصرف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك
 من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة الثاء في تدرج ، وألف الوصل والنون ، في اخرج ، ونحوه ،
 وتضعيف اللام في قولك : اقشعر ، واطمأن ، فكهوأن يبلغوا بها الخمسة ، فتلزمها الزوائد
 فتخرج عن المقدار ، وتصير إلى ما يستثقل . والأسماء لا يكره ذلك فيها ، لأن / الزوائد غير
 لازمة لها ، وإن كانت قد تدخل في بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعالي .

ألا ترى أن قولك : اقتدر ، واستخرج ، وقاتل ، واغدون ، واغلو^(٢) قد خرجت هذه
 الأفعال إلى معانٍ بالزوائد ، لولا هذه الزوائد لم تعلم .

إذا قلت : استخرج فمعناه : أنه طلب أن يخرج إليه .

وإذا قلت : (فاعِل) وجب أن يكون الفعل من اثنين .

وإذا قلت : (فَعَل) فقد كثرت الفعل .

والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التي تُبنى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ،
 فإنها بعد راجعة إلى الأفعال .

وقال قوم : لما كانت الأسماء هي التي يخبر عنها ، وإنما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على
 الأفعال فضيلة تبين بها حال تمكُّنها .

وكل الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازني .

١
٢٦٩

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الإسم الرباعي والخماسي هناك .

(٢) اغدون التبت : طال . اعلوط المهر : ركب عربيا وانظر النصف ٣ ص ١٣ .

بَاب مَصْطَفِيْنَ

قال أبو العباس : وهذا أيضا مما لم يفسر .

إذا كان الاسم مقصوراً^(١) فإنما تأويل قَصْرِهِ أَنْ يكون آخره ألفاً ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلاً ، وإنما هي منقوبة من ياء أو واء ، أو تكون زائدة .

فأما المنقوبة ؛ فنحو ألف قفا ، وإنما هي واو قَفَوْتُ ، وحصى إنما هي منقوبة عن ياء . تقول إذا جمعت : حَصِيَّاتٍ ؛ كما أنَّها في الفعل كذلك .

تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .

والزائدة مثل ألف حُبْلٍ ؛ لِأَنَّهُ من الحَبْلِ . وكذلك مِعْزَى^(٢) ، وَحَبَّطَى^(٣) من قولك : مَعَزٌ ، وَحَبِطَ بَطْنُهُ .

فهذه الألف لا يدخلها إعراب ، ولكنها تنوّن إذا كان الاسم منصرفاً ، ويترك / تنوينها $\frac{1}{٢٧٠}$ إذا كان مما لا ينصرف .

فإذا تَنَيَّنَتْ اسمها هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف ، أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو الياء^(٤) ؛ لِأَنَّهَا في موضع حركة ، والألف لا تتحرك .

(١) المبرد عنون للمقصور هنا بباب مصطفين وعنون له في الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب المقصور والممدود فقد استعمل اللفظة المشهورة ، (المقصور) أما سيبويه فيسمى المقصور منقوصاً قال في ج ٢ ص ٩٢ هذا باب تننية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف . هذا باب تننية ما كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال في ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون .

وابن ولاد في كتابه المقصور والممدود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذي يسمى منقوصاً . .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه ، والفراء في كتابه : المنقوص والممدود .

(٢) ألف معزى زائدة للحاق بهم بدليل قولهم معزاة وبدليل تنوينها .

(٣) رجل حبلى : غليظ قصير بطين والنون والألف زائدان للحاق بسفرجل بدليل التنوين وقولهم حبلة .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٩٢ هـ أعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف جبل فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التننية لأنك إذا حركت غلابه من ياء أو واو غالتي من الأصل أولى وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . . .

تقول في ثنية قفا : قَفَوَان ، وفي ثنية رَحَى : رَحْيَان ؛ كما كنت قائلًا في الفعل : غَزَوَا
إذا ثَنَيْت ؛ لِأَنَّهُ من غَزوت ، وَرَمِيَا ؛ لِأَنَّهُ من رَمَيْت .

وإذا كانت الألف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كُلِّ حال . تقول : غَزَوْتُ ثُمَّ تقول :
أَغَزَيْت ، واستغريت .

وكذلك الاسم ، تقول في ثنية مَلْهَى ، وَمُسْتَغَزَى : مَلْهَيَان ، مُسْتَغَزَيَان^(١) .

فَأَمَّا الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لِأَنَّ الواو إليها تصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

فإذا أردت الجمع على جهة التثنية - وذلك لا يكون إلا لا يعقل - تقول : مسلمان .

ومسلمون ، وصالحان -/، وصالحون . 1
٢٧١

فعلى هذا تقول : في جمع مصطفي مُصْطَفَوْنَ^(٢) . وكان الأصل على ما أعطيتك مصطفيون ،
وقبل أن تنقلب : مصطفوون ، ولكنها لما صارت ألفا ، لم يجوز أن ترد إلى ضمة ولا إلى
كسرة لعلتين .

إحداهما : استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة
قبلهما .

والثانية : أَنَّهُ لا نظير له فيخرج عن حُدِّ الأسماء والأفعال .

فإن كان في موضع فتح ثبت ؛ لِأَنَّ الفتحة أخف ، وَلِأَنَّ له نظيرا في الأسماء والأفعال .

فَأَمَّا في الأفعال فَإِنَّكَ تقول لواحد : غَزَا ، وللاثنين : غَزَوَا ؛ لثَلَا ياتبعين الواحد
بالاثنين . وكذلك رمى ، ورميَا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٣ باب ثنية ما كان منقوصاً وكانت عدة حروف أربعة . . أما ما كانت الألف فيه بدلا
من حرف من نفس الحرف ، فتحو أضي ، ومغزى ؛ وملهى ، ومرمى ، ومجرى تثنى ما كان من ذا من بنات الواو
كثنية ما كان من بنات الياء .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ باب جمع المنقوص بالواو والتون . . .
ألم أنك تحذف الألف ، وتُدع الفتحة التي كانت قبل عل حالها وإنما حلفت ؛ لأنه لا يلتق ساكنان . . .

وأما في الأسماء فتقولك : التزوان ، والغثيان^(١) ؛ لأنك لو حذفْتَ لالتبس بفعل من غير
المعل.

وقولنا : الفتحة أخف . قد بان لك أمرها .

تقول : هذا زيد / ، ومررت بزيد ، فلا تعوِّض عن التنوين ؛ لأنَّ قبله كسرة أو ضمة .
وتقول : رأيت زيدا ، فتبدل منه ألفا من أجل الفتحة .

وتقول : رأيت قاضيا ، وتسكن الباء في الخفض والرفع ، في الوقف والوصل ، ثم تذهب ،
لالتقاء الساكنين ، وهو التنوين الذي يلحقها وهن ساكنة .

وتقول في فخذ - إن شئت - : فخذ ؛ وفي علم : علم .

وكذلك في عضد ، ورجل : عضد ورجل . ولا يجوز الإسكان في جمل^(٢) ؛ وما كان مثله .

فعلى هذا تقول : هما مصطفىان ، وهما الأشقيان ، وأعجبنى قنواهما ، ورأيت قنويهما
والمصطفيين .

فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي كانت في معزى ، ومصطفى والواو ساكنة .

وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فبقيت واو الجمع ، أو ياء
الجمع ، وما قبل كل واحد مفتوح ؛ لأنه كان مفتوحا قبل الألف فحذفت الألف وبقي الشيء
على حاله

(١) يريد المبرد التعليل لصحة الواو والياء في التزوان والغثيان ، فإنه لو قلبتا ألفا اجتمع ألفان فحذفت إحداهما للساكنين
فتصير الكلمة نزان ؛ غثان فيلتبس ببناء فعال وانظر ص ١٨٩ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « وأما فعلان فيجوز على الأصل وفعل ، نحو جولان ، وحيدان ، وصوري ، وحيدى بجملة
بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لا يبيى على مثال الفعل ، نحو الحول ، والتير والورمة . . » .

(٢) انظر ص ١١٧ .

(٣) صفحات ٢٧٣ ، ٢٧٤ وضعت هنا خطأ ومكانها يد ص ١٥ من الجزء الثالث وينقلهما إلى هناك التحم الكلام
وفي صدر ص ٢٧٥ هذه العبارة : (إلا نوعا واحدا لا يكون اثنان أكثر من اثنين كما يقع جمع أكثر من جمع » .

هذاباب

المضمر المتصل

١
٢٧٥

اعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إِيَّاكَ^(١) .

وكذلك ، ظننتك قائماً ، ورأيتني ، ولا يصلح : رأيت إِيَّاي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأن التاء التي تكون في فَعَلْتَ لا تقع هاهنا . وتقول : ما جاءك إلا أنا . وما جاءني إلا أنت ، وما ضربت إلا إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ضربت ؛ لأن الكاف التي في ضربتك لا تقع هاهنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا^(٢) .

واعلم أن ضمير المرفوع التاء . يقول المتكلم إذا عني نفسه ذكراً كان أو أنثى : قمتُ ، وذهبتُ .

وإن عني غيره / كانت التاء على حالها إلا أنها مفتوحة للذكر ، ومكسورة للمؤنث . تقول : فعلتُ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن ثنى المتكلم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجز فعل نحن^(٣) ؛ لما ذكرت لك .

١
٢٧٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٢ « واعلم أنه قبيح أن تقول : « رأيت فيها إِيَّاكَ ورأيت اليوم إِيَّاه من قبل أنك قد تجد الإشهار الذي هو سوى أيَا وذلك الكاف التي في رأيتك فيها وإِيَّاه التي في رأيتك اليوم فلما قدروا على هذا الإشهار بعد الفعل ولم ينقص معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ ، وإِيَّاه . . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٠ « باب استعمال أيَا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فن ذلك قولهم إِيَّاكَ رأيت ، وإِيَّاكَ أعني فإنما استعملت إِيَّاكَ ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف وقال الله عز وجل (وأنا أو إِيَّاكم لعل هدى أو في ضلالين) من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا وتقول : أتى وإِيَّاكَ منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ونظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تصون إلا إِيَّاه) » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتا في موضع تما التي في فعلتا =

وإن نئى المخاطب قال : فعلما ، ذكرين كنا أو أنثيين . وقد تقدم تفسير هذا . ولا يجوز : فَعَلْ أَنْتَا .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلتم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كن إنا قال : فعلتن ، ولا يجوز فعل أنتن .

فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية^(١) ، ودلّ عليها ما تقدم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن نئى ألحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع ألحق واوا مكان الألف وقال : إخوانك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنثا فكذاك . تقول فى الواحد : هندا قامت . التأمة علامة التأنيث والضمير في النية ، كما كان في المذكر وإن نئى ألحق الألف^(٢) .

— ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنبا ولا يقع أنم في موضع تم التي في فعلتم لو قلت : فعل أنم لم يجز ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت ، ولا يقع أنتن في موضع تن التي في فعلتن لو قلت : فعل أنتن لم يجز .

المبرد في هذا الفصل موافق لسيبويه في أنه إذا أمكن أن يؤق بالضمير متصلا لا يجوز أن يؤق به منفصلا فتقوله : تقول : قت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك ، ورأيتي ولا يصلح رأيت إياي .

وقوله : ولا يجوز فعل أنبا ، ولم يجز فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنتن صريح في أنه لا يمدل إلى الانفصال مع إمكان الاتصال .

والسيوطي في المصع ينقل عن شرح التسهيل لأبي حيان أن المبرد يميز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال في الشعر وفي النثر مخالفاً لسيبويه وهذا هو نص كلامه ج ١ ص ٦٠ .

« في شرح التسهيل لأبي حيان : قال سيبويه نصاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف بجزوه فهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازوه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على معنى ليس في المتصل . لأنه يدخله معنى التثنية والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك . »

أصرمت حبل الوصل أم صرموا يا صاح بل صرم الحبال همو

ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٨ « أما المضر أحدث عنه فملاته هو وإن كان مؤنثاً فملاته هي وإن حدثت عن اثنين فعلا مبهما وإن حدثت عن جميع فملاتهم هم وإن كان الجميع جمع مؤنث فملاته هن ولا يقع هو في موضع الضمير الذي في فعل ولو قلت فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة . . . »

(٢) هي ص ١٣٧ كررت هنا وأخذت رقم - ٢٧٧ .

/ (يَكْ) للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنث^(١).

وتقول في الغائب : رأيته ، ومررت به . ورأيتهما ، ومررت بهما للمؤنث ، ورأيتهما ، ومررت بهما للمذكر والمؤنث ، ورأيتهما ، ومررت بهما للمذكر ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمؤنث ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمخاطبات ، وللمذكر رأيتهن ، ومررت بهن .

وكذلك تقول : هذا الضارب ، الياء في موضع نصب . وهذا المارّ في الياء في موضع خفض .

فأما قولك : ضربني ، وأكرمني فإنما الاسم الياء ، وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ، لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر^(٢) . وهذه الياء تكسر ما قبلها .

تقول : هذا غلابي ، ورأيته غلابي ، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت هذه النون ، لتسلم فتحة الفعل في الماضي ، وإعرابه في إعرابه .

وذلك ضربني ، ويضربني ، كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء .

تقول : مني وعني لأن (من) ، و (عن) لا تحرك نونهما ، لأنهما حروف مبنية . وكذلك قطني ، / وقدّني وما كان كمثل ذلك .

وإنما زيدت النون ، لأنها تزداد في الآخر ، كالتنوين الذي يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال ، والنون التي تزداد مع الألف في فعلان ، والنون حرف أغن مضارع حروف المد واللين .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التي هي علامة المضمر اعلم أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك نونك : رأيته للمرأة ، ورأيته للرجل ، وانهاء التي هي علامة الإظهار كذلك » .

(٢) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

هذَابَاب

الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب

وتفسير أصله ، وأين يجوز أن يبدل من الواو

التي تلحقها الياء والعلة في ذلك ؟

فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاء واو - فالاسم الهاء وحدها ، والواو تلحقها لخفاء الهاء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لثلاثاً يكون الواو بمنزلة الجروف الأصلية . وذلك قولك : رأيته ، وأعطيته إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أعطيته يارجل ، وجاعلي غلامهو فاعلم ، ورأيت غلامهو يا فتى ، ومررت بغلامهو ، ومررت بهو ، و (فَحَسَقْنَا بِهِ وَبَدَّارَهُو الْأَرْضَ) ^(١) ، وعليهو مال ، وهذه عصاهو يافتي ، وهذا أخوهو فاعلم .
هذا الأصل في هذا كله .

فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة ، كان الأحسن أن تبدل من ضمته كسرة ^(٢) ؛ $\frac{1}{280}$ لاستثقالهم الضمة بعد الياء ، والكسرة ، ومن الواو ياء .

وإن جثت بها على الأصل كما بدأنا به فمررت جيد .

فأما ما كانت قبلها كسرة فنحو : مررت بهي يا فتى ، ونزلت في دارهي يا هذا ، ونحو ذلك .

وأما ما كان بالياء فإنما يصلح إذا كانت الياء ساكنة ؛ نحو نزلت عليهي يا فتى ، وذهبت إليهي يا رجل .

(١) انظر من ٣ - ٣٧ .

(٢) انظر من ٣٦ - ٣٧ .

وإن شئت حذفنا التي بعد الهاء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنَّ الهاء التي بينهما حاجز ليس بحصين . فتقول : نزلت عليه يا فتى ، وذهبت إليه فاعلم .

وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عز وجل (فَأَلْقَى مَوْسَى عَصَاهُ)^(١) ؛ لأنَّ هذا يشبه بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الهاء .

فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك ، لأنَّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهُ يا فتى ، وكلمت غازيَـو فاعلم .

١ / فإنَّ كانت هذه الهاء لمؤنث لزمتهـا الألف^(٢) والفتحة ؛ للفصل بين المؤنث والمذكر ،
 وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل ؛ لخفة الفتحة والألف ؛ كما أنك تقول : رأيت زيدا في النصب ، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ، وضربتها ، وهذا غازيها ، ورأيت قاضيها .

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) وفي سيبويه ٢ ص ٢٩١ « فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما يجبت الألف في التانيث » .

هذاب

ما يختار فيه حذف الواو، والياء من هذه الهاءات

اعلم أنه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذى يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأن قبلها حرف لين ، وهى خفية ، وبعدها حرف لين ، فكروا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلا حرف نقي ، مخرجه مخرج الألف وهى إحدى / -
 $\frac{1}{282}$ هذه الثلاث .

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) ^(١) (وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ^(٢) وَفِيهِ بَصَائِرُ ورأيت قفاه يافى .
 وإن أتممت فعربى حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإن سيبويه والخليل يختاران الإتمام .

والحذف عندى أحسن . وذلك قوله (بِنَتْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ، ومن لدنه يافى ، فى إلا ^(٣) ...
 وسيبويه ، والخليل يختازان [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] ، لأنها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يافى .

واعلم أن الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنها ليست بأصل [كما يحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإن يك غثاً أو سميناً فإنسى
 سأجعل عينيهى لنفسه مقنعا ^(٤)

وقال الآخر :

/ - وماله من مجيدٍ قديمٍ ولاله
 من الريح حظٌ لا الجنوب ، ولا الصبا ^(٥)

$\frac{1}{283}$

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) النور : ٥٤ .

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان بيافى فى الأصل .

(٤) أنظر ص ٣٨ .

(٥) أنظر ص ٣٨ .

وقال :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَسَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرًا^(١)

وهذا كثير في الشعر جدا .

وقد اضطرَّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة ، فحذف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزا ، لأنها زيادة . وهو قوله :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرِيغُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١ على حذف الواو من كانه للضرورة .

الوسيقية : أنثى الخمار التي يضمها ويجمعها ، من وسقت الشيء جمعه . الزجل : صوت فيه حنين وترنم .
يصف حمار وحش هائجا فيقول : إذا طلب أثناء صوت بها ، وكان صوته من حزن الترحيب والتطريب ، صوت حاد بأبل ، أو صوت مزمار .

والبيت للشياخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والمصائص ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

(٢) أنظر : ص ٣٩ .

هذَابَاب اضمار جمع المذكر

اعلم أنَّ حدَّ الإظهار أن يكون كافا ، وميا ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكرين .

فتقول : ضربتكمو ياقوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنَّ التثنية رأيتكما . وإذا لزمت التثنية الألف لزمت الجمع الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

/ولكنَّك تحذف إن شئت هذه الواو استخفا^(١) - فتقول : رأيتكم ؛ وضربتكم .

وإنما كان ذلك ؛ لأنَّ التثنية تلزمها الألف ، فلا يكون ها هنا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنين ، وتبقى الواو في الجمع ؟

قيل : لما تقدّم ذكره من خفة الفتحه والألف .

ألا ترى أنَّك تقول في المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلّا بالألف ، وفي وقف المذكر : مررت به ، ورأيتة ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك في قولك : مررت بزيد ، ورأيت زيدا .

فإن قال قائل : فما بالكم إذا قلت : رأيتكم حذفت الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنَّ الضمة في الاستثقال مع هذا كالواو . وإنما بقيت الحركة في الواحد في قوله : *مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ* و *(عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ)* ؛ لأنَّ ما قبل الهاء ساكن فلم يجز إسكانها ، فيلتقي ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ هـ وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإظهار كنت بالخييار : إن شئت حذفت ، وإن شئت أثبت . فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليكو ، وأنتو ذاهبون ، ولديهي مال فأثبتوا ، كما ثبتت الألف في التثنية إذا قلت : عليكا ، وأثيا ، ولديهما .

وأما الحذف والإسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا في الكلام . . .

وإن خبرت عن جماعة مخاطبين أنهم فعلوا فحقه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال للثنيتين : فعلنا .

وأما الكاف في ضربتكم فإنما جاءت ؛ لأنها ضمير / المتصوب والمخفوض ثم لحقها زيادة للجمع .

ألا ترى أنك تقول ضربتك ، وضربتكما ، وضربتكمو .

وتقول : إذا كانوا فاعلين : ضربت ، ضربنا ، وضربتمو .

وتقول : ضربتم بغير واو لما أخبرتك في أول الباب . فهذا ذاك بعينه .

فإن كان المذكرون غائباً وضعت الهاء مكان الكاف إذا كانوا منصوبين ، أو مخفوضين .

تقول : رأيتهما يا فتى ، ومررت بهما فاعلم .

ويجوز الحذف ، ويكون حسناً يختاره أكثر الناس ؛ كما كان في المخاطبين . إلا أنه يجوز في الهاء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة ، أو ياء .

فتقول : مررت بهي ، ونزلت عليهي .

ومن حذف قال : مررت بهيم ، ونزلت عليهم .

وإنما جاز هذا في الهاء ، لخفائها كما ذكرت لك في الواحد ، ومنهم من يكسر الهاء لخفائها ، ويدع ما بعدها مضموماً ؛ لأنه ليس من الحروف الخفية . فيقول : مررت بهمو ، والإتياع أحسن وهو أن يقول : مررت بهي ، ونزلت عليهي .

وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف معجري الهاء^(١) ، إذ كانت مهموسة مثلاً / وكانت علامة إضمار كالهاء .

(١) في سيبويه ٢ ص ٢٩٤ « واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون منهم أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكن حاجزاً حصياً عنهم وهذه لغة رديئة »

وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامكم وبكم شبهوا بالهاء ؛ لأنها علم إضماره . وقتت بعد الكسرة فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حذف إضمار وكان أعف من أن يضم بعد أن يكسر ، وهي رديئة جداً .

وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنّها لم تشبهها في الخفاء الذى من أجله جاز ذلك في الهاء .
 وإنّما ينبغى أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيقولون : مررت بكم ،
 وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ مِنْ الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا^(١)
 وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

واعلم أنّ المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنّما
 ضميره في النية .

وإنّما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإنّ ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فَمَلَا ، وإن جمعته ألحقت واوا فقلت : فَمَلَوْا ؛
 لأنّ الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع .

فأمّا (يفعلون) وما كان مثله فإنّنا أخرنا ذكره حتّى نذكره في إعراب الأفعال^(٢) .

واعلم أنّ المؤنث يجرى فيها ذكرنا مجرى المذكر ؛ إلّا أنّ علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه
 الكسرة ؛ لأنّ الكسرة / تما تؤنث^(٣) .

وجمع المؤنث بالتون مكان الميم .

فكل موضع (لا تكون علامة المذكر) فيه واوّا في الأصل فالتون للمؤنث فيه مضاعفة .

ليكون الحرفان بإزاء الحرفين .

وكلّ موضع [علامة] المذكر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

(١) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف في أحلامكم قال : سمعنا أهل هذه اللغة يقولون قال الخطيب .
 البيت الخطيب في مدح آل قريع وهو حى من تميم .

المول : ابن الميم . أى إذا عجزوا على ابن ميمهم ، وأحوجه الزمان إليهم عادوا عليه بفعل حليمهم . وانظر الديوان ص ٣٠ .
 (٢) سيذكر أعرابها في الجزء الرابع ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٣) انظر سيويه ج ٢ ص ٢٧ - ٢٧٠ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٢٩ في الأصل .

وتقول فيما كان المؤنث : ضربتَنَ وقتلتَ وقتلتَ للمذكرين : ضربتمو وقتلتمو ، وفي المفعول : (ضربتكن) كما تقول : ضربتكنمو ، وأكرمتكنمو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربتَنَ كما تقول للمذكرين : ضربُوا ، وأكرمُوا فلا تلحق إلا واوا واحدة^(١) .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة ؟

قيل : نون التانيث أصلها السكون ، ولكنها حرّكت لا لتقاء الساكنين ؛ لأنَّ ما قبلها لا يكون إلا ساكناً .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتن ، وضربتن لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنها إنما تحذف هاهنا استثقالاً للضمّة ، والواو ، ولولا ذلك لكان / الأصل إثباتها ، وإنما هى فى المؤنث نون مدغمة ، فإذا أدغمت الحرف فى الحرف رفعت لسانك رفعة واحدة .

(١) فى صيويه ٢٦ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ « قلت ماياك تقول ذعبن ؛ واذعبن ولا تقصاعف النون فإذا قلت أنتن ، وضربكن ضاعفت . قال : أراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو مع الميم وقالوا ذعبن ، لأنك لو ذكرت لم تزد إلا حرفاً واحداً على فعل ، فذلك لم يضاعف ومع هذا أيضاً أنهم كرموا أن يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمس ليس فيهن ساكن ، نحو ضربكن ، ويدكن . . . » .

نَمَ الجزء الأول حسب تجزئة الأصل

ويليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها
دون سائر الأفعال ؟

(الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلّم تسليما).
كتبه مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

مرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة

وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافي

حسينا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة المتقضب

الصفحة	الموضوع
١١	ترجمة حياة أبى العباس المبرد
١١	نسبه
١١	أسرته
١٢	ولادته ووفاته
١٢	راء المبرد
١٥	نشأته وحياته
١٦	صفاته
١٧	براعته فى الجدل والناقشة
١٩	توثيقه
٢١	شعره
٢٤	شيوخه
٢٩	الخصومة بين ثعلب والمبرد
٣١	هدوء المنافسة بينهما
٣٢	عليها
٣٤	نحو ثعلب كما تصوره مجالسه
٣٧	تلامذة المبرد
٣٧	هل كان المبرد متعصبا لقومه أو لمذهب
٤٣	ثناء العلماء والشعراء على المبرد
٤٤	مدح ابن الرومى للمبرد
٥١	المبرد ونقد الشعر
٥٤	المبرد والشعراء المحدثون
٥٤	المبرد والطائيان
٥٦	أثر المبرد فى فقه اللغة
٥٨	آثار المبرد

٥٨	الكامل
٦١	التنبيهات على أغاليط الرواة
٦٣	رغبة الأمل
٦٤	نحو الكامل
٦٤	ادب الكامل
٦٥	بلاغة الكامل
٦٦	الفاصل
٦٧	ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد
٦٧	نسب عدنان ومحمدان
٦٨	اعجاز أبيات
٦٨	شرح لامية العرب
٦٩	كتب لم تنشر
٦٩	المذكر والمؤنث
٦٩	التعازي والمرائي
٦٩	الروضة
٦٩	كتب اشارت اليها المراجع
٧٠	المقتضب
٧١	هذا باب الخاطبة
٧٥	زمن تأليف المقتضب
٧٧	نسخة أصل المقتضب
٧٨	الاضطراب في النسخة ومعالجته
٧٩	هل في النسخة نقص ؟
٨١	النقل عن المقتضب والإشارة اليه
٨٨	شرح المقتضب
٨٨	تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب
٩٢	صلة المقتضب وغيره بكتاب سيبويه
٩٣	شواهد المقتضب
٩٤	هل استشهد بالحديث النبوي ؟
٩٥	الشواهد القرآنية
٩٦	رد البرد على سيبويه أو مسائل الغلط
١٠٢	الانتصار لابن ولاد

١٠٣	كتب المبرد لا نعرف عنها سوى اسمائها
١٠٤	أسلوب المبرد وخصائصه
١١٣	لحات عن مذهب المبرد واتجاهاته
١١٣	مذهب المبرد بين القياس والسماع
١١٧	اسراف المبرد في رد الروايات
١١٩	بين المبرد والقراء
١٢٣	موقف المبرد من الكوفيين
١٢٤	اصطلاحات المبرد
١٢٦	منهجى في الشرح والتعليق

فهرس أبواب الجزء الأول من المقتضب

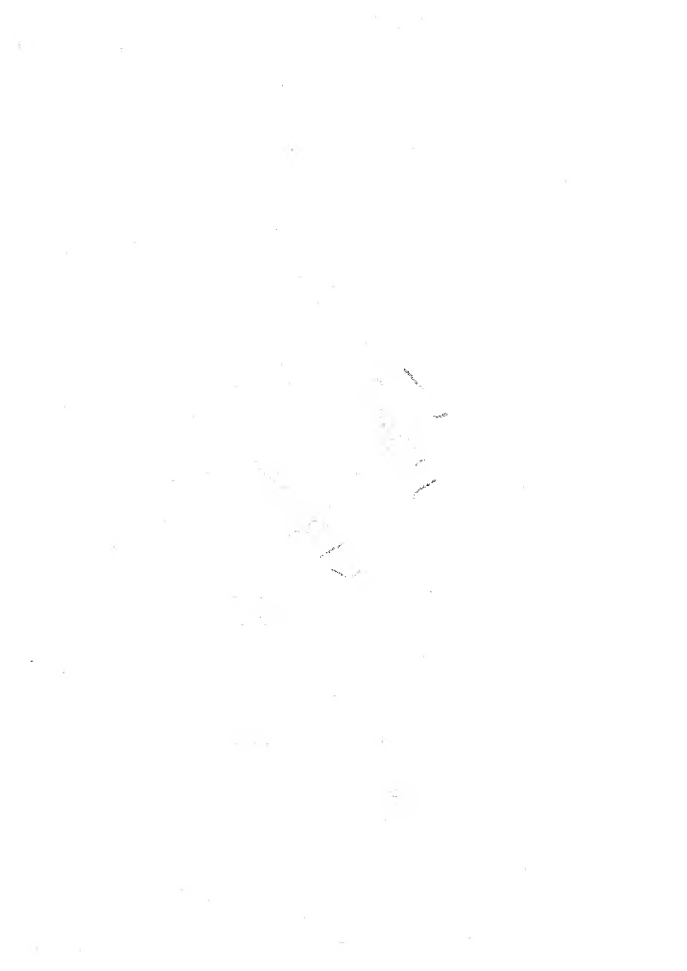
الموضوع	الصفحة
هذا تفسر وجوه العربية واعراب الاسماء والافعال	١٤١
هذا باب الفاعل	١٤٦
هذا باب حروف العطف بمعانيها	١٤٨
هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول	١٥١
هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون	١٦٠
هذا باب ما كان لفظه مقلوبا الخ	١٦٧
هذا باب اللفظ بالحروف	١٧٠
هذا باب ما يسمى به من الافعال المحذوفة والموقوفة	١٧٣
هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه	١٧٤
هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين	١٧٩
هذا باب الابنية ومعرفة حروف الزوائد	١٩١
هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها	١٩٤
هذا باب حروف الجدل	١٩٩
هذا باب معرفة بنات الاربعة التي لا زيادة فيها	٢٠٤
هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة	٢٠٦
هذا باب معرفة الابنية وتقليمها بالانعاميل الخ	٢٠٧
هذا باب معرفة الافعال : اصولها وزوائدها	٢٠٩
هذا باب معرفة الفئات القطع والفئات الوصل الخ	٢١٨
هذا باب تفسر بنات الاربعة من الاسماء الخ	٢٢٤
هذا باب ما كان نأؤه واوا من الثلاثة	٢٢٦
هذا باب مالحقته الزوائد من هذا الباب	٢٢٩
هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل	٢٣٤
هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل	٢٣٧

هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال	٢٤٢
هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال	٢٤٥
هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء	٢٤٩
هذا باب ما اعتلت عينه ما لامه هبة	٢٥٣
هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة الخ	٢٥٥
هذا باب جميع الأسماء المعتلة عيناتها الخ	٢٥٦
هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو ، أو ياء ، أو ألف	٢٦٠
هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين	٢٦٢
هذا باب ما كان من الجمع على وزن فعل وفعل مما اعتلت عينه	٢٦٦
هذا باب ما كان من الجمع على فاعلة	٢٦٨
هذا باب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينان	٢٦٩
هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده	٢٧١
هذا باب ما اعتل منه موضع اللام	٢٧٢
هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال	٢٧٤
هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال	٢٧٥
هذا باب ما بنى من هذه الأفعال أسما الخ	٢٧٦
هذا باب ذوات اليراء التي عيناتها ولأماها ياءات	٢٨٦
هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين	٢٨٧
هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل	٢٨٩
بسبب الهمز	٢٩٢
هذا باب ما كان على فعلى مما وضع العين منه ياء	٣٠٤
هذا باب ما كان على فعلى وفعلى من ذوات : الواو ، والياء اللتين هما لامان	٣٠٦
هذا باب المسائل في التصرف مما اعتل منه موضع العين	٣٠٨
هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة	٣١٧
أبواب الإدغام	٣٢٨
هذا باب مخارج الحروف الخ	٣٢٨
هذا باب إدغام المثلين	٣٣٣
هذا باب إدغام المثلين في الفعل الخ	٣٣٤
هذا باب الإدغام في المثلين في الانفصال	٣٤١
هذا باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع	٣٤٢
هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً وتركها على لفظها لجود	٣٦٠

٣٦٢	هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين
٣٨٠	هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه
٣٨٣	هذا باب ما يحذف استخفافا لأن اللبس فيه مأمون
٣٩٣	باب مصطفىين
٣٩٦	هذا باب المضمر المتصل
٣٩٩	هذا باب الأضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسر أصله الخ
٤٠١	هذا باب ما يختار فيه حذف الواو ، والياء من هذه الهاءات
٤٠٣	هذا باب أضمار جمع المذكر

رقم الإيداع ٤٦٩٥ / ١٩٧٩
الترقيم الدولي ٢-٩٨-٢٤١-٩٧٧ ISBN

مطابع الأهرام التجارية - قنوب - مصر



القاضي

—

أبي العباس محمد بن يوسف بن الوليد

2500 - 2510

فصلنامه علمی-پژوهشی

محمّد عبد الخالق عسيرة

المستألف بجامعة الأزهر

المجلد الثاني

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب المفتضب

صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد البرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثانى

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

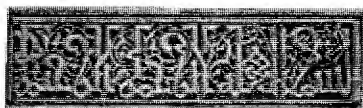
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

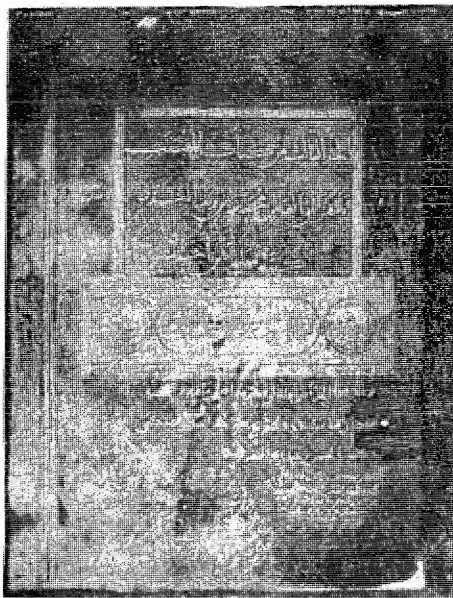
بسم الله الرحمن الرحيم



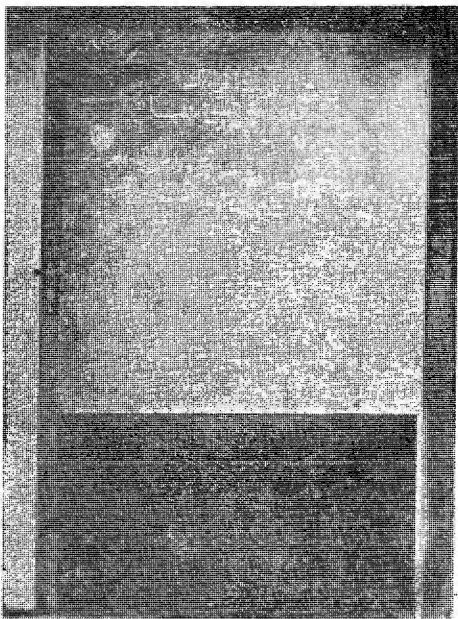
نموذج الصفحة الأولى من الجزء الأول

- ★ كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الأول ..
ولكن تأخر تصويرها اضطررنا أن نضعها في هذا الجزء ..





نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث



نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني

/ الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلويّ

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطي
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافيّ

عارض به نسخته داعياً لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة
الناصرى عفا الله عنه

المفترض

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

٢
٢٩٠

/ إعراب الأفعال المضارعة

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

اعلم أنَّ الأفعالَ إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء ، وأولا ذلك لم يجب أن يُعرب منها شيء .

وذلك أن الأسماء هي المعربة . وما كان غير الأسماء فمآله لها ، وهي الأفعال ، والحروف^(١) .
وإنما صار الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنه يصلح لوقتَيْن : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .

والزوائد^(٢) : الألف : وهي علامة التكلُّم ، وحقُّها أن يقال : همزة .

والياء : وهي علامة الغائب .

والتاء : وهي علامة المخاطب ، وعلامة الانثى الغائبة^(٣) .

/ والنون ، وهي للمتكلِّم إذا كان معه غيره^(٤) . وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتُفعلُ أنت أو
٢
٢٩١
هي ، ونُفعلُ نحن ، ويفعلُ هو .

وإنما قيل لها مضارعة ؛ لأنَّها تقع مواقعَ الأسماء في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد قائم ، فيكون المعنى فيها واحداً ؛ كما قال عز وجل : (وإنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) أي احكامهم .

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتكئة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائها الزوائد

الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا وتُفعل أنت أو هي ويفعل هو ونُفعل نحن » .

(٣) لفرد الغائبة ولشأنها .

(٤) والواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يَأْكُلُ ، فيصلحُ أن يكون في حال أَكَلَ ، وأن يَأْكُلَ فيما يُستقبل ؛ كما تقول : زيد أَكَلَ . أى في حال أَكَلَ ، وزيد آكِلٌ غدا . وتلحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ؛ وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إن زيدا ليفعل) في معنى لفَاعِلٌ ^(١) .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فَعَلَ) وما كان في معناه لامضى ، وقولك : (افعل) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معانى الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء .

فأما ما كان من ذلك على (فَعَلَ) قلَّتْ حروفه أو كثُرَتْ - إذا أحاط/ به معنى (فَعَلَ) ، نحو : ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحيد ، ودحرج ، وانطلق ، وقتدر ، وكلم ، واستخرج ، واغترودن ، واغلوط ، وقاتل ، وتقاتل ؛ وكلُّ ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسمَّ فاعله ، نحو : ضَرَبَ ، ودُحِرَجَ ، واستُخْرِجَ - فهذا كله مبنى على الفتح .

وكان حقُّ كُلِّ مبنى أن يُسكن آخره ، فحرك آخر هذا المضارعة العربية ، وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها .

تقول : جاءنى رجل ضربنا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربنا .

وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلتَ فعلتُ ، فالمعنى : إن تفعلُ أفعلُ . فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع التمكن ، ولا ما جُعِلَ من التمكن في موضع بمنزلة غير التمكن .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ : وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . وبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجر ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (يتشديد النون) يضرب يأتينا أشياء هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لأجتماعها في المعنى . . وللدخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة .

والآية في النحل : ١٢٤ .

فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلٍ يَا فَتَى لَمْ يُسْكِنُوا اللامَ ، لِأَنَّهُ فِي / النكرة من عَلٍ يَا فَتَى ^(١) .
 والمتممُكن الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتممُكن قولهم : ابدأ بهذا أولَ ويا حَكَمَ .
 وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتممُكن ؛ لأنها لا تقع موقع المضارع ، ولا يُنعتُ بها ؛ فلذلك سكن آخرُها ^(٢) .

فإن قال قائل : هي مُعرَبة مجزومة ؛ لِأَنَّ معناها الأمرُ ؛ ألا ترى أَنَّ قولك : اضرب بمنزلة قولك : لِيَضْرِبَ زيدٌ في الأمر - فقوله ذلك يبطل من وجوه :

منها قولك : صه ، ومه ، وقَدْكَ في موضع الأمر ، وكذلك حذارِ ، ونزالِ ، ونحوهما ، فقد يَقَعُ الشيء في معنى الشيء وليس من جنسه .

ومن الدلائل على فساد قوله أَنَّ هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تُغَيَّرْ أبْنِيَتُهَا ، إِنَّمَا تُحْدِثُ فِيهَا الإِعْرَابَ . وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فَتُحْدِثُ لها الإعراب بالزوائد التي لحقتها ، وهي التاء ، والهمزة ، والنون ، والياء اللواتي في يَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ .

فإذا قلت (افْعَلْ) في الأمر لم تلحقها عاملا ، ولم تُقَرَّرْها / على لفظها ؛ ألا ترى أَنَّ الجوازم إذا لحقتها لم تُغَيَّرِ اللفظ نحو قولك : لم يضرب زيد وإنْ تذهبْ أذهبْ ، وكذلك لِيَذْهَبْ زيد ، ولا يذهبْ عبد الله ، فَإِنَّمَا يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤ « والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فعل) ولم يسكنوا آخر (فعل) لأن فيها بعض ما في المضارعة . تقول : هذا رجل ضربنا فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب . وتقول : إن فعل فعلت فيكون في معنى إن يفعل أفعل ، فهي فعل كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها في أن وقت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع للمتمكن ولا ما صير من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن فالمضارع من عل حركوه لأنهم قد يقولون : من عل فيجرونه وأما المتمكن الذي جعل بمنزلة غير المتمكن في موضع فتوك : ابدأ بهذا أولَ ويا حَكَمَ » .

وانظر أسرار العربية ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤ « والوقف قولهم : اضربه في الأمر لم يحركوها ، لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة فبعدت من المضارعة بعد (كم) و (إذ) من المتمكنة ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه : افعل » .

وأنت إذا قلت : (اذهب) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

فإن قال قائل : الإضمار يعمل فيها . قيل : هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الفعل لا يعمل فيه الإضمار إلا أن يعوض من العامل .

والثاني : أنه لو كان ينجزم بجازم مضمر لكان حرف المضارعة فيه الذي به يجب الإعراب ، لأن المضمّر كالظاهر .

ألا ترى أنك لو أردت إضمار (لم) - وكان هذا ممّا يجوز - من قولك : لم يضرب ، فعلت لم ، لَبَّيْتَ (يضرب) على لفظها ومعها (لم) .

فإن قال قائل : فلم بناه على مقدار المضارعة ؛ نحو : اضرب ، وانطلق فقد كسرت كما تقول : يضرب وينطلق . وكذلك أقول كما تقول : يقتل ؟

قيل : إنما لحقت هذه / البنية ؛ لأنه لما^(١) لم يقع ؛ وكذلك صورة ما لم يقع . فهذا احتجاج مغن^(٢) ، وفيه ما هو أكثر من هذا .

(١) في الأصل لما بتشديد الميم .

(٢) المبرد يرد على الكوفيين في قولهم : إن فعل الأمر معرب لامبي ، وسيكرر هذا الرد في ص ٤١٣ من الأصل وقد عقد الانباري مسألة لهذا في الانصاف ص ٣٠٣ - ٣١٧ وأسرار العربية ص ٣١٧ - ٣٢٤ كما بسط فيها القول الزغشري في أول شرحه للامية العرب .

هذا باب

تجريد أعراب الأفعال

اعلم أنَّ هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة . فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كلِّ حال ، وإن كانت الأسماء في موضع خفض^(١) .

فلها الرفع ؛ لأنَّ ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل . فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتَّى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصّة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها . فكلُّ على جِماله .

فأما ما كان منها في موضع رفع فقولك : يقوم زيد . (يقوم) في موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد يقوم / (يقوم) في موضع الخبر . وإنَّ زيدا يقوم . (يقوم) في موضع خبر (إنَّ) .

وما كان منها في موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقوم يا فتى ، وظننت زيدا يقوم .

وما كان في موضع المجزوء فنحو : مررت برجل يقوم ، ومررت برجل يقوم أبوه .

فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتها بها من كلِّ عامل^(٢) . وسنأتيك هذا مبيناً في هذا الباب إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجزوء أو منصوب - فإنها مرفوعة ، وكيونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . . وكيونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيونته مبتدأ ، فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك ، وأما ما كان في موضع المبنى على المبتدأ فقولك : مررت برجل يقول ذلك ، وهذا يقول ذلك ، وهذا رجل يقول ذلك ، وحسبته ينطلق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضاً : هلا يقول زيد ذلك ؟ ف (يقول) في موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل في اسم ولا فعل » .

وقال في ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه يلبس له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت في موضع يجزئ فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكيونتها في موضع الاسم . . » .

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشياء ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترون بالسين أو سوف أن وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنن سيفعل ، « لم » في الجوازم لنن الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ؛ ولذلك وجب اقتراؤه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أَنْ) وهي والفعل بمنزلة مصدره ، إلا أنه مصدر لا يقع في الحال^(١) .
إنما يكون لما يقع إن وقعت على مضارع ، ولا مضى إن وقعت على ماضي .

فأما وقوعها على المضارع ؛ فنحو : يسرني أن تقوم . المعنى : يسرني قيامك ؛ لأن القيام لم يقع . والماضي : يسرني أن قمت . ذ(أن) هي أمكن / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لَنْ) وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقوم زيد ، وإن يذهب عبد الله .

ولا تتصل بالقسم^(٢) كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَي) : تقول : جئت كي تكرمني ، وكى يسرك زيد .

ومنها (إِذَنْ) ، تقول : إذن يضربك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عمل عوامل الأسماء في الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشتم عمرا .

واعلم أن هاهنا حروفا تنصب بعدها الأفعال وليسست الناصبة ، وإنما (أَنْ) بعدها مضمرة .
فالفعل منتصب ب(أَنْ) وهذه الحروف عوض عنها ، ودالة عليها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المشاركة . اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لاتعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال وهي (أَنْ) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال في ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرهما »
(٢) في المفتي ج ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها وبلم نادر جدا كقول أبي طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفيناً

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتكَ لأكرمَكَ^(١)
وقوله عز وجل : (لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)^(٢) . فهذا موضع الإيجاب . $\frac{٢}{٢٩٨}$

وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٤) .

فإن بعد هذه اللام مضمرة ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال . ف(أَنْ) بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أَنْ) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ، لأن (أَنْ) والفعل اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر . فالنفي : جئت لِأَنْ أكرمَكَ ، أي : جئت لأكرمَكَ . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ما كنت لأضربكَ - فمعناه : ما كنت لهذا الفعل^(٥) .

وأما (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسَّرُ على حيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله . وكذا (حتى) ، و (إذن) .

وكان الخليل يقول : إِنَّ (أَنْ) بعد (إذن) مضمرة^(٦) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام في قولك : جئتكَ لتفعل - فيمنزلة (إن) في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت غزله وأضمرته ، وكذلك (أَنْ) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفصح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت (أَنْ) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيداً ، وكذلك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أي ما كان زيد لهذا الفعل . فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل لسيفعل وصارت بدلاً من اللفظ بأن »

(٦) في سيبويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أَنْ) بعد إذن مضمرة . »

وكذلك (لن) وإنمّا هي (لا أن) ولكنك حذفّت الألف من لا . والمهمزة / من (أن) وجعلتها حرفاً واحداً .

وليس القول عندى كما قال ؛ وذلك أنّك تقول : زيداً لن أضرب ؛ كما تقول : زيداً سأضرب^(١) . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأنّ (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن)^(٢) .

وأما (كى) ففيها قولان : أمّا من أدخل اللام فقال : لى تقوم يا قى - فهى عنده والفضل مصدر ؛ كما كان ذلك في (أن) .

(١) السين تنى عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنمّا يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله فإن كان قبله ظرف أخرجه السين عن الوقوع في الظرف فينظر الطرف لأعمال فيه فيبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غداً دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غدا على استقبال اليوم فتطابقا . .
لو جوه :

منها أن السين تنى عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل ، وإنمّا يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله فإن كان قبله ظرف أخرجه السين عن الوقوع في الظرف فينظر الطرف لأعمال فيه فيبطل الكلام . فإذا قلت : سيقوم غداً دلت السين على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله وليس قبله إلا حالة التكلم ودل لفظ غدا على استقبال اليوم فتطابقا . .

الثاني أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم وإليه يستدل إلى الاسم المخبر عنه فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي ، والنهي .

وفي كلام ابن القيم تحجير لاداعي له فالسين وسوف نزلتا مع الفعل المضارع منزلة أحد حروفه كما تنزل كذلك (لم) ، و (لن) ، و (لا) الناهية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ :

« فأما الخليل فيزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم كما قالوا : ويله يريدون وى لأمه وكما قالوا : يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هي : هل ، ولا

وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليس من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا . ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضرب لأن هذا اسم والفعل صلة فكانه قال : أما زيداً فلا الضرب له . »

وأما من لم يدخل عليها اللام فقال : كيـمه كما تقول : له -- (أن) عنده بعدها مضمرة ؛
لأنها من عوامل الأسماء كاللام^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « (ك) وذلك جئتكم لكي تفعل » .

وقال في ص ٤٠٨ « وبعض العرب يجعل (ك) بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كيـمه في الاستفهام فيملونها في الأسماء
كما قالوا : حتامه وحتى متى وله فن قال : كيـمه فإنه يفسر أن بعدها وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيـمه فإنه
عندهم بمنزلة (أن) وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كيـمه جعلها بمنزلة اللام » .

هذا باب

إذن

اعلم أنَّ (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء^(١)، لأنها تعمل وتُلغى كظننت؛ ألا ترى أنَّك تقول: ظننت زيدا قائما، وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدٌ قائمٌ في ظني، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها. وإن كانت بين كلاهما أحدهما في الآخر عاملٌ ألنيت/ ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصرف.

فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك^(٢) قولك إذا قال لك قائل: أنا أكرمك قلت: إذن أجزيك. وكذلك إن قال: انطلق زيد.. قلت: إذن ينطلق عمرو، ومثله قول الضبي:

أردد حمارك لا تُنتزع سويتهُ إذن يُردَّ وقيدُ العيرِ مكروبُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن - اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة علت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيئك...»

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شيء، يجعل تحت البرذعة الحمار كالجلس للبعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أي مضيق حتى لا يقدر على الخطو

قال المروزقي في قوله: (أجزر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقيض عن التعرض لنا والدخول في حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك دمت عاقبة أمرك. وجعل إرسال الحمار في حمار كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساقتهم.

«لا تُنزع»: جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عتبة الضبي أوردتها المفضل في المفضليات وأبو تمام في الحماة والأصمعي في الأصمعيات. المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحماة ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ الخزانة ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لا يترق بروشنا» - وانظر في أعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٢ والخزانة.

والموضع الذى لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إن تَأْتِيْ إِذْنُ أَتَكَ ، لَأَنْهَا داخله بين عامل ومعمول فيه .

وكذلك أنا إِذْنُ أَكْرَمُكَ ^(١) .

وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ؛ نحو قولك : والله إِذْنُ لَا أَكْرَمُكَ . لَأَنَّ الكلام معتمدٌ على القسم . فَإِنْ قَدَّمْتَهَا كَانَ الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لقوا ؛ نحو : إِذْنُ وَالله أَضْرَبُكَ ؛ لَأَنَّكَ تريد : إِذْنُ أَضْرَبُكَ والله .

فالذى تُلغِيهِ / لا يكون مُقَدِّمًا ، إِنَّمَا يكون في أضعاف الكلام ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ لا تقول : $\frac{٢}{٣٠١}$ ظننت زيد متطلق ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَ الظَّنَّ فَإِنَّمَا تبني كلامك على الشك .

وإِنَّمَا جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وَأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ وتُلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شَبِّهَتْ بظننت من عوامل الأسماء ^(٢)

واعلم أَنَّهَا إِذَا وقعت بعد واو أو فاء ، صَلَحَ الإعمال فيها . والإلغاء ، لما أذكره لك وذلك قولك : إن تَأْتِيْ أَتَكَ وَإِذْنُ أَكْرَمُكَ . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت . وإن شئت جزمته .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لاتنصب البتة ، كما لاتنصب أرى (يضم الألف) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيد ذاهباً ، وكما لاتعمل في قولك : أتى أرى ذاهب . ف (إذن) لاتصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لاتصل أرى هنا إلى أن تنصب ؛ فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن أتيتك ، هي هنا بمنزلة أرى حيث لاتكون إلا ملغاة . ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتى إذن أتتك ، لأن الفعل هنا معتمد على ما قبل إذن » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ « ومن ذلك أيضاً والله إذن لا أقبل من قبل أن (أقبل) معتمد على الميم و (إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت إذن في أوله ، لأن الميم ها هنا الغالبة ألا ترى أنك تقول - إذا كانت إذن مبتدأة - : إذن والله لأقبل ، لأن الكلام على إذن (والله) لا يعمل شيئاً » .

وقال في ص ٤١٠ « ومن ذلك أيضاً قولك : إذن والله أجيبك والقسم ههنا بمنزلة في أرى إذا قلت : أرى والله زيداً فاعلا »

أما الجزم فعلى العطف على آتلك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا^(١) .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْ لَا يَلْبِسُوا خَلْقَكَ)^(٢) [الفعل فيها منصوب بإذن والتقدير - والله أعلم - الأنصال / بإذن ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأول كما قال الله عز وجل : (فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)^(٣) أى فهم إذن كذلك .

فالفاء والواو يصلح بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير . وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما . ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطى أشكرك وإذن أدعو الله لك . كأنه قال : إذن أدعو الله لك ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها ، لأن الذى قبلها كلام مستغن .

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمك إذا أخبرتك أنك في حال إكرام^(٤) ، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأن حروف النصب إنما معناه مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا^(٥) لمساتلها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإذن فيها بإلغاء ، إن شئت أعلنتها كأعالك (أرى) و (حسب) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسب أخاك ، وإن شئت أغيت إذن كإذنك حسب إذا قلت : زيد حسب أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف (وإذن لا يلبسوا خلقك إلا قليلا) وصحنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لا يلبسوا) وأما الإلغاء فقولك فإذن لا أجيبك وقال تعالى (فإذن لا يؤتون الناس نقيرا) »

(٢) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلقك سبعة (الأنعام ص ٢٨٥) وقراءة (يلبسوا) شاذة (شواذ ابن خالوية ص ٧٧)

(٣) النساء : ٥٣

(إذن) - الواقعة في ابتداء الكلام والتأنيص للمضارع لم تقع في القرآن الكريم ، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء في آية واحدة وهي المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو في آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن ينفعكم القرار إن فررتم من الموت أو القتل وإذن لا تموتون إلا قليلا) الأحزاب : ١٦ .

وقد قرئ بنصب المضارع في الشواذ في آيتين : فإذن لا يؤتون الناس ، وإذن لا يلبسون (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧) وفي شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ التناوذا أجود وهو لغة القرآن أتى قرأ بها السبعة وانظر ابن عيش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمغني ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولوقلت : والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجر كما لا يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرتك أنك فاعل .

(٥) لم يفرد بابا لمساتل إذن كما وعد وإنما استعرض النواصب في الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

هذا باب

الفاء وما / ينتصب بعدها

وما يكون معطوفا بها على ما قبله

اعلم أنَّ الفاء عاطفةٌ في الفعل ، كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تاتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأخبرني إليك ؛ كما تقول : أنا آتيك ثم أكرمك ، وأنا أزورك وأحسنُ إليك . هذا إذا كان الثاني داخلا فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماءُ في قولك : رأيت زيدا فعمرا ، وأتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأولُ الثاني لم يجز أن يُحمَلَ عليه فَحَمِلَ الأولُ على معناه فانتصب الثاني بإظهار (أن) ، وذلك قولك : ما تاتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني - كان الرفع ^(١) لا غيرُ ؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلَّا لم تحدثني ، على معنى : كلُّما زرتك لم تحدثني - كان النصب ؛ لأنَّ الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديثُ منك . فلما ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت (أن) إذا كنت قد عطفقت إسمًا على اسم ، لأنَّ (أن) وما عملت فيه اسم ، فالعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كلُّ ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

فالأمر : انتنى فأكرمك ، وزرتي فأعطيك ، كما قال الشاعر :

يا ذاقُ سيري عَنَّا فسيحسا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحا ^(٢)

(١) رفع الفعل (فتحدثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرها قريباً .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضرة بعد فاء السببية الواقعة في جراب الأمر .

العتق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

والبيت لأبي النجم المعلى ، وأراد سليمان بن عبد الملك .

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عتق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتني فأكرمك ، كقوله عز وجل : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ)^(١) وكقوله عز وجل : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٢) .

والاستفهام : أتأتيني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمارُ (أَنْ) إذا خالف الأول الثاني . او قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أى فإنك إن قمت ضربته^(٣) لم يكن / إلاّ النصب ؛ لأنك لم ترد بـ «تضرب» النهى . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

وذلك أتأتيني فأكرمك ؟ المعنى : أياكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان منى إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : أى أن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

هذا باب

مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً
وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرَّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدثني . فالنصب يشتمل على معنيين^(١) يجمعهما أن الثاني مخالف للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست تحدثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحَدَّثًا ، وكلُّما أتيتني لم تحدثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي أو أتيتني لحدثتني .

وأما الرفع فعلى وجهين^(٢) :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تُحدثني ، والآخر شريك للأول داخل معه في النفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثتني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني

فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدثني . . . »

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثني . . . وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول وإن شئت رفعت على فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على (ما) . . . »

والوجه الثالى أن تقول : ما تأتيني فتحدثنى / أى ما تأتيني وأنت تحدثنى وتكرمنى .

وكذلك ما تعطينى فأشكرُك ، أى : ما تعطينى وأنا أشكرُك على حال . ومثل ذلك فى الجزم ألم أعطك فتشكرنى ؟ جزم (تشكرنى) بلم ودخلا معا فى الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرنى .

ولو قلت : ما أنت بصاحبى فأكرمُك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرمُك ؟ ولم يجز الرفع على الشركة ، لأنَّ الأول اسم فلا يُشرك الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأنا أكرمُك على حال ثمَّ تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنت من قيس فتنبَّح دُونَهَا ولا من تميم فى الرؤوس الأعظم^(١)

ولو رفع على (أنت تنبَّح على حال) جاز .

== خلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد فى (ما تأتيني فتحدثنى) أن نصب الفعل (تحدثنى) : يخرج على وجهين :

(أ) يكون المعنى نئ الحديث لاتقاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولها : ماتأتينى فكيف تحدثنى ولو أتيتنى لحدثنى .

(ب) يكون المعنى نئ الحديث أى ما يكون منك أتيان يعقبه حديث وإما كان منك أتيان لحدث بعده . يقول الرضى فى شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس فى الغاء معنى السببية فى هذا الوجه ، وإما انتصب الفعل على تشبيه هذه الغاء بغاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنى فى كلام المبرد معنى واحد فى الواقع .

ورفع الفعل فتحدثنى يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثنى ، فهما جملتان منفيتان .

الثانى : يكون المعنى على نئ الإتيان أى ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثنى بما يحدث به الجاهل بحال .

(وانظر فى هذه المسألة ابن عيش ج ٧ ص ٢٧ - ٣٦ شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٠ المعنى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشياء والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٠ « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولا على (ما) لأن الذى قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبَّح دُونَهَا ولا من تميم فى الهما والفلاصم »

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .

وروايته فى الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيبويه يكون دخله الحرم . كان جرير يكافح عن قيس لخولته فيهم ، فجمله الفرزدق نباحاً على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف فى تميم .

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) فهو على قولك : لا تَأْتِينِي ، فَأُعْطِيكَ ، أَى لو أَتَيْتَنِي لِأُعْطِيَتِكَ . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : $\frac{٢}{٣٠٧}$ ما تَأْتِينِي فتَحْدُثْنِي إِذَا أَرَدْتَ : او أَتَيْتَنِي لِحَدُثْنِي .

وتقول : كَأَنَّكَ لَتَأْتَانَا فتَحْدُثُنَا إِذَا أَرَدْتَ الوجه فى قولك : مُحَدِّثًا وهو الذى ذكرناه فى ما تَأْتِينِي فتَحْدُثْنِي ، أَى : كُلَّمَا أَتَيْتَنِي لِتَحْدُثْنِي ، فهو ما تَأْتِينِي مُحَدِّثًا . أَى قد يكون منك إتيان ولا تحديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْمَةً فَيُصْبِحَ مَلَقَى بِالْفِرَاءِ إِهَابَهَا^(٢)

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٣) . النصب هاهنا محال ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ (فَيَكُونُ) جوابًا . هذا خلاف المعنى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ههنا شرط . إِنَّمَا المعنى : فَإِنَّهُ يَقُولُ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ ، و (كُنْ) حكاية^(٤) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٥) فالنصب والرفع .

فَأَمَّا النصب فعلى أَنْ تقول : فَيَكُونُ يَا فُتَى : والرفع على هو يقول فَيَكُونُ .
وَأَمَّا قول الشاعر :

وما أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي أَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِهِ^(٦)

(١) فاطر : ٣٦ - وفى سبويه ج ١ ص ٤١٩ « فمثل النصب قوله - عز وجل - (لا يقضى عليهم فيموتوا) » .

(٢) فى سبويه ج ١ ص ٤٢١ « ونقول : كأنك لم تأتينا فتحدثنا ، إن حمله على الأول جزئت قال رجل من بني دارم :

كأنك لم تذبح لأهلك نجدة فيصبح ملق بالفناء إهابها

وقال الأعم « الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن منفياً على تقدير لم تذبح نجدة فيصبح أهابها ملق ثم دخلت عليه كان فأوجبت فيق على لفظه منصوباً » .
الإهاب : الجلد .

(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨ .

(٤) فى سبويه ج ١ ص ٤٢٣ « ومثله (كن فَيَكُونُ) كأنه قال : إنما أمرنا ذلك فَيَكُونُ » .

(٥) النحل : ٤٠ ، القرآن من السبعة . النشر ج ٢ ص ٣٠٤ الأنحاف ص ٢٧٨ .

(٦) فى سبويه ج ١ ص ٤٢٦ - ٤٢٧ « وسمنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . . .

ويغضب مطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً فى صلة الذى » .

/ فَإِنَّ الرِّفْعَ الْوَجْهَ ، لِأَنَّ (يَغْضِبُ) فِي صِلَةِ الَّذِي ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي يَغْضِبُ مِنْهُ صَاحِبِي .

وكان سيبويه يقدم النصب ويُشْنِي بالرفع . وليس القول عندى كما قال ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنَّ يَقَعُ (يَغْضِبُ) فِي الصِّلَةِ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ .

ومن أجاز النصب فإنَّما يجعل (يغضب) معطوفاً على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد . وإنَّما جاز لِأَنَّ الشَّيْءَ مَنْعُوتٌ ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذى هذه حاله ، وَلِأَنَّ يُغْضِبُ صَاحِبِي وَهُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ الْغَضَبُ إِنَّمَا يَقُولُ مَا يُوجِبُ الْغَضَبَ . ومثل هذا يجوز .

تقول : إِنَّمَا جَاءَ بِهِ طَعَامُ زَيْدٍ ، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ أَجْلِهِ . وكذلك قولك : إِنَّمَا شَفَاءُ زَيْدٍ السَّيْفُ ، وَإِنَّمَا تَحْيَتُهُ الشَّتْمُ ، أَيْ هَذَا الَّذِي قَدْ أَقَامَهُ مُقَامَ التَّحْيَةِ وَمُقَامَ الشِّفَاءِ ؛ كَمَا قَالَ :

/ وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحْيَةً بَيِّنُهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

= وقال الأعمى : « الشاهد في نصب يغضب حملاً على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقول لشيء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبي أى لست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملاً على صلة الذى وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قسمه لمابنى عليه الباب من النصب بأشعار أنه »
ماتبه الأعمى هنا للمبرد يوافق ما فى المختضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاماً آخر ثم رد عليه .

قال في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبت فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن فيه نفي النفع والغضب مآ وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذى يغضب منه صاحبي لا أقوله . قلت : الذى قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله : ليس نائمي ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولاً لا يوجب نفى وغضب صاحبي منه . وهذا عكس ما ينبغي . وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذى هو ما أنا فلا يفسد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا يكون القول الذى لا ينفى مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بانتفاء مآ أو بانتفاء أحدهما . . »
ولم يقل المبرد في توجيهه نصب الفعل إلا هذا وهو اللطف على الشيء .

والبيت لكعب الغنوى من قصيدة في الأصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزاعة ج ٣ ص ٦١٩ - ٦٢١ وبهضبا في الكامل ورغبة الأمل ج ٦ ص ١٠١ والأمان ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤ وحساسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع . =

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وأما قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(١) فهذا هو الوجه ؛ لأنه ليس بجواب ؛ لأنَّ المعنى في قوله : (أَلَمْ تَرَ) إنما هو : انتبه وانظر . أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ؛ لأنَّ الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار الأرض واقعا من أجل رؤيتك .

وكذلك قوله عز وجل : (وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ)^(٢) لأنه لم يجعل سبب تعلمهم قوله (لَا تَكْفُرْ) ؛ كما تقول : لا تأتني فأضربك ؛ لأنه يقول : إنك إن أتيتني ضربتك . وقوله : (فَلَا تَكْفُرْ) حكاية عنهم ، وقوله : (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متصلا به . واو كان كذلك كن لا تكفر فتتعلم يا فتى ، ولكن هو محمول على قوله : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ) فيتعلمون منهم . لا يصح المعنى إلَّا على / هذا أو على القطع $\frac{2}{31}$ أى : منهم يتعلمون .

وأما قول النابغة^(٣) :

فلا زال قَبْرُ بَيْنٍ بَصْرَى وَجَاسِمٍ عليه مِنَ الْوَسْمِ سَحٌّ وَوَابِلُ
فِي نَيْتٍ حَوْذَانَا وَعَوْفَا مُنَوَّرَا سَأْتِيَهُ مِنْ خَيْرٍ مَا قَالَ قَائِلُ

= دلفت : زحفت . والبيت لعمر بن مديكرب وسيأتي في الجزء الرابع أيضاً - والواو . واو رب وخيل مبتدا . وانظر الخرافة ج ٤ ص ٥٣ - ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

(١) الحج : ٦٣ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسأله عن (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٢) البقرة : ١٠٢ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - (فلا تكفر فيعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنها قالا لا تكفر فيعلمون ليكمل كفره سببا لتعلم غيره ، ولكنه على كفروا فيعلمون ومثله كن فيكون » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « واعلم أنك إن شئت قلت : اتيت فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث ولكنك كأنك قلت : اتيت فأنا من يحدثك البتة جئت أو لم تجيء قال النابغة الديلمي . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لأنه ليس بجواب . إنما هو فذاك يُنبِت حَوْدَانًا . ولو جعله جواباً لقوله : « فلا زال » كان وجهاً جيداً .

وتقول : لا تَمُدُّهَا فَتَشَقُّقَهَا على العطف ، فإن أردت الجواب قلت : فَتَشَقُّقَهَا^(١) على ما فُسِّرَتْ لك .

وتقول : أين بيتك فأزورك ؟ فإن أردت أن تجعله جواباً [نصبت] ، و [إن]^(٢) أردت أن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أين بيتك فأنا أزورك على حال .

وتقول في الجزء : من يأتي فيكرمني أعطيه ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأن الكلام معطوف على ما قبله .

/ فإن قلت : من يأتي آتاه فأكرمه كان الجزم الوجه . ، والرفع جائز على القطع على قولك :
فأنا أكرمه .. ٢
٣١١

= وذلك أنه لم يرد أن يجعل النبات جواباً لقوله ولا زال أن يكون معلقاً به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فذاك ينبت حوداناً قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكننا قبلناه رفعاً .

في معجم البلدان : بصرى : في موضعين ، إحداها بالشام من أعمال دمشق وهي قصبة كورة حوران .
وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والحودان : ثبت طيب الرائحة قال الأزهري عن الحودانة : رأيتها في رياض الصبان وقيعانها ولها نور أسفر راشت طيبة وتجمع الحودان وكذلك الثوف والجود والوايل : أغزر الخضر .

والبيتان من قصيدة للنايفة في رثاء النعمان بن الحارث التميمي - الديوان ص ٨٤٤٦١ وبين رواية سيويه والمقتضب خلاف يسير في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبعه فخالفة لما في سيويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى الفيت قسراً بين بصرى وجاسم بنيت من الوسمى قطر ووايل

ولا زال ريمحان وميسك وعنبر على منباه ديمة ثم هاطل

وبنت حوداناً وعسوقاً منوراً سأتبه من غير ما قال قائل

(١) في سيويه ص ١٦١ . وتقول : لا تملوها فتشققها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . وتقول لا تملوها فتشققها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول . .

(٢) زيادة يقتضها استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ ليس بواجب إلّا يوقوع غيره .

وقد قُرئَ هذا الحرف على ثلاثة أَصْرُبَ (يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم والرفع والنصب^(١) .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً ؛ لَأَنَّ الْجَزْمَ يَكْثُرُ الشَّعْرَ وَإِنْ كَانَ الْوَجْهَ ، وهو قوله :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظَاوِمَ مَجْرًا وَسَحْبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَيَّئُ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(٢)
والواو والغاء في هذا سواء .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لَهُ : قَرِّبْ وَلَا تَجْهَدْنِي فَيُذَرِّكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَزَلَّيْ^(٣)

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ . . . إلّا أنه قد يجوز النصب بالغاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير) .

• • •

قراءة الرفع في الفعلين (فيغفر - ويعذب) سببية ، وكذلك قراءة الجزم فهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والأتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يعمل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالمطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن (البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠) .

(٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وعلل ذلك الأعلم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فصار غير الواجب .

المحجب : مصدر ميمي من سميت الشيء إذا جررته .

كبكب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفي حسنته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كنار في رأس جبل .

والبيان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الدبران ص ١١٣ - ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وفي سيبويه فقد أضيف إلى البيت ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يذرك بعد الغاء عطفاً على النهي .

فإنما هو على العطف فدخل كله في النفي^(١). أراد : ولا يدنك ، ولا تراقن .

وتقول : إلا تأتي فتكرمني أقعدُ عنك .

فالجزم الوجه في فتكرمني ، والنصب يجوز من أجل النفي ، لأنَّ معناه إلا تأتي مكرما ، كما قال : ما تأتيني فتحلتي . أي ما تأتي محدثا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

ومن لا يقصدُ رجله مطمئنةً فيثبتهَا في مُستوى الأرض يزاتي^(٢)

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار (أن)^(٣) .
يلتزم بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأتيني فتكرمني . تريد : أنت يكون منك
إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف
ما لا ينصرف ، وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

سأترك منزلي ليسني تمسيم وألحق باليراق فاستريح^(٤)

= القطعة : مقعد الردف . أخره عن الفرس : رم به . ورواية سيويه فيلرك . يقول هذا الغلام وقد حمله على فرسه ليصيد
له ، أي أرفق بالفرس ولا يجهد حتى لا يرمى بك .

نسب البيت في سيويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعم ونسب في اللسان (ذرى) إلى إمرء القيس .
وهو ديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السنتوي وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن
أيوب .

(١) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن التهي بالنفي .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٤٧ : « سألت عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من
المعنى ما أراد في قولك : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .
ونسب البيت أيضاً الأعم إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكري ولا في فوائده .

(٣) في سيويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ، ونصب في الاضطراب من حيث انتصب
في غير الواجب » .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ونصب في الاضطراب من حيث انتصب في
غير الواجب .. فما نصب اضطراباً قول الشاعر : سأترك منزلي . . . » .

وقال الأعم : ويروى لأستريحاً فلا ضرورة فيه على هذا .
وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٠ : « وقال الدماميني في الحاشية المقتضية : « لقاتل أن يقول : لا نل أن أستريح منصوب بل هو
مرفوع مؤكد بالتون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف وتأكيده مغل هذا جائز في الضرورة » .

وقال الشاعر :

لنا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا^(١)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الردادة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : «لِيُعْصَمَا»
وهو الوجه الجيد .

= قال البغدادى : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يمهز أحد من خدمة كلام سيويه إلى قائل معين ونسب العيى وتبته السيوطى فى أبيات المفعى إلى المفيرة بن حنناء .
وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .

وانظر التمشى على المفعى ج ٢ ص ١١ والسيوطى ص ١٦٩ والأبيات المشككة للفارق ص ١١٠ وأمال الشجرى ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسبه أيضاً وروايته فى غير المقتضب : والحق بالحجاز .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيمصا للضرورة وقال الأعم وروى ليمصا فلا ضرورة فيه .

كنى بالمفضة عن عزة قومه ومنعهم .

ونسب البيت سيويه إلى طرفة وليس فى ديوانه وقد يكون ساقطاً من قصيدته فى هجاء صهره ص ١١٧ فإنها على روى هذا
الشاهد ومن البحر الطويل وهو فى الأبيات المشككة ص ١١١ غير منسوب .

هذا باب

الواو

٢ / اعلم أَنَّ الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها
٣١٣ فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرهني ، وأنا أزورك ، وأعطيك ، ولم
أتك وأكرمك ، وهل يذهب زيد ، ويحيى عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعا ، وكذلك :
أين يذهب عمرو ، وينطلق عبد الله ؟ ولا تضربن زيدا ، وتشتن عمرا ؛ لأنَّ النهي عنهما
جميعا .

فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين .
وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١) . أى لا يكون منك جمع بين هذين .

فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه أراد :
لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال .

فتمثله في الوجه الأول لا يكن منك أكل للسمك ، وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول (لا يسعني شيء ويحجز عنك)^(٢) لا معنى للرفع في (يعجز) ، لأنه ليس

٢ / يخبر / أَنَّ الأشياء كلها لا تسعه ، وَأَنَّ الأشياء كلها لا تعجز عنه ؛ كما قال :
٣١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو . اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء
وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . وأنها يحيى ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » .
وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدعك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد وعمرو قريه
أن تمل بالفاء أن الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء هنا فسد المعنى وإن شئت
جزمت على النهي في غير هذا الموضع . . ومنك أن تجزم في الأول ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك
ولا ينهاء أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن
على كل حال » وانظر المعنى ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل هنا من الوجه الذي انتصب به في
الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء » .

لَا تَنْتَهَ عَنْ خُسْلُقٍ وَتَأْتِيْ يَشْلَهُ عَارُ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيْمٌ^(١)

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى يشله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لَا يَسْعَى شَيْءٌ فَيَعْجِزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّداً ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لَا يَسْعَى شَيْءٌ إِلَّا لَمْ يَعْجِزْ عَنْكَ ، وَلَا يَسْعَى عَاجِزًا عَنْكَ هَذَا تَحْمِيلُ هَذَا ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي (مَا تَأْتِيْنِي فَتَحَدِّثْنِي) أَيْ إِلَّا لَمْ تَحَدِّثْنِي ، وَمَا تَأْتِيْنِي مَحَدِّثًا .

فمعنى الواو الجمع بين الشيتين . ونصبها على إضمار (أَنْ) ؛ كَمَا كَانَ فِي الْفَاءِ .
وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : زُرْنِي وَأَزُورُكَ ، إِنَّمَا هُوَ لَتَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ ، وَزِيَارَةٌ مِنِّي .

ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زُرْنِي وَلَا زُرْكَ . حَتَّى يَكُونَ الْأَمْرُ جَارِيًا عَلَيْهِمَا .

وَالنَّحْوِيُّونَ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوَّلِ ذَوَائِهِ تَوَيْتُهُ تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٢)

٧
٢١٥٠

فيرفع (يسام) لأنه عطفه على فعل وهو تَقْضَى فلا يكون إلا رفعاً .

وَمَنْ قَالَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ؛ لِأَنَّ (تَقْضَى) اسْمٌ ، فَلَمْ يَعْجِزْ أَنْ تَعْطَفْ عَلَيْهِ فِعْلاً . فَأَضْمِرْ (أَنَّ) لِيَجْرِيَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَأَنْ يَسَامُ سَائِمٌ : أَيْ وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

(١) استشهد به سيوريه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتى بإضمار أن بعد واو المية والتقدير : لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ وَإِتْيَانٌ .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأتى وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا » .

وهذا البيت وجد في قصائد كثيرة - نسب أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكنانى وكذلك الآملى في المؤلفات والمخطوط والزغنى في المستقصى والبحرى في الحداة ونسب سيوريه إلى الأخطل ونسب الحاتمى لسابق البربرى ونسب الحمى إلى أبي الأسود الدؤلى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤلفات والمخطوط ص ١٧٩ وحامسة البحرى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبي الأسود الدؤلى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٧ .

لِّلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بُيُوتِ الشُّفُوفِ^(١)

أى : وأن تقرَّ عيني .

فأما قوله :

أَلَمْ أَلْ جَارَكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحْسَاءُ^(٢)

فإنه أراد : ألم يجمع كَوْنُ هذا منكم ، وَكَوْنُ هذا مني ؟ !

ولوأراد الأفراد فيهما لم يكن إلَّا مجزوما . كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم .

والآية تُقرأ على وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ^(٣)) على

ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « لمسا لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على ليس وهو اسم لمسا غسسته إلى الاسم وجملت أحب لمسا ، ولم ترد قطعة لم يكن بد من إضمار (أن) » .

العبادة : جبة من صوف . الشفوف : ثياب رفاق تصف البدن واحدها شف بكسر الشين وفتحها .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٢١ « فإن قلت : ما الفرق بين وار الجميع ووار العطف ؟ وهل هما إلا شيء واحد ؟ قلت : وار الجميع في الأصل للعطف لكنه خص ببعض أحواله وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه . . فنص وار الجميع بما يكون بمعنى « مع » فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر متزج من الأول ، وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كأنه قسم للعطف المطلق . والبيت ليسون بنت بحدل الكلية زوج معاوية وأم يزيد .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٥٩٣ : في غالب كتب النحو ليس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (وليس) وانظر حياة الحيوان للميرى ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ على نصب الفعل تكون بإضمار أن بعد وار المعية الواقعة بعد الاستفهام والتقدير : ألم يقع أن أكون جارك ، وتكون بيني وبينكم المودة .

والبيت المطلية يقول لآل الزريقان بن بدر وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم ، وهجام . انظر العيني ج ٤ ص ١٧ والسيوطي ص ٣٢١ والديوان ص ٤٠ .

(٣) آل عمران ١٤٢ - وقراءة الجزم من الشواذ قال ابن خالويه ص ٢٢ بكسر الميم الحسن ، والأختاف ص ١٧٩ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقد قرأها بعضهم ويعلم الصابرين (بكسر الميم) .

هذا باب

أو

/ وهي تكون للعطف فتَجْرِي ما بعدها على ما قبلها ، كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : $\frac{2}{316}$ ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان المعنى : **إِلَّا أَنْ يَكُونَ** ، وحتى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرم عمرا على العطف . وقال الله عز وجل : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ^(١)) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأما الموضع الذى تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : **لَا أَرْزَمُكَ أَوْ تَقْضِي** ، أى ؛ **إِلَّا أَنْ تَقْضِي** ، وحتى تقضى^(٢) .

وفي مصحف أبيّ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)^(٣) على معنى **إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا** ، وحتى يُسْلِمُوا .

وقال امرؤ القيس :

فقلتُ له : لا تَبْلُكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحْوِلُ مُلُكَا أَوْ نَمُوتَ فَنُغْلَرُ^(٤)

(١) الفتح : ١٦ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ هـ وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) إن شئت كان على الإشراف وإن شئت كان على أو هم يسلمون .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ هـ «واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التثنية تقول : لأزمنك أو تقضى ، ولأضربك أو تسبقى فالمتى لأزمنك إلا أن تقضى ، ولأضربك إلا أن تسبقى . هذا معنى النصب .»

(٣) في شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبي وعبد الله .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ هـ على نصب المضارع بأن المضمر بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت لكان حرياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والاخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن من يموت .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكيل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا لقراءة أى نحاول الملك إلى أن نموت . . =

أى : إِلَّا أَنْ تَمُوتَ .

وقال زياد الأعجم :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَسُومٍ كَسَرْتُ كُفُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)

/ ويقال : أنجلس أو تقوم يا فنى ؟ كالمضى : أياكون منك واحد من الأمرين .

وتقول : هل تُكَلِّمُنَا أَوْ تَتَبَسَّطُ لَنَا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عز وجل : (هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ)^(٢) .

فجملة هذا : أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ تَصْلُحُ فِيهِ (حَتَّى) ، و (إِلَّا أَنْ) فالتنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع .

= وأما نصب قوله : فتعطر فبالعطف على تموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فحق . ووجه نصب الكرماني في شرح أبيات الموشح بأن الفاء السببية وبمدها أن مضرة في جواب النفي الضمني بتأويل تموت بلا نفي .

والبيت لامرئ القيس قاله لعمرو بن قينة الشكري حين استنصبه في سيره إلى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمال الشجري

ج ١ ص ٣١٩ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) بإضمار أن يبدأ على معنى : ألا أن نستقيم .

غزت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : إذا اشتد على جانب قوم دمت تليينهم حتى يستقيموا .

وكعبها جمع كعب وكعوب الرمح : التواشر في أطراف الأتائب . انظر البني ج ٤ ص ٣٨٥ وأمال الشجري - ٢

ص ٣١٩ .

وفي اللسان (غز) قال ابن برى هكذا ذكر سيويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو في شعره - تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطي ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيضاح : كذا نسب في كتاب سيويه وكذا رواه منصوباً فتبين عليه الناس واستشهدوا به على النصب بإضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفي سيويه ج ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدري هل تأتينا أو نتحدثنا وليت شرى هل تأتينا أو نتحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) في الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : أعلنى كما أردت ذلك حين قلت : هل أو نتحدثنا فجرى هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) هـ .

هذا باب

أن

اعلم أن (أن) والفعل بمنزلة المصدر^(١). وهى تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهى صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع فى الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضى ؛ نحو : سرى أن قمت ، وسأمنى أن خرجت - كان جيّدا . قال الله عز وجل : (وَأَمْرَأَةً مُؤْمِنَةً آتَى وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ^(٢)) أى لأن كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يَلْحَقُ الحال ؛ لأنّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أن هذه لا تلتحق بعد كل فعل ، إِنَّمَا تَلْحَقُ / إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون $\frac{٢}{٣١٨}$ توقّعا لا يقينا ؛ لأنّ اليقين ثابت^(٣) . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يا فتى ، وأخاف أن تذهب يا فتى . كما قال : عز وجل : (نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ^(٤)) .

واو قلت : أعلم أن تقوم يا فتى لم يجز ؛ لأنّ هذا شيء ثابت فى علمك ، فهذا من مواضع (أن) الثّقيلة ؛ نحو : أعلم أنك تقوم يا فتى .

وتقول : أظنّ أنك ستقوم ؛ لأنّهُ شيء قد استقرّ فى ظنّك ؛ كما استقرّ الآخر فى علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ^(٥)) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . » .

(٢) الأعراب : ٥٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وليست (أن) التى تنصب الأفعال تقع فى هذا الموضع لأنّ ذا موضع يقين وإيجاب . . فأما ظننت وحسبت ورايت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : عل أنها تكون (أن) التى تنصب الفعل ، وتكون الثّقيلة وإن شئت نصبت فعملتين بمنزلة عثيت ، وغفت فتقول : ظننت أن لا تفعل ذلك وتظنير ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظنا أن يقيا حدود الله) » .

(٤) المسالفة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية فى كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا غللا شكّا فى توحيد الله .

فإن قيل : إنَّ (يظنون) ها هنا يوقنون . فهكذا هو ، ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلا أنها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلا مثقلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيل في الشك أكثر استعمالاً ؛ لثباته في الظن ككتابات الأخرى في العلم .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه متوقع غير ثابت / المعرفة . قال الله عز وجل :
 (تَنْظُرُونَ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) ^(١) .

وأما (إن ظناً أن يُقَيِّمًا حُدُودَ اللَّهِ) ^(٢) وقولهم : معناه : أتقنا - فإنما هو شيء متوقع ، الأغلب فيه ذا ، إلا أنه علم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاعِدُوهَا) ^(٣) . لما كان أيقنوا .

* * *

واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أن) جاز أن تريد بـ (أن) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة ^(٤) .
 فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنه لا يُحذف منها التثقيل إلا مع الإضمار . وهذا لك في باب (إنَّ وإنَّ) . وإنما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلا أن تأتي بعوض .

والعوض : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال ^(٥) .

فأما (لا) وخذها فإنه يجوز أن تريد بـ (أن) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأنَّ (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به ^(٦) ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه من ٩ أي أيقنوا .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا — إذا أدخلت ههنا — لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنفي فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً ما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهي كحروف النصب والجرم فليس لها صدر الكلام .

تقول: مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أَخَافُ ألاّ تذهبَ يافتي ، وأظنُّ ألاّ تقومُ / ٢٢٠

يا فتي ؛ كما قال : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُعْرِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (١) .

وفي «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) (٢) و (أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على : أَنَّهَا لا تكون فتنة . وكذلك (أَفْلا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣) : أى أَنَّهُ لا يرجع إليهم قولاً . (لا يَرَوْنَ) في معنى يعلمون ، فهو واقع ثابت .

فأما السين وسوف ، فلا يكون قبلهما إلاّ المثقلة . تقول : علمت أن سيقومون ، وظننت أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ؛ كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) (٤) . ولا يجوز أن تلغى من العمل والعمل كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك في السين وسوف ؛ لأنَّهما لا يُلْحَقَانِ على معنى (لا) ، فإنَّما الكلام بعد (لا) على قدر الفصل . قال : (إِنَّمَا يَتَلَمَّ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) (٥) . ف (يَتَلَمَّ) منصوبة ، ولا يكون إلاّ ذلك ؛ لأنَّ (لا) زائدة . وإنَّما هو لأنَّ يعلم . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إِنَّمَا هو : أَنَّهُمْ لا يقدرُونَ . وهى في بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لا يقدرُونَ) .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) المسائدة : ٧١ . والقراءتان برقع الفعل وينصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٥) .

(٣) طه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الرُّوِّيَّة من الإِبصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩) .

(٤) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(٥) الحديد : ٢٩ . في سبويه ج ١ ص ٤٨١ « وقال أيضاً » ثلاث يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرُونَ على شيء » وزعموا أنها

في مصحف أبي (أنهم لا يقدرُونَ) وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحذف النون فإن ناصبة المضارع .

هذا باب

الفعل بعد (أن) / وانقطاع الآخر من الأول

٢
٢٢١

اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه . تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني فتقعد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتُهيئهُ ؟ ! فالعنى : أنه لم يرد الإهانة^(١) . إنما أراد الإكرام . فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تهيئهُ ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال :

والشعر لا يَضِطُّهُ مَنْ يَظْلِمُهُ

إذا ارتقى فيه لا يَغْلُمُهُ

[زَلَّتْ يَدُهُ إِلَى الْحَصِيفِ قَسَدُهُ]

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التي تشترك الواو ، والفاء ، و هم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذاك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بحملى أو تسكت ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . .

• تقول : أريد أن تأتيني فتشتنى لم يرد التشية ولكنه قال : كلما أردت إتيانك تشتنى هذا معنى كلامه فن ثم انقطع من أن »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيعجمه على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد

إصغامه .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤية وكذلك نسبة الأعل ثم قال ويروى للخطبة . ويوجد هذا الرجز في ختام ديوان الخطبة ص ١٨٤ وانظر السيوطي ص ١٦٢ - ١٦٣ فقد ذكر وصية الخطبة في مرضه الأخير عن الأغاني وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً في أرجوزة لرؤبة . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجمه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمي ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك $\frac{2}{322}$
[لجاز] .

وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافتي^(١) . فالنصب على وجهين :
أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجلسن معك أو تنصرف يا فتي .
على قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٢) فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، ولو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أى : إلا أن يوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) ، أى : إلا وحياً ، أو إرسالا .

وأهل المدينة يقرءون (أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا)^(٣) يريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه إليهم على ما يؤديه الوحي والرسول .

(١) أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال (إلا وحياً) في معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلاً لا يجرى على إلا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فعملوه على (أن) إذ لم يجر أن يقولوا أو إلا يرسل فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة رفع الفعل في « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سببية ، وهي قراءة نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ - النشر ص ٢ ص ٣٦٨) .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ) ^(١) . عَلَى ^(٢) مَا قَبْلَهُ ، وَتَمَثِيلُهُ : وَنَحْنُ نَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ) فَيَقْرَأُ رَفْعًا وَنَصْبًا .

فَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى قَوْلِهِ (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ) ^(٣) أَيْ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ وَلَا أَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ .

وَمَنْ قَرَأَ (يَأْمُرُكُمْ) فَلَمَّا أَرَادَ : وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ ، وَقَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ .

فَالْمَعْنَى جَمِيعًا جَيِّدَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ إِذَا حُصِّلَا .

وَأَوْ قَالَ قَائِلٌ : أَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تَحْسُنُ إِلَيَّ ^(٤) ، لَكَانَ مَعْنَاهُ : أَرِيدُ إِتْيَانَكَ ثُمَّ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدِي أَنَّكَ تُحْسِنُ إِلَيَّ . أَيْ هَذَا مِنْكَ مَعْلُومٌ عِنْدِي . وَالتَّقْدِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ : أَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ أَنْتَ تُحْسِنُ إِلَيَّ .

وَتَقُولُ : أَمْرَتُهُ أَنْ [يَقُومَ] ^(٥) . يَأْتِي . فَالْمَعْنَى : أَمْرُهُ بِأَنْ يَقُومَ ، إِلَّا أَنَّكَ حَذَفْتَ حَرْفَ الْخَفْضِ . وَحَذَفَهُ مَعَ أَنْ جَيِّدٌ .

وَإِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ عَلَى وَجْهِهِ جَازَ الْحَذْفُ ، وَلَمْ يَكُنْ كَحُسْنِهِ مَعَ (أَنْ) ، لِأَنَّهَا وَصَلَتْهَا

(١) المجمع : ٥ . وَفِي سِيبَوَيْهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرِّ فِي الْأَرْحَامِ) أَيْ وَنَحْنُ نَقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحَدِيثَ لِبَيَانِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلاتِّقَانِ » .

(٢) حَذَفَ الْفَاءَ فِي جَوَابِ أَمَّا وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ .

(٣) آلِ عِمْرَانَ : ٨٠ . وَفِي سِيبَوَيْهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ) ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) فَجَاءَتْ مُنْقَطِعَةً مِنَ الْأَوَّلِ : لِأَنَّهُ أَرَادَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ وَقَدْ نَصَبَهَا بِمَضْمُونِهِ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا » .

وَقَرَأْنَا الرُّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْفِعْلِ مِنْ « وَلَا يَأْمُرُكُمْ » سَمِعْتَانِ (غَيْثُ النَّفْعِ ص ٦٧ النُّشْرُ ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٤) فِي سِيبَوَيْهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَلَوْ قُلْتُ : أَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تَحْدِثُنِي جَازٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَرِيدُ إِتْيَانَكَ ثُمَّ تَحْدِثُنِي » .

(٥) تَصْحِيحُ الْبِرَاقِ .

اسمٌ . فقد / صار الحرف والفعل والفاعل اسما . وإن اتَّصلَ به شيء صار معه في الصلة . فإذا $\frac{2}{324}$ طال الكلام احتمل الحذف .

فأما المصدر غير (أَنْ) فنحو : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ يَا فَتَى ؛ كما قال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَإِذَا نَشَبَ^(١)

فهذا يصلح على المجاز . وأما (أَنْ) فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عز وجل : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأما قوله : (وَأَمَرْتُ لِأَن أَكُونَ)^(٣) فإنما حُمل الفعل على المصدر ، فالعنى - والله أعلم - : أوقع لى هذا الأمر لذا .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الغير .

النشَب : المسال الثابت كالضياع ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع وزمه ، وكأنه أراد بالمال هنا الإبل خاصة وقيل : النشَب جميع المال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيدا ، وسوغ ذلك اختلاف اللغتين .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٦٥ « وما حلقوا منه الباه فمات بها نصب قولهم : أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ، يريدون : بالخير . والباء كثيرا ما تحذف في قولهم : أَمَرْتُكَ أَنْ تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أَمَرْتُكَ بفعل كذا . وإنما استحسنوا حذف الباء مع (أَنْ) لطول (أَنْ) بصلتها فن حذفها في التنزيل قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَدُوا الْأَمَانَاتِ) ومن إثباتها مع المصدر الصريح لإثباتها في قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ) « وانظر ج ٢ ص ٢٤٠ .

وقال الأعمى : فإن قلت أَمَرْتُكَ بزيد لم يجز أن تقول : أَمَرْتُكَ زيدا .

وفي الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أَنْ تستطيل فافعل .

وقال الحمى جواب لما في الجملة من معنى الأمر - الفاء الثانية جواب الأمر . وهى ظاهرة في إفادة التعليل .

تركك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مغنونا ثانياً .

وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالا وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اختلف في قائله - نسب إلى عمرو بن معد يكرب واللباس بن مرادس ، ولزوجة بن سائب ، ولخلف بن ندي .

أنظر الخزانة ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورفية الآمل ج ١ ص ١٣٦ ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطى ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وشواهد الكشف ص ٢١ .

(٢) الإسراء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . في سيويه ج ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وَأَمَرْتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ) إنما هو أمرت لهذا » .

وعله اللام تدخل على المفعول فلا تغيّر معناه ؛ لأنها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأنّ المصدر اسم الفِعْل . قال الله عزّ وجلّ : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ)^(١) .

٢ / وقال بعض المفسرين في قواه : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ)^(٢) معناه : ردّفكم . ٣٢٥
وتقول : ليزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدّمت المفعول ؛ لتشغّل اللام ما وقعت عليه . فإن أخرته فالأحسن ألاّ تدخلها ، إلّا أن يكون المعنى ما قال المفسرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأنّ جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط - ص ٧ ص ٩٥ « أصل ردّف التمدى بمعنى تبع ولحق ، فاحتمل أن يكون مضماً معنى اللازم ، ولذلك فسره ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يحىء بهد الشيء قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزحشرى وقد عدى بمن عل سبيل التضمين . . . وقيل ردفه وردد له لغتان . . »

هذا باب

(حتى)

اعلم أن الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أن) ؛ وذلك لأن (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حتى زيد ، ودخلت البلادَ حتى الكوفة ، وأكلت السمكةَ حتى رأسها ؛ أي لم أبق منها شيئاً . فعملها الخفض . وتدخل الشئ فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِق بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)^(١) .

فإذا وقعت عوامل / الأسماء على الأفعال ، لم يستقيم وصلها بها إلا على إضمار (أن) ؛ لأن $\frac{2}{326}$ (أن) والفعل اسم مصدر ، فتكون واقعة على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حتى تمتعني ، وأنا أقف حتى تطلع الشمس . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين^(٢) على (كي) ، وعلى (إلى أن) ؛ لأن (حتى) بمنزلة (إلى) .

فأما التي بمعنى (إلى أن) فقولك : أنا أسير حتى تطلع الشمس ، وأنا أنام حتى يُسمع الأذان .

وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كي) فقولك : أطع الله حتى يُدخلك الجنة وأنا أكلم زيدا حتى يأمر لي بشئ .

فكل ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازم على ما ذكرت لك .

(١) القدر : ٥٠ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالتناسب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كي أي فيها إضمار (أن) وفي معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لي بشئ . »

واعلم أنَّ (حتَّى) يرتفع الفعل بعدها .وهي (حتَّى) التي تقع في الاسم ناسقةً . نحو : ضربت القوم حتَّى زيداً ضربته^(١) ومررت بالقوم حتَّى زيدٌ مررت به ، وجاءني القوم حتَّى زيدٌ جاءني . وقد مضى تفسير هذا في باب الأسماء^(٢) .

٢ / فالتى تنسيق ثم تنسق هاهنا ، كما كان ذلك في الواو والفاء وثُمَّ ، وجميع حروف العطف. ٣٢٧

فارفع يقع بعدها على وجهين^(٣) يرجعُان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما^(٤) :

وذلك قولك : سرت حتَّى أدخلُها ، أى : كان منى سيرٌ قد دخلُ . فأنت تخبر أُنك في حال دخول اتَّصل به سيرُك ، كما قال الشاعر :

هـ فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرُكُوبٌ^(٥) .

فليس في هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، إِنَّمَا خَبَّرَتْ بِأَنَّ هذا كذا وقع منك .

(١) يجوز في نحو : (ضربت القوم حتَّى زيداً ضربته) نصب زيدٍ ورفعهُ . فالنصب من وجهين : بالمطف على المفعول ، والثاني بإغمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعل الابتداء والتخبر .

أنظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٧ والمنهى ج ١ ص ١١٦ والدمامى ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) تقدم في ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتَّى ولها باب على حاله .

والجدهور على أنَّ حتَّى العاطفة لا تطف الجمل . أنظر المنهى ج ١ ص ١١٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أنَّ حتَّى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتَّى أدخلُها ، تبنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلُها ، و(أدخلُها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا كنت تخبر أنه في عمله وأن عمله لا ينقطع فإذا قال حتَّى أدخلُها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء فتحى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تبنى على معنى (إلى أن) ولا معنى (ك) فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وماشبهه ويكون الدخول وماشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتَّى أدخلُها ما منعنى أى : حتَّى إلى الآن أدخلُها كيف شئت . . . ولقد مرض حتَّى لا يرجونه . . . » .

(٤) قال السيراني : وأما وجه رفع الفعل بعد حتَّى فاصلهما وجه واحد . . .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتَّى يمر به الطائر فيرحمه ، وصرت حتَّى يعلم الله أنى كمال والفعل ههنا منقطع من الأول وهو في الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير قد دخل كما قال علقمة بن عبدة : =

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتَقَدِّمًا غير مُتَّصِل بما تُخْبِر عنه ، ثمَّ يكون مُؤَدِّيًا إلى هذا ، كقولك : مرض حتى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنَّمَا هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولي : يرجعان إلى شيء واحد . ومثل ذلك مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيْهُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت ، وهو : (حتى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

فِيَاعَجِبَا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبُنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ^(٢)

= ترادى على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب

لم يحمل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يحمل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديت : مقابو راودته . الدمن والندى : البحر ، والتراب ينقط في المساء فيسمى المساء دمنًا أيضًا . المندى : مصدر ميمى وهو أن ترعى الإبل قليلا حول المساء ثم ترد ثانية للشرب . يعرض عليها بقايا المساء في الحوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكروهه فليس إلا الرحلة فالركوب .

البيت للملك بن عبدة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفي المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ وهو في المختص ص ٧ ص ١٠٠ والسط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقمت بعدها الجملة .

الارسان : جمع رسن وهو الخيل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا عاطفة لمصاحبتها لوأن العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرى أنها في البيت عاطفة وإن قرئت بالواو كما يقرئ لكن بالواو وهى عاطفة .

يريد أنه سرى بأصحابه غازيًا حتى تكل المطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .

والبيت لإبرئ الغيس من قصيدة في ديوانه ص ١٤١ - ١٤٣ وفي شرحه ص ١١٧ وانظر أرسار التبرية ص ٢٦٧ والمختص ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الأندلسى في شرح المفصل : يقع بعد حتى الجملة

الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما في التحقير ، أو في التعظيم .

ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبني) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفض هنا كليب =

أى : وحتى كليب هذه حالها ، كما أنَّ نظير النصب : ضربت القوم حتى زيد فى الأسماء
لأنَّ المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

= (جاز) محال ، لأنَّ الخفض بعد حتى إما أن يكون بالمطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتسقط عليه
وليس معنى النافية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها ففى الرفع لا غير .
وقال البندادى : « تقول : هى جارة والمنيا غير المذكور والتقدير : فواعجباً الناس تسبى حتى كليب وهذا المقدر
لا بد منه فى الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام فى المعنى .

فيا عجباً روى بتكوين عجباً فيحتمل أن يكون منادى منكراً ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل
محذوف والتقدير تمجّبوا عجباً ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تمجّبوا عجباً وروى عجباً بدون
تنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم ألفاً وهى لغة وروى (فواعجباً) بواو التثنية لتوحيده .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمننى ج ١ ص ١١٤

هذا باب

مسائل (حتى) في الهابين : النصب ، والرفع

تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلع الشمس ، لأن طلوع الشمس لم يؤدّه فعلك. والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس ؛ / $\frac{2}{328}$ لأن الدخول كان بعملك ، وطلوع الشمس لا يكون بعملك . فالعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .

واو قلت : ما سرت حتى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشئ يكون معه الدخول^(١).

فإن قلت : أقول : ما سرت حتى أدخلها^(٢) : أى ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس هذا معنى (حتى) . إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فعلك فهو محال حتى تنصب فعلك من قبل اللطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع وتطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويعنى أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ، كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت حتى إلى أن وكى ولم تصر من حروف الابتداء » .

• • •

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المغني ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ويجوز أهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو : سري حتى أدخلها لتلا يتي المتبدل بلا خبر ولا في نحو : كان سري حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تأمة أو قلت : سري أس حتى أدخلها جاز الرفع إلا أن علق أس بنفس السير لا باستقرار محذوف » .

رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ؛ لأنَّ معناها عاملةٌ ومعناها عاطفةٌ واحدٌ وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عزَّ وجلَّ : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ^(١) ، فلإنَّها تقرأ بالنصب والرفع .

فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

واو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلا النصب ^(٢) ، لأنَّ (حتى) في موضع خبر . كأنَّكَ قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأنَّ الخبر قولك : ٢
٣٣٠ سيرا متعبا .

وكذلك كان سيرى أمين حتى أدخلها . إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلا النصب ، وإن جعلت الخبر في قولك : أمين ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز .. »

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمرو إذا كان أداء سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول) قراءة الرفع في هذه الآية سمية أيضاً لنافع . (غيث النفع ص ٥١ ، النشر ج ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً » وتقول : كان سيرى أمس سيراً متعباً حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا أنا أدخلها لأنك جئت لكان بغير وهو قولك : سيراً متعباً » وانظر ما نقلناه من المعنى وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع .

هذا باب الحروف التى تجزم الأفعال

وهى (لم) و (لما) ، و (لا) فى النهى ، و (اللام) فى الأمر ، وحروف المجازاة وما اتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقيم عبد الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقيم عبد الله ، وليقيم زيد^(١) .

والدعاء يجرى مجرى الأمر والنهى . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك فى الطلب : اللهم اغفر لى ، ولا يقطع الله يد زيد . وليغفر لخالده . فإنما تقول : سألت^(٢) الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخليفة : انظر فى أمرى ، أنصفنى / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

فأما قولك : اضرب واقتل فمبنى غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له^(٣) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التى يجب بها الإعراب .

فاللام فى الأمر للغائب واكمل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولاقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل فى الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التى فى الأمر وذلك قولك : ليعمل و (لا) فى النهى وذلك قولك : لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) فى الدعاء بمنزلةما فى الأمر ، والنهى وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزيك الله خير آ » .

(٣) تقدم فى ص ٤ من هذا الجزء وسيمده فى ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل .

واو كانت للمخاطب لكان جيّداً على الأصل^(١) ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم بقولهم : (افْعَلْ) عن لِيَفْعَلْ . وروى أَنَّ رسول الله قرأ : (فَبَدَّلِكَ فَلَتَفْرَحُوا)^(٢) بالتاء .

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب . . وانظر المنى ج ١ ص ١٨٦ .
 (٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالمخاطب وهي قراءة أبي ورويناها مستندة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . . عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو غير مما يحسمون) يعنى بالمخاطب فهما حديث حمن أخرجه أبو داود » وانظر الأنحاف ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء .

هذا باب المجازاة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، متى ، وأنى ، وحيثما .

ومن الأسماء : من ، وما ، وأنى ، ومهما .

ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذما ^(١) .

وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها .

فحرفها في الأصل « إن » ^(٢) وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها .

وكلُّ بابٍ فأضلهُ شيءٌ واحد ، ثمَّ تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى . وسنذكر (إن) كيف صارت أحقَّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام ، و (إلا) أحقُّ بالاستثناء ، و (والو) أحقُّ بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

فإنما (إن) فقولك : إن تاتى آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تكرمى أكرمك ، وإن تطع الله يغفر لك ، كقوله عز وجل : (إِن يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لِمَ مَا قَدْ سَلَفَ) ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ « باب الجزاء فإجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأهم . وما يجازى به من الظروف أى حين ، ومتى وأين ، وأن ، وحيثما . ومن غيرها : أن ، وإذما » .

ظاهر كلام المبرد أن (إذما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته ج ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقها الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وابن على ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسأله لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أن أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيمكن استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق المجازاة » .

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَأِنْ نَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) (١) (وَأِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ) (٢).

والمجازاة بدل (إذما) قولك : إذما تأنى آتاك ؛ كما قال الشاعر :

إذ ما أنيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس (٣)

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعاً / الإضافة فعملتا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرع إن شاء الله (٤).

وأما المجازاة بدل (من) فقولها عز وجل : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) (٥) وقوله : « فَمَنْ يُوْثِقُ بَرِيءٍ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » (٦).

وب (ما) قوله : (مَا يَفْتَحِرَ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) (٧).

وب (أين) قوله جل وعز : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمْ الْمَوْتُ) (٨) . وقال الشاعر :

(٢) الحجرات : ١٤

(١) محمد : ٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بانها وقال الأعمى ودل على ذلك آتيانه بالفاء جواباً لها .

ورواه ابن هشام في سيرته « أما أنيت » وعليه لاشاهد عليه في إذا ما .

الطمان : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدراً ميبياً . وحقاً - منصوب على المصدر المؤكدة به أو هو نعت لمصدر مجهول .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ وغبية الأمل ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يفرغ إلى كل واحد منهما (ما) . وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون ويزيد هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنها ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الاسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم . فحيث كنهه الحروف التي تبتدأ بعدها الاسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (أن) وما أشبهها ولم يجر فيها ما جاز فيها قبل أن يحى بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢٠

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضَرِّبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحُوهَا لِلتَّلَاقِ^(١)

و(يَأْتِي) قوله :

فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تَأْتِيهَا تَلْتَمِشُهَا كَلَامَ مَرَكَّبِيهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ^(٢)

ومن حروف المجازاة (مهما). وإنما أخرنا ذكرها؛ لأنَّ الخليل زعم أنَّها (ما) مكررة ، وأبدلت من الألف الهاء . و(ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى ؛ كما تقول : أين وأينما ، ومتى ومتى ما ، وإنَّ وإمَّا ، وكذلك حروف المجازاة^(٣) إلَّا ما كان من (حيثما) و(إذما) . فإنَّ (ما) فيها لازمة . لا يكونان للمجازاة إلَّا بها ، كما لا تقع (رُبَّ) على الأفعال إلَّا ب(ما) في قوله : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤)) ، ولو حُذفت منها (ما) لم تقع إلَّا على الأسماء النكرات ، نحو : رُبَّ رجل يا فتى .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنَّ وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء - كانوا يرسلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلحقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولي .

في الأصل « النداء » بدل « النداء » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأنَّ وفي طبعة كتاب سيبويه « رجليك » بدلا من « رجليك » .

تلتبس : تشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه : العرب تشبه التشبب في المظالم بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبت منى أمرا عظيما ولقد ركبت مركبا صعبا .

وكان لليد جار قد لجأ إليه واعتم به فضر به عمه بالسيف فغضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : إنك ركبت أمرا لا خلاص لك منه ، فأنت بمنزلة من ركب ناقة صعبة لا يقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتبكنا ببركانها وكلا مركبيها لا يستقر عليه أن ركب على مركبها المقدم وهو الرحل وجده مركبا صعبا . وإن ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لغوا بمنزلة ما مع (متى) إذا قلت : متى ماتت أو أكلت بمنزلة ما مع (أن) إذا قلت : أما تأتي آتلك بمنزلة ما مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) و(بمنزلة ما مع (أى) إذا قلت (أياها) تدعو فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استجبوا أن يكرروا لفظا واحدا فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم إليها (ما) » .

(٤) الحجر : ٢ وفي سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت للفعل ، كما صيرت للفعل (ربما) » .

/ والمجازاة بدلًا) قوله : (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)^(١) .

وبه متى قول طرفة :

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحَكَ كَأَسَا رَوِيَّةٌ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَايِبًا فَاغْنِ وَازْدِدِ^(٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها . ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت :
إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ . (تأتيني) مجزومة بـإِنْ ، و(آتِكَ) مجزومة بـإِنْ وتأتيني^(٣) - ونظير ذلك من
الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل ؛ لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل
فيها^(٤) .

فأما الفعل فقولك : إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ ، وإِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ .

(١) الامراء : ١١٠

(٢) عد سيبويه (متى) في أدوات المجازاة ج ١ ص ٤٣٢ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة متى تأتينا نصبحك . . في ج ٢
ص ٣٠٣ شاهدنا على تحريك فعل الأمر ازيد بالكسرة .

أصبحك : أسفك صبحاً وهو شرب النداء . روية : مروية فعيلة بمعنى مفعلة . الغاي المستفي .

والبيت من معلقة طرفة وهو في شرح التبريزي وأبي في شرح الزوزني وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد
السيح لابن الأنباري ص ١٨٧ .

(٣) في الأصناف في المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يملان
في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما
اقتضاهما وما يجب أن يملأ فيه مما كما قالوا في الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط وفعل الشرط يملان في الفعل
ألا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل وأداة الشرط لها تأثير في الفصل فاضافة
ملا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقق عندي أن يقال : إِنْ (أن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . «
وانظر أسرار العربية ص ٣٣٦ - ٣٤٠ وإيضاح علل النحو ص ١٤٠ والمصالح ص ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء . فأما الجواب بالفعل فتحو قولك :
إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ ، وإن تضرب تضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فتقولك : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا صَاحِبُكَ ولا يكون الجواب في هذا
الموضع بالواو ولا ثم » .

وَأَمَّا الْفَاءُ فَقَوْلُكَ : إِنْ تَأْتَيْ فَنَأْ لَكَ شَاكِرٌ ، وَإِنْ تَقُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلَّا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة ، وإن لم يشيَّن فيها الإعراب ؛ كما أنَّك إذا قلت : جاعقٌ خمسةٌ عشرَ رجلاً كان موضعه موضع / رفع وإن لم يشيَّن فيه المباشرة ، وكذلك جاء في مَنْ عندك ، ومرت بالذي في الدار ؛ كلُّ ذلك غير معرب في اللفظ ومراضعه موضع الإعراب ، وذلك عولك : إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَإِنْ جِئْتَنِي جِئْتُكَ .

فإن قال قائل : فكيف أزال الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لما مضى في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعالي ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يا فتى فيكون لغير الماضي ، فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفيًا لما مضى ، وصار معناد : لم يذهب زيد أمين ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

وإنما قلنا : إِنْ (إِنْ) أَضَلَّ الجزاء ؛ لأنك تُجازي بها في كلِّ ضرب منه . تقول : إِنْ تَأْتَيْتَنِي آتِك ، وَإِنْ تَرْكَبْ حِمَارًا أَرْكَبْهُ ، ثُمَّ تُصَرِّفُهَا مِنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وليس هكذا سائرهما : وسنذكر ذلك أجمع .

تقول في (مَنْ) : مَنْ يَأْتِي آتِي ، فلا يكون ذلك إلَّا لما يفعل ، فإن أوردت بها غير ذلك لم يكن .

فإن قال قائل : فقد قال / الله عز وجل : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ^(١)) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ^(٢) » .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لأنه قد خلط مع الآدميين غيرهم بقوله (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

(١) النور : ٥٥ .

(٢) النور : ٥٥ .

ماء) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأنَّ التكلّم يبيّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

• شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَإِقْطٌ ^(١) •

فالتمر والإقط لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحدا ، والمعنى أَنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَسَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا ^(٢)

لأنَّ معنى المتقلّد : حامل ، فلَمَّا خَلَطَ بينهما جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحطيئة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعِيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَاوِرُهُ
/ سَنَامًا وَمَخْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَانْكَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ ^(٣)

٢
٣٣٧

(١) الشاهد في عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب .

في القسان : الاقط والاقط : بتثنية الفاء شيء يتخذ من اللبن الخفيف يطبخ ثم يترك حتى يعسل . وقال ابن الإعراب : هو من ألبسان الإبل خاصة .

وأنظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٢٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين .

(٢) في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : أي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .

وفي أمان ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للتاني ما يصلح حملته عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملا رمحا . »

ونسب البيت في الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبيري .

وأنظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٢٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) الطائر : البغل . في المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلدا سيفا ورمحا ، وأبو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوبون السنام في الخمش ثم يثربونه .

وروى في المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفي الديوان . والبيتان للحطيئة من قصيدة طويلة في الديوان ص ١٧ - ٢١ .

ويقول السكري : المعنى أنه لا لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروا سناما وألبنا مخضا . وأن الحطيئة كان وقتها من الهزاق بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر بالبطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى في شرح الحاشية ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قرؤا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سَقُوا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذا فلا حجة في البيت .

و«ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركب أركب ، وما تصنع أصنع . فإن قلت : ما يأتي آتية - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)^(١) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٢) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عليه النحويون غيره ، إنما هو السماء وبناؤها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيمانهم . ففي مصادر وإن دلت على غيرها فن يملك . كقولك : هذا ملك يمينك ، وهذا الثوب نسج أيمان . وهذا الدرهم ضرب الأدير . ولو كان على ما قالوا لكان

على وضع النعت في موضع المنعوت / لأن «ما» إنما تكون لنوات غير الآدميين . واهصفات ^٢ ٣٣٨ الآدميين . تقول : من عندك؟ فيقول : زيد . فتقول : ما زيد؟ فيقول : جواد أو بخيل أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين^(٣) . والسؤال عن كل ما يقل بدمن كما قال عز وجل : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفِّفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٤) . فدمن : لله عز وجل ؛ كما قال : (أَمِنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ)^(٥) وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والمآراج ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(١)، يعنى الملائكة . وكذلك فى الجنِّ فى قوله : (فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٢)) فهذا قولى لك : إنها لما يُخَاطَبُ ويعقَل .

ومن هذه الحروف « متى » ولا تقع إلا للزمان ، نحو : متى تأتى آتاك ، متى خرج زيد ؟ فى الاستفهام . فجواب هذا يوم الجمعة وما أشبهه .

وكذلك « أين » لا تكون إلا للمكان ، وذلك كله مخطوطة معروف / فى الجزء والاستفهام .
وحيث وقع حرف من هذه الحروف .

فأما « إن » فإنها ليست باسم ولا فعل ، إنما هى حرف ، تقع على كل ما وصلته به ، زمانا كان أو مكانا أو آدميا أو غير ذلك . تقول : إن يأتى زيد آتبه ، وإن يقيم فى مكان كذا وكذا أقم فيه ، وإن تأتى يوم الجمعة آترك فيه .

وكذلك الألف فى الاستفهام . تدخل على كل ضرب منه ، وتختصى ذلك إلى التقرير والتسوية :

فالتقرير : قولك : أما جئتى فأكرمك . وقوله عز وجل : (أَلَيْسَ فى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ^(٣)) .

والتسوية : أبيت شعرى فقام زيد أم قعد^(٤) . وقد علمت أزيد فى الدار أم عمرو^(٥) .
فأما قولنا فى « إذ » و« حيث » : إنَّ الجزء لا يكون فيهما إلا بما و« ما »^(٦) ذكرنا من أننا سنفسره فهذا موضع تفسيره .

(١) الأنبياء : ١٩

(٢) الجن : ١٣

(٣) الزمر : ٦٠

(٤) تكون مرة التسوية بعد نساء ، وما أبان ، وما أدرى ، وليت شعرى وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٣ ؛ وسأنا هذا الحديث فى الجزء الثالث .

(٥) الهزلة يطلب هنا بما وبأم التمين . وانظر ص ٢٥٧ من الجزء الثالث .

(٦) تصحيح السيراني .

أما «إذ» فتنبىء عن زمان ماض ، وأسماؤه الأزمان تضاف إلى الأفعال^(١) فإذا أُضيفَتْ إليها كانت معها كالشيء الواحد ، وصى جزمتها فصلت / منها ، ألا ترى أنَّكَ تقول : جئتكَ يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيدٌ ، و (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(٢) - فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مُبْتَهَمٌ يفسره ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحيث في الزمان فلَمَّا ضارعتها أُضيفت إلى الجمل ، وهى الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ «إذ» إذا وصلتْها بـ «ما» .

فأما سائر الحروف التى ذكرنا سواهما فأنت في زيادة «ما» وتركها مُجَبَّرٌ . تقول : إن تأتيني آتِكَ ، وإِنَّمَا تَأْتِي آتِكَ^(٣) ، وأين تكنْ آكُنْ ، وأينما تكنْ آكُنْ ، وإِنَّا نَكْرُمُ بِكَرْمِكَ ، وَهَؤُلَاءِ تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(٤) .

ف«ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإدما . واللازم . ما وقع فيها . ونظيرهما قولك : إِنَّمَا زيد أخوك . منعت «ما» «إِنَّ» عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبد الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبد الله ، وكذلك .:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلَيْسِدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالْقَفَامِ الْمُخْلِسِ^(٥)

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٧ = ٦٢٨ : اعلم أنه ما كان من الأزمنة فى معنى (إذ) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك فى (إذ) . .

(٢) المائدة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتى تحقيقه فى الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة ليد عن الإضافة .

واستشهد به فى ص ٦٠ على نصب أم الوليد بمعلقة فإنه اسم مصدر لتطبيق وعمل على المصدر .

وذكر ابن السجرى فى أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة ليد عن الإضافة وقال ابن هشام فى المصنف ج ٢ ص ١٠ : وروى =

وكذلك (ربّ) نقول : رب رجلٍ ، ولا نقول : ربّ يقوم زيد . فإذا ألحقّت «ما»
مبناها للأفعال فقلت : ربّما يقوم زيد ، و(ربّما يَؤدُّ الذين كفّروا لو كانوا مسلمين^(١)) .

وكذلك « قلّ » نقول : قل رجلٌ يقول ذلك ، فإن أدخلت «ما» امتنعت من الأسماء
وصارت للأفعال ، فقلت : قلّما يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء^(٢) والجواب . نقول : إذا / جاعنى زيد أكرمه . وإذا
يحيى زيد أعطيته .

وإنما منع «إذا» من أن يُجازى بها ؛ لأنها مُوقَّعة وحروف الجزاء مُبهمّة ، ألا ترى
أنك إذا قلت : إن تأتيتني آتيك - فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك مَنْ أتاني
أتيته . إنَّما معناه : إن يأتني واحد من الناس آتِه .

فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوما ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل :

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء (بعد) حل أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لتونت « وكذلك يرى الرضى
في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيوريه لإفعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا وهو الحق وإن كان ذلك قليلا . . »
الملاحة : الحب ، الألفان : جمع فن وهو الفن وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستمارة . التغام : قال أبو حنيفة :
أشهرى بعض الأعراب قال ثبت التغام غيوطا طولا دقا من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أحل التغام كان أشد
ما يكون بياضا ويشبه به الشيب . الخلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد يدل على شباب المرأة .

والبيت للرار القمسي . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - اصلاح المنطق ص ٤٥ - وتهذيب ج ١ ص ٧٧ والسيوطى ص ٢٤٦
(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

(٢) يريد أول الكلام .

(٣) في سيوريه ج ١ ص ٤٣٣ « وسأته عن (إذا) ما منهم أن يجاوزوا بها ، فقال الفعل في إذا بمنزلة في إذ إذا قلت :
أتذكر إذ تقول فإذا فيها تستقبل بمنزلة إذ فيها مضى وبين هذا أن (إذا) تحيى وقتا معلوما ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر
البسر كان حسنا ولو قلت آتيك أن احمر البسر كان قبيحا (فان) أبدا مبهمّة وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل
فالفعل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت : الحين الذى تأتيتني فيه آتيك فيه . »

وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ .

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ^(١)) ، و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(٢)) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ^(٣)) أَنْ هَذَا واقع لا محالة .

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا «إِنَّ» ، لأن الله عز وجل - يعلم ، وإِنَّ» إِنَّمَا مَخْرَجُهَا الظَّنَّ والتَّوَقُّعَ فيما يخبر به المخبر . وليس هذا بِمِثْلِ قوله (إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^(٤)) لَأَنَّ هَذَا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمرَّ البُسرُ ، ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البُسرُ - كان محالاً ؛ لَأَنَّهُ واقع لا محالة .

فإن اضطرب الشاعر جاز أن يُجَازَى بها^(٥) لمضارعيتها حروف الجزاء/ ؛ لَأَنَّهُ داخله على الفعل $\frac{2}{343}$ وجوابه . ولأبْدُ للفعل الذي يدخل عليه من جواب . فمما جاء ضرورة قوله :

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ فِيرِائُهُمْ تَقْدِ^(٦)
وقال الآخر :

إِذَا قَصُرْتُ أَسِيفَانَا كَانَ وَضَلُّهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتُضَارِبُ^(٧)

(٢) التكوير : ١

(١) الانفطار : ١

(٤) الانفال : ٣٨

(٣) الانشقاق : ١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . . فهذا اضطراب وهو في الكلام خطأ »

وفي مجلس ثعلب ج ١ ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا تزرني أزرك يجوز في الشعر . .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا في الضرورة .

خندف : أم الياس . واقتصر بها الفرزدق لأنه تميمي ، وبنو تميم ينسبون إليها ، ونوفت للضرورة ، والله يرفع لي : أي الرافع في الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شيء ، وقيل : سكن لها وبقى جمرها (رواية سيبويه إذا خمدت) . نقد : تشتعل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لي قبيلي من الشرف ما هو في الشبهة كالنار المتوقدة إذا قدمت بنيري قبيلته .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمانى الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ وهو في ديوان الفرزدق ص ٣١٦ مفرداً .

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا للضرورة بدليل عطف المضارب المجزوم وحرك بالكسرة على الجواب (كان وصلها) .

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وإذا ما تشاء تبعت منها مغرب الشمس ناشطاً مذخوراً^(١)

وهذه «إذا» التي تحتاج إلى الجواب .

وله «إذا» موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة^(٢) . وذلك قولك : خرجت فإذا زيدٌ ؛ وبيننا أسير فإذا الأمد . فهذه لا تكون ابتداءً . وتكون جواباً للجزاء كالفاء . قال الله

« وقال الخبي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستحال الرماح نزلنا للضاربة بالسيف فإن تبصرت عن إدراك الأعداء خطونا إليهم اقتداءً عليهم فالحقتهم بهم .
إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تملقت (بوصلها) كان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره لأن خيطاناً غير كان .

وهذا البيت جاء في شعر دويه مجرور وفي شعر دويه مرفوع .

أما الشعر المجرور البروي فهو لقيس بن الخليم وانظر ديوانه ص ٣٣ - ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين : أحدهما في قصيدة للأخضر بن شهاب التميمي وهي في المفضليات ص ٢٠٣ - ٢٠٨ وفي حيامة أبي تمام ص ٢٠٤ - ٢٤٨ . والشعر الثاني لرقم أبي بن العبادرة المخاربي .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٢ ص ٢٤ والشعر والشبراء ص ٢٨٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع الفعل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تبث : تثير . الناشط : الثور . المذخور : الفزع .

وصيبت ناقته بالناشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها في انبعاثها بسرعة بشور قد دعر من صائده أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ - ١٨٤ .

(٢) ماذا يرى المبرد في (إذا) المفاجئة ؟ أراها حرفاً أم أراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء . ولكن ما سيذكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال في الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الأصل :

« فأما (إذا) التي المفاجئة فهي التي تسد مسد الخبر ، والإسم بعدها خبراً ، وذلك قولك : جيتك فإذا زيد وكلبتك فإذا أخوك ، وتؤولي هذه جيت فيجاءني زيد ، وكلبتك ففجاءني أخوك وهذه تأتي عن الفاء وتكون جواباً للجزاء ، نحو إن تأتي إذا أنا أفرح على جد قوك فإذا أفرح قال الله عز وجل (وإن تصيهم سية بما عفت أيهم إذا هم يظنون) فقوله (إذا هم يظنون) في موضع يظنون . وقوله إن تأت فلك درهم في موضع أن تأتي أمطك درهماً ، كما أن قوله عز وجل (سواء عليكم أديعتمهم أم أنتم صابئون) في موضع أم صمم . »

وقال في ص ٢٤١ :

« وتقول مجررت من الباري فإذا زيد يعني إذا همنا المفاجئة فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقني فإذا زيد موافق . »

عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ^(١)) ، لَأَنْ مَعْنَاهَا : قنطوا ؛ كما أَنَّ قولك : إن تأنى فلك درهم - إنما معناه : أعطك درهما .

فكلامه في هذين الموضعين يفيد أن (إذا) الفجائية ظرف فإنه جعلها تسد مسد غير المبتدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية في معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نحمل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسم الاسم والفعل ، وهذا استعمال شائع عند سيويه وغيره .

في شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفي المنى ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) الروم : ٣٦ : في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ هـ وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كان الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أديرتهم أم أنتم صاليتون) بمنزلة أم صميم وما يحملها بمنزلة الفاء أنها لا تنجي . مبتدأ ، كما أن الفاء لا تنجي . مبتدأ . . . » .

عن هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية إنما هو تريد للكلام سيبويه . والعجيب بعد هذا أن يقول أبو علي الفارسي : قرأت المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة ؛ وهي وترج إذا جواباً لشرط في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

فهل نقول : إنه قد غنى عن أبي علي مكان الآية في كتاب سيبويه ؟

أو نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

هذا باب

/مسائل المجازاة

وما يجوز فيها ، وما يمتنع منها

تقول : إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، وإن تَأْتِنِي فَلَكَ دِرْهَمٌ . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عَزُّ وَجَلَّ (إِنَّ يَنْتَهُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَآ قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يُعْودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ^(١)) .

فالأصل الفِعْلُ ، والفَاءُ داخلةٌ عليه ؛ لأنها تُودَى معناه ؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فنقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أَغْثُ أَمْسِ فتقول : فقد أتاكَ الْغَوْثُ الْيَوْمَ^(٢) . ونقول : إنْ أَتَيْتَنِي فَلَكَ دِرْهَمٌ ، لأن معناه : إنْ تَأْتِنِي . واو قلت : إنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ لَصَلَحَ ؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ : (مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَهَا نُوفٌ إِلَيْهِمْ^(٣)) ، لأنَّ معناه : من يكن . وكذلك أو قال : من يَأْتِنِي أَتَيْتَهُ لَجَازٌ . والأَوَّلُ أَحْسَنُ ؛ لتباعدِ هذا / عن حرف الجزاء . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَكِلْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقَرِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)

وأَعْدَلَ الكلام : من أَتَانِي أَتَيْتَهُ ، كما أنَّ وَجْهَ الكلام : من يَأْتِنِي آتَيْتَهُ^(٥) .

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . وأما الجواب بالفاء فتقول إن تَأْتِنِي فَأَنَا صَاحِبُكَ . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولايَمْ ألا ترى أن الرجل يقول : أفعل كذا وكذا فتقول : فإذاً يكون كذا وكذا ويقول : لم أَغْثُ أَمْسِ فيقول فقد أتاكَ الْغَوْثُ الْيَوْمَ » .

(٣) هود : ١٥ .

(٤) كاده : خدعة ومكر به . والشجا : ما يمترس في الحلق كالغظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنه . والبيت شاهد على مجرى الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً . وسعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبي زبيد الطائي أنظر الخزاعة ج ٣ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ والعين ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٥) في سيويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إنْ تَفْعَلْ فَأَحْسَنُ الكلام أن يكون الجواب أفعل ؛ لأنه نظيره من الفعل ، وإذا قال : إنْ فَعَلْتَ فَأَحْسَنُ الكلام أن تقول : فَعَلْتَ ، لأنه مثله » .

وتقول : من أتاني وتبسط إلى أكرمته ؛ لأن (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني . أتيت : كما أن الأحسن : من يأتي ويكرمني آتية . فهذه أصول ، ثم نذكر بعدها العطف مُسقياً ، ونكثر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِي آتِيه . فـ «مَنْ» هي لهذا الفعل ؛ لأنها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ولو قلت : إن يَأْتِي آتِيه على غير مذكور قَبْلُ كان محالاً ؛ لأنَّ القِيلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إن» إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جاءك / وأيُّهم ضربك ؟ وما حبسك ؟ لأنها أسماء .
فإن قلت : أحبسك ؟ أو هل حبسك ؟ لم يكن بدُّ من ذكرِ الفاعل ؛ لأنَّ هذه حروفٌ .
فليس في الأفعال فاعِلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتْها لم يكنْ بُدُّ من ذكرِ الفاعل معها . ولو قلت :
أين يكنْ أكنْ ، لم يكنْ كلاماً حتى تقول : أين يكنْ زيدُ أكنْ .

وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أين يكونْ زيد ؟ متى يخرجْ زيد ؟ تعني المذكور .
فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِي آتِيه . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاماً وجعلت الثانية جزاءً كان جيداً . فتكون الهاء في آتية ترجع إلى «مَنْ» التي هي استفهام . وتقديرها : أيُّهم من أتاني من الناس أتيت ، أي : من أتاني آتٍ هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هند مَنْ ضربني ضربتها . أي إن ضربني أحد ضربت هذا .

وتقول : ما مَنْ يَأْتِي آتِيه ؛ لأنَّ «ما» حرف نفي (١) / والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى الأفعال : إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يصل تلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من الماني . وذلك كان وكان وطن وأخواتها وما لني . لا تقول : ما من يضرب اضرب . . . »

فإن جعلت «ماء» اسما وجعلتها استفهاما أو جزءا أو في معنى الذي - لم يكن بد من راجع إليها .
 فأمّا الجزء فقولك : ما تركبُ أركبُ . والأحسن ما تركبُ أركبُه - نصبت «ماء»
 بتركب وأضمرت ماء في تركب .
 ولو قلت : ما تركبُ أركبُ لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الماء ؛ لأنه معلق بما
 قبله ، وذلك في المعنى موجود .

وفي الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أي شيء حبسك ؟
 وكذلك : ما أكلته ؟ أي : أي شيء أكلته ؟ فإن حذف الماء نصبت «ماء» لأنها مفعول
 بها كقولك : أيهم ضربت ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

* * *

وفي موضع «الذي» قوله : ما يسرني يسرك .
 وتقول : من يأتينا نأتي مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأتيه» .
 ٢٤٨ واو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملا في الحال لقلت : من يأتينا مكرمين له نأتي . تريد من
 من يأتينا في حال إكرامنا إياد نأتي . واو أردت أن يكون مكرمين عاملا فيها «نأتيه» وقد
 قدمتها جاز ؛ كما نقول : مسرعا جاء زيد (١) .

= يرى المبرد أن (ما) التسمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) المجازية - ذكر ذلك في نقده على سيبويه
 ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : قال أحمد : « وجبلة القول في هذا كله أن الجملة المستطعم عنها والمجازي بها
 إذا جاتا بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقما إلا جملة . في موضع واحد كأنهما يكونان في موضع خبر ولا تقمان . بعد
 ما ذكر في موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبين ذلك أن كان وأن لا تقع بعدها إلا جملة وكذلك إذا وإذا وما ولكن فلم يجر
 وقوع الجزاء والاستفهام بعدها فإن جعلتهما في موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحدا فتقول : إن زيدا من يأتيه يسله لأنك
 تقول : إن زيدا أخوك فقد وقعت الجملة أثنى جملة المجازة في موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما) .

تقول : إن زيدا أخوك وما زيد من يأتيه يسله فإن قلت : ما من يأتيه يسله لم يجر ، لأنك جعلتها في موضع لا يكون فيه إلا جملة
 وعرضا لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفريقه بين ما التسمية والمجازية في هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف
 وما لا يعمل هنا سواء . . . الانتصار ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الإنباري مسألة في الانصاف لهذا ص ٣٦٢ - ٣٦٧
 يرجع مذهب البصريين وانتظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول في مسائل طوال يُمتَحَنُ بها المتعلِّمون

« من يأتِه مَنْ إِنْ يَأْتِيْنَا نَأْتِيْهِ عَابِدِينَ نَأْتِ يَكْرُمُكَ » .

إن رفعت (يُكْرِمُكَ) فالمسألة جيدة . لأنَّ تقديرها : من يَأْتِيْهِ زيد يَأْتِ في حال إكرامه لك . والأجودُ أن تقول : نَأْتِيْهِ يَكْرُمُكَ ، تشغل الفعل بالفعل إذ كان خبراً . والحذف جائز وليس بجيد^(١) . وقولك : « مَنْ إِنْ يَأْتِيْنَا نَأْتِيْهِ » أمم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جزمت (يُكْرِمُكَ) على البدل لم يصلح إن أبدلته من نَأْتِيْهِ ، لأنَّ (يَكْرِمُكَ) لغيرك . فإن جعلته بدلا من شيء في الصلة لم يصلح ، الخروجه عنها . ولكن لو قلت : إِنْ تَأْتِيْ أُعْطِكَ أُخَيْرَ إِيْلِكَ - جاز وكان حسنا ؛ لأنَّ العطية إحسان . فلذلك أبدلته منه . ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ^(٢)) ؛ لأنَّ لِقَىْ الأثام هو تضاعف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

مَنْ تَأْتِيْنَا تُكْرِمُنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ عَظِيْبًا جَزَلًا وَفَارًا تَنْجِبُنَا^(٣)

(١) في حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر التي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين = أجازوه الكوفيون وقرئوا في الشواذ (وكل وعد الله الحسن) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وسألت عن قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لِقَىْ الأثام ومثل ذلك من الكلام أن تأتينا نحن إليك نطعمك وتحملك تفسير الإحسان بشيء هو هو وتعمل الآخر بدلا من الأول .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويُعْطَلُ فيه مهانا) فبزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يَلْقَ أَثَامًا) إذ كان إياه في المعنى » .

وفي الأغزاة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد يجوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل » .

(٣) استشفه به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تكلم) لأنه بدل من تأتينا . وفي الأغزاة : الخطب الجزل : الخطيب الجزل : منه ، يريد أنهم يوقنون الجزل من الخطب لثقله نازم فينظر إليها الضمير على يده ويقصدها . والتأنيج : توقد النار . وتأنيجا في البيت ماض والألف للإطلاق وفاعله ضمير النار . وقال أبو عبيدة في كتاب (النبات) : النار تذكّر وهو قليل وأشد هذا هذا البيت وبيتا آخر للشردل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما ود الضمير مذكرا لأنه أراد بها القهاب وهو مذكر وقيل لأن تأنيث النار غير عتيق فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقالها) وقيل الضمير راجع للحطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الإثنين : الخطب والنار وذكر تخطيب الخطب على النار .

والبيت من قصيدة لعبد الله ابن الحر أنظر الأغزاة ج ٣ ص ٦٦٥ - ٦٦٤ .

لأنَّ الإتيان للمام ، كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كُرْهُاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعاً^(١)

لأنَّ قوله : (تُؤْخَذَ أَوْ تَجِيءَ) بتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسأنا نعطه على البذل لم يجز^(٢) ، إلا أن يكون بدل الغلط . كذلك أردت : من يسأنا نعطه فقلت : من يأتنا غالياً أو ناسياً ثم ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : مَنْ يَأْتِي مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ الَّذِي هَدُّ أَخْتِهِ يَأْتِيهِ / أُعْطِيَ فالعنى : إِنْ يَأْتِي زَيْدُ أُعْطِيَ ، لأنَّ هذا الكلام كله في صلة « مَنْ » .

وتقول : أَيْ القوم المنطلق آباؤهم إِنْ يَأْتِيكَ الكاسية ثوباً تُكْرِمُهُ . فتقدير المسألة : أَيْ القوم إِنْ يَأْتِيكَ أبوه تُكْرِمُهُ ، و« أَيْ » هنا استفهام .

وتقول : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ الشاتم أخاه المعطية درهما يَنْطَلِقُ إليه . فمعناه : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ إليه . فما ورد عليك من المسائل فقسه على هذا إِنْ شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على إبدال تؤخذ من تباع ، لأنه مع قوله أو تجيء طائعا تفسيراً للبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفي الخزانة « والبذل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقوله : الرمان حلو حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يحى معطوف على تؤخذ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتغال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألت هل يكون : إِنْ تَأْتَا تَسْأَلَا نعطك ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه » .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمنع من ذلك^(١)

تقول : إن تأتينا نَسْأَلُنَا نَعْطُكَ . تريد : إن تأتينا سائلا ، كما قال :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ^(٢)

أراد : متى تأتیه عاشيا إلى ضوء ناره تجد . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْجُلُ النَّاسُ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامِرُ^(٣)

$\frac{2}{301}$

فقلوه : (يستجمل الناس نفسه) إنما هو خير (يزال) كأنه قال : من لا يزل مستحسلا .
ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نَعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لَأَنَّكَ لَا تَقُولُ : مَتَى تَأْتِيهِ وَعَاشِيَا^(٤)
وَلَا جَاءِي زَيْدٍ وَرَاكِبًا . وَلَكِنْ إِنْ أَضْمَرْتَ جَزَاءً قُلْتَ : إِنْ تَأْتَيْنَا وَتَسْأَلُنَا نَعْطُكَ . تريد :
إِنْ تَأْتِنَا وَهَذِهِ حَالُكَ نَعْطُكَ . وَالْوَجْهَ الْجَيِّدُ إِنْ تَأْتِنَا وَتَسْأَلُنَا نَعْطُكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما ما يرتفع بينهما فقولك : إن تأتني تسألني أعطك وإن تأتني تمنى أمش معك ، وذلك لأنك أردت . إن تأتني سائلا يكن ذلك » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والممدود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يشو إذا امتضاء بصر ضعيف في ظلمة ، وقال الأعمى : متى تأته عاشيا أبى في الظلام وهو المشاء .

والبيت للخطبة من قصيدة في الديوان ص ٣٢ - ٣٨ وانظر أمال الشجرى ج ٢ ص ٢٧٨ والبيت ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستجمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لا يزال .
والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يمغها يوما من الأذل ينسدم

فن روى يسترحل أراد أن يحمل نفسه كالراحلة الناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على صبه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المملقات لابن الأنباري ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) لأن وار الحال لا تدخل على المضارع المبتدأ من قد .

وتقول : إن ثأينا ثُمَّ تسألنا نُعطِكَ . لم يجرز إلَّا جزم (تسألنا) ، لأنَّ (ثُمَّ) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار ها هنا بعدها^(١) . ولو قلت : إن ثأينا ثُمَّ تسألنا ، تريد : ثم أنت تسألنا تريد الحال لم يصلح ، لأنَّ «ثمَّ» لما بعدُ ؛ ألا ترى أنَّكَ تقول : لقيت زيدا وعمرو يتكلم أي : لقيت زيدا وعمرو هذه حاله ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (يَغْضَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)^(٢) . أي : إذ طائفةٌ في هذه الحالة . ولو وضعت «ثمَّ» ها هنا لم يستقيم .

* * *

وتقول : مَنْ إنَّ يَأْتِي زيدا يكرمه / يُعطِكَ في الدار . ف«مَنْ» في موضع الذي ، وإنَّ للجزاء (ويكرمه) حال معناها مكرما له . ويعطيه جواب الجزاء . وفي الدار «مَنْ» خبر «مَنْ» .

ولو قلت : مَنْ يَأْتِي آيةَ أحسن إياه كان جيِّداً ، يكون «أحسن إياه» حالا ويكون منقطعاً من الأول : كذاكَ لما ثُمَّ الكلام قلت : أنا أحسن إياه .

وتقول : مَنْ يَأْتِي آيةَ . وأكرمه ، ومن يَأْتِي آيةَ فأكرمه ، ومن يَأْتِي آيةَ أكرمه . وكذلك جميع حروف العطف التي تقع ها هنا ، وإن شئت قلت : من يَأْتِي آيةَ وأكرمه ، أي وأنا أكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فضله ثَمَّ قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة .

وتقول في الفاء : مَنْ يَأْتِي آيةَ فأكرمه على القطع من الأول وعطف جملة على جملة ، وكذلك «ثمَّ»^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وأما ما يجرز بين الجزوين فقولك إن ثأني ثم تسألني أعطك ، وإن ثأني تسألني أعطك ، وإن ثأني وتسألني أعطك ؛ وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول ، ولا يجوز في ذا الفعل الرفع . » .

وقال في ص ٤٤٧ « وأعلم أن (ثمَّ) لا ينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يحملوها ما يفسر بعده (أنَّ) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تترك ويضاف بها وأعلم أن (ثمَّ) إذا أدخلته على الفعل الذي بين الجزوين لم يكن إلَّا جزمًا لأنه ليس ما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . » .

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله عز وجل (يغضي طائفة منك وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإنما وجههم على أن يغضي طائفة منك ، وطائفة في هذه الحال . كآله قال : إذ طائفة في هذه الحال فإنما جملة وقتاً ولم يرد أن يجعلها ولو عطف إياها واو الابتداء . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ « فإذا انقضى الكلام ثم جئت : (ثمَّ) ، فإن شئت جرئت ، وإن شئت رفعت وكذلك الواو

وإنما جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجز حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأن الكلام قد تَمَّ فاحتمل / الاستئناف ، ولا تكون الحال في «ثم» ولا الفاء ؛ لأنهما لا تكونان إلا بعدُ . $\frac{٢}{٣٥٣}$ إلا أن الفاء ، والولو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أن» ؛ لأن الجزاء غير واجب آخره إلا بوجوب أوله . وقد تقدّم ذكرنا لهذا في باب الفاء والولو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم وهو أجودها ، ويليه الرفع ، ثم النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك ^(١) .

ولو قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتاه كان النصب جيّدا من أجل النفي . وصار كقولك : ما تأتيني فتكرمني : أى كلما أتيتني لم تُكرمني . فموضعه لم تأتي مُكرّما بها هنا - أغنى في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتيني فيكرمني آتاه ، لأنّ معناه : من لا يأتيني مكرّما .

وقال :

وَمَن لَّا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْقِي ^(٢)

/ كأنه قال : من لا يقدم رجله مُثَبِّتا .

والفأقال الله تعالى (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) وقال تعالى (وإن تولوا يسهل الله صدوركم) لا يكونوا أمثالكم (إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو . . .)

(١) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وأنظر التطبيق وسيبويه ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء .

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه
وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : أتيتك إن أتيتني ، وأزورك إن زُرْتُني . ويقول القائل :
أعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالمٌ إن فعلت . فإن قلت : آتى من
أنا ، وأصنع ما تصنع - لم يكن ما هنا جزاء ؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .

ولو قلت : آتى من أنا ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذى قبلها . وهذا لا يكون ؛
لأنَّ الجزاء منفصل كالاستفهام ^(١) ، واو قلت : أتيتك متى أتيتني ، أو أقوم أين قمت - على
أن تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأوّل ،
إلا أنك لما ذكرته مدّ مسدّد جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛
لأنَّ الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ، كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لا تقول : زيدا
إن تأت تأت يكرّمك ^(٢) ، ولا زيدا متى تأت تحبّه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز
أن يتقدّم الجواب ؛ لأنَّ «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك
جوابه يسدّ مسدّد جواب الجزاء .

ويحسنُ في الكلام : إن أتيتني لأقوين ، وإن لم تأتني لأغضبن .

(١) أنظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا
إن تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا إن جئتني أضرب بالجرم بل إنما تقول : أضرب مرفوعاً ليكون الشرط
معتدلاً وزيداً أضرب دالا على جزائه أى إن جئتني فزيداً أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا
يجوز أيضاً زيدا إن جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر » .

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأغضبن إن لم تأتيني ولا أقوم إن أتيتني (١) .

والذى قال لا يصلح عندي ؛ لأنّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدّر لغيره ، ألا ترى أنك تقول : يضرب غلامه زيد ؛ لأنّ «زيد» في المعنى مُقَدَّم ؛ لأنّ حتى الفاعل أن يكون قبل المفعول . واو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يجز ، لأنّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يقدّر لغيره (٢) .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى مايقع بعد الفاء ، فكأنك / قدرته وأنت تريد الفاء (٣) ؛ كما أنك تقول : أعجبني الذى ضرب $\frac{7}{306}$ زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذى كان صلته على معنى صلة الذى لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ « وزعم أنه لا يحسن في الكلام ان تأتي لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تبنى مبتدأة ، ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتي لأغضبك جاز » .

صريح كلام سيبويه أن هذا ما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولا م الترتيب محذوف . قال ج ١ ص ٤٣٦ « فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتي لأغضبك جاز ، لأنه في معنى : لن أتيتني لأكرمك ، ولن لم تأتي لأغضبك ، ولا بد من هذه اللام مضرة أو مظهرة لأنها اليمين » .

والسيراقى رد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أى : إن أتيتني فلأفعلن ، والآخر نية التقديم كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتي . . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٤٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأنّ الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن يتوى به غير ذلك الموضع » .

والرئى ينسب الى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأغفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص « ما أجاز المبرد والأغفش من نحو ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . . والمرزبانى في الموشح ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عنه أهل العربية وربما جاز في الضرورة .

(٣) في المعنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم ان قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ينتهي على هذا مسألان ، أحدهما : أنه هل يجوز زيدا ان أتاني أكرمه ينصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه إن أتاني والقياس المنع عنه المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيها تقدم على الشرط فلا يفسر عملا فيه .

تقول : أعجبني الضاربُ زيداً ، لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يَلِيان «ضرب» ، لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإنَّ أتناهَ خليلٍ يومَ مسألة يقول : لا غائبٌ ما لي ولا حريمٌ^(١)

فقوله : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ^(٢)) الفاء لا يَدُ منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جواباً لها ، والفاء وما بعدها يسدَّان مسدَّ جواب «إن» .

ولو كان هذا في الكلام : أمَّا إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جرى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل مبطوف هل يحزم أو لا ؟ فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالمطف على لفظ الفعل والجزم بالمطف على عمل الفاء وما بعدها والتقدير فأتانا أقوم .

وانظر المعنى أيضاً في ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٢٩ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهي الفقر .

البيت من قصيدة زهير في ملح هرم بن ستان . النديون ص ١٤٥ - ١٦٣ والسيوطي ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والكامل ج ٢

ص ١٠٩ .

(٢) الرامة ٩٠ - ٩١ . في سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : (وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين) ، فإيها هو كقولك : أما غداً فلك ذلك وحسنت (إن كان) لأنه لم يحزم بها ، كما حسنت في كقوله : وأنت ظالم إن فعلت .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ « وأما (أما) فإن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أي) وبعدها فعل مضارع فإنه يقيح جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التي بعدها ، ويقيح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا في آتيك إن تأتي فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتي في أكرمه .

وإن كان بعدها ماضٍ جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتاني فإني أكرمه قال تمال : (فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان) .

في البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : (وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثاني مخفوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبوعل الفارسي إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب أما مخفوف . وله قول موافق للمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط مملاً (وانظر أمال الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية لرضي ج ٢ ص ٣٦٩ .

شيء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن «أما» فيها معنى الجزاء / واقع ولأبَد من الفاء . ٣٥٧
وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمنطلق ، (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) فالمعنى : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطرَّ شاعر فحذف الفاء وهو يريد ما لجاز ؛ كما قل :

أَمَّا التَّيْتَالُ لَا قِتَالٌ لَنَيْسَكُمُو وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ^(١)

وأما مالا يجوز إلَّا في الشعر فهو : إن تأتني آتيك ، وأنت ظالم إن تأتني ؛ لأنها قد جزم^(٢) ، ولأنَّ الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلَّا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء ؛ إلَّا في الشعر .

فَأَمَّا إِنْ تَأْتِنِي أَتَيْتَكَ ، فَإِنْ بَعْضُهُمْ قَدْ يُجِيزُهُ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ^(٣) ؛ كما أجازوا إن أتيتني آتيك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وَإِنِّي مَتَى أَشْرِفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ^(٤)

(١) العراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .

المواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

حذف اسم (لكن) . وسير أفعال مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحذوف والبيت للدارث بن خالد الخزومي

وانظر الخزانه ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٣٦ : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتى تجزئه في

اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجز بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن أتيتني ، ولا تقول : آتيك إن تأتني إلا في شعر »

(٣) في شرح الكافية للرشي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب المزبور وقال بعضهم : « لا يبي » إلا في ضرورة

الشعر » .

ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً

لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :

« من يتم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجل أسيء متى يتم مقابلك رق » ثم ذكر شواهد

من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وتقديره عنده : وإني ناظر متى أشرف ، عل التقديم والتأخير . والمجرد يرى أنه

على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٣٨ « ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكلني بك لا أنظر إلى سواك . -

/ وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ؛ أي : وإني ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرع بن حابس يا أقسرع إنك إن يضرع أخوك تضرع^(١)

وقال آخر :

فقلت : تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من يأتها لا يضرها^(٢)

يريد : لا يضرها من يأتها .

وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسَنَات اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرُّ عند الله مثلاً^(٣)

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح .

= والبيت الذي الرمة وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ - ٤٠ (طبع بيروت) .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعه كبريج ص ٢٣٩ - ٢٥٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنه : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمر بن خثام الجبل وله قصة طويلة أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٦ - ٤٠٠ وذكر في ج ٣ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكمال ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الأنف ج ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقديم : لا يضرها من يأتها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبي ذؤيب وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان المهذلين ج ١ ص ١٥٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٦٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسألت عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال في ص ٤٣٧ « وكذا قالوا في اضطرار ان تأتني أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسب سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ .

== المبرد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والبيهقي والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المثنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والبيهقي ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التي قال فيها سيبويه أنها على التقديم والتأخير - على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

ثم إن المبرد في نقده لكتاب سيبويه قال : إن حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشاء لك فتضمر الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . . هل أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألتك عن (إن تأنى أنا كريم) فقال : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : (أيها تشاء لك) .

وانظر الانتصار ص ١٩٠ - ١٩٧ .

(ملاحظة : عبارة سيبويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو خلت منها نسخ الكتاب لبنه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً في رده على المبرد) .

هذا باب

ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه

أما «إن» إذا لم تجزم: فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز^(١) بالاسم. وذلك قوله: $\frac{٢}{٣٥٩}$ إن الله أمكنني من فلان فعلتُ ، / وإن زيد أتاني أكرمتُهُ ، كما قال الشاعر:

• عَاوِذَ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا^(٢) •

وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم، فتقديره: إن أمكنني الله من زيد، وإن خرب معمرها. ولكنه أضمر هذا، وجاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر، ولو لم يضم لم يجز؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلا بالفعل. وإنما احتملت «إن» هذا في الكلام، لأنَّها أضلَّ الجزاء، كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيد قام؟ لأنَّها أضلَّ الاستفهام. لو قلت: هل زيد قام؟ لم يصلح إلا في الشعر^(٣)؛ لأنَّ السؤال إنما هو عن الفعل، وكذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ «واعلم أن حروف الجزاء يقع أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتنفارق الجزم ضارعت ما يجزم من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله، لأنك إن شئت نوتت ونصبت، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر يعني ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) في التثنية و (اللام) في الأمر لأنهم لا ينفارقت الجزم ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ. فإن جازت في الشعر لأنه يشبهه بلم. »

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١.

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار لأن الفعل ماض. وقال ياقوت: هراة: مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحماسة ج ١ ص ١٧٠ وبقية: وأسد اليوم مشغوفًا إذا طربا. وهي أبيات أربعة ذكرها اللسان (هراة) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦.

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقع أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل به الاسم. لو قلت: هل زيد قام، وأين زيد ضربته؟ لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصيبته إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع. » وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضًا.

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير أَيْنَ الاستفهام - لا يصلحُ فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفعل إلاّ تقديمُ الفعل ، إلاّ أن يَضطرَّ الشاعر .

والفعل في الجزاء أَوْجِبَ ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل بالاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل / ، تقول : أزيدُ أخوك ؟ ؟ أزيدُ في الدار ؟ ولا يكون مثْلُ هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إن» . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إن» إذا جزمتم . لا تقول : مَنْ زيدٌ يأتيه يُكرِّمه ، ولا إن زيدٌ يأتي آتية ، ولا أين زيدٌ آتاي آتيتهُ ، ولا مَنْ زيدٌ أتاه أكرمه . فإن اضطرَّ شاعر جاز فيهنَّ الفصل ، جزمَن أو لم يجزَمَن .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دونَ سائر عوامل الأفعال ؛ لأنَّه يقع بعدهنَّ المستقبل والماضي . ولا يكون ذلك في غيرهنَّ من العوامل . فلمَّا تَمَكَّنَ هذا التَمَكَّنَ احتَمَلَن الإضمار والفصل .

فمما جاء في الشعر قوله :

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِبرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَبَلٌ^(١)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آيِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَيِّنُ مِنَّا مُفَزَّعًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الإسم على الفعل مع أيّنا للضرورة .

الصفة : النبتة التي تثبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتمثيل . الحائبر : المكان المظلم الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائبر لأن المياه تصير فيه .

وصف امرأة فشيء قدما بقناة وجعلها في حائبر ، لأن ذلك أتم لها وأشدّ لثقلها إذا اختلفت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جليل ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وآمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسب الجوهري والأعلم إلى الحسام بن صماء الكلبي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفي المتن ج ٢ ص ٥٨ « قولنا : إن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب - خالف فيه الشلوين فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو : زيداً ضربته لا محل لها ، وفي نحو : (أنا كل شيء خلقناه بقدر) . في محل رفع . وقال : فمن نحن نؤمنه . فظهر الخزم ، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » .

وفي اليتعداديات لأبي أن الخزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت هشام المري ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤي .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٠ - ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فَمَنْ وَاعِلٌ يُنْبَهُمْ يُحْيُو ۚ وَتُغَطِّفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ^(١)

٢ / واعلم أَنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ،
لأنَّ الذي بعده تفسير له ؛ كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، (أبشراً مِنَّا
وَاحِداً نَتَّبِعُهُ)^(٢) . وذلك قولك : إنَّ زيدا ثَرَهُ تَكْرِمَهُ ، ومنَّ زيدا يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وإنَّ زيدا لَقَيْتُهُ
أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنها لا تقع إلَّا على فِعْلٍ . تقول : إذا زيدا لَقَيْتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ ، قال :
لَا تَجْزِعِي إِنِّ مُتَرَفِّسًا أَمْلَسَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي^(٣)

وقال الآخر :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْنَاهُ ۖ فِقَامُ بِنَامِ بْنِ وَصْلَيْكَ جَازِرٌ^(٤)

(١) من شواهد سيبويه أيضاً على ما تقدم .

الواغل : الداخل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارث في الطعام . بينهم : يزل بهم .

والبيت من قصيدة لعلى بن زيد العبادي ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وأمال الشجري ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحاسة البحري ص ١٤٠ .

(٢) القم : ٢٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ « فأما الألف فتقدم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . . وذلك لأنها حرف

الاستفهام الذي لا يزول عنه وليس للاستفهام في الأصل غيره » وقال في ج ١ ص ٥٢ « باب ما ينتصب في الألف تقول : أعيده
الله ضربته ، وأزيده مررت به . . . فكل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلا . . . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب (متفلسا) بانضار فعل يدل عليه المذكور .

ثمة نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب .

« فمَنْ ذَلِكَ فَاجْزِعِي » ، قال أبو علي : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أيها شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بن قُولب يصف نفسه فيها بالكرم ويماتب زوجه على لومها فيه وكان أضافه قوم في الجاهلية

مغفر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خر ، وانظر الخزانة ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠

وأمال الشجري ج ١ ص ٣٣٢ والمتنبي ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ والعيبي ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن بلال .

وقال الأملم : « و (إذا) بما يكون الاسم فيه ميبينا على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا

ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان اليا ب ما يجوز فيه الرفع والنصب . . وأما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا)

وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفي بما في جملة الإبتداء من ذكر الفعل

فستفي بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح » .

ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأً ، لأنَّ هذه الحروف لا تنع إلا على لأفعال .
ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمر «بُلِّغَ» ، فيكون إذا بُلِّغَ ابنُ أبي
موسى . وقوله : «بَلَّغْتَهُ» إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل .

= وأقول : ان سيويه سرح بجواز رفع الإسم بعد (إذا) الشرطية في ج ١ : ص ٥٤ وسيترض عليه المبرد في هذا .

الوصل - بكسر الواو : الفصل ، وهو ملحق كل عظيم ، والمراد بوصلها المفصلان اللذان عند موضع نحرها .
وفي الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع (ابن) إذا بلغ ابن أبي موسى بالبناء المفعول فيكون ابن نائب فاعل
لهذا الفعل المعلوم ، و (يادل) . ينهى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيت مرفوعاً في نسخة
صحيحة من إيشاع الشسر لأب على الفارسي إحداهما يثبت أبي الفتح عثمان بن جني - « وفي نسخ المعنى وغيره نصب (يادل) مع
رفع (ابن) قال النمامي : « يلا » منصوب بفعل معلوف آخره يفسره بلنته . وقد روى بنصب ابن و يادل وهو كذلك في
الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلطه المبرد ، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازاة فلا يجوز
أن يرتفع ما بعدها بالإبتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة للى الرمة في مدح بلال بن أبي بردة . وقد عيب عليه قوله هذا في مجازاة ناقته ، وقد قال رسول الله
صل الله عليه وسلم للأتصارية التي فذرت نحر ناقتها إن نجت عليها من الأسر : لبشها جزيتها .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٥ - ٤٥٦ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤ السيوطي ص ٢٢٦ والديوان
ص ٣٧ - ٤٠ وفي طبعة كبرج ص ٢٥٣ برفع ابن و يادل .

• • •

المبرد كان اعترض على سيويه في تجويزه رفع الإسم بالإبتداء بعد (إذا) الشرطية وبقى على رأيه في المنتصب ونقل هنا
نقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في الانتصار ص ٣٤ - ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيويه ج ١ ص ٥٤) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد
تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بإبتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه
فإبتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في
معنى الماضي فأضعها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فإلى الإبتداء والخبر لأنها في معنى إذ - وإذا تصاف إلى ما ذكرت وإذا كانت
جمعي إذا فلا تصغها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تصاف إلا إليه . (أنظر سيويه ج ١ ص ٤٦١) . . وقد أجاز في غير هذا الباب
لرفع في هذا البيت (ج ١ ص ٤٢) .

إذا ابن أبي موسى بلال بلنته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالإبتداء ، ولكن يجوز على أن يضمر «بلغ» وتعبيره بقوله بلنته ومثل إجازة
الرفع في أن قوله (ص ٦٧) .

وكذلك : « لا تجزى إن مُنْفَسْ أهلكته » على أن يكون المضمر « هُلك » .

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهى : (إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(١) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)^(٢) وإِنَّمَا المعنى - والله أعلم - إِذَا كُوِّرَتْ الشَّمْسُ ، وَإِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ .

والجواب فى جميع هذا موجود ، لأنَّ هذه لا تكون إلَّا بأجوبة . فالجواب فى قوله :

لا تجزى أن منفساً أهلكته فإذا هلك فتد ذلك فاجزئ

والقول فيه من رفع : أن يكون على إضمارك (هلك) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكته وهذا التفسير فى البيت قول أبى عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أسد : « قوله : ابتداء الإسم بعد (إذا) محال ، لا تقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز هذا اللفظ ولا هو الذى أجازوه سيويه وإِنَّمَا يجوز مثل قوله : اجلس إذا عبد الله جالس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يقيح من جهة الترتيب فأما أن يكون محالاً فلا ، ولكنه عند سيويه من باب المستقيم التقيح واستقامته من جهة مناه ولفظه ، وقيحه من جهة ترتيبه ، لأنه أولاً قدم الإسم وأخر الفعل وهذا مثل قوله :

سددت فأطولت الصنود وقلما وصال على طول الصنود يلوم

وحكم (قلما) أن يليها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقص ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت فى معنى الاستقبال لم تنفصها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لإيضاف فلم ينفص إذا إلى الفعل فى المسألة التى ردحا وهى قوله : إذا عبد الله فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إِنَّمَا هى إضافة إلى الجملة والمضى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمرضى فى ذلك واحد غير متغير ولا متنتفص وإِنَّمَا يقيح تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المضى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو أخر إِنَّمَا يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا فى المضى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاء ، وإذا تلقى زيداً فهو واحد فى المضى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكانت إذا قدمت الإسم وأضيفت إليه دون الفعل أيضاً خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المضى واحداً فى الوجهين أعنى تقدم الإسم وتقدم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان فى جودة المضى والترتيب وبعد دخول (إذا) متساويان فى المضى غير متساويين فى جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبى عثمان فى تأويل البيتين على قول من رفضنا (إذا ابن أبى موسى بلال بلته) (ولا تجزى أن منفس أهلكته) من أنه يفسر إذا بلغ ابن أبى موسى . وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أنصر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإِنَّمَا يفسر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسراً لما أنصر ، وهذا قول جسيمهم ولو جاز ما ذكره لزمه أن يفسر فعلاً فاصها ، ويفسر بفعل رافع فيقول : أزيداً ضرب أبوه على معنى أعتت زيدا ضرب أبوه فإن أجاز لك فهو نقض لجميع مذهبيهم . . . »

وأقول فالمرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق :

(٢) التكوير :

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْفِرَتْ) (١). والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (٢) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) .

فأما قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل (٣) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجواب ، لأنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا في الجزاء ، لأنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فلإنَّ كلَّسك فكلَّمه . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ، لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ، أي إذا جاء زيد علمت ، وكقوله : إنَّ عِشْتَ ، وَيَكِلْ ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب . كقول القائل : لو رأيت فلانا وفي / يده السيف .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) . وَأَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حين يقومُ زيدٌ حينَ يأتي عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماء انشَقَّتْ أَذْنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ . وهو أبعد الأقاويل . أعنى زيادة الواو (٤) .

(١) أنظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠

(٣) ذكر المبرد في جواب (إذا) هنا ثلاثة أقوال وضعف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فلاقي) على تقدير فانت ملاقي كما نسب إليه ذلك أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنباري في الإنصاف مسألة للخلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : إن حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : إنها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنباري بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأفش وأبو العباس المبردة .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ آيَةٌ عَلَى ذَلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَتَلَّهِ لِلْمُجِبِينَ . وَنَادَيْنَاهُ^(١)) - قالوا : المعنى : ناديناه أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا^(٢)) . المعنى عندهم : حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتُحَتُّ أَبْوَابُهَا ، كما كان في الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضَرْبِ قولهم واحد ، وينشدون في ذلك .

حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بُطُونُكُمْ
وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنُونِ لَنَا
إِنَّ الْفَسَادَ الْفَاحِشَ الْخَبِثُ^(٣)

قال : وإنما هو : قلبتم ظهر المجن .

/ وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأما حذف الخبر فمعروف جيد من ذلك قوله (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لَكُمُ الْأَمْرُ جَمِيعًا^(٤)) .

٢
٣٦٤

وقال المبرد هنا في قوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ) المعنى عندهم حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتُحَتُّ هو حكاية لاستشهاد الكوفيين ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون الآية عند المبرد ما حذف فيه جواب (إِذَا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام في المتن ج ٢ ص ٣٦ أنه يرى أن الواو وار الحال ، ويبطل ما نسب ابن هشام إلى المبرد أيضا أن المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرة بماض حالا من غير (قد) وجعل الجملة من قوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُم حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ) جملة دعائية لا حالية وقال : فأما القراءة الصحيحة فأما هي : أَوْ جَاءُوكُم حَصْرَةَ صُدُورُهُمْ (أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(١) الصافات : ١٠٣

(٢) الزمر : ٧٣ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ : «وسألت الخليل عن قوله عز وجل (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا) أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : إن العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعل الخبر لأي شيء وضع هذا الكلام ؟»

(٣) استشهد بالبصيرتين للفرأ في كتابه (معاني القرآن) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب إذا وكذلك في مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الحب بكسر الحاء وفتحها : الخلداع . ولم ينسب لقتال . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمال الشجرى ج ١ ص ٣٥٨ والخزائن ج ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المملكات لابن الأنباري ص ٥٥ .

(٤) الرعد : ٣١ . ويقول في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف مناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : غيره عند المفسرين : لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَا هُنَّ أَبُو الْجُسُودِ
بِرَجَزٍ مُسَخَّنٍ رُؤْيُ
مُسْتَوِيَّاتٍ كَنَسْوَى الْبَرْزِيِّ^(١)

لم يأتِ بخبرٍ لعلمِ المخاطب . ومثل هذا الكلام كثير . ولا يجوز الحذف حتى يكون
المحذوف معلوما بما يدلُّ عليه من متقدِّمٍ خبيرٍ أو مشاهدة حال .

= والمبرد يميز عن حذف الجواب بحذف الخبر فعل ذلك هنا وفي كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضا .

ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمى أنظر الأصمى ص ٢٧٣ .

(١) هذا الرجز منسوب إلى أبي الجودي في الخزائن ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢ وفي الضرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفي اللسان . اسحفر في خطبته : إذا مضى واتسع في كلامه . والبرني : ضرب من التمر أصغر ملور وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخياراً ، وذلك / قولك : اثبت زيدا يكرمك ، ولا تأت زيدا يكن خيراً لك ، وأين بيتك أزرّك ؟ .

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء^(١) ، لأنك إذا قلت : اثنتي أكرمك ، فثمنا المعنى : اثنتي . فإن تأتني أكرمك ؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لا تتم يكن خيراً لك ؛ لأن للمعنى : فإن لم تتم يكن خيراً لك . وأين بيتك أزرّك ؟ إنما معناه : إن تعلمني أزرّك .

وقال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم) ثم ذكرها فقال : (تؤمنون بالله) فلما انقضى ذكرها قال : (يغير لكم)^(٢) ؛ لأنه جواب هل .

(١) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الجازم (إن) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيويه الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيويه ج ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني بأن تأتني لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن إن تأتني غير مستغنية عن آتاك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى أن فذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : إنني آتاك فان معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتاك وإذا قال : أين بيتك أزرّك ؟ فكانه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرّك لأن قوله : أين بيتك ؟ يريده به أعلمني ، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدثنا . . . وإذا قال لو نزلت فكانه قال : أنزل » وانظر شرح الكافية لقرشي ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان في البحر ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله في ص ٤١٨ - ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين بيتك أزرّك ؟ لأن المعنى بأن أعرفه أزرّك .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بياناً للتجارة ، ويفسر مجزوم لأنه جواب الاستفهام وأعاد هذا الاعراب في هذه الآية في ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

وإن الشجرى وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يففر جواباً لقوله (تؤمنون) لأنه خبر في معنى الأمر

وكذلك أعطني أكرمك . وتقول : إئتني أشكرُك ، والتفسير واحد . واو قلت : لاتعص الله
يُدْخِلُكَ الجنة - كان جيداً ؛ لأنك إنما أضمرت مثل ما أظهرت . فكانك قلت : فإنك إن
لاتعصه يُدْخِلُكَ الجنة ، واعتبره بالفعل الذى يظهر فى معناه ؛ ألا ترى أنك لو وضعت / فعلاً $\frac{2}{366}$
بغير نهى فى موضع (لاتعص الله) لكأن (أطع الله) .

واو قلت : لا تعص الله يُدْخِلُكَ النار - كان محالاً ؛ لأنَّ معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله
يُدْخِلُكَ النار محالٌ .

وكذلك : لا تذن من الأسد يأكلُك لايجوز ؛ لأنك إذا قلت : « لا تذن » فإنما تريد :
تباعد ، واو قلت : تباعد من الأسد يأكلُك - كان محالاً ؛ لأنَّ تباعدَه منه لايجب أكله إياه .
ولكن او رفعت كان جيداً . تريد فإنه مما يأكلُك ^(١) .

وأما قوله : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ^(٢) وما أشبهه ، فليس (يقولوا) جواباً
(لقُلْ) . ولكن المعنى - والله أعلم - : قل لعبادى : قُولُوا يقولوا .

فى أمال الشجرى ج ١ ص ٢٥٩ : قال أبو العباس المبرد : تؤمنون بالله وتجاهدون غير معناه الأمر : أى آمنو بدليل
الجزم فى يفر وقال غير المبرد عطف بيان على ما قبله ويفر جواب الاستفهام .

وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد فى إعرابه موافق لسبويه قال فى ج ١ ص ٤٤٩ :

« وما جاء فى هذا الباب فى القرآن وغيره قوله عز وجل (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله
وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) ، فلما انقضت الآية قال (يفر لكم) » .

والزجاج هو الذى جعل يفر جواباً لتؤمنون لأنه بمعنى آمنوا (ابن عيش ج ٧ ص ٤٨) .

(١) فى سبويه ج ١ ص ٤٥١ : « وتقول : لا تذن من الأسد يكن خيراً لك فان قلت : لا تذن من الأسد يأكلُك فهو
قيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تباعد من الأسد سبباً لأكله فان رفعت فالكلام حسن كأنك
قلت : لا تذن منه فإنه يأكلُك وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك لا تذن منه فيأكلُك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء
يحسن فيه الجزاء . . . » .

وانظر المنى ج ٢ ص ١٥٠ وابن عيش ج ٧ ص ٤٨ والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) الإسراء : ٥٣ .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)^(١) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

وتقول : مُرّه يحفّرُها ، ومره يحفّرُها^(٢) . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجد من الرفع ؛ لأنّه على الجواب كأنّه إن أمرته حفّرها .

٢
٣٦٧

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحفّرُها) على قولك : فإنّه ثمن يحفّرُها ، كما كان لأذن من الأسد يأكلُك .

ويكون على الحال ، كأنّه قال : مره في حال حفّره . فلو كان اسما لكان مُرّه حافرا لها .

ويكون على شيء هو قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحفّرُها ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأنّ عامله لا يضر .

وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار « أن » . والبصريون يأتون ذلك إلّا أن يكون منها عوض ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قول طرفة :

(١) إبراهيم : ٣١ وفي سبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحفّرُها وقل له يقلّ ذاك وقال الله عز وجل قل لعبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (وقل لعبادِيَ يَقُولُوا أَلَيْسَ هِيَ أَحْسَنُ) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف في جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش إلى أنهن أجوبة (قل) وذهب غيره إلى أنهن أجوبة أمر آخر مفسر تقديره : قل لعبادِيَ يقولوا أَلَيْسَ هِيَ أَحْسَنُ يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصارهم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ) والذي يوضح إضمار أمر آخر أن (قل) لا بد له من جملة تحكى به فالجملة المحكية هي التي ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أتقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجرومات أجوبة لقل .

وأبو حيان والرشي وابن هشام عن ضعف رأى المبرد (البحر ج ٥ ص ٢٦٦ المثنى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨) .

(٢) في سبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحفّرُها وقل له يقلّ . . ولو قلت مره يحفّرُها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أن يحفّرُها فإذا لم يذكروا (أن) جعلوا المثنى بمنزلة في عينا فعل وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به » .

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِئِي^(١)

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر).

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ/عَزَّ وَجَلَّ: (قُلْ أَقْبِرْ لِلَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ^(٢)) فتقديره - والله ٢/٣٦٨
أعلم - : قل أقبر لله أعبد فيها تأمروني . فـ «غير» منصوب به «أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعَى ، فكأنَّ التقدير : قل
أقبر لله تأمروني أعبد . فتنصب (غير) به تأمروني . وقد أجازوه سيبويه على هذا ، وهذا قول
آخر وهو حذف الباء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٣)

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبُعْده . ولا يجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ؛
لأنَّ «أعبد» على هذا في صلة «أن» .

(١) استشهد سيبويه ج ١ ص ٥٤ على رفع الفعل بعد حذف «أن»

الوعى : الحرب ، وأصله الأسوات التي تكون فيها ، الشهود ، الحضور .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٨ : « بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حلفت «أن» ارتفع . وه أن أحضر »
بحرور بن مقدرة . و « أن أشهد » مبطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الياء ، و « أن أشهد » مبطوف
على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على الحضور . كما تقول : من كذب كان شراله . كذا نقلوا عنه .

وأقول : إن المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتي ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : « ألا ترى أنهم يقولون :
من كذب كان شراله . يريهون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (لا تحبين الذين يخیلون بما آتاهم الله من فضله
هو غير الملم) لأن المعنى : البخل هو غير لم : فدل عليه بقوله : يخیلون . وقال الشاعر : « ألا أيها الزاجري .. »
فالغنى من أن أحضر الوعى ، كقولك حضور الوعى .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ ، وشرح الأنباري ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥٥٢ : « وسألت عن قوله عز وجل (قل أقبر لله تأمروني أعبد أيها
الجاهلون) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذاك بلغني فبلغني لغو فكذلك تأمروني كأنه قال فيها تأمروني كأنه قال فيها
بلغني وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيضا الزاجري أحضر الوعى » .

وفي التبر لأبي حيان ج ٧ ص ٤٣٨ : « أقبر منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة اعتراضية بين الفعل ومعموله كأنه قيل أعبد
غير الله تأمروني .. ويجوز أن تكون تأمرون في موضع الحال .

(٣) البيت تقدم في ص ٣٦ من هذا الجزء .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (ذَرُّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)^(١) فعلى الجواب .

فإن قال قائل : أفتأمر الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

فيل : مَخْرَجُهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْوَعِيدِ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : / (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)^(٢) وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)^(٣) .

أَمَّا قَوْلُهُ : (ذَرُّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(٤) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى : ذَرُّهُمْ لَاعِبِينَ ، أَيْ ذَرُّهُمْ فِي حَالِ لَعِبِهِمْ .

(١) الحجر : ٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين : أحدهما الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فتجمل يقول في موضع قائل فتل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلعبهم الأمل) ومثل الرفع قوله : (ذرهم في خوضهم يلعبون) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . في البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفي خوضهم متعلق بذرهم .. وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

هذا باب ألفات الوصل والقطع

وهنَ همَزَات على الحقيقة . فأما ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ؛ كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثنافها ووصلها بما قبلها سواء ، وذلك نحو : هذا أَبٌ فاعلم ، وهذا أَخٌ يافى . فهذه الأصلية . وكذلك همزة في إبل ، وفي أمر .

فأما الزائدة فتحو أحر ، وأضر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنه من الفضل والحمرة والصفرة

وأما ألف الوصل فإنما هي همزة^(١) . كان الكلام بعدها لا يصلحُ ابتداءه ؛ لأنَّ أوله ساكن ولا يُقبل على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها^(٢) . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأنَّ الذي قبلها مُعتمد للساكن مُغنٍ ، فلا وجَّه لدخولها .

وكذلك إن تحرَّك الحرف الذي بعدها ألهَّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحرُّك ما بعدها ؛ لأنَّ ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول عقد باباً عنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هذا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

هذا باب

الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كلُّ فعلٍ كانت الياء ومائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلتَ يَفْعَلْ ، قلتَ حروفه أو كثُرتْ ، إلّا أن يتحرّك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكُرِّمَ ، وتقول إذا أمرت : اِضْرِبْ-زَيْدًا ، إعلم ذلك ، أَكْرَمُ يَازِيدُ ؛ لِأَنَّكَ تقول : يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيَكْرُمُ ، فالياء من جميع هذا مفتوحة .

وتقول : يَازِيدُ اِضْرِبْ عَمْرًا فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ^(١)) ، وكما قال : (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ^(٢)) لِأَنَّ الْوَاوَ لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : اِنطَلِقْ يَازِيدُ ، وقد انطلقت يَازِيدُ ؛ لِأَنَّ الْألفَ موصولة ؛ لِأَنَّكَ تقول في اللضارع : يَنْطَلِقُ فتنتفتح الياء ، وكذلك إذا قال : اِسْتَخْرَجَ مَالًا ، وَاِسْتَخْرَجَ إذا أمرت ؛ لِأَنَّكَ تقول : يَسْتَخْرِجُ . وكلُّ فعلٍ لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما تفاعُلٌ يتفاعلٌ ، وتفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ : نحو : تَفَاعَسَ الرَّجُلُ ، وتَقَدَّمَ الرَّجُلُ - فَإِنَّ أَلْفَ الوصل لا تَلْحَقُهُ وَإِنْ كانت الياء مفتوحة في يتقدّم ، وفي يَتَفَاعَسُ ؛ لِأَنَّ الحرف الذي بعدها متحرّك وإنّما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

فإن كان (يَفْعَلُ) مضموم الياء لم تكن / الألف إلّا مقطوعة ، لِأَنَّهَا تثبت كثيات الأصل ^(٣) ..

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأتفال : ٤١

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إذ كان ضمَّ الياء من (يفعل) إنما يكون لما وليه حرفٌ من الأصل ، وذلك ما كان على (أفعل) ؛
 نحو : أَكْرَمَ ، وَأَحْسَنَ ، وَأَعْطَى ؛ لِأَنَّكَ تقول : يُكْرِمُ ، وَيُحْسِنُ ، وَيُعْطِي ، فتتضم الياء ؛
 كما تنضمُّ في يُدْخِرُ وَيُهْلِكُ . فإِنَّمَا تثبت الألفُ من أَكْرَمَ ؛ كما تثبت الدالُّ من دَخِرَ .
 تقول : يازيد أَكْرَمَ عمرا ، كما تقول : دَخِرَ . قال اللّٰه عزَّ وجلَّ : (فَاسْتَجِيبُوا لَهُ وَانصُرُوا^(١))
 وقال : (وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)^(٢) بالقطع .

وكان حقَّ هذا أن يقال في المضارع : يُؤَكِّرِمُ - مثل يُدْخِرُ - ويؤَحْسِنُ . ولكن أُطْرِحَ
 الهمزة لما أذكره لك في موضعه^(٣) إن شاء الله .

* * *

وكلُّ (فعل) كانت ألفه موصولةً فَلَحِجَّتْ الألفُ مصدره فهي أَلْفٌ وصل ، وإن كان (الفعل)
 فيه أَلْفٌ مقطوعةٌ فهي في مصدره كذلك^(٤) .

فأما الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والاقتداء .

وأما المقطوعة فنحو / : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

واعلم أنَّ أَلْفَ الوصل تُشَتَّانِفُ مكسورةً ، إلَّا أنَّ يكون ثالث الحروف مضموماً^(٥) في جميع
 الأفعال والأسماء .

فأما الفِعلُ فقولك : اذهب . استخراج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأما الأسماءُ فقولك : ابن ، اسم ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأما ما ثلثه مضموم فإنَّ أَلْفَ الوصل تُبْتَدَأُ فيه مضمومةً ، والعلة في ذلك أنه لا يُوجَدُ ضمٌّ
 بعد كسر . إلَّا أن يكون ضمَّ إعراب ؛ نحو فَنَحِدْ فاعلم .

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأت في ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون اسم على (فعل) ولا غير اسم . فلَمَّا كان الثالث مضموماً ، ولم يكن بينه وبين الألف إلا حرف ساكن - لم يكن حاجزاً ، واستؤنفت مضمومة ، تقول : استَضِعِفَ زيد ، وانطَلَقَ بعبء الله ، وكذلك في الأمر . تقول : أَدْخِلْ . أَقْعُدْ . (ارْكُضْ بِرِجْلِكَ) ^(١) .

وللمرأة مثل ذلك : ارْكُضِي . اذْخُلِي - وتقول : اغْزِيْ يا امرأة ؛ لِأَنَّ أصل الزاي الضمّ وأن يكون بعدها واوٌ . ولكن الواو ذهبت لالتقاء الساكنين ، وأبدلت الضمة كسرة من أجل الياء التي للتأنيث ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : أنت تضرب / زيداً ، والمرأة أنت تضربين . فإنما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتأمله . وتقول للرجل : أنت تغزو ، والمرأة أنت تغزين ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك .

فإنما الألف التي تلحق مع اللام للتعريف مفتوحة ^(٢) ، نحو : الرجل ، الغلام ؛ لأنها ليست باسم ولا فعل . وإنما هي بمنزلة (قَدْ) وإنما أُلْحِقَتْ لَامُ التعريف لسكون اللام . فخولف بحرکتها لذلك .

وكذلك ألف (أَيْمَنُ) التي تدخل المقسم مفتوحة ^(٣) . لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم ، فخولف به . تقول : أَيْمَنُ اللهُ لأَفْعَلَنَّ ، أَيْمَنُ الكعبة لأَفْعَلَنَّ . ويدلُّك على أنها ألف وصلٍ سقوطها في الإدراج ، تقول : وإيمنُ اللهُ لأَفْعَلَنَّ ؛ كما قال في آخره :

فقال فَرِيْقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفريقٌ لَيَمُنُ اللهُ ما نَذَرِي ^(٤)

واعلم أن ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت ^(٥) ؛ لأنه قد صار في الكلام ما يُستغنى به عنها ، كما ذكرت / لك أنه إذا كان بعدها موصولاً بما قبلها سقطت ؛ لأنه

(١) سورة ص : ٤٢ .

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت
يارجلُ ؟ بالفتح ؛ لأنها ألف الاستفهام ، وكذلك أستخرجت شيئاً ؟ فهى الألف التى فى قولك :
أضربت زيداً ؟ ومثل ذلك (اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ^(١)) .

إلا ألف آيْمُنْ وألف الرجل فإنك إذا استفهمت مددت ؛ لثلاً يلتبس الاستفهام بالخبر ؛
لأنهما مفتوحان وألف الاستفهام مفتوحة . تقول : آالرجل قال ذاك ؟ أالغلام جاءك ؟ آيْمُنُ الله
لأفعلن ؟

هذا باب

دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنَّها تدخل في أسما معلومة^(١) - وتلك الأسماء اختلَّت وأزيلت عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألفُ الوصل لذلك . فإن اتَّصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنَّ أَلِفَاتِ الوصل لا حظَّ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وُصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه للذكرها .

ولم يكن حقَّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقَّ الأفعال أن تعرب ، ولكن أغرب منها ما ضارح الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلَّت فنقصت عن بُكْنَ غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنَّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو و أو فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألفُ الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنَّ فاء الفعل تتحرك وتُبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وبُنْيَةٌ ، وكذلك بُنُونٌ ؛ لما حرَّكت الباء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِي .

و (إثنان) كذلك . ولو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد (إثن) ، ولكنه لا يفرد

^٢/_{٣٧٧} في العدد فيبطل / معناه .

ومن العرب من يجعله اسماً لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثنِي . وأيس ذلك بالجبد ؛ لأنَّ معنى الثنائية أنَّ الواحد كان عندهم الأوَّل ثم

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هي لفظة سيوية ، وفي ظننا أنها (ملولة) .

بَنَوْا الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ،
أى تمام يومين .



ومن ذلك (إِسْت) إنما هى على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ،
والهاء فى موضع اللام . وهى الساقطة ، يدُلُّك على ذلك قولك فى التصغير : (سَتِيَهَة) وفى الجمع :
(أَسْتَاه) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلله لإتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد فى غير ما يعتلُّ من الأسماء .



ومن ذلك « ابنم » . وإنمّا هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم للعتلُّ كما ذكرت
لك ، فاتبعت النون ما وقع فى موضع اللام ؛ كما أُتِيَتْ العينُ اللامُ فيما ذكرت لك . ومعناها
بزيادة الميم وطرحها واحد . / قال الْمُتَمَلِّسُ :

وهل لي أمٌ غيرُها إن تركتها أبى الله إلا أن أكونَ لها ابْنَمًا^(١)

وقال الكُمَيْت بن زيد الأسدي :

ومِنّا لَقِيْطٌ وابْنَمَاهُ وَحَاجِبٌ مُورِثُ نَيْسِرَانِ المكارمِ لا المُخَي^(٢)

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

(١) البيت من قصيدة للمتلمس فى الأسميات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ يعاتب فيها خاله وهى فى الخزنة أيضا ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر العيى ج ٤ ص ٥٦٨ .

(٢) فى اللسان : غبت النار والحرب تحبوا غبوا : سكنت وطفنت وخد لها . وأعيبها أنا .. قال الكتي :

ومنا غرار وابناه وحاجب مَرَجَج نيران المكارم لا الخبي

لدى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لا يثنى ولا يجمع إلا أن الكتي قد ثناء وهو شاذ فقال :

ومنا غرار وابناه وحاجب مورث نيران العداوة لا الخبي

من تعليق الأسميات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمع . وانظر شروح سقط الزند ص

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تلتحق مع اللام للتعريف . وإنما زيدت على اللام ؛ لأنَّ اللام منفصلةٌ ثَمَّا بعدها ، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة « قَدْ » ، ألا ترى أنَّ المتذكَّر يقول : « قد » فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئاً فيه ألفُ الوصل قال : « قدى » يقدرُ قد انطلقت . قد استخرجت ، ونحو ذلك .

وكذلك في الألف واللام تقول : جاعى « ال » وربما قال : « إلى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَالْحَقِّقْنَا بِذَلِكَ •

فوقف عليها ، ثُمَّ قال متذكِّراً لها ونحرف الخفض الذى معها :

• بالشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِجَلٍّ (١) •

(١) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الأول .

/ هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة
صحيحها ومعتلها. والاحتجاج لذلك. وذكر أئنيتهها

أما ما كان من ذوات الأربعة فإنَّ الفعل منه يكون على (فَعَّلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعِّلِل). .

ومصدره على (فَعَّلَلَة) و (فَعَّلَل) (١)؛ نحو : (دحرجته دحرجةً) ، و هَمَلَج الدابة هَمَلَجَةً (٢) وسَرَهَفْتَه سَرَهَفَةً ، وسَرَعْنَتْه سَرَعَنَةً ، وزلزل الله بهم زلزلة .

والمضارع يُدَحْرِجُ وَيُسَرِّهَفُ وَيُهَمَلِجُ .

والفعلال ؛ نحو السَّرَاف والسَّرَاف والزَّلْزَال .

والمصدر اللازم هو (الْفَعْلَلَة) . والهاء لازمة له لأنها بدلٌ من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السيرهاف والزَّلْزَال . قال العجاج :
سَرَهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٥ باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يحمي على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزله زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا .
قال في ص ٣٤٦ « والفعللة حائنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعلال بمنزلة الفاعل في فاعلت » .
وقال في ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٢) المملجة والمهلاج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : أحسنت غذاءه يريد أنه جهد في تربيته .

وروي في الخصائص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١٥٨ وفي السط ص ٧٨٨ :

سرعته ماشئت من سراف

وهذا الرجز المعجاج يعاتب ابنه روبة ، وقد رد روبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ وأما الشجری ج ٢ ص ٢٩٤ والسيوطي ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان المعجاج ص

وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فتحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق^(١) ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة^(٢) ، وبيطرت ببيطرة^(٣) ، $\frac{٢}{٣٨٠}$ وجهور بكلامه جهورة^(٤) . وكذلك : شملت شملة^(٥) ، وصغرأت / صغررة^(٦) ، وسلقية^(٧) سلقاة^(٨) ، يافى ، وجعبيته جعباة^(٩) يافى .

والمضارع على مثال يُدْخِرُج ، نحو : يُحْنِي وَيُحَوِّلُ وَيُشْمِلِل ، وكذلك جميعها . فأنما مثل الزأزال والسرھاف فالحيقال والسلقاء ، كما قال :

يَأْقَوْمُ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَسْوُوتِ^(١٠)

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإن المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنَّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضمف .

(٣) يبطر البطار الدابة : شق جلدها ليدويها ويقال بطر الجرح يبطره ويطرؤه بطرا . يضم العين وكسرها .

(٤) جهور في كلامه جهورة : علاصوته .

(٥) شملت : أسرع .

(٦) صرد الشيء : قصصر : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاء : أنقاء على قفاء وكذلك سلقه .

(٨) جيباء جيباة : صرعه .

(٩) في المصنف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ «وجهور» على أن يكون اشتقاق حوقل من الحلقة وهي ما بق من نفايات الافر لأن قولهم : قد حوقل الرجل ممناه : كبر وضمف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب في المعنى من قولهم : شيخ قاحل إذا كبر وييس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من ممناه ه ه ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروى في المخصص ج ١ ص ١٤ : وبند حيقال الرجال الموت . وكذلك في اللسان ثم قال ويروى : وبند حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو باء فتحه .

نسب الرجز إلى روبة وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرهما ، لأنَّه غير مُدْحَق بها ، وذلك ما كان على (فَعَلْتُ) و (فاعلت) و (أَفْعَلْتُ) فالوزن على وزن دحرجت^(١) ، نقول : قَطَعَ يُقَطِّعُ ، وكَسَرَ يُكَسِّرُ على مثال يُدْخِرُج . فهذا فَعَلْتُ . وأما (فاعلت) فنحو : قاتِلٌ يُقَاتِلُ ، وضاربٌ يُضَارِبُ .

وأما (أَفْعَلْتُ) فنحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وأَحْسَنَ يُحْسِنُ . وكان الأصلُ يُؤَكْرِمُ / وَيُؤَحْسِنُ^٢ حتى يكونَ على مثال يُدْخِرُج ؛ لأنَّ همزة أَكْرَمَ مزيدةٌ بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكنْ حُدِثَتْ هذه الهمزة ؛ لأنَّها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكرهوا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ؛ كما حذفت الواو التي في يَعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء^(٣) .

ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُلُّ ، وخُذْ^(٤) ، فراراً من أَوْكُلُ ومن أَوْخُذْ ، وأَمِنُوا الانتباس .

فإن اضطرَّ شاعر فقال : يُؤَكْرِمُ وَيُؤَحْسِنُ جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَاتٌ كَكَمَّا يُوَفِّيْنِ^(٥)

(١) يريد من الوزن المائلة في عدد الحروف والسكّات ، ولا يريد الوزن الصرفي إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ (وزم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأفعالهما كما ثبتت الياء في فعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطرده الخلف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقة زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستعمل وأن له عوضاً إذا ذهب .

(٣) الأصل فيها أكل . أخذ . فلو جاء على القياس لكان الأمر منهما أوكل . أوخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٢١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/ وكما قال :

كُرَاتُ غَلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَزَّنَبٍ^(١)

وكما قال :

فِيَّانَهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكْسَرَمًا^(٢)

وقد يجي في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كن الاستعمال على غير ذلك ليدل على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(٣) ، وأُغِيلَتِ الْمَرْأَةُ^(٤) . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأثافي لأنها صليت بالثار : أى أحرقت حتى اسودت . والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر .

وفي المنصف ج ١ ص ١٩٢ - ١٩٣ : يؤثفين تحتل وجهين :

أحداهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون (أثفية) عند أفولة .

والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويحسين فتكون أثفية على هذا فلية .. وانظر تصريف اللان في ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ و ٣ ص ٨٢ .

ألا والله عاقلة وليست وأو رب . و (ما) في ككا قال الفارسي : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأنفاه ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي ، وقال ابن السيد : الكافان لا يصلقان بشئ فإن الأولى زائدة والثانية أجريت بحرى الأسماء لدخول الجار عليها .

أى لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البندادى هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزا في كتاب سيبويه) وهو لخطام المباشى - انظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والمفانص ج ٢ ص ٣٦٨ وسعيده المبرد في الجزأين الثالث والرابع .
(١) استشهد سيبويه على بقاء همزة اقل في اسم المفعول مؤزنب للضرورة وصدده كما في المنصف ج ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ عَلَى حُصْنٍ ظِمَاءُ كَأَنَّهَُا

وحصن : جمع أحص وحصاء ، أى لا ريش عليها . وكساء مؤزنب : متخذ من جلود الأرناب ، والشعر لليل الأغبيلية تصف قطاة تدلت على فراخ لما لا ريش عليها .

وهو في اللسان (رنب) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الحماسة ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢) الشاهد فيه كسابة وقال البندادى في شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالغت في مراجعة المراء والمطان فلم أجد قائله ولا تتمه » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

(٣) الهجادة : ١٩ .

(٤) أغيلت المرأة وأغالت : إذا أرضعت ولدها وهي حامل . انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِحِجَّتْ عَيْنُهُ^(١) . ونحو ذلك :

قد علمتُ ذاكَ بَنَاتُ أَلْبَيْهِ^(٢)

فمما جاء على أصله فيما الهمة فيه قولهم : أُوْمِرُ^(٣) فهذا كنحو ما وصفت لك في الكلام . ولم يَجْزُ في الزائدة مثلُ هذا في غير الشعر ، لأنَّ الأصلية أُنْكَنُ . فإذا كان إثباتها ممتنعاً فهو من الزيادة أبعدُ .

فالمصدر في (أَعْلَت) على مثال الزلزال^(٤) . ولم يكن فيه مصدر جاء ليزلزاله لأنه نقص في المضارع فجُعِلَ هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً ، وأسأمت إسلاماً $\frac{2}{383}$ فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أَفْعَلْتُ) من الصحيح .

أما (فاعلت) فمصدره اللزوم مُفاعلة^(٥) . ما كان فيه لاثنتين أو أواحد ، وذلك نحو :

(١) لحمت عينه : لصقت « ومنه قولهم : هو ابن عمي لما . أي لاصق التسبب .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلاً بألب من قواك : قد علمت ذلك بنات ألب - تركه على حاله » .

واستشهد به في ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعل في الموضعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعل الشننرى هذا البيت في شواهد سيويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعراً » .

بنات ألبى : عروق في القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأبى له ذاك بنات ألب . وتقدم في ج ١ ص ١٧١ .

(٣) الأمر من أمر إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فاته نحو (مره) وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الهمة كنزوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) انظر شرح الشافعية لرضي ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ . وتصريف الغزى ص ٤٣ . وفي أمالك الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على (مر) حرف عطف أجمعوا على إعادة همزته إليه - وفي شرح المزى أحاديث حلفت فيها الهمة مع حرف العطف نحو : فر ، ومر .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أفعللاً أبداً ، وذلك قولك ، أعطيت إعطاءً ، وأخرجت إخراجاً » . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٧ .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً فمفاعلة جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بدأ أول حرف منه والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف . وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة وشاوبته مشاربة » .

قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشامة ، وضاربت مُضاربة ، فهذا على مثال درجته مُخرجة يافى .
ولم يكن فيه شيء على مثال الدرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجه في (الفعال) ؛ نحو :
قاتله قتالا ، وراميته رما . وكان الأضل (فيتالا) ؛ لأن فاعلت على وزن أفعلت وفعلت ،
والإكرام ، ولكن الأياء محذوفة من فيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جوا فصيب .

وأما قولنا : ما يكون لاثنين فنحو : شامت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن
من اثنين فصاعدا .

وأما ما يكون لواحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللص ، وطارقت النمل ، وعافاه الله .
ولهذا موضع يميز^(١) فيه إن شاء الله .

ومن هذا الوزن (فعلت) ومصدره التفعيل^(٢) ؛ لأنه ليس بملحق/ . فالتاء الزائدة عَوْض
من تشقيع العين ، والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته
تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً ، وشمرت تشميراً .

٢
٢٨٤

وقال في ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ماريه مراه ، وقاتله قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيرا كأنهم حذفوا الياء
التي جاء بها أولئك في قتال ونحوها . وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستعمال استعملت » . وانظر
المقتضب ج ١ ص ٧٣ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه اعترض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضا عن الألف التي بعد أول حرف منه ..
فقال :

قال حمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه
ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ .
والسراني نقد سيبويه في هذا أيضا وردد كلام المبرد من غير أن ينسب إليه .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢-٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلا من العين
الزائدة في (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيرا ،
وعذبت تعذبا وقد قال ناس : كلمته كلاما وحمله حملانا أرادوا أن يعيشوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف
قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل (وكذبوا بآياتنا كذابا) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤ .

وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعلا كما قلت : أفعلت : إفعالاً وزلزلت زلزلاً ولكنّه غيرُ لبيان أنّه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذْبًا)^(١) . فهذا على وزن واحد . أعني (فعلت) و (فاعلت) و (أفعلت) و (فَعَلْتَ) ، والمملحات بفعلت .

وَيُسَكِّنُ أَوَّلُ الْفِعْلِ من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال (انْفَعَلَ) وذلك نحو : انطاق ، والمصدر على (الانفعال) . تقول : انطلق انطلاقاً ، وانكسر انكساراً ، وانفتح انفتاحاً . ولا تلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا هذا المثال .

وفي وزنه ما كان على (افْتَعَلَ) / والفاء تُسَكِّنُ فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر (الافتعال)^(٢) $\frac{2}{380}$ وذلك نحو : اقتدر اقتداراً ، واقتحم اقتحاماً ، واكتسب اكتساباً . ولا تلحق التاء شيئاً من الأفعال زائدة بعد حرف أصلٍ إلا هذا المثال .

وَيُضَاعَفُ آخِرُ الْفِعْلِ وَيُسَكِّنُ أَوَّلُهُ فتلحقه ألف الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلا أن الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ لائتقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمررت واسوددت ، واخضررت . فإذا قلت : احمر يافتي وما أشبهه ، لحقه الإِدْغَامُ . فهذا قبيل آخر .

ومن الأفعال ما يقع على مثال (استفعلت) . وذلك أن السين والتاء زائدتان ، إلا أن السين ساكنة تليقها ألف الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرمت ، واستعطيت . فالمصدر من ذا (استفعلاً) . تقول : استخرجت استخراجاً ، واستنطقت استنطاقاً .

(١) النبا : ٢٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افتعلت) فصدره عليه (افتعلا) وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل ههنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتببت احتباساً ، وانطأقت انطأقا ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المختضب ج ١ ص ٧٥ .

ويكون على هذا الوزن إلّا / أن آخره مضاعف فيُدركه الإدغام . وذلك المثال نحو :
أَحْمَرَزْتُ ، وَاَبْيَاضْتُ . على معنى احمررتُ ، وَاَبْيَضْتُ . إلّا أن الأصل (افعاللت) .
و (افعاللت) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (افعيلا) وذلك :
اشتهب الفرس اشتهيبا ، واذهاهم اذهيما^(١) ، وَاَبْيَاضُ اَبْيَضًا .

ويكون على هذا الوزن ويسكن أوله فتلحقه ألف الوصل ، إلّا أن الواو فيه مضاعفة . وذلك
(افعولت) ومصدره (افعيولا) ، وذلك : اَجْلُوذُ اَجْلُوذا ، وَاَعْلُوَطُ اَعْلُوَاطا^(٢) .

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (افعوعل) وذلك نحو :
اغْدُوذَن ، وَاَعشَوْشَبَتِ الأَرْضُ وَاخْلُوَقُ للخير . والمصدر (افعييعالا) على وزن استخراجا في السكون
والحركة ، / وكذلك كلُّ شئٍ وَازن شيئا فهو يجرى مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع
والمصدر ، إلّا ما ذكرت لك من مخالفة (فَعَلَ) و (أَفْعَلَ) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين
الملحق وغيره .

ويقع في الوزن (افعنل) من الأربعة والثلاثة ملحقه بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .
وقولنا : إنَّ الأفعال إذا وقعت على وزن واحد بغير إلحاق في الثلاثة التي تلحقها الزوائد
استوت مصادرها فيه بيان كلِّ ما يرد في هذا الباب .

(١) الشبهة : لون بياض يصده سواد في خلاله . والذهما : السواد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعاك وكذلك ما كان على زنته ومثاله يخرج
على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افعمت . وذلك قواك : استخرجت استخراجا ، واستعصبت
استعصايا ، واشهابت إشتهيبا ، واقنست اقنيسا ، واجلوزت اجلوذا » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استعمالا .. ومصدره افعيولا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه في ج ٢
ص ٢٤٣ فصدره عليه افعيلا .

اجلوذ : أسرع - اعطوط المهر : ركه عريا .

وأعلم أنَّ التاء تلحق (فاعل) ، و (فَعَّلَ) فيكون الفعل على (تفاعل) و (تَفَعَّلَ) ، كما تلحق (فَعَّلَل) الذي أضله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدَحْرِج فيكون المصدر تَدَحْرِجًا . فكذلك تقول : تقطَّع تقطُّعا ، وتكسَّر تكسُّرا .

وفي / (فَعَّل) تقول : تَغَفَّل تغافلا ، وتناول تناولا^(١) ، لأنَّك تقول : ناولته فتناول ؛ $\frac{2}{388}$ كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسَّرتَه فتكسَّر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما أن التفعيل مصدر (تفعلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت وضموا العين لثلاث يشبه الجميع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال في ص ٢٤٢ « وأما مصدر تفعلت فإنه التفعيل جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفاعل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفاعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب

أفعال المطاوعة

من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لا زوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبارٌ عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعَل) . وقد يدخل عليه (اِفْعَلْ) إلا أن الباب (انفعَل)^(١) ؛ وذلك قولك : كسرتَه فانكسر . فإنَّ المعنى : أُلِّيُّ أردتُ كسره فبالت منه إرادتي . وكذلك قطعته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فندفع .

وقد يقع اشتوى في معنى انشوى ؛ لأنَّ (افعل) و (انفعَل) على وزن .

فأما الأجود في قولك : اشتوى ، فإنَّ / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القومُ ، أى : اتَّخَذُوا شِوَاءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحماً .

ولا يكون (انفعَل) من هذا ولا من غيره إلا غير متعدٍّ إلى مفعول .



وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أَفْعَلْتَه ففعل^(٢) . ويكون (فَعَلَ) متعدياً وغير متعدٍّ . وذلك أخرجه فخرج ؛ لأنَّك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجه عبدُ اللهِ ، أى : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أى : جعلته يدخلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب ما طواع الذى فعله عل فعل وهو يكون على انفعَل وافتعل وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وحطت فانهطم ، وحسرت فانهسر ، وشويت فانشوى وبضمهم يقول اشتوى ، وغمته فاهتم ، وأنتم عربية ، وصرفت فانهصرف ، وقطعت فانهقطع . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانهطم وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك . »

فإنما (أفعلته) داخله على (فَعَلَ) . تقول : عطا يعطو : إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته فالأصل ذا ، وما كان من سواه فداخل عليه . تقول : ألبسته فليس ، وأطعمته فطعيم .

فإنما طرَحَت البِثْرَ وطرَحَها ، وغاض الماءَ وغَضَّته ^(١) ، وكسب زيد درهماً وكسبه - فهو على هذا بحذف الزوائد . وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ ؛ / نحو : أعطيته فأخذه ، إنما أخذ $\frac{2}{390}$ في معنى عطا : أى تناول .

فإن كان الفعل على (فاعِل) مما يقع لواحد فالمفعول الذي يقع فيه على أنه كان فاعلاً يكون على مُتَفَاعِل ، وفِعْلُهُ على تَفَاعَل .

تقول : ناولته فتناول ^(٢) ، وقاعسته فتقاعَسَ . هذا إنما يصلح إذا كان (فاعِل) للفاعل وحده ؛ نحو : عافاه الله ، وزاولت زيدا . فأنما إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا . وذلك نحو شامت زيدا ، أى : كان منه إلى مثل ما كان منى إليه ، وقاتلت زيدا ، وضاربت عمرا .

فالغالب من ذا يقع على فَعَلَ يَفْعُل من الصحيح . تقول : شاتمى فشمَّته وحقى لى أن أشتمه ، وضاربنى فضربته فأنما أضربه . لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال قتل يقتل ، وليس من باب ضرب يضرب ولا علم يعلم ^(٣) .

فإن كان الفعل على مثال (فَعَلْتُ) ^(٤) أو (فاعلت) فقد قلنا : إنه يكون على تفاعل وتفعّل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ « وتقول : قَتَن الرجل وفتنته ، وحزن وحزنته ، ورجع ورجعته . . . » .

وعقد في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلاً لذلك عنوانه بقوله : « باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف » . وانظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهر ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته تفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والاتصال . . . »

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر في الفعل الصحيح وتأتى المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثلاً أو أجوف يأتيا أو ناقصاً يأتيا فإن هذه الثلاثة إطراد فيها باب ضرب فلا تحول عنه ولا أريد منها المغالبة . تقول : واعظنى فوعظته أعظه ، وسأيرنى فسأره أسيره ، وساعاني فسميته أسميه وانظر أشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل نحو كسرتة فتكسر ، وعشيتة فتعشى ، وغذيتة فتغذى . »

و (استَفْعَلَ) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله .
وذلك : استنطقته فنطَقَ ، واستكتمته فكَتَمَ ، واستخرجته فخرَجَ .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سألته
أن يخبرني وكان فعله أخبر بالالف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته
فأعلمني (١) ، فعلى هذا يجري ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأعلمني .

وفي ج ٤ ص ١١٢ استحدثني فأحدثني : أي أعطيته حذاء .

وفي ج ١٢ ص ١٦٦ استمدني فأمدني ، واستأدني فأدني : أي استصرت فصرفني .

وفي ج ١٢ ص ٢٩٨ استنتني فأنتني .

ومال ابن هشام في المنعي ج ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كآبسته الثوب فلبسه ، وأقته فقام .

زعم ابن بري أن الفعل ومطاوحوه قد يفتقان في التمدي لاثنتين نحو : استخبرته الخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث
فأنهمني الحديث ، واستعطيته درهما فأعطاني درهما .

وفي التمدي الواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتني فتصحتني . والصواب ما قمته لك وهو قول النحويين وما ذكره
نيس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله
لذلك التأثير » .

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة
وألحق به من الثلاثة

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَل) وذلك ؛ نحو : دحرج وهملج ، وسرّهف .
وقد مضى قولنا في مصدره .

وتلحقُ به الثلاثة بالواو ثانية^(١) فيكون على (فَوَعَلَ) ؛ وذلك نحو : حَوَقَلَ ؛ كما تلحق
اسما ؛ نحو : كَوَثِرَ وَجَوَرَب ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقُ الواوُ ثالثةً فيكون على (فَعَوَلَ) ؛ / نحو : جَهَوَرَ كَلَامَهُ جَهَوْرَةً ؛ كما يلحقه اسما $\frac{٢}{٢٩٢}$
وذلك قولك : جَنُودٌ ، والمصدر كالمصدر .

وتلحقه الياءُ ثانيةً فيكون الفعل على (فَيَعَلَ) ؛ وذلك نحو : بيطر . كما يلحقه اسما إذا
قلت : رجلٌ جَيَّئِرٌ وَصَيَّرَف . والمصدر كالمصدر تقول : بيطر بيطرة .

وتلحقه الياءُ رابعةً ؛ نحو : سَلَّى وَجَعِي^(٢) . والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أَرَطَى ، وَعَلَقَى . ويدلُّك على أَنَّ الألف ليست للتأنيث أنك تقول في
الواحدة : أَرَطَاةً وَعَلَقَاةً ، وهذا مبينٌ في باب التصريف^(٣) . وإنما نذكر هاهنا شيئاً للباب
الذي ذكرناه .

وكلُّ ما كان ملحقاً بشيءٍ من الفعل فمصدره كمصدره .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاء : ألقاه على قفاه ، وجبيهه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ - ٢٤٤ .

وليس في الأفعال شيء على (فُعِيل) ولكن (مَلَحَ بهجرع وذلك هَرَبِعَ وجيشل^(١)).

فالفاعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعْلَل) فالأسماء تكون على (فَعْلَل) ؛

نحو : جعفر. و(فَعْلَل) نحو التَرْثَمُ ، والجُلُجُلُ^(٢) . ويكون على فَعْلِل / نحو : زَهْلِق ، وَخِمِخِم^(٣)

ويكون على (فَعْلَل) نحو : هِجْرَع ، وَدِرْهَم ؛ لَمْكُنْ الأسماء وتقدمها الأفعال .

وتكون الأسماء على فِعْل ؛ نحو : قَمَطَر ، وَسَيْطَر^(٤).

فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّل) ، وهو الفعل الذي يقع على

(فَعْلَل) ، وذلك ؛ نحو : تَدَحْرَجُ وَتَسْرَهْفُ ؛ لأنَّ التقدير : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ . والمصدر (التَفَعَّلُ).

ومصدر (تَفَعَّل) (التَفَعُّل) كقولك : تَكْثُرُ تَكْثُرًا .

ومصدر (تفاعل) إنما هو (التَفَاعُل) ؛ نحو : تَغَافَلُ تَغَافُلًا ، فَاسْتَوَتْ مَصَادِرُ هَذِهِ فِي

السكون والحركة ، كما استَوَتْ أفعالها .

وتلحق النونُ الأفعالُ ثالثةً ، وتُسَكَّنُ أوائلُها ، وتلحقها أَلْفُ الوصل ، فيكون على

(أَفْعَلَل) وذلك نحو : اَحْرَنْجَم ، واخْرَنْطَم^(٥).

والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين^(٦) :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (أَفْعَلَلَل) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اَقْعَنْسَس .

(١) الخليل : القصير وأما المربع فلم أتف عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيوريه فيما جاء على فعيل ٣٢٥/٢ .

(٢) الترتيم من أشلة سيوريه ج ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر في المعاجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٦٦ والجلجل :

الجرس الصغير .

(٣) الزهلق : الأملس وهو من أشلة سيوريه ج ٢ ص ٣٣٥ . والخمخم : ثبت له شوك .

(٤) تقدمت أبية الإسم الرباعي المجرى في الجزء الأول ص ٦٦ - ٦٧ .

(٥) آخر نطم : غشيب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .

(٦) في سيوريه ج ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء أخرى

ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افعلتل وافعتلت . فافعلتل نحو : اقننسس وافعتننج ،

وافعتلت نحو اسلنقت . واخرننن فكما لفتنا ببينات الأربعة وليس فيها إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيها ما يزداد في بنات الأربعة

نحو اخرننجم واخرننطم » .

والوجه الآخر : أن تُرَاد بياءُ بعد اللام فيكون (أَفْعَلَى) وذلك ، نحو : اسلنقى / ولا يكون $\frac{2}{394}$ الإلحاق به من بنات الثلاثة غير اِحْرَنْجَم^(١) ، لِأَنَّ التَّوَنَ إِنَّمَا تَقَعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مِنَ الْأَصْلِ فلا يكون فيها الْحَقُّ بِهِ إِلَّا كَذَلِكَ .

وتلحق بنات الأربعة الزيادةُ آخرًا ، وَيُسَكَّنُ أَوَّلُهَا فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفعلِ على أَفْعَلْتُ وَأَفْعَلَلْتُ ، إِلَّا أَنَّ الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : اقشعرت ، واقشعر . وكان أَصْلُهُ اقشَعَرَر . فنظيره من الثلاثة احماررت ، واشهابت ، واشهاب الفرس . ومصدره كمصدره لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ .



وكذلك (استفعت) الذي لا يكون إِلَّا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهاب الفرس اشهبابا ؛ كما تقول استخراجا ، واغْدُوْدَنَ اغْدِيدَانَا ، وَاغْلُوْطَ اِغْلُوْطًا . وقد مضى قولنا في استواء المصادر في السكون والحركة إذا استوت أفعالها^(٢) .

ولا يكون الفعلُ من بنات الخمسة البتة ، إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ . ومثال الخمسة لِلْأَسْمَاءِ خَاصَّةً ؛ لِقُوَّةِ الْأَسْمَاءِ وَتَمَكُّنِهَا^(٣) .

وَأَكْثَرُ مَا يَبْلُغُ / الْعِدْدُ فِي الْأَسْمَاءِ بِالزِّيَادَةِ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْمَصَادِرِ $\frac{2}{390}$ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ ، وَهُمَا : اِشْهَبَابٌ وَاحِرَنْجَامٌ ، وَمَا وَقَعَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مِنَ الثَّلَاثَةِ . فَأَمَّا الْخَمْسَةُ فَلَا تَبْلُغُ بِالزِّيَادَةِ إِلَّا سِتَّةَ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا فِعْلٌ فَيَكُونُ لَهَا مَصْدَرٌ كَهَذِهِ الْمَصَادِرُ ، وَلَكِنْ تَلْحَقُهَا الزَّوَادُ كَمَا تَلْحَقُ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : عَضْرُوطٌ ، وَعَنْدَلِيبٌ ، وَقَبْعَشْرَى ، وَهَذَا مَبِينٌ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ^(٤) .

(١) في النصف ٨٩/١ : « ولم يأت شيء من الأفعال الحق بِلَوَات الأربع غير هذه الأشلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا : اكوال ، فألحقوه باطمأن » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغدون التبت : طالع واسترعى .

اعلوط المهر : ركيه عربيا هذا قول أبي عبيدة وقال الأصمعي اعتنته .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ باب ما لحقه الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خاصة فيكون الحرف على مثال

== في الصفة والإسم . فالإسم : سلسيل ، وخنندريس ، وعندليب ، والصفة : درديس ، وعللميس ، وحنيريت ، وعريطيس .

ويكون على مثال فعليل في الإسم والصفة فالإسم خزعيل ، والصفة نحو قذعيل ، وخيميل ، وبلميس ، ودرخيل .
وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فلول نحو عصفوط وهو اسم ، وقرطوس وهو اسم ، ويستور وهو اسم .
وتلحق الألف سادسة لتغير التانيث فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل قالوا قبعري وهو صفة ، وضهفري وهو صفة .
ويكون على مثل فلول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطوس .

ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسي لا تكون إلا من بين حروف اللمة آخر أو قبل الآخر ، عصفوط : ذكر الغطاء -- قبعري :
جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسي المجرى في ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لما كان متعلّياً وغير مُتَعَدٍّ .

فأما المتعدّي فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشتم يشتم .

وأما غير المتعدّي فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) فيكون للمتعدّي وغيره .

فأما المتعدّي فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

وأما غير المتعدّي فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس^(١) .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لما يتعدّى ولما لا يتعدّى .

فالمتعدّي : شرب يشرب ، ولقيم يقيم ، وحذر يحذر .

وأما غير المتعدّي فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

ويكون على (فَعَلَ يَفْعُلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعدّى . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ،

وظرف . فهذه أبنية الثلاثة^(٢) .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من باي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « باب بناء الأفعال . . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل وفعل

يفعل . . . »

عنه بمعنى ساقه بجفاء وغلظة جاء من باي ضرب ونصر وقرى، هذا في السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ النشر ج ٢ ص ٣٧١) .

لحمت عينه : لصقت . وشررت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) متعدياً أيضاً .

واعلم أنَّ حروفَ الحَلْقِ إذا وقعت من (فَعَلَ) المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَلُ) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروفَ الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها^(١) .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأما ما كانت منه في موضع اللام فسنذكره بعد ذكرنا حروفَ الحلق إن شاء الله .

وهذه الحروف الستة : فأقصاها همزة والهاء ، والمنخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

فما كان من ذلك في موضع اللام فتحو : قرأ يقرأ ، وبساً به^(٢) يبساً ، وجبه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ^(٣) ، ونبح ينبغ ، ورقاً يرقأ

وما كان في موضع العين فتحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت همزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو النين أو الخاء لا ما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبدأ يبدأ ، وغبأ يغبأ ، وجبه يجبه ، وقلع يطلع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبح يسبح ، وضبح يضبح ، وصنع يصنع ، وذبح يذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهي كفوك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب يذهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشح يشح ، ومث يمث .

وإنما فتحو هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهم إذ كن عينات . . .

(٢) بساً به : أنس .

(٣) سلخ من باب نصر ومنع كما في التاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يفتح له شيء^(١)، وذلك أن الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يفعل). وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها، نحو: يقول ويبيع.

واعلم أن الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لامه؛ نحو: زأر الأسد يزير، ونأم ينثم^(٢)؛ لأن هذا هو الأصل، والفتح عارض. لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره^(٣) ليجرى الفعل عليها. ونحن ذاكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه $\frac{٢}{٣٩٨}$ الأفعال إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ «باب ما هذه الحروف فيه فادات... وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهزنة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فمالها في الفاء واحدة».

وفي شرح الشافية للرعي ج ١ ص ١١٩ «ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً، إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون ميتة، وإما لأن فتحة العين أذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء».

(٢) نأَم : أن ، أو صوت صوتاً ضعيفاً.

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها .

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أنَّ الاسم (من) (فعل) على (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتم فهو شاتم وكذلك (فعل) نحو : علم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

فإن أردت أن تُكثِّرَ الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فَعَّال) ^(١) تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثِّرُ القَتْلَ . فَأَمَّا قَاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنَّه الأصلُ . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشَتَّامٌ ، كما قال :

أنا الخرب لبَّاسًا إليها جلالها وليس بولَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلًا ^(٢)

فهذا ينصبُّ المفعول كما ينصبُّه (فاعل) ؛ لأنَّك إنَّما تريد به ما تريد بفاعِل ، إلا أنَّ هذا أكثرُ مبالغةً ؛ ألا تراه يقول : « لبَّاسًا إليها جلالها » . ومن كلام العرب : أَمَا العَسَلُ فانت شرَّاب ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (فعل) (فعل) (مفعول) (فعل) (فعل) . وقد جاء فاعل كرحيم وعليم وقدير وصحيح وبصير يجوز فين مجاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإنشاء » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على أفعاله (لباسا) لأنه تكثير لابس فمعل عله . الولاج : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضمف » .

والخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤشر البيت .

الأصقل : الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفاً . وصف رجلاً بالشجاعة والإعداد للحرب .

وقسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المنقري .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٧ « ومعنا من يقول : أَمَا العسل فأننا شراب » .

/ من هذه الأبنية (فَعُول) ، نحو : ضَرُوب ، وَقَتُول ، وَرَكُوب : تقول : هو ضَرُوب $\frac{2}{399}$ زيدًا ، إذا كان يضربه مرة بعد مرة . كما قال :

ضَرُوبٌ بَنَصْلٍ السِّيفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَلَمَّكَ عَاقِرٌ^(١)
ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ .

ومن هذه الأبنية (مِفْعَال) ، نحو : رجلٌ مَضْرَبٌ ، ورجلٌ مَقْتَالٌ . ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِضْحَارٌ بِوَائِكِهَا^(٢) .

فإنَّما ما كان على (فَعِيل) نحو : رَحِمَ وعَلِمَ ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزًا .

وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إنَّما هو اسم الفاعل من الفعل الذى لا يتعدى . فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَقٌ به .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمها ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليماجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا إسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لا يعمل إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد في ضارب فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فإنما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبي طالب : • ضروب بنصل السيف • لأنه مدح به أمية بن المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التي كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضى المحض ولم يرد حكاية حاله لما ساغ الإتيان بأذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ محذوف أى هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : انتفات .

وذكر ابن الجرى في أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب مدح بهذه القصيدة التي - صلى الله عليه وسلم - ورد عليه البغدادى . والقصيدة في الخزانة ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ج ٣ ص ٤٤٦ وهي في ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر المينى ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بالكة وهى الناقة السمينة ، من بأك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفعليل فى الأصل إنما هو ما كان على (فَعَلَ) : نحو : كرم فهو كريم ،
وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو مُلْحَقٌ به .
فإن قلت : راسم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتجَّ سيبويه بقول
الشاعر :

٢ / حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مُّوَهِنًا عَمِلٌ ٤٠٠
بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ^(١)

فجعل البيت موضوعا من (فَعِلَ) (وفعل) بقوله : عَمِلَ ، وكليل .

وليس هذا بحجة فى واحد منهما ؛ لأنَّ « مُّوَهِنًا » ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل
فيه معنى الفِعل كعمل الفعل ، كان الفعل متعديا أو غير متعد .

وكذلك ما ذَكَرَ فى (فَعِلَ) . أكثرُ النحويين على ردِّه ، و (فَعِلَ) فى قول النحويين
بممتازة . فما كان على (فَعِلَ) فنحو : فَرِقَ ، ويطَرِ ، وحلِرَ .

والحجة فى أنَّ هذا لا يعمل أنَّه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حلِرَ . أى : ذو حلَرٍ ،

(١) هو فى سيبويه ج ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعيل (الذى هو من صيغ المبالغة) النصب
فى المفعول به فإن الشواهد التى قبله والى بعده سبقت لهذا .

و (كليل) عند سيبويه فعيل بمعنى مفعول كسبح بمعنى مسبح . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتمت يومك .
والمعنى : أن البرق يكل أوقات الليل بوهامه وتوالى لمعانه فتعيل مبالغة مفعول وليس بمبالغة فاعل ويبدو أن يكون كليل وصفا بمعنى
ضعيف وموهنا ظرف لوصف البرق فى البيت بقوله : عمل ويقول : وبات الليل لم يَمِ ثم أن البرق لو كان ضعيفا فى لمعانه ماشاق
البرق ، لأنه لايدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البرق ، وأتعب الموهن فى ظلمته ،
لأنه كلما فسر ذهب الظلمة بلمعانه وهكذا .

ويشهد لسبويه ما رواه اللحياني فى توارده من أن بعض العرب يقول فى صفة الله هو سميع قواك وقول غيرك بتونين سميع
ونصب ما بعده .

شاعرا : شاقها كما فى شرح السكرى وقال الأعمى : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذى كان منه البرق .
الموهن : وقت من الليل .

والسكرى يرى أن كليلا بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهى فى ديوان الهذليين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦
والغنى ج ٢ ص ٧٥ .

وفلان بَطِرٌ ، كقولك : ما كان ذا بَطَرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حَلَرٍ ولقد حَلِرَ . فإنَّما هو كقولك : ما كان ذا شَرَفٍ ولقد شُرِفَ . وما كان ذا كَرَمٍ ولقد كُرِمَ .

(فَعَلٌ) مضارعة (لَفْعِيل) . وكذلك يقع (فَعِلٌ) و (فَعِيلٌ) في معنى ، كقولك : رجل طَبٌّ وطبيب ، ومَذِلٌ ومَذِيلٌ^(١) ، وهذا كثير جدًا .

واحْتِجَّ سيبويه بهذا البيت :

حَلِرَ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنَ ما ليس مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٢)

(١) فُجِرَ وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على إعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال الأعم : « وقد خولف سيبويه في تمدى فعل وفعليل ، لأنهما بناءان لما لا يتمدى كبطر وأشر وكريم ولثم . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء ما لا يتمدى إذا كان منقولاً عن فاعل التمدى الكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجمله مصنوعاً ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . ولزيد الخليل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عَرَضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدُ

فقال مرقون عرضي . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل .

وفي الخزانة « أما ماروي عن اللاحق في البيت فقد حكاه المازني قال : أخبرني أبو يحيى اللاحق قال : سألني سيبويه عن (فعل) يتمدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورعى بأن يجبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن ظله يقبل قوله ويمترض به على ما قد أثبت سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأل عن شيء فحبر عن نفسه بأنه فعل ما يظلل الجبال . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لا يئني أن يؤمن ، ويحذر من لا يئني أن يجدر . والوجه الثاني وهو الأشبه عندي أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بمواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . »

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمال الشجري ج ٢ ص ١٠٧ .

• • •

وغلاف المبرد لسيبويه في عمل فعليل وفعل ما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، في الانتصار وهذا نصه ص ٣٨ - ٤٣ :

« احتج في تمدى فعل بقوله :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنَجَ عَضَادَةَ سَمَحَجٍ بِسِرَاتِهِ نَسَدَبُ لُحَا وَكُلُومُ

وعضادة سمحج إنما هي منتسبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمحج ظرف . =

/ وهذا بيت موضوع مُحدث . وإنما القياس الحاكم على ما يجي من هذا الضرب وغيره .
فإن ذكرت (فَعُولًا) من غير فعل لم يَجْزِ مَجْزَى الْفِعْلِ ، وذلك نحو قولك : هذا رسول .
وايس بمنزلة ضروب ؛ لأنك تقول : رجل ضارب وضروب لن يَكْثُر الضربُ منه . فإذا قلت :
رسول لم ترد به معنى فعل ، إنما تريد أنَّ غيره أرسله . والفعل منه أرسل يُرسل . والمفعول
مُرسل .

وايس رسول مكثراً من مرسل ؛ لأنَّ رسولا قد يستقيم أن يكون أرسل مرة واحدة ، فليس
للمبالغة .

وأما « ضُرُوبٌ » فمعناه كثرة الضرب .

= واحتج بقوله :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ بَاثَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمْ

وأما موهن فظرف .

ومن ذلك قوله في هذا الباب فعمل يتدلى مثل رحيم وعليم ، فيجوز هذا رحيم زيدا وسميح كلامه ويذكر أنه إنما وضع المبالغة
ولم يأت فيه بحجة في شعروا غيره . والتأويل على أنه غير متد أن باب فعمل في الأصل إنما هو للفعل غير المتدلى ، نحو كرم وملح
وظرف ، فلما بنوه هذا البناء ضارعوا به ما لا يتدلى . فإن قال قائل أفنت لا تقول : رحيم إلا لمن كثر ذلك منه وكذلك عليم؟ قيل
له : نظيره كرم لا يقال إلا لمن استكثر ذلك فيه — وقد يوجب الاسم تكثير الفعل ولا يجرى مجرى الفاعل ، لأنه ليس باسمه ولكنه
مشتق من ذلك قولك : رجل صديق وشريك وفسيق وأنت لا تقول : هو شريك الخمر ولكنك تقول للخمر كما تقول عليم بالناس
رحوف بهم فن أجاز تدلى فعمل فليجز تدلى فعمل (مضعفة العين) وإنما لم يتد هذا أجمع ، لأنه مستقر فيه فنهنا ما قد مضى من
من الأفعال وصار اسماً لازماً كاليد والرجل وباب فعمل أجمع إنما هو للكثرة والمبالغة .

وقد ذكر في هذا الباب بهينه : أعبد الله أقت له عديل وأعبد الله أنت له جليس (ص ٦٠) ويقول : لأن جليسا وعديلا
اسمان ولو أراد اسم الفاعل لقال جالس . فيقال له : وكذلك اسم الفاعل إنما هو في باب فعل إنما هو عالم وراحم وفعمل في باب
فاعل أيضاً كثير عادته فأنما عديل ، وجالسته فأنما جليس ، وعاشرته فأنما عشير ، وخالفته فأنما خليط ، وشاركته فأنما شريك ،
وذا أكثر من أن يحصى ، وإذا لم يجزه مع هذا الاطراد في فعل فنحو رحيم أولى ألا يجوز .

قال أحمد : أما قول محمد : إن (عضادة سميح) منتصب انتصاب هو حسن وجه عيد فليس مثله ؛ لأن هذا الوصف إنما
يسمى فيها كان من سبب الأول نكرة أو مرفعا بالألف واللام كقولك : هو حسن وجهها وحسن الوجه فقد علم أن الوجه للأول
وكذلك إذا قلت : هو فاره عيدا علم أن العبد له فإذا قلت هو حسن وجه عيد على هذا جاز ولو قلت : هو حسن وجه رجل لم يجز
أو حسن رجلا وأنت تريد رجلا من الرجال لم يجز وكذلك شبح عضادة سميح بمنزلة قولك ... هو حسن وجه طويلة لأن المسموح
الطويل على وجه الأرض فلا يجوز هذا لقلت هو حسن وجه ظريفه أو طويلة ومع هذا فهو في التعت أقيح .

فإن كانت الأسماء جارية على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عَمِلَتْ عَمَلْ أفعالها . لا اختلاف في ذلك بين أحد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنك إذا أردت التكثير من ذا قلت : مُضَرَّبٌ أَغْنَاكَ الْقَوْمَ ؛ لأنَّ الاسم على ضَرْبٍ مُضَرَّبٍ . وإنما ذكرنا النصب في ضَرَابٍ ، لأنَّه في معنى مُضَرَّبٍ ؛ ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة : ضَرَابٌ ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدة : خَيْطٌ ، ولا ضُرُوبٌ ، ولا خَيْوُطٌ فَإِنَّمَا مُضَرَّبٌ من ضَرْبٍ ، ومستخرج من استخرجت ، ومنطوق من انطلقت .

فاسم الفاعل ... قُلْتُ حروفه أو كُثِّرَتْ - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) . واسم

= وأما ما قاله في (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملت استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفا ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفا كالجبل لا تقول : زيد الجبل وإن كان مكانا ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكانا وكذلك الأوقات : منها ما لم يستعمل ظرفا ولو لم يأت بشاهد في (فعل) لم يحجج إلى ذلك لأن (فعل) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذروه مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه الملتان اللتان هما أصل الباب في التصدي ولو انفردت إحداها لعدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مقعلا ليس بجار على فعل وهو يتعدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لنحار بوائكها . ولما وجد سبويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جارية على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حمل الفعل على التحوين اللذين وجدتهما في كلام العرب وإن كان حمدا وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب .

وأما قوله : إن فعلا ما لا يتعدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحم وعلم وإذا كان فعلا من فعل (نحو) كرم فهو كرم لم يتعد كما (لا) يتعدى وإذا كان من فعل متعد تعدى اسم الفاعل ، كما يتعدى الفعل ألا ترى أن ضارباً يتعدى تعدى ضرب ، وجالساً لا يتعدى كما لا يتعدى جلس ففعل يجرى فعله الذي أجرى عليه وكذلك (فعيل) يجرى مجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحم زيداً ، كما تقول : رحم زيداً ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتعديان فلم يتعد ما جرى عليهما مشتقاً منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام في قوله رحم لزيد دليل على أنه لا يتعدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه (إن كنتم تاروؤنا تعبرون) فليس دخول اللام هنا بحجة على أن فعلا لا يتعدى .

وأما إلزامه من عدى فعلا من أجل المبالغة أن يعدى فعلا ، نحو : شريب الخمر فهو لازم وشريب متعد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقاً من فعل متعد وإن لم يكن جارياً كما لم يكن منحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عدل فعيل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العليين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عدل ، وجالس فهو جالس فليس هذا بالاسم الجارى على (فاعل) وإنما جاء في حروف محفوظة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبد فهو فاره ونشر الثبت فهو ناشر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أن قد قلنا أن فعلا وفعيلا لو لم يكونا جارين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديهما . »

المفعول جار على الفعل المضارع الذى معناه (يُفْعَلُ). تقول: زيدٌ يضربُ عمراً ؛ كما تقول :
زيد يضرب عمرا . وزيد مضروبٌ سوطا ، كما تقول : زيد يُضْرَبُ سوطا .
فهذه جملة هذا الباب .

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأفعال التى هى منها ، وقد مضى قولنا فى هذا وفى مصادر ما جاوز
عدده الثلاثة^(١) . ونحن ذاكرو المصادر التى تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثرتها
واختلافها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

اعلم أنَّ المصادر تُلَحِّقُهَا الميمُ فى أولها زائدة ؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى
مَجْرَى المصدر / الذى لا ميم فيه فى الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَبًا : أى ضربا ،
وغزوته غَزْوًا وَمَغْزًى ، وشتمته شَتْمًا وَمَشْتَمًا^(٢) .

وتقول : يا عمرو مَشْتَمًا زيدا .

فإن كان المصدر لِفِعْلٍ على أَكْثَرٍ من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنَّ المصدر مفعول .
وكذلك إن بنيت من الفعل أسما لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول^(٣) .
لأنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما ؛ وذلك قولك فى المصادر : أدخلته مُدْخَلًا ، كما قال عز وجل :
(أَنْزَلْنَاهُ مُنْزِلًا مُبَارَكًا)^(٤) و (بِاسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا)^(٥) .

(١) مصادر غير الثلاثى تقدم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر فى مسائل الفارق التى نقلناها إلى الجزء الأول .
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاق الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل (بكسر العين) فإن موضع الفعل مفعول ..
فإذا أردت المصدر بنيت على مفعول وذلك قولك : أن فى ألف درهم لمضربا أى لضربا ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد
أين الفرار » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا ما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء
المفعول وكان بناء المفعول أول به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيسمون أوله ، كما يسمون المفعول ، لأنه قد خرج
من بنات الثلاثة فيعمل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منتهك
أن يجعل قبل آخر حرف من مفعوله أوأا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا ما بنوا عليه ... » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وفتحها فى مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساه وقرئ فى الشواذ
(حيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر ج ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠) .
ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساهاحتملان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سَرَحْتُهُ مُسْرَحًا ، وهذا مُسْرَحُنَا ؛ أى فى موضع تَهْرِيحُنَا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لِأَنَّكَ تريد به المصدر والمكان من أَمَت . وعلى ذلك قال الله عز وجل : (إِنَّهَا سَاعَتٌ مُّسْتَقَرَّةٌ وَمُقَامًا)^(١) لأنها من أَمَت . وقال : « يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا »^(٢) لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ (لا مُقَامَ) إِنَّمَا يريد : لا إقامة .

.....
.....
.....^(٣)

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجَى الْقِسْوَافِ فَلَا عَيْسًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(٤)
أى تسريجى . وقال الآخر :

(١) الفرقان : ٦٦

(٢) الأحزاب : ١٣ والقراحتان سبيتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص ونستدل أيضا بما ذكره المبرّد فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .
« وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدغلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرعا حسنا واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسْرَجَى الْقِسْوَافِ فَلَا عَيْسًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أى تسريجى وقال عز وجل (وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا) ويقال أَمَت مُقَامًا وقال عز وجل (إِنَّهَا سَاعَتٌ مُّسْتَقَرَّةٌ وَمُقَامًا) : أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تَطُولُ الْقِصَارَ وَالطَّوَالَ يُطْلَنُهَا فَمَنْ يَرَهَا لَا يَنْسَهَا مَا تَكَلَّمَا
وما هى إلا فى إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغَارَ بْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خُضْعَمَا

يريد زمن إغارة ابن همام .

فالآيات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبدو أن تكون هناك صفحة نائسة فى أثناء هذا التثقيب .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هي إلا في إزار وعلقية مفار بن همام على حى خفعم^(١)

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَرَ فيه الاحتجاج ؛ لأن المصدر هو المفعول الصحيح ، ألا ترى أنك

(١) استشهد به سيوريه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصر مفاراً وقتاً وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال في الكامل : يريد زمن إغارة ابن همام فظاهر عبارة سيوريه أن (مفاراً) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جملة اسم زمان مشتقاً كسيوريه ويحتمل أن يكون جملة مصدراً ميمياً ثم قام المصدر الميى مقام الظرف على تقدير مضاف كجئتك غفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد في الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قولك : موعدهم مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالمعنى في كل ذلك وقت غفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هي إلا في إزار وعلقة مفار بن همام . . أى في هذا الوقت .

وأبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جملة مصدراً ميمياً تاب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خفما يتعلق به واسم الزمان لا يعمل في الظرف .

ويقول الأعل : وقد غلط سيوريه في جملة المفار ظرفاً وقد تملى إلى حى خفم يعمل .

وقد وقتت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان في الظرف . انظر إعراب القرآن للمكبرى ج ١ ص ٨٣ ، ٩١ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجار يردى للشافعية ص ٧٠ .

وفي حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان في الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالمعنى في البيت على أن مفار اسم زمان والذي دعا إلى جملة مصدراً ميمياً عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« ميا ومات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدراً واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهي مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف غفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقاً وهذا مما لا داعي له عند جملة اسم زمان مشتقاً لأنه يلقى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميى في المعنى .

العلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كين تلبسه الصبية تلمب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير في وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعل كما نسب في كتاب سيوريه وفي الانتصاب وفي الكامل إلى خنيد بن ثور ويقول الشيخ المرسى : نسبه ابن السيراني فيما كتبه على شواهد سيوريه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابي في كتابه (فرحة الأديب) قال : غر بن السيراني قصيدة حميد الميية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطحاح بن عامر - وليس في ديوان حميد .

رغبة الآمل ج ٢ ص ٢٦٠ الانتصاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحامدة ج ٢ ص ٣٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا^(١) وإنما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعت به ، لأنك إذا أوقعت به ففعلك . فأما قول الله عز وجل : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢)) فمعناه : عيشًا ، ثم قال : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ^(٣)) أى الحيض . فكان أحد المصدرين على (مفعّل) والآخر على (مفعّل) .

وقوله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^(٤)) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب^(٥) يذكر فيه إن شاء الله .

(١) هذه العبارة (ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل) . كررت أن الثانية توكيداً كما في الآية الكريمة (أَيْدِيَكُمْ إِذَا سَمَوْكُمْ قُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مَخْرُجُونَ) وسيأتى إعرابها فيما بعد .

(٢) النبا : ١١ - في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « (وجعلنا النهار معاشاً) أى جعلناه عيشاً » .

يظهر ل أن معاشاً في الآية اسم زمان قال أبو حيان : « معاشاً وقت عيش وهو الحياة تصصرفون فيه في حوائجكم وكان القياس أن يأتي على مفعّل بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتاً المعاش أى تصصرفون فيه في حوائجكم يعنى أنه مصدر ميمي بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفاً كما يقال أتيتك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيء في اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحج لتقدير مضاف (الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصياغة الزمان والمكان والمصدر الميمي قياس مطرد والمعنى هو الذى يجدد نوع الصيغة أى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) أى في الحيض .

(٤) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٤٩٧

(٥) وما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذى سيأتى . أما صياغة اسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها

وتبيين الأصل فيها

اعلم أنَّ هذا الضربَ من المصادر يجرى على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أنَّ مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنَّ الفعل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مجرى سائر الأسماء .

فمنها ما يجرى على « فَعَلَ » مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيِّن الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على (فَعَلَ)^(١) فقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، وشربت شرباً ، ومكثت مكثاً^(٢) . فهذا قد جاء فيما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فَعَلَ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ . ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ودفع يدفع . وأما فعل يفعل ومصدره فنحو ضرب يضرب ضربا . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فالحسبه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا ويلجه يلجه ملجا . .

وقال في ص ٢١٦ : مكث يمكث مكثا وهذا الثيل هذا وعجز عجزا وحرد حردا . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ . مكث يمكث مكثا كما قالوا قد يقعد قومدا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شهو يظفر لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا القبح . . وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكثا ومكثا ومكثا ومكثا . . وفي القاموس المكث ظلت الميم وفعله كنصر وكرم .

يَفْعُلْ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْل يَفْعُلْ ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فُعْل يَفْعُلْ ،
نحو : مكث يَمْكُث .

ويقع على (فُعْلِي) و (فُعْلِي) بإسكان الثاني وكسر الأول / أو ضمّه .
فأما الكسر فنحو : عليم عِلْمًا ، وحليم حِلْمًا ، وفقه فِقْهًا ، وكذلك فَقْه .
وأما ما كان مضموم الأول فنحو : الشغل تقول : شغلته شَغْلًا ، وشربته شُرْبًا^(١) ، وسقيم
الرجل سُقْمًا .

ويكون على (فُعْلِي)^(٢) ، نحو جلبته جَلْبًا ، وطربت طَرْبًا ، وحلب الرجل الشاة حَلْبًا .
ويكون على (فُعْلِي)^(٣) ، نحو : سمين سِمَنًا ، وعظم عِظْمًا ، وكبير كِبَرًا ، وصغر صِغَرًا .
ويكون على (فُعْلِي)^(٤) ، نحو ضحك ضَحِكًا ، وحلف حَلْفًا ، وخنقه خَنِقًا .
هذه المصادر يثير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فُعُولِي)^(٥) و (فُعَال) ، نحو : جلس جُلُوسًا ، وقعد قُعُودًا ،
ووقدت النار وُقُودًا ، وشكرته شُكُورًا ، وكفرتة كُفُورًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل .
وقد جاء على (فعل) ، نحو فله فِلا . ونظيره قاله فيلا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك حلبها يحلبها حلبًا ، وطردها
يطردها طردًا ، وسرق يسرق سرقًا » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يحى المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصفر ، والكبر ، والقدم ، والنظم ،
والضخم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لب يلب لبًا ، وضحك يضحك ضحكًا . كما قالوا الحلف » .

وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقا ، وكذب يكذب كذبا ، وقالوا كذابا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فُعُول) وذلك لزمه يلزم .
لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجمدته جمودا شبهه بجلس جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بنى .
الفعل واحد » .

و (الفعال) ^(١) ، نحو : قُمتُ قِياما ، وصُمتُ صِياما ، ولقيته لِقاء .

ويكون على (فعال) ^(٢) ؛ نحو : ذهبت ذهاباً ، وخفيت خفاءً ، وشربت شراباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لاختلاف فيه . وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر .

/ وتقول : جُمِلَ جمالاً ، وخُجِلَ خيالاً ، وكُمِلَ كمالاً . - ٧/٤

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفِهَ سَفاهة ، وضَلَّ ضلالة ، وجَهِلَ جهالة ، وسَقَمَ سَقامة ^(٣) .

* * *

ويكون في المعتل منه بذاء لا يوجد مثله في الصحيح . وذلك أنك لاتجد مصدرًا على (فَعْلُولَة) إلّا في المعتل ؛ وذلك شاخ شيخوخة ، وصار صيرورة ، وكان كينونة . إنما كان الأصل كَيُونُونَة ^(١) ، وصيرورة ، وشيخوخة . وكان قبل الإدغام كَيُونُونَة . ولكن لما كثر العدد أوزموا التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْن : هَيْن ، وفي سَيْد : سَيْد ، وكذلك مَيْت ، ومَيْت ، ولَيْن ولَيْن .

= وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الإسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قد قعد قعدا وهو قاعد ، وجلس جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهبيا وهو ذاهب . »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعول وذلك نحو كذبه كذابا ، وكتبه كتابا ، وحجته حجابا وبعض العرب يقول كتب على التماس ونظيرها سقت سياتا ، ونكحها نكاسا ، وسفعا سفادا . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمعته سباعا فعاء على (فعال) ، كما جاء على فعول في لزت لزوما . »

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : الذهب واللبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فعول والفعول فيه أكثر . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : نصح نصاحة . »

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكره مرازا .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزا كان في العدد الأكثر لازما .

ولا يوجد مصدر على (فَعْلُولَة) في غير المعتل ؛ لأن من كلامهم اختصاص المعتل بأبنية لا تكون في غيره . والدليل على أنه (فَعْلُول) أنه لا يكون اسم على (فَعْلُول) بفتح أوله ، ولم يوجد ذلك إلا في قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب^(١) .

$\frac{2}{4.8}$

ومن الدليل على ذلك أن كَيْنُونَة أو كان (فَعْلُولَة) لكان كَوْنُونَة ، لأنه من الواو ، فهذا واضح جدا .

والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة (فَعْل)^(٢) مسكن الأوسط مفتوح الأول أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعْلَة) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهبت ذهبا ثم تقول : ذهبت ذهبة واحدة . وتقول في القعود : قعدت قعدة واحدة ، وحطفت حطفة واحدة ، وحلبته حلبه واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا .

و (الفَعْل) أقل الأصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا يثبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فُعُول)^(٣) وإن كان (الفَعْل) هو الأصل : فكان الواو إنما زيدت / وغير للفصل بين المتعدى وغيره ؛ وذلك

$\frac{2}{4.9}$

(١) في إصلاح المتنق من ٢١٩ هـ كل ما جاء على فَعْلُول فهو مضموم الأول نحو زنبور . . . إلا حرفا واحدا جاء نادرا وهم بنو صنفوق نحو بالجماعة .

وقال الجواليقي في العرب : صنفوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ هـ وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فَعْل على الأصل لأن الأصل (فعل) .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلست جُلوساً ، ووقدت النار وقوداً ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر .

وجاءت مصادرُ على (فَعُول) ^(١) مفتوحة الأوائِل ؛ وذلك قولك : توضأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً ، وأولغت به ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وإن عليه لقبولا . على أنَّ الضمَّ في الوقود أكثر إذا كان مصدرأً وأحسن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولغت به ولوعاً ، وسمعتنا من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً غالباً ، وقيله قبولا والوقود أكثر والوقود (يفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إن عل فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة
فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتمّماً .

فما لزمه الحذف لعلّة تكون تلك العلّة راجعة في مصدره فمصدره معتلّ كاعتلاله . وما سلم
من الحذف ففعله كان مصدره تاماً .

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممّا فاؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعد^(١) : $\frac{٢}{١١٠}$
ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك ، فكان يعد ويجد . وكان الأصل : يُوْعِد
ويُوجِد . ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لصحّت ؛ كما تصحّ في يُوَجِّل ، أو أبدلت ولم تحذف ؛
كما تقول : يَبْجِل ويَبْجِل ، ويأجل ويأجل .

فإذا قلت : وغداً ، ووَزَنّا صحّ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علّة .

فإن قلت : عدّة وزنة أعللت فحذفت^(٢) ؛ لأنّ الكسرة في الواو .

فالعلّة في المصدر من جهتين : إحداهما : علّة فعله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها
لو كانت علّة الفعل وحدها لصحّ المصدر كما ذكرت لك في الوُعد والوزن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ : تقول : وعدته فانا أعدّه وعدا ، ووزنته فانا أزنه وزنا ، ووأدته فانا أئده وأدا ،
كما قالوا : كسرتة فانا أكسره كسرا ولا يحى في ذا الباب يفعل . . . واعلم أنّ ذا أصله عل قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان
من كلامهم استغفال الواو مع الياء حتى قالوا : يأجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما
صرفوه إليه كرموا الواو بين ياء وكسرة إذ كرموها مع ياء فعلوها . ه أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

(٢) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على (فُعْلَة) لاتريد به مصدرأً لصحّت الواو^(١) - وذلك مثل الوجْهَة ،
فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا متجره ، تقول : قُمْتُ قِياماً^(٢) فإنّما حذف
موضع العين من قمت ؛ لاجتماع الساكنين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزم لك الاعتلال
الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنّ قبلها كسرة . فتدلّ اجتماع فيها شيان : الكسرة قبلها ، وإعتلالُ
الفعل . فلذلك قلت : لُدْتُ ليإذا ، ونِمْتُ نياماً ، وقُمْتُ قِياماً .

واو كان المصدر ل (تقاومت) لصحّ فقلت : قاومته قِواماً ، ولاؤذته لِيواذا .

وكان امياً غيّر مصدر نحو : خِوان .

فإن كان المصدر لاعلةً فيه صحّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وجَلْتُ جَوْلًا ،
وكذلك يمت بَيْعًا ، وكِلْتُ كَيْلًا . لا نَقْصُ في شيء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحقّت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قواك : حلت حبالا ، وقمت قياما . وإنما قلبوها
حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم
يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال وتمثل ذلك سوط وسياط » .

• • •

نرى العنوان لما جاوز قمله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثال الثلاثى الواوى الفاء وإعلاله وإعلال مصدره وعن
الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ .

هذا باب الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوماً فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللازم له اللام . وذلك قولك :
لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبَ عبدُ الله . وتقول : زُرْنِي وَلَا زُرْكَ ، فَتُدْخِلُ اللامَ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لك .

$\frac{2}{412}$

فإنما إذا كان / المأمور مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غيرُ مجزومٍ وذلك قولك : اذهب . انطلق .
وقد كان قوم من النحويين^(١) يزعمون أنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لِأَنَّ
الإِعْرَابَ لَا يَدْخُلُ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِيمَا كَانَ مضارعاً للأسماء .

والأَفْعَالُ المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : : الياء ، والتاء ، والهمزة ، والنون .
وذلك قولك : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفَعَّلُ أَنْتَ ، وَيَفْعَلُ هُوَ ، وَتَفَعَّلُ نَحْنُ . فإنما تُدْخِلُ عليها العوامل
وهي على هذا اللفظ .

وقولك : اضربْ ، وقمْ ليس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه
إِلَّا بحرف يدخل عليه فيجزمه . فهذا بيّن جداً .

ويروي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قَرَأَ (فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا)^(٢) فهذا مجزوم
جزمته اللام وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر ، فإذا لم يكن الأمر للحاضر المخاطب فلا بد من
إدخال اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيدا / وَايْزُرْكَ . إذا كان الأمر لهما ؛ لِأَنَّ زيدا
غائب ، ولا يكون الأمر له إِلَّا بإدخال اللام .

$\frac{2}{413}$

وكذلك إن قلت : ضَرْبَ زيد فأردت الأمر من هذا : لِيُضْرَبَ زيد ، لِأَنَّ المأمور ليس
بمواجه .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧
كما عرّض له في أسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١ .
(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلنفرحوا ببناء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاء وطلب للمعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفر الله لزيد وتقول : اللهم اغفر لي ؛ كما تقول : اضرب عمراً .

فأمَّا قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنَّما كان كذلك لِيعلم السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ قولك : عليم الله لأقومن . إنَّما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم ؛ لأنَّك في قولك : (عليم) مُستشهد .

وتقول : يا زيد ليقيم إليك عمرو ، ويازيد ليتدع بني عمرو .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام^(١) للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمم بن نويرة .

على مثل أصحاب البعوضة فاحميتي - لك الويل - حرَّ الوجه أُوْبَيْكِ مَنْ بَكَى^(٢)
يريد : أَوْ لِيَبْكِ مَنْ بَكَى . وقول الآخر :

محمدٌ تغدٍ نفسك كلَّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تبالا^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أنَّ هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة ما في الأمر والنهي . وذلك قولك : لا يقطع الله بينك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .
في معجم البلدان : البعوضة : ماع لبي أسد بنجد قرية القمر ، وبهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .
وانظر السيوطي ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .
خش وجهه : خدشه ولطمه ، وضربه وقطعه عضوا منه . من يابى نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .
التيال : سوء المأقبة وهو بمعنى الويال فكان الله يذل من الواو . قال النحاس : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يشهد هذا البيت ويلعن قاتله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يتجج به ، ولا يجوز مثله في شعر ولا غيره .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر^(١) ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُيل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فاحمِشِي فهو في موضع فلتخمشِي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بـمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ليقيم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرَّ شاعر فحمله على موضع الأول - لأنَّه مما كان حقه اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في $\frac{2}{410}$ الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الأسن . تقول : قم وليقيم زيد (فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ)^(٢) (وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ)^(٣) . وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنَّه لا يتكلم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكلمة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة . فتولك في عِلِمَ : عِلِمَ ، وفي فَعِذْ : فَعِذْ .

= نسب البيت الرضى إلى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الثور إلى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات الفصل إلى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمال الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ والسيرى ص ٢٠٤ وشواهد الكشف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمغنى ج ١ ص ١٨٦ ، الخزانة ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزمخشري في شرحه للامية العرب أنَّ الأصل في البيت تقدى على الخبر وإنما حذف الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه في المفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر محذوفة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أنشده الشاعر . شبه بأضهارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتقم » من الشواذ (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام في الشواذ أيضاً (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠) .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ فَلْيَنْظُرْ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامِ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ وَفِي لَامِ (لَيَقْطَعَنَّ) لَحْنٌ^(١) ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) مُتَفَصِّلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرِيُّ

فَأَمَّا حَرْفُ النِّهْيِ فَهُوَ (لَا)^(٢) . وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فِعْلِ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُمْ يَا رَجُلُ ، وَلَا تَقُومِي يَا امْرَأَةٌ . فَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُومٌ بِهِ .

وَتَقُولُ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، إِنْ عَطَّيْتُ نَهْيًا عَلَى نَهْيٍ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ . وَهُوَ / بِإِعَادَتِكَ (لَا) أَوْضَحُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ^(٣) .

وَإِذَا قُلْتَ : وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ بِغَيْرِ (لَا) فَهَذَا وَجْهٌ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عِنْدَ السَّمَاعِ أَنَّكَ أَرَدْتَ : لَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ . فَإِنْ قَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ - لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ مُخَالَفًا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَوَجْهُ الْاجْتِمَاعِ إِذَا قَصِدْتَهُ أَنْ تَقُولَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعُ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَأَنْ يَقْعُدَ عَبْدُ اللَّهِ .

و (لَا) لِلْمُؤَكَّدَةِ تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لِمَعْنَى^(٤) . تَقُولُ : مَا جِئْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرُوًا إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، عَلَى انْفِرَادٍ وَلَا مَعَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَمْ يَأْتِنِي زَيْدٌ وَعَمْرُوٌ وَقَدْ أَتَاكَ أَحَدُهُمَا

(١) الْحُجَّ : ١٥ - وَالْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي لَيَقْطَعَنَّ الَّتِي قَالَ فِيهَا الْمُبَرَّدُ : إِنَّهَا لَحْنٌ مِنَ السَّبْعَةِ فَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَرَأَ ثَلَاثَةٌ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ بِالسَّكْرَةِ .

كَأَقْرَى فِي السَّبْعَةِ أَيْضًا بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَمَالَى (ثُمَّ لَيَقْضُوا تَقْضَاهُمْ) وَقَوْلُ الْمُبَرَّدِ : (وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرِيُّ) قَدْ يُوْهَمُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْفَرْدُ بِهِ يَعْقُوبُ وَهُوَ مِنَ الْعَثَرَةِ .

(وَانْظُرْ غَيْثَ النَّصِّ ص ١٧٣ شَرْحَ الشَّاطِئِيَّةِ ص ٢٥١ النَّشْرُ ج ٢ ص ٢٢٦ - الْإِتِّحَافُ ص ٣١٤) وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَوَّلُ مَرَّةٍ يَلْحَنُ فِيهَا الْمُبَرَّدُ بَعْضَ الْقُرَاءَةِ .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٤٠٨ « وَلَا فِي النَّهْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا تَفْعَلْ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ لَمْ » .

(٣) أَنْظُرْ تَعْلِيْقَ ص ٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٤) فِي الْمَعْنَى ج ١ ص ١٩٧ « إِذَا قُلْتَ مَا جِئْتُ زَيْدًا وَلَا عَمْرُوًا فَالْعَاظِفُ الْوَاوُ ، وَ (لَا) تَوْكِيدٌ لِمَعْنَى » .

لم تكن كاذباً. (لا) في قولك : لا يقيم زيد ، ولا يقيم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ، وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛ $\frac{2}{417}$ ألا ترى أنك لا تقول : نيت من فوق ولكن طلبت إليه . وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ، ولا يصنع الله لعمرو . فالخرج واحد ، والمعنى مختلف .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي^(١) ؛ كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . وذلك قولك : اثبتني أكرمك ، لأن المعنى : فإنك إن تثبتني أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان . وكذلك : لاتت زيدا يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا تاتيه يكن خيراً لك .

ولو قال على هذا : لاتدن من الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأنه إذا قال : « لاتدن » فإنما هو : تبعاً ، فتباعته منه لا يكون سبباً لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لاتدن من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك^(٢) .

وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين / بيتك أزررك ؟ لأن المعنى . بأن أعرفه أزررك وكذلك هل تاتيني أعطك ، $\frac{2}{418}$ وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَوَمَّنْ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ، والجواب : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)^(٣) .

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) في سبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لا تذن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزم ، وليس وجه كلام الناس ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن » .

(٣) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح (أن تؤمنوا) ، لأنه بذل من تجارة ؟

فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذا كرك إياه ؛ ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ)^(١) لأن المعنى : البخل هو خيرا لهم ، فدل عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِى أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدى^(٢)

فالمعنى : عن أن أحضر الوعى ، كقولك : عن حضور الوعى . فلما ذكر / أحضر الوعى دل على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع]^(٣) .

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تضمّر عواملها ، فإذا حذفت رُفع الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية وهى (هَلْ أَذْلَكُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَؤْمِنُونَ) .

وكذلك أو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلى – لأغناك عن أن تقول : الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعواه اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذى تعرفه وتفهمه وأوقلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واصلاً إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدى ؟ . فجعله بمنزلة الأسماء التى يحىء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « وَلَا يَخْشَوْنَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ » . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم في ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيراقى .

وفى كتاب الله عز وجل : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)^(١) فالقول عندنا أن (مَنْ) / $\frac{2}{130}$ مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن فى الأرض . وليس المعنى عندى كما قالوا^(٢) وقالوا فى بيت حسان :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ^(٣)

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل (مَنْ) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام فى الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع فى موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه .
وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ)^(٤) .

(١) الرحمن ٢٩ :

(٢) حذف الموصول الإسنى أجازاه الكوفيون قال ثعلب فى مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عنى من يقوم ويقعد قال : أجازاه الفراء فى الاستواء وهو مظهر فى الحذف والإقرار . »

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الإسنية خلافاً للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بأئزق منها . »

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسنى البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

(٣) البيت من قصيدة لسان فى أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكرى فى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ .
وهى فى كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأخوص :

إِنِّى لَأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَّانٌ عِنْدَكُمْ مَنْ يَغْشَى وَيَنْصَحُ

(٤) النساء ١٥٩ - فى سبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسمننا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منها مات حتى رأيت فى حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منها واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) »
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفى الكشف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة تسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به نحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته ببسبى وبأنه عبد الله . ورسوله يبنى إذا عين قبل أن تزهق روحه حين لا ينضم إيمانه لانقطاع وقت التكليف . » =

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَسَارَةُ أُمُوتٌ وَأُخْرَى أَبْتَنَى الْعَيْشُ أَكْذَحُ^(١)

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعَّمُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنُ^(٢)

= وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يذغله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد معناه ما قام أحد إلا زيد . ثم قال معقبا على كلام الزحشرى : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف .

وانظر المبنى ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فنهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارستان فنهما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المختص لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفي الخزانة : المبنى : فنهما تارة أموت فيها فحذف تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنهما خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبنتى العيش .

والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكبح ، حال مؤكدة لماملها وهو أبنتى .

البيت من قصيدة تميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسبان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سقى في الميعة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ - الكامل ورغبة الآمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

التقطة : تحريك الشيء اليابس الصلب . الشن : القرية البالية وقمتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسحق منها ضوت ، وهذا مما يزيد في نفورها . ومنه المثل : لا يقمق لى بالشنان : يضرب الرجل الشرس الصعب أى لا يهدد . بنو أقيش : سى من عكل وقال الأصمى : جمال بنى أقيش حوشية لا يتفتح بها فيضرب بنفارها المثل (انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩) .

والبيت من قصيدة لبانة قالها لما قتلت عيسى رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عيسى فأراد عيينه بن حصن الفزاري أن يعين عيسا وينقض الحلف الذى بين ذبيان وأسد فقال له النابغة : كأنك لرسعة ففصيك وشدة نفورك جمل من جمال بنى أقيش .

وجملة يقمق صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٣ والمبنى ج ٤ ص ٦٧ وديوان النابغة ص ٧٧

يريد : كأنك جمل ، وكذلك قال : يُقَمِّعُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ .

وقال آخر :

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسَرُّ بِبِنْتَيْهِ تَقْرِيبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَفَرٍ^(١)

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا في أشد من ذا :

مالك عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَسَرٌ وَعَيْرٌ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرِ

جَادَتْ بِكُمْنِي كَانَ مِنْ أَرَمَى الْبَشَرِ^(٢)

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هاربا حتى آق قوما من الأزد فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فحذف لم المخاطب - ورواية الكامل : تقربني منه وما في المختضب أنسب لمقام المدح .

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكئي رجل أو إنسان وقال البندادي : الأول تقدير رام للقرينة . وفي مجالس ثعلب ص ١٣ « منهم ضرب زيداً محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيداً وقال : لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع :

جادت بكئي كان من أرى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالكا . . . وقال البندادي معلقا على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يليهما إلا الأسماء ويظهر ل أن ثعلبا يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة مخنوف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبرا عنها أو متعلقا بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : عملا للكف مقبضها . جادت : أي أحسنت .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . . روى غير هذه الرواية روى « بكئي كان من أرى البشر » بفتح ميم (من) أي بكئي من هو أرى البشر وكان على هذا زائدة .

بكئي - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل لمجار والمجرور لاعتقاده على نفي أو مبتدأ وعندي متعلق بذلك أو خبر آخر . انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - والإنصاف ص ٧٥ - السيوطي ص ١٥٧ شواهد الكشف ص ١٢٧ والرجز لا يعرف قتاله .

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه
وتلك الأفعال : نعم ، وبش وما وقع في معناهما

اعلم أنَّ «نِعَمَ» و «بِشَ» كان أضلُّهما نِعَمَ وبِشَ^(١) ، إلَّا أنَّه ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلقِ ممَّا هو على (فِعْلٍ) جازت فيه أربعة أوجه اسمياً كان أو فِعْلاً . وذلك قولك : نِعَمَ وبِشَ على التام وفِخَذَ ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول : نِعِم وبِشَ وفِخَذَ . ويجوز الإسكان ، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كُنَّ غيرَ أولٍ . وقد تقدم قولنا في ذلك^(٢) . فيقول / من قولك فِخَذَ : فِخَذَ ، وعِلِمَ : عِلِمَ ومن نِعِمَ : نِعَمَ ومن قولك : فِخَذَ فِخَذَ ، ونِعِم ونِعِمَ .

وحروف الحلقِ ستَّة : الهزمة والهاء وهما أقصاه ، والعينُ والحاء وهما من أوسطه ، والغين والحاء وهما من أوله ممَّا يلي اللسان . فكان أضلُّ نِعَمَ وبِشَ ما ذكرت لك . إلَّا أنَّهما الأصل في المدح والذم . فلَمَّا كَثُرَ استعمالهما أُلْزِمَا التخفيف ، وجزياً فيه وفي الكسرة كالغَلِّ الذي يلزم طريقة واحدة .

وقد يقول بعضهم : نِعَم . وكلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ إذا أثرت استعماله ، أعنى الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَفِضَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ
مَا أَقَلَّتْ قَمَلِي أَنَّهُمْ نِعِمَّ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الشَّيْرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبش نعم وبش .. » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فِعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ إذا كان فعلاً أو إمياً أو صفة فهو سواء .. » .

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ .

قرأ هذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب (فتم عقي البار) (نعم البعد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٨٧) .

وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ لَكَ أَنَّهُ يَقَعُ فِي مَعْنَاهُمَا مُقَارِبًا / لِهَذَا فَنَحْنُ : (فَعَلَّ) نَحْوُ : لَكْرُمُ زَيْدٌ ، $\frac{2}{423}$ وَلِظَرْفِ زَيْدٍ . وَكَذَلِكَ (حَبْدًا) . وَنَحْنُ ذَاكِرُو كُلِّ بَابٍ مِنْ هَذَا عَلَى حَيَالِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

أَمَّا «نِعْمٌ» وَ«يُشْسُ» فَلَا يَقَعَانِ إِلَّا [عَلَى مُضْمَرٍ يَفْسُرُهُ مَا بَعْدَهُ وَالتَّفْسِيرُ لَزَامٌ] ^(١) .
أَوْ عَلَى مَعْرِفَةٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ^(٢) عَلَى مَعْنَى الْجِنْسِ ، ثُمَّ يُذَكَّرُ بَعْدَهَا الْمَحْمُودُ وَالْمَذْمُومُ .
فَأَمَّا مَا كَانَ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَنَحْنُ قَوْلُكَ : نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَيُشْسُ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ ،
وَنَعْمُ الدَّارُ دَارُكَ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعِمَّتِ الدَّارُ . لَمَّا أَذْكَرَهُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَيُشْسُ الدَّابَّةُ
دَابَّتُكَ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : الرَّجُلُ ، وَالدَّابَّةُ ، وَالدَّارُ . فَمَرْتَفَعَاتٌ بِنَعْمٍ وَيُشْسُ ، لِأَنَّهُمَا فِعْلَانِ يَرْتَفَعُ
بِهِمَا فَاعِلَاهُمَا .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : زَيْدٌ ، وَمَا أَشْبَهَهُ - فَإِنَّ رَفْعَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ ^(٣) :
أَحَدُهُمَا : أَنْكَ لَمَّا قُلْتَ : نَعْمُ الرَّجُلُ فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ مَحْمُودٌ فِي الرِّجَالِ قُلْتَ : زَيْدٌ عَلَى
التَّفْسِيرِ كَأَنَّهُ قِيلَ : مَنْ هَذَا الْمَحْمُودُ ؟ فَقُلْتَ : هُوَ زَيْدٌ .

= الإِثْلَالُ : الرِّفْعُ وَقَدْ بَيَّنَّا فَاعِلَ وَرَوَى قَدَمَايُ بِالثَّنِيَّةِ وَعَلَيْهَا فَعْمُولُ أَقْلْتُ مَحْذُوفٌ أَيْ أَقْلَيْتُ ، الْمَبْرُ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَبْرِزْ فَلَانَ
حُلْ أَصْحَابِهِ : أَيْ عَلَيْهِمْ . أَيْ هُمْ نَحْنُ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْغَالِبُ الَّذِي عِزَّ النَّاسِ عَنْ دَفْعِهِ - فِدَاءٌ : خَبَرٌ لِمَبْنًى مَحْذُوفٌ أَيْ أَنَا فِدَاءٌ -
أَنَّهُمْ : يَجُوزُ فَتَحُ الْمُهْزَةِ وَكَسَرُهَا لَأَنَّهَا تَعْلِيلٌ . الْبَيْتُ مِنْ تَقْسِيدَةِ طَوِيلَةٍ لَطَرَفَةٍ بَيْنَ الْعَبْدِ وَهُيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٦٨ - ٨٣ .
وَانْظُرِ الْخَزَانَةَ ج ٤ ص ١٠١ - ١٠٢ وَأَمَّا الشَّجَرَى ج ٢ ص ٥٥ وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ ج ٢ ص ١٧٣ .

(١) تَصْحِيحُ السِّيَرِاقِ .

(٢) فَاعِلٌ نَحْنُ وَيُشْسُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِسْمًا ظَاهِرًا عَلَى بَالٍ ، أَوْ مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَلْ) وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُشْتَرَكًا مَفْرُوعًا
بِنَكْرَةٍ بَعْدَهُ فَعِيْمَا مَوْضِعَانِ .

وَالْمَبْرَدُ نَقْدٌ سَبِيحِيَّةٌ فِي قَوْلِهِ : (ج ١ ص ٣٠٠ هَذَا بَابٌ مَا لَا يَمْعَلُ فِي الْمَعْرُوفِ إِلَّا مُضْمَرًا) (فَقَالَ الْمَبْرَدُ : نَقَضَ جَمِيعُ
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ نَحْنُ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ . . . عَمِلَ (نَحْنُ) فِي الرَّجُلِ وَلَمْ يَمْعَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ . . .

أَطَالَ الْمَبْرَدُ فِي نَقْدِهِ عَلَى خِلَافِ عَادَتِهِ وَهُوَ نَقْدٌ تَحَامَلُ فِيهِ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ وَلاَدٍ فِي الْإِنْتِصَارِ (انْظُرْ ص ١٤٤ - ١٤٨) .

(٣) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ٣٠٠ «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : نَحْنُ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ فَهُوَ بِمِثْلَةِ ذَهَبِ أَخُوهِ عَبْدُ اللَّهِ عَمِلَ نَحْنُ فِي الرَّجُلِ وَلَمْ
يَمْعَلْ فِي عَبْدِ اللَّهِ وَإِذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ نَحْنُ الرَّجُلُ فَهُوَ بِمِثْلَةِ عَبْدِ اللَّهِ ذَهَبِ أَخُوهُ أَوْ كَأَنَّهُ قَالَ : نَحْنُ الرَّجُلُ قَتِيلٌ لَهُ مَنْ هُوَ ؟»

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديم فآخرته ، وكان موضعه أن تقول : زيد

نعم / الرجل . ٢
٤٢٤

فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيد إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاعى الرجل عبد الله . قيل له : إن قولك : جاعى الرجل عبد الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاعى عبد الله . فقل : نعم زيد ، لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ، لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه^(١) ، كما تقول : جاعى الرجل ، أى : جاعى الرجل الذى تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) فى التقدير إلى أنك تريد معنى محمودا فى الرجال ، ثم تعرف المخاطب من هذا المحمود ؟ .

وإذا قلت : بثس الرجل ، فمعناه : مذموم فى الرجال . ثم تفسر من هذا المذموم ؟ يقولك : زيد .

٢
٤٢٥ فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام / دال على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والمذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا الجنس^(٢) ، ولست تعنى أسدا معهودا وكذلك : فلان يحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينار

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله . فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل .

(١) بينه : الباء زائدة فى التوكيد . وقد جاء فى أسلوبه توكيد التكرة . وهو مذهب كوفى . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

(٢) ظاهر كلام سيوريه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن ال فى فاعل نعم وبس للمهد . قال : وأعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفى التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيوريه أنها بجنس حقيقة .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٩٠ وأعلم أن اللام فى ثم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس كما ذهب إليه أبو على وأتباعه . . . - ٢٩٢ .

وإين الحاجب فى شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف العهد الذهبى .

وكذلك الجامى فى شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وإين يمش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للمهد ج ٧ ص ١٣٠ . والميرد صرح بأنها بجنس ، فى ص ١٤١ أيضا وجوز الأمرين المعاصم فى شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الجمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشوئى .

والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبعير . وقال الله عز وجل : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ^(١)) فهو واقع على الجنس ، ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ^(٢)) . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ ^(٣)) .

* * *

واعلم أن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ^(٤) ، وذلك قولك : نعم أخو القوم أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ، لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه . فقد خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخل الدار أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأن تعريفك يقع كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذي .

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ ^(٥)) فمعناه الجنس . فإن الذي إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس . وإنما يكره بعد هذا تلك المخصوصة .

(١) المص : ١

(٢) المسارج : ١٩

(٣) المسارج : ٢٢

(٤) في سيبويه ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة في الاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه وما أشبه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٢٣ - في البحر المحيط ٧ ص ٤٢٨ « والذي جنس كأنه قال : والفريق الذي جاء بالصدق ويدل عليه أولئك هم المتقون فجمع وفي قراءة عبد الله والذي جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين لبلغف الذي لكان التفسير مجموعاً . « ثم ذكر أقوالاً أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية الجمل ج ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى الذى المخصوصة لم يجز^(١) ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

* * *

وأما وقوعها على المضمَر الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت^(٢) ، ويش في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابَّتكَ . فالمعنى في ذلك : أن في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب ؛ لأن البهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين . كقولك : عندى عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك لما قلت : عشرون أنهمت فلم يدرك على أى شيء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، لتبين نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدرك فيم فضاعته عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه - فإنما تفضله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

٢
٢٢٧

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً ، وعلى التمرة مثلاً زُندا . فإن قال قائل : فهل يكون المضمَر مقدماً ؟ . قيل : يكون ذاك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنه عبد الله منطلقاً . وكان زيدٌ خيرٌ منك ؛ لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبد الله منطلقاً ، وكان الحديث زيد «خير» منك^(٣) ، ولهذا باب^(٤) يفرد بنفسيره . قال الله عز وجل : (إنه

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطي في الجمع ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشرفي هذا التفصيل فيها نسبة إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حبك به وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت : حبك به رجلاً عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلاً . . . وحبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى وذلك لأنهما ثناء في استيجابهما الميزة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدلوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما يفسر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قومك وإنه ذاهبة أهلك ، فالهاء إضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أهلك »

(٤) لم يفرد باباً لفسير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن في ليس وكان في باب : « من مسائل كان وأخواتها » . في الجزء الرابع .

مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا^(١) أَى : إِنَّ الْخَبِير .

ومنها قولك في إعمال الأول والثاني : ضَرَبْتُ ، وضربت إخوانك ، لِأَنَّ اللّٰهَ بعده من ذِكْرِهِ الْأُخُوَّةَ يفسره فكذلك هذا . قال الله جَلَّ وَعَزَّ : (يَسِّرْ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا)^(٢) وقال : (نِعْمَ / ٢٨٨ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ)^(٣) ، لِأَنَّهُ ذُكِرَ قَبْلُ فكذلك جميع هذا .

وَأَمَّا « حَبْدًا » فَإِنَّمَا كَانَتْ فِي الْأَصْل : حَبْدًا الشَّيْءُ ، لِأَنَّ (ذَا) اسم مبهمة يقع على كلِّ شَيْءٍ . فَإِنَّمَا هو حَبٌّ هَذَا ، مثل قولك : كَرُمَ هَذَا . ثُمَّ جَعَلَتْ (حَبٌّ) وَ (ذَا) اسماً واحداً ، فصار متبداً^(٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في « نِعْمَ » فتقول : حَبْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، وَحَبْدًا أُمَّةُ اللَّهِ .

ولا يجوز : حَبْلُهُ ، لِأَنَّهُمَا جُعِلَا اسماً واحداً في معنى المدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية ؛ كما يكون ذلك في الأمثال ؛ نحو : « أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ »^(٥) ونحو « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّيْنُ »^(٦) ، لِأَنَّ أَصْلَ الْمَثَلِ إِنَّمَا كَانَ لَامرأةً ، فَإِنَّمَا يُضْرَبُ لِكُلِّ واحد على ما جرى في الْأَصْل . فإذا قلته للرجل فَإِنَّمَا معناه : أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الْقِيلِ لَهَا هَذَا .

(١) طه : ٧٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٣٩ « فَإِنْ شَغَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بَشْيَءَ جَازِيَتِ بِهَا مِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنَّهُ مِنْ يَأْتِي نَأْتَهُ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ) » .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن في المعنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأشياء ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠ .

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يمد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كالتي قبلها .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٢ « وزعم الخليل : أَنَّ حَبْدًا بِمَنْزِلَةِ حَبِّ الشَّيْءِ وَلَكِنْ ذَا وَجِبَ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوُ لَوْلَا وَهُوَ اسْمٌ مَرْفُوعٌ كَمَا تَقُولُ يَابْنَ عَمِّ فَالْعَمِّ يَجْرُورُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْمَوْتِ : حَبْدًا وَلَا تَقُولُ حَبْدَهُ لِأَنَّهُ صَارَ مَعَ حَبِّ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ وَصَارَ الْمَذْكُورُ هُوَ الْأَلْزَمُ لِأَنَّهُ كَالْمَثَلِ » . وَهَذَا اسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمَوْتِ .

(٥) في اللسان « هذا المثل يقال في جلادة الرجل ومعناه أَى اركب الأمر الشديد فَإِنَّكَ قَوِيٌّ عَلَيْهِ وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَاحِلَةٍ لَهَا كَانَتْ تَرعى فِي السَّهْلَةِ وَتَتْرِكُ الْحَزُونَ فَقَالَ لَهَا : أَطْرَى ، أَى خَدَى فِي إِطْرَارِ الْوَادِي وَهِيَ تَوَاحِيهِ فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ ، أَى فَإِنْ عَلَيْكَ نَعْلَيْنِ . . . » وَرَوَى : أَطْرَى بِالْفَاءِ الْمَجْعَاةُ : أَى اركبِي النَّظَرَ وَهُوَ الْحَجَرُ الْخَدَدُ وَانظر أمثال الميداني ج ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متملئ وأول من قاله عمرو بن عمرو لندختوس بنت لقيط وكانت تحب ففكرته وكان موسراً فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقترراً فمرت به إبلى عمرو فسأته اللبن فقال لها ذلك ، وانظر أمثال الميداني ج ٢ ص ٦٨ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : نِعِمْتُ وَبَسْتُ^(١) إِذَا عَنَيْتَ الْمَوْتَّ ، فَلَا تَنْهَمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا قُيِّلَ بِحَبٍّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مَنَاجِ الْأَفْعَالِ .

وَمِنْ قَالَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَا تَنْهَمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَضْلَا ؛ وَالْحَلْفُ مُوجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ .

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدَا ، وَجَاءَ أَمْتُكَ ، وَقَامَ هُنْدٌ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا تَأْنِيثٌ حَقِيقٌ . وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانَ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هُدًى دَارُكَ ، وَغَيْرِ بِلَدُكَ ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثُ لَفْظٍ لَا حَقِيقَةَ تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ)^(٢) وَقَالَ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)^(٣) . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (نِعِمَّ) تَوَثَّرَتْ وَتَذَكَّرَتْ ذَلِكَ قَوْلُكَ نِعِمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ ، كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَلْفُ فِي نِعِمْتُ أَكْثَرُ » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَذِهِ الدَّارُ نِعِمْتُ الْبَلَدُ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَقْبَحُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ أَمْتُكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نِعِمَّ الْمَرْأَةُ قَالَ : نِعِمَّ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نِعِمَّ الدَّارُ . . . » .

(٢) هُودُ : ٦٧

(٣) الْبَقَرَةُ : ٢٧٥ - وَفِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا جَاءُوا بِالتَّاءِ لِتَأْنِيثِ ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَامَةً إِسْمَارٍ كَالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَإِنَّمَا هِيَ كِتَابَةُ التَّأْنِيثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فَلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالِ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالِ الْكَلَامُ كَانَ الْحَلْفُ أَجْمَلَ . . . » .

وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حُفَّتْ فِيهِ التَّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وَقَوْلُهُ (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ) وَهَذَا نَحْوُ كَثِيرٍ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلَ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَ

وَقَالَ فِي ص ٣٠١ : كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . . .

نَمْرُضُ الْمُبَرَّدُ لِنَقْدِ كَلَامِ سَبِيحِهِ هُنَا فَقَالَ :

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : وَهَذَا خَطَأٌ لَمْ يَوَجِدْ فِي قُرْآنٍ ، وَلَا كَلَامٍ فَصِيحٍ ، وَلَا شِعْرٍ وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقُولَ : عَمْرٍ دَارُكَ ، لِأَنَّ الدَّارَ لَيْسَ تَحْتَهَا مَعْنَى تَأْنِيثٍ ، وَلَا تَذَكِيرٍ ، وَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَى اسْمِهَا ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْلِكَ مَنْزِلُ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ وَالْوَعْظَ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ « (وَقَالَ نِسْوَةٌ) » ، لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمَاعَةِ وَالْجَمِيعِ سَوَاءٌ ، وَلَمْ يَمِزْ هَذَا فِي الْحَيَوَانَ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ التَّأْنِيثُ . وَلَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً ، أَوْ شَاةً ، أَوْ كَلْبَةً بِاسْمٍ مَذْكُورٍ بَيْنَهُ فِي التَّأْنِيثِ لَمَنْعَانِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً بِقَاسِمٍ ، وَجَعَلْتُ لِقَاسِمٍ : جَامِعَتِي قَاسِمٌ ، وَجَعَلْتُ وَكَذَلِكَ جَمِيعَ الْحَيَوَانَ تَأْنِيثَ الْمَعْنَى .

وَقَالَ جَرِيرٌ : . . . لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَلُ أُمَّ سَوْءٍ

لِأَنَّ (أُمَّ) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ .

لثيم يَحْكُ قَفَا مُقْسِرٍ لثيم مَا تُرُهُ قُعْدٍ^(١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنَّ يَسْزَا لُ مُضْطَمِرًا طُرَتْهُ طَلِيحًا^(٢)

وأما :

* لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمَّ سَوَّةً^(٣) *

= ورد عليه ابن ولاذفقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم غلطه في ذلك . وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسم فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أضلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لمسا نمبه إلى الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مثب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذي للتحرى أن يفعله وهو أن يمثل ، ويمثل لمسا جاء عن العرب فأما أن يرده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التنثية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين يعني عن إلحاق علامة التأنيث في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزأين الثالث والرابع ص ٢٢١ - ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لثيمة لأن الفاعل مؤنث مجازي . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعاً أبصارهم) » رواية سيبويه : قرئ يَحْكُ .

المقرف : التي أمه عربية وأبوه غير عربي . فالأقرف من جهة الفحل ، والهجنة من جهة الأم . « مآثر » فاعل للثيم وهو موضع الاستشهاد . التعمد : الجبان . وهو يضم الدال ملحق ببرثن ، ويفتحها ملحق بمجحد ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من « مضطمرأ » في المخصص ج ٢ ص ٢٧ الانطمار : استحكام القصور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خبيص البطن ، من هزال . طرته : كشحاه . طليحا : ممييا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥

تريع الغزاة وما أن يريج مضطمرأ . أي يريج الغزاة وهو مقم بالغزو .

والبيت وما بعده ما يوصى به الشاعر صاحبه إذا هجرته وأرادت خلفاً له أن تختار ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول أنه مدح للزبير رضي الله عنه وأنظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٤١٣ .

(٣) تسماه :

على باب استنها صُلْبٌ وشامٌ

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً . ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد . وجوازه للترفة بين الامم والفعل بكلام . فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية .
٤٣٠ ٢
والوجه ما ذكرت لك .

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجر عندي حذف علامة التانيث فأما قوله :
فكان مجئى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٌ^(١)

فإنما أثبت (الشخص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومُعْصِرٌ .

ومثل ذلك :

فإنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبِيطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٢)

= الأخطل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضع .

والبيت لجرير في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٤ والمعنى ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمناه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضاً

ج ٥ ص ٢٧١ .

وقال ابن السكيت : أثبت الشخص لأنها شخوص إنثاء فلو قلت : ثلاثة شخوص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن كان لأنثى .

الحج : الترس . الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للنهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أصمرت ، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلغته . دون : بمعنى قدام . كاعبان غير مجتأ محذوف على قطع البدل وثلاث غير كان . والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح الشيخ يحيى اللذين وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٣ والخصائص ج ٢ ص ٤١٧ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه

أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا ادعى نسب في بني كلاب . نسب في سيويه إلى رجل من بني كلاب وانظر الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والمخصص ج ١٧

ص ١١٧ والمعنى ج ٤ ص ٤٨٤

وقال الله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ^(١) » والتقدير - والله أعلم - :
فله عشر حسناتٍ أمثاليها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلد ؛ لأنك إنما عانيت بالبلد دارا . وكذلك هذا
البلد نعم الدار ؛ لأنك إنما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالا ^(٢) ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك
بشوا رجالا ، ولا أخواك بشوا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأن «نعم» / و «بش» $\frac{2}{31}$
إنما تقعان مُضمَمَرًا فيهما فاعلاهما قبل الذِّكْر يُفسَّرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا كما
يضمَر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر
الباب . فإنما موضعهما أن يقعا على مضمَر يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالالف واللام
تعريف الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيدٌ نعم الرجل ، والرجل غير زيد ؛ لأن نعم الرجل خبر
عن زيد ^(٣) . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأن نعم الرجل محمود في الرجال ، كما
أنك إذا قلت : زيد فارهُ العبد - لم يكن الفاره من العبيد إلا ما كان له ، أولا ذلك لم يكن
(فاره) خبرا له .

* * *

واعلم أنه ما كان بِمِثْلِ كَرُمٍ زيدٌ ، وشَرَفَ عمرو فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت
منه نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى «نعم» إذا أردت المدح ، ومعنى

(١) الأنعام : ١٦٠ - وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وإن كان المُنوَد صفة نائية عن الموصوف اعتبر حال
الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثالها) وإن كان المثل مذكرا إذ المراد بالأمثال الحسنات : أي عشر حسنات
أمثالها » وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المفسرين في (نعم) ، لا تقول : نعموا رجالا . يكتفون
بالذي يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أنوء خايعين) فعدلوا علامة الإضمار وأنزمو الحذف ،
كما أنزمو نعم بش الإنسان وكما أنزمو (خذ) الحذف » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه
محال أن تقول : عبد الله هو قبيأ وهو غيره » .

« يئس » إذا أردت اليأس . ومن ذلك قوله عز وجل : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ)^(١) ؛ كما تقول : نعم رجلاً أخوك ، وكرم رجلاً / عبد الله .

واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) توكيد : لأنه مُستغنى عنه بذكر الرجل أولاً . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً . إنما ذكرت الدرهم توكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتاج إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ بِمِثْلِ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً^(٢)

(١) الأعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا في (فعل) المراد به الملح والذم فذهب الفارسي وأكثر الصحويين إلى جواز الحاقه باب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما .

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز الحاقه باب نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجرى مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب » .

وقال في ج ٤ ص ٢٥٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام بئس و (مثلاً) تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتجج إلى تقدير حذف أما في التمييز أي ساء أصحاب مثل القوم وأما في المخصوص أي ساء مثلاً مثل القوم » .

وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمغني ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن عيوش مذهب سيويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ « منع سيويه (من الجمع بين فاعل نعم وتمييزها) واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أومأ أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك أدلت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتى إلا كذلك .

وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذي أراه فلما بيت جرير (تزود . .) فإنه أنشده شاهداً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المرفع بالأنف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالذم وزادا . تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نعلم أن (زادا) منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً بخلاف الزوائد والمراد تزود وهو قول القراء ويجوز أن يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : ل مثله رجلاً .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يحل قياساً » .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَمَا أَشْبِهَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ : كُنِيَ بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحْتُ فَارِسًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمُرَّةُ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَسَّدُوا . وَيَطْعُنُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحْتُ فَارِسًا^(١)

عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ :

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ، فَالْمَعْنَى : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا ، أَيْ : مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي الرِّجَالِ . وَلَكِنَّهُ . حَذَفَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ ، وَأَنْ فِيهِ دَلِيلًا ، كَمَا قَالُوا :

لَا عَلَيْكَ ، أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَكَمَا / قَالُوا : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَمْ^(٢) ، أَيْ : إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ .
٢
٤٣٣

== وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٤ ص ١١٠ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ مِثْلُ بَيْتِ جَرِير .

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وَسَيَبُوه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدِّيَوَانِ ص ١٣٤ - ١٣٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) اسْتَشْبَهَ بِهِ سَيَبُوه ج ١ ص ٢٩٩ عَلَى نَسَبِ فَارِسٍ عَلَى التَّبْيِيزِ قَالَ : فَكُنْهُ قَالَ : فَكُنِيَ بِكَ فَارِسًا .

الْتِزُّور : الطَّلْنُ فِي جَانِبٍ - وَأَمْسَلُ أَبْرَحْتُ مِنَ الْبَرَّاحِ وَهُوَ الْمَتَسِّعُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْكَشَفِ أَيْ تَبَيَّنَ فَضْلُكَ تَبَيَّنَ الْبَرَّاحِ مِنَ الْأَرْضِ وَمَا تَبَيَّنَ فِيهِ .

وَالْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَهِيَ فِي الْأَصْحُمِيَّاتِ ص ٢٣٧ - ٢٤٠ وَالْأَغَانِي ج ١٤

ص ٣١٥ وَيَعْضُهَا فِي الْحَمَاسَةِ ج ٢ ص ١٥ - ١٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٣ ص ٥١٨

وَالْبَيْتُ فِي السَّمَطِ ص ٣٨٨ وَرَوَايَتُهُ كَرَوَايَةِ الْأَصْحُمِيَّاتِ : وَقَرَأَ بِحَمِيمٍ .

وَقَالَ الْأَشْعَثُ الْمِصْنِيُّ : « فِي الْمَرْبِيعَةِ فَوْقَ قُرَّةٍ أَحْسَبَ مَرَّةً - وَهَذَا الْحَبِيَّانُ لَيْسَ فِي مَجْلِهِ » .

وَأَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ رَوَايَةُ سَيَبُوهِ وَالْمَبْرَدِ ، وَانْظُرِ شُرُوحَ سَقَطِ الزَّنَدِ ص ٢٤٨

(٢) جَاءَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ :

أَمْرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَا لَا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَاثَةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

الْمِصْبَحُ ج ١ ص ١٢٢ ، وَالْأَشْهُوفُ ج ١ ص ٣٠٠

وَفِي سَيَبُوهِ ج ١ ص ١٤٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : إِمَّا لَا فَكُنْهُ يَقُولُ : أَفْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ وَلَكِنَّهُمْ حَلَفُوا إِذَا

لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ وَتَصَرَّفُوا حَتَّى اسْتَفْنَوْا عَنْهُ جِدًّا » .

وَقَالَ فِي ص ١١٤ « تَأَلَّفَ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَيْ : كَرَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا وَإِنَّمَا أَضْمَرَ مَا كَانَ يَقَعُ مَظْهَرًا اسْتِخْفَافًا

وَلَأَنَّ الْخَاطِبَ يَعْلَمُ مَا يَمْنِي فُجْرِي بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ كَمَا يَقُولُ : لَا عَلَيْكَ وَقَدْ عَرَفَ الْخَاطِبُ مَا تَعْنِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَلَا ضَرَّ عَلَيْكَ

وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لِكثْرَةِ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ لَا عَلَيْكَ » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعل غير هذا فافعل هذا . وكذلك قولهم : عندي درهم ليس غير وليس إلا^(١) .

وأما قوله :

يا صاحبي دنا المَسِيرُ فَمَيَّسِرًا لا كالعَشِيَّةِ زائِرًا ومزُورًا^(٢)

فعلى إضمار فَعَلٍ كأنه قال : لا أرى كالعَشِيَّةِ أى كواحد أراه العَشِيَّةِ ؛ لأن الزائر والمزور ليسا بالعَشِيَّةِ فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلاً^(٣) .

(١) سيمقد باباً لهذا يتقن به الكتاب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر (يا صاحبي . .) فلا يكون الا نصيباً ، من قبل أن العشي ليست بالزائر . وإنما أراد لا أرى كالعشي زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفي معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلاً ، وصبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء ، لأن الخطاب يعلم أن هذا الموضع إنما يضر فيه هذا الفعل لكثرة استعماله إياه . »

وفي مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلاً ولا كالعشي رجلاً ولا كالساعة رجلاً فيجلفون مع الأوقات التي هم فيها . »

وفي الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يجعل الكاف اسماً بلا مضافاً إلى العشي ويكون (زائراً) عطيف بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشي فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدرون كونها نافية للجنس . » وقد جوز الرشدي أن يكون (زائراً) تابياً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشي .

العشي : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من هواء .

والبيت لجريز ، من قصيدة في هجاء الأعطل ، الديوان ص ٢٨٨ - ٢٩٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشي عشي ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . وإن شئت نصبته . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً . »

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التي هي اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على المحل ولا كزيد رجلاً بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ « أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسرى بين الأسلوبين : لا كالعشي رجلاً ولا كزيد رجلاً وأنظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوه والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنَّك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النون ، وحركتها الكسر ، وكان حقّها أن تكون ساكنة ولكنها حرّكت
لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرت على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما
المسلمان . ورأيت / المسلمتين .

فأما سيبويه^(١) فيزعم أنَّ الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرّمى^(٢) يزعم أنَّ الألف حرف الإعراب ؛ كما قال سيبويه ، وكان يزعم أنَّ
انقلابها هو الإعراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤ « واعلم أنَّك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف
الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن وأو ، ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية ، وتكون
فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

• • •

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف
الياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب
لازماً لها وهو غير ما ، نحو : ذاك زيد لمسا كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يتوردا من الضم والكسر والفتح
هو الإعراب ، وليست الألف فى الثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلالة على الإعراب
وهذا قول أبى الحسن الأفشى وأبى عثمان المسازنى . . . » .

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بمشرة أسطر .

(٢) فى الإنصاف ص ٢٢ « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض التحوين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بمنزلة حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام .

وكان غيرهما يزعم أنَّ الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأيْن حرف الإعراب ؟ قال : إنَّما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأمَّا إذا كان حرفا قام بنفسه .

والقول الذى نختاره ، ونزعم أنَّه لايجوز غيره - قول أبى الحسن الأخفش^(١) ؛ وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنَّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

ويقال لأبى عمر : إذا زعمت أنَّ الألف حرف إعراب ، وأنَّ انقلابها هو الإعراب - فقد لزمك في ذلك شيان :

أحدهما / : أنَّك تزعم أنَّ الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد . ٢
٤٣٥

والشئ الآخر : أنَّك تعلم أنَّ أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنَّه لا انقلاب معها .

والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النسب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبى عمر الجرى أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٦ .

(١) في الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لمسا اختل معنى الكلمة بإسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لمسا كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلاً علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيقول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية وليس من مذهب أبى الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المسائلى أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والمحم

ج ١ ص ٤٧ - ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المقهم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون^(١) مُعْرَبَةً من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النون إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا^(٢) .

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه $\frac{2}{436}$ معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجال ، واثنان رجال . ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلّامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر ، لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جَمْع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضمَّ شئ إلى شئ . فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ حُصَيْنِيهِ مِنْ التَّدْلُذِلِ ظَرْفُ جَرَابٍ فِيهِ نُنْتَا حَنْظَلٍ^(٣)

(١) عقد في الإصناف مسألة للخلاف في إعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والمجم ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .
(٢) انظر الجزء الأول ص ٦٥ .
(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ننتا إلى حنظل .

٢ / فإذا جمعت الواحد فكان مذكراً ذكرت العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ، لتخبر أن هذه
٤٣٧ العدة مُقتطعة لما أردت من الجنس الذى ذكرت .

فإن كان المذكر من فوات الثلاثة كانت له أبنية تدل على أقل العدد^(١) . فمن ذلك ما كان
على (أفعل) ؛ نحو : أكلب ، وأفرخ ، وأكبش . وما كان على (أفعال) ؛ نحو : أجمال ،
وأقتاب ، وأمثال . وما كان على (أفعله) نحو : أخيرة ، وأقوية ، وأجربة . وما كان على (فعلة)
نحو : صبية ، وغلظة ، وفنية .

وما كان من المذكر مجموعاً بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛
لأنه على منهاج التشنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالألف والتاء^(٢) ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكريات .
وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسر هذا أجمع حتى يعلم على حقيقته
إن شاء الله .

اعلم أنك إذا صغرت بناء من العدد يقع فى ذلك / البناء أدنى العدد — فإنك تردّه إلى
٢ / ٤٣٨

وفى إصلاح المنطق ص ١٦٧ — ١٦٨ تقول : ما أعظم غصيته ، وخصيته ولا تكسر الهاء . . الواحد نصى وخصية .
وفى تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التبدل : تحرك الشئ المعلق واضطرابه . وظرف العجز : خلق متقبض قد تشجى لقدمه .
وفى الخزانة : ظرف العجز : مزودها الذى تخزن فيه متاعها .
الرجز لخطام لمخاشى فى هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ — ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ — ١١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ،
١٠٠ والهامية ج ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية فى كل ما ذكر ظرف عجز إلا فى الهامية فإن روايتها :
سحق جراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٥٥ « وما أجرى هذا المجرى أسماء البدد تقول فيما كان لأدنى المدة بالإضافة إلى ما بيني لجميع أدنى
البدد إلى أدنى العقود » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . . » .

أدى العدد فتصغره . وذلك أنك إذا صغرت (كلاباً) فقلت : أَكْيَلِبُ ؛ لأنك إنما تخبر
أن العدد قليل . فإنما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال . وهذا هو المحال
ونذكر هنا في باب التصغير^(١) ، ولكننا ذكرنا منه هاهنا شيئاً لما يجرى في الباب .

فإذا أردت أن تجمع المذكّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو :
ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ،
ولكن كدخولها في علامة ، ونسائية ، ورجل ربيعة ، وغلّام يَفْعَة^(٢) .

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقعت به غير هاء فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس
بَغَلات^(٣) . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالينية ، كثنائث عَقْرَب / ، وعَنَاق ، وشمس ، وقَدَر .

٢
٤٣٩

وإن سميت رجلاً بـ(ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنه اسم مؤنث ينزلة
عناق .

وإن سمّيته بـ(ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكّر بين الثلاثة إلى العشرة في المذكّر . وفيما بين
الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عز وجل : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ^(٤))
وقال : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلْمُسَائِلِينَ^(٥)) وقال : (هَلَىٰ أَن تَزَجْرَنِي ثَمَإِي حِجَجٍ فَإِنَّ

(١) سيأتي حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربه . بين الطويل والقصير . غلام يفعه : مراعى .

(٣) في سيبويه ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة ما واحد مذكر فإن الاسماء التي تبين بها عدته مؤنثة
فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . . وكذلك جميع هذا ثبتت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ،
وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ،
وخمس أيتام ، وسبع نمرات . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحساقه : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ^(١) ، لِأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وَقَالَ : (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ^(٢)) .

فَإِذَا كَانَ فِي الشَّيْءِ مَا يَمِيقُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ أَضَفْتَ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ إِلَيْهِ فَقُلْتَ : ثَلَاثَةُ أَغْلَمَةٍ ، وَأَرْبَعَةُ أَحْمِرَةٍ ، وَثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ ، وَخَمْسَةُ أَعْدَادٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : ثَلَاثَةُ حَمِيرٍ ، وَخَمْسَةُ كِلَابٍ - جَازَ ذَلِكَ ^(٣) . عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ : ثَلَاثَةَ مِنْ

(١) الْقَصَصُ : ٢٧

(٢) الْبَقَرَةُ : ١٩٦

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وَقَدْ تَجَمَّعَتْ خَمْسَةُ كِلَابٍ يَرَادُ بِهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْكِلَابِ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا صَوْتُ كِلَابٍ أَيْ : هَذَا مِنْ هَذَا الْجِنْسِ ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : « هَذَا حَبِ رِمَانٍ » وَقَالَ فِي ص ٢٠٢ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ ثَلَاثَةِ كِلَابٍ فَقَالَ : يَمْجُوزُ فِي الشَّرِّ شِبْهُهُ بِثَلَاثَةِ قُرُودٍ وَنَحْوِهَا ، وَيَكُونُ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ : ثَلَاثَةُ مِنَ الْكِلَابِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : ثَلَاثَةُ عِبْدِي اللَّهِ وَإِنْ نَوَيْتَ قُلْتَ : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى مَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ : ثَلَاثَةُ ثُمَّ قُلْتَ كِلَابٌ » .

• • •

الْمُبَرَّدُ فِي نَقْدِهِ لِكِتَابِ سَبْيُوهِ عَرَضَ لَهُ الْمَسْأَلَةُ فَقَالَ : قَالَ : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ فَقَالَ يَمْجُوزُ فِي الشَّرِّ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ مِنَ الْكِلَابِ كَمَا قَالَ ثَنَا حَنْظَلُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالْعَرَبُ تَقُولُ فِي أَقَلِّ الْعَدَدِ فِي قَرْنِ الْمَرْأَةِ أَقْرَاءَ قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا « ثَلَاثَةُ قُرُودٍ » فَهَذَا يَنْقُضُ قَوْلَهُ ؛ إِنَّمَا يَمْجُوزُ فِي الشَّرِّ .

وَرَدَ عَلَيْهِ ابْنُ وَلاَدٍ فِي الْإِنْصَارِ فَقَالَ :

قَالَ أَحْمَدُ : نَصَّ سَبْيُوهُ عَلَى الْخَلِيلِ غَيْرَ مَا حَكَاهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ ثَلَاثَةِ كِلَابٍ فَقَالَ : يَمْجُوزُ فِي الشَّرِّ شِبْهُهُ بِثَلَاثَةِ قُرُودٍ وَيَكُونُ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ وَلَكِنْ عَلَى قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ مِنَ الْكِلَابِ .

فَهَذَا وَجْهَانِ : الْأَوَّلُ مِنْهَا يَمْجُوزُ فِي الشَّرِّ وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى مَعْنَى ثَلَاثَةِ أَكْلَبٍ ، وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : ثَلَاثَةُ قُرُودٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَعْمِلُوا الْجَمْعَ الْقَلِيلَ فِي قُرُودٍ يَقُولُوا أَقْرَادَ وَاسْتَعْمَلُوا الْكَثِيرَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ فَجَازَ فِي الْكَلَامِ وَشَبَّهُوا كِلَابًا بِهِ فَجَازَ فِي الشَّرِّ لَاسْتِعْمَالِهِمُ الْجَمْعَ الْقَلِيلَ فِيهِ وَهُوَ قَوْلُهُ : أَكْلَبُ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي عَلَى مَعْنَى الْإِضَافَةِ إِلَى الْجِنْسِ فَهُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ وَالشَّرِّ وَقَدْ زَعَمَ سَبْيُوهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ أَنَّهُ يَجِبُ خَمْسَةُ كِلَابٍ وَلَمْ يَقُلْ فِي الشَّرِّ ، وَقَالَ : كَقَوْلِكَ : خَمْسَةُ مِنَ الْكِلَابِ وَحَذَفْتَ مِنْ وَأَضَفْتَ إِلَى الْجِنْسِ وَقَالَ هَذَا كَمَا تَقُولُ صَوْتُ كِلَابٍ أَيْ صَوْتُ هَذَا الْجِنْسِ . وَهَذَا حَبِ رِمَانٍ وَالْحَبِ لَيْسَ بِرِمَانٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَتْنٌ وَكَذَلِكَ الصَّوْتُ مِنَ الْكِلَابِ فَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْعِدَّةَ مِنَ الْكِلَابِ وَلَيْسَتْ بِجَمِيعِ الْكِلَابِ وَإِذَا قُلْتَ : ثَلَاثَةُ أَكْلَبٍ فَالْثَلَاثَةُ هِيَ الْأَكْلَبُ وَإِذَا لَمْ تَسْتَعْمِلِ الْعَرَبُ الْجَمْعَ الْقَلِيلَ فِي مِثْلِ هَذَا اسْتَفْتَتْ عَنْهُ بِالْكَثِيرِ فَجَعَلَتْهُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : ثَلَاثَةُ شُرُوعٍ اسْتَفْتَوْا عَنْ أَشْوَاعٍ وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ اسْتَفْتَوْا عَنْ أَقْرَادٍ وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ اسْتَفْتَوْا بِهَا عَنْ أَقْرَدٍ فَلَمَّا جَعَلُوا الْجَمْعَ الْكَثِيرَ هَهُنَا يَنْبَغُ مِنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ حَسَنُ إِضَافَةِ الْعِدَّةِ وَمَا دُونَهَا إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ مَقَامُ الْقَلِيلِ لِرُكُوبِهِمْ اسْتِعْمَالَهُمْ لِيَأْهَ وَجَمْلَهُمُ الْكَثِيرُ يَنْبَغُ مَتَابَهُ فَأَمَّا كِلَابٍ فَإِنَّمَا أَضَفْتَ فِيهِ خَمْسَةَ كِلَابٍ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا «

الكلاب ، وخمسة^(١) من الحمير ؛ كما قال الله عز وجل / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »^(٢) . ٧
وقال الشاعر :

قَدْ جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظُّسْرَارِ خَمْسَ بَنَانٍ قَانِيءٍ الْأَقْفَارِ^(٣)

يريد : خمساً من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛ كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أثنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ؛ وذلك نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أثنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير من العدد يُلقَّب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أُرسان^(٤) . وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك .

«أكلب فكان الأول أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شموع .

وأما قوله : إن العرب تقول في التقليل أترأ فليس ذلك الأصل في جمع فعل التقليل إنما هو شاذ فيه فشيء بغيره وإنما الأصل في قليل فعل أفل وقد ترك استعماله أثية في قرء واستغنوا عنه بفعل . وإذا لم يستعملوا أقل الجميع على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجوعين المستعمل منه التقليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له التقليل على الأصل قوياً جيداً وهو قولهم ثلاثة قروء وبه جاء القرآن .

أنظر الانتصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وأنظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب تفتيله أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الظرار : جمع ظرر وهي حجارة مستديرة محددة يقال أرض مظرة : إذا كانت كثيرة الظرار . ويروى على الظرار بالطاء المهملة ، وهي جمع طرة وهي عريضة من مقم الناصية ترسل تحت التاج في صدغ الجارية . والتفاف : الشديد الحمرة .

وفي التخصص ج ٢ ص ٧ فإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس (في الأصل : الجنس والتصحيح من اللسان) وليس يبنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يبنى أنه لم يكسر عليه واحد فجمع إنها هو كسرة وسدر .

والبيت في اللسان (بنان) وهو غير منسوب للقاتل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ . وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر المدد فيبنى به ما يبنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأتقاب ورسن وأرسان « الرسن : الحبل .

وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شُوع^(١) فتقول : ثلاثة شُوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر .

فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندى ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد^(٢) .

فإن حُقرت / الدراهم قلت : دريهمات . تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ؛ لأنّ كل جماعة من غير الآدميين ترجع إلى الثانیث . وهذا يُبين لك في باب الجمع^(٣) إن شاء الله .

وتقول : عندى ثلاثة محمّدين وخمسة جعفرين^(٤) ؛ لأنّ هذا ممّا يجمع بالواو والنون . فإن قلت : محامد وجعافر ، على أنّك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيّداً على ما فسّرت لك .

= وقال في ص ١٧٩ « وذلك قولم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال » .
وقال في ص ١٨٠ « ورجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأقل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف - لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أفراد » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فلما القردة فاستغنوا بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شوع فاستغنوا بها عن أشعاع » .
وفي المفصل : وقد روى عن الأعمش أنه أثبت أشعاعاً قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٥ « فلما ما حكاه عن أبي الحسن أشع فهو شاذ قياساً واستعمالاً فلما الاستعمال فأنقذه وأما القياس فإن الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدال فجاءه على أقل على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لنقلة أشعاع وإن لم يكن شاذاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأريمة لا زيادة فيه فإنه يكرر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفدع . فإن عتيت الأقل لم تجاوز ذلك . . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجمع سيأتى في هذا الجزء إن شاء الله .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تصغير إليه . . » .

وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . » .

فإذا خرجت عن العَقد الأول ضمنت إليه اسمها عما كان في أصل العدد إلى أن تُتَّسَع . وذلك قولك : عندي أَحَدٌ عَشَرَ رجلاً ، وَخَمْسَةٌ عَشَرَ رجلاً^(١) . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وَغَيَّرْتُ اللَّفْظَ للبناء ، وذلك أَنَّكَ جعلتهما اسماً واحداً . وكان الأَصْلُ أَحَدًا وعشرة ، وخمسة وعشرة ، فلما كان أَصْلُ العدد أن يكون اسماً واحداً يدلُّ على جميع ؛ نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بَنَوَاهُذَيْنِ الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً ، وَأَزْمَوْهُمَا الفتح ؛ لِأَنَّهُ أَخْفُ الحركات ؛ كما قالوا : هُوَ جَارِي بَيْتٌ بَيْتٌ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً يافقي ، والقوم فيها شَعَرَ شَعَرَ^(٢) .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضر موت^(٣) ، وبعلبك^(٤) ، وما ، أشبههما؟ قيل
 إِنَّ (حَضْرَمَوْتَ) بَنَوْا الاسمين فجعلوا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاءُ التانيث ، وجعلوا لذلك

== وقد فصل القول في ذلك الرضى فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع ميزاً للعدد عند سبويه إن كان وصفاً إلا نادراً . . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه ميزاً لأن جمع العلم لا يد فيه من الألف واللام ، والفرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التمييز فميزه منكراً في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزينيين وثلاث الزينيات . وإن لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث مكسرات بل تقول : ثلاث كسر لقلعة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : (ثلاث عورات) . . . »

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليس في عشر ألف وهما حرفان جملا اسماً واحداً فسموا أحد إلى عشر ولم ينفروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون عاماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان مفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يحملون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاساً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الزبير : فلفظا رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره ، أى منه » .

وسميد حديث تركيب الظروف والأحوال في الجزأين الثالث والرابع .

(٣) باب الإسمين اللذين يحملان اسماً واحداً نحو : حضر موت وبعلبك ومعد يكرب سيأتى في الجزء الثالث إن شاء الله

ص ٣٥٨ - ٣٥٩

عَلَمًا ، ولم يكن له حَدٌّ صُرِفَ عنه ، والعدد الذى ذكرت كان له حَدٌّ صُرِفَ عنه كما ذكرت لك
فلَمَّا عُذِلَ عن وجهه عُذِلَ عن الإعراب .

وأما (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لَأَنَّهُ تَمَّا فِيهِ دلائل الإعراب تقول : جاعى اثنا عشر ،
ورأيت اثني عشر . فلَمَّا كان إعرابه كإعراب رجلين ومسلمين لم يعجز أن يُجْعَلَ مع غيره اسماً
واحداً^(١) . ولا تجد ذلك فى بناء حضرموت ، ولا فى شىء مما ذكرت لك من : لقينته كَفَّةً كَفَّةً
ونحوه واكتنهم جعوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، لِأَنَّ لها المعنى الذى أباينت عنه من العدد .

ولو سَمِيت رجلاً اثني عشر ثُمَّ رَحِمْتَهُ لَقِلْتُ : يا اثنَ أَقْبِيلُ ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما
كنت فاعلاً بالنون أو كانت مكان (عشر) .

فلَمَّا تَغْيِيرُهُم (عشر) عن قولك : عشرة^(٢) ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَصَرَفُهَا عن وجهها ، ولكذلك أثبتَّ
الماءات للمذكر ؛ كما كنت مثبتهَا فى ثلاثة وأربعة / ، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً ، وأربعة عشر
رجلاً ، وخمسة عشر إنساناً ، ولم تُثَبِّتْ فى (عشر) هاءٌ وهى للمذكر ؛ لِأَنَّكَ قد أثبتَّ الماء فى
الاسم الأوَّل ، وهما اسم واحد ، فلا تدخل تانيثاً على تانيث ؛ كما لاتقول : حمراء ولا صفراء

فَأَمَّا الاسم المنصوب الذى يُبَيِّنُ به العدد فنحن ذاكروه فى موضعه مشروحاً إن شاء الله .

فإِذَا أَرَدْتَ الْمُؤَنَّثَ أَثَبْتَ الماء فى آخر الاسم ؛ لِأَنَّ (عشراً) مذكرٌ فى هذا الموضع ، فَأَنَّثَهُ
لَمَّا قَصَدْتَ إِلَى مُؤَنَّثَ فَقُلْتَ : ثلاثَ عشرةَ امرأةً ، وخمسة عشرةَ جاريةً ؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَهُ بِنَاءً عَلَى

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ : وإِما اثنا عشر فزعم الخليل : أَنَّهُ لا يَغْيَرُ عن حاله قبل التسمية وليس بمنزلة خمسة
عشر وذلك أَنَّ الإعراب يقع على الصدر فيصير إثنا فى الرفع وإثني فى النصب والجاء ، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة
كما لا يجوز فى مسلمين ولا تحذف عشر مخافة أَن يلتبس بالاثنتين ويكون علم العدد قد ذهب .

وقال فى ص ١٧١ : فَإِنَّ زَادَ الْمَذْكَرَ واحداً على أحد عشر قلت : له إثنا عشر ، وإن له إثني عشر لم يَغْيَرِ الاثنتين عن
حاملها إِذَا ثَبَّتَ الواحد غير أَنك حذفت النون ، لِأَنَّ عشر بمنزلة النون والحرف الذى قبل النون فى الاثنتين حرف إعراب وليس
كخمس عشرة ..

وإِذَا زَادَ الْمُؤَنَّثَ واحداً على إحدى عشرة قلت : له ثنتا عشرة واثنتا عشرة وإن له ثنى عشرة واثنتى عشرة (بكسر الشين)
وبلغة أهل الحجاز عشرة (يسكون الشين) .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ : وبني الحرف الذى بعد إحدى واثنتين على غير بنائه والعدد لم يجاوز العشر ، كما
فعل ذلك بالمذكر وقد يكون اللفظ له بناء فى حالة فَإِذَا انتقل عن تلك الحال يَغْيَرُ بِنَاءُهُ . . .

جِدَّة ؛ كما فعلت ذلك بالذكر (فسلِمت الأسماء الأولى ؛ كما سلِمت أسماء الذكر)^(١) وأثبت
الماء في آخره ، وبنيت العشرة على غير بذاتها في قولك : عشرٌ نسوة فقلت : إحدى عشرة ،
واثنتا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين^(٢) ؛ كما
تسكن فخذاً فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الاسم الذي تبين به العدد كما فعلت ذلك في الذكر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت : إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث
وكذلك اثنتا عشرة^(٣) .

فالجواب في ذلك أن تانيث إحدى بالألف ، وليس بالتانيث الذي / على جهة التذكير ،
نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما ايمان كانا باثنين ، فوصلاً ، واكلاً واحدهما
لفظ من التانيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأما اثنان واثنان ، فإثما
أنت اثنان على اثنتين ولكنه تانيث لا يُفرد له وحد . فإثما فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن
تكون ثماً وقفه بالماء .

ألا ترى أنهم قالوا : (مِذْرَوَان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، وأو كان ثماً ينفرد له واحد لم يكن
إلا مِذْرِيَان^(٤) . وكقوله : عقلمه بِشْنَائِيْن^(٥) (وأو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بِشْنَائِيْن^(٦))

(١) تصحيح السرياني .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة (مكسورة الشين) بلفظ تميم
كأنما قلت إحدى نيقة وبلغت أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى ثمرة . . . »

(٣) في إحدى عشرة جمع بين علامتي تأنيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن عيش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطي في
الأشباه ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

(٥) الياه تحصنت من حيث أنه لم يرد له واحد فتطرق ياءه ولو تطرقت لاستحقت الهمز ومعنى عقلمه بشنايين أن تشد يديه
بطرق حبل فهو حبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير وبالطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يمزوه
ويقال لذلك الحبل الثنائية . شرح أدب الكاتب للحوالي ص ٤١١

في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلمه بشنايين وهمايين لم لم يمزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرده
الواحد ثم يبنوا عليه فهذا بمنزلة السواة وانظر سيبويه أيضاً ص ٣٨٣

(٦) تصحيح السرياني .

فأما نُسب الاسم الذي بعد خمسة عشر ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة^(١) ؛ فلائِه عدد فيه نيّة التنوين ولكنه لا ينصرف ؛ كما تقول : هؤلاء ضوَّارِبُ زيداً غداً . إذا أردت التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافاً ؛ لأنَّ الإضافة إنَّما تكون لما وقع فيه أقلُّ العدد ، وذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه . فإن كان منزهاً انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير منوَّن أُضيف إلى الواحد المفرد الذي يدلُّ على النوع .

فإن قال قائل : فهلَّ كان هذا ممَّا تجرى عليه الإضافة ؛ كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟

قيل له : لمَّا كان هذا اسمين ضمَّ أحدهما إلى الآخر ، ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين ضمَّ أحدهما إلى الآخر إضافة - كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال [قائل]^(٢) : فأنَّت قد تقول : هذا حضرموتُ زيدٍ . إذا سمَّيت رجلاً (حضرموت) ، ثمَّ أضفته ؛ كما تقول : هذا زيدٌ عمرو .

قيل : إنَّ إضافته ليست له لازمة . وإنَّما يكون إذا نكَّرتَه ، ثمَّ عرَّفته بما تُضيفه إليه . (وخمسة عشر) عدد مُبْنِيٌّ لازمٌ له التفسير ، فكانت تكون^(٣) الإضافة لازمة ، فيكون كأنَّ أصله ثلاثة أسماء قد جُمِلَتْ اسماً واحداً ؛ ومثَّل هذا لا يوجد .

فإن قال : فهلَّ جُمِلَ ما تُبَيِّن به النوعُ جمعاً ، فتقول : خمسة عشر رجلاً ، كما تقول : زيدٌ أقرُّه الناسُ عبداً ، وأقرُّه الناسُ عبداً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت ك وكذلك هو إلى التسعين » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) (توسط خبر كان إذا لبس كا في قوله تعالى : (فلم يك ينفعهم إيمانهم) وقوله : (ألم تلك تأتيتهم رسلكم) وبعض التنوين يقدر ضمير الشأن في كان والجملة الفعلية خبرها .

قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تَغْنَى عبدواً واحداً ، $\frac{2}{46}$
وأن تكون تَغْنَى جماعة . فإذا قلت : عبداً بَيَّنْتَ الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه
فقد بَيَّنْتَ العدد فلم تحتج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت
عن ذِكْرِ الجماعة .

فإذا ثَبِّت أدنى المقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه
والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهى الواو والنون فى الرفع ، والياء والنون فى الخفض
والنصب ، ويجرى مجرى مسليين . وذلك قواك : عندى عشرون رجلاً ، وعشرون جاريةً ،
فيستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ لأنه مشتقٌ مبهم وليس من العدد الذى هو أَصْلُ . والأصل ما بين
الواحد إلى العشرة . فكلُّ عدد فمن هذا مشتقٌ فى لفظاً أو معنى .

فأما قولهم (عِشْرُونَ) ولم يفتحوا عشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل (١) .

قال قوم : إنما كُثِرَتْ ؛ ليدلوا على الكسرة التى فى / أول اثنين ؛ لأنها ثنائية عشرة وليس $\frac{2}{47}$
بجمع ، وليس هذا القول بشئ .

ولكن نقول فى هذا : إنه اسم قد صرّف على وجود : [فمنها أنك تقول فى المذكر : عشرة
والمؤنث : عشر بالإسكان (٢)] وليس على منهاج التذكير ، واو كان على منهاجها لكان حذف الهاء
لازماً للمذكر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف وظريفة ، ومتكلم
ومتكلمة ، وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيروه ، وقالوا : خمس عشرة فبنوه على خلاف بناء
التذكير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . فى جميع حالاته ، ولم يكن فى العشرين على منهاج

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى المقود كان له اسم من لفظه ولا يثنى المقود ويجرى ذلك الاسم مجرى
الواحد الذى لحقه الزيادة للجمع ، كما لحقه الزيادة للثنائية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبمدها النون وذلك قواك
عشرون درهماً . »

(٢) تمسح السير فى .

سائر العقود غيره - كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ؛ ألا ترى أنهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ؛ ليكون التغيير دليلا على خروجه من يابه . وذلك قولك : سنة . ثم تقول : سينون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقِلون^(١) .

وأما قولنا : إنه على خلاف العقود ، فإنما هو لأنك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنها ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ، / فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تنشق للعشرين للاثنتين .

فإن قال قائل : فهلا فعلوا ذلك ؟

فالجواب^(٢) : أن الأثنين بما إعرابه في وسطه ، فاو فعل به ما فعل بالثلاثة حيث صيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة .

فلماذا زدت على العشرين واحدا فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في المذكر : أحد وعشرون رجلا ، واثنان وعشرون رجلا ، وواحد وعشرون ؛ كما كنت قائلا قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلا بُني الأحد مع العشرين وما بعد الأحد من الأعداد ؛ كما فعل ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسما واحدا ، كما كن ذلك في كل عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحضر موت وبغلبك ، لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا لما أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين وقد تقدّم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

(٢) انظر تحليل أسرار العربية ص ٢٢١ وابن عيش ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤١

فإذا صرت إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه ، إلا أن / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لأنّ الثلاث أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى $\frac{2}{119}$ التسعين ^(١) .

* * *

إذا صرت إلى العقد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لأنّ محله محلّ الثلاثين ثمّ قبلها ، والأربعين ثمّ قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتق له من العشرة اسمٌ لثلاثاً يلتبس بالعشرين ، ولأنّ العقد حقّه أن يكون فيما فرط من الأعداد خارجاً من اسم قبله ، وأضيفته لما بعده معرفةً كان أو نكرة ؛ كما كنت فاعلاً ذلك بالعقد الأوّل . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم التى قد عرفت ^(٢) .

ولم يجز أن تقول : عشرون الدرهم ^(٣) ، لأنّ (درهما) بعد (عشرين) تمييز منفصل من العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفةً بما يُضاف إليه .

* * *

فإذا أردت تعريف (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جاريةً ؛ كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لأنّ ما بعد التثنيين منفصل ثمّ قبله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان للثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تسعه وتكون التثنية لازمة له . كما كان ترك التثنيين لازماً لثلاثة إلى العشرة وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وألزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شئت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذى يليه تركت التثنيين والتون ، وأضفت ، وجعلت الذى يدل فيه ، وبين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما قلت ذلك فيما توتت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأوّل يكون به معرفة ولا يكون التثنيين به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفت قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تحليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن عيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك حوالى التثنيين فيما يعمل فيه وبين به من أى صنف العدد » .

(المائة) اسم ليس. التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تتقف على النون ولا تتقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معها .
 $\frac{2}{400}$ تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلمُ والصالِحُ ، فتقف/ على التنوين . فكانت (مائة) في بابها كثلثة في بابها . إلا أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحد في معنى جمع ^(١)] ، والذي يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جُمع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهم ، والفصلُ بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائةُ درهمٍ ومائةُ جاريةٍ ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمسة عشر ؛ لأنَّهما مجموعان مما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنون ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ، كما أنَّه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً ^(٢) . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إذا عَاشَ الفتي مائتينَ عاماً فقد ذهبَ اللذاذة والفتاءُ

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في مجالس ثلث ص ٦٥٢ : يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وتقدم فيقال : عنى أثواب ثلاثة .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ : لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فقال : ثلاثة أثواباً كان منناه معنى ثلاثة أثواب .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٣٩٣ على إثبات النون في مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

في المقصور والسود لابن ولاد ص ٨٣ « الفتاء : المصدر من الشباب ممدود يقال : إنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب ، والفعل كفتح » .

نسب البيت في الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، وفي الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة . ونسبه الأعم في الموضعين إلى الربيع ، ونسبه أبو حاتم السجستاني إلى الربيع في كتابه (المعمرين) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك في شرح أدب الكاتب مجبولي ص ٢٦٦ . وفي الانتصاب ص ٣٦٩ وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠

وانظر المخصص ج ١ ص ٣٨ ج ١٥ ص ١٣٢ ومجالس ثلث ص ٣٣٢ ، وآمال القائل ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥

وشرح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنَّما حَسَنَ هذا في المائتين وإن كان تشنيةً (المائة) ؛ لأنَّه ممَّا يلزمها النون . فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

فإنَّما قولهم : ثلاثمائة وأربعمئة^(١) ، واختيارهم إيَّاه على مائتين ومئات - فإنَّما ذلك قياسٌ على ما مضى ؛ لأنَّ الماضي من العدد هو الأُصْلُ ، وما بعده فَرْعٌ . فقياسُ هذا قياسٌ قولك : عشرون درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنَّك إذا قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمَّ جاوزته]^(٢) صرت إلى عِقْدٍ ليس لفظه من لفظ ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمئة ؛ لأنَّك إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عِقْدٍ يخالف لفظه لفظَ ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمَّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنَّ العدد الذي بعده غير خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفا ؛ كما تقول : أحد عشر ثوباً إلى العِقْدِ الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئين ، وإحدى عشرة مائة - لوجب جمعها في الثلاثين وما بعده .

وإنَّما جاز أن تقول : ثلاث مِئتين وثلاث مِئات من أجل أنَّه مضاف ؛ فشَبَّهته / من جهة $\frac{2}{402}$ الإضافة لا غير بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجُوهِ الْأَهَائِمِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون مئين أو مئتا ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك مالا يستعمل في الكلام » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن عيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح اليراق .

(٣) في ابن عيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئين وثلاث مئتا لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثٌ مِثْنينِ قدْ مرَّزَنَ كَوَامِـلا وها أنذا أرْتَجِي مَرَّ أرْبَعِـر

فَبِمَا قولك : مائةٌ درهم ، ومائةٌ جارية ، وألفٌ غلام ، وألفٌ جارية - فلا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنَّه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مِثْنين وقع ، أو على أُلوف ، أو غير ذلك . فنيهنَّ أقلُّ العدد ممَّا وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أنَّه لا يكون لأدنى العدد مجازٌ أحد عشر درهما فما فوقُ .
فأَمَّا قوله عزَّ وجلَّ : (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فَإِنَّه على البَدَلِ لأنَّه لمَّا قال :
(ثلاثمائة) ثمَّ ذكر السنين ليُعْلَمَ ما ذلك العدد ؟

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فرهن بها رداه وكانت الدية مائة من الإبل . جلَّت : كشفت تلك المتون المرهون بها ردائي حين أدبها العار عن وجوه الأَهَامِ يني جم الأَهَمِّ بن سنان . . » .
واليت من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فَدَيُّ لِسِيوفٍ من تَحْمِيمٍ وَفَى بها ردائي ، وجلَّت عن وجوه الأَهَامِـمِ
وكذلك روايته في النفاضة ج ٢ ص ٧٦ وعلى هذا فلا شاهد فيه وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٤
(١) البيت في ابن عيش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفي للمعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حمزة الدوسي واسمه كعب أو عمرو أربعمئة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كَأَنِّي سَلِمُ أَفَاعِ لَيْلُهُ غير مودِعِ
فما الموت أَفَنائي ولكن تتابعُ على سنون من مصميفٍ ومَرَّيعِ
ثلاث مِثْنين . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك المقد الذي بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك : ألف درهم وألفا درهم » .

وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن عيش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين يافى ، ثم قال : مؤنن أو ثلاثمائة لكان على البدل ، ليبين :

كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثلاث مائة سنين)^(١) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . $\frac{2}{403}$
وإنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى
جماعة وقد جاز]^(٢) في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على
الجمع^(٣) فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلاثمائة سنة بالإضافة مائة إلى سنين قراءة سببية وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير
جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين يحذف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥
والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والانتخاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي :
« هذه تضاعف في المشهور إلى المفرد وقد تضاعف إلى الجمع ؛ « البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنت ج ١ ص ١٩٣ -
١٩٤

(٢) تصحيح السيراق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستكثر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر
من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

• • •

وما جملة سيبويه والمبرد من الضرورة براه الفراء جائزاً في الاحتياط وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرئ فيها بالافراد
والجمع في السبعة .

(١) قرئ بالافراد الريح وبجمعها في السبعة في هذه الآيات .

(وتصریف الريح - نذر وه الريح - ومن يرسل الريح - الله الذي يرسل الريح - وهو الذي أرسل الريح - وأرسلنا
الريح - إن يشأ يسكن الريح - اشتعلت به الريح - يرسل الريح نشرًا) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) افراد عبد وجمعه في (واذكر عبادنا إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب) (أليس الله بكاف عبده) .

(٣) افراد كتاب وجمعه في هذه الآيات (كل آمن بالله وملائكته وكتبه - كلنى السجل للكتب - وصنعت بكلمات وها
وكتبه) .

(٤) جمع الكافر وإفراده في (وسيلم الكفار لمن عقبى الدار) .

(٥) جمع جدار وإفراده في (أو من وراء جدر) .

(٦) جمع نصب وإفراده في (كأنهم إلى نصب يوفضون) .

(٧) جمع عظم وإفراده في (فكسونا النظام لحما) .

(٨) (وجعلنا فيها سراجا) قرئ في السبعة أيضاً سرجا .

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَوِيعٌ^(١)

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي خَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا^(٢)

وينشد : شربنا .

وقال علقمة بن عبدة :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَيَبِضُّ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٣)

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأوسع عليكم نعمه) نعمة

(١١) (غدية طعام ساكين) ساكين وكذلك في (أو كفارة طعام ساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده في (أن يعمروا مساجد الله - إنما يعمروا مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) ساكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده في (يحنثون . كباثر الإثم) في آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) إفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات - وكلمة وكلمات وخطبة وخطبات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينه وبينات . . . وغير ذلك في آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيوريه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (يطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخصيص : الجائع . الصفة لزمن والمنى لأهله . وتميشوا مجزوم في جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيوريه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزائن ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣١١ وأين يعيش ج ٦ ص ٢٢ والخصيص ج ١ ص ٣١ ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيوريه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعم إلى المسيب بن زيد مناة الفنوي وانظر الخصيص ج ١ ص ٣١ ج ١٠ ص ٣٠ وأين يعيش ج ٦ ص ٢٢ والخزائن ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخالفة لرواية غيره في بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه في حلوقكم عظم يقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسيبك منّا .

(٣) استشهد به سيوريه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . جيفت الحسرى : وهى المعية من الإبل يتركها أصحابها تنموت مستقرة فيه وعظماها يبض أكلت السباع والطير ما عليها فترت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقة الفحل من قصيدة له في ديوانه ص ٣ - ٥ وهى في الفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ والخزائن ج ٣ ص ٣٧٩

وأما قوله عز وجل : (حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) فليس من هذا ؛ لأنَّ السَّمْعَ مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلَنَّا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنْ قَتَلَانَا^(٢)

لأنَّ الطَّرْفَ مصدر . وأما قول الله عز وجل : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)^(٣) وقوله : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)^(٤) فإنه أفرد / هذا ، لأنَّ مَخْرَجَهُمَا مَخْرَجُ التَّمْيِيزِ ؛ كما تقول : $\frac{٢}{١٥١}$ زيد أحسن الناس ثوباً ، وأقره الناس مركباً . وإنَّه ليحسن ثوباً ، ويكثر أمةً وعبدًا . وقد قالوا في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فَقَلْنَا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوْكُمْ فَقَدْ بَرَّقَتْ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورُ^(٥)

(١) البقرة : ٧

(٢) البيت لجرير من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل - الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

(٣) غافر : ٦٧

في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفي المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفي إعراب القرآن للمكبري ج ٢ ص ٧٣ هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تدمي : (فاجلبوهم ثمانين جلدة) أي كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع .

وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل ومطلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كإرضاء والمعدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسب أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

(٤) النساء : ٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسأله عن أب فقال : إن ألفت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول

أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعمى للتنظير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩) .

فقال بعضهم : أراد : إنا إخوانكم ، فوضع الواحد موضع الجميع ، كما قال : في حلقكم
أى في حلقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثم تحذف النون وأضاف ؛
كما تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال
الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدِينَنَا بِالْأَيْتِنَا^(١)

وقال الآخر :

وكان لنا فزارة عم سوء وكنت له كشر بني الأختينا^(٢)

= وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك في اللسان (أخ) .

وذكر الوجيه ابن الشجرى الأمل ج ٢ ص ٣٨ وفي الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزانة ج ٢ ص ٢٧٧

والبيت من قصيدة طويلة للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام في السيرة وتكمل عليها السهيلي .

(١) من شواهد سيويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهل ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابي : أنه يفترخ بآباء قومه وبأسمائهم من بني عامر وأنهم
قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إل نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزانة
ج ٢ ص ٢٧٦

(٢) فزارة : أبوحى من غطفان . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل
سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على التمت .
والبيت لمقبل بن علفة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ وقوادح أبي زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦ ،
ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فقي ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم . $\frac{2}{400}$
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ؛ لأنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً .

ومما يُبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه . فرواية برواية . والقياس حاكم بعدد أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن تقول : جاءني الغلام زيد ؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدار عبد الله ، ولا أخذت الثوب زيد .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم . فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ؛ كما تقول : هذا صاحب ثوب . فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنمّا يعرفه ما يضاف إليه ^(١) فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب ؛ كما يستحيل هذا الصاحب / الأثواب . وهذا محال $\frac{2}{406}$
في كل وجه ، ألا ترى أن ذا الرئمة لما أراد التعريف قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال » .

وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجع مذهب البصريين وانتظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمخصص ج ١٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٢٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦ والأشباه ج ٢ ص ١٠٥ .

أَمَنْزَلَنِي فِي سَلَامٍ عَلَيْكُمْ
هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وهل يُرْجَعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءُ
ثَلَاثُ الْأَثْنَاءِ وَالرَّسُومُ الْبَلَاغُ^(١)

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ
وَدَنَا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٢)

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حَضْرَمَوْت وبعلبك وقالى قَلَا وأيدى سبا ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا .

فإذا كان شيء من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوّله . لأنَّ الثاني قد صار في درج الكلام الأوّل ، فهذا أَقْبَحُ وأَشْنَعُ .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أَنَّ العدد قد أُخْبِمَ وَبُيِّنَ بقولك : عشرون . فإنَّما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوع ، فإنَّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أى : التى قد عرفت ، وليس الدرهم بواحد معلوم مقصود إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاءنى فاه

٢
٤٥٧

(١) استشهد بالبيت الأول سيويه ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .

البلقع : الأرض القفر التى لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة لى الرمة فى ديوانه ص ٥٠ وفى طبعة كبردج ص ٣٣٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسعيد ذكرهما المبرد فى الثاني والرابع .

(٢) يقال الرجل الذى بلغ الغاية فى الفضائل : أدرك خمسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى طوله فى الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ ينح فيها آل المهلب .

وانظر البيئ ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطى ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إنما المعنى : كلُّ من جاعى من الرجال إذا كانوا واحداً واحداً فله درهم ، ألا تراك تقول : كلُّ اثنين جاءاى أُكْرِمَهُمَا ؛ لأَنَّكَ تريد : الذين يحيثونك اثنين اثنين . فأوقلت : كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا - لاستحالة .

ففساد هذا بينٌ جداً . وينبغى لمن تبين فسادَ ما قاله أن يرجع من قبلُ إلى حقيقة القياس ، ولا يَمْضِ على التقليد^(١) .

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنوثة

اعلم أنك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين ، أى ذلك كان فيه . فتقول : هذه عشرون ، وثلاثون ، وأربعون ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك . وهذه مائتك ، وألفك .

وتقول : هذه ثلاثة وثلاثون إذا سميت / بها رجلا . وإن كان عددا فى مرضعه قلت : هذه ثلاثك وثلاثون ، كما تقول : هذا غلامك وجاريتك ، وكذا سبيل كل معطوف .

وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثواب القوم ، لا يكون إلا ذلك ، لأن المضاف ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهمك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشر . تقدر حذف ما فيه من التنوين فى النية ، كما تقول : هن حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهن حواج بيت الله إذا نويت طرحه ، لأن (فواعل) لا ينصرف . فإنما يقع التنوين فى النية ، ويخرج مخرج هذا ضارب زيدا وضارب زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أم سرباح غدت فى ظعائن طوالع نجدنا فاصت العين تدمع^(١)

(١) فى أمال الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (فى) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح .. أى مع طوائف يقال جلس فلان : إذا أتى نجدا ويقال لنجد : المجلس والبيت فى شرح لامية العرب للعبد ص ٦١ وروى سرباح بالباء الموحدة هنا وفى شرح اللامية وفى أمال الشجرى .

وابن منظور يقول : السرباح من الرجال : الطويل وأم سرباح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو لدراج بن زهرة : إذا أم سرباح وفى أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السيرانى صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام فى (الوحيات) قصيدة دراج الضبابى فيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١ .

وقال آخر :

وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِلِزَابٍ عَيْشٍ أَجَبٌ انْظَهَرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

واعلم أنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر^(٢) . وهم قليل ، وله وجبة من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أمير بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا مذهبهم .

وإنما كان القياس المذهب الأول ، لأنّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة .

(١) الذناب والذئابة بكسر الفاء فهما والذئاب بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجبل المقطوع السنام . والسنام : يشعار كبيراً للز .

والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مروت برجل حسن الوجه وهي لفظة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التخيير ولا حاجة إليه .
الثاني رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة للذناب أو عيش .
وقيل البيت :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ بِهَلِكِ رَبِيعِ النَّاسِ وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ

و (تأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

ولأبيات قصة ذكرها البهزادى في الخزانة ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨ وانظر ديوان النابتة الذياني ص ٧٣ والعين ج ٣ ص ٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥١ «واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : احرب أهما أفضل وكالآن وذلك لكثرة ثبات الكلام وأنها نكرة فلا تغيّر ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لغة رديئة » .

أَمَّا (أَمِير) وَقَبْلُ) ونحوهما فمعارف . ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام .

وعلى هذا قرئ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ)^(١) على النكرة ، على مثل قولك : أَوَّلًا وَآخِرًا ؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول في النداء : يا زَيْدُ أَقْبِلْ . فإذا جعلته نكرة قلت : يا رجلاً أَقْبِلْ ، كما نقول : يا عبدالله / فتردّه النكرة إلى الإعراب ؛ كما تردّه الإضافة ؛ ألا تراك تقول : جاءني الخمسة عشر رجلاً ، والخمسة عشرة امرأة . فلو كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب لرددته الألف واللام . وإنما أجاز سيبويه الضمّ على بُعد .

فَأَمَّا قولك : مررت بالقوم خمسة عشرهم ، كما تقول : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ . فغير جائز عندنا البتّة ؛ لأنّ ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن إلّا مفردا ؛ نحو : خمسة عشر رجلاً ، ولم يكن إلّا نكرة ، وإيس بمنزلة خمسة وستة وبإيهما إلى العشر ؛ وذلك أنّ الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى المعرفة والنكرة . وعلى هذا لا نقول : أخذت عشرين درهما وثلاثيّه لأنّ الذي تبيّن به النوع لا يكون معرفة مضمرة ولا مظهرة .

(١) الروم : ٤ . القراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السّاهل والجحدري .. من قبل وبعد بالكسر والتنوين فهما قال الزّحشرى : على البحر من غير تقدير مضاف إليه وانتطاعه كأنه قيل قبل وبعد بمعنى أَوَّلًا وَآخِرًا » .
والحديث عن الغنيمات سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله .

هذا باب

اشتقاقك للعدد اسم الفاعل ^(١) / كقولك

هذا ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

٢
٤٦١

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثانى اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ، كما قال الله عز وجل :
(إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أُثْنَيْنِ^(٢)) وقال : عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ
ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^(٣)) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالث اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذى جاء إلى اثنين
فثَلَّثَهُمَا فمعناه الفِعْل . وكذلك هذا رابع ثلاثة . ورابع ثلاثة يا فتى ، لأنَّ معناه : أنه
رَبَعُهُمْ ، وثَلَّثَهُمْ . وعلى هذا قوله عز وجل : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
وَلَا خَمْسَةٌ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ^(٤)) . ومثله قوله عز وجل : (سَيُتَوَلَوْنَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَذِبُهُمْ^(٥))

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الإسم الذى تبين به العدة كم هى مع تمامها الذى هو من ذلك
اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٢

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الإسم الذى به يبين العدد وذلك قولك :
ثانى إثنين قال الله عز وجل (ثانى إثنين إذ هما فى النار) و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعده هذا إلى العشرة وتقول فى المؤنث ما تقول
فى المذكر إلا أنك تحبى بعلامه التأنيث فى فاعلة وفى ثنتين وإثنتين ، وترك الهاء فى ثلاث وما فوقها إلى العشر .

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذى خمس الأربعة كما تقول
خمسهم وربعهم .

وتقول فى المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذى سبى أربعة خمسة وثلاثة
العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسع أحدا يقول : ثنيت الواحد ولا ثانى واحد .

وفى شرح الكافية للرى ج ٢ ص ١٤٨ « فعلى هذا جاز بناء إسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو
ثنيت الأحد ثنيا ، وثلثت الإثنين ثلثا وكذا ربت الثلاثة إلى عشرت التسمية والمضارع من جميعها بكسر اللين إلا ما لاه حرف
خلق كأربع وأربع وأتسع وقد يكسر هذا على الأصل .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ، لأنَّ المعنى : أَحَدُ ثَلَاثَةٍ وَأَحَدُ أَرْبَعَةٍ ^(١) .

فتقول على هذا القول : هذا رابعٌ أَرْبَعَةٌ إذا كان هو وثلاثُ نسوة ؛ لأنَّه قد دخل معهنَّ فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنَّه إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث جُويلَّ الكلامُ على التذكير ؛ لأنَّه الأصل .

وتقول على القول الآخر : هذا رابعٌ ثلاث يا فتى ؛ لأنَّه لم يدخل معهنَّ / وإنما مثاله : ٢
٤٦٢ هذا ضاربُ ثلاث . فعلى هذا فاجزِ هذا الباب .

فإذا جاوزَ العَقْدَ الأوَّلَ فإنَّ القياسَ على المذهب الأوَّل - وهو : هذا ثالثٌ ثلاثٍ ورابعٌ أَرْبَعَةٌ ، أى : أَحَدُ ثَلَاثَةٍ وَأَحَدُ أَرْبَعَةٍ - أن تقول : هذا حادى عشرَ أَحَدَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ . ولكنَّ العربَ تستثقلُ لإضافته على التَّامِّ لظواه فيقولون : هذا حادى أَحَدَ عشرَ ، وخامسُ خمسةَ عشرَ ^(٢) . فيرفعون الأوَّلَ بما يرفعه . وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنَّه معرب .

وإنما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أسماء لا تُجَعَّلُ امما واحدا في غير الإضافة . وإنما شبه خمسةَ عشرَ بحضرموت ، وببنى لما ذكرنا من إزالته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشر وخامسَ عشرَ ، كما تقول : هذا خامسَ وسادسَ - بنيتَه على الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالهما كحال خمسةَ عشرَ ونحوه . فعلى هذا القياسَ يجرى هذا العددُ .

(١) يعبر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مضير فيعمل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ . « ومن قال : خامسَ خمسةَ قال : خامسَ خمسةَ عشرَ وحادى أحدَ عشرَ وكان القياس أن يقول : حادى عشر أحد عشر لأن حادى عشر وخامسَ عشر بمنزلة خامسَ وسادسَ ولكنه بنى حادى ضم إلى عشر بمنزلة حضرموت قال : تقول : حادى عشر فثبتيه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فإن قلت : حادى أحد عشر فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فإن بنيت حادى وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء إما واحدا . وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا ، لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا » .

وعقد في الانصاف ص ١٩٩ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون إلى أنه يجوز . . .

فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثةٌ وخامسٌ أربعةٌ . فإنَّ النحويين كانوا يقولون : هذا خامسٌ أربعةٌ عشر ، وهذه خامسةٌ أربع / عشرة ، ويقيسون هذا أجمع ، $\frac{2}{173}$ ، ويقولون : هذا رابعٌ ثلاثٌ عشرة ، إذا كنَّ نساءً ، فصرَّنَ به أربعةٌ عشر ، كما تقول : هذا رابعٌ ثلاث ، وخامسٌ أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين ^(١) ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ، وذلك لأنك إذا قلت : رابعٌ ثلاثةٌ فإنما تجربيه مجرى ضارب ونحوه ، لأنك كنت تقول : كانوا ثلاثة فربعهم ، وكانوا خمسة فسلسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ، لأنَّ الأصل : خامس عشر أربعة عشر .

والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « ونقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نساءً ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر » .

• • •

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبني فاعلاً من فعل نحو ذلك ، ورابع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبني فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأن معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضارب من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاعتلال في أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما يستخرج من أجل أنك تدفعه أن يبني فاعلاً من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبنوا فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللغتين أعني قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استغناءً ، واستغناءً بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من المصدر لما لم يحز أن تبني من اللغتين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطني فتنسب إلى المصدر ولو لزمه أن يبني فاعلاً من لغتين في رابع ثلاثة عشر لزمه ذلك في رابع أربعة عشر فإن قال : أنه يبني رابعاً من أربعة وحذف عشر استغناءً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر يبني رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استغناءً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة للفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) في الوجهين فن لفظة واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أبقرنا دليلاً على ما أنقروا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .

فإذا بلغت العشرين فما بعدها لم تَبْنِ منه فاعِلًا ، لَأَنَّهُ يَلْبَسُ بما قبله ، لَأَنَّهُ يَجِيءُ على لفظ العشرين ، والثلاثون على لفظ الثلاثة ، وهكذا إلى التسعين .

فإذا بلغت المائة قلت: كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تسعمائة فألفتهم . إذا أردت : (فعلتهم) ، وألفتهم . إذا أردت : (أفعلتهم) . كل ذلك يقال وجاء في الحديث «أول حى ألف مع رسول الله / صلى الله عليه وسلم - جهينة ، وقد ألفت معه بنو سليم بعد» .^٢
٤٦٤

قال بُجَيْرُ بْنُ زُهَيْرٍ :

صَبَحْنَاْهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَاقٍ^(١)
وبنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مُزَيْنَةُ .

= فأما قوله : إذا أردت بفعل الإسم جاز بناؤه وكان مناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يجوز فهذا تحكم بغير علة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذى على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم فى الاشتقاق وإنما يقع الفرق فى النية إذا نويت به الإسم ، ولم ترد إيقاع الفعل فأما فى لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضى الإسم » .

وانظر ابن عيش ج ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) فى نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ «ومن قبائل بنى طابخة بن إلياس بنو أد بن طابخة وهم بنو مر بن أد وعبد مناة ابن أد وضبة بن أد وعمرو بن أد وهم مزينة نسبوا إلى أمهم » .

وفى جمهرة أنساب العرب ص ٢٠١ «ولد عمرو بن أد عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها » وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠ .

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها فى فتح مكة ذكرها ابن هشام فى السيرة .

انظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صَبَحْنَاْهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَأَلْفٍ مِنْ بَنِي عُثَانَ وَاقٍ

هذا باب

ما يُضافُ إليه من العِدَّة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنه كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيِّدة . وذلك قولك : عندي ثلاثة أجمال ، وأربع أيتق ، وخمسة دراهم ، وثلاثة أنفوس .

فإن كان نعتاً قُبِحَ ذلك فيه ، إلّا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً مَوْقَعَه . وذلك قولك : عندي ثلاثة قرشيّين ، وأربعة كرام ، وخمسة ظرفاء^(١) . هذا قبيح حتّى تقول : ثلاثة رجال قرشيّين . وثلاثة رجال كرام ، ونحو ذلك . فأما المضارع للأسماء فنحو : جاعلي ثلاثة أمثالك ، وأربعة أشباه زيد . كما قال الله عز وجلّ . « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » وقد قرئ : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) . فهذه القراءة المختارة^(٢) عند أهل اللغة ، والتي بدأنا بها $\frac{٢}{١٦٥}$ حسنة جميلة .

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميّين لم يُلاحَظ العدد إلّا بحرف الإضافة ، وكان مجازةً التانيث ، لأنّ فعله وجمعه على ذلك ، إذ كان معناه الجماعة ، ألا ترى أنّك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؟ كما قال الله عز وجلّ عند ذكر الأصنام : (رَبُّ إِنْهُمْ أَضَلَّنَا كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ)^(٣) . وعلى هذا يُجمع ، كما تقول : حَمَام وحَمَامات ، وسرادق وسرادقات .

(١) فى سيويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تصيغ إليه الأسماء التى يبين بها العدد . . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهنا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلّا أن يضطر شاعر وهذا يدلّ على أن التانيث إذا قلت ثلاثة نساء تسمى إنما يحسن كونه وصف المذكر ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم فلما لم يقع إلّا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) » .

(٢) الأنعام : ١٦٥ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء والكمال ج ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتوئين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرئ : فى الشواد بتوئين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعرش الاتحاف ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْآدَمِيُّونَ فَإِنَّ الْمَذْكُورَ مِنْهُمْ يَجْرَى عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكِيرَ ، لِأَنَّهُ فَعُلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :
 هُمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْتَظِقُونَ ، فَلِلذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْتَظِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
 هُمُ الرِّجَالُ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا مَا يَعْقِلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هُمُ الرِّجَالُ . صَلَحَ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .
 فَأَمَّا (هُمْ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَصْغَفْتَ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثُ مِنَ
 الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثُ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ وَثَلَاثُ مِنَ الشَّاءِ ذَكَورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ هَذَا ^(١) ،
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : ذَكَورٌ بَعْدَ أَنْ أَجْرَيْتَ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثَ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَرْتَ الْإِبِلَ
 وَالْغَنَمَ قُلْتَ : أَبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ ذَكَورٍ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةُ ذَكَورٍ مِنَ الْإِبِلِ ^(٢)
 لِأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكِيرُ ؛ كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي
 ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ ، ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) ؛ لِأَنَّكَ أَجْرَيْتَ عَلَيْهِ التَّذْكِيرَ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ،
 ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدَهُ مَا تَقْنَى .

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ^(٤) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكِيرُ فَإِذَا عَنِيَتْ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « فَإِذَا جِئْتَ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبِينُ بِهَا الْعِدَّةُ أَجْرَيْتَ الْبَابَ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّطْلِيحِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ
 وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثُ شِئَاءٍ ذَكَورٌ ، وَلَهُ ثَلَاثُ مِنَ الشَّاءِ فَأَجْرَيْتَ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَسْلَمَ التَّأْنِيثَ وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى
 الْمَذْكَرِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ غَنَمٌ ذَكَورٌ فَالْغَنَمُ مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاءٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (هَذَا
 رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ إِسْمَانِ مُؤَنَّثَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مُؤَنَّثٌ
 الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى مَذْكَرٍ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةُ ذَكَورٍ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْ شَيْءًا مِنَ التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا ثَلَّثْتَ الْمَذْكَرَ
 ثُمَّ جِئْتَ بِالنَّصْرِ فَمِنْ الْإِبِلِ (لَا تَذْهَبُ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذَكَورٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبِيتُ الْهَاءِ) .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةُ أَشْخَصٍ وَإِنْ عَنِيَتْ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ إِسْمٌ مَذْكَرٌ .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عَنْدهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدَةٌ
 فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يُقَالُ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ لِلْبَيْنِ مِنَ النَّاسِ .
 وَقَالَ كَأَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ .

بالنفس المذكور. وعلى هذا تقول : عندى نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندى ثلاث أنفُس ، لأنها على اللفظ تصغرُ نَفْسَة . وعلى هذا قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ^(١)) وقال عز وجل : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ ^(٢)) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بَلَى قَدْ جَاءَكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا / وَأَسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ ^(٣)) على مخاطبة النفس ، $\frac{٢}{٤٦٧}$ وقال : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ^(٤)) .

وتقول : ثلاثة أفراس وثلاث أفراس ، لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى ^(٥) فأما قولك : هذه عين ^(٦) القوم وأنت تعنى الرجل بعينه ، فلأنك وضعت موضع العين بعينها ، فأقمته ذلك المقام . ولو سميت رجلا (عَيْنًا) لقلت فى تصغيره : عَيْنَيْن . فإنما هذا بمنزلة قولك للمرأة : ما أنتِ إلا رَجُلٌ ، وللرجل : ما أنتَ إلا مُرْثَةٌ ، لأنك تقصد قصد الشيء بعينه . ففس ما ورد عليك من هذا تُصَبِّ إن شاء الله .

فأما تسميتهم الرجلَ عَيْنَةً وأَذِينَةً فإنما سموا بهما بعد أن صرنا فى موضعهما : نولو سميت الرجل (أذنا) ، ثم صغرت لقلت : أذَيْن فاعلم .

(١) الفجر : ٢٧ .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) الزمر : ٥٩ فى شواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء الذى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهى قراءة أبى بكر الصديق وإبنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

(٤) آل عمران : ١٨٥ .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « وتقول : ثلاث أفراس إذا أردت المذكر ، لأن الفرس قد ألزموا التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم » .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالا لأن العين مؤنثة » .

وقال فى ص ١٣٧ : وإذا سميت رجلا بعين وأذن فحقيره بغير هاء وتدع الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذنته .

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالآلف والتاء حرّكت أوُسَطه^(١)، لتكون الحركة عَوْضاً من الهاء المحذوفة، وتكون فرقا / بين الاسم والنعت؛ وذلك قولك في طلحة: طَلَحَات، وفي جفنة: جَفَنَات، وفي صَحفة: صَحَفَات، وكذلك جميع هذا الباب.

قال الشاعر:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(٢)

وقال الآخر:

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنَسُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ «وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعها بالتاء وفتحت العين، وذلك قولك: قصعة وقصعات، وصحفة وصحفات، وجفنة وجفنتات، وشفرة وشفرات، وجرمة وجرمات».

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنتات مراد بها الجفان.

الغر: البيض، ويريد بياض الشحم. والأياف جمع قلة وأراد به الكثرة.

والبيت لحسان من قصيدة في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

(٣) روى بجر طلحة وبصبه - جعل ابن عصفور الجمر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه. وقال ابن بري: الأشبه عنى أن يخفّضه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أحن أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطليوسي أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قيل ذكر البيض وإرادة النكل.

طلحة الطلحات: أحد الأجناس المشهورين في الإسلام وإسه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خسة أجناس كل منهم طلحة، وقيل غير ذلك وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان: ولاية واسعة.

والبيت أول قصيدة لعبد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة أنظر الخزاعة ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ وسجع البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢.

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جمع مذكر سالما وفي الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١. واستدل البصريون لديهم بهذا البيت.

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

فإن كان الاسم على (فُعْلَة) ففيه ثلاثة أوجه ^(١) :

إن شئت قلت : فُعَلات ، وأُتبعَتِ الضمَّة الضمَّة ؛ كما أُتبعَتِ الفتحة الفتحة .

وإن شئت جمعته على فُعَلات ، فأبدلت من الضمة الفتحة لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلات ؛ كما تقول في عَصُد : عَصُد ؛ وفي رُسل : رُسل . قال

الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ^(٢)) . وواحدتها خُطوة . وقال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَانُ سَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْمَزَلِ ^(٣) /

٢
٤٦٩

ينشلون : رُكْبَاتنا ورُكْبَاتنا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (في

الظلمات ، والظلمات ، والظلمات ^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ هـ وأما ما كان فعلة فلأنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة وذلك قوله : رُكبة ورُكبات وغرفة وغرفات وجفرة . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : رُكبات وغرفات هـ .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرئ في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن . الإتحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سبأه الفتح في رُكباتنا . ويقول الأعلام : زعم بعض النحويين أنه جمع رُكبة على رُكب ثم جمع رُكبا على رُكبات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث رُكبات بالفتح ، كما يقولون ثلاث رُكبات بالضم والثلاثة إلى العشرة إنما تضاف إلى أدنى العدد . رُكباتنا : قاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازي .

يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسوقنا حتى بدت رُكباتنا .

ولم ينسب البيت لقاتل معين وهو في ابن عيش ج ٥ ص ٢٩ .

(٤) في الظلمات - بأداة التصريف في ثلاث آيات الأنعام : ٢٩ ، ١٢٢ ، والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر إتحاف فضله البشر ص ١٣٠ ، ٢٥٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواد ابن خالويه ج ٢ ص ٣٦ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فُعْلة) ففيه ثلاثة أوجه^(١).

أحدها : فُعْلات تُتبع الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فُعْلات . فتُبْدَل الفتحه من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فُعْلات ، وأسكنت ؛ كما قلت في إِيْل : إِيْل ، وفي فُعْذ : فُعْذ ؛ لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَة وسِرْرات ، وقربة وقَرِبات . فإن استثقلت قلت : سِدْرات وقَرِبات ، وفي الإسكان : سِدْرات ، وقَرِبات .

وأما النعوت فإنها لا تكون إلا ساكنة ، للفضل بين الاسم والنعوت^(٢) ؛ وذلك قولك : ضُخْمة ، وضُخْمت ، وعَبْلة ، وعَبَلْت ، وخَذَلْت ، وخَذَلْت .

وأما قولهم في بني أُمَيَّة الأصغر : العَبَلات - فإنما قصدوا إلى عِبْلة وهو اسم .

وأما قولهم في جمع رُبْعة : رُبْعَات - في قولهم : امرأة رُبْعة ، ورجل رُبْعة - فلأنه يَجْزِي عندهم مَجْزَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنث / والمذكر على لفظ واحد^(٣) . بمنزلة قولك : فرس ٢
٤٧٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنك إذا كسرتة على بناء أذى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قربات وسررات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قربات وسررات . . . »

ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقت الهاء للتأنيث كسر على فعال وذلك عيلة وعبال . . . وليس شيء من هذا يمتنع من التاء غير أنك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياء بلجات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة بلجة فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٩٥ .

فما تقدم يوضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الإسم دون الصفة ولكن السيوطي في الجمع ينسب إلى المبرد أنه يميز تحريك عين الصفة قياسا قال في ج ١ ص ٢٣ : وندر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة السياق المستطير بها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما ربة فإنهم يقولون : رجال ريمات ونسوة ريمات وذلك لأن أصل ربة اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث ، فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الإسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر » .

للذكر والأنثى^(١) كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكراً .
كما أنَّ رُبعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث . فبعير يقع عليهما^(٢) ومجازه
في الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يعجرى مَجْرَى رجل . وناقاة يعجرى مجرى امرأة .

وَأَنشَدْنِي الزِّيَادَى عَنِ الْأَصْمَعِيِّ لِأَعْرَابِيٍّ :

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدُنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَكَفُّ الْمِعْصَارِ^(٣)

وأما قولهم : شاة لَجْبة ، وشاء لَجَبَات - فزعم سيبويه . أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لَجْبة وَلَجْبة ،
وإنَّما قالوا : لَجَبَات على قولهم لَجْبة^(٤) .

= في مجالس ثعلب ص ٩٥ « ولم يحك القراء ولا الكسائي في ربة إلا الصريك وقال ابن الأعرابي رجال وبعات وربعات ..
وقال أبو العباس والذي سكن في وبعات جعله مرة على التثنية ومرة على الإسم » .
الربة : المربعة المخلق ليست بالطويلة ولا بالتقصيرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه في المذكر » .

(٢) في إصلاح المخلوق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الإنسان يكون للمذكر والمؤنث .. وكذلك تقول
للجمل : هذا بعير وللناقاة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرعتني بعير لي أي ناقاة وتقول : شربت من لبن بعيري أي من
لبن ناقتي » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت في مبادئ اللغة للأسكافي ص ١٤٣ وروايته : لَا تَشْتَرِي لَبَنَ .. وشرحه بقوله : يقول : لسان من أهل
البادية والناشئين للشقاوة فيكون سبوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذي يفرق فيه القمح وتعمل
منه المعصرة حتى تسيل سلاقتها .

المعصار : الذي يعمل فيه النخالة ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر - وانظر المختصص ج ٢ ص ١٨ والرواية هناك :
لا تشربا . وروى في نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لا تشتهي . وروى في الأغاني ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لَا نَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدُنَا مَاءُ الزَّبِيبِ وَنَاطِئُ الْمِعْصَارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لَا تَشْرَبِ مَاءَ الْقُلُوصِ وَعِنْدُنَا ..

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه لجبات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجة
فإنما جاءوا بالجمع عن هذا ، وانتفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بلى حرك ، لأنه لا يلتبس بالمذكر ، لأنه لا يكون إلا في الإناث . ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيباً^(١) .

وقد جاء في الأسماء بالإسكان في (فَعْلَة) . أنشدوا لذي الرمة :

.. / ورفَضَاتُ الهوى في المفاسل^(٢)

وهو جمع رَفَضَة .

٢
٤٧١

(١) أجاز المبرد تسكين العين في بليات ولم يقل ذلك في رباع وأجازه ثعلب كما ذكرنا في مجالسه وقال السيوطي في الجمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً وإن لم يسمع ووافقه ابن مالك .
(٢) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقاً وَرَفَضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ

قال ابن صفور : كان ينبغي أن يقول رفضات بالتحريك إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن وما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك في الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذي هو صفة .

الذكر بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : اسم لذكرته بقاى وبلسان ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر في القلب وقال : اجملنى على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشى وهو ما في البطن من سمى وكرش وغيرهما .

ورفضات الهوى : ما تفرق من هواها في قلبه .

خفوقاً : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورفضات الهوى مطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لذي الرمة من قصيدة في ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفي طبعة كبريج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٢ -

٤٢٤ وشواهد الشافية ص ١٢٨ - ١٣٢

۱- هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو
التي ياءتهن، وواوتهن لآمات

وذلك قولك في رَمِيَةٍ : رَمِيَات ، وفي غَزْوَةٍ : غَزَوَات ، وفي قَشْوَةٍ : قَشَوَات^(١) ، كما تقول في (فَعَلَةٍ) ؛ نحو : حَصَاةٌ وَقَتَاةٌ . حَصِيَّاتٌ وَقَشَوَاتٌ ؛ لِأَنَّكَ أَوْ حَذَفْتَ لَاتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ لِاتِقَسَ . بِفَعَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . فَجَرَى هَا هُنَا مَجْرَى غَزَوًا وَرَمِيًا ؛ لِأَنَّكَ أَوْ أَلْحَقْتَ أَلْفَ غِيَا وَأَلْفَ رَمَى أَلْفَ التَّنْثِيَةِ - لِزَمَكِ الْحَذْفُ لَاتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ فَالْتَبَسَ الْاِثْنَانُ بِالْوَاحِدِ ، فَكُنْتَ تَقُولُ لِلْاِثْنَيْنِ : غَزَا ، وَرَمَى . فَلَمَّا كَانَ هَذَا عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ لَمْ يُحَذَفْ .

فَأَمَّا مَا كَانَتْ الْيَأَى وَالْوَاوُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا^(١) .:

أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بيضة : بَيْضَات ، وفي جَوْزَة : جَوَازَات ، وفي لَوْزَة : لَوَازَات .

وَأَمَّا هَذِيلُ بْنُ مُدْرِكَةَ خَاصَّةً فَيَقُولُونَ : جَوَزَاتٌ ، وَبَيْضَاتٌ ، وَلَوَزَاتٌ / عَلَى مِنْهَاجِ غَيْرِ $\frac{2}{177}$ الْمُعْتَلِّ ، وَلَا يَقْبَلُونَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا أَلْفَا .

فيقال : أليس حق الولو والياء - إذا كانت كل واحدة منهما في موضع حركة - أن نُقلبَ ألنا إذا كان ما قبلها مفتوحاً ؟

فيقول من يحتجُ عنهم : إنما حُرِّكت هذه الياءُ وهذه الواوُ ، لأنَّ الباب وقع اسماً متحرِّكاً

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ «وبنات المياه والوالو بثلث المنزل تقول : ركوة وركاء وركوات ونشوة ونشأ ونشوات وغلوة وغلأ وغلوات وغلابة وغلبيات» .

الفتوة : فتنة من خوس تجميل المرأة فيها عطرها وحاجتها .
(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٩١ « وغير وعيرات حركوا الباء وأجمعوا فيها على لفظة هذيل لأنهم يقولون يفضات وجوزات » .

أَلَحِقَ الْمُعْتَلُّ بِالصَّحِيحِ ، لَثَلَا يَلْتَبِسُ [النَّعْتُ بِالْمَنْعُوتِ أَجْرَى هَذَا الْبَابُ فِي تَرْكِ الْقَلْبِ
مَجْرَى خَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ . لَثَلَا يَلْتَبِسُ^(١)] بِنَا أَصْلُهُ فَعَلَةٌ ، نَحْوُ : دَارَةٌ ، وَقَارَةٌ إِذَا قَلْتُ : دَارَاتُ ،
وَقَارَاتُ . فَصَحَّ هَذَا لِأَنَّ أَصْلَهُ السَّكُونُ ؛ كَمَا صَحَّ الْقَوْرُ ، وَالصَّبِيدُ ، وَعَوِيرٌ ، وَصِيدٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ
الْفِعْلِ (أَفْعَلٌ) .

* * *

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا مَضْمُومَ الْأَوَّلِ مِمَّا وَاوَهُ أَوْ يَأْوُهُ لَامٌ أَوْ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ فَلَهُ أَحْكَامُ
نَذَرُهَا مَفْسُورَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ^(٢) : نَحْوُ : غُدُوَّةٌ وَرُشُوَّةٌ - فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ : رُشُوتَاتُ ،
وَعُدُوتَاتُ . وَمِنْ قَالَ : ظُلُمَاتُ قَالَ : رُشُوتَاتُ وَعُدُوتَاتُ . وَمَنْ قَالَ : ظُلُمَاتٍ قَالَ : رُشُوتَاتُ ،
وَعُدُوتَاتُ .

وَمِنْ كَانَ يَقُولُ : رِشْوَةٌ فَيَكْسِرُ أَوَّلَهُ / وَيَقُولُ : غِدْوَةٌ^(٣) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ
مَا قَالُوا فِي سِيدِرَاتٍ ، وَكِسِرَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ ، فَتَاتِبَسُ بِنَاتُ الْوَاوِ بِبِنَاتِ الْيَاءِ .
وَلَكِنَّهُ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ ، وَيَفْتَحُ إِنْ شَاءَ ، فَيَقُولُ : رِشُوتَاتُ ، وَرِشُوتَاتُ .

وَكَذَلِكَ غُدُوَّةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا . وَمَنْ قَالَ : مُدْيَةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ جَمْعُهَا عَلَى مِنْهَاجِ قَوْلِهِ :
ظُلُمَاتُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْيَاءِ وَاوًا . وَلَكِنْ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ فَيَقُولُ : مُدْيَاتُ ، وَإِنْ شَاءَ فَتَفْتَحُ^(٤)
فَهَذَا الْعَارِضُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي بِنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَمَجْرَى الْبَابِ وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) تصحيح السيراق .

(٢) فِي سَبِيهِ ج ٢ ص ١٨٢ « وَبِنَاتِ الْوَاوِ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ قَالُوا : خَطْوَةٌ وَخَطُوتَاتُ وَخَطِيٌّ وَعُرْوَةٌ وَعُرُوتَاتُ وَعَرَى .
وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَدْعِي الْعَيْنَ مِنَ الضَّمَّةِ فِي فَعْلَةٍ وَيَقُولُ عُرُوتَاتُ وَخَطُوتَاتُ . »
« وَأَمَّا بِنَاتُ الْيَاءِ إِذَا كَسَرْتَ عَلَى بِنَاءِ الْأَكْثَرِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ بِنَاتِ الْوَاوِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَلِيَّةٌ وَكُلٌّ وَمَدْيَةٌ وَمَدَى وَزِيَّةٌ وَزِيٌّ
كَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بِالنَّاءِ فَيَحْكُمُوا الْعَيْنَ بِالضَّمَّةِ فَتَحِي . هَذِهِ الْيَاءُ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَلَمَّا ثَقُلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ تَرَكُوهُ وَاجْتَرَأُوا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ ،
وَمِنْ خَفَفَ قَالَ : كَلِيَّاتٍ وَمَدْيَاتٍ . »

(٣) تَضَمَّتْ غِدْوَةٌ فِي كَلَامِ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ فَلَمْ أَجِدْ ضَبْطَهَا بِكَسْرِ الْفَاءِ وَقَدْ تَكُونُ مَصْحُفَةً عَنْ غِدْوَةٍ فَالغِدْوَةُ بِشَكْلِ
وَقَرَأَ فِي السَّبْعَةِ بِاللَّتَيْنِ : ضَمُّ الْفَاءِ وَكُسْرُهَا .

(٤) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ١٧٦ « وَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ يَاءَ نَحْوِ كَلِيَّةٍ لَمْ يَجُزِ الْإِتْبَاعُ اتِّفَاقًا لِلثَّقَلِ ، وَأَمَّا الْفَتْحُ
فَالْمَبْرَدُ نَصٌّ عَلَى جَوَازِهِ ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ سَبِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . »

هذا باب

الجمع لما كان على ثلاثة أحرف

أما ما كان من غير المعتل على (فَعَلٍ) فَإِنَّ بابه في أدنى العدد أن يجمع على (أَفْعَلٍ) ؛ وذلك قولك : كلب وأكلب وفلّس وأفلس . فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلى «فَعَالٍ» ، أو (فُعُول) : وذلك / قولك : : كلاب ، وكعاب ، وفراخ ، وفروخ ، وفلوس . فهذا هو الباب^(١) .

فأما ما جاء على (أَفْعَالٍ) فنحو : فَرَدَ وفَرَاد ، وفَرَخَ وفَرَاخ^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

ماذا تَقُولُ لأَفْرَاخٍ بَدَى طَلَحٍ حُمُرِ الحَوَاصِلِ لَامَاءٍ وَلَا شَجَرٍ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ «أما ما كان من الأساء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تشره فإن تكسره أفعل وذلك قولك : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونمر وأنمر فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يمي على فعال وعلى (فعول) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبناك وأما الفعول فتسور ، وبطون وربما كانت فيه اللتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعب وفعول وفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ «واعلم أنه قد يمي في فعل أفعال مكان أفعل . . . وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : افراخ ، وأجداد ، وأفراخ ، وأجد عربية وهي الأصل ، وراد وأراد والرأد أصل الهجين » .
وانظر الكامل ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

* * *

وقد تناول فقد على بن حزمة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) للكامل هذه المسألة فقال : وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه ... وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فن ذلك كهف وأكهاف . وكف وأكفاف ، ولج وألج ، وقالوا : شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزيد . . . وقد جمعوا طرفا على أطراف . . . وجمعوا عينا على أعين ، وقينا وأقيان وقيون ، وطيرا وأطيار وطيور ، وسيرا وأسيارا وسيور ودينا وأديان ، وبيتا وأبيات وسيفا وأسيف وسيوف والشكل والجمع أشكال والخبر العالم والجمع أخبار وجمع عود أعواد وطود أطواد وبر وأبرار وغير وأعيار . . .

وقد غلط ابن حزمة بين الصحيح والمثل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما عقد له سيبويه نابا ج ٢ ص ١٨٤

(٣) ذو طلع : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الخطيب ثم قال ويروى بذي أمر وروى في الكامل بذي مرخ وقال عنه ياقوت هو واد وكذلك روى في مختارات الشجري ج ٣ ص ٨ والبيت مطلع أبيات يخاطب بها الخطيب سيدنا عمر وكان قد حبسه في هجاء الزبيرقان . أنظر الديوان ص ١٣ والخصائص ج ٣ ص ٥٩ ومجمع البلدان ج ٤ ص ٣٨ ج ٥ ص ١٠٣ .

وَزَنَدَ وَأَزْنَادٌ ؛ كما قال الشاعر :

وُجِدَتْ - إِذَا اضْطَلَّحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنَدَكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا^(١)

فمشتبه بغيره ، خارجٌ عن بابِهِ .

وكذلك ما كان على (فَعْلَةٌ) ؛ نحو : فَقَعَ وَفَقَعَةً ، وَجَبَ وَجِبَاءً^(٢) .

وكذلك ما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : حَجَلٌ وَحِجْلَان ، وَرَأَلٌ وَرِفْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَرَ وَظَهْرَان ، وَبَطَنَ وَبُطْنَان^(٣) .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجرىء على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوت إن شاء الله ؟

وما كان على (فُعْلٍ) فَإِنَّ أدنى العدد فيه (أَفْعَل) ؛ نحو : جَذَعَ وَأَجْدَاع ، وَعَدَلَ وَأَعْدَال ، وبِشَرَ وَأَبْآر^(٤) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زند على أزنَاد وقال الأعمى : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكه أن يكسر في القليل على أفعل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في المدح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلاً لكثرة خسيره .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فعلة ، كما كسر على فعال وفعلول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جب - ومم الكأأة الحمراء - وجبأة وفقع وفقعة وقعب وقعبة » .
الفقعة : البيشاء الرخوة من الكأأة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فُعْلَاناً وذلك قولك : ثُنب وثُنْبَان - والثنب : القدير ويطن ويطنان وظهر وظهران .

وقد يجيء على فُعْلَان وهو أَفْلَهَا - نحو حجل وحجلان ورأل ورفلان وجعش وجعشان وعيد وعيدان » .

الحجل : ذكر القتب . الرال : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فنحو بَرَّ وأَبَار » وفي إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البَرَّ وأجمع القليل أبؤر وأَبَار » وفي المحصن ج ١ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهزئة فيقول : أَبَار » .

فلذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ^(١) ؛ نحو : لَيْسَ وَلُصُوصٌ ، وَجَذَعٌ وَجُنُوعٌ ،
وَحِمْلٌ وَحُمُولٌ . وقد نجى على (فِعَال) ^(٢) ، لأنها أخت (فُعُول) ؛ نحو : بشار ، وذئب .

/ وأما ما يجى على (أَفْعَل) ^(٣) ؛ نحو : ذنب وأذؤب ، فداخل على باب (فَعْل) . وهو نظير $\frac{2}{170}$
ما جاء من (فعل) على أفعال .

وكذلك ذؤبان ^(٤) . إنما هو بمنزلة ظهران .

وقولك : حِئْلٌ وحِئْلَةٌ ^(٥) . إنما هو بمنزلة فِقْعَةٌ . كلُّ ذلك خارج عن بابهِ .

وما كان من هذا على (فُعْلٍ) فآدنى العدد فيه (أَفْعَال) ^(٦) ، وذلك نحو : قُفْلٌ وأَقْفَالٌ ،
وَجُنْدٌ وأَجْنَادٌ ، وَجَحْرٌ وأَجْحَارٌ ؛ كما قال :

كِرَامٌ حِينَ تَنْكَفِتُ الْأَفْأَى إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ ^(٧)

فلذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنُودٌ ، وَخُرُوجٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر
على أفعال ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فُعُول وفعَال وفَعُول فيه أكثر فن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل
وأعدال وعول وجذع وأجذاع وجذوع وعرق وأعراق وعروق وعق وأعلاق وعلوق » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعَال فتحو بُرٌ وأَبَارٌ وبتار وذئب وذئاب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وربما بُنى على فعل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذنب وأذؤب وقطع وأقطع
وجرو وأجر وقالوا جراء ، كما قالوا ذئب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعال ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا في الذئب : ذؤبان جملوه كئيب وثئبان » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قردة وحمل وحيلة » الحمل : ولد الضب حين يفرج
من بيضته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال
وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فُعُول وفعَال وفَعُول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد
وبرج وأبرج وبرز وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أقراد ، وأما أفعال فقولهم :
جند وأجناد وجناد ، وقرط وأقراط وقرط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جمع جحر على أجحار .

انكفت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شيبة بالثلج . يعنى أنهم كرام
إذا أُجلب الزمان واشتد البرد .
ولم ينسب لقاتل معين .

والمضعف يجئ على (فعل) (١) ، لأنهم يكرهون التضعيف والضم ، وذلك قولك : خُفَّ
وخِيفَ ، وقُفَّ وقُفِّفَ . وأما ما جاء منه مثل جُحِرَ وجَحِرَ ، وَحُبَّ وَحِبَّة (٢) - فبمنزلة فَتَعَة
في بابهِ ، وَحِمْلة في بابهِ . وسنذكر كلَّ ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أضله إن شاء الله .

أما ما كان من (فعل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أريد أدنى العدد جمع على (أفعال) (٣)
كراهية للضم في الواو والياء أو قلت / (أفعل) وذلك قولك : ثوب وأثواب ، وسوط وأسواط
والياء نحو : بَيْت وأبيات ، وشَيْخ وأشْيَاح ، وقَيْد وأقياد .

فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فعل) كراهية لـ (فُعول) من أجل الضمة
والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سَوَط وسيطات وَحَوَّض وحِياض ، وَثُوب وثياب .

وكانت بنات الياء على (فُعول) ؛ لثلاثا تلتبس إحدهما بالآخرى ، وكانت الضمة مع
الياء أخف ؛ وذلك قولك : بَيْت وبُيوت ، وشَيْخ وشُيوخ ، وقَيْد وقُيود .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعال في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش
وأقفاف وقفاف وأغفاف وخفاف » . التفت : جبل غير أنه ليس بطويل في السواء فيه إشراف على ما حوله وقد يكون فيه
رياض وقيمان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيئ إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأججار وججرة . . ونظيره
من المضاعف حب وأحاب وحببة نحو قلب وأقلب وقلبة وخرج وخرجة ولم يقلوا إخراج » . الحب : الحرة أو الضخمة
منها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فأنك إذا كسرت على بناء
أدنى العدد كسرت على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس .

وإنما منهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا في ذلك نظائر من
غير المثل نحو : أفراخ وأفراد ورغف وأرفاغ . فلما كان غير المثل يبنى على هذا البناء كان هذا عنهم أولى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فعال) ، وذلك قولك : سياط وثياب وقياس ،
تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على (فعال) . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت
متصنة من غير المثل .

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فإنك إذا بنيت بناء أدنى العدد بنيت على (أفعال) وذلك قولك : بيت وأبيات
وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشْيَاح وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » وقال في ص ١٨٦ :

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيت على (فُعول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقيود وذلك لأن فعولا
وفعلا كانا شريكين في فعل . . . »

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي عَيْنٍ : أَغَيْنَ (١) فَلِإِنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ - مِثْلَ كَلَبَ وَأَكَلَبَ - وَأَعْيَانٌ عَلَى
البَابِ (٢) كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّمَا أَغْسَدُوْهُ عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ (٣)

وَقَالَ الْآخَرُ :

فَقَدْ أَرُوْهُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمْلِنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانٍ (٤)

وَإِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازٍ أَنْ يَقُولَ فِي جَمِيعِ هَذَا (أَفْعُلُ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

/ • لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسْتُ أَهْوِيًّا (٥) •

وَمَا كَانَ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّ بَابَ جَمْعِهِ (أَفْعَالٌ) (٦) ؛ نَحْوُ : جَمْلٌ وَأَجْمَالٌ
وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَقَدْ بَنَوْهُ عَلَى الْأَصْلِ قَالُوا : « أَعَيْنَ » .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَقَالُوا : « أَعْيَانٌ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيحُهُ ج ٢ ص ١٨٦

الْمُفَاضَةُ : الدَّرَجُ السَّابِقَةُ ، الدِّلَاصُ : الدَّمُوعُ الصَّغِيْلَةُ الْبَرَّاقَةُ . شَبَّهَ حَلْقَهَا فِي الدَّقَّةِ وَالزَّرْقَةِ وَتَقَارُبَ السَّرْدِ بِمِیُونِ جَرَادٍ
نَظَّمَ بِعَضِهِ إِلَى بَعْضٍ .

وَنَسَبَهُ فِي السَّانِ (عَيْنَ) إِلَى يَزِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَدَّانِ وَلَمْ يَنْسَبْ فِي سَبِيحِهِ وَانْتَهَرَ الْمُنْصِفُ ج ٣ ص ٢١ ، ٥١ وَالمُخَصَّصُ ج ١٦
ص ١٨٥ وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٣٢ .

(٤) فِي الْمُنْصِفِ ج ٣ ص ٥١ : أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ :

إِمَّا تَرَى شَمِطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ مِنْ يَعْدِ أَسَوْدَ دَاحِيِ اللَّوْنِ فَيَنَانِ

فَقَدْ أَرُوْهُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ يَمْلِنُ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ أَبُو زَيْدٌ فِي التَّوَادِرِ ص ٢٢ وَنَسَبَهَا إِلَى رُوِيٍّ بْنِ شَرِيكَ الضَّمِيِّ .

(٥) تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٢٩

(٦) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٧٧ « وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ (فَعَلًا) فَإِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَهُ لَأَدْنَى الْعَدَدِ بَنِيْتَهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)
وَذَلِكَ قَوْلُكَ جَمْلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجِبِلٌّ وَأَجْبَالٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ . فَإِذَا جَاوَزُوا بِهِ أَدْنَى الْعَدَدِ فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى فَعَالٍ وَفَعُولٍ » .

• آسَادُ غَيْبِلٍ حِينَ لَا مَنَاصِرَ ^(١) •

فهذا باب جمعه ،وقد يعى على (فُعُول) ؛ نحو : أَسُود ، وكذلك فَعَل ؛ نحو : جَمَالَ ،
ويجىء على (فَعْلَان) ؛ نحو : خَرَّبَ وَخَرَّبَان ^(٢) ؛ وعلى (أَفْعُل) ^(٣) ؛ نحو : أَجْبُلُ وَأَزْمُن . قال
الشاعر :

إِنِّى لَأَكْنِى بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْبُلِهَا وَيَا مَهْ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرِ وَاْدِيَا ^(٤)
وقال الآخر :

أَمَنْزَلَتْنِى مِى سَلَامٍ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ ، رَوَاجِعُ ^(٥)
فيخرج إلى ضُرُوب من الجمع منها (فَعْلَان) كقولك : حَمَلٌ وَحُمْلَان . وكذلك (فَعْلَان)
كقولك : وَرَلٌ وَوَرْلَان ^(٦) .
فإنما البابُ والأصلُ فما صدرنا به .

وكذلك (فَيْلٌ) بابيه (أَفْعَال) ^(٧) . لَأَنَّهُ كَفَعَلَ فِي الْوِزْنِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي حَرَكَةِ الثَّانِي ؛نحو :
كَيْفَ وَأَكْثَافٌ ، وَفَخَذَ وَأَفْخَاذٌ /وكَيْدٌ وَأَكْبَادٌ .

٢
٤٧٨

(١) نسب إلى سيدنا علي كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقيله :

لَأُصْبِحَنَّ الْعَاصُ وَابْنُ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدَى النَّوَاصِي
مُسْتَحْقِقِينَ حَلَقَ الدَّسَدَلِاسِ قَدْ جَنَّبُوا الذَّخِيلَ مَعَ الْقَلَاصِ

انظر شواهد الكشف الشيخ عليان ص ٦٦ ونجب ص ١٥٩

(٢) الحرب : ذكر الخبرى . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شبهوا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن وأزمِن . ثم ذكر البيت .
وقال الشيخ المرصني أن الشعر لأعرابي وذكر بقيقته .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦ .

(٥) ذكره في الكامل أيضاً ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يعى ، إذا جاوزوا به أدنى البدء على (فَعْلَان) و (فَعْلَان) فأما فَعْلَان فنحو خربان ،
وبرقان ، وورلان . وأما فَعْلَان فنحو حملان ، وسلطان ، وانظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورل : دابة على خلقه الغضب .
انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فلإنما تكسره من أبنية أدنى البدء على (أفعال) ،
وذلك نحو : كُتِفَ وأَكْثَفَ ، وكَبِدَ وأَكْبَدَ ، وفَخَذَ وأَفْخَذَ ، ونَمِرَ وأَمَارَ وقلما يجاوزون به لأن هذا البناء نحو كُتِفَ أقل
من فَعْل بكثير ، كما أن فعلا أقل من فَعْل » .

وتخرج إلى (فعل) ^(١) ؛ نحو : كُبود ، وكُروش . وهو أَقلُّ من (فعل) فالأصل ألزم .

ويكون كذلك (فعل) ^(٢) ؛ نحو : عَضُد وأَعْضاد ، وَعَجَز وأَعْجَاز ، ويخرج إلى (فعال) ؛
نحو رَجُلٌ وِرْجَالٌ وَسَبْعٌ وَسَبَاعٌ ^(٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم في أدنى العدد : رَجْلة ^(٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطًا .

ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أرجال ، وفي سَبْع : أسباع لأنه الأصل .

وقد يكون البناء في الأصل للأقل فيشركه فيه الأكثر ؛ كما تقول : أَرسان ، وأَقْتاب ^(٥) .
فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيشركه الأقل ؛ كما تقول : شُسوع ^(٦) ، وسَبَاع ، فيكون لكل
الأعداد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : انشور ، والوعول ، شبهوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما
وذلك قولك : عجز وأعجَاز وعضد وأعضاد » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استفتوا بها عن أرجال » في المصباح : وقد جمع قليلا على
رجلة وزان تمره حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأه جمع كره .
في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأه جمع كره » .

وقال : وحكي أبو زبده في جمعه : رجلة (بكسر الجيم) وهو أيضا اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجسوع .
وذهب أبو العباس إلى أن رجلة تخفف عنه » .

وإن أراد أبي العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيبنى به
ما على ذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقْتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الألف والأرَاد » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القرعة فاستفتى بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شسوع فاستفتوا بها عن أشماع وقالوا :
ثلاثة قروء فاستفتوا بها عن ثلاثة أقرؤ » .

الشع : أحد سيور النمل ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النمل المشدود في الزمام
(من اللسان) وانتظر التفصيل ج ٤ ص ١١٣ .

وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

وإنما اختلف الجمعُ لأنَّها أسماءٌ ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها ،
 ٢
 إِلَّا أَنَا ذَكَرْنَا الْبَابَ لِلدَّلِّ عَلَى مَا يِلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِ مَا فَارَقَهَا . ٤٧٩

ويكون على (فَعَلٍ) فيلزمه (أَفْعَالٌ) ، لأنَّه في الوزن بمنزلة ما قَبْلَهُ وإن اختلفت الحركات ؛
 وذلك قوله : ضِلَعٌ وَأَضْلَاعٌ ، وَعِنَبٌ وَأَعْنَابٌ . وهذا قليل جداً^(١) .

وقد خرج إلى (فُعُولٍ) ، كما قالوا : أَسُودَ ، وَغَمُورٌ ؛ وذلك قولك : ضِلَعٌ وَضُلُوعٌ .

ويكون على (أَفْعُلٍ) ، كما جاء : أَزْمَنَ ، وَأَجْبَلُ ، وذلك قولك : أَضْلَعُ^(٢) .

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فُعُلٍ) فَإِنَّهُ ثَمَّا يِلْزَمُهُ (أَفْعَالٌ)^(٣) ، وَلَا يَكَادُ يَجَاوِزُهَا ؛ وذلك قولك :
 عَنَقٌ وَأَعْنَاقٌ ، وَطُنْبٌ وَأَطْنَابٌ ، وَأُذُنٌ وَأَذَانٌ .

وقد يجيء من الأبنية المتحرَّكة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على (فُعُلٍ) «ذلك قولك : فرس
 وَرَدٌ ، وَخَيْلٌ وَوَرْدٌ ، وَرَجُلٌ تُطَوِّقُومُ تُطُ^(٤)» وتقول : سَقَفٌ وَسُقُفٌ وَإِنْ شِئْتَ حَرَكْتَ ؛ كَمَا قَالَ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْيُوتَهُمْ سُقُفًا)^(٥) . وقالوا : رَهَنٌ وَرُهْنٌ^(٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقلّ وذلك قولك :
 قِعْ وَأَنْعَاقٌ ومعنى وأماء ، وعنب وأعناب ، وضلع وأضلاع ، وأرم وأآرم » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبهها بالأزمن »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو
 قولك : عَنَقٌ وَأَعْنَاقٌ ، وَطُنْبٌ وَأَطْنَابٌ ، وَأُذُنٌ وَأَذَانٌ « الطنب : حبل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رَجُلٌ كَثٌ وَقَوْمٌ كَثٌ وقالوا : ثُطٌ وَثُطٌ وَجَوْنٌ
 وَجَوْنٌ وقالوا : سَهْمٌ حَشْرٌ وَأَسْهَمٌ حَشْرٌ وسمعتنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد
 وخيل ورد » .

الورد من الخيل ، بين الكيت والأشقر - والثلث - هو البلى لاشمر على عارضيه .

(٥) الزخرف : ٣٣ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها (قَرَّمَنْ مَقْبُوضَةٌ) ويقول: لا أعرف الرِّهَانُ إِلَّا في الخيل ، وقد قرأ غيره (قَرِمَانٌ مَقْبُوضَةٌ)^(١) . ومن كلام العرب المأثور : غَلِقَتْ الرِّهَانُ بما فيها^(٢) .

وقالوا : أُسِدُّ ونُمِرُ/ ، قال الشاعر :

* فيها عيائيلُ أُسُودٌ ونُمِرٌ^(٣) *

فأما (فُيِّل) فلم يأت منه إِلَّا القليل . قالوا : لِئَلْ وآبَال ، وإِطْل وآطال^(٤) .

فهذا حكم المتحرّكة من الثلاثة إِلَّا (فُعلا) فَإِنَّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحرّكات [وأَنَّهُ ما عدل عن فاعل فإليه يُعدل ، فله نَحْو آخر .

فأما غير هذا من الأبنية ، نحو : (فُيِّل) فَإِنَّه ليس في شيء من الكلام . وكذلك (فُيِّل) لا يكون في الأسماء ، إِنما هو بناء مختصّ به الفِعل الذي لم يُسمّ فاعله نحو : ضُرِبَ وقُتِلَ . إِلَّا أَنْ تكون ساكن الوسط ؛ نحو : رُدُّ ، وقِيْلَ . فهو بمنزلة كُرٌّ ، وفِيْلَ . وما أشبه ذلك .

(١) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فرهن بضم الراء والماء سبعة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير (شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفيع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرى في الشواذ فرهن بضم الراء وسكون الماء (ابن خالوية ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥) .

(٢) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص .
وفي اللسان : غلق الرهن ينلق غلوقا إذا لم يوجد له تخلص وبقي في يد المرتين لا يقدر راحته على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الرهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتين الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفي الحديث : لا ينلق الرهن .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في أمر لا يوجب انتياضا منه .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر .
واستشهد به الرضي في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائل فلم يمتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواريص .

اسود بالجذر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .

والرجز لحكيم بن ممية ، وارجز اسلامي معاصر للمعجاج .

وصفت قتاة نبئت في موضع مخوف بالجبال والشجر .

وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الحاصرة .

فَأَمَّا (فُعَلَ) فَإِنَّ جمعه اللازم له (فُعْلان)^(١) ؛ وذلك قولك : ضَرَدَ ، وصِرْدَان ، ونُغِرَ ونِغِرَان ، وجُعَلَ وجِعْلان . هذا بابيه .

وقد جاء منه شيء على (أَفْعَال) . شبه بسائر المتحرّكات من الثلاثة ، وذلك رُبِعٌ وأَرْبَاعٌ ، وهُبِعٌ وأَهْبَاعٌ^(٢) . فهذا الذى ذكرت لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشيء لبابه إذ كان مجازؤه مجاز الأسماء ، وكانت الأسماء / على ضروب من الأبنية .

٢
٤٨١

وأما ما كان من المعتل متحرّكا ، نحو : باب ، ودار ، وقاع ، وتاج — فإن أدنى العدد فى ذلك أن تقول فيه : (أَفْعَال)^(٣) نحو : باب وأبواب ، وتاج وأتّواج ، وجار وأجوار ، وقاع وأقواع . فأما دار فإنهم استغنوا بقولهم : أدور [عن أن يقولوا : أفعال]^(٤) لأنهما لأدنى العدد والمؤنث يقع على هذا الوزن فى الجمع^(٥) ، ألا تراهم قالوا : ذِراع وأذرع ، وكُرَاع وأكُرُع ، وشِمَال

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإن العرب تكسره على فعلان . وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا فلم يجاوزوه فى القليل والكثير وذلك قولك : صرد وصردان ، ونغر ونغران ، وجعل وجعلان ، وغرز وغزان » .

الصرد طائر فوق العصفور ؛ وقيل هو طائر أبقع ضخم الرأس نصفه أبيض ونصفه أسود ضخم المنقار . والجعل : دويبة . النغر : طائر كالعصفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد أجزت العرب شيئا منه بجري فعل هو قولهم ربع وأرباع ورطب وأرطاب كقولك : جعل وأجبال » .

الربع : الفصل تنتج فى الربيع وهو أول التّاج .

الحج : الفصل تنتج فى آخر التّاج . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وأما ما كان (فعلا) فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك نحو قاع ، وأقواع ، وتاج ، وأتّواج ، وجار وأجوار » .

(٤) تصحيح السيراقى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٧ « وما كان مؤنثا من فعل من هذا الباب فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك دار ودور ، وساق وأسواق ، وتار ، وأنوار ، وهذا قول يونس ونظته إنما جاء على نظائره فى الكلام نحو : جعل وأجمل ، وزمن وأزمن ، وعصا وأعصى فلو كان هذا إنما هو للتأنيث لما قالوا : رحى وأرحاء وفى قفا وأقفا من قول من أنث القفا ، وفى قدم أقدام ولما قالوا : غنم وأغانم » .

وَأَشْمَلُ ، وَلِسَانُ وَاللُّسْنُ . ومن ذَكَرَ اللسان قال : أَلْسِنَةٌ ، ومن أَذْهَبَهَا قال : أَلْسُنٌ ^(١) وكذلك نار وأَنْزُورُ ، قال الشاعر :

فَلَمَّا فَقَدْتُ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأَطْفَيْتُ مَصَابِيحُ شَبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْزُورُ ^(٢)

فإذا جاوزت أدنى العدد فإنَّ بابَه (فُعْلان) ^(٣) ؛ وذلك قولك : نارونيران ، وقاع وقيعان ، وقاج وتيجان . فهذا الأصل ، وما دخل بَعْدُ فعلى جهة التشبيه الذى وصفت لك .

وأما قولهم : الفُلُكُ للواحد والفُلُكُ للجميع ^(٤) فإنه ليس من قولهم : شُكَايَ واحدة وشُكَايَ كثير ^(٥) ، وبُهِمَى واحدة وبُهِمَى كثير ^(٦) . ولكنهم يجمعون ما كان على (فُعْل) كما يجمعون ما كان على (فَعْل) لكثرة اشتراكهما / ألا تراهم يقوَّان : قُلْفَةً ، وقُلْفَةً ، وِصْلَةً وِصْلَةً . ويلتقيان فى أمور كثيرة .

فمن قال : فى أسَد ، آساد ، قال فى فُلُك : أَفْلاك ؛ كما تقول فى قُفْل : أَقْفَال .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وأما من أنش اللسان فهو يقول : السن ومن ذكر قال ألسنة وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عتوا الأكثر ، كما فعل ذلك بالألف والأرجل وقالوا شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التى فيها فقالوا شمالا . . . »

وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، ج ٨ ص ٢١٣ .

(٢) استشهد به فى المختص ج ١ ص ٥٣ ، ج ١٧ ص ٣ على ابدال الواو للمضمومة هزة فى (أنزور) .

والبيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المعروفة وقد ذكرت فى الخزانة فى مواضع متفرقة أنظر ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٤ ج ٣ ص ٣١٢ ج ٤ ص ٥٥٢ والديوان ص ٨٤ - ٩٥ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرت على (فعلان) وذلك نحو جيران ، وقيعان ، وتيجان وساج وسيجان ونظير ذلك من غير المختل شيت وشيتان ، وخريان ، وشله قى وفيتان ولم يكونوا يقولوا : فعول كراهية الضمة فى الواو مع الواو التى بعدها والضمة التى قبلها وجعلوا البناء على (فعلان) وقل فيه (الفعال) لأنهم أنزموه (فعلان) فجعلوه بدلا من الفعال . . . »

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد كسر حرف منه على (فعل) ، كما كسر عليه (فعل) وذلك قولك للواحدة هو الفلُك فذكر ولجميع هى الفلُك وقال الله عز وجل (فى الفلُك المشحون) فلما جمع قال (والفلُك التى تجرى فى البحر) » .

(٥) شكاي : ثبت دقيق .

(٦) ثبت تجده به الغم وجدا شديدا ما دام أخضر .

ومن قال في أسد : أسد ، لزمه أن يقول في جمع فُلُك : فُلُك . ونظير هذا مما عدده أربعة
أخرف قولك : دِلاص للواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للواحد وهِجان للجمع^(١) وذلك لأنه إذا
قال في جمع فِئيل : (أَفْعِلَة) قال في جمع فِعال (أَفْعِلَة) ، نحو : رَئِيف وأَرْغِفَة ، وَجَرِيب
وَأَجْرِبَة . فيقول على هذا : مِدَاد وأَمِدَّة ، وَزِمَام وَأَزِمَّة ، وَعِقَال وَأَعْقَلَة .

فإذا قال في فِئيل : (فِعال) - نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف - لزمه أن يقول في
دِلاص : دِلاص ، وفي هِجان ، هِجان ، إذا أراد الجمع . ويدلُّك على أنه ليس كمثِّل شكاعى
واحدة وشكاعى جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان^(٢) . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهُمَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا^(٣)

(١) سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هِجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا هاجنا ،
كما يوافق في الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يحملون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هِجانن .
وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كتولم : هِجن .
ويدل على أن دلاصا وهِجانا جمع لدلاص وهِجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هِجانان ودلاصان فالثنائية دليل
في هذا النحو » .

درع دلاص : لينة بركة . الهِجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيويه بالثنائية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعي وفي سيويه ج ٢ ص
٢٠٢ « قالوا : أبلان » وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنب وقوم أجنب » .

(٣) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب :
أنهم يحملون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البندادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد في البيت الجمع . وقال السيرافي : هو في البيت جمع وتبته
ابن جني في سر الصناعة وأما جموده جسم لأجل (من) التبعية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال لبيد :

هُمْ قَوِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شِمَائِلَ بَدَلُوهُمَا مِنْ شِمَالِي

وأجاز أبو علي في الإيضاح أن يكون ما في البيت مفردا وجمعا وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ
أن يكون المعنى وما لومي أخى من طبعي فلذلك لم يجعله نصا في الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد يوفى في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والخزائن ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ ، وأمال النقال ج ٣ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

وانظر شواهد الشافية ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشرح مقط الزند ص ٥٤٥ .

وأخطأ ابن سيده في نسبة البيت إلى الأسود بن عبد يغوث وقد رد عليه الشنيطي .

يريد : من شاملي . فجمع فعلا على فعال . وقال الآخر :

أَبَى الشُّمُّ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيْعِي وَأَنْ لَيْسَ لِهَٰذِهِ الْخَنَا مِنْ شَمَالِيَا^(١)
/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

واعلم أَنَّ هذه المخلوقات أَجْنَسٌ ، وبابها أَلَّا يَكُونَ بَيْنَ واحدها وجمعها إِلَّا الهاء^(٢) ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وَبُرٌّ ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ وَحَصَاةٌ وَحَصَى ، وكذلك سَمَكَةٌ وَسَمَكٌ ، وبَقَرَةٌ وَبَقَرٌ ، وَطَلْحَةٌ وَطَلْحٌ ، وشَجَرَةٌ وشَجَرٌ ، وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ .

فإن كان مما يعملها الناس لم يَجْرِ هذا المجْرَى ، لا يقع مِثْلُ هذا في جَفْنَةٍ ، وصَحْفَةٍ ، وقِصْعَةٍ .

وقد يقولون في مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٌ ، وَدُرَةٍ وَدُرٌّ : سِدْرٌ وَدُرٌّ . فالباب ما ذكرت لك . ولكن شَبَّهَ للوزن بظلمة وظَلَمٌ ، وَكِسْرَةٌ وَكِسَرٌ . قال الشاعر :

كَانَهَا دُرَّةٌ مَنَعَمَسَةً فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَّرَا^(٣)

(١) الكريمة : أخرج إخراج المصادر وعلى ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة . الخنا : الفحش من الكلام وفي كتاب المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراه فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الحجة لذلك في كتابه المقصور والممدود ولعل له فيه حجة لانتمائها وسماها دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها .

وحكى غير الفراه خنايخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالألف » .
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة في الحماة ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ ومهذب الأغاني ج ٢ ص ٨٧ وذكرها في موضعين من الكامل ج ٢ ص ٢٣٢ ج ٨ ص ٢٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحداً يقع للجميع ..
فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو نحو طلح والواحدة طلحة ، وتمر والوحدة تمر ونخل ونخلة وحضر وحضرة فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالياء وإذا أردت الكثير صرت إلى الإسم الذى يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر . . . وقال في ص ١٨٤ « وعلى ذلك من المضاعف درة ودرات وقد قالوا درر فكسروا الإسم على فعل ، كما كسروا سدرة على سدر » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حقيقته ، ودخل حقيقته على معاوية فقال له : أتعبد يا شيخ فقال له : وكيف يقدم من جده بالباب ، فقال له معاوية : لعلك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سته فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تومة وتوم^(١) ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيُهْبُ سَاعَةً^(٢)

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :
جَعْنَةُ وَجَعْنُ^(٣) ، وَخِمْمَةٌ وَخِمْمُ^(٤) ، وَقَلْقَلَةٌ وَقَلْقَلُ^(٥) .

وفي الزوائد ٤ نحو : شَعْبَةٌ وَشَعِير ، وَقَبِيلَةٌ وَقَبِيل ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل
على كثير .

٢
٤٨٤

• وانظر الخزائن ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمال ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعرين ص ٦-٧ .
وليس في رواية « المعرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في (ألف باء) للجوى ج ٢ ص ٨٨ ، وحجاسة البحرى ص
٣٢٢ ، وأمال المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا :
تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .
وفي اللسان : التومة اللؤلؤة وقال الجوهري : حبة تعمل من الفضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة اللؤلؤ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .
الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن له . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، سب مضاعف لازم جاء من باب نصر
على خلاف القياس .

والبيت للقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١-٤٢ .
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزائن ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .
(٣) في اللسان : الجعنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جعْن . ومنهم من يقول للواحد جعْن والجمع الجمائن .
(٤) في اللسان : الخمخم بالكسر : ثبات تلف حبه الإبل قال عنتره .

ما راغنى إلّا حُمُولَةً أَهْلَهَا وَسَطَ الدِّيارِ تَسْفَحُ حَبَّ الْخِمْمِ
ويقال هو بالخاء وقال أبو حنيفة : الخمخم والحمخم واحد .
(٥) شجر أو نبت له حب أسود .

هذا باب

ما يُجمع مائة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أدنى العدد (أَفْعِلَة)^(١) وذلك قولك : قَفِيزَ وقَفِيزَة .
وجريب وأَجْرِبَة ، ورغيف وأَرْغِفَة . فإذا جاوزت أدنى العدد فإنه يجرى على (فُعْل) وعلى (فُعْلَان)^(٢)
نحو : قضيب وقُضِب . ورغيف ورُغِف ، وكثيب وكُتِب . ويقال أيضا : رُغِفَان وكُثِبَان
وقُضِبَان فهذا بابُه .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أَفْعِلَاء) ؛ نحو : نَصِيب وأنصِيباء ، وصديق وأَصْدِيقَاء ؛
لأنه يجرى مَنْجَرَى الأسماء ، وخميس وأخمساء .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجرى على (أَفْعِلَاء)^(٣) أيضا ؛ كراهية أَنْ تَعْتَوِر

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فَعِيلًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التي فيها مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (ضال) و (فعال) لذلك . وهو بعد في الزنة والتحريك والسكون مثلهما ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكثيب وأكثبة . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأَرْغِفَة ، ورغِفَان ، وجربَان ، وكثيبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم :
رغيف ورغِف ، وقليب وقلب ، وكثيب وكُتِب ، وأمِيل وأَمِل ، وعصيب وعَصِب ، وعسيب وعَسِب ، وعسيبان ، وصليب
وصَلِبَان ووصلب . »

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصِيباء وخميس وأخمساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٣١

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : في التضعيف كما قالوا في الجريب وقالوا حريز وأحزة وحزان وقال بعضهم :
حزان ، كما قالوا : ظلمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قليب وأقْلِبَة وقلب . » .

وقال في ص ٢٠٧ « عن تكسير الصفات » أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك
شديد وشداد ، وحليد وحلداد .

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولييب وألباء ، وشحج وأشحاء وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان ما يكسر عليه فعيل
كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعله نحو أشعة كما كسروه على أفلاء . . وكما جاز أفلاء جاز أفعله . .
نحو أشعة . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ .

الحركاتُ حروفَ اللين ، أو يذهب التشديد فيها فيضعاف/ الحرف وإنما وقع الإدغام
٤٨٥ تخفيفا .

فالمضاعف نحو : شديد وأشداء ، وعزيز وأعزاء ، وحديد وأجداء ، من قولك : هذا رجل
حديد .

ويكون الوصف في ذلك كالاسم .

وأما ذوات الواو والياء فنحو : نبي وأنبياء ، وشقي وأشقياء ، وغني وأغنياء ، وتقي وأتقياء^(١)
ومن قال : (نبيء) فاعلم قال : نبشاء ؛ لأنَّ (فَعِيلًا) إذا كان نعتا فمن أبواب جمعه
فَعَلَاءٌ ، نحو : كريم وكُرَمَاء ، وظريف وظُرَفَاء ، وجليس وجَلَسَاء . قال الشاعر :

يا خَتَمَ النَّبِئَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هَذَى السَّبِيلِ هَذَا كَا^(٢)

ويكون من جمعه فِعَالٌ ، نحو : كريم وكِرَامٌ ، وظريف وظِرَافٌ ، وطويل وطَوِيلٌ .

فأما ما جُمِعَ في الأسماء على (فِعْلَان) فنحو : ظَلِمَ وظَلَمَانٌ وقَضِبَ وقَضِبَانٌ . فليس من
أصل الباب^(٣) . ولكنّه على ما ذكرت لك وأخرجهم إلى ذلك أنّه في معنى فُعَالٌ ، لأنهما يقعان
لشيء واحد . تقول : طويل وطَوُلٌ ، وخفيف وخُفَافٌ ، وسريع وسُرَاعٌ . / قال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ - ١٩٤ « فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا وقالوا : قرى وأقرية
وقريان حين أرادوا البناء الأكثر كما قالوا : جريب ، وأجربة وجربان ومثله سرى وأسرية وسريان وقالوا صبي وصبيان
كظلمان ولم يقولوا : أصبية استغوا بصبية عنها » وقال عن تكسير الصفات ص ٢٠٧ « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن
نظير فعلاء فيه أفلاء وذلك نحو : أغنياء ، وأشقياء ، وأغوياء ، وأكرياء ، وأصغياء وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات
والبياءات وقبلها حرف مفتوح فلما كان ذلك مما يكرهون ، ووجدوا عنه متوخة فروا إليها ، كما فروا إليها في المضاعف ولا
نعلّمهم كسروا شيئاً من هذا على فقال استغوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٦٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ وقد كره بعضهم على (فعْلَان) وهو قليل وذلك قولهم : ظلم وظلمان وعريش وعريشان
وقضيب وقضبان وسمننا بعضهم يقول : فضيل وفصلان شهبوا ذلك بفعل « .

أَيْنَ ذُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَةً سُرَاعَةً^(١)

وثوب رقيق ورُفاق ، وهذا أكثر من أن يُحصى .

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع «فَعِيلٍ»^(٢) . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثالثه حرفُ لينٍ . غراب وأغربة ، وذُباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرَبَان ، وَعُقَبَان^(٣) .

فأما (غلام) فيستغنى أن يقال فيه : أَغْلَمَ بقولهم : غِلْمَةٌ^(٤) ، لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنَّك حذفت الزيادة ، فإذا حَقَّرْتَ (غِلْمَةً) فالأجود أن تَرُدَّه إلى بنائه فتقول : أَغْلِمَ ، وكذلك صَبِيَّةٌ^(٥) . واو قلت : صَبِيَّةٌ ، وَغُلَيْمَةٌ على اللفظ كان جيِّدا حسنا . كما قال الشاعر :

(١) في اللسان (سرع) قال ابن بري : ولفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكرب :

حتى تروه كاشفا قناعه تعدو به سَلْهَةً سُرَاعَةً
والسلب من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سلب وسلهة للذكر إذا عظم وطالت عظامه .
وفي كتاب التنبهات على أغاليظ الرواة (في قسم ما أخذه على فصيح ثعلب) .
يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :
خسفي به سلهة سراعة

وروي في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أين ذريد وهو ذو يسراعة تعدو به سلهة سراعة

وفي الأصل : تعدو به ، وصححه السراقي وترك الألف بعد الواو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما في إلا الكسر والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبناث وأبنة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فعلان وذلك قولك غراب وغربان ، وخراج وخرجان ، وبناث وبثان » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلان وغلمان ولم يقولوا : أغلهم . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلمة ، كما استغنوا بفتحين أن يقولوا : اثنا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصية عنها » .

صُبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرَهُمْ أَنْ زَكَا^(١)

يقال : زكَّ زكيكا : إذا درج .

وقد قيل : زُقَاقٍ وَزُقَاقٍ . ولكن باب جمع (فُعَال) في العَدَدِ الكثير (فُعَلَان) ، كما أَنَّ باب / جمع (فَعِيلٍ) (فُعَلَان) : نحو : ظَلِمَ وَظُلِمَ ، وَقَضِبَ وَقُضِبَان ، فَادْخَلَ كُلٌّ وَاحِدَ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ . فَبَابِ فَعِيلٍ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا وَصَفَتْ لَكَ^(٢) .

وقد يحى عَلَى (فُعَلٍ)^(٣) ؛ كما ذكرت لك قُضِبَ ، وَرُعِفَ ، وَكُتِبَ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جُدَّ وَسُرَّرَ ، فِي جَمْعٍ جَدِيدٍ وَسَرِيرٍ - فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدَّ ، وَسُرَّرَ . وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ^(٤) .

وَعَلِمَ أَنَّ فَعَالًا ، وَفَعَالًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعُولًا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ فِي أَذْنِ الْعَدَدِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَّةٌ فِي أَزْهَاءِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَنَّ ثَالِثَهَا حَرْفُ لَيْنٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَدَالٌ

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيهِ ٢ ص ١٣٩ عَلَى أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِ صَبِيَةٍ صَبِيَةً صَبِيَةً فِيصْغَرُهَا عَلَى لَفْظِهَا وَيَقُولُ الْأَعْلَمُ : الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ أَصْبِيَةً يَرُدُّونَهُ إِلَى أَفْعَلَةٍ لَا طَرَادَةَ فِي جَمْعِ فَعِيلٍ .
الرَّمَكُ : جَمْعُ أَرْمَكٍ . وَالرَّمَكَةُ : لَوْنٌ كَلَوْنِ الرَّمَادِ . عَدَا : جَاوَزَ . الزَّكِيكَ : الدَّيْبُ ، يَقَالُ : زَكَّ زَكِيكَ : إِذَا دَبَّ .

وَرَوَايَةُ سَبِيوِيهِ مَا أَنَّ عَدَا أَصْغَرَهُمْ كَمَا فِي الدِّيَوَانِ وَالصَّوَابِ رَوَايَةُ الْمِرْدِ كَمَا يَقُولُ الْأَعْلَمُ أَيْ لَمْ يَبْدَعْ كَبِيرَهُمْ أَنْ يَدْبَ صَفَرًا وَضَعُفًا فَكَيْفَ صَغِيرَهُمْ .
وَالرَّجَزُ لِرَوْيَةٍ وَانْظُرِ النَّصِيحَةَ ٤ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ وَاللِّسَانَ (صَبَا) .
وَالْأَرْجُوزَةُ فِي دِيَوَانِ رَوْيَةٍ ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٩٣ « وَقَالُوا فِي الْمُضَاعَفِ حِينَ أَرَادُوا بِنَاءِ أَذْنِ الْعَدَدِ كَمَا قَالُوا فِي الْمُضَاعَفِ فِي فَعَالٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ ذَبَابٌ وَأَذَبَةٌ وَقَالُوا حِينَ أَرَادُوا الْأَكْثَرَ ذَبَابٌ وَلَمْ يَتَصَرَّحُوا عَلَى أَذْنِ الْعَدَدِ لِأَنَّهُمْ أَمَنُوا التَّضْعِيفَ » .
(٣) سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٩٣ .

(٤) فِي الْكَامِلِ ج ٢ ص ٢٤٥ « جَمْعٌ جَدِيدٌ وَكَذَلِكَ بَابُ فَعِيلٍ الَّذِي هُوَ اسْمٌ أَوْ مُضَارِعٌ لِلْاسْمِ . . . فَمَا كَانَ مِنَ الْمُضَاعَفِ جَازٍ فِيهِ غَايَةٌ أَنْ تَبْدَلَ مِنْ نَفْسِهِ فَتَحَةً ، لِأَنَّ التَّضْعِيفَ مُسْتَقِلٌّ ، وَالتَّحْتَةُ أَخْفَى مِنَ الضَّمَّةِ فَيَجُوزُ أَنْ يَمَالَ إِلَيْهَا اسْتِخْفَافًا فَيُقَالُ : جَدَّ وَسَرَّرَ وَلَا يَجُوزُ هَذَا فِي مِثْلِ قَضِيبٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُضَاعَفٍ وَقَدْ قَرَأَ بِهَضِّ الْقِرَاءِ (عَلَى سَرَرٍ مَوْضُوعَةٌ) » .
وَفِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٨٢ « وَالْمُضَاعَفُ بِمَنْزِلَةِ رَكْبَةٍ تَقُولُ : سَرَاتٌ وَسَرَرٌ وَجَنَّةٌ وَجَدَّ » .

وَأَقْدِلُهُ ، وَغَزَالَ ، وَأَغْرَلَهُ . وتقول : غَزَلَان ؛ كما تقول في غراب : غَرَبَان وتقول : قُدْل ، كما تقول جُرْب ، وَكُتْب . وتقول في عمود : أَعْمِدَةٌ^(١) ، وَعُمْد ، وفي رسول : رُسُل . فمجرى هذا كله واحد . فَإِنْ تَرَكْ مِنْهُ شَيْءٌ مَا فَلَلَا سَتَغْنَاءُ عَنْهُ بغيره . فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى غير المنهاج الذى وصفت لك فعلى تسمية الجمع الذى / ذكرنا .

٢
١٨٨

فمن ذلك قولهم : عمود وعمد ، وأديم وأدم ، وأفيق وأفق^(٢) .

* * *

واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فُعْل) أو كان واحداً فَإِنَّ الإسكان جائز^(٣) ؛ كما جاز إسكان الحركة فى عَصَدَ هَرَبًا من الضمة ؛ وذلك قولك : رُسُل ، ورُغِف ، وما أشبه ذلك .

* * *

واعلم أَنَّ قولهم : فَصِيل وفِصَال ، وَقَاوِص وقِلاص — إِنَّمَا جَاءَ عَلَى وزن (فعال)^(٤) . و(فعال) إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعٌ مَا كَانَ وَصْفًا ؛ نحو : كريم وكِرام ، وظريف وظِراف ، ونبيل ونِبال ؛ لِأَنَّ ذلك فى الأَصْل كَانَ نَعْتًا ، وَإِنْ جَرَى مَجْرَى الأَسْمَاء ؛ لِأَنَّ الفَصِيل هو حدث المفصول من أمه ، والقَلْوَص ما حدث ولم يُسَنَّ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فُعولا) فهو بمنزلة فعلٍ إذا أردت بناء أدنى العدد ، لأنها كتمثيل فى كل شيء إلا أن زيادتها وأو ذلك قمود وأعمدة ، وعمود وأعمدة ، وغروف وأغرفة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرته على (فعلان) وذلك غرفان وقندان وعمود وعمدان خالفت (فعلًا) كما خالفتها (فعل) فى أول الحروف وقالوا : عمود وعمد وزبور وزبر ، وقنوم وقدم فهذا بمنزلة قصب وقلب وكتب .

(٢) فى اللسان : والمنية : الجلد أول ما يذبح ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس بجمع لأن فعيل لا يكرر على فعل وقال اللحياني لا يقال فى جمعه أفق البتة .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين ، وإنما الضمتان من الواوين فكما تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الوار وذلك قولك : الرسل والطب والعتق ويريدون الرسل والعتب .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : فصيل وفصال شبهوه بنظريف وظراف ودخل مع الصفة فى بنائها . كما دخلت الصفة فى بناء الأسم وسرأ فقالوا : فصيل حيث قالوا : فصيلة كما قالوا طريقة وتوهوا الصفة حيث أنشأوا وكان هو المنفصل من أمه . .

واعلم أنَّ قولهم : ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ^(١) إنما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أنَّ قولهم : ظريف وظروف لم يَكسر على ظريف كما أنَّ المذاكير لم تَكسر على ذكر .
وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بثائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنَّك إذا صغرت قلت : ظرفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

سبق أنَّ ثبت على أنَّ في كتاب سيبويه زيادة أُضيفت إليه وهي هذا النص من قوله : قال عمر
وهذه المسألة ما وجه إليها نقده المبرد وينب على ظني أنَّ هذه الزيادة أُضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

وقد نُقص السيرافي الخلاف بين الخليل والجري فقال :
الخليل يجعل ظروفًا اسمًا للجمع في ظريف أو يجعله جمعًا لظريف وإنَّ كان لا يستعمل ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال
عادل في معنى عادل . . .
وقال أبو عمر الجري : ظروف جمع لظريف وإنَّ كان الباب في ظريف ألاَّ يجمع على ظروف ، كما أنَّ كثيرًا من المجموع
قد خرجت من بابها .

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال :
قال أبو عمر الجري : ظروف تكسیر ظريف على غير الباب وليس بمنزلة مذاكير ، لأنَّك لو صغرت ظروفًا قلت :
ظرفون فرددته إلى ظريف ، ولو حقرت مذاكير لقلت : منذكيرات لم تردده إلى ذكر .
وردد ابن ولاد على المبرد فقال :
قول أبي عمر : أنَّ ظروفًا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد . وبين اللغتين فرقان :

ذلك لأنَّ الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زنه وأزناد ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبنى على أفعل كقلس وأقلس
وكلب وأكلب . وإنما شبه بجمع وأجذاع وقفل وأقفل فعمل على غير باب ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة .
وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن (فَعِيل) والذي يجمانه في البناء ويقاربه فعال كتنزل وفعال كبحار وفعال كرسول .
فهذه أخواته ، وليس شيء من هذه الألفية المقاربة يجمع على (فعول) فيكون ظروف شاذًا قد جعل على ما قاربه من الألفية ،
ولم يجعل على بابها كما فعل ذلك في فعل وفعل ، وفعل وليس يقال في هذا أنه جاء على غير بناء واحد ، كما كانت ملائح ومذاكير على
غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضًا بمنزلة ركب ، وجامل وبائر ، لأنَّ هذه المجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم :
هذا الركب ، وهذا الجامل . فأما ظروف ومذاكير فجمع لأنَّك تجمع فتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظروف ،
وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحد ، وليس هو بمراد اللفظ كالراكب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا قسم سيبويه
هذه المجموع وفصل كل نوع منها عن صاحبه .

مثال قُلُوبٍ وأسود ، وكذلك قُلُوْ (١٧) وأفلأه ، وعدو وأعداء . إنما جاء على حذف الزيادة ؛ كقولهم ؛ عَضِدَ وأَعْضَدَ .

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمع بعينه على بعض .

٢
٤٨٩

*** وإنما لحقه الفلظ في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكار الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقا . والعلة في ذلك أن واحد مذاكير يأتي أبدا في القياس على طريقة واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جمع لمفعول أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإنما ظروف فهي فـعـول و (فـعـول) تأتي جمعا لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان لمفاعيل جمعه على واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحدها من لفظها يستعمل ، وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسرا عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسرا عليه الجمع مذكارا ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عباديد ، لأنهم لم يقولوا ؛ عبيد ولاعباد . فأنث لو حقرت عباديد لقلت ؛ عبيديون أو عبيديات . وإنما ظراف جميع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف ، وإن كان واحدا من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلس . ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه ، لفقول ؛ شويديون جويسون كما قلت ؛ ظريفون . حقرت شاهدا وجالسا ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عباديد . لم يستعمل له واحدا من لفظه فلهذا حقرته على واحدة في القياس . إذ لم تجد له واحدا في الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سيويوه قد جمع ظروفًا وعباديد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى واختلفا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الاختصار من ٢٩٧ - ٣٠٠ .

(١) كفتو ، وعدو ، وسمر ؛ المهر .

هذا باب

جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة

وذلك نحو : أفكّل وأيدع ، وإصْبَحَ وإثْمِدَ وأُبْلِمَ^(١) . فهذه الأسماء كلها تُجمع على أفاعل ؛ نحو : أفاكِلَ ، وأصابعَ ، وأبالمَ .

وكذلك (أفْعَل) الذي لا يَمُّ نعتاً إلا بقولك : من كذا يجري معْجَرى الأسماء^(٢) . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكلُّ (أفْعَل) ممَّا يكون نعتاً سميت به فإلى هذا يخرج . تقول : الأحامر ، والأحامس ، وما كان من هذا للأصغرين لم يمتنع من الواو والنون ، كما قال الله عزَّ وجلَّ : (قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبِعَكَ الْأَرْذَلُونَ)^(٣) و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)^(٤) فهذا كله على هذا .

ومؤنث (أفْعَل) الذي يلزمه (مَنْ) يكون على (فُعَلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجِد والمجدى^(٥) .

(١) الأفكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأثمد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكرر على أفاعل ، ألا ترى أنك لاتصف به كما تصف بأحمر ونحوه لاتقل رجل أصغر ولا رجل أكبر معناه العرب تقول : الأصاغة ، كما تقول : القشاعة وصياغة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يشكَّن هذا في الصفة كشكَّن أحمر أجري مجرى أجدل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرُون ، والأكبرُون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا .

وانظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) النكهة : ١٠٣ .

(٥) في التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعاد بن سعاد في كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستثنى في الجمع والتأنيث عن السباع . فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيها .

الأشارف ، الشرفى ، والأظارف ، الظرفى . كما قيل ذلك في الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأجد تيل فيها : الأكارم والأماجد ولم يسع فيها الكرمى ، والمجدى .

وجمعه بالألف والثاء . تقول : الصغريات ، والكبريات ، وتكسره على (فُعَل) ^(١) ، لأن الألف في آخره للتأنيث فتكسر على (فُعَلِي) . فتقول : الصغرى والصَّغْر ، والكبرى والكُبْر ، كما نقول : ظُلَمَة وظَلَم ، ، وغُرُفَة وغُرِف .

فإن كان (أفْعَل) نعتاً مكتفياً فإن جمعه على (فُعَل) ^(٢) ساكن الأوسط . وذلك قولك : أخمر وخُمُر ، وأخْضَرُ وخُضْر ، وأَبْيَضُ وبَيْض ، فأنكسرت الياء لتصح الياء ، ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أَسْوَدُ وسُود ، وأَخْوَى وخَوْ . وكذلك مؤنثه . تقول : حمراء وخُمُر ، وصفراء وصفُر .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأَحْمَرُونَ ، والأَصْفَرُونَ . وقلت في المؤنث : حمروات ، وصفهروات ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضروات صدقة ^(٣) لأنه ذهب ملهب الاسم . والخضروات في هذا الموضع : ما أكل رطباً ، ولم يصلح أن يدخر فيؤكل يابساً .

= ويرى الرضى في كتابه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفضيل المحل بآل قياس (شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) .

وصنع المبرد هنا ثم عده ذلك من المقصور القياسي ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر والأول والأول وقال تعال جده (إنها لاحدى الكبير) . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل (كما كسروا) فعولاً على (فعل) من الثلاثة وفيه رائدة ، كما أن في فعول زيادة عدة حروفه كعدة حروف فعول إلا أنهم لا يقولون في أفعل الجمع العين إلا أن يضطر شاعر وذلك أحمر وحمَر وأخضر وأخْضَر وأبيض وبَيْض وأسود وسود وهو ما يكسر على (فعول) وذلك حمران وسودان وبيضان وشمطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمَر وصفراء وصفِر . »

(٣) ضعفه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوي في كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال التبراني في مختصر الدارقطني ٤ : وفي الحارث بن نهان - ضعفوه وعقبه الترمذي بقوله : إسناده غير صحيح وقال الذهبي في المذهب : منقطع وقال عنه أيضاً : طرقة واهية . وانظر نصب الراية للزيلي ج ٢ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

ولو سَمِيت رجلاً (أَحْمَرَ) لم يَجْزِ في جمعه حُمْرٌ ؛ لِأَنَّ هذا إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعاً لِمَا كَانَ نَعْتاً ،
ولكن أَحَامِر . فهذا جملة هذا الباب .

٢
٤٩١ / وما كان من الأسماء على (فَاعِلٍ) فَكَانَ نَعْتاً فَإِنَّ جَمْعَهُ (فَاعِلُونَ) ؛ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهُ تَلَحُّقُهُ الْمَاءَ ،
فَيَكُونُ جَمْعُهُ (فَاعِلَاتٍ) ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَارِبٌ وَضَارِبُونَ ، وَقَائِمٌ وَقَائِمُونَ . وَالْمُؤَنَّثُ : قَائِمَةٌ
وَقَائِمَاتٌ ، وَصَائِمَةٌ وَصَائِمَاتٌ . فَهَكَذَا أَمُرُّ هَذَا الْبَابِ .

فإن أردت أن تكسر المذكر فإن تكسيه يكون على (فُعِلَ) ، وعلى (فُعِلَالٌ) ^(١) .

فَأَمَّا (فُعِلَ) فنحو : شَاهِدٌ وَشُهَدَاءٌ ، وَصَائِمٌ وَصُومٌ . وَ(فُعِلَالٌ) : نحو : ضَارِبٌ وَضُرَابٌ ،
وَكَاتِبٌ وَكُتَّابٌ .

ولا يجوز أن يجمع على (فَوَاعِلٍ) ^(٢) ، وإن كان ذلك هو الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ (فَاعِلَةً) تُجْمَعُ عَلَى
(فَوَاعِلٍ) . فَكِرْهُوا الْإِتِّبَاسَ الْبِتْنَاعِينَ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَارِبَةٍ وَضَوَارِبٍ ، وَجَالِسَةٍ وَجَوَالِسٍ ، وَكَذَلِكَ
جميع هذا الباب .

وقد قالوا : فَارِسٌ وَفَوَارِسٌ ، لِأَنَّ هذا لا يكون من نعوت النساء . فَأَمِنُوا الْإِتِّبَاسَ فَجَاءُوا
به على الْأَصْلِ .

وقد قالوا : هَالِكٌ فِي الْمَوَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ مُسْتَعْمِلٍ ، وَالْأَمْثَالُ تَجْرَى عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ،
فَلِذَلِكَ وَقَعَ هَذَا عَلَى أَصْلِهِ :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وإما ما كان (فاعلاً) فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك : شاهد المصر وقوم
شبه ، وبازل وبزل ، وشارد وشرد ، وسابق وسبق ، وقارح وقرح ، ومظله من نبات الياه والواو التي هي عينات صائم وصوم
وقائم وقوم ، وغائب وغيب ، وخائف وخيف . ومظله من الواو والياء التي هي لامات غزى وعن .

ويكسر منه أيضاً على فعال (وذلك قولك : شاهد وجهال وركاب وعراس وزوار وغياب وهذا النحو كثير .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٠ = ١٢١

وإذا اضطرَّ شاعر جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنه الأصل .

قال الشاعر :

١ / وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأبهام^(١)

فأما قولهم : عائدٌ وعُوذٌ ، وحائلٌ وحَوَلٌ ، وهالكٌ ومَلَكِي ، وشاعرٌ وشعراءٌ فمجموع على غير بابيه .

فأما ما كان من هذا على (فُعَل) فإنه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد ووُرد^(٢) ، وأسَد وأسَد .

وأما (هَلَكِي) فإنما جاء على مثال (فَعِيل) الذي معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون على (فَعَلٍ) ؛ نحو : جريحٌ وجرحى ، وصريعٌ وصرعى ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (هالك) إنما هو بلاءٌ أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على (فَعَلٍ) ؛ لأنَّ معناه معنى (فَعِيل) الذي هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريضٌ ومَرَضَى ؛ لأنه شيءٌ أصابه ، وأنت لا تقول مَرَضٌ ولا مَرُوض^(٣) .

فأما قولهم : شاعرٌ وشعراء^(٤) فإنما جاء على المعنى ؛ لأنه بمنزلة (فَعِيل) الذي هو في معنى الفاعل ؛ نحو : كريمٌ وكُرماء ، وظريفٌ وظُرفاء ، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٢١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : فرس ورد ، وغيل ورد » .

الوردة : حمرة تضرب إلى صفرة . في شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيراً على فعل بفستين كَبُرَ وشرف تشبيهاً بفعل لمناسبة له في عدد الحروف ثم تخفف عند تميم بإسكان العين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إنما قالوا مرضى وهلك وموق وجريح وأشياء ذلك : لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكرر على (فعلاء) شبه بفعل من الصفات ، كما شبه في فعل بفعل وذلك شاعر وشعراء ، وجاهلٌ وجهلاء ، وعالمٌ وعلماء يقولون لا يقول إلا عالم وليس من هذا شيء إذا كان للآمينين يفتن من الرار والنون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتصكّن من ذا الباب . . !

وَعُرفَ / به . فكذاك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلا أن هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة - كان بمنزلة (فَعِيل) الذى ذكرنا .

(فَاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفى ...^(١) صنف من هذا زائدة وهى حرف اللين ، كما هى فى الباب الذى هو مثله . فلذلك حُمل أحدهما على الآخر .

وقد قالوا فى (فَعِيل) : شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ ، وَيَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ على حذف الزيادة ، كما قالوا : أَقْمَارٌ وَأَصْنَامٌ .

وأما قولهم : خَادِمٌ وَخَدَمٌ ، وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ فإنَّ هذا ليس يجمع (فَاعِل) على صحّة إنّما هى أسماء للجمع ، ولكنه فى بابهِ كقولك : عمود وعمد ، وأقيق وأفق ، وإهاب وأهب .
واو قالوا : (فُعَل) لكان من أبواب جمع (فَاعِل)^(٢) ؛ كما أنّك لو قلت فى (فَعِيل) (وَفُعُول) وجميع بابهما : (فُعَل) لكان الباب ، نحو : كِتَابٌ وَكُتِبَ ، وإِهَابٌ وَأُهْبَ ، بوعمود وعمد ، وكذلك كاتب وكتبة ، وعالم وعلمة ، وفاسق وفسقة^(٣) .

فإن كان (فَاعِل) من ذوات الواو والياء التى هما لآمان كان جمعه على (فُعَلَة)^(٤) ؛ لأنّ فيه مُعاقبةً لفُعَلَة فى الصحيح . وذلك قولك : قاضٍ وقُضَاةٌ ، وغازٍ وغُزَاةٌ / ، ورامٍ ورُماةٌ .

(١) شبه سيويه فاعلا بفعيل فى أن كلاهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يدور حول هذا المعنى وإن كلاهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنائهما » .
(٢) فى سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على (فعل) لأنه مثله فى الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل وبزل وشارف وشرف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعاطل وعيط » .
وجاء أيضاً فى قول الأعشى :

إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكَوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا
أَوْ تَنْزَلُونَ فِينَا مَعْشَرَ نَزَلِ

وقد تكلم سيويه فى ج ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

وانظر "الخرانة ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣" وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغنى ج ٢ ص ١٩٧

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ويكسرونه على (فعلة) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكذبة ، وهذا كثير ، ومثله غوة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتى أيضاً :

وكلام المبرد فى كل هذه المواضع صريح فى أن نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن عيمش والرضى ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .

والمعتلّ قد يختصّ بالنّبأ الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أنّ المعتل يكون على مثل «فَيَعْمَلُ» ، ولا يكون مثْلُ ذلك في الصحيح ؛ نحو :
سَيِّدٌ ، وَمَيِّتٌ ، وَهَيِّنٌ ، وَلَيِّنٌ ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلّا «فَيَعْمَلُ» نحو : جَيِّدٌ^(١) ،
وصيرف .

ويجىء المصدر في المعتل على (فَبَعْلُولَةٍ) . ولا يكون مثْلُ هذا في الصحيح ، وذلك نحو :
كَيْنُونَةٌ ، وَقَيْدُودَةٌ ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنّ المعتلّ يختصّ بأبناء الذي لا يكون
مثله في الصحيح .

— في شرح المفصل لابن يمين ج ٥ ص ٥٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لفاعل على السمة
إنما هي أسماء للجمع » .

وفي شرح الشافية لرضي ج ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام يضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد
العين .

وزهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرة وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع » .

وقال سيويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .

(١) الجيدر : القصير .

هذا باب

جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة^(١)

اعلم أنك لو سميت رجلا (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أدنى العدد فيه أَعْمَرُ ، وَأَسْعَدُ^(٢) .
وتقول في الكثير : عُمور ، وسُعود ، كما كنت قائلا : فُلَسٌ وَأَفْلَسٌ وفُلوسٌ ، وَكُفَبٌ
وَأَكُفَبٌ وَكُعُوبٌ . قال الشاعر :

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِإِخْصَاتٍ وَعَمَرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ^(٣)

/ وقال آخر :

٢
٤٩٥

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعْدًا يَمِثِلُ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٤)

فَأَمَّا الجمع بالواو والنون فهو لكل اسم معروف ليس فيه هاء التانيث .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم إنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار إن شئت الحقة الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وإن شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . »

فن ذلك إذا سميت رجلا يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزياد كما قلت :
أبيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت السور والأعر . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمرو .

شيد : رفع وطول وأصل التشديد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالي ، وزرارة وعمرو من بني دارم .

نسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نسب إليه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سعود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : وسط طرفه وانظر جبهة أنساب العرب ص ٣٢٠

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد غص ٩٩ - ١٠٢ ، وبعضهما في الأسماء ص ١٦٦ - ١٦٧ وانظر المخصص ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

• أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ^(١) •

فَلَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ (هِنْد)^(٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ هِنْدَات ، وَهِنْدَات ، هِنْدَات ، كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي مِثْلِ
كِسْرَةٍ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ ، لِأَنَّ (هِنْد) ، اسْمَ مُؤَنَّثٍ فَجَمَعْتُهَا بِالتَّاءِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، بِوَكْذَلِكَ قَدَّرَ
وَلَوْ سَمِيتُهَا مُؤَنَّثًا ، فَأَرَدْتُ تَكْسِيرَهُ قُلْتُ : أَهْنَادُ ، وَهِنُودُ : كَمَا تَقُولُ : جِدْعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجُلُوعٌ .
وَفِي (جُمْل) : أَجْمَالٌ وَجُمُولٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَخَالِدُ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَتِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ^(٣)

فَإِنْ سَمِيتُهَا (جُمْلًا) وَ(حُسْنًا) قُلْتُ : جُمْلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ / كَمَا تَقُولُ : ظُلُمَاتٌ وَعُرْفَاتٌ .
وَتَقُولُ : جُمْلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : ظُلُمَاتٌ وَعُرْفَاتٌ .

فَإِنْ قِيلَ فِي هِنْدٍ : هِنْدٌ مِثْلُ كِسْرٍ - فَكَذَلِكَ جُمْلٌ وَحُسْنٌ ؛ مِثْلُ ظُلْمٍ وَعُرْفٍ فَجِدَّ بِالْع .
وَلَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا قَدَمًا لَقُلْتُ : أَقْدَامُ^(٤) ؛ كَمَا تَقُولُ : أَضْنَامٌ وَأَجْمَالٌ ؛ لِأَنَّ
التَّكْسِيرَ يَجْرِي فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ مَجْرًى وَاحِدًا .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيَّةٌ فِي ج ١ ص ٢٨٩ فَقَالَ : زَعَمَ يُونُسُ : أَنَّهُ سَمِعَ رُؤْيَةَ يَقُولُ : أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ نَسَبَهُ
عَلَى الْفَخْرِ .

وَذَكَرَهُ فِي ج ٢ ص ٩٦ عَلَى جَمْعِ سَعْدٍ جَمْعَ مَذَكَّرٍ سَالِمًا .

وَالرَّجَزُ لِرُؤْيَةَ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩١

(٢) فِي سَبِيوِيَّةٍ ج ٢ ص ٩٧ « وَإِنْ سَمِيتُهَا هِنْدًا أَوْ جَمْلًا فَجَمَعْتُهَا بِالتَّاءِ فَقُلْتُ : جَمَلَاتٌ قُلْتُ فِي قَوْلٍ مِنْ ثَقَلِ ظُلُمَاتٍ وَهِنْدَاتٍ
فِيمَنْ ثَقُلَ فِي الْكِسْرَةِ فَقَالَ : كِسْرَاتٌ وَمِنْ الرَّبِّ مَنْ يَقُولُ : كِسْرَاتٌ .
وَإِنْ شَبَّتْ كِسْرَتٌ كَمَا كِسْرَتُ بَرْدًا وَبِشْرًا فَقُلْتُ : أَهْنَادُ وَأَجْمَالُ » .

وَقَالَ فِي ص ٩٨ « وَقَالُوا الْهِنُودُ كَمَا قَالُوا الْجِنُودُ » وَقَالَ فِي ص ٩٦ « وَإِذَا جَمِعتُ اسْمَ امْرَأَةٍ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَبَّتَ
جَمِيعَتَهُ بِالتَّاءِ ، وَإِنْ شَبَّتْ كِسْرَتَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَكْسِرُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءَ فَجَمِيعُ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيَّةٌ ج ٢ ص ٩٨ عَلَى تَكْسِيرِ خَالِدَةٍ عَلَى خَوَالِدٍ ، وَهِنْدٍ عَلَى هِنُودٍ وَخَالِدٍ مَرَحِمٍ خَالِدَةٍ .

وَالْبَيْتُ لِبُرَيْرٍ مِنْ تَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦٠ - ١٩٦ يَجُوزُ فِيهَا الْيَتَمُ وَانْظُرِ الْخَصَصَ ج ١٧ ص ٨٢

(٤) فِي سَبِيوِيَّةٍ ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ « وَإِنْ سَمِيتُ امْرَأَةً بِقَدَمٍ فَجَمِعتُهَا بِالتَّاءِ لَقُلْتُ كَمَا تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وَجَمَلَاتٌ .
وَإِنْ شَبَّتْ كِسْرَتٌ كَمَا كِسْرَتُ حَجْرًا . . . » .

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعيّنت مذكراً قلت : قَدَمُون : كما تقول : في حَسَن اسم رجل : حَسُنُون . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع في المسلّم المؤنث فكلُّ ما كان يقع على شيء قَبْلَ التسمية فإنَّ تكسيره باقٍ عليه إذا سمّيت به . فأما الجمع المسلّم فمنتقل بالتأنيث وللتذكير ولو سمّيت امرأة عُبلة أو طلحة لقلت : عيال وطلاح^(١) . ولم يجز أن تقول في طلحة : طَلَح ؛ لأنَّ الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلّا الهاء إنّما يكون للأنواع ؛ كقولك : ثمرة وتمر ، وسِدْرَة ، وسِدْر ، وشعيرة وشَعِير .

واو سمّيت رجلاً بفَحْذ لقلت في / التكسير : أفخاذ ؛ كما كنت قائلًا قبل التسمية به .
٢
٤٩٧
فأما الجمع المسلّم فَمَخْذِلُون . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلاً أو امرأة بعبلة ثم جمعت بالناء لقلت ، كما نقلت ثمرة لأنها صارت اسماً وقد قالوا العبلات فنقلوا حيث صارت اسماً وهم حتى من قريش » وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥

هذا باب

ما كان اسما على فاعلٍ غَيْرَ نَعْتٍ معرفةً أو نكرةً

اعلم أنَّ ما كان من ذلك لآدميين فغير ممنوع من الواو والنون . لو سميت رجلاً (حائماً) أو (عاصماً) لقلت : حائِمْون ، وعاصِمْون . وإن شئت قلت : حَوَاتِمٌ وَعَوَاصِمٌ ؛ لَّأنَّه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه ، واكنه اسم . فحكمُ الأسماء التي على أربعة أحرف . وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون . ولكنك تقول : قوادم في قادمِ الذقة ، وتقول : سَوَاعِدٌ في جمع ساعد . هكذا جميع هذا الباب^(١) .

فإن قال قائل : فقد قال الله عزَّ وجلَّ في غير الآدميين : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَالشَّمْسُ / وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ فِي سَاجِدِينَ^(٢) .

فالجواب عن ذلك : أنَّه لما أخبر عنها بالسجود - وليس من أفعالها وإنَّما هو من أفعال الآدميين - أجراها مجراها ؛ لأنَّ الآدميين إنَّما جَمِعُوا بالواو والنون ، لأنَّ أفعالهم على ذلك . فإذا ذُكِرَ غيرُهم بذلك الفِعْلُ صار في قياسهم ؛ ألا ترى أنَّك تقول : القوم ينطلقون ، ولا تقول : الجمال يسرون .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (كُلُّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ)^(٣) . لما أخبر عنها أنَّها تَفْعَلُ - وإنَّما حقيقتها أن يُفْعَلَ بها فتجري - كانت كما ذكرت لك .

(١) في سبويه ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فواعل وذلك : تايل وتوابل ، وطابق وطوابق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون التفاعل على فعلان نحو حاجز وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٢٣

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ)^(١) ، إنما ذلك لدعواهم أنها فعالة ، وأنها تُعْبَدُ باستحقاق ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)^(٢) ومثله : (قَالَتْ تَمَلَّكْ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)^(٣) لما جعلها مُخَاطَبَةً ومُخَاطَبَةً . وكل ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَزَّزْتُهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعِشَ دَرَوًا فَتَهَ وَيُوا^(٤)

لما ذكرت من أنه جعل الفعل لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

(١) الأنبياء : ٦٣

(٢) الأنبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفي سيويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل في ذلك يسبحون) و (رأيتهم لي ساجدين) و (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) فزعم أنه بمنزلة ما يقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل يتلك المنزلة حين جدت عنه ، كما تحدث عن الأناسي ، (في ذلك يسبحون) لأنها جمعت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويصر الأمور . »

(٤) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نمش لإخباره عنها بالدفو والتصويب كما يخبر عن الآدميين . وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء إذا نزلوا منازلهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . »

والذي جراه على ذلك قوله بنو لى بنات ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع قامت الزيلون . »
التميز : تمصص الشراب قليلا قليلا ، مزه يمز : مصه . ورواية سيويه : شربت بها .

وبنات نمش : من منازل القمر اثنتا عشرة والعشرين .

وتصوب بنات نمش : دفوها من الأفق للغروب .

وصف خمرا بأكرها بالشرب عند صباح الديك .

في الصحاح : اتفق سيويه والفقهاء على ترك صرف نمش للمعرفة والتأنيث وقال الدمامي : الظاهر أنه جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للثابتة الجمدى . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٣ والسيوطي ص ٢٦٥

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعْنُ وَيَرْهَنَكَ السَّمَاءُ الْفَرَقْدَا^(١)

فقال : من بنيهِ لَمَّا خَبِرَ عَنْهُ هَذَا الْفَعْلُ .

(١) في المسان (رهن) وشاهد رهنته الشيء قول الأعشى :

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً . .

وروي يقيّدك بالفاء كما روى كذلك في ديوان الأعشى ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميمى في تعليقه على السمت ج ١ ص ١٥٦ رواية يقيّدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو في أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده غيلا : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٢٣ وقبلة :

آلَيْتَ لَا نَعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رَهْنًا فَيَقْمِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيه الرهائن حتى ترهته نجوم نعش أبنائها أو يرهته السماء الفرقدا . . والمعنى : لا يكون ذلك أبداً

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد

اعلم أنَّ جميعها^(١) كلها يكون على مثال مفاعل^(٢) في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها وحركاتها تقول في جعفر : جعافر ، وفي سلهب : سلاهَّب ، وفي جدول : جداول ، وفي عجوز : عَجَازِز ، وفي أسود - إذا جعلته اسماً : أساود / ؛ كما قال الشاعر :

أُسُودُ شَرَى لَا قَتَ أُسُودَ خَفِيَّةٍ تَسَاقَتَ عَلَى لَوْحٍ دِمَاءُ الْأَسَاوِدِ^(٣)

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق^(٤) ، لأنَّهما - وإن كانا نعتين - قد أُجْزِيا مُجْزِى الْأَسْمَاءِ فِي مَعْنَاهَا .

(١) جميع وعامة يجوز أن تليها العوامل وهما على حالهما في التوكيد (الأشوش في ٢ ص ٢٩٤) وقبح المبرد أن يكون كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضغذع وضفادع ومبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقطر وقاطر فإن نعت الأقل لم تجاوز ذا . . . » .

(٣) ذكره في موضعين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد - وفسره بقوله : على حرد : على قصد .

وفي الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمى غضب من باب فرح . القروح : العطش . الثرى : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة . خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضاً .

الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفه أجمع على فعل (يضم فسكون) .

والبيت للأشهب بن ربيعة .

أنظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمنود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص ج ١١ ص ٤٨ والعين ج ١ ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٠ ، ج ٣ ص ٣٣٠

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استبدال الأسماء » .

الأبطح : ميل واسع فيه ذقاق الحصى .

الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسة وقيل غلط فيه حجارة ورمل وطن مختلطة .

وكذلك (الأذم) إذا عنيت الحية فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجرى الأسماء في معناه .

وكذلك (الأذم) إذا عنيت القيد ، قال الشاعر :

هو القين وابن القين لاقين مثله لفتح المساحي أو لجذل الأدهم^(١)

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأصول : وسنذكره لك في باب التصغير^(٢) إن شاء الله .

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ : أسود ان عنيت به الحية وأدم إذا عنيت به القيد وأبطع إذا عنيت به المكان المتبطع وأبرق إذا عنيت به المكان مقساعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعتاً تقول في جمعها : الأباطع والأبارق والأدهم والأسود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحة وهي الحفرة من حديد يحمي بها الطين عن وجه الأرض . وقطعها : جعلها عريضة .
وفي اللسان : قطعت الحديد : إذا عرستها وسويتها لمسحة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا (مظه) لأنه لا يعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجريز في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣ - ٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له باباً هناك .

هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدٌّ من حذف حرف / ليكونَ على مثال الجمع .
والحرف الذى تحذفه هو الحرفُ الأخير ؛ وذلك لأنَّ الجمعَ يَسْلَمُ حتَّى ينتهى إليه فلا يكون
له موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سفارج ، وفى فرزدق : فرازد ، وفى شمردل^(١) : شَمَارِد
وكذلك جميعُ هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فرازق ، وليس ذلك بالجيد ؛ وذلك لأنَّ الدالَّ من مخرج التاء .
والتاء من حروف الزيادة . فلمَّا كانت كذلك ، وقُرِئَتْ من الطرفِ حذفوها . فمن قال ذلك
لم يقل فى جَحْمَرٍش : جَحَارِش ؛ لتباعدِ الميم من الطرفِ . فهذا يجرى مجرى الغلَط . والبابُ
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنَّهم يتنكبُّون . جمعُ بناتِ الخمسة^(٢) ؛ لكرهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً .
فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

(١) الشمردل : الفى السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخماسى المجرى مستكره .

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكثيره بحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب

ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحاري^(١) ؛ وكان / الأصل صحاري^٢ .
وإن شئت أن تقوله قلته^(٢) ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛
لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيها علته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف
إذا لم يوجد من الحذف يدٌ . فتقول في مفتاح : مَفَاتِيحٌ ، وفي سرُداح : سرادِيعٌ ، وفي جُرُمُوق :
جرامِيقٌ^(٣) ، وفي قِنْدِيل : قناديل . فلا تحذف شيئاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحاري وعذراء
وعذاري وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث . . . »
(٢) جاء هذا الأصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أَعْدُوا عَلَى أَشَقَرٍ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السراح : الناقة الطويلة أو السينة . الجرُمُوق : ما يلبس فوق الخف .

هذا باب

ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعَلَّة) فجماعه (فُعَال)^(١) إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا وذلك قولك : صَحْفة وصِحْاف . وقَصْعة وقِصاع ، وجَفْنة وجِفْان .

وأما قولهم : جَفْنة ، وجِفْان ، وضَيْعة وضَيْع - فليس الباب ، إنما هي أسماء المجمع . وإنما الكلام جَفْانات وجِفْان ، وصَحْفات وصِحْاف ، وضَيْعات وضِياع .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث/، نحو : حُبْلَى ، وذِفْرَى ، ودُنْيَا - فإنَّ جمعه أن تقول في حُبْلَى : حُبْلَيَات ، وفي دُنْيَا : دُنْيَيَات ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرَيَات . وكذلك هذا الباب أجمعُ . ٢
٥٠٣

وأما ما كان منه مؤنثا من (أَفْعَل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو - فإنَّ تكسيره على (فُعَل) تقول : الدنيا والدُّنْيَى . والقُصْيا والقُصَى . وكذلك إن قلت : القصوى^(٢) ، والكبرى والكُبرى ، والصغرى والصَّغْرى .

وإن لم يكن مؤنثا لأَفْعَل فإنه يجمع على (فَعَالَى) في وزن فعالل ، كما قلت في جعفر : جعافر^(٣) ، وفي جُنْدُب : جنَادِب . وذلك قولك في حُبْلَى : حَبَالَى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الإسم على فَعَال وذلك قصعة وقصاع وجفنة وجفان وشفرة وشفار وجمرة وجمار وقد جاء على فعول وهو قليل وذلك قولك بكرة وبكر . . . » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٣٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإلك تكسره على (فَعَل) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإلك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ويبقى على فعال وتبدل بين الياء والألف وذلك نحو قولك في حبل : حبال ، وفي ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم يتنونا ذفرى . » .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفَرَى : ذَفَارَى^(١) .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرَطَى : أَرَأَطَى^(٢) .

(١) ذفرى فيها لغتان : من نونها جعلها ملحقة بذرهم ؛ ومن ينون جعل الألف للتأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد في الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيويه ج ٢ ص ٨ - ٩ « فأما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسيلة فنحنوا وهي أتلها وقالوا : ذفرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » (حذف الفاء في جواب أما وذلك إنما يكون في الضرورة كما صرح بذلك في موضعه) .
الذفرى : الموضع الذى يمرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أَرَطَى هنا للتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإخلاق يجهف بدليل تنوينها ولحاق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد في أربعة مواضع من المختضب .

قال في الجزء الثانى ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أَرَطَى وعلَى ويدل على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة أَرطاة وعلقاته وهذا مبين في باب التصريف .

وقال في ص ٢٧٥ وذلك قوله في أَرَطَى أَرِطَ لأن أَرَطَى ملحق يجهف وليست ألفه للتأنيث ألا ترى أنك تقول في الواحدة أَرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال في الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أَرَطَى ملحق يجهف ووزنه فعل ملحق بفعل وعلى ذلك تقول في الواحدة أَرطاة وانظر

ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للالحاق في التكميل ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأَرَطَى كلهم يصرف وتذكيره مما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤

وتصريف المسازى ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ والمختضب ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف
وفيه زيادتان مُلْحِقَتان أو غير مُلْحِقَتين

اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في / حذف ما نشأ منهما مُخَيَّر
إذا كانتا متساويتين ، إما مُلْحِقَتان وإما غير مُلْحِقَتين ؛ وذلك قولك . حَبِنْتُ وَدَلَنْتُ
وَسَرَنْتُ^(١) .

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلْحِقَتان بباب سفرجل .
فإن شئت قلت : حَبَاط ، ودَلَاط . وسَرَاد . وإن شئت قلت : حَبَانط ، ودَلَانِط . وسَرَانِد ،
لأن الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .
ومن ذلك قَلَسُوهُ^(٢) ؛ لأن الواو والنون زائدتان وهى على مثال قَمَحُوهُ . فإن شئت قلت :
قَلَانِس فحلفت الواو ، وإن شئت : قلت : قَلَس فحلفت النون .
وكذلك فَعْلُهُما ، يقال تَقَلَّسَ وتَقَلَّسَى . والتصغير على هذا جرى .
فأما جَحَنَفَل^(٣) فليس فيه إلا جحافل . وكذلك قَرَنْمَل لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه
ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أن كل شيء حذف منهُ فالعوض فيه جزئ . وهى ياء تلحق قبل آخره .
وكذلك قولك في سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبِنْتُ : حَبَانِيْ إِن حذف
النون وعوضت . وإن حذف الألف وعوضت قلت : حَبَانِيط . والتصغير على هذا يَجْرَى^(٤)

(١) تكلم سيويه عن زيادتي حبتلى في التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى :

الحبتلى : التصغير العظيم البطن ، الدلتلى : الشديد الدفع يقال دلتله بمنكبه ؛ إذا دفعه . السرنلى : الجرى . ويقال اسرنداء ؛ إذا ركب .

(٢) تكلم سيويه عن زيادتي قلنسوة في التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى في ص ٥٢٤ من المختضب قوله : (لما كانت قلنسوة) في وزن قملوة كانت النون بجاء الأصل ، والواو بجاء الواو الزائدة فكان قلنسوة أنيس من قليسة .

(٣) الجحافل : غليظ الشفة .

(٤) تكلم سيويه على التوضيح عن المحذوف في ج ٢ ص ١٠٦ .

وبين الأنبارى في أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التوضيح بالياء دون غيرها ؟ .

هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحادهما مُلْحَقَة والأخرى غير مُلْحَقَة

اعلم أنَّك تُجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِيَّ فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ : وَذَلِكَ أَنَّ الْمُلْحَقَ إِنَّمَا وَضِعَ بِإِزَاءِ الْأَصْلِيِّ لِتُلْحَقَ الثَّلَاثَةُ بِالْأَرْبَعَةِ وَالْأَرْبَعَةُ بِالْخَمْسَةِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مِثْلِ مُسَخَّنِكَ سَحَاكَكَ ، وَفِي مُقَنَّعْنَيْسٍ : قَعَائِيسٍ^(١) ، لِأَنَّ الْمِيمَ وَالتَّوْنَ لَمْ تَزَادَا لِتُلْحَقَا بِنَاءِ بِنَاءٍ .

وَكَانَ سَبِيحِيَّةً يَقُولُ فِي مُقَنَّعْنَيْسٍ : مَقَاعِيسٍ . وَهَذَا غَلَطٌ شَدِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي مُحْرَنْجِمٍ : حَرَايِمٍ . فَالْسَيْنُ الثَّانِيَّةُ فِي مُقَنَّعْنَيْسٍ بِحَذَاءِ الْمِيمِ فِي مُحْرَنْجِمٍ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ . قِيلَ لَهُ : فَالْمِيمُ زَائِدَةٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ السَيْنَ مُلْحَقَةٌ بِالْأَصُولِ وَلَيْسَتْ الْمِيمُ كَذَلِكَ . إِنَّمَا هِيَ الْمِيمُ الَّتِي تُلْحَقُ الْأَسْمَاءُ مِنْ أَفْعَالِهَا / ، لَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : $\frac{2}{0.06}$ أَسْوَدُ قَالَ فِي جَدُولٍ : جُدَيُولٍ ، فَأَجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِيِّ .

(١) اسخحك الليل : اعظم . اقننيس : قال أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الأقماس ؟ فقال هكذا وقدم بطنه ، والآخر صدره (انظر المصنف ج ٣ ص ١٣) .

سألت في التصغير نقد المبرد لسبويه ورد ابن ولاد عليه .

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة
أُبنية : على فلس ، ودرهم ، ودينار^(١) .

وذلك أنَّ كلَّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ، وُدْرَيْهم ، وُدْنَيْير فإن كانت في آخره
زائدة لم يعتد بها ، وصُغِرَ على أحد هذه الأمثلة ثمَّ جيءَ بالزوائد مُسلَّمةً بعد الفراغ من هذا
التصغير

(١) في ابن يعيش ج ٥ ص ١١٦ وقيل للخليل : لم ينبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس
على فلس ودرهم ودينار . . .

هذا باب

ما كان من المذكّر على ثلاثة أحرف

اعلم أنّ تصغيره على مثال (فُعَيْل) مُنَحَرِّكاً كان حرفه الثّاني أو ساكناً : وذلك قولك في
 فلس : فُلَيْس ، وفي عمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عُمر ، وفي خِذِر : خُدَيْر ، وفي رَطَب / : ^٢رَطَبٌ .
 رُطَيْب ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حرّكته ؟ ، لأنّ التصغير يُخرجُه إلى بنائه .
 وحُكْمُ التصغير : أن يُضَمَّ أوَّلُه ، ويُفتَح الحرف الثّاني ، ويُلحق بعده ياءُ التصغير ثالثة ^(١) .
 فإن كان الاسم على أربعة أحرّف انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في
 التّكسير ، لأنّ التّكسير والتّصغير من واد واحد ^(٢) . إلّا أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع
 مفتوح ، وعلامةُ التصغير ياءُ ثالثة ساكنة ، وعلامةُ الجمع ألفُ ثالثة . وهما في تغيير الاسم
 عن بنائه سواء ، وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجعافر .

* * *

واعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلّا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِرَ فلا بُدَّ من ردِّ ما ذهب
 منه ، لأنّ التصغير لا يكون في أقلّ من ثلاثة أحرف ، وذلك قولك في دم : دُمِي ، لأنّ
 لأنّ الذّاهب منه ياءٌ ، يدلك على ذلك أنّك إذا أخرجته إلى الفِعل قلت : دَمَيْتُ . كما تقول :
 نَحَيْتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الياء ، لأنّها طرفٌ بمُدّ ألف زائدة ، كما
 تقول : رداء وسقاء .

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تأويل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائده ياء ؟ ولم هم الأول ؟

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد
 حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلا أن أول التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالصغير والجمع من واد واحد » .
 وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِيَّة ، وَأَسْتَقِيَّة . ولَمَّا اضطرَّ الشاعر رَدَّهُ إلى أصله فقال :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَبٍ ذَبَحْنَا جَرَى الدِّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)

وتقول في تصغير (عَد) : عُدَى ، لَأَنَّ أَصْلَهُ عَدُو ، فكان تصغيره عُذْيُو يا فتى . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قلبت ياءً وأدغمت الياء فيها ؛ كما تقول : أَيَّام ، وَأَصْلُهَا : أَيَّوَمَ لِأَنَّهَا جَمْعُ يَوْمَ . وكذلك سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ ، إِنَّمَا هُوَ سَيُّودٌ وَمَيُّوتٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ يَسُودُ وَيَمُوتُ . وكذلك قَيَّامٌ وَقَيُّومٌ ، إِنَّمَا هُوَ قَيَّوَامٌ ، وَقَيُّوْمٌ بَوَاوَيْنَ . وهذا يُحْكَمُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ^(٢) .

والدليل على أَنَّ الذاهب من (عَد) الواو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ : عَدُو^(٣) كما يقولون : عَدَّ قال الشاعر :

لَا تَقْلُوْاَهَا وَادْلُوْاَهَا دَلَّوْا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ عَدَّوْا^(٤)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وإِنَّمَا يَدُ وَغَدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِّمَّهَا فَعَلٌ يَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ : آتَيْكَ غَدَاً بِرَيْدُونَ غَدَاً » .

(٤) في كتاب الفاضل للبرد ص ١٩ « ويقال : قُلُوْتُ الْإِبِلَ : إِذَا سَقَمْتُهَا سَوْقًا شَدِيدًا وَدَلَوْتُهَا : إِذَا هَوَيْتَ عَلَيْهَا السَّيْرَ ثُمَّ أَشَدَّ الْبَيْتَ » .

وفي أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المسازني لمسا دخل على الخليفة وأُشْدَ هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال :

لَا تَقْلُوْاَهَا : لَا تَسْغَاهَا فِي السَّيْرِ يَقَالُ : قُلُوْتُهُ إِذَا سَرْتُ بِهِ سَيْرًا عَنِيْفًا ، دَلَوْتُ : إِذَا سَرْتُ سَيْرًا رَفِيْقًا » .

ومن أشاطير : أن مع اليوم غَدَاً ، يضربه الراجي لظفر بمراده في عاقبة الأمر وهو في بدنه غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والمُتَنَصِّفُ ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والانتصاب ص ٢٧٣ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٣٥ واللسان (دلو) و (وغدو) وسبيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبید بن ربیعہ :

/وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يومٌ حُلُوها وعَدُوًّا يلاقُ^(١)

وكلُّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

٢
٥٠٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غلو على الأصل .

البلاغم : الخالية المتغيرة واحدها بلغم .

يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تقفر منهم .
أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف ممتلئ بممتلئ الخبر ، و (غدوا) ظرف ليلاق ، ويلاق خبر لمبتدأ
مخوف أي وهي خالية غداً .

والبيت من قصيدة البليد في رثاء أخيه لأمه أربد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .
وانظر شواهد الشافعية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وآمال الشجرى ج ٢
ص ٣٥ وسيميد ذكره في الجزء الثالث .

هذا باب

ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرتَه أَلحقته هاء التانيث^(١) التي هي في الوصل تاء .

وإن كان بهاء التانيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأنَّ الهاء لا يُعتدُّ بها . فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أما ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك في دار : دُويرة ، وفي نَعْلٍ : نُعَيْلة ، وفي هند : هُنَيْدة . لا يكون إلَّا على ذلك .

فأما قولهم في الناب من الإبل : نُيَيْب . فإنما صغروه بغير هاو لأنَّها به سميت^(٢) ؛ كما تقول للمرأة : ما أنتِ إلَّا رُجَيْل ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْب إنَّما المقصود/ المصدر من قولك : حربته حربا . فلو سمينا امرأة حربا أو نابا ، لم يجز في تصغيرها إلَّا حُرَيْبة^(٣) . ونُيَيْبة .

٢
٥١٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيرها بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديَّة وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت : فإيهام عناق ؟ قال : استعملوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وسألت عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نَيْب لأنهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طاب ناهها على نحو قولك المرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسما غالبا » .

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سميت امرأة حربا لم يجز في تصغيرها إلَّا حرية) يشمر بأن حربا عنده مؤنثة فقط . والشيئ والبيدادي يتقلان عن المبرد أن الحرب قد تذكر .

قال الشنقي على المتن ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازني : لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .

وفي الحزاة ج ٣ ص ٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :

وهو إذا الحسب هفعا عقبه
مرجسم حنرب تلتقى حنرابه

وفي اللسان وحكي ابن الإعرابي فيها التذكير وأنشد البيت .

وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمذكر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : قُرَيْسٌ ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : قُرَيْسَةٌ^(١) .

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها : سُؤْيَةٌ^(٢) فتردّ الهاء الساقطة .

والدليل على أن الذاهب منه هاء قولك في الجمع : شِيَاءٌ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَةٍ) : سُفْيَةٌ^(٣) ؛ لأنّ الذاهب كان هاء . يدلك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَةٌ وشِفَاءٌ فاعلم .

ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنيَّةٌ وسُنْيَةٌ^(٤) ، لأنّه يجتنبها أضلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكسريته مُسَنَاتٌ ، وقرأ : (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ^(٥)) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول / سُنيَّةٌ . والأصل سَنَوَةٌ . لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : (لَمْ يَتَسَنَّ وَانْظُرْ) وقال : اكسريته مسانئة ، فهذا يزعم أن الذاهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلّا سُنيَّةٌ ، والأصل عنده سنهة .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنثاً فأمره مثل ما ذكرت لك ، لأنك تردّ الحرف الذاهب ، ثمّ تُجرّيه مُجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ، لأنّه ما كان على حرفين فلا بد من ردّ الثالث فيه . فإذا ردّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف بما لم ينقص منه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ * ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة .

وقال في ص ١٧٤ * الفرس قد ألزموه التانيث وصار في كلامهم المؤنث أكثر منه المذكر * وانظر المقتضب ص ١٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ * وأما الشاة فإن العرب تقول فيه شوى وفي شاة شويّة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ * ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفبة يدلك على أن اللام هاء شفاء وهي دليل أيضاً على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ * ومن قال في سنة : سانيث قال : سنية ، ومن قال سانهت قال : سنية .

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القراءة بخلف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويقوب وخلف بخلف الهاء وصلا وإبائها وفقاً . والباثون بإبائها وفقاً ووصلا .

الاحتاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك] ^(١) في يد : يُدَيِّت ؛ لِأَنَّ الدَّاهِبَ كَانَ يَاءً . يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
يَدَيَّتْ إِلَيْهِ يَدًا ، وَكَذَلِكَ أَبَاد ، وَكُلُّ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ تَمَّا كَانَ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ فَهَذَا قِيَاسُهُ .

* * *

وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ مَذْكُورًا بِمَوْنَتْ لَا عِلَامَةَ فِيهِ أَنَّكَ لَا تُلْحَقُهُ هَاءُ التَّانِيثِ إِذَا
صَغَّرْتَهُ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ نَقَاتَهُ إِلَى الْمَذْكُورِ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ هِنْدًا أَوْ شَمْسًا أَوْ عَيْنًا :
عَيْنٌ / ، وَشُمَيْسٌ ، وَهَنْيَدٌ .

٥١٣

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ جَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ عَيْنِيَّةٍ ، وَأَدْيِيَّةٍ ^(٢) .

قِيلَ : إِنَّمَا سُمِّيَ بِهِمَا الرَّجُلَانِ بَعْدَ أَنْ صَغَّرْتَاهُمَا مَوْنَتَانِ . وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ
الرَّجُلَ عَيْنًا وَلَا أَذْنَا ، ثُمَّ تَأْتِي هَذَا إِذَا صَغَّرْتَهُ . إِنَّمَا أَوَّلُ مَا سَمَّيْتَ بِهِ عَيْنِيَّةً وَأَدْيِيَّةً . فَهَذَا
بَيِّنٌ جَدًّا . وَكَذَلِكَ إِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً أَوْ مَوْنَتًا غَيْرَهَا بِاسْمٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ تَمَّا يَكُونُ لِلْمَذْكُورِ -
فَلَا يَدَّ مِنْ إلْحَاقِ الْهَاءِ إِذَا صَغَّرْتَهَا . وَذَلِكَ أَنَّكَ أَوْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً حَبْرًا ^(٣) أَوْ عُمْرًا أَوْ عُمَرَ ،
لَمْ تَقُلْ فِي تَصْغِيرِهَا : إِلَّا عُمَيْرَةً ، وَحَبْرِيَّةً . لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ ؛ كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَذْكُورِ إِلَّا
مَا وَصَفْتَ لَكَ إِذَا سَمَّيْتَهُ بِمَوْنَتْ .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بَعْنٍ أَوْ أَذْنًا فَتَحْقِيرُهُ بغير هاء وتَدْعِ الْهَاءَ مِثْلًا كَمَا ادْخَلْتَهَا فِي حَبْرٍ اسْمَ
امْرَأَةٍ وَيُونُسَ يَدْخُلُ الْهَاءُ وَيُجْتَبِىءُ بِأَدْيِيَّةٍ وَإِنَّمَا سَمِيَ بِمَحْقَرٍ » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قُلْتُ : فَا بِإِلِ الْمَرْأَةِ إِذَا سَمَّيْتَ بِحَبْرٍ قُلْتَ حَبْرِيَّةٌ ؟ قَالَ : لِأَنَّ حَبْرًا قَدْ صَارَ اسْمًا لَهَا
عَلَمًا وَصَارَ خَالِصًا وَلَيْسَ بِصِفَةٍ وَلَا اسْمًا شَارَكَتْ فِيهِ مَذْكُورًا عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ وَلَمْ تَرُدَّ أَنَّ تَحْقِرَ الْحَبْرَ » .

هذا باب

تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف

اعلم أنَّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصليةً
اختلغت حر كاته أو اتفقت / ، كانت الزوائد مُلحقة أو للمد واللين^(١) ، وذلك قولك في $\frac{٢}{٥١٣}$
جعفر : جُمَيْفِر ، وفي قَمَطَر : قُمَيْطَار ، وفي درهم : دُرَيْهَم ، وفي عُلْبَط : عُلَيْبَط^(٢) ، وفي جُلْجُل :
جُلَيْجِل^(٣) ، وفي زَهْلِق^(٤) : زُهَيْلِق ، وفي عَجُوز : عُجَيْر ، وفي رَغِيف : رُغَيْف ، وفي كتاب :
كُتَيْب .

واعلم أنَّ ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة مُلحقة أو أصليةً فازت في تصغيره
بالخيار :

إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ، كما كانت في التكبير متحركة ، وذلك قولك في أَسْوَد :
أُسَيْد ، وفي أَحْوَل : أَحَيْل ، فهذا الأصل . والزائدة تقول في قَسُور : قُسَيْر ، وفي جدول : جُدَيْل
وإن شئت قلت فيه كله : أَسِيود ، وقُسُور ، وجُدِيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا
التصغير والجمع على منهاج واحد وكان جمع هذا إنما يكون : قَسَاور ، وجَدَاول .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فعيل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني ، وذلك نحو : جميعر ومطيرف
وقولك في سيطر : سيطر وفي غلام غليم فإذا كانت الـ «ة» أربعة أحرف صار التصغير على مثال فعيل متحرك جمع أو لم يتحرك
اختلغت حر كاته أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فعيل متحرك جمع أو لم يتحرك ، اختلغت حر كاته
أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط وعلابط : ضبعهم عظيم .

(٣) غلام جلبل وجلجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرس الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

فَمَا الْأَرْوَانُ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَاوَ لِنَمَّا تَنْقَلِبُ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ . وَالْوِزْنَ وَاحِدَ . وَالْقَلْبَ لَعَلَّةٌ تَوَجُّهُ . وَكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَذْمُومًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْبَسُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ^(١)

فَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ^(٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَاوَهُ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَاوِ . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهَ فِيهَا الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزٍ : عَجِيزٌ ، وَفِي عُمُودٍ : عُمَيْدٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدَةٌ يَبْلُغُ بِهَا الْخُمْسَةُ فِي الْعَدَدِ بِالْحَاقِ أَوْ غَيْرِ الْحَاقِ - فَهِنَّ تِلْكَ الزَّائِدَةُ تُحذفُ فِي التَّصْغِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَاوًا رَابِعَةً أَوْ يَاءَ أَوَّلًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهَا لَا تُحذفُ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُصِيرُ عَلَى مِثَالِ دُنَيْيِرٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحذفُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْهِمٍ . وَذَلِكَ

(١) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ . « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسَدٍ : أَسَدٌ وَفِي أَمُورٍ : أَمِيرٌ وَفِي مَرُودٍ : مَرِيدٌ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَاوُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَبَدُ الْوَجْهِينِ يَدْعُهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَحْقُرَ . . . وَاعْلَمْ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَاوُ فِيهَا ثَالِثَةً وَتَكُونُ زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسُودَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَبُولٌ ، وَقَسُورٌ وَقَوْلُ : جَدِيُولٌ ، وَقَسِيرٌ ، كَمَا قُلْتُ : أَسِيدُ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ حِيَّةٌ وَإِنَّمَا أَخْفَتِ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النُّحُو لَجَمْعٍ ثَبَتَ الْوَاوُ ، كَمَا ثَبَتَ فِي أَسُودَ حِينَ قَالُوا : أَسَاوِدُ وَفِي مَرُودَ حِينَ قَالُوا مَرَاوِدَ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلُ وَقَسَلُورُ » .

(٢) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَنْ قَالَ : أَسِيدُ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ : مَقِيدُ وَمَقِيلُ لِأَنَّهَا لَوَظْهَرَتْ كَانَتْ الْوَجْهَ أَلَّا تَرَكَ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ تَظْهَرْ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ أَبَدًا هَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّلَاحَةِ « وَأَمَّا وَاوُ عَجُوزٍ وَجَزُورٍ فَإِنَّهَا لَا تَثْبُتُ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَبْتَغِي الْقِسْمَةَ وَلَمْ تَحْجِمْ لِنَحْقِ بِنَاءٍ بِنَاءً أَلَّا تَرَى أَنَّهَا تَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتَ : عَجَائِزُ ، فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ فِيهَا يَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ فَهَذِهِ الْبَيْتَةُ الَّتِي لَا تَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ لَا يَجُوزُ فِيهَا أَنْ تَثْبُتَ » .

(٣) فِي سِيَوِيهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَعْمِيلٌ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ الرَّابِعُ مِنْهُ وَاوًا أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءَ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مُصْبَاحٍ : مُصْبِيحٌ وَفِي قَنَدِيلٍ : قَنَدِيلٌ وَفِي كَرْدُوسٍ : كَرِيدِيْسٌ وَفِي قَرَبُوسٍ : قَرَبِيْسِيْسٌ وَفِي حَمِصِيْسٍ : حَمِصِيْبِيْسٌ »

وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَرْسُولَ فَهُوَ مَسِيرِيْلٌ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَاوَ رَابِعَةٌ وَلَوْ كَسَرْتَهُ لَلْجَمْعِ لَمْ تَحذفْ فَكَذَلِكَ لَنَحذفُ فِي التَّصْغِيرِ فَإِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَاقِقَ يَهْلُولُ وَأَشْبَاهُهُ » .

قولك في سُرداق : سُرَيْدِق ، لَأَنَّ الألف زائدة ، وفي جَحَنْفَل / جُحَيْنِيل^(١) ، لَأَنَّ
النون زائدة ، وكذلك ما كان مثْل ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسنشرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

* * *

اعلم أَنَّ ذوات الثلاثة إذا دَجِجَتْها زائدتان مُستَويتان ، فأنت في الحذف بالخيار ، أيهما
شئتَ حذفْتَ .

فإن كانت إحداهما مُدْجِجَةً لم يَجْزِ حذفُها ، وحذفت الأخرى ، لَأَنَّ المُلْحِق كالأَصْل . فإن
كانتا مُدْجِجَتَيْنِ فأنت في حذف أيهما شئتَ مُخَيَّر .

وإن كنتا غير مُدْجِجَتَيْنِ وإحداهما للمعنى ، حذفْتَ التي ليست للمعنى ، وأَبْقَيْتِ التي
المعنى من أَجْلِها يُعْلَم .

فَأَمَّا ما استوت فيه الزائدتان فقولك في (جَبَنْطَى) : جَبِيطُ فاعلم ، وإن شئتَ جَبِيطُ^(٢) ،
وذلك ، لَأَنَّهُ من الثلاثة ، والنون والألف فيه زائدتان مُدْجِجَتان بسفرجل . فإن حذفْتَ النون
قلت : جَبِيطُ ، وإن حذفْتَ الألف قلت : جَبِيطُ ، وإن عَوَّضْتَ فيمن حذف النون قلت :
جَبِيطُ فاعلم ، وفيمن حذف الألف جَبِيطُ .

وكذلك جمعه : تقول : جَبَانِطُ فاعلم ، وإن عَوَّضْتَ قلت : جَبَانِيطُ .

فإن حذفْتَ النون قلت : جَبَانِطُ وإن / عَوَّضْتَ قلت : جَبَانِطُ ، فعلى هذا يجرى .

واو حَقَرْتَ مثْل (مُغْتَسِلُ)^(٣) لقلت : مُغْتَسِلُ . وإن عَوَّضْتَ قلت : مُغْتَسِلُ . لا يكون إلَّا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في جحنفل : جحنفل وإن شئت جحنفل كما كنت قال ذلك لو كسرتة وإنما
هذه النون زائدة كواو فلو كسرت وهي زائدة في جحنفل لأن المعنى العظم والكثرة » .
الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك جبنطى إن شئت حنطت النون قلت حنط وإن شئت حنطت الألف قلت :
حنيط ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف ألزم لها منه
للأخرى » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستمعا قلت : مسيع وسيع تجربه مجرى مغسل تحذف الزوائد كما كنت
حافظها في تكسيره لتجمع لو كسرتة » .

ذلك ؛ لأن الميم والثاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك لو قلت : مُفْتَسِل كان مؤدباً للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حُذِرَتْ (معاوية) فيمن قال : أَسِيدٌ قلت : مُعَيَّة . وكان الأصل مُعَيَّة . ولكنهم إذا اجتمع ثلاث ياءات في بناء التصغير حُذِفَتْ^(١) الياء المعتلة لاجتماع الياءات .

ومن قال في أسود : أَسِيدٌ قال في تصغير معاوية : مُعَيَّة ؛ لأنه يحذف الألف فيصير مُعَيَّة ، ولا تجتمع الياءات فيلزمك الحذف^(٢) .

* * *

فأما ما ذكرت لك مما يُحذف لاجتماع الياءات فقولك في تصغير عطاء : عَطِيٌّ فاعلم ؛ لأنك حذفت ياء والأصل : عَطِيٌّ فصار تصغيره كـتصغير ما كان على ثلاثة أحرف^(٣) .

فعلى هذا نقول في تصغير (أخوى) : أَخِيٌّ^(٤) فاعلم على قولك : أَسِيدٌ ، ومن قال : أَسِيدٌ قال : أَخِيٌّ فاعلم .

(١) يحسن أن يكون : حذفوا ليكون هناك رابط جملة الخبر أو يقال : ولكنه فيكون الضمير ضمير الشأن فيستغنى عن الرابط .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « وأما (معاوية) فإنه يجوز فيها ما جاز في أسود لأن الراو من نفس الحرف وأصلها التحريك وهي تثبت في الجمع ألا ترى أنك تقول : معاو . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « ومن ذلك أيضاً عطاء وقضاء ورشاء تقول : عطى وقضى ورشى لأن هذا البديل لا يلزم . » وقال في ص ١٣٢ « وأعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير يامان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرف على مثال فاعل ويجرى على وجوه العربية وذلك قولك في عطاء : عطى وقضاء : قضى : وسقاية : سقى وإداوة : أداة وفي شافية شوية . . » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « وكذلك (أخوى) إلا في قول من قال : أسيد ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة في أوله ولا يفتل إلى قلته ، كما لا يفتل إلى قلة يضع وأما عيسى فكان يقول أخى ويصرف وهذا خطأ لو جاز ذا نصرفت أسم لأنه أخف من أحمر وصرفت أرامس إذا سميت به ولم تهز قلت : أرس . »

وأما أبو عمرو فكان يقول : أخى ولو جاز ذا لقلت في عطاء عطى . . وأما يونس فقله هذا أخى . وهو القياس والصواب .
انظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤

/ وتقول في تصغير (عُثُولٌ) : عُثِيلٌ فاعلم ؛ لأنَّ فيه زائدَتَيْنِ : الواو وإحدى اللامين . $\frac{2}{017}$
والواو أَحَقُّ عندنا بالطرح ؛ لأنها من الحروف التي تزداد . واللام مضاعفة من الأصول . وهما
جميعا للإلحاق بعثل جرَّ دُخْل .

وكان سيبويه^(١) يختار عُثِيلٌ ، وعُثِيُولٌ فيمن قال : أُسَيْرِد ، ويقول : هي مُلْحِقَةٌ ، وهي
أُبْعَدُ من الطَّرَف . وقد يجوز ما قال . ولكن المختار ما ذكرنا ، للعلَّة التي شرحنا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « وتقول في تصغير أحوى : أحيى في قول من قال في أسود : أسيد وهو الوجه الجيد . . . »

ومن قال في تصغير أسود : أسويد . . . قال في تصغير أحوى أحيو .
وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير (أحوى) ما اختاره سيبويه وهو أحيى بقلب الواو ياء ومنع الصرف .

والسيراق ينسب إليه أنه أبطل رد سيبويه بأسم وقال لأن أسم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى قد أُلقيت على الصاد ثم أخذ يرد على المبرد نقده . انظر تعليق السيراق بهامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت (عثول) قلت عثيل وعثيل لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل وإنما صارت الواو تثبت في الجميع والتحقير لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كشيء قرشب وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفها كما حذفوا الباء حين قالوا قرشاب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل . »

• • •

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال حميد : وهذا غلط من قيل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هي من حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وأنت غير في حذف أيها شئت إلا أن حذف الواو في قوك : عثيل أجود وهذا قول أبي عثمان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقبش لرده عليه في مقننسى لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول : إن الرءاء في نحر أول بالحذف من الميم فيقول في نحر بحير وفي نحر بحير وفي نحر بحير . وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن يبق في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه غير في حذف أيها شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيها شاء إذا استوت الزائدتان كزيادتي قلنسوة وأما إذا كانت إحداهما أولى من الأخرى أبقيتا إلى هي أولى كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى بالإبقاء والتي للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ومن عوض على قول سيبويه قال : عُثِيلٌ وَعُثْيُولٌ ، وعلى قولنا : عُثِيلٌ فهذا وجهه هذا .

* * *

واوَحَقَّرْتُ مثال مفتاح ، وقنْدِيلٌ ، وشِمْلَانٌ لم تحذف شيئا ، وكُنِيتَ قَائِلًا : قُنْدِيلٌ ، ومُعْتَرِيجٌ ، وشُمَيْلِيلٌ^(١) ؛ وذلك لأنَّكَ كُنْتَ قَائِلًا أو عَوَّضْتَ في مثل سفرجل : سُفَيْرِيجٌ . فأنَّتْ - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أخرى ألا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلًا منه . وإنما تثبت في هذا الموضع ، لأنَّه موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع للنوات الأربعة إنما يجرى مَجْرَى تصغيره $\frac{٢}{٥١٨}$ في كلِّ شيء ، فيجريان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

= وفي شرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السباع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجع إلى هذا القياس في تصغير عَفْجَج فقال في ج ٢ ص ١١٢ : « وتقول في تحقير عَفْجَج عَفِيج وعَفِيج تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة واو غودن وياو خفديد وهي من حروف الزيادة والجم ههنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غودن وخفديد وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تقصاف »

النحل : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس .

(١) مقى في ص ٢٤٤ .

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنَّك إذا صغرت شيئا على خمسة أحرف كلها أصلٌ فإنَّك لا تحذف من ذلك إلَّا الحرف الأخير ؛ لأنَّه يجرى على مثال التحقير ، ثمَّ ترتدع عنده . فإنَّما حذفنا الذى يخرج من مثال التحقير^(١) ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سُفَيْرَج ، وفى شمرذل : شُمَيْرِد ، وفى جحمرش : جُحَيْمَر ، وفى جرذخل^(٢) : جُرَيْدِج . وكذلك إن كانت فى ذوات الخمسة زائدة حذفنا ، ثمَّ حذفنا الحرف الأخير من الأصول حتَّى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك فى عَصْرُوط^(٣) : عَصِيرِف ، وفى عَنَدَلِيْب : عُنَيْدِل ، وفى قَبَشَرَى : قُبَيْمَتْ . / والعوض فى هذا كلُّه جائز $\frac{٢}{١٩}$ وذلك قولك : قُبَيْمَيْتْ ، وعَصِيرِف . وكذلك كلُّ ما حُذِف منه . فهذا قياس هذا الباب .

ومن العرب من يقول فى الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنَّما هو شبيه بالغلط^(٤)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .

وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبشوى وشمرذل وجحمرش وصهلوق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشميرد وقبيش وصهيل . .

وقال فى ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول فى سفرجل سفيرج حتَّى يصير على مثال فصيل وإن شئت قلت سفيرج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتَّى ينهى إليه ويكون على مثال ما يعقرون من الأربعة . . » .

(٢) جرذخل : جميل غليظ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها فى التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجرته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك فى عَصْرُوط عَصِيرِف كأنك حققت عَصْرِف وفى قَذَعِيل قَلِيم وقذيل فيمن قال فريزق . . . وكذلك الخزعيلة تقول خزيمية ولا يجوز خزيميلة لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .

العَصْرُوط - ذكر العطاء . القبشوى : الجميل الضخم .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . . وكذلك خذرق . . ولا يجوز فى جحمرش حذف الميم وإن كانت تزا . . فهذان قولان والأول أنيس » .

الجحمرش : المجوز ، الشمرذل : السريع من الإبل والتقى الحسن الخلق .

وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طرفاً ، وكانت أشبه
ما في الحرف بحروف الزيادة - حذفتها .

ومن قال هذا قال في جمعه : فرازق . والجيد : فرازد وفُرَيْزِدْ ؛ لأنّ ما كان من حروف
الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فُرَيْزِقْ لم يقل في جَمَمَرِش : جُمَحِيرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة
لبعدها من الطرف . ولكنه يقول في مثل شَمَرْدَل : شُمَيْرِد . وإن كان هذا أبعد ؛ لأنّ اللام من
حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

/ اعلم أنك إذا حَقَرْتَ (مَضْرُوبًا) قلت : مُضَيَّرِيْب . لا تحذف منه شيئاً ، لأنَّ الواو رابعة . $\frac{2}{520}$.
وقد تقدّم القول في هذا وأنتَ لست تحذف إلَّا مضطراً .

فإن حَقَرْتَ (مُدْحَرَجًا) أو (مُدْحَرَجًا) قلت : دُحْيِرِج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حَقَرْتَ مثل (مُنْطَلِقٍ) قلت : مُطَيِّقٌ^(١) . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أنك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخل على المندعل من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقواك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدْخَلًا كَرِيمًا ، وهذا مَضْرُوبُ زَيْد ، ومَدْخَلُ زَيْد .

فإن حَقَرْتَ مثل (مُقْتَدِرٍ)^(٢) قلت : مُقَيِّدِر . تحذف التاء من مفتعل ؛ كما حذفت النون من منفعل ؛ لأنَّ العلة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

والعوض /- في جميع هذا جائز ، لأنَّك قد حذفت منه . نقول في منطلق إذا عَوَّضْتَ : $\frac{2}{521}$.
مُطَيِّقٌ ، وفي مقتدر : مُقَيِّدِر .

فإن حَقَرْتَ مِثْلَ (مُقَاتِلٍ) قلت : مُقَيِّتِل ، تحذف الألف ، وإن عَوَّضْتَ قلت : مُقَيِّتِيل .
فإن حَقَرْتَ مِثْلَ (مُسْتَضْرِبٍ) قلت : مُسَيَّرِب ، ومضيريب^(٣) ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : مطيق ومطليق لأنك لو كسرتَه كان بمنزلة منقل في الحذف والعوض »
(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير منقل .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحويره مزيد لأنه مستعمل فهذه الزيادات تجري على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفْعُولِ) مثل مُفْعَوِدْنَ . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :
مُفْعِلِينَ^(١) ، ومُفْعِلِينَ . ولا تحذف الميم ، لأنها للمعنى .

وكلُّ ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُحْمَرٌ) : مُحْمِرٌ^(٢) . تحذف إحدى الراءين .

وكذلك تقول في تصغير (مُحْمَارٌ) : مُحْمِيرٌ . تحذف إحدى الراءين ، ولا تحذف الألف لأنها رابعة ، ولو حذفتها لم يكن بدُّ من حذف إحدى الراءين ليكون على مثل التصغير والجمع على ذلك . تقول : مُحَاير في مُحْمَر ، ومُحَاير في مُحْمَار^(٣) .

وتقول في مثل (مُفْشَعَرٌ) : فُشْعِيرٌ ، وفُشْعِيرٌ إن عوّضت / تحذف الميم وإحدى الراءين ، لأن الحرف يبنى على أربعة ، فلو حذفت غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ، فتخرج إلى مثال تصغير مدرج .

٢
٥٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مفْعَوِدْنَ مفْعِلِينَ إن حذفت الدال الآخرة كأنك حقرت مفْعَوِدْنَ لأنها تبنى خمسة أحرف رابعتها الواو فتصير بمنزلة هلول وأشباه ذلك .

وإن حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جوائك كأنك حقرت مفْعَوِدْنَ » .

وأقول : الأول هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محمير ومحمير كما حقرت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت إحدى الراءين لأنه ليس في الكلام مقال » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً في هذه الصفحة : لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستع) ولكنه في ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبذوء بالميم اسم فاعل أو اسم مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل يماسر ، ومياقين (جمع موسر ، وموقن) . وقرئ سيبويه بمنع تكسير الأوصاف المبذوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال في ج ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو مضروب : مضروبون . . . وكذلك مفعول ، ومفعول . . . » .

وانظر شرح بانت سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كسندع أزل » وغير ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار ومحمير لأن فيها إذا حذفت الراء ألفاً رابعة فكانت حقرت محمار »

وكذلك (مُطْمِنٌ) . تقول : طُمِئْتُ ، وطُمِئْتُين^(١) إن عَوَّضْتَ . وتقول في مثال (مُحَرَّنَجِم) حُرَّنَجِم ، وحُرَّنَجِم إن عَوَّضْتَ . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بدءاً ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَنَّسِيس) : مُقَنَّسٌ ومُقَنَّسِيس^(٢) . وليس القياس عندى

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشراً أو مطشناً حذفت الميم وإحدى النونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولابد لك من أن تحذف الزائدتين جميعاً ، لأنك لو حذفت إحداهما لم يبق ما يبق على مثال فمهل ولا فيميل . . . وذلك توفك في مقشمر قشمر وفي مطشش طشش » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقنننس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدة خاسية تثبت في تكسرك الاسم للجمع والتي تبقى هي النون ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعل » .

• • •

وهذه المسألة ما تناوله نقد المبرد في كتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقننسا قلت : مقنن تحذف النون وإحدى السينين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التنوين عنده وذلك أن الملقق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقنننس الزائدة ملحقه بجميع مرجمين ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير مرجمين حرجيم فحذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيها كان بمنزلة الأصل أن يقول مقننيس وهو القياس اللازم .

وقدر عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ههنا وغلط في المسألتين جميعاً وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقه أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال في تصغيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن واو عثول كسيتين قرشب فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل وحذف الواو التي في موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالخطأ وقال هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأينا قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيد ، لأن العرب قالت : مقدم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكرراً عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدة في الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوياً في الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده . وكذلك هي عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقنننس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر للميم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذي عليه كلام العرب بما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

ما قال ؛ لأن السين في مَقْعَنَسْ مُلْحَقَةٌ ، والملحق كالأصلَى . والميم غير مُلْحَقَةٌ . فالقياس :
 قُعَيْسٌ وَقُعَيْسِيْسٌ ، حتَّى يكون مثل حُرَيْجِمٍ وَحُرَيْجِيْمٍ .

= ليس في كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذى للإلحاق سواء كان منه زائد آخر للإلحاق نحو عثول أم زائد دل على المعنى كما في نحو : مقعنس . أما التكرير الذى ليس للإلحاق فيحذف إن كان منه زائد دل على المعنى نحو : صبر ومقدم .

في الحاصل ص ٢ ص ٤٧٨ « في قولهم : خناقق (جمع خنقق) تقوية لقول سيبويه في فتح مقعنس وتكسيرة مقعس ومقيس فأعرفه فإنه قوي في بابه » وانظر ص ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبى النون وهى زائدة غير مكررة وقال الرضى في شرح الشافية ص ١ ص ٢٥٩ قول سيبويه أولى لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصل وتضعيف الحرف الأصل لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية أو قريبة من الطرف إن كانت هى الأولى والميم لما قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة معنى .

هذا باب

مالحقته زائدتان : إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير مُلْحَقَةٍ

وذلك قولك : ثمانٍ ويمانٍ

اعلم أنَّك إذا حَقَرْتَ ثمانية وعَلانية ، فإنَّ أقيس ذلك / - وأجَوَدَه أن تقول : ثُمَيْنِيَّة ، $\frac{2}{0.23}$ وَعُلَيْنِيَّة ؛ وذلك لأنَّ الياء فيهما مُلْحَقَةٌ^(١) واقعةٌ في موقع المتحرِّك . والألف غير مُلْحَقَةٌ ولا يقع في موضعها إلَّا حرف مدٌ ، فإنَّما هي بمنزلة ألف عُدَافِرَةٍ^(٢) ، والياء بمنزلة الراء . فلمَّا لم يجر في عُدَافِرَةٍ إلَّا عُلَيْنِيَّةٌ ، فكذلك يجب فيما ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمَيْنَةً ، وعُلَيْنَةً ، واحتجَّوا بأنَّهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحَقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديٌّ . كما أنَّ قَلَنْسَوَةً لَمَّا كانت في وزن قَمَحَلُوءَةٍ كانت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقرت علانية أو ثمانية أو عفايرة فأحسن أن تقول : عفيرة وعلينة وثمانية من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عدافر وصباح وإنما مد بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلحق بناء ببناء » .

• • •

وقد ردَّد الرضي في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعَلانية للإلحاق .

ولست أدري كيف يكون نحو ثمانية وعَلانية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فذال وفذالة مخصص بالجمع فلا يكون مثله في المفردات .

فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعَلانية ويقول الرضي : إن الياء في مقام الحرف الأصل في نحو ملائكة . وفي كتب الصرغين نصوص كثيرة صريحة في أنه لابد في الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للإلحاق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والمتصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يمين ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمختص ج ١ ص ٩٧ والمفني في تصريف الأفعال ص ٦٩ - ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيغ إلحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) المذافرة : الناقة الشديدة .

النون بحذاء الأصل والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قُلَيْبَسَة أَقْبَسَ من قُلَيْبَسِيَّة ^(١) . فهذا
مَجْرَى هذا .

واعلم أنه كلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لم تحذف غيرها ،
وذلك نحو : عِيْضَمُوز ، وَعِيْطَمُوس . تقول : إذا حَقَّرْتَ : عُضَيْمِيْز ، وَعُطَيْمِيْس ؛ لأنَّك
لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء
وَحَذَلَهَا لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنَّها تقع رابعة ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير مُزْحُوب ،
وقِتْنِذِيل . فكُلُّما قل من الحذف ^(٢) لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أنك لو جمعت لم تقل لإعطاميس ،
وعضاميز ، وسراحيب ؟ فعلى هذا فأَجْر هذا الباب ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قُلَيْبَسَة إن شئت قلت : قُلَيْبَسِيَّة وإن شئت قلت قُلَيْبَسَة ، كما فعلوا ذلك حين
كسروا للجمع فقال بعضهم : قُلَيْبَسَ وقال بعضهم : قُلَيْبَسَ وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجها على آخر في الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثاني ص ٢٣٤
القمحودة : العظم الثاني فوق القفا خلف الرأس .

(٢) أنناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبنى واوا رابعة
إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائما والبكرات الفسج الطامما

وكذلك عيضموز عضيْمِيْز لأنك لو كسرته للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطموس : التامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

العيضموز : الجوز والناقعة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا باب

ما يُحَقَّرُ على مثال جمعه

على القياس لا على المستعمل^(١)

وذلك قولك في تحقير دانيق : دُوَيْنِيق ، وطَابِيق ، وطُوَيْنِيق ، وخَاتِم : وَخَوَيْتِم . ولا تلتفت إلى قولهم : خَوَاتِم ، ودَوَانِيق ، وطَوَابِيق ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَلَى الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ دَوَانِيق ، وَخَوَاتِم ، وَطَوَابِيق ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَابِل^(٢) : تَوَابِل . وفي فارس : فَوَارِس . وعلى هذا قال الشاعر :

وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٣) .

فَأَمَّا دَوَانِيقُ فَإِنَّ الْبَاءَ زِيدَتْ لِلْمَدِّ فِي تَكْسِيرِهِ ؛ كَمَا تَزَادُ حُرُوفُ / الْمَدِّ فِي الْوَاحِدِ . وكذلك $\frac{٧}{٢٥٠}$ طَوَابِيق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يَخْتَرُ عَلَى تَكْسِيرِ الْبَاءِ لَوْ كَسَرْتَهُ لَجَمَعَ عَلَى الْقِيَاسِ لَا عَلَى التَّكْسِيرِ لِجَمْعِ عَلَى فِعْرِهِ - وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي خَاتِم : خَوَاتِم ، وَطَابِيق : طَوَابِيق ، وَدَانِيقُ دَوَانِيقُ وَالَّذِينَ قَالُوا : دَوَانِيق ، وَخَوَاتِم ، وَطَوَابِيقُ إِنَّمَا جَمَعُوا عَلَى تَكْسِيرِ فَاعَالٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ كَلَامِهِمْ ؛ كَمَا قَالُوا : مَلَامِعُ وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ لَهْجَةٌ ، وَلَا يُقَالُ : مَلَحْمَةٌ غَيْرَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا خَاتِمًا حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ وَسَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ مِنْ يَوْثِقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ : خَوَاتِمٌ فَذَا جَمَعَ قَالَ : خَوَاتِم . . »

(٢) التابيل : من أْبَارَ الْعُلَامِ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خَوَاتِمٌ وَدَوَانِيقُ وَطَوَابِيقُ عَلَى فَاعَلٍ كَمَا قَالُوا : تَابِلٌ وَتَوَابِلٌ » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم وشبهه في التخصيص ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقبلة :

فَأَقْسِمُ إِنَّ جَدَّ التَّقَاطُعِ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِيقُنْ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَآثِمُ

يَقْبَلُنْ حَرَامٌ مَا أُحِلَّ بَرَبْنًا وَتُتْرَكُ أَمْوَالٌ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والمعنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتلن خلفا أمواك التي تمتاز بها عليها الخواتم ولتجتمعن عليك النساء في مأتمك يتدبك نائحات يقتلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فَأَمَّا خَوَاتِيمُ فَإِنَّهُ عَلَى قِيَاسٍ مِنْ قَالَ : خَاتَمٌ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَعَزُّ ذَاتَ الْمِزْزَرِ الْمُنْشَسِقُ أَخَذْتُ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقٍّ^(١)

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْبِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ^(٢)

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ » نظيره من الكلام ساباط وعاتام .

قال الراجز :

يأى ذات الجسورب المنشق أخذت خاتامي بنسير حسق

قال أبو الحسن : يختم على وزن دائق وعاتم على وزن ضارب وغيثام على وزن ديان وعاتام على وزن ساباط » وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفي اللسان (غم) روى الراجز هكذا :

يا هند ذات الجسورب المنشق أخذت غيتامي بنسير حسق

ويروى خاتامي :

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠ » وربما مدوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومتايير شبهوها بما جمع على غير واحدة في الكلام » ثم أنشد البيت :

وفي الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما وردته فقد نقيته . المجاورة : وقت اشتداد الحر - التنقاد : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها ورديتها .

وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقها في الحمى ينفياها ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صوت كصوت الدراهم إذا انتقدها الصيرفي . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت في ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرَفٍ مما آخره حرفُ تانيث

اعلم أنه ما كان من ذلك فإنَّ ثلثه يُشْرَكُ مَفْتُوحًا ؛ لثلاً تنقلب ألف التانيث . وذلك قولك في حُبْلَى : حُبَيْلٌ^(١) ؛ لأنَّه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعْفَيْر - لصارت الألف ياءً فلذهبت علامة التانيث .

وكذلك تقول في دِفْلَى : دُفَيْلٌ^(٢) ، وفي دنيا : دُنْيَا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التانيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك في $\frac{2}{526}$ أَرْطَى : أَرْيَطٌ^(٣) ؛ لأنَّ أَرْطَى مُدْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتانيث . ألا ترى أنك تقول في الواحدة : أَرْطَاة ؟ فلو كانت الألف للتانيث لم تدخل عليها هاء التانيث ، لأنَّه لا يدخل تانيث على تانيث .

وتقول في مِرْمَى : مُمَيْرٌ^(٤) فاعلم ، وهكذا كلُّ ما كانت ألفه للتانيث .

فأما الهاءُ فإنَّها بمنزلة اسم ضُمُّ إلى اسم ؛ ألا ترى أنَّها تدخل على المذكر ، فلا تُغَيَّرُ ببناءه ؟ . فإنَّما الباب فيها أن يُصَغَّرَ الاسم من أى باب كان على ما يجب في مثله ، ثم تأتي بها ؛ وذلك

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتانيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف .

وذلك نحو حبل وبشرى وأخرى تقول : حبيلى وبشري وأخري ، وذلك أن هذه الألف لا كانت ألف تانيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاءنا بمنزلة الهاء التي نجىء التانيث . . .

(٢) الدغل : نبت .

(٣) انظر ص ٢٢٣ من هذا الجزء .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التانيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . وهو قوله في مرمى : مرمز كما ترى ، وفي أَرْطَى : أَرْيَطُ كما ترى . »

قولك في حمدة : حُمَيْدَةٌ^(١) ، وفي نخلة : نُخَيْلَةٌ ، وفي قسورة : قُسَيْرَةٌ . ومن قال في أسود : أَسْوَدُ قال : قُسَيْرَةٌ ، وفي هلباجة : هُلَيْبِيْجَةٌ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ أَوْ صَغُرْتَ هَلْبَاجًا لَقَلْتَ : هُلَيْبِيْجَ فلم تحذف منه شيئا .

/ فَإِنَّمَا يَجْرَى عَلَى الصَّدْرِ مَا يَجْرَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ .

وتقول في تصغير سَفَرَجَةٍ : سَفِيرَجَةٌ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ قَائِلًا فِي سَفَرَجَلٍ : سَفِيرَجَ . فهذا حكم الألف والهاء .

فَأَمَّا مَا لِحِقَّتْهُ أَلْفَانِ لِلتَّأْنِيثِ — فَإِنَّكَ قَائِلٌ فِيهِ مَا قُلْتَ فِي الْهَاءِ ، لِأَمَّا قُلْتَ فِي الْأَلْفِ الْمُقْصُورَةِ وَسَبَّيْنِ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تقول في حَمَرَاءَ : حُمَيْرَاءَ^(٣) يَافِي ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ مَتَحَرِّكٌ ، فَهُوَ كَالْهَاءِ . وتقول في خُضْفَسَاءَ : خُنَيْفِسَاءَ^(٤) يَافِي ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ فِي خُضْفَسٍ : خُنَيْفِسَ . فَإِنَّمَا تُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طليحة : طليحة وفي سلمة : سلمية وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة لأنها تقيم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحقق الضخم والأكل الجامع لكل شر .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف — اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكرر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تقير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنها بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طرفاء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث . . أما ما لحقته ألفا التأنيث فخنفساء وعنصلاء وقرملاء فإذا حقرت قلت : قرملاء وخنفساء وعنصلاء ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحلفا هنا حيث حى آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حلتقت الألف لأنها حرف ميت . . فأما الممود فإن آخره حى كحياة الهاء وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء والهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعل اسمًا واحدًا . . » .

بالألفين . ونقول في مَعْبُوراء^(١) : مُعْبِيراء . تُسلم الصدر على ما ذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين
يجريان مَجْرَى الهاء .

فإنَّما الألف المقصورة فإنَّها في الاسم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعةً بحيث لا يُحذف من
التصغير شيء . وسأذكرها خامسةً وسادسةً .

اعلم أنَّك إذا صغرت شيئاً فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر $\frac{٢}{٥٢٨}$
ذلك - فإنَّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس^(٢) وما بعده من الأصل والزوائد .

تقول في (قَرْقَرَى) : قُرْئِقِر^(٣) لأنَّك حقَّرت قرقراً ، فانتهى التحقير ، وهذه الألف زائدة .
ولم تكن لتكون بأقوى من لام سَرَجَل وما أشبهها من الأضول ، ولم تكن متحركة ، فتصير
كاسم ضمُّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف المدودة . فألف (قَرْقَرَى) للتأنيث وهى محذوفة لما
ذكرت لك .

فإن قلت في مثل (حَبِيرَكِي)^(٤) وألفه ملحقه بسفرجل قلت : حُبِيرَكَ لما ذكرت لك . وإن
عوضت قلت : حُبِيرِكَ ، وقُرْئِقِر .

وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفَتْ أَيْتَهُمَا شئت ؛ وذلك قولك في مثل (حُبَارَى)^(٥) :
حُبِيرَى ، وهو أقيس ؛ لأنَّ الألف الأولى من حِبَارَى زائدة لغير معنى إلَّا للمدِّ . وألف حِبَارَى
الأخيرة للتأنيث . فلأنَّ تَبَقَّى التى للمعنى أَقْيَسُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت معبورا ، وملجوا قلت : معيلجا ومعبرا لا تحذف الواو لأنها ليست
كألف مبارك هي رابعة » .

في اللسان : « الأزهرى : المعبورا : الجبر مقصور وقد يقال المعبورا مدودة مثل الملجوا والمشيخوا والمأتونا . يد
كله ويقصر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت وذلك قولك
في قرقرى : قريقرى وفى حبرك : حبرك وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ، لأنها
ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . . » .

(٣) موضع مخصب باليمامة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراء الطويل النهر القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص

وقد قالوا : حُبَيْرٌ ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنَّهما زائدتان . وما دونَ الطرفِ أقوى مما كان طرفاً .

/ وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَةٌ^(١) ، فيحذفها ، ويُبدِّلُ منها هاء التانيث ؛ لتكون في الاسم علامة تانيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسة فضاءً . ويقول : لم يجز إثباتها لأنَّها ساكنة . فإذا حذفناها لم أدخل الاسم من علامة تانيث ثابتة .

ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَةٌ قال في تحقير (لُغَيْزَى) : لُغَيْزَةٌ^(٢) على مذهب أبي عمرو .

وقول جميع النحويين يُثبتون الياء في لُغَيْزَى ؛ لأنَّهم أو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

واعلم أنَّ ياء (لُغَيْزَى) ليست بياء التحقير ؛ لأنَّ ياء التحقير لا تكون إلا ثالثة ، وهذه رابعة ؛ كما أنَّ الألف في حُبَارَى لا تكون للجمع ؛ لأنَّ الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا مفتوح الأول ، ولا تكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير .

* * *

واعلم أنَّ سيبويه يقول في تحقير بَرُوكاء ، وَبَرَاكاء ، وَخُرَّاسان : بَرِيكاء ، وَخُرَّيسان ، فيحذف ألف خراسان الأولى / ، وواو بروكاء ؛ كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف ألزم لاحدى زائدتيه منه للأخرى (حبارى) إن شئت قلت : حبرى كما قرئ وإن شئت قلت : حبر . وذلك لأن الزائدتين لم يجبا لطلحقا الثلاثة بالخسة وإنما الألف الآخرة ألف تانيث والأول كواو عجز فلا بد من حذف إحداهما لأنك لو كسرته للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنسة . . وأما أبو عمرو فكان يقول : حبرة ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتانيث إذا لم يصل إل أن تثبت . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لغيزى) قلت : لغيز تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفها أحسبت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذف إحداهما ثبتت الأخرى لأن ما بينى لو كسرتة كان عل مثال مغايل وكانت الأخرى إن حذفها أحسبت إلى حذف الأخرى حين حذفنا التي إذا حذفها استغثت . »
الغيزى : مايمى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنما القياس ألا يحذف شيئاً ، لأنك لست تجعل ألقى التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجة ، والاحتجاج عليه إن شاء الله .

حجته أنه يقول : إذا وقعت الألف ثالثة في موضع ألف مبارك حُذفت أكثره العدد ؛ وذلك أن الألف والنون ليستا مما يجوز حذفه ، وهما كهاء التانيث في اللزوم ، وليستا بمنزلةهما في أنها كاسم ضم إلى اسم . فتحقر الصدر وتترك ما بعده ولكنهما بمنزلة ، هو من الاسم .

فيقال له : إن كانتا بمنزلة ما هو بالاسم وجب عليك ألا تحقرهما هما فيه ؛ إذا كان على ستة أحرف بهما .

وإن كانتا بمنزلة شيء ضم إلى الصدر وجب أن يحقر ما قبلهما ؛ كما تفعل ذلك بما قبل الهاء ، ثم تأتى بهما ؛ كما تأتى بالاسم الأخير بعد الأول في مثل حضرموت وممّير يكرّب . وكذلك حكم ألف التانيث ، وباء النسب كهاء التانيث . ألا ترى أنك تقول في زعفران : زُعَيْرَان ؟ فلو كانت / الألف والنون كاللام في سفرجل لكان هذا التحقير محالاً ، ولكنك تقول في خُنْفُسَاء : خُنْفُسَاء ، وفي مدائن^(١) : مَدَيْنَيْنِ^(٢) . فإنما حق هذا ما ذكرت لك ؛ ألا ترى أن ما قبل الألف والنون في التحقير إذا لم يكن ملحق الجمع مفتوح ، وما قبل ألقى التانيث لا يكون إلا مفتوحاً ؛ كما يكون ما قبل الهاء . فهذا بين جدّاً^(٣) .

(١) في الأصل : مدني بتخفيف الياء الثالثة وتصغير نحو قبائل علما سيأت في ص ٢٨٦ .

(٢) تصغير نحو بروكاه وبراكاه ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه ونسوق أولاً كلام سيبويه ؛ ثم نقيبه نقد المبرد ، ثم رد ابن ولاد .

في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت بروكاه وجلولاء قلت : بريكا ، وجليلا ، لأنك لا تحذف هذه الزوائد ، لأنها بمنزلة الهاء وهي زيادة من نفس الحرف كآلف التانيث . فلما لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها ، لأنها كالهاء في ألا تحذف خاصة وكانت من نفس الحرف صارت بمنزلة كاف مبارك وراء عذافر ، وصارت الواو كالألف التي تكون في موضع الواو والياء التي تكون في موضع الواو إذا كن سواكن بمنزلة ألف عذافر ومبارك لأن الهزمة تثبت مع الاسم وليست كهاء التانيث » .

وقال في ص ١١٨ « ولو جاء في الكلام فعولاء بمدودة لم تحذف الواو ، لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف وذلك حين تظهر الواو فيمن قال : أسود فهذه الواو بمنزلة واو أسود .

ولو كان في الكلام أفعلاء البين منها ولو لم تحذفها ، فلأنما هذه الواو كنون عرضة ، ألا ترى أنك كنت لا تحذفها لو كان آخر الاسم ألف التانيث ولم يكن يلزمها حذف ، كما لم يلزم ذلك نون عرضي لو مددت .

وكان سبويه يقول في تحقير (جِدَارَيْن) إذا أردت التثنية : جُدَيْرَان ، فيحقر جدارا ، ثم يُلحق الألف والنون .

ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جديل قال في فعولاء إن جاءت فعولاء مخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغيرها وهي في مواضعها فلما ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس .

وهذا هو نقد المبرد :

« قال حميد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاه ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريقة واحتجابه بألف مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال في أسود أسود وبني منه أفلاء فإنه يقول : أسوداء فاعل ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ (ك) واو عجوز قال : أسيداء فخفف إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا تأكيد لذلك الخطأ لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسوداء ولو كان مثل عجوز تلحقه ألف التأنيث الممدودة لم يجر إلا التشثيل كما قال في بروكاه وهو مثله وفي وزنه » .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إنزاهه أن يجعل بروكاه في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاه ، كما يقول : بريقة فليس بصحيح ، لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلة في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : إن الهزئة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالماء لأن الهاء كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكراً ، وليست الألف في حمراء كذلك إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خالياً منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك هذه العلة فهي كهاء التأنيث لأنها للتأنيث كالماء ومتحركة كالماء فثبت في الاسم الخماسي مصغراً كما ثبتت فيه الهاء لمشابهتها إياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخماسي ، كما ثبتت الهاء في التحقير . وإنما فارقتها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالفته الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقها في الموضعين وإنما قالوا بريقة بالتثنية ولم يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يمتد بها مع الاسم فكانت قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير متد بها وكذلك عجوز وليست هزئة التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذفت معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير علة فكيف إذا وقعت علة توجب الحذف .

فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية لم تحذف في التحقير وقالوا فعولاء وأسوداء ، ولم يجر هذا المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسود في تحقير أسود وجريول في تحقير جريول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز فلما أجروها مجرى السواكن في التثنية والقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن لاختلاف التي ذكرناها في الهزئة التي للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخماسي فجاء سبويه بقياس اللتين فن غيرهما وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفتها في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصل أبهاها ، ولم يحذفها =

فلذا سُميَ بهما رجل لم يقل: إلا جَدِيرَانِ على ما ذكرت لك وهذا نقض لجميع أصوله.
ويقول في تفسير دجاجة اسم رجل: دُجَيْجَتَان ، فلا يحذف من أجل هاء التأنيث .
ويقول: دجاجة بمنزلة دَرَابِجَرْد في أنه اسم ضم إلى اسم ، ودجاجة بمنزلة دَرَابِجَرْدَيْن^(١).
والقياس في هذا كله واحد .

= وأما قوله : إن الكاف من مبارك أصلية والمهزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف في الخاسي ، ويثبت الزائد والأصل جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون وعش ثابته في التحقير ككيات واء جعفر ، ويحذف الأصل في الخاسي فتقول سفيرج في سفرجل فليس لذكر الزائد والأصل إذا وقع طرفاً في الخاسي معنى إلا أنهما يستويان في الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤) .

البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاه : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى الثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميت بدجاجات أو ظريفين أو ظريفات غفقت .

فإن سميت رجلاً بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد والماء بمنزلة جرد الاسم بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب ين فارم مناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد مناه عمل فمر بقتل الكاف إلى الجيم . . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

• • •

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيبويه على هذا بما اعترض به على تفسير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يجران هذا المجرى تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجريت الزيادتين مجرى ما هو من الاسم وسبى منه ولم يكن كهاء التأنيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي (ألحقت به) بعد تمامه (الانتصار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألف والنون زائدتين

٢ / اعلم أنك إذا حُفِرت غُضْبَان ، وسُكِرَان ، ونحوهما قلت : غُضْبَان ، وسُكِرَان^(١) .

وكذلك إذا حُفِرت (عُثْمَان) ، أو (عُرْيَان) قلت : عُثْمَان ، وعُرْيَان ، لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يَسْلَمَا على هيئتهما بعدَ تحقير الصدْر ، إلَّا أن يكون الجمع ملاحقا بالأصول. فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجرى الواحد في التصغير مَجْرَى الجمع .

فأما المالحق فمثل قولك : (سِرْحَان) تقول في تصغيره : سُرْبِجِين ، لأنَّك تقول في الجمع : سراحين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعَان) : ضُبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْبَان^(٢) .

ولو كنت تقول في (عُثْمَان) : عَثَامِين في الجمع - اقللت في التصغير : عُثْمِين ، ألا ترى أنَّ (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى)؟ نحو : عطشان ، وسُكِرَان ، وغُضْبَان ، وظِمَّان - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لأنَّه لا يكون مُلاحقا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهزلة التي في حراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرى على الألف كما يجرى على الهزلة ما كان يجرى على التي هي بدل منها . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كمدة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التكسير حق هذا التحقير وذلك قولك : سربجين في سرحان لأنك تقول سراحين وضبمان ضبيمين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحواين : حويعين لأنهم يقولون : حوايين ، وسلطان : سليطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في قرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين . . . »

السرحان : الذئب . الضبمان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب^(١). ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق . $\frac{٢}{٥٣٣}$
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلان) الذى له (فَعَلَّ).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ هـ وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره أكثر سرحان ولم تعلم العرب كسوته للجمع فتصغيره كتصغير فعلان الذى له فعل إذا لم تعلم فالذى هو مثله فى الزياداتين والذى يصير فى المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم ولو سميت رجلا سرحان فحقوقته لقلت : سريجين . . .

والررضى طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التانيث
وذلك نحو: عِلْبَاءُ، وَجِرْبَاءُ، وَزِيْرَاءُ ونحوه

اعلم أنَّكَ لا تقول في تحقيره: إِلَّا عَلِيْبِيٌّ، وَحَرِيْبِيٌّ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَيْسَتَا لِلتَّانِيْثِ.
إِنَّمَا هُمَا مُلْحَقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ، لِأَنَّكَ لا تقول فيه: إِلَّا سُرْدِيْبِيْعٍ، كَمَا لا تقول في شِمْلَالٍ:
إِلَّا شَمْلِيْلٍ.

وكذلك (قُوْبَاءُ) فاعلم؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِطُوْمَارٍ. فلا تقول في تصغيره: إِلَّا
قُوْبِيٍّ؛ كَمَا تقول في تصغير طُوْمَارٍ: طُوْمِيْمِيْرٍ. ولا يجوز فيه إِلَّا التذكير والصرف لا ذكرُ
لَكَ^(١). ومن قال: هِيَ الْقُوْبَاءُ فَانْتِ كُنْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: عُشْرَاءُ، وَرُحْضَاءُ. فلا يكون تصغيرها
على هَذَا إِلَّا قُوْرِيْبَاءُ. ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة. وقد مضى القول في ذلك في باب مَالَا
 $\frac{٢}{٥٣١}$ يَجْرِي / وما لا يَجْرِي^(٢).

وكذلك (غَوْغَاءُ). مَنْ ذَكَرَ صَرْفَ وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْقَاضِ وَالْخَضْخَاضِ. وَكَانَ حَذَّ
أَنْ يَقُولَ: غَوْغَاوٍ. وَلَكِنَّكَ هَمَزْتَ الْوَاوَ لَوْقَوْعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ. فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي
التصغير: غُوْبِيْغِيٍّ، وَصَرْفَ. وَمَنْ أَنْتَ وَجَعَلَهَا كَعَوْرَاءَ لَمْ يَصْرَفْ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ:
غُوْبِيْغَاءُ^(٣) فاعلم.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ «واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدودا منصرفا فإن تحقيره
كتحقير الممدود الذي هو بمدة حروفه بما فيه الهزوة بدلا من ياء من نفس الحرف وإنما صار كذلك لأن هزوته بدل من ياء بمنزلة
الياء التي من نفس الحرف وذلك نحو علياء وحرياء، تقول عليي وحريي كما تقول في سقاء: سقيي وفي مقلاد: مقيل.»

العلياء: عرق في العنق. الحرياء: ذكر أم حيين. الزيزاء: ما غلظ من الأرض. القوباء: المرض الجلدي المعروف
وقوباء، وطومار ملحقان بقرطاس بضم القاف. السرداح: الضخم من كل شيء. الطومار: الصحيفة.

(٢) لم يفس القول كما ذكر وإنما سيتكلم على ذلك في آخر الجزء الثالث ص ٣٤٠.

ثم يبيد الحديث أول الجزء الرابع ص ٣٤١ من الأصل. العشراء: الناقة مضي على حملها عشرة أشهر. الرحضاء: العرق.

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ «وأما غوغاء فن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة
قضقاض فيذكر ويصرف ويجعل اللين والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد.»

= وقال في ص ١٠٨ « وأعلم أن من قال غوغاء فجعلها بمنزلة قضاض وصرف قال غويني ، ومن لم يصرف وأنت فإنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غويداء كما يقول : عويراء .

ومن قال : قوباء فصرف قال قوبيي كما تقول : عليي .

ومن قال : هذه قوباء فأنت ولم يصرف قال قوبياء كما قال حميراء » .

وانظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . الفوغاء : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضاض : يحطم كل شيء ، ويقضض فرسته .

الحضخاض : ضرب من القطران تهنأ به الإبل .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف
مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أن تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه وود ما ذهب منه .

فإنما ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب فإنها تسقط منه لعلتين :

إحداهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنها إنما دخلت لسكونه .

والعلة الأخرى : أنها زائدة على ما ذكرت لك في أضل الباب .

وذلك / : ابن ، واسم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنيث ابن . تقول في تصغير
ابن : بُنَى ؛ لأنّ الذهاب منه ياء أو واو ، يدلك على ذلك قولهم : أبناء فاعلم . وكذلك اسم
وأسماء ، تقول في تصغيره : سُمِيَ .

واثنان بهذه المنزلة : تقول في تصغيره : ثُنَيَان ، لأنّ الألف والنون زادتان للثنائية .

وتقول في تصغير ابنة : بُنَيَّة . وفي تصغير است : سَتِيَّة ؛ لأنّ الذهاب منه هاء . يدلك
على ذلك قولهم : أسّاه^(١) فاعلم . فهذا مجرى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنَيَّة ، وسُنَيَّة . فسُنَيَّة
فيمن قال : سنوات ، وسُنَيَّة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ هـ باب ما ذهبت لانه وكان أوله ألفا موصولة .

فن ذلك اسم وابن تقول : سمى وبني حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلك
على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً نست تقول : سته يدلك على ذهاب اللام
وأنها هاء قولك : أسّاه هـ .

(٢) المحذوف من سنة الهاء أو الواو تقدم في ص ٢٤١ وسيكرره في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المحذوف
من ابن وابنة واسم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما تحدث عن ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أُخْيَه ، فتحذف التاء ، وترد الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان .

وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هُنْيَة ، وَهْنِيَّة ؛ لأنَّ المحذوف من هذه الواو ؛ لأنه يقال : هَنَوْتُ^(١) / قال الشاعر :

أَرَى ابْنَ زِرَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعٍ^(٢)

وكذلك تقول في تصغير (هن) : هُنْي .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هُنْيَة وفي تصغير هنة : هُنْيَه ، وهُنْيَة . إلا أنَّ جُمْلَةَ هذا الباب أنه لا يكون المحذوف من الثلاثة إلا حرف لين ياء أو واو أو حرفاً خفياً وهو الهاء أو يكون مُضَاعَفاً ، فتحذف منه استئثالا ؛ كما حذف هذا لخبائه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ ه باب تحقيق ما كانت فيه تاء التأنيث .

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذيبه وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنية ، وفي (هن) : هنية ، يحملها بدلا من الياء كما جمعوا الهاء بدلا من الياء في ذه ه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال النقيصة .

وقال الأعلام وروى التابع بالياء وقال هو بمنى التابع .

ورواه التابع بالياء ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التابع : التهافت في الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا في الشر

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنر) ولم ينسب لقائل معين .

هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمنع من التصغير منها

اعلم أنَّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصَّها وعامَّها . تقول في دار : دُوَيْرَة ، كما تقول في هِنْد : هُنَيْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيْن ، وفي بيت : بُيَيْت / وَبَيْتٌ^(١) .

فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، وَدُون ، وَفَوْق . تقول : خُلَيْف ذاك ، وَدُوَيْنَ ذاك ، وَفُوقَ ذاك ؛ لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقْرِبَ مَا بَيْنَهُمَا وَتَقْلِّلهُ^(٢) .

فإن قلت : هو عِنْدَ زَيْدٍ لم يجز أَنْ تصغرَ (عند) ؛ وذلك أَنَّهُ قد يَكُونُ خَلْفَهُ بِكَثِيرٍ وبِجَلِيلٍ ، وكذلك دُونُهُ ، وَفَوْقُهُ . فَإِذَا صَغَّرْتُمَا قَلَّتِ المسافة بينهما . وَإِذَا قلت : (عندي) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير^(٣) .

وَجُمْلَةُ بابِ الأَماكن التذكيرُ إِلَّا ما خَصَّه التانيثُ منها نحو قولك : غرفة . وَعُلْيَاهُ . وَمَشْرَقُهُ^(٤) ، وَمَشْرِبُهُ^(٥) .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف الياث لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة في جمع التكسير أيضاً الذي على وزن فحول وقد قرئ في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء . انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ «واعلم أنك لا تحقر هذه الأشياء الحين ولا كنتك تريد أن تقرب حيناً من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفوق ذاك فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد» .

(٣) في المخصص ج ١ ص ١١٠ «ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فوق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجب التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر» .

(٤) المشرقة : موضع القعود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضما وكسرها المخصص ج ١ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة - يفتح الراء وضما : أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعملية والصفة . العلية : بالضم والكسر : الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة وقد بينت لك في باب الظروف^(١) أنَّ هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . فإنما يتصل بها ؛ كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك : $\frac{2}{038}$ قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعت في يد زيد ، ورأيت أثرًا في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يا فتى ؛ لأنَّ (قمت) لا يدلُّ على مكانٍ مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يفتور الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكانًا . وقد مضى تفسير هذا في بابها^(٢) .

فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثًا بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قُديمة وورِيثة^(٣) .

فإن قلت : فما هاتين لحقت كل واحدة منهما الماء ، وليستما من الثلاثة ؟
 قيل : لأنَّ الباب على التذكير . فلو لم يلحقوهما الماء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القطامي :

(١) سيأت في الجزء الرابع .

(٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأت حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

(٣) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن يدل الجارى مجرى الزائد ، على لا عنه أبى . عل - همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : توأريت عنك إلا أن اللام ما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضمية فكأنك لو حقرت ضمية لقلت : ضمية فأنفرت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير وراء : وريثة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : ضلية فهذا ما أراه أنا وأعتقد في وراء هذه وأما أبو عل - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب وراً وأنها ليست من تركيب ورى واستدل على ذلك بشباه الهمزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من الأقول إلا أنك تدع منه الظاهر والقياس جميعاً أما الظاهر فلا بُدَّ في معنى توأريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لكون الفاء وارا .

وأما التماس فاقصنا من تشبيه يدل بالزائد » .

وفي شرح الرشي للشافية ج ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لامة واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بخلاف الياء الثالثة » .

ولا يصلح أن تكون اللام والواو لأن الفاء واو .

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ ، إِنْسَى . أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ^(١)

/ وقال الآخر : • يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ •

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التَّأْنِيْثِ فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خَلِيْفٌ ، وَأَمَامٌ : أُمِيْمٌ ، كما تقول في قَذَالٍ : قُدْزِيلٌ^(٢) .

وكلُّ شيءٍ يجري مجرى (عند) فَغَيْرِ مَصْعَرٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكذاكَ سَوَى وَسَوَاءٍ يَا فَيَّ : إِذَا أَرَدْتَ هِمَا مَعْنَى الْمَكَانِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : عِنْدِي رَجُلٌ سِوَاكَ ، إِنَّمَا هُوَ : عِنْدِي رَجُلٌ مَكَانَكَ يَحِلُّ مَحَلَّكَ ، وَيُعْنَى غَنَاءُكَ . لَا يُصْغَرَانِ^(٣) لِقَلَّةِ تَمَكُّنْهُمَا .

فَإِنْ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ (سَوَاءٍ) : الْوَسْطَ^(٤) مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَرَّادُهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيْمِ)^(٥)

وكما قال الشاعر :

(١) قُدَيْدِيْمَةُ تصغير قدام ولحقت التاء في التصغير شلوذاً لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهزلة (إني يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على الاستثناف .
والبيت من قصيدة لقطاي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (قلم) وفي كتاب (الذكر والمؤنث) للبريد ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) في المخصص ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يوننا رسم ورسم ، وأنشد أبو علي :

وَقَدْ عَلَزَتْ قُدْزُوذُ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِيْمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهداً على إلحاق تاء التأنيث في التصغير شلوذاً .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قُدْزُوذُ الرَّحْلِ : جمع قُدْزُوذُ الرَّحْلِ وهو غشب الرحل . منه السموم : لفحه . والبيت من قصيدة مقضلية لملطمة بن عبدة برباية :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُدْزُوذُ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ تَجِيْ بِهَ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

أنظر شرح المفصلات لابن الأثيري ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٤٠٣ وهي في ختام ديوانه .

(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسماً متكاملاً وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ،

فكما قيل تحقير (ليس) قيل تحقير سوي» .

وقال في ج ١ ص ٢٠٣ «ويقال على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد

فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأسماء ههنا» .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعده نصف النهار وكذلك

سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار» .

(٦) الصائفات : ٥٥

يَا وَيْحَ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ بَعْدَ الْمُغِيبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ^(١)

صَفْرَتُهُ ، فَقُلْتُ : سَوَى فاعلم . تخلف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسواء $\frac{٢}{٥٤٠}$ معنى الاستواء - كنزك هذا درهم سواء ، أى تمام - صفرته ؛ كما يلزمك فى كل متمكن .

فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلّة تمكّنها ؟

فإنما قلّة تمكّنها : أنّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندي رجل سيوى زيد ، أى : غير زيد . (وغير) ليس بما يصغر^(٢) ؛ لأنّك إذا قلت : جاعلى غيرك - لم تخصّص واحداً من الناس ، إنّما زعمت أنّه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً . ولو قلت : عندي مثلك فحقّرت المثل كان جيّداً^(٣) ؛ لأنّك إذا حقّرت الذى هو مثله زعمت أنّه هو حقير ؛ لأنّك حقّرت الآخر من حيث زعمت أنّه مثله .

وكذلك تحقير شيء ، ونحو ، وشبيه ؛ لأنّ الشيء لا يشبه الشيء فى جميع حالاته ، وإنّما يشبهه من حيث تشبّهه به ، ولا يكون إلّا على مقلّة : تقول : كان خالد القسرى^(٤) مثل حاتم الطائي . لم تُرد / الزمان والقيم ، ولم تُرد الجاهليّة والإسلام ، ولم ترد أن القبيلة تجتمع عليها^(٥) ، ولكنك ذكرت جود خالد ، فقرنته بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جرير كامريّ القيس بعد أن تذكر الشعر والمزبّة فيه ، فهذا دليل التشبيه . فإن قلت : هذا مثيل هذا ، وقد قدّمت نحوه ما ذكرنا - علم أنّك حقّرت من حيث حقّرت المشبه به . فبالمنى يصلح اللفظ ويفسد .

(١) البيت لحسان يبكى النّبي - صل الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ - ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ - ٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : يفتح الميم ويضمها لأنه يقال : لحده وألحده .

(٢) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر (غير) لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيراً . . و (غير) أيضاً ليس باسم متسكن . ألا ترى أنّها لا تكون إلا نكرة ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام » .

وانظر المحض ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول الرب : هو مثيل هذا وأمثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير » .

انظر المحض ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسيه فى الروض الأنف ج ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أَنَّ الفعلَ إِنَّمَا بُنِيَ لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - عُلِمَ أَنَّ هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - عُلِمَ أَنَّهُ لَمَّا لم يأت من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أَن تعنى ما هو فيه ، وجاز أَن تريد هو يأكل غداً .

والمكان لا يكون / فيه مِثْلُ ذلك . فالفعل ينقضى كالزمان ، لأنَّ الزمان مرورُ الأيام والليالي ، والفعل على سننِهِ يمضى بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ، إِنَّمَا هى جُثَث ثابتة ، تفصل بينها^(١) بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيداً من عمرو^(٢) .

فكلُّ متمكِّن من الزمان يُصَغَّر . تقول : يُؤَيِّم^(٣) فى تصغير يوم ، وعُوَيِّم فى تصغير عام . وَإِنَّمَا صَغَّرْتَهُ بالواو دونَ الياء ، لأنَّ ألفه متقلبة من واو . يدُلُّكَ على ذلك أَعْوَام ، وقولك : عاوَمَتِ النخلة^(٤) . وهذا يشرح فى باب على حياله بجميع علله^(٥) . إِن شاء الله .

وكذلك كلُّ ما كان مِثْلَهُ يُرَدُّ فى التصغير إلى أصله ، تقول فى لَيْل : لُيَيْل ، فأما لُيَيْلِيَّة فلها علَّة نذكرها فى بابها^(٦) . إِن شاء الله .

(١) فى الأصل : بينها .

(٢) سيكرر هذا الحديث فى الجزئين الثالث والرابع وهو فى سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أَنَّ اليوم والشهر والساعة يحقرون » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافى كلاماً قياً فى معنى تصغير اليوم واللييلة والشهر مع أنها محددة لا تزيد ولا تنقص .

(٤) عاوَمَتِ النخلة : حبلت سنة ، ولم تحمل سنة كموت .

(٥) سيأتى فى ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأتى فى ص ٢٧٨ من المطبوع .

وتقول فيها كان علماً^(١) في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سُبَيْتٌ ، وفي تصغير أحد :

(١) سيويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٣٦ .

• • •

وقد رد عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاث والأرباء لأنها وما أشبهها أعلام وإنما يحقر من أساء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزبد وعمر ، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير إسم المكان معرفة كان أو نكرة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أسد : أما إدماؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمدا فكيف الأمر على خلاف ما ذكر ؟

ولكننا نبين حجة سيويه ، ونبطل الإعتلال في تخطئته فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أساء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوما يكون جوابا لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول الحبيب : يوما أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فلما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام ومسات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب مَ سرت ؟ فيقول الحبيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتصغير الشيء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبه فهو وإن كان علما فقد يسمى به غير واحد ، ولم يجر السبب في كلامهم هذا المجرى ولا سوا به غير من الأيام .

وأما قوله إن المكان يجري مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علما كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثم أكبر منه لم يجز أن تنسب إلى الصغر ولكن يجوز ذلك في التكرات من الأماكن كما جاز في التكرات من الزمان ، فنقول : فريسخ تصغير فريسخ لأنه قد يكون فريسخ أطول من فريسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : إن السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجري هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .

وانظر المختص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجرمي يجيزان التصغير .

• • •

وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيها كان علماً في الأيام في تصغير سبت . .

ونسب إليه السيوطي في الجمع أنه خالف سيويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال أنها غير أعلام ولا ماتها للتصريف فإذا زالت صارت نكرات » .

أَحَدٌ ، في الإثنين : ثُنَيَانٍ ؛ لِأَنَّ الألفَ ألفَ وصل فهي / بمنزلة قولك في ابن : بُنَى ، وفي اسم : سُمِيَ ، وفي الثلاثاء : ثُلَيْثَاءٌ في قول سيبويه ، وفي قولنا : ثُلَيْثَاءٌ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا صَغَرْتَ ثَلَاثًا فَتُسَلِّمُ الصدر ، ثُمَّ تَأْتِي بِدَلِّهِ بِأَلْفِي الثَّانِيَةِ ، وفي الأربعاء : الأَرْبِعَاءُ ، وفي الخميس : الخُمَيْسُ ، وفي الجمعة : جُمُعَةٌ .

وكذلك الشهور ^(١) . تقول في المحرم : مُحَيَّرِمٌ . تحذف إحدى الزايعين حتى تصير على مثال جعفر . فإن عوضت قلت : مُحَيَّرِمٌ ، وفي صفر : صُفَيْرٌ ، وفي ربيع : رَبِيعٌ .

وفي جمادى أنت مخير : إن شئت قلت : جُمَيْدَى وهي أجود ، وإن شئت قلت : جُمَيْدٌ وتفسيره كتفسير ^(٢) حَبَارَى ، وفي رجب : رُجَيْبٌ ، وفي شعبان : شُعَيْبَانٌ . وكذلك رَمَضَانٌ : رَمِضَانٌ ، وفي شَوَّالٍ ، شَوَيْوِيلٍ ، لِأَنَّهُ فَعَالٌ مِثْلُ حَمَادٍ ، وفي ذِي الْقَعْدَةِ : ذُوَى الْقَعْدَةِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغَرْتَ غَلامَ زَيْدٍ لَقُلْتَ : غُلَيْمٌ زَيْدٌ ؟ فَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

وتقول في أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول في تصغير ساعة : سَوُيْعَةٌ ، وفي غُدُوَّةٍ : غُدْبِيَّةٌ ، وفي بُكْرَةٍ : بُكْبَرِيَّةٌ / وفي صَحْوَةٍ : صُحْيَةٌ ، وفي ضَحَى ضَحَى . وكذلك تصغير

= وينسب إليه الرضى أنه قال ذلك في الإثنين .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧ .

والمراد إنما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يربون الثالث والرابع فليس بمعقول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعدل والعدل ما كان من الناس والعدل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادلة سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فلهذا دليلاً وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنها معرفة وقد أباها ذلك الأحد والإثنين لأنه عل وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علماً فإن فارقتاه وجع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلامات ما ذكرنا من الدهر لاتحقر ، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) انظر ص ٢٦١ .

الضحاء ، لأنك تحذف الياء . فيصير مثل تصغير ضحى ؛ كما تقول في تحقيق عطاء .
عطى . وقد مضى القول في هذا^(١) .

وتقول في عشية : عشية . فلما قولهم : عشية ، وعشيانا ، ومغربان . وأصيلان ،
وأصيلان^(٢) ، ومغرباننا - فنذكره في موضعه - مع ذكرنا الليبية ، والأنيسيان
وما أشبه ذلك^(٣) ، مما يخالف تصغيره مكبرة إن شاء الله .

وكل متمكن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا
فأجره ؛ ألا ترى أنهم قالوا : آتيك بعيدات ببن^(٤) ، وأجرؤه مصغراً على تصغير مثله .

(١) تقدم في ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ١٣٧ « فن ذلك قول العرب في مغرب الشمس مغربان عشياناً وسمنا من
العرب من يقول في عشية : عشية فكانهم حقرُوا مغربان وعشيان وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلاً فقال : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصدق ذلك قول العرب : آتيك أصيلاً
وفي شرح الشافية ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصيلان جمع أصيل تشبيهاً بمبان
فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من تونه اللام فيقال : أصيلاً ، وهو شاذ على شاذ .

وقال الرضى أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريين في مراحان فزادوا الياء في التصغير شاذاً . . ومن قال إنسان
أفغان من نسي فأنيسيان قياس عنده . .

وقالوا في تصغير ليلة بزيادة الياء ، كما في أنيسان وكأنه تصغير ليلة . . .

وانظر المختص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد في المختص عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .

(٤) في اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك
إذا كان الرجل يمسك من أتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه .
قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تمسك ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : انك لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم
للمرة في الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجمع

اعلم أنك إذا صغرت جمعا على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغرته وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد ، وصغرته^(١)] إن كان مذكرا آدميا وجمعه بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وإنما أعدناه لما بعده .

اعلم أنك إذا سميت رجلا بجماعة فإنك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول في رجل اسمه أكلب : أكيلب ، وكذلك أخيرة تقول فيها : أخيرة ، وفي غلمة : أغيلمة . لا يكون إلا كذلك .

فإن سميته بـغلتمان أو غريبان أو قضبان أو رُعفان كان تصغيره كتصغير غلتمان ونحوه . تقول : غليمان ، وغريبان ، وقضبان ولا تقول : غريبين ، كما تقول في سرحان : سرحين ؛ لأنك إنما قلت : سرحين لقولك : سراحين ؛ لأن (سرحان) واحد في الأصل .

فإن قلت : فأننا أقول : مصير ومُصران للجميع ثم أقول في جمع الجمع : مصارين^(٣) ، فكيف أصغر مُصراناً ؟

فإن مُصراناً تصغيره لا يكون إلا مُصيرانا ، لأنه إنما ألحقته الألف والنون للجمع ، فلا تغير علامة الجمع ؛ ألا ترى أنه ما كان على (أفعال) نحو : / أبيات : وأجمال ، وأقتاب لم تقل فيه إلا أجيمال ، وأقيتاب ، وأبيات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبابيت ؛ كما تقول : أظفار وأظافير ولكن العلة فيما ذكرت لك .

(١) تصحيح البراق .

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : ه المصير : المعى وهو قبيل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند سيبويه . قال الأزهري : المصارين جمع المصران جمعه العرب على توهم النون أنها أصلية . وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو
نحو: باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع^(١) ينقلب ياؤه وواؤه ألفا ، لا نفتاح ما قبل كل واحدة منهما؛ نحو:
دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنَّ يجرىء حرف على أصله لعلَّة مذكورة في باب التصريف^(٢)؛ نحو:
القود ، والصيد ، والخونة ، والحوكة . فأمَّا مَجَرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل^(٣) ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع
بعده ساكنة ، فلا يجوز أن تُسكَّنَه ، فتجتمع بين ساكنين . فإذا حر كته عاد إلى أصله ، وذلك
قولك في تحقير نار: نُؤَيِّرَة ، وباب: بُؤَيَّب . يدلُّك على أنَّ الواو الأصل - قولك : أنوار؛
لأنَّها من النور ، وقولك : بُؤَيَّبَت له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأمَّا (ناب) فتصغيره نُيَّبٌ . فإن قلت : يُيَّب فإنَّ ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه
ياء في التصغير^(٤) / لأنَّه من نَيَّبَت .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غُيِّر ، وغَيِّر ؛ لأنَّه من غَيَّرَت^(٥) ونَيَّبَت .

(١) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .

إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ، كما أنك لو كسرتَه رددت الواو
إن كانت عينه ولوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بويب . كما قلت : أرباب ، وناب : نيبب كما قلت .
أنياب وأنيب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . . »

(٤) ذكرنا قريبا سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافي : كقولك في ناب نيبب ، وفي غار غير إذا أردت الغيرة .

(هـ) هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ .

وفي التماموس : غار على امرأته وهي عليه تغار غيرة وغيرا وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامري جمع بين هذين الثغارين أي الجيشين
والغار : الجماعة . هكذا أخرجه أبو موسى في الثبني والواو وذكره الهروي في الثبني والياء . . . »

وتقول في تصغير (تاج) : تُوجِب ؛ لِأَنَّهُ من تَوَجَّت . وكلُّ ما لم أذكره لك فهذا مَجْرَاه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول في عين : عُيِّنَة وَعِيْنَة ، وفي شئ : شَيْئَة ، وشَيْئَة ، وكذلك كلُّ ما عَلِمَ أَصْلُهُ من هذا الباب ، فإن لم يُعْلَم أَصْلُهُ رُدُّ إلى واحده في التكبير أو إلى فَعْلِهِ فَإِنَّ دَلِيلَهُ يظهر ، فإن لم يكن مشتقا نُظِر هل تقع فيه الإِمالة ؟ فإن كانت أَلْفُهُ مَمَالَة فهو من الياء . وإن كانت مُتَنَصِّبَة لا يجوز فيها الإِمالة فهو من الواو^(١) .

واعلم أَنَّ كلَّ حرف كان مكسورا أو مضموما بعده^(٢) ياء أو ولو فليس بدليل ، لِأَنَّ الواو الساكنة تَقْلِبُهَا الكسرة ياء ، والياء الساكنة تَقْلِبُهَا الضمة واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحتيه : مُوزِن ، ومُوزِنَة ، ومُوزِنَة ، ولِأَنَّهُ من الوقت ، والوعد والوزن . فَإِنَّمَا قَلَبْتَ الواو الكسرة . / ٥٤٨

وما كان منقلبا لعلّة ، ففارقته الِوَلَّةُ فارقهُ ما أحدثته ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ تقول في الجمع : مَوَازِين ، ومواعيد ، ومواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقَّت ؟ ومثل ذلك في الياء مُوسِر ، ومُوسِر . لا يكون في التحقير إلّا بالياء ؛ لِأَنَّ الواو إِنَّمَا جاءت بها الضمة^(٣) ؛ لِأَنَّهُا من أَيْقَنت ، وأَيْسَرت ، وكذلك : مَيَاسِير ، ومَيَاقِين . فإن حَقَّرْتَ قلت : مُيَسِّر ، ومُيَسِّر ، تردّها الحركة إلى أَصْلِهَا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو التاب لا تدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول في تاب : نوب ، فيجىء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . .

فن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : موزين ومويقت وإِنَّمَا أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الكسرة فلما ذهب ما يستقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . .

وما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف موزن وموسر وإِنَّمَا أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستقلون وذلك يبين وميسر . . . » .

وكذلك (ريح) . لو حُزَّرتْها لقلت : رُوَيْحَة ؛ لَأَنَّهَا من رُوْحَت ، وَإِنَّمَا انقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ، وَأَنَّهَا ساكنة ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول في الجمع : أزواح . وكذلك ثياب ، وحياض تقول في تصغيرهما : أُثْيَاب ، وَأَحْيَانُ ؛ لَأَنَّكَ تردّها إلى أَقَلِّ العدد . وَإِنَّمَا تنقلب الواو ياء لياء التصغير قبلها . ولولا ياء التصغير لظهرت لفارقة الكسرة إِيَّاهَا ، فكنت قائلًا : أَثْوَاب ، وَأَحْوَاض ، وَأَسْوَاط . كما تقول : ثوب ...^(١) .

/ وحوض ، وَسَوَاط . وكذلك دِيْمَة تحقيرُها دُوَيْمَة ؛ لَأَنَّهَا من دام يدوم . فهذا وجه هذا $\frac{٢}{٥٤٩}$

(١) ونُصِّحت في النسخة ص ٥٩٠ مكان ص ٥٥٠ كلُّ شَيْءٍ مكان الأخرى خطأ . فجاء الاضطراب في الموضعين . وينقل ص ٥٩٠ إلى هنا يستقيم الكلام ، كذلك يوضح ص ٥٥٠ هناك استقام الكلام .

هذا باب

ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين

اعلم أنها إذا كانت ظاهرة في موضع العين فأنت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أُسَيْدٌ ، وفي أخول : أُخَيْلٌ وفي مَقُود : مُقَيْدٌ . فهذا الأصلُ .

وأما الملحق فنحو : قَسُور^(١) ، وجُدُول ، تقول فيهما : قُسِيرٌ ، وَجُدَيْلٌ ؛ وذلك أَنَّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لهما ياء ، ثم أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وذلك قولك : مَيّت ، وسَيّد ، وهَيّن . إِنَّمَا كُنَّ فِي الْأَصْلِ : مَيُّوتًا ، وَسَيُّودًا ، وَهَيُّونًا ؛ وكذلك قَيَّامٌ وَقَيُّومٌ ، إِنَّمَا هُوَ قَيُّوَامٌ وَقَيُّوومٌ ، وكذلك أَيَّامٌ ، وفيها ذكرنا دليل على ما يرد منه . فَإِنْ شِئْتَ / قلت في هذا أَجْمَعُ بإظهار الواو ، أى في باب أسود ، وجُدُول ، وقَسُور ، فقلت : أُسَيْدُودٌ ، وَجُدَيْيُول ، وَقُسَيْيُور . وإنما جاز ذلك لَأَنَّ الواو ظاهرة حية ، أى متحركة . وهى تظهر في التكسير^(٣) في قولك : جُدَاوِل ، وقَسَاوِر . فشبها هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أولاً .

فإن كانت الواو ساكنة ، أو كانت مُبدلة ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عَجُوز ، وعمود . لا تقول إِلَّا عَجَبِيزٌ وَعُمَيْدٌ ؛ لَأَنَّ الواو مدّة ، وليست بأصلية ، ولا مُلْحِقَةٌ . ألا ترى أَنَّك لو جئت بالفِرْعَل من جدول ، وقسور لقلت : قَسُورَت ، وَجُدُولَت ، فكانت كالأصل . واو قلت : ذلك في عَجُوز لم يجز ؛ لأنها ليست بِمُلْحِقَةٍ .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .

وأما الأصلية المتقلبة فهو مقام ، ومقال . لا تقول فيهما إلا مُقِيمٌ ، ومُقِيلٌ ؛ لأنك كنت تختار في الظاهرة المتحركة القلبَ للياء التي قبلها . فلم يكن في الساكنة / والمبدأة إلا ما ذكرت $\frac{2}{001}$ لك .

واعلم أنه من قال في أسود : أسود قال في معاوية : مُعَبُوءٌ ؛ لأن الواو في موضع العين . ومن قال : أسيد على اختيار الوجه الجيد قال : مُعِيَّةٌ^(١) فيحذف الياء التي حذفها في تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أزوى) عنده (أفعل) قال في تصغيره : أَرِيَّةٌ مثل قولك : أسيد . ومن قال : أسود قال : أَرِيَّوِيَّةٌ . ومن كانت عنده (فعل) لم يقل في أَرِيَّوِيَّةٌ : إلا أَرِيَّةٌ ؛ لأن الواو في موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش ، والأول قول سيبويه^(٢) .

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصفة :

وقاء ما مُعِيَّةٌ من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

انظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أعور : أعير ، وفي مروء : مريد ، وفي أحوى : أحي وفي مهيى : مهي ، وفي (أروية) ، أرية ، وفي مروية ، مرية » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المنطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) إسم مفعول من روى قلت مرية والأصل مربية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أقفولة وأما من قال فعلية والياء للنسبة فإنه يقول في تصغيرها أرية يباين مشدتين » .

الأروية : الأثنى من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفي المختص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأثنى من الوعول » .

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأثنى » .

هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

اعلم أنّها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنّه كان يُختار فيها القلبُ وهى في موضع العين . / فلَمَّا صارت في الموضع الذى يَعتَلُّ فيه ما يصحّ في موضع العين لم يكن فيها إلّا القلبُ^(١) . وذلك قولك في غَزَوْ : غَزَيْ ، وفي جَرَوْ : جَرَيْ ، وفي عُرْوَة عُرَيْة ، وفي تَقَوَى : تَقَيَّا ، وفي عُرَوَاء^(٢) : عُرَيَاءُ [يا فتى]^(٣) . لا يكون إلّا ذلك .

ومن قال في (أُرْوِيَة) : إنّها فُعْلِيَّة قال في أُرْوَى : أُرَيَّا . ليس عَيْرٌ ؛ لأنَّ أروى عنده على هذا القول (فُعِل) .

ومن جعل أُرْوَى (أَفْعَل) لم يقل إلّا أَرَى فاعلم ؛ فيحلف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أسود : أَسَيَدُ على المجاز قال : أَرَيُّو فاعلم^(٤) . فهذا مَجْرَى هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لامتهن ياءات وواوات .

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فان تحقيره يكون على مثال فيعل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واء كانت لا ما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير الممثل وتكون ياء التصغير مدغمة ، لأنها حرفان من موضع والأول منهما ساكن وذلك قولك في قفا : قفى وفى قفى : قفى وفى جرو : جرى وفى ظى : ظى . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى .

(٣) تصحيح السيرافى وفى الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد فى الموضعين وزن أروى وأروية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف فى التصغير ولم يرجح رأيا على آخر .

وفى اللسان نقل عن ابن سيدة بأن المبرد يرى أن وزن أروى فعل ثم يبطئه فقال :

« قال ابن سيدة : ذهب أبو العباس إلى أنها فعل ، والصحيح أنها أفعل ؛ لتكون أروية أفعولة . »

هذا باب

ما يسمّى به من الجماعة

اعلم أنّك إذا سميت رجلاً بمساجد ، ثم أردت تحقيره قلت : مُسَيِّجِد ، فحذفت الألف الزائدة ؛ / لأنّك لاتصغّر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسَيِّجِد .
 فإن سميت بمفاتيح قلت : مُفَيِّتِيح ، فحذفت الزائدة الثالثة ، وتقرّر الباء ؛ لأنّها رابعة في الاسم .

فإن سميت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْلِل ، ورُسَيْلِل في قول جميع النحويّين إلّا يونس ابن جبيب^(١) ، فإنّه كان يقول : قُبَيْل ، ورُسَيْل . وذلك ردىء في القياس .

أمّا النحويّون فأقرّوا الهزمة ، وحذفوا الألف ، لأنّ الهزمة متحرّكة والألف ساكنة . والمتحرّك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقة بالأصول ؛ ألا ترى أنّ الهزمة من قبائل في موضع الفاء من عذافر^(٢) ، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلّا زائدة . فكانت أحقّ بالحذف . وأمّا يونس فكان يقول : لمّا كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

فأمّا تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلّا قُبَيْلات ، ورُسَيْلات ؛ / لأنّك إنّما حَقَرْتَ الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثمّ جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلاً إسمه قبائل قلت : قبيل وإن شئت قلت : قبيل عوضاً عما حذف والألف أولى بالطرح من الهزمة لأنها كلمة حية لم تجمد والمد وإسمها جيم مساجد وهزمة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأمّا يونس فيقول قبيل يخلّف الهزمة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأنثى عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقيق الأسماء المبهمة

اعلم أنَّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثير من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها .
وإنما نذكر منه بعضاً استغناءً بما مضى^(١) .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلِّ ما أوْمأت إليه ، وأما مخالفتها في اللفظ فأن يكون الاسم منها على حرفين أحدهما حرفٌ لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صُغِرَت هذه الأسماء خُولف بها جهة التصغير ، فتركت أوائلها على حالها^(٢) ، وألحقت ياء التصغير لأنها علامة ، فلا يُعرى المصغر منها . ولو عُرى منها لم يكن على التصغير دليل .
وألحقت ألفٌ في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمة / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ اسم تصغره من غير المبهمة تضمُّ أوْله ؛ نحو : فليس ، ودُرْهم ، ودُنِينير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذَيَّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذِيَّا . وفي تصغير (ذاك) : ذَيَّاك ، فإن ألحقت التنبيه ققلت : هاذاك - قلت : هاذِيَّاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحِقتْ ثانيةً ، وإنما حُتِّها أن تلحق ثالثةً ؟
قيل : إنما لحِقتْ ثالثةً ، ولكنك حذفْتَ ياء لاجتماع الياءات ، فصارت ياء التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ هـ باب تحقيق الأسماء المبهمة .

اعلم أن التحقيق يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لما نحووا في الكلام ليس لغيرها . فأرادوا أن يكون تحقيقها على غير تحقيق ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأول : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذيا وأما (تيا) فلإنما هي تحقيق (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذَيِّبًا إذا قلت (ذا) ، فالألف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حَقَّرْتَ (ذِه) أو (ذِي) قلت : تَيًّا . وإنما منعك أن تقول : ذَيَّا كراهة التباس المذكر بال مؤنث^(١) ، فقلت : تَيًّا ؛ لأنك تقول : (تا) في معنى (ذه) ، وتَيِّ . كما تقول : ذِي . فصغرت (تا) لئلا يقع لَيْسُ ، فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذِي) على لفظها . قال الشاعر :

/ وَخَبِرْتُمَانِي أَنَّمَا الْمَسَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيبٌ^(٢)

ويروى : روضة وكنيب ، أى وهذه . وقال عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءُ وَلَيْسَ دَارُنَا هَاتَا بِسَدَارٍ^(٣)

فإن حَقَّرْتَ (ذَاكَ) قلت : ذَيَّاكَ . فإن حَقَّرْتَ (ذَلِكَ) قلت : ذَيَّاكَ .

وإن حَقَّرْتَ (أُولَئِكَ) قلت : أُولَيَّاكَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه ، فيلبس الأمر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

الحصة : الجبل . وأراد بالقليب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهى القرى فخرج إلى البادية فرأى قبرا فلم أن الموت لا تنجى منه فقال هذا منكرا على من حفره الإقامة في القرى .

والبيت لكعب التميمي في رثاء أخيه أبي المغوار والتقصيدة في الأسمعي ص ٩٧ - ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ، ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمال القائل ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسط ص ٧٧١ والخزانة ج ٤ ص ٣٧٠ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

الهاء : الصفاء والركة وقال الأعمى هو بالهاء وروايته بالهاء تصحيف وقال السيوطي ص ٣١٣ مهاء وزنها فعال ولا مهاء هاء أى صفاء وروئق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاء هذا قول النحويين وقال الأصمى : مهاء بالهاء يوزن فملة كحصة والمهات : البلى والبقرة الوحشية وقيل انه أيضا بمعنى الصفاء والروئق وفى اللسان : قال ابن برى : الأصمى يرويه مهأة وهو مقلوب من الماء .

وقال في الكامل ج ٧ ص ١٧ : « وقال أبو العباس : النحويون يثبتون الهاء في الرصل فيقولون : مهاء وتقديره فعال ومعناه القمع والبهاء يقال : وجه له مهاء ياقى والأصمى يقول : مهاء تقديرها حصة يجعل الهاء زائدة وتقديرها في قوله فملة والمهات : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسائق مرة أخرى في الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الخارجي .

وإن حَقَّرْتُ أَوَّلَ الْمُقْصُورِ قُلْتُ : أَوَّلِيَا يَا فُتِي .

وإن حَقَّرْتُ هَؤُلَاءِ الْمَمْدُودِ قُلْتُ : هَاؤِلِيَا نَكْ^(١) .

وإن حَقَّرْتُ هَؤُلَاءِ الْمُقْصُورِ قُلْتُ : هَاؤِلِيَا يَا فُتِي .

وإنَّما زِدْتَ الألفَ قَبْلَ آخِرِهَا لِشَأْنِ التَّحَوُّلِ الْمَمْدُودِ عَنْ لَفْظِهِ فَقَبِلُوا لِذَلِكَ . وَكَانَ حَقِيقَتُهَا هَؤُلِيَا ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ فِي وَزْنِ غَرَابٍ . وَتَحْقِيرِ غَرَابٍ غَرَّبٌ . وَتَحْقِيرِ أَوَّلِي لَوْ كَانَ غَيْرَ مَبْهُمٍ أَوَّلِي فَاعِلِم . فَإِنْ زِدْتَ الألفَ أَوَّلِيَاءَ^(٢) .

وَتَقُولُ فِي تَحْقِيرِ الَّذِي : اللَّذِيَا ، وَفِي / تَحْقِيرِ الَّتِي : الَّتِيَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

بَعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيَا وَالَّتِيَا إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ^(٣)

٢
٥٥٧

(١) فِي سَبْيِهِ ج ٢ ص ١٤٠ « وَأَمَّا مِنْ مَدِّ أَوَّلِهِ فَيَقُولُ : أَوَّلِيَاءَ وَالْحَقُّ هَذِهِ الألفُ لئَلَّا يَكُونَ بِمِزَّةٍ غَيْرِ الْمَبْهُمِ مِنَ الْأَسْمَاءِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي آخِرِ (ذَا) وَأَوَّلِهِ » .

(٢) فِي عِبَارَةِ الْمُقْتَضِبِ سَقَطَ وَنَسْتَلِجُ أَنْ نَعْرِفَهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ سِيْدِهِ فِي الْمُخْتَصَصِ فَقَدْ وَفَاهُ حَقُّهُ مِنَ الشَّرْحِ قَالَ فِي ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ أَدْخَلُوا الألفَ الَّتِي تَزَادُ فِي تَصْغِيرِ الْمَبْهُمِ قَبْلَ آخِرِهِ ضَرُورَةً وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ أَدْخَلُوهَا فِي آخِرِ الْمَصْغَرِ لَوَقَعَ الْغَلَسُ بَيْنَ أَوَّلِ الْمُقْصُورَةِ الَّتِي تَقْدِيرُهُ هَؤُيَا فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا صَفَرُوا الْمَدَّوْدَ لَزِمَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ بَعْدَ اللَّامِ وَيَقْبَلُوا الألفَ الَّتِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَيَكْسِرُوهَا فَتَقْتَلِبُ الْهَمْزَةُ يَاءَ تَصْغِيرٍ أَوَّلِيَا كَمَا تَقُولُ فِي غَرَابٍ : غَرِيبٌ ثُمَّ يَحْتَفِلُ إِحْدَى الْيَاءَاتِ كَمَا حَذَفَ مِنْ تَصْغِيرِ عَطَاءٍ ثُمَّ تَدْخُلُ الألفُ تَصْغِيرٍ أَوَّلِيَا عَلَى لَفْظِ الْمُقْصُورِ فَتَرْكُ هَذَا وَأَدْخُلُ الألفَ قَبْلَ آخِرِهِ بَيْنَ الْيَاءِ الْمَشْدُودِ وَالْيَاءِ الْمُتَقَلِّبِ إِلَى الْهَمْزَةِ فَصَارَ أَوَّلِيَاءَ لِأَنَّ أَوَّلَهُ وَزْنُهُ فَعَالٌ ، فَإِذَا أَدْخَلْتَ الألفَ الَّتِي تَدْخُلُ فِي تَصْغِيرِ نَاهِيَةٍ طَرَفًا صَارَتْ فَعَالًا وَإِذَا صَفَرْتَ سَقَطَتِ الألفُ لِأَنَّهَا خَاسَةٌ كَمَا تَسْقُطُ فِي جِبَارِي وَإِذَا قَسَمْنَاهَا صَارَتْ رَابِعَةً وَلَمْ تَسْقُطْ لِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى خِصَّةِ أَحْرَفٍ إِذَا كَانَ رَابِعَهُ مِنْ أَحْرَفِ الْمَدِّ وَالْبَيْنِ لَمْ يَسْقُطْ وَمَا يَحْتَجُّ بِهِ لِأَيِّ الْعَبَّاسِ أَنَّهُ إِذَا أَدْخَلْتَ الألفَ قَبْلَ آخِرِهِ صَارَتْ بِمِزَّةٍ حَمْرَاءَ لِأَنَّ الألفَ تَدْخُلُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ قَبْلَ الْهَمْزَةِ طُفْرٌ وَحَمْرَاءُ إِذَا صَفَرْتَ لَمْ يَحْتَفِلْ مِنْهُ شَيْءٌ » .

وَانْظُرْ كَلَامَ الْمُبَرَّدِ فِي نَقْدِهِ لِكِتَابِ سَبْيِهِ الَّتِي سَيَأْتِي فِيهَا بَعْدُ .

(٣) اسْتَشْهَدَ سَبْيُهُ ج ١ ص ٣٧٦ عَلَى حَذْفِ الصَّلَةِ اغْتِصَارًا لِمَعْنَى السَّامِعِ وَاتَّقَصَرَ عَلَى الشُّطْرِ الْأَوَّلِ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ج ٢ ص ١٤٠ عَلَى تَصْغِيرِ الَّتِي عَلَى اللَّتِيَا .

وَفِي أَسَالِ الْشَّجَرِي ج ١ ص ٢٤ « أَنْشَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي الْمُقْتَضِبِ » :

بَعْدَ اللَّتِيَا وَاللَّتِيَا وَالَّتِيَا إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

لَمْ يَأْتِ الْوَصُولَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِصَلَةٍ لِأَنَّ صَلَةَ الْوَصُولِ الثَّالِثِ دَلَّتْ عَلَى مَا أَرَادَ » .

ولو حُفِّرَتْ (اللاتي) لقلت في قول سيبويه : اللَّتَيَاتُ^(١) . تصغرُ (التي) ، وتجمعها ؛ كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحفّر واحده .

وكان الأخفش يقول : اللَّوَيَا ؛ لأنه ليس جَمْعٌ (التي) على لفظها ، فإنما هو اسم للجمع ؛ كقولك : قوم ونفَرٌ ، وهذا هو القياس .

* * *

واعلم أنَّك إذا تُنَّيت أو جمعت شيئا من هذه الأسماء - لم تُلحقه ألفا في آخره ؛ من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذيان ، وفي اللذين : اللذيين . ومن قال : اللذون قال : اللذيون^(٢) .

وكان الأخفش يقول : اللذيين . يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُصَغَّرَيْن . وليس هذا القول بمرغى ؛ لأنَّ زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

* * *

واعلم أنَّ (من) و (ما) ، و (أَيَّا) لا يُحَفَّرْنَ^(٣) ؛ كما لا تُحَفَّرُ الحروف التي دخلن عليها . وكذلك (كم) ، و (كيف) ، و (أَيْنَ) لا يُحَفَّرْنَ لما ذكرت لك ، وكذلك (متى) ، وهنَّ كلُّهنَّ أسماء .

= وقال البندادي بعد أن نقل كلام ابن السجري : « أراد التيا والتي تأتي على النفوس لأن تأنيث التيا والتي ههنا إنما هو تأنيث الداهية .

وتردت : تفعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذي هو السقوط من علو » .

الخزافة ج ٢ ص ٦٠٥ نسبة الرجز في سيبويه للمجاج والأرجوزة في ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللاق لا تحفر استنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : الليات فلما استنوا عنه صار سقطا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا تُنَّيت حذف هذه الألفات كما تحذف ألف ذاتا لكثرة في الكلام إذا تُنَّيت . وكذلك اللذان إذا قلت اللذين والتي إذا قلت : الليات والتثنية إذا قلت اللذيان والذيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحفر (من) ولا (أى) إذا صاروا بمنزلة الذي لأنهما من حروف الاستفهام . . . ف (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنما يريد به معنى (الذي) وقد استغنى عنه بتحقيق (الذى) » .

و (كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لِأَنَّهُ عَمُومٌ فَلَيْسَ لِلتَّحْقِيرِ فِيهِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ .
وَكَذَلِكَ (كِلَا) . وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْهُ فَهَلْهُ سَبِيلُهُ ، فَأَجْرُهُ عَلَى هَذَا الْبَابِ .

= تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طارفا من تصغير المبهات فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله في باب تحقير المبهمة ذكر أن الألف تلتحق في أواخرها .

« قال حماد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلتحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فا لحقته الألف قبل : أولاء فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتتغم ياء التصغير في ألف ألاء ثم تأتى بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تحذف خاصة من نحو حنبلى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسل آخره على الكسر .

وقال في هذا الباب : لا يصغر اللاتق لاستنائهم بتصغير التي وجمعها في قولهم : اللاتيات وكان الأخفش يقول في تصغير (اللاتق) اللويا (وفي) اللاتي اللويثا وهو التماس .

• • •

وردد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إزماء صحيحا ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يعمل الكلام عاما وإن شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثاني : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه اليت وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاما في أوائل الأسماء المبهمة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تتغير ثم ذكر الأسماء التي تلتحق بأواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : أن هذه الألف لما كانت تلتحق آخر أولى المنصورة و صار موضعا لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياءك الحقوها أيضا هذه الهمزة في المد كما الحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى اختاره : أن تكون الهمزة هي ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف ألاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفا وأدخلت عليها ألف التحقير فهزرت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفا .

وأما ما حكاه عن الأخفش إنما أجازوه قياسا لا سماعا وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه بالقياس ولم يسمع في كلامها تحقير في هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه .

أنظر الإنصاف ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

• • •

في شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف الموضع في آخر أولاء كما في أخواته لكنه يقدر همزة أولاء في الأصل ألفا ولا دليل عليه .

هذا باب

أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها^(١)

اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد ؛ لأنها وُضِعَتْ أسماء ، كل اسم منها لجماعة ، كما أنك إذا قلت : جماعة - فإنما هو اسم مفرد وإن كان المسمى به جمعاً .

وكذلك لو سميت رجلاً بمسلمين لكان اسماً مجموعاً وإن وقع على واحد . كما قالوا : كلاب بن ربيعة ، والضباب / بن كلاب ، وكذلك أنمار ، وكذلك يحابر : إنما هو جمع $\frac{2}{009}$ اليخبور وهو طائر^(٢) .

وتلك الأسماء : نفر ، وقوم ، ورهط ، وبشر . تقول : بُشَيْر ، وقُوَيْم ، ورُهَيْط .

فإن كان اسماً لجمع غير الآدميين لم يكن إلا مؤنثاً ؛ وقد مضت العلة في ذلك . وذلك قولك : غنم ، وإبل . تقول : غُنَيْمَةٌ ، وأُبَيْلَةٌ^(٣) ، وكذلك نِسْوَةٌ^(٤) ، تقول : نُسَيْةٌ ، لأنَّ (نِسْوَةٌ) من امرأة بمنزلة نفر من رجل . فعلى هذا فأجر هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٢ « باب تحقير ما لم يكر على واحد للجمع . . . وذلك قولك في قوم : قويم ، وفي رجل (بسكون الجيم) : رجيل ، وكذلك الفر والرهط والنسوة وإن غنى بها أدنى العدد وكذلك الرجل والصحة هما بمنزلة النسوة » .

(٢) وانظر نسب محابر وغيرها في جبهة الأنساب ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ وفي الاشتقاق ص ٤١٢ : يحابر جمع مجبورة وهو ضرب من الطير .

(٣) سيتحدث عن ذلك في الجزء الثالث ص ٣٠٧ من الأصل وانظر ص ١٨٦ من هذا الجزء .

(٤) النسوة اسم جمع عند سيبويه أيضا قال في ج ٢ ص ٨٩ : « وليس نسوة بجمع كسر له الواحد » وانظر ص ١٤٢ منه .

وقال أبو حيان : هو جمع تكسير للقلة (البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذى يسميه النحويون تصغير الترخيم^(١)

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التى فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغره بكماله ؛ وذلك قولك فى حارث : حُرَيْث ، وفى محمد : حُمَيْد ، وكذلك أحمد ، وفى تصغير سُحُوب^(٢) . سُريْح ؛ لأنَّ الواو فيه زائدة . وكذلك او حَقَّرْتُ عَجُوزاً لقلت : عَجِيْزَة ؛ لأنَّك إذا حذفْتَ الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقيقته الهاء فى التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك فى هند : هُنَيْدَة ، وفى شمس : شُمَيْسَة .

فإن لم نسم بعجوز ، وتركناها نعتاً قلت : عَجِيْز . كما تقول فى (خَلْق) إذا نعت به المؤنث : خَلِيق .

تم التصغير

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب الترخيم فى التصغير » .

اعلم أن كل شيء زيد فى بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه فى التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك فى حارث حريث وفى أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً فى شفتند شفيد . وفى مقننيس قميس ، وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة فى الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه .

(٢) المرحوب : الطويل .

هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً
وسنذكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أَيُّ) مضافاً ومفردة في الاستفهام

اعلم أَنَّ (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :
أَيُّ إخوتك زيدٌ ؟ فقد علمت أَنَّ زيداً أحدها ، ولم تذكر أيهما هو . وتقول : أَيُّ زيدٍ أحسن ؟
فيكون الجواب : رأسه أم رجله أم يده / ، وما أشبه ذلك .

واعلم أَنَّ كلَّ ما وقعت عليه أَيُّ (تفسيره بآلف الاستفهام و (أَمْ) ، لا تكون إلا على
ذلك ، لأنَّك إذا قلت : أزيد في الدار (أَمْ) عمرو؟ فمبارته : أيهما في الدار ؟ وأو قلت :
هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زيد ؟ أو : ما زيد ؟ لم يكن لأَيُّها هنا مدخل ، ف(بأيُّ) واقعة على
كلِّ جماعة مما كانت إذا كانت (أَيُّ) بعضاً لها .

واعلم أَنَّ حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)
ما يوضح لك جملته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أصحابك زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أصحابك واحد ضربه زيد؟ (١) ،
لأنَّ قولك : (زيد ضربه) في موضع النعت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبراً لأَيُّ ،
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه .

ولو قلت : أي الرجلين هند ضاربها أبوها ، لم يكن كلاماً ، لأن (أي) ابتداء ولم تأت له بخبر .

فإن قلت : « هند / ضاربها أبوها » في موضع خبره لم يجز ، لأن الخبر إذا كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه . ٢
٥٦٢

ولو قلت : أي من في الدار إن يأتي نأته ، كان جيداً^(١) . كذلك قلت : أي القوم إن يأتينا نأته ؛ لأن « من » تكون جمعاً على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)^(٢) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُوْثِرُ بِهِ)^(٣) فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٤) فحمل مرة على اللفظ ، ومرة على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٥)

فهذا مجاز هذه الحروف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه (أي من أن يأتينا نعطه ونكرمه) فهذا إن جعلته استظهاراً فأعرا به الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن (ان يأتينا نعطه) صلة لمن ، فكل إسما . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتينا نعطه بنو فلان) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أي إليه فكأنك قلت : أي القوم نكرمه وأبهم نكرمه . فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت كأنك قلت أبهم نكرم . فإن جعلت الكلام خبراً فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أبهم نكرم . وفي المطبوعة : نكرمه والبصريون يمتنعون حذف التفسير المنسوب المائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله الحسنى) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب إجرائهم صلة من وغيره إذا عتيت إثنين . . فن ذلك قوله عز وجل (ومنهم من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على ثنائية يصطحبان حملاً على مراعاة معنى (من) لأنها كتابة عن إثنين . وصف أنه أوقد ناراً ، وطرقه الذئب ، فدعاه إلى العشاء والصحبة .

فَأَمَّا «مَنْ» فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبَرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَرُسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «(فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ^(١))» وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - بِعَنَى الْمَلَائِكَةِ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(٢))» وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّفَ بِكُمْ الْأَرْضَ^(٣))» .

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِلنَّوَاتِ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلِنَعَوَاتِ الْآدَمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قُلْتُ : فَرُسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَتَقُولُ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعَمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبَّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا^(٤)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءَ وَبَنَاهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَعْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ صَنِيعَةً ، لِأَنَّ (م) إِذَا وُحِلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مُصَدَّرًا .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكُ آبَائِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ^(٥) .

/ فَأَمَّا (أَيُّ) وَالَّذِي فَاعِلَتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا شَرَحْتَهُ لَكَ فِي (أَيُّ) خَاصَّةً .

٢
٥٦٤

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء . وهو فصل جائز . وقال الأعمش : يصح أن تكون (من) نكرة . وصوفة . « لا تخفوني » قال البطليوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم الذي تضمنته « عاهدتني » .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٨٧٠ - ٨٧٢

وانظر البني ج ١ ص ٤٦١ والسيوطي ص ١٨٢ وسيمية ذكره المبرد في الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠

(٢) الأنبياء : ١٩

(٣) الملك : ١٦

(٤) انظر ابن عيش ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردّد هذا الحديث وذكر شواهد كما هنا .

(٥) تقدم هذا الحديث والآيات في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٥٢

هذا باب

مسائل (أى) فى الاستفهام

نقول : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا يَأْتِيهِ عَبْدُ اللَّهِ . فالتقدير : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتُونَا يَأْتِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ .
ولو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِ زَيْدًا قَتْمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخُوكَ - لَمْ يَجْزِ ؛ لَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ
للجزاء بجواب . ولكن لو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ^(١) - كَانَ
الكلام جيِّدًا ، وكانت (أَيْ) مرفوعةً بالابتداء . وتَأْوِيلُ هذا : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِهِمْ مَنْ يَأْتِنَا
نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ . فقولك : «يَأْتِ» جوابُ الجزء الأول ، و«صاحبك» ؛ خبرُ الابتداء .
وتقدير هذا بلا صلة : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِهِمْ زَيْدٌ يَأْتِ صَاحِبُكَ ؛ لِأَنَّ «مَنْ» الثانية وصلتْها
فى موضع زيد .

٢٠٦٠ / ولو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِكَ تَأْتِيهِ تَكْرُمُهُ نَأْتِي - كَانَ إِعْرَابُ (أَيْ)
النصب ، وكان التقدير : أَيَّهِمْ نَأْتِي .

واعلم أَنَّ (أَيَّا) مضافةٌ ومفردةٌ فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ؛ لِأَنَّ المعنى واحد ؛
كما أَنَّ زَيْدًا وَزَيْدٌ مَنَاءٌ سَوَاءٌ فى الاحتياج والاستغناء^(٢) ؛ لِأَنَّ المعنى التسمية والإبانة عن
الشخص .

ولو قلت : أَيْ الثَّلَاثَةُ صَاحِبَاكَ - كَانَ جَيِّدًا ؛ لِأَنَّ المعنى : أَزِيدُ وَعَمْرُو ؟ أَمْ عَمْرُو وَخَالِدُ .
أَمْ زَيْدٌ وَخَالِدُ ؟

(١) فى سيبريه ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ « وتقول : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ وَذَلِكَ أَنَّ (مَنْ)
الثانية صلَّتْها إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ فَصَارَ مَنَزَلَةُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ نُعْطِهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ فَصَارَ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ نُعْطِهِ صِلَةٌ
لِ (مَنْ) الْأُولَى فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيَّهِمْ تَأْتِ يَكْرُمُكَ فَجَمِيعٌ مَا جَازَ وَحَسَنٌ فِى أَيَّهِمْ هَا هُنَا جَازَ فِى أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِهِ
يُعْطِهِ لِأَنَّهُ مَنَزَلَةُ أَيَّهِمْ » .

(٢) فى سيبريه ج ١ ص ٣٩٧ « واعلم أَنَّ (أَيَّا) مضافاً وغير مضاف مَنَزَلَةُ (مَنْ) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَيْ أَفْضَلُ
وَأَيْ الْقَرْمُ أَفْضَلُ فَصَارَ الْمَضَافُ وَغَيْرُ الْمَضَافِ يَجْرِيانِ جَرَى (مَنْ) كَمَا إِنْ زَيْدًا وَزَيْدٌ مَنَاءٌ يَجْرِيانِ جَرَى عَمْرُو ، فَحَالُ الْمَضَافِ
فِى الْإِعْرَابِ وَالْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ كَحَالِ الْمَفْرُودِ » .

واو قلت : أى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ، لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

ولو قلت : أى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمراً ؛ لأنه قد خرج من المسألة . فإنما ينبى أن تقول : أى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ؛ لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

واو قلت : أى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عندي لما أشرحه لك ؛ وذلك أنك إذا قلت : أى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد وعمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ؛ لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دلائل على عمرو بعينه . وليس معنى (أى) إلا التبيين ، ولا تبيين في هذا .

ومن أجازه قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما . وتقول : أى إخوانك زيد وعمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد وعمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

ولو قلت : أى الذين في الدار هذ ضاربتهم ؟ جاز أن تكون اقتطعت بئى جماعة من جماعة والوجه ضاربه . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّ

٢
٥٦٦

أَنفُوه دَاخِرِينَ^(١)) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٢)) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) انفل : ٨٧ - تكلم سيويه عن (كل) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ : « قومك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من أم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٢ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

واو قلت : أى مَنْ فى الدار يكرمك ؟ كان جيّداً ؛ لأنَّ المعنى : أى القوم يكرمك ؟

واو قلت : أى مَنْ فى الدار يكرمك تكرمهُ ، فإن شئت جعلت (يكرمك) الأولى من الصلاة ، فكان المعنى : أى من يكرمك فى الدار ، فيكون الإكرام وقع لك فى الدار . وإن شئت كان فى الصلاة ، وإن شئت أخرجه من الصلاة ، وجعلته خبراً ، وجعلت (تكرمهُ) حالا . هذا فى الرفع وإن شئت جزمتهما ، وإن شئت جعلت (أى) جزاء ، وإن شئت رفعت الأول : وجزمت الثانى ، وجعلت (أيّاً) استفهاماً . فإنما (مَنْ) فى هذا الموضع فهى بمنزلة الذى ، و «فى الدار» صلتها . فكأنّك قلت : أى القوم تكرمهُ يكرمك إذا كان جزاء ، وتكرمهُ يكرمك إذا كانت استفهاماً .

وتقول : أيّا تضرب ؟ وتقول : أى تضربه ؟ ، كما تقول : زيدٌ تضربه .

فإن قال قائل : فما بالُ النصب لا يختار هاهنا كقولك / : أزيدا تضربه ؟ لأنه استفهام ٢
٥٦٧

فإنَّ الجواب فى ذلك : : أنَّ (أيّاً) هى الاسم ، وهى حرفُ الاستفهام ، فلا يكون قبلها ضمير . وذلك قولك : أزيداً ضربته ، إنّما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام ، فنصبت زيداً .

ولكن لو اجتمع بعدها اسم وفعل كان المختار فيها تقديم الفعل . فإن قدّمت الاسم كان على فعل مضمر . وذلك قولك : أيّهم أخاه تضربه . واو قلت : أيّهم يضرب أخاه كان على قولك : زيدا تضربه .

ولو قلت : أيّهم زيداً ضاربهُ - إذا كان (زيد) مفعولاً - كان النصبُ فى زيد الوجهُ إذا لم يكن (ضارب) فى معنى الماضى .

فإن رفعت على قول من قال : أزيدُ أنت ضاربهُ^(١) قلت : أيّهم زيد ضاربهُ هو . وإن شئت جعلت (ضاربهُ) خبراً لزيد فكان (هو) إظهار الفاعل ، لأنَّ الفعل جرى على غير صاحبه . وإن شئت جعلت (هو) مقدّماً ومؤخراً على قولك : هو ضاربهُ أو ضاربهُ هو كان حسناً جميلاً .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٥٥ « باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل . . . وذلك قولك : أزيدا أنت ضاربهُ ، وأزيدا أنت ضارب له ، وأمرأ أنت مكرم أخاه ، وأزيدا أنت نازل عليه . . » .

وتقول: أيهم أمة الله / المتكلم فيها هو . لا يكون في « أمة الله » إلا الرفع ، لأن الفعل في $\frac{2}{568}$ الصلة ، فلا يجوز أن تضرر إلا على جهة ما ظهر .

وتقول: أي يوم سار زيد إلى عمرو ؟ كأنك قلت : أيوم الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟
فإن قلت : أي يوم سار فيه زيد إلى عمرو - رفعت ، إلا في قول من قال : يوم الجمعة سرت فيه .

وتقول: أي أصحابك من إن يأتينا من يضربه أخوه يكرمه ، لأنك جعلت الجزاء خبراً عن أي^(١) .

واو قلت : أي من يأتيني آتية - كان محالاً ؛ لأنك إذا أضفت (أيًا) إلى (من) لم تكن (من) إلا بمنزلة (الذي) . فإن قلت : أجعل (أيًا) استفهاماً ، وأجعل (من) جزاءً - فقد أحلت ؛

(١) ظاهر كلام المبرد هنا أن (من) شرطية في قوله : من إن يأتينا . والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط . ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين . .) «أما» نائية فيه عن أداة الشرط وفعلها .

عرض سيويه لمحدث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد التواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا الفجائية وبعد لكن المخففة .

والمبرد في نقده لكتاب سيويه وافقه على أن إن وكان وليس وما الحجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما التيسيرية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تنبرها عن حالها كما لم تنبر الابتداء والخبر وخالفه أيضاً في (إذ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار : أتذكر إذ من يأتينا أنه كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .

ويبدو لي أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (من) شرطية في قوله : من إن يأتينا من قبيل الوم فقد تقدم له أن جعل (من) شرطية في مثل هذا الأسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأتني من إن يأتينا أنه عامدين ثابت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالمسألة جيدة لأن تقديرها من يأتني زيد تأت في حال إكرامه لك . . ووقاك : من إن يأتينا أنه اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتيني من إن يأتني . ثم جعل (من) موصولة .

وقال في ص ٣٥١ - ٣٥٢ : وتقول : من إن يأتني زيد يكرمك . فن في موضع الذي وإن الجزاء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صدارة أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرشي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ، ورسالة لابن هشام في الأشياء والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبي سديد السيرافي فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرفع (عل) ووضع مكانها (عن) في هذه الجملة (جعلت الجزاء خبراً عن أي ولم يترض بقلمه لغير ذلك هنا .

لَأَنْتَ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى الْجِزَاءِ اسْمًا دَخَلَهُ الْجِزَاءُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : غُلَامٌ مِّنْ يَّانِكَ تَأْتِيهِ ،
فِيصِيرُ الْجِزَاءُ لِلغُلَامِ صَلَةً (١) .

فَإِنْ قُلْتَ : فَاجْعَلْ (أَيًّا) بِمَنْزِلَةِ غُلَامٍ . قِيلَ : لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَوْصَلَ ؛ لِأَنَّهَا إِذَا
لَمْ تَكُنْ جِزَاءً أَوْ اسْتَفْهَامًا لَمْ تَكُنْ إِلَّا مَوْصُولَةً .

فَإِنْ قُلْتَ : أَجْعَلُهَا اسْتَفْهَامًا . قِيلَ : قَدْ أَحَلَّكَ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ جَعَلْتَهَا جِزَاءً وَاسْتَفْهَامًا فِي
حَالٍ ، وَمَتَى كَانَتْ فِي أَحَدِهِمَا بَطُلَ الْآخَرِ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَرْفَعُ فَأَقُولُ / : أَيُّ مَن يَأْتِيَنِي آتِيَهُ ؟ - فَذَلِكَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ (يَأْتِيَنِي)
صَلَةً ، وَ(آتِيَهُ) خَبَرًا ، وَ(يَا) اسْتَفْهَامًا . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيُّ الْقَوْمِ آتِيَهُ . وَאו فَصَلْتَ (يَا)
مِنْ (مَنْ) لِحَاجِزٍ فَقُلْتَ : أَيُّ مَن يَأْتِيَنِي آتِيَهُ ؛ فَكَانَتْ (أَيُّ) اسْتَفْهَامًا ، وَ(مَنْ) لِحَاجِزًا .

وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ : مَن مَّن يَأْتَانَا نَكْرِمُهُ ؟ لَكَانَ جَيِّدًا . تَجْعَلُ الْمَاءَ فِي نَكْرِمِهِ رَاجِعَةً إِلَى
(مَنْ) الْأَوَّلَى ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : مَنِ الرَّجُلِ الَّذِي مَنَّا أَنَا مِنَ النَّاسِ أَتَيْنَاهُ ؟

(١) اكْتُسِبَ ذَلِكَ مِنَ الْإِضَافَةِ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ .

هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا^(١)

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ : رَأَيْتَ رَجُلًا - قُلْتَ أَيَّ ؟ وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ كَلَامَهُ .

فَإِنْ قَالَ : جَاعَتِي رَجُلٌ . قُلْتَ : أَيَّ ؟ مُوقُوفَةٌ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ يَا فَتَى ؟ لِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَالَّذِي اسْتَفْهِمْتَ عَنْهُ .

فَإِنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . قُلْتَ فِي الْوَقْفِ : أَيُّ ؟ مُوقُوفٌ . كَمَا تَقُولُ فِي الْمَخْفُوضِ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ ؟ / يَا فَتَى ؟

فَإِنْ قَالَ : جَاعَتْنِي امْرَأَةٌ - قُلْتَ : أَيَّةٌ ؟ فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى ؟

وَكَذَلِكَ النِّصْبُ وَالْمَخْفُوضُ . تَنْصِبُ إِذَا نَصَبَ ، وَتَخْفُضُ إِذَا خَفَضَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ ،
وَتَقِفُ بِلا حَرَكَةٍ وَلَا تَنْوِينُ .

فَإِنْ ثَنَّى فَقَالَ : جَاعَتِي رَجُلَانِ - قُلْتَ : أَيَّانَ ؟ .

فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ - قُلْتَ : أَيَّيْنِ ؟ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ .

وَإِنْ قَالَ : جَاعَتْنِي امْرَأَتَانِ - قُلْتَ : أَيَّتَانِ ؟ . وَفِي النِّصْبِ وَالْمَخْفُوضِ : أَيَّتَيْنِ ؟ وَتَكْسِرُ
النُّونَ فِي الْوَصْلِ ، لِأَنَّهَا نُونُ الْاِثْنَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ : جَاعَتِي رَجَالٌ - قُلْتَ : أَيُّونَ ؟ . فَإِنْ وَصَلْتَ فَتَحْتَ النُّونَ .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ١ ص ٤٠١ « بَابُ أَيَّ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا مِنْ تَكْرَرٍ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ رَجُلًا قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيَّ ، فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : أَيَيْنِ ، وَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيَّ ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ (يَا فَتَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ (يَا فَتَى) .

وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ : أَيَّاتِ يَا فَتَى فَإِنَّ تَكْلِمَ بِجَمْعٍ مَا ذَكَرْنَا جَرُورًا جَرَرْتَ (أَيَّ) وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ (أَيَّ) لِأَنَّكَ إِذَا تَسْتَفْهِمَ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ .

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالا - قلت أيين ؟ .

وإن قال : جاعئ نساء - قلت : أيات ؟ . فإن وصلت قلت : أيات يا فتي ؟

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : أيات يا فتي ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرنا كان أو أنثى ، جمعاً كان أو واحداً ، أي يا فتي إذا كان مرفوعاً ، وأيأ ، وأي / ، ، إذا كان منصوباً أو مخفوضاً ؛ لأن (أيأ) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنها بمنزلة (من) و(ما) ؛ لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد .

وإنما جاز في (أي) التثنية والجمع دون أختائها ؛ لأنها تضاف ، وتفرد ، ويالحقها التنوين بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أختائها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ، فقلت : أي يا فتي ؟ لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن (أي) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أي من ذكرت ، وأي هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أَي) إذا كنت مستتباً بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فإن الاستفهام أَي عبد الله ؟ لا يكون إلا ذلك^(١) ؛ لأنَّ (أَيًا) ابتداء ، وعبدُ الله خبره .

ولو قلت : أَي يا فتى لم يكن إلا للنكرة ؛ لأنَّك جعلتها شائعة ، إذا لم تخصَّص / بها امما . ٢
٥٧٢

واو قال قائل : أَي يا فتى ؟ على أنه أراد أن عبد الله هذا مَن ينكره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فأنما «مَن» عبد الله ونحوه ، فدايه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أَخَوَيْكَ - فإنَّ الوجه أن يقول : أَي أَخَوَاكَ ؟ على اللفظ أو المعنى ؛ والحمل على المعنى حسن . وهو الذي يختاره مَن بَعْدَ سيبويه أن يقول : مَن أَخَوَاي ؟ لأنه قد فهم القصة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلَيْن أو أَخَوَيْكَ فقلت : أَيَّانِ الرجلان ، وأَيَّانِ أَخَوَاي ؟ فهذا الذي يختاره المحرِّبون .

والإفراد في (أَي) الذي بدأنا به حسن ؛ لما ذكرنا في الباب الذي قَبْلَهُ .

ولو قلت : رأيت الرجالَ ، أو مررت بالرجلِ ، أو جاعى الرجالُ - لقلت : أَيُّونَ الرجالُ ؟ وأَيُّ الرجالُ ؟ على ما وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فإن الكلام إلا تقول : أيا ولكن تقول : من عبد الله وأى عبد الله لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا . وكذلك لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيا ولا تجوز الحكاية فيها بعد أى كما جاز فيها بعد من ، وذلك إنه إذا قال : رأيت عبد الله قلت : أى عبد الله وإذا قال : مررت بعبد الله قلت : أى عبد الله » .

واعلم أنه إذا ذُكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أى) كما تقع على الآدميين ؛
لأنها عامة ، وليست كـ (مَنْ) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : أيّا ؟ أو قال : مررت بحمار - لقلت
أى يا فقى ؟ . فإن وقعت قلت : أى ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أى الحمار ؟ كما كنت قائلًا فى الآدميين .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستغفها بها عن نكرة^(١)

إذا قال لك رجل : رأيت رجلاً ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنْ ؟ . أو قال : جاعلى رجل ، فإنَّكَ تقول : مَنْ ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنْ ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحقُ في (مَنْ) إعراباً ، ولكنَّهنَّ لَحِصْنَ في الوقف للحكاية . فهنَّ داليل ، ولسن بإعراب .

فإن قال : جاعلى رجلاً ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنْ ؟ وإن قال : رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت : مَنْ ؟ .

فإن قال : جاءتني امرأتان . قلت : مَنْ ؟ . تسكَّن النونَ ، كما كانت في (مَنْ) ساكنة . وإنما حرَّكتها فيما قَبْلُ من أجل ما بعدها ، لأنَّ هاء التانيث لا تقع إلَّا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التشنية ، أعنى : الياء ، والألف لسكونهما /

فإنما قولك : مَنْ ، ومَنْى - فإنَّما حرَّكت معها النون لعلتين .

إحداهما : قولك في النصب ، مَنْ ، لأنَّ الألف لا تقع إلَّا بعد مفتوح . فلمَّا حرَّكت في النصب حرَّكت في الخفض والرفع ؛ ليكون المجزى واحداً .

والعلَّة الأخرى : أنَّ الياء والواو خفيَّتان . فإن جعلت قبل كلِّ واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرت ، وتبينتا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « بآن » من إذا كنت مستغفها بها عن نكرة .

أعلم أنَّك تثنى (مَنْ) إذا قلت : رأيت رجلين كما تثنى أيًا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : منين كما تقول : أين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجلاً قلت : منين كما تقول : أين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منة كما تقول : أية فإن وصل قال : من يا فتى الواحد وللأثنين والجميع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : متينين كما قلت : أينين إلا أنَّ النون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت آيات .

فإن قال لك : جاعني رجال - قلت : مَنُونٌ ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مَبِينٌ ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاءني نساء - قلت : مَنَاتٌ ؟ .

فإن وصلت قلت في جميع هذا : مَنٌ يا فتى ؟ لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف ثما لا يثبت في الوصل .

فإنما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [لأن (مَن) في النصب والرفع ، والخفض ، والمُنْزَع ، والمذكَّر] ^(١) ، والثنية ، والجمع - على لفظ واحد . تقول : رأيت مَنٌ في الدار ، وجاعني مَنٌ في الدار . وقد شرحنا العلة في ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وليس ذلك بحسن . قال الشاعر :

/ أَتَوَّا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونٌ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجَنُّ . قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا ^(٢)

٢
٥٧٤

(١) تصحيح البيهقي .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون في الوصل للضرورة وإنما يجمع في الوقف .

وفي الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « فلما قوله .

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

ويروى :

أتوا ناري فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت في البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فائت الواو والنون التثنية ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أيون أنتم » .

* قال ابن السيرافي : وإنما قال لهم : عوا ظلاما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبي آدم إذا أصبحوا : عوا صباحا . وقال ابن السيد : معنى عوا : أنسوا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من باب وعد يمد ، وورث يرث .

واو قال قائل - إذا قيل له : جاعى رجال- مَنْو ؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟
أو مررت برجال فقال : منى ؟ يلحق العلامة ، ولا يُثنى ؟ (من) ولا يجمعها - كان جائزاً .
والأكثر ما بدأنا به . وقياس (من) فيها ما ذكرت لك ما تقدم شرحه من أنها مفردة تقع
للجميع وللإثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم إلى أن يعم محذوف من ينعم فإذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محذوف من أنعم المفتوح العين وإذا قيل : عم فهو
محذوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهى الترتيب الذكري وهو عطفت مفصل على مجمل ، ومنون أنتم :
جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت :
والجن خبر مبتدأ محذوف أى نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (غلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشير بن الحارث . وجاء في قصيدة حالية منسوبة لجذع
ابن سنان انظر الخزانة ج ٣ ص ٢ - ٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فَإِنَّ السَّوْالَ إذا كنت تعرف جماعة كلهم عبدُ الله : مَنْ عبدُ الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

فهذا سبيل كل اسم علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبدُ الله ؟ . كان حسنًا جيّدًا . وإنّما حكيت ، ليعلم السامع أنّك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبتدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه . والدليل على ذلك أنّك لو قلت : «مَنْهُ» أو «فمن» لم يكن ما بعدهما إلّا رفعًا ؛ لأنّك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأنّ العطف لا يكون مبتدأ^(١) .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخى ؟ ولا تحكي ؛ لأنّ الحكاية إنّما تصلح في الأسماء الأعلام خاصّة ، لما أذكره لك من أنّها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف . ويرى بابها وباب الأعلام واحدا .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنّما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال : دغني مِنْ تمرتان . وقيل له : رأيت قرشيًا فقال : ليس بقرشيًا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « وأن أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت : فن أو ومن لم يكن فيها بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب^(١) . إِنَّمَا تُحَكِّي الْجُمْلَ ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛
لأنَّه كلامٌ قد عرِجَ بعرضه في بعض . وكذلك قرأت : الحمد لله رب العالمين ، ورأيت على
خاتمه : الله أكبر .

ولا يصلح أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : ؟ لأن ذلك إنما هو سؤال
شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

وتشبيه الأعلام وجمعها يردّها إلى النكرة ، فتعرّف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ،
والرجل ؛ نحو : رأيت زيدَين ، ورأيت الزيدَين إلّا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنّ تعريفه
بالإضافة ؛ فتعريفه باق ؛ لأنّ الذي أُضيف إليه باق ، وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة^(٢)

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (من) - رفعاً تكلم به المتكلم أو نصباً أو خفضاً - فقال
المجيب : من عبد الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيّداً بالغاً ، وهو الذي يختاره سيبويه .
كما كان ذلك في (أى) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيداً وإذا قال :
مرتت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .
وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فلأنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المشوّل كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية
لقوله : ماعنده تمرتان . وصحت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا في
الإسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز في غير الإسم الغالب كما جازفيه وذلك لأنه الأكثر في كلامهم وهو أعلم
الأول الذي به يتعارفون » .

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب تشبيه الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .
وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدين وخسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه^(١)

اعلم أن رجلاً لو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيد هو ؟ - لكان الجواب على كلامه أن تبتدىء فتقول : القرشى / أم الثقيف أم الطويل أم القصير ؟ .
٥٧٧

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصيرُ يافنى ونحو ذلك . لأن الكلام يرجع إلى أوله .
ألا ترى لو أن قائلاً قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول :
صالحاً ، لأن (كيف) فى موضع الخبر^(٢) . كأنه قال : أصالحاً أصبحت أم طالحاً ؟ فأجبهته
على مقدار ذلك .

واو قلت : صالحٌ ونحوه لجاز ، تدعُ كلامه ، وتبتدىء كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك
يجوز : القرشى أم الثقيف ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد
القرشى أم زيد الثقيف .

وكذلك لو قال لك : القرشى على (هو) لكان جائزاً حسناً ، لأنه غير خارج من المعنى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قوله : رأيت زيدا فتقول : المني فإذا قال : رأيت زيدا وعمرا قلت المنيين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنيين وتحمل
الكلام على ما حمل عليه المسئول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت القرشى أم الثقيف فإن قال : القرشى نصب
وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت » .

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المني ج ١ ص ١٧٤ .

هذا باب

الصفة التي تُجْعَل وما قبلها بمنزلة شيء واحد
فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول :
هذا أبو عمرو بنُ العلاء يافى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجه^(١) .

فأما أكثر التحويين فيذهبون إلى أنَّ التنوين / إنما حُلِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في $\frac{2}{578}$
هذا لازماً ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجهُ في التنوين التحريكُ لالتقاء الساكنين ؛
لأنَّ الحذف إنما يكون في حروف المدِّ واللين خاصةً . وإنما جاز في التنوين لمضارعه إياها .
وأَنَّهُ يقع كثيراً بدلاً منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لا تنفك من ذلك . فلما أشبهها
وجرى معها - أجزى مجراها معها في اضطراب الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فأما ما جاء من هذا في الشعر فقولوه :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتَوْنَ عِجَافَ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء . . . وذلك كل اسم غالب وصف بآين ثم أضيف إلى
اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين
حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكتان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخليفة وقولهم : لد الصلاة في لدن
حيث كثر في كلامهم » .

(٢) روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو العلاء وانتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦
على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو العلاء ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . وعمرو العلاء هاشم ، وما ينبغي لماتل من المسلمين أن يجهل
هذا البيت ، وفيه قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْدٌ - الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ^(١)

وَيُنْشَدُ بِبَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَالْفَيْتَةُ غَيْرَ مُسْتَمْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٢)

= وهذا تحامل من ابن حمزة فالمراد لم يجعل الرواية الأخرى وقد ذكرها في المختضب .

وفي المختضب ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو الدلا فلاحجة في إنشاده لأنه مضاف »

وفي الروض الأنف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طعام الحاج يقريش فيرفدونه بأموالهم ، ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، ففكر أن يكلف قريشاً أمر الرفادة ، فاحتل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كسكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموصل ، فهدم ذلك الكسك هشماً ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد وبذلك سى هاشماً لأن الكسك اليابس لا يثرد وإنما يشم هشماً ، فبذلك منح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزهري :

كَانَتْ قَرِيشٌ بَيْضَةً فَتَفَقَّاتُ فَانْحُ خَالَصُهُ لَعِبْدُ مَنْافِ
الْخَالَطِينَ فَقَيَّسَرَهُمْ بِغَنِيِّهِمْ وَالظَّاعِنِينَ لِرَحْلَةِ الْأَضْيَافِ

ثم روى الشاهد هكذا :

عَمْرُو الْعَلَا هَشَمَ الشَّرِيدَ لِقَوْمِهِ بِمَكَّةَ مَسْتَتِينَ عَجَافِ

فعل مارواه السهيل تكون القوافي مجرورة .

أستو : أصابهم قحط وجذب .

وانظر نوادر أبي زيد ص ١٧٦ وفي الاشتقاق ص ١٣ نسبة لطرود بن كعب الخزاعي ونسب في اللسان لابنة هاشم في (هشم) ولابن الزهري في (سنت ، مع) .

(١) ذكره في الكامل أيضاً ج ٣ ص ٨٦ .

وفي معجم البلدان : « أسج : بالجم وفتح أوله وثانيه بلدة من أعراض المدينة منها حميد الأحمي ، دخل على عمرو بن عبد

العزيز وهو القائل :

شَرِبْتُ أَلْهَ - سِدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعَوَّيْتُ فِيهَا فَلَمْ أَشْمَعْ
حُمَيْدُ الَّذِي أَسْجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

علاه المَشْيَبُ عَلَى حُبِّهَا وَكَانَ كَرِيماً فَلَمْ يَنْزِعْ »

وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ٣٨٢ والخزاة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أسج) .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكِر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعلم : في حذف التنوين

لانتفاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)^(١) وأما الوجهُ فإثبات التنوين / وإنما ^{٥٧٩}

هذا مجاز .

فمن ذهب إلى أنَّ حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هندُ بنتُ عبدالله فيمن صرف هنداً ؛ لأنه لم ياتح ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أنَّ الحذف جائز ، لأنَّهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء^(٢) من قولهم : يا زيدُ بنَ عبد الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكون زيدُ بنُ عبدالله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت بنَ عبدالله . فيقول : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرف هنداً .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيدُ بنُ عبدالله ؛ لأنه وقف على زيد ، ثم نعت . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

جاريةٌ من قيسِ ابنِ ثعلبةٍ^(٣) .

= أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا تقيا ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربين .

والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبن مضاف إلى علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « لا أليل سابق النهار » (ينصب النهار دون تنوين سابق) قال أبو الحسن : والأول « سابق النهار (تنوين سابق) » .

ولا ذكر الله إنما للضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في التث أسهل منه في الخبر - وجعل ابن هشام في المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

أني بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعجب : طلب الثواب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود وعاتبته على تركها فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، وله قصيدة في الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطي ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩

تقدم في ج ١ ص ١٩

(١) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بآبن للضرورة . قال ابن الحاجب في الإيضاح :

وزعم قوم إن (ابن ثعلبة) بدل ليخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا .

فإن كان الثانی غیر نعت لم یکن فی الأول إلا التنوین . تقول : رأیت زیدا ابنَ عمرو ؛ لأنَّکَ وقفت علی زید ، ثمَّ أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زیدُ ابنُ أخیک - لم یکن فی (زید) إلا التنوین ؛ لأنَّ قولک : «ابن أخیک» لیس بعلم ، ولأنَّکَ / إنما تحذف التنوین من العلم إذا کان منسوباً إلى علمٍ مثله . وكذلك : هذا رجلُ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زیدُ ابنُ زیدک ؛ لأنَّکَ جعلت (زیداً) الثانی نكرة ، ثمَّ عرفته بالإضافة .

ولو قلت : هذا زیدُ بنی عمرو - لم یکن إلا التنوین ؛ لأنَّه لیس قماً کثراً ، فعُلیف ، ولا أتّقی ما کنان .

ولو قلت : هذا زیدُ ابنُ أبی عمرو ، و(أبو عمرو) غیر کُتِیة ، ولکنَّکَ أردت أن أباه أبو آخر یقال له عمرو - لم یکن فی (زید) إلا التنوین ، إلا فی قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ) وقد مضى تفسیره^(١) . ومن قال بالبدل قال : یا زیدُ ابنَ عبد الله ؛ لأنَّه دعا زیدا ، ثمَّ أبدل منه . فهذا کقوله : یا زیدُ أخا عبد الله . فعلى هذا یجرى هذا الباب .

فأمّا القراءة فعلى ضربین :

قرأ قوم (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) ؛ لأنَّه ابتداء وخبر ، فلا یكون فی (عُزَیر) إلا التنوین .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١

وجعل في سر الصناعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه جارية ، (من قيس) صفة لها . والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي وبهذه :

كريمةُ أخوالها والعَصْبَةُ

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٢ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .

ومن قرأ (عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ) فَإِنَّمَا أَرَادَ خَيْرَ ابْتِدَاءٍ^(١) / كَأَنَّهُمْ قَالُوا : هو عزيز بن الله ، ونحو $\frac{٢}{٥٨١}$ هذا ثَمَّا يُضْمَرُ . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير كقولك : زيد الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ، لِأَنَّ حَقَّ التَّنْوِينِ أَنْ يُحَرِّكَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ عَلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ فَيَكُونُ كَقَوْلِهِ :

عَمِرُوا الْعَلَا هَدَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتِنُونَ عِجَافٌ^(٢)

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزيز ويحذف تنويه من السبعة . قال في الاختاف ص ٢٤١ « فاسم والكسائي ويمتدح بالتنوين مكسوراً وصلاً على الأصل وهو عربي من التعزيز وهو التعظيم فهو اسم أمكن خبر عنه بابين وقيل عبراني .

والباقون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف للمجعة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزيز لالتقاء الساكنين كقراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابناً صفة لمزيد وقع بين علمين فحذف تنويه والخبر محذوف ، أي الهنا ومعبودنا - ف قوله متمم ؛ لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشف ج ٢ ص ١٤٨ ودلائل الإحجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المصنف أن رواية : عمرو الملا . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون (الملا) صفة على حذف مضاف والأصل عمرو صاحب الملا وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروايتين لحذف التنوين .

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما
مما يكون آخر الكلام في الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .
وهي واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح
والمنصوب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ؛ لأن حروف اللين خفية . فإنما تلحق
الماء لتوضيح الحرف ، كما تلحق في النونية ونحوها .

وُجد هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب
سيبويه وكذا وقع هذا .

٢
٥٨٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها
الذي ليس بينه وبينها شيء فإن كان مضموماً فهي واو وإن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مفتوحاً فهي ألف وإن كان ساكناً
تحرك ثلثا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك في الألف » .

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧

هذا باب

القسم^(١)

اعلم أنَّ للقسم أدوت تُوصَل الحَلِف إلى المُقسَم به ؛ لأنَّ الحَلِف مضمَر مطَّرَح لعلم السامع به ؛ كما كان قولك : يا عبد الله محذوقاً منه الفِعْل لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُستغْنَى عنه فإن شئت أظهرت الفعل ؛ كما أنَّك تقول : يا زيدُ عمرا ، أئى عليك عمرا : وتقول : الطريقُ يافى ، أى ظلُّ الطريق ، وترى الراى قد رمى ، فنسمع صوتاً فتقول : القرطاسُ والله ، أى : أَصَبْتُ .

وإن شئت قلت : خلَّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وَأَصَبْتُ القرطاسَ يافى^(٢) .
وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (بَلِّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ^(٣)) إِنَّمَا هو : اتَّبِعُوا ؛ وذلك لأنَّه جوابُ قوله : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فهكذا القسمُ فى إضمار الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أحلف بالله لأفعلن . وإن شئت قلت : بالله لأفعلن . والباءُ موصَّلة ؛ كما كانت موصَّلة فى قولك : مررت بزيد . فهى والواو تدخلان على كلِّ مُقسَم به^(٤) ؛ لأنَّ الواو / فى معنى الباء ؛ وإِنَّمَا جُعِلَتْ مكانَ الباء ، والباءُ هى الأصل ؛

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ باب حروف الإضافة إلى المخوف به وسقوطها .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضم فى الفعل . . . وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً فى هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله : ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه . . . ومن ذلك قوله عز وجل (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أى بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً كأنه قيل لم : اتبعوا حين قيل لم (كونوا هوداً أو نصارى) .

أو رأيت رجلاً يسدد سهماً قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أى يصيب القرطاس وإذا سمعت وقع سهم فى القرطاس قلت : القرطاس والله أى أصاب القرطاس . . . »

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ « ولقسم والمقسم به أدوت فى حروف الجر أكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل مخوف به ثم التاء ولا تدخل إلا فى واحد ذلك قولك : والله لأفعلن ، والله لأفعلن (وتاء لا كيدن أسنانكم) . . . »

كما كان في مررت بزيد ، وضربت بالسيف يافتي ؛ لأنّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجهما جميعا من الشقة ، فلذلك أُبدلت منها ؛ كما أُبدلت من (رُب) في قوله :

• وَيَكْدِ لَيْسَ بِهِ أَتَيْسٌ ^(١) •

لأنّها لما أُبدلت من الباء دخلت على رُبّ لما أشرحه لك في بابها ^(٢) ؛ كما تدخل الإضافة بعضها على بعض . فمن ذلك قوله عز وجل : (يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(٣) أى : بأمر الله . وقال : (وَلَا صَلْبَيْنَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) ^(٤) أى : على . وقال : (أَمْ لَهُمْ سُلُمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ) ^(٥) أى : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمْ صَلْبُوا الْعَبْدَى فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ^(٧)

(١) سيأتي الحديث عنه في الاستثناء .

(٢) تكلم عن معنى (رب) وهو التقليل في الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم في الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مختصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها (ما) في ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الرعد : ١١

(٤) طه : ٧١

(٥) الطور : ٣٨

(٦) البدي نسبة إلى عبد القيس . الأجدع : الألف المقطوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع فحلف الموصوف ودعا عليهم بجدع الأنوف لصلبهم البدي . عطس : جاء من باب ضرب ونصر .

ذكر البيت في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١٣ إلى امرأة من العرب ، ونسبه إلى جبري في أماليه ج ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن كاهل وكذلك السيوطي ج ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال (في) مكان (على) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليق ص ٣٥٢ والمختصص ج ١٤ ص ٦٤

(٧) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « وما جاء من الحروف في موضع غيره . . . قوله : إذا رضيت على بنو قشير . . . أراد عنى ووجهه : أنه إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أَيُّ عَنَى . وقال الآخر :

غَلَّتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْقُصُ الظِّلَ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبِيَا الشَّمْسِ اسْتَوَى فَنَرَفَعَا^(١)

وسنفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

— تقول / والله لأفعلن ، والله لأفعلن وتُبدل التاء من الواو ، ولا تدخل من المقسم به إلّا في $\frac{2}{584}$ (الله) وَحَدَه . وذلك قواه (وَتَاللهِ لَا أَكِيدَنَّ أَضْغَانَكُمْ^(٢)) ؛ وإنما امتنعت من الدخول في جميع ما دخلت فيه الباء ، والواو ؛ لأنها لم تدخل على الباء التي هي الأصل ، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء ؛ فلذلك لم تنصرف .

فإنما إبدالها من الواو فنحن نذكره مفسراً في التصريف^(٣) . ألا ترى أنك تقول : هذا أتقى من هذا ، والأصل أوقى ، لأنه من وقيت . وكذلك ثراث . إنما هو وراث ، لأنه من ورثت . وتُجَاهُ فعال من الوجه . وكذلك نُخْمة من الوخامة . وهذا أكثر من أن يُخصى أو يؤتى بجميعه ، ونحن نستقصى شرحه في باب التصريف إن شاء الله .

= وقال ابن هشام : « يحتمل أن يكون ضمن رضى منى عطف وقد عد ابن عصفور هذا من الضرائر الشعرية فقال : ومنه إنابة حرف مكان حرف آخر ولم أره لغيره كيف وقد ورد في القرآن والحديث » .

وقد أفرد له أبو الفتح باباً في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للتحيف العقيل من قصيدة يلمح بها حكيم بن السيب .

جواب إذا قوله : أصحبي وجواب القسم مخلوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطي

ص ١٤٢ والمغنى ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن اللثرية (وهو يزيد) والشاهد فيه استعماله على إسما بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنها ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية

ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد المذكورة في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر في الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصيبته^(١) ؛ لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : الله لأفعلن ؛ لأنك أردت أحلف الله لأفعلن . وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛ كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)^(٢) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٣)

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٤)

فتقول : الله لأفعلن . وكذلك كل مُقْسِم به .

واعلم أن اللقمة تعويضات من أدوته^(٥) تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عَرْض منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذفت من المخوف به حرف الجر نصبه كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمخوف به مؤكده به الحديث كما تؤكد بالحق ويجر بحروف الإضافة ، كما يجز حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . . »

فأما تأ الله فلا تختلف منه إزاء إذا أردت معنى التعجب والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب مزيقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه توى . »

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف (من) واستغفر يتعدى إلى المفعول الثاني بمن . أراد باللقب جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والكرة قد تم في الإثبات . الوجه : القصد .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم في ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المخوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت أنت (ها) لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى الله ذا فيحذف الألف التي بعدها ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر في قولك : والله - فتركهم الواو ههنا ألته يدك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها (ها) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو . »

أحدهما عَوْضًا ن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيدًا ، وإنما المعنى : خذ زيدًا ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فِعْل آخر / لأنها بدّل من ذلك $\frac{2}{886}$ الفعل .

فمن هذه الحروف (هاء) التي تكون للتنبيه . تقول : لاهـا الله ذا ، وإن شئت قلت : لاهلله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تُقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به . فحذفت الخبر لعلم السامع به ^(١) .

فأما مَدَّتْهَا وإجراء المدغم بعدها في قولك : لا هالله ذا - فإنك أتيت به هـ التي للتنبيه ، وثبتت الألف ؛ لأنَّ حروف المَدِّ يقع وبعدها الساكن المدغم . وتكون المدة عَوْضًا من الحركة ؛ لأنَّك ترفع لسانك عن المدغم رفعةً واحدة . وقد مضى تفسير هذا ^(٢) . فيكون كقولك : دابة ، وشابة ، وراد وما أشبهه .

وأما قولك : لاهلله ذا - فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لَمَّا وصلتْها ، وجعلتها عَوْضًا من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحذوف عليه كأنه قال : أي والله للأمر هذا فحذفت الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم (ها) كما تقدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل » . وفي شرح الكافية الرضى ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ذا أو فاعل أي ليكون ذا أو لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا . . بدل من الأول ولا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أي لانا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله أي الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف الخبر أي ذا تسمى فبعد هذا إما أن يحى الجواب أو يحذف مع القرينة » .

ومن هنا فرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأنف وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ - ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا المكس واستقام الكلام في الموضوعين

/ هي التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ،
فالتنبيه يقع قَبْلَ كُلِّ ما نَبَّهت عليه ، كما قل الشاعر :

تَعْلَمُنْ هـا لعمر الله ذا قَسَمَ... مَا فَأَقْبِرْ بِذِرْعِكَ وَانْظُرْ أَتَيْنَ تَسْلِيكَ^(١)

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما ، فقلتم (ها) . وقال الآخر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَذَا لِي^(٢)

يريد : وهذا ليا .

ومن هذه الحروف أَلِفُ الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات .
وسائر أسماء الله - عزَّ وجلَّ - إنما تجرى في العربية مَجْرَى النعوت . وذلك قولك : آله
لتفعّلن .

وكذلك أَلِفُ أَيْم إذا ألحقها أَلِفُ الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما تثبت مع الألف
واللام اللتين للتعريف في قولك : آل الرجل^(٣) قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد
بالنون الخفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته - واقصد بذرعك : مثل أورده الميثاق وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق .
والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسه قدرتك (جميع الأشكال
ج ٢ ص ٩٢) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من يأي ضرب وقتل معنى قدر ، واقصد بذراعتك - والباء بمعنى في .
قسما ، مصدر مؤكدة لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .
والشاهد لزهير من قصيدة هددها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،
ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لي .
وفي الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا علقت جملة على أخرى كقولك :
ألا ان زيدا خارج وألا أن عمرا مقيم .

ونسب الأعلى البيت إلى لبيد ، وكذلك نسبة إليه الأندلسي في شرح المفصل . قال البغدادى : وأنا لم أره في ديوانه وكذلك
قال قبل ابن السكيت في شرح أبيات المفصل - الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان لبيد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه
كلام الخزانة .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عوضا ، فثبتت ، ولم تُحذف ؛ كما ثبتت $\frac{2}{.88}$ مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أَفَاللهُ يَتَفَعَلُنَّ^(١) .

ومن حروف القسم - إِلَّا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ - اللام . وذلك قولك : اللهُ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ ، كما قال :

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَاتِ دُوْ حَيِّدٍ يَمْشِي بِهَا الظِّبْيَانُ وَالْأَسْ^(٢)

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها ها هنا لِأَنَّ ذِكْرَهَا قَدْ تَقَدَّمَ^(٣) . فهذا جُمْلَةُ لهذه الحروف .

وسنبيِّن لِمَ دخل بعضها على بعض ؟ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عليها قياسا لإلا في (الله) قبلها عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر أنفاط القسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفنان ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مصها بخصائص . فنها : اجتاع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهزنة في (يا الله) ، وأنا لله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التثنية .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب .

وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهمل والمثناة التحتية وجعله مصدرا وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل . ورواه ثعلب بكسر المهمل وكذا السكري وفسره بجميع حيدة وهي المقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركة للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالجم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الظبي .

الوعل : التيس الجبل . المشمخر : الجبل الشامخ المال والباء بمعنى في ، والظيان : ياسمين البر . الآس : الریحان وإنما ذكرها إشارة إلى أن الوعل في نصب فلا يحتاج إلى الإبهال فيصاح ، وقيل : الآس نقط من الصل يقع من النحل على الحجارة .

(٣) التافية حدثت من يبق وهو حذف قياسا لأن المضارع وقع جوابا للقسم .

وهذا البيت من قصيدة نسبها السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي وعزاها الحلواني إلى مالك ابن خالده الخناعي وأنشده الزمخشري في الفصل لعبد مناف الهزلي (في ابن يعيش ٩٨/٩ لعبد مناف الهذلي وكذلك في الفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسب سيبويه إلى أبة ابن أبي عاتق وقال ابن السيد هو لأبي زيد الطائي .

وهو في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ مالك بن خالده الخناعي .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١١١ ، واللسان (حيد - ظيان) .

(٣) انظر ص ٢٢٠

هذا باب

الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيه معنى القسم

اعلم أنَّ هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . فـ «عَلِمَ» فعل ماضٍ ، والله - عزَّ وجلَّ - فاعله ، فأعرابه كأعراب / رزق الله إلَّا أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم^(١) ، ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقَد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنه فَعَلَ - جاز أن يتبع على ما ذكرناه ، ولم يُغفهم عن قائله إلَّا على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازَه مجاز سائر الأخبار فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ، وغفر الله لأصحاب محمد - صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم - فهذا مجاز . وكذلك : شهد الله لأفعلن ، لأنَّه بمنزلة : عليم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، وعلى يمين الله لأفعلن^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « كما أن يلم الله يرتفع كما يرتفع . يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد ، وفيها معنى اليمين » .

وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كأعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمضى : والله لأفعلن وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، ومنزلة : اتق الله امرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (يفعل) ، و (ليسلم) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمين الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله القسم به وكذلك أيم الله وأيم الله إلَّا أن ذا أكثر في كلامهم فحملوه . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كمنى الإسم المجزوء بالواو وتصديق هذا قول العرب : هل عهد الله لأفعلن فهد مرتقة وعلى مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح منه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره

المفرد .

فهذا مثل قولك : عَلَى زَيْدٍ دَرَهْمَان ، وَلَزَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ قَسَمًا لِقَوْلِهِ .
لِعَمْرِ اللَّهِ مَا أَقْسَمَ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ - فَقَدْ أُعْطِيَتْهُ عَهْدُكَ بِمَا ضَمِنْتَهُ لَهُ . وَبَعْضُ
العَرَبِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ ، فَيَرْفَعُ الْقَسَمَ ، فَيَقُولُ :

فَقُلْتُ يَمْسِينُ اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِدَا وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)

/ يَرِيدُ : يَمِينُ اللَّهِ عَلَى .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَصَادِرَ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْقَسَمِ مَنْصُوبَةً بِأَفْعَالِهَا^(٢) ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْمَعَانِيَ
الَّتِي وَصَفْنَا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمْرُكَ اللَّهُ . لَا تَقَم ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ لَا تَقَم . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعِيدُكَ
اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ وَعَهْدُهُ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ مِيبِيهِ ج ٢ ص ١٤٧ عَلَى رَفْعِ يَمِينِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ الْخَبَرِ .

وَفِي الْخَزَانَةِ : رَوَى يَمِينُ اللَّهِ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ، أَمَّا الرُّفْعُ فَعَلُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلُ أَنْ أَصْلُهُ :
أَحْلَفَ يَمِينِ اللَّهِ . فَلَمَّا حَذَفَ الْبَاءَ وَصَلَ قَوْلُ الْقَسَمِ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ثُمَّ حَذَفَ قَوْلَ الْقَسَمِ وَبَقِيَ مَنْصُوبًا .
وَأَجَازُ لَنَا خُرُوفٌ وَعَصْفُورٌ أَنْ يَنْصَبَ بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ تَقْدِيرُهُ : أَلْزَمَ نَفْسِي يَمِينِ اللَّهِ ، وَرَدَّ بِأَنْ (أَلْزَمَ)
لَيْسَ بِفَعْلٍ قَسَمَ ، وَتَقْسِيمِ الْفِعْلِ مَعْنَى الْقَسَمِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .
وَأَبْرَحُ : فَعْلٌ نَاقِصٌ وَحَذَفَتْ لَا النَّافِيَةَ عَلَى الْقِيَاسِ كَمَا قَسَمْنَا .

الْأَوْصَالُ : الْمَفَاصِلُ وَقِيلَ يَجْتَمِعُ الْعُظَامُ . الْمَفْرَدُ وَصَلَ بِكسر الواو وَضَمَّهَا : كُلُّ عَظْمٍ لَا يَنْكسر وَلَا يَخْتَلِطُ بِغَيْرِهِ -
الْخَزَانَةُ ج ٤ ص ٢٠٩ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِئِ الْقَيْسِ فِي الدَّبْيَانِ ص ١٠٥ - ١١٣ - وَشَرَحَهُ ص ٤٥ - ٦٥ .

(٢) فِي مِيبِيهِ ج ١ ص ١٦٢ «بَابُ مِنَ الْمَصَادِرِ يَنْصَبُ بِأَفْعَالِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ وَلَكِنَّا مَصَادِرَ وَضَعْتَ مَوْضِعًا
وَاحِدًا لَا تَنْصَرَفُ فِي الْكَلَامِ . . وَتَقَرَّرَ أَنَّهَا تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ وَيَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَالْلامُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سَبَّحَانَ اللَّهِ . .
وَعَمْرُكَ اللَّهُ أَلَا قُلْتَ وَقَعْدَكَ اللَّهُ أَلَا قُلْتَ . .

وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ قَالَ : عَمْرُكَ اللَّهُ ، بِمَنْزِلَةِ نَشْدَتِكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمْرُكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمْرُكَ اللَّهُ
كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمْرُكَ عَمْرًا وَنَشْدَتَكَ نَشْدًا وَلَكِنَّمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَمَلُوهُ بِدَلَا مِنْ اللَّفْظِ . . . »
وَقَالَ فِي ص ١٦٣ «فَعَمْرُكَ اللَّهُ يَجْرَى هَذَا الْخَبَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعْلٌ وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : عَمْرُكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشْدِكَ اللَّهُ
وَإِنْ لَمْ يَنْكَمْ بِنَشْدِكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ تَحْمِيلٌ يَمِثِلُ بِهِ » .

وإن شئت كان على قولك : يمين الله وما أشبهه ، فلما حذفت حرف الإضافة وصل الفعل ،
فعمل^(١) على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

(١) في أمال الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قوهم : عمرك الله أن انتصابه على المصدر
بتقدير عمرك الله تميرا على ما قرره سيويه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قوهم :
يمين الله وعهد الله في قول من نصبهما وإنما نصب فيها بتقدير أقسم يمين الله وبهذه الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل
وعلى هذا يكون قوهم : عمرك الله تقديره : أقسم بعمرك الله فيكون عمرك الله تمها مخوف الجواب والمراد بالمر التمييز
فالتمى أقسم بتميرك الله أى باتارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : قعدك الله لا تقم - فزل عمرك الله منزلة قعدك الله . قال : وإن شئت قلت : قعيدك الله .
وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بعمرك الله .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيويه : عمرك الله تميرا ، حذف الزوائد من
المصدر وأقيم مقام الفعل مضافا إلى المفعول به الأول .. ومعنى عمرك : أعطيتك عمرا بأن سألت الله أن يمسرك فلما ضمن عمر
معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . قعدتك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعدة متمكنا بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصابها على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله همرك ، أى : أسأل الله تسميرك وأسأل الله قعدك
أى قعيدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل متد إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تسميرك الله أى اعتقادك بقاءه
وأبديةه وبتميدك الله أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتسكن ، فيكون انتصابها بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ،
وهما مصدران مخلوفا الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصيرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله بكسر القاف : بحق قعدك أى قعيدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فاته عطف ببيان
لقعدك » .

• • •

وفي أمال الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قوهم : قعدك ألا تفعل كذا وقعيدك ألا تقوم وقعدك الله وقعيدك
الله فهما قولان :

أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالحس والحسيس ، ومنهما المراقبة فانصبهما بتقدير أقسم فكأنك
قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عدته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى القعد والقعيد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن العيين وعن الشمال قعيد) أى رقيب حفيظ قعد
وقعيد في هذا القول كخل وخليل وند ونديد وشبه وشبيه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب
الحفيظ فإذا قلت : قعدك الله وقعيدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل . .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ نعت هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفي الشجرية أيضا - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب
أبو العلاء المعرى في قوهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قوهم : عمرت البيت
الحرام : إذا زرتة قال ومنه اشتقاق الاعترار والعمره .

وإن شئت كان على قولك : عمرك الله تعميرا ، ونشدتك الله نشدا ، ثم وضعت عمرك في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

— ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذاً من عمر الديار من العبارة أى بمرتك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فراراً من غموض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتصل اشتقاقاً محالاً .

(خلاصة النصوص السابقة)

(أ) عمرك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمرك الله تعميراً أى أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فالفعل مفعول ثان على تفنمين (عمر) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أى باقرارك له بالنوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أى أسأله تعميرك .

(ج) يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله ، أى اعتقادك بقاءه وأيديته فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرتَه ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أى زيادتك .

(هـ) أو من العبارة أى بمرتك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

• • •

تعمدك الله ، وتعميدك الله :

١ - منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعدةً متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله تعميدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتعميدك الله أى نبئتك إياه إلى القمود ، أى النوام والتكن وهما مصدران محوفاً الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ - مصدران جاما على الفعل والفعل مناهما المراقبة فانتصابهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بحراقتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة يعمدهما يدل منهما وضمف ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

• • •

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، تعمدك ، تعميدك . وأجاز الأخفش فيه الرفع وحكى المازني أنه سمع فيه الرفع . فيكون المعنى : عمرك الله تعميراً ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذَكَرْتُكَ اللَّهُ . وقال الآخر :

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْعَلِيِّ فَإِنِّي أَلْوِي عَلَيْكَ لَوَ أَنَّ لُبَّكَ يَهْتَدِي (٢)

ولذلك جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمُنَكِّحُ الثَّرِيًّا سَهَيْلاً عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟ (٣)

= أنظر أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يمين ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١ شرح الكافية لرضي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ المخصص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ ، الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والمجمع ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٦٣ عل وضع « عمرك الله » موضع « عمرك الله » .

وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو عل (إلا) بفتح الهزنة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعمل رواية كسر الهزنة فهي إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً في اللفظ - فهو متني في المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فعلت ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بلون سايل .

و(ما) في البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) في «وضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذوسم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠ .

والشعر للأحوص - الخزانة ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) استشهد به سيويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣ .

ألوي : أعطى - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمر الباهل - الخزانة ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٣) أكثر استعمال عمرك الله وقدمك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : « عمرك الله كيف يلتقيان »

فاللحن : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهري وابن يمين ج ٩ ص ٩٢ .

وقال البهتدي : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثرية : بنت عبد الله بن الحارث .

والشعر لعمر بن أبي ربيعة أنظر الديوان ص ٤٩٥ والخزانة ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

فَمِيدَكَ أَنْ لَا تَسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَذْكُرَنِي قَرَحَ الْفَوَادِ فَيَبْجَعَا^(١)

فكل ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

واعلم أنَّ من هذه الحروف أيُّم ، [وايمن]^(٢) ، وألفها ألف وصل ، ونمالم الاسم النون تقول
أيُّم الله لأفعلن . أيمن الله لأفعلن .

وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع المقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع .
فوصلهم إياها بذلك على أنها زائدة ، وأنها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدُّهُمْ : نَعَمْ ، وفريقُ : لَيَمُنَّ اللهُ مَا نَذَرِي^(٣)

فمن قال : أيُّم الله قال : لَيَمُنَّ اللهُ لأفعلن . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم
تختلف ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في
قولك : آل رجل قال ذاك ؟ . فيقول : أيُّم الله لقد كان ذاك^(٤) .

وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : أيُّم الله في موضع / أيُّم الله فهي عند هؤلاء بمنزلة
ابن واسم . تقول في الاستفهام : أيُّم الله لقد كان ذاك ؟ لأنها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

(١) أكثر استعمال قميديك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي وعليها مضر تستعملها في قسم غير
السؤال تقول : قميديك لتفعلن كذا و (أن) في البيت زائدة و (لا) نافية والمفعول الثاني محذوف ، أي قميديك الله . تكأت القرحة
قشرتها . فيبيجا : مضارع منصوب بأن مفسرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب النبي .

وأصل الفعل يوجب قلبت الواو ياء عل لغة بني تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرهما .

والبيت لشتم بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمنفصليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح
الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزاعة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث هزة الوصل .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف علماً بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول : م الله لأفعلن .

ويقال : م الله لأفعلن ، ومِنْ رَبِّي لأفعلن . أبذل (مِنْ) من الباء التي في قولك : بالله لأفعلن ، وبربِّي لأفعلن ؛ كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ، وكذلك دخلت (مِنْ) على الباء ، والاحتجاج يأتيك في موضعه^(١) إن شاء الله .

* * *

واعلم أنَّك إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم . تقول : أقسمت لأقومن ، واستحلفته ليخرجن ، أى قال له : والله لتخرجن ، فدلَّ هذا على القسم .

ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لا تقول : زيد يقومن ، ولا زيد ليقومن إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فكأنك قلت : زيد والله ليقومن . وتفسير هذا في أثر هذا الباب إن شاء الله .

* * *

وتقول : إى والله لأفعلن . وإن شئت قلت : إى الله لأفعلن ، إنما تريد : (إى) التي في معنى (نعم)^(٢) ؛ كما قال : (قُلْ إى وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ)^(٣) . فتصل القسم به ؛ لأنَّ (إى) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع هي وهو ؛ ألا ترى أنك تقول : إى والله لأفعلن^(٤) .

* * *

(١) عرش لنيابة بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ وتقول : نعم الله لأفعلن وأى الله لأفعلن لأنها ليسا بيدل ألا ترى أنك تقول : أى الله ونعم والله .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) في شرح الكافية للرضي ص ٢ ص ٣٥٦ (أى) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء لتصدق الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (أى) فعل القسم ، فلا يقال : أى أقسمت برى ، ولا يكون القسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمري . . .

وقى ياء (أى) من (أى الله) ثلاثة أوجه : حذفها الساكنين ونقحها تبييناً لحرف الإيجاب وإبقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين وانظر ابن عيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمعنى ج ١ ص ٧١ .

وإنما الفضل بين (بَلَى) و (نَعَمْ) أَنْ (نَعَمْ) تكون جواباً لكلّ كلام لا نَفَى فيه، و (بلى) لا تكون جواباً إلاّ لكلام فيه نفى^(١).

لو قال لك قائل: أنت زيد؟ لكان الجواب (نَعَمْ). وكذلك هل جاءك زيد؟ وكذلك مَنْ يَأْتِكَ ثأته فتقول: نَعَمْ، ولا يصحّ هاهنا (بَلَى).

فإن نفي فقال: أمّا لقيت زيدا؟ كان الجواب: بَلَى. وكذلك: أأست قد ذهبت إلى زيد؟ وما أخذت منه درهما؟ وأنت لا تعطى شيئاً. فجواب هذا كلّه (بلى).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ «وأما (بلى) فتوجب به بدل النفي، وأما (نعم) فعدة وتصديق. تقول: قد كان كذا وكذا فيقول: نعم، وليسا أصيب». .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمفاتيح ج ١ ص ١٠٤، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦.

هذا باب

ما يُقَسَم عليه من الأفعال^(١)

وما بالُ النون في كُلِّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها
إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

اعلم أنَّك إذا أقسمت على نِثْلٍ لم يقع لزمته اللام ولزم اللامُ النونُ ، ولم يجزِ إلا ذلك .
وذلك قولك : والله لأقومنَّ ، وبالله لأضربنَّ ، والله لتتطلقنَّ .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال : اضربنَّ زيدا ،
ولا تشمتنَّ عمرا . وإن شئت قلت : اضربْ زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تتطلقنَّ ؟
وإن شئت قلت : هل تنطلقنَّ ؟

فإنما ذلك لأنَّ القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكروها أن يلتبس بما يقع
في الحال .

فإنما الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأنَّ اللام لا تكون في الأمر والنهي .
وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك :
إنَّ زيدا لمنطلق ، لأنَّ حدَّ هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إنَّ زيدا لياكل . فإذا قلت :
والله لياكلنَّ ، عَلِمَ أَنَّ الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : (إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)^(٢)
أى لحاكم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم .

(٢) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع في الحال أو يقع بَعْدُ ، على أنَّ أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عَلِمَ أنَّ الفعل لا يكون في الحال البتة . فلذلك لزمت اللام^(١) ؛ لأنَّك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لَأَنْطَلِقَنَّ ، فيعلم أنَّ هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال . فلهذا أُجِز ما ذكرت لك .

فأمَّا اللام فهي وُضْعَةٌ للمقسم ؛ لأنَّ للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها . فمن ذلك : اللام ، تقول : واللهِ لَأَخُوْمَنَّ ، واللهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . ولو لا اللام لم تتصل . وكذلك (إنَّ) . تقول : واللهِ إنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقُ . وإن شئت قلت : واللهِ إنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقُ . /

وكذلك (لا) في النفي ، و (ما) . تقول : واللهِ لا أَضْرِيكَ ، واللهِ ما أَكْرَمُكَ^(٢) ، ولا تحتاج إلى النون لأنَّ (ما) يدلُّ على الحال ؛ كما تدلُّ (إنَّ) إذا قلت : واللهِ إنَّي لأَكْرَمُكَ .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٥٥ « قلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يخبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام إن كان يقول مخافة أن يلبس بما كان يقول ذلك لأن (إن) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال في ص ٤٥٦ « فن ثم ألزموا النون في اليمين لثلاث يلبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) » .

وسيويه صرح أيضًا بوجوب تركيز المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لانتفاده الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمت اللام للقسم » .

وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛ والسبب ببد هذا أن ينتقل ابن عيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيويه ، قال في ج ٦ ص ٣٩ : « ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاها عن سيويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلتحق هذه النون بالفعل قال : ولخاتها أكثر وزعم أنه رأى سيويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه اللام .. أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .

وقال في ص ٤٥٦ « قال مزوجيل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) وقال سبحانه (ولئن زلنا ان أمسكهما من أحد من بعده) » .

وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدّم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أن هذا على الحذف والتعجّب ، والذي ب (قد) على استقصاء الكلام^(١) . فعلى هذا فأجبرهما .

واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن^(٢) ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندى ، لأن حرف الجر / لا يحذف ويعمل إلا بجوْض لما تقدّم من $\frac{٢}{٥٩٨}$ الشرح .

واعلم أن القسم لا يقع إلا على مقسم به ، ومقسم عليه ، وأن قوله عز وجل : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)^(٣) . أن الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم . واو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ،

(١) في المفتي ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جىء باللام (قد) جيباً ، نحو : (تالله لقد أثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جىء باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرْ لَنَاوَمَا قَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ وقال الجميع : حق الماضى الميثبت المجاب به القسم أن يقتن باللام وقد . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف وب . . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاء أبوك . . . »

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل (والليل إذا يغشى) والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّ وما خلق الذكر والأنثى (الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضيان الأسماء إلى الأسماء في قوله : مررت بزيد وعمر والأولى بمنزلة الباء والهاء ألا ترى أنك تقول والله لأفعلن وواش لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والهاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء جاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحسبك وحق زيد لأفعلن والواو الأخيرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلف عليه إلا أن قسم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلف عليه . »

• • •

وفي أعراب ثلاثين سورة لابن خالوية - ص ١٠٨ جواب القسم : إن سميتك لشيء وانظر البيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع^(١) ؛ كما تدلُّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلن ، ثم نفيت ، فقلت : والله لا أفعل . فهذا مبين بأنفس الحروف مُستغنٍ فيه عن غيرها ؛ لأنَّ النون إنَّما دخلت لتفصل بين معنيين ، فإذا كان الفضلُ بغيرها لم تحتج إليها .

واعلم أنَّ قولك : أقسمت لأفعلن ، وأقسمت لا تفعل - بمنزلة قولك : قلت : والله لا تفعل ، وقلت : والله لتفعلن .

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنى على الفتح غير متغيرة لامة ، وإنَّما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلمَّا كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد . وذلك قولك : والله لرأيت زيدا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

وإن وصلت اللام بـ (قَدْ) فجيد بالغ . تقول : والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك . وسنفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

أما (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر^(٢) . فإذا قلت : قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنَّه لا يتوقعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنَّما تدخلها على هذا الوجه .

فإنَّما قولك : والله لكذب زيد كذباً ما أحسبُ الله يغفره له - فإنَّما تقديره : لقد ؛ لأنَّه

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفيًا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول لا يفعل » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنى بها يقع حالا ؛ نحو : (ما ترم لاترجون لله وقارا) » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لا يفعل فتقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأول إلى آخر القسم على غير محلو ف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يغشى) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ (والنهار إذا تجلّى) . ولكنه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بثم^(١) ؛ لأنها ليست من حروف القسم .

واعلم أن القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالسَّاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْوَعُودِ . وَشَهِيدٌ مِّمَّ شَهِدُوا^(٢)) ثم ذكر قصة أصحاب الأخدود توكيدا .

وإنما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : إنما وقع على (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلا الأول ؛ لأن هذه الاعتراضات توكيد .

فإنما قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا^(٣)) فإنما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاهاً) وحذفت اللام لطول القصة ، لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

(١) تمثيل سبويه كما ذكرناه كان بالواو .

(٢) البروج : ١ - ١٢ . في الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم مملونون بئى كفار قريش ، كما لمن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت في تنبئ المؤمنين وتصيرهم على أدنى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى . »

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبئن ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (إن الذين فتنوا) وقال المبرد : (إن بطش ربك لشديد) وقيل : (قتل) وهذا تختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن في قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاهاً) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لئنه الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبيها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليقتلهم عن دينهم على أنهم مملونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١ وإذا كان (قتل) جوابا للقسم فهى جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها . »

(٣) الشمس : ١ - ٩ . في إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضرة هى جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفي الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محذوف تقديره ليملدن الله عليهم كما دملهم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاهاً) فكلام تابع لقوله (فأعلمها فجورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء . »

ألا ترى أنَّ الذَّحْوِيَّينَ لا يَقْوَاونَ : قامَ هند ، وذهب جاريثك ، وبُجيزون : حضر القاضي
اليومَ امرأةٌ يافى ، فيجيزون الحلف مع طول الكلام ، لأنَّهم يروُنَ ما زاد عَوْضًا ثَمًا حُلِفَ .
وتقول : وحقَّ الله ثمَّ حقك لأفعلن ثمَّ حقك تحمله على الموضع ، كان جائزا
كما قال :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١) •

وعلى هذا قرئَ (فَأَصْدَقَ وَأَكْنَزِينَ الصَّالِحِينَ)^(٢) ؛ لأنَّه حمّله على موضع الفاء .

= وفي البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أطلع) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحذفت اللام لطول الكلام ، والتقدير :
لقد أطلع ، وقيل : الجواب محذوف تقديره : لتبين .

(١) صدره :

معاويقَ إنَّنا بَشَرٌ فَاسْجَحْ

استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به
المبرد على العطف على الموضع أيضاً في ثلاثة مواضع من المقتضب : هذا الموضع ، وفي موضعين من الجزء الرابع .
ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثمَّ بعد هذا كله نرى البندادي ينسب إلى المبرد أنه
رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال في الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف ، قال : وما غلط فيه
التحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض . وقد غلط
على الشاعر ، لأنَّ هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبهذه :

فهيها أمة ذهبت ضياعاً يزيد أمرها وأبو يزيد

وأجاب الزُّخْرِيُّ تيمناً لما قاله الانباري في الانصاف بأنَّ هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فن رواه
بالجر روى مع الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أذ يروها بغي حربٍ عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أصحَّ بمعنى أرفق . والشعر لعقبة بن هيرة الأسدي جاهل إسلامي وقد على معاوية دفع إليه رقعة بهذه الأبيات - الخزانة ج ١
ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(٢) المناقبون : ١٠ . في سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين)
فقال هذا كقول زهير :

وتقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحبسنك ؛ لأنك عطفت قسما على قسم .

ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحبسنك / الله ، لم يكن في الثاني إلا النصب ؛ لأنك عطفت فعلا على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن ؛ فواصلت إليه الفعل .

فهذه جملة هذا الباب .

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا مَبْقَى شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الياء فجاءوا بالثاني وكانهم قد أثبتوا في الأول الياء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءا ولا فاء فيه فكلموا بالثاني وكانهم قد جزموا قبله فعل هذا توهموا هذا .

هذا باب

الفرق بين (إن) و (أن)

اعلم أن (إن) مكسورة مشبهة بالفعل بلفظها ، فعملها عمل الفعل المتعدي إلى مفعول وقد مضى تفسيرها في بابها^(١) .

فإذا قلت : (أن) مفتوحة فهي وصلتها في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم . وذلك قولك : باغى انطلاقتك ، وتقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاقتك . وكذلك أشهد أنك منطلق ، وأشهد بأنك قائم ، أى : أشهد على انطلاقتك وبقيامك . فهذا جملة هذا .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاختصار على / المفعول الأول^(٢) لأن الشك والعلم إنما وقعَا في الثاني ، ولم يكن بد من ذكر الأول^٢/_{١١} ليُعلم من الذى عُلِمَ هذا منه أو شك فيه من أمره ؟ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منطلقاً) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق . لم تحتج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت^(٣) .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتى في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . وإنما منك أن تقتصر على أحد المفعولين هنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا وذكرنا الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجمل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا . . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذلك . وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت : وددت ذلك » .

= كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم يحتاج إلى المفعول الثاني واستغنى عنه ويميل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلاقاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه في أن المصدر المؤول يند مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الجمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) وممولها لا تنفي عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه .

في الجمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تند عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة وممولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن ائته على كل شيء تقدير وإن كانت بتقدير اسم مفرد الطول والجريان الخبر والخبر عنه بالذكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . . » وانظر حاشية الصبان > ١ ص ٣٦٧ .

هذا باب من أبواب (أَنَّ) المفتوحة

نقول : قصّة زيد: أنه منطلق، وخبرُ زيد : أَنَّهُ يُحِبُّ عَبْدَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ هذا موضع ابتداء
وخبر ، فالتقدير: خبرُ زيد محبتهُ عبدَ الله ، وبلغني أمرُكَ أَذْكَ تُحِبُّ الْخَيْرَ ، فالمعنى معنى البَيْتِ
كَأَنَّكَ قُلْتَ : بلغني أمرُكَ ، ثُمَّ قُلْتَ : محبَّتُكَ الخير ؛ لِأَنَّ المحبةَ هي الأمرُ /- ، كما تقول : $\frac{2}{6.2}$
جاعني أخوك زيد ؛ لِأَنَّ الْآخَ هو زيد^(١) .

وتقول : أشهد أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ . فكأنَّ التقدير : أشهد على أَنَّ مُحَمَّدًا رسولَ الله ؛
أَي : أشهد على ذلك ، أو أشهد بِأَنَّ مُحَمَّدًا رسولَ الله ، أَي : أشهد بذلك .

فإذا حذفنا حروف الجرِّ وصلَ الفِعْلُ فَعَمِلَ^(٢) ، وكان حذفها حسنًا لطول الصلة ؛ كما
قال عَزَّ وَجَلَّ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)^(٣) أَي : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسنٌ جدًا .
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذي ضربتُ زيدً ، فتحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها ؛
لأنَّهَا الْأَصْلُ .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول .

وذلك قولك : بلغني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتكَ أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنتك حذف
اللام ههنا . . فإن حذفنا اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفنا اللام من (لا يلاف قريش) كان نصبا ، هذا قول الخليل »
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفي سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اخترت الرجال عبد الله ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار
موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) » وانظر الكامل ج ١ ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إن) (أن) ؛ لأنّ المعنى واحد^(١) ؛ كما لا تقول لئن زيداً منطلق ؛ لأنّ اللام في معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إن في الدار لزيداً .

ولا تقول : إن لزيداً في الدار [بل تقول] ^(٢) كما قال عز وجل : (إن في ذلك لآية)^(٣) . وعلى هذا لا تقول : إن أن زيداً منطلق بلغنى . ولكن لو قلت : إن في الدار أنك منطلق ، وإن في الدار أنك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تَعْرِى . وَأَنْتَ / - لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى)^(٤) ويجوز (وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا) على القطع ، $\frac{٢}{٦٠٣}$ والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيداً وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيداً وعمرو قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلي (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب في الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطلق بلغنى أو عرفت . . . » .
(٢) زيادة يقتضيهما المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفي غيرها أيضاً .

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « وتقول : أن لك هذا على وأنت لا تؤذي كأنك قلت : وإن لك ألا تؤذي ، وإن شئت ابتدأت ولم تحبل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وإنك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم (وأنت) » .

الفرامتان بفتح همزة أنك وكسرها سبعتان .

الفتح بالمطف على ألا تجوع والكسر بالمطف على جملة أن الأول أو على الاستئناف - غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الأتحاف ص ٣٠٨ الكشف ج ٢ ص ٤٤٩ المكبري ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤

هذا باب

(إِنْ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أَنَّ هذه اللامَ تقطع ما دخلت عليه [نمّا قبلها] ^(١). وكان حدّها أن تكون أوّل الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقاً . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيداً منطلقاً ، فتقطع بها ما بعدها نمّا قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفاً . فكان حدّها في قولك : إِنْ زيدا منطلقاً - أن تكون قبل (إِنْ) ؛ كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنْ) لم يجز الجمع بينهما ؛ فجعلت اللام في الخبر ^(٢) ، وحدّها : أن تكون مُقدّمة ؛ لأنّ الخبر هو الأوّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوّل / ^٢
٦٠٤ ، فيصير هو وما فيه الأوّل . فلذلك قلت : إِنْ زيدا منطلقاً ؛ لأنّ المنطلق هو زيد .

وكذلك لو قلت : إِنْ زيدا لني داره عمرو ، أو : لعمرى يضربه ؛ لأنّ الذي عمرو يضربه هو زيدٌ . فهذا عبرة هذا .

(١) تصحيح السرياني .

(٢) في ميبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه منطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله أنه لذهاب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله غير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله غير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله لا يكون ههنا إلا مبتدأ » .

• • •

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .

وابن هشام والعيني والسيوطي والأشونى ينسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً .

في المفتوح ج ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفي الجمع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوزء المبرد » . وفي العيني ج ٢ ص ٢٤٨ « وأعلم أنه ليس دخول اللام مقيساً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشونى ج ١ ص ٣٢٤ .

ألا ترى أنَّك إذا فصلت بين (إن) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار زيدا ، وإن من القوم لأخاك . فهذا يبين لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أن زيدا منطلق ، وأعلم أن زيدا خير منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أشهد إن زيدا لخير منك ، وأعلم إن زيدا لمنطلق . قال الله عز وجل : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَنَفِّقِينَ لَكَاذِبُونَ^(١) . فلو لا اللام لم يكن إلا (أن) ؛ كما تقول : أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم زيدا خيرا منك . وقال : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُ مَا فِي الْقُبُورِ . وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ^(٢) . فهذا مجاز اللام .

ولو قال قائل : أشهد بأنك منطلق - لم يكن - / إلا الفتح : لأنها اسم مخفوض ، وعبرها أبداً (ذاك) فيكون (ذاك) في أنها اسم تام في موضع (أن) وصاتها . فإذا قلت : علمت أن زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذاك . وإذا قلت : بلغني أن زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذاك . وإذا قلت : أشهد بأنك منطلق - فمعناه : أشهد بذلك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنك لمنطلق ؟

قيل له : هذا محال بسرت أو فتحت ؛ لأن حد الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأن عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت : أشهد بذلك^(٣) .

وكذلك بلغني أنك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنك لمنطلق : لأن

(١) المنافقون :

(٢) العاديات ٩ - ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ هـ ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذهاب لقلت : أشهد بذلك فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فتهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) لأن هذه تأكيد كأنه قال ؛ يخلف بالله أنه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهاب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذهاب . . . هـ

(إِنَّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لذلك . فهذا واضح بين جداً .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ^(١)) فمعناه :
إلا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : (ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق) .

/- وأما قوله عز وجل : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا ^(٢)) . ف(مَنَعَهُمْ) ^٣
وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

ما أعطاني ولا سألتهما إلا وإنني لحاجزي كرمي ^(٣)

يقول : إلا وهذه حالي . فعلی هذا وضعه سيويه . وغيره ينشده :

• ألا وإنني لحاجزي كرى •

فهذه الرواية بخارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أنَّ (ألا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزي كرى من أن أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٧٢ • ودخول اللام هنا يدل على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام) •

(٢) التوبة : ٥٤ • وفي سيويه ج ١ ص ٤٧٣ • وأما قوله عز وجل (وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله) فإثما حمله على (منهم) .

(٣) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر هـ وإن وقال الأعمى : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في غيرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حلفت اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا وإنني وقوله يوجب أن كثيراً لم يسألها ولا أعطياه لأن كرمه حيزه عن السؤال والصحيح قول سيويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ومشهور سؤال إياهما وإعطاؤهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطياه حيزه كرمه عن الإلحاف بالسؤال وعن كفر التهمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها إنها خارجة من ذلك التفسير .
والبيت لكثير وقوله :

دَعَّ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلَبُهَا وَادَّكَرَ خَلِيلِكَ مِنْ بَنَى الْحَكَمِ

انظر مذهب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والعتبي ج ٢ ص ٣٠٨

هذا باب

(إن) المكسورة ومواقفها

اعلم أنَّ مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنَّه موضع لا يخلص للامم دون الفعل .

وإنَّما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلاَّ الاسم^(١) . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق- / ، وإنَّ عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلاَّ الكسر . فأنَّما قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)^(٢) فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة ، وأنا ربُّكم فأعبدُون .

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٣) أى : ولأنَّ .
وأما المفردون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجه حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أَنَّ) خفص في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمرة وليس دلما بشيء . واحتجوا بإضمار ربُّ في قوله :

« وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهِ أَنْبَى » .

(١) قال أبو علي : كل موضع يصلح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع تعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح في مواضع المفردات والكسر في مطلق الجمل أولى من تعريف أبي علي لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسر فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ - وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهزة والتشديد على الاستئناف والحرمان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » .
وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ وفي أصل المقتضب : أن هذه أمتكم من غير واو وهى آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ - وفي سيبويه ج ١ ص ٦٤٤ « وقال أيضاً (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) بمنزلة (وإن هذه أمتكم أمة واحدة) والمعنى ولأن هذه أمتكم فاتفقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفردون فقالوا : على أوصى ولو قرئت (وإن المساجد لله) كان جيداً » .

(٤) سبأ في الاستئناف .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من (رُبَّ) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى :
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحالٌ أن يُحذفَ حرفُ الخفض ولا يَبْقَى منه بدلٌ .

واستحجَّ هؤلاء بأنَّك لا تقول : أنَّك منطلق بلغني أو علمت .

ف قيل لم : : هي لا تتقدَّم إلَّا مكسورة ، وإنَّما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة لأنَّ المعنى
معنى اللام ؛ كما تقول / : جئتُك ابتغاءَ الخير ، فتنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال $\frac{2}{908}$
الشاعر :

وَأَغْيَرُ غَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا^(١)

فإذا قلت : جئتُك أنَّك تُحبُّ المعروف^(٢) - فالمعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدِّمت ، وهذا
قد مرَّ^(٣) . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ، لأنَّ اللام
تقطعها ممَّا قبلها ، فتكون مبتدأة . فهذا ممَّا ذكرت لك أنَّها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية^(٤) فتكون مبتدأة . كما تقول : « قال زيد :
عمرو منطلق » ، « قلت : الله أكبر » . وقد مضى هذا في باب الحكاية^(٥) .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكرما) على المفعول لأجله والأصل لادخاره
ولتكرم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .

العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزانة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ . وشرح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتُك تريد المروء إنما تريد : لأنك تريد المروء ولكنت حذفت اللام
هنا » .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب من أبواب إن . » .

تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إن) ، كما
لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال)
فيما تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شأنًا وأنت لا تقول : قال الشأن متطافًا كما تقول زعم الشأن متطافًا فهذه الأشياء بعد
(قال) حكاية مثل قوله عز وجل : (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم) وقال أيضاً (قال الله إنى منزلها عليكم) وكذا جميع
ما جاء في القرآن من ذا » .

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلی هذا تقول : « قال زيد : إن عمرا منطلقه » ، وقال عبد الله : إنك خير منه .
من ذلك قوله عز وجل : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ)^(١) . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ)^(٢) وقال : (قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)^(٣) .



فَأَمَّا (أَتَقُولُ) التي في معنى الظنِّ فَإِنَّهَا تَعْمَلُ فِي (إِنَّ) عَمَلَهَا فِي الاسم ، كما قال :

أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِ أُمِّ مُتَجَاهِلِيْنَا^(٤)

وكما قال :

أَمَّا الرَّحِيلُ فُدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَمَنْ تَقُولُ الدَّلَرُ تَجْمَعُنَا^(٥)

لأنه يريد الظن . فعلى هذا تقول : متى تقول. أن زيدا منطلق^(٦) ، وأتقول أن عمرا خارج .

فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكاية كسرت ؛ كما أنك تقول : زيد منطلق ، تريد اللفظ ، ولا تريد الظن .

(١) المسائدة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمنها فل يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد

القلب .

بني لؤي . المفعول الأول ، و (أجْهَلًا) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكتيب ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أَنُؤَامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِ أُمِّ مُتَجَاهِلِيْنَا

ولعمري أياك مبتدأ حذف خبره وجوبا أي قسمي وجواب القسم محذوف أيضا .

والبيت للكتيب من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزائن ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضا كاليبت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعا) .

والبيت لعمر بن أبي ربيعة من قصيدة في الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤

وانظر العيني ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجملت (تقول) مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : إنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول : متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

هذا باب

من أبواب (إن) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقول ، وقد شربوا حتى إن أحدهم يجرب بطنه ،
لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك / تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقول :
٦١٠

ولو قلت في هذا الموضع : (أن) كان محالا ؛ لأن (أن) مصدر ينبئ عن قصة ، فلو كان :
قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالا^(١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس - كان من مواضع (أن) المفتوحة ؛
لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس^(٢) وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق^(٣) لا تكون إلا المكسورة ؛ لأن المعنى : ظننت زيدا هو
منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . ولو قلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت
- لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس - كان جيذا ، لأن المعنى : ظننت أمرك
ظلمك الناس .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحق^(٤) ، إنما تريد : فإذا هو أحق ، كما قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول ، وانطلق
القوم حتى أن زيدا لمنطلق (فتحى) هنا مطلقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء
و (حتى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلها بمنزلة الانطلاق ولو
قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خيرا ، فلم يجوزوا وجاز على الابتداء » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حقك ،
ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل » .
(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خيرا عن إسم ذات في الحال أو في الأصل .
(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ « وكذلك إذا قلت : مرت فإذا أنه يقول : إن زيدا خير منك . . . فعال (إذا)

ها هنا كمالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا والهازم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى
هو منطلق .

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

٢
٦١١

ونقول / : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمُئِذٍ يَفْخَرُ^(٢) ، أَيْ : وهذه حاله . ولو قلت : أَنَّهُ جاز على بُعْد . كَأَنَّكَ قلت : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَيَفْخَرُهُ . وكذلك لو قلت : رَأَيْتُ زَيْدًا عَاقِلًا فَإِذَا إِنَّهُ أَحَقُّ ، وَكُنْتُ أَرَاهُ حَرًّا فَإِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ ، ولو قلت : أَنَّهُ جاز . كَأَنَّكَ قلت : ظَنَنْتُهُ حَرًّا فَإِذَا الْعَبْدِيَّةُ أَمْرُهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)^(٣) . (فَإِنَّ) مَرْفُوعَةٌ بِجَرَمٍ ، ومعناها : والله أعلم -

= ولو قلت : مَرُوتَ فَإِذَا أَنَّهُ عَبْدٌ تَرِيدُ : مَرُوتَ بِهِ فَإِذَا الْعَبْدِيَّةُ وَاللَّوْمُ كَأَنَّكَ قلتَ مَرُوتَ فَإِذَا أَمْرُهُ الْعَبْدِيَّةُ وَاللَّوْمُ ثُمَّ وَضَعْتَ (أَنَّ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ جَازٌ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيَّةٌ ج ١ ص ٤٧٢ عَلَى وَقُوعِ (إِنَّ) بَعْدَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ كَمَا أَخْبَرَكُ بِهِ (يَرِيدُ كَسْرَ الْهَمْزَةِ) .

أَرَى : بِقِسْمِ الْهَمْزَةِ بِمَعْنَى أَظُنُّ مَتَدِلَّةً لثَلَاثَةِ مَفَاعِيلَ أَوَّلُهَا نَائِبُ الْفَاعِلِ وَثَانِيهَا زَيْدًا وَثَالِثُهَا سَيِّدًا وَهُوَ مَلَزِمٌ لِبِنَاءِ الْمَجْهُولِ وَقِيلَ يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ . وَاللَّهَازِمُ : جَمْعُ هَزْمَةٍ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ وَهِيَ عَطْفَانٌ ثَانِيَتَانِ فِي الْخَبَرِ تَحْتَ الْأَذْنَيْنِ وَجَمْعُهُمَا الشَّاعِرُ بِمَا حَوْلَهُمَا .

مَنْ جَعَلَ إِذَا الْفَجَائِيَّةَ ظَرْفًا كَانَتْ هِيَ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَمَنْ جَعَلَهَا حَرْفًا كَانَ الْخَبَرُ مَحْذُوفًا وَالتَّقْدِيرُ : فَإِذَا الْعَبْدِيَّةُ حَاصِلَةٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ أَيْ فَإِذَا أَمْرُهُ الْعَبْدِيَّةُ .

وَالْمَعْنَى : كُنْتُ أَظُنُّ زَيْدًا سَيِّدًا شَرِيفًا كَمَا قِيلَ فِيهِ فَظَهَرَ أَنَّهُ لَيْثِمٌ .

وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ أَيْبَاتِ سَبِيوِيَّةِ الْحَمْسِينَ الَّتِي لَا يَعْرِفُ لَهَا قَائِلٌ .

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ٢ ص ٣٩٩ وَابْنَ عِيْشٍ ج ٨ ص ٦٦ فَقَدْ فَرَّقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ كَسْرِ هَمْزَةٍ أَنْ وَفَتْحِهَا فِي الْبَيْتِ . وَالصَّبَاحُ

ج ١ ص ٣٣٠

(٢) عَلَى كَسْرِ هَمْزَةٍ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ حَالِيَةً مَطْوُوفَةً عَلَى (شَابًا) الْوَاقِعِ حَالًا أَغْنَى عَنْ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ وَجَوَابًا وَالتَّقْدِيرُ إِذْ كَانَ شَابًا . وَعَلَى فَتْحِ هَمْزَةٍ (إِنَّ) يَكُونُ الْمَصْدَرُ الْمَوْجُودُ مِنْ أَنْ وَمَعْمُولُهَا مَطْوُوفًا عَلَى التَّصْمِيرِ الْمَجْرُورِ بِأَبَاةٍ (بِهِ) وَوَجْهَ الْبَعْدِ حِينَئِذٍ عَدَمُ إِعَادَةِ الْجَارِ مَعَ الْمَطْوُوفِ وَالَّذِي خَفِيَ هَذَا الشُّكُّ أَنْ حُذِفَ الْجَارُ مَعَ أَنْ مَطْرُودٌ .

وَالْمَبْرَدُ فِي هَذَا الْمَثَلِ إِنَّمَا حَاكِي مَثَالًا لِسَبِيوِيَّةِ قَالَ فِي ج ١ ص ٤٦٢ « وَقُولُ : رَأَيْتُ شَابًا وَإِنَّهُ يَفْخَرُ يَوْمُئِذٍ كَأَنَّكَ قلتَ : رَأَيْتُ شَابًا وَهَذِهِ حَالَةٌ تَقُولُ هَذَا ابْتِدَاءً وَلَمْ تَحْمَلْ (إِنَّ) عَلَى رَأْيَتِي ، وَإِنْ شئتَ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْفِعْلِ فَتَنَحَّتَ » .

(٣) التَّنَحُّلُ : ٦٢ - فِي سَبِيوِيَّةِ ج ١ ص ٤٦٩ « وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (لَا جَرَمَ أَنَّ لِمِ النَّارِ) ف (أَنَّ) جَرَمٌ عَمِلَتْ فِيهَا ، لِأَنَّهُ قِيلَ وَمَعْنَاهَا : لَقَدْ حَقَّ عَلَيْهِمْ أَنْ لِمِ النَّارِ وَلَقَدْ اسْتَحَقَّ أَنْ لِمِ النَّارِ .

وَقَوْلُ الْمُفْسِّرِينَ : مَعْنَاهَا : حَقًّا أَنَّ لِمِ النَّارِ يَدُلُّ أَنَّهَا بِمِثْلَةِ هَذَا الْفِعْلِ إِذَا مِثَّلْتَ فَجَرَمٌ قَدْ عَمِلَتْ فِي أَنْ . . . » .

• • •

سَبِيوِيَّةٍ وَالْمَبْرَدُ عَلَى أَنْ فَتَحَ هَمْزَةً أَنْ وَاجِبٌ بَعْدَ (لَا جَرَمَ) وَهُوَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْآيَاتِ الْغَمْسِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِيَّةِ ، وَغَيْرِهَا يَجِيزُ كَسْرَ الْهَمْزَةِ بَعْدَ (لَا جَرَمَ) وَقَدْ قُرِئَ فِي الشَّوَّازِ بِالْكَسْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لَا جَرَمَ أَنَّ لِمِ النَّارِ) (لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُمَلُونِ) شَوَّازُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٧٢ الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦ =

حَقٌّ أَنَّ لَهْمَ النَّارِ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمِ) ^(١) أَيْ : لَا يُحَقِّقَنَّكُمْ
قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَرَارَةً بِدَوْلَاهَا أَنْ يَغْضَبُوا ^(٢)

وتقول : أَلَا إِنَّهُ مَنْطَلِقٌ . ذَا (لَا) تَنْبِيهِ ، و (إِنَّهُ) مَبْتَدَأُهُ . وَتَقُولُ : أَمَّا إِنَّهُ مَنْطَلِقٌ عَلَى
ذَلِكَ الْمَذْهَبِ .

ولو قلت : أَمَّا أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ ، جَازٍ عَلَى مَعْنَى : حَقًّا أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ . إِذَا أَرَدْتَ بِهَا مِنَ التَّحْقِيقِ
والتَّوَكُّيدِ مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ : (حَقًّا) ؛ لِأَنَّهُمْ يَضْعُوبُهَا / فِي مَوْضِعِهَا ، فَهَذَا قِيَاسٌ مَطْرُودٌ فَمَا ^٢
ذَكَرْتَ لَكَ ^(٣) .

« وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأت :

(أ) (لا) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماضٍ بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل للفعل .
وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستتر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لهم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع فـ (لا جرم) نظير (لا بد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول
غير لـا النافية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .

(ج) ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى القراء .

أما توجيه كسر همزة فعل أن لا جرم بمنزلة القسم فـ (إن) مكسورة همزة لأنها وقعت في جواب القسم .
وفي الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأقسامته الجائزة ، فهي قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأما فى القامى ج ٣ ص ٢١٠ . والكشاف ج ٣ ص ٣٧٣ والبحر المحيط
ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢

(١) المسألة ٢ : ٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٩ : أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم فى البيت فعل متمم وهى فى الآية فعل لازم .
والفاعل لجرم فى البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبي أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لمطعية بن عفيف فى رثاء كرز المقيلى وكان طعن أبا عيينة وهو حسن بن حنيفة
ابن بدر الفزارى يوم الحاجر .

الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاختصاص ص ٣١٣ - شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان
(جرم) .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٦٢ : « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فبألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه
منطلق فإنه يجعله كشوك : حَقًّا أَنَّهُ مَنْطَلِقٌ وَإِذَا قَالَ : إِنَّهُ مَنْطَلِقٌ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ : إِلاَّ كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلاَّ إِنَّهُ ذَاهِبٌ وَتَقُولُ :
أَمَّا وَاتَّهَ إِنَّهُ ذَاهِبٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : قَدْ عَلِمْتَ وَاتَّهَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ وَإِذَا قُلْتَ : أَمَّا وَاتَّهَ أَنَّهُ ذَاهِبٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلاَّ وَاتَّهَ إِنَّكَ لِأَحْمَقٍ » .

هذا باب

الظروف و (أما)

إذا اتصلت بشيءٍ منهنَّ (أنَّ)

نقول : يومَ الجمعة أنَّكَ خارج ، واليومَ أنَّكَ راحل ، ولك على أنَّكَ لا تُؤدِّي ؛ لأنَّه أراد : يومَ الجمعة خروجُكَ ، وفي يومَ الجمعة رَحْلُكَ ، ولك على تَرَكُ الأذى ؛ ألا ترى أنَّكَ لو وضعتَ ، (ذاك) في هذا الموضع لصلحَ فكنْتَ تقول : في يومَ الجمعة ذاك ، ولك على ذاك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنَّكَ منطلق ، ولك على إنَّكَ لا تُؤدِّي ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّكَ تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنَّكَ منطلق اليوم وإنَّكَ لا تُؤدِّي لك على^(١) . وإنَّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنَّما فسد لأنَّ (إنَّ) لا يصلحُ فيها / التقديم والتأخير ، كما لم يصلحَ ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعنى تقديم الخبر وتأخيره ، لأنَّها موضوعة موضع المصدر .

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنَّكَ مرتحل ؛ لأنَّ معنى (أما) : مهما يكن من شيء^(٢) فإنَّكَ مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنَّكَ تقول : أما زيداً فضربت ، فإنَّما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منتمهم أن يقولوا : أحقاً إنَّكَ منطلق على القلب كأنك قلت : إنَّكَ ذاهب حقاً وإنَّكَ ذاهب الحق وإنَّكَ منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إنَّ) لأن (إنَّ) لا يبتدأ بها في كل موضع ولو جاز هذا جاز يوم الجمعة إنَّكَ ذاهب تريد : إنَّكَ ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا بحالة إنَّكَ ذاهب تريد : إنَّكَ لا بحالة ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (إما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عباد الله مهما يكن من أمره فنطلق : ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ، أو فضربت زيда .

ولو قال قائل : أمَّا يومَ الجمعة فإنَّكَ مرتحل لجاز^(١) ، فيكون التقدير : مهما يكن من شيء ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أمَّا) .

والدليل على أنَّها في معنى الجزاء لزوم الغاء الجوابها ، نحو : أمَّا زيد فمطلق ، (فأمَّا أَيْتِمَ فَلَا تَقَهَّرْ)^(٢) ، (وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) و (أَمَّا مَنِ اسْتَغْنَى . فَإِنَّكَ لَهُ تَصَدَّى)^(٤) فالمعنى : /
٢
١١٤
مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنَّما تقديرها في الكلام كَلِّهِ التَّحْدِيثُ والتأخير ، لا يكون إلا على ذلك .

(١) في سيبويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فنقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك وعلى هذا الحد تقول : أمَّا اليوم فأنتك مرتحل . »

(٢) الفصحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ - في سيبويه ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) وإنما حسن أن يبقى الفعل على الاسم حيث كان مملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء . »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بمفهم (وأما ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) . »

وانظر ص ٧٤ . وقرأة (وأما ثُمُودُ) بالفتح من الشواذ .

الأنحاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عيسى : ٦٥٥

هذا باب

من أبواب (أَنْ) مكررة

وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أذاك - أَنَّهُ سَيُكْرِمُكَ ، وذلك أَنَّكَ قد أردت : قد علمت أَنْ زيدا - إذا أذاك - سَيُكْرِمُكَ ، فكررت الثانية تأكيداً ، ولست تريد بها إلّا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عز وجل : (أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) فهذا أحسن الأقاويل عندى فى هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا . ونحن ذاكره فى آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أَنْ) ها هنا قوله تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)^(٢) وقوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنْهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) . وكذلك قوله عز وجل : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٤) .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبى عمر الجرجى / (أَلَمْ يَظْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)^(٥) . فالتقدير : سأل الله أعلم - فله نار جهنم ، ورُدَّتْ (أَنْ) تأكيداً . وإن كسرهما كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء ، لأنَّ ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عز وجل : (قُلْ

(١) المؤمنون : ٣٥

فى سبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء ميلا من هذا الباب (أيدكم أنكم إذا مِتُّم وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) ، فكانه عل : أيدكم أنكم مخرجون إذا مِتُّم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أى شئ الإخراج . ومثل ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أذاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضى » .

(٢) هود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ - فى سبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يظلموا أنه من يحادد الله ورسوله بأن له نار جهنم) ولو قال : فإن - كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الحزة من (فإن) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ (١) (إِنَّ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرت ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، فتقولك : من يأتي فلأني سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أَنَّ) في موضع المصدر . فهذا قول ليس بالقوى ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضمر الخبر .

وكذلك قال في قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى ذَنبِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ) (٢) ، أي فوجوب الرحمة له . والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فأما ما قيل في الآية / التي ذكرنا قَبْلُ سِوَى القول الذي اخترناه وهي (أَيْدِيكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) فَإِنَّ يَكُونُ (أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ) مرفوعا بالظرف . كانه في التقدير : أيديكم أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ إخراجكم . فهذا قول حسن جميل (٣) .

(١) الجملة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقرأة الفتح والكسر في أنه وفي فأنه من السبعة : فيث النفع ص ٩٥ - شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٣٥٨ وانظر المكبري ج ١ ص ١٣٧ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

٥٥٥

(٣) خلاف المبرد مع سيبويه في إعراب الآية (أيديكم أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ . .) كان ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال : قال محمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرار (أَنْ) فيها على وجهين :

أحدهما : أيديكم أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ إخراجكم فَإِنَّكُمْ مخرجون هو الإخراج وعمل الظرف وهو (إِذَا) فن ثم لم يجر الكسر كما لا يجوز يوم الجمعة إنك ذاهب لأن مناه : ذهابك وهذا خلاف قوله في الظروف وهو يقول أيضاً لا يجوز أيضاً يوم الجمعة إنك ذاهب وحجته قوله : لأن (أَنْ) لاتبتدأ في كل موضع . هذا كلام لا وجه له متى لم تحدد تلك المواضع بالمثل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أيديكم أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ . كَتَبَ رَبُّكُمْ وَأَعْلَامًا مخرجون فلما تلباه (مخرجون) عن (أَنْ) ودعا توكيدا ومثل هذا في القرآن كثير من ذلك (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم رد) (أَنْ) ثانية والمعنى والله أعلم قل إن الموت الذي تفرون منه ملائكم .

وأما سيبويه فكان يقول : المعنى : أن (يَعِد) وقعت على (أن) الثانية وذكر (أن) الأولى لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَى شَيْءٍ يَكُونُ الْإِخْرَاجُ ؟ .

= ومثل (أفان مت فهم الخالئون) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالئون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلوا أنه من يحادده ورسوله فأن له نار جهنم) ولم يقل صواباً لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأخفش والصواب عنى أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمي .

• • •

ورد على المبرد ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أسعد : أما قوله : أن (إذا) حملت في (أن) فقد مضى وده في القول في أن الظروف لا ترفع وأتينا في ذلك بما أغنى عن الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكتفياً بإذا والاسم الذى فى تأويل المصدر فتقول : إذا تم الإخراج ، وإذا تم أنك تخرجون وهذا لا يجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذى قبل (إذا) وهو جواب (إذا) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجر بها ومنهم من لا يجر بها بمعنى الجزاء فى الوجهين وأما استئنيان عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تحيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت (أن) ولم تكرر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن. كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجر ذلك جهات مصدرا وجعلت اليوم خبراً مقدما .

وأما قوله : أنه جميل حيثه في ذلك قوله : ان (أن) لا تبتنى في كل موضع فالذى أنكره أنه لم يصحب هذه الدعوى تحريير المواضع وذكر اللعل التي توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به في أبواب كثيرة ومواضع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادة عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هي علة واحدة فيأتى بها في لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان يذكره أولى ويشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل في باب الشرح لما قصر في كشفه والدلالة عليه لا في باب الرد فيها غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذى ذكره في التكرار فهو الوجه الذى ذكره سيبويه في البديل ، وهل البديل إلا تكرار الاسم الأول مؤكداً بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سيبويه في باب البديل : أن الاسم الثانى يثنى توكيداً فقد جملة معنى وإما سماء هذا مكرراً لأنه يأتى على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان معنى بلفظ الأول مكرراً وهو بدل بأى اسم سماء .

الأمر أنه لا بد من أن يحمل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يرب الثانية بإعراب الأولى وإلا جعل هذا الاسم في الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكرره توكيداً .

وأما الآيات التي استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً في الكلام وقد أصاب في تأويل بعضها ، وأخطأ في بعض .

وهذا قول ليس بالقوى^(١)

فأما ما أعطى فيه تأويل قوله (أفأن مت فهم الخالدون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المعنى بها في الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قاتلاً قال لك : ما قام زيد فأردت أن تنطق على كلامه نقلت : أقام عمرو وإن شئت لم تأت بالفاء ومن المعجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني لأن الأول لا يجوز حذفه والثاني جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله في قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) وقوله : أن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء في قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهي إذا كانت مبتدأة فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ما قال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدراً في موضع الابتداء فيفتحها ويضمر الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأة وينى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يميز أحد ولا سمع في كلام عربي (ينظر كلام المبرد في المختصص عن الآية) .

وأما الذي رآه صحابياً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذي ذكره في المسألة الأولى فهو قول سيبويه في البذل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يعمل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لا غير وإنما التمس عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كتابة عن جملة وهي الجملة التي بعدها (يريد ضمير شأن) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البذل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن) لمن يحادد الله ورسوله نار جهنم (فيلزم الجزء من اللفظ ومعناه موجود في (من) في هذه التي صارت بمعنى التي ولم يتغير من المعنى شيء . ولما كانت اللام التي في (له) عاطفة في الهاء العائدة على (من) التي للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن في (من) التي قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هي في المعنى (الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١) .

• • •

وإعراب هذه الآية جملة أبو نزار الملقب بملك النحاة في (المسائل العشر المنتهية إلى الحشر) وقد ذكر هذه المسائل السخاوي في كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢ .

وانظر في إعرابها الكشف ج ٣ ص ٤٧ والمكبرى ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٣ .

(١) أجاز المبرد في نحو : في الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالظرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ١٢٤ - ١٣٢ .

هذا باب

(أَنْ) و (إِنْ) الخفيفتين

إِعلم أَنَّ «أَنْ» تكون في الكلام على أربعة أوجه^(١) :

فوجه : أَنْ تكون هي والفِعْلُ الذي تنصبه مصدرًا ، نحو قولك : أريد أَنْ تقوم يافتي ؛
أى : أريد قيامك ، وأرجو أَنْ تذهب يافتي ، أى : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / : (وَأَنْ
تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)^(٢) أى والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَهُمْ)^(٣) .

وجه آخر : أَنْ تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) . لو نصبت بها وهى مخففة لجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى
حذف التثقيل والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير
هذا في موضع عملها خفيفة^(٥) .

والوجه الثالث أَنْ تكون في معنى (أى) التى تقع للبيان والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « في (أَنْ) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أَنْ تكون (أَنْ) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أَنْ تكون فيه بمنزلة (أى) .

وجه آخر : هى مخففة مخدوفة .

وجه آخر تكون فيه لنوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهب ، وأما والله أن لو نلت لأكرمك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) يونس : ١٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل (وأخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين) وآخر
قولهم : أن لا إله إلا الله قبل قوله : أنه لا إله إلا الله وعمل أنه الحمد لله .

(٥) باب (أَنْ) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

(وَأَنْتَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)^(١) . ومثله : بَيَّنَّتْ لَهُ الْحَدِيثَ أَنْ قَدْ كَانَ كَذَا وَكَذَا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كَذَا وَكَذَا .

ووجه رابع : أَنْ تَكُونَ زَائِلَةً مُؤَكَّدَةً ؛ وذلك قولك : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ قَمْتُ ، ووالله أَنْ لَوْ فَعَلْتُ لَأَكْرَمْتُكَ^(٢) .

* * *

وَأَمَّا (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ فَإِنَّ هَا أَرْبَعَةَ أَوْجِهٍ مُخَالَفَةً لِهَذِهِ الْوُجُوهِ^(٣) .

فَمِنْ ذَلِكَ / (إِنْ) الْجَزَاءُ ؛ وذلك قولك : إِنْ تَأْتَنِي أَتَكَ ، وَهِيَ أَصْلُ الْجَزَاءِ ؛ كَمَا أَنَّ $\frac{2}{618}$ الْأَلْفَ أَصْلُ الْاسْتِفْهَامِ^(٤) .

وَتَكُونُ فِي مَعْنَى (مَا)^(٥) . تقول : إِنْ زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، أَى : مَا زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ .

وَكَانَ سَبَبِيَّةً لَا يَرَى فِيهَا إِلَّا رَفْعَ الْخَبَرِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ نَفَى دَخَلَ عَلَى ابْتِدَاءِ وَخَبَرِهِ ؛ كَمَا تَدْخُلُ أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ فَلَا تُغَيِّرُهُ . وذلك كَمَنْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ فِي (مَا) .

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـليس ؛ كما فعل ذلك في (ما) . وهذا هو القول ، لأنه لَا فَضْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (مَا) فِي الْمَعْنَى ، وذلك قوله عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)^(٦) وقال : (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٧) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ . فـسـبـيـة ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملائكة أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لاتريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠ .

(٤) في سبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للمجازاة .

(٥) في سبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون في معنى (ما) ، قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا في غرور) أى ما الكافرون إلا في غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة^(١) ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ، لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيداً لمنطلق . وعلى هذا قوله عز وجل : / (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) ^{٢٢} (وَأِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ) ^(٣) .

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيذا ، كما تقول : إن زيداً لمنطلق .

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك^(٤) ، و(إنما) يخشى الله من عباده العلماء^(٥) ، وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعاً لما ذكرت لك . قال زهير :

ما إن يكاد يخليهم ليوجهتهم
تخالج الأمر إن الأمر مشترك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب ، وإن عمرو لمير منك . لما خفها جعلها بمنزلة لكن حين خفها ، وأزعمها اللام للالتباس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينفي بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي : لجميع ، و(ما) لنفي . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن نزلناك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق ؛ وأهل المدينة يقولون (وإن كلا لما ليوهينهم ربك أعمالهم) يخفون وينصبون . وانظر ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠ .

(٢) قرئ في السبعة بتخفيف الميم في ما وبشديدها ، وعلى التخفيف فا زائدة وأن مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (إلا) و(إن) نافية .

الأحاف : ص ٤٣٦ غيب النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصافات : ١٦٧ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذهب ، وقال الشاعر :

ومسا إن طبناً جبناً ولكن
مناباناً ودولة أحسرنا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقهم تخالج الأمر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نصنع كذا وبعضهم نصنع كذا . الأمر مشترك . معناه : لا يجمعون على رأي واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الخصائص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

ومسا إن طَبْنَا جُبْنٌ ولكنْ مَدايانا ودولَةُ آخَرِينَا^(١)

فإن قال قائل : فما بالها لَمَّا خُفِّتْ من الثِقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إِلَّا أن ترفع على أن يضمم فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنَّما دخلت على الابتداء وخبره ، فلمَّا نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

وَمَنْ رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّتَا كانتا بمنزلة فِعْلٍ محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عمَلَهُ تاماً^(٢) . فذلك قولك : لم يكْ زيد منطلقاً ، فعمل عمَلَهُ والتونُ فيه . والأقيس الرفع فيها بعدها ، لأنَّ (إنَّ) إنَّما أشبهت الفِعْلَ باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبْه . ولذلك الوجه الآخر وجهٌ من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل / يقرأ (إنَّ هذانِ لساحرانِ)^(٣) ، فيؤدِّي خطُّ المصحف ومعنى (إنَّ) الثقيلة $\frac{٢}{١٢٠}$ في قراءة ابن مسعود (إنَّ. هذانِ لساحِرانِ) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلمَّا حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم يبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فادخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

(٣) في الأنحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي وأبو جعفر ويلقبوب وعلف بتشديد (إن) . و (هذان) بالآلف وتخفيف التون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (أن) و (هذان) بالآلف مع تشديد التون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف تون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً ، وذلك أن (إن) المخففة أملت ، و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين التائفة والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد التون ، و (هذين) بالياء مع تخفيف التون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب . لكن استشكلت من حيث خط المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، وكما جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها » .

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥ .

تَمَّ الجزء الثَّاني والحمد لله ربَّ العالمين

يتلوه في الجزء الثالث : هذا باب (أَنْ) المفتوحة وتصرّفها

$\frac{2}{621}$

/ كتب مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة

وهو يسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة له ولأصحابه

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة

وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي

$\frac{2}{622}$

/ مسألة ميراث والجواب عنها أضيفت إلى النسخة ،

وأخذت رقم ٦٢٥

فهرس أبواب الجزء الثاني من المختضب

صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال
١٠	هذا باب (إذن)
١٣	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون مطلقا بها على ما قبله
١٥	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه مطلقا أو مبتدأ مرفوعا ، وما لا يجوز فيه إلا التنصب إلا أن يضطر شاعر
٢٤	هذا باب الواو
٢٧	هذا باب (أو)
٢٩	هذا باب (أن)
٣٢	هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول
٣٧	هذا باب (حتى)
٤١	هذا باب مسائل (حتى) في البابين : التنصب والرفع
٤٣	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
٤٥	هذا باب المجازاة وحروفها
٥٨	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمنع منها
٦٣	هذا باب ما يرتفع بين المجرمين ، وما يمنع من ذلك
٦٦	هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشر اضطرارا
٧٢	هذا باب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه
٨٠	هذا باب الأفعال التي تنجز لدخول معنى الجزاء فيها
٨٥	هذا باب ألفاظ الوصل والتقطع
٨٦	هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال المتمتعة من ذلك
٩٠	هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر
٩٣	هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها وممتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أنبيائها
١٠٢	هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها
١٠٥	هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألق به من الثلاثة
١٠٩	هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة
١١٢	هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة
١٢٢	هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

هذا باب ما كان من المتل فيها جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته	١٢٧
هذا باب الأمر والتبسي	١٢٩
هذا باب ما وقع من الأفعال فقبس على معناها ، وتلك الأفعال : نعم وبش وما وقع في معناها	١٣٨
هذا باب المدد وتفسير وجوهه والمنة فيها وقع منه غلطاً	١٥١
هذا باب إضافة المدد واختلاف التحوين فيه	١٧٣
هذا باب ما يضاف من الأعداد المنونة	١٧٦
هذا باب اشتقاقك للمد اسم الفاعل ، كقولك : هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة	١٧٩
هذا باب ما يضاف إليه من العدد من الأجناس وما يمتنع من الإضافة	١٨٣
هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فطة	١٨٦
هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الياه والواو التي ياءتين وواويتين لامات	١٩١
هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف	١٩٣
هذا باب ما يجمع مما عدة حروفه أربعة	٢٠٧
هذا باب جمع ما لحقته الهزمة في أوله من الثلاثة	٢١٤
هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة	٢٢٠
هذا باب ما كان اسماً على فاعل غير تمت معرفة أو نكرة	٢٢٣
هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد	٢٢٦
هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل	٢٢٨
هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر يزائدة تلحقه	٢٢٩
هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث	٢٣٠
هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين	٢٣٢
هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة	٢٣٣
هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه	٢٣٤
هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف	٢٣٥
هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف	٢٣٨
هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف	٢٤١
هذا باب تحقير بنات الخمسة	٢٤٧
هذا باب تصغير الأسماء المبنية من أفعالها	٢٤٩
هذا باب ما لحقت زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قولك : ثمان وثمان	٢٥٣
هذا باب ما يحقر على مثال جسمه على القياس لا على المستعمل	٢٥٥
هذا باب ما كان على أربعة أحرف ما آخره حرف تأنيث	٢٥٧
هذا باب ما لحقته الألف والتون زائدتين	٢٦٤
هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لنبر التأنيث وذلك نحو : عليها وحرباء ووزراء ونحوه	٢٦٦
هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف	٢٦٨

٢٧٠	هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها
٢٧٤	هذا باب تجهيز الظروف من الأزمنة
٢٧٨	هذا باب تصغير ما كان من الجمع
٢٧٩	هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو نحو : باب وثاب ودار وما أشبهه
٢٨٢	هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين
٢٨٤	هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام
٢٨٥	هذا باب ما يسمى به من الجماعة
٢٨٦	هذا باب تحوير الأسماء المهمة
٢٩١	هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها
٢٩٢	هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم
٢٩٣	هذا باب الحروف التي تكون استظهارا وغيرا وستذكرها مقصرة في أبوابها إن شاء الله
٢٩٣	هذا باب (أي) مضافة ومفردة في الاستظهار
٢٩٦	هذا باب مسائل (أي) في الاستظهار
٣٠١	هذا باب (أي) إذا كانت مستظهرا مستثبنا
٣٠٣	هذا باب (أي) إذا كنت مستثبنا بها عن معرفة
٣٠٥	هذا باب (من) إذا كنت مستظهرا بها عن فكرة
٣٠٨	هذا باب (من) إذا كنت مسترشدا بها عن إثبات معرفة
٣١٠	هذا باب (من) إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه
٣١١	هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التثنية من الموصوف
٣١٦	هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرها عما يكون آخر الكلام في الاستظهار
٣١٧	هذا باب القسم
٣٢٤	هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم
٣٣٢	هذا باب ما يدرسم عليه من الإنشائي وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟
٣٣٩	هذا باب الفرق بين إن وإن
٣٤١	هذا باب من أبواب أن المفتوحة
٣٤٣	هذا باب إن إذا دخلت اللام في غيرها
٣٤٦	هذا باب إن المكسورة ومراقبتها
٣٤٩	هذا باب من أبواب (إن) المكسورة
٣٥٢	هذا باب الظروف و (أما) إذا اتصلت بشيء من (أن)
٣٥٤	هذا باب من أبواب (أن) مكسورة
٣٥٨	هذا باب (أن) و (إن) الخفيفتين

رقم الإيداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩

الترقيم الدولي ISBN ٩٧٧-٢٤١-٠٩٩٠

المفردات

مقدمة

أبي العباس محمد بن يعقوب البغوي

٩١٠ - ٩٨٥ هـ

تأليف

محمّد عليّ النعماني

أستاذ بكلية الآداب

الجزء الثالث

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنضب
صنعة

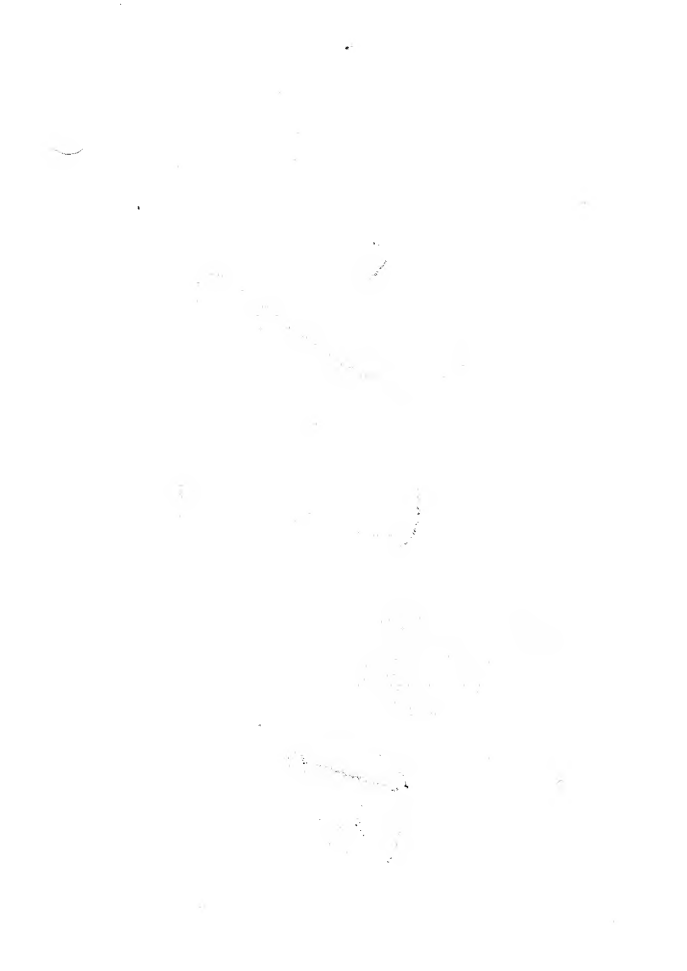
أبى العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١- لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يُمَثَّلُ بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدرى فلعل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢- ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أن ذكرَ نصوص سيبويه كان يغني عن كل شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أن نصوص سيبويه والمقتضب يفسر بعضها بعضا .

٣- لم أعلق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفي أن تكون المسألة في المقتضب ايعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤- إذا كان نشر المقتضب قد حقق لي أمنية من أعز آماني فقد انشرح صدرى إلى أنني جعلت مسائل المقتضب على جبل اللراع بما صنعته من الفهارس . إن فهارس المقتضب خطوة

في مبيد نيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس للمقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عيسى

بسم الله الرحمن الرحيم /

هذا باب

(أَنْ) المفتوحة وَتَصَرُّفُهَا

اعلم أنها إذا كانت مع الفعل مضدراً جاز تقديمها وتأخيرها ، وقعت في كل موضع تقع فيه الأسماء إلا أَنْ معناها - إذا وقعت على فعل مُستقبل - أنها تنصبه ، وذلك الفعل لما لم يقع ، ولا يكون للحال . وذلك قولك : أَنْ تأتيَ خيرٌ لك ، ويسرني أَنْ تقوم يا فتى ، وأكره أَنْ تذهب إلى زيد . فهذا هكذا .

وإن وقعت على فعلٍ ماضٍ كانت مضدراً لما مضى . تقول : سرني أَنْ قمت ، وساعني أَنْ تكلمك زيد وأنت غضبان ، على : أَنْ كلمت (١) زيداً ، أى : لهذه العلة (٢) .

...

واعلم أنها إذا وقعت بعدها الأفعال المُستقبلية ، وكانت بينها وبينها (لا) ، فإن عملها على حاله (٣) . تقول : أحبُّ ألا / تذهب يا فتى ، وأكره ألا تُكلم زيداً . والمعنى : أكره تَرْكَكَ كلامَ زيد .

فإن أردت بها الثقيلة لم يَجُزْ أَنْ يليها الفعل إلا أَنْ تأتي بعبوض ثما حذفت من المضمر والثقليل . ونحن فاكرو ذلك إن شاء الله .

وذلك قولك - إذا أردت الثقيلة - : قد علمت أَنْ لا تقوم ، تريد : أَنْك لا تقوم . (٤) عبوض . وهى - إذا أردت الخفيفة - غيرُ فاصلة بين (أَنْ) والفعل .

(١) المناسب : كلمك زيد .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٨ ، والجزء الثانى ص ٦ ، ٣٠ .

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار ، لأنهما ليستا كـ (لا) ،
 ألا ترى أنك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل
 قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .
 ولا تقع السين وسوف هذا الموقع ، فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف
 يقومون . لا يكون إلا على ذلك (١) .

• • •

وللثقيلة أفعال ، وللخفيفة أفعال سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .
 فإن أردت الثقيلة / مع الفعل الماضي - دخل من العوض (قد) ، فقلت : قد علمت أن قد
 ذهب زيد ، أي : أنه قد ذهب زيد .

$\frac{3}{3}$

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أن) لا تكون بَعْدَهُ إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أن زيدا منطلق ، فإن خَفُفَتْ فعلُ إرادة التثقيب والإضمار . تقول :
قد علمت أن سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضًى)^(١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أن يقوم زيد ؛ لأن (أن) الخفيفة إنما تكون لما لم يَثْبُت ؛
نحو : خفت أن تقوم يا فتى ، وأرجو أن تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازة .

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن^(٢)

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك : كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحلوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أن لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .
وهذه الآية تُقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(٣) ، فانتصب
ما بعد (لا) وهي عَرَضٌ ، كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) المزمل : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ غيث النفع ص ٨٦ شرح
الشاطبية ص ١٩٠

هو له عز وجل : (تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) ، لَأَنْ معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : (إِنْ ظَنَّا أَنْ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (٢)

وزعم سيبويه / أنه يجوز : خِفْتُ أَنْ لَا تَقُومَ يَا فُتَى ، إذا خاف شيئا كالمستقر عنده ، وهذا بعيد (٣)

وأجاز أن تقول : ما أعلمُ إلا أن تقومَ ، إذا لم يُرْذَ علماً واقعا ، وكان هذا القول جاريا على باب الإشارة ؛ أى : أرى من رأى ، وهذا فى البعد كالذى ذكرنا قبله (٤) وجُمْلَةُ الباب تدورُ على ما شرحت لك من التبيين والتوقع .

فأما قول الله عز وجل : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ) (٥) فإنَّ الوجْهَ فيه الرفعُ ، والمعنى : أنه لا يرجع إليهم قولا ؛ لأنه عِلْمٌ واقع . والوجْهُ فى قول الشاعر :

أَفْنَى عَرَائِكَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا تَذُوقُ مَعَ الشَّكَاكِيمِ عُرُودَا (٦)

الرفعُ ؛ لأنه يريد : إِنْ الذى أفنى عرائكها هذا . فهذا على المِنَهاج الذى ذكرت لك .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل ، وأطمع أنك فاعل ، ولو قال رجل : أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول أبى محجن :

وَلَا تَذْفِنُنِي فِي الْقَلَاةِ فَإِنِّي
أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقَهَا

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تاتيه إذا لم ترد أن تخبر أنك علمت شيئا كأننا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من رأى - أن تقوم ، فانت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكانه قال : لو قت ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون » .

(٥) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوه بنصب يرجع وهى من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ٨٩ والبحر ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التخديد : هزال ونقص اللحم . والعرائك : يجمع عريكة وهى السنام ، والقوة والشدة . والبيت لجريز فى وصف خيل هزلت وروايته فى الديوان ص ١٧١ وفى اللسان مادة (خدد) :

أَجْرَى قَلَانِدَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا يَذْفِنَ مَعَ الشَّكَاكِيمِ عُرُودَا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع فى البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفيفة ناصبة والمصدر المؤول فاعل لأحد الفعليين المتنازعين والتقدير : علم الذوق .

هذا باب

٣
٧

ما لِحِقَّتْهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه .

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، عَلَى مَا فَتَرْتَ لَكَ فِي (أَمَا) أَنَّهَا تَقَعُ
لِلنَّبِيَّةِ ، وَتَقَعُ فِي مَعْنَى قَوْلِكَ : حَقًّا ؛ فَالْتَقْدِيرُ : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ (١)

فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جَازَ الْإِضْهَارَ وَالْحَذْفَ بِغَيْرِ عِوَضٍ ؟

فإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا تَصِلُ إِلَى (قَدْ) ؛ لِأَنَّكَ دَاعٍ ، وَلَسْتَ مُخْبِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِضْهَارَ قَدْ دَخَلَ
فِي الْمَكْسُورَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ .

وَتَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى هَذَا الْبِنَاهِاجِ : أَمَا أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ، تَرِيدُ : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ :
أَمَا إِنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَدْخَلْتَ السِّينَ أَوْ سَوِّفَ لَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى ، وَكَنتَ مُخْبِرًا ، وَلَوْ أَدْخَلْتَ
(لَا) لَا تَنْقَلِبُ الْمَعْنَى ، وَصَرْتَ دَاعِيًا عَلَيْهِ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ بِغَيْرِ عِوَضٍ .

٣
٧

وَلَمَّا كَانَتْ الْمَكْسُورَةُ / تُحْدَفُ بِتَثْقِيلِهَا مَعَ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِيُؤْصَلَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ،
وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ - كَانَتْ الْمَقْتُوحَةُ أَوَّلَى (٢) ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ
فِيهَا مَعَ الْعِوَضِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عِوَضٍ ،
كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْقَى وَيَنْتَعِلُ (٣)

(١) عرض لفتح هزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك والخامسة ان غضب «بفتح الصاد وضم الباء»
الله عليها قال : انه غضب الله عليها . لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت
تريد الثقيلة مضمرها فيها الاسم ... » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) الخفيفة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ،
٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنَّما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْض ، لأنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلْتُ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عَوْض ، وأن يوقعوا بعدها ما لا تنفع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلْتُ ، لأنَّها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدا مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر (ان الخففة) والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
يريد أنهم كالسيوف فى المضاء والعزم او فى صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص سيوف الهند لحسن صقاتها .
ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .
ويتنعل : يلبس النعل وأراد به الفنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبيل ان يحول الموت بينها وبينهم .
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل

وقال السيرافى : المصراع « أن هالك كل من يحفى ، ويتنعل » مصنوع ، والثابت المردى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لانه فى اضممار الهاء فى (أن) .

وقال ابن المستوفى : والذى ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروه ليقع الاسم بعد (أن) المخففة مرفوعا وحكمه ان يقع بعد أن المنقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وامالى الشجرى ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد ان المخففة جاء فى قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات اخرى .

هذا باب

الدونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

٣ / اعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل
٨ الذى يؤكّد ليَقَعَ ، وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .
فأما القسم فلجداهما فيه واجبة لامحالة .

وأما ما ضارعه فانت فيه مخير .

وذلك قولك فى القسم : والله لأقومن ، وحقّ زيد لأمضين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما
ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك فى باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكقولها عزّ وجلّ : (لِيُسْجَنَ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) .

وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : (وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ) (٤) ، وكقولها : (كَلَّا لَئِنْ
لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

• وفى ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيُفْعَلَا (٦) •

(١) كذا فى الأصل والأنسب : مواقعهما •

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٣ •

(٣) فى الأصل : فقله فعلى قراءة •

(٤) يوسف : ٢٢ وتشديد نون « ليكونن » قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه فى العشرة

(انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) •

العلق : ١٥ - وقرئ فى الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) •

(٦) صدره كما فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

• تُساورُ سواراً إلى المجدرِ والعُلا •

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه فى المفاخرة •

و (فى ذمى) خبر مبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم •

والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار

ابن اوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العيني ج ١ ص ٥٦٩ -

• ٥٧٠ •

فمن مواضعها (١) : الأمر ، والنهي ، لأنهما غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أتيت بها قلت / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت
النون ، وإن شئت خففتها - وهى - إذا خففت - وكدة ، وإذا ثقلت فهى أشد توكيذا ،
وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولْنَ
لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال :
(فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَنْفِصَا (٦)

(١) كذا فى الأصل ، والانسب (مواضعهما) .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فاما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت
لم تدخل ، لأنه ليس فيها ما فى ذا » .

(٣) التكيف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٢٢ .

(٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته فى ديوان الأعشى ص ١٢٧ :

فَيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَنْفِصَا
وَذَا النَّصَبِ النَّصُوبِ لَا تَنْسَكْتَهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى
شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفصل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فان
كان ذلك متققا عليه كان قسول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (اما) مقدرة كما قالوا
فى قوله تعالى (وربك فاعبد) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١
ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الأنف ج ١ ص ٢٢٧ « وقوله : والله فاعبدا ،
وقف على النون الخفيفة بالالف » . وقد قيل فى مثل هذا : أنه لم يرد النون الخفيفة وأما خاطب
الراشد بخطاب الاثنين . . . » .

فَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) .

والطلب يجرى مجرى الأثر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ، لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربن زيدا ، وهل يقومن

زيد يا فتى .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ، لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢)

ومن مواضعها : الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة فى حرف الجزاء ، لأنها تكون / كاللام التى

تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِىْ أَتْكِ ، ومَنى ما تفعدن أقعد .

(١) . استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعلم : أو لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع) يا عامر ، الا تسمعنا من ههناك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَاهُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا افْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِّينَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا
وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف

الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى إذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال

الامر والنهى ، فان شئت أقحمت النون ، وإن شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الامر والنهى .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها : حروف الجزاء اذا وقعت بينها وبين الفعل

(ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد . قبل الفعل الزموا

النون آخره ، كما ألزموا هذه اللام ، وإن شئت لم تقم النون ، كما أنك إن شئت لم تجيء بهاء

فأما اللام فهى لازمة فى اليمين ففهموا (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى

جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : أما تأتيني أنك ، وإيهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك

قوله عز وجل (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فأما ترين من البشر

أحدا) .

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى أن التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف

معه وردد تعليله ويتضح ذلك أيضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -

فمن ذلك قول الله عز وجل : (فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَإِنَّمَا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ) .
 فإن كان الجزاء بغير (مَا) فَيُحْتَاجُ دَخْلُهَا فِيهِ ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَجِبُ آخِرُهُ بِوُجُوبِ أَوَّلِهِ . وَإِنَّمَا
 يجوز دخولها الجزاء بغير (مَا) في الشعر للضرورة ، كما يجوز ذلك في الخبر (١)
 فمن ذلك قوله :

مَنْ تَقَفَّقَنْ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْنِي (٢)

= « ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في (ان) التي هي للجزاء كما تزداد في
 سائر الكلام ، نحو : أين تكن آكن ، وأينما تكن آكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتني
 آتك ، فقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تدغم النون في اليم ، لاجتماعهما في الغنة ،
 كما قال امرؤ القيس :

فَإِنَّمَا تَرَيْنِي لَا أَغْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكْبِرَ فَأَنْتَسَا
 وفي القرآن (فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وقال (وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
 ترجوها) .

ف قوله في الكامل : وإما تأتني آتك وكذلك في المختضب ص ٢٩ من هذا الجزء
 واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (اما) صريح في أنه لا يرى وجوب
 توكيد المضارع بعد (ان) للدغنة في (ما) الزائدة .
 ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها
 مخير إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم »
 وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون
 في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز
 حذفها ...) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها مخير
 وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وإما تم أقم معك .
 وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وإما تم أقم معك .
 وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه يرى وجوب
 توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
 (اما) الشرطية نحو : (فاما نذهب بك) (وأما ينزغتك) ولم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون ،
 ومن ثم قال المبرد والزجاج : أنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ

ولكثر حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازها في الكلام . وكذلك نسب
 إليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فاما ترين) مريم : ٣٦ ، (وإما تعرضن) :
 الإسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل
 في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . وهذا لا يجوز إلا في اضطرار .
 (٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لأن أداة
 الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمِهِ تَرْفَعُنْ تَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : « بَيِّنْ مَا أَرَيْتَكَ (٢) » ، و « بَالِمِ مَا تُخَيِّنُهُ (٣) » . فلنأخذ النون من أجل (ما) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

يقال ثقفت الرجل في الحرب : ادركته ، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وأثب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالما .
وروى من تثقن منا بالناء ، من يتفقوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت احد ابيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعيني ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على تأكيد المضمار للضرورة ثم قال : وزعم يونس : انهم يقولون : ربما تقولون ذلك وكثر ما تقولون ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : اشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز ان تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الاعرابي : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسمون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مراقبة او شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقلة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة (ترفعن توبى شِمَالَات) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والماء محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى ان قميصه لا يلبس بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسى فى الايضاح على وقوع الماضى بعد (رب) المكشوفة بما فقال : رب موضوعة للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الايضاح : يحتمل بقضاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى ان يتبلل فى الطلائع لكنه قد يطرأ على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شِمَالَات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مفازيه ، فكان ريشة لهم ، ولم يكل ذلك الى احد أخذها بالحزم .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمسنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٣ ص ٣٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى جميع الامثال للميدانى ج ١ ص ١٠٠ « أى اعمل كائن أنظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولأجلها دخلت النون فى الفعل » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ « وانما كان ترك النون فى هذا أجود لان (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم
به بمنزلة حرف واحد وليست كالتي في (بالم ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة
حرف واحد .

وفي مجمع الأمثال ج ١ ص ١٠٧ « بالم ما تختنن ، أى : لا يكون الختسان إلا بالم
ومعناه : أنه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف إلا باحتمال مشقة ويروى بالم ما تختننه . وهذه
على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون في الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

٣
١١ أعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبينة على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول : ارمه ، واغزه ، واخشه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم ، اغز ، اخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبديل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ، وفي الخفض : مررت بزيد ، فلا يكون الوقف كالوصل .

٣
١٢ وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / : فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « أعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، ثم وقفت جعلت مكانها الفا ، كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفت ، وذلك لأن النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما أن التنوين ساكن ، وهي علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ ، وإذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى^(١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - : اضرب الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ، لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ، إلما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة . والثقيلة

اعلم أن الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فلانها تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أنها والنون كشىء واحد ، فبُنِيَتْ مع النون بناء خمسة عشر . ولم تُسَكَّنْ لعلتين :

إحداهما : أن النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكتين .

والعلة الأخرى : أنك حرّكتها ، لتجعلها مع النون كالثىء الذى يُضمُّ إليه غيره ، فيُجعلان شيئا واحدا ، نحو : بَيَّتَ بَيَّتَ ، وخمسة عشر .

ولمَّا اختاروا الفتحة ؛ لأنَّها أخفُّ الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيدا ؟ والله لتضربنَّ زيدا . فالفعلان مرفوعان .

وتقول فى الموقوف ، والمجزوم : اضربنَّ زيدا ، ولا تضربنَّ عمرا ، وإمَّا تغزونَّ زيدا أغزو . كما / قال عز وجل : (وَإِمَّا تُعْرِضُنَّ عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فليحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى اسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكرروا ، فيلتبس المذكور بالموث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمته اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذاك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليق ذلك ايضا فى امالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فلذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثا فلان نظير الفتح في الواحد حذف النون^(١) مما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الانثى مرفوعا ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الانثى ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الالف ، لسكون النون ، لان الالف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو اذهبها لم يعلم أنك تريد الانثى ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الالف ، ولا يجوز حذف الالف فيلن بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعا ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفها استغناء . واعلم أن الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة اضممار تسقط .»

وكذلك قولك للمرأة : اضرين زيدا ، وأكرمن عمرا ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمرا .»

ومن ذلك قولهم للجميع : اضرين زيدا ، وأكرمن عمرا ، ولتكرمن بشرا .. » .

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضريونى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القبول في هذا أنهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدا ، واضرين زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتح في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول ابى عثمان»

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : « قول سيبويه : أنهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان . وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان إذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل إذا انتقلت من موضع الى سواه ، فإذا نطق اللسان بحرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استئصال ما استئقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى ... والبراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الالف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للتوكيد .

وليس قولنا : أنهم يستثقلون التضعيف ... أنهم لا يقدرون على التكلم به ، فيكون ما عارض به البراد من قولهم : اننى ويضريونى ، ولكن الاستئصال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، واقد يدعوته في مواضع لا يجيزونه البتة وفي مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فما الزموا الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما أشبهه ، ولا يقولون :

ردد الا ان يسكن الحرف الآخر .

لك . نقول للمرأة : هل تضررين زيدا ؟ ولا تضررين عمرا ، فتكون النون محذوفة التي كانت في تضررين ، ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي ،

= ومما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل . ولم يكن تحمّلهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا يمنع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استئقالا للتضعيف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربونى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استئقلا اجتماع التونات في موضع آخر من الكلام ، إذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .

والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربونى ، لأنك قد تأتي بالظاهر تقولك : ان زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وانها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبنى من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كاحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اتحاجونى) فإذا حذفوا هذه النون استئقلا مع ما وصفنا من أنها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد أولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتى بها للاستئقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان (في الأصل : اللسان) بضعته ، والعلة التي أتى بها المازنى خليفة حسنة غير ناقضة للآخرى .

وقد يكون للمساءلة علتان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن أنه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وإرادتها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت علته من الاستدلال رجعا الى باب الاستحسان .

وانما أمر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لانه عديم الدلالة ، فاحتاج الى المماثلة ، والمقارنة .

والعنى الذى حكاه عن المازنى أنه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعلن ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيوبه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك انه زعم في الرسالة التى صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعلن) كما فعلت بلام (فعل) فى البناء على السكون فى قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتح فى قولك : فعل ، ويفعلن . فإذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعا الفعل الماضى - وجب حذف النون فى التثنية والجمع ، لأنها إنما تدخل الإعراب ، فإذا ثبت فى واحدها زال الإعراب من تثنيتهما ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون فى ضربا ، وضربوا وفى قولهم فى الأمر : اضربا ، واضربوا ، لأن فعل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بنيت فيه الفعل ، فأنك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للإثنين والجماعة . فَحَذَفُ النون نظير الفتحه في الواحد ، وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد ؟ . فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركنا ؛ لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ؛ لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حركتي لين كالآلف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف التي هي غير معتلة ^(١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحه لالتقاء الساكنين ، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مجرى ما قبله مفتوح فهذه سبيله ^(٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الرواد ، لانه شبه هو المبنى بالمعرب وهذا إنما حمل المبنى على المبنى ، فحملة على نظيره أولى » .

انظر الانتصار ص ٢٨٠-٢٨٥ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :

إذا اجتمع ساكتان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وإذا اجتمع ساكتان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .

وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مجانسة : الألف لا تكون إلا حرف مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشي الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك الألف الخفيفة أو للألف واللام حركات لها ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأن علة حركتها ههنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك قولك : ارضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وارضين زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هذا باب

فعل الاثنتين والجماعة من النساء

في النون الثقيلة وامتناعهما من النون الخفيفة

اعلم أنك إذا أمرت الاثنتين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنتين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجز حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرف فيه ، فهذا سبيلها في الاثنتين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

فإذا أوقعتها في جنع النساء قلت : / (٢) اضربان زيدا . زدت ألفا ، لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهما ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذلك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربان زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنتين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنتين والواحد .

وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ، لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنتين وفعل جمع النساء » .

فإذا أدخلت الثقيلة في فصل الاثنتين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لاتفعلن ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلن ذلك ، وهل تفعلن ذلك ، فنون الرفع تذهب هنا ، كما ذهبت في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف هنا في كلامهم .. » . ثم أخذ بين امتناع الخفيفة وعلة ذلك ... الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناها إلى موضعها هنا . وانظر كيف استقام الكلام وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفتين هنا ، والاتصال كان مع قبلها ومع ما بعدها أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الألف قلت : اضربان ، وهل تضربان ، ولتضربان ، فأنما الحق هذه الألف كراهية النونات ، فارادوا أن يفصلوا لالتقاءها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة هنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنتين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لانهما حرفان : الاول منهما ساكن فتحت ، كما فتحت نون ابن .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجيبُ بها ، وأحرَك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ، لأنَّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جثت بها زائدة ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنَّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنَّ الفعل يُبنى معها على الفتح .

وإنما حذفت النون في الثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنَّها كالفتح في الواحد ، ألا ترى أنَّك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب^(١) يري إثباتها في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مُدغمًا والأوَّل حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنَّما ينبغى على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنَّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أوَّل الباب ، ثمَّ تحذف الألف التي في اضربا لعلامة الثنية ؛ لأنَّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظَ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظَ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

(١) وفي سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربنا زيدا ، فهذا لم نقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعدهم ألف ساكن إلا أن يدغم .

ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير الفسا فإذا اجتمعت الفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو ألف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغي لهم أن يذهبوا لها ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وانت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلة في اضربان زيدا ، فينبغي لهم أن يجرؤا عليها هناك ما يجرى عليها في الواحد » .

(٢) انظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

مالا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صَة) و (مَة) ، و (إِيَه) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (إِيَهَا) يا فتى ، إذا كصفته ، و (وِيَهَا) يا فتى : إذا أغريته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (وراءك أوسع لك) (١) ، و (عِنْدك) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه . فكل هذه لا تدخلها نون ، لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

• • •

ومن ذلك (هَلَمْ) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هَلَمْ للواحد ، وللثنتين ، والجماعة على لفظ واحد .

وأما على مذهب بنى تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هَلَمْ ، وللثنتين : هَلُمَّا ، وللجماعة : هَلُمُّوا ، وللجماعة النسوة : هَلُمُّن ، وللواحدة : هَلُمِّي ؛ وإنما هي (لَمْ) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هَلُمَّنْ يا رجال ، وهَلُمَّنْ يا امرأة ، وهَلُمُّنَانْ يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال (٢) .

(١) هو مثل فى مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أى : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال فى ضده (أمامك) ، أى : تقدم .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التى للأمر والنهى وليست بفعل وذلك نحو (إيه) و (صه) و (مه) وأشباهاها و (هلم) فى لغة الحجاز كذلك ، إلا تراهم جعلوها للواحد والاثنتين والجميع والذكر والانثى .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه فى اللتين .
واقدر تدخل الخفيفة والثقيلة فى لفظة بنى تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارددن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلمن . . . »

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في التوئين

اعلم أنك تُلزِمُهُنَّ في التوئين ما تُلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح، تقول :
رُدَّنْ يا زيدُ ، ولا تقول : ارْدُدَّنْ على قول من قال : (ارْدُدْ) ؛ لأنَّ الدال الثانية تُلزِمُها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اَلْقَيْنَ زيدا ، وهل تَغْزَوْنَ / عمرا ، وارْمِينْ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

٣
١٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ ، باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والوار
التي الواوات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة او الثقيلة اخرجهما ، كما تخرجها اذا جئت بالالف للائنين ، لان الحرف يبنى عليها ،
كما يبنى على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة او الثقيلة حركتها ،
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لادعون ،
ولارضين ، ولارمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تلعون ... » .

هذا باب

(أَمَّا) و (إِذَا)

أَمَّا المفتوحة فلان فيها معنى المجازاة . وذلك قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَلَهُ دَرَاهِمٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَعْطَيْهِ دَرَاهِمًا . فالتقدير : مهما يكن من شيء فَأَعْطِ . زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ ؛ فَإِنْ قَدِمْتَ الْفِعْلَ لَمْ يَجَزْ ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) فِي مَعْنَى : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَهَذَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ فِعْلٌ ، وَإِنَّمَا حُدِّثَ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاءِ . وَلَكِنَّكَ تَقْدِمُ الْاسْمَ ؛ لَيْسَ سَدُّ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هَذَا مَعْنَاهُ ، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا) عَلَى حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ الْجَزَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - (وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ^(٢)) / كَقَوْلِكَ : تُمُودُ هَدَيْنَاهُمْ .

وَمَنْ رَأَى أَنَّ يَقُولُ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ نَصَبَ هَذَا^(٣) فَقَالَ : أَمَّا زَيْدًا^(٤) فَاضْرِبْهُ . وَقَالَ : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ^(٥)) فَعَلِيَ هَذَا فَقَسَّ هَذَا الْبَابَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣١٢ « وَأَمَّا (أَمَّا) فَنَحْنُ مَعْنَى الْجَزَاءِ كَمَا يَقُولُ : عَبْدُ اللَّهِ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ فَمَنْطِقٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاءَ لَازِمَةٌ لَهَا إِبْدَاءً » .

(٢) فَصَلَتْ : ١٧ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٧٤ : « وَقَدْ قُرِئَ بِمَعْصُومٍ (وَأَمَّا تُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَخَالَفُ لَأَنَّهَا السَّنَةُ » .

وَقِرَاءَةُ نَصَبِ تُمُودٍ مِنَ الشَّوَاذِ . شَوَاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١٣٣ وَالْإِتِّحَافُ ص ٣٨١ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صَرِيحُ قَوْلِ الْمُرْدُ هُنَا : (وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا) عَلَى حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ) بِغَيْدِ أَنَّهُ مَعَ النُّحُوينَ فِي عَدَمِ جَوَازِ نَحْوِ : أَمَّا زَيْدًا فَانِي ضَارِبٌ ، وَقَدْ نَسَبَ الشَّجَرِيُّ الْجَوَازَ إِلَيْهِ قَالَ فِي أَمَالِيهِ ج ٢ ص ٣٤٩ : « وَأَنْ قُلْتُ : أَمَّا زَيْدًا فَانِي ضَارِبٌ فَهَذِهِ غَيْرُ جَائِزَةٍ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُرْدُ فَإِنَّهُ أَجَازَ نَصَبَ زَيْدٍ بِضَارِبٍ » .

وَقَالَ السَّيْطُونِيُّ فِي الْهَمْعِ ج ٢ ص ٦٨ : « قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهَذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ ، وَلَا يَقْتَضِيهِ قِيَاسٌ صَحِيحٌ . قَالَ : وَقَدْ رَجَعَ الْمُرْدُ إِلَى مَذْهَبِ سَبْيُوهِ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ وَلَادٍ عَنْهُ قَالَ الزَّجَاجُ : رَجُوعُهُ مَكْتُوبٌ عِنْدِي بِخَطِّهِ » .

(٥) الضُّحَى : ٩

وَأَمَّا (إِذَا) المكسورة فإنها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إمَّا زيدا ، وإمَّا عمرا ، لأنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِذَا الْعَذَابُ وَإِذَا السَّاعَةُ) (١) وقال : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِذَا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فأنَّتْ مُخَيَّرٌ : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا قوله : (أَمَّا مَنْ اسْتَفْخَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزُكِّي . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْفَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (٣) فإنَّ الكلام مُسْتَفْنٍ من قِبَل التكرير ، ولو قلت : ضربت إمَّا زيدا ، وسكتُ - لم يجز ، لأنَّ المعنى : هذا أو هذا ، ألا ترى أنَّ ما بعد (إِذَا) لا يكون كلاما مُسْتَفْنِيَا .

وزعم الخليل أنَّ الفَصْلَ بَيْنَ (إِذَا) / و(أَوْ) أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّنٌ عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بآو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أنَّ (إِذَا) هذه إنَّما هي (إِنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا) لهذا المعنى ، ولا يجوز حَذْفُ (مَا) منها إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ شَاعِرٌ ، فإنَّ اضطرَّ جاز الحذفُ ؛ لأنَّ ضرورة الشعر تُردُّ الأشياءَ إِلَى أَصُولِهَا ، قال :
لَقَدْ كَذَبْتَنكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنِيهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرًا (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن المبدل أيضا قولك : قد مرت برجل أو امرأة انما ابتدا ييقين ، ثم جعل مكانه شككا أبدله منه ، فصار الاول والاخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (مَا) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال ابو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أحملت صبيرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من ان تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كان للجزاء والحقت الغاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك ان تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إِمَّا .

فأما في المجازاة إذا قلت : إن تأتني آتكَ ، وإن تقم أقم - فإِنَّكَ إن شئت زدت (ما) ، كما
تزيدها في سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أكنَّ ، ومتى ما تأتني آتكَ ؛ لأنها : إن تأتني
آتكَ ، ومتى تقم أقم . فتقول على هذا - إن شئت - : إِمَّا تأتني آتكَ ، وإِمَّا تقم أقم معك . وقد
مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

= ألا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لعد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت
الفاء فقلت أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا يجزئ ما تقدم عما يقتضيه
الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثي معاوية أخا الخنساء
والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فأكذبيها بياء المخاطبة .

وانظر الخزائن ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعيني ج ٤
ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

/ هذا باب

مُدَّ ، وَمُنْدُ

أما (مُدَّ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى : ومخفضا على معنى .
فلإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَفْعُ إِلَّا فِي الْإِبْتِدَاءِ لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهَا
وَأَنَّهَا لَا مَعْنَى لَهَا فِي غَيْرِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَمْ آتِهِ مُدَّ يَوْمَانِ ، وَأَنَا أَعْرِفُهُ مُدَّ ثَلَاثُونَ سَنَةً ، وَكَلَّمْتِكَ
مُدَّ خَمْسَةَ أَيَّامٍ . والمعنى - إذا قلت : لَمْ آتِهِ مُدَّ يَوْمَانِ - : أَنَّكَ قُلْتَ : لَمْ آرِهِ : ثُمَّ خَبَّرْتَ
بِالْمَقْدَارِ وَالْحَقِيقَةِ وَالْغَايَةِ . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَدَّةَ ذَلِكَ يَوْمَانِ .

والتفسير : بَيَّنَّ وَبَيَّنَ رُؤْيَاهُ هَذَا الْمَقْدَارَ ، فَكُلُّ مَوْضِعٍ يَرْتَفِعُ فِيهِ مَا بَعْدَهَا فَهَذَا مَعْنَاهُ .
وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَنْخَفِضُ مَا بَعْدَهَا فَانْ تَقَعُ فِي مَعْنَى (فِ) وَنَحْوِهَا ، فَيَكُونُ حَرْفُ خَفْضٍ
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْتَ عِنْدِي مُدَّ الْيَوْمِ ، وَمُدَّ اللَّيْلَةِ ، وَأَنَا أَرَاكَ مُدَّ الْيَوْمِ . يَا فُتَى ، لِأَنَّ الْمَعْنَى
فِي الْيَوْمِ وَفِي اللَّيْلَةِ . وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْكَ مَسَافَةٌ ، وَكَذَلِكَ : رَأَيْتَ زَيْدًا مُذِيَوْمٍ
الْجُمُعَةِ بِمَحَلِّكَ ، وَأَنَا / أَرَاكَ مُدَّ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ أَنَا فِي حَالِ رُؤْيَيْكَ مَدَّةَ
سَنَةٍ (١) فَإِنْ أَرَدْتَ : رَأَيْتَكَ مَدَّةَ سَنَةٍ . أَيْ : غَايَةَ الْمَسَافَةِ إِلَى هَذِهِ الرُّؤْيَةِ سَنَةً - رَفَعْتَ ؛ لِأَنَّكَ
قُلْتَ : رَأَيْتَكَ ، ثُمَّ قُلْتَ : بَيْنِي وَبَيْنَ ذَلِكَ سَنَةً ، فَالْمَعْنَى : أَنَّكَ رَأَيْتَهُ ، ثُمَّ غَبَرَتْ سَنَةً لَا تَرَاهُ .
وَإِذَا قَالَ : أَنَا أَرَاكَ مُدَّ سَنَةٍ ، فَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّكَ فِي حَالِ رُؤْيَةٍ لَمْ تَنْقُضْ وَأَنَّ أَوَّلَهَا مُدَّ سَنَةٍ ؛
فَلِذَلِكَ قُلْتَ : أَرَاكَ ؛ لِأَنَّكَ تُخَيِّرُ عَنْ حَالٍ لَمْ تَنْقَطِعْ . فَهَذَا شَرْطُ (مَدَّ) وَتَفْسِيرُهَا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ - ص ٤٥ « وَسَالَتْ الْخَالِيسُ عَنْ قَوْلِهِمْ : مَدَّ عَامٍ أَوَّلٍ وَمَدَّ عَامٍ أَوَّلٍ
فَقَالَ : أَوَّلُ هَهُنَا صِفَةٌ ... » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٣٠٨ « وَأَمَّا مَدَّ فَتَكُونُ ابْتِدَاءً غَايَةَ الْأَيَّامِ وَالْأَحْيَانِ ، كَمَا كَانَتْ
(مِنْ) فِيمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَلَا تَدْخُلُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبَتِهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا لَقِيتَهُ مَدَّ يَوْمٍ
الْجُمُعَةِ إِلَى الْيَوْمِ وَمَدَّ غَدَاةٍ إِلَى الْعَسَاةِ ، وَمَا لَقِيتَهُ مِنْذُ الْيَوْمِ إِلَى سَاعَتِكَ هَذِهِ ، فَجَعَلْتَ الْيَوْمَ
أَوَّلَ غَايَتِكَ ، فَأَجَرَيْتَ فِي بَابِهَا ، كَمَا جَرَتْ مِنْ حَيْثُ أَقْلْتَ : مِنْ مَكَانٍ كَذَا إِلَى مَكَانٍ كَذَا ، وَتَقُولُ :
مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ يَوْمَيْنِ : فَجَعَلْتَهُمَا غَايَةَ كَمَا قُلْتَ : أَخَذْتَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَجَعَلْتَهُ غَايَةَ ، وَلَمْ تَرُدَّ
مِنْهُنَّ » .

فلان قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُذْ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النقي لِنَمَّا وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك مذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الروية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

• • •

فأما (مُنْذُ) - فمعناها - جررت بها أو رفعت - واحد^(١) . وبابها الجرء لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْذُ يوم الجمعة ، أى : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فلإن رفعت فعلى أَنَّك جعلت (مُنْذُ) اسما ، وذهبت إلى أَنَّها (مُذْ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في الأيام .

فأما (مُذْ) فدل على أَنَّها اسم : أَنَّها محذوفة مِنْ (مُنْذُ)^(٢) التي هي اسم ؛ لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف ؛ إِنَّمَا يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ « وإما (منذ) فضمت : لانها للغاية . . » .
وقال في ج ١ ص ٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذمبت عينه « فمن ذلك (مذ) يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فان حقرت قلت : منيل » .
وفي الانصاف مسألة في اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣-٢٣٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندى عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .
لما قلت : عندى عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبينًا يقع على كلِّ معدود ، فلما قلت درهما
عرفت الشيء الذى إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائر ، ولم يجز أن تذكر جمعا ؛
لأن الذى قبله قد تبين أنه جمع ، وأنه مقدارٌ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنه إذا كان معروفا كان مخصوصا ،
وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإنما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون
زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيد ، إلا أنَّ
الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضاف كما تُضاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك انك اردت ان تقول : لى مثله من العبيد ، ولى
ملؤه من العسل ، وما فى السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه
فى عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف اليها المجرورة بمنزلة التنوين ،
ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانصب ببلء كف ومثله ، كما
انصب الدرهم بالعشرين لان (مثل) بمنزلة عشرين والمجروور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع
الاضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل ان المجروور بدل من التنوين .. » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا فى تكرة وانما وقع
منونا ، لانه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له ابداً مظهرا او مضمرا وذلك
قولك : هو خير منك اياه وهو احسن منك وجهاء ولا يكون المعمول الا من سببه ، وان شئت قلت :
هو خير عملا وانت تنوى منك .. ولا يعمل الا فى تكرة » .

الإضافة عَمِلَتْ هذه الأسماء فيها بعدها بما فيها من معنى الفعل ^(١) ، وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛ لأنها أسماء الفاعلين في الحقيقة ونفيها كنايةتهم : فإذا قلت : عشرون رجلا فلانما انتصب بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك ؛ كما أن قولك : إن زيدا منطلق ، ولعل زيدا أخوك مُتَّصِفٌ بالفعل في اللفظ ، ولا يكون منه (فعل) ، ولا (ينفعل) ولا شيء من أمثلة الفعل ؛ وكما أن (كان) في وزن الفعل / وتصرفه ، وليست فعلا على الحقيقة ^(٢) . نقول : ضرب زيد عمرا ، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر والتشبيه يكون للفظ ، وللتصرف ، والمعنى .

فلانما المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فعل و(ما) حرف . والمعنى واحد .
فهذا سبيل كل ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .
فلان قلت : هل يجوز عندى عشرو رجلا ؟ .

فلان ذلك غير جائز ؛ لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد ، فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل ؛ لأنه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد ، ودرهم عبد الله . والتبيين في بابيه من النصب وإثبات النون ؛ فامتنع من إدخاله في غير بابيه مخافة اللبس .

• • •

وَمَا يُنْصَبُ قَوْلُكَ : هذا أَفْضَلُهُمْ رجلا ، وأقره الناس عبدا / . وذلك أنك كنت تقول في المصادر : أعجبني ضرب زيد عمرا ، فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنه فَعْلُهُ ، فتشغل الإضافة بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنه مفعول . ولولا أنك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع المضاف عليه ؛ كما أنك لو لم تنون في قولك : ضاربون زيدا لحل (زيد) محل التنوين ، وانخفض بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك إلى أن تسعه وتكون النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسس ، والزموها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شبهت بها ، فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك » .
(٢) سيأتي في ص ٨٠ ، ١٦٦ من الأصل .

فلما كان عشرون رجلا بمنزلة ضاربين زيدا - كان قولك : لى مثله رجلا ، وأنت أفرههم عبدا بمنزلة : أعجبني ضربُ زيد عمرا ، وشتمك خالدا .

وكما امتنعت من أن تقول : عشرو درهم للفصل بين التفسير والميلك إذا قلت : عشرو زيد - امتنعت في قولك : أنت أفرههم عبدا من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبدا فإنما عنت مالِك العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبدا في الناس فإنما عنت العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبدا في الناس ، فإنما معناه : أنت أفره من كل عبدا إذا أفرعوا عبدا عبدا ؛ كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جدا - : أنت أفره الناس عبيدا . (١) وأجود الناس دورا . ولا يجوز عندي عشرون دراهم يا فقي .

والفصل بينهما : أنك إذا قلت : (عشرون) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبدا - جاز أن تعني عبدا واحدا ، فمن ثم حسن ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيدا . قال الله عز وجل : (قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا) (٢) . وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبدا فتعني جماعة العبيد نحو التمهيز . والجمع أبين إذا كان الأول غير مخطوّر العدد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل الا في نكرة ، كما انه لا يكون الا نكرة ، ولا يتوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهها واحدا ، وتقول في الجمع خير منك اعمالا » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وأفره عبد فيهم ، لأن الفاره هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيرا على غيره ، ثم تختص شيئا فالعنى مختلف .. وتقول : هو أشجع الناس رجلا ، وهما خير الناس اثنين فالمرور ههنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهها ، ولا يكون الا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك انما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وان شئت لم تجعله الاول فقلت : هو أكثر الناس مالا » .

(٢) الكهف ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فنقول : ويحه من رجلي . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفرهم من عبيد ، لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاعني مِنْ طويل أعطيته ، وَمَنْ جاعني مِنْ قصير منعتي ؛ لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ) .

• • •

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وأفراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خيرا ، وان كان مخالفا : فاما أن يكون مفرد المدلول أو مختلفه .

ان كان مفرد المدلول ازم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وأبا ، وجاء الأذكيا عيبا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله . وان كان مختلف المدلول : فاما أن يلبس افراده لو افراد أو لا يلبس .

فان البس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون أبا لأهم أن أباهم واحد موصوف بالكرم .

وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معاروم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز أنفسا وأعينها .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٣ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا .

وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا انك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وأبهمت من أى أمور الرجل تعجب ؟ وأى الانواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اختصاصت ولم تبهم ، وبينت فى أى نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « و(ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فاعل الاستقرار ، أى وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوفي أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجوز حذفه إلا بعد ان وحدها ... » .

واعلم أنَّ التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه : لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّأتْ
شَحْماً . وتَصَبَّيت عرقاً . فإن شئت قدّمت : فقلت : شَحْماً تَفَقَّأتْ . وعرقاً تَصَبَّيت .
وهذا لا يُجيزه سيبويه ^(١) ؛ لأنّه يراه كقولك : عشرون درهما . وهذا أقرهم عبداً ، وليس
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنّ (عشرين درهما) إنّما يعمل في الدرهم ما لم يؤخّذ من الفعل .
ألا ترى أنّه يقول : هذا زيد قائما . ولا يُجيز : قائما هذا زيد ؛ لأنّ العامل غير فعل .
وتقول : راكباً جاء زيد ؛ لأنّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
حما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلات ماء ، وتَفَقَّأتْ شَحْماً . ولا تقول : امتلأته ولا تَفَقَّأته
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالأفعال ، وذلك لانه فعل لا يتمدى الى
مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصله : امتلات من الماء ، وتَفَقَّأتْ من الشحم » .

(٢) تناول نقد البرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال البرد :
« زعم انه لا يقول : شَحْماً تَفَقَّأتْ ، ولا عرقاً تَصَبَّيت .. وأنه لا يجيء التقديم في شيء
من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال عنده وعند
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا ان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، والا ترك
قوله في الحال .

وابو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وجاء في الشعر تصديق هذا
القياس وهو قوله :

اتهجّر ليلي للفراق حبيها وما كان نفساً بالفراق تطيب

ورد على البرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنّما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها ، لأن بعضها
جاء على غير معناه ؛ وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لأنك إذا قلت : زيد
حسن وجهاً فالحسن في المعنى الوجه ، وكذلك تصيب عرقاً ، إنما التصيب في المعنى للعرق ،
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع
سيبويه من إجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كثيراً في
الشعر .

وأما قوله : ترك قياسه في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا تكرة ، كما أن التمييز لا يكون إلا تكرة ،
والأفحال مخالف للتمييز في معان كثيرة » ثم ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر ، فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً :

/ أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ (١)

• • •

واعلم أنَّ من التمييز ما يكون خفضاً ، ولكن يكون على معنى أذكره لك : وذلك قولك :

« أحدها : ما ذكرناه في أن معناها على لفظها ، والفعل العامل فيها لفاعله لا لها ، وليس هو في التمييز كذلك ، ففعل الفعل فيها أقوى من ذلك ، فيجاز تقديمها ، ولو كان الفعل المتمدى إلى التمييز يجرى مجرى الأفعال التي تعمل في الحال والمفعولين في القوة والتصرف ليجاز أن تقدمه مع أسماء الفاعلين منها وهي الصفات ، كما قدمنا المفعول مع أسماء الفاعلين في الباب الآخر فنقول : هو وجهها حسن ، وهو عرقا تصيب ، إذ كنا نقول : هو زيدا ضارب وهو مسرعا راكب » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

في تفسير المسائل المشكلة ص ١٦ : « فاما قولك : تفقات شحما ، وتصيب عرقا . فان هذا وان كان الفعل منه يتصرف في لفظه على طريقة فعل يفعل ، وسيفعل فانه غير متصرف في معناه ، إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعله ، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز ، فلا يجوز تقديمه عليه . لا نقول : عرقا تصيب ، ولا شحما تفقات ، لما بينا من أنه منقول عن فاعله المذكور معه إلى غيره ، وأصله : تفقات شحمي ، وتصيب عرقي ، وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني وأشد :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفصيلناه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢٨٤ « فاما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخبل [السعدي] :

أتهجر ليلى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ... » .

وقد عقد الأنباري في الإنصاف مسألة لهذا - الإنصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر المعنى ج ٣ ص ٢٥-٢٢٩ والأشياء ج ٢ ص ٢٤٢-٢٤٣ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٢ والغارقي ص ١٦ .

كل رجل جامع فلّه درهم : فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كل الرجال إذا كانوا رجلا رجلا ، كقولك : كل اثنين أتيا في فلهما درهمان

ومن ذلك قوله : مائة درهم . وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهما . ولكنك أضفت إلى المميز ؛ لأنّ التنوين غير لازم . والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١) .

فأما قولك : زيد الحسن وجهاً (٢) . والكريم أباً - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب زيدا ، لأنك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن . وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلاّ النصب ؛ لأنّ التنوين مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ؛ فلذلك لم نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

فأما قولك : أنت أفره عبداً في الناس - وإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلاّ وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم ، وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوبا . وهذا خير منك ثوبا إذا عنيت رجلا . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأنّ (من) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهه ذا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني . ولا أفره عبداً - كان جيّداً . فإن قصدت قصداً الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجه رأيت . إنما تعني الوجوه إذا ميّزت وجهها وجهها . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فأما التكرار فلا يكون فيها إلا الحسن وجهها تكون الألف واللام بدلا من التنوين . . » .

وانظر تعليق السيراني .

(٣) ذكره ص ٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها : ومثليها

٣
٣١ أما ما كان صحيحا فلأنك إذا أردت تثنيته سلمت بناءه : وزدت ألفا / ونونا في الرفع ،
وياء ونونا في الخفض ، ودخل النصب على الخفض ، كما ذكرت لك في أول الكتاب (١) ؛
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان ، وعنكيوتان .

فلما كان الاسم ممدودا وكان مُنصرفا ، وهمزته أصلية - فهو على هذا
تقول في تثنية قراء : قراءان ، وفي تثنية خطاء : خطاءان ، وفي الخفض والنصب : خطائين .
وزيدتين ، وعمرتين ، وقراءتين .

وقد يكون قراوان على بُعد ، لعل أذكرها إن شاء الله .
وإن كان ممدودا مُنصرفا وهمزته بكل من ياء أو واو ، فكذلك .
تقول : رداءان ، وكساءان ، وغطاءان . والقلب إلى الواو في هذا يجوز : وليس بجيد .
وهو أحسن منه فيما كانت همزته أصلا : وذلك قولك : كساوان ، وغطاوان .
وإن كان الممدود إنما مدته للتأنيث لم يكن في التثنية إلّا بالواو ، نحو قولك : حمروان ،
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساوتين . وصحراوتين (٢)

- (١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .
اعلم أن كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والتون في الرفع
وبالياء والتون في النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الأجود الأكثر .
فإن كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فأنك إذا تثنيته أبدلت
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوي ، وكذلك إذا جمعته بالهاء .
واعلم أن ناسا كثيرا من العرب يقولون : غلباوان وحرباوان شبهوهما ونحوهما بحمراء
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا ، كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت
كما مدت حمراء .
وقال ناس : كساوان وغطاوان .. »

وإن كان المثني مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في تشنية قَفَا : قَفَوَان ، وعصا : عصَوَان ، ورأيت قَفَوَيْن ، وعصوَيْن .

وأما ما كان من الياء فقولك في رَحَى : رَحَيَان . وَحَصَى : حَصَيَان .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف التشنية تَلَحُّقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التشنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذف لذهبت اللام ؛ فحرَّكت . فرددت كلَّ حَيَزٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا ثنيت الفاعل في الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا ، ثُمَّ تقول : غَزَا . ودعوا ؛ لأنَّك لو حذف لالتقاء الساكنين لبقى الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا ثنيت قلت : رميا . وقضيا .

فكذلك هذا المقصور في التشنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت ثنيتته بالياء من أى أصل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للثانث أو للإلحاق

تقول : مَلْهَيَان ، ومُعْزَيَان ، وحُبَارَيَان ، وَحَبَطَيَان ؛ كما تقول في الفعل : أغزيا ، وغازيا ، ورأيا ، واستغزيا ، واستحيا ، ونحوه ؛ فعلى هذا مجرى جميع المقصور .

واعلم أنَّ التشنية لا تخطئ الواحد . فإذا قيل لك : ثنِّه - وجب عليك أن تأتي بالواحد ، ثُمَّ تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياء ونونا

فأما قولهم : جاء يَنْفُضُ مِذْرُوبِهِ (٢) ؛ فإنما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ وكذلك : عقلته بِشْنَائِيْنِ (٣) ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِشْنَائِيْنِ ؛ لأنَّ الواحد ثناء فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرِيَان ؛ كما تقول : مَلْهَيَان ، ولكنَّه بمنزلة قولك : الشقاوة ، والعباية . بَنِيْتَ على هذا الثانث ، وصارت الهاء حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء ..

(١) تقدم الحديث عن تشنية المقصور في الجزء الاول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيعيده مرة ثالثة في هذا الجزء ص ٧٠ . كما سيكرر حديث تشنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الاول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٢٨٣ .

ولو بينته على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ، كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك جئت إلى غزاه / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنثته على تذكيره ، ولو كنت بنيتَه على التأنيث لكانت الهاء مظهره للماء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان^(١)) فإنما بنوه على قولهم : خُصى فاعلم . ومن شئى على قولهم : خُصية لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : ألية وألى فى معنى . فمن قال : ألية قال : أليتان . ومن قال : ألى قال : أليان . قال الراجز :

تَرْتَجِ أَلِيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ^(٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ : « وأما من قال : صلاية وعباية فإنه لم يجرى بالواحد على الصلاة والعباءة ، كما أنه اذا قال : خُصيان لم يشته على الواحد المستعمل فى الكلام ، ولو أراد ذلك لقال : خُصيتان » .

الصلاية : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والعباية والعباءة : ضرب من الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما فى الاقتضاب ص ٣٩٣ والجو اليقى ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةٌ بِنُ كَعْبٍ طَاعِيَةٌ وَاقْفَةٌ فِى رُكْبٍ

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لعظمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن . وهذا الرجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزاعة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالآلف نحو الياء . ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه
اعلم أن كلّ آلف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كلّ آلف تمال لعلّة إلا نحن ذاكروها إن شاء الله .

فمما يُمال ما كان آلفه زائدة في فاعِل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ، فإنّما
أملت الألف . للكسرة اللازمة لما بعدها . وهو موضع العين من فاعِل . وإن نصبت في كلّ هذا
فجيدٌ بالغٌ على الأصل^(١) . وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء . نحو قولك : عباد ، وجِبَال ، وجِبَال . كلّ هذا إمالته
جائزة . فأمّا عيال فالإمالة له ألزم ، لأنّ مع الكسرة ياء .

فكلّ ما كانت الياء أقرب إلى آلفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز .

وكلّ ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النّصب^(٢) .

• • •

واعلم أنّه ما كان من فَعِلَ فإمالة آلفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع
زيد مالا ، فإنّما أملت ، لتدلّ على أنّ أصل العين الكسر ؛ لأنّه من بعث . وصرت . والعين
أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالآلف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك :
عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعدافر وهابيل ، وإنما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن
يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صهر فجعلوه ساء بين الزاي
والصاد .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تمال الفه قولهم : كيال وبياع ، وسمعتنا بعض من
يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميسل ، وإنما فعلوا هكذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة
الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بشحوة : خاف وهاب ، لأن الف صار وباع منقلبة عن ياء ،
وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي .

إِلَّا أَنَّهُ فَمَا كَانَتْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أَحْسَنُ . فَأَمَّا الْوَاوُ فَهِيَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ، لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ ، وَإِنَّمَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (فَعِلَ) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذَا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مِتَّ عَلَى وَزْنِ خِفْتُ . وَمِنْ قَالَ : مِتَّ^(١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقَرَاءُ : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَابِي)^(٢)

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَلِإِمَالَتِهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَامِ . وَنَسْفَسَ لَمْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَمَى ، وَسَعَى ، وَقَضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبَيْنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَأَكْثَرَ . فَلِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَغْزِيَانِ . وَمُلْهَيَانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْزَيْتَ^(٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ^(٤) / مُسْتَقْصًى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمْكُنَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

(١) فِي مَاتَ لَفْتَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِضْمِ الْمِيمِ) مِثْلَ يُقَالُ يَقُولُ .
(٢) وَاللَّفَّةُ الثَّانِيَةُ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ فَرَحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِكَسْرِ الْمِيمِ) كَخَافَ يَخَافُ .
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّفَّةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بُنِيَّتِي سَيِّدَةُ الْبَنَاتِ عِيْثِي ، وَلَا نَأْمُنُ أَنْ تَمَاقِي

وَقَدْ قَرِئَ فِي السَّبْعِ بِالْفَتْحَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَمَالِي :

« يَالِيتَنِي مِتُّ » . « أَثَذَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّ » . « أَثَذَا مِتْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرِيْمُ : ٢٣ ، مَرِيْمُ : ٦٦ ، آلِ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .
(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ أَلْفَهُ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هُمَا فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فِعْلَتٍ مَكْسُورًا ، نَحَوْنَا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوْنَا نَحْوَ الْيَاءِ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ ، وَهِيَ لَفَّةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَأَمَّا الْأَمَامَةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا أَلَا مَا كَانَ مِنْكَ الْأَوَّلُ ، وَذَلِكَ : خَافَ وَطَلَبَ وَهَابَ ، وَبَلَغْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ عَزَّةَ يَقُولُ : صَارَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بَعْضُهُمْ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ بَنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا أَلَا مَا كَانَ عَلَى فِعْلَتٍ مَكْسُورِ الْأَوَّلِ لَيْسَ غَيْرُهُ .. » .
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . إِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْخَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ أَلْفَهُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مُفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَمَالُ أَلْفُهُ ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلَ مِنْهَا فَتَحَوْنَا نَحَوَهَا ..
وَأَمَّا بَنَاتُ الْوَاوِ فَامَالُوا أَلْفَهَا ، لِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةً أَحْرَفَ قَلْبَ يَاءٍ وَالْيَاءُ لَا تَقْلِبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوَا ، فَامِيلَاتٌ ، تَتِمَكَّنُ الْيَاءُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ .. » .

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فَلَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَائِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ؛ نَحْوُ : دَعَا ، وَغَزَا ،
وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أَغْزَى ، وَنَحْوِهِ .

فَلَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ لِمَنْتَقَالِ
الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلٍ ، وَأَفْعَلَ ، وَنَحْوِهِ ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تَنْتَصِرُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
قَفَا ، وَعَصَا . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَابِهِمَا إِمَالََةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَائِ . وَلَكِنْ رَحَى ، وَحَصَى ، وَنَوَى
هَذَا كُلُّهُ تَصْلِحُ إِمَالَتهُ .

وَلَا تَصْلِحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا ، نَحْوُ : قَالَ ، وَطَالَ ، وَجَالَ ؛
لِأَنَّهَا مِنَ الْوَائِ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَخَفَتْ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطَلْتُ ، وَجَلْتُ .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦، ٢٦٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣
٣٨

/ إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة ، وهي التي نختار ، وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء ، نحو : مَرْمَى ، ومُسَمَّى ، لَأَنَّهُ من سَعِيث ، ورميث ، ومَلْهَى . ومَغْزَى من غزوت ولهوت . فإمتها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء في قولك : مَلْهَيَان ، ومَغْزَيَان . وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أَبْعَدَ ، وقد فسرنا لم ذلك في التصريف في باب أَغْزَيْتَ ، واستغزيت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتثنية . فتحق الزوائد أن تُحْمَلَ على الأصول . فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أول ، وذلك قولك في حُبْلَى : حُبْلَيَان ، وحُبْلَيَات . وكذلك سَكْرَى وشكاعى (٢) ونحوه . فأما الملاحمة فنحو : حَبْنَطَى ، وأَرْطَى . ومِغْزَى تقول : أَرْطَيَان ، ومِغْزَيَان . وحَبْنَطَيَان . فكل هذا يرجع إلى الياء . فذلك فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٢٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « وما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره الف زائدة للتثنية أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت في معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجز واحسنت من الحرفين إلا من بنات الياء ، فذلك كل شيء كان مثلهما مما يصير في تثنية أو فعل ياء ، قلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة ألف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى » .

الشكلى : ثبت دقيق العيدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

هذا باب

الحروف التي تمنع الإمامة

وهي حروف الاستعلاء ، وهي سبعة أحرف : الصاد : والضاد : والطاء : والظاء : والقاف .
والخاء ، والغين .

وذلك أَنَّها حروف اتَّصلت من اللسان بالحنك الأعلى : وإنَّما مَعْنَى الإمامة : أن تقرَّب الحرف ممَّا يشاكله من كسرة أو ياء .

فإن كان الذي يُشاكل الحرف غير ذلك مِلَّتْ بالحرف إليه ، فهذه الحروف منفتحةٌ المخرج ؛
فلذلك وجب الفَتْح .

تقول : هذا عايد ، وعالم ، وعائِد . فلماذا جاءت هذه الحروف عينات ولا مات في (فاعِل)
منعت الإمامة (١) لما فيها ، فقلت : هذا ناقد ، ولم يجوز ناقد من أجل القاف ، وكذلك ضابط .
وضابط .

فإن كانت هذه الحروف في موضع الفاءات من فاعِلٍ منعت الإمامة لقُرْبها : وهي بعد الألف
أَمْنَعُ ؛ لثَلَا يتصعَّد المتكلم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قايم ، وصالح ، وطالع ، ولا تجوز الإمامة في شيء من ذلك .

فإن كان الحرف المُستعَلِي بينه وبين الألف / حرفٌ ، والمستعَلِي متقدِّمٌ مكسورٌ - فلنَّ الإمامة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الإمامة .. فالحروف التي تمنعها الإمامة هذه السبعة : الضاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك : أقاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضابن وظالم ، وإنما منعت هذه الحروف الإمامة ، لأنها حروف مستعالية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضوعها استعالت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعالية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعالية ، وكانت الألف تستعالي ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. »

حسنة (١). وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّصْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنُ لما ذكرت لك ، وحسَنُ النَّصْبِ من أجل المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصَاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلا النَّصْب . فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك . مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسورٌ ، فهَلَّا كان هذا بمنزلة قِفَاف وصِفَاف (٣) ؟
فمن أجل أنَّ المستعلي إنما انحدرت عنه ، وأنت هاهنا لو كسرت كنت مُصْعِداً إليه

• • •

واعلم أنَّك تقول : مررت بَمالٍ لك ، ومررت ببابٍ لك ، وليس بالحسَنِ ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من / واوٍ ين ، من : مؤلّت ، وبوَّيت ، وليست الحركة بلازمة . إنما تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كـمِين (فاعِل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هَذَا نَاب . وهذا عَابٌ لصلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب ؛ ومن قولك : نَبَّيت في الأمر : وناب وأنياب ، والنَّصْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ. أولى وليس في اللفظ. كسرة ، وإنما صلحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أَنَّهُ كُلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له أَلَزَم . إلا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فإذا كان حرف من هذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الالف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لانهم يضعون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدار أخف عليهم من الاصعاد »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد-الالف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافيق ومعاليق ومقاريض وموايعظ ومبالغ . » السلاخ : النخلة ينتشر بسرهما وهو أخضر .

(٣) القِفَاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الأرض . الحِقَاف : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصِفَاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبه .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلا من الياء ، كما كانت في (رميت) شَبَّهت بها ، وشَبَّهوها في باب ومال بالالف التي تكون بدلا من واو غزوت ، فنبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام .. » .

هذا باب

الراء في الإمالة

٣
٤٢

إعلم أن الراء مكررة في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة : فكأنها حرفان . فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارم . وعارِف . فكانت الإمالة هاهنا ألزم منها في عابد ، ونحوه .

فلان وقع / قبل الألف حرف من المستعلية . وبعد الألف الراء المكسورة - حسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قارب ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادر^(١) ربا فتى : وترك الإمالة أحسن ؛ لقرب المستعلية من الألف ، وتراخى الراء عنها ؛ ويُشدد هذا البيت على الإمالة ، والنصب أحسن لما ذكرت لك وهو :

عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر
بمنهيه جوني الرباب مكوب^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يزيد بها إضاحا .. فلم يميلوا ، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك إقيت على نصب الألفات .. وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعال ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعالا ، فغلبت هنا فنصبت .

وأما في الجر فتميل الألف ، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران .. » وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « وأعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مررت بقادر بنصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى .. وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وإن كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتي قريباً في المنتصب شاهداً على ذلك أيضاً كما استشهد به في الكلام ج ٢ ص ٢٤٤ . المنتهم : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوّه . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المصنف إلى سماعة ابن أشول النعماني .

ولهذبة قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحري ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن ميمش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختيار إمالة الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافريا ففى - فالإمالة حسنة ، وليس كحُسْنِها فى الكافرين ؛ لأنَّ الكسر فى الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ، وليست الكسرة بلازمة للراء إلّا فى الخفض ، وهى/ فى الجماعة تلزم فى الخفض والنصب والوقف والإدراج ، ولا تكون فى الكافر فى الوقف (١) .

فإن قلت : جاعى الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فأمّا الإمالة فمن جهة كسرة الفاء .

وأما النَّصْبُ فإنَّ الراء بعدها كحرفين مضمومين ، وكذلك هى فى النَّصْبِ إذا قلت : رأيت الكافريا ففى .

ولو قلت : فلان بايَظ. يدَه ، أو ناعق يا ففى - لم تصلح الإمالة من أجلِ المستعليين ؛ لأنَّ الراء - وإن كان قبلها التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأنَّها فى الحقيقة فى وزن حرف .

• • •

واعلم أنَّ بنى نعيم يختارون فيما كان على وزن (فعَالٍ) (٢) من المؤنث إذا سُمى به أن يكون بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ومررت بحذامُ يا ففى ، ورأيت حذامَ . وأهل الحجاز يقولون : هذه حذامِ ، ومررت بحذامِ . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

فلذا كان اسم من هذه الأسماء / فى آخره الراء اختارت بنو نعيم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا الألف ؛ لأنَّ إجناحتها أخفُّ عليهم ، ولا سبيلَ إليه إلّا أن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت الكافرين ، والكافر . وهى النابز . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية ، لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف فى الرفع والنصب ، وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم يمنع فى القاف وأخواتها ، وأمالوا فى الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شئ ، وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سبأى حديث (فعال) مفصلا فى هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارٍ فاعلم ، وطلعت حضار - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافقي . ويُشَدُّون هذا البيت للفرزدق :

مَنْ مَاتَرِدْ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدْ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَ (٢)

ومنهم من يمضي على لغته في الراء ، كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنْوَةً وَبَارُ (٣)

والقوافي مرفوعة .

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلَهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفِ يَاءٌ . وذلك قولك : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتُ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ في الوقف من أَجْلِ الْيَاءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلَتْ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانُهَا التَّنْوِينُ . ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لَكَانَتِ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

(١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الإبل .

(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك . اذيهيم : تصغير ادهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذي يطلب الماء . التجوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالعور الذي لا يسقى . استشهد بالبيت ابن هشام في المغني ج ١ ص ٩٠ على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي (ترد - وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقتترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

وروي في المغني : متى تردن وانظر الدماميني ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطي ص ٩٩ . ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور - سفر) .

(٣) نرجيء الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فامالوا الياء حيث قربت من الالف ، ولهذا قالوا : بيني وبينها » .

وقال في ص ٢٦٣ : « ومن قال : رايت بدا ، قال : رايت زينا (بكسر الزاي) . فقوله : ينأ ، بمنزلة بدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة في قولك : رايت عنبا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ « وقالوا : النفران حيث كسرت أول الحرف ، وكانت الألف بعد ما هو من نفس الحرف ، فثبته بما بيني على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : يرقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعلية » .

فإن كان مكان الراء حرف من المستعلية / لم تصلح الإمامة ؛ لأنَّ المستعلى أقرب إلى الألف
 وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملت من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حسنا
 علمك بأنَّ النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكْرَمَان - لم تحسن الإمامة ؛
 لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حسنت وهى بعيدة ؛ لأنَّ النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛
 كما أنَّك لو قلت : رأيت عنياً لم تكن إمامة ؛ لأنَّه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذى فى الراء ؛ لأنَّ الحركة تلحق فى الوصل .

فإن قلت : وعِدَّ الكافرون النار ، أو قلت : أحرقت النار - لم تكن إمامة لما ذكرت لك (٢) .

فأما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمامة ؛ لأنَّه لاشئ يوجبها ، ثم قالوا فى الاسم
 الحجاج فإنما أمالوا للفضل بين المعرفة والنكرة ؛ والاسم والنعت ؛ لأنَّ الإمامة أكثر ، وليس
 بالحسن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورايت
 الكافرين .. واما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان
 اسما لرجل ، وذلك لانه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الأكثر ، لان الإمامة أكثر فى كلامهم ،
 وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة يجرونه على القياس .. » .

هذا باب

ما يُسمَّى / وَيُنْصَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَالْحُرُوفِ

إِعلم أَنَّهُم قالوا : ذا عبد الله . وهذا عبدُ الله^(١) ، وقالوا في التهجِّي : بَاءٌ ، وناءٌ ، وراءٌ ؛
لِيدلُّوا على أَنَّها أَسْمَاءُ^(٢) .

فلو أُلزِمَت النصبُ لا لُبِسَتْ بالحروف ؛ لِأَنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمامةُ
فإن قلت : فهلَّا فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسمٌ لمضارعِها للحروف^(٣) ؛ لِأَنَّها لا تكون
اسماً إلَّا بصلة ، وإلَّا في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعةً للحروف التي هي للاستفهام
والجزاء .

فأما في النفي فهي حرفٌ وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك (فِيمَا نَقْضِيهِمْ مِّثْقَلَهُمْ)^(٤)
ونحوه .

فأما (إمَّا) ، و (حتَّى) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمامةَ فيه خطأ^(٥) .
ولكن (متى) تُسمَّى ؛ لِأَنَّها اسمٌ ، وإنَّما هي من أَسْمَاءِ الزمان ، ولا يستفهم بها إلَّا عن وقت^(٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذهاً املت الالف ... » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : ياوتا في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لعني آخر » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تكن تمكن (ذا) ،
ولأنها لم تتم اسماً إلا بصلة مع أنها لم تكن تمكن المبهمة فرقوا بين المبهمين اذ كان ذا
حالهما » .

(٤) النسبة : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسماً » . وقال أيضاً :
« ومما لا يميلون الفه (حتَّى) و (إمَّا) و (لا) فرقوا بينها وبين الفات الأسماء ، نحو : حبلى
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلاً أو امرأة جازت فيها الإمامة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (أنى) ، لأن (أنى) تكون مثل (أين)
و (أين) كخلفك ، وإنما هو اسم صار ظرفاً ، فقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فَلِإِمَالَتِهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تقول : عَسَيْتَ ؛ كَمَا تقول : رَمَى وَرَمَيْتَ .

فَأَمَّا (على) ، (وإلى) فلا تصلح لإمالتها ؛ لِأَنَّ (على) من علوت ، وهى اسم ، يدلُّك على ذلك قولهم : جثت مِنْ عليه ، أَى : من فوقه .

قال الشاعر :

رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَرَفَعًا (١) / غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا

وقال الآخر :

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا / تَصِلُ وَعَنْ قَبْضِ بَيْتَاءِ مَجْهَلِي (٢)

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على ان استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على انه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور الى ان استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال ابو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما — يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمية بدخول من عليها — فقول انها معربة اذ ذاك ، وقيل : مبنية .
غدت من عليه : قال التالى : غدا بمعنى صار ، اى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .
وعن ابي حاتم انه قال للاصمعي كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتجميل والعرب تقسول : بكر الى المشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظم من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة ايام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة ايام انما هذا للايل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول ابي حاتم ، ولأجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظموها) احسن ، واصح معنى ، والظم بالكسر ، ما بين الشربين والوردين .

تفضل : اى يسمع لاحسانها صليل من ييس العطش .
القبض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الاعلى ، ويقال له الفرقى ايضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .
يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمها ، واراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتعود اليه مرعبة ، لانها كانت تحضنه .

= روى البيت ببذاء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاقتضاب ص ٤٢٨ .

وروى بزيراء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجوالقى : ومن روى بزيراء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا أن يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى بزيراء مجهل مضافا لكان جائزا ..

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : بزيراء الهمزة لللاحق ، ولفة هذيل يفتح الزاى كالقلقال . ومن روى بزيراء أضافه الى مجهل وقد حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنت ص ١٣٤ : همزة بزيراء لللاحق .

وفى الخزانة : أجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على أن تكون الفها للتانيث ، واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة للعلمية والتانيث ...

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاقتضاب ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل) ومعجم المقاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح أدب الكاتب للجوالقى ص ٣٤٩ .

هذا باب

كم

إِعلمُ أن (كَمْ) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فَمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّن . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أَى موضع كذا أو فى موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فإنما معناه : لَوَقت كذا أم وقت كذا ؟ إِلَّا أَنَّهُ يجوز لك فى (كَمْ) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ عَرَضًا لِمَا مُنِعَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وأما (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إِلَّا أن يضطرَّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرَّ :

عَلَى أَنَّى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْمُهْجِرِ حَوْلًا كَمِيَلًا (٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « إعلم أن (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهى تكون فى الموضعين اسما .. »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت فى (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عرضا من التمكن فى الكلام ، لأنها لا تكون إلا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل أنانى ، ولا تقول : أنانى كم رجل ، ولو قال : أناك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا فى الكلام . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجاء والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَذِيلًا

التكميل : الكامل . العجول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها يذبح أو موت أو هبة ،

وقيل : الناقة التى أقت ولدها قبل أن يتم بشهر أو بشهرين .

ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفرائض رفاي (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكان التقدير : كم دانقا درهم لك .
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ، لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .
فلماذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ ، لأن التقدير : بكم من ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟
وتقول : على كم جذعا بيتك مبنى ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ،
وجعلت (المبنى) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا . قال : على كم جذعا بيتك
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل (على كم) ظرفا للبيت ، لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا
بيتك ؟ لاكتفى ، كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رطل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ، كما تقول : بعبد الله زيد
مأخوذ ، لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قُبُح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم)
من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا
على الأخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاححت حمامة - رقت .
نفسى ، فذكرتك . وخبر (اننى) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزائن ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعين ج ٤
ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .
(٢) فى سبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فلأذا قلت : كم جرييا أرضك ؟ فارضك مرتفعة بكم ،
لانها مبتدأة ، والأرض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لانه ليس بمعنى على مبتدأ ولا مبتدا
ولا وصف ، فكانت قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجمل
(غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجمل لك صفة لهم » .

رجل (١) ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
وليس إضمار (مِنْ) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد (٢)
وما ذكرت لك حجة من أجازته . فهذه (كَمْ) التي تكون للاستفهام .

...

فأما (كَمْ) التي تقع خبرا فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و (رب) حرفٌ وذلك
قولك : كم رجلٍ قد رأيته أفضل من زيد . إن جعلت (قد رأيته) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيته)
من نعمت الرجل قلت : أفضل من زيد / رفعت (أفضل) ؛ لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛
لأن (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُب رجل أفضل منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و (كم)
لا تكون إلا اسما (٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ
ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيته - فهي مفعولة (٤) ، وكذلك لو قلت :
كم رجلٍ قد رأيته لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لتُعْلَلِ الفِعْلُ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم
رجلٍ قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ « وسألته عن : على كم جدد بيتك مبنى ، فقال : القياس
التضبط ، وهو قول عامة الناس . فاما الذين جروا فانهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها
ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك الله لا افعل .. »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا
عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ « واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأنجز الدرهم ، لان
التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا أنك اقوى من كم أنك رجلا ، و (كم) ههنا فاعلة ،
وكم رجلا ضربت اقوى من كم ضربت رجلا و (كم) ههنا مفعولة . »

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي ، لان الفاعل لا يتقدم على فعله
عندهما (قكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوي .

واعلم أنَّ هذا البيت يُنشد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبُّ عَمَّة .

وإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كَمْ عَمَّةٌ أوقعت (كَمْ) على الزمان فقلت : كَمْ يوما عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَةٌ قد حلبت

عَلَى عِشَارِي ، وكَمْ مرةً ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لأنَّ التمييز يقع واحدُه في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رَبُّ) ؛ لأنَّك

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : في ص ٢٥٣ ذكره لأعراب البيت
بمده وفي ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كَمْ) الخبرية تشبيها
بالاستفهامية .

وتوجيه الأعراب على الروايات الثلاث كما يأتي :

(١) نصب عمة وخالة على أن (كَمْ) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كَمْ) الخبرية
كما ذكر سيبويه .

والبرد يرى أن (كَمْ) استفهامية في البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على
معناه الحقيقي ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرني عن
عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري ، فقد ذهب عنى عددها . و (كَمْ) مبتدأ خبرها
جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كَمْ .

(ب) جر عمة وخالة على أن (كَمْ) خبرية ، وهى مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما
ذكرنا في رواية النصب .

(ج) رفع عمة وخالة على الابتداء و(كَمْ) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف .
والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كَمْ حلبة
بجر حلبة على أن كَمْ خبرية وينصب حلبة على أن كَمْ استفهامية ويقدر كذلك كَمْ مرة بالجر
وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع ، لأنهما تفيدان أن لجرير عمات
وخالات أجيرات ممتنات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عمة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشاره في
أوقات كثيرة .

وفي التقاض ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل في القدم قليل
وفي الخزانة : قال ابن الأعرابي : الأفدع : الذي يمشى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشاء ،
الناقة التى مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما
يقال : باع القاضى عليه داره ، يريد : خدمتنى على كره منى ، لأننى لم أكن راضيا بذلك لخسنتن
ولؤمهن ، وحذف صفة عمة وهى فدعاء للكرها فى صفة خالة .

إذا قلت : رَبُّ رجلٍ رأيته لم تَعْرِ واحداً ، وإذا قلت : كم رجلاً عندك ؟ فإنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك ؟ فإنما تَعْرِى : كم دانقاً هذا الدرهم الذى أسألك عنه ؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُهُ بعينه ؛ لأنه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعفٍ صاحبك ؟ إنما تريد : كم مرة جاعفٍ صاحبك .

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والى فى معنى (رب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فإن فى هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التى للخبر لَمَّا ضارعت (رَبُّ) فى معناها اخبر فيها تركُّ التَّنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلتها بعد (رَبُّ) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

= والبيت من قصيدة طويلة للغززدق فى هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزائنة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .

(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .
ونستطيع أن نتعرف القول الثانى مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفرداً منصوباً .

فى اسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوباً وفى الخبر مجروراً ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفى الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جاءت فى الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها فى الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت فى الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها فى الاستفهام منصوباً .

وأما فى الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجروراً فى الخبر ، لانها تقيضة (رب) « .

وفى كتاب سيوبه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٢ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ، كما أنَّ المضاف إليه إنما خُصَّ بالخفض ؛
لأنَّه على / معنى اللام .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامٌ زيدٌ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون
منوثة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أنَّ الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون
بينها وبين المستفهم بها فصل^(١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيءٍ اختير التنوين^(٢) ؛ لأنَّ الخافض لا يعمل فيها
فصلٌ منه ، والناصبُ والرافعُ يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يومَ الجمعة رجلا
قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيته ، ويُختار النصب في قوله :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنْ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « واعلم أنَّ ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ،
كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع
في جميع ما علمت فيه (رب) إلا أنها تنصب ، لأنها منوثة ، ومعناها منوثة وغير منوثة سواء .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه
السكوت أو لم يستغن ، فأحملة على لغة الذين يعملونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل
بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون
يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . . » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ،
وأجاز في (فضلاً) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفاً على هذا فقال :
« وإن شاء رفع ، فجعل (كم) المراتلتي ناله فيها الفصل فارتفع (الفضل) بنالتي ،
كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهى المراتلتي أتاه فيها ، وليس
زيد من المراتل » .

(ومنه) : متعلق بنالتي . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالتي ، والعدم بمعنى الفقر
والاحتياج .
(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنالتي ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .

أى ، لم يكن لى حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في
الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الأعلم : يروى : أجتمل
بالجيم المعجمة ، أى أجمع العظام لأخرج ودكها ، وأتعمل به .

الاقتار : مصدر اقتار الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفى ، قال ابن الحاجب
في أماليه : لا يصح تعلق (من الاقتار) باحتمل لفساد المعنى ، إذا الاحتمال لم يكن من أجل
اقتار ، فيخصصه بالنفى ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد الى شيء يصح أن يكون معطلاً بمثل
ذلك ، ثم ينفيه مخصصاً له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في
البر ، فينفي المجيء المقيد بعلة الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفى المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يترض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من). وهذا بعيد؛ لأن الخافض لا يضم؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكدًا^(١). ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر. وذلك قوله:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَصَّعَهُ^(٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم. أما لو قال: ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليقًا لكلفتك، فانه لا يصح أن يكون (للتخفيف) علة للتكليف، وإنما علة به نفي التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو أنه إذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتًا في نفسه، ثم يتعلق النفي به، وإذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق، ولا ينتفى مطلقًا، إذ لم ينهه إلا مقيدًا. ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار باحتمال، ويمتنع أيضًا تعلقه بأكاد إذ لا يتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار، لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمال، فوجب أن يكون متعلقًا بالنفي إذ هو المسبب في المعنى، لأن المعنى: انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار...

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعينى ج ٤ ص ٤٩٤.

(١) انظر الجزء الثاني ص ٣٣٦، ٣٤٨.

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام: الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب والجر في مقرف: فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفًا، ويكون لتكثير المرات، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير: كم مرة مقرف نال العلا.

والنصب على التمييز، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر.

وأما الجر فعلى أنه إجازة الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجوده.

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٩٢: «أما ما احتج به الكوفيون من قوله:

(كم) وجود مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين:

أحدهما: أن الرواية الصحيحة: مقرف بالرفع بالابتداء، وما بعدها الخبر، وهو قوله:

نال العلا.

والثاني: أن هذا جاء في الشعر شاذًا، فلا يكون فيه حجة.»

المقرف: النذل اللئيم الأب. يريد قد برقع اللئيم بجوده، ويتضع الكريم الأب ببخله.

بجود: متعلق بنال، والباء سببية، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جسر وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة.

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لانس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كزيم

ورويت لأبي الاسود الدؤلي (الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعينى ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤).

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّيْبِعةِ مَاجِدٍ نَفْعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ قَاتَنِي بَطْلٌ كَوِيٌّ وَيَا بَرِّ فِتْيَةٍ سَمَحٍ مَضُومٍ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها ممّا لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنّ اليوم زيدا منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إنّ) لم يقع إلى جانبها إلا معمولاً فيه . ولولا أنّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفاً منصوباً ؛ لأنّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلّ معدود .

وتقول : كم رجلاً جاعك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فتنصبها ؛ لأنّها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلّ مُمَبِّهٍ .

ولو قلت : كم يوماً لقيت فيه زيدا ؟ لكانت (كم) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوماً لقيت فيها زيدا ؟ إلا أنّ (كَمْ) في هذا الموضع استفهام / . فهي في أنّها اسم وأنّها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الديبعية : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني إلى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فإن القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وإنما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقذني الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل في المسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المتضبط كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف أول الودت المجموع) ومعه العصب (تسكين الخامس) وإذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتين سمى قصفاً ، وتحول الصيغة إلى مفعولين (انظر حاشية الدمشقي الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب إلى قائل في سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافي .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيْنَ) ، و(مَتَى) ، و(كَيْفَ) وإن كانت المعاني مختلفة ؛
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصةً حيث وقعت : من خبر ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أَيْنَ) للمكان ، و(مَتَى) للزمان ، و(كَيْفَ) للحال ، و(كَمْ) للعدد ، فهي داخلة على جميع
هذا إذا سألت عن عددٍ نوع منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) مرض سيبويه لبيان اعراب كم في انها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،
ج ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا
بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة؛ لأنها تميز، و (ستة) خبر (كم)، و (ثلاثان) بدل من (كم) (١).

فالتقدير: أى شيء من العدد ستة إلا ثلاثان؟

ولو قلت: كم لك درهم؟ وأنت تريد: كم دائقا درهم؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا، ولم ترد به إلا واحدا.

ولو قلت: كم لك درهما؟ لكان (لك) خبرا، وكان الدرهم في موضع جماعة /، لأنك تريد: كم من درهم لك؟

٣
٥٥

(١) في الاشياء والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧: ذكر ما افرق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتى:

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حدة اعراب (كم) من رفع أو نصب أو جر، لانه بدل منها، لان الاستفهام يبدل منه، ويستفاد من (الا) معنى التحقير والتقليل، نحو: كم عطاءك الا الفان، وكم أعطيتنى الا الفين، وبكم أخذت ثوبك الا درهم، وكم مالك درهما الا عشرون، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من (كم)، لا بهامها، لارادة ايضاحها بالبدل، ولا فادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك: هل الدنيا الاشياء فان، اى: ما الدنيا.

واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب، لانه استثناء من موجب، ولا يجوز البدل فى الموجب فيقال: كم غلمان جاعونى الا زيدا ».

البسيط: لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطى فى الاشياء ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس فى عدة مجلدات وقال فى فهرس بغية الوعاة: لم أقف له على ترجمة. وعرف به ابو حيان فى البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال: وقال بعض اصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين ابو عبد الله محمد بن على الاشبيلي ويعرف بابن العليج وكان ممن اقام باليمن وصنف بها. وصرح ابن عقيل باسمه فى مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ واخطأ الشمنى فى قوله: صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢.

وتقول : كم دنانير عندك ؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ؛ كما لا تقول : إلا عشرون درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم ^(١)

فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمان قد رأيت ، وكم أثواب قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة (رُب) وهما يقعان على الجماعة ، ووقعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتها (رُب) ؛ وتشبه من العدد مائة درهم ، وألف درهم .

...

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر ، لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا ، موافقة لها في المعنى ^(٢) . تقول : كم رجلي قد رأيت أفضل منك ، و (رُب) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت عليه مابعد ؛ نحو : رُب رجل في الدار ، ورُب رجل قد كَلَّمته . فهذا معناها .

...

ولو قلت : كم رجلي قد أتاني لا رجُل ، ولا رجُلان - كان جيِّداً ، لأنك تعطف على (كم) ^(٣) ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب) ؛ لأنها حرف : فأمَّا قوله :

(١) تصحيح السيرافي .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ : ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثيابا لك إلا على وجه لك مائة بيضا ، عليك راقود خلا ، فإن اردت هذا المعنى قلت : كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ : وأعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُب) ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم و (رُب) غير اسم بمنزلة (من) ، والدليل عليه : أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك . تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ : «وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجُلان ، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) » كأنك قلت : لا رجل أتاني ولا رجُلان ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لأن (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي تقع في الخبر . فاما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين .

وفي الأشباه والتظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ : « وأن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال : كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا القدر بل أكثر منه ، ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة ، لأن (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، ولم يثبت شيء في الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ . وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٍ (١)

/ فعلٌ إضمار (هو) . لا يكون إلّا على ذلك . فهذا إنشاء بعضهم : وأكثرهم يُنشده :

وَبَعْضُ قَتْلِ عَارٍ

فلما قوله : كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون مِنْ رجل ؛ فلأنّ ذلك لأنّ (كم) استفهام ، والاستفهام يدخل فيها وقع عليه (من) تأكيداً وإعلاماً أنّه واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أتاك من أحد ؟ كما تقول في النقي : ما أتاني مِنْ رجل . ولو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاني رجل - لجاز أن تعني واحداً ؛ والدليل على ذلك وقوعُ المعرفة في هذا الموضع : نحو : ما أتاني زيد . وهل أتاكَ زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنّما هو عشرون من الدراهم ؛ لأنّ (عشرون) وما أشبهه اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد : فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدلّ على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع في (كم) الاستفهام وأنّها تقع سؤالاً عن واحد ؛ كما تقع سؤالاً عن جمع ؛ ولا تخصّ عدداً دون عدد لإيهامها . ولأنّها لو خصّت لم تكن استفهاماً ؛ لأنّها كانت تكون معلومة عند السائل - دخلت (من) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنّها في العدد / والإيهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب قتل عار) على أضمّار هو عار ، وأنشده المازني : (وبعض قتل عار) وهو الوجه .

استدل الأخفش والكوفيون على اسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .

والجمهور على أن (رب) حرف جرّ شبيه بالزائد و (قتل) المجرور في موضع رفع مبتدأ و (عار) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف .

ومن جعل رب حرف جرّ زائدا لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب من معنى التكثير هو المخصص لابتنائية قتل .

والبيت من أبيات لثابت بن قطنه روى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (الخزائن ج ٤) ٣٠١ السيوطي ص ٣٢ . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والأغاني ج ١ ص ٢٧٩) ومهذّب الأغاني ج ٣ ص ١٢٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ - ٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) في مميزهما ، أما في الخبرية فكثير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرية) وذلك لموافقته جراً للمميز المضاف إليه (كم) .

واعلم أنَّ كلَّ تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإنَّ (مِنْ) لا تدخله إذا كان مفرداً ، لأنَّك لو أدخلتها لوجب الجمع ؛ وذلك قولك : عشرون درهماً ، ومائة درهم ، وكلُّ رجل جاعلٌ فله درهمٌ ، وهو خير منك عبداً ، وأقرُّ منك دابةً ، وعندى مِثلُ قَدَحٍ عسلاً ، وعلى التمرة مثلاً زُبداً .
إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من العُلَمان . وعليها مثلاً من الزُّبد .
فإن كان فيها ذكر الأوَّل دخلت (مِنْ) في المخصوص فقلت : ويحه رجلاً ، ويحه من رجل :
ولله درُّه فارساً ، ومن فارس ، وحسبك به رجلاً ، ومن رجل (١) .
ولا يكون هذا في المضمر الذي يُقدَّم على شريطة التفسير ، لأنَّه مجمل : نحو : ربه رجلاً
قد رأيته ، ونِعَم رجلاً عبدُ الله ، وقد مضى بابها مُفسراً (٢) .

= وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم اشر عليه مجروراً بمن في نظم ولا نشر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته ؟ .
ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سئل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليهاام فصل عنها ، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » .
وأجاز الزمخشري أن تكون (كم) في الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه أبو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لأن جعلها خبرية هو اقتطاع للجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لأنه يصير المعنى : سئل بنى اسرائيل وما ذكر المسئول عنه ، ثم قال : كثيراً من الآيات آتيناهم ؛ فيصير هذا الكلام مفتلاً مما قبله ، لأن جملة (كم آتيناهم) صار خبراً صرفاً لا يتعلق به (سئل) وأنت ترى معنى الكلام ومصوب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون الا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية الى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسئل ٠٠ »
وكم استفهامية عند العكبري ايضاً ج ١ ص ٥١ وانظر المعنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والشمني ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ .
واقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية في القرآن الا مجروراً بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه أن (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلي هذا .

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .
وذلك قولك : ويحه رجلاً ، ولله درُّه رجلاً ، وحسبك به رجلاً وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله درُّه من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها في (كم) تؤكداً ٠٠ » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .
- (٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثاني ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كائن) هنا وتحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن (كذا) ايضاً .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعالَ المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير : مُجْتَمِعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل : وقد تكون إيجابيا ، ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله .

إِعلم (أَنَّهُ) لا بدَّ لها من فاعل ؛ لَأَنَّهُ لا / يكون فِعْلٌ إلَّا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لَأَنَّها لمقاربتة . والمصدر اسم الفِعْل (١) . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق : وعَسَيْتُ أن أقوم ، أى : دَنَوْتُ من ذلك : وقاربته بالنية (٢) . و (أن أقوم) في معنى القيام .

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربته ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل » . قول المبرد هنا وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربته .. كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله : لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خير ، كما أنه ههنا خبر .. » . فقد اتفقا في الإعراب وفي تفسير المعنى أيضا .

وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترن بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم - مفعول به . ويقول ابن هشام في موضع آخر : مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا .

في المفتى ج ١ ص ٢٦-٢٧ « واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم : فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وإن معنى عسيت أن تفعل : قاربته أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك عن سيبويه وإن المعنى دنوت من أن تفعل ، أو قاربته أن تفعل » .

وفي المفتى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ « وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : عسى زيد أن يقوم ، واختلف في إعرابه على أقوال :

أحدها : وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم

والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد » .

ولا تقل : عسيت القيام^(١) ، وإنما ذلك لأنَّ القيام مصدر ، لا دليل فيه يَخُصُّ وقتنا من وقت ، و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ذمَّ لم يقع القيام بَعْدَهَا ، ووقع المستقبل . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)^(٢) وقال : (فَعَسَى أَوْلَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)^(٣)

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنَّه دالٌّ عليه^(٤) . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فافعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسمها لها ، وتنصب الخبر خبرا لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بان . اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه يدل من الاول ... وزعم المبرد انه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجنة » .

والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها ، فالرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال يقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك اطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا فقد عير بذلك في باب كان أيضا . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتمدى الى مفعول .

كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاختصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسوا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حيثنة في موضح الاسم المنصوب » . وانظر ص ٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : (عَسَى الْفُؤَيْرُ أَبُوسَا) (٢) فلأنما كان التقدير : عسى الفؤير أن يكون أبوسا ، لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل / مجردا ، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب ، لأن (عسى) فعل ، واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها ، ألا ترى أنك تقول : كان زيد ينطلق . فموضعه نصب . فإن قلت : منطلقا لم يكن إلا نصبا .

فإنما قولهم : عسى أن يقوم زيد . وعسى أن يقوم أبواك . وعسى أن تقوم جواريك فقولك : (أن يقوم) رفع ، لأنه فاعل عسى (٣) . فعسى فعل مجازها ما ذكرت لك .

• • •

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .

الكرْب : الهم ، وروى أمسيبت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون إنما يزونه بالضم ، والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .
واسم يكون : مستتر والخبر جملة (وراء فرج) ، ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلا تاما والجملة حالية .
ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لأفعال المقاربة لا يكون الا ضميرا راجعا لاسمها .

والبيت من قصيدة لشدبة بن خشرم قالها في الحبس .
انظر الخزائن ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأمالى القالى ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الآمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعينى ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطى ص ١٥٢ .
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وإنما يجوز في النشر على أقله . وجعله الإعلم من الضرورة .
وفى التكمال ج ٢ ص ٢٤٢ : عسى الأجود فيها أن تستعمل بأن ويجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد .

(٢) هذا المثل ما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .

وفى مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧ : الفؤير : تصغير غار ، والأبوس . جمع بؤس وهو الشدة .
وأصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزبراء - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالفؤير على طريقة - : عسى الفؤير أبوسا ، أى لعل الشر ياتيكم من قبل الفسار . . .

يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

وقال الأصمعي : أصله : أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم ، أو اتاهم فيه عدو ، فقتلهم .

فسار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر

وانظر الخزائن ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومجمع البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ : وتقول : عسى أن تفصل ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى أن تفعلوا ، وعسى محمولة عليها (أن) كما تقول : دنا أن يفعلوا . .

فَأَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيهِ : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعْلُ) مَعَ الْمَضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وَعَسَانِي - فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ يَنْتَبِي : قَدْ أَتَى إِنْكَا يَا أَبَيَّ عِلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وَكَيْفَ نَوْنُهُ عَسَى لِلْوَاحِدِ وَالْجَمِيعِ وَالْمَوْثُ تَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : عَسَى ،
وَعَسَا ، وَعَسُوا ، وَعَسَتْ ، وَعَسْنَا ، وَعَسَيْنَ . فَمَنْ قَالَ ذَلِكَ كَانَتْ (أَنْ) فِيهِنَّ بِمَنْزِلَتِهَا فِي
عَسَيْتَ فِي أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ .

مِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْمَبْرَدَ اقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عَسَى تَامَةٌ وَلَوْ جَعَلْتَ نَاقِصَةً كَانِ الْإِسْمُ
الرَّفُوعُ بَعْدَ الْفِعْلِ اسْمًا لَهَا وَفَاعِلُ الْفِعْلِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَظْهَرُ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ .
وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٨٢ وَالِدِمَامِينِي عَلَى الْمَعْنَى ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .
(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٣٨٨ عَلَى أَنَّ عَسَى هُنَا مَحْمُولَةٌ عَلَى لَعْلٍ فَالضَّمِيرُ بَعْدَهَا
مَنْصُوبٌ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ فِي ج ٢ ص ٢٩٩ فَقَالَ : سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : يَا أَبَتَا عِلَّكَ أَوْ عَسَاكَ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَجْهُ ذَلِكَ : أَنَّ عَسَى لَمَّا كَانَتْ فِي الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ (لَعْلُ) وَلَعْلُ وَعَسَى طَمَحَ
وَاشْفَاقَ ، فَتَقَارَبَا - أَجْرَى (عَسَى) مَجْرَى (لَعْلُ) إِذْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ ، كَمَا أَنَّ (لَعْلُ) كَذَلِكَ ،
فَوَافَقَتْهَا فِي الْعَمَلِ حَيْثُ أَشْبَهَتْهَا فِي الْمَعْنَى وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ التَّصَرُّفِ . فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا صَارَتْ
بِمَنْزِلَتِهَا لِهَذَا الشَّبَهِ فَمَا الرَّفُوعُ بِهَا ؟ وَهِيَ إِذَا صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ لَعْلٍ تَقْتَضِي مَرْفُوعًا لِمَحَالَةٍ ، لِأَنَّهُ
لَا يَكُونُ الْمَنْصُوبُ فِي هَذَا النَّحْوِ بَلَا مَرْفُوعٌ ؟

قِيلَ : إِنَّ ذَلِكَ الرَّفُوعُ الَّذِي تَقْتَضِيهِ مَحْذُوفٌ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ تَحْذِفْهُ وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ
لَا يَحْذَفُ ، لِأَنَّهُ إِذَا أَشْبَهَتْ (لَعْلُ) جَازَ أَنْ تَحْذِفَ ، كَمَا جَازَ حَذْفُ خَيْرِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مِنْ
حَيْثُ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْأَصْلِ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرَ .

فِي يَا أَبَتَا جَمْعٌ بَيْنَ عَوْضَيْنِ ، فَإِنَّ التَّاءَ عَوْضٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَإِنَّمَا جَازَ الْإِلْفَ دُونَ يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ ، لِأَنَّ التَّاءَ عَوْضٌ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، فَيَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ عَنْهُ بِخِلَافِ الْإِلْفِ ،
فَإِنْ غَابَتْهُ أَنْ يَذْكَرَ عَوْضَانِ وَهُوَ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ .

أَتَى بِمَعْنَى قَرِيبٍ . الْإِنِّي بِكسرِ الْهَمْزَةِ وَالْقَصْرِ : الْوَقْتُ . أَيْ : حَانَ رَحِيلُكَ إِلَى مَنْ
تَلْتَمِسُ مِنْهُ شَيْئًا تَفْقَهُ عَلَيْنَا .

وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ الرَّجْزَ لِرُؤْيَا بْنِ الْعَبَّاسِ وَذَكَرَ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٨١ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا نَسَبَ
إِلَيْهِ . وَبَعْدَهُ :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فَعَلَيْكَ ذَاكَ

انْظُرْ الْخُرَازَنِي ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ . وَالْخَصَالِصُ ج ٢ ص ٩٦ ، وَالسِّيَوطِيُّ ص ١٥١ ،
وَشَوَاهِدُ الشَّافِعِيِّ ص ٢٤٣ وَالْعَيْنِيُّ ج ٤ ص ٢٥٢ ، وَأَمَالِيُّ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
وَشُرُوحُ سَقَطِ الزَّيْدِ ص ٧١٤ .
فِي كُلِّ هَذِهِ الْمَرَاجِعِ (يَا أَبَتَا) بِالْأَلْفِ .

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم ، والفاعل مضمَر . كأنه قال : عساكَ الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث ؛ ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به ؛ وجعل الخبر اسما (٣) على قولهم : (عسى الغُويُرُ / أبُوسا) .

٣
٦٠

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي . وخبر لعل محذوف . والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصلح لها أقول لها : طاعيني لعلني أجد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلني أفعل هذا الذي تدعوني إليه .
والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخزاعة ج ٢ ص ٣٥-٤٤١) ، العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥ .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (أما) .

(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأيا واحدا في نحو عساك ، وعساني . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فاما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .
وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .
قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .

وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث : « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وقال في ص ٦٧ من المطبوع : « لا يكون فعل إلا وله فاعل » .
وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ : « ولم يجوز حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساك وعساني في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسى الغُويُرُ أبُوسا .
وحكى عنه أيضا أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : ليس إلا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو : يا ابتسا علك أو عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .
وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فانصل به .
كما في ضربك زيد ، والاسم إما محذوف كما في قوله : يا ابتسا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا .
وأما المذكور كما في قولك : عساك أن تفعل » .

أقول : إن أراد بحذف الفاعل إضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول ، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل » .

وكذلك قول الأخفش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرُ الرفعِ في (لولاى) . فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كَأنتَ ، ولا أنت كَأنا - بشيء . ولا يجوز هذا ، إنما يتفق ضميرُ النصب . وضميرُ الخفضِ كاستوائهما في التثنية والجمع . وفي حُملِ المخفضِ الذى لايجرى على لفظِ النصب ؛ مثل قولك : مررتُ بَعَمْرَ . استوى فيه الخفضُ ، والنصب . وأدخلتُ الخفضَ على النصب . كما أدخلتُ النصبَ على الخفضِ . فهذان مُتَوَاخِيَان . والرفعُ بائنُ منهما .

وَأَمَّا (لولا) فنذكر أمرها في بابها (٢) إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لعلُّ) تقول : لعلُّ زيداً يقوم . و(لعلُّ) حرف جاء لِمُشَبِّهٍ بالفعل كأنَّ معناه التَّوَقُّعُ لمحبوبٍ أو مكروه (٣) .

وَأَصْلُهُ (علُّ) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلُّ زيداً يأتينا بخير . ولعلُّ عمرٌ يزورنا - فإنَّما مجازٌ هذا الكلام من القائل . أَذْهَ لَايَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ هذا كذا .

والخبر يكون أسماً ؛ لأنها بمنزلة (إنُّ) . ويكون فِعْلاً . وظرفاً ؛ كما يكون في (إنُّ) تقول : لعلُّ زيداً صديقٌ لك . ولعلُّ زيداً في الدار . ولعلُّ زيداً إن أتيته أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاك فإن سببويه يزعم أن (لولا) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدهما الظاهر بالابتداء . فيقال : إذا قلت : لولاك فمسا الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ »
وضميرُ النصب كضميرِ الخفضِ فنقول : انك تقول لنفسك : لولاى ولو كانت منصوبة لكانت الذنون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم النقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لِّلْوَلَاى طَلَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلْعِ النَّبَقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع طاهره فكيف يكون مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟

قال أبو العباس : والذي أقوله : إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنقسم لكننا مؤمنين »

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده «
(٢) تكلم عنها في باب يلى هذا .

(٣) في سببويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد في الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين في (الام) لعل الأولى ص ١٣٥ -

١٣٩ : وقد رجح مذهب الكوفيين في أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أَنْ) أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ ابْتِدَاءً ، وقال الله عز وجل / : (لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) (١) وقال : (فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) (٢) .

فلن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ؛ لِأَنَّ المصدر يدلُّ على الفعل . فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَةٌ عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا (٤)

• • •

ومن هذه الحروف (كاذ) ، وهي للمقاربة ، وهي فعل . تقول : (كاد العروس يكون أميرًا) (٥) ، و (كاد النعام يطير) (٦) .

(١) الطلاق : ١ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بأن انما يكون في الشعر .

وقال في الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد ، قال في ج ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بأن وهو أجدود وبغير (أن) ، كما كان ذلك في (لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريباً) ، و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أجدها »

وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة

قياساً على عسى »

وقال ابن عيش ج ٨ ص ٨٧ وقيه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر اذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وأن والفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وانما ساغ ههنا ، لانها بمعنى عسى ، اذ كان معناها الطمح والاشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن افعل بمنزلة عسيت ان افعل » .

وقال ابن هشام في الفنى ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حبلاً على عسى .. وبحرف التنفيس قليلاً » .

(٧٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا أرجوك ، لأن تلم بك ملمة .

والبيت لمتهم بن نويرة من قصيدة رثى بها اخاه وهي في المفضليات ص ٤٦٥ - ٢٧٠ ، وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ وانظر الخزائن ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط الزند ص ٥٥٧ الى عشرة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أى : كاد يكون ملكاً لعزته في نفسه وأهله .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قول الله عز وجل : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) ^(١) فمعناه - والله أعلم - : لم يرها . ولم يكذب ، أى : لم يذنب من رؤيتها . وكذلك : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) ^(٢) . فلا تذكر خبرها إلا فِعْلاً ^(٣) . لأنها لمقاربة الفعل في ذاته . .

فهى بمنزلة قولك : جَعَلَ يقول . وأَخَذَ يقول . وَكَرَبَ يقول . إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر جاز له فيها ما جاز في (لعل) . قال الشاعر :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَ ^(٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفى كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجـالس ثعلب ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما (كاد) فانهم لا يذكرون فيها (أن) وكذلك : كرب يفعل ، ومعناها واحد . . .

وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بمعنى .

وأجاز الرضي اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .

وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة أحاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب لابن السيد ص ٣٩٦ ، هذا البيت يروى لرؤبة بن المعجاج ولم أجده في ديوان شعره . . . يصف منزلا بلى حتى كاد لا يتبين له أثر ويقال مصح الشيء يمصح ، اذا ذهب وانظر الجواليقي ص ٣٠٤ .

وقبله :

رَبِّعُ عَقَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ انْمَحَى .

قال ابن يعيش قبله :

رَبِّعُ عَقَاهُ الدُّفْرُ طُولًا فَاْمَحَى .

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، ولرؤبة أرجوزة أخرى على هذا الروي ، ديوانه ص ٣٢ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٣٤ :

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ آخِرِ تَنْصَحًا قَدْ كَادَ يَحْضِي قَلْبُهُ أَنْ يَقْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى رباع ، و (من) تعليلية متعلقة بكاد لا ييمصح ، لانه صلة أن .

والبلى : مصدر بلى المنزل : اذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم في الغالب .

الخراتنة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - المعنى ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن يعيش ج ٧ ص ١٢١ والكمال ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أن الاعم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء . وخبره محذوف لما يدل عليه . وذلك قولك : لولا عبد الله لأكرمتك . ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير : لولا عبد الله بالحضرة : أو لسبب كذا لأكرمتك .

فقولك : (لأكرمتك) ، خبر معلق بحديث (لولا) (١) .

و (لولا) حرف يُوجب امتناع الفعل لو وقع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا : إنما هو شيء لم يكن من أجل ما قبله .

و (لولا) إنما هي (لو) و (لا) ، جعلتا شيئا واحدا ، وأوقعتا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى . فصار الشيء في (لو) يجب لو وقع ما قبله . وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء » . وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعبد الله الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان لذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتل كان في زمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام ، كما حذف الكلام من أمالا » .

وفي الانصاف مسألة الخلاف في رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٢٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فلاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : نفي ، فلما ركبوا بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ف (لولا) في الأصل لاتفع إلّا على اسم . و (لَوْ) لاتفع إلّا على فِعْل^(١) . فإن قدمت الاسم نبل الفِعْل فيها كان على فِعْل مُضَمَّر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)^(٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بمعل يفترسه ما بعده . وكذلك .

٣
٦٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخَوَالِي أَرَادُوا نَقِصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَائِينِ مِثْلًا^(٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي)^(٤) إِنَّمَا أراد : لو لطمتني ذات سوارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سوارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ * و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى أن ، نحو : لو أنك ذاهب ، ولولا تبتدا بعدها الاسماء .

و (لو) بمنزلة لولا وإن لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو أنه ذهب لفعلت وقال عز وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ * وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره * وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفترسه المذكور العرنيين : أول الأنف . الميسم : اسم الآلة التي يوسم بها .
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للأنف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن الشجري ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمتني ، ثم قال : أي لو لطمتني رجل .. وحدثنني المازني قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمتني ، ويقبول النحويون لطمتني ..

وزواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتني ..
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧٤ * لو ذات سسوار لطمتني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتني ، والمعنى لو ظلمني من كان كفاؤا لها على ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولأن العرب قلما تلبس الاماء السوار ..

وفي الامير على المعنى ج ١ ص ٢١٢ «أصله لحاتم الطائي . أسر في حى من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصد ناقة ، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في الجساعة ، فنحرها» ، وقال : هذا فصدى ، فظلمته جارية فقال ذلك ... » .
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الأمثال .

لَوْ غَيَّرَكُمُ عِلْقَ الزُّبَيْرِ بِحَبْلِهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)

(فغيركم) يختار فيها النصب؛ لأنَّ سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنَّك جئت لأكرمك ، (٢) وقد مرَّ تفسيره في باب (إنَّ) و(أنَّ) .

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمَر يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام والأمر والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغني ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطي ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجبرير في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمَر يفسره قوله : علق الزبير والنصب في (غير) أشبه ، على اضمار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى أن نحو لو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغني ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب أن وان عن فتح الهمة . وانظر الجزء الثاني ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .

هذا باب

المقصور والممدود

فلما المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١). وذلك نحو : مغزى ، لأنه (مَفْعَل) .
فلما كانت الواو يَعدُّ فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غَزَا ، ورعى
فتقلب (الواو) والياء ألفا . ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبْلها إذا كانت
في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأصل وقبلها فتحة لم تنقلب . وذلك نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب
ألفا ؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان
آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : مُعْطَى ، ومُغْزَى ، لأنه
مَفْعَل . فهو بمنزلة مُخْرَج ومُكْرَم . وكذلك : مُسْتَعْطَى ، ومُسْتَغْزَى ؛ لأنه بمنزلة مُسْتَخْرَج (٢) .
فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

• • •

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فَعَلَ يَفْعَل) ، والفاعل على فَعِل ، وذلك قولك : فِرَق يَفْرِق
فِرَقًا ، وحَلِيز يحلِّز حلزًا . ويَطِر يبطر بطرًا وهو بَطِرٌ ، وحَلِيزٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في القصور والممدود لابن ولاد
ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو
واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب
ولا رفع ولا جر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل
إنما تقع أواخرها بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشترى ، وأشياء ذلك ، لأن معطى
مفعول ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدلك على أنه
منقوص ، وكذلك مشترى إنما هو مفتعل ، وهو مثل مبترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة
الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهم إنما هو مفعول ، وإنما هما بمنزلة مخرج ، ، ، » .

ونظير هذا من الممثل: هوى يهوى هوى ، لأن المصدر يقع على فَعَل ، ألا ترى أنك تقول : الفرق ، والحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هو ، وطوى يطوى طوى وهو طو (١) .

وما كان مصدرا لِفِعْل يفعل الذى الاسم منه أَفْعَل أو فَعْلَان - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أَفْعَل) فهو أَغْنَى / ، لأنك تقول : عني الرجل فهو أَغْنَى . والعَنَى ؛ لأنك تقول : عني الرجل وهو أَغْنَى ، وكذلك القنا من قنا الأنف . لأن الرجل أَقْنَى (٢) .

وأما (فَعْلَان) فنحو الصدى ، والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان ، وطوى فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عَطْشَان ، والمصدر هو العَطَش ، وظمى فهو ظَمَّان والمصدر الظَّمَا ، وعله فهو عَظْهَان . والمصدر العَلَّة (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه فعل ، فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص ، لانه فعل . بذلك على ذلك نظائره من غير الممثل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر من أن أذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل وإذا كان فعل فهو واو او ياء وقعت بعد فتحة وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى . وكريت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو انعاس ، وغوى الصبي يغوى غوى وهو غو وهو النفسى ، .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل يفعل ، وكان الاسم منه على (أَفْعَل) . لأن ذلك في غير بنات الياء والواو إنما يجيء على مثال فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدر : به درر ، وللأشتر : به شتر ، وللأقرع : به قرع ، وللأصلح : به صلح ، وهذا أكثر من أن أحصيه لك .

فهذا يدل على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدل على أنه منقوص ... » .
القنا : أحديداب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنوا (من المتصور والممدود لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب في سيبويه بالياء .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وإذا كان فعل يفعل والاسم (فعلان) فهو أيضا منقوص ، ألا ترى أن نظائره من غير الممثل تكون فعلا وذلك قولك للعطشان : عطش يعطش عطشا وهو عطشان ، وغرث يفرث غرثا وهو غرثان ، وظمى يظمأ ظمأ وهو ظمان ، فكذلك مصدر نظير ذا من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعلان له فعل ، وكان فعلا يفعل ، وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يفرى غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء ،
عله : خبث نفسا .

ونظير الأول: عور فهو أعور، والمصدر العور. وكذلك الحول، والشتر^(١)، والصَّلَع، ونحو ذلك.

• • •

ومن المقصور كل اسم جمعه (أفعال) مما أوله مفتوح، أو مضموم، أو مكسور وذلك نحو قولك: أفتاء، وأرجاء يا فتى؛ لأنَّ الجَمْع إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فَعْلٍ؛ نحو: جَمَل، وأَجْمال، وَقَتَبَ وأَقْتاب، وصَنَمَ وأَصْنام.

فإن كان مكسورا فنحو قولك في معنى: أَمْعاء؛ لأنَّه بمنزلة ضِلَع وأضلاع. وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء يعى^(٢) مقصور.

فأما (ندى) فهو فَعْلٌ، وجمعه الصحيح أُنْداء فاعلم؛ وعلى ذلك قال الشاعر:

/ إذا سَقَطَ الأُنْدَاءُ صِينَتْ، وأُشْعِرَتْ حَبِيرًا ولم تُدْرَجْ عليها المعاوِزُ^(٣)

فأما قول مرة بن مَحْكَانَ.

في ليلةٍ من جُمادى ذاتِ أُنْدِيَةِ ما يُبْصِرُ الكلبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّنْبَا^(٤)

(١) الشتر: انقلاب في جفن العين الأسفل، وهو مصدر فعله من باب فرح.

(٢) عقد ابن ولاد في كتابه المقصور والمدود بابا للمقصور القياسي عنون له بقوله: باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤-١٣٠. ولم يذكر هذا النوع الذي ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه.

(٣) ذكره في الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال: المعاوِز: الثياب التي يتبذل فيها الرجل، وهي دون الثياب التي يتجمل بها واحداها: معوز.

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ «ندى جمعه على القياس أُنْداء كما قال الشماخ

وفي المخصص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير: موشى وأنشد .. البيت.

قال أبو علي: وهو من التحبير.

والبيت من زائبة الشماخ المشهورة في صفة قوس. يريد: أن هذه القوس تغطى بالثياب النفيسة إذا سقطت الأنداء خوفا عليها أن تفسد أوتارها. الديوان ص ٤٣-٥٣، وهو في معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤، وشروح سقط الزند ص ٤١٩، ص ١٥١٤.

(٤) في الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ «ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها في بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن مَحْكَانَ .. البيت فتكسبهم ندى على أُنْدِيَةِ يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فِعال فصار لذلك ندى وأُنْدِيَةِ كقداء وأغدية ..»

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم : هو جمع على غير واحد ، مجازاً الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو :
• علاج ، ومذاكير ، وليالي ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذكر لا يُجْمَعان
على مفاعيل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إنّما أراد جمع نَدَى ، أى : نَدَى القوم الذى يُقِيمون فيه ، فيُضَيِّفون
ويُفَخَّرُونَ ؛ كما قال الشاعر :

بَيَمانٍ يَوْمُ مَقاماتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْداءِ تَأْوِيبُ (١)
فإنّما تستدلُّ على المقصور بنظائره .

* * *

= وقال فى ص ٢٣٧ « وأجاز أبو الحسن أن يكون كسر ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم
كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفى المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعا
لممدود فتقدّره انه جمع على فعال كانه ندى ونداء كقولهم فى جبل : جبال وفى جمل جمال
ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي فى الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل :
انه جمع الجمع كانه جمع ندى على نداء مثل جمل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعله وهذا بعيد
فى القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من ابنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع
ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك أنه فى معنى الرذاذ
والرشاش وهما يجمعان على أفعله » .

وقال النيفادى فى شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد
يمنع ويكون معناه فى ليلة من ليالى الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الاشراف والأغنياء لأطعام
الفقراء .. »

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .

قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر فى زمن جمود
الماء ، ثم انتقل بالاهلة ، وبقي الاسم عليه وإن كان فى الصيف والقيظ .

وقال ابن الأنبارى : أسماء الشهور كلها مذكرة الا جمادى .

الطنب : الحبل الذى تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرّة بن محكان فى الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها فى

الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الاول فى قصيدة هيبيرة بن أبى وهب يوم أحد .

انظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ،

وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعينى
ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنبارى
ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما فى المجالس خطيبا ، ويوم سير الى الأعداء .

والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

=

ومن المقصور ما كان جَمْعاً لَفْعَلَة أو فُعْلَة ؛ نحو : رُقِيَة ورُقَى : وَلِيْحَة وَلِيْحَى . ورِشْوَة ورُشَى ، ومُدْبِيَة ومُدَى . وقد قالوا : مِدْبِيَة ومُدَى ؛ لأنَّ نظيره من غير المعتل : كِشْرَة وكِشَر ، وقِطْعَة وقِطَع ، وظَلْمَة وظَلَم . فإنَّما تستدلُّ على المقصور بهذا وما أَشْبَهه (١) .

* * *

ومن المقصور كلُّ ما كان مُؤَنَّثاً لَفْعَلَان ؛ نحو : غَضِبَان / ، وعِطْشَان ، وسِكْرَان ؛ لأنَّ مؤنَّثه سِكْرَى ، وغَضْبَى ، وعِطْشَى (٢) .

* * *

ومنه ما كان جَمْعاً لَفْعَلَى ؛ لأنَّه يَقَعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصْبَا والقُصَى .

* * *

ومنه ما كان مُؤَنَّثاً في (أَفْعَل) الذي معه مِنْ كَذَا ؛ لأنَّه يكون على مثال (فُعَلَى) . وذلك

= والأندية : الأفنية ، والندى والنادى : المجلس .

وتأويب : صفة سير ، وهو السرعة في السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .
والبيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة في المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفي شرحها للأنباري ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفي رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزائنة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) في المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعاً لفعل بـ كسر الفاء أو لفعل بضمها فهو منقوص ؛ كقولك : عروة وعرى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفرية وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من دوات الواو فانك تضم في الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله في الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الاول ، كما كان الواحد

فاما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها في الجمع على مجراها في الواحد ، فان كان مكسور الاول كبرت الاول في الجمع ، وان كان مضموما ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبى وزبى .
والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الإعراف ، وقد حكى الضم في هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك « .
وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدا فعل (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهي مقصورة ، نحو : عروة وعرى ، وفرية وفرى » .

(٢) في المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ . وما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبي وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى « .

قولك : هذا الأكبر ، وهذه الكُبْرَى ، والأصغر والصُغْرَى ، والأول والأُولَى ؛ لأنَّك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

ومن المقصور ما لا يقال له : قُصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمَ لكذا ، وقُدَّالَ لكذا (١) . ولكنَّكَ تَسْتَدِلُّ على قُصْرِهِ بما هو على خِلَافِهِ بنحو ما ذكرناه .

فأما الممدود فإِنَّه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتانيث فتبدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنَّه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ مِنْ حذفٍ أو تحريك ؛ لثَلَا يَلْتَقِي ساكنان ، فالحذف لو وَقَعَ ها هنا لعاد الممدود مقصورا ، فحرَّكَ لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنَّث ، فهمزته أصليَّةٌ أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَنِيَتْه على (فَعَالٍ) ؛ نحو : شُرَّابٌ ، وَقَتَالٌ ، وَحَسَانٌ ، وَكَرَامٌ ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصليَّةٌ ؛ نحو : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ [يا فتي (٣)] ؛ لأنَّه من سقيت وغزوت ، وقولك : قُرَّاءٌ يا فتي ؛ لأنَّه من قرأت ، فهذا كهذا (٤) .

ومما يُعْلَمُ منه أَنَّهُ ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنَّها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً . هذا ممَّا همزته أصليَّةٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فإذا تكلموا به منقوصا علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جعل لكذا ، فذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورحى ورجا البئر وأشياء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقُدَّال إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « وإعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبلى وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصورا ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك . . »

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف ، »

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاء ، وأغزيتَه إغزاة (١)

وكذلك كلُّ ما كان مصدرًا لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاء ، واستذَّنت استذناء
لأنَّ بمنزلة الاستخراج : والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدرًا لقولك : انفعَل ، وافتعل (٣) ؛ لأنَّه يأتي بمنزلة الانطلاق والاقترار ؛
لأنَّ ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختفى اختفاء . وانقضى انقضاء . وكلُّ ما لم نسَمه نفسه
على نظيره من الصحيح .

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أفعلة) فواحدُه ممدود (٤) . نحو : رداء وأردية ، وكساء / وأَكْسِيَة ،
وإناء وآنية : ووعاء وأوعية ؛ لأنَّ نظيره جِمار وأحيرة ، وقَبال وأقيلة (٥) .

ومن الممدود ما كان جمعًا لفَعْلَةٍ من ذوات الواو والياء ، وذلك نحو : قُرُوء وفراء . ومن
قال : جَزُوء قال : جِراء فاعلم ، وكذلك كَرُوء (٦) وكِرِواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الإعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن تجيء بعد الف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد الف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد الف ، فانت تستدل على الممدود ،
كما يستدل على النقص بنظيره من غير المعتل » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد الف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد الف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يصرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال
أفعلة فواحد ممدود أبداً ، نحو أفتية فواحدتها : فناء ، وارشية ، فواحدتها : رشاء » .

(٥) في اللسان : قبيل النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الأصبع
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضاً في (شمع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجروء : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَتَرَى فليس من هذا الباب ؛ لَأَنَّ قَرَى (فعل) وليس على فَعْلَةٍ وَفَعَالٍ ؛ لَأَنَّ (فِعَالًا) في فَعْلَةٍ هو الباب ؛ نحو : صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ ؛ وَقَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ ؛ وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ (١)

ومن الممدود كلُّ مصدر مضموم الأول في معنى الصوت . فمن ذلك الدُّعَاءُ ، والعُوَاءُ ، والرَّغَاءُ . هذا ممدود ؛ لَأَنَّ نظيره من غير المعتلّ النُّبَاحُ ، والصُّرَاخُ ، والشُّعَاجُ .
فَأَمَّا الْبُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمَدُّ وَيُقْصَرُ . فمن مَدَّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصوت ؛ ومن قصره أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الْحُزْنِ (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان في معنى الحركة على هذا الوزن ؛ لَأَنَّهُ بمنزلة النُّقَازِ ، والنُّفَاضِ (٣) وَقَلَّمَا تجد المصدر مضموم الأول مقصوراً ؛ لَأَنَّ (فَعْلًا) قَلَّمَا يَقَعُ في المصادر (٤) .

(١) في المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ - ١٣٥ » وما كان جمعاً لفعلية من ذوات الياء والواو فهو ممدود ، كقولك : ركوة وركاء ، وقشوة وقشاء ، وشكوة وشكاء . ونظيره من الصحيح : صحفة وصحاف وجفنة وجفان إلا أنهم جمعوا الكوة كوى ، فزعم الفراء أن منهم من يقبول كوة بالضم ، فكان القصر إنما أتى على هذه اللغة وهي بمنزلة قوة وقوى . فأما قرية وقرى فهو شاذ على القياس المطرد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ » ومما تعلم أنه ممدود : أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت ، نحو : العواء والدعاء والزقاة ، وكذلك نظيره من غير المعتل نحو : الصراخ والنبح والبغاسم .

ومن ذلك أيضاً البكاء ، قال الخليل : الذين قصره جعلوه كالْحُزْنِ » .
في المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٣٣ : » فَأَمَّا الْبُكَاءُ فَيُمَدُّ وَيُقْصَرُ ، فمن مده ذهب به إلى الصوت ، ومن قصره جعله كالْحُزْنِ . هذا قول الخليل . وقال حسان بن ثابت :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاءُهَا وما يُعْثِي الْبُكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ

فقصر الأول ، ومد الثاني لما قرنه بالعويل ذهب به إلى الصوت .

الرغاء : صوت البعير والشحاج : صوت البغل .

(٣) مثل للنظير ولم يمثل للممدود ، وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : » ويكون العلاج كذلك نحو النزاء ، ونظيره من غير المعتل القماص » .

وفي المخصص ج ١٥ ص ١٠٨ : » ويكون فعال أيضاً للعلاج ، فما كان منه معتلاً فهو ممدود ، نحو : النزاء والقياء والهراء . ونظيره من غير المعتل : القماص والنفاض » وانظر فيه ص ١٠٩ - ١١٠ في مقاييس المقصور والممدود .

النقاز كغراب : داء للماشية شبيهة بالطاعون تنقر منه حتى تموت .

النفاض : ما سقط من الشيء إذا نفّض .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ » وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصاً ، لأن (فعلاً) لا تكاد تراه مصدراً من غير بنات الياء والواو » .
وفي المخصص ج ١٥ ص ١٠٨ : » بل لا أعرف غير الهندي والسري والبكا المقصور » .

واعلم أنَّ من الممدود مالا يُقال له : مُدٌّ لكذا ، كما لا تقول : / وَقَعَ حمارٌ لكذا إِلَّا أَنْكَ .
تَسْتَدِلُّ بالنظائر (١) .

واعلم أنَّ كُلَّ ممدود تُثْنِيهِ وكان منصرفاً - فَإِنْ إقْرار الهمزة فيه أَجُود ، نحو : كَسَاعَان ، ورداعان ، وقد يجوز أَنْ تُبْدِلَ الواو من الهمزة فتقول : كساوان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قَرَأَوَان فهو أَقْبَح ، لَأَنَّ الهمزة أَصْل ، وليست مُنْقَلِبة من ياء أو واو . وهذا جائز .

فإن كان مُلْحَقاً كان أَحْسَن ، على أَنَّ الهمزة أَجُود . وذلك : عِلْبَاوَان ، وَجِرْبَاوَان ، لَأَنَّ الهمزة مُلْحَقَةٌ ، وليست بِأَصْل ، ولا مُنْقَلِبة من شيء من الأَصْل .
وكذلك النَّسَبُ : من قال : كَسَاعَان قال : كَسَائِي ، ومن قال : كساوان قال : كساوي .
فإن كانت الهمزة للتأنيث لم يكن إِلَّا بِالواو ؛ نحو : حمرِاوان ، وحمراوي (٢)

والمقصور إذا كان على ثلاثة أحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَّوَان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رَحِيَان ، فَرُدَّت الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إِلَّا بِالياء ؛
نحو : حُبْلَيَان ، وَمَغْزَيَان ، وَحُبَارِيَان . وكذلك الجمع بالثاء نحو : حَبَارِيَات ، وَحُبْلِيَّات (٣) .
فَأَمَّا في النَّسَبِ فما كان منه على ثلاثة انقلبت / أَلْفُه واوا من أَيْ البابين كان ؛ نحو : رَحَوِي ، وَقَفَوِي .
فإن زاد فله حكم نذكره في باب النسبة (٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ونذكر بعد هذا مَجَازَ وَقُوعِ الممدود والمقصور ، لِيُعْلَمَ ما سبيل المدِّ والقصر فيهما إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ .
أَمَّا المقصور فَإِنَّمَا هو على أحد أمرين :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول : جراب وغراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف نحو : السماء والرشاء والالاء والملاء » .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦ .

١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلَّهَى ، وَمَرَمَى ، وَمُسْتَعطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوُهُ أَلْفًا لَمْ ذَكَرَتْ لِكَ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثٌ :

فَالْإِلْحَاقُ ؛ نَحْوُ : حَبْنَطَى ، وَعَفْرَنَى ، وَأَرْطَى .

وَالتَّأْنِيثُ نَحْوُ : حَبْنَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى . فَهَذِهِ صِيغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يُقَالُ لَهَا مَقْصُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوُ جَمَل . وَمِثْلُ مَفْرَى ، وَمَلَّهَى ، مَخْرَجٌ ، وَمُنْخَلٌ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبْنَطَى فَلَا تُمُّ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبْنَطَى مُلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٌ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ؛ / فَأَلْفُهُ مُلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسُلْهَبٍ ، فَأَلْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مُلْحَقَةٌ بِهَا ^(١) .

• • •

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ؛ وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مُبَدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سَقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقَتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : جَرْبَاءٌ ، وَعَلْبَاءٌ . وَفِعْلَاءٌ - فاعِلٌ - تُلْحَقُ بِسِرْدَاحٍ ، وَشِمْلَالٍ .

وَفِعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٌ فاعِلٌ فَيَمُنُ أَسْكَنُ الْوَاوِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قُسْطَاطٍ ^(٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءٌ ، وَصَفْرَاءٌ ، وَخُنْفُسَاءٌ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) تقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول ص ٢٠٤-٢٠٥ .

وقرقرى : أرض باليعامة (البلدان ج ٤ ص ٣٢٦) . والغفرنى : الشديد .

(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيبيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا في كتابه المذكر والمؤث الورقة ٨ فقال :

« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان مفتوح الاول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالضموم الاول نحو قولك قوباء وخشياء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وما كان بكسور الاول نحو علباء واخوانه فملحق بسرحان وسرداح ، والمفتوح الاول لا يكون مذكرا كما وصفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء . »
وشملا كملباء ، وحرباء ملحقه بسرداح لان اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام ^(١))

اعلم أنَّ هذا الباب عبرة لكل كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فلذا قلت : قام زيد / ، فقبل لك : أخبر عن (زيد) ، فلئما يقول لك : ابن من قام فاعلا ،
وألحقه الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه ، وضع المضمرة موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى ، وصلتهما
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ، لأنك
وضعته موضع زيد فى الفعل ، و (زيد) خبر الابتداء .
وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .
و (الذى) لا يمتنع منه كلام يُخبر عنه ألبتة .
وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصة ^(٢) .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الاطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املا
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادى فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ ، لا تخبر بالألف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة . . . ويشترط فى الفعل ان يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبئس
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول . . .

ويجب الا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام . . .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالألف واللام - لم يجز ، لأنك لم تذكر فعلا .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ، ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار)^(١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فإلهاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار ؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار .

٣
٧٤

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور من ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢ ص ٣٠٩) .

وقال الرضی ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، إذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك : وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفى (ضرب)

اسم عبد الله فاعل ؛ كما كان ذلك في قولك : ضرب عبدُ الله : وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة : و (عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول . قلت ، الضَّارِبُ عبدُ الله أخوك . ف (الهاء) ضميرُ الأخ ،

وهى مفعول كما كان مفعولا و (عبد الله) فاعل كما كان في المسألة ، و (أخوك) خبر الابتداء . وهو الألف واللام في الحقيقة : لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك في الدار ، فقليل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا

أخاك فيها الدار .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : (فيها) هو قولك : (في الدار)

في المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك محالاً ؛ لأنَّ

الحال لا تكون إلا نكرة ، والمضمر لا يكون إلا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإظهاره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتاً ؛ لأنَّه لا يكون تحلية^(١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلا نكرة .

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : كالضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونه .

ولا يُخبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسما ؛ لأنَّ الرفع لا يدخلها . وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعا .

ولا يُخبر عن الأفعال . ولا عن الحروف (١) التي تقع لمعانٍ ؛ لأنَّها لا يكون لها ضمير .
فكلُّ ما كان ممَّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلَّة فيه . وكلُّ اسم سيوى ذلك فمخيرٌ عنه .
ولا يُخبر عن (كيف) : و (أين) : وما أشبهه ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛
لأنَّها للاستفهام (٢) .
ولا يُخبر عن أحد وأخواته (٣) .

(١) وفي شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، اذ لا تضمحل هذه الأشياء » .
(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن .. »
ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكاين - لتصدرهما .
(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ... »
وقد جمعها وشرحها البغدادى فى الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فلذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما . زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا إياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يَدْخُلَ الكلام بُنْيَانٌ وإن لم يكن ذلك في الدرهم . ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أن تقدّم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ، لأنّ هذا لا يُبَيِّنُ ؛ لأنّ الدرهم ليس ثَمًا يَأْخُذُ .

فلذا دخل الكلام بُنْيَانٌ ، فينبغي أن يُوضَعَ كُلُّ شَيْءٍ في موضعه .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

• • •

واعلم أنّ الفعل يتضمّن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبيّن ذلك فيه ، فلذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بُدًّا من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضرب ، وعمرو تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ • هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين : فان شئت اقتصر على المفعول الاول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى الاول وذلك قولك . اعطى عبد الله زيدا درهما • • • • •

(٢) في امالي الشجري ج ١ ص ٣١٤ : • اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خبرا او وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب والفسايب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفاعل ، لان ما في اوائل الافعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين وما يتصل =

فلإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربُه أنا ، وعمرو ضاربُه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبر عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بعد المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفِعْلُ لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفِعْلُ على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إِيَّاه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفِعْلُ لك . فلإن كان الذي ظهر الفِعْلُ ، فلم تحتج إلى المضمرة المنفصلة . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فلإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهما ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إِيَّاه درهم .

= بأواخر الافعال الماضية من الضمائر الموسوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس ، كقولك في المضارع - إذا عنيت نفسك أو مخاطبا - : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبته . . .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر الى ابراز الضمير الذي هو أنا وأنت . . . ولو قلت : زيد مكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (ومكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه واكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت . . .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والأشباه ج ١ ص ٢٣٢ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدي إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وغلّبت بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهم .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .

فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر بـ (الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :

الذي ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من الليس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب انفعال الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا ٠٠ » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعه أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكر الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك ٠٠٠ » .

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول
الثانى مَّا يصحَّ موضِعُه / إن قَدَّمته فتقدِّمه حسنٌ ؛ نحو قولك : ظننت فى الدار زيدا ، وعلمت
خلُفك زيدا .

فإن قال : أخير عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .
ویر (الذى) تقول : التى ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلُفك .

وإن كان المفعول الثانى فعلاً ، نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .
وكذلك إن كان من الظروف التى لا تحلُّ محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

إعلم أنَّ هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت (كان) ، لتُخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .
وإنما صُرِّفَ تَصَرُّفَ الْأَفْعَالِ لِقَوَّتَيْنِ ، وَأَنْتَ تَقُولُ فِيهِنَّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهنَّ جميعُ أمثلة الفعل .

فلذا قلت : كان زيد أخاك فخبَّرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب .

فلما أخبرت عن (الأخ) فلانَّ بعض التحويَّين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ؛ لأنَّك إذا قلت : زيد منطلقاً - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبارُ هناك لفسد هاهنا .

(١) سياقي في الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) في شرح الكافية للرهمي ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جواز ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأسموني ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطي في الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جواره في خبر كان الجامد ، كما يجوز في خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال في ص ١٤٨ : « والأصح منه في كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل : يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإن وأخواتها ، لأن معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إن زيدا أخوك) إنما هو : إن زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألا يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلّه موجودة في هذا - فقد ناقض .
فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأول أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أن الذي يقع بعدها ابتداء وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير بـ (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأول ؛ لأن له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَلَتْهُ أمُهُ بِلَبَانِهَا (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا اللَّيْلَ شَهْرٌ لا نَرَى فِيهِ عَرِيباً

ليس إِيَّائِي وإِيَّاءَكَ ولا نَحْنُ رَقِيباً (٣)

(١) عقد لكان باباً في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد باباً في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على أن (كان) تجري مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان
إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرَبْها الغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخاها مُغْنِيّاً بِمَكَانِها

يريد : نبذ الزبيب .

واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبن أمه .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعين ج ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير
المسائل المشككة للفارقي ص ٧٠ .

(٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلاً ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لأنه فعل وإن لم يق قوة الفعل الصحيح .

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقييل : خبرٌ عن (ضارب) وحده - لم يجز^(١) ، لأنه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبرٌ عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .

فإن قيل : خبرٌ عن (ضارب عمراً)^(٢) قلت : الكائن زيد ضاربٌ عمراً ، ولك / أن تقول :
٣
٨٣
إياه ضارب عمراً فتقول : الكائن زيد إياه ضاربٌ عمراً .

فإن قلت ذلك بـ (الذى) قلت : الذى كان زيد إياه ضاربٌ عمراً .

فإن قلته بالهاء قلت : الذى كان زيد ضاربٌ عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذى كانه .

فلما إذا قلت : الذى كان زيد إياه - فإن (إياه) لا يجوز حذفها ، لأنَّ المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إياه) منفصلة فلا تحذف ، لأنَّ هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفارفى فى كتابه ص ٧٠ : « وقد روى فى (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا هذا فى كتابنا : تفسير أبيات كساب سيبويه » .

ويقول البغدادي فى الخزانة : ولم يظهر لى وجه النصب .

وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزاين أو على تقدير أن الخبر محذوف .

نرى : من رؤية العين .

عريب : من الالفاظ الملازمة للنفى ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . وإياى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه فى النصب .

وجملة (لا نخشى رقبيا) معطوفة على جملة (لا نرى فيه) الواقعة خبراً ثانياً والرباط محذوف أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشعر .

تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .

ونسب الأعلام لشعر لعمرو بن أبى ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى المرجى .

•••

وقد ذكر البيهقي فى قصيدة لعمرو بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان المرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض الالفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان المرجى هكذا :

غير أمماء وجُمِّلَ ثم لا نخشى رقبيا

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ « وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر » .

(٢) فى التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مرتت زيد ؛ لأن الضمير قد فصلته بالباء .

• • •

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يُفعل) ، ولا يُبنى منها (فَاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إلا قائما منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما زيد .

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا بإياه قائم ^(١) .

• • •

وكلُّ شئ ليس فيه فِعْلٌ فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد .

وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك .

وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إنَّه منطلق زيد . فإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : الذى إنَّ زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار . تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد . وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار .

وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد] فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد ^(٢) [إياه حسن وجهه] .

فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجوز ذلك ؛ وذلك لأنه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا . فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شئ فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شئ .

(١) فى الجمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .

(٢) ما بين المقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلّة التي ذكرت لك ،
وبيّن هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحداهما : أن (هو) للآب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أرد (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصح الكلام .

واعتبر هذا بوحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبيا ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،
وإن امتنع لم يجز ، ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسنا / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو
منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ، لأنك لو قلت : كان زيد
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جملة (هو) يرجع إلى
الذي ، لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب (١) ، وسنفرد بابا لمسائله بعد فراغنا منه
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥ : "وكذا كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فإن بقي الضمير كما كان واجبا إلى زيد لم يجز ، لأننا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضا تبقى الصلة خالية من عائد
إلى الموصول وقولك : (هو) في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وإن جعلناه
عائدا إلى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الأخير ليس
في حيز خبر زيد . . . وأن استغنى بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر ، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الإخبار عن أي ضمير شئت منهما .

وقال الإندلسي : لا يجوز ذلك . . . » .

وانظر الفارسي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فَأَمَّا الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وَأَمَّا المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إِعلم أَنَّ كُلَّ ظرفٍ متمكِّنٍ فالإخبارُ عنه جائزٌ ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلَّفَكَ) - :
أخْبِرْ عن (خَلَّفَ) قلت : الذي زيدٌ فيه خَلَّفَكَ ، فترفعه ؛ لِأَنَّهُ اسمٌ ، / وقد خرج من أن يكون
ظرفاً . وإنَّما يكون ظرفاً إذا تضمَّن شيئاً ، نحو : زيدٌ خَلَّفَكَ ؛ لِأَنَّ المعنى : زيدٌ مستقِرٌّ في هذا
الموضع ، و (الخلفُ) مفعول فيه .

فإن قلت : خَلَّفَكَ واسعٌ - لم يكن ظرفاً ، ورفعت ؛ لِأَنَّكَ عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيومَ الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يومُ الجمعة مُباركٌ - أخبرت عن اليوم ، كما تخبر عن مائر الأسباه ؛ لِأَنَّهُ ليس
بظرف . فهو كقولك : زيدٌ حَسَنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْتِي الْمَخَافَةَ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وأمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالنفر والثغرة والعودة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الأولى بالشئ كقوله تعالى (ما واكم النار هي مولاكم)

أي : أولى بكم .

والضمير في (فعدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة

للفظ (كلا) .

وجملة المبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه) خبر (غدا) ، لأنها من أخوات صسار

أو حالية على ان (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن الشجري : « (خلفها) رفع على البدل من (كلا) والتقدير : فعدت وخلفها وأمامها

تحسب أنه يلى المخافة .

فكلُّ ظرف يُستعمل اسما فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفا فلا يجوز الإخبار عنه ؛
لأنه لا يرتفع .

وكلُّ ما خبرت عنه فلا بُدَّ من رفعه ؛ لأنه غير ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجر ؛
لأنه كان يلزمك أن تقول : الذي زيد فيه عندك ؛ فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا .

٣
٨٨

وكذلك ذات مرة ، وسوى ، وسواء ، وبُعَيْدَاتِ بَيْنَ ، / وصَحَر إذا أردت به سحر يومك (١)
وقد مرَّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نَصْبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حوِّله
إلى الأسماء .

• • •

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نَصْبَ المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نَصْبَ الأسماء ،
فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجائر .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر إيقاعه
في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين
تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في
إيقاع الحسين على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبيد ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنباري
ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزي ص ١٥٥ - ١٥٦ ودويوان لبيد ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١
ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح المفصليات للأنباري ص ٦٦ ، وأمالى الشجري ج ١ ص ١١٠ ،
ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .
(١) في شرح الرضي للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف
غير المتكئة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبُعَيْدَاتِ بين كذا سحر وعشاء ومنساء معينات .
» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميمه بفي كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في
قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذي سرت فيه يوم الجمعة إلا أن يكون الظرف متوسطا
فيه . . . »

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتي في الجزء الرابع .
وتقدم في الجزء الثاني ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، الحديث عن سوى ، سواء ، وبُعَيْدَاتِ بَيْنَ .
وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) في الفارقي ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه في صحة الإخبار
عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة في ذلك . بل هي ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سَيِّراً) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تنعته ، أو تصيره معرفة ، أو تفرده ، أو تشنّى فتقول : سرت بزيد سَيِّراً شديداً ، أو سَيِّرةً واحدة ، أو سَيِّرتين ، أو السَيِّرَ الذى تعلم . فلماذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .
وتقول : سَيِّرَ بزيد سيرا شديداً ، وسير بزيد سَيِّرَ تان .

فلما قلت : سَيِّرَ بزيد سيرا فالتصب الوجه ، والرفع بعيد ، لأنه تأكيد ، وقد خرج من معانى الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَلَمَّا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .

فلماذا أخبرت عن (الصُّور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصُّور .

وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .

وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل . .

فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسيرُ بزيد فرسخ .

فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسيرُ به فرسخُ زيد .

وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

== منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .

ونقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت المراكب ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...

ونقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، ويوله رجلا . المازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازني يجيزه على قبح ، لكثرة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : إنما أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرته على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فتمت جعل ضميره موضعه بطلت دلالاته .

والذى عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبي بكر

وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ والهمج ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة ١٣ .

كلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛ لأنَّ ناصبه معه ، ألا ترى أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنَّما هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنَّما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له ستون عاما . فالمعنى : ولد لزيد الولد ستين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتساع ، وحقيقة اللغة غير ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُتْمِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِمْنَا وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمٍ ^(٢)

وقال :

• فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَّى هَمِّي ^(٣) .

وقد استقصينا هذا في بابهِ ^(٤) ، وإنَّما نذكر منه شيئا للإخبار .

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنَّه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه ضميره على معناه .

ومن جملة اسما على الاتساع قال : اليوم سرتُه ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :

ويومٍ شَهْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطُّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ ^(٥)

(١) سبأ : ٣٣ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الاخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى : وما المَطَى بنائم في الليل •

أم غيلان : هي بنت جرير • السرى : سير الليل •
والمطى : اسم جمع مطيسه وهي الراحلة التى يركب عليها ، أى يمتطى •
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ •
وانظر الخزاعة ج ١ ص ٢٢٣ •

(٣) الرجز لرؤبة من أروضة يندح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر الخزاعة ج ١ ص ٢٢٣ • ويعد : وقد تجلى كرب المحتم •

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل •

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم •
النهال : المروية بالدم ، واصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب •
ويوم مجرور برب المحنولة ، وقليسل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل •

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

فإن قيل : سير يزيد فرسخان يومين فأنت مخير^(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :
فرسخين يومين .

والاختيار : أن تقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير
يزيد / فرسخان يومين .

فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران يزيد يومين فرسخان^(٢) .

وقال الشجرى في أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظروف ، كما جاز
حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت في اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ،
واليوم قمته .

نسبه سيويوه الى رجل من بني عامر .

وانظر المغني ج ٢ ص ٢٠٨ وشواهد الكشف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٣٩
والتبريزي ج ٤ ص ١٣٢ والفارقي ص ٧٣ ، وروى في الكامل بنصب (يوماً) .

(١) هذه هي المسألة التي استطرد إليها الفارقي فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير
والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا نقصينا
القول فيها ، فأجبنا أن نذكرها في هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير
ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففي هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجهاً .

ففي الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (يزيد) في موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله في موضعه مفعولاً

بحرف الجر في تقدير النصب . ولك أيضاً في فرسخين الرقع والنصب .

ولك في يومين أيضاً الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل في المسألة .

فإن أخبرت عن أسماء المسألة فمعه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (يزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفاً ، والحرف

لا يخبر عنه .

(٢) في الفارقي ص ٧٣ : « فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير يزيد فيهما

يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفاً . وإن إذا أخبرت عن الظروف لم يكن بد من

أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وإنما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى

عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تحيء بحرف يدل

على أنه ظرف ، فإن جعلته مفعولاً على السمع جاز أن تحذف حرف الجر ، لأنه قد بطل . =

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزيد فيهما فرسخان يومان (١) .
وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسير هما بزيد فرسخان يومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذى ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومين فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما بزيد فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
وتقول فى الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأن الفعل لهما ، وهو مردود إلى الألف واللام .

وفى اليومين توحداً ؛ لأن الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخوك ، لأنك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمان أبواهما أخوك ؛ لأنك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل ؛ لظهور فاعله بعده .

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه مفعولا على السعة مما يخرج عن معنى الظرف ، ويقبله الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزيد يومين فرسخان .
فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه قول الشاعر :

ويوم شهدناه سليماً وعامراً
قليل سوى الطعن النّهار نوافله

أراد : شهدناه فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزيد يومين فرسخان .
تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذى ضربت زيد . تريد ضربه . فان نقلته الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .
فاما الحذف مع الألف واللام فانه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أجازه قوم وليس بالجيد . . .

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالألف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير بزيد فيهما يومين فرسخان . . .

(١) فى الفارقى ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب فى الفرسخين ، واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، قلا وجه لتكريره وإعادته فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . وجهان على خلاف من أجل حذف الضمير مع الألف واللام . وجهان ممتنعان وهما الإخبار عن (بزيد) » .

فإن قَدِّمْتَ الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران يزيد يومين^(١)
وإن قَدِّمْتَ اليومين قلت : اليومان المسير يزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن
جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما يزيد فرسخان^(٢) .

فإن قَدِّمْتَ الفرسخين ، واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان
المسيراهما يزيدهما^(٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداء ، و (اليومان) ابتداء ثانيا ، و (المسيراهما)

(١) في الفارقي ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما طرفان قلت :
الفرسخان اللذان سير يزيد فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير يزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو
سهلان الخبر .

فان قدمته (الفرسخين) على أنه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما يزيد يومين .

إذا جعلت اللذان خبرا .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما يزيد يومين طويلان .
جعلت (طويلان) خبر الفرسخين .
فان حذف الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير يزيد يومين طويلان .

زيد : سيرهما ، وحذف على ما بيننا أولا .
فان قدمتهما والخبر عنهما بالالتصاف واللام دون الذي قلت :
الفرسخان المسير يزيد فيهما يومين طويلان .
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،

وعلى أنهما ظرفان قلت : الفرسخان المسير هما يزيد يومين طويلان ، ولك الحذف على
مذهب من يعذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلان) ، لأن المسير وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج إلى ذكر
(طويلان)

(٢) في الفارقي ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد آخرت (الفرسخان) لوجب
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها » .

(٣) في الفارقي ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان)
اليومين أيضا :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما يزيد اياهما .
هذا إذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما يزيد اياهما شديدان ، فان حاولت حذف الضمير من
سلة الذي على حد قولهم : الذي ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداء ثالثاً ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبراً عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت ^(١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، ونحوها خبرُ اليومين ، واليومان وما بعدهما خبرُ الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذى دون ما عاد الى غيره .
وأما حذف الضمير الثانى وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل

(١) فى الفارقى ص ٧٤ . فان قدمتهما جميعا ظرفين والذنان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما .

وتفسيره : ان تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لانهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة فى موضع خبر الفرسخين .

فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدأ ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر

الفرسخان .

وعائد (اللذين) فى المسالتين جميعا فيهما الأخير الذى هو لليومين ، وعائد الفرسخان

من الجملة فيهما الأول ، وهو متصل بصفة المبتدأ .

وقال فى ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما ظرفان على ترتيب الفعل

فى المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبراً لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدأ ثالثاً و(هما)

خبره وعائده فيهما الأول ، لانه ضمير الفرسخين والذنان للفرسخين .

وانما لزم ذكرهما ، لأن اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن

يجرى المفرد خبراً على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبراً له ،

ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثانى .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك

لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لانه يبقى بلا عائد

فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما يزيد اياهما هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجه كلها هو ضمير

الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير يزيد اياهما هما .

وهكذا أخذ الفارقى يستعرض جميع الصور التى ذكرها وهى (١٦٦) صورة .

ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تَأَمَّلْتَهُ في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجاريَةُ الضارباها هما / والتقدير : اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضاربُها هما ؛ لأنَّك أردت : التي ضربَها الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفِعْلَ جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

• • •

وتقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أَخْبَرْتَ عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد . وإن أَخْبَرْتَ عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛ لأنَّك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : زيدُ صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه صاحبه ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : زيدُ صاحبه عمرو أو زيد عمرو أبوه صلح فاعتبر هذا بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدل

٣ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً^(١)
٩٤ يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلا منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجلٌ
«زيد» ، فتجعله بدلا ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنَّما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنَّما تُبدل منه في موضعه ،
فتقول : المارُّ أنا برجلٍ به زيدٌ . تردُّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردَّها فيا يجوز
انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ
اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)^(٢) ، فوقع البدلُ برْدَ حرفِ الجرِّ . وقال الله - عزَّ وجلَّ في موضع
آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنَّه
ينفصل . فهكذا طريق البدل .

٣ / فإن قلت : رأيت رجلا زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الرائي أنا رجلا لإيَّاه زيدٌ ،
٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأوَّل : الرائي أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجِبُ البدلُ .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز
الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .
قال : لأن البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضا تخلو الصلة من العائد
في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
فالأول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ،
ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .
والمجسورون اختلفوا في بدل البعض والاشتغال ، فجازوه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده .

ومنعه الزيادي ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتغال قبل ان يذكر خبر الموصول .
وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .
(٢) الأعراف : ٧٥
(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا عملت الآخر فاللفظ . مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فالقيلان فارغان في اللفظ . مُعْتَلَن في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عَيْنُنَا وَأَنْتَ بِمَا عَيْنُكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يحض حديث التنازع ، وإنما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الأحزاب : ٣٥

(٣) الأحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) فلم يصل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على حذف خبر مبتدأ الأول الذي هو محتاج إليه لا يتم الكلام إلا به ، وجاز هذا الحذف ، لأن خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : تحسن راضون وأنت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الأعلام إلى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العيني ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروي في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الأصبعيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد . وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

فإذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قدمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدمت الفعل مضمرًا فيه الفاعل ؛ لأنَّ الفعل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المصغر المتقدم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيد ، وضربته . وتقول : ظننتي ، وظننت زيدا منطلقا إيَّاه . لا يكون إلَّا ذلك ؛ لأنَّ (ظننت) إذا تعدى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدْ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجز أن تقول : إيَّاه قبل أن تعطف ؛ لأنَّك لا تضمر المفعول قبل ذكره . وإنما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنَّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمَّ وضعت (إيَّاه) موخرًا لما تقدَّم ما يُردُّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

فإن أعملت الأول ، وقدمت (ظننت) - قلت : ظننت وظننتيه زيدا منطلقا . أردت : ظننت زيدا منطلقا ، وظننتيه ، وإن شئت وظننتي إيَّاه .

وتقول : ظننت ، وظننتي منطلقا أخويك منطلقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظننت أخويك منطلقين ، وظننتي منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنَّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظننت وظننتي أخواك منطلقا . أعملت الآخر ، والأول فارغ في اللفظ . وهو في المعنى مُعَمِّلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنما يجب إذا تعدى الظن إلى المفعول الأول أن يتصل بالثاني ؛ لأنَّ الأول والثاني في محلَّ الابتداء ، وخبره . فالأول مذكور ليردَّ إليه ما استقرَّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمى في شرح أبيات الجمل وتبعهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخثيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد ... » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتعليق معاهد التنصيص ، والمذكسر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أنَّ قولك: طست زيدا منطلقا إنما وقع الشكُّ في الانطلاق، والتقدير: زيد منطلق
في ظنِّي. وقد مضى هذا مفسِّرا في أوَّل الكتاب (١). وإنَّما ذكرنا / هاهنا منه شيئا ليصل به
الإخبار عنه إن شاء الله.

إذا قال القائل: ضربتُ وضربني زيدا. يريد: ضربت زيدا وضربني. فإنَّ الإخبار عن التاء
في قول جميع النحويِّين، إلَّا أنَّ أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحدٌ، وقوله
صحيحٌ يتبيَّنه من سمعه، ويعلم أنَّ ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويُّون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا: الضارب زيدا
والضاربة هو أنا، لأنَّ التقدير: ضربت زيدا، وضربني. فلما قلت: الضاربُ زيدا - كانت
الألف واللام لك، والفعل لك، فجرى الفعل صلةً لنفسه، فلم يُحتجَّ إلى إظهار ما بعده،
وقلت: والضاربُ هو، لأنَّ الألف واللام لك، والفعل لزيد، فجرى الفعل على غير من هو له،
فأظهرت الفاعل.

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب.
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧: قال في التسهيل: وإن كانت الجملة ذات
تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخير عنه غير المتنازع فيه.
فإن كان ذلك، أي: وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولا لأول المتنازعين وإن كان قبل
معمولا للثاني.

قال الدماميني: فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد:
الضارب زيدا والضاربة هو أنا. قدمت زيدا، وجعلته معمولا للأول، لأنه كان يطلبه
منصوبا، واضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضا عن ضمير المتكلم، ليصح أن يكون
عائدا على (ال) مستترا لجريان الوصف على من هو له، لأن (ال) نفس (أنا) وفاعل
الضرب في المعنى (أنا)، ثم جئت بموصول ثان، لأن (ال) لا تفصل من صلتها، فلا يصح أن
تعطف وصفا عائدا وصف هو صلة (ال)، وأتيت بدل ياء التكلم بهاء غائب، لتعود على (ال)،
وفصلت ضمير الفاعل، فقلت: (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه، لأن (ال) نفس
(أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد. ثم قال في التسهيل: وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل
خير أول الموصولين غير خير الثاني.

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨: وتقول في ضربني وضربت زيدا عند إعمال
الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيدا أنا...
وتقول بالالف واللام: الضاربة هو، وضرب زيدا أنا. أبرزت هو لجري الصفة على
غير صاحبها والتنازع باق.

وعلى مذهب الأخفش: الضاربة هو والضارب زيدا أنا،
والأولى أن يقال: الضاربة زيد، لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل، لكونه من
باب التنازع.

فلان أخبرت عن (ريد) قلت : الضاربة أنا ، والضارب زيد (١) . أظهرت نفسك : لأنَّ الفِعْل لك ، والألف واللام لزيد .

فلان قلت : ضربت وضربني زيد ، فلان أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضارب هو أنا ، فذكرت زيدا مع الفعل الأوَّل ولم يكن / الفِعْل من قبل الإخبار عنه متعديا في اللفظ ، فجعلته بمنزلة في المسألة الأولى .

فلان أخبرت عن (يد) فلان بين التحويتين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضارب أنا ، والضارب زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعدي ، ولا بُدَّ أن نعليه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلا لم يكن في صلة الذي ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضارب أنا ، والضارب زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا . فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنَّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذي شيء .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أنَّ حَذْفُها من صلة الألف واللام ريء جدا ، وإن كان يحذف من الذي فقد آل إلى القول الأوَّل ، إلَّا أنَّهم حذفوا ما إثباته أجود .

فلانما كان حَذْفُها جيِّدا في الذي إذا قلت : الذي ضربت زيد ، والذي ضرب عبد الله زيد ، لأنَّ (الذي) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حَذْفُ (الذي) وهو الموصول والمقصود ، ولا حَذْفُ الفِعْل وهو الصلة . ولا حَذْفُ لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلَّا منه ؛ فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنَّ الفِعْل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذي) ، وليس محلُّهما محلُّه ؛ لأنَّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلَّا أنَّ ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذي قلت : الذي ضربني وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع إذ لا تنازع في ضمير متصل . »

وبالألف واللام : الضارب وضربته زيد .

وعند الاحتض : الضارب والضاربة أنا زيد بابرز (أنا) لجرى ضميريه على غير من

هو له . »

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتها ،
إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ، لأن الموصول لأبد من أن يكون
في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال
والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تحل بالكلام ؛
لأنك بحذفه مستغنى ، ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغن الفعل ، ولولا
الفعل لم يكن للاسم وحده معنى إلا أن يأتي في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبد الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبد الله ، فعرفتني أنه قد كان
منه ضرب ، فصار بمنزلة : قام عبد الله ، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب ، وأن
قولك : (قام) لم يتعد فاعله ، فإن قلت : ضرب عبد الله زيدا - أعلمتني من ذلك المفعول ؟ ، وقد
علمت أن ذلك الضرب لأبد من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت
المكان ، فإن قلت : (يوم الجمعة) بينت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا .
فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حاله أو حاله .
وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .

فإن قلت : ضربا شديدا ، أو بينت / فقلت : عشرين ضربة - زدت في الفائدة .
فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب . فكل هذا زيادة
في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك .
ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنحو ما ذكرنا .

(١) قال الفارسي ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الالف واللام وقواه مع الذي باجماع
إن (الذي) لما طال الكلام فيه اجتئاع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن
حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، إذ لا يجوز حذف الفعل ، لأن به تتم الصلة ولا حذف
الفاعل لأن به يصح الفصل ، ولا حذف الموصول لأن الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل
المعنى الذي دعا إلى الاتيان به ، فلم يبق إلا المفعول فحذف .
وليس كذلك الالف واللام ، لأنه لم تجتمع فيها هذه الأسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ،
فلم يجز الحذف .

هذا مذهب شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى - أيده الله - . وإليه أذهب وعليه أكثر
أصحابنا من المتقدمين .
وجه من أجازوه : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذي ، وكان
المعنى في الالف واللام وفي الذي واحدا - شبهها بالذي ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ،
كما يحذفه من صلة الذي » .

وسنأتى على مسائل من هذا الباب على ما أصله التحويلات ، ثم نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحة مذهب أبي عثمان المازنى إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إيّاه أنا^(١) . تريد : الذى أعطى زيدا درهما ، والذى أعطاه زيد إيّاه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأول ؛ لأنه مبنى من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

ولو أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنك / تجعل الفعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذى أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إيّاه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنك ذكرت الفعل ، وإنما تحتاج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد أضربه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأن الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التى ذكرنا عن (زيد)^(٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في صورتين .
وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .
وأما المازنى فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول يرد مفعولى ، وفى الثانى باقامة الضميرين مقام مفعولى الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بإبراز عائد اللام .
وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى إياى درهما زيد ، ويجوز المعطى أنا مراعاة للاصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازنى قلنا : المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى إياه زيد ، .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإنَّ الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ،
والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والنحويون يُجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يبيِّن لِعَلِّمِ
السامع بأنَّه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقم في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون
(عمرو) المدفوع . فإن قَدِّمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا
وفي كلِّ مسألة يدخلها اللَّبْسُ أن يقرَّ الشَّيْءُ في موضعه ؛ ليزول اللَّبْسُ . وإنَّما يجوز التقديم
والتأخير فيما لا يشكُّل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ، لأنَّ الإعراب مُبين .
فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحُبْلَى الحُبْلَى - لم يكن الفاعلُ إلَّا المتقدِّم .

وإنَّما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ؛ والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت
ضميرك ، وضمير زيد ؛ لأنَّ الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كلُّ ما أخبرت عنه فالألف واللام له ؛ لأنَّه خبر ، والابتداء شَيْءٌ هو هو ، والفِعْلُ
لك : فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنَّهما معطوفتان
على الابتداء ؛ ليكون خبراً عنهما جميعا ، والفِعْلُ لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضميره ؛ إذ جرى على
غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك
عبد الله .

فإن أخبرت بـ (الذي) لم تحتج إلى إعادتها مرَّتين ؛ لأنَّ الأفعال يُعطف بعضها على بعض
في صلة الذي .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذي أعطى وأعطاه إياه زيدا درهما أنا^(٢) . جئت بالفعل
في الصلة ؛ كما كان قبل الإخبار عنه . يعني من التقديم والتأخير

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن الدرهم قلت :

الذي أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل وباللام
المعطية أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الاخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .

والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .

والمآزني يرد المحذوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .

(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما ، وأعطانيه زيد . هذا الأحسن أن تقدم الدرهم ، لأنه لا بد من تقديم ضمير زيد ؛ لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجوز أن تأتي بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل : ضرب زيد إياه . فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يليس . وفيما لا يليس . وتقول : كسوت ، وكسوانى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ؛ لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين . فهو فعل متقدم ، وأظهرت (هما) ، لأنه اسم الفاعلين ، ولهذا ذكرنا هذه المسألة . فإن قلت : أعطيت وأعطانى أخواك درهمين : وكسوت وكسانى زيد جبة . فأعملت الأخير فى هذه المسألة ؛ إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى ، والمعطيه أخواك درهمين أنا . فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من حذف يقدر فيه تقدير من أثبتته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأول . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم . وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأول والثانى . وذلك نحو : ظننت ، وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظان زيدا ذا / مال . والظان هو إياه أنا^(٢) ، فلا بد من (هو) ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ . ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا أنا . التاء أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّ زيد^(١) ، وإن شئت قلت :
والظانيُّ إياه .

فإن أخبرت عن (ذی المال) قلت^(٢) : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانيُّ هو إياه ذو المال ؛
فيظهر ضميرك ، لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام الأولى لذي المال ، والألف واللام الثانية لذي
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجر في اللفظ ؛ لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :
(صاحبه) و(مالكه) صلح^(٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ
هو إياه المال .

= وباللام : الظانُّ وطنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الأول ، كما كان في الأصل .
وعند الاخفش : الظانُّ والظانه زيدا أخاك أنا .
والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :
الظانُّ زيدا أخاك أنا والظانه هو إياه أنا .
فالتصل ضمير اللام ، والمتصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن زيد قلت : الذي ظننت وظننتي أخاك
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننتي إياه أو ظننته زيد نحو ظننته ، وخطتك إياه .
أظهرت ضمير المفعول في الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف ... وأظهرت ثاني مفعولى
الظانه لأن أفعال القلوب يجب في الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى
الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظاني إياه زيد .

(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذي ظننت وظننته زيد أو ظننتي إياه أخوك .
والظانُّ أنا زيدا إياه وظننته أو ظننتي إياه أخوك .
وأجاز بعضهم إنظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثاني المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانيُّ هو إياه أخوك أو الظانيه هو أخوك ...
وأبرز الضمير في الظانيه هو والظاني هو إياه ، لكون الصفة للآخ واللام التي هي الآخ
والضمير لزيد ، وزيد وإن كان الآخ من حيث المعنى تكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب .
(٣) في ابن عيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الإخبار عن المضاف مفردا وعن
المضاف إليه مفردا ، ولا يجوز الإخبار عنهما معا ، لأن المضمَر لا يدل على أكثر من واحد » .
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف إليه إذ المضمَر لا يضاف » .

فإن أعطيت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :

الظان ، والظانُّ زيد منطلقا أنا

$\frac{3}{108}$ فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا / منطلقا ، والظانُّ إيَّاه زيد . فلم تحتج إلى (هو) ،

لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إيَّاه ، والظانُّ هو إيَّاه منطلق . فهذا على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدِّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إيَّاه ، على إعمال الأخير - بخالف باب أعطيت ؛ وذلك أنك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعد بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا - لا بد من إيَّاه ، وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ؛ لأنَّ الشكَّ إنما هو فى المفعول الثانى ، لأنَّ الثانى خبر الأوَّل ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا فى قولك : ظننى قبل ذكره ، لأنه لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يُضمَرُ المفعول قبل ذكره مضطرا فى قولك : ظننى ، لأنه مستغنى عنه ، فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا فى باب الظنِّ والشكِّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

$\frac{4}{109}$

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بد من (إيَّاه) . تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إيَّاه . فهذا باب واحد .

وكذلك الفعل الذى يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدى إلى أكثر من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنه فى الأفعال كلها ما يتعدى منها وما لم يتعد على طريقة واحدة .

والفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرَ الناس ، فلما ، أعلمه ذلك غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أنَّ عمرا خيرُ الناس ، وأعلم الله زيدا أنَّ عمرا خيرُ الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا المظريف . إذا أردت برأيت معنى علمت : لارؤية العين .
فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خير الناس .
وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأن المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأن
المفعولين ابتداء وخير . والمفعول الأول كان فاعلا ؛ فالزومه ذلك الفعل غيرُهُ . وصار كقواك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إيّاها أنا .

فلذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجز عندي إلا أن تقول : المعلمُ زيدا إيّاه خالدا أخاك عمرو .
فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلمُ زيد عمرا إيّاه أخاك خالد . فإن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إيّاه أخوك . فإن لم تفعل هذا . وقات : المعلمه في بعض دوائر
المفعولين - التيسر : الكلام ، إلا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأول .
فإن كان كذلك جاز ، وإلا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلها .
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خير الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خير الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خير
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقواك : الذي ضربتُ
زيداً ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إيّاه خالدا خير الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأن الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلت بها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في أشهباب : أشهباب . وفي ميث : ميث ،
وكذلك صيرورة ، وقيدودة . إنما أضل هذه المصادر (١) : (فيقول) ، فالزمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انفصل المضمر تم بنفسه ، فلم يجوز حذفه ، ألا ترى أنك تقول : الذى ضربت زيد :
ولا تقول : الذى مررت / زيد ، لانفصال الكتابة فى الثانى .

ولو قلت : الذى ضربت إياه زيدٌ - لم يجوز حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى
ما ذكرنا .

• • •

ثم نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المطفوف أحدهما على الآخر فى قول النحويين
المتقدمين ، فإذا انقضى أخبرنا بفساده ، وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخبر عنه ،
ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه
لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت^(١) : الضارب والضاربة
أنا زيدٌ ؛ ليكون الفعل غير منعذ ؛ كما كان فى الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيها المتكلم قلت : الضاربُ هو ، والضاربُ زيداً أنا ،
فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدت الضارب ، ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ ألا ترى أنك
إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضاربُ زيداً ، والضارب
هو أنا ، فتعدى (ضربت) فى الإخبار ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ فهذا الذى ذكرت لك من
أن النحويين جروا فيه على الاصطلاح . وإنما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحق الكلام
أن يؤدى فى الإخبار كما كان قبل ، فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقبل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدار ،
فجعلت ضمير كل شئ تخبر عنه فى موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول فى قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت^(٢)
المطى والمطيه زيد درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيد ، وإن شئت والمعطى إياه ،
فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عديت (أعطيت) ، ولم يكن متعدياً في الفعل .
فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) :-
المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى
زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما
قلت في هذا ، لا فضلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عديت إلى واحد فلا بد أن تعدى إلى آخر .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظان متطلقا ، والظانُّ أنا إياه زيد (١) .
وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانُّ هو متطلقا ، والظانُّ زيدا إياه أنا .
وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التي جرت في قولهم - قلت : الظانُّ هو إياه ،
والظانُّ أنا زيدا إياه منطلق . فهكذا مجرى هذا في كلامهم .

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى
إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعدى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول :
أعلمت وأعلمني إياه إياه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيته إياه زيدا عمرا
خير الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس .
/ وإن أخبرت على إعمال الأول عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خير الناس والمعلمه ،
هو إياه إياه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ « وتقول في أعلمت وأعلمني زيد عمرا متطلقا
مخبرا عن التاء أو الياء بالذي :

الذي أعلم وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

وعند الأخفش : المعلم والمعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خير الناس ، والمعلمى هو إياه إياه زيد ، وإن شئت قلت : والمعلمية هو إياه زيد (١) . كل ذلك حسن ، لأنَّ المفعول الأول فى موضعه .
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خير الناس والمعلمى هو إياه عمرو (٢) ، فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثانى لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه إياه خير (٣)

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وإن أخبرت عن زيد بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

هذا عند من يجيز الاختصار على المفعول الأول .

وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه إياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على أول المفاعيل . وإن لم يقتصر :

فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمى إياه إياه زيد .

فإياه الأول لعمرو والثانى لمنطلقا .

وبجوز المعلمية إياه زيد نحو ضربك وضربى إياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وإن أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا إياه منطلقا وأعلمنيه إياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وإياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأنَّ عائذ اللام

لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمة أنا

لا لتلبس بالمفعول ... وإنما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قبل : ووجب هنا ذكر المفعول الأول أعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالأول .

ولتأكل أن يقول : إذا ذكرت فى هذا السبب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول

والثانى أحد الباقين ، لأن ذكر أحد الباقين يوجب ذكر الثانى ، فيتعين أن المفعولين هما الثانى

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس بالمفعول

الأول .

وتقول عن مذهب الأخفش :

المعلم أنا زيدا إياه منطلقا والمعلم هو إياه إياه عمرو .

فإياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القاسم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وإن أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا إياه منطلق » .

الناس ، وإن شئت قلت : و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه . وهو ضمير خير الناس ليقع كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التيسر ولم يبين موضعه : ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرفتَه ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) . فإثما عرفتَه أن عمرا خير الناس .

ولو قدمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما . وصار (عمرو) الفائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا) هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ، فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعده كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس ، والمعلمي إياه إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ؛ فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفيما ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

= والمعلم أنا زيد؛ عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد إلى اللام ، أعني إياه الذي بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت الثاني أعني عمرا لذكر الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمنيه إياه .
وعند الأخفش : المعلم أنا زيداً عمرا إياه ، والمعلمي هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، ..

(١) عقد ابن الشجرى في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الاشياء والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول^(١) :
 الضارب أنا ، والضارب زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره فيكون الخبر
 هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأن نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضارب زيد
 متعلبا ، كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا
 فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة
 التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضارب هو ، والضارب أنا زيد . جعلت (الضارب) مبتدأ
 وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون
 مضرا على شريطة التفسير ، كما كان في الفعل .

وبما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمتنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول
 النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقا ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمر في
 قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول / التقدير : الظناني منطلقا ، والظان أنا أخويك
 منطلقين هما ، فلا يقع في قولك : والظان أنا أخويك منطلقين شيء يرجع إلى الآلف واللام
 فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظناني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما)
 وهو مضمر ، ثم تقول : والظان أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفي صلة
 كل واحد منهما ضمير يرجع إليه ؛ وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويُبطل
 ما سواه إن شاء الله .

وفى قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد - فإن الإخبار عن (الناء) فى ضربت ، وعن الياء فى ضربنى واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شئ واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربة زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شئ واحد - فإنما ذلك فى المعنى . فأنما اللفظ ، والموضع فمخالفان له .

وفى قول أبى عثمان إن أخبرت عن (الفاء) قلت : الضارب أنا والضاربى زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و (أنا) خبره ، ولا تُعده ؛ كما لم يكن فى الفعل متعديا ، وتأتى بالفعل ، والفاعل فى الإخبار وهو : والضاربى زيد ؛ لأن الكلام إنما كان : ضربت وضربنى زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدي متعديا ، والمتنع متنعاً .

فإن أخبرت عن (الياء) فى ضربنى قلت : الضارب أنا ، والضاربة زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك فى قولك : ضربنى زيد : الضارب زيد أنا^(١) ، لأن قولك : وضربنى زيد هو هذا الذى وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتاله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأنما ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظننى أخواك منطلقاً - فالتقدير فى المعنى : أن يكون ظننى هما كظننهما بى .

فإن أخبرت فى قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواله كان محالاً ؛ لأن قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنهما الخبر ، وليس فى الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون فى الذى ؛ لأنهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر فى أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظنننى منطلقاً أخواله فيصير الضمير فى ظنننى يرجع إلى اللذين .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازنى فى الإخبار عن الياء : الضارب هو أنا والضارب زيداً أنا .

والأولى أن يقال : الضارب زيد أنا .

وفى الإخبار عن الناء : الضاربى هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيداً أنا . والأولى : والضاربى زيد » .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان^(١) وهى : ظننت ، وظننى أخواك منطلقا أن تقول-
 إذا أخبرت عن نفسك- : الظانُّ أنا ، والظانَّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانَّ)
 لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ؛ كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعدُّ ؛ لأنَّه كان هناك
 غير مُتَّعِدٍّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
 فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقسه على ما ذكرت لك تجده مستقيما إن شاء الله .

(١) قال الرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التساء أو
 الياء ٠٠ باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

يحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الأخفش : الظان والظانَّان زيد أخاك أنا .

والمازنى لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظانَّان هو أياه أنا .

فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها .

هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثرها فى ذلك

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آتاه ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ، ونخبها (١) .

(١) فى شرح الكافية المرفعى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الإخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدره بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظا . أما قوله :

مِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامُ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيرونه : من نفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من نفر اللائي اللائي . فان تغايرا نحو الذى من فصل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجز فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم .

وفى الخزائن ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا السباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) » « بفتح ميم من » .

نقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداء ، والثانى مبتدأ فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأول و (زيد) خبر الذى/ الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأول ؛ لأنَّ الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأول (١) . فهذا مجزئ هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخوك عنده عبد الله . (فالذى) ابتداء ، و (التى) ابتداء فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداء فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقرأ زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، وجهها على اشكالها أن يقال : اتجم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً . »

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب ليمض النحويين . زعموا أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكده له ، لم يحتج الموصول الثانى الى صلة نحو قوله :

من النفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتى به للتوكيد .

قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرر مع صلته ، لأنها من كماله ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده الا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البتة على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة الأول .
تقديره : من النفر اللاتى هم الذين إذا وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره .

فعلى هذا تخرج قراءة زيد
وانظر الخزائن ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إِنَّ الشَّابَّاءَ وَعَيْشُنَا الَّذِى كُنَّا بِهِ زَمَنًا نُسَرُّ وَنُجَدُّ

انظر مهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الأخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الأخير و (الذى) الأخير مع صلته وخبره صلة الذى الأول وعائده الأول الهاء المجرى فى داره .
و (زيد) خبر الذى الأول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد . »

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا إنما اخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزائن ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جارتها ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهم أخوك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جارتهم منطلقون إليهما صاحبها أخته . زيد - كان جيذا بالغا .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداء في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداء في صلة التي ، و (الذين) ابتداء في صلة الذين ، و (التي) ابتداء في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جارتهم) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأن (التي) وصلتها ابتداء ، و (جارتهم) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) : فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (الذين) ؛ فقد تمت صلة (التي الأولى) ، و (أخته) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحح الكلام .

٣
١٣٣

(١) في الرضى أيضا : . وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن .

تبتدى بالوصول الأخير ، فتوفيحه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته . فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد إلى لتي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره . والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجروزة في عنده .

والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ...

ويريد المبرد بقوله : فتتمت صلة انذى أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذى نسبته إليه بياءٍ شديدة، ولم تُخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التى هى اسم المتكلم^(١). وذلك قولك: هذا رجل قبيى، وبكرى، وكذلك كل ما نسبته إليه.

واعلم أن الاسم إذا كانت فيه بياء قبل آخره، وكانت البياء ساكنة، فحذفها جائز؛ لأنّها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا البياء الساكنة لذلك.

وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه^(٢). وذلك قولك فى النسب إلى سليم: سلمى، وإلى ثقيف: ثقفى، وإلى قرينش: قرينى.

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٦٩ «باب الإضافة وهو باب النسب، اعلم انك اذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة. فان أضفته إلى بلد، فجعلته من أهله ألحقت ياء الإضافة...»

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة فى حشو الشعر من اللحن، وقد احسن أبانواس فى ذلك وقال: انما يجوز ذلك فى القوافى.

انظر الموشح ص ٢٦٧، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧.

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٦٩ «قال الخليل: كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس». فمن المدلول الذى هو على غير القياس قولهم فى هذيل: هذلى، وفى فقيم كنانة: فقمى وفى ملبخ خزاعة: ملخى، وفى ثقيف: ثقفى...»

وفى الخصائص ج ١ ص ١١٦ «وأما ما هو أكثر من باب شئنى، ولا يجوز انقياس عليه، لانه لم يكن هو على قياس، فقولهم فى ثقيف: ثقفى، وفى قرينش: قرشى. وفى سليم: سلمى».

فهذا - وإن كان أكثر من شئنى - فانه عند سيبويه ضعيف فى القياس، فلا يجيز على هذا فى سعيد: سعدى ولا فى كريم: كرمى...»

وإثباتها كقولك في نَمِيرٍ : نُمَيْرِي ، وقَشِيرٍ : قُشِيرِي / ، وعَقِيلٍ : عَقِيلِي ، وتَمِيمٍ : تَمِيمِي .
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجهُ حذفُ الياء ، لما يدخل الهاءُ من الحذفِ
والتغيير . وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَلَمِي ، وفي ضُبَيْعَةَ :
ضُبَيْعِي (١) .

فأما قولهم في الخُرَيْبَةِ : خُرَيْبِي ، وفي السَّلِيْقَةِ : سَلِيْقِي (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبَلِّغُ به
الأَصْلُ ، نحو : لَحِحتُ (٣) عينه ، و (استَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فإن كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في جَمِيرٍ : جَمِيرِي ، وفي عَثِيرٍ : عَثِيرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس »
وذلك قولك في ربيعة : رَبِيعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَلَمِي ، وفي جهينة :
جَهْنِي ، وفي قتيبة : قَتْنِي . . .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من
كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . .
جذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعته : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبِي وقالوا : سَلِيْقِي للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولستُ بنحوي يُلوكُ لسانهُ ولكن سَلِيْقِي أقول فأعُربُ

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لحت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياءً مشددة

واعلم أنه لا بُد من حذف إحدى الياءين؛ لاجتماع الياءات والكسرة. والتي تحذفها المتحركة؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير.

فلما القلب فلانفتاح ما قبلها، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة. فلو شئت لأسكنت. وذلك قولك في النسب / إلى أسيد: أسيدى، وإلى هين: هينى، وإلى ميت: ميتى. لا يكون إلا ذلك (١). وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استغناء للإدغام في حروف اللين، فلما توالى الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف. فلما التخفيف الأول فهو قولك في ميت: ميت، وكذلك في سيد: سيد، وفي هين: هين، ولين: لين.

ويلزم التخفيف باب صيرورة، وقيلودة، وكينونة، لكثرة العدد. ولولا التخفيف لكان كينونة، وصيرورة؛ لأنها فيعلولة.

فإن قال قائل: فما أنكرت أن يكون فيعلولة؟

قيل له: لو كانت فيعلولة لخالفت؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول: وكنت. تقول: كونونة، وقودودة؛ لأنها من القوم، والكون؛ ألا ترى أن (ميت) لو كان (فعل) لكان موت؛ لأنه من الواو، ولكنه محذوف من فيعل. فهذا أمر واضح (٢).

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة أحدهما في الأخرى.

وذلك نحو: أسيد وحمير وليبد: فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة، وحذفت المتحركة، لتقارب الياءات مع الكسرة التي في آخر الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات. وتقاربت وتوالى الكسرات التي في الياء والدال استغلقوه فحذفوا، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه عليهم، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتسوال فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد، لكراهيتهن هذه الحركات، فلم يكونوا ليفروا من الثقل إلى شيء هو في الثقل مثله.

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) تقدم شرح ذلك في الجزء الأول ص ١٢٥، ٢٢٢، والجزء الثاني ص ١٢٦ - ١٢٧، ٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١.

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حَرْفٌ لينٌ

/ اعلم أن ما كان من ذلك على فَعَلٍ فَإِنَّ الْأَلْفَ مُبَدَّلَةٌ مِنْ يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ، وقفا ، وعصا .

واعلم أَنَّ النَّسَبَ إِلَى ما كان من الياء كالنَّسَبِ إِلَى ما كان من الواو . وذلك أَنَّكَ تَقْلِبُ هذه الْأَلْفَ واوا مِنْ أَيْ البابين كانت . تقول في قَفَا : قَفَوِي ، وفي عَصَا : عَصَوِي ، وكذلك حَصَى ، وَرَحَى . تقول : حَصَوِي ، وَرَحَوِي .

وإنما قَلِبْتَ الْأَلْفَ المُنْقَلِبَةَ من الياء واوا ؛ لِكِرَاهِيَتِكَ اجْتِمَاعَ الْيَاءَاتِ وَالْكَسَرَاتِ^(١) ، فَصَارَ اللَّفْظُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْمُقْصُورِ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ واحدا .

• • •

وكذلك إِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وَشَقِي . ذَهَبَتْ بِهِ فِي النَّسَبِ إِلَى (فَعَلٍ) فَقُلْتَ : عَمَوِي ، وَشَقَوِي ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى الشَّجِيِّ : شَجَوِي ؛ فَإِنَّمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ كِرَاهِيَةً لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ وَالْكَسَرَاتِ . وَأَنْتَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ كِرَاهِيَةً لِنُتَوَالِي الْكَسَرَتَيْنِ وَالْيَاءَيْنِ . فِهَذَا هَاهُنَا أُوجِبَ^(٢) .

• • •

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٢ « بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالسَّوَاوِ الَّتِي الْيَاءَاتُ وَالْوَاوَاتُ لَامَاتُهُنَّ إِذَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، وَكَانَ مُنْقُوصًا لِلْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَ الْلامِ . تَقُولُ فِي هَدَى : هَدَوِي ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ حَصَى : حَصَوِي ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ رَحَى : رَحَوِي ، فَإِنَّمَا مَنَعَهُمْ مِنَ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ مُبَدَّلَةً اسْتِثْقَالًا لِإِظْهَارِهَا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا لِيُظْهِرُوهَا إِلَى مَا يَسْتَفْخُونَ إِنَّمَا كَانُوا يَظْهِرُونَهَا إِلَى تَوَالِي الْيَاءَاتِ وَالْحَرَكَاتِ وَكَسَرَتِهَا ، فَيَصِيرُ قَرِيبًا مِنْ أَمِيٍّ ، فَلَمْ يَكُونُوا لِيَرُدُّوا أَلْيَاءَهُ إِلَى مَا يَسْتَفْخُونَ ، إِذْ كَانَتْ مَعْتَلَّةً مُبَدَّلَةً فَرَارًا مِمَّا يَسْتَفْخُونَ • • • » .

وَانْظُرْ أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣٧٤ .

(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٢ « وَإِذَا كَانَتْ الْيَاءُ ثَالِثَةً ، وَكَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ مَكْسُورًا فَإِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى ذَلِكَ الْأِسْمِ تَصِيرُهُ كَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْبَسَابِ الَّذِي فَوْقَهُ • وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي عَمٍ : عَمَوِي ، وَفِي رَدٍ : رَدَوِي ، وَقَالُوا كُلَّهُمْ فِي الشَّجِيِّ : شَجَوِي • » .

فأما غير المعتل فنحو قولك في النور : نمرى ، وفي شقرة : شقيرى ؛ ألا ترى أنك قد
سويت بين (فعل) ، / و (فعل) . فلو كان مكان الكسرة ضمة لم تغيّر ، لأنه لم يتوال ما تكره .
وذلك قولك في سمر : سمرى لا غير^(١) .

• • •

فإن كان على (فعل) و (فعل) جرى مجرى غير المعتل . وذلك أنه يسكن ما قبل آخره ، فيقع عليه
الإعراب كما يقع على غير المعتل . وذلك قولك : هذا ظبي ، ودلو ، ونخى ، وجرو فاعلم .
على هذا يجرى جميع هذا . فإذا نسبت إليه قلت : ظبى ، ونخى ، وكذلك إن لحقت
شيئا منه الهاء ، لأن ياء النسب تعاقب هاء التانيث^(٢) . فكل ما نسبت إليه فالهاء ملغاة منه ،
فكانه لم تكن هاء .

ألا ترى أنك تقول في النسب إلى طلحة : طلحي ، وإلى حمدة : حمدي .
فأما قول يونس في النسب إلى ظبية : ظبوي فليس بشيء . إنما القول ما ذكرت لك^(٣) .

• • •

= وذلك لأنهم رأوا (فعل) بمنزلة (فعل) في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع
توالي الحركات • • •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ ، وإن أضفت إلى (فعل) لم تغيّر ، لأنها إنما هي كسرة
واحدة • كلهم يقولون : سمرى •

(٢) عرض في كتابه المذكر والمؤنث لمساواة ياء النسبة لهاء التانيث فقال : « الهاء كياء
النسب • تقول : بطة وبسط وتمر وشعيرة وشعير ، فلا يكون بين الواحد والجمع
إلا الهاء ، وكذلك تقول : زنجى وزنج وسندى وسند ، ورومى وروم ، ويهودى ويهود • فلا يكون
بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة • وكذلك التصغير ، إنما تصغر ما قبل الياء ثم تأتي بها
في أى وزن كان • وكذلك تفعل بالهاء • • • » الورقة ١٣٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء ، وكان الحرف
الذى قبل الياء ساكنا ، وما كان آخره واوا وكان الحرف الذى قبل الواو ساكنا •

وذلك نحو : ظبي ورمى وغزو ونحو • تقول : ظبى ورمى ورمى ونحوى ، ولا تغيّر
الياء والواو في هذا الباب ، لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل • تقول : غزو فلا تغيّر الواو ،
كما تغيّر في غد ، وكذلك الإضافة إلى نحو وإلى العرى •
فاذا كانت هاء التانيث بعد هذه الياءات فإن فيه اختلافا :

فمن الناس من يقول في رمية : رمى • وفي ظبية : ظبى . وفي دمية : دمي . وفي فتية :
فتى ، وهو القياس من قبل أنك تقول : رمى ونحو ، فتجرى مجرى ما لا يعتل ، نحو : درع
وقرس ومتن ، فلا يخالف هذا النحو • كأنك أضفت إلى شيء وليس فيه ياء • •
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية : ظبى ، ولا ينبغي أن يكون في القياس

إلا هذا • •

فإن كانت الياء شديدة أصلية فإن النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حية : حيوي . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قبح ، لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حيي .

ومن قال : حيوي قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لويي ؛ لأنها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُقْلَعَة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُخَي : بُخَي فاعلم ، وإلى بَخَائِي : بخائي فتصرف (٢) ؛ لأن الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين اليائين ليأى الإضافة ؛ لأن يأى الإضافة تُعاقِب هاء التانيث ، فتقول في النسب إلى طَلْحَة : طَلْحِي ، وإلى حَنْظَلَة : حَنْظَلِي . وإنما عاقبتها ؛ لأنه يؤتى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنهما يحلان محلاً واحداً . ألا ترى أنك تقول تمرة ، وتمر ، وبرة وبر ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء .

== أما يونس فكان يقول في طيبة : طبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة . . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقيسهما وأعربهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثالثة وقبلها ياء ساكنة .

فان أضفت إلى لية قلت : لويي ، لأنك احتجت إلى تحريك هذه الياء ، كما احتجت إلى ان تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في التصغير . ومن قال : أميي قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي وليسة من لويت يده لية . « وأنظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخائي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار ، .

وفي اللسان : جمل بختي وناقّة بختية : وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٍ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إِلَّا الياء المشددة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلًّا واحداً .

فلَمَّا كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذْفُ الياء لها أَوْجِبٌ ؛ لِأَنَّكَ لو أَقَرَرْتَهَا كُنْتَ
تَجْمَعُ بَيْنَ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ مَعَ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَا مِنْ مُضَارَعَةِ الْهَاءِ . فعلى هذا فَأَجْرُ هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره

ياء مُشَدَّدة ، والأخيرة لَامُ الفِعْل

اعلم أنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك فإنَّ الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياء فيها ألفا ، ثم انقلبت واوا لِيَأْتِيَ النسبة ؛ كما تجب في لاماتِ الفعل .

فمن ذلك قولك في عَدِيٍّ : عَدَوِيٍّ ؛ لأنَّك لَمَّا حذفت الياء التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عَدِ) . فاعلم على وزن عم ، فذهبت بفَعِيل إلى فَعَلْ لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عَدَوِيٍّ ؛ كما قلت : عَمَوِيٍّ .

ومثَّل ذلك النَّسَب إلى أُمِيَّة . تقول : أُمَوِيٍّ . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنَّكَ نسبت إلى (فَعَلِ) .

وكذلك قُصَيٍّ . تقول في النسب إليه : قُصَوِيٍّ .

/ فعلى ما ذكرت لك فأجْر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ : باب الإضافة إلى فَعِيل أو فَعِيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهم .

وذلك قولك في عَدِيٍّ : عَدَوِيٍّ . وفي غَنِيٍّ : غَنَوِيٍّ . وفي قُصَيٍّ : قُصَوِيٍّ . وفي أُمِيَّة : أُمَوِيٍّ . وذلك أنهم كرهوا أن توالي في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائدة فأنما تبقى التي تصير ألفا . كأنه أضاف إلى فَعَلْ أو فَعَلْ .
وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أُمِيٍّ ، فلا يغيرون . . .

هذا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

اعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجهُ أن تنسب إلى الثاني ؛ لأنَّ الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علماً ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسب إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل يائي الاضافة في الاسم الذي صار به الاول معرفة ، فهو ابين وأشهر اذ كان به صار معرفة .. »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك باين كراع غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالباً . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

الا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكري ، كما قالوا في ابن دعلج : دعلجي ، فوهمت الكنية عندهم موقع ابن فلان .

(٢) في شرح الألفاويه للمرعي ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضافي الا مع العلمية كابن الزبير وامرؤ القيس . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف اليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الاول بمنزلة لو كان علماً مفرداً ، لأن المجرور لم يصير الاسم الاول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة اذا سمعته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرؤي وامرؤي . فكذلك هذا وأشباهه .

وسالت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافي فقال : منافي القياس فكما ذكرت لك ، الا انهم قالوا : منافي مخافة الالتباس ، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمينِ اسماً واحداً لاجتناب اللبسِ ؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافاً ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْشَى ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرَى ، وإلى عبد شمس / : عَبْشَى^(١) . والوجهُ ما ذكرت لك أولاً . وإنما فعل هذا لعلَّ اللبسَ .

٣
١٣١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الإضافة اسماً بمنزلة جمفر ، ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر ، ولا يخرجونه من حرفيهما ، ليمعرف ، كما قالوا : السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحداً . . فمن ذلك عبشمى وعبدرى ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوى وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوى ونحو علوى ليس بقياس » .

هذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إِعلم أنَّك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإِنما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبَك : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْت : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هُرْمَزَ : رَامِي^(١) .
وقد يجوز أَنْ تشتقَّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ، كما فعلت ذلك في الإضافة .
وَالْوَجْهُ ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِي^(٢) ؛ كما قلت .
[في عبد شمس ، وعبد الدار]^(٣) : عَبْشَمِي ، وَعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلنا اسما واحدا » .
كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حزموت ..

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يصف ، فإذا أضفت قلت : معدى وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ « وقالوا : حزمي ، كما قالوا : عبدري ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف » .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥٥ .
والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافية ج ٣ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هذا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجمّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ، فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رقبة ، أو شعر ، أو جمّة / قلت : جُمِي ، وشَعْرِي ، ورَقَبِي : لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد ، وعمر (٢) .

٣
١٣٢

• • •

(١) تصحيح السيرافي .
والجمّة : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ ، باب ما يصير إذا كان عاما في الإضافة على غير طريقته . فمن ذلك قولهم في الطويل الجمّة : جماني . وفي الطويل اللحية : لحياني . وفي الغليظ الرقبة : رقباني .

فان سميت برقبة أو جمّة أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول إنما أردت حيث قلت جماني : الطويل الجمّة . وحيث قلت لحياني : الطويل اللحية . فلما لم تمن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى . وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني وأشباهه .. وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن : روحاني .. » .

* * *

وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :
رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
سبلاني : ضخّم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
رجل شمشعاني : طويل خفيف اللحم مثبّه بالخمر المشمشعة ج ٢ ص ٧٠ .
رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
رجل منظرائي : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
كساء منبججاني : منسوب إلى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
وسيف هندواني منسوب إلى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مرةً ، وللاستثقال أخرى ، وللعلاقة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو البابُ .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زَبِينَةَ : زَبَانِي^(١) .

وإنما الوجه زَبْنِيٌّ ؛ كقولك في حنيفة : حَنْفِيٌّ ، وفي ربيعة : رَبِيعِي ، ولكنَّهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا في بَغْيٍ : بَغَا ، وفي رَضِي : رَضَا^(٢) . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح في باب التصريف .

• • •

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يَمَانِ يَا فُتَى ، وشَامِ يَا فُتَى ، فجعلوا الألف بدلا من إحدى اليائين . والوجهُ يَحْنِيٌّ ، وشَامِيٌّ .

ومن قال : يَمَانِي فهو كالنَّسب إلى منسوب ، وليس بالوجهِ .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تَهَامِيٌّ فاعلم ، ومن أراد العوضَ غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة على وزن يَمَنٍ فتقديره : تَهَم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تَهَامٍ فاعلم . ففتحة التاء تُبين لك أنَّ الاسم قد / غيِّر عن حدِّه^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ : وفي زبينة زباني . • زبينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) من لفة طيء تغلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ : وما جاء محدودا عن بنائه محنوفة منه إحدى اليائين ياء الإضافة قولك في الشام : شَام ، وفي تهامة : تَهَام ، ومن كسر التاء قال : تَهَامِيٌّ . وفي اليمن : يَمَانِ .

وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى اليائين ••

فقلت : أرايت تهامة • ليس فيها الألف ؟ فقال : أنهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فعليا أو فعليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى اليائين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمن أو تهمن • فكان الذين قالوا : تهام هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا : تهام يدلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه •

ومنهم من يقول : تهامي ويماني وشامي فهذا كبحراني مما غير بناؤه في الإضافة ، وإن شئت قلت : يعني ••

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامي •

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ : فإن قلت : فإن في تهامة ألفا فلم ذهبت إلى أن الألف في تهام عوض من إحدى اليائين للإضافة ؟

قيل : قال الخليل في هذا : أنهم كانوا يسمونه إلى فعلٍ أو فعلٍ وكانهم فكوا صيغة تهامة ، فاصاروها إلى تهام أو تهَم ، ثم أضافوا إليه فقالوا : تهام •

وكلُّ شيءٍ سَمِيَتْه باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلّا على القياس (١) .

ألا ترى أنّك تقول : تَقِيَّةٌ ، وتُكَاةٌ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئا اسما لحُدِفَتِ التاء وُرِدَتِ الواو ، لأنّها الأضَل .

فالبَكل يقع لمعانٍ في أشياء تُردُّ إلى أصولها ، فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الباء ، والوَجْهُ : بَصْرِيٌّ ، ولو سَمِيَتْ شيئا البَصْرَةُ فنُسبت إليه لم تقل إلّا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل التسمية (٢) .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دُهُرِيٌّ ، ليفصلوا بينه وبين مَنْ يرجو الدهرَ ، ويخافه ، والقياس : دُهُرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية تردّه إلى القياس .

= وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لأنه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعا ، وهما : الشَّامُ واليَمَنُ .
وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا قد جاء به السماع نصا . اتشدنا أبو على .
قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرْفَى اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرَقًا مَن يَشْقُهُ لَا يَنَمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين .
وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ وجميع هذا اذا صار اسما في غير هذا الموضع ، فاضفت اليه جرى على القياس

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ وفي البصرة بصرى .
وفي شرح الشافعية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ » وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لان البصرة في اللغة حجارة بيض ، وبها سميت البصرة .
والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كثرت الباء في النسب .
وقيل : كسر الباء في النسب اتباعا لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ » وفي الدهر دهرى » وقال في ص ٨٩ » ومن ذلك قولهم في القديم السن دهرى .
في المخصص ج ٩ ص ٦٢ » رجل دهرى - بضم الدال - : قديم وبفتحها لا يؤمن بالآخرة .
من العين . وانظر شرح الشافعية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

٣ / أما ما كانت ألفه أصلا ، أو مُلْحَقَةً بِالْأَصْلِ منصرفة في النكرة فإنَّ الرَّجْه فيه ، وَالْحَدُّ إثباتُ
١٣٤ الألف ، وقلبيها واوا ، للتحرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلَهَى : مَلَهَوَى ، وإلى
مَغَزَى : مَغَزَوَى ، وإلى أَرْطَى : أَرْطَوَى (١) .

فإن كانت الألف للتانيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودها ، وأحقها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحها ، وأشكلها لمنهاج القياس حَذْفُ الألف .
فتقول في النسب إلى حُبَلَى : حُبَلَى ، وإلى دُنْيَا : دُنْيَى ، وكذلك بُشْرَى ، وسُكْرَى ، ودِقْلَى (٢) ،
وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تُلْحَقَ واوا زائدة ، لِأَنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا تُخْرِجُهُ إِلَى عِلَامَةِ التَّانِيثِ اللازمة له .
وذلك قولك : دُنْيَاوَى ، ودِفْلَاوَى حَتَّى يَصِيرَ بِمَنْزِلَةِ حَمْرَاوَى ، وصَحْرَاوَى . فهذا مذهب
وليس على الحدِّ ، وَلَكِنَّكَ وَكَدَّتْهُ ، لِتَحَقُّقِ مِنْهَاجِ التَّانِيثِ .
والقول الثالث : أن تَقْلِبَ الألف واوا ، لِأَنَّ الألف رابعة ، فَقَدْ صَارَتْ فِي الْوِزْنِ بِمَنْزِلَةِ مَا الألفُ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف » .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيى . فهذا يجري مجرى ما كان على ثلاثة أحرف .
وكان آخره الفاء مبدلة من حرف من نفس الكلمة ، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة ..

وسمنا من العرب من يقول في أعيى : أعيوى ..

قال : فإن قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا ..

والحنف في معزى أجود إذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة ، .

(٢) البدلي : شجر مر أخضر وقيل ثبت وإن نون كانت ألفه للإلحاق بغيرهم ، وإن لم ينون

كانت ألفه للتانيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

من أصله . تقول : حُبْلَوِيٌّ ، وَدُقْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشيبهه بِحُبْلَوِيٍّ / وَمِعْزَى أَجَازٌ فِي النَّسَبِ إِلَى مَا الْأَلْفُ فِيهِ أَصْلِيَّةُ الْحَذْفِ يُشَبِّهُهَا بِالْأَلْفِ التَّائِيثِ ؛ كَمَا شَبَّهَ الْأَلْفُ بِهِ . تقول : مَلْهِيٌّ ، وَمَعْزَى فِي النَّسَبِ إِلَى مَلْهِيٍّ ، وَمَعْزَى . وهو أَرْدَأُ الْأَوَائِلِ (١) ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ هَاهُنَا لَازِمٌ ؛ إِذْ كَانَ أَحَدُ الْأَلْفَيْنِ أَصْلًا ، وَالْآخَرُ زَائِدًا .

فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ خَامِسَةً مَقْصُورَةً فَلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْحَذْفُ مَنْصَرَفَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَنْصَرَفَةٍ . وذلك نحو : مُرَاي ، وَحُبَارِي ، وَشُكَاي . تقول : مُرَايٌ ، وَحُبَارِيٌّ . وذلك لِأَنَّهَا كَانَتْ تُحَذَفُ رَابِعَةً إِذَا كَانَتْ لِلتَّائِيثِ ، وَيَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ أَصْلِيَّةً ، فَلَمَّا زَادَ الْعَدَدُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْحَذْفُ ، وَكَلَّمَا أَزْدَادَ كَثْرَةَ كَانَ الْحَذْفُ آخَرَى (٢) .

وكذلك إِنْ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا مَتَحَرِّكَةٌ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْحَذْفُ ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَلْفُ إِلَّا لِلتَّائِيثِ . وذلك نحو : جَمَزَى . لَا يَكُونُ فِيهَا مِثْلُ لُغَةٍ مِنْ قَالَ : حُبْلَوِيٌّ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ أَخْرَجَتْهُ

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٧ • بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ الْفَا زَائِدَةً لَا تَنْسَوْنَ وَكَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ .

وذلك نحو : حَبْلِي وَدَقْلِي ، فَاحْسِنِ الْقَوْلَ فِيهِ إِنْ تَقُولُ : حَبْلِي وَدَقْلِي ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ لَمْ تَجِءْ لَتَلْحَقْ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ ، فَكُرِّهُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَمَا أَشْبَهَ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ .
وَقَالُوا فِي سَلَى : سَلَى .

ومَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : دَفْلَاوِيٌّ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ بِأَنْ يَلْحَقَ هَذِهِ الْأَلْفُ؛ فَيَجْعَلُهُ كَأَخْرِ مَا لَا يَكُونُ آخِرُهُ إِلَّا زَائِدًا غَيْرَ مَنُونٍ نَحْوُ : حِمْرَاوِيٍّ وَضَهْيَاوِيٍّ .
فَقَالُوا فِي دَهْنَاوِيٍّ • وَقَالُوا فِي دَنْيَاوِيٍّ •

وَأَنْ شِئْتَ قُلْتَ : دَنْبِي عَلَى قَوْلِهِمْ : سَلَى .
ومَنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : حَبْلَوِيٌّ ، فَيَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ . . . » .
(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٨ • بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ الْفَا وَكَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ .

تَقُولُ فِي حِبَارِيٍّ : حِبَارِيٌّ وَفِي حِمَادِيٍّ : حِمَادِيٌّ وَفِي قَرْقَرِيٍّ : قَرْقَرِيٌّ .
وكذلك كُلُّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ الْفَا ، وَكَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ .
وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ مَرَامِي فَقَالَ : مَرَامِيَّ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ .
وَقَالَ : وَلَوْ قُلْتَ : مَرَامَوِيٌّ لَقُلْتَ : حِبَارَوِيٌّ ، كَمَا أَجَازُوا فِي حَبْلِيٍّ : حَبْلَوِيٌّ ، وَلَوْ قُلْتَ ذَا

لَقُلْتَ فِي مَقْلَوِيٍّ : مَقْلَوَلَوِيٌّ . وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ . . .
وَأَمَّا الْأَزْمَا مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا الْحَذْفُ ، لِأَنَّهُ حِينَ كَانَ رَابِعًا فِي الْأِسْمِ بَزَنَةً مَا أَلْفَهُ مِنْهُ كَانَ الْحَذْفُ فِيهِ جَيِّدًا ، وَجَازَ الْحَذْفُ فِيهَا كَانَتْ أَلْفُهُ مِنْ نَفْسِهِ ، فَلَمَّا كَثُرَ الْعَدَدُ كَانَ الْحَذْفُ لَازِمًا ، إِذْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَحْدَفُوا فِي الْمَنْزِلَةِ الْأُولَى ، وَإِذَا أَزْدَادَ الْأِسْمَ تَقَلَّا كَانَ الْحَذْفُ الْأَزْمَ . . .

الحِبَارِيُّ : طَائِرٌ يَقَعُ عَلَى الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى عَلَى شَكْلِ الْاَوْزَةِ .
الشُّكَاكِيُّ : نَبْتٌ دَقِيقُ الْعِيدَانِ صَغِيرٌ أَخْضَرُهُ زَهْرَةٌ حُمْرَاءُ .

عن ذلك ، كما أخرجت قديما عن أن تنصرف / اسم امرأة ، كما تنصرف هند ، ودعد ، لأنها زادت
 ٣
 ١٣٦
 عليها حركة (١) .

فإن كان الاسم معدودا لم يحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واوا لأنها حرف حى فلا
 يحذف ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك فى حمراء : حمراوى ،
 وفى خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان منصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك فى النسب إلى قرأه : قرائى .
 فالهمزة أصل ، وفى رداه : رداى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

وكذلك الملحقه نحو : علباء ، وجرباء ، وقد يجوز القلب فى هذا المنصرف ، نحو : علباوى ،
 وجرباوى . فهو فى هذا الحيز أصلح ؛ لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا فى رداه ، وكساء وهو فيهما أجود منه فى قرأه لأن الهمزة فى رداه ، وكساء
 منقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قراوى (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ،
 لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة جبارى لتتابع الحركات .
 ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قديما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق » .
 وقال فى ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للسكن فى مواضع كثيرة » .
 جمزى : سريع العدد .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم معدود لا يدخله التنوين كثير
 العدد كان أو قليلا » .

فالإضافة إليه لا يحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون
 الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة ذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه
 بروكاوى » .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحذف
 وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « وأعلم أنك إذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه
 أن تقرأه على حاله ، لأن الإياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية
 غير معتلة مبدلة » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .
 وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فلا بدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو
 أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأه ونحوه » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من
 يقول : حرائى لا يحذف الهمزة » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

هذا باب

النسب إلى الجماعة

إعلم أنك إذا نسبت إلى جماعة فإنما توقع النسب/ على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فرَضِيٌّ ؛ لأنك رددته إلى فَرِيضَةٍ ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِيٌّ . فهذا هو الباب في النسب إليها .

والتَّسَبُّ إلى مساجد : مسجِدِيٌّ ، وإلى أَكْثَب : كَلْبِيٌّ .

وإنما فُعِلَ ذلك ؛ لِيُفْصَلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لأنها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيء منها كان النسبُ على اللفظ ؛ لأنه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِيٌّ .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِيٌّ .

وتقول : رجل مَعَاوِرِيٌّ (ومَعَاوِرُ بن مرٍّ أخو نعيم) ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الإضافة إلى الجمع » .

اعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبدا فانك توقع الإضافة إلى واحد الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلي وقبيلية للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي ؛ وإنما الرباب جماع واحد ربة ، فنسب إلى الواحد وهو كالطوائف . وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت : مسجدي . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ : « وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري ؛ لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي . »

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغير المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائني ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ، ومن ثم قالت : بنو سعد في الأبناء : أبناؤى . كأنهم جعلوه اسم الحي والحي كالبلد . . . =

وتقول في النسب إلى أكلب من غنم^(١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .

ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ، لأنها اسم لبلد واحد .

وتقول في رجل من أبناء سعد . أبنائي ؛ لأنه قد صار اسما لهم ، ولو قلت أبنائي كان جيذا ؛

كما تقول : كسائي وكساوي .

فإن نسبت إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن على حياله ، ثم تجمعهم / قلت : $\frac{3}{138}$

ابني وبني . أي ذلك قلته فصواب ؛ لأنه النسب إلى (ابن) .

= وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيسا يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الانصار : انصاري . * وانظر الكامل ج ٨ ص ٣ - ٤ .

وفي الباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراه هذه النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد . *

وفي أصلح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر بن من اليجن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الانساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

إِعلم أَنَّهُ ما كان من الأسماء على حرفين فَإِنْ رُدَّ الحرفُ الثالثُ إِلَيْهِ فِي الجَمْعِ بالتاء ، أو التثنية فالتَّسْبِيَةُ تَرُدُّهُ ، لَا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ . وَذلك قولك فِي النَّسَبِ إِلَى أَخْتِ : أَخَوِي ، لقولك : أَخَوَاتِ ، وَإِلَى سَنَةٍ : سَنَوِي فَيَمْنُ قال : سَنَوَاتِ . وَمَنْ قال : سَنَاهُ ، وَسُنْيَاهُ فِي التَّحْقِيرِ قال : سَنِيَّ .

وَفِي النَّسَبِ إِلَى أَبٍ ، وَأَخٍ : أَبَوِي ، وَأَخَوِي ، لقولك : أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وَكَذلك هَذَا الجَمْعُ لَا يَكُونُ غَيْرُ ما ذَكَرْتُ لَكَ .

وَأِنْ لَمْ تَرُدَّ الحرفُ الثالثُ فِي تثنية ، وَلَا جَمْعٍ بالتاء فَانْتَبَهْ فِي النَّسَبِ مُخَيَّرٌ : إِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَرُدَّهُ (١) . وَذلك قولك فِي النَّسَبِ إِلَى ذِمٍّ : ذِمِّي ، وَذِمَوِي ، وَفِي النَّسَبِ إِلَى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِي فِي قول سيبويه ، .

فَأَمَّا الْأَخْيَاشُ فَيَقُولُ : يَدِي ، وَيَدَوِي ، وَيَقُولُ : أَضْلُ (يَدٍ) فَقُلْ ، فَإِنْ رَدَدْتَ ما ذَهَبَ رَجَعْتَ بِالْحَرْفِ إِلَى أَضْلِهِ . فَهَذَا قَوْلُهُ فِي كُلِّ هَذَا .

(١) فِي سيبويه ج ٢ ص ٧٩ د باب الإضافة إلى بنات الحرفين .

أعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه ، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل أو فعل فأنك فيه بالخيار : أن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وأن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حذف منه ٠٠ »

وقال في ص ٨٠ (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد)

وذلك قولك في أب : أبوي وفي أخ : أخوي وفي حم : حموي .

ولا يجوز إلا إذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهم إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل . لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإن رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

وأعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ٠٠ ويقول هنوان ٠٠ »

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ د فان كان المحذوف رد في الإضافة وجب رده في التثنية أيضاً وهو أب وأخ وحم وهن لا غير ، ٠ وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون : رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجَهْدِ الاسم ؛ فلا يُحذف
ما كان يلزمه قبل الرد^(١) .

وسيبويه يزعم أنَّ (دما) (فعل) في الأصل ، وهذا خطأ ؛ لأنك تقول : دى يذئ فهو دم .
فمصدر هذا لا يكون إلَّا (فعل) ؛ كما تقول : فرق يفرق ، والمصدر الفرق ، والاسم فرقة ،
وكذلك الحذر ، والبطر ، وجميع هذا الباب .

ومن الدليل أنه (فعل) أنَّ الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) ^(٢) قال :

• جَرَى السَّيَّانِ بِالخَيْرِ اليَقِينِ ^(٣) •

فإنَّما (يَدُ) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك ؛ لأنَّ جمعها أيدٍ (وأفعل) إنما هو جمعُ (فعل) ؛
نحو : أكلب ، وأفلس ، وأفرخ .

و(عَدَّ) (فعل) ؛ لأنَّ أصله عَدُو ^(٤) .

وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط . إلَّا أن تثبت الحركة ؛ لأنَّ
الحركة زيادة ؛ فلا تثبت إلَّا بحجة ؛ ألا ترى أنَّ الشاعر لما اضطرَّ إلى الردَّ ردَّ على الإسكان
فقال :

• إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُو ^(٥) •

وقال الشاعر :

وما النَّاسُ إلَّا كاللِّيارِ وأهلها بها يَوْمٌ حلُّوها وغَدُوا بلائِعُ ^(٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادةً ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم ترده تثنية ولا جمع ؛

$\frac{٣}{١٤٠}$

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦ : « وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف ،
وفتحت الدال ، وأبدلت من الياء واوا ، فقلت : يدوى . هذا قول الخليل وسيبويه في النسب
إلى هذا الضرب » .

وأبو الحسن الأخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول : يدوى . وفي غد : غدوى وفي
حر : حرحى . والخليل وسيبويه يقولان : غدوى وحرحى » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٦ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨ - ٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأن الإضافة أرد ؛ وذلك لأنها مُبَيَّرَةٌ أواخر الأسماء لا محالة ؛ لأن الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنه يلزمها الحذف من قولك : أَسِيدِي ، وَأُمُوِي ، وَحَنَفِي ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بِضْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ، فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تشنية أو جَمْعُ بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع في تشنية ولا جَمْعُ .

• • •

واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد ؛ لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه ؛ إذ كنت قد ترد فيها لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا اتبعت اللفظ . فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .

ولا تقول في أخت إلا أخوي ؛ لأن التاء تُحذف كما تُحذف الهاء في النسب ؛ لأنها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وفي عَمْرَةَ : عَمْرِي ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأن التاء تذهب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .
فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف ،
وإن شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .
وذلك ابن واسم واست واثنان والثنان وابنة .
فإذا تركته على حاله قلت : اسمي واستي وابني واثني في اثنتين واثنتين .
وحديثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته إلى أصله ؛ فقلت سموي وسنوي وستهي ... » .
وقال في ص ٨٢ « وسأنت الخليل عن الإضافة إلى ابنم فقال : إن شئت حذفت الزوائد فقلت : بنوي . كأنك أضفت إلى ابن ، وإن شئت تركته على حاله ، فقلت : ابنمي ، كمسا قلت : ابنمي واستي . »

واعلم أنك إذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لأنه عوض وإنما هي معاقبة
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وأما (بنت) فأنك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي للثانيتين لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لأنهم شبهوها بهاء التانيث ، فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كساء سبقت وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن ، فإن قلت : بنوي جائز ... » =

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنَّسب إلى مذكَّره . نقول في النَّسب إلى ضارب : ضاربٍ ، وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ : وإذا أضفت إلى اخت ، قلت : اخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : اختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

موضع الفاء

وذلك قولك : عِدّة ، ووزنة ؛ لأنّ الأصل كان وِغْدَة ، ووزنة ؛ لأنّه من وعدت ، ووزنت ، وكذلك رِثّة من قولك : ورثته رِثّة ، ورجلة .

وكلُّ مصدر على (فَعْلَة) ثمّا فاؤه واو فهذه سبيله ، وقدمضى القول في حذف هذه الواو في موضعه (١) فإذا نسبت إلى شيء منه لم تُغَيَّرْ ؛ لبعده من ياء النسب . تقول : عِدَى ، ووزَى (٢) .

فإن نسبت إلى شيء فلا بدّ من الرّد ؛ لأنّه على حرفين أحدهما حرف لين ، ولا تكون الأسماء على ذلك . فإنّما صلح قبل النسب من أجل هاء التانيث . فإذا نسبت إليه حذفت الهاء . وكان سيبويه يقول في النسب إليه : وشَوَى على أصله ؛ لأنّه إذا رُدّ لم يغيّر الحرف عن حركته . هذا بلعبه ، ومذهب الخليل على ما نقلّم من قولنا حيث ذكرنا (يدا) وقوله فيها : / يدَوَى فيمن رَدّ ، وغَلَوَى في غدٍ فيمن رَدّ .

وكان أبو الحسن الأحمش يقول في النسب إليها : وشَيَى ؛ لأنّه يقول : إذا رددت ما ذهب

٣
١٤٧

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثاني ص ١٢٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ ، باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين . وذلك عدة وزنة .

فإذا أضفت قلت : عدى وزنى ، ولا تردم الإضافة إلى أصله ، لبعدها من ياء الإضافة لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغيير ، لوقوع البناء عليها ، ولا تقول : عدوى فتلتحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف ٠٠ ،

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ، كما نقول في النسب إلى ظبي : ظَبْيٌ (١) .
وقد مضى ذِكْرُ القولين في موضعه (٢) .

• • •

واعلم أنه من رد في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جَمْع بالتاء نحو :
دَمَوَى ، وَيَدَوَى فإنه لا يَرُدُّ في عِدَّة ، لأنَّ الذاهب منه ليس مما تغيَّر الإضافة .

وكذلك ما ذهب منه موضعُ العين فغير مردود ، نحو : (مُذٌّ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مُذَوَى ولكن مُذَى فاعلم .

فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يَرُدُّ لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ، لأنها لا تُغيَّر
غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ : وتقول في الإضافة الى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم إذا قلت : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وإنما الحققت
الواو ههنا ، كما الحققتها في (عه) حين جعلتها اسما ليشبه الاسماء ، لانك جعلت الحرف على
مثال الاسماء في كلام العرب .

وانما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحذفوا الواو ، كما لم
يحذفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهاها . فانما القوا الكسرة فيها كان مكسور الفاء على
العينات ، وحذفوا الفاء . . .

قال المبرد في فقهه لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما
لم تسكن الميم إذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين انما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يجوز أن يبتدا بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين الى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأخفش »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله في شية انه اذا رد الواو اليها أسكن الشين ، فتحريك الشين اولى من تحريك
الدال في يد ، لاننا انما حرركنا في يد اذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الاعراب التي كانت في
الدال ، وحركة الاعراب ليست ب لازمة على كل حال انما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم اولى ، وليس كونها في الاصل
للاو بمنع لان يعوض منها اذا لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل . .

ولما لم يكن تركنا الاعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب الى يد لم يكن
رد حركة الواو اليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . .

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٢٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فلذا نسبت إليه قلت : زيدى ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم تُقرأ على الإعراب ؛ لأن الإعراب فى الياء ، ولا يكون فى اسم إعرابان .
فأما قوله :

هُمَا نَفَثَا فِي فِى مِنْ قَمَوَيْهِمَا عَلَى النَّايِحِ الدَّوَى أَشَدَّ رَجَامٍ (١)

فإنما (فم) أصله : قَوْه ؛ لأنه من تفوّهت بكنا ، وجنّعه أفواه على / الأصل ، فلذا قلت : هذا قَوْ زيد ، فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن ثبتت فى الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنت تقول : رأيت فازيد ، ومررت بـى زيد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأن التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول فى الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنهما من مخرج واحد . وإنما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأن الواو من الشفة ، ثم تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى فى الفم حتى تنصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (قَمَوَيْهِمَا) فإنه جعل الواو بدلا من الهاء لاختلاف اللين وأن الهاء خفية .

فمن قال (فمان) قال فى النسب : فمى ، وقموى .

(١) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ٨٣ على أن انفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره فى ص ٢٠٢ .
نفثا : ألقيا على لسانى ، من : نفث الله الشئ فى القلب : ألقاه .

وروى فى الديوان تفلا ، وألف الاثنين لابلis وابنه .
وأراد بالنايح هنا من تعرض لهجوم من الشعراء وأصله فى الكلب .
الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى : رماه .
وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجى كالكلب النايح .
والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها فى آخر عمره تائبا الى الله عز وجل مما فرط من من مهاجراته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه إياه فى شبابه .

انظر الخزاعة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٢ ص ٣٤٦ وشواهد الشبافية ص ١١٥ ، شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا قموى^(١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ وأما (قم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله إذا أضاف ترك (قم) على حاله ، ومن رد إلى (دم) اللام رد إلى (قم) العين فجعلها مكان اللام . . .

وقالوا : فموان فانما ترد في الإضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء وتبنى الاسم ، كما تبنى به إلا أن الإضافة أقوى على الرد .

فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : قموى ، وان شاء قال : قمى ، ومن قال : فموان قال : قموى على كل حال ، .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

إعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حلفت منه الألف / والنون، وحذفتها لأمرين :
 أحدهما : أنهما زيدتا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء^(١) .
 والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياءها فيه ؛ لأنه يجتمع في الاسم
 رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .
 فإن أضفت إلى جمع مذكر فهو كذلك . نقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِيَّ ،
 وإلى رجلين : رَجُلِيَّ ؛ كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين
 الواحد المسمّى بجماعة^(٢) .
 ونقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِيَّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذفت الألف والنون ،
 والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التانيث إذا قلت في طلحة : طَلْحِيَّ^(٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتي في ص ٢٩٤ وأشار الى ذلك في الجزء الاول ص ٦٤ ، ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
 وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فأضفت
 إليه حذفت الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ؛ لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان
 وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهمنا
 زيدتا معا ، ولا تثبتان إلا معا وذلك قولك : رجل ومسلمي ... »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الإضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »
 وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :
 مسلمي وتمري ، وتحذف ، كما حذفت الهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة ... »

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة

لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

٣
١٤٥

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العطر : عَطَّار ، ولصاحب البز : بَزَّاز .

وإنما أضلّ هذا لتكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال ، أى : يكثر هذا منه ، وكذلك خيَّاط ، فلمّا كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصَّنْف فعلوا به ذلك . وإن لم يكن منه فِعْلٌ ، نحو : بَزَّاز ، وعَطَّار .

فإن كان ذا شئ ، أى : صاحب شئ ، بُنى على (فاعل) ؛ كما بُنى الأول على (فعل) (١) ، فقلت :

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٠ ، باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته صاحب شئ يزاوله أو ذا شئ .

أما ما يكون صاحب شئ يعالجه فانه مما يكون (فعالا) وذلك قولك لصاحب الثياب : ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر التى يعمل عليها : حنار .

وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى .

وأما ما يكون ذا شئ ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى الدرع : دارع ، ولذى النبل : نابل ، ولذى النشاب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى اللبن : لابن .

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :

« وليس فى كل شئ من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق » .

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :

« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :

« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك انه رد دعوى

رجل فارس ، أى : صاحب فرس ، ورجل دارج - ونابل ، وناشب ، أى : هذا آتته . قال الشاعر :

وَعَزَّزْتَنِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ نَابِرٌ^(١)

فأما قوله :

وليس بذى رُمحٍ فيطعننى يدِ وليس بذى سيفٍ وليس بنبالٍ^(٢)

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

• • •

بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كانه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك في زمن لا ترضى لغته ، ولا يحتاج بقوله ، وأكثره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .

فالفنس الى الدعوى الاولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما إذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بائع البر فيقول : برار ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعه حجة ..

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلفتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .

وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاه . وهذا مستعمل في أكثر الأمصار التي شأهناها ، وليس ذلك بحجة ... ،

الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) البيت للحطينة في هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فحجفه امرأة الزبرقان في غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقه . والمعنى : أنك وعسدتى بأن توسع على الثمر واللبن وأن عندك منهما ما فيه كفايتى ، فلم أجد ذلك كما وصفت .

وزوى أن الأصمعى صفحه فأنشد ٠٠ لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقتضاب ص ٢٧٢ وشرح أدب الكاتب للجسواليقي ص ٢٧٢ ، ومعجم المفاتيح ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

والقصيدة في ديوان الحطينة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل ، والكثير فيه نابل . يريد أنه ليس من أهل السلاح في الحرب ، فلا أبالى وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند

ص ١٦٤٠ .

واعلم أنَّ قولهم : (عِشَّةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كاسٍ (٢) . إنما هو على ذا . معناه :
عِشَّةٌ فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .
وكذلك هم ناصِبٌ . إنما هو : فيه نَصَبٌ .

• • •

وكذلك كلُّ مؤنَّث نعت بغير هاء ، نحو : طامِثٌ (٣) ، وحائِضٌ ، ومُثْتَمٌ ، وطالِقٌ .
فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربةٌ ، وجلستُ فهي جالسةٌ .
قال الله - عزَّ وجلَّ - : (يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لِأَنَّهُ جاءَ مبنياً على
(أَرْضَعَتْ) .

(١) في عِشَّةٍ راضيةً ، آيتان . الحاقة : ٢١ - القارعة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ المَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا واقْعُدْ فَلِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي

على ان الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكتسى ، فعلى هذا
لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .
قال ابن بَرِي : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَعْزِينَ إِنْ كَسَى الجَوَارِي فتنبو العين عن كَرَمٍ عِجَافٍ

(٣) الطامِث : الحائض فعله كتصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

ذكر ابن سيده في المخصص كثيراً من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) وانتهى جاءت
على (فعال) اذكر طرفاً منها :
أزيتة لحا باصراً - المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق
ص ٣٦٢ .

- أمسى فؤادي به فاتنا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .
- رجل ناعل ٤ : ١١١ شاحم ٥ : ٤ . مكان غاسل ٥ : ١٤ .
- رجل لا ولا : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .
- قطن حليج : ملحوج وصانعه الحلاج ٤ : ٧٠ .
- رجل نجاد : الذي يعالج الفرس والوسائد بحشوما ويخيطها ٤ : ٧٥ .
- لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرموس ٤ : ١٤٣ .
- شحام : يبيع اللحم ٥ : ٤ . الخباز ٥ : ٦ .
- قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .
- معازر • بقرار • فيال • فهاد • ٧ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .
- الكلاب : الذي يعلم الكلاب • الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .
- رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .
- السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حيض ، ومعها طلاق . وتأويله : هي ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذکر ، فيحتاج إلى الفصل فليس بشئ^(١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقـة ضامر ، ويكر ضامر .

== الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
 الخشاب : بائع الخشب . الحنابل : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
 الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج . الخواص : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦ ، ٨٦ .
 الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .
 رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ألا : يبيع الإلية ١٢ : ٣٦٢ .
 رجل تمار . لبان . سمان . فكاه ١٢ : ٢٦٢ .
 الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .
 (١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث » .
 وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقـة ضامر . يوصف به المؤنث وهو مذكر .
 فانما الحائض واشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
 فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرجـه على الفعل ، كما انه حين قال : دارع لم يخرجـه على فعل ، وكأنه قال : درعى .
 فانما أراد ذات حيض ، ولم يجيـ على الفعل .
 وكذلك قوله : مرضع — اذا أردت ذات رضاع — ولم يجرها على أرضعت ، ولا ترضع .
 فان أراد ذلك قال : مرضعة .
 وتقول : هي حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك انما أجريتها على الفعل ، على هي تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل .
 وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « اما ما كان من المذكر نعتا مؤنث فهو قولك : امرأة طالق ، ويكر ضامر ؛ وامرأة متمم : اذا جاءت باثنين ، وكذلك ظبية مطلق ومشدن وممثل وامرأة مرضع ... وانما جاء هذا بغير تاء ، لانه ليس على فعل فمجازـه النسب ... فان كان شئ من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لانه مضارع لفعله ، وذلك قولك : اشدنت الظبية فهى مشدنة ، واثنت فهى متلية ، وطلقت المرأة فهى طالقة . من ذلك قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لانه جاء على الفعل لذكرك أرضعت وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارتى بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غامر وطارقة

وقال الخليل فى قول الله تعالى : (السما منقطر به) قال : هو كقولك للجبـة : معضل .

المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها .. الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .

انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ — ٤٥٨ ،

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش ج ٥ ص ١٠٠ — ١٠١ والمختص

ج ١٦ ص ١٢٠ — ١٢١

وكذلك امرأة قتول ، ورجل قتول^(١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .
فأما قولهم : بعير عاضيه^(٢) ، وبخير حامض فهو على هذا لئما معناه : أنه معتاد لأكل
الحمض^(٣) ولاأكل العضاة . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بابه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه (المذكر
والؤنث) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأة حائض وطالتي وطامث : هي نعوت مذكرة وصف بهن
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا لذكر ، كقولهم : رجل تكحة ، وكان يذهب الى أنهم
ذكروا هذه النعوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
حائض ... واذا قالوا زيد تكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة تكحة . هذه ترجمة محمد بن
يزيد البصري . »

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لانا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
حائض ، وشيء حائض - للزمن ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .

قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزم ان يقول : الحائض يحض على معنى : الشخص
يحض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛
لأنهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يرينوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو اردت
هذا المعنى لادخلت عليه علامة التانيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة ... وهذا القول عندي
غلط لأنه يلزم قائله أن يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيسام
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان ... ومما يدل على صحة
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لانه لا حظ
للرجال فيه .. » وانظر ص ٤٦ - ٥٠ .

(١) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العضاء من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .
الواحد : عضاهة ، وعضهة وعضة ، وعضة وينسب اليها ، فيقال : بعير عضهى :

الذى يرعاه ، وبغير عضاهي ، ويقال : ناقة عضاهة ، وعاضه ، ترعى العضاه .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفأكهة الابل .

هذا باب

المحذوف والمزید فيه

وتفسير ما أوجب ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قياساً ؛ لأنَّ العلة جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

ومن ذلك / ما كان آخره ألفاً أو ياءً أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذَفُ الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحرِّكاً حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكناً كان الحرف هو المحذوف ، وبق ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يَغْزُ ، ولم يَخْشُ ، ولم يَرْمِ ، فإذا وصلت قلت : لم يَخْشُ يا فتى ، ولم يَرْمِ يا فتى ، ولم يَغْزُ يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيلٌ ، كما أنك لما حذفت الحركة من يَضْرِبُ ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيلٌ ، فبقى كهينته . فما كان من حذَفِ لِعِلَّةٍ تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافاً من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أصلاً في بابه ، ويكون الحرف الذى فى آخره من الحروف التى أمرها الحذفُ ، أو مضارعاً لها .

(١) الجزء الأول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٧ . واعلم أن الآخر اذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم ، لتلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فى الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويغزو ؛ ويخشى .

فمن ذلك قولهم : لم أبُلْ ، ولم يكْ ، ولا أذر^(١) .

أما قولهم : (لم يكْ) فإنَّ الحذفَ (لم يكنْ) وهو الوجهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ، كما نقول : لم أقلْ ، ولم أبعْ .

فأما من قال : لم أكْ فإنه لما رأى النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بأنَّها ؛ تُدخِلُ فيهما ، وتُزادُ حيثُ تزدان ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبدَلُ الألفُ منهما ، كما تُبدَلُ منها في قولك : اضربا ؛ إذا أردت النون الخفيفة ؛ وفي قولك : رأيت زيدا ، وتَحُلُّ محلَّ الواو في قولك : بهرائي ؛ وصنعائي ؛ وتُحذفُ النونُ الخفيفة ؛ كما تُحذفُ الياءُ والواو لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأصلَ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك . وتقول : يقدم زيد ، فتقول : يكون . فكانت العبارة دُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانَّت بعلَّة ليست في غيرها من أنها عيارة وتَرْخمة ، فحُلِفَتْ لسكونها استخفاها ؛ فإن تحركت النون لم يحز حذوها . تقول : لم يكْ زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يكْ الرجل ؛ لأنها تتحرك هاهنا لالتقاء الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل^(٢) .

وأما (لم أبُلْ) فإنه كثر في كلامهم ، وكان الأصل في كلِّ مُطَّرَح ، وكان يقول في الوقف : لم أبالْ . فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ ، فحُلِفَتْ الألفُ لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه الحروف . ولولا كثرته لم يُحذفْ ؛ لأنه يلتقي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أذر ، واشبهاء ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « الا ترى انك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أق اذا أردت أقل . »

وتقول : لا أذر ، كمسا تقول : هذا قاض .

وتقول : لم أبُل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .

فالعرب مما يضيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره . »

وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشروح الألفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تَكُ المرأةُ أبَدَتْ وسامةً فقد أبَدَتْ المرأةُ جِئَةً ضيِّعَمَ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الاول ص ٢٦٩

/ ومنهم من يقول : لم أَبْلِهْ ، فيحذف الألف ، لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .
فأما قولهم :

وَبَيَّاهُ فِدَاءُ لَكَ بِأَفْضَالِهِ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تَهْلَاهُ (١)

فإنه حرك اللام لالتقاء الساكنين ، لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حَذْفٍ ، أو تحريك ، فكان الباب هاهنا الحَذْفُ . فيقول : لا تَهْلُ ، ولكن للقافية حرك ، لأنَّ الحدَّ لا تَهْلُ ، فنُسَكِّنُ اللامَ للجزم ، ثم تُحَذَّفُ الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحركها

(١) في كتاب شرح الإبيات المشككة الاعراب ص ٢٣٤ ، ٢٣٦ :

رواه : نفسى فداء لك بأفضاله . . ثم قال :

« فداء مصدر قدبته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .
وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما
على التنكير يريد : أفد فداء . ولو كسر بلا تنوين لتقصد المعرفة كأنه قال : أفد الفداء . »

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) يسكون انلام للجزم ، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين ، فأنبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرك اللام لالتقاء الساكنين هي والألف ، وتم يحذف الألف ، لأنه جعلل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول أشبه . »

وفي المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد القدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قدومه كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده . »

مهلا فداء لك يا فضاله أجره الرمح ولا تهاله

وحكى الفراء انه سجع بعض العرب يفتح أوله ويقصره . »

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعشى ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى تهاله للسكت - هالى الأمر يهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، وبه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق ص ٢٢١ ، وشروح سقط الزند ص ٦٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح المفصليات للأنبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيمويه ج ٢ ص ٥٣ « وسألت الخليل عن قوله فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجذر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم اياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشيء بالشيء وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء ،

بالفتح ؛ لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهى الألف ؛ كما تقول : عَصَ (١) يا فتى ، وانطلقَ (٢)
يا فتى فيمن أَسَكَنَ ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وقولهم : (لا أَزِرْ) رَزِيْ . وإِنَّمَا كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياسُ سَبَسَبَا ،
وكَلَكَلَا ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسراً فى موضع الوقف (٣) .

فَأَمَّا مَا يُزَادُ فى مثْلِ قولهم : أُمّهَات وهى فى الأفراد : أُمٌ ، وكذلك قولهم : يا أُمّتِ ، ويا أبتِ
[فى النداء] (٤) فَإِنَّ الهاء فى يا أُمّتِ ، ويا أبتِ بدلٌ من ياء الإضافة ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَالَ : يا أُنْبِيّ لا تفعل ،
ويا أُمّى لا تفعل ، لم يقل : يا أُمٌ ، ويا أَبٌ ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلاً
من الياء ، وَيُزَيِّدُهَا الْكَسْرَ ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْبَاءِ ؛ لِأَنَّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لِأَنَّهَا كاسمُ ضَمٍّ
إلى اسم .

فَأَمَّا (أُمّهَات) فالحاء زائدة ؛ لِأَنَّهَا من حروف الزوائد (٥) . تُزَادُ لبيان الحركة فى غير
هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أُمّات لكان هذا على الأصل ، ولكن أَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ (أُمّهَات) فى الإنس ، و(أُمّات)
فى البهائم . فكأنّها زيدت للفرق ، ولو وضع كلُّ واحدة فى موضع الأخرى لجاز . ولكنَّ الوجّه
ماذكرت لك .

والآخر إِنَّمَا يَجُوزُ فى شِعْر . نَرَدُهُ إِلَى الْأَصْلِ فتقول : كلُّ واحدة منهما أُمٌ (٦)

فما جاز من زيادة فى هذا أو حَمَلٍ عَلَى الْأَصْلِ فهو فى الآخر جائز

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبهه (طلق) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ،
فانتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى
بالتفتحة . وانظر شرح الرضى للشافية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد باباً للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف
بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الأول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أُمّات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إِذَا الْأُمّهَاتُ قَبِحْنَ الْوُجُوهَ
فَرَجَّتْ الظَّلَامُ بِأُمّاتِهَا

شواهد الشافية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَقَعَالٍ عَقَارٍ مَنَعْنِي أَمَهَاتِ الرِّبَاعِ (١)
واعلم أن (لا أدري) ، و (لم يكن) ، و (لم أبل) يافتى الوجهُ ، والحَدُّ والاختيار : الإتمام ؛
وإنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل .
فلما باب عدة وزنة ، فحذف ذلك الحَدُّ والقباس .

والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن يُنْقَصَ منها/ شيء إلا ما كانت لأمة ياء أو واو ؛
لأنها تعتلُّ ، أو تكون من المضاعف ، فتُحذف للاستئفال ، أو يكون خفياً : فيُحذف لخصائه .
وحرف الحذف هو الهاء .

فلما ما حُلِفَتْ منه الياء والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يَدَي . والمحذوف ياء . يَدُكَ
على ذلك قولهم : يَكَيْتُ إليه يدا . وتقول في الجمع : أيدي .
وكذلك (دَم) من كَيْبَت .

فلما ما حُلِفَتْ الهاء منه (فثَقَّة) ؛ لأنها من شافهت . وكذلك (سَنَة) فيمن قال سُنَيْهَة ،
وسانته ، ومن قال : سُنَيْهَة جعل المحذوف واو من قولك : سَنَوَات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .
فإن قلت : (مُد) قد حلفت النون منه (٢) ؛ فلأنما ذلك لمضارعتها حُرُوفَ اللَّيْنِ ؛ وقد ذكرنا
دخولها في مَدَاخِلِهِمْ ، وبيناه تبييناً واضحاً ، وذكرنا حروف الزوائد : ومواقع زيادتهن ، وبيناه
تبييناً يُقْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وقعال ععار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصفية لسيد أو فارس في
البيت قلبه . وضبطت في أصل المقطضب بالرفع على قطع النعت .
والرباع بالكسر : جمع ربع يضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الإبل ، وخص أمهسات
الرباع ، لأنها أصبر الإبل .
ومثنى : أي واحدة بعد أخرى .
والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها
للانباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .
والغزاة جـ ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .
(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧
(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦ - ٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول
ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (ثَقَّة) في الجزء الثاني ص ٢٤١
وعن المحذوف من (سَنَة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٦ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

٣
١٥٢

اعلم أنَّ حَقَّ الأسماء أَنْ تُعَرَّبَ جُمَع وتُصَرَّف . فما امتنع منها / من الصَّرف فلمضارعتة الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرف إنما هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خَفَضَ ، فمن ثَمَّ لَا يُخَفَضُ ما لا ينصرف إلَّا أَنْ تُضَيِّقَهُ أو تُدْخِلَ عَلَيْهِ ألفا ولاما ، فتُذْهِبُ بِذَلِكَ عَنْهُ شَبَهَ الأفعال ، فتَرُدُّهُ إِلَى أصله ؛ لأنَّ الَّذِي كَانَ يُوجِبُ فِيهِ تَرْكَ الصَّرفِ قد زال (١) .

وكلُّ ما لا يُعَرَّبُ من الأسماء فمضارعُ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّهُ لَا إعرابَ فيها .

وسنذكر من هذه الأسماء جُمْلَةً تدلُّ على جميعها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّا قد أَحْكَمْنَا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) في سبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الالف واللام أو اضيف أنجر ، لانها اسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور ، كما يدخل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ، لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن المنوع من الصرف معرب في كل أحواله ، لأنه أشبهه الفعل ، فمنع انصرف ، ولم يشبهه الحرف فيبنى .

ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه في حالة الجر لقبا من القاب الإعراب . والمبرد كما تقدم في أول كتابه يمنع من أن تطلق القاب الإعراب على القاب البناء والعكس أيضا .

والرشي وابن يعيش ينسبان إلى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبنى في حالة الجر على الفتحج .

في شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف في حال الجر مبنى على الفتح ، لخفته وذلك لأن مشابهته للمبنى أي الفصل ضعيفة ، فحذف علامة الإعراب مطلقا ، أي التنوين ، وبني في حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء في حالة الجر ، ليكون كالفعل المشابه في التمري من الجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ « على أن إبا الحسن وإبا العباس - رحمهما الله - ذهبوا إلى أن غير المنصرف مبنى في حالة فتحه إذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأي سبويه » .

فمن تلك الأسماء : «كَمْ» ، «هَاتِن» و«كَيْفَ» ، «هَاتِ» ، و«مَتَى» ، وهذا : وهؤلاء ، وجميع المبهمة .

ومنها : الذى والذى ، ومنها : «حَيْثُ» .

واسلم أَنَّ الدليل على أَنَّ ما ذكرنا أسماء - وقوعها فى مواضع الأسماء ، وتلويحها ما يؤدبه سائر الأسماء .

• • •

أما (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . نقول : جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ فى الدار : وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمنْ أكرمك .

وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

تكون خبراً فتكون معرفة إذا وُصِلَتْ ، ونكرة إذا نعتت ، وتكون استفهاماً ، وجزاء .

وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ، كما نقول : أزيدُ ضَرْبِكَ ؟ وتقول : مَنْ ضربت ؟ ،

وبمنْ مررت ؟ كما تقول فى زيد .

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يأتيك تأتبه . فمنْ مرفوعة على تقدير : إن يأتِكَ زيدٌ تأتبه ، وتقول : مَنْ تُعطِ يكرمك على تقدير : زيدا تُضربُ ، وكذلك بمنْ تُمَرِّزُ أُمَرَّؤُ به . فهذا قد أوضح لك أنها اسم .

فأما ما بُنِيَتْ من أجله ، ومُنِعَتْ الإعراب لمضارعتة - فإنها ضارعت فى الجزاء (إن) التى هى حرف الجزاء ، وفى الاستفهام تضارع الألف (هَلْ) .

فأما فى الخبر فلا يجب أن تُعرب ، لعلل منها :

وقوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أنها فى الخبر لا تتم إلا بصلة فإنما تمامها صلها ، والإعراب بالآخر الأسماء (١) .

• • •

(١) فى أسرار العربية ص ٣٠ « فأما (من) فإنها بنيت ، لأنها لا تغلو إما أن تكون استفهامية أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة .

فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .
وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط .

وإن كانت اسماً موصولاً فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .
وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة .

وتكلم المبرد عن معانى (من) فى الجزء الاول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ، ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك ، وتحريك آخرها ، لالتقاء الساكنين ، حُرِّكَتْ بالفتح للياء التي قبل أواخرها .
فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فَأَمَّا من ضَمَّ آخرها فلإنما أجراها مُجَرَّى الغايات ؛ إذ كانت غاية : وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكلُّ مَبْنِيٍّ مُسَكَّنٌ آخِرُهُ إن وَلِيَ حرفاً متحرِّكاً ؛ لأنَّ الحركات إنما هي في الأَصْل للإعراب ، فإنَّ سَكَنَ ما قَبْلَ آخره فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فهذه حالُ المَبْنِيَّةِ إلَّا ما ضارِع منها المُتَمَكِّنَةُ ، أو جُعِلَ في موضع لَعَلَّةٍ بمنزلة غير المُتَمَكِّنَةِ ، وقد ذكرناه في الكتاب (١) وسنُعَيِّده في هذا الباب ، لأنَّه موضعه .

• • •

ومن المَبْنِيَّاتِ (أَمْسِ) . تقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .
وإنما بُنِيَ ؛ لأنَّه اسم لا يَخُصُّ يوماً بعينه ، وقد ضارِع الحروف .

وذلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسٍ يا فتى فلإنما تَعْنِي اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت : عن يومك انتقل اسم (أَمْسٍ) عن ذلك اليوم ؛ فلإنما هي بمنزلة (يَمْسٍ) التي لا ابتداء الغاية فيها وقعت عليه . وتنتقل من شيء إلى شيء ، وليس حَدُّ الأسماء إلَّا لزوم ما وُضِعَتْ علاماتُ عليه .

وحيث زيدُ جالسٌ . فحيث انتقل زيدُ / (فحيث) مُنتَقِلٌ معه . فأما كسر آخر (أَمْسٍ) فلا لِقَاءَ الساكنين : الميم . والسين (٢) .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٢ ، ٣
(٢) في مسيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع : ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وما رأيته مذ أَمْسٍ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغي له أن يكون عليه في القياس »
الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبني تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر . . .

وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أَمْسٍ) فأنما بنيت ، لأنها تضمنت معنى لام التعريف ، لأن الأصل في أَمْسٍ : الأَمْسِ ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب أن تبني »

وانما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وانما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين . . .
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٦٠ .

وإنما كان الحُدُّ الكَسْرُ لما أذكره لك ؛ وهو أَنَّهُ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي تُحَرِّكُهُ فِي الْفِعْلِ كَسْرَتُهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَهُ لَاتَّبَسَ بِالْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ ؛ وَلَوْ ضَمَمْتَهُ لَاتَّبَسَ بِالْفِعْلِ الْمَرْفُوعِ ؛ فَإِذَا كَسْرَتُهُ عَلِمَ أَنَّهُ عَارِضٌ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ لَيْسَ مِنْ إِعْرَابِهِ .

وإن كان السَّاكِنُ الَّذِي تُحَرِّكُهُ فِي اسْمٍ كَسْرَتُهُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ فَتَحْتَهُ لَاتَّبَسَ بِالْمَنْصُوبِ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ ، وَإِنْ ضَمَمْتَ التَّبَسَ بِالْمَرْفُوعِ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ ، فَكَسْرَتُهُ لَثَلًا يَلْتَبَسُ بِالْمَخْفُوضِ ؛ إِذْ كَانَ الْمَخْفُوضُ الْمَرْبُ يَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ لَا مَحَالَةَ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْكَسْرُ الْإِزْمَامَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

فَالْمَا الْغَايَاتُ فَمَصْرُوفَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا تَمَّا تَقْدِيرُهُ الْإِضَافَةُ ؛ [لِأَنَّ الْإِضَافَةَ] (١) تَعْرِفُهَا وَتُحَقِّقُ أَوَاقِئَهَا ، فَإِذَا حَذَفْتَ مِنْهَا . وَتَرَكْتَ نِيَّاتَهَا فِيهَا - كَانَتْ مُخَالَفَةً لِلْبَابِ مَعْرِفَةً بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ، فَصَرَفَتْ عَنْ وَجْهَيْهَا . وَكَانَ مُحَلِّهَا مِنْ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا أَوْ خَفَضًا .

فَلَمَّا أُزِيلَتْ عَنْ مَوَاضِعِهَا أُلْزِمَتْ الضَّمُّ . وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَحْوِيلِهَا ، وَأَنَّ مَوْضِعَهَا مَعْرِفَةٌ (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ٤٤ « فَمَا مَاكُنْ غَايَةً ، نَحْوُ : قَبْلَ وَبَعْدَ وَحَيْثُ ، فَانْهَمَ يَحْرُكُونَهُ بِالضَّمَّةِ . وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ حَيْثُ . شَبِيهُهُ بِأَيْنَ .

وَيَذَلِكَ عَلَى أَنْ قَبْلَ وَبَعْدَ غَيْرِ مُتَمَكِّنِينَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِمَا مَفْرَدِينَ مَا يَكُونُ فِيهِمَا مَضَافِينَ . لَا تَقُولُ : قَبْلَ وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنْ تُبْنِيَ عَلَيْهَا كَلَامًا ، وَلَا تَقُولُ : هَذَا قَبْلَ ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا قَبْلَ الْعَتَمَةِ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَا تَمَكَّنُ ، وَكَانَتْ تَقَعُ عَسَلَى كُلِّ حِينٍ شَبِيهَتْ بِالْأَصْوَاتِ » .

يُرِيدُ سَبِيحِيَّةُ بِقَوْلِهِ : « لَا تَقُولُ : هَذَا قَبْلَ » : أَنَّ الظُّرُوفَ الْمُتَقَطَّعَةَ عَنْ الْإِضَافَةِ الْمَبْنِيَةِ لَا تَقَعُ خَبْرًا . كَمَا لَا تَقَعُ حَالًا وَلَا صِفَةً .

فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣١ . وَأَمَّا قَبْلَ وَبَعْدَ فَاثْنَا بَنِيَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا أَنْ يَسْتَعْمَلَا مَضَافِينَ إِلَى مَا بَعْدَهُمَا ، فَلَمَّا افْتَقَطَا عَنْ الْإِضَافَةِ - وَالْمُضَافُ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَتِهِ وَاحِدَةٌ - تَنَزَّلَا مَنْزِلَةَ بَعْضِ الْكَلِمَةِ ، وَبَعْضُ الْكَلِمَةِ مَبْنِيٌّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) .

وَأَمَّا بَنِيَا عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ لَهُ حَالَةٌ أَعْرَابٍ قَبْلَ الْبِنَاءِ ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْنِيَا عَلَى حَرَكَةٍ تُمَيِّزُهُمَا عَلَى مَا بَنِيَ وَلَيْسَ لَهُ حَالَةٌ أَعْرَابٍ نَحْوِ مَنْ وَكَمْ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا بَنِيَا عَلَى حَرَكَةٍ ، لِاتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَالْقَوْلِ الصَّحِيحِ هُوَ الْأَوَّلُ . قَانَ قِيلَ : فَلَمْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً ، قِيلَ : لَوْجِهَيْنِ أَحَدُهُمَا ؛ أَنَّهُ لَمَّا حَذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بَنِيَا عَلَى أَفْوَى الْحَرَكَاتِ وَهِيَ الضَّمَّةُ تَعْوِضًا عَنِ الْمَحْذُوفِ وَتَقْوِيَةً لَهَا .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : إِنَّمَا بَنَوْهُمَا عَلَى الضَّمَّةِ ، لِأَنَّ النَّصْبَ وَالْجَرَ يَدْخُلُهُمَا ، نَحْوُ : جَنَّتْ قَبْلَكَ وَمِنْ قَبْلَكَ . وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلَا يَدْخُلُهُمَا الْبِنَةُ ، فَلَزِمَ بَنَوْهُمَا عَلَى الْفَتْحِ أَوْ الْكَسْرِ لِاتَّبَسَمَتْ حَرَكَةُ الْأَعْرَابِ بِحَرَكَةِ الْبِنَاءِ . . .

وَأَنْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٩٥ ، وَابْنُ يَمِيشَ ج ٤ ص ٨٨ ، أَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب/ وذلك قولك : جئت قبلك ، وبَعَثَكَ ، ومن قبلك ^٣
 ١٥٦ ومن بعديك ، وجئت قبلاً وبعداً ، كما تقول أولاً وآخرأ .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلُ وبعُدُ ، وجئت من قبلُ
 ومن بَعُدُ . قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) ^(١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ
 فِي يُوسُفَ) ^(٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) ^(٣) و(مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) ^(٤)
 وكذلك جئت من علُو ، وصَبُّ عليهم من فوق ، ومن تحتُ يا فتى إذا أردت المعرفة .
 وكذلك من ثَوْنُ يا فتى .

و(حيثُ) فيمن ضمَّ وهى اللغة الفاشية ^(٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ) ^(٦) . فهى غاية ، والذي يُعرَّفها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .
 وإنما حقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و(حيث) ظرف من المكان ^(٧) . ولكنَّ ظروف الزمان
 دلَّاتٌ على الأفعال ، والأفعال توضَّح معانيها .

ولو أفردت (حيثُ) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛
 كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعها ، ومشاركتها إياها بالإيham ، فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) فى سبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث - شبهوم بآين)

(٦) الاعراف : ١٨٢

(٧) فى سبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفأ » .

قمت ، / وقمت حيثُ زيد قائم (١) ، كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدُ أميرٌ ، والغاياتُ كلها بمنزلة ما ذكرناه .

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنَّها إنَّما بُيِّت لما مضى منه ؛ ولما لم يأت .
نقول : جئت وذهبت ، فيُعْلَم أنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سأجيء وسأذهب ،
عُلِمَ أنَّه فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنَّه ثابت لا يزول ، ومَرَّتْ
مُعَيَّرٌ : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالفعْلِ : إنَّما هو مُضَى الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :
الذي فَعَلَ فيه ، أو عُرِف فيه ، أو حَدَّث له فيه حَدِثٌ ، أو حَدَّثَ (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يخرج زيد ، فقد أضفته إلى هذه الجملة ، فاتَّصَلَ بالفعل لما فيه من
شبهه ، وأتبعه الفاعلُ ؛ لأنَّه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لأنَّ قولك : هذا يومُ يخرج زيد : هذا
يوم خروج زيد في المعنى ، و (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومٌ مِنْهُمْ من النُّطْق . واتَّصَلَ
بالابتداء والخبر ، والفِعْلُ والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ : ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده إذا
أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (إذا) و (حيث) . تقول : إذا عبد الله تلقاه
فاكرمه . وحيث زيدا تجده فاكرمه ، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء
الاسم بعدها إذا كان بعده الفِعْلُ لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد
يجلس . والرفع بعدها جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدها ، فتقول : اجلس حيث عبد الله
جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وإنما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل ينشأ لما مضى منه
وما لم يَمْضِ ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما أن فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن إلى الإنسانى
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،
والأماكن لها جثة ، وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا إلى مصدر ، أو
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على
حذف مضاف ، أي يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المختضب ج ٢ ص ٢٧٥ .
(٣) الرسائل : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفعل والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إلاَّ الفعل ، نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :
 أنتيتك إذا زيدٌ أميرٌ ، وأنتيتك إذا جاء زيد .

فلما جواز الوَجْهَيْنِ في (إِذْ) ؛ فلأنَّ الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ؛ لأنَّهما جملتان .
 فلما امتناع الابتداء والخبر من (إِذَا) فلأنَّ (إِذَا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إلاَّ
 بالفعل .

ألا تراها تحتاج إلى الجواب ؛ كما تحتاج حروفُ الجزاء (٢) .

تقول : إذا جاء زيد فأعطه ، وإذا جئتني أكرمك .

فإن قلت : أكرمك إذا جئتني : فأكرمك في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف
 الجزاء : أكرمك إن جئتني .

فكل ما كان من أسماء الزمان في معنى (إِذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إِذْ) من الابتداء
 والخبر . والفعل والفاعل .

وما كان في معنى (إِذَا) وهو الذي لم يأت فلا يُضاف إلاَّ إلى الفعل إذا كان كذلك . تقول :
 جئتك يوم زيدٌ أميرٌ ، وأنتيتك يوم قام زيد .

وتقول في المستقبل : أنتيتك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : يوم زيدٌ أميرٌ لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وأما (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :
 جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في (فعل) قبيحة نحو قولك : جئت إذ
 عبد الله قام . »

(٢) سيبويه يرى أن (إذا) الشرطية يجوز اضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر
 المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :
 « والرفع بعدها (إذا) وحيت ٢ جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدها ، فتقول : اجلس
 حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جالس . »
 والبريد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في
 ذلك وقدعنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ : « باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء . »
 يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وأتيتك يوم يقوم ذاك ،
 وقال الله عز وجل - (هذا يوم لا ينطقون) ، و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .
 وجاز هذا في الإزمئة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسموا بذلك في
 الدهر ، لكثرة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفصل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف
 الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل وتصريفه .
 وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٢) .

فأما (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك . وتأويل هذا : جئت ، ففاجأتني زيد ، وكلمتك ، ففاجأتني أخوك ، وهذه تفي عن الفاء ، وتكون جوابا للجزاء ، نحو : إن تأتني إذا أنا أفرح على حد قولك : فأنا أفرح (٣) . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَلَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) (٤) [فقوله : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

وقوله : إن تأتني فلك درهم في موضع إن تأتني أعطيك درهما ، كما أن قوله عز وجل : (سِوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) في موضع : (أم صمتم) .

فمن جعل (حيث) مضمومة - وهو أجود القولين - فلإنما ألحقها بالغايات ، نحو : من قبل ، ومن بعد ، ومن عل يا فتى ، وأبدأ بهذا أول يا فتى ، ونحوه .

ومن فتح فلباء التي قبل آخره ، وأنه ظرف بمنزلة (أين) و (كيف) (٧) .

(١) المائة : ١١٩

(٢) الرسائل : ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ : « وإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الأسماء بعدها . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت اذ زيد يذهب لحسن » . وقال في ص ٤٣٥ : « وسالت الغليل عن قوله عز وجل (وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ما هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب ٥٨ : ٢ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيراق .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله (سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم » .

والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فأنهم يحركونه بالضمه . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بآين . . . »

فأما قولهم: يا زيد وما أشبهه في النداء ، فقد مضت العلة فيه^(١) في موضعها ، والمبنيات كثيرة .
وفيا ذكرنا دليل على ما تركنا .

• • •

وياب (حَدَامِ) ، وَتَرَاكِ ، وَجَلَّاقِي ، / وَبَدَادِ ، وَتَزَالِ ، قد ذكرناه فيا يجرى ومالا يجرى .
١٦٠ ٣

• • •

فأما ما كان من سوى ذلك في معنى الفعل المأمور به ، نحو: صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيهْ ، وإيها ،
ومهلًا يا فتى ، وما أشبه ذلك فنحن ذاكروه :

أما (صَهْ) ، و(مَهْ) ، و(قَدْ) التي بمعنى حَسْبُ ، فمبنيات على السكون لحركة ما قبل
أواخرها ، وأنها في معنى (افْعَلْ) .

وأما (إِيهْ) يا فتى فحرّكت الهاء لالتقاء الساكنين ، وترك التنوين ؛ لأنّ الأصوات إذا
كانت معرفة لم تنوّن^(٢) قال الشاعر :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهْ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وما بالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبِلَاقِعِ^(٣)

(١) أشار الى علة في الجزء الثاني ص ٣ وسيتكلم عنه في الجزء الرابع ص ٥١٣ من الأصل
(٢) في صيبويه ج ٢ ص ٥٣ : « زعم الخليل أن الذين يقولون : غاق غاق وعاء وعاء ، فلا
ينونون فيها ولا في أشباهها أنها معرفة ..
وكانه قال : قال الغراب هذا النحو . ون الذين قالوا : عاء وعاء وغاق جملوها نكرة
وزعم أن بعضهم قال : صه ذلك بالتنوين أرادوا النكرة كأنهم قالوا : سكوتا .
وكذلك إيه وويه وويها .. »

(٣) في إصلاح المنطق ص ٢٩١ : وتقول للرجل إذا استزدته من حديث أو عمل : إيه فان
وصلت قلت : إيه حدثنا .

وتقول ذي الرمة : وقفنا فقلنا : إيه .. فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ، وكذلك
قال ثعلب في مجالسه ص ٢٧٥

وقال ابن جني : « فإذا نونت وقلت : إيه فكانك قلت : استزادة ، ولذا قلت : إيه فكانك
قلت : الاستزادة فصار التنوين علم التذكير وتركه علم التعريف .. وأما من أنكر هذا البيت
على ذي الرمة فأنما خفى عليه هذا الموضع ، »

في المخصص ج ١٤ ص ٨١ : وكان الأصمى يخطئ ذا الرمة في هذا البيت ويزعم أن
العرب لا تقول إلا إيه بالتنوين والنحويون البصريون صوبوا ذا الرمة .. ،
البال : الشأن والحال . (ما) استفهام إنكاري أي ليس من شأنها الكلام .
والديار البلاقع : التي ارتحل سكانها فهي خالية .

ولو جملة نكرة لقال : إِيَّيْ يا فتى ، كما يقول : إِيَّهَا يا فتى : إذا أمرته بالكف ، وويها : إذا أغريته (١) .

قال الشاعر :

ويها فداء لكم أمي وما ولدت حاموا على مجديكم واكفوا من اتكلا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقِي يا فتى ، فإن جعلته نكرة نونت ، وكذلك ما كان مثله .

= طلب الحديث من الطفل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلّيه في استخباره مما لا يعقل ، ثم افاق ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبصار عن السواكن .

انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشئ قلت : ويها يا فلان . ومثله في مجالس تعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويها فداءكم أمي وما ولدت

وروى في اللسان (ويه) يها فدى لكم أمي وما ولدت

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسالت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة امس .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هنا باب

/ الاسم الذى تُلحِقُه صوتا أعجميًا

نحو : عمرويه ، وحَمْدُوِيه ، وما أشبهه ، والاختلاف فى هيهات ، وذِيَّة وذِيْت . وكِيَّة
وكِيْت

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذى يُلحَقُ الصَّدْرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأصوات . فحقُّه أَنْ يكونَ مكسورا
بغير تنوين ما كان معرفة .

فإن جعلته نكرة نَوْنَتْه على لفظه ، كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إِيَّهْ يا فتى فى المعرفة ،
وإِيَّهْ ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقٍ . وغاقٍ (١) فى النكرة .

وتأويلُ تَرَكِ التنوين فيه : أَنَّهُ قال الشيء الذى كنت تعرفه به ، والنكرة إِنَّمَا هو . قال صوتا
هذا مثاله .

فأَمَّا الصَّدْرُ فلا يكونُ إِلَّا مفتوحا ؛ كقولك : حَضَرَمَوْتُ يا فتى ، وخمسةَ عشرَ ، وما يفتح
قَبْلَ هاءِ التانيث ؛ نحو : حملة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عمروِيه ، وحَمْدُوِيه (٢) ؛
كما قال الشاعر :

/ يا عمروِيه انطلقِ الرفاقُ مَالِكَ لا تَبْكِي ولا تَشْتاقُ (٣)

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) فى سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : « واما عمرويه فانه زعم انه اعجمي وانه ضرب من الاسماء
الاعجمية ، والزموا آخره شيئا لم يلزم الاعجمية ، فكما تركوا صرف الاعجمية جعلوا ذا بمنزلة
الصوت ، لانهم قد راوه قد جمع امرين فحطسوه بدرجة عن اسماعيل واشباهه ، وجعلوه فى
النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة فى كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حَضَرَمَوْتُ
انه ضم الاخر الى الاول . . وعمرويه فى المعرفة مكسور فى حال الجر والرفع والنصب غير منون
وفى النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورأيت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) » .

وسعيد المبرد حديثه فى الجزء الرابع .

(٣) لم أعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذى فسرناه أَنَّ العرب إذا ضَمَّت عربياً إلى عربى فما يَلْزَمُه البناءُ أَلْزَمَتْهُ أَخَفُّ الحركات ، وهى الفتحه ، فقالوا : خيمَـةٌ عَشْرَـةٌ يا فتى ، وهو جارى بَيِّتَ بَيِّتَ يا فتى ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، و (يا ابنَ أُمٍّ لَا تَأْخُذْ) (١)

وإذا بَنَوْا أَعْجَبِيَّاً مع ما قَبِلَهُ حَطُّوه عن ذلك ، فالزَمُوهُ الكسر ، وهذا مُطَرَّدٌ فى كلامهم .

• • •

فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : فى البُعد ، وهى ظَرْفٌ غير مُتَمَكِّن ، لإيهامها (٢) ، ولأنَّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحداً كقولك : (عَلَقَاةٌ) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاء وترك التنوين للبناء .

ومنهم من يجعلها جمعاً كَبَيِّضَاتٍ فيقول : (هَيْهَاتِ هَيْهَاتِ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحه إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسألت عن هيهات اسم رجل وهيهات فقال : أما من قال : هيهاء فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاء . ومن قال : هيهات ، فهى عنده كبيضات ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء . فإذا لم يكن هيهات ولاهيهاء علماً لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على - رحمه الله - يقول فى هيهات : أنا أفنى مرة بكونها اسماً سُمى به الفعل كصه ومه ، وأفنى مرة أخرى بكونها ظرفاً على قدر ما يحضرني فى الحال . وقال مرة أخرى : أنها وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمى به الفعل ؛ كعندك ودونك » .

وقال فى ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف اللام فى ذوات الأربعة ووزنها : فعمله وأصلها هيبية ... ، فانقلبت اللام ألفاً ، فصارت هيهاء ، والتاء فيها للتانيث . والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحة المبنيات .

ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء تاء جماعة التانيث ، والكسرة فيها كالفتحه فى الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لاتقاء الساكنين ، ولو جاءت تغير محذوفة لكانت : هيهيات . لكنها حذفت ، لأنها فى آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مغالفاً لجميع المتمكن ... ثم أخذ يذكر لغاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرأ أبو جعفر بكسر التاء فيها - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وقبها من الشوارد قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نون وهى معرفة ؛ لأن التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين . قال : والدليل على ذلك أن معناه في البُعْدِ كمعناه ، فلو جاز أن تنكره وهو جَمْعٌ لجاز أن تنكره وهو واحد ؛ وهذا قول قوى .
ويُشَدُّ هذا البيتُ على وجهين ، قال :

ها أَتَدَا أَمَلُ الْحَيَاةِ وَقَدْ أَذْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجْرًا

أَبَا امْرِئِ الْقَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بِهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمْرَا (١)

بعضُ يَفْتَحُ ، وبعضُ يَكْسِرُ .

...

فَلَمَّا ذَيِّتْ وَذَيِّتْ ، وَذِيَّةٌ فَلَمَّا هِيَ كَنَابَاتِ عَنِ الْخَبَرِ ؛ كَمَا يُكْنَى عَنِ الْأُمَمِ الْمَعْرُوفِ بِفُلَانٍ ،
وعن العدد بأن يقول : كذا وكذا .

ولم يُوضَع على الأفراد ؛ فلذلك بُنِيَتْ ، والتاء متحركة بالفتح ؛ لالتقاء الساكنين من حيث
حَرَكَتِ آخِرَ (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، وما أشبه ذلك (٢) .

...

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الغزاري من المعمرين ، عاش كما قيل ، أربعين
وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المعمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالى ج ٢ ص ١٨٥ ،
وحماسة البحرى ص ٣٢٢ ، وأمالى للشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف
بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمرًا : مثقل عمر ، وذلك لغة فصيحة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ : « ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسما ، وذلك قولك :
كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاء تم ، وذلك أنها ليست أسماء متبكرات ، فصارت
بمنزلة الصوت . »

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدلت في الصلة تاء ، وليست زيادة
في الاسم ، ففكرها أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ،
لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبدا ، فجعلوها حررتها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم
الفتح ، وامتنعت أن يكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لأنها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلا فحكمهما إذا بُنِيَ كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وَبَيَّتَ بَيْتَ (٢) .

فقد تجوز فيهما الإضافة وترك البناء للمعنى .

وذلك أَنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةٍ ؛ أى : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن نقول : لقيته

كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارى بَيَّتَ بَيَّتَ يا فتى ؛ لأنَّ المعنى : بَيَّتهُ إلى بيتي . فعلى ما ذكرت لك تَصْلُحُ

الإضافة . وتَمْتَنِعُ .

فَأَمَّا (شَغَرَ بَغَرَ) فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما

وفيما أشبههما إِلَّا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المَبْنِيَّات ما يَدُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة كفة . »

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية

كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .

وانما جمل هذا هكذا في الظرف والحال . . . »

وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك اذا استقبلته مواجهة . .

ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الإضافة ، أى فجأة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لانه ليس من اسسم ما قبله ، ولا هو هو . »

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارى بيت بيت فهذه احوال . . . »

وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فان العرب

تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول الى الآخر ، ولا يجعله

اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الاسماء بمنزلة اسم واحد الا في الحال او الظرف . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل ابادى سبا وبادى بدا قوله : ذهب شفر بفر ، ولا بد

من أن يحرك آخره ، كما الزموا التحريك الهاء في ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذى ضم

الى الشئ . »

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم حيص بيص مفتوحة ، لانها ليست متمكنة . »

فى اللسان : تفرق القوم شفر بفر ، وشذر مذر ، أى فى كل وجه .

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

اعلم أنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس .

ومن الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً : ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فيمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعاقل ، والأحمق ، فهذه كلها نعت

جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل ، والطويل : المعروف بأنه طال .

فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حليّة له .

• • •

والأسماء المشتقة غير النعت مثل : حنيفة ، وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أخف لما في رجله ، ودين حنيف أى : مخالف لخطأ الأديان .

ولو كان على الفعل فكان من تحنّف لكان الفاعل متحنّفاً .

وكذلك (مُضر) إنما هو مشتق من قولك : مضر اللبن ، إذا حمض^(١) .

كما أنَّ (عيلان) من العيلة^(٢) ، و(قحطان) من القحط^(٣) ، وليست على أفعالها .

• • •

(١) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه

سميت المضيرة » .

(٢) فى الاشتقاق لابن دريد ص ٣٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : إذا افتقر .

وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : إنما أنت عيسال

على ، فسعى عيلان .

وقال قوم : حسنه عبد اسود يقال له : عيلان » .

(٣) فى الاشتقاق أيضاً ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شىء قحيط ، أى شديد... »

ومن الأسماء المبهمة ، وهى التى تقع للإشارة ، ولا تَخْصُ شيئاً دُونَ شَيْءٍ ، وهى :
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

• • •

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هى ألقاب مُخَلَّكة ؛ نحو : زيد ، وعمرو .

• • •

ومن الأسماء المضمرة ، وهى التى لا تكون إلّا بعد ذِكْرٍ ، نحو : الهاء فى به ، والواو فى فعلوا ،
والآلف فى فعلاً .

• • •

فأنكرُ الأسماء قول القائل : شَيْءٌ ، لَأَنَّهُ مُبْهِمٌ فى الأشياءِ كُلِّهَا . فإِنْ قُلْتَ جِسْمٌ فهو نكرة ،
وهو أَخْصَصَ مِنْ شَيْءٍ ؛ / كما أَنَّ حيواناً أَخْصَصَ مِنْ جِسْمٍ ، وإنساناً أَخْصَصَ مِنْ حيوانٍ ، ورجلاً
أَخْصَصَ مِنْ إنسانٍ .

والعرفة : ما وُضِعَ عَلَى شَيْءٍ ثُبُونٌ ما كان مِثْلَهُ ، نحو : زيد وعبد الله فَإِنْ أَشْكَلَ زيدٌ مِنْ زيدٍ
فَرَّقْتَ بَيْنَهُمَا الصِّفَةَ . وقد ذَكَرْنَا هَذَا مُقَسَّراً فى باب المعرفة والنكرة (١) .

٣
١٦٦

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ واختلاف أحوالها

وهي عشرة أنحاء

فمنها : **الْفِعْلُ الْحَقِيقُ** الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد . فكلُّ هذا وما كان مثله غير مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ فهو مُتَعَدٍّ إلى اسم الزمان ، واسم المكان والمصدر ، والحال (١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا ، وذلك أَنْ فيه دليلا على هذه الأشياء . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قياما ، وتَعَلَّمَ أَنْ ذلك فيامضى من الدهر ، وَأَنَّ للحدث مكانا ، وَأَنَّهُ كان على هيئة .

وكذلك إن قلت : قام عبد الله ابتغاء الخير ، فبحث بالعلَّة التي لها وقع القيام .

وكلُّ ما كان / فِعْلُهُ على (فَعَلَ) فغير متعَدٍّ ، لِأَنَّهُ لا انتقال الفاعل إلى حال عن حال ، فلا معنى

٣
١٦٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ . واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي اخذ منه ، لأنه إنما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب .

لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرة وما يكون ضربا منه .

فمن ذلك : قعد القرصاء ، واشتعل الصماء ، ورجع التهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي اخذ منه .

ويتعدى إلى الزمان . . وذلك قولك : قعد شهرين ، وسبقعد شهرين ، وقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا . .

ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهابا ، وذلك قولك : ذهب المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذي رأيت . . وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعدي ؛ وذلك قولك : كَرُمَ زيد ، وشَرَفَ عبد الله . والتقدير بما كان كريما ولقد كَرُمَ ، وما كان شريفا ولقد شَرَفَ . فهذا نحو من الفعل .

ونحو آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة : ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأنت تعلمُ أنهما لم يفعلا على الحقيقة شيئا . فهذا ضَرْبٌ .

والضَرْبُ الثاني الذي يُسميه النحويون فعلُ المطاوعة . وذلك قولك : كَسَرْتَهُ فَانْكَسَرَ ، وَشَوَيْتَهُ فَانْشَوَى ، وقطعته فانقطعَ ، وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أَرَدْتَ ، وانتهيت منه إلى ما أحببت ؛ لا أنْ له فعلا^(١) .

ومن الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثِّر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى^(٢) .

فلما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعلُ البيت .

ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشممت عمرا ، وأضحكت / خالدا . فهذا نوع آخر .

٣
١٦٨

ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبة^(٣) .

ومنها ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما^(٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحببت زيدا ذا الحفاظ . وخلق عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول ... » وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصر على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني » . . . وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر » . . . وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أَنَّ الأولَ فِعْلٌ حَقِيقٌ يَقَعُ مفعولاه مُخْتَلِفَيْنِ . تقول : أعطيت زيدا ، فتخبر أَنَّهُ كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بَعْدَ ذكرته .

فإنَّما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنما وقع في المفعول الثاني^(١) . فالثاني خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق في ظنِّي ، إلَّا أن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)^(٢) . إنما هو : لا تعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اشْتَرَوُا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ)^(٣) .

• • •

ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفِعل مفعولا بأنَّه كان يَعْلَمُ ، فجعل غيرَه أَعْلَمَه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرَ الناس ، ونبيأتك عبد الله صاحبَ ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله^(٤) . ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد ، وليست أفعالا حقيقيَّة ، ولكنَّها في وزن الأفعال ، ودخلت لمعانٍ على الابتداء والخبر ؛ كما أنَّ مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى^(٥) . وكذلك ليس ، وما زال ، وما دام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

• • •

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لا تعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والاية في الأنفال : ٦٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم) فهي هاهنا بمنزلة عرفت » ، وانظر ص ١٢١ منه . والاية الاولى في البقرة : ٦٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٩ « باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا اباك ، ونبيأت عمرا زيدا ابا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه في قوله ج ١ ص ١٧ « ونبيئت زيدا ، أي عن زيد » نكتفي بالإشارة إليها .

(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فعنى صرف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يُلْزَم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أعزف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) في بابيه وهو فِعْل صحيح .

• • •

والعاشر : ما أجزى مُجْزَى الفِعْل وليس يَفْعَل ، ولكنه يُشَبَّه الفعل بلفظ . / ، أو معنى .
فأما ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثْل دلّالة فـ (ما) النافية ، وما أشبهها . نقول : ما زيد منطلقا ؛ لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه في اللفظ ، ودخل على الابتداء والخبر دخولَ (كان) ، و (إنّ) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (٢) .

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .

(٢) سيأتى بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فلما أُصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

• • •

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجز ، لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذنين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خيرَ له . فلم تَمُ الصلة .

• • •

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ، لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت :/ رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخوك عنده .

• • •

فإن قلت :/ رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متّصل بمنطلقين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خيرَ له . فعلى هذا فقس .

• • •

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ، لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لاخير له .

وتصحیح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك^(١) . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحّ الكلام .

ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجز ، وإن تمت الصلة ، لأن (التي) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنونه بقوله : (هذا باب من الذى والذى النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكتروا فى ذلك « • • » .

و(تكرمه) صلتها ، و(يضربها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذى بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنك لم تأتِ بمفعول (ظننت) الثانى . فإن أثبت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صحّ الكلام .

• • •

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذى المكرمه عبد الله^(١) .
فجعل (الذى) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت للذين .
/وتقول : رأيت الراكب الشاتمه فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذى ركب الرجل الذى شتمه فرسك .

٣
١٧٢

• • •

وتقول : مررت بالدار الهاديه المصلح داره عبد الله .
فقولك : (الهاديه) فى معنى التى هدمها الرجل الذى أصلح داره عبد الله .

• • •

وتقول : رأيت الحامل المطمعه طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذى حمل الرجل الذى أطعمه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاء فى (المطمعه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

• • •

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضرب بأنه الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل .
فهذا جيّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو يفعل . فلما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر بما يحتاج إلى الصلة^(٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضرب زيد عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضرب زيد عمرو فمعناه : أن ضرب زيد عمرو .

• • •

(١) صلة اللذان جملة القائمان الى زيد اخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمه
(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك إذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لأنه لا يصح إذن تقديره بأن والفعل ، إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت • • •

وإذا قلت : قيامُ القائمِ إليه زيدٌ/مُعْجِبُ الشاربِ ماءه الأكلُ طعامك - صار معناه : أن قامَ
 الذى قامَ إليه زيدٌ معجب الذى شرب ماءه الرجلُ الذى أكل طعامك .

• • •

وتقول : أعجبَ حَسَنٌ حذاءَ نعلِكَ هذاؤُها لا يَسَ تَغْلِ أخيكَ ، وإن شئتَ قلت : لا بسا
 نَغْلِ أخيكَ .

• • •

وهذه مسائل يسيرة صَدَرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة
 أو قصيرة معمأة الاستخراج .

• • •

تقول : أعجب المَدْخِلُ السَّجَنَ المَدْخِلَه الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلَ السَّجَنَ المدخلَه الذى ضرب الرجل الذى شتم الرجل
 الذى أكرمَ أخاه عبدَ الله^(١) ، إن شئتَ نصبت (عبد الله) بآئِه الأَخَ فبَيَّنَّته به ، وإن شئتَ جعلته
 بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات^(٢) التى لم تذكر أسماؤها إذا كان إلى جانبه من الصلة ،
 فإن فصلت بين ما فى الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز ، لأنَّك إذا أبدلت شيئاً ممَّا فى الصلة
 أو نعت به ما فى الصلة صار / فى الصلة^(٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ، لأنَّه اسم واحد .

٣
 ١٧٤

(١) بيان هذه المسألة وكشف اعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسَّجَن : مفعول به للدخل ، و (المدخله) : نعت للسَّجَن و (الضارب) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبدَ الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لان المكرم مفعول للشاتم
 وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صلة الشاتم ، وتقدير بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) فى الفارقى ص ٢ « صفة ما فى الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب فى الصلة فصفته فى الصلة
 أيضاً .

وكذلك المعطف على ما فى الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :
 الضارب بكرًا وخالداً زيد ، فمطفت بعمرو على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالداً المعطوف على
 بكرًا ، فصارا من الصلة ، لأنك مطقتهما على ما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .
 = والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذي ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ، ويخاطب حالا للذي أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجز (١) . فإن جعلت (بخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ، لأنه كله فى الصلة .

• • •

وتقول : سرَّ ما إنَّ زيدا يحبّه من هند جاريتّه . فوصلت (ما) وهى فى معنى الذى بلنَّ ، وما عملت فيه لأنَّ (إنَّ) إنّما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) .
وتقول على هذا : جاعنى الذى كانَّ زيدا أخوه ، ورأيت الذى ليته عندنا (٣) وكذلك كلُّ شيء يكون جملة .

• • •

= فكذاك البدل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء .

(١) نقل أبو حيان فى البحر المحييط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ، لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البدل من الصلة صلة كما قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز ان يكون عمرا بدلا من أخاك وجعله يخاطب هى المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وقال الله عز وجل (وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة) ف (ان) صلة ل (ما) » وتكرر همزة ان الواقعة فى بدء جملة الصلة .

الآية فى النقص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدرة بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟ قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

« قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ ايضا .

فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى (بل انتم لا مرجيا بكم) وزيد اضربه قيل : الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإني لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبِلَ التى لَعَلَّى - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

وعسى ولعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للنزاع ان يقدره فى خبر المبتدأ ، =

تقول : الذى إن تأنه يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأنه يكرمه .
 فلن قلت : رأيت الذى من يأتية يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكانت
 قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يأتية ، وخبرها : يكرمه .
 فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فَإِنَّ (من)
 الأولى فى معنى الذى : ولا يكون الفعل بعدها إلّا مرفوعا .
 فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء : ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيّدا ؛ لأنّ تصغيرها
 على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنّك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فلو لا أنّ الدرهم يجب بالإتيان لم يجز
 دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ " قال أبو على فى التذكرة القصيرة : قول الفرزدق :
 وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .
 كانه قال : اننى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة إذا
 كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .
 وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا
 خبرا ، كما أن الصفة كذلك .

فان قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بغير الخبر نحو ما قالوه :
 كتبت اليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وإن جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن (الذى) يقتضى
 الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، إلا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع إليها ذكر من الصلة .
 وهذا وإن جاء فى هذا البيت فإن النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على
 خبرها ، فلا يجيئون : لعل الذى فى الدار فمطلق ، كما لا يجيئون ذلك فى ليت .
 فان قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كانه قال : أطمع فى زيارتها .

قبل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى آتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء
 وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى أستفهم . فهذا لا يستقيم . . .
 جعل ابن هشام فى الفنى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة (أزوروها) وما قبلها
 اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضمار القول أو أن الصلة جملة : أزوروها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتراح خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يعين ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١).

فقد علمت أَنَّ الأَجْرَ إِنَّمَا وَجَبَ بِالْإِنْفَاقِ . فإذا قلت : الذى يأتيك له درهم لم نجعل الدرهم له بالإيتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكلُّ من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتَّقُونَ) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

• • •

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحببت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت لإرادتك قيام زيد إلى المعجبة ضرب أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماضٍ على ما كان عليه فما شرحت لك .

فالآساء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أن فعلت) ، والآلف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

• • •

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سببويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ما هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جواباً للآول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : أن يأتينى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان ، كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء ، لتكون العطفة مع وقوع الإيتيان • •

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم) • •

البقرة : ٢٧٤ •

(٢) الزمر : ٣٣ •

فى البحر المحيطة ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كأنه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) •

وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح • • •

(٣) محبتك : مبتدأ خبره جملة وافقت أخاك • (شهوة) مفعول به محبة وهى مصدر اضعف إلى فاعله ومفعوله قوله : طعام •

إِنَّ زَيْدًا مِنْ صِلَةِ الضَّارِبِ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ ضَارِبًا فِي مَعْنَى (يَضْرِبُ) . يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ فِيهِ وَيَتَأَخَّرُ (١) .
 فيقول : هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ ، وَزَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ شَاتِمٌ .
 فَلِذَا الصِّلَةُ وَالْمَوْصُولُ كَامِمٌ وَاحِدٌ لَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَهَذَا الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ
 فِي الْقِيَاسِ غَيْرُهُ .

...

$\frac{3}{177}$ واعلم أَنَّ الصِّلَةَ مَوْضُوعَةٌ لِلْأَسْمِ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي / هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ، وَمَا شَاكَلَهَا فِي الْمَعْنَى ؛
 أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاعَتِ الذِّى ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِى لَمْ يَذَلِّكَ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تَقُولَ :
 مَرَرْتُ بِالَّذِى قَامَ ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِى مِنْ حَالِهِ [كَذَا وَكَذَا] ، أَوْ بِالَّذِى أَبَوْهُ مَنْطِقٌ . فَلِذَا قُلْتَ :
 هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَضَعْتَ الْيَدَ عَلَيْهِ .

فَلِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، (فَتَقُومُ) مِنْ صِلَةِ (أَنْ) حَتَّى تَمَّ مَصْدَرًا ، فَصَارَ الْمَعْنَى :
 أُرِيدُ قِيَامَكَ ، وَكَذَلِكَ يَسْرَتْنِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى . (تَقُومُ) مِنْ صِلَةِ (أَنْ) حَتَّى تَمَّ مَصْدَرًا ، فَصَارَ
 الْمَعْنَى : يَسْرَتْنِي قِيَامُكَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ) (٢) ، (وَأَنْ تَصُومُوا
 خَيْرٌ لَكُمْ) (٣) فَهَذَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ .

وَكَذَلِكَ (أَنْ) الثَّقِيلَةُ . تَكُونُ مَعَ صِلَتِهَا مَصْدَرًا . تَقُولُ : بَلَّغْنِي أَنْتُمْ مَنْطِقُونَ ، أَيْ :
 بَلَّغْنِي انْطِلَاقَكُمْ .

وَكَذَلِكَ (مَا) بِصِلَتِهَا تَكُونُ مَصْدَرًا . تَقُولُ : سَرَنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ : سَرَنِي صَنِيعُكَ .

فَلَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنَا مُقِيمٌ مَا أَقَمْتُمْ ، وَجَالِسٌ مَا جَلَسْتُمْ - فَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْمَصْدَرِ ؛
 $\frac{3}{178}$ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتَيْكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ ، وَأَتَيْتَكَ إِمْرَةً فَلَانَ . إِنَّمَا تَرِيدُ / : وَقْتُ إِمْرَةٍ فَلَانَ ،
 وَوَقْتُ قُدُومِ الْحَاجِّ (٤) .

(١) لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُحَلٌّ بِالِ وَانْظُرِ الْأَشْبَاهُ ج ٣ ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتَيْكَ امْرَأَةً فَلَانَ : مَصْدَرُ نَابٍ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ مُحذُوفٍ .
 وَأَمَّا آتَيْكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ فَتَقَدَّمُ اسْمُ زَمَانٍ فَلَادَعَى لِتَقْدِيرِ مُضَافٍ
 هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ ، وَإِنْ ذَهَبَ سَبَبُوهُ وَالْمَبْرَدُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافِ .
 وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ٨ ص ٤٨ ، وَالْمَقْتَضِبَ ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقمتَ - فإنَّما تقديره : أقيم وقتَ مقامك ، ومقدارَ مقامك .
واعلم أنَّك إذا أدخلت شيئا في الصلة - فنحنه وقِفْله والبدلُ منه داخلات في الصلة (١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريفَ يومَ الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمعُ في صلة الذي ، ويعلّقُ بها الهاءُ التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلة ؛ لأنَّه نعت لزيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

نقول : رأيت المطعمَ المكرمهَ المعطيَّ درهما عبدُ الله .
فهذه مسألةٌ صحيحةٌ ، وتؤيِّلُها : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله .

فعبء الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

• • •

ولو قلت : طعاما طيبا عند قولك : رأيت المطعمَ أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجز أن تفصل بين الصلة والموصول .

• • •

ولو قلت : رأيت المعطى أخاك الشاتمهَ ، درهما زيدا / لم يجز ؛ لأنَّك فصلت بين زيد وبين شاتمه ، وقلت (درهما) بعد الشاتمه : ففصلت بالشاتمه بينه وبين المعطى (٢) .

ولكن رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمهَ زيد ، إذا نصبت الشاتمه بالنعت للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب . فجعلت الشاتمه مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتمهَ لأنَّه المعطى لم يكن يدُ من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فإنَّما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولن ترى أنت الضارب ؛ لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

° ° °

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ / فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقه أن يقال : وعنده خبر التى] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخوا قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى الذى اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيِّداً ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكل ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

° ° °

واعلم أنَّ (أَنَّ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أَنَّ) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسماً بما بعده (٣) . والذى (مَنْ) و (أَيُّ) أسماء ، فلا بُدَّ فى صلاتها مما يرجع إليها ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف . وتقول : أيُّهم يأتيك تضربه ، وأيُّهم يأتيك فاضرب .

° ° °

(١) تصحيح السيرافى

(٢) عند مسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الألف واللام وصله أن : ان صلة (أن) لا يعود إليها شئ من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع إليه ضمير » . وكذلك (ما) إذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها ضميراً يرجع إليها ، وذلك باطل ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم . والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لاتضم ، ولا يعود إليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل وكونها فى تأويل المصدر ، °

و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تائينى خير لك ، فليس فى تائينى ذكر لأن ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنك لم تردّد إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .

ولو قلت : بلغنى أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئا . ولو قلت : جاعنى من أنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .

فهذا أمر الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مَصْدَرًا فلن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت . فعل هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ، كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعتها ، كما تقول : أعجبني الذى صنعتها ، ولا يُجيز : أعجبني ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد / خلط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد إلا ما نقص ، وما نفع إلا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك إذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (إلا) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) . »
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : ائتنى بعد ما تفرغ فـ (ما) وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة ..
وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : اتانى القوم ما عدا زيدا ، واتونى ما خلا زيدا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له ..

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنعتك .. »

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حـسـرف لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، ثم رماه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى والسيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

فإن أردت ب (ما) معنى الذى ، فذلك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه الباب والأكثر ، وهو الأصل ،
وإنما خرجها إلى المصدر قرع .

= فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش
والرمانى والمبرد »

وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيل وابن
السراج والأخفش فى قولهم : أنها اسم مفتقرة الى ضمير ، نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨
فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذاك لأن ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما
صنعت أى صنعك ، وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مَضَر

ولكنها أسماء وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تدلُّ عليه ، فأجريت مجراه ما كانت في مواضعها ، ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تصرف تصرف الفعل ، كما لم تصرف (إن) تصرف الفعل ، فأُزِمَتْ موضعاً واحداً ، وذلك قولك : صه ومه ، فهذا إنشأ معناه : اسكت ، واكفف ، فليس بمتعدٍّ ، وكذلك : وراثة وإليك ، إذا حذرت شيئا مقبلاً عليه ، وأمرته أن يتأخر ، فما كان من هذا القبيل فهو غير متعدٍّ .

ومنها ما يتعدى (١) وهو قولك : عليك زيد ، ودونك زيد ، إذا أغريته .

وكذلك : هلم زيد ، إذا أردت : هات زيداً فهذه اللفظة الحجازية : / يقع (هلم) فيها موقع ما ذكرنا من الحروف ، فيكون للواحد وللثنتين والجمع على لفظ واحد ، كأخواتها المتقدمات (٢) قال الله عز وجل : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٢ * باب من الفعل سمي الفعل فيه باسماء ثم تؤخذ من امثلة الفعل الحادث .
وموضعها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدى المأمور الى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدى المأمور .

ومنها ما يتعدى المنهى الى منهى عنه ، ومنها ما لا يتعدى المنهى .

أما ما يتعدى فقولك : رويد زيد ، فانما هو اسم أروود زيد .

ومنها (هلم) زيداً ومنها قول العرب : حيبل الثريد ..

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى الى مأمور به ولا الى منهى عنه فتحر قولك : مه وصه وآه وإيه وما أشبه ذلك .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ * باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة .

وذلك الحروف التي للأمر والنهي ، وليست بفعل ، وذلك نحو إيه وصه ومه وأشباهها وهلم في لغة الحجاز كذلك ، ألا تراهم جعلوها للواحد وللثنتين والجمع والذكر والأنثى ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد ، زاردين ، كما تقول : هلموا وهلمن ..

والهاء فضل وإنما هي ها التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وانظر ص ٦٧ : ج ١ ص ١٢٧ ، وهذا الجزء ص ٢٥

(٣) الأحزاب ١٨

فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلًا صَحِيحًا ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقُولُونَ : هَلُمُّ يَا رَجُلُ ، وَلِاثْنَيْنِ : هَلُمَّا ، وَلِلْجَمَاعَةِ : هَلُمُّوا ، وَالنِّسَاءُ : هَلُمُّنَّ ، لِأَنَّ الْمُنَى : الْمُتَمَنُّ ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) ، فَلَمْ يَنْتَصِبْ (كِتَابٌ) بِقَوَاهِ (عَلَيْكُمْ) ، وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، فَانْصَبَ (كِتَابَ اللَّهِ) لِلْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ الْفَرْطِ بِالْفِعْلِ ، إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ .

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَائِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)^(٢) ، لِأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أَنَّ تَمَّ فِعْلًا ، فَانْصَبَ مَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى مَجْرَى : صُنْعَ اللَّهِ .

وكَذَلِكَ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) النِّسَاءُ : ٢٤

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٣ ص ٢١٤ « كِتَابُ اللَّهِ : انْصَبَ بِاضْمَارِ فِعْلٍ ، وَهُوَ فِعْلٌ مُؤَكَّدٌ لِمَضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قَوْلِهِ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) ، وَكَانَ قِيلَ : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمَ ذَلِكَ كِتَابًا .. »

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي بَابِ الْإِغْرَامِ بِالظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ مُسْتَدَلًّا بِهَذِهِ الْآيَةِ ، إِذْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ عِنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، أَيْ : « الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ لَا يَتِمُّ دَلِيلُهُ ، لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا التَّأْوِيلُ قِرَاءَةَ ابْنِ حَيَوَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ السَّمِيعِ الْيَمَانِيِّ : (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) . جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًّا رَافِعًا مَا بَعْدَهُ » .

(٢) التَّنِيلُ : ٨٨

(٣) السَّجْدَةُ : ٧ : وَلِي سَبِيحِيَّةٍ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « بَابٌ مَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ فِيهِ تَوْكِيدًا لِنَفْسِهِ نَصْبًا .. »

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَائِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ . صُنْعَ اللَّهِ) رَقَالَ : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مِنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ . وَعَدَ اللَّهُ) وَقَالَ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) وَقَالَ تَعَالَى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) .. لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (مَرَّ السَّحَابِ) وَقَالَ (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ) عَلِمَ أَنَّهُ خَلَقَ ، وَصَنَعَ ، وَلَكِنَّهُ وَكَسَدَ وَثَبَتَ لِلْعِبَادِ .

وَلَا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) حَتَّى يَقْضِيَ الْكَلَامَ عِلْمَ الْمُخَاطَبِينَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ مُثَبَّتٌ ، فَقَالَ اللَّهُ (كِتَابَ اللَّهِ) تَوْكِيدًا ، كَمَا قَالَ صُنْعَ اللَّهِ ..

وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ نَصَبَ عَلَى قَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ ..

وَفِي الْبَحْرِ الْحَمِيطِ ج ٧ ص ١٩٩ « قَرَأَ الْجَهْمُورُ خَلْقَهُ بِفَتْحٍ الْإِلَامِ فِعْلًا مَاضِيًّا صِفَةً لِكُلِّ شَيْءٍ وَقَرَأَ الْعَرَبِيُّانِ وَابْنُ كَثِيرٍ بِسُكُونِ الْإِلَامِ . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ مِنْهُ وَخَرَفُ السَّاقِ طَى الْمِخْمَلِ (١)

لأنه ذكر ما يدل على أنه طَيَّان من الطَّى ، فكان بدلا من قوله (طَوَى) ، وكذلك قوله :

إِذَا رَأَتْنِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا دَأْبٌ بِكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا (٢)

لأن قوله : (إذا رأتني) معناه : كلما رأتني ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكانه قال : تدأب دأبٌ بِكَارٍ ، لأنه يدل منه .

ومثل هذا - إلا أن اللفظ مُشْتَقٌّ من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان في الدلالة - قوله عز وجل : (وَتَبْتَئِلُ لِلَّهِ تَبْتِيلًا) على : وتبتل إليه ، ولو كان على تبتل لكان تبتلا .

وكذلك : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكن المعنى والله أعلم - : أنه إذا أنبتكم نبتهم نباتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل أى : أحسن خلق كل شيء فالضمير في خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير في خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله (صيغة الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجع على بدل الاشتمال بأن فيه إضافة المصدر إلى الفاعل ، وهو أكثر من إضافته إلى المفعول وبأنه أبلغ في الامتنان . . وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : إذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لانه خميص البطن ؛ فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه في طى كشه بهجالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٢ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والمعنى ج ٣ ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت وأنشيج من الرجال : الجاد الماضي .

والعنى : كلما رأتني سقطت أبصارها ، وخشعت هيبة لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد . وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) لانه اذا قال أنبتة فكانه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتل اليه تبتيلا) لانه اذا قال : تبتل فكانه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأَنَّ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعًا (١)
وهذا كثير جدًا .

٣
١٨٥

ومن الحروف التي تَجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ ما يكون / أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنْ غَيْرِهِ ، وذلك أَنَّكَ تَقُولُ
للرجل-إذا أَرَدْتَ تَبَاعُدَهُ- : (إِلَيْكَ) فيقول : (إِلَى) . كَأَنَّكَ قُلْتَ : تَبَاعُدْ ، فقال : اتَّبَاعُدْ .
وتقول : عَلَى زَيْدَا ، فمعناه : أَوَّلَى زَيْدَا ، وتقول : عَلَيْكَ زَيْدَا ، أَيْ : خُذْ زَيْدَا . (٢)
فإن سَأَلَ سَائِلٌ عَنْ اخْتِلَافِهَا قَبِيلَ : هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأَفْعَالِ الَّتِي مِنْهَا مَا يَتَعَدَّى ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَعَدَّى ،
ومنها مَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ .

• • •

ومن هذه الحروف : (حَيْهَلْ) فَإِنَّمَا هِيَ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا ، وفيه أَقَاوِيلُ :
فأَجْوَدُهَا : حَيْهَلْ بِمُعْمَرٍ . فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : حَيْهَلَا ، فَجَعَلْتَ الْأَلْفَ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ .
وَجَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَهُ نَكْرَةً فَتَقُولَ : حَيْهَلَا يَا فَتَى ، وَجَائِزٌ أَنْ تُثَبِّتَ الْأَلْفَ ، وَتَجْعَلَهُ مَعْرِفَةً ، فَلَا
تَنْوِنُ وَالْأَلْفَ زِيَادَةً ، وَمَعْنَاهُ : قَرِيبُهُ ، وَتَقْدِيرُهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ : بَادِرٌ بِلِكْرِهِ ، وَإِنَّمَا (حَيٌّ) فِي مَعْنَى :
(هَلُمَّ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع
ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، نعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة لقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانه ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ وانظر
الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفضليات للأنباري ص ٣٥٢
والفاثق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من افعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة . »
أما ما يتعمد المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك
زيدا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .

وأما ما لا يتعمد المأمور ولا المنهى فهو قولك : مكانك وبعدك إذا قلت : تأخر ، وحدوته شيئا
خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئا . . .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل التي للأمر فمن شيشين يدللك على ذلك : حي
على الصلاة . »

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حي هل الصلاة .
والدليل على أنهما جعلتا اسما واحدا قول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :
وَحَيَّ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّاهُ (١)

/ وقال فيها أثبت فيه الألف :

بَحْيَهْلًا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرُهَا مُتَقَاذَفٌ (٢)
وأدخل الباء عليه ؛ لأنه اسم في موضع المصدر .

ومن أمثلة الفعل (رَوَيْدَ) ولها باب تُفْرَدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْب ، وإنما هي إذا قلت : ويلٌ لزيد في موضع : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حيهلا ، ومن العرب من يقول : حيهل إذا وصل ،
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حيهل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب
يقول : حيهل الصلاة فهذا اسم : ألت الصلاة ، أى : ألتوا الثريد ، وأتوا الصلاة » .
وانظر لغاتنا في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .
هيج : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيج ضمير غراب البين
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيج وظل متوجهين إلى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والننادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزائنة ج ٣
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حيهلا وتركه على لفظه
الازجاء السوق . المطية : الدابة
المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كان كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى مبرأخر .
وقيسل : القذاذ : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع فى سيرها وقال : أمام
المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها .
ودرواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،
ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه
إلى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقيلي وكذلك فى اللسان (حى)
انظر الخزائنة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزيد^(١) . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلة مشروحة في التصريف^(٢) .

وكذلك أَفْعَ وَفَعَّ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي مَوْضِع : نَتَنَّا وَدَفَرَا^(٣) .

ومنها : سَبَّحَانَ اللَّهِ ، وَرَبَّحَانَهُ ، وَمَعَادَ اللَّهِ ، وَعَمَرَكَ اللَّهُ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ فِي النَّدَاءِ^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين) و (ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : إنه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لفتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل للمطففين ، ويل للمكذبين . أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم .. واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعوى بها من غير المصادر ، نحو : تُزَيَّا وَجُنْدَلَا ، وما أشبه ذلك .

٣
١٨٧

أَمَّا (رُؤَيْدٌ) زيدا ، فاسمٌ للفعل^(١) ، وليس بمصدر ، وبُئِيَ على الفتح ، لأنه غير متصرف / كما فعلت بأخواته المهنيات ، نحو : صَبَّ ، وَمَمَّ ، وَلَمْ يُسَكِّنْ آخِرُهُ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ حُرُفًا سَاكِنًا ، واخترت له الفتح للياء التي قَبْلَهُ ؛ كما فعلت في (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدْنَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَائِنٌ^(٢)

فإن قلت : أرودته كان المصدر لإروادا ، وتصرفت تصرف جميع المصادر : فإن حذفنا الزوائد على هذه الشريطة صرفت (رُؤَيْدٌ) فقلت : رُؤَيْدًا يا فقي .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ . باب متصرف رويد .
تقول : رويدا زيدا ؛ وإنما تريد : أرود زيدا . قال الهذلي :

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جَدًّا مَا تَدْنَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رويدا ما الشعر . يريد : أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رويد) في موضع الفعل .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا بودهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطيعتهم وبغضهم ، ففرضتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيدة للمعطل الهذلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في المخصص ج ٢ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مان) برواية : متمان وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر وما مانت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متمان بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى متمان أي مائل إلى المين .

والمعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاسموني ج ٢ ص ٤٢٤

أَبْصَرَكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ النَّجَاعُكَ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لَا تُضْعِفُ
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) (٢) قد أَوْضَحَ
لك أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ .

ولو كانت في رُوَيْتِكَ علامة للفاعلين لكان خَطَأً إِذَا قُلْتَ : (رُوَيْدُكُمْ) ، لِأَنَّ علامة الفاعلين
الواو ؛ كقولك : أَرُوهُوا .

* * *

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر—فإن فيه الفاعل مُضْمَرًا ؛
لأنَّه كَالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ . تقول : رُوَيْتَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زيدا ، وعليك أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَحَاكَ ..
فإن حذف التوكيد قُبِحَ ، وإعرابه الرفع على كُلِّ حال ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ
كان جائزا على قُبْحٍ حَتَّى تقول : قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَ(فَادْعَبْ أَنْتَ وَرَبِّكَ فَقَاتِلَا) (٣)
وَ(اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن ظال الكلام حُسِّنَ حَذْفُ التوكيد ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وقد مضى هذا مفسِّرا في موضعه (٦) .

وكذلك ما نَعْتَهُ (٧) بالنفس في المرفوع . إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى توكيد فإن لم تُؤَكِّدْ جاز على قُبْحٍ .
وهو قولك : قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ . فإن قلت : قُمْ نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُوَيْتَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل
له : يا زيد استغفيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء
في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ . وكذلك قولهم : انظر لك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن
هذا الفعل لا يتعدى الى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٦٦ ومثله : انظر لك زيدا ،
لأنك لا تقول : أضر بك زيدا .

وفي الشمني على المعنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق الفاظ أخرى شذوذا كقولك : أبصر لك زيدا
وليسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقبيل تلحق الكاف الحرفية بل وأبصر وانظر وكلا وليس
ونعم وبش (٢) الاسراء : ٦٢ .

بسط القول في أرايتك . أرايتكم أبوحيان في البحر المحیط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرشي ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس تملب ص ٢٥٩ - ٢٦٠
وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الانعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤
(٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ . وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمرة في النية =

زيدا ، عليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والحذف جائز قبيح إذا قلت :
رُوِيْدَكَ نَفْسُكَ زيدا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففى (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والاخر :
هذه الكاف المخفوضة . نقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجمل قولك (أجمعون) للفاعل :
وتجمل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجريتهما جميعا على الكاف فخفضته . وإن شئت أكذت . ورفعتهما لما ذكرت
لك من قُبْح مَجْرَى النفس فى المرفوع إلا بتوكيد . وإن شئت رفعت بغير توكيد . على قُبْح (١)
وإن قلت : رُوِيْدَ نَفْسِكَ ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد ؛ كما قال الله
عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (٢)

= وما يكون صفة له فى النية ، كما تقول فى المظهر .
أما المظوف فتقولك : رويدكم انتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا انتم وعبد الله ، لأن
المضمر فى النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذى نثبت علامته فى الفعل .
فان قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
كان فيه قبح ، فاذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك فى القرآن (فاذهب أنت
وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
وتقول : رويدكم انتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا انتم وانفسكم .
فان قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها
قبح ، فاذا قلت : انتم أنفسكم حسن الكلام .
وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم انتم أجمعون كل حسن ، ، ، .
والمراد هنا اطلق على التوكيد نعتا وسيبويه اطلق عليه صفة هنا وفى مواضع من كتابه .
انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم ان هذه الاسماء المضافة بمنزلة الاسماء
المفردة فى العطف والصفات وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المبهى فى
هذا الباب مضمران فى النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا . . .
وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير الجسور الذى
ذكرته للمخاطبة . . .

ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد اضمرت فاعلا فى النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكانه قال له : أنت زيدا ، الا ترى أن للامور اسمين ، اسما
للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر فى النية . . .
فاذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أن (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أن (أَنْتَ) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .
لا تقول : إِيَّاكَ إذا قُتِرَتْ على الكاف في رأيك وأخواتها ؛ نحو : ضربته ، وضربني . وكذلك
(أَنْتَ) لا تقع / مَوْقِعَ التاء وأخواتها في ضربت وضربنا ، وزيد قام يا فتى ، فيقع الضمير
في النية ، وقد مضى القول في هذا (١) .

٣
١٩٠

فلما كانت (إِيَّاكَ) لا تقع إلا اسما لمنسوب كانت بدلا من الفعل ، دالة عليه ، ولم تقع
هذه الهيئة إلا في الأمر ؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل . وذلك قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يا فتى
وإنما التاويل : اتق نفسك والأسد . و(إِيَّاكَ) منصوب بالفعل ؛ لأنه وَالْأَسَدُ مُتَقَيَّان . وكذلك :
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وإِيَّاكَ ومكروه عبد الله (٢) ، وإن أكثرت رفعت إن شئت ، فقلت : إِيَّاكَ أَنْتَ
وزيد ؛ لأنَّ مع (إِيَّاكَ) ضميراً ، وهو الضمير الذي في الفعل الذي نصبها .

ألا ترى أن معنى (إِيَّاكَ) إنما هو : احذر ، واتق ، ونحو ذلك ، وإن شئت قلت : إِيَّاكَ
أنت وزيدا ، فجعلت (أنت) توكيدا لذلك المضمَر ، فإن قلت : إِيَّاكَ وزيدٌ فهو قبيح ودو
على قبحة جائز كجرازه في قم وزيد (٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦٦ ، وهذا الجزء ص ١١٨
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومن ذلك أيضا قولك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ ، وإِيَّاكَ وَالشَّرَّ .
كانه قال : إِيَّاكَ فأتقني والأسد .
وكانه قال : إِيَّاكَ لأتقني والشَّرَّ . فإِيَّاكَ متقى ، وَالْأَسَدُ واثق متقيا فكلاهما مفعول
ومفعول منه » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمَر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون بمنة المرفوع المضمَر في النية .
وذلك قولك : إِيَّاكَ أَنْتَ نفسك أن تفعل ، وإِيَّاكَ نفسك أن تفعل ، فإن عنيت الفاعل
المضمَر في النية قلت : إِيَّاكَ أَنْتَ نفسك .

كانك قلت : إِيَّاكَ نَحْ أَنْتَ نفسك ، وحملته على الاسم المضمَر في نَحْ .
فإن قلت : إِيَّاكَ نفسك . تريد الاسم المضمَر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحة رفع ،
ويدل على قبحة أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبicha حتى تقول : أَنْتَ ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمَر المنسوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه تأكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحَ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

٣
١٩١

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زَيْدًا اضْرِبْ عَمْرًا/حَتَّى تَقُولَ (وعمرًا) .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيْدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُحْدَفُ مَعَهَا اللَّامُ لِطَوْلِهَا بِالصَّلَةِ .
تَقُولُ : أَكْرَمْتُكَ أَنْ اجْتَرَّ مَوَدَّةَ زَيْدٍ . فَالْمَعْنَى : إِيَّاكَ احْلُزْ مِنْ أَجْلِ كَذَا ، فَهَذَا جَائِزٌ ، وَإِنْ
أَدْخَلْتَ الْوَاوَ فَجَيْدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) وَصَلَتْهَا مَصْدَرٌ .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبُ) فَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ ؛ كَمَا لَا يَجُوزُ : إِيَّاكَ زَيْدًا (٢) .

فَإِنْ اضْطُرَّ شَاعِرٌ جَازٌ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ لِلضَّرُورَةِ بِقَوْلِهِ : وَأَنْ تَقْرَبَا . وَعَلَى هَذَا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ (٣)

فَأَضْمَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ : إِيَّاكَ فِعْلًا آخَرَ عَلَى كَلَامَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أَعْلَمَهُ أَنَّهُ يَزْجُرُهُ ،
فَأَضْمَرَ فِعْلًا . يَرِيدُ : اتَّقِ الْمَرْءَ يَا فَتَى .

• • •

= تقول : رَأَيْتَكَ نَفْسَكَ ، وَلَا تَقُولُ : انْطَلَقْتَ نَفْسَكَ .

وَإِذَا عَطَفْتَ قُلْتَ : إِيَّاكَ وَزَيْدًا وَالْأَسَدَ • •

فَإِنْ حَمَلْتَ النَّسَائِيَّ عَلَى الْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ الضَّمْرُ فَهُوَ قَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : أَذْهَبَ وَزَيْدٌ
كَانَ قَبِيحًا حَتَّى تَقُولَ : أَذْهَبَ أَنْتَ وَزَيْدٌ •

فَإِنْ قُلْتَ : إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ؛ إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ ، وَإِنْ شِئْتَ عَلَى
الضَّمْرِ الْمَرْفُوعِ • • • • •

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبُوهُ ج ١ ص ١٤٠ عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ عَبْدَ الْمَسِيحِ عَلَى إِيَّاكَ فَقَدْ أَنْشَدَهُ
بِنَصَبِ الْمُعْطُوفِ •

الْبَيْتَ لِحَرِيرٍ يَخَاطِبُ الْفَرَزْدَقَ لَيْلَةً مَعَ الْإِخْطَلِ ، فَيَقُولُ لَهُ : لَا تَقْرَبِ الْمَسْجِدَ ، فَلَسْتُ عَلَى
الْمَلَّةِ لِمَيْلِكَ إِلَى النَّصَارَى وَمِدَاخِلَتِكَ لَهُمْ •

وَفِي دِيْوَانِ جَرِيرٍ قَصِيدَةٌ مِنْ بَحْرِ الشَّاهِدِ وَرَوَاهُ ص ١٢٧ - ١٢٢ وَلَيْسَ فِيهَا الشَّاهِدُ
وَيُظْهِرُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْهَا • وَرَوَايَةُ سَيَبُوهُ : إِيَّاكَ أَيْضًا ، فَيَكُونُ قَدْ دَخَلَ الْخَرَمُ •

(٢) فِي سَيَبُوهِ ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ زَيْدًا ؛ كَمَا أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رَأْسُكَ الْجِدَارُ حَتَّى تَقُولَ مِنَ الْجِدَارِ وَالْجِدَارُ •

وَكَذَلِكَ إِنْ تَقُولَ إِذَا أَرَدْتَ إِيَّاكَ وَالْفَصْلُ •

فَإِذَا قُلْتَ : إِيَّاكَ إِنْ تَفْصِلُ تَرِيدُ : إِيَّاكَ أَعْظَ مَخَافَةً أَنْ تَفْعَلَ أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَفْعَلَ جَازٌ ،
لِأَنَّهُ لَا تَرِيدُ أَنْ تُضَمَّهُ إِلَى الْأَسْمِ الْأَوَّلِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِيَّاكَ نَحْ لِمَكَانٍ كَذَا وَكَذَا •

وَلَوْ قُلْتَ : إِيَّاكَ الْأَسَدَ تَرِيدُ مِنَ الْأَسَدِ لَمْ يَجِزْ ، كَمَا جَازَ فِي « أَنْ » •

(٣) فِي سَيَبُوهِ ج ١ ص ١٤١ « زَعَمُوا أَنَّ ابْنَ أَبِي اسْحَقَ أَجَازَ هَذَا الْبَيْتَ فِي شِشْمَرٍ :
إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ • • كَأَنَّهُ قُلْتَ : إِيَّاكَ ، ثُمَّ أَضْمَرَ بَعْدَ « إِيَّاكَ » فَعَلَا آخَرَ فَقَالَ : اتَّقِ الْمَرْءَ • =

والفصلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل . وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى -
أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن
تفعل لا يكون إلا لا يأتي^(١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضى ولا يقع للحال البتة .
وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ)^(٢) معناه : المضى .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها / (إن) التي للجزاء
والحذف مع (أن) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علة لوقوع الشيء

فعل هذا يكون ، وهذا بين واضح .

وَأَمَّا قول الله عز وجل : (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)^(٣) .

= المراء : مصدر ماريته مباراة ومراء ، أى : جادلته .
ويقال : ماريته أيضا : إذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل ، ولا يكون المراء
اعتراضا بخلاف الجدل فإنه يكون ابتداء واعتراضا .
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
ورأى المبرد في أعراب البيت صريح في أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،
كما يراه سيبويه .

والبغدادى في الخزانة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : «وسيبويه
يقدر فيه : اتق المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك» .

وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول : اياك أن تمارى ، أى : مخافة ان تمارى .

(١) عقد السيوطى في الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر القول ج ٢ ص
١٩٤ - ١٩٨ ، وما ذكره من الفروق :

أن المصدر المؤول لا ينعت ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن ظرف الزمان .

(٢) الأحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاتحاف
ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ وعن الحسن أن بفتح الهمزة بدل اشتغال
من امرأة أو على حذف لام الطة .

(٣) البقرة : ٢٨٢ - القراءتان بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .
انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاتحاف
ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ «وأما (أن تضل) بفتح الهمزة فهو فى موضع
المفعول من أجله ، أى : لأن تضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو
الإذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على
المعنى ، أى : لأن تذكر أحدهما الأخرى ان ضلت ، ونظيره : أعددت الخشب ان يمسك
الحائط فادعه ، وأعددت السلاح ان يطرقت العدو ، فادعه .

ليس أعداد الخشب لاجل الميل إنما أعدادها لادعام الحائط اذا مال ، ولا يجوز ان يكون
التقدير : مخافة ان تضل لاجل عطف فتذكر عليه .

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَفِيلَ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِدِ الإِشْهَادَ ، لِأَن تَفِيلَ إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشْهَادَ لِلتَّذْكِيرِ ، وَلَكِنْ تَقَدَّمَتْ (أَنْ تَفِيلَ) ، لِتَوَقُّعِ سَبَبِ التَّذْكِيرِ . وَنَظِيرُهُ مِنَ الْكَلَامِ : أَعَدَدْتُ هَذَا أَنْ يَحْمِلَ الْحَائِطُ ، فَأَذَعَمَهُ ، وَلَمْ يُعِدِّدْهُ طَلِبًا لِأَن يَحْمِلَ الْحَائِطُ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبِرَ بَعْلَةَ الدَّعْمِ ، فَاسْتَقْصَا الْمَعْنَى : إِنَّمَا هُوَ : أَعَدَدْتُ هَذَا لِأَنِّ إِنْ مَالَ الْحَائِطُ ، دَعَمَتْهُ ، فَإِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ الثَّانِيَّةُ .

• • •

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ ، وَرَأْسُهُ وَالتَّيْفُ يَأْتِي . فَلِإِنَّمَا حُلِفَ الْفِعْلُ لِلإِطَالَةِ / وَالتَّكْرِيرِ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ بِمَا يُشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ (١) .
ومن أمثال العرب : « رَأْسُكَ وَالسِّيفُ » ، وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ : « أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ (٢) » . وَقَدْ دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَرِيدُ : بِأَدْرِ أَهْلُكَ وَاللَّيْلَ .

وَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ مِنَ السِّيفِ . وَتَقْدِيرُهُ فِي الْفِعْلِ : أَتَى رَأْسُكَ وَالسِّيفُ .
= وَقَالَ النُّحَاسُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ سُلَيْمَانَ يَحْكِي عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَرَاهَهُ أَنْ تَفِيلَ . قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : وَهَذَا غُلَطٌ ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى كَرَاهَةً أَنْ تَذْكُرَ ، .
وَمَا نَقَلَهُ النُّحَاسُ عَنِ الْأَخْشَنِ عَنِ الْمُبَرَّدِ لَا يَتَّفِقُ مَعَ كَلَامِ الْمُبَرَّدِ هُنَا .

وَفِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ تَفِيلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى) فَاتَّصَبَ ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْإِشْهَادِ ، لِأَن تَذْكُرَ إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى وَمِنْ أَجْلِ أَنْ تَذْكُرَ . فَإِنْ قَالَ إِنْسَانٌ : كَيْفَ جَازَ أَنْ تَقُولَ : أَنْ تَفِيلَ وَلَمْ يَعِدْ هَذَا لِلضَّلَالِ وَلِلانْتِبَاسِ ؟ فَإِنَّمَا ذَكَرَ أَنْ تَفِيلَ ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِذْكَارِ ، كَمَا يَقُولُ الرَّجُلُ : أَعَدَدْتُهُ أَنْ يَحْمِلَ الْحَائِطُ فَادَعَمَهُ ، وَهُوَ لَا يَطْلُبُ بِأَعْدَادِ ذَلِكَ مِثْلَانَ الْحَائِطِ ، وَلَكِنَّهُ أَخْبَرَ بَعْلَةَ الدَّعْمِ وَبِسَبَبِهِ » وَانْظُرْ ص ٤٧٦ .

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١٣٨ « وَمِنْ ذَلِكَ رَأْسُهُ وَالْحَائِطُ . كَانَهُ قَالَ : خَبِلَ ، أَوْ دَعَا رَأْسَهُ مَعَ الْحَائِطِ » فَالرَّاسُ مَفْعُولٌ وَالْحَائِطُ مَفْعُولٌ مَعَهُ فَاتَّصَبَ جَمِيعًا

(٢) فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ج ١ ص ٥٢ « أَيْ : أَذْكُرْ أَهْلَكَ وَبَعْدَهُمْ عَنْكَ ، وَاحْذَرِ اللَّيْلَ وَظِلْمَتَهُ ، فَهَذَا مَنْصُوبَانِ بِأَضْمَارِ فِعْلِ .
يُضْرَبُ فِي التَّحْذِيرِ وَالْأَمْرِ بِالْحَزَمِ . . .

وَفِي التَّخَصُّصِ ج ١ ص ٢٧٩ بَابُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ وَتَفْسِيرِ الْمَعْنَى . . .
وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِنَا (أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ) مَعْنَاهُ : الْحَقُّ أَهْلُكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، فَرُبَّمَا دَعَا ذَلِكَ مِنْ لَادِبَةٍ لَهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ : أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ فَيَجْزِيهِ ، وَإِنَّمَا تَقْدِيرُهُ : الْحَقُّ أَهْلُكَ وَسَابِقُ اللَّيْلِ »

وَفِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١٢٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ : أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ ، كَانَهُ قَالَ : بِأَدْرِ أَهْلُكَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنْ يَحْذَرَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ اللَّيْلَ وَاللَّيْلَ مُحْذَرٌ مِنْهُ . . .
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مَا زَالَ رَأْسُكَ وَالسِّيفُ ، كَمَا تَقُولُ : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ وَهُوَ يَحْذَرُهُ . . .
وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْمُنْصَفِ ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ فِي الْحَدِيثِ عَنْ تَقْدِيرِ سَيَبَوِيهِ =

فلو أفردت لم يجر حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدري ما الفعل المحذوف (١) ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ، لأن المعنى : أوقع ضربك بزيد] (٢) .

فإن كان مصدرا فقد دل على فعل ، فمن ذلك : ضربا ضربا ، إذا كنت تأمر .
وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :
(فَلَمَّا مَنَّا بَعْدَ وَاِمَّا فِدَاءً) وَقَالَ : (فَلِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، وسنبين ذلك (٣) إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخير ، وسقيا / لزيد ، ورعا له . - فله باب يفرد به إن شاء الله

٣
١٩٤

= : « وسيبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سيبويه وغيره . واذا تلفظت لهذا في الكتاب وجسده كثيرا ، واكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لانه موضع مشكل ، ولما يتدى له ، . وفي مجمع الامثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ما ز رأسك والسيف .
قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب الماسور بذحل فقال له : ما ز أي يا مازن رأسك والسيف فحكي رأسه فضرب الرجل عنق الأسير . .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ د باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رايت رجلا متوجها وجهة الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت انه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك اخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القرطاس والله ، أي : أصاب القرطاس

(٢) تصحيح السيرالي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فترجى التعليق الى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمتصرف من فِعْل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وقولهم : أَفَقٌ ، وَتَفَقٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وسلامٌ على زيد ، وويلٌ لزيد ، وَوَيْحٌ له ، وتُرْبًا له .

كل هذا معناه في النصب واحد ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النصب^(١) ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لعلل نذكرها إن شاء الله .

ومنه قولك : مَرْجَبًا ، وَأَخْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَغَوْلَةً .

فأما قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ فتأويله : بَرَاءَةُ اللَّهِ من السوء ، وهو في موضع المصدر ، وليس

منه فِعْلٌ . فإنما حَاثَهُ الإِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إذا مثله فِعْلًا :

تسبيحًا لله .

فإن حذفت المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ، لأنه معرفة^(٢) ، وإنما نكرته بالإضافة ؛

ليكون معرفة بالمضاف إليه . فأما قول الشاعر :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبِيحُ الْجَوْدَى وَالْجَمْدُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهاره » ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تصرف في الكلام تصرف ماذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الالف واللام .

وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه وعمره الله ..

كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واستزاقا ، لأن

معنى اترىحان الرزق ، فنصب هذا على أسبغ الله تسبيحا ..

وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبغ

(٢) اسم مصدر علم جنس .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لأنه علم

جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والتون .

الجودي : جبل بالمرسل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان

ج ٢ ص ١٧٩ .

الجند : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

نَعُوذُ بِهِ ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من

الضلال .

وروي نعوذ له بالادل المهمة وباللام ، أي نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف

تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعم لامية بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي

في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقة بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم

البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقة بن نوفل .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

أى رواية : « نعوذ به » [. فَإِنَّمَا نَوْنُ مضطراً ، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : مُبِحَحَانٌ مِنْ عُلُقَمَةِ الْفَاحِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

(وَمَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عياذ الله ، أى : عُدْتُ بالله

عياذا . فهذا موضع هذا .

ومثّل ذلك : حَجْرًا ، إِنَّمَا معناه : حراما . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ

الله عز وجل : (حَجْرًا مُحْجُورًا) (٢) أى : حراما مُحْرَمًا .

وأما قولهم : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحِبْتُ بِلَادُكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،

ومعناه : الدعاء . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حَجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لصلح ، تريد : أَمْرُكَ هذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلية وزيادة الالف والنون .

وسبحان فى البيت للمتعبج و (من) داخلة على المتعجب منه ، والأصل فيه ان يسبح الله تعالى عند رؤية العجيب من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه . والمعنى : أعجب من علقمة ، إذ فاخر عسامر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢ . وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللرغائب الأصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المتكيسيس ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ « ومثّل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) » أى : حراما محراما . يريد البراءة من الأمر ، ويمدح نفسه أمرا . فكانه قال : أحرم ذلك حراما محراما .

ومثّل ذلك أن يقول الرجل للرجل : اتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراءة من هذا ، فهذا ينتصب على اضممار الفعل ، ولم يردان يجعله مبتدأ لخبر بعمده ولا مبنيا على اسم مضمر .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ... فانسا رايت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصيت . فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلا من رحبت ببلادك ، وأهلت ، كما كان الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا ... وانظر ص ١٥٧ منه

وأما (مُنبَاحًا) وما كان مثله فما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت يُنشَد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لِمَلْتَمِيسِ الْمَرْوُوفِ : أَهْلُ وَمَرْحَبُ^(١)
وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بِوَأْيَا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيِّقٍ^(٢)

/ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سلاما ، وسلام يا فتى - فإنَّ معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من فلان إلا سلاما بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرُك وأمرُة المشاركة والمبارأة . وإنما رفعت لأنَّك جعلته ابتداء وخبرا في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيذا بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر^(٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .
السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باموحدة : الغلاة الواسعة ، وسبخة بين الحميتين ، والمضياعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليفة . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ .
ونسب البيت لطفيل أيضا في سيبويه وقال الأعلام ، يرى رجلا دفن بهذا المكان .
وأهل خبر لمبتلى محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتدا والخبر محذوف ، أى لك أهل .
القصيد في الوحشيات لأبي تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضا على رفع مرحب في قوله : ألا مرحب .
وقال الأعلام : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشرا بهم ، لما عرف من حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن حله .

ونسبه سيبويه إلى أبي الأسود . وهو في شرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ١٨٩ غير منسوب .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاما تريد : تسلمنا منك ، كما قلت : براءة منك تريد : لا التمس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له : سلاما فزعم أنه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك .
وزعم أن هذه الآية مفعول بها (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منك وتسلمنا . لا خير بيننا وبينكم ولا شر . . .

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان .
سبعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكونن منى في شئ إلا سلام بسلام ، أى : امرئ وأمرُك المشاركة . وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه بمنزلة اللفظ بالفعل .

والآية في الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحان الله ، وَرَيْحَانَهُ . فتأويل (ريحان) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا ^(١) وتصديق هذا في قوله عز وجل : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ ^(٢)) .

فأما قولهم : ويل لزيد ، وويل لزيد ، وتب لزيد ، وويل لزيد . فإن أضفت لم يكن إلا النصب فقلت : وويله ، وويله ^(٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيَّر بين النصب والرفع . تقول : ويل لزيد ، وويلا لزيد فأما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ، لأنه شيء مستقر . فويل مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشد على وجهين ، وهو :

/ كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا قَوِيلٌ لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضِرِ ^(٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا ... » .
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما جرى من المصادر المضادة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وانما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلة في اللام إذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويلك وويلك وويلك ... » .

وقال في ص ١٦٦ « يا بمن النكرة تجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك ... وويل لك وويل لك وويل لك ... » .
فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك ... » .

وقال في ص ١٦٧ « وأعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويله له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويلا له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سرايل : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة في ألوان الناس السمرة ، قال اللحي :

وأنا الأخضر من يعرفني ...

وقال الأعلام : جعل لهم سرايل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لانهم يقولون في الكريم التقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السرايل .

ولم ينسب الأعلام . وهو من قصيدة لجبرير في هجاء التيم في ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة في جلودها فيا خزي تيم من سرايلها الخضر
انظر شرح الحاشية ج ٢ ص ١٣٤

فَلَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ)^(١) وقوله : (وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرُّفْعُ ، إِذْ كَانَ لَا يَقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ . فَإِنْ أَضَفْتُ قُلْتُ : وَوَيْلَهُ ، وَوَيْلَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ، لِأَنَّ وَجْهَ الرُّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَبَرَ لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرَى عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لَزَيْدٍ ، وَجَوْعًا لَزَيْدٍ ، لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْرَعُ ، وَتَبَّ يَتَبَّبُ^(٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًّا ، وَرَغِيًّا . وَالرُّفْعُ يَجْرَعُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا خَبَرَهَا . فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَمٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرُّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرُّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ(لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجُوزُ^(٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣
١٩٨

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ) فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ صَاحِبًا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَالْفِظَ بِهِ قَبِيحٌ ، وَلَكِنْ الْعِبَادُ كَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لَفْتِهِمْ عَلَى مَا يَعْنُونَ • فَكَانَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ لَهُمْ : وَيَلِّ لِلْمُطَفِّفِينَ ، وَيَلِّ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هَؤُلَاءِ مِنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلِ لَهُمْ • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ مِنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا • وَالْآيَةُ أَوَّلُ الْمُطَفِّفِينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بِأَنَّ اسْتِكْرَاهَ النُّحُويِّينَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتْ الْعَرَبُ •

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيَجْ لَهْ ، وَتَبْ ، وَتَبَّا لَكَ ، وَوَيْحًا • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا وَيَجَ بِمَنْزِلَةِ التَّبِّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ • فَإِذَا قُلْتَ : وَيَجْ لَهْ ، ثُمَّ أَحَقَقْتَهَا التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبًّا إِذَا نَصَبْتَهَا فِيهِ مَسْتَفْتِيَةٌ عَنْ لَكَ •

وَلَا يَخْتَلِفُ النُّحُويِّينَ فِي نَصْبِ التَّبِّ إِذَا قُلْتَ : وَيَجْ لَهْ وَتَبَّا لَهْ فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ فِي تَبَّا فِيهَا ذِكْرُنَا أَحْسَنُ • •

(٤) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٥ • بِأَنَّ يَخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مَبْتَدَأَاتٍ مَبْنِيَا عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا • •

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .

وإن كان يقع لهما جميعا كان النصب والرفع

* * *

فمما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تَرُبًّا ، وَجَنَدَلًا (١) .

إنما تريد : أطعمه الله . ولقاه الله . ونحو ذلك .

فلإن أُخْبِرَتْ أَنَّهُ ثَمَا قَدْ ثَبَّتْ رَفَعَتْ . قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَأْشُونَ أَلْبًا لَبِيْنَهُمْ فَتُرُبُّ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ (٢)

* * *

فأما قوله : أَفَّةً وَتُفَّةً فَإِنَّمَا تقديره من المصادر : نَتْنَا ، وَدَقَرَا (٣) فإن أفردت (أف)

= وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحباوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقوى في الابتداء بمنزلة عبيد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة ان تبدأ بالاعرف ، وهو اصل الكلام . . .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خيرا حسن الابتداء
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وإن ابتدأت به ففيه معنى المنسوب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : احمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الأعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : تَرِبًا وَجَنَدَلًا وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : تَرِبًا لك ، فإن تفسيرها ما هنا كتفسيرها في الباب الأول . كانه قال : التزمك الله ، وأطعمك الله تَرِبًا وَجَنَدَلًا وما أشبه هذا من الفعل ، فاخزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوه بدلًا من قولك : تربت يدك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبتدأ عليه ما بعده

وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنسوب .

التراب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبين من يحب فخيبهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والاعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره .

بغير هاء فهو مبنى ، لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطف عليه ،
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بُنى على الفتح والكسر والضم ،
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أَفْ لَكُمْ وَلَيْمَّا تَعْبُدُونَ) (٢) كلُّ هذا جائز جيد .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئا منها نكرة نونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاف
غاف يا فتى / كذا تلويها

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثنى
للمبالغة . وذلك قولك : لبئسك وسعديك ، وحنانك - إنما أراد : حنانا بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا • وافة وثفة
وبعدا وسحقا •••

وإنما اختزل الفعل ها هنا ، لانهم جملوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من
احذر وكذلك هذا •••

وفى اللسان : التف : وسخ الأظفار •• وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ .
والأف : وسخ الأذن •

قولهم : أف وافة وثف وثفة •• فكان ذلك يقال عند الشيء يستقدر ، ثم كثر حتى صاروا
يستعملونه عند كل ما يتأذون •

وقيل : أف معناه قلة له ؛ وثف اتباع ما خوذ من الأنف وهو الشيء القليل •

(١) فى المخصص ج ١٤ ص ٨٢ • ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاف وغاف واياه
وايه وكبحر قولهم : أف وأف وأف وهى كلمة للضجر غير مثنوة فى المعرفة •

وفى النكرة : أف وأفا وأف •

فمن قال : أف فضم أتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد •

ومن قال : أف كسر لالتقاء الساكنين •

ومن قال : أف ففتح استثقالا للتضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا ••

وفى الخصائص ج ٣ ص ٢٧ - ٢٨ وفيها ثمانى لغات •• وانظر اللسان فقد جعلها
عشرا •••

(٢) الاسراء : ٢٢ - والأنبياء : ٦٧ •

وفيها ثلاث قراءات سبعة : (أف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(أف) بكسر الفاء مع التنوين
وأف بكسر الفاء من غير تنوين ••

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ •

وانظر القراءات الأخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ •

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حَنَانِكَ : إنما هو رحمة بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رَحِمَهُ (١) . قال الشاعر :

تَحَنَّنَ عَلَى هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَلِنْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا (٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُنْزِلٍ أَفْتِنْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (٣)
فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فَأَنْتِ مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .
فإذا ثَنَيْتَ لم يكن إلَّا منصوبا ، لَأَنَّهُ وَضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمَكَّنُ ؛ نحو : لِبَيْتِكَ وَسَعْدِيكَ .
وقال الشاعر فيما أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمَجَى بْنِ جَرْمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانُكَ ذَا الْحَنَانِ (٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ : باب ما يجيء من المصادر مثنى منصبا على اضمحمار الفعل المتروك اظهاره .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هذا مثنى الا في حال الاضافة ، كسما لم يكن سبحانه الله ، ومعاذ الله الا مضائق .

فحنانيك لا يتصرف ، كسما لم يتصرف سبحانه الله وما أشبه ذلك . .
وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كللسا كنت في رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .
ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحانه الله ، وحنانيه . .
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحانه الله ، وهو أيضا بمنزلة قولك - إذا خبرت - : سمعا وطاعة الا أن لبيك لا تتصرف . .
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان الله غير مستعمل . . .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) الى الحطينة
وللحطينة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قبحا سيدنا عمر ص ٥٠ - ٥٤
ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد المبالغة والتكثير .

والبيت لطرفة بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .
وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمجي بن جرم : بطن ضخمة من طي . . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ . والاشتقاق ص ٣٩٤ .

وقال الآخر ، فرفع :

فقلت : حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (١)
 والفصل بين الرفع والنصب أَنَّ الناصب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة

وقوله :

• حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَرَادَ : أَمَرْنَا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقدير :
 فيها يُنْتَلَى عليكم مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : فيها ، وفيها .
 ومن قَالَ : إِنَّمَا معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فَقَدْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّ (مَثَلٌ) لَا يُوضَعُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ .
 إِنَّمَا يُقَالُ : صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ عَاقِلٌ . وَيُقَالُ : مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فُلَانٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ
 مأخوذ من المثال والحلو ، والصفة تحلية ونعت .

• • •

فَأَمَّا تَأْوِيلُ قولهم : لَبَّيْكَ فَلِإِنَّمَا يُقَالُ : أَلَبَّ فُلَانٌ عَلَى الْأَمْرِ : إِذَا لَزِمَهُ وَدَامَ عَلَيْهِ
 فمعناه : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِيَابَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى حَقِّكَ . فَلِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ : لَبَّيْكَ فمعناه : مُلَازِمَةٌ
 لَطَاعَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى أَمْرِكَ .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجده في النسخة الصحيحة : (ويمنعها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ إذ رواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حسان خبرا لمبتدأ
 محذوف • قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقلت حنان •••

لم ترد تحنن • ولكنها قانت : امرنا حسان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله
 معنى النصب •

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥
 وانظر الخزانه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٧١ • وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
 منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبين على
 الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيها
 كذا وكذا ، فأنما وضع المثل للحديث الذى بعده ذكر بعد أخبار وأحاديث فكانه على قوله : ومن
 القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه
 والله أعلم •

وقولك : سَعَدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده / عليه .
فإذا قال : اللَّهُمَّ لِيَبِكْ وَسَعْدَيْكَ ، فإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأَمْرِكَ ، ومُسَاعَدَةً لأَوَّلِيائِكَ ،
ومتابعةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفاً ؛ لِأَنَّهُ بمنزلة الضَّرْب من ضربت ، ولكنَّهما مشتقان
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلْزِمَا طريقةً واحدة .

فأَمَّا (حَنَانٌ) فمُتَفَرِّدٌ ؛ لِأَنَّهُ من حننت ، مثل قولك : ذهبت دَهَاباً ، ويتصرفُ في الكلام
في غير الدعاء (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) ^(١) ونقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وجهٌ ما جاء على فِعْلِهِ ، والم
يأت عليه فعل .

فأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لِحِقَّتْهُمَا الزيادة . وإِنَّمَا التقدير : شُكْرَا
لا كُفْرَا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة ^(٢)

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل . فإذا نصبت فعلى إضمار الفِعْل .

فمن المصادر ما يَكْتَثُر استعماله ، فيكون بدلاً من فِعْلِهِ
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسم .

فأَمَّا ما كَثُر استعماله حَتَّى صارَ بَدَلًا من الفِعْل فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا . لا كُفْرًا . وَعَجَبًا ^(٣)

إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ الله حَمْدًا . فلو لا / الاستعمالُ الذي أَبَانَ عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛
لأنَّه موضع خبر ، وإِنَّمَا يَحْسُنُ الإضمار ويَطْرُدُ في موضع الأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لا يكون
إِلَّا بفِعْلٍ . نحو قولك : ضَرْبًا زيدًا . إِنَّمَا أردت : إِرْضِبْ ضَرْبًا . وكذلك ضَرْبَ زيد .

(١) مريم : ١٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحان الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لان بعض
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارًا لا كفرًا » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره من
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وافعل ذلك وكرامة ..

فانما ينتصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكراً .
وكانك قلت : أعجب عجباً ..

وانما اختزل الفعل ما هنا ، لانهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في
باب الدعاء : كان قولهم : (حمداً) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجباً منك في موضع : أعجب
منه

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذفت التنوين ، كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثباتُ التنوين ، وحذفه استخفافاً لعلِّم المخاطب .

ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نيّة التنوين لا يكون إلّا نكرة ؛ لأنَّ التنوين في النية ، نحو قوله عز وجل : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا) (١) و (هَذَا بَالِغٌ الْكَعْبَةِ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبَّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .

قال الشاعر :

بَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ
لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَجِزْمَانَا (٤)

يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ) (٣) وإنما التقدير .. والله أعلم - : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يفطنى بمجبتى لك ، ويظن أنك تجازينى بها ، ولو كان مكانى للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان . وانظر شرح الأعلام له .
والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨
وانظر السيوطى ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

لذلك قولك : أقياما وقد قعد الناس^(١) . لم تَقُلْ هذا سائلا ، ولكن قلته مُؤَبِّحًا مُنْكَرًا
لا هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإخبار ؛ لأنَّ الفِعْلَ إِنَّمَا يُضَمَّرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ
كَلَامٌ ، كَمَا أَنَّ الْاسْمَ لَا يُضَمَّرُ حَتَّى يَذْكَرَ ، وَإِنَّمَا رَأَيْتُهُ فِي حَالِهِ قِيَامٌ فِي وَقْتٍ يَجِبُ فِيهِ غَيْرُهُ ،
فَقُلْتُ لَهُ مُنْكَرًا .

ومثله : أقعدوا وقد صار الناس ، كما قال :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَتْسَرِي^(٢) .

فَلِإِنَّمَا قَالَ إِنكَارًا عَلَى نَفْسِهِ الطَّرَبَ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ حِينِهِ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٩ • وأما ما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك :
أقياما يا فلان والناس قعود ، وأجنوسا والناس يفرون • لا يريد أن يخبر أنه يجلس ولا أنه
قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام ، •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٠ على حذف الفعل قال :
فإنما أراد : أطرِب ، أي أتت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل .
وبعده : والدهر بالانسان دوارى
الطرب : شفه من حزن كما يدل عليه السياق • وبخ نفسه على وقوع الحزن منه مع حال
الشيخوخة على ديار أحبته الخالية •

والهبة للاستفهام الإنكارى التوبيخى ، فتقضى أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم ، كما
قال ابن هشام في المفتى ج ١ ص ١٦ •

وانتصب طربا بفعل مضمر دل عليه الاستفهام ، لأنه بانفعل أولى •
القنسرى : الكبير المسن • قال أبوعلی : لم أسمع بالقنسرى الا في شعر العجساج ••
(المخصص ج ١ ص ٤٥) وكذلك قال الأعلام •

الدواوى : مبانغة دائر والياء لتأكيد المباعدة ، ويريد به الدهر يدور بالانسان أحوالا •
والبيت من قصيدة للعجاج من مشطور السريع وفي كتاب سيبويه أنه رجز وكذلك في
السيوطى ص ١٨ وسيكرر المبرد هذا البيت قريبا •

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وديوانة ص ٦٦ - ٦٧ ، والتمام ص ١٢١ •

وكذلك إن خُبرَت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجُلوسا والناس يسيرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائم وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك ؛ لأنه حال . والتقدير : أثبتت قائما (١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

• • •

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربا (٢) ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ : باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال • •
وذلك قولك : أقائم وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب • • وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن يبينه فكانه لفظ بقوله : أقوم قائما ؛ وأتقصد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجري مجرى المصدر في هذا الموضع •

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائم وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أثبت • وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا •
والرأي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أقوم قياما •

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل •
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ : ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائم وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب •

فهو عند السيرافي حال مؤكدة •

وأما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أقوم قياما •
وفي الهمج ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ : أنابوا عن المصدر اللازم اضممار ناصبه صفات كائنا بك وهنثا بك ، وأقائم وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب • رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المتزيم اضمماره والتقدير : أعوذ ، وأتقسم ، وأتقعد • • وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل • •
وانظر ابن عيش ج ١ ص ١٢٣ •

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ : باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف وانلام أو لم يكن على اضممار الفعل التروك اظهارة • •
وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلا قتلا • •

وزيد أبدا قياما . وإنما جاز الإضمار ، لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/ لا يكون إلَّا بالفعل ، وأنَّ المصدر إنما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلَّا تقوم قياما ، وإن شئت قلت : زيد سَيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيد صاحبُ سيرٍ ، فأقمت المضاف إليه مُقامَ المضاف ، لما يدلُّ عليه : كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) (١) إنما هو : أهل القرية كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَمَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ (٢)

أي ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها . وكذلك

= فكانه قال في هذا كله : ما أنت إلَّا تفعلُ فعلا ، وما أنت إلَّا تفعلُ الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهي ، لأنَّ الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما وإن كان الأمر والنهي أقوى ، ، ، .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبرا على السعة ، كقولك : نهارك صائم ، وليلتك قائم .

وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الخنساء . فانما هي اقبال وإدبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون أريدت ذات اقبال وإدبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل (ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر من آمن بالله . والمعنى يؤول إلى شيء واحد . »

فظاهر كلام المبرد في الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز العقلي أو المصدر في تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين وقال بتأويل المصدر باسم فاعل في الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد في هذا البيت . ذكره في دلائل الإعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨ وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رمت حتى إذا ادكرت فانما هي اقبال وإدبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذلك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرها - كأنها قد تجسمت من الاقبال والإدبار . وإنما يكون المجاز في نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الإقبال والإدبار لمعنى غير معناهما الذي وضعها له في اللفظ . »

يقال : رمت الابل وأرمتها : تركتها ترعى .
ادكرت : تذكرت ، أي : تذكرت ولدها .

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)^(١) . الوجه : ولكن البرُّ من آمن بالله .
ويجوز أن يوضع البرُّ في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل . والرفع في هذا أبغض ؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سير . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له . فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شرباً مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث^(٢) .
ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَضْبَحَتْ خِلَاتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٌ^(٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) .
ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِغْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٌ^(٤)

• • •

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
أنظر الخزاعة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله إنما هو : ولكن البر من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا يتون ، لأنه لم يشبهه بشر الإبل ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .
استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالة أبي مرحب .
الخلالة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخلالة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .
والبيت للنايفة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى الغالى ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أي : على مخافة وعل وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد إلى تشبيهه =

واعلم أنَّ المصادر لا تمتنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدلُّ عليها ، أو كان بالحضرة ما يدلُّ على ذلك . وقياسها^(١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلَّا أنَّها تُبدلُ من أفعالها .

ألا ترى قوله عزَّ وجلَّ : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْإِسْرَائِيلِيِّينَ ^(٢)) أَنْ قَوْلُهُ (أَرْبَعَةٌ) قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا قَدْ مَتَّ . فكَانَتْهُ قَالَ : اسْتَوَتْ اسْتَوَاءً . وَمِثْلُهُ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ^(٣)) ، [لِأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ] ^(٤) فَقَوْلُهُ (أَحْسَنَ) ، أَيْ خَلَقَ حَسَنًا خَلْقًا ، ثُمَّ أَضَافَهُ .

ومثل ذلك : (وَعَدَ اللَّهُ ^(٥)) ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (وَيَوْمَئِذٍ يَتَخَرَّجُ الْمُؤْمِنُونَ بِنُصْرِ اللَّهِ) عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ وَعْدٌ مِنْهُ ، / فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ : وَعَدَهُمْ وَعَدًا ، ثُمَّ أَضَافَهُ . وَكَذَلِكَ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(٦)) . لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَانُكُمْ) أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، فَكَانَتْهُ قَالَ : كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ .

ومن زعم أنَّ قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نَصَبٌ بقوله : عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ - فليس يدرى ما العربية ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَوْضُوعَةَ مَوْضِعَ الْأَفْعَالِ لَا تَنْصَرِفُ تَصَرُّفُ الْأَفْعَالِ ، فَتَنْصَبُ مَا قَبْلَهَا . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضُ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَىَّ الْيَحْمَلِ ^(٧)
وَذَلِكَ أَنَّهُ دَلَّ بِهَذَا الْوَصْفِ عَلَى أَنَّهُ مَنْظُورٌ فَأَرَادَ : طَوَىَّ طَىَّ الْيَحْمَلِ . فَهَذِهِ أَوْصَافُ تُبْدَلُ مِنَ الْفِعْلِ ، لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ .

== حدث بحدث . وانظر ص ٢٢٤ من الامالى أيضا .
وذكره ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .

قال الأصمعي : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه قلب الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصيد .
والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩
وانظر الانصاف ٢٣٠ ، وأمال المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح الفضليات للانباري ص ٦٩٣
(١) فى الأصل : وقياسه .

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء »
ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض .
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية فى فصلت : ١٠

(٣) تقدمت فى ص ٢٠٣

(٥) الروم : ٦

(٤) تصحيح السيرافى

(٧) تقدم فى ص ٢٠٣

(٦) تقدمت فى ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيدا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كَأَنَّكَ قُلْتَ : أقول قولًا حَقًّا ؛ لَأَنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حَقٌّ ، وكذلك : لأَصْرَبُكَ قَسَمًا حَقًّا ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ قولك : أقسم ، وكذلك : لأَقُومَنَّ قَسَمًا / لَأَنَّ قولك : لأَقُومَنَّ فيه لام القسم ^(١) . ومثله .

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ ^(٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لَأَنَّ قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقْسِمٌ على فِعْلٍ لم يقع - لم يكن ليتصل به إلا اللام والنون ، فإنما حَقُّه القَسَمُ ذِكْرٌ أَوْ حَذِيفٌ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكَرْتِيتِ بمعنى البلبل ، والجمَلِ - إنما هو مُصَغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرَ مُسْتَعْمَلٍ لَعَلَّةٌ قد ذَكَرْنَاهَا فِي باب التصغير ^(٣) . أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ فِي جَدِّهِ ، فَيُجْمَعُ عَلَى تَكْبِيرِهِ ، وَذَلِكَ قولك فِي جَمْعِ كُتَيْتٍ : كُتْمَتْ ؛ كَمَا تَقُولُ : أَشْفَرُ وَشَقَرُ ؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ أَكْمَتَ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُصَغَّرٌ تَصْغِيرَ التَّخْفِيفِ .

وكذلك تقول : كِثْنَانٌ ، وَجَمْلَانٌ ؛ لَأَنَّ تَكْبِيرَهُ : فُعَلٌ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي النَّفَرِ ، وَالصَّرْدِ ، وَالْجَمَلِ : جَمْلَانٌ ، وَنِيفَرَانٌ ، وَصِرْدَانٌ ^(٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لأميل علم أنه بعد حلف » .

وجعل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جني : « انتصاب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: اني لامنحك الصدود أو من جملة : انني اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمفعول جملة أخرى اجنبى عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة الثانية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : أقسم قسما ، وأضمر هذا الفعل » .

والبيت من قصيدة مشهورة للأخوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهي معارضة لقصيدة أخرى بائنة - انظر الخزاعة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النفر : طير كالمصافير . الجمال : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فيمثل ذلك كرسى، وقمرى. إنما هو فعل، والياء ياء النسب/ وإن لم يستعمل غير منسوب، وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك.

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسد، فيكون حالا، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناه، وذلك قولهم: قتلته صبرا. إنما تأويله: ضابرا أو مضبرا. وكذلك: جثته مشيا؛ لأن المعنى: جثته ما شيا. فالتقدير: أمشى مشيا، لأن المجيء على حالات: والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال.

ولو قلت: جثته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء. ولكن جثته سغيا. فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سغيا^(١). قال الله عز وجل: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَغِيًّا)^(٢). فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها. ويجرى مع كل صنف منها.

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٦ «باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال»
وذلك قولك: قتلته صبرا، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة ولقيته عيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا وعدوا ومشيا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا.
وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ماضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع لأن المصدر ما هنا في موضع فاعل إذا كان حالا، ألا ترى أنه لا يحسن أنانا سرعة...
(٢) البقرة: ٣٦٠

كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعا من فعله وكرر هذا في ص ٢٣٦ من الأصل في هذا الجزء كما ذكره في الجزء الرابع ص ٥٩٩.
وكذلك نسبة إليه الزمخشري في الفصل والرضى في شرح الكافية وابن هشام في التوضيح. ولكن الخضرى في تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر المنكر حالا مطلقا.

أما السيوطى في الهمع فيقول: اختلف النقل عن المبرد: هل أجازة مطلقا؟ أو فيما كان نوعا لعامله. وكذلك في الأشمونى.
في حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ «لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا» كما نقل عن المبرد أى سواء كان نوعا كجاء زيد سرعة أم لا، كاطراده خبرا فإن الحال أشسبه به من اللمعت...»

في الهمع ج ١ ص ٢٣٨ «وشذ المبرد فقال: يجوز القياس واختلف النقل عنه: فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا، ونقل عنه آخرون أنه أجازته فيما هو نوع من الفعل»
وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اعتراف هذا المصدر عند المبرد :

ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله : قتلته صبرا إنما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جنته مشيا ، لأن المعنى : جنته ماشيا . وقوله فيما يأتي ص ٢٣٥ : وأعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتغنى غناها ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جنتك مشيا وقد أدى عن معنى قولك : جنتك ماشيا ٠ والفاعل يحل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه . تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله في الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال وذلك قولك : جاء زيد مشيا إنما معناه : ماشيا .

كل هذه النصوص تشير إلى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف . وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف قال هنا :

وكذلك جنته مشيا ، لأن المعنى : جنته ماشيا فالتقدير : أمشي مشيا ، وقال في الجزء الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشيا . فالعبارتان صدهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن عيش وابن عقيل والسيوطي وغيرهم ينسبون إلى المبرد أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن عيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ . وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٦ .

هذا باب

الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فلأنما انتصب ، لأنه أراد : كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضع مشافهة ، ووضع قوله : (يدا بيد) في موضع نقدا . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ، لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في . وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره ، لأن المعنى : بايعته نقدا ، أي : أخذت منه ، وأعطيت ، ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ، كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أي : وهذه حاله ، لأن هذا ليس من نعت المبايعه ، كما كان قولك : مشافهة ونقدا من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي^(١) .

• • •

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ • باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال ••

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته نقدا ، أي كلمته في هذه الحال •

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في • كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل •

وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتمجيل ، ولا يبالي أقرىبا كان أم بعيدا ؟ • وإذا قال : كلمته فوه إلى في فأنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ، ولم يكن بينهما أحد •

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ • فإن قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في ، فنصبوا المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر ••

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة ، وهذا المنسوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلا فاه إلى في ••• •

وفي ابن عيش ج ٢ ص ٦١ • (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائبا عن مشافهة ، ومعناه : مشافها ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل •

والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافها ، وليس ثم خسار عامل آخر ، فيكون من الشاذ ، لأنه معرفة ••

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن دل على موضعه ،
 وصحح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراك^(١) .
 وفعل ذلك جهده وطاقته^(٢) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها متحركة ، لأن المعنى :
 أرسلها وهي متحركة ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتترك قال الشاعر :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَكَمْ يَلْدُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدِّخَالِ^(٣)

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضممار جاعلا او
 ملامضا . . والمذهب الاول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
 وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١
 ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ : جعل العراك في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان
 في تأويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لأن
 لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال ان تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز
 دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها للمعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .
 والتحقيق : ان هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،
 ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهة له ، فصار متحرك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،
 لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أوردتها جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا في المعركة .

= وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤
 ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ : وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
 وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك . . .
 وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فكقولك : طلبته جهدا
 وطاقتك ، وفتحته جهدي وطاقتي ، وهى في موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل
 هذا الا مضافا لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا . .
 (٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراك - وهو مصدر معرف بال -
 حالا . .

يقال : أورد ابله العراك : اذا أورها جميعا الماء كما في قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا في المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .

الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان
 ضعفه من الرى في الشرب الاول ، فينفض عليهما شربهما بادخاله بينهما .

وروى على نفذ بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .
 وانظر في تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .
 البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أنَّ هذه المنتصابات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها ؛ لوقوعها معه في المعنى .
وكذلك : جاعن القوم قاطبةً ، وطراً .

إنما معناه : جاعن القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ؛ كما تقول : جاعن القوم جميعا إذا أخلته من قولك : جُمِعوا جمعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عز وجل : (سَيَهْزِمُ الْجَمْعُ وَيُؤَلِّقُونَ الدُّبُرَ) (١) .
فأما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلا حالا . ويقال : طَرَزَتِ القَوْمَ ، أي : مررت بهم جميعا . وقال النحويون سوى يونس : إنه في وضع المصدر الذي يكون حالا (٢) .

أورد العبر آتنة الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ، ولم يذمها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاة الذين يدبرون أمر الإبل فانهم إذا أوردوا الإبل جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والقصيدة في الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزنة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نغص ، دخل) .

(٧) القمر ٤٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا إذا لم يكونا اسمين بمنزلة الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة » .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى في .
وأما طرا وقاطبة فاشبه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذي نأخذ به الأول » .

وفي المخصص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما في موضع مصدرين وإن كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وإن كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وإن كان لفظها لفظ صفرا وشهبا وما أشبه ذلك فإنه لا يجوز حملهما الا على المصدر » .

وقال في ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومنهجه أنه لا يستعمل الا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطبيب النصراني وكان من أفصح الناس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى قدر خلقه ، فاستعمله غير حالة » .

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطبوا فيه » .

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكليات أبي البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الاسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أُريد بها ذلك/

أو أُريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مَجْرَى كُلِّهِمْ وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وَحْدَهُ ، ومررت بأخويك وَحْدَهُمَا ، ومررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ ، ومررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ ، وأتاه القوم قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ .

أما قولك : مررت بزيد وَحْدَهُ فَمُتَّوِيلُهُ : أَوَحَدْتُهُ بمرورى لإيحادا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : (وَحْدَهُ) في معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ فجائز أن تُجَرِّبَهُ على الأوَّل فتقول : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثَلَاثَتَهُمْ ، وأربعَتَهُمْ ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ - فمعناه : هؤلاء تخميسا ؛ كقولك : مررت به وَحْدَهُ ؛ أى : لم أخلط معه أحدا .

فكذلك قولك في الجماعة إِنَّمَا هو خَصَصْتَهُمْ .

وإذا قلت : مررت بالقوم خَمْسَتَهُمْ - فهو على أَنَّهُ قد عَلِمَ أَنَّهُمْ خمسة ، فَإِنَّمَا أُجْرَى مُجْرَى / كُلِّ . أراد : مررت بالقوم كُلِّهِمْ ؛ أى : لم أَبْقِ من هؤلاء الخمسة أحدا . فالعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كُلِّهِمْ جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الاسماء مصدرا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .
وفي المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريح وحده للمصيب الراى » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الردة في معنى وحده انظرها في الاشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك في لغة اهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم فُضِّهم بقضيضهم فعلى هذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم

وجماعتهم .

ومن قال : فُضِّهم بقضيضهم أراد : انقضا ، أى : انقضى أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم ادع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ ، وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية إذا أُضيفت الى ضمير ما قلتم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجرى ، وينسب تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ ، ومثل خمستهم قول الشاعر :

أَتَنَنْى سُلَيْمٌ قَضَاً بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سَبَاها

كانه قال : انقضا - أى انقضا - ومررت بهم قضهم بقضيضهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضا . فهذه تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضا فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق من معنى الانقضا ، لأنه كانه يقول : انقض آخرهم على أولهم .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ ، وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم ، أى جميعا ، فلما كان معناه التذكير جاز أن يقع حالا قال الشاعر . . فقضها منصوب على الحال وقد استعمل على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول فى موضع الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجره مجرى كلهم ، فيقول : أتتنى سليم قضها بقضيضها ، ورايت سليما قضها بقضيضها ، ومررت بسليم قضها بقضيضها ، ومعناه اجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء بسرعة .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ، أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم فالأولى أن نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيضهم ، أى مع مقضوئهم ، أى كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والاصل فيه أن يكون قضيتهم مبتدأ وقضيضهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى .

ثم انمى عن الجمليتين أعنى قضهم بقضيضهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيضهم : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد : وادت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو انجزه الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٥ .

ولا يجوز مررت بزید كله ^(١) ؛ لأنَّ (كلاً) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك التنيهما ؛ لأنَّ الاثنين هما الهاء والميم ، والشيء لا يُضاف إلى نفسه .

وإنما قلت : حَسَمْتَهُمْ ؛ لأنَّ (هم) لكلُّ جنس ، فاقتطعت من الجمع شيئاً ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصاً به .

و(هما) لا يكون إلا تثنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلا لاثنيين ، فلم أضفته إلى ضميرهما ؟

فالجواب في ذلك : أنَّ (كلاً) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فلم أضفت واحداً إلى

الثنين . ألا ترى أنك تقول : الاثنان منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكِلَانَا كَنفيل ضامين عن صاحبه . فلم أضف تأويله : كُلُّ واحدٍ / مِنَّا ^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْأَشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ ^(٣)

٣
٢١٣

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ « ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه » .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩ .

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلاً) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى » .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً . .
ومما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنينهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أمرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .
وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغني ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) (أن) المخففة اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كلانا اسماً مفرداً وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظاً ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ٢٦١ ، ١٦٦ .

ومع هذا إن التثنية إنما تخرج عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للثنتين : مررت بهما وحدهما فذا بين جدًا

• • •

فأما قولهم : هذا نسيجٌ وحده فلا معنى له إلا بالإضافة ، لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نسيجٌ أفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك عيبرٌ وحده ، وجحيشٌ وحده . ولو قال : جحيشٌ نفسه . وعيبرٌ نفسه وحدها لصلح ، لأنه الرجل الذي يخدم نفسه وحدها ^(١) . فهذا بين جدًا .

وكان أبو الحسن الأخفش لا يجيز : اختصم أخواك كلاهما ، ولا اقتتل أخواك كلاهما ^(٢) ،

= أكاثره : أضاحكه • وما مصدرية و (ح ر ي ص) خبر كلا •

ولم ينسب البيت الى قائل معين :
اجتمع الأخباد عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :
كلاهما حين جسد السير بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما راي
(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي » •

في ابن يعيش ج ٢ ص ١١ « قالوا : هو نسيج وحده ، عيبر وحده وجحيش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا ، فلا ينسج على متواله معه غيره • فكانه قال : نسيج أفراده ، يقال هذا للرجل : إذا أفرد بالفضل •
وأما عيبر وحده وجحيش وحده فهو تصغير عيبر وهو الحمار ، يقال للوحشي والأهمل ، وجحيش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم • يقال : للرجل المجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى ، ولا يدخل في ميونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » •

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٢ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم : أى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحيش وحده ويقال جحيش نفسه » •

(٢) نسب أيضا الى الأخفش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصوابان في تعليقه على الأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأخفش والفراء وهشام وإبي علي وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدماميني ••

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأخفش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام ، إذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود ما ذكرنا وبعدم السماع » •

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاعى أخواك كلاهما ؛ لأغليح السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاعى إخوانك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق/منهم واحدا ، فقبل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التنثية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يكثر به ، ولا يقلل به . وهذا قول كثير من التحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كلا) عموم ؛ لأن الأعداد قد يقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاهما ، فتقول : جاء في بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدلّ على العموم . و (كلا) ليس كذلك . وإنما تقع على الاثنين وأنت تريد كل واحد منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأن جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فتقول : تكثر أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما ؛ لأن الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه . وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

• • •

واعلم أن من الأسماء أسماء محتملة لاتنفصل بأنفسها . فمضى ما سمي منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاء في رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الاسمى أن دخول الـ على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر : لا يعرف البعض من ديتي فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضيبي
انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبد الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحساس قال :
« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على كل وبعض . ويسروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنًا إلا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من أن يحاط بكله فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز إدخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحساس :

رَأَيْتُ الْعَبِيَّ وَالْقَتِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ ، يَأْتِي الْمَوْتَ لِلْكَلِّ مَعْمَدًا

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المختضب ص ٣١ ففيه إدخال الـ على بعض .
(٢) في اللسان : « والاخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .
وأصله : أفعل من التأخر ، فلما اجتمعت هزتان في حرف واحد استغفلنا فأبدلت الثانية ألفا ، لسكونها وافتتاح الأولى قبلها . »

تكون قد ذكرت قبْلَه رجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاعك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد دُكرَ بَعْضُهُ . تقول : رأيت الأمير دون سائير الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عني سائر إخوتي ، إذا كان عند الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بَعْضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أنتني جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أنتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أنتني لإخوتك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أنتني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عَشَيْتَ بالإنسان امرأة ؛ لأنَّ الباب الذي ذكرتها به يَجْمَعُها .

وكذلك : جاعني جاريتك وإنسان آخر . وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر^(٣)
فإنه جمل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (فِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٢٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر ميموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهج ج ١ ص ٨١ - ٨٢ « قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم » قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهرى في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولا التفات إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .
وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : أن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مفرس :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَغْلِيَرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزائنة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للرأى النيمري وللقائل الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر

هن الحرائر لا ربات أحمره سود المحاجر لا يقرآن بالسور

وفي بيت القتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(١) لما قَدِمَ من ذكر الأيام . وكذلك : (مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ)^(٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (أَخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) / إِلَّا أَنْ / (أَفْعَل) يقع على وجهين : أحدهما : أن يكون نثنا قائما في المنعوت ، نحو : أَخَرُ ، وَأَصْفَرُ ، وَأَعْوَرُ .

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو : هذا أَفْضَلُ من زيد ، وأَكْبَرُ من عبد الله فإن أَرَدْتَ هذا الِوَجْهَ لم يكن إِلَّا أن نقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ نحو : هذا الْأَصْفَرُ ، وَالْأَكْبَرُ .

فأما قوله في الآذان : الله أَكْبَرُ - فتأويله : كبير ؛ كما قال عز وجل : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ)^(٣) . فإنما تأويله : وهو عليه هَيِّنٌ ؛ لأنه لا يقال : شيء أَهْوَنُ عليه من شيء . ونظيرُ ذلك قوله :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للرابعي وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ « وآخر الذي مفرده أخرى مؤنثة آخر التي لا تنصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآمن جنس ماقبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارا آخر لأن الحمار ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجز . . . »

وفي البحر المحيط أيضا ج ٤ ص ٤١ « وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبغي على معنى غامض في العربية وذلك أن معنى آخر في العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكرم وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكرم وخيس آخر ولا مررت برجل وحمار آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله (أو آخران من غير كرم) ، أي : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا . وما ذكره في المثل صحيح إلا أن الذي في الآية مخالف للمثل التي ذكرها النحاس في التركيب ، لأنه مثل بآخر وجعله صفة لغير جنس الأول . »

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر في الجنس الذي قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جادني رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم وآخر قاعد ، واشتريت فرسا سابقا وآخر مبطلنا ، فلو آخرت (آخر) في هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جادني رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . . »

(١) في آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٦ « وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لأنه لا تقاوت عند الله في الشئتين : الإبداء والإعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هين ، وكذا هو في مصحف عبد الله . »

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرَى - وَإِنِّي لَأَوْجِلُ - عَلَى آيِنَا تَعْدُو مَعِيَّةُ أَوَّلُ (١) ؟
 أى : إِنِّي لَوْجِلُ .

فأما إذا أردت من كذا وكذا فلا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أو الألف واللام ؛ كقولك : جاعلى زيد
 ورجل آخر ، إنما معناه : آخر منه . ولكن عُلِمَ أَنَّ الآخر لا يكون إلَّا بَعْدَ مذكور أو بَعْدَ أَوَّل ،
 فلم يحتاج إلى (منه) .

والدليل على أَنَّ الأَصْلَ هذا قولُهُمْ فى مؤنثه : أُخْرَى ؛ كما تقول : هذا أَوَّلُ منك . وهذه
 الأَوَّلَى ، والأَوُسْطَى ، والأَكْبَرَى والكُبْرَى .

فلولا أَنَّ (آخر) قد استغنى فيه عن ذكر (مِنْ كذا) لكان لازما ؛ كما يلزم قولك : / هذه
 أَوَّلُ مِنْ ذاك ؛ ولذلك قلت فى آخر بغير الصرف ؛ لَأَنَّهَا مَحْبُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لَأَنَّ الباب لا يُسْتَعْمَلُ

٣
٢١٧

= وقيل : (أهون) أفعل قفضيل وذلك بحسب معتقد البشر وما يعطيهمسم النظر فى
 المشاهد من أن الإعادة فى كثير من الأشياء أهون من البداءة للاستغناء عن الروية التى كانت فى
 البداءة ، وهذا وإن كان الائتنان عنده تعالى من اليسر فى حيز واحد . . .
 وفى الكامل ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فاما قوله - جل ثناؤه - : (وهو أهون عليه) ففيه قولان :
 أحدهما : وهو المرضى عندنا إنما هو : وهو عليه هين ، لأن الله - جل وعز - لا يكون عليه
 شيء أهون من شيء آخر . . .
 والقول الثانى فى الآية : وهو أهون عليه عندكم ، لأن إعادة الشيء عند الناس أهون من
 ابتدائه . . . »

(١) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ٩٧ على أن (أوجل) بمعنى وجل ، كما أن أكبر فى
 الأذان بمعنى كبير ، واستشهد به ابن السجرى فى أماليه ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٣٦٣ على
 بناء أول على الضم .

وعمر ك مبتدأ خبره معنوف وجوبا أى : قسمى ، والكاف مضاف إليه .
 وجملة (ماأدرى) جواب القسم ، وجملة (وإنى لأوجل) معترضة بين أدرى وبين السادة
 عن مفعوليهما . أوجل : خائف .

وتعدو : بالعين المهملة من عدا عليه بمعنى ظلم ، وتجاوز الحد .
 ورى بالعين المهملة من غدا غدوا أى : ذهب غدوة وهى ما بين صلاة الصبح وطلوع
 الشمس وهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل فى الذهاب والانطلاق أى وقت كان .

وأول : بنى على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه ، والأصل : أول أوقات عدوها .
 المعنى : أقسم ببقيائك ما أعلم أينما يكون المقدم فى عدو الموت عليه .

والبيت مطلع قصيدة لمعن بن أوس وهى فى ديوانه ص ٥٧ - ٦٠ .
 وفى الحماسة ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، والخزانة ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .
 وحماسة البحترى ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ . (مِنْ كَذَا) سَقَطَ مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَفْ .
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأَخْرَجُ مُتَشَابِهَاتٌ) . (٢) فَلَمْ يَصْرَفْ . وَقَالَ : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ،
 فَلَمْ يَصْرَفْ . فَهَذَانِ دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

• • •

وَاعْلَمْ أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَضْعَهُ مُؤَضِّعَ الْفَاعِلِ فَمُطَرَّدٌ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :
 قُبِحَتْهُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا أَلَامٌ قَوْمٌ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا (٤)

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

(١) سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ عَدَلٍ أُخَرَ فِي الْمُنَوَّعِ مِنَ الصَّرْفِ فَتَرْجِيهِ التَّعْلِيلُ عَلَيْهِ .

(٢) آلِ عِمْرَانَ : ٧

(٣) الْبَقَرَةُ : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِمَعْنَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ .

وَالْتَفْضِيلُ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَإِنَّ أَصْغَرَ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْإِمَامِ ، وَالْمَعْنَى نَسَبَتُهُمْ
 إِلَى أَشَدِّ اللَّوْثِ فِي حَالِ صِغَرِهِمْ وَفِي حَالِ كِبَرِهِمْ ، وَالتَّفْضِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ : أَصْغَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْبَرَ مِنْهُ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ صِفَةً لِلْإِمَامِ لِلتَّعْمِيمِ فَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْحَالِيَةِ .

وَالْإِمَامُ : مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ نَفَرًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ
 مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتُمْ الْإِمَامُ قَوْمٌ وَالتَّقَطُّ لِلذَّمِّ أَيْضًا .

الذَّمُّ : ضِدُّ الْكَرَمِ . يُقَالُ : قُبِحَ اللَّهُ ، أَيْ نَعَاهُ عَنِ الْخَيْرِ . وَالْجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ .

نَفَرًا : تَمْيِيزٌ مَحْوَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُبِحَ نَفَرُكُمْ .

النَّفَرُ : جَمَاعَةُ الرِّجَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ وَقِيلَ إِلَى سَبْعَةٍ ، وَلَا يُقَالُ نَفَرٌ فِيمَا زَادَ عَلَى
 الْعَشْرَةِ .

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُ الْبَيْتِ . انْظُرِ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ١ ص ١٤٤ • وَأَجَازُ مَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْمُهْدَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنْ يَكُونَ

(أَعْلَمُ) هُنَا اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ • وَمَا أَجَازَهُ مَكِّي مَبْنِيٌّ عَلَى أَمْرَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : ادْعَاءُ أَنْ (أَفْعَلَ) يَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَهَذَا قَالَ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَخَالَفَهُ النُّحَوِيُّونَ ، وَرَدُّوهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو (أَفْعَلَ) مِنَ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ

فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ (أَفْعَلَ) قَدْ يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ • حَتَّى أَنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فِي جَوَازِ

اِقْتِيَاسِهِ خِلَافًا تَسْلِيمًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : وَاسْتِعْمَالُهُ عَارِيًا دُونَ (مِنْ)

مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مُؤَوَّلًا بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةِ مُطَرَّدٍ عِنْدَ أَبِي الْبَسَاسِ ، وَالْأَصَحُّ

قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .

الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ وَجُودُ (أَفْعَلَ) عَارِيًا مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فَهَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ

الْفَاعِلِ أَمْ لَا ؟ وَالْقَائِلُونَ بِوُجُودِ ذَلِكَ لَا يَقُولُونَ بِأَعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِبَعْضِهِمْ فَاجَازَ ذَلِكَ •

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ كَوْنِ (أَفْعَلَ) لَا يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا

مِثَالَهُ بِخِلَافِ أَبِي عُبَيْدَةَ لِأَنَّهُ كَانَ يَضْعِفُ فِي النُّحُو • • •

وَانْظُرِ ابْنَ عِيَشٍ ج ٦ ص ١٠٣ وَشَرْحَ الرُّضِيِّ لِلْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٢٠٢ وَالرُّوُضِ الْآلِفِ

ج ١ ص ٣١ - ٣٢ وَالْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أَفْعَلَ) مُسْتَقْصَاة

بَعْدَ مَا ذَكَّرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلا أَفْضَلُ منك أخوه . يُخْتَارُ في هذا الرفع والانقطاع من الأول^(١) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : فَاعِلٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ قَدْ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ حَسَنٍ يَخْسَنُ ، ومررت برجل كَرِيمٍ أبوه / لِأَنَّهُ مِنْ كَرِيمٍ كَضَارِبٍ مِنْ ضَرْبٍ .
(وَأَفْضَلُ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ أَجْرِيته عَلَى الْأَوَّلِ فَبِذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَفْضُلُهُ أَبوه .
وإن لم تُجِرْهُ فَلِمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وهو الباب .

فإن جرى على الأول أتبعته ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لَهُ خَاصَّةً ، وذلك قَوْلُكَ : مررت برجل خَيْرٍ منك ، ومررت بلدريهم سَوَاءٍ يَا فَتَى ، ومررت برجل سَوَاءٍ دَرَاهِمُهُ .
فإن قلت : برجل سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ خَفَضَتْ ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَهُ خَاصَّةً . فَعَلِيَ هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ^(٢) .

• • •

ثم نذكر المسائل ، ونقول : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ عنده زيدٌ من عمرو . فَأَجْرَيْتَ (أَحْسَنَ) عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ . وَلَمْ يَجْزِ هَاهُنَا غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ (أَحْسَنَ) كُنْتَ قَدْ أَضْرَبْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِكَ (مِنْهُ) إِنَّمَا هِيَ الْكُحْلُ .
ولو قلت : ما رأيت رجلا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ - كُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ

(١) في التصريح ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ « لا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه .. وأما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسما مضمرا مرفوعا .. » .

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضحته في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ، فقلت : ما وأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تقلد أن (أحسن) هو الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ «وتقول : ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليك ، وما رأيت أحداً أحسن في عينيه الكحل منه في عينه : ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن للكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل فعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلاً مبغضاً إليه الشر كما بغض إلى زيد » .
ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ، كما أن الإضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض إليه منه الشر - لم يجوز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز ، *
في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، واستمين على توضيحه بما ذكره بعض النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلاً بأنه لو رفع (أحسن) على أن يكون خبراً للكحل لزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فإن منه متعلقة بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .

وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :
انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضاً : أن انفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي لا يجوز ، وإنما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : زيداً كان عمرو ضارباً .
ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير إلى غير المذكور .

وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :
فيه أن المرجع وإن أخر لفظاً يقدم محكماً ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظاً .

انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجنى ص ٢٠٠ وشرح العصام ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .

الثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع أما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدّم عليه لزم منه أمر متنع وهو الفصل بين أفعال ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .

والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنها كالكلمة الواحدة . قيل : ولأن أفعال مع من المتضاميين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره إلا لتضرورة .

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .

وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم ، ، ، .

وإن قدرْتَ أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجِدُ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكأنَّكَ قلت :
ما رأيت رجلا الكحلُ في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة (١) [كان
هو الوجه إلا أن تقدِّم فتقول : ما من أيام الصوم أحبَّ إلى الله فيها منه في عشر ذى الحجة] (٢)
أو تؤخِّر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكونُ كتأخيرك الكحلُ في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا
عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداءً وخبراً في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون . ومررت برجلٍ
خيرَ ما يكونُ خيرَ منك خيرَ ما تكون .

فهذا على إضمار إذا كان ، وإذا كان (٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدل عليه . والتقدير :
مررت برجلٍ خيرٍ منك إذا كان خيرَ ما يكونُ إذا كنتَ خيرَ ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الالفية ج ٢ ص ٢٦٤ جمعه حديثاً فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) واقفاً للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشياء ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خير
منك خير ما تكون . يرى المازني أن خير ما تكون منصوب بخير منك .
وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ : باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .
وذلك قولك : هذا بسراً أطيب منه رطباً ، فان شئت جعلته حيناً قد مضى ، وإن شئت
جعلته حيناً مستقبلاً .

وأما قال الناس : هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، وإذا كان فيما مضى ،
لأنَّ إذا لما كان معناه ذا شبهة عندهم أن ينتصب على إذا كان وإذا كان ، ولو كان على إضمار (كان)
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لأن (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجلٍ أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون وبرجلٍ خير ما يكون خير
منك خير ما تكون . . وهو أخبثَ ما يكونُ أخبثَ منك أخبثَ ما تكون .
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .

وإن شئت قلت : مررت برجلٍ خير ما يكون خير منك .

كأنه يريد برجلٍ خير أحواله خير منك ، أي : خير من أحوالك ، وجاز أن يقسول خير
منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرَا أَطِيبٌ منه تَمْرًا . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرَا أَطِيبٌ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرَا أَطِيبٌ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرَا أَطِيبٌ منه إذ صار تَمْرًا ، فلئذا على هذا يُوَجَّهُ ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت : هذا عنبٌ أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنه لا يَنْتَقِلُ فتقول : هذا عنب أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عنبُ البسرِ أَطِيبٌ منه ^(١) فأما هذا البيت فيُشَدُّ على ضروب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةٌ تَسْعَى بِزَيْتِيهَا لِكُلِّ جَهُولٍ ^(٢)

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتما حالان من المشار اليه لكن في زمين ، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضمار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فإن كان زمانا ماضيا أضمرت إذ ، وإن كان زمانا مستقبلا أضمرت إذا . والعامل في الحال (كان) المضرة ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، إذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر أطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى (افعل) وجاز أن تعمل في الطرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .
ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .

وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (افعل) .

وهذا إما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر ، نحو : هذا عنب أطيب منه زبيباً ، لأن العنب يتحول زبيباً ، ولو قلت : هذا عنب أطيب منه تَمْرًا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تَمْرًا ، وإذا كان كذلك لم يجز فيه إلا الرفع فتقول : هذا عنب أطيب منه تَمْرٌ ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (أطيب) مبتدأ آخر و (تَمْر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب .
وللسيوطي رساله ختم بها الأشباه سماها تحفة النجب في قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطباً ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية للزرقى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث نوايات ج ١ ص ٢٠٠ :

(أ) أول ما تكون فتية . برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنت الخبر لاكتساب أول التانيث باضافته إلى مؤنث ، والتقدير : أول أحوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الأول كما تقول : ذهب بعض أصابعه .

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون (أول) بدلاً من الحرب .
(ب) ينصب أول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارقي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أوَّلُ ما تكونُ فتيةً يجعلُ (أوَّل) ابتداءً ثانياً ، ويجعلُ الحالُ يَسُدُّ مَسَدَ الخبرِ وهو فتيةٌ / فيكونُ هذا كقولك : الأميرُ أخطَبُ ما يكونُ قائماً ، وقد بيَّنا نَصَبَ هذا في قولِ سيبويه ، ودلَّلنا على موضعِ الغلطِ في مذاهبهم^(١) وما كان الأَخْفَشُ يختارُ ، وهو الذي لا يجوزُ غيرُهُ .

فأما تصديره (فتيةً) حالاً لأوَّل ، أوَّلُ مذكر ، وفتيةٌ مؤنثة فلأنَّ المعنى مُشتملٌ عليها . فخرج هذا مَخْرَجَ قولِ الله عزَّ وجلَّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) ؛ لَأَنَّ (مَنْ) وإن كان مُوحِّدَ اللفظِ فإنَّ معناه هاهنا الجَمْعُ ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)^(٣) ،

= يكونُ حالاً ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتداً و (أول) مبتداً ثانٍ و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتداً الأول وهو الحرب * وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول ظُلف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسمى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سد مسد الخبر . والبيت لعمر بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتحلكه .

انظر تفسير السائل المشكلة ص ٢٢٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسمى ببيتها لكل جهول . ورواية الفارقي تبدو بزيبتها . . . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . وروى (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .

البيت مطلع قطعة في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب . وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ .
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . " والظاهر في حاجزين أن يكون خبراً ل (ما) على لغة الحجاز ، لأن (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان صفة لأحد ، فلما تقدم صار حالاً ، وفي جواز هذا نظر ، أو يكون للبيان ، أو تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والزمخشري : (حاجزين) نعت لأحد على اللفظ ، وجعل على المعنى لأنه في معنى الجماعة . بقسح في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . . وإذا كان (حاجزين) نعتاً فمن أحدمبتداً والخبر (منكم) .

ويضيف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على الحجز ، وإذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك ، .
وانظر اعراب العكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جدًا . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَازِنُ بِصُطْحَانِ^(١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا)^(٢) ، فحمل مايلي
على اللفظ . ، وما تباعد منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على اللفظ . (مَنْ) ، ثُمَّ قَالَ : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٣) على المعنى . وهذا كثير جدًا .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً - يريد : الحربُ فتيةً في هذا الوقت .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :
أولُ ما تكونُ تسعى يزينتها فتيةً ، فقدّم الحال .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . أراد : الحربُ فتيةً وهي أولُ ما تكونُ .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . فحَبَّرَ أَنَّهَا أولُ شيءٍ في هذه الحال . فهذه
الوجه تدلُّ على ما بَعْدَهَا .

ولو قال قائل : معناه : أَنَّهَا أولُ ما تكونُ إذا كانت فتيةً ، على قياس : هذا بُشْرًا أطيب منه
تمرا - كان مُجِيدًا .

فَأَمَّا قَوْلُهُم : الْبِرُّ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ قَفِيزًا بِدَرَاهِمَ ، وَالزَّيْتُ أَرْخَصُ مَا يَكُونُ مَنَوِينًا بِدَرَاهِمَ^(٤)
فعلَى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكَ) بالياء واختلفوا في (وَتَعَمَلْ صَالِحًا) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ : سَمِعْتُ ابْنَ مُجَاهِدٍ يَقُولُ : مَا يَصِحُّ
أَنْ أَحَدًا يَقْرَأَ (وَمَنْ يَقْنُتْ) إِلَّا بِالْيَاءِ » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وَقَرَأَ الْجَعْدِيُّ وَالْأَسَاوَارِيُّ
وَيَعْقُوبُ فِي رِوَايَةٍ (وَمَنْ تَقَنَّتْ) بِالتَّاءِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ . وتقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أي : البر أرخص
أحواله التي يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان .

وقولهم : أرخص ما يكون البر يستين ، تأويله : الكرستين^(١) ولكنكم حذفوا (الكر)
لعلمهم بأن التسمير عليه يقع .
فكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز / ليتم المخاطب .
فعلى هذا فأجبه .

٣
٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب
الفتية ، ورفع الأول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين ،
(و قفيزا) في كلام المبرد حال وجاء اسما جامدا في مسألة التسمير ، ويجوز رفعه
على أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .
(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر يستين وتروكوا ذكر الكر استغناء بما
في صدورهم من علمه ، ويعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكانه إنما سئل ها هنا عن
ثمن الكر .

قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ : عن البر الكر يستين :

« الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياسا وسماعا .

فالتقياس : في موضع : وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ،
والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول ، نحو : البر الكر يستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيته
تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم ، وكذا إن
كان معرfa باللام كما في البر الكر منه يستين ، لأن التعريف غير مقصود . . . ويجوز أن يكون
حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن يستين كائنا منه .

هذا باب

من التسعير

نقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدهمين فزائدا .
لم تُرد : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمناً ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته بدرهم ، ثمَّ زدت صاعداً ؛ فمن ثَمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثَمَّ) لكان جائزاً ؛ نحو : أخذته بدرهم ثمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرُّه على الحقيقة : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

- (١) في سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ • باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائداً .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم امنوا ان يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحاً ، لانه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم .. كأنه قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو فذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ، لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت بأدنى الثمن ، فجعلته أولاً ، ثم قررت شيئاً بعد شيء . لأنما شئى . قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيثين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد وعمرو لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمرو بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، الا أن الفاء أكثر في كلامهم .
في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ • ومنه (الحال المؤكدة) قوله : أخذته بدرهم فصاعداً . هذه أيضاً حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن لم يكن الا صاعداً .. وصاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذى هو زاد .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٣ • ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بضم لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ • وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفاً والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً ... كأنه ابتاع متاعاً بأثمان مختلفة ، فأخبر بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلاً بدرهم وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لأن البس ، ولا يحسن عطف على الباء في قولك بدرهم لوجوه :
منها أن صاعداً وزائداً صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثانى : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لأنه لا يتقدم بعضه على بعض ، إنما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . إنما ذلك بالواو ، لأنها للجمع بين الشيثين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بِعْتُ الشاةَ شاةً ودرهما (١) : إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ : بِعْتُ الشاةَ مُسْعَرًا شاةً بَدْرَهْمَ .

فإن قلت : لك الشاةُ شاةً ودرهما - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ، لأنَّ لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فَإِنَّمَا خَبَّرْتَ عَنْ قِيَامِهِ .

وإن قلت (قائما) فَإِنَّمَا خَبَّرْتَ عَنْ كَوْنِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، فَاسْتَفْنَى الْكَلَامَ / بِهِ .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تام ، لأنَّه لم يأت

بِخَبَرٍ . وَإِنَّمَا (قائم) هو الْخَيْرُ ، فَالْيَ الدار) ظرف للقائم لا لزيد .

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمننا في موضع الاسم الموصوف « .

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وما ينتصب لانه حال وقع فيه التعلل قولك : بعث الشاة شاةً ودرهما ... »

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ... ولا يجوز أن تقول : بعث شاتي شاة شاةً وأنت تريد بدرهم ...

وزعم الخليل أنه يجوز بعث الشاة شاةً ودرهم إنما يريد شاةً بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع ...

وإذا قال : شاة بدرهم فإن (بدرهم) ليس بمعنى على اسم قبله وإنما جاء ليبين به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة إلى « .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعث الشاة شاةً ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال إنشاء ، والمعامل الفعل الذي هو بعث ، وإنشأة وإن كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعث الشاة شاةً ودرهما ، فمعناه : بعث الشاة مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فافتزن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه .

وأجاز الخليل : بعث الشاة شاةً ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . فأما إذا قال : شاةً ودرهم فتقديره : شاةً ودرهم مقرونان فالخير معذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعث الشاة شاةً ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان « .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (فى الدار) خَبْرًا فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .

وتقدير قولك : الشاء شاةً ودرهما : وجب لك الشاء مُسَعَّرًا شاةً بدرهم ، كما أنه إذا قال :

زيد فى الدار قائما - فمعناه : استقرَّ زيد فى الدار قائما ، وإذا قال : لك الشاء شاةً ودرهم (٢)

فإنما المعنى : الشاء شاةً بدرهم ، ثُمَّ خَبَّرَ أَنَّهُ لَهُ بهذا السَّعْرِ ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

(١) مضى فى ص ٥٦ وكان حديثا موجزا وسيكرره مرتين فى الجزء الرابع بتفصيل .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ : باب ما ينتصب فيه الاسم لانه حال يقع فيه السعر وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر .

وذلك قولك : لك انشاء شاة بدرهم شاة بدرهم وان شئت ألغيت لك فقلت : لك انشاء شاة بدرهم شاة بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، واذا قلت : الشاء لك ، فان شئت رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء اذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كمان كان فيها زيد قائما بمنزلة استقر زيد قائما .

هذا باب

مايقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتا

تقول : مررت ببر قفيز بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعنا بالجواهر .
وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .
وتقول : العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟

فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح
بيِّن الصحة .

وشرَّحه وإن لم يذكره سيبويه (١) : إنما هو موضوع في موضع قولك : مُسْعَرًا . فالتقدير :
لَعَجِبُ من بر مررنا به مُسْعَرًا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببر قفيز بدرهم فتأويله : قفيز منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل
بالأول (٢) ويكون في موضع نعته ولا راجع إليه منه . وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلام له
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ « باب يختار فيه الرفع والنصب لقبه أن يكون صفة .
وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، وسمعتا العرب الموثوق بهم ينصبونه . . .
سمعتاهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا
النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهم ، وهذا خاتمك حديد ، ولا يحسن أن تجعله صفة .
فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقيحا إذا كان صفة .
وأما الذين رفعوه ، فقالوا : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، فحملوا القفيز مبتدأ ، وقولك
بدرهم مبتدأ عليه » .

سبويه يسمى الحال خيرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضي في أن حذف الرابط هنا مقيس
مطرود . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، ولهذا خاتمٌ حديدٌ ^(١) . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على الثنت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رُفِعَ غيرُ مدفوع ، وتأويلُه : البذل ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رُفِعَ على البذل / والإيضاح .

فأما ادّعاؤُك أنَّه نعتٌ ، وقد ذكرت أنَّ الثنت إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والمعلّة أنت ذكرتُها ، وإنما حقُّ هذا أن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلّاً على التبيين . فهذا حقُّ هذا .

فلإن اعتلَّ بقوله : مررت برجلٍ فِضةً خاتمُه ، ومررت برجلٍ أسد أبوه ، على قُبْحِه فيما ذكره وبعْدِه - فإنَّ هذا في قولك : فِضةً خاتمُه غير جائز ، إلّا أن تريد : شبيهه بالفِضة ، ويكون الخاتم غير فِضة . فهذا ما ذكرت لك أنَّ الثنت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجلٍ أسد أبوه ؛ لأنَّه وضعه في موضع شديد أبوه . ألا ترى أنَّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابةٍ أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدّة جاز على ما وصفت ^(٢) ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لانه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقودٌ خلّا ، وعليه نحى سمنّا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودٌ خلٌّ . وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب ، كما فررت إلى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس ما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ؛ وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خبزاً والمبنى على المبتدأ قولك : جبتك خزٌ ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ « وبعض العرب يجره ، كما يجر الخبز حين يقول : مررت برجلٍ خز صفته . ومنهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجلٍ أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجلٍ مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه . فان قلت : مررت بدابةٍ أسد أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباهما هذا السبع . . »

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فنحو مررت برجلٍ أسد على معنى شديد . وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأن لهذا اللفظ . والمعنى ، وذلك محمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة ؛ ليعرف بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون / منعوتة لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببرٍّ قفيزٍ بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت مَنْ عَيْنا قوله ،
وأوضحنا قساده .

فإن قيل : معناه مُسعرٌ - فحقُّ هذا النصب ؛ لأنَّ التسعيرَ يعمل فيه . فعلى هذا فأجبر هذا
الباب .

فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديدٌ على الحال (١) فتأويله : أنك نُبِّهت له في هذه الحال .

مِلان قلت : الحال بأبها الإنتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التَّنْقُلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،

لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٢) فالخلود معناه :

البقاء . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) (٣) فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وإن نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع .. وإنما

جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن
معناه شديد ..

ونسب إليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كتولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :

قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ..

وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،

أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد ؛ ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا

التأويل » .

نعم ان المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد

فقد حذف المثل وأنت تريد ، ولولا تقدير ك المثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى

المسألة رأيان .

(١) سياتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود : ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

ما يجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

٣ / وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجلٌ قائمة يافئى ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ،
٢٢٨ وإن حملته على الهاء فى (معها) قلت : رجلٌ قائمة . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها
فى حال قيامها ، فكانت المقارنة فى هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابةٌ تشتدُّ مكسورا سرجُها . إن حملته على الضمير فى تشتدُّ ، وإن حملته
على دابةٍ رفعت ، فيكون نعتاً كأنك قلت : هذه دابةٌ مكسورٌ سرجها ، وفى الباب الآخر أنها
تشتدُّ فى هذه الحال .

وتقول : نحن قومٌ ننطقُ عامِدين بَلَدَ كذا ، وكذا فتنصب (عامدين) لما فى قولك (ننطقُ)
فإن أردت أن تُجربه على قوم رفعت^(١) . وقد قرأوا هذه الآية (وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا)^(٢) ، أى يُخرج له طائره كتابا .
ومن هذا الباب : مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صائدٌ به ، وصائداً به^(٣) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ : باب اجراء الصفة على الاسم فيه فى بعض المواضع أحسن ،
ومثله نحن قوم ننطق عامدون الى بلد كذا إن جعلته وصفا ، وإن لم تجعله وصفا نصبت .
كانه قال : نحن ننطق عامدين .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفى النشر ج ٢ ص ٣٠٦ : واختلفوا فى (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر
بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباقون بالنون وضمها وكسر الراء .
اتفقوا على نصب كتابا . وجه نصبه على قراءة أبى جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل :
إن الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . فهو مفعول به والأحسن أن
يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتتفق القراءتان
فى التوجيه على الصحيح الفصحح الذى لا يختلف فيه ، انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ : فأما ما استويا فيه فقوله : مررت برجلٍ معه صقر صائد
به . إن جعلته وصفا ، وإن لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمّر المعروف نصبت ،
فقلت : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به . كأنه قال : معه باز صائداً به حين لم يرد أن يحمله على
الأول .

فلان قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربته كان جيّدا ، وأجود منه أن نقول :
مررت برجل معه امرأة ضاربته ضاربها ، فيجربى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :
ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فارس راكبا برذونا ، وراكب على ما وصفت لك (١) .
وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت
عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربته هي . لم يكن من إظهار الفاعل بُد (٣) ؟
لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه
الإظهار ، وأنه محمول على الفعل .

فلان كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه
امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربته ؛ لأن الفعل لها .

فلان قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداء ، و (هندا) ابتداء ثانيا ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ : وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . أن لم
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ٧ ولا
يكون إلا خبرا ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ : فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ،
ونصبت على ما فسرته لك : وإن شئت قلت : ضاربها هو فنصبت ، وإن شئت جررت ،
ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وإن شئت جعلت (هو)
منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة
ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد .

(٣) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث
قال : « ويكون هو وصفت المضمر في ضاربها » .
وكثيرا ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفصل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب
توكيد ضميره البس أو لم يلبس ، وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء . »

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتهما خبراً عن هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعهما موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمره عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إِذْ) ؛ كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) أي : إِذْ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ؛ لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بَعْدَهُ ، وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تنيرَ عن لفظه ، إِلَّا أَنَّكَ تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ، لأنَّه

قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإنَّ زيداً أبوه منطلق .

واعلم أَنَّكَ إِذَا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أَنَّ أَبَاهُ ومنطلقاً في موضع نصب ، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنَّه فِعْلٌ وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا ممَّا يؤكد عندك أَنَّ عوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال .

ولا يجوز أَنْ تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً ممَّا لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إِذَا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفتك عليه [فقس] نصب إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ : وأما قوله - عز وجل - : « يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » فانمَّا وجهه على أَنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إِذْ طائفة في هذه الحال . . .

هذا باب

المصادر التي تشرُّكها أَسْمَاءُ الفاعلين ، ولا تكون واقعة

هذا الموقع إلا ومعها دليل من مُشاهدة ، فهي منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أقائم يا فلان وقد قعد الناس ^(١) ، وذلك أنه رآه في حال قيام ، فوبَّخه بذلك . فالتقدير : أَتَشُبُّ قائماً وقد قعد الناس ^(٢) ، وليس يُخبر عن قيام مُنْقَضٍ ، ولا عَنْ قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أقائم وقد قعد الناس ، وأجلوسا والناس يسرون ، ومثله : أَتُخْلِفُ عن زيد مع برِّه بك وفضله . ومن ذلك قول الشاعر :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قُنْشِرِي ^(٣) •

إنما رأى نفسه في حال طَرَبٍ / مع سِنَّه ، فوبَّخها بذلك .

ولو لم تستفهم لقلت مُذَكِّراً : قاعدا علم الله - وقد سار الناس ، قائما كما يرى والناس قُعودٌ . فهذا لا يكون إلا لما تُشاهد من الحال ؛ فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل .

• • •

واعلم أنَّ الأسماء التي لم تُؤخَذ من الأفعال تجري هذا المجزى . وذلك أن ترى الرجل في حال تَلَوٍّ وتَنَقُّلٍ ، فتقول : أَتَمِجُّ مرَّةً ، وقِسِباً أخرى ، تريد : أَتَحْوِلُ وتَتَلَوَّنُ ، وأغناه عن ذكر الفعل ما شاهد من الحال .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » .

وذلك قولك : أقائم وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب • وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم • تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله وقد قعد الناس • وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ بقوله : أَتَقُومُ قائما ، وأتقعد قاعدا ، ولكنه حذف استفهام بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجري مجزى المصدر في هذا الموضع •

(٢) تقدم في ص ٢٢٩ •

(٣) تقدم في ص ٢٢٨ •

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميميا مرة - علم الله - وقيسيا أخرى (١).
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسيا أخرى . كأنك قلت : انحول تميميا مرة وقيسيا أخرى ، فانت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . . » .
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياسارا على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .
نسبه ابن هشام في السيرة الى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قائلة للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمشت : اذا حاضت

ونصب أعيارا على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لانه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بدلاء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفاء وغلظة نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .

وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت : أفي السلم تتبدلون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز اظهاره .

الهزلة للاستفهام التوبيخ . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤث .

الأعيار : جمع غير بالفتح : الحار أهليا كان أم وحشيا .

وبختهم قائمة لهم : أتجفون الناس ، وتغلظون عليهم في السلم فاذا أقبلت الحرب ضمعتهم كالنساء الخيض .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ والعينى ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

العلات : الأمهات الشتى ، والواحدة علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .

ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) :

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيدٌ حقًا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيد فخبّرت - إنما / خبّرت بما هو عندك حقٌ ، فاستغنيت عن قولك : أحقُّ ذاك ، وكذلك هذا زيد الحق لا الباطل ؛ لأن ما قبله صار بدلًا من الفعل

ولو قلت : هذا زيد الحق - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن تجعل (زيدا) هو الحقُّ ، وعلى أنك قلت : هذا زيد ؛ ثم قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو الحقُّ ، لأن (هذا زيد) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : (ذلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قول الحق) (٢) .

وتقول : هذا القول لا قولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويلُ هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقًا ، وهذا القول غير قيل باطل ؛ لأنه توكيد للأول .

(١) سبق في ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيت النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف

ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان في البحر ج ٦ ص ١٨٩ « وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها » ، كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، أى القول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أى : الوعد بالصدق .

وان عني به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة (كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه على المدح .

وقرأ الجمهور برفع قول ، على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته إلى أمه فقط قول الحق ، فتتفق إذ ذاك قراءة النسب وقراءة الرفع في المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو يدل . وهذا الذى ذكر لا يكون إلا على الجواز في قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ، لأنك إنما تؤكّد الأول بشيء تحقّقه ، فإذا قلت : غير قيل باطل ، فقد أوجبت أنه حق [فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى (١) هذا تؤكّد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لِأَمِيلُ (٢)
لَمَّا قَالَ : إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي إِلَيْكَ لِأَمِيلُ - عُلِمَ أَنَّهُ مُقِيمٌ ، فَكَانَ هَذَا بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ : أَقِيمُ قَسَمًا .

• • •

واعلم أن المصادر كسائر الأسماء ، إلا أنها تدلُّ على أفعالها فأمّا في الإضمار والإظهار والإخبار عنها والاستفهام ، فهي بمنزلة غيرها .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضرب : زيدا . تريد : زيدا ضرباً ، واستغنيت عن قولك : (إضرب) بما كان فيه من الذكور ، فعلى هذا إذا ذكر فعلاً . فقال : لأضربن ، قلت : نعم ، ضرباً شديداً .

فإن لم يكن ذكر ، ولا حال دالة - لم يكن من الإظهار يد ، إلا أن يكون موضع أمر ، فتضهير ، وتضهير المصدر بدلاً من اللفظ . بالفعل ، وإنما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصة ، لأنهما لا يكونان إلا بفعل ، فتأمر بالمصدر نكرة ، ومعرفة بالآلف واللام والإضافة ، ولذلك موضع آخر : وهو أن يكون المصدر قد استعمل في موضع الفعل حتى عُلِمَ ما يُراد به .

ومن ذلك سقياً لزيد ، لأن الدعاء كالأمر ، والنهي وإنما أردت : سقى الله زيدا سقياً .
فإن قلت ذلك لم تحتج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سقياً قلت بعده : لفلان ، لتبين ما تعنى ، وإن عُلِمَ من تعنى . فإن شئت أن تحذفه حلفته (٣) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٢٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ : باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقياً ورعياً .
وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل .
كانك قلت : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ أَخَافَ .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إِنَّمَا تقديره : فَإِمَّا مِنْتُمْ مَنَّا ، وَإِمَّا فَادَيْتُمْ فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

° ° °

واعلم أَنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي عَنْهَا ، فلا يجوز أَنْ تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر . وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ، وعاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فأنما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء إذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

وعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا مبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في الغنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال البنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل للضعفة بالفرعية . . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . . ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وإنما هي لام مبنية للمدح أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يعتدى بنفسه بل التقدير ارادنى لزيد . . .
وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : (فإما منا بعد وإما فداء) قائما انتصب على : فإما تمنون منا ، وإما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك . . .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

في البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره) وحقا مؤكدا لوعده الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مَثْنِيًّا ، وقد أدّى عن معنى قولك : جئتكَ ماشيا ، وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ^(١)) .

ومنه : قتلتَه صَبْرًا . وإنَّما القَصْلُ بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْبٍ زيدٍ عمرا - أنْ ضَرْبًا في معنى : (أنْ ضَرْبٌ) فيحتاج ما/ بعدها إلى الفاعل والمفعول .
٣
٢٣٦ فإذا قلت : عجبت من ضارب عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنَّما بقى المفعول ، والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ، كما جُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما ^(٢) فالغنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

إنَّما أراد : لا أشتم ، ولا يخرج من فِي زُورٍ كلام ، فأراد : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يثبتي ما فسرنا ويقول : إنَّما قال :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
 على حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعل هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضح في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
 وقال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ... »

(٣) : استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أي لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي (لا أشتم) .
 وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
 وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أشتم) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولا خارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
 وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذي عاهد عليه .

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترني) كأنه قال : ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربى على أمور وأناى هاتين الحاليتين : لاشأما ، ولاخارجا من فى

مكروه .

= وذهب الفراء فى تفسيره الى انها حالان والعامل (عاهدت) .
ورجح ابن هشام فى المعنى ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذى عليه المحققون أن
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأتاب الوصف عن المصدر
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ، ولا
يتكلم بزور لا أنه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر .
(واننى لبين رتاج) كبرت همزة ان ، لانها فى صدر الجملة الحالية واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف .

(قائما) حال من الضمير المستقر فى الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان .
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : مغلق .
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد انه قالها فى آخر عمره حين تعلق باستار
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك فى أمالى المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الشافعية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة فى الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر فى سبب
انشادها كلام آخر .

وليسلى بن حمزة فى التنبيهات مناقشة للمبرد فى قصة هذه القصيدة

هذا باب

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لعل دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بحد واحد .

فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ، لأنه على غير معهود ، فجرى مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجز ، لأنك لست تقصِد إلى شيء بعينه ، ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول ^(١) على البدل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول .

وكذلك لو قلت : دخلوا رجلا رجلا ، فلبدلت النكرة من المعرفة ، كما قال الله عز وجل : (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه الألف واللام » .

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ، وإن شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جملة بدل ، وحملته على الفصل . كأنه قال : دخل الأول فالأول ، وإن شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل - (بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) .

فإن قلت : ادخلوا فامرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى كلهم وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى وليس بأبعد من :

ليبك يزيد ضاموع لغصوبة

فإن قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لأنك لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز

(٢) الملق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول . فلا سبيلَ عند أكثر التحويين إلى الرفع ، لأنَّ البدلَ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز . فلمَّا عيسى بن عمر فكأن يُجيزه ، ويقول : معناه : ليَدْخُلِ الأول فالأول ، ولا أراه إلَّا جائزاً على المعنى ، لأنَّ قولك : / (ادخل) إنّما هو : (لِتَدْخُلْ) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (فَبَدِّلْكَ فَلْتَفْرَحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلَّا مرفوعاً ، ولا يكون إلَّا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئاً بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحبك ، فتدخل الواو على حدِّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك زيد العاقل ، والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمَّ الكريم - لخبرت أنَّه استوجب شيئاً بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيّد أن نقول : هذا خاتمك حديداً ، وهذا سرجك نِزْراً (٢) ، ولا تقول على الثَّغْتِ : هذا خاتمٌ حديدٌ إلَّا مُسْتَكْرَهاً - إلَّا أن تريد البدلَ ، وذلك لأنَّ حديداً وفَضَّةً وما أَتْبَهه ذلك جواهر ، فلا يُنْعَتُ بها ؛ لأنَّ الثَّغْتِ تحلية . وإنَّما يكون هذا نعتاً مُسْتَكْرَهاً إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتمٌ مثْلُ الحديد ، أى في لونه وصلابته ، وهذا رجلٌ أَسَدٌ / أى : شديد . فإنَّ أردت السَّعْبَ بعينه لم تقل : مررت برجلٍ أَسَدٌ أبوه . هذا خطأ ، وإنَّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديداً . وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعتاً حتَّى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يَصِحُّ إلَّا بما اشتقَّ من الفِعْلِ ، نحو : هذا زيد قائماً ؛ لأنَّ المعنى أَنبَهْكَ له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديداً ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بُيِّن ، ولا أرى نَصَبَ هذا إلَّا على التبيين ، لأنَّ التبيين إنّما هو بالأسماء . فهذا الذى أراه ، وقد قال سيبويه ما حكيت لك .

(١) انظر الجزء الثانى ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً^(١) لصلّحت الحال لقولك (صالحاً) إلا أن يكون
عُلم أنك مررت بزید وهو بالغ فتقول : مررت بزید رجلاً ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك
بهذا على معنى الحال .

• • •

^٣/_{٢٤٠} ومن الحالات قولك : ماشأنتك قائماً^(٢) / والتقدير : ما أشرّك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،
والمعنى : لِمَ قمت؟ كما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ . لفظ . الإخبار ، والمعنى معنى
الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ . لفظ . (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائماً؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك؟ والمعنى : لِمَ قمت؟ قال الله
جلّ ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ)^(٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون؟
أى : لِمَ أعرضوا ؟

ولو قلت : مَنْ زید قائماً؟ لم يجز ، لأن قولك : مَنْ زيد؟ سؤال يقتضى أن تعرّف : أبْنُ
عمرو هو أم ابنُ خالد؟ التميمي هو أم القيسي؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس
للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ • ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم
التكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيراً فى جعل تلك النكرة - ان
شئت حالا وان شئت بدلاً فتقول على هذا : مررت بزید رجلاً صالحاً • على البدل ، وان شئت
قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً ، على الحال ، •

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ • باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المستنول
والمستنول عنه •

وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ؟ وما لأخيك قائماً .. فهذا حال
قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائماً فى قولك : هذا عبد الله قائماً
بما قبله ••

وفيه معنى لم قمت ؟ فى ما شأنك • ومالك ؟ قال الله تعالى (فما لهم عن التذكرة
معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائماً •• ، والعامل فى الحال المصدر •
والاستفهام لا يعمل فى الحال • انظر أمالى السجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢

ص ١٨٤ •

(٣) المدثر : ٤٩ •

ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحاته في المعنى ؛ لأنَّ الفِعْلَ ينصب الحال .
ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقُك في هذه الحال .
وكلُّ شيءٍ كان فيه فِعْلٌ مجرد أو معنى فِعْلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فِعْلٌ فيه .
وظروف الزمان لا تضمنُ الجُثَّتْ . وكلُّ ما كان فِعْلا أو في معنى الفِعْلِ فعَمَلُهُ في ظروف الزمان كعَمَلِهِ في الحال .
فأما قولهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحُبُوثُ ، ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

• • •

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّدا ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع •

(٢) انظر الجزء الثانى ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ •

هذا باب

المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، وذلك قولك - إذا سألت رجلا عن رجل - : كيف ذاك الرجل ؟ ففتح الكاف ، لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على (ذا) ، وكانت لما تُؤمِّن إليه بالقُرْب .

فإن قلت (هذا) ذ (ها) للتنبيه ، و (ذا) هي / الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّم ^٣/_{٢٤٢} ودلّ الكلام بوقوعها على أن الذي تُؤمِّن إليه بعيد ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافا للمخاطبة ؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبه بها المخاطب على بُعد ما تُؤمِّن إليه .
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ . تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال الله عز وجل : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) ^(١) .

وتقول - إذا سألت رجلا عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها للمذكر .
فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .

[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .

وإن سألت] ^(٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .

وإن شئت قلت : ذلكما ، تدخل اللام زائدة ، فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنين (ذانك) .

^٣/_{٢٤٣} ومن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنين (ذانك) بتشديد النون . / تُبدل من اللام نونا ،
وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عز وجل : (قَدْ آنَاكَ بُرْهَانَانِي مِنْ رَبِّكَ) ^(٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعة .
النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجلا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟
وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟
وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُتُنَّ فِيهِ) (١)

• • •

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحدا
عن الجماعة ، فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى :
(ذَلِكَ أَذُنِي أَنْ لَا تَعُولُوا) (٣) . ولم يقل (ذلكم) ؛ لأن المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
فما ورد من هذا الباب فقهه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ •

(٢) في ابن عيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب
وفتحها على كل حال تفلينا بجانب الواحد المذكور .. وفي التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا)
وقياس اللغة الأخرى : وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة »

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ •

(٣) النساء : ٣ •

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

/ نحو : رويدك وأرايتك زيدا محالُه ؟ ، وقولك : أبصرُك زيدا^(١)

٣
٢٤٤

إِعلم أنَّ هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنَّك إذا قلت : أرايتك زيدا فلمُنما هي أرايت زيدا ؛ لأنَّ الكاف لو كانت اسمًا استحال أن تُعدَّى (أرايت) إلى مفعولين : الأوَّل والثاني هو الأوَّل .

وإن أردت رؤية العين لم يتعدَّ إلَّا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أنَّ فعل الرجل لايتعدَّى إلى نفسه ، فيتصل ضميرُه إلَّا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .
فأما (ضربتُ) ، و (ضربتُك) يا رجلُ فلا يكون .

وكذلك (أبصرُك) زيدا يا فلان ، إنَّما هو : أبصرُ زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيدا للمخاطبة .

وكذلك (رؤيتُ) . يدُلُّك أنَّك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنَّما تريد : أروُد زيدا ، والكاف للمخاطبة .

ألا ترى أنَّها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأنَّ الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل . وإن كان الفعل لاثنتين أو ثلاثة قلت : رؤيدكما ، ورؤيتكما . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفا في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبا ، واذهبوا .

وقد تقول : رؤيتُ زيدا إذا لم ترد أن تبين المخاطبة ؛ كما تقول : أرايت زيدا ، وأبصرُ زيدا .

٣
٢٤٥

وزعم سيبويه : أنَّ قولك : رؤيتُك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيدا للتنبيه ولمن هو غير مُقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبيه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان)^(٢) استغناءً بإقبالك عليه ، وإنَّما القولُ بغير الكاف : رويد زيدا ؛ لأنَّ رؤيتُ في موضع المصدر وهو غير متمكِّن ؛ لأنَّ المصدر من أرودت إنَّما هو الإرواد .

(١) الحديث عن رويدك ، وأرايتك ، وأبصرُك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ . وهذا الباب يعتبر تكريرا لما هناك بأسلوب آخر .

(٢) في الأصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوف الزوائد جاز له ذلك فقال : رويدًا زيدًا .
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدًا عَلِيًّا جَدُّ مَا نَذَى أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدُّهُمْ مُتَمَّيْنُ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويدًا زيدًا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .
وإن كان نعتا فهو مصروف منون على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُوَيْدًا) (٢) . وإنما صرفنا هذا المصدر عند ما
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣ / اعلم أنَّك إذا قلت : رُوِيْدَكَ عَبْدُ اللَّهِ فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى تقول : رُوِيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ .
٢٤٦ وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمّر (١) .

فإن جعلت (رُوِيْدَكَ) متصرفة قلت : رُوِيْدَكَ عَبْدُ اللَّهِ ، وزيد ، ولا تقول : رويدك ، ورويد زيد إذا جعلت (رُوِيْدَكَ) غير متصرفة والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و(رويد) اسم ، ولا يقع العطف على استواء إلا أن تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول ، فذلك جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَعَطْفُهَا عَلَيْهَا جَائِزٌ وإن لم يكن منها ؛ نحو : جاعني زيد ، وانطلق عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأنى آتاك . فهذا على ذا .

ولو قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوِيْدًا ، لم تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك لا تقع إلا في الأمر على معنى : أَرُوِدْ زيدا .

واعلم أنَّ الكاف في قولك : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هِيَ لِلْمَخَاطَبَةِ بِمَنْزِلَةِ كَافِ رُوِيْدَكَ والدليل على ذلك (٢) لحاقها مع الألف واللام ؛ ولو كانت اسمًا كان هذا محالًا ؛ لأنَّك لاتضيف ما فيه الألف واللام . فهذا بيّن جدًا .

• * •

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسُكَ ، والنَّجَاءُكُمْ كُلَّكُمْ / والخفض خطأ ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم .

فأما عليك ، ودونك ، وما أشبه ذلك - فإنَّ الكاف في موضع خفض وله ضمير المرفوع الذي يكون به فاعلا ، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعا ، وإن شئت كان مخفوضا .

تقول : عليك نفسك زيدا ، وإن شئت نفسك ، لأنَّك تريد : أنظر نفسك .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيعيده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع^(١) أَنَّ حروف الإضافة لا تُلحق^(٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

• • •

وكلُّ شيء كان في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر ، فتقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عز وجل : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما نصبه بعلبيكم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنما قالوا : عليه رجلا ليسنئ^(٣) ، لأنَّ هذا مثل ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا^(٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الأصل : لا تتعلق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنئ . وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعة الأصول كما في الضرائر الشعرية .

هَذَا بَابُ

مَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمْلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُودُ

إِعلم أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ^(١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .
وَإِنَّمَا جَازَ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ) ^(٢) .
لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ - تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءُهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّزْيِينِ
مُزَيْنًا فَلَمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا أُجْرَى عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ »
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرِّ ، وَذَلِكَ إِنْ
غَيْرُ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدُ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْأَمْرُو ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي
الْإِزِيدُ وَالْأَمْرُو .

(٢) الْأَنْعَامُ : ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتْلٍ وَرَفْعُ شُرَكَاءِهِمْ مِنَ الشَّوَاذِ
(ابْنُ خَالَوَيْهِ ص ٤٠ - ٤١ - الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ٤ ص ٢٢٩) .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقَرَأْتُ فِرْقَةً مِنْهُمْ السَّلْمَى وَالْحَسَنَ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبَ ابْنِ
عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مَاضِيًا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءُهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى اضْمِمَارِ
فَعْلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءُهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَبْيُوِيهِ .

أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبَبَ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ
هَكَذَا .. أَخْرَجَهُ قَطْرِبُ .

فَعَلَ تَوْجِيهَ سَبْيُوِيهِ الشُّرَكَاءَ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ
الشُّرَكَاءَ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُبَاشِرِي
الْقَتْلِ .

وَفِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لَيْبِكُ يَزِيدُ قِرَاءَةُ بَعْضُهُمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبَّيْتَنِي بِمَعْنَى جُودٍ وَمَطَّ . رَبَّرَبٍ وَصَدَّرٍ كَفَأْتُوهُرِ الْمُحِبِّينَ وَجِيدٌ
التَّعْدِيرُ : وَسَبَّأَنِي جِيدًا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ^(١)

لَمَّا قَالَ : (لَيْبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيًا . فكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْبِكَ ضَارِعٌ لْخُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية ليبيك بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يزيد مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيف : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر ليبيك يزيد ضارع . البيت .

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون (يزيد) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيته : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .

الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : اذا ضربتها

بالعصا ، ليستقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطنى فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لثنين

يقال : اختبطنى معروفى .

فعل الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبط

الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .

وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تدخل اللغات

عند غيره .

الطوائح : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائح ، أطاحته ، أى : ذهب به ، ولا

يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده

فعل هذا - ان ثبت - تكون الطوائح جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .

ومما تطيح : متعلق بمختبط أى : يسأل من أجل إزعاج الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوححتها الطوائح .

وقيل صفة لمختبط أوله وضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من اللسبية .

والبيت من قصيدة لنهشل بن حري . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت

لمزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل

ونسبها سيبويه وغيره للبحار بن نهيك .

انظر الخزاعة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .

ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ . والمعنى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢

ص ٣٥٣ وشواهد الكشف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَلِمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجَعَمَا (١)

٣
٢٤٩

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألة ، فكأنه قال : قد سالت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انتهوا خيرا لكم) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : « انتهوا » علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : انتهوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمن الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ايثوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يفي عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان .. فقال : « فأنما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم ان القدم ها هنا مسألة ، كما انها مسألة ، فحمل الكلام على انها مسألة » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٢٠ رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون . رواية ابن الأثير في الذكر والمؤثص ج ٦ كرواية سيبويه والمبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما يصده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألة إنما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى النصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات ان تؤثر فيهما .. ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بن عيسى ونسبه الأعمل للمعاج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعيني ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب في هذا الباب على اضرار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال في ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن نقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ٢ ، لانك اذا نهيت ، فانت تزجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فانت لست تريد شيئا من ذلك إنما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا^(١)

فنصبهما ، لأنَّ الوجدان في المعنى واقع عليهما . ومثَّل ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَبِيبًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات .. قال : « لأن الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء .. لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفًا على جزاء .

السلسبيل : قال الراغب : السهل المذهب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا .. وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية . ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدره الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تدمج النساء بالخمر والتصون لا بالتبذل وراى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ، اللهم الا أن تكون حاصرة غير مقننة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المشقات .. وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحبه الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكانه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي وار الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتي بالابتداء وتجعل ذلك الفعل المقدر خيرا عنه » .

وفي الايات المشكلة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبانه أن يأتي بعد التمام ، لأنه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا . الا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سموا كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذلُ ما لجهلك بعد ما شاب المفارقُ واكتسدين قتيْرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديسوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى رواية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها ..

وانظر - والله الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر الشاعر ..

لأنَّ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لأنَّ ذكره من قبل
الاستغناء . وإنَّما جاز نصبه على رأيْت ؛ لأنَّ المعنى : لَنْ تراها إلَّا وأنت ترى لها في مفارق
الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .
فأما قوله :

• تَوَاهَقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ (١)

فمن أنشده برفغ اليدين فقد أخطأ (٢) ؛ لأنَّ الكلام لم يَسْتَقِنْ ، ولو جاز لجاز : ضاربُ
عبدُ الله زيد (٣) ؛ لأنَّ من كلِّ واحد منهما ضَرْبًا .

(١) تمامه • • لها قَتَبُ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادْفُ •

ورواه سيبويه برفغ يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد فقال :
وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأن الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى •

ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : • أراد
تواهى رجلاها يديها فحذف المفعول ، وقد علم أن الموافقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن
اليدين موافقتان ، كما أنهما موافقتان ، فاضمر لليدين فعلا دل عليه الأول • فكانه قال : تواهى
يداها رجلها ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تواهى
رجلاها يداها ، فعلى هذه الصنعة التى وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا
بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر • • • • •

التواهى : الموافقة فى السير والتبارى فيه •

يصف حمارا من حمر الوحش يجرى وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمها •
يداه أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها فى سيره ، فرأسه
كانه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزا •

وقد روى فى سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك فى الخصائص وفى الروض الأنف ج ٢
ص ١٨٢ والأجود يداها بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار فى تعليقه على
الخصائص •

وكذلك روى فى المقتضب وفى اللسان (وهى) والديوان •

والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر فى الديوان ص ٧٤٦-٧٤٧ ورواية الديوان كرواية
المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا فى الأمالى ج ٢ ص ٦٥ والسلسط ص ٧٠٠ مع
خلاف يسير فى بعض الألفاظ •

وفى المختص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك الموافقة • قال أبو على ولذلك جاز الرفع فى الاسمين
من قول أوس بن حجر : تواهى رجلاها يداها ورأسه » •

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الآيات التى فيها مخالفة للقياس •

(٣) فى مجالس ثعلب ص ٤٨٥ • إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما • يقال : خاصم
زيد عمرو • •

وقد ذكرت كلام ابن جنى فى أن رفع الثانى بفعل محذوف •

هذا باب

أَم ، وَأَوْ^(١)

فَأَمَّا (أَم) فلا تكون إلَّا استفهاما ، وتقع من الاستفهام فى موضعين : أحدهما : أن تقع عِدِيلَةُ الألف على معنى (أَى) : وذلك قولك : أزيد فى الدار أم عمرو؟ وكذلك : أأعطيت زيدا أم حرمة^(٢) ؟ .

فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ، كما أنه إذا قال : أيُّهما لقيت؟ أو : أَى الأمرين فعلت؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لأنَّ المتكلم مُدْعٍ أَنَّ أحد الأمرين قد وقع ، لا يدرى أيُّهما هو .

فالجواب أن تقول : زيد أم عمرو^(٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَواه [فالجواب] أن تقول : لم أَلْقَ واحدا ، أو كليهما . فمن ذلك قول الله / عزَّ وجلَّ : (أَتَخَلَّوْنَهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَافُ)^(٤) . وقوله :

٣
٢٥١

- (١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون الكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام بها فى الاستفهام على وجهين :
على معنى أيهم ، وأيها ٠٠ » .
وفى أصل المقتضب : أعطيت زيدا أم حملته .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) اذا كان الكلام بها بمنزلة أيها ، وأيهم » .

وذلك قولك : أزيد عندك ام عمرو ، وإزيدا لقيت أم بشرأ فانت الآن مددع أن عنده أحدهما ، لأنك اذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فانت مدع أن المسئول قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما الا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟
والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : انك لو قلت : ازيد عندك أم بشر ، فقال المسئول : لا كان محالاً، كما انه اذا قال : أيهما عندك فقال : لا فقد احوال
(٤) سورة ص : ٦٣ قرء فى السبعة (اتخذناهم ، بهمة الاستفهام وبدونها ، فتكون همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان فى البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و «أم» ان كان اتخذناهم استفهاما مصرحا بهمزة كقراءة من قرأ كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر انها متصلة لتقدم الهمزة ، والمعنى : أى الفعلين فعلنا بهم : الاستسغار منهم ، أم ازدرأهم وتحقيرهم ، وأن أبصارنا كانت تعملو عنهم ، وتقتحم ٠٠

(أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَلَمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَعِّ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، وَمَخْرَجُهُ من الناس يكون استفهاما ، ويكون توبيخا .
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

• • •

ويدخل في باب التسوية مِثْلُ قولك : سواءَ عَلَى أَذْهَبَ أَمْ جَثَ ، وما أَبَالَى أَقْبَلْتَ أَمْ أَذْبَرْتَ ، وليتِ شِعْرَى أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو (٣) ؟ .
فقولك : (سواءَ عَلَى) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عندك واحد ، فأدخلت حروف الاستفهام هاهنا ؛ لإيجابها التسوية .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسخار والزيغ جميعا ..
وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فام منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقدم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو .. فالتقدير : بل أراقت عنهم الأبصار ..
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .

(١) النازعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ - في ابن يعيش ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - توقيف ، وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ولا خير في واحد منهم إنما هو على ادعائهم أن هناك خيرا ، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيدا لقيت أم عمرا ، وسواء على : أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي : أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام ها هنا ، لأنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيها العاصية .

وانما لزم (أم) هاهنا ، لأنك تريد معنى أيهما .
الا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالمعنى واحد (وإي)
ها هنا تحسن ، وتجوز كما جازت في المسألة .
ومثل ذلك ما أدري : أزيد ثم أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فأنمسا أوقعت (أم) ها هنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيها ، كما جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما ثم ؟ وما أدري ؟
أيهما ثم ؟ فيجوز أيهما ويحسن .. » .

وانظر في ذلك أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . المسكبري ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمغنى ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنَّك إذا قلت : أزيدُ في الدار أم عمرو ، أنَّهما في عِلْمِكَ مُستَوِيان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيدُ في الدار أم عمرو ؛ لأنَّهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في عِلْمِكَ .

و (أى) داخلة في كلِّ موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيُّهما في الدار؟ تريد : أذا أم ذا . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجِزْيَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأنَّ المعنى : أذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قولُ الشاعر :

سواءٌ عليَّ أَىٌّ حينَ أتيتُهُ أساعةٌ نحسٌ جئتُهُ أمٌ بأَسعدٍ (٣)

ففس (أيا) بالألف وأم ؛ كما تقول : أَىُّ الرجلين أفضلُ أزيدُ أم عمرو ؟ وسنُفرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحدُ موضعيهما .

• • •

والموضع الثاني : أن تكون منقطعة مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً ، وذلك قولك فيما كان خيراً : إنَّ هذا لأزيدُ أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٤

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهى فى الديوان ص ٢١٩ - ٢٢٦ وروايته : أساعة نحس تنقى .

وفى شرح الديوان ص ٢٢٢ « أى ليس يتشام بشيء ان أتيت به نحس أو بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعاً كان الاستفهام أو منصوباً ، أو مخفوضاً . والنحويون يجيزون فى اعراب (سواء) فى مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : مجيئك فى ساعة نحس ومجيئك فى ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الامر ان سواء ، ثم بينهما بقوله أساعة نحس جئته أم بأسعد .

وانظر فى اعراب سواء شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسببويه ج ١ ص ٤٩٠ ، الكشف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، المكبرى ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦ - ٤٧ ، المنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقدرًا =

وذلك أَنَّكَ نظرت إلى شخص ، فتوهَّمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدرَكَكَ الظَّنُّ أَنَّهُ عمرو ، فانصرفت عن الأوَّل ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فإنَّما هو إضراب عن الأوَّل على معنى (بَلْ) ، إلَّا أنَّ ما يقع بعد (بَلْ) يَقيِن ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أَنَّكَ تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تُنبِّه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُشَبِّها للثاني ، تاركا للأوَّل . ف (بَلْ) تخرج من غلطٍ إلى استنبات ، ومن نسيان إلى ذِكْرٍ . و (أَمْ) معها ظَنٌّ أو استفهام ، وإضراب/عَمَّا كَانَ قَبْلَهُ .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أَضْرَبُ عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وبجمل السؤال عن عمرو . فهذا مجزئ هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيُّهما في الدار ؟ لأنَّ (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إِنَّمَا تقع مُسْتَأْنَفَةً .
ألا ترى أَنَّكَ تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيدُ ، أَسْكُوتُ والناس يتكلمون . توبَّخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هَلْ) في هذا الموضع (١) .
ألا ترى إلى قوله :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي (٢) •

وإنَّما هو : أَنْطَرَب وهو في حالٍ طَرَب ؟ .

وذلك لأنَّ الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجان منه . وليس كذا سائرُ حُرُوفِ الاستفهام ، لأنَّ كلَّ حرفٍ منها لَضَرْبٍ لا يتعدى ذلك إلى غيره ، ألا ترى أَنَّ (أَيِّنْ) إِنَّمَا هي سؤال عن المكان لا يقع إلَّا عليه .

٣
٢٥٤

و (مَتَى) سؤال عن زمان ، و (كَيْفَ) سؤال عن حال ، و (كَمْ) سؤال عن عدد .
و (هَلْ) تخرج من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٣) نحو : قوله عزَّ وجلَّ - : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) .
فالألف (وَأَمْ) لا يُنْقَلان عن الاستفهام ، كما تُنْقَل هذه الحروف . فتكون جزاء : ويكون

= أحدهما نحو : انها لابل ام شاء ، اى ام هى شاء • قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد المنقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، وبجسوز فى الخبر اذ لا يلتبس •
أقول : اذا كان الاستفهام القدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة •

ويؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق ام عمرو ؟

(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المفتى ج ١ ص ١٦ •

(٢) تقدم فى ص ٢٢٨ : ٣٦٤ •

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية •

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و (ما) ، و (أَيُّ) كذلك ، ويكون في معنى الذي .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه : الألف و (أَمْ) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .
ألا ترى أَنَّ القائل يقول : هل زيد في الدار أَمْ هَلْ عَمُرُو هناك ؟

وتقول : كيف صنعتَ أَمْ كيف صنع أخوك؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام
لتعكُّبهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمتَ وما استودعتَ مَكْتُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ غَبْرَتُهُ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ
إِنَّ الْأَحْبَبَ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومٌ (١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أَمْ) المنقطعة على (هل) .
و(أَمْ) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أَمْ) المنقطعة فتدخل عليها الألف
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أَمْ) لم تدخل على
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أَمْ) وليس فيه جمع بين
استفهامين . فان (أَمْ) مجردة عن الاستفهام اذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت
أم اسما ...

قال المرادى في الجنى الداني : ان قلت : (أَمْ) المنقطعة هل هي عاطفة ، او ليست بعاطفة .
قلت : المفارقة يقولون : انها ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة .
وذكر ابن مالك انها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لابل أم شاء قال : ف (أَمْ) هنا
لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .
وقال ابن هشام في المغني : ح ١ ص ٤٤٤-٤٥ لا تدخل (أَمْ) المنقطعة على مفرد : ولهذا قدروا في :
انها لابل أم شاء . وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير
مبتدأ .. وزعم انها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء
بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أي : أم أرى شاء .

ومن ذهب الى أن (أَمْ) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في البيت .
وفي الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أَمْ) اذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز
الا يعاد بخلاف (أَمْ) اذا جاءت بعد اسم استفهام فانه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد
اجتمع في البيتين إعادة (هل) وتركها ، فان (أَمْ) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل)
معها . وقد أعادها مع (أَمْ) الثانية في البيت الثاني « وفي القرآن الكريم : » هل يستوى
الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .
مكتوم خبر (ما) الموصولة والفعالان بالخطاب الأول البناء للمعلوم ، والثاني البناء للمجهول
- والمكتوم : المستور .

وجملة : (حبلها مضروم) استثنائية ، و (إذ) تعليلية متعلقة بمضروم بمعنى مقطوع .
والجبل : استعارة للوصل والمجبة .
ناتك : أصله : نات عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل .

فَأَدْخَلَ (أَمْ) عَلَى (هَلْ) ، وَقَالَ :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْثُوهُ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَاوُثَا يَسْفَحُ الْقُفَّ ذِي الْأَكْمِ (١)

/ وقال :

كَيْفَ الْقَرَارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بَادِي (٢)

• • •

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و(مَا) ، و(أَيُّ) إذا صِرَتْ في معنى الذي بصلاته .
وكذلك (أَمْ) ، كقول الله عز وجل : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُسْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) (٣) ، وكقوله : (أَقَمَنْ
يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكنم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من
قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلها منك ليمدعا عنك .
وتقدر (أم) هنا بـ (ل) ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .
أم هل كبير بكى (أم) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة
(بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بمد (هل) في
الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجري : مشكوم : مناب مجازى .
أثر الأجابة : بكسر الهمزة وسكون اللثة وفتحها لفة .
البن : الفراق ، واثر ، ويوم متعلقان ببكى .
لم يقض عيسرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدمة ، أي لم يشتف من البكاء ، لأن
في ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائي عبرة لو صبيتها

البيتان مطلع قصيدة لعلامة بن عبدة في ختام ديوانه ص ١٢ - ١٠
وفي الفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنباري ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص
٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . وابن يميض ج ٨ ص ١٥٣
(١) تقدم في الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ النَّوَاءُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
هَمُّوا بِبُعْدٍ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرَّبِ شَتَانٌ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِنْجَادِ
لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِنْ ثَوَيْتَ مُخَايَرًا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزَنُكَ بَادِي

وهي في طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سبويه ج ١ ص ٥١

فَلَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (اَلَمْ . نَنْزِلُ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . اَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) (١) وقوله : (اَمْ تَسْأَلُهُمْ اُجْرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ : (اَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبرَ غَيْرُ عالمٍ ، إِنَّمَا يَتَوَقَّعُ الْجَوَابَ فَيَعْلَمُ بِهِ . وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مَنِيُّ عَنْهُ ذَلِكَ . وَإِنَّمَا تَخْرُجُ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي الْقُرْآنِ مَخْرَجَ التَّوْبِيخِ وَالتَّقْرِيرِ . وَلَكِنَّهَا لِتُكْرِرَ تَوْبِيخَ بَعْدَ تَوْبِيخٍ عَلَيْهِمْ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : (اَقْمِنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ اَمْ مَنْ يَأْتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيُزَجِّرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ اَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كَمَا قَالَ :

السُّمُّ خَيْرٌ مِّنْ رَّكِبِ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَّاحَ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهَمْ ، وَلَكِنْ قَرَّرَهُمْ بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ ، فَمَجَازُ هَذِهِ الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ عَلَى التَّوْبِيخِ لَهُمْ ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا ، فَنَبِّهِ الرُّسُولَ وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ ، وَتَرَكْ خَيْرًا إِلَى خَيْرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الإِضْرَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ خَيْرٍ بَعْدَ خَيْرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ ، وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرغِيبِ ، وَالتَّرْهيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٢) القلم : ٦

(٣) الزخرف : ١٦

فِي سِبْوَيه ج ١ ص ٨٤ * وَمِثْل ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (اَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ) . فَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُسْلِمُونَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى حَرْفِ الاستفهام ، لِيُبَيِّنُوا ضَلَالَتَهُمْ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ اَمْ الشَّقَاءُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّقَاءِ ، وَأَنَّ الْمُسْتَوَالَ يَقُولُ : السَّعَادَةُ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ صَاحِبَهُ وَأَنْ يَعْلَمَهُ ، .

وَانْظُرِ الْبِرْهَانَ ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الْهَمْزَةُ فِي قَوْلِهِ : (أَلَسْتُ) لِلانْكَارِ الْإِبْطَالِي ، فَتَقْتَضِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُنْفِيًا لَزِمَ ثَبُوتُهُ ، لِأَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ اثْبَاتٌ .

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُ جَرِيرٍ : أَلَسْتُ . مَدْحًا بَلْ قِيلَ إِنَّهُ أَمْدَحُ بَيْتَ قَاتِلَتِهِ الْعَرَبِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ الْحَقِيقِيِّ لَمْ يَكُنْ مَدْحًا الْبَتَةَ .

الرَّاحُ : اسْمُ جَمْعٍ لِرَاحَةٍ وَهِيَ الْكَفُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَجْرِيرٍ فِي مَدْحِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَهُوَ فِي الْدِيَوَانِ ص ٩٦ - ٩٩

وَانْظُرِ السِّبْوَطِيَّ ص ١٥ - ١٨ ، وَالْمُغْنَى ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابين المتقدمين

لنوضح كل باب على حiale ، ونبينه من صاحبه إن شاء الله

٣
٢٥٧ تقول : أعندك / زيد أم عمرو ، فإذا أردت : أيهما عندك - فهذا عربي حسن ، والأجود :
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمرو . فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا ، أزيد قام أم عمرو (١) .
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو قام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ . وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا ، والوجه ما وصفت لك ، وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تجربيه على استفهامين قلت : أزيد عندك . أم عندك عمرو يا فتى . استفهم
أولا عن زيد . ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد . ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك . ومثله قول كثير :

أليس أبي بالنضر أم ليس والدى لكل نجيب من خزاعة أزهرا (٢)

٣
٢٥٨ /ترك استفهام الأول ، وما إلى الثاني : وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ : كالأستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨٣ * وأعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدات بالاسم ،
لأنك تقصد قصد أن يبين لك : أى الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : أليت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم ها هنا أحسن ، ولم يجوز للأخسر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لايسأل عنها ،
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه لام المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له
بريقا ونورا يزهو ، كما يزهو النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أَمْ) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار
أَمْ لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معني (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ،
ثم أذكرك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن
إضغارها منه . فلما قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - يسبح رَمَيْنَ الجَمَرِ أَمْ يَشَانِ (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أبسبح ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أَمْ)
دليلا على إرادته إيائه ، إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - شُعَيْثُ ابنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابنِ مِقْرٍ (٣)
بريد : أشعيت ؟

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .
وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك . .
والصلت بن مالك وإن ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش ، وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فاما الصلت
ابن النضر فان من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر
يذكر ذلك (وقال مصعب : بنس الرجل كثير)

ليس ابني بالصلت أم ليس أسرتي بكل هجان من بني النضر أزهرا
وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : اعنذك زيد أم لا . كانه حيث قال :
اعنذك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا ، .
وقال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لانه لو سكت على
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :
(أم لا) قائدة مجددة ، وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع
والإضراب » .

(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبح ج ١ ص ٤٨٥
و (أم) متصلة .

والبيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:
فوالله ما أدرى - وإنى لحاسب - بسبح رهيت الجمر أم يشان
وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠
والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١
ص ٤٨٥ ، واستشهد به المبرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧
ص ٩٥ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّيَابِ خَيَالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مُخْبِراً ، ثُمَّ أدركه الشكُّ في أنه قد رأى ، فاستفهم مُسْتَشْبِهاً .

وَأَمَّا مَا حَكَى اللَّهُ عَنْ فِرْعَوْنَ مِنْ قَوْلِهِ : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) - فَلَمَّا تَلَوْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّهُ قَالَ : أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ؟ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا لَهُ : أَنْتَ خَيْرٌ لَكَانُوا عَنْدهُ بُصْرَاءَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَفَلَا تُبْصِرُونَ ، أَمْ تُبْصِرُونَ .

= وَتَمَيَّزَ : اسْمُ رَجُلٍ ، وَحَدَفَ تَوْنِيضَهُ لِلضَّرُورَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَ (ابْنُ) خَبْرَهُ .

وَالْمَعْنَى : مَا أَدْرَى أَيُّ النَّسَبَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ ؟

وَحَدَفَ هَمْزَةَ الاسْتِفْهَامِ قَبْلَ (أَمْ) بَابِهِ الشَّرْعُ عِنْدَ سَبْيُوهِ وَالْمَبْرَدِ ، وَجُوزَهُ غَيْرُهُمَا فِي الْإِخْتِيَارِ .

وَانْظُرْ نَسَبَ بَنِي مُنْقَرٍ فِي جُمُورَةِ الْأَنْسَابِ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الْخُرَازَنِيُّ ج ٤ ص ٥١ .
وَنَسَبَ الْبَيْتِ فِي سَبْيُوهِ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَمْفَرِ التَّمِيمِيِّ ، وَنَسَبَ فِي الْكَامِلِ إِلَى اللَّعِينِ الْمُتَقَرَّى التَّمِيمِيِّ ، وَانْظُرِ الْغَنِيَّ ج ١ ص ٤٠ . وَالسِّيَوطِيُّ ص ٥١

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهُ ج ١ ص ٨٤ عَلَى أَنَّ الْخَلِيلَ يَرَى أَنَّ (أَمْ) مُنْقَطِعَةٌ بَعْدَ الْخَبْرِ ، ثُمَّ أَجَازَ سَبْيُوهُ أَنَّ تَكُونَ أَمْ مُتَّصِلَةً وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ مَحذُوفَةٌ .

وَكَذَلِكَ اسْتَشْهَدَ بِهِ الْمَبْرَدُ فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ٢٤٨ .

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ : قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ ج ٤ ص ١٣ وَقَدْ اسْتَعْمَلَتِ الْعَرَبُ الْكَلْبَ فِي مَوْضِعِ الْخَطَا . قَالَ الْأَخْطَلُ : كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ .

الْفَلْسُ (يَفْتَحَتَيْنِ) : ظَلَمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ .

وَالرِّيَابُ : اسْمُ امْرَأَةٍ . الْخَيَالُ : الطَّيْفُ .

وَاسِطُ . مَوْضِعٌ بِالْجَزِيرَةِ وَانْظُرْ مَجْمَعَ الْبُلْدَانِ ج ٥ ص ٣٤٨ ، وَالْخُرَازَنِيُّ ج ٤ ص ٤٥٣ .

وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ لِلْأَخْطَلِ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ ، فِي دِيْوَانِهِ ص ٤١

انْظُرِ الْخُرَازَنِيُّ ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، وَالْغَنِيُّ ج ١ ص ٤٣ وَالسِّيَوطِيُّ ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سَبْيُوهُ جَمَلُ (أَمْ) فِي الْآيَةِ مُنْقَطِعَةٌ . فَقَدْ ذَكَرَهَا فِي بَابِ (أَمْ) الْمُنْقَطِعَةِ ج ١ ص ٨٤ وَبَعْدَ أَنْ مَثَلَ بِجُمْلَةِ أَمْثَلَةٍ لِلْمُنْقَطِعَةِ قَالَ : وَ مِثْلُ ذَلِكَ : « أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ » .

وهذه (أم) المنقطعة؛ لأنه أدركه الشك في بصرهم، كالمسألة في قولك: أزيد في الدار أم لا، وقد مضى تفسير هذا.

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه.

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبيهم؛ فيقول: (أم) زائدة؛ ومعناه: أفلا تبصرون أنا خير، وكان يفسر هذا البيت:

= كان فرعون قال: أفلا تبصرون أم انتم بصراء فقلوه: (أم أنا خير من هذا) بمنزلة: أم انتم بصراء، لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم: نحن بصراء، وكذلك أم أنا خير بمنزلة لو قال: أنتم بصراء.

وكذلك جعل (أم) منقطعة، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢.

وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة. قال في البحر المحيط

ج ٨ ص ٢٢:

«وقال سيبويه: (أم) هذه المعادلة، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر عنده، وهو أنه خير من موسى، وهذا القول بدا به الزمخشري فقال: أم متصلة، لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع فوله: (أنا خير) موضع تبصرون، لأنهم إذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة السبب.»

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة.

وقد أخذ ابن هشام في الفنى ج ١ ص ٤٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال:

وهذا معنى كلام سيبويه.

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال: فانت تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقد انقطاعها بما رأيت؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة.

قال السيرافى في تقرير كلام سيبويه مامعناه:

«انه اذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لأن السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله: أعينك زيد لاقتضى استفهامه هذا ان يجاب بنعم أو لا، فتسوله: أم لا ستفتنى عنه في تنميم الاستفهام الأول، وانما يذكره الذاكر، ليبين أنه عرض له الظن في نفى أنه عنده كما كان قد عرض له في ثبوت كونه عنده، وكذا في الآية لو اقتصر على قوله: (أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له: تبصر أولا تبصر، فكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه افاد بقوله: (أم أنا خير) عروض الظن له في أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون» ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير: أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من تقديم المثبت على المنفى مع (أم) المعادلة.

في البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار: اذا كانت الجملتان موجبتين قدمت إيهما شئت؟ وان كانت احدهما منفية اخرتها، فقلت: أقام زيد أم لم يقم؟ ولا يجوز: أم لم يقم أم لا، ولا سواء على ألم يقم أم قمت.. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٣٢ والكشاف ج ٣ ص ٤٢٣ والمكبرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١ ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥. الخزائن ج ٤ ص ٢٢٢.

يا دهرُ أَمْ مَا كَانَ مَشْيِي رَقْصًا بَلْ قَدْ تَكُونُ مَشْيِي تَوَقُّصًا^(١)

/ يريد : يا دهر ، ما كان مشي رقصا . وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون ، لا يعرفون (أم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبيننا عنه .

...

وتقول : ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بالي : أقمت أم قعدت ، وسواء على : أذهبت أم جئت ، وقد ذكرنا هذا قبل ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ؛ لأن هذا ليس باستفهام . ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت أن أحدهما في الدار . لا تدري أيهما هو ؟ فقد استويا عندك فهذه الأشياء التي وصفنا مستوية ؛ وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إلا للتسوية .

والدليل على ذلك أن (أيأ) لا تكون إلا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيهما في الدار . وإذا قلت : سواء على ، أذهبت أم جئت - فمعناه : سواء على أي ذلك كان ، كما نقول : ما أبالي : أقمت أم قعدت ، أي ما أبالي أي ذلك كان ، وليت شعري ! أي ذلك كان .

٣
٢٦١

ألا ترى أنه / لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلا ما يجوز أن يلغى ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله . وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة ، وهي ما كان من العلم والشك فعلى هذا : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيْنِ) ^(٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ) ^(٣) ؛ لأن هذه اللام تفصل ^(٤) ما بعدها عما قبلها . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٢٦ على زيادة (أم) ، وانشده :
يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .
والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنقران من النشاط والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان (أم) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنب بالحرز تيس أم لحاني بظهر غيب ليم^(١)
وقول الشاعر :

لنت شعري وأين منى لنت أعل العهد يدن فبرام^(٢)
وقال الشاعر :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بحرقاء أم أنحنى لك السيف ذابح^(٣)

ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشتغال التسمية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره فى قولك : يا زيد ، يا رجال .

فلذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فأنت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصتها

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (ام) معادلة لالف الاستفهام . ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان (ام) .

وقال ابن السجري فى أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النبيب : صوت التيس عند النزو . »
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبير .
وهى فى ديوانه ص ٢٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، بلبن (يفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة . قيل هو غدير للمدينة ونه يقول أبو قطيفة :
ليت شعري . . .

وقال فى ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتحه ، والفتح أكثر قال نصر : جبل فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة . .
ثم ذكر قصيدة أبى قطيفة وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفاثق ج ٢ ص ٢٢٣
(٣) انصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها النية الى مكان بعيد ، وانصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .
والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيذاء .
أنحنى : قصد تحرك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .
والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة فى ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيدا أليت أم عمرا »
وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . »

من غيرهما ، كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أعني (أيتها) ، لساواتها إياه في الاختصاص ، كما أنك إذا قلت : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن محله من الاستفهام كمحل ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمُضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ، ولا يا أيها العصابة ، لأنك لا تنبه إنسانا إنما تختص (يا) إنما هي زجر وتنبيه . وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول ، واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /
إلا مُستأنفة ، وتكون مع الألف مُستأنفة إذا جريتها على ما وصفت لك^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عدلتها بالألف ، وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : باب ما جرى على حرف النداء وصفا له ، وليس ينادى بنبيه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لامرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، والاستفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوي فيه ، كما تسوي في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدري أفضل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فافعل كذا وكذا أيها الرجل .. وعلى المضارب الوضعية أيها البائع ، والله اغفر لنا أيها العصابة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصابة ، وأيها الرجل .. ولا تدخل (يا) ها هنا . لأنك لست تنبه غيره .

وفى الهمع ج ١ ص ١٧١ : « قل وقول الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضعية أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصفار ذلك البتة : لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص » .

وقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بأيا لا يكون للغائب .

(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يتعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .
(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأضربنه أى ذلك كان (١) ،
وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) ، صلحتنا ، وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ
لها سميناه أم لم نسمة ، على معنى قوله : أى ذلك كان ، والوجه في هذا (أو) (٢) ، وتفسيره في بابها
إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ : « وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث . كانه قال :
لأضربنه ذاهبا أو ماثلا ، ولأضربنه ان ذهب أو مكث ... »

وزعم الخليل انه يجوز : لأضربنه أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :
لأضربنه أى ذلك كان ... ولو قلت : لأضربنه أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى
أيها قلت : أم مكث ولا يجوز : لأضربنه أمكث ؟ ، فلماذا لا يجوز : لأضربنه أذهب أو مكث ،
كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ ألا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل فى غير سواء ، ولا أبالي أن
يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :
لأضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببيد .. لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وعوده
مستويان عندى لا يمنعنى أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأضربنه أقام أو قعد
لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية
المطلوبة هاهنا .. وليس فى الهمزة مع (أو) معنى التسوية .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ : « وتقول : كلُّ حقٍّ لها سميناه فى كتابنا ، أو لم نسمة
كانه قال : وكل حقٍّ لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حقٍّ لها داخل فيها أو خارج منها كانه
قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل
(أم) فى علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسمة ... »

هذا باب

أو (١)

وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراف على أنها تخصّ مالا تخصّه الواو .

فأمّا الذي يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكّا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أنّ الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاعني زيد أو أخوك .

فأمّا اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أي : قد جعلتك في ذلك مُمَيَّرًا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تَنْسَ شيئا ، ولكنك جعلت نفسك فيه مُخَيَّرًا .

والباب الذي يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ، كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فلذا نبهت (٢) عن هذا قلت : لاتأت زيدا أو عمرا أو خالدا ، أي لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِيَّامًا أَوْ كُفُورًا) (٣) .

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مُطِيع لك في ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأت زيدا وعمرا . فأنت أحدهما فليس بعاص ، وإذا قال : لاتأت

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) في غير الاستفهام

تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا بعينه ؛ ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة الذي قبله .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .

ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِيَّامًا أَوْ كُفُورًا) ، أي لا تطعم احدا من هؤلاء ، وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية في سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتي واحداً منهما ، فتقديرها في التهي : لاتأت زيدا ولا عمراً ،
وتقديرها في الإيجاب : أتت زيدا ، وإن شئت فأتت عمراً معه .
وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .
وعلى هذا تقول : وكل حق لها داخل فيها أو خارج منها ، وإن شئت داخل فيها وخارج
منها .

أمّا الواو فعلى قولك : كل حق لها من الداخل ، والخارج . وأمّا (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحق داخلاً أو كان خارجاً .

وهذا البيت ينشد على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أو تناهي فاقصر (٢)
وينشد : أم تناهي .

أمّا (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأمّا (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والآلف في (أطال) آلف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ، لأنّ التقدير : إن كان كذا ،

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أي المعطوفة أحدهما على الأخرى بالحال فاو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .
هذا كلامه ولتأمل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو ، وأنظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الإطالة ،

وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخليل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراها فيذكر بعده (أم) والهمزة .
والبيت لزباد بن زيد من بني عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن مصابوية وهو مطلع
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى النجم :

كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :

وعلمت حتى ما أسأل عالماً عن علم واحدة لكي أزدادها

ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زيد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملي أم تناهي فاقصرا

أمل : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأيهما ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أي) كائنا ما كان^(١) - فألف الاستفهام و(أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيها ما قصصنا .

وتقول : ما أدري أزيدا / أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تعدل بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدا . ونقول : قد علمت أربعمي أم مضرى أنت أم تميمي كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشمين أنت أم تميمي^(٢) .

وعلى هذا ينشد قول صفيّة بنت عبد المطلب :

• كيف رأيت زبرا •

• أقطا أم تمرّا •

• أم قرشيا صفرا^(٣) •

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربه ذهب أو مكث : أي لأضربه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفي شعر ابن الرومي :

يفعل الله ما يشاء كما شأ • متى شاء كائنا ما كانا

واعراب السيراني لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهي اسم موصول وكان صلتها •

أما الرضي فجعل (ما) تكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع اليها محذوف في التقدير : كانه •

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) في الأصل : تميمي ثم شطب عليها وكتب يميني •

(٣) في الكامل ج ٧ ص ٩٦ ويروى - وحدثني المازني : أن صفيّة بنت عبد المطلب أتاه رجل ، ففسال لها : أين الزبير ؟ قالت : وما تريد إليه ؟ قال : أريد أن أباطشه •

فقلت : ها هو ذاك ، فصار إلى الزبير فباطشه ففلبسه الزبير ، فمر بها مقلولا ، فقالت صفيّة :

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرّا

أم قرشيا صفرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيها هو ، ولكنها أرادت أن يرثه طعاما أم قرشيا صفرا ، أي : أحد هذين رأيت أم صفرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرّا كان معالا على هذا الوجه • ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفيّة سجما لا رجزا ، ورواية الأعلام •

لم ترد أن تجعل الأقط. عِدْلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعاما رأيت
 أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .
 فاما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (١) فإن قوما من
 النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بل » . وهذا فاسد عندنا من وجهين :
 أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ،
 وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك ، ولكن على
 معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

كيف رأيت زيرا
 أقطا أو تمسرا
 أم قرشيا صارما حزيرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن السجري فوامليه ج ٢ ص ٣٣٧ .
 الزير : قال ابن السجري : مكبر الزبير . ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا
 كتبه وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البشر : اذا طويتها .
 وأن يكون الزير الذي هو العقل .
 الأقط : اللين الرائب يطبخ حتى ينمقد . ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس .
 والصارم : السيف . الهزير : الأسد .
 والمعنى : أرايته في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال
 كالصارم شجاعا كالأسد .
 (١) الصافات ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فاما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة الف
 أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها
 بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله
 - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتهم لقتلتم انتم
 فيهم : هؤلاء مائة الف أو يزيدون » .
 وفي مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة الف أو يزيدون) قال : الفراء يقول : بل
 يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدون عندهم » .
 وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجح مذهب البصريين
 وقال عن الآية :
 أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة الف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك
 من وجهين :
 أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : انهم اذا رأهم الرائي تخير في ان يقتلهم مائة الف ،
 أو يزيدون على ذلك .
 والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم
 لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .
 وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٢٢٣ والبحر المحييط
 ج ٧ ص ٣٧٦ والمغني ج ١ ص ٦٣ ؛ ومسانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنَّ (بَلَّ) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غَلَطَ أو نِسِيَان ، وهذا منقًى عن الله عزَّ وجلَّ ، لأنَّ القائل إذا قال : مررت بزيد غَالِطًا فاستدرك ، أو ناسيا فذكر ، قال : بل عمرو ؛ ليضرب عن ذلك ، ويثبت ذا .

وتقول : عندي عشرة بَلَّ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) ^(١) فعلم السامع أَنَّهُمْ عَنُوا الملائكة بما تقدَّم من قوله : (وجعلوا الملائكة الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا بَلَّ) ^(٢) وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) ^(٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلَّ) عِبَادُ مُكْرَمُونَ ^(٤) ، أي : بل هؤلاء الذين ذكرتهم أَنَّهُمْ وَلَدُ عِبَادٍ مُكْرَمُونَ .

ونظير ذلك أَن تقول للرجل : قد جاءك زيد ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قَبْلُ في قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا ، تريد : ائت هذا الضرب من الناس ، فكأنه قال - والله أعلم - : إلى مائة ألف أو زيادة . وهذا قول كل مَنْ نشق بعلمه .

وتقول : وكلُّ حقٍّ لها علمناه أو جهلناه ^(٥) . تريد تأكيد قولك : كلُّ حقٍّ لها ، فكأنك قلت : إن كان معلوما ، أو مجهولاً فقد دخل في هذا البيع جميع حقوقها .

• • •

ولها في الفعل خاصة أخرى نذكرها في إعراب الأفعال إن شاء الله .

وجملتها أَنك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنما أكلمك زيدا ، أو أكلم عمرا . تريد : أفعل أحد هذين ؛ كما قلت في الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا أتى زيدا أو عمرا ، أي : أخذ هذين .

وعلى القول الثاني : أنا أمضى إلى زيد ، أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدث ، أي : أفعل هذا الضرب من الأفعال .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٣٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :

يقع / أحد هذين .

٣
٢٦٩

فأما الخاصَّة في الفعل فأن تقع على معنى : إلَّا أن ، حتَّى ، وذلك قولك : - الزَّمُّهُ أَوْ يَقْضِيكَ
حَقَّكَ ، واضربه أَوْ يَسْتَقِم . وفي قراءة أبي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلَّا أن يُسْلِمُوا ،
وحتَّى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابه (١) إن شاء الله .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْ هُوَ مَن يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدٍّ ما كنت تغطف . كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ : وَهُوَ مَن يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هَذَا كَذَا ؟

وهذه الألف لتحمكيتها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وَهَلْ هُوَ عِنْدَكَ ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هَلْ) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأَيْنَ عبد الله ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢) .

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ، لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عز وجل : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنما أمجأز هذه الآيات - والله أعلم - إيجاب الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ : وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فادخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليهما فإنما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ : وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) أو امن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فامنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أَنَسِ الْجَبْعُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) وقال : (أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) .

(٥) الأعراف : ٩٩ .

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المحض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فنقول : أو يوصل
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنْجِر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوَ أَيْنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

مايَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه

وشرح معانيه واختلاف الأسماء ، وما الأصلُ فيها ؟

اعلم أنَّ التنوين في الأصلِ للأسماء كلها علامةً فاصلةً بينها وبين غيرها ، وأنَّه ليس للسائل
أن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنَّما المسألةُ عما لم ينصرف : ما المانعُ له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منْهاجِ ما هو
اسمٌ مثله ، إذ كانا في الاسمِيةِ سواء ؟
ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضَارَعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تلويلُ قولنا : لا ينصرف ، أى : لا يدخله
خفض ولا تنوين ^(١) ، لأنَّ الأفعال لا تُخَفَض ولا تُنَوَّن . فلما أشبهها جَرى مَجْراها في ذلك
وشبهه بها يكون في اللفظ . ، ويكون في المعنى ، بأى ذين أشبهها وجب أن يُترك صَرْفُهُ ^(٢) ؛
كما أنَّه ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتركوكُ لإعرابه ، إذ كانت الحروف
لا إعرابَ فيها وهو الذي يسمِّيه النحويون / المبني .

• • •

فمما لا ينصرف : كلُّ اسم في أوَّلِهِ زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْل . فمن
ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وإِثْمِد ، وإِصْبِغ ، لأنَّ ما كان من هذا على أَفْعَل فهو بمنزلة : أَذْهَبُ
واعلم ، وما كان منها على أَفْعِل فهو بمنزلة : أَضْرِبُ ، وأَجْلِس ، وما كان منها على مثالِ إِثْمَدِ

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن
الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والأشباه ج ١ ص ٣٠٦ ، ج ٢ ص ١٥٠ ،
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٦٠ واعلم أنَّ ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ،
ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في
موضع الجر مفتوحاً .

فهو بمنزلة إضرب في الأمر ، وكل ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهاجه .
 فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتَفَل (١) ؛ لأنهما على مثال تقعد ، وتقتل .
 وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافقه في البناء .
 وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك حرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
 لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
 (١) تنضب : شجر . تتقل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصرف في التسمية به وكذلك
 أكلب أئمه وأصبح .

هذا باب

(أَفْعَلَ)

إِعلم أنَّ ما كان من (أَفْعَلَ) نَعْتًا فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : أحمر . وأخضر ، وأسود^(١) .

وإنما امتنع هذا الضَرْبُ من الضَرْفِ في النكرة ، لِأَنَّهُ أشبه الفِعْل من وَجْهَيْنِ : أحدهما : أَنَّهُ على وزنه / .

والثاني : أَنَّهُ نَعْتٌ ؛ كما أَنَّ الفِعْل نَعْتٌ .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أَنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباع الفعل الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ، لِأَنَّ شَبْهَهُ بالفِعْل من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْعَلَ ، وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر^(٢) .
فإن قال قائل : ما بال أحمد مخالفاً لأحمر ؟

قيل : من قِيلَ أَنَّ أحمد ، وما كان مثله لا يكون نَعْتًا إِلَّا أَن يكون معه (من كذا) فإن ألحقته به (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، لِأَنَّهُ قد صار نَعْتًا كأحمر . وذلك قولك : مررت برجل أحمد من عبد الله ، وأكرم من زيد^(٣) . وكلُّ ما سُمِّيَتْ به من الأفعال

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .
اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو : أذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟
فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستقلوا التنوين فيه ، كما استقلوه في الأفعال وأرادوا أن يكون في الاستئصال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ، والزيادة ، وضارعه وذلك نحو : أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣ - ٣ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً ..
فما كان من الأسماء أفعل فنحو : أفعل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة . لأن المعارف أقتل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال .. » .
الأفعل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .
اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكر ، ويضرب ، ونحوه لو كان اسما . تقول : مرتت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فُعِلَ في الأصل ، وقد ذكرت أنَّ ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة . وهى أسماء ؟ . قيل له : إنَّ (أَحْمَرَ) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال . فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين^(١) . ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر . وما أشبهه . ثُمَّ نُكِرُ أَنْ ينصرف ؛ لَأَنَّهُ امتنع من الصرف في النكرة ؛ لَأَنَّهُ نَعَتْ ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه بابُ النعت ، فصار بمنزلة (أَفْعَل) الذي لا يكون نعما . وهذا قول أبي الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره^(٢) .

= فان سميت رجلا بفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : : أحمد واصفر والكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصفر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سميته أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ « وإذا سميت رجلا بفعل في أوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتقلب ويعمر وهذا النحو أخرى ألا تصرفه .. »
وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فإذا كان اسما لم جعلته نكرة فانما تصيره إلى حاله إذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه إذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المدول عن الألف واللام الذي لا ينصرف وهو ظرف . »
وإذا سمى بهما أو برباع أو ثلاث أو مسأشبه جميع هذا أنه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذي عدل فيه ، وزالت عنه العلل التي لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كغراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذي هو فعل أمره ، فصار كحجر ..
وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه إذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه أن يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فإذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وأدخله في باب أفعل وذهبت دلالة على معنى الحمرة .

فإن قال قائل : أنك قد تقول : مرتت بنسوة أربع ، فينبغي ألا تصرف أربعاً ، لأنك قد

وكلُّ ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفض في موضع الخفض ،
لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها
الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت
إلى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك ؛ مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأسودكم (١) .

= أخرجته من باب الأسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .
فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعدد ؛ ثم توسعت ، فوصفت به ،
ولم تخرجه من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به
أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنزلة زيد وما أشبهه .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :
« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع
العرب في ذلك .
الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر
الكلام قال :

فأما أدم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به
الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسبيله سبيل التنوين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم
بلفتهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي الى غير لفتها فليس لهم ذلك ، وهو غير
ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .
وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمي به لان المعدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي
قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .
ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك
إذا سموها بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلفتهم
دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

واذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن
يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونصل
منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من
ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يمسي ، فيأتوا بالمستقبل فتكنيساه إذ
تكنبوا .

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر
وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر النحويين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف
انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها الجرود كما يدخل في
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا والتنوين .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « وأعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ،
أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم آمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء . »

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

اعلم [أنك] إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء ، فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لَأَنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و (عَلِمَ) على مثال : فَخَذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلٌ ، وَعَضُدٌ . وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لَأَنَّ مِثْلَهُ] : ^(١) جَعْفَرٌ ، وَحَوْقُلٌ ؛ لَأَنَّ مثاله كَوَثُرٌ ، والمالحق بالأصل بمنزلة الأصل ^(٢) .

فإن سميت بفعل لم تُسم فاعله - لم تصرفه ؛ لَأَنَّهُ على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدَحْرَجَ ، وَبُوطِرَ ، إلَّا أن يكون مُعتَلًّا أو مُدْعَمًا ؛ فَإِنَّهُ إن كان / كذلك خرج إلى باب الأسماء ، وذلك نحو : قَبِيلٌ ، وَبَيْعٌ ، وَرُدٌّ ، وما كان مثلهما ؛ لَأَنَّ (رُدٌّ) بمنزلة كَرٌّ ، وَبُورْدٌ ، ونحوهما ، وقيل بمنزلة قَبِيلٍ ، وديك ^(٣) .

وكذلك إن سميت بمثل قطع ، وكسَر - لم ينصرف في المعرفة ؛ لَأَنَّ الأسماء لا تكون على (فَعْلٌ) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا .
زعم يونس أنك إذا سميت رجلا ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وأنت تأمر فهو مصروف ، وكذلك إن سميت ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسما ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل ..

وما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ..

(٣) سيمعقد له بابا في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فلان قلت : قد جاء مثْلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجمي . وليست الأسماء الأعجمية بأصول .
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن عيم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخَضَمَ بعد
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سُميت رجلا ضَارِبَ ، أو ضَارِبَ من قولهم : ضَارِبُ زيداً إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبَ بمنزلة ضَارِبِ الذي هو اسم ، وضَارِبَ بمنزلة خاتَمَ ، فعلى هذا يجري ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

فأما ما كان فيه زيادة من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والياء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ،
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بآته أَضْلُ حتى يتبين .

أما ما كانت الهمزة في أوله ، والياء - فحُكْمُهُ أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه
الثلاثة أَصْلِيَّةً ؛ لأنَّك لم تشتق من هذا شيئاً إلَّا أَوْضَحَ لك أَنهما فيه زائدتان ، فحكمت بما
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلْ (٣) ، وَأَيْدِعْ (٤) ، وَيَرْمَعْ (٥) ؛ لأنَّك لم
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيما كان له فِعْلٌ إلَّا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنَّك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أَفْكَلْ على وزن أفعال اسماء عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة .

(٤) أيدع على وزن أفعال اسماء عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف

المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والنصف ج ٣ ص ١٦ .
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في النصف ج ١ ص ١٠٢ « فأما
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع
حجارة خوارق ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، ولهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة^(١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أخطر من الحُمرة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

فأما (أولق) ^(٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو . فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليعلم أيهما الزائدة ؟
نقول فيه : أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق ، فقد وضع لك أنَّ الهمزة أَصلُ الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ، فقد وضع لك أنها فَوْعَلٌ .
وكذلك (أَيَصْرُ) ^(٣) ؛ لأنَّ فيه ياء ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجعته على إصار ، فقد بان لك أنَّ (أَيَصَرَ) فَيَعَلُ . قال الأعشى :

٣
٢٧٨

(١) في النصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يعمل عليها في السير ، فقد تبين أيضا بالاستشقاق زيادة الياء ... » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدلك على ذلك قولهم ، ألق الرجل وإنما أولق فوعل ولولا هذا لثبت لحمل على الأكثر ، وانظر ص ٣ منه .
وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وأمعة فإن الهمز فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : ألق فهو مألوق » .

وقال أبو الفتح : « استدل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألق الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا دون فوعل ...
فان قلت : فقد قالوا : ألق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة . كانه كان أولًا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في ألق انما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق ... » .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضي للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (أيصر) أيضا من نفس الحرف : لقولهم في جمعه إصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الإصارا .

وفي النصف ج ٢ ص ١٨ أيصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : إياصر ... ويجمع أيضا على إصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
فَأَمَّا النُّونُ وَالنَّاءُ ، فَيُحْكَمُ بَيَانُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهُ
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَلُ . وَنَهْشَرُ^(١) . الذَّبُّ . يَذْلُكُ عَلَى أَصْلِهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَلْتُ
الْمَرْأَةَ وَنَهْشَلْتُ الرَّجُلَ : إِذَا أَسْنَأَ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَجَرٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .
وكَذَلِكَ تَوَامٌ^(٢) ؛ إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص
خيا : أى حيسا ويرى :

فهذا يدلهم الخلا ويجمع ذا بينهن الاصارا
فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلجته من البقل
والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال : ان مخلاة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجصل
فيها ، وهو جمع خلا . وبذلك على أن أصله الياء قولهم : خلجت الرطب أخليه خليا .. » .
وفى تحفة المودود فى المقصور والممدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :
خلا ولامه ياء لقولهم : خلجت البقل ، اذا قطعته ، وخلجت الفرس : اذا أتيتها بخلى ياكله .. » .
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٢ والرواية فى الديوان :
دفعن الى اثنين عند الخصوص ص قد حيسا بينهن الاصارا
فعداد اليهسن ورازا لهسن واشتركا عملا وانتمارا
فهذا يعد لهسن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضارا
الخصوص : جمع خص وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأقصان الشجر .
راز الرجل الشيء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها الى رجلين عند الخصوص قد حيسا عليها الحشيش ،
ووفقا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذلك لها الخضار .
وانظر شرح المفضليات للانبأرى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
الحروف مصروف حتى يجيء أمر يبينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لأن حال التاء ، والنون فى
الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم يكثرا فى الكلام زائدين ككثرتهما .. فإن لم تقل
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهشرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
رجلا نهشلا ، أو نهشلا ، أو نهشرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أنك ، ولا كالياء فى
يرمع ، لأنها لم تكن فى الإبنية والأفعال كالهزمة أولا ، ولا كالياء ، واختيسا فى كلام لأنهن
أهات الزوائد .. » .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء اذا كانتا
اولا ، وكانتا على مثال الاسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدين الا بثبت ، نحو : نهشل .
ونهسر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشلا والتاء فى توام
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : اذا استت . ونهشلت : فعلت فالتون فى نهشلا
فأه بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم نفعلت .. » .

(٢) توام : التاء بدل من الواو . أصله : ورام مأخوذ من التوام وهو الوفاق . انظر الروض
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تام ، وأم) .

فَأَمَّا (تَنْتَل) (١) ، و (نَرْجِس) (٢) فقد وضح لك أَنَّ فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ ، لِأَنَّهُمَا عَلَى مِثَالِ لَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ جَعْفَرُ ، وَلَا جَعْفَرُ ، فَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّ تَنْتَلًا مِثْلُ تَنْتَلُ فَلَوْ سَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهُ .

وَكذَلِكَ نَرْجِسَ بِمَنْزِلَةِ نَضْرِبَ . فَهَذَا حُكْمُهُ .

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : تَنْتَلُ (٣) فَإِنَّهُ يَصْرِفُ إِنْ سَمَّى بِهِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ لَا يَكُونُ الْفِعْلُ عَلَيْهِ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ تُفْعَلُ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ / مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ .
فَمَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ لَيْسَ هُوَ بِهَا عَلَى وَزْنِ الْأَفْعَالِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ . وَذَلِكَ نَحْوُ : يَرْبُوعٌ ، وَتَعْضُوضٌ ، وَطَرِيقٌ أُسْلُوبٌ (٤) ، لِأَنَّ الْأَفْعَالِ لَا تَكُونُ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ إِسْكَافٌ (٥) ، وَفِيَا قُلْنَا دَلِيلٌ عَلَى مَا يَرِدُ عَلَيْكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) تَنْتَلُ عَلَى وَزْنِ تَفْعَلُ عِنْدَ سَيِّبُوهِ ج ٢ ص ٣٢٧ وَقَالَ فِي ص ٣٤٨ وَكَذَلِكَ التَّنْفَلَةُ ، لِأَنَّهُ سَمَّيْتَ بِذَلِكَ ، لِسُرْعَتِهِ ، كَمَا قِيلَ ذَلِكَ لِلتَّعْلَبِ . وَقَالَ فِي ص ٣ .
« وَكَذَلِكَ التَّنْفَلُ وَبِذَلِكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : التَّنْفَلُ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ كَجَعْفَرٍ » .

(٢) فِي التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ج ٢ ص ٣٦٧ : « فَإِنْ قِيلَ : هَذِهِ الْكَلِمَةُ (نَرْجِسُ) أَصْغِيَّةٌ فَكَيْفَ حُكِمَتْ بِالزِّيَادَةِ ؟ »

قُلْنَا : تَكَلَّمْتَ بِهَا الْعَرَبُ ؛ وَتَصَرَّفُوا فِيهَا بِالتَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ ، وَالتَّصْغِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَاجْرَوْهَا مَجْرَى الْعَرَبِيِّ وَلِهَذَا حُكِمْنَا عَلَى إِجَامِ بَانَ الْفَتْحَ زَائِدَةً وَكَذَا وَأَوْ نَوْرُوزَ ، وَبَاءَ إِبْرَاهِيمَ » .

(٣) فِيهِ أَرْبَعُ لُفَاتٍ : كِبَرْتَنُ : وَجَخْدَبَ وَجَعْفَرُ وَتَنْفَلُ ابْنُ يَعِيشَ ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) فِي سَيِّبُوهِ ج ٢ ص ٤ : « وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ كَانَتْ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ فَإِنَّهُ مَصْرُوفٌ . وَذَلِكَ نَحْوُ : أَصْلِيَّتُ وَأُسْلُوبُ ، وَبِنُيُوتُ ، وَتَعْضُوضُ ، وَكَذَا هَذَا الْمِثَالُ إِذَا اسْتَحَقَّقْتَهُ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ : يَضْرُوبُ ، وَأَضْرِبُ ، وَتَضْرِبُ ، لِأَنَّ ذَا لَيْسَ بِفِعْلٍ ، وَلَيْسَ بِاسْمٍ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَصْرِفُ يَرْبُوعًا فَلَوْ كَانَ يَضْرُوبُ بِمَنْزِلَةِ يَضْرِبُ لَمْ تَصْرِفْهُ »
وَانْظُرْ ص ٣٢٧ مِنْهُ .

تَعْضُوضُ : ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ أَسْوَدَ شَدِيدِ الْحَلَاوَةِ .

فِي اللِّسَانِ : كُلُّ طَرِيقٍ مَمْتَدٍّ فَهُوَ أُسْلُوبٌ .

(٥) فِي سَيِّبُوهِ ج ٢ ص ٣١٦ فِيمَا جَاءَ عَلَى أَعْمَالٍ قَالَ : « وَأَمَّا الصِّفَةُ فَنَحْوُ الْإِسْكَافِ »

وَهُوَ فِي الصِّفَةِ قَلِيلٌ وَلَا نَعْلِمُهُ جَاءَ غَيْرَ هَذَا » .

وَفِي ابْنِ يَعِيشَ ج ٦ ص ١٢٣ : « الْإِسْكَافُ : النَّجَارُ وَكُلُّ صَانِعٍ عِنْدَ الْعَرَبِ إِسْكَافٌ » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به

مذكر من الأسماء الغريبة

اعلم أنَّ كُلَّ ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربي أو أعجمي ، قلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ في المعرفة - فَإِنَّهُ ينصرف في النكرة ، إِلَّا خمسةَ أشياء فَإِنَّهَا لا تنصرف في معرفة ، ولا نكرة فمنها :
ما كان من (أفعل) صفة ، نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فعلان) الذي له (فعلى) ، نحو : سكران ، وسكرى ، وعطشان وعطشى ،
وغضبان وغضبي ، وسنذكر علته في موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا .

/ فالقصور ، نحو : سكرى وغضبي .

والملود ، نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد ، نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معلولا في حال النكرة ، نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فإذا سميت مذكرا باسم عربي فهو مصروف إِلَّا أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت ،
أو ما أذكره لك مما يوجب ترك الصرف في المعرفة ، إِلَّا المعدول فَإِنَّ له حكما آخر إذا سمي به
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فَإِنَّهُ لا ينصرف في المعرفة . وينصرف في النكرة .

وإنما منعه من الصرف في المعرفة علم التانيث الذي فيه . وذلك نحو رجل سميت حنلة .

أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدم قولنا : إنَّ كُلَّ ما كان فيه الهاء مؤنثا كان أو مذكرا . عربيا كان أو أعجميا

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة؟ (١) .

قيل : إن الفصل بينهما أن ما كان فيه الهاء فلإنما لحقته / وبنائه بناء المذكر ، نحو قولك : جالس ، كما تقول : جالسة ، وقائم ثم تقول : قائمة . فلإنما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأصل التذكير .

وما كانت فيه الألف فلإنما هو موضوع للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين ؛ ليثبته من الأصل .
ألا تر أن حمراء على غير بناء أحمر ، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان .

• • •

وما كان مؤنثا لا علامة فيه سميت به مذكرا ، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فلإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التانيث ، تحركت حروفه أو سكن ثانيها . وذلك نحو : دعد . وشمس ، وقدم ، وقفا (٢) فيمن أنثها . إن سميت بشيء من هذا رجلا انصرف . وكذلك كل مذكر سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سميت عقربا أو عنقا أو عقابا فلإنه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة (٣) .

ولإنما انصرف في الثلاثة لخفته ؛ لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
قلت : فما باله انصرف في النكرة وانما هذه للتانيث فلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

قال : من قيل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فيجلا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في حبارى : حبيب وفي جحبي : جحبيب ولا تقول في دجاجة الإديجة .. » .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما السولى وان عظمت قفاه بأحمل للملاوم من حمار »
ورواية اللسان : وان عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .
اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً^(١) .

ألا ترى أنَّ نوحاً ، ولوطاً مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ، (٢)
وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر
هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وشُعَيْب ، فاسمان عربيان^(٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين .
فكلُّ ما اشتققته ، فرأيت له فعلاً ، أو كانت عليه دلالة بأنَّه عربيٌّ ، ولم يمنع من الصرف
تأنيثُ ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل تكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال
الأفعال ، ولا عدلٌ - فهو مصروف في المعرفة ، والتكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلاً ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالذكر ،
وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت واشباه
ذلك .. » انظر الكامل ج ٦ ص ١٦٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البتة .. »
كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائناً ما كان
أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا فعل مشتقاً من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ،
ويضع . أو يكون كضرب لا يشبه الاسماء . وذلك أن المذكر أشد تمكنه ، فلذلك كان أحمل للتثنية ،
فاحتل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لانه ليس شيء من الإبنية أقل حروفاً منه ، فاحتمل
التثنية لخفته ولتمكنه في الكلام .. »
وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له باباً مختصاً به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمي به

ما هو على ثلاثة أحرف

/ إعلم أن جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه مما فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وَزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ .
فلما غير ذلك فمصرف (١) .

٣
٢٨٣

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم ان جميع ذلك مؤنثا كان أو اجمعيا سميت به مذكرا فهو منصرف ؛ نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف الا ان تكون فيه علامة التانيث . نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول . نحو عمر وقثم أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ؛ نحو ضرب وقتل أو يكون في اوله زيادة ؛ نحو : يضع ويزن فان ذلك الذي استثنياه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فعل^(١)

وإنما ذكرناه لتبيين المعدول منه من غيرد .

فأما ما كان منه نكرة ، ويعرف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحداً كان أو جمعاً .

فالأحد ؛ نحو : صُرد ، وتُغر ، وجُعِل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : تُقَب .

وحُمر ، وعُمر ؛ إذا أردت جمع عُمرة ، وكذلك إن كان نعتاً نحو : سَكع . وخُتَع^(٢) . وحُطِم .

كما قال :

« قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِمَ^(٣) » .

وئبد (وهو الكثير) من قول / الله عز وجل : (أَهْلَكْتُ مَالاً لُبُداً) .

فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة ؛ نحو : عُمر . وقُتِم . ولُكِم - فإنه غير مصروف في المعرفة ؛ لأنه الموضع الذي عُمل فيه .

ألا ترى أنك لا تقول : هذا القُتِم ، ولا هذا العُمر ؛ كما تقول : هذا الجُعِل ، وهذا التُغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل .

اعلم أن كل فعل كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالأسماء ؛ نحو :

صرد . وجعل . وتقب . وحفر إذا أردت جماع الحفرة ، والثقبه .

وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .

فإنما صرفت ما ذكرت لك ؛ لأنه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة ، وليست في

آخره زيادة تأنيت وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسماً ، ولم يكن

جمعاً بمنزلة حجر ونحوه ؛ .

وصار ما كان منه جمعاً بمنزلة كسر ، وإبر .

وأما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل إذا أردت معنى كثير العمل .

وأما عمر ، وزفر فإنما منعه من صرفهما . وأشباههما أنهما ليسا بشيء مما ذكرنا وأنسا

هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في

الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . . » .

الصرد : طائر . النغر : البلبل . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،

ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .

وقد عقد المبرد في الكامل باباً لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم

يشر إليه .

(٢) في اللسان : رجل ختع ، وختع ، وخوتع : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رجل سَكع : متحير مثل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الختع وهو الماهر بالدلالة .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هذا باب ما كان من فِعْل

إِعلم أَنه ما كان على فِعْلٍ غيرَ مُعتَلٍّ لم يكن إِلَّا فِعْلاً . وكذلك كُلُّ بناءٍ من الفِعْلٍ معناه فِعْلٌ إِذا كان غيرَ مُعتَلٍّ ، نحو : دُخِرَج ، واستُخْرِج . وَضُورِبَ .
فإِنْ سَمِيتَ من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة ؛ لَأَنَّهُ إِشالٌ لا يَكُونُ للأَسْمَاءِ . وإِنَّمَا هو فيها مُدْخَلٌ .

فإِنْ كان من ذوات الواو والياء ، أو ثَمًّا يلزمه الإدغام : فكان ذلك مُخْرِجاً له إِلى إِشالِ الأَسْمَاءِ - انصرف في المعرفة (١) ، لَأَنَّ المانعَ له قد فارقهُ . / وذلك قولُكَ : قد قِيلَ ؛ وبِيعَ ؛ ورُدَّ ؛ وَشُدَّ إِذا أَرَدْتَ مِثْلَ فِعْلٍ ؛ لَأَنَّهُ قد خرج إِلى إِشالِ فِئِلٍ ، وديك ؛ كما خرج المدغم إِلى إِشالِ البُرِّ ، والكَرِّ .

وإن كان على إِشالٍ : أَطِيع ، واستَطِيع ، وقُولٍ لم ينصرف في المعرفة ، وكذلك : اخْمُورُ في هذا المكان ؛ لَأَنَّهُ لم يخرج إِلى إِشالٍ من أَمثَلَةِ الأَسْمَاءِ . فهذا جُمْلَةُ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلاً ضرب ، او ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .
وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلاً ضرب ؛ ثم خففته ، فاسكنت الراء صرفته ، لانك قد اخرجته الى مثال ما ينصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هذا باب

ما اشتقَّ للمذكَّر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسما للفاعل ؛ نحو : مُجَاهِد ، وَمُقَاتِل ، وَضَارِب ، وَمُكْرِم . وَمُسْتَطِيع .
وَمُدَّحِرَج . فكلُّ هذا مُنْصَرَفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا ، نَحْوُ :
مُخْرَج ، وَمَضْرُوب ، وَمُسْتَطَاع ؛ لِأَنَّهُمَا أَسْمَاءٌ مُشْتَقَّةٌ .

...

وما كان من الأعجمية مُعَرَّبًا فهذا سبيله .

والمُعَرَّب منها ما كان نكرة في بابه ؛ لِأَنَّهُ تَعَرَّفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ
حُكْمَ الْعَرَبِيَّةِ . لَا يَنْتَهِي مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا مَا يَنْتَهِي . فَمِنْ ذَلِكَ : رَاقِدٌ ، وَجَامُوسٌ ، وَفَرْنَدٌ ؛ لِأَنَّهُ
تَعَرَّفَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) .

٣
٢٨٦

فإِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فِي كَلَامِ الْعَجَمِ فَغَيْرُ مُنْصَرَفٍ لِامْتِنَاعِهِ بِالتَّعْرِيفِ الَّذِي فِيهِ مِنْ إِدْخَالِ الْحُرُوفِ
الْعَرَبِيَّةِ عَلَيْهِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : إِسْحَقَ ، وَيَعْقُوبَ ، وَفِرْعَوْنَ ، وَقَارُونَ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَقُولُ : الْفِرْعَوْنَ (٢)
وَلَوْ سَمِيَتْهُ بِيَعْقُوبَ - تَعْنِي ذَكَرَ الْقَبِيحِ (٣) - لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ عَلَى مِثَالِ يَرْبُوعَ . (٤)

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « بَابُ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ .

أَعْلِمُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ أَعْرَبَ ، وَتَمَكَّنَ فِي الْكَلَامِ ، فَدَخَلَتْهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ ، وَصَارَ نَكْرَةً ،
فَإِذَا سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا صَرَفَتْهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَهِيَ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَنْتَهِي الْعَرَبِيُّ . وَذَلِكَ نَحْوُ : اللَّجَامُ ،
وَالدَّبِيحُ ، وَالْيَرَنْدَجُ ، وَالنِّيْرُوزُ ، وَالْفَرَنْدُ . وَالزَنْجَبِيلُ . وَالْأَرَنْدَجُ . وَالْيَاسَمِينُ فَيَمُنُّ قَالَ :
يَاسَمِينُ كَمَا تَرَى ، وَالسَّهْرِيْزُ وَالْأَجْرُ . »
وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ . وَاسْمَاعِيلُ . وَاسْحَاقُ . وَيَعْقُوبُ .
وَهَرَمُزُ . وَفِرْيُوزُ . وَقَارُونُ . وَفِرْعَوْنُ وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَأَنَّهُمَا لَمْ تَقَعْ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا مَعْرِفَةً
عَلَى حَسَدٍ مَا كَانَتْ فِي كَلَامِ الْعَجَمِ ، وَلَمْ تَمَكَّنْ فِي كَلَامِهِمْ ، كَمَا تَمَكَّنَ الْأَوَّلُ ؛ وَلَكِنَّهَا
وَقَعَتْ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ أَسْمَائِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ فَاسْتَنَكْرُوهَا ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ
أَسْمَائِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ ، كَنَهْشَلٍ ، وَشَعْثَمٍ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ اسْمًا يَكُونُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ
أَمَةٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اسْتَنَكْرُوهَا فِي كَلَامِهِمْ » .

(٣) انْظُرِ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حَيَوَانُ طَوِيلِ الرِّجْلَيْنِ قَصِيرِ الْيَدَيْنِ (حَيَاةُ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَتَعَوَّل .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ؛ وإنَّما لاعت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربيِّ والعجميِّ ما قلت لك في عَمَر من أنَّك إذا أردت به جمع عُمَرَة صرفته .

وإنَّ أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .

وإن كان الأعجميُّ قد أغربَ ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربيٍّ لا ثاني له ؛ لأنَّه إذا أغربَ فهو كالعربيَّة الأصليَّة . فمن ذلك آجُر^(١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربيٍّ منفرد ببنيائه نحو : إبل ، وإطل ، وصَعْفُوق . فأَمَّا (بَقَمٌ)^(٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أغربَ ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلَّا فِعْلا . نحو : ضُرِبَ . وقُطِّعَ فمنعه الصرف ما منع ضُرْبَ لو سُمِّيت به رجلا . وكذلك سَراوِيل لا ينصرف^(٣) عند التحويلين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربيَّة لا يدخله الصرف . نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت لَمَّا دخلها الإعراب كالعربية . فهذا جملة القول في الأعجميِّ الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

٣
٢٨٧

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد اعرّب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وانما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : ابل ، وكنت تكاد واشباه ذلك » .

وذكر المبرد انه ليس في الكلام (فعلول) وصعفوق قيل انه أعجمي اعرّب ج ١ : ١٢٥ ، ج ٢ : ١٢٧ ، ج ٣ : ١٣٥ . (٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سبويه ج ٢ ص ١٦ : « واما سراويل فشئ واحد وهو أعجمي اعرّب كما اعرّب الآجر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حققتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرد المبرد حديثها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزید فیہ ، وغیر المزید

أما ما كان من الجمع على مثال مفاعل ، ومفاعيل ، نحو : مصاحف ، ومحاريب ، وما كان على هذا الوزن ، نحو : فعاليل ، وفواعيل ، / وأفاعيل ، وأفاعيل وكل ما كان ثما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعكده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصِّرف فيهما ؛ لأنَّه على مثال لا يكون عليه الواحد : والواحد هو الأصل ، فلما بآيته هذه المبانيّة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصِّرف في المعرفة أبعد (١) : ويذكرك على ذلك قول الله عز وجل : (مِنْ مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ) (٢) وقوله : (لَهْدَمْتَ صَوَامِعَ وَبُيُوتَ وَصُلُوحَ وَمَسَاجِدَ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة ، وامتنع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجمع إلى باب طلحة ، وحُمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صياقة (٤) ، وبطارقة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مثال / يكون الواحد .

ألا ترى أنك تقول : رجل عباية . وحمار حزابية ؛ فالهاء أخرجه إلى هذا المثال ؛ كما أن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل .

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ؛ والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً . وهو الأول تركوا صرفه ، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً . وإنما صرفت مقاتلاً ، وعذافراً . لأن هذا المثال يكون للواحد

وانظر ابن عيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبأ : ١٢ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيداً لتساوي الجمع وذلك قولك الصياقة والمهالبة » .

والصياقة : جمع صيقل وهو شحاذ السيف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو للقائد من قواد المروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

يأتى النسب يُخرجانه إلى باب تميمي ، وقيسى . وذلك قولك : مدائنٌ ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أن مدائنياً إنما هو للواحد ؛ فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التثنية ؛ وما كانت فيه ياء النسب فمصرف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سراري ، وبخاتي (٢) ، وكرايسى فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختي وكرايسى .

فأما قولك : حواري (٣) ، وحواري (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، وإنما على هذا تعتبر ما وصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة واشباهها لم صرفت ؟ » قال : من قبل أن هذه الهاء إنما ضمت إلى صياقل ، كما ضمت (موت) إلى (حضر) ، و (كرب) إلى (معدى) في قول من قال : معد يكر ، وليست الهاء من الحسروف التي تكون زيادة في هذا البناء ، كالياء والألف في صياقلة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجمع إذا كسرت الواحد ، ولكنها إنما تجيء مضمومة إلى هذا البناء ، كما تضم ياء الإضافة إلى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه إنها من نحو صياقلة بسبب طلعة ، وقمرة ، كما تلحق هذا بباب تميمي ، وقيسى يعني قولك : مدائن ؛ ومساجدي ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعيل إلى باب تميمي ، كما أخرجته الهاء إلى باب طلحة .
ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائن ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه .
وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذي ليس في الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة أسم ضم إلى اسم ، فجعل معه اسماً واحداً ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الإضافة .
في اللسان : العباقية : اللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء .
وشجر له شوك يؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : إذا كان غليظاً إلى القصر .
(٢) البخاتي : جمع بختي ككرسي وفي اللسان : البخت ، والبختية دخيل في العربية أعجمى معرب وهي الأبل الخراسانية تنتج من عربية ...
وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائن ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخت للاضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد ... »

(٣) في اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل حمزة ، وحولة ، وحوالي وحوال : وحولول : محتمل شديد الاحتمال .

وفيه أيضاً : أبو زيد : سمعت أعرابياً يقول : جمل حولي : إذا أتى عليه حول ، وجمال حول بغير تنوين ؛ ويقصد الميسرد المعنى الأول .

(٤) في اللسان : كل مبالغ في نصرة آخر حواري ؛ وخص بعضهم به انصار الانبياء ... والحواري : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خلس لونه فهو حواري .

(٥) لم يعقد هذا الباب الذي وعد به وقد تكلم عن التسمية بشحو قاض في الجزء الأول ص ١٤٣ .

وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشام في ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فلَمَّا ما كان من الجَمْع على مثال (أَفْعَال) ، و (فُعُول) / ، نحو : أجمال ، وفُلوس فمَنصَرَف .
في المعرفة والنكرة ؛ لَأَنَّهُ على مثال يكون للواحد . وهو جَمْعُ مُضَارِعٍ للواحد ؛ لَأَنَّهُ لَأَذْقِي العدد .
أعنى أفعالا .

وفُعُول وإن كان لَأَكْثَرِ العدد فمضارعته للواحد ؛ لَأَنَّهُ يُجْمَعُ كما يُجْمَعُ الواحد .
فَأَمَّا (أفعَال) فما يكون منه على مثال الواحد قولهم : بُرْمَةٌ أعْشَارٌ وَحِبَلٌ أرْزَامٌ ، وأَقْطَاعٌ .
وثوب أكْبَاش : متمزَّقٌ ، وَيُجْمَعُ كما يُجْمَعُ الواحد . وذلك قولك : أنعام وأنعاميم ، وأعراب
وأعاريب .

وما كان على (فُعُول) للواحد فقولك : سُدُوسٌ لِلطَّلِيلِسانِ الأخضرِ .
وما يكون من هذ مصدرًا أَكْثَرُ من أَنْ يُخْصَى (١) ؛ نحو : قعدت قُودًا ، وجلست
جُلُوسًا ، وسكت سُكُوتًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وأما أجمال ، وفُلوس فانها تنصرف وما أشبهها ،
لأنها ضارعت الواحد .

إلا ترى أنك تقول : أقوال ، وأقاول ، وأعراب ، وأعاريب ، وأيد ، وأياد . فهذه
الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ، ومفاعيل إذا كسر للجمع ، كما يخرج الى الواحد إذا كسر للجمع .
وأما مفاعل ، ومفاعيل فلا يكسر ، فيخرج الجمع الى بناء غير هذا ، لان هذا البناء هو
الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت . .

فكذلك الفعول : لو كسرت مثل الفلوس لأن تجمع جميعا لاخرج الى فاعل ، كما تقول :
جدود ، وجدائد . وركوب وركائب . ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .
ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .

ويقوى ذلك أن بعض العرب يقول : أتى للواحد فيضم الألف .
وأما (أفعال) فقد يقع للواحد من العرب من يقول : هو الأنعام .
وقال الله - عز وجل - (نسقيكم مما في بطونه) .
وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكباش .
ويقال : سدوس لضرب من الثياب . . . وانظر سيبويه أيضا ج ٢ ص ٢٠٠ .

برمة أعشار : البرمة : قدر من حجارة وفي القاموس : وقدر أعشار ، وقدر أمشير :
مكسرة على عشر قطع أو عظيمة لا يحتملها الا عشرة .

حبل أرمام : بال . وحبل أقطاع : مقطوع .

ثوب أكباش في سيبويه أكباش بالياء الموحدة كما ذكرنا .

وفي اللسان : وثوب أكباش وهي من برود اليمن . وقد صح الآن أكباش .

وقال في (كيش) : ثوب أكباش ، وجبة أسناد ، وثوب أفواف قال : الأكباش : من برود

اليمن .

وفي القاموس : الثوب الأكباش الذي أعيد غزله مثل الخز والصوف ، أو هو الردي .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٨٢ ثوب أكباش بالياء الموحدة .

ويُجمع كما يُجمع الواحد، نقول: بُيوت وبُيوتات^(١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كل حال: أغنى أفعالاً، وفُعولاً إلا أن تسمى بهما مؤنثاً فيمنعهما التأنيثُ الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنَّث. على ثلاثة أحرف متحرَّكات غير منصرف؛ / وكلَّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكدَ لتترك صرفه؛ ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفْعَل) نحو: أَكَلْبٌ وَأَكْعَبٌ، وغير منصرف في المعرفة؛ وإنَّما منعه الصرفُ أنَّه على مثال الفِعْل؛ نحو: أَعْبَدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فُعْلان) . و (فُعْلان)؛ نحو: قُضبان وظُلَّمان، وغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون. وخروجه إلى باب عثان وسِرْحان. وينصرفان في النكرة؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فُعْلان) الذي له (فُعْل) على ما ذكرت لك؛ نحو: غضبان، وسكران.

كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أفْعَل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فأفْعَل) الذي هو نعت؛ نحو: أْخمر، وأَصْفَر.

وما كان من الجمع على مثال (فُعْال) فمصرف، وذلك نحو: كِباب، وكِلاب؛ لأنَّه بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَار. وكتاب^(٢). وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: « هذا باب جمع الجمع . أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وانفل على أفاعل ، لان (أفعلا) بزنة (افعل) ، و (أفعلة) بزنة أفعلة ، كما أن (أفعلا) بزنة أفعال ، وذلك نحو : أيد وأياد وأوطب وأواطب ، وأما ما كان (أفعلا) فإنه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعلا بمنزلة أفعال ، ذلك نحسو : أنعام وأناعيم وأقوال وأقويل . وقد جمعوا (أفعلة) بأناء ، كما كسروها على (أفاعل) .. وذلك قولهم : أعطيات وأسقيات ... ومثل ذلك : الحمرات والطرقات والجزرات ... وكذلك : الطرق والبيوت .. »

وقال البرد في كتابه المذكر والمؤنث : « والجمع يجمع اذا اختلفت أنواعه .. وكذلك تقول : طريق وطرق وطرقات .. وأوطب وأواطب ... وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعيل او مفاعل فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية . وقد بينا ذلك فى المقتضب فيما يجرى ولا يجرى باستقصاء علته » الورقة ١٤٦ . وهذا النص يثبت لنا ان البرد يجعل المقتضب قعة كتبه فى النحو فيحيل عليه فى كتبه الأخرى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم أنك اذا سميت رجلا خروقا او كلابا او جمالا صرفته فى النكرة والمعرفة ، وكذلك الجماع كله . الا تراهم صرفوا أنمارا و كلابا ... »

هذا باب

ماكان من جَمْع المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجَمْع في المؤنث نظير ماكان بالواو والنون في المذكر ؛ لأنك فيه تُسَلِّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليلُ التانيث ، والضمّة علمُ الرفع . واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين^(١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عَوَّضَ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سَمَّيت بِمُسلمات رجلا أو امرأة لحِقَ التثنية ؛ لأنَّه عَوَّضَ فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عز وجل : (فإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)^(٢) و (عرفات) معرفة ؛ لأنَّه اسمُ موضعٍ بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ماكان على وزن المسلمين فالوجهُ فيه أن يَجْزى هذا المجزى وإن لم يكن في الأصل جَمْعاً ؛ كما / أَنَّ كُرْسِيًّا ويُخْتِياً كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسبٍ إلى حيٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المتعصب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثاً صريحاً في انه معرب في كل احواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فاذا أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم ونصبه وجزه مسلمات يستوى الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين .. وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد أطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا ان المبردين منع من اطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جني في سير الصناعة الى المبرد ان جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« الا ترى ان ابا الحسين وابا العباس ومن قال بقولهما ذهبوا الى ان كسرة تاء التانيث في موضع النصب انما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر انها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من انها حركة اعراب .. » وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من ان المتنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلِيٍّ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ) (١) .

وتقول على هذا : قَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت ببَيْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَسْرِينَ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنون فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع كما تقول : هؤلاء مسلمين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) قسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . أنظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) بيرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بني سعد ، وقرية من قرى حلب . أنظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ .
وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمالحق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معلقا على قول الفرزدق : الا الخلائف من بعد النبيين :
" فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وإنما فعل ذلك ، لأنه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : افلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وإنما جاز ذلك ، لأن الجمع يكون على أبنية شتى ، وإنما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بثائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لأنها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيتين ... » .

وسيكسر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابيه يرى ان هذا من أعراب الجمع بالحركات ونسب إليه ابن جني في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الأربعين إلى أنه أخرجه على أصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة . . وقال البغدادي في الخزانة : أراد بابي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : أدراه يدريه : إذا خله وخدعه . يقول : كيف يطعم الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة .

البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الإصمعيات ص ٢-٧ وحمامة البحرى ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنقيص ج ١ ص ٣٢٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

لَمِنِّي أَبِي أَبِي أَبِي دُوَ مَحَافِظَةٌ وَابْنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِيي^(١)

يقال الله عز وجل فيها كان واحدا : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غَشِيلِينَ)^(٢) فمن رأى هذا قال :

هذه عرفاتُ مباركا فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِبُيُوتٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَلَى^(٣)

وقال الآخر :

• تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ دَفَرًا^(٤) •

(١) استشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لدى الأصمعي العدواني .

وهي في الأمالي ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠ - ١٦٤ وشرحها للأنباري ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والإغاني ج ٣ ص ١٠٤ - ١٠٦ . وإمالي المرتضى ج ١ ص ١٨١ - ١٨٣ . والخزانة ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧ - ١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .
(٢) الحاقة : ٣٦ .

(٣) استشهد به الجرد هنا على حذف تنوين أذرعات كما ذكر ذلك في ص ٣٧١ - ٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرعات ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرعات قال :

» ومثل ذلك أذرعات : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرعات ... ومن العرب من لا ينون أذرعات ، .
وذكر ابن جني في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المتنور : الناظر إلى النار من بعد أراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا إليها .

أدنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أي : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجبلمان الاسميان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرعات : بلد في اطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠ - ١٣١ .

يثرب : مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠ - ٤٣١ والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

• وَرَجَّى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا •

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخبرها أخو عانات شهرا . ورجى خبرها عاما فعاما .

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلته ، إذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عانات ، ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعا من الصرف .

ولوجه المختار في الجمع ما بدأت به . وأما الواحد ؛ نحو : غسيلين - وعليين - فالوجهان
مقولان معتدلان .

« وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ « قرى عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم عاد خرجوا
هرايا فنزلوا تلك الجزائر . . »

فلما نظرت العرب اليها قالت كانها عانات أى قطع من الظباء وهى بالشام » .
والبيت من قصيدة للأعشى فى الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .

وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل فى عانات شـهـرا
بختارها ، وبتنقيها ، ثم حبسها عنده مرجى ما يعود عليه بنها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحَقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وَلِنَّمَّا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّائِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ . وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ . وَعَدَدُ الْحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالْأَلْفَ تُبَدِّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَلَمَّا بَدَّلَ النُّونَ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صِنْعَاءَ ، وَبِهْرَاءَ : صِنْعَانِي ، وَبِهْرَانِي .

وَأَمَّا بِكُلِّ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ/ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوَقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا (لِنُسْفَعًا بِالتَّائِيثِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا . وَلِنُسْفَعًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعًا لِلتَّائِيثِ أَوْ بِدَلًا فِي أَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ لِاتِّلَاقِهِ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَائِيثٌ عَلَى تَائِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةً ، وَلَا صَفْرَاءَةً .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةً ، وَلَا سَكْرَانَةً ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَنِي ، وَسَكَّرَنِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ مِمَّا الأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَتَانِ - انصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ نَحْوُ : عَثَانُ ، وَعُزْبَانُ ، وَسِرْحَانُ .

وَلِنَّمَّا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانٍ وَانصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُزْبَانَةٍ ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ « وإنما دعاهم إلى إلا يصرفوا هذا في المعرفة إن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلة في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة = »

وَحَمَصَانَةٌ ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/فمنزلةُ هذا من باب غضبان كمنزلة أَفْكَلٍ من باب أَحْمَرٌ ، وكمنزلة حَبْنَطَى من باب حُبِلَ وَسَكَرَى .

وسنذكرها بِعَقِبِ هذا الباب إن شاء الله .

فَأَمَّا حَسَانٌ (١) ، وَسَيَّانٌ (٢) ، وَتُبَّانٌ (٣) فَأَنْتَ في هذه الأسماءُ مُخَيَّرٌ :

إن أخذت ذلك من السَّمن ، والتَّين ، والحُسْن ، فَلِئْسَ وَزْنُهَا (فَعَالٌ) .

وإن أخذت حَسَانٌ من الحَسِّن (٤) ، وَسَمَّانٌ من السَّمِّ ، وَتُبَّانٌ من التَّبِّ - لم تصرفه في المعرفة

لزيادة الألف والنون ، وصرفته في النكرة .

فَأَمَّا فَيَّانٌ (٥) فالنون فيه أَصْلٌ بمنزلة الدال من حَمَادٌ ، وذلك منصرف في المعرفة والنكرة ؛

لأنَّ معناه : كثير الفنون ، كأفنان الشجر ، فهو منصرف على كُلِّ حال ، وتقديره من الفِعْل (فَيَّعَالَ)

على وزن بيطار .

= ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة ، وذلك (أفعل) صفة ، لأنه بمنزلة الفعل ، وكان هذه النون بعد الألف في الاصل لباب (فعلان) الذي له (فعلى) ، كما كان بناء أفعل في الاصل للأفعال ... » .

(١) في ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ : « القياس يقتضى زيادة النون وألا ينصرف حملاً على الأكثر ، ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٤ : « يرجع إلى الحسن أو إلى الحس وهما اشتقاقان واضحيان ، لجواز صرفه ومنع صرفه » .

وفي الكامل ج ١ ص ١٠٩ : « من أخذ حساناً من الحسن صرفه ، لأن وزنه فعال فالنون فيه من موضع الدال من حماد ومن أخذه من الحس لم يصرفه ؛ لأنه حينئذ فعالان فلا ينصرف في المعرفة » .

(٢) في اللسان : السمان : بائع السم . الجوهري : السمان أن جعلته بائع السم انصرف ، وإن جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة .

(٣) التبان (بالضم والتشديد) : سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقط يكون للملاحين .

جاء جمعه في شعر الفرزدق : (الديوان ص ٨٥٦) .

وإنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيًّا وَتَرْتَشِي تَبَائِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وفي اللسان أيضاً : ورجل تبان : يبيع التين وإن جعلته فعلان من التب لم تصرفه .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وإذا سميت رجلاً طحان أو سمان من السمن أو تبان من التين صرفته في المعرفة . والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف ، وهي بمنزلة دال حماد » (٤) في حواشي الجاربردي ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الحس) الظاهر أنه بالكسر ومعناه حينئذ

الحركة وإن يمر بك قريباً فتسمعه ولا تراه والصوت . أما بالفتح فمعناه : القتل .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألته عن رجل يسمى فيناناً فقال : مصروف ، لأنه (فيعال) وإنما يريد أن يقول لشعره فنسون كأفنان الشجر » .

وكذلك مُرَّان (١) لِأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أى : اللين .

فعل هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .

فأما ماكانت نُونُهُ زائدةً وليست فيها ألف فممنصرف فى المعرفة والنكرة ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَبِّه (فُعْلَانُ فَعْلُ) المتقلبة/نونه من ألفه .

فمن ذلك : رَعِشْنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قَالَ :

• مِنْ كُلِّ رَعِشَاءٍ وَنَاجٍ رَعِشْنِ •

وكذلك سِرْحَانُ لو صَغُرَتْه فَقُلْتَ سُرِيعِينَ لَصِرْتَ سُرِيعِينَ فى المعرفة والنكرة ، وماكان

مثله نحو تصغيرك سُلْطَانًا ، وَضِبْعَانَا إِذَا قُلْتَ : سُلَيْطِينَ ، وَضِبْعَيْنِ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَنُ) النون زائدة ؛ لِأَنَّهُ الَّذِى يَجِىءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَرُهُ : فَعْلَنُ (٤) .

= وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يُقَالُ : رَجُلٌ فَيَنْسَانُ ، أَيْ : حَسَنَ الشَّعْرِ طَوِيلُهُ وَهُوَ مُنْصَرَفٌ ... وَالْوَاجِبُ الْحُكْمُ بِزِيَادَةِ الْإِيَاءِ بِشَهَادَةِ الْإِسْتِقْقَاءِ ، لِأَنَّ الْفَعْنَ : الْفَصْسَنَ وَالشَّعْرَ كَالْفَضْنِ ، فَقَدْ رَجَعْتَ بِالْإِسْتِقْقَاءِ زِيَادَةَ الْإِيَاءِ ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : هُوَ فَعْلَانٌ مِنَ الْفَيْنِ وَهُوَ مَذْنُوعٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ » .

وفى اللسان : وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنَ الْفَيْتَةِ - وَهُوَ الْوَقْتُ مِنَ الزَّمَانِ - الْحَقَّتْهُ بَابُ فَعْلَانٍ وَفَعْلَانَةٌ ، نَصَرْتَهُ فِى النُّكْرَةِ ، وَلَمْ تَصْرِفْهُ فِى الْمَعْرِفَةِ ..

وَانْظُرْ ابْنَ بَيْعِشٍ ج ٩ ص ١٥٥ ، وَبَيْتَ الْوَلِيدِ ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى مَرَانًا فَقَالَ : أَصْرَفُهُ ، لِأَنَّ الْمَرَانَ إِنَّمَا سُمِّيَ لِلْنِّهَةِ فَهُوَ فَعَالٌ ، كَمَا يُسَمَّى الْحَمَاضُ لِحَمُوضَتِهِ ، وَأَمَّا الْمَرَانَةُ الْلَّيْنُ » .
فى اللسان : الْمَرَانُ بِالضَّمِّ : الرَّمَاحُ الصَّلْبَةُ اللَّدْنَةُ وَاحِدَتَاهَا : مَرَانَةٌ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فَيَكُونُ عَلَى فَعْلَنٍ فِى الصَّفَةِ • قَالُوا : رَعِشْنُ وَضَيْفَنُ ؛ وَعَلَجْنُ وَلَا تَعْلَمُهُ جَاءَ اسْمًا • » .

وقال فى ص ٣٥٠ • وكذلك الرعشن لأنه من الارتعاش • والضيفن لأنه من الضيف •
والعلجن لأنه من الغلظ •

وفى اللسان : جَمَلَ رَعِشْنٍ سَرِيعٍ لَاهْتِزَازِهِ فِى السَّيْرِ وَنَاقَةٍ رَعِشْنَةً وَرَعِشَاءً كَذَلِكَ .

وَانْشُدِ الْبَيْتَ :
وَالْبَيْتَ لِرُؤْيَا وَرَوَايَتِهِ فِى الدُّيُونِ ص ١٦٢ :

إِيكَ بِالْمُنْتَحِيَاتِ الدَّفْنِ ... بِكُلِّ رَعِشَاءٍ وَنَاجٍ رَعِشْنِ .

وَانْظُرِ النِّصْفَ ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سَرِيعٌ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فَإِذَا حَقَرْتَ سَرْحَانَ اسْمَ رَجُلٍ ، فَقُلْتَ سَرِيعِينَ صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّ آخِرَهُ الْآنَ لَا يُشَبِّهُ آخَرَ عَضْبَانٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِى تَصْغِيرِ غَضْبَانٍ : غَضْبِيْبَانُ ، وَيَصِيرُ بِعَمَلِ نَزْلَةِ غَسْلَيْنِ ... » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ماكانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ماكانت ألفه للتأنيث ، نحو : حُبْلَى ، وَسَكْرَى فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لاينصرف في معرفة ولا نكرة^(١) .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمعصروف في التكررة ؛ لأنّه مُلْحَقٌ بالأصول : ومنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أَفْكَلٍ من أحمر وكموضع عَثَانٍ من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطَى إنما هو من حَبَطَ . بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبليغ بهما بناء سَفَرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاءٌ . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرْطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : أَرْطَاة .

ومثله مَعَزَى ملحق بهجرع . ودرهم .

فأما ماكان مثل ذَفَرَى . وتَشَرَى^(٢) الذي يكون فيه الأَمْران : الإلحاق والتأنيث ، وماكان من بابيه فسنذكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن الف ذفرى للتأنيث وكسرهما على ذفارى وسيدكر في ص ٣٣٩ أن الف تترى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذفرى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذفرى أسيلة ، فتونوا وهي أقلهما ، وقالوا : ذفرى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها الف تانيث .

فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقة بهجرع ، كما أن واو جدول بتلك المنزلة . وكذلك تترى فيها لفتان .. » .

فرىء في السبعة بتوين تترى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تترى) النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والإتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلْ نَعْتاً

يصلح فيه التأويلان جميعاً

فمن ذلك أَجْدَل ، وَأَخِيل ^(١) الأَجْوَدُ فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأنَّ الأَجْدَلَ إِنَّمَا يَدُلُّ على الضَّعْفِ بعينه ، والأَخِيلُ أَيضاً : اسم طائر .

فإن قال قائل : إِنَّ (أَجْدَلَ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجَدَل وهي شدة الخلق / وَأَخِيلُ إِنَّمَا هو هو أَفْعَلُ مأخوذ من الخيَلان ، وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَل) مأخوذ من النكادة ^(٢) .

قيل له : فَإِنَّهُ كَذَلِكَ ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجْوَدِ القولين .

أَجْوَدُهُمَا : أن تكون أسماً منصرفة في النكرة ؛ لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أَنَّ أَجْدَلَ لا يدلُّ إلا على الضَّعْفِ ، تقول : أَجْدَلُ بمنزلة قولنا : ضَعْفٌ .

وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إلا على هذا الضرب من الحيَّات .

ومثل ذلك أَخِيل ؛ لَأَنَّهُ يَدُلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخيل . وأفعى . فأجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسماً ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لأن الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد . وأما أخيل فجعله من أخيل من الخيَلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر » .

وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرَضَى ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيَّة الخبيثة الشديدة من قولهم : فوعة السم ، أي : شدته » .

وفي الأهمع ج ١ ص ٣١ فلحظ (في أفعى) معنى خبيث منكر وقيل : أنه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى .

وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أبغث لطائف (١) .

فلما الأسود - إذا غنيت الحية ، والأدغم - إذا أردت القيد ، والأزقم - إذا غنيت الحية -
فنعوت غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها تحلية لكل ما نُعت بها غير دالة على لون بعينه (٢) .

فلما (أول) فهو يكون على ضربين : يكون اسما ، ويكون نعنا موصولا به من كذا .
وأما / كونه نعنا فقوله : هذا رجل أول منك ، وجاعنى هذا أول من مجيئك ، وجئتك أول
من أنفس .

وأما كونه اسما فقوله : ما تركت له أولا ولا آخرا كما تقول : ما تركت له قديما ولا حديثا .
وعلى أى الوجهين سميت به رجلا انصرف فى النكرة ؛ لأنه على باب الأسماء بمنزلة أفكلك ،
وعلى باب النعوت بمنزلة أحمرك (٣) .

وفى اللسان : وفوعة السم حدثه وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل ؛ الانفـوان منه
على هذا : انفعان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافوه نكد ، وصاحبه أنكد .
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأبتغ وانما هو من البتة وهو
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل اللبث البغات والأبتغ شيئا واحدا ، وجعلهما معا
من طير الماء قال : والبغات عندى غير الأبتغ ، فأما الأبتغ فهو من طير الماء ، وسمى ابغت لبغشته
وهى بياض الى الخضرة ، وأما البغات فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما ادهم اذا غنيت القيسد - والأسود - اذا غنيت
الحية - الأزقم - اذا غنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : ادهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ،
وأجارع ؛ وأبارق .. »

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٦-٤٥ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول
فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم الزموا هنا الحذف استخفافا ،
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك » .

وقد جعلوه اسما بمنزلة أفكلك وذلك قول العرب : ما تركت له أولا ، ولا آخرا ، وأنا أول
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون
اسما .

فأما أَرْمَلٌ فَلِئِنَّهُ اسْمٌ بُعِثَ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مؤنثه على لفظه . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كان نعتا في الأصل لكان مؤنثه فَعْلَاءَ ؛ كما تقول : أحمر . وحمراء . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دليل على أَنَّهُ اسم .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هو اسم للعدد وإن بُعِثَ بِهِ في قولك : هؤلاء نِسْوَةٌ أَرْبَعٌ . لا اختلاف في ذلك (١) .

وإنَّمَا جاز أَن يقع نعتا وأصله الاسم ؛ لأنَّ معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أسدٍ ؛ لأنَّه معناه : شديد .

= وعلى أى الوجهين جعلته اسما لرجل صرفته في النكرة .
وإذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لأنك تعلم به أنك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك إذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد .
وأما قولهم : أبدأ به أول ، وأبدأ بها أول فانما تريد أيضا أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، إلا أن الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه .
ومثل هذا فى الكلام كثير . والحذف يستعمل فى قولهم : أبدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهره إلا أنهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتح .
وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفا فى هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك «
جاء عام أول فى قول الحماسي :

يا أيها العام الذى قد راينى أنت الفداء لِدِكْرِ عامٍ أَوَّلَا

والخلاصة أن (أول) لها استعمالات ثلاثة :
تكون أفعِل تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على أن تقسدها فى الكلام فتعنى من الصرف .

وتكون اسما منصرفا وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .
وتكون ظرفا منصوبا أو مبنيا على الضم كالفأيات .
ونظر ابن عيش ج ٦ ص ٢٤-٩٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ :
وشرح الشافعية ج ٢ ص ٢٤٠ ، والخزائن ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكتابات أبي البقاء ص ٨٢-٨٤ .
(١) فى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

« واحتزرت بقولى : تاء اتى به لم توصلأ ٠٠٠ من نحو أرمِل وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذى لا يقبل النصيح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنّها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ وناقعة يعملة فانصرفت لذلك .
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع إذا لا تلحقه تاء التانيث .

و (أربع) أحق بالصرف من أرمِل ، لأن فيه ما فى أرمِل من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مثل أسد . والأربع حقيقة عدد .
 قيل : إنَّما يخرج هذا ويشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل ، ومثل الشيء
 غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذي هو نعته .
 فالشيء الذي يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .
 ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تُريده . ولولا تقديرُك
 المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربعم حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت
 قدرت تقدير الفعل ؛ لأنَّ النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ مثلك ، فإنَّما
 أردتُ مثبه لك ، ولولا ذلك لم يكن نعتا .
 وكان الأخفش لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل بوله احتجاجا نذكره في موضعه (١)
 إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

• • •

فلما أجمع وأكتع ، فمعرفة ولا يكون إلَّا نعتا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته
 في النكرة .

والفضل بينه وبين آخر وجميع بابه ، أن (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلما سميت به
 ازداد ثقلًا ، و (أجمع) لم يكن نكرة ، إنَّما هو معرفة ونعت ، فلذا سميت به صرفته في النكرة
 لأنَّك لست تردُّه إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .
 فلما أولت (٣) ، وأبصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولت)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢ : « باب أفعل إذا كان اسما ... »
 فَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَفْعَلَ فَتَحُو أَفْعَلَ ، وَأَزْمَل ، وَأَيْدَع . وَأَرْبَعٌ لَا تَنْصَرِفُ فِي الْمَعْرِفَةِ ،
 لِأَنَّ الْمَعَارِفَ أَثْقَلُ ، وَانْصَرَفَتْ فِي النَّكْرَةِ ، لِبُعْدِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ... »
 (١) لم يذكر شيئا فيما سيأتي عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أجمع : وأكتع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه
 في المعرفة » وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به أجمع أكتع بمنزلة
 أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكتع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما
 معرفة ، فاجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .
 يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد
 وكذلك صنع المبرد .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعْلَمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؛ فنظرت إلى أَوَّلَى فإِذَا الْفِعْلُ مِنْهُ
 أَلِيقَ الرَّجُلُ فَهُوَ مَالُوقٌ : إِذَا أَصَابَهُ لَمَمٌ مِنَ الْجُنُونِ . فَعَلِمْنَا أَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلٌ . وَأَنَّ الْوَائِوَ زَائِدَةٌ ؛
 فَتَقْدِيرُهُ : قَوْعَلٌ مِثْلُ كَوْثَرٍ ، فَهُوَ مَصْرُوفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ .

وكذلك (أَيَّصَرَ) يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ فَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ : إِصَارٌ . فَتَثْبِثُ الْهَمْزَةُ . وَتَسْقُطُ الْيَاءُ
 كَمَا قَالَ الْأَعَشَى :

فَهَذَا يُعِدُّ لَهْنٍ الْخَلِّ وَيَنْقُلُ ذَا بَيِّنَتُهُنَّ الْإِصَارَا (١)

(١) تقدم في ص ٣١٧ .

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

بأسماء الجَمْع

٣
٣٠٣

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنه بمنزلة الواحد . يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنك إن سميت مذكرا أنما را ، أو كلابا انصرف ؛ كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سمّيته أكّلب ، وأكّعب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوّله ؛ لأنّها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنّه ليس بنعت ، وإنّما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعتا ؛ لأنّه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتا إلّا ما كان على أفعل . فإن سمّيته بغلمان لم ينصرف وكان كسرّحان الذي هو واحد .

فإن سمّيته بقضبان فحالّه كحالّ عثان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنّه ينصرف في النكرة لأنّه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلّا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجَمْع .

٣
٣٠٤

فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث ، جَمْعاً كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجرية ، وصياقلة - فقد أجمعنا (٢) القول فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جَمْعاً ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « واعلم انك اذا سميت رجلا خروفا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا انما را ، وكلاتا وذلك ان هذه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى انك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلمّا لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٣٢٧ .

فإن سُميت رجلاً بمسجد ، وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ، ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحاله في الجمع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أُعربت ، لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العُجْمة فقد زالت عنها بأنها قد أُعربت ، إلا أبا الحسن الأفش فإنه كان إذا سُمي بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميتُ به / الواحد خرج من ذلك المانع . وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياغة أنه مصروف في النكرة ممنوع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنها قد خرجا إلى مثال الواحد .

فيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف مأ فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكَل وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثان وسرحان ، من باب غضبان وسكران .

فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعاً واحداً سرؤالة (٣) ويُنشدون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .
(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحداً ذكرها » قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه .
(٣) سراويل اعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا بدخلة الصرف . هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ ثم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأياً آخر الذي يقول أنها عربية جمع سرؤالة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :
« ومن الناس من يجعله جمعاً لسرؤالة ، فيكون جمعاً لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس » .
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

لأفمن رآها جَمْعًا يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد ، فيقول : جعلوه أجزاء ؛ كما تقول : دخاريص القميص والواحد دخرص (٢) ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة قناديل ؛ لأنها جَمْع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سُمِّيَ بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها .

واعلم أنَّ كُلَّ جَمْعٍ ليس بينه وبين واحده إلاَّ الهاءُ فلأنَّه جاري على سُنَّةِ الواحد وإن عنيته به جَمْعُ الشيء ؛ لأنَّه جنس .

من أنَّه فليس إلى الاسم يقصد ، ولكنه يُؤنَّثها على معناه ؛ كما قال عز وجل : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَرِعٍ) (٣) ؛ لأنَّ النخل جنس . وقال : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لأنَّه جَمْعُ نَخْلَةٍ فهو على المعنى جماعة .

(١) تمامه : فليس يَرَى لستعطف .

في الخزائن ج ١ ص ١١٣ : قيل : البيت مصنوع ، وقيل : قاله مجهول ، والذي أثبتته قال : أن سروالة واحدة السراويل وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بأنها واحدة السراويل ؟ هذا لا يكون . وقال السيرافي : سروالة لغة في السراويل إذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل .

من اللؤم : حال من سروالة .

وسروالة : مبتدأ خبره عليه . والفاء للتعليل في (فليس) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعيني ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) . (٢) في اللسان : واحد الدخاريص دخرص ، ودخرصة والدخريص (من الثوب) وهو ما يوصل به البدن ليوسمه .

(٣) القمر : ٢٠ .

(٤) الحاقة : ٧ .

ر اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لفتان :

التانيث وهو لغة الحجاز ، والتذكير وهو لغة تميم ، وقد جاءت اللفتان في القرآن الكريم كما مثل البرد هنا وكقوله تعالى (والسحاب المسخر : البقرة : ١٦٤) . (سحاب مركوم - الطور : ٤٤) . (من الشجر الأخضر - يس : ٨٠) . (ومنه شجر فيه تسيمون - النحل : ١٠) هذا في التذكير وفي التانيث قوله تعالى (وينشأ السحاب الثقال - الرعد : ١٢) . (لاكلون من شجر من زقوم فمائلون منها البطون - الواقعة : ٥٢) .

انظر أمالي الشجرى ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٢٨٠ .

عرض البرد لهذا في كتابه المذكر والمؤنث فقال :

فأما ما يكون لأجناس فأنما يقع واحده ، من جنس : نحو قولك : ثمرة وبرة وشعيرة =

ألا ترى أنَّ (القوم) اسم مذكر ! وقال عز وجل : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) (١)
لأنَّ التقدير - والله أعلم - : إنما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصى ، وقناة وقنأ ، وشعيرة وشعير ، وكل ما / كان مثل
هذا فهذا مجازُهُ .

• • •

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجمع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذى يُعنى به الشيء المؤنث ، إلّا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل (٢) فإنك
تقول في تصغيره : غنيمة ، وأبيئة ؛ كما تقول في تصغير دار : دُويّرة ، وتصغير هند : هُنيدة .
وأما ما كان من الآدميين . من ذلك فنحو : رهط . ونفر وقوم : لا تقول في تصغير شيء
من ذلك إلّا كما تقول في تصغير الواحد المذكور : قُويم ، ورُهَيْط . ونُفير .
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو النمر ،
وهو البقر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
اعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
انث ؛ فقال : هى النمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كأنهم أعجاز
نخل خاوية) وقرئ هذا الحرف على وجهين : (أن البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) أى تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لأنهم
جماعة . فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت
قبلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ . وسورة ص : ١٢ . غافر : ٥ . ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرضى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « ألا ترى أنك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،
وفى إبل : أبيئة . وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدوقدر وشمس » الورقة ١٣٧ .
وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر : هذه إبل . وهذه غنم . وهذه خيل ،
لأنه اسم واقع فى الأصل للجماعة من غير الآدميين . فإذا صغرت شيئاً من هذا قلت :
خبيلة وغنيمة وأبيئة ، فتأنيثه كتنائث الواحد » .

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى
ج ٢ ص ١٤٠ ١٥٩ - ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والتكرة ، وذلك نحو : عُنُق : جَمْعُ عُنُق (١) .
وكذلك كلُّ ما كان جَمْعُهُ مؤنث أو مذكَّر ، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الواحد فهو
مصروف إذا سميت به مذكَّرا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فإنما ذلك / لأنَّ تانيثه ليس بحقيق ، إنما قلت : هي الجمال . وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنَّ المؤنث والمذكَّر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : هي أُنثى ؛ كما تقول :
هي الجمال ؛ فإنَّما تريد بها جميعا : جماعة (٢) . فأما الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في تركَّ الصرف سواء ، لأنَّ الصرف إنما هو
اللفظ . وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأما الحقيق فما كان في الرجل والمرأة ؛ وجميع الحيوان ؛ لأنَّك لو سميت رجلا طلحة
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكَّرا .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكَّر لخبرت عنها كما كنت تُخبر
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفر فتقول : جاعني جعفر ؛ كما تقول :
جاعني حَمْدَة ، ولا يجوز أن تقول : جاعني ؛ لأنَّ التانيث حقيقة ، / كما لا يجوز أن تقول :
جاعني طلحة وأنت تعني رجلا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فان قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فان
عنوقا بمنزلة خروق ؛ لأن هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث
عناق . ولكن تانيثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوق تانيث حادث . »
العناق : دوية طويلة الظهر انظر حيساة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والأنثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فان كان سمي بجمع قد كسر عليه واحده نحو
تولك : جمال وجبال وبيوت وقبود . وما كان كذلك مما لم نسمة لم تمنعه من الصرف اذا
صار اسما للمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحمره وفتية ؛ فان
الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمرة وسرحسان
وعثمان لأن تانيث التكسير لا يعتد به ، اذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت
ولسيوح كقولك عنوق . فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، الا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . » الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثانى ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ ليلتك ، وعَمَرَ دارُك لجاز ، لأن الدار والمنزل شيء واحد . ليس في الدار حقيقة تُصَرِّفُها عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) . قال الله عز وجل : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتِ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأن الإخبار ليس عن واحد .

فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريك لم يجز ، وكذلك لا يجوز : قام مسلماتك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأن هذا جمع حقيق . لا يغير الواحد عن بناءه (٣) إلا أن يضطر شاعر كما قال :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطُ لَمْ سَوْوْهُ (٤) .

ولو قال في الشعر : قام جاريك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاما ، فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريك ، ولا يجوز/ مثل هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حد التثنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون الا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخبر عنه الا كما يخبر عما يؤكد التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه الا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لان الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لانك تخبر عن الذات ، ولست تريد ان الاسم هو الذي جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم اذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وانما صلح ان تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) : لانه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فانما تأنيثه للفظه ؛ ولك ان تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع توكيد للقلة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت اليه من كتب القراءات والتفسير .
(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كُلَّ أنثى سُمِّيَتْ باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التانيث أو لم تكن ، مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً ، وذلك نحو امرأة سُمِّيَتْها قدماً أو قَمَراً أو فُحْداً أو رَجُلاً .

فإن سُمِّيَتْها بثلاثة أحرف أو سَطَّها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مستعملًا للتانيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم عِلْمُ التانيث نحو : شاة ، فإنَّ ذلك قد تقدَّم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سُمِّيَتْها بِشَمْسٍ أو قدَم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتانيث فنحو : جُمْل ، ودَعْد ، وهِنْد . فأنث في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دَعْدًا ، وجاعني هِنْدٌ ، فيقول : خَفَّتْ هذه الأسماء ، لأنَّها على أَقَلِّ الأصول ، فكان / مافيها من الخفة معادلًا ثَقُلَ التانيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كَثُرَ عِدَّتُه ، نحو : عقرب وعَنَاق ، موجود فيا قُلْ عدده ، كما كان مافيهِ علامة تانيث في الكثير العدد والقليل سواء (٢) .

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في نسيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سُمِّيَتْ بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف . فإن سُمِّيَتْ بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكنًا ، وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسماء فانت بالخيار : أن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود .

وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ ، وَلَمْ تُغْدِ دَعْدُ فِي الْمَلَبِ

فصرف ، ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء انما تكون بكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبيل وهو أشد تمكنا عندهم ... » .

فإن سميت مؤنثا باسم على هذا المثال أعجمي ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سميتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ؛ لأنه جمع مع التانيث عجمة ، فاجتمع فيه مانعان (٢) .

فإن سميت مؤنثا بذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافا :

فأما سيبويه والخليل والأخفش والمأزني ، فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أخرج من بابه إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

ويحتجون بأن يضر غير مصروفة في القرآن ؛ لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة . وذلك قوله عز وجل : (أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ) (٣) / فأما قوله عز وجل : (اهْبِطُوا مِصْرًا) (٤)

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « ما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنسكرة وترك الصرف أجود » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رايان منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب اليهما أنهما جزما بامتناع الصرف . وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا الخيار » مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التانيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »

وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماء فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « اذا سمى باسم اعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف اذا كان مؤنثا وان كان أوسطه ساكنا نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (واذا كان اسما مؤنث فان كان أعجميا من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وماء وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما يجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال . (٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين ان قوله : عز وجل - (اهْبِطُوا مِصْرَ) انما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأَصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير - والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب^(١) ، وأبو عمر الجرمي وأحسبه قول أبي عمرو ابن العلاء^(٢) فإنهم كانوا إذا سمّوا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون : نحن نُجيز صرف المؤنث إذا سمّيناه بمؤنث على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذي لإحدى حالتيه حال خِفَّة أحق بالصرف ؛ كما أننا لو سمّينا رجلاً ، أو غيره من المذكّر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلّا الصرف . وذلك أنك لو سمّيت رجلاً قلماً أو فخذاً أو عضداً ، لم يكن فيه إلّا الصرف ؛ لخفّة التذكير^(٣) .

وكذلك لو سمّيته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحرّكات جُمع ، أو ساكنة الحرف الأوسط . لكان مصروفاً . لا يجوز إلّا ذلك ؛ لأنّ الثلاثة أقلّ الأصول ، والتذكير أخفّ الأبواب .

٣
٣١٢

فكلّ مذكر بثلاثة أحرف فمصروف إلّا أن تكون فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وثبة فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يَعد ، ويَضَع ، أو يكون من المعدول : كعَمَر ، وقُتِم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضَرَب ، وقَتَلَ ، وقد تقدّم قولنا في هذا^(٤) .

== قراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « فان سميت المؤنث بعمر ، أو زيد لم يجز الصرف هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدّثنا يونس وهو القياس ، لان المؤنث أشد ملازمة للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث : المؤنث ، كما ان أصل تسمية الذكر بالذكر . وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على أخف الابنية » .

وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فواقفته على مؤنث . نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر التحوين وهم سيبويه والخليل ومن كان من قبيلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئاً من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه أبا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأياً على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثاني وهو المجوز للصرف وتركه ، والمبرد قال من مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .

في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة قلّ وجهين عند أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمر ويونس وابن أبي اسحق ...

وانظر الاشموني ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٢٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) انظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعدا ، وأبأعجمي على هذه العلة فغير منصرف في المعرفة ، وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ؛ لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرف فيه .

ألا ترى أنَّ نوحا ولوطا إسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !

فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ / كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤) (وَأَلَيْ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فإنَّ (ثمود) اسم عربي ، وإنَّما هو فعول من التَّمَدُّ ، فمن جعله

٣

٣١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف ، وذلك إن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتتنصرف على كل حال لخصفها » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهنداء دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فصل المعلوم ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ، نحو : بزن ويضغ ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٢٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فأما ثمود وسبأ فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا إن عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) ... » .

في بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (إلا أن ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمود في الفرقان وفي المنكبوت (وثمود وقد تبين لكم) وفي النجم (وثمود فما أبقى) .

فقرأ يعقوب وحمزة وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين (وبغيرهم بالتنوين) .

واختلفوا في (إلا بعدا لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقون

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٣٢٤ ، ص ٣٤٣ .

الإنحاف ص ٣٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وفيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جبهة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسماً لأبٍ أوحى صرفه : ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم .

وعلى ذلك اسم صالح .
فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تبين لك عن أنفسها .

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْزْ له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجْوزُ اللَّحْنَ ، وإنما يُجْوزُ فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في « راد » إذا اضطررت إليه : هذا رَادِدٌ ؛ لأنه فاعِلٌ في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :
مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَبْتُ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)
لأنَّ (ضنَّ) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

يَشْكُو الْوَيْحَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٣) .

/وعلى هذا قال الشاعر :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلِكِرْكَبِينَ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَافِي هَلْ يُضِيحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فِيَوْمَا يُجَازِيَنَّ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غُولُ تَقُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجري لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكمال ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب

تَسْمِيَةِ السُّورِ وَالْبُلْدَانِ

أَمَّا قَوْلُكَ : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ :

إن أردت هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود . فحذفت سورة على مثال ما حذفت من قوله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) فمصرف . تقول : هذه هودٌ ، وهذه نوحٌ .

وإن جعلت واحدا منهما / اسما للسورة لم تصرفه في قول من رأى ألا يصرف زيدا إذا كان اسما لامرأة . هذا في هود خاصة (٢) .

وَأَمَّا نُوْحٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ إِذَا كَانَ اسْمًا لِمَوْثُثٍ ، كما ذكرت لك قَبْلَ هذا (٣) .
فَأَمَّا يُونُسُ ، وإبراهيمُ فغير مصرفين ، للسورة جعلتهما أو للرجلين ؛ للعجمة . ويدلُّك على ذلك أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هذه يُونُسُ أَنَّكَ تريد : هذه سورة يونس ، فحذفت ؛ كما أَنَّكَ تقول : هذه الرحمن .

وَأَمَّا (حاميم) فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ ، للسورة جعلته أو للحرف ؛ ولا يقع مثله في أمثلة

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « باب أسماء السور :

تقول : هذه هود كما ترى ، إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة هود ، فيصير هذا كقولك : هذه تميم كما ترى .
وان جعلت هودا اسم السورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ، والسورة بمنزلة النساء والأرضين » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « فاما نوح فبمنزلة هود . تقول : هذه نوح : إذا أردت أن تحذف سورة من قولك : هذه سورة نوح .

ومما يدلُّك على أَنَّكَ حذفت سورة قولهم : هذه الرحمن ، ولا يكون هذا أبدا إلا وأنت تريد : سورة الرحمن .

وقد يجوز أن تجعل نوح اسما ، يصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو .
وان جعلت نوح اسما لها لم تصرفه » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « هذا باب أسماء السور ...

أما السور فإذا قصدت لها في أنفسها فهي مؤنثة ، لأنك تريد السورة بعينها وذلك قولك : هذه هود يافئى إذا جعلت (هودا) اسما للسورة ، فاما هي بمنزلة امرأة سميتها زيدا أو عمرا وقد خبرتك أن المؤنث إذا سمي بمذكر ساكن الأوسط على مثال الأسماء =

العَرَب . لا يكون اسم على فاعيل . فلنأخذ تقديره تقدير : هابيل^(١) .

وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّنْحَ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَّا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٢)

وقال الكُميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا نَقِيٌّ وَمُعَرَّبُ^(٣)

وأما فواتح السور فعلى الوقف ؛ لأنها حروف مُقْطَعَةٌ ؛ فعلى / هذا تقول :

(التم ذلك) و(حم والكِتاب) ؛ لأنَّ حقَّ الحروف في التهجى التقطيع^(٤) ؛ كما قال :

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ إلا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فإذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها بإجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف إذا كان اسما للذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما لمؤنث بإجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتانيث .

وتقول - إن أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الأسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الإضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية .. ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أى سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فأجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيته ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت السابعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة ... » . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقابيل .. وكذلك طاسين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء فى كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان أردت فى هذا الحكاية تركته وفقا على حاله ...

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصاداسين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث .. » .

(٢) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك

النون ، وتصير ميبا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك .

وان شئت حكيت ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طاسين لم يجز ... » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ كَالْخَرَفِ نَحْطُ رَجُلًا يَخْطُ مُخْتَلِفٌ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ الْيَفُ^(١)

فهذا مجازُ الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته اسما للسورة - جاز فيه الصرفُ فيمن صرف هنذا ، وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها^(٢) . وكذلك صاد^(٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أو سَطُهَا ساكن إنَّما هي بمنزلة امرأة سَمَّيْتُهَا دارا .

• • •

فَأَمَّا الْبِلَادُ فَإِنَّمَا تَأْتِيهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهى بلدة ، وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكُلُّ مَا عَنِّيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدًا ، ولم يمنع من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وَكُلُّ مَا عَنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث على أَنَّ مِنْهَا مَا يَفْلَحُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخَرُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .
وذلك نحو : فَلَجَ^(٤) . وَحَجَرَ^(٥) ، وَقَبَاءَ . وَحِرَاءَ^(٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هنذا ، لأن لنون تكون انثى فتزفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وإما صاد فلا تحتاج الى ان تجعله اسما اعجميا ، لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز ان يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فَلَجَ » . في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فَلَجَ يَفْتَحُ اوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد ..

وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣-٢٤ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف .

ومنهم من يؤنث ، فيجربه مجرى امرأة سميت بعمره ؛ لأن حجرا سى مذكر سمي به المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وام قراها .. وفي الروض الانف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الشعر قال : ان هذا طعام وحجر بعصاه على موضع قصبة اليمامة ، فسُميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الانباري ص ٢٤٤ . فَلَجَ وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيها » .

فأما المدينة . والبصرة . والكوفة . ومكة . - فحرف التأنيث يمنعها .
وأما بغداد^(١) ونحوها . فالتعجمة تمنعها .
وعُمان^(٢) . ودمشق^(٣) فالأكثر فيهما التأنيث . يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد :
البلدان .

كما أنَّ واسطا^(٤) الأغلب عليه التذكير ؛ لأنه اسم مكان وسطَ البصرة والكوفة ، فإنَّما
هو نعت سُمِّيَ به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ، وجعلها كامرأة سُمِّيَتْ ضارباً .

= فمنهم من يذكر : ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين .
ومنهم من أنت . ولم يصرف ، وجعلهما اسمين لبقعتين من الأرض .
وسالت الخليل فقلت : أرايت من قال : هذه قباء يا هذا كيف ينبغي له أن يقول اذا
سمى به رجلاً ؟

قال : يصرفه . وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بنؤث . معروف في الكلام ، ولكنه مشتق
كجلاس ، وليس شيئاً قد غلب عندهم عليه التأنيث كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله
المذكر . ولا يصرف في المؤنث .. » .

في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قبا بالضم » واصله اسم بئر هناك والفه واو ويمد
ويقصر ، ويصرف ولا يصرف . قال عياض : وانكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي
سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور .. » .

وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والتخفيف) : جبل من جبال مكة ..
ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

أَلَسْنَا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طُرّاً وَأَعْظَمَهُنَّ بِمَظْنِ حِرَاءِ نَارَا

فلا يصرفه ، لانه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .
وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون حاءه وهي مكسورة ويقصرون الفه وهي
مدودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة .. » .

(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكر ونؤنث وفيها ثلاث لغات »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨
كما ان عمان لم يقع الا اسماً لمؤنث .

في الروض الانف ج ١ ص ٢٤١ : « وامامان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن
سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »
وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام : بكسر اوله وفتح ثانيه) هكذا
رواه الجمهور والكسر لغة فيه ، وشين معجمة وآخره كاف .. » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلج وما وقع
صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو .. » .

في معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧ : « فالول ما تذكر لم سميت واسطاً ؟ ولم صرفت
فأما تسميتها فلانها متوسطة بين البصرة والكوفة .. » .

قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف .

ألا ترى أنه لما جعل حراء اسماً للبقعة لم يصرفه وقال :
 ستعلم أننا خيرٌ قديماً وأعظمنا ببطنٍ حراء نارا (١)
 فأصل هذا ما تنصيد به إليه .
 ألا ترى أنه يقول :

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ ماءٌ رَوَاهُ ، وطريقٌ نَهْجٌ (٢)
 فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ، لأنه أراد بلداً .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال ..

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وانشد سيبويه في ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَاسِطٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرٍ

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع إلى ما قاله أبو حاتم ... » .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري : أسمعنا أكرم الثقليين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النفاض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس في ديوانه ويظهر أنه ساقط من القضية ص ٢٨٠ - ٢٨٣ .

وهي أيضاً في النفاض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) في اللسان (روى) : ماء زواء ممدود مفتوح الراء ، أي : عذب .

وانشد ابن بري لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج ...

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

٣ / فمَجَازُ هذا مَجَازُ ما ذَكَرنا قَبْلُ في البلدان . نقول : هذه تميم ، وهذه أَسَدٌ ، إذا أَرَدتَ ٣١٩
هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ، لأنَّكَ تقصِدُ قَصْدَ تميم نفسه .
وكذلك لو قلت : أنا أَحِبُّ تَمِيمًا ، أو أَنْتَ تَهْجُو أَسَدًا . إذا أَرَدتَ ما ذَكَرنا ، أو جعلتَ كُلَّ
واحد منهما اسمًا للحَيِّ .

فإن جعلت شيئًا من ذلك اسمًا للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . نقول : هذه تميمُ فاعلم ،
وهذه عامرٌ قد أَقْبِلتَ .

وعلى هذا نقول : هذه تَمِيمُ بِنْتُ مُرٍّ^(١) ، وإنَّما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تَغْلِبَ بِنَةِ وائِلٍ نَزَلَ الْعَدُوُّ عَلَيْكَ كُلَّ مَكَانٍ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : و باب أسماء القبائل . والأحياء ..
أما ما يضاف إلى الأبناء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفت
المضاف تخفيفًا ... ، فلما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار
في مكانه ، فجري مجراه ، فصرفت تميمًا ، وأسدًا ، لأنك لم تجعل منهما واحدًا اسمًا
للقبيلة ..
وإن شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ،
وبنو تميم ...

وإن شئت جعلت تميمًا وأسدًا اسم قبيلة في الموضعين جميعًا فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم
يقولون : قيس بنت عيلان ...
ومثل ذلك تغلب بنت وائل ، وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري
منهن وما لا يجري في الذكر والمؤنث للأبناري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة الأنساب ص ٤٦٦-٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥-٢٩٦
والاشتقاق .

(٢) البيت للفَرَزْدَق من قصيدة يمدح فيها الأخطل ويهجو جريرا الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥
وقال المبرد في كتابه الذكر والمؤنث : " ونقول : هذه تميم بنت مر إذا أَرَدت الجماعة ، وهذه
تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنت وائل " ،
وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمضروبة رجلا منقطع الظاهر
إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا باطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)^(١) ، لأنَّ المعنى : الجماعة ، وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادٌ)^(٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ)^(٣) ؛ لأنَّه عنى القبيلة والجماعة .

• • •

فأما ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قصدَ الحيِّ ، أو تعبدَ للأب الذى سَمَّى به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْشٌ ،

٣
٣٢٠

وثَقِيف . نقول : جاء قُرَيْشٌ يا فتى ، إنما تريد : حَيَّ قُرَيْشٌ ، وجماعة قُرَيْش . فهى بمنزلة ما قبلها إلا فيها ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قُرَيْش ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لأنَّه اسم للجماعة^(٤) وإن كانوا إنما سُموا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس فى هذه التسمية لأى معنى وقعت ؟ إلا أنَّ الثبوت عندنا أنَّها إنما وقعت لقُصَيِّ بن كِلَاب^(٥) . ولذلك قال اللُّهَيْبُ :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الاحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل شئ لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فأنما جعله اسم حى . »

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى حينئذ بمنزلة القوم ، وكيثونة هذه الاشياء للاحياء أكثر ..

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن .. » .

وانظر ما قاله المبرد فى كتابه المذكر والمؤنت فيما سياتى .

(٥) فى الروض الانف ج ١ ص ٧١ : « ورايت لغيره (الزبير) ان قريشا تصغير القرش

وهو حوت فى البحر ياكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سُمى به ابو القبيلة . »

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انها سميت قريشا لتجمعها وأنه لا يعرف قريش الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لان ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا بهذا الاسم لمجتمعهم قصى وكذا قال المبرد فى المقضب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى والله اعلم ... » .

وفى شرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) .

وثقيف كذلك إنما هو تلقب القبيلة أو الحي ، المقصود في ذلك أبوها قَيْسُ بْنُ مُثَبِّهٍ ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ السَّامِيعُ الْوَلِيدَ سَمَاحَةً ، وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضَلَاتِ وَسَادَهَا (٣)
جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حوالها حين غلب عليها قصى بن كلاب ، قيل : سميت قرىشا ، لانهم كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع .. »
وفي الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قرىشا لان قصىا قرشها ، أى : جمعها فلذلك سمي قصى مجمعا قال الفضل بن العباس
أَبُونَا قُصَى كَانَ يُدْعَى مُجَمَّعًا . بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقِبَالِ مِنْ فُهِرٍ
ثم ذكر سبعة اقوال في اشتقاق قرىش .
وانظر المعارف ص ٢١-٢٢ والاشتقاق .
(١) رواية البيت هي :

وَقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ ، رَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا
كما في شرح ادب الكاتب للجواليقي ص ١٧٢ .

والكشف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .
والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميري واللسان (قرش)
وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .
(٢) انظر نسب ثقيف في جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .
(٣) استشهد به سيويوه ج ٢ ص ٢٦ على منغ صرف قرىش حملا على معنى القبيلة ، والصرف فيها اكثر ، لانهم قصدوا بها قصد الحي .
الساميع : جمع سمح على غير القياس .
المغضلات : الشدائد . سماعة : تمييز . وكفى متعددة لاثنتين .

البيت لعدى بن الرقاع العاملى من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه القصيدة فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .
وفى مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ، والمذكر والمؤنت للاببارى ص ٢٨١ .
عرض المبرد لثانث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنت فقال :

واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الا ان لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ، وان تضعه على الحي فيكون مذكرا ؛ ويكون فيه الاضافة كالاضافة فى السورة ، وذلك قولك : هذه تميم (بالتثنية) اذا اردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تيميا وقيسا .
فان جعلت تيميا او قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك فى السورة قلت : هذه تميم (غير مصروف) فاعلم ، وهذه تميم بنت مروقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمِ مُودٌ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودٌ ذَلِيلُهَا .

على أَنَّهُ قد يجوز أن يقول (مُودٌ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لَأَنَّهُ يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصَّرْف قد أعلمك أَنَّهُ يريد القبيلة ، وأنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فإذا قلت : وَلَدٌ كَلَابٌ كَذَا : وولد تميم كذا - فالتذكير والصَّرْف لا غير ، لَأَنَّكَ الْآنَ إِنَّمَا تَقْضِدُ الْآبَاءَ (٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل ذاب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لأنك لست توميء إلى المراه التي ولدتهم ، كما أنك إذا قلت : هذه تميم فليست توميء إلى أبيهم ، وإنما تريد الحي . العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا في كل ما يبين فيه القول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا
وَكَمَا قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ :

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا
وَكَنْدَةُ حَوْلَى جَمِيعَا صُبْرٍ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم تقل نيسه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة أو للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن إذا لم يرد البلدة ولا الأب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماعة
وكنى قريش العضلات وسادها

فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وانشد :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا
أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَطَّازِدِ

الورقة (١٤٦-١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحمي : مثل في كثرة العدد . المودي : الهالك .

والمعنى كما يقول لاعلم : إذا كثر عدد من حصل من الإشراف وإهل الثروة لم يقل عددها ، فنهلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ .

ولم ينسب البيت لقائل في سيبويه ، وليس في ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد ورويه في الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر أنه ساقط منها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : ه فإذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، أو ولد جذام كذا وكذا ، صرفوه .

(٣) في الأصل : قولك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأُنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ (١)
فَلَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : هَذِهِ رَقَاشٌ يَا فَتَى عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ ، وَهَذِهِ رَقَاشٌ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ ،
فَلِهَذَا مَوْضِعُ سَنِينَةٍ فِي عَرَبِ هَذَا الْبَابِ (٢) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
وَرَقَاشُ امْرَأَةٌ ، وَأَبُو الْقَبِيلِ عَمْرُو بْنُ شَيْبَانَ بْنِ ذَهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ (٣)
وَكَذَلِكَ سَلُولُ (٤) ، وَسَدُوسُ (٥) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا مَصْرُوفًا إِلَّا فِي النُّكْوَةِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ
بِمَنْزِلَةِ بَاهِلَةٍ (٦) ، وَخِنْذِفُ (٧) وَإِنْ كَانَ فِي بَاهِلَةٍ عِلَامَةُ التَّائِيثِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .

المطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .

ورواية سيبويه : نَبَا الْخَزُّ عَنْ رُوحٍ - ورواية التبريزي في شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦
كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاختصاف وجمهرة الأنساب : بَكَى الْخَزُّ مِنْ رُوحٍ .
والبَيْتُ لِحَمِيدَةَ بِنْتِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ أَوْ لاختها هند وكانت تزوجت رُوحَ بْنِ
زُبَاعٍ ، ثُمَّ فَرَكَتْهُ .

وانظر قصة ذلك في السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاختصاف ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص

ج ١٧ ص ٤٠ .

ونسب الشعر إلى حميدة في جمهرة أنساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .

(٢) عقد بابا لقضال كما سيأتي .

(٣) في نسب عدنان للبردد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس . وبنو رقاش .
وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .

وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٢١٤ - ٢١٧ ، ٢٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .

(٥) سدوس : في جمهرة الأنساب ص ٢١٧ بفتح السين وكذلك في جميع العرب حاشا
طبعها وحدها فانهم سدوس بالضم .

(٦) انظر نسب باهلة في الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٧) ونسب خندف في الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هذا باب

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هندا أو قدما أو فخذا .

فإن سُمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربيا مذكرا ، فهو مصروف . وإن كان أعجميا أو مؤنثا لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميم مُقبلا ، لأنه أعجمي على ما وصفت لك .

فإن سمّيته صالحا أو شعيبا ، وذلك الاسم اسم سورة - انصرف ؛ لأنه في الأصل مذكر ، وإن علّقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سمّيت بواحد منهما امرأة ، ثم سمّيت بذلك الاسم رجلا فإنما تردّه إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هندا ودعدا وجنلا أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقة للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خارجة ؛ لأن (أسماء) قد اختص به النساء حتى كان لم يكن جمعا قط .^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافعية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و (أسماء) اسم امرأة فعلا من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

* * *

وأسماء عند سيبويه (فعلا) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلى » .

وقال الأعمى : أسماء عند سيبويه فعلا ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معا ، فجذفتا في الترخيم ، ولا تعرف في الكلام أسما بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلا منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمي به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلا اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا لِلْأَسْمَاءِ ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويون ذراعاً اسم رجل ؛ لكثرة تسمية الرجال به ،
وأنه وصف للمذكر في قولك : هذا حائط . ذراعٌ ، والأجود ألا يصرف اسم رجل ؛ لأنَّ الذراع
في الأصل مؤنثة (١) .

• • •

فإن سميت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجريته مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ، وذلك أنك
تقول إذا أضفت إلى (اقتَرَبْتَ السَّاعَةَ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ) : قرأت سورة إقترَبَ ؛ لأنَّك إذا
سميت بفعل فيه تاء تأنث صارت في الوقف هاء ؛ لأنَّك نقلته إلى اسم ، فصار آخره كآخر
حمنة ؛ لأنَّه في الأصل مُنْزَجٌ بالتاء ، والتاء علامة التأنث ، وإنما تُبدل منها في الوقف هاء ،
وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أنك لو سميت رجلاً بقولك : (اضْرِبْ) في الأمر قطعت الألف حتى
تصير كالألفات الأسماء فتقول : هذا إضْرِبُ قد جاء ، فتصيره بمنزلة إنْعِد . فعلى هذا قلت :
هذه سورة إقترَبه (٢) فإن وصلت قلت : هذه سورة اقتربت الساعة ؛ لأنها الآن فَعِلْ رفعت بها

٣
٣٢٤

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٩ : « وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع أكثر تسميته به الذكر ،
وتمكن في المذكر ، وصار من أسمائه خاصة عندهم .
ومع هذا انهم يصفون به المذكر ، فيقولون : هذا ثوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في المذكر »
وانظر ص ٢١ منه .

قال البرد في كتابه المذكر والمؤنث : « فاما الذراع والكراع فامرهما بين في اشعارهم
وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع في ثمانية . يريدون سبع اذرع في ثمانية اشبار .
والكراع من الحرة ما سال منها فتقدم . قال الانصارى :

أَضَحَّتْ كِرَاعُ الْغَيْمِ مُوحِشَةً بعد الذي قد مضى من الحَقْبِ

وقال آخر :

فَقَلَّتْ تَكْوُسٌ عَلَى أَكْرُعٍ ثَلَاثٌ وَكَانَ لَهَا أَرْبَعُ

وذكر سبويه واتبه قوم كثير انه لو سمي رجلاً ذراعاً لصرفه في المعرفة ، وحجته
انه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكانه اسم صيغ للمذكر ، قال : وبعضهم يصرف كراعاً ،
وترك الصرف فيه أجود ، لانه لم يكثر التسمية به ، وقد سماه به . فمن صرفه فالحجة فيه
من باب الحجة في ذراع .. والصواب والحق أن تجرى الفروع على اصولها فتصرف أسماء
اسم رجل ، لانه جمع اسم ، وألا تصرف ذراعاً ولا كراعاً في المعرفة » .

الورقة (١٣٨) وفي المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٦ : « وقال الفراء : قال الكسائي :
انه وجدته مجرى في كل اللغات اذا سمي به رجلاً ، وقال : شبه بالمصدر لكثرة ما تقول العنرب :
زرعت الثوب ذراعين وذرعاً » .

(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٠ : واذا أردت أن تجعل (اقتربت) اسماً قطعت الألف ، كما
قطعت ألف (اضرب) حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نظائره من الاسماء ، نحو :
اصبح . وانظر ص ٤ منه .

وقال في ص ١٣ ولو سميت رجلاً (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيد لقلت : هذا قام زيد ؛
لأنك سميت بفعل وفاعل .
ولهذا موضع^(١) نذكره فيه على جِدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الأسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٣ من ص ٣٥٥ .
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فعالٍ)

اعلم أنَّ الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أُضْرِبَ : فأربعة منها معدولة .
وضرب على وَجْهه .

فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غَيْرَ مشتقٍّ ، ويجمع ذلك أن تكون مما أَصْلُهُ
النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رَبَّابٌ ، وسَحَابٌ ، وَجَمَالٌ .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عَنَاقٌ ، وَأَنَانٌ ، وَصَنَاعٌ .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سَمِيتَ به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، للمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فَمَجْرَاهُ واحدٌ في العَدْلُ وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفِعْلِ نحو قولك : حَذَارِ يَا فَتَى ، ونظَارِ يَا فَتَى ، ومعناه : احذر .

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغدو بَدَادٍ يَا فَتَى ومعناه : يَدَدًا ، ومثله :

لَامَسَائِسِ يَا فَتَى ، أَى : لا مُمَاسَّةَ . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حَالَةً مَحَلَّ الأسم ، كنسبيتهم المنيَّة حَلَاقي يَا فَتَى فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حَذَامٍ وَقَطَامٍ ، إِلَّا أَنَّ جملة هذا أَنَّهُ لا يكون شَيْءٌ

من هذه الأنواع الأربعة إِلَّا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإِنَّمَا كان حَقُّهُ أن يكون موقوفاً ؛ لَأَنَّهُ معدول عن مصدر فِعْلٍ

موقوف موضوع في موضعه ، فَإِنَّمَا مَجَازُهُ المصادر ، إِلَّا أَنَّهُا المصادر التي يُؤَمَّرُ بها (١) ؛ نحو :

(١) عن أى شىء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أَنَّهُ معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرَبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عز وجل : (فَلَمَّا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرُّقَابِ) ^(١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدر مؤنثا علما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

• تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ^(٢) •

إنما المعنى : اتركها إلا أنه اسم مؤنث موقوف الآخر محرك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ،
وحركته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيد ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المتاركة ، والمنازلة » •

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحد فى جميع
هذا افعل ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فعلا هذه
معدولة عن الأمر الفعل المباعدة ، وهذه الصيغة للمباعدة فى الأمر كفعال وفعل مباعدة فاعل ٠٠
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء إلا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذا من استقراء كلامهم • فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمى ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذر ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » •
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فعل أمر
متعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا •
وتماهه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية إذا غنموا الغنمية ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى مآخيرها : أى انا نحميها وبضعهم يقول :

مناعها من ابل مناعها •

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أربابها • يعنون أفناءها •

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الأبل ، فجعلوا لا
يدنو منهم أحد إلا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الأبل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
فقال أصحاب الأبل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ •

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزاعة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها
مفسر بالتمييز المجزور بمن بعده •

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ، لَتَى أَرْبَاعِيهَا^(١)

وقال آخر :

• حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاجِنَا حَذَارٍ^(٢) •

وقال آخر :

• نَظَّارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَّارَ^(٣) •

ويدلُّك على تانيته قول زهير :

وَلَكِنَّمْ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ^(٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضاً لما من ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع • وأولاد الإبل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنسزل يعني : اقتتلوا في الموضع التي فيها الإبل انظر الخزنة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر •

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء •

ونسب البيت إلى أبي النجم سيبويه والأعلم وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

تعلب ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصير الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب في اللسان (حذر) إلى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب •

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص

٦٣/١٧ •

والبيت لرؤبة وليس في ديوانه •

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبي النجم وذاك لرؤبة •

وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار انظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار •

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد ألف ساكن ، وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : انك ذاهبة ، وانت ذاهبة • وتقول : هاتى هذا للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وأنا الكسرة من الياء •

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تانيث فعال المعدول •

جعل لايس الدرع حشوا لها ، لاستعمالها عليه ، كما يشتمل الإناء على ما فيه وهو العاجل

في إذا ، لأنه بمعنى لايس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الشناء •

ومعنى دعاء الإبطال بعضهم بعضا ينزال : أن الحرب إذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم يمكنهم التطاغن بالرماح تداعسوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيف •

ومعنى لج في الدعر : تتابع الناس في الفرع وهو من اللجاج ، وهو التماذى فيه •

/ فقال: دُعَيْتُ . وقال زيد الخيل:

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَنِيَّ كَرِيَهُ كَلَّمَا دُعَيْتُ نَزَالَ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله:

وَذَكَّرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِي شُرْبَةً وَالْحَيْلُ تَعْلُو بِالصَّيْدِ بَدَا (٢)

وَقَرَأَ الْقُرَاءُ: (فَلَنْ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَاسَ (٣)

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات

ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشامية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢

ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في

ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بني أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر

أمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل

وجاء تانيث (نزال) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامُ فَلَمْ تُضِرْهُ غَدَاةُ الرُّوعِ اذْ دُعَيْتُ نَزَالَ

يريد فرسا أثرها على عياله ونفسه ، فوجدته فيها يوم الرُّوع ، أي أعطته قوة ونشاطا بما

أعطاه وأثرها .

وانظر شرح الأنباري للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعمش :

(بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سمي التبديد بدة ، ثم عدلها إلى بداد .

وفي ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أي : بددا بمعنى متبذدة فهو مصدر في معنى اسم الفاعل

كقولهم : عدل بمعنى عادل .

ويستشهد به الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن

متبذدة ، أي : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي في الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فإن الحال نادر وقوعها معرفة .

الحلق (بتشديد اللام المفتوحة) سمة ابل بنى ذرارة .

وقال ابن السيد : الحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أي من لبن النعم الذي عليه وسوم كأمثال الحلق

الصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت في سيبويه للنسابة الجعدي .

ونسبه الأعمش للجعدي ثم قال : ويروى لابن الخرع .

وقال البغدادي : عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهل وهو عوف بن

عطية بن الخرع . وله ديوان صغير وهو عندي .

وانظر قصة هذا الشعر في الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مَسَاسَ بفتح السين والميم المكسورة .

ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منفى بلا التي لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهي ،

أي : لا تمسني ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالناس لا تحذ أكثر المصادر إلا مُدَكِّراً . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التأنيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ، وقاتلت مقاتلة .

...

وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كـنحو ما ذكرت لك .

والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتصرف ، نحو : ذهب ذهابا ، ولقيته لقاء / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعيت نزال .

٣
٣٢٨

...

وأما ما كان نعنا غالبا فمعه قوله :

لَحِقْتُ حَلَاقِيَهُمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ ، وَلَا يَهُمُّ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مُهَلِّهُ :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبي عبيدة وقعنّب بفتح اليم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامح هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى أنزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب النكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهي .
وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار .. وهي أعلام للمسة ..

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كـفجار ونحوه ،

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعناه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث ومن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخواتها ونحو ذا في كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وليال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون ملامحة ولا ليلاة ونحو ذا كثير .

وفي الأصل للمقتضب : في التأنيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ؛ لأنها تحلق

وقال الميرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبع : جمار يا فتى وللمنية : حلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التأنيث بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق ..

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

مَا أَرْجَى الْعَيْشَ بَعْدَ نَدَائِهِ كُلُّهُمْ قَدْ سَقُوا بِكَائِسٍ حَلَاقٍ (١)

وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنْصَدٍ (٢)

وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنه غلب حتى صار اسما

وأما ما كان اسما علما نحو : حَدَامٌ ، وَقَطَامٌ ، ورقائش - فإن العرب تختلف فيه :
فلما أهل الحجاز (٣) فيجبرونه مجرى ما ذكرنا قبل ؛ لأنه مؤنث معدول . وإنما أضله
حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

- ولا يهم المغنم : أراد أنهم إنما قصدوا الأنفس دون الأموال .
- وضرب الرقاب : من إضافة المصدر إلى المفعول .
- ونسب البيت إلى برى للأخزم بن قارب الطائي .
- وقيل : هو للمقعدي بن عمرو ، انظر اللسان (خلق) .
- وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٤ « الحالقة نعت غالب ، أى : غلب على الاسمية ،
فاختص بالنية » .

والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في
اللسان (خلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة
الغائية ، فتلزمه الألف واللام ، وإنما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

ورواية المعز في سيبويه : عليه قراب من صفيح موضع .

وقال الأعلام : ويرى : عليه صفيح من تراب وجندل .
يصف موت النابغة الجعدي ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
والصفيح : الحجارة العريضة .

والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبخ) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي الشجرى
ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .

والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البغدادى في الخزانة ج ٢
ص ١١٦ - ١١٧ . وسياتى منها بيت آخر ذكره المبرد في المقتضب والسكامل وجعل قافيته
دالية أيضا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء
على حاله لم يغيروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في
جميع الأشياء » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنَّك تقول للرجل : يا مُسَقُّ . يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا فَسَاقِر . يالْكَاع . فلما كان المذكر معدولا عما ينصرف عُذِلَ إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عُذِلَ إلى ما لا يعرب ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلّا ما ينزع منه الإعراب^(١) ؛ لأنَّ الحركة والتنوين حتَّى الأَماهِ ، فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعلَّه أذْهَبَ الحركةَ لعلَّتين .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فُعْدِلَ إلى ما فيه تلك الدلالة ؛ لأنَّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنَّك تقول للمؤنث : إِنَّكِ فاعلة ، وَأَنْتِ فاعلتِ ، وَأَنْتِ تفعلين ؛ لأنَّ الكسرة من نوع الياء ؛ فلذلك أَلَزَمْتَهُ الكسرة^(٢) .

فإن نَكُرْتَ شيئا من هذا أعربتَه وصرفته ، فقلت : رأيت قطام ، وقَطَامًا أُخْرَى^(٣) . ولو سَمَّيْتَ به مذكرا أعربتَه ولم تصرفه ؛ لأنَّك لا تصرف المذكر إذا سَمَّيْتَ بمؤنث على أربعة فضاء^(٤) فَإِنَّمَا هو بمنزلة رجل سَمَّيْتَ عَقْرِيَا ، وَعَنَاقًا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ، وقَطَامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنَّمَا فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عَرب وعَنَاق ، ولكنه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكر زال المانع منه ، / وجري مَجْرَى مؤنث سَمَّيْتَ به مذكرا تَمَّا لم يُعْدَل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف إلا البناء ، فتسأل أحلل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ . وابن جنى في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .
(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في النكرة ، لأن هذا لا يبيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسما للمذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سمى بعناق ، لأن هذا البناء لا يبيء معدولا عن مذكر ، فيشبه به . تقول : هذا حَدَامٌ ورايت حَدَامٌ قبل ، ومررت بحَدَامٌ قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه . ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب فإذا سمى به مذكرا لا يفسعه على التانيث بل يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح ، .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة . ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره . من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العَدْل ، والدليل على ذلك أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا الْعَدْلَ قالوا : يَأْفَساقِ أَقْبَلِي ويا خَباتِ أَقْبَلِي . لأنَّ هذا لا يكون إِلَّا معدولا .

• • •

وما كان في آخره راءٌ من هذا الباب فإنَّ بنى تميم يَتَّبِعُونَ فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أَنَّهُمْ يريدون إِبْطَاح الألف ، ولا يكون ذلك إِلَّا والراء مكسورة (٢) وهذا مبينٌ في باب الإمالة .

فتقول للضُّبُع : هذه جَعارٍ فاعلم . وإِنَّمَا جَعارٍ نَعْتُ غالب ، فصار اسما للضُّبُع . فمن ذلك قوله :

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثُ جَعارٍ وَجَرَّيْ بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ اليَوْمَ ناصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فاذا جمعت (افعل) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار فى الاسماء فينبغى لفعال التى هى معدولة عن افعل أن تكون بمنزلة بل هى أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فاذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو منه أبعد . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فاما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا فى يرى . والحجازية هى اللفه الأولى القديمة ، فزعم الخليل أن اجناس الالف أخف عليهم يعنى الامالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكهروا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبع المعدول عن الجاعة . وفى أمال الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جمار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعر وهو ذو بطنها ويطن الذئب والكلب ، وخصوصا بهذا الاسم دونهما لكثرة جعرها . وفى مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جمر) الجيم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيشى » : أفسدى ، والعيش : أشد الفساد ، وفى اللسان : يقال للضبع : تيسى أو عيشى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت فى سيبويه الى النابغة الجعدي وكذلك نسبة الأعلم والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطي : الصواب أن قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابي . وهو فى اللسان (جمر) غير منسوب .

ومنهم من يُجْرى الرأه مُجْرى غيرها ، ويمضَى على قياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

ومرّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنُودَ وَبَارٍ (٢)

والقوافي مرفوعة .

• • •

ومن المدلول : آخر . وسحر ، وعدلها / مختلف .

فأما (آخر) فلولا العدل انصرفت ، لأنها جُمع أخرى . فإنما هي بمنزلة الظلم ، والنقب ، والحُصْر ، ومثلها ما هو على وزنها : الكبُرَى والكَبَرُ ، والصُغْرَى والصُغْرُ . فباب فُعْلَى في الجمع كباب فُعْلَةُ نحو : الظلمة والظلم ، والغُرْفَةُ والغُرْفُ .

وإنما استويا في الجمع ، لاستواء الوزن ، وأن آخر كل واحد منهما علامة التانيث ، فإنما عدلت آخر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ . وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الرأه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بني تميم في المختوم

بالرأه .

البيت للأعشى وهو من بني قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .

قال الأعلام : وبار : اسم أمة قديمة من العرب انما ربة ملكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم اقليم تسكنه الجن مسخأهله

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ٦٥ وبار : موضع

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت في الرمل ..

ونظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٥٦ - ٣٥٨ واللسان (و بر) وجمهرة انساب العرب

ص ٤٦٢ .

وفي المعنى ج ٤ ص ٣٥٩ جمع فيه بين اللغتين :

احدهما هي البناء على الكسر وذلك في قوله : على وبار

والأخرى هي الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك في قوله : جهرة وبار

وقال أبو حيان : ويحتمل وجها آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللغتين بل يكون بناءه

ويكون (وباروا) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان انما المراد

أهله فأعاد الضمير في هلكت مؤنثا على وبار مراعاة للفظ وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على

الاهل المحذوف ، أي : وبار أهلها أي هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى .

وعنود : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٨١ - ٢٨٣

وهو في المخصص ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أَنَّ (أَفْعَلَ) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلّا موصولا بمن ، أو تلحقه الألف واللام ، نحو قولك : هذا أَفْضَلُ منك ، وهذا الأَفْضَلُ ، وهذه الفُضْلَى ، وهذه الأولى ، وهذه الكبرى . فتأنيث الأَفْعَلِ الفُعْلَى من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخِر) أَنْ يكون معه (من) نحو قولك جاعلى زيد ورجل آخر . وإنما كان أَصْلُهُ آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغْنِي عن (من) لما فيه من البيان أَنه رجل معه . وكذلك : ضربت رجلا آخر ؛ قد بيّنت أَنه ليس بالأوّل استغناء عن (من) بمعناه .

٣ / فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاعلى امرأة
٣٣٢ أخرى ، ولا يجوز جاعلى امرأة صُغْرَى ولا كُبْرَى ، إلّا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عزّ وجلّ : (وَأَخْرَجْنَا مَثَابَهَاتُ) (٢) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فلان سُمِّيَتْ به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأَخْفَش ومن قال به . لأنّه يصرف أحمر إذا كان نكرة امم رجل ؛ لأنّه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العَدْل ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمّى به رجلا .

وسيبيويه يرى أَنه على عَدْلِهِ (٥) ولكلّ مذهب قوى يطول الكلام بشرّحه ، وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ : قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهين ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صغر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، ونسق حين أرادوا : يا فسق .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .
(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ ثم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فإن حقرت آخر أسم رجلا صرفته ، لأن فعلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غير البناء الذى جاء محدودا عن وجهه . »

فَأَمَّا (سَحَر) فَإِنَّهُ مَعْدُول - إِذَا أُرِدَتْ بِهِ يَوْمُكَ - عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ^(١) ، فَإِنْ أُرِدَتْ سَحَرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صُرِفَتْهُ لِأَنَّهُ [غَيْر] مَعْدُول .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاعَتِي زَيْدَ لَيْلَةٍ سَحَرًا . وَقَعْتَ مَرَّةً سَحَرًا . وَكُلُّ سَحَرٍ طَيِّبٌ . فَهَذَا مَنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أُرِدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحَرُ خَيْرُكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . وَجَنَّتْكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ . نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٢) .

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ، كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ . وَكَمَا غَلِبَ الْوُصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالْأَسْمِ الْإِلَازِمِ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ امْتِنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ كَمَا امْتِنَعَ أَخْرَفَقْلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ . وَتَجَرِيهِ مُجَرَّى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . فَامْتِنَعَ مِنَ التَّصْرِيفِ ؛ كَمَا امْتِنَعَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنِيَتْ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صُرِفَتْهُ وَصُرِفَتْهُ .

وَإِنْ صَغُرَتْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صُرِفَتْهُ ، لِأَنَّ فُعَيْلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصْغِيرِ عُمْرٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدَلِ^(٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرَّفْعِ . فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ^(٤) يَا فَتَى إِذَا عَنِيَتْ الْمَعْرِفَةُ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ (سَحَر) طَرْفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَجْرُورًا ، أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ ظَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْإِلَافُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجَتْ مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظَّرْفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَاللَّامِ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عَنْدهُمْ ، كَمَا عَدَلْتُ آخَرَ عَنْدهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرْفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ أَمْسٍ فِي الرَّفْعِ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنَ يَعِيْشٍ ج ٢ ص ٤١ وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) الْقَمَر : ٣٤

(٣) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ١٤ « وَأَنْ حَقَرْتَهُ (عَمْرٌ) صُرِفَتْ ، لِأَنَّ فُعَيْلًا لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلٍ وَأَشْبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقَعِ فَعْلٌ نَكْرَةً مَحْدُودًا عَنْ عَامِرٍ » .

(٤) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنْ الْمَعْرِبَاتِ غَيْرِ التَّنْصِرَةِ ٠٠ سَحَرٌ ، وَسَحِيرٌ » .

فإن سميت به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسيبويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر ؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جميعا إذا كانا للمذكر ، وترجع آخر إذا
فارق العَدْل إلى باب صُرِدَ ونُكِرَ .

فأما غُدوة فليست من هذا الباب ، لأنها بُنيت اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتكَ غداة يوم الأحد .

فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غُدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف
لأنها معرفة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى
لأنه لا يقع ظرفا .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الاحيان في الانصراف وغير الانصراف » .
اعلم أن غُدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأنتك يوم اثنين مباركا
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجعله اسما لرجل .

وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام
الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غُدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب ..
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غُدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الاثنيان في يومه أو
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا هو الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكفاية للمرضى ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فَأَمَّا (بُكْرَة) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ، لأنَّ إذا أردنا بها يوما بعينه فهي نكرة ، لأنَّ لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ، لأنَّها في معنى غدوة ، كما أنَّك تجرى كلُّهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان . (كلُّهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيِّداً^(١) نحو قولك : رأيت كلُّهم ، / ومررت بكلُّهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر ، فقلت : إنَّ قومك في الدار كلُّهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يَذَر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ، لأنَّها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مخير ، أعنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

ومن الممدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، وربَّاع^(٢) ، وكذلك ما بعده^(٣) .

وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن ربَّاع وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأشموني للالفية ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلى العامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ : « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث وربَّاع ، فقال : هو بمنزلة آخر إنما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فتركه صرفه .

قلت : افتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة . . . » .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى أربعة اتفاقا وجاء فعال من العشرة في قول الكعبي :

ولم يَسْتَرْ يَشَوْكَ حَتَّى رَمِيتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس وخمسن ، سداس ومسدسن والسماع مفقود . . . بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائي النسب نحو : الخماسي والسداسي . . . » .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « ألا ترى أن فعلا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو : أحاد وثناء وثلاث وربَّاع وكذلك الى عشائر ، والمذكر والمؤنث للانباءى ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر الممدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

أحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَدٌ ، كما قلت مثنى . قال الله عز وجل : (أُولَى أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٌ)^(١) وقال عز وجل : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٌ)^(٢) .
قال الشاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمُنَابَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ^(٣)

وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أَنْيَسُهُ ذِقَابُ تَبَعِي النَّاسِ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ^(٤)

وتأويل العَدْلُ في هذا : أَنَّهُ أَرَادَ وَاحِدًا وَاحِدًا ، وَاثْنَيْنِ اثْنَيْنِ .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ : (أُولَى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعٌ) وَالْعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ، كَمَا أَنَّ يَا فَسَّقُ مَبَالِغَةٌ فِي قَوْلِكَ : يَا فَاسِقَ وَكَذَلِكَ يَا لَكُمُ ، وَيَا لِكَاكَ^(٥) .

(١) فاطر : ١٠

وفى سيبويه ج ٢ ص ١٥ : وقال لى : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة كأنك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة .
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ وألفاظ العدد أحوال فى الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية المقتضب .

وذكر فى اللسان (مثنى) برواية ... فى الشهر الحلال وكذلك فى المقصور والمسدود ص ١٠٢ .

وذكر فى المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحْمَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ

ونقد الشنقيطى بقوله : لقد أخطأ على بن سيده خطأ كبيراً فى هذا البيت ، فبدل وغير أوله ، ونكر المرفعين آخره ، ثم رَوَاهُ برواية اللسان .
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذئاب كالاية المتقدمة .
والبيت لساعدة بن جؤبة الهذلي من قصيدة رثاء فى الديوان ص ٢٢٦ - ٢٤٢ وقبلة :

ولو أنه إذ كان ما حم واقصا بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابنى هذا الرزء بجانب من يهتم لحالي لهان على وقعه ، ولكن الذى يعظم مصابى أن أهلى بوادٍ لا أنيس به إلا السباع التى تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين . وواحداً واحداً . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٦٧ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧

ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والعينى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل فى ألفاظ العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ =

وأما قولهم : الثلاثة والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدل ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ وليس فيه تكثير ، ولكنَّه مشتقٌّ بمعنى اليوم كالعدل والعدل : ما كان من الناس ، والعدل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .
 ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، والدبران ^(١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحد والاثنان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العدل لتتناول القياس من قُرب ، وتميِّز بعضه من بعض إن شاء الله .
 ونظير العدل والعدل ^(٢) قولهم : امرأة ثقال ، ورزان . وتقول لما ثقل / وزنه : ثَقِيل ، ورزِين .
 إنَّما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣
٣٣١

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .
 وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين .
 ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءنى القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس فى باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقليل انه أصله » .
 وانظر المذاهب فى ذلك فى البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للثريا » فان أخرجت الألف واللام من النجم والصق لم يصير معرفة » .
 وأما الدبران ، والسماذ ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام » .
 وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
 (٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعدل » .
 فالعدل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنكم فرقوا بين البنائين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .
 ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .
 فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل فى مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك فى كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبناءهما مختلف فيكون أحد البنائين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

هذا باب

الأمثلة التي يُمثل بها أوزان

الأسماء والأفعال

تقول: كلُّ (أفعل) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .
فلن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أفعل) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)
هذه التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أفعل] ^(١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثل به .

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عَلِم وصفا لم
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا، ولكن تقول : لأنه وصف ؛ كما تقول : كلُّ آدم في
الكلام لا ينصرف ؛ لأنَّ (آدم) نعت مفهوم ^(٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أفعل في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ د باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل د أفعلا ،
يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (افعل) يكون اسما تصرفه في النكرة .
قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أحرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر ، فإن
كان اسما وليس بوصف جرى .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ د وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ووب . فقالوا : (فعلان) الذي مؤنثه فصلانة
منصرف ، فوسفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعلا صسفة ، ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كثناء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر
كأفعل ، أو الألف والنون المزيدين كفعلان ..

وإن تكررت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستفراقية ، أو غيرها من علامات
التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعلان حاله كذا .

وإن كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة ..
وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٢٩ .

الفِعْلُ فهو مفتوح ؛ لَأَنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بفِعْلٍ معروف ، وموقعه بعد كلِّ وهو مفرد يدلُّك على أَنَّهُ اسم^(١) .

ولكن لو قلت : كلُّ أَفْعَلٍ زَيْدٌ مفتوح ، لم يكن إِلَّا هكذا ؛ لَأَنَّكَ قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فِعْلًا ، ووقعت (كلُّ) عليه ؛ لَأَنَّهُ عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَل) ؛ لَأَنَّكَ وضعت مَوْضِعَ النَّعْتِ ؛ كما وَضَعْتَ الْأَوَّلَ مَوْضِعَ الْفِعْلِ . هذا قول الخليل وسيبويه^(٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لَأَنَّهُ ليس بنعْتٍ معلوم . وأما أَفْعَلٌ زَيْدٌ فيجمله فِعْلًا ؛ لَأَنَّهُ قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعْتًا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لَأَنَّهُ معرفة وإنما بدأت به لذلك . فكأنَّكَ قلت : هذا البناء إذا كان نعْتًا^(٣) .

وتقول : كلُّ فَعْلَانٍ له فَعْلٌ لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلٌ فمصرف .

وإنما صرفت (فَعْلَانًا) هاهنا ؛ لَأَنَّهُ ليس بشيء معروف له (فَعْلٌ) والقول فيه القول في الأول^(٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلٌ لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لَأَنَّهُ معرفة^(٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل ائعل أردت به الفعل نصب أبداً فإنما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجهه وكان ائعل اسماً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « وتقول إذا قلت : هذا رجل ائعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل ائعل زيد نصب أبداً ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : ائعل إذا كان اسماً نكرة فإنه ينصرف ، فلا ينصرف (ائعل) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان الممثل منصرفاً نحو ائعل وأبدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدلُّك على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) إذا كانت له (فعمل) فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَنْتِي في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنَّما هو مثال جَبَنْتِي ، وَسَرَنْتِي ، وَسَبَنْتِي ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعَلِي في الكلام ، وفَعَلِي فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعَلِي في الكلام وفَعَلِي يا فتي ، فتصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنَّما تمنعه أَلْفُهُ لا معناه ، فإن قدرتهما تقدير الملتحق انصرفتا ، وكانت كِمَغَزِي وأَرْطِي .

فإن قدرتهما تقدير التأنيث كانتا كَدِفَلِي ، وتَتَرِي تكون للأمريين جميعا ، والأَجُودُ التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ (فَعَلِي) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب $\frac{3}{34}$ حَبَلِي ، وَبُهْمِي .

وكذلك كلُّ فَعَلَاءِ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقامدة : اذا تعينت الألف للتأنيث منسج الصرف ، واذا تعينت للإلحاق وجب الصرف .
واذا صلحت الألف للأمريين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ، ص ١٢٥ .
السرندي والسبندي : الجري . والحبنطي : الفليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فعل) في الكلام أو فعل كانت ألفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف .
وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث .
قوى في السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٣٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فاعل) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف المبدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضموم فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .
فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقبسطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : هلباء وأخواته فملحق بسرطان وسرداج .
والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصحراء . ثم قال :
وما كان على فعل (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث .
الورقة (١٣٥) .
البهمي : نيت

وتقول : كلُّ فُعْلَاءٍ ، وفِعْلَاءٍ فمصرف لأنَّه مثال لا يكون إلَّا مُلْحَقًا مصروفًا في المعرفة النكرة . وذلك نحو عِلْبَاءٍ (١) ، وحِرْبَاءٍ (٢) .
 وأما فُعْلَاءٍ فنحو قولك : قُوبَاءٍ (٣) فاعلم : لأنَّه ملحق بفسقاط ، كما أنَّ عِلْبَاءٍ ملحق ببرداح . فهذا يبيِّن لك جميع هذه الأمثلة إن شاء الله .

(١) العلباء : عرق في العنق •

(٢) الحرباء : ذكر أم حبين •

(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد •

تمُّ الجزء الثالث والحمد لله ربَّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المختضب :

هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

• • •

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحَّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي

• • •

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص

- هذا باب أن المفتوحة وتصرفها ٥
- هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة .
- والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة ٧
- هذا باب ما لحقته (إن) و (أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه ٩
- هذا باب التونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال ١١
- هذا باب الوقوف على التونين : الخفيفة والثقيلة ١٧
- هذا باب تغيير الأفعال للتونين : الخفيفة والثقيلة ١٩
- هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النسوة في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة ٢٣
- هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
- وليس يفعل ٢٥
- هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في التونين ٢٦
- هذا باب (أما) و (إما) ٢٧
- هذا باب مذ ، ومنذ ٣٠
- هذا باب التبيين والتمييز ٣٢
- هذا باب التشنية على استقصائها صحيحها ومعتلها ٣٩
- هذا باب الإمالة ٤٢
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة ٤٥
- هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة ٤٦
- هذا باب الراء في الإمالة ٤٨
- هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف ٥٢
- هذا باب (كم) ٥٥

- ٦٤ ... هذا باب مسائل (كم) في الخير والاستفهام
 هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة
- ٦٨ ... في المقاربة
- ٧٦ ... هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا)
- ٧٩ ... هذا باب المقصور ، والمملود ...
- ٨٩ ... هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام)
- ٩١ ... هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول
- ٩٣ ... هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت
- ٩٥ ... هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر
- ٩٧ ... هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وإسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد
- ١٠٢ ... هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر
- ١١١ ... هذا باب الإخبار عن البديل
- ١١٢ ... هذا باب الإخبار في باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر
- ١٢٧ ... هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى
- هذا باب من (الذي ، والتي) ألغى النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا
- ١٣٠ ... في ذلك
- ١٣٣ ... هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب
- ١٣٥ ... هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة
- ١٣٦ ... هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين
- ١٤٠ ... هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل
- ١٤١ ... هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء
- ١٤٣ ... هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا
- ١٤٤ ... هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب
- ١٤٧ ... هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف . والرابعة ألف مقصورة

- هذا باب النسب إلى الجماعة ١٥٠
- هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين ١٥٢
- هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء ١٥٦
- هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع ١٦٠
- هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصنعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء ١٦١
- هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما ١٦٦
- هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى ١٧١
- هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه ، وحمرويه ، وما أشبهه ،
والاختلاف فى هيهات ، وذئبة وذيت ، وكية وكيت ١٨١
- هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها ١٨٥
- هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء ١٨٧
- هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأما أصوله فقد ذكرناها ١٩١
- هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر ٢٠٢
- هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة عوض المصادر وما أشبهها من الأسماء
المدعوية من غير المصادر ؛ نحو : تربا وجندلا وما أشبه ذلك ٢٠٨
- هذا باب (إيّاك) فى الأمر ٢١٢
- هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل ٢١٧
- هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ٢٢٨
- هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ٢٣٣
- هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا ٢٣٦
- هذا باب الأسماء الموضوعة فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على
ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين ٢٣٩
- هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله ٢٤٨
- هذا باب من التسمير ٢٥٥

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين . ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل
- من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خبراً كانت أو استفهاماً ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيداً ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّه دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ؛ نحو أرايتك زيدا
- ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ . أجود ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابيين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما
- الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمي به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعل ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعل ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

٣٠	هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد
٣٣١	هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالآلف والتاء
٣٣٥	هذا باب ما لحقته ألف ونون زائدتان
٣٣٨	هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث والإمحاق
٣٣٩	هذا باب ما كان من أفعل نعتا يصلح فيه التأويلان جميعا
٣٤٤	هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع
٣٥٠	هذا باب تسمية المؤنث
٣٥٥	هذا باب تسمية السور والبلدان
٣٦٠	هذا باب أسماء الأحياء والقبائل
٣٦٥	هذا باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان
٣٦٨	هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال
٣٨٣	هذا باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء الأفعال

المفصّل

صفحة

أبي العباس محمد بن يزيد البكري

٩١٠ - ٩٨٥ هـ

تأليف

مختار عبد الحالق عظيمية

المستطبعة في دار

الجزء الرابع

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنضب
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الرابع

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

الطبعة الثانية
١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م



الجزء الرابع من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

كتبه مهلهل بن أحمد

نظرت في هذا الجزء وأصلحت جميع ما فيه وصححته . فما كان فيه من إصلاح وتخراج
بغير خط الكتاب فهو بخطي .
وكتب الحسن بن عبدالله السيراقي .

بسم الله الرحمن الرحيم

/ هذا باب

إيضاح الملحقة^(١) وتبيين

الفصل بينها وبين غيرها

تقول فيما كان على أربعة أحرف كلها أصلٌ، نحو: جَعْفَرٌ ، وَجُلْجُلٌ ، وَقِمَطِرٌ ، وَسِبْطِرٌ ، وَخُبْرُجٌ^(٢) ، ودرهم ، وغير ذلك إذا أردت أن تُبَلِّغَ وَزَنَهُ ما أَصْلُهُ الثلاثة ، فقلت في مثل جَعْفَرٌ : جَنُولٌ فالواو زائدة أَلْحَقْتَ الثلاثة ببناء الأربعة ، فصار جَنُولٌ في وزن جَعْفَرٍ^(٣) ، وإنما هو من الجَلْجَل ، فهذه الواو زائدة أَلْحَقْتَهُ بهذا المثال ، فالواو مُلْحَقَةٌ .

فإن قلت : عجوز ، أو رَغِيفٌ ، أو رسالة - فإلياء - والواو والألف زوائد ، ولنسَنَ بملحقات^(٤) ، لأنهن لم يَبْلُغْنَ بالثلاثة مِثَالًا من أمثلة الأربعة . فهذا الملحق ، وما كان مثله .

وما كان من الزوائد لا يَبْلُغُ بالثلاثة مِثَالًا من أمثلة الأربعة والخمسة ، ولا يَبْلُغُ الأربعة مِثَالُ الخمسة - فليس بملحق .

فيسرَّحان مُلْحَقٌ بِسِرِّداح ، وإنما / امتنع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ في آخره الزائدتين اللتين ٣٤٦ في آخر غُفَّيَّبان ، وقد أشبهه من هذه الجهة .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٠٧ باب ما كان من بنات الأربعة وما الحق به من الثلاثة

(٢) الحبر ج بالضم من طير الماء وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٥١

الجلجل : الجرس • السبطر : الطويل • القمطر : ما يصان فيه الكتب (شرح الشافية ج ١ ص ٥١)
(٣) وزن جدول فعول فلا يريد الوزن الصرفي ، وإنما يريد المائلة في عدد الحروف والحركة والسكون

(٤) حروف المد لا تكون لللاحق حشوا ذكر ذلك سيبويه في ج ٢ ص ١٣١ ، ١٦٦ ، ١٩٣ ، ٢١٦ وانظر الخصائص ١ : ٢٣٢ ، ٢٤١ : ٤٨٤ - ٤٨٤

وَحَبْنَطَى مُلَحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ بِالتَّوْنِ وَالْأَلْفِ ، وَإِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ أَنَّ آخِرَهُ كَأَخْرِ حُبْلَى فِي الزِّيَادَةِ ، فَاشْتَبَهَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَلَكِنَّ الزَّوَادَ يَكُنُّ كَزَوَادِ حُبْلَى ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ .

فَإِنْ قُلْتُ : مَا بِأَلِ حَرْبَاءَ ، وَعِلْبَاءَ ، وَقُوبَاءَ يَنْصَرِفْنَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ ، وَالزَّائِدَاتِ فِي آخِرِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَالزَّائِدَتَيْنِ فِي آخِرِ حَمْرَاءَ . هَلَّا تُرِكَ صَرْفُهُنَّ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ كَمَا تُرِكَ صَرْفُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمُلَحَقَاتِ ؟

فَالْفَضْلُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْأَوَّلَ الَّتِي وَصَفْنَا ، أَلْفَاتُهَا غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ ، وَأَلْفَاتُ هَذِهِ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ بَاعَاتٍ قَدْ بَايَنْتُ أَلْفَاتِ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُنْقَلِبَةً مِنْ شَيْءٍ ، فَقَدْ بَايَنْتُهَا .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ دِرْحَابِي ، إِنَّمَا هِيَ فِعْلِيَّةٌ . فَلَوْ ذُكِرَتْ قُلْتُ دِرْحَاءَ كَمَا تَرَى ؛ كَقَوْلِكَ : سَقَاءَ ، وَغَزَاءَ يَا فَتَى^(١) .

أَلَا تَرَى أَنَّ النُّحَوِيِّينَ لَا يُجِيزُونَ تَرْخِيمَ رَجُلٍ فِي التَّنَادُهِ بِسَمَى حُبْلَوَى فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : يَا حَارَّ فَرَقَ^(٢) ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَقُولُ : يَا حَارَّ لَا يَغْتَدُّ بِمَا ذَهَبَ ، وَيَجْعَلُهُ اسْمًا عَلَى حِيَالِهِ .

٣٤٧

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ١٠ : « فَإِنْ قُلْتُ : مَا بِأَلِ عِلْبَاءَ ، وَحَرْبَاءَ ؟

فَإِنْ هَذِهِ الِهْمَزَةُ الَّتِي بَعْدَ الْأَلْفِ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ كَالْيَاءِ الَّتِي فِي دَرَجَاتِهِ ، وَاشْتِبَاهُهَا ، فَانْمَا جَاءَتْ هَاتَانِ الزِّيَادَتَانِ هُنَا لِتَلْحِقَ عِلْبَاءَ وَحَرْبَاءَ بِسَرْدَاخٍ وَسِرْبَالٍ ، الْآخِرَى أَنْ هَذِهِ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ لَا تَلْحَقَانِ إِسْمًا فَيَكُونُ أَوَّلُهُ مُفْتُوحًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ سَرْدَاخٍ ، وَلَا سِرْبَالٍ . وَإِنَّمَا تَلْحَقَانِ ، لِتَجْعَلَا بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ عَلَى هَذَا الْمَثَلِ ، وَالْبِنَاءُ » وَانْظُرْ ص ١٠٨ مِنْهُ .

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ : (فَأَمَّا عِلْبَاءَ وَحَرْبَاءَ وَبِقِيَاءَ وَزِيَاءَ فَانْهَنْ مَسْذُكَرَاتٍ وَمَدَاتِهِنَّ مُنْقَلِبَةٌ مِنَ الْبَاعَاتِ أَوْ الْوَاوَاتِ ، وَهِنَّ زَوَادٌ وَلَكِنْ حَكَمَهُنَّ حَكَمَ مَا انْقَلَبْنَ مِنْهُ . . .

اعْلَمْ أَنَّ عِلْبَاءَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَذْكُورًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِسَرْدَاخٍ وَسِرْبَالٍ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : دِرْحَابِي ، فَتُظْهِرُ الْيَاءَ ، فَلَوْلَا الْيَاءُ لَصَارَتِ الْيَاءُ هَمْزَةً كَيَاءَ رَدَاءَ وَكِسَاءَ » وَانْظُرْ الْمَذْكُورَ وَالْمَوْثُوتَ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ص ٦٦ - ٦٧ ، ١٤٨ - ١٤٩

الدِّرْحَابِي : (بِكْسَرٍ فَسَكُونٌ) الرَّجُلُ الْكَثِيرُ اللَّحْمِ الْقَصِيرُ ، الْعِلْبَاءُ : عِرْقٌ فِي الْعُنُقِ . الْقَوْبَاءُ : بَشَرٌ يَظْهَرُ فِي الْجَسَدِ . الْحَرْبَاءُ : دَوِيَّةٌ . السَّرْدَاخُ : النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ ، وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٢) اسْتَعْمَلَ لِقَبًا مِنَ الْقَابِ الْأَعْرَابِ مَكَانَ لِقَبٍ مِنَ الْقَابِ الْبَنَاءِ وَقَدْ تَشَدَّدَ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ فِي مَنْعِ ذَلِكَ وَذَكَرْنَا أَنَّ سَبِيحِيهِ اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ .

فإذا رُحِمَ (حُبِلَ) لزمه أن يقول : يا حَبْلُ أَقْبِلْ ؛ لأنَّ الواو تنقلب ألفاً لفتحة ما قبلها ،
ومثال (فُعَلَى) لا يكون إلاَّ للتأنيث ، ومُحَالٌ أن تكون ألف التأنيث منقلبةً ، فقد صار مُوَنَّا
مُذَكَّرًا في حال ؛ فلهذا ذكرت لك أنَّه محال^(١) .

(١) في أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٩٨-٩٩ : « أن سميت بحبلوى لم يجز ترخيـمه على لغة من
قال : ياحار بالضم ، لأنه يلزمك إذا حذفـت ياء النسب أن تضم الواو ، فتقلب ألفا ، لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، فتقول : يا حبل ، فتصير الف (فعل) منقلبة . والف فعل لم تكن قط الا
زائدة للتأنيث لا أصل لها . »

قال أبو العباس المبرد : فان قال قائل : فيكون الف حبل هذه لغير التأنيث ، لأنها ترخيم
حبلوى . قيل : هذا محال ، لأن (فعل) لم تستعمل لغير التأنيث . وقوله هذا محتاج الى
تفسير . وذلك ان هذا المثال مخالف لمثال فعل، وفعل ، لأن هذين المثالين قد جاءت الفاهـمـة
للتأنيث ، وللإلحاق . . .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج١ ص ١٤١ : (ان أدت هذه اللفـة أى القلى الى قلب ما لا يكون منقلبا
كما يرخم حبلين ، وحبلوى — فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز اذن ، لأنها تؤدى الى كون الف فعل
منقلبا عن ياء ، او واو ، ولم يعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شىء . وقياس قول الاخفش جوازها ،
لأنه يكون اذن ملحقا بجذب بفتح الدال ، وأما السيرافى فأجازها وان لم يثبت فعلا ، لأن هذا
شىء عرض وليس ببنية أصلية)

وقال المبرد فى كتابه المذكر المؤنث : (وما كان على فعل (بضم الفاء) فلم تكن الفـة أبدا الا
للتأنيث مثل حبل وأنى وخنـى ودنيا ، لأنه ليس حق الكلام أن يكون فيه وزن على مثال جعفر —
بضم الفاء ، فقد امتنع من الإلحاق)

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ بِعَلَامَةِ التَّائِيثِ

إذا وقعت للمذكر أو مؤنث، فعلامات التائيث الألف فيها مقصورة كان أو ممدودا
فالمقصور : نحو سَكْرَى ، وَغَضَبَى ، وَحُبْلَى .

والممدود : نحو : حَمْرَاء ، وَصَفْرَاء ، وَصَحْرَاء .

وما كان بالهاء في الوقف ، كحَمْدَةٍ ، وَطَلْحَةٍ .

فما كان من هذا اسما لامرأة فغير ممنوع من الألف والتاء ، نحو : حُبَلِيَّات ، وَسَكْرِيَّات ^(١)
وحمراوات ، وصفراوات . تُبدل من الألف التي هي طرفٌ واوا ، كما تفعل في التثنية إذا
قلت : حمراوان .

ولو كانت أضلا لكان الأجود أن تبدل منها همزة ، كما / كان في الواحد قبل أن يثنى ،
فيكون ما كان منه مُبدلا من ياء أو واو ، بمنزلة الهمزة الأصلية ، فتقول في كساء : كسائان ،
وفي قرأء : قرأان . فالهمزة في قرأء أصل ، وفي كساء مُبدلة ، وكذلك سَقَاء ، وما كان
مثله يجوز في هذا أَجْمَعَ بكل الواو .

وأما ما كان مثل عِلْباء ، وجرْباء فبكل الواو فيه أجود ؛ لأنَّ ألفيه زائدتان ، فهما
يُشبهان ألني التائيث من جهة الزيادة .

وأما ما كان مثل غَزَاء ، وَسَقَاء فالإبدال فيه جائز ، وليس كجوازه في الأول ؛ لأنَّ
الهمزتين مُبْلَتَتان من ياء أو واو ، وهما أصلان .

وأما ما كان مثل قرأء ، فقد يجوز هذا فيه على قُبْح ؛ لأنَّ الهمزة أصل ، وليست بمبدلة من
شيء .

(١) قال الميزد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكل ما كانت فيه هاء التائيث من أي باب كان فغير
ممنوع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره . لذكر أو مؤنث ، قلت حروفه أو كثرت » ص ٥

والأصل في هذا أجمع : أنه كل ما كان مذكراً من هذا الباب فالوجه فيه ثبات الهمزة في التثنية .

وما كانت ألفاء للتأنيث لم يَجْزُ إِلَّا القلب إلى الواو .^(١)

• • •

وما كانت فيه هاء التأنيث التي وصفنا ، فسميت به امرأة ، أدخلت عليها في الجمع الألف والتاء ، فتقول : حَمَدَات ، وطلّحات .

أمّا تحريك وسطه فللفصل بين الاسم والنعت ، وهذا يُذكر مُفسّراً في باب التصريف^(٢) .

وَأَمَّا حَذْفُ التَّاءِ/ التي كانت في الواحد ، فَلأنَّ الألف والتاء إِنَّمَا دخلتا في الجمع للتأنيث ؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث ؛ لأنَّ هذه العلامات إِنَّمَا تدخل في المذكر لِتُوْنُثْه ، فحذفت التاء التي في حَمَدَة وأخواتها لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع^(٣) .

فإن سميت رجلاً بشيء فيه أَلِفُ التأنيث ، فَأَرَدْتَ جَمْعَهُ جمعته بالواو والنون ، فقلت في حمراء - اسم رجل - إذا جمعته : حمراوون ، وصفراوون ، وفيما كان مِثْلُ حُبْلَى : حُبْلَوْن ، وَمَشْكُرُون .

وما كان بالهاء فَإِنَّكَ تجمعها بالألف والتاء ، فتقول : طَلَّحات ، وَحَمَدَات على ما قلت في المؤنث .

وعلى هذا قلت : طَلَّحَة الطَّلَّحات^(٤) .

والفصلُ بينهما أن ما كان فيه أَلِفُ التأنيث مقصورة أو ممدودة ، فهي لازمة له ، لأنها لم تدخل على بناء مذكر .

فإن قال قائل : كيف يجوز دخول الواو والنون على ما فيه علامة التأنيث ، وهما علامتا التذكير ، أفيكون مؤنثاً مذكراً في حال ؟

(١) تكلم عن تثنية الممدود الجزء الثالث ص ٣٩ ، ص ٨٧

(٢) عرض لذلك في الجزء الثاني ص ١٨٨ باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٦

(٤) جزء من بيت شعر تقدم في الجزء الثاني ص ١٨٨

قيل له : هذا مُحال ، ولكنَّ الألف لا تَثْبُتُ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ ما / هو بِذَلِّ منها .

ألا ترى أَنَّكَ تقول في جمع حُبْلِي : حُبْلِيَّات . فلو كانت الألف ثابتة لم يَدْخُل عليها عِلْمُ التَّأْنِيثِ الذي هو للجمع ، كما لا تقول : حَمَلَتَات ، ولكنَّكَ تُبدِل من الألف - إذا كانت ممدودة - واوا ، فَإِنَّمَا تَدْخُل علامة التَّأْنِيثِ وعلامة التذكير على شيء لا تَأْنِيثَ فيه .

فَأَمَّا طَلْحَةٌ فلو قلت في جمعها طَلْحَتُونَ للزمك أن تكون أَثْنَتُهُ وَذَكَرَتُهُ في حال ، وهذا هو المُحَالُ^(١) .

فإن قلت : أَخْذِفِ التاء . فَإِنَّ هَذَا غير جائز ، وَإِنَّمَا جاز في الجمع في المؤنث ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَهَا جِئْتَ بِمَا قَامَ مَقَامَهَا في اللفظ . والتَّأْنِيثُ . فعلى هذا يجزى جميع ما وصفنا في المذكَّر والمؤنث .

(١) في سيبويه ج٢ ص٩٥-٩٦ « باب جمع الاسم الذي في آخره هاء التانيث »

زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طَلْحَةً أو امرأة ، أو سلمة ، أو جبلة ، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جابحه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل . ألا تراهم يصفوا المذكر بالمؤنث . قالوا : رجل ربعة وجمعوها بالتاء فقالوا : ربعات ولم يقولوا : ربعون وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحين . . .

فأما حبل فلو سميت بها رجلاً ، أو حمراء ، أو خنفساء لم تجمعهم بالتاء . وذلك لأن تاء التانيث تدخل على هذه الالفاظ ، فلا تحذفها . وذلك قولك : حبلات ، وحباريات ، وخنفساوات فلما صارت تدخل ، فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ، ودرهمات . فانت لو سميت رجلاً بأرض لقلت : أرضون ، ولم تقل أرضات : لأنه ليس هاءنا حرف تانيث يحذف ، فغلب على حبل التذكير حيث صارت الالف لا تحذف ، وصارت بمنزلة الف حينئذ التي لا تجيء للتانيث ، إلا تراهم قالوا : ذكر ياونون فيمن مد وقالوا ذكر يون فيمن قصر »

وانظر الانصاف ص٢٦-٣١

هذا باب

ما يُحْكِي من الأسماء وما يُعَرِّب (١)

فمن الحكاية أن تسمى رجلا ، أو امرأة بشيء قد عمل بَعْضُهُ في بعض ؛ نحو تسميتهن :
تَابِطَ شَرًّا ، وَذَرَى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ .

فما كان من ذلك فأعرابه في كل موضع أن يَسْلَمَ على هيئة واحدة ؛ لَأَنَّهُ قد عمل بَعْضُهُ في
بَعْضٍ ، فتقول : رَأَيْتَ تَابِطَ شَرًّا ، وَجَاعَتِ تَابِطَ شَرًّا / فمن ذلك قوله :

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ (٢)

وقوله أيضاً :

إِنَّ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزَبًا كَانَهُ جَبِيهَةً ذَرَى حَبًّا (٣)

(١) في سيبويه ج٢ ص٦٤ « باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام
وذلك قول العرب في رجل يسمى تَابِطَ شَرًّا : هذا تَابِطُ شَرًّا ، وهذا برق نحره ، ورأيت
برق نحره ، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً .

وقالوا أيضاً في رجل اسمه ذرى حبا : هذا ذرى حبا »

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج١ ص٢٥٩ ، ج٢ ص٦٥ على الحكاية فقد سمي بالفعل
والفاعل (شاب قرناها) ، فحكى .

قرنان ، أي صغيرتان .

صبرت الناقة : شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف ، لئلا يرضعها ولدها .
ومن عادة العرب أن تصر ضروع الحلوبات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحة ، فإذا راحت عشياً
حلت تلك الأمرة وحلبت .

بني : منادى حذف منه حرف النداء وهو مضاف إلى ما بعده المحكى .
والبيب غير منسوب في سيبويه وفي ابن يعيش ج١ ص٢٨ وفي الكامل ج٤ ص٨٠ ونسب
في اللسان (قرن) إلى الأسدى وانظر تعليل الخصائص ج٢ ص٣٦٧

(٣) استشهد به سيبويه ج٢ ص٦٤ على حكاية ذرى حبا فهو علم منقول من جملة
المركن من الضروع : العظيم كأنه ذو الأركان ، وضرع مركن : إذا انتفخ في موضعه .
وقال الأعلام : المركب ، والركب : أعلى الفرج ويروى مركنا .
الارزب : الغليظ

ذرى حبا : اسم رجل كما صرح سيبويه
ونسبه سيبويه إلى شاعر من بني طهية
وانظر ابن يعيش ج١ ص٢٨ واللسان (حب)

وقال الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمَ : أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ^(١)

فلم يَجْزِ في هذا إلا الحكاية ؛ لأنه لا يَدْخُلُ عامل على عامل .

فـ (أحقُّ الخيل) رفع بالابتداء ، و (المعار) خبره . فهذا بمنزلة الفِعلِ والفَاعِلِ .
وعلى هذا يُنشَدُ هذا البيت لذي الرِّمة :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِمُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ لَصَيْدَحَ : اَنْتَجِي بِلَا^(٢)

لأنَّ التَّوِيلَ : سمعتُ مَنْ يَقُولُ : النَّاسُ يَنْتَجِمُونَ غَيْثًا ، فَحَكَّى مَا قَالَ ذَاكَ ، فَقَالَ :
سمعتُ هذا الكلام .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٥ على حكاية الجملة (أحق الخيل بالركض المعار) . وهذه الجملة من أمثال العرب قال الميداني ج ١ ص ٢٠٣ : قالوا : المعار من العارية والمعنى : لا شفقة لك على العارية ، لأنها ليست لك ، واحتجوا بالبيت الذي قبله .

وقيل : المعار : المسمن ومنه قول الشاعر :

اعيروا خيكم ، ثم اركضوها
أحق الخيل بالركض المعار ٠٠

وقال الأعلام : المعار السمين كذا فسروه وهو غير معروف

والأشبه عندي أن يكون المستعار ويكون المعنى : أنهم جائرون في وصيتهم ، لأنهم يرون العارية أحق بالابتذال .

ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لترد سريعا من غيرها ٠٠ ويروى : المغار (بالعين المعجمة) وهو الشديد الخلق

والبيت لم ينسب في سيبويه وهو من قصيدة لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٦١-٧٩
وفي المفضليات ص ٣٣٨-٣٤٥ وفي شرحها ص ٦٥٩-١٧٦ وانظر رغبة الأمل ج ٤ ص ١٨٠-
١٨٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٣٦ والمخصص ج ٦ ص ١٨٥ واللسان (غير) والخزانة : ١٧/٤

وفي شرح المفضليات للأنباري ص ٦٧٦ «قال الضبي : قال أبو عبيدة : هذا البيت للطرماح ، ولم يروه الطوسي لبشر ورواه الضبي ، وقرأته على أحمد بن عبيد ، فلم ينكره »

(٢) في الكامل ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨٢ (قوله : سمعت الناس ينتجعون حكاية والمعنى - إذا حقق - : إنما هو سمعت هذه اللفظة أي قائلا يقول : إناس ينتجعون غيثا ٠٠

(الناس) ابتداء و (ينتجعون) خبره ومثل هذا في الكلام : قرأت : الحمد لله رب العالمين . إنما حكيت ما قرأت وكذلك قرأت على خاتمه : الله أكبر يافتى . فهذا لا يجوز سواء »

ويقول البغدادي : روى نصب (الناس) جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني ومنهم الفارقي في شرح أبيات الايضاح ومنهم الزمخشري وغيره وقد أوردته بالرفع في الكشف الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء .

وعلى هذا تقول : قرأت : الحمد لله رب العالمين . لا يجوز إلا ذلك ؛ لأنه حكى كيف قرأ
وكل عامل ، ومعمول فيه هذا سبيلهما . وتقول : قرأت على خاتمه : الحمد لله ، وقرأت
على فضّه : زيد منطلق .

وتقول : رأيت على فضّه الأمد رابضاً ؛ لأنك لم تر هذا مكتوباً ، إنما رأيت صورة ؛
فأعملت فيها الفعل ؛ كما تقول : رأيت الأسد يا فتى .
فإنما قول . عز وجل : (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ)^(١) فإن المفسرين يقولون في هذا قولين -
أعنى المنصوب .

أما المرفوع فلا اختلاف في أن معناه - والله أعلم - قولي سلام ، وأمرى سلام كما قال :
(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ)^(٢) وكما قال : (وَقَالُوا مَعْجُونٌ وَاَزْدُجِرَ)^(٣) على الحكاية .
وأما المنصوب فبإضمار فعل . كأنهم قالوا : سلّمنا سلاماً .
وقال بعضهم : لم يكن هذا هو اللفظ ، ولكنه معنى ما قالوا . فإنما هو بمنزلة : قلت حقاً .

• • •

واعلم أن هذه الحكاية لا يجوز أن تثني وتجمع ، ولا تضاف ؛ لأنه تزول معانيها
باختلاف ألفاظها .

= صيدح : اسم ناقة ذى الرمة .

يسقط القول في استعمالات سمع ومعانيها البغدادي في الخزانة ج ٨ ص ١٧-١٩ .
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في الديوان ص ٤٢٩-٤٥١ . والخزانة القصيدة مائة
بيت . وقد أشار أبو العلاء المعري إلى قصد ذى الرمة بلالا بقوله :

أَنْبَيْتُكُمْ أَنِّي عَلَى الْعَهْدِ سَالِمٌ وَوَجَّهِي لِمَا يُبْتَذَلُ بِسَوَالٍ
وَأَنِّي تَبِعْتُ الْعِرَاقَ لِغَيْرِ مَا تَبِعْتُهُ غِيْلَانٌ عِنْدَ بِلَالٍ

انظر شروح سقط الزند ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، والعقد الفريد ج ٥ ص ٣٣٣ ، وشواهد الكشف

ص ٢١٢

(١) الذاريات : ٢٥ - وفي البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٨-١٣٩ « قرأ الجمهور

قالوا سلاماً بالنصب على المصدر الساسد فعله المستغنى به .

قال سلام بالرفع وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : عليكم سلام

قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه ، اخذاً بأدب الله تعالى إذ سلاماً دعاء وجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف ، أي : أمرى سلام قال ابن عطية : ويتجه أن يعمل في (سلاماً) قالوا على أن
يجعل (سلاماً) في معنى قولاً ، ويكون المعنى حينئذ : أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً وهذا
قول مجاهد .

(٢) محمد (عليه السلام) : ٢١

(٣) القمر : ٩

ألا ترى أنك لو رأيت : (أحق الخيل بالركض المعار) في مكانين مكتوباً لم يجز أن
تثنيه ، كما تقول : رأيت زيدَيْن^(١) . فلئما حق هذه الأسماء التأدية^(٢) .
فإن سميت رجلاً (زيد الطويل) و (الطويل) خبر قلت : رأيت زيد الطويل ، ومررت
بزيد الطويل .

فإن جعلت (الطويل) نعتاً صرفته ، فقلت : مررت بزيد الطويل ، ورأيت زيدا الطويل ،
لأنَّ الطويل تابع ، وعلى هذا الشرط / وقع في التسمية .
وأما حيث كان خبراً فلأنه وقع مرفوعاً بالابتداء ، كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء .^(٣)

٤
٣٥٣

...

ولو سميت رجلاً (عاقلة لبيبة) لكان الوجه فيه أن تقول : مررت بعاقلة لبيبة ، وجاءتني
عاقلة لبيبة ، لأنك سميت باسمين كلاهما نكرة ، فجعلت الثاني تابعاً للأول كحالهما كانت
في النكرة .

...

ولو سميت بـ (عاقلة) وخذها لكان الأخذ أن تقول : هذه عاقلة قد جاءت ؛ لأنه معرفة ،
فيصير بمنزلة حَمْدَةٍ غير مُنْصَرَفٍ ، والحكاية تجوز ، وليس بالوجه ، لأنه على مثال الأسماء^(٤) .

...

(١) إذا نسي العلم أو جمع على حده وجب ادخال (أل) عليه وتقدم للمبرد قوله خمسة
جمعين وانظر الجزء الثاني ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٥ « واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يش ، ولم يجمع إلا أن تقول :
كلهم تابع شرا ، وكلامه ذى حيا . لم تفيده عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولوثنت هذا ، أو
جميعته لثنت : (أحق الخيل بالركض المعار) إذا رأيته في موضعين ، ولا تضيفه إلى شيء إلا أن
تقول : هذا تابع شرا صاحبك . ومملوكك »

(٣) صرح في موضعين بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ
الثاني ص ٤٩ وسيكره في الجزء الرابع

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « وإذا سميت رجلاً بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب صرفته ،
وأجريت مجراه قبل أن يكون اسماً »

وذلك قولك : رأيت عاقلة لبيبة يا هذا ، ورأيت عاقلاً لبيباً يا هذا ، وكذلك في الجر ، والرفع
منون ، لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض ..

فإن قلت : ما بالي أن سميت بعاقلة لم أنون ؟

فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف .

وَأَمَّا (تَضْرِبَانِ) إِذَا سَمِعَتْ بِهِ رَجُلًا قُلْتُ فِيهِ : لَقِيتُ تَضْرِبَانِ ، حَكَيْتُهُ . وَلَكِ أَنْ تُنْثِيَهُ وَتَنْصِبَهُ ، فَتَقُولُ : تَضْرِبَتَيْنِ . وَلَكِ أَنْ تُلْحِقَهُ بَعْمَانٍ ، فَتَقُولُ : كُلْمَتِي تَضْرِبَانُ ، فَإِذَا صَغُرَتْ قُلْتُ : تَضْرِبِيَانُ لَا غَيْرَ^(١) .

وَالشَّيْطَانُ (يَقْتَالُ) مِنْ الشَّطْرَيْنِ : وَهُوَ الْحَبْلُ الْمَتَدُّ فِي صَلَابَةٍ ، فَتَصْرِفُهُ وَيَكُونُ مِنْ شَاطِئِ شَيْطَانٍ : إِذَا ذَهَبَ بِاطِلَا ، فَلَا يَنْصَرَفُ^(٢) .
(وَالْإِنْسَانُ) فَعْلَانُ مِنَ الْإِنْسِ^(٣) .

(وَالطَّحَّانُ) فَعَالٌ مِنَ الطَّحْنِ ، وَيَكُونُ (فَعْلَانُ) مِنَ الطَّحْنِ وَهُوَ الطَّحَاءُ وَهُوَ / الْمَتَدُّ مِنَ الْأَرْضِ^(٤)

= والوجه في ذلك الأول الحكاية ، وهو القياس ، لأنهما شيئان ، ولأنهما ليس واحدتهما الاسم دون صاحبه فإنما هي حكاية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨ « وَإِنْ سَمِعْتَ رَجُلًا ضَرَبُوا فِيمَنْ قَالَ : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ قُلْتُ : هَذَا ضَرِبُونَ قَدْ أَقْبَلَ تَلَحُّقُ النَّوْنِ ، كَمَا تَلَحُّقُهَا فِي أَوَّلِي لَوْ سَمِعْتَ بِهَا رَجُلًا ٠٠ وَمَنْ قَالَ : هَذَا مُسْلِمُونَ فِي اسْمِ رَجُلٍ قَالَ : هَذَا ضَرِبُونَ ، وَرَأَيْتُ ضَرِبِينَ ، وَكَذَلِكَ يَضْرِبُونَ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، فَإِنْ جَعَلْتَ النَّوْنَ حَرْفَ الْأَعْرَابِ فِيمَنْ قَالَ : مُسْلِمِينَ قُلْتُ : هَذَا ضَرِبِينَ قَدْ جَاءَ »

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٤ (وَلَوْ سَمِعْتَ نَحْوَ ضَرْبَا ، وَضَرَبُوا عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ حُرَفَانِ زَيْدَا عَلَامَتَيْنِ لِلْمَجْمَعِ وَالتَّثْنِيَةِ كَالْتَاءِ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتُ ، نَحْوِ : أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ وَجِبَ الْحَقَاقِ النَّوْنُ عَوْضًا مِنْ تَنْوِينٍ كَلَّا أَنْ يَسْتَحْقَقَ ضَرْبُ لَوْ سَمِيَ بِهِ ، فَتَقُولُ : ضَرِبَانِ ، وَضَرِبُونَ ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَمْرُبَا بِأَعْرَابِ التَّثْنِيَةِ وَالْمَجْمُوعِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ النَّوْنَ مَعْتَقِبَ الْأَعْرَابِ .

وكذلك لو سميت بـضربان ، ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة أما لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ وكذلك شيطان أن أخذته من التشيطن والنون عندنا في مثل هذان نفس الحرف ٠٠

وإن جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه
منع الصرف إنما يكون عند التسمية به

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٣٣

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١١ (إِذَا سَمِعْتَ رَجُلًا طَحَّانَ أَوْ سَمَانَ مِنَ السَّمَنِ أَوْ تَبَانًا مِنَ التَّبَنِ صَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِرَةِ ، لِأَنَّهَا نَوْنٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ دَالِ حَمَادٍ)
في اللسان : الطح : أن تضع عقبك على شيء ، ثم تسحب (تقشره) . قال الكسائي : طحان : فعلان من الطح ملحق بباب فعلان وفعل وهو السحج وانظره في (طحن)

و(عَبْدُونَ) : إذا فتحت لم تُجْرَه ، وإذا ضممته أجريته ولم تُجْرَه ، ولك أن تحكيه ، فتجعله جَمْعاً ، فيكون في الرفع بالواو ، وفي النصب بالياء ، وفي الأول بالواو لا غير^(١) .

وإذا دعوت رجلاً اسمه (زيدٌ منطلقٌ) قلت : يا زيدُ منطلقُ أقبل . لا تعمل فيه النداء ؛ كما لم تعمل غيره

وإن سمَّيته بـ (زيد الطويل) فيمن جعل الطويل نعتاً قلت : يا زيدُ الطويلُ أقبل . تنصب لطواه ؛ كما تنصب عشرين رجلاً . [وهذا مفسر في باب النداء^(٢)] .

فإذا سمَّيت رجلاً (وزيد) وأنت تريد القسم قلت : رأيت وزيدي ، وجاعني وزيدي ؛ لأنَّ الواو عاملة في زيد فإنما هي بمنزلة الباء . ألا ترى أنك لو سمَّيته (بزيد) لقلت : جاعني بزيدي .

فإن كانت الواو للزسق فإنَّ حكمها أن تقرُّرها على ما كانت عليه قبل أن تحذف الذي قبلها ؛ لأنك لا تقول في النسق وزيد إلا وقبله مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض فأئذ ذلك كان فالواو جارية عليه غير مُغيِّرة^(٣) .

(١) في عبث الوليد ص ١٤٢ : « قوله (عبدون) هذا اسم ليس بعربي وكذلك حميدون وحرثون .. وما جرى هذا المجرى وإنما هي أسماء يغيرها من ليس لسانه بعربي ، وكان كثيراً من أصحاب الألسن ينطقون بالحرف بين الواو وبين الألف كنحو ما يفعله بعض العرب في الصلاة والزكاة ، فلذلك زعم بعض النحويين أن عبدون وما جرى مجراه لا ينصرف ، لأنه يراه مثل عبدان وإذا قلنا ان (عبدون) عربي .. فأصح ما قيل فيه أن يكون جمع عبد كما يقال الزيدون » .

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ (لو سمَّيته للحة وزيدا ، أو عبد الله وزيدا وناديت نصب ونونت الآخر ونصبته لأن الأول في موضع نصب وتثوين)

وصريح كلام المبرد هنا الحكاية في التسمي بجار ومجرور .

تقول إن كان منصوباً : جاعلي وزيداً ، ومررت بوزيداً ، وكذلك الرفع ، والخفض .

= والسيوطي في الهمع ينقل بأن المبرد خالف الجمهور في المسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد وأجاز فيه الأعراب .

قال في الهمع ج ٢ ص ١٥٥ « والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوباً عند الجمهور ، وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما ويكمل الأول كما لو سمي به مستقلاً » .

ونقل الصبان في حاشيته كلام الهمع ج ١ ص ١٧٢

باب الألقاب

٤
٣٥٥

/ إذا لُقِّيت مفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك ، فتقول : هذا قيسُ قُفَّةٍ يا فتى ، وهذا سعيدُ كُرُزٍ (١) .

فإن لُقِّيت بمضاف جزى اللقب على الاسم كالنعت فقلت : هذا زيد وُزُنُ سَعَةِ ، وهذا زيد حارس الدار (٢) .

فإن لُقِّيت مضافاً بمفرد أو مضافاً بمضاف فكذلك (٣) . تقول : هذا عبد الله وُزُنُ سَبْعَةٍ ، وهذا عبد الله كُرُزُ يا فتى .

وإنما كان هذا كهذا لأنَّ أَصْلَ الألقاب أن تَجْرَى على أَصْلِ التسمية ، وليس حقُّ الرجل أن يُسَمَّى باسمين مفردين ، ولكن مفرد ومضاف (٤) ، نحو قولك : زيد أبو فلان ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « باب الألقاب »

إذا لُقِّيت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيد كُرُز ، وهذا قيس قُفَّة قد جاء ، وهذا زيد بطة ، فإنما جعلت قُفَّة معرفة ، لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت : هذا قيس ، فلو نونت قُفَّة صار الاسم نكرة ، لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه ،

الكرز : الجوالق أو الخرج في الأصل

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « فإن لُقِّيت المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا زيد وُزُن سَبْعَةٍ ، وهذا عبد الله بطة يافتي »

(٣) في سيبويه « وكذلك إن لُقِّيت المضاف بالمضاف »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « وإنما جاء هذا متفرقا هو والأول ، لأن أصل التسمية ، والذي وقع عليه الأسماء أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفاً للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيد أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدها وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحد » .

أو بمضافين نحو : عبد الله أبي فلان ، فعل هذا فعلى الألقاب والكنية في المفرد كالأسم
واللقب كذلك ؛ لأنَّ الأسماء التي هي أعلام ؛ نحو : زيد وعبد الله - إنما هي ألقاب تفصيل
الواحد من جميع جنسه .

ولوقوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصفات .

ألا ترى أنك تقول : جاءني زيد . فإذا خفت أن يلتبس عليه بزيد آخر تعرفه قلت :
الطويل ونحوه ؛ لتفصيل بينهما .

/ هذا باب

ما ينتقل بتصغيره

نقول في رجل سَمِيَتْ بِهِ (مساجد) - إِذَا صَغُرَتْ - : مُسَيِّجِدٌ ، فتصغره ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَادَ إِلَى مِثْلِ تَصْغِيرِ جَعْفَرٍ .

وكذلك رجل يَسْمَى قَنَادِيلُ نَقُول : هَذَا قُنْيَابِيلُ فاعلم ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ قَدْ زَالَ عَنْهُ .
ولو سَمِيَتْ أَجَادِلُ ، فَصَغُرَتْ لَقُلْتُ : أَجْيَدِلٌ قَدْ جَاءَ لَا تَصْغُرُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَصْغِيرُ (أَفْعَلُ) فَالْمَانِعُ لِلصَّرْفِ فِيهِ ^(١) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّمَا مُنِعَ (أَفْعَلُ) مِنَ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ ؛ نَحْوُ : أَذْهَبَ ؛ وَأَعْلَمَ . فَإِذَا قُلْتُ : أَحْيِيْرُ ، وَأَحْيِيْدُ فَقَدْ زَالَ عَنْهُ شَبِيْهُ الْفِعْلِ ، فَمَا بِالْكَ لَا تَرُدُّهُ إِلَى الصَّرْفِ ؛ كَمَا تَصْرَفُ تَنْفَلًا لِأَنَّ زَوَائِدَ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لَا تَكُونُ مَضْمُومَةً ^(٢) ، وَكَمَا تَصْرَفُ يَرْبُوعًا ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ لَا تَبْلُغُ بِهِ مِثَالِ الْأَفْعَالِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ قَدْ صَرَفَ الْفِعْلَ مُصْغَرًا . فَكَمَا أَشْبَهَ أَحْمَرَ أَذْهَبَ ، أَشْبَهَ أَحْيِيْرُ قَوْلَهُمْ : مَا أَمِيلُحَ زَيْدًا ، وَمَا أَحْيِسَنَهُ ، وَالْمَانِعُ قَائِمٌ بَعْدُ مَعَهُ .
فَجُمِلَتْ هَذَا : أَنَّهُ كُلُّ مَا صُغِرَ ، فَخَرَجَ تَصْغِيرُهُ مِنَ الْمَانِعِ فَهُوَ مَصْرُوفٌ ، وَمَا كَانَتْ الْعِلَّةُ قَائِمَةً فِيهِ فَتَرَكُ الصَّرْفَ لَهُ لَا زَمَ .

•••

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا كَانَتْ فِيهِ هَاءُ التَّائِيثِ ، أَوْ أَلِفُ التَّائِيثِ الْمَمْلُودَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ / أَنْ تَصْغُرَ ، فَتُقَرَّرَ فِيهِ مَا تُقَرَّرُ فِيهِ لَوْ لَمْ تَكُنْ هَاءُ وَلَا أَلِفُ مَمْلُودَةٍ ؛ وَتَحْذَفُ مَا تَحْذَفُ لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ ؛ ثُمَّ يُؤَوَّى بِهِمَا .

(١) فِي سَبِيْهِهِ ج ٢ ص ٤٠ . وَكَذَلِكَ إِجَادِلُ اسْمُ رَجُلٍ إِذَا حَقُرَتْ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ أَجْيَدِلُ مِثْلَ أَمِيلُحَ .
(٢) يُرِيدُ أَنْ حُرُوفَ الْمَضَارِعِ لَا تَكُونُ مَضْمُومَةً فِي مَضَارِعِ الثَّلَاثِي فَلَيْسَ فِي أَوْزَانِ مَضَارِعِ الثَّلَاثِي مِثْلُ تَنْفَلٍ .

وكذلك الألف والنون الزائدتان ، وذلك قولك في خنفساء : خَنِيفَسَاءُ يا فتى .
صَفَرْتُ (خنفس) ، كما تصغر جعفر ، ثم أتيت بالآلفين مسلمتين .

وكذلك سفرجلة ، تقول : سُفَيْرِجَة تحذف منها ما تحذف قبل الهاء ، ثم تأتي بالهاء بعد ؛
لأنها كاسم ضم إلى اسم .

وتقول في زَعْفَرَان : زُعَيْفِرَان ، فلو كنت مُعْتَدًا بهذه الزوائد كان التصغير مُحَالًا ،
لأنك لاتصغر اسما على خمسة أحرف إلا ما كان رابعه حرف لين ، وهذا مُبَيَّن في باب التصغير (١).
وإنما ذكرنا منه ها هنا ما يدخل في الباب الذي قصدنا له .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٤٨

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً ؛ نحو :

حَضْرَمَوْتُ ، وَيُعْلَبُكَ ، ومُعْلَبِكِرْب

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً على غير جِهَةٍ/ الإضافة فَإِنَّ حُكْمَهُمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ
الأَوَّلُ مِنْهُمَا مَفْتُوحاً ، وَأَنْ يَكُونَ الإعرابُ فِي الثَّانِي ، فَتَقُولُ : هَذَا حَضْرَمَوْتُ يَا فُتَى ، وَيُعْلَبُكَ
فَاعِلٌ وَكَذَلِكَ رَأْمَهْرَمُزُ (١) .

وَلَا يُصْرَفُ ، لِأَنَّهُمَا جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ الاسمِ الَّذِي فِيهِ هَاءُ الثَّانِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الهَاءَ ضُمَّتْ إِلَى اسمِ كَانَ
مَذْكُوراً قَبْلَ لِحَاقِهَا ، فَتَرُكُ آخِرُهُ مَفْتُوحاً ؛ نَحْوُ : حُمَيْدَةٌ ، وَطَلْحَةٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ وَاحِداً مِنْ هَذَيْنِ التَّوَعِينِ قُلْتَ . حُمَيْدَةٌ يَا فُتَى . وَحَضْرَمَوْتُ
يَا فُتَى ، فَسَلَّمْتَ الصُّلْةَ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا وَصَفْنَا صَرْفُكَ هَذَيْنِ الاسمين فِي النِّكَرَةِ وَهِيَ أَصُولُ الْأَسْمَاءِ . وَعَلَى هَذَا
يَجْرَى التَّرْخِيمُ .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٤٩ « بَابُ الثَّانِيَيْنِ اللَّذَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فَجُعِلَا
بِمَنْزِلَةِ اسمِ وَاحِدٍ كَمِضْمُودٍ » .

وَذَلِكَ نَحْوُ : حَضْرَمَوْتُ : وَيُعْلَبُكَ .

وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُضَيِّفُ (بَل) إِلَى (بَك) ، كَمَا اخْتَلَفُوا فِي رَامِ هَرْمَزٍ فَجَعَلَهُ
بَعْضُهُمْ اسماً وَاحِداً ، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ رَامَ إِلَى هَرْمَزٍ « .

فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ ج ٣ ص ١٧ « رَامَهْرَمَزُ : مَعْنَى رَامٍ بِالْفَارْسِيَّةِ : الْمَرَادُ وَالْمَقْصُودُ ،
وَهَرْمَزُ أَحَدُ الْأَكَاسِرَةِ . فَكَانَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مُرَكَّبَةً مَعْنَاهَا : مَقْصُودُ هَرْمَزٍ أَوْ مَرَادُ هَرْمَزٍ . وَقِيلَ
حُمَزَةٌ : رَامَهْرَمَزُ : اسمٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ رَامَهْرَمَزٍ أَرْدَشِيرٍ وَهِيَ مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٢٦٩ عَنْ حَضْرَمَوْتُ « بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونُ وَفَتْحُ الرَّاءِ وَالْيَمِيمِ اسْمَانِ
مُرَكَّبَانِ » ثُمَّ تَكَلَّمَ عَمَّا يَجُوزُ فِيهَا مِنْ وَجْهِ الْعَرَابِ .

وَقَالَ فِي ج ٣ ص ٤٥٣ : « بِعَلَبِكَ بِالْفَتْحِ ثُمَّ السُّكُونُ وَفَتْحُ اللَّامِ ، وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ ، وَالْكَافُ
مُشَدَّدَةٌ : مَدِينَةٌ قَدِيمَةٌ . . . » .

تقول - إذا ناديت - : يا حَضْرَ أَقْبِلْ ، كما تقول : يا حَمْدُ أَقْبِلْ .

...

فأما ما كان من هذه الأسماء منتهى الاسم الأول منه ياء كقولك : قَالِي قَلَا ، وأيادي سبا .
وبأدى بدا ، ومعديكرب (١) فإنَّ الِاءات تُسَكَّنُ ؛ لأنَّهنَّ في حَضْرِ الأسماء ، ولأنَّ حُكْمَهَا لو كانت
حروف الإعراب أن تُسَكَّنَ في موضع الجرِّ والرفع ، تقول : هذا قاضٍ فاعلم ومررت بالقاتي
فاعلم .

ويضطرُّ الشاعر إلى إسكانها في النصب ، / فيكون ذلك جائزا له ، إذ كانت تُسَكَّنُ في
الموضعين ؛ نحو قوله :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَتْهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَةِ فِي الشَّادِ (٢)

وكما قال :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : وأما معديكرب ففيه لغات :

منهم من يقول معديكرب فيضيف . ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيضيف ، ولا يصرف .
يجعل كرب اسما مؤنثا .

ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيجعله اسما واحدا .

فقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسما واحدا وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسما سمي به واحد الا لم يصرف .
وانما استقلوا صرف هذا ، لانه ليس أصل بناء الأسماء يدل على هذا قلته في كلامهم ...
وانظر المخصص ج ١٤ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٦ ص ١٢٦ على تسكين المنسوب (أقاصيه) .

وقال التبريزي في شرح المعلقات ص ٣١ : ويروى : ردت عليه أقاصيه (بالبناء للمجهول)

وهذه الرواية أجود ، لانه اذا قال : ردت عليه أقاصيه (فأقاصيه) في موضع رفع ،

فاسكن الِياء ، لان الضمة فيها ثقيلة .

واذا روى ردت فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب ان

تفتح الِياء الا أنه يجوز إسكانها في الضرورة ...

وأیضا فانه اذا روى ردت . فقد اشعر مالم يجسر ذكره اراد ردت عليه الامة الا ان

هذا جائز كثيرا اذا عرف معناه »

الأقاصي : الأطراف وما بعد منه . لبده : سكنه .

الشاد : الموضع الندي التراب - الوليدة : الخادمة الشابة .

المعنى : ردت الامة ما تفرق من تراب هذا النوى لثلا يصل الماء اليهم ، والصقت بعضه

ببعض حتى لا تذهب به الريح ، ولا يجترفه السيل .

والبيت من قصيدة مشهورة للذبياني من المعلقات العشر .

وانظر الخزائن ج ٢ ص ٧٨-٧٧ والديوان ص ١٧-٢٤ وشرح المفضليات للأنباري ص ٤٨٥ .

وكما قال :

كُنَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِجِبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِي (٢)

وهذا كثير جداً . فعلى هذا تقول فى الحشو بالإسكان .

تقول : هَذَا مُعْدِيكَرِبٌ فاعلم ، ومررت بِمُعْدِيكَرِبٍ ، وفعلت هذا بِأَدَى بدا يا فتي ،

ونزلت قَالِي قَلَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٥ على تسكين النقص فى حالة النصب حملا على حالتى الرفع والجور للضرورة .

أراد بالمساحى : حوافر الاتن .

تقطيط الحقق : منصوب على المصدر التشبيهي ، لان معنى سوى ، وقطط واحد والقط ، والتقطيط : قطع الشيء وتسويته ،

وفاعل سوى فى البيت بعده :

تقليل ما قارعن من سمر الطرق

والحجارة السعراء أصلب من غيرها . الحقق : جمع حقة الطيب :

والبيت من قافية رُوْبَةِ المشهورة وهى فى أراجيز العرب ص ٢٢-٣٨ : فى الديوان ص

١٠٨-١٠٤

وفى المعنى ج ١ ص ٣٨-٨٠ بتمامها .

وشرح البغدادي فى الخزائن كثيرا منها ج ١ ص ٣٨ - ٤٢ ، ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠

وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٢٣

(٢) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ١٥٨ على تسكين النقص فى حالة النصب للضرورة والأصل كافيا .

وجعل أبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ (كافيا) حملا مؤكدة

وجعلها الزمخشري فى المفصل مصدرا مؤكدا لفعله جاء على وزن فاعل .

ابن يعيش ج ٦ ص ٥١ والمفصل ج ٢ ص ١١٣ وتبعه الرضى .

بالنأى : الباء زائدة فى فاعل كفى . ومن أسماء متعلق بالنأى .

وروايات العجز مختلفة : فرواية المقتضب والكامل واحدة .

ورواية ابن يعيش : وليس لجبها اذ طال شافى ، وكذلك رواية الديوان

وفى الخزائن روايات : وليس لنأيتها اذ طال شافى .

وليس لسقمها اذ طال شافى ، وليس لجبها اذ طال شافى .

والبيت مطلع قصيدة لبشر بن أبى خازم الاسدى وهى فى ديوانه ص ١٤٢ - ١٥٠ .

وفى مختارات ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨

وانظر الخزائن ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٤ .

وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ٢٨٣ ج ٣ ص ٢٠ وشروح سقط الزند ص ١٤٥

وإن شئت أضفت في جميع هذا الأول إلى الثاني ؛ والأجود ما قلّمناه ، فقلت : هذا
حضر موت ، وبعليّك فاعلم .

ويُنشدُ هذا البيت لامرئ القيس على وجهين :

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بِعَلْبِكَ وَأَهْلَهَا (١)

وبعضهم يقول : بعليّك وأهلها .

وكذلك بيت روبة يُنشد به بعضهم :

أَحْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتًا (٢)

وبعضهم يقول : حَضْرَمَوْتَ .

وكذلك بيت جرير يُنشد به بعضهم :

لَقِيتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَا رَسْرَجُسُ لَا قِتَالًا (٣)

(١) تمامه : وَلَإِنْ جُرَيْجٍ فِي قُرَى حِمَصٍ أَنْكَرَا

ويروى أيضا : ولان جريح كان في حمص انكرا

يقول : انكرتني بعليّك ، لأنها لم توافقني ، وانكرني أهلها انكارا من لا يعرف .

والبيت من قصيدة امرئ القيس قالها حين توجه الى قيصر وهي في الديوان

ص ٤٤ - ٥٢ وفي شرحه ص ٨٢ - ٩٧

وقال ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤثّر ص ٢٤٢ - ٢٤٣ : « وقال الفراء : انشدني

المفضل :

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بِعَلْبِكَ وَأَهْلَهَا وَلَإِنْ جُرَيْجٍ كَانَ فِي حِمَصٍ أَنْكَرَا

وقال الفراء : انشدني رجل فصيح : لقد انكرتني بعليّك . فلم يجز الشاعر حمص .

وانت بعليّك ، وفيها ثلاثة أوجه :

أعجبتني بعليّك ، وبعليّك

وأجاز جماعة من النحويين : أعجبتني بعليّك .

(٢) ليس في المطبوع من ديوان روبة ولا في فوائده . احضر : ينصب مفعولين بدخول

همزة التمدية .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ على أن بعضهم أضاف ما ر الى سرجس ، ومنع صرف

سرجس لأنه أعجمي ، وبعضهم رفع (مارسرجس) فجعل الثاني من تمام الأول .

وما ر سرجس اسم نبطي سمى به جرير تغلب نفيا لها عن العرب وهو منسادي حلف

منه حرف النداء وخبر لا النافية للجنس محذوف ، أي : لا قتال منا ويجوز أن يكون (قتالا)

مفعولا به لفعل محذوف تقديره : لا نريد قتالا ، كما صرح بذلك فيما يأتي .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل : الديوان ص ٤١٢ - ٤١٥

وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة أخرى لامية وأعاد هذا المعنى في قوله (ص ٤٥١) :

فهذا الأجود . وبعضهم يُنشد :

مارَ سَرَجَسَ لَا قِتَالَا

على الإضافة .

وإنما كان غيرُ الإضافة أجودَ ؛ لأنَّ الإضافة إنما حقها التملك ؛ نحو قولك : هذا غلامُ زيدٍ ، ومؤنَّ زَيْدٍ ، فيكون موصولا بزيد ببيعض ما ذكرنا ، أو تضيف بَعْضًا إِلَى كُلِّ ؛ نحو قولك : هذا ثوبٌ خَرٌّ ، وخاتمٌ حديدٌ ، ونحو ذلك . وأنت إذا قلت : حضر موت فليس (حضر) شيئاً تُضيفه إلى (موت) على شيء من هذه الجهات .

وإنما صلحت فيه الإضافة على بُعد ؛ لأنَّه في وزن المضاف ؛ لأنَّك ضمنت اسمًا إلى اسم ؛ كما تفعل ذلك في الإضافة .

فإنَّما ما منتهى أوائله البيئات في الإضافة فإنَّ حُكْمَهُ أَنْ تُسَكِّنَ بِيَعَاتِهِ فِي الِرفْعِ وَالْخَفْضِ ؛ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهِ فِي غير هذا الموضع ، وتسكَّن البيئات في النصب أيضاً ؛ لأنَّه منقول عن موضع كان يجب هذا فيه ؛ كما قلت في جمع أرض : أرضون : فحرَّكت ، لتدلَّ على أنَّهَا تُجْمَعُ / بِالْألفِ والتاء ، فلزمها الحركة ؛ لأنَّها اسمٌ غير نعت بمنزلة تمرات ، وحصيات ونحو ذلك ، فتقول : رأيت قالي قلا على هذا .

٤
٣٦١

ولو حرَّك محرَّك في الشعر مُضْطَرًا لجاز فيه فيمن رأى أن يجعلها اسمًا واحد .
أنشد هذا البيت :

سِيُصْبِحُ قَوْقَى أَقْتَمُ الرِّيشِ واقفًا بقالي قلا أو من وراء ديبيل^(١)

أنسيتَ يومًا بالجزيرة بَعْدَمَا كانت عواقبه عليك وبِالَا
قال الأَخْطِيطُ إذ رأى راياتهم يا مارَسَرَجَسَ لَا تُرِيدُ قِتَالَا

الديوان ص ٤٥١ .

وذكر البيت الشاهد في اللسان (سرجس) وقال : مارسرجس موضع وهو غير مناسب للمعنى ولما قاله جرير في البيت الثاني .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤

أقتم الريش : أغبره ويريد به النسر

حدث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب ، فلما حان قضاؤه فر . وترك رقعة مكتوبًا فيها :

إذا حان دَيْنُ الْبَحْصِيِّ فَقُلْ لَهُ تَزَوَّدْ بِزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَلِيلٍ
سِيُصْبِحُ قَوْقَى أَقْتَمُ الرِّيشِ واقفًا بقالي قلا أو من وراء دكبل

ومن أضاف ، فجعل (قلا) اسما للمذكر قال : بقالى قلا أو من وراء دبيل
 وإن جعل (قلا) اسما للمؤنث لم يصرفه ، وكان موضعه موضع خفض .
 وكذلك أيادى سبأ^(١) إلا أن هذه نكرة .

= قال الأصمعي : فأخبرني من رآه بقالى قلا مصلوبا وعليه نسر أقيم الريش .
 قال قلا : بآرمينية العظمى ، وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ٢٩٩ وقد ذكر الشاهد
 هناك .

دبيل : رمل بين اليمامة واليمن ، وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ٤٣٩ وذكر الشاهد
 أيضا والشاهد في اللسان أيضا (قلى . دبل) .
 وكلام سيبويه صريح في أن قال قلا مركب مزجي بمنزلة حضرموت .
 قال في ج ٢ ص ٥٤ : وأما قالى قلا بمنزلة حضرموت قال الشاعر .
 سيصبح فوقى .

والرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٨٤ يقول :
 وأما قال قلا فعدها سيبويه من اخوات أيدي سبأ وجار الله من اخوات مصد يكره
 ولا دليل فيها على مذهب سيبويه ...
 وسيبويه قال أولا : وأما أيادى سبأ . وقال قلا ، وبأدى بدا فانما هي بمنزلة خمسة
 عشر ..

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٨٥ : « ومنها أيدي سبأ في قولهم : تفرقوا أيدي
 سبأ ، وإيادى سبأ ، أى مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم . والأيدى
 كناية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدى . ويجوز أن يكون
 في الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المصدر
 والمعنى مثل تفرق أيدي سبأ .. فلذا ألزم ياء أيدي السكون .
 وسكن همزة سبأ ، ثم قلبت الفا وقد يقال : أيدي سبأ بالتثنية فيكون أيدي ، وإيادى
 مضافين . »

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٣ : « يقال : ذهبوا أيدي سبأ ، وفيه لفتان : أيدي سبأ ،
 وإيادى سبأ . فأيدى جمع يد وهو جمع قلة ، وأصله أيدي على زنة أفعّل ، نحو كعبه وأكعب ...
 وإيادى جمع الجمع . قالوا أيد وإيد .
 وفيه لفتان : أحدهما أن تركبها اسما واحدا ، وتبنيهما لتضمن حرف العطف . كما
 فعل بخمسة عشر وبابه .

الثانية : أن تضيف الأول الى الثانى كما تقدم فى بيت بيت وصباح مسماه من جواز
 التركيب والبناء والاضافة .

وموضعهما نصب على الحال ، والمراد : ذهبوا متفرقين ومتبديدين ونحوهما .
 فان قيل : فكيف جاز أن يكون حالا ، وهو معرفة ، لأن سبأ اسم رجل معرفة ؟
 قيل : أما اذا ركبتهما فقد زال بالتركيب معنى العلمية ، وصار اسما واحدا . فسبأ
 حينئذ كعوض الاسم وهو نكرة .

وَيَأْدَى بِكَأ مِثْلُهُ ..

وَيُنْشَدُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَمَّا مَنْ أَضَافَ فَيَقُولُ :

فِيَالِكِ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَا بَغْلِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا^(١)

ومن لم يضيف وأراد المعرفة لم ينون . وهذا إذا أريد به المعرفة موضوع في غير موضعه ؛
لأنَّ الأوَّل لا يكون إلَّا نكرة ؛ لأنَّه في موضع حال ، وليس من باب قَيْدٍ / الأوابد . فالتنوين
عندى واجب ، أردت الإضافة أو غيرها ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا حالا^(٢) .

٤
٣٦٢

= وأما إذا أضفت ففيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة ، ووقع موقع الحال ، وليس بالحال على الحقيقة . وإنما هو معمول
الحال ، والمراد : ذهبوا مشبهين بأيادي سببا ، ثم حذفت الحال ، وأقيم معمولها مقامها على
حد : (أرسلها العراك) أي معتركة العراك . ورجع عوده على بدئه ، أي عائدا عوده .
والوجه الثاني : أن تجعل (سببا) في موضع منكور ، وإذا كان كذلك فلا يمتنع كونه
حالا . وطريقة تنكيره أن تريد مثل سببا فتكون الإضافة في الحقيقة إلى مثل ، ومثل نكرة وإن
أضيف إلى معرفة ..
وسببا أصله الهمزة ، وإنما ترك الهمزة تخفيفا لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل
الهمزة ..

فاذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الألف في تقدير مفتوح ..

وإذا أضفت كان في موضع خفض .

وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يضيف وينون سببا .

طال احتيالها ، أي : طال مرور الأحوال عليها فتغيرت .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في الديوان ص ٥٢٢ - ٥٤٤ ، ورواية سيبويه

والمخصص ج ١ ص ١٣٢ واللسان (يدى) كرواية المقتضب ، ورواية الديوان هكذا .

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَبِرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَا بَغْلِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا

وقد أطال الشيخ الشنقيطي فيما كتبه على المخصص في تفضيل هذه الرواية .

(٢) في المخصص ج ١٢ ص ١٣٢ : « قال أبو العباس : من قال : إيدى سببا فأضاف

أيدي إلى سببا كان واضعا الكلمة في غير موضعها والقول في ذلك كما قل ، لانه في موضع

حال . ألا ترى أن قولك : (ذهبوا أيادي سببا) بمنزلة قولك : ذهبوا متفرقين . فاذا كان

كذلك لم تصلح إضافته ، لانك إذا أضفت إلى سببا وهو معرفة كان المضاف معرفة وإذا كان

معرفة وجب ألا يكون حالا ... » .

وكذلك بادئُ بدا^(١) ، لآته في موضع قولك أولاً .

ومنهم من يقول : بادئٌ بد في هذا الموضع ، قال أبو نُحَيْلَةَ :

وَقَدْ عَلَنِي ذُرَّاءُ بادئِ بدِي ورثيةً تنهضُ في تشدُّدي^(٢)

ويروى : كَبْرَة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٨٤ ومن المركبات قولهم بادئ بدئ ، وفيه لغات :

إحداها هذه : وهي سكون ياءى الأول والثاني ، تقول : أعطه بادئ بدئ والأصل بادئ بدئ فلاول فاعل من بدأت الشيء : أى فعلته ابتداء ، والثنى فيعل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله ، وانتصابه على الحال ، أى : أعطه فاعلا ابتداء لما يجب أن يفعل ابتداء ، والمراد بالبدئ مصدر القسمل القلم وهو الاعطاء فى مثالنا . فعل هذا هو فى الأصل مضاف ومضاف اليه ، فينبغى أن يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة ، اذ معنى بادئ بدئ : مبتدئا .. فشبه المضاف والمضاف اليه لانحاده معناهما الأصل وانادتهما معنى المفرد بالركب فى نحو خمسة عشر

وقال سيبويه ج ٢ ص ٥٤ : « وأما قوله : كان ذلك بادئ بدا فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم اضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم اسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادئ بدئ » .

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٣ : « العرب تقول : افعل هذا بادئ بدا ببناء خاصة وألف خالصة ، والمعنى : أول كل شيء ، فيادى بدا اسمان ركبا وبنياء على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ولذلك كان حالا .

وأصله : بادئ بداء على زنة فعال مهموزا ، لآته من الابتداء . فخففت الهمزة من يادئ بقلبها ياء .. خالصة .. ولما صارت ياء اسكنت على حد إسكانها فى قاليلها ومعد يركب .

وأما (بدا) فاصله بداء فخففوه بأن قصروه بحذف ألفه فبقى بدا ، فخففت الهمزة بقلبها ألفا .. وقالوا : بادئ بد بالأضافة من غير بناء وأصله بدئ على وزن فمیل ، فقصر بحذف الياء ثم أبدلت الهمزة ياء على حد قلبها فى يادئ أو حذف الهمزة حذفاً لكثرة الاستعمال .. وفيه لغات آخر : قالوا : يادئ بد على وزن فعل بالهمزة فى الثانى دون الأول ، ويادئ بدئ على زنة فيعل على الأصل ، ويادئ بدء بالهمزة فيهما وعليه حديث زيد بن ثابت : أما يادئ بدئ .

وقال بعضهم معنى يادئ بدا : ظاهرا ، مأخوذ من بدا يبدو : اذا ظهر . والوجه هو الأول لجيئه مهموزا فى حديث زيد .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يقول : يادئ بدئ . =

= فى اصلاح المنطق ص ١٧٢ : • والذراة : البياض • ويقال : قد ذرى الرجل ، اذا
 شاب فى مقدم رأسه ، وبه ذراة من شيب • • ثم أنشد الرجز .
 وفى تهذيب اصلاح المنطق ج ٢ ص ٣٢ : الرثية : وجع فى الركبتين يعترى الكبير
 من الناس ويروى : ريثة وهو البطة عند القيام • •
 وقوله : تنهض فى تشددى اى : اذا نهضت اعترضت هذه الرثية عند قيامى ،
 واذا فعلت سكنت .
 والرجز لأبى نخيلة السعدى • وانظر الأماالى للقالى ج ١ ص ٢٠٠ والسمط ص ٤٨٠ ، ١٦٧
 واللسان (ذرا - رثا - بدا -) والخزانة ج ١ ص ٧٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٤ •

باب

ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها ، وعَمَرَوِيه وبابه إن شاء الله .
أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون مُعْرَباً فبناؤه على الفتح .
أما فتح أوله فعلى ما ذكرت لك من أنه ليس منتهى الاسم ، وأنه كالدال من حملة ،
والحاء من طلحة .

وأما فتح آخره فللبناء ، واختير له الفتح ، لأنه أخف الحركات وهو عربي ضمت إلى
عربي^(١)

ومن ذلك شَفَرٌ بغير ياقى . [نما معناه : الافتراق . نقول : جاء القوم شَفَرِيّاً فاقى .

• • •

وتقول : هو جارِي بَيِّنَتَ بَيِّنَتَ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً^(٢) .
وتساقطوا أَخُولَ أَخُولَ ، أى : شيداً / بعد شئ .

• • •

فأما خمسة عشر فإن حَذَّها أن تكون خمسة ، وعشرة ، فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً
حذفت واو العطف مُعْرِياً له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك .

وأما هذه الحروف مثل شَفَرٌ بَغَرٌ^(٣) ، وَأَخُولَ أَخُولَ^(٤) فببطلك المنزلة ، لأنك جعلت

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ - ١٦٢

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤ وفي الثاني أيضاً ص ١٦١

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ وفي الثالث ص ١٨٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٥٦ : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشفر بضر
وكيوم يوم » .

وفي اللسان (خول) : وتطائر الشرر أخول أخول ، أى متفرقا وهو الشرر الذى يتطاير
من الحديد الحار إذا ضرب .

وذهب القوم أخول أخول ، أى : متفرقين واحداً بعد واحد ..

قال ضايب البرجمي يصف الكلاب والثور :

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِيَاتُهَا يَسْقَاطُ حَدِيدُ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولَ

الاسمين اسماً واحداً ، وإو أفردت أحدهما من صاحبه لم تُؤدَّ المعنى .

وَأَمَّا بَيْتَ بَيْتَ^(١) ، وَكَفَّةً كَفَّةً^(٢) فَكَأَنَّكَ - إِذَا قُلْتَ : لَقَيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً - قُلْتَ : لَقَيْتَهُ كِفَاحاً .

وَإِذَا قُلْتَ : هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ قُلْتَ : هُوَ جَارِي دُنُوًّا ، وَإِنْ شِئْتَ أَضَفْتَهُ وَهُوَ فِي مَذِينِ الْاسْمِينَ أَجُود .

وَذَلِكَ لِأَنَّكَ تَضِيفُ بَيْتاً إِلَى بَيْتٍ فَمَعْنَى الْإِضَافَةِ فِيهِ صَحِيحٌ .

وَكَذَلِكَ كَفَّةً كَفَّةً إِنَّمَا هُوَ وَجْهًا لَوْجُهُ .

أَلَا تَرَكَ تَقُولُ فِي هَذَا الْمَعْنَى : لَقَيْتَهُ كَفَّةً لَكَفَّةً ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةً .

فَمَا صَحَّ مَعْنَاهُ قِبَابُهُ الْإِضَافَةُ . وَإِنْ كَانَ عَلَى جِهَةِ اللَّامِ لَمْ يَجْزِ إِلَّا الْإِضَافَةُ .

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : هَذَا أَخُو زَيْدٍ ، وَغَلَامُ زَيْدٍ - إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْنَى أَخُ زَيْدٍ ، وَغَلَامُ لَزَيْدٍ .

وَخَمْسَةَ عَشَرَ / وَبِأَيُّهَا إِذَا سَمِيتُ بِشَيْءٍ مِنْهَا رَجُلًا جَازَ فِيهِ الْأَمْرَانِ .

وَكَانَ الْأَخْفَضُ يُجِيزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ وَهُوَ عَدَدٌ ، وَيَعْرَبُهُ . . .

٤
٣٦٤

فَأَمَّا الْإِضَافَةُ فَجَيِّدَةٌ ، وَأَمَّا الْإِعْرَابُ فِيهِ فَرْدِيٌّ ، لِأَنَّ مَا أُعْرِبَ مُضَافاً أُعْرِبَ نَكْرَةً ، فَتَرَكَ الْإِعْرَابُ لَهُ نَكْرَةً مُخْرِجٌ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مُضَافاً .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا فَلِأَنَّهُ عَدَدٌ فِيهِ مَعْنَى التَّنْوِينِ نَحْوُ : عَشْرِينَ ، وَمَا أَشْبَهَهَا .

وَإِذَا قُلْتَ : هَذِهِ خَمْسَةُ عَشْرَ كَرَمٍ - ذَهَبَ مِنْهُ مَعْنَى التَّنْوِينِ ، وَصَارَ فِي الْوَجْهِينِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : هَذِهِ عَشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَهَذِهِ عِشْرُونَ ، وَعِشْرُونَ عَبْدُ اللَّهِ . فَهُوَ بِالنِّبَةِ هَكَذَا ؛ كَمَا تَقُولُ : هَؤُلَاءِ ضَوَارِبُ زَيْدٍ إِذَا أَرَدْتَ الْمَاضِي ، وَإِسْقَاطُ التَّنْوِينِ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَهَؤُلَاءِ ضَوَارِبُ زَيْدَا إِذَا أَرَدْتَ مَعْنَى التَّنْوِينِ .

• • •

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ - ١٦٢ ، والثالث ص ١٨٢

واعلم أن (مديكرب) فيه ثلاثة أقاويل : (١)

يقول بعضهم : مديكرب على الإضافة ، ويجعل بعضهم (كرب) اسماً مؤنثاً فلا
فلا يُجرى به . فيقول : هذا مديكرب يا فتى
ويجعله بعضهم اسماً واحداً كما ذكرت لك ، فيقول : معد يكرب / فاعلم .

$\frac{4}{360}$

• • •

وأما قولهم : (عمروية) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أن آخره
مكسور - فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك .

وأما كسرة آخره فلا تـ أعجمي ، فبنى على الكسرة ، وخطّ عن حال العربي . وكذلك
ما كان مثله في هذا المعنى (٢) .

وتثنى وتجمع ، فتقول فيه اسم رجل : عمرويهان ، وعمرويهون (٣) ، لأن الهاء ليست
للتأنيث ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : « وأما (معد يكرب) ففيه لغات :

منهم من يقول : معد يكرب ، فيضيف

ومنهم من يقول : مديكرب ، فيضيف : ولا يصرف . يجعل كرب اسماً مؤنثاً

ومنهم من يقول : مديكرب ، فيجعله اسماً واحداً .

نقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسماً سمي به واحد إلا لم يصرف ، وإنما

استنقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء . يدلك على هذا قلته في كلامهم . . »

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨١-١٨٢

(٣) في شرح الكافية للمرزى ج ٢ ص ١٧٣ « والمبرد يجيز في نحو سيبويه : السيويهان ،

والسيويوهون مع بناء الجزء الثاني ، وكذا يلزم تجويزه في نحو : خمسة عشر علماً .

وأما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعد يكرب »

هذا باب

الشيئين المجهولين اسما واحدا
وأحدهما حُرِفَ أو كلاهما

فإذا سَمِيتَ رجلا أو شيئا غيره بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر - لم يكن في ذلك إلا
الحكاية . تقول في رجل سَمِيتَه (إنما) ^(١) : هذا إنما قد جاء ، وكذلك إن سَمِيتَه (لعلما) أو
(لعل) وحدها ؛ لأنَّ (علَّ) ضَمَّتْ إليها اللام .

وإنما كان هكذا ؛ لأنَّ أحد الحرفين ضُمَّ إلى الآخر ، فإن غيَّرتَه ذهب المعنى .
ولو سَمِيتَه بـ (إنَّ) وحدها ^(٢) / أو بـ (علَّ) ، أو بحرف غير ذلك واحد لأعربتَه . وغيرتَ ؛ لأنَّه
بمنزلة الأسماء ، إلا أن تريد الحكاية ، فإن أردت ذلك جاز ، وذلك نحو قولك : هذا إنَّ فاعلم
وكذلك عَلَّ ، وما كان مثله .

فإن سَمِيتَه (إنَّ زيدا) فالحكاية ، لأنَّ (إنَّ) بمنزلة الأفعال ، فالقول فيها كالقول في تَأَبَّطَ
قَرَأَ .

ونظير ما قلت لك في الحرف إذا كان مُفردا قوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوْ عَنَاءُ ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ : « وسألت الخليل عن انما ، وانما ، وكانما ، وحيشما ،
وان ما في قولك : انما أن تفعل وإما أن لا تفعل . فقال : هن حكايات ، لأن (ما) هذه لم تجعل
بمنزلة موت في حضرموت . »

« لا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللفتان : الضم . والفتح ، وانما تدخل ،
لتمنع (أن) من النصب ، ولتدخل حيث في الجزاء . فجاءت مفسرة ، ولم تجيء كموت في
حضرموت ، ولا لغوا . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢ : « وسألت الخليل عن رجل سَمِيتَه (إن) فقال : هو أن لا
أكسره ؛ و (إن) غير (أن) . . . »

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥

لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا أُعْرِبَهُ ، وَمِثْلُهُ :

[أَلَا] يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ^(١)

فَإِنْ سَمَّيْتُ رَجُلًا (مِنْ زَيْدٍ) وَ(عَنْ زَيْدٍ) فَإِنَّ أَجُودَ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا مِنْ زَيْدٍ .
وَعَنْ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولَ : يَدُ زَيْدٍ^(٢) .

وَأِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ هَكَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ إِضَافَةٍ
تُوصِّلُ مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا . تَقُولُ : الْغَلَامُ لَزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : غَلَامُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ :
مَرَدْتُ بِزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْبَاءُ وَمَا بَعْدَهَا / فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ .

فَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ فِي (مِنْ) وَهِيَ اسْمٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مُعْرِبَةً ، فَأَضَفْتَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَكَانَ قَوْلُكَ :
(مِنْ زَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي الْإِفْرَادِ : هَذَا مِنْ فَاعِلٍ .

وَإِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ جَازٍ ، كَمَا كُنْتَ فِي الْأَفْعَالِ مُخَيَّرًا .

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ (عَمَّ) فِي الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : عَمَّ تَسْأَلُ؟ وَمِمَّ أَنْتَ؟ فَأَرَدْتَ الْحِكَايَةَ - جَازٍ .

وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِعْرَابَ قُلْتَ : هَذَا عَنْ مَا ، وَمِنْ مَا ، فَأُعْرِبْتَ ، وَأَضَفْتَ ، وَزِدْتِ (مَا) ،
لِأَنَّهَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُسَمِّي بِحَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُدْهِبُهُ ، فَيَبْقَى الْاسْمُ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي هَذَا^(٣) .

(١) الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ فِي الْاِقْتِضَابِ ص ٤٩ :

أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتٌ

وَنَسَبِهِ إِلَى ابْنِ قُنْعَلَسِ الْأَسَدِيِّ

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ لِعَمْرُو بْنِ قُعَاسٍ (يَكْسِرُ الْقَافَ) وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : ابْنُ قُنْعَاسٍ
بَعْضُهَا فِي الْخَزَانَةِ ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦١ وَرَغْبَةُ الْأَمَلِ ج ٢ ص ٨٥ وَالسِّيَوطِيُّ ص ٧٧

(٢) فِي سَبِيحِيَّةٍ ج ٢ ص ٦٦ « وَمَسَّالَتِ الْخَلِيلَ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى (عَنْ زَيْدٍ) ، وَ (عَنْ زَيْدٍ)
فَقَالَ : أَقُولُ : هَذَا مِنْ زَيْدٍ ، وَعَنْ زَيْدٍ

وَقَالَ : أَغْيَرَهُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ ، وَأَصْبَحِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَسْمَاءِ كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ مَفْسُودًا يَعْنِي

عَنْ ، وَمِنْ ، .

(٣) انْظُرِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

فإن سُميت رجلا (أما) من قولك : أما زيد فمنطلق - كان أمما بحيله مُعربا مقصورا بمنزلة عليّ ، ولا تصرف لأنّ ألفه للتأنيث .

وكذلك (إلا) بمنزلة دُفلى . إذا أردت (إلا) التي تقع في الاستثناء .

وإن أردت (إلا) التي تقع في المجازاة ، نحو قول الله عز وجل : (إلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ^(١)) لم تكن إلا الحكاية / لأنّها (إن) ضُمّت إليها (لا) .

وكذلك (إما) التي في الجزاء^(٢) في مثل قوله عز وجل : (فَلَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا^(٣)) الحكاية لا غير ؛ لأنّها (إن) ، و (ما) .

ومثل ذلك (إما) التي في معنى قولك : إما كُنْتَ منطلقاً انطلقت^(٤)

فهذا يُفصّل لك عن جميع ما يأتي من هذا الباب .

فإن سُميت رجلا بفعل ، نحو : ضَرَبَ وَقَتَلَ ، ولا فاعل فيه - فالإعراب والصرف ، وقد تقدّم قولنا في هذا^(٥) .

وإن سُميته بها أو بشئ من الفعل وفيه الفاعل - فالحكاية لا غير .

تقول : هذا ضرب قد جاء ؛ لأنّ الفاعل مُضمر بمنزلة مُظهرها .

ألا ترى أنّك لو سُميته (قام زيد) قلت : هذا قام زيد لا غير .

وإن سُميته (ضربا) والألف ضمير الفاعلين ، أو (ضربوا) على هذا الشرط حكّيته .

وإن سُميته (ضربا) ، أو (ضربوا) من قولك : ضربوا إخوتك زيدا ، أو ضربا أخواك

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) انظر تعليق آ ص ٣٢

(٣) مريم : ٢٦ .

(٤) أما كنت منطلقا بكسر همزة أما هي (إن) الشرطية ضمت اليها (ما) الزائدة ولا خلاف بين النحويين في اظهار (كان) في نحو هذا قال سيبويه ج ١ ص ١٤٨ : « فإن أظهرت الفعل قلت : أما كنت منطلقاً انطلقت : إنما تريد : إن كنت منطلقاً انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هاءنا » .

ويفتح همزة (أما) يجب عند جمهور النحويين حذف كان لأن (ما) عوض عنها ، وخالف المبرد في ذلك فجعل (ما) زائدة ، وأجاز اظهار كان . انظر نقده لسيبويه ص ٨٠ - ٨٤ وشرح الرضى ج ١ ص ٢٢٣ والهمع ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) تقدم في الجزء الاول ص ٣٥ ، والجزء الثالث ص ٣١٤

زيدا ، فكانت الألف والواو علامة لا ضميرا - قلت : هذا ضربان قد جاء ، وهذا ضربون قد جاء ، لأنَّ النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمّة في الواحد .

ألا ترى أنَّك تقول : هذا يَضْرِبُ يا فتى ، وهما يضربان ، وهم يضربون . فالنون في مكان الضمة / من يضرب^(١) .

٤
٣٦٩

فلماذا قلت : لن تضرب يا فتى قلت : لن تضربا ، ولن تضربوا فعلى هذا قلت : ضربا ، وضربوا ، كما قلت في الواحد : ضرب يا فتى .

فلما أدخلت في الواحد الإعراب فقلت : هذا ضَرْبٌ يا فتى أدخلت في التثنية والجمع النون ، إلا أنَّك تصرّفه تصريف رجل سمّيته رجلين ، فيكون نصبه وخفضه بالياء ، ورفعها بالألف في التثنية ، وبالواو في الجمع ، ونفسر هذا في الباب الذي يليه إن شاء الله .

ولو سمّيته (أولو) من قوله عزَّ وجلَّ : (أُولُو قُوَّةٍ) ، أو (ذَوُو) من قولك : هؤلاء ذَوُو مال لقلت : جامعِي أُلُون ، وَذَوُون ، لأنَّ النون نون الجمع ، وإنما ذهبنا للإضافة^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨ : « وان سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى ... »

ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول .

فان جعلت النون حرف الاعراب فيمن قال : هذا مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء ... ، وللمبرد في نقده لسيبويه مناقشة له في تنظيره ببيرين انظر ص ٢٢٥ - ٢٢٨ من النقد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ : « وسألته عن رجل سمى بأولو من قوله (نحن أولو قوة وأولو بأس شديد) »

وبنوى فقال : أقول : هذا ذوون ، وهذا ألون ، لأنى لم أضف ، وانما ذهبنا النون في الإضافة ...

قلت : فإذا سميت رجلا بذى مال هل تغيره ؟

قال : لا ، إلا تراهم قالوا : ذر يزن منصرف ... ،

الآية في النحل : ٣٣ .

هذا باب

تسمية الرجال بالثنائية والجمع من الأسماء

إذا سميت رجلا (رَجُلَيْنِ) فَإِنْ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَحْكِيَ حَالَهُ (التي) كانت في الثنائية فتقول : هذا رجلان قد جاء ، ورأيت رَجُلَيْنِ . وتقول في هذا البلد : هذا البحران يا فتى ، وأتيت البحرَيْنِ^(١) ، وإنما اخترت ذلك لِأَنَّ الْقَصْدَ إِنَّمَا كَانَ فِي الثنائية .

وكذلك إِنْ سَمَّيْتَهُ بِقَوْلِكَ/ مُسْلِمُونَ قلت : هذا مسلمون قد جاء ، ومررت بمسلمين .
والقَوْلُ فِي هَذَا الْقَوْلِ فِي الثنائية .

وكذلك كُلُّ مَا كَانَ جَمْعًا بِالْأَلْفِ وَالتاء . تقول : هذا مسلمات ، ومررت بمسلمات ،
لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالتاء فِي الْمَوَثِّ ، بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ وَالنُّونِ فِي الْمَذْكُورِ .

وإن شئت قلت في الثنائية هذا مسلماً قد جاء ، فتجمله بمنزلة زعفران . وإنما جاز ذلك ؛
لِأَنَّ الثنائية قد زالت عنه ، والألف والنون فيه زائدتان ، فصار بمنزلة قولك : غضبان ،
وعطشان ، وعُريان ، وَكَأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْبَسَ ؛ لِأَنَّ هَذَا بُنِيَ فِي الْأَصْلِ عَلَى فَعْلَان ، وَفَعْلَانُ
ونحو ذلك ، وهذا نُقِلَ عَنِ الثنائية .

ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمى بقولك مسلمون : هذا مسلمين فاعلم ،
فجعل الإعراب في النون ؛ كما فعل هناك ، ولم يجز أن تقول : هذا رَجُلَيْنِ قد جاء ، لِأَنَّ
هذا مثال لا تكون الأسماء عليه^(٢) .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٦ : « فإذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ،
لأنها أخف منها . ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان . وقبل الياء فتحة . . وقد
جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال : هذه البحرين يضم النون ، ودخلت البحرين قال
الأزهري ومنهم من يقول : البحران على القياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ - ١٨ « باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع .
فإذا سميت رجلا رجلين فإن أقبسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان ، ورأيت رجلين ،
ومررت برجلين ، كما تقول : هذا مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين . . »

وَمِثْلُ قَوْلِكَ مُسْلِمِينَ فاعِلُ غَشْلِينَ فاعِلُ ، وَبَيَّزِينَ^(١) ، وَقَنَسَرِينَ^(٢) ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَالْأَجْوَدُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ . وَالْوَجْهُ الْآخَرُ يَجُوزُ .

أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ وَهُوَ جَمْعٌ أَنْ تُجْزِيَهُ مُجْزَى الْوَاحِدِ ، فَيُصِيرُ إِعْرَابَهُ / فِي آخِرِهِ ، فَتَقُولُ : هَذِهِ عَشْرِينَ فاعِلُ ، وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ .

عَلَى هَذَا قَالَ :

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرَبِيِّينَ^(٣) -

وَجَازَ ذَلِكَ لاختلاف الجمعِ وَأَنَّ إِعْرَابَهُ كإِعْرَابِ الْوَاحِدِ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى حَدِّ التَّثْنِيَةِ . وَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُ الْمُثْنِيِّ كإِعْرَابِ الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ لَا تَأْتِي مُخْتَلِفَةً ، وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى هَذَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ^(٤) .

وَمَنْ قَالَ : هَذَا مُسْلِمِينَ كَمَا تَرَى قَالَ فِي مُسْلِمَاتٍ - إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلًا - : هَذَا مُسْلِمَاتُ فاعِلُ ، أَجْرَاهَا مُجْزَى الْوَاحِدِ ، فَلَمْ يَصْرَفْ ، لِأَنَّ فِيهَا عَلَامَةَ التَّثْنِيَةِ ، وَقُولُ : مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ يَا فَتَى فَلَا تَنْوِنُ لِأَنَّهَا لَا تُصْرَفُ^(٥) ، وَلَا يَجُوزُ فَتَحُهَا^(٦) ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ هَا هُنَا كَالْيَاءِ فِي مُسْلِمِينَ .

وَعَلَى هَذَا يُنْشَدُونَ بَيْتَ امْرِئِ الْقَيْسِ :

وَمَنْ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَقُولُ : هَذَا رَجُلَانِ كَمَا تَرَى يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ عَشْمَانٍ . . .
فَإِنْ قُلْتَ : هَلَا تَقُولُ : هَذَا رَجُلَيْنِ تَدْعُ إِلَيْهِمَا كَمَا تَرَكْتَهُمَا فِي مُسْلِمِينَ . فَانْهَ إِنَّمَا مِنْهُمْ مَنْ ذَلِكَ أَنْ جَعَلَهُ لَا تَشْبِهُ شَيْئًا مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي كَلَامِهِمْ . . .
فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ١٣١ : فَإِذَا أَعْرَبْتَ النُّونَ . . . وَالزَّمَ الْجَمْعَ الْيَاءَ دُونَ الْوَاوِ لَكُونِهَا أَخْفَ مِنْهَا . وَانْظُرِ الْجُزْءَ الثَّالِثَ مِنَ الْمُقْتَضَبِ فِي التَّسْمِيَةِ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ ص ٣٣٢ .
(١) يَبْرِينَ : بِالْفَتْحِ ثُمَّ السَّكُونِ وَكُسِرَ الرَّاءُ وَيَاءٌ ثُمَّ نُونٌ : وَهِيَ أَوْ مَدِينَةٌ .
(٢) قَنَسَرِينَ : بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ ثَانِيهِ وَتَشْدِيدِهِ وَقَدْ كُسِرَ قَوْمٌ ثُمَّ سِينٌ مَهْمَلَةٌ : مَدِينَةٌ وَانْظُرِ مَجْمَعَ الْبُلْدَانِ .
(٣) تَقْدِمُ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ ص ٣٣٢ .

(٤) انْظُرِ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ص ٥ - ٦ وَالْجُزْءَ الثَّانِيَّ ص ٢١٠ .

(٥) التَّسْمِيَةُ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ تَقْدِمَتْ فِي الْجُزْءِ الثَّالِثِ ص ٣٣١ - ٣٣٣ .

(٦) تَقُلُ ابْنُ جَنَى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مَنْسُجٌ صَرَفَ الْمُسَمَّى بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فَيَجِزُ بِالْفَتْحِ وَرَوَى كَذَلِكَ بَيْتَ امْرِئِ الْقَيْسِ الْخَزَّازِ ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ .

تَنَوُّنُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرَبُ أَقْلَى دَارِهَا نَقَرٌ عَلَى (١)
/لَأَنَّ (أذرعَات) اسم موضع بعينه ، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أذرعَات
ونحوها ؛ لَأَنَّهَا مَنَزَلَةُ النَّونِ فِي مُسْلِمِينَ إِذَا قُلْتَ : هَؤُلَاءِ مُسْلِمُونَ ، ومَرَرْتَ بِمُسْلِمِينَ .
ومن ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ) (٢) بِالنَّونِ .
ونظيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ قُنُسَرُونَ ، وَيَبْرُونَ .

فمن ذهب إلى أَنَّهَا جَمْعٌ فِي الْأَصْلِ ، أَوْ شَبَّهَ بِهَا ، فَيُصَبِّرُهَا جَمْعًا . وقد تقدَّم بَابُ
الْحِكَايَةِ ، وَالتَّسْمِيَةِ بِالْجَمْعِ يَعْتَدِلُ فِيهِ الْأَمْرَانِ . قد جَاءَ الْقُرْآنُ بِهَما جَمِيعًا . قالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غِشْلَيْنِ) (٣) وقالَ : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ ،
وَمَا أَذْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ) (٤) .

فَالْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ هَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

ومن قالَ : هَذِهِ قُنُسَرُونَ ، وَهَذَا مُسْلِمُونَ ، فنسبَ إلى واحدٍ منهما رجلاً أَوْ غَيْرَهُ ،
قالَ : مُسْلِمِي ، وَقُنُسَرِي بِحذفِ الواوِ ، والنونِ لَأَنَّهما زائدتانِ لمجيءِ ياءِ النسبِ (٥) .
ومن قالَ : قُنُسَرِينَ ، وَمُسْلِمِينَ فاعِلمْ ، وجعلَ الإعرابَ فِي النَّونِ قالَ : قُنُسَرِي ،
وَمُسْلِمِي فاعِلمْ .

واعلمْ أَنَّ مَنْ سَمَّى رجلاً بقَوْلِكَ : رجُلانِ ، أَوْ مُسْلِمُونَ ، / فَأَجْرَاهُ مُجَرَّى التَّثْنِيَةِ ،
وَالْجَمْعِ - لمْ يَجْزْ أَنْ يُثْنَيْهِ وَلَا يَجْمَعِهِ ، فيقولُ : هَذَا مُسْلِمَانِ ، وَلَا رَأَيْتَ مُسْلِمَيْنِ ؛
لَأَنَّهُ يُثْبِتُ فِي الْأَسْمِ رَفْعَانِ ، وَنَصَبَانِ ، وَخَفْضَانِ . ولكنْ من قالَ : مُسْلِمِينَ فاعِلمْ وَمُسْلِمَانُ
فاعِلمْ جازَ أَنْ يُثْنَيْهِ وَيَجْمَعَهُ ؛ لَأَنَّهُ الْآنَ بِمَنْزِلَةِ زَعْفَرَانٍ وَقُنُسَرَيْنِ فيمنْ جعلَ الإعرابَ فِي
نَوْنِهَا (٦) .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٣ .

(٢) انظر الجزء الثالث ص ٣٣١ .

(٣) انظر الجزء الثالث والكمال ج ٥ ص ٣٢ .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٣٣٢ .

(٥) باب النسبة إلى التثنية والجمع في الجزء الثالث ص ١٦٠ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « باب ما لا يجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون » .
وذلك نحو : عشرين ، وثلاثين والأثنين . لو سميت رجلاً بمسلمين قلت : هذا مسلمون ، ولو
سميته برجلين قلت : هذا رجلان لم تكنه أبداً ، ولم تجمعهما كما وصفت لك ، من قبل أنه لا يكون في
اسم واحد رفعان ، وجران ، ونصبان ، ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون ، وكلهم
رجلان واسمهم رجлан » .

ولكن أذرعاً ومسلماً اسم رجل يجوز أن تثنيّه ، وأن تجمعهم ؛ لأنّه لا يجتمع فيه شيء مما ذكرنا^(١) . فنقول : هذان مسلمتان ، ورأيت مسلمتين ، وهؤلاء مسلمات فاعلم بحذف الألف والتاء اللتين كانتا في الواحد وتثبت مكانها ألفاً ، وتاء للجمع ، كما فعات في طلحة حيث قلت : طلحات ، فحذفت علم التانيث من الواحد ، وأثبتته في الجمع ؛ لأنّه لا يدخل تانيث على تانيث . وهذا مُحْكَمٌ في باب الجمع ، وليس هذا موضعه ، وإنّما ذكرنا منه ما احتجنا إليه فيما فصلنا له .

فإذا أردت تثنية قولك مسلمان اسم رجل فيمن/ حكي ، أو مسلمون قلت : هذا ذوا مسلمين ، وهؤلاء ذوو مسلمين وما أشبهه ، ومثل أن تقول : كُلُّ واحد منهما يسمّى مسلمين ، أو كُلُّ واحد منهما مسلمان حتى تدلّ عليه بهذا وما أشبهه ، كما ذكرت لك من التقاء إعرابين في حرف .

فأمّا مسلمات فتثنيّه وتجمعه لأنّه لا يباحق شيء مما ذكرنا .
والفِعْلُ والفاعل ، وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تثنيّها ؛ لثلاً تنتقض الحكاية ، وتزول دلائل المعاني^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « وأما مقبلات فيجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل ، لأنه لا يكون فيه رفعان ، ولا نصبان ، ولا جران » .
فهو بمنزلة ما في آخره هاء التانيث في التثنية والجمع بالتاء . وذلك قولك في أذرعان : أذرعان وفي تمرات اسم رجل : تمرتان ، فإذا جمعت بالتاء قلت : تمرات تحذف ، وتجيء بتاء أخرى ، كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تمرّة ، وتمرّات » .

(٢) انظر ص ١١ ، ١٢

هذا باب

تسمية الحروف والكلم (١)

نقول - إذا نظرت إلى ميم ، أو باء ، أو تاء ، أو غير ذلك من الحروف ، إذا جعلت الميم ، وما أشبهها اسما لحرف - قلت : هذا ميمٌ حسنٌ ، وهذا باءٌ حسنٌ يا فتى
وإن جعلتها مؤنثةً صلح ذلك فقلت : هذه ميمٌ ، وهذه باءٌ . فالذي أوَمَّاتَ إليه مؤنثٌ ، والاسم مؤنثٌ - قال الشاعر :

كما بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوْحٌ وَيَمِينُهَا (٢)

فأنثت ، ومن لم يصرف هذا اسمَ امرأةٍ لم يصرف شيئا من هذا/ إذا جعله اسما للكلمة
معرفةً ، وإن أجزاه لكمةً على حدِّ مُجْزَأَةٍ في الكلام صرفه .
ومما جاء في التذكير قوله :

مِينًا ، وَيَمِينِينَ وَيَاءٌ طَائِمًا (٣)

ولم يقل طائمة .

وإن جعلت الاسمَ مُذَكَّرًا ، والذي تُومِيءُ إليه مؤنثًا على معنى قولك اسم الكلمة قلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ . باب تسمية الحروف والكلم . . فالعرب تختلف فيها : يؤنثها بعض ، ويذكرها بعض . . .

وفي كتاب التذكير والتأنيث لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ : « حروف المعجم مثل باوتا تذكر وتؤنث » .

وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٢٢ - ٢٢٣ : (وأما حروف المعجم فإن أبي حنيفة عن ابن العنم عن النخعي قال : قال الكسائي : حروف المعجم كلها مؤنثة هكذا كلام العرب : قال : وإن ذكرت جاز » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تذكير طائما الواقع نعمًا على إرادة الحرف .
الطامس : الدارس .

شبه آثار الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بالكتاب .
ورواية سيبويه : كافا ، وميمين وسينا طائسا وكذلك نقله ابن سيده في المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٢٣ وقال الأعمش : ويرى : وسينا طائسا .

هذه ميمٌ يا فتى ، ولا تصرف ؛ كما لا تصرف امرأة سميتها زيدا . ومن رأى صرف ذلك صرف هذا . فقد قلنا فى ذلك ما يُغنى عن إعادته (١) .

• • •

فأما ما كان من الظروف ، والأفعال ، والحروف المشبهة بها وغير ذلك من الكَلَم - فنحن ذاكره إن شاء الله .

وتقول إذا نظرت إلى (خَلَف) مكتوبة ، فأردت الحرف قلت : هذا خَلَفٌ فاعلم ؛ لأنَّ خَلَفًا مذكَّرٌ (٢) وتصغيره خُلَيْفٌ .

ولو كان مؤنثًا لحقته الهاء .

ألا تراها قد لحقت فى الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيت ، فقلت فى قدام : قُدَيْدِيْمَةٌ ، وفى وراء : وُريْثَةٌ ، وتقديرها : وُريْثَةٌ ، كما قال :

قُدَيْدِيْمَةُ التجريبِ والحلمِ ، إنَّى أرى غَفَلَاتِ العيشِ قَبْلَ التجاربِ (٣)

أو كما قال :

٤
٣٧٦

يَوْمَ قُدَيْدِيْمَةِ الجِزَاءِ مَسْمُومٌ (٤)

فإن أردت بالمكتوبة الكلمة ، فجعلت خَلَفًا اسمًا لها لم تصرف إلَّا فى قول من رأى أن يصرف زيدا اسمَ امرأة .

(١) انظر الجزء الثالث ص ٣٥١

(٢) فى مسيبويه ج ٢ ص ٣٥ : د باب تسميتك الحروف بالظروف .

اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف ، أو فوق ، أو تحت لم تصرفها ، لأنها مذكرات . ألا ترى أنك تقول : تحت ذلك ، وخليف ذلك ، ودوين ذلك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء ، كما دخلت فى قديدية ، ووريثة ، وكذلك قبيل ، وبعد . . . وكذلك أين ، وكيف ، ومتى عندنا ، لأنها ظروف ، وهى عندنا على التذكير . . .

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ وانظر كتاب «التذكير والتأنيت» لأبى حاتم السجستاني ص ٢٥ وكتاب «المذكر والمؤنث» للمبرد : قال فى ص ١٣٨ : « فالحرب تقول فى تصغير قدام ووراء : قديدية ووريثة ، ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء : لأنها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة ، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير ، وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا الى ابانة ذلك فيها . قال القطامى :

قد يدية التجريب والحلم انى أرى غفلات العيش قبل التجارب

(٤) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ .

فلان سميت رجلا ، أو حرفاً (كَمْ) فالإعرابُ والصرف ، تقول : هذا كَمْ فاعلم ، ورأيت كَمَا .

فأَمَّا (مَنْ) فلا ينصرف اسمُ كلمةٍ يوجه من الوجوه ، وينصرف اسمُ حرفٍ ؛ لأنَّه يُثَلَّ جَمَلٌ وقَدَمٌ ، لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل البتَّة .

وحد (مَنْ) وهذه الظروف كُلُّها أن تكون مذكرات^(١) ، لأنها أمهات الأَمَكَنَةِ ، وأوقاتٍ إلَّا ما دخل عليه منها حرف تانيث : كالليلة ، والساعة ، والغداة ، والعشيَّة كما قلت لك في قُدَيْدِيمة ، ووَرَيْيَّة .

* *

وكذلك (ضَرَبَ) إن رأيتَه قلت : هذا ضَرَبٌ مكتوباً فاعلم إذا جعلت المكتوب حرفاً .
فلإن جعلته اسماً مكتوباً لكلمة لم تصرف .

و(ضَرَبَ) لا يكون إلَّا مذكراً ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) نَعَتْ ؛ كما تنعت بضارب . تقول : مررت ببرجل ضَرَبْنَا ، ويضربنا ، كما تقول : مررت ببرجل ضاربٍ لنا ، وضاربنا ، وأنت تريد النكرة .

وكذلك ما ضارع الفِعْلُ نحو/ إنَّ ، وليت ، ولعلَّ ؛ لأنها مُضَارعة للأفعال التي قد صحَّ تذكيرها . ٤
٣٧٧

فما جعلته منها اسماً لحرف فمصرف ، وما علَّقته على كلمة فغير مصرف في المعرفة إلَّا ما كان منها ساكنَ الوسط . وسمَّيت به مؤنثاً فإنه كزريد سميت به امرأة .

* * *

واعلم أنَّ الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ، نحو : إنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، ولو ، و(لا) حَقُّهُنَّ أن يكنَّ معارفَ لما أذكره لك .

(١) المبرد موافق لسيبويه في أن الظروف التي ليست بها علامة التانيث مذكورة الاقدام ، ووراء .

وللمبرد مناقشة لسيبويه في تقدمه لكتابه في أسلوب استدلاله على تذكير أين بأن جوابها يكون مذكراً . انظر النقد ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

وأما با ، وتا ، وجميع حروف المعجم فبإيهن أن يكن نكرات ، وسنفسر ذلك بما يوضح أمره إن شاء الله .

نقول : (إن) و (لئت) أشياء معروفة . قد عرفت مواضعها ، وأثبتت حقائقها ، ولهذا اعتنعت من دخول حروف التعريف عليها . وذلك أنك إذا رأيت شيئاً منها مكتوباً لم تعبر عنه بالألف واللام وإن كانت أسماء .

وأما حروف المعجم فإنها عبارات تكون نكرة بغير ألف ولام ومعرفة/ بهما . كقولك : الألف والباء والتاء .

وأما في التهجي فقولك : با وتا وقف لا يدخله إعراب ؛ لأنّ التهجي على الوقف . فإن جعلتها أسماء عطفت بعضها على بعض وقلت : ألف ، وباء ، وتاء تُعْرَبُ وتُكَدُّ ؛ لأنّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين .

فإن كان شيء من هذا قبِلَ التسمية زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ، وزدت إلى الألف ألفاً ، فتحرّكها ، فتصير همزة . تقول - إذا سميت رجلاً (في) : هذا في ، و (لو) : هذا لو فاعلم كما قال :

إِنَّ لَوْاً وَإِنَّ لَيْتَا عَنَّا^(١)

وإن سمّيته (لا) قلت : هذا لا فاعلم ، وكذلك باء ، وتاء كما قال :

إذا اجتمعوا على أَلِفٍ وَبَاءٍ وَتَاءٍ هاج بينهم جدال^(٢)

وكما قال :

رَقُّ ثُبَيْنٍ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَلِفُ^(٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥ وهذا الجزء ص ٣٢

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٦ وقافيته هناك : قتال .

(٣) الرق (بالفتح) : ما يكتب فيه وهو جلد رقيق .

ولم أعثر على قائله ولا على بقيته .

هذا باب

ماكان معرفةً بجنسه لايواحد

ولمَ جاز أن يكون كذلك (١) ؟

٣٧٩

وذلك قولك للأسد : أبو الحارث ، وأمامة يا فتى ، وللدويبة : / أم حُبَيْن . وكذلك للثعلب : أبو الحصين . وللذئب : أبو جعدة يا فتى غير مصروف ؛ لأنه معرفة (٢) . ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة : بنات أوبر يا فتى (٣) . ولضرب من الحيات : ابن قتر (٤) ومن هذا قولهم : حمار قبان (٥) ،

(١) المبرد عقد لأعلام الأجناس بابين في هذا الجزء كرر فيهما كثيراً من الأمثلة والشواهد ولولا اختلاف الصياغة لقلت : إنها أوراق كررت خطأ .

عنون الباب الآتي بقوله ص ٦٠٣ : هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شاملاً في الأمة ليس واحد منها أولى به من الآخر .. »

نحو قولك للأسد : أبو الحارث ، وأمامة ، وللثعلب : تعالة ، وأبو الحصين ، ومسمم ، وللذئب : ذالان ، وأبو جمدة . »

وقال في ص ٢٦٤ : ومثل ذلك ابن عرس ، وأم حبين . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « كما أن بنات أوبر : ضرب من الكمأة وهي معرفة .. وإذا قالوا : بنات أوبر ، فكانهم قالوا : هذا الضرب الذي من أمره كذا ، وكذا من الكمأة . »

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « ومن ذلك ابن قتر وهو ضرب من الحيات ، فكانهم إذا قالوا : هذا ابن قتر فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره كذا ، وكذا . »

في حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٠ : ابن قتر ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته وقيل : هو ذكر الأفعى .

(٥) هو من أمثلة سيبويه وقال الديميري في حياة الحيوان ج ١ ص ٢٣٢ : دوية مستديرة بقعر الدينار ضامرة البطن متولبة من الأماكن الندية .

ووزن قبان فعال منع صرفه في قول الشاعر :

يا عجباً لقد رأيت عجيباً حمار قبان يسوق أرنبا

وقد تكلم على هذا الرجز بافاضة البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ١٦٧ - ١٧٤ .

وابن عرس^(١) وسام أبرص^(٢) ، وابن آوى^(٣) .

فهذه كلها معارف . فأما ما كان منها مضافاً فقد تبين لك أنه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه مما لا ينصرف في المعرفة .

فأما غير ذلك فيبين لك أنها معارف امتناعها من الألف واللام التي للتعريف

فلان قال قائل : كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله ؟

فالجواب فيه : أن هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ، ولا مما يتخلون ويقتنون ، كالخيل والشاة ، ونحو ذلك ، فيحتاجوا^(٤) إلى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنما يريدون أن يمتصوا بين جنس وجنس . ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض ، وكان مخرجها كمخرج الناس^(٥) .

ألا ترى أن ابن مخاض ، وابن لبون ، وابن ماء نكرات ، وأنتك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولاماً ، فقلت : / هذا ابن اللبون ، ونحو ذلك ، لتعرف شيئاً من شيء ، كما تفعل في الخيل ، والكلاب ، ونحوها .

٣٨٠

(١) في كتاب عجائب المخلوقات للقرظي ج ٢ ص ١٨١ : ابن عرس : حيوان دقيق طويل موعدو الفار يدخل جحرها ويخرجها ويحب الحل والجواهر يسرقها ..

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « وسام أبرص وبعض العرب يقول : أبو برص »

في عجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٧٦ : سام أبرص : هو الوزغ الصغير الرأس الطويل الذنب .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ « ومثل ذلك ابن آوى .. ويدلك على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف وليس بصفة » .

في حياة الحيوان ج ١ ص ٦٨ : « ابن آوى جمعه بنات آوى .. ولا ينصرف وكنيته أبو

أيوب ، وأبو كعب ، وأبو وائل وسمى ابن آوى لأنه يأوى الى عواء أبناء جنسه .. »

وانظر عجائب المخلوقات ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) الفاء فاء السببية وفي الأصل : فيحتاجون

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « إنما منع الأسد ، وما أشبهه أن يكون له اسم مضاف معنى زيد : أن الأسد ، وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا الى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس ، ويقفونه ، ويتخذونه . ألا تراهم قد اختصوا الخيل ، والأبل ، والغنم ، والكلاب وما ثبت معهم ، واتخذوه بأسماء كزيد ، وعمر .. »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .

قال جرير :

وَأَيْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزِّي قَرْنٌ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةُ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيِّس (١)

وقال أيضاً :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

وقال :

مُقَدَّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رِقَابَهَا رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرِّعْدُ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (ابن لبون) نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه في قول جرير .

ابن اللبون : ما له ثلاث سنين .

لذ : شد . القرن : الحبل يشد به البعيران فيقرنان معا .

الصولة : الوثوب .

البزل : جمع بازل وهو من الإبل ما طلع نابيه .

القناعيس : جمع قنعاس بمعنى الشديد .

ضرب هذا مثلاً لنفسه ، ولئن أراد مقاومته في الشعر ، والفخر .

البيت من قصيدة لجرير في هجاء التيم الديوان ص ٣٢١ - ٣٢٥ وانظر السيوطي ص ٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٦ على أن (ابن مخاض) نكرة بدلالة دخول (ال) عليه في البيت .

ابن المخاض : هو الذي حملت أمه . الفصيل : ما كان في الحول وما اتصل به .

هجا الفرزدق نهشلا ، وفقيا وهما حيان من مضر فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لأفضل له ولاخير عنده .

ونسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وهو في ديوانه ص ٦٥٢ مطلع أبيات ثلاثة :

وقال الأعلام : البيت منسوب إلى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلا أعمامه . . وهو يفخر بنهشل ، كما يفخر بمجاشع وقال :

كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِعٌ

وفي اللسان (مخض) : قال جرير ونسبه ابن برى في أماليه للفرزدق .

لجرير قصيدة في هجاء التيم والفرزدق من بحر الشاهد ودويه ديوان جرير ص ٤٣٦ - ٤٣٩ ويظهر أن الشاهد ساقط منها .

وصنيع المبرد يدل على أنه لجرير إذ قال : وقال أيضا بعد تقدم ذكر جرير .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (بنات الماء) معرفة بدخول ال .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٢ في التشبيهات المستحسنة .

فدم الأبريق يغمسه فدما : شد عليه الغدام وهي خرقعة تشد على قم الإناء ، لتكون مصفاة =

وقال :

وَرَدَتْ اغْتِسَافًا وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا
عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٍ (١)
فجعل (محلَّق) نعتاً له لآلئه نكرة .

وهذا يَنْتَحِجُ لك مَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، فَنَقْدِيرُ قَوْلَكَ لِلْأَسَدِ : هَذَا أُسَامَةُ يَا فَتَى ،
أَي : هَذَا الضَّرْبُ الَّذِي سَمِعْتَ بِهِ أَوْ رَأَيْتَهُ مِنَ السَّبَاعِ (٢) .

= بنات الماء : ما يألف الماء وهي الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣ .
قال أبو حنيفة الدينوري : شبه أعناق الطير إذا نصبتها بأعناق الأبريق فلذلك قال : أفزعها
الرعد .

وخطأ بعضهم في هذا التفسير فقال : هذا غلط ، لأن الطائر إذا سمع صوت الرعد لم ينصب
عنقه ولكن يلوّه ، وكذلك أيضاً الأبريق عوج ولذلك شبهت بأعناق الطير العوج .
انظر المخصص ج ١١ ص ٨٤ - ٨٥ .

البيت : نسب في سيبويه لأبي عطاه السندی ونسبه المبرد في الكامل إلى ابن الهندي ، وكذلك
نسبه ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٤٨ .

وقصيدة أبي الهندي مجرورة القوافي ورواية البيت فيها .. تفزع للرعد .

وانظر الشعر والشعراء ص ٦٦٤ والجواليقي على أدب الكاتب ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

ومذهب الأغاني ج ٥ ص ١٠٥ ونسب في المخصص إلى الأقيشر الأسدي .
ويرد هذه النسبة أن مطلع القصيدة :

سيفني أبا الهندي عن وطب سالم
وانظر رغبة الأمل ج ٦ ص ١٦٣ ، ولأبي الهندي شعر آخر كرر فيه هذه المعاني قال :
سيفني أبا الهندي عن وطب سالم
أباريق كالفسزلان بيض نحوورها
مقدمة قرا كان رقابها
رقاب كراك أفزعتهما صقورها
انظر العقد الفريد ج ٦ ص ٣٤٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ على أن (ابن ماء) نكرة بدليل وصفه بالنكرة .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٤٧ على أنه من عجيب التشبيه .

الاعتساف : الأخذ على غير هدى . قمة الرأس : أعلاه .

ابن ماء : طائر الماء الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٧٥ .

محلَّق : مرتفع في جو السماء فإذا رأى سمكة غاص عليها .

البيت من قصيدة لذى الرمة في ديوانه ص ٣٨٠ - ٤٠٣ .

وانظر الاقتضاب ص ٣٥٤ والجواليقي ص ٢٤٤ والمخصص ج ٨ ص ١٥٣ ، ج ٩ ص ١١ ،
ج ١٥ ص ٢٠٤ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « وإذا قلت هذا أبو الحارث ، فانت تريد : هذا الأسد ،
أي : هذا الذي سمعت بلسه ، وهذا الذي عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد
عرفه بعينه قبل ذلك .. »

وكذلك قولك للضبيع : أم عامر يا فتى ، وهذه حضاجر ، وهذه قثام يا فتى ، وهذه جعار ، وهذه جيئال .

وللذكر : هذا قثم^(١) ، كما تقول : يا قسق ، ويا فساق .

٤
٢٨١

واعلم أنك إذا قلت جاعلي عثمان ، وعثمان آخر ، فجعلته / نكرة قلت في هذا أجمع ومثل ذلك . قلت : هذا قثم ، وقثم آخر ، كما تقول : هذه جيئال ، وجيئال أخرى . فثما قوله : وَلَقَدْ جِئْتِكَ أَكْمُوا ، وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : وللضبيع أم عامر ، وحضاجر ، وجعار ، وجيئال ، وام عثل ، وقثام ، ويقال للضبيعان : قثم .
(٢) جنيتك : الأصل : جنيت لك أو ضمن معنى أعطيت وروى في المخصص ج ١١ ص ١٢٦ : نجوتك .

الأكمؤ : مفردة كم وهو واحد كماء على العكس من باب تمره وتمر . انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٠٣ .
عساقلا : جمع عسقول : نوع من السكاة والأصل عساقيلا . فحذفت المدة للضرورة (الكبار البيض) .
بنات الأوبر : كماء صفار مزغبة في لون التراب .

صرح المبرد في هذا الباب بأن بنات أوبر علم جنس ، ثم خرج دخول آل عليها في البيت بأنها للمح الأصل أو للتعريف بعد التنكير .
وصرح في الباب الآتي أيضا بعملية بنات أوبر فهو على وفاق مع سيبويه هنا .
أما في نقده للكتاب فقد ناقش سيبويه في استدلاله لعملية بنات أوبر ، ثم اختار رأى الأصمعي بأن آل في البيت للمح الأصل قال :

« زعم أن قولهم لضرب من الكماء : هذا بنات أوبر معرفة وإنما حجبته في تعريف هذا الضرب وتنكيره ترك صرف ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة . فإذا رآه لا ينصرف علم أنه المعرفة ، لأنه لو كان نكرة انصرف ، أو يراه منبع من حرفي التعريف علم أنه لو كان نكرة دخلا عليه ، كما دخلا على ابن المخاض ، وابن اللبون . »

فأما بنات أوبر فلا دليل فيه بترك صرفه ، لأن (أوبر) أفعول الذي هو صفة ، ولا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف ، فدل على أنه كان قبل دخولهما نكرة قال :

ولقد جنيتك أكؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وأما الأصمعي فزعم أنهم أدخلوا الأنف واللام مضطرين ، وذهب إلى مثل ما قال سيبويه أنه معرفة ، ولكنهم اضطروا اضطرا الذي قال :

باعد أم العمر من أسيرها

فهذا بمنزلة العارث والعباس يجريه كما كان صفة ، ولا أرى بهذا بأسا .

انظر الانتصار ص ١٣٣ - ١٣٤ .

فإن دخول الألف واللام على وجهين :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ دَخُولُهُمَا كَدَخُولِهِمَا فِي الْفَضْلِ وَالْعَبَّاسِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ (أَوْبَرَ) نَعَتْ نَكْرَةً فِي الْأَصْلِ .

والآخر : على قولك : هذا ابن عريس آخر تجعله نكرة ؛ كما تقول : هذا زيد من الزينين ، أى : هذا واحد ممن له هذا الاسم . فأنت - وإن كنت لم تذكر قبله شيئاً تقول بكمه آخر - فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ، كما قال :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أُسْبِرْهَا (١)

(7)

= من هذا نرى أن المبرد كان يرى زيادة ال في اليت كما هو رأى الأصمعي ونه قد استقر على هذا الرأى فى المقتضب ، وجزم فى الموضعين بظلمية بنات اوبر .
فهل نقول : ان المبرد كان فى نقده للكتاب يرى أن بنات اوبر نكرة ، ثم قال بعمليتها فى المقتضب .

يبدو لي أنه كان مترددا بين القولين في نقده للكتاب ، ثم استقر على العلمية في المختضب .

وقد نسب ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٥١ الى المبرد انه يرى أن ال في البيت معرفة وأن (ابن اوبر) نكرة .

وقال الشيعي ج ١ ص ١١٤ المبرد لا يرى أن أوبر علم في وقت من الأوقات .
وانظر الدماميني والسيوطي وغيرهما .

والبيت غير منسوب وانظر العيني ج ١ ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والسيوطي ص ٦١ ومجالس
 ثعلب ص ٦٢٤ والمخصص ج ١ ص ١٦٨ ، ج ١ ص ١٢٦ ، ٢٢٠ ، ج ١٣ ص ٢١٥ - ٢١٦ ،
 ج ١٤ ص ١٢٠ ، والتمام في تفسير أشعاره ذيل ص ٢٥٥ .

(۱) تمامہ : حُرَّاسُ أَبْوَابِ عَلٰی قُصُورِهَا .

استشهدوا بالبيت على زيادة آل في الضرورة وعلى أن عسرا إذا دخلته الكلام للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر والبيت لأبي النجم المحلل .

وانظر شواهد الشافية ص ٥٠٦ والسير طي ص ٦٠ والمغني ج ١ ص ٥٠ .

(٢) نقلنا بقية ص ٣٨١ من الأصل والصفحات : ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ ، وشي من ص ٣٩١ إلى الجزء الأول ص ١٣ - ٢٩ .

هذا باب

المفعول الذي لا يُذكر فاعله

وهو رفع ، نحو قولك : ضَرَبَ زيدٌ ، وظَلِمَ عبدُ الله .

وإنما كان رفعاً ، وحُدَّ المفعول أن يكون نَصَباً ؛ لأنَّكَ حَذَفْتَ الفاعل . ولا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعلٍ ؛ لأنَّه لا يكون فعلٌ ولا فاعلٌ ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ؛ إذ كان لا يَسْتغنى كلُّ واحد منهما عن صاحبه ؛ كالابتداء والخبر .

والفعل قد يقع مُسْتغنياً عن المفعول البتَّة حتَّى لا يكون / فيه مُضْمَرًا ، ولا مُظْهِرًا .
وذلك نحو قولك : تكلمَ زيد ، وقعد عمرو ، وجلس خالد ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعلِّية ، ولا يكون مثلاً هذا في الفاعل . فلما لم يكن لِلْفِعْلِ من الفاعل بُدٌّ ، وكنت هاهنا قد حَذَفْتَه - أَقَمْتَ المفعول مقامه ، ليصحَّ الفِعْلُ بما قام مقام فاعله .

٤
٣٩٢

فإن جِئْتَ بمفعول آخر بَعْدَ هذا المفعول الذي قام مقامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب في المفعول . وذلك قولك : أعطى زيدٌ درهماً ، وكُتِبَ أخوك ثوباً^(١) ، وظنَّ عبدُ الله أخاك .

وتقول : ظَنَنْتَ زيدا . فالتاء هاهنا في موضعها إذا كانت فاعلة ؛ نحو : ضَرَبْتُ زيدا ، وكذلك ظَنَنْتُ زيد . إذا كان ضميرك مفعولاً ؛ كقولك : ضَرَبْنِي زيد .
وتقول : زيدٌ ظَنُّ منطلقاً ، فضمير زيد فاعل في ظُنٍّ ؛ كما تقول : زيد ضَرَبَ عمرا ، فتضمير زيدا في (ضرب) .

وتقول : رَفَعَ إلى زيد درهم ، فيرفع درهم ؛ لأنَّكَ جَرَرْتَ زيدا ، فقام الدرهم مقامَ الفاعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وذلك قولك : كسى عبد الله الثوب ، وأعطى عبد الله المال . رفعت (عبد الله) : هاهنا ، كما رفعت في ضرب حين قلت : ضرب عبد الله ، وشغلت به كسى ، وأعطى ، كما شغلت به ضرب ، وانتصب الثوب ، والمال ، لأنهما مفعولان ، تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ... »

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطى زيد درهماً ، وكُتِبَ زيد ثوباً . فهذا الكلام الجيد .

وقد يجوز أن تقول : أعطى زيدا درهماً ، وكُتِبَ زيدا/ثوباً . لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تُقيمهما مقامَ الفاعل ، وتنصب زيدا ؛ لأنه مفعول . فهذا مجاز والأول الوجه (١) . ومن قال هذا قال : أدخل القبر زيدا ، وألِست الجبة أخاك .

فإن قال قائل : هل يجوز على هذا ضرب زيد سوطاً ؟

قيل له : لا يجوز ذلك ؛ وذلك أن السوط—إذا قلت : ضربت زيدا سوطاً—مصدر ، ومعناه ضربت زيدا ضربة بالسوط .

ويدلُّك على ذلك قولك : ضربت زيدا مائة سوطاً . لست تعني أنك ضربته بمائة سوط . ولكنك تعني أنك ضربته مائة ضربة بسوط ، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس .

وأنت إذا قلت : أعطيت زيدا مائة درهم ، أو كسوته ثوبين—فإنما أوصلت إليه هذا القدر بعينه من الدراهم ، واللياب ؛ فلذلك لم يجز أن تُقيم المصدر مقامَ الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ، ولكنه قد يجوز أن تُقيم المصادر ، والظروف من الأمكنة والأزمنة /مُتَمَامَ الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل ، وذلك نحو قولك : سير بزيد سيراً شديداً ، وضرب بزيد عشرون سوطاً . المعنى : بسبب زيد ؛ ومن أجله ، وسير بزيد يوم الجمعة ، واختُلفَ به شهران ، ومضى به فرسخان ، ومشي به ميلان . أقمت هذه الأشياء مقامَ الفاعل ، وقد يجوز نصبها في هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك .

فمن ذلك أنك إذا قلت : سير بزيد فرسخاً—أضمرت السير ؛ لأن (سير) يدلُّ على السير ، فلم تحتاج إلى ذكره معه ؛ كما تقول : من كذب كان شراً له ؛ تريد : كان الكذب شراً له ، فلم تذكر الكذب ؛ لأن (كذب) قد دلَّ عليه .

(١) في شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٧٤ - ٧٥ : « والتقدمون ممنوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً » .

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبتست مخالفتها نحو : أعطيت زيدا أخاك .
فإن لم تلبس لقرينة جاز المفعول ..
وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧ .

ونظيره قول الله عز وجل : (وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا) فلم يذكر البخل لذكره (يبخلون) (١).

وجاز أن يكون المصمر الطريق . فكأنه قال : سير عليه الطريق فرسخاً ، فحُذِفَ لِعِلْمِ المخاطب بما يقضى .

وجائز أن تُقيم المجرور مع المصدر والظروف مقامَ الفاعل ، فتقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنعه حرف الجر من أن / يكون فاعلاً ؛ كما قال : ما من أحد ، ذ (أحد) فاعل وإن كان مجروراً بمن . وكذلك قوله : (أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (٢) إنما هو خير من ربكم . ذ (من) لم تُغَيِّرِ المعنى وإن غَيَّرَتِ اللفظ . فهذا الذى ذكرته مثبته بذلك فى هذا الموضع إذا نصبت المصادر والظروف على مواضعها ، فلم تجعلها مفعولات على السعة .

فإن جعلتها مفعولات على السعة فالوجه فيها الرفع ، لشُغْلِكَ الأسماء بحروف الجر .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « ومن ذلك قوله - عز وجل - : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون .
ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شراً له ، يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بان المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله : كذب فى أول حديثه . »

الضمير عاد على المصدر المفهوم من الفعل السابق .

والآية فى آل عمران : ١٨٠ .

(٢) البقرة : ١٠٥ .

فى البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : « من خير : (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا وإن كان ينزل كم يباشره حرف النفى ، فليس نظير ما يكرم من رجل ، لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نفيت الودادة كأنه كانه نفى متعلقا وهو الانزال . وله نظائر فى لسان العرب . »

من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله أنشأ خلق السموات والأرض ولم يخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ، وكذلك قول العرب : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيد بالرفع على البدل من الضمير المستكن فى يقول .

(من ربكم) : من لابتداء الغاية ، كما تقول : هذا الخير من زيد .

ويجوز أن تكون للتبويض . المعنى : من خير كائن من خيبر وربكم .

فاذا كانت لابتداء الغاية تملقت بالفعل ينزل .

وأذا كانت للتبويض تملقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف .

واعلم أنك إذا قلت : سِيرَ بزيد سيرا - فالوجهُ النصبُ ؛ لأنَّك لم تُفِدْ بقولك : (سيرا) شيئا لم يكن في سِيرَ أكثر من التوكيد .

فإن وصفته فقلت : سَيرا شديدا ، أو هينا - فالوجهُ الرفعُ ؛ لأنَّك لما نَعَتَه قَرَّبْتَه من الأسماء ، وحَدَّثْتَ به فائدة لم تكن في سِيرَ .

والظروف بهذه المنزلة . لو قلت : سِيرَ بزيد مكانا أو يوما - لكان الوجهُ النصب .

فإن قلت : يوم كذا ، أو يوما طيبا ، أو مكانا / بعيدا - اختير الرفع لما ذكرت لك (١) .

• • •

واعلم أنَّ التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في هذا الباب ، مثله في الفاعل . يجوز فيه ما جاز في ذلك . .

تقول : أعطى زيد درهماً ، وأعطى درهماً زيد ، ودرهماً أعطى زيد ، وزيد أعطى درهماً (٢) . تجزئه مجزئ ذلك الباب .

وتقول : سير بالمُعْطَى درهمين فرسخان . أقمت الضمير الذى فى المُعْطَى مُقَامَ الفاعل ، ونصبت الدرهمين ، وجرت المعطى بالباء فارتفع الفرسخان .

وتقول : أعطى المسيرُ به فرسخان درهمين . رفعت الفرسخين لقولك به .

وتقول : أعطى المسيرُ فرسخين درهمين ، قام الضمير فى المسير مُقَامَ الفاعل ، فنصبت الفرسخين .

وتقول : دُفِعَ المسيرُ به فرسخان درهماً ، لأنَّك أدخلت على كل واحد منهما حرف الجر .

(١) فى شرح الرضى للكافية ج ١ ص ٧٦ : « ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ الفاعل إذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك : قمت فاستحسن ، أى : استحسن قيامى » .

ويشترط فى المفعول المطلق أيضا ألا يكون مجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل . يجب أن يكون مثله فى إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ، ليصيرا معا كلاما . فلو قلت : ضرب ضرب لم يجز ، لأن ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك : ضرب . بل يقال ضرب ضربة ، أو الضرب الفلانى . . .

ويشترط فى الظرف النائب أن يكون متصرفا ملفوظا به . . .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وان شئت قلت ، وأخرت ، فقلت : كسى الثوب زيد ، وأعطى المال عبد الله كما قلت : ضرب زيدا عبد الله فالأمر فى هذا كالأمر فى الفاعل » .

وتقول : ظَنَّ المعطى درهمين قائماً .

وتقول : أَخَذَ من المعطى أخوه درهماً ديناراً / لَأَنَّكَ أَدَخَلْتَ (من) على المعطى فقام الدينار مقام الفاعل .

٤
٢٩٧

وتقول : ذُهِبَ بالملسوب ثوبه مرتين يومان ، إذا أقيمت (الثوب) مقامَ الفاعل . فإن جعلت في الملسوب ضميراً يقوم مقامَ الفاعل نصبت الثوب وسائر الكلام على حاله .
فإن ثنيت على المسألة الأولى قلت : ذُهِبَ بالملسوب ثوباهما مرتين يومان .
وعلى المسألة الثانية تقول : ذُهِبَ بالملسوبيْنِ ثوبيهما ، وبالملسوبيْنِ ثيابهم ، وبالمسلوبة ثوبها ، والمسلوباتِ ثيابهن .

وعلى القول الأول بالملسوب ثوبها . ففي هذا دليل على ما يرد عليك إِنْ شَاءَ اللهُ (١) .
[ويجوز منه وجه ثالث ، وهو أن تُضمَر في الملسوب اسمها ، وتجعل الثوب بدلاً منه فتقول :

(١) هذه المسألة مما تكلم عليه الفاروق قال في ص ٥٣ :

« ينبغي أن تقدم لهذه المسألة أصلاً يرجع إليه ، وعقداً يعتمد فيها عليه ، ليقرب علمها ، ويسهل فهمها :

وهو أن كل صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أن تثني ولا تجمع جمع سلامة لأنها في ذلك تجرى مجرى الفعل وكما أن الفعل إذا عمل في فاعل ظاهر لم يجز أن يثنى ولا يجمع لأنها ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه ، وإنما يجب ذلك لفاعله . فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يثنى ويجمع . وكان الظاهر أحق بذلك ، فوجب توحيد لفظه .
والعلة في ذلك أمران :

أحدهما : أن الفعل لما كان لا يختلف معناه من حيث هو فصل لأنه جنس ، والجنس لا يختلف . وكانت التثنية والجمع إنما هي لمختلف وجب لذلك ألا يثنى الفعل ولا يجمع ، لأنه من شرط المختلف لا من شرط المؤتلف . فهذا وجه .
والمصدر يتفق معه فيه .

والوجه الثاني : أنه لزمه من فاعله ما يغني تثنيتَه ، وجمعه عن تثنية الفعل ، وجمعه ، وهذا وجه يختص الفعل به دون المصدر .

فلما اجتمع الأمران للفعل من ذلك فيه ، إذ كل وجه يجوز الحكم ، ويقتضيه ، فإذا اجتمعا أوجباً الحكم ، ولذلك جاز تثنية المصدر ، وجمعه إذا قلدر تقدير المختلف ، ولم يجز مثله في الفعل لما بينا .

= ونظيره ما لا ينصرف لاجتماع علتين . فمقي اجتماعا لزم الحكم ، ومتى انفرد باحدهما لم يلزم حكم المنع من الصرف ، بل كان ينصرف .

فهذه علة امتناع الفعل من الجمع اذا تقدم على فاعله ، وبنى عليه فاعل ظاهر .
ثم ان الصفة لما عملت عمل الفعل ، ووقعت موقعه وجب لها حكمه في ترك التثنية ، والجمع اذا تقدمت على ظاهر تعمل فيه الرفع عمل الفعل في فاعله ، وذلك فيها يحق شبه الفعل لا بعلة الأصل .

واذا كان ذلك كذلك فكل صفة تقدمت على الظاهر كما بينا لم تكن ولم تجمع .
واذا تأخرت ، وعملت في مضمرة ثنى ضميرها ، وجب .
فاما جمع التفسير فليس يجب ذلك في الصفة بل قد يجوز أن تعمل الصفة في فاعل ظاهر ، وتجمع جمع التفسير . وهو لبعض الصفات لازم الا على ضعف وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب احمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكرى .

والعلة في ذلك أن الفعل ليس مما يجمع جمع تفسير فلذلك تجب الصفة وان تقدمت جمع التفسير ، لانه ليس مما يجب للفعل ، وهو يجب للاسم ، فيجمع بحق الاسماء .

وجوب لزومه في الفعل ، وقوله ، وما جرى مجراها ، لانه لا منع جمع السلامة ، فلم يجز فيه عوض منها الزام جمع التفسير . فاذا أفردت كان ضعيفا . هذا حكم الصفات في التثنية ، والجمع ، وقد يجوز فيها على قولهم : اكلوني البراغيت أن تلحقها علامة التثنية ، والجمع . وليس ذلك تثنية ، ولا جمعا لها ، كما انه ليس بتثنية ولا جمع للفعل ولكن علامة تشعير بان المذكور بعدها مثنى او مجموع ، كما تأتي بعلامة التانيث ، لتدل على أن المذكور مؤنث في قامت هند بدليل أنك لا تقول : ضربوني زيد . فلو كان جمعا للفعل لجاز فهذا أصل دائر في هذه المسألة ، وغيرها مما جرى مجراها ينفع استصحابه لكل متأمل .

وأصل آخر وهو أن المفعول الذي تقيمه مقام فاعله يجري مجرى الفاعل في تثنيته ، وجمعه وإحكامه .

وكذلك الصفة الماخوذة للمفعول الذي لم يسم فاعله تجري مجرى الصفة الماخوذة للفاعل في تثنيته ، وجمعه على ما بيننا .

فعل هذه الأصول التي قدمناها اذا رددت هذه المسألة الى أصلها في التقدير قلت : ذهب برجل مسلوب ثوبه مرتين يومان .
ففي مسلوب ثوبه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن ترفع الثوب بمسلوب ، فيكون الثوب هو اسم ما لم يسم فاعله ولا يكون في مسلوب ضمير ، ويجرى ذلك مجرى قولك : مررت برجل مضروب أبوه في انه لا يكون في الصفة ضمير ، وانما عملت في سببيه الظاهر لا غير .

.....
= والآخر : ان تنصب الثوب على انه مفعول ثان ، ويكون في مسلوب ضمير فاعل يرجع الى الموصوف وهو قولك برجل ، فيجري مجرى قولك : مرتت برجل معطى درهما . فدرهما المفعول الثانى ، وفى معطى ضمير مفعول اول قد قام مقام الفاعل ، وهو اسم ما لم يسم فاعله .

والآخر ان ترفع ثوبه ، وتجعل في الصفة ضمير فاعل يرجع الى الموصوف ، ويكون هذا الظاهر بدلا من ذلك الضمير ، ويكون منقولا من قولك : سلبت زيدا ثوبه ، وقطعت اللص يده . فاذا رددته الى ما لم يسم فاعله قلت : سلب زيد ثوبه ، وقطع اللص يده .
واذا نقلته على هذا الحد الى الصفة أبدلت الظاهر ايضا من المضمرة على حد ما كان مع الفعل .. وهذا هو البديل الذى يشتمل عليه المعنى .

فاذا ثبت على التقدير الاول قلت : مرتت برجلين مسلوب ثوباهما ان كان كل واحد منهما سلب ثوبا .

ومرتت برجلين مسلوب ثوبهما ان كان الثوب لهما جميعا ، فافردت الصفة ، لانه ليس فيها ضمير ، وثبتت الظاهر ، كما تقول : مرتت برجلين قائم ابواهما ، فلا تجمع الصفة ، ولا تثنيها ، كما تفعل بالفعل اذا وقع هذا الموقع ، فقلت : مرتت برجلين يقوم ابواهما ، وبرجلين يسلب ثوباهما .

ومن قال : اكلوني البراغيث جاز له ان يقول هنا : مرتت برجلين مسلوبين ثوباهما ، فلا يكون قوله مسلوبين تثنية لضمير في الصفة وانما هو علامة تؤذن بان المذكور بعدها مثنى . وكذلك ان جمعت قلت : مرتت برجال مسلوبه ثيابهم ، وثوبهم على ما بينا .

وان قلت على حشد اكلوني البراغيث قلت : مرتت برجال مسلوبات ثيابهم ، وانما قلت : مسلوبات ، ولم تقل مسلوبين لان الفصل لا يعقل وهو الثياب ، لانها هي القائمة مقام ما لم يسم فاعله

وتقول على التقدير الثانى - وهو مرتت برجل مسلوب ثوبه اذا نصبت الثوب ، وجعلت في مساوب ضمير ما لم يسم فاعله ، فاذا ثبت على هذا قلت : مرتت برجلين مسلوبين ثوبيهما ، فثبتت مسلوبا ، لان فيه ضميرا يصود الى ما قبله ، ولم يعمل الآن في ظاهر

وان جمعت الصفة لجماعة جمعت على هذا الحد فقلت : مرتت برجال مسلوبين ثيابهم . وانما قلت الآن مساوبين ، ولم تقل مسلوبات ، كما كنت قائلا في المسألة التى قبل هذه ، لان الصفة حينئذ فيها ضمير من الرجال وهو الذى قام مقام الفاعل ، وهو مما يعقل ، فجمعت ضميرهم جمع ما يعقل بالواو ، والنون .

.....
= وان ثبتت على التقدير الأخير وهو مرت مرتب مسلوب ثوبه ترفع الثوب على أن تجعله بدلا من الضمير الذي في الصفة قلت :

مرت مرتبين مسلوبين ثوباهما . ثبتت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا قام مقام الفاعل ، وثبتت الثوبين ، لأنك جعلتهما بدلا من الضمير الذي في الصفة .
وكذلك ان جمعت على هذا قلت : مرت مرتبين مسلوبين ثيابهم ، ترفع الثياب على البدل من الضمير في مسلوب .

فهذا بيان عن حكم المسألة في أصلها قبل نقلها الى الألف واللام فقياسها ذلك القياس لا تغير حكمه تجعل الألف واللام هناك بمنزلة الموصوف ها هنا في رد الضمير وتعلقه به ، والتثنية ، والجمع ، لا فرق بينهما .

وذلك قولك على التقدير الأول : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان :
فقولك : بالمسلوب ثوبه مرتين اسم موصول في موضع قولك زيد و (يومان) اسم ما لم يسم فاعله (كما) في ذهب يزيد . كأنك قلت :

ذهب يزيد يومان . والمسلوب الآن عامل في ظاهر وهو ثوبه فالفاء منه عائدة الى الألف ، واللام ، وليس فيه ضمير ، ومرتين ظرف للسلب كأنك قلت زمانين .
فان ثبتت على هذا قلت : ذهب بالمسلوب ثوباهما مرتين يومان ، فلم تن المسلوب ، لأنه عمل في ظاهر ، فخلا من ضمير ، وجري مجرى قولك : ذهب برجلين سلب ثوباهما مرتين يومان . لا يثنى الفعل ، لأنه لا ضمير فيه .

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوب ثيابهم مرتين يومان فيومان اسم ما لم يسم فاعله في ذهب

وان عرفت المسلوب على التقدير الثاني قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان .
ففي المسلوب ضمير ما لم يسم فاعله ، وهو العائد الى الألف واللام ، كما كان عائدا الى الموصوف في نظيرها ، وثوبه نصب بأنه مفعول .

فان ثبتت على هذا الوجه قلت : ذهب بالمسلوبين ثوبيهما مرتين يومان ، فثبتت الصفة ، لأن فيها ضميرا يعود الى الألف واللام ، فصار بمنزلة الصفة اذا تأخرت عن الموصوف ، والفعل اذا تقدمه الفاعل في أنه يثنى ضميره ويجمع .

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان .
وكذلك ان أثبتت قلت : ذهب بالمسوبة ثوبها ، وبالمسوبتين ثوبيهما ، وبالمسوبات ثيابهن .

مررت بالسلوب ثوبه ، وبالمسلوبين ثوباهما ، وبالمسلوبين أثوابهم ؛ لأنك لو قلت : مُلِب زید ثوبه - جاز رفع الثوب على البدل من زيد ، وجاز نصبه على أنه مفعول ثانٍ (١) .

• •

وتقول : أدخِلَ المُدْخِلُ الدارَ السُّجْنَ . تقديرها : الذى أدخل الدار أدخل السجن .
فإن أردت أن تدخل حرف الجر - لم تقل أدخل ، ولكن تقول : دُخِلَ بالمدخول به الدارُ السجنُ ، ودُخِلَ بالمدخول الدار السجنُ ، وأدخل المدخولُ به الدارُ السجنُ ؛ لأن المدخول قام مقام الفاعل .

٤
٣٩٨

وتقول : دُخِلَ بالمدخول الدار السجنُ ، فهذا على غير ذلك المعنى ولكن ليس هذا موضعه (٢) .
ولكن ذكرنا منه شيئا لنصله بما قبله ، ثم تذكره في موضعه مبيناً إن شاء الله .
فمعنى المدخول الدار : الذى دُخِلَتْ داره ؛ كما تقول المضروب الوجّه ، أى : الذى ضرب وجهه .

ويجوز نصب الدار في قول من قال : الحسَن الوجّه ، وتفسيره في ذلك الموضع .
وتقول : قيل في زيد خيرٌ ، وعلم من زيد خيرٌ ، وسير يزيد فرسخان ، وسير به يومان ،

= وان عرفت السلوب على الوجه الأخير قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان . ان جعلت في السلوب ضمير فاعل عابداً الى الألف واللام وثوبه بدل منه .
فان ثبت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثوباهما مرتين يومان .
ثبت السلوب ، لان فيه ضميراً يقوم مقام الفاعل ، ولم يعمل في ظاهر أول عمله ، وثبت التوبين مع رفعهما ، لانهما بدل من مرفوع مثنى ..

وان جمعت على ذلك قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان والتفسير على ما مضى ، وكذلك ان أثبت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوباهما ، وبالمسلوبات ثيابهن .
فهذا بيان هذه المسألة على الوجوه الثلاثة وعقد أصولها وتشعب فروعها .. ثم تكلم عن الإبدال في المسألة والإخبار فيها .

وانظر الفارقى ص ٥٣ - ٥٥

(١) الزيادة من الفارقى .

(٢) سيتكلم الفارقى عن هذه المسألة في المسألة الآتية قريباً .

ويسير به سَيْرٌ شديد ، على ما فسرت لك من تصيير المصادر والظروف مفعولات .

ويجوز نصب هذا إذا جعلت المصادر والظروف في مواضعها ، ولم تحمل شيئاً منها على المفعول به ، وقد بينا تفسير هذا فيما مضى .

• • •

ولو قلت : ضَرَبَ هند ، وثُمَّ جَارَيْتُكَ - لم يصاح حتى نقول : ضَرَبْتَ هند ، وَثُمَّتَ جَارَيْتُكَ ؛ لِأَنَّ هندا ، والجارية / مَوْثَاتٍ على الحقيقة ، فلا بد من علامة التانيث .

ولو كان مَوْثَتِ الاسم ، لا معنى لتانيث ، ولا تذكير تحته ، كالدار والنار وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التانيث - لجاز أن تُذَكَّرَ الفِعْلُ إن شئت فنقول : أَطْفِئْ نَارَكَ . وجيءَ نساؤُكَ ؛ لِأَنَّ هذا إنما هو تانيث الجَمْعِ ؛ كما قال الله جل ثناؤه : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) وقال (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) (١) .

وتقول في قول من قال : أَذْخِلَ القَبْرُ زيدا ، وَأَعْطَى درهم عمرا ، وما أشبهه : أَذْخَلَ المدخلة السجنَ الدارَ . تُقِيمُ الدارَ والسجنَ مُقَامَ الفاعلِ .

وكذلك تقول : ظَنَّ المعطاه درهم زيدا ، وَحَسِبَ المكسوتة جبة أخاك .

ونقول في مسائل طَوَالَ يُمْتَحَنُ بِهَا الْمُتَعَلِّمُونَ

عَلِمَ الْمُذْخِلُ الْمُذْخِلَةَ السُّجْنَ زَيْدٌ أَخُوهُ غَلَامُهُ الْمَظْنُونُ الْآخِذُ دِرَاهِمَهُ زَيْدٌ . نصبت / (الْمُذْخِلَةَ) بِالْمُذْخِلِ ، ونصبت (السجنَ) ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ، ورفعت (زيدا) بَنَاءُهُ أَذْخَلَهُ ، ورفعت (أَخَاهُ) بِالْإِبْتِدَاءِ ، وجعلت (غلامه) خبره ، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لَعَلِمَ

(١) كرر هذا الحديث مع الآيات في الجزء الثاني ص ١٤٦ ، والجزء الثالث ص ٣٤٩ كما ذكره في كتابه (المذكر والمؤثت) قال في ص ١٣٩ :

« ونقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم إذا كان ذلك اسماً لمؤنثة الذات .

وانما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ تَحْتَ ذَا مَعْنَى لَهُ حَقِيقَةُ تَأْنِيثٍ . »

وكل شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان فانما تأنثه للفظه ، ولك أن تذكره على معناه » وقال في ص ١٣٣ : « فالحيوان نحو قولك : جارية ونحو قولك : امرأة فاعلم . فان هذا القبول هو الذي يقال له : تأنيت الحقيقة كانت فيه علامة أم لم تكن ومن ذلك قولك : ناقة وبختية . »

و(المظنون) صفة للغلام ، وفيه ضميره ، و(الآخذ) المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب ،
و(زيد) هو الفاعل الذى أخذ ، والدراهم منصوبة بالآخذ^(١) .

• • •

(١) « قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٥٦ ... : هذه المسألة متى حملت على ظاهر
قوله كانت فاسدة ، ولم تصح ، وهو عندى مما اعتمده أبو العباس فيها ، وقصد إيرادها على
ذلك ، لأنه أراد الامتحان ... »

وينبغى أن تقدم فى المسألة مقدمات • تكشف بها حكمها ، ونسهل معها عامها • وهو
أن فى المسألة شيئين ينبغى أن تقدم الكلام فيهما •
فأحد الشيئين : حكم (دخلت) فى التعدى ، وخلافه •
والآخر : حكم علمت ، وظننت فى بابها ...

فأما (دخلت) فإنها عند سيبويه لا تعدى ، وإن قولهم : دخلت البيت إنما هو على حذف
حرف الجر • • كأنه أراد : دخلت الى البيت أو فى البيت ، وحذف حرف الجر ، ولما كان معنى
يكثر استعماله ، ودوره فى الكلام اطرد به الحذف ، واستغنوا عن ذكر حرف الجر تخفيفا
لما كثر استعماله ، إذ كان كثرة استعمال الشيء توجب تخفيفه ، إذا لم يؤد التخفيف الى لبس ،
واشكال ...

وليس ذلك فيه مع هذه الكثرة بأبعد من الحذف فى لا أدر •

وليس حذف الشيء يوجب الا يقتصر • بل حذف الشيء مع الدليل عليه يجرى مجرى
ذكره •

وإذا كان كذلك فقولهم : دخلت البيت إنما هو دخلت فى البيت ، أو الى البيت ، وحذفت
حرف الجر وإياه تريد ...

فجميع ما مضى رأى سيبويه ومن وافقه •

وخالف فى ذلك أبو الحسن الاخفش ، وأبو عمر الجرمى والشبهة فى ذلك اطراد التعدى
فيه بغير حرف ، حتى لم يفتح ذلك فى الكلام ، ولم يقصر على ضرورة • بل منزلته فى النظم ،
والنثر واحدة فى القوة ، والجواز ...

وهذا عندى يكفى فى انفساده ما قلنا من انه يطرد فى الكلمة الحذف فى الكلام ، والشعر
فلا يخرجها ذلك من قولنا ، وقوله أن يكون أصلها غير ما هى عليه بل أصلها التمام من نحو
لا أدر وكذلك لم يكن إذا قلت : لم يك ، ولم تبطل يطرد ذلك فى الكلام على قوة ، ومخالفة
لحال النظر ، ولا يخرجها ذلك من أن يكون الأصل ، لا أدرى ، ولا تبطل ، ولم يكن • فكتلك
قولهم : دخلت البيت أصله دخلت فى البيت أو الى البيت ، ولزمه الحذف للملحة التى بينا ،
واطرد فى الكلام وفى الشعر ، ولا يخرجها ذلك مع اطراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله
دخلت الى البيت أو فى البيت • فهذا كاف عندى فى انفساد ما اعتمد عليه أهل هذه المقالة
من أبى الحسن ، وأبى عمر ، وأبى العباس ومن كان على رأيهم فى ذلك •

= وفيه دليل آخر : وهو أنا نقول : دخلت في الامر ، ودخلت في السام وما جرى مجراه ، ولا يجوز بحذف حرف الجر . وانما يحذف في الظروف .
فلو كان متمديا لجاز أن يتعدى الى هذا بغير حرف

وكان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى بن علي النحوي - أيده الله - يحكي لنا عن أبي بكر ابن السراج - رحمه الله - احتجاجه لصحة مذهب سيبويه ، وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض ، والنظير قال : فنظيره : غرت في الغور ، ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .

ونقيضه : خرجت من البيت . ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .

والنقيض يجري مجرى نقيضه ، والنظير يجري مجرى نظيره ، فيجب بهذا ان يكون دخلت ايضا بحرف جر ، كما كان النقيض ، والنظير .
وهذا عندي احتجاج فيه نظر

فهذا القول على (دخلت) في اصاها ، وقد اطرود الحذف فيها ، وتصرف فيه كتصرف المتعدي ، وعلى ذلك حمله أبو العباس ، وأخرجه الى باب الحسن الوجه في قوله :

وتقول : دخل المدخول الدار السجن . وفي هذه المسألة فعلا : فعل متعد بالباء وهو دخل الأول . كأنك قلت : دخل بزيد السجن . فالسجن اسم ما لم يسم فاعله ، و (بزيد) هو المفعول الثاني بحرف الجر .

وفعل متعد وهو المدخول الدار مثل الضارب الرجل . فهذا مما صرف تصرف المتعدي ، لانه من قولك : (دخلت) داره اذا جرى ذكر انسان ، ثم نقلته الى ما لم يسم فاعله فقلت : دخلت داره مثل ضربت جاريتي ، ثم نقلته الى باب الألف واللام فقلت المدخول داره مثل الحسنة جاريتي . اذا اعلمت الصفة في ظاهر ، ثم تنقل الضمير الى الصفة ، فتكون عاملة للرفع في مضمرة فتقول : المدخول الدار ، ولو شئت نصبت على حد قولك : الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت انصب فهو جائز في جميعه ..

الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت انصب فهو جائز في جميعه ..

الا أنهم تصرفوا في دخلت تصرف المتعدي لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير الحرف ..
وعلى هذا الحد من التصرف قالوا : ادخل السجن زيدا ، وادخل القبر بكرا . فاقام المفعول بحرف جر .. مقام الفاعل ، والمفعول المطلق بغير حرف منصوبا .. ولا يجوز ذلك في غير (دخلت) الا على مذهب أبي الحسن الأخفش فانه أجاز أن تقول : ضرب في الدار زيدا ، فتقيم ما اتصل بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق .. وليس بصحيح الا أن الاجتماع واقع منا على جواز ذلك في دخل اذا قلت : ادخل القبر زيدا ، وهو عندنا لقوة الحذف فيه واطراده ، وعند الخصم على مثل : اعطى درهم زيدا ..

وعلى هذا بنى أبو العباس مسألته في قوله :
ادخل المدخلة السجن الدار . نصب المدخلة ، لأنه مفعول على هذا وهو المفعول المطلق ، والدار
هو المفعول بحرف الجر .

وكذلك الهاء في المدخلة تعود الى مفعول مطلق من حرف الجر و (السجن) مفعول
بحرف جر ، وقد أقام المفعول بحرف جر مقام الفاعل والمفعول المطلق من حرف الجر على حكمه
في النصب

ثم لا خلاف بين أحد أنها إنما تتمدى الى الأماكن دون زيد وعمرو فإذا أردت أن تعديها الى
غيرها من الأناسي كان لك طريقان :

أحدهما : الهمزة ، والآخر الهاء فتقول : أدخلت زيدا الدار والسجن فتعديه بالهمزة .
وتقول : دخلت بزيد الدار ، فتعديه بحرف الجر .

فإذا اشتقت الفاعل ، والمفعول صفة على طريقة المتعدي بهمزة قلت في الفاعل : مدخل
مثل مكرم ، وفي المفعول : مدخل مثل مكرم .

وان اشتقت الفاعل ، والمفعول على طريقة دخلت به قلت في الفاعل : داخل ، وفي المفعول :
مدخول به . ثم تعامل الصفات هنا بعد هذا معاملة ما تقدم ذكره من الصفات في تثنيته ،
وجمعه ، وتانيته

فأما الحكم في الأصل الآخر وهو باب علمت ، وظننت فإنه يتعدى الى مفعولين ، لأن معناهما
في الجملة التي هي مبتدأ ، وخبر ، ولا يجوز لذلك أن يقتصر فيها على أحد مفعوليهما دون
الأخر .

فإذا نقلت الفعل الى ما لم يسم فاعله صار متعديا الى واحد في اللفظ ، وقد أقيمت الآخر
مقام الفاعل في المعنى على ما كان عليه ، وأنه لم ينقلب عن المفعول في معناه ، وذلك قولك : علم
زيد قائما ، والأصل علم عمرو زيدا قائما .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول .
فتقول : علم عمرو زيدا أبوه قائم لأن مفعولها الثاني هو خبر للأول والخبر قد يكون
جملة ، ومفردا من حيث كان فيه الفائدة ، والجملة تكون بنفسها الفائدة ، فلذلك وقعت
خبرا ، والمفرد يكمل الفائدة ، فلذلك كان خبرا ، وليس كذلك سبيل مفعولها الأول ، لأنه في موقع
المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون الا للبيان ، كما يكون الفاعل ، فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول
جملة ، وهذه تكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب

فعلى هذا إذا أخذت من مصدر علمت صفة للفاعل قلت : عالم ، وان
أخذت للمفعول قلت معلوم .

وان أخذت للفاعل من ظننت قلت : ظان وللمفعول قلت : مظنون .
وكذلك حال المفعول إذا أقيمت مقام الفاعل في فعل ما لم يسم فاعله لم تتغير صفتة عن
حالتها وهو مفعول محض .

= والعلة فى ذلك الدلالة على أنه وان قام مقام الفاعل فانه حكم لفظى لم يتغير فيه المعنى عن
المفعول الى معنى الفاعل وان وقع موقعه ، وأعرب بإعرابه وحكم هذه الصفة فى التثنية والجمع
حكم غيرها .

فهذا بيان ما يقتضيه هذا الأصل الثانى .

ثم انا بعد ذلك نرجع الى شرح هذه المسألة على مقتضى الأصول التى تقدمت ، وبيان اللفظ
فيها وذلك قوله :

علم المدخل المدخلة السجن زيد الدار أخوه غلامه المظنون الآخذ ذراهمه زيد .

ووجه اللفظ فيها أنه جعل فاعل المدخل وهو الموصول الأول قوله : (المدخله) وهو
الموصول الثانى ، فبطل أن يكون فيه عائد فاعل ثم جعل فاعل الموصول الثانى قوله (زيد) ،
ورفعت زيدا ، لأنه أدخله .

فلا يبقى فى الكلام على هذا التقدير غير عائد واحد وهو الهاء فى المدخلة فان جعلتها
تعود الى المدخل الثانى بقيت الألف واللام التى فى المدخل الأول بلا عائد .

وان جعلتها للأول بقى الثانى بلا عائد ومحال أن يعود الضمير اليهما . فلا يكون لهذه
المسألة ، على هذا التقدير وجه إلا الفساد من قبل أنه يبقى أحد الموصولين بلا عائد .

وقد كان بعضهم يذهب الى أنه غلط وقع فى النسخ . وهذا عندى لا يصح لبعده انفساق
مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المبنى قاله .

ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ، ويكون بعضها
على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتفقت على هذا الوجه الواحد علمنا بطلان هذا القول ،
وثبت أن صاحب الكتاب أملأها كذلك .

وقد كان تقدم من قولنا إن أبا العباس - رحمه الله - اعتمد بناء المسألة الأولى على ذلك اللفظ
ليكون المتعلم هو الذى يبين عنهما ، ويكشف فسادها فكذلك بناء هذه المسألة على مثل ذلك
الوجه من اللفظ .

على أن هذه المسألة غلطها لا يكاد يشكل مثله لا سيما على من ابتدأ بنائها ، وليس هو
مما يخفى على أبى العباس وهى أسهل من الأولى لشدة التداخل فيها ، وكثرة التعقيد لها ،
وليس كذلك هذه . فهذا أدل على اعتماد بنائها على اللفظ ، ووضعها على الفساد .

وتصحیح هذه المسألة أن يحمل قوله فى زيد : أنه مرتفع بأنه أدخله على أنه جعل فى
المدخلة ضمير فاعل يعود الى الألف والسلام ، وجعل (زيد) بدلا منه ، فيكون هو فاعل
الدخول ، لأنه بدل من الضمير الذى هو الفاعل وهما جميعا لشيء واحد .

وإذا كان ذلك كذلك حسن أن يقال فى كل واحد منهما أنه فاعل ، رانه ارتفع بأنه هو
الفاعل .

.....
= وتكون الهاء فى المدخلة على هذا تعود الى الألف واللام فى المدخل الأول ، فتصح حينئذ المسألة ، والى هذا القول رأيت شيوخنا أبا الحسن على بن عيسى - إيد الله - يذهب وهو وجه جيد .

وأجود منه عندى أن يقدر هذا التأويل بعينه فى المدخل اذ قال :
ورفعت المدخلة بالمدخل ، فيكون المعنى فيه أن تجعل فى المدخل ضمير فاعل ، وتجعل المدخلة بدلا منه . وإذا فعلت ذلك ، فلم تنقض القول ، ولا أبعدت التأويل ، لأنه قال :
ترفعه به وأنت قد ترفع صفة الفاعل وبدل الفاعل وسائر أتباع الفاعل بالفعل الذى عمل فى الفاعل فهو أحسن من أن تتاول قوله فى زيد أنك رفعت له لأنه أدخله ، لأن هذا فيه تصريح بإيقاعه ، وليس كذلك إذا قلت : رفعت بالفعل ، وهذه مصارفة دقيقة ، فتعطف لها .

وفيه أيضا وجه آخر يقوى هذا التأويل الذى تأولناه أخيرا وهو : أن الأعلام اذا ذكرت بعد فعل مرفوعة ، او منصوبة ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تتبعه على بعض وجوه التبع كانت هى بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمرا آخر ، لأنها أسماء لا توضع لتتبع غيرها وانما نقلت لتدل على المسميات ، وتلزمها العوامل الدالة على تغيير مدلولاتها من فاعل او مفعول او مضاف أو ما يشبه قسما منها .

وإذا كانت هذه حالها فمتى وقعت بعد عامل يصح تعلقه فيه قبح توجيهها الى غيره ، وصرفها عنه ، لأنها لم توضع ليتطلب لها أمر تعلق به غير ما هو موجود لها .

وليس كذلك الصفة ، لأنها انما أخذت لتتبع الموصوف على وجه من وجوه التخصيص ، فحيث وجدت بعد عامل مذكور ، او مقدر فالنفس لا بد أن تتطلب شيئا قبلها تكون الصفة محمولة عليه لا يد من ذلك فيها .

وإذا كان الأمر على هذا الذى ذكرناه قال أبو العباس : أنك ترفع الملخلة بالمدخل والمدخلة صفة لا يصح ألا يكون قبلها ما يتأول عليه من موصوف يتبعه . فقد تطرق عليها أن تجعل متعلقة بالعامل قبلها على جهة الوسيطة ، وإذا تطرق عليها ذلك أنس بتأويل آخر وهو أن يكون فى الفعل ضمير تتبعه على جهة البدل وما تغير من وجه أنس بتغييره من وجه آخر ، وكذلك حكم التأويل .

وليس كذلك قول أبى العباس فى المدخلة السجى زيد : رفعت زيدا بأنه أدخله ، لأن زيدا متى وجد بعد عامل لم يتوجه القول الا اليه دون غيره لو أطلق اللفظ فكيف وقد صرح بأنه فعل الدخول ؟ فهذا وجه ثان يبين حسن ما نراه فى ذلك .

فمن الوجهين جميعا لا ينبغي أن نعدل عنه ، وأن يكون فى المدخل الأول ضمير هو عائد الألف واللام منه ، والمدخلة بدل منه ، والهاء من المدخلة للألف واللام منه ، وزيد فاعله على ما قال أبو العباس . فهذا وجه التأويل له والأول جائز ، لأن طلب العائد قد أحوج الى طلب التأويل فسهل ذلك فى زيد ، وغير زيد فاما الأولى فى ذلك فقد بيناه .
=

== فهذا وجه قريب في علم صحتها يخرج المسألة عن حيز الخطأ ، وقبيل الغلط على تفسيره لها ، وكلامه عليها ، وان ترك كلامه على حاله وحمل على مقتضى ظاهره فهى غلط ، وقد دللنا على براءته من الخطأ فيها ، والغلط بها ، وانما يعتمد ذلك امتحانا لغيره .

ورأيت في تعليق لبعض من اثق به عن أبي سعيد السيرافي - رحمه الله - قال : يجوز في المسألة أن يكون المدخل الأول ، والثاني في معنى الفاعل بكسر الخاء قال : وجهه : ان تقدر في المدخل الثاني هاء أخرى تعود الى الأول ، وقد حذف ، وتكون هذه الموجودة ترجع الى الألف واللام من الثاني .

وهذا عندي غلط من قبل أن الدخول لا يعتمد الى أكثر من الهاء التي فيه ، ولا يجوز تعديها الى مفعول آخر على هذا الحد .

وأبضا فلا يجوز من وجه آخر وهو أن علمت يقتضى مفعولين وعلى هذا الرأي لا يكون هنا الا مفعول واحد وهو المدخل الأول ، فتبقى علمت مقصورة على واحد وهذا لا يجوز (الا) في التي بمعنى عرفت . .

ثم عقد باباً للتفرع على المسألة ص ٦٠ ،

ثم قال : ثم انا بعد هذا نرجع الى تفسير هذه المسألة ، وبيانها على طريقتنا في غيرها فاقول : وبالله التوفيق .

ان في المسألة أربع موصولات فاذا بدأنا بالبيان عن الموصول الأخير وهو قولك : الأخذ دراهمه زيد . ف (زيد) رفع بانه فاعل الأخذ ، و (دراهمه) نصب بانه مفعول الأخذ ، والهاء في دراهمه تعود الى الألف واللام في الأخذ . فقد تم الأخذ اسما بتمامه وهو في موضع نصب بانه المفعول الثاني للمظنون . وفي (المظنون) ضمير مفعول قام مقام الفاعل وهو عائد الى الألف واللام منه . فكانك قلت : المظنون هو زيد . وانما قلنا هو لتريك أن فيه ضميرا قد ناب عن الفاعل و (المظنون) منقول من قولك : ظن زيد أخذ درهما ، فزيد اسم مالم يسم فاعله نقل عن ظننت زيدا أخذ درهما ، فازلت الفاعل ، وأقمت المفعول مقامه ، فصرت الى قولك : ظن زيد أخذ درهما . فاذا أخذت للمفعول وصفا من هذا قلت : هو مظنون أخذ درهما ففي مظنون ضمير لما لم (يسم) فاعله ولو عرفته لقلت : هو المظنون زيد ، فقد صار المظنون اسما بكامله وآخر صليته قولك (زيد) . ، وصار المظنون بعد حصوله اسما على ما بينا صفة للعلام ، والعلام خبر لقولك أخوه ، وأخوه مبتدأ كأنك قلت أخوه غلامه الطريف ، وهذه الجملة بأسرها في موضع الخبر لعلم ، ومفعول علم هو المدخل بأسره وآخر صليته قولك الدار .

وتقول : أُعْطِيَ المَأْخُوذُ منه درهمان المَعْطَاهُ الآخِذُ من زيد ديناراً درهماً .

رفعت (المأخوذ) بالمعطى ، ورفعت (الدرهمان) لأنك شغلت الضمير بمن و (المعطاه) هو المفعول الثانى لأعطى ، وهو (درهم) فكأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ من زيد ، فقام الآخذ من زيد مقامَ الفاعل ، لأنَّ الضمير مفعول ثانٍ ، ودرهما بدل من المعطاه (١) .

= والمدخل السجن اسم ما لم يسم فاعله فى المدخل الأول (الدار) مفعوله الثانى على حذف حرف الجر عندنا والعائد اليه هى الهاء فى المدخلة . كأنك قلت : علم المدخل غلامه الدار أبوه ذاهب (الدار) آخر صلة المدخيل ، و (السجن) آخر صلة المدخلة ، وأما (المدخلة) فهو الذى قام مقام الفاعل فى المدخل وفيه ضمير فاعل ، و (لا زيد) بدل منه و (السجن) مفعوله فقد صحت المسألة على هذا الذى أبناه وانكشف وجهها . فعائد الآخذ الهاء فى دراهمه وعائد المظنون الضمير المستتر فيه وعائد المدخلة ضمير فيه أيضاً على ما حكيناه عن شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيداه الله - وعائد المدخل الهاء فى اندخله فقد تمت الصلات بعوائدها وما ذهبنا إليه نحن فى هذه العوائد التى تناولنا عليها كلام أبى العباس فقد قدمنا القول عليه

ثم أخذ يثنى ألفاظ المسألة لفظاً لفظاً ويبين عوائدها .

ثم عقد باباً للبدال فيها ص ٦١ وباباً لتقصير المسألة .

وباباً للذكر الاخبار عنها وبالجمله فحديث هذه المسألة استغرق الصفحات ٥٥ - ٦٣ .

وهذه المسألة تختلف ألفاظها فى الفارقى عن ألفاظ نسختنا وقد رجع الفارقى الى نسخ كما يقول ولكنه لم يقف على نسختنا .

(١) وهذه أيضاً من مسائل الفارقى قال ص ٦٣ :

قال سعيد بن سعيد الفارقى : فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

ان فيها ثلاثة موصولات ، وأذا بدأت ببيان الموصول الأخير وهو الآخذ جعلت (الدينار) مفعول الآخذ وهو آخر صلته ، وجعلت فى الآخذ عائداً ضميراً يرجع الى الألف واللام منه ، فصار بكماله اسماً فى موضع اسم موصول آخر صلته (ديناراً) ، وهو المفعول الثانى لأعطى وهو وصف لاسم محذوف . كأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ وليس بينه وبين صلة المأخوذ صل ، فالمأخوذ وهو الموصول الثالث فى ترتيب التفسير وان كان أولاً فى ترتيب اللفظ . وآخر صلته درهمان .

و (درهمان) مرتفع بانه اسم لما لم يسم فاعله فى المأخوذ وعائده الهاء فى منه . كأنك قلت : الذى أخذ منه درهمان ، وآخر صلة المأخوذ قولك درهمان .

تقول : جُعِلَ للمعطى أخوه درهمين ليعمرو ديناران^(١) .

= و (درهما) الذى هو آخر المسألة بدل من المعطاه . كانك قلت : أعطى زيد الشيء الذى أعطيه بكر درهما . فتجعل الشيء الذى أعطيه بكر هو الدرهم ، ثم تجيء به آخر الكلام ، فتبدله منه .

فلو رفعته من مكانه ، وأوقعت موقعه كان تقديره : أعطى زيد درهما أعطيه عمرو .
فلو قيل لك : فهل يجوز نصب المأخوذ ، ورفع المعطاه ؟

فان ذلك جائز على قياس : أعطى درهم زيدا ، ونصب الدرهم أولى ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطاه الأخذ من زيد دينارا درهما .

فان قيل لك : فهل يجوز أن تنصب الأخذ فيكون مفعول أعطى ؟

قلت : ذلك جائز ، وقياسه أن تجعل بدل الهاء فى المعطاه ضمير فاعل ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطى الأخذ من زيد دينارا درهما .

تقدير أصل المسألة : أعطى رجل أخذ منه درهما شيئا أعطيه رجل أخذ من زيد دينارا درهما . فهذا أصل المسألة ثم دخل التعريف فصار الى ماترى .. »

ثم عقد أبوابا للتفرع على المسألة والابتدال فيها والاخبار عنها ص ٦٣ - ٦٤ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٤ ... :

« يحتاج فى تفسير هذه المسألة الى أصول متقدمة غير ما سلف منها ، لتكشف وجهها وتظهر قياسها ، ويسهل التفرع عليها .. »

اعلم أن (جعلت) له تصرف فى الكلام ، ودور فى الأحكام وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيرت ، فلا بد أن تتمدى الى مفعولين .

والآخر : أن تكون بمعنى عملت ، وخلقت . فلا تتمدى الا الى واحد .

فإذا كانت بمعنى صيرت فاحد وجهيهما فى التمدى الى مفعولين أن تكون باثرة تصل الى المجهول : كقولك : جعلت الطين خزفا ، والخشب بابا . والورق كتابا .. وهى فى هذا نظير أعطيت ويجوز فيها الاختصار .

والآخر من التمدى الى مفعولين أن يكون بغير اثره بل الحكم على الشيء أنه صير كذلك ، أو القول أنه كذلك ، نحو قولك : جعلت الرجل فاسقا ، وجعلت زيدا مؤمنا ، وجعلت بكرا اميرا وعمرا وزيرا . فانما ذلك بالقول أنه كذلك ، والحكم أنه كذلك .

ونظير الاول قوله - مز وجبل - : (وجعلنا نومكم سباتا . وجعلنا الليل لباسا . وجعلنا النهار معاشا) وكذلك قوله - مز وجبل - : (وجعلنا السماء سقفا مرفوعا) ، فهذا لم يكن كذلك الا بعمل .

= وعلى هذا الوجه لا يجوز : جعلت متاعك بمضه فوق بعض الا بالنصب فى متاع ،
وبالنصب فى بعضه ، ولا يجوز رفع بعضه ، لانه مفعول لا يصح وقوع الجملة موقعه .

الا ترى أنك لا تقول : أعطيت زيدا أبوه قائم على أن تجعل أبوه قائم جملة فى موضع
المفعول الثانى ، وذلك لانه يقتضى معنى المفرد ، فلا تعلق له بالجملة .

ونظيرهما : ضربت زيدا . لا يجوز وقوع الجملة فى موضع هذا المفعول . لا تقول :
ضربت أبوه قائم . ذلك محال لما بينا . وكذلك ذكره أبو الحسن الاخفش فى باب أعطيت .
وانما تقع الجملة موقع مفرد هو خبر عن الاول لانه مما فيه الفائدة أعنى موقع الخبر ، والجملة
تكون الفائدة ، فلذلك وقعت موقعه .

فأما ما سوى هذا المفرد فلا تقع الجملة موقعه لما بينا .

ونظير الوجه الثانى قوله - عز وجل - فى الحكاية لقول الكافرين (أجعل الآلهة الها
واحداً ان هذا لشيء عجاب) وكذلك قوله - عز وجل - (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهداتهم ويسألون) ، أى حكموا بذلك ، وقالوه . فهذا
لا أثره فيه .

وعلى هذا الوجه أيضا لا يجوز فى جعلت متاعك بعضه فوق بعض الرفع ، لانه مما يطلب
المفردات دون الجمل .

واذا كانت بمعنى عملت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعول واحد أن تكون بمعنى
اللام كقولك : جعلت لزيد مالا ، أى : أعطيته مالا ، فملكه ، أو سببت له أسبابا صار له
بها المال ، فلا بد من عمل تحدثه يقع به ملكه المال . وكذلك جعلت لزيد بابا فأنت لم تعمل
زيدا ، ولا سببا فيه ، وانما عملت الباب له ، ومن أجله . ويجوز فى هذا الوجه أن تلتحق (من)
أيضا كلبيان فتكون مصاحبة للام فتقول : جعلت لزيد من الخشب بابا ، وجعلت لزيد مالا من
مالى ، وجعلت له من مائى شربا .

ونظيره قوله - عز وجل - (وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين) .

وعلى هذا الوجه أيضا لا تقول : جعلت لزيد متاعك بمضه فوق بعض الا بالنصب ان
حاولت المفعول ، ويجوز على معنى الحال . كأنك تقول : جعلت متاعك لزيد فى حال ما بعضه
فوق بعض ، أى ملكته اياه فى هذه الحال .

والوجه الآخر من وجهى التعدى الى مفعول واحد أن تكون مجردة فى اقتضاها من حرف
جر فتكون مطلقة على معنى عملت كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، وجعلت البناء ، أى :
عملت ولا تحتاج الى غير ذلك . وهذا الوجه هو الوجه الآخر الا بمقدار التصرف فيه بأن يذكر
مفعولا بحرف جر ، وأن يحذفه استغناء عنه ولا تريده ولا تقديره . ولولا هذا لم يحسن أن تجعله
وجها قائما بنفسه ، كما لا تجعل الاقتصار فى أعطيت على أحد مفعوليها وجها آخر . ولكن اذا
قلت : أعطيت زيدا فأنت ان لم يكن هنالك مفعول آخر مقدر بطل المعنى ، وفسد .

تقديره : جعل لعمرو ديناران الذى أعطى أخوه درهمين .

ولو قلت : الدرهمين ظنَّ الْمُعْطَى منطلقاً - كان محالاً ، سواء إذا أردت : ظنَّ المعطى درهمين منطلقاً ؛ لأنَّ الدرهمين من صلة المعطى ، فإذا قُدِّمَتْها فقد بدأت / بالصلة قَبْلَ الموصول ، وإنَّما هو تمام اسمه فكأنَّك جعلت دال زيد قَبْلَ يائه ، أو يائه مِنْ قَبْلِ زايه .

وتقول : جُعِلَ الشاربُ الشاربُ ماعك لبنك شرايك ؛ لأنَّ المعنى : جعل الشراب الذى شربَ الرجل الذى شربَ ماعك لبنك ؛ أى : جعل هذا الشيء الذى شرب ماعك الشارب لبنك ، و (شرايك) بذكر من قولك (لبنك) ؛ لأنَّ اللبن هو المفعول الثانى فى جُعِلَ (١) .

= وإذا قلت : عملت البناء فقد لا تريد أنك عملته لأحد البتة ، ولا يخل ذلك بلفظ ولا معنى . فهذا فرق الاختصار فى أعطيت ، و (جعلت) التى بمعناها وبين (جعلت) وهى بمعنى حملت لتمامه تجد حسنه ، ولا تكاد تجده على البيان والشرح فى كتابك كذلك .

فعل هذا الوجه يجوز النصب أو الرفع فى : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . أما النصب فعلى البدل ، وأما الرفع فعلى الحال . فهذا أصل فى تصرف جعلت ، ومعناها وحكمها فى التعدى .

فأما باقى المسألة فنحن نفنى عن تكريره بما تقدم من نظيره ان شاء الله . فعلى هذه الأصول يكون (جعلت) هنا على لفظ المسألة من باب التعدى الى مفعول واحد ، اذ تقديرها تقدير : جعل لزيد ديناران ، وفيها موصول واحد وهو المعطى . آخر صلتها قولك درهمين ، وعائده الهاء فى أخوه .

و (أخوه) هو الذى قام مقام الفاعل فى المعطى . و (درهمين) نصب على أنها مفعول أعطى الثانى كقولك : أعطى عمرو بثوبه درهمين ، وذلك على سبيل التثمين .

و (لا عمرو) المجرور خارج عن صلة المعطى ، لانه بدل منه . كأنك قلت : جعل لعمرو ديناران ديناران ، اسم ما لم يسم فاعله فى جعل كأنك قلت جعل لعمرو دينارين . ثم نقلته الى مالم يسم فاعله ، فقلت : جعل لعمرو ديناران ، فأقيمت ديناران مقام مالم يسم فاعله « . ثم عقد أبواباً للتفريع على المسألة والاخبار عنها وانظر ص ٦٤ - ٦٧ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٧ فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : « ان فى المسألة موصولين : وهما قولك الشارب ، والشاربه » .

= فأخر صلة (الشاربه) وهو الموصول الثانى على قول أبى العباس الهاء فى قولك (الشاربه) ضمير فاعل. يعود الى الألف واللام منه .

ومفعوله الهاء فى (الشاربه) وهى عائدة الى الألف واللام من الشارب الأول و (ماءك) مفعول الشارب الأول وهو آخر صلتة .

وفاعله الشاربه ، والألف واللام من الشارب هى فى معنى شارب وهى وصف لشارب محذوف . كأنك قلت : جعل الشارب الذى شرب شاربه ماءك . فإلهاء تعود الى الألف واللام الأولى التى فى معنى شارب شربه رجل شرب الماء فشارب الماء هو شارب الشارب فى المعنى . و (لينك) مفعول جعل الثانى . كأنك قلت : جعل الشارب البارد لبنك ، ثم أبدلت شاربك الأخير من لبنك ، لأن اللبن شارب كأنك قلت : جعل هذا الشارب الذى شربه شارب الماء لبنك . ثم تبدل منه الشارب .

وفى المسألة تجوز من أبى العباس أن حمل على ظاهر القول كان خطأ على تفسيره . وذلك أنه قال : ورفعت المشاربه بفعله ، وفعله شربه الماء والشارب وهذا لا يصح ، لأن شارب الماء هو الشاربى لعمري ، وفعله الشرب الأول فى قولك : جعل الشارب الذى شرب والضمير للشارب . إنما فاعله الضمير المستتر فى الشاربى يرتفع به الشاربى إنما يرتفع به الضمير المستتر فإذا جعل (الشاربى) يرتفع بأنه فاعل شرب الماء ، وشرب الشارب الذى ضميره الهاء فسد على التحقيق لقوله :

ولكن وجه هذا الذى يتخلص به عندى من الغلط تجوز يسوغ مثله مع قيام الدليل على القصد . وذلك أنه بمنزلة قولك : قام زيد وقعد . رفعت زيدا بأنه فاعل صلب القيام والقعود .

فالمنى على التحقيق أنك رفعتة بالقيام ، ثم أتيت بذكر القعود فضلة فى العلة . لتبين أنه مع فعله القيام هو فاعل القعود وساغ ذلك ، لأنه فاعل لهما جميعا .

ونظيره قولك : ضرب زيد عمرا رفعت زيدا بأنه ضرب عمرا وأنت إنما رفعتة على التحقيق بالضرب وذكر عمرو فضلة ، لأنه لو ضرب غير عمرو لم يمنعه ذلك من الرفع .

فكذلك قول أبى العباس - رحمه الله - : رفعت الشاربى بفعله وفعله شربه الماء والشارب . وإنما فعله الذى أوجب رفعه شرب الماء ، وذكر الشارب هنا فضلة دخولها وخروجها فى إيجاب الرفع واحد إلا بمقدار البيان أنه مع شربه الماء هو شارب الشارب فى المعنى . وذلك سائغ جائز .

وفيه عندى وجه آخر وهو أن يكون معنى قوله : وفعله شرب الماء والشارب يريد بالشارب الهاء المتصلة به ، لأنها ترجع الى الشارب فى المعنى ، فهو فاعل ذلك الشارب الذى ضميره الهاء ، وفاعل الماء بأنه بدل من الماء فتصح المسألة على ذلك .

وقد رأيت أقواما يتسرعون الى تخطينة فى ذلك بما بينا . ووجه الصواب فى المسألة ما تناولناه ، ولا يخفى مثله على متأمل ، وليس ذلك من أبى العباس الا على سبيل الامتحان . فيأتى بلفظ مشترك لا يحتل التأويل .

= ونظيره ما يفعله أهل الروايات والأخبار من التسديس بذكر جد الرجل وترك أبيه ونسبته إلى جده ، فليس يخرج ذلك من الصواب والصحة فكذا ما ذكره أبو العباس وإن كان يرفعه بأنه فاعل أحدهما فليس يخرج عن أن يكون الآخر فى المعنى على ما بينا .

تقدير أصل المسألة : جعل شراب شرب رجل شربه ماءك لبنك شرابك ، أى جعل شراب هذا وصفه لبنك . ثم جعل الشراب بدلا منه . فهذا كلام ما يقتضيه كلام أبى العباس .

وقد كان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى - إيدى الله - يرى فيها تقديرا آخر

ثم عقد أبوابا للتفريغ على المسألة ، والبديل فيها ، والأخبار عنها .

وانظر ص ٦٧ - ٦٩ .

هذا باب

من إعمال الأول والثاني

وهما الفعلان اللذان يَنْطَلِفُ أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت وضربني زيد ، ومررت ومررتني عبد الله ، وجلست وجلستني إلى أخواك ، وقمت وقامتني قومك .

فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ .

وأما في المعنى فقد يعلم السامع أَنَّ الأول قد عَمِلَ ، كما عَمِلَ الثاني ، فحُذِفَ لِعَلِّمِ المخاطب .

ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل : (وَالْحَافِظِينَ / فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فقد يعلم المخاطبون أَنَّ الذَّاكِرَاتِ متعديات في المعنى ، وكذلك الحافظات ؛ لِأَنَّ المعنى : والحافظات ، والذاكرات (١) .

وقال الشاعر ، فحُذِفَ أَكْثَرُ من هذا (٢) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « باب الفاعلين ، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ... وهو قولك : ضربت . وضربني زيد ، وضربني ؛ وضربت زيدا . تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحسد الفعلين .

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ، ونصب وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد . .

ومما يقسوى ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل - (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه

الآية في الأحزاب : ٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع .
وإنما اختاروا إعمال الآخر ، لأنَّهُ أَقْرَبُ من الأول . ألا ترى أَنَّ الرَّجُلَ أَنْ يَقُولَ :
خَشِنْتُ بِصَنَدِكَ ، وصدر زيد ، فتعمل الباء ، لأنَّهَا أَقْرَبُ^(٢) .
وقد حملهم قُرْبُ العامل على أَنْ قال بعضهم : هذا جُحْرٌ ضَبُّ خَرَبٍ ، وإنما الصفة
للجُحْرِ . فكيف بما يصحُّ معناه^(٣) ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على وقوع الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ،
فقد حذف خبر المبتدأ الأول وهو عمدة ، لدلالة خبر الثاني عليه والتقدير : نحن بمسأ عندنا
راضون ...

والبيت نسبة الى قيس بن الخطيم سيبويه وكذلك نسبة اليه الأعلام وصاحب معاهد التنصيص
ج ١ ص ١٨٩ وذكر قصيدته .

وصحح البغدادي في الخزاعة ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٣ نسبة الشعر الى عمرو بن امرئ
القيس الخزرجي وكذلك نسبة الى عمرو القرشي في جمهرة أنساب العرب ص ٢٦١-٢٦٢ .
والقصيدة التي فيها هذا الشاهد في ديوان قيس بن الخطيم طبع ببغداد ص ٨١ وذكر
القصيدة على أنها من الزيادات التي أضيفت الى الديوان نشر دار العسوية ص ١٧٢ - ١٧٣
وانظر ص ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٧ ، والعين ج ١ ص ٥٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ ، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جوارده وأنه لا ينقض
معنى . وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصنائه ، وصدر زيد وجه
الكلام حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى
سواء بينهما في الجر كما يستويان في النصب .

معنى خشنت بصدره : أوغرت صدره وأغضبته وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ .
وسيركرر المبرد المثال في ٤٣١ ، ٤٦٦ ، ٦٢١ .

في شفاء الغليل ص ٨٨ « الباء زائدة عند سيبويه » . وهذا ليس صحيحا

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٧ : (ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب ،
فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر
رفع .

ولكن بعض العرب يحجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب ،
فجروه لانه نكرة كالضب ولانه في موضع يقع فيه نعت الضب ولانه صار هو والضب بمنزلة
اسم واحد ..)

ولابن جني رأى طرف في الجر على الجوارعير عنه بقوله في الخصائص ج ١ ص ١٩١-١٩٢ :
(فمما جاز خلاف الاجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم ، والى آخر هذا الوقت ، مارأيت أنا في
قولهم : هذا جحر ضب خرب .

ولو أعلمت الأول كان جائزا حسنا .

فمما جاء من إعمال الآخر في الشعر قول الفرزدق :

وإنَّ حَرَامًا أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الثَّمَّ الكرامِ الخُضَارِمِ
ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ (١)

= فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على انه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندى أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لاغير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن ، والشعر سباع ، وسلس ، وشاع وقيل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب حجره ، فيجرى (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل . فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجري وصفا على ضب . وإن كان الخراب للجحر لا للضب — على تقدير حذف المضاف .

وانظر التعليق على كلام ابن جني .

(١) استشهد بالبيت الثاني سيبويه ج١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو عدل الأول لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس وكذلك استشهد به صاحب الانصاف ص ٦٣ .
واستشهد بالبيت الأول أبو حيان في البحر المحيط ج٤ ص ٤٤٦ على وقوع اسم (ان) تكررة محضة والخبر معرفة وذكر مجاشعا مكان مقاعسا وهو تصحيف فان الفرزدق كان يفتخر بمجاشع كما تقدم .

وروى التبريزي في تهذيب اصلاح المنطق ج١ ص ٢١ البيتين كرواية المقتضب وكذلك في الاقتضاب ص ٣٦٥

ثم رواها التبريزي في ص ٨٨ هكذا :

وليس بعدلٍ أَنْ أُسَبَّ مُقَاعِسًا بآبَائِي الثَّمَّ الكرامِ الخُضَارِمِ
ولكنَّ عدلا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

ثم زاد عليهما بيتا ثالثا

وهذه هي رواية الديوان ص ٨٤٤ وفيه : ان سببت .
والبيتان في ديوان الفرزدق مفردين لا ثالث معهما ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٠١
الخضارم : جمع خضرم بكسر الخاء والراء : الجواد الكثير المطاء .
النصف : بمعنى الانصاف كما في اللسان والمسلسل ص ٢٨١

يقول : قد حرمت على نفسي مهاجاة مقاعس لضعفهم ولشرفي وإنما اسب من كان نظيرا لي ، وقد عبر عن هذا المعنى حسان بقوله :

لَا تَسِبْنِي فَلَسْتُ بِسَبِي إِنَّ سَبِيَّ مِنْ الرِّجَالِ الْكَرِيمِ

وقال الآخر :

٤
٤٠٣

/ وَلَقَدْ نَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ وَمِثْلَهَا أَضْبَاهُ (١)

وقال :

وَكُنْتَا مُدَمَّةً كَأَنَّ مُتَوَّهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٍ (٢)

ومن أعمل الأول قال : ضربت وضربني زيدا ، وضدت ، ضرباني أخذك ، لأنه أراد
ضربت زيدا وضربني ، وضربت أخويك وضرباني

وعلى هذا نقول : مررت ، ومُرَّ بي بزید ، وقصدت . وقَصِدَ إلى إلى زيد (٣) تريد :
قصدت إلى زيد ، وقصد إلى ، ومررت بزید ، ومُرَّ بي .

ومن ذلك قول الشاعر :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو أعمل الأول لنصب سيفانة .

قال الأعمى « وصف منزلا خاليا ، فيقول : قد كنت أرى قبل اليوم امرأة سيفانة تغنى به ،
أى تقيم ومنه قيل للمرأة غانية وللنزل مغنى . والسيفانة : المشوقة اللحم المهففة . شبهت
بالسيف فى أرفافه ولطافته . »

ومعنى : تصبى الحليم ، أى تدعوه الى الصبا بحسنها ، وجمالها . . . ونسب فى سيبويه الى
رجل من باهلة وكذلك فى الانصاف ص ٦٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني .

نصب اللون باستشعرت ، وأضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب ،
ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفعل الأول ، وأظهر ضمير المفعول فى استشعرت فقال :
واستشعرت .

يصف خيلا وإن ألوانها كمت مشوية بحمرة كان عليها شعار الذهب ، والشعار : ما على الجسد
من الثياب والمذهب هاهنا : من أسماء الذهب .

والبيت لطيف الغنى وانظر قصيدته فى العين ج ٣ ص ٢٤ - ٣١ وهو فى ابن يعيش
ج ١ ص ٧٨ والانصاف ص ٦٣ .

(٣) القاعدة العاملة فى التنازع : إذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ما يطلبه ، مرفوعا كان أو
منصوبا أو مجرورا .

وإذا أعمل الثانى لم يضم فى الأول غير المرفوع ، والمنصوب العمدة .

فلو أنَّ ما أَسَى لأَذَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (١)
 فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنَّما المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى
 الشعر .

وقال آخر :

فردُّ على الفؤادِ هوى عَمِيداً وسُوِّلَ لَوْ يُبَيِّنَ لَنَا السُّؤَالَا

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤١ « وأما قول امرئ القيس : فلو أن ما أَسَى ... فأنما رفع ،
 لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد
 ذلك ، ونصب - فسد المعنى ،

استدل الكوفيون بهذا البيت على اختيار أعمال الأول وقد بسط القول في ذلك الرضى في
 شرح الكافية ج ١ ص ٧٣ فقال عن استدلال الكوفيين والرد عليهم :

قالوا : مع الشبايح فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر
 عليه الوزن ، ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمرأ
 في كفاني ، فاختار أعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من
 الثاني ، وفيه دليل على أن أعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد
 الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في
 الحسن على الآخر .

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ، وليس
 منه لفساد المعنى .

وبيانه مبني على مقدمة هي : أن (لو) تنفي شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين .
 فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت . فالحج ، ووجود المال منفيان
 وان كانا منفيين وجب ثبوتهما ، لأن نفي النفي إثبات نحو :
 لو لم تزرنى لم أكرمك . فالزيارة والاكرام مثبتان .

وان كان أحدهما مثبتاً ودون الآخر وجب ثبوت المنفى ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني
 أكرمك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أَسَى لأَذَى مَعِيشَةٍ
 وقوله : أن ما أَسَى لأَذَى مَعِيشَةٍ شرط لو ، أي لو ثبت أن سعيي لأَذَى مَعِيشَةٍ ، فيكون المعنى : لم
 يثبت أن سعيي لأَذَى مَعِيشَةٍ ، أي أن طلبى لقليل من المال وقوله : كفاني جزاء (لو) ، وقوله
 لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال
 منفيًا ، أي : ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون
 تناقضاً ، فيفسد المعنى ... »

وقد عرض لبيان ذلك أيضاً ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١١١ والانصاف ص ٦٦١ - ٦٦٠ ،
 وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٨٧ والعيني ج ٣ ص ٢٥ - ٣٧ وابن يعيش ج ١ ص ٧٩ .
 والبيت لامرئ القيس من قصيدة في الديوان ص ١٥٥ - ١١٣ ، وشرحه ص ٤٥ - ٦٦ .
 وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٨ ، ٣٤ ، ١٥٨ - ١٦٢ .

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُورًا بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ (١)

معناه : ونرى الخُرْدَ الْخِدَالَ يَقْتَدُنَا . ولو أراد إعمال / الآخر لقال : بها يقتادنا الْخُرْدُ الْخِدَالُ .
٤٠٤

فقد بَيَّنْتَ لك أَصْلَ هذا الباب ، وسنزيد من المسائل ما يزداد به وضوحاً إن شاء الله .

• • •

تقول - إذا سُئِلْتَ - كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟

فإنَّ الجواب : قام وقعدا أخواك . أردت قام أخواك وقعدا .

فإن أعملت الثاني قلت : قاما ، وقعد أخواك .

فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُمَا ، والإضمار لا يكون قَبْلَ المذكور ؟

فلئنما جاز الإضمار ما هنا من قِيلَ أَنَّ الأخوين ارتفعاً بقعد ، فخلا (قام) من الفاعل ، ومحال أَنْ يخلو فِعْلٌ مِنْ فاعل ، فأضمرت فيه ليصحَّ النَّفْعُ على ما ذكرت لك من اتِّصَالِ الفعل بالفاعل ، وأضمر على شريطة التفسير ، وتفسير المضمر أخواك ، وما يضمر على شريطة التفسير أكثر من ذلك ، وسنذكره في أبوابه (٢) إن شاء الله .

• • •

(١) ذكر البيتين سيبويه ج ١ ص ٤٠ مستدلاً على إعمال الأول في البيت الثاني وكذلك استدلال صاحب الانصاف ص ٦٢

وقال الأعلام : الشاهد في البيت الأخير وأنشد الأول ليرى أن القوافي منصوبة ، فلذلك اضطر إلى إعمال الأول وهو نرى ، فنصب به الخرد الخدال .

العميد : الشديده البالغ • يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا .

الخرد : جمع خريدة وهي الخفرة الحية • الخدال : جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة .

وصف داراً ألم بها ، فذكرته بما كان قدسلاً عنه من الهوى والشباب

والبيت للمراد الأسدي وانظر الانصاف ص ٦٢

(٢) في باب نعم وبئس الجزء الثاني ص ١٤٥ ذكر مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ثم قال : ومنها قولك في إعمال الأول والثاني : ضربوني وضربت اخوتك .

إن كان المبدوء به مفعولا لم تُضمَره ؛ لأنَّ المفعول يستغنى الفِعْلُ عنه كما ذكرت لك .

فمن ذلك ضربت فأوجعته زيدا . إذا أعملت الأول ؛ لأنَّك أردت : ضربت زيدا / فأوجعته .

فإن أعملت الثاني قلت : ضربت فأوجعت زيدا ؛ لأنَّك أردت ضربت زيدا ، فأوجعت زيدا ، فلم تُضمَر الهاء في ضربت ؛ لأنَّها مفعولة ، ولولا أنَّ الفِعْلُ لا بُدُّ له من الفاعل ما أضمرت في المسألة الأولى .

وتقول : ضرباني وضربت أخويك ، إذا أعملت الآخر على ما شرحت لك ، وضربوني وضربت قومك .

فإن أعملت الأول قلت : ضربني ، وضربتكما أخواك ، وضربني وضربتكم قومك^(١) .
وتقول : ظننت زيدا منطلقاً ، فتعديُّه إلى مفعولين ، وكذلك جميع بابيه ، من علمت وحسبت وما أشبهه ، فإذا عطف شياً من هذه الأفعال قلت في إعمال الأول : ظنُّ ، أو علِّم ليَّاه زيد منطلقاً ؛ لأنَّك أردت : ظنُّ زيد منطلقاً ، أو علِّم ليَّاه . (فليَّاه) ضمير منطلق وفي (علِّم) ضمير الذي يقوم مقامَ الفاعل مرفوع .

وإن شئت قلت : أو علِّمه . تجعل الهاء مكان (ليَّاه) في هذا الباب^(٢) .

وتقول : ظننت ، أو قلت : زيدٌ منطلقٌ ، إذا أعملت الآخر ؛ / لأنَّ (قلت) إنما يقع بعدَّها الحكاية إذا كانت جملة ، نحو الابتداء والخبر ، وما أشبه ذلك^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠ « وكذلك تقول : ضربوني ، وضربت قومك إذا أعملت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : وضربت ، وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل »
(٢) سيبويه يختار فصل الضمير هنا .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٦٢ « واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها .
وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : قلت : زيد منطلق .

الا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما وقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله - عز وجل - (إذ قالت الملائكة : يا مريم ، إن الله يبشرك) ولولا ذلك لقال إن الله . وكذلك جميع ما تصرف من فعله »

فإن أعملت الأول قلت : ظننت ، أو قلت هو هو زيدا منطلقاً . تجعل (هو) ابتداء ،
وخبره (هو) الثاني ، وهما ضمير زيد . منطلق ، إلا أنك رفعتهما ؛ لأنهما بعد (قلت) ،
فصارت حكاية .

ألا ترى أنك تقول : قال زيد : عمرو أخوك ، وقلت : قام عبد الله .

ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجز أن يكون إلى جانب (قام) .

لو قلت : ضربت قام زيد ، وما أشبهه - لم يجز في معنى ولا لفظ .

نحو ذلك قول الله عز وجل : (إِيَّا قَالُوا سَاجِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ)^(١) وقال : (أَمْ يَقُولُونَ
شَاعِرٌ تَتَّبِصُّ بِهِ)^(٢) و (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدَجِر)^(٣) فهذا كله على الحكاية ، والابتداء (هو)
ولكنها محذوفة في القرآن لعلم المخاطب .

أما قوله (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) فإنما انتصب ؛ لأنه مصدر عمل فيه فعله
لا القول . والمعنى - والله أعلم - : وقالوا : سلمنا سلاماً^(٤) ، وتفسيره : تسلمنا منكم تسلياً ،
! وبرئنا براءة ؛ لأنهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذاك ، والآية مكية .

٤
٤٠٧

ونظيرها : لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام ، أى : متاركاً مبارئاً^(٥) .

ولو قلت : قلت حقاً ، أو قال زيد باطلا - لأعملت القول ؛ لأنك لم تحك شيئاً . إنما
أعملت القول في ترجمة كلامه

ألا ترى أنه إذا قال : لا إله إلا الله . قيل له : قلت حقاً ، وهو لم يلفظ بالحاء والقاف .
إنما هذا معنى ما قال^(٦) .

ومثل ذلك قول الله (إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا)^(٧) .

(١) الذاريات ٥٢ . حذف مبتدأ جواز وحذفه بعد القول كثير

(٢) الطور : ٣٠ .

(٣) القمر : ٩ .

(٤) تقدم الحديث عن الآية الجزء الثالث ص ٢١٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٦٣

(٥) انظر الجزء الثالث ص ٢١٩

(٦) يريد أن القول ينصب جملة ، أو مفردانى معنى الجملة .

(٧) النبا : ٢٨

هذا باب

إعراب ما يُعَرَّبُ من الأفعال

وذكر عواملها ، والإخبار عما بُني منها

اعلم أنَّ الأفعال أدواتٌ للأسماء تُعْمَلُ فيها ؛ كما تعمل / فيها الحروفُ الناصبة والجارّة ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك . ٤٠٨

وكان حَذُّها أَلَّا يُعَرَّبَ شَيْءٌ منها ؛ لَأَنَّ الإعراب لا يكون إِلَّا بِعَامِلٍ . فإذا جُمِعَت لها عواملٌ تَعْمَلُ فيها لزمك أن تجعل لعواملها عواملَ ، وكذلك لعواملِ عواملِها إلى ما لا نهاية . فهذا كان حَذُّها في الأصل .

والأفعال ثلاثة أَضْرَبُ : فَضَرَبُ منها يُعَرَّبُ لَعَلَّةٌ سَأَذْكُرُها لك أَوْجَبَتْ له الإعراب . وضربان لا يُعَرَّبَانِ . بل يُجَرَّبانِ على ما يَجِبُ في الفِعْلِ قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ النوعُ الثالثُ العَلَّةُ التي أَوْجَبَتْ له الإعراب .

• • •

فَأَمَّا ما كان ماضياً من الفِعْلِ فنحو : ضَرَبَ يا فتي ، وَذَهَبَ ، وانطلق ، وحمد ، وَمَكَثَ (١) وما كان معناه (فَعَلَ) من غير هذه الأبنية فهذا النوع مَبْنِيٌّ على الفتح .

• • •

والضرب الثاني : وهو الْمُعَرَّبُ : ما لَحِقَتْهُ في / أوله زائدة من الزوائد الأربع : الهمزة ، والياء ، والنون ، والتاء . وذلك قولك : أَفَعَلَ أَنَا ، وَتَفَعَّلَ أَنْتَ أَوْ هِيَ ، وَتَفَعَّلَ نَحْنُ ، وَيَفْعَلُ هُوَ . ٤٠٩

وإنما أُعَرِّبْتُ هذه الأفعالَ بعد أن كان حَذُّها على ما وصفت لك ؛ لمضارعها الأسماء . ومعنى المضارعة : أَنَّها تقع في مواقعها ، وتودَّى معانيها : فمن ذلك قولك : زيد يضرب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ : (وقالوا مكث يمكث مكوثاً ، كما قالوا قعد يقعد قعوداً ، وقال بعضهم : مكث شبهوه بطرف ، لأنه فصل لا يتعدى ، كما أن هذا فعل لا يتعدى)

فيجوز أن تريد أنه يضرب فيما يُستقبل ، ولم يقع منه ضَرْبٌ في حالِ خَيْرِكَ ، كما تقول : زيد ضاربُ الساعة ، وضاربٌ غدا . قال الله عز وجل : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ^(١)) ، أى : حاكم ، فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم .

والأسماء تكون معرفة ونكرة . وهذه الأفعال المُعربة تقع لا يُعرف وقتها ما كان منه في الحال ، وما يكون منه لما يُستقبل .

فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة .

وإن أدخلت على هذه الأفعال السين / أو سوف صارت لما يُستقبل ، وخرجت من معنى الحال ، وذلك قولك : سأضرب ، وسوف أضرب ، فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى ، ودخلت عليها الزوائد للفصل ، كما دخلت الزوائد على الأسماء - أعربت بها كما تُعرب الأسماء ^(٢) .
وغيرها من الأفعال لا علة فيه مما يُوجب له الإعراب .

...

والنوع الثالث من الأفعال : ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب ، نحو : اضرب ، واذهب ، وانطلق . فهذا مبنى على الوقف .

وكذلك كلُّ فعلٍ كان في معنى (افعل) من غير هذه الأبنية .

فإن قلت : ما بالك بنيت هذا على الوقف ، وبنيت ما كان مغناه (فَعَل) على الفتح ، هلا حركت ذلك وأسكنت ذلك ؟

فالفصل بينهما : أنك إذا قلت : ضرب وما أشبهها ، فقد تصف بها الأسماء ، كما تصف بالمضاربة ، نحو قولك : مروت برجل ضربنا .

(١) في صدر الجزء الثاني : باب اعراب الافعال المضاربة وكيف صار الاعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

(٢) في سيبويه ج١ ص٣ ، وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضاربة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهزمة والناء ، والياء ، والنون وذلك قولك : افعل انا ، وتفعل أنت أو هي ، وفعل هو ، وفعل نحن . . .
وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك (لفاعل) حتى كانك قلت : ان زيد الفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق (فعل) اللام .

وتقول : « سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة ،

وتقع موقع المضارعة في الجزء ، نحو قولك : من أتاني أتيت ، وإن أعطيتني أكرمتك .
فقد وقع في موقع : من يأتيني / آتته ، وإن تعطيني أكرمك .

فلما ضارعت المضارعة بُنيت على الحركة ، وجُعِلَتْ لها مزيةٌ على ما لم يقع هذا الموقع^(١)
ألا ترى أن كُلَّ ما كان معناه (افْعَلْ) لم يُوصَفْ به ، ولم يقع في موقع المضارعة . فلما
لم يُجَاوِزْ لم يزد على السكون . وسنبيِّن ما يُبْنَى على الحركة لتصرفه ، وما يلزمه السكون لامتناعه
من التصرف في موضع المبنيات^(٢) إن شاء الله .

...

فإعراب المضارع الرفع ، والنصب ، والجزم :
فالرفع بضمة حرف الإعراب ، والنصب بفتحة ، والجزم بحذف الحركة منه .
وذلك قولك في الرفع : هو يذهبُ يا فتى ، وفي النصب : لن يذهبَ ، وفي الجزم :
لم يذهبَ .

...

فإذا ثَبَّتِ الفاعل في الفِعْلِ المضارع ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ، ولم تكن هذه الألف
كالألف في تثنية الاسم / لأنَّها علامة للإضمار والتثنية ، والنون علامة الرفع .
فإذا أردت جَزْمَهُ حذفت هذه النون ، والنصبُ دَاخِلٌ هنا على الجزم ؛ كما دخل في تثنية
الاسم على الجرِّ ؛ لأنَّ الجَزْمَ في الفِعْلِ نظيرُ الجرِّ في الاسم .

وكانت النون مكمورة كحالها في الاسم ، والعلَّة واحدة فيهما .
وذلك قولك : هما يضربان ، وفي الجزم : لم يضربا ، والنصب : لن يضربا .
فإن جمعت لاسم في الفِعْلِ ألحقته واوا ونوناً في الرفع ، وكانت الواو علامة الإضمار
والجمع ، كالألف في التثنية .
وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٣-٢

(٢) باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى تقدم الجزء الثالث ص ١٧١ - ١٨٠

قال فيه : إن حق المبنى أن يسكن آخره ثم عرض لبيان علة ما يبنى على حركة من الأسماء

فإن أردت جزمه حذف النون ، وكان النصب كالجزم ، كما كان النصب كالجر في جمع الأسماء (١) .

وذلك قولك في الرفع : هم يضربون ، وفي الجزم : لم يضربوا ، وفي النصب : لن يضربوا . وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة . تقول : أنتِ تَضْرِبِينَ ، أثبت النون في الرفع ، وحذفتها في الجزم والنصب ، كما وصفت لك من اجتماعهما في المعنى ..

وتفتح النون لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب ، والجر نحو : مسلمين ، والعلّة واحدة (٢) .

• • •

/فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم (٣) نوناً فقلت : أنتنَّ تفعلنَ ، وهنَّ يفعلنَ .

٤
٤١٣

(١) في سبويه ج ١ ص ٥ (واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها الف ، ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب ، لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء ، فغضم إليه (يفعل) آخر ولكنك إنما الحقته هـ ذاعلامه للفاعلين ..

فلما كان حال (يفعل) في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلة اسم ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون ، لتكون له في التثنية علامة الرفع ، كما كان في الواحد إذ منع حرف الإعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة ، لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف ، لأنها علامة الإعراب ، والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيت وبمنزلة التاء في قلت ، وقالت ، فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء .. وذلك قولك هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا)

(٢) في سبويه ج ١ ص ٥ : (وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان إلا أن الأولى وأو مضموم ما قبلها ، لئلا يكون الجمع كالتثنية وتونها مفتوحة بمنزلة في الأسماء ، كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنها وقعت في التثنية ، والجمع هاءان ، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة الآن الأولى يا ، وتفتح النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب . وذلك قولك : أنتنَّ تفعلن ولم تفعلن ، ولن تفعلن)

(٣) استعمل لقباً من القاب الإعراب مكان لقب من القاب البناء كما تقدم نظيره

فتحت هذه النون ؛ لأنها نون جتمع ، ولم تحذفها في الجزم . والنصب ؛ لأنها علامة إضمار وجتمع^(١) .

ألا ترى أنك لو قلت : (يفعل) في الجزم لزالَت علامة الجَمْع ، وصار كالواحد المذكّر .
ولو قلت في التثنية ، أو جَمَعَ المذكّر : لم يقوموا ، ولم يقوموا لعلّم بالألف وبالواو المعنى ، ولم تحتج إلى النون .
فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعها الأسماء ، ووقوعها مواقعها ، ولها عوامل تعمل فيها ؛ كما كان ذلك للأسماء^(٢) .

• • •

فمن عواملها التي تنصبها (أن) و (لن) و (كى) ، واللام المكسورة و (حتى) و (أو) و (إذن) ، وما كان من الجواب بالقاء والواو فإنه يُذكر في موضعه ، وكذلك إذن ، وحتى .
فأما (أن) و (لن) و (كى) و (إذن) فيعملن فيها .
وأما سائر ما ذكرنا لك فإنما ينتصب ما بعدها من الأفعال بإضمار (أن) ، وسنفسّر ما وقع فيه الضمير بتمثيله وحججه في موضعه^(٣) إن شاء الله .

• • •

/وأما ما يجزمها فلمْ ، ولما ، ولام الأمر ؛ نحو : لِيَقْمَ زيد ، و (لا) في النفي^(٤) ، نحو :

٤١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ - ٦ : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة نونا ، وكانت علامة للاضمار ، والجمع فيمن قال : أكلوني البراغيث ، وأسكنت ماكان في الواحد حرف الأعراب ، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت : فعلت ، وفعلن ، فأسكن هذا هاءنا ، وبنى على هذه العلامة ، كما أسكن (فعل) لأنه فعل كما انه فعل ، وهو متحرك كما انه متحرك ، وليس هذا بأبعد فيها إذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل ٠٠ وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ، ولم يفعلن ٠ وتفتح النون ، لأنها نون جمع ولا تحذف ، لأنها علامة اضممار وجمع في قول من قال : أكلوني البراغيث ٠٠ »

(٢) تقدم في الجزء الثاني باب تجريد اعراب الأفعال ص ٥

(٣) باب الحروف التي تنصب الأفعال الجزء الثاني ص ٦ . وباب حتى الجزء الثاني ص ٣٨

(٤) عبر عن النهي بالنفي في موضعين الثاني في ج ٢ ص ٢٣ وهذا ان لم يكن تصحيحا فهو اصطلاح له وقد عبر بالنهي في مواضع أخرى .

انظر المقدمة ص ١١٨

لا يَقيمُ زيد ، وحروف المجازاة ، وما صار معناه إليها من جواب الأمر ، والنهى ، والاستفهام ، ونحو ذلك .

فهذا ما يجزئها وينصبها .

تقول : أردت أن تقومَ يا فتى ، وأن تقوموا ، وأن تقوموا ، وأن تقوى يا امرأة ، وإن تضربا ، وجئتك كي تضربَ زيدا .

وفى الجزم لم يَقم ، ولم يقوموا ، ولم تقوى يا امرأة ، وليُقيمَ عبد الله ، ولا يَقَعُدُ زيد .
إذا أردت الأمر والنهى (١) .

(١) باب الحروف التى تجزم الأفعال فى الجزء الثانى ص ٤٤ ، وباب المجازاة وحروفها فى الجزء الثانى ص ٤٦

هذا باب

الفعل المتعدي إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد^(١)

وذلك الفعل : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس ، وما كان في معناه^(٢) .

وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يَرِجَعَانِ إلى معنى واحد .

وذلك أنك إذا قلت : كان عبدُ الله أخاك . فالأخ هو / عبد الله في المعنى

٤
٤١٥

وإنما مجاز هذه الأفعال ، ومجاز الأفعال التي تقع للعلم والشك ، وباب (إن) - مجاز الابتداء والخبر .

وذلك أنك تقول : ظننت زيدا أخاك ، فإنما أدخلت (ظن) على قولك . زيد أخوك ، وكذلك علمت ، وحسبت ، وجميع هذا الباب^(٣) .

وكذلك قولك : إن زيدا منطلق ، ولكن عبد الله أخوك .

و(كان) بهذه المنزلة ، إنما دخلت على قولك : زيد منطلق ، لتوجب أن هذا فيما مضى . والأصل الابتداء والخبر ، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحروف .

(١) في الجزء الثالث ص ٩٧ : هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد وفي سيبويه ج ١ ص ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « تقول : كان عبد الله أخاك فانما أردت أن تغبر عن الأخوة ، وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى ، وذكرت الأول ، كما ذكرت المفعول الأول في ظننت » .

و(كان) فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ يتقدّم مفعوله ويتأخّر^(١) ، ويكون معرفةً ونكرة . أى ذلك فَعَلْتُ صَلَح . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة.

وتقول : كان القائمُ في الدار عبدُ الله ، وكان الذي ضرب أخاه أخاك ، وكذلك : ليس منطلقاً زيد .

^٤
٤١٦ فإن قال قائل : أمّا / (كان) فقد عَلِمَ أنها فِعْلٌ بقولك : كان ، ويكون وهو كائن ، وكذلك أصبح ، وأمسى ، و (لَيْسَ) لا يُوجد فيها هذا التَصَرُّفُ ، فمن أين قلّمَ إنها فِعْلٌ ؟
قيل له : ليس كلُّ فِعْلٍ متصرفاً . وإِنَّمَا علينا أن نُوجدك أنها فِعْلٌ بالدليل الذي لا يُوجد مثله إلا في الأفعال ، ثم نُوجدك العلة التي منعتها من التصرف .

أمّا الدليل على أنها فِعْلٌ فوق الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها ، نحو : لستُ منطلقاً ، ولستَ ، ولستما ، ولستم ، ولستُنَّ ، وليستَ أمةُ الله ذاهية كقولك : ضربوا ، وضربا ، وضربتُ . فهذا وَجْهٌ تَصَرَّفُها .

وأمّا امتناعها من التصرفِ فَإِنَّكَ إِذَا قلتَ : ضرب ، وكان - دلتَ على ماضى ، فإذا قلتَ : «يضرب» و «يكون» - دلتَ على ما هو فيه ، وما لم يقع .

وأنت إِذَا قلتَ : ليس زيد قائماً غداً ، أو الآن - أردتَ ذلك المعنى الذي في يكون فلماً كانت تدلُّ على ما يدلُّ عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم يَبْنِ بناء الأفعال من بنات الياء مثل باع^(١) وسنذكر علّتها مع أخواتها في القفل / الذي لا يتصرف نحو «نعم» ، و«بئس» في باب التصريف^(٢).

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « وإن شئت قلت : « كان أخاك عبد الله » ، فقدمت ، واخرت ، كما فعلت ذلك في ضرب ، لأنه فعل مثله .

وحال التقديم ، والتأخير فيه كحاله في ضرب إلا أن اسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد . »

(١) يريد أن أصلها ليس على وزن فعل مثل باع فلم تقلب العين ألفاً ، والزمت التخفيف ، وكذلك فتحت ألفاً في لست ولست واستم ٠٠٠ فخالف باع في الأبرين .

(٢) تقدم باب نعم وبئس في الجزء الثاني من ١٤٠ وعرض لهذا المعنى في فعل التعجب في الجزء الثالث من ١٩٠ وسيكرره في باب التعجب الجزء الرابع من ٤٨٦

وإنما هذا موضعُ جُمْل ، ثم نذكر بعده المسائل .

• • •

إعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجْمَلُ اسم (كان) المعرفة ؛ لأنَّ المعنى على ذلك ؛ لآئمة بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك .

ألا ترى أنك لو قلت : كان رجل قائماً ، وكان إنسان ظريفاً - لم تُفِذْ بهذا معنى ، لأنَّ هذا مما يَعْلَمُ النَّاسُ أنه قد كان ، وأنه مما يكون ، وإنما وُضِعَ الخبرُ للفائدة (١) .

فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد أَلْقَيْتَ إلى السامع اسماً يعرفه ، فهو يتوقَّع ما تُخْبِرُه عنه . وكذلك لو قرِبت النكرة من المعرفة بما تُحْمَلُها من الأوصاف - لجاز أن تُخْبِرَ عنها ، وكان فيها حينئذ فائدة ؛ نحو قولك : كان رجل من بني فلان فارساً ، وكان رجل من / أهل البصرة شجاعاً (٢) . وذلك لأنَّ هذا يجوز ألا يكون ، أو يكون فلا يَعْلَمُ . فلذلك ذكرنا أنَّ الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع .

٤
٤١٨

تقول : كان متطلقاً عبدُ الله ، وكان متطلقاً اليوم عبدُ الله وكان أخاك صاحبنا ، وزيدٌ كان قائماً غلاماً .

وكذلك أخوات (كان) (٣) فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجل : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢ : « وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ، ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه حد الكلام ، لأنه شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيداً ، لأنها شيان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلة في الابتداء إذا قلت : عبد الله متطلق . تبتدئ بالأمر ، ثم تذكر الخبر وذلك قولك : كان زيد حليماً وكان حليماً زيد . لا عليك أقدمت أم آخرت ؟ إلا أنه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيداً عبد الله . »

فإذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فأنما ينتظر الخبر ، فإذا قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت .

وإذا قلت : كان حليماً فأنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل ، وإن كان مؤخرًا في اللفظ .

فإن قلت : كان حليم ، أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور

ألا ترى أنك لو : قلت : كان رجل متطلقاً ، أو كان إنسان حليماً كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكهوا أن يبدؤا بما فيه اللبس . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦-٢٧ : « ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارساً حسن ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان ، وقد يحمله « أجاز أبو حيان أن يقع اسم (أن) نكرة محضة دون اسم (كان) . » انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦ ، والخزانة ج ٤ ص ٥٩ - ٦١

(٣) توسط خبر كان وأخواتها جائز كما قال الناطم :

وفي جميعها توسط الخبر : أجز .

وقد يجب التوسط أو التقديم ، نحو : كان في الدار صباخها حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

المُؤَيَّنِينَ^(١) وقال : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : (أَنْ أَوْحَيْنَا) إِنَّمَا هُوَ وَحْيُنَا .

• • •

فإن كان الاسم والخبر معرفتين - فأنّت فيها بالخيار ، تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق^(٣) .

وتقول : مَنْ كان أخاك ؟ إذا كانت (مَنْ) مرفوعة ، ومن كان أخوك ؟ إذا كانت (مَنْ) منصوبة .

وكذلك مَنْ ضرب أخاك ، وَمَنْ ضرب أخوك^(٤) ؟

والآيات تقرأ على هذا (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ/ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ^(٥) و«مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ

$\frac{4}{419}$

(١) الروم : ٤٧ .

(٢) يونس : ٢ - وفي البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ : « اسم (كان) أن أو حيناً ، و (عجبا) الخبر و (للناس) فقيل هو في موضع الحال من عجبا ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله عجبا وليس مصدرا بل هو بمعنى معجب والمصدر إذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول : وقيل : هو تبیین ، أي : أعنى للناس .
وقيل يتعلق بكان وإن كانت ناقصة وهذا لا يتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث . . » وانظر المغنى ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وإذا كنا معرفة فأنّت بالخيار : أيها ما جعلته فاعلا رفعت ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب . وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك ؟ إذا جمعت (من) الفاعل ، ومن ضرب أبوك ؟ إذا جمعت الأب الفاعل » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ : وقال تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ، (فَان) محمولة على (كان) كأنه قال : فما كان جواب قومه إلا قبول كذا ، وكذا ، وإن شئت رفعت الجواب ، فكان (أَنْ) منصوبة وانظر ص ٢٤ من سيبويه أيضا .

وقوله تعالى (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) جاء في ثلاث آيات :

النمل : ٥٦ والملكوت : ٢٤ ، ٢٩ .

وقراءة : رفع جواب من الشواذ وهي قراءة الحسن . انظر الاتحاف ص ٣٣٨ والبحر المحيط ج ٧ ص ٨٦ ، ١٤٨ .

إِلَّا أَنْ قَالُوا (١) كَأَنَّهُ قَوْلُهُمْ . وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

فَقَدْ شَهِدْتُ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُنَيْبَةً إِلَّا عَصَاهَا بِالْأَبَاهِمِ (٢)

• • •

فإن قلت : فقد تقول في النفي : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ مُجترياً عليك ، فقد خُبرت عن النكرة .

فإنما جاز ذلك لأنَّ (أحدًا) في موضع الناس ، فإنما أردت أن تعلمه أنه ليس في الناس واحدٌ فما فوقه يَجْتَرِي عليه ، فقد صار فيه معنى بما دخله من هذا العموم .

ومن ذلك قول الله : عزَّ وجلَّ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (٣) فلم يكن الخبرُ إِلَّا نكرةً كما وصفت لك .

(١) الجاثية : ٢٥ ، وقرأ الحسن أيضًا برفع (حجتهم) .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٧٢ ، غيث النفع ص ٢٢٧ . الاتحاف ص ٣٩٠ البحر ج ٨ ص ٤٩ وابن خالويه ص ١٢٨ .

(٢) البيت لنفرزدق من قصيدة طويلة قالها في قتل قنينة بن مسلم ويمدح سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيسًا وجبريرًا .

وهي في الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وفي سيرة ابن هشام بعض منه . انظر الروض الأنف ج ١ ص ٥٠ . وأعراب القرآن للزجاج . مفعول شهدت محذوف أي المعركة قنينة : مفعول به للمصدر (نصرها) .

الابهام : من الاصابع العظمى مؤنثة وحذف الياء في الجمع والاصل : الأباهيم وانظر اللسان (بهم) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ : « باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة » .

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وليس أحدٌ خيرًا منك ، وما كان أحدٌ مجتريًا عليك ، وإنما حسن الأخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء ، أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجلٌ ذاهبًا ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت : كان رجلٌ من آل فلان فارسًا حسنًا ، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجعله • • •

والآية تكلم عنها سيبويه أيضًا ص ٢٧ فقال : « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والالغاء والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله عز وجل : (ولم يكن له كفوا أحد) وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفواً له أحد . كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقر » . وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ - ٥٢٩ : « وقال مكي : سيبويه يختار أن يكون الظرف خيرا إذا قدمه وقد خطاه المبرد بهذه الآية ، لأنه قدم الظرف ، ولم يجعله خبرا » .

وقال الراجز :

لَتَقْرَيْنَ قَرَبًا جُلْنِيَا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا^(١)

فقد أفادك معنى بقوله (فيهن) . ولو حذف (فيهن) لكان/ هاهنا معنى آخر ، وهو معنى
(الأبد) كقولك : لا أكلمك ما طاز طائر .

• • •

واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد . فمن ذلك
قول حسان بن ثابت :

= والجواب : ان سبويه لم يمنع الغاء الظرف اذا تقدم وانما اجاز ان يكسبون خبرا ، والا
يكون خبرا .

ويجوز أن يكون (كفوا) حالا من النكرة وهي أحد ما تقدم نعتها عليها نصب على الحال فيكون
(له) الخبر على مذهب سبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول . ثم قال :
ليس الجار والمجرور فيه تاما وانما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا ،
وقدم عليه وعلى هذا الذي قررناه يطل اعراب مكى وغيره . . .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٢٧ وقال الأعلام : استشهد به على تقديم (فيهن) على
فصيل ، وجعله لغوا مع التقديم ، وسوغ ذلك أنك لو حذفته انقلب المعنى الى معنى آخر وهو
الأبد ، فلما لم تتم الفائدة الا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة .

لتقريين : جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء قال الجوهري : قربت اقرب
قراءة مثل كتبت اكتب كتابة : اذا سرت الى الماء وبينك وبينه ليلة والاسم القرب بفتحيتين .

وقال الأصمعي : قلت لأعرابي : ما القرب ؟ قال : سير الليل لورد الغد .

الجلنزي : بضم الجيم ، وسكون اللام بعدها ذال معجمة . معناه : السريع الشديد فهو
وصف القرب .

وقيل : منادى مرخم جلذية اسم ناقته .

والضمير في فيهن عائد الى الابل ، ودل على ذلك سياق الكلام وذكر الناقة ، فاضمر وان
لم يجر لها ذكر .

الفصيل : ولد الناقة .

يخاطب ناقته فيقول : لتسيرن الى الماء سيرا حثيثا ولا اغدرك مادام فيهن فصيل يطبق
السير . نسب هذا الرجز الى ابن ميادة . انظر الخزاعة ج ٤ ص ٥٩ - ٦٠ وشرح ادب
الكاتب للجواليقي ص ٦٥ .

كَانَ سَلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(١)

وكان المازني يروى : يكون مزاجها عسلا وماء . يريد : وفيه ماء .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على وقوع اسم يكون نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة .

وجمله الزمخشري في الفصل ج ٢ ص ١٥٧ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس وتيمه ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٩٩ .

وجمل الفارسي مزاجها منصوبا على الظرفية المجازية .

وروى البيت برفع مزاجها فاسم يكون على هذه الرواية ضمير الشأن وجمله (مزاجها عسل) خبرها .

ويجوز أن (يكون) زائدة ، وجعلت زيادتها بلفظ المضارع على القليل فيها .

وروى تكون بالتاء فاسمها ضمير سلافة ، وجمله (مزاجها عسل) خبرها أو خبرها (من بيت راس) مقدم عليها .

وجمله (تكون من بيت راس) صفة لسلافة وكذلك جملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها .

ورواية المازني يجوز أن يكون ماء بالرفع فاعلا لفعل محذوف والتقدير : مزاجها ماء .

ويقول السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ : و خبر كان في البيت محذوف تقديره : كان فيها خبيثة ومثل هذا المحذوف في النكرات حسن كقوله :

ان محلا وأن مرتحلا

وزعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا فيه الخبر وهو قوله :

على أنيابها أو طعم غص من التفاح عصره اجتنساء

وهذا البيت موضوع لا يشبه شعر حسان ، ولا لفظه .

ورد عليه البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٤١ فقال : البيت الثاني ثابت في ديوان حسان وهو عندي نسخة قديمة تأريخ كتابته سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، وكذا رواه من تكلم في شعره .

والمبرد في الكامل ج ٢ ص ٩٠ ذكر البيت الشاهد مع أبيات أخرى من القصيدة ولم يذكر البيت : على أنيابها . . .

ورواية سيبويه : كان سبيبة وكذلك في الكامل وروى أيضا : كان خبيثة .

والسلافة : الخمر وقيل خلاصة الخمر وقيل : ما سسال من العنب قبل العصر وذلك أخلصها .

وأما اشترط أن يمزجها ، لأنها خمر شامية صليبة فإن لم تمزج قتلت شاربها ، وخص العسل والماء ، لأن العسل أحل ما يخالطها وأنه يذهب بمرارتها .

وأما الماء فيبردها ويلينها .

بيت راس : في معجم البلدان ج ١ ص ٥٢٠ : و اسم لقريتين في كل واحدة منها كروم كثيرة ينسب إليها الخمر أحدهما بالبيت المقدس وقيل : بيت كسورة بالأردن والأخرى من نواحي حلب ، ثم ذكر شعر حسان .

قال الفرزدق :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَعِيماً بِجَوْفِ الشَّامِ أَمَّ مُتْسَاكِرٍ^(١)

= وفي الخزانة : وقيل : بيت موضح الخمر ، ورأس اسم للخمار وقصد الى بيت هذا الخمار ، لأن خمره أطيب الخمر وقيل : الرأس هنا بمعنى الرئيس : أى من بيت رئيس ، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة .

والبيت من قصيدة لحسان فى صدر ديوانه ص ٨ - ١٩ وفى سيرة ابن هشام والروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ والخزانة ج ٤ ص ٤٠ - ٤٥ ، ص ٦٣ .

وفى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ ، وحسن الصحابة ص ١٧ - ٢٤ والهاشميات ص ١٠٠ - ١٠٤ والسيوطى ص ٢٨٧ - ٢٨٨ وبعضها فى الكامل ج ٢ ص ٩٠ .

(١) إستشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة وخبرها معزفة إنما يكون فى ضرورة الشعر .

وسيبويه والمبرد يريان أن ضمير الغائب العائد على نكرة هو نكرة .

فاسم كان ضمير مستتر يعود على (سكران) النكرة ، فكان نكرة لذلك .

وخبرها (ابن المراغة) المعرفة بالاضافة وانظر الخلاف فى ذلك فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٠ ، ص ٢٧٩ .

وعلى هذه الرواية يرتفع سكران بكان محذوفة ، ومتساكر معطوف عليه غطف مفردات وام متصلة وخبر كان المحذوفة محذوف أيضا .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٥ :

« ألا ترى أن تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الرافع فسر بالثانى فقال : كان ابن المراغة . »

وابن المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر (كان) المضمر محذوف معها ، لأن (كان) الثانية دلت على الأولى وكذلك الخبر الثانى الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف ، .
وقيل : سكران مبتدا .

وقال سيبويه : وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتناء .

يريد : أن أكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن المراغة على أنه اسم كان ويكون الخبر مقدما وهو سكران وعلى هذا لا قبح .

ويريد بقوله : ويرفع الآخر ، أى : متساكر ويكون رفعه على القطع بجمله خبر مبتدا محذوف والتقدير : أم هو متساكر وام منقطعة .

وقد روى برفع سكران وابن المراغة فعلى هذه الرواية يكون ابن المراغة مبتدا خبره سكران وكان زائدة .

وجوز ابن السيرافى وابن خلف أن يكون اسمها ضمير الشأن ورد عليهما ابن هشام فى المعنى ج ٢ ص ١٠٣ بأنه لا يجوز للجملة المفسرة لضمير الشأن أن تتقدم هى ، ولاشئ منها عليه ، والبيت للفرزدق وذكر فى ديوانه مفردا ص ٤٨١ على أنه من فوائت السديوان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٥ - ٦٧ .

وقال القطامي :

فَقِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(١)

وقال خلدش بن زهير :

فَلْيُنْكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظُنُّ كَانَ أُمَّكَ أَمَّ حِمَارٍ^(٢)

...

(١) استشهد بالشرط الأول سيبويه ج ١ ص ٣٣١ على ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من الهاء .

واستشهد بالشرط الثاني ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ٨٤ على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة للضرورة .

أراد بضباعا ضباعة بنت زفر بن الحارث .

(ولا يك موقف) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون على الطلب والرغبة . كانه قال : لا تجعل هذا الموقف آخر وداعي منك .

والوجه الآخر : أن يكون على الدعاء . كانه قال : لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع ، وفيه حذف مضاف أى موقف .

البيت مطلع قصيدة للقطامي في مدح زفر بن الحارث وكان بنو أسد أحاطوا به ، وأسروه يوم الخابور ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه ، وحمله ، وكساه ، وأعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها .

انظر الخزاعة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٤ ومعايد التنصيص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ والسيوطي ص ٢٨٧ والمبيني ج ٤ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ والقصيدة في الديوان ص ٣١ - ٤٢ وفيها شواهد نحوية كثيرة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة محض ، وخبرها معرفة من ضرورات الشعر ، فاسم كان ضمير عائذ على طئي النكرة فهو نكرة ، والاعراب كما قلنا في بيت الفرزدق السابق .

وروى الصدر أبو عبيدة : فانك لا يضرك .

ودواه مؤرج السدوسي في أمثاله : فانك لا يضورك .

يقال : ضاره يضوره ، ويضيره بمعنى ورويا حول بدل عام .

وقال البغدادي : ولم أر رواية : فانك لا تبالي لأحد الا للنحويين .

والأم هنا معناها : الأصل وهذا معنى شائع فان الالم في اللغة تطلق على أصل كل شيء سواء كان في الحيوان أو في غيره .

وعلى هذا يسقط رد ابن الأعرابي على ابن السيرافي في قوله : كيف يكون الظبي ، والحمار أمين وهما ذكر الحيوان ؟

/وا(كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر . وذلك قولك :

أنا أعرفه مذ كان زهد ، أى : مذ خلق .. وتقول : قد كان الأمر ، أى وقع (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (إَلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاسِرَةً) (٢) . فيمن رفع . قال

الشاعر :

= وصف فى البيت تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب ، فيقول : لا تبالي بعد قيامك بنفسك ، واستغنائك عن أبويك من انتسبت ليه من شريف ، أو وضع ، وضرب المثل بالظلم والحمار .

والبيت من قطعة ذكرها البغدادي فى الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ ونسبها أبو تمام فى كتابه مختار أشعار القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث بن زهير الصتم (بفتح الصاد وسكون التاء المثناة الفوقية) لقب زهير .

ونسبه سيبويه والمبرد لخداش بن زهير وزهير هذا هو زهير الصتم وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٨١ فى نسب زهير وقد وقع تحريف فى لقبه الصتم فذكر على أنه الضنم بالنون .

ونسبه العسكري فى التصحيف الى ززارة بن فزوان من بنى عامر انظر الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ج ٤ ص ٦٧ - ٦٨ والسيوطى ص ٣١٠ والمغنى ج ٢ ص ١٤٩ وابن عيش ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ .

من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه فى أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنهما جعل البيتين :

اسكران كان ابن المراه ، وأطبي كان أمك من ضرورات الشعر .

ولكن ابن يعيش والرضى نسبنا الى المبرد مخالفته لسيبويه وأنه رد عليه استشهاده بالبيتين السابقين فقال :

ان اسم كان ضمير والضمير معرفة .

فى ابن يعيش ج ٧ ص ٩٥ : (وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال : أسم كان هذا مضمحل فى كان يعود الى الظلمى ، والمضمرات كلها معارف ، وأمك الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز ٠٠)

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٧٩ بعد أن ذكر البيتين قال :

(ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة ٠٠٠)

والمبرد فى نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١ : (وقد يكون (الكان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر)

(٢) البقرة : ٢٨٢ - وقراءة رفع تجارة ونسبها من السبعة فعاصم وحده نصب تجارة حاضرة فكان ناقصة واسمها مستتر أى المبايعة والباقون بالرفع . النشر ج ٢ ص ٢٣٧ ، الانحاف ص ١٦٦ وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٣

فَدَىٰ لَبْنَىٰ ذُهْلَ بْنَ شَيْبَانَ نَاقِيًّ ۖ إِذَا كَانَ يَوْمُ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ^(١)

وكذلك أصبح ، وأمسى : تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر .

ومرة تكون بمنزلة استيقظ . ، ونام^(٢) فلئنا هي أفعال .

وقد يكون لفظ. الفعل واحدا وله معنيان أو ثلاثة معانٍ ، فمن ذلك : وجدت عليه ، من
من الموجدة ، ووجدت تريد : وجدت الضالة ، ويكون من وجدت في معنى علمت . وذلك
قولك : وجدت زيدا كريماً^(٣) .

وكذلك رأيت : تكون من رؤية العين ، وتكون من العلم^(٤) كقوله عز وجل :
(أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ^(٥))

(١) . استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تامة بمعنى وقع وأراد باليوم يوما من أيام
الحرب وصفه بالشدة ، فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ، ونسبه الى الشبهة اما لكثرة السلاح
المصقول فيه واما لما ذكره من النجوم قاله الأعلام

وفي اللسان (شهب) : يجوز أن يكون أشهب لبياض السلاح ، وأن يكون أشهب لمكان
الغبار .

فدى : يمد ويقصر .

والبيت لمقاس العائذ وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٥

وروى التبريزي في شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ البيت هكذا :

فدى لبنى ذهل به شيبان ناقى إذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

فركب بيتا من البيتين وهما في سيبويه ج ١ ص ٢١-٢٢ والبيت الثانى :

بنى اسد هل تعلمون بلادنا إذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٩٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ (وكما يكون أصبح ، وامسى مرة بمنزلة كان ، ومرة بمنزلة
قولك : استيقظوا ، وناموا)

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١ (كما تقول : رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول : أنا وجدته تريد
وجدان الضالة)

وقال في ص ٨ : « اتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت
إذا أردت وجدان الضالة وأشياء هذا كثير »

وانظر الجزء الأول ص ٤٦ من المقتضب فقد ذكر ذلك هناك أيضا

(٤) الفرقان : ٤٥ وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥٠٢-٥٠٤

وقال الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَافَظَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً^(١)

وهذا البصر في الأفعال أكثر من أن يَحْصَى ، ولكن يُؤْتَى منه / ببعض ما يُستدلُّ به على
سائرته إن شاء الله .

٤
٤٤٢

(١) البيت لخداش بن زهير من قصيدة ذكرها العيني ج ٢ ص ٣٧١-٣٧٢ وروى : محاولة
مكان (محافظة) بمعنى قدرة وطاقة وهي تمييز
وانظر المسلسل ص ٣٠٥

هذا باب

من مسائل (كان) وأخواتها

تقول : كان القائمُ إليه أخوه أخاك . وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني .

وتقول : كان ثوبك المزينة علمه عبد الله مُعجِباً (١) .

وتقول : كان غلامه زيد ضارباً . فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب :

(١) هذه المسألة من المسائل التي تناولها تفسير الفارقي واليك حديثه ص ٦٩ : « قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون ثوبك اسم كان ، والمزينة صلة وموصولا وصفا له والهاء في المزينة للألف واللام ، وفاعله (علمه) وهو رفع بأنه فاعل التزيين ، والهاء من قولك علمه تعود الى الألف واللام أيضا ، ولكن عود ما لا يخل بالكلام اسقاطه . لو قلت : المزينة علم عمرو لاكتفى الألف واللام بالعائد الأول .

و(عبدالله) مفعول (معجبا) ، و (معجبا) هو الخبر لكان . كأنك قلت : كان ثوبك الحسن معجبا عبد الله ، فيجوز تقديم عبد الله على معجب ، لأنه مفعوله ، ولم يفرق بينه وبين عامل ومعمول بما ليس منه أو من سببه .

ولا يجوز تقديمه على المزينة ، لأنه فصل بين الصفة والموصوف ولو أتيت بصفة الأول بعد تمام خبره لم يمتنع

فإذا جاز ذلك فليس بمنكر تقديمه على الصفة ، ولكن فيه عندي قبح بما فيه من التعقيد ، لأنه لو قدمت الخبر بأسره لم يقبح

وانما قبح ذلك ، لأنه فرق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر .

وبما هو بعض الخبر لاجملته .

ولو قدمت معجبا وحده على الصفة كان أسهل من تقديم معموله عليها وتقديم الجميع أحسن .

ويجوز تقديم عبد الله على (كان) ، لأنه تقديم على عامل متصرف من غير فصل بين عامل ومعمول بما لا يجوز مثله .

فأما تقديمه على ثوبك فلا يجوز ، لأنه فصل بين كان وما عملت فيه بما ليس في مسؤولاتها ، وجرى مجرى كانت زيدا الحمى تأخذ هذا على (مذهب) من جعل الفعل كالصفة ، فلم يفرق بين أخذة وتأخذ ، وبين ضاربة وتضرب في الفصل .

ورأيت بعضهم يفرق بين (أخذة) و(تأخذ) فكان يجيز الفصل بين كان وبين خبرها واسمها بمعمول الخبر إذا كان الخبر اسما لا فعلا على ما بينا ، فيجيز كان زيدا عبد الله ضارباً ، ولا يجيز كان زيدا عبد الله يضرب وعلى المذهبين جميعا فلا يجوز أن تقول :

كان عبد الله ثوبك علمه معجبا ، لأنه فصل بمبد الله بين (كان) وبين ثوبك ولم يعمل فيه واحد منهما ، وانما الخلاف مع الفصل بما قد عمل فيه الثاني على ما بينا .

فَأَمَّا الوجه، الفاسد فَأَنْ تَجْعَلَ (زيدا) مرتفعاً بكان ، وتَجْعَلَ (الغلام) منتصباً بضارب . فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إِنَّمَا هو مفعول مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ^(١) .

والوجه الذى يصح فيه أَنْ تُضْمَرَ فى (كان) الخبر أو الحديث ، أو ما أشبهه^(٢) على شريطة التفسير ، ويكون مَا بَعْدَهُ تفسيراً له . فيكون مِثْلُ الهاء التى تظهر فى (إِنَّ) إِلَّا أَنَّهُ ضمير مرفوع ، فلا يظهر ، فيصير الذى بَعْدَهُ مرفوعاً بالابتداء / والخبر . فتقول على صحة المسألة : كان غلامه زيداً ضارباً .

٤
٤٢٣

ووجه ذلك القول أنه لما كان فصلاً بين (كان) وما عملت فيه بما يصلح أن يلى (كان) وقد عملت فيه أيضاً ، ولم يتباعد بين المقدم وما عمل فيه جاز ذلك فيه للتصرف فى الكلام .
ولما كان قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ فصلاً بينهما بما لا يصح أن يلى كان أصلاً امتنع ذلك البتة .

فأما تقديم عبد الله على (كان) فلا خلاف فيه .
ولكن لو قلت : عبد الله كان ثوبك المزينة عليه ناسجه معجب على أن عبد الله نصب بمعجب وهو خبر الأول والجملة خبر (كان) لكان هذا إلا أن (فيه) خلافاً :
منهم من يميزه ، ومنهم من يباه ، وإياه ذلك مذهب من مذاهب الكوفيين ، ورأيت أبا العباس يميزه فى باب من مسائل الفاعل ووجه من إياه أنه تقرير بين بعض الجملة ، وبعضها بأمر طويل وكلام كثير ، وفيه لبس ، واشتباه .

وكان أبو العباس - رحمه الله - يوجه لجوازه وجهاً معناه :
أنه إذا كان يجوز بلا خلاف تقديم الجملة على كان وهى فى موضع الخبر ولا يضر ذلك مع البعد فليس بممتنع تقديم بعضها أيضاً والاعتماد فى ذلك على عامل متصرف ، و(كان) متصرفه ، فلا يمتنع تقديم شيء مما تعلق بها أو بمتعلقها عليها .
وعندى أنه لا يمتنع ذلك ولكن فيه ضعف ، لأن تقديم جميع الجملة لا يوقع لبساً ، ولا يخل بلفظه ، وليس كذلك تقديم البعض ويسهله قليلاً لطلب ما تقدم لتامه بما تأخر .
ثم عقد فصلاً لذكر التثنية وآخر لذكر البذل وثالثاً لذكر الأخبار .
انظر ص ٦٩-٧٠

(١) المبرد يمنع أن يلى كان معمول خبرها سواء كان الخبر مفرداً أم جملة وقد ذكر الفاروق أن منهم من يجيز ذلك إذا كان الخبر مفرداً (انظر كلامه فى الصفحة السابقة)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦ : (ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد تقدمت ، فحملت الذى يعمل فيه الفعل الآخر على الأول وهذا لا يحسن لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحاً)

وقد أشار الناظم الى ذلك بقوله : ولا يلى العامل معمول الخبر ...

وقد فصل الصبيان القول فى ذلك فقال ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣

فما جاء من الضمير في هذا الباب قوله :

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَلَى مُعْرِسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ^(١)

أضمر في ليس .

= (واعام ان نحو : كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة ، لأن التركيب مشتمل على أربعة الفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده .

مثلا اذا قدمت (كان) فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله ، وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المفعول .

وان ذكر بعده طعامك فاما ان يتقدم الاسم أو الخبر

وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) حتى لا يل لعامل معمول خبره

وفي أمالي الشجري (ج ٢ ص ٢٠٣-٢٠٤ : (ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المختضب هذا البيت: فأصبحوا والتوى على معرسهم ...

ذكره شاهدا على اضممار الشأن والحديث في (ليس) فنصب كل التوى بيلقى ، فخلت لذلك الجملة من ضمير ظاهر ، أو مقدر يعود على مرفوع (ليس) لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير ، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى وانما يلزم أن يعود على المخبر عنه ضمير من الجملة المخبر بها عنه اذا كان الخبر غير المخبر عنه كقولك : ليس زيد بكرمه أخوك ، فقولك : يكرمه أخوك حديث عن زيد ، والحديث غير المحدث عنه ، ولو رفعت كل التوى بليس لزمك أن تقدر ضميرا يعود اليه من الجملة تريد : وليس كل التوى يلقيه المساكين ، وحذف الضمير العائد من الخبر الى المخبر عنه ضعيف مبين لحذف العائد من الصفة الى الموصوف)

وهذا البيت لحمد بن مالك الأرقط وكان معدودا في بخلاء العرب ، ونزل به قوم ، فاطعمهم تمرا وقال :

باتوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين
فأصبحوا والتوى على معرسهم وليس كل التوى يلقي المساكين

المعرس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل والتعريس النزول في ذلك الوقت .
يقول : أصبحوا وقد غطى التوى لكثرتة على منزلهم ، ولا يلقي المساكين أكثر التوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع

وانظر المعنى ج ٢ ص ٨٢-٨٤ والخزانة ج ٤ ص ٥٨ وشرح المتنبي ج ٢ ص ٢٣٤

وقال الآخر :

هِيَ الشَّغَاءُ لِدَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ^(١)

وقال الفرزدق :

قَتَانِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بَمَا كَانَ لِإِيَّامِهِمْ عَظِيَّةٌ عَوْدًا^(٢)

فهذا وَجَّه ما ذكرت لك .

وتقول : الكائن أخاه غلامك كان زيدا يضرب ؛ كما تقول : عمرو كان زيدا يضرب^(٣) .

ولو قلت : غلامه كان زيد يضرب - كان جيذا أن تنصب الغلام بيضرب ؛ لأنه كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(١) استشهده سيبويه في موضعين ج ١ ص ٣٦ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) والجملة بعده خبر عن (ليس) ولو لم يقدر الشاعر ضمير الشأن لرفع شغاء ونصب مبدول وصف امرأة يحبها وهي تهجره .

والبيت لهشام أخى ذى الرمة وانظر السيوطى ص ٢٤٠ وشرح القصائد السبع ص ٤٧٤

(٢) اسم كان ضمير الشأن ، و (عطية) مبتدأ (عودا) فعل ماضٍ والفه للطلاق وفاعله ضمير عطية ومفعوله (اياهم) المتقدم وجملة (عودهم) خبر المبتدأ والجملة الكبرى (عطية عودهم) فى محل نصب خبر كان

وقال ابن هشام : يجوز أن يكون اسم كان ضميرا مستترا عائدا على ما الموصولة أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم إياه وحذف العائد، لأنه ضمير منصوب .

القنافة : جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل فى سرى الليل يقال : أسرى من قنفذ وهو خبر مبتدأ محذوف : أى هم قنفاذ .

هداجون : فعالين من الهدج بالاسكان ، والهدجان بالتحريك وهو السير السريع وفعله كضرب .

ويروى دراجون من درج الصبى والشيخ وفعله كدخل ومعناه : تقارب الخطو بمنزلة مشى الصبى . وعطية هو أبو جرير .

يقول : ان رعط جرير كالقنافة لمشبههم فى الليل للسرقة والفجور وان أبا جرير هو الذى عودهم ذلك .

البيت من قصيدة للفرزدق فى هجاء جرير فى ديوانه ص ٢١٢-٢١٥ وروايته هناك :

قنافة درامون خلف جحاشهم لما كان إياهم عطية عودا

وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٥٧ ٤٨ والمغنى ٢ : ١٥٩

(٣) اسم كان ضمير مستتر فلم يلها معمول خبرها .

وكذلك لو قلت : غلامه كان زيد ضرب لكان جيّداً^(١) ، لأنّ (كان) بمنزلة ضَرْبَ .
ألا ترى أنّك تقول : ضارباً أخاك ضربت ، ورجلاً قائماً أكرمت . فهذا بمنزلة ذلك ،
ولو رفعت / الغلام لكان غير جائز ، لأنّه إضمار قَبْلَ الذّكْرِ^(٢) .

فلن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قَبْلَ الاسم .

قيل له : إذا قدّم ومعناه التأخير - فإنما تقديره والنّية فيه أن يكون مؤخّراً . فإذا كان
في موضعه لم يجوز أن يُتَوى به غير موضعه .

ألا ترى أنّك تقول : ضرب غلامه زيدٌ ؛ لأنّ الغلام في المعنى مؤخّر ، والفاعل في الحقيقة
قَبْلَ المفعول^(٣) .

ولو قلت : ضرب غلامه زيدا كان محالاً ؛ لأنّ الغلام في موضعه . لا يجوز أن يُتَوى بـ
غير ذلك الموضع .

وعلى هذا المعنى تقول : « في بيّته يؤتّى الحكم^(٤) » ، لأنّ الظرف حدّه أن يكون بعد الفاعل .

وما لم يُسمّ فاعله بمنزلة الفاعل ، وعلى هذا تقول : ضربته زيد ، وفي داره عبد الله ؛ لأنّ
هذا إخبار ، وحدّ المبتدأ أن يكون قبلهما .

[وحدّ الظرف أن يكون بعد المفعول به ، ومن ثمة جاز : لقيت في داره زيداً^(٥)] .

(١) تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جائز وكذلك تقديم مفعول أخبارها عليها إلا في
المنفى بما لأن (ما) لها صدر الكلام وجاء في القرآن قوله تعالى (أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون) (وانفسهم
كانوا يظلمون) فتقدم مفعول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر

(٢) عاد على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز

(٣) عاد على متأخر لفظاً لارتبة وهذا جائز

(٤) هذا ما زعمت العرب على السنن البهائم قالوا : ان الأوب التقطت ثمرة ، فاختلسها
الثعلب ، فاكلها ، فانطلقا يختصمان الى الضب ، فقاتل الأرنب : ياأبا الحسل فقال : سميما دعوت
قالت : أتيناك لنتخضم اليك قال : عادلا حكمتما . قالت : فاخرج الينا . قال : في بيته يؤتى الحكم ،
قالت : اني وجدت ثمرة قال : حلوة فكليها . قالت : فاختلسها الثعلب . قال : لنفسه بغى
الخبر . قالت : فلطمته . قال : بحقك أخذت . قالت : فلطمني قال : حر انتصر . قالت فاقض
بيننا . قال : قد قضيت فذهبت أقواله كلها أمثالا . . وانظر أمثال الميداني ج٢ ص ٧٢

(٥) هذه الزيادة من شرح الخوارزمي لسقط الزند ص ١١٢ نقلا عن المقتضب من باب : مسائل
كان وأخواتها

إِنَّ تَلَقَّى يَوْمًا عَلَىٰ عِلَاقِهِ هَرَمًا تَلَقَّى السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَىٰ خُلُقًا (١)

ولو قلت : كان الكائن أخواه قائمين منطلقاً أبواه—كان جيّدا . أفردت الانطلاق بأبويه .

ويجوز في هذه المسألة : كان الكائن أخواه قائمان منطلقاً أبواه . إذا جعلت اسمه مستكناً في الكائن ، ف(أخواه قائمان) / وإن كان ابتداء وخبراً — فموضعهما خبرٌ ، كأنك قلت ؛ ٤٢٥
كان الكائن هو أخواه قائمان منطلقاً أبواه . يكون في الكائن اسمها . ولو قلت : منطلقان أبواه جاز ؛ لأنك أردت : كان هذا الرجل أبواه منطلقان ، فجعلت المنطلقين خبراً مُقَدِّماً (٢) .

...

وتقول : كان زيد هو العاقل . تجعل (هو) ابتداءً ، والعاقل خبره .. وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجعل (هو) زائدة . فكأنك قلت : كان زيد العاقل .

...

وإنما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من التكرات ، نحو : خَيْرٌ مِنْهُ ، وما أشبهه ثَمَّ لا تدخله الألف واللام .

(١) في أمالي ابن السجري ج١ ص ٥٨-٥٩ : (اضممار الغائب مستعمل في الكلام على أربعة أوجه : ..

الثاني : توجيه الضمير الى مذكور بعده ورد في سياقة الكلام مؤخراً ورتبته التقديم كقولك : ضرب غلامه زيد ، وأكرمتها اخسواك وكقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقول زهير : ان تلقى يوما على علاته هрма ٠٠٠)

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان في الديوان ص ٣٣-٥٥ يريد: ان تلقه على قلة مال او عدم تلقه سمحا كريما ،

ويروى : من يلق يوما ٠٠٠

(٢) جعل خبر كان جملة اسمية

وإنما زيدت في هذا الموضع ؛ لأنها معرفة ، فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة (١) .

ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها ، أو مفعولى ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، والابتداء والخبر ، وباب (إن) (٢) .

فمما جاء من توكيدها في القرآن قوله (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (٣) / وقال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : (واعلم أن (هو) لا تحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا ، وعمرا نحو : خير منك ، ومثلك وأفضل منك ، وشر منك .

كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ما صارعا .

كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة ، أو ما صارعا . لو قلت : كان زيد هو منطقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة ، أو ما صارعا من النكرة مما لا يدخله الألف واللام)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٤ (باب ما يكون فيه هو وأنت ، وأنا ونحن وأخواتهن فصلا .

اعلم أنهن لا يكتن فصلا الا في الفعل ، ولا تكون كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ، ويتوقعه منه مما لا بد له أن يذكره للمحدث ، لأنك اذا ابتدأت الاسم فانما تبتدئه لما بعده . فاذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا ما منه ولا فسد الكلام .

فمن تلك الأفعال : حسبت ، وخلصت ، وظننت ورأيت اذا لم ترد رؤية العين ، ووجدت اذا لم ترد وجدان الضالة ، وأرى ، وجعلت اذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته ، ولكن تجعلها بمنزلة صيرته خيرا منك وكان ، وايس ، وأصبح ، وأمسى)

وقال في ص ٣٩٥ ، واعلم أنها تكون في ان وإخواتها فصلا وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل)

وانظر الحديث عن ضمير الفصل والخلاف فيه وشروطه في الانصاف ص ٤١٥-٤١٦ وأمال الشجرى ج ١ ص ١٠٧-١٠٨ وابن يعيش ج ٣ ص ١٠٩ وشرح الكافية للريضي ج ٢ ص ٢٢ والغنى ج ٢ ص ١٠٤-١٠٦

(٣) الزخرف : ٧٦ وقسرى في الشواذ (ولكن كانوا هم الظالمون) وذكر الجرمي ان لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ، ويرفون ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد : سمعتمهم يقرعون (تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا بالرفع)

انظر البحر المحيظ ج ٨ ص ٢٧ وابن خالويه ص ١٣٦

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكانه يقول : اظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا اخوه خير منه .

فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : اظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون (وما ظلمناهم ولكن هم الظالمون) » .

(إِنْ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ)^(١) وقال : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا)^(٢) وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة^(٣) للهاء المضمرة ، وسندكرها في موضع صفات المضمرة مشروحا إن شاء الله .

وقرأ بعضهم : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) جعل (هم) ابتداء و (الظالمون) خبره .
وَيُنشِدُ هَذَا الْبَيْتَ لَقَيْسُ بْنُ ذَرِيحٍ :

تَبْكِي عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرْسُكُهَا وَكُنْتُ عَلَيْهَا بِأَمَلًا أَنْتَ أَقْدَرُ^(٤)

والقوافي مرفوعة .

ولو قلت : كان زيد أنت خير منه ، أو : كان زيد أنت صاحبه - لم يجز إلا الرفع^(٥) ، لأن (أنت) لو حذفته فسد الكلام . وفي المسائل الأول يصلح الكلام بحذف هؤلاء الزوائد .
أما قراءة أهل المدينة (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)^(٦) فهو لَحْنٌ فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية^(٧) .

(١) الأعراف : ١١٣ .

(٢) الزمل : ٢٠ - وقرئ في الشواذ بالرفع (ابن خالويه ص ١٦٤)

(٣) عبر عن التوكيد بالصفة وقد سبق له مثل هذا واستعمله سيبويه في كتابه كثيرا وقد تكلم على توكيد الضمير المرفوع في الجزء الثالث ص ٢١٢ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ على اللفظة التي تجعل كل ما كان فصلا اسما مبتدأ وترفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلا لنصب ما بعده

ورواية سيبويه : تبكى على لبنى وكذلك في مذهب الأغاني ج ٦ ص ٦٤

في معجم البلدان ج ٥ ص ١٨٨ : الملا : - بانفتح والقصر - هو المتسع من الأرض .

والبصريون يكتبونه بالالف وغيرهم بالياء . (انظر المقصور لابن ولاد ص ١٠١ وابن مالك ص ٢٤٧ تحفة المودود) وقد ذكر بعضهم أن الملا موضع بعينه .

والبيت لقيس بن ذريح من قصيدة في الأغاني

(٥) لم يصلح الضمير هنا لأن يكون ضمير فصل ، لأن من شرط ضمير الفصل ان يطابق ما قبله في الخطاب والغيبة والتكلم

كذلك لا يصلح الضمير أن يكون توكيدا ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، فتعين للابتداء لذلك

(٦) هود : ٧٨ بنصب أطهر من الشواذ (ابن خالويه ص ٦٠)

(٧) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : واما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المرفعتين ، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع .

وإنما فسد ؛ لأنَّ الأوَّل غير محتاج إلى الثاني .

ألا ترى أنَّك تقول : هؤلاء بناتى ، فيستغنى الكلام ، وفيما تقدَّم إنَّما تأتي قَبْلَ الاستغناء لتوكيد المعرفتين / وتدلُّ على ما يحىء بعدها .

٤
٤٢٧

وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتبى ابن مروان فى هذه فى اللحن ،
فى البحر المحيظ ج ٥ ص ٢٤٧ « وقرأ الحسن ، وزيد بن عجل ، وعيسى بن عمر ،
وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان (أظهر) بالنصب وقال سيبويه : هو لحن ، وقال أبو
عمرو بن العلاء : احتبى فيه ابن مروان فى لحنه . يعنى : تربع ورويت هذه القسراءة عن
مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب أظهر على الحال .
فقليل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتى هن مبتدأ وخبر فى موضع خبر هؤلاء وروى هذا عن المبرد .
وقيل : هؤلاء بناتى مبتدأ وخبر وهن مبتدأ ، ولكم خبره
والعامل قيل : المضمر وقيل : هو لكم بما فيه من معنى الاستقراء ، وقيل : هؤلاء بناتى
مبتدأ وخبر و (هن) فصل و (أظهر) حال ، ورد بأن الفصل لا يقع إلا بين جزئى الجملة ، ولا يقع
بين الحال وذى الحال »
وتأمل ما نسبته أبو حيان الى المبرد من الاعراب

هذا باب

الأخرف الخمسة المشبهة بالأفعال^(١)

وهي : **إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .**

و**(إِنَّ)** و**(أَنَّ)** مجازهما واحد ، فلذلك عددناهما حرفاً واحداً .

والفرق بينهما يقع في باب مُفْرَد^(٢) لهما **إِنْ** شاء الله .

ف**(إِنَّ)** إنما معناها الابتداء ، لأنك إذا قلت : **إِنْ** زيداً منطلق كان بمنزلة قولك : زيد منطلق في المعنى ، وإن غيرت اللفظ .

وكذلك **لَكِنَّ** ، ولكنهما دخلتا لما أخبرك به .

أما **(إِنَّ)** فتكون صلة للقسم ، لأنك لا تقول : والله زيدٌ منطلق ، لانقطاع المحلوف عليه من القسم . فإن قلت : والله **إِنْ** زيداً منطلق اتصل بالقسم ، وصارت **(إِنَّ)** بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : والله لزيدٌ خير منك^(٣) .

و**(لَكِنَّ)** للاستدراك وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مُخَفَّفة كما ذكرت لك في باب العطف^(٤) . وإنما يُسْتَدْرَكُ / بها بَعْدَ النّى ، نحو قولك : ما جاعلى زيد لكن عمرو . ويقول القائل : ما ذهب زيد ، فتقول : لكن عمراً قد ذهب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الاسماء ٠٠ »

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠

(٣) كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (ان) في جواب القسم وجب كسر همزها وإن لم يكن في خبرها اللام ونسب إليه الرضى في شرح الكافية أنه يجيز الفتح مع الكوفيين قال ج ٢ ص ٣٢٥ :

« وكذا كسرت في جواب القسم . لأنه جملة لا محالة نحو : بالله «انك قائم» ، وقد ففتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام . ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٠

ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً ، نحو قولك : جاء زيد ، فأقول : لكنَّ عمرو لم يأتِ ، وتكلم عمرو لكنَّ خالد سكت .
فأمَّا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يجوز أن يُستدرك بها إلاَّ بعد النفي . لا يجوز أن تقول : جاءني عمرو لكنَّ زيداً . ولكن : ما جاءني عمرو لكنَّ زيد .
فإنَّ عطفت بها جملة - وهى الكلام المستغنى - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ؛ كما ذكرت لك . تقول : قد جاءني زيد لكنَّ عمرو لم يأتني .

وأما (كأنَّ) فمعناها التشبيه : تقول : كأنَّ زيداً عمرو ، وكأنَّ أخاك الأسد^(١) .

و(لعلَّ) معناها التَّوَعُّع لمَجْزٍ أو مَخَوْفٍ ، نحو : لعلَّ زيداً يأتني ، ولعلَّ العدوَّ يُدركنا^(٢) و(ليت) . معناها : التَّمَنَّى ؛ نحو : ليت زيداً أتنا^(٣) .

فهذه الحروف مُشَبَّهَةٌ بالأفعال . وإنَّما أشبهتها ؛ لأنَّها لا تقع إلاَّ على الأسماء ، وفيها المعاني من التَّرجِي ، والتَّمَنَّى ، والتَّشْبِيهِ التي عباراتها الأفعال ، وهى فى القوَّة دُونَ الأفعال ؛ ولذلك بُنِيَتْ أَوَّخَرُهَا على الفتح كبناء الواجب الماضى .

٤
٤٢٩

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٤ . « وسألت الخليل عن (كان) فزعم أنها (ان) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع ان كلمة واحدة .. » وانظر الخصائص ج ١ ص ٣١٧ وبين النحويين خلاف : هل تفيد (كان) تشبيهه فى كل كلام أو تفيده فيما إذا كان خبرها اسماً جامداً ؟ .

انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢١ والأشباه ج ٣ ص ١٢٨ والمغنى ج ١ ص ١٦٢

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « ولعل وعسى طمع واشفاق »
ولام لعل الأولى زائدة عند البصريين أصلية عند الكوفيين

وانظر الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ١٣٥ - ١٣٩
وانظر فى معانيها الرضى ج ٢ ص ٣٢١ - ٣٢٥ والمغنى ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وابن

يعيش ج ٨ ص ٨٥

فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « وليت تمن » .

وهي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، فتُشبه من الفعل ما قُدِّمَ مفعوله ، نحو : ضَرَبَ زيدا عمرو .

...

ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف^(١) . فيكون منها (يقَعَل) ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة ، والمصادر ؛ فلذلك لزم طريقة ؛ إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبهت به . وذلك قولك : إن زيدا منطلق ، وإن أخاك قائم ، وكأنَّ القائم أخوك ، وليت عبداً الله صاحبك .

...

فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ، ونكرة فالذي يُختار أن يكون منهما اسمها المعرفة ؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وقصَّتها قصة (كان) في ذلك^(٢) .

فأما التقديم والتأخير ، نحو : إنَّ منطلق زيدا - فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد . لا تقول فيه : فعَل ، ولا فاعِل ؛ كما كنت تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة . ولكن / إن كان الذي يليها ظرفاً فكان خبراً ، أو غيرَ خبرٍ جاز . وذلك : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ في الدار زيدا قائم^(٣) .

٤٣٠

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ « وزعم الخليل أنها عملت عمليين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد الا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله تريد : كان عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرف تصرف الانفعال ، ولا يضم فيها المرفوع ، كما يضم في (كان) فمن ثم فرقوا بينهما ، كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها ... »

وانظر الانصاف ص ١١٥ - ١١٩

(٢) انظر ص ٨٨-٨٩ من هذا الجزء

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ : « وتقول : ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف من قبلك - إذا اردت الوقوف والأخذ لم يكن بك . ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . الا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله اذا قلت : لك زيد وانت تريد الوقوف ومثل ذلك : ان فيك زيدا لراغب ... »

وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه .
 وإن قال قائل فقل : إن يقوم زيدا ، لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إن) - فإن هذا
 محال من وجهين :

أحدهما : أن (إن) مشبهة بالفعل ، فلا يجوز أن تلي الفعل ، كما لا يلي فعل فعلا ،
 وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد (٢) ، لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينها
 وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أن (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن)
 واسمها ، كما لا يجوز أن يفصل بقائم .

فإن قال قائل : فقل : إن قام زيدا .

قيل له : هذا أبعد ، وذلك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء ، لأن الخبر إنما هو الابتداء
 في المعنى .

وإنما دخلت (قام) ها هنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك : مررت برجل
 قائم ، ومررت برجل صالح . فتقول : مررت برجل قائم ، وبرجل صالح .

وتقول : إن زيدا الظريف عاقل . فإن حذفنا عاقلا رفعت الظريف ، وذلك أن الخبر
 لا بد منه (٣) ، وله وضع الكلام / والصفة تبين ، وتركها جائز .

٤
٤٣١

(١) علل الرضى لقولهم : يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها بقوله ج ١
 ص ١٠٠ : « لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان ، أو مكان ، فصارت مع
 كل شيء كثرية ، ولم تكن اجنبية منه . فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون
 حيث لا يدخل الاجنبى . وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار
 ومجرور والجار محتاج الى الفعل ، أو معناه كاحتياج الظرف »

(٢) في هذا المثال يجوز أن يكون (زيد) اسم كاد ويجوز أن يكون فاعلا ليقوم واسم كاد
 ضمير الشأن ويتعين تقدير ضمير الشأن في مثل قوله تعالى (من بعد ما كاد يزيغ قلوب

فريق منهم) على قراءة يزيغ بالياء .

(٣) سيتكلم عن حذف خبر إن في ص ٤٤٨

وتقول : إِنَّ زيدا منطلق وعمرًا ، وإن شئت : وعمرًا .

فإنَّما الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحد ، وهو أن تعطف على الاسم المنصوب ، كما قال :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)

وهذا على وجه الكلام ، ومجرَّاه ، لأنَّك إذا عطفت شيئاً على شيء كان مثله .

وأحد وجهي الرفع - وهو الأجودُ منهما - : أن تحمله على موضع (إنَّ) ؛ لأنَّ موضعها الابتداء . فإذا قلت : إِنَّ زيدا منطلق ، فمعناه : زيد منطلق .

ومثل (إنَّ) في هذا الباب (لكنَّ) الثقيلة^(٢) .

ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، على الموضع . ومثله : خشنت بصره وصنرَ زيد^(٣) .

وعلى هذا قراءة من قرأ (فَأَصْدَقَ وَأَكْنَمَ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٤) حمله على موضع الفاء ، ولم يحمله على ما عملت فيه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ على العطف على اسم أن بالنصب

الجود - بفتح الجيم وسكون الواو : المطر الغزير .

قائل الرجز رؤبة في مدح عبد الله السفاح وأراد بالربيع ، والخريف ، والصيوف أمطارهم وفي البيت عكس التشبيه والأصل : أن يدى أبى العباس الربيع والخريف والصيوف وانظر العيني ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٣ وديوانه ص ١٧٩ وذكر هناك على أنه مما نسب إليه مع يبتين أخريين

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « ولكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة أن » .

وقد أعترض المبرد في نقده لسيبويه على عبارة سيبويه فقال :

قال محمد : فلو قال في العطف ، والابتداء والقطع لم ينكر ولكن قال في جميع الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل في خبر أن ، ولا تدخل في خبر لكن . وذلك قولك : أن زيدا منطلق ، ولا يجوز : لكن زيدا منطلق ..

وقد رد ابن ولاد على المبرد انظر الانتصار ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) تقدمت هذه الجملة وشرحها (انظر تعليق ص ٧٣

(٤) سورة المنافقين تقدمت هذه الآية في الجزء الثاني ص ٣٣٩ وسيكرها مرتين في هذا الجزء .

وَقُرِئَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) بالنصب ،
والرفع في الرسول .

وَمِثْلُ مَا يُحْمَلُ عَلَى الْمَوْضِعِ قَوْلُهُ :

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِعْ فَلَدْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٢)

وقال الآخر :

أَلَا حَتَّى نَذْمَانِي عُمَيْرَ بْنِ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا^(٣)

وَالْوَجْهَ الْآخَرَ فِي (الرفع إن زيدا منطلق ، وعمرو : أن يكون محمولا على المضمر في منطلق .
وهذا أَبْعَدُ الْوَجْهَيْنِ ، إِلَّا أَنْ تُؤَكِّدَهُ فَيَكُونُ وَجْهًا جَيِّدًا مَخْتَارًا ، نحو : إن زيدا منطلق هو
وعمر^(٤) .

* * *

(١) التوبة : ٣ - والقراءة بنصب (ورسوله) من الشواذ
في الاتحاف ص ٢٤٠ : وروى زيد عن يعقوب النصب عطفا على اسم ان وليس من
طرفنا .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٦ : وقرأ ابن أبي اسحق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي
(ورسوله) بالنصب عطفا على لفظ اسم ان ، وأجاز الزمخشري ان ينتصب على أنه مفعول معه ،
(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ على العطف على الموضع
حمل غدا على موضع اليوم ، لأن معنى تلاقينسا من اليوم ، وتلاقينا اليوم واحد والبيت لكعب بن
جعيل على ما في سيبويه وانظر الأبيات المشككة ص ٩١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما ما حمل على الابتداء فقولك :
ان زيدا ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد . فعمرو ، وسعيد يرتفعان على وجهين :
فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف

فأما الوجه الحسن : فان يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى ان زيدا منطلق : زيد
منطلق و (ان) دخلت توكيدا كأنه قال : زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله (ان الله يرى
من المشركين رسوله)

وأما الوجه الآخر الضعيف : فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق ، والظريف
فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو ،
ونريد ان نبين المعطوف عليه في أول وجهي الرفع عند سيبويه والبيسر د وهل العطف من
عطف المفردات أو من عطف الجمل ؟

وتقول : إنَّ زيدا منطلق الظريف ، وإنَّ زيدا يقوم العاقل . الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

فالرفع من وَجْهين :

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمر في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وَجْهين :

أحدهما : أن تُتبِعَه زيدا .

الذي يظهر لي أنه من عطف المفردات وأن المعطوف عليه هو محل اسم أن قبل دخولها وكلام المبرد هنا : أن تحمله على موضع (أن) لا يمكن حمله على ظاهره لأن (أن) وحدها ليس لها محل فيحمل عليه ويؤيد ذلك أنه عبر عن هذا في الكامل بقوله : ج ٣ ص ٢٠٢ : « أن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت : أن زيدا منطلق فمعناه : زيد منطلق ، فرددته على الموضع ومثل هذا : لست بقائم ولا قاعدا ٠٠ » فجعل المبرد هذا العطف مثل قوله لست بقائم ولا قاعدا وقول الشاعر :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

يقطع بأنه معطوف على محل اسم (أن) وأنه من عطف المفردات ويقول ابن يعيش ج ٨ ص ٦٧ . « ويجوز الرفع بالعطف على موضع (أن) لأنها في موضع ابتداء . وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على مبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيد من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالملفوظ به ، وصار أن زيدا قائم ، وزيد قائم في المعنى واحدا فجاز لذلك الأمران : النصب ، والرفع

فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى وقول صاحب الكتاب : ولأن محل المكسورة ، وما عملت فيه الرفع جاز في قولك : أن زيدا ظريف وعمرا أن ترفع المعطوف ليس بسديد لأن (أن) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الأعراب ، لأنه لم يقع موقع المفرد وإنما المراد موضع (أن) قبل دخولها على تقدير سقوط (أن) وارتفاع ما بعدها بالابتداء . »

وقال الرضي ج ٢ ص ٣٢٨ : « فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده . » وفي الخزانة ج ٤ ص ٣١٨ - ٣١٩ : « وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه . قال الشاطبي : والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى هو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي في غير الإيضاح وابن أبي العفافة والشلوبين في آخر قوله ، وجماعة من أصحابه . »

ومنهم من جعل ذلك عطفًا حقيقة من باب عطف المفردات وإن قولك : أن زيدا قائم وعمرو عطف فيه عمرو على موضع زيد وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس في نحو قوله : فلسنا بالجبال ولا الحديد ٠٠ وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه ٠٠ »

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح . وهذا الفعل يُذكر إضماره في موضعه (١) إن شاء الله.

٤
٤٣٣

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ) بالنصب والرفع (٢) .
فأما (كَانَ) و (ليت) و (لعل) إذا قلت : كَانَ زيداً منطلقاً وعمرو ، وليت زيداً يقوم وعبد الله - فكل ما كان جائزاً في (إِنَّ) و (لكن) من رفع أو نصب - فهو جائز في هذه الأحرف إلاَّ الحَمَلُ على موضع الابتداء . فإنَّ هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء ؛ لأنَّك إذا قلت : (ليت) ، فإنَّما تَتَمَنَّى ، و (كَانَ) للتشبيه ، و (لعل) للتوقع . فقد زال الابتداء ، ولم يجز الحَمَلُ عليه (٣) .

(١) سيأتي في ص ٦٠١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « باب ما ماتستوى فيه الحروف الخمسة » . وذلك قولك : إن زيدا منطلق العاقل اللبيب .

فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين .

على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مرتت به زيد إذا أردت جواب بمن مرتت ؟ فكانه قيل له من ينطلق ؟ فقال العاقل اللبيب وأن شاء رفعه على مرتت به زيد إذا كان جواب من هو ؟ فتقول زيد كأنه قيل له من هو ؟ فقال العاقل وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين (قل إن ربِّي يقذف بالحق على الغيوب) وعسلاَم الغيوب » وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

وفي ابن يعيش ج ٨ ص ٦٨ : « وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المفعول يريد صفة الاسم المنصوب بأن . وذلك أن سيبويه ومن يرى رأيه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوز ذلك في الصفة .. » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٩

وقراءة علام الغيوب بالنصب من الشواذ (ابن خالويه ص ١٢٢)
والآية في سبأ : ٤٨ -

في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٢ : « قرأ الجمهور علام الغيوب بالرفع فالظاهر أنه خبر ثان وهو ظاهر قول الزجاج .. وقال الزمخشري رفع محمول على محل (إن) واسمها أو على المستكن في يقذف أو هو خبر مبتدأ محذوف -

أما الحمل على محل إن واسمها فهو غير مذهب سيبويه وليس بصحيح عند أصحابنا .. وقرأ عيسى ، وابن أبي اسحق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عتبة وأبو حيوة ، وحرب عن طلحة عن علام الغيوب بالنصب فقال الزمخشري صفة لربن وقال أبو الفضل الرازي وابن عطية بدل وقال الحوفي : بدل أ وصفة وقيل : نصب على المدح » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ : « وأعلم أن (لعل) و (كان) و (ليت) ثلاثهن يجوز فيهن جميع ما جاز في (إن) إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء . ومن ثم اختار الناس ليت زيدا منطلق ، وعمراً ، وقبح عندهم أن يحملوا (عمراً) على المضمر حتى يقولوا هو . ولم تكن (ليت) واجبة ، ولا (لعل) ، ولا (كان) ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (إن) و (لكن) بمنزلة (إن) » .

هذا باب

من مسائل باب (كان) وباب (إن)

في الجمع والتفرقة

نقول : إنَّ القائم أبوه منطلقه جاريتُه . نصبت القائم بـ (إنَّ) ، ورفعت الأب بفِعْله وهو القياس ، ورفعت (منطلقه) لأنَّها خبر (إنَّ) ، ورفعت (الجارية) بالانطلاق . ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء ، وخبرها (منطلقه) ، فيكون التقدير : إنَّ القائم أبوه جاريتُه منطلقه ، إلَّا أنَّك قدِّمت وأخَّرت .

فلن جعلت هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأوَّل : كان القائم أبوه منطلقه جاريتُه .

وعلى القول الثاني : منطلقه جاريتُه ، لأنَّك تريد : كان القائم أبوه جاريتُه منطلقه .

• • •

وتقول : إنَّ القائم وأخوه قاعدٌ . فترفع (الأخ) بعطفك إياه على / المضمر في قائم ^٤/_{٤٣٤} فهذا جائز . والوجهُ - إذا أردت أن تعطف على مضمر مرفوع - أن تؤكِّد ذلك المضمر فتقول : إنَّ القائم هو وأخوه قاعدٌ . وإنَّما قلت (قاعد) لأنَّ الأخ لم يدخل في (إنَّ) . وإنَّما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك : إنَّ الذي قام مع أخيه قاعد .

• • •

ونظير هذا قولك : إنَّ المتروك هو وأخوه مريضين صحيح^(١) ، وإنَّ المختصم هو وزيد جالس .

(١) من مسائل الفارقي - قال في ص ٧٠ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون المتروك اسم (ان) . وفيه ضمير قام مقام الفاعل ، وقوله (هو) تأكيد للمضمر ، وأخوه عطف على الضمير بعد تأكيده ، لأن ضمير الفاعل إذا استتر ، وعطف عليه كان أحسنه أن تأتي بالتأكيد أولاً ، ثم تعطف عليه لشدة اتصاله بالفعل وإلا كنت كأنك عطفته على الفعل والضمير . فإذا أكدت بأن ذلك ، فلم يتوجه القول إلى أنك عاطف عليهما . »

ولو أردت أن تدخل في (إن) الأخ قلت : إن المتروك مريضاً وأخاه صحيحان . وإن
الخاصم عمرا ، وأخاه قائمان .
فعلى هذا تلخيص هذه المسائل . وإنما حالها في (كان) و(إن) . في الاحتياج والاستغناء :
حال الابتداء .

...

ونقول : إن زيدا كان (منطلقاً) . نصبت (زيدا) بإن . وجعلت ضميره في . (كان) ،
و(كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إن) .

وإن شئت رفعت منطلقاً . فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام : نحو قول العرب :

ولدت فاطمة بنت الخرشب^(١) الكلمة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم : على إلغاء (كان) .
ومثله قول الفرزدق :

/ فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام^(٢)

٤
٤٣٥

= و (مريضين) حال منهما ، و (صحيح) خبران ، و (مريضين) هو آخر صلة المتروك فهذا
بيان الوجه الذي حمله أبو العباس عليه .

ويجوز فيه حذف (هو) على ضعف ، لأنه ضمير مرفوع ، فيسوغ العطف عليه وإن لم يؤكد ، وفي
ذلك قبح ، وأحسنه إذا تباعد ما بينهما .

ويجوز أن تنصب الأخ على معنى مع فتقول :

إن المتروك وأخاه مريضين صحيح . على نحو قولك : ماصنمت وأخاك ؟

فإن جعلت الأخ مشاركا في أن قلت : إن المتروك وأخاه صحيحين مريضان (في الأصل
مريض) . كأنك قلت : إن اللذين تركا في حال الصحة هما الآن مريضان ، ثم ذكر نظيرا لهذه
المسألة وطرفا من الاخبار عن ألفاظ المسألة .

(١) هي فاطمة بنت الخرشب الانمارية التي ولدت الكلمة وهم :

الربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس ، انظر جهمرة الانساب
ص ٢٥٠ ، والمعارف لابن قتيبة ص ٢٧ وابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ وشرح الفضليات للأبنباري
ص ٢٩ ، ص ٣٦٢ .

(٢) البيت في سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ .

وفي نقد المبرد لسيبويه رأى أيضا أن (كان) في بيت الفرزدق غير زائدة

والقوافي مجرورة . وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين .

وهو عندى على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا .

وقوله (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ، إِنَّمَا مَعْنَى (كان) هاهنا التوكيد . فكأنَّ التقدير - والله أعلم : كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ هُوَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا . ونصب صبيًّا على الحال . ولولا

= فقال : « قال مصد : ولا حجة له في هذا البيت ، لانه يجوز ان يكون (لنا) خبر (كان) .
كانه قال : وجيران كانوا لنا كرام » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : اذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها ، فليس يجوز ان يكون خبرا لكان .
مثال ذلك أنك لو قلت : مررت برجل راغب فينا كان لم يجز ان تجعل (فينا) وهو معلق براغب
خبرا عن (كان) وكذلك مررت برجل نازل علينا كان .

فان جعلت علينا ، وفينا ، ولنا خبرا عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى ولم تكن الرغبة ،
ولا النزول علينا ، ولا المجاورة لنا . وكذلك قلت : مررت برجل راغب ، ولا تذكر فيمن رغب ؟ ثم
قلت : كان فينا ، كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضى حرفا من الحروف ،
وكانه قال في البيت : وجيران ولم يبين لمن هم جيران ؟

ثم قال : كانوا لنا : أى كانوا نملكهم . وهذا المعنى غير ماذهب اليه الشاعر ، وهو متكلف .
انظر الانتصار ص ١٤٣ - ١٤٤ - وقد رد الأعلام كلام ابن ولاد ورد عليه البغدادي بأن اللام
للاختصاص لا للملك .

فهذا مايراه المبرد في كتابيه ولكن الزجاج ينقل عن المبرد زيادة (كان) في بيت الفرزدق
كما ذكره البغدادي في الخزائن ج ٤ ص ٣٨ فقال « وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة
(كان) في البيت الى المبرد ونقل عنه غلطه ثم يغفلها أصاغر الطلبة قال - عند قوله تعالى
(انه كان فاحشة ومقتا) - : قال محمد بن يزيد جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا :
انه فاحشة ومقت ، وأتشد في ذلك قول الشاعر

فكيف اذا حللت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وهذا غلط من أبى العباس ، لأن (كان) او كانت زائدة لم تنصب خبرها . انتهى
وهذا نقل شاذ وكلهم أجمعوا على أن زيادة (كان) في البيت إنما قال بها سيبويه لكن
الزجاج تلميذ المبرد وهو أدري بمذهب شيخه - والله أعلم -

ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس : ولا دلّ الكلام على أنه تكلم في المهدي ، لأنك تقول للرجل : كان فلان في المهدي صبيّاً . فهذا ما لا ينفك منه أحد أنه قد كان كذا ثم انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلّمه وهو الساعة كذا (١) .

والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك : (إنّ زيدا كان منطلقاً) على أن تضمّر المفعول في (كان) وهو قبيح (٢) / كأنك قلت : إنّ زيدا كانه منطلق . وقبحه من وجهين :

= وتجويز المبرد زيادة (كان) في الآية مع نصب خبرها خطأ ظاهر قال ابن السيد في أبيات المعاني : كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يتمتع من زيادة (كان) في البيت ، ويقول : إنما تلقى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر كيف : استفهام وفيه معنى التعجب وعاملها فعل محذوف يقدر بعدها : على أي حال أكون إذا مررت . .

وجواب (إذا) محذوف للدلالة ما تقدم عليه وإثنا في مررت أورأت للمتكلم بدليل قوله : لنا . البيت من قصيدة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك في الديوان ص ٨٣٥ - ٨٤٠ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٧ - ٤٠ - والعينى ج ٢ ص ٤٢ - ٤٧ والمغنى ج ١ ص ٢٢٢ والسيوطى ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١) في ابن عيش ج ٧ ص ١٠٠ « ومنه قوله تعالى (كيف تكلم من كان في المهدي صبيّاً) والمراد : كيف تكلم من في المهدي . ولو أريد بها معنى المضى لم يكن لعيسى - عليه السلام - في ذلك معجزة ، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٣ والروض الأنف ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ . وفي البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٧ « كان : قال أبو عبيدة زائدة وقيل تامة وينتصب صبيّاً على الحال في هذين القولين . وانظروا أنها ناقصة ، فتكون بمعنى صار ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع ، كما لم يدل في قوله (وكان الله غفورا رحيماً) وفي قوله (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة) والمعنى : كان وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر بعض أصحابنا عن (كان) هذه بأنها ترادف لم يزل . »

الآية في سورة مريم : ٢٩ في أصل المقتضب : معنى كان هنا التوحيد في الأضداد لابن الأنباري ص ٥٠ : معناه : من يكون في المهدي ، فكيف نكلّمه ، فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه

(٢) في الأشباه ج ١ ص ٢٩٦ : « نقض الغرض قال ابن جنى : حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال . »

فإن قلت : خبر (كان) يتجاذبه شيان : أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله . والثاني : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع . وكل واحد من خبر المبتدأ ، والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلا أنه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضاً عن المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت من أجله وكان نحواً من ادغام الملحق ، وحذف المؤكد وباب نقض الغرض في الخصائص ج ٣ ص ٢٣١ وليس فيه هذا النص الذي ذكر هنا ونقل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢ جواز حذف خبر (كان) وحده وانظر البحر

أحدهما : حَذَفُ هذه الهاء . كقولك : إِنَّ زيدا ضرب عمرو . وايس هذا من مواضع حَذَفِها ، وسنذكر ما حَذَفُها فيه . أَحْسَنُ من إثباتها ، وما يجوز من الحَذَفِ وايس بالوجه ، في موضعه^(١) إِنَّ شاء الله .

وَقُبْحُها من الجهة الأخرى : أَنَّكَ تجعل (منطلقاً) هو الاسم وهو نكرة : وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة ، فلو كان : (إِنَّ زيدا كان أخوك) كان أشهل ، وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء .

• • •

فأما قولهم : كَانِي أَخوك ، وكنت زيدا - فمحال إن أردت به الانتقال ، وأنت تعني أخاه في النسب . ولكن لو قلت : كنت أخاك ، أَيْ : صديقك ، وأنا اليوم عدوك ، وكنت زيدا ، وأنا الساعة عمرو ، أَيْ : غيرت اسمي - كان جائزا .

٤
٤٣٧

وجائز أن تقول : كنت أخاك وإن كان أخاه/ الساعة ، تريد أن تعلمه ما كان ، ولا تُخبر عن وقته الذي هو فيه لعلَّ المخاطب ذاك ، ولأنَّ للقاتل - إذا كانت الأخبار حقاً - أن يخبر عنها بما أراد ، ويترك غيره . فمن ذلك قول الله (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) (٢) (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا) (٣) . فقَوْلُ النحويين والمفسرين في هذا واحد ، إِنَّ معناه - والله أعلم - : أَنَّهُ خَبَرْنَا بِمِثْلِ مَا يُعْرَفُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَطَوَّلَهُ ، وَرَحِمْتَهُ ، وَغُفِرَانَهُ ، وَأَنَّهُ عَلَامُ الْغُيُوبِ قَبْلَ أَنْ نَكُونَ . فَعَلَّمْنَا ذَلِكَ ، وَدَلَّنَا عَلَيْهِ بِهَذَا وَغَيْرِهِ .

ومِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) (٤) ونحن نعلم أَنَّ الْأَمْرَ أَبَدًا لِلَّهِ .

• • •

= المحيط ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ والرضى ج ٢ ص ٢٧٢ والمفنى ج ٢ ص ١٥٩ والهمع ج ١ ص ١١٦ .

ومن حذف خبر كان وحده الحديث : عن عائشة رضى الله عنها إنها قالت : فربما قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : كان لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة ، فيقول : انها كانت وكانت ، وكان لي منها ولد .

- (١) تقدم حديث عنه في الجزء الثانى ص ٣٤٢ الجزء الثالث ص ١١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ .
- (٢) النساء : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ - الفرقان : ٧٠ - الأحزاب : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ - الفتح : ١٤ .
- (٣) النساء : ١٤٨ .
- (٤) الانفطار : ١٩ .

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن (كان) تفيد الاستمرار في آيات كثيرة :

وتقول : كان القائمُ القاعدُ أبواه إليه منطلقاً جاريته .

رفعت القائمُ بـ (كان) . ورفعت (القاعد) بالقائم ، ورفعت (أبويه) بالقاعد ، ولولا قولك إليه لم تجز المسألة ؛ وذلك أنَّ تقديرها : كان الذي قام الرجل/ الذي قعد إليه أبواه . فلا بُدَّ من ضميرين يرجع أحدهما إلى الألف واللام في قاعد ، والآخر إلى الألف واللام في القائم .

وتقول : إنَّ الراغب فيه أبواه كان زيـدا . وإنَّ زيـدا كان الراغب فيه أبواه ضاربـه .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدٌ يضربه - جعلت أيهما شئت فاعلا .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدٌ ضاربـه ، فجعلت الضارب زيـدا كان جيـداً . فإن جعلت الضارب عبد الله قلت : ضاربـه هو ؛ لأنَّ ضارباً اسم ، فإذا جرى صفة أو حالا أو خبراً لغير من هو له - فلا بُدَّ من إظهار الفاعل والخبر فيه .

والفعل يحتمل أن يجري على غير من هو له ؛ لما يدخله من الضمير المبيِّن عنَّ هو له .

ألا ترى أنَّك تقول : زيد تكرمه فيكون جيـداً ، ولو قلت : زيد مكرمه ، فتضمَّه في موضع تكرمه لم يجر حتى تقول : (أنت) وكذلك : عبد الله زائرنا أنا . وتفسير هذا ، وإجراء المسائل / مستقصى في باب الابتداء ^(١) إن شاء الله .

وتقول : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضاربُ أخاه كان زيـدا ^(٢) .

= (كنتم خير أمة أخرجت للناس) البحر ج ٣ ص ٢٨ .

(ان الله كان عليكم رقيباً) البحر ج ٣ ص ١٥٩ .

(ان الله كان عليهما حكيماً) البحر ج ٣ ص ١٨٧

(انه كان فاحشة ومقتناً) البحر ج ٣ ص ٢٠٩

(ان كيد الشيطان كان ضعيفاً) البحر ج ٣ ص ٢٩٦

(وكانوا بآياتنا يجهلون) البحر ج ٧ ص ٤٩٠

(وكان الله غفورا رحيماً) البحر ج ٦ ص ١٨٧

(١) باب الابتداء وهو باب الاخبار بالألف واللام تقدم في الثالث ص ٨٩ وذكر مسألة إبراز الضمير في ص ٩٣ ، وأعاد ذلك في ص ٢٦٢ وسيكرره في هذا الجزء ص ٤٥٠ . ويحيل على باب الاخبار .

(٢) من مسائل الفارقي . قال في ص ٧١ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

أن يكون في أفضلهم النصب ، والرفع ، وفي الضارب التنصب والرفع وفي أخاه النصب والرفع وفي زيـدا النصب ، والرفع .

فنصب (أفضل) على وجهين ، ورفعه على وجه واحد .

- = ونصب الضارب على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 ونصب أخاه على ثلاثة أوجه ، ورفع على ثلاثة أوجه .
 ونصب زيدا على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 فقد صار في المسألة اثنان وعشرون وجها :

بيان الوجوه التي تقدمت

إذا نصبت (أفضلهم) فأحد وجوه النصب : أن يكون اسم (ن) وهو الأظهر فيها والوجه الآخر : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها ويكون في ان ضمير المجهول وإذا رفعت فعل أنه مبتدأ وخبره (كان) وما بعدها ، وفي (ان) مجهول مضمّر

وإذا نصبت الضارب فأحد وجوهها : أن تجعله وصفا لأفضلهم .
 والثاني : أن تجعله خبرا لكان تقدم عليها ، وترفع (زيدا) على هذا الوجه .
 والثالث : أن تجعله بدلا من أفضلهم . وكل ذلك جائز . وهذا الوجه كان بعضهم ياباه ، ويأبى أن يبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبدل من ذلك بأسا ، كما لا بأس بذلك في الخبر . فتبدل خبرا من خبر . وذلك مجمع على جوازه .

وإذا رفعت فعل أن أحد الوجهين : يكون وصفا لأفضل في الحال الذي ترفع أفضلهم .
 والوجه الآخر : البدل منه (والثالث : أن يكون خبرا لأفضلهم على أن يكون (كان) زائدة .
 و (زيد) بدلا من أفضلهم ، أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون (كان) وصفا للأخ ، ولا الضارب ، لأن الفعل لا يكون وصفا لمعرفة إذ هو نكرة .
 وعندي أن العامل حينئذ يكون في الحال ضارب لأنه لا يعمل فيها إلا فعل ، أو معنى فعل ولا يعمل (ان) في الحال ، كما يعمل هذا .

وقد سأل أبو العباس - رحمه الله - نفسه : هل يكون (كان) على هذا الوجه حالا ، فيكون (أفضل) اسم أن و (الضارب) الخبر ، (كان) حالا ، فمنع من ذلك على رأيه ، وأجازه على رأى أبي الحسن الأفخش ، لأنه يرى أن يجعل الماضي حالا ، وضعفه من قبل أن الحال تكون بلفظ الفعل المضارع . تقول : مرتت بزيد يقوم ، أي : قائما ، ولا تقول : مرتت بزيد قام .

وهذا هو عندي كما ذكر في ضعف وقسوع الماضي في موضع الحال .

فأما أن يتنعت من ذلك البتة ، فلا ينبغي أن يقال به ، لأن له وجها يجوزوه وهو أن يقدر معه (قد) كأنك قلت : مرتت بزيد قد قام ، كما قال - عز وجل - (أو جاءوكم حصرت صدورهم) وهو تقديره : قد حصرت صدورهم فإذا قدر معه (قد) قلبته إلى الحال عن الماضي . وكان نظير لم يبق في أن (لم) تدخل على المضارع ، فتقلبه إلى الماضي ، وكذلك أن قمت قمت ، دخلت (ان) على الماضي قلبته إلى المستقبل وقد زعم أبو العباس أنه ليس كون الماضي حالا ككون أن قمت قمت وكذلك لم يبق ، لأن (ان) و (لم) حرفان يغيران وليس في الماضي حرف بغيره .

وهذا عندي فاسد بما بينا من أن مع الماضي أيضا حرفا مقدرا يقبله والمقدر كالمذكور مع قيام الدليل عليه ، فلا فرق بينهما إلا بمقدار أن أحدهما مقدّم محذوف قد دل عليه . ومنع من الحال في حصرت صدورهم ، وقال : هو على الدعاء مثل : قطع الله يده .

وهذا عندى وجه لا يمنع من التأويل عليه ، وليس جواز هذا مما يمنع من الآخر الذى نصرناه .
وليس سبيل من صرح عنده فى المسألة وجه أن يقطع على فساد غيره ، وأن لاوجه سواء .
ونظير هذا قولك : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا .

فنحن نعلم أن فعل غدا لا يكون حالا لفعل واقع اليوم من أجل أن الحال ظرف للفعل ، ولكننا جازنا ذلك لحسن تأويله . كانه قال : مررت برجل معه صقر مقدرًا به الصيد غدا ، فيكون قوله مقدرًا هو الحال . ولكن وقع (صائدا) موقعه ، فصرنا ننصبه بأنه حال على هذا الوجه الذى ذكرنا . فكذلك مررت بزید قام . يتوجه أن يكون معناه : قد قام فقلبته (قد) الى الحال . ويتوجه أن يكون مقدر كأنك قلت : مررت بزید مختصا بالوصف أنه قام فى الماضى ، فيكون مختصا هو الحال التى وقع فيها هذا الفعل . ويكون الماضى مذكورا ، ليندل به على هذا الغرض وهذا كاف فى نصرته هذا المذهب ، وافساد غيره مما خالفه .

وإذا رفعت (الأخ) فأحد وجوهه : أن يكون فاعل الضرب .
والآخر : أن يكون مبتدأ خارجا عن صلة الضارب (والضارب) حينئذ وصف لأفضلهم ، ويكون (أخوه) مبتدأ ، (وكان) خبره ، والجملة خبر أفضلهم .
والثالث : أن يكون خبر (ان) ، وتجصل (زيدا) بدلا منه ، و (كان) زائدة .
والرابع : أن يكون بدلا من الضارب إذا رفعت الضارب على الوصف أو الخبر فإن أبدلته منه والضارب وصف كان زيد عطف بيان .
وإن أبدلته منه وهو خبر « كان » الأخ هو خبر أيضا .

وإذا نصبته فأحد وجوهه فى النصب : أن يكون مفعول الضارب ، فيكون فى صلته .
والثاني : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها وذلك مع رفع زيد . والجملة خبر (أفضل)
والثالث : أن يكون بدلا من الضارب ، فلا يكون من صلته .

وإذا رفعت (زيدا) فأحد الوجوه : أن يكون اسم (كان) .
والثاني : أنه يكون (زيد) بدلا من الأخ و (كان) ملغاة .
والثالث : أن يكون خبر (ان) و (كان) ملغاة .
الرابع : أن يكون خبر الأخ ، و (كان) زائدة ملغاة ، والجملة خبر أفضلهم ويجوز لك فى أحد هذه الوجوه أن تقدر فى كان هاء مضمرة ، وترفع زيد بأنه اسم (كان) كأنك قلت : كانه زيد .

وإذا نصبته فأحد الوجوه : أن يكون خبر (كان) وهو أظهرها .
الثاني : أن يكون مفعول الضارب ، وأخوه فاعله ، و (كان) ملغاة في صلة الضارب .
الثالث : أن يكون بدلا من أخاه ، و (كان) ملغاة أيضا .
وجميع هذه الأوجه إنما ذكر أبو العباس - رحمه الله - منها خمسة أوجه وما سوى ذلك تفريع فرعناه .

بنصب الضارب ، ففى هذا وجوه :

إن شئت أجريتها على هذا اللفظ . فجعلت (الضارب) نصيباً صفة ، وجعلت (كان) وما عملت فيه الخير .

وإن شئت رفعت (الضارب) ، فجعلته خبيراً ، وجعلت (زيدا) بدلاً منه فرفعته ، وجعلت (كان) زائدة على ما كنت شرحت لك .

وإن شئت رفعت (زيدا) على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب للأخ ، وكأنك قلت : إن أفضّلهم الذى ضرب أخاه زيد .

وإن شئت رفعت الأخ ، ونصبت زيدا ، وترفع (الضارب) .

ولو قلت : إن أفضّلهم الضارب أخاه زيداً . ترفع (الضارب) على أن تجعل (كان) صفة للأخ - لم يجوز ، لأن الأخ معرفة ، والأفعال مع فاعليها جمل ، وإنما تكون الجمل صفات / للنكرة ، وحالات للمعرفة ؛ لأن (يفعل) إنما هو مضارع (فاعل) ، فهو نكرة مثله . ألا ترى أنك تقول : مررت برجل يضرب زيدا ، كما تقول : مررت برجل ضارب زيدا .

وتقول : مررت بعبد الله يبنى داره ، فيصير (يبنى) فى موضع نصب لأنه حال ، كما تقول : مررت بعبد الله بانياً داره .

ولكن لو قلت فى هذه المسألة : إن أفضّلهم الضارب أخا له ، كان جيّداً أن تصفه بـ (كان) إذا جعلته نكرة .

فإن قلت : فأجيز (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالا لها فإن ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز فى قول الأخفش ، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه ، و (فعل) لما مضى ، فلا يقع فى معنى الحال .

= وجملة الوجوه التى ذكرها أبو العباس أن يكون (الضارب) نصبا على الوصف لأفضلهم ، ويكون رفعا على الخير ، و (زيد) بدل منه ، و (كان) زائدة .

ورفع (زيد) على أنه فاعل الضرب ، ثم قال : وإن شئت رفعت الأخ ونصبت زيدا على خير (كان) بعد هذه الوجوه .

فهذا بيان مانى المسألة ، وما سوى ذلك من التفرع فقد تقدم ما يقتضى عن اعادته فى هذا الموضع وإنما نذكر الآن ما لم يمسّ ، إذ كان غرضنا الإفادة لا الإعادة » . (نص ٧١-٧٢)

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل - قلت على هذا : مررت بزيد يأكل ، فكان معناه : مررت بزيد آكلًا .

وإذا قلت : (أكل) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال ؛ كما تقول : هو يأكل ، أى هو فى حال أكلٍ . فلما لم يجوز أن يقع وهو على معناه فى موضع / الحال امتنع فى هذا الموضع .
وقد أجاز قوم أن يضعوا (فَعَلَ) فى موضعها . كما تقول : إن ضربتنى ضربتك ، والمعنى : إن تضربتنى أضربك .

وهذا التشبيه بعيد ؛ لأنَّ الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تُزيل الأفعال عن مواضعها .
ألا ترى أنك تقول : زيد يضرب غدا ، فإذا أدخلت (لَمْ) قلت لم يضرب أمس . فبدخول (لم) صارت (يضرب) فى معنى الماضى . وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ، وهى قوله : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (١) .

وليس الأثر عندنا كما قالوا . ولكن مخرجها - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء ؛ كما تقول : لُعِنُوا قُطعت أيديهم . وهو من الله إيجابُ عليهم .

(١) النساء : ٩٠

وقوع الفعل الماضى حالا من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين ، والاخفش . وقد عقد لذلك الانبارى مسألة فى الانصاف ص ١٦٠ - ١٦٤
وقد جهد الانبارى فى تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزا على أساس متين من القياس والسمع .

والمتنب أبى حسان فى البحر المحيط يجده فى مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين ، ولا يقدر (قد) مع الماضى . فيقول ج ٣ ص ٣١٧ :
« جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد) » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضممار (قد) ، لأنه قد كثر وقوع الماضى حالا فى لسان العرب بغير (قد) ، فساغ القياس عليه » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضممار (قد) فقد كثر وقوع الماضى حالا بغير قد كثرة ينبغى القياس عليها » .

ويقول ج ٧ ص ٤٩٣ : وقد أجاز الاخفش من البصريين وقوع الماضى حالا بغير (قد) وهو الصحيح ، اذ كثر ذلك فى لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها التاويل » .

وكرر ذلك فى ج ٨ ص ٤٢٣

فَأَمَّا الْقَرَأَةُ الصَّحِيحَةُ فَلِأَنَّهَا هِيَ (أَوْ جَاءُواكُمْ حَصْرَةً صُدُورُهُمْ) (١).

ومِثْلُ هَذَا مِنَ الْجُمْلِ قَوْلُكَ : مررت برجل أبوه منطلق ، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال . فعلى هذا تَجَرَّى الْجُمْلُ .

٤ / وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف ، وإن علقته به
٤٤٢ فجيء .

وإذا كان الثاني لاشيء فيه يرجع إلى الأول فلا بُدَّ من حرف العطف (٢) وذلك قولك : مررت برجل زيد خير منه ، وجاعني عبد الله أبوه يكلمه .

وإن شئت قلت : وزيد خير منه ، وأبوه يكلمه بالواو ، وهي حرف عطف .

فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : مررت بزيد عمرو في الدار - فهو محال إلا على قَطْعِ خَيْرِ واستثنافِ آخر . فإن جملة كلاماً واحداً قلت : مررت بزيد وعمرو في الدار .

وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها : (إِذْ) . ومثل ذلك قوله : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٣) والمعنى : والله أعلم - : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وكذلك قول المفسرين .

(١) هذه جراحة من المبرد فسنعيه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها ، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٥١ والاتحاف ص ١٩٣ .

وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءات المتواترة .

(٢) يريد وار الحال وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧ : « وأما قوله - عز وجل - (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فإنما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف . إنما هي واو الابتداء » .

الآية في آل عمران : ١٥٤ وقد تقلعت في الجزء الثاني ص ٦٦ والثالث ص ٢٦٣ .

هذا باب

/المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إِلَيْهِ

وهما ما لا يستغنى كل واحد من (١) صاحبه (٢)

فمن ذلك : قام زيد ، والابتداء وخبره ، وما دخل عليه نحو (كان) (٣) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة .

فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ؛ ليتوقع ما تُخبر به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أَثْبَهه - صَحَّ معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له زيد ، ولكنك قائلاً له : رجل يُقال له زيد . فلما كان يعرف زيدا ، ويجهل ما تُخبر به عنه - أفدته الخبر ، فصَحَّ الكلام ؛ لأنَّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفِيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى ، واستغنى الكلام .

• • •

فأما /رفع المبتدأ قبل الابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ .
والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر وسبب هذا بالاحتجاج في موضعه (٤) إن شاء الله .

(١) استعمال (عن) هنا أنسب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ «باب المسند والمسند إليه»

وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا .

فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧ : «ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، ولبت زيدا منطلق . لأن هذا يحتاج إلى ما بعده ، كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده» .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٤٩ وهذا الجزء ص ١٢

فلذا قلت : عبد الله أخوك ، وعبد الله صالح لم تُبَلِّ (١) أكان الخبر معرفة أو نكرة ؟ لكل لفظة منهما معناها .

فأما للمبتدأ فلا يكون إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة من التكرات .

ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل ظريف - لم تُفد السامع شيئا (٢) ؛ لأنَّ هذا لا يُستنكر أن يكون مثله كثيرا ، وقد فسرنا هذا في باب « إن » وباب « كان » (٣) . ولو قلت : خير منك جاعلى ، أو صاحب لزيد عندى جاز وإن كانا نكرتين ، وصار/ فيهما فائدة ، لتقريبك إليهما من المعارف .

٤
٤٤٥

وتقول : منطلق زيد ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير ، لأنَّ (زيدا) هو المبتدأ (٤) .
وتقول على هذا : غلام لك عبد الله ، وظريفان أخوك ، وحسان قومك .

واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء فى المعنى (٥) ؛ نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم .

(١) الأصل تبالى وتقدم شرحه فى الجزء الثالث ص ١٦٧-١٦٨

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٥ « ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر .. » .

(٣) انظر ص ٨٨ ، ص ١٠٩ من هذا الجزء

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « وزعم الخليل أنه يستقيم أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ، ويكون (زيد) مؤخرا . وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربى جيد وذلك قولك : تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله .. » .

ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان جملة ، نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو . والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وذهب البصريون الى جواز التقديم وقد عقد الانبارى مسألة لهذا الخلاف فى الانصاف ص ٤٨-٥٢ .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان .. » .

وللمبرد مناقشة لعبارة سيبويه فى نقده لكتابه . الانتصار ص ١٣٩ - ١٤١ .

فالخير هو الابتداء في المعنى . أو يكون الخبر غير الأول : فيكون له فيه ذِكْر . فإِنْ لم يكن على أَحَد هذين الوجهين فهو مُحَال .

ونظير ذلك : زيد يذهب غلامه ، وزيد أبوه قائم ، وزيد قام عمرو إليه : ولو قلت : زيد قام عمرو - لم يجز (١) ؛ لأنك ذكرت اسماً ، ولم تُخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره .

فإذا قلت : عبد الله قام ، فـ (عبد الله) رفع بالابتداء ، و (قام) في موضع الخبر : وضميره الذى في قام فاعل .

فإن زعم / زاعم أَنَّهُ إِنَّمَا يرفع (عبد الله) بِنِعْلِهِ فقد أَحال من جهات (٢) :
 منها أَنَّ (قامَ) فِعْلٌ - ولا يرفع الفِعْلُ فاعلين إِلَّا على جهة الإشراك ؛ نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله ، وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بان لك ، وذلك قولك : عبد الله قام أخوه فإِنَّمَا ضميره في موضع أخيه .
 ومن فساد قولهم أَنَّكَ تقول : رأيت عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يُزيله ، ويبقى الضمير على حاله .

ومن ذلك أَنَّكَ تقول : عبد الله هل قام ؟ فيقع الفِعْلُ بَعْدَ حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قَبْلَهُ .

ومن ذلك أَنَّكَ تقول : ذهب أخواك ثُمَّ تقول : أخواك ذهباً . فلو كان الفعل عاملاً كعمله مُقَدِّماً لكان مُحْتَجّاً ، وإِنَّمَا الفِعْلُ في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان ، أو خافضاً أو ناصباً . فقولك : عبد الله قائم بمنزلة قولك : عبد الله ضربته ، وزيدت مررت به .

(١) لخلو الجملة عن الرابط الذى يعود الى المبتدأ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٧٩-٨٤ والمفنى ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ والمبرد انما يرد على الكوفيين والآخرى الذين اجازوا هذا

ولو قلت على كلام متقدم عبد الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبهه / هذا - لجاز أن
٤٤٧ تضرر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع .

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلال والله ، أى :
هذا الهلال^(١) .

وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقلت : زيد جاز على ما وصفت لك .

ونظير هذا الفعل الذى يضر - إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره - نحو قولك
- إذا رأيت رجلا قد سدّد سهماً فسمعت صوتاً - : القِرطاس والله ، أى : أصاب القِرطاس ،^(٢)
أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً : ثم سمعت تكبيراً قلت : الهلال والله ، أى : رأوا الهلال .
ومثّل هذا مررت برجل زيد ، لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين من هو ؟ فكأنك قلت :
هو زيد . وعلى هذا قول الله عز وجل (يَشْرُ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ)^(٣) . وتقول : البر بخمسين ،
والسمن مئوان ، فتحذف الكر والدرهم لعلم السامع ، فإنهما اللذان يُسرّ عليهما^(٤) .

• • •

وتما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : لا عليك^(٥) . إنما يريدون : لا بأس عليك .
وقولهم / ليس إلا ، وليس غير^(٦) . إنما يريدون ليس إلا ذلك .

٤٤٨

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا .
وذلك انك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبد الله
وربى . كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتا ، فعرفت صاحب الصوت
فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربى ... » .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١٨ ، والثالث ص ٢١٦ ، وص ٢٦٧ .

(٣) الحج : ٧٢ ، وفى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٩ : « قرأ الجمهور النار رفعا على اضممار
مبتدا . كان قائل يقول : وما هو ؟ قال النار . »

وأجاز الزمخشري أن تكون النار مبتدا ، ووعدا الخبر وأن يكون وعدا حالا على
الأعراب الأول .. وأجيز أن تكون خبرا بعد خبر ... » .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢٥٤ .

(٥) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٥١ .

(٦) سيمقد له بابا يختم به الكتاب وذكر فى الجزء الثانى ص ١٥٢ .

ويقول القائل : أما بقى لكم أحد فإن الناس ألَّب عليكم ، فتقول : إن زيدا ، وإن عمرا^(١) ،
أى : لنا . قال الأعشى :

إن محلاً وإن مُرتَحلاً وإن فى السَّفَر إذ مَضَى مَهْلاً^(٢)
ويروى : إذ مَضَوْا .

والعرفة ، والنكرة ها هنا واحد . وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعنى بأن تُقدِّم له
خبراً ، أو يجرى القول على لسانه كما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ : « يقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ ان الناس الب عليكم .
فيقول : ان زيدا وان عمرا ، أى لنا » .

فى النهاية لابن الأثير ج ١ ص ٣٨ : الحديث : ان الناس كانوا علينا ألِّبا واحدا .
الألب بالفتح والكسر : القوم يجتمعون على عداوة انسان وقد تألبوا أى تجمعوا « وفى اللسان :
الفتح فى ألِّب أعرف » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ : ٢٨٤ : على حذف خبر « ان » للعلم به .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ : « وقد حذف خبر (ان) مع النكرة خاصة ،
نحو قول الأعشى : ان محلاً وان مرتحلاً .. أى ان لنا محلاً ، وان لنا مرتحلاً » .

وأصحابنا يجيزون حذف خبر (ان) مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم اذا قيل لهم :
ان الناس ألَّب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : ان زيدا وان عمرا ، أى ان لنا زيدا ، وان لنا عمرا .
والكوفيون يابون حذف خبرها الا مع النكرة .

فلما احتجاج ابى العباس عليهم بقوله :

خلا ان حيا من قرىش تفضلوا على الناس أو ان الاكارم نهشلا

أى أو ان الاكارم نهشلا تفضلوا . قال أبو على : وهذا لا يلزمهم ، لأن لهم ان يقولوا :
انما منمننا حذف خبر المعرفة فاما مع (ان) المفتوحة فلن نمنعه .. » .

المحل ، والمرتل : مصدران مميان بمعنى الحلول . والارتحال ، أو اسما زمان ، أى ان
لنا فى الدنيا حولا ، وان لنا عنها ارتحالا .

السفر : اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر .

المهل : السبق وقال ابن الحاجب هو بمعنى الامهال ورده البغدادى .

ويجوز ان يكون بمعنى عبرة .

و (اذ) ظرف عامله ما بعده وظاهر كلام ابن الحاجب انها بدل من السفر ، وقيل
للتعالم .

البيت مطلع قصيدة للأعشى فى مدح سلامة ذى فائش الديوان ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٣٨١ - ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ المغنى ج ٢ ص
١٦٨ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥

فمن المعرفة قول الأخطل .

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكْرَمَ تَهَشَّلًا^(١)

والبيت آخر القصيدة .

وتقول : النازل في داره أخواك غلامك ، والضارب أبواه أخويه عبد الله .

• • •

ولو قلت : أنا الذي قمت ، وأنت الذي ذهبت - لكان جائزا ولم يكن الوجه - . وإنما وجه الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهب^(٢) ؛ ليكون الضمير في الفعل راجعا إلى الذي . وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت ؛ لأنك تحمله على المعنى .

(١) في هذا البيت رد على الكوفيين في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء في اشتراطه تكرير أن فانه حذف خبر (أن) المفتوحة الهزة الثانية بدلالة ما قبله واسمها معرفة وهي غير مكررة .

(أو) بمعنى الواو ، و (خلا) أداة استثناء .

الحى : القبيلة . تفضلوا : رجحوا على الناس بالفضل والمزية .

و (نهشل) : بدل من الأكرام .

والبيت نسبة أيضا ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٢٢ إلى الأخطل كما نسبته إليه ابن يعيش ج ١ ص ١٠٤

ويقول البغدادى : وللأخطل في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وديوان الأخطل ص ٣٩٢ فقد ذكر هناك على أنه مما نسب إلى الأخطل ونسبه إلى الأخطل أيضا ابن الأنبارى في شرح القصائد السبع ص ٥٦ مستشهدا به على حذف خبر أن وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٧٤

وأقول : مما ينصر مذهب البصريين أن خبر (أن) جاء محذوفا في القرآن في قوله تعالى (أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) .

وذلك باتفاق العربيين والمفسرين .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٠ وعراب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٧٥ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٢ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٤١ ، ج ٤ ص ٣٨٢ .

واختلفوا في قوله تعالى (أن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وأنه لكتاب عزيز) .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٩٣ . العكبرى ج ١٢٩٢ ، ١٦٨ الممع ج ١ ص ١٣٦ . البحر المحيط ج ٧ ص ٥٠٠ . المغنى ج ٢ ص ١٢٩ ، ص ١٦٨ .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤١ ضبط لهذه المسألة قال : « وإمام أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد إليه غالبا وهو الأكثر ، لأن المظهرات كلها غيب ، نحو : أنا الذى قال كذا » .

ولو قلت : الذى قمت أنا - لم يجز - وهذا قبيح . وإنما امتنع أن تحمل على المعنى ؛
لأنه ليس فى جملة (الذى) ما يرجع إليه

/ فمما جاء من هذا المعنى قول مهلهل :

وأنا الذى قتلْتُ بَكْرًا بالقنَا وتركتُ تغلبَ غيرَ ذاتِ منام^(١)

وقال أبو النجم :

يا أيُّها الذكْرُ الذى قد سُوتنى وقصّحتنى ، وطردتْ أمَّ عِيَالِيَا^(٢)
فإنما يصلح هذا بالمقدمات التى وصفت لك .

• • •

وتقول : زيد فى الدار قائم . إذا جعلت قولك (قائم) مبنياً على زيد . فإن جعلت فى
الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

وتقول : زيد يومَ الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ؛ لأن ظروف الزمان لا تضمّن الجثث .
ألا ترى أنك تقول : زيد فى الدار ، فيصلح وتُفيد به معنى : ولو قلت : زيد يومَ الجمعة
لم يصلح ؛ لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ؛ ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز

= وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى . قال على - كرم الله وجهه - :

أنا الذى سمتنى أمى حيدرة .

قال المازنى لو لم اسمعه لم أجوزه .

وكذا إذا كان الموصول ، أو موصوفه خبراً عن مخاطب ، نحو : انت الرجل الذى قال كذا
وهو الأكثر ، أو قلت كذا حملاً على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه . أما معه فليس إلا الغيبة ، كقولك : أنا حاتم الذى وهب
المئين ... » وانظر ج ٤٦ منه والمغنى ج ٢ ص ١٠٩ ، والخزانة ج ٢ ص ٥٢٣ .

(١) الشاهد فى قوله : قتلْتُ والكثير قتلُ وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٨

وفى المقصور لابن ولاد ص ٨٨ : القنا ، جمع قناة يكتب بالالف ، لأنك تقول فى جمعه
قنوات ، والبيت لمهلهل كما نسبته المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة
الستام يستعار كثيراً للمز .

(٢) الشاهد فيه كالبيت السابق وانظر المسائل المشككة أيضاً ص ٢٣٨ ، أمالى الشجرى

ج ١ ص ٢٩٢ ، والاشباه ج ٤ ص ١٣٧

والبيت لابی النجم كما نسبته المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة

أن تكون أسماء الزمان ظروفاً له ، نحو قولك : القتالُ يومَ الجمعة ، ومقدمُ الحاج ، والمحرمُ
يا فتى ؛ لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز / أن يخلو منه هذا
الوقت . فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة . والأمكنة في الإخبار^(١)

وتقول : عبدُ الله زيدُ الضاريه^(٢) . إذا كانت الألف واللام والفعلُ لزيد . ف (عبد الله)
ابتداء ، و (زيد) ابتداء ثان : و (الضارب) خبر عن زيد ، وهما خبر عن عبد الله ، والهاء التي
في الضاريه راجعة إلى عبد الله .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وسيكر ذلك في ص ٤٨٣ ، ص ٦١٣

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧٢ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : هذه المسألة على صفرها لها شعب مشكلة ، وفسر
ملبسة ، فينبغي أن نحدد لها عقداً يكون مسهلاً لعرفتها ومقرباً لغائدها فمن ذلك :

ان كل اسم فاعل جرى على غير من هو له لم يجوز أن يتضمن الضمير ، ولا يد فيه من
اظهاره لما بينا أولاً ، وقد مضى ذكر علته ، وتكتها أنهم جعلوا للفعل مزية على اسم الفاعل
في الوجه الذي يضعف فيه اسم الفاعل دون الوجه الذي يقوى ... فهذا وجه مما يحتاج
اليه في علم المسألة .

ومن ذلك أيضاً ان الخبر المفرد لا يجري على المبتدأ الا اذا كان هو هو ، وان كان غيره لم
يجر عليه ، لأن أصل المبتدأ وخبره ان يكونا اسمين مدلولهما واحد ، ليجرى على طريقة :
هذا هذا ، وذلك ذاك ، وهو هو .

وعلى ذلك مبني الجملة من مفردين . فمتى لم يكن مدلولهما واحداً كان باب الجملة
أحق به ، واحتاج حينئذ الى ضمير يعود اليه من الجملة التي صارت خبراً عنه لينعقد به ،
ولولا الضمير ما انعدت ، لان الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج الى غيره . فمتى لم
يكن فيها ذكر يتعلق بما قبله ، فيدعو الى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاه الضمير لم يكن
بينه وبين الأول تعلق ، وانقطع عنه .

الا ترى انك لا تقول : زيد عمرو ، وعمرو غير زيد ، ولا تقول : زيد قائم بكر ، ولا زيد
قام بكر . كل ذلك لانه لا تعلق للمفرد ، ولا للجملة بالأول .

فعلى هذه الاصول في المسألة اربع تقديرات :

الأولى منها : ان تكون الالف واللام في الضارب والفعل جميعاً لزيد فللفظ المسألة على
ما تقدم لا يحتاج الى زيادة . تقول : عبد الله زيد الضاريه . فالضاريه خبر زيد لانه هو هو ،
و (زيد) مبتدأ ، والجملة التي هي زيد الضاريه خبر عن (عبد الله) الذي هو مبتدأ

== أول والعائد من الجملة الى عبد الله الهاء في الضاربه ، وصار ذلك بمنزلة قولك : هند عمرو ضربها ، وفي الضارب ضمير فاعل يعود الى الألف واللام فهذا بيان التقدير .

الثانية منها : أن تكون الألف واللام والفعل جميعا لعبد الله ، فلا بد في ذلك من (هو) ليكون خبرا للضاربه ، ويكون (الضاربه) مبتدأ ثالثا ، ويكون الضاربه وخبره جملة هي خبر (زيد) ويكون عائده الهاء ويكون زيد وخبره خبر (عبدالله) ، ويكون عائده قولك هو . ومنزلة ذلك منزلة قولك : عبد الله هند ضربها أبوه .

ويكون العائد الى الألف واللام الضمير الذي فيها ، ولذلك قلنا : لا بد من (هو) في المسألة . ولو جعلت موضع قولك (هو) شديد أو ما جرى مجراه لم يجز ، لأنه كان يبقى (عبد الله) بلا عائد . واللفظ بهما أن تقول : عبد الله زيد الضاربه هو .

فإن قيل لك : فهل (هو) في هذا الكلام اظهار الضمير الذي في الضارب أم غيره ؟

قلت : هذا لا يجوز أن يكون اظهارا للضمير ، لأنه قد جرى على من هو له ، وأيضا فكان يجيء منه أن تبقى الألف واللام بلا عائد ، أو يبقى المبتدأ بلا عائد . من أجل أنه لا يكون في الكلام ضمير لهما غير هذا ، ومحال أن يعود ضمير الى شيئين . فليس الضمير الا مجتبا ليكون خبرا للضاربه ، وعائدا الى عبد الله ، لأنه لما وقع الضارب وهو مفرد بعد زيد ، وليس إياه - وجب أن يجاء له بخبر ليصير به جملة يحسن أن يرجع الى الأول منها ضمير ، ويكون خبرا عن (زيد) ، وقد مضى البيان عن أن المفرد لا يكون خبرا لمبتدأ ليس به ، ولا بسببه .

الثالثة منها : أن يكون الألف واللام لزيد ، و (ضارب) لعبد الله . فلا بد في هذا الوجه أيضا من اظهار (هو) مرة واحدة ، لأن (ضاربا) حينئذ جار على غير من هو له من أجل أن الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله فهو غيره . واللفظ بها : عبد الله زيد الضاربه هو .

فاللفظ فيها وفي التي قبلها واحد . والتقدير يختلف ، لأن (هو) في هذه اظهار للضمير المستتر في الضارب من أجل أنه جرى على غير من هو له .

وفي الأولى (هو) خبر للألف واللام مجتبا فيبينهما هذان الفرقان .

وبيانها أن يكون (عبد الله) مبتدأ أول ، و (زيد) مبتدأ ثانيا ، و (الضاربه) خبر زيد ، لأن الألف واللام هي له فقد صار الخبر مفردا هو هو ، فجرى عليه خبرا والجملة خبر عبد الله .

الرابعة منها : أن يكون الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد ، فلا بد على هذا من أن تذكر (هو) مرتين :

أحدهما : يكون اظهارا للضمير الفاعل من أجل جريانه على غير من هو له ، إذ الألف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فقد جرى على غير من هو له على ما بينا .

و (هو) الثاني لا بد منه أيضا ، ليكون خبرا للضارب من أجل أن الألف واللام لعبد

فإن جعلت الألف واللام والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربة هو.. تجعل (الضارب) ابتداء ثالثاً ؛ لأنه لا يكون خبراً عن زيد ؛ لأنه غيره ، وتجعل (هو) خبر الضاربة ، والهاء المنصوبة ترجع إلى زيد ، وهما جميعاً خبر عن (زيد) ، و (زيد) وما بعده خبر عن عبد الله . فإن جعلت الألف واللام لزيد والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربة هو . ذ (هو) ها هنا إظهار الفاعل ؛ لأن الألف واللام لزيد ، فقد صار خبراً عنه ؛ وصار الفاعل جارياً على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل كإظهارك إياه / أو كان غير الأول ؛ نحو قولك : عبد الله هند الضاربة أبوه .

٤
٤٥١

ذ (هو) في موضع أبيه هذا ، والألف واللام في الضارب في معنى التي ؛ لأنها لهند . فإن كانت الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد قلت : عبد الله زيد الضاربة هو . وذلك لأن الألف واللام لعبد الله ، فقد صار ابتداء ثالثاً ، وجرى الفعل على غير من هو له ، فجعلت (هو) الأولى إظهار الفاعل ، والثانية خبر الابتداء . وسألت على بقية هذا الباب في باب الألف واللام (١) .

= الله ، وقد وقعت بعد زيد ، ولا يصح أن يكون خبراً له ، لأنه مفرد ، والمفرد لا يكون خبراً إلا لمن هو له ، ولسببه من نحو : زيد قائم أبوه ، فلا بد على هذا من ذكر (هو) الثاني ، ليكون خبراً عن الألف واللام ، ويصير الضارب وخبره خبراً عن (زيد) ، وزيد وخبره خبراً عن (عبد الله) ، وعائد زيد (هو) الأول ، وعائد عبد الله (هو) الثاني ولا تحتاج الألف واللام إلى عائد من خبر لأنه مفرد هو هو ، وعائد الألف واللام من الصلة الهاء في الضاربة .

ولا يجوز في شيء من التقديرات أن تجعل الهاء والفعل جميعاً لواحد ، لأن ذلك يوجب تعدى فعل الشيء إلى نفسه في غير باب علمت وهذا محال إلا في علمت وقد مضى بيانه . فهذا بيان ما في هذه الأوجه الأربعة ، والآخر منها أشكلها وأصعبها ، وقد اجتهدنا في إبانته للنظر فيه

أنظر ص ٧٢-٧٣

(١) باب الألف واللام تقدم في الجزء الثالث ص ٨٩-١٣٢ ، مع أبوابه الكثيرة وسيعيد طرفاً منه ص ٦٣٢

هذا باب

الإضافة^(١)

وهي في الكلام على ضربين :
فمن المضاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جر .
ومنها ما تُضيف إليه اسما مثله .
وأما حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن ، وإلى ، ورُبَّ ،
وفي ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة . فهذه الحروف الصحيحة وما كان مثلها .
فأما ما / وضعه النحويون نحو : على^(٢) ، وعن ، وقَبِلَ ، وبَعُدَ ، وَبَيَّنَ ، وما كان مثل
ذلك : فإنما هي أسماء - وسنخبر عن ذلك بما يوضحه إن شاء الله .

أما (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبعض ، وتكون زائدة لتدل على أنَّ الذي
بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها .
فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فقد أعلمته أنَّ ابتداء السير كان
من البصرة .
ومثله ما يجرى في الكتب ، نحو : مِنْ عبد الله إلى زيد . إنما المعنى أنَّ ابتداء الكتاب مِنْ
عبد الله^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ : « هذا باب الجر .
والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه وأعلم أن المضاف اليه ينجر بثلاثة أشياء :
بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفاً وباسم لا يكون ظرفاً .
فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مررت بعبد الله »
(٢) قال في الجزء الأول ص ٤٦ : (وقد يكون اللفظ واحداً ويدل على اسم وفعل ، نحو
قولك : زيد على الجبل يافتي ، وزيد علا الجبل ، فيكون (على) فعلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى
قريب

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك
قولك : من مكان كذا ، وكذا إلى مكان كذا ، وكذا ، وتقول : إذا كتبت كتاباً من فلان إلى
فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . »

يرى الكوفيون أن (من) تكون للابتداء في الزمان أيضاً . انظر الانصاف ص ٢٢٨ - ٢٣٠

وكذلك : أخذت منه درهماً ، وسمعت منه حديثاً ، أى : هو أوّل الحديث ، وأوّل مُخْرَج الدرهم .

وأما التى تقع للتبعيض^(١) فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع . فلن قلت : أخذت من ماله ، وأكلت من طعامه ، أو لبست من ثيابه / دَلَّتْ (مِنْ) على البعض .

وأما الزائدة^(٢) التى دخولها فى الكلام كسقوطها فقولك :

ما جاعنى من أحدٍ ، وما كلّمت من أحدٍ .

وكقول الله عزّ وجلّ : (أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣) إِنَّمَا هُوَ « خَيْرٌ » ولكنها توكيد . ومثل ذلك قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوَدِّ لَمَّا اسْتَشْبَيْتِهِ وما إِنْ جَزَاكَ الضُّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي^(٤)

فهذا موضع زيادتها . إِلَّا أَنْكَ دَالَتْ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لِلنَّكَرَاتِ دُونَ الْمَعَارِفِ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وتكون أيضاً للتبعيض . تقول هذا من الثوب ، وهذا منهم كأنك قلت بعضهم » .

والمبرد فى الجزء الأول ص ٤٤ قال : كون (من) فى التبعيض راجع الى ابتداء الغاية ..

(٢) انظر ما قاله المبرد عن معنى زيادة (من) فى الجزء الأول ص ٤٥ .

(٣) فى البحر المحیط ج ١ ص ٣٤٠ : « (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها ها هنا . وان كان (ينزل) لم يباشره حرف النفى فليس نظير : ما يكرم من رجل - : لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه اذا نفيت الودادة كان : كأنه نفى متعلقها وهو الانزال وله نظائر فى لسان العرب . من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعص بخلقه بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ..

و (من) فى (من ربكم) لا ابتداء للغاية كما تقول : هذا الخير من زيد ، ويجوز أن تكون للتبعيض . المعنى : من خير كائن من خيور ربكم فاذا كانت لا ابتداء للغاية تعلقت بقوله (ينزل)

واذا كانت للتبعيض تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف ... » .

والآية فى البقرة : ١٠٥

(٤) فى الخزائنة ج ٤ ص ٥٠٠ : الضعف هنا : بمعنى المضاعف كقوله تعالى (فاتهم عذاباً ضعفاً من النار) ، أى : مضاعفاً .

وفى مفردات الرافى ص ٢٩٨ - ٢٩٩ : « تضعف الشيء هو الذى تشنيه ومتى أضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو أن يقال :

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني من رجل ، ولا تقول : ما جاعني من زيد ؛ لأنَّ رجلاً في موضع الجميع ، ولا يقع المروق هذا الموقِع ؛ لأنَّه شيء قد عرفته بعينه .

ألا ترى أنك تقول : عشرون درهماً ، ولا تقول : عشرون الدرهم ؛ لأنَّ درهماً في موضع جميع . إنما تريد به من الدراهم .

وكذلك : هذا أول رجل جاعني ، إنما هو أول الرجال إذا عدُّوا رجلاً رجلاً ، وكلَّ رجل يأتيك فله درهم / فهذا موضع هذا . ٤
٤٥٤

وأما قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وذهب الناس بالشاة والبعير فليس من هذا الباب . إنما هو تعريف الجنس . ألا ترى أنَّ الرجل يُعطيك ديناراً واحداً فتقول : أنا لا أقبل منك الدنانير .

وكذلك لو أعطاك ثوباً قلت . فلان يبرئني بالثياب . إنما تريد الواحد من هذا الجنس المعروف .

ونظير قولك : أهلك الناس الدينار والدرهم - وأنت تريد الجميع - قول الله عزَّ وجلَّ

= ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف .

وعلى هذا قول الشاعر : جزيتك ضعف الود .. » وانظر اللسان (ضعف) .

و (أن) زائدة بعد (ما) . ذكر الأصمعي أن أبا ذؤيب لم يصب في قوله « ضعف الود » وإنما كان ينبغي أن يقول : ضعفي الود .

البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في الديوان ج ١ ص ٣٤ - ٤٥ .

ورواية الديوان « لما شكيت » وكذلك الخزانة والعيني ومفردات الراغب . شكيت لغة في شكوت كما في القاموس .

ورواية اللسان كرواية المقتضب . والخطاب لامرأة ، إذ مطلع القصيدة السابق للبيت :

ألا زعمت أسماءاً ألا أحبها فقلت : بلى لولا يئازعني شغلي

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ والعيني ج ١ ص ٤٥٥ - ٤٥٩ ، ج ٢ ص ٣٨٨

- ٣٩١ .

(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَىٰ خُسْرًا) ^(١) فَإِنَّمَا معناه - والله أعلم - : الناس . ألا تراه قال (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ، ولا يُسْتَفْنَى من الشيء إِلَّا بَعْضُهُ .

وأما (إلى) فَإِنَّمَا هي للمنتهى ^(٢) ألا ترى أَنَّكَ تقول : ذهبت إلى زيد ، وسرت إلى عبد الله ، ووكلتكَ إلى الله .

و (حَتَّى) مِثْلُهَا ، ولكن تركنا ذكرها ها هنا لنفرد لها باباً ^(٣) .

وأما (فِي) فَإِنَّمَا هي للوعاء ^(٤) ؛ نحو : زيد في الدار ، واللص في الحبس ، فهذا أَصْلُهُ .

وقد يَتَّسَع القول في هذه الحروف ، وإن كان ما بدأنا به الأَصْل ؛ نحو قولك : زيد ينظر في العلم ، فصيرت العلم بمنزلة / المتضمن . وإِنَّمَا هذا كقولك : قد دخل عبد الله في العلم ، وخرج مما يملك .

$\frac{4}{400}$

ومِثْلُ ذلك : في يد زيد الضئيلة ^(٥) النفيسة . وإِنَّمَا قبل ذلك ؛ لأنَّ ما كان مُحِيطاً به مِنْهُ بمنزلة ما أُحِيطت به يده .

و (رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إِلَّا منكورا ؛ لَأَنَّهُ واحد يدلُّ

(١) سورة العصر - وآل في الانسان لاستغراق الجنس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ : « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا ، وكذلك حتى .. ولها في الفعل نحو ليس لالى . ويقول الرجل : انما أنا اليك ، أى انما أنت غاييتى ، ولا تكون (حتى) ها هنا . فهذا أمر (إلى) وأصله وان اتسعت . وهى أعم فى الكلام من حتى ... » .

(٣) باب حتى فى الجزء الثانى ص ٣٨-٤٢

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٨ : « وأما (فى) فهى للوعاء . تقول هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهو فى بطن أمه ، وكذلك هو فى الفل ، لأنه جعله اذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو فى القبة ، وفى الدار . وان اتسعت فى الكلام فهى على هذا . وانما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء ، وليس مثله . » .

(٥) معناها : الصنعة ، وسميت كذلك لان صاحبها يضع بتركها .
والضئيلة والضياع عند الحاضرة : مال الرجل من النخل والكرم والأرض ، والعرب لاتعرف الضئيلة الا الحرفة والصناعة . من اللسان

على أكثر منه كما وصفت لك ، ولا تكون (رب) (١) ، وإلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها .

وذلك قولك : رُبَّ رجل قد جاعنى ، وربَّ إنسان خيرُ منك .

• • •

وأما الكاف الزائدة (٢) فمعناها التشبيه ؛ نحو : عبد الله كزيد ، وإنما معناه : مثل زيد ، وما أنت كخالد .

فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل ، وأدخل عليها الحروف ؛ كما تدخل على الأسماء . فمن ذلك قوله :

• وصاليات ككَمَا يُؤْتَفَنِينَ (٣) •

/ فدخلت الكاف على الكاف ؛ كما تدخل على (مثل) فى قوله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٤) . وقال الآخر :

٤
٤٥٦

(١) انظر الجزء الثالث ص ٦٥، ٥٧

(٢) لعله يريد بالزائدة أنها ليست حرفا من بنية الكلمة ، لأنها أفادت معنى وهو التشبيه وكذلك عبر فى اللام فقال : واللام الزائدة معناها الملك ، وقال : الباء الزائدة

وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ • ص ٣٩٢

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٩٧ وسيأتى أيضا •

(٤) الشورى : ١١ فى الروض الأنف ج ١ ص ٤٧ : « الكاف تكون حرف جسر وتكون اسما بمعنى مثل • ويدلك (على) أنها حرف وقوعها صلة للذى ... »

وتكون اسما بمعنى مثل ويدلك (على) أنها تكون اسما دخول حرف الجر عليها ...

وإذا دخلت على مثل كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) فهى اذن حرف اذ لا يستقيم أن يقال : مثل مثله •

وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٥١٠ : « تقول العرب : مثلك لا يفعل كذا • يريدون به المخاطب • كأنهم اذا نفوا الوصف عن ممثل الشخص كان نفيا عن الشخص وهو من باب المبالغة • فجرت الآية فى ذلك على نهج كلام العرب من اطلاق المثل على نفس الشيء • »

وما ذهب اليه الطبرى وغيره من أن مثلا زائدة للتوكيد • ليس بجيد ، لأن مثلا اسم والاسماء لا تزداد بخلاف الكاف فانها حرف ، فتصلح للزيادة •

ويحتمل أيضا أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ • فيكون المعنى : ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التى لغيره وهذا محتمل سهلا والوجه الاول أغوص ... •

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣١٩ ، والمغنى ج ١ ص ١٥٣ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ والخزانة ج ٤ ص ٢٧٣ ومغردات الراغب ص ٤٧٨

• فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصْبٍ مَا كُولُ • (١)

ورقت فاعلة ، ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله :
أَتَنْتَهُونَ - وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ . كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل (٢)
فالكَافُ هنا في معنى مِثْلٍ . إنما أراد : شيء مثل الطعن .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل .
وقال الأعلام « وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا ، لاختلاف لفظهما مع ما قصده
من المبالغة في التشبيه ، ولو كرر التثنية لم يحسن » .
وقال أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ : « فلا بد فيه من زيادة الكاف فكانه
قال : فصيروا مثل عصب ما كُول فاكد التشبيه بزيادة الكاف ، كما أكد التشبيه بزيادة الكاف في
قوله تعالى (ليس كمثله شيء) إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شبياع وفي
البيت أدخل الاسم وهو مثل على الحرف وهو الكاف » .
العصف : قال الغراء هو بقل الزرع . وقال الحسن البصري : الزرع الذي أكل جبهه
وبقي تبنيه .

نسب الرجز في سيبويه إلى حميد الأرقط ونسبه العيني إلى رؤبة .
وانظر الخزائن ج ٤ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ والعيني ج ٢ ص ٤٠٢ والسيوطي ص ١٧١
والروض الأنف ج ١ ص ٤٧ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ - ٣٠٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩
وانظر ديوان رؤبة ص ١٨١ ذكر هناك على أنه مما نسب إليه وقبله :
ولعبت بهم طين أبيابيل

(٢) وقوع الكاف اسما يجيء في الاختيار عند أبي الفتح وهو عند سيبويه مخصص
بالضرورة قال ج ١ ص ٢٠٣ : « إلا أن ناسا من العرب إذا اغطروا في الشجر جعلوها بمنزلة
مثل » وكذلك ابن مسعود

في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما قوله : (ولن ينهى ذوى شطط كالطعن)
فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح ..
لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى ...
والفاعل لا يكون إلا اسما صريحا محضاً وهم على محاضه اسماً أشد محافظة من جميع
الاسماء ... » .

انتتهون . استفهام انكارى وروى : لا تنتهون ، هل تنتهون .
وتنتهون : بمعنى : تنزعجرون .
ولن ينهى ذوى شطط : جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه في البيت الثاني .
الشطط : الجور والظلم ، فعله كضرب وقتل .
والكاف من كالطعن فاعل ينهى اسم مضاف إلى الطعن .
وفعل الطعن من باب نصر ، وجملة (يهلك) صفة للطعن لأن اللام فيه للجنى .
القتل : جمع قتيلة أراد قتيلة الجراحة .
والمعنى : لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيث فيه الزيت ، والقتل =

وقال الأخطل :

قَلِيلٌ غَرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْزَعَهَا الزَّجَرُ^(١)
أَرَادَ مِثْلَ الْقَطَا .

• • •

وأما الباء فمعناه الإلصاق بالشيء ، وذلك قولك : مررت بزيد . فالباء ألصقت مرورك بزيد ، وكذلك : لصقتُ به ، وأشمتُ الناسُ به^(٢) .

• • •

= البيت من قصيدة مشهورة للأعشى في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٢٨٨ - ٢٠٧ ، وانظر الخزائن ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٥ ، ص ٣٦٣ - ٢٦٦ والكامل ج ١ ص ٢٣٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ والعيني ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٥ وابن عيش ج ٨ ص ٤٣ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٨٦ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٨ .

(١) استشهد به أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٧ على أن الكاف اسم بمعنى مثل وذكر الشطر الثاني في الخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ ولم ينسبه فيهما .
وذكر الشطر الثاني في المخصص ج ١٤ ص ٤٩ ونسبه إلى الأخطل وقطعة منه في الخزائن ج ٤ ص ٢٦٦ ، وهو في ديوان الأخطل ص ١٩٦ وروايته هناك :

قَلِيلٌ غَرَارِ الْعَيْنِ حَتَّى يُقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِي أَفْزَعَهُ الْقَطَرُ

في المقصور والممدود ص ٨٨ : قطا ، جمع قطاة وكتابه بالالف لانك تقول في الجمع قطرات ، وقد قطا يقطو .

وفي اللسان : القطا : طائر معروف سمي بذلك لثقل مشيه واحده قطاة والجمع قطا وقطيئات ، وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وعجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٤٢ .
والقطا نوعان : كدرى اسود منقط ببياض ، وجونى اسود ، والجونى اكبر من الكدرى .
تقلصوا : أسرعوا وشعروا ، وفي أصل المقتضب (يقلصوا) .

يريد أنه تنبه لهم بالليل وما ذاك يرقبهم حتى ذهبوا مسرعين .
والرواية في غير المقتضب : أفزعه الزجر .

وانظر وصف القطا وأنواعه في المخصص ج ٨ ص ١٥٦ - ١٥٧ والحيوان للجاحظ ج ٥ ص ١٦٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ : « وباء الجر إنما هي للارتاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضرته بالسوط . ألزقت ضربك إياه بالسوط » .

و (مُنْذُ) في الأَيَّامِ والليالِ لابتداءِ الغاياتِ بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء . وذلك قولك
لم أره مُنْذُ يومين ، فالغاية في الرؤية مِمَّا يلي أولَ اليومين^(١) .

واللام الزائدة معناها / المِلْك ، والتحقق^(٢) .

وأما الأسماءُ المضافة إلى الأسماءِ بِنَفْسِهَا فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المال لزيد .
كتقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أَخُ لزيد ، وجارُ لزيد ، وصاحبُ له ، فهذا بمنزلة قوله :
جاره ، وصاحبه^(٣) .

فلا فَضْلَ بينهما إِلَّا أَنَّ اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأوَّلُ معرفةً بالثاني من أَجْلِ
الحائل .

فإذا أَضِفْتَ الاسمَ إلى الاسمِ بَعْدَهُ بِغَيْرِ حرف كان الأوَّلُ نكرةً ومعرفةً بالذي بَعْدَهُ .
فإذا أَضِفْتَ اسماً مُفرداً إلى اسمٍ مِثْلِهِ مُفرد أو مضاف - صار الثاني من تمام الأوَّل ، وصارا
جميعاً اسماً واحداً ، وانجرَّ الآخر بإضافة الأوَّل إليه ، وذلك قولك : هذا عبد الله ، وهذا
غلام زيد ، وصاحب عمرو .

ولا تُدْخِلُ في الأوَّل ألفاً ولا ماً ، وتحذف منه التنوين .

وذلك أَنَّ التنوين زائد في الاسم ، وكذلك الإضافة والألف واللام ، فلا يَحْتَمِلُ الاسمُ
زيادتين .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : هذا غلامٌ فاعلم . فإن زادت / الألف واللام قلت : هذا الغلامُ يا فتى ،
وكذلك إن أَدَخِلْتَ الإضافة قلت : هذا غلامُ زيد ، وهذه ثلاثة دراهم .
فإن أردت تعريف الأوَّل عَرَفْتَ الثاني ؛ لِأَنَّهُ لَيْتَمَّا يَكُونُ الأوَّلُ معرفةً بما أَضَفْتَهُ إِلَيْهِ .

(١) عقد باباً للذ ، ومنه في الجزء الثالث ص ٣٠-٣١

(٢) تكلم عنها وعن حركتها في الجزء الأول ص ٣٩ ، ص ٢٥٤ والثاني ص ٣٧

(٣) الإضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى من باتفاق النحويين وزاد ابن السراج أنها تكون
بمعنى في

انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٦ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ والأشباه ج ٢
ص ١٩٢ .

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ رجلٍ . فيكون نكرة . فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلامٌ الرجل ، وهذا صاحبُ المال .

وكذلك هذه ثلاثة الأتواب ، وخمسة الدراهم . ومثل ذلك قول الشاعر :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثافي وَالديارُ الْبَلَّاقِعُ^(١)

• • •

فإذا ثنيت الواجد ، ثم أردت إضافته حذف النون من الاثنين النون^(٢) والألف واللام فقلت : هذان غلاما زيد ، وصاحبا عمرو ، وحذفت الألف واللام والنون ؛ كما فعلت في الواحد . وكذلك الجمع ؛ نحو : هؤلاء مسامو زيد وصالحو قومهم .

• • •

فإن كان الاسم الذي تضيفه مشتقا من الفعل عاملا فيما بعده . فإن الثاني يدخل في صاة الأول . وذلك قولك : هذا ضارب زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد .

فإن أدخلت الألف / واللام في الأول فهو جيد ؛ لأن معناها معنى الذي ؛ فلذلك دخلنا .

٤
٤٥٩

فإذا قلت في الواحد : هذا الضاربُ زيداً ، وهو القاتلُ الرجلَ - فمعناه : الذي ضربَ زيداً ، والذي قتلَ الرجلَ ، فتنصب ما بعده ؛ لأن فيه معنى الفعل ، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا الغلامُ زيداً كان مُحالاً .

فإن ثنيت الاسم المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام ؛ كما لا تعاقبها النون ، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون . وذلك قولك : هذان الضاربان ، فثنيت النون مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين ؛ وذلك أنها بكسر اللام من التنوين والحركة في الواحد ؛ كما قلت : هذان الغلامان .

(١) سبق في الجزء الثاني ص ١٧٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : " فإن كفت النون جررت ، وصار الاسم داخلا في الجار ، وبدلا من النون . لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعدد أن ثبتت فيه الألف واللام "

وتقول : هذان الضاريان زيدا ، والشامتان عمرا ، والمكرمون أخاك والنازلون دارك . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (١) وقال القطامي :

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيَارِهِمْ بِالنَّثْلِ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٌ عَادِي (٢)

فإذا أسقطت النون ، أضفت وجرت ، فقلت : هم الضاربو / زيد ، وهما الشامتا عمرو ، كما قال الشاعر :

الْفَارِجُ بِبَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْهَمِ (٣)

وقال الأنصاري ، وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ، وهو :

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ، لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ (٤)

فهذا لم يرد الإضافة : فحذف النون بغير معنى فيه . ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له . والدليل على ذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فإذا ثبت ، أو جمعت فأنبت النون قلت : هذان الضاريان زيدا ، وهم الضاربون الرجل . لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة . فمن ذلك قوله - عز وجل - (والمقيمِينَ الصلاة والمؤتُونَ الزكاة) .

الآية في النساء : ١٦٢

(٢) استشهد به ابن السجري في أماليه ج ١ ص ١٣٢ على إضافة يوم إلى الجملة الاسمية والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٨٦-٩١ .

ورواية ابن السجري : الضاريين عميراعن بيوتهم ، وروى في الديوان في بيوتهم . وانظر ديوان المتنبي ج ٤ ص ١٥٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على إضافة الفارجي إلى ما بعده ونسبه إلى رجل من بني ضبة

وصف أقواما أشرافا لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تفلق الأبواب دونهم .
المبهم : المغلق . الفارج : الفاتح .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون للتخفيف ونصب عورة . والنطف : الذنب ، وروى « وكف » : وهو العيب

ونسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار وقال الأعلام : يقال : هو قيس بن الخطيم . والبيت مطلع قصيدة في ديوان قيس بن الخطيم طبع بغداد ص ٨١ ونشر دار العروبة ص ١٧٢ .

وذكرنا أن التحقيق نسبة هذه القصيدة إلى سمر بن أمية القيس ، انظر الثالث ص ١١٢ - ١١٣ وهذا الجزء ص ٧٣ ونسب في شروح سقط الزند ص ١٣٠٧ إلى الحارث بن ظالم المري ، وانظر الخزاعة ج ٢ ص ١٨٨ ، ٣٣٧ ، ٤٨٣ ، ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٧٣ .

حَذَفُهُم النونَ ثَمَّا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ ، وَلَا تَجُوزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ (١) فَيَحْذِفُونَ لَطُولَ الصَّلَةِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

أَبْنَى كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا (٢)

فحذف النون من اللذين . وقال الأشهب بن رُمَيْلة :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ يَفْلُجُ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا ثنيته أو جمعته بالإضافة مع الألف واللام فتقول : هما الغلاما زيد ، كما تقول : هما الضاربان زيد ؟

(١) الأسماء المبهمة لا تضاف : لأنها لا تكون نكرة قال سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ :

« وإعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا زيدك ، لأنها لا تكون نكرة ، فصارت لا تضاف ، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون من اللذان للتخفيف .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٦ : « فإن ثنيت الذي ففيه ثلاث لغات : اللذان بتخفيف النون ، والذنان بتشديدها ، والذذا بحذف النون ، قال الأخطل ٠٠٠ هذا قول الكوفيين ، وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة » .

البيت للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرا

الهمزة للنداء وينو كليب بن يربوع هم رهط جرير ، وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ ودويان الأخطل ص ٤٤ وشرح المفضليات للأنباري ص ٤٣٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٦ على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من الذين . قال الأعلام : والدليل على أنه أراد الجمع قوله دماؤهم ، ويجوز أن يكون الذي واحدا يؤدي معنى الجمع .

وهكذا روى في المصنف والمختلف ص ٣٣ وروى في البيان والتبيين ج ٤ ص ٥٥ وإن الآتي حانت يفلج دماؤهم .

وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ قال أبو منصور : فلج اسم بلد ثم أنشد البيت . . وقال غيره : فلج واد بين البصرة وحمى ضربة

وتقدم في الجزء الثالث ص ٣٥٧ أن فلجا يغلب عليه التذكير فيصرف . .

الحين الهلاك ، ومعنى حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

كل القوم : صفة لقوم دلالة على كمالهم

قال الواحدي : يا أم خالد ، ويا أبنه القوم هو من عادة العرب بهذا الخطاب للنساء لحنهن على البكاء .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٧-٥١١ ودخل البيت الحزم على هذه الرواية والبيت للأشهب بن رُمَيْلة ، ونسبه أبو تمام في كتاب مختار القبائل إلى حريش بن محفض وانظر السيوطي ص ١٧٥ . والمفصل ج ٢ ص ٣٧

قيل له : إنما يقع الحذفُ في المشتقِّ ؛ لأنَّه يجوز أن تقول : هما الضاريان زيدا ،
 ٤٦١ والضاريون عمرا ، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنَّيته ، فلمَّا كففت النون عاقبها ما كان
 مُستعملا بَعَلَّها .

وما لم يشتقَّ من الفعل لا معنى للاسم الثاني بَعْدَ النون فيه .
 ألا ترى أنَّك لا تقول : هذان الغلامان زيدا ، ولا هؤلاء الصاحبون محمداً .

هذا باب

اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع

وذلك نحو قولك : هذا ضارب زيد . فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مفعى فهو بمنزلة قولك : غلام زيد .

تقول : هذا ضاربُ زيدِ أميس . وهما ضاربا زيد . وهم ضاربو عبد الله . وهنَّ ضاربات أخيك . كلُّ ذلك إذا أردت به معنى الماضى لم يجز فيه إلَّا هذا ؛ لأنَّه اسم بمنزلة قولك : غلامُ زيد . وأخو عبد الله .

ألا ترى أنَّك لو قلت : هذا غلامُ زيداً كان محالاً .

فكذلك/ اسمُ الفاعل إذا كان ماضياً لا تُنَوِّنُهُ ؛ لأنَّه اسم . وليست فيه مُضارعةُ الفعل^(١) . ولا يجوز أن تُدخل عليه الألف واللام وتُضَيِّفَهُ ؛ كما لم يجز ذلك فى الغلام : فهو كالأسماء التى لا معنى للفعل فيها .

وتقول : هؤلاء حوارجُ بيتِ الله أميس ، ومررت برجل ضارياه الزيدان ، ومررت بقوم مُلازموهم إخوانهم . فتثنى وتجمع ؛ لأنَّه اسم ؛ كما تقول : مررت برجل أخواه الزيدان . وأصحابه إخوانك .

• • •

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فإذا أخبر أن الفعل قد وقَّع ، وانقضى فهو بغير تنوين البتة ، لانه انما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الاعراب . فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ، لانه انما شبه بما ضارعه من الفعل ، كما شبه به فى الاعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله ، وأخيه .

وجه الكلام ، وحده الجر ، لانه ليس موضعاً للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه • • »

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ما تفعله بعد ، ولم يقع -
جَرى مَجْرَى الْفِعْلِ المضارع في عمله وتقديره ؛ لَأَنَّهُ في معناه (١) وقد مضى تفسير هذا (٢) .
وذلك قولك : زيد أَكَلُ طعامك الساعة - إذا كان في حال أَكَلٍ ، وزيد أَكَلُ طعاما غدا ؛ كما
تقول : زيد يأكل الساعة - إذا كان في حال أَكَلٍ ، وزيد يأكلُ غدا .

وتقول على هذا : أخواك أَكَلان طعاماً ، وقومك ضاربون زيداً ، وأخواتك ضارباتُ عمرو .
وتقول : مررت برجل ضارب زيداً ، فتصفه به ؛ لَأَنَّهُ نكرة مثله ؛ كما تقول : مررت
برجل يضرب زيداً .

٤
٤٦٣

ولو قلت ذلك في اسم الفاعل - إذا أردت ما مضى - لم يقع ذا الموقِع ، وذلك أَنتُ لا تقول :
مررت برجلٍ ضارب زيدٍ إِلَّا على البَدَل ، كما لا تقول : مررت برجلٍ غلام زيد .
وتقول : مررت بزيد ضارباً عمراً . إذا أردت التي تجرى مَجْرَى الْفِعْلِ . فإن أردت
الأخرى قلت : مررت بزيد ضارب عمرو ؛ كما تقول : مررت بزيد غلام عمرو .

واعلم أَنَّهُ قد يجوز لك أَنْ تحذف النون والتنوين من التي تجرى مَجْرَى الْفِعْلِ ؛ ولا
يكون الاسم إِلَّا نكرة وإن كانا مضافاً إلى معرفة ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تحذف النون استخفافاً . فلَمَّا
ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى مَعْنَى ثَبَاتِ النون (٣) . فمن ذلك قول الله عزَّ
وجلَّ : (هَٰذَا بِالْعِصْيَانِ الْكَفْبَةِ) (٤) فلو لم ترد التنوين لم يكن صفة لَهْدَى وهو نكرة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨٢ : « باب من اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل المضارع
في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في الفعل كان منوناً نكرة » .
وذلك قولك : هذا ضارب زيداً غداً . فمعناه وعمله : هذا يضرب زيداً غداً .

وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضارب
عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيداً الساعة ، وكان زيد ضارباً أباك .
فإنما يحدث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه .. فمعناه وعمله كقولك : كان زيد يضرب
أباك » .

(٢) انظر الجزء الثاني ص ١١٩

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٨٤ : « ويزيد هذا عندك بياناً قوله - عز وجل - (هَٰذَا بِالْعِصْيَانِ الْكَفْبَةِ) و (عارض مطرنا) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة » .
(٤) المائدة : ٩٥

ومن ذلك قوله تعالى : (هَذَا عَارِضٌ مُّطَرِّئًا) (١) و (ثَانِي عِطْفِيهِ) (٢) ؛ لَأَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ . وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكْرَةً .

/ ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا مُّرْسِلُو النَّاقَةِ) (٣) فَإِنَّمَا هَذَا حِكَايَةُ قولِ الله عزَّ وجلَّ قَبْلَ إِرْسَالِهَا .

وكذلك (إِلَّا أَتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٤) و (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٥) ومن نَوْنٍ قال : (أَتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٦) ، و (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٧) ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ) (٨) . وهذا هو الْأَصْلُ ، وذلك أَخَفُّ وَأَكْثَرُ ، إذْ لَمْ يَكُنْ نَاقِضًا لِمَعْنَى ، وَكِلَاهُمَا فِي الْجَوْدَةِ سَوَاءً . قال جرير :

يَا رَبَّ غَايِبِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمُ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَجَرْمَانَا (٩)

ف(رَبٌّ) لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى نَكْرَةٍ ، وَإِنَّمَا حَذَفَ التَّنْوِينَ اسْتِخْفَافًا وَهُوَ يَرِيدُ : رَبٌّ غَايِبٌ لَنَا . وَمِثْلُهُ :

(١) الأحقاف : ٢٤ .

(٢) الحج : ٩ .

(٣) القمر : ٢٧ .

(٤) مريم : ٩٣ .

(٥) في آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .

(٦) في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠ : « وقرأ عبد الله وابن الزبير وأبو حيوة ، وطلحه

(الآت) بالتثنية ، و (الرحمن) بالنصب ، والجمهور بالاضافة » وانظر شواذ ابن خالوية ص ٨٦ .

(٧) هي من الشواذ أيضا الانحاف ص ١٨٣ ، ص ٣١٠ وابن خالوية ص ٢٣ .

(٨) المائدة : ٢ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٨٣ - ٨٤ : « وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتثوين ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجز المفعول لكف التثوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتثوين ، فجري مجرى غلام عبد الله في اللفظ ، لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، وليس يغير كف التثوين إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة » .

فمن ذلك قوله - عز وجل - (كل نفس ذائقة الموت) و (أنا مرسلو الناقة) .
فالمعنى معنى (ولا آمين البيت الحرام)

(٩) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٢٧

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبُّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)

أراد : باعْتُ دِينَارًا ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُهُ عَمَّا سَيَقَعُ .

ونصب الثاني لِأَنَّهُ أَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ . كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ بَاعْتُ عَبْدٌ رَبُّ . ولو جَرَّهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَانَ عَرَبِيًّا جَيِّدًا مِثْلَ النَّصْبِ .

٤
٤٦٥

وذلك/ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْمُعْطُوفَ عَلَى مَا غُطِفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَعَمْرُو غَدَا ، وَيَنْصِبُونَ عَمْرًا . إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَّ كُلَّمَا تَبَاعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوِيَ النَّصْبُ ، وَاخْتِيرَ . نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ الدَّرَاهِمَ ، وَعَمْرُو الدَّنَانِيرَ ، وَالْجَرُّ جَيِّدٌ بِالْف .

ولو قلت : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ الْيَوْمَ الدَّرَاهِمَ ، وَغَدَا عَمْرًا الدَّنَانِيرَ - لَمْ يَصَاحَ لِقَى عَمْرُو (٢) إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَعْطِ الْأَسْمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْعَطْفَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَلَمْ يَقَوِ الْجَرُّ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ أَمْسَ بِزَيْدٍ ، وَالْيَوْمَ عَمْرُو . فَإِذَا أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّاصِبَ يَنْصَبُ مَا تَبَاعَدَ مِنْهُ .

(١) ظاهر كلام المبرد أن عبد رب منصوب بالعطف على محل دينار ، لأن (باعث) اسم فاعل بمعنى الاستقبال .

واستشهد بالبيت سيبويه ج ١ ص ٨٧ فقال ابن خلف :

الشاهد فيه نصب عبد رب باضمار فعلل كانه قال : أو تبعت عبد رب ، ولا يجوز أن يضمم إلا الفعل المستقبل ، لأنه مستفهم عنه بدليل قوله : هل .

ويجوز أن ينتصب عبد رب بالعطف على موضع دينار ، لأنه مجرور في اللفظ منصوب في المعنى .

وقال الأعلام : الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار .

ورد عليه البغدادي في الخزانة بأن الكلام السابق في سيبويه يفيد تقدير فعل ناصب . كانه قال : أوقف دينارا ، أو عبد رب وهمسارجلان ، أخا عون : صفة أو بدل ، أو عطف بيان .

قال البغدادي : البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .

وقيل هو لجابر السبسي أو لجبرير أو لتأبط شرا وقيل بمصنوع هو ليس في ديوان جبرير .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، والعيني ج ٣ ص ٥٦٣ - ٥٦٧ وشواهد الكشف

ص ٢٠٦ . (٢) تصحيح السيرافي

ألا ترى أنك تقول : هذا ضاربُ اليوم زيدا . وغدا عمرا ؛ كما تقول : هذا يضربُ
اليوم زيدا ، وغدا عمرا .

وكذلك تقول : هذا ضاريك وزيدا غدا . لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمَر المنجور (١) -
حملته على الفعل ؛ كقول الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا / مُنْجِبُكَ وَأَهْلَكَ) (٢) كأنَّه قال :
وَمُنْجِبُونَ أَهْلَكَ ، ولم تعطف على الكاف المجرة .

٤
٤٦٦

ومِمَّا تُشْبِده العرب نصباً وجراً لاشتغال المعنى عليهما جميعاً قولُ لبيد :
فإن لم تجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ودُونَ معدٍّ ، فَلَتَزْعُكَ العَوَاقِلُ (٣)
ينصبون (دُونَ) ويجرونها . وقال الفرزدق :
فَعُوْدٌ لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَّاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا (٤)

-
- (١) لا يعطف على الضمير المنجور إلا بأعادة الجار اسماً كان أو حرفاً .
(٢) المنكبوت : ٣٣ .
في البحر المحیط ج ٧ ص ١٥١ : « الكاف في مذهب نسيويه في موضع جر ، وأهلك منصوب
على اضممار فعل : أى وننجي أهلك ومن راعى هذا الموضع عطفه على موضع الكاف ٠٠ »
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤ على العطف على الموضع فعطف دون المنصوب على محل
دون المنجور بمن ، لأن معنى تجد من دون عدنان ، وتجد دون عدنان واحد .
وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في
اللفظ زائداً . بدليل قوله : « وأنشد البيت ٠٠
وزعه يزعه بالفتح ، ويزعه بالكسر ، وزعا ، ووزوعا : اذا كفّه .
يقول : كم يبق لك أب حى الى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .
البيت من قصيدة للبيد يرثى بها النعمان بن المنذر في ديوانه ص ٢٥٤ - ٢٦٦ .
وانظر الخزائن ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤١ ، ج ٣ ص ٦٦٩ ، والعينى ج ١ ص ٧ - ٢٠ ، والسيوطى
ص ٥٦ ، والشعر والشعراء ص ٢٣٧ ، وشواهد الكشف ص ٢٢٣ .
(٤) البيت من قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٥ - ٢٢٨ قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقيم
في يده .
والشاهد فيه عطف حاجة بكرا على محل حاجة عوان . في الأضداد لابن الانبارى ص
٢٣ . حاجة عوان : طلبت مرة بعد مرة وأنشد البيت .
وذكر البيت في ديوان ذى الرمة ص ٦٦٧ على أنه مما نسب الى ذى الرمة وروايته :
وقوفا لدى الأبواب .

وقال جرير :

جِيئُوا بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوِيهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورٍ بَيْنَ مَيَّارٍ (١)

يَجْرُونَ (مِثْل) ، وينصبونها . فمن جرَّ فعلى الأول ، ومن نصب فعلى : أو هاتوا مثل أُسْرَةٍ ؛ لأنَّ هذا إذا أضمر لم يخرج من معنى الأول . ومن قال هذا قال : خشنت بصدرك ، وصدَرَ زيد ، على الموضع (٢) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٤٨ ، ص ٨٦ على العطف على المحل .
وقال الأعمى : استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما علمت فيه ، لأن معنى قوله : جئني بمثل بني بدر : هاتني مثلهم ، فكانه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور .
والذي يظهر لي أن الذي سوغ العطف على المحل في قول جرير : جئني بمثل بني بدر أن الفعل (جاء) يتعدى بنفسه وبحرف الجر وقد جاء الاستعمالان كثيرا في القرآن الكريم وقد صرح بذلك أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ فقال : وجئت زيدا وجئت إليه .
ولو كان مجيء الفعل المتعدي بحرف الجر بمعنى فعل متعد بنفسه مما يسوغ العطف على المحل في الاختيار لم يكن نحو مررت بزيد وعمرا من القليل .

قال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٩٥ : « العطف على المحل وله عند المحققين ثلاثة شروط : أحدها : أمكان ظهوره في الفصح ٠٠ فعلى هذا لا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني ٠٠ »
وأبو الفتح عرض كذلك في الخصائص ج ٦ ص ١٠٢ فقال : « ألا ترى أنك تحكم عليها (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب : نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليهما وجعفرًا » .
وقال في ص ١٠٦ : فتقول : مررت بزيد وعمرا وانظر ص ٣٤١ .

وفي كلام سيبويه ما يفيد جواز ذلك قال في ج ١ ص ٤٨ : « ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا لكان عربيا » .

وكذلك قول المبرد بعد : وعلى نحو من هذا أجازوا مررت بزيد وعمرا لأن معناه : أتيت ، فحمله على المعنى . وانظر ص ٣٣ من هذا الجزء .

والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٣١٠ - ٣١٣ وروايته : جئني كرواية سيبويه .
يخاطب الفرزدق ، فيفخر عليه بسادات قيس ، لأنهم أخواله وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان .

وبنو سيار من سادات فزارة ، (انظر جمهرة الانساب ص ٥٨)
أسرة الرجل : رمطه الأدنون اليه واشتقاقه من أسرت الشيء : اذا شددته وقويته ، لأن الانسان يقوى برمطه على العدو .

(٢) جعل أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ خشن مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى مثل جاء .

معناه : أوغر صدره وأغضبه وانظر ص ٧٣ ، ص ١١١ من هذا الجزء .

وعلى نَحْوٍ من هذا أجازوا : مررت بزيد وعمرا ؛ لأنَّ معناه : أتيت ، فحمله على المعنى ؛
إذ كان قولك (بزيد) بعد مررت في موضع نصب . وقال الشاعر :

/ أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ تَلَّاقَيْنَا غَدًا .

• • •

واعلم أنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أُنْثِى وَعُمُرُو ، وهذا
مُعْطَى الدَّهَامِ أُنْثِى وَعُمُرُو - جاز لك أن تنصب عمرا على المعنى لبُعْده من الجار . فكانت
قلت : وأعطى عمرا^(٢) فمن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا)^(٣) على معنى : وجعل ، فنصب .

(١) تقدم فى ص ١١٢ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فاذا اخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع - فهو بغير تنوين
البتة ... »

واو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيدا جاز على اضممار فعل ، أى : وضرب زيدا .
وانما جاز هذا الاضممار ، لأن معنى الحديث فى قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا
وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى • • •
وقال فى ص ٨٩ : « وكلما طال الكلام كان أقوى • وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما
يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى • فمن ذلك قوله - عز وجل - (وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر حسبانا) • • • »

وانظر ص ١٧٨ من سيبويه أيضا .

(٣) الآية فى الانعام : ٩٦ - وقراءة : وجاعل من السبعة أيضا فى النشر ج ٢ ص ٣٦ :
« قرأ الكوفيون وجعل يفتح العين من غير ألف وينصب اللام من الليل •
وقرأ الباكون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل • • •
وانظر الاتحاف ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ •

هذا باب

من مسائل الفاعل

تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب بفعله ، وتجرى (قائماً) على رجل ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه .

فإن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجرى على رجل ؟

قيل له : لأن قولك : قائم أبوه - إنما هو صفة للرجل في الحقيقة .

ألا ترى أنك قد حليت / الرجل بقيام أبيه ، كما تحلّيه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه ، كما أنك إذا قلت : مررت برجل قائم فصلت بينه وبين من لم يقم . ولو قلت : مررت برجل قائم أبوه . تريد بقائم التأخير ، كأنك قلت : مررت برجل أبوه قائم ، ثم قمت على هذه الجهة - كان جيداً ، وكنت تقول على هذا الشرط . : مررت برجل قائمان أبواه ، لأنك تريد : أبواه قائمان .

وعلى القول الأول - وهو الأجود - مررت برجل قائم أبواه ، وقائم أبأوه ، لأنه بمنزلة الفعل المقدم^(١) .

وتقول : مررت بزيد ضارباً عمراً أخواه ، ومررت بجاريته قائماً إليها أبواك ، وهذا رجل ملازمه إخوته . أردت : ملازم له إخوته ، فطرح التثنية استخفافاً على ما وصفت لك في الذي قبله^(٢) .

• • •

(١) في الاشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٧ - ٢٨ مجلس بين ثعلب وابن كيسان في مررت برجل

قائم أبوه .

(٢) يريد أن الاضافة لفظية ، فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وتقول: زيدا عمرو ضاربٌ ؛ كما تقول : زيدا عمرو يضرب^(١) .

ولو قلت : زيدا عمرو الضاربُ لم يجز ؛ لأنَّ الفِعْلَ صار في / الصلة^(٢) .

ولو قلت : عبدُ الله جاريتكُ أبوها ضاربٌ - كان بين النحويين فيها اختلاف . وذلك أنَّ بعضهم يقول :

إذا قلت : عبدُ الله زيدٌ ضاربٌ - فإنَّما نصبت عبد الله بضارب الذي هو خبر زيد . فكأنَّك قلت : زيد يضرب عبد الله : وزيد ضاربٌ عبد الله .

فإذا قلت : عبدُ الله جاريتكُ أبوها ضاربٌ . فالجارية ابتداء ، و (أبوها) ابتداء ثانٍ ، و (ضارب) خبر أبيها ، وهما جميعاً خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوَّله .

وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء . وذلك لأنَّ (ضارباً) يجرى مجرى الفِعْل في جميع أحواله من المَعْل . فالتقديم والتأخير في الفِعْل : وما كان خبراً للأوَّل - مفرداً أو مع غيره - فمجرهما واحد .

وإنَّما يُكره الفصلُ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قولك : كانت زيدا الحُمى تأخذ . فتنصب زيدا بتأخذ ، و (تأخذ) خبر (كان) ، وتفصل بزيد بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز^(٣) .

أو يكون العامل غير متصرف / فلا يجرى مجرى الفِعْل ، نحو : عندي عشرون اليوم درهماً ، وإنَّ منطلقُ زيدا ، وزيدا إنَّ منطلق . فهذا الذي لا يجوز .

فأما إذا كان العامل متصرفاً ، ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيء ليس منه ، ولا بسببه - فعمَلُهُ فيه كعمَلِهِ إذا وليه . وقد فسرنا مثل هذا فيما مضى^(٤) .

(١) تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية عند المبرد وقد أشار الى ذلك الفارقي فيما مضى ما لم يمنع مانع كما سيأتي .

وقال المبرد ١٠١ : كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(٢) زيدا مفعول به لصلة آل ، ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فهذا هو الذي منع من تقديم معمول الخبر على المبتدأ .

(٣) انظر ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٠٩ .

ومثُل ذلك من المصادر : أعجبنى اليومَ ضربُ زيدَ عمرا . إن جعلت (اليوم) نصباً بأعجبنى فهو جيد .

وإن نصبته بالضرب كان محالا ، وذلك لأنَّ الضربَ فى معنى « أن فعل » ، و « أن يفعل » فمحال أن ينصب ما قبله ؛ لأنَّ ما بعده فى صلته ولا يعمل إلّا فيما كان من تمامه ، فيصير بعضُ الاسم ، ولا يُقدِّم بعضُ الاسم على أوله (١) .

فإن لم يكن فى معنى أن وصلتها أعملته (٢) عملُ الفِعْل إذْ كان نكرةً يثله ، فقدّمت فيه وأخّرت . وذلك قولك : ضَرَبَ زيدا ، وإن شئت قلت : زيدا ضَرَبَا ؛ لأنّه ليس فى معنى (أن) ، إنّما هو أمر .

فقولك : (ضرباً زيدا) ينتصب بالأمر ، كأنّك قلت : اضرب ، إلّا أنّه صار بدلا من الفعل لما حذفته (٣) .

ألا ترى أنّ قولك « سَقِيَا » بمنزلة / سَقَاكَ اللهُ ، و « مَرَحَبَا » (٤) بكذل من قولك : رَحِبتَ بلادُك .
فعلى هذا يجرى ما وصفت لك فى الإعمال ، والتقديم ، والتأخير .

٤
٤٧١

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٢) فى الأصل : أعملتها .

(٣) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢١٨ ، ٢٢١

هذا باب

الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه

وإنما تعمل فيما كان من سببها^(١)

وذلك كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال .

اعلم أنَّ هذه الصفة إنما حدُّها أن تقول : هذا رجل حسن وجهه ، وكثير ماله . فترفع ما بعدَ (حسن) و(كثير) بفعلهما ؛ لأنَّ الحُسْنَ إنما هو للوجه ، والكثرة إنما هي للمال فهذا بمنزلة قولك : هذا رجل قائم أبده ، وقاعد أخوه .

ويجوز أن تقول : هذا رجل حسن الوجه . فالوجه لم يجعل (حسنًا) معرفة ، وإن كان مضافًا إليه ؛ وذلك لأنَّ التنوين هو الأصل . ومعنى هذه الإضافة الانفصال^(٢) ؛ كما كان ذلك في قوله : (هَذَا بِالْبَيْتِ الْكَبِيرِ) و (هَذَا عَارِضٌ مُّطَرِّئًا)^(٣) / لِمَا كَانَ التَّقْدِيرُ : إنما هو التنوين ثَبَتَ الاسمَ نكرةً ، وصار بمنزلة ما لفظوا بتنوينه .

٤
٤٧٢

فيجوز في هذا أوجه :

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ : « باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فأنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه . . . إنما تعمل فيما كان من سببها معرفًا بالالف واللام أو نكرة لا تتجاوز هذا . . »
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٠ : « ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً الا نكرة على حاله متوناً . . »

ونقل الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٦ أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها اضافة لفظية وان ذلك من المتفق عليه ومثله في ابن يمش ج ٢ ص ١٢٠ وغيرها وما في كليبات أبي البقاء ص ٥٤ من أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص غير صحيح مخالف لنقل النحويين .

- (٣) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ فقد ذكر اليتين هناك .

منها الأصل ، نحو : حسنٌ وجهه ، وحسنٌ الوجه ، وحسنٌ وجهه ، وحسنٌ وجهها ، وحسنٌ الوجه^(١) . كلُّ ذلك جائز ومعناه واحد في ذكرته وأجود ذلك - إذا لم تقل حسنٌ وجهه - : حسنٌ الوجه ، وذلك لأنَّ (وجهه) كان معرفة وهو الأصل . فكان الأحسن أن يُوضع في موضعه معرفةً مثله .

لا تعرف الأول ، كما كان ذلك في وجهه ، وأنه لو عرفه لم يكن الأول معرفة ، وإنما صار (وجهه) معرفة ؛ لأنه علم أنه لا يعنى من الوجه إلا وجهه .

وأما حسنٌ وجهه^(٢) فإنه أخف في اللفظ . فحذفوا الألف واللام تخفيفاً ، فمن ذلك قولهم : هو حديث عهد بالوجه وأنشد :

• لآحيت بطنٍ بقرًا سمين^(٣) •

(١) صور الصفة المشبهة مع معمولها المشهورة ستة وثلاثون صورة وبيانها :

الصفة لها صورتان : تكون بال ومجردة منها •

معمول الصفة : إما أن يكون بال أو مضافا لما فيه ال أو مضافا للضمير أو مضافا لمضاف إلى الضمير أو مجردا من ال والإضافة أو مضافا إلى المجرد فهذه ستة أحوال للمعمول •

وعلى كل إما أن يكون المعمول مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، فمجموع صور المعمول ١٨ صورة : 6×3 •

ويضرب حالتى الصفة فى أحوال المعمول تكون الصور ٣٦ صورة : 18×2 •

المتنع من الجر فى هذه الصور باتفاق النحويين صورتان •

(١) أن تكون الصفة بال والمعمول مضاف إلى الضمير ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلامه •

(ب) أن تكون الصفة بال مضافة إلى المجرد ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلام •

واختلفوا فيما إذا كانت الصفة مجردة من ال مضافة إلى معمول مضاف للضمير ، نحو : حسن وجهه : فسيبويه والبصريون أجازوها فى الضرورة ، والكوفيون أجازوها فى السعة والاختيار وانظر تفصيل ذلك فى شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ - ٩٦ وشرحها للجامى ص ١٩١ - ١٩٢ وشرحها للمصام ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وشرحها للرشى ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٥ وأبن يعيش ج ٦ ص ٨٤ - ٨٩ والأشمونى وغيره •

(٢) فى شرح الكافية للرشى ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ : ومسألة لا قبيحة ولا فى غاية الحسن وهى حسن وجه بالجر أذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل فيه إلا مطابقة المعمول لأصله فى انشريف : أعنى وجهه •

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على إضافة لاحق إلى بطن وهو نكرة •

الأصل لاحق بطنه . وقال الآخر :

٤
٤٧٣

أولا سَيِّئِي زِيٌّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخِيسَةً بُزُلًا^(١)
وإنَّما جاز حذف الألف واللام لِعِلْمِ السامع أَنَّكَ لَا تَغْنَى إِلَّا وَجْهَهُ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَكُونُ
به معرفة أَبَدًا .

وقال ابن يعيش ج ٦ ص ٨٥ : « الشاهد فيه إضافة (لاحق) الى (البطن) مع حذف الألف
واللام فهو بمنزلة حسن وجه » .

واعلم أن قوله : لاحق بطن وان كان أسله اسم فاعل كضارب ، وخارج فانما ذكره في هذا
الباب : لأنه أجرى مجرى الصفة المشبهة ، فقدربلا حق بطنه ، كما قدر حسن وجه بحسن
وجهه فالْبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعل في المعنى ، واسم الفاعل لا يضاف الى الفاعل .
لا تقول : هذا ضارب زيد وزيد فاعل ، لأن الشيء لا يضاف الى نفسه ، وليس كذلك الصفة ،
لأنها نقلت النقل انذى لا يكون في اسم الفاعل ، .

اللاحق : الضامر .

القرأ : الظهور . يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهور قرواء انظر ابن ولاد ص ٨٧ وذكر
في اللسان أن تشينه قروان ، وقریان عن اللحياني .

وصف فرسا بضمور البطن ، ثم نفى أن يكون ضموره من هزال .

والرجز لحميد الأرقط كما في سيبويه وابن يعيش .

ولحميد الأرقط رجز على هذا الروى في وصف ناقته في السمت ص ٨٨٦ وهو مكسور
حرف الروى .

والشاهد في سيبويه وتكلم عليه الأعلام كما هو في الفصل ٢: ١٢٤ وتكلم عليه ابن يعيش كما
ذكرنا والصبان يقول ج ٢ ص ٢٢٠ عن هذا الرجز : ولم أر من تكلم على هذا البيت .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على إضافة سئ الى زى وهو نكرة على تقدير اثبات
الألف واللام وحذفها للاختصار وذكر قبله البيت :

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِ السَّلَامِ رِسَالَةً بَيَّانَةً مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُرْلًا

الشعر لمعروين شاش ، وصف أنه تفرب عن قومه بنى أسد ، فحمل رجسلا اليهم
السلام ، وجعل آية كونه منهم ومفرقة بهم ما وصفهم به من القوة على العدو ، ووفادتهم على
الملك بأحسن الزى .

ومعنى تلبسوا : ركبوا ، وغشوا . المخيسة : المذلة وهي صفة تقدمت فأعربت حالا .

البزل المسنة واحدها : بازل وهو جمع غريب .

وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩٦ - ٦٠١ والميوطى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن قال : هو حسنٌ وجهها قال : هو الحسنُ الوجهَ يا فتى ، وهما الحسنان الوجهة ،
فنصب ؛ لأنه أضمر الفاعل في الأول ، فجعل الثاني بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك :
الضارب الرجل ، والقائل الحق . وقال الحارث بن ظالم :

فما قَوْمِي بِمُعَلَّبَةٍ بِنِ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةٍ الشُّعْرَى رِقَابًا^(١)

ويروى : الشُّعْرَى الرَّقَابَا . فمن قال ذا يشبَّه بالضارب الرجل .

ومن قال : الضارب الرجل يقول تشبيهاً بالحسن الوجه^(٢) ، ولا يجوز الضارب زيد ؛
كما لا تقول الحسن وجهه .

وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجه ، فيكون
نكرة . فإذا أردت أن تعرفه أدخلت في الحسن الألف واللام ولم تعاقبا / الإضافة ؛ إذ كانت
الإضافة ها هنا على خلاف المضاف ؛ لأنَّ ها هنا نية التنوين ، فلذلك لم تعرف الأول وكان
كقولك : الحسن وجهه .

فإذا قلت : هو الحسنُ وجهها ، والطيبُ خبراً ، والحسانُ وجوهاً - لم يكن إلاّ النصب ؛
لأنك أهتمت الحسن ، وأضمرت في الحسن الفاعل ، فانتصب ما بعده لأنه تمييز إذا كان
نكرة .

(١) أنشدني سيبويه بروايتين : الأولى : الشعري رقابا فيكون مثل الحسن وجهها .

والثانية الشعر الرقابا فيكون مثل الحسن الوجه . وقال عنها سيبويه : وهي عربية جيدة
ج ١ ص ١٠٣ .

وبهذه الرواية روى في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٤٣ وسيرة ابن هشام الروض الانف
ج ١ ص ٧٣ والبيان للجاحظ ج ٤ ص ٣٨ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ١ ص ١٩٣ ، ج ٢
ص ١١٩ .

وروى الروايتين ابن يعيش ج ٦ ص ٨٩ والانصاف ص ٨٤ .

الشعر : جمع أشعر وهو كثير شعر القفاراد كل واحد منهم هذه صفته والشعري :
مؤتت الأشعر وأراد القبيلة .

قال الجاحظ في البيان : هجيت فزارة بكثرة شعر القفا .

البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم ص ٣١٤ - ٣١٦ وفي شرحها للأنباري ص ٦١٨
- ٦٢٢ وبعضها في سيرة ابن هشام ثم قال : هذا ما أنشدني أبو عبيدة منها ، الروض الانف
ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ والعيني ج ٣ ص ٦٠٩ - ٦١٢ . والأغاني ١٠ : ٢٧ .

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٨٢

ويستقيم أن يكون انتصابه وهو نكرة كانتصابه إذا كانت الألف واللام على التشبيه بالمفعول به . وذلك قولك : هو الحسن الوجهة ؛ كما تقول : هو الضارب الرجل (١) .

ألا ترى أن الحسن يجرى على ما قبله مؤنثاً كان أو مذكراً ؛ كما يجرى الفاعل . فتقول مررت بامرأة حسنة الوجه ، ومررت بأخويك الحسنين الوجهة . فعلى هذا تميز إذا حذف الألف واللام ، فقامت : مررت بأخويك الحسنين وجوها ؛ كما قال الله عز وجل (هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) (٢) .

وقال رؤبة :

/ الحزن باباً والعقور كلباً (٣)

فهذه الأوجه عريضة جيدة . وببيت الأعشى ينشد جرأ :

٤٧٥

(١) في ابن يعيش ج٦ص ٨٤ : (وأما الثالث وهو : هذا رجل حسن وجهها فيحتمل نصب وجهه أمرين :

أحدهما : أنه منصوب بحسن على حد المفعول ، كما يعمل ضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيدا على التشبيه به . .

الثاني : أن يكون منصوباً على التمييز كما تقول : هذا أحسن منك وجهاً) .

وانظر شرح الكافية للرضي ج٢ص ١٩٤

(٢) في سيبويه ج١ص ١٠٣ : (وإذا ثنيت أو جمعت فأنثيت التثنية فليس إلا النصب . وذلك قوامهم : هم الطيبون الأخيار وهما الحسنان الوجه ومن ذلك قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)

والآية تقدم الحديث عنها ج٢ص ٢١٦ ، ج٣ص ٣٤-٣٥

(٣) استشهد به سيبويه ج١ص ١٠٣ على نصب باباً ، وكتبها على حد الحسن وجهها .

الحزن : صفة مشبهة ضد السهل .

عقر من باب ضرب : جرح

الرجز لرؤبة وقبله : فذاك وخم لا يبالى السباً وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ، فجعل باباً حزناً لا يستطاع فتحه وكتبه عقوراً لمن حل بغناؤه طالباً معروفاً وانظر الخزانة ج٣ص ٤٨٠ والعيني ج٣ص ٦١٧-٦١٨ والبيت ختام أرجوزة لرؤبة ، ديوانه ص ١١-١٥

الواهبُ المائِةُ الهِجَانِ وعَبْدُهَا عُودًا تُرْجَى خَلْفَهَا أَطْفَالُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٤ على أنه يفتقر في التابع مالا يفتقر في المتبوع قال : ومن قال : هذا الضارب الرجل قال : هو الضارب الرجل وعبد الله •

وقال ابن السراج (ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولو جعلت السخلة تلى (كل) لم يستقم

ومن كلام العرب : هذا الضارب الرجل زيد ولو كان (زيد) يلى الضارب لم يكن جراً ، وينشدون هذا البيت جراً : الواهب المائة الهجان وعيدها

وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ، ويقول : ان الضمير في عبدها هو المائة فكانه قال وعبد المائة ، ولا يستحسن ذلك في زيد ، ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه الا على هذا البيت •

وقال المازني أنه من كلام العرب ، والذي قال ابو العباس أولى وأحسن)

وقال الأعلام : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا البيت ، لأن العبد مضاف لضمير المائة وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ••

ومعنى البيت : أن هذا المدح يهب المائة من الابل الكريمة ، ويهب راعيها أيضاً وهو المراد من العبد ، وخص الهجان ، لأنها أكرمها •

والهجان : البيض قال الجوهري : يستوى فيه الذكر والمؤنث والجمع وانظر في ذلك الجزء الثاني من المقتضب ص ٢٠٥

وقال الأصمعي : الهجان الكرام وأصل الهجان البياض وهي تكون للواحد وللجمع وربما جمع هجائن •

عوداً : حال من الهجان وهو جمع عائد وهو جمع غريب •

قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت وبعد ما تضع أياماً حتى يقوى ولدها • وقال شارح ديوان الأعشى : العود : الحديثات النتاج قبل أن توفي خمسة عشرة ليلة ثم هي مطلق بعده •

وعائد صيغة نسب

ترجى : تسوق والتزجية السوق مثل الازجاء

البيت من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٧-٣٣

وقد كرر الأعشى معنى هذا البيت في قصائده انظر ص ٢١ ، وص ٥١ من الديوان وذكر البغدادي له بيتاً آخر وهو :

الواهب المائة الهجان وعيدها قطناً تشبهها النخيل المكرعا

وليس في ديوانه المطبوع

والأعشى مسبوق في هذا المعنى بما قاله بشر بن أبي خازم انظر ديوانه ص ٣٩ وبما قاله أوس ابن حجر ص ٣٥ من ديوانه

وانظر الخزاعة ج ٢ ص ١٨١-١٨٥

فإن قال قائل : ما بالك جررت (عبيدها) وإنما يُضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة ، والواهب عبدها ؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبدها ، كما جاز : ربَّ رجل وأخيه . وأنت لا تقول : ربَّ أخيه ولكنه على تقدير : وأخ له .

ومثل ذلك كلُّ شاة وسَخَلَتْها بدرهم . وأنت لا تقول : كلُّ سَخَلَتْها . ولكنه على التقدير الذي خبرتكَ به ، وأخَّرت الاحتجاج عنه لنذكره في موضعه (١) إن شاء الله .

واعلم أنَّ هذه الصفة لا يجوز أن يتقدمها مفعولها (٢) ؛ وذلك أنَّها ليست كالفاعل في الحقيقة . ألا ترى أنَّك إذا قلت : زيد ضاربُ عمرا ، وزيدا ضاربُ عمرو ، وزيدا عمرو ضارب - أنَّ الثاني عمل في الأول . وأن (ضارباً) صار بمنزلة يضرب / في المعنى .

٤
٤٧٦

ولو قلت : زيد الحسن وجهاً ، أو الحسن الوجه لم يكن الحسن عمل في الوجه شيئاً ، وإنما الحسن في المعنى للوجه ، فمن ثمَّ لم يجز أن تقول : وجهها زيد حسن ، ولا زيد وجهها حسن .

ولذلك لم يجز لهذه الصفة أن تعمل إلا فيما كان من سببها .

ألا ترى أنَّك إذا قلت : زيد حسن وجهه ، أو حسن الوجه ، أو الحسن وجهها أنك لا تَقِي من الوجه إلا وجهه ؛ لأنَّه في الأصل زيد حسن وجهه ، وكذلك كثير المال ، وفاره العبد ، وجيد الدار يجزَّين مجزئ واحدًا .

(١) سيذكر أيضا في ص ٥٤٢

ومن كلام النحويين يفتقر في التابع مالا يفتقر في المتبوع - أو يفتقر في الثواني مالا يفتقر في الأوائل .

وقد عقد السيوطي في الأشباه فصلا خاصا بذلك ج ١ ص ٣٢٦-٣٢٩ وانظر المعنى ج ٢ ص ١٩٧ - ١٩٨ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ : (ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل وذلك لانه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وانما هو بمنزلة الانفعال .)

لو قلت : عمرا زيد الضارب - لم يَجْز ، وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة ، ولكن معناه : زيد الضارب عمرا ، أى : الذى ضرب عمرا . فلما قَدِّمْتَ عمرا على هذه الصفة لم يَجْز ؛ لأنَّه بعض الاسم إذ كان من صلتة . فلنَّما امتنع من هذا الوجه .

فإن جعلت ضارباً ، وقائلاً ، وما أشبه ذلك بغير ألف ولام - جاز التقديم والتأخير ، والإظهار والإضممار ، وجرى مَجْرَى (يضرب) لما ذكرت لك من المضارعة^(١) .

(١) انظر ص ١٥٦ من هذا الجزء .

هذا باب

من المفعول

ولكننا عزَلناه مَّا قبله ، لأنَّه مفعول فيه

وهو الذى يسمِّيه النحويون (الحال)

إِعلم أنَّك إذا قلت : جاءني عبد الله ، وقصد إلى زيد ، فحُفِظت أن يعرف السامع اثنين ، أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد - قامت : الطويل ، أو العاقل ، أو الراكب ، أو ما أشبه ذلك من الصفات ، لتفصيل بين مَنْ تعني ، وبين مَنْ خِفت أن يلتبس به . كأنَّك قلت : جاءني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك جاءني زيدُ بن عمرو ، وزيدُ النازلُ موضع كذا

فإن لم ترد هذا ، وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قامت : جاءني زيد راجباً ، أو ماشياً ، فجئمت بعده بنكرة لا تكون نعتاً له لأنَّه معرفة . وذلك أنَّك لم تُرد : جاءني زيد المعروف بالركوب ، والمشى ، فيكون تخليّة بما قد عرف/ وإنَّما أردت مجيئه وقع في هذه الحال .

وكذلك : رأيت عبد الله جالساً ، ومررت بعبد الله ضاحكاً . خبرت أن رؤيتك إياه ، ومرورك به وقعا في هذه الحال منه

وتقول : زيد في الدار قائماً ، فتنصب قائماً بمعنى الفِعْل الذى وقع في الدار ؛ لأنَّ المعنى : استقرَّ عبد الله في الدار ؛ ولذلك انتصبَت الظروف .

ألا ترى أنَّك تقول : زيد خَلَفَكَ ، وزيد دُونَكَ ، فتنصب الدُون ، والخَلْف بفِعْل زيد . كأنَّك تقول : استقرَّ زيد خَلْفَكَ ، وثبت دونك ونفسر هذا في باب الظروف (٢) إن شاء الله .

(١) عرض لهذا أيضاً ابن يعيش ج٢ ص ٥٧ والرضي في شرح الكافية ج١ ص ١٨١ وانظر الأشباه ج٢ ص ٢١٣-٢١٤

(٢) سيأتي في ص ٦١١

فلما جعلت (في الدار) للقيام ، ولم تجعله لزيد قلت : زيد في الدار قائمٌ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا أردت : زيد قائم في الدار ، فجعلت (قائماً) خبراً عن زيد ، وجعلت (في الدار) ظرفاً لقائم .

فمن قال هذا قال : إن زيدا في الدار قائم .

ومن قال الأوّل قال : إن زيدا في الدار قائماً . فيكون (في الدار) الخبر ، ثمّ خبر على أَيْةٍ حال وقع استقراره / في الدار ، فقال قائماً ، أى : على هذه الحال ولما قال (قائم) إِنَّمَا قال (في الدار) ليخبر أى موضع وقع قيامه^(١) .

فنظير ذلك قوله جلّ وعلا (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ)^(٢) ، وقوله عزّ وجلّ (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ)^(٣) .

وذلك أَنَّ قوله (في جَنَّاتٍ) خبر (إِنَّ) ، فنصب (آخِذِينَ) و(فَاكِهِينَ) على الحال ..

ولو كان الظرف هو الخبر لرفع الخبر ، كما قال الله عزّ وجلّ (وَلَى النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ)^(٤) لأنّ المعنى : وهم خالدون في النار . فإنما (في النار) ظرف للخلود .

• • •

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ (باب ما ينتصيفه الخبر • •)

وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً و (عبد الله) ارتفع لابتداء ، لأن الذي ذكر قبله - وبعده ليس به • •

الا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسن ، واستغنى في قولك : هذا عبد الله ،

وتقول : عبد الله فيها ، فيصير كقولك : عبد الله أخوك ، الا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء •

ويدلّك على ذلك أنك تقول : إن فيها زيدا ، فيصير بمنزلة قولك : إن زيدا فيها • •
وان شئت الغيت (فيها) . فقلت : فيها عبد الله قائم وانظر المقتضب ج ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ •
و ٤ : ١٣٢ .

(٢) الذاريات : ١٦ ، ١٥

(٣) الطور : ١٨ - ١٧

(٤) التوبة : ١٧

وتقول : هذا زيدٌ راكباً ، وذلك عبدُ الله قائماً .

فإن قال قائل : ما الذى ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً ؟

قيل له : (هذا) إنما هو تنبيه . كأنك قلت : انتبه له راكباً .

وإذا قلت : ذلك عبد الله قائماً . (ذاك) للإشارة . كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً .

فلا يجوز أن يعمل فى الحال إلاَّ فِعْلٌ أو شىء فى معنى الفِعْل ؛ لأنَّها مفعول فيها (١) .

وفى كتاب الله جلَّ وعلا : (وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٢) .

• • •

ولو/ قلت : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً - كان غير جائز ؛ وذلك أنَّه ليس ها

هنا فِعْلٌ ، ولا معنى فِعْلٌ ، ولا يستقيم أن يكون أباه فى حال ، [ولا يكون أباه فى حال أخرى] ، (٣)

ولكنَّك إن قلت : زيد أخوك قائماً ، فأردت أخوة الصداقة جاز ؛ لأنَّ فيه معنى فِعْلٌ . كأنك

قلت : زيد يؤاخيكَ قائماً ، فعلى هذا يستقيم ويتنوع (٤) .

• • •

واعلم أنَّ الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كلُّ ما يجوز فى المفعول به من
من التقديم والتأخير ، إلاَّ أنَّها لا تكون إلاَّ نكرة .

وإنَّما جاز ذلك فيها ؛ لأنَّها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل . تقول :

جاء راكباً زيد ؛ كما تقول : ضرب زيداً عمرو ، وراكباً جاء زيد ؛ كما تقول : عمرا

(١) فى سيبويه ج١ ص ٢٥٦ - (باب ما ينتصب لانه خبر للمعروف ••

فاما المبني على الاسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذلك
عبد الله ذاهباً ، وهذا عبد الله معروف • (فهذا) اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده وهو (عبد الله)
والم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ••

والمعنى : أنك تريد أن تنبيه له منطلقاً لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه بجعله
فكانك قلت : انظر اليه منطلقاً (فمنطلق) حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق
وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً صار (جاء) لعبد الله ، وصار
(الراكب) حالا ، فكذاك هذا •

وذلك بمنزلة (هذا) الا انك اذا قلت ذاك فانت تنبيه لشيء متراخ ، وهؤلاء بمنزلة هذا
وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك ••

(٢) هود : ٧٢ وقرئ فى الشواذ شيخ بالرفع - الاتحاف ص ٢٥٩ وانظر سيبويه ج١ ص ٢٥٨

(٣) تصحيح السيرافى

(٤) تقدم ذلك فى ج٣ ص ٢٧٤ ، وسيكرره مرة أخرى فى ص ٥٩٧

ضرب زيد ، وقائماً زيدا رأيت ، كما تقول : الدرهم زيدا أعطيت ، وضربت قائماً زيدا^(١).

• • •

ومن كلام العرب : رأيت زيدا مُصْعِداً مُنْحَلِراً ، ورأيت زيدا راكباً ماشياً - إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً ، وأحدكما مُصْعِداً والآخر مُنْحَلِراً^(٢)

• • •

وقول الله - عزَّ وجلَّ - عندنا على / تقديم الحال - والله أعلم - وذلك : (خُشْعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٣).

(١) لايجوز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسماً ظاهراً ، نحو : راكباً جاء زيد ، ويجزونه مع المضمر ، نحو : راكباً جئت وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ١٥٨-١٦٠ وانظر أسرار العربية ص ١٩٢ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٨٨ وعرض في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤-٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز

(٢) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٨٢ : (وتقول : لقيت زيدا مصعداً منحدراً ، فتجعل (مصعداً) حالاً من زيد ، لأنه ملاصق له ، و (منحدراً) حالاً من ضميرك ، ليكون في الكلام فصل واحد وهو فصلك بزيد وحاله بين التاء وحالها

ولو جعلت (مصعداً) حالاً من التاء ، ومنحدراً حالاً من زيد كان في الكلام فصلان : فصلك بزيد بين التاء وحالها وهو مصعداً ، وفصلك بمصعداً بين زيد وحاله)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ والمغني ج ٢ ص ١٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٧١ والأشباه ج ١ ص ٢٨٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٦

(٣) القمر : ٧ - في البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٥ : (انتصب خشعاً على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لايجوز تقدم الحال على الفعل ، وإن كان متصرفاً ، وقد قالت العرب : شتى تؤوب الحلبة • • • وقيل : هو حال من الضمير المجزوف في عنهم من قوله (فتول عنهم) وقيل مفعول يبدع وفيه بعد ؟

وانظر الهمع ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢

وكذلك هذا البيت :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَى وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَعَ^(١)

ولست محتاج مع ما عرفتك من حالها ، وإجرائها مُجَرَّى المفعول ، وما لازم من ذلك من الاحتجاج إلى أن نوضح لك بأكثر منه .

وقال الشاعر :

ضاحِكًا مَا قَبْلَتْهَا حِينَ قَالُوا نَقْضُوا صَكَّهَا ، وَرُدَّتْ عَلَيَّ^(٢)

وتقول : ضارباً عمراً رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشاعراً أخاه أقبل عبدُ الله .
فإن كان العامل غير فِعْل ولكن شيء في معناه - لم تتقدّم الحال على العامل ؛ لأنّ هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول . وذلك قوله : زيد في الدار قائماً ، ولا تقل : زيد قائماً في الدار
وتقول : هذا قائماً حسن ، ولا تقل : قائماً هذا حسن^(٣) .

• • •

(١) مزبدا : من أزيد الجمel : اذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه .
يخطر : من الخطر بسكون الطاء : وهو ضرب الفحل بدنيه حين هياجه .
والبيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل اليشكري ص ١٩١-٢٠٢ وفي شرحها
للأنباري ص ٣٨١-٤٠٩

أبياتها تبلغ ١٠٨ وبعضها في الشعراء ص ٢٨٥-٢٨٦ والخزانة ج ٢ ص ٤٦٦ - ٥٤٧
والبيت في المقتضب مركب من بيتين وروايتهما :

مزبذ يخطر ما لم يرني فاذا سمعته صوتي انقمع
ويحييني اذا لاقيته واذا يخلو له لحمي رتع

وهكذا الرواية برفع مزبذ في المفضليات والشعراء ، والخزانة والاصابة ج ٣ ص ١٧٣
(٢) الصك : الكتاب

وما في قوله : ضاحكاً ما قبلها زائدة ولا يجوز أن تكون نافية ، لأن (ما) النافية لها صدر
الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها .
ولم أقف له على قائل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : (واعلم انه لا يقال : قائماً فيها رجل .
فان قال قائل : اجعله بمنزلة راكب . مزبذ ، وراكباً من الرجل .

وتقول : مررت ركباً بزيد إذا كان (راكباً) لك . فإن أردت أن يكون زيد لم
لم يجز ، لأن العامل الباء (١) ، فعلى ما ذكرت لك يجرى هذا الباب .

فإن قال قائل : فما بالك تقدم / الظروف وهى مفعول فيها والعامل معنى الفعل ، ولا يجوز
أن يعمل فيها التنبيه كما عمل في الحال ، وكلاهما مفعول فيه ، فمن أين اختلفا ؟

٤٨٢

قيل له : الفصل بين الحال والظرف أن الحال هى الاسم الأول ، فاعلا كان أو مفعولا
أو غير ذلك من الابتداء وخبره . والظرف متضمن للحال وغيرها . لا يقع شئ إلا في زمان
ومكان . فالحال تقع في الظروف ، والظرف لا يقال إنها واقعة في الحال .

فإذا قلت : يوم الجمعة زيد في الدار . ف(يوم الجمعة) غير زيد ، وقد عمل فيه استقرار
زيد .

وإذا قلت : جاءني زيد ركباً . فالراكب هو زيد ، وكذلك ضربت زيدا قائماً ، وزيد
منطلق ركباً . فالقائم ، والراكب ، وما أشبه ذلك هو زيد ، فلما كان إياه عمل فيه ما
يعمل في المفعول به ؛ لأنه اسم مثله .

ولما كان الظرف متضمناً لهذا وغيره ، وكان غيرهما في المعنى إنما هو اسم زمان أو مكان
لا يخلو من كون فيها واستقرار . كان الناصب لهما المعنى الذى جىء بهما من أجله (٢) .

= قيل له : فانه مثله في القياس ، لان فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من
الفعل ، لان فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن انزلن منزلة ما يستغنى به
الاسم من الفعل ، فأجره كما أجرته العسرب واستحسننت

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٧ وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٢ والأشباه ج ٤ ص ٢٣-

٢٥٠

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار قبل
العامل فى الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل .
فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار
والمجرور ... »

وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٩ وأقال ابن مالك
وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد .

(٢) فى كليات أبى البقاء ص ٢٣٨ : « وجوزوا عمل اسم الإشارة فى الظرف مع انه أضعف
الاسماء فى العمل دون غيره ، كما فى قوله تعالى (فذلك يومئذ يوم عسير) فان انتصاب يوم فى
يومئذ بذلك . »

/ فلإن قيل : لم لا تقول : هذا زيد يوم الجمعة ، وهذا زيد شهر رمضان فتعمل التنبيه ؟

قيل له : إذا كان الظرف من المكان لم يمتنع من شيء من الأسماء ؛ لأنها تفيد فيه معنى .
وذلك أنك إذا قلت : زيد عندك أو في دارك ، أو بالبصرة ، فقد أفدت فيه ما قد كان يجوز أن يخلو منه .

وإذا قلت : زيد يوم الجمعة فلا معنى لهذا ؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه ، ولا حتى ولا ميت ، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون : لا تكون ظروف الزمان للجثث .

وإنما امتنع قوالك : هذا زيد يوم الجمعة من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه ، و(ذا) الإشارة ولم يكن مثل قوالك : القتال شهر رمضان ، ويوم الجمعة ؛ لأنك إذا قلت : القتال يوم الجمعة ، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة ، قد كان يجوز أن يخلو منه .

وأنت إذا قلت : هذا زيد ، فقد نبهت ، وأعلمت في أي وقت هو ؟ فلا معنى لقوالك يوم الجمعة ، ولا للذكر وقت ، لأن السامع في الوقت وأنت سواء (١) .

ألا ترى أنك إذا قلت : أنا آكل يوم الجمعة ، وأنت تخبر / عن أنك تفعل هذا إذا كان يوم الجمعة - كان جيدا .

واو قلت : أنا آكل يوم الجمعة - تخبر عما أنت فيه - لم يكن له معنى ، فإن أردت أن تفيد السامع أن اليوم يوم الجمعة قلت : أنا آكل ، وهذا يوم الجمعة ؛ ليصير خيرا بعد خبر .

فتفهم هذا فإن معرفة الأصول إحكام الباب ، وإذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة إن شاء الله .

= وهذا نقل غريب فابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ قدعرض لما ينصب الظرف ولم يذكر منها اسم الإشارة وكذلك غيره وذكر أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٣٧٢ أن يومئذ متعلق بعسير

وفيه تقدم معمول الصفة على الموصوف ، وأجازه بعضهم محتجا بقوله تعالى لا تقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) .

(١) تقدم هذا التعليل في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ وسيكرره في ص ٦١٤

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مُبْنِيٌّ

ولا يتصرف تصرفاً غيره من الأفعال

ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك

وهو باب التعجب

وذلك قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم عبد الله .

ف (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و (أحسن) خبره ، وهو فعل ، و (زيدا) مفعول به ،
فتقديره : شيء أحسن زيدا (١) إلّا أنَّ معنى التعجب دخله مع (ما) ، ولا يكون ذلك فى
شيء غير (ما) .

فإن قال قائل : هل رأيت (ما) تكون اسماً بغير صلة إلّا فى الجزاء والاستفهام ؟

قيل له : إنّما كانت فى الجزاء / والاستفهام بغير صلة إذا قلت مجازياً : ما تصنع ^٤
أصنع ، أو مستفهماً : ما تصنعُ يا فتى ؟ لأنك إنّما تستفهم عما تنكر ، واو كنت تعرف ^{٤٨٥}
كنت مُخبراً لا مُستخيراً ، والصلة تعرفه .

وكذلك الجزاء إذا قلت : ما تصنعُ أصنع ؛ لأنك أهمته ، ولم تقصِدْ إلى شيء واحد
بعينه ، فالعنى من الإبهام الذى يكون فى الجزاء والاستفهام كذلك هو التعجب ، لأنك
إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فقد أهمت ذاك فيه ، ولم تخصّص .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : باب ما يعمّل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل . .
وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله
ودخله معنى التعجب وهذا تمثيل ولم يتكلم به . . .

وانظر الخلاف فى الانصاف ص ٨١ - ٩٥ وأسرار العربية ص ١١٣ - ١٢٥ وأمال الشجرى
ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٤ والأشباه ج ٢ ص ١٣١ ج ١ ص ٦٣ وابن يمشى ج ٧ ص ١٤٨ والرضى
ج ٢ ص ٢٨٨

ومما جاء من (ما) بغير صلة في غير الجزاء والاستفهام . مشاركتها إياهما في الإيهام :
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ . فالعنى : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ (١) .

وتقول : إِنِّي مُدْ أَفْعَلُ على معنى : رُبَّمَا أَفْعَلُ (٢) . كما قال :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى لِلْسَّائِ مِنْ الْقَمَمِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ . وتقول : انى مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ذاك . كأنه قال : انى من الامر او من الشأن أن أفعل ذاك فوقعت ما هذا الموقع كما تقول العرب : بشما له يريدون بشئ ماله وانظر ج ١ ص ٢٧

فى المعنى ج ٢ ص ٣ : « قولهم اذا أرادوا المبالغة فى إخبار عن أحد بالاكثار من فعل كالكثابة : ان زيدا مما ان يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى انه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتاب . فما بمعنى شئ ، وأن وصلتها فى موضع خفض بدل منها والمعنى بمنزلته فى (خلق الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها .

وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشئ أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير » وانظر موصل الطلاب الى قواعد الاعراب ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ : « وان شئت قلت : انى مما أفعل فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما » .

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٤ : « وقد كفوا (من) . بما فقالوا : انى لما أفعل قال أبوالباس المبرد يريدون : لربما أفعل »

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٠

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ على أن (من) بمعنى ربما والأصل : (من) زيدت عليها (ما)

وأبوحيان لم يقف على كلام سيبويه هنا ، فقال فى الارتشاف : « زعم السيرافى والأعلم وابن طاهر وابن خروف أن (من) اذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى ربما . وزعموا أن سيبويه يشير الى هذا المعنى فى كلامه » .

وتبع أبا حيسان ابن هشام فى المعنى فى موضعين ج ٢ ص ١٠ ، ص ١٦ ثم قال : والظاهر أن (من) فىهما ابتدائية و (ما) مصدرية .

ويبدو لى أيضاً أن الشجرى لم يقف على كلام سيبويه فقد نسب هذا القول واتشاد البيت الى المبرد الأمالى ج ٢ ص ٢٤٤

قال النحاس : وان شئت جعلت (ما) بمعنى الذى ورفعت الكبش ، وردده البغدادي فقال هذا لا يصح .

الكبش : سيد القوم ، لأنه يقارع دونهم .

البيت لأبى حية النميرى ، وأخذه من بيت للفرزدق وهو :

وانا لمسا نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٦

وقال الآخر :

أَلَا غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ لِمَنِّي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أُلِمَّ بِهَا ذِكْرُ^(١)

/ ومن ذلك قولهم : دَقَّقْتَهُ دَقًّا نِعْمًا ، أَيْ نَعَم الدَّقُّ^(٢) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ : شَيْءٍ حَسَنٍ زَيْدًا ، فَكَيْفَ دَخَلَهُ
مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي قَوْلِكَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا ؟

قِيلَ لَهُ : قَدْ يَدْخُلُ الْمَعْنَى فِي الْفَلْظِ ، وَلَا يَدْخُلُ فِي نَظِيرِهِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : عَلَّمَ اللَّهُ
لَأَفْعَلْنَ . لَفْظُهُ لَفْظٌ : رَزَقَ اللَّهُ ، وَمَعْنَاهُ الْقَسَمُ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ ، لَفْظُهُ لَفْظٌ الْخَبَرِ ، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ .

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ : تَاللَّهِ لَأَفْعَلْنَ . فَتَقْسِمُ عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، وَلَا تَدْخُلُ التَّاءُ عَلَى شَيْءٍ
نِ اسْمَاءِ اللَّهِ غَيْرِ هَذَا الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يُوجِبُ التَّعَجُّبُ إِنَّمَا وَقَعَ هَا هُنَا^(٣) .

وَكُلُّ مَا لَزِمَهُ شَيْءٌ عَلَى مَعْنَى لَمْ يَتَصَرَّفْ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ تَصَرَّفَ بَطَلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ
الْأَفْعَالِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى أَصُولِهَا ، وَلَمْ يَدْخُلْهَا مِنَ الْمَعْنَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ .

(١) الزاهرية : عين في رأس عين لا ينال قعرها كان المتوكل نزلها وبنى بها بناء

انظر معجم البلدان ج ٣ ص ١٤ ، ص ١٢٨

ذكرنا : حال أو تمييز

ولم اقف على قائل البيت

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : اني ما
ان اصنع اى من الامر ان اصنع فجعل ما وحدها اسما ، ومثل ذلك غسلته غسلًا نعمًا : اى نعم
الفعل » .

وفي المغني ج ٢ ص ٣ « التامة تقع في ثلاثة أبواب . .

الثاني : باب نعم وبئس ، نعو : غسلته غسلًا نعمًا ، ودققته دقًا نعمًا ، اى نعم شيئًا (فما)
نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه انها معرفة
تامة » .

(٣) انظر ج ٢ ص ٣٢٠ ، ٣٢٥

فإن قال قائل : أ رأيت قولك : ما أحسن زيدا ، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - منزلة قولك : شيء حسن زيدا ، / فكيف تقول هذا في قولك : ما أعظم الله يا فتى ، وما أكبر الله ؟

قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شيء عظيم الله يا فتى ، وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة ، كقولك : كبرت كبيرا ، وعظمت عظيماً (١) .

فإن قال قائل : فينتصب هذا من حيث انتصب زيد .

قيل له : لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به .

ألا ترى أنك تقول : شمت زيدا ، وأكرمت عمرا فالفعل الناصب جنس واحد ، والمعنى مختلف ، وليس شيء يُخبر به عن الله - عز وجل - إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى ، وجنس الفعل واحد في الإعمال .

فمن ذلك ما أذكره لك ليدل على سائره إن شاء الله .

(١) في الانصاف ص ٩٤ في الرد على الكوفيين :

وأما قولهم : لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل

قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله ، أى وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الآذان - كبرت كبيرا ، وعظمت عظيما ، أى وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيرته كبيرا وعظيما فكذلك هاهنا * ولذلك الشيء ثلاثة معان :

أحدها : أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده .

والثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته .

والثالث : يعنى به نفسه ، أى أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة الى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة أنكروا عليه . ثم سحبه من الحلقة ، وأخرجوه فلما قدم المبرد الى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا اليه .

وقيل يحتمل أن يكون قولنا : شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا على معنى شيء أعظمه فان الالفاظ الجارية عليه - سبحانه - يجب حملها على ما يليق بصفاته . . . »

وانظر الأشباه ج ٤ ص ٥٩ - ٦٣

وفى أصل المقتضب : كبرت تكبيرا ، وعظمت تعظيما

وهو نحو قولك : رحم الله الناس ، ورحم زيد عمرا ، فالرحمة من زيد رقة / وَتَحَنَّنَ ،
والله - عز وجل - يَجِلُّ عنها .

وكذلك علم الله ، وهو العالم بنفسه . وتقول : علم زيد علما ، وإنما ذلك علم جعل فيه ،
وأدب اكتسبه . وكذلك جميع ما تُخبر به .

وإذا كان (زيد) مفعولا قلت : لقيت زيدا ، ورأيت عمرا ، وتقول : ذكرت الله .
فإنما تعني أن ذكرت كان لهذا الاسم ، وكذلك دعوت الله .

فمخارج الأفعال واحدة في الإعمال ، والمعاني تختلف . فعلى هذا يجرى التقدير فيما
ذكرت لك .

وقد قال قوم : إنَّ (أَحْسَنَ) صلة - (ما) ، والخبر محذوف .
وليس كما قالوا ؛ وذلك أنَّ الأخبار إنما تُحذف إذا كان في الكلام ما يدلُّ عليها (١) .
وإنما هربوا من أن تكون (ما) وَحْدَهَا اسما ، فتقديرهم : الذي حَسَنَ زيدا شيئا (٢) ، والقول
فيها ما بداناً به من أنَّها تجرى بغير صلة ، لمصَارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام .

فلذا قلت : ما / أَحْسَنَ زيدا - لم يجر أن تضع الفعل المضارع ها هنا فتقول : ما يُحَسِّنُ
زيدا ، وما مُحَسِّنَ زيدا (٣) ؛ لأنَّ معنى التَعْجُّبُ إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال
المعنى .

ألا ترى أنَّك تقول : العُمَرُ ، والعَمَرُ ، ولا يقع في القسم إلَّا مفتوحا ؛ لدخول المعنى
على هذه الهيئة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٨ « وقال الأخفش : (ما) موصولة والجملة
بعدها صلتها والخبر محذوف ، أي الذي حسن زيدا موجود . وفيه بعد ، لأنه حذف الخبر
وجوبا مع عدم ما يسد مسده ، وأيضا ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التمجيد
كما كان في تقدير سيبويه .. »

(٢) في الأصل : الذي حسن شيئا زيد

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئا
عن موضعه ، ولا تقول فيه : ما يحسن ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا . »

ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا . وما أجمل اليوم عبد الله . لم يجز : وكذلك لو قلت .
ما أحسن اليوم وجهَ زيد . وما أحسن أمس ثوبَ زيد ، لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم
طريقة واحدة . وصار حكمه كحكم الأسماء^(١) .

والدليل على ذلك أنَّك تقول : أقام عبدُ الله زيدا ، فتنقلب الواو ألفاً ، لأنَّه فَعَلَ ،
وتقول في الاسم : هذا أقومُ من ذا . فلا يُعَلُّ . وتقول في التعجب : ما أقومُ زيدا ، وما
أبيعه . فيكون هذا الفعل لاحقاً بالأسماء لا أخيرتك به من قلة تصرفه^(٢) .

/ واعلم أنَّ بناءَ فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة^(٣) ، نحو : ضرب : وعلم
ومكث ، وذلك أنَّك تقول : دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج : وأخرجته . فتلحقه الهمزة .
إذا جعلته محمولا على (فعل) .

وكذلك تقول : حسنَ زيد ، ثمَّ تقول : ما أحسنَه : لأنَّك تريد : شيء أحسنَه .
فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدرهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنما هو مِن أعطى ، وأولى .
فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة .

(١) في شرح الكافية للمرزى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ « وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب
منه فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا ، للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالأجنبي ،
فلا يجوز لقيته فما أحسن أمس زيدا على أن يتعلق (أمس) بـلقيت وكذا أن تعلق بهما وكان
غير ظرف نحو : ما أحسن قائما زيدا ، وذلك لأنه نوع تصرف في علم التعجب
وأما بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد وأجازته الفراء والجرمي وأبو علي والمازني ، نحو
ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن اليوم يزيد . . . »

وسياتى فى ص ١٨٧ من المطبوع ما يفيد الجواز من كلام المبرد فقد مثل بقوله : ما أقبح
بالرجل أن يفعل كذا ، وما أقبح بالرجل أن يشتم الناس وفى الهمع ج ٢ ص ٩١ : قال أبو حيان
ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمفعول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق به وجب تقديم
المجرور ، كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ ويتم (أفعل) اسما وذلك قولك : هو أقول الناس ، وأبيع
الناس ، وأقول منك ، وأبيع منك . وإنما اتوا ، ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف ، نحو :
أقال ، وأقام

ويتم فى قولك : ما أقوله ، وما أبيعه ، لأن معناه معنى أفعل منك . . . »

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وبناؤه أبدا من فعل ، وفعل ، وفعل (يفتح وكسر وضم
العين) وأفعل ، هذا ، لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثالا واحدا يجرى عليه ، فشبّه هذا
بما ليس من الفعل ، نحو (لات) ، و (ما) وإن كان من حسن وكرم وأعطى . . . »

وعلى هذا جاء : (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ ^(١)) ولو كان على لفظه اكان ملاقيح : لأنه يقال :
أَلْقَحَتْ فُهِىً مُلْقِحَةً ، ولكنّه على حذف الزوائد . ومن ذلك قوله :

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازٍ لَيْلٍ غَاضِي ^(٢)

وإنما هو مُغْضٍ ، واستعمل بحذف زيادته . ومثْلُ ذلك :

تَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلْوُ الدَّالِ ^(٣)

(١) الحجر : ٢٢

وفى المخصص ج ١١ ص ١٠٩ : « فأما قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ) فزعم

أبو العباس محمد بن يزيد أنه على طرح الزوائد كنحو ، يخرجن من أجواز ليل غاضى
قال أبوعلى : قال أحمد بن يحيى : ليس على حذف الزائد ، ولكنه يقال : ريع لاقح ، كما
يقال : ريع عقيم » .

(٢) استشهد به فى الكامل ج ٢ ص ٣٥ على حذف الزوائد أيضا . فى اصلاح المنطق ص
٢٧٥ : « غضى الليل فهو غاض ومغض إذا أظلم ، ثم أنشد الرجز » .

وفى الاقتضاب ص ٤٧٥ : « أنشده ابن قتيبة على أن غاضيا من أغضى جاء على حذف
الزيادة من الفعل ، وهذا لا يلزم ، لأن الأصمعي وغيره حكوا غضا الميل وأغضى ، ففاض من
غضا ، لا من أغضى ولعل رؤية كان من لغته أغضى » .

وفى المخصص ج ٩ ص ٣٩ : « قال الفارسي : قال أبو العباس : أغضى الليل ولا
يقال غضا » . وفى اللسان : ليل مغض لفة قليلة وأكثر ما يقال : ليل غاضى .
الأجواز الأوساط . والضمير فى يخرجن للابل .

الرجز لرؤية من شعر يمدح به بلال بن أبى بردة وانظره فى رغبة الأمل ج ٢ ص ٣٥
الجوالمقى ص ٤٠٩ والمخصص ج ٩ ص ٣٩ ، ص ١٦٧ ، ج ١١ ص ١٠٩ والتمام فى تفسير
أشعار هذيل ص ١٥٢ والأرجوزة فى ديوانه ص ٨١-٨٢

والتمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٥٢

(٣) فى اللسان (دلا) « قال الجوهري . وقد جاء فى الشعر . الدالى بمعنى المدلى وهو
قول المعاج :

يكشف عن جماته دلو الدال عساة غبراء من اجن طال

يعنى المدلى قال ابن برى ومثله لرؤية : يخرجن من أجواز ليل غاضى . أى مغض قال :
وقال على بن حمزة : قد غلط جماعة من الرواة فى تفسير بيت المعاج آخرهم ثعلب .
قال : يعنى كونهم قدروا الدالى بمعنى المدلى . قال ابن حمزة : وإنما المعنى فيه أنه لما كان
المدلى إذا أدلى دلوه عاد ، فدلاها ، أى أخرجهاملاى قال : دلو الدال » .

وروى فى المخصص ج ٩ ص ١٦٧ : يكشف عن حماته .

والحماة الطين الأسود وانظر شرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ ، والتمام ص ١٥٢

والبيت من أرجوزة نسبت الى المعاج انظر ديوانه ص ٨٦

بريد : المُثَلِّي .

ومن ذلك حَذَفُك جميعَ الزوائد إذا احتجت / إلى حذفها في تصغير ، أو جمع ، أو اضطر
إليه شاعر ، كما قال العجاج :

وَمَهْمَهُ هَالِكٌ مَنْ تَعَرَّجَا (١)

إنما هو مُهْلِكٌ في بعض الأقاويل .

• • •

واعلم أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يَجْزُ أَنْ يُقَالَ فيه : ما أَفْعَلُهُ . وذلك لِأَنَّكَ إن
بنيته هذا البناء حذفت من الأصل حرفاً . وهذا إما لا يجوز ؛ لِأَنَّ معناه إِنَّمَا كَمُلَ بحروفه ؛
إِذْ كُنَّ كُلُّهُنَّ أَصُولاً ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فيما كان من هذا القبيل ما يدلُّ عليه من فِعْلٍ غيرِه
وذلك أَنَّكَ إذا قلت : دحرج ، وأحرنجم ، وما أَثْبِه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس
قلت : ما أَشَدَّ دَحْرَجَتِهِ ، وما أَشَدَّ إِحْرَنْجَمَتِهِ . لِأَنَّكَ لو أَدَخَلْتَ على هذا الهمزة لخرج من بناء
الأفعال ، ولا يجوز الحذفُ لما وصفت لك .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠-٢١١ : « وهلك الشيء وهلكته قال العجاج

ومهمه هالك من تعرجا

فيه قولان : أحدهما : أن هالكا بمعنى مهلك ، أى مهلك من تعرج فيه .

والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيسه كقولك : هذا رجل حسن الوجه فوضع (من)
موضع الألف واللام . »

وفي الاقتضاب ص ٤٠٣ : « قال أبو عبيدة : هالك بمعنى مهلك وكذلك حكى يونس
وقال : كانت لفة رؤبة بن العجاج هلكنى الله ، وهلكه الله فمن على رأيه فى موضع رفع ، »

وفي الجواليقي ص ٣١٠ : « المهمة : القفر .

وهالك من وصف المهمة ومن تعرج فى معنى الذين تعرجوا فيصير المعنى : هالك
المتعرجين فيه .

ويجوز أن يكون هالك من فعل المتعرجين والضمير العائد الى المهمة محذوف تقديره :
ومهمه هالك متعرجوه ، كما تقول : مكان مهتد سالكوه ، فإذا نقلت الضمير وأدخلت الألف
واللام قلت : مكان مهتد السالكين بنصب السالكين وتثنية مهتد ، ويجوز الإضافة فتقول :
مهتدى السالكين . . .

وقال الأنبارى فى شرح الفضليات ص ٢١٧ : يريد هو هالك المتعرجين

والبيت من أرجوزة طويلة للعجاج انظرها فى العينى ج ١ ص ٢٩ وإبيات منها فى الاقتضاب
ص ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ وتهذيب إصلاح المنطق ج ١ ص ١٤٠ والمخصص ج ٦ ص ١٢٧ وشرح
الحمامة ج ٢ ص ٢٨٩ واللسان (هلك) وديوان العجاج ص ٧ - ١١ .

وكذلك ما كان من الألوان والعيوب ، نحو : الأعور والأحمر ، لا يقال : ما أحمره ، ولا ما أعوره .

وإنما امتنع هذا لشيئين (١) :

أحدهما : أن أَضِلَّ فعله أن يكون انْفَعَلَ ، وأفعالٌ / نحو : احمرَّ واحمرارٌ . ودخول الهمزة على هذا مُحال (٢) .

٤
٤٩٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ : « باب مالا يجوز فيه ما أفعله .

وذلك ما كان على (أفعل) وكان لونا أو خلقة . ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه ، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا في الأعشى : ما أعشاه . إنما تقول : ما أشد أحمرته وما أشد عشاه . وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به) ..

إنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل .

ألا ترى قلت في الأسماء وكثرته في النصفة لمضارعتها الفعل ، فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كره فيه مالا يكون في فعله أبدا .

وزعم الخليل أنهم إنما منعه من أن يقولوا في هذه : ما أفعله ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد ، والرجل .. »

(٢) كلام المبرد فيما مضى (وأعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : ضرب ، وعلم ، ومكث) .

وقوله هنا : ودخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله ، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة .

بقي أن نبين هل يرى المبرد قياس التعجب من (أفعل) كما يرى سيبويه ذلك ؟

لقد عبر سيبويه بقوله ج ١ ص ٣٧ : « وبناؤه أبدا من فعل ، وفصل ، وفعل ، وأفعل أما المبرد فقد عبر عن ذلك بعبارة حاضرة (إنما يكون من بنات الثلاثة) ، ثم أخذ يلتبس وجها للمسموع من نحو ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف ونظر له بما جاء محذوف الزوائد (ليل غاض) (دلو الدال)

ويشهد صنيعه هذا بأن التعجب من (أفعل) يوقف عند المسموع منه .

والعجيب بعد هذا أن ينسب التبريزي في شرحه للحماسة وابن يمشي والرضي إلى المبرد أنه يجيز التعجب بقياس وأطراد من صيغ الزوائد جميعا موافقا للاختش ومخالفا لسيبويه .

في شرح الحماسة للتبريزي ج ٢ ص ٢٨٩ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : ذلك جائز على حذف الزوائد ، يعني بناء التعجب من أفعل ويشبهه بقول الشاعر :
تكشف عن جماته دلو الدال

وبقوله :

ومعة هالك من تصرجا

وبقول الله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) .

ويجوز مثل هذا فيما كان أصله ثلاثيا على أي بناء كان ، وكان يتبع مذهب الاختش في ذلك .

والقول الآخر قول الخليل : وهو أنَّ هذا شيء قد ثَبَت واستقرَّ ، فليس يجوز في الزيادة والنقصان . فهو - وإن كان مشتقاً من الفعل - بمنزلة اليد ، والرجل لا تقوله ؛ كما لا تقول : ما أَيْدَاهُ ، ولا مَا أَرْجُلُهُ . وإنَّما أقول : ما أَشَدُّ يَدَهُ . فعلى هذا : ما أَشَدُّ حُمْرَتَهُ ، وما أَشَدُّ عَوْرَهُ ، وكذلك جميعُ بابها .

ومِثْلُ هذا قوله : هذا أَحْسَنُ من هذا ، وهذا أَضْرَبُ من ذا ، وهذا أَشَدُّ عَوْرًا من ذا ، وَأَشَدُّ حَوْلًا من ذا ؛ لِأَنَّ هذا والتعجبُ من باب واحد .

فإن قال قائل : فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ^(١)) .

فيل له : في هذا جوابان ، كلاهما مُقْنِع :

أحدهما : أن يكون من عَمَى القلب ، وإليه يُنسب أكثر الضلال ؛ لِأَنَّهُ حقيقته كما قال : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ^(٢) . فعلى هذا تقول ما أعماه ؛ كما تقول : ما أحققه .

والوجه الآخر : أن يكون من عَمَى العين ، فيكون (فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) لا تريد به به أعمى / من كذا ، ولكنه في الآخرة أعمى ، كما كان في الدنيا ، وهو في الآخرة أضلُّ سَبِيلًا ^(٣) .

٤
٤٩٣

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ : « وقد قالوا : ما أعطاه للدرهم ، وأولاه للغير فهذا ، ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه . لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من فعل قياس مطرد ، ومن أفصل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب . »

وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد ، كاستفعل ، وأفعل ، وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه . وما أولاه . كانه يحذف الزوائد ، ويرده على الثلاثة ، وتابسه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه . . . »

سيبويه يجيز التعجب من أفصل بقياس كما ذكرنا فما نسبته إليه ابن يعيش غير صحيح .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦ : « ويبنى من باب (أفعل) أفعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره ، نحو : ما أعطاه للمعروف ، وما أبغضني له . والأخفش ، والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه . »

(١) الاسراء : ٧٢

(٢) الحج : ٢٦

(٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٦٣-٦٤

وتقول : يا هند أَخْسِنُ بزيد . ويا رجلان أَخْسِنُ بزيد : لَأَنْكَ لست تأمرهم أَنْ يصنعوا شيئاً ، وإِنَّمَا المعنى : ما أَخْسَنَهُ (١) . فإذا كان من الألوان ، والعيوب [قلت] ياهند ، أَشَدُّ بِحُمْرَةِ زيد ، ويا رجال ، أَشَدُّ بِحُمْرَةِ زيد . ومن هذا الباب قول الله عز وجل (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) (٢) .

ولا يقال لله - عز وجل - تعجَّب . ولكنَّه خَرَجَ على كلام العباد . أى هؤلاء مَن يجب أن يقال لهم : ما أَسْمَعُهُمْ ، وَأَبْصِرُهُمْ في ذلك الوقت .

ومثل هذا قوله : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) و (لعل) إِنَّمَا هى للترجى . ولا يقال ذلك لله . ولكن المعنى - والله أعلم - إذهبَا أَنتَما على رَجائكما : وقولا القَوْل الذى ترجوان به . ويرجو به المخلوقون تَذَكُّرَ مَنْ طالَبوه (٣) .

وأما قَوْلُهُ : (فَمَا أَضْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) (٤) فليس من هذا . ولكنه - والله / أعلم - التقدير والتوبيخ . وتقديره : أى شئ أَضْبَرَهُمْ على النار ؟ . أى دعاهم إليها : واضطَرَّهم إليها ؛ كما تقول : صَبَرْتُ زيدا على القَتْلِ (٥) . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يُضَبَّرَ الروح .

(١) انظر ابن يعنى ج ٧ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ والاشباه ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) مريم : ٣٨ - انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٩١

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٧ : « ومثل ذلك قوله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى) فالعلم قد أوتى من وراء ما يكون ولكن اذهبَا إِنتَما فى رَجائكما وطمأنينتهما ومبلغكما من العلم وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم .

ومثله : (قاتلهم الله) فانما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن » . وانظر تعليق السمرقاني والروض الأنف ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ والآية فى سورة طه : ٤٤

(٤) البقرة : ١٧٥

(٥) فى البحر المحيط ج ١ ص ٤٩٥ : « وذهب ميمر بن المشنى والمبرد الى ان ما استفهامية لا تمجيبة وهو استفهام على معنى التوبيخ لهم ، أى شئ صبرهم على النار حتى تركوا الحق ، واتبعوا الباطل وهو قول ابن عباس والسدى يقال : صبره ، واصبره بمعنى ، أى جعله يصبر . لا أن اصبر هنا بمعنى حبس ، واضطر ، فيكون افعل بمعنى فعل خلافا للمبرد اذ زعم ان اصبر بمعنى صبر ، ولا نعرف ذلك فى اللغة انما تكون الهمزة للنقل ، أى يجصل ذا صبر » .

ومثل ذلك قوله :

قُلْتُ لَهُ : أَصْبِرْهَا دَائِمًا أَمْثَالُ بِسْطَامَ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ^(١)

فهذا مجازه ، ولا يقال لله عز وجل ، لأنه إنما يعجب من يرد عليه ما لا يقممه ، ولا يُقدِّره ، فيتعجب كيف وقع مثله ؟ وعلاَم الغيوب يحلُّ عن هذا^(٢) .

ونقول في شيء من مسائل هذا الباب

ما أحسن ، وأجمل زيدا . إذا نصبت بأجمل . فإن نصبت بأحسن قلت : ما أحسن ، وأجمله زيدا ؛ لأنك تريد : ما أحسن زيدا ، وأجمله^(٣) .
وتقول : ما أحسن ما كان زيد . فترفع (زيد) بكان ، وتجعل (ما) مع الفعل في معنى

(١) في اللسان : صبره عن الشيء . يصبره صبرا حبسه قال الحطيئة :

قلت له أصبرها جاهدا ويحك أمثال طريف قليل

والبيت برواية اللسان مطلق قطعة في ديوان الحطيئة ص ٩٩ يمدح بهسا طريف بن دفاع .

أما بسطام بن قيس فقد ورد في قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٧٦٥ :
وقد مات بسطام بن قيس وعامر ومات أبو غسان شيخ الهازم

وذكر القصيدة المبرد في الكامل ج ٣ ص ٣٥

وقال في ص ٤٦ - ٤٨ : « هو فارسي بكر بن وائل وابن سيدها ... »

ولما قتل لم يبق في بكر بن وائل بيت الأهجم : أي هدم .

وانظر تعليق علي بن حمزة في التنبيهات على كلام المبرد وجمهرة الانساب ص ٣٢٦ ،
وشرح الفضليات للأنباري ص ٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٢٧ ، ٨٠٨

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ : « وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعمل التعجب تقول : ما أحسن وما أكرم زيدا على أعمال الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدا على أعمال الأول »

وفي الاشباه ج ٤ ص ١٠٩ : « وشرط هذا العامل امور :

احدهما : عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل تعجب ، لأنه جرى مجرى المثل ، فلا يتصرف فيه بفصل ، ولا غيره ، وأجازه أبو العباس ومنعه ابن مالك قال : لكن بشرط أعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا بنصب زيدا بأعقل لا بأحسن لئلا يلزم فصل ما لا يجوز فصله ، وكذلك أحسن به وأعقل يزيد بأعمال الثاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعقل به يزيد للفصل . والمبرد لم يشترط أعمال الثاني وأجاز أعمال الأول

المصدر ، وتوقع التعجب على (ما) ، وما بعدها صلة لها . فالتقدير : ما أحسن كَوْن زيد .

وقد يجوز - وهو بعيد - / ما أحسن ما كان زيدا . تجعل (ما) بمنزلة الذى ، فيصير ما أحسن الذى كان زيدا . كأنه كان اسمه زيدا ، ثم انتقل عنه . وإنما قبُح هذا لجعلهم (ما) للآدميين . وإنما هذا من مواضع (مَنْ) ، لأن (ما) إنما هى لذات غير الآدميين ، وصفات الآدميين .

ألا ترى أنك تقول : ما عندك ؟ فتقول : فرس ، أو حمار ، ولو قلت : من عندك لقال : زيد ، أو عمرو .

والصفات للآدميين التى تقع عليها (ما) فهى نحو قولك : عندى زيد ، فأقول : وما زيد؟ فيكون جوابه : طويل ، أو قصير ، أو شريف ، أو وضع .
وإنما أجزناه على بُعد ، لأن الصفة قد تحل محل الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاعنى الظريف .

وقال بعض المفسرين فى قوله عز وجل : (وَالسَّاءُ وَمَا بَنَاهَا) قال : ومن بناها .
وكان أبو زيد يروى عن العرب أنها تقول : سُبْحَانَ ما سُبِّح الرعد بحمده (١) . فعلى هذا أجزناه .

وتقول : ما أحسن ما كان زيد وأجمله ، وما أحسن ما / كانت هند وأجمله ، لأنك ترد إلى (ما) . ولو قلت : وأجملها جاز على أن تجعل ذلك لها .

وإذا قلت : ما أحسن زيدا . فرددت ذلك . إلى نفسك قلت : ما أحسننى ، لأن (أحسن) فعل فظهر المفعول بعده ، كما يظهر بعد (ضرب) ، ولو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد التكلم نفسه . نحو قولك : هذا غلامى (٢) .

(١) الحديث عن معنى (من) و (ما) والآيات تقدم فى الجزء الأول : ٤٨ ، ٤١ ، الجزء الثانى ٥٢ ، ٢٩٦ ، والجزء الثالث : ٦٣ وسيكره فى ص ٥٤٨

(٢) من أدلة البصريين على أن صيغة افعل فعل لحوق نون الوقاية لها .

وتقول في الاستفهام : ما أحسن زيد ؟ إذا أردت : أي أحسن من زيد ؟ (١) .
فإذا جعلت المسألة منك قلت : ما أحسنى (٢) ، كما تقول : من غلامى ؟ فإنما يجزى المصغر
مجرى الظاهر .

ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيد ، فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسنت .
وتقول : ما أحسن زيدا ، ورجلا معه . ولولا قولك (معه) لم يكن للكلام معنى . وذلك
أنك إذا قلت : ما أحسن رجلا . فليس هذا مما يُقيد به السامع شيئا ، لأنه لا يُستنكر أن
يكون في الناس من هو كذا كثير .

ولو قلت : ما أحسن رجلا من بنى فلان . أو رجلا رأيته عندك حتى تقويه بشيء يوجد فيه (٣) .
معنى يخرج من باب الإشاعة اصلح .

٤٩٧

/ وهذا بمنزلة قولك : كان رجل عاقلا ، وإن رجلا عاقل يجوز فيه ما جاز فيهما . ويمتنع
فيه ما امتنع فيهما (٤) .

(١) هكذا بالاصل وانظر عبارة الاشياء

(٢) في الاشياء ج ٤ ص ١٢٢ : « مسألة من التعجب من لقاء أبى بكر بن الانبارى :

تقول ما احسن عبد الله (ما) رفع رفعتها بما فى احسن ونسبت عبد الله على التعجب .

وتقول فى الدم : ما احسن عبد الله . ف (ما) لا موضع لها ، لانها جحد ورفعت
عبد الله بفعله .

وتقول فى الاستفهام : ما احسن عبد الله فما رفع باحسن واحسن بها .

والتأويل : اى شيء فيه احسن ؟ اعيناه أوأنه ؟

وتقول اذا رددته الى نفسك فى التعجب : ما احسننى فما رفع والتون والياء موضعها
نصب على التعجب .

وتقول فى الدم اذا رددته الى نفسك ما احسنت .

وتقول فى الاستفهام : ما احسننى فما رفع باحسن واحسن بما والياء فى موضع خفض
باضافة احسن اليها »

جرى ابن الانبارى على مذهب الكوفيين فى ان المبتدأ والخبر مترافعان .

سالت ابنة أبى الأسود اباها : ما احسن السماء فقال لها : نجومها ، فقالت : انى لم ارد
هذا ، وانما تعجبت من حسننها ، فقال لها : اذن تقولى : ما احسن السماء (نزهة الاكب ١٢ ص ١٣٠)

(٣) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٩ : « ويجب كون التعجب منه مختصا ،
فلا يقال : ما احسن رجلا ، لعدم الفائدة . فان خصصته بوصف ، نحو : رجل حاله كذا جاز »

(٤) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء

وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا^(١) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قوئك : أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال .

ولو قلت : ما أحسن رجلاً إذا طُلبَ ما عنده أعطاه - كان هذا الكلام جائزاً ، ولم يكن (أحسن) وإن نصب رجلاً واقعاً عليه إنما هو واقع على فعله . وإنما جاز أن يُوقع التعجب عليه وهو يريد فعله ؛ لأنَّ فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، كقولك : رأيت زيدا يضرب عمراً ، ثم تقول : رأيت ضربَ زيدِ عمراً . فالضربُ لا يرى ، وإنما رأيت الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحركُ وذلك المتحركُ يدلُّ على نوع الحركة ، فأمَّا الحركة نفسها فلا تُرى ، لأنَّ المرئي لا يكون إلاَّ جسمًا ملونًا .

• • •

ولو قلت : ما أكثر هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين - كنت قد أوقعت التعجب بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وهو الطعام والدنانير التي يهبها . فكأنك قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير

وإن أردت أن هبته أو طعامه يفعلها كثيرًا ، إلاَّ أنَّ ذلك يكون نزرًا في كلِّ مرةٍ جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأنَّ هذا شبيه بالإفاز ؛ لأنَّ قصد التعجب الكثرة فإذا تووَّل على القلة فقد زال معنى التعجب . ولكنَّ بعض الأشياء يدلُّ على بعض .

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني غير زيد ، وتريد : ما جاعني إلاَّ زيد .

وقد يجوز ألا يكون زيد جاعك ، ويكون الكلام مستويًا .

وذلك أنك إذا قلت : ما جاعني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك ، فجائز أن يكون أيضًا ما جاعك إلاَّ أنك أمسكت عن الخبر فيه^(٢) . ولهذا مسائل غامضة / تأتي في موضعها إن شاء الله .

(١) انظر ص ١٧٨ فيما نقلناه عن الرضى من جواز الفصل بين فصل التعجب والتعجب منه فقد نسب المنع إلى البرد وقد جاء ذلك في قول عمرو بن معد يكرب : ما أحسن في الهيجاء لقاهما . وقول محمد بن بشير :

أخلق بذي الصبران يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجأ

وانظر ما قاله أبو حيان في الهمع ج ٢ ص ٩١

(٢) في سبويه ج ١ ص ٣٧٥ . « ألا ترى أنه لو قال : أتاني غير عمرو كان قد أخبرك أنه لم يأت . وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتاني غير زيد يريد بها منزلة مثل لكان مجزئًا من الاستثناء . كانه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ، فهذا يجزئ من قوله : ما أتاني إلا زيد » .

هذا باب

ماجرى في بعض اللغات مَجْرَى الفِعْل لوقوعه في معناد

وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى

في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل

وذلك الحرف (ما) النافية

تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مُبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع .
فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه ، ولم يكن بين نفييهما فَصْل البتة حتى
صارت بكل واحدة تُغْنِي عن الأخرى - أجزّوها مجراها .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (ما هذا بشراً)^(١) و (ما هن أمهاتهم)^(٢) .

وأما بنو نعيم فيقولون : ما زيد منطلق ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قالت :
إنما زيد منطلق^(٣) .

(١) يوسف : ٣١

(٢) المجادلة : ٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ : « باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلفظة
أهل الحجاز .. »

وذلك الحرف (ما) . تقول : ما عید الله أخاك ، وما زيد منطلقاً .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما ، وهل ، وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس
(ما) كليس ، ولا يكون فيها ضمير .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، اذ كان معناها كمنعها ، كما شبهوا بها (لات) في
بعض المواضع

ومثل ذلك قوله - عز وجل - : (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم
يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف .

وانظر الخصائص ج ١ ص ١٢٥ ، ١٦٧ ، ج ٢ ص ٢٦٠ والانصاف ص ١٠٧ - ١١١
واسرار العربية ص ١٤٣ - ١٤٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

وَأَهْلُ/ الحجاز إذا أَدَخَلُوا عليها ما يُوجِبُها ، أو قَدَّمُوا خبرها على اسمها - رَدُّوها إلى أَصْلِهَا فقالوا : ما زَيْدٌ إِلَّا مَنْطِقٌ ، وما مَنْطِقٌ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّهَا حرف لا يتصَرَّفُ تصَرُّفُ الأفعال ، فلم يَقَوْ على نقض النفي ، كما لم يَقَوْ على تقديم الخبر ، وذلك لما خَبَّرَكَ به في الأفعال والحروف ، وَأَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يتصَرَّفُ عمله كما يتصَرَّفُ هو في نفسه . فإذا لَزِمَ طريقة واحدة لَزِمَ ما يعمل فيه طريقة واحدة. (١)

• • •

وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيد منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً أبوه ، وما زيد قائماً إليه عبد الله ؛ لِأَنَّكَ تُجْرِي عليه ما كان لشيء من سببه ؛ كما يجرى عليه ما كان له خاصّة .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : مررت برجل قائمٍ أبوه ؛ كما تقول : مررت برجل قائم .

وتقول - إن شئت - ما زيد قائماً ، ولا خارجاً أبوه - جعلت أباه بمنزلة الأجنبي ، فصار (خارج) خبراً مقدّماً . كأنَّكَ قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا أبوه خارج (٢) .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامه ، ولا منطلقه جاريته . يكون في العطف على حاله .

فإنَّما قولُ بني تميم فعلى أَنَّهُم أَدَخَلُوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره ؛ كما يعمل الفعل في فاعله ، فكأنَّ قولهم : ما زيد عاقل ، بمنزلة : ما قام زيد ؛ لأنَّهُم أَدَخَلُوا على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغيَّر ؛ لِأَنَّهُ لا يدخل عامل على عامل .

وأمَّا أهل الحجاز فإنَّهُم لمَّا رَأَوْها في معنى (ليس) في جميع مواقعها : تُغْنِي كُلُّ واحدةٍ منها عن صاحبيتها - أَجْرَوْها مُجْرَها في العمل ما دام الكلام على وَجْهه فقالوا : ما زيد منطلقاً ؛

كما يقولون : ليس/ زيد منطلقاً . فإن أَدَخَلُوا عليها ما يُوجِبُها أو قَدَّمُوا خبرها رجعت إلى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسمى من أعجب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : ان اخوك مبد الله على حد قولك : ان عبد الله اخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلة ، فكما لا تصرف (ان) كالفعل كذلك لم يجر فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك (ما) .

وتقول : ما زيد الا منطلق تستوي فيه اللفتان ومثله قوله - عز وجل - : (ما اتم الا بشر مثلاً) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقو حين قدمت الخبر « .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وان شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم اخوه ان ابتدأته ، ولم تجعله على (ما) » .

أنها حرف ، فقالوا : ما منطلق زيد ؛ لأنها ترجع إلى أَنَّ الكلام ابتداء وجبر ، فصار بمنزلة قولك : قائم زيد ، وأنت تريد : زيد قائم . لا يكون التقديم إلَّا على ذلك ؛ لأنَّ (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل . تقول : لست ، ولستأ ، وليسوا ، ولَسْن ، ولا يكون شيء من هذه الإضمار في (ما) ، ولكن لما أشبهت الفعل جرت مجراها ما كان على مجراه وفي موضعه ، فلما غارقت ذلك لم يجز النقص فيها والتصرف ؛ لأنها في نفسها غير متصرفة ، ولا محتملة ضميراً (١) .

ألا ترى أنك تقول : إنَّ زيدا منطلق ، ولو قدمت الخبر لم تقل : إنَّ منطلق زيدا ، لأنَّك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها ، وهذا محال .

فأما تقديم الخبر فقولك : / ما منطلق زيد ، وما مسيء من أعتب (٢) .

فلنما قدمت على حدِّ قولك : ما زيد منطلق ، ولو أردت التقديم على قولك : ما زيد منطلقاً - لم يجز ؛ كما لا يجوز : إنَّ منطلق زيدا .

وهذا قول مُعْنَى في جميع العربية : كلُّ ما كان متصرفاً عَمِلَ في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يُفَارِقْ موضعه ، لأنَّه مُدْخَلٌ على غيره .

وأما نقض الخبر فقولك : ما زيد إلَّا منطلق ؛ لأنَّك نفيت عنه كلَّ شيء إلَّا الانطلاق . فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ؛ كما لم تعمل في تقديم الخبر .

قال الله عزَّ وجلَّ : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ) (٣) و (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) (٤) وقال - حيث كانت في موضعها - (مَا هَذَا بَشَرًا) و (مَا هُنَّ أَهْمَاتِهِمْ) .

فهذا أصلها الذي شرحنا ، وسنفرد باباً بالمسائل ؛ إذ كانت لا تصحُّ إلَّا بعد الفراغ من الأصول .

(١) يريد ضمير الشأن فيكون اسمها والجملة خبرها .

(٢) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٨٨ : « وما أساء من أعتب : يضرب لمن يمتلئ إلى صاحبه ويخبره أنه سيقتب » وفي اللسان : فأما الاعتاب والعتبى : فهو رجوع الممتوب عليه إلى ما يرضى العاتب

(٣) القمر : ٥٠

(٤) المؤمنون : ٢٤ ، ٢٣

فَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

٤
٥٥٤
أَفْأَضِبُحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرًا
فَالرَّفْعُ الْوَجْهَ ، وَقَدْ نَصَبَهُ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ ، وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ .
وَعَلَطٌ بَيِّنٌ . وَلَكِنْ نَضَبَهُ يَجُوزُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ نَعْتًا مُقَدَّمًا ، وَتَضْمُرَ الْخَبَرَ : فَتَنْصِبُهُ عَلَى

(١) تناول نقد المبرد لسيبويه بيت الفرزدق واليك نص ما قاله :

« قال محمد بن يزيد : وليس هنا موضع ضرورة ، والفرزدق لغته الرفيع في التأخير ،
ومن نصب الخبر مؤخرا رفعه مقدما ، ولكنه نصبه على قوله : فيها قائما رجل وهو قول
أبي عثمان المازني والخبر مضمر » .

ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار فقال :

« قال أحمد : قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لا حجة فيه على سيبويه . إنما
هي رواية عن العرب ، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا
من غير ضرورة لحققتكم ؟ » .

أو يكذب سيبويه في روايته . . وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه ، وكانت العرب
غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه ،
فإن وافق قياسه والا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها
معنى إذا كان الناقل ثقة .

فأما قوله : والفرزدق لغته رفع الخبر مؤخرا فكيف ينصب مقدما ؟

فليس ذلك بحجة ، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغته ،
وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ، ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت
الواحد .

لا ترى أن سيبويه قد استشهد ببيت واحد لوجهه شتى . وإنما ذلك على جهة
ما غيرته العرب بلغتها ، لأن لغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد إذا
كانا فصيحين فمن ذلك ما أنشده سيبويه لزهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

ورواه أيضا : ولا سابقا شيئا في مواضع آخر .

وكذلك أنشد قول الأعور :

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

بالرفع ، والجرح . وهذا كثير .

وأما قول أبي عثمان : أنه على الحال المقدمة على النكرة فلا يجوز .
والذي ذهب إليه شرما ذهب منه ، لأنه ليس بجائز عند النحويين قائما رجل على
اضمار الخبر ولأن يكون الخبر منصوبا مقدما ، كما كان مؤخرا أقرب إلى الجواز على ضعفه

الحال . مثل قولك : فيها قائماً رجل (١) ، وذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت ،
والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً ، وقد فسرنا (٢) الحال بالعامل إذا كان
فِعْلاً ، وإذا كان على معنى الفِعْل بما يستغنى عن إعادة القول فيه .

= مما قال المازني ، لانه أتى بحال ، ولم يأت بعامل فيها ، وأتى بمبتدأ ولم يأت له بغير ،
وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ، لان
فيه اليأس ، وذلك وان كان ضعيفاً فلا اليأس فيه: أعنى تقدم الخبر منصوباً وما كان ولا لبس فيه
فهو أجود مما جمع الضعف والاليأس ،

انظر الانتصار ط ١٨ - ٢٠

وبيت الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز وهي في الديوان ص ٢١٩ -
٢٢٤ .

وأصبحوا بمعنى صاروا وجملة قد أعاد الله خبرها ، وإذا للتعليل وأضيفت للجسملة
الاسمية بعدها وضعف ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ٣٦ مذهب البرد بأن حذف عامل الحال
إذا كان معنوياً ممتنع .

وانظر الخزائن ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣٣ والعين ج ٢ ص ٩٦ - ٩٨ والسيوطي ص ٨٤ والمفتي ج ١
ص ٧٦ .

- (١) في الاصل : زيد والتصحيح من نقد البرد لسيبويه .
(٢) في الجزء الثالث ص ٣٦ وهذا الجزء ص ١٧٠ .

هذا باب

من مسائل (ما)

تقول : ما زيد منطلقاً ، ولا قائماً عمرو . رفعت (قائماً) لأنه خبر مقدم ، فكأنك قلت : وما قائم عمرو (١) .

وتقول : / ما زيد منطلقاً ، ولا قائماً أبوه ، وإن شئت قلت : ولا قائم أبوه .
 أما النسب فلائك أجريت على (زيد) الخبر ، لأنه لما هو من سببه فهو بمنزلة ما كان له .
 ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائماً أبوه ، كما تقول : ما زيد قائماً ، ولو قلت : ما زيد قائماً عمرو - كان محالاً (٢) .

وأما الرفع فعلى أنك جعلته خبراً للأب ، ثم قدمته على ذلك . فكأنك قلت : ما زيد أبوه قائم ، فكان بمنزلة الأجنبي في الانقطاع من الأول ، ومبائناً للأجنبي في وقوعه خبر الأول ، رفعت أو نصبت .

أما قولنا : بمنزلة الأجنبي ، فإنك إذا قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا قائم أبوه - فهو كقولك : ولا قائم عمرو ؛ لأنك عطفت جملة على جملة ، فاستوى ما له سبب وما لا سبب له .

وأما قولنا : إذا كان خبراً بان من الأجنبي ، رفعت أو نصبت - فذلك قولك : ما زيد منطلقاً أبوه ، وما زيد أبوه منطلق . لا يجوز أن يكون الأجنبي / في هذا الموضع لو .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقل عمرو لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول . كأنك ، قلت : وما عاقل عمرو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقل أبوه . تجعله كأنه للاول بمنزلة كريم ، لأنه ملتبس به إذا قلت أبوه تجريه عليه ، كما أجريت عليه الكريم ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقل أبوه نصبت وكان كلاماً » .

قلت : ما زيد منطلقاً عمرو ، أو ما زيد عمرو منطلق - كان خطأ ولم يكن للكلام معنى ؛ لأنك ذكرت (زيداً) ولم تصل به خبراً^(١).

فإن قلت : ما زيد منطلقاً عمرو إليه ، أو ما زيد منطلقاً رجل يحبّه ، أو نحو ذلك من الرواجع إليه - صحّ الكلام ، وصحّ معناه ، وهذا بين جداً .

وتقول : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّه ، على ما وصفت لك .

ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّها كان خطأ ؛ لأنك لم تردّ إلى (الأب) شيئاً ، وهو الذى عنه تُخبر وإنما جئت بالهاء لغيره .
ألا ترى أنك لا تقول : ما أبو هند منطلقاً أمّها^(٢) .
فأما قول الشاعر :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردّها صحاحاً ولا مستنكر أن تعقّر^(٣)
فإن هذا البيت إنما جاء في ليس ، و (ليس) تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء .
ولكنّا نشرحه على ما يصلح مثله في (ما) وما يمنع :

إنما كان في ذكر الخيل فقال : فليس بمعروف لنا أن نردّها ، أى فليس بمعروف لنا ردّها .
(فردّها) اسم (ليس) ، و (بمعروف لنا) الخبر . ثم قال : ولا مستنكر أن تعقّر ، وتأويله :
ولا مستنكر عقّرّها . فهذا لا يكون إلّا منقطعاً عن الأوّل ؛ لأنّ العقّر مضاف إلى ضمير الخيل ،

٤
٥٠٧

(١) يريد ان ما بعده لا يصلح ان يكون خبراً عنه لخلوه عن الرابط .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١ : وتقول : « ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمّها » ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمّها لم يجز لانها ليست من سببه » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢ قال :

كانه قال : ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً ، ولا مستنكر عقرها والعقر ليس للرد .

وقال الاعلم : « فرد قوله ولا مستنكر على قوله بمعروف ، وجعل الآخر من سبب الأول ، لان الرد ملتبس بالخيل ، وكانه منها ، والعقر متصل بضميرها فكانه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل » . فنقدّير البيت : فليس بمعرفة خيلنا ردها صحاحاً ولا مستنكر عقرها . لا ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكانه من الخيل .

ونسب الشاهد سيبويه الى النابغة الجعدي وهو من قصيدة له قالها حينما وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وانشده اياها . انظر الخزائن ج ١ ص ٥١٣ - ٥١٤ ج ٣ ص ٣٢٢ وهى فى الهاشميات ص ١٠٦ - ١٠٨ وجمهرة اشعار العرب ص ٣٠١ - ٣٠٧ .
والقصيدة فى ديوان الجعدي ١٢٠ بيتا وانظره ص ٣٥ - ٥٩ .

وليس يرجع إلى الرد ، والرّد غير الخَيْل . فهذا بمنزلة قولك : ما أبو زينب قائماً ، ولا ذاهباً
أُمرها ، لأنّ الأم ترجع إلى زينب لا إلى مَنْ خَبِرَ عنه وهو الأب .

ولو قلت - في (ليس) خاصّة : ولا مستنكراً أن تُعقِّرا ، على الموضع - كان حسناً ؛ لأنّ
(ليس) يُقدِّم فيها الخبر ، فكأنّك قلت : ليس بمنطلق عمرو ، ولا قائماً بكر ، على قولك
وليس قائماً بكر (١) .

وأما الخفض فيمنع ؛ لأنّك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباء و (ليس) .
فكأنّك قلت : زيد في الدار ، والحجرة عمرو . فتعطف على (في) والمبتدأ (٢) .

وكان أبو الحسن / الأخفش يُجيزه . وقد قرأ بعض القراء : (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يَعْتَلُونَ) (٣) فعطف على (إن) وعلى (في) . وهذا عندنا غير جائز (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٣ : « وان شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقرا ٠٠٠ على
قولك : ليس ذاهباً ، ولا عمرو منطلقاً أو ولا منطلقاً عمرو »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢ - ٣٣ : « وقد يجوز أن يجز ويحملة على الرد ، ويؤنث ،
لأنه من الخيل » .

سبويه ممن يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويضمر الجار فيما أوهم
جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو
قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة .

والأخفش يجيزه انولى حرف العطف المجزور كالأمثلة التي ذكرها المبرد وان فصل بينهما منعه
وقبل يجيزه مطلقاً وانظر تفصيل الحديث عن ذلك في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩٩-٣٠١
المغني ج ٢ ص ١٠١-١٠٣ - ابن يعيش ج ٣ ص ٢٧-٢٨ والأعلم ج ١ ص ٣٢ والمبرد ممن منع العطف
على معمولي عاملين ذكر ذلك في نقده لسبويه ص ٢٠ - ٢١ وفي موضعين من الكامل ج ٣
ص ١٥٣ - ١٥٤ ج ٦ ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٣) الجاثية - وهذه القراءة من السبعة

انظر غيث النفع ص ٢٣٦ ، وشرح الشاطبية ص ٢٧٩ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والاتحاف ص ٣٨٩
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣ (ومن منع العطف على مذهب الاخفش أضمر حرف الجر فقدر : وفي
اختلاف فالعمل للحرف مضمرًا ، فالواو نابت مناب عامل واحد ، ويدل على أن (في) مقدرة
قراءة عبد الله (وفي اختلاف) مصرحاً بفي ، وحسن حذف (في) تقديمها في قوله (وفي
خلقكم) وانظر المغني ج ٢ ص ١٠١ .

(٤) كرر - الحديث عن هذه الآية في موضعين من الكامل وفي نقده لسبويه .

ومثل البيت المتقدم قوله :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (١)
لَاَنَّ الْمَأْمُورَ رَاجِعٌ إِلَى الْأُمُورِ . وَمِنْهِيهَا [بَعْضُهَا] (٢) .

فالرفع على مثل قولك : ليس زيد قائماً ، ولا عمرو منطلق ، قطعت من الأول ، وعطفت جملة على جملة .

والنصب قد فسرناه على الموضع .

وكان سيبويه يُحْيِزُ الْجَرَ (٣) في هذا وفي الذي قَبْلَهُ ، فيقول : ولا قاصر ، ولا مستنكر ، ويذهب إلى أَنَّ الرَدَّ مُتَّصِلٌ بِالْخَبَرِ ، وَأَنَّ الْمُنْهَى مُتَّصِلٌ بِالْأُمُورِ ، فإذا رد إلى المنهى : فَكَانَتْ قَدْرُ الرَدِّ إِلَى الْأُمُورِ ، ويحتج بهذه الأبيات التي أذكرها ، وهي قول الشاعر :

(١) استشهد به ، سيبويه ج ١ ص ٣١ والشاهد في البيت الثاني قال : لانه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى .
وقال الأعلام : استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر (ليس) وان كان الآخر أجنبياً ، لأن (ليس) تعمل في الخبر مقدماً ، ومؤخراً لقوتها .
وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٢ : (وما يشكل على مذهب سيبويه قوله : هون عليك ...

لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف على معيول عاملين .

وان كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ، اذ التقدير حينئذ : فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها .

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور)

والبيتان للأعور الثمني وكان سيدنا عمر - رضى الله عنه - كثيراً ما يتمثل بالبيتين وهو على المنبر .

وانظر السيوطي ص ١٤٦ ، ٢٩٥ ، والمغنى ج ١ ص ١٢٨ ، ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٢١

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) قال ج ١ ص ٣١-٣٢ : « وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ، لانه من الأمور وهو بعضها ، فأجراه ، وإنه » .

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (١)
/ فَأَنْتَ ؛ لِأَنَّ الصَّدْرَ مِنَ الْقَنَاةِ . وكذلك قوله :

لَمَّا أَتَى خَيْرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ (٢)
ومِثْلُهُ :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف من المضاف اليه التانيث وكذلك استشهد به في الكامل ج ٥ ص ٨١ شرق بريقه : اذا غص من باب علم اذعته : أفشيته . صدر القناة : الرمح

البيت من قصيدة للأعشى في هجاء عمير بن عبد الله في الديوان ص ١١٩-١٢٧ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٧٨-٣٧٩ والسيوطي ص ٢٩٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٥ والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٦

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣ وصف الجبال بالخشية باعتبار ما آلت اليه

وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى الى أن السور جمع سورة وهي كل ما علا ، وبها سمي سور المدينة سوراً وعلى هذا لاشاهد في البيت

البيت من قصيدة تجاوزت أبياتها ١٢٠ لجرير في هجاء الفرزدق الديوان ص ٣٤٠-٣٥١ ، وجعل من معائب الفرزدق أن ابن جرير موز المجاشعي وهو من رهب الفرزدق قتل الزبير بن العوام غيلة بعد انصرافه من وقعة الجمل يقول : لما وافى خير قتل الزبير الى مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - تَوَاضَعَتْ هِي وَجِبَالُهَا حَزْناً لَهُ وَهَذَا مِثْلُ .

وانظر الغزاة ج ٢ ص ١٦٦-١٦٧

والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٧

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٥، ج ٣ ص ٣٣ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣ .

البيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٦١٢ - ٦٢٦ وروايته هناك :

رويًا كما اهتزت ...

تسفهت : استخفت . النواسم جمع ناسمة بمعنى الضعيفة .

وصف نساء فيقول : اذا مشين اهتززن في مشيهن ، وتنينن ، فكانهن رماح نصبت ، فمرت عليها الرياح ، فاهتزرت ، وتثنت . وخص النواسم لان الزعازع الشديدة تعصف ما مرت به ، وتقيره

ومثله :

إذا مرَّ السنينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْآيَاتِمَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ (١)
وفى كتاب الله عز وجل : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٢) ومثلُ هذا كثير جداً .

= ويرى مرضى الرياح . يريد الفاترة ولا شاهد فيه حينئذ وانظر العينى ج ٣ ص ٣٦٧
- ٣٦٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٧٩ وشرح القصائد السبع ص ٤٢٤ واللسان (سفه)
والذكر والمؤنت لابن الأنبارى ص ٣١٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه .
وأشد المبرد طرفاً من قصيدة جرير فى الكامل ج ٥ ص ٧٧-٧٩ ثم يقال فى ص ٨٠-٨٢ :
(وقوله : اذا بعض السنين تَعَرَّقْنَا يفسر على وجهين : أحدهما : أن يكون ذهب الى أن بعض
السنين سنون ..

والأجود : أن يكون الخبر فى المعنى عن المضاف اليه ، فأقحم المضاف توكيداً ، لأنه غير
خارج عن المعنى .

وكفى هنا : بمعنى أغنى يتعدى لمفعولين ، أى كفى الأيتام فقد آباؤهم لأنه أنفق عليهم ،
واعطاهم ما يحتاجون اليه .

وأراد أن يقول : كفى الأيتام فقد آباؤهم ، فلم يمكنه ، فقال فقد أبى اليتيم ، لأنه ذكر الأيتام
أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى ، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدها يتوب مناب جمعها ،
وكان المقام مقام الاضممار فأتى بالاسم الظاهر .

البيت من قصيدة لجرير فى مدح هشام بن عبد الملك الديوان ص ٥٠٦-٥٠٨ وانظر الخزانة
ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ، والفائق للزمخشري ج ٣ ص ١٣٧ والذكر والمؤنت لابن الأنبارى ص ٣١٨

(٢) الشعراء : ٤ - فى الكامل ج ٥ ص ٢ : (وفى كتاب الله - عز وجل - (ظلت أعناقهم
لها خاضعين) انما المعنى : فظلوا لها خاضعين . والخضوع يبين فى الأعناق ، فأخبر عنهم ، فأقحم
الأعناق توكيداً .

وكان أبو زيد الأنصارى يقول : أعناقهم : جماعاتهم . تقول : أتانى عنق من الناس)

وانظر المذكر والمؤنت لابن الأنبارى ص ٣١٥ - ٣١٦

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥ - ٦ (قال الزمخشري : فان قلت : كيف صح مجيء خاضعين
خبراً عن الأعناق ؟

قلت : أصل الكلام : فظلوا لها خاضعين ، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع ، وترك
الكلام على أصله ، كقولهم : ذهبت أهل اليمامة كان الأهل غير مذكور .

وقال مجاهد وأبو زيد والافخش جماعاتهم يقال : جاءنى عنق من الناس ، أى جماعة ...
وقيل أعناق الناس رؤسائهم ومقدمهم . شبهوا بالأعناق .

وقيل : أريد الجارحة فقال ابن عيسى : هو على حذف مضاف ، أى أصحباب الأعناق ،
وروى هذا المحذوف فى قوله خاضعين حيث جاء جمعا للمذكر العاقل ، أو لاحذف ، ولكنه اكتفى
من أضافته للمذكر العاقل وصفه ، فأخبر عنه اخباره ..

وليس القول عندى كما ذهب إليه ، وستفصل بين هذا وبين ما ذكر إن شاء الله .

أما قوله : (فَطَلَّتْ أَغْنَاهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) ففيه قولان :

أحدهما : أنه أراد بأغنائهم جماعاتهم . من قولك : أتاني عُنُق من الناس ، أى جماعة

وإلى هذا كان يذهب بعض المفسرين ، وهو رأى أبى زيد الأنصارى .

وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر أهل التفسير - فيما أعلم - فإنه أضاف

الأغناق إليهم ، يريد الرقاب ، ثم جعل الخير عنهم ؛ لأنَّ خضوعهم بخضوع الأغناق .
ومن ذلك قول الناس : ذَلَّتْ عُنُقِي لفلان ، وَذَلَّتْ رَقَبَتِي لكَ . قال عُمارة :

فَلَيْتُ امْرُؤًا مِنْ عَضْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِيعَ رِقَابَهَا^(١)

جعل (للأعدى) تَبْيِينًا ، ولم يدخله فى صلة (أَنْ) .

وأما قوله : (كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَازَةِ مِنَ الدَّمِ) :

فإنَّ صَدْرَ الْقَنَازَةِ قناة ، وكذلك سور المدينة ؛ لأنها إِنَّمَا مُدَّتْ بسورها .

وأما قوله :

• طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْصِي •^(٢)

= أولا حذف ولكنه لا وضعت لفعل لا يكون الا مقصودا للعاقل وهو الخضوع جمعت جمعه
كما جاء (اتينا طامعين)

وفى هامش كتاب المذكر والمؤنث للمبرد الورقة (١٤٠) حديث عن هذه الآية ختمه بقوله :
ومنها أن أبا زيد حكى أن العرب تقول : عنق من الناس ، أى جماعة قال الهنذلي :

تقول العاذلات أكل يوم
كذلك يقتلون معي ويوما
لرجلة مالك عنق شحاح
أؤوب بهم وهم شعث طلاح

والبيتان فى ديوان الهذليين ج ٣ ص ٨١ .

(١) فى اللسان : (وذيعه تذيخا : ذلله حكاها أبو عبيدة وحده والصواب الدال وكان

شمر يقول : ذيعته ذلته بالدال من داخ يديخ إذا ذل .

وقال : داخ يدوخ دوحا : ذل وخضع »

أراد المبرد بقوله : جعل للأعدى تبیینا أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، ولا يجوز

تعلقه بالفعل تذيخ ، لأنه فى صلة (ان) ، ولا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول .

ويظهر أنه يريد بعمارة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير فقد روى له كثيرا فى الكامل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه

فإنَّ الطَّوْلَ غيرَ منفكَّةٍ اللَّيَالِي منه . فتقديره : اللَّيَالِي أسرعَت في نقْضِ .
وقريب منه قوله :

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينَ أَخَذْنَ مِنِّي (١)
لأنَّ السنين إنما تُعَقَّل . بمرورها وتصرفها .

والذي قال خارج من هذا ؛ لأنَّه إنما يجوز أن تُخبر عن المضاف إذا ذكرت المضاف إليه إذا كان الأوَّل بَعْضَهُ ، أو كان المعنى مُشْتَمِلًا عليه . فأمَّا قوله :
/ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنَّ نَرُدُّهَا

فإنَّ الرَّدَّ غير الخيل ، والعَقْر راجع إلى الخيل في قوله :
ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنَّ تُعَقَّرَا

فليس بمُتَّصِل بشيء من الرَّدِّ ، ولا داخل في المعنى .
فأمَّا قوله : فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهَا

فهو أقرب قليلا ، وليس منه ؛ لأنَّ المأمور بَعْضُهَا ، والمنهى بَعْضُهَا ، وقُرْبُهُ أَنَّهُمَا قد أحاطا بالأمر .

وليس يجوز الخفض عندنا إلَّا على عاملين فيمن أجازاه ، وقد ذكرنا ذلك .

• • •

وبعده :

أخذن بعضى وتركن بعضى

وفى هذا البيت شاهد لاكتساب المضاف التانيث والجمعية من المضاف إليه ونسب الرجز إلى العجاج سيبويه والأعلم وهو فى ديوان العجاج ص ٨٠ على أنه مما نسب إليه .

ونسبه للأغلب العجلى أبو حاتم السجستاني فى المعمرين ص ٨٧ وكذلك صاحب الأغاني ج ١٨ : ٦٤

ورواية المعمرين : ان اللَّيَالِي أسرعَت فى نقْضِ .

وكذلك رواية الجاحظ فى البيان ج ٤ ص ٦٠ ولا شاهد فى هذه الرواية وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٦٩-١٦٨ والعينى ج ٣ ص ٣٩٥-٣٩٦ والسيوطى ص ٢٩٨ .

(١) استشهد به فى الكامل ج ٥ ص ٨٣ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف إليه وفيه اكتسابه الجمعية أيضا وتامه :

كما أخذ السرار من الهلال

والسرار بفتح السين والكرم لغة آخر ليلة من الشهر .

البيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق الديوان ص ٤٢٥-٤٢٩

وتقول : ما زيد قائماً إلا أبوه ، أردت : ما زيد قائماً أحد إلا أبوه ، فجاز ذلك ،
لأنَّ أحداً منقياً عنه القيام ، وكذلك : ما زيد آكل إلا الخبز ، أردت : ما زيد آكل شيئاً
إلا الخبز^(١) ، وما زيد إلا طعامك آكل . رفعت آكل ، لأنه وقع موجباً . فعلى هذا يجرى
أصول هذا الباب ومسائله .

(١) إذا نقض نفي معمول الخبر بقى الخبر منفياً ، فعلت (ما) وإنما يبطل عملها إذا نقض
نفي الخبر
وانظر مسيبويه ج ١ ص ٢٦٢ فى قوله (ما زيد بشئ الا شئ لا يعنى به)

هذا باب

النداء

٤
٥١٢

إعلم أنَّك إذا دعوتَ مضافاً منصبته ، وانتصابه / على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأنَّ (يا) بَدَلٌ من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ، لا أنَّك تُخَيِّرُ أنَّك تَفْعَلُ ، ولكن بها وقع أنَّك قد أَوْقَعْتَ فِعْلاً . فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب على أنَّه مفعول تعدى إليه فَعْلُكَ (١) .

وكذلك كلُّ ما كان نكرة ؛ نحو : يا رجلاً صالحاً ، ويا قوماً منطلقين ، والمعنى واحد (٢) .

(١) كلام المبرد صريح في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً و (يا) بدل منه

وإبن يعيش ينسب إليه أن ناصب المنادى حرف النداء

وقال الرضى : أجاز المبرد : نصب المنادى على حرف النداء ومثله في الأشموني وحاشية الخضرى .

قال ابن يعيش ج ١ ص ٢٢٧ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) لنيتها على الفعل قال : ولذلك جازت أماليتها »

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١١٩ : (وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدّر ، وأصله عنده ، يا أدعو زيداً ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته .

وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسد مسد الفعل ، وليس ببعيد ، لأنه يمسأل امالة الفعل . »

وانظر الأشموني ج ٢ ص ٣٥٩ وحاشية الخضرى وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ وللصام ص ٩٦ وقال سيبويه ج ١ ص ١٤٧ : (وما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله والنداء كله . »

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحذف يريد ، وصار (يا) بدلاً منها . »

وانظر ص ٣٠٣ ومن هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه في ناصب المنادى

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : (أعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب . »

وزعم الخليل : أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بمدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ، وبعد . »

وعلى هذا (يا حَسْرَةً على العِبَادِ) (١).

وقال الشاعر :

أَدَارًا بِحُزْوِي هِجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ (٢)

وقال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا (٣)

(١) يس : ٣٠ وفي البحر ج ٧ ص ٣٣٢ : وقيل المنادى محذوف، وانتصب حسرة على المصدر ،
اي ياعزلاء تحسروا حسرة)

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١١ على نصب (دارا) لانه منادى منكور في اللفظ لوصفه
بالجار والجرور بعده ، فجري لفظه على التنكير، وان كان مقصودا بالنداء .
حزوى : يضم اوله وتسكين ثانيه مقصور . موضع بنجد في ديار تميم وقال الازهرى جبل من
جبال الدمناء . . وقيل من رمال الدمناء وأنشد لذي الرمة :

خليلي عوجا من صدور الرواحل بجمهور حزوى فابكيا في المنازل
(معجم البلدان ج ٢ ص ٢٥٥)

وجمهور النحويين يعتبر حزوى شاذا في القياس وكان ينبغي ان تقلب لامها ياء ، لانها فعل
اسما وخالفهم ابن مالك

انظر شرح الشافية للرضى ج ٣ ص ١٧٧ ، وشرحها للجاربردى ص ٣٠٩ والأشمونى وغيره
هاج : هنا متعد ويأتى لازما . يقال : هاج الشيء : اذا نار .
والعبرة : اللدعة . ماء الهوى : هو الدمع .
يرفض : يسيل بعضه في أثر بعض .

يترقق : يبقى في العين متحيرا يجرى ويذهب . . وللمعين كان صفة لعبرة فقدم عليها
فيعرب حالا .

و (أو) بمعنى الواو .

البيت مطلع قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٣٨٩-٤٠٣
وقد أخذ ذو الرمة هذا البيت وبيتا آخر في هذه القصيدة من زهير بن جناب وهو شاعر
جاهل وهو. القائل :

فيأدار سلمى هجت للمعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدفق

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣١١-٣١٢ والمعنى ج ٣ ص ٢٢٦-٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ كالبيت السابق
البيت لتوبة بن الحمير الغفافي . . توعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها ، فجعله
كالتيس النازي في حبله .

والمريرة : الحبل المحكم القتل وهي ايضا طاعة من طاقات الحبل .

النزو : الوئبان ، ومنه نزو التيس ولا يقال الا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد

التيس : الذكر من المعيز .

وقال الآخر :

فيا راكباً إما عَرَضْتَ قَبْلَنُّ نَدَامَى مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا (١)

وأما المضاف فكقوله : (يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) (٢) ، وما أشبهه .

٤
٥١٣

فإن كان المنادى واحداً مفرداً / معرفة - بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ ، وَلَمْ يَلْحَقْهُ تَنْوِينٌ ، وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِهِ ؛ لَخُرُوجِهِ عَنِ الْبَابِ ، وَمُضَارَعَتِهِ مَا لَا يَكُونُ مُعْرَباً . وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، وَيَا عَمْرُو ، فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ مِنْ بَابِهِ ؛ لِأَنَّ حَدَّ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةَ أَنَّ تُخْبِرُ بِهَا وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ غَائِبٍ ، وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ غَيْرُهَا فَتَقُولُ : قَالَ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ غَيْرُكَ وَغَيْرُ الْمَخَاطَبِ ، وَلَا تَقُولُ : قَالَ زَيْدٌ وَأَنْتَ تَعْنِيهِ ، أَعْنَى الْمَخَاطَبِ . فَلَمَّا قُلْتَ : يَا زَيْدُ - خَاطَبْتَهُ بِهَذَا الْأَسْمِ ، فَأَدْخَلْتَهُ فِي بَابٍ مَا لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبِيحُوهُ ج ١ ص ٣١٢ قَالَ الْأَعْلَمُ : (الشَّاهِدُ فِيهِ نَصَبُ رَاكِبًا ، لِأَنَّهُ مُنَادَى مُتَكَوِّرٌ ، إِذْ لَمْ يَقْصَدْ بِهِ قَصْدُ رَاكِبٍ بَعِيْنِهِ إِنَّمَا التَّمَسُّ رَاكِبًا مِنَ الرِّكْبَانِ يَبْلُغُ قَوْمَهُ خَبْرَهُ وَتَحِيَّتَهُ ، وَلَوْ أَرَادَ رَاكِبًا بَعِيْنَهُ لَبْنَاءَ عَلَى الضَّمِّ ، وَلَمْ يَجِزْ لَهُ تَنْوِينُهُ وَنَصْبُهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ تَكْرَرُ يَكُونُ مِنْ وَصْفِهِ ...)

الرَّاكِبُ : رَاكِبُ الْإِبِلِ وَلَا تَسْمَى الْعَرَبُ رَاكِبًا عَلَى الْإِطْلَاقِ إِلَّا رَاكِبَ الْبَعِيرِ وَالنَّاقَةِ وَالْجَمْعُ : رَكْبَانٌ .

عَرَضْتُ : بِمَعْنَى أَتَى الْعُرُوضَ وَهِيَ مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَمَا حَوْلَهُمَا ، وَبِمَعْنَى تَعَرَّضْتُ وَظَهَرْتُ وَبِمَعْنَى بَلَّغْتُ الْعَرَضَ وَهِيَ جِبَالُ نَجْدٍ .

النَّدَامَى : جَمْعُ نَدَمَانٍ بِمَعْنَى نَدِيمٍ وَهُوَ الْمَشَارِبُ وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ نَدَمَانٌ مِنَ النَّدَامَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا سَكَرَ تَكَلَّمَ بِمَا يَنْدَمُ عَلَيْهِ ، وَقِيلَ الْمُنَادِمَةُ مَقْلُوبَةٌ مِنَ الْمَدَامَةِ وَذَلِكَ إِدْمَانُ الشَّرَابِ .

وَيَكُونُ النَّدَمَانُ وَالنَّدِيمُ أَيْضًا : الْمَجَالِسُ وَالْمَصَاحِبُ عَلَى غَيْرِ الشَّرَابِ .

نَجْرَانٌ : مَدِينَةٌ بِالْحِجَازِ مِنْ شَرْقِ الْيَمَنِ وَانْظُرْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ ج ٥ ص ٢٦٦ - ٢٧١ .

(أُنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَ (لَا) نَافِيَةٌ لِلْجَبَسِ وَخَبَرُهَا مُحَذَفٌ .

أَي (لَنَا) وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ أَنَّ الْمَخَفَةَ ، وَالْمَصْدَرُ الْمَزُولُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِبَلْفَغْنِ وَ (مِنْ نَجْرَانَ) حَالٌ مِنْ نَدَامَى .

الْبَيْتُ مِنْ قَسِيدَةٍ لِعَبْدِ يَفْوَثِ الْحَارِثِيِّ فِي الْمَفْضِلِيَّاتِ ص ١٥٥ - ١٥٨ وَشَرْحُهَا لِلنَّبَارِيِّ ص ٣١٥ - ٣٢٠ وَفِي ذَيْلِ الْأَمَالِ ص ١٣٢ - ١٣٣ وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

وَمَهْدَبُ الْأَفْغَانِيِّ ج ١ ص ٥٢ - ٥٣ وَانْظُرْ الْخَزَانَةَ ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ .

وَفِي شَرْحِ الْمَفْضِلِيَّاتِ لِلنَّبَارِيِّ ص ٢١٥ : كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَنْشُدُهُ بِلا تَنْوِينٍ : يَا رَاكِبًا ...

(٢) الْإِحْقَافُ : ٣١

مبنيًا نحو : أنت ، وإيّاك ، والتاء في قمت ، والكاف في ضربتك : ومررت بك . فلمّا أخرج من باب المعرفة ، وأدخل في باب البنية - لزمه مثلُ حُكْمِهَا ، وبنيتها على الضمّ ؛ لتُخَالِفَ به جهة ما كان عليه مُعرباً ؛ لأنّه دخل في باب الغايات .

ألا ترى أنّك تقول : جئت قبْلَكَ ، ومن قبْلِكَ . فلمّا صار غاية - لما أذكره في موضعه - قلت : جئت قبلُ يا فتى ، وجئت من قبلُ^(١) / قال الله عزّ وجلّ : (لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (٢).

٤
٥١٤

وكذلك تقول : جئت في أوّل الناس . وتقول : ابدأ بهذا أوّلُ يا فتى . لمّا خرج من باب الإعراب ، فصار غايةً خولف به عن جهته ، ولهذا موضع يذكر فيه مستقصى بحججه (٣) إن شاء الله .

فإن قال قائل : فالمضاف والنكرة مخاطبان ، كما كان في المفرد المعرفة ، وقد كان حقهما أن يُخبر عنهما ، ولا يُخاطبا .

قيل له : قد علمنا أنّ المضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء ؛ كما كان قبل ذلك .

و (زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة مُنتَقِلٌ عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

ألا ترى أنّك تقول - إذا أردت المعرفة - : يا رجلُ أقبل . فإنّما تقديره : يا أيّها الرجلُ أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت [به] البهمة معارف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ... ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ، وبعد ، وموضعهما واحد وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه في قبل ٠٠ »

وانظر مخالفة الكوفيين في الانصاف ص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

(٢) الروم : ٤

(٣) تقدم ذكره في ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٧٨ وسيكرره في الصفحة المقبلة وما بعدها .

والمبهمة مثلاً: هذا ، وذلك ، وهذه ، وتلك ، وأولئك ذاك ، / وذاكُنْ ، وذلكُنْ . إلا أنَّك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة ؛ كما كانت هذه الأسماء ، غَيْرَ أَنَّهُ مخاطب ، وهي مُخْبِر عنها . فهذا يوضح لك أمر الواحد المفرد .

ومع ذلك أنَّ المضاف تتمعه الإضافة من البناء : كما كان ذلك في قَبْلُ ، وبعْدُ ، وأَمْسَ ، وما أَشبههنَّ .

تقول : ذهب أَمْسَ بما فيه ، وقد ذهب أَمْسُنَا ، وكذلك تقول : جئت من قَبْلُ ، ومن بَعْدُ يا فتى . كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ) (١) فلَمَّا أضاف قال : (مِنْ بَعْدٍ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) (٢) و (مِنْ بَعْدٍ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي) (٣) .

والفصل بين قولك : يا رجلُ أَقْبِلْ إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلاً أَقْبِلْ إذا أردت النكرة - أنَّك إذا ضمنت فإنمَّا تريد رجلاً بعينه تشير إليه دُونَ سائر أُمَّتِهِ .

وإذا نصبت ونوّنت - فإنمَّا تقديره يا واحدا ممَّنْ له هذا الاسم ، فكلُّ من أجابك من الرجال فهو الذي عَنَيْتَ ، كقولك : لأضربنَّ رجلاً . فمَنْ كان له هذا الاسم برَّ به (٤) قَسَمُكَ .

ولو قلت : / لأضربنَّ الرجل - لم يكن إلَّا واحدا معلوماً بعينه ، إلَّا أنَّ هذا لا يكون إلَّا على معهود .

فأعرِبت النكرة ؛ لأنَّها في بابها لم تُخرجها منه . ومع هذا أنَّ التنوين الذي فيه مانع من البناء ، كما كان ذلك في المضاف (٥) .

(١) يوسف : ٨٠ .

في البحر المحيط ج ٥ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ : (ما) زائدة ، أي ومن قبل هذا فرطتم في يوسف ومن قبل متعلق بفرطتم . وقد جوزوا في إعرابه وجوهاً ٠٠٠ »

(٢) الفتح : ٢٤ .

(٣) يوسف : ١٠٠ .

(٤) ذكر ابن قتيبة في ادب الكاتب ص ١٢٨ أن بر في قسمه من باب فرح والعلامة تفتح عينه وقال ابن السيد في الانتصاب ص ٢١٢ : « حكى ابن الاعرابي صدقت وبررت فوردتا بالفتح والكسر فاما بررت والذي فلا اعرف فيه لغة غير الكسر » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « وزعم الخليل انهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، يا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك .. » .

ومن جعل (قَبْلَ) و (بَعْدَ) نكرتين نونٌ ، وأجراهما على وجوه الإعراب . وقد قرأ بعض القراء (لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلِي وَبَعْدِي) (١) .

فمن جعلهما نكرتين فتقديره - والله أعلم - : لله الأَمْرُ أولاً وآخرًا .

ومن جعلهما معرفتين فتقدير ذلك : قَبْلَ ما نعلم وَبَعْدَهُ ، وَقَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدَهُ . تقول : يا زَيْدُ وعمرُو أَقْبِلَا ، ويا هُنْدُ وزَيْدُ أَقْبِلَا . تُجْرَى كُلُّ مفرد معرفة - وإن اختلفت أجناسه - مُجْرَى واحداً ؛ لِأَنَّ النداء يُخرجه إلى طريقة واحدة .

* * *

فإن نَعَتْ مفرداً بمفرد فأنَّت في النعت بالخيار : إن شئت رفعته ، وإن شئت نصبته . تقول : يا زَيْدُ العاقلُ أَقْبِلْ ، ويا عمرُو الظريفُ هَلِّمْ . وإن شئت / قلت : العاقلُ ، والظريفُ . أمَّا الرفع فلأنَّك أتبعته مرفوعاً .

فإن قال : فهذا المرفوع في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة قولك : مررت بعتان الظريف ؟
لم تتبعه الاسم لأنَّ الاسم في موضع مخفوض وأَنَّهُ منعه أَنَّهُ لا ينصرف ، فجرت صفة على ما كان ينبغي أَن يكون عليه ؟

فالفضل بينهما أطراؤ البناء في كُلِّ منادى مفرد حتَّى يصيرَ البناءُ علَّةَ لرفعه ، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب ، وليس كُلُّ اسم ممنوعاً من الصرف .

= وقال في ص ٣١١ : « وقال الخليل : إذا اردت النكرة وصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها ، وطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد ، وزعموا ان بعض العرب يصرف قبلًا ، وبعدًا ، فيقول : ابدا بهذا قبلًا . فكانه جعلها نكرة .

واتما جعل الخليل المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً ، فإذا طال ، وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافاً ، لأن المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ، ولفظهما مرفوع فإذا اضمفتها رددتها الى الأصل .

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين ، وطالت صارت بمنزلة المضاف » .

(١) من الشواذ انظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ .

فمن ذلك قوله :

يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (١)

فهو الأكثر في الكلام .

وأما النصبُ فعلى الموضع ؛ لأنَّ موضع (زيد) منصوب .

فتقدير هذا - إذا رفعت - تقدير قولك : (ليس زيد بقائم ، ولا قاعد) على اللفظ وإن كانت الباء زائدة .

وتقدير المنصوب تقدير قولك : ليس زيد بقائم ، ولا قاعداً (٢) حملت (قاعداً) على الموضع / إلا أنَّ هذا معرب في موضعه و(زيد) مبني في النداء ، ولكنَّي مثَّلْتُ لك بما اختلف وجهاه كاختلاف نعت زيد المفرد [ومما جاء من نعت المنادى المفرد] (٣) منصوباً قول جرير :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادُ (٤)

(١) استشهد به ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى .

والبيت من أرجوزه لرؤية وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي . انظر حديث ذلك في السيوطي ص ١٩ - ٢٠ .

والأرجوزة في ديوان رؤية ص ١١٧ - ١١٨ والرواية هناك : من عبد الملك .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « قلت : أرايت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ »

قال : نصب ، لانه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على اعنى .

فقلت : أرايت الرفع على أى شيء هو . إذا قال : يا زيد الطويل ؟

قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألت قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحداث ؟

قال : من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً ، فلما اطرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع في الابتداء وبالقول ، فجعلوا وصفه - إذا كان مفرداً - بمنزلة « .

(٣) نصحيح للسيرافي طمست كلماته فلم تظهر ويمكن أن يكون : (ومما جاء من نعت المنادى المفرد) .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز . الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ .

وذكر بعضها في الكامل ج ٣ ص ٥٣ وقد ترجم لكعب بن مامة ولابن سعدى وهو أوس بن حارثة انظر ص ٥٢ - ٥٤ ، وجمهرة الانساب ص ١٩٤ ، ص ٣٢٧ ، ص ٣٣٩ ، وانظر الخزاعة ج ٤ ص ١١ - ١١١ ، والعين ج ٤ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ، وشرح المفضليات للابنبارى ص ٤٤٩ .

وإذا نعت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول : يا زيدُ ذا الجُمة ، ويا زيدُ غلامَ عمرو .

والفصل بين هذا وبين المفرد أنك إذا نعت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه .
فقولك : مررت بزيد الطريف كقولك : مررت بالطريف ، وكذلك مررت بعمرو العاقل .
فأنت إذا قلت : يا زيد الطريف - فتقديره : يا طريفُ على ما حدثت لك .
وقولك : يا زيد ذا الجُمة ، بمنزلة : يا ذا الجُمة . فلذلك لم يكن المضاف - إذا كان نعتاً - إلا نصباً (١) .

أما المضاف المنادى فنعتُه لا يكون إلا نصباً ، مفردا كان أو مضافاً ، وذلك قولك :
يا عبدَ الله العاقلُ ؛ لأنك / إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب (٢) .
فأما قوله :

إني - وأسطارٍ سطرُن سَطَرا - لقائِلُ : يا نصرُ نصرُ نصرُ نصرِنا
فإن هذا البيت يُنشَد على ضروب :

فمن قال : يا نصرُ نصرُ نصرٍ فإنه جعل المنصوبين تبييناً للمضموم ، وهو الذي يسميه
التحويُّون عطف البيان ، ومجره مجرَى الصفة ، فأجره على قولك : يا زيد الطريفُ
وتقديره تقدير قولك : يا رجلُ زيدا أقيل . جعلت زيدا بياناً للرجل على قول من نصب
الصفة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ : « قلت : أفرأيت قول العرب كلهم :

ازيد اخا ورقاء ان كنت ثائرا فقد عرضت احناء حق فخاصم

لاي شيء لم يعز فيه الرفع ، كما جاز في الطويل ؟

قال : لان المنادى اذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة اذا كان في موضعه . ولو جاز هذا
لقلت : يا اخونا - تريد ان تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف اذا وصف به
المنادى فهو بمنزلة اذا ناديت به ، لانه وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان
منادى ، لانه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ : « وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له الا يكون لا
نصباً اذا كان المفرد ينتصب صفته . . » .

وَيُنْشَد : يا نصرُ نصرُ نصرًا . جعلهما تبييناً ، فأجرى أحدهما على اللفظ . ، والآخر على
الموضع ؛ كما تقول : يا زيد الظريفُ العاقلُ ، ولو حمل (العاقلُ) على (أعنى) كان جيّداً .
ومنهم من ينشد : يا نصرُ نصرُ نصرًا . يجعل الثاني بدلاً من الأول ، وينصب الثاني
على التبيين . فكأنه قال : يا نصرُ نصراً .

/ وأما الأصمى فزعم أنّ هذا الشعر : (يَنْصُرُ نَصْرًا نَصْرًا) وأنه إنما يريد : المصدر ؛
أى : انصرفت نصرًا (١) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ على أن نصراً الثاني عطف بيان من الأول على
اللفظ أو على المحل .

روايات هذا البيت

(نصر) الأول روى فيه وجهان : ضمه ، ونصبه .

و (نصر) الثاني روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفع منونا ، ونصبه ، وجره .

و (نصر) الثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب .

وتوجيه هذه الروايات :

١ - ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه ،
والمبرد ، وأبى حيان .

وقال الرضى : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل بقوله : لان البدل وعطف البيان
يفيدان ما لا يفيد الأول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد .

ب - ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتفسير :
أعنى : أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء .

ج - ضم الأول مع ضم الثاني بدل

د - نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول الى الثاني ، كما تقول : حاتم الجود أو
طلحة الأخير .

وأعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيداً على المحل اذا ضم نصر الأول أو هو
منصوب على المصدرية .

ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان منع رؤية من الدخول الى الامير ،
فتلطف به ، واتسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة وبمده :

بلغك الله فبسلغ نصرا نصر بن سيار يشبى وفرا

وقال ابن يسمون : رايت في عرض كتاب أبى اسحق الزجاج بخط يده وهو اصله الذى
قرأ فيه على أبى العباس المبرد نصر الذى هو الحاجب بالضاد المعجمة .

و (أسطار سطر سطرًا) : جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها ، أى وحق
أسطار المصحف . و (سطرًا) مفعول مطلق .
ومفعول القول جملة النداء .

وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف إنما قاله لنصرين سيّار : يا نصر نصرنا نصرا إغراء ،
 أى : عليك نصرا ، يُغريه به (١) .

إعلم أن البَدَل في جميع العربية يَحُلُّ مَحَلَّ المَبْدَل منه ، وذلك قولك : مررت برجل زيد ؛
 وبأنّيك أبي عبد الله . فكأنّك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبي عبد الله . فعلى هذا تقول :
 يا زيد أبا عبد الله ، فتنصب (أبا عبد الله) نعتاً كان أو بدلاً ؛ لأنّك إذا أبدلته منه فكأنّك
 قلت : يا أبا عبد الله . وتقول : يا أحنانا زيدا أقبل ؛ لأنّ البيان يجرى مجرى النعت .
 فكأنّك قلت : يا أحنانا الظريف أقبل . لا يكون في الظريف إلّا النصب ، ولا في زيد إذا
 كان تبييناً .

/ واعلم أنّ المَعْلُوف على الشيء يَحُلُّ مَحَلَّهُ ؛ لأنّه شريكه في العامل . نحو : مررت بزيد
 وعمرو ، وجاعني زيد وعمرو .

فعل هذا تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ؛ لأنّ (عبد الله)
 إذا حلّ محلّ (زيد) في النداء لم يكن إلّا نعتاً . تقول : مررت بعمر ومحمّد يا فتى ؛
 لأنّ محمّداً إذا حلّ هذا المحلّ لم يكن إلّا مخفوضاً منوناً .
 وتقول : يا عبد الله وزيد أقبلا ، لا يكون إلّا ذلك لما ذكرت لك (٢) .

= وبلغ يتمدى الى مفعولين حذف هنا الثاني ، أى مرادك .
 نسب البيت الى رثبة فى سيبويه وانظر ديوانه ص ١٧٤ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه
 وبعده :

بلفك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يشنى وفرا
 والخزاة ج ١ ص ٣٢٦-٣٢٧ ، والعينى ج ٤ ص ١١٦ - ١١٩ ، والسيوطى ص ٢٧٤ -
 ٢٧٥ ، والايات المشككة ص ١٢٧ - ١٢٨ ، والخصائص ج ١ ص ٣٤٠ ، وشواهد الكشف
 ص ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٣ ، والمغنى ج ٢ ص ٥١ ،
 ٨٧ ، ٥٥ .

(١) يوده شيخان : رواية الرفع والدعاء وفيه أيضا غفلة عن البيت الثانى .
 (٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « وتقول : يا زيد وعمرو ليس الا انهما قد اشتركا فى
 النداء فى قوله : (يا) ، وكذلك : يا زيد ، وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد او عمرو ، لان
 هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر ، كمدخل فى الاول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على
 (يا) » .

فإن عطف اسماء فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً :
 أما الخليل ، وسيبويه ، والمأزني فيختارون الرفع^(١) ، فيقولون : يا زيد ، والحارث أقبلاً .
 وقرأ الأعرج : (يا جبال أوبي معهُ والطير)^(٢) .
 وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ،
 وهي قراءة العامة .
 / وحجة^(٣) من اختار الرفع أن يقول - إذا قلت : يا زيد والحارث : فلنما أريد : يا زيد ،
 ويا حارث .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « قال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب
 فانما نصب ، لان هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء الى أصله .
 فاما العرب فأكثروا ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي
 معه والطير) ، فرجع ، ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل هو القياس كانه قال :
 ويا حارث ... » .
 (٢) سبأ : ١٠ - القراءة برفع (والطير) من الشواذ .

في النشر ج ٢ ص ٣٤٩ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن اصحابه
 عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وابي عمرو » .
 وفي الانحاف ص ٣٥٨ : « واما ما روى عن روح من رفع الراء من (والطير) نسفاً على لفظ
 (جبال) او على الضمير المستكن فو أوبي للفصل بالظرف فهي انفرادة لابن مهران .. لا يقرأ بها
 ولذا اسقطها صاحب الطيبة على عادته .. والمشهور عن روح النصب .. » .
 وفي غيث النفع ص ٢٠٨ : « لا خلاف بينهم في نصبه وما روى عن البصري وعاصم ،
 وروح من رفعه وان كانت له اوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به لضغفه في الرواية »
 وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٣ : « قرأ الجمهور (والطير) بالنصب عطفًا على موضع
 يا جبال .. وقال أبو عمرو : باضمار فصل تقديره : وسخرنا له الطير .
 وقال الكسائي : عطفًا على فضلاً ، اي وتسبيح الطير .

وقال الزجاج : نصبه على انه مفعول معه . وهذا لا يجوز ، لان قبله (معه) ولا يقتضي
 الفعل اثنين من المفعول معه الا على البديل او المعطف . فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع
 زينب الا بالمعطف كذلك هذا

(والطير) بالرفع عطفًا على لفظ يا جبال وقيل عطفًا على الضمير في أوبي وساغ ذلك
 للفصل بالظرف ، قيل : رفعًا بالابتداء والخبر محذوف ، اي والطير تؤوب » .

(٣) ذكرنا قبل أن عشرين صفحة نقلت من مكانها ، ووضعت في غير مكانها ، فحدث ذلك
 اضطراباً في ثلاثة مواضع : في الموضع الذي نقلت منه ، وفي موضعين مما نقلت اليه ، فلم
 يرتبط بها ما قبلها ولا ما بعدها .

وفي اعادة هذه الاوراق الى مكانها يزول هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة كما ترى
 الان وفيما سيأتى وهنا بدء اضافة العشرين .

فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ . فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء . وأنتم إذا نصبتموه لم تُوقعوه أيضاً ذلك الموضع . فكيف لنا في هذا سواء .

وإنما جَوُزْتُ لمفارقتها حرفَ الإشارة ؛ كما تقول : كلُّ شاةٍ وسَخَلْتُها بدرهم ، وربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا تقول : كلُّ سَخَلْتِها ، ولا ربُّ أخيه حتى تقدّم النكرة ^(١) .

وحجّة الذين نصبوا أنهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ؛ كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالتثنية الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

مثّل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين / اضطراباً في الشعر . فإنَّ الأولين يَرَوْنَ رَفْعَهُ ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ؛ فلحقه التنوين على لفظه .

وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلْزِمُونَهُ النصب ، وحجّتهم في ذلك ما ذكرت لك ، ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعثمانَ يا فتى ، فعنى لحقه التنوين رجوع إلى الخفض .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل : هو القياس . كأنه قال : ويا حارث . ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة نصب ، أو رفع من قبل أنك لاتنادى اسماً فيه الألف واللام ، ولكنك أشرت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك : ما مررت بزيد ، وعمرو ولو أردت عمليين لقلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمرو .

قال الخليل : ينبغي لمن قال النضر فنصب لأنه لا يجوز النضر أن يقول : كل نعجة وسَخَلْتُها بدرهم فينصب إذا أراد لفظة من بجر ، لأنه محال أن يقول كل سَخَلْتُها وإنما جر لأنه أراد : وكل سَخَلْتُها لها وينبغي أن يقول : « رب رجل وإخاه . . . »

السخلة : ولد الشاة .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٣ : وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده وإذا قلت يازيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان . وليس في كلام المبرد هنا هذا التفصيل وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٧ والتوضيح لابن هشام والأشعري .

فمما جاء على ذلك قول مهلهل :

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي (١)

والأحسنُ عندى النصب ، وأن يردّه التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك فى النكرة والمضاف . وكذلك بيت الأخوص :

سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ (٢)

(١) رواية أمالى الشجرى ج ٢ ص ٩ والخزانة ج ١ ص ٣٠٠ والعينى ج ٤ ص ٢١١ والسمط ص ١١١ : ضربت صدرها الى .

يريد أنها متعجبة من حالى الى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والاسر والخروج من الأهل .

ومثل هذا كثير من فعل النساء وهو الضرب على الصدر فى حالة الدهشة والانزعاج .
وعدى هو اسم مهلهل وهو عدى بن ربيعة أخو كليب .
ومن يرى أن اسمه عدى استدلل بهذا البيت .

ومن قال : ان اسمه امرؤ القيس يروى هذا البيت :

ضربت صدرها الى وقالت يا امرأ القيس حان وقت العراق

الأواقي : جمع واقية والأصل اللوواقى فابدلّت الواو الأولى همزة وجوبا . الواقية : الحافظة .

البيت من قصيدة لمهلهل ذكرها العينى ج ٤ ص ٢١١ - ٢١٤ .

وانظر السمط ص ١١١ والشعر والشعراء ص ٢٥٦ .

وروى : يا عدى بالرفع فى الخزانة وحدها ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) أستشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ فقال : « وأما قول الاخوص فانما لحقه التنوين ، كما لحق ما لا ينصرف ، لانه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة لان التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا ، لانك أردت فى حال التنوين فى (مطر) ما أردت حين كان غير منون ولو نصبته فى حال التنوين لنصبته فى غير حال التنوين ولكنه اسم اطرده الرفع فى أمثاله فى النداء ، فصار كأنه يرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف اذا كان فى موضع رفع لأن (مطرا) وأشباهه فى النداء بمنزلة ما هو فى موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو فى موضع رفع لا ينتصب هذا .

وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يارجلا يجعله اذا نون ، وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نون ، وطال كالنكرة ... » .

والاعلم يقول : وكلا المذهبين مسموع من العرب .

البيت من قصيدة للاخوص انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والعينى ج ١ ص ١٠٨ -

١١١ ، ج ٤ ص ٢١١ ، أمالى الزجاجى ص ٥٣ - ٥٤ ، ومجالس تملب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ،

وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٤١ ، والانصاف ص ١٩٥

وقال الآخر :

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجُ (١)

وأما قول الصلتان :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمِ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّبٍ تَوَاضَعُ (٢)

٤ / فكان الخليل يزعم أن هذا ليس نداء من أجل المعنى . وذلك أنه لو ناداه كان
٥٤٤ قد نادى منكورا ، وكان كلُّ من أجابه ممن له هذا الاسم فهو الذى نادى ، كقولك :
إذا جاء رجل فأعلمنى . فإنما أخبرته بأن يُعلمك إذا جاء واحد ممن له هذه البنية .
قال : فكيف يكون نكرة وهو يقصد إلى واحد بعينه ، فيفضله . ولكن مجازاه أنه

(١) . لم أقف على تشتمه ولا على قائله

(٢) . استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٨ على أن المنادى محذوف وذكر مانسبه اليه المبرد هنا .
والمبرد فى الكامل ج ٨ ص ٦٢
وقال الأعلام : « الشاهد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب شاعر باضمار فعل على معنى
الاختصاص والتعجب والمنادى محذوف ، والمعنى : يا هؤلاء أو يا قوم عليكم شاعرا أو حسبكم به
شاعرا » .

وانما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة وهو انما
قصد شاعرا بعينه وهو جرير وكان ينبغى أن يبينه على الضم على مايجرى عليه المخصوص
بالنداء . . ويجوز عندى أن يكون قوله شاعرا منادى جرى على لفظ المنكور وأن كان مخصوصا
معروفا ، لوصفه بالجملة التى بعده والجملة لا يوصف بها الا النكرة فيكون مثل قوله :
هلك يا تيسان زافى مريرة »

وكذلك جفله الرضى من المنادى المعين ونصب لوصفه بالجملة ج ١ ص ١٢٢ .
لا شاعر اليوم : خبر (لا) اليوم وأن كان اسمها جنة ، لأن المعنى لا وجود شاعر وانظر
شرح الكافية للرى ج ١ ص ٢٣٦ فى اعراب قوله تعالى (لا عاصم اليوم) وجرير خبر لمبتدأ
محذوف . و (مثله) تمييز وانظر الروض الاتف ج ١ ص ٩٥ ، وتعليق ص ٣٧٢ من هذا الجزء
والبيت من قصيدة مشهورة للصلتان قالها حين حكموه فى المفاضلة بين جرير والفرزدق ،
ففضل جريرا فى الشعر ، وفضل الفرزدق فى الشرف والفضل ولذلك قال : ولكن فى كليب
تواضع .

وكليب رعط جرير من بنى تميم .

قال البغدادي : أوردتهما (القصيدة) المبردة فى كتاب الاعتنان . . . والاعتنان : معناه المعارضة
والمناظرة فى الخصومة . . ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التى اقتضت التهاجى بين جرير
والفرزدق وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٨ ، وأمالى
الغالى ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ .

قال : (يا) ، فَنَبِّهْ ، ثُمَّ قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله وفيه معنى التعجب .
كَأَنَّهُ قال : حَسْبُكَ به شاعرا ؛ لما فيه من المعنى ، واللفظ . على ما شرحت لك .

وإذا كانت الصفة لازمة تَحُلُّ مَحَلَّ الصلة في أَنَّهُ لا يُسْتَغْنَى عنها لإيهام الموصوف
لم يكن إِلَّا رفعا ، لَأَنَّهُا وما قَبْلُهَا بمنزلة الشيء الواحد ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا ذَكَرْتَ ما قَبْلُهَا
لتَصِلَ به إلى نَدائِها . فهي المدعو في المعنى . وذلك قولك : يا أَيُّها الرجلُ أَقْبِلْ : (أَيْ)
مدعو ، والرجل / نَعَتْ لها ، و (ها) للتنبيه (١) ؛ لَأَنَّ الأسماء التي فيها الألف واللام
صفات للمبهمه ، مبيّنة عنها ، ونفسر ذلك مُسْتَقْصًى ، ثُمَّ نعود إلى موضعه من النداء
إِنْ شاء الله .

٤
٥٤٥

تقول : جاعني هذا الرجل . فالرجل في غير هذا الموضع لا يُذكر إِلَّا على معهود .
نحو قولك : جاعني الرجل . فمعناه الذي عرفته ، والذي كان بيني وبينك فيه ذُكِرَ .
 . فإذا قلت : جاعني هذا الرجلُ - لم يكن على معهود ، ولكن معناه الذي ترى . فَإِنَّمَا
(هذا) اسم مُبْهَم يقع على كُلِّ ما أَوْ مَات إليه بِقُرْبِكَ ، وَإِنَّمَا تَوْضُّحُه بما تَنَتَّع به ،
وَتَنَتَّه الأسماء التي فيها الألف واللام ، ويجوز أَنْ تَنَتَّع بالصفات التي فيها الألف ،
واللام إذا أَقَمْتَ الصفة مَقَامَ الموصوف ، فتقول : مررت بهذا الطويلِ إذا أَشَرْتَ إليه ،
فَعُلِمَ ماتَعْنى بالطويل (٢) .
وأضِلَّ النعت بهذه الأسماء كما وصفت لك .

/ فإذا قلت : يا أَيُّها الرجلُ - لم يصلح في الرجل إِلَّا الرفع ؛ لَأَنَّهُ المنادى في الحقيقة ،
و (أَيْ) مُبْهَم مَتَوَصَّل به إليه .

٤
٥٤٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ ، باب لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا . . . وذلك قولك :
يا أَيُّها الرجل ، ويا أَيُّها الرجلان (فأي) ها هنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا ،
والرجل وصف له ، لما يكون وصفا لهذا . وإنما صار صفة لا يكون فيه الا الرفع ، لأنك لا تستطيع
أَنْ تقول : يا أي ، ولا يا أَيُّها ، وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة
اسم واحد كأنك قلت : يا رجل ،

وانظر مجالس ثعلب ص ٥٢ ، ص ٦٥٤ وتخطئة الفراء لسيبويه تجد كلاما مبهما
غامضا .

(٢) سيتكلم عما ينعت به اسم الإشارة في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المطبوع .

وكذلك : يا هذا الرجل . إذا جعلت (هذا) سبباً إلى نداء الرجل^(١) ، فإذا أردت أن تقف على هذا ؛ كما تقف على زيد ، فتنادى تقول : يا هذا ، ثم تنعته كنت في النعت مخيراً ؛ كما كنت في نعت زيد .

والفصل بين (أئ)^(٢) ، وبين (هذا) أن (هذا) اسم للإشارة فهو يكتفى بما فيه من الإيماء .

و (أئ) مجازها مجاز (ما) و (من) ، تكون اسماً في الخبر بصلة ، وتكون استفهاماً ومجازة ، فتقول : أيهم في الدار ؟ كما تقول : من في الدار ؟ وما عندك ؟ . إلا أن (أئاً) يُسأل بها عن شيء من شيء . تقول : أي القوم زيد ؟ فزيد واحد منهم . وأي نبيك أحب إليك .

و (من) لا تكون إلا لما يعقل . تقول : من في الدار ؟

فالجواب : زيد ، أو عمرو ، وما أشبه ذلك ، وليس جوابه أن تقول : فرس أو أو حمار ، أو طعام ، أو شراب .

ولو قلت : أي الآلة عندك ؟ أو أي الظَّهر عندك ؟ أجبت عن هذا على مقدار المسألة .

و (ما) تقع على كل شيء ، وحقيقتها أن يُسأل بها عن ذوات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .

تقول : ما عندك ؟ فتجيب عن كل شيء ما خلا من يعقل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالاسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة (أي) وهي : هذا ، وهؤلاء ، وأولئك . وما أشبهها وتوصف بالاسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد وليس ذا بمنزلة قولك : يازيد الطويل من قبل أنك قلت : يازيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت ألا يعرف ، فنعته بالطويل . »

وإذا قلت : يا هذا الرجل فانت لم ترد أن تقف على هذا ، ثم تصفه بعد ما ظن أنه لم يعرف فمن ثم وصفت بالاسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يارجل . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أي) كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزلك أن تقف عليها . »

(٢) في الأصل : ان

فَأَمَّا وَقوعها على صفات الآدميين فَأَنْ تقول : ما زيد ؟ فيقول لك : طويلٌ ، أو شريفٌ ، أو نحو ذلك .

فإذا أقمْتَ الصفة مُقَامَ الموصوفِ أوقعتها على من يعقل ، وإقامة الصفة مُقَامَ الموصوفِ كقولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقِل ، فإِنما حدُّ هذا أَنْ يكون تابعاً للاسم ، وأقمته مُقَامَهُ .

فِيمَا وقعت (ما) على الآدميين قول الله : (وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَلِئَنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ) .

وقال قوم : (ما) وصلتها / مصدر ، فمعناه : أو ملك أيمانهم ، وهذا أقيس في العربية . وقال الله عز وجل : (وَالسَّاءَ وَمَا بَنَاهَا) ، فقال قوم : إنما هو : والساء وبناها ، وقال قوم : معناه : ومن بناها على ما قيل فيها قبله (١) .

فَأَمَّا وَقوع هذه الأسماء في الجزء ، وفي معنى الذي - فبين واضح ، نحو : من يأتي آتِه (ما يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) وَ (أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فلذلك أَخْرَجْنَا شَرْحَهُ (٢) حَتَّى نذكره في موضعه إن شاء الله .

• •

فَأَمَّا قوله :

يا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنْزِي (٣) .

(١) كرر ذلك في المختضب كثيرا وقد نبهنا على ذلك مرارا . وانظر ص ١٨٥

(٢) باب المجازاة وحروفها ج ٢ ص ٤٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى . واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل ، أو ابتداء ، أو تبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال ، كما أن الذين قالوا : يازيد الطويل جملوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر :
يا أَيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنْزِي » .

قال الأعلام : « ولو نصب ذو التنزي على البدل من أي أو إرادة النداء على معنى وياذا التنزي لجاز » .

وروى البيت ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٠ بالنصب (ذا التنزي وجعله على استثناء نداء وذكر بعده :
لاتوعدنني حية بالكرز

التنزي : تسرع الإنسان إلى الشر .

ويا أيها الرجل ذو المال - فلئن الذى يُختارُ الرفع ؛ وذلك لأن الرجل مرفوع غير مبني ،
(ذو التنزى) نعت له فهو بمنزلة قولك : جاءنى الرجل ذو المال .
والنصب يجوز على أن تجعله بدلا من (أى) . فكأنك قلت : يا أيها الرجل يا ذا
التنزى .

٤
٥٤٩

وتقول : يا زيدُ العاقلُ ذو المال ، إن جعلت ذا المال من نعتٍ / العاقل .

فلئن جعلته من نعت زيد ، أو بدلا من زيد فالنصب .

وتقديره - إذا كان نعتاً - : يا زيدُ ذا المال ، وإذا كان بدلا فتقديره : يا ذا المال (١) .
وأما قوله : يا أيها الرجل ذو الجمّة ، فلا يجوز أن يكون (ذو الجمّة) من نعت
(أى) لا تقول : يا أيها ذا الجمّة ، وذلك لأنّ المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون
نوعتها معارف بغيرها ، لأنّ النعت هو المنعوت فى الحقيقة . لا تقول : مررت بهذا
ذى المال على النعت ؛ كما تقول : بهذا الرجل ، ورأيت غلام هذا الرجل .
ونظير ما ذكرت لك قوله :

ألا أيها المنزلُ الدارسُ الذى كأنك لم يَعْهَدْ بِكَ الحىَّ عاهدُ (٢)

ويقال تكثرته الحية فكانوا إذا ضربته بغيرها ، ولم تنهشه .
نسب العيني الرجز الى رؤبة ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢١ وهو مطلع ارجوزة فى ديوانه ص ٦٣ وانظر
شرح المتنبي ج ٤ ص ٥٠

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « ومن قال : يازيد الطويل قال : ذا الجمّة لا يكون فيه غير
ذلك اذا جاء من بعد الطويل وان رفع الطويل وبعده ذو الجمّة كان فيه الوجهان ... »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ على نعت أى بالاسم المبهم قال :

« وأما قولك : يا أيها الرجل فان (ذا) وصف لأى ، كما كان الألف واللام وصفا له ، لانه
مبهم مثله ، فصار صفة له ، كما صار الألف واللام وما اضيف اليهما صفة للألف واللام ...
والبيت مطلع قصيدة لذى الرمة فى الديوان ص ١٢٢ - ١٢١ وروايته هناك :

ألا أيها الربع الذى غير البلى

وفى تعليق الديوان الرواية الأخرى .

واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ١٥٢ على أن المنادى مخاطب بدليل أنك اذا
وصفته بالاسم الموصول جاز أن تعيد الى الموصول ضمير الخطاب يريد قوله : كأنك ...

تجعل (هذا) نَعْتاً لَأَيِّ لَأَنَّهُ مُبْهَمٌ مِثْلُهُ . فهذا ما ذكرت لك من أَنَّ نَعْتَ الشيء على مُنْهَاجِهِ .

وتقول : يا هذا الطويلُ أَقِيلُ ، في قول من قال : يا زَيْدُ الطويلُ .

ومن قال : يا زَيْدُ الطويلُ قال : يا هذا الطويلُ ^(١) وليس بنَعْتٍ لهذا / ولكنه عطف عليه ، وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

٤
٥٥٠

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قلت : جاعني زيد ، فخفضت أَن يلتبس الزيدان على السامع ، أو الزبود قلت : الطويلُ ، وما أشبهه ، لتفصيل بينه وبين غيره ، ولا تذكر إلا ما يَخُصُّهُ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ .

وَإِذَا قلت : جاعني هذا - فقد أَوْمَأَتَ له إلى واحد بحَضْرَتِكَ ، وبحضرتك أشياء كثيرة فَإِنَّمَا ينبغي أَن تُبَيِّنَ له عن الجنس الذي أَوْمَأَتَ إِلَيْهِ ؛ ليفصل ذلك من جميع ما بحضرتك مِمَّا يَرَاهُ . فَأَنْتَ هناك إِنَّمَا تَخُصُّ له شيئاً من شَيْءٍ مِمَّا يَعْرِفُهُ بقلبه ، وَأَنْتَ ها هنا إِنَّمَا تُبَيِّنُ له واحداً من جماعة تلحقها عينه .

فَأَمَّا الطويل وما أشبهه ، فَإِنَّمَا حُدِّدَ أَن يكون تابعاً لما يلحق بالمبهمة من الجواهر .
تقول : جاعني هذا الرجل الطويلُ ، واشتريت هذا الحمارَ القارِءَ يا هذا .

واعلم أَنَّ كُلَّ موضع يقع فيه المضاف منصوباً في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموماً غيرَ مُنَوَّنٍ .

= ومعنى البيت : كَانَ المنزل لدروسه وتغير آثاره لم يَقم فيه أحد .
وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ .

وروى كرواية المقتضب في شرح المعلقات لابن الأنباري ص ٧٧ ، ولم ينسبه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٩ « ثم نقول : إن أياً المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مبهما مزال الإبهام باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية ، فلهاذا قد يقتصر على ياهذا دون يا أيها ، ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يازيد الظريف ، وأوجب رفع نعت (أى) .
وفصل بعضهم في وصف ياهذا فقال : إن كان لبيان الماهية نحو : يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ، ونصبا .
وأما المازني والزجاج فجوزا النصب ، والرفع في وصف اسم الإشارة ، و (أى) قياساً على نحو : يازيد الظريف ، ولم يثبت . »

/ وكل موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذى يقع فيه المفرد متوناً (١).
تقول : يا أيها الرجلُ زيدٌ على قولك : يا أيها الرجل ذو المال ، لأنَّ (زيداً) تبين
للرجل ؛ كما كان (ذو المال) نعتاً للرجل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « وتقول : يا أيها الرجل زيد أقبل ، وانما تنون ، لأنه موضع يرتفع فيه المضاف ، وانما يحذف منه التنوين اذا كان فى موضع ينتصب فيه المضاف » .

عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لنقد هذه العبارة فقال :
« قال محمد : وقد ناقض ، لأنه يقول : يا هذا زيد أقبل ، وزيداً على اللفظ ، وعلى المحل ،
فينون ، وهذا موضع لا يقع فيه المضاف الا نصباً لا تقول الا : يا هذا ذا المال أقبل على نداءين .
وقد كان قال فى أول باب النداء : تقول : يا زيد الطويل والطويل على الموضع . والرفع على
أن (زيداً) وما أشبهه قد اطرده فيه البناء ، وصار بمنزلة ما يرفعه الفعل ، والابتداء ، ونحو ذلك
(انظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٣) » .

. قيل : فلم لا تقول : يا زيد ذو الجمعة ؟ قال : من قبل أن ذا الجمعة لو وقع موقع زيد لم يكن
الا نصباً . والطويل لو كان منادى كان كزيد ، فجعل هذا أصل هذا
(وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٤)



ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه فى يا أيها الرجل زيد : ان (زيداً) متون ، لأنه فى موضع
يرتفع فيه المضاف فليس يخالف محمد ولا غيره فيه . وانما ألزمه على هذا القول ألا ينسون
فى الموضع الذى ينتصب فيه المضاف اذ عارضه بقوله فى موضع آخر : يا هذا زيد . وهو
يقول : يا هذا ذا الجمعة ينتصب على النعت لأن هذا لا ينعت بالمضاف (انظر سيبويه ج ١ ص
٣٠٦ ، ص ٣٠٨) وليس يلزمه ذلك لأننا اذا قلنا : ان الاسم المفرد يكون متوناً فى هذا
الموضع على كل حال لم يلزمنا بهذا القول أن نترك التنوين اذا كان فى غير ذلك الموضع
على كل حال ولكن يحتمل اذا كان فى غير ذلك أن يتصرف فى احوال يكون فى بعضها
متوناً ، وفى بعضها غير متون . واذا كان هذا كذلك فقد اختلف الموضعان . فتنوين المفرد فى
الموضع الذى يرتفع فيه المضاف واجب مطرد متفق عليه ، وليس حذفه فى الموضع الذى
ينتصب فيه المضاف مطرداً . بل قد يحذف التنوين فى حال ، ويثبت فى أخرى
فاما قول محمد : يا هذا ذا المال على نداءين فقد أكد به الحجة لسيبويه ، وافسد المعارضة
عليه ، لأنه اذا كان على نداءين فقد صار مثل كلامين ، وليس أحدهما محمولاً على
الآخر »

وانظر الانتصار ص ١٥٠ - ١٥٤

ولو اطلع ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد عرّب فيه بما عبر به سيبويه وهذا منه
يعتبر رجوعاً فى نقده .

وإنما منعنا أن نقول : زيد نعت ، لأنَّ النعت تحلية ، وليست الأسماء الأعلام مما يحلُّ بها ولكنه تبين لأيِّ وشرح .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبلْ على البدل من (أي) ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ ذا الجمَّة . فالبدل من الشيء يحلُّ محلَّه . فكأنك قلت : يا زيد ، ويا ذا الجمَّة .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ الضاربُ زيدا ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ الظريفُ ، وكذلك يا أيُّها الرجلُ الحسنُ الوجهُ ، ويا زيد الحسنُ الوجهُ . ترفع لأنَّه مفرد ، وإن كنت قد خفضت الوجه لأنَّ تقديره : يا زيد الحسنُ وجَّههُ ، ويا زيد الحسنُ . لأنك نعتُهُ بالحسن ، ثم بلغت به موضعاً منه / أو بسببه فهو يجري في كلِّ ذلك مجرى الظريف .

٤
٥٥٢

فإن قال قائل : فنحن نجدُه في اللفظ مضافاً . تقول : هذا الحسنُ الوجُّهُ ، كما تقول : هذا صاحب الدارِ يا فتى .

قيل له : الفصلُ بين هذا وذاك أنَّك تقول : هذا حسنٌ وجَّههُ ، فترفع الوجَّه بآن الفعل له . فإذا أدخلت الألف واللام قلت : هذا الحسنُ وجَّههُ ، فتقديره : هذا الذي حسنُ وجَّههُ ؛ كما تقول : هذا القائم أبوه . فلا معنى للإضافة ها هنا (١) .

فإذا قلت : هذا الحسنُ الوجُّهُ فإنما هو منقول من هذا ؛ كما يُنقل النصب من قولك : الحسنُ وجَّهها ، فليس بخارج من معنى الذي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « ولو قلت : يا هذا الحسن الوجه لقلت : يا هؤلاء العشرين رجلاً وهذا بعيد ، فإنما هو بمنزلة الفعل إذا قلت : يا هذا الضارب زيد ، ويا هذا الضارب الرجل كذاك قلت : يا هذا الضارب ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ، ولاتباعه ، ولم يجعل معرفة بما بعده » .

ومن ثم كان الخليل يقول : يازيد الحسن الوجه قال : هو بمنزلة يازيد الحسن . . . ، وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٤ : « الإضافة اللفظية حكمها حكم المفردات لأن إضافتها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب ، لأنها إذن في حكم المضارع للمضاف ، والمضارع إذا كان تابعاً للمفهوم ليس واجب النصب كالمضاف . أما إذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب » .

وعلى هذا يُنشَد هذا البيت :

يا صاحِ يا ذا الضامِر العَنَسِ والرَّحْلِ والأَقْتَابِ والحِلْسِ (١)

يريد الذي ضَمَرَتْ عَنْهُ . وسنذكر حالَ هذه الأسماء إذا كانت مُناداة ، وما يصلح أن يُعرفَ منها ويُنكر إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ على رفع الضامر وإن كان مضافا إلى العنس لأن إضافته ليست محضة ، و (ذا) اسم إشارة .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « قال أبو جعفر : سمعت أبا الحسن الأخفش يقول : بلغني أن رجلا صاح بسيبويه من منزله وقال : كيف تنشُد هذا البيت ، فأنشده إياه مرفوعا ، فقال الرجل : إن بعده : والرحل والأقتاب والجلس فتركه سيبويه ، وصعد إلى منزله . فقال له : ابن لي علام عطف ؟ فقال سيبويه : ولم صعدت إلى الغرفة ؟ إنني فررت من ذلك . وانظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، ص ٥١٣ .

ذهب الكوفيون إلى أن الرواية : يا صاح يا ذا الضامر العنس بخفض الضامر بإضافة ذا إليه و (ذا) بمعنى صاحب .

والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتها تبنا وماء باردا

فيكون معنى الضامر المتغير كأنه قال : المتغير العنس والرحل ويدخل الرحل في لفظ الضامر لإرادة معنى التغير به ، أو يفسر له عامل يناسبه .

صاح : مرخم صاحب* الضامر : من ضم الحيوَان من باب نصر : دق وقل لحمه .
العنس : الناقة الصلبة الشديدة

الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير

الأقتاب : جمع قتب رحل صغير على قسدر السنام وروى الاقتاد : جمع قند وهو خشب الرحل .

الجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله .

نسب البيت في سيبويه إلى (خرز) بن لوذان السدوسي وكذلك في المفصل ج ١ ص ١١٦ ونسبه الأغانى إلى خالد بن المهاجر .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ وابن عيش ج ٢ ص ٨ .

هذا باب

الأسماء التي يُلْحَقُهَا مَا يُلْحَقُ

الأسماء المضافة من النصب لما يُضَمُّ إليه

تقول : يا خيراً من زيد أَقْبَلُ ، ويا حسناً وجهه ، ويا عشرين رجلاً ، ويا ضارباً زيدا ، ويا قائماً في الدار ، ويا ضارباً رجلاً (١) .

أما كَوْنُ هذه الأسماء نكراتٍ فقد قلنا في النكرات ، وكيف يجب فيها المنصب .

وإنما نذكر هذه الأسماء إذا كانت معارف ، وإنما تكون معارف على ضربين :

إنما سُمِّيَتْ به رجلاً ، وإنما دعوتها في مواضعها على حَدِّ قولك : يا رجلُ أَقْبَلُ . تريد : يا أيُّها الموجهُ أَقْبَلُ . وأىُّ ذلك كان فلفظها واحد منصوب .

أما قولك : يا ضارباً زيدا فإنما أردت : يا أيُّها الضارب . فلما حذفت الألف واللام ليحق التنوين للمعاقبة ، فردّه إلى الأصل ، لأنك لم تنوّن مُضْطَرًا كما قال :

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

/ فيكون دخول التنوين ها هنا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف ، ولكنه دخل لأن ما بعده من تمام الاسم الذي قَبْلَهُ ، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم . فلم يكن إلّا النصب بما دخل الاسم من التنوين والتمام .

وكذلك إن سُمِّيَتْ رجلاً ثلاثةً وثلاثين لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين أَقْبَلُ وليس

(١) عرف الرضى الشبيه بالمضاف فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ويعنون بالمضارع للمضاف اسماً يجره بعده شيء من تمامه اما معمول للاول ، نحو : يا طالماً جبلاً ، ويا حسناً وجهه ، ويا خيراً من زيد ، واما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد (٠٠٠) » .

وفصل ابن عيش وجوه شبه المضارع للمضاف بالمضاف ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ وانظر الأشباه ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ من هذا الجزء

بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا ؛ لأنك أردت : يا أيها الثلاثة ، ويا أيها
الثلاثون .

ولو قلت . يا ثلاثة والثلاثين - لجاز الرفع والنصب ، مثل : يا زيد والحارث ، والحارث
ولكنك أردت : يا من يُقال له ثلاثة وثلاثون^(١) . فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين ،
أو اسم يُضم إليها فهو بمنزلة الإضافة .

وكذلك لو سميت رجلا بقولك : (زيد وعمرو) قلت : يا زيدا ، وعمرا ، أقبل .

ولو سميت (طلحة وزيدا) قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل .

فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل ؛ لأنك سميت بهما
منكورة ، ولم تكن جميع الاسم ، / فيصير معرفة . إنما هي من حشو الاسم ؛ كما كانت فيما
نقلتها عنه .

فأما قولك : يا زيد منطلق إذا سميت بقولك : (زيد منطلق) فلا يجوز غيره ؛ لأن
(زيدا) مبتدأ ، و (منطلق) خبره . فقد عمل (زيد) في منطلق عمل الفعل ، ولا يجوز أن

(١) في ابن يعيش ج ١ ص ١٢٨ : « وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين فإن سميت بهما ،
وجعلتهما علما نصبتهما ، كما لو سميت يزيد وعمرو ، لأنك جعلتهما بأزاء حقيقة واحدة .
فكان الثاني من تمام الأول وتابعا له في أعرابه بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني
فانتصب ، كما ينتصب ياخيرا من زيد ، فحرف النداء نصب الأسم الأول ، والثاني يتبعه في
الأعراب لزوما كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه
في الأعراب » .

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون وإن شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة
وثلاثين كما تقول : يا زيد الحارث والحارث ، فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ،
لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بأزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت
بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة » .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٣ : « ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين أن يكون علما أولا فإنه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه . .
وقال الأندلسي وابن يعيش : هو إنما يضارع المضاف إذا كان علما والا فيقال عندهما في غير
العلم يا ثلاثة وثلاثون أو وثلاثين . . والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث
المعنى كما في ياخيرا من زيد بل أشد . . »

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا . والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد
والحارث .

وانظر الأشموني ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ففيه بعض تفصيل .

يدخل عامل على عامل ، ولكنك تحكيه ، كما أنك لو سميت رجلا (قام زيد) لقلت :
يا قام زيد ، وجاعني (قام زيد) كما قال :

كَتَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَأْخُذُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ^(١)
والفصل بين هذا وبين ما قبله أن قولك : زيد منطلق كلام تام ، وقولك : طلحة وزيد ،
وضارب رجلا ، وخير منك بمنزلة قولك (زيد) يحتاج إلى خبر أو فعل حتى يتم .

وقولك : يا خيرا من زيد إذا أردت المعرفة على معنى : يا رجل يكون على ضربين :
إن شئت / قلت : يا خيرا من زيد فنوّنت وأنت تريد الألف واللام ، كما كان ذلك فيما
قبله .

٤
٥٥٦

وإن شئت قلت : يا خير أقبل ، وذلك لأن قولك : زيد أفضل من عمرو ، (من) وما
بعدها ثعaban الألف واللام ، كما تفعل الإضافة . فمن لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا
الآخر^(٢) قد جاء ، وهذا الأفضل ، وما أشبهه . ومن لم يقل : يا أفضل من زيد قال : يا أفضل
أقبل على معنى : يا أيها الأفضل . فعلى هذا يجرى (أفعل) الذي معه (من كذا) .
وقولك : يا حسن الوجه إذا لم ترد النكرة إنما معناه : يا أيها الحسن . فهو - وإن كان
مضافاً - في تقدير : يا حسنا وجهه إذا أردت : يا أيها الحسن وجهه كما وصفت لك في باب
في أول الكتاب^(٣) .

(١) تقدم في ص ٩ من هذا الجزء

(٢) الكثير خير . وشر يحذف الزوائد مراد بهما اسم التفضيل « وقرىء في الشواذ (من
الكذاب الأشر) بالانتماء .

وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول : هو أخير ، وهو أشر قال الراجز .

بلال خير الناس وابن الأخير

وقال أبو حاتم : لا تكاد العرب تتكلم بالأخير . والأشر إلا في ضرورة الشعر وأنشد قول رؤبة

السابق . . . من البحر المحيط ج ٨ ص ١٨٠

(٣) الحديث عن الصفة المشبهة وأحوالها ص ١٥٩ من هذا الجزء

هذا باب

الاسمين اللذين لفظهما واحد

والآخر منهما مضاف

/ وذلك قولك : يا زيدا زيد عمرو ، ويا تيم تيم عدي .

فالأجود في هذا أن تقول : يا تيم تيم عدي . فترفع الأول ، لأنه مفرد ، وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف . وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف البيان فهذا أحسن الوجهين .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيم تيم عدي ، ويا زيدا زيدا عمرو ^(١) .

وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فلما أقحمت الثاني تأكيداً للأول ، ولما حذفت من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني ^(٢) . فكأنه في التقدير : يا تيم عدي يا تيم عدي ؛

(١) قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ عن قول الشاعر :

يا قوط قوط حي لا ابالكُم يا قوط اني عليكم خائف حذر

نصبهما أكثر على السنة «العرب وكذلك قول جرير : يا تيم تيم عدي ..

(٢) خرج المبرد هنا نحو ياتيم تيم عدي - بنصب الاسمين - على أحد وجهين :

١ - تيم الأول مضاف الى عدي والثاني مقدم للتوكيد وهذا ما يراه سيبويه .

ب - حذف من تيم الأول المضاف اليه استغناءً بإضافة الثاني

فتقد بدا المبرد بالوجه الذي يراه سيبويه ، ثم عرض لذلك في موضعين من الكامل ج ٥

ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، واكتفى فيهما بالتخريج الأول الذي يراه سيبويه .

والسيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن هشام ، والشمني والسيوطي ، والأشموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل . والمبرد إنما خالف سيبويه في ييش الأعيى والغززدق كما سيأتي .

في تعليق السيرافي على سيبويه ج ١ ص ٣١٥ : « يا زيد زيد اليعملات ، قال أبو سعيد : مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات . والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف اليه ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف الى محذوف والثاني مضاف الى المذكور . »

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠

والغنى ج ٢ ص ١٦٣ والشمني ج ٢ ص ٢٥٤ والأشموني ج ٢ ص ٣٧٤ الهمع ج ١

ص ١٧٧

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ^(١)

أراد : إِلَّا عُلَالَةً قَارِحَ ، أَوْ بُدَاهَةً قَارِحَ فحذف الأول لبيان ذلك فى الثانى ، فيكون الكلام على هذا : مررت بخير وأفضل من ثم^(٢) . وقال الفرزدق :

٤
٥٥٨

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٩١ ، ص ٢٩٥ على أن علالة مضاف الى قارح ، وقصل بينهما ببداهة للضرورة .

قال الأعلام : وتقدير هذا قبل الفصل : الاعلالة قارح أو بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها الى علالة .

والمراد فى نقده لسيبويه عرض لهذا وخرج البيتين على حذف المضاف اليه من الأول ورد عليه ابن ولاد بقوله : « انما يتأول للوجه حتى يخرج من القبح الى الحسن . فاذا كان التأويل يخرج الى الأصح سقط ، ولم يكن له وجه . لو جاز ما قال لجات أن يأتى بضماف ويسقط المضاف اليه وتقول : عجبت من يدي . تريد : زيد اذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد . وهذا أقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف اليه ، لان ذلك كثير فى اشعار العرب وهذا لا يكاد يعرف : أعنى عجبت من يدي . ورأيت غلامى . »

وانظر الانتصار ص ٥٨ - ٦١ . وأقول جاء فى الحديث : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثمانى .

وتحامل ابن ولاد ظاهر فى هذه المسألة . وقد نصر الرضى رأى المبرد بقوله ج ١ ص ٢٧ : « ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مقارن لمذهبه ها هنا . ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة » وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧

العلالة - بالضم - بقية جرى الفرس وبقية كل شيء أيضا .

البداهة : أول جرى الفرس

القارح من الخيل : الذى بلغ أقصى اسنانه وذلك عند كمال خمس سنين .

النهد : المرتفع ، الجزاراة بضم الجيم - الرأس واليدان والرجلان وهذا فى الأصل فيما يدبح ، وسميت بذلك ، لان الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها .

يريد أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً فان ذلك يستحب فى الخيل والاستثناء منقطع :

أى لكن تزودكم بالخيـل . و (أو) للاضراب .

البيت من قصيدة للأعشى فى هجاء شيبان بن شهاب فى الديوان ص ١٥٣ - ١٦١ وانظر

الخزانة ج ١ ص ٨٣ - ٨٦ ج ٢ ص ٢٤٦ ، ج ٣ ص ١٣١

والعينية ج ٣ ص ٤٥٣ - ٤٥٧ ، والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ . وشروح سقط الزند ص ٨١٠

والمذكر والمؤنث لابن الأثير ص ٣١٩

(٢) فى الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ : « ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثم » .

وفى سيبويه ج ١ ص ٩٢ : « ويجوز فى الشعر على هذا مررت بخير وأفضل من ثم » .

يا من رأى عارضاً أكفكفه بين ذراعى وجهه الأسد^(١)

أراد : بين ذراعى الأسد ، وجهه الأسد .

وينشدون هذا البيت لجريز على الوجهين ، وهو قوله :

يا تيم تيم على لا أباً لكم لا تلقينكم فى سؤاء عمر^(٢)

والأجود : يا تيم تيم على ، لأنه لا ضرورة فيه . ولا حذف . ولا إزالة شئ عن موضعه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما تقدم . واعترض عليه المبرد أيضاً فى نقده للكتاب .

العارض : السحاب الذى يعترض الأفق .

الذراعان والجهة : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

رواية سيبويه : أسر به ويروى أكفكفه كما هنا يقال : يكفكف دمه ، أى يمسحه مرة بعد أخرى ، يروى : ارتقت له : بمعنى سهرت لأجله .

وصف عارض سحاب اعترض بين نوع الذراع ونوع الجهة وهما من انواء الأسد من منادى أو المنادى محذوف وهى استفهامية .

والبيت نسبة سيبويه وغيره الى الفرزدق وهو من فوائت الديوان انظر ص ٢١٥

وانظر الخزائنة ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ج ٢ ص ٢٤٦ والعينى ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٣ والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ وشرح الحماسة ج ٣ ص ١٠٥ ، وابن يعيش ج ٣ ص ٢١

(٢) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٢٦ ، ص ٣١٤

معنى لا أباً لكم : الغلظة فى الخطاب وأصله أن ينسب المخاطب الى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً ثم كثر فى الاستعمال حتى جعل فى كل خطاب يغلف فيه على المخاطب . ويقول المبرد فى الكامل ج ٧ ص ١٤٥ وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ..

لا تلقينكم : من الالتقاء وهو الرمى . قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف وروى : لا يوقعنكم .

والنمى واقع فى اللفظ على عمر . وهو فى المعنى واقع عليهم .

السواة : الفعلة التبيحة : أى لا يوقعنكم عمر فى بلية ومكرهه لأجل تعرضه لى : أى امنعوه من هجائى فانكم قادرون على كفه .

البيت من قصيدة لجريز فى الديوان ص ٢٨٣ - ٢٨٨ فى هجاء عمر بن لجأ .

وانظر الخزائنة ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦١ والعينى ج ٤ ص ٢٤٠ - ٢٤٣ - والكامل ج

٧ ص ١٤٦ .

وكذلك :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الدُّبْلُ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٥ .

اليعملات : الابل القوية على العمل

الدبل : جمع ذابل ، أى ضامرة من طول السفر

وأضاف زيدا إليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحداتها .

وقوله تطاول الليل عليك . روى : هديت يدل عليك وهو المناسب : أى انزل عن راحلتك واحد الابل ، فإن الليل قد طال ، وحدث للابل الكلال ، فنشطها بالحداء .

ونسب البيت فى سيبويه الى بعض ولد جرير ونسب فى الكامل الى عمر بن لجا ج ٧ ص ١٤٦ والصحيح انه لعبد الله بن رواحة كما فى سيرة ابن هشام .

انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٥٨ والخزانة ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ والمعنى ج ٤ ص ٢٢١ - ٢٢٢ والمفصل ج ١ ص ١٢٤ وابن عيش ج ٢ ص ١٠ .

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد

وإنما الثانى فى الحقيقة نعت للأول ، ولكنهما جُعِلَا بمنزلة الأسماء التى يتبع آخرُ حرف منها ما قبله .

وتلك الأسماء نحو قولك : أخوك ، فتضمّ الخاء من أجل الواو/ فى الرفع ، وتُفتح فى $\frac{4}{559}$ النصب ، وتكسر فى الخفض لإتباعاً لما يعلّوها ، وكذلك ذو مال .^(١)

وامرؤ يا فتى . تقول : هذا امرؤ ، وفررت بامرئى ، ورأيت امرأ فتكون الراء تابعة للهمزة^(٢) .

وذلك قولك : يا زَيْدُ بْنُ عمرو ، فجعلت زيدا وابناً بمنزلة اسم واحد ، وأضفته إلى ما يعلّوه .

والأجود أن تقول : يا زَيْدُ بْنُ عمرو على النعت ، والبدل .
وإنما يجوز أن تقول : يا زَيْدُ بْنُ عمرو إذا ذكرت اسمه الغالب ، وأضفته إلى اسم أبيه ، أو كنيته ؛ لأنّه لا ينفكّ من ذلك ، فهو بمنزلة اسمه الذى هو له .
فإن قلت : ابن أخي ، ويا زيد ابن ذى المال لم يكن إلّا كقولك : يا زيدُ ذا الجُمّة ، وكذلك يا رجلُ ابنَ عبد الله . كأنك قلت : يا رجل يا ابنَ عبد الله^(٣) .

(١) تكلم عن اعراب الاسماء الستة فى الجزء الاول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والثانى ص ١٥٥
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٣ : « باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف . وينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذى ينضم قبل المرفوع ، ويفتح فيه قبل المنصوب فلك الحرف وهو ابنم . وامرؤ . فان جررت قلت : فى ابنم ، وامرئى وان نصبت قلت : ابنما وامرا ، وان رفعت قلت : هذا ابنم ، وامرؤ » .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ « ومثل ذلك قولك : يا زيد بن عمرو . . وانما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع التى فى قولك زيد بمنزلة الرفع فى راء امرئى ، والجريمنزلة الكسر فى الراء ، والنصب كفتحة الراء . وجعلوه تابعا لابن . الا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد =

وعلى هذا يُنشَد هذا البيت :

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ^(١)

/ ولو أنشد : يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ كَانَ أَجُودَ عَلَى مَا وَصَفْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ^(٢).

٤
٥٦٠

= الله ... لأنهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم . فذلك جعلوه في النداء تابعاً لابن ...

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسماً واحداً ، كما تقول : هذا زيد أخونا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ على بناء حكم على الفتح اتبعاً لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم .

وبعده : سراق المجد عليك ممدود وفي الديوان : أنت الجواد ابن الجواد الممدود . مدح أحد بنى المنذر بن الجارود العبدى ابن عبد القيس . وكان أحد ولاية البصرة لهشام ابن عبد الملك . وسمى جده الجارود لأنه أغار على قوم ، فاكسح أموالهم ، فشبهه بالسيل الذي يجرد ما مر به

ونسب الرجز في سيبويه إلى راجز من بنى الحرماز

ونسبه الجوهري إلى رؤبة ورده العيني ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥ والكامل ج ٤ ص ١٩٠ وديوان رؤبة ص ١٧٢ ذكر على أنه مما نسب إليه

(٢) نقل هذا الكلام عن المبرد العيني ج ٤ ص ٢١١ ثم قال : وهذا مخالف لقول جهمود البصريين .

وقال الأعلام : والرفع في حكم أقيس ، لأنه اسم مفرد نعت بمضاف . فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم : يا زيد ذا الجمعة .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٨ : « فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ، ولا يجب . وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها . والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخففوه لفظاً بفتح ، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل لكونه مفعولاً ، وخففوه خطأ بحذف الف ابن وابنة ... »

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ١٩٠ : « والنصب أكثر في الكلام إذا كان اسماً علماً منسوباً إلى اسم علم جعل ابن مع ما قبله بمنزلة الشيء الواحد ومثل ذلك : يا حكم بن المنذر بن الجارود ... »

هذا باب

الحروف التي تنبّه بها المدعو^(١)

وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام^(٢).

فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّ الصوت .

وتقع (وا) في النذبة ، وفيما مددت به صوتك ؛ كما غمّده بالنذبة وإنما أصابها للنذبة .
وقد تبتدىء الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف . وذلك قوله :

حَارُّ بْنُ عَمْرِو أَلَا أَحْلَامٌ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « باب الحروف التي ينبه بها المدعو » .

(٢) وقال سيبويه : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء بيا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وبالألف » نحو قولك : أحار بن عمرو ألا ان الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أولالانسان المعرض عنهم الذى يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو الثائم المستثقل .. »

(٣) ذكره سيبويه مستشهداً بما بعده ج ١ ص ٢٥٤

حار : رخم حارث جاء على لغة من ينتظر .

الأحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل .

الجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف وقال ابن الشجري : هو الذى لا رأى له

ولا حرم .

الجماخير : جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم : العظيم الجسم القليل العقل

والقوة .

الأحلام : لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الانتكاري وأحلام اسم (لا) والجملة

خيرها .

البيت مطلع قصيدة لحسان هجا بها بنى الحارث بن كعب المدحجى وهى فى ديوانه

ص ١٧٥ - ١٧٧

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والعينى ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وأمال الشجرى

ج ٢ ص ٨٠ . فى كل هذه المراجع حار بن كعب .

وقال الله جلَّ وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) .
فأما الألف فكتوله :

أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمْرٌ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِيرُ (٢)

/ وكتول الآخر :

أَحَارُ أَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَيُضْفُهُ كَلْعَمِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ (٣)

٤
٥٦١

(١) يوسف : ١٠١ - وفاطسر السموات منادى حلف منه حرف النداء أو صفة . انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٤٩

(٢) استشهد به ابن الشجرى فى اماليه ج ٢ ص ٨٠ على ان حار مرخم حارث روى باللغتين : لغة من ينتظر ولغة من لاينتظر فالراء مضمومة أو مكسورة وكذلك بيت حسان السابق ..

وذكر شارح ديوان امرىء القيس أن المبرد روى الاتباع فى الاسم المرخم وقال : وهذه تكتة من العربية ذكرها المبرد فعلى هذا يجوز تحريك الراء بالفتحة .
الخمر : الذى خالطه دواء أو وجع . واصله من الخمر بفتحيتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غير ذلك .
يعدو على المرء : يصيبه وينزل به .

ما يأتير : ما يهم به ويعزم عليه ومصدرية : أى يصيبه مكروه انتماره كما فى قولهم : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها .

والبيت مطلع قصيدة لامرء القيس فى الديوان ص ٥٢ - ٥٧ وفى شرحه ص ١٦٣ وقال الاصمعى : أنشدنى أبو عمرو بن العلاء هذه القصيدة لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم .

وقال أبو عمرو الشيبانى : لم يشك أحدان هذه القصيدة لامرء القيس ولكن تخلط بها أبيات هى للنمرى .

وانظر العينى ج ١ ص ٩٥ - ١٠٤ . ج ٤ ص ٢٦٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٤ ويظهر من صنيع المبرد هنا انه لايعترف بنسبة هذا البيت الى امرىء القيس بدليل قوله فى البيت بعده - وهو من معلقة : وكتول الآخر .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٥ على أن ترخيم حارث كثير فى الشعر وكذلك ترخيم عامر ، ومالك

وروى فى ديوان امرىء القيس وشرحه وفى شروح المعلقات وفى الخزائن : أصاح والرواية فى غير المقتضب : ترى برقا .

الوميض ، والاباض : اللعان يقال : ومض البرق يمش ، وأومض : اذا لمع وتلاولا .
لمع البدين : حركتهما .

وهذه الحروف فاشية في النداء . فإذا كان صاحبها قريباً منك ، أو بعيداً ناديته بـ (يا) .
تقول : يا زيد ، ويا أبا فلان .

وأما (أيا) ، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقل ، والمتراخي عنك ؛ لأنهما لمد
الصوت .

• • •

واعلم أنَّ للنداء أسماء يُخصَّص بها ، فمنها قولهم : يا هناه^(١) ، أقبل ، ولا يكون ذلك في غير
النداء ؛ لأنَّه كناية للنداء .

= الحبي : السحاب للتراكم . سمي بذلك لأنه جبا بعضه إلى بعض . وجعله مككلا .
لأنه صار كالأكليل لأسفله ومنه قولهم : كللت الرجل : إذا توجته .
ويزوى مككل . اسم فاعل من كلل تكليلًا : إذا تبسم .
وانظر الديوان . ص ١٠٤ . وشرحه ص ٤٠ - ٤١ . وشرح الزوزني ص ٣٨ والتبريزي ص ٤٨ -
٤٩ ، وابن الأنباري ص ٩٩ - ١٠٠ والخزانة ج ٤ ص ١٢١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى
لا يجوز منها شيء في غير النداء ، نحو : يا نومان ، ويا هناه ، ويا فل » ، وانظر ص ٣٢٣ منه .
في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ : « ومن ذلك قولهم : يا هناه . لم يستعملوا
هذه اللفظة في غير النداء فهي بمنزلة قولهم : يا نومان ، ويا ملامان . يريدون : يا نيسم ،
فعدلوا عن فعل إلى مفعلان للمبالغة في لؤمه . »

ولا يقال : هذا هناه ، ولا مرت بهناه ، وإنما يكون بهذه الكلمة عن اسم تكرة ، كما
يكون بفلان عن الاسم العلم وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رايتي قولها يا هناه . ويحك الحقث شرا بشر

فمعنى ياهناه : يا رجل سوء .

واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها : فذهب بعضهم إلى أن أصلها هناه
فمال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفاً بعد ألف زائدة ثم أبدلت من
الهمزة الهاء . كما قالوا في إياك : هياك وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم أن الهاء أصلية وليست تبدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في
لغة هاء ، وفي أخرى واوا كسنة وعضة وقال من رغب عن هذا المذهب : إن هذا القول ضعيف
لأن باب سلس وقلق قليل فلا يقاس عليه .

وذهب بعضهم إلى أن الهاء في قولهم : يا هناه هاء السكت وهذا قول ضعيف جداً .
لأن هاء السكت لا تحرك في حال السعة .

وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب ابن الحسن الاخفش وابى زيد الانصارى ان الالف ، والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت فى هن وقد رد هذا المذهب ابن جنى .

وانظر اللسان وشرح ديوان امرى القيس ص ٩ - ١٠

قال ابن الابارى فى كتابه المذكر والمؤتص ٣٢٧ - ٣٢٩ : « اذا ناديت مذكرا بغير التصريح باسمه قلت : ياهن ، اقبل ، وللرجلين : ياهنان ، اقبلا ، وللرجال : ياهنون ، اقبلوا ، وللمرأة : ياهنت ، اقبلى ، وللمرأتين : ياهنتان اقبلا ، وللنسوة : ياهنات ، اقبلن .

ومنهم من يزيد الالف والهاء ، فيقول : ياهناه ، اقبل ، ياهناه ، اقبل بضم الهاء وخفضها . حكاهما الفراء .

فمن ضم الهاء قدر انها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال : كسرتها لاجتماع الساكنين . ويقال فى الاثنين - على هذا المذهب - ياهنانيه ، اقبلا ، وان شئت قلت ياهنانه

اقبلا ..

فمن قال : ياهنانيه ، اقبلا قال : جعلت الالف ياء على الاتباع لكسرة النون .

ومن قال : ياهنانه قال : الف النداء فتفتح النون ، وقال الفراء : كسر النون واتباعها الياء اكثر من فتحها واتباعها الالف .

ويقال فى الجمع - على هذا - : ياهنونا ، اقبلوا . قال الفراء : والرفع فى الهاء جائز فى كلام العرب ، وهو قليل ليس بالكثير ، وذلك ان (ياهناه) مستعمل فجرى به الكلام ، ولم يكثر بالاثنتين ولا الجميع ، فآثروا فى الاثنين والجمع ان تركوه على أصله .

ومن قال للذكر : ياهنياه ، وياهنياه (بكسر الهاء وضما) قال للأثنى : ياهنتاه ، اقبلى ، وياهنتاه (بكسر الهاء وضما) ، وللاثنتين ياهنتانيه ، اقبلا ، وياهنتاناه ، وللجميع من النساء : ياهناتوه وياهنتاه . قال امرؤ القيس :

وقد رابنى قولها : ياهنياه - ويحك - الحقت شرا بشر

واذا ناديت واضفت الى نفسك قلت : ياهن ، اقبل ، وان شئت : ياهن ، اقبل . فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على اليساء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت التذبة ياهناه . ومن ضمها قال : أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الاعراب ، واجود الوجوه الكسر . وتقول للاثنتين : ياهنى ، اقبلا ، وتقول للجمع : ياهنى ، اقبلوا فتفتح النون فى التنثية وتكسرهما فى الجمع .

وتحتج فى التنثية والجمع بان الياء الأولى ياء التنثية والنصب ، وياه الجمع والتذكير والنصب ، والثانية ياء الاضافة ، وياه التنثية ما قبلها مفتوح ، وياه الجمع ما قبلها مكسور . وقال الفراء : سمعت ابا القهمقام يقول : ياهنوى ، اقبلا ، ويقول للأثنى فى الاضافة : ياهنت اقبلى ، وللاثنتين ياهنتى ، اقبلا ، وللجميع : ياهنات ، اقبلن بكسر التاء وبغير ياء . وقال السجستاني : وقوم كثير يقولون : ياهياه ، وليس من كلام العرب . هو مولد والدليل على ذلك أنهم لا يؤنثون ، ولا يشنون ولا يجمعون .. »

وكذلك يا نَوْمَان ، ويا فُسْقُ ، ويا لَكَاع^(١) .

وهذه كلها معارف .

وزعم سيبويه أنه لا يُجيز نَعْتُ شَيْءٍ منها لا تقول : يا لكاع الخبيثة أَقْبِلْ ، لأنها علامات بمنزلة الأصوات .

ومنها قولهم : يا فُلْ أَقْبِلْ ، وليس بترخيم فلان ، ولو كان كذلك لقلت : يا فلا أَقْبِلْ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ويدل على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون . في غير النداء : جاءتني خبات ، ولكاع ، ولا لكع ، ولا فسق فائما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بابي الحارث إذ كان معرفة .. »
قال في ج ٢ ص ٣٨ : « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات ، ويا لكاع . فهذا اسم للخبيثة ، وللكعاء .. » .

وكلام سيبويه يناقض بعضه بعضا فقد ذكر أولا أن لكاع ونحوه لا يستعمل في غير النداء ثم ذكر ثانيا أنه يستعمل في النداء وفي غير النداء وستأتي متناقضات أخرى وفي الروض الأنف ج ٢ ص ١٤٠ : « وقول حسان في هند :

أشرت لكاع وكان عادتها
لؤما إذا أشرت مع الكفر
جعله اسما لها في غير النداء ، وذلك جائز وإن كان في النداء أكثر ، نحو يا غدار ويا فساق وكذلك لكع قد استعمل في غير النداء ، نحو قوله - عليه السلام - ابن لكع : لا تقوم القيامة حتى يكون أسعد الناس لكع بن لكع .. »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٠٠ ، ج ٤ ص ٢٠٧ ، ج ٧ ص ٢٥٢ .
وفي الفائق للزمخشري ج ٢ ص ٤٧٥ : « مما لا يكاد يقع إلا في النداء . يقال : يا ملڪمان ويا مرتعان ويا محمقان أراد حذات سنة أو صفوه في العلم »
(٢) نقل ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ هذا الكلام عن البرد مما يقطع بأنه أخذه من المقتضب نفسه

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : « وأما قول العرب : يا فل أقبل فانهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا ثبت في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دم ، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول : يا فلا . فان عتوا امرأة قالوا : يا فلة ، وهذا اسم اختص به النداء وإنما بنى على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز في غير النداء ، لأنه جعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادى ، نحو : ياهناه ، ومعناه يارجل . وأما فلان فانما هو كناية عن اسم سمى به المحدث عنه خاص غالب .. »

ومما يزيده إيضاحاً أَنَّكَ تقول : يا قُلَّةُ أَقْبَلِي .

(١) وقد يضطر الشاعر ، فيستعمل هذا في غير النداء ؛ لأنها في النداء معارف ، فينقلها على ذلك . وذلك قوله :

فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ (٢)

وقال الآخر :

أَجُولُ مَا أَجُولُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ (٣)

(١) قلنا ان عشرين صفحة نقلت من مكانها فحدث اضطراب ، ثم وضعت في غير مكانها ، فلم يتصل بها ما قبلها ، ولم ترتبط بما بعدها ، وقد أصلحنا هذا الاضطراب بإعادة الصفحات المنقولة الى مكانها ، فاستقام الكلام في المواضع الثلاثة كما ترى . وقد انتهينا الآن من هذه الصفحات العشرين التي أخذت أرقاماً تبدأ من ص ٥٤٢ - ٥٦١ وذلك من صفحات الاصل .

(٢) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٣٣ على استعمال (قل) مكان فلان في غير النداء ضرورة ، واستشهد به مرة أخرى ج ٢ ص ١٢٢ على أن (قل) أصله فلان ، فإذا صغر رد الى أصله .

وقبله : تدافع الشيب ولم تقتل

تدافع مصدر تشبيهي عامله محذوف : أي تدافعت تدافعا كتدافع الشيوخ .

الشيب : جمع أشيب وهو الشيخ .

تقتل : أصله تقتتل فأسكن التاء الأولى للدغام وحرك القاف لالتقاء الساكنين بالكسرة ، ثم اتبع أول الحرف ثانيه ، فصارت تقتل بثلاث كرات .

اللجة - بفتح اللام وتشديد الجيم - : اختلاط الأصوات في الحرب .

و (في) متعلقة بتدافع . وقوله : أمسك فلانا .. هو على اضمار القول : أي في لجة يقال فيها : أمسك .

شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً فيقال : أمسك فلانا عن فلان : أي احجز بينهم ، وخص الشيوخ ، لأن الشباب فيهم التسرع الى القتال : أي هي في تزاحم ولا تقاتل كالشيوخ وقد غفل عن هذا المعنى الأعم .. والرجز من لامية أبي النجم وانظر الخزاعة ج ١ ص ٤٠١ - ٤٠٨ ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٤٤٧

هذه اللامية في الطوائف الأدبية ص ٥٧ - ٧١ والشعر والشعراء ص ٥٨٦

(٣) استشهد به في الكامل ج ٧ ص ٢٥٣ على أن الحطينة استعمل لكاع في غير النداء للضرورة ورواه هناك كرواية المقتضب واستشهد به في الكامل أيضاً ج ٣ ص ١٠١ ورواه بالرواية المشهورة :

وزعم أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء .

ولا يجوز عنده وصفه . ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت : يا الله ، ثم تصفه ؛ كما تصفه في هذا الموضع .

فمن ذلك قوله : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .

وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال : يا فاطر السموات والأرض ^(١) .

• • •

واعلم أن الاسم لا يتأدى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذلك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ؛ فمن ثم لا تقول : يا الرجل ، تعال .

وأما قولهم / يا الله اغفر فإنما دعى وفيه الألف واللام ؛ لأنهما كأحد حروفه . ألا ترى

$\frac{4}{523}$

= اطوف ما اطوف ثم آوى ٠٠ ثم قال :

« قعدة البيت : ربة البيت • وإنما قيل قعدة لعودها وملازمتها •
الشرط الأول مأخوذ من قول قيس بن زهير

اطوف ما اطوف ثم آوى الى جدار كجار أبي دود

واطوف وأجرل معناها واحد ، أى أكثر الطوفان والجولان ، أى الدوران .
واستشهد بالبيت شراح الألفية لوصول المصدرة الظرفية بالمضارع المثبت ، وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفى أو الماضى . و (ما) مصدرية زمانية أى مدة تطويفي

والبيت للحطينة هجا به امراته وهو فى ديوانه مفردا ص ١٤٨

وانظر الخزائنة ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١٢ والعينى ج ١ ص ٤٧٣ - ٤٧٥ ، ج ٤ ص ٢٢٩

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٠ : وقال الخليل : (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من (يا) فهى ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها الا ان الميم ها هنا فى الكلمة ، كما ان نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها . فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الاعراب .

وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقواك : يا هناه . وأما قوله - عز وجل - (اللهم فاطر السموات والأرض) فعلى (يا) • •

وانظر الانصاف ص ٢١١ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٢٢ - ٢٣٥ وآمال الشجرى ج ٢

ص ١٠٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٢ ، والأنباه ج ١ ص ١٨١ ، ج ٢ ص ١٦٢

والآية فى سورة الزمر : ٤٦

أَتَهُمَا غَيْرَ بَالِثَتَيْنِ مِنْهُ . وَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَتِهِمَا فِي الرَّجُلِ ، لِأَنَّكَ فِي الرَّجُلِ تُثَبِّتُهُمَا وَتَحْدِفُهُمَا ، وَهُمَا فِي اسْمِ اللَّهِ ثَابِتَانِ . وَهُوَ اسْمٌ عَلَمٌ (١) .

وَزَعَمَ سَبِيوِيهٌ أَنَّ أَصْلَ هَذَا : إِلاَهُ (٢) . وَأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ إِلهَ ، فَقَدْ صَارَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِذْ كَانَا بَدَلًا مِنْهُ وَإِنَّمَا إِثْبَاتُهُمُ الْآلِفَ فِي قَوْلِهِمْ : يَا إِلَهُهُ فَكَمَا

(١) فِي سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٣٠٩ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْآلِفَ وَاللَّامَ الْبَيْتَةُ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا يَا إِلَهُهُ اغْفِرْ لَنَا » .

وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اسْمٌ يَلْزِمُهُ الْآلِفُ وَاللَّامُ لَا يَفَارِقَانِهِ ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، فَصَارَ كَأَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْآلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَا يَفَارِقَانِهِ الْآلِفُ وَاللَّامَ لَيْسَ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو ... » .

(٢) لَسَبِيوِيهِ رَأْيَانٌ فِي اسْتِشْقَاقِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي .

يَرَى فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٣٠٩ أَنَّ أَصْلَهُ إِلَهَ قَالَ :

« وَكَانَ الْاسْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَهَ فَلَمَّا ادْخَلَ فِيهِ الْآلِفَ وَاللَّامَ حَذَفُوا الْآلِفَ ، وَصَارَتْ الْآلِفُ وَاللَّامُ خَلْفًا مِنْهَا . فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقْوِيهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّاسٌ ... » .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ الْأَصْلُ فِيهِ إِلَهَ قَالَ :

« كَمَا حَذَفُوا اللَّامِيْنَ مِنْ قَوْلِهِمْ : إِلَهَ أَبُوكَ . حَذَفُوا لَامَ الْإِضَافَةِ وَاللَّامَ الْآخِرَى ، لِيُخَفَّفُوا الْحَرْفَ عَلَى اللِّسَانِ وَذَلِكَ يَنْوَنُ » .

قَالَ بَعْضُهُمْ لِهِيَ أَبُوكَ ، فَقَلَبَ الْعَيْنَ ، وَجَعَلَ اللَّامَ سَاكِنَةً ، إِذَا صَارَتْ مَكَانَ الْعَيْنِ ، كَمَا كَانَتْ الْعَيْنُ سَاكِنَةً ، وَتَرَكُوا آخِرَ الْاسْمِ مَفْتُوحًا ، كَمَا تَرَكُوا آخِرَ أَيْنَ مَفْتُوحًا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ حَيْثُ غَيْرُوهُ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ ... » .

وَقَدْ اعْتَرَضَ الْمُبَرِّدُ فِي تَفْهِيْدِهِ لَسَبِيوِيهِ عَلَى رَأْيِ سَبِيوِيهِ الثَّانِي بِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِرَأْيِهِ الْأَوَّلِ فَقَالَ :

« وَهَذَا يَقْضِي ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا إِنَّ الْآلِفَ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا آلِفٌ فَعَالٌ ثُمَّ ذَكَرَ ثَانِيًا بِأَنَّهُمَا عَيْنُ الْفَعْلِ ... » .

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ وَلَادٍ عَلَى الْمُبَرِّدِ بِأَنَّهُ انْتِصَارٌ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ وَأَسْوَاقٌ هُنَا رَدَّ ابْنُ سَيْدِهِ فَإِنَّهُ أَوْضَحَ مِنْ رَدِّ ابْنِ وَلَادٍ

قَالَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ١٤٣ :

« وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْعِيَّاسِ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ يَقْضِي مِفَالَةً وَإِنَّمَا يَكُونُ يَقْضَى لَوْ قَالَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَقْدِيرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ زِيَادَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا نَفْسُهَا إِنَّهُ أَصْلٌ . فَهَذَا لَوْ قَالَ فِي كَلِمَةٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَكَانَ مُحَالًا فَاسِدًا ، كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي تَرْبٍ : إِنَّ الثَّاءَ مِنْهُ زَائِدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِي تَرْبٍ : إِنَّهَا أَصْلٌ وَالْكَلِمَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفٍ بِأَعْيَانِهَا ... » .

ثبت مع ألف الاستفهام في قولك : الرجل قال ذاك ؟ . وهذا يبين في موضع ألفات القطع والوصل (١) إن شاء الله .

وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والى ، لأنهما نعت بائن من الاسم .

وقد اضطر الشاعر فنأدى بالتي ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفر لي فقال :

/ مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيْمَنِي قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي (٢)

= فاما اذا قدر الكلمة مشتقة من اصلين مختلفين لم يمتنع ان يحكم بحرف فيها انه اصل' . ويحكم على ذلك الحرف انه زائد ، لان التقدير فيهما مختلف ، وان كان اللفظ فيهما متفقا

وممن ذكر ان سيبويه راين ابن يعشى ج ١ ص ٣ وأعجب بعد هذا لجرأة أبى على وحدته في المناقشة

في الخزانة ج ٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ : وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه . .

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ، لان سيبويه لم يحك عن الخليل ان الله أصله اله . . ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قال : انه لاه ورد ابن خالويه على أبى على بأنه قد صح القولان عن سيبويه ، ولا ننكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبى اسحق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذ سهواً ، وقد وقعت اليينا مسائل جملة زوى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ، ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك .

ورد عليه أبو على في نقض الهاذور بأن الذي يحكى هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبى الحسن منقول كذاب ، ومتخوض أفاك

وانظر الخزانة أيضا ج ١ ص ٣٤٥ والبحر المحيط ج ١ ص ١٤ - ١٥ والمخصص ج ١٧ ص ١٣٥ - ١٥١ .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٣ والجزء الثاني ص ٩٠ ، ٣٣٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٠ على دخول ياء النداء على التي لضرورة الشعر وقال : شبهه بيا الله .

فالبرد متفق مع سيبويه في أن دخول حرف النداء على اسم الموصول الذي فيه (ال) يكون في ضرورة الشعر كهذا البيت ، ولكن السيرافي في تعليقه على سيبويه يقول :

كان أبو العباس لا يجيز يا التي ويطلعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه .

والبريد لم ينكر على سيبويه روايته للبيت كما يقول السيرافي وانما رد رواية البيت :

فيا الغلمان الذان فرا

كما اضطرَّ فادخل (يا) في اللهم لَمَّا كان العوضُ في آخر الاسم فقال :
إني إذا ما حدثُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا^(١)

= وهو ليس من شواهد سيبويه كما سيأتى .

نعم ان المبرد خالف سيبويه في اسم الموصول المسمى به المقترن بال فسيبويه لا يجوز نداءه ، قال ج ٢ ص ٦٨ : « وإذا سميت رجلاً الذي رأيته ، والذي رأيته لم تغيّره عن حاله قبل أن يكون اسماً ٠٠٠ ولا يجوز لك أن تناديه ٠٠٠ »

واعترضه المبرد بقوله : « وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ، لان الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسماً ، فخرج من أن يقول فيه : يا أيها ولكن تقول : يا الذي رأيته كما تقول : يا الله اغفر لي » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما قوله : لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم فقول غير مستقيم وكيف يخرج من ترك النداء عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سميت بالضحالك ، والحارث ، وأشباههما ولم تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لي ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه ك بعض حروفه ، وحذف منه ، واختصر ، وكثر في الكلام والنداء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفي أكثر الأوقات ، واختص اذ جرى هذا المجرى بحال لا تكون لسواه » .

انظر الانتصار ص ٢٤٣ - ٢٤٤

وانظر الجمع ج ١ ص ١٧٤ والأشمونى ج ٢ ص ٣٦٤ .

تيمت : استعبدت . عنى : بمعنى على .

من أجلك علة لمحذوف : أى قاسيت ما قاسيت أو خبر مبتدأ محذوف : أى من أجلك مقاساتى .

وكان القياس أن يقول : تيمت بناء التانيث وجاء على اللفظة الأخرى كما فى قوله : أنا الذى سمعتنى أمى حيدرة .

وهذا البيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف قائلها .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ والأشباه ج ١ ص ٢١٦ والانصاف ص ٢٠٩ ، وشروح سقط الزند ص ١١٦ .

(١) استشهد به ابن الشجرى فى اماليه ج ٢ ص ١٠٣ والرواية فى غير المقتضب أقسول وإذا ظرف له .

ويقول البغدادى : وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته وزعم العيني أنه لأبى خراش الهذلى قال وقبله :

ان تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا المـ

وأما هذا البيت الذى يُنشد به بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان قرأا ^(١) إياكما أن تكبينا شراً

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان قرأا ؛ كما تقول :
يا رجل العاقل ، أقبل .^١

•••

وأما قولهم : يا صاح أقبل ، فلأنما رخموه لكثرة في الكلام ؛ كما رخموا ما فيه هاء
التأنيث إذ قالوا : يا نخل ما أحسنك ، يريد : يا نخلة ، فرخم (٢) قال الشاعر :

= وهذا خطأ فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد وليس هو لأبي خراش وإنما
هو لإمية ابن أبي الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر وكان
يقولهما وهو يسمى بين الصفا والمروة .. وقد تمثل به النبي - صلى الله عليه وسلم - وصار
في جملة الأحاديث المشطورة في كتب الأحاديث .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والعينى ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، والجسامع
الصفير للسيوطى ج ١ ص ٨٨ والانصاف ص ٢١٢ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ .

(١) استدلل به الكوفيون وبالبيت الذى مضى على جواز نداء ما فيه (ال) ورد عليهم
الأنبارى فى الانصاف ص ٢٠٩ - ٢١٠ بأنه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ،
والتقدير : فيا أيها الغلامان •••

وانظر أسرار العربية ص ٢٣٠ .

وكسب يتعدى إلى مفعولين .

ولا يعرف قائل البيت وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ والعينى ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦
وابن يعيش ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٢) فى أمالي الشجرى ج ٢ ص ٨٨ : « ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده إلا
ترخيم صاحب . وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالبناء ،
فاستجازوا فيه يا صاح ، ولا يجوز يا صاح لأن من يضم النادى يجعله بعد الحذف كاسم
قائم بنفسه لا دلالة فيه على الحذف ، فلم تحتمل التكرار أن يفعل بها هذا » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٣٧ .
وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٤٢ : « وكثر دعاء بعضهم بعضاً بالصاحب ، فأشبه
العلم ، فرخم بحذف يائه كقول الشاعر :

يا صاح يا ذا الضمائر العنسى والرحل والاقتساب والجلس

أراد يا صاحبي ،

فالمبرد وابن الشجرى وغيرهما يرون أن صاح مرخم صاحب نكرة مقصودة .
وفى ختام كلام كافية ابن مالك ما يفيد أنه مرخم صاحبى المضاف وترخيم المضاف شاذ
أيضاً ••

صاحِ هَلْ أَبْصَرْتُ بِالْخَيْتَيْنِ مِنْ أُنْثَاءِ نَارٍ (١)

يريد : : صاحبٌ ، فأسقط. النداء ، ورخم النكرة .

= وفى اللسان (صحب) وقولهم فى النداء يا صاح معناه يا صاحبي ولا يجوز ترخيم
المضاف الا فى هذا وحده سمع من العرب مرخما ..

وفى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : قالوا يا صاح فى هذا الاسم .

وفى شرح المعلقات للتبريزى ص ٤٨ : « قال النحويون : لا ترخم النكرة فكيف جاز
أن يرخم صاحباً وهو نكرة ..

فالجواب عن هذا : أن أبا العباس لا يجوز ترخيم نكرة البتة ، وانكر على سيبويه ما قال
من أن النكرة ترخم إذا كانت فيها الهاء وزعم أن قوله : جارى لا تستنكرى عذرى . أنه يريد
يا أيتها الجارية فكانه رخم على هذا معرفة فكذاك يقول فى قوله : أصباح كأنه قال : يا أيها
الصاحب » . وانظر شرح ابن الأنبارى ص ٩٩ .

وهذا كلام لا يتفق مع ما قاله المبرد هنا وستعود اليه مرة أخرى .

(١) استشهد به المبرد فيما يأتى ص ٢٦١ من المطبوع على حذف حرف النداء للضرورة لأنه نكرة

البيت مطلع قطعة للأحوص فى الأغانى ج ٢ ص ٣٤٢ ومهذب الأغانى ج ٣ ص ١٨٩

ويظهر أنه يريد بالخبتين موضعاً واحداً .

فى الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ : على أن للعرب مذهبا فى أشعارها فى تشنية

البقعة وجمعها .. وأما التشنية فكثير .. وقول زهير : ودار لها بالرقعتين ...

انما مقصد العرب فى هذا الإشارة الى جانبى كل بلدة أو الاششارة الى أعلى البلدة
واسفلها ، فيجعلونها اثنتين على هذا .. وهذا كثير

وانظر معجم البلدان (خبت) ج ٢ ص ٣٤٣ .

وجاء الخبت فى شعر الأخنس بن شهاب (المفضليات) ص ٢٠٥ وشرحها للأنبارى

ص ٤١٥ .

وفى شعر كثير (الأمالى ج ٢ ص ٦٣ - ٦٦) وجاء الخبتان فى قول امرئ القيس :

يا دار ماوية بالحائل فالسهب فالخبتين من عاقل

وقال شارحه : الخبتان مضعان ص ١٣٦ والديوان ص ١١٧ وشرح المعلقات لابن الأنبارى

ص ٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٤٣٩ .

هذا باب

المضاف إلى المضمَر في النداء

٤
٥٢٥

/ اِعلم أَنَّ إضافة المَنادى إلى الكاف التى تقع على المخاطَب محال .
وذلك لِأَنَّكَ إِذا قلت : يا غلامك أَقبل ، فقد نقضت مخاطبة المَنادى بمخاطبتك الكاف (١) .

فإن أَضفْتَ إلى الهاء صَلَحَ على معهود ؛ كقول القائل إِذ ذكر زيدا : يا أَخاه أَقبل ،
ويا أَباه ، ونحو ذلك ، وكذلك : يا أَخانا ، ويا أَبانا .
فأَنَّ فى الندبة فيجوز يا غلامك ، ويا أَخاك ؛ لِأَنَّ المندوب غير مخاطب ، وإنَّما هو
مُتَفَجِّع عليه ، وهذا يُحكم فى باب الندبة (٢) إن شاء الله .

فإن أَضفت المَنادى إلى نفسك فى ذلك أَقاول :
أَجودها حذف الياء ، وذلك كقولك : يا غلام أَقبل ، ويا قوم لا تفعلوا ،
ويا جاريت أَقبلى . قال الله عزَّ وجلَّ : (يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (٣) ، وقال :
(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) (٤) .

(١) فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٩٢ : « ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز
الجمع بين استفهامين . ألا ترى أنك إِذا قلت : يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى
الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : أدعوك ، وأناديك ..
ويوضح لك هذا أنك تقول : يا غلامى ، ويا غلامنا ، ويا غلامهم . ولا تقول : يا غلامكم
لأنه جمع بين خطابين : خطاب النداء والخطاب بالكاف » .

وانظر الاشياء ج ١ ص ٣٢٤ ، ج ٤ ص ١٣٧ .

(٢) باب الندبة سيبويه ص ٥٦٤ من الاصل .

(٣) هود : ٥١

(٤) الزمر : ١٦

وكذلك كل ما كان في القرآن^(١) من ذا ، كقوله (رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ) (٢) و(رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي) (٣) .

وإنما كان حذفها الوجه ، لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه مُعاقبة للتنوين حالة في محله ، فكان حذفها / ها هنا كحذف التنوين من قواك : يا زيد ، ويا عمرو ، وكانت أخرى بذلك ، إذ كانت تذهب في الموضع الذي يثبت فيه التنوين . وذلك إذا التقى ساكنان وهى أحدهما . تقول جاعنى غلامى العاقل ، وجاعنى زيد العاقل ، فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ومع ذا فإنَّ الياء والكسرة تُسْتَقْلَلان ، والكسرة تدلُّ على الياء ، فإذا حذفتهما دلَّت عليها كسرتها ، وأوضحت لك المعنى . فهذا القول المختار (٤) .

(١) فى النشر ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠ : د مذاهبهم فى ياءات الزوائد ..

وتنقسم على قسمين : أحدهما ما حذف من آخر اسم منادى ، نحو : (يا قوم لقد أبلغتكم) (يا قوم ان كنتم) (يا عباد ..) (يا رب ان هؤلاء) (رب انى نذرت) وهذا القسم مما لا خلاف فى حذف الياء منه فى الحالىين والياء من هذا القسم ياء اضافة كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ، ولم يثبت فى المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما : (يا عبادى الذين آمنوا) فى العنكبوت و (يا عبادى الذين أسرفوا) آخر الزمر . وموضع بخلاف وهو (يا عباد لا خوف عليكم) فى الزخرف .. والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك الا موضعا اختص به رويس وهو (يا عباد فانقون) .. .

(٢) نوح : ٢٦

(٣) ابراهيم : ٣٧

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٦ : باب اضافة المنادى الى نفسك .

اعلم ان ياء اضافة لا تثبت فى النداء ، كما لم يثبت التنوين فى المفرد . لان ياء اضافة فى الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين ، ولانه لا يكون كلاما حتى يكون فى الاسم ، كما أن التنوين اذا لم يكن فيه لا يكون كلاما ، فحذف ، وترك آخر الاسم جرا ليفصل بين اضافة وغيرها ، وصار حذفها هنا لكثرة النداء فى كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها الا فى النداء ، ولم يكن لبس فى كلامهم لحذفها

وانظر امالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

والقول الثاني أن تُثبتها فتقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، ويا صاحِبِي هَلُمَّ ، وقد قرئ (يا عِبَادِي فَأَتَقُونِ) (١) .

وَحُجَّةٌ مِنْ أَثْبَتَهَا أَنَّهَا اسم بمنزلة زيد . فقولك : يا غلامِي بمنزلة : يا غلام زيد ، فلمَّا كانت اسما ، والمنادى غيرها - ثَبِتَتْ . ومع هذا أَنَّهُ من قال : يا غلام في الوصل فإِنَّمَا يقف على الميم ساكنة ، فيلتبس المفرد بالمضاف ، وإن رام الحركة فَإِنَّ ذلك دليل / غيرُ بَيِّن ، لِأَنَّهُ عَمَلُ كَالِإِمَاءِ . فمن ذلك قوله :

فَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحَدَّكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ (٢)

والوجهُ الثالث أن تُثبت الياء متحركة . تقول : يا غُلامِي أَقْبِلْ ، ويا صاحِبِي هَلُمَّ ، فتثبت الياء على أَصلها ، وأصلها الحركة (٣) .

والدليل على ذلك أَنَّها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إِلَّا وذلك الحرف متحركٌ لثَلَاثَ بَسْكَتَيْنِ وهو على أَقلِّ ما يكون عليه الكَلِمُ فيختلُّ . ألا ترى أَنَّ الكاف متحركة من ضربتك ، ومررت بك ، وقمتُ ، وقمتَ يا فتى ، وقمتَ يا امرأة ، التاء متحركة لِأَنَّها اسم . فَمَّا الألف في ضربًا ، ويضربان ، والواو في ضربوا ، ويضربون ، والياء في تضربين

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٦ : « وأعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل . تقول : يا غلامِي أَقْبِلْ ، وكذلك إذا وقفوا وكان أبو عمرو يقول (يا عِبَادِي فاتقون) . . . » وانظر ما سبق في النشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٦ على إثبات الياء ساكنة في الهي . وقال الأعلام : وحذفها أكثر في الكلام ، لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشببه التنوين في الضعف والاتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد . كان تامة في كنت والهي : منادى حذف منه حرف النداء . وحذف حال مضاف إلى الكاف . يك : ناقصة خبرها الظرف قبلك . الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ ، والمعنى ج ٣ ص ٣٩٧ ، والسيوطي ص ٢٣٣ .

(٣) في السبعة (يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم) . وقد عقدت كتب القراءات بابا لياء المتكلم جمعت فيه الآيات وبينت أحكام هذه الياء بتفصيل . انظر النشر ج ٢ ص ١٦١ - ٢٠٦ والاتحاف ص ١٠٨ - ١١٨ وشرح الشاطبية ص ١٢٧ - ١٤٥ .

فتلك في درج الكلام ، وليست في موضع هذه التي تقع موقع الظاهرة ؛ لأنها جعلت
بجاء الحركات التي يعرب بها كالضمّة والفتحة والكسرة .

ألا ترى أنّ قولك : قمت [التاء] في موضع زيد إذا قلت : قام زيد ، وكذلك ضربتك
[الكاف] في موضع زيدا إذا قلت : / ضربت زيدا ، وكذلك هذه الياء (١) .

وإنما كانت حركتها الفتحة ؛ لأنّ هذه الياء تكسّر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ،
ورأيت غلامي . فتكسر المرفوع والمنصوب .

والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لِثِقَلِ ذلك ، نحو ياء القاضى ،
ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضى ؛ فلذلك بُنيت هذه الياء على الفتح .

وإنما جاز إسكانها في قولك : هذا غلامي ، وزيد ضربني ؛ لأنّ ما قبلها معها بمنزلة
شيء واحد ، فكان عوضاً مما يُحذف منها ، والحركات مُستثقلة في حروف المدّ واللين ؛
فلذلك أُسْكِنَتْ استخفافاً .

فمما حُرِّكت فيه على الأصل قول الله عزّ وجلّ : (يَا لَيْتَنِي لَمْ أَوتَ كِتَابِيَّةً * وَلَمْ أَدْرِ
مَاحِسَابِيَّةً) (٢) حُرِّكت الياء على الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف .

فإن وصلت حذفها ؛ لأنّ حركة الياء تظهر في (ماليه) و (سُلْطَانِيَّة) ، وما كان
يُشَلّ هذا إنما هو بمنزلة قولك (فِيهِدَاهُمْ اقْتَدِهْ) (٣) فإن وصلت حذفت .
وكذلك يقرأ : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) (٤) على الإسكان / والحركة .

فإن كان ما قبل هذه الياء ساكناً فالحركة فيها لا غَيْرُ لثلاً يلتقى ساكنان ، وذلك

(١) يريد ياء المتكلم

(٢) الحاقة : ٢٦

(٣) الأنعام : ٩٠ .

وفى الاتحاف ص ٢١٣ : « اتفقوا على إثبات هاء السكت في (اقتده) وفقاً على الأصل .
واختلفوا في إثباتها وصلاً : فأنبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وكسنا
أبو جعفر . » وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٦ .

(٤) فى الاتحاف ص ٤٤٤ : « فتح الياء من (ولِ) نافع والبزى بخلقه وهشام رخص .
وأثبت الياء من (دين) يعقوب فى الحاليين . »

قولك : هذه عِشْرِيَّ يا فتى ، وهذه رَحَايَ فاعلم . و (يا بُنَيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ)
 حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء التي كانت في ياء الإضافة . فحركت ياء الإضافة
 لثلاثا يلتقي ساكنان على أصلها ، وكذلك قولك : (هِيَ عَصَايَ أَنْوَكَاً عَلَيْهَا)^(١) لا يكون
 إلّا ذلك لما ذكرت لك من سكون ما قبلها .

وأما قوله : (يا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ)^(٢) فَإِنَّمَا أَضَافَ قوله (بُنَيَّ) فاعلم : الياء ثقيلة
 فتصرف في الكلام ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكن ما قبل كل واحد منهما جريا مجرى
 غير المعتل . نحو : دَلُو ، وظِي ، ومغزَو ، ومَرَمَى . لا يكون ذلك إلّا مُعْرَباً^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٥ : « باب إضافة المنقوص الى الياء ...
 اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لثلاثا يلتقي ساكنان وذلك قولك (بشرى)
 وهداى . وأعشاي وناس من العرب يقولون : بشرى ، وهدى ... »
 وقال أيضا « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور اذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما ،
 وصارت ياءين مدغمة احدهما في الأخرى وذلك قولك : هذا قاضى ...
 وان كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء ، وصارت مدغمة فيها ،
 وذلك قولك : هؤلاء مسلمى ، وصالحى وكذلك أشباه هذا ... »

فان جاءت تلى ألف الاثنين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ... »
 الآية الأولى فى يوسف : ٦٧ ، والثانية فى طه : ١٨ .
 (٢) لقمان : ١٦ ، وفى يا بنى قراءات فى السبعة (الاتحاف ص ٣٥٠) .
 (٣) قال ابن هشام فى تذكرته : « الأصل فى يا بنى يا بنيى بثلاث ياءات : الأولى ياء
 التصغير ، والثانية لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء) والثالثة ياء الإضافة ، فادغمت ياء
 التصغير فيما بعدها ، لأن ما أول المثليين فيه مسكن ، فلا بد من ادغامه ، وبقيت الثالثة غير
 مدغم فيها ، لأن التشديد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون ، فحذفت
 الثالثة ... » . انظر الأشباه ج ١ ص ٢٠ .

هذا باب

مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء

٤
٥٣٠

وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك . نحو قولك : / يا غلام غلامى ،
ويا صاحب صاحبي ، ويا ضارب أخى ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأنك إنما جذفت الأول
كحذفك التنوين من زيد ، فكان يا غلام بمنزلة يا زيد . فإذا قلت : يا غلام زيد - لم
يكن فى زيد إلا إثبات النون ، لأنه ليس بمنادى ، فكذلك يا غلام غلامى^(١)

قال الشاعر :

يا ابن أُمى ، ويا شقيق نَفْسى أنتَ خَلِيتنى لِدَهْرِ شَدِيدِ^(٢)

وقال آخر :

يا ابن أُمى وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدَّ عُوْثِيَا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ^(٣)

- (١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « باب ما تضيف اليه ويكون مضافا اليك وتثبت فيه الياء لأنه غير منادى . وإنما هو بمنزلة المجزوف فى غير النداء .
وذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن أبى بصير بمنزلته فى الخبر ، وكذلك يا غلام غلامى » .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على إثبات الياء فى أُمى ، ونفسى ، لأنهما غير مناديين .

صغر شقيق نفسى دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه .
ومعنى أنت خليتنى لدهر شديد : كنت لى ظهرا فتركنى موتك أكابد شدائد الدهر وحسدى .

والبيت من قصيدة لابی زيد الطائي فى رثاء أخيه .

انظر العينى ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وأمال الشجرى ج ٢ ص ٧٤ ، وابن يعش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

(٣) استشهد به ابن الشجرى على إثبات الياء فى أُمى ولم ينسبه الى قائل معين (الأمالى ج ٢ ص ٧٤) .

والبيت من قصيدة لغلغلاء بن الحارث بن آكل المراد فى رثاء أخيه شرحبيل وهى فى الوحشيات ص ١٣٣-١٣٤ والأغاني ج ١٢ ص ٢١٢-٢١٣ وبعضها فى معجم الشعراء ص ٤٦٧ .

فهذا حُكْمُ جميع هذا الباب ، ومجراه أن تُثبت الياء في كل موضع يثبت فيه التنوين في زيد ، ونحوه .

وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم - فلأنهم جعلوها اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف : ولمن لا رَجَمَ بينه وبينه : يا ابن عم ، ويا ابن أم حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عَمَّن هو له / فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسما واحدا . قال الله عز وجل : (يا ابنَ أمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي) (١) ولم يكن ذلك في غير هذا ، إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا .

وقد قالوا : يا ابنَ أمَّ لَا تَفْعَلْ . وذلك أنه لما جعلهما اسما واحدا صارت بمنزلة زيد ، ثم أضافه كما تضيف زيدا فتقول : يا زيدا لا تفعل .

ومن أثبت الياء في زيد أثبتتها ها هنا ، وإلا أن الأجود - إذا أثبتت الياء - أن يكون إثباتها كإثبات الياء في قولك : يا غلام غلامى ، فتجعل ابناً مضافاً إلى مضاف إلى الياء .
والوجه الآخر جائز على ما وصفت لك (٢) .

وأما قول رؤية :

إِذَا تَرَيْتِ الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ قَارِبَتْ بَعْدَ عَنَقٍ وَجَمَزَى (٣)

(١) طه : ٩٤ ، وقرئ في السبعة بكسر الميم أيضا في الاعراف وفي طه .
الانحاف ٢٣١ - ٣٠٧ ، النشر ج ٢ ص ٢٧٢ ، غيث النفع ص ١٠٨ ، الشاطبية ص ٢٠٩ ،
البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « وقد قالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم عن يا ابن أبى ، ويا غلام غلامى .
وقد قالوا أيضا : يا ابن أم ، ويا ابن عم كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحد عشر أقبلوا . »

وان شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم .
وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، وابسن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٣ على ترخيم حمزة في غير النداء للضرورة . ثم عومل بعد الترخيم معاملة اسم لم يرخم ، فجر بالاضافة .

فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولاً مرخماً على قولك : يا حار ، فجعله اسماً على حياله ، فأضاف إليه ؛ كما تضاف إلى زيد .

وجُمِّلَ هذا الباب على ما صدرنا به .

/ وهذان الاسمان - أعني يا ابن أم ، ويا ابن عم - دخلتهما العلة التي دخلت في قولك : هو جارى بيت بيت ، ولقيته كفة كفة . وهذا يُشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى (١) .

وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك ، قال الشاعر :

يا ابنة عمي لا تلوي وأهجي (٢)

وبعضهم يُنشد : يا ابنة عمّا .

فيُبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ؛ لأنّ الياء والكسرة مُستثقلتان ، وليس هذا موضع كبس .

وكلُّ مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلبُ هذه الياء ألفاً ؛ لأنّه لا كبس فيه وهو أخفُّ ، وباب النداء باب تغيير .

= تربي : مجزوم بان الشرطية بحذف النون والنون الموجودة هي نون الوقاية .

العنق ، والجمز ضربان من السير ، والجمز أشدهما وهو كالوثب .

والرجز لرؤية . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه للضعف .

والرواية في سيبويه والانصاف وأسرار العربية (بين) وكذلك في ديوانه ص ٦٤ .

انظر الانصاف ص ٢١٥ والأسرار ص ٢٤٠

والأروزة مدح بها رؤبة أبان بن الوليد البجلي ديوانه ص ٦٣ - ٦٦ .

(١) انظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ ، ج ٣ ص ١٨٢ ، ج ٤ ص ٢٩

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على رواية (عما) بابدال ياء المتكلم ألفا .

الهجوع : النوم بالليل خاصة وبعده : لا يترق اللوم حجاب مسمى .

والبيت من قصيدة أبي النجم التي مطلعها :

قد أصبحت أم الخيل تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وإراد ابنة عمه زوجته أم الخيار يقول لها : دعي لومي على صلح رأسي فإنه كان يشيب

لو لم يصلح .

انظر الخزائنة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ والعينى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

ألا ترى أنَّهم يَحذفون فيه تنوين زيد ، ويدخل فيه مِثْلُ يا تيمَ تيمَ عدى ،
ومِثْلُ يا بؤس للحرب ^(١) ، ويصلح فيه الترخيم .

ونظير قَلْبِهِم هذه الياء ألفا ما قالوا في مَدَارِي وَعَدَارِي وبَابِهِ ، إذا لم يخافوا
التباساً ، ولم يقولوا مِثْلُ ذلك في قاضٍ ، لأنَّ في الكلام مثل فاعِل ^(٢) ، فكَرِهوا الالتباس .

(١) يريد أن اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٧ :

« يا بؤس للحرب • أراد يا بؤس الحرب ، فاتحم اللام توكيدا » .

يا بؤس الحرب جزء من مطلع قصيدة حماسية لسعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ عند قسوله :

يا بؤس للجهل ضارا لأقوام

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨١ : « وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف

قولان • أرجحهما الأول لأن اللام أقرب لأن الجار لا يعلق » وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٤
وسيمقد له المبرد بابا في هذا الجزء •

(٢) في الأصل : فاعل بكسر الحين •

هـ / هذا باب

لام المدعو المستغاث به

ولام المدعو إليه

فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة . تقول : يا لئناس ،
ويا لله ، وفي الحديث : لا طعن العليج ، أو العبد عمر - رحمه الله - صاح : يا لله
للمُسْلِمِينَ^(١) .

فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة ، تقول : يا للعجب . ومعناه : يا قوم تعالوا
إلى العجب . فالتقدير : يا قوم للعجب أدعو ، ونحن مفسرو هاتين لم يختلفتا ؟
أما قولهم : يا للعجب ، ويا للماء . فإنما كسرو اللام ، كما كسروا مع كل ظاهر نحو
قولك : للماء أدعو ، ولزيد الدار ، ولعبد الله الثوب .

وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأضل ليُفَرَّقَ بينها وبين هذه التي
وصفنا ، وكان التغيير لها ألزم ، لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تاحق هذه اللام له .
وتلك إنما هي بَدَل من قولك : يا زيدا إذا مددت الصوت تستغيث به ، فيا لزيد بمنزلة
يا زيدا / إذا كان غير منسوب .

فأما قولنا : فتحت على الأضل فلأنَّ أَضَلَ هذه اللام الفتح ، تقول : هذا له ، وهذا لك .
وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس ؛ لأنَّك لو قلت : إنَّك لهذا وأنت تريد :
لهذا - لم يَدْرِ السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد ؟
وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إنَّ هذا لزيد) : إنَّ
هذا لزيد . لم يَدْرِ السامع أتريد : أنَّ هذا زيد أم هذا له ؟ فلذلك كسرت اللام .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢٦٥ : وفي الحديث لا طعن العليج أو العبد عمر بن الخطاب ...
علق الشيخ المصنف على قوله : العليج أو العبد بقوله : شك من الراوى فهل نقول كذلك
في المقضب ؟ وهو شك من المبرد نفسه . ويريد المبرد من الحديث : الخبر .

فَأَمَّا فِي الْمَكِّيِّ فَهِيَ عَلَى أَصْلِهَا . نَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ .

فَإِنْ أَرَدْتَ لَامَ التَّوَكِيدِ قُلْتَ : إِنَّ هَذَا لَأَنْتَ : لِأَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي وَضَعَ لِلرَّفْعِ لَيْسَ فِي لَفْظِ الْأَسْمِ الَّذِي وَضَعَ لِلخَفْضِ (١) .

وَتَقُولُ : يَا لَرِّجَالٍ وَلِلنِّسَاءِ . تَكْسِرُ اللَّامَ فِي النِّسَاءِ . لِأَنَّكَ إِنَّمَا فَتَحْتَهَا فِي الْأَوَّلِ فِرَارًا مِنَ اللَّيْسِ ، فَلَمَّا عَطَفْتَ عَلَيْهِ الثَّانِي عُلِمَ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ مَا أُريدَ بِمَا قَبْلَهُ ، فَاجْرِيَتْهَا مُجْرَاهَا فِي الظَّاهِرِ (٢) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ - ٣٢٠ : « بَابُ مَا يَكُونُ النِّسَاءُ فِيهِ مِثْلُ مَا بَحْرَفِ الْأَصْفَةِ وَذَلِكَ فِي الْأَسْتَفَاءَةِ ، وَالتَّعْجِبِ وَذَلِكَ الْحَرْفُ اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ .. »
وَقَالُوا : يَا لِلْعَجَبِ ، وَيَا لِلْفَلَيْقَةِ . كَانَهُمْ رَأَوْا أَمْرًا عَجَبًا ..
وَقَالُوا : يَا لِلْعَجَبِ . وَيَا لِلْعَمَاءِ لَمَّا رَأَوْا عَجَبًا ، وَمَاءً كَثِيرًا . كَانَهُ يَقُولُ : تَعَالِ يَا عَجَبِ أَوْ تَعَالِ يَا مَاءَ ، فَانَهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ ..

وَكُلُّ هَذَا فِي مَعْنَى التَّعْجِبِ وَالْأَسْتَفَاءَةِ وَالْأَمْرُ لَا يَجُزْ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : يَا لَوَيْدٍ وَأَنْتَ تَحْدِثُهُ لَمْ يَجُزْ ، وَلَمْ يَلْزَمْ هَذَا الْبَابُ إِلَّا (يَا) لِلتَّنْبِيهِ لِنَلَّا تَلْتَبِسُ هَذِهِ اللَّامُ بِلَامِ التَّوَكِيدِ ... وَلَا يَكُونُ مَكَانَ (يَا) سِوَاهَا مِنْ حُرُوفِ التَّنْبِيهِ ، نَحْوُ : إِي ، وَهِيَ أَيْ ، لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَمَيِّزُوا هَذَا مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى اسْتَفَاءَةٍ ، وَلَا تَعْجِبٍ .

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ بَدَلٌ مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَكُونُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ إِذَا أَضِفْتَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا عَجَبًا ، وَيَا بُكَوَاهُ إِذَا اسْتَفْتَيْتَ أَوْ تَعْجَبْتَ ، فَصَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَعَاقِبُ صَاحِبَهُ .
« هَذَا بَابُ مَا تَكُونُ اللَّامُ فِيهِ مَكْسُورَةً لِأَنَّهُ مَدْعُو لَهُ .. » وَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ : يَا لِلْعَجَبِ وَيَا لِلْعَمَاءِ وَكَانَهُ نَبِيَهُ يَقُولُهُ : يَا غَيْرَ الْمَاءِ لِلْعَمَاءِ .. كَسَرُوهَا لِأَنَّ الْأَسْمَ الَّذِي بَعْدَهَا غَيْرُ مَنَادٍ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَتِهِ إِذَا قُلْتَ : هَذَا لَوَيْدٍ فَالْلامُ الْمَفْتُوحَةُ أَضَافَتْ النِّدَاءَ إِلَى الْمَنَادِ الْمُخَاطَبِ وَالْلامُ الْمَكْسُورَةُ أَضَافَتْ الْمَدْعُوَ إِلَى مَا بَعْدَهُ ... » .

مِنْ هَذَا الْعَرَضِ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ سَبِيوِيهِ وَالْمَبْرَدِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَابِ الْأَسْتَفَاءَةِ ، كَمَا لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي أَنَّ نَاصِبَ الْمَنَادِ الْفِعْلَ لِلحَذْفِ وَحَرْفَ النِّدَاءِ بَدَلٌ مِنْهُ .
وَنَسَبَ الرِّضَى إِلَى الْمَبْرَدِ أَنَّ لَامَ الْأَسْتَفَاءَةِ مَعْدِيَةٌ لِحَرْفِ النِّدَاءِ مُخَالِفًا لِسَبِيوِيهِ . قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ١٣١ :

« فَالْلامُ مَعْدِيَةٌ لِادْعَاةِ الْمُقَدَّرِ عِنْدَ سَبِيوِيهِ أَوْ لِحَرْفِ النِّدَاءِ الْقَائِمِ مَقَامَهُ عِنْدَ الْمَبْرَدِ إِلَى الْمَفْعُولِ » .

وَنَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى الْمَبْرَدِ أَنَّ لَامَ الْأَسْتَفَاءَةِ زَائِدَةٌ عِنْدَهُ - الْفَتْحُ ج ١ ص ١٨٢ .

وَالْمَبْرَدُ عَقَدَ بَابًا لِلْأَسْتَفَاءَةِ فِي الْكَامِلِ عَنْوَنُهُ بِقَوْلِهِ :

هَذَا بَابُ اللَّامِ الَّتِي لِلْأَسْتَفَاءَةِ وَالَّتِي لِلْإِضَافَةِ . أَعَادَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمُقْتَضَبِ لَمْ يَخْتَلَفْ عَنْهُ فِي شَيْءٍ . الْكَامِلُ ج ٧ ص ٢١٣ - ٢١٧ .

ألا ترى أن من يقول - إذا قلت له : رأيت زيدا - : مَنْ زيدا ؟ إنما أراد أن يحكى ما قلت / لِيُعلم أنه إنما يسأل عن زيد الذى ذكرته . فإن قال : وَمَنْ زيدُ رفع ، لأنه لما أدخل الواو أعلمك أنه يعطف على كلامك ، فاستغنى عن الحكاية^(١) .

فمما قيل في ذلك قوله :

يَبْكِيكَ نَاءُ بَعِيدِ الدَّارِ مُتَغَرِّبٌ يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشَّبَابِ لِلْعَجَبِ^(٢)
فهذا نظير ما وصفت لك في العطف .

فأما ما جاء في فتح لام المستغاث به ، وكسر لام المدعو له - فأكثر من أن يُخفى . منه ما أذكره : قال الحارث بن خالد :

يَا لَرَجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يَبْعَثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرِبًا^(٣)

(١) انظر ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٧ .
واستشهد به شراح الالفة على أن لام المستغاث به ان عطفت بغير (يا) كسرت ، كما في قوله : وللشباب

أراد بالنائي بعيد النسب ، وفي أصل المقتضب : قريب .
وجعل ابن حبيب زمن الشباب يتبدى من سن ١٧ الى ٣٤ .
وزمن الكهولة من ٣٤ الى ٥١ . وزمن الشيخوخة بعد ذلك .
وقال البغدادي : لم ينسب أحد هذا البيت الى قائله - الخسارانة ج ١ ص ٢٩٦ والعينى ج ٤ ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) استشهد به في الكامل ج ٧ ص ٢١٤
والبيت مطلع قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي .
في معجم البلدان ج ١ ص ١١١ : « لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع مسجد الله بن مسلم بن جندب أن يؤم بالناس في مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير . لم تمنعني مقامى ومقام آبائى وأجدادى قبل ؟ قال : ما منعك الا يوم الاربعاء ٠٠ »
ثم ذكر القصيدة

وذكر هذه القصيدة أيضا نعلب في مجالسه ص ٢٧٤ - ٢٧٥ . والشيخ المرصنى في رغبة الأمل .

وفي هذه القصيدة بيت يذكر في كتب النحو شاهدا على تأكيد النكرة وهو :
لكن شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا
وهو في كتب النحو برفع رجب . انظر الانصاف ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، أسرار العربية ص ٢٩٠ والعينى ج ٤ ص ٩٦ ، والمهمل ج ١ ص ١٣٤ .

وروايته في التمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٦٨ : يا ليت عدة حول كله رجبا .
وانفرد المبرد بنسبة القصيدة للحارث بن خالد .

وقال آخر :

يا لَقُومٍ مَنْ لِلنَّهْيِ وَالْمَسَاعِي يا لَقُومِي مَنْ لِلنَّذَى وَالسَّاحِ؟
يا لَعَطَانِنَا وَيَا لَرِيَّاحِ وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى الْوَضَّاحِ (١)

(١) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ٣١٩ على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر (يا) مع المعطوف .

النفاخ : الكثير النفخ ، أى العطية وهى رواية غير المقتضب ، والمساعي جمع مسعاة فى الكرم والجود . وقال ابن يعيش ج ١ ص ١٣١ ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كانه ابيض الوجه لكرمه .

رئى رجلا من قومه وقال : لم يبق للمعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم .
وهذا من الشواهد الخمسين التى لم يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦ ، العينى ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

هذا باب

ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء

وما لا يجوز ذلك فيه

/ تقول : زيدُ أَقْبِلْ ، وتقول : مَنْ لا يزال مُحسناً ، تعالَ ، وغلَامَ زيد ، هَلَمْ ، ربُّ اغفر لنا ^(١) كما قال جل وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ) ^(٢) وقال عز وجل (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٣) .

فجُملة هذا : أنَّ كلَّ شيء من المعرفة يجوز أن يكون نشأً لشيء ، فدعوته - أنَّ حَذَفَ (يا) منه غير جائز ، لأنَّه لا يُجمع عليه أن يُحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أَقْبِلْ ، ولا : غلامٌ ، تعالَ ، ولا : هذا ، هَلَمْ ، وأنت تريد النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أَقْبِلْ ، لأنَّ هذه نعوت (أَيْ) ^(٤) . تقول : يا أيُّها

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « وان شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه ، ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل وأنت تريد يا هذا ، ويا رجل ولا تقول ذلك في الميهم ، لأن الحرف الذي ينبه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أي حين حذفته ، فلم تقل يا أيُّها الرجل ، ولا يا أيُّهذه ، ولكنك تقول - ان شئت - : من لا يزال محسنا اقبل كذا وكذا لأنه لا يكون وصفا لأي ... وأما المستغاث به (يا) فإيا (فإيا) لازمة له ، لأنه يجتهد وكذلك المتعجب منه ... واندبته يلزمها (يا) ، و (وا) ... » .

(٢) يوسف : ١٠١ .

(٣) يوسف : ١٠١ .

(٤) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ : « وهو (حذف حرف النداء) كثير في الكتاب العزيز . وفي الجملة حذف الحروف مما يباه القياس ، لأن الحروف إنما جئ بها اختصارا ونائية عن الانفعال . (فما) النافية نائية عن انفي ، وهزمة الاستفهام نائية عن استفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائية عن أنادي فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف ، فصارت القران الدالة كالتلفظ به وقوله (صاحب الفصل) ويجوز حذف حرف النداء ما لا يوصف به (أي) جعل ذلك شرطاً في جواز حذفه لا علة ومنهم من جعل ذلك علة وإنما هو اعتبار وتعريف للموضع الذي يحذف

الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا ، لأن (أيًا) مبهم ، والمبهمة إنما تُنعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهما مثلها ، وهذا يُفسر في باب المعرفة والنكرة (١) إن شاء الله .

قال الشاعر :

ألا أيهذا المنزل الدارُ الذي كأنك لم يَغْهَدْ بِكَ الحَيَّ عَاهِدُ (٢)

وقال :

ألا أيهذا البائعُ الوجدُ نفسه لشيء نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ (٣)

/ وقال الأعشى :

ألا أيهذا السائلُ أين يَمَمْتُ ؟ فإن لها في أهلٍ يَتْرَبُ مَوْعِدًا (٤)

فهذا تقدير (يا أيها) إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التأنيث ، لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة .

= منه حرف النداء ، فقالوا : كل ما يجوز أن يكون وصفا لأي ، ودعوته فانه لا يجوز حذف حرف النداء منه ، لأنه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه ، فيكون اجحافا ، فلذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تمال ، ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء ، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوته لأي ، نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا لأن (أيًا) مبهم ، والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثله ...
وانظر الرضي ج ١ ص ١٤٥ ، والأشباه ج ٢ ص ١٠٢ ، والمغنى ج ٢ ص ١٧٢ .

(١) سيأتي في ط ٥٦٩

(٢) تقدم في ص ٢١٦

(٣) البائع : القاتل وانظر مفردات الراغب ص ٣٧
المقادير : جمع مقدار وهو القضاء والحكم مثل القدر فالأصل المقادير ، ثم حذفت الياء تخفيفا .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٢٣٩ - ٢٥٧ وانظر ابن عيمش ج ٢ ص ٧ ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٠٦ ، واللسان (يخع)

(٤) البيت من قصيدة الأعشى التي قالها في خروجه إلى المدينة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم - ولما بلغ مكة ، وعرفت قريش قصده أغروه بالمال ، وصدموه عن وجهته فقتل راجعا إلى اليمامة .

الديوان ص ١٣٥ - ١٣٧ وذكرها ابن هشام في السيرة (الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩ ، ٦٦ ، ج ٣ ص ٣٢٦-٣٢٨ .

وقال الشاعر ، وهو العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٣٠ على حذف حرف النداء من النكرة لضرورة الشعر .

وقد عرض المبرد في نقده لسيبويه للاستشهاد بهذا البيت وبالأمثال بعده وهي :
افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا فقال :

قال محمد : قد اخطأ في هذا كله خطأ فاحشا وذلك أن قوله :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

جارية هنا معروفة ، والدليل على ذلك الترخيم ، ولو كانت نكرة لزمتها في النداء التثنية والنصب ، فلم يجز ترخيها ، لأن المضاف لا يرخم في النداء ، لأنه جار على الأصل ، وكذلك الفكرة ولو جاز ترخيها في النكرة لجاز في غير النداء .

وقد وضع باب الترخيم مافية هاء التانيث كله على أنه نكرة وهذا خطأ وتخطئته فسول أبي عثمان :

ويدل على ذلك أنه حذف (يا) من افتد مخنوق ، وأصبح ليل فضمهما ولو كانا نكرتين نصبا ، ونونا ، ، ، ، .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصير معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك والا فهو نكرة قبل النداء ، فكانه قال : ويجوز أن يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها ، وإنما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء ، وليسست اسما غالبا مختصا قبل النداء كزيد وعمرو ، لأن زيدا وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه وفي حال النداء كذلك . . . ولا أعرف لقوله : أنه اخطأ خطأ فاحشا معنى لأنه بين واضح ، الانتصار ص ١٦٠ - ١٦٣ ، . وانظر رد الأعلام على المبرد أيضا ج ١ ص ٣٢٦ وبعده .

سيرى واشفاقى على بعيرى

وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٨٨ : « العذير : الأمر الذي يحاوله الانسان ، فيعذر فيه : أى لا تستنكرى ما أحاوله معذورا فيه وقد فسره بالبيت الثانى ويقولون : من عذيرى من فلان ؟ أى من ينتحى باللائمة عليه ، ويعذرنى فى أمره » .

وعلى هذا فعذيرى مفعول تستنكرى ، وسيرى عطف بيان أو بدل أو خبر مبتدأ محذوف أى هو سيرى .

ويجوز أن يكون عذيرى مبتدأ خبره سيرى ومفعول تستنكرى محذوف .

وقال الزجاج : العذير : الحال وذلك أن العجاج كان يصلح حلما لجبل ، فأنكرته ، وهزئت منه ، فقال لها هذا وقال الأخفش هو الصوت . . .

وفهم من كلام أبى عبيدة والأعلم أن سيرى فعل أمر ويرده الرواية الأخرى وهي : سميى واشفاقى . . .

وقالوا في مَثَل من الأمثال - والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها - : افتدِ مخزوق^(١) ، وأضحِ ليل^(٢) ، وأطرق كرا^(٣) . يريدون ترغيم الكروان فيمن قال : يا حار ، وكذلك قوله :

صاح هل أبصرت بالخبثتين من أسماء نارا^(٤)

وتقول : حافر زمزم أقبل ، لأن هذا لا يكون من نعت (أى) .

وكذلك أمير المؤمنين أعطي ، كما قال :

$\frac{4}{538}$

/ أمير المؤمنين جمعت ديننا وحلما فاضلا للورى الحلو^(٥)

والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها ، ولا يجوز أن تقول : رجلا أقبل ، ولا رجلا من أهل البصرة أقبل ، لأنها شائعة ، فحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء وإلا فالكلام مُلتبس .

• والرجز للمعاج . انظر الخزانة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والعيسى ج ٤ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ شرح المعلقات للتبريزي ص ٤٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٨٠ وديوان المعاج ص ٢٦ .
(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق ، فخنقه وقال : افتد مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر : أى أنت آمن من أن اغتالك فقيم استعجالك في الأسر ؟ ثم ضغطه سليك فصرط فقال سليك : اضربا وأنت الأعلى . فذهبت كلها أمثالا .

يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أى ادخل في الصباح ، وصرصسبحا قالته أم جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال : أنه سألها عن سبب تفريقهن له فقالت له : لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز . سريع الإراقة . بطنى الأفاقة ، انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٠٣ .

(٣) رقية يصيدون بها الكرا يقولون : أطرق كرا أن النعام في القرى . ما أن أرى هنا كرا فيسكن ، ويطرق حتى يصاد . والمعنى : أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد ، وحمل إلى القرى ، انظر شرح الكافية للذكور وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ .

والمبرد ذكر أن الكرا مرخم الكروان في الجزء الأول ص ١٨٨

(٤) تقدم في ص ٢٤٤ من هذا الجزء .

(٥) لم أعثر على قائله

هذا باب

مايلزمه التغيير في النداء

وهو في الكلام على غير ذلك

فمن ذلك قولهم : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل . فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة ، والدليل على ذلك أنك إن جئت بالياء حذفتها فقلت : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل .

فأمّا الكسرة التي فيها فدلالة على الإضافة (١) .

وكانت الهاء داخلة على الأم ، لأنها مؤنثة ، وعلى الأب ، كما دخلت في راوية وعلامة للمبالغة ، ولأن الشيشين إذا جرى مجرى واحدا سوى بين لفظهما (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وسالت الخليل عن قولهم : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل ، ويا أمتاه فزعم الخليل أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة ، وخانة ... »
ويدل ذلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقف : يا أمت ، ويا أبت ، كما تقول : ياخاله ، وتقول : يا أمتاه ، كما تقول : ياخالته .

وانما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء ، وأرادوا ألا يخلو بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء وأنهم لا يكادون يقولون : يا أبتاه ، ويا أمتاه ، وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ... »

وانظر ابن عيش ج ٢ ص ١١ - ١٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ والرضى ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟ قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ويكون انثى المذكر له الاسم المؤنث نحو : نفس وأنت تعني الرجل به . »

ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك هذا رجل ربة ، وغلام بقعة ... فكان إبه اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنها والدان كما يقع العين للمذكر ، وللمؤنث ، لأنها شخصان . فكانهم إنما قالوا أبوان ، لأنهم جمعوا بين أب، وأبة إلا أنه لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عنيت المذكر ... »

ألا نرى أنك تقول: فعل أبواى، وهذان أبواك. تعنى الأب والام، وإنما أخرجه مخرج قولك: أب وأبة؛ كما تقول: صاحب وصاحبة، لأن كل جار / على الفعل من الأسماء فتأتيه جار على تذكيره. وما كان من غير فعل، أو كان على غير بناء الفعل نحو: أحمر، وعطشان، وما أشبه ذلك - اختلف تأنيبه وتذكيره؛ لأن الفعل تلحقه الزيادة للتأنيث، فيكون الاسم عليه كذلك. تقول: ضرب، فإن عنيت المؤنث قلت: ضربت. فعل هذا تقول: ضارب وضاربة.

وما كان من قولك: أحمر - فالاسم منه محمر. فأمّا قولك: أحمر - فمشتق وليس بجار على الفعل (١). فهذا الذى وصفت لك.

وتقول: يا أم لا تفعل، ويا أب لا تفعل (٢) إذا لم تُرد قول من يُشيت الباء، أو يُعوض منها الهاء التى هى تاء فى الوصل، فإن جئت بالتاء، ووقفت عليها - كانت بمنزلة قولك: يا عمّة، ويا خالة، ويجوز الترخيم فيها؛ كما جاز فى حنّدة ونحوها؛ لأنّها - وإن كانت بدلا - فإمّا هى علامة تأنيث فى وصلها ووقفها سواء.

/ وقد قرىء (رَبُّ أَحْكَمٍ بِالْحَقِّ) (٣). فتقول - إذا رَحِمْتَ - : يا أم لا تفعل، فيمن قال: يا حار، وترفع فيمن قال: يا حار.

والعلم بأنّها بدّل من ياء الإضافة كالعلم بذلك إذا أثبتتها، لأنّ قولك: يا أم غير مستعمل إلّا مضافاً؛ لأنّها من الأسماء المضمّنة. فإذا لم تكن موصولة بظاهر ولا مضمرة له علامة الغائب - فهى للمتكلّم.

(١) يريد أن انفعل الثلاثى من الحمر لم يستعمل واستغنوا عنه بالمزيد أحمر وانظر سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤، ص ٢٢٢ وأفعال ابن القطاع ج ١ ص ١٨.

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٧: «وَرَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَقُولُ: يَا أُمَّة لَا تَفْعَلِي، وَانْظُرِ الرَّضَى ج ١ ص ١٣٤».

(٣) الأنبياء: ١١٢ وقراءة ضم الباء عشرية فى النشر ج ٢ ص ٣٢٥: «قَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِضَمِّ الْبَاءِ وَوَجَّهَ أَنَّهُ لَفَةٌ مَعْرُوفَةٌ جَائِزَةٌ فِي نَحْوِ يَاغُلَامِي تَبَيَّنَتْ عَلَى الْضَمِّ وَأَنْتَ تَنْوِي الْإِضَافَةَ، وَلَيْسَ ضَمُّهُ عَلَى أَنَّهُ مَتَادَى مُفْرَدٌ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِي، لِأَنَّهُ هَذَا لَيْسَ مِنْ نَدَاءِ الْفَكْرَةِ، وَانْظُرِ الْإِتْحَافَ ص ٣١٢ وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ج ٦ ص ٣٤٥».

فأما المخاطب فمحال أن تكون له في الدعاء . لا تقول : يا أُمَّكَ أَقْبِلْ ؛ لأنَّ المخاطبة لا تجمع اثنين (١) إلا على جهة الإشراك .
والترخيم داخل على المعارف ، لأنها مثبتة مقصود إليها مبيّنة من غيرها ، والنكرات شائعة غير معلوم واحدتها .

(١) انظر ص ٢٤٥ من هذا الجزء .

هذا باب

المبهمة وصفاتها

اعلم أنك إذا قلت : يا هذا الرجل - فإنما أبنت المنادى بذكره الرجل ، وليس الرجل على

معهود .

$\frac{4}{541}$

فإن قلت : يا هذا ذا الجمة لم يصلح / أن يكون (ذا الجمة) نعتاً ، لأن المبهمة لا تنعت بالمضاف ، لأن المضاف إنما هو معرفة بما بعده ، والمبهمة لا يجوز أن تضاف إلى شيء ، لأنها لا تكون إلا معارف بالإشارة التي فيها ، فلم تكن نعتاً إلا مثلها ، ولكن يجوز هذا على وجهين :

على أن يكون (ذا الجمة) نداءً ثانياً ، فيكون التقدير : يا هذا يا ذا الجمة وعلى أن يكون منصوباً بأعني ^(١) .

فإن قلت : يا هذا الطويل - جاز أن يكون الطويل عطفاً على هذا مبيناً له ، ويجوز أن يكون نعتاً وليس بوجه الكلام ، وإنما ينبغي أن يوضح هذا باسم فيه ألف ولام لا ينفتح ، لأن (هذا) مبهم ، فإنما ينبغي أن يفسر بما يقصد إليه .
وتقول : يا هذان زيد وعمر ، وإن شئت قلت : زيدا وعمر ، وإن شئت قلت : زيد وعمر .

أما الرفع بغير تنوين فعلى البدل : كأنك قلت : يا زيد ، ويا عمرو .
وأما الرفع بتنوين فعلى عطف البيان على اللفظ .
وأما قولك : زيدا وعمر ، فعلى عطف البيان على الموضع ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ : « وانما قلت : يا هذا ذا الجمة ، لأن (ذا الجمة) لا توصف به الأسماء المبهمة إنما يكون بدلا أو عطفا على الاسم إذا أردت أن تؤكد . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وكذلك يا هذان زيد وعمر ، وإن شئت قلت : زيدا وعمر ، فتجرى ما يكون عطفا على الاسم مجرى ما يكون وصفا ، نحو قولك : يا زيد الطويل ، (يضم اللام) ويا زيد الطويل (يفتح اللام) »

(١) / واو قلت : يا هذا ، وهذا الطويلُ والقصيرُ - لم يَجْزْ أن يكونَ الطويلُ والقصيرُ نَعْتاً ، لِأَنَّ المِبهمةَ وما بعدها كالشيء الواحد (٢).

ألا نرى أَنَّكَ إذا قلت : يا هذا الرجل - أَنَّكَ (٣) إِنَّمَا تَوَسَّلْتَ بهذا إلى دُعَاءِ الرجل ، فصار المَعْنَى أَنَّكَ تريد به الرجل الذي أرى ، فالرجل على غير معهودٍ . فإذا قلت : يا هذا وهذا خرج الطويل والقصير من الاتِّصال بهذا وهذا ولكنه يَصْلُحُ على عطف البيان ، وعلى أغْنَى إذا نصبت ، وفي العطف تنصب إن شئت وترفع إن شئت . ولكن إن قلت : يا هذان الرجلان ، ويا هذان الطويلان - كان نَعْتاً بمنزلة يا هذا الرجل .

•••

فأَمَّا (أَيَّ) في قولك : يا أَيُّها الرجلُ فلا يجوز الوقف على (أَيَّ) كما وقفت على (هذا) فأنت في (هذا) مُخَيَّر : إن شئت أن تقول : يا هذا الرجل جاز ، وذلك لِأَنَّكَ تقول : يا هذا ، وتغف (٤) فإذا وقفت عليه كنت في النعت مُخَيَّراً كما كان ذلك في قولك : يا زيد .

فإن كنت تقدَّر (هذا) تقدير (أَيَّ) في أَنَّهَا تَوَسَّلُ إلى نداء الرجل - لم يَجْزْ إلَّا الرَفْعُ ، لِأَنَّكَ / قد رتبها تقدير (أَيَّ) وإِنَّمَا حُلَّتْ هذا المحلُّ ؛ لِأَنَّهَا - إذا لم تكن استفهاماً أو جزءاً - لم تكن اسماً إلَّا بصلة ، فَإِنَّمَا حُدِّقَتْ منها الصلة في النداء ، لِأَنَّ النعت قام مقامها .

(١) كانت هنا عشرون صفحة من الأصل موضوعة في غير مكانها فوضعتها في مكانها المناسب فيما سبق ولذلك ترى صفحة ٥٦٢ تلى صفحة ٥٤١ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٩ : « وتقول : يا هذا ، ويا هذان الطوال ، وإن شئت قلت الطوال ، لأن هذا كنه مرفوع والطوال ها هنا عطف ، وليس الطوال بمنزلة ياءؤلاء الطوال ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المِبهمة ••• »

في الأشموني ج ٢ ص ٢٧٧ : « اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : مرتد بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالتزيادي والزجاج والمبرد ، قال الزيادي : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان » .

(٣) أنك الثانية هذه كررت أن المفتوحة فيها كما في قوله تعالى : (أبعادكم انكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً انكم مخرجون) وتكلمنا على هذا الأسلوب في المقدمة ص ١٠١ وذكرنا أن مثله كثر في التتضُّب (انما) وليت أن المكسورة أن المفتوحة وسوغ ذلك الفصل بالاسم وانظر ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وقال الخليل : إذا قلت : يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فانت فيه بالخيار : إن شئت نصبت ، وإن شئت رفعت وذلك قولك : يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيداً ••• » .

فإذا قلت : يا أيها الرجلُ - كانت (أَيُّ) والرجل بمنزلة شيء واحد .
 ألا ترى أَنَّك لا تقول : يا أَيُّ وتسكت ، كما تقول : يا هذا وتقف ، لأنَّ (هَذَا)
 مجراها في الكلام أن تتكلم بها وَحْدَهَا و (أَيُّ) ليس كذلك .
 فعلى هذا تقول : يا هذا ذا الجُمَّة ، فتبدل منها لَأَنَّها تامة ، أو تستأنف نداءً بَعْدَهَا .
 فَأَمَّا يا أَيُّها ذا الجُمَّة - فلا يصلح ، لأنَّ (أَيُّ) لا يُوقف عليها فتبدل منها ، ولذلك امتنع
 يا أَيُّها الرجل ، لَأَنَّها و (أَيُّ) بمنزلة الشيء الواحد .
 فإن قلت : يا أَيُّها الرجلُ ذو المال ، فجعلت (ذا المال) من نعمتِ الرجل لم ، يكن فيه
 إلا الرفع على ما وصفت لك (١) .
 وإن جعلته من نعمت (أَيُّ) فخطأ ، لأنَّك لا تقول : يا أَيُّها ذا المال ، وإن جعلته بدلاً من
 (أَيُّ) نصبت

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً من قبل أنه مرفوع غير منادى ، واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء .. »
 في الأشموني ج ٢ ص ٣٧٢ : « يجوز أن توصف صفة (أَيُّ) ولا تكون إلا مرفوعة مفرقة كانت أو مضافة . »

هذا باب

النُدْبَة

وهو يجرى / في الكلام على ضربين :

٥٦٤

أما من أراد أن يَفْصِلَهَا من النداء ، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاء لخفض الألف . فثُبِّينَهَا بالهاء ، كما تبين بها الحركة ، فإن وصل حذفها .

والوجه الآخر : أن تجرى مَجْرَى النداء البتة ، وعلامته (يا) و (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة ؛ لأنَّ النُدْبَة لإظهار التفجّع ومدِّ الصوت (١) .

واعلم أنَّك لا تَنْدُب نكرة ولا مُبْهَمًا ولا نعتًا . لا تقول : يا هذا ، ولا : يا رجلاه إذا جعلت رجلا نكرة ، ولا يا زيد الظريف ؛ لأنَّ النُدْبَة عُنْر للتفجّع ، وبها يُخْبِر المتكلم أَنَّهُ قد ناله أمر عظيم ، ووقع في خَطْب جَسِم .

ألا ترى أنَّك لا تقول : وامن لا يعينى أمره ، ولا : وامن لا أعره (٢) وذلك قولك :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : « والنُدْبَة يلزمها (يا) ، و (وا) ، لأنهم يحتلطون ، ويدعون من قدفات ، ويعد عنهم ، ومع ذلك أن النُدْبَة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم الزموا المد وانحوتوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم » .
يحتلطون = يجتهدون .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٤ : « باب ما لا يجوز أن ينشب » .

وذلك قولك : وارجله ويا رجلاه ، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال ، وقال الخليل إنما قبح ، لأنك أبهت . ألا ترى أنك لو قلت : وأهذه كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فانما ينشئ لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تبهم ، لأن النُدْبَة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلًا طريفاً ، فكنت نادياً نكرة . وإنما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهمة لا بهامه لأنك إذا بدبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم .

وكذلك وامن في الداراه في القبح ، وزعم أنه لا يستقبح وامن حفسر زمزماء ، لأن هذا معروف بمينه .

ولو قلت هذا لقلت : وامن لا يمنيني أمره .

وأنظر الانصاف ص ٢٢٢ - ٢٢٤

وازيده . فإن أتبعته النعت قلت : وازيد الظريف . سقطت الهاء ؛ لأنك قد أتبعته كلاماً .

وأنت في الظريف مخير : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ؛ لأنه نعت للمنادى .

$\frac{4}{560}$

وتقول : / واغلام زيده ، واعبد اللهاه ؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وسقط .

التنوين من زيد ؛ لأن ألف الندبة زيادة في الاسم ، والتنوين زيادة ، فعاقبت التنوين .

فأما من أجرى المندوب مجرى المنادى فإنه يقول : واغلام زيد ؛ لأنه إذا لم يكن أحدهما كان الآخر . وكذلك كل متعاقبين .

وتقول : وازيدا واعمراه ، تلحق الهاء بعد الذي تقف عليه لما ذكرت لك .

هذا باب

ما كان من المنسوب مضافا إليك

ففي ذلك أقول :

أما من قال في النداء : يا غُلامِ أَقِيل ، فإنه يقول في الندبة : يا سلاماه ، وذلك لأنَّ الألف لحقت هذه الميم المكسورة ، فأبدلت من كسرتها فتحة للألف ، كما أنك أبدلت من ضمة زيد فتحة في قولك : يا زيدة .

ومن رأى أن يُثبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامِ أَقِيل ، فهو فيها بالخيار : إن شاء قال : واغلاميّه ، فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتهما هنا مستخفة ، كفتحة الياء في القاضى ونحوه للنصب .

٤
٥٦٦

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ، كما تقول : جاء غلامِ العاقل ومن رأى أن يُثبتها متحركة قال : واغلاميّه ليس غير^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢١ : « ومن قال يا غلامى وقرا (يا عبادى) قال وازيداه اذا اُضاف من قبل أنه انما جاء بالألف ، فالحقها الياء ، وحركها فى لغة من جزم الياء ، لأنه لا ينجزم حرفان . وحركها بالفتح ، لأنه لا يكون ما قبل الألف الا مفتوحا » .

من هذا يتبين لنا أن المبسود قال برأى سيبويه وجوزجها آخر وهو حذف الياء . وابن مشنم فى التوضيح والاشمونى والشيخ خالد يقولون ان المبرد يرى حذف الياء وقد يشعر صميمهم هذا بأنه لا يرى رأى سيبويه . انظر التوضيح والاشمونى ج ٢ ص ٣٩١ والتصريح ج ٢ ص ١٨٣ ، أما الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٤٣ فقد عبر عن مذهب المبرد بما يوافق ما فى المقتضب .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه طويلة فى تعليل فتح الياء فى نحو واغلاميّه نسوقها هنا من نقده للمكتاب قال :

« وما أصبنا فى الثالث عشر .. أنك اذا أضفت غلاما الى نفسك ، ثم ندبته فمن قال : يا غلامى ، فاسكن الياء أنك تقول : واغلاميّه بتحريك الياء لالتقاء الساكنين .. »

فإن أضفته إلى مضاف إليك وندبت قلت في قول من جعل للندبة علامة : واغلام غلاميه . لا يكون إلا ذلك ، وكذلك : وانقطاع ظهريه لا بُدُّ من إثبات الياء كما ذكرت لك في النداء ؛ لأنه الموضع الذي ثبت فيه التنوين في زيد^(١) .

وقال في الباب الذي يلي هذا الباب : وإذا ندبت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، لتفصل بينه وبين رجل يسمى ضربا إذا قلت : واضرباه وانما تحذف الحرف الأول من هذا وما قبله ، لأنه لا ينجزم حرفان .

فيقال : قد علمت أن الياء بمنزلة الواو أنك تقول : غزوا للثنين ، كما تقول : رميا ، وتقول لن يغزو للواحد كما تقول : لن يرمى . فإن كنت حيث قلت : باغلاميه حركت الياء كما ذكرت لالتقاء الساكنين علما بأن حركتها لا تكون الا فتحة فقل : واظهر هواه ، فحسرك الواو لالتقاء الساكنين ، كما فعلت بالياء في واغلامي ، قل : واضربوا في رجل يسمى ضربوا وأما ضربا ، وظهره فان ألف هذا وما أشبهه يذهب ، كما يذهب ألف المثني . فقد ترك قياسه في ضربوا ، وظهر هوه .

والقول عندي في ذلك أن يقال : واو الجميع في غلاميه وواو الاضمار في ظهر هوه ، وواو ضربوا اصلها السكون ولا يجوز أن تحرك الا الالتقاء الساكنين ، فتكون حركتها الفتحه إذا افتتح ما قبلها كما في (اشتروا الضلالة) وانكسر فيها جائز .

وكذلك واو الواحد .. تنقلب ياء فمن ثم لم يحركا وكانت الحركة ليست لهما في الأصل وكانت ألف الندبة زائدة فيجوز أن تخلو منها الكلمة ، فلذلك قلبت قبلها

وأما ياغلامي فأصلها الفتحة وانما فتحت على أصلها . ألا ترى أنك تقول - ان شئت - : هذا غلامي قد جاء على الأصل كما قال الله سبحانه : (ياليتنى لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه) وكذلك حركتها بالفتح حيث سكن ما قبلها في قولك : هذه عشرين وهذه عصى . فهذا فصل قوى بينها وبين واو الجمع واضمसार الواحد)

وعلق ابن ولاد على كلام المبرد بقوله :

(قال أحمد : هذا الفصل صحيح لامتداده ولا جواب في هذا أحسن منه ومع ما ذكر في الفصل بين غلامي ، وواو الجمع والواو التي تكون مع المضمر .

أما لو حذفنا من غلامي في الندبة لالتقاء الساكنين لفتحت ألف الندبة ما قبلها ، والتبس المضاف بالمفرد فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها ، وتكون في الكلام لها ، وحولنا حركة مقبلها من انكسر الى الفتح ، وأدخلنا في الكلام هذا التباس .

انظر الانتصار ص ١٥٤-١٥٧

(١) في سبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (وإذا أضفت المندوب ، وأضفت الى نفسك المضاف اليه المندوب فالياء فيه أبدا بيئة ، وان شئت ألحقت الألف ، وان شئت لم تلحق وذلك قولك : والقطاع ظهرياه وانقطاع ظهري وانما لزمته الياء لأنه غير منادى)

وإنما حُدثت الياء في النداء ؛ لأنها شُبِّهت بالتثنية في زيد وهي مع ذلك يجوز ثباتها .
فإذا كان موضع يُثْبِت فيه التثنية لم يكن إلا إثباتها .

ومن لم يرَ أن يجعل للندبة علامة قال : يا غلام غلامي ، ويا غلامي وإن شاء قال : يا غلام
وهو الوجه ؛ لأنه من لم يجعل للندبة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح .

وهذا البيت يُنشَد على وجهين :

بكاء تَكَلَّى فَقَدْتُ حَمِيماً فَهِيَ تَرْتَى بَابِي وَابْنِيَا^(١)

فلم يجعل للندبة علامة . وبعضهم يُنشَد : فهي ترتى باباً وابنيها .

/ وأما قوله :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعَوَّلَةٌ وَتَقُولُ سُعْدَى : وَارْزِيَّتِي^(٢)

فإنه لم يجعل للندبة علامة ، وأجرى مُجَرَّي قول مَنْ دَعَا وَحَرَكَ الياء ، فقال :
واغلامي ، أَقْبَلُ ، فَأَثْبِتَ الهاء لبيان الحركة .

٥٦٧

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ على أن المندوب المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز في
المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفاً وتركها على أصلها
والشاهد في قوله باباً ، وأبى وأدخل الياء في المندوب وتركه محكياً على لفظه والمعنى : فهي
تنادى بيا أبا .

قال سيبويه : وباباً وابناماً فما فضل وانما حكى نديتها .
وقال الأعمش : في بعض النسخ وابناماً وهو غلط لأن التافيه مردفة بالياء والألف لا تجوز معها
في الرفع كما تجوز الواو وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢
(ما) في وابنيها زائدة والرجز لرؤية من أرجوزة في ديوانه ص ١٨٤ - ١٨٥ وانظر اللسان
(بنى) ، (رث) فقد روى فيه روايتين : وابناماً ، وابنيها

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢١ على إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في
الوقف بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره
المعولة : الباكية يقال : أعول الرجل وعول إذا بكى والاسم الأعويل ،
ونصب معولة على الحال المؤكدة لعاملها

البيت لمبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة رثى بها قوماً من قريش قتلوا بالمدينة
يوم الحرة وهي في الديوان ص ٩٧ - ١٠٠
وفي البيت روايات : تبكهم أسماء . . وتقول ليلى . . وتقول سلمى وانظر العيني ج ٤ ص ٢٧٤ -

فإن كان ما قَبِل ياء الإضافة ساكناً فلا بُدُّ من حركة الياء ، ولا يجوز حَذْفُها كما قلت :
يا غلامِ أَقْبِلْ ؛ لأنَّ هذا يدلُّ على ذهاب يائه الكسرة ، ولو حذفت الياء وَقَبِلَها ساكن لم
يكن عليها دليل ، وذلك إذا لم تجعل للندبة علامة ، وأضفت (قاضيًّا) إلى نفسك
قلت : يا قاضيُّ ، ويا غلامى ، ويا مُسليُّ .

فإن جعلت للندبة علامة قلت : يا قاضيَّاه ، ويا مسلميَّاه ، ويا عشريَّاه^(١) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (واعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة فى النداء
لم تحذف أبداً ياء الإضافة ، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة فى الياء ، ولكنهم يلحقون ياء
الإضافة ، وينصبونها لثلاث ينجزم حرفان • فإذا نذبت فانت بالخيار : أن شئت ألحق الألف وإن
لم تلحق جاز كما جاز لك فى غيره • وذلك قولك : يا غلاميَّاه ، ويا قاضيَّاه ، ويا غلامى ، ويا قاضى
يصير مجراه هاهنا كمجراه فى غير الندبة إلا أن لك فى الندبة أن تلحق الألف • •)

هذا باب

ما تكون ألف الندبة تابعة فيه

لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع ^(١)

/ وذلك قولك - إذا نذبت غلاماً لامرأة ، وأنت تخاطب المرأة - : واغلاميكه ، واذهب غلاميكه ؛ لأنك تقول للمذكر : واغلامكاه ، واذهب غلامكاه ، وانقطاع ظهريه فيمن قال : مررت بظهري يا فتى .

ومن قال : مررت بظهري يا فتى قال : وا انقطاع ظهروه ؛ لأنه يقول في المؤنث : وانقطاع ظهرها .

وتقول في التثنية والجمع كذلك .

فإن نذبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه ، واذهب غلامكموه ؛ لأنك تقول للاثنين : واذهب غلامكاه وفي كل هذا قد حذفت من الاثنين والجمع ، الألف والواو لالتقاء الساكنين .

وتقول : واذهب غلامهموه في قول من قال : مررت بغلامهموه . ومن قال : مررت بغلامهمي يا فتى قال : واذهب غلامهميه ^(٢) وهذه الهاء والميم والهاء علامة المضمر الذي يقع في رأيته ، ومررت به - تبين في مواضعهن ^(٣) إن شاء الله .

• • •

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (وذلك قولك : واظهرهوه اذا أضفت الظهر الى مذكر ، وانما جعلتها واوا ، لتفرق بين المذكر والمؤنث اذا قلت : واظهرها .

وتقول : واظهرهوه وانما جعلت الالف واوا لتفرق بين الاثنين والجميع اذا قلت واظهرهما وانما حذفت الحرف الاول لأنه لا ينجزم حرفان .

وتقول : واغلاميكه اذا أضفت الغلام الى مؤنث وانما فعلوا ذلك ، ليفرقوا بينها وبين المذكر اذا قلت : واغلامكاه ، وتقول : وانقطاع ظهروه في قول من قال : مررت بظهريه قبل وتقول : وانقطاع ظهريه في قول من قال : مررت بظهري قبل ٠٠)

(٣) تقدم انظر ج ١ ص ٢٦٤-٢٧١

وكان يونس يُجيز أن يُلقى علامة الندبة على النعت / فيقول : وازيد الظريفاه ،
وازيداه أنت الفارس البطلاه .

٥٦٩

وهذا عند جميع التحويين خطأ ؛ لأنَّ العلامة إنما تُلحقُ ما لحقه تنبيه النداء لمدَّ الصوت
والنعتُ خارج من ذا . (١)

واو قلت : وامن حفر زمزمه ، وا أمير المؤمنين - كان جيِّداً ؛ لأنَّك قد نذبت معروفين ،
واو قلت : وا أميراه لم يجز ؛ لأنَّك لم تدلَّ على المندوب . وكذلك لو قلت : واهذاه - لم
يجز ؛ لأنَّك إنما [نذبت اسماً معروفاً] بالإشارة إليه ، وان تدلَّ عليه بإضافة : وإنما
تتفعج [(٢) له باسم أو إضافة تجمع عليه ، أو بشيء من أسمائه يُعرف به يكون عُذراً
للتفعج ، كقولك : واسيدَ العرياه . إذا كان المندوب معروفاً بذلك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك :
وازيد الظريف ، والظريف ، وزعم الخليل انه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ،
ولو جاز هذا لقلت : وازيدا أنت الفارس البطلاه لان هذا غير نداء ، كما أن ذلك غير نداء ، وليس
هذا مثل والامير المؤمنين ولا مثل واعبد قيساه من قبل أن المضاف والمضاف اليه بمنزلة اسم
واحد منفرد والمضاف اليه هو تمام الاسم ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار : ان
شئت وصفت ، وان شئت لم تصف ولست في المضاف اليه بالخيار ، لانه من تمام الاسم وانما
هو بدل من التثوين

وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه . . . وزعم الخليل أن هذا خطأ)

الكوفيون يرون رأى يونس انظر الانصاف ص ٢٢٤-٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٤-٢٤٥

(٢) تصحيح السيرافي

هذا باب

المعرفة والنكرة

٤
٥٧٠

وأصلُ الأسماء النكرة^(١) وذلك لأنَّ الاسم المنكر هو الواقع على كُلِّ شيء من أمثله .
لا يَخُصُّ واحدا من الجنس ثَوْن سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط . وأرض .
وكُلُّ ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير مُعَيَّن منه ؛ إذ / كان الاسم قد جمعهما .
والمعرفة تدخل على أَضْرُب . جماعها خمسة أشياء^(٢) .

فمن المعرفة الاسم الخاص ؛ نحو : زيد ، وعمرو ؛ لأنَّك إنما سَمَّيته بهذه العلامة ؛
لِتُعْرِفَ بها من غيره . فإذا قلت : جاعني زيد - عَلِمَ أَنَّكَ لقيت به واحدا مِمَّن كان داخلا في
في الجنس لِيُبان من سائر ذلك الجنس .

فإن عرف السامع رجلين ، أو رجالا كُلُّ واحد منهم يُقال له زيد فَصَلَّتْ بين بعضهم
وبعض بالثبوت فقلت : الطويل ، والقصير ؛ لتميُّز واحدًا مِمَّن تعرفه ، فتعلمه أَنَّهُ المقصودُ
إليه منهم .

فإن كان هناك طويلان أبْنَتَ أحدهما من صاحبه بما لا يُشارِكُه صاحبه فيه . وهذا
نوع من التعريف .

(١) نقل السيوطي عن صاحب البسيط أن النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه ٠٠٠ انظر
الاشباه ج٢ ص٣٤-٣٥ وقال سيبويه ج١ ص٦-٧ (واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي
أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليهما ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في
النكرة)

وانظر ج٢ ص ٢٢ من سيبويه أيضا

(٢) لم يذكر المرفع بالنداء لأنه سبق له الحديث عنه .
وجمع الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تحت اسم واحد (المبهمات) وكذلك فعل ابن
الحاجب انظر شرح الكافية ج٣ ص١١٩-١٢٢

ونقل السيوطي عن البسيط وجه حصر المعرفة في هذه الأنواع . الأشباه ج٢ ص ٣٦
وقال سيبويه ج١ ص ٢١٩ : فالمعرفة خمسة أشياء .

ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة ؟ وذلك قولك :
 جاعني الرجل ، ولقيت الغلام ، لأنَّ معناه : الرجل الذي تعلم ، والغلام الذي قد عرفت .
 وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة . نحو قولك : غلام زيد ، / وصاحب الرجل .
 وإنَّما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معرف .

٤
٥٧١

• • •

ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنَّما كانت كذلك لأنَّها لا تخاو من أحد أمرين : (١)
 إمَّا كانت للإشارة نحو : هذا ، ذاك ، وتلك ، وأولئك ، وهؤلاء
 أمَّا ما كان ممَّا يدنومنك من المذكر فإنَّك تقول فيه هذا ، والأصلُ ذا ، و (ها) للتنبيه .
 وتقول للأُنثى : ذه ، وتِه ، وتا (٢) .

فإنَّ ألحقت التنبيه قلت : هذه ، وهاتا ، وهاته ، كما قال :
 وَنَبَاتُ مَنَى أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقَرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هُضْبَةٌ وَقَلِيبٌ (٣)
 وكما قال الآخر :

وَلَيْسَ لَمَيْشِنَا هَذَ مَهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَا تَا يَدَارُ (٤)

(١) لم يذكر الامرين وليس بالأصل يياض .

وفى ابن عيش ج ٣ ص ١٢٦ : (فلذلك قال النحويون ان أسماء الإشارة تتعرف بشيئين
 بالعين ، وبالقلب)

وقال المبرد في الصفحة الآتية : وانما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة وقال في
 ص ٥٧٧ : « فإذا قلت : هذا فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه » وقال سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ :
 (وانما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٩ : (فمن الأسماء ذا ، وذه ومعناها أنك بحضرتكما وهما اسمان
 مبهمان)

وقال في ص ١٢٤ « الهاء بدل من الياء في (ذه) وذكر الفاظ الإشارة في ج ١ ص ٢٢٠ . في
 التصريح ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ : (وللمفرد المؤنث في القرب عشرة : خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة
 مبدوءة بالتاء وهي :

فى وتى - بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، وذه وتِه - باشباع الكسرة وذه وتِه - باختلاس
 وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لترك الاشباع ، وذه وتِه بالاسكان للهاء ، وذات
 وتا »

(٣) تقدم في ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٢٨ وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٣٢

وما كان من هذا متراعياً عنك من المذكر فهو ذاك وذلك ، والكاف لا وضع لها ، وهذا يذكر في بابه (١) .

وما كان من المؤنث فهو تلك ، / وتيك ، وهاتيك ، وهاتاك .

فَإِنْ تُنْبِتْ ، أَوْ جَمَعْتَ قُلْتَ : هَذَانِ ، وَفِي الْمَوْثُتِ : هَاتَانِ . (٢)
ومن قال في الواحدة هذه لم يجز أن يُنْثَى إِلَّا عَلَى قَوْلِكَ هَاتَا ؛ لِثَلَا يَلْتَبِسَ الْمَذْكَرُ بِالْمَوْثُتِ .

وتقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، وأولاء ، وهؤلاء ، وأولاً يُمدُّ جميعاً وَيُقْصَرُ (٣) ،
وَالْمَدُّ أَجُود ، نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ) (٤) وكقوله : (هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا
اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ) (٥) . وَالْقَصْرُ يَجُوزُ ، وليس هذا موضع تفسيره .

قال الأعشى :

هَؤُلَاءُ نُمُّ هَؤُلَاءِ كَلَّا أَعْطَيْتَ نِعَالاً مَحْلُوءَةً بِمَثَالِ (٦) .

و (ها) في جميع هذا زائدة .

(١) ذكر ذلك في ج ٤٠ ص ٤٠ ثم عقد للكاف الحرفية باباً في الجزء الثالث ص ٢٧٧
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ : (باب تشنية الأسماء المبهمة . . . وتلك الأسماء ذا ، وتا والذي
والتي فإذا نثيت (ذا) قلت ذان . وإن نثيت (تا) قلت تان . . . وإنما حذفنا اليا والألف لنتفرق
بينها وبين ماسواها من الأسماء المتكئة غير المبهمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في
التحقير) وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٩٧

(٣) انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٠ والبحر المحيط ج ١ ص ١٣٨ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٣٨ .

(٥) الكهف : ١٨

(٦) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح فيها الأسود بن المنذر وهي في صدر ديوانه

الديوان ص ١٣٠٣

ويشير الأعشى بذلك الى ايقاع المدوح ببنى محارب حين أحى لهم الأحجار وسيرهم عليها

فيقول على سبيل التهكم انه البسهم نعلا . هذا النمل حذوا : قطعها وقدرها على مثال .

وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٣٨ : « وذكر الغراء أن المذ في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة

تميم وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد ، ثم أنشد بيت الأعشى وانظر التمام في تفسير

أشعار هذيل ص ١٨٦

والتراخي تقول فيه : أولئك ، ومن قصر (هؤلاء) قال : أولاك ؛ لأنَّ الكاف إنما تلحق للمخاطبة على ما كان للحاضر ؛ لتكون فضلا بينهما .
وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة .

ومن المعرفة المضمر ، نحو : الهاء في « ضربته » و « مرت به » ، والكاف في « ضربك » و « مرت بك » ، والتاء في قمتُ ، وقمتَ ، وقمتِ يا امرأة .

والمضمر المنفصل نحو : هو ، / وأنت ، وإيَّاه ، وإيَّاك (١) .

وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا ، نحو : مرتت بكما ، ومرتت بهما ، ومرتت بها ، وضربتتها . وكذلك مرتت بهم ، وضربتهم .

والمنفصل في قولهم : هو ، وهما ، وإيَّاك ، وإيَّاكما ، وإيَّاه ، وإيَّاها ، وإيَّاها ، وإيَّاها ، وإيَّاها ، وإيَّاها ، وإيَّاها .

ومرت بها ، ومرتت بهما : وهن (٢) .

والمضمر الذي لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت (٣) وهو الذي يظهر الألف

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : ٣٧٨ : (اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا ، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحن وإن حدث عن غيره وعن آخرين قال نحن . . . وأما المضمر المخاطب فعلامته - ان كان واحداً - أنت وإن خاطبت اثنين فعلامتهما (أنتم) ، وإن خاطبت جميعاً فعلامتهم (أنتم) .

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته (هو) وإن كان مؤنثاً فعلامته (هي) وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما هما وإن حدثت عن جميع فعلامتهم هم) وإن كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن ، وقال في ص ٣٨٠ : (باب علامة المضمرين المنصوبين .

اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين أيا مالم تقدر على الكاف . .)

وانظر الانصاف ص ٣٩٦-٤٠١ ، ص ٤٠٦-٤١١ وأسرار العربية ص ٣٤٢

(٢) هكذا بالأصل ، فصل بالحديث عن الضمير المنفصل الحديث عن الضمير المتصل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (والأضمار الذي ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل

ذاك . .)

في ثننيته فتقول : قاما ، وقامتا [واواو في] قاموا الرجال [والنون في] (١) قُمْنَ النساء والياء في قولك : أَنْتِ تَقْوِمِينَ ، وما أشبه هذا .

وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تُضمره إلا بَعْدَ ما يعرفه السامع ؛ وذلك أنك لا تقول : مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئا من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى مَنْ يرجع هذا الضمير (٢) ؟

وهذه المعارف يَغُضُّهَا أَغْرَف من بعض ، ونحن ميمزو ذلك إن شاء الله ؛ كما أَنَّ النكرة بعضُها أَكْثَرُ من بعض .

فالشئ أَعْمُ ما تَكَلَّمْتَ / به ، والجسم أَخْصُ منه ، والحيوان أَخْصُ من الجسم ، والإنسان أَخْصُ من الحيوان ، والرجل أَخْصُ من الإنسان ، ورجل ظريف أَخْصُ من رجل .

واعتبر هذا بواحدة : بأنك تقول : كُلُّ رجل إنسان ، ولا تقول : كُلُّ إنسان رجل .

وتقول : كُلُّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كُلُّ حيوان إنسان (٣) .

(١) ما بين المربعات زيادة أضفناها لاستقامة الكلام

(٢) في سيبويه ج١ ص ٢٢٠ : (وإنما صار الأضمار معرفة ، لأنك إنما تضمّر اسما بعد ما تعلم أن من تحدث قد عرف من تعنى أو ماتعنى وإنك تريد شيئا بعينه)

في شرح الكافية للرضي ج٢ ص ٣ « اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا ، وأنت لا يصلحان إلا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ، نحو جاءني زيد وأياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء الظاهرة فإنه لو سمي التكلم والمخاطب بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول)

(٣) في كليات أبي البقاء ص ٣٥٨ (انكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم إنسان ثم رجل . والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات ٠٠)

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٦

وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك :
هذا خير منك ، وأفضل من زيد^(١) ، وسنذكر هذا مبيناً إن شاء الله .
فعلى قَدرِ هذا المعارف ، وكلّما كان الشيءُ أخصَّ فهو أعرَف .

فأخصّ المعارف بعدّ ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم ؛ نحو أنا ، والثاء في فعلتُ ،
والياء في غلّيتُ ، وضربتُ ؛ لأنّه لا يشركه في هذا أحد ، فيكونُ لَبْساً ، وقد يكون بحضرته
اثنان ، أو أكثر / فلا يدري أيُّهما المخاطب ؟^(٢) .

فالمضمرة لا تُنعت ؛ لأنّها لا تكون إلّا بعد معرفة لا يشوبها لبس^(٣) .

• • •

وما كان من الأسماء علماً فهو يُنعت بثلاثة أشياء^(٤) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : واعلم ان (هو) لا يحسن ان تكون فصلاً حتى يكون ما بعدهما
معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا وعمرا ، نحو :
خير منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك (

(٢) انظر في مراتب المعارف ، الانصاف ص ٤١٧ - ٤١٩ وإسرار العربية ص ٣٤٥ وابن
يعيش ج ٣ ص ٥٦ ، ج ٥ ص ٨٧ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ج ٢ ص ٢٧
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : (واعلم ان المضمرة لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضر
حين ترى أن الحدث قد عرف من تعنى ولكن لها أسماء تعطف عليها نعم ، وتؤكد ، وليست صفة ،
لأن الصفة تحلية نحو الطويل ٠٠)

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ : (فاما المضمرات فلا توصف وذلك لوضوح معناها
ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ، إذ كنت لا تضر الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يود ومن
تعنى ، فاستغنى لذلك عن الوصف)

وانظر المضي ج ٢ ص ١٤٨ فقد نقل مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير ٠٠ والرضي ج ١
ص ٢٨٧ واستمع لقول الشاعر :

أضمرت في القلب هوى شادن مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له فقال لي : المضمرة لا يوصف
الأشياء ٩٢/٢ .

(٤) في سيبويه ص ٢٢٠ : (واعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء :
بالمضاف الى مثله وبالألف واللام وبالأسماء البهمة .

فأما المضاف فنحو : مررت بزيد أخيك والألف واللام ، نحو قولك : مررت بزيد الطويل
وما أشبه هذا من الإضافة ، والألف واللام وأما البهمة فنحو : مررت بزيد هذا ، وبعمرو ذاك)
وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩

ينعت بما فيه الألف واللام ، نحو : الظريف ، والعاقل . تقول : مررت بزيد العاقل ، ورأيت زيدا الكريم .

وبما كان مضافاً ، نحو قولك : مررت بزيد أخيك ، وبعبء الله ذى المال .
وبالأسماء المبهمة : نحو : رأيت زيدا هذا ، ومررت بعمره ذاك .

وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نعتة . تقول : مررت بأخيك الطويل ، وجاعني غلام زيد العاقل ، ومررت بأخيك ذى المال : ورأيت أخاك ذا الجمّة ، وجاعني أخوك هذا (١) .

وما كان من المبهمة فبابه أن يُنعت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، ثم بانعوت التي فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنعت بالمضاف لعلّة نذكرها .

(١) المبرد خص المضاف هنا بما أضيف إلى غير ما فيه الألف واللام وسيبويه أطلق ولم يخصص قال في ج ١ ص ٢٢٠ :

(والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة وذلك مررت بصاحبك أخى زيد ومررت بصاحبك الطويل ، ومررت بصاحبك هذا) .

واعترض المبرد في نقده للكتاب على هذا فقال :

(قال محمد : أصل ما ذكر في الصفات أن الإخص يوصف بالأعم وما كان معرفة بالألف واللام والأسماء المبهمة فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام ، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول : رأيت غلام الرجل الظريف إلا على البذل)

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

(قال أحمد : قوله : إن أصل ما ذكر في الصفات أن الإخص يوصف بالأعم ، فهو يوصف بالأعم كما ذكر ، ويوصف بما كان مثله : إلا ترى أنك تقول : مررت بالرجل الظريف فليس الظريف أعم من الرجل لكنه مثله ، وإذا قلت : مررت بزيد الظريف فقد وصفته بما هو أعم منه . فالصفة تكون على ضربين :

تكون أعم من الموصوف ، وتكون مثله ، ولا تكون أخص من الموصوف ولذلك قال سيبويه : والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته : أى بما هو مساو له ، وبالألف واللام : أى بما هو أعم منه .

وذلك قولك / مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا ، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له ؛ لأنك إذا أوامأت وجب أن تبين . فاليان كاللازم له .

وتقول : مررت بهذا الظريف . إذا جعلت الظريف كالاسم له ؛ لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده ؛ لأن هذا يقع على كل ما أوامأت إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام^(١) : لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها . فلما كانت هي لا تضاف ؛ لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف - لم يجز أن تضاف ؛ لأن المضاف إنما يُقدَّر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

فلذلك لا تقول : جاعني هذا ذو المال ، ورأيت ذاك غلام الرجل إلا على البتل ، أو تجعل رأيت من رؤية القلب فتعليها إلى مفعولين .

وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتنعت بما كان فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى

وأما قوله : أن ما كان معرفة بالألف واللام أخص مما أضيف إلى الألف واللام فليس كما ذكر ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام إنما يعرف ، ويخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام ، وليس أحدهما بأخص من الآخر ، لأن الألف واللام عرفتهما جميعاً . فهما متساويان ، فلذلك تقول : رأيت غلام الرجل الظريف ، فيكون قولك : رأيت الرجل الظريف لا فرق بينهما .

انظر الانتصار ص ١١٣ - ١١٤ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : وواعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً .

وانما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع ، وليست بمنزلة الصفات في زيد ، وعمر إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها ، وكأنك أردت أن تقول : مررت بالرجل ، ولكنك إنما ذكرت هذا ، لتقرب به الشيء وتشير إليه . وبذلك على ذلك أنك لا تقول : مررت بهذين الطويل ، والتصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ولا تقول : مررت بهذا ذي المال كما قلت : مررت بزيد ذي المال .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩ .

ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : مررت / بالرجل النبيل ، وبالرجل ذى المال . (١)

والمضمر لا يُوصَفُ به ، لأنَّه ليس بتحلية ولا نَسَب (٢) .
ولا يُوصَفُ لأنَّه لا يضمَرُ حتَّى يُعرَفَ ، ولأنَّ الظاهر لا يكون نعتاً (٣) له ؛ كما لا يُنعت به ،
ولكنَّه يُؤكَّد ، ويبدل منه .

وزعم سيبويه أنَّ الشيء لا يوصَفُ إلَّا بما هو دُونَه فى التعريف ، فإذا قامت (هذا)
فقد عرِفَته المخاطب بعينه وقلبه . وإذا قلت : الرجل ، أو الظريف - فإنَّما تعرِفُه شيئاً
بقَلْبِه دون عينه .

وأما الأسماء التى هى أعلام ؛ نحو : زيد ، وعمرو - فلا يُنعت بها ، لأنَّها ليست بتحلية
ولا نَسَب ، ولا يكون النعت إلَّا بواحد منهما ، أو بما كان فى معناه (٤) .
ونحن مُفسِّرون ذلك حرفاً حرفاً فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : « وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وبما أضيف
الى الألف واللام ، لأن ما أضيف الى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتاً ، كما
صار المضاف الى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولا م ، نحو : مررت بزيد أخيك وذلك
قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذى المال .. »

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٧ : « المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف . والأصل فى وصف المعارف أن
يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيلاً الحاصل .
وأما الوصف المفيد للمسح والدم فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل فى
وصف المعارف . »

ولم يوصف الغائب اما لأن مفسره فى الأغلب لفظى ، فصار بسببه واضحاً غير محتاج
الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الأغلب ، وأما لحمله على المتكلم ، والمخاطب ،
لأنه من جنسهما .

وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف فى المعارف ينبغي أن يكون أخص أو
مساوياً ولا أخص من الضمير ولا مساوياً له حتى يقع صفة له .. » وانظر ص ٢٨١ من هذا
الجزء

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً »

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ : « واعلم أن العلم الخاص من الاسماء لا يكون صفة لأنه ليس
بتحلية ، ولا قرابة ولا مبهم .. »

وانظر الرضى ج ١ ص ٢٨٩

إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل - فمن الفعل أخذته فحليته به .

فإذا قلت : مررت برجل مثلك ، أو حسيك من رجل ، أو مررت برجل أيتما رجل -
فمعنى مثلك إنما هو يشبهك . وأيتما رجل معناه : كامل (١) ، وقولك : حسيك (٢) إنما معناه :
يكفيك . / يقال : أحسبني الأمر ، أى كفاني ، وقوله عز وجل : (عطاء حساباً) (٣) أى كافياً .

٤
٥٧٨

فهذا ما كان من التحلية التي لا تكون إلا عن فعل ، وما ضارح ذلك فراجع إلى معناه .
وأما النسب فقولك : مررت برجل تميمي ، وقيسي ، وكذلك نسب القرابة ، نحو :
مررت بزيد أخيك ، وبزيد بن عبد الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومن انتمت ايضاً مررت برجل ايضاً رجل فأيما نعت
للرجل في كماله وبذنه غيره كأنه قال : مررت برجل كامل » .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٤٨ : « وقالوا : مررت برجل أي رجل ، وأيتما رجل وبرجلين
أي رجلين ، وأيتما رجلين ، وبرجل أي رجال ، وأيتما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى ها هنا ليس
بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجب ذلك الاسم ، فكانت
قلت كامل في الرجولية » .

وقال الرضي ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ : « ذ (أى) إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك
للمدح .. والذي يقوى عندي أن أي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن
أى الاستفهامية وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون إلا عند جهالة
المستؤل عنه ، فاستعميت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله
، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال
بحيث يحتاج إلى السؤال عنه .. وإذا جاءت بعد المعرفة فانتصبها على الحال ، نحو : هذا زيد أي
رجل ، وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه لفظاً إذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجارية
أيتما أمة ، وأيتما أمة » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ١٨٠ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومنه مررت برجل حسبك من رجل فهذا نعت للرجل
باحسابك أياه من كل رجل » انظر ص ٢٣٢ من سيبويه .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما المصادر التي نعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت
برجل حسبك من رجل .. فحسبك مصدر ، في موضع محسوب يقال : أحسبني الشيء : أى كفاني ،

وقال الرضي ج ١ ص ٢٨١ : « والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجلاً رجلاً ورجلين رجلين ، ورجلاً
وجالاً »

(٣) النبا : ٣٦ .

هذا باب

مَجْرَى نَعْت النكرة عليها

وذلك قولك : مررت برجل ظريف . فَوَجَّهَ هذا الحَقْفُ ، لَأَنَّكَ جعلته وصفاً لا قَبْلَهُ ؛ كما أجريت نَعْت المعرفة عليها .

وإن نصبت على الحال جاز ، وهذا يفسر في باب الحال (١) إن شاء الله .

وتقول : مررت برجل ذى مال ، فقولك (ذى مال) نكرة ؛ لَأَنَّ ذا مضافة إلى مال ، ومال نكرة .

ومررت برجل مثلك .

فلن قال قائل : كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة . هَلَّا كان كقولك :
مررت بعبده الله أخيك ؟

(١) يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلا عند سيبويه والمبرد أيضا كما ذكر هنا وكما قال في ص ٦٠٠ : « ويجوز أن تقول : هذا رجل منطلقا » .
وقال في باب الاستثناء ص ٦٦٠ : « ومثل هذا قولك : جاءني رجل ظريف ، فتجعل ظريفا نعنا لرجل ، ويجوز جاءني رجل ظريفاً على الحال . فإذا قلت : جاءني ظريفاً رجل بطل الوجه الجيد ، لأن رجلا لا يكون نعنا فصار الذى كن هناك مجازا لا يجوز غيره » .
وقال في ص ٥٨١ : « وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرى النعت على المنعوت ، وقد بينت لك جواز الحال »

وقال سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ : « ومثل ذلك مررت برجل قائما إذا جعلت المجرور به فى حال قيام ، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائما وهو قول الخليل ، ومثل ذلك عليه مائة بيضا والرفع الوجه » .

وقال في ص ٢٧٦ : « باب ما ينتصب لانه قبيح أن يؤنّف بما بعده .. وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأنا ترى قائم جعلت القائم حالا » .

من هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى المقتضب ، ولكنه فى نقده لسيبويه عرض بالنقد لكلام سيبويه المذكور ، وأطال ابن ولاد فى الرد عليه ، ويكفي أن نسجل على المبرد رجوعه عن نقده . انظر الانتصار ص ١٣٦ - ١٣٩ .

« فالجواب في ذلك : / أَنَّ الْأُخُوَّةَ مَخْطُورَةٌ ، وَقَوْلُكَ (مِثْلُكَ) مُبْهَمٌ مُطْلَقٌ . يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ فِي أَنْتُكُمَا رَجُلَانِ ، أَوْ فِي أَنْتُكُمَا أَسْمَرَانِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا تَشَابَهَا بِهِ ، فَالتَّقْدِيرُ فِي ذَلِكَ التَّنْوِينُ . كَأَنَّهُ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَبِيهِكَ بِكَ ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ (١) .

فَإِنْ أَرَدْتَ بِمِثْلِكَ الْإِجْرَاءَ عَلَى أَمْرٍ مُتَقَدِّمٍ حَتَّى يَصِيرَ مَعْنَاهُ : الْمَعْرُوفُ بِشَبِيهِكَ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا مَعْرِفَةً ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَمِثْلِكَ ، كَمَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمَعْرُوفِ بِشَبِيهِكَ (٢) .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « قَرِبَ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا نَكْرَةٌ . فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَايَتَنَا ، وَمِثْلَكَ نَكْرَةٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : لِي عَشْرُونَ مِثْلَهُ ، وَمِائَةٌ مِثْلَهُ فَأَجْرُوا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ عَشْرُونَ دَرْهَمًا ٠٠ فَالْمِثْلُ وَأَخَوَاتُهُ كَأَنَّهُ كَالَّذِي حَذَفَ مِنْهُ التَّنْوِينُ فِي قَوْلِكَ : مِثْلُ زَيْدًا ٠٠ » وَقَالَ فِي ص ١١٤ : « وَمَنْهُ : مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ مِثْلِكَ ، أَيْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِثْلُكَ » .

وَقَالَ فِي ص ٢١٠ : « وَمَنْ النَّعْتُ إِذَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ فَمِثْلُكَ نَعْتٌ عَلَى أَنَّكَ قُلْتَ : هُوَ رَجُلٌ ، كَمَا أَنَّكَ رَجُلٌ ، وَيَكُونُ نَعْتًا إِذَا عَلِيَ أَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْكَ ، وَلَمْ يَنْقُصْ عَنْكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ » وَقَالَ ابْنُ بَيْشَاشٍ ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦ : « وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءُ أَضِيفَتْ إِلَى الْمَعَارِفِ وَلَمْ تَتَعَرَفْ بِذَلِكَ لِلإِبْهَامِ الَّذِي فِيهَا وَأَنَّهُ لَا تَخْتَصُ وَاحِدًا بِعَيْنِهِ وَذَلِكَ غَيْرٌ ، وَمِثْلٌ ، وَشَبِيهُ » . فَهَذِهِ نَكَرَاتٌ وَإِنْ كُنَّ مَضَافَاتٌ إِلَى مَعْرِفَةٍ ، وَإِنَّمَا نَكَرَهُنَّ مَعَانِيَهُنَّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَمَّا لَمْ تَنْحَصِرْ بِمَعَايِرِهَا وَمَعَانِلِهَا لَمْ تَتَعَرَفْ » .

الْأَقْرَى أَنَّ كُلَّ مَنْ عَدَاهُ فَهُوَ غَيْرٌ ، وَجِهَةٌ الْمَائِلَةُ ، وَالْمِشَابَهَةُ غَيْرُ مُنْحَصِرَةٍ . فَإِذَا قُلْتَ مِثْلُكَ جَازَ أَنْ يَكُونَ مِثْلُكَ فِي طَوْلِكَ ، وَفِي لَوْنِكَ وَفِي عِلْمِكَ ، وَنَحْوِهَا بِالْأَشْيَاءِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الشَّيْءُ مِثْلَ الشَّيْءِ ، فَلِذَلِكَ الْإِبْهَامُ كَانَتْ نَكَرَاتٌ ، فَلِذَلِكَ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَانَتْ مَضَافَاتٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ مَعَايِرٍ ، وَمِمَّا نَحْوِهَا ، وَمِثَابَهُ كَانَ الْمَائِلَةُ فِي قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ مَوْجُودَةٌ فِي وَقْتِ مَرُورِكَ بِهِ فَهُوَ لِلْحَالِ ، فَكَانَ نَكْرَةً كَأَسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا أَضِفْتَ لِلْحَالِ ٠٠ . وَانْظُرْ مَا قَالَهُ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ٢٥٣ .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٢١٣ : « وَزَعَمَ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ الْمَضَافَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ الَّتِي صَارَتْ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ قَدْ يَجُوزُ فِيهِنَّ كَلْهِنَ أَنْ يَكُنَّ مَعْرِفَةً وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ٠٠٠٠ وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهُ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ إِذَا أَرَادُوا مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي هُوَ مَعْرُوفٌ بِشَبِيهِكَ ، فَتَجْعَلُ مِثْلَكَ مَعْرِفَةً ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : هَذَا مِثْلُكَ قَائِمًا » . كَأَنَّهُ قَالَ : هَذَا أَخُوكَ قَائِمًا » . وَقَالَ ابْنُ بَيْشَاشٍ ج ٢ ص ١٢٦ : « وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَعَارِفًا إِذَا شُهِرَ الْمُضَافُ بِمَعَايِرِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَوْ بِمَعَانِلِهِ ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ بِحَالِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ أَوْ شَبِيهِكَ ، وَأَرَادَ النَّكَرَةَ فَمَعْنَاهُ بِمِثَابِهِكَ أَوْ مِمَّا نَحْوِكَ فِي ضَرْبٍ مِنْ ضُرُوبِ الْمَائِلَةِ وَالْمِشَابَهَةِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ غَيْرُ مُحْصَوْرَةٍ » .

وَإِذَا أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ قَالَ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ مِثْلِكَ ، فَكَانَ مَعْنَاهُ الْمَعْرُوفُ بِشَبِيهِكَ ، أَيْ الْغَالِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ » .

ومثل ذلك في الوجهين مررت برجل شبيهك ، ومررت برجل نحوك (١) .
فأما مررت برجل غيرك - فلا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مبهم في الناس أجمعين ،
فإنما يصح هذا ويفسد بمعناه (٢) .

فأما شبيهك فلا يكون إلا معرفة (٣) لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ، كقولك :
مررت بزيد جليسيك . فإن أردت النكرة قلت : مررت برجل شبيه بك ؛ كما تقول :
مررت برجل جليسي لك .

فأما حسبك (٤) ، وهذك (٥) ، وشرعك (٦) ، وكفئك فكلها نكرات ، لأن معناها : يكنى .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « وكذلك : مررت برجل ضربك وشبهك ، وكذلك نحوك
(٢) انظر الخلاف في ذلك في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ والخزانة ج ٢ ص ١٦١
- ١٦٢ .

والعجيب أن المبرد نفسه قال في ص ٦٧٦ أن غيرا تتعرف بالاضافة ، وجعلها نعتا للذين
في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم) .
(٣) قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه ، وذلك لأنه على
بناء فاعيل وفاعيل بناء موضوع للمبالغة ، فكانك قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات » .
(٤) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٢٨٥

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومررت برجل شرعك من رجل ومررت برجل هذك من
رجل وبامراة هذك من امرأة » فهذا كله على معنى واحد . . . وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم
يقولون : مررت برجل هذك من رجل ، وبامراة هذك من امرأة » .
قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما هذك فهو من معنى القوة يقال : فلان يهد على ما لم يسم
فاعله : إذا نسب الى الجادة والكفاية فالهد بالفتح للرجل التقوى وإذا أريد الدم والوصف
بالضعف كسر وقيل هذك » .
وقال في ص ٥٢ : « وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا : مررت برجل هذك
من رجل قال انقتال الكلابي :

ولي صاحب في الغار هذك صاحباً أخو الجسون الا أنه لا يعلل

بروى يرفع هذك ونصبه . فمن رفعه جعله مصدرا نعت به . .
ومن فتح جعله فعلا ماضيا فيه . فعلى هذا تقول : مررت برجلين هذك من رجلين ، وبرجال
هذك من رجال ، وبامراة هذك من امرأة ، وبامراتين هذاتك من امرأتين ، وبنسوة هذدتك من
نساء » .

كذلك تقول : مررت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من
رجال وبامراة كفتك من امرأة . .

وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٧٧ واللسان (جون - هد) .
وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ : « ومعنى هذك ، أى أثقلت وصف محاسنه » .
وقال سيبويه : وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجلاً هذك من رجل
ومررت بامراة هذتك من امرأة فجعله فعلا مفتوحا كأنه قال : فعل ، وفعلت بمنزلة كفاك وكفتك ،
(٦) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « شرعك بمعنى حسبك ، من (شرعت في الأمر) إذا
خضت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه »

وقد يجوز أن تقول : مررت برجل هَذَا من رجل تجعله فِعْلاً ، ومررت بامرأة هَذِهِ من امرأة ، وتقول على هذا : مررت برجل كَمَاكَ من رجل ، ومررت بامرأة كَفَنَكَ من امرأة .

واعلم أَنَّ كُلَّ مضاف تزيد به معنى التنوين ، وتحذف التنوين للمعاقبة منه - فهو باقٍ على نكرته ؛ لِأَنَّ المعنى معنى التنوين ؛ فلذلك تقول : مررت برجل حَسَنَ الْوَجْهِ ؛ لِأَنَّ معناه حَسَنٌ وَجْهُهُ (١) ، وكذلك مررت برجل ضاربٍ زيد إذا أردت به ما أَنت فيه ، أو ما لم يقع ؛ لِأَنَّ معناه : ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذه المضافات التي لا تخص ، نحو مثلك ، وشبهك ، وغيرك ؛ لِأَنَّك تزيد : هو مثل لك ، ونحوك ، ونحو منك .

فأما (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فإِنَّمَا هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع في كلِّ مَنْ عدا المخاطب .

ف«رُبَّ» تدخل على كلِّ نكرة ؛ لِأَنَّها لا تخص شيئاً ، فإِنَّمَا معناه أَنَّ الشيء يقع / ولكنه قليل . فمن ذلك قوله :

يا رُبَّ مِثْلِكَ في النساءِ غَرِيرَةٍ بَيِّضَاءَ قَدْ مَتَّعَتْهَا بِطَلَاقٍ (٢)

وقوله :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُيَاةِدَةً مِنْكُمْ وَحِزْمَانَا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : (قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة .. يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ... إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة ..)

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢١٢ ، ص ٣٥٠ على أن مثلك نكرة مع اضافتها إلى المعرفة بدليل دخول (رب) عليها .

الغريرة : المغفرة بلبن العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها والبيت لأبي محجن الثقفي وأنظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ .

(٣) تقدم الجزء الثالث ص ٢٢٧ ، ج ٤ ص ١٥٠

يريد : غابط. لنا ؛ لأنه او غنى واحدا بعينه لم يكن للكلام معنى ؛ كما لا تقول :
رُبَّ عبد الله ، ولا ربَّ غلام أخيك .

وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرى النعت على المنعوت . وقد بينت لك جواز
الحال (١) ، ونستقصيه في بابيه إن شاء الله .

وتقول : مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومسلم وكافر ، كلاهما جيّد بالغ .
وكذلك مررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر ، وإن شئت قلت : رجل مسلم
ورجل كافر .

أما الخفض فعلى النعت ، وردّت الاسم توكيدا .

وأما الرفع فعلى التبويض ، وتقديره : أحدهما مسلم ، والآخر كافر (٢) . والآية تُقرأ
على وجهين ، وهو قول الله عز وجل : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّفَثَا فِتْنَةً يُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) بالرفع والخفض (٣) .

وكذلك قول الشاعر :

/ فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ (٤)

٤
٥٨٢

(١) انظر تعليق رقم ٢٨٦ ص ١

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٤ : وكذلك مررت برجلين رجل صالح ، ورجل طالح . ان
شئت جعلته تفسيرا لنعت وصار اعادتك الرجل توكيدا ، وان شئت جعلته بدلا كأنه جواب لمن
قال : بآى رجس مررت ؟ فتكرت الاول ، واستقبلت الرجل بالصفة وان شئت رفعت على
قوله : فما هما ؟ . وانظر ص ٢٢١ منه .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٥ : « ومثل ما يجىء فى هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة
والبدل قوله - عز وجل (قد كان لكم آية فى فئتين النفا فتنه تقاتل فى سبيل الله وأخرى
كافرة) ومن الناس من يجر والجر على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل » .

الآية فى آل عمران : ١٣ ، وقراءة الجر من الشواذ (انظر ابن خالويه ص ١٩ والبحر المحيط

ج ٢ ص ٣٩٤) .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٥ على أنه يجوز فى رجل ، ورجل الجر على الابدال ،
او القطع بالرفع على قطع البسمل بجعله خبرا مبتدأ محذوف .

وقدر البغدادى المبتدأ المحذوف بقوله : هما فيكون الكلام جملة واحدة أو التقدير :
احدهما رجل صحيحة ، والاخرى رجل ، فيكون الكلام جملتين ومفعول رضى محذوف تقديره :
داء ، وشلت من باب فرح .

يُنْشَدُ رُفْعًا وَخَفْضًا. وقال آخر :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَاهَا صَائِبُ الْحَدَثَانِ (١)

وقال آخر :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رُبْعَيْنِ : مُسْلُوبٍ وَبَالِي (٢)

= قال ابن سيده : لما خانت عزة العهد ، فزلت عن عهده ، وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين : رجل صحيحه وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة وهو زللها عن عهده .

قل عبداللدايم : معنى البيت أنه بين خوف ورجاء وقرب وثناء .

وقال غيرهما : تمنى أن تضيق قلوبه فيبقى في حى عزة فيكون ببقائه في حيهما كذي رجلين : صحيحه ويكون من عدمه لقلوبه كذي رجل عليه وهذا المعنى يدل عليه ما قبل البيت . وقد أخذ كثير معنى بيت للنجاشي سيأتي بعده .

انظر العمدة لابن رشيقي ص ٢٢٠ .

وبيت كثير من تائيته المشهورة . الأماي ج ٢ ص ١٠٨ . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٦ - ٣٨٣ ، العيني ج ٤ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ، والسيوطي ص ٢٧٥ والشعراء ص ٤٩٥ - ٤٩٧ . وابن يعيش ٦٨ : ٣

(١) البيت من قصيدة للنجاشي الحارثي ذكرها أبو تمام في الوحشيات ص ١١٣ - ١١٤ وقبله وبغده :

فما بكم لو أن تكونوا فخرتم	بادراك مسعاة السكرام يدان
وكنتم كذي رجلين رجل صحيحه	ورجل بها ريب من الحدثنان
فأما التي صحت فأزد شنوءه	وأما التي شلت فأزد عمان

فالرواية المناسبة : وكنتم وقد روى وكنتم في العمدة ج ٢ ص ٢٢٠ . وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٨ .

والقصيدة في كتاب صفين ص ٦٠١ - ٦٠٥ وبعضها في حماسة البحتري ص ٧١ - ٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٤ فقال :

« وما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم ، وفرق النعت وصار مجرورا قوله : بكيت وما بكاء رجل حلیم .. كذا سمعنا العزب تنشده والقوافي مجرورة » . وقد تحامل المبرد في نقده لكلام سيبويه فقال :

« قال محمد : ولا معنى لهذا الكلام : أعنى قوله : والقوافي مجرورة لأنها لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

(قال أحمد : قوله : لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا قول خطأ على الإرسال وذلك أنها لو كانت مرفوعة من غير ما اعتلت لامه أو أضيف لم يجوز أن تكون معه بالي ، وذلك أنه كان يكون نحو حال ، ومال .

وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى ، لا يكون إلا الخفض ، إلا على ما يجوز من الحال .

فإن قلت : مررت بثلاثة رجال : صريع ، وجريح يا فتى - لم يجوز إلا الرفع ؛ لأنك لم تأت على علتهم . فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لا يكون إلا كذلك .
ولو قلت : مررت بثلاثة : قائم ، وقاعد ، ونائم - لكان جيذا ؛ لأنك أحطت بعلتهم ، والرفع جيد بالغ ؛ لأنك إذا أتيت على العدة صلح التبعض . والنعت ، وإن لم تأت عليها لم يكن إلا التبعض (١) .

وتقول : مررت برجل وامرأة ، وحمار قيام . فرقت الاسم وجمعت النعت ؛ كما فرقت

= ولو كانت القوافي كذلك لم يكن معها (بالي) وإذا لم يكن معها (بالي) وكان في موضعه قافية يمكن رفعها نحو ما ذكرنا لم يجوز في مسلوب أن يكون الرفع مرفوعا . وإذا كانت القوافي مجرورة ومعها (بالي) أمكن أن يكون مرفوعا في لفظ مجرور ، وأمكن أن يكون مجرورا وإذا أمكن ذلك فيه أمكن في مسلوب مثله . فأراد بقوله : والقوافي مجرورة إزالة امتناع الجر عن مسلوب ٠٠٠ (الانتصار ص ١٠٩ - ١١٠) وانظر رد الأعلام أيضا .

البكا : يد ويقصر . فمن قصره ذهب به إلى معنى الحزن ومن مدّه ذهب به إلى معنى الأصوات قال الشاعر :

بكت عيني وحسق لها بكاءها وما يفتى البكاء ، ولا العويل

انظر المقصور والمدود ص ١٥ ، والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦ وشراهد الشافية ص ٦٦ .

الربيع : المنزل . المسلوب : الذي سلب بهجته لخلاته من أهله .

والبيت نسب في سببويه إلى رجل من باهلة ونسبه السيوطي ص ٢٦٢ إلى ابن ميادة .

(١) في سببويه ج ١ ص ٢١٦ : « وتقول : مررت بأربعة : صريع وجريح لأن الصريع والجريح غير الأربعة » .

في الأشموني ج ٢ ص ٣٥٠ : « ما فصل به مذكور ، وكان وافيًا به يجوز فيه البدل والقطع ، نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه أن لم ينو معطوف محذوف ، نحو مررت برجال طويل وقصير » .

فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر بالنصب . التقدير : وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر .

هناك النعت ، والاسم مجموع ، ولو أردت ها هنا التبعيض لم يجز ، / لأنَّ (قياماً) لفظة واحدة فليس فيه إلاَّ الخفض^(١) ، إلاَّ جوازَ الحال .

•••

وتقول : مررت برجلٍ مثلكَ غيرِكَ . (غير) ها هنا توكيد (ر) .

لأنَّ (غيراً) يُتكلَّم بها على وجهين :

أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد .

فإذا قال : مررت برجلٍ غير زيد - فقد أفادك أنَّ الرجل الذي مررت به سوى زيد ، وكذلك : مررت برجلٍ غيرِكَ : كأنَّه قال : مررت برجلٍ آخر . لأنَّ يتوهم السامع أنَّه بعينه .

فإذا قال : مررت برجلٍ مثلكَ - فقد أعلمه أنَّه غيره ، فإن أتبعه (غيراً) فإنَّما هو توكيد وتشديد للكلام .

وهذه التكررات كُلُّها تقع حالاتٍ وتبييناً ، وتَجَرِي في جميع مجاري التكررة .

تقول : عندي عشرون مثلكَ ، ومائة مثلكَ ، وعشرون غيرِكَ^(٢) .

•••

فإنَّما عشرون أيَّما رجلٍ - فلا يجوز . وإنَّما امتنع من أنَّك لا تُقيم الصفة مقامَ الموصوف حتى تَتِمَّكَنَّ في بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقِل ، لأنَّها أسماء جارية على الفِعْل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « ومثل ذلك مررت برجلٍ وامرأة وحمار قيام ففرقت الاسم وجُمعت النعت ، نصار جمع النعت ها هنا بمنزلة قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأن النعت ها هنا ليس بمبعضاً ولو جاز في هذا الرفع لجاز مررت بأخيكَ وعبدالله وزيد قيام » فصار النعت ها هنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد .

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ عن غير : « وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى إلا ، وقال ص ٢١٤ » ومنه : مررت برجلين غيرِكَ ، فإن شئت حملته على أنها غيره في الخصال وفي الأمور ، وإن شئت على قوله : مررت برجلين آخرين . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « ومن ذلك قول العرب : لي عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهماً ، ومائة درهم .

فاللثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه في قولك : مثل زيداً . . .

وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرِكَ على قوله عشرون مثلكَ » .

وأَيْمًا رجلٌ إِنَّمَا معناه : كامل فليس بِمَأخُوذٍ مِنْ / فِعْلٍ .
و (ما) زائِدَةٌ . فَإِنَّمَا معناه : مرت برجلٍ أَيْ رجلٍ (١) .
فعلى هذا تقع الصفات مَوْقِعُ الموصوف وتمتنع ، والمرفوع والمنصوب كالْمَحْفُوضِ .

والعرفة يجرى نعتها كَمَجْرَى نَعْتِ النكرة . تقول : مررت بعبد الله العاقل ،
وبأخويك الكريمين ، وبأخويك : الكريمُ واللَّيْمُ ، على أَنَّكَ تريد : أحدهما الكريم ،
وأحدهما اللَّيْمُ (٢) .
وإن شئت خفضت على النعت .

(١) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٦٠ : « وهذا باب واسع يعنى حذف الموصوف إذا كانت
الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة ، نحو قولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ،
وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل » .
فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو : مررت برجلٍ أَيْ رجل ، وإيما
رجل فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأن معناه كامل وليس لفظه من الفعل
وكذلك لو كانت الصفة جملة » .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٦
وأقول : قد جاء حذف الموصوف بأى قول جميل :
بشين الرمي (٧) ، إن (٧) إن لزمته
على كثرة الواششين أى معون
وانظر ديوان جميل ص ٦٩ وشواهد الشافية ص ٦٧ - ٦٨ .
وجاء أيضا فى قول الحماسي :

لقد كان للسايرين اى معوس وقد كان للفاديين اى مقيل
شرح الحماسة ج ٣ ص ٨٣ .

وفى الروض الانف ج ٢ ص ١٣٨ : « وفد على عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - رجل من
ذرية (قتادة بن النعمان) ، فسأله عمر : من أنت ؟ فقال :
أنا ابن الذى سألت على الخد عينه فردت بكف المصطفى ايما رد »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : « وأعلم أن صفات المعرفة تجرى من المعرفة مجرى
صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مررت بأخويك الطويلين ، فليس فى هذا الا الجر ،
كما ليس فى قولك (مررت برجلٍ طويل) الا الجر . وتقول : مررت بأخويك : الطويل
والقصير ، ومررت بأخويك : الراكع والساجد ، وفى هذا البديل ، وفى هذا الصفة ، وفيه الابتداء
كما كان ذلك فى : مررت برجلين : صالِح وطالِح » .

وكذلك . كان إخوانك : كريمٌ ولئيمٌ ، أى منهم كذا ومنهم كذا إذا لم ترد الجنس .
 وكان إخوانك قائماً ، وقاعداً ، وناثماً ، وترفع إن شئت .
 وكذلك بالآلف واللام إلا أن ما كان من هذا بالآلف واللام فهو شيء معروف .
 تقول : كان زيد قائماً ، أى كان زيد ذلك الذى رأيته قائماً .
 وإن قلت : كان زيد قائماً لم تقصد إلى واحد رأيته قبلاً قائماً .

واعلم أن البدل فى الكلام يكون على أربعة أضرب (١) :

فَضْرِبٌ من ذلك أن تبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد ، معرفتين كانا ، أو معرفة
 ونكرة ، أو مضمراً ومظهراً أو مضميرين أو مظهرين ، وذلك / نحو قولك : مررت
 بأخيك زيد . أبدلت زيدا من الأخ . نَحِيتُ الأخ ، وجعلته فى موضعه فى العامل ، فصار
 مثل قولك : مررت بزيد . وإنما هو فى الحقيقة تبيين . ولكن قيل بَدَل ؛ لأن الذى عمل فى
 الذى قَبَلَه قد صار يعمل فيه بأن فرغ له .

ولم يجز أن يكون نَعْتاً ؛ لأن زيدا ليس مما يُنعت به .

فإن قلت : مررت بزيد أخيك - جاز فى الأخ أن يكون بَدَلًا ، وأن يكون نَعْتًا ،
 والنعت أحسن ؛ لأنه مما يُنعت به ، والبدل جيد باليغ ؛ لأنه هو الأول . فهذا شأن
 المعرفتين .

فأما المعرفة والنكرة . فإن أبدلت معرفة من نكرة قلت : مررت برجل زيد
 ومررت بنى مال أخيك . قال الله عز وجل : (وَأَنذَرْتُكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
 صِرَاطِ اللَّهِ) . فهذا بدل المعرفة من النكرة (٢) .

(١) تكلم المورّد عن أقسام البدل الأربعة فى الجزء الأول ص ٢٦ - ٢٨ . كما أعاد حديثها

فى الكامل ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ : « باب بدل المعرفة من النكرة ... أما بدل المعرفة من
 النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك
 فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . ومثل ذلك قوله - عز وجل - (وأنتك لتهدى إلى صراط مستقيم
 صراط الله) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله ... » .
 والآية فى الشورى : ٥٢ - ٥٣ .

وفي المرفقين قوله : (اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .^(١)
وفي بَئِلَ النكرة من المعرفة قوله : مررت بزید صاحب مال ، ومررت بالرجل رجل صالح . قال الله عز وجل : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ) .^(٢)
/ فأما المضر والمظهر فكقولك : زيد مررت به أخيك . وتقول : رأيت زيدا إياه ، وأخوك رأيت زيدا ، [والمضمران] : رأيتك إياه . فهذا ضَرْبٌ مِنَ الْبَدَلِ^(٣) .
والضَرْبُ الْآخَرُ أَنْ تُبَدَلَ بَعْضُ الشَّيْءِ مِنْهُ ؛ لِتُعْلَمَ مَا قَصِدْتَ لَهُ ، وَتُبَيَّنَ لِلسَّامِعِ . وذلك قولهم : ضربت زيدا رأسه . أردتُ أَنْ تَبَيَّنَ مَوْضِعَ الضَّرْبِ مِنْهُ ، فَصَارَ كَقَوْلِكَ : ضربت رأس زيد .

ومنه : جاعلي قومك أكثرهم . بَيَّنْتَ مِنْ جَاعِكَ مِنْهُمْ . قال الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (مَنْ) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٤) .

ومن ذلك إِلَّا أَنَّهُ أُعِيدَ [مع] حرف الخفض : (قَالَ الْمَلَأُ اللَّيْلِينَ اسْتَكَبَرُوا مِنْ قُوَّةِ لِلَّذِينَ اسْتَغْفَرُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)^(٥) . كان أيضا جيِّدا كالأية التي ذكرنا قَبْلُ .

(١) فاتحة الكتاب .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وقد مشمل بالآية سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٦٠ ، والمقتضب ١١ : ٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٣ : « فان أردت أن تجعل مضمرًا بدلا من مضمر قلت : رأيتك إياه ، ورأيت إياه .. »

واعلم : أن هذا المضر يجوز أن يكون بدلا من المظهر وليس بمنزله في أن يكون وصفا له ، لان الوصف تابع للاسم .. فاما البدل فمفرد . كأنك قلت : زيدا رأيت او رأيت زيدا ثم قلت : إياه رأيت ، وكذلك أنت وهو واخواتهما في الرفع ...

هذا باب من البدل أيضا . وذلك قولك : رأيت إياه نفسه وضربته إياه قائما ... » .

وانظر الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ : « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ؟ فيقول لثلاثهم أو ناصبا منهم ... فاما الأول فجيء عربي . مثله قوله - عز وجل - (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لانهم من الناس » .

الآية في آل عمران : ٩٧ - وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١١١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٧٦ : « ومثله الا أنهم اعادة حرف الجر (قال الا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا منهم لمن آمن منهم) » الآية في الأعراف : ٧٥ . وانظر المقتضب ٣ : ١١١

فهذان ضربان .

والضرب الثالث أن يكون المعنى مُحِيطاً بغير الأول الذي سبق له الذِكر لالتباسه بما يَعدُّه ، فَيُبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة . وذلك قولك : مالى بهم عِلْمٌ أمِرمُ ، فأمِرمُ غيرهم . وإنما أراد : مالى بأمرهم عِلْمٌ . فقال : مالى بهم عِلْمٌ وهو يريد أمِرمُ . ومِثْلُ ذلك : أسألك عن عبد الله مُتَصَرِّفُهُ في تجارتِه ؛ لَأَنَّ المسأَلَةَ عن ذلك . قال الله عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (١) لَأَنَّ المسأَلَةَ عن القتال ، ولم يسألوا أى الشهر الحرام ؟

٤
٥٨٧

وقال : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) (٢) لَأَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّتِي أَوْقَدُوهَا في الْأُخْدُودِ . وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاهِ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ (٣)

لأنه أراد ثَوَاهِ حَوْلًا .

فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كُلِّ كلامٍ مستقيم .

ووجه رابع لا يكون مِثْلُهُ في قرآن ، ولا شعر ، ولا كلامٍ مُستقيم (٤) وإنما يأتى في لَفْظٍ . الناسى أو الغالط . وذلك قولك : رأيت زيدا داره ، وكَلِّمْتُ زيدا عمرا ، ومررت برجل حمار (٥) . أراد أن يقول : مررت بحمار فَنَسِيتُ ثم ذكر ، فَنَحَى

(١) البقرة : ٢١٧ : وقد استشهد بها سيبويه ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١

ص ٢٧ .

(٢) البروج : ٤ .

(٣) تقدم في الأول ص ٢٧ والجزء الثاني ص ٢٦

(٤) انظر الكامل ج ٦ ص ١٢٣ - ١٢٤ واسرار العريضة ص ٢٩٩ والمقتضب ج ١

ص ٢٨ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ : « باب المبدل من المبدل منه . والمبدل يشرك المبدل منه في الجر - وذلك قولك : مررت برجل حمار . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فاما المحال فان معنى أن الرجل حمار . واما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فنقول حمار . اما ان تكون غلطت ، أو نسيت ، فاستدركت ، واما ان يبدو لك ان تضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت اردت غير ذلك » .

الرجل ، وأَوْصَلَ المَرُور إلى ما قَصَدَ إليه ، أو غَلِطَ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ .

فهذه أربعة أَوْجِه في الِبدَل .

واو قال في هذا الموضع : مررت برجل بل حمار ، ولقيت زيدا بل عمرا (١) كان كذلك
إِلَّا أَنَّ (بل) ، و (لا بَلْ) (٢) من حروف الإِشْرَاك ، وقد ذكرنا أحوالها فيما تقدّم (٣) .

واعلم أَنَّ المعارف / تُوصَف بالمعارف . فَإِنْ وقع بعدها شيء نكرة : والعامل فُتِل أو شيء
في معناه - انتصبت النكرة على الحال ، ونحن واصفوا ذلك في الباب الذي يلي هذا الباب
إِنْ شاء الله .

٥٨٨

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ : « ومثل ذلك قولك : لا بل حمار ومن ذلك
قولك : مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير مررت برجل حمار .
ومن ذلك ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول
وجعلته مكانه » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « واعلم أن بل ، ولا بل ، ولكن - يشركن بين النعتين ،
فيجران على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ... » .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٢ : « وإذا ضمنت (لا) الى (بل) بعد الإيجاب
والأمر ، نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمرا . فمعنى (لا) يرجع الى ذلك
الإيجاب والأمر المتقدم لا الى ما بعد (بل) ففى قولك : لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد ،
وأنبتة لعمرو ببل ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن
يثبت ، والا يثبت ، وكذا فى الأمر نحو : اضرب زيدا لا بل عمرا ، اى لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وألا يكون مع الأمر بضرب عمرو ... »
مثل ابن هشام فى الغنى لاجتماع لا مع بل بقول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو افول

وانظر تعليق الدمامينى عليه ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٣) الكلام عن بل ، ولكن مر فى ج ١ ص ١٢ ، ج ٣ ص ٢٥ ، ج ٤ ص ١٠٧

هذا باب

الحالات والتبيين وتفسير معناهما

اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول ، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظ . أو معنى .
والمفعول على ضربين :

فمن ذلك المصدر ، وهو اسم الفِعْل (١) ، وهو مفعول صحيح ؛ لأنَّ الإنسان يفعل ،
وادم فَعَلَهُ ذلك المصدر .

تقول : ضربت ضرباً ، وقمت قياماً . فَأَنْتَ فَعَلْتَ الضربَ والقيام . واو قلت :
ضربت وقمت - لئلا على أَنَّكَ فعلت الضربَ والقيام ، وكذلك كلُّ فِعْلٍ تعلَّى أو لم
يتعد .

فإذا قلت : ضربت زيدا ، أو كلَّمت عمرا - فَأَنْتَ لم تفعل زيدا ولا عمرا ، إِنَّمَا فعلت
الضرب والكلام ، فأَوْقَعْتَ الضرب بزید ، وأَوْصَلْتَ الكلام إلى عمرو : فزید وعمرو
مفعول بهما ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أَوْقَعْتَهُ بهما ، وأَوْصَلْتَهُ إليهما .

فإن / قلت : سِرْتُ يومَ الجمعة ، وجلست مكانَ زيد - فَإِنَّمَا فعلت السير والجلوس في هذا
الزمان وهذا المكان . فالزمان والمكان مفعول فيهما .

والفضل بينهما وبين زيد أَنَّكَ أَوْصَلْتَ إلى زيد شيئا . ولم تعمل في الزمان شيئا ، إِنَّمَا
عملت عملا احتوى عليه الزمان ، والمكان .

تقول : ضربت زيدا يومَ الجمعة في الدار . فَأَنْتَ لم تصنع بالدار واليوم شيئا . ولكن
لو قلت : هَدَمْتُ الدار ، وبنيت الدار - لكانت مفعولة بمنزلة زيد ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أَوْصَلْتَهُ إليها .
وكذلك الحال هي مفعول فيها . تقول : جامعُ زيد الطويل . فالطويل نعت ، وكذلك
مررت بأخيكَ الكريم . إِنَّمَا معناهُ بِأَخِيكَ الموصوف بالكرم المعروف به .

(١) أي اسم الحدث وهذا تعبير لسيبويه.

فإذا قلت : جاعى زيد ماشياً - لم يكن نعتاً ؛ لأنك أو قلت : جاعى زيد الماشى لكان معناه المعروف بالمشى ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنه تحلية له وتبيين أنه زيد المعروف بهذه السمة ؛ ليفصل من اسمه مثل اسمه بهذا الوصف .

٤٠٥ / فإذا قلت : جاعى زيد ماشياً - لم ترد أنه يُعرف بأنه ماشٍ ، ولكن خبرت بأن مجيئه وقع في هذه الحال ، ولم يذكُلْ كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها .

فالحال مفعول فيها . إنما خبرت أن مجيئه وقع في حال مثنى ، وكذلك مررت بزيد ضاحكاً ، وصادفت أخاك راكباً (١) .

فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل ، أو شيء يكون بدلاً منه ، دالاً عليه . وسنبين جميع ذلك إن شاء الله .

فإذا كان العامل في الحال فعلاً - صلح تقديمها وتأخيرها ؛ لتصرف العامل فيها ، فقلت : جاء زيد راكباً ، وراكباً جاء زيد ، وجاء راكباً زيد . قال الله عز وجل : (خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٢) . وكذلك قائماً لقيت زيدا ، وقائماً أعطيت زيدا درهما ، وذاهباً إليك رأيت زيدا .

٤٠٦ / وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده ، وذلك قولك : زيد في الدار قائماً ، وفي الدار قائماً زيد ، وفي الدار / زيد قائماً .

إذا كان قائماً بعد قولك في الدار انتصب . ولا يصلح قائماً في الدار زيد ، ولا زيد قائماً في الدار ، ولا قائماً زيد في الدار . لما أخرت العامل ، ولم يكن فعلاً - لم يتصرف تصرف الفعل ، فينصب ما قبله . وهذا إذا جعلت (في الدار) خبراً فقلت : زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فاستغنى زيد بخبره قلت : قائماً ونحوه ، لتدل على أية حال استقر .

فإن جعلت (قائماً) هو الخبر رفعتُه ، وكان قولك (في الدار) فضلة مستغنى عنها ؛ لأنك إنما قلت : زيد قائم ، فاستغنى زيد بخبره ، ثم خبرت أين محل قيامه ؟ ، فقلت في الدار ، ونحوه .

(١) تقدم في ص ١٦٦ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ١٨١

(٢) تقدم في ص ١٦٨ .

وكل ما كان في الابتداء من هذا فكذاك مجراه في باب إن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها^(١) .

٤
٥٩٢

إلا أنه ما كان من ذلك فعلا ، أو دخله معنى تصلح عليه الحال ، وتنصبه عليه إذا أردت ذلك ، نحو : ظننت زيدا / قائما أخاك ، لأنك إنما ظننته في حال قيامه [وكان زيدا قائما أخوك ، لأنه أشبهه في حال قيامه . ولو قلت : إن زيدا قائما في الدار - لم يجز ؛ لأنك لا تنصبه بقولك في الدار ، وهو قبله ، ولم يحدث معنى مع (إن) يجب به نصب الحال^(٢) لأن هذه العوامل^(٣)] كلها داخلة على الابتداء . قال الله - عز وجل : (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فأكيهون^(٤)) ، فجعل قوله (فأكيهون) الخير ، و (في شغل) تبين كقولك

(١) تقدم في ص ٣ ، ٢٥٦ : ٤ ، ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧

(٢) اتفق البصريون على افعال حروف ثلاثة في الحال وهي : ليت ، وكان ، ولعل ومنعوا (ان) ولكن من عملها في الحال .

قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ : « وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما ، ولعل هذا زيد ذاهبا ، وكان هذا بشر منطلقا إلا أن معنى ان ولكن لانهما واجبتان كمعنى هذا عبدالله منطلقا . وانت في ليت تمناء في الحال ، وفي كان تشبيه انسانا في حال ذهابه كما تمنيت انسانا في حال قيام ، وإذا قلت لعل فانت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب ... » .

وقال الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٧٧ : « وقد اعملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : كان ، وليت ، ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل ... » .

وقال في ص ٢٨٥ - ٢٨٦ : « فاما (ليت) ، و (كان) ، و (لعل) فاستجرتوا أعمالهن في الأحوال ، لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ ، والمعنى ، فقوين بهذه المشابهة ، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه وأن عدة حروفهن كمدة حروف الفعل الماضي ثلاثة .. ومشابهتهن من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى أتمنى ، و (لعل) بمعنى أترجى ، و (كان) بمعنى أشبه . »

ولا يجوز في ان ولكن ماجاز فيهن لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل اكدها ... » . وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، والاشباه ج ٣ ص ٢٤٢ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٧٣ .

وقد خالف الرضي النحويين فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ : « وأما حرفا التلغى والترجى ، نحو ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنها ليسا بعاملين ، لأن التمنى ، والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش .. لكون مضمونه هو المقيد .. »

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(في الدار) ، وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ ^(١)) وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ ^(٢)) على ما وصفنا .

...

وتقول : زيد بك مأخوذاً ، وزيد عليك نازل ، وزيد فيك راغب ، وزيد بك كفيلاً ، وزيد إليك مائل ، وزيد عنك محدث ، لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع ؛ لأنه لا يكون شيء مما ذكرنا ظرفاً لزيد . لو قلت : زيد فيك ، أو زيد عنك أو زيد بك - لم يصلح ؛ لأن (بك) إنما هي ظرف للمأخوذ ، و (عليك) ظرف للنازل . فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهه بما ذكرت لك ^(٣) .

وتقول : زيد علينا أمير ، وأميراً ؛ لأنك لو قلت : زيد علينا وأنت تريد الإمارة كان مستقيماً .

وتقول : زيد في الدار أبوه قائماً ، على أن تجعل (قائماً) حالاً لأبيه وإن / شئت رفعت . فإن جعلته حالاً لزيد لم يستقيم ؛ لأن زيدا ليس له في الظرف ضمير ^(٤) ، ولا يستقيم زيد قائماً في الدار أبوه بوجه من الوجوه لأن الحال قبل العامل ، وليس بفعل .

...

وتقول : مررت راكباً بزيد إذا جعلت الحال لك . فإن جعلتها لزيد لم يستقيم ؛

(١) انظر ص ١٦٧ .

(٢) الطور : ١٧ - ١٨ .

(٣) لا يصلح الجار والمجرور لأن يكون خبراً عن المتبسط لأنه ظرف غير تام . فلا يصلح للخبرية لعدم الفائدة قال الرضي ج ١ ص ١٨٨ : « وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدر خبرية الاسم الذي يلي . . ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب . . . وأجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم » .

وانظر أمالي الشجري ٢٧٥/٢

(٤) لأن (في الدار) خبر من (أبوه) ، فالضمير المستتر في الظرف يرجع إلى (أبوه)

أو هو فاعل للجار والمجرور .

لأنَّ العامل في زيد الباء^(١) ، ولكن لو قلت : ضربت قائماً زيدا - كان جيِّداً لأيكما جعلت الحال ، وكذلك رأيت راكبةً هندا .

فإن قلت : هذا ابنُ عمِّي دنيّا^(٢) ، وهذه الدراهم وَزَنُ سَبْعَةٍ ، وهذا الثوب نُسْجَ اليعن ، وهذا الدرهم ضَرْبُ الأمير - نصبت ذلك كله ، وليس نصبه على الحال^(٣) . لو كان كذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لانه صار قبل العامل في الاسم ، وليس يفعل ، والعامل الباء ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل ، فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبت من قبل انه لايفصل بين الجار والمجرور ، وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ : « قال أبو الفتح : تقول مررت بهند جالسة ولا يجوز : مررت جالسة بهند ، لان حال المجرور لا يتقدم عليه وهذا قول جميع النحويين الا ابن كيسان فانه أجاز تقديم حال المجرور عليه ... »

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٩ وقول الناظم : ولا امنعه فقد ورد .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ : « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله . ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارى بيت بيت . فهذه أحوال قد وقع في كل واحد منها شيء ، وانتصب ، لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : أنت الرجل علما ... »

وقال في ص ٢٧٦ : « ولو قلت : ابن عمي دنى ، وعربي جد لم يجوز ذلك فاذا لم يجوز ان يبنى على المبتدأ فهو من الصفة أبعد ... »

وأقول : جاء دنيا في قول النابغة الذبياني :

بنو عمه دنيا وعمرو بن عامر أولئك قوم بأسهم غير كاذب

قال ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٩٩ . « وأراد بقوله دنيا : الاثنين من القرابة ويروى دنيا بكسر الدال ودنيا بضمها فمن كسر جاز أن ينون والا ينون ومن ضم لم ينون لان الف فعلى المضمومة لا تكون أبدا الا للتأنيث . » وانظر الجواليقي ص ٣٠٧ واصلاح المنطق ص ٣١٢ والديوان ص ٦ واللسان (دنا) وفي أدب الكاتب : « ويقال : هو ابن عمه دنية ودنيا أجود » وأقول : جاء (دنية) في قول أبي الطيب :

ذاك الذي أنت جده وأبوه دنية دون جده وأبيه

ديوانه ج ٤ ص ٣٣ .

وفي قول مهيار :

ومن يك مولاهما الغريب وجارها فانت أخوها دنية ونسيبها

ديوانه ج ١ ص ٤٨ .

وفي الغريب المصنف ص ٤٧ : « الكسائي : هو ابن عمي دنيا مقصور ، ودنية .. وقال الكسائي في دنيا : منون وغير منون »

(٣) الأولى أن يكون مصدرا لان في جملة وصفها يكون على فعلى .

وقد قالوا ان (فعلى) لا تكون صفة .

لامتنع قولك : نَسَجَ اليمَن ، وَضَرَبَ الأمير ، لَأَنَّ العَرَفَةَ لا تكون حالا . وَلَكِنَّهَا مَصَادِرُ عَلَى قولك : ضَرَبَ ضَرْباً ، وَنَسَجَ نَسْجاً .

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ نَكْرَةً قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزُنٌ سَبْعَةٌ ، وَهَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ اليمَن ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير .

وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزُنٌ سَبْعَةٌ ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير ، فَعَنَتْهُ بِالْمَصْدَرِ ، لَأَنَّ الْمَصْدَرَ / مَفْعُولٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ مُضْرُوبٌ لِلْأَمِيرِ ، وَهَذَا ثَوْبٌ مَنسُوجٌ بِالْيَمَنِ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير - لَمْ يَجِزْ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً ، لَأَنَّ النِّكَرَةَ لَا تُنْعَتُ بِالْمَعْرِفَةِ وَلَكِنْ بَيِّنَتْ . كَأَنَّكَ جَعَلْتَهُ جَوَاباً . لَمَّا قُلْتَ : هَذَا ثَوْبٌ ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ قِيلَ : مَا هُوَ ؟ فَقُلْتَ : ضَرَبَ الأمير عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ (١) .

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ . وَقَالَ : (يَشْرُؤُ مِنْ ذَلِكُمْ النَّارُ) (٢) وَقُرِئَتْ الْآيَةُ عَلَى وَجْهِينِ (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلنَّاسِ لَيْلٌ) (٣) عَلَى الْمَصْدَرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : اسْتَوَاءٌ . وَقَرَأَ

قَالَ سَيَبَوِيه ج ٢ ص ٢٢١ : « وَيَكُونُ عَلَى فَعْلَى فِي الْأَسْمَاءِ ، نَحْوُ : ذَفَرَى وَذَكَرَى وَلَمْ يَجِءْ صَفَةً إِلَّا بِالْهَاءِ » . وَبَيَّتِ الْخَاتِمَةُ يَشْهَدُ لِلْمَصْدَرِيَّةِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَطَابِقْ فِي الْجَمْعَةِ وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّاسِفِيَّةِ لِلرُّضِيِّ ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وَلِلْجَارِيْدِيِّ ص ٢٩٠ - ٢٩١ ثُمَّ تَقُولُ : أَنْ (دُنْيَا) إِذَا كَانَتْ صَفَةً أَوْ مَصْدَرًا فَالْفَتْحَةُ لِلتَّائِيَةِ ، فَتَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً فَكَيْفَ جَازَ تَنْوِينُهَا كَمَا يَقُولُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْاِقْتِضَابِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي الْغَرِيبِ ؟

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ٢٧٥ : « وَهَذَا يَنْتَسِبُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَوَّلِ وَلَا هُوَ قَوْلٌ : هَذِهِ مِائَةٌ وَزُنٌ سَبْعَةٌ ، وَتَقْدُّ النَّاسِ ، وَهَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الأمير ، وَهَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ اليمَن كَأَنَّهُ قَالَ نَسَجاً ، وَضَرَباً ، وَوزناً ، وَأَنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَزُنٌ سَبْعَةٌ . فَالْخَلِيلُ : إِذَا جَعَلْتَ وَزْنَ مَصْدَرًا نَصَبْتَ ، وَأَنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا وَصَفْتَ بِهِ وَشَبَّهَ ذَلِكَ بِالْخَلْقِ قَالَ : قَدْ يَكُونُ الْخَلْقُ الْمَصْدَرُ . وَيَكُونُ الْخَلْقُ الْخَلْقُ . . . فَكَانَ الْوِزْنُ هَا هُنَا اسْمًا وَكَانَ الضَّرْبُ اسْمًا كَمَا تَقُولُ رَجُلٌ رِضًا وَامْرَأَةٌ عَدْلٌ ، وَيَوْمٌ غَمٌ فَيَصِيرُ هَذَا الْكَلَامُ صَفَةً وَقَالَ : اسْتَقْبَحَ أَنْ أَقُولَ : هَذِهِ مِائَةٌ ضَرَبَ الأمير ، فَاجْعَلِ الضَّرْبَ صَفَةً ، فَيَكُونُ نَكْرَةً وَصَفْتَ بِمَعْرِفَةٍ وَلَكِنْ أَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ . كَأَنَّهُ قِيلَ : مَا هِيَ فَقَالَ ضَرَبَ الأمير فَانْ قَالَ ضَرَبَ أميرَ حَسَنَتِ الصَّفَةُ لِأَنَّ النِّكَرَةَ تَوْصَفُ بِالنِّكَرَةِ »

(٢) الْحَجَج : ٧٢

(٣) فَصَلَتْ : ١٠٠ ، الْقَرَاءَةُ بَرْفَعُ سَوَاءٌ عَشْرِيَّةُ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ .

وَقَرَأَ يَعْقُوبُ (مِنْ الْعَشْرَةِ) بِالْجَرِّ وَالْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ . النُّشْرُ ج ٢ ص ٣٦٦ وَالْإِتْحَافُ

ص ٣٨٠ .

بعضهم (أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ سِوَاهُ) على معنى مستويات ، وقال جلَّ وعزَّ : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) (١) فالعنى - والله أعلم - غائرا ، فوضع المصدر موضع الاسم .
وقالت الخنساء :

تَرْنَعُ مَا عَقَلْتُ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ^(٢)

فالمصدر في كلِّ هذا في موضع الاسم . وقال لقيط بن زُرارة :

شَتَانٌ هَذَا ، وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ ، وَالظِّلُّ الدَّوْمُ^(٣)

يريد : الدائم .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مَحْضًا ، وَهُوَ صَحِيمٌ / قَلْبًا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ حَسْبَةً ، وَهُوَ شَرِيفٌ جِدًّا
فإنَّها مصادر مؤكدة لما قبلها .

= وقال أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٨٦ : قرأ الجمهور سواء بالنصب على الحال وأبو جعفر بالرفع : أى هو سواء .. ويعقوب بالخفض نعتا لأربعة أيام .

(١) الملك : ٣٠

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٠

(٣) أنشد ابن سيده في المخصص ج ١٤ ص ٨٥ كرواية المقتضب ثم قال : ويروى في الظل الدوم كما أنشد عجزه أيضا في ص ٦٣ شاهدا على الوصف بالمصدر .
وقال البغدادي في الخزائن ج ٣ ص ٥٧ : ذكر البيت بهذه الرواية :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وهو للقيط بن زُرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا دخنوس وهى بنته وأبا نهشل أيضا .
أنشده المبرد في المقتضب وأنشده :

والمشرب الدائم في الظل الدوم

جعل المبرد المصدر في هذا الموضع موضع الوصف ، أى الدائم وأنشده غيره :
في ظل الدوم . على الإضافة والدوم : شجر هذه رواية أبي عبيدة .

قال الأصمى : قد أحال ابن الحائك ، لأنه ليس بنجد دوم وإنما الرواية : في الظل
الدوم . أى الدائم

العناق : المعانقة .. والمعنى : افترق هذا أى ما أنا فيه من التعمب . والمعانقة والنوم
والراحة والماء العذب .. . وانظر ص ٤٩ من الخزائن .

والأجود: هو عربيٌ مَحْضٌ ، وعربيٌ قَلْبٌ ؛ لِأَنَّ هذه أسماء وإن كانت تكون على هذا اللفظ. مصادر ، لِأَنَّ المصادر يُنعت به ، والاسم لا يكون إِلَّا نعتاً من هذا الضرب ، إِلَّا أَنْ تجعله حالاً للنكرة .

وأما هو أعرابيٌّ قَحٌّ فلا يكون إِلَّا رفعاً ؛ لِأَنَّهُ ليس بمصدر (١) .
فلِذَا قلت : هو عربيٌّ حَسْبُهُ فمعناه : اكتفاء . يقال : أعطاني فأحسبني ، أى كفايتي .
قال الله عزَّ وجلَّ : (عطاءٌ حساباً) (٢) ، أى كافياً .

(١) فى سببويه ج ١ ص ٢٧٥ : « وهذا شيء ينتصب على انه ليس من اسم الاول ، ولا هو هو . وذلك قولك : هذا عربى محضا . وهذا عربى قلبا ، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفع فيه وجه الكلام ، وزعم يونس ذلك ، وذلك قولك : هذا عربى محض ، وهذا عربى قلب ، كما قلت : هذا عربى قح ، ولا يكون القح الا صفة » .

وفى اللسان : « يقل عربى قح ، وعربى محض ، وعربى قلب ، اذا كان خالصا لا هجنة فيه » .

(٢) انظر ص ٢٨٥

هذا باب

تبیین الحال فی العوامل التي فی معنى

الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمنع من أن تجرى معه الحال

تقول : هذا لك كافياً ، فتنصب الحال ، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى (لك) معنى غلكه .

فإن أردت أن تلقى (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) / خبر الابتداء ، وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية .

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وخالصة على ما ذكرنا (١)

وتقول : هذا عبد الله قائماً ، فتنصب (قائماً) لأن قولك (ها) للتنبيه فالمعنى : انتبه له قائماً . وقال الله عز وجل - (هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (٢) و (هَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٣) فإن قلت : هذا زيد قائمٌ صلح من أربعة أوجه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ : « باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف وذلك قولك : فيها عبد الله قائمًا .

كانك قلت : عبد الله منطلق ، فصار قولك فيها ، كقولك : استقر عبد الله ، وان شئت الغيت فيها ، فقلت : فيها عبد الله قائم ..

ومثل قولك : فيها عبد الله قائم هو لك خالصة ، وهو لك خالص ، كان قولك : هو لك بمنزلة اهبه لك ثم قلت خالصة .

ومن قال : فيها عبد الله قائم قال : هو لك خالص ، فيصير (خالص) مبنياً على هو . كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، وفيها لنوال أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ؟ وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص ؟ وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب .

والآية في الأعراف : ٢٢ وقراءة الرفع لنافع سبعة .

النشر ج ٢ ص ٢٦٩ والاتحاد ص ٢١٢ .

(٢) هود : ٦٤

(٣) هود : ٧٢ العامل المنوي في الحال : الظرف ، والجار والمجرور وحرف التنبيه ، نحو ها أنا زيد قائم .. واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد راكباً ، وحرف النداء ، نحو : يا ربنا منعماً (شرح الكافية ١ : ١٨٣)

منها أنَّك لما قلت : هذا زيد - استغنى الكلام بالابتداء وخبره ، فجعلت قولك (قائم) خبر ابتداء محذوف . كأنك قلت : هو قائم ، أو هذا قائم . فهذا وجه .

ويجوز أن تجعل (زيدا) بدلاً من هذا ، أو تبيناً له ، فيصير المعنى : زيد قائم . ويجوز أن تجعل (زيداً) ، وقائماً كليهما الخبر ، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا ، كما تقول : هذا حلوٌ حامضٌ . تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقض الحلاوة بالحُموضة .

فهذه أربعة أوجه في الرفع (١) .

تقول : زيد في الدار قائماً . إذا جعلت (في الدار) الخبر / فمعناه استقر .

فإن قلت : زيد أبوك قائم . فلا معنى لنصب قائم إذا أردت بأبيك النسب ، لأنه ليس ها هنا فعل ، ولا معنى فعل ، فلست تُخبر أنه أبوك في حال دون حال (٢) .

فإن أردت معنى التنبئ جاز النصب فقلت : زيد أبوك قائماً ، أى يتبينك في هذه الحال ، ولا تُبالِ بأيهما كان القيام .

(١) في مسيبويه ج ١ ص ٢٥٨-٢٦٠ : (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يونس به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق .

والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه يجمع الطعمين .

وقال الله - عز وجل - : (كلا إنها لظى نزاعة للشوى) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود (وهذا بعل شيوخ) . وقد يكون رفعه على أن تجعل (عبدالله) معطوفاً على هذا كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبدالله منطلق .

وتقول : هذا زيد رجل منطلق على البديل كما قال - جل ذكره - ، (بالناصية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه في الرفع .

وانظر هذه الوجوه الأربعة في أمال الشجرى ج ٢ ص ٢٧٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تقدم في ص ٣ ج ٢ ص ٢٧٤

والمسألة الأولى تقول فيها : زيد أبوك قائم . تجعل الأب نعتاً لزيد ، أو بدلاً منه .
وكذلك (أخوك) إذا أردت النسب كان كالأب .
وإن أردت الصداقة دخل معنى الفعل ، وصلح النصب .
وإن جعلت الأخ نعتاً ، أو بدلاً كان الرفع في قائم لا غير . فعلى هذا وما أشبهه
تصلح الحال ، وتمتنع .

هذا باب

ما كانت الحال فيه مؤكدة

لما قَبِلَهَا . وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفِئَل

تقول : زيد أبوك حَقًّا ، وهو زيدٌ معروفٌ ، وأنا عبد الله أمرًا واضحًا . وذلك لِأَنَّ هذه الحالات إِنَّمَا تُؤَكِّدُ مَا قَبِلَهَا ؛ / لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هو زيد ، وأنا عبد الله - فَإِنَّمَا تُخْبِر بِخَبَرَيْنِ ، فَإِذَا قُلْتَ معروفًا ، أَوْ بَيْنَا - فَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنِّي قَدْ بَيَّنْتُ لَكَ هَذَا وَأَوْضَحْتَهُ ، وَفِيهِ الْإِخْبَارُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ يَدُلُّ (١) .

٤
٥٩٨

(١) الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي من الحال الملازمة غير المنتقلة ، ويجب ان يكون جزاءها معرفتين جامدين ، فلا يكون خبر المبتدأ فعلا أو اسما مشتقا ، لأن هذا النوع من الأحوال انما يكون توكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له وانفعل لاثبات له ، ولا يوصف . مضمون الخبر اما فخر كقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، اذ لا يقول مثله الامن اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتہار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار للخبر متمسنا لتلك الخصلة .

واما تعظيم لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو : أنا عبد الله أكلا ، كما يأكل العبيد ، أو تصغيرا لغيرك نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد ، نحو : أنا الجحاج سفاك الدماء أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفًا وكقوله تعالى (هذه ناقة الله لكم آية) .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٤-٦٥ والرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦-١٩٧

وامالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ والخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ ، ج ٣ ص ٦٠

ونسوق طرفا من كلام سيويه ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٨ :

(وذلك قولك : هو زيد معروفًا ، فصار المعروف حالا وذلك انك ذكرت للمخاطب انسانا كان يجهله ، أو ظننت انه يجهله ، فكانك قلت : انتبه له ، أو الزمه معرفًا ... ولا يجوز ان تذكر في هذا الموضع الا ما أشبه المعروف ، لانه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ، ولا يؤكد ومعنى قوله معروفًا : لاشك ، وليس ذا في منطق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما ، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق ..

وقد تقول : هو عبد الله ، وأنا عبد الله فأخرا أو موعدا : اى اعرفنى بما كنت تعرف ، وبما كان يبلغك عنى ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها ، أو تبليغه ، فيقول : أنا عبد الله كريما جوادا ، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول: انى عبد الله مصغرا نفسه لربه ، ثم يفسر حال العبيد فيقول : أكلا كما يأكل العبيد وشاربًا كما يشرب العبيد (.....)

واو قلت : أنا عبد الله منطلقاً - لم يجوز ، لأنَّ المنطوق لا يؤكِّدنى .

ألا ترى أنَّك لو قلت : أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً ، لأنَّ هذا الاسم لا يكون لى فى حال الانطلاق ويفارقنى فى غيره ، ولكن يجوز أن تقول : أنا عبدُ الله مصغراً نفسك لربِّك ، ثمَّ تقول : آكلا كما يأكل العبيد ، وشارباً كما يشرب العبيد ، لأنَّ هذا يؤكِّد ما صدرت به .

وكذلك لو قلت مفتخراً ، أو موعداً : أنا عبد الله شجاعاً بطلاً ، وهو زيد كريماً حلماً ، أى فاعرفه بما كنت تعرفه به - كان جيِّداً .

وهذا باب إنَّما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلُّ ما صلَّح به المعنى فهو جيد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود (٢) .

(١) فى ابن عيىش ج٢ ص ٦٥ : (فعل هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد
تكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود)

هذا باب

ما يكون من المصادر حالا

لموافقته الحال

/وذلك قولك : جاء زيد مَشِيًّا . إِنَّمَا معناه : ماشياً ، لَأَنَّ تقديره : جاء زيد يمشي مَشِيًّا ، وكذلك جاء زيد عَدُوًّا ، وَرَكْضًا ، وقتلته صَبْرًا لما دخله من المعنى (١) ؛ كما أَنَّ الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه . وذلك قولك : قم قائماً . إِنَّمَا المعنى قم قياماً .

وتقول : هَينِئاً مَريئاً وإِنَّمَا معناه : هَناكَ هَنا ، وَمَرَأكَ مَراء ، ولكِنَّه لَمَّا كان حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هَينِئاً ، وثبت لك هَينِئاً (٢) .

(١) تقدم في جـ ٣ ص ٢٣٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٥٩-١٦٠ : (باب ما أجرى مجرى المصادر من الصفات وذلك قولك هَينِئاً مَريئاً . كأنك قلت : ثبت لك هَينِئاً مَريئاً وهَناكَ ذلك هَينِئاً ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل ، فقلت : هَينِئاً مَريئاً . كأنك قلت ثبت ذلك له هَينِئاً مَريئاً ، فاختزل الفعل ، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هَناكَ ، ويدل على أنه على اضمار هَناكَ قول الأختل :

إلى امام تفادينا فواضله أظفره الله فليهنئ له الظفر

فكأنك إذا قال : هَينِئاً له الظفر فقد قال : ليهنئ له الظفر وإذا قال : ليهنئ له الظفر فقد قال : هَينِئاً له الظفر ، فكل واحد منهما بدل من صاحبه فلذلك اختزلوا الفعل هاهنا ٠٠)

وانظر ص ١٣٧ منه

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧ : (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هَينِئاً لك العيد الذى أنت عيده
العيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هَينِئاً لك العيد فحذف الفعل ، وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما أن الفعل يرفعه .

وقال أبو العلاء : هَينِئاً ينتصب عند قوم على قولهم : ثبت لك هَينِئاً وقيل هو اسم فاعل وضع موضع المصدر كأنه قال : هَناكَ هَنا ، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر كما قالت بعض نساء العرب وهى ترقص ابنتها .

قم قائماً قم قائماً لاقيت عبداً نائماً

أرادت قم قياماً »

وانظر أيضاً ص ١٦٢-١٦٤ من الشجرية

ومثله قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَكِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَلِإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا ، وَمَقَامٍ (١)
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِئٍّ زُورٍ كَلَامٍ
وَلِإِنَّمَا التَّقْدِيرُ : لَا أَشْتُمُ شَيْئًا ، وَلَا أَخْرِجُ خُرُوجًا ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَقْسَمُ . فَهَذَا وَجْهٌ صَحِيحٌ
يُصَحِّحُ عَلَيْهِ مَعْنَى هَذَا الشَّعْرِ .

وَأَمَّا عِيسَى بْنُ عَمْرِو فَإِنَّهُ كَانَ يُجْعَلُ خَارِجًا حَالًا ، وَلَا يُذَكَّرُ مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ :
عَاهَدْتُ رَبِّي وَأَنَا غَيْرُ خَارِجٍ مِنْ فِئٍّ زُورٍ كَلَامٍ .

(١) سبق في ج ٣ ص ٢٦٩

هذا باب /

اشتراك المعرفة والنكرة

تقول : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقٌ ، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل فإن جعلته صفة لعبد الله قلت : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقاً . كأنك قلت : هذا رجل ، وهذا عبد الله منطلقاً .

فإن جعلت الشيء لهما جميعاً قلت : هذا رجل وعبدُ الله منطلقين ، لا يكون إلا ذلك ، لأنك لو قلت : منطلقاً لم يجر ، لأنك لا تقول على معنى الحال : هذا عبدُ الله منطلق ، ويجوز أن تقول : هذا رجلٌ منطلقاً . فالحال يجوز لهما ، والنعت لا يصلح من أجل عبد الله .

وتقول : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان ، وهذان رجلان وعبدُ الله منطلقاً

فإن جمعتهما قلت : هذا رجلان وعبدُ الله منطلقين ^(١) على ما ذكرت لك

وتقول : عندي عبدُ الله ، ومردت برجل قائمين ، فتنصب ، وليس النصب ها هنا على الحال لاختلاف المعنيين ، وكذلك لو كانا معرفتين ، أو نكرتين .

/ تقول : هذا عبد الله ، وجاعني زيد فارسين . إنما تنصب على أغنى .

ولو قلت فارسان جاز على قولك (هما) لاختلاف العاملين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨ : (باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين . وانصبا نصبت المنطلقين ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للآخرين فلما كان ذلك محالاً جعلته حالا صاروا فيها كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً ، وهذا شبيه بقوله : هذا رجل مع امرأة قائمين .

وإن شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ، لأن المنطلقين في هذا الموضع من اسم الرجلين ، فجرباً عليه .

وتقول : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين إذا خلطتهم . ومن قال : هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون ، لأنه لم يشترك بين عبد الله وبين ناس في الانطلاق (٠٠)

وكان سيبويه يُجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتفعا بالفعل ، فيقول : رَفَعُهما من جهة واحدة. وكذلك هذا زيد ، وذاك عبد الله العاقلان ؛ لأنهما خبر ابتداء^(١).

وليس القول عندى كما قال ؛ لأنَّ النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت . فإذا قلت : جاء زيد ، وذهب عمرو العاقلان - لم يَجُزْ أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحدهما فهو محال ؛ لأنَّ عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت : هذا زيد فلنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قُرب منك وذاك لما بُعد ، فقد اختلفا في المعنى .

وكذلك لو قلت : مررت بغلام زيد العاقلين . تريد أن تنعت الغلام ، وزيدا لم يجز ؛ لأنَّ زيدا من تمام اسم الغلام وهذا قول الخليل^(٢) ، ولا يجوز غيره .

٤ / وكلُّ ما كان في النعت فكذلك مَجْراه في الحال ، فالنصب فيما كان كذلك على أغنى ، $\frac{4}{6.2}$ والرفع على هما ، أو هم ، والمعرفة والنكرة في ذلك سواء . فأما قوله :

إِنَّ بِهَا أَكْتَلٌ أَوْ رِزَامٌ خُوَيْرِيَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا^(٣)

فإنَّه إنما ذكر واحدا لقوله (أو) . فلو أراد الحال لقال خويريا ولكِنَّه على أغنى ، ولو رفعه على (هما) لكان جيدا .

في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : وتقول : هذا رجل وأمراته منطلقان ، وهذا عبد الله ، وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد وهما اسمان يبنيان على مبتدأين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك ، وقدم عمرو الرجلان الحليمان (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : (وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجبر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل ، وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل ، وهذا أخير كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد . ولا يجوز أن يجري وصفا لما انجر من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف اعرابه ٠٠)

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ على أن خويريين منصوب على انشتم فقال : فزعم أن خويريين انتصبا على الشتم ، ولو كان على أن لقال خويريا ولكنه انتصب على انشتم . وقال الأعلام (ولا يجوز أن يكون حالا من أكتل ، ورزام ، لأن الخبر عن أحدهما لا اعتراض (أو) بينهما ، ولو كان حالا لأفرد ، كما تقول : أن في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لأنك توجب الجلوس لأحدهما فلما لم تمكن فيه الحصال نصب على الهم)

وتقول : هذا رجل مع عبد الله قائمين على الحال ؛ لأَنَّك إذا قلت (مع) فقد أشركتكما
في شيء واحد ؛ كما تقول : هذا عبد الله وزيد .

وتقول : هذا رجل مع رجل قائمين على الحال ؛ لأنَّ الوصف لا يصلح ، لاختلاف
إعرابهما ، فصار الحال لا يجوز ها هنا غيره (١) .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله .

= وقد ذكر الرجز المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٤ وقال : نصب خویر بین علی (أعنى) لا يكون
غير ذلك ، لانه انما أثبت أحدهما بقوله (أو) وانشدته ابن السجری في اماليه ج ٢ ص ٣١٨ على أن
(أو) بمعنى الواو فلذلك قال خویر بین ولو كانت (أو) على بابها لقال خویر با ، ثم رد على هذا القول
بكلام سيبويه .

وكذلك فعل ابن هشام في المغني ج ١ ص ٦١ .

أكل ، ورزاق : لصان كانا يقطعان الطريق .

الخابر : اللص .

التنف : كسر الهامة وهذا مثل ضربه لعلهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء
وأبعدها مرأما .

نسب في سيبويه لرجل من بني أسد

وانظر السيوطي ص ٧٢ ومعجم البلدان (ازمام) واللسان (خرب)

ورواية الرجز في الكامل :

أيت الطريق واجتنب أرماسا	ان بها أكلت أو رزامسا
خویر بین ینقفان الهاما	لم يتركاً لمسلم طعسانا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ (باب ما ينصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن يكون صفة .

وذلك قولك : هذا رجل مع رجل قائمين، فهذا ينتصب ، لأن الهاء التي في معه معرفة ،

فاشرك بينهما وكأنه قال : مع امرأتين قائمين

ومثله مررت برجل مع امرأة ملتزمين ٢٠٠ ؟

هذا باب

دخول الحال فيما عملت فيه (كان)

وأخواتها ، وما أشبهها من باب العوامل

إِعلم أَنَّ باب (كان) ، وباب علمت و(ظننت) داخلة كلها / على الابتداء وخبره . $\frac{4}{6.3}$ فكلُّ ما صلح في [الابتداء صلح في هذه] (١) الأبواب ، وما امتنع هناك امتنع هنا .

تقول : كان زيد في الدار قائماً . فإن شئت نصبت ، وإن شئت جعلت (في الدار) الخبر ، ونصبت (قائماً) على الحال .

وتقول : إنَّ زيدا في الدار قائماً على الحال ، وعلى القول الآخر : إنَّ زيدا في الدار قائم .

وكذلك ظننت زيدا في الدار قائماً .

وإن كررت الظرف ف كذلك تقول : إنَّ زيدا في الدار قائم فيها ، وكان زيد في الدار قائماً فيها .

وإن شئت قلت : إنَّ زيدا في الدار قائماً فيها . يَجْزِي مَجْزَاهُ قَبْلَ التَّثْنِيَةِ . قال الله جلَّ وعزَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) وقال (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَيَ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) فكان ذلك بمنزلة هذا في الابتداء (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ : (باب ما ينشئ فيه المستقر توكيدا ، وليست تثنيته بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن ينشئ وذلك قولك : فيها زيد قائما فيها . فانما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها ، وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكانك قلت : زيد قائما فيها فانما هذا كقولك : قد ثبت زيد أميرا قد ثبت ، فأعدت (قد ثبت) توكيدا ، وقد عن الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية لقيت عمرا عمرا .

فإن أردت أن تلغى (فيها) قلت : فيها زيد قائم فيها كأنه قال : زيد قائم فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك : فيك زيد راغب فيك .

« وان قلت : قد جاء (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) فهو مثل (ان المتقين في جنات وعيون آخذين) وفي آية أخرى (فأكهين) ».

وهذه المسألة مما اختلف فيه الكوفيون والبصريون فالكوفيون يوجبون النصب ، واحتجوا بالنقل والقياس

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) ٠٠ وقال تعالى : (فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها)

ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء اجمعوا فيهما على النصب ، ولم يرد عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بارتفاع .

وقد ود عليهم الانباري في الانصاف انظر ص ١٦٤ - ١٦٧ وانظر الرضى ج ١ ص ١٨٨

الآية الأولى في سورة الحشر : ١٧ .

والثانية في هود : ١٠٨ وقد قرئ برفع خالدين في الشواذ (ابن خالويه ص ١٥٤

والاتحاف ص ٤١٤)

هذا باب

المعرفة الداخلة على الأجناس^(١)

إعلم أنَّ الأشياء التي لا تُستصحب عتحتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض ، تلحقها ألقاب تميز جنسها من جنس غيرها .

وذلك قولك : هذه أم حَبِيبٍ (٢) ، وهذا سام أبرص (٣) ، وأبو بَرِيص (٤) ، وهذا أبو جُنَادٍ (٥) لضرب من الجنادب .

وكذلك : هذا / أبو الحارث للأسد ، وهذا أسامة ، وهذا ثعلب (٦) .

وهذه بنات أوير (٧) لضرب من الكمأة ، وهذا ابن قنرة (٨) لضرب من الحيات ، وهذه أم عامر (٩) ، وحضاجر (١٠) ، وجَيْال (١١) ونحو ذلك للضيع ، وهذا حمار قبان (١٢) ، وهذا ابن عرس (١٣) ، وابن آوى (١٤) .

...

(١) . هذا الباب بأمثلته وشواهدة تقدم في ص ٤٤-٤٩) وليس فيه زيادة عما سبق
الا في لفظة (أبو جُنَادٍ)

ولا فرق بين البابين الا في اختلاف الأسلوب والتعبير .

ففتوانه هناك : باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولست أدري سرا لهذه الاعادة .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٤

(٣) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٥

(٤) هو سام أبرص وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٧

(٥) ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨

(٦) تقدم في ص ٤٤ تعليق ٢

(٧) انظر رقم ٣ من ص ٤٤

(٨) انظر رقم ٤ من ص ٤٤

(٩) انظر رقم ١ من ص ٤٨

(١٠) انظر تعليق ١ من ص ٤٨

(١١) انظر ١ من ص ٤٨

(١٢) انظر رقم ٥ من ص ٤٤

(١٣) انظر رقم ١ من ص ٤٥

(١٤) انظر رقم ٣ من ص ٤٥

فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها معنى زيد وعمرو ؛ لأنك إذا قلت (زيد) فقد فصلت بهذا الاسم الرجل ممن هو مثله . فإذا قلت : هذا سام أبرص ، وابن عرس - فلست تفصل به واحدا من هذا النوع من صاحبه ؛ لأنه ليس بما يتخذ فنقص إلى تعريف بعضه من بعض ؛ كما تفعل بالخيول والشاء والكلاب ، ولكننا معناه : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التي رأيتهما وسمعت بها .

وزعم سيبويه أن قولك أسد ، ثم تقول الأسد بمنزلة رجل ، والرجل .. وأسماء ، وأبو الحارث بمنزلة زيد ، وأبي عمرو . وأن ابن عرس بمنزلة رجل كان اسمه كنيته ٤ ٦٠٥ لا أسماء له غيرها ، وكذلك تقدير هذا / ، ومعناه ما ذكرت لك .

يدلُّك على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف ، وأنت لا تدخل في عرس ألفاً ولاماً ، ولا تصرف قِترَةً ، وأسماء ، وقَبَّان ، ولو كنَّ نكرات لا نصرفن .

فأما ابن لبون ، وابن مخاض - فنكرة ؛ لأنه لما يتخذ الناس ، فهو نكرة إذا لم تُعرف ما تضيف إليه . فإن أردت تعريفه عرفت ما تضيفه إليه ؛ كما قال :

وإِبنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيصِ (١)

وقال :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَفَصَلْتُ فَقِيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)
وكذلك ابن ماء . إن أردت أن تعرفه عرفت الماء فقلت : هذا ابن الماء يا فتى . : كما قال :

مُقَدِّمَةٌ قَرَا كَانَ عِيُونَهَا عِيُونُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّعْدُ (٣)

وقال آخر :

وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّائِسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (٤)

(١) انظر تعليق ١ ص ٤٦

(٢) انظر تعليق ٢ ص ٤٦

(٣) انظر تعليق ٣ ص ٤٦

(٤) انظر تعليق ١ ص ٤٧

/ فنحنه بالنكرة لأنه نكرة .

$\frac{4}{106}$

فأخبار هذا كَأخبار رجل ونحوه ، وأخبار الأوائِل كَأخبار زيد وعمرو ونحوهما .
تقول : هذا ابن عِرْس مُقبِلًا ، وهذا سامٌ أترس مُقبِلًا ، ويجوز فيه الرفع من حيث
جاز في زيد ..

ويجوز أن تقول : هذا ابن عِرْس مُقبِلٌ ، كما تقول : هذا زيد مُقبِلٌ ، إذا أردت زيدا
من الزيديين ، نحو : جاعني زيد وزيد آخر ، وجاعني عثمانُ وعثمانُ آخر .
فإذا أردت أن تنكر ابن عِرْس جعلت عِرْساً نكرة ، وكذلك نظراؤه تقول : هذا حمارُ
قَبَانٍ آخر ، وهذا أسامةُ آخر .

هذا باب

ما كان من الأسماء نعتاً للمبهمه

وذلك ما كان من الأسماء فيه الألف واللام .

نقول : (هذا الرجل مقيل) من خمسة أوجه :

أربعة مثل الذي ذكرنا في زيد ونحوه (١) .

والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتاً للمبهم فتقول : هذا الرجل زيد . تجعل الرجل نعتاً :

فيكون بمنزلة هذا زيد ؛ كما تقول : زيد الطويل / قائم ، قال الشاعر :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعُ (٢)

وإن جعلت الاسم خبراً بالنصب . تقول : هذا الرجل قائماً كقولك : هذا زيد قائماً (٣) .

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ على أنه رفع سابغاً خبراً عن (ذا) لأن العام من

صفته .

الآيات العلامات .

يقول تفرست بعلامات هذه انداز ، ولم أعرفها الا بعد نظر واستدلال لفرط دروسها .

والبيت من قصيدة للنايفة الذبياني في مدح النعمان ، الديوان ص ٤٨ - ٥٣ .

وفي بعض طبقات الديوان : ما عرفتها . وانظر العيني ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ أو

ينصب فيه الخبر ، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ .

فأما الرفع فتقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد .

كانك قلت : هذا منطلق ..

وأما النصب فتقولك : هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنيًا على هذا ، وجعلت الخبر حالاً

له قد صار فيها فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقاً ٠٠ »

هذا باب

تشنية الأسماء التي هي أعلام خاصة

أعلم أنك إذا تشيت منها شيئاً أو جمعته - صار نكرة ، وذلك قولك : هذان زيدان ، وهؤلاء زيدون .

وإنما صار نكرة - وإن كان الواحد معرفة - لأنك حيث قلت : هذان زيدان أخرجه مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد . كأنك قلت : هذان زيدان من الزيدين .

ألا ترى أنك لم نسّم واحدا منهما زيدين ، ولا سميتهم جميعاً بزیدين ، ولكنك تشيت زيدا وزيدا . فجعلتهما بمنزلة رجلين .

فإن أردت تعريفهما قلت : هذان الزيدان ؛ لأنك جعلتهما من أمة كل واحد منهما زيد نكرة ، فصار بمنزلة / قولك رجلين والرجلين ^(١) .

وكذلك قولك العمران ، ومضت سنة العمرين ، إنما جعلتهما من أمة كل واحد منهما عمر ، فعرفتُهما بالألف واللام ^(٢) .

(١) العلم إذا تشي أو جمع صار نكرة ، ولذلك يعرف بدخول ال عليه في التشنية والجمع قبل سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فان قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو ، وليس واحد منهما أولى به من الآخر . . الا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيدين ، أي هذا واحد من الزيدين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وأما قولهم : أعطيك سنة العمرين فانما أدخلت الالف واللام على عمرين وهما نكرة ، فصارا معرفة بالألف واللام كما صار الصق معرفة بهما ، واختصا به . كما اختص النجم بهذا الاسم ، وكأنهما جملا من أمة كل واحد منهما عمر ، ثم عرفا بالألف واللام » .

وفي الكامل ج ٢ ص ١٣١ : « وقالوا العمران لأبي بكر وعمر . فان قال قائل : انما هو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلم يصب ، لأن أهل الجمل نادوا بعلي بن أبي طالب - رضى الله عنه - أعطنا سنة العمرين » . زعم الأصمعي أنه قول قتادة . انظر جنى الجنيتين ص ٨١

وليس هذا بمنزلة قولك (أبانان) للجبلين : لأنك سميتهما جميعاً بهذا الاسم : كما
تسمى الواحد بالاسم العلم .

وجاز هذا في الأماكن لأنك تسمى إليها إيماءً واحداً . ولأن كل واحد منهما لا يفارق
صاحبه .

ولا يكون مثل هذا الأناسي . لأن الواحد يفارق صاحبه . فتخبر عنه على حياله . ويزول
ويتصرف (١)

ومثل أبانين (عرفات) . تقول : هؤلاء عرفات مباركاً فيها : لأن (عرفات) اسم مواضع ،
وليست تما يزول . أو يفارق منه شيء شيئاً (٢) .

فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثرياً فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علماً .
فإن فارقناه رجع إلى أنه نجم من النجوم .

(١) عرض السهيل في الروض الانفي ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ يذهب العرب في تسمية البقعة
الواحدة وجمعها وذكر شواهد كثيرة لذلك وبين سره

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : وتقول هؤلاء عرفات حسنة .

وهذا أبانان بينين ، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات وبين زيردين ، وزيردين من قبل أنهم لم
يجعلوا التننية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه
كانهم قالوا - إذا قلنا : أتت يزيد . فقد قلنا : هات هذا الشخص الذي تشيير لك إليه ولم
يقولوا إذا قلنا : جاء زيدان فأنما تعنى شخصين بأعيانهما قد عرفا قبل ذلك ، وأثبتنا ، ولكنهم
قالوا إذا قلنا : قد جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان فأنما تعنى شيئين بأعيانهما . فهكذا تقول
إذا أردت أن تخبر عن معروفين .

وإذا قالوا : هذان أبانان ، وهؤلاء عرفات فأنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين
تشير لك إليهما ... ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرر بأبان كذا وأبان كذا وأبان كذا لم يفرقوا بينهما ،
لأنهم جعلوا أبانين اسماً يعرفان به بأعيانهما وليس هذا في الأناسي ، ولا في الدواب .
أنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لا تزول
فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات
والخصب . والقطر ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصارا كالواحد الذي
لا يزايله منه شيء حيث كان من الأناسي والدواب والانساتان والدابتان لا يثبتان أبداً بأنهما يزولان
ويتصرفان ..

وقال المبرد في الكامل ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ : أبان جبل وهما أبانان أبان الأسود وأبان
الابيض ثم ذكر شعر مهلهل :

لو بأبانين جاء يخطبها

خرج ما أتف خاطب بدم

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٠ والسيوطي ص ٢٤٧ ومعجم البلدان واللسان (ابن)

والاشتقاق ص ٧٧

والدليل على أنه علم ، وأنه على غير مجاز قولك : الرجل - أنك تأتي به على غير معهود ، فتعلم أنك تغني الثريا ، ولو قلت لغيره : رأيت النجم / الذي تعلم في أول وهلة على هذا الوجه لكان على معهود كالرجل (١) .

وكذلك (الدبران) لأنه مشتق من أنه يدبر (٢) النجم الذي يليه فإنما هو بمنزلة الغريين (٣) اللذين بالكوفة .

كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالألف واللام . فإن فارقته رجع نكرة (٤) .
فإن قال قائل : فلم لا يكون الدبران معرفة بهذا الاشتقاق الذي هو له ، وليس يقال لغيره ؛ لأنه لا يقال لكل شيء دبر شيئا دبران ؟
قيل : هذا مشتق كالعدل والعدل . فالعدل للمناع ، والعدل لا يكون إلا للناس وكلاهما نكرة .

ويقال : أصابه دبران الشوق . ودبران المرض لما يأتي بعد (٥) .
وكذلك (الثريا) إنما هو تصغير ثروى ، وهي فعل من الكثرة : فهذا يتبع في كل شيء . يقال : رجل ثروان وامرأة ثروى ، فلما قوله :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وقولهم النجم صار علما للثريا .. فان أخرجت الالف واللام من النجم والصمق لم يصر معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالالف واللام » وهو علم بالغلبة .

(٢) في معجم القاميس ج ٢ ص ٣٢٤ : والدبران نجم سمي بذلك لأنه يدبر الثريا . وفي المخصص ج ٩ ص ١٠ : « وسمى دبرانا لدبره الثريا » . وفي اللسان : وسمى دبرانا لأنه يدبر الثريا ، أى يتبعها .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة » . وقد اطلب ياقوت في الحديث عن الغريين في البلدان ج ٤ ص ١٩٦ - ٢٠٠ وانظر جنى الجنيتين ص ٨٤

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق وهذا النحو فانما يلزم الالف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه »

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « فان قال قائل : أيقال لكل شيء صار خلف شيء دبران ، ولكل شيء علق عن شيء عيوق ، ولكل شيء سمك ، وأرتفع سماك فانك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعدل فالعدل ما عادل من الناس ، والعدل لا يكون الا للمناع ، ولكنهم فرقوا بين البنائين ، ليفصلوا بين المناع وغيره ، ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان .. » وانظر المختضب ج ٣ ص ٢٨٢

لنا قمرها والنجوم الطوالع^(١)

يريد الشمس والقمر ، فإنه جعل ذلك نكرة ، وعرفه بالألف واللام ، كما جاز أن يسميها قمرين . وهذا على التمثيل ، كشيء يسمى به الرجل اجماله وبهائه .

/ وكذلك قول الشاعر :

جزاني الزهلمان جزاء سوء . وكنت المرأة أجزى بالكرامة^(٢)

لأنه جعلهما من أمة كل واحد منهما زهدم على ما وصفت لك في زيد . وإنما هما زهدم وكردم . فجمعهما على اسم كما جمع الشمس والقمر على القمر .

وكذلك العُمران . إنما هما أبو بكر وعمر^(٣) . إلا أنه رد ذلك إلى مثل حكم الزيدين إذا جمعتهما على اسم واحد .

وأنت إذا قلت : (هذا زيد مقبل) تريد : هذا واحد ممن له هذا الاسم ، ولا تقصد إلى علم بعينه - كان ذلك على منهاج ما ذكرنا في التثنية .

فلما المضاف من الأسماء الأعلام فإنه لا يكون في التثنية والجمع إلا معرفة . تقول : هذا عبد الله ، وهذان عبدا الله ، وهؤلاء عبدة الله ، وعبيد الله ، وعباد الله ، ولأدنى العدد أعبد الله ؛ لأن هذا تعرفه بأنه مضاف إلى معرفة . فالذي يعرفه معه .

(١) في الكامل ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ : « . وقوله : عشية سال المريدان كلاهما يريد المريد ومايليه مما جرى مجراه والعرب تفعل هذا في الشيئين إذا جريا في باب واحد قال الفرزدق : أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع

يريد الشمس والقمر ، لانهما قد اجتماعا في قولك النيران وغلب الاسم المذكر وانما يؤثر في مثل هذه الخفة »

البيت من قصيدة للفرزدق في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ وفي التمام ص ١٠٧ .

(٢) ذكر المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ يوم جيلة الذي قتل فيه لقيط بن زارة ، وأسر حاجب بن زارة . أسره الزهلمان (زهدم العباسي ، وكردم أخوه) ومعهما مالك ذوالرقبة . وقد تمقب على بن حمزة في التنبيهات كلام المبرد ، ذكر القصة بتفصيل وأف من طريقتين ، وذكر أن الزهدين هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عوير بن رواحة العباسيان ، وقد اختلفا في أسر حاجب بن زارة مع مالك ذى الرقبة . ثم ذهبوا الى قيس بن زهير ، ثم ذكر ما كان بين قيس بن زهير وبين الزهدين من غضب فانشد قيس شعرا مظلما بيت الشاهد وقد ذكر ابن حمزة هذا الشعر بروايتين من طريقتين

والنظر اللسان (زهدم) ، والتناقض ج ١ ص ٨٦ و ج ٢ ص ١١٣ ، والاستشاق ص

٢٨٠ و ٥٥٤

(٣) انظر الكامل ج ٢ ص ١٣١ ، ج ٨ ص ٥ وتعليق رقم ٢ من ص ٣٢٢

كذلك هذا غلام زيد ، وهذان غلاما زيد .

وكذلك ما كان منه كنية . تقول : هذا أبو زيد . وهذان أبوا زيد : لأنك تريد :
هذان المعروفان بهذا الاسم : وصاحبا هذه الكنية ، وهؤلاء أبو زيد (١) ، وآباء زيد . لا يكون
إلا ذلك .

ومثله : هذان ابنا عم . وهذان ابنا خالة (٢) : أي كل واحد منهما مضاف إلى هذه القرابة .
فإن أردت ألا تُخبر عن الكنية نفسها ، ولكن تُخبر أن كل واحد منهما أو منهم له
ابن يقال له زيد - قلت : هذان أبوا الزيدَين وهؤلاء آباء الزيدَين . تُخبر أنهم آباء هؤلاء القوم .
كقولك : هاتان دارا الرجلين : ومنزلا أخويك .
والفضل بين هذا والأول : أنك تُؤمى في هذا الموضع إلى شخصين أو إلى شخص تضيف
إليها .

وأنت في الأول إنما تَقْصِدُ إلى كنية يُعرف بها واحد أو اثنان أو ثلاثة ، ولا تُؤمى إلى
شخص هذا الاسم له .
فعلى هذين المعنيين مجرى هذا .

(١) قالوا في أب أبون ، وفي أخ أخسون وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٧٤
(٢) في اصلاح المنطق ص ٣١٢ : « تقول : هما ابنا عم ولا تقل : هما ابنا خال ، وتقول :
هما ابنا خالة ، ولا تقل هما ابنا عمة » .

وفي اللسان (عم) : « قال ابن برى يقال ابنا عم ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه :
يا ابن عمي ، وكذلك ابنا خالة : لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه : يا ابن خالتي ، ولا يصح
أن يقال هما ابنا خال ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن خالي والآخر يقول له : يا ابن
عمتي ، فاختلغا ، ولا يصح أن يقال : هما ابن عمة ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن عمتي
والآخر يقول له : يا ابن خالي » .

وأقول : لو تزوج كل من زيد وعمرو أخت الآخر لكان ابناهما ابني عمة وابني خال .

هذا باب

الظروف من الأمكنة والأزمنة

ومعرفة قسَميها ، وتمكنُها . وامتناع ما يمتنع منها
من التصرف : ويُقال من الصرف

/ أعلم أن الظروف مُتَقَسِّمَةٌ للأشياء . فما كان منها معه فِعْلٌ أو شَيْءٌ في معنى الفِعْلِ فمجره
مَجْرَى المفعول . فإن أطلقت الفِعْلَ عليه نصيبته : وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعتَه : ونَصْبُهُ -
إذا انتصب - على أنه مفعول فيه .

وذلك قولك : سرت يوم الجمعة : وجلست خَلْفَ زيد . ودُونَ عبد الله : وقُدَّامَ أخيك .
فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع : وسرت في هذا الحين .

فإن شغلت الفِعْلَ قلت : يوم الجمعة سرت فيه . ومكانكم قمت فيه : كما تقول :
عبد الله تكلمت فيه ، وزيد شغعت فيه : وأخوك مررت به .

من رأى نصب هذا نصب الظروف بما سذكروه بعد هذا الباب إن شاء الله .

وذلك أن قولك : زيد مررت به ابتداءً وخبر : (ومررت به) في موضع قولك
(منطلق) إذا قلت : زيد منطلق .

وكذلك : مكانكم قمت فيه : ويوم الجمعة سرت فيه بمنزلة قولك : يوم الجمعة مبارك
ومكانكم حسن .

وإذا كان الفِعْلُ له / فكذلك . تقول : مضى يوم الجمعة . وحسن مكانكم : لأنها
أسماء كزيد وعمر : وإن كانت مواضع للأشياء .

فأما ما يكون في معنى الفِعْلِ ، فينتصب به فنحو قولك : المال لك يوم الجمعة : لأن

معناه : تَمْلِكُ ، وزيد في الدار يومنا هذا ؛ لأنَّ معناه الاستقرار ، وزيد صديق عبد الله اليوم ؛ لأنَّ معناه أَنَّهُ يُؤَاخِيهِ في هذا اليوم (١) .

واعلم أنَّ الظروف من المكان تقع الأسماء والأفعال
فلَمَّا وقوعها للأسماء فلانَّ فيها معنى الاستقرار .

تقول : زيد خَلَفَكَ ، وزيدُ أمامَكَ ، وعبدُ الله عندَكَ ، لأنَّ فيه معنى استقرار عبد الله عندكَ .

[فلَمَّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمَّن الجُثَّ ؛ لأنَّ الاستقرار فيها لا معنى له .

ألا ترى أنَّكَ تقول : زيد عندَكَ يوم الجمعة (٢)] لأنَّ معناه زيد استقرار عندكَ في هذا اليوم . ولو قلت : زيد يومَ الجمعة لم يستقم ؛ لأنَّ يوم الجمعة لا يخالو منه زيد ولا غيره فلا فائدة فيه ، ولكن القتالُ يومَ الجمعة : واجتماعكم يومَ الجمعة ، واجتماعكم يوم

(١) لابن السجري رأى غريب في ناصب الظرف قال في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ :
« والناصب للظروف أحد شيئين :

الأول فعل ظاهر أو ما قام مقامه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر .
فالفعل كقولك : خرجت يوم الجمعة أمام زيد .

وما قام مقام الفعل قولك : زيد منطلق الساعة وراء بكر وانطلاق زيد اليوم خلفك
اعجبني ، وفرسك مركوب غدا فرسخا .

وقد يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان كقولك : زيد في داره اليوم ، وتقديمه عليه
فتقول : الساعة زيد خلفك ، فتعمل فيه معنى الفعل مقدما ، كما أعملته فيه مؤخرا . فمن
أعماله فيه مقدما قولهم : كل يوم لك ثوب ومثله في التنزيل (هنالك الولاية لله الحق)
ألا ترى أن هنالك مشاوبه الى يوم القيامة .

فان كان المبتدأ اسم حدث ، وجئت بعده بظرفين : زمني ، ومكاني ، كقولك : القتال يوم
السبت خلف المدينة جاز أن يعمل كل واحد منهما في الآخر . فاذا أعملت ظرف الزمان
فالتقدير : القتال واقع يوم السبت خلف المدينة . فاذا أعملت ظرف المكان فالتقدير :
القتال واقع خلف المدينة يوم السبت . وانما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الظرفين في
الآخر ، لأن الكلام يتم بظرف الزمان خبرا ، كما يتم بظرف المكان . . .

وانظر الرضي ج ٢ ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ .

(٢) تصحيح السيراني

كذا ، وموعدكم اليوم يا فتي ؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات ، وقد كان يجوز أن تخلو منها (١) .

ولو / قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، وأنت تريد النسب لم يجز ؛ لأنه ليس فيه معنى فعل . فلا يكون له وجه فائدة ، ولكن إن قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، تريد به الصداقة كان جيذا ؛ لأنك قلت : يواخيك في هذا اليوم ، فعلى هذا تجرى هذه الأشياء (٢) .

واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها . وليست مفعولا بها . وإنما هذا على حذف حرف الإضافة .

ألا ترى أن قولك : (مررت بزيدا) لو حذف الباء قلت : مررت زيدا . إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة . وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (٣) إنما هو - والله أعلم - من قومه . فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل . وقال الشاعر :

منا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ (٤)

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ .

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، والمناسب أن يقول : كأنك قلت يواخيك

(٣) تقدم حديثه عن الآية في ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٤٢ وقد مثل بالآية سيبويه أيضا ج ١ ص ١٦

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨ على أن الأصل اختير من الرجال ، فحذف من

وعدى الفعل إلى مفعولين .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ١ ص ١٣٧ .

الزعازع : جمع زعزع كجعفر وهى الريح التى تهب بشدة عنى بذلك الشتاء .

سماحة ، وجودا مصدران منصوبان على المفعول لاجله . كأنه قيل : اختير من الرجال

لسماحته وجوده ، ويجوز أن يكون حالين أو تمييزين .

وأراد يقوله : منا أباه غالبا فإنه كان جوادا .

والبيت مطلع قصيدة للغزدق فى ديوانه ص ٥١٦ - ٥٢٢

وديوانه فى الديوان ومنا وكذلك فى الكامل وروى فى سيبويه والمقتضب منا بالخرم

وانظر الخزاعة ج ٣ ص ٦٧٢ - ٦٧٣ .

/ يريد : من الرجال . وقال الآخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ (١)

يريد : بالخير . وقال :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

يريد من ذنب . فهذا على هذا .

فمما جاء مثل ما وصفت لك في الظروف قوله :

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلًا يَبْوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٣)

يريد : شهدنا فيه .

فأما قول الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فَإِنْ تَأْوِيلُهُ - والله أعلم - بل مكرهم في

الليل والنهار ، فأضيف المصدر إلى المفعول ، كما نقول : رأيت بناء دارك جيذا ، فأضفت البناء إلى الدار ، وإنما البناء فعل الباني (٤) .

وكذلك : ما أحسن خياطة ثوبك ، والفعل إنما هو للفاعل ، وجازت إضافته إلى المفعول ،

لأنه فيه يحل ، والمفعول فيه كالمفعول به ، قال الشاعر :

/ لَقَدْ لُمْتَنِي يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ (٥)

والمعنى : بنائم المطي فيه . ومثله :

فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَصَّى هَمِّي (٦)

ويروى : ونجلى وقال :

أَمَّا النَّهَارُ فَنِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (٧)

(١) تقدم في ج ٢ ص ٣٦ ، ٨٦ ، ٣٢١

(٢) تقدم في ج ٢ ص ٣٢١

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥ ، ١٠٧

(٤) ذكر الآية في ج ٣ ص ١٠٥ وأحال على ما هنا

(٥) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٦) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على أنه أخبر عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل

باستقراره في جوف منحوت اتساعا ومجازا .

فهذه الظروف من الزمان والمكان ، ما كان يقع منها معرفةً ونكرةً ، ويصرف - فهو كزريد وعمر ، يجوز أن تجعله فاعلاً ومفعولاً مصححاً ، وعلى السعة .

فأما المصحح فنحو قولك : شهدت يومَ الجمعة ، ووافيت يومَ السبت ويومَ الأحد ، وقاسيت يوماً طويلاً .

وأما على السعة فقولك : يومَ الجمعة ضربته زيدا ، تريد : ضربت فيه زيدا ، فأوصالت الفعل إليه .

فإن أجرته - إذا جعلته مفعولاً - مُجَرِّى ما لم يُسمَّ فاعله - قلت : سيرَ يزيد يومان ، وسيرَ على قرينك ليلتان . أقمت ذلك مقامَ الفاعل ، كما تقول : دَخَلَ يزيد الدارُ .

وما أجرته من هذه / الأسماء ظرفاً انتصب في هذا الموضع بآئه مفعول فيه ، فقلت : سيرَ يزيد يومين ، لأنَّك أردت أن السير وقع في يومين ، وأقمت (يزيد) مقامَ الفاعل وإن كان معه حرف خفض ، لأنَّ قولك : سيرَ يزيد ، بمنزلة قولك : ضربَ زيد . ولهذا وضع (١) نذكره فيه سوى هذا إن شاء الله .

وما كان من هذا من أسماء المكان فذلك مجرَّاه . تقول : سيرَ يزيد فرسخان ، وسيرَ زيد خلْفَكَ ، وسيرَ يزيد أمامَكَ ، وسيرَ يزيد المكانَ الذي تعلم .

واعلم أنَّ من هذه الظروف ظروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها .

فمما لا يكون العمل في بعضه دونَ بعض قولك : صمت يوماً . لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم ، لأنه حكم الصوم ، وإنما معناه : أمسكت عن الطعام والشراب يوماً .

= الساج : شجر بالهند

وصفٌ محبوساً يقيد بالنهار ، ويوضع بالليل في خشبة منحوتة .

ورواية سيويه : في قعر منحوت ورواية الأعلام والأبيات المشكلة كرواية المتضبط

انظر الأبيات المشكلة ص ٧١ .

ولم ينسب البيت لقائل معين

(١) تقدم في ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ج ٤ ص ٥١

وكذلك : برت فرسخاً . وميلاً لأنك مُوقَّت ، وإنما تريد أن تُخِير بمبلغ سيرك .

وتقول : لقيت زيدا / يَوْمَ الجمعة فيكون اللقاء في بعض اليوم : لأنك لست بموقَّت ،
٤
٦١٨
إنما آتيت مؤرَّخ .

ولو قيل لك : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فقلت : شهراً - لجرى جواباً له « كم » ؛
لأن معناه ثلاثون يوماً . وإنما « كم » سؤال عن عدد (١) .

وإن قيل : متى لقيت زيدا ؟ فقلت : شهراً - لم يجز ؛ لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض
شهر . وإنما قال لك : (متى) لتوقَّت له فتعرفه (٢) . فإنما جواب ذلك يوم الجمعة ، أو
شهر رمضان ، أو ما أشبه ذلك .

و (أين) في المكان بمنزلة (متى) في الزمان ، و (كم) داخلة على كل عدد ؛ كما أن
(كيف) مسألة عن كل حال .

• • •

فأما الظروف التي لا تتمكَّن فنحو : ذات مرة (٣) ، وبُعَيَدَاتِ بَيْنِ (٤) ، وسحر إذا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١١٠ : « باب وقوع الأسماء ظرفاً وتصحيح اللفظ على المعنى
فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً أو بعد غد أو يوم
الجمعة .

وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول أمس ، وأول من أمس فيكون ظرفاً على أنه كان السير
في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم ،
ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله .

ومما لا يكون العمل فيه من الظروف الا متصل في الظرف كله قولك : سير عليه الدهر ، والليل
والنهار والأبد . وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً . .
ويدل على أنه لا يجوز أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات
أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة
دون الساعات وكذلك النهار . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١١ : « أما (متى) فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ، ولا تريد بها
عدداً فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا أو الآن أو حينئذ وأشبه هذا »
والنظر الرضي ج ١ ص ١٧٠

وللمبرد مناقشة في الظروف التي تكون جواباً لكم وجواباً لمتى ورد عليه ابن ولاد انظر
الانتصار ص ٦٤ - ٦٨

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٣ (٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٧٨ ؛ ج ٣ ص ١٠٣

أردت سحر يومك (١) ، وبكرًا (٢) ، وكذلك عَشِيَّةٌ ، وعتمة ، وذا صباح ، وكلُّ ما كان من معنى عَشِيَّةٌ ، وضُحوة (٣) ، وكذلك أُنْسٍ (٤) .
ومن المكان نحو : عند (٥) ، وحيث (٦) وكلُّ ما كان في معناهما ممَّا لا يَخْصُ موضعاً . وهذه جُمْلُ يُوثَّقُ على تفصيلها إن شاء الله .

(١) تقدم في ج٣ ص ١٠٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « ومثل ذلك سير عليه بكرًا ألا ترى أنه لا يجسوز لك موعذك بكر ، ولا مذ بكر ، والبكر لا يتمكن في يومك ، كما لم يتمكن ذات مرة ، وبعيدات بين » .
البكر : بمعنى البكرة كما في اللسان .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ ، وكذلك ضحوة في يومك الذي أنت فيه يجري مجرى عشية يومك الذي أنت فيه .

وكذلك سير عليه عتمة إذا أردت عتمة ليلتك ، كما تقول صباحا ، ومساء وبكرًا .
وكذلك سير عليه ذات يوم ، وسير عليه ذات ليلة بمنزلة ذات مرة ، وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ، ونهار نهارك » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥١ « والقسم الثالث وهو الذى ينصرف ولا يتصرف أسما »
أوقات انزومها الظرفية ، فلم يرفعوها ، ولم يجرها وهي : صباح ، وعشاء ، وضحوة ، وعتمة .
تقول : خرجت عتمة ، وخرج زيد ضحوة ، وعشاء إذا أردت ضحوة يومك أو يوم غيره بعينه ، وكذلك تريد عتمة ليلتك أو ليلة بعينها ٠٠٠ »

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٧١ « ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة ، وبكرة وضحوة ، وبكر ، وسحر ، وسحير ، وعشية ، وعتمة ، ومساء ، وصباح ؛ ونهار ؛ وليل وأعنى بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكر ته وضحاه ، وبكره ، وسحره ، وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها ٠٠٠ »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤) فى أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٦٠ « وأما أمس فأكثر العرب ضمونه معنى لام التعريف ، فصار معرفة بدلالة وصسفهم آياه بالمعرفة فى قولهم : خرجت أمس الأحداث ٠٠٠ ومنهم من عدله عن الألف واللام ٠٠٠ »

ومن بناء من العرب ، فنكره ، أو أضافه ، أو أدخل عليه الألف واللام أعربه ، فقال : رب أمس معجب لنا ، وما كان أطيّب أمستنا ، وأمسسنا أعجبني ، وإن أمس رافنى ٠٠ وانما استحق الاعراب فى هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمينه معنى لام التعريف .

وانظر سيبويه ج ٢ ص ٤٣ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ والرى ج ٢ ص ١١٧ والخزانة ج ٣ ص ٢٢٢-٢٢٣ . والمقتضب ج ٣ ص ١٧٣

(٥) ذكرها فى ج٣ ص ١٠٣ وسيعيد ذلك مع التعليل ص ٦٢٢ .

(٦) سيعلل لعدم تمكنها فى ص ٦٢٧ .

فمثلُ خلف ، وأمام ، وقدام يجوز أن نضع أسماء غير ظروف / وذلك فيها قليل لما أذكره (١).
ومثل اليوم ، والليلة ، والفرسخ ، والميل ، والنحو والناحية (٢).
وما كان اسماً ليوم نحو : الثلاثاء ، والأربعاء فأكثر تصرفاً (٣) في الأسماء لما أذكره
لك إن شاء الله .

علم أن كل فعل - تعدى ، أو لم يتعد - فإنه متعد إلى ثلاثة أشياء :
إلى المصدر ؛ لأنه منه مشتق وعليه يدل ، وذلك قولك : قمت قياماً ، وقعدت قعوداً ؛
لأنك إذا قلت : قمت قياماً فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام فهو لازم للفعل .
وإذا قلت : (قمت) لم تدل على مفعول ؛ فلذلك لم يتعد .
ألا ترى أنك تقول : ضربت ، فدل على أن لفعلك من قد وقع به ؛ فلذلك تعدى
إلى مفعول . فالفعل لا يتعدى إلا بما فيه من الدلالة عليه . فكل فعل لا يخلو من مصدره .
وبلى المصدر الزمان . فكل فعل يتعدى إلى الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : (قمت) دلت
على أن فعلك فيما مضى من الدهر .
وإذا قلت : أقوم ، وسأقوم - دلت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر . فالفعل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ : « وأما الخلف ، والأمام : والتحت والدون فتكون أسماء
وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم » وقال في ص ٢٠٤ : « فأما الخلف والأمام والتحت
فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء وقد جاءت على ذلك في اللام والأشعار » وكلام سيبويه
يعارض بعضه بعضاً وقال الشجري ج ٢ ص ٢٥٢ : « فأما ظروف المكان فمنها أيضاً ما يتصرف ويتصرف
كخلف ، وأمام ووراء ، وقدام »
وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٤ والمقتضب ج ٣ ص ١٠٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : « باب ما ينتصب من الأماكن » وهو ناحية الدار وهو
ناحيته وهو نحوه ، وهو مكاناً صالحاً . . . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٨ : « وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما
أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة . . .
وان شئت رفعت ، فجعلت الآخر الأول ، وكذلك اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، وان شئت رفعت
فأما اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنه لا يكون إلا رفعا ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بمعمل
فيه . كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . . . »

إِنَّمَا هو مَبْنِيٌّ لِلدَّهْرِ بِأَمَثَلِهِ ، فَ (فَعَلَ) لَمَّا مَضَى مِنْهُ . وَ (يَفْعَلُ) يَكُونُ لَمَّا أَنْتَ فِيهِ / وَلَمَّا لَمْ يَقْعِ مِنَ الدَّهْرِ ، فَلِلَّذَلِكَ تَقُولُ : سَرْتُ يَوْمًا ، وَسَاسِيرُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِأَنَّهُ لَا يَنْفِكُ مِنْهُ .

وَالْمَكَانُ لَا يَخْلُو يَفْعَلُ مِنْهُ ، وَهُوَ أَبْعَدُ الثَّلَاثَةِ (١) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِمَبْنِيٍّ مِنْ لَفْظِهِ ، وَلَا لِلْمَكَانِ مَا فِيهِ وَمُسْتَقْبَلُ الْفِعْلِ لَمَّا مَضَى مِنْهُ وَلَمَّا لَمْ يَمُضِ . وَلِكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : فَعَلْتُ ، أَوْ أَفْعَلُ - عُلِمَ أَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا ؛ كَمَا عُلِمَ أَنَّهُ فِي زَمَانٍ .

فَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ ثَمًّا لَا يَخْلُو الْحَدَثُ مِنْهُ - حَصَرَهُ حَصَرُ الزَّمَانِ ، وَتَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَيْهِ .

- وَإِنْ كَانَ الْمَكَانُ مَخْصُوصًا ، لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ إِلَّا كَمَا يَتَعَدَّى إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرُو .

فَأَمَّا الْمَكَانُ الَّذِي لَا يَنْفَكُ الْحَدَثُ مِنْهُ فَنَحْنُو جَلَسْتُ مَجْلِسًا ، وَقَعْتُ مَكَانًا صَالِحًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ إِلَّا فِي مَكَانٍ ، وَإِنَّمَا نَعْتَهُ بَعْدَ أَنْ أَعْمَلَ فِيهِ الْفِعْلُ . وَلَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي مَجْلَسٍ .

وَكَذَلِكَ : سَرْتُ فَرَسَخًا ؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فَرَسَخًا أَوْ بَعْضَهُ .

وَجَلَسْتُ خَلْفَكَ لَا يَنْفَكُ مِنْهُ شَيْءٌ أَنْ يَكُونَ خَلْفَ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا أَضَافُهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُطَاقًا ، وَكَذَلِكَ : قَعْتُ أَمَامَكَ ، وَنَحْوَهُ .

فَإِنْ قَالَ : جَلَسْتُ الدَّارَ يَا فُتًى ، أَوْ قَعْتُ الْمَسْجِدَ . / أَوْ قَعْتُ الْبَيْتَ لَمْ يَجْزِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ دَوَاضِعُ مَخْصُوصَةٍ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ عَلَيْهَا دَلِيلٌ .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٥ : « اعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِ الْحَدَثَانِ الَّذِي أَخَذَ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَذْكُرُ لِيَسْدَلَ عَلَى الْحَدَثِ . أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : قَدْ ذَهَبَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : قَدْ كَانَ مِنْهُ ذَهَابٌ ... »

وَيَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ نَحْوَ قَوْلِكَ : ذَهَبَ ، لِأَنَّهُ بَنِي لَمَّا مَضَى مِنْهُ ، وَمَا لَمْ يَمُضِ .
فَإِذَا قَالَ ذَهَبَ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَدَثَ فِيْمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ ، وَإِذَا قَالَ سَيَذْهَبُ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ فِيْمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ فِيْمَا مَضَى ، وَمَا لَمْ يَمُضِ مِنْهُ ، كَمَا أَنَّ فِيهِ اسْتِدْلَالَ عَلَى وَقُوعِ الْحَدَثِ وَذَلِكَ قَوْلِكَ : قَعْدَ شَهْرَيْنِ ، وَسَيَقْعُدُ شَهْرَيْنِ ، وَتَقُولُ : ذَهَبَتْ أَمْسَ ، وَسَازْهَبُ غَدًا ...

وَيَتَعَدَّى هَذَا الْفِعْلُ إِلَى مَا اشْتَقَّ مِنْ لَفْظِهِ اسْمًا لِلْمَكَانِ وَالِى الْمَكَانِ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ ذَهَبَ ، أَوْ قَعْدَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا وَأَنَّ لَمْ يَذْكُرْهُ ، كَمَا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ ذَهَابٌ ... »

وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ج ٣ ص ١٨٧

فكلُّ ما كان في الجُملة ثَمًّا يدلُّ عليه الفِعْلُ فهو متعدُّ إليه ، وما امتنع من ذلك فهو
ممتنع منه .

فَلَمَّا (دخلت البيت) فَإِنَّ البيت مفعول . نقول : البيتُ دخلته^(١) . فإن قلت :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ - ١٦ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام شبهه بالهم اذ كان
مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على
المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » .

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

« ومن ذلك قوله في دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح
كما قال الله جل ثناؤه - (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) وقد مضى تفسير
هذا فيما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه هاهنا » .

والماضي الذي اشار اليه المبرد كان في ص ٧ وسقط هناك ويقول الناسخ ان الساقط مقدار
ورقة .

وقد بقي بعد السقط طرف من رد ابن ولاد نسوقه هنا :

كما أن ذهبت أصلها ألا تتعدى إلا بحرف . ويدلُّ على ذلك أن مصدرها مصدر ما لا يتعدى
وهو فَعُول تقول : دخل دخولا ، كما تقول : قعد قعدوا ، وجلس جلوسا ، وذهب ذهبوا . ففَعُول
مصدر ما لا يتعدى من الأفعال .

ألا ترى أن سيبويه قال في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تتعدى إلى غيرك ومصادرهما : ان
فَعُولا إنما يكون لما لا يتعدى ، نحو قعد قعدوا ، وجلس جلوسا ، وثبت ثبوتا ، وذهب ذهبوا ،
وقد قالوا الذهاب ، والنيات .

وأما تولهم : دخلته دخولا ، وولجته ولوجا فكان الأصل ولجت فيه ، ودخلت فيه ، إلا أنهم
حذفوا (في) ، كما قالوا : نبشت زيدا يريدون عن زيد فحذفوا (عن) ها هنا .

هذا معنى قول سيبويه : ان ذهبت الشام مثل دخلت البيت .

أراد به أن حرف الجر حذف مع ذهبت ، كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين
وغيره فرق في الأصل إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهم
بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعمري ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يكون كثرة
الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، وربما استعمل الشيء محذوفا ، ولم يتكلم بالأصل
البنية .

فلما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان : أعني حذف حرف الجر وثباته ، كقوله : دخلت
في الدار ودخلت الدار وذهبت إلى الشام وذهبت الشام .

وأما قوله : كل ما كان مثل البيت فهو بيت وليس كل ما كان مثل الشام فهو شام فلاوجه له
لأن تعدى الفعل إلى النكرة والمعرفة سواء بحرف أو بغير حرف . تقول دخلت مكة ، ودخلت في
مكة ، ودخلت بيتا حسنا وفي بيت حسن ، كذلك ما كان مثله »

انظر الانتصار. ص ٦-٧-٨ ، ص ٥٧ =

فقد أقول : دخلت فيه . قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته . (١) ،
 وخشنت صدره ، وخشنت بصدره (٢) فتعديبه إن [شئت] بحرف ، وإن شئت أوصلت
 الفعل ، كما تقول : نبأت زيدا يقول ذلك ، ونبأت عن زيد . فيكون نبأت زيدا
 مثل أعلمت زيدا ، ونبأت عن زيد مثل خبرت عن زيد (٣) .

وقال الشجري ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ : وما حذفوه منه (الى) قولهم : « دخلت البيت ،
 وذهبت الشام ، ولم يستعملوا ذهب بغير (الى) الا للشام ، وليس كذلك دخلت بل هو مطرد في
 جميع الامكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق .

فمذهب سيبويه ان البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي
 فزعم ان البيت مفعول به مثله في قولك : بنيت البيت ، واحتج أبو علي للمذهب سيبويه بان نظير
 دخلت وتقيضه لا يصلان الى المفعول الا بالخافض « .

وانظر الرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٧٠ ج ٢ ص ٢٥٣ والمفنى ج ٢ ص ١٤٢ .
 (١) في اصلاح المنطق ص ٢٨١ : « وتقول : نصحت لك وشكرت لك » فهذه اللفظة الفصيحة .
 قال الله - جل وعز - (أن اشكر لى ولوالديك) وقال في موضع آخر (وأنصح لكم) ، ونصحتك
 وشكرتك لفة ، قال النابغة الذبياني :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا
 وانظر ص ١٩٤ ، ج ٢ ص ٥٩ من تهذيبه ، والمخصص ج ١٤ ص ٧٣ وشرح أدب الكاتب
 للجوالقي ص ٣٠٦ والانتصاب ص ٣٦٥ .

(٢) معنى خشن : أوغر صدره وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٢٧٨ وهو من أمثلة
 سيبويه وتقدم في ص ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٧ : (كما تقول نبئت زيدا يقول ذلك ، اى عن زيد) .

وتقدم المبرد بقوله :

« وليس كذلك ، لأن نبأت زيدا معناه : أعلمت زيدا ، ونبئت زيدا أعلمت زيدا . وإن قال قائل :
 نبئت عن زيد قائما وضعه موضع حدثت فنبئت على ضربين لا يحمل الكلام الا على وجهه »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : وأما قول أبى العباس ان معنى نبئت عن زيد غير معنى نبئت زيدا قال : لأن نبأت
 زيدا معناه : أعلمت زيدا فهذا المفعول اذا رد الفعل الى مالم يسم فاعله قام مقام الفاعل ،
 وتعدي عن : أن يدخل في المفعول الثانى اذا سميت الفاعل وفى المفعول الاول اذا لم يسم
 الفاعل ، فنقول : نبأت زيدا عن عمرو بكذا وكذا ، ونبئت عن زيد بكذا وكذا .

وكذلك اذا عديتها ، وحذفت (عن) قلت : نبأت زيدا كذا وكذا ، ونبأت زيدا عمرا يفعل
 كذا وكذا ، وكذلك أعلمت بمنزلتها تقول : أعلمت عن زيد بكذا وكذا ، وأعلمت زيدا يفعل
 كذا وكذا .

ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته ، وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار . تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت . قال الله عز وجل ، (لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) ^(١) . فهو في التعلّي كقولك : عمّرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار لأدّه ففعل وصل منك إليها ، مثل ضربت زيدا .

فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم .

فأما ما لا يتمكّن من ظروف المكان والزمان ، فسأصّف لك حروفاً تدلّ على العلّة فيما $\frac{4}{622}$ جرى مجراها ، لتتناول القياس من قرّب إن شاء الله .

فأما (عند) ^(٢) فالذي متّعها من التمكن أنّها لا تخصّ موضعاً ، ولا تكون إلّا مضافة . فإذا قلت : جلست عند زيد - فإنّما معناه : الموضع الذي فيه زيد ، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد . فهي بمنزلة (حيث) في أنّها لا تخصّ موضعاً ، إلّا أنّ (حيث) توضّح بالابتداء والخبر ، وبالفعل والفاعل ، لعلّ نذكرها إن شاء الله .

= فان كان دخول الحرف مع أعلمت يجعل لها وجهاً غير وجهها إذا تعدت بغير حرف كان الأمر كذلك في نبئت ، لأنه قد زعم أن معناها واحد . وإذا كان معناها واحداً في وجهيهما : أعني في دخول الحرف وخروجه منهما فكذلك هو في نبئت فلا يجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأن الإنباء هو الإخبار ونحوه .

ولم يوجدنا محمد معنى غير قوله في معنى حدثت إذا جئت بالحرف : أعني حرف الجر . فهل حدثت ، وخبرت ، وأخبرت وأنبأت ، وأعلمت الا متقاربة المعاني وإن كانت العرب قد خالفت بين الفاظها ، وعدت بعضها بغير حرف ، وبعضها بحرف .

وكيفما صرفت هذه الكلمة : أعني نبئت فلا وجه للإنباء غير الإخبار ، والإعلام . فقولك نبئت زيدا يفعل ، ونبئت عن زيد أنه يفعل واحد في المعنى وإن اختلف اللفظ والتعدي ، وكذلك أعلمت عن زيد أنه يفعل ، وأعلمت زيدا يفعل .

انظر الانتصار ص ٩ - ١٣ - ١٤ .

(١) الفتح : ٢٧ . وانظر شرح الفارقي لتعديه (دخل) في ص ٦٠ - ٦٢

(٢) انظر ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٤٥٦

وهذه تُضاف إلى ما بَعْدَهَا ، ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إِلَّا (مِنْ) (١)
تقول : جئت من عِنْدِ زيد ، ولا يجوز أن تقول : ذهبت إلى عِنْدِ زيد ؛ لِأَنَّ المنتهى غاية
معروفة ، وليس (عند) موضعاً معروفاً .

و (مِنْ) للابتداء ، وليست للمستقرّ . فهذا أَضَلُّ (عند) . وإن اتسعت ، واتساعها نحو
قولك : أنت عندى منطلق ؛ لِأَنَّ (عند) للحضرة ، وإنما أراد : غيها يحضرون في نفسى .
وإنما هذا بمنزلة قولك : على زيد / ثوب . فإنما يريد أنه قد علاه ، ثُمَّ تقول : عليه
دَيْن ، تريد أنه قد علاه وقهره .

٤
٦٢٣

وكقولك : زيد في الدار ، أى يحلُ فيها ، ثُمَّ تقول : في زيد خُصلة حسنة ، فجعلته
كالوعاء لها (٢) .

فلقلّة تَمَكَّنْ (عند) لا يجوز أن تجرى مجرى الأسماء غير الظروف . أو قلت : سير
بزيد عندك ؛ كما تقول : سير بزيد أمامك - لم يجوز . ولا تقول : إنَّ عندك حسنٌ ، كما تقول :
إنَّ مكانك حسنٌ .

وكذلك (لدى) لِأَنَّ معناها معنى عند (٣) . فكلُّ ما كان غير مُتَمَكِّن في بابه
فغير مُخرج منه على جهة الاتّساع إلى باب آخر .

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٣ : « ولا يجوز أن ترفع عندك فإن دخل عليها حرف
جر لم يكن الا (من) خاصة . لا يجوز الى عندك وجاء في التنزيل (فإن أتممت عشرا فمن
عندك) » .

وفي الأشباه ج ٢ ص ٧٥ : « قال الأندلسى : الظروف التى لا يدخل عليها من حروف
الجر سوى (من) خمسة : عند ، ولدى ، ومع ، وقبل ، وبعد » .
وانظر الدمامينى على المفتى ج ١ ص ٣٠٧ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٥١ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ : (وأما ادفعى لذن محذوفة ، كما حذفوا يكن . الا ترى
أنك إذا أضفت الى مضمر رددته الى الأصل . تقول من لدنه ، ومن لدنى . فانما لذن كمن) .
وانظر ج ٢ ص ٣١١ .

ألا ترى أَنَّ خَلْفَ ، وَأَمَامَ ، وَقُدَّامَ ، ونحو ذلك يتصرفن ؛ لِأَنَّ الأشياءَ لا تخلو منها ، وليس الوجهُ مع ذلك رَفْعُهَا حَتَّى تضيفها فتقول : خَلْفَ كذا ، وَأَمَامَ كذا ، حَتَّى تَعْرِفَ الشيءَ بالإضافة .

ولو قلت : سير بزيد خَلْفَ للدار ، أو أَمَامَ للدار - جاز على بُعْد ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ ، وإن كانت اللام توجب معنى الإضافة ، ولكنك إذا قلت : خَلْفَ لها - جعلته مُبْهَمًا ، ثُمَّ عَلَّقْتَهُ بِهَا كقولك : / هذا غلام لزيد . فقد علمنا أَنَّهُ فِي مِلْكِ زِيد ، وليس المعروف به . فإذا قلت :
 ٤
 ٦٢٤ غلام زِيد فهو مِثْلُ أَخِي زِيد ، أَيْ المعروف به ، كما قال لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ :

فَقَدْتُ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا ، وَأَمَامُهَا (١)
 وَالْأَجُودُ فِي هَذَا أَلَّا يَجْرَى إِلَّا ظَرْفًا لِإِهَامِهِ وَإِنْ كَانَ مَضَافًا .

فإذا قلت : خَلْفُكَ وَاسِعٌ - فالرفع لا غَيْرُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ ، وَإِنَّمَا خَبَّرْتَ عَنِ الْخَلْفِ ؛ كما تقول : زِيدٌ مُنْطَلِقٌ .

وكذلك يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ .. وَإِنَّمَا الظُّرُوفُ أَسْمَاءُ الْأَمَكُنَةِ وَالْأَزْمَنَةِ ، فَإِنْ وَقَعَ فِيهَا فِعْلٌ نَصَبُهَا ؛ كما ينصب زيدًا إذا وقع به ، إِلَّا أَنَّ زِيدًا مَفْعُولٌ بِهِ وَهَذِهِ مَفْعُولٌ فِيهَا .

• • •

وتقول : وَشَطْرَ رَأْسِكَ دُهْنٌ يَا فَتَى ؛ لِأَنَّكَ خَبَّرْتَ أَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَاسْكَنْتَ السِّينَ وَنَصَبْتَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ .

= فِي أَمَالِي الشَّيْخِ ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ : (قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : وَاسْتَعْمَلَ (أَبُو الطَّيِّبِ) لَدُنْ بَغِيرِ (مَنْ) وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ لَا يَكْدُونُ يَسْتَعْمِلُونَهَا إِلَّا وَمَعَهَا (مَنْ) ، كَمَا جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ (مَنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ) (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لِسْدِنِي عُذْرًا) .
 وَانْظُرِ الدَّمَامِينِي ج ١ ص ٣٠٨ .

(١) تقدم في ج ٣ ص ١٠٢ وجاء رفع (أمام) في قول كعب بن مالك أيضا :
 شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ...
 انظر الخزانة ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
 يند الدهر الا جبرئيل أمامها .

وتقول : وَسَطَ رَأْيِكَ ضَلْبٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وتقول : ضَرَبْتُ وَسَطَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ بَعِيْنُهُ (١) .

وتقول : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَشْرًا إِذَا جَعَلْتَ الْوَسْطَ كُلَّهُ بَشْرًا (٢) ؛ كَقَوْلِكَ : خَرِبَ / وَسَطُ الدَّارِ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مَعَهُ حَرْفٌ خَفَضَ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِ ، وَصَارَ اسْمًا صَحَّ كَقَوْلِكَ : سَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ التَّضَمَّنَ لـ « فِي » .

وتقول : قَمْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، كَمَا تَقُولُ : قَمْتُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ ، فَتَحْرُكُ السِّينُ مِنْ (وَسَطٍ) ؛ لِأَنَّهَا هُنَا لَا يَسْتَبْطَرُفُ .

وتقول فِيمَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِنِ مُرْسَلًا : أَنْتَ مَنِيَّ عَدُوَّةُ الْفَرَسِ ، وَأَنْتَ مَنِيَّ دَعْوَةُ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، وَلَمْ يَرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَإِنَّمَا يَنْبَغِي عَنْ هَذَا مَعْنَاهُ (٣) .

وتقول : مَوَدَّكَ بَابُ الْأَمِيرِ ، إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ الْمَوَدَّةَ ، وَتَنْصِبُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ ظَرْفًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَوَدَّكَ حَضْرَةَ بَابِ الْأَمِيرِ أَيْ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ حَضْرَةَ كَانَتْ شَيْئًا عَامًّا .

(١) فِي سَبِيْوِيَّةٍ ج ١ ص ٢٠٤ : « وَيَذَلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ غَيْرِ الظَّرْفِ إِنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ وَسَطَ الدَّارِ وَضَرَبْتُ وَسَطَهُ وَتَقُولُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، فَيَصْبِرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ وَسَطَهُ مَفْتُوحًا مِثْلَهُ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِيَّ ج ٢ ص ٢٥٨ وَالْخَزَانَةَ ج ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩ وَالرُّضَى ج ١ ص ١٧٣ وَالْمَزْهَرَ ج ٢ ص ١٨٦ وَالْمَخْصَصَ ج ٢ ص ١٦١ وَالْخَصَائِصَ ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْقَصْرِیَّاتِ : « إِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَشْرًا بِالسَّكُونِ فَوْسَطُ ظَرْفٍ ، وَبَشْرًا مَفْعُولٌ بِهِ » .

وَإِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَشْرًا بِالتَّحْرِيكِ فَوْسَطُ مَفْعُولٌ بِهِ وَبَشْرًا حَالٌ (الْإِشْبَاهُ ج ٢ ص ١٨٧) .

(٣) فِي سَبِيْوِيَّةٍ ج ١ ص ٢٠٦ : « وَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مَنِيَّ فَرَسِيْخَانٍ وَهُوَ مَنِيَّ عَدُوَّةِ الْفَرَسِ ، وَدَعْوَةُ الرَّجُلِ ، وَغُلُوَّةُ السَّهْمِ ، وَهُوَ مَنِيَّ يَوْمَانٍ ، وَهُوَ مَنِيَّ قُوَّةِ الْبَيْدِ ، فَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا الْبَابَ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسِيْخَيْنِ ، وَيَوْمَيْنِ وَدَعْوَةَ الرَّجُلِ » .

وكذلك ما كان من المصادر حيناً. فإنَّ تقديره حذف المضاف إليه (١) وذلك قولك :
موعدك مُقَدِّمُ الحاجِّ ، وخُفُوْقُ النجم ، وكان ذلك خِلَافَةَ فلان ، فالمعنى فى كُلِّ ذلك : وقت
خفوق النجم ، وزمن مُقَدِّمِ الحاجِّ ، وزمن خلافة فلان . وعلى هذا قال الشاعر :

/ وما هـى إلَّا فى إزارٍ وَعِلْقَةٍ مُعَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَتَّى خُتَعْمَا (٢)

أى فى هذا الوقت .

فأمَّا قولهم : هو منىٌّ مَقْعَدُ القَابِلَةِ ، وَمَنْزِلَةُ الْوَلَدِ ، فَإِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُقَرِّبَ مَا بَيْنَهُمَا (٣) .
وإذا قال : هو منىٌّ مَنَاطُ الثَّرِيَا - فَإِنَّمَا معنى هذا أَبْعَدُ الْبُعْدِ (٤) .

قال الشاعر :

وإنَّ بَنَى حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطُ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّمْتُ نَجُومَهَا (٥)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١١٤ « باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار .
وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة
العصر ، فانما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار .
إذا كان مقدم الحاج اسم زمان مشتقاً فلا داعى لتقدير مضاف كما يراه أبو حيان وانظر الجزء
الثانى ص ١٢٢ .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٢١ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : « باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص
... وذلك قول العرب - سمعناه منهم - : هو منى منزلة الشفاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدلّك
على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة ، فانما أردت أن تجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك
منزل مكان كذا وكذا .

وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابلة وذلك إذا دخل ، فلزق بك من بين
يديك » .

وقال الرضى ج ١ ص ١٧٠ : (ويكثر حذف (فى) - وإن كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل
على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو : هو منى مزجر الكلب ، ومناط الشرياء ،
ومقعد الخائن ومنزلة الشفاف » .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : (وهو منك مناط الثريا »

وقال الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ : (المناط موضع النوط . مصدر نطت الشيء بالشئ ، وإذا
علقته به ، أى هو بالمكان الذى نيطت به الثريا . شبهوا ارتفاع منزلته بارتفاع مكان الثريا » .

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٦ على نصب مناط الثريا على الظرفية .

يقول : هم فى ارتفاع المنزل كالثريا إذا استعلت ، وصارت على قمة الرأس ، ومناطها .
معلقها فى السماء .

فَجُمْلَةُ هذا الباب أَنَّهُ : كُلُّ ما تصرف جاز أَنْ يُجعل اسما ، ويكون فاعلا ومفعولا ،
وكُلُّ ما امتنع من ذلك لم يزدوا به على الظرف .
وأما قوله :

فَوَرَدَنَّ والعَيُوقُ مَقْعَدُ رَابِيءِ الضَّرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَبْتَغِعُ (١)

فإنما أراد التقريب ، وأراد : مقعد رابيء الضرباء من الضرباء .

= وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ : « فيحتمل أن يكون (كما قد علمتم) خبر اسم ان
و (مناط الثريا) خبرا ثانيا ، و (قد تملت نجومها) خبرا ثالثا على أن تعود الهاء الى بني
حرب ، ويجوز أن يكون كما قد علمتم ، ومناط الثريا خبرين ، وقد تملت نجومها حالا من الثريا ،
ويجوز أن يكون مناط الثريا حالا من الضمير المحذوف من علمتم ، وعلمتم بمعنى عرفتم ، أى
كما عرفتموهم حالين فى مناط الثريا »

ونسب البيت سيبويه والأعلم الى الأخوص ونسبه ابن الشجرى الى عبد الرحمن بن
حسان .

والأخوص يقال بالخاء المعجمة ، والحاء المهملة وانظر المؤلف والمختلف ص ٤٨٤-٤٨٧

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ على نصب (مقعد) على الظرفية ،

قال السيرافى : « أعلم ان هذا الباب ينقسم قسمين : أحدهما يراد به تعيين المنزلة من بعد
أو قرب . والآخر يراد به تقدير القرب والبعد .

فأما ماكان من ذلك يراد به تعيين الموضع ، وذكر المحل من قرب أو بعد فإنه يجوز فيه
النصب على الظرف والرفع على خبر الأول تشبيها .

والأكثر فيه النصب . ويدل على ذلك انه تدخل الباء عليه فتقول : هو منى بمنزلة ، كانه
قال : هو منى استقر بمنزلة والباء ، وفى بمعنى واحد . وهو منى بمزجر الكلب اذا أردت : هو مهان
مباعد .

فاذا نصبت فالنائب استقر ، واذا رفعت فقلت : هو منى مقعد القابلة جعلته بمنزلة قولك :
هو قريب كمقعد القابلة .

فان قلت : هو منى مناط الثريا فكانك قلت : هو بعيد »

العيق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا ، وفوق الجوزاء .

المقعد : مكان القعود .

رابيء : اسم فاعل من ربا من باب منح بمعنى نلا وارتفع وأشرف .

الضرباء : جمع ضريب ، ككريم وكريماء وهو الذى يضرب بالقداح وهو الموكل بها ، ويقال له

الضارب أيضا .

رابيء الضرباء . هو الذى يقعد خلف ضارب قداح الميسر يرتبها فيما يخرج من القداح ،

فيخبرهم به ، ويعتمدون على قوله فيه وهو مأخوذ من ربيبة القوم وهو طليعتهم .

النجم : الثريا ويروى فوق النظم يعنى نظم الجوزاء .

وأما قوله :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِّشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ (١)
فإنما اضطرر ، فلأجراه اسما . ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح .

يتتلع : يتقدم ، ويرتفع مأخوذ من التلعة .

١ (العيوق مقعد) : جملة اسمية حال من نون وردد .

يقول : وردت الأثن الماء والعيوق من النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، أى خلفه لا يتقدم وهذا انما يكون فى صميم الحر عند الاسحار وانما قال خلف النجم ، لأنك فى الصيف ترى المجرة عند الاسحار كأنها ملوية فترى العيوق متخلفا عن الثريا، وهذا الوقت الذى أشار إليه هو وقت ورود الوحش الماء ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع وتواحيها
و (مقعد) و (خلف) منصوبان على الظرفية وقع الأول خبر العيوق والثانى بدلا منه .
كانه أراد والعويوق من خلف النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، فحذف من خلف ، لان البديل وهو قوله خلف النجم يدل عليه ، كما حذف من الضرباء لأن جملة الكلام يدل عليه .
ويجوز أن يكون خلف النجم فى موضع الحال كأنه قال : والعويوق من النجم قريب متخلفا عنه ، ويجوز العكس فيكون خلف النجم خبر المبتدأ ومقعد حالا والعامل فيه الظرف كأنه قال والعويوق مستقر خلف النجم قريبا .

وجملة : لا يتتلع أما خبر بعد خبر وأما حال بعد حال

البيت لأبى ذؤيب الهذلي من قصيدة فى رثاء سبعة أبناء ماتوا فى يوم واحد وهى فى صدر ديوانه ص ٢١-٢٠ وفى جمهرة أشعار العرب ص ٢٦٤-٢٧٣ ، والخزانة ج ١ ص ٢٠١-٢٠٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٦ على خروج ذى صباح عن الظرفية فجره بالاضافة على لغة خثعم قال (وذو صباح بمنزلة ذات مرة تقول : سير عليه ذا صباح . أخبرنا بذلك يونس عن العرب الا أنه قد جاء فى لغة الخثعم مفارقة ذات مرة ، وذات ليلة . وأما الجيدة العربية فان يكون بمنزلتها)

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٢ أن اضافة (ذو) فى البيت من اضافة المسمى الى اسمه ومما زائدة للتعظيم يريد ان الذى يسوده قومه لا يسودونه الا لشيء من الخصال الجميلة رأها قومه فيه .
وقال أبو الفتح : (ما) مجرورة الموضع لا بها وصف لأمير : أى لأمير معتد . ومثله فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٢

والبيت نسبته سيبويه الى رجل من خثعم ونسبه الزمخشري فى المفصل ج ١ ص ٣٦٨ والسهيلي فى الروض ١ : ٢٢٠ الى أنس بن مدركة الخثعمي

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨ ج ٢ ص ٥٤٥ وأمل الشجرى ج ١ ص ١٨٦

وتفسير مسائل المقتضب للفارقي ص ٤٧ والبيان ج ٢ ص ٣٥٢ ، ج ٣ ص ٢١٨

وللسهيلي رأى مخالف لراى سيبويه والمبرد فى هذا البيت

انظر الروض الأنف ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي (حَيْثُ) إِنَّهَا لَا تَتِمُّكُنْ / فَلِإِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ عَلَى حَيَالِهَا .

فذلك لِأَنَّ (حيث) في الأمكنة بمنزلة (حين) في الأزمنة ، تجري مجراها ، وتحتاج إلى ما يوضحها ؛ كما يكون ذلك في الحين . إِلَّا أَنَّ (حين) في بابها ، وهذه مُدْخِلَةٌ عَلَيْهَا ؛ فَلِذَلِكَ بَنَيْتُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقَمْتُ حَيْثُ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : قَمْتُ فِي مَكَانٍ زَيْدٌ ، وَإِنَّمَا يُوضِّحُهَا مَا يُوضِّحُ الْأَزْمَنَةَ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتَيْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَحِينَ قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، وَيَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلَقٌ . فَهَذَا تَأْوِيلُ بَنَائِهَا ؟ ^(١) .

(١) في سيبويه ج٢ ص٤٤ : (باب الظروف المبهمة غير المتمكنة وذلك لأنها لا تنضاف ، ولا تصرف تصرف غيرها ولا تكون نكرة وذلك أين ، وكيف ، ومتى ، وحيث ، وأذ ، وإذا ، وقبل وبعد .
فهذه الحروف وأشباؤها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات ، وبما ليس باسم ولا ظرف)
وقال الشجري ج٢ ص ٢٦٢ : (ومنها حيث وهو من الظروف التي لزمتهما الإضافة إلى جملة .
فأشبهه بذلك (إذ) . تقول : جلست حيث زيد جالس وحيث جلس زيد ، كما تقول : خرجت إذ زيد جالس ، ودخلت إذ جلس زيد)

وقال ابن يعيش ج٤ ص٩٠ : (والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست ٠٠ وعلى كل مكان ٠٠ فضاعت بابها ما في الأمكنة (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلها ، فكما كانت (إذ) مضافة إلى جملة توضحها أوضحت (حيث) بالجملة التي توضح بها (إذ) من ابتداء وخبر وفعل وفاعل وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت السدى ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها ، فبنيت كبناء الموصولات)

والجمهور على أن (حيث) ظرف غير متصرف ويرى أبو الفتح في الخصائص ج٣ ص٥٧ أن حيث فاعل في قولك : يسمنى حيث يسمعك .

وقال الرضى في شرح الكافية ج١ ص١٧١ : (وقد يجيء حيث ، وأذ متصرفين ٠٠)

وقال في ج٢ ص ١٠١ : (وظرفيتها غالبية لا لازمة ٠)

وانظر المعنى ج٧ ص١١٧ ، ج٢ ص٦٧ ، والدما ميني ج١ ص ٢٦٧ ، والخزانة ج٣ ص ١٥٧ ، ١٤٥

هذا باب

إضافة الأزمنة إلى الجُمْل

إِعلم أَنَّهُ ما كان من الأزمنة في معنى (إِذْ) فَإِنَّهُ يُضَافُ إلى الفِعْلِ والفَاعِلِ ، وإلى الابتداء والخبر ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

وذلك قولك : جئتك إِذْ قام زيد ، وجئتكَ إِذْ زيدٌ في الدار .

فعلى / هذا تقول : جئتكَ يَوْمَ زيدٌ في الدار ، وجئتكَ حِينَ قام زيد (١) .

وإن كان الظَّرْفُ في معنى (إِذَا) لم يجز أن يُضَافَ إِلَّا إلى الأفعال ؛ كما كان ذلك في (إِذَا) .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : آتيتك إِذَا قام زيد ، وَإِذَا طلعت الشمس ، ولا يجوز . آتيتك إِذَا زيدٌ منطلقٌ ؛ لَأَنَّ (إِذَا) فيها معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إِلَّا بالفِعْلِ (٢) .
تقول : إِذَا أعطيتني أكرمته ، وَإِذَا قدم زيد آتيتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ : (باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء يضاف اليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقول ذاك ، وقال الله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون) و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرتة في كلامهم . (٠)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ (جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا اضيف الى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لانه في معنى (اذ) فاضيف الى ما يضاف اليه (اذ) واذا كان لما لم يقع لم يضاف الا الافعال لانه في معنى (اذا) و (اذا) هذه لاتضاف الى الافعال)

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١١٩ : (وما كان منها في معنى الماضي جاز أن يضاف الى الابتداء والخبر ، فتقول : جئتكَ يوم زيد أمير ، ولا يجوز ذلك في المستقبل . .)

وعلق الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٩٧ على كلام المبرد في الكامل بقوله :

وقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) و قوله (يوم هم بارزون) ونحو ذلك يكذبه (

فقد أفرد المبرد بالتكذيب ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه هنا .

وقول الله عز وجل : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (١) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٢) مَعْنَاهُ :
 إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ ، ولولا هذا الْفِعْلُ لم يصلح أن يقع بعد (إِذَا) لما فيها من معنى الجزاء (٣) .
 فعلى هذا تقول : آتَيْكَ يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتَيْكَ يوم زيد منطلق ، لما ذكرت لك .
 قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٤) وقال (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٥) .

فَأَمَّا (إِذْ) فَإِنَّمَا يقع بعدها الْجُمْلُ ؛ لَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْجَزَاءِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا ماضية لَا تحتاج
 إِلَى الْجَوَابِ . تقول : جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زيد ، وكان هذا إِذْ زيدٌ أَمِيرٌ ؛ كما تقول : هذا كان
 يومَ الجمعة .

٤
٦٢٩

فإِذَا / كان بعدها فِعْلٌ ماضٍ قُبِحَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ .
 تقول : جِئْتُكَ إِذْ يقوم زيد ، فَإِنَّمَا وضعت يقوم في موضع قائم لمضارعته إِنَّمَا ،
 و (قام) لَا يُضَارِعُ الْأَسْمَاءَ . و (إِذْ) إِنَّمَا تُضَافُ إِلَى فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، أَوْ ابْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ .
 فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْفِعْلِ قَدَّمَ ، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْابْتِدَاءِ قَدَّمَ وَلَمْ يَكُنِ الْخَبَرُ إِلَّا اسْمًا
 أَوْ فِعْلًا تَمَّا يُضَارِعُ الْأَسْمَاءَ (٦) .

وَمَا لَا يجوز أَنْ يكون ظرفاً : ناحية الدار ، وجَوْفُ الدار ؛ لِأَنَّهَا بمنزلة اليد والرجل .
 فكما لَا تقول : زيد الدار ، لَا تقول : زيد جَوْفَ الدار حتى تقول في جوفها (٧) .

(١) الانفطار : ١

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سبويه يرى أن (إِذَا) مضافة إلى الجملة الاسمية في مثل هاتين الآيتين وانظر كتابه ج ١
 ص ٥٤ وقد سار إليه المبرد عليه في ج ٢ ص ٧٧ - ٧٨ . أجساز سبويه ذلك مع قوله في ص
 ٤٦ : « وإذا هذه لتضاف إلى الأفعال »

(٤) المائدة : ١١٩

(٥) الرسائل : ٣٥

(٦) في سبويه ج ١ ص ٥٤-٥٥ : (وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت إذ
 عبد الله قائم وجئت إذ عبد الله يقوم إلا أنها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام)
 (٧) في سبويه ج ١ ص ٢٠٤ : (واعلم أنه ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون
 ظرفاً . فمما لا يحسن أن العرب لا تقول : هو جوف الدار ، ولا هو داخل المسجد ، ولا هو خارج
 الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ومن خارجها)

فلان قلت : زيد ناحية من الدار ، أو زيد ناحية عن الدار ، لا تريد بعضها - حسن ذلك (١).

•••

وَمَا لَا يَكُونُ إِلَّا ظَرْفًا ، وَيَقْبَحُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا (يسوى) ، و(سواء) ممدودة (٢) بمعنى سوى .
وذلك أنك إذا قلت : عندى رجل سوى زيد - فمعناه : عندى رجل مكان زيد ، أى يسد مسده ، ويغنى غناؤه .

وقد اضطر الشاعر فجعله اسما ؛ لأن معناه معنى (غير) ، فحمله عليه ، وذلك قوله :
تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهِ لِسَوَائِكَا (٣)

= وانما فرق بين خلف ، وما اشبهه وبين هذه الحروف ، لأن خلف وما اشبهها للاماكن التى تلى الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم ، والجوف ، والخارج عندهم بمنزلة الظهر ، والبطن والراس واليد)

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٦٨ (ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة وجه ، وكنف وذرى فانه لا يقل : زيد جانب عمرو ، وكنفه بل فى جانبه أو الى جانبه ، وكذا خارج الدار فلا يقال : زيد خارج الدار)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : (ومن ذلك أيضا هو ناحية من الدار وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك)

وقال فى ص ٢٠٤ : (وتكون أسماء نحو قولك : هو ناحية الدار إذا أردت الناحية بعينها ، وهو فى ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو فى بيتك ، وفى دارك)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣ : (ومن ذلك أيضا هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك . فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته فى معنى بذلك ، ولا يكون اسما الا فى الشعر ...
ويدل على أن سواءك ، وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواءك والذى كزيد . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٤)

(٣) اشتهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ ، ص ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة .

وقال المبرد فى الكامل ج ٨ ص ١٣٦ - ١٣٧ : (تقول : ما عندى رجل سوى زيد ، فتقصّر إذا كسرت فإذا فتحت أوله على هذا المعنى مددت قال الأعشى ... وملزمة سوى للظرفية مما اختلف فيه البصريون والكوفيون انظر الانصاف ص ١٨٥ - ١٨٧
تجانف : أصله تتجانف من الجنف وهو الميل .

جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة وانما سميت اليمامة بعد باليمامة الزرقاء فى حديث طسم ، وجديس (ياقوت ج ٢ ص ١٩٠)

ويروى عن جل اليمامة وفى الروايتين حذف مضاف فالأول عن أهل جو والثانى عن جل أهل اليمامة : أى معظم أهلها .

يعنى أنه لم يقصد سواء من أهل اليمامة وجعل الميل عن غيره اليه فعل الناقاة وانما هو فعل صاحبها .

وقال آخر :

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ، وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (١)
وإنما اضطرَّ ، فحملها على معناها ؛ كما أنَّ الشاعر حيث اضطرَّ إلى الكاف التي للتشبيه
أن يجعلها اسمًا أجراها مُجرى مثل ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ نحو قولك : زيد كمعرو ، إنما
معناه : مثل عمرو . فلما اضطرَّ قال :

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ (٢)

يريد : كمثل ما .

وقال آخر :

فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَمَصْفٍ مَأْكُولٍ (٣) .

وأما قوله :

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ (٤)

= البيت من قصيدة للأعشى في مدح هودة بن علي الحنفي الديوان ص ٨٩-٩١
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٩-٦٢ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٥ ، ج ٢ ص ١٢٤ ، ص ٢٥٣ والمقصود
ص ٥٤ والانصاف ص ١٨٥ والمخصص ج ١ ص ١٥١ وتحفة المودود لابن مالك ص ٢٨١ ومعجم المقاييس
ج ١ ص ٤٨٦ ، ج ٣ ص ١١٣

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٣ ، ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة
يقول : لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا إذا جلسوا للحديث إجلالا
لنا وتعظيما .

وتنسب البيت الى المزار بن سلامة العجلي سيبويه

وانظر الانصاف ص ١٨٥-١٨٦ والمخصص ج ١ ص ١٤ ، ص ٥٨ ، ٦٤ ، والعينى ج ٢ ص ١٢٦
- ١٢٩ ، وابن يمشى ٢ : ٤٤٠ ، ٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ والرابع ص ١٤٠ .

(٣) تقدم في ص ١٤١

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ على رفع مكان الثاني ، لانه خبر عن الاول ، ولا يكون طرفا
له ، لانه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من است الجميل في الدعاة والخسة
لم ينسب سيبويه ونسبه الأعلام الى الأخطل وهو في ديوانه ص ٣٣٥ ووجدته برواية أخرى
في ديوان جرير ص ٤٨٦ قال :

وكان ابوك يسمى الجميل

وسميت كعبا بشر العظام

= محل القراد من است الجميل

وكان محلك من وائل

فإنه لم يجعل أحدهما ظرفاً للآخر ، وإنما شبه مكاناً بمكان ، كقولك : مكانك مثل مكان زيد .

وتقول : آتيتك يوم الجمعة غُدوةً . نصبت يوم الجمعة ؛ لأنه ظرف ، / ونصبت غُدوة على البدل ؛ لأنك أردت أن تعرفه في أي وقت ؛ كما تقول : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب (١) .

وتقول : سير بزيد يوم الجمعة غُدوةً ، على البدل .

وإن شئت نصبت اليوم فجعلته ظرفاً لقولك غُدوة ، لأن الغداة في اليوم .

وإن شئت رفعت اليوم ، فأقمته مقامَ الفاعل ، ثم أضمرت فعلاً ، فنصبت به غُدوة ؛ لأن المعنى على ذلك . فلما قام الأول مقامَ الفاعل كان التقدير : ساروا غُدوةً يا فتى .

• • •

فأما قولهم : الليلة الهلال ، ولا يجوز الليلة زيد ؛ لأن ظروف الزمان لا تنضم الجث ، وإنما استقام هذا ؛ لأن فيه معنى الحدوث . إنما يريد : الليلة يحدث الهلال . فللمعنى صلح .

ولو قلت : الليلة الهلال - كان جيذاً . تريد : [الليلة] (٢) ليلة الهلال ، فلما حذفت ليلة أقمت الهلال مقامها (٣) . مثل قول الله عز وجل : (وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ (٤)) . تريد أهل القرية . وكذلك زيد عمرو وأردت مثل عمرو ، فلما حذف (مثلاً) قام عمرو مقامه (٥) .

= ونسب البيتان لجرير أيضاً في العقد الفريد ج ٣ ص ٣٦٠ ، ونسباً إلى الأخطل في الأغاني ج ٧ ص ١٦٢ وفي الاقتضاب ص ٤٥ ، ١٢٥ ، والخزانة ج ١ ص ٢٢٠ ونسبهما البغدادي أيضاً إلى عتبة بن الوغل في الخزانة ج ١ ص ٤٥٨ وهما بغير عزوف في الاشتقاق ص ٣٣٦ ، وفي الشعراء ص ٦٣١ .

(١) لا ينصب الفعل ظرفي زمان أو ظرفي مكان إلا على التبعية وانظر الرضى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٤-٢٠٥ ، وأمال الشجري ج ٢ ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وهذا الجزء ص ١٣٢ ، ١٧٢ .

(٤) يوسف : ٨٢ ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً من إطلاق المحل وإرادة الحال فلا يكون في الكلام حذف وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥ والمقتضب ج ٣ ص ٢٣٠ ، ٣٥٥ .

(٥) يطلق على هذا اسم التشبيه البليغ في اصطلاح البلاغيين .

هذا باب /

من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ،
وما لا يكون إلا ظرفاً لقلّة تصرفه^(١)

ونبدأ قبل ذلك بشيء عن الإخبار عن الأسماء غير الظروف ، لتستدل بذلك على الظروف
إذا وردت عليك إن شاء الله .

تقول : قام زيد . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فإثماً يقال لك : اجعل زيدا خيرا ،
واجعل هذا الفعل في صلة الاسم الذي زيد خبره . فإن خبرت عنه ي (الذي) قلت :
الذي قام زيد .

وإن أخبرت عنه بالألف ، واللام اللتين في معنى الذي قلت : القائم زيد . فإن قلت : ضرب
زيد عمرا ، فأخبرت عن (زيد) قلت : الذي ضرب عمرا زيد . جعلت في ضرب ضميرا
في موضع زيد فاعلا ، وجعلت زيدا خبر الابتداء .

وإن قلته بالألف واللام فكذلك تقول : الضارب عمرا زيد .

وإن قيل لك : أخبر عن (عمرو) قلت : الضاربه زيد عمرو جعلت الهاء المنصوبة في
موضع عمرو ، وجعلت (عمرا) خبر الابتداء ، لأنك عنه تُخبر^(٢) .
والظروف تجرى هذا المجرى .

(١) عقد المبرد للاخبار أبوابا كثيرة تبدأ في الجزء الثالث من ص ٨٩ الى ص ١٣٠ وخص
الاخبار في المصادر والظروف بباب في ص ١٠٢ وقد أطال المبرد في مسائل الاخبار حتى امل ،
ثم جاء الفارسي ، فجعل مسائل الاخبار حجر الزاوية في كتابه ، فزاد الطين بلة .

وحديث المبرد هنا من الحديث المعاد

(٢) انظر ج ٣ ص ٨٩

تقول : القتال يوم الجمعة . فإن أخبرت عن (القتال) وضعت مكانه ضميراً يكون يوم الجمعة ظرفاً له ، وجعلته خبراً الابتداء ، ولا يكون بالذي ؛ لأن الألف واللام إنما تلحقان الفعل ؛ لأنك تبني من الفعل فاعلاً ، ثم تدخلهما عليه .

وذلك قولك : الذي هو يوم الجمعة القتال . كان القتال ابتداءً ، فجعلت (هو) في موضعه .

فإن أخبرت عن (يوم الجمعة) قلت : الذي القتال فيه يوم الجمعة ، نكنى عن يوم الجمعة إذا كان ظرفاً بقولك (فيه) .

وكذلك إذا قلت : زيد خلّفك ، ف قيل لك : أخبر عن (الخلّف) قلت : الذي فيه زيد خلّفك ، والذي فيه زيد أمأمك .

ومن جعله مفعولاً على السعة قال : يوم الجمعة صمته ، وخلّفك قمته ، تريد (فيه) أجراه مجرى زيد وعمرو . فقال في قوله : قمت يوم الجمعة إذا أخبر عن (اليوم) : القائمة أنا يوم الجمعة . والجالسه أنا خلّفك .

هذا لما كان منها متصرفاً . فأما ما لا يتصرف فتحو : عند ، وسوى ، وذات / مرة ، وبُعْدَاتٍ بَيْنَ ، وسحر ، وبكراً إذا أردت سحر يومك ، وبُكْرَةً ، وعَشِيَةً ، وعتمة ، وصباح مساء فلا يجوز الإخبار عن شيء منها (١) ، لأنك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداءً ، أردت أن ترفعه ، والرفع فيها محال ؛ لأنها لا تكون أسماء غير ظروف لأنك تقول : مكان واسع ، ولا تقول : عندك . [واسع] (٢) ، ولا : ذات مرة خير من مرتين ؛ لفساد ذلك في المعنى .

ولو قيل لك : أخبر عن (عند) في قولك : جلست عندك لقلت : الجالس فيه أنا عندك ، وهذا لا يجوز لما ذكرت لك في صدر الكتاب (٣) .

(١) انظر ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ من هذا الجزء

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) ذكر (عند) في الجزء الأول ص (٥١) ، والثالث ص ١٠٣ وذكر ما لا يخبر عنه من الظروف

هذا باب

ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف

نحو : (سحر) إذا أردت به سحر يومك ، وبكرًا
وما كان مثلهما في قلة التمكن .

أما غدوة ، وبكرة فاسمان مُتَمَكَّنَان معرفة ، لا ينصرفان من أجل التانيث . تقول :
سير عليه بكرة يا فتى ، وغدوة إذا أقمت / بكرة مقام الفاعل ، وإن أردت نصبه على
الظرف فكذلك تقول : سير عليه بكرة يا فتى ، وغدوة يا فتى .

وإنما صارا معرفة ؛ لأنك بنيت غدوة اسما لوقت بعينه ، وبكرة في معناها .

ألا ترى أنك تقول : هذه غداة طيبة ، وجنتك غداة طيبة ، ولا تقول على هذا الوجه :
جنتك غدوة طيبة ، ولكن تقول : آتيك يوم الجمعة غدوة يا فتى .

فإن زكرت صرفت ، فقالت : سير عليه غدوة من الغدوات ، وبكرة من البكرات ، نحو
قولك : رأيت عثمانًا آخر ، وجاعلي زيد من الزيدين ^(١) .

قال الله عز وجل (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) ^(٢) وقرأ بعضهم (بِالْغُدُوِّ وَالْعَصِيِّ) ^(٣)
فأدخل الألف واللام على غدوة .

(١) انظر ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ١٨١ ، ٣١١ ، ٣٧٤ ، ٤ : ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) مريم : ٦٢ ، وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ : د وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك
اليوم غدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوفق به من العسب
يقول : آتيك بكرة وهو يريد الايتان في يومه أو في غده . ومثّل ذلك قول الله - عز وجل -
(وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) .

(٣) (يدعون ربهم بالغداة والعشي) آيتان : - الأنعام : ٥٢ ، والكهف : ٢٨ .
وقد قرئ في السبعة فيهما « بالغدوة » (النشر ج ٢ ص ٢٥٨ - الاتحاف ص ٢٠٨) .
وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ١٣٦ : د وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها
فيقول : رأيت غدوة بالتثنية .

وَأَمَّا ضُحَى ، وَضُحَى (تصغير ضُحَى) ، وَعَشِيَّةٌ ، وَعَمَّةٌ ، وَعِشَاءٌ^(١) ، وَيَصْرُ^(٢) ، وَظِلَامٌ^(٣) ،
وَصَبَاحٌ مَسَاءً^(٤) - فَإِنْ أَرَدْتَ بَيْنَ التَّكَرَّاتِ فَهِنَّ مُتَصَرِّفَاتٌ . تقول : سِيرَ عَلَيْهِ عَشِيَّةٌ مِنْ
العِشَايَا ، وَضُحَاةٌ مِنَ الضُّحَاةِ ، وَتَنْصِبُ إِنْ شَتَّتْ عَلَى الظَّرْفِ .
وكذلك سِيرَ بِهِ عَمَّةٌ ، وَعِشَاءٌ^(٥) .

فَإِنْ عَنَيْتَ الْيَوْمَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ / وَاللَّيْلَةَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا - لَمْ تَرْفَعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ،
وَتَنْوُنْ ؛ لِأَنَّهُنَّ تَكَرَّرَاتٌ .

= وَلَمْ خَفَيْتَ هَذِهِ اللَّفظةَ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ أَسَاءَ الظَّنِّ بِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فَقَالَ : أَمَّا نَرَى ابْنَ
عَامِرٍ وَالسُّلَمَى قَرَأُوا تِلْكَ الْقِرَاءَةَ اتِّبَاعًا لِلخَطِّ وَلَيْسَ فِي أَنْبَاءِ الْوَاوِ فِي الْكِتَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ
بِهَا ، لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا الصَّلَاةَ ، وَالزَّكَاةَ بِالْوَاوِ وَلَفَّظُهَا عَلَى تَرْكِهَا وَكَذَلِكَ الْفَدَاةُ عَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْعَرَبَ .
وهَذَا مِنْ أَبِي عُبَيْدٍ جَهْلٌ بِهَذِهِ اللَّفظةِ الَّتِي حَكَاهَا سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ وَقَرَأَ بِهَا هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ .
وَكَيْفَ يَظُنُّ بِهَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ الْقِرَاءَةَ أَنَّهُمْ أَمَّا قَرَأُوا بِهَا ، لِأَنَّهَُا مَكْتُوبَةٌ فِي الْمَصْحَفِ بِالْوَاوِ وَالْقِرَاءَةُ
أَمَّا هِيَ سَنَةٌ مَتَّبَعَةٌ ؟ وَأَيْضًا فَابْنُ عَامِرٍ عَرَبِيٌّ صَرِيحٌ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أَنْ يَوْجِدَ اللَّحْنَ ، لِأَنَّهُ
قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَنَصْرَ بْنَ عَاصِمٍ أَحَدِ الْعَرَبِ الْأَثَمَةِ فِي النَّحْوِ ، وَهُوَ مَنْ أَخَذَ عِلْمَ
النَّحْوِ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ مُسْتَنْبِطَ عِلْمِ النَّحْوِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيَّ مِنَ الْفَصَاحَةِ بِحَيْثُ يَسْتَشْهَدُ
بِكَلَامِهِ كَيْفَ يَظُنُّ بِهَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ لَحَنُوا وَافْتَرَوْا بِخَطِّ الْمَصْحَفِ ؟ وَلَكِنْ أَبُو عُبَيْدٍ جَهْلٌ بِهَذِهِ اللَّفظةِ .
وَجَهْلٌ نَقَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، فَتَجَسَّسَ عَلَى رَدِّهَا - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَانَ دَافِعًا أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَامِرٍ
الْقِسْطَلَانِيِّ فِي كِتَابِهِ لَطَائِفَ الْإِشَارَاتِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا .

(١) انظر ص ٣٣٤

(٢) فِي اللَّسَانِ (بَصْر) «وَلَقِيَهُ بَصْرًا» : أَيِ حِينَ تَبَاصَّرْتَ الْأَعْيَانُ وَرَأَى بَعْضُهَا بَعْضًا ،
وَقِيلَ : هُوَ فِي أَوَّلِ الظُّلَامِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الضُّوءِ قَدْرٌ مَا تَتَبَّاعَيْنَ بِهِ الْأَشْيَاءَ . لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا .
وَقَالَ سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١١٥ : «لأنه إنما يجري على قولك : سِيرَ عَلَيْهِ بَصْرًا ، وسير عليه
ظلاما» .

(٣) فِي سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١١٥ : «لأنه إنما يجري على قولك : سِيرَ عَلَيْهِ بَصْرًا وسير عليه
ظلاما» .

وَفِي اللَّسَانِ : يُقَالُ : آتَيْتُهُ ظِلَامًا : أَيِ لَيْلًا . قَالَ سِيبَوِيهِ : لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْفًا .

(٤) انظر ص ٣٣٤ وَقَالَ سِيبَوِيهِ ج ١ ص ١١٥ : «وكذلك سير عليه عمة ليلتك كما
تقول : صباحا ومساء وبكرا» .

وكذلك سير عليه ليل ونهارا» .

(٥) انظر ص ٣٣٤ .

وتقول : سير عليه عشيّة ، وعشاء ، وعتمّة ، ومساء .
 وإنما قلّ تصرّفه ؛ لأنّك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عيّنت به يومك
 وليلتك . فإن صيرته نكرة رددته إلى بابيه وأصله — فتصرّف .

وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنما عدل عن الألف واللام كأنحر . وهذا يفسر فيما
 ينصرف وما لا ينصرف .

وكذلك إن صغرته فقلت : سيربه سُحيرا صرفته ؛ لأنّ فعّيلا لا يكون معدولا . ولكن
 ترفعه بما ذكرت من قلّة تمكّنه .

فإن نكرته انصرف ؛ وجرى على الوجوه ؛ لأنّه في بابيه ، فقلت : سير عليه سحرّ ،
 أي سحر من الأسحار ، ويجوز نصبه على الظرف ، قال الله عزّ وجلّ : (إِلَّا آتَ لُوطٍ
 نَجِينَاهُمْ بِسَحَرٍ) فهذا جملة هذا الباب (١) .

/ هذا باب (لا) التي للنفي

اعلم أنَّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ، وإنما كان ذلك لما أذكرة لك :
إنما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام . إذا قلت : لا رجل في الدار - لم تقصد إلى رجل
بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صغیرَ هذا الجنس وكبیره . فهذا جواب قولك : هل من رجل
في الدار ؟ ؛ لأنَّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .

ألا ترى أنَّ المعرفة لا تقع ها هنا ؛ لأنَّها لا تدلُّ على الجنس ، ولا يقع الواحد منها في موضع
الجميع . فلو قلت : هل من زيد ؟ كان خلفا . فلما كانت (لا) كذلك - كان دخولها على
الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليهما ، فأعملت عمل (إن) .

فأما ترك التنوين ، فإنما هو لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسَة عشر . (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « باب النفي بلا و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين
ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسَة عشر وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما
ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه لأنه لا يعمل الا في نكرة ... »

(فلا) لا تعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله : هل من عبد أو
جارية ، فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة الا نكرة .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ : « والفتحة في لا رجل عند الزجاج
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما وإنما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول
سيبويه وذلك أنه قال : و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك
التنوين في معمولها ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسَة عشر . فاول المبرد
قوله : تنصبه بغير تنوين أنها نصبت أولاً لكن بنى بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما
حذف في خمسَة عشر للبناء اتفاقاً . »

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل عنه ،
كما لا ينفصل عشر من خمسَة . فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله .. ،
وانظر الانصاف ص ٢٢٥ - ٢٢٨ وأسرار العربية ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٠

فإن قيل : أَيْكون الحرف مع الاسم اسما واحدا ؟

قيل : هذا موجود معروف . تقول : قد علمت أَنَّ زيدا منطلقاً (أَنَّ) حرف ، وهي وما عملت فيه / اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاقاً زيد ، وكذلك : بلغني أَنَّ زيدا منطلق . فالمعنى : بلغني انطلاقاً زيد .

وكذلك (أَنَّ) الخفيفة مع الفعل إذا قلت : أريد أَن تقومَ يا فتى إنما هو : أريد قيامك ، وكذلك يسُرني أَن تقومَ ، معناه : يسُرني قيامك (١) .

و (لا) والاسم الذى يَعدّها المنكور بمنزله قولك : يا ابن أُمِّ (٢) جعل اسما واحدا ، كما جعل خمسة عشرَ ، والثاني فى موضع خفض بالإضافة ، وكذلك لا رجلَ فى الدار . (رجل) فى موضع نصب متون ، إلّا أَنَّهُما جُعلا اسما واحدا بمنزله ما ذكرت لك .

والدليل على أَنَّ (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لا شيء يا فتى ، وجئت بلا مال (٣) كقوله :

حَنْتَ قَلُوبِي حِينَ لَا حِينَ مَحَنَ (٤)

(١) هذا التساؤل وجوابه فى ابن يمشى ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ « فجعلت وما بعدها خمسة عشر فى اللفظ ، وهى عاملة فيما بعدها ، كما قالوا : يا ابن أُمِّ ، فهى مثلها فى اللفظ وفى أن الأول عامل فى الآخر » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ : « وأعلم أن (لا) قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى والمضاف اليه ليس معه شيء . وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، وذهبت بلا عتاد ، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد ، وأخذته بغير ذنب . . . » وانظر الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، والأشباه ج ١ ص ٢١٣ . وأما الشجرى ج ١ ص ٢٣٨ ، ج ٢ ص ٢٣٠ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على نصب (حين) بلا وإضافة حين الأولى الى الجملة وخبر (لا) محذوف والتقدير : حين لا حين محن لها : أى حنت فى غير وقت الحنين . وحينها : صوتها شوقا الى أصحابها .

والمعنى : أنها حنت اليهم على بعد منها .

وقال الإعلم : ولو جر حين على الفاء (لا) لجاز ، وأجاز أبو على فيه الحركات الثلاث :

والرفع على أعمالها عمل ليس .

القلوص : الناقاة الفتية .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تنمى لها .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤ ، وأما الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

ولا يجوز أن يكون هذا النني إلّا عامّا . من ذلك قول الله عز وجل (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(١) وقال (لَا رَيْبَ فِيهِ) ^(٢) وقال (لَا مُلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) ^(٣) .

فإن قدّرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النني على ما كان موجبا ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد في الدار ولا عمرو ^(٤) .

وكذلك تقول : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فالجواب : لا رجل في الدار ولا امرأة . لا تبالي معرفة كانت أم نكرة .

وعلى هذا قراءة بعضهم (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ومن قرأ : (لا خوف^(٥) عليهم) فعلى ما ذكرت لك .

وأما قوله : (وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ) فلا يكون (هم) إلّا رفعا ؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف . وسأبين لك هذا إن شاء الله .

وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار ^(٦) .

وهذا أقل الأقاويل ، لأنها لا تخص لمعرفة دون نكرة ، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب .

(١) هود : ٤٣ - وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ : « اليوم خبر عاصم وإن كان جنة اذ المعنى : لا وجود عاصم ومن أمر الله خبر مبتدأ محذوف . أي العصبة المنقية من أمر الله »

(٢) البقرة : ٢ - وآل عمران : ٩ ، ٢٥ ، والنساء : ٨٧ ، والأنعام : ١٢ وغيرها .

(٣) التوبة : ١١٨ .

(٤) في سببوه ج ١ ص ٣٥٤ : « وعلم أن المعارف لا تجرى شجرة النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدا » .

(٥) قراءة لا خوف بفتح الفاء عشرية ليعقوب في جميع القرآن في النشر ج ٢ ص ٢١١ : « قرأ يعقوب لا خوف عليهم حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين وقرأ الباقر بالرفع والتنوين » .

وانظر الاتحاف ص ١٣٤ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٩ ، ج ٢ ص ٨٨ .

(٦) تكون نافية للوحدة فتعمل عمل ليس ، أهمل .

وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) في غير الضرورة .

وانظر الرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ ، والخزانة ج ١ ص ٢٢٤ ، ج ٢ ص ٨٩ .

فالتكرير : لا زِيدَ في الدار ولا عمرو ، ولا رجلٌ في الدار ولا امرأة .

والبناء لا رجلٌ في الدار ولا امرأة ، على جواب من قال : هل من رجل أو امرأة في الدار ؟
فمما جاء على / قوله : (لا رجلٌ في الدار) قوله :

وَأَنْتَ أَمْرُو مِنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ (١)

وقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ زِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٢)

فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زِيدَ في الدار (٣) . إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٥٨ على رفع ما بعد لا من غير تكرير .

قال : وقد يجوز في الشعر على ضعفه وكذلك أنشده الشجري ج ٢ ص ٢٣٠ .

وقال الأعمى : وسوخ الأفراد هنا أن مابعدة يقوم مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله : وموتك قاجع دل على أن حياته لا تقصر .

نفع : مبتدأ خبره محذوف ، أي فيها والجملة خير حياتك أو نفع اسم (لا) العاملة عمل ليس .
نسب البيت سيويه وشرحه إلى رجل من بني سلول ونسبه الحضري في زهر الآداب إلى الضحاك بن هنام الرقاشي وذكر بعدة بيتين ونسبه ياقوت إلى جنف بن مالك .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ ، والمفصل ج ١ ص ٢٣٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢

(٢) استشهد به سيويه في موضعين ج ١ ص ٢٨ ، ص ٣٥٤ على أعمال (لا) عمل ليس وقال عن هذه اللفظة : وهي قليلة .

براح : اسمها والخبر محذوف : أي لي . والبراح : مصدر برح من باب فرح براحا : إذا زال من مكانه .

أنا ابن قيس : أي أنا المشهور في النجدة وأضاف نفسه إلى جده الأعلى لشهرته به .
جملة (لا براح) جال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس . كانه قال : أنا ابن قيس ثابتا في الحرب ووقوع الحال بعد (أنا ابن فلان) كثير وقيل : الجملة خبر بعد خبر .
ويجوز نصب (ابن قيس) على الاختصاص ، فيتعين حينئذ أن تكون جملة (لا براح) خبر لانا وهو أفخر وأمدح .

البيت من قصيدة حماسية لسعد بن مالك (شرح الحماسة ج ٢ ص ٧٣ - ٧٩) .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٩٠ والغني ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٦ وأمالى الشجري ج ١ ص ٢٨٢ ، ج ٢ ص ٢٢٤ والسيوطي ص ١٩٨ - ١٩٩ والتمام في تفسير أشعار هليل ص ٥٤ . وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٩٦ ، ج ٢ ص ١٠٧ ، ج ٣ ص ١٦٢ ، ج ٤ ص ٩٢ ، ٢٨٣ .

(٣) قول المبرد في ص ٤٦٤ : لا رجل في الدار ، وقوله هنا : لا زيد في الدار ثم ذكر البيت : أن لا إلينا رجوعا يفيد أنه يجوز تكرير (لا) في المواضع الثلاثة في الاختيار كما نقل عنه =

فمن ذلك قوله :

قَصَّتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (١)

واعلم أن (لا) إن فصلت بينها وبين الشكرة - لم يجوز أن تجعلها معها اسمًا واحدًا ؛ لأن الاسم لا يُفصل بين بعضه وبعض .

فتقول : لا في الدار أحد ، ولا في بيتك رجل (٢) . وقوله عز وجل (لَا فِيهَا عِوَالٌ) (٣) لا يجوز غيره ؛ لأن (لا) - وإن لم تجعلها اسمًا واحدًا مع ما بعدها - لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها .
ألا ترى أنها تدخل على الكلام فلا تُغيّره . ولو كانت كإن وأخواتها لأزالت الابتداء ،

= في الخزانة ج ١ ص ٢٢٤ وقال المبرد - كما نقله النحاس - : لا أرى بأسًا أن تقول : لا رجل في الدار في غير ضرورة ، وكذا لا زيد في الدار في جـواب هل زيد في الدار وانظر الخزانة أيضا ج ٢ ص ٨٨ ، ص ٨٩ .

والرضى شرح الإكافية ج ١ ص ٢٣٧ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ على عدم تكرير (لا) للفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة .

في الاسترجاع هنا قولان : أحدهما أنه من الاسترجاع عند المصيبة وهو قول : أنا لله وأنا إليه راجعون .

وثانيهما : أنه طلب الرجوع من الرحيل لكراهية فراق الأجرة .

أذنت : أشعرت ، وأعلمت .

ركائبها : جمع ركوبة وهي الراحلة التي تركب .

و (أن) مفسرة ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها . انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٢ والمفصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفى ، كما لا تفصل بين (من) وما تعمل فيه . وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبج أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من الكلام ، لأنها مشبهة بها » .

(٣) الصافات : ٤٧ .

ولا تعمل إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من العوامل اعلمت في المعرفة ؛ كما تعدل في النكرة .

/فإن قلت : فما قوله ؟

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِيدَنَّ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ (١)
فقد عملت في أُمِيَّة ، وكذلك قوله :

لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ (٢)

٤
٦٤١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ وقال : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها . »

فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على فأنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل على كانه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها . وإن جعلته نكرة ورفعته ، كما رفعت لا براح فجائز .
أبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير . كان له ثلاث كنى : أبو خبيب وأبو بكر ، وأبو عبد الرحمن وكان إذا هجى كنى بأبي خبيب .

نكد من باب تعب فهو نكد إذا تصعر ، ونكد العيش : اشتد .
والبيت لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدي من أبيات قالها في هجاء عبد الله بن الزبير ابن العوام لما بخل عن هبته في قصة طويلة .
انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٠ - ٢٠٢ .

ونسب الشعر في الأغاني ج ١٢ ص ٧١ - ٧٢ إلى فضالة بن شريك وذكر القصة نفسها وانظر المفضل ج ١ ص ٢٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ ، وأما للشجري ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ على ما سبق .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ « وأعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض اللخل بالنكرة ، فينتصب بلا التبرئة ، وينزع منه لام التعريف أن كان فيه ، نحو : (لا حسن) في الحسن البصري . »

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظة عبد الله ، وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقلد تنكيرهما ...

ولتاويله بالنكر وجهان : أما أن يقدر مضاف هو مثل ، فلا يتعرف بالإضافة ، لتوغله في الإبهام ، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وإن كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أى معرف كان .

فليس كما قال ، لأنَّ الشاعر إنما أراد : لا أمثالَ أُمَيَّةَ ، ولا مَنْ يَمُدُّ مَسَدَهَا ، والمعنى : ولا ذاقُضَل . فدخلت أُمَيَّةُ في هؤلاء المنكوريين .

وكذلك لا هَيْثَمَ الليلة ، أى : لا مُجَرَّى ولا سائقَ كَسَوَقٍ مَيْثَم .

ومثْلُ ذلك قولهم في المثل : قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنَ لَهَا (١) ، أى قَضِيَّةٌ ولا عالِمَ بها ، فدخل على - رضى الله عنه - فيمن يُطَلَّبُ لهذه المسألة .

= وأما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها . . .

هَيْثَم : اسم رجل كان حسن الحذاء للابل ، وقيل جيد الرعية وقيل : هو هَيْثَم بن الأَشتر ، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات .

والرجز من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لم يعرف قائلها وأنشده أبو عبيد في الغريب المصنف مع أبيات .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ والمفصل ج ١ ص ٢٢٢ وابن عيش ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ : « معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات . . . فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل . وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر . وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى أى لكل جبار قهار فيصرف فرعون ، وموسى لتفكيرهما بالمعنى المذكور » .
وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ .

هذا باب

ماتعمل فيه (لا) وليس باسم معها

تقول : لا مِثْلَ زيدٍ لك ، ولا غلامَ رجلٍ لك ، ولا ماءَ سماءٍ في دارك .

وإنما امتنع هذا من أن يكون اسما واحدا مع (لا) لأنه مضاف ، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما . ألا ترى أنك لا تجد اسمين جُمعا اسما واحدا وهما مضاف ، وإنما يكونان مفردين / كحضر موت وبعليكَ ، وخمسة عشر ، وبَيْتَ بَيْتَ .

ألا ترى أن قوله : يا ابنَ أمِّ لَمَّا جعل (أم) مع (ابن) اسما واحدا حذفت ياء الإضافة ^(١) .
فلذلك امتنع هذا من أن يكون مع ما قبله اسما واحدا . وعملت فيه (لا) فنصبته .
وكذلك قولُ ذى الرمة :

هِيَ الدَّارُ لِذِمِّي لِأَهْلِكَ جِيرَةٌ لِيَايَ لَا أَشْأَلُهُنَّ لِيَايَا ^(٢)

فأشألهن نصب بـ (لا) ، وليس معها بمنزلة اسم واحد .

(١) في ابن يمشي ج ٢ ص ١٠٠ : « أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو : لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معلوم .

ألا ترى أنك لا تجد اسمين جمعا اسما واحدا واحدهما مضاف . إنما يكونان مفردين كحضر موت ، وخمسة عشر وبَيْتَ بَيْتَ فهما كالشيء الواحد .
ألا ترى أن قولهم : يا بن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الإضافة » .

(٢) استشهاد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ . قال الأعمش : « فنصب (أشألهن) بلا ، لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة . ونصب (لياي) على التبيين لأشألهن على مثال قولك : لا مثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ ولو حمل على المعنى لجاز ، ويجوز نصب (لياي) على التمييز كقولك : لا مثلك رجلا على تقدير : لا مثلك من رجل ، وفي نصبه على التمييز قبح ، لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع » .

(هي) مبتدأ خبره (الدار) فقد عاد الضمير إلى متأخر اللفظا ورتبة وهذا من المواضع التي اغتفروا فيها ذلك كما في قوله تعالى (إن هي الاحياء الدنيا) .

هي : مبتدأ خبره (جيرة) والجماعة في محل جر باضافة (إذ) إليها .

وَمَا لَا يَكُونُ مَعَهَا اسْمًا وَاحِدًا مَا وُضِلَ بغيره ؛ نحو قولك : لا خيرا من زيد لك ، ولا آمرا بالمعروف لك . تثبت التنوين ؛ لأنه ليس منتهى الاسم ؛ لأنَّ ما بعده من تمامه ، فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم ^(١) .

ولو قلت : لا خيرا عند زيد ، ولا آمرا عنده - لم يكن إلَّا بحذف التنوين ؛ لأنَّك لم تصله بما يكمله اسما ولكنه اسم تام ، فجعلته مع (لا) اسما واحدا .
وتقول : لا آمرا يوم الجمعة لك . إذا نفيت جميع الآمرين ، وزعمت أنَّهم ليسوا يوم الجمعة .

فإن أردت أن تنفي آمرا يوم الجمعة قلت : لا آمرا يوم الجمعة لك .

جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم ، فصار بمنزلة قولك / لا آمرا معروفا لك . فهذا ^٤
٦٤٣ يبين ما يرد من مثلي هذا ^(٢) .

= لا أمثالهن : خير لا محذوف أى موجود ويجوز رفع أمثالهن على أن يكون خبر لا واسمها محذوف والتقدير : لا شئ مثلهن وانظر الرضى ج ١ ص ٢٤٥ .
والبيت من قصيدة لذي الرمة يمدح فيها بلال بن أبى بردة وهى ختام ديوانه ص ٦٤٦ - ٦٦٠ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٣ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥ : « باب ما يثبت فيه التنوين من الاسماء المنفية .
وذلك من قبل أن التنوين لم يصير منتهى الاسم ، فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم ، وإنما يحذف فى النفي والتداء منتهى الاسم وهو قولك : لا خيرا منه لك ، ولا حسنا وجهه لك ، ولا ضاربا زيدا لك ، لأن ما بعد حسن ، وضارب ، وخير صار من تمام الاسم ، فقبح عندهم أن يحذفوا قبل أن ينتهوا الى منتهى الاسم ، لأن الحذف فى النفي فى اواخر الاسماء .

ومثل ذلك لا عشرين درهما ، وقال الخليل : كذلك لا آمرا بالمعروف لك اذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم ، وجعلته متصلا به . كأنك قلت : لا آمرا معروفا لك ... » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥ : « وان قلت : لا آمر بمعروف فكانك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الاول كلاما كقولك : لا أمر فى الدار يوم الجمعة ، وان شئت جعلته كأنك قلت : لا أمر يوم الجمعة فيها ... » .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : « وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا ... ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل ، فلا تقول : بكأ مار على ان (بك) خير (ما) ... وحكى ابو على عن البغداديين أنهم يجيزون كون الظرف والجار والمجرور فى نحو : لا آمر بالمعروف (ولا عاصم اليوم من أمر الله) من صلة النفي المبني وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا يبنى ، وذهب ابن مالك الى أن مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف » .

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك ، أن غلامين مع (لا) اسم واحد وثبت النون ؛ كما تثبت مع الألف واللام ، وفي ثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذان المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين . فرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو ، والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك ؛ كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^(١) .

-
- (١) هذا ما علل به المبرد اعراب المثني وجمع المذكر السالم في باب (لا) .
وقد ذكر رأى المبرد وتعليقه هذا ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٦ وعلق عليه بقوله : « وهذا إشارة الى عدم التنظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم التنظير .
أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا » .
أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ فقد نسب الى المبرد علة لم يقلها ، ثم اخذ يضعفها ومن هذه العلة قوله :
« وقيل : إنما قال ذلك ، لأنه ليس شيء من المركبات يشئ فيه الجزء الثاني ويجمع » .
والمبرد يجيز ثنية وجمع المركبات حتى نحو سيبويه كما تقدم ص ٣١ .
وقد نقل الرضى هذا القول عن المبرد أيضا في ج ٢ ص ١٧٣ .
وانظر ما علل به ابن هشام في الغنى ج ١ ص ١٩٤ مذهب المبرد .

هذا باب

ما يُنْتَعَم من المنفى

اعلم أنك إذا نعتَ اسماً منفيّاً فانت في نعتِه بالخيار : إن شئت نَوْنْتَه ، فقلت : لا ماء بارداً لك ، ولا رجلَ ظريفاً عندك وهو أَقْيَسُ الوَجْهَيْنِ وأحسن .

٤
٦٤٤

وإن شئت جعلت المنفى ونعتَه اسماً واحداً / فقلت : لا رجلَ ظريفَ عندك ، ولا ماءً بارداً لك . فإذا ما لم يُرد أن يجعله اسماً فحجته أن النعت مُنفصل من المنعوت مُستغنى عنه فلئما جاء به بَعْدَ أن مضى الاسمُ على [حاله] ^(١) ، ولو لم يأت به لم تحتج إليه .

وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أنه يقول : لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف ^(٢) . وكل قد ذهب مذهباً .

إن قلت : لا رجلَ ظريفاً عاقلاً ، فانت في النعت الأول بالخيار . فأما الثاني فليس فيه إلا التنوين ؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً ^(٣) .

وكذلك المعطوف . لو قلت : لا رجلَ وغلماً عندك - لم يَصْلُحْ في الغلام إلا التنوين

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « باب وصف المنفى :

اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام وإن شئت لم تنون وذلك قولك : لا غلامَ ظريفاً لك ولا غلامَ ظريف لك . فاما الذين نونوا فانهم جعلوا الاسم و (لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلة في غير النفى .

واما الذين قالوا : لا غلامَ ظريف لك فانهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « فإذا قلت : لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك فانت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثنائي الا منوئاً ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد » .

من أَجَلٍ واو العطف ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ حَضْرَمَوْتَ اسما واحدا . إذا كانت بينهما واو العطف . فعلى هذا يَجْرِي هذا الباب (١) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ : « وتقول . لا غلام وجارية فيها ، لأن (لا) انما تعمل وما تعمل فيه اسما واحدا اذا كانت الى جنب الاسم ، فكما لا يجوز ان تفصل خمسة من عشر كذلك لم يستقم هذا ، لانه مشبه به فاذا فارقه جرى على الاصل » .

هذا باب

ما كان نعتاً على الموضع وما كان

مكرراً فيه الاسم الواحد

٤
٦٤٥ ! اِعلم أنَّ النعت على اللفظ ، والتكرير بمنزلة واحدة ، وذلك قولك في النعت : لا رجلَ ظريفَ لك ، ولا رجلَ ظريفاً لك على ما ذكرت لك . والتكرير على ذلك يجرى ، تقول : لا ماء ماء بارداً يا فتى . وإن شئت قلت : لا ماء ماء بارداً (١) .

فإن جعلت النعت على الموضع قلت : لا ماء ماء بارداً .

وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت : لا ماء ماء بارداً ، وجعلت (ماء) الأول والثاني اسماً واحداً ، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع ؛ لأنَّ (ماء) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ، والخبر محذوف ، كأنه أراد : لا ماء لنا ، و (بارد) نعت على الموضع . والنعت على اللفظ أحسن (٢) .

فمما جاء نعتاً على الموضع - وهو ها هنا أحسن - قولُ الله عزَّ وجلَّ : (مَا لَكُمْ مِنْ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « وإذا كررت الاسم ، فصار وصفاً فانت فيه بالخيار : أن شئت نوت ، وإن شئت لم تنون وذلك قولك : لا ماء ماء بارداً ، ولا ماء ماء بارداً . ولا يكون بارداً إلا منونا ، لانه وصف ثان » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أن (لا) وما عملت في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وكذلك ما من رجل ، وما من شيء ... »

والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : ما من رجل أفضل منك ، وهل من رجل خير منك . كأنه قال : ما رجل أفضل منك ، وهل رجل خير منك » .

وانظر شرح الكافية للرشي ج ١ ص ٢٤٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩

إِلَيْهِ غَيْرُهُ (١). إن شئت كان (غيره) استثناء (٢)، وإن شئت [كان] نعتاً على الموضع .
 وإنما كان هو الوجه ؛ لأن (مِنْ) زائدة لم تُحدث في المعنى شيئاً و (لا) ليست
 كذلك ؛ لأنها أزلت ما كان موجباً ، فصار بها منفياً . فمن ذلك قوله :
 وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْقًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوْحُ (٣)

(١) في الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥

وفى هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤

وفى المؤمنون : ٢٢ ، ٣٢

وقد قرئ في السبعة في جميعها برفع الراء وضم الهاء من (غيره) .

كما قرئ بكسر الراء والهاء .

النشر ج ٢ ص ٢٧٠ . والاتحاف ص ٢٢٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٨ غيث النفع ص ١٠٤ ، ١٧٧

شرح الشاطبية ص ٢٠٧

وقال أبو حيان في « البحر ج ٤ ص ٣٢٠ : « بالجر على لفظ اله بدلا أو نعتا وبالرفع عطفا على موضع من اله ، لان (من) زائدة بدلا أو نعتا وقرأ عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء والجر والرفع أفصح ومن اله مبتدا ولكم في موضع الخبر وقيل الخبر محذوف :
 أي في الوجود ولكم تبين وتخصيص » .

(٢) اتبع المستثنى محل المستثنى وهو الرفع .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ وقال الاعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على خبر (لا) ، لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدا ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها محمولا على الموضع ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره : موجود ونحوه » .

انجازر : الذي ينحر الذبائح .

الحرف : الناقة الضامر وقيل القوة الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه .

المصرمة : المقطوعة اللبن لعدم المرعى .

المصبوح : المسقى صبوحا وهو شرب الغداة .

يقول : هم في جذب فاللبن عندهم متعذرا يسقاه الولد الكريم النسب فضلا عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف .

البيت لم ينسبه سيبويه ونسبه الاعلم « الرجل من النبيت ونسبه الزمخشري في المفصل ج ١ ص ٨٩ لحاتم .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٧ : أنشده لحاتم الطائي وما أظنه له .

قال الجرمي : هو لأبي ذؤيب الهذلي .

وقال العيني ج ٢ ص ٣٦٩ : والصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت . ثم ذكر
 القصة والقصيدة وفيها بيت الشاهد قد ركب من بيتين .

وهذه القصيدة ليست في ديوان حاتم (في طبعتي بيروت) وهي في ختام الديوان
 طبع مطبعة التقدم .

ولا توجد هذه القصيدة في ديسوان الهذليين وإن كان لأبي ذؤيب قصيدتان على هذا
 الروي .

/والعطف يَجْرِي هذا المجرى . فمن جعل المعطوف على الموضع قال : لا حولَ ولا قوَّةَ ^٤
 ٦٤٦ إِلَّا بِاللَّهِ ^(١) . حمل الثاني على الموضع .

ونظير هذا قوله :

فلسنا بالجبال ، ولا الحديد (٢)

حمل الثاني على الموضع ، كأنه قال : فلسنا الجبال ولسنا الحديد .
ومثله قول الله عز وجل : (فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ) ^(٣) لولا الفاء كان (أَصْدَقَ) معزوماً ،
كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس .
ومثله قولك : إن زيدا منطلق وعمرو ، وقول الله عز وجل : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) .

فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع ؛ لأن (إن) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان
مبتدأ ، ولم تغيّر المعنى بدخولها ^(٤)

فعلى هذا تقول : لا رجلَ في الدار ولا امرأة ، ومثله قوله :

هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بَعِيْنُهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ ^(٥)

(١) سياى حديثه عن الوجوه في ص ٣٨٨ من المطبوع

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨ وهذا الجزء ص ١١٢

(٣) سورة المنافقين : ١٠ .

(٤) تقدم في ص ١١١-١١٣

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ على عطف الاب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع اسمها .

ويجوز أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من (لا) الأولى والثانية خبر
يخصها ، لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب .
كما يجوز أن تكون (لا) مهيمة واب مبتدأ خبره محذوف .
الصغار : الذر ، وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة التسمية التي حذف خبرها
وجوبا .

بعينه : الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة .

وجواب الشرط محذوف وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٤ .

القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها .

فنسبها سيبويه في ج ١ ص ١٦١ ، ص ٣٥٢ الى رجل من مدحج ، وفسر في ص ١٦٢
بأنه حتى بن أحمر الكنانى وكذلك نسبة الأمدى في المؤلف والمختلف ص ٢١٥ .

والحمل على اللفظ أجود ، كقوله :

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

= ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضا .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٤ والمفصل ج ١ ص ٢٣٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٠ والمعنى ج ٢ ص ٢٣٩ - ٢٤٢

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٤٩ على عطفه (ابن) بالنصب مراعاة لحمل اسم (لا) .

ارتدى : لبس الرداء وهو ما يستر النصف الأعلى .

تأزر : لبس الأزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل .

المجد : العز والشرف .

قال أبو علي : « (مثل) يحتمل أن يكون صفة وأن يكون خبرا .

فان جعلته صفة احتمل أمرين : يجوز ان تنصبه على اللفظ ، لان اللفظ منصوب ، فتحمله عليه وان حملته على الموضع هنا كان اقبح منه في غير هذا الموضع ، وذلك انك لما عطف بالنصب ، فقد انبأت أنه منصوب فاذا رفعته بعد ذلك كان قبيحا ، لانك كأنك حكمت برفعه بعدما حكمت بنصبه

فان قلت : صفة اى الاسمين هو ؟ فانا لا نقول صفة احدهما ولكن صفتها جميعا . الا ترى أنه قد اضيف الى مروان وعطف ابن عليه فكأنه قال مثلتهما . الا ترى ان العطف بالواو نظير التثنية ، فكما أن مثلهم في قوله تعالى (انكم اذا مثلهم) خبر عن جميع الاسماء حيث كان مضافا الى ضمير الجمع كذلك يكون مثل وصفا للاسمين جميعا ، وتضمن الخبر اذا جعلته صفة فان جعلت مثلا الخبر رفعت لا غير ولم تضمن شيئا »

اذا هو : الضمير مبتدأ عند سيبويه وفاعل لفعل محذوف عند الجرد والكوفيين . والبيت غير منسوب في سيبويه وشراحه وكذلك في المفصل ج ١ ص ٢٣٠ وابن يعيش

ج ٢ ص ١٠١ - ١١٠

وقال البغدادي : هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل وقال

ابن هشام : انه لرجل من بنى عبد مناة بن كنانة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الانباري ص ٢٨٨

روى في سيبويه : لا اب كما في المقتضب وكذلك في بعض نسخ المفصل فيكون دخله

الخرم .

وروى في ابن يعيش : ولا اب ، فلا اب .

هذا باب

مايقع مضافا بعد اللام

كما وقع في النداء في قولك : يابؤس للحرب إذا كانت اللام تؤكد الإضافة ،
كما يؤكد اللام إذا كرر كقولك : ياتيم تيم عدي .
وذلك قولك : لا أبالك (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ : « باب المنى المضاف بلام الإضافة .
اعلم أن التنوين يقع من المنى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف
إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، ولا
مسلمي لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك ألحقت الألف التي لا تكون إلا في
الإضافة . وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك في معنى : لا أبالك . فعملوا
إنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام
الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحدا ... ومثل هذا
الكلام قول الشاعر :

يابؤس للجهل غرارا لأقوام

حماوه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس للجهل وإنما فعل هذا في المنى
تخفيفا . كأنهم لم يذكروا اللام ... » .

قال المبرد في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ معلقا على قول الحسن البصري : لا أبالك : « وهذه
كلمة فيها جفاء والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها
الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : انظر في أمر
وعينك لا أبالك ، وسمع سليمان بن عبد الملك رجلا من الأعراب في سنة جدية يقول :
رب العباد مالنا وما لنا قد كنت تسقيننا فما بدا لنا

أنزل علينا الفيث لا أبالك

فأخرجه سليمان أحسن مخرج فقال : أشهد أنه لا أبالك ولا ولد ولا صاحبة ... » .
وفي الخصائص ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ : « وذلك أن قولهم : لا أبالك كلام جرى مجرى
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فانك لا تنفي في الحقيقة إياه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أي
أنت عندي ممن يستحق أن يلحق عليه بفقد أبيه كذا فسر أبو علي وكذلك هو لمثله ، ألا
تري أنه قد أنشد توكيدا من هذا المعنى فيه قوله :

وتترك أخرى فردة لا أخالها

ولا مسلمي لك (١).

أما قولك : لا أبأ لك فإنما تُثبت اللام ، لأنك تريد الإضافة . ولولا ذلك أ حذفتها . ألا ترى أنك تقول : هذا أبُ لزيد ، ومررت بأبٍ لزيد ، فيكون على حرفين .

فإن قلت : هذا أبوك رددت ، وكذلك رأيت أباك ، ومررت بأبيك . إنما رددت للإضافة .

فإن أردت الأفراد قلت : لا أبُ لزيد ، جعلت (لزيد) خبراً أو أضمرت الخبر ، وجعلته تبييناً .

فإن قلت : لا أبأ له - فالتقدير : لا أباه ، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة ، كدخولها في (يا يؤس للهرب) ، وكذلك الأضل في هذا (٢) كقوله :

= ولم يقل : لا اخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أقواهم (لا أبأ لك) (ولا اخا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع الذكر ، فجرى هذا نحواً من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى واثنين وجماعة : (الصيف ضيعت اللبن) ...

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ، ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبراً . ولو كان دعاء مصرحاً وأمرأ معنياً لما جاز أن يقال لمن لا أب له ، لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ... »

وقال في ص ٣٣٨ : « وأجاز أبو علي - رحمه الله - أن يكون لك خبراً ويكون اخا اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف ، كقولك : لا عصاك ... » .

وقال الزمخشري في الفائق ج ٢ ص ٤٨١ : « الأصل في قولهم : لا أبأ لك ، ولا أم لك نفى أن يكون له أب حر وأم حرة . وهو المقرف والهجين اللذان هما عندهم ، ثم استعمل في موضع الاستقصار والاستبطاء ونحو ذلك والحث على ما ينافي الهجاء والمقارف » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ : « وإنما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام وذلك قولك : لا أباك فكانهم لو لم يجئوا باللام قالوا : لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلمي لك وبذا تمثيل وإن لم يتكلم بلام مسلميك » .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٤ : « الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا ، وجاء أيضاً على قلة لكن لا إلى حد الشلوذ في المثني وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني ، والمجموع واثبات الألف في الأب والأخ فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أبأ له ، ولا أخاك فتكون معربة اتفاقاً ... » .

(٢) كرر هذا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٧

وانظر ص ٢٥٣ من هذا الجزء

أَبَالَمُوتِ الَّذِي لَا بُدَّ أُنِّي مُلَاقِي لَا أَبَالِكِ تُخَوِّفِينِي (١)

وقال الآخر :

٤
٦٤٨

/ فَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ - لَا أَبَالِكِ - يُخَلِّدُ (٢)

(١) استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ على أن لا أبالك اصله
الاضافة وزيدت اللام بين المضاف والمضاف اليه فاذا حذف اللام رجع الى اصله من الاضافة .
وكذلك استشهد به أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٣٤٥ وابن الشجري في اماليه
ج ١ ص ٣٦٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥

وقال أبو علي : حذف اللام من أبالك انما يكون في الضرورة ولولا انها في حكم الثابت في
اللفظ لما عملت (لا) ، لانها لاتعمل الا في نكرة .

تخوفيني : الأصل تخوفيني فحذفت احدى النون فقيّل الاولى وقيل الثانية .
ونسب البغدادي البيت الى أبي حية النعمري . الخزانة ج ٢ ص ١١٨ وكذلك في
اللسان (أبي) ونسبه الشجري الى الأعشى ولييل في ديوانه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ ولم يتكلم عليه الأعلام وروى عجزه .
وأي كريم لا أبالك يمتنع . ثم قال : ويروى مخلد واستشهد به المبرد في موضعين من الكامل
ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ ورواه كما في المقتضب .

وقد سبق في المقتضب ج ٣ ص ٣٧٣ ذكر بيت من هذه القصيدة وهو :
ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب منضد
وروى عجزه سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : عليه صفيح من تراب موضع .
وقد تبع ابن السراج المبرد في رواية البيت : وقد مات شماخ .
والصحيح أن البيتين من قصيدة عينية لسكين الدارمي ذكر فيها حال الشعراء المتقدمين
وانهم ذهبوا ، ولم يبق منهم أحد ، وقد ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧
منها :

ولست بأحيا من رجال رأيتهم لكل امرئ يوما حمام ومصرح
والشماخ ، ومزرد أخوان شقيقان وصحبايان ، وشاعران لكل منهما ديوان مطبوع وقد طبع
قريبا ديوان مزرد في بغداد .

قال أبو عثمان المازني : لم يبق في باب النفي مثل لا أبالك مضافا بغير م الا هذا
وحده وأنشد البيتين (هذا وما قبله) وروى البغدادي هذا البيت من غير ضرورة فيه هكذا :
وأي عزيز لا أبالك يمتنع

ويظهر أن هذا البيت ساقط من بعض نسخ كتاب سيبويه فالاعلم لم يتكلم عنه
والبغدادي أم يشر الى أنه من شواهد سيبويه كما ألزم نفسه في بقية الشواهد بذلك وقد
أشار الى البيت الآخر : ونابغة الجعدي . الى أنه من شواهد سيبويه .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٩ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥

وعلى هذا نقول : لا مسلمي لك ، ولا مسلمي لك .

فإن قلت : لا مسلمين في دارك ، ولا مسلمين عندك - لم يكن من إثبات النون بُدٌّ ، لأنَّ (ق) ، و(عند) وسائر حروف الإضافة لا تدخل على معنى اللام ؛ لأنَّ دخول اللام بمنزلة سقوطها .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامك ، بمنزلة قولك : هذا غلام لك .

ونقول : لا مسلمين هذين اليومين لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنَّه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إلَّا أنَّ يضطرَّ شاعر ، فيفصل بالظروف وما أشبهها ؛ لأنَّ الظرف لا يُفصل بين العامل والمعمول فيه ، تقول : إنَّ في الدار زيدا ؛ وإنَّ اليوم زيدا قائمٌ (١) .

فمما جاء في الشعر فُصل بينه وبين ما عمل فيه قوله :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِيهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْتِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ : « وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . إثبات النون أحسن وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدي لك ، ولا أبا لك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء » نحو : لا مثل زيد ، فكما قبح أن تقول : لا مثل بها زيد ، فتفصل قبح أن تقول : لا يدي بها لك ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك . كأنك قلت : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرا فرارا من اتقبح ... » وقول المبرد « لأن الظرف لا يفصل ... » هو معنى قولهم : يقتفر في الظروف مالا يقتفر في غيرها .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ ، ٣٤٧ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه للضرورة والأصل كان أصوات أواخر الميس .

الابغال : الابعاد يقال : أوغل في الأرض : إذا ابعد فيها ، وأوغل في الأمر . إذا دخل فيه بسرعة . والضمير للأبل في بيت قبله .

الأواخر : جمع آخره بوزن فاعلة وهي آخره الرجل وهو العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرجل ، وقيل يجوز فتح الخاء فيه أيضا .

الميس : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرجال والاقتاب .

وأضافة أواخر اليه كإضافة خاتم فضة .

الفراريج : جمع فروجة وهي صفار الدجاج .

يريد : أن رجالهم جدد وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل يحك بعضها ، فتصوت مثل

أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرجل .

ومن يغالهن : من للتعليل .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٧١ - ٧٦ وانظر الخزامة ج ٢ ص ١١٩ -

١٢١ ، ص ٢٥ وشرح الحماسة ٣/ ١٠٠ وشرح سقط الزند ص ١٥٣٣ ، وابن عيش ٣ : ٧٧

وقال آخر :

كما خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

/ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من خُفِيَ الكلام ، كقوله :

أَدُمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي^(٢)

أراد : معاود وقتِ الهوادي جرأة .

وقال آخر :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمًا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دُرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف للضرورة والاصل : بكف يهودى .

وصف رسوم الدار ، فشبهها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها .

وخص اليهود لانهم اهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين . ومعنى يزِيل : يفرق ما بينها ويباعد .

ونسب البيت الى ابي حصة النعيرى سيبويه وشرحه .

وانظر العيني ج ٣ ص ٤٧٠ - ٤٧٢ ، وأمال ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) اشم من الشمم وهو الارتفاع فعله من باب علم . والهوادي : جمع هادية وهى من كل شئ اوله من الخيل واللبل جرأة مفعول لاجله فصل به بين المضاف والمضاف اليه .

وقال العيني ج ٣ ص ٤٩٢ : لم أقف على قائله .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١٠ وبعبزه في ص ٩٩ على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف اليه فى الضرورة .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ : « ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع فى الظروف وجمله مفعولا به ، لانك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه » وكذلك قال المازنى

واليوم معمول لمتعلق الخبر ولا يجوز ان يكون معمولاً للفعل (لاما) ، لان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

ساتيدما : قال ياقوت : « بعد الالف تاء مثناة مكسورة وياء مثناة من تحت ، ودال مهمله مفتوحة ثم ميم والفاء مقصورة اصله مهمل فى الاستعمال فى كلام العرب فاما ان يكون مرتجلا قريباً ، لانهم قد اكثروا من ذكره فى شعرهم ، واما ان يكون أمجياً . قال العمرانى : هو جبل بالهند لا يعلم تلجه أبداً وقال غيره : سُمى بذلك لانه ليس من يوم الا ويسفك فيه =

دم ، وساتى وسادى بمعنى وهو سدى الثوب فكان الدماء تسدى فيه كما يسدى الثوب وقد
مدته البحتري البلدان ج ٣ ص ١٦٨-١٦٩
ورجع البغدادي انه نهر قرب ارضن .
استعبرت : بكت .

والبيت من أبيات ثلاثة لمعزو بن قميئة قالها في خروجه مع امرئ القيس الى ملك
الروم وهو الذي عناه بقوله :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وإيقن أنا لاحقان بقيصراً

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ ومعجم البلدان ،

ومجالس ثعلب ص ١٥٢

هذا باب

مالا يجوز أن يُحْمَل من المنفى على الموضع

نقول : لا غلام لك ولا العباس ، ولا غلام لك ولا زيد ، ولا غلام لك وزيد . لم يجوز أن يُحْمَل زيد على (لا) ، ولكن ترفعه على الموضع ؛ لأنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة .

ومثله : كلُّ رجل في الدار وزيدُ فله درهم ، وكلُّ رجل في الدار وعبدُ الله لأكرمهم ؛ لأنَّه لا يجوز : كلُّ عبدِ الله ، فعطف على كلِّ نفسها^(١) ؛ كما لا يجوز : لا عبدَ الله في الدار . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع ، لأنه لا يجوز إلا أن تعمل في معرفة ، كما لا يجوز ذلك لرب .

فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فإن قلت : أحمله على (لا) فإنه ينبغي لك أن تقول : رب غلام لك والعباس .

وكذلك لا غلام لك وإخوه . فأما من قال : كل نعمة وسخلتها بدرهم فإنه ينبغي له أن يقول : لا رجل لك وإخاه ، لأنه كأنه قال : لا رجل لك وإخاه له .

هذا باب

ما إذا دخلت عليه / (لا) لم تُغيِّره عن حاله
لأنَّه قد عمل فيه الفعل . فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان^(١)

وذلك قولك : لَا سَقِيًّا وَلَا رَعِيًّا ، وَلَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا ، وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسْرَةً ؛ لأنَّ الكلام كان قَبْلَ دخول (لا) أَفْعَلُ هذا وكَرَامَةً ، ومَسْرَةً ، أَيْ وأَكْرَمَكَ ، وأَسْرُكَ . فإِنَّمَا نصبه الفِعْلُ ، فلمَّا دخلت عليه (لا) لم تُغيِّره .
وكذلك لا سلامٌ عليك ، وهو ابتداء وخبره ، ومعناه الدعاء^(٢) .

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب ما إذا لحقته (لا) لم يغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها ١٠٠ » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ : « وذلك قولك : لا مرجبا ، ولا أهلا ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شللا ، ولا سقيا ، ولا رعيا ، ولا هنيئا ، ولا مريئا . صارت (لا) مع هذه الاسماء بمنزلة منصوب ليس معه (لا) ، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق (لا) .
ومثل ذلك لا سلام عليك . لم يغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق ..
ولم يلزمك في ذا تثنية (لا) كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه وذلك لا سلم الله عليه » .

للمبرد مناقشة مع سيبويه في علة عدم تكرير (لا) في الدعاء وعدم عملها أيضا ، وقد أشار في المقتضب إلى العلة التي اختارها وهي قوله في العنوان : لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان قال في نقده لسبويه :
« قال محمد بن يزيد : ولم يمتنع هذا عندي من حيث ذكر لو كان هذا يجري في ترك النصب والتثنية مجرى الفعل الذي هو بدل منه لزمك أن تقول : زيد لا قائم ، كما كنت تقول : زيد لا يقوم ، وما أشبه هذا .

وكذلك هذا لا منطلق على حد قولك : هذا لا ينطلق .
ولكن القول فيه عندي لما كان دعاء لم تكن فيه قاصدا لنفي شيء عن المذكور ، لأن معنى قولك : سقاك الله إنما هو معنى : أسأل الله أن يسقيك ، فإذا قلت : لا سقيا فإنا ما هو منتصب بقولك : سقاك الله ، ثم ادخلت (لا) ، فصار لا سقاك الله سقيا .
والناصب لقولك سقيا إنما هو سقاك في النفي والإيجاب .

على ذلك قال الشاعر :

وَنُبِثْتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَمِينِي وَعَمَرُوا بَيْنَ عَمْرَا لَا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو^(١)

وكذلك قولك : ولا كرامة ولا مسرة . انما كان قولك فى الاجاب افعل ذلك وكرامة
انما معناه : واكرمك كرامة ، فدخلت (لا) على ما عمل فيه غيرها .
وقولك : لا سلام عليك . سلام ابتداء ، وعليك خبره ، وجاز الابتداء بالنكرة ، لان معناه
سلام الله عليك .

ولم تضع سلام فى موضع قولك : رجل فى دارك ، لانك لست تريد ان تخبر عن السلام
بشيء انما دعوت له ، فدخلت (لا) على شيء عمل فيه الابتداء ، ولم يلزمك فى هذا الموضع
تنبيه (لا) ، لانه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ . ولو اردت المعنى الذى تدخل عليه
(لا) نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت : لا كرامة لزيد عند احد ، ولا سقى لزيد فى ماله . فهذا
سوى ذلك المعنى واما قول الله - جل وعز - (سلام على ابراهيم) و (رحمة الله وبركاته
عليكم اهل البيت) فلا يقال : الله - تعالى - دعا ولكن معنى الكلام - والله اعلم - هؤلاء ممن
وجب ان يقال لهم : سلام عليكم ورحمكم الله ، لان هذا انما يقال بالاستحقاق لاولياء الله ، كما
ان قوله : (ويل يومئذ للمكذبين) لا يقال فيه دعاء عليهم ، ولكن معناه : هم ممن استوجب ان
يقال لهم ذلك لان هذا انما يقال لصاحب الشر والهلكة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال احمد : قوله : انه كان يلزمه ان يقول : زيد لا قائم ، كما تقول : زيد لا يقوم ،
وزيد لا منطلق ، كما تقول : زيد لا ينطلق فليس منطلق بدلا من ينطلق ، ولا قائم بدلا من يقوم ،
ولا يقوم بدلا من قائم ولا اسماء الفاعلين فى هذا الموضع بدلا من الأفعال وانما هي فى معناها » .

فاما سقيا لك فبدل من سقاك الله . الا ترى انهما يتعاقبان ، ولا تقول : سقاك الله
سقيا لك ، فتعيد الكلام كله مع الفصل اذا اضمرته ، فجرى المصدر هاهنا مجرى فعله اذا كان
بدلا منه ، وليس قوله : ان المصدر جاء فى مثل فعله بعلته للباب . الا ترى لو ان سائلا سأل ،
فقال : لم لم يثن الفعل ؟ كان له ان يسأل عن ذلك ودل هذا على ان سبويه لم يأت فى هذا
الموضع بالاعتلال للباب لم لم يثن ؟ وانما قال : ولم تثن المصدر ، كما لم تثن أفعالها ، فمثل ،
ولم يبين ها هنا لم لم تثن أفعالها ؟ ولكنه قد بينه فى غير هذا الموضع وهو الذى اتى به محمد
ابن يزيد وأن المتن من ذلك انمسا هو جواب لسائل سأل عن احد أمرين ، فنقله أبو العباس
الى هذا الموضع » .

انظر الانصار ص ١٦٦ - ١٦٩

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٥٧ على عدم تكرير (لا) وان سلام مبتدا كما كان
قبل دخول (لا) .

قال الأعمش : وأفرد يسبنى اكتفاء بخبر الواحد عن خبر الاثنين وقصر عفراء ضرورة .
وقال ابن ولاد فى المقصور ص ٧٧ : وعفري أيضا اسم رجل ثم انشد بيت جرير . ومثل هذا
الضبط فى الديوان ص ٢٧٩ وفى اصل المقتضب أيضا : عفري بالياء .
والبيت من قصيدة لجرير فى الديوان ص ٢٧٦ - ٢٨٠

هذا باب

(لا) إذا دخلها أَلَف الاستفهام
أو معنى التمني

أما كونها للاستفهام فعلى حالها قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ فيها علامته . تقول : ألا رجل في الدار؟
على قول من قال : لا رجل في الدار .

ومن قال : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال : ألا رجل في الدار ولا امرأة ؟
ومن قال : لا رجل ظريفا في الدار ، قال : ألا رجل ظريفا ؟ ومن لم ينون ظريفا قبل
الاستفهام لم ينونه ها هنا (١) .

وقد تجعل (لا) بمنزلة / (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول :
لا رجل أفضل منك (٢) .

ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة . فعلى هذا تستفهم
عنها .

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيويه ، والخليل وغيرهما إلا المازي وخذّه .
تقول : ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا . تنون عسلا ، كما كان في قولك : لا رجلا وغلما
في الدار .

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما
بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... »

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : لا غلام ولا جارية ؟ « »

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٥٧ : « لا مستصرخ ، ولا براح والنصب أجود وأكثر من
الرفع ، لانك إذا قلت : لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس » .

وتقول : ألا ماء باردٌ إن شئت ، وإن شئت نوئت باردا ، وإن شئت لم تنون كقولك : لا رجل ظريفا وإن شئت نوئت ظريفا ، وإن شئت لم تنون .

ومن قال : لا رجل وامرأة ، لم يقل هنا إلا بالنصب .

واحتجاج التحويين : أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ، كقولك : اللهم غلاماً ، أى هب لى غلاماً .

وكقولهم : إن زيدا فى الدار وعمرو ، حمل (عمرو) على الموضع . فإن قالوا :

ليت زيدا فى الدار وعمرا - لم يكن موضع عمرو الابتداء ؛ لأن / (إن) تدخل على معنى الابتداء ، و (ليت) تدخل للتمنى فلها معنى سوى ذلك ، فلذلك لم يكن فى (ليت) و (لعل) و (كأن) ما فى (إن) و (لكن) من الحمل على موضع الابتداء ، لأن لهن معنى غير الابتداء . فكان التشبيه ، وليت للتمنى ، ولعل للتوقع .

وكان المازن يجرى هذا مع التمنى مجراه قبل ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلافٌ معناه ؛ ألا ترى أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ، ولفظه لفظ ضرب ، فلم يغير لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأفعلن ، لفظه لفظ رزق الله ، ومعناه القسم ، فلم يغيره .

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه التهنى .

ومن قوله : ألا رجل أفضّل منك . ترفع أفضّل لأنه خبر الابتداء ، كما كان فى الننى وكذا يلزمه .

والآخرون ينصبونه ، ولا يكون له خبر^(١) :

(١) المبرد هنا ذكر رأى سيبويه وجهه سور التحويين وبين وجهة نظرهم ، كما ذكر رأى المازنى وبين وجهة نظره ، ولم يرجح رأيا على آخر وكذلك عرض كلام سيبويه فى نقده وذكر رأى المازنى فقال فى الرد على سيبويه :

« ومن ذلك قوله فى هذا الباب : والرفع لا يكون فى هذا الموضع ، لأنه ليس بجواب لقوله : إذا عندك أم ذا ، وليس فى هذا الموضع معنى ليس (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .
يعنى (لا) إذا لحقها الف الاستفهام لمعنى التمنى ، نحو : ألا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء .

قال محمد : ولو كان هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا كان يلزمك ايضا الا تجيز الا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء ولو غسل ، لان هذا ليس جوابا لقولك : هل من ماء ؟ اذ زعم ان قولك : لارجل في الدار جواب لقولك : هل من رجل .

ولكن القول في هذا انه جاز فيه الرفع والنصب ، كما كان قبل دخول الف الاستفهام عليه ، واجازة الرفع قول ابي عثمان وذلك لان هذا وقع في النفس جوابا كما ذكر سيويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي ، لان الاستفهام لا يغير ما دخل عليه عن حاله قبل ان يكون استفهاما ودخله معنى التمني ، وله حظ من اعراب ، كما ان قولك : غفر الله لزيد لا يمنع من اعراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء .

ومن ذلك قوله في هذا الباب : ومن قال : لا غلام افضل منك لم يقل : لا غلام افضل منك الا بالنصب لانه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ومعناه : اللهم هب لي غلاما (انظر سيويه ج ١ ص ٣٥٩) .

قال محمد : وليس هذا كما قال ، لانه وان كان فيه معنى التمني فانما قوله : الا ماوى موضع اسم مرفوع ، وخبره مضموع فان اضمرته رفعتنه ، وحكمه حكمه قبل ان يدخل الف الاستفهام وان يقع فيه معنى التمني .
ونظير ذلك : رحمة الله عليه . اعرابه اعراب زيد اخوك وان كان فيه معنى الدعاء ، واجازة رفع الخبر قول ابي عثمان .

ورد على البرد ابن ولاد فقال :

« قال احمد : اما قول سيويه : ان الرفع امتنع في قولك : الا ماء ، لانه ليس بجواب لما ذكر ، فالعنى عند جميع اصحابه ان الرفع مع (لا) انما يكون من وجهين :

اما ان تحمله على كلام مستفهم مبتدا ، او على ان تجعل (الا) بمعنى ليس وما عدا الوجهين فليس للرفع فيه معنى ، وذلك ان المستفهم اذا قال : ازيد عندك ام عمرو ؟ قلت : لا زيد ولا عمرو ، فجعلت الجواب الذي هو خبر على ما حمل المستفهم عليه كلامه .

وان جعلتها بمعنى ليس فلمست تحتاج فيها الى التكرار ، كما لا تحتاج في (ليس) الى ذلك .

واذا ادخلت الف الاستفهام بمعنى التمني وانت لا تجيب احدا ، فتبنى كلامك على ما بنى عليه ، وانما انت مبتدئ بالقول ، ولا يجوز ان تحمله في الاعراب الا على معناه ، ومعناه الفعل ، لانك لا تمنى الا بفعل . الا ترى اني قدسول سيويه : الا غلام معناه : اللهم هب لي غلاما .

• • • • •
= وقول محمد بن يزيد انه فى موضع مبتدأ ، كما كان لا رجل وان الخبر مضمر خطأ ،
لان موضع التمنى ليس بموضع ابتداء ، ولا يحتاج فيه الى خبر . الا ترى انك تقول : اللهم
ارزقنى غلاما .

والذى ألقى محمد بن يزيد فى هذا الغلط قول العرب : رحمة الله عليه انه دعاء والدعاء
لا يكون الا بفعل كالتمنى ، وقد جاز الرفع فيه .
والفصل بينهما ان قولهم : رحمة الله عليه جاء لفظه فى كلام العرب على غير معناه ، لان
معناه النصب اذ كان دعاء . فأما التمنى فجاء لفظه على أصله ، ومعناه منصوبا وافق اللفظ
المعنى .

فان قال قائل : فارتفع هذا ، كما رفعت العرب ذلك .
قيل له : ليس رد الشيء الى غير أصله ومعناه اذا جاء على أصله بجائز ولا قياس .
فكان هذا القائل قال : قد جاء لفظ التمنى على معناه ، فردوه الى غير معناه وهو الرفع (وذروا)
فيه معناه وهو النصب وهذا قياس فاسد ، ومذهب غير مستقيم .
وأما قول سيبويه : ولا يكون فى هذا . يعنى فى قولك : الا رجل أفضل منك فى التمنى
لانه اراد انك لو قلت : (ليس) ها هنا لصار معنى الكلام الى التقرير . الا ترى انك اذا قرنت الف
الاستفهام بليس فقلت : اليس فلان أفضل منك كان الكلام على معنى التقرير ، فأبان بهذا ان
الرفع غير منسأغ فيه البتة ، لانه اذا لم يكن جوابا لمستفهم حمل كلامه على الابتداء ، ولا
يدخله معنى (ليس) فقد امتنع فيه السببان اللذان يوجبان الرفع .

وأما معارضة اياه فى صدر كلامه بأن قال : هذا لا يجوز من قبيل انه ليس جوابا
لقولك : اذا عندك أم ذا ؟ فكان يلزمه أيضا ألا يجيز إلا ما بارد ، لان هذا ليس بجواب لقولك
اذ زعم ان قولك : لا رجل فى الدار انما هو جواب لقولك : هل من رجل فى الدار ؟ .
ولو أمكننى انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التى سيرها لانتزعتها ، وأمست
عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن فى كتابه لأنكرتها قال أحمد .

وذلك ان سيبويه زعم ان لا رجل فى الدار وهو خبر جواب للاستفهام اذا قالت : هل من
رجل فى الدار ، فالزمه على هذا ألا يجيز الاستفهام ، لانه ليس بجواب للاستفهام وذلك
انه قال : ينبئ ألا يجيز إلا ما بارد وهو استفهام لانه ليس جوابا لهل من ماء وهذا
أيضا استفهام ، فالزمه اذا قال ما لا ينكره احد وهو ان يكون الاستفهام غير جائز اذ ليس
بجواب للاستفهام .

وقد كان أبو عمر الجرمي يخالف المازني فى هذه المسألة ، واحتج ببعض ما ذكرناه وهو
معنى قول سيبويه .

زعم أبو عمر انه لم يجز فى (الا) التى للتمنى ما جاز فى (لا) من رفع الصفة على
الموضع بنحو : لا رجل أفضل منك ، لان موضع النفي للإبتداء ولما دخله معنى التمنى زال
الإبتداء ، لأبه قد تحول الى معنى آخر ، وصار فى موضع نصب : كما لا يجوز فى (ليت) ،

= و (لعل) و (كأن) من الحمل على الموضع مجاز في (أن) ، و (لكن) . فلذلك زعم انه لا يجوز الا ماء ولبن ، كما تقول في النفي .

وقد أوضح هذا سيبويه فقال : هو بمنزلة اللهم غلاما اى هب لى غلاما » .

انظر الانتصار ص ١٦٩ - ١٧٤ وهما مسألتان في نقد المبرد رد عليهما ردا واحدا .

المبرد في المقتضب لم يضعف رأى سيبويه ، كما لم يرجح رأى المازني بل ذكر أدلة الفريقين مكنتيا بذلك .

وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤١ وابن هشام في

المغنى ج ٢ ص ٤٥ والسيوطي في الهمع ج ١٤٧١ والأشموني ج ١ ص ٣٦٤ يجعلون المبرد في صف المازني في مخالفة سيبويه .

هذا باب

مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة

$\frac{4}{653}$ / اِعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم ، ولا فِعْلاً على فِعْلٍ في موضع من العربية إِلَّا كَانَ مِثْلَهُ . تقول : مررت بزيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، وأنا آتيك وأكرمك ، ولا تذهب فتندم ، أى : لا تذهب ولا تندم ، ولم يُرد الجواب (١) .

وتقول : لا رجل وغلماً . عطف غلاماً على رجل . وحق الرجل أن ينون ، ولكن البناء منه من ذلك ؛ كما تقول : مررت بعثمان وزيد ، فموضع (عثمان) خفض ، غير أنه لا ينصرف . فجرى المنصرف على موضعه .

فإن قلت : لا رجل ولا غلامٌ في الدار ولا حول ولا قوةٌ إِلَّا بالله - فإنما عطفنا الثاني على (لا) وما عملت فيه ؛ لَأَنَّهَا والذى عملت فيه في موضع اسم مرفوع مبتدأ ، ولا بد للمبتدأ من خبر . مُصمراً أو مُظهراً .

ونظير ذلك : كل رجل ظريف في الدار ، إن جعلت ظريفاً نعتاً للرجل ، وإن جعلته لكل رفعت فقلت : كل رجل ظريف في الدار (٢) .

$\frac{4}{654}$ وتقول : كل رجل وغلماً عندك / فإن حملت الغلام على « كل » رفعت ، وصار واحداً ؛ لَأَنَّ ما بعد (كل) إذا كان واحداً نكرة فهو في معنى جماعة إذا أفردوا واحداً واحداً . يذكرك على ذلك قولهم : جاعني كل اثنين في الدار ؛ لَأَنَّ معناه : إذا جعلوا اثنين اثنين .

وتقول : لا رجل في الدار ولا غلامٌ يا فتى . إن جعلت (لا) الثانية للنفي كقولك : ليس رجل في الدار وليس غلام .

(١) إذا أراد الجواب كانت الغاء للسببية ، فينصب الفعل بأن مضمرة .

(٢) ذكر سيبويه ج ١ ص ٢٧١ شواهد لوصف كل المضافة الى نكرة ثم ذكر في ص ٢٧٣ أن كلا ، وبعضاً المقطوعين عن الإضافة لا يوصفان وإنما ينصب ما بعدهما على الحالية (باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً) .

وإن جعلت (لا) للعطف مثل: ما مررت بزيد ولا عمرو - وقلت: لا رجل في الدار ولا غلاماً إن عطفته على رجل، وإن عطفته على (لا) رفعت (١).

وتقول: لا أخاك، ولا أباً لزيد. إن كانت (لا) للنفي.

وإن كانت للعطف قلت: ولا أباً لزيد. لا يجوز غير ذلك؛ لأن اللام دخلت على المنقّي لا في المعطوف عليه؛ كما دخلت في النداء، ولم تدخل في المعطوف عليه لأنك تقول: يا بؤس للحرب. ولا تقول: يا بؤس زيد. وبؤس للحرب؛ لأن النداء يحتمل ما لا يحتمله المعطوف، وكذلك المنقّي، تقول: يا زيد والحارث رفعاً ونصباً^(٢)، واو ولي (الحارث) حرف النداء لم يجز إلا أن تحذف منه الألف واللام؛ لأن الإشارة تعريف، فلا يدخل الألف واللام على شيء معرف بغيرهما.

ألا ترى أن تقليد من قال: الحارث والعبّاس - إنما يحكى حالهما نكرة، وهما وصف؛ لأنه يريد الشيء بعينه، ولا تقول على هذا: جاعني العمر، إلا أن تسميه بجمع عمرة، فتحكي تلك الحال.

والنفي بمنزلة النداء فيما يحتمل. تقول: لا رجل في الدار، ولا تقول: وغلام في الدار، حتى تنون الغلام على ما وصفت لك.

وتقول: لا رجلين مسلمين لك. لا بدّ من إثبات النون؛ لأن (مسلمين) نعت، وليس بالمتعمد عليه بالنفي، وإنما يحذف من المنقّي لا من نغته؛ كما تقول في النداء: يا رجل الظريف أقبل، فإنما تحذفان من المادى؛ ولا تحذفان من وصفه لما ذكرت لك.

(١) جملة الوجوه في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة:

أ) أن بنى ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد لا الثانية البناء على الفتح أو النصب عطفًا على محل اسم لا أو الرفع على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهمله وما بعدها مبتدأ.

ب) أن رفع ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو الرفع وأنظر هذه

الوجوه في سبويه ج ١ ص ٣٥٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣ وشرح الكافية للرضي ج ١

ص ٢٣٩ - ٢٤٠ والمغني ج ١ ص ١٩٦.

(٢) تقدم في ص ٢١٢ - ٢١٣.

هذا باب

الاستثناء

والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبْل دخول الاستثناء .

وذلك قولك : ما جاعني إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا . فإنما يَجْرِي هذا على قولك : جاعني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدا ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها .

وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ، لأنك إذا قلت : جاعني زيد - فقد يجوز أن يكون معه غيره . فإذا قلت : ما جاعني إلا زيد - نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع ما ذكرنا (١) .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ، ثم تباي بالمستثنى بعده . فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاعني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون استثناء بالآلة . اعلم أن الآلة يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين : ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرحبا ، ولا سلام لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق . وكذلك (الا) ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (الا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد ، وما لقيت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيدا . تجرى الاسم مجراه إذا قلت : ما أتاني زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيدا ، ولكنك أدخلت (الا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) محمولة على ما يجز ، ويرفع ، وينصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (الا) ولم تشغل عنها قبل أن تلحق (الا) الفعل بغيرها . »

وعلى هذا مَجْرَى النفي . وإن كان الأجود فيه غيره ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيدا ، وما مررت بأحد إلا زيدا ، وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلا من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما ، » وقال في ص ٣٦٩ : « باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتانى القوم الا أباك ، ومررت بالقوم الا أباك ، والقوم فيها الا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما قبله ، ولم يكن صفة . وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها ، »

ما الذى يدل عليه كلام سيبويه هذا فى ناصب المستثنى ؟

وهل بين كلامه وكلام المبرد من خلاف ؟

الأنبارى فى الانصاف ص ١٦٧ يعبر عن مذهب البصريين بقوله :

وزهب البصريون الى أن العامل فى المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (الا) .

ويعمل ذلك فى أسرار العربية ص ٢٠١ بقوله :

« وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما فى الأصل الا أنه قوى بالا ، فتعدى الى المستثنى ،

كما تعدى الفعل بالحروف المعديّة » .

وكذلك يصور الرضى ج ١ ص ٢٠٧ مذهب البصريين .

وكلام المبرد فى المقتضب وفى الكامل يفيد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (الا)

بدل من هذا الفعل ، كما قال فى ناصب المنادى ، ولكنه فى الكامل يقول عن رأيه بأنه مترجم عما

قال سيبويه غير مناقض له قال ج ٤ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : « فشرّبوا منه الا قليلا منهم » « نصب

هذا على معنى الفعل و (الا) دليل على ذلك . فاذا قلت : جاءنى القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع

أن زيدا أحدهم ، فاذا قال الا زيدا فالمعنى : لأعنى فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا ،

ولسببويه فيه تمثيل الذى ذكرت لك أبين منه ، وهو مترجم عما قال غير مناقض له . »

والذى يظهر لى أن رأى المبرد فى ناصب المستثنى مخالف لرأى سيبويه فكلام سيبويه على

ما فيه من اجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (الا) .

وكلام المبرد فى كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (الا) دليل

وبدل منه ، وليس ل (الا) عمل فى المستثنى .

فمن نسب الى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مخالفا لقول المبرد فى كتابيه .

وهي حرف الاستثناء الأصلي. وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك :
أما ما كان من ذلك اسما فغير (١) وسوى ، وسواء (٢) .

وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا ، وخلا .

وما كان فعلاً فحاشا (٣) ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون .

أبو الفتح بن جنى صور رأى المبرد في سر الصناعة ج ١ ص ١٤٦ تصويرا يطابق كلام المبرد فقال :

« على أن أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد (الا) في الاستثناء الى أنه يناسب يدل عليه معقود الكلام . فكانه عنده اذا قلت : قاموا الا بكرا تقديره : استثنى بكرا ، أولا أعنى بكرا فدلّت (الا) على أستثنى ، ولا أعنى » .

وهذا تعبير صادق عن مذهب المبرد ولكنه في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ يقول : « ولهذا كان ما ذهب اليه أبو العباس من أن (الا) في الاستثناء هي الناصبة ، لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى مردودا عندنا » .

وكلام المبرد لا يثبت لـ (الا) عملا في المستثنى لكنه يقول : هي دليل على هذا الفعل وبذلك منه فلا يذكر هذا الفعل معها .

وابن يعيش قد نهج منهج ابن جنى أيضا فقال ج ٨ ص ٩ :

« وأبو العباس المبرد كان يذهب الى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى ، ونحوه فلا تكون الاموية » .

وقال في ج ٢ ص ٧٦ : « وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين الى أن الناصب للمستثنى (الا) نيابة عن أستثنى » .

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٦٧ : فذهب بعض الكوفيين الى أن العامل فيه (الا) واليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين . وفي الهمع ج ١ ص ٢٢٤ : وفي ناصبه أقوال : أحدها أنه (الا) وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد ثم قال : السابغ أنه بأستثنى مضمرًا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي وانظر الأشموني ج ٢ ص ٢٤ ، والشمني ج ١ ص ١٥٢

ونظير هذه المسألة مانسب اليه من أن المنادى منصوب بـ (يا) وانظر ردنا ص ٢٠٢ .
(١) سيعقد بابا لغير فيما يأتي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما آتاني القوم شواك فزعم الخليل أن هذا كقولك : آتاني القوم مكانك ، وما آتاني أحد مكانك الا أن في شواك معنى الاستثناء » .

وقال المبرد في ص ٣٤٩ : « ومما لا يكون الا طرفا- ويقبح أن يكون اسما (سوى) و (سواء) محدودة بمعنى سوى » وانظر ج ٢ ص ٢٧٤ وسيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر (حتى) ما بعده ، وفيه معنى الاستثناء »



= عرض المبرد للرد على سيبويه فقال :

« قال محمد : أما (حاشا) فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل . أما معناه جاوز من قولك : خلا يخلو . كذلك : حاشا يحاشي وكذا قوله : أنت أحب الناس إلى ولا أحاشي أحدا : أي ولا استبغني أحدا . وتصييرها فعلا بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي وأنشد :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وتقول : أتاني القوم حاشا زيدا ، حق حاشا أن يكون في معنى المصدر كقولك : حاش لله وحاش الله كما تقول : براءة الله وبرائة لله . يدل ذلك على ذلك دخولها على اللام في قولك : حاشا لله ، ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف .

وحاشا يحاشي محاشاة المصدر ونقص كما تنقص الأسماء فتقول : حاش لله ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف ، وحاش لله مثل غد ، وغدو ، ومه ، ومهلا . ولا يكون ذلك في الحرف وكل قول سوى ذلك باطل . »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد بن محمد : لم ينكر سيبويه أن يكون حاشا فعلا في موضع من الكلام البتة ، وإنما ذكرها في الاستثناء خاصة ، فزعم أن العرب تجر بها في هذا الباب ، والفعل لا يجر وقد يجيء مثل هذا في كلام العرب ، فتجمل في موضع الكلمة اسما وفي موضع حرفا ، كما فعلوا ذلك بمنذ .

و أما أن يجرُوا بالفعل فلا يوجد ذلك ، ولاله وجه .

ولم ينصبوا بها في الاستثناء ، فيجرونها مجرى خلا من أنها تكون مرة فعلا ، ومرة حرفا . ولو أوجدنا شاهدا في الاستثناء لكان ردا . فأما قول النابغة :

ولا أحاشي من الأقوام من أحد

فلا يجري هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز أن ينصب بحاشا في الاستثناء قياسا على خلا ، وقد لزم العرب فيها أحد الوجهين في هذا الباب . فإن جعل قول القائل : ولا أحاشي من الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو من كيت ، وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، وكذلك (حاشا) إذا صرفتها في الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو في الاستثناء لزم وجهها واحدا ، وطريقة واحدة .

وأما احتجاجة بدخول حرف الجر معها في قولهم : (حاشا لله) فلم يدخلوا حرف الجر معها للاستثناء . ألا ترى أنهم يـقـولـون مستأنفين الكلام : حاشا لله من كذا ، وكذا ، فليس هذا بالاستثناء من شيء تقدم ، وهذا يدل على صحة ما قاله سيبويه .

فأما في غير الاستثناء فقد تكون فعلا كما قال الجرمي ولا خلاف في ذلك بين أهل العربية .

= وأما رجوع محمد عن أن تكون فعلا ألى أن زعم أنها مصدر فهذا ظن لم يأت معه بحجة .
وهل وجد فى الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعله ولفظه ؟ وليس فى الكلام فاعل فاعلا
وانما المصدر من فاعل مفاعلة ، وفعال ، مثل : قاتل مقاتلة وقتالا .
وأما قوله : ان الحرف لا يدخل على الحرف فليس حاشا بحرف اذا دخلت على الحرف ، وليس
يكون ذلك فى الاستثناء ، ولكنها اذا دخلت على الحرف فى موضع من الكلام فعل والفعل يدخل
على الحرف وذلك فى قولهم : حاشا لزيد ، ويكون أيضا اسما غير فعل ولا مصدر ، فيدخل
على الحرف كقولك . غلام لزيد .
انظر الانتصار ص ١٨٧ - ١٩٠ .

هذا باب

المستثنى من المنفى

تقول : ما جاعني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا .

أما النصب فعلى ما فسرت لك ، وأما الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله .

تقول : ما جاعني أحد إلا زيد . فتجعل (زيد) بدلا من أحد ، فيصير التقدير

ما جاعني إلا زيد ؛ لأنَّ البدل يحل محل المبدل منه .

ألا ترى أن قولك : مررت بأخيك زيد - إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد ؛ لأنك

لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه . فعلى هذا / قلت : ما جاعني أحد إلا زيد^(١) .

٤
٦٥٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل

فيه .

وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحدا

إلا عمرا . جعلت المستثنى بدلا من الأول فكانك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيد ،

وما لقيت إلا زيدا ، كما أنك اذا قلت : مررت برجل زيد فكانك قلت : مررت بزيد . فهذا

وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القسم إلا

أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك . فالقسم ما هنا بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القوم إلا أباك لأنه بمنزلة قوله : أتاني القوم إلا أباك فإنه ينبغي له أن

يقول : (ما فعلوه إلا قليلا منهم) .

وحديثي يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله ، ولو كان هذا بمنزلة

أتاني القوم لما جاز أن تقول : ما أتاني أحد كما أنه لا يجوز : أتاني أحد . . . »

وقال في ص ٣٦٣ « باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثني بذلك يونس وعيسى

جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا ،

وعلى هذا ما رأيته أحد إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من

الأول . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

فإن قال قائل : فما بال (زيد) موجباً ، و (أحد) كان منفيّاً ، ألا حلّ محلّه ؟

قيل : قد حلّ محلّه في العامل ، و (إلا) لها معناها .

ولو قلت : جاءني إخوتك إلا زيدا - لم يجز إلا النصب ؛ لأنك لو حذفته الأخرى .

بطل الكلام ، وذلك أنّه كان يكون : جاعلي إلا زيد . فلا يقع الاستثناء على شيء ، فمن ثمّ بطل لفظه . (إلا) من النصب لفساد البكّل (١) .

فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) (٢) لأنك لو قدرته على حذف الضمير ، وهو الواو في فعلوه - لكان : ما فعله إلا قليل منهم .

وقال في الإيجاب : (فَتَشْرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) (٣) وقال : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ) (٤) .

وأما قوله عزّ وجلّ : (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ) وامرأتك (٥) - فالوجهان جائزان جيّدان .

فمن قال : (إلا امرأتك) فهو مستثنى / من يلتفت ، وكأنّه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك .

(١) سيعيده في ص ٦٦٢ فترجيء التعليق عليه هنا .

(٢) النساء : ٦٦ وقرأ ابن عامر وحده من السبعة بنصب قليل شرح الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٠ .

وانظر معاني القرآن للقراء ج ١ ص ١٦٦ والرضى ج ١ ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٥ .

ويقول المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : والقراءة الجيدة (ما فعلوه الا قليل منهم) وقد قرئ الا قليلا .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

(٤) الحجر : ٣٠٠ .

(٥) هود : ٨١ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من (الا امرأتك) وقرأ الباقيون بنصبها (الشاطبية ص ٢٢٤ - غيث النفع ص ١٣٠ النشر ج ٢ ص ٢٩٠) .

خرج الزمخشري قراءة النصب على أن الاستثناء من قوله (فأمر بأهلك) فالاستثناء تام موجب واجب النصب كما يرى المبرد هنا .

قال في المفصل ج ١ ص ١٩٧ : « وأما قوله - عز وجل - : (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب

ويجوز النصب على غير هذا الوجه ، وليس بالجيد ، على ما أعطيتك في أول الباب .
جودة النصب على قوله : (فَاسْرِ بِأَهْلِكَ) إِلَّا امرأتك . فلا يجوز إِلَّا النصب على هذا القول
لفساد البدل لو قيل : أَسْرَ إِلَّا بامرأتك لم يجز . فإنما باب الاستثناء - إذا استغنى الفعل
بفاعله ، أو الابتداء بخبره - النصب ، إِلَّا أن يصلح البدل ، فيكون أجود ، والنصب على
حاله في الجواز . وإنما كان البدل أجود ، لآنه في اللفظ . والمعنى ، والنصب بالاستثناء إنما
هو للمعنى لا للفظ .

وبيان ذلك أنك إذا قلت : جاعني إخوانك إِلَّا زيدا ، وزيد أحد إخوانك - أوقعت
عند السامع من قبل الاستثناء أنه فيمن جاء . فإذا قلت : إِلَّا زيدا - فإنما وقعت في موضع :
لا أعني زيدا منهم ، أو أستثنى زيدا منهم ، فهذا معنى .

وإذا قلت : ما جاعني أحد إِلَّا زيد . فإنما رفعت ، وإنما نعت أحدًا عن الفعل ، وأحلات
(زيدا) بَعْدَ الاستثناء محلّه ، فصار التقدير : ما جاعني إِلَّا زيد . فكل موضع / صالح فيه
البدل فهو الوجه ، وإذا لم يصلح البدل لم يكن إِلَّا النصب ، كما يجوز فيما صالح فيه
البدل النصب على الاستثناء .

٤
٦٦٠

«فمستثنى من قوله تعالى - « فاسر بأهلك » . ثم اجاز في الكشف أن يكون مستثنى من قوله
(ولا يلتفت منكم أحد) قال : ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء وإن كان
الفصيح هو البدل . . . وفي اخراجها مع أهله روايتان . . . واختلاف القراءتين لاختلاف
الروايتين » (الكشف ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) وقد رد على الزمخشري في هذا ابن الحاجب في
شرح كافيته ص ٤٥ وأبو حيان في البحر ج ٥ ص ٢٤٨ .

وقد خرج ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٢ قراءة الرفع على أنها
مبتدأ خبره الجملة بعده .

وتبعه ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٥٣ وابن القيم في بدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦

هذا باب

ما لا يجوز فيه البدل

وذلك الاستثناء المقدم . نحو : ما جاعني إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد .
وإنما امتنع البدل ؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح
على المجاز لا يجوز ها هنا غيره .

وذلك أنك كنت تقول : ما جاعني أحد إلا زيد ، وتجزئ : ما جاعني أحد إلا زيدا ،
فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلا الوجه الثاني .

ومثال هذا قولك : جاعني رجل ظريف ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل ، ويجوز : جاعني
رجل ظريفاً ، على الحال . فإذا قلت : جاعني ظريفاً رجل . بطل الوجه الجيد ؛ لأن رجلاً
لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره ^(١) . فمن ذلك قوله :

الناس ألب علينا فيك ليس لنا إلا السيوف ، وأطراف القنا وزر^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧١ : « باب ما يقدم فيه المستثنى » .
وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، ومال إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم
على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء
إنما حده أن تتدأركه بعد ما تنفي ، فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد
يجوز إذا أخرت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبلوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها
قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن
يحملوا الكلام على غير وجهه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب
نصبه والأصل : فليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا .
الألب : المجتمعون المتألبون .

الوزر : الملجأ والحصن وأصله الجبل .
والبيت لكعب بن مالك قاله للنبي صلى الله عليه وسلم .
وانظر الانصاف ص ١٧٧ وابن عيش ج ٢ ص ٧٩ والكامل ج ٢ ص ٢٤٥ ، وشروح سقط

الزند ٦٠٥

وقال :

وما لىَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ ، شِيعَةَ وَمَالِيَّ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(١)

4
٦٦١
/وتقول : مَنْ لىَ إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقُ . إذا أردت أن تجعل (صديق) خبراً لـ «مَنْ» . كأنك قلت : مَنْ صديق لى ؟
فإن أردت غير هذا الوجه قلت : من لى إِلَّا أبوك صديقاً . جعلت (مَنْ) ابتداء ، وقولك أبوك خبره ، وجعلت صديقاً حالا^(٢) .

وإن شئت قلت : من لى إِلَّا أبوك صديق ؟ جعلت الأب بدلاً مِنْ «مَنْ» ، فصار التقدير : أبوك لى صديق ؛ لأنَّ «مَنْ» اسم مُستفهم عنه ، فتقديره : أحد . إِلَّا أبوك لى صديق . فإذا أبدل طرح أحداً ، وجعل أباك بدلاً منه . صار تقديره : مالى إِلَّا أبوك صديق .

(١) تقدم المستثنى على المستثنى منه فى الشطرين والأصل : ومالى شيعه الا آل أحمد ، ومالى مشعب الا مشعب الحق .
مشعب الحق : طريقه وروى : ومالى الا مذهب الحق مذهب .
الشيعه : الأعوان والأحزاب .

البيت للكثير بن زيد الأسدي من قصيدة مشهورة فى الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ وانظر
المفصل ج ١ ص ١٩٥ وابن عيش ج ٢ ص ٧٩ والانصاف ص ١٧٦ والعينى ج ٢ ص ١١١-١١٤
والكامل ج ٤ ص ٢٤٥ وشرح ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٨ ، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١ واللسان
(مشعب) ومجالس ثعلب ص ٦٢ والأغانى ١١٩/١٥ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : « وكذلك من لى الا أبوك صديقاً ، لأنك أخليت (من) للأب ولم تفرد له لأن يعمل كما يعمل المبتدأ » .

وقال السيرافى فى تعليقه على سيبويه : أعراب أبو العباس محمد بن يزيد هذا المثال فقال : ان (من) مبتدأ ، وأبوك خبره ومثله بقوله : ما زيد الا أخوك .

والوجه عندى أن من مبتدأ ، ولى خبره ، وأبوك بدل من . كأنه قال : الى احد الا أبوك .
وقوله : لأنك أخليت من للأب ولم تفرد : أى أبدلت الأب منه ولم تفرد (من) لأن لى خبرها .
وقد فسر مثل ما فسرت غير أبى العباس من مفسرى كلام سيبويه » .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٠٩ : « ويجوز لك أن تقول : مالى الا أبوك صديقاً على أن أبوك مبتدأ ، ولى خبره ، وصديقاً حال وتقول : من لى الا أبوك صديقاً . فمن مبتدأ ، ولى خبر وأبوك بدل من من كانك قلت : الى احد الا أبوك وصديقاً حال . . . » .

وتقول في باب منه ، وهو أن تؤخر صفة الأول . تقول : ما جاعني أحد إلا زيد خير منك . التقدير : ما جاعني أحد خير منك إلا زيد .

فأنت في هذا مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت زيدا ؛ لأنَّ الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدّم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به .

ألا ترى أنك لو قلت : / رأيت زيدا الأحمر ، وهو لا يعرف إلا بهذا النعت - لم يكن قولك : رأيت زيدا مُعْنِياً .

وأما من أبدل منه فيقول : الوصف تابع مُستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به .

ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تتعدَّ بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله - كان خلفاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مُثَبَّت في الكلام .

وإنما سمي البدل بدلاً ؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة .

وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأنَّ البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فَضْلَةٌ يجوز حذفها ^(١) .

وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحته من لفظي ، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : فإن قلت : ما اتاني أحد الا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد الا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد الا عمر خير من زيد كان الرفع والجبر جائزاً ، وحسن البدل ، لأنك قد شغلت الرفع والجبر ، ثم أبدلته من المرفوع والمجروح ، ثم وصفت بعد ذلك ... وقد قال بعضهم : ما مررت بأحد الا زيدا خير منه ، وكذلك من لي الا زيدا صديقاً ، ومال أحد الا زيدا صديق كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته الا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم الا نصبا

/ والقياس عندى قول سيبويه ؛ لَأَنَّ الكلام إِنَّمَا يراد لمعناه (١) .

والمعنى الصحيح أَنَّ البَدَلَ والمبْدَل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أَن يَسْقُطَ أحدهما
إِلَّا فى بَدَل الغلط . فَإِنَّ المُبْدَلَ منه بمنزلة ما ليس فى الكلام (٢) .

وتقول : ما منهم أحد اتَّخَذَتْ عنده يداً إِلَّا زيدٌ كريم ، على البَدَل من أحد ، وإن
شئت خفضت زيدا فأبدلته من الهاء الّتى فى عنده ؛ لَأَنَّ المعنى : ما اتَّخَذَتْ يداً عند أحد
منهم كريم . إِلَّا عند زيد ، فهذا يدلُّك على جميع البَدَل (٣) .

(١) صرح المبرد هنا باختياره مذهب سيبويه وكذلك نقل مذهبه ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ .
والسيوطى فى الهمع يتقل عن شرح الكافية لابن مالك أن مذهب المبرد اختيار النصب مع
المأزنى قال ج ١ ص ٢٢٥ .

« هذا مذهب سيبويه ، واختلف النقل عن المأزنى فالمشهور عنه موافقة سيبويه ، ونقل ابن
عصفور عنه أنه يختار النصب ، ولا يوجب ، لأن المبدل منه منوى الطرح ، فلا ينبغي أن يوصف
بعد ذلك ، ونقل عنه أيضاً أنه يوجب النصب ، وينع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال . . .
ونقل ابن مالك فى شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب » .
وكذلك نسب الى المبرد اختيار النصب الأشمونى ج ٢ ص ٣١ .

(٢) صرح المبرد فى غير موضع من المختضب بأن البدل والمبدل منه لم يوضعا على أن يسقط
أحدهما الا فى بدل الغلط فقال فى ص ٤٤٣ : نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيدا
من الأخ تخيت الأخ وجعلته فى موضعه فى العامل ، فصار مثل قولك : مررت بزيد وإنما هو
فى الحقيقة تبين ، ولكن قيل له بدل لأن الذى عمل فى الذى قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ
له .

وقال هنا أيضاً : « ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مررت به أبى
عبد الله ، لأنك لو لم تعتمد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبى عبد الله كان خلفاً ، لأنك جعلت زيد
ابتداءً ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت فى الكلام وإنما سُمى البدل بدلاً لدخوله لما عمل
فيه ما قبله على غير جهة الشركة » .

ونسب الرضى الى المبرد أنه يقول : المبدل منه فى حكم الطرح معنى فقال ج ١ ص ٣١٦ :
« واختلف النحاة فى المبدل منه فقال المبرد أنه فى حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة
هو البدل دون المبدل منه ، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل ، والمبدل منه يتبين منه أن الأول
ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظاً
لوجوب عود الضمير اليه فى بدلى البعض والاشتمال » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « ومن ذلك أيضاً : ما فهم أحد اتَّخَذَتْ عنده يداً الا زيد » .

هذا باب

ما لا يكون المستثنى فيه إلّا نصباً

وذلك قولك : جاعني إخوتك إلّا زيدا ، ومررت بإخوتك إلّا زيدا ، ولا يكون
البدل ها هنا لما ذكرت لك .

ألا ترى أنّك لو طرحت الإخوة من الكلام لتُبدل زيدا منهم - لفسد . لو قلت :
جاعني إلّا زيدا كان محالا ، وكذلك مررت / إلّا بزيد محال (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٩ : (أتاني القوم الا أباك) وإنما منع الأب أن يكون بدلا من
القوم أنك لو قلت : أتاني الا أبوك كان محالا .
وإنما جاز : ما أتاني القوم الا أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني الا أبوك ، فالبدل
إنما يجيء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخل له الفعل ، وتجعله مكان الأول ، .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٣ وأسرار العربية ص ٢٠٦ والرضى ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وابن
يعيش ج ٢ ص ٨٢ فقد اعتمدوا على تعليل سيبويه .

هذا باب

ما يصلح فيه البدل على وجهين

تقول : ما ظننت أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، وإن شئت قلت : إلا زيدا .

أما النصب فعلى البدل من أحد ، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء .

وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر فى « يقول » ؛ لأنَّ معناه : ما أظنه يقول ذلك أحد إلا زيدا . فالذى أضمرته فى « يقول » منى عنه القول (١) .

ومثله قول الشاعر :

فى ليلةٍ لا نرى بها أحداً يحكى علينا إلا كواكبها (٢)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ، وما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الاضمار الذى فى الفعل فقلت : ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيدا - فعربى »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦١ على ابدال كواكبها من الضمير المستتر فى يحكى ؛ لأنه منفى فى المعنى ، ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحدا منفى فى اللفظ والمعنى . وقال ابن السجرى فى أماليه ج ١ ص ٧٣-٧٤ ابدال المستثنى انما يقع فيما كان غير واجب نفيا ، أو نهيا ، أو استفهاما فان وصفت المستثنى منه بجملته من فعل وفاعل مضمر كقولك : ما رأيت أحدا يقول ذاك فحكم الصفة حكم الموصوف فى تناول النفى لها فاذا استثنيت من الضمير فى يقول فكانت استثنيت من الموصوف المضمر المنفى فلذلك جاز الرفع فى المستثنى من حيث كان بدلا من مرفوع عائد على المنفى ولولا احتياجه الى تصحيح القافية كان النصب فيها أولى من ثلاثة أوجه :

أحدها : ابدالها من الظاهر الذى تناوله النفى على الحقيقة .

والثانى : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر (ما فعلوه الا قليلا منهم)

والثالث : انه استثناء من غير الجنس كقولك : ما فى الدار أحد الا الخيل . وأهل الحجاز

مجمعون فيه على النصب وعلى ذلك أجمع القراء فى قوله تعالى : (ما لهم به من علم الا اتباع الظن)

يحكى علينا : بمعنى يروى و (على) بمعنى عن أو ضمن يحكى معنى ينم . وانظر المنى ج ١

ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ ، ص ١٩٠

ونقل الرضى ج ١ ص ٢١٢ كلاما فى البيت نسبة لسيبويه .

أبدل الكواكب من المضمير في يحكى ، ولو أبدله من أحد كان أجود ، لأنَّ أحدًا منقُ في اللفظ. [والمعنى] ^(١) والذي في الفعل بَعْدَه منقُ في المعنى .

ومثُل ذلك : ما علمت أحدا دخل الدار إلَّا زيدا ، وإلَّا زيدٌ إن شئت على ما تقدم من قولنا .

فأما ما ضربت أحدا يقول ذاك إلَّا زيدا - فالنصب لا غيرُ ، لأنك لم تنفِ القول .

إنما ذكرت أنَّ القول واقع ولكنك لم تضرب بمن قال إلَّا زيدا ^(٢)

• • •

والفضل بين علمت وظننت وبأبهما ، وبين سائر الأفعال - أنَّ (علمت) وبأبها ليست أفعالا واصله منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك ،

= وقال ابن الشجري : والبيت الذى ذكره سيبويه يقع فى أكثر نسخ الكتاب غير منسوب الى شاعر مسمى ، ووجدته فى كتاب لغوى منسوباً الى عدى بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدى ، فلم أجد فيهما هذه المقطوعة بل وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه القافية ٠٠٠)

وقال فى ص ٧٣ (البيت من مقطوعة لرجل من الأنصار ٠٠)

وقال البغدادي : وهذا البيت نسبه الشارح المحقق الى عدى بن زيد موافقة لشرح شواهد سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه فى كتابه الى أحد ، وإنما أوردته غفلا ، وقد تصفحت ديوان عدى بن زيد مرتين ، فلم أجد فيه وإنما هذا البيت من أبيات لأبيحة بن الجلاح الأنصارى أثبتها الأصمهانى فى الأغاني ٠٠ ثم ذكرها ٠٠ والقافية فيها مرفوعة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٨-٢٥ ومهذب الأغاني ج ١ ص ١١٣-١١٤ والسيوطى ص ١٤٢-١٤٣

ويظهر مما سأتى أن سيبويه يقول بأن ترى فى البيت قلبية لا بصرية وقد نقل عنه أن رأى بصرية الرضى وقال البغدادي : أنه ليس فى كتابه

(١) هذه الزيادة من الخزانة ج ٢ ص ١٩ فقد نقل نص كلام المبرد عن النحاس ولا بد منها لاستقامة الكلام .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول ٠ ما ضربت أحدا يقول ذاك الا زيدا لا يكون فى ذا الا النصب ، وذلك لأنك أردت فى هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك الا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا . والمعنى فى الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك الا زيدا ولكنك قلت : رأيت أو ظننت أو نحوهما ، لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ، ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت ٠٠)

فإذا قلت : علمت زيدا قائماً - فلأنما أثبت القيام في عليك ، ولم توصّل إلى ذات زيد شيئاً .

وإذا قلت : ما علمت زيدا قائماً - فلأنما أخبرت أنه لم يقع في عليك .
(و ضربت) وبأبها أفعالاً واصله إلى الذات مكتفية بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه ، وكذلك أعطيت وبأبها . نحو : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً . إنما هي هي أفعال حقيقة ودفع كان منك إلى زيد ، ونقل للمفعول إلى مفعول به ، فالدرهم والثوب منقولان ، وزيد منقول إليه (١) .

فإذا قلت : ما أعطيت أحدا درهماً إلا دينارا - أبدات الدينار بما قبله ، لأن درهماً في معنى الجميع . كأنه قال : ما أعطيت أحدا شيئاً .

ومما يدلّك على أنهما مفعولان بائن / أحدهما من صاحبه ، أنك لو حذفته الفعل لتعتبر ، لم يقع أحد المفعولين بصاحبه . لو قلت في قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً : زيد درهم ، أو زيد ثوب - كان محالاً .

٤
٦٦٦

وباب (كان) ، و(إن) ، و (علمت) داخل على ابتداء وخبر .
وذلك أنك لو حذفته (كان) من قولك : كان زيد منطلقاً ، أو (إن) من هذا ، أو (علمت) - لكان الكلام الباقي : زيد منطلق .

ولأنما هذه الأفعال والعوامل داخلّة على ابتداء وخبر .
وتقول : ما أعطيت أحدا يقول ذاك درهماً إلا زيدا ، ورفع (زيد) خطأ لما ذكرت لك .
وتقول : ما منهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدا . لا يصلح فيه إلا النصب ، وذلك لأن الاستثناء إنما وقع من القول ، لأن التقدير : كلهم قال ذاك إلا زيدا .

وتقول : أقلّ رجل رأيته إلا زيد . إذا أردت النفي بأقلّ . كأنك قلت : ما رجل رأيته إلا زيد . والتقدير : ما رجل مرّ إلا زيد . وإن أردت أنك قد رأيت قوماً رؤية قليلة

نصبت زيدا ؛ / لأنه مستثنى من موجب . وأن يكون (أقل) في موضع نفي أكثر^(١) .
وكذلك : كل رجل رأيته يصلح فيه الوجهان^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : أقل رجل يقول ذاك الا زيد ، لأنه صار في معنى ما أحد فيها الا زيد .

وتقول : • قل رجل يقول ذاك الا زيد فليس زيد بدلا من الرجل في (قل) ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كعمناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنه تدخله في شيء مخرج منه من سواء

وكذلك أقل من يقول ذلك ، وقل من يقول ذاك اذا جعلت من بمنزله رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة)

للنحويين كلام طويل في اعراب قولهم : أقل رجل يقول ذاك الا زيد نلخصه فيما يأتي : أقل مبتدأ لا خبر له واستغنى ، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني أو لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذاك الا زيد عند النحاس واستغنى بصفة المضاف اليه عن الخبر ولا يجوز أن تكون جملة يقول ذاك خبرا للمبتدأ لأنها جرت على المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتأتيته يقولون : أقل امرأة تقول ذاك ، وأقل امرأتين تقولان ذاك ، وأقل رجال يقولون ذاك ..

ولأبى على في اعراب أقل رايان : قال انه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا ، ورد عليه الرضى بقوله : لا معنى لقولك : أقل رجل يقول ذاك الا زيد موجود . والرأى الثاني لأبى على انه مبتدأ لا خبر له .

وقال بعضهم : جملة يقول ذاك هي خبر أقل ورد بانها تتبع المضاف اليه في تثنيته وجمعه وتذكيره وتأتيته ، كما ضمف بانهم يقولون : أقل من يقول ذاك الا زيد ، وقل من يقول ذاك الا زيد و (من) نكرة لابد لها من وصف وأقل رجل يقول بمعنى أقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في أقل رجل لأن أقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البديل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانفى الحكم عنه ، ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ أقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذاك الا زيد ، ولا يصح فالمرفوع بعد (الا) في مثل هذا المقام معرفة كان أو نكرة بدل من المضاف اليه أقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير : مارجل يقول ذاك الا زيد ، أى ما يقول ذاك الا زيد .

وأقل رجل يقول ذاك .. مما يلزم صدر الكلام لما فيه من معنى النفي ، فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء .

والمضاف اليه أقل لا يكون الا نكرة لكونه كالجرور برب . ووصف المضاف اليه أقل فعل أو ظرف فلا يكون مفردا أو جملة اسمية ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل .

انظر الخصائص ج ٢ ص ١٢٤ والأشباه ج ٢ ص ٤ والخزانة ج ٢ ص ٢٦-٢٨ وشرح الكافية

للرضى ج ١ ص ٧٧ ، ٢١٢ ، ج ٢ ص ٣٠٨

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٣٨٧

وتقول : ما علمت أن أحدا يقول ذاك إلا زيدا ، لأنَّ المعنى : ما علمت إلا أن أحدا
إلا زيدا يقول ذاك .

فـ«زيد» بدل من «أحد» الذى عملت فيه (إنَّ) ، ولو جعلت (إلا) تلى (أنَّ) لم
يصلح ، لأنَّ الحروف لا تقوى قوَّة الأفعال .

تقول : ما جاعنى إلا زيدا قومك ، وما جاعنى إلا زيدا أحد ، ولا يجوز : ما علمت
أنَّ إلا زيدا أحدا فى الدار .

فهذا يبيِّن لك حال الموجب ، والمنقضى فى الاستثناء .

و (ما) الحجازية بمنزلة (إنَّ) فى العمل وإن اختلف عملهما .

واستواءهما فى أنَّهما حرفان ليسا بفعل .

تقول : ما القوم فيها إلا زيدا ، لأنَّ (فيها) مستقرٌّ (١) وتقديره : ليس القوم فيها .
إلا أنَّ (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلا) لأنها فعل ، فتقدِّم خبرها وتؤخره ،
وقد مضى هذا التفسير فى باب (ما) (٢) وباب (ليس) (٣) .

/ ولو قلت : ما إلا زيدا فيها أحد - لم يجز ، لأنَّ (ما) ليست بفعل .

وتقول : ليس إلا زيدا فيها أحد ، لأنَّ (ليس) فعل .

وأما قول الله عزَّ وجلَّ : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) (٤) فإنَّ (أَنْفُسُهُمْ) بدل
من (شُهَدَاءُ) لأنَّ (لهم) الخبر .

ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهَدَاءُ) لصلح ، ولم يكن أجود الوجوه ؛ لأنَّ
شهداء نكرة ، ولكن لو نصبت الشهداء ورفعت أنفسهم - كان جيِّدا . وقد بيَّنت هذا فى باب
(كَبَان) (٥) .

(١) الظرف المستقر هو ما كان متعلِّقة عاما من لفظ الكون والاستقرار ونحوهما واللغو
بخلافته . (٢) انظر ص ١٨٩

(٣) انظر ص ١٩٤ من هذا الجزء ، ولم يعقد بابا لليس وإنما ذكر ذلك فى باب مسائل

(٤) النور : ٦ وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ (٥) ما

(٥) ص ٨٨ من هذا الجزء

ومما يستوى فيه الأمران قول الله عز وجل : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١)
 (بِأَن قَالُوا) مرفوع إذا نصبت الجواب ، وهو منصوب إذا رفعت الجواب ؛ لأنَّهما
 معرفتان ، والأحسن أن ترفع ما بعد (إِلَّا) لَأَنَّهُ مُوجِبٌ والوجه الآخر حسنٌ جميل .
 فَبِمَا قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : (مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فالوجه نصب (حجَّتُهُمْ) لَأَنَّهُ
 ذِكْرُ الْفِعْلِ .

والوجه الآخر - أعنى رفع حجَّتُهُمْ - جيد ، لَأَنَّ الْحِجَّةَ هِيَ الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى (٢) .

(١) يشير الى انه اذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت ايها الاسم والآخر الخبر وذكر هذه

الآية وغيرها فى ص ٨٩

(٢) ذكر الآية فى ص ٨٩ - ٩٠

هذا باب

ما تقع فيه (إلاً) وما بعدها نعتنا

بمنزلة غير ، وما أضيفت إليه

/ وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلاً زيد لهلكنا^(١) . قال الله عز وجل : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهُ إِالَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) ^(٢) المعنى - والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد . وقال الشاعر :

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ : (باب ما يكون الا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل ، وغير ذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا .
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)

عرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

(لا يجوز أن يكون (الا) وما بعدها وصفاً الا فى موضع لو كانت فيه استثناء لجاز الا ترى أنك تقول : ما جاءنى أحد الا زيد على الوصف أن شئت ، وكذلك جاءنى القوم الا زيد على ذلك ولو قلت : جاءنى رجل الا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء هاهنا محال »
هذا ما قاله المبرد فى نقده لسيبويه ونراه هنا قد مثل للوصف بالا بقوله : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا وهو من أمثلة سيبويه ، كما استشهد بشواهد سيبويه الشعرية وهذا يعتبر منه رجوعاً عما قاله فى نقد سيبويه :

وقد رد على المبرد رداً طويلاً ابن ولاد فى الانتصار ولو وقف على ما فى المقتضب لعرف أن المبرد علم عن رأيه

وانظر الانتصار ص ١٨٣-١٨٧

نعم قال المبرد فيما يأتى ص ٤٢٢ من المطبوع : وتقول : هذا درهم غير جيد لأن غيرا نعم ، الا ترى أنه لا يستقيم أن تقول : هذا درهم الا جيد ويقول السيوطى فى الهمع ج ١ ص ٢٢٩ : (وزعم المبرد على أن الوصف بالا لم يجز الا فيما يجوز فيه البدل) ثم أخذ يرد عليه بشواهد قد ذكرها المبرد على أن الافيهاصفة ..

(٢) الأنبياء - ٢٢ - وانظر الانصاف ص ١٧٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والمكبرى ج ٢ ص ٦٩ والمغنى ج ١ ص ٦٧-٦٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمبرد جعل الا صفة فى الآية وابن هشام يقول : (وزعم المبرد أن الا فى هذه الآية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجاً بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه)

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٢٧ .

أَنِخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامُهَا (١)

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، «إلا» في موضع غير .
ومثل ذلك قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ - لَعَمْرُ أَبِيكَ - إِلَّا الْفَرَقْدَانِ (٢)

كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه .

(١) استشهد به سيبويه ج١ ص ٣٧٠ على وقوع الافة الا صفة قال الأعمش : والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفى . فكانه قال : ليس بها صوت الا بغامها .
ولما كانت (الا) التى تقع صفة فى صورة الحرف الاستثنائى نقل اعرابها الذى تستحقه الى ما بعدها ، فرفع بغامها انما هو بطريق النقل من (الا)
انختها : أبركتها . البلدة الاولى الصدر ؛ والثانية الأرض ، أى أبركت فالقت صدرها على الأرض .

بغام الظبية : صوتها ، وكذا بغام الناقة صوت لاتفصح به من باب ضرب
الضمير فى انيخت ، والقت ، يرجع الى سفينة بر فى البيت قبله المراد بها الناقة
قليل بالجذر صفة سببية للبلدة الثانية والأصوات فاعل .
ويجوز رفع قليل على أنه خبر الأصوات والجملة صفة .
البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٦٣٦ - ٦٤١ وانظر الخزائنة ج ٢ ص ٥١ - ٥٢
والسيوطى ص ٧٨ - والمفنى ج ١ ص ٦٨ ج ٢ ص ١٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على أن (الا) وقعت نعتا لكل وذكره المبرد فى الكامل
ج ٨ ص ٢٢٩ شاهدا على أنه يضرب المثل باجتماع الفرقدين .
والفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر .
والمراد بالحكم على كل أخ بأنه مفارق أخاه فى الدنيا سوى الفرقدين فانهما لا يفترقان الا عند فناء الدنيا ووطن المبرد أن قائل البيت وهو صحابى كان يرى بقاء اجتماع الفرقدين أبديا
فاعتذر عنه بقوله : وقال هذا من قبل ان يسلم وكذلك صنع الأعمش .
ويرى الكوفيون أن (الا) فى البيت بمعنى الواو ورد عليهم الأنبارى فى الانصاف ص ١٧٣
- ١٧٥ وكذلك ذكر المرتضى فى أماليه .

ويقول البغدادى : وبقي فى البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره وهو أن تكون (الا)
للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال
الثلاثة .

وقد تقع (غير) في موضع (إلّا) ؛ كما وقعت (إلّا) في موضع (غير) .
وقال الآخر :

وَإِذَا أُولَيْتَ قَرَضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ (١)
فغير هذه في موضع (إلّا) .

- = وكل أخ مفارقة أخوه : يحتمل وجوهاً من الاعراب : كل مبتدأ ومفارق خبر وأخوه فاعل
كل مبتدأ أول ومفارقة مبتدأ ثان وأخوه خبره والجملة خبر كل
كل مبتدأ أول وأخوه مبتدأ ثان خبره مفارقة قدم عليه والجملة خبر كل
كل مبتدأ ، ومفارقة بدل وأخوه الخبر أي مفارق كل أخ أخوه
كل خبر مقدم ومفارقة بدل منه وأخوه المبتدأ .

وجملة لعمر أليك القسمية حذف خبر المبتدأ وجوبا وهي جملة معترضة في البيت
ونسب البيت سيبويه إلى عمرو بن معديكرب وكذلك المبرد في الكامل والجاحظ في البيان
ج ١ ص ٢٢٨ وقال الأعلام : ويروى لسوار بن المضرب
ونسبه البحتري في حماسه ص ٢٢٣-٢٣٤ - ٢٣٤ إلى حضرمي بن عامر وكذلك الأمدى
في المؤلف والمختلف ص ٨٥

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٢-٥٧ والسيوطي ص ٧٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ والمغني ج ١ ص ٦٩
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على أن غير صفة للفتى
قال الأعلام : « الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وإن كان نكرة ، والذي سوغ
هذا أن التعريف بالآلف واللام يكون للجنس ، فلا يخص واحدا بعينه ، فهو مقارب للنكرة ،
وإن (غير) مضافة إلى معرفة ، فقاربت المعارف لذلك وإن كانت نكرة .
وفي العجز رواية أخرى : أنما يجزى الفتى ليس الجميل
وقد استشهد بها البغداديون على أن ليس عاطفة كلا . والظاهر أن ليس على أصلها وخبرها
محذوف تقديره : ليس الجميل جازيا أو الخبر هو الجميل والاسم مستتر تقديره : ليس الجازي
الجميل .

القرض : ما تعطيه من المال لتقتضاه والقرض هنا ما سلف من احسان أو اساءة
وقال الزمخشري في المستقصى : الفتى : السيد اللبيب والعرب تقول للجاهل : يا جمل :
أي أنما يجزى اللبيب من الناس لا الجاهل .
وفي أمثال الميداني ص ٢٤ : « أنما يجزى الفتى ليس الجميل : يريد لا الجميل يضرب في
المكافاة : أي أنما يجزيك من فيه إنسانية لا من فيه بهيمية ويروى : الفتى يجزيك لا الجميل يعني
الفتى الكيس لا الأحمق »
ورواية سيبويه كرواية المقتضب غير الجميل ولكن في مجالس ثعلب ص ٥١٥ ما يأتي :
« والغراء يقول : إذا حسنت ليس موضع (لا) جاز وأنشد :
= أنما يجزى الفتى ليس الجميل

وتقول على هذا : جاعني القوم إلّا زيد^(١) ، ولا يكون (إلّا) نعتاً إلّا لما يُنعت بغير ،
 وذلك النكرة ، والمعركة بالألف واللام على غير معهود ، نحو : ما / يحسن بالرجل مثلك أن
 يفعل ذاك ، وقد أُمّر بالرجل غيرك فيكرمني .

٤
 ٦٧٠

= قال سيبويه يقول : ليس الجمل يجزى فجعله فعلا محذوفاً واستراح .
 البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه من ١٧٤ - ١٩٨ .
 وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٦٨ - ٧٢ ، ص ٤٧٧ ، ج ٢ ص ٢٨ والعيني ج ٤ ص ١٧٦ -
 ١٨٧ وحامسة البحتري ص ٢٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٥ .
 (١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١ : « وإذا قال : ما اتاني أحد الا زيد فانت بالخيار :
 ان شئت جعلت الا زيد بدلا وان شئت جعلته صفة »
 فكلام سيبويه صريح في أنه يجوز جعل (الا) صفة مع صحة الاستثناء . كهذا المثال
 ومع عدم صحة الاستثناء أيضا كما في مثاله : لو كان معنا رجل الا زيد لقلبنا ()
 وابن هشام في المغني ج ١ ص ٦٦ يقول : « لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء .
 فيجوز عندي درهم الا دائق لانه يجوز الا دائق ، ويمتنع الا جيد ، لانه يمتنع الا جيدا ويجوز
 درهم غير جيد قاله جماعات وقد يقال : انه مخالف لقولهم في (لو كان فيهما آلهة الا الله
 لفسدتا) ولثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لقلبنا () .
 ابن الحاجب شرط للوصف بالا أن يتعد الاستثناء انظر شرحه على الكافية ص ٢٧ وشرح
 الرضي ج ١ ص ٢٢٧ . وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٧
 والهمع ج ١ ص ٢٢٩ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٩ .

هذا باب

ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله

وذلك قولك : ما جاعني أحدٌ إلا حمارا ، وما في القوم أحدٌ إلا دابةً .

فوجهُ هذا وحدهُ النصبُ ؛ وذلك لأنَّ الثاني ليس من نوع الأول ، فيبدل منه ، فننصبُه بأصل الاستثناء على معنى ولكن ، واللفظ. النصب لما ذكرت لك في صدر الباب (١) .
فمن ذلك قول الله عز وجل (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا أَتْبَعَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى) (٢) .

ومن ذلك : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (٣) . فالعاصم الفاعل ، و « مَنْ رَحِمَ » مفعول ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٣ : باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز
وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حمارا جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعميل العشرين في الدرهم .

(٢) التليل : ١٩ - ٢٠ الاستثناء منقطع أيضا عند العكبري وابن يعيش وابن حبان وابن هشام وغيرهم ، وأجاز الزمخشري مع الانقطاع أن يكون منصوبا على المفعول لأجله وقال أبو حيان : أخذ الزمخشري هذا من الفراء

العكبري ج ٢ ص ١٥٥ ، الكشف ج ٤ ص ٢١٨ ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ البحر المحيط ج ٨ ص ٤٨٤ البرهان ج ٤ ص ٢٣٧ الفنى ج ٢ ص ١٣٠

(٣) هود : ٤٣ ، وقال سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ : « باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن »
فمن ذلك قوله - عز وجل - : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) : أى ولكن من رحم .
الاستثناء في الآية يكون منقطعا إذا أبقي عاصم على أصل معناه ويكون المراد بمن رحم المعصوم .

أما إذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى ، أى الراحم أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى مفعول أو هو صيغة نسب أى ذى عصمة أو قدر حذف مضاف أى مكان من رحم - كان الاستثناء متصلا وانظر العكبري ج ٢ ص ٢١ ، والبحر ج ٥ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨١ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢١٠ ، ص ٢٣٦ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٨ والكشاف ج ٢ ص ٢١٧ .
وبدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع ، وهو قول بنى تميم .

وتفسير رفعه على وجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاعني رجل إلا حماراً - فكأنك قلت : ما جاعني إلا حمار ،
وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً . فكأنه في التقدير : ما جاعني شيء / رجل ولا غيره ،
إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل الحمار يقوم مقام مَنْ جاعني من الرجال على التمثيل ،
كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ، كما قال :

وَحِيلَ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِحَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ (١)
وقال الآخر :

لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ قَيْسٍ عِتَابٌ غَيْرَ طَعْنٍ الْكُلِّيَّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ (٢)
وبنى تميم تقرأ هذه الآية : (إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى) (٣) ويقرءون (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ
عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ) (٤) . يجعلون اتباع الظن علمهم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ فقال : وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي
رفعا ...

وقال الأعمى : « الشاهد فيه رفع غير على البدل من العتاب اتساعاً ومجازاً ، كما قالوا
عتابك السيف ، وتحيتك الشتم ، أي هذا يقوم لك مقام هذا ٠٠ ونصب (غير) هو الوجه ،
لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة
والحرب » .

البيت مطلع قطعة في الوحشيات لأبي تمام ص ٤٢ نسبها لمعمر بن الأهتم والقطعة في
معجم الشعراء ص ٢٤٢ لمعمر بن الأيهم التغلبي وكذلك هو في حماسة البحتري ص ٣٧ وفي
السمط ص ١٨٤ وهو في ابن عيش ج ٢ ص ٨٠ غير منسوب

(٣) هي من الشواذ - قال أبو حيان ج ٨ ص ٨٤ : « وقرأ الجمهور إلا ابتغاء بنصب
الهمزة وهو استثناء منقطع ، لأنه ليس داخلاني من نعمة وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من
موضع نعمة لأنه رفع وهي لغة تميم » وانظر شواذ ابن خالوية ص ١٧٤ وأعراب ثلاثين
سورة ص ١١٥

(٤) لم أقف على هذه القراءة فيما رجمت إليه من الشواذ

والوجه النصب على ما ذكرت لك ، وهو القياس اللازم : وَجَّهُ الرِّفْعُ مَا بَيْنَاهُ . كما قال :
وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفِيرُ ، وَإِلَّا الْعَيْسُ (١)
فجعل اليعافير أنيس ذلك المكان . وَيُنْشَدُ بنو تميم قول النابغة :
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا ، وما بالرُّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِيَّ لِأَبَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالتُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ (٢)
/ والوجه النصب ، وهو إنشاء أكثر الناس .

(١) استشهد سيبويه بصدوره ج ١ ص ١٣٣ على حذف (رب) بعد الواو والواو عنده
حرف عطف غير عوض من (رب) الا انها دالة عليها ، فاضمرت لذلك وهي عند غيره عوض
من (رب)
ثم استشهد بالبيت ج ١ ص ٣٦٥ على رفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على
الانواع والمجاز .
اليعافير جمع يعفور : وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضا ، قال بعضهم :
اليعفور : تيس الظباء .

العيس : ابل بيض يخالط بياضها شقرة جمع اعيس والانثى عيساء
والرجز لجران العود وروايته في الديوان ص ٥٢ .

قد ندع المنزل بالميس يعيس فيه السبع الجروس

انذب أو ذو لبس هموس بسايسسا ليس به انيس

الا اليعافير والا العيس ويقبر ملمع كنسوس

وانظر الخزائن ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٩ - والعين ج ٣ ص ١٠٧ - ١٠٩ .

ومجالس ثلث ص ٣١٦ ، ص ٥٢ . وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ .

ومعاني القرآن ج ١ ص ٤٧٩ ، ص ٢٨٨ والانصاف ص ١٧٤ ، ص ٢٣١ .

(٢) استشهد بالبيتين مع ثالث لهما سيبويه ج ١ ص ٣٦٤ على ابدال الا اوارى بالرفع من
موضع احد على لغة تميم في المنقطع .

الاصيل : الوقت بعد العصر الى المغرب وروى البيت ايضا :

وقفت فيها اصيلا كي اسألها ..

كما روى : وقفت فيها طويلا .

وروى : اصيلا وفيه ثلاثة اقوال :

١ - مصفر اصيل على غير قياس كأنه تصغير اصلان .

٢ - الثاني : انه تصغير اصلان جمع اصيل كرفغان جمع رغيف وفيه أن جمع الكثرة لا يصغر
الا يرده الى المفرد .

= الثالث : أنه مصفر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل التكلان والغفران . وروى أيضا أصيلا بإبدال النون لاما .

الربيع : محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا والمربع كجعفر منزلهم فى الربيع خاصة .
الأوارى : جمع آرية بعد الهمزة وتشديد الياء وهى التى تجس بها الخيل من وتد أو حبل اللأى : مصدر لم يستعمل منه فعل الا بالزيادة يقال : التأى ولا يقال : لآى .

المظلومة : قيل هى الأرض حفر فيها ولم يكن بها حفر قبل ذلك
وقيل هى التى أتاها سيل من أرض أخرى وقيل هى أرض مطرت فى غير وقتها وشعر النابغة يقتضى الأول .

قال ابن السكيت : انما قيل بالمظلومة لانهم مروا فى بركة ، فحفرها فيها حوضا وليس بموضع حفر فجعلوا الشيء فى غير موضعه .

الجلد : بفتح الجيم واللام : الأرض الصلبة من غير حجارة .
قال ابن السيد : خصها بذلك ، لأنها اذا كانت صلبة تعذر الحفر فيها ، فلم يعمق الحفر فيها فهو أولى لتشبيه النؤى به .
النؤى : ما يحفر حول الخيمة كالخوض .
أصيلا : منصوب على الظرفية .

جملة أسألها حال أما من تاء وقت . فهى جارية على من هى له وإما من ضمير فيها ، فتكون لغير من هى له وإنما جاز الوجهان لأن فى أسألها ضميرا راجعا الى السائل ، وضميرا راجعا الى المسئول ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير من هى له ، لأن الفعل يستتر فيه ضمير الاجنبى وغيره لقوته فى الاضمار فعلى الأول تقديره مسألها ، وعلى الثانى مسألها أنا باظهار الضمير . ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضميرين على حد لقيته راكبين ، لاختلاف العاملين .

عيت : استئناف بيانى وقيل حال من ضمير الدار فى أسألها يقال : عييت بالامر ، اذا لم تعرف وجهه وروى أيضا : عيت بالالف أى عجزت
و (جوابا) أما تمييز محول عن الفاعل : أى عى جوابها ثم أسند الفعل الى ضمير الدار وأما منصوب بنزع الخافض : أى عيت بجواب وما بالربيع .. جملة لا محل لها من الاعراب أو حال من ضمير عيت المستتر أو من ضمير أسألها والرباط على هذا محذوف أى منها .

كالخوض : يحتمل وجهين : أن جعلت النؤى مرفوعا بالابتداء فالظرف خبره ، وأن جعلته مرفوعا بالعطف على الأوارى فالظرف حال من النؤى كمن نصب النؤى بالعطف على الأوارى وعامل الحال اذا نصب النؤى معنى الاستثناء واذا رفع فمعنى الاستقرار .

بالمظلومة - حال من الخوض والعامل مافى الكاف من معنى التشبيه .

و (ما) فى قوله : ما أينها إهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهتته إيهاما . وزادته شياعا وعموما كقولك : اعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان أو صلة للتأكيد كالتى فى قوله (فيما نقضهم ميثاقهم) .

وقوله جل ، وعز (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا) (١) - من هذا الباب ؛ لأنّ أولا في معنى هلا . والنحويون يُجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام ، ولا يجيزونه في القرآن لثلا يُغَيِّرُ حُطُّ المصحف . ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله .

فأما قول الشاعر :

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرِيَتْ مَعَا ، وَأَعْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الذِّى ضَيَعْتُمْ كَالْغَضَنِ فِي غُلُوَائِهِ التَّنْبِيْهِ (٢)

= والمعنى : أن هذا الربع لخلوه من الأهل قد سفت الريح عليه التراب حتى خفيت الأوارى ، فلا تظهر للناظربادى بدء ، وإنما يستبينها ببطء بعد التأمل
ورواية الفراء : ألا أوارى ما أن لا أبينها وتكلم عليها البغدادى والشعر للنابغة من قصيدة في ديوانه ص ٢٥-٣٢

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٩ معانى القرآن ج ١ ص ٤٨٠ ، ٤٨٨ شواهد الشافية ص ٤٨١ وابن عيش ج ٢ ص ٨٠ والمعنى ج ٤ ص ٥٧٨ وشرح المعلقات للزوزنى ص ١٩٦ وللتبريزى ص ٣٠٨ - ٣٠٩ الانصاف ص ١٧٤ ، واصلاح المنطق ص ٤٧ والتمام ص ١٦٠ وشرح القصائد السبع ص ٢٤٢

(١) هود ١١٦ وقد ذكرها سيبويه في باب ما لا يكون الا معنى ولكن ج ١ ص ٣٦٦

ثم قال : اى ولكن قليلا ممن انجينا منهم .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٢٧١ : « استثناء منقطع اى لكن قليلا ممن انجينا نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالاضافة الى جماعتهم .

ولا يصح أن يكون استثناء منقطعا مع بقاء التخصيص على ظاهره لفساد المعنى ؛ وصيرورته الى أن الناجين لم يحرضوا على النهى عن الفساد والكلام عند سيبويه بالتخفيض واجب وغيره يراه منفيًا من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ... »

وانظر معانى القرآن ج ١ ص ١٦٧ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٧ والبرهان ج ٤ ص ٣٣٩

(٢) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع ثم قال : كانه قال : ولكن هذا كناشرة

وقال الأعلام : « الشاهد في قوله : الا كناشرة ونصبه على الاستثناء المنقطع والمعنى : لكن مثل ناشرة لاجريت لبونه ولا أغدت لأنه لم يشرك في تفرق فالج ... وكان المبرد يجعل الكاف في قوله كناشرة زائدة ولا يحتاج الى زيادتها ، لأنه أراد ناشرة ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره ، كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا : أى انت وامثالك لا ترضون به ... »

فإنما الكاف زائدة ، وهو استثناء ليس من الأول . ولو حذف الكاف لكان الموضع مضياً ومثل ذلك :

لولا ابن حارثة الأمير لقد أغضيت من شتى على رغي
إلا كمعرض المحسر بكره عمداً يسبى على ظلم (١)

= واستشهد بالبيتين أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف وروايته كرواية المقتضب أما رواية سيبويه ففى : من كان اشرك وذكرهما اللسان فى نبت وروايته كرواية سيبويه وجعل الكاف زائدة ايضاً .

فالج : هو فالج بن مازن اساء اليه بعض بنى مازن حتى رحل عنهم ولحق ببنى ذكوان بن بهثة بن سليم بن قيس عيلان ، فنسب اليهم .

ناشرة رجل من بنى مازن ضيق عليه قومه فانتقل عنهم الى بنى أسد .

فدعا هذا الشاعر المازنى على بنى مازن حيث اضطروه الى الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ، لانه لم يرض فعالمهم ولانه امتحن محنة فالج بهم

اغدت : صارت فيها الغدة وهى كاللدبة تمترى البعير فلا تلبثه . فالحزمة للصيرورة

الليون : ذوات اللين وهى تقسع للواحد والجماعة .

الغلاء : فى المخصص ج ١٦ ص ٦٨ : فعل ذلك فى غلاء شبابه ، أى فى أوله ثم انشد

البيت ٠٠ وقيل الغلاء سرعة الشباب وحقيقته من الفلأ وهو الارتفاع .

التنبت : بصفة اسم المفعول المنى المغذى وبصفة اسم الفاعل النائب النامى .

وفى اللسان : نبت الشيء بنبت نباتاً ونبتاوتنبت ثم انشد البيتين ..

وقيل : التنبت هنا المتاصل .

ونسب الشعر فى سيبويه وشراحه الى عنز بن دجاجة المازنى ونسب ابن سيده البيت

الثانى الى الأعشى (المخصص ج ١٦ ص ٦٨) وليس فى ديوانه وللاعشى تالية على هذا الروى

ولكنها من بحر الطويل والبيتان من الكامل .

البيتان فى شرح الفضليات للأنبارى ص ٢٠٩ غير منسوبين

(١) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء النقطع .

معرض : علم شخص . المحسر : المتعب .

البكر : الفتى من الإبل وهو لا يَحْتَمِلُ لآتِهاب والتحسير لضعفه .

سببه : أكثر سبه .

يقول هذا لرجل شتمه وله من الأمير مكانة . فلم يقدم على سبه والانتصار منه لمكانته ،

ثم استثنى رجلاً آخر يقال له معرض فجعله ممن يباح له شتمه والانتصار منه لثتمه إياه

ظلماً له .

/ إِلَّا كخارجة المَكْلَفِ نَفْسُهُ وَاِبْنُ قَيْبِصَةَ أَنْ أُغِيِبَ وَيَشْهَدُ (١)
الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله جلَّ وعزَّ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) .

ومثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

• لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ (٣) •

أى فيها مَقَّقٌ وهو الطول . والكاف زائدة .

= فيقول للاول : لولا ابن حازنة الأمير ومكانك منه لستمنك . فاعضبت من شتمى على كره منى لكن معرضا المحسر بكرة والجاد فى سبى مباح لى سبه ، لسبه لى وضرب تحسير البكر لتقصيره عن مقاومته فى المساءة والمهاجاة •

استشهد بالبيتين ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف، ولم ينسبهما وذكر البيت الثانى فى اللسان (سب - حسر) غير منسوب أيضا ونسبهما الأعلام الى النابغة الجعدي . وهما من قصيدة فى ديوانه ص ٢٣٤ - ٢٣٦

رواية سيبويه على رغم ، أى ذلة وهوان ورواية المقتضب على رغمى . أى كره منى .

(١) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠٢ على زيادة الكاف أيضا وتقديره الا خارجة وهو من الاستثناء المنقطع عن الاول معناه لكن • ولم ينسبه لقائله وقال المحققون للكتاب : لم نعرش على هذا البيت ولا قائله •

والبيت من قصيدة للأعشى فى ديوانه ص ٢٢٧ - ٢٢٣ قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن والاستثناء من قوله قبل هذا

آليت لانعطيه من ابنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد افسدا

وبعد الشاهد قوله :

ان يأتياك برهتهم فهما اذن جهدا وحق لخائف أن يجهدا

ومعنى الأبيات : آليت الا نجيبه الى مايسالنا من تقديم الرهائن من ابنائنا الا ماسبق من أمر خارجة (رجل من شيبان) الذى يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب وابنى قبيصة اللذين اخذ منهما الخوف ، فارهما أنفسهما ، وحملاليك الرهائن والخائف جدير بأن يرهق نفسه •

والبيت مع آخر فى شرح المفضليات للانبارى ص ٢٠٩ غير منسوبين

(٢) تقدم حديث الكاف الزائدة والآية كذلك فى ص ١٤٠

(٣) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٢ على زيادة الكاف قال : والمق : الطول لا يقال فى الشيء كالطول ، وانما يقال فيه طول فكانه قال : فيها مقق أى طول •

وقال ابن السراج فى الاصول : واما مجيء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه فكقولهم - فيما حدثناه عن أبى العباس - : فلان كذى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فموضع الجور رفع ومنه :

لواحق الاقرب فيها كالمق

= أى فيها مقق ، لانه يصف الاضلاع بان فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه (ليس كمثله شيء) ..

الواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقاً : ضمير وهزل

الأقرب : جمع قرب بضممة فسكون وبضمتين : الخاصة .

يريد أنها خماس البطون وضمير فيها للأقرب والجملة من الأقرب .

البيت من ارجسوزة طويلة لرؤبة وانظر ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٨ .

والخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠ ، ج ١ ص ٣٨ - ٤٥ ، والعينى ج ٣ ص ٢٩٠ - ٢٩١

هذا باب

ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدِل

إلا على الموضع لامتناع اللفظ منه

وذلك قولك : ما جاعني من أحدٍ إلا زيدٌ على البَدَل ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة ، وإنما تُزاد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لأنَّ المنقُ المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك : ما جاعني رجل . فيجوز أن تعني رجلا واحدا . وتقع المعرفة في هذا الموضع . تقول : ما جاعني عبد الله . فإذا قلت : ما جاعني من رجل - لم يقع ذلك إلا للجنس كآله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً - لم يجوز أو قلت : ما جاعني من عبد الله - كان محالاً ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع / في الجنس .

٤
٦٧٤

فإذا قلت : جاعني - لم تقع (مِنْ) ها هنا زائدة ؛ لأنَّ معنى الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين ؛ كما كان هناك نفيًا لجميعهم (١) .

فإذا قلت : ما جاعني من رجلٍ إلا زيدٌ - كان خلفاً أن تقول : إلا زيدٌ ؛ لأنك لو أبدلته من رجل على اللفظ . قلت : ما جاعني إلا من زيدٍ ؛ فلذلك قلت : ما جاعني من أحدٍ إلا زيدٌ ؛ لأنَّ (مِنْ) وما بعدها في موضع رفع ، ولولا ذلك لكان (٢) يخلو الفعل من فاعل .

وكذلك ما رأيت من أحدٍ إلا زيداً (٣) ، وليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، ولو قلت :

(١) انظر ما قاله في ج ١ ص ٤٥ من أن (مِنْ) لا تكون زائدة ، وانظر أيضا ص ٥٢ ص ١٣٦ - ١٣٧ من هذا الجزء

(٢) بياض في الأصل وكتب عليه : صح صح .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما حمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ما أتانى من أحدٍ إلا زيد ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيداً ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتانى إلا من زيد ، فلما كان كذلك حمل على الموضع ، فجعله بدلا منه . كان قال : ما أتانى أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتانى أحد ، وما أتانى من أحد واحد ، ولكن (مِنْ) دخلت ها هنا تأكيداً . كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام ، وفي ما أنت بفاعل وليست بفاعل » .

إلا شيء لم يصلح ، لأنَّ التقدير : لست إلا بشيء ، وهذا محال ، لأنَّ الباء إنما تزداد في غير
الواجب^(١) توكيدا . تقول : ما زيد بقائم ، وليس زيد بمنطلق ،
وعلى هذا يُنشدُ هذا الشعر ، وليس يجوز غيره :

أَبْنَى لُبَيْنَى لَسْتُمْ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَصْدُ^(٢)

وتقول على هذا : ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبا به ، فكانك قلت : ما زيد إلا شيء لا يعبا
به . فهذا وجه هذا الباب :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « ومثل ذلك ما أنت شيء الا شيء لا يعبا به من قبل أن بشيء
في موضع رفع على لغة تميم ، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وبشيء
في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب ، ولكنك اذا قلت : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا به
استوت اللتان ، فصارت على أقيس الوجهين ، لأنك اذا قلت : ما أنت بشيء الا شيء لا يعبا
به ، فكانك قلت : ما أنت الا شيء لا يعبا به » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ على نصب ما بعد (الا) على البدل من موضع الباء
وما عملت فيه والتقدير : لستما يدا الا يدا لا عضد لها قال : وتقول : لست بشيء الا شيئا
لا يعبا به كأنك قلت : لست الا شيئا لا يعبا به والباء ها هنا بمنزلة ما قال الشاعر ..
وقال الأعمى : ولا يجوز الجر على البدل من المجرور لان ما بعد (الا) موجب والباء مؤكدة
للتنفي .

العضد : قوام اليد وبشدتها تشدد ويقال في دعاء الخير : شد الله عضدك ، وفي غده :
فت الله في عضدك .
لبينى اسم امرأة . وبنو لبينى من بنى أسدين وائلة يعبرهم بأنهم أبناء أمة ورواية سيبويه:
يا ابنى لبينى .

البيت لم ينسبه سيبويه ولا الأعمى ونسبه الزمخشري في المفضل ج ١ ص ٢٠٣ الى طرفه
ابن العبد وكذلك نسب الى طرفه في شواهد الكشاف ص ٩٤ وذكر بعده بيتا آخر كما ذكر
ثالثا في ص ٧٧

والبيت في ديوان طرفه مفردا ص ٦٢
ووجدت البيت ايضا مطلع أبيات ثمانية لأوس بن حجر (ديوانه ص ٢١ - ٢٢) وانظر
ابن يعيش ج ٢ ص ٩٠ - ٩١ .

هذا باب

الاستثناء بغير

اعلم أنَّ كلَّ موضع جاز أن تستثنى فيه بـ (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير .
(وغير) اسم يقع على خلاف الذى يُضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء ، لمضارعه (إلا) .

وكلَّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلا) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في (غير)
إلا أن يكون نعتاً ، فيجوز على المنعوت الذى قبلها ، وذلك قولك : جاءنى القوم غير زيد ؛
لأنَّك كنت تقول : جاءنى القوم إلا زيدا^(١) .

وتقول : هذا درهم غير قيراط كقولك : هذا درهم إلا قيراطاً .

وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأنَّ غيراً نعت . ألا ترى أنَّه لا يستقيم : هذا درهم إلا جيد^(٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ : « باب غير »

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « إلا » ، فيجوز مجرى الاسم الذى بعد (إلا) وهو الاسم الذى يكون داخلها فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً فيما يدخل فيه غيره .

فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى (إلا) فصار بمنزلة الاسم الذى بعد (إلا) .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد .

وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى (إلا) .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالـ (إلا) بغير ، وجوز مجرى الاسم الذى بعد (إلا) .
لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى (إلا) ..

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يتبدأ به (إلا) وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى (إلا) مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون غير بمنزلة مثل ، ويجزى من الاستثناء

(٢) جعل (إلا) صفة فى قوله ص ٤٠٨ : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكتنا كما مشى سيبويه بذلك ، واعترض عليه فى نقده للكتاب بأن هذا لا يصح فيه الاستثناء ، ولا تكون (إلا) صفة إلا حيث يصح الاستثناء وقلت أن هذا يعتبر من البرد رجوعاً عن نقده ولكنه هنا يعود إلى اشتراط صحة الاستثناء فى الوصف بالـ (إلا) .

فأما الموضع الذى يرتفع فيه ، فنقول : ما جاعنى أحد غير زيد ، على الوصف وعلى البذل .
فالبذل كقولك : ما جاعنى أحد إلا زيد .

وتقول : لقيت القوم غير زيد ، على النعت ، إذا كان القوم على غير معهود ، وعلى
البذل .

$\frac{4}{676}$

والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) / نكرة محضة ألا يكون نعتاً .
فأما قول الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) ، فإن (غيرا) تكون على
ضروب :

تكون نعتاً للذين لأنها مضافة إلى معرفة (١) .
وتكون حالاً ، فتنصب ؛ لأنَّ غيرا وأخواتها يكنَّ نكرات ؛ وهنَّ مضافات لامعارف .
هذا الوجه فيهنَّ جُمع . وهو فى غير خاصة واجب لما تقدم ذكره .
ويكون بدلاً فكأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويكون نصباً على استثناء ليس من
الأول ، وهو : جاعنى الصالحون إلا الطالحين (٢) .

(١) ذكر فى ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ أن غيرا لا تتعرف بالاضافة

(٢) جعل سيبويه غيرا نعتا فى ج ١ ص ٣٧٠

وقال ابن خالويه فى اعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ - ٣٣ : غير نعت للذين والتقدير :
صراط الذين اتفقت عليهم غير المغضوب عليهم غير اليهود لانك اذا قلت : مرتت برجل صادق
غير كاذب فغير كاذب هو الصادق .

واعلم ان غيرا تكون صفة واستثناء فاذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الاعراب . .
فاذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها . . .
وغير لاتكون الا نكرة عند المبرد وغير المبرديقول : تكون معرفة فى حال ونكرة فى حال ،

وانظر البحر ج ١ ص ٢٨ .

هذا باب

تكرير الاستثناء بغير عطف

تقول : ما جاعني أحد إلا زيد إلا عمرا . وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . فالعنى فيهما جميعاً واحد . وإن اختلف الإعراب ؛ لأنك إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البدل ؛ لأن المرفوع منهما موجب .

وتقول : ما جاعني إلا زيدا إلا عمرا أحد ؛ لأن التقدير : ما جاعني إلا زيدا أحد إلا عمرو فلما قدمت عمرا صار كقولك : ما جاعني إلا عمرا أحد ؛ / لأنك لو أخرته كان الوجه : ما جاعني أحد إلا عمرو^(١) وتقول : ما جاعني إلا زيدا غير عمرو أحد ، «لأن غير عمرو» بمنزلة قولك إلا عمرا . ومن ذلك قوله :

فمالي إلا الله لا شيء غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر^(٢)

كأنه قال : إلا إياك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٣ : باب تشية المستثنى .

وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمر من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك انك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الاتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو . فانت في ذا بالخيار : أن شئت نصبت الأول ، ورفعت الآخر ، وأن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

وتقول ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد . كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحدهما بشر ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ، ثم قدمت بشرا ، فصار كقولك : مالي إلا بشرا أحد لأنك إذا قلت : مالي إلا عمرا أحد إلا بشر ، فكأنك قلت : مالي أحد إلا بشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٣ على تكرير المستثنى بالا وبغير والتقدير : ومالي ناصر إلا الله غيرك فإله بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما قدما لزما النصب ، لأن البدل لا يقدم وروايته : لا رب غيره .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ - ٩٣ : « ومما يدل على انهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكانت نصبهما نحو قولك : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحد والذي يوضح ذلك قول الكميث ..

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب »

وأبيت للكميث وليس في الهاشميات

هذا باب

الجمع بين (إلا) وغير ، والحمل على المعنى إن شئت

نول : ماجئني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله .

ما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاءني القوم عدا زيدا ،
أقال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم

لنا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .

ففي عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

(خلا) من قولهم : خلا يخلو

تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاءني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد

قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفِعْلا على لفظ واحد ؟

ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرا .

ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو

علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

تقدم في ص ٢٨١

سببويه ج ١ ص ٣٧٧ « وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ،
في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا .
: جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز
لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع » .

قدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

هذا باب

الجمع بين (إلا) وغير ، والحمل على المعنى إن شئت

تقول : ماجأتني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه ^(١) إن شاء الله .

وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جأتني القوم عدا زيدا ؛ لأنه لما قال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم زيدا .

فهذا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .

فمعنى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك ^(٢)

و (خلا) من قولهم : خلا يخلو

وقد تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جأتني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد

فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفعلًا على لفظ واحد ؟

فإن ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيراها .

ومثل ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو

قولك : علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب ^(٣)

(١) تقدم في ص ٢٨١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ ، وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ، كما كان في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا . كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز لأمثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع .

(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

فإذا قلت : ما عدا ، وما خلا - لم يكن إلا النصب ؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا تُوصل إلاَّ
بالفعل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أى صنعيك / إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير ،
وكانه قال مجاوزتهم زيدا ، إلاَّ أنَّ في عدا وخلا معنى الاستثناء (١) :

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : (وتقول: اتانى القوم ما عدا زيدا ، واتونى ما خلا زيدا
(فما) هنا اسم وخلا ، وعدا صلة له . كانه قال : اتونى ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها
ما عدا زيدا ، كانه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا . وكأنه قال اذا مثلت ما خلا ، وما
عدا ، فجعلته اسما غير موصول قلت : اتونى مجاوزتهم زيدا مثلته بمصدر ما هو فى معناه
كما فعلته فيما مضى الا أن جاوز لا يقع فى الاستثناء » .

ما المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد فالمراد من قول سيبويه والمبرد : (ما) اسم انها
تؤول مع الفعل باسم

وقال الأخفش : ما المصدرية اسم وضعف هذا القول المبرد فيما مضى الجزء الثالث ص ٢٠٠
انظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ ، ٤١٠٠

هذا باب

الاستثناء بليس ، ولا يكون

إعلم أنَّهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاعلى القوم لا يكون زيدا ، وجاعلى القوم ليس زيدا . كأنه قال : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم .

وكذلك أتانى النساء لا يكون فلانة ، يريد لا يكون بعضهم إلا أن هذا في معنى الاستثناء وإن جعلته وصفا فجيد . وكان الجرمي يختاره ، وهو قولك : أتانى القوم ليسوا إخوتك : وأتتى امرأة لا تكون فلانة^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ « باب ما لا يكون . وليس ، وما أشبههما .

فإذا جاءنا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما ضمائر على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما أنه لا يقع معنى النهى في حسبك إلا أن يكون مبتدأ وذلك قولك : ما أتانى القوم ليس زيدا ، وأتوى لا يكون زيدا ، وما أتانى أحدا لا يكون زيدا . كأنه حين قال : أتوى صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد ، فكانه قال : ليس بعضهم زيدا ، وترك اظهار بعض استثناء ، كما ترك الاظهار في لات حين فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما .

وقد يكون صفة وهو قول الخليل ، وذلك قولك : ما أتانى أحد ليس زيدا ، وما أتانى رجل لا يكون زيدا إذا جعلت ليس ، ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتانى أحد لا يقول ذلك إذا كان لا يقول في موضع قائل ذلك .

وبذلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتتى امرأة لا تكون فلانة . وما أتتى امرأة ليست فلانة فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لأن الذى لا يجيء صفة فيه اضرار مذكر .
لاتراهم يقولون : اتيتنى لا يكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهم فلانة فالبعض مذكر .

من هذا يتبين لنا أن المبرد موافق سيبويه في أن فاعل عدا وخلا وليس ، ولا يكون إذا نصب ما بعدهن ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق .

والسيوطى في الجمع ينسب الى المبرد أنه خالف سيبويه في ذلك . وجعل الفاعل ضميرا يعود على من المفهوم من معنى الكلام السابق قال في ج ١ ص ٦٢ « ذهب سيبويه وأكثر البصريين الى أن فاعل حاشا ، وخلا ، وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق لذلك لا يثنى ، ولا يجمع ولا يؤنث . .

وذهب المبرد الى أنه عائد على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم . . . »

هذا باب

احذف من المستثنى تخفيفا

واجتزئ يعلم المخاطب

وذلك قولك : عندي درهم ليس غير ، أردت : ليس غير ذلك ، فحذفت وضمت ؛ كما
ضمت قَبْلُ وَبَعْدُ ؛ لَأَنَّهُ غَايَةُ (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ : « باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك
ليس غير ، وليس الا . كانه قال : ليس الاذالك وليس غير ذاك » ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ،
واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى » .

وانظر المختضب ج ٢ ص ١٥٢ وهذا الجزء ص ١٢٩

فهرس أبواب الجزء الرابع من المقتضب

ص

- هذا باب لإيضاح الملحقة ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها ٣
- هذا باب جَمْع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث إذا وقعت لمذكر أو مؤنث ، فعلمة التأنيث
الألف فيها مقصودا كان أو ممدودا ٦
- هذا باب ما يُحكى من الأسماء ، وما يُعرب ٩
- باب الألقاب ١٦
- هذا باب ما ينتقل بتصغيره ١٨
- هذا باب الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا ، نحو : حضر موت ، وبعلي بك ، ومعلبك ٢٠
- باب ، ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها وعمرويه وبابه ٢٩
- هذا باب الشيتين المجولين اسما واحدا ، وأحدهما حرف أو كلاهما ٣٢
- هذا باب تسمية الرجال بالثنائية والجمع من الأسماء ٣٦
- هذا باب تسمية الحروف والكلم ٤٠
- هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولم جاز أن يكون كذلك ؟ ٤٤
- هذا باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله ٥٠
- مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون ٥٩
- هذا باب من إعمال الأوّل والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر ٧٢
- هذا باب إعراب ما يُعرب من الأفعال ، وذكر عواملها والإخبار عما بنى منها ٨٠
- هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ٨٦
- باب من مسائل (كان) وأخواتها ٩٨
- هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال ١٠٧
- هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والفرقة ١١٥
- هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى كل واحد من صاحبه ١٢٦
- هذا باب الإضافة ١٣٦

- هذا باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع ١٤٨
- هذا باب من مسائل اسم الفاعل ١٥٥
- هذا باب الضفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه وإنما تعمل فيما كان من سببها ، وذلك كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال ١٥٨
- هذا باب من المفعول ، ولكننا عزلناه تما قبله ؛ لأنه مفعول فيه ، وهو الذى يُسمّى التحويّن (الحال) ١٦٦
- هذا باب الفعل الذى يتعلّى إلى مفعول ، وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب ... ١٧٣
- ونقول فى شئ من مسائل هذا الباب ١٨٤
- هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية ١٨٨
- هذا باب من مسائل (ما) ١٩٣
- هذا باب النداء ٢٠٢
- هذا باب الأسماء التى يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب لما يضمّ إليه ٢٢٤
- هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف ٢٢٧
- هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد ٢٣١
- هذا باب الحروف التى تُنبّه بها المدعو ، هى : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام ٢٣٣
- هذا باب المضاف إلى المضمر فى النداء ٢٤٥
- هذا باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء ٢٥٠
- هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو له ٢٥٤
- هذا باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ، وما لا يجوز ذلك فيه ٢٥٨
- هذا باب ما يلزمه التغيير فى النداء ، وهو فى الكلام على غير ذلك ٢٦٢
- هذا باب المبهمة وصفاتها ٢٦٥
- هذا باب التنبية ٢٦٨
- هذا باب ما كان من المنسوب مضافا إليك ٢٧٠

هذا باب ما تكون ألف التندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ،

وبين الاثنين والجمع ٢٧٤

هذا باب المعرفة والنكرة ٢٧٦

هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ٢٨٦

هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناهما ٢٩٩

هذا باب تبين الحالات في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع

من أن يجرى معه الحال ٣٠٧

هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ٣١٠

هذا باب ما يكون من المصادر حالا ، لموافقته الحال ٣١٢

هذا باب اشتراك المعرفة والنكرة ٣١٤

هذا باب دخول الحال فيما عملت فيه (كان) وأخواتها ، وما أشبهها من العوامل ٣١٧

هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس ٣١٩

هذا باب ما كان من الأسماء نعتا للبهمة ٣٢٢

هذا باب تشية الأسماء التي هي أعلام خاصة ٣٢٣

هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وأمتناع ما يمتنع منها من

التصرف ويقال من الصرف ٣٢٨

هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل ٣٤٧

هذا باب من الإختيار تبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ، وما لا يكون إلا ظرفا لعدم تصرفه ٣٥٢

هذا باب ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف ؛ نحو : سحر ، إذا أردت به سحر يومك

ويكروا ، وما كان مثلها في قلة التمكن ٣٥٤

هذا باب (لا) التي للنفي ٣٥٧

هذا باب ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها ٣٦٤

هذا باب ما ينعت من المنق ٣٦٧

هذا باب ما كان نعتا على الموضع ، وما كان مكررا فيه الاسم الواحد ٣٦٩

هذا باب ما يقع مضافا بعد اللام ؛ كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا

كانت اللام تؤكد الإضافة ؛ كما يؤكدها الاسم إذا كرر كقولك : ياتيم تيم عدى ٣٧٣

- هذا باب ما لا يجوز أن يُحمل من المنقّى على الموضع ٣٧٩
- هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجز
أن يعمل في حرف عاملان ٣٨٠
- هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمنيّ ٣٨٢
- هذا باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة ٣٨٧
- هذا باب الاستثناء ٣٨٩
- هذا باب المستثنى من المنقّى ٣٩٤
- هذا باب ما يجوز فيه البدل ٣٩٧
- هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا ٤٠١
- هذا باب ما يصلح فيه البدل على وجهين ٤٠٢
- هذا باب ما تقع فيه (إلّا) وما بعدها نعنا بمنزلة غير وما أضيف إليه ٤٠٨
- هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ٤١٢
- هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إلّا على الموضع ؛ لامتناع اللفظ منه ٤٢٠
- هذا باب الاستثناء بغير ٤٢٢
- هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف ٤٢٤
- هذا باب الجمع بين (إلّا) و (غير) ؛ والحمل على المعنى إن شئت ٤٢٦
- هذا باب الاستثناء بليس ، ولا يكون ٤٢٨
- هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا ، واجتزأ بعلم المخاطب ٤٢٩

الفهارس

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لا بُدَّ منها

النحو صعب وطويل سُلَّمُهُ ، وفي حاجةٍ إلى تيسير . ذلك واقعٌ أعترفُ به .
هل ترجعُ صعوبةُ النحو إلى غرارةِ مادتهِ وتَشَعُّبِ فروعه ؟ لا ؛ فإنَّ عِلْمَ الفقه أغزرُ مادةً
وأكثرُ فروعا ، وما ارتفعت الأصواتُ طالبةً تيسيره .

وما الذي صعبَ النحو ؟

ما مِنْ شَيْءٍ في أَنَّ كُتِبَ النحوُ نَزْوَةً ضخمةً ، وغمرةً جُهودٍ صادقةٍ مُخلصةٍ ، ولكنها أَثْبِتْهُ
ما تكونُ بما يُسَمَّى في عصرنا بالمدكرات التفسيرية .

ما ذا يَحْدُثُ لو نثرنا القوانينَ المدنيةَ والجنائيةَ والتجاريةَ في بُطونٍ مُذكراتها التفسيريةُ
من غير ترتيب ، ثم قلنا لدارسي القانون : ادرسوا القانونَ على هذا النظام ؟

إذن لعلَّ صراخهم .

لقد بذَلْ النحويونُ جُهدًا رائعًا ، وسلَكوا طريقًا شاقًّا مُجهدًا في سبيلِ الظفرِ بهذه القواعدِ
والاستدلالِ لها والدفاعِ عنها ؛ فكانت كتبُهم ثمرةً هذه الجهودِ الصادقةِ المخلصةِ ، ثمَّ سلَكوا
في كتبهم طرائقَ قِدَدًا . فلكلِّ كتابٍ مَنهجٌ في التأليفِ .

لو أرادَ المتخصصُ في النحوِ والمتفرِّغُ له أن يدرسَ موضوعًا نحويًّا دراسةً وافيةً لكلِّفه الرجوعُ
إلى كُتُبِ النحوِ في جميعِ عصورها جُهدًا مُضنيًا ، وأضاعَ كثيرًا من وَقْتِهِ في سبيلِ التعرفِ
على مسائلِ موضوعه في هذه الكتبِ المختلفةِ المناهجِ . .

أما الفقهاءُ فقد سلَكوا - مع اختلافِ مذاهبهم - طريقًا واحدًا : جمعوا مسائلَ كُلِّ بابٍ
على حِدَةٍ ، ولم يَشِعْ في كتبهم هذا الاستطرادُ الكثيرُ الذي شاع في كتبِ النحوِ .

ذكرت في مقدّمة المقتضب أنّ صعوبة الرجوع إلى كتاب سيبويه كان من أثرها أن خفي بعض ما في كتاب سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام ، وضربت الأمثلة لذلك ، كذلك كان شأن المقتضب ، وبخسبك أن تعلم أنّ الإمام السيرافي الذي قرأ نسخة المقتضب وأصلح ما فيها ، ووقع على أجزائها الأربعة بخطّه - قد نسب إلى المبرد أقوالا تعارض ما في المقتضب :

في كتاب (لسان العرب) نقول كثيرة جدًا من كتاب سيبويه . قلّما تخلو صفحة من نقل ، ولو أراد المتخصّص في النحو أن يبيّن مكان هذه النقول في كتاب سيبويه لصادف عنّا ومثقة : وحمل نفسه عبءًا ثقيلا .

لو عرفت كتب النحو الفهارس الدقيقة الوافية لتيسر الرجوع إليها والبحث فيها . ولنا في كتب اللغة أسوة .

فجميع الثّقفين - على تفاوت ثقافتهم - يستطيعون الرجوع إلى كتب اللغة . ينال كلّ على قدر ما تؤهّله ثقافته ، وما ذاك إلّا لحسن الترتيب .

ولو ألّف الجوهري صحاحه وابن منظور كتابه (لسان العرب) على طريقة الخليل ومن بعده لا نصرف الناس عنهما .

أمّا أمّهات كتب النحو فقد ظلّ الرجوع إليها والانتفاع بها مقصورا على فئة محدودة . وقد تعالت الصيحات ، وارتفعت الأصوات طالبة تيسير النحو ، وظنّ بعض الباحثين - وبعض الظنّ إنهم - أنّ في التعبير بالسند والمسند إليه تيسيرا لعلم النحو ورفقا لإضره ، ووقع بعضهم على تعبير سيبويه بذلك في الصفحة السابعة من الجزء الأول فظنّ أنّه وجد ثمرة الغراب . في اعتقادي أنّ فهرسة كتب النحو فهرسة دقيقة وافية إنّما هي خطوة في سبيل تيسير النحو .

أضف إلى ذلك أنّ الحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتب النحو إلى كثير من كتب العلوم الأخرى ففى كتب اللغة نحو كثير ، وكذلك في كتب الأمالي والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن وإعرابه ، وأصول الفقه ، والسير كالروض الأنف ، وكتب المعارف العامة ، كبداية الفوائد لابن القيم ، وكتابات أبي اليقّاء وغير ذلك .

المقتضب نشر الحديث عن مسائل الباب الواحد في أماكن متفرقة ، وفهرسته لها طريقتان :
(١) تسجيل مسائله كما أوردتها في الأجزاء الأربعة .

(٢) جمع مسائل كل باب على حدة .

الطريق الأول يكلف الباحث أن يقرأ مسائل الكتاب كلها إذا أراد البحث عن مسألة واحدة ، فإذا عرض له البحث عن مسألة ثانية أعاد قراءة الفهرس كله وهكذا دواليك ، وفي ذلك إضاعة للجهد وللوقت يتبعها غالبا انصراف الباحثين عن هذا الكتاب .

أما الطريق الثاني فلا يكلف الباحث شيئا من الجهد . يستطيع أن يرجع إلى عشرات من المسائل دون أن يبذل جهدا يذكر وفي لحظات ؛ لذلك آثرت هذا الطريق بالاختيار ، وقد أذكان لتجربتي مع هذه الكتب أثر في هذا الاختيار ، ثم إن العجز الذي تشغله الطريقتان واحد لا يختلف ، فجمع مسائل الباب في مكان خير من ذكرها مبثوثة منتشرة في أضعاف الفهرس . وقد رأيت أن يكون أسلوب الفهرس واضحا مبسوطا ؛ ليستفيد الباحث من قراءة الفهرس وحده كثيرا من الأحكام النحوية ، وحتى لا يمل من جفاف المرّد ، ولما كان أسلوب المبرّد مشرقا الديباجة أفسحت له مجال الحديث .

وهذا الفهرس يُعتبر دليلا لكثير من أمهات كتب النحو ؛ لأنني قد حرصت على أن أثبت مراجع كثيرة لكل ما عرض له المبرّد في المقتضب .

أما المسائل الدقيقة والعويصة فقد جلت غامضها ، وكشفت مبهمها ، وأتبع ذلك بذكر المراجع ، وسيرى القارئ أنني أطلت الوقوف عند كثير من المسائل العويصة ، وشرحتها شرحا مبسوطا قلما يُوجد في كتاب آخر .

وقد سلكت في فهرس الموضوعات سلكا طريفا : جمعت المسائل المتفرقة في أبواب كثيرة ، وتجمعها جامعة عامة في مكان واحد ، مثل : ليس في كلام العرب . الاستغناء ، الحذوف ، التقديم والتأخير ، العوامل ، الضرائر الشعرية .

واخترت في ترتيب فهرس الموضوعات ترتيب ابن مالك لشهرته : العرب والمبنى . والنكرة والمعرفة والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، وإعراب الفعل ثم أبواب الصرف .

ورُتِّبَتْ فهرس الحروف والأدوات ترتيباً مُعْجَمِيّاً . وقد ذُكِرَتْ في فهرس عطف النسق ،
والحروف الجارّة . و « إِنَّ » وأخواتها ، ونواصب الفعل وجوازمه قواعد كلِّ باب . وأمّا ما يَخُصُّ
كلَّ حرف فقد ذُكِرَتْ في فهرس الحروف .

وقد اقتصرَتْ في فهرسِ الأعلامِ والألفاظِ اللغويّةِ على ما في المقتضب ؛ لكثرتِهما في التعليق ،
فقد تكرر اسم سيبويه وغيره في كلِّ صفحة ، ولا يتسع الفهرس لمثل هذا الحصر .
وتيسيراً للبحث صنعت فهرساً لأبواب فهرس الموضوعات ، وما توفيقى إلّا بالله ، عليه
بُكِّلَتْ ، وإليه أُنيب .

محمد عبد الخالق عضيمة

الفهارس

- ١ فهرس أبواب الموضوعات النحوية (١٠ - ١١٣)
- ٢ الحروف والادوات (١١٥ - ١٤٥)
- ٣ أبواب الصرف (١٤٧ - ١٩٨)
- ٤ المسائل التي شرحها الفارقي (٢١٦)
- ٥ مسائل نقد البردلسيوييه ورد ابن ولاد عليه في الانتصار (٢١٧ - ٢٢٠)
- ٦ المسائل التي نسبت الى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها (٢٢٠ - ٢٢٣)
- ٧ فهرس الآيات القرآنية (٢٢٥ - ٢٤٥) .
٢٤٧
- ٨ فهرس الكلمات اللغوية (٢٤٩ - ٢٦١) .
- ٩ فهرس الأمثال والشعر (٢٦٤ - ٢١٤) .
- ١٠ فهرس الشعراء (٣١٥ - ٢٢٣)
- ١١ فهرس الأعلام ٣٢٨ .
- ١٢ البلدان ٣٢٨
- ١٣ المراجع ٢٢٩ - ٢٤٩
- ١٤ التصويب ٣٥١

فهرس لأبواب المسائل

ص	ص
٣٧	المبنى والمغرب ١٠
٣٩	المثنى ١١
٣٩	التغليب ١٣
٤٠	جمع المذكر السالم ١٣
٤٢	جمع المؤنث السالم ١٤
٤٢	جمع الثلاثى الساكن الوسط. بالالف والتاء ١٥
٤٣	الاسماء الستة ١٥
٤٤	النكرة والمعرفة ١٦
٤٤	الضمائر ١٧
٤٥	ضمير الفصل ١٩
٤٥	ضمير الشأن ١٩
٤٦	العلم ٢٠
٤٦	التسمية ٢٣
٤٩	اسماء الإشارة ٢٥
٥٤	الاسماء الموصولة ٢٦
٥٤	أداة التعريف ٢٨
٥٥	المبتدأ والخبر ٢٨
٦١	كان وأخواتها ٣١
٦٢	أفعال المقاربة ٣٣
٦٥	(إن) وأخواتها ٣٤
	ظن وأخواتها ٣٧
	الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل ٣٩
	الفاعل ٣٩
	نائب الفاعل ٤٠
	الاشتغال ٤٢
	التنازع ٤٢
	المفعول به ٤٣
	الأفعال اللازمة ٤٤
	النصب على نزع الخافض ٤٤
	ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ٤٥
	التحذير والإغراء ٤٥
	الاختصاص ٤٦
	المفعول المطلق ٤٦
	الظروف ٤٩
	المفعول معه ٥٤
	الاستثناء ٥٤
	الحال ٥٥
	التمييز ٦١
	العدد ٦٢
	النداء ٦٥

ص	ص
٩٦... المنوع من الصرف	٦٩... الأسماء الملازمة للنداء
١٠٣... توكيد الفعل بالنون	٧٠... التندبة
١٠٤... الإخبار بالذى والألف واللام	٧١... الترقيم
١٠٦... الحكاية بآئى ، ومنْ	٧١... الاستغاثة
١٠٧... المذكر والمؤنث	٧١... حروف الجرّ
١١٠... نصب المضارع	٧٢... القسم
١١١... جزم المضارع	٧٥... الإضافة
١١١... أدوات الشرط	٧٧... المصدر . أبنيته
١١٣... الجزم فى جواب الطلب	٧٩... عمل المصدر
١٤٧... الميزان الصرفى	٨٠... المصدر الميمى
١٤٧... الاشتقاق	٨٠... اسم المرة
١٤٩... الأبنية	٨٠... اسم الفاعل
١٥١... تخفيف المضوم العين والمكسورها	٨٢... صيغ المبالغة
١٥١... القلب المكائى	٨٢... اسم المفعول
١٥٢... الإلحاق	٨٣... الصفة المشبهة
١٥٤... حروف الزيادة ومواضعها	٨٣... نعم وبشس
١٥٥... تصريف الفعل	٨٤... التعجب
١٥٦... صيغ الزوائد فى الأفعال	٨٥... اسم التفضيل
١٥٧... المضارع	٨٧... اسما الزمان والمكان
١٥٩... المطاوعة	٨٧... النعت
١٥٩... فعل الأمر	٩١... التوكيد
١٦٠... الفعل المجهوز	٩١... عطف النسق
١٦٠... المضاعف	٩٢... عطف البيان
١٦١... المثال	٩٣... البديل
	٩٤... أسماء الأفعال

ص	
١٨٦	الإبدال
١٨٧	الإعلال
١٩٢	مخارج الحروف وصفاتها
١٩٣	الإدغام
١٩٧	مسائل التمارين
٢٠٠	العوامل
٢٠٢	ليس في كلام العرب
٢٠٣	الحنوف
٢٠٨	التقديم والتأخير والفصل بالأجنبي
٢٠٩	الضرائر الشعرية
٢١٣	الاستغناء
٢١٥	من علم البلاغة

ص	
١٦٢	الفعل الأجوف
١٦٣	» الناقص
١٦٣	اللفيف
١٦٤	المقصور
١٦٥	الممدود
١٦٦	اسم الجنس الجمعي
١٦٦	اسم الجمع
١٦٧	جمع التكسير
١٧٢	التصغير
١٨٠	النسب
١٨٣	تخفيف الهزة
١٨٤	التقاء الساكنين والتخلص منه
١٨٤	الإمالة

أبواب النحو

المبنى والمعرب

أقسام الكلام : ١ : ٣ .

أقسام المعرب : ١ : ٣ .

تعريف الاسم ، وما ورد على تعريفه : ١ : ٣ .

علامة الاسم : ١ : ٣ .

ألقاب البناء والإعراب : ١ : ٤ .

تحقيق أن سيبويه والمبرد قد يطلقان ألقاب الإعراب على البناء مع تصريحهما بمنع ذلك ١ : ٤ - هـ

ما يدخل الاسم من أنواع الإعراب : ١ : ٤ .

باب ما يُعرب من الأسماء وما يُبنى : ٤ : ١٧١ .

حق الأسماء أن تُعرب جُمع وتُصرف : ٣ : ١٧١ .

الأسماء التي تشبه الفعل تُمنع من الصرف ، والتي تشبه الحرف تُبنى : ٣ : ١٧١ . ٣٠٩ .

توالي العلل يُوجب البناء عند المبرد : ٣ : ٣٧٥ .

كل مبنى مُسكن آخره إن ولي حرفاً متحركاً : ٣ : ١٧٣ .

بناء الغايات على الضم وعلته : ٣ : ١٧٤ .

فعل الأمر لا يُضارع التمكن ؛ لأنه لا يقع موقع المضارع . ولا يُنعت به ؛ فلذلك بُنى على السكون

: ٢ : ٣ ، ٤ : ٨١ - ٨٢ .

بُنى الفعل الماضي على الفتح لمضارعه الأفعال المعربة ؛ لأنه يُنعت به كما يُنعت بها . ويقع

موقع المضارع في الجزاء : ٢ : ٢ ، ٤ : ٨٠ - ٨٢ .

الرد على الكوفيّين في قولهم : إن فعل الأمر مُعرب : ٢ : ٣ - ٤ : ٤٤ . ١٣١ .

بنيت (من) لأنها ضارعت في الجزاء (إن) ، وفي الاستفهام الهمزة وهل . وهي في الخبر

لا تتم إلا بصلة : ٣ : ١٧٢ .

من الأسماء المبنية (كم) و (أين) و (كيف) و (ما) و (متى) وجميع الأسماء المبهمة ، و (حيث) والدليل على أنَّ ما ذكرنا أسماء وقوعُها في مواضع الأسماء : ١٧٢ : ٣ .

حروف التهجى موقوفة . لا يدخلها إعراب . فإن جعلت أسماء أعربت . ومُدَّت : ٤ : ٤٣ : ١٠ : ٢٣٦ فواتح السور على الوقف : ١ : ٢٣٧ .

حدّ الأفعال ألاَّ يُعربَ شيءٌ منها ؛ لأنَّ الإعراب لا يكون إلَّا بعامل ، فإذا جعلت لها عواملَ تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عواملَ ، وكذلك لعوامل عواملها إلى مالا نهاية :

٨٠ : ٤

الفعل الماضي والأمر لا يقعان في معاني الأسماء : ٢ : ٢ .

الفعل الماضي يُبنى على الفتح سواء كان مبنياً للفاعل أو للمفعول : ٢ : ٢ ، ٤ : ٨٠ .

باب إعراب ما يعرب من الأفعال . وذكر عواملها ، والإخبار عما بُنى منها : ٤ : ٨٠ ، ٢ : ٥

إعراب الفعل المضارع وعَلَّتْهُ : ٢ : ١ : ٣ : ٥٠ : ٤ : ٨٠ - ٨١ .

يدخل المضارع من ألقاب الإعراب الرفع والنصب والجزم : ٤ : ٨٢ .

المضارع الناقص الواوَّى اللام والياءى تقدّر فيه الضمة وتظهر الفتحة ، وتحذف لامه في

الجزم : ١ : ١٣٤ ، ١٣٧ ، ٣ : ١٦٦

وتقدّر الفتحة والضمة على الألف وتحذف في الجزم : ١ : ١٣٥ .

إعراب الأفعال الخمسة : ٤ : ٨٢ - ٨٣ .

الجملة المنقّصة : هل لها محل من الإعراب ؟ : ٢ : ٧٦ .

المثنى

التثنية لا تُخطئ الواحد : ٣ : ٤٠ .

إذا ثنيت الواحد لحقيقته زيادتان : ٢ : ١٥٣ . ٣ : ٣٩ .

حركة نون المثنى الكسر وعَلَّة ذلك : ١ : ٦ .

استواء النصب والجَرِّ في التثنية والجمع وعَلَّة ذلك : ١ : ٧ : ٢٤٨ .

المذاهب في إعراب المثني : ٢ : ١٥٣ - ١٥٥ : ١ : ٥ .

تشنية الأعلام وجمعها تما يردّها إلى النكرة ، فتُعرّف بالألف واللام ، وما كان منها معرّفًا بالإضافة

فتعريفه باقي : ٢ : ٣١٠ - ٤ : ٣٢٣ - ٣٢٦ .

(ابنم) لا يُثنى ولا يُجمع : ٢ : ٩٣ .

المحكى لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُضاف : ٤ : ١١ : ٣٩ .

المسمى بالمثنى أو بجمع المذكر ، وأعرّب بالحروف لا يُثنى ولا يُجمع حتّى لا يجتمع رفعان

ونصبان وجرّان : ٤ : ٣٨ .

وإن أردت تشنيته أو جمعه قلت : هذان ذوّا مسلميّن ، وهؤلاء ذوّو مسلميّين : ٤ : ٣٩ .

المسمى بجمع المؤنث يُثنى ويُجمع : ٤ : ٣٩ .

نحو سيبويه يُثنى ويُجمع عند المبرّد : ٤ : ٣١ .

اسم الجمع يُثنى ويُجمع : ٢ : ٢٠٦ .

المسمى بالمثنى يُحكى إعرابه ، أو يُجعل كزعران ، ولا يجوز أن يكون بالياء في الأحوال كلّها ؛

لأنّ هذا مثال لا تكون الأسماء عليه وشذّ البحرين : ٤ : ٣٦ - ٣٧ .

تشنية المقصور : ٣ : ٤٠ - ٨٧ .

تشنية الممدود : ٣ : ٣٩ - ٨٧ .

وذرّوان : ١ : ١٩١ - ٢ : ١٦٣ - ٣ : ٤٠ .

عقلته بشنّائين وهنّائين : ٢ : ١٦٤ - ٣ : ٤٠ .

خُصّيان ، وخُصّيتان ، وأليّان وأليّتان : ٣ : ٤١ .

التشنية جَمْع : ٢ : ١٥٦ .

موازنة بين نون الإعراب والتنوين : ٢ : ١٦٨ .

تشنية البقعة الواحدة وجمعها من مذاهب العرب نحو : ودار لها بالرقميتين ، ونحو الرأمتان :

٤ : ٣٢٤

تقول : هما ابنا عمّ ، وابنا خالة ، ولا تقل : هما ابنا خال ، ولا ابنا عمّة : ٤ : ٣٢٧ .

التغليب

- إذا اجتمع مذكّر ومؤنث جعل الكلام على التذكير : ٢ : ١٨٢ .
 هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين : ٤ : ٣١٤ .
 الأبوان : ٤ : ٢٦٣ .
 العُمران لأبي بكر وعمر بن الخطاب : ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٦ .
 أبا ننان للجبل : ٤ : ٣٢٤ .
 الغريّان : ٤ : ٣٢٥ .
 قمرأها : ٤ : ٣٢٦ .
 الزهّمان : ٤ : ٣٢٦ .
 الوربدان : ٤ : ٣٢٦ .

جمع المذكر السالم

- يُسَمَّى جمع التصحيح وعُلِّت هذه التسمية : ١ : ٥ - ٦ .
 إعرابه وإعراب الملحق به : ١ : ٥ - ٣ : ٣٣١ - ٣٣٢ .
 استواء النصب والجر : ١ : ٥ : ٧ - ٢٤٨ .
 حركة نون الجمع الفتحه وتعليل ذلك : ١ : ٦ .
 تشنية الأعلام وجَمْعُها تَمَّا يَرُدُّها إلى النكرة ، فتعرّف بالآلف واللام ، وما كان معرّفاً بالإضافة فهو باقٍ على تعريفه : ٢ : ٣١٠ .
 المسمّى بجمع المذكر يُحكى إعرابه أو يجعل كغائبين : ٤ : ٣٦ - ٣٨ .
 جمع المذكر ، وجمع المؤنث لأدنى العدد ، وقد يراد بهما الكثير : ٢ : ١٥٦ ، ١٨٨ .
 المحكى لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُضاف : ٤ : ١١ ، ٣٩ .
 أرَضون : فتح الراء وعُلِّت : ٤ : ٢٤ .

المسَمَّى بالثَنِيَّ أو بجمع المذكر وأعرب بالحروف لا يُثَنَّى ولا يُجمع حتَّى لا يجتمع على الكلمة
"رفعان ونصبان وجران : ٤ : ٣٨ .

إن أردت تثنيته أو جمعه قلت : هذان ذَوَا مَسْلِمَيْنِ : وهؤلاء ذَوُو مَسْلِمَيْنِ : ٤ : ٣٩ .
المسَمَّى بجمع المؤنث يُثَنَّى ويُجمع : ٤ : ٣٩ .

يقال في أب : أَبُون ، وفي أخ : أَخُون : ٢ : ١٧٤ .

لو سَمِيت رجلاً قَدْماً قلت في جمعه : قَدَمُونَ : ٢ : ٢٢٤ .

المسَمَّى بما فيه هاء التانيث كحمزة يجمع جمع مؤنث والمسَمَّى بما فيه ألف التانيث المقصورة
أو المملودة يجمع بالواو والنون وعلة ذلك : ٤ : ٧ - ٨ .

كسر الفاء في سنين ، وقيلين ونحوهما : ٢ : ١٦٦ .

جمع المؤنث السالم

هذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر : ٣ : ٣٣١ .

ما كان فيه علامة تانيث اسماً لامرأة فغير ممتنع جمعه بالألف والتاء : ٤ : ٦ .

حذف تاء التانيث من مفردة وعلة ذلك : ١ : ٦ - ٤ : ٧ .

إعرابه : ١ : ٦ - ٧ .

استواء النصب والجر في التثنية والجمع وعلة ذلك : ١ : ٧ - ٣ : ٣٣١ .

التنوين فيه عوض من النون في جمع المذكر : ٣ : ٣٣١ .

الوجه في المسَمَّى بجمع المؤنث : ٣ : ٣٣١ - ٤ : ٣٦ - ٣٨ .

تقول : هؤلاء عرفات مباركاً فيها ؛ لأنَّ عرفات اسم مواضع : ٤ : ٣٢٤ .

جمع السلامة يفيد القلة . وقد يفيد الكثرة : ٢ : ١٥٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

درهمات : جمع بالألف والتاء ؛ لأنَّ كلَّ جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التانيث : ٢ : ١٦٠ .

حمّام وحمّامات ، وسُرادق وسُرادقات : ٢ : ١٨٥ .

إن جعلت نحو : أحمر وأصفر اسما جمعته بالواو والنون في المذكر وبالألف والتاء في المؤنث ،
ولا تجمع على (فَعَلَ) : ٢ : ٢١٧ ، ٢١٨ .
المسئى بجمع المؤنث يُثنى ويُجمع : ٣٩٤ .

جمع الثلاثى الساكن الوسط

بالألف والتاء

إذا جمعت اسما على (فَعَلَة) بالألف والتاء حركت وسطه : ٢ : ١٨٨ ، ٤ : ٧ .
النعت لا تكون إلا ساكنة الوسط . للفرق بين الاسم والنعت : ٢ : ١٩٠
جمع ما كان على (فَعَلَة) : ٢ : ١٨٩
جمع ما كان على (فَعَلَة) : ٢ : ١٩٠
شاة لَجَبَة ، وشاة لَجَبَات : ٢ : ١٩١ - ١٩٢
جمع معتل العين بالألف والتاء : ٢ : ١٩٣ - ١٩٤ .
لغة هَذِيل : ٢ : ١٩٣ .
جمع معتل اللام بالألف والتاء ، نحو : رَمِيَة وَغَزْوَة : ٢ : ١٩٣ .
جمع نحو : غُدْوَة وَرِشْوَة : ٢ : ١٩٤ .
جمع نحو : مُدِيَة وَزُبِيَة : ٢ : ١٩٤ .
جمع نحو : هِنْد . وَجُمْل : ٢ : ٢٢٣ .

الأسماء الستة

إعرابها : ١ : ٢٣٩ ، ٢٤٠ : ٢ : ١٥٥ ، ٤ : ٢٣١ .
ذو : لا يضاف إلى الضمير : ٣ : ١٢٠ .
ويلزم الإضافة إلى غيره : ١ : ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٣ : ١٥٨ .
أصل (ذو) فَعَلَ وقال الخليل : أصلها (فَعَلَ) : ١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٣ : ١٥٨ .
فوزيد . وفم : ١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٣ : ١٥٨ .
مَنْ : ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٩ . المحذوف منه واو ، وقال قوم : المحذوف منه هاء : ٢ : ٢٧٠ .
مَنْت : ٢ : ٢٧٠ .

النكرة والمعرفة

أصل الأسماء النكرة : ٤ : ٢٠ ، ٢٧٦ .

النكرة أشدُّ تمكُّناً من المعرفة ؛ لأنَّ الأشياءَ إنَّما تكون نكرة ، ثمَّ تُعرَف : ٣ : ٣٥٠ .

ما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف : ٤ : ٢٨١ .

ترتيب النكرات : ٣ : ١٨٦ ، ٤ : ٢٨٠ .

النكرات التي تلزم النفي : ٣ : ٩٢ .

المعرفة : ما وضعت على شيء دون ما كان مثله ؛ نحو زيد ، وعمرو ، فإنَّ أشكل زيد من زيد

فرقتَ بينهما بالصفة : ٣ : ١٦٨ ، ٤ : ٢٧٦ .

الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ؛ نحو : (إنَّ) و(ليت) و(لو) حَقُّهُنَّ أَنْ يَكُنَّ معارفَ .

وأما (با ، وتا) وجميع حروف المعجم فبإيهنَّ أَنْ يَكُنَّ نكرات : ٤ : ٤٢ - ٤٣ .

النكرة في الإثبات قد تعم : ٢ : ٣٢١ .

الفعل نكرة ، ولذلك وقع صفة للنكرة : ٤ : ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٥٧ .

مالا يكون إلا نكرة

دخول (كُلُّ) أو (رُبُّ) أو (مِنْ) الاستغرافية من علامات التنكير : ٢ : ١٧٦ - ١٧٧ ، ٣ : ٣٨٣ .

تقول : كلُّ اثنين جاءاني أكرمهما ؛ لأنَّك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين ، فلو قلت :

كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل لاستحال : ٢ : ١٧٧ ، ٣ : ٣٨ .

كلُّ رجل جاءني فله درهم : ٣ : ٣٧ - ٣٨ ، ٦٦ .

وتقول : كلُّ أَفْعَلٍ في الكلام إذا كان نعنا فغير مضروف : ٣ : ٣٨٣ .

ما جاءني من رجل ، وعشرون درهما ، وهذا أوَّل رجلٍ جاءني : مما لا يقع فيه إلا النكرة : ٤ : ١٣٨

الأسماء الملازمة للنفي : ٣ : ٩٢ .

- المعرفة خمسة أشياء : ٤ : ٢٧٦ .
- من المعرفة الاسم الخاص ؛ نحو : زيد وعمرو : لأنَّك سمَّيت هذه العلامة ليُعرف بها من غيره ،
فإذا عرض الاشتراك فصلت بالصفة : ٤ : ٢٧٦ .
- من المعارف ما أدخلت عليه ألفا ولاما : ٤ : ٢٧٧ .
- من المعارف ما أضافته إلى معرفة : ٤ : ٢٧٧ .
- من المعارف الأسماء المبهمة : ٤ : ٢٧٧ .
- من المعرفة الضمير : ٤ : ٢٧٩ .
- لماذا صار معرفة ؟ : ٤ : ٢٨٠ .
- هذه المعارف بعضها أعرفُ من بعض : ٤ : ٢٨٠ - ٢٨١ .
- لا يدخل تعريف على تعريف : ٤ : ٢٣٩ .

الضمائر

- من الأسماء المضمرة وهي التي لا تكون إلَّا بعدَ ذِكْرٍ ؛ نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،
والألف في فعلا : ٣ : ١٨٦ .
- تاء الفاعل وحركتها : ١ : ٣٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٤ : ٢٧٩ .
- ألف الاثنين : ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- واو الجماعة : ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٤ : ٢٤٧ .
- نون النسوة : ١ : ٢٧٠ ، ٤ : ٨٣ - ٨٤ ، ٢٧٩ .
- لم سُكِّنَتْ واو الجماعة . وحركت نون النسوة ؟ : ١ : ٢٧١ .
- كلُّ موضع لا تكون علامة المذكر فيه واوا في الأصل فالتون فيه مضاعفة .
- وكلِّ موضع علامة المذكر فيه الواو وخدَّها فالتون فيه مفردة : ١ : ٢٧٠ .
- ياء المخاطبة : ٤ : ٢٤٧ .
- كاف الخطاب : ١ : ٣٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٤ : ٢٧٩ .

كناية المجرور مثل المنصوب كناية وعلة ذلك ١ : ٢٤٨ .

بك للمخاطب . وتكسر الكاف للمؤنث ١ : ٢٦٣ .

الكاف والميم لجمع المذكر وتلحقهما الواو ويجوز حذفها ١ : ٢٦٨ .

ناس من بكر بن وائل يُجثرون الكاف مجرى الهاء . فيكسرونها في نحو أحلامكم ١ : ٢٦٩ - ٢٧٠ .

باب الإضمار الذى يلحق الواحد الغائب

باب الإضمار الذى يلحق الواحد الغائب ١ : ٢٦٤ .

الأصل في هاء الغائب أن تلحقها واو زائدة بعد المضموم والمفتوح . فإن كان قبلها كسرة جاز

أن تتبعها واوا أو ياء ١ : ٣٦ - ٣٧ . ٢٦٤ .

مضى يجوز حذف حرف اللين وإثباته وعلة ذلك ؟ ١ : ٣٨ . ٢٦٤ . ٢٦٦ . ٢٦٩ .

اختلاس حركة هاء الغائب جعله سيبويه والمبرد من ضرورات الشعر وقد جاء ذلك في القراءات

السبعة المتواترة كثيرا وشواهد ١ : ٣٩ - ٤٠ .

وكذلك تسكين هاء الغائب ١ : ٤٠ .

رأيتهم : يجوز الحذف والذكر ١ : ٢٦٩ .

ويجوز في الهاء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة ومنهم من يكسر الهاء ويدع ما بعدها مضموما

فيقول : مررت بهم . والإتياع أحسن ١ : ٢٦٩ .

ضمير الغائب العائد على نكرة هو نكرة عند سيبويه والمبرد ٤ : ٩٣ .

إن كانت هاء الغائب لمؤنث لزمتهما الألف ١ : ٢٦٥ .

الضمير المستتر

إن خبر عن واحد كانت علامته في النية ، نحو : زيد قام ١ : ٢٦٢ ، ٢٧٠ .

المضمر الذى لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت ، وهو الذى يظهر الألف في تثنيته ،

والواو في جمعه والنون كذلك ٤ : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ١ : ٢٦٣ .

الواحد المرفوع لا تظهر علامته في فعل الأمر ٣ : ٢٧٧ .

الضمير المنفصل

- كلّ موضع تقدر فيه على الضمير متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه : ١ : ٢٦١ ، ٣ : ٢١٢ .
يجب الفصل في ابتداء الكلام ، وبعد إلّا ، وفي التقدّم : ١ : ٢٦١ .
الضمير المنفصل المنصوب لا يُحذف : ٣ : ٩٩ ، ١٢٣ .
يعود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل السابق : ٢ : ١٣٦ ، ٤ : ٥١ - ٥٢ .
هو ، وأنت ، وإياه ، وإياك : ٤ : ٢٧٩ .
(هم) : لا تُستعمل إلّا فيمن يعقل ، فإن قلت : هي الرجال صلح على إرادتك معنى الجماعة :
٢ : ١٨٦ .

ضمير الفصل

- إنما يكون ضمير الفصل بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ؛ نحو : خير منه :
٤ : ١٠٣ .
لا يكون ضمير الفصل إلّا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها
أو مفعولى ظننت ، والابتداء والخبر وباب (إنّ) : ٤ : ١٠٤ .
لغة تميم تجعل كلّ ، ما هو فصل مبتدأ : ٤ : ١٠٥ .

ضمير الشأن

- ضمير الشأن في (كان) : ٤ : ٩٩ - ١٠٠ ، ٢ : ١٤٤
وإنّ : ٢ : ١٤٤ .
ضمير الشأن لا يعود عليه ضمير من الجملة المفسّرة له : ٤ : ١٠٠ .
ضمير الشأن في (كاد) : ٤ : ١١٠ .

عود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة

- في فاعل (نعم) و(بشّ) : ٢ : ١٤٤ ، ٣ : ٦٧ .
وفي ضمير الشأن : ٢ : ١٤٤ .
وفي باب التنازع : ٢ : ١٤٥ ، ٤ : ٧٧ .

لا يضر المفعول قبل ذكره : ٣ : ١١٢ ، ٤ : ١٠٢ .

رتبة الظرف بعد المفعول فيجوز نحو : لقيت في داره زيدا : ٤ : ١٠٢ .

فصل الضمير ووصله

يجوز مع (كان) فصل الضمير المنصوب ووصله : ٣ : ٩٨ .

ومع (ليس) .

إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل : ٣ : ١١٨ .

العسلم

الأسماء التي هي أعلام هي ألقاب تفصل الواحد من جميع جنسه . ولوقوع اللقب الواحد على

اثنين فأكثر احتيج إلى الصفات : ٤ : ١٧ - ٣ : ١٨٦ .

المركب المزجي : حكمه أن يكون آخر الاسم الأول مفتوحا وأن يكون الإعراب في الثاني ، ولا يُصرف : ٤ : ٢٠ .

ما كان منتهى الاسم الأول منه ياء فإن الياء تُسكن : ٤ : ٢١ .

اللغات في نحو معد يكرب : ٤ : ٢١ ، ٢٥ ، ٣١ .

الاسم الأعجمي الذي يلحق الصدر المختوم بويه ؛ نحو عمرويه حقه أن يكون مكسورا بغير تنوين ،

فإن جعلته نكرة نونته . وأما الصدر فلا يكون إلا مفتوحا : ٣ : ١٨١ ، ٤ : ٣١ .

العرب إذا ضمت عربيا إلى عربي فما يلزمه البناء ألزموه أخف الحركات وهي الفتحة .

وإذا بنوا أعجميا مع ما قبله حطوه عن ذلك ، فالزموه الكسر : ٣ : ١٨٢ ، ٤ : ٣١ .

نحو عمرويه يُثنى ويُجمع : ٤ : ٣١ .

المركب الإسنادي يُحكى : ٤ : ٩ .

المحكى لا يُثنى ولا يُجمع ولا يضاف : ٤ : ١١ .

إذا لُقبت مفردا بمفرد أضفته إليه . لا يجوز إلا ذلك : ٤ : ١٦ .

إن لُقبت المفرد بمضاف جرى كالنعت : ٤ : ١٦ .

إن لُقبت مضافا بمفرد ، أو مضافا بمضاف جرى كالنعت : ٤ : ١٦ .

الكنية واللقب يجريان مجرى الاسم : ٤ : ١٧ .

تثنية الأعلام وجمعها مما يردّها إلى النكرة ولذلك تُعرّف بدخول (أل) عليها ، والعلم المضاف باقٍ على تعريفه : ٢ : ٣١٠ ، ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٧ .

تقول : هذا عبد الله . وهذان عبد الله . وهؤلاء عبدو الله . وعبيد الله ، وعباد الله ، ولأدنى العدد : أعبد الله : ٤ : ٣٢٦ .

يعرض للعلم التنكير . فتقول : هذا زيد من الزيدتين ، وهذه زينبُ أخرى : ١ : ٣٠٢٣٩ : ١٨١ ، ٣١١ : ٣٧٤ ، ٤ : ٤٨٠ ، ٤٩٠ ، ٣٢١ .

وتقول : لكلّ فرعونٍ موسى : ٤ : ٣٦٣ .

ويضاف العلم ، نحو : هذا زيدٌ عمرو : ٢ : ١٦٤ .

الأعلام إذا ذُكرت بعد فعلٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تتبعه على بعض وجوه التبع كانت هي بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمراً آخر ؛ لأنها أسماءٌ لم توضع لتتبع غيرها . وإنما نُقلت لتدلّ على المسميات : ٤ : ٦٤ .

يُكنّى عن الاسم المعروف بفلان : ٣ : ١٨٣ .

الاختلاف في تسمية قريش : ٣ : ٣٦١ - ٣٦٢ .

سلول : بفتح السين : ٣ : ٣٦٤ .

سدوس : بفتح السين في جميع العرب إلّا في طيّ وحدها فإنّه سُدوس بالضم : ٣ : ٣٦٤ .

أشياء : منقول من جمع الاسم أو هو على وزن فعلاء : ٣ : ٣٦٥ .

غلب ابن الزبير على واحد من بنيهِ : ٣ : ٣٧٨ .

النابعة : من الوصف الغالب : ٣ : ٣٧٨ .

النجم : علم بالغلبة بالألف واللام على الثريّا وكذلك الصّنع ، والسّالك ، والعَيوق : ٤ : ٣٢٤ - ٣٢٥ ،

٣ - ٣٨٢ .

الدّبران : علم بالغلبة : ٤ : ٣٢٥ .

الثَّوْبِيَا : علم بالغلبة : ٤ : ٣٢٥ .

أَسْمَاءُ أَيَّامٍ لِلْأَسْبُوحِ أَعْلَام : ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ٣ : ٣٨٢ .

قَالُوا : هَذَا يَوْمٌ اِثْنَيْنِ مَبَارَكَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ آل : ٣ : ٣٧٩ .

حذف تنوين العَلَمِ الموصوف بابين

جاز حذف التنوين في العلم المستكمل للشروط لمضارعة التنوين لحروف المد واللين : ٢ : ٣١٢ .

لو كان (ابن) بدلا لم يكن في الأول إِلَّا التنوين وكذلك لو كان مُصَغَّرًا : ٢ : ٣١٥ .

هذا زيد بن أبي عمرو : وأبو عمرو غير كنية لا يكون في زيد إِلَّا التنوين : ٢ : ٣١٥ .

الكنية كالاسم في حذف التنوين : ٢ : ٣١٢ .

تنوين العلم الموصوف بابين المستكمل للشروط يكون في الشعر وأجازه المبرّد في الاختيار : ٢ : ٣١٤ .

توجيه حذف التنوين في قوله تعالى : «وقالت اليهود عزيزُ بن الله» : ٢ : ٣١٦ .

خصائص لفظ. الجلالة

حرف الجر لا يبقى عمله مع حذفه قياسا إِلَّا في لفظ. الله قسمًا عند البصريين ، وأجاز الكوفيون

قياس سائر ألفاظ. المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن . وذلك غير جائز عند

البصريين لاختصاص لفظه (الله) بخصائص ليست لغيرها :

منها اجتماع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهمزة في يا الله ، وأفان الله وها الله .

ومنها الجر بلا عوض ومع عوض بها التنبيه : ٢ : ٣٢٤ ، ١ : ٢٥٣ ، ٤ : ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٢٤٢ ،

اشتقاق لفظ. الجلالة : ٤ : ٢٤٠ - ٢٤١ .

أعلام الأجناس

باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد : ٤ : ٤٤ ، ٣١٩ .

كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كلّ ما كان مثله ؟ : ٤ : ٤٥ .

أوزان الأبنية تجرى مجرى الأعلام : ٣ : ٣٨٣ .

اللفظ. بالحروف

كيفية اللفظ. بالحرف الساكن من كلمة : ١ : ٣٢ .

» » » المتحرك » ١ : ٣٢ .

التسمية بالحرف

التسمية بحرف من الكلمة : ١ : ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ .

باب تسمية الحروف والكلم : ٤ : ٤٠ .

التسمية

باب ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة : ١ : ٣٥ .

التسمية بـ. (ذو) : ١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٤ : ٣٥ .

إن سُمِّيَتْ رجلاً (لثَقِمَ) أو (لم تَقَمْ) أو (إن تَقَمْ أَقَمْ) حَكَّيْتُ : ١ : ٣٥ .

وإن سُمِّيَتْ بالفعل وحده أعربت : ١ : ٣٥ ، ٤ : ٣٤ ، ٣ : ٣١٤ .

التسمية بنحو : قَمْ ، وِيع ، وَأَقَمْ : الإعراب والصرف : قُومٌ : رِيعٌ وتَمَنَعُ الصرف في (أَقوم)

١ : ٣٥ .

إن سُمِّيَتْ (رَزَيْداً) حَكَّيْتُ : ١ : ٣٥ .

وإن سُمِّيَتْ بالفعل وحده قلت : هذا رأى مثل عصا : ١ : ٣٥ ، ٤ : ٣٤ .

لو سُمِّيَتْ رجلاً بَأَيُّنُقْ لم تصرفه لِأَنَّهُ أَفْعُلُ : ١ : ٣٠ .

لو سُمِّيَتْ بقاضٍ امرأة لا تصرف في الرفع والخفض : ١ : ١٤٣ .

لو سُمِّيَتْ رجلاً (يَغْزُو) لقلت : هذا يَغْزِي : ١ : ١٩٠ .

إن سُمِّيَتْ السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل أجريته مجرى الأسماء . تقول : قرأت سورة

إِقتربة في الوقف ويقطع الهمزة : ٣ : ٣٦٦ .

لو سُمِّيَتْ باضربٍ قطعت الهمزة : ٣ : ٣٦٦ .

التسمية بـ. (هو) : ١ : ٢٣٤ و (هي) : ١ : ٢٣٥ .

التسمية بـ. (في) : ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٤ : ٣٣ ، ٤٣ .

التسمية بـ (لا) : ١ : ٢٣٥ ، ٤ ، ٣٣ ، ٤٣ .

التسمية بـ (لو) : ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٤ ، ٣٢ : ٤ ، ٣٣ ، ٤٣ .

التسمية بـ (كى) : ١ : ٢٣٦ ، ٤ ، ٣٣ .

التسمية بحروف الهجاء : ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٤ ، ٤٣ .

فواتح السور على الوقف : ١ : ٢٣٧ .

باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع : ٣ : ٣٤٤ .

لو سَمِيتَ بفعل وفاعل يحكى : ٣ : ٣٦٧ ، ٤ : ٩ ، ٣٩ .

التسمية بـ (زيد الطويل) على أَنَّ الطويل خبر أو صفة : ٤ : ١٢ .

التسمية بـ (عاقلة لبيبة) : ٤ : ١٢ .

التسمية بـ (عاقلة) : ٤ : ١٢ .

لو سَمِيتَ رجلا بـ (تضربان) حكيمته ولك أن تثنيّه وتنصبه ، فتقول : تضربين ، ولك أن

تلتحقه بعثمان : ٤ : ١٣ .

لو سَمِيتَ ضربوا ، أو ضربا على لغة أكلوني البراغيث ألحقت النون فقلت ضربان ، وضربون

وكذلك يضربان ويضربون : ٤ : ١٣ ، ٣٤ .

المسمى بجارٍّ ومجرور والجارٌّ على حرف واحد يُحكى : ٤ : ١٤ .

المسمى بواو العطف مع معطوفها يُحكى : ٤ : ١٤ .

إذا سَمِيتَ بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر لم يكن إِلَّا الحكاية كتسميتك بـ (إنما) :

٤ : ٣٢ ، ٣٤ .

لو سميت بإنَّ وحدها أو بـ (علّ) أو بحرف غير ذلك أعربته لأنّه منزلة الأسماء . والحكاية

جائزة : ٤ : ٣٢ .

إن سَمِيتَ (إنَّ زيدا) فالحكاية لأنَّ (إنَّ) بمنزلة الفعل : ٤ : ٣٢ .

إن سَمِيتَ بـ (مِنْ زيد) و (عن زيد) فالإعراب وتجاوز الحكاية : ٤ : ٣٣ .

إن سَمِيتَ بـ (عمّ) أو (ممّ) في الاستفهام فالإعراب وتجاوز الحكاية : ٤ : ٣٣ .

إن سَمِيتَ بـ (أما) أو (إلّا) الاستثنائية فالإعراب ومنع الصرف : ٤ : ٣٤ .

إِنْ سَمَّيْتَ (أُولُو) أَوْ (ذَوُو) قُلْتَ : جَاءَ أُولُونِ ، وَذَوُونِ : ٤ : ٣٥ .

لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (زَيْدَ وَعَمْرُو) قُلْتَ : يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلَ : ٤ : ٢٢٥ .

لَوْ سَمَّيْتَ (طَلْحَةَ وَزَيْدَ) قُلْتَ : يَا طَلْحَةَ وَزَيْدًا ، فَإِنْ أَرَدْتَ بِطَلْحَةَ وَاحِدَ الطَّلْحِ قُلْتَ : يَا طَلْحَةُ وَزَيْدًا : ٤ : ٢٢٥ .

لَوْ سَمَّيْتَ (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) قُلْتَ : يَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ : ٤ : ٢٢٥ . يَحْكِي كَمَا لَوْ سَمَّيْتَ (قَامَ زَيْدٌ) : ٤ : ٢٢٦ .

(مَنْ) لَا يَنْصَرِفُ اسْمٌ كَلِمَةً وَيَنْصَرِفُ اسْمٌ حَرْفٌ : ٤ : ٤٢ .

(ضَرْبٌ) لَوْ رَأَيْتَهُ مَكْتُوبًا قُلْتَ : هَذَا ضَرْبٌ : ٤ : ٤٢ .

التَّسْمِيَةُ بِحُرُوفِ الْمَعَانِي : ٤ : ٤٢ .

الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ الَّتِي جَاءَتْ لِمَعْنَى : نَحْوُ إِنْ وَلَيْتَ ، وَلَوْ . حَقُّهُنَّ أَنْ يَكُنَّ مَعَارِفَ ، وَأَمَّا حُرُوفُ الْمَعْجَمِ فَبَاهِنٌ أَنْ يَكُنَّ نَكَرَاتٍ : ٤ : ٤٢ - ٤٣ .

وَتَقُولُ : هَذِهِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ ، إِذَا سَمَّيْتَ بِهَا رَجُلًا ، وَإِنْ كَانَ عِدَدًا فِي مَوْضِعِهِ قُلْتَ : هَذِهِ ثَلَاثَتُكَ وَثَلَاثُونَ : ٢ : ١٧٨ .

إِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِثَلَاثَةٍ وَثَلَاثِينَ قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ ، أَقْبَلَ فَإِنْ نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ عِلَّتْهُمْ قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ وَلَوْ قُلْتَ : يَا ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ جَازَ الِرْفَعُ وَالنَّصْبُ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَ وَالْحَارِثَ : ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

مِنَ الْأَسْمَاءِ : الْمُبْهَمَةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَقَعُ لِلْإِشَارَةِ ، وَلَا تَخْصُ شَيْئًا دُونَ شَيْءٍ وَهِيَ :

هَذَا ، وَهَذَاكَ ، وَأُولَئِكَ ، وَهَؤُلَاءِ وَنَحْوُهُ : ٣ : ١٨٦ .

مَنْ قَالَ فِي الْوَاحِدَةِ هَذِهِ لَمْ يَجْزَ أَنْ يُقْنَى إِلَّا عَلَى قَوْلِكَ هَئَا : ٤ : ٢٧٨ .

هَذَا : الْهَاءُ تَنْبِيهُ (ذَا) هِيَ الْاسْمُ : ٣ : ٢٧٥ .

أَلْفَاظُ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ الَّتِي لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ : ٤ : ٢٧٧ .

مُتْنَى اسْمِ الْإِشَارَةِ : ٤ : ٢٧٨ .

جَمَعَ أسماء الإشارة : ٤ : ٢٧٨ .

هَؤُلَاءِ يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ : ٤ : ٢٧٨ .

باب المخاطبة : ٣ : ٢٧٥ .

أَوَّلُ كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله : ٣ : ٢٧٥ .

قد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس فيكون كالواحد وقد جاء ذلك في

القرآن الكريم : ٣ : ٢٧٦ .

لأَسْمَاءِ المبهمة لا تضاف ، لأنها لا تُنَكَّرُ : ٤ : ١٤٦ .

الأسماء الموصولة

الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة . ألا ترى أنك لو قلت : جاء الذى

أو مررت بالذى لم يدللك ذلك على شيء حتى تقول : مررت بالذى قام ، فإذا قلت ذلك

وضعت اليَدَ عليه : ٣ : ١٩٧ .

محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من الكلمة : والحرف من اللفظة : ١ : ١٣ .

مراتب الاتصال خمس درجات :

الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة ، ثم اتصال المركب ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف

والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله : ١ : ١٧ .

لا يتقدّم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها : ١ : ١٤ ، ٢٣ .

لا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر : ١ : ١٨ ، ٢٠ .

لا يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها : ١ : ١٣ .

نابع ما في الصلة من الوصف والتوكيد والعطف والبدل من الصلة : ١ : ١٣ ، ٢٣ ، ٣ : ١٩٣ ، ١٩٨ .

لا يجوز أن تتقدّم الصلة ، ولا بعضها على الموصول : ١ : ١٣ ، ٢٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٣ : ١٩٧ ، ١٩٨ .

لا يفرق بين الصلة والموصول : ٣ : ١٩٣ .

يجوز أن يتقدّم بعض الصلة على بعض ، ويتأخّر بعضها عن بعض : ١ : ١٣ ، ٢٣ .

يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالنداء : ٢ : ٢٩٦ .

جملة الصلة اسمية وفعلية ومنها الجملة الشرطية وتوصل بالظرف : ١ : ١٩ ، ٣ : ١٣٠ .

توصل الأسماء الموصولة بالجملة المصدرة بكأن وبليت ٣ : ١٩٤ - ١٩٥ .

جاءت (كأن) في قول ذى الرمة :

ألا أيهذا المنزل الدارِس الذى كأنك لم يعهد بك الحى عاهد ٤ : ٢١٩ .

توصل (أل) بالصفة وعلة ذلك ١ : ١٣ .

البذل من الموصول خارج عن صلته ، ولا يكون إلا بعد تمام الصلة ١ : ٢٣ .

لا بد من اشتغال جملة الصلة على عائد يرجع إلى الموصول وعلة ذلك ١ : ١٩ ، ١٣ ، ٣٠ : ١٣٠ .

لا يعود على الحروف المصدرة شئ من صلتها ، وإنما ذلك فى الأسماء الموصولة ٣ : ١٩٩ .

إذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد عليه غائبا وهو الأكثر :

نحو : أنا الذى قام ، وراز أن يكون متكلمًا حملا على المعنى ، وكذا إن كان الموصول

أو موصوفه خبرا عن مخاطب ؛ نحو : أنت الرجل الذى قال بكذا ، أو قلت كذا :

٤ : ١٣١ - ١٣٢ .

(أى) تكون موصولة ٣ : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

أئى والذى يقعان للعاقل وغيره ٢ : ٢٩٦ .

قد يُراد من الذى الجنس كقوله تعالى (والذى جاء بالصدق وصدق به) ٢ : ١٤٣ ، ٣ : ١٩٦ ،

٤ : ١٤٦ .

من الأسماء الموصولة : الذى ، و(ما) و(من) ، وأئى ، و(أل) : ١ : ١٩ .

(أل) الموصولة اسم فى صورة الحرف ١ : ١٣ .

الأسماء المبهمة لانضمام ؛ لأنها لا تنكر ٤ : ١٤٦ .

إدخال الموصول على الموصول ١ : ١٣٠ ، ٢٥ : ٣٠ - ١٣١ ، ١٩٩ .

باب من الذى والتى ألغى النحويون . فأدخلوا الذى فى صلة التى ، وأكثروا فى ذلك ٣ : ١٣٠ ، ١٩١ .

إذا وصلت الذى بالذى فلا بد للثانى من صلة حتى يكون فى صلة الأول ٣ : ١٣٠ .

دخول الموصول على الموصول لم يقع فى كلام العرب ، وإنما وضعه النحويون رياضةً للمتعلّمين :

٣ : ١٣٠ .

وقفت على إدخال الموصول على الموصول فى بعض القراءات الشواذ وكذلك فى شعر الأحرص :

٣ : ١٣٠ - ١٣١ .

الضمير المتَّصل المنصوب العائد على (أل) لا يجوز حذفه . ويحذف مع الموصولات الأخرى :
١ : ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ : ٣٤٢ .

لا يحذف الضمير العائد المتفصل . ولا المجرور . ولا المرفوع : ١ : ٢٠ ، ٣٠ : ٩٨ - ٩٩ ، ١١٤ ،
١١٦ ، ١٢٣ .

لا يحذف الموصول الاسميّ عند المجرّد وأجاز ذلك غيره : ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ .
تُحذف جملة الصلة إذا دلّ عليها دليل : ٢٨٩ .

مراعاة اللفظ. والمعنى

يراعى لفظ (مَنْ) ومعناها : ٢ : ٢٩٥ ، ٣ : ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

الحمل على لفظ (كُلٌّ) ومعناها جاء في القرآن الكريم : ٢ : ٢٩٨ .

مراعاة اللفظ. والمعنى مع (أَيَّ) : ٢ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

مراعاة اللفظ. والمعنى في (كِلَا) : ٣ : ٢٤١ .

مراعاة لفظ. (أَحَدٌ) ومعناه : ٣ : ٢٥٢ .

أداة التعريف

هل الأداة اللام وحدها أو الهمزة واللام : ١ : ٨٣ .

ألف الوصل مع الأداة : ١ : ٢٥٣ .

أداة التعريف بمنزلة (قد) : ٢ : ٩٠ ، ٩٤ .

المعرّف بآل الجنسية يكون في معنى الجمع ؛ نحو : فلان يجب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس

الدينار والدرهم : ٢ : ١٤٣ ، ٤ : ١٣٨ .

بلحارث ، وبلعنبر ، وعلماء : ١ : ٢٥١ .

المبتدأ والخبر

تذكر المبتدأ للسامع ليتوقّع ما تُخبره به عنه ، فإذا جثت بالخبر صَحَّ معنى الكلام ، وكانت

الفائدة للسامع في الخبر : ٤ : ١٢٦ .

- اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئا : ٤ : ١٢٦ .
- المبتدأ لا يكون إلّا معرفة أو ما قارب المعرفة : ٤ : ١٢٧ .
- لو قلت : رجل ظريف لم تُفد السامع شيئا ؛ لأنّ هذا لا يُستنكر أن يكون وإنّله كثيرا : ٤ : ١٢٧ .
- عبدُ الله قائمٌ : (عبد الله) مبتدأ ، ومن زعم أنّه فاعل فقد أحوال من جهات : ٤ : ١٢٨ - ١٢٩ .
- حُسْبُكَ : مبتدأ ومعناه النهي : ٤ : ٣٨٣ ، ٤٢٨ .
- أَيمَنَ الله : لا يقع إلّا في القسم : ٢ : ٩٠ .
- هي الرجال : صلح على معنى الجماعة : ٢ : ١٨٦ .
- المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ : ٢ : ٤٩ ، ٤ : ١٢ ، ٤ : ١٢٦ .
- رَفَعَ المبتدأ بالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريّة عن العوامل غيره ، وهو أوّل الكلام : ٤ : ١٢٦ .
- إذا اجتمع معرفة ونكرة فالأحسن أن تبتدأ بالأعرف وهو أصل الكلام : ٣ : ٢٢٢ .
- خبر المبتدأ لا يكون إلّا شيئا هو المبتدأ في المعنى : ٤ : ١٢٧ ، ١٣٣ .
- أو يكون الخبر غير الأوّل ويكون له فيه ذِكْرٌ : ٤ : ١٢٨ .
- زيد سَيرٌ : على حذف مضاف أو على إرادة المبالغة أو على تقدير وصف : ٣ : ٢٣٠ .
- إذا جرى الخبر على غير من هو له أبرز الضمير : ٢ : ٢٩٩ .
- اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة وجب إبراز الضمير بخلاف الفعل وعلة ذلك : ٣ : ١١٦ ، ٢٦٢ ، ٤ : ١٣٣ ، ١٢٠ ، ٤١٥ .
- الضمير فاعل عند المبرّد ، وتوكيد عند سيبويه : ٣ : ٢٦٢ .
- هذا زيد قائمٌ : يحتمل أربعة أوجه : ٤ : ٣٠٧ - ٣٠٨ .
- هذا ابن عريس مُقبلٌ : ٤ : ٣٢١ .
- هذا الرجل مُقبلٌ : يحتمل خمسة أوجه : ٤ : ٣٢٢ - ٣٢٣ .
- يقع ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى ، ولا يكون خبرا عن الجئة وقولهم : الليلة الهلال على معنى الحدوث .
- وظرف المكان يقع خبرا عنهما : ٣ : ٢٧٤ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٥١ ، ٣٣٣ .

زيدبك مأخوذ ، وزيد فيك راغب : لا يكون إلا الرفع : ٤ : ٣٠٢ .

الظرف المستقر : ٤ : ٤٠٦ .

الظرف التام : ٤ : ٣٠٢ .

عبد الله في الدار قائما ، وقائم : ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧ .

الخبر المتعبد هذا حُلُوْ حَامِضٌ : ٤ : ٣٠٨ .

اقتران خبر المبتدأ بالقاء وشروطه : ٣ : ١٩٥ .

زيد هند ضاربها هو : ما يحتمله من الوجوه : ٣ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

أنت زيد ضاربه أنت : الوجوه فيها : ٣ : ٢٦٣ .

الخبر إذا كان جملة فلا بد لها من رابط . يعود إلى المبتدأ : ٢ : ٢٩٥ .

لو قلت : زيد قام عمرو لم يجز ، لأنك ذكرت اسما ، ولم تخبر عنه بشئ : ٤ : ١٢٨ .

حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر العائد على المبتدأ لا يجوز عند البصريين : ٢ : ٦٢ ،

٤ : ١١٩ .

ويحذف الرابط . المجرور قياسا في مسألة التسعير : ٣ : ٢٥٤ ، ٢٥٨ .

عبد الله زيد الضارب : يحتمل أربعة أوجه :

(١) الألف واللام والفعل لزيد .

(٢) الألف واللام والفعل لعبد الله ، فتقول : عبد الله زيد الضارب هو .

(٣) الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله ، فتقول : عبد الله زيد الضارب هو وأبرز

الضمير هنا .

(٤) الألف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فتقول : عبد الله زيد الضارب هو هو

٤ : ١٣٣ - ١٣٥ .

تقديم خبر المبتدأ عليه جائز عند البصريين ومنعه الكوفيون : ٤ : ١٢٧ .

يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع ما نع : ٤ : ١٥٦ ، ١٦٥ .

عبد الله جاريتك أبوها ضارب : يجوز عند الميرد ، لأن ضاربا يجرى مجرى الفعل ، والتقديم

والتأخير في الفعل ، وما كان خبرا للأول مفردا أو مع غيره - سواء : ٤ : ١٥٦ .

لو قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ .
 الجواب : صالحا ، لأنَّ (كيف) في موضع الخبر كأنَّه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ، ولو قلت : صالح ونحوه لجاز : ٢ : ٣١١ .

زيد وعمر قائم : خبر الأوَّل محذوف عند سيبويه : ٤ : ٢٢٨ .
 أقبلَ رجل يقول ذلك : (أقبلَ) مبتدأ لا خبر له ؛ لأنَّه شابه حرف النفي ، ولا يجوز أن تكون جملة (يقول ذلك) خبرا ؛ لأنَّها جرت على المضاف إليه في تثنيته وجمعه وتأنينه ، وقيل : مبتدأ حذف خبره وجوبا أى موجود وُضِعَ بأنَّه لا معنى لهذا المقدَّر هنا .
 (أقبلَ) هنا ثَمَّا يلزم صدر الكلام فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء ، والمضاف إليه لا يكون إلَّا نكرة كمجرور رُبَّ ، ووصفه فُعلٌ أو ظرف : ٤ : ٤٠٥ .

كان وأخواتها

باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول : واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد : ٣ : ٩٦ ، ١٨٩ ، ٤ : ٨٦ .

دخلت (كان) لتُخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى ، وليست بفعل وصل منك إلى غيرك ، وإنَّما صرَّفَنَ تَصَرَّفَ الأفعال لقَوَّهِنَّ ، وأنَّك تقول فيهنَّ : يفعل وسيفعل ، وهو فاعل ، وبأنَّ فيهنَّ جميع أمثلة الفعل : ٣ : ٩٧ ، ٤ : ٨٦ .

(كان) في وزن الفعل وتصرَّفه وليست فعلا على الحقيقة : ٣ : ٣٣ .

كان وأخواتها أفعال صحيحة : ٤ : ٨٦ .

(كان) فعل متصرَّف يتقدَّم مفعوله ويتأخَّر ، ويكون معرفة ونكرة : ٤ : ٨٧ .

(كان) أصل الباب : ٣ : ١٦٧ .

(كان) قد تقييد الاستمرار بمعنى ما زال : ٤ : ١١٩ - ١٢٠ .

يعمل عمل (كان) أمسى . وليس : وما دام ، وما زال : ٣ : ١٨٩ .

الدليل على فعلية (ليس) اتِّصالُ ضمائر الرفع بها . نحو : لست ، لستم ، ليسوا : ٤ : ٨٧ ، ١٩٠ .

فتح اللام في لست : ١ : ٢٤٦ .

(غدا) بمعنى صار ٣ : ٥٣ .

هل يتعلّق الجارّ والمجرور بـ (كان) : ٤ : ٨٩ .

لا يكون اسم (كان) نكرة محضة لعدم الفائدة : ٤ : ٨٨ ، ٤٠٦ .

وصف النكرة كما يسوّغ وقوعها اسما لكان : ٤ : ٨٨ .

كذلك وقوعها بعد النفي : ٤ : ٩٠ .

إذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة : ٤ : ٨٨ .

إن كانا معرفتين فنأت فيهما بالخيار : تجعل أيتهما اسما أو خبرا : ٤ : ٨٩ ، ٤٠٧ .

يجوز أن يتقدّم خبر (كان) عليها : ٤ : ٨٨ .

يجوز أن يتوسّط خبر (كان) بينها وبين اسمها ، وكذلك أخواتها : ٤ : ٨٧ ، ٨٨ ، ٢ : ١٦٥ .

(ليس) تقديم الخبر فيها وتأخيرها سواء (يريد التوسط) : ٤ : ١٩٤ ، ٤٠٦ .

ولا يلي العامل معمول الخبر : ٤ : ٩٨ - ٩٩ : ١٠٠ ، ١٥٦ .

تقدير ضمير الثبأن مع (كان) : ٤ : ٩٩ - ١٠٠ .

يجوز أن يتقدّم معمول خبر (كان) عليها : ٤ : ١٠٢ .

حذف نون مضارع (كان) وشروطه : ٢ : ٣٠٣٦٤ : ١٦٧ .

حذف خبر (كان) وحده ضعيف في القياس : ٤ : ١١٨ - ١١٩ .

افعلْ هذا إما لا . أى إن كنت لا تفعل غيره : ٢ : ١٥١ .

مرتد برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون : على إضمار إذ كان ، وإذا كان و (كان)

تامة : ٣ : ٢٥٠ .

(كان) تامة بمعنى خلق ، نحو : أنا أعرفه منذ كان : ٤ : ٩٥ .

كان بمعنى وقع ، نحو : قد كان الأمر : ٤ : ٩٥ .

أصبح وأمسى بمعنى استيقظ . ونام : ٤ : ٩٦ .

(كان) الزائدة : ٤ : ١١٦ - ١١٧ .

إعراب نحو : لأفعلنه كائنا ما كان ٣ : ٣٠٣ .

- من كان أخاك ، ومن كان أخوك : ٤ : ٨٩ .
 ما أحسن ما كان زيدٌ ، وما أحسن ما كان زيدا : ٤ : ١٨٤ - ١٨٥ .
 كأننى أخوك وكنت زيدا : محال إن أردت به الانتقال وأنت تعنى أخاه فى النسب .
 ولو قلت : كنت أخاك ، أى صديقك جاز : ٤ : ١١٩ .
 كان القائم القاعد أبواه إليه منطلقة جاريته : ٤ : ١٢٠ .
 إنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ .
 إنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ - ١٢٣ .
 إنَّ زيدا كان منطلقا ، ومنطلقا : ٤ : ١١٦ - ١١٩ .
 باب من مسائل باب (كان) وباب (إنَّ) فى الجمع والتفرقة : ٤ : ١١٥ .

أفعال المقاربة

- باب الأفعال التى تسمى أفعال المقاربة : ٣ : ٦٨ .
 (كاد) لمقاربة الفعل : ٣ : ٧٤ .
 نعى (كاد) : ٣ : ٧٥ .
 لا بدّ لهذه الأفعال من فاعل ، لأنّه لا يكون فعل إلّا وله فاعل . وخبر هامصدر لأنّها لمقاربتة :
 ٣ : ٦٨ .
 ألف (عسى) منقلبة عن ياء . تقول : عسىت كما تقول : رى ورميت : ٣ : ٥٣ .
 (عسى) لمقاربة الفعل . وقد تكون إيجابا : ٣ : ٦٨ .
 لا تقل : عسىت القيام : ٣ : ٦٨ .
 (عسى) تامة فى نحو : عسى أن يقوم زيد : ٣ : ٧٠ - ٧١ .
 رأى المبرّد فى نحو : عساك ، وعساى : ٣ : ٧١ - ٧٢ .
 جعل يقول . وأخذ يقول ، وكرب يقول ، لا يقترون خبرها بأنّ إلّا فى الشعر :
 ٣ : ٦٨ .

إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال : ٤ : ١٠٧ .

أشبهت الأفعال في أنها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترتيبي ، والتننسي ، والتشبيه التي عباراتها الأفعال : ٤ : ١٠٨ .

(إِنَّ) المكسورة مشبهة للفعل بلفظها ، فعملها عمل الفعل المتعدي إلى مفعول : ٢ : ٣٤٠ : ٣ : ٣٣٠ .

هي في القوة دون الأفعال ، وبنيت أواخرها على الفتح كالفعل الماضي : ٤ : ١٠٨ .

لا يجوز أن تقول : إِنَّ يقوم زيد ، لأنها مُشَبَّهة للفعل ، ولا يلي فِعْلٌ فعلاً : ٤ : ١١٠ .

تنصب الاسم وترفع الخبر ، فنشبه من الفعل ما قُدِّمَ مفعوله : ٤ : ١٠٩ .

(أَنَّ) المفتوحة هي وصلتها في موضع المصدر ، ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال ، لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم : ٢ : ٣٤٠ .

إنما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم : ٢ : ٣٤٧ .

أشهد أَنَّ محمداً رسولُ الله : التقدير : على أَنَّ محمداً رسول الله ، أو أشهد بأنَّ محمداً رسول الله : ٢ : ٣٤٢ .

تقول : قصّة زيد أنّه منطلق ، وخبرٌ زيد أنّه يُحِبُّ عبد الله ، لأنّ هذا موضعُ ابتداءٍ وخبرٌ : ٢ : ٢٤٢ .
بلغني أمرك أَنَّك تُحِبُّ الخيرَ : المعنى معنى البذل : ٢ : ٢٤٢ .

جئتكَ أَنَّك تُحِبُّ الخيرَ : على تقدير اللام : ٢ : ٣٤٨ .

(تقول) بمعنى تظنّ ، فتفتح بعدها همزة (إِنَّ) : ٢ : ٣٤٩ .

بلغني حديثك حتى أَنَّك تظلم الناس : الموضع لأنّ المفتوحة ؛ لأنّ (حتى) عاطفة : ٢ : ٣٥٠ .

ظننت أمرك أَنَّك تظلم الناس : الفتح على البذل : ٢ : ٣٥٠ .

يومُ الجمعة أَنَّك خارج ، ولك على أَنَّك لا تؤدّي : الفتح لأنّ المصدر مبتدأ : ٢ : ٣٥٤ .

توجيه الفتح في قوله تعالى : (أبعدكم أَنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أَنكم مخرجون) : ٢ : ٣٥٧-٣٦٠ .

الفرق بين المصدر الصريح والموول : ٣ : ٢١٤ .

لا يلي (إِنَّ) (أَنَّ) ؛ لأنّ المعنى واحد ، كما لا تقول : لئن زيداً منطلق ؛ لأنّ اللام في معنى (إِنَّ)

فإن فصلت بشيء حسن واستقام : ٢ : ٢٤٣ .

مكان (إِنَّ) المكسورة في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد ، وهو الابتداء : ٢ : ٣٤٧ .

(إِنَّ) معناها الابتداء : ٤ : ١٠٧ .

تكسر بعد القول : ٢ : ٣٤٨ .

نكسر بعد (أَلَا) الاستفهامية : ٢ : ٣٥٣ .

تكسر همزة إن وقعت (إِنَّ) في صدر جملة الصلة : ٣ : ١٩٤ .

تكسر في جواب القسم : ٤ : ١٠٧ .

تكسر همزة (إِنَّ) إذا وقعت خبرا في الحال أو في الأصل عن اسم ذات : ٢ : ٣٥٠ .

قد قاله القوم حتى إِنَّ زيدا يقول . الكسر هنا واجب : ٢ : ٣٥٠ .

إِنَّ زيدا لمنطلق : كان حد الكلام أن تكون اللام قبل (إِنَّ) ؛ كما تكون في قولك : لَزَيْدٌ
تخيرُ منك ، ولَمَّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنَّ) لم يجز الجمع بينهما ،
فجعلت اللام في الخبر ، وحدها أن تكون مقدّمة : ٢ : ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

إذا فصلت بين (إِنَّ) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام على الاسم فقلت : إِنَّ في الدار
لزيدا : ٢ : ٣٤٥ . ٣٤٣ .

لو قلت : أشهد بأنَّك لمنطلق كان محالا : ٢ : ٣٤٥ .

ولو قلت : بلغني أنَّك لمنطلق كان محالا : ٢ : ٣٤٦ .

يجوز كسر همزة (إِنَّ) وفتحها بعد إذا الفجائية مع توجيه ذلك : ٢ : ٣٥١ .

ويجوز الأمران أيضا بعد (لا جَرَم) وتوجيه ذلك : ٢ : ٣٥١ - ٣٥٢ .

وبعد (أَمَّا) . بمعنى حقّا . نحو : أَمَّا أَنْتَ مَنْطِقٌ . وأما يوم الجمعة فلأنَّك مرتحل : ٢ : ٣٥٣ ،
٣٥٥ : ٣ : ٩ .

إذا سبق (إِنَّ) مفرد وجملة وصلح العطف على أحدهما جاز فيها الفتح والكسر ؛ كقوله تعالى :
(إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَقُّ) ولا تَعْرَى وَأَنْتَ لَا تَظُنُّمْ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) . ٢ : ٣٤٣ .

عهدي به شابا وإنه يومئذ يفخر : الكسر لأنَّ الجملة حالية ويجوز الفتح على بُعدٍ على العطف
على الضمير المجرور : ٢ : ٣٥١ .

(إِنَّ) المكسورة لا يصلح فيها التقديم والتأخير ؛ كما لم يصلح فيها تعمل فيه من الأسماء .

والفتوحة يجوز معها تقديم الخبر وتأخيره : ٢ : ٣٥٤ .

لا يجوز في هذه الأحرف التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تنصرف : ٤ : ١٠٩ - ١٩٠ .

يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم إن كان ظرفا : ٤ : ١٠٩ .

تقول : إِنَّ اليوم زيدا منطلق ؛ ولو كان مكان اليوم غير الظرف لم يقع إلى جانبها :

٣ : ٦٢ .

وقوع اسم (إِنَّ) نكرة محضة بأبه الشعر : ٤ : ٧٤ .

إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسمها المعرفة : ٤ : ١٠٩ .

الخبر لا بُد منه : ٤ : ١١٠ .

ويحذف في مواضع : ٤ : ١٣٠ - ١٣١ .

الرد على الكوفيين في اشتراطهم شروطا في حذف الخبر في هذا الباب : ٤ : ١٣١

تَكْفُ (ما) هذه الأحرف عن العمل : ١ : ٥١ ، ٥٤ ، ٢ : ٣٦٣ .

العطف على اسم (إِنَّ) بالنصب والرفع : ٤ : ١١١ - ١١٢ .

هل العطف بالرفع من عطف المفردات أو من عطف الجُمَل : ٤ : ١١٣ ، ٣٧١ .

وصف الاسم بالنصب والرفع ؛ نحو : إِنَّ زيدا منطلق الظريف : ٤ : ١١٣ - ١١٤ .

ليت ، ولعل ، وكأن لا يراعى معها محل اسمها ، وعلة ذلك : ٤ : ١١٤ .

باب من مسائل باب (كان) وباب (إِنَّ) في الجمع والتفرقة : ٤ : ١١٥ .

إِنَّ القائم وأخوه قاعد : ٤ : ١١٥ .

إِنَّ المتروك وأخاه مريضين صحيح : ٤ : ١١٥ - ١١٦ .

إِنَّ زيدا كان منطلقا ، ومنطلق : ٤ : ١١٦ - ١١٩ .

إِنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ - ١٢٣ .

وانظر الحديث عن معاني هذه الحروف في فهرس الحروف

ظَنَ وَأَخَوَاتُهَا

باب الفعل المتعدي إلى مفعولين . وليس لك أن تقتصر على أحدهما دُونَ الآخر ٣ : ٩٤ .

لا يجوز الاختصار على المفعول الأول ؛ لِأَنَّ الشكَّ والعلمَ إِنَّمَا وقعَا في الثاني ، ولم يكن بُدُّ من ذِكْرِ الأول ؛ لِيُعْلَمَ : من الذي عُلِمَ منه هذا أو شُكِّ فيه من أمره ٢ : ٣٤٠ ، ٣ : ١١٣ ، ١٨٩ .

إِنَّمَا امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لِأَنَّهَا ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك .

إِنَّمَا هو ابتداء وخبر . فإذا قلت : ظننت زيدا منطلق فَإِنَّمَا معناه : زيد منطلق في ظني ؛ فكما لا بدَّ للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لِأَنَّهُ خبر الابتداء ، وهو الذي عليه تعتمد بالعلم والشك ٣ : ٩٤ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٤٠ : ٦٢ .

إذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى مفعول ثانٍ ؛ لِأَنَّكَ قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لِأَنَّ المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنيت ٢ : ٣٤١ .

فَعَلُ الرَّجُلِ لا يتعدى إلى نفسه . فيتصل ضميره إلَّا في باب ظننت وعلمت ، فَأَمَّا ضَرِبْتَنِي ، وضربتَكَ يا رجل فلا يكون ٣ : ٢٧٧ .

الفرق بين باب ظنَ وغيرها من الأفعال كأعطيت ٣ : ١٨٩ ، ٤ : ٤٠٤ .

باب ظنَّ يَعْمَل وَيُلْفَى ٢ : ١٠ .

الذي تُلْفِيهِ لا يكون مُقَدِّمًا ؛ إِنَّمَا يكون في أضعاف الكلام . ألا ترى أَنَّكَ لا تقول : ظننت زيدا منطلق ٢ : ١١ .

لام الابتداء تقطع ما دخلت عليه ثَمَّا قبلها ، وكان حذواً أن تكون أَوَّلَ الكلام . إذا قلت : علمت لزيد منطلق قطعت بها ما بعدها ثَمَّا قبلها ، فيصير ابتداءً مستأنفاً ٢ : ٣٣٤ .

لام القسم تفصل ما بعدها ثَمَّا قبلها كقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه) ٣ : ٢٩٧ .

لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلَّا ما يجوز أن يُلْفَى ؛ لِأَنَّ الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ، وهذه الأفعال هي التي تجوز أَلَّا تعمل خاصَّةً ، وهي ما كان من العلم والشك ٣ : ٢٩٧ .

إِنَّمَا يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام مَوْضُحًا عن المعنى : نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لِأَنَّكَ تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول الثاني ثَمَّا يصحَّ موضعه إن قَدَّمته فتقدِّمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت في الدار زيدا ، وعلمت خَلْفَكَ زيدا ٣ : ٩٥ .

لا يجوز أن تقوم الجملة مقامَ المفعول الأول ، وإنما تقوم مقامَ المفعول الثاني ؛ لأنه خبر في الأصل ، والخبر يكون مفردا وجملة : ٤ : ٦٢ .

(تقول) بمعنى تظنّ تنصب مفعولين وتفتح بعدها همزة (إنّ) ٢ : ٣٤٩ .

تحكى الجمل بعد القول : ٢ : ٣١٠ .

(قلت) إنّما تقع بعدها الحكاية : ٤ : ٧٨ .

(أرى) بمعنى أظنّ ملازمة للبناء للمفعول وتنصب مفعولين وقيل ثلاثة : ٢ : ١٠ ، ١١ .

(علم) بمعنى عرف تنصب مفعولا واحدا : ٣ : ١٨٩ .

(ظنّ) بمعنى اتهم تنصب مفعولا واحدا : ٣ : ١٨٩ .

جعل

(جعل) على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيّرت ، فتنعدي إلى مفعولين .

الآخر : أن تكون بمعنى عملت وخلقت ، فتنعدي إلى واحد .

وإذا كانت بمعنى صيّرت فأحد وجهيها أن تكون بأثرة تصل إلى المفعول ، كقولك : جعلت الطين خزفا . والخشب بابا .

والآخر : أن تكون بغير أثره بل الحكم على الشيء أنه صيّر كذلك أو القول أنه كذلك ؛

نحو : جعلت الرجل فاسقا ، وجعلت زيدا مؤمنا ، وجعلت بكرا أميرا ، وعمرا وزيرا فإنما ذلك بالقول أنه كذلك : ٤ : ٦٧ .

الوجه في (جعلت متاعك بعضه فوق بعض) . ٤ : ٦٨ ، ٦٩ .

إذا كانت جعل بمعنى عملت فأحد وجهيها أن تكون بمعنى اللام ؛ كقولك : جعلت لزيد مالا ،

أي أعطيته مالا . فملكه ، ويجوز في هذا الوجه أن تلحق (من) فتكون مصاحبة للام

نحو : جعلت لزيد من الخشب بابا .

والوجه الآخر : أن تكون مجردة في اقتضاءها من حرف جرّ فتكون مطلقة على معنى عملت ؛

كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، أي عملت ولا تحتاج إلى غير ذلك : ٤ : ٦٨ .

ما ينصب ثلاثة مفاعيل

لا يكون في الأفعال ما يتعدى لأكثر من ثلاثة مفاعيل إلا ما كان من ظرف أو حال أو فضلة ونحوها : ٣ : ١٢١ .

الأفعال هي : أعلم : وأرى . ونبأ : ٣ : ١٢١ - ١٢٢ .

لا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض : ٣ : ١٢٢ .

(أرى) من رأى بمعنى علمت لا رؤية العين : ٣ : ١٢٢ .

من هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهي من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس . ونبأتك عبد الله صاحب ذلك : ٣ : ١٨٩ .

تعدية (نَبَأَ) : ٤ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

الفاعل

لم كان الفاعل مرفوعا ، والمفعول به منصوبا ؟ : ١ : ٨ .

كيف رفع الفاعل مع المنقُ وفي الاستفهام ؟ : ١ : ٨ - ٩ .

الفاعل لا يتقدم على فعله : ١ : ١٦ . ٤ : ١٢٨ .

من زعم أن نحو : (عبد الله قام) فاعل فقد أحوال من جهات : ٤ : ١٢٨ .

لا يُحذف الفاعل ، فكل فعل له فاعل : ١ : ١٩ ، ٢ : ٣٠٦ ، ٧٦ : ١١٤ ، ١١٥ : ٤ ، ٥٠ : ٧٧ ، ٧٨ .

(قلما) : تكفُّها (ما) عن طلب الفاعل : ٢ : ٥٥ .

الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرت لم يكن بدُّ من ذكر الفاعل معها . لو قلت : أين يكن أكن لم يكن كلاما حتى تقول : أين يكن زيد أكن : ٢ : ٦٠ .

الفصل بالفاعل بين الصفة والموصوف يَضَعُ في المجرور ، وَيَقْوَى في غيره : ١ : ٢٥ .

كلُّ صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أن تثنى ولا تجمع جمع سلامة ، لأنَّها في ذلك تجري مجرى الفعل : ٤ : ٥٤ ، ١٥٥ .

يجوز أن تعمل الصفة في فاعل ظاهر ، وتُجمع جمع تكسير ، وهو لبعض الصفات لازم ، وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب أحمر ، وحمراء ، وسكران وسكرى : ٤ : ٥٥ .
إذا تأخّرت الصفة وعملت في مضمَر تُثني ضميرها وجمع : ٤ : ٥٥ .

حذف الفعل الرفع للفاعل : ٣ : ٢٨٢ - ٢٨٣ .

إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيداً عمرو :
لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول : ٣ : ٩٥

إن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الجبل الجبل لم يكن الفاعل إلا المتقدّم : ٣ : ١١٧ .
رُتبة الفاعل قبل المفعول ، وكذلك رُتبة نائب الفاعل ، ورُتبة الظرف بعد المفعول ، فيجوز
نحو : لقيت في داره زيداً : ٤ : ١٠٢ .

يعود ضمير من المفعول على الفاعل المتأخّر لفظاً ، ولا يعود ضمير من الفاعل المقدم على المفعول
المؤخّر : ٣ : ١١٢ ، ١٢٠ ، ٤ : ١٠٢ ، ٢ : ٦٩ .

المؤنث الحقيقي ما كان في الحيوان : ٣ : ٣٤٨ .

يجوز حذف التاء من فعل فاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل : ٢ : ٣٣٨ ، ١٤٨ ، ٣ : ٣٤٩ .

نحو : قام جاريتك إنما يجوز في الشعر : ٢ : ١٤٦ ، ٣ : ٣٣٨ ، ٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .

نِعَم المرأة : وجه تذكير الفعل : ٢ : ١٤٦ .

المؤنث المجازي يجوز في فعله التذكير والتأنيث : ٢ : ١٤٦ ، ٣ : ٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .

تأنيث الجمع مجازي : ٣ : ٣٤٨ ، ٤ : ٥٩ .

هي الرجال : صلح على إرادة جماعة الرجال : ٢ : ١٨٦ .

تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن : ٢ : ١٨٥

لو سميت امرأة بجعفر لخبّرت عنها كما تُخبر عنها وهي مسمّاة باسم مؤنث ، وتقول :
جاءتني جعفر ، ولا يجوز : جاءني : ٣ : ٣٤٨ .

نائب الفاعل

باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله : ٤ : ٥٠ .

إنما كان رفعاً ، وحُدّ المفعول أن يكون نصباً ؛ لأنك حذف الفاعل ، ولا بُدّ لكل فعل من
فاعل : ٤ : ٥٠ .

التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار كالفاعل . نقول : أعطى زيد درهما ، وأعطى درهما زيد ،
ودرهما أعطى زيد : ٤ : ٥٣ .

إن جثت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذى قام مقامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب
فى المفعول : ٤ : ٥٠ .

قراءة (ويُخَرَّجُ له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) قام الجارُّ والمجرور مقامَ الفاعل ، ونصب
المفعول به أو هو حال : ٣ : ٢٦١ .

يجوز أن تُقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقامَ الفاعل إذا دخل المفعول من حروف
الجرِّ ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل : ٤ : ٥١ .

يجوز أن تُقيم المجرور مقامَ الفاعل مع وجود المصدر والظرف ؛ نحو : سير يزيد فرسخا : ٤ : ٥٢
إن قلت : سير يزيد سيرا فالوجه النصب ؛ لأنَّك لم تغد بقولك (سيراً) شيئا لم يكن فى سيرٍ
أكثر من التوكيد ، فإن وصفته فالوجه الرفع : ٤ : ٥٣ .

شروط نيابة الظرف والمصدر متاب الفاعل : ٤ : ٥٣ .

لا يجوز نحو : ضُربَ زيداً سوطاً وعلةً ذلك : ٤ : ٥١ .

يجوز إقامة الظرف أو الجارِّ والمجرور مقامَ الفاعل : ٣ : ١٠٥ .

الأوجه فى : سير يزيد فرسخين يومين : ٣ : ١٠٥ - ١٠٨ .

قد يقوم المفعول الثانى فى باب أعطيت مقامَ الفاعل إن أُمِنَ اللبس : ٤ : ٥١ .

التقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا : ٤ : ٥١ .

اللغات فى نحو : قيلَ ، وبيعَ : ١ : ١٠٦ .

نحو (حَيٌّ) يكون بضمِّ الحاء وكسرها : ١ : ١٨٢ .

بناء الأجوف المزيد للمجهول : ١ : ١٠٥ .

بناء ظن وأخواتها للمجهول : ٤ : ٥٠ .

بناء نحو : سائر للمفعول : ١ : ١٧٢ .

لا تقول : مُرِضٌ ، ولا مروض : ٢ : ٢١٩ .

(أَرَى) بمعنى أظنَّ ملازم للبناء للمفعول : ٢ : ١٠ ، ١١ .

الاشتغال

واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ؛ لأنَّ الذي بعده تفسير له وذلك قولك : إنَّ زيدا تره بكرمك . ومَنْ زيدا يأتته يعطه : ٢ : ٧٦ .
لأنَّها لا تقع إلَّا على فعل .
النصب بعد (حيث) و(إذا) هو المختار . والرفع بعدهما جائز على أنَّه فاعل لفعل محذوف :
٣ : ١٧٦ .

وتقول : أيُّ تضربه . كما تقول : زيد تضربه .
فإنَّ قال قائل : فما بال النصب لا يختار هاهنا كقولك : أزيدا تضربه ؟ .
فإنَّ الجواب : أنَّ (أيَّا) هي الاسم . وهي حرف الاستفهام فلا يكون قبلها ضمير وذلك قولك : أزيدا ضربه إنما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام . فنصبت زيدا : ٢ : ٢٩٩ .
لو قلت : أيُّهم زيدا ضاربه : النصب في زيد الوجه فإن رفعت على قول من قال : أزيد أنت ضاربه قلت : أيُّهم زيد ضاربه هو : ٢ : ٢٩٩ .

التنازع

العرب تختار لإعمال الآخر ؛ لأنَّه أقرب : ٣ : ١١١ . ٤ : ٧٢ . ٧٣ .
أمثلة لإعمال الأوَّل : ٣ : ١١٢ .
التنازع في الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ ، ١١٧ .
التنازع في الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ .
باب من إعمال الأوَّل والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر : ٤ : ٧٢ .
القاعدة العامة في التنازع : ٤ : ٧٥ .
شواهد لإعمال الأوَّل : ٤ : ٧٧ ، ٧٨ .
إن كان المبدوء به مفعولا لم تضمره : ٤ : ٧٨ .
التنازع في باب (ظنَّ) : ٤ : ٧٨ .
تنازع ظنَّ وقال : ٤ : ٧٨ - ٧٩ .
التنازع بين فعلي تعجَّب ؛ نحو : ما أحسن وأجمل زيدا : تُعمل الأوَّل أو الثاني : ٤ : ١٨٤ .

المفعول به

لا يُنصب شيءٌ إلا على أنه مفعول أو مشبَّه بالمفعول في لفظ. أو معنى .
فمن ذلك المصدر ، وهو اسم الفِعل . تقول : ضربت ضربا وقمت قياما فأنت فعلت الضرب والقيام .
وإذا قلت : ضربت زيدا أو كلَّمت عمرا فأنت لم تفعل زيدا ولا عمرا إنما فعلت الضرب والكلام .

والزمان والمكان مفعول فيهما : ٤ : ٢٩٩ .

والحال مفعول فيها : ٤ : ٢٩٩ .

تقول : رأيت ضَرْبَ زيد عمرا ، فالضرب لا يُرى ، وإنما رأيت الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحرك ، وذلك المتحرك يدلُّ على نوع الحركة . فالحركة نفسها لا تُرى ؛ لأنَّ المرئي لا يكون إلا جسا ملونا : ٤ : ١٨٧ .

مدى حاجة الفعل إلى الفضلات : ٣ : ١١٦ .

ما يتعدى بنفسه وبحرف الجرّ

نصحته ، ونصحت له : ٤ : ٣٣٨ .

شكرته وشكرت له : ٤ : ٣٣٨ .

خشنت صدره وبصدره : ٤ : ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ ، ٣٣٨ .

جاء : يتعدى بنفسه وبحرف الجرّ : ٤ : ١٥٣ .

ثمَّ جاء متعديا ولازما : طرحت البئرَ وطرحتها ، وغاض الماءَ وغَضته : ٢ : ١٠٥ .

الفعل المتعدى واللازم

دخلت : لا تتعدى عند سيبويه ، وقولهم : دخلت البيت إنما هو على حذف حرف الجرّ كأنه أراد : دخلت إلى البيت أو في البيت ، وخالفه الأَخفش والجري والمبرد : ٤ : ٦٠ - ٦١ - ٣٣٧ - ٣٣٨ .
لا خلاف بين أحد في أنَّها تتعدى إلى الأماكن دون غيرها : ٤ : ٦٢ .

إذا أُريد تعدي (دخل) إلى غير الأماكن أدخلت عليها الهمزة أو جئ بالياء بعدها نحو :

دخلت بزيد الدار : ٤ : ٦٢ .

استعمالات (سَمِعَ) : ٤ : ١١ .

الأفعال اللازمة

فَعَلَ : لازم : ١ : ٧١ ، ٣ : ١٨٧ .

انْفَعَلَ : لازم : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠٤ .

افْعَنْتَى : لازم : ١ : ٧٦ .

افْعَلَّ : لازم : ١ : ٧٦ .

افْعَالًا : لازم : ١ : ٧٦ .

افْعَنْتَلَّ : لازم : ١ : ٧٧ .

تَفَعَّلَ ، نحو : تدرج ، وتسرهف لازم لأنه في معنى الانفعال : ١ : ٨٦ .

أفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول : ٢ : ١٠٤ .

الأفعال التي استعملت متعدية ولازمة بلفظ واحد : ٢ : ١٠٥ .

الفعل اللازم قد يستغنى عن المفعول ألبتة حتى لا يكون فيه مضمرًا ولا مظهرًا ، نحو تكلم بكر ، وقعد زيد : ٤ : ٥٠ .

كل فعل تعدى أولم يتعد فهو متعد إلى الزمان واسم لمكان ، والمصدر ، والحال : ٣ : ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٤ : ٣٥٥ .

تقول : مررت بزيد ، كما تقول : ضربت زيدا ، فالباء وما بعدها في موضع نصب : ٤ : ٣٣ ، ١٥٣ .

النصب على نزع الخافض

حذف الجار مع (أن) جيد : نحو : أمرته أن يقوم : ٢ : ٣٥ .

يجوز حذف الجار مع المصدر وليس كحسينه مع (أن) نحو : أمرتك الخير : ٢ : ٣٦ .

(وأمرت لأن أكون) حمل الفعل على المصدر فذكر معه الجار : ٢ : ٣٦ .

لام التقوية تدخل على المفعول إذا تقدم على الفعل فإذا تأخر فالأحسن ألا تدخلها لأن جميع القرآن عليه : ٢ : ٣٧ ، ٢ : ١١٨ .

واعلم أنَّك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصيبته ، لأنَّ الفعل يصل ، فيعمل ٢ : ٣٢١ .
 إذا حذفت حرف الجرّ وصل الفعل فعمل والحذف حسن مع (أَنَّ) المفتوحة للطول بالصلة ٢ : ٣٤٢ .
 لا يجوز مع حذف حرف الجرّ أن يكون الموضع جرّاً : ٢ : ٣٤٧ .
 محال أن يحذف حرف الجرّ ولا يأتى منه بدل : ٢ : ٣٤٨ .
 أم حبلها إذ نأتك : الأصل : نأت عنك : فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل : ٣ : ٢٩٠ .
 حذف حرف الجرّ وشواذه : ٤ : ٣٣٠ - ٣٣١ .

حذف الفعل الناصب

يا زيد عمرا ، أى عليك عمرا : ٢ : ٣١٨ .
 (عليك) بدل من الفعل ولذلك لا يُجمع بينهما : ٢ : ٣٢٢ .
 الطريق يا فتى ، أى خلّ الطريق : ٢ : ٣١٨ .
 القرطاس ، أى أصبت : ٢ : ٣١٨ ، ٣ : ٢١٦ ، ٤ : ٢٦٧ ، ٤ : ١٢٩ .
 (بل ملّة إبراهيم) . أى اتّبِعوا : ٢ : ٣١٨ .
 الحذف في جواب الاستفهام المقدّر : ٣ : ٢٨١ - ٢٨٣ .
 حذف الفعل في قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) التقدير : ايتوا وقال قوم : هو على تقدير
 يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربيّة ؛ لأنّه يفسد الجواب ولا دليل عليه ٣ : ٢٨٣ .

ما ينصب مفعولين ليس أصلهما الابتداء والخبر

هذا باب الفعل الذى يتعدّى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ٣ : ٩٢ .
 ١٨٨ .

التحذير والإغراء

باب إياك فى الأمر : ٣ : ٢١٢ .
 (إياك) لا تقع إلا أما منصوبا فكانت بدلا من الفعل دالة عليه ، ولم تقع هذه الهيئة إلا فى
 الأمر ، لأنَّ الأمر لا يكون إلا بفعل : ٣ : ٢١٢ .

إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ : التَّأْوِيلُ : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَالْأَسَدُ مُتَقَيَّانِ .
٢١٢ : ٣ .

إِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقُلْتُ : إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَإِنْ قُلْتَ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ ، وَهُوَ عَلَى قَبِيحِ جَائِزٍ : ٣ : ٢١٢ .

لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ زَيْدًا ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا إِضْرِبْ عَمْرًا : ٣ : ٢١٣ .
إِيَّاكَ أَنْ تَقْرُبَ الْأَسَدَ جَيِّدٌ ، لِأَنَّ (أَنْ) تَحْذِفُ مَعَهَا اللَّامَ وَإِنْ أَدَخَلْتَ الْوَاوَ فَجَيِّدٌ : ٣ : ٢١٣ .
إِيَّاكَ الضَّرْبَ لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَإِنَّمَا فِي الشَّعْرِ : ٣ : ٢١٣ .

قَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ فِي التَّكْرِيرِ وَفِي الْعُطْفِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ . فَإِنَّمَا حُذِفَ الْفِعْلُ لِلْإِطَالَةِ ، وَدُلُّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ بِمَا يَشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ ، وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ : رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ وَالتَّقْدِيرُ : نَحْ رَأْسُكَ : ٣ : ٢١٥ .

كُلُّ شَيْءٍ كَانَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَأْمُرَ بِهِ غَائِبًا . لَا تَقُولُ : عَلَى زَيْدٍ عَمْرًا .

قَالُوا : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ؛ لِأَنَّ هَذَا مِثْلُ : ٣ : ٢٨٠ .

الاختصاص

نَظِيرُ إِدْخَالِهِمُ التَّسْوِيَةَ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ قَوْلُكَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ . أَجْرُوا حَرْفَ النَّدَاءِ عَلَى الْعَصَابَةِ ، وَلَيْسَتْ مَدْعُودَةً ، لِأَنَّ فِيهَا الْإِخْتِصَاصَ الَّذِي فِي النَّدَاءِ : ٣ : ٢٩٨ .

فَلَوْ وَقَعَ الْإِخْتِصَاصُ بَعْدَ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ، وَبَعْدَ لَفْظِ غَائِبٍ فِي تَأْوِيلِ التَّكَلُّمِ أَوْ الْمَخَاطَبِ ، نَحْوُ : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ : ٣ : ٢٩٩ .

يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ : ٣ : ٢٩٩ .

المفعول المطلق

حَاصِبُ اسْمِ الْمَصْدَرِ : ١ : ٧٣ - ٧٤ .

الْمَصَادِرُ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ إِلَّا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَفْعَالِهَا ، فَأَمَّا فِي الْإِضْهَارِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِخْبَارِ عَنْهَا وَالْاسْتِفْهَامِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهَا . إِنْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرٌ وَلَا حَالٌ فَلَا بُدَّ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ : ٣ : ٢٦٧ .

تنظر في هذه المصادر إلى معانيها ، فإن كان الموضع بعدها أمرا أو دعاء لم يكن إلّا نصبا : ٢٢١ .
وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ، لأنّ الأمر لا يكون إلّا بفعل . قال تعالى : (فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ
وَأَمَّا فِدَاءٌ) ، (فضرب الرقاب) : ٣ : ٢١٦ ، ٢٢٦ .

إن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع ، ومعناها كمعنى المنسوب : ٣ : ٢٢١ .
إن كان مصدرا صحيحا يجرى على فعله فالوجه النصب ، وذلك قولك : تَبَا لزيد ، وَجَوْعَا
لزيد ؛ لأنّ هذا من قولك : جاع يجوع ، وتبّ يتبّ ،

وكذلك سَقِيَا وَرَعِيَا ، والرفع يجوز على بُعد ؛ لأنّك تبتدئ بنكرة : ٣ : ٢٢١ .
أقياما وقد قعد الناس : تقوله مؤبّخا مُنْكِرَا ، ولولا دلالة الحال ما جاز حذف الفعل : ٣ : ٢٢٨ .
قياما - علم الله - وقد قعد الناس : ٣ : ٢٢٩ ، ٢٦٤ .

سبحان الله : في موضع المصدر وليس منه فعل وهو معرفة ، فإن حذفت المضاف إليه لم ينصرف
: ٣ : ٢١٧ .

لا يصلح في سبحان إلّا النصب : ٣ : ٢١٩ .

معاذ الله : لا يكون إلّا مضافا : ٣ : ٢١٨ .

سبحان الله ورِيحَانَهُ : تأويل (ريحانه) : الرزق وتقديره في المصادر : تسييحا واسترزاقا : ٣ : ٢٢٠
مَرْحَبَا وَأَهْلًا : في موضع قولهم رَحِبْتُ بِلَادُكَ رَحِبَا ، وَأَهْلْتُ أَهْلًا ، ومعناه الدعاء . يقول :
صادفت هذا : ٣ : ٢١٨ ، ٤ : ١٥٧ .

حِجْرًا : معناه : حراما ، لو قلت : حِجْرٌ وَمَرْحَبٌ لصلح . تريد : أملك هذا : ٣ : ٢١٨ .

ويل لزيد ، وبع لزيد ، ويُسْ له ، وتَبْ له : إن أضفت لم يكن إلّا النصب ؛ لأنّها مصادر
فإن أفردت فَانْتِ مَخِيرٌ بين النصب والرفع .

أما النصب فعل الدعاء ، وأما الرفع فعل قولك : ثبت ويل له ؛ لأنّه شيءٌ مستقرٌّ ، فويل
مبتدأ ، و (له) الخبر : ٣ : ٢٢٠ ، ٢٠٦ - ٢٠٧ .

إذا قلت : وبع له ، ثمّ ألحقته التّب فإنّ النصب فيه أحسن ، ولا يختلف النحويون -
إذا قلت : وبع له وتبّا له - في نصب التّب : ٣ : ٢٢١ ، ٤ : ١٥٧ ،

سلام عليك : سلام اسم في معنى المصدر ، ولو كان على سَلَمَ لكان تسليما : ٣ : ٢٢١ .

سلاما ، وسلام : معناه : المبارأة والمشاركة ، ورفعت ؛ لأنك جعلته ابتداء وخبرا في موضع خبر (كان) : ٣ : ٢١٩ .

سَقِيَا لزيد : الدعاء كالأمر والنهي ، واللام للتبيين : ٣ : ٢٦٧ - ٢٦٨ .

مما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات ، وذلك قولك : تُربا وَجُنْدَلَا . إنما تريد : أطعمه الله ، ولقاه الله ونحو ذلك : ٣ : ٢٢٢ .

أَفَّةً وَتَفَّةً : تقديره من المصادر : نَتْنَا وَذَقْنَا : ٣ : ٢٢٢ ، ٢٠٧ .

شكرانك لا كُفْرانك : مصدران لحقتهما الزيادة للمبالغة : ٣ : ٢٢٦

عَمَّرَكَ اللهُ وَقَعَدَكَ اللهُ : ٣ : ٢٠٧ .

رُوَيْدُكَ : ٣ : ٢٠٨

حذف الفعل في الخبر في نحو : ما أنت إِلَّا سيرا : ٣ : ٢٢٩ - ٢٣٠

زيد سِيرٌ : على حذف مضاف أو على إرادة المبالغة : ٣ : ٢٣٠

زيد أبدا قياما : ٣ : ٢٣٠ .

ما كُثِرَ استعماله حتى صار بدلا من الفعل قولك : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا ، وعجبا : ٣ : ٢٢٦

المصادر المثناة : لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَخَنَانِيكَ : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

إن أفردتها كنت مخيرا : إن شئت نصبتها ، وإن شئت رفعتها ، فإذا ثنيت لم تكن إِلَّا منصوبة : ٣ : ٢٢٤ .

خَنَان : منفرد ويتصرف في الكلام في غير الدعاء : ٣ : ٢٢٦ .

تَأْوِيلُ (لَبَّيْكَ) : يقال : أَلَبَّ عَلَى الْأَمْرِ ، إذا لزمه ودام عليه ، فمعناه : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إيجابتك : ٣ : ٢٢٥ .

سَعْدَيْكَ : من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده عليه ، فإذا قال : اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ وسعديك فلانما معناه : اللهم ملازمة لأمرك ، ومساعدة لأوليائك ، ومتابعة على طاعتك :

٣ : ٢٢٦ .

بَاب ما يكون من المصادر توكيدا : ٣ : ٢٣٣ ، ٢٦٦ .
 لا إله إلا الله قولاً حقاً : ٣ : ٢٣٣ .
 لأضربنك قسماً حقاً : ٣ : ٣٣٣ ، ٢٦٧ .
 هذا زيد حقاً ، وهذا زيد الحق : ٣ : ٢٦٦ .
 هذا زيد الحق : رفعه على وجهين : ٣ : ٢٦٦ .
 هذا القول لا قولك : ٣ : ٢٦٦ .
 هذا ابن عمي دنياً وذنية . وهذا الدرهم وزن سبعة وهذا الثوب نسج اليمن ، وهذا الدرهم
 ضرب الأمير : ٤ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

الظروف

كل ما كان فعلاً أو في معنى الفعل فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال : ٣ : ٢٧٤ .
 الظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل : ٢ : ١١٥ .
 الظروف مجراها مجرى المفعول ، فإن أطلقت الفعل عليه نصبت على أنه مفعول فيه : ٤ : ٣٢٨ .
 ما يكون في معنى الفعل ينتصب به الظرف ؛ نحو : المال لك يوم الجمعة : ٤ : ٣٢٨ - ٣٢٩ .
 زيد صديق عبد الله اليوم : معناه : يؤاخيهِ : ٤ : ٣٢٩ .
 زيد أخوك يوم الجمعة : لا يجوز على إرادة النسب فإن أردت الصداقة جاز : ٤ : ٣٣٠ ، ٣ : ٢٧٤ .
 لا ينصب الفعل ظرفي زمان أو ظرفي مكان إلا على التبعية : ٤ : ٣٥١ .
 لم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ : ٤ : ١٧١ .
 هل يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان والعكس ؟ : ٤ : ٣٢٩ .
 الزمان خاصة وعامة يتصل به الفعل ، والمكان لا يكون فيه مثل ذلك ، فالفعل ينتضي كالزمان ؛
 - لأن الزمان مرور الأيام والليالي ، فالفعل على سننه يمضي بمضيه ، وليست الأمكنة كذلك
 إنما هي جثث ثابتة : ٢ : ٢٧٥ .
 ظروف الزمان كانت بالفعل أولى ؛ لأنها بُنيت لما مضى منه ولما لم يأت ، والزمان كالفعل إنما
 هو مضى الليل والنهار : ٣ : ١٧٦ .
 ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملاً ظرفاً ؛ كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن
 مستعملاً ظرفاً كالجبل : ٢ : ١١٨ .

هذه المخصوصة لا يتعدى إليها الفعل ؛ لأنه لا دليل فيه عليها ، فإنما يتصل بها كما يتصل
بساائر الأسماء ، وذلك قولك : قمت في دار زيد ، ولا يصلح : قمت دار زيد ، ولا قمت
المسجد الجامع : ٢ : ٢٧٢ - ٤ : ٣٣٦ .

أسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا إلى مصدر أو جملة تكون في معناه : ٣ : ١٧٦ .
ثم لا يجوز أن يكون ظرفا : ناحية الدار ، وجوف الدار ، وخارج الدار : ودخلها ، وجانب ،
وذرى ، ووجه ، وكنف : ٤ : ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

اسم الزمان المشتق يدل على الزمان بنفسه دون حاجة إلى تقدير مضاف : ٢ : ١٢٢ ، ٣ : ١٩٧ .
من الظروف ظروف لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ؛ نحو : صمت يوما : ٤ : ٣٣٢ .
وكذلك سرت فرسخا وليلا : ٤ : ٣٣٣ .

لقيت زيدا يوم الجمعة : يكون اللقاء في بعض اليوم : ٤ : ٣٣٣ .
المكان الذي لا ينفك الحدث منه ؛ نحو جلست مجلسا ، وقمت مكانا صالحا ، وسرت
فرسخا ، وجلست خلفك : ٤ : ٣٣٦ .

كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف ، وصار اسما : ٤ : ٣٤٢ .

الظروف المتصرفة

الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء : ٤ : ٣٣٠ ، ٣٣٢ .
تصرف خلف ، وأمام ، وقدام مع الإضافة أكثر : ٤ : ٣٤١ ، ٣٣٥ ، ٣ : ١٠٢ .
تناقض كلام سيبويه في خلف وأمام ، وتحت : ٤ : ٣٥٥ .
ما كان اسما لليوم ؛ نحو الثلاثاء والأربعاء فأكثر تصرفا : ٤ : ٣٣٥ .

الظروف التي لا تتصرف

بُعِيدَاتٍ بَيِّن : ٢ : ٢٧٨ ، ٣ : ١٠٣ ، ٤ : ٣٣٣ ، ٣٥٣ .
بُكْرَةٌ : ٤ : ٣٥٣ .
بَكْرًا : ٤ : ٣٣٤ ، ٣٥٣ .
ذات مرة : ٣ : ١٠٣ ، ٤ : ٣٣٣ ، ٣٥٣ .
ذا صباح : ٤ : ٣٣٤ .

سَحَر : إذا أردت سحر يومك معدول لا ينصرف فإن نكّر انصرف : ٣ : ١٠٣ : ٤ : ٣٥٣ ، ٣٣٣ . ٣٥٦ .

من العربيات غير المنصرفة سُحِير : ٣ : ٣٧٨ .

سَوَى ، وَسَوَاء : ٤ : ٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٢ : ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٣ : ١٠٢ .

صَبَّاحَ نَسَاء : ٤ : ٣٥٣

صَحَّوْهُ ، وَعَتَمَ ، وَعَشِيَهُ ، وَكَلَّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى عَشِيَهُ : ٤ : ٣٣٤ ، ٣٥٣ .

عند : ٣ : ١٠٢ ، ٤ : ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣ .

معناها الحضرة ، وتقول : عنده مال وإن لم يكن حاضرا فيكون اتساعا : ١ : ٥١ .

أَمْسَ

(أَمْسَ) مَبْنِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْصُ يَوْمًا بَعِيْنَهُ ، وَقَدْ ضَارَعَتْ الْحُرُوفَ ، وَبَنِيَتْ عَلَى الْكُسْرِ لِسُكُونِ الْمِيمِ قَبْلَهَا : ٣ : ١٧٣ .

لَا تَنْصَرِفُ فَإِذَا أُضِيْفَتْ تَنْصَرَفَتْ : ٤ : ٣٣٤ .

حَيْثُ

مِنْ ضَمِّ آخِرِهَا أَجْرَاهَا مَجْرَى الْغَايَاتِ ؛ إِذْ كَانَتْ غَايَةً : ٣ : ١٧٣ .

اللُّغَةُ الْفَاشِيَةُ الضَّمُّ : ٣ : ١٧٥ ، ١٧٨ .

مِنْ فَتْحِ آخِرِهَا فَلِلْبَاءِ الَّتِي قَبْلَ الْآخِرِ : ٣ : ١٧٨ .

حَيْثُ لَا تَنْصَرِفُ : ٤ : ٣٣٤ ، ٣٣٩ .

عَلَّةٌ بِنَائِهَا : ٤ : ٣٤٦ .

الظُرُوفُ الَّتِي لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ سِوَى (مَنْ) خَمْسَةٌ : عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَمَعَ ، وَقَبْلَ ، وَبَعْدَ : ٤ : ٣٤٠ .

وَكَذَلِكَ حَيْثُ :

حَيْثُ : اسْمُ مَكَانٍ مَبْهَمٍ يَفْسَّرُهُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، فَحَيْثُ فِي الْمَكَانِ كَحَيْنٍ فِي الزَّمَانِ ، فَلَمَّا ضَارَعَتْهَا أُضِيْفَتْ إِلَى الْجُمْلِ ، وَهِيَ الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ : ٢ : ٥٤ ، ٤ : ٣٤٦ .

٣ : ١٧٥ .

إذا وصلت بـ (ما) كُفِّتْها عن الإضافة وصارت جزءاً : ٢ : ٥٤ .
لو أفردت (حيث) لم يصحَّ معناها ، فلذلك لزمَت الإضافة : ٣ : ١٧٥ .

لَدَن

لَدَن بمعنى عند ، ودليل اسميَّتها دخول (من) عليها : ١ : ٥١ ، ٤ : ٣٤٠ .
(لَدَن) أصلها لَدَن : ٤ : ٣٤٠ .
استعمل أبو الطَّيِّب لَدَن من غير (من) وهو قليل في الكلام : ٤ : ٣٤١ .
وسَط. بسكون السين : ظرف وبالفَتْح اسم : ٤ : ٣٤١ - ٣٤٢ .
حُفِرَت وَسَط. الدار بِثُرا : بسكون السين ظرف ، وبثُرا مفعول به وبالفَتْح مفعول به ، وبثُرا حال : ٤ : ٣٤٢ .
غُلُوَّة وبِكرَة : اسنان متمكَّنان معرفة لا ينصرفان وإذا نَكَّرَا انصرفا : ٤ : ٣٥٤ .
تَلْحِيْن أبي عبيد لابن عامر والِحسن في قراءة : (بالغُلُوَّة) وهي متواترة .
وهما لا يعرفان اللحن ويحتجُّ بكلامهما فقد أخذ ابن عامر القرآن عن سيِّدنا عثمان رضي الله عنه : ٤ : ٣٥٥ .
من المعارف أيضا : ضُحَى وضُحَى ، وعَشِيَّة وعَشِيَّة وعَشَاء وعَشَاء ، وبَصَر وبَصَر ، وصباح مساء .
وإن أردتَ مِن التكرات انصرفن : ٤ : ٣٥٥ .
إن أردتَ الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غُلُوَّة فهي ترفع وتنصب ، ولا تصرف لأنَّها معرفة : ٣ : ٣٧٩ .
بُكْرَة : فيها قولان : قال قوم نصرَفها ؛ لأنَّها نكرة ، وقال قوم : لا نصرَفها ؛ لأنَّها في معنى غُلُوَّة : ٣ : ٣٨٠ .

الظُرُوفُ الْمُقْطُوعَةُ عَنِ الْإِضَافَةِ

الغايات مصروفة عن وجهها ، وذلك أنَّها -نما- تقديره الإضافة ؛ لأنَّ الإضافة تُعرَفها ، وتحقِّق أوقاتها ، وكان محلُّها من الكلام أن يكون نصبا أو خفصا ، فلَمَّا أُزِيلَت عن مواضعها ألزمت الضمَّ : ٣ : ١٧٤ .
إن كانت نكرات أو مضافة لزمها الإعراب : ٣ : ١٧٥ ، ٢ : ١٨٠ ، ٤ : ٢٠٥ .

الظروف المقطوعة عن الإضافة لا تقع خبرا ولا حالا ولا صفة : ٣ : ١٧٤ .

ابداً بهذا أول : ٢ : ٣ : ٣ : ١٧٨ ، ٤ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

مذ عام أول : ٣ : ٣٠ .

استعمالات أول : ٣ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

جثت من علو ، وصَبَّ عليهم من فوق ومن تحت ومن دُون : ٣ : ١٧٥ .

تركيب الظروف والأحوال

هو جارى بيت بيت : ٢ : ١٦١ : ٣ : ١٨٤ ، ٤ : ٢٥٢

لقيته كَفَّةً كَفَّةً : ٢ : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٣ : ١٨٤ ، ٤ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٥٢ .

القوم فيها شَرَّ بَرَّ : ٢ : ١٦١ ، ٤ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٣ : ١٨٤ .

كل اسمين أزيلا فحكمهما إذا بنيا كذلك : نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً وبيت بيت ، وقد يجوز فيها الإضافة ، وترك البناء للمعنى وذلك أنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لكَفَّةً ، أى قابلت صفحة صفحة ، فيجوز أن تقول : لقيته كَفَّةً كَفَّةً ، وكذلك : هو جارى بيت بيت .

أما شَرَّ بَرَّ فاسمان ليس فى أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر : ٣ : ١٨٤ ، ٤ : ٢٩ ، ٣٠ .

(بينَ بينَ) يجوز فيها التركيب والإضافة : ٣ : ١٨٤ .

أَخَوَلْ أَخَوَلْ : ٤ : ٢٩ .

لا يجعلون ذلك اسما واحدا إلَّا فى الحال أو الظرف : ٣ : ١٨٤ .

ما كان من المصادر حيناً فهو على حذف مضاف ، نحو : موعدك خفوق النجم ، ومَقْدَمَ الحاج ، وخِلَافَةَ فلان : ٤ : ٣٤٣ .

موعدك باب الأمير : إن نصبت (باب) كان ظرفاً ، أى حضرة : ٤ : ٣٤٢ .

أنت منى عَدُوَّةُ الفرس ، ودعوة الرجل ، وغلوة السهم ، وفوت اليد : ٤ : ٣٤٢ .

هو منى مَقْعَدُ القابلة ، ومنزلة الولد ، ومَنَاطُ الثرىا ، ومنزلة الشغاف ، ومَزَجَرُ الكلب ، ومَقْعَدُ

الخائضين : ٤ : ٣٤٣ .

ظروف المكان تقم للأسماء والأفعال بخلاف ظروف الزمان : ٤ : ٣٢٩ .

يُغْتَفَرُ فِي الظُّرُوفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا ، فَهَمَّ يَتَوَسَّعُونَ فِي الظُّرُوفِ كَثِيرًا : ١٠٤ - ١٠٥ ،
٤ : ١١٠ - ٣٧٦ .

الظرف المستقرّ : ٤ : ٤٠٦ .

الظرف التامّ : ٤ : ٣٠٢ .

المفعول معه

لا ينصب الفعل اثنين من المفعول معه إِلَّا على البدل أو العطف ، كذلك لا ينصب واحدا ،
ولفظه (مع) أو لفظتين (مع) . وعلى ذلك ضَعَّفَ رأى من يعرب (والطير) مفعولا معه
في قوله تعالى : (يا جبال أوبي معه والطير) لا تقول : جاء زيد مع عمرو مع زينب من
غير عطف : ٤ : ٢١٢ .

تقدير عامل مناسب في نحو قوله : متقلّدا سيفنا ورمحنا : ٢ : ٥١ .

الاستثناء

باب الاستثناء : ٤ : ٣٨٩ .

باب ما لا يكون المستثنى فيه إِلَّا نصبا : ٤ : ٤٠١ .

جاءني إخوانك إِلَّا زيدا : يجب نصبه . لو طرحت الإخوة لتبدلَ منهم لفسد : ٤ : ٤٠١ ، ٣٩٥ .

ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (إِلَّا) دليل وعوض : ٤ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

الأجود في التامّ المنقّى الإبدال ويجوز النصب : ٤ : ٣٩٠ ، ٣٩٤ .

باب ما يصلح فيه البدل على وجهين : ٤ : ٤٠٢ .

ما ظننت أَنَّ أحدا يقول ذلك إِلَّا زيدا : النصب على الإبدال من أحد أو على الاستثناء .

والرفع على أَنَّ تبدله من الضمير في يقول : ٤ : ٤٠٢ .

ما منهم أحد اتخذت عنده يدا إِلَّا زيد كريم : زيد بالرفع بدل من أحد ، وبالجرّ بدل من
الهاء في عنده : ٤ : ٤٠٠ .

ما ضربت أحدا يقول ذلك إِلَّا زيدا : النصب لا غير : ٤ : ٤٠٣ .

- ما أعطيت أحدا يقول ذلك درهما إلا زيدا : لا يصلح هنا إلا نصب : ٤ : ٤٠٤ .
- ما أعطيت أحدا درهما إلا دينارا : أبدلت الدينار تما قبله ، لأن درهما في معنى الجميع : ٤ : ٤٠٤ .
- ما علمت أن أحدا يقول ذلك إلا زيدا : زيد بدل من أحد ٤ : ٤٠٦ .
- أقل رجل رأيته إلا زيد : إن أردت النفي بأقل والتقدير : ما رجل رأيته إلا زيد .
- وإن أردت رؤية قليلة نصبت زيدا ؛ لأنه مستثنى من موجب : ٤ : ٤٠٤ - ٤٠٥ .
- الحديث عن إعراب (أقل رجل يقول ذلك) ومعناه : ٤ : ٤٠٥ .
- باب ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أبدل إلا على الموضع : ٤ : ٤٠٥ .
- ما جاءني من أحد إلا زيدُ بدل من المحل ولا يصحُّ بدلا من اللفظ : ٤ : ٤٢٠ .
- ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يُعْبَأُ به : ٤ : ٤٢٠ .
- ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعْبَأُ به : ٤ : ٤٢١ .
- الاستثناء نوعان : مفرغ وغير مفرغ .
- والمفرغ لا يكون إلا بعد نفي . ويُعرب الامم بعد (إلا) على حسب ما يطلبه ما قبلها : ٤ : ٣٨٩ .
- تقول : ما جاءني غير زيد ، وتريد : ما جاءني إلا زيد ، وقد يجوز ألا يكون زيد جاءك ، ويكون الكلام مستويا : ٤ : ١٨٧ .
- باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله : ٤ : ٤١٢ .
- ما جاءني أحد إلا حمارا : وَجَّهْ هذا وحده نصب : ٤ : ٤١٢ .
- شواهد للاستثناء المنقطع : ٤ : ٤١٤ - ٤١٨ .
- باب ما لا يجوز فيه البدل . وذلك الاستثناء المقدم : ٤ : ٣٩٧ .
- تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب نصبه : ٤ : ٣٩٧ - ٣٩٨ .
- من لي إلا أبوك صديق وصديقا : ٤ : ٣٩٨ .
- تأخير صفة المستثنى منه عن المستثنى وحكم ذلك في الإبدال : ٤ : ٣٩٩ .
- باب تكرير الاستثناء بغير عطف : ٤ : ٤٢٤ .

ما جاءني أحد إلا زيدا إلا عمرا ، وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . المعنى واحد وإن اختلف الإعراب : ٤ : ٤٢٤ .

تقول : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد : ٤ : ٤٢٤ .

باب الجَمْع بين (إلا) وغير : ٤ : ٤٢٦ .

تقول : ما جاءني غير زيد وإلا عمرو : ٤ : ٤٢٦ .

باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتاً بمنزلة غير : ٤ : ٤٠٨ .

لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا : ٤ : ٤٠٨ .

جاءني القوم إلا زيدا : يجوز أن تكون (إلا) نعتاً : ٤ : ٤١١ .

لا يُنعت بـإلا إلا النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود وكذلك ما ينعت بغير : ٤ : ٤١١ .

لا تقول : هذا درهم إلا جيد ، لأنه لا يصح الاستثناء : ٤ : ٤٢٢

أدوات الاستثناء في الأسماء : غير ، وسوى وسواء .

ومن الحروف إلا ، وحاشا . وخلا ، ومن الأفعال حاشا وخلا : ٤ : ٣٩١ .

(إلا) الاستثنائية لا تقع بعد (أن) المفتوحة الهمزة : ٤ : ٤٠٦ .

لو قلت : ما إلا زيدا فيها أحد لم يجز ، لأن (ما) ليست بفعل ، وتقول : ليس إلا زيدا فيها أحد : ٤ : ٤٠٦ .

عدا وخلا : فعلاّن ينتصب ما بعدهما ، وقد تكون (خلا) حرف خفيض : ٤ : ٤٢٦ .

إذا قلت : ما عدا ، وما خلا لم يكن إلا النصب ، وذلك أن (ما) اسم لا يوصل إلا بالفعل : ٤ : ٤٢٨

باب الاستثناء بليس ، ولا يكون : ٤ : ٤٢٨ .

لا يكونان استثناءً إلا وفيهما ضمير ، كما في عدا وخلا ، تقول : جاءني القوم إلا زيدا ، أي ليس بعضهم : ٤ : ٤٢٨ .

وإن جعلت (ليس) و(لا يكون) صفة فجيد ، وكان الجرمي يختاره ، فنقول : أتاني القوم

ليسوا إخوانك ، وأتتني امرأة لا تكون فلانة : ٤ : ١٢٨ .

باب ما يُحذف من المستثنى تخفيفاً : ٤ : ٤٢٩ .

تقول : عندى درهم ليس غيرُ ، وليس إلّا أردت ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ؛ كما
 ضممت قبلُ ، وبعدُ ؛ لأنّه غايّة : ٤ : ٤٢٩ ، ٢ : ١٥٢ ، ٤ : ١٢٩ .
 كلّ باب فأصله شيء واحد :
 (إنّ) أصل أدوات الشرط ، والهمزة أصل الاستفهام ، و (إلّا) أحقُّ بالاستثناء ، والواو أحقُّ
 بالعطف : ٢ : ٤٦ .

الحال

لا ينتصب شيء إلّا على أنّه مفعول أو مشبّه بالمفعول فى لفظ. أو معنى ، والحال مفعول فيها :
 ٤ : ٢٩٩ - ٣٠٠ .
 الحال لا تكون إلّا نكرة : ٣ : ٩ ، ٤ : ١٥٠ ، ١٦٨ .
 باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا : ٣ : ٢٣٦ .
 كلمته فاه إلى فى : ٣ : ٢٣٦ .
 بايعته يدا بيد : ٣ : ٢٣٦ .
 لو قلت : كلمته فوه إلى فى لجاز ، وأمّا بايعته يدا فلا يجوز غيره : ٣ : ٢٣٦ .
 بعث الشاة شاة ودرهما . أى مُسَعَّرًا : ٣ : ٢٥٦ .
 لك الشاة شاة ودرهما . إن شئت رفعت : ٣ : ٢٥٦ .
 الشاة شاة ودرهما : ٣ : ٢٥٧ .
 مررت ببرّ قنيزا بدرهم : ٣ : ٢٥٨ .
 هذا خاتم حليدا : حال ولا أرى نصبه إلّا على التمييز : ٣ : ٢٦٠ ، ٢٧٢ .
 تفرّقوا أبادى سبا : ٤ : ٢٥٠ .
 بادى بدّا : ٤ : ٢٦٠ ، ٢٧٠ .

من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال . فلا تكون معرفة ، لأنّ الحال لا تكون معرفة : ٣ : ٢٦٨
 من المصادر ما يكون حالا ؛ لأنّه ناب عن اسم الفاعل ؛ نحو : قتلته صَبْرًا ، وتَأَوَّلَ صَابِرًا
 أو مصبرًا . وجنته مشيا ، ولو قلت : جنته إعطاءً لم يجز ؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجزئ :
 ٣ : ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٤ : ٣١٢ .

أرسلها العراق : ٣ : ٢٣٧ .

فعل ذلك جَهْدَه وطاقته : ٣ : ٢٣٧ .

مررت بزيد وحْدَه . ومررت بأخويك وخْدَهما : (وحده) مصدر لا يُثنى ولا يُجمع ، ولا يُغَيَّر
عن النصب إلَّا في قولهم : نسيج وحده . وجَحِيش وحده . وقُرِيع وحده : ٣ : ٢٣٩ ، ٢٤٢
مررت بالقوم خمسَتهم . ومررت بهم ثلاثَتهم . ويجوز أن تُجرى على الأوَّل ، والمعنى يختلف
٣ : ٢٣٩ .

مررت بالقوم قَضَهم بقضيتهم ، وقَضَهم بقضيتهم : ٣ : ٢٤٠ .

باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال : ٣ : ٢٧١ .
ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ : لا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدل لا يكون من المخاطب ،
وكان عيسى بن عمر يجيزه : ٣ : ٢٧٢ .

إذا قلت : ادخلوا الأوَّلَ والآخرُ والصغير والكبير فالرفع ؛ لأنَّ معناه : كلُّكم ، فهذا لا يكون
إلَّا مرفوعا ، ولا يكون إلَّا بالواو : ٣ : ٢٧٢ .

جاءني القوم قاطبةً وطُرا وكافَّةً : مما يلزم النصب على الحالية قاطبةً ، وطُرا . وكافَّةً : ٣ : ٢٣٨ .
الحال ضربان : منتقلة ولازمة : ٣ : ٢٦٠ .

باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها : ٤ : ٣١٠ .

الحال المؤكدة لمضمون الجملة من الحال اللازمة ، ويجب أن يكون جزءاها معرفتين جامدين .
مضمونها إمَّا فخر أو تعظيم أو تحقير : ٤ : ٣١٠ .

لو قلت : أنا عبد الله متطلقا لم يجز : ٤ : ٣١١ .

كلُّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود : ٤ : ٣١١ .

مررت بزيد رجلا صالحا : صلحت الحال لقولك (صالحا) إلَّا أن تكون مررت به في حال البلوغ :
٣ : ٢٧٣ .

هذا ابن عمي دُنْيا ودُنْيَة : حال أو مصدر : ٤ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

الحال المتعددة مع تعدد صاحبها ، نحو : رأيت زيدا مُضِعِدا مُنَحْلِرا : ٤ : ١٦٩ .

الحال لا يعمل فيها إلَّا فِعْلٌ أو شَيْءٌ يكون بدلا منه : ٤ : ٣٠٠ .

نصب أفعُل التفضيل لحالين : مقدِّمة وموخرَة : ٣ : ٢٥٠ - ٢٥١ .

هذا بُسراً أطيب منه تمرا : ٣ : ٢٥١ .

هذا عنب أطيب منه بُسر : لا يجوز إلّا الرفع لأنّه لا ينتقل : ٣ : ٢٥١ .

البرُّ أرخص ما يكون قفيزا بدرهم ، والزيت أرخص ما يكون منوين بدرهم : ٣ : ٢٥٣ .

مرت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون : على إضمار إذ كان أو إذا كان . و (كان)
تامة : ٣ : ٢٥٠ .

العامل المعنوي في الحال : الظرف والجار والمجرور وهاء التنبية : ٤٠ : ٣٠٧ .

يعمل اسم الإشارة في الحال : ٤ : ١٦٨ .

اتَّفَقَ البصريّون على إعمال حروف ثلاثة في الحال ، وهى : لبت ، ولعل ، وكأن ، ومنعوا
(إن ، ولكن) من العمل : ٤ : ٣٠١ .

تأ يعمل في الحال معنى الاستثناء ، وما في الكاف من معنى التشبيه : ٤ : ٤١٥ .

لم عمل التشبيه في الحال ، ولم يعمل في الظرف ؟ : ٤ : ١٧١ .

الاستفهام لا يعمل في الحال : ٣ : ٢٧٣ .

زيد أخوك قائما : إن أردت معنى النسب فهو محال ، وإن أردت معنى الصداقة جاز : ٣ : ٢٧٤ .
٤ : ٣٠٩ ، ٣٣٠ .

زيد أبوك قائما : إن أردت معنى التبعي جاز ، ولا معنى لإرادة النسب : ٤ : ٣٠٨ .

من الحالات : ما شأنك قائما : ٣ : ٢٧٣ .

ما لك قائما : ٣ : ٢٧٣ .

لو قلت : مَنْ زيد قائما لم يجز : ٣ : ٢٧٣

أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهمين فزائدا : لو أدخلت (ثم) كان جائزا . والفاء أجود ،
وشرحه : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعدا : ٣ : ٢٥٥ .

أقائما وقد قعد الناس : التقدير : أثبتت قائما : ٣ : ٢٢٩ : ٢٦٤ .

أغميّا مرةً وقيسيّا أخرى : التقدير : أتحوّل وأتلاّن وكذلك إن لم تستفهم فقلت : تغميّا مرةً :

٣ : ٢٦٤ .

- هنيئًا مريئًا : التقدير : ثبت وقيل هو مصدر والتقدير : هنَّاك : ٤ : ٣١١ .
- هنيئًا لك العيدُ : العيد فاعل لهنيئًا لأنَّه ناب عن فعله : ٤ : ٣١٢ .
- إذا كان عامل الحال معنويًا امتنع حذفه : ٤ : ١٩١ .
- تجىء الحال من النكرة المحضة قليلًا : ٤ : ٢٨٦ ، ٣٩٧ .
- شبه الحال بالتمييز : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .
- إذا كان العامل في الحال فعلًا جاز فيها التقديم والتأخير : ٤ : ١٦٨ ، ٣٠٠ .
- إذا كان عامل الحال غير فعل لم تتقدّم الحال على العامل : ٤ : ١٧٠ ، ٣٠٠ .
- لا تتقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر : ٤ : ١٧١ ، ٣٠٣ .
- موازنة بين الحال والنعت : ٤ : ٦٦ ، ٣٠٠ .
- موازنة بين الظرف والحال : ٤ : ١٧١ .
- عبد الله في الدار قائم ، وقائمًا ، ودخول النواسخ لا يغيّر الحكم : ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٤ : ١٣٢ .
- ١٦٦ - ١٦٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ .
- كان زيد في الدار قائم فيها ، وقائمًا فيها : يوجب الكوفيون عند تكرير الشرف النصب ولا يتغيّر الحكم عند البصريين : ٤ : ٣١٧ - ٣١٨ .
- خرجت فإذا زيد قائم ، وقائمًا : ٣ : ٢٧٤ .
- باب ما يجوز لك فيه النعت والحال : ٣ : ٢٦١ .
- مرت بامرأة معها رجلٌ قائمٌ : ٣ : ٢٦١ .
- هذه دابةٌ تشتدُّ مكسور سرجها : ٣ : ٢٦١ .
- نحن قوم ننطلق عامدين بلد كذا : ٣ : ٢٦١ .
- مرت برجل معه صقر صائدٌ وصائدًا به غدا : ٣ : ٢٦١ ، ٤ : ١٢٢ .
- باب اشتراك المعرفة والنكرة : ٤ : ٣١٤ .
- تقول : هذا رجل وعبد الله منطلق أو منطلقًا ، فإن جعلته لهما قلت : منطلقين : ٤ : ٣١٤ .
- هذا رجل مع عبد الله قائمين : على الحال ؛ لأنَّك إذا قلت (مع) فقد أشركتهما في شيء واحد : ٤ : ٣١٦ .
- هذا رجل مع رجل قائمين : على الحال ؛ لأنَّ الوصف لا يصلح لاختلاف إعرابهما : ٤ : ٣١٦ .

الجملة بعد التكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال : ٤ : ١٢٣ ، ١٢٥ .

مررت بزيد بينى داره : الجملة حال : ٤ : ١٢٣ .

يقبح وقوع الماضى فى جملة الحال من غير (قد) ٤ : ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

الكوفيون لا يستقبحون هذا وأيدهم أبو حيان بأن جاء بآيات كثيرة من القرآن فيها الماضى وقع حالا من غير (قد) ولا يحتاج إلى تقديرها : ٤ : ١٢٤ .

إن وجد الضمير فى جملة الحال جاز ألا تأتى بالواو رابطة وإن جئت بها فجيّد : ٤ : ١٢٥ .

إن لم يوجد ضمير فلا بدّ من الواو : ٤ : ١٢٥ .

هذه الواو يسمّيها النحويون واو الابتداء ، ومعناها معنى (إذ) : ٢ : ٦٦ ، ٣ : ٢٦٣ ، ٤ : ١٢٥

واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من (قد) فإن جاء كان على تقدير مبتدأ : ٢ : ٦٥ ، ٦٦

التمييز

باب التبيين والتمييز : ٣ : ٣٢ .

يعمل فى التمييز الفعل وما يشبهه : ٣ : ٣٢ - ٣٣ .

ولم نصب ؟ : ٣ : ٣٢ .

لا يكون التمييز معرفة : ٣ : ٣٢ ، ٣٤ ، ٥٦ ، ٩٠ .

شبه التمييز بالحال : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .

كان سيبويه يقول : جيّد أن تقول : هذا خاتك حديد ، وهذا سرجك خزا ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين : ٣ : ٣٧٢ .

إذا كان عامل التمييز فعلا متصرفا جاز تقديم التمييز عليه : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .

هذا أفضلهم رجلا ، وأقره الناس عبدا : واجب النصب : ٣ : ٣٣ ، ٢ : ١٤٤ .

إذا قلت : زيد أقره الناس عبدا جاز أن تعنى عبدا واحدا وأن تعنى جماعة ، فإذا قلت عبدا بينت الجماعة : ٢ : ١٦٥ ، ٣ : ٣٤

زيد الحسن وجهها ، والكريم أبها : ٣ : ٣٨ .

على التمرة مثلها زُبدا : ٢ : ١٤٤ .

(ثُمَّ تُخْرِجُكُمْ طِفْلًا) (فَإِنْ طِفْلٌ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) أَفَرَدَ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ ٢ : ١٧٣
الْحَدِيثُ عَنْ إِفْرَادِ التَّمْيِيزِ وَجْمَعَهُ ٣ : ٣٤ - ٣٥ .

وَيُحِبُّهُ رَجُلًا ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَحَسْبُكَ بِهِ شَجَاعًا : إِذَا كَانَ فِي الْأَوَّلِ ذِكْرٌ مِنْهُ حَسَنَ أَنْ تَدْخُلَ
(مِنْ) تَوْكِيدًا لِذَلِكَ الذِّكْرِ ، فَتَقُولُ : وَيُحِبُّهُ مِنْ رَجُلٍ . وَلَا يَجُوزُ : عَشْرُونَ مِنْ دَرَاهِمٍ ،
وَهُوَ أَفْرَهُمْ مِنْ عَبْدٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَوَّلِ ٣ : ٣٥ ، ٦٧ ، ٢ : ١٥١ .

كَفَى بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحَتْ فَارِسًا ٢ : ١٥١ .

مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ٢ : ١٥١ .

مِنَ التَّمْيِيزِ مَا يَكُونُ مَجْرُورًا ؛ نَحْوُ كُلِّ رَجُلٍ جَاءَنِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ وَمِنْ ذَلِكَ مِائَةُ دَرَاهِمٍ ، وَأَلْفٌ دَرَاهِمٍ
٣ : ٣٨ .

العدد

هَذَا بَابُ الْعَدَدِ وَتَفْسِيرُ وَجْهِهِ ٢ : ١٥٣ .

إِذَا ذُكِرَتِ الْوَاحِدُ ، فَقُلْتَ : رَجُلٌ أَوْ فَرَسٌ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ مَعْرِفَةُ الْعَدَدِ وَمَعْرِفَةُ النَّوعِ .

وَإِذَا ثَنَيْتَ ، فَقُلْتَ : رَجُلَانِ أَوْ فَرَسَانِ فَقَدْ اجْتَمَعَ الْعَدَدُ وَالنَّوعُ .

وَإِذَا قُلْتَ : ثَلَاثَةُ أَفْرَاسٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِي ثَلَاثَةِ الْعَدَدِ وَالنَّوعِ ٢ : ١٥٥ .

تَمْيِيزُ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ جَمْعُ قَلَّةٍ وَيُضَافُ إِلَيْهِ ٢ : ١٥٦ ، ١٥٨ .

أَلْفَافًا . الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ تَخَالَفُ التَّمْيِيزَ فِي التَّذْكِيرِ وَالنَّاتِيثِ وَعِلَّةُ ذَلِكَ ٢ : ١٥٧ .

إِنْ قُلْتَ : ثَلَاثَةُ حَمِيرٍ ، وَخَمْسَةُ كِلَابٍ جَازَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ ثَلَاثَةَ مِنَ الْحَمِيرِ ، وَخَمْسَةَ
مِنَ الْكِلَابِ ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ .

إِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ جَمْعُ الْقَلَّةِ اسْتَعْمَلَ جَمْعُ الْكَثْرَةِ ٢ : ١٦٠ .

إِذَا جَاوَزْتَ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ اسْتَوَى الْبِنَاءُ ؛ نَحْوُ : ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ ، وَثَلَاثَةُ مَسَاجِدَ ٢ : ١٦٠ .

عِنْدِي ثَلَاثَةُ مُحَمَّدِينَ ؛ وَخَمْسَةُ جَعْفَرِينَ ، وَإِنْ قُلْتَ : مُحَامِدٌ ، وَجَعَا فَرٍ عَلَى أَنَّكَ أَرَدْتَ ثَلَاثَةَ
مِنَ الْجَعَا فَرٍ ، وَثَلَاثَةَ مِنَ الْمُحَامِدِ كَانَ جَيِّدًا ٢ : ١٦١ .

إِنْ أَضَفْتَ إِلَى اسْمِ جَنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي ثَلَاثُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثُ مِنَ الْغَنَمِ ٢ : ١٨٦ .

تقول : عندى ثلاث من الغنم ذكور ، وثلاث من الشاء ذكور ؛ لأنك إنما قلت : ذكور بعد أن أجريت فى اسمه التأنيث : ٢ : ١٨٦ .

تقول : ثلاثة ذكور من الشاء ، وثلاثة ذكور من الإبل ؛ لأنك إنما قلت من الإبل ومن الشاء بعد أن أجريت فيه التذكير : ٢ : ١٨٦ .

تقول : عندى ثلاثة أشخص ، ثم تقول : من النساء : ٢ : ١٨٦ .

تقول : عندى ثلاثة أنفس ، وإن شئت قلت : ثلاث أنفس : ٢ : ١٨٦ .

إضافة العدد إلى النعت قبيحة ، إلا أن يكون مضارعا للاسم : ٢ : ١٨٥ .

تقول : ثلاثة أفراس ، وثلاث أفراس ؛ لأن الفرس يقع على المذكر والمؤنث : ٢ : ١٨٧ .

وتقول : ثلاث أعين ؛ لأن العين مؤنثة : ٢ : ١٨٧ .

تمييز العدد المركب : ٢ : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٤ : ٢٩ .

بناء العدد المركب على الفتح وعلته : ٢ : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٤ : ٢٩ .

الأخفش يجيز فى العدد المركب الإضافة والإعراب. أمّا الإضافة فجيدة ، وأمّا الإعراب فردى : ٤ : ٣٠ .

تعليل إعراب اثنا عشر ، واثنى عشر : ٢ : ١٦٢ .

موافقة (عشر) مع التركيب فى التذكير والتأنيث وعلته : ٢ : ١٦٢ - ١٦٣ .

تسكين شين عشرة : ٢ : ١٦٣ .

كيف جمع بين علامتى تأنيث فى إحدى عشرة ، واثنى عشرة : ٢ : ١٦٣ .

لا تجد مركبا إعرابه بالحروف : ٢ : ١٦٢ ، ١٦٧ .

هذه خمسة عشر : بعض العرب يعربه ، فيقول : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر . ٢ : ١٧٨ ، ١٧٩ .

تقول : جاعنى الخمسة عشر رجلا ، والخمس عشرة امرأة . فلو كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب لردته الألف واللام : ٢ : ١٨٠ .

تمييز العدد المركب مفرد منصوب وتعليل ذلك : ٢ : ١٦٤ - ١٦٥ .

مررت بالقوم خمسة عشرهم : لا يجوز عندنا ؛ لأن ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن إلا مفردا وليس بمنزلة خمسة وستة إلى العشرة : لأنها تضاف إلى المعرفة والنكرة : ٢ : ١٨٠ ، ٤ : ٣٠ .

تميّز ألفاظ العقود مفرد منصوب ، ولا يكون جمعا ولا معرفة : ٢ : ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٣ : ٣٢ ، ٣٤ ، ٦٤ ،
ما الذى منع الإضافة فى ألفاظ العقود : ٣ : ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .
لا يجوز : أخذت عشرين درهما وثلاثيه ؛ لأنّ الذى تبين به النوع لا يكون معرفة مضمرة
ولا مظهرة : ٢ : ١٨٠ .

بم انتصب نحو قولك : عشرون درهما : ٣٩ : ٣٣ .
لا يجوز جرّ تمييز ألفاظ العقود بمن ، إلّا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من
الغلمان ، وعليها مثلها من الزبد : ٣ : ٦٧ .

كسر عين عشرين وعلته : ٢ : ١٦٥ - ١٦٦ .
لا يجوز الفصل بين العدد وتميّزه ؛ نحو عشرين لك جارية : ٣ : ٥٥ .
العدد المعطوف : ٢ : ١٦٦ - ١٦٧ .

لم أعرب العدد المعطوف ولم يُبين ؟ : ٢ : ١٦٧ .
تمييز المائة مفرد مجرور . واحد فى معنى الجمع : ٢ : ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٣ : ٣٨ .
ثلاثمائة ، وأربعمائة : ٢ : ١٦٩ .
لم أفرد لفظ المائة ؟ : ٢ : ١٦٩ .
ثلاث مئين ، وثلاث مئات : ٢ : ١٧٠ .

تمييز المائة والألف مفرد مجرور : ٢ : ١٧٠ - ١٧١ ، ٣ : ٣٨ .
فاعل من ألفاظ العدد

باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل : ٢ : ١٨١ .
ثانى اثنين : معناه : ٢ : ١٨١ .
رابع أربعة : إذا كان هو وثلاث نسوة : ٢ : ١٨٢ .
هذا رابع ثلاث ، إذا لم يدخل معهنّ : ٢ : ١٨٢ .
ثالث اثنين : معناه : ٢ : ٢٨١ .
(فاعل) من المركّب يبنى على الفتح : ٢ : ١٨٢ .
هذا حادى عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر : العرب تستثقل إضافته على التام لطوله ،
فيقولون : هذا حادى أحد عشر ، وخامس خمسة عشر ، فالأول معرب ؛ لأنّه لا يركّب ثلاثة
فأكثر : ٢ : ١٨٢ .

هذا خامسُ أربعة عشرَ ، وهذه خامسةُ أربع عشرةَ وكان الأخفش لا يراه صوابا : ٢ : ١٨٣ .
 إذا بلغت العشرين فما بعدها لم تُبْنَ منه فاعلا ؛ لأنَّه يلتبس بما قبله : ٢ : ١٨٤ .
 إذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمَّايتهم ، وكانوا تسعمائة فآلفتهم أو آلفتهم :
 ٢ : ١٨٤ .
 الأفعال من ألفاظ. العدد من ثلاثة إلى عشرة تكون من باب ضرب إلَّا ما لامه حرف حلق فإنَّه
 من باب فتح ، ويجوز لك أن تكسر على الأصل ، ٢ : ١٨١ - ١٨٢ .

تعريف العدد

باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه : ٢ : ١٧٥ .
 إن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ؛ كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأنَّ المضاف
 إنما يُعرفه ما يضاف إليه : ٢ : ١٧٥ .
 قوم يَمْرُلُون : أخذت الثلاثة الدراهم ؛ وأخذت الخمسة عشر الدرهم ؛ وبعضهم يقول : أخذت
 الخمسة عشر الدرهم ؛ وأخذت العشرين الدرهم ؛ وهذا كُلُّه خطأ فاحش : ٢ : ١٧٥ .
 إذا أردت تعريف عشرين وما كان مثلها قلت : العشرون رجلا : ٢ : ١٦٨ .

الكنائيات

ذيت ، وذيت ، وذية كنائيات عن الخبر ؛ كما يكْنَى عن الاسم المعروف بفلان ، وعن العدد
 بأنَّ يقول : كذا وكذا . ولم توضع على الأفراد ؛ فلذلك بنيت : ٣ : ١٨٣ .
 يكْنَى عن العدد بأنَّ يقول : كذا وكذا : ٣ : ١٨٣ .
 والحديث عن (كم) في فهرس الحروف والأدوات

النداء

ناصب المنادى الفعل المحذوف و (يا) بدل منه : ٤ : ٢٠٢ - ٣١٨ .
 المنادى المفرد يُبنى على الضمِّ وعلته : ٤ : ٢٠٤ - ٢٠٥ ، ٢ : ٣ .
 إذا ناديت المسمَّى بـ (زيد متطلق) قلت : يا زيد متطلق لم تعمل فيه النداء ؛ كما لم تعمل
 فيه غيره : ٤ : ١٤ .

إن جعلت الطويل نعنا نصبته لظوله فقلت : يا زيدُ الطويلُ : ٤ : ١٤ .

المضاف والنكرة غير المقصودة منصوبان في النداء : ٤ : ٢٠٢ . ٢٠٥ . ٢ : ١٨٠ .

باب الأسماء التي يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب : ٤ : ٢٢٤ .

تعريف التشبيه المضاف : ٤ : ٢٢٤ .

إن سميت رجلاً بـ (ثلاثة وثلاثين) قلت : يا ثلاثةً وثلاثين فإن ناديت جماعة هذه عدتها

قلت : يا ثلاثةً وثلاثون : ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

لو قلت : يا ثلاثةً والثلاثين جاز الرفع والنصب ؛ نحو : يا زيد والحارث : ٤ : ٢٢٥ .

لو سميت رجلاً بـ (زيد وعمرو) قلت : يا زيدا وعمرا : ٤ : ٢٢٥ .

لو سميت بـ (طلحة وزيد) قلت : يا طلحةً وزيدا فإن أردت بطلحة واحد الطلح قلت : يا طلحةً وزيدا

يا خيراً من زيد ، وإن أردت المعرفة قلت : يا خيرُ : ٤ : ٢٢٦ .

المنادى مخاطب ، ولذلك يجوز إعادة ضمير الخطاب إليه وضمير الغيبة على الأصل : ٤ : ٢٣٩ .

أسماء الإشارة إذا نوديت فهي معرفة بالنداء : ٤ : ٤٠٦ .

لا يُنادى ما فيه (أل) ؛ لأنه لا يدخل تعريف على تعريف : ٤ : ٢٣٩ .

يا الله اغفر لنا : الألف واللام كأحد حروفه : ٤ : ٢٣٩ - ٢٤٠ . ٢٤١ . ١ : ٢٥٣ .

إذا نون المفرد اضطرارا في النداء رفع أو نصب : ٤ : ٢١٣ .

باب الحروف التي تنبّه بها المدعو : ٤ : ٢٣٣ .

الحروف كلها سوى الألف لمد الصوت : ٤ : ٢٣٣ .

(وا) للندبة ؛ وفيها مددت به صوتك ، وأصلها للندبة : ٤ : ٢٣٣ .

(أيا) و (هيا) لا يكونان إلا للنائم والمستنقل ؛ والمتراخي عنك ؛ لأنهما لمد الصوت : ٤ : ٢٣٥ .

باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ؛ وما لا يجوز ذلك فيه : ٤ : ٢٥٨ .

يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أى) : ٤ : ٢٥٨ ، ٢٣٣ .

لا يحذف حرف النداء في الندبة والاستغالة : ٤ : ٢٥٨ .

الحروف إتساجي بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال ؛ فما النافية نائبة عن أنى ؛ وهمزة الاستفهام

نائبة عن استفتهم . وحروف العطف نائبة عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادى ،

فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر ؛ إلا أنه قد ورد لقوة الدلالة : ٤ : ٢٥٨ - ٢٥٩

- باب النداء يقع فيه التغيير كثيرا : يحذف منه تنوين العلم الموصوف بابن ، ويقع فيه مثل :
يا تيم تيم عدى ، ويا بؤس للحرب ويقع فيه الترخيم : ٤ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٣٨٨ .
يا بؤس للحرب : ٤ : ٢٥٣ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ .
- باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف : ٤ : ٢٢٧ .
- يا تيم تيم عدى : نصبهما على حذف المضاف إليه من الثانى أو إقحام الثانى ، والأجود :
أن ترفع الأول وتنصب الثانى : ٤ : ٢٢٧ .
- باب الاسمين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد : ٤ : ٢٣١ .
- يا زيد بن عمرو : الأجود أن تقول : يا زيد بن عمرو على التثنية والبدل ، وافتح المنادى
الموصوف بابن شروط : ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ .
- تقول للمقبل عليك المنصت لك : أنت تفعل كذا يا فلان توكيدا ؛ كقولك : يا زيد لمن
لم تقل له : يا زيد استغثت : ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ - ٢٧٧ .
- إن نعت مفردا بمفرد فأنبت بالخيار : إن شئت رفعته ، وإن شئت نصبته ؛ نحو : يا زيد العاقل
وتعليل ذلك : ٤ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- إن نعت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبا : ٤ : ٢٠٩ .
- يا زيد العاقل ذو المال : إن جعلت (ذو المال) من نعت العاقل رفعته ، وإن جعلته من نعت زيد
أو بدلا نصبته : ٤ : ٢١٩ .
- البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيداه الأول من غير معنى التوكيد : ٤ : ٢١٠ .
- البدل من المنادى يُعامل معاملة المنادى المستقل : ٤ : ٢١١ .
- والعطف على المنادى كذلك : ٤ : ٢١١ .
- إذا كان المظوف فيه ألف ولام كان فيه وجهان : الرفع أو النصب : ٤ : ٢١٢ - ٢١٣ .
- المنادى المضاف نعت لا يكون إلا منصوبا : ٤ : ٢٠٩ .
- صفة (أى) فى النداء لا تكون إلا مرفوعة ؛ لأنها لا تستغنى عنها لإيهامها ، ولأن الصفة هى
المنادى فى الحقيقة : ٤ : ٢١٦ .
- نعت صفة (أى) يكون مرفوعا ، ولو كان مضافا ، ويجوز النصب على أن يكون بدلا : ٤ : ٢١٨ .

أيا أيُّها الرجل ذو الجُمَّة : نعت للرجل ، ولا يكون نعتاً لأَيٍّ و (ذا الجُمَّة) بالنصب بدل من أَيٍّ : ٤ : ٢٢٢ ، ٢٦٧ .

يا أيُّها الرجل زيدٌ : عطف بيان للرجل ، ومن غير تنوين بدل من أَيٍّ : ٤ : ٢٢٢ .
يا أيُّها الرجل الضاربُ زيداً أو الحسنُ الوجه : ترفع ، لأنَّ الإضافة اللفظية كالمفرد ، ويجوز النصب كالمفرد : ٤ : ٢٢٢ .

يا أيُّها المرأتان : ٤ : ٢١٦ .

يا هذا الرجل : إذا أردتَ أن تجعل (هذا) سبباً إلى نداء الرجل كان مثلاً : يا أيُّها الرجل .
وإن أردت الوقف على هذا كنت في النعت مخيراً : ترفعه أو تنصبه : ٤ : ٢١٧ ، ٢٦٦ .
المبهمة لا توصف بالمضاف ، فنحو : يا هذا ذا الجُمَّة هو نداء ثانٍ أو منصوب على إرادة أَعْنَى : ٢٦٥ ، ٢٦٧ .

يا هذا الطويل أقبل : يجوز في الطويل الرفع والنصب وتعليقه : ٤ : ٢٢٠ .
يا هذا الطويل : عطف بيان ، ويجوز أن يكون نعتاً . وليس وجه الكلام ، إنما ينبغي أن يوضح باسم فيه ألف ولام لا نعت : ٤ : ٢٦٥ .

يا ذا الضامرُ التَّئِس : ٤ : ٢٢٣ .

يا هذان : زيد وعمرو : الرفع بغير تنوين على البدل ، والرفع مع التنوين عطف بيان ، وبالنصب عطف بيان على الموضع : ٤ : ٢٦٥ .

لا يفرّق نعت اسم الإشارة ، فلا يقال : يا هذا وهذا الطويل والقصير ، ويجوز على عطف البيان أو على أَعْنَى إن نصبت : ٤ : ٢٦٦ .

لا يوصف اللهم عند سيبويه وأجازة المبرد : ٤ : ٢٣٩ .

المنادى المضاف للياء

باب المضاف إلى المضمّر في النداء : ٤ : ٢٤٥ .

لا يضاف المنادى إلى كاف الخطاب لأنّه لا يجمع بين خطابين ويجوز ذلك في الندبة لأنّ المتدوب غير مخاطب : ٤ : ٢٤٥ ، ٢٦٤ .

الأجود في المضاف إلى ياء المتكلم حذف الياء والقرآن على هذا : ٢٤٥ - ٢٤٦ .

الوجه الثاني : إثبات الياء ساكنة : ٢٤٧ : ٤ .

الوجه الثالث : إثبات الياء متحركة : ٢٤٧ : ٤ .

إن كان ما قبل الياء ساكناً فالحركة لا غير : ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ٢٧٣ ثلثاً يلتقي ساكنان .

يا بُنَيَّ : الأصل يا بُنَيَّ بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة ، والثالثة ياء المتكلم : ٢٤٩ : ٤ .

باب مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء وذلك نحو : يا غلام غلامى ، ويا ابن أمى : ٢٥٠ : ٤ .

التخفيف في يا ابن أمّ ويا ابن عمّ وتعليله : ٢٥١ - ٢٥٢ .

كلّ منادى مضاف إلى يائك يجوز فيه قلب هذه الياء ألفاً : ٢٥٢ : ٤ .

لم كانت حركة ياء المتكلم الفتحة ؟ : ٢٤٨ : ٤ .

ياء المتكلم تحذف عند اجتماع الساكنين على حين يثبت التنوين ويحرك : ٢٤٦ : ٤ .

باب ما يلزمه التغيير في النداء : وهو في الكلام على غير ذلك : ٢٦٢ : ٤ .

يا أبتِ ، ويا أمتِ : الهاء بدل من ياء الإضافة : ١٦٩ : ٣ .

يا أبت ، يا أمت : التاء دخلت بدلا من ياء الإضافة ولذلك لا يُجمع بينهما : ٢٦٢ : ٤ .

دخلت التاء على الأب : كما دخلت في راوية وعلاوة : ٢٦٢ : ٤ .

يا أمّ لا تفعل ، ويا أب لا تفعل : ٢٦٣ : ٤ .

الضم لغة معروفة تبنيه عليه وأنت تنوى الإضافة وليس من نداء النكرة : ٢٦٣ : ٤ .

الأسماء الملازمة للنداء

(فَعَالٍ) في المؤنث نظير (فَعَلَ) في المذكر . تقول للرجل : يا فُسق ، ويا لُكع ، وللمرأة :

يا فَساقٍ يا لِكاع : ٣٧٣ - ٣٧٤ : ٤ . ٢٣٧ .

يا فُسقُ مبالغة يا فاسق ، ويا لكع مبالغة يالكاع : ٣٧٤ : ٣٨١ : ٤ : ٢٣٧ .

من الأسماء المختصة بالنداء : يا هناء : ٢٣٥ - ٢٣٦ .

يكون هذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما يكونون بفلان عن الاسم العلم : ٢٣٥ : ٤ .

الخلاف في أصل هذه الكلمة بين البصريين : ٢٣٥ : ٤ .

ما يراه الكوفيون فيها : ٤ : ٢٣٦ .

يا نَوَّمان . يا قُلُّ : ٤ : ٢٣٧ .

اضطراب كلام سيبويه في لكاع : ٤ : ٢٣٧ .

من المختصَّ بالنداء يا مَلَكَمَّان ، يا مَرْتَعان . يا مَحْمَقان : ٤ : ٢٣٧ .

لا يوصف المختصَّ بالنداء : ٤ : ٢٣٧ .

الندبة

هذا باب الندبة : ٤ : ٢٦٨ .

من أراد أن يفصلها عن النداء ألحقَ في آخرها ألفا . وألحق الألف في الوقف هاء : ٤ : ٢٦٨ .

علامتها ياء أو (وا) ولا يجوز أن تحذف منها اللامة : ٤ : ٢٦٨ .

لا تَنْدُب نكرة ولا مُبهما : ٤ : ٢٦٨ .

وازيد الظريف نعتها كنف المنادى : ٤ : ٢٦٩ .

واغلام زياده . واعبد اللهاه : ٤ : ٢٦٩ .

باب ما كان من المندوب مضافا إليك : ٤ : ٢٧٠ .

من قال : يا غلام . أقبل قال في الندبة : يا غلاماه ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فهو بالخيار :

واغلامياه وإن شاء حذف الياء لالتقاء الساكنين ومن أثبت الياء متحرَّكة قال : واغلامياه

لا غير : ٤ : ٢٧٠ .

إن ندبت مضافا إلى مضاف إليك قلت : واغلام غلامياه وانقطاع ظهرياه لا غير : ٤ : ٢٧١ .

إن كان ما قبل ياء الإضافة ساكنا فلا بدَّ من حركة الياء نحو : واقاضى . وامسلمى واقاضياه

وامسلمياه : ٤ : ٢٧٣ .

باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها : ٤ : ٢٧٤ .

إذا ندبت غلاما لا مرأة تخاطبها قلت : واغلامكيه : ٤ : ٢٧٤ .

من قال : مررت بظهريه قال : وانقطاع ظهريه : ٤ : ٢٧٤ .

ومن قال : بظهريه قال : وانقطاع ظهريه : ٤ : ٢٧٤ .

إذا ندبت غلاما لجماعة قلت : واذهاب غلامكموه واذهاب غلامهموه : ٤ : ٢٧٤ .

يُجيز يونس أن تُلقَى علاة الندبة على الصفة : ٤ : ٢٧٥ .

يجوز : وامن حفر زمزماه : ٤ : ٢٧٥ .

الترخيم

ترخيم (كروان) على لغة من لا ينتظر : ١ : ١٨٨ .

لو سميت رجلا اثني عشر : ثم رَحِمْتَهُ لقلت : يا اثنَ أَقْبِل تحذف الألف مع عشر كما كنت فاعلا بالنون لو كانت مكان (عشر) : ٢ : ١٦٢ .

لا يُجيز النحويون ترخيم المسمى بحيلوي على لغة من لا ينتظر لما يلزم عليه من أن تكون ألف (فُعَلَى) منقلبة وهي لا تكون إِلَّا للتأنيث : ٤ : ٤ - ٥ .

ترخيم المركب المزجي بحذف العجز . تقول : يا حضر أَقْبِل . كما تقول : يا حمداً أَقْبِل : ٤ : ٢١
يا صاح : مرخم صاحب نكرة أو صاحبي : ٤ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
لا يجوز فيه : يا صاح .

يا نخل ما أَحْسَنَكَ يريد يا نخلة : ٤ : ٢٤٣ .

الترخيم في غير النداء للضرورة : ٤ : ٢٥١ .

الترخيم داخل على المعارف : لأنها مثبتة مقصود إليها والنكرات شائعة غير ملوم واحدها : ٤ : ٢٦٤
أحار بن عمرو : روى المبرد الإتياع في الاسم المرخم فيفتح الراء هنا : ٤ : ٢٣٤ .
المضاف لا يرخم : ٤ : ٢٦٠ .

الاستغاثة

باب لام المدعو المستغاث به ، ولام المدعو إليه : ٤ : ٢٥٤ .

لام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث له مكسورة وتعليل ذلك : ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٥ .

يا للرجال وللنساء . اللام في المعطوف مكسورة : ٤ : ٢٥٥ .

حروف الجر

حروف الجر لا تُعَلَّق ولا تنفرد ، فهي واقعة على الأسماء : ٣ : ٢٨٠ .

حروف الإضافة تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها : ٤ : ١٣٦ .

ما وضعه النحويون من على . وعن . وقبل . وبعد . وبين هي أسماء : ٤ : ١٣٦ .

لا يفصل بين الجار والمجرور : ٤ : ٣٠٢ .

محال أن يحذف حرف الجرّ : ولا يأتي منه بدل : ٢ : ٣٤٨ . ٣ : ٦٠ . ٦١ .

لبس إضمار (من) بحسنٍ ولا قوى : وإنما إجازته على بُعد في (كم) : ٣ : ٥٧ .

إذا تعلّق الفعل بشيء فلا بد أن يُعقل مُثبتاً في نفسه . ثم يتعلّق به النفي . وإذا تعلّق النفي به انتفى المقيد بما تعلّق . ولا ينتفى مطلقاً : إذ لم ينفه إلّا مقيداً نحو : .

ما كلّمك بشيءٍ للتخفيف عنك : لا يستقيم أن يكون تعليلاً لكلّمك : فإنّه لا يصحّ أن يكون

التخفيف علّةً للتكليف . وإنما علّل به نفي التكليف من أجل غرض التخفيف : ٣ : ٦١ .

وانظر معاني حروف الجرّ في فهرس الحروف .

القسم

باب القسم : ٢ : ٣١٨ .

واو القسم بدل من الباء : ١ : ٤٠ ، ٢ : ٣١٩ .

الباء هي الأصل : ٢ : ٣١٩ .

تاء القسم بدل من واوه : ٢ : ٣٢٠ .

امتنعت تاء القسم من الدخول في جميع ما دخلت فيه الواو والباء : لأنها لم تدخل على الباء التي هي الأصل . وإنما دخلت على الواو : ٢ : ٣٢٠ .

علم : استعملها للقسم : ٢ : ١٣٢ . ٣ : ٣٢٥ . ٤ : ٢٧٣ . ٥ : ١٧٥ . ٣٨٣ .

شهد الله لأفعلن : بمنزلة : علم الله : ٢ : ٣٢٥ .

حذف فعل القسم : ٢ : ٣١٨ .

الباء والواو تدخلان على كل مقسم به : ٢ : ٣١٨ - ٣١٩ .

إذا حذف حرف القسم نصب المقسم به نحو : الله لأفعلن : ٢ : ٣٢١ .

لا تحذف التاء من تالله وكذلك لله إذا تعجّبت : ٢ : ٣٢١ .

تعويضات القسم : ٢ : ٣٢١ - ٣٢٤ .

لا ما الله ذا ، لا لله ذا : ٢ : ٣٢٢ .

(ذا) خبر لمحدوف أو فاعل والجملة جواب القسم عند الخليل وقال الأخفش هي من تمام القسم ووافقه المبرد : ٢ : ٣٢٢ .

الفصل بين (ها) التنبيه ، و (ذا) بالقسم : ٢ : ٣٢٣ .

أَفَّا اللَّهُ لِتَفْعَلْنَ : ١ : ٢٥٣ .

اللَّهُ لِتَفْعَلْنَ : ٢ : ٣٢٣ .

الأسماء التي تفيد معنى القسم : لعمرك لأفعلن ، على عهد الله لأفعلن ، على يمين الله لأفعلن : ٢ : ٣٢٥ .
أعين الله لأفعلن : ٢ : ٣٢٨ .

تضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس : ٢ : ٣٢٦ .

المصادر تقع في القسم منصوبة بأفعالها : ٢ : ٣٢٦ .

أو منصوبة بنزع الخافض كما في يمين الله : ٢ : ٣٢٧ .

عمرك الله ، قعدك الله ، عميدك الله : بيان اشتقاقها وإعرابها وكيف أفادت القسم بتفصيل : ٢ : ٣٢٦ - ٣٢٩ .

إِىَ وَاللَّهُ لِأَفْعَلْنَ . وإن شئت قلت : إىَ اللَّهُ لِأَفْعَلْنَ إنما تريد (إِىَ) التي في معنى (نَعَمْ) : ٢ : ٣٣١ .

لو كانت (إِىَ) بدلا من حروف القسم لم تجتمع هي وهو ، ألا ترى أنك تقول : إىَ والله لِأَفْعَلْنَ : ٢ : ٣٣١ .

(إِىَ) : لا يذكر بعدها فعل القسم فلا يقال : إىَ أقسمت بزبى ولا يكون المقسم به بعدها إِلَّا الرب ، والله ، ولعمري : ٢ : ٣٣١ .

من العرب من يقول : اللَّهُ لِأَفْعَلْنَ . يريد الواو فيحذفها وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إِلَّا بعوض :

٢ : ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٨ ، ٣ : ٥٧ ، ٣ : ٦٠ .

القسم لا يقع إِلَّا على مُقسم عليه ومقسم به : ٢ : ٣٣٦ .

(والليل إذا يمشى ، والنهار إذا تجلّى . وما خلق الذكر والأنثى) : الواو الأولى واو القسم وما بعدها من الواوات للعطف : ٢ : ٣٣٦ - ٣٣٧ .

القسم قد يُؤكِّد بما يصدِّق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ثم يذكر ما يقع عليه القسم : ٢ : ٣٣٧ .
 أيمن جواب القسم في قوله تعالى : (والسواء ذات البروج) ، (والشمس وضحاها) ؟ : ٢ : ٣٣٧ .
 حذف لام جواب القسم : ٢ : ٣٣٧ .

تقول : وحقَّ الله ثمَّ حقَّك لأفعلن ولو قلت : ثمَّ حقَّك تحمله على الموضع كان جائزاً : ٢ : ٣٣٨
 تقول : والله لأضربنك ثمَّ والله لأحبسنك لأنَّك عطفت قسماً على قسم .

ولو قلت : والله لأضربنك ، ثمَّ لأحبسنك الله لم يكن في الثاني إلَّا النصب لأنَّك عطفت فعلاً
 على فعل ثمَّ جئت بالقسم بعد خبر معطوف كأنَّك قلت : الله لأفعلن : ٢ : ٣٣٩ .

استعمال (لاجرم) في القسم : ٢ : ٣٥٢ .

أيمن : اسم غير متمكِّن ولا يقع إلَّا في القسم : ٢ : ٩٠ .

تالله لأفعلن . قسم على معنى التعجُّب ، ولا تدخل التاء على غير لفظ: الجلالة من أسماء الله تعالى :
 ٤ : ١٧٥ .

العمر ، والعمر ، ولا يقع في القسم إلَّا مفتوحاً : ٤ : ١٧٧

ما يصدر به جواب القسم

اللام : فهي وصلة للقسم ، لأنَّ للقسم أدوات تصله بالمقسم به ولا يتصل إلَّا ببعضها : ٢ : ٣٣٤ .

(إنَّ) : تقول : والله إنَّ زيداً لمنطلق وإن شئت قلت : إنَّ زيداً منطلق : ٢ : ٣٣٤ .

(لا) النافية و (ما) تقول : والله لا أضربك ، والله ما أكرمك ولا تحتاج معها إلى النون لأنها
 تدلُّ على الحال : ٢ : ٣٣٤ .

إذا أقسمت على فعل ماض ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون نحو : والله لرأيت
 زيداً يضرب عمراً ، وإن وصلت اللام بقدر فجيء بالغ : ٢ : ٣٣٥ .

القسم إذا أُجيب بماض متصرّف مثبت فإن كان قريباً من الحال جىء باللام و(قد) جميعاً
 نحو (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جىء باللام وحدها .

وقال الجميع : حقَّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقترب باللام وقد : ٢ : ٣٣٦ .

الإضافة

باب الإضافة : ٤ : ١٣٦ .

هى على ضربين : ما تُضيف إليه بحرف الجر ، وما تُضيف إليه اسما مثله : ٤ : ١٣٦ .
الإضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى (من) ، وزاد ابن السراج أنها تكون بمعنى (فى) : ٤ : ١٤٣ .
انجرّ الثانى بإضافة الأوّل إليه : ٤ : ١٤٣ ، ٣ : ٩٥ .
الإضافة حقّها التملك ، نحو : هذا غلام زيد ، أو تُضيف بعضا إلى كلّ ؛ نحو : هذا ثوب خز ، وخاتم حديد : ٤ : ٢٤ .

أخو زيد ، وغلام زيد هو فى المعنى : أخ لزيد ، وغلام لزيد : ٤ : ٣٠ .
تُحذف الإضافة النون والتنوين : ٢ : ١٧٨ ، ٤ : ٤٣ ، ٤ : ١٤٤ ، ٤ : ١٤٥ .
لا تدخل (أل) على المضاف إضافة محضة : ٤ : ٤٣ .
لماذا ثبتت النون مع أل فى نحو الضاريان دون التنوين : ٤ : ١٤٤ .
إدخال أل على (كلّ) و (بعض) : ٣ : ٢٤٣ ، ١ : ٤٤ .
لماذا دخلت (أل) على المضاف فى الإضافة اللفظية دون المعنوية : ٤ : ١٤٦ - ١٤٧ ، ٢ : ١٤٤ ، ٢ : ١٧٥ .
الإضافة اللفظية لا تُفيد تعريفا ، وتدخل عليها (ربّ) : ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ٢٨٩ .
إضافة الصفة المشبهة لا تكون إلّا لفظية : ٤ : ١٥٨ ، ١٩١ ، ٢٨٩ .
هَنْ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ : يُقَدَّرُ حذف التنوين : ٢ : ١٧٨ .
هولاء ضواربُ زيد ، وضواربُ زيدا : ٤ : ٣٠ .
الضاري : الباءُ فى محل نصب : ١ : ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ .
قد تُحذف نون المثني والجمع وينصب ما بعدهما من غير إضافة للتخفيف : ٤ : ١٤٥ - ١٤٦ .
يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة : ٤ : ١٤٣ ، ٢٧٧ .
ويكتسب غير التعريف أيضا : ٤ : ١٩٧ - ١٩٨ .
ما لا يتعرّف بالإضافة : مثلك ، وحشبك ، وشبهك ، وذخوك ، وهذك ، وشرعك وغيرك .
وفد تتعرّف أيضا ، وغيرك لا يكون إلّا نكرة : ٤ : ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٤٢٣ :
شبهك : لا يكون إلّا معرفة : ٤ : ٢٨٨ .

لا أمثالهنَّ لياليا : بقى على التنكير : ٤ : ٢٦٣ .

ما لا يستعمل إلَّا مضافا : فعلته جهدى وطاقى : ٣ : ٢٣٧ .

هذا نسيج وحلده ، وغبير وحلده ، وجُحيش وحلده : ٣ : ٢٤٢ .

سائر كذا : لا يكون إلَّا مضافا إلى شئٍ قد ذكر بعضه : ٣ : ٢٤٣ .

معانى سائر : ٣ : ٢٤٤ .

استعمالات (أول) : ٣ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

لا تضاف (ذو) إلى الضمير : ٣ : ١٢٠ .

المصادر المثناة تُضاف إلى ضمير المخاطب : لبَّيك وسَعْدِيك وحنانيك ، وقال سيبيويه : سمعنا

من يقول : سبهحان الله وحنانيه : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

الاسماء المبهمة لا تُضاف : لأنَّها لا تكون نكرة : ٤ : ١٤٦ - ٢٦٥ - ٢٨٣ .

العلم المحكى لا يُثنى ولا يُجمع ، ولا يُضاف : ٤ : ١١ .

أسماء الزمان لا يضاف شئٌ منها إلَّا إلى مصدر أو جملة تكون فى معناه : وقولهم يومَ الجمل

على حذف مضاف : أى وقعة : ٣ : ١٧٦ .

باب إضافة الأزمنة إلى الجمل : ٤ : ٣٤٧ .

(إذ) تضاف إلى الجملة الاسمية والفعليَّة : ٣ : ١٧٧ .

ما كان فى معنى (إذ) يُضاف إلى الجملة الاسمية والفعليَّة : ٤ : ٣٤٧ .

يقبَح إضافة (إذ) إلى جملة صدرها اسم ، وعجزها فعل ماضٍ : ٣ : ١٧٧ .

(إذا) لا تضاف إلَّا الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

ما كان بمعنى (إذا) لا يضاف إلَّا الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

(حيث) تضاف إلى الجملة الاسمية والفعليَّة : ٣ : ١٧٦ .

حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه : ٤ : ٢٢٨ - ٢٣٠ .

الإضافة إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم تحذف لاجتماع الساكنين على حين يثبت التنوين ويحرك : ٤ : ٢٤٦

إضافة المقصور والمنقوص والثنى والجمع إلى ياء المتكلم : ٤ : ٢٤٩ ، ٢٧٣

المصدر

- المصدر يقع للواحد والجمع : ٢ : ١٧٣ .
المصدر اسم الفِعْل : ٣ : ٦٨ ، ١٠١ ، ٤ : ٢٩٩ .
المصدر "كسائر الأسماء" إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل : ٣ : ٢٢٦ .
الفرق بين المصدر واسم الفاعل : ٣ : ٢٦٩ .
مجيء المصدر على فاعِل : ٣ : ٢٦٩ ، ٤ : ٣١٢ .
في المصادر مؤنثات كثيرة نحو : أردت إرادة ، وقاتلت مقاتلة ، واستخرت استخارة : ٣ : ٣٧٢ .
وفيه ما دلَّ على المَرَّة .

- المصدر بمعنى اسم الفاعل : ٣ : ٢٣٠ ، ٤ : ٣٠٥ .
المصدر بمعنى اسم المفعول كخَلَقَ بمعنى مخلوق : ٤ : ٣٠٤ .

أبنية المصادر

- باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها : ٢ : ١٢٤ .
(فَعْل) : أصل مصادر الثلاثي : ٢ : ١٢٤ .
دليل ذلك : ٢ : ١٢٧ .
(فَعْل) مصدر الأفعال التي من باب ضرب ونصر وعلم كشرِب شَرِباً ولَقِمَ لَقْماً ومن باب كرم كَمَكْتُ مَكْناً : ٢ : ١٢٤ - ١٢٥ .
(فَعْل) نحو : علم علماً ، وجِلِمَ جِلْماً ، وفقِهَ فقْهاً وكذلك فُقْهَ : ٢ : ١٢٥ .
(فَعْل) نحو : الشُّغْل ، وشَرِبَ شَرِباً وسَقِمَ سَقْماً : ٢ : ١٢٥ .
(فَعْل) نحو : جلبته جَلْباً وحلب الشاة حَلْباً : ٢ : ١٢٥ .
(فَعِل) نحو : ضحكك ضَحْكاً ، وحلَفَ حَلْفاً ونخنقه نَخْنَقاً : ٢ : ١٢٥ .
(فَعْل) نحو : سمين يسماً ، وعظَّم عِظْماً : ٢ : ١٢٥ .
(فُعُول) نحو : وقدت النارَ وَقُوداً ، وشكرته شُكُوراً ، وكفبرته كُفُوراً : ٢ : ١٢٥ .
(الفيعال) نحو : قمت قِياماً ، ولقيته لِقَاءً : ٢ : ١٢٦ .

(الْفَعَال) نحو : ذهبت ذهاباً ، وخفيت خفاءً : ٢ : ١٢٦ .

وجمّل جمالاً ، وكملّ كاملاً ، ونجّل نجّالاً : ٢ : ١٢٦ .

شربت شراباً : يقول بعضهم : هو مصدر ، وأمّا أكثر النحويّين فالشراب عنده المشروب ، وهذا لا اختلاف فيه : ٢ : ١٢٦ .

(فَعَالَة) نحو : سَفَهُ سَفَاهَةً ، وَضَلَّ ضَلَالَةً ، وَجَهَلَ جَهَالَةً ، وَسَقَمَ سَقَامَةً : ٢ : ١٢٦ .

زعم سببويه أنّ الأكثر في الفعل الذي لا يتعدّى إلى المفعول أنّ يأتي على (فُعُول) وإن كان (الفعل) هو الأصل : ٢ : ١٢٧ .

المصادر التي جاءت على (فُعُول) : ٢ : ١٢٨ .

المصدر من قمت قياماً : ٢ : ١٣٠ وإعلاله .

فَيَعْلُولُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ نَحْوُ : كَيْنُونَةٍ ، صَيْرُورَةٍ : ٢ : ١٢٦ .

أبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ مِنَ الْفِعْلِ الْمَزِيدِ

لم تختلفت مصادر الثلاثي دون المزيد ؟ : ١ : ٧١ - ٧٢ ، ٢ : ١٢٤ .

مصدر (أَفْعَل) : ١ : ٧٢ ، ٢ : ٩٩ .

مصدر (فَاعَلَ) : ١ : ٧٣ ، ٢ : ٩٩ - ١٠٠ .

مصدر (فَعَّل) : ١ : ٧٤ ، ٢ : ١٠٠ .

مصدر (افْتَعَلَ) : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠١ .

مصدر (انْفَعَلَ) : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠١ .

مصدر (افْعَلَّ) : ١ : ٧٦ .

مصدر (اسْتَفْعَلَ) : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠١ .

مصدر (افْعَنْلَلَ) : ١ : ٧٧ .

مصدر (افْعَوْعَلَ) : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .

مصدر (افْعَوَّلَ) : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .

مصدر (افْعَالَ) : ١ : ٧٨ ، ٢ : ١٠٢ ، ١٠٩ .

مصدر (تَفَعَّلَ) : ١ : ٧٨ ، ٢ : ١٠٣ .

مصدر (تَفَاعَلَ) : ١ : ٧٩ ، ٢ : ١٠٣ ، ١٠٨ .

باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة : ٢ : ٩٥ .

مصدر الرباعى المجرد : ٢ : ٩٥ ، ١٠٣ .

مصدر الملحق بالرباعى : ٢ : ٩٦ ، ١٠٧ .

مصدر مزيد الرباعى المجرد : ٢ : ١٠٨ .

مصدر نحو : اقشعر : ٢ : ١٠٩ .

أكثر ما يبلغ العدد فى الأسماء بالزيادة سبعة أحرف ولا يكون ذلك إلّا فى المصادر : ٢ : ١٠٩ .

قلما تجد المصدر مضموم الأوّل مقصورا ، لأنّ (قُعلا) قلما يقع فى المصادر : ٣ : ٨٦ .

قال ابن سيدة : لا أعرف غير الهدى والسرى والبكا المقصور .

عمل المصدر

المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه وهو ما كان واقعا موقع الأمر ؛ نحو ضربا زيدا .

وضرب آخر يجرى مجرى الصلة والموصول فلا يجوز أن يتقدّم عليه معموله ، ولا يُفصل بينه وبينه وذلك ما كان فى تأويل (أنّ) والفعل (أ) : ١ : ١٣ ، ١٦ .

المصدر يعمل معرفة ونكرة واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى : ١ : ١٣ ، ١٤ .

المصدر يضاف للفاعل وللمفعول : ولا يضاف اسم الفاعل إلّا إلى المفعول : ١ : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ .
شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به : ١ : ١٤ .

يجوز حذف فاعل المصدر ولا يجوز ذلك فى اسم الفاعل : ١ : ١٤ .

المصادر تنصب الأفعال التى هى منها : ٢ : ١١٩ .

المصدر الميمى ينصب المفعول به : ٢ : ١١٩ .

يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان فى معنى (أن فعل) أو (يفعل) : ٣ : ١٩٢ .

إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول : ٣ : ٢٠٤ .

المصدر إذا كان بمعنى اسم المفعول جاز تقديم معموله عليه : ٤ : ٨٩ .

أعجبني اليوم ضربُ زيدٍ عمرا . إن جعلت (اليوم) نصبا بأعجبني فهو جيّد ، وإن نصبته بالضرب كان محالا ، لأنَّ الضرب في معنى (أن فعل) و (أن يفعل) لأنَّ ما بعده في صلته ، ولا يقدّم بعض الاسم على أوّله : ٤ : ١٥٧ .

المصدر إن لم يكن في معنى (أن) وصلتها بأعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدّمت فيه وأخرت : ٤ : ١٥٧ .

المصدر الميميّ

صياغته من الثلاثي : ج ٢ ص ١١٩ ، ص ١٢٣ .

صياغته من المزيد : ١ : ٧٤ ، ١٠٨ ، ٢ : ١١٩ .

المصدر الميميّ ينصب المفعول به : ٢ : ١١٩ .

اسم المَرَّة

إذا أردت ردّ جميع هذه إلى المَرَّة الواحدة فإنّما ترجع إلى (فَعَلَة) : ٢ : ١٢٧ .

كلّ مصدر تريديهِ المَرَّة الواحدة فلا بدّ من دخول الهاء فيه ؛ نحو : جلست جَلَسَة واحدة ، وركبت رَكْبَة : ٣ : ٣٧٢ .

اسم الفاعل

صياغته من الثلاثي : ٢ : ١١٣ .

صياغته من المزيد : ١ : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٠٨ .

إعلال اسم الفاعل من الأَجوف الثلاثي : ١ : ٩٩ .

باب اسمي الفاعل والمفعول من هذا الفعل : ١ : ٩٩ .

إعلال اسم الفاعل من الأَجوف المهموز ؛ نحو جاء : ١ : ١١٥ ، ١٥٨ .

بناء اسم الفاعل من الناقص الثلاثي : ١ : ١٣٧ .

ومن المزيد فيه : ١ : ١٣٧ .

اسم الفاعل من نحو شوى شَاوٍ بغير همز : ١ : ١٤٨ .

رجل شاكّ السلاح : ١ : ١٦٥ .

الضاربي : الياء منصوبة والدليل قولك : الضارب زيدا : ١ : ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ .

عادلته فأننا عدیل ، وجالسته فأننا جلیس ، وعاشرته فأننا عشیر : ٢ : ١١٧ .

جاء في حروف محفوظة : ٢ : ١١٨ .

فرَّه فهو فاره ، ونُضِرَ النبات فهو ناضر : ٢ : ١١٨ .

إذا أردت التكنير قلت : مُضَرَّبٌ أعناقَ القوم : ٢ : ١١٨ .

الفرق بين المصدر واسم الفاعل : ٣ : ٢٦٩ .

فاعل بمعنى مُفْعِل ، نحو : هالك بمعنى مهلك : ٤ : ١٨٠ .

وغاضٍ بمعنى مُغْفِضٍ : ٤ : ١٧٩ .

لا يكتسب اسم الفاعل الذى بمعنى الحال أو الاستقبال التعريف من إضافته إلى المعرفة : ٤ : ١٤٩

العطف على الموضع مع اسم الفاعل المضاف : ٤ : ١٥١ .

اسم الفاعل إذا كان للماضى ، نحو : هذا ضارب زيد أمس وعمره جاز فيه أن تنصب (عمرا)

على المعنى لبعده عن الجار فتقدّر فعلا ناصبا : ٤ : ١٥٤ .

باب من مسائل اسم الفاعل : ٤ : ١٥٥ .

عمل اسم الفاعل

لا يتقدّم معمول اسم الفاعل المحلى بأل عليه : ١ : ١٤ ، ٤ : ١٦٥

ويتقدّم معموله عليه إن كان خاليا من أل : ٣ : ١٩٧ .

اسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذى معناه (يفعل) : ٢ : ١١٩ .

باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع : ٤ : ١٤٨ .

إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لم يعمل عمل فعله وكانت إضافته معنوية : ٤ : ١٤٨ .

ولا يجوز أن تدخل عليه ألفا ولاما وتضيفه ولا يوصف به النكرة : ٤ : ١١٩ .

يجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع فى عمله إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال : ٤ : ١٤٩ .

ويوصف به النكرة .

صیغ المبالغة

- باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة : ٢ : ١١٣ .
- (فَعَال) : تقول : رجل قتال ، إذا كان يُكثر القتل فأمّا قاتل فيكون للقليل والكثير لأنّه الأصل : ٢ : ١١٣ .
- (فَعَال) : ينصب المفعول به كما ينصبه فاعل : ٢ : ١١٣ .
- (فَعُول) : تقول : هو ضروب زيدا ، إذا كان يضربه مرّة بعد مرّة : ٢ : ١١٤ .
- (مِفْعَال) : ٢ : ١١٤ .
- ما كان على (فَعِيل) نحو : رحيم وعليم فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا : ٢ : ١١٤ .
- (فَعِيل) : لا يعمل عند المبرّد : ٢ : ١١٥ .
- مشابهة (فَعِيل) لفَعِيل : ٢ : ١١٦ .
- عادلته فأتانا عدیل ، وجالسته فأتانا جلیس ، وعاشرته فأتانا عَشیر : ٢ : ١١٧ ، ١١٨ .
- (رسول) الفعل منه أرسل : ٢ : ١١٧ .
- (فَعِيل) : يعمل : ٢ : ١١٧ - ١١٨ .
- لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة : ضَرَّاب ولا ضَرُوب : ٢ : ١١٩ .
- اسم القاعل - قلّت جروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذى معناه (يَقْعَل) : ٢ : ١١٩ .

اسم المفعول

- صياغته من المزيد : ١ : ٧٤ ، ١٠٨ .
- لا يُصاغ من اللازم إلّا مع الظرف : ١ : ٧٥ ، ٧٦ ، ١٤٨ .
- إعلال اسم المفعول من الأجوف الثلاثى والخلاف في ذلك : ١ : ١٠٠ - ١٠١ .
- باب اسمى القاعل والمفعول من هذا الفعل : ١ : ٩٩ .
- اسم المفعول من اللفيف المقرون : ١ : ١٤٨ ، ١٨٠ .
- اسم المفعول من حييت : ١ : ١٨٠ .
- مفعول من غزا : ١ : ١٨٧ ، ١٧٥ .

ومن رمى : ١ : ١٧٥ .

اسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه (يُقْعَل) : ٢ : ١١٩ .
لا تقول : مُرِض ولا مَبْرُوض : ٢ : ٢١٩ .

عمل اسم المفعول

اسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذي معناه (يُقْعَل) : ٢ : ١١٩ .

الصفة المشبهة

باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه : ٤ : ١٥٨ .

لأنما تعمل فيما كان من سببها : ٤ : ١٥٨ ، ١٦٤ ، ٢ : ١١٧ .

إضافتها لفظية : ٤ : ١٥٨ .

أحوال الصفة المشبهة مع معمولها ما يجوز منها وما يمتنع : ٤ : ١٥٩ - ١٦٢ .

هو الحسن وجها ، والחסان وجوها ، والطيب خبيرا : ليس فيه إلا النصب : ٤ : ١٦١ .

النصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول : ٤ : ١٦١ - ١٦٢ .

لا يتقدم معمولها عليها : ٤ : ١٦٤ .

(فَيْبِل) و (فُعَال) يقعان لشيء واحد . تقول : طَوِيل وطُوال ، وخَفِيف وخُفَاف ، وسَرِيع

وَسُرَاع : ٢ : ٢١٠ .

وَرَقِيق ، وَرَقَاق وهذا أكثر من أن يحصى : ٢ : ٢١١ .

نعم وبئس

باب ما وقع من الأفعال للجنس : ٢ : ١٤٠ .

ألزمتا التخفيف وجريا كالمثل : ٢ : ١٤٠ .

التحويل إلى (فُعَل) لإرادة المدح أو الذم : ٢ : ١٤١ ، ١٤٩ - ١٥٠ .

فاعلهما معرف بآل الجنسية أو ضمير يفسره ما بعده : ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

أو مضاف لما فيه آل : ٢ : ١٤٣ .

إعراب المخصوص : ٢ : ١٤١ - ١٤٢ .

لا يصح إعراب المخصوص بدلا ، لأنه لا يحل محل المبدل منه : ٢ : ١٤٢ .

إن أريد بالموصل الجنس وقع فاعلا لنعم وبئس : ٢ : ١٤٣ .

فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا عاد على متأخر لفظا ورتبة : ٢ : ١٤٤ : ٣ : ٦٦ .

حبذا : الأصل حبّ وذا ثم جعلت اسما واحدا مبتدأ : ٢ : ١٤٥ .

لا يجوز حبذه : ٢ : ١٤٥ .

نعمت ، وبئست : ٢ : ١٤٦ .

نعم المرأة ووجهه : ٢ : ١٤٦ .

لا يجوز قومك نعموا رجالا : ٢ : ١٤٩ .

الجمع بين فاعل نعم وتمييزها جائز عند المبرد : ٢ : ١٥٠ .

لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل ، والرجل غير زيد : ٢ : ١٤٩ .

دققته دقا نعمًا : ٤ : ١٧٥ .

التعجب

باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره : ٤ : ١٧٣ .

ومنها فعل التعجب ، وهو غير متصرف ، لأنه وقع معنى ، فمضى صرف زال المعنى ، وكذلك كل شئ دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى : ٣ : ١٩٠ .

ما أحسن زيدا : (ما) مبتدأ ، و(أحسن) خبره وهو فعل : ٤ : ١٧٣ .

الرد على من يجعل (ما) موصولة والخبر محذوف : ٤ : ١٧٧ .

كيف دخل معنى التعجب في الصيغة : ٤ : ١٧٥ .

التعجب من صفات الله ووجهه : ٤ : ١٧٦ .

فعل التعجب فعل جامد فلا يحل محله المضارع ولا غيره : ٤ : ١٧٧ .

لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف في نحو : ما أحسن عندك زيدا : ٤ : ١٧٨ .

ويجوز الفصل في نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق : ٤ : ١٨٧ .

- بناءً التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة : ٤ : ١٧٨ ، ١٨٠ .
- ما أعطاه للدرهم ، وما أولاه بالمعروف يوقف عند المسموع منه وقاس عليه سيبويه : ٤ : ١٧٨ .
- تقول فيما زاد عن ثلاثة : ما أشدّ دحرجته ، وما أشدّ آخرنجامه : ٤ : ١٨٠ .
- لا يقال : ما أغوره ، ولا ما أحمره : ٤ : ١٨١ - ١٨٢ .
- الحديث عن قوله تعالى : (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى) : ٤ : ١٨٢ .
- يا هند أحسن بزيد ، ويا رجلاً أحسن بزيد : ٤ : ١٨٣ .
- معنى التعجب من الله تعالى : ٤ : ١٨٣ .
- التنازع بين فعلی التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا : ٤ : ١٨٤ .
- ما أحسن ما كان زيدٌ : ٤ : ١٨٤ .
- ما أحسن ما كان زيدا : ٤ : ١٨٥ .
- بدلَ على فعلية (أفعل) لحوق نون الوقاية : ١٨٥ .
- يجب أن يكون المتعجب منه مختصاً لا مبهماً : ٤ : ١٨٦ .
- ما أحسن رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه : وقع التعجب على رجل وهو يريد فعله لأنه المحمود عليه في الحقيقة : ٤ : ١٨٧ .
- ما أكثر هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين : أوقعت التعجب بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وإن أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيراً إلا أن ذلك يكون نزراً في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا لأنه شبيه بالإلغاز : ٤ : ١٨٧ .
- ما أحسن ما كانت هند وأجمله ، لأنك تردّ إلى (ما) ، ولو قلت : ما أجملها جاز على أن تجعل ذلك لها : ٤ : ١٨٥ .

اسم التفضيل

- المجرد من أل والإضافة يلزم الإفراد والتذكير : ١ : ١٦٨ .
- المحلّ بآل يُطابق في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث : ١ : ١٦٨ .
- تكسير (أفعل) التفضيل : ٢ : ٢١٦ .
- مؤنث (أفعل) الذي يلزمه (من) يكون على (فُعَل) ، نحو : الأصغر والصغرى ، والأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدي : ٢ : ٢١٦ .

- تقول : الأولى ، والأوسط . والوسطى ، والأكبر والكبرى : ٣ : ٢٤٦ .
- قياس مؤنث أفعال التفضيل وتكسيه : ٢ : ٢١٦ - ٢١٧ .
- تكسير مؤنث (أفعل) التفضيل على (فعل) : ٢ : ٢٣٢ .
- باب (فُعِلَ) في الجمع كباب (فُعِلَ) : ٣ : ٣٧٦ .
- لا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بنى هاشم ، ولو قلت :
الخليفة أفضل بنى تميم كان محالا : ٣ : ٣٨ .
- تقول : الخليفة أفضل من بنى تميم ؛ لأنَّ (من) دخلت للتفضيل ، وأخرجهم من الإضافة ٣ : ٣٨
- لا يجوز : جاءني رجل آخر : ٣ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
- لا يجوز : جاءني امرأة صغرى ، ولا كبرى إلا أن تقول الصغرى أو الكبرى : ٣ : ٣٧٧ .
- تأنيت الأفعَل الفُعْلَى : ٣ : ٣٧٧ .
- الوُسْطُ : ٣ : ٣٧٧ .
- اللغة الأولى القدى (من كلام سيبويه) : ٣ : ٣٧٥ .
- من لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا الأخير : ٤ : ٢٢٦ .
- ما لا تدخله (أل) هو أقرب إلى المعارف : ٤ : ٢٨١ .
- لو قلت : أتتني جاريتك وامرأة أخرى كان جائزا ، ولو قلت : أتتني جاريتك ورجل آخر
لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوانك وامرأة أخرى كان جائزا وإن قلت : أتاني أخوك
وإنسان آخر جاز وكذلك : جاءني جاريتك وإنسان آخر : ٣ : ٢٤٤ .
- خروج أفعال التفضيل عن معناه واستعماله بمعنى اسم الفاعل مطرد : ٣ : ٢٤٥ - ٢٤٧ .
- باب مسائل (أفعل) مستقصاة : ٣ : ٢٤٨ .
- مررت برجل خير منك أبوه : يختار في هذا الرفع والانقطاع من الأول : ٣ : ٢٤٨ .
- مسألة الكحل : ٣ : ٢٤٨ - ٢٥٠ .
- ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة : ٣ : ٢٥٠ .
- مررت برجل أعجب ما يكون أعجب منك أعجب ما تكون : ٣ : ٢٥٠ .
- ومررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون : على إضمار (إذا كان) و (إذا كان) :

هذا بُسْراً أطيب منه نحرًا : ٣ : ٢٥١ .

استعمالات (أَوَّل) : ٣ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

مذ عام أَوَّل : أَوَّل صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً ، فجمعوا

هذا بمنزلة أفضل منك : ٣ : ٣٤٠ .

ابداً به أَوَّل : إنما تريد أَوَّل من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل

وأنت تريد من غيرك إلا أنَّ الحذف نزم صفة عام لكثرة استعمالهم إيَّاه حتى استغنوا

عنه : ٣ : ٣٤١ .

اسما الزمان والمكان

صياغتهما من المزيد : ١ : ٧٤ - ٧٥ ، ١٠٨ ، ٢ : ١٢٠ .

لا يعملان في الظرف : ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

اسم الزمان المشتق يدلُّ على الزمان بنفسه دون حاجة إلى تقدير مضاف : ٢ : ١٢٢ .

صياغة اسم الزمان والمكان قياسيّة والردُّ على الجمل في حاشيته : ٢ : ١٢٢ .

النعته

النعته يعمل فيه ما يعمل في المنعوت : ٤ : ٣١٥ .

الصفات تحلية الشيء . تكون ممَّا أُخِذَ من الفعل أو اسماً منسوباً : ١ : ٢٦ .

من الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ومشتقاً غير نعت .

فأمَّا النعت فمثل الطويل والقصير والصغير والعامل والأحقق ، فهذه كلّها نعوت جارية على

أفعالها ، فكلُّ ما كان من هذا فعلاً أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيقة ومُضْرُوعِيْلان : ٣ : ١٨٥ .

هو عربي مَحْضٌ ، وهو صميم قلباً ، وهو عربي حَشْبِيٌّ ، وهو شريف جداً : مصادر مؤكّدة لما قبلها ،

والأجود : هو عربي مَحْضٌ ، وعربي قلب ؛ لأنَّ هذه أسماء ، وإن كانت تكون على هذا

اللفظ . مصادر : ٤ : ٣٠٥ - ٣٠٦ .

وأما هو أعرابي فَعُجٌّ فلا يكون إلا رفعا ؛ لأنَّه ليس بمصدر : ٤ : ٣٠٦ .

موازنة بين الحال والنعته : ٤ : ٦٦ ، ٣٠٠ .

مررت ببرٌ قفيزٌ بدرهم : لو جررت كنت ناعنا بالجواهر وهذا لا يكون ؛ لأنَّ النعوت تحلية ،
والجواهر هي المنعوتات : ٣ : ٢٥٨ .

أجاز قوم : هذا راقودخلٌ ، وهذا خاتم حذيدٌ ، وقال المبرد : هو يدل لا نعت . ٣ : ٢٥٩ .

مررت ببرٌ قفيزا بدرهم : كيف جاز جعله حالا ولم يجوز أن يكون نعنا : ٣ : ٢٥٨ .

مررت برجل فضة خاتمه ، ومررت برجل أسد أبوه . لا يجوز إلا أن تريد شبيها بالفضة ...
أو على تقدير مثل : ٣ : ٣٤٢ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ .

لا يجوز مررت بدابة أسد أبوها : ٣ : ٢٥٩ ، ٢٧٢ .

مررت برجل قائم أبوه : هو من صفات الرجل ؛ لأنك قد حليت الرجل بقيام أبيه ؛ كما تحلّيه
بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين غيره : ٤ : ١٥٥ .

الأخصُّ يوصف بالأعم ، وبما كان مثله ، ولا تكون الصفة أخص من الموصوف : ٤ : ٢٨٢ .

يرى سيبويه أنَّ الشيء لا يُوصف إلا بما هو دونه في التعريف : ٤ : ٢٨٤ .

الإتياع على المحلِّ ؛ نحو : ما جاءني من أحدٍ عاقلٌ أو على اللفظ . ٣ : ٢٨١ .

لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ . ما جاءني من أحدٍ عاقل رفعت العاقل ،
ولو خفضته كان أحسن : ٣ : ٢٨١ .

كان سيبويه يجيز : جاءني عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنَّهما ارتفعا بفعل واحد
وكذلك : هذا زيد ، وذلك عبد الله العاقلان . وليس القول عندى كما قال : ٤ : ٣١٥ .

مررت برجل وامرأة وحمار قيامٍ : فرقت الاسم وجمعت النعت ، ولو أردت التبعض لم يجوز
٤ : ٢٩٢ - ٢٩٣ .

هذا رجل مع رجل قائمين : على الحال ؛ لأنَّ الوصف لا يصلح ؛ لاختلاف إعرابهما : ٤ : ٣١٦ .

مررت بغلام زيد العاقلين : لا يجوز أن يكون نعنا لهما : ٤ : ٣١٥ .

كلُّ ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال : ٤ : ٣١٥ .

الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال : ٤ : ١٢٣ ، ١٢٥ ، ٢٩٨ .

- باب ما يجوز لك فيه التعت والحال : ٣ : ٢٦١ .
- مررت بامرأة معها رجل قائمة : ٣ : ٢٦١ .
- هذه دابة تشتد مكسور سرجها : ٣ : ١٦١ .
- نحن قوم ننطلق عامدين بلد كذا : ٣ : ٢٦١ .
- مررت برجل معه صقر صائد به غذا : ٣ : ٢٦١ .
- مررت بزيد أخيك : بدل أو نعت : ٤ : ٢٩٥ .
- ضربت زيدا أخا عمرو (أخا) صفة أو بدل فإن قلت : ضربت أخاك زيدا كان (زيد) بدلا ؛ لأنه اسم علم ، والصفة تحليلية : ١ : ٢٦ .
- الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فإن تقدمت أعرب الموصوف بدلا : ١ : ١٧ ، ٤ : ١٩٢ .
- الفصل بالفاعل بين الصفة والموصوف يَضْعَفُ في المجرور ، ويقوى في غيره : ١ : ٢٥ .
- الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر قبيح : ٤ : ٩٨ .
- يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنه قوله تعالى : (وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) : ٤ : ١٧٢ .
- ثما يوصف به النكرة : حَسْبُكَ ، ومِثْلُكَ ، وَكَفَيْكَ ، وَشَرَعَكَ ، وَهَذَكَ ، ويستعمل (هَذَكَ) فعلا ماضيا أيضا : ٤ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٨٨ ، ٤١١ .
- مررت برجل حَسْبِكَ من رجل : الجار والمجرور يفيد أنَّ المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صُنِفُوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا : ٤ : ٢٨٥ .
- (أَيَّ) بعد النكرة صفة وبعد المعرفة حال : ٤ : ٢٨٥ .
- تجزز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه (أَيَّ) لفظا إذا توافقا معنى ؛ نحو : مررت بجارية أَيْمًا أمة ، وأَيْمًا أمة : ٤ : ٢٨٥ .
- المعرفة يجرى نعتها كمجرى نعت النكرة : ٤ : ٤٩٤ .
- المعارف توصف بالمعارف ، فإن جاء بعدها نكرة نصبت على الحال : ٤ : ٢٩٨ .
- ما كان علما يُنعت بثلاثة أشياء : بما فيه الألف واللام وبما كان مضافا وبالمبهمه : ٤ : ٢٨١-٢٨٢ .
- ما كان مضافا فكذلك نعته : ٤ : ٢٨٢ .

الأسماء التي فيها الألف واللام تُنعت بما فيه الألف واللام ، وبما أضيف إليها : ٤ : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

باب ما كان من الأسماء نعنا للمبهمة : ٤ : ٣٢٢ .

يُنعت اسم الإشارة بما فيه الألف واللام ، وبالصفات التي فيها الألف واللام إذا أُنعت الصفة مقام الموصوف ؛ نحو : مررت بهذا الطويل : ٤ : ٢١٦ ، ٢٨٢ .

لا تُنعت أسماء الإشارة بالمضاف : ٤ : ٢١٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

الصفة تُوصف ؛ نحو : مررت بالجميل النبيل ، وتقول يا زيد العاقل ذو المال إن جعلت (ذا المال) نعنا للعاقل : ٤ : ٢٨٤ ، ٢١٩ .

الضمير لا يُنعت ؛ لأنه لا يكون إلا بعد معرفة لا يشوبها كبس ، ويبدل منه ويؤكد : ٤ : ٢٨١ ، ٢٨٤ .

لا تُنعت الأسماء المختصة بالنداء : ٤ : ٢٣٧ .

لا يوصف (اللهم) عند سبويه ، وأجازته المبرد : ٤ : ٢٣٩ .

الضمير لا يُنعت به : ٤ : ٢٩٥ ، ٢٨٤ .

الأعلام لا يُنعت بها لأنها ليست تحلية ولا نسب : ٤ : ٢٨٤ ، ٢٢٢ ، ٢٩٥ .

المثل لا يوضع موضع الصفة . إنما يقال : صفة زيد أنه ظريف وأنه عاقل ، ويقال : مثل زيد مثل فلان : ٣ : ٢٢٥ .

كلُّ رجل ظريف في الدار : (ظريف) نعت لرجل أو لكل : ٤ : ٣٨٧ .

هذا جحر ضبٌ خربٌ : الجرُّ على الجوار : ٤ : ٧٣ - ٧٤ .

حذف الموصوف : ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ ، ٤ : ١٨٥ .

عشرون أيما رجل : لا يجوز ؛ لأنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتى تتمكن في بابها : ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وقفت على حذف الموصوف بآي في كلام العرب : ٤ : ٢٩٤ .

التوكيد

- التوكيد بالنفس للضمير المرفوع المستتر لا يكون إلا بعد توكيده: ٣ : ٢١ ، ٢١١ ، ٢١٢ .
- لا يجوز : مررت بزید كله : ٣ : ٢٤١ .
- لا يجوز : مررت بأخویك اثنيهما : ٣ : ٢٤١ .
- كان الأخفش لا يُجيز : اختصم أخواك كلاهما ولا اقتتل أخواك كلاهما : ٣ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- ولا استوى زید وعمرو كلاهما : ٣ : ٢٤٣ .
- سمي التوكيد نعتا : ٣ : ٢١١ ، ٣٤٢ .
- كقولك : يا زید لمن لم تقل له : يا زید استغثيت : ٣ : ٢١٠ .
- تقول للمقبل عليك المنصت لك : أنت تفعل كذا يا فلان توكيدا : ٣ : ٢٠٩ .
- أجمع وأكثع معرفة ولا يكونان إلا نعتا : ٣ : ٣٤٢ .
- تجرى (كلهم) مجرى أجمعين ، وإن كان (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيذا ، نحو : رأيت كلهم ، ومررت بكلهم : ٣ : ٣٨٠ .
- لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ، وإلا كُلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلّة : ٣ : ٣٨٠ .
- وقبّح المبرد جعل (كلهم) اسما : ٢ : ٢٢٨ .
- الخلاف في حذف المؤكّد : ج : ١ : ١٤ .
- زيادة الباء في التوكيد : ٤ : ٣٧١ .

عطف النسق

- المعطوف لا يتقدّم على المعطوف عليه : ١ : ١٦ .
- العطف على الضمير المرفوع المستتر لا يكون إلا بعد توكيده ، فإن طال الكلام حسن حذف التوكيد كقوله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آبأونا) : ٣ : ٢١٠ ، ٢٧٩ ، ٤ : ١١٢ ، ١١٥ .

إن أكَّدت رفعت إن شئت ، فقلت : إِيَّاكَ أنتَ وزيد فإن قلت : إِيَّاكَ وزيد فهو قبيح ، وهو على قبحه جائز كجوازه في : قم وزيد : ٣ : ٢١٢ .

مررت برجل سواء هو والعدم : ٣ : ٢٤٨ .

كلُّ جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز ، وإن لم تكن منها ، نحو : جاءني زيد . وانطلق عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأتني آتاك : ٣ : ٢٧٩ .

العطف على الموضع مع اسم الفاعل المضاف : ٤ : ١٥١ - ١٥٢ .

شواهد للعطف على الموضع : ٤ : ١٥٢ - ١٥٤ .

لا يعطف على الضمير المجرور إلَّا بإعادة الجار اسماً أو حرفاً : ٤ : ١٥٢ .

لا تختصُّ مراعاة المحل بأن يكون العامل في اللفظ . زائداً : ٤ : ١٥٢ .

مررت بزيد وعمراً : ٤ : ١٥٣ - ١٥٤ .

تقول : وحقَّ الله ثمَّ حقَّك لأفعلن ، ولو قلت : ثمَّ حقَّك تحمله على الموضع كان جائزاً : ٢ : ٣٣٨ . حذف المعطوف : ١ : ١٤ .

يفتقر في التابع ما لا يفترق في المتبوع : ٤ : ١٦٣ ، ١٦٤ .

العطف على معمول عاملين : ٤ : ١٩٥ .

المعطوف على الشيء يحلّ محله ، لأنَّه شريكه في العامل : ٤ : ٢١١ .

المعطوف يأخذ إعراب المعطوف عليه فعلاً أو اسماً : ٤ : ٣٨٧ .

قطع المعطوف : ٣ : ٢٨٤ - ٢٨٥ .

عطف البيان

يا نصر نصر نصراً : ٤ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

يا هذا الطويل بالرفع والنصب : هو عطف بيان . عليه وليس نعنا : ٤ : ٢٢٠ .

يا أيُّها الرجل زيد . بيان للرجل وليس نعنا لأنَّ الأعلام لا يُنعت بها : ٤ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

أو بدل من أيُّ إذا لم ينوّن : ٤ : ٢٢٢ .

يا تيم تيم عدى الثاني بدل أو عطف بيان : ٤ : ٢٢٧ .

البَدَل

- قبل له بدل ؛ لأنَّ الذى عمل فى الذى قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ له : ٤ : ٢٩٥ ، ٣٩٩ .
- البَدَل فى جميع العربية يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه : ٤ : ٢١١ .
- ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام ، ولو كان البدل يُبْطَل حُكْمُ المبدل منه لم يجز أن نقول :
زيد مررت به أبى عبد الله : ٤ : ٣٩٩ .
- البَدَل يجوز فى كلِّ اسم معرفة كان أو نكرة ، مظهرًا كان أو مُضْمَرًا ، إذا كان الأوَّل فى المعنى
أو كان بعضه : ١ : ٢٦ ، ٤ : ٢٩٥ .
- بدل المعرفة من النكرة ، وبدل النكرة من المعرفة : ٤ : ٢٩٥ - ٢٩٦ .
- بدل المضمر من المظهر والعكس ؛ نحو : زيد مررت به أخيك ، ورأيت زيدا إِيَّاه ، وأخوك
رأيتَه زيدا : ٤ : ٢٩٦ .
- بدل المضمر من المضمر ؛ نحو : رأيتك إِيَّاه : ٤ : ٢٩٦ .
- بدل البعض : ٤ : ٢٩٦ ، ١ : ٢٧ .
- بدل الاشتمال : ١ : ٢٧ ، ٤ : ٢٩٦ - ٢٩٧ .
- إعادة حرف الجرِّ مع البدل المجرور جيِّدة : ٤ : ٢٩٦ ، ٣ : ١١١ .
- جاء النوعان فى القرآن الكريم : ٣ : ١١١ .
- بدل الغلط لا يكون فى قرآن ولا شعر : ١ : ٢٨ ، ٤ : ٢٩٧ .
- لو قال فى موضع بدل الغلط : مررت برجل بل حمار ، ولقيت زيدا بل عمرا كان كذلك :
٤ : ٢٩٨ .
- البدل يأتى بلفظ الأوَّل : ٢ : ٣٥٨ .
- إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد : ٢ : ٦٢ - ٦٣ .
- هل يأتى ببدل الغلط فى الفعل ؟ ٢ : ٦٣ .
- ادخلوا الأوَّل فالأوَّل : لا سبيل عند أكثر النحويِّين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدل لا يكون من المخاطب ،
وكان عيس بن عمر يميزه : ٣ : ٢٧٢ .
- دخلوا الأوَّل فالأوَّل ، ودخلوا رجلاً فرجل : بدل : ٣ : ٢٧١ .

ما فُصل به مذكور ، وكان وافيا بجوز فيه البدل والقطع ، وإن كان غير وافٍ تعيّن قطعه
إن لم ينو معطوف : ٤ : ٢٩٢ .

مررت بثلاثة رجال : صريع وجريح : لم يجز إلا الرفع : ٤ : ٢٩٢ .
إذا قلت : ادخلوا الأول والآخِر ، والصغير والكبير فالرفع ؛ لأنّ معناه : ادخلوا كلّكم ، فهذا
لا يكون إلا مرفوعا ، ولا يكون إلا بالواو : ٣ : ٢٧٢ .

كان إخوانك كريم ولئيم ، وكان إخوانك قائما وقاعدا ونائما ، وترفع إن شئت : ٤ : ٢٩٥ .
كان بعضهم يأتي أن يُبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبدل من ذلك بأسا ؛ كما لا بأس بذلك
في الخبر ، فتبدل خبرا من خير : ٤ : ١٢١ .

ما علمت أنّ أحدا يقول ذاك إلا زيدا ، لأنّ المعنى : ما علمت إلا أنّ أحدا إلا زيدا يقول ذاك .
زيد بدل من أحد الذي عملت فيه (أنّ) ، ولو جعلت (إلا) تلي (أنّ) لم يصلح ؛ لأنّ
الحروف لا تقوى قوّة الأفعال : ٤ : ٤٠٦ .

الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر جائز : ٣ : ١٩٥ .

أتيتك يوم الجمعة غدوة : بدل : ٤ : ٣٥١ .

سير يزيد يوم الجمعة غدوة : بدل : ٤ : ٣٥١ .

مررت بزيد أخا عمرو : (أخا) صفة أو بدل : ١ : ٢٦ ، ٤ : ٢٩٥ .

ضربت أخاك زيدا : (زيدا) بدل فقط ، لأنّ الصفات تحلية ، وهذا اسم علم : ١ : ٢٦ .
مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر : الخفض على
التنعت ، والرفع على القطع : ٤ : ٢٩٠ .

باب الإخبار عن البدل : ٣ : ١١١ .

أسماء الأفعال

باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس يفعل ولا مصدر : ٣ : ٢٠٢ .

هي كالأفعال : منها ما لا يتعدّى ، ومنها ما يتعدّى ، ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين : ٣ : ٢٠٥ ،
٢٠٢ .

منها ما يكون أشدّ تمكّنا من غيره ، وذلك أنّك تقول للرجل - إذا أردت تباعده - : إليك ،
فيقول : إني ، كأنّك قلت : تباعد ، فقال : أتباعد : ٣ : ٢٠٥ .

إذا قلت : عليك زيدا ففي (عليك) اسنان : أحدهما مرفوع فاعل ، والآخر الكاف المخفوضة .
تقول : عليكم أنفُسُكم أجمعون زيدا ، فتجعل (أجمعون) للفاعل ، وتجعل (أنفسكم)
للكاف : ٣ : ٢١١ ، ٢٧٩ .

لا يجوز في أسماء الأفعال التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف تصرف الفعل وأجاز ذلك الكسائي :
٣ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٨٠ .

لا تدخل نون التوكيد على أسماء الأفعال : ٣ : ٢٥ .

الأصوات إذا كانت معرفة لم تنون : ٣ : ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٣ .
غاق : حكاية صوت الغراب : ٣ : ١٨٠ .

مذهب بني تميم فيما كان على (فَعَالٍ) : ٣ : ٤٩ - ٥٠ ، ٣٦٨ .

أَفْ : هو في موضع المصدر وليس بمصدر ، وهو مبنى يبنى على الفتح والكسر ، والضم ، وينون
إن كان نكرة : ٣ : ٢٢٣ .

إِيه : إذا أردت أن يزيدك من الحديث : ٣ : ٢٥ ، ١٨١ .

حرَّكت الهاء لالتقاء الساكنين : ٣ : ١٧٩ .

إِهَا ، إذا كففتها : ٣ : ٢٥ ، ١٨٠ .

حَيْهَلْ ولغاتها : ٣ : ٢٠٥ - ٢٠٦ .

رُوَيْد : ٣ : ٢٠٨ .

إن نعتَ برويد قلت : ضعه وضعا رويدا ، وتفردته وتضييفه ، لأنه كسائر المصادر : ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٩
رُوَيْدك : الكاف حرف بمنزلة النجاءك ، وأرأيتك : ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٧ .

هذه الأسماء ما كان منها مصدرا أو موضوعا موضع المصدر فإن فيه الفاعل مضمرا . تقول :
رويدك أنت وعبد الله زيدا ، وعليك أنت وعبد الله أخاك فإن حذف التوكيد قبح :
٣ : ٢١٠ ، ٢٧٩ .

صه ، بمعنى اسكت لا تتعدى : ٣ : ٢٠٢ ، ١٧٩ .

فداه لك : اسم فعل أمر وينون : ٣ : ١٦٨ .

مَهْ بمعنى اكفف لا تتعدى : ٣ : ٢٠٢ ، ١٧٩ .

هَلَمْ : اسم فعل عند الحجازيين ، وفعل أمر عند بني تميم : ٣ : ٢٥ ، ٢٠٢ .
 هيئات : اسم فعل ماض . تأويلها في البعد ، وهي ظرف غير متمكن لإيهامها ولأنها بمنزلة
 الأصوات : ٣ : ١٨٢ .
 من جعلها نكرة نون ، وقال قوم : تُنَوِّن وهي معرفة ، لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون
 من مسلمين : ٣ : ١٨٣ .
 وراء ، بمعنى تأخر لا تتعدى : ٣ : ٢٠٢ .
 وبها ، إذا أغريته : ٣ : ٢٥ ، ١٦٨ ، ١٨٠ .

ما لا ينصرف

باب ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي بتفصيل أبوابه : ٣ : ٣٠٩ .
 ليس للسائل أن يسأل : لم انصرف الاسم ؟ وإنما المسألة عما لم ينصرف . ما المانع له من الصرف ؟
 ٣ : ٣٠٩ .
 كل ما لا ينصرف مُضَارَعٌ به الفعل ، وشبهه يكون في اللفظ ، ويكون في المعنى : ٣ : ٣٠٩ ، ١٧١
 وجرَّ بالفتحة ما لا ينصرف . وعلة ذلك : ١ : ٢٤٨ .
 وإذا دخلت عليه (أل) أو أضيف جرَّ بالكسرة : ٣ : ٣١٣ .
 باب ما لحقته ألف ونون زائدتان : ٣ : ٣٣٥ .
 إن كان (فَعْلَان) ليس له فَعْلٌ أو كان على هذا الوزن ثَمَّ الألف والنون فيه زائدتان انصرف
 في النكرة : ٣ : ٣٣٥ .
 عُريَان : مؤنثه عريانة ، وَخَمَصَان مؤنثه خَمَصَانَة : ٣ : ٣٣٥ ، ٣٣٦ .
 اضطراب سيبويه والمبرد في نحو : غضبان وعطشان ، هل النون بدل من الهمزة أو مشبهة بها :
 ١ : ٦٤ ، ٢٢٠ ، ٣ : ٣٣٥ .
 العدل في آخر : ٣ : ٢٤٦ ، ٣٧٦ - ٣٧٧ .
 إن سميت رجلا بِأَخَر انصرف في قول الأخفش ؛ لأنَّه يصرف نحو : أحمر إذا نكَّر بعد التسمية
 به وسيبويه يرى أنَّه على عدله : ٣ : ٣٧٧ .

العدل في ألفاظ. العدد ؛ نحو : مثنى وثلاث : ٣ : ٣٨٠ - ٣٨١ .

العدل يُوجب التكثير : ٣ : ٣٨١ .

هل يُقاس (مفعّل) و (فُعّال) في ألفاظ. العدد من ثلاثة إلى عشرة ؟ ٣ : ٣٨٠

الدليل على عدل ألفاظ. العدد : ٣ : ٣٨١ - ٣٨٢ .

هذا باب أفْعَل : ٣ : ٣١١ .

ما كان من (أفْعَل) نعتا غير منصرف في المعرفة والنكرة نحو : أخضر وأسود ؛ لأنه أشبه الفعل

من وجهين : ٣ : ٣١١١ .

(أفْعَل) التفضيل إذا كان معه (من) لا ينصرف في معرفة ولا نكرة : ٣ : ٣١١ .

أرى إذا سمى بأحمر ثم نكّر - أن ينصرف : ٣ : ٣١٢ .

باب ما كان من (أفْعَل) نعتا يصلح فيه التأويلان : ٣ : ٣٣٩ .

أجْدَل وأخِيل : يصلح فيهما التأويلان ، وكذلك : أَفْعَى ، وأَيْمَتْ : ٣ : ٣٣٩ - ٣٤٠ .

أَسْوَدَ للحيّة ، وأَذْهَمَ للقيد ، وأَرْقَمَ للحيّة : نعت غير منصرفة في معرفة ولا نكرة : ٣ : ٣٤٠

أَرْمَل : اسم نُعت به ، مؤنثه أرملة : ٣ : ٣٤١

أَرْبَع اسم نعت به يصرف : ٣ : ٣٤١ .

أَجْمَع ، وأَكْتَمع : معرفة لا يكونان إلّا نعتا ، فإن سُمّيت بواحد منهما رجلا صرفته في النكرة :

٣ : ٣٤٢ .

حَسَّان ، سَمَّان ، ثَبَّان : تحتل وزنين واشتقاقين فعل زيادة الألف والنون تمنع الصرف مع العلمية

٣ : ٣٣٦ .

ما كانت نونه زائدة ، وليس قبلها ألف صُرف : ٣ : ٣٣٧ .

كل اسم في أوّله زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفعل فهو لا ينصرف : ٣ : ٣٠٩ - ٣٣٥

لو سُمّيت رجلا بفِعْلٍ ليست في أوّله زيادة ، وله مثال من الأسماء انصرف في المعرفة والنكرة

نحو : ضَرَب ، وعَلِم ، وكرم ، ودحرج : ٣ : ٣١٤ .

لو سُمّيت بفعل مبنّى للمجهول لم ينصرف إلّا أن يكون معتلاً أو مدغماً : ٣ : ٣١٤ ، ٣٢٤

باب ما كان على (فُعِل) : ٣ : ٣٢٤ .

لو سَمِيَتْ رَجُلًا ضَارِبٌ أَوْ ضَارِبٌ أَنْصَرَفَ : ٣ : ٣١٥ .

لو سَمِيَتْ رَجُلًا ب. (أَيْتَقَ) مَنَعَ الصَّرْفَ : ١ : ٣٠ .

لو سَمِيَتْ بَتْنُفُلٌ أَنْصَرَفَ ؛ وَلَوْ سَمِيَتْ بِهِ مَفْتُوحُ التَّاءِ مَنَعَ الصَّرْفَ : ٣ : ٣١٨

لَا يَكُونُ اسْمٌ عَلَى (فَعْلٍ) إِلَّا أَنْ تَنْقَلَهُ ، وَ (بَقَمٌ) أَعْجَمِيٌّ ، وَ (خَضَمٌ) مَنْقُولٌ وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ :

١ : ١٤٥ - ٣ : ٣١٤ - ٣١٥ ، ٣٢٦ .

كُلُّ مَا سَمِيَتْ بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَمَا كَانَ عَلَى وَزْنِهَا لَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَيَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ ؛

نَحْوُ : يَزِيدُ وَيَشْكُرُ : ٣ : ٣١١ - ٣١٢ .

بَابُ تَسْمِيَةِ الْمُؤَنَّثِ : ٣ : ٣٥٠ .

الْمُؤَنَّثُ الثَّلَاثِيُّ السَّاكِنُ الْوَسْطَ . يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَمَنَعَ الصَّرْفَ : ٣ : ٣٥٠ .

الْمُتَحَرِّكُ الْوَسْطَ . وَالزَّائِدُ عَنْ ثَلَاثَةِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا مَنَعَ الصَّرْفَ : ٣ : ٣٥٠ .

الْمُؤَنَّثُ الْمُسَمَّى بِاسْمٍ مَذْكُورٍ ثَلَاثِيٍّ سَاكِنٍ الْوَسْطَ . فِيهِ الْخِلَافُ : ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ٣٥١ .

الْمَذْكُورُ الْمُسَمَّى بِاسْمٍ مُؤَنَّثٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا أَوْ بِأَعْجَمِيٍّ عَلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ لَا يَنْصَرَفُ

فِي الْمَعْرِفَةِ : ٣ : ٣٥٣ .

هَنْدٌ ، وَدَعْدٌ ، وَجُمْلٌ : أَسْمَاءُ مُؤَنَّثَةٌ ؛ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ مُشْتَقَّةً لِلتَّائِيثِ : ٣ : ٣٦٥ .

لَا يَصْرَفُ أَكْثَرُ النُّحُوثَيْنِ (أَنْهَاءٍ) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَصَّ بِهِ الْمُؤَنَّثُ . هُوَ جَمْعُ اسْمٍ ، وَيُرَى سَبِينُوهُ

أَنَّهُ فَعْلَاءٌ فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعْرِفَةً وَنِكَرَةً : ٣ : ٣٦٥ .

(فِرَاعٌ) اسْمُ رَجُلٍ يَصْرَفُ لِكَثْرَةِ تَسْمِيَةِ الرِّجَالِ بِهِ وَأَنَّهُ وَصِفَ لِلْمَذْكُورِ : ٣ : ٣٦٦ .

مَا سَمِيَ بِهِ مِنْ مُؤَنَّثٍ فِيهِ التَّاءُ يَنْصَرَفُ فِي النِّكَرَةِ : ٣ : ٣١٩ .

مَا كَانَ مُؤَنَّثًا لَا عَلَامَةً فِيهِ ، وَعَدَدُ حُرُوفِهِ ثَلَاثَةٌ ، وَسَمِيَتْ بِهِ مَذْكُورًا فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ ، فَإِنْ كَانَ

عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أَنْصَرَفَ فِي النِّكَرَةِ : ٣ : ٣٢٠ .

لَوْ سَمِيَتْ امْرَأَةً قَدَمَا مَنَعَتْهَا مِنَ الصَّرْفِ : ٣ : ١٤٨ .

الْمُؤَنَّثُ قَدْ يَكُونُ نِكَرَةً فَيَنْوَنُ ؛ نَحْوُ : هَذِهِ زَيْنَبٌ أُخْرَى : ١ : ٢٣٩ .

لَوْ سَمِيَتْ رَجُلًا ب. (ثَلَاثٌ) مِنْ قَوْلِكَ : ثَلَاثُ نِسْوَةٍ لَمْ تَصْرَفْ ، وَإِنْ سَمِيَتْ ب. (ثَلَاثٌ) مِنْ قَوْلِكَ :

ثَلَاثَةُ رِجَالٍ صَرَفْتُهُ : ٢ : ١٥٧ .

باب تسمية السور والبلدان : ٣ : ٣٥٥ .

هذه هود ، ونوح : تصرف على تقدير حذف مضاف ، وتمنع الصرف على جعلها اسما للسورة عند

من يمنع صرف زيد اسم امرأة : ٣ : ٣٥٥ .

نوح : لا ينصرف إذا كان اسما للمؤنث ؛ لأنه أعجمي : ٣ : ٣٥٥ .

يونس ، وإبراهيم : لا ينصرفان اسمين للسورة أو لغيرها للعجمة ، وكذلك : حاميم : ٣ : ٣٥٥ .

طاسين ، ياسين : لا ينصرفان للعجمة : ٣ : ٣٥٦ .

إن سُميت السورة أو الرجل بفعل أجرته مجرى الأسماء ، فتقول : قرأت سورة إقتربة بقطع

الهمزة وقلب التاء هاء : ٣ : ٣٦٦ .

فواتح السور على الوقف ، لأنها حروف مقطعة : ٣ : ٣٥٦ .

باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور والأحياء والبلدان : ٣ : ٣٦٥ .

كل ما عنيت به بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة ، وكل ما عنيت به بلدا ، ولم يمنعه ما يمنع

الرجل فاصرفه : ٣ : ٣٥٧ .

فَلَج ، وحجر ، وقباء ، وجراء : الغالب عليها التذكير : ٣ : ٣٥٧ .

المدينة ، البصرة ، الكوفة ، مكة : حرف التأنيث يمنعها من الصرف : ٣ : ٣٥٨ .

بغداد : العجمة تمنعها من الصرف : ٣ : ٣٥٨ .

عُمان ، دِمَشَق : الأكثر فيهما التأنيث : ٣ : ٣٥٨ .

واسط : الغالب عليه التذكير : ٣ : ٣٥٨ .

باب أسماء الأحياء والقبائل : ٣ : ٣٦٠ .

هذه تميم : بالصرف على تقدير حذف مضاف ، أي قبيلة ، أو على جعله اسما للحي :

ويمنع الصرف على جعله اسما للقبيلة : وعلى هذا تقول : هذه تميم بنت مُرَّة : ٣ : ٣٦٠ .

ما كان اسما لا يقع عليه بنو كذا التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قصد الحي أو تعيد للأب الذي سُمي به القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْش

وثَقِيف : ٣ : ٣٦١ .

إذا قلت : ولد تميم كذا فالتذكير والصرف لا غير ؛ لأنك تقصد الآباء : ٣ : ٣٦٣ .

ما سمي به من الأعجمي العرب ينصرف ، فإن كان معرفة في الأعجمية منع الصرف : ٣ : ٣٢٥
لو سُميت بـ. (يعقوب) ذكر القبح انصرف : ٣ : ٣٢٥ .

لو سُميت بإسحاق مصلد أسحق انصرف : ٣ : ٣٢٦ .

إن كان الأعجمي قد عُرِبَ ، ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها صرف ، وصار كعربي
لا ثاني له ؛ نحو : آجُرَ : ٣ : ٣٢٦ .

الأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث : ٣ : ٣٥٣ ، ٣٢١ .

نوح ، ولوط : أعجميان مصروفان في القرآن الكريم : ٣ : ٣٥٣

ثمود : اسم عربي ، فعول من التمدد : ٣ : ٣٥٣ .

صالح وشعيب ، ومحمد صلى الله عليه وسلم : ألفاظها عربية : ٣ : ٣٢١

(عَبْدُون) : إذا فتحت عينه لم تنصرفه ، وإذا ضممته صرفته أو منعه الصرف : ٤ :

باب ما كان من هذه الأسماء على مثال (فَعَلَ) : ٣ : ٣٢٣ .

ما كان نكرة ويعرف بالألف واللام فهو مصروف ؛ نحو : صُرِدَ ونغر : ٣ : ٣٢٣

العدل في (سَحَرَ) : ٣ : ٣٧٨ - ٣٧٩ .

إن نكُرت (سحر) أو صغرته أو سُميت به رجلا انصرف : ٣ : ٣٧٨ .

غُدوة : إن أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غدوةً غير منصرفة لأنها معرفة : ٣ : ٣٧٩

بُكْرة : فيها قولان : الصرف ومنع الصرف : ٣ : ٣٨٠ .

ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أشياء : ٣ : ٣١٩ .

ما كانت في آخره ألف مقصورة للتأنيث أو للإلحاق : ٣ : ٣٣٨ ، ٤ : ٤ .

لماذا انصرف ما فيه هاء التأنيث في النكرة دون ما فيه ألف التأنيث ؟ : ٣ : ٣٢٠

باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد : ٣ : ٣٢٧ .

ا كان على صيغة تنتهي الجموع مُنْع الصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه مثال لا يكون عليه الواحد

: ٣ : ٣٢٧ .

انصرف باب جَوَارٍ في الرفع والخفض ؛ لأنه أنقص من باب ضَوَارِب : ١ : ١٤٣

إن لحقت الهاء الجمع صرف في النكرة ، لأنه خرج إلى مثال يكون للواحد نحو صيارفة

وصياقلة : ٣ : ٣٢٧ .

بناءً النسب تُخرج الجمع إلى مثال الواحد كالهاء ؛ نحو : مدائنٌ ، فينصرف في المعرفة والنكرة . ٣ : ٣٢٨ .

سراوى ، وبخاى ، وكراسى : لا تنصرف في المعرفة والنكرة : ٣ : ٣٢٨ .
سراويل : لا تنصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية
لا يدخله الصرف : ٣ : ٣٢٦ ، ٣٤٥ .

من العرب من يرى أنَّ سراويل جمعٌ : ٣ : ٣٤٥ .
ما كان من الجمع على مثال (أفعال) و (فُعُول) ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه مضارع للواحد .
٣ : ٣٢٩ .

ما كان من الجمع على مثال (أفْعُل) لا ينصرف في المعرفة وكذلك ما كان على وزن (فُعْلان)
و (فُعْلان) : ٣ : ٣٣٠ .

ما كان من الجمع على مثال (فِعال) ينصرف في المعرفة والنكرة : ٣ : ٣٣٠ .
باب الأسماء المعدولة على (فِعال) : ٣ : ٣٦٨ .
من المعدول اسم الفعل كتنزالي : ٣ : ٣٦٨ .

ومنه ما يقع موقع المصدر ؛ نحو : بدادٍ ، ومسائس ، والصفة الغالبة ؛ نحو : حلاقٍ ، والمسمى به
المؤنث ؛ نحو : حذامٍ وقطامٍ : ٣ : ٣٦٨ .

لخلاف بين أهل الحجاز وتميم فيما كان على (فَعَالٍ) علماً لمؤنث : ٣ : ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
إن نكُرت شيئاً من (فَعَالٍ) المعدول أعربتة وصرفته ؛ نحو : رأيت قطام وقطاماً أخرى : ٣ : ٣٧٤ .
أو سُميت بفَعَالٍ مذكراً منتهى الصرف : ٣ : ٣٧٤ .

ما كان في آخره راء من فَعَالٍ فلإن بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز : ٣ : ٣٧٥

التسمية

باب ما يسمّى به من الأفعال وما كان على وزنها : ٣ : ٣١٤ .
كلّ ما سُميت به من الأفعال لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ نحو : يزيد ويشكر

٣ : ٣١١ - ٣١٢ .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف مما سُميت به مذكراً من الأسماء : ٣ : ٣١٩ .

إِنْ سَمَّيْتَ رجلاً بشيءٍ من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه ما يع من الصرف فهو مصروف ،
وإن وقع في الأصل مؤنثاً ، فإن سَمِيَ بشيءٍ على أربعة أحرف أو أكثر وكان عربياً مذكراً
فهو مصروف ، وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً لم ينصرف : ٣ : ٣٦٥ .

ما سَمِيَ به من ثلاثي ينصرف إلّا ما فيه هاء التانيث أو وزن الفعل ؛ نحو : يضع أو مبنياً للمفعول :
٣ : ٣٢٢ ، ٣٥٢ .

ما سَمِيَ به من أسماء الفاعلين والمفعولين فهو مصروف : ٣ : ٣٢٥ .

باب تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع : ٣٠ : ٣٤٤ .

المسمى بجمع التذكير يمنع صرفه ما يمنع الواحد : ٣ : ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

لو سَمَّيت بمساجد وقناديل منع الصرف ولو نكّرتَه إلّا عند الأخفش والمبرد : ٣ : ٣٤٥ .

باب تسمية المؤنث : ٣ : ٣٥٠ .

لو سَمَّيت امرأة بـ (قاضٍ) انصرفت في الرفع والخفض وأما في النصب فلا يجزى ؛ لأنّه
يتمُّ : ١ : ١٤٣ .

لو سميت رجلاً (يغزو) قلت : هذا يغزى : ١ : ١٩٠ .

لو سَمَّيت رجلاً بأيّ شيءٍ لم تصرفه لوزن الفعل : ١ : ٣٠ .

(متى) لا ينصرف اسم كلمة ، وينصرف اسم حرف : ٤ : ٤٢ .

(إنَّ وأخواتها) : ما جعل منها اسم حرف صرف ، وما علّقته على كلمة فغير مصروف في المعرفة ،
إلّا ما كان منها ساكن الوسط . وسَمَّيت به مؤنثاً فإنّه كزيد اسم امرأة : ٤ : ٤٢ .

باب الأمثلة التي يمثّل بها أوزان الأفعال : ٣ : ٣٨٣ .

تقول : كلّ (أفعل) في الكلام لا ينصرف إذا كان نعتاً : ٣ : ٣٨٣ .

و (أفعل) إذا كان نعتاً لا ينصرف : ٣ : ٣٨٤ .

كلّ (فعلان) له (فَعَلَى) لا ينصرف : ٣ : ٣٨٤ .

كلّ (فَعَلَى) في الكلام فاصرفه : ٣ : ٣٨٥ .

كلّ (فَعَلَى) أو (فَعَلَى) لا ينصرف : ٣ : ٣٨٥ .

يجوز الصرف ومنعه :

كلّ (فَعَلَى) في الكلام لا ينصرف الألف لا تكون إلّا للتانيث هنا : ٣ : ٣٨٥ .

كُلُّ (فُعْلَاء) لا ينصرف : ٣ : ٣٨٥ .

كُلُّ (فُعْلَاء) و (فُعْلَاء) مصروف ؛ لَأَنَّ أَلْفَهُمَا لا تَكُون إِلَّا لِلإِلْحَاقِ : ٣ : ٣٨٦ .

ينصرفان في المعرفة والنكرة بخلاف الألف المقصورة التي للإلحاق فإنَّها لا تنصرف في المعرفة : ٤ : ٤
باب ما ينتقل بتصغيره : ٤ : ١٨ .

لو سميت بمساجد ، ثُمَّ صَغُرَتْ انصرف : ٤ : ١٨ .

لو سميت بأجادل ، ثُمَّ صَغُرَتْ منع الصرف أيضا : ٤ : ١٨ .

كُلُّ ما صَغُرَتْ فخرج بالتصغير من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلَّة فيه قائمة فترك الصرف
له لازم : ٤ : ١٨ .

إذا اضطرَّ الشاعر صرف مالا ينصرف ؛ لَأَنَّ له أن يردَّ الأشياء إلى أصولها :

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ لَأَنَّ الضرورة لا تجوزُ للحن : ٣ : ٣٥٤ .

نون التوكيد

باب النونين : الثقيلة والخفيفة : ٣ : ١١ .

الفعل الماضي لا تتصل به نون التوكيد : ٢ : ٣٣٥ .

أسماء الأفعال لا تتصل بها نون التوكيد : ٣ : ٢٥ .

إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ، ولزم اللام النون ولم يجز إلا ذلك ، وكذلك يرى
سبويه وصرَّح به في مواضع كثيرة من كتابه وقد نسب إليه أبو علي غير ذلك : ٢ : ٣٣٣ ،

٣٣٤ ، ٣ : ١١ ، ١٨ .

لم وجب التوكيد في القسم ولم يجب في الأمر والنهي والاستفهام ؟ : ٢ : ٣٣٣ .

لا تقول : زيد يقومَنَّ : ٢ : ٣٣١ .

إنما تأتني آتكَ : ٢ : ٥٤ .

من مواضعهما الأمر والنهي ، ويجوز بعدهما ألا يؤتى بهما : ٣ : ١٢ .

من مواضعهما الاستفهام : ٣ : ١٣ .

من مواضعهما أدوات الجزاء إذا اتصلت بهنَّ (ما) ، وإن كان الجزاء بغير (ما) قبَّح دخولهما
٣ : ١٣ ، ١٤ .

لا يتقدَّم معمول الفعل المؤكَّد بالنون عليه : ٣ : ١٢ .

بناء الفعل على الفتح مع نون التوكيد وعلَّته : ٣ : ١٩ .

حذف نون الرفع في توكيد الفعل وعلَّته : ٣ : ٢٠ - ٢١ ، ٢٤ .

حذف واو الجماعة ، وياء المخاطبة في توكيد الفعل : ٣ : ٢٢ .

تحريك واو الجماعة ، وياء المخاطبة في نحو : اخشون ، واخشين : ٣ : ٢٣ .

كيفية توكيد الفعل المضعف ، والفعل الناقص : ٣ : ٢٦ .

الوقف على النونين : الخفيفة والثقيلة : ٣ : ١٧ .

النون الشديدة يجوز أن تلحقها هاء السكت في الوقف : ٣ : ١٧ .

والخفيفة بمنزلة التنوين في الوقف : ٣ : ١٧ .

الخفيفة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها يُوقف عليها بغير نون ولا بدل منها : ٣ : ١٧ .

إذا حذفت الخفيفة عند الوقف يردُّ إلى الفعل ما حذف منه عند التوكيد : ٣ : ١٧ .

نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يحرك لاجتماع الساكنين ، فهذا فرق

بينهما : ٣ : ١٨ .

ولم تقع خفيفة بعد الألف وتعليله : ٣ : ٢٣ - ٢٤ .

الإخبار بالذي

وبالألف واللام

باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون الألف واللام : ٣ : ٨٩ .

باب من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء : ٤ : ٣٥٢ .

كيفية الإخبار : ٣ : ٨٩ ، ٤ : ٣٥٢ .

لا يخبر بالألف واللام إلَّا عن اسم في الجملة الفعلية و (الذي) لا يمتنع منه كلام يخبر عنه

البئة : ٣ : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٠ .

يشترط في الفعل أن يكون متصرفاً وألاً يكون مقروناً بالسين أوسوف أو حرف النفي والاستفهام ،

٨٩ : ٣ .

شروط الإخبار عن المجزور : ٩٠ : ٣ .

الإخبار عن الفاعل وعن المفعول : ٩١ : ٣ .

لا يخبر عن الحال ؛ لأنها لا تكون إلا نكرة : ٩١ : ٣ .

ولا يخبر عن النعت لأنه تحلية : ٩١ : ٣ .

ولا يخبر عن التمييز لأنه لا يكون إلا نكرة : ٩١ : ٣ .

لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه : ٩٠ : ٣ ، ١٠٠ .

لا يخبر عن الظروف التي لا تنصرف : ٩٢ : ٣ .

لا يخبر عن الأفعال والحروف : ٩٢ : ٣ .

لا يخبر عن كل ما يلزم صدر الكلام : ٩٢ : ٣ .

لا يُخبر عن المضاف إليه (ذو) لأنها لا تضاف للضمير : ١١٩ : ٣ .

لا يخبر عن كل ما يلزم أداة النفي : ٩٢ : ٣ .

الإخبار عن مفعول ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : ٩٣ - ٩٤ .

الإخبار عن مفعول ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : ٩٥ - ٩٦ .

الإخبار عن اسم كان وخبرها : ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

الرد على من يمنع الإخبار عن خبر (كان) : ٩٧ - ٩٨ .

لا يخبر عن الوصف العامل : ٩٩ ، ١١٠ .

يخبر عن الوصف ومعموله : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٩ .

لا يخبر عما عملت فيه (ليس) بالألف واللام لأنها لا تنصرف ويخبر عنه بالذی : ١٠٠ : ٣ .

الإخبار عن اسم (إن) وخبرها : ١٠٠ : ٣ .

لا يخبر عن مرفوع الوصف : ١٠٠ : ٣ وعلائته .

باب الإخبار عن الظروف والمصادر : ١٠٢ : ٣ .

يجوز الإخبار عن كل ظرف متمكن : ١٠٢ : ٣ .

ألا يقع إلا ظرفاً لا يخبر عنه : ١٠٣ : ٣ ، ٣٥٣ : ٤ .

كل ما نصبته نصب المصدر لم يخبر عنه : ٣ : ١٠٣ .

ما يخبر عنه من المصادر وما لا يخبر عنه : ٣ : ١٠٣ - ١٠٤ .

كل ما لم تجعله من مصدر أو ظرف اسم فاعلا أو مفعولا على السعة لم يجز الإخبار عنه : ٣ : ١٠٥ .

الإخبار عن المسألة : (سير بزيد فرسخين يومين) : ٣ : ١٠٦ - ١٠٩ .

باب الإخبار عن البذل : ٣ : ١١١ .

الإخبار في باب التنازع : ٣ : ١١٢ ، ١٢٣ .

الإخبار في التنازع بين الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ ،

١١٧ - ١١٨ - ١١٩ ، ١٢٣ - ١٢٤ .

الإخبار في التنازع بين الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ ،

١١٩ - ١٢١ ، ١٢٤ .

الإخبار في التنازع بين الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل : ٣ : ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٤ - ١٢٦ .

باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني : ٣ : ١٢٧ - ١٢٩ .

الحكاية بآي

لو قال : رأيت رجلا قلت : أيًا وفي الوقف أيٌ وهكذا جاءني امرأة قلت : أيه فإن وصلت
قلت : أيّة

جاءني رجلان قلت : أيّان فإن وصلت كسرت النون جاءني امرأتان قلت : أيّتان .

جاءني رجال قلت : أيّون فإن وصلت فتحت النون : ٢ : ٣٠٢ .

وإن قلت في جميع ذلك أي يا فتى وأيّا وأيّ جاز : ٢ : ٣٠٣ .

جاز في (أي) التثنية والجمع دون أخواتها لأنها تفرد وتضاف ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة

٢ : ٣٠٣ .

إذا قال رجل : رأيت عبد الله فإن الاستفهام : أي عبد الله : ٢ : ٣٠٤ .

رأيت أخويك : الوجه أن تقول : أي أخواك على اللفظ. أو على المعنى : ٢ : ٣٠٤ .

رأيت الرجلين أو أخويك : قلت : أيّان الرجلان ، وأيّان أخواك : ٢ : ٣٠٤ .

رَأَيْتَ الرِّجَالَ أَوْ مَرَرْتَ بِالرِّجَالَ أَوْ جِئْتَنِي الرِّجَالَ قُلْتَ أَيُّونَ الرِّجَالِ : ٢ : ٣٠٤ .

الحكاية ب (مَنْ)

رَأَيْتَ رَجُلًا : الجواب : مَنْ . جِئْتَنِي رَجُلًا : الجواب : مَنْ . مَرَرْتَ بِرَجُلٍ : الجواب : مَنْ .

جِئْتَنِي رَجُلَانِ : الجواب : مَنْ . رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ : الجواب : مَنْ .

جِئْتَنِي امْرَأَتَانِ : الجواب : مَنْ . ٢ : ٣٠٦ .

جِئْتَنِي رَجُلًا : الجواب : مَنْ . مَرَرْتَ بِرَجُلٍ : الجواب : مَنْ .

جِئْتَنِي نِسَاءً أَوْ مَرَرْتَ بِنِسَاءٍ : الجواب : مَنْ .

فَإِنْ وَصَلَ فِي جَمِيعِ هَذَا قَالَ : مَنْ يَا قَتِي : ٢ : ٣٠٧ .

لَوْ قَالَ قَائِلٌ - إِذَا قِيلَ لَهُ : جِئْتَنِي رَجُلًا - مَنْ ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ : رَأَيْتَ رَجُلًا - قَالَ : مَنْ أَوْ

مَرَرْتَ بِرَجُلٍ قَالَ مَنْ يَلْحَقُ الْعَلَامَةَ وَلَا يَفْتَنِي (مَنْ) وَلَا يَجْمَعُهَا جاز : ٢ : ٣٠٨

سَبِيلُ كُلِّ اسْمٍ عَلِمَ مُسْتَفْهِمٌ عَنْهُ أَنَّ تَحْكِيهَ كَمَا قَالَ الْمَخْبِرُ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ . قُلْتَ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ .

مَرَرْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ قُلْتَ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ .

وَلَوْ قُلْتَ فِي الْجَمِيعِ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ جاز : ٢ : ٣٠٩ .

إِذَا أَدْخَلْتَ الْوَاوَ أَوْ الْفَاءَ عَلَى مَنْ وَجِبَ الرفعُ وَبَطَلَتِ الْحِكَايَةُ : ٢ : ٣٠٩ ، ٤ : ٢٥٦ .

رَأَيْتَ أَخَاكَ ، أَوْ مَرَرْتَ بِأَخِيكَ : الاستفهام : مَنْ أَخَاكَ وَلَا تَحْكِي لِأَنَّ الْحِكَايَةَ إِنَّمَا تَصْلُحُ

فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ خَاصَّةً وَكَانَ يُونُسُ يَجْرِي الْحِكَايَةُ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ : ٢ : ٣٠٩ .

رَأَيْتَ قَرَشِيًّا : لَيْسَ بِقَرَشِيًّا : ٢ : ٣٠٩ .

إِنَّمَا تَحْكِي الْجَمْلَ بَعْدَ الْقَوْلِ : ٢ : ٣١٠ ، ٤ : ٧٨ .

لَوْ قَالَ رَجُلٌ فِي جَمِيعِ الْجَوَابِ عَنْ (مَنْ) - رَفَعَا تَكَلَّمَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ أَوْ نَصَبَا أَوْ خَفَضَا : مَنْ

عَبْدُ اللَّهِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَيْرُ كَانَ جَيِّدًا : ٢ : ٣١٠ .

الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوتُ

الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَصْلُهَا التَّذْكِيرُ ، ثُمَّ تَخْتَصُّ بَعْدُ ، فَكُلُّ مَوْثُوتٍ شَيْءٌ ، وَالشَّيْءُ يَذْكُرُ ، فَالتَّذْكِيرُ

أَوَّلُ ، وَهُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا ، كَمَا أَنَّ النِّكَرَةَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ : ٣ : ٣٥٠ .

التاء علامة التانيث ، وإنما تبدل هاء في الوقف : ١ : ٦٠ ، ٦٣ ، ٣ : ٣٦٦ .
طريق ، وبطاريق ، وزنديق وزناديق ، فإن حذف الياء دخلت الهاء ، فقلت : يَطَاقَة ،
وزنادقة : ١ : ١٠٥ .

القشاعة ، والصيارفة : التاء عوض من ياء النسب : ٢ : ٢١٦ .
هاء التانيث أثبت من ألف الوصل وتعليل ذلك : ١ : ٢٤٢ .
التاء في راوية ، وعلامة ، وربعة ، ويغعة : ٢ : ١٥٧ ، ٤ : ٢٦٢ .
موازنة بين تاء التانيث ، وألف التانيث : ٢ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .
موازنة بين ألف التانيث المقصورة ، والممدودة : ٢ : ٢٦١ .
الكسر ثما يؤنث به : ٣ : ٣٧٠ ، ٣٧٤ .

كل جارٍ على الفعل من الأسماء فتانيثه جارٍ على تذكيره ، وما كان من غير فعل ، أو كان على
غير بناء الفعل ؛ نحو : أحمر وعطشان اختلف تانيثه وتذكيره : ٤ : ٢٦٣ .
(ضرب) : لا يكون إلا مذكراً ؛ لأن (ضرب) نعت ؛ كما نعت بضارب . تقول : مررت
برجل ضربنا ويضربنا : ٤ : ٤٢ .
لؤنث الحقيقي ما كان في الحيوان : ٣ : ٣٤٨

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحد التاء يجوز فيه التذكير والتانيث وقد جاء
في القرآن الكريم : ٣ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .

إن كان اسم جمع لغير الآدميين لم يكن إلا مؤنثاً كإبل وغنم : ٢ : ١٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .
تأنيث الجمع ليس بحقيقي : ٣ : ٣٤٨ .

ما جاء من الظروف مؤنثاً بغير علامة : قدام ، ووراء . وتصغيرهما قديمة ، ووريشة : ٢ : ٢٧٢ ، ٤ : ١٠٠
جملة باب الاماكن التذكير إلا ما خصه التانيث منها ؛ نحو قولك : غرفة ، وعلية ، ومشرفة
ومشربة : ٢ : ٢٧١ ، ٤ : ٤١ .

وكذلك تانيث البناء ؛ نحو : دار . إنما هي في بابها بمنزلة نار وقدر وشمس : ٢ : ٢٧٢ .
نحو : جمزى ألفه لا تكون إلا للتانيث : ٣ : ١٤٨ .

من قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مرء قال في مؤنثه : امرأة : ١ : ٨٢ .

- لا يدخل تأنيث على تأنيث : ١ : ٦ ، ٦٤ ، ٢ : ١٦٣ ، ٣ : ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٤ : ٧ :
- فُعُول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث : ٣ : ١٦٥
- ومفعال يستوى فيه المذكر والمؤنث : ٣ : ١٦٥ .
- نحو : حائض ، وطالق والخلاف فيه : ٣ : ١٦٣ - ١٦٤ ؛
- من المصادر ما يؤنث ؛ نحو إرادة ومقاتلة ، واستخارة ومنه اسم المرأة : ٣ : ٣٧٢ .
- يا أبت ، ويا أمت : الشيشان إذا جرى مجرى واحدا سوى بين لفظيهما : ٤ : ٢٦٢
- دخلت الناء في يا أبت ؛ كما دخلت في راوية وعلامة : ٤ : ٢٦٢ .
- كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعا لتأنيث
- أو بدلا فإن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث : ٣ : ٣٣٥
- قد يكون المؤنث له الاسم المذكر ، وقد يوصف المذكر بالمؤنث : ٤ : ٢٦٢
- حروف الهجاء تذكر وتؤنث : ٤ : ٤٠
- الإبل ، مؤنثة : ٢ : ١٨٦ ، ٣ : ٣٤٧
- أتان ، مؤنثة : ٣ : ٣٦٨
- إنسان ، يقع للمذكر والمؤنث : ٢ : ١٩١ .
- بعير ، يقع للمذكر والمؤنث : ٢ : ١٩١
- حرب ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠
- دار ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠ ، ٢٧٢
- ذراع ، مؤنثة : ٣ : ٣٦٦ ، ٢ : ٢٠٤
- رباب ، مذكر : ٣ : ٣٦٨ .
- ربعة ، يقع للمذكر والمؤنث على لفظ واحد : ٧ : ١٩٠
- سحاب ، مذكر : ٣ : ٣٦٨
- الشاء ، أصله التأنيث وإن وقع على مذكر : ٢ : ١٨٦
- الشخص ، مذكر : ٢ : ١٨٦ .
- شمال ، مؤنثة : ٢ : ٢٠٤ .

- شمس ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ٢ : ١٥٧ .
- صناع ، مؤنثة : ٣ : ٣٨٦ .
- عقاب ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ١ : ٣٥٠ ، ٢ : ١٥٧ .
- عقرب ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ١ : ٣٥٠ ، ٢ : ١٥٧ .
- عناق ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ١ : ٣٥٠ ، ٣ : ٣٦٨ ، ٢ : ١٥٧ .
- عنكبوت ، مؤنثة : ٣ : ٣٢١ .
- العين ، مؤنثة : ٢ : ١٨٧ .
- الغم ، مؤنثة : ٢ : ١٨٦ ، ٣ : ٣٤٧ .
- الفرس ، يقع على الذكر والأنثى : ٢ : ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٤١ .
- قِدْر ، مؤنثة : ٢ : ١٥٧ .
- قَدَم ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ .
- قَفَا ، يذكر ويؤنث : ٣ : ٣٢٠ .
- كُرَاع ، مؤنثة : ٢ : ٢٠٤ .
- اللسان ، يذكر ويؤنث : ٢ : ٢٠٤ .
- نَعْل ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠ .
- النفس ، في المذكر أكثر : ٢ : ١٨٦ ، تصغيرها : نفيسة وهي في القرآن مؤنثة .
- النَّوى ، مؤنثة لا غير : ٣ : ٢٩٨ .
- النار ، مؤنثة ، وتذكر قليلا : ٢ : ٦٣ .
- ثاب ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

نواصب المضارع

باب الحروف التي تنصب الأفعال : ٢ : ٦ .

قال الخليل : لا ينصب فعل البتة إلا بآن مظهرة أو مضمرة : ٢ : ٦ .

بعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن) ، والبصريون يثبتون ذلك إلا

أن يكون منها عوض : ٢ : ٨٥ .

وانظر فهرس الحروف .

الجوازم

باب الحروف التي تجزم الأفعال : ٢ : ٤٤ ، ٤ : ٨٤ - ٨٥ .

هل يجوز حذف الجازم ؟ ٢ : ٤ .

وانظر فهرس الحروف :

أدوات الشرط

باب المجازاة وحروفها : ٢ : ٤٦ .

هي تدخل للشرط ، ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره : ٢ : ٤٦ .

حروف الجزاء لها صَدرُ الكلام : ٢ : ٦٨ ، ٣٠٠ .

ما الذي يجوز أن يتقدّم على أدوات الشرط ؟ ٢ : ٦١ .

لا يتقدّم معمول الشرط ، ولا معمول الجزاء على أداة الشرط : ٢ : ٦٨ .

تقديم معمول جواب الشرط على الجواب جائز عند البصريين : ٢ : ٦٢ .

أدوات الشرط حروف وهي (إن) ، و (إذا) ، وظروف وهي : أين ، ومتى ، وأنى ، وحيثما ،

وأسماء وهي : من ، وما ، وأى ، ومهما : ٢ : ٤٦ .

أصل أدوات الشرط (إن) ؛ لأنّه يجازى بها في كلّ ضرب : ٢ : ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٣٦٢ .

(إن) إذا لم تجزم يجوز الفصل بينها وبين ما عملت فيه بالاسم كقوله تعالى (وإن أحد من المشركين

استجارك) وجاز هذا ؛ لأنّها أصل الجزاء : ٢ : ٧٤ .

سائر حروف الجزاء سوى (إن) لا يجوز فيها هذا الفصل في الاختيار ؛ كما لا يجوز في (إن)

إذا جزمت : ٢ : ٧٥ .

جاز هذا الفصل في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ؛ لأنّه يقع بعد هنّ المستقبل والماضي ،

ولا يكون ذلك في غيرهنّ من العوامل ، فلمّا تمكّن اجتمعت الإضمار والفصل : ٢ : ٧٥ .

هذا الاسم الفاصل مرفوع بفعل محذوف ، ولو رفع على غير الفعل لكان خطأ ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال : ٢ : ٧٧ .

الجزء لا يكون إلا بفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل . تقول : أزيد أخوك ، أزيد في الدار ، - ولا يكون مثل هذا في الجزء : ٢ : ٧٥ .

الأصل في الجزء الفعل ، والفاء داخلة عليه ؛ لأنها تؤدي معناه ؛ لأنها لا تقع إلا ومعنى الجزء فيها موجود . يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا ، أى من أجل ذلك ، ويقول : لم أغث أمس ، فتقول : فقد أنك الغوث اليوم . ٢ : ٥٩ ، ٤٩ .

أصل الجزء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها : ٢ : ٤٩ .
الافعال الماضية في الجزء على معنى المستقبلية ، فتكون مواضعها مجزومة مثل كل مبنى يعرب محلاً : ٢ : ٥٠ ، ٥٩ .

أعدلُ الكلام : من أتاني أتيتهُ ؛ كما أن وجه الكلام : من يأتني آتته : ٢ : ٦٠ .
لو قال : من يأتني أتيتهُ لجاز : ٢ : ٥٩ ، ٧١ .
تقول : من أتاني ، وتبسط . إلى أكرمه ، والأحسن : من أتاني وأكرمني أتيتهُ ؛ كما أن الأحسن : من يأتني ويكرمني آتته : ٢ : ٦٠ .

الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب مجزوم بالأداة وفعل الشرط : ٢ : ٤٩ .
لا يكون الجزء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان : ٢ : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ .
بقيّة أدوات الشرط سوى (إذ) و (حيث) أنت مخير في وصل (ما) بها وتركها : ٢ : ٥٤ ، ٢٩ : ٣ .

العطف على فعل الشرط بالجزم والنصب يكون بالواو والفاء : ٢ : ٦٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
والعطف على فعل الشرط بـ (ثم) لا يجوز فيه إلا الجزم : ٢ : ٦٦ .
العطف على جواب الشرط بالفاء والواو يجوز فيه الجزم والنصب والرفع : ٢ : ٦٦ ، ٦٧ .

لم جاز اللفظ بالرفع على الجواب ، ولم يجوز ذلك في الشرط : ٢ : ٦٧ .

الإبدال من فعل الشرط ومن جواب الشرط : ٢ : ٦٢ ، ٦٣ .

حذف فعل الشرط لا يكون إلا بعد (إن) وحدها : ٣ : ٣٥ .

يجوز في الكلام : آتيتك إن آتيتني ، وأنت ظالم إن فعلت : ٢ : ٦٨ .

أنت ظالم إن تأتني : لا يجوز إلا في الشعر : ٢ : ٧١ .

لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو ألحقت الفاء . فقلت : أنت ظالم

فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا يجوز ما تقدم : ٣ : ٢٩ .

(انتبهوا خيرا لكم) : التقدير : ايتوا ، وقال قوم : التقدير : يكن خيرا لكم ، وهذا خطأ ؛

لأنه يضم الجواب ، ولا دليل عليه : ٣ : ٢٨٣ .

إن قام زيد أقوم : على تقدير الفاء عند المبرد وقال سيبويه : هو على التقديم : ٢ : ٦٩ ، ٧٢ .

إن آتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضببن : عند سيبويه على تقدير لام التوسط ، وعند المبرد

على تقدير الفاء : ٢ : ٦٨ - ٦٩ .

هل يدخل شرط على شرط من غير فاصل بينهما : ٢ : ٣٠٠ .

من من يأتني آته : إن جعلت (من) الأولى استفهاما ، والثانية جزاء كان جيذا : ٢ : ٦٠ .

(أما) إن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أي) وبعدها فعل مضارع فإنه يقيح جعل هذه

الأدوات شرطا ، لأن الجواب لأما دون كلمات الشرط .

وإن كان بعدها فعل ماض جاز جعلها شرطية وموصولة ؛ نحو : أما من أتاني فأني أكرمه : ٢ : ٧٠

وانظر فهرس الجروف في الحديث عن أدوات الشرط .

الجزم في جواب الطلب

باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها : ٢ : ٨٢ .

باب الأمر والنهي : ٢ : ١٣١ .

ما الذي جزم جواب الطلب ؟ ٢ : ٨٢ ، ١٣٥ .

مره يحضرها : توجيه رفع المضارع وجزمه : ٢ : ٨٤ .

(قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) : ٢ : ٨٤ .

لو قلت : لا تعص الله يدخلك النار كان محالا ؛ لأن معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يدخلك

النار محال ، ومثله : لاتدن من الأسد بأكلك : ٢ : ٨٣ ، ١٣٥ .

الحروف والأدوات

همزة الاستفهام

الهمزة أصل الاستفهام : ٢ : ٤٦ ، ٣٦٢ .

تدخل على كلّ ضرب منه ، وتنخطئ ذلك إلى التقرير والتسوية : ٢ : ٥٣ .
إن قلت : أحسبك ؟ أو هل حسبك ؟ لم يكن بدّ من ذكر الفاعل وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة : ٢ : ٦٠ .

احتملت الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو : أزيد قام لأنها أصل الاستفهام : ٢ : ٧٤ .
لو قلت : هل زيد قام لم يصلح إلّا في الشعر وكذلك : متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ، وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام : ٢ : ٧٥ .

الألف و (أم) حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجان منه ، وليس مثلهما سائر حروف الاستفهام ؛ لأنّ كلّ حرف منها لضرب لا يتعدّى ذلك إلى غيره : ٣ : ٢٨٩ .
بعض خصائص همزة الاستفهام : ٣ : ٢٨٩ .

حرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه الألف و (أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلّها . ألا ترى أنّ القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ، وكيف أصبحت أم كيف صنع أخوك : ٣ : ٢٩٠ .

همزة الاستفهام الإنكارى تقتضى أنّ ما بعدها غير واقع ، وإن كان ما بعدها منفياً لزم ثبوته ؛ لأنّ نفي النفي إثبات : ٣ : ٢٩٢ .

حذف همزة الاستفهام قبل (أم) : ٣ : ٢٩٤ - ٢٩٥ .
لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلّا ما يجوز أن يُلقى لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله : ٣ : ٢٩٧ .
باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام : ٣ : ٣٠٧ .
ألف الاستفهام لتتمكّنها تدخل على الواو وليس كذلك سائر حروف الاستفهام إنّما الواو تدخل عليهنّ : ٣ : ٣٠٧ .

كذلك تدخل على الفاء وسائر حروف العطف : ٣ : ٣٠٧ .
محال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله : ٤ : ١٢٨ .
تدخل حروف الاستفهام على (من) و (ما) و (أى) إذا صرن موصولات وكذلك (أم) : ٣ : ٢٩١ .

همزتا الوصل والقطع

باب ألفات الوصل والقطع : ٢ : ٨٧ .

باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل ، والأفعال الممتنعة من ذلك : ٢ : ٨٨ .

باب معرفة ألفات القطع ، وألفات الوصل : ١ : ٨٠ .

الهمزة الأصلية همزة قطع : ١ : ٨٠ ، ٢ : ٨٧ .

تدخل همزة الوصل لإمكان الابتداء بالساكن : ١ : ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .

فإذا تحرك ما بعدها سقطت : ٢ : ٨٧ .

موضع همزة الوصل الفعل ، وأسماء بعينها مختلفة ومصادر الأفعال التي همزتها همزة وصل :

١ : ٨٠ ، ٢٢٧ .

آية دخول همزة الوصل في الفعل أن تجد الياء في المضارع مفتوحة : ١ : ٨٠ ، ٢ : ٨٨ .

إن انضم حرف المضارعة لم تكن الهمزة إلا همزة قطع : ١ : ٨١ .

ألف المصادر تتبع ألف الفعل في الوصل والقطع : ١ : ٨١ ، ٢٢٨ ، ٢ : ٨٩ .

حركة همزة الوصل الكسرة ، وتضم إن ضمنت عين المضارع أصالة وتعليل ذلك : ١ : ٨١ ،

٢ : ٨٩ .

أغزى : الهمزة مضمومة ؛ لأن حركة العين في الأصل الضم : ١ : ٨١ ، ٢ : ٩٠ .

همزة الوصل في (أل-) ، وأيمن مفتوحة : ١ : ٨٣ ، ٢٥٣ ، ٢ : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ .

ألف الوصل ليست بأصل في الأسماء ، وإنما حقها الأفعال ، لتصرف الأفعال : ١ : ٢٢٧ .

تفاعل يتفاعل ، وتفعّل يتفعّل : ألف الوصل لا تلحق هنا وإن كان حرف المضارعة مفتوحا

لوجود الحركة : ٢ : ٨٨ .

ألف الوصل لا تدخل على المضارع ، فلا يجوز الإدغام في نحو : يتكلمون وإدخال ألف الوصل :

١ : ٢٤٣ .

الأسماء العشرة التي تلحقها ألف الوصل : ١ : ٨٢ ، ٢٢٨ ، ٢ : ٩٢ .

لم يحذف من امرئ شيء فكيف دخلته ألف الوصل ؟ : ١ : ٢٢٨ .

امرؤ ، وامرأة ، ومرت ، ومرتة : ١ : ٨٢ ، ٢ : ٩٣ ، ٤ : ٢٣١ .

علّة كسر الهمزة : ١ : ٨٢ .

اثنتان : ٢ : ٩٢ .

ابنم : ٢ : ٩٢ لا يُتَنَّى ولا يُجْمَع .

أيم الله ، أيمن الله : ليس جمع يمين ، ولا يقع إلا في القسم واللغات فيه : ١ : ٢٢٨ ، ٢ : ٩٠ ، ٣٣٠ - ٣٣١ .

قطع الهمزة في : يا الله أغفر لنا ، أفأله لتفعلن : ١٠ : ٢٥٣ ، ٢ : ٣٢٤ .

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل إلا مع (أل) و (أيمن) : ١ : ٨٤ - ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ ، ٢ : ٩٠ ، ٩١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٣ .

نحو : ألحمر : ١ : ٢٥٣ .

هاء التانيث أثبت من ألف الوصل : ١ : ٢٤٢ .

ألفات الوصل والقطع ، وهنّ همزات على الحقيقة : ٢ : ٨٧ .

إذا

تضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية : ٣ : ١٧٧ .

ما بمعنى (إذا) من أساء الزمان يضاف إلى الاسمية والفعلية : ٣ : ١٧٧ .

يقبح إضافة (إذا) إلى جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعل ماض : ٣ : ١٧٧ ، ٤ : ٣٤٨ .

(إذا) تُنْبئ عن زمان ماض ، وأسماؤه الأزمان تضاف إلى الأفعال ، ومتى أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد : ٢ : ٥٤ .

إذا الشرطية

لا يُجَازَى بها لأنها وقتة : ٢ : ٥٥ .

الفرق بين (إذا) و (إن) : ٢ : ٥٦ .

المجازاة بإذا في الشعر : ٢ : ٥٦ - ٥٧ .

الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية الذي بعده فعل مبتدأ عند يبيرونه وردّ عليه المبرّد : ٢ : ٧٧ - ٧٨

جواب (إذا) في قوله تعالى : (إذا الشمس كورت) : ٢ : ٧٩ .

» » » » (إذا السماء انفطرت) : ٢ : ٧٩

جواب (إذا) في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) : ٢ : ٧٩ - ٨٠ .

لا تضاف (إذا) الشرطية إلا إلى الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

ما بمعنى (إذا) من أسماء الزمان لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

يقع الاسم بعد (إذا) الشرطية مرفوعاً إن وقع الفعل بعده في الاختيار ويكون مبتدأ عند

سيبويه : ٢ : ٧٧ - ٧٨ .

(إذا) تحتاج إلى الابتداء والجواب : ٢ : ٥٥ .

لو قلت : آتيتك إذا احمر البسر كان حسناً ، ولو قلت : آتيتك إن احمر البسر كان قبيحاً ؛

لأنَّ (إن) أبداً مبهمة : ٢ : ٥٥ ، ٥٦ .

إذا المفاجأة

ظرف عند المبرّد : ٢ : ٥٧ - ٥٨ .

تكون جواباً للجزاء كإفاء : ٢ : ٥٨ ، ٣ : ١٧٨ .

(إذا) التي تقع للمفاجأة هي التي تسدُّ مسدَّ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ : ٣ : ١٧٨ .

تقول : خرجت فإذا زيد . فمعنى (إذا) ها هنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا

زيد قائماً كان جيّداً ؛ لأنَّ معنى : فإذا زيد ، أي فإذا زيد قد وافقني : ٣ : ٢٧٤

(إذن) الناصبة للمضارع

باب إذن : ٢ : ١٠ .

كان الخليل يقول : إنَّ (أنَّ) بعد إذن مضمرة : ٢ : ٧ .

إذا اعتمد عليها الكلام نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما عامل في الآخر ألغيت : ٢ : ١٠

إن قدّمته كان الكلام معتمداً عليها ؛ نحو : إذن والله أكرمك : ٢ : ١١ .

إن كانت للحال أهملت ؛ نحو : إذن أكرمك : ٢ : ١٣ .

الموضع الذي لا تكون فيه عاملة قولك : إن تأتي إذن آتاك ؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول

فيه ، وكذلك : أنا إذن أكرمك : ٢ : ١١ .

وكذلك إن كانت بين المقسم به والمقسم عليه : ٢ : ١١ .
 جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنها
 تعمل وتُلغى : ٢ : ١١ .

إذا وقعت إذن بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء ، نحو : إن تَأْتَى آتَكَ وإذن أكرمك .
 جاز الرفع والنصب والجزم : ٢ : ١١ - ١٢ .

(إذن) الواقعة في أول الكلام والناسبة للمضارع لم تقع في القرآن الكريم ، وما جاء منها
 كان بعد الواو والفاء ، وقرئ بنصب المضارع في الشواذ : ٢ : ١٢
 (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء ؛ لأنها تعمل وتُلغى : ٢ : ١٠ .

إذما : حرف شرط : ٢ : ٤٧ .

إلى المنتهى : ٤ : ١٣٩

أَم

باب (أَم) ، و(أُو) : ٣ : ٢٨٦ .

التسوية : ليت شعري أقام زيد أم قعد وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو : ٢ : ٥٣ .

(أَم) : لا تكون إلا استفهاما : ٣ : ٢٨٦ .

(أَم) المتصلة جوابها بالتعيين : ٣ : ٢٨٦ .

همزة التسوية بعد سواء وما أبالي ، وليت شعري : ٣ : ٢٨٧ ، ٢٩٧ : ٢٩٨ .

إعراب : سواء على أقمت أم قعدت ونحوه : ٣ : ٢٨٨ .

(أَم) المنقطعة : ٣ : ٢٨٨ .

(أَم) المنقطعة على معنى (بل) إلا أنَّ ما يقع بعد (بل) يقين ، وما يقع بعد (أَم) مظنون

مشكوك فيه : ٣ : ٢٨٩ .

الألف و(أَم) حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عن جميعه ولا يخرجان منه : ٣ : ٢٨٩ ، ٢٩٠

لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد (أَم) المنقطعة وأجازه الرضى : ٣ : ٢٨٩ .

حرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه : الألف و(أَم) ، وهما يندخلان على هذه الحروف كلها ،

ألا ترى أنَّ القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ، وكيف أصبحت أم كيف

صنع أخوك : ٣ : ٢٩٠ .

(أَمْ) المتَّصلة : لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أَمْ) المنقطعة فتدخل عليها إلا الألف :

٣ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

المغاربة يقولون : (أَمْ) المنقطعة ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة : ٣ : ٢٩٠ .

انفرد ابن مالك بالقول بأن (أَمْ) المنقطعة تعطف المفرد : ٣ : ٢٩٠ .

(أَمْ) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز ألا يعاد وإذا جاءت (أَمْ) بعد اسم استفهام فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم : ٣ : ٢٩٠ .

باب مسائل (أَمْ) في البابيين : ٣ : ٢٩٣ .

تقول : أعنك زيد أم عمرو ، فإن أردت : أيهما عندك فهذا عربي حسن والأجود : أزيد عندك أم عمرو : ٣ : ٢٩٣ .

(أَمْ) المنقطعة تقع بعد الاستفهام وبعد الخبر : ٣ : ٢٩٤ .

أزيد عندك أم لا : أم منقطعة ، لأنه لو وقف على قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس هو عندك : ٣ : ٢٩٤ .

حذف همزة الاستفهام قبل (أَمْ) : ٣ : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

هل تكون (أَمْ) زائدة : ٣ : ٢٩٦ - ٢٩٧ .

لا يعرفه المفسرون ولا النحويون : ٣ : ٢٩٧ .

إذا كان بعد (أَمْ) نقيض ما قبلها فهي منقطعة : ٣ : ٢٩٦ .

إذا كانت الجملتان موجبتين قدمت أيهما شئت ، وإن كانت إحداهما منفية أخرتها . فقلت : أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز : أم لم يقم أم لا : ٣ : ٢٩٦ .

همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالي ، وليت شعري : ٣ : ٢٨٧ - ٢٩٧ - ٢٩٨ .

كل ما جاء من (أَمْ) بعد الخبر وبعد الاستفهام غير الهمزة فهي منقطعة : ٣ : ٢٩٩ .

الخليل يُجيز : لأضربه أذهب أم مكث ، وكل حق سميناه أم لم نسّمه : ٣ : ٣٠٠ .

جوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن يجرى مجراها ، فيذكر بعده «أَمْ» والهمزة ، نحو : لأضربه أقام أم قعد ولا تحي بالهمزة قبل (أو) : ٣ : ٣٠٠ .

همزة الاستفهام لا تدخل على (أم) كما لا تدخل (أم) عليها : ٣ : ٣٠٧ .

أما

باب (أما) : ٣ : ٢٧ .

لا يلي (أما) الفعل : ٣ : ٢٧ .

الكلام بعد (أما) على حاله قبل أن تدخل : ٣ : ٢٧ .

تكرير (أما) ليس بلام : ٣ : ٢٨ .

فيها معنى المجازاة : ٣ : ٢٧ .

أما زيد فله درهم : مهما يكن من شيء فأعط. زيدا درهما : ٣ : ٢٧ .

(أما) إن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أى) وبعدها فعل مضارع فإنه يفتح جعلها شرطية ؛ لأنَّ الجواب لأما دون كلمة الشرط التي بعدها ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهرا فالأولى جعلها موصولة .

وإن كان بعدها ماضٍ جاز جعلها شرطية وموصولة ؛ نحو : أما من أتاني فإني أكرمه : ٢ : ٧٠ . إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، وجواب الثانى محذوف ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ. أو مصحوبا بلم ، وأغنى عنه جواب (أما) هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب (أما) محذوف . وذهب الأخفش إلى أنَّ الفاء جواب لأما والشرط معا : ٢ : ٧٠ .

(أما) بتقدير : مهما يكن : ٢ : ٧١ ، ٣٥٤ - ٣٥٥ ، ٣ : ٢٧

حذف الفاء من جواب (أما) للضرورة : ٢ : ٧٠ - ٧١ ، ٣ : ٢٧ .

أما يوم الجمعة فإنك مرتحل : ما بعد الفاء يقع مبتدأً ونقول : أما زيد افترض . إنما هو على التقديم والتأخير : ٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥ .

الدليل على أنها فى معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها (فأما اليتيم فلا تقهر) (وأما عمود فهديناهم) مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه : ٢ : ٣٥٥ .

إِذَا

- تكون في موضع (أو) : ٢٨ : ٣ .
 لا بد من تكرير (إِذَا) : ٢٨ : ٣ .
 الفصل بين (إِذَا) و (أو) : ٢٨ : ٣ .
 أصل (إِذَا) (إِنْ) ضُمَّت إِلَيْهَا (مَا) ولا يجوز حذف (مَا) إِلَّا في الشعر : ٢٨ : ٣ .

أَنْ

- معاني (أَنْ) الخفيفة : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٦١ ، ٣ : ٥ - ٦ ، ١٩٧ .
 (أَنْ) المفصلة : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣٦١ - ٣٦٢ .
 (أَنْ) الزائدة : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣٦٢ .

(أَنْ) الناصبة للمضارع

- لا تقع في الحال : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٠ ، ٦ : ٣٠ .
 يقع بعدها الفعل الماضي : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٠ ، ٣ : ٥ .
 لا تقع بعد اليقين : ٢ : ٣٠ ، ٣ : ٧ .
 وأجاز سيبويه : ما أعلم إِلَّا أَنْ تقومَ : إذا لم ترد علما واقعا : ٣ : ٨ .
 (أَنْ) أمكن الحروف في نصب الفعل ، وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إِلَّا بَأَنْ مظهرة أو مضمرة : ٢ : ٦ .
 لا تحذف (أَنْ) وينصب الفعل دون عوض عند البصريين : ٢ : ٨٥ ، ١٣٦ .
 (أَنْ) الخفيفة والمخففة يقعان بعد الظن : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣١ ، ٣٢ ، ٣ : ٧ .
 الفرق بين (أَنْ) الخفيفة والمخففة : ١ : ٤٩ .
 (لا) النافية تقع بعد (أَنْ) الخفيفة والمخففة : ٢ : ٣١ ، ٣٢ ، ٣ : ٥ .
 أعددت هذا أَنْ يميل الحائط. فأدغمه : ٣ : ٢١٥ .

أَنَّ الْمُخَفَّفَةَ

لا يجوز التخفيف إلا أن تأتي بعوض ، والعوض (لا) أو السين أو سوف أو نحو ذلك : ٢ : ٣٦ ،

٣ : ٥ - ٦ .

تعليل الإتيان بعوض : ٣ : ١٠ .

السين وسوف لا يكون قبلهما إلا المثقلة : ٢ : ٣٢ ، ٣ : ٦ .

العوض مع الماضي (قد) : ٣ : ٦ .

لا يجوز أن تُلغى من العمل : ٢ : ٣٢ ، ٣٦١ .

لو نصبت بها وهى مخففة لجاز فإن رفعت ما بعدها فعلى حذف التنقييل والمضمر فى النية : ٢ : ٣٦١

(أَنَّ) المخففة لا تحتاج إلى عوض فى الدعاء : ٣ : ٩ .

ولا تحتاج إلى عوض أيضا إذا كان خبرها جملة اسمية : ٣ : ٩

أَنَّى

أَنَّى الشرطية : ٢ : ٤٨ .

(إِنْ)

معانيها : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣٦٢ .

(إِنْ) النافية : ١ : ٥٠ ، ٢ : ٣٦٢ . سببويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر : ٢ : ٣٦٢ .

(إِنْ) المخففة : ١ : ٥٠ ، ٢ : ٣٦٣ .

يجوز إعمالها وإهمالها وعلة ذلك : ١ : ٥٠ .

(إِنْ) المخففة فى الدعاء : ٣ : ٩ .

(إِنْ) المخففة : إِنْ رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام فى الخبر دفعا للبس

وإن نصبت لم تحتج إلى اللام : ٢ : ٣٦٣ .

(إِنْ) الشرطية ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ ، ٢ : ٣٦٢ .

(إِنْ) الزائدة : ١ : ٥١ ، ٢ : ٣٦٣ .

أو

معاني أو : ١ : ١٠ - ١١ : ٢ : ٢٨

الفرق بين (أو) العاطفة ، و (إِثْمًا) : ١ : ١١ .

هذا باب (أو) : ٣ : ٣٠١ .

باب (أم) و (أو) : ٣ : ٢٨٦ .

حقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين : ٣ : ٣٠١ .

إئت زيدا أو عمرا أو خالدا : لم ترد أنت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فانت

هذا الضرب من الناس : ٣ : ٣٠١ .

الفصل بين (أو) و (الوار) أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا فإن ضرب أحدهما فقد عصاك .

وإذا قال : لا تأت زيدا وعمرا فأنت أحدهما فليس بعاص وإذا قال : لا تأت زيدا أو عمرا فليس

له أن يأتي أحدهما : ٣ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

كل موضع قُدِّر فيه الجملتان أي المعطوفة إحداهما على الأخرى بالحال فأو ؛ نحو لأضربنه

قام أو قعد ؛ إذ المعنى قائما كان أو قاعدا وإن قُدِّر الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ؛

نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت : ٣ : ٣٠٢ .

تقول : ما أدرى أزيدا أو عمرا ضربت أم خالدا : لم ترد أن تعذب بين زيد وعمرو ولكنك

جعلتهما عدلا لخالد : ٣ : ٣٠٣ .

هل تأتى (أو) للإضراب : ٣ : ٣٠٤ - ٣٠٥ .

أو العاطفة لل فعل : ٣ : ٣٠٥ .

الضمير مع (أو) مفرد لأنها لأحد الشيئين : وقوله : إن بها أكنتل أو رزاما خويربين ، على تقدير

أعنى : ٤ : ٣١٥ .

(أو) التي ينصب بعدها المضارع

يكون مضرا بعدها (أن) إذا كان المعنى ؛ إلا أن يكون ، وحتى يكون : ٢ : ٢٨ ، ٣ : ٣٠٦ .

باب أو : ٢ : ٢٨ .

لألزمتك أو تفضيتي حتى ، أى إلا أن تفضيتي وحتى تفضيتي : ٢ : ٢٨ .
 أنجلس أو تقوم يا فتى ، هل تكلمنا أو تنبسط. إلينا : لا معنى للنصب ما هنا : ٢ : ١٩ .
 جملة هذا : أن كل موضع تصلح فيه حتى و (إلا أن) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا
 المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل فى كل موضع : ٢ : ٢٩ .
 أريد أن تتكلم بخير أو تسكت : النصب على وجهين : على العطف أو بإظهار (أن) : ٢ : ٣٤ .
 النصب بعد (أو) بتقدير (أن) إذا عطف على اسم صريح : ٢ : ٣٤ .

إى

لا يستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال : إى أقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب
 والله ، ولعمري : ٢ : ٣٣١ .
 تقول : إى والله لأفعلن ، وإن شئت قلت : إى الله : ٢ : ٣٣١ .

أى

تكون اسما موصولا كمن ، وما ، وتكون استفهاما ، وجزاء : ٤ : ٢١٧ .
 رعاة اللفظ. والمعنى فى (أى) : ٢ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .
 أى الشرطية : ٢ : ٤٩ . لا تكون إلا للمكان : ٢ : ٥٣ .

أى : الاستفهامية

تقع على شئ هى بعضه نحو : أى لإخوتك زيد ، وأى زيد حسن : ٢ : ٢٩٤ .
 كل ما وقعت عليه (أى) فتفسيره بألف الاستفهام وأم : ٢ : ٢٩٤ .
 (أى) والذى يقعان للعاقل ولغيره : ٢ : ٢٩٦ ، ٣٠٥ .
 مسائل (أى) فى الاستفهام : ٢ : ٢٩٧ - ٣٠١ .
 لو اجتمع بعد (أى) اسم وفعل كان المختار فيها تقديم الفعل فإن قدمت الاسم كان على فعل مضمر
 وذلك قولك : أىهم أخاه تضربه : ٢ : ٢٩٩ .

(أَيُّ) يَسْأَلُهَا عَنْ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ . تقول : أَيُّ القومِ زيدٌ ، فزيد واحد منهم ، وأَيُّ بنيك أَحَبُّ إِلَيْكَ : ٤ : ٢١٧ .

أَيُّ الموصولة

(أَيُّ) والذي يقعان للماقل ولغيره : ٢ : ٢٩٦ .
(أَيُّ) مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء : ٢ : ٢٩٧ .
لو أضعفت (أَيًّا) إلى (مَنْ) لم تكن (مَنْ) إِلَّا بمنزلة الذي : ٢ : ٣٠١ .
يعود إليها ضمير من صلتها : ٣ : ١٩٩ .

أَيْنَ

أَيْنَ الشرطية : ٢ : ٤٧ .
أَيْنَ للمكان : ٢ : ٥٣ ، ٣ : ٦٢ ، ٤ : ٣٣٣ .
(أَيْنَ) سؤَال عن المكان لا يقع إِلَّا عليه : ٣ : ٢٨٩ .
(مَتَى) سؤَال عن زمان (وكَيْفَ) سؤَال عن حال وكَم سؤَال عن عدد : ٣ : ٢٨٩ .

أَيَّانَ

بمعنى متى : ١ : ٥٢ .

الباءُ

الباءُ للإلصاق : ١ : ٣٩ .
وللإستعانة : ٤ : ١٤٢ .
الباءُ إِنَّمَا تزداد في غير الواجب للتأكيد : ٤ : ٤٢١ .
يقال : فلان بالموضع ، وفي الموضع ، فتدخل الباءُ على (في) : ٢ : ٣٣١ .
الباءُ بمعنى (عن) : ١ : ٤٤ .

بَلْ

(بَلْ) : لانتافي في الواجب في كلام واحد إِلَّا للإضراب بعد غلط. أو نسيان وهذا. منقًى عن الله عز وجل .
إِن أنت بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إِنَّمَا لحق كلام الأول : ٣ : ٢٠٥ ، ١ : ١٢ .
(بَلْ) العاطفة : ١ : ١٢ ، ٤ : ٢٩٨ .

بلى

الفصل بين (بلى) و (نعم) أن (نعم) تكون جواباً لكل كلام لا نفي فيه ، و (بلى) لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفي : ٢ : ٣٣٢ .

التاء

تالله لأفعلن : لا تدخل التاء على غير هذا اللفظ . ٤ : ١٧٥ .

ثم

(ثم) أشد تراخياً من الفاء : ١ : ١٠ .
القطع بعد ثم ، نحو : أريد أن تأتينى ثم تحسنْ إلى : ٢ : ٣٥ .

حتى

باب حتى : ٢ : ٣٨ .
حتى من عوامل الأسماء فتضمير (أن) بعدها : ٢ : ٣٨ .
حتى الجارة : ٢ : ٢٨ للمنتهى : ٤ : ١٣٩ .
معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسق بها : ٢ : ٣٨ .
النصب بعدها على معنيين : على معنى كى وعلى (إلى أن) : ٢ : ٣٨ .
حتى العاطفة : ٢ : ٣٩ .
رفع الفعل بعد (حتى) وتوجيهه : ٢ : ٣٩ - ٣٠ .
مرض حتى لا يرجونه : ٢ : ٤٠ .
مرض حتى يمرّ به الطائر فيرحمه : ٢ : ٤٠ .
حتى الابتدائية تقع بعدها الجملة وتفيد معناها الذى هو الغاية فى التحقير أو فى التعظيم : ٢ : ٤١ .
باب مسائل حتى : ٢ : ٤٢ .
سرت حتى أدخلها وتطلّع الشمس ولا يجوز الرفع فى (تطلع) : ٢ : ٤٢ .

سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها : ٢ : ٤٢ .

ما سرت حتى أدخلها : لا يجوز الرفع : ٢ : ٤٢ .

كان سيرى حتى أدخلها : لا يجوز إلا النصب : ٢ : ٤٣ .

كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها : جاز الرفع والنصب : ٢ : ٤٣ .

كان سيرى أمس حتى أدخلها : إن جعلت الخبر (أمس) جاز الرفع والنصب : ٢ : ٤٣ .

شروط رفع الفعل بعد ، حتى : ٢ : ٤٢ .

رُبَّ

رُبَّ : معناها الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا : ٤ : ١٣٩ ، ١٥٠ ، ٢ : ٤٨ .

لا تكون (رُبَّ) إلا في أول الكلام : ٤ : ١٤٠ .

تكون للتكثير : ٣ : ١٥ .

(رُبَّ) تدخل على كل نكرة ، ومعناها أن الشيء يقع ولكنه قليل : ٤ : ٢٨٩ .

(رُبَّ) حرف خفض : ٣ : ٥٧ ، ٦٦ .

واو ربَّ : ٢ : ٣١٩ ، ٣٤٧ .

(رُبَّ) : لا تقع على الأفعال إلا بما : ٢ : ٤٨ ، ٥٥ .

ولا يقع بعدها الماضي : ٣ : ١٥ .

رُبَّ رجل وأخيه : ٤ : ١٦٤ ، ٢١٣ .

السين وسوف

ليس لهما صدرُ الكلام ، فيعمل ما بعدهما فيما قبلهما :

والرد على السهيلي في الروض الأنف وعلى ابن القيم في بدائع الفوائد في زعمهما صدرتهما : ٢ : ٨ .

إن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف فقد منعتهما بهما من كل عامل : ٢ : ٥ .

على

على : تكون فعلا وحرفا خافضا : ١ : ٤٦ ، ٤ : ٤٢٦ .

عليه دين من المجاز : ١ : ٤٦ .

عليه مال تمثيل : ١ : ٥١ .

اسمية (على) : ٣ : ٥٣ .

استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة : ٣ : ٥٣ ، ٢ : ٣٢ .

استعمال (على) مكان (عن) : ٢ : ٣٢٠ .

غير

لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام : ٢ : ٢٧٤ .

ما جاء في غير زيد وعمرو : حمل على الموضع ؛ لأن معنى قوله : غير زيد إنما هو : إلا زيد : ٣ : ٢٨١

تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو : ٣ : ٢٨١ .

مررت برجل مثلك غيرك : غير هنا تأكيد و (غير) يتكلم بها على وجهين :

أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد : ٤ : ٢٩٣

فأما (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فلأنما هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع

في كل من عدا المخاطب : ٤ : ٢٨٩ .

(غيرك) لا يكون إلا نكرة : ٤ : ٢٨٨ .

غير الاستثنائية : ٤ : ٣٩١ .

باب الاستثناء بغير : ٤ : ٤٢٢ .

كل موضع وقع فيه الاسم بعد (إلا) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالا في غير : ٤ : ٤٢٢ .

تقول : هذا درهم غير قيراط ؛ كقولك : هذا درهم إلا قيراطا .

وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأن (غيرا) نعت ولا تقول : هذا درهم غير جيد : ٤ : ٤٢٢ .

الوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) نكرة محضة - ألا يكون نعتا : ٤ : ٤٢٣ .

(غير المعضوب عليهم) غير : نعت للذين أو بدل : ٤ : ٤٢٣ .

غير وأخواتها يكن نكرات وهن مضافات لامعارف : ٤ : ٤٢٣ .

الفاء

فاء العطف : ١ : ١٠ .

تكون عاطفة في الاسم وفي الفعل : ٢ : ١٤ .

فَاء السببية

- باب الفاء وما ينتصب بعدها : ٢ : ١٤ .
- ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أَنْ) : ٧ : ١٤ .
- تقع بعد الأمر والنهي والاستفهام : ٢ : ١٤ - ١٥
- والنفي : ٢ : ١٨ .
- إنما يكون إضمار (أَنْ) إذا خالف الأول الثاني : ٢ : ١٥ .
- مسائل هذا الباب : ٢ : ١٦ .
- ما تأتيني فتحدثني توجيه نصب الفعل : ٢ : ١٦ .
- ما تأتيني فتحدثني . توجيه رفع الفعل : ٢ : ١٦ - ١٧ .
- ما أنت صاحبي فأكرمك : ٢ : ١٧ : والرفع على القطع وعطف جملة على جملة :
- كأنك لم تأتينا فتحدثنا : ٢ : ١٨ .
- لا تمدّها فتشققها ، وفتشّقها : ٢ : ٢١ .
- أين بيتك فأزورك وفأزورك : ٢ : ٢١ : بالنصب والرفع وتوجيه ذلك : ٢ : ٢١ .
- العطف بالفاء على فعل الشرط بالجزم فقط . : والعطف بها على الجواب يجوز فيه الجزم والرفع والنصب : ٢ : ٢٢ .
- والواو كالفاء في هذا سواء : ٢ : ٢٣ .
- إلا تأتني ففكرمتي أقعد عنك : ٢ : ٢٣ : الوجه الجزم ، والنصب يجوز من أجل النفي :
- لا يسعى شيء فيعجز عنك : ٢ : ٢٦ .
- القطع والاستثناء بعد الفاء : ٢ : ٣٣ ، ٣٥ .

في

- في : معناها : الوعاء : ١ : ٤٥ .
- فيه عيبان من المجاز : ١ : ٤٦ ، ٤ : ٣٩ .

(في) مكان على في قوله تعالى : (ولأصلبتكم في جذوع النخل) وقوله : (أم لهم سلم يستمعون فيه)
٢ : ٣١٩ ، ٣ : ١٥ .

قد يُتَّسَع في هذه الحروف ؛ كقولك : زيد ينظر في العلم ، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن ، وهذا
كقولك : دخل عبد الله في العلم ، وخرج مما يملك ، ومثل ذلك : في يد زيد الضيعة النفيسة :
٤ : ١٣٩

قد

تكون اسما بمعنى حسب وتكون حرفا جاء لمعنى : ١ : ٤٢ .

تكون بمعنى ربما : ١ : ٤٣ .

(قد) : أصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر ، فإذا قلت : قد جاء زيد لم تضع هذا
الكلام ابتداء على غير أمر كان بينك وبينه أو أمر تعلم أنه لا يتوقعه ، فإن أدخلت اللام على
(قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه .

فأما قولك : والله لكذب كذبا ما أحسب الله يغفره له فإنما تقديره : لقد : ٢ : ٣٣٥ .

قد : لا تقع قبل الجملة الدعائية : ٣ : ٩ .

قط . بمعنى حسب : ١ : ٤٥ .

الكاف الحرفية

في أسماء الإشارة : ١ : ٤٠ .

رويدك : ١ : ٤٠ ، ٣ : ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢٧٧ .

أرايتك : ١ : ٤٠ ، ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٧ .

أبصرك زيدا : ١ : ٤٠ ، ٣ : ٢١٠ ، ٢٧٧ .

النجاءك : ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٩ .

أنظرك زيدا : ٣ : ٢١٠ .

ليسك . نعملك : ٣ : ٢١٠ .

تَلْحَقُ الكاف الحرفيّة بلى ، وأبصر : وأنظر ، وكلا ، وليس ، ونعم وبئس : ٣ : ٢١٠ .

الكاف الزائدة معناها التشبيه : ٤ : ١٤٠ ، ١ : ٣٩ .

جرّها للضمير : ١ : ٢٥٥ .

زيادتها : ٤ : ٤١٦ - ٤١٨ .

إذا اضطرّ الشاعر جعلها اسما بمنزلة مثل : ٤ : ١٤٠ - ١٤١ .

كَأَنَّ

كَأَنَّ معناها التشبيه : ٤ : ١٠٨ .

كَأَنَّ

كَأَنَّ المخففة وعملها : ١ : ٥٠ .

كَلا

كلا : اسم مفرد يفيد معنى التثنية ؛ كما أَنَّ كُلاَّ اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة ، وذهب

الكوفيّون إلى أَنَّ (كلا) اسم مثنى لفظا ومعنى :

والصواب مذهب البصريّين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا : ٣ : ٢٤١ .

مراعاة اللفظ. والمعنى في (كلا) : ٣ : ٢٤١ .

كلّ

كلُّ شاة وسخلتها بدرهم : ٤ : ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٣٧٩ .

كلّ رجل في الدار وزيدٌ فله درهم : ٤ : ٣٧٩ .

كلُّ رجل في الدار وعبد الله لأكرمّهم : ٤ : ٣٧٩ .

يجوز نَعْتُ (كلّ) أو ما تضاف إليه ؛ نحو : كلّ رجل ظريفٌ في الدار : ٤ : ٣٨٧ ، ٣٧٩ .

مراعاة اللفظ. والمعنى في (كل) : ٢ : ٢٩٨ .

باب (كم) : ٣ : ٥٥ .

(كم) تكون استفهامية وخبرية : ٣ : ٥٥ ، ٤ : ٣٣٣ .

يجوز أن تفصل بين (كم) الاستفهامية وما عملت فيه بالظرف ، فنقول : كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في ألفاظ العدد نحو عشرين لك جارية : ٣ : ٥٥ وتعليل ذلك .

نقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره ، فكأن التقدير : كم دانقا درهم لك ، وكم قيراطا ؟ : ٣ : ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٣ .

كم غلمانك : لا يكون غير الرفع لأن التمييز لا يكون بالمعرفة : ٣ : ٥٦ .

على كم جذعا بيتك مبنيا . وعلى كم جذعا بيتك مبنيا : ٣ : ٥٦ .

بكم رجل زيد مأخوذ : لا يجوز إلا الرفع : ٣ : ٥٦ .

البصريون يجيزون على قبح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من) ويحذفونها : ٣ : ٥٦ .

فإذا لم يدخل على (كم) حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار : ٣ : ٥٧ .

(كم) الخبرية في معنى (رب) ألا أنها اسم و(رب) حرف : ٣ : ٥٧ ، ٦٥ .

الدليل على اسمية (كم) : ٣ : ٥٧ .

لم جر ما بعد (كم) الخبرية . ونصب ما بعد (كم) الاستفهامية ؟ ٣ : ٥٩ .

إن فصلت بين (كم) الخبرية وتمييزها اختير التنوين ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه :

٣ : ٦٠ - ٦١ .

ليس بمعروف انتصاب (كم) إلا مفعولا بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر (كان) أو مفعولا ثانيا :

٣ : ٦٣ .

(إلا) الاستثنائية إذا وقعت بعد (كم) الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حد إعراب (كم)

من رفع أو نصب أو جر لأنه بدل منها ، ويستفاد من (إلا) معنى التحقير والتقليل ؛ نحو : كم عطاؤك إلا ألقان ، وكم أعطيتني إلا الألفين .

وأما (كم) الخبرية فإن المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب نحو : كم غلاما

جاءوني إلا زيدا : ٣ : ٦٤ .

يقع تمييز (كم الخبرية) جمعا : ٣ : ٦٥ .

(كم) الخبرية يعطف عليها ب (لا) ، فيقال : كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهما ؛ لأنَّ المعنى : كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ولا يجوز في (كم) الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة ؛ لأنَّ (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب ؛ لأنها تنفى عن الثانى ما ثبت للأول ، ولم يثبت شئ فى الاستفهام : ٣ : ٦٥ .

دخول (من) جارة لتمييز (كم) وتعليله : ٣ : ٦٥ .

يقول الرضى : وأما تمييز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نشر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدرى ما صحته ؟
وقد خرج أبو حيان بعض الآيات فى القرآن على جر تمييز كم الاستفهامية فيها بمن : ٣ : ٦٧ .
لم يأت تمييز (كم) الخبرية فى القرآن إلا مجرورا بمن : ٣ : ٦٧ .
يكنى عن العدد بأن يقول : كذا وكذا : ٣ : ١٨٣ .

كى

أما من أدخل اللام ، فقال : لكى تقوم فهى عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك فى (أن) .
وأما من قال : كيه فأن بعدها مضمرة : ٢ : ٩ ، ٦ .

كيف

كيف للحال : ٣ : ٦٣ ، ٤ : ٣٣٣ .
كيف ظرف : ٣ : ١٧٨ .
كيف سؤال عن حال : ٣ : ٢٨٩ ، ٤ : ٣٣٣ .
لو قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟
الجواب : صالحا ، لأنَّ كيف فى موضع الخبر . كأنه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ، ولو قلت : صالح ونحوه لجاز : ٢ : ٣١١ .

لام الجر

لام الملك : ١ : ٣٩ ، ٤ : ١٤٣ .

لم فتحت مع المضمر ، وكسرت مع الظاهر ؟ : ١ : ٢٥٤ ، ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٥ .
لام التقوية : ٢ : ٣٧ .

لام التعليل

يجوز إظهار (أن) بعد لام التعليل : ٢ : ٧ ، ٣٩ ، ٧٢ .
لام الجحود (أن) بعدها مضمة وجوبا : ٢ : ٧ .

لام الأمر

اللام في الأمر للغائب ، ولكل من كان غير مخاطب : ٢ : ٤٤ .
ولو كانت للمخاطب لكان جيذا : ٢ : ٤٤ ، ٤٥٠ ، ١٣١ .
لام الأمر مكسورة إذا ابتدئت ، فإن كان قبلها واو أو فاء فهي على حالها ، ويجوز إسكانها ،
وهو أكثر على الألسن : ٢ : ١٣٣ .
تسكين لام الأمر بعد ثم لحن : ٢ : ١٣٤ .
لا يرى إضمار لام الأمر حتى في الشعر : ٢ : ١٣٢ - ١٣٣ .

لا الناهية

تقول : لا يقيم زيد ، ولا يقيم عبد الله : إن عطف نيبا على نهي ، وإن شئت قلت : لا يقيم
زيد ويقيم عبد الله وهو بإعادتك (لا) أوضح : ٢ : ١٣٤ .
الدعاء يجرى مجرى الأمر والنهي ، وإنما سمي هذا أمرا ونهيا وميل للآخر طلب للمعنى ، فأنما
اللفظ. فواحد ، وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يد زيد ، وليغفر الله
لخالد ، فإنما تقول : سألت الله ، ولا تقل : أمرت الله : ٢ : ٤٤ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

لا

(لا) العاطفة : ١ : ١١ ، ٤ : ٢٩٨ .
(لا) العاطفة لا يعطف بها إلا بعد موجب ، لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ، لذلك لا تكون
بعد الاستفهام : ٣ : ٦٥ .

(لا) النافية

- إذا وقعت على فُعل نفته مستقبلاً : ١ : ٤٧ .
تدل (لا) على ما لم يقع : ٢ : ٣٣٥ .
(لا) الزائدة : ١ : ٤٧ ، ٢ : ٣٢ .
(لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه : ٢ : ٣٢ .
(لا) المؤكدة تدخل في النفي لمعنى . تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه : ٢ : ١٣٤ - ١٣٥ .

(لا) النافية للجنس

- باب (لا) التي لنفي الجنس : ٤ : ٣٥٧ .
لا عليك : ٢ : ١٥١ ، ٤ : ١٢٩ .
لا كالعشبة زائرا : ٢ : ١٥٢ .
لا كزيد رجلا ، ورجل : ٢ : ١٥٢ .
لا أمثالهن لياليا (لياليا) بيان أو تمييز وفيه قبح : ٤ : ٣٦٤ .
خير (لا) النافية للجنس جاء جملة فعلية في قول حسن :
حار بن عمرو ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماعير : ٤ : ٢٣٣ .
أعملت عمل (إن) : ٤ : ٣٥٧ .
اسمها مبنى والخلاف في فهم عبار قسيبويه : ٤ : ٣٥٧ .
جعلت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمس عشرة .
الدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لاشيء ، وجئت بلا مال : ٤ : ٣٥٨ .
لا يجوز أن يكون هذا النفي إلا عاما : ٤ : ٣٥٩ .
إن قدر دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا : ٤ : ٣٥٩ .
لا تعمل في معرفة : ٤ : ٣٥٩ ، ٣٦٢ .
إن فصل بين (لا) واسمها لم يُبين : ٤ : ٣٦١ : فلا تعمل لضعفها .

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنَ لَهَا : ٤ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

بَابُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ (لَا) وَلَيْسَ بِاسْمٍ مَعَهَا : ٤ : ٣٦٤ .

لَا يَمِثُلُ زَيْدٌ لَكَ ، وَلَا مَاءٌ سِوَاهُ فِي دَارِكَ : ٤ : ٣٦٤ .

الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ مَعْرَبٌ وَلَا يَبْنَى : ٤ : ٣٦٥ .

لَا أَمَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ ، وَلَا أَمَرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ : ٤ : ٣٦٥ .

كُلُّ مُصَدَّرٍ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ يَجُوزُ جَعْلُ ذَلِكَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ خَبْرًا عَنِ الْمَصْدَرِ مُثَبَّتًا أَوْ مَنْفِيًّا

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَثْبُتِ : ٤ : ٣٦٥ .

الْخَلِيلُ وَسَيَبُويهِ يَجِيزَانِ نَحْوَ لَا غُلَامِينَ لَكَ ، وَلَيْسَ الْقَوْلُ عِنْدِي كَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُثَنَّى

وَالْمَجْمُوعَةَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَا تَكُونُ مَعَ قَبْلِهَا اسْمًا وَاحِدًا : ٤ : ٣٦٦ .

بَابُ مَا بِنَعْتَ مِنَ الْمُثَنَّى : ٤ : ٣٦٧ .

لَكَ فِي نَعْتَ الْمَفْرَدِ بِالْمَفْرَدِ وَجِهَانِ : الْبِنَاءُ وَالتَّنْوِينُ وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ : ٤ : ٣٦٧ .

لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا عَاقِلًا . أَنتَ فِي النَعْتَ الْأَوَّلِ مُخَيَّرٌ أَمَّا الثَّانِي فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ : ٤ : ٣٦٧ .

لَا رَجُلٌ وَغُلَامًا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ : ٤ : ٣٦٧ - ٣٦٨ .

يَجُوزُ عَدَمُ تَكَرُّرِ (لَا) : ٤ : ٣٥٩ .

بَابُ مَا كَانَ نَعْتُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَمَا كَانَ مَكْرَرًا فِيهِ الْأِسْمُ الْوَاحِدُ : ٤ : ٣٦٩ .

لَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا : (مَاءٌ) الثَّانِي يَبْنَى عَلَى الْفَتْحِ أَوْ يَنْصَبُ وَ (بَارِدًا) مَنْصُوبٌ لَا غَيْرَ وَخَبَرٌ (لَا)

مَحْذُوفٌ : ٤ : ٣٦٩ .

(لَا) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٌ : ٤ : ٣٦٩ .

هَذَا بَابُ مَا يَقَعُ مُضَافًا بَعْدَ اللَّامِ : ٤ : ٣٧٣ .

لَا أَبَاكَ : ٤ : ٣٧٣ .

مَعْنَاهَا ، وَاسْتِعْمَالُهَا : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

جَاءَتْ اللَّامُ فَاصِلَةً بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمُثَنَّى ، وَجَمَعَ الْمَذْكُورُ ، نَحْوُ : لَا غُلَامِي لَكَ ،

وَلَا مُسْلِمِي لَكَ : ٤ : ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

بَابُ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ مِنَ الْمُثَنَّى عَلَى الْمَوْضِعِ : ٤ : ٣٧٩ .

لا لأم لك ولا العباس : ٤ : ٣٧٩ .

باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله : ٤ : ٣٨٠ .

لاسقى ، ولا رعى ، ولا مرحبا ، ولا أهلا ، ولا كرامة ، ولا مسرة : ٤ : ٣٨٠ .

لا سلام عليك : ٤ : ٣٨٠ .

باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني : ٤ : ٣٨٢ .

تكون (لا) مع الاستفهام كما كانت قبل دخوله : ٤ : ٣٨٢ .

إن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول الخليل وسيبويه ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا ،
وخالفهما . المازني : ٤ : ٣٨٢ .

ولا خبر لها في التمني عند النحويين : ٤ : ٣٨٣ - ٣٨٤ .

باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة : ٤ : ٣٨٧ .

ما يجوز من الوجوه في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله : ٤ : ٣٨٨ .

لا أخاك ، ولا أبا زيد : إن كانت (لا) للنفي ، وإن كانت للعطف قلت : ولا أبا : ٤ : ٣٨٨ .

لا رجلين مسلمين لك : لا بد من إثبات النون لأنّه نعت وليس بالمتعمد عليه بالنفي : ٤ : ٣٨٨ .

(لا) العاملة عمل ليس

لا براح : ٤ : ٣٦٠ .

إن جعلتها جوابا لقولك : زجل في الدار أو هل رجل في الدار؟ قلت : لا رجل في الدار : ٤ : ٣٥٩ .

قد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) ، لا اجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في نكرة ، نحو : لا رجل

أفضل منك ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه : ٤ : ٣٨٢ .

لكنّ

لكنّ للاستدراك : ٤ : ١٠٧ .

يستدرك بالمشددة بعد الإيجاب والنفي بخلاف الخفيفة : ٤ : ١٠٨ .

لكنّ المخففة وعملها : ١ : ٥١ ، ١٢ .

المخففة لا يستدرك بعد الإيجاب في المفرد أمّا إذا وقع بعدها جملة فيجوز ذلك : ٤ : ١٠٧ - ١٠٨ .

١٢ : ١ .

(لكنّ) العاطفة : لا تكون إلا بعد نفي : ١ : ١٢ .

لعلّ

لعلّ معناها التوقع لمحبوب أو مكروه : ٣ : ٧٣ ، ٤ : ١٠٨ .

معنى لعلّ في القرآن الكريم : ٤ : ١٨٣ .

أصلها علّ واللام زائدة : ٣ : ٧٣ .

خبر (لعلّ) يكون اسما وفاعلا وظرفا : ٣ : ٧٣ .

إذا كان خبر لعلّ فعلا فهو بغير (أنّ) أحسن : ٣ : ٧٤ .

لا بل

إذا ضمنت (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب والأمر ، نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا

لا بل عمرا ، فمعنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد (بل) ولو لم

تجىء بلا لكان ما قبلها في حكم المسكوت عنه : ٤ : ٢٩٨ .

لم

اختصاصها بالمضارع وتعليله : ١ : ٤٦ .

لن

(لن) لننّى المستقبل ، وزعم الخليل أنّ أصلها (لا أنّ) والردّ عليه : ٢ : ٨ ، ٦ .

لا تقع في جواب القسم ، كما لم يقع في جوابه سيفعل : ٢ : ٦ .

لو

إن حذفت (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله :

٣ : ٧٥٠ .

(لولا) في الأصل لا تقع إلّا على اسم و (لو) لا تقع إلّا على فعل فإنّ قدّمت الاسم قبل الفعل

كان على فعل مضمر : ٣ : ٧٦ .

لو أنك جئت لأكرمك : ٣ : ٧٧ .

لولا الامتناعية

مذهبه في نحو : لولاك ، ولولاي : ٣ : ٧٣ .

باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا) : ٣ : ٧٦ .

- (لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم : ٣ : ٧٦ .
 (لولا) إنَّمَا هي (لو) و (لا) جعلتا شيئاً واحداً ، وأوقعتا على هذا المعنى : ٣ : ٧٦ .
 فإن حذف (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله :
 ٣ : ٧٦ .
 (لولا) في الأصل لا تقع إلا على اسم ، و (لو) لا تقع إلا على فعل : ٣ : ٧٧ .
 لبت : معناها التمتع : ٤ : ١٠٨ .

ما

- معانيها : ١ : ٤١ ، ٤٨ ، ٢ : ٥٢ ، ٤ : ١٧٣ - ١٧٤ ، ١٨٦ .
 هي سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين : ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ ، ٣ : ٦٢ ، ٤ : ٢١٧ -
 ١ : ٢١٨ ، ٤٨ ، ٤١ .
 (ما) الزائدة : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٦٣ .
 (ما) الشرطيّة : ٢ : ٤٧ .
 ما تركب أركب والأحسن : ما تركب أركبه : ٢ : ٦١ .
 (ما) الكافّة : ٢ : ٥٤ - ٥٥ ، ٢ : ٣٦٣ .
 ما أكلته ؟ فإن حذفته ألهاه نصبت (ما) لأنّها مفعول بها : ٢ : ٦١ .
 إنّي تما أن أفعل . معنى (ما) وشرحه : ٤ : ١٧٤
 (ما) بمعنى (ربّما) : ٤ : ١٧٤

ما النافية

- باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه : ٤ : ١٨٨ .
 يبطل عملها بوقوع (إنّ) الزائدة بعدها : ١ : ٥١ ، ٢ : ٣٦٣ .
 لو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاك رجل لجاز أن تعني واحداً والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموضع : نحو : ما أتاني زيد ، وهل أتاك زيد ؟ ٣ : ٦٥ .
 فأمّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثل دلّالة (ما) النافية وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقاً لأنّ المعنى : ليس زيد منطلقاً : ٣ : ١٩٠ .

النفى يتسلط على الخبر * ٣ : ٢٥٢ .

إعمال أهل الحجاز لما وتعليله : ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

تقديم الخبر ونقض النفي يبطل عمل (ما) عند الحجازيين : ٤ : ١٨٩ .

ما زيد قائماً ولا خارجاً أبوه أو ولا خارج بالرفع : ٤ : ١٨٩ ، ١٩٣ .

إهمال تميم لما النافية موافق للقياس : ٤ : ١٨٩ .

باب من مسائل (ما) : ٤ : ١٩٣ .

ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقة أمه جائز ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقة أمها كان خطأ :

٤ : ١٩٤ .

نقض نفي معمول الخبر لا يبطل عمل (ما) : ٤ : ٢٠١ .

(ما) المصدرية

تؤول مع ما بعدها بمصدر : ٣ : ١٩٧ .

(ما) المصدرية الظرفية : ٣ : ١٩٧ - ١٩٨ .

خلاف الأنفخ وسيبويه في (ما) المصدرية : ٣ : ٢٠٠ .

(ما) المصدرية : صلتها لا تكون إلا فعلية عند سيبويه وجوز غيره أن تكون اسمية : ٢ : ٣٥٥ ،

٣ : ١٩٧ .

الكثير في (ما) المصدرية الزمانية وصلها بالماضي أو المضارع المنفي وجاء وصلها قليلا بالمضارع

المثبت في قول الحطيئة : أطوف ما أطوف : ٤ : ٢٣٩ .

الحروف المصدرية لا يرجع إليها شيء من صلتها : ٣ : ١٩٩ .

الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول : ٣ : ٢١٤ .

متى

متى للزمان : ٣ : ٦٣ .

(متى) سؤال عن زمان : ٣ : ٢٨٩ .

لو قيل لك : متى لقيت زيدا ؟ ، فقلت : شهرا - لم يجز ؛ لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض

شهر : ٤ : ٣٣٣ .

(متى) الشرطية : ٢ : ٤٩ .

لا تقع إلا للزمان : ٢ : ٥٣ .

مذ ومنذ

باب مذ ، ومنذ : ٣ : ٣٠ .

إذا رفعت الاسم بعد (مذ) فهي اسم مبتدأ ، وما بعدها خبره : ٣ : ٣٠ ، ولا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكُّنها .

وإذا خفض الاسم بعد (مذ) كانت بمعنى (في) : ٣ : ٣٠ حرف جر .

(منذ) جررت بها أو رفعت معناها واحد ، وبابها الجر لأنَّها في الأزمنة لابتداء الغاية كمن : ٣ : ٣١ دل على اسمية (مذ) أنَّها محذوفة من (منذ) التي هي اسم ؛ لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف :

٣ : ٣١ ، ١ : ٣٣ .

(منذ) في الأتيام واللبالي لابتداء الغايات بمنزلة (من) في سائر الأسماء : ٤ : ١٤٣ .

من

معانيها : ١ : ٤١ ، ٤٧ ، ٣ : ١٧٢ .

من للعاقل : ٢ : ٥٠ ، ٢٩٦ ، ٣ : ٦٣ ، ٤ : ٢١٧ .

وإذا خلط. غير العاقل مع العاقل استعملت (من) فيهما : ٢ : ٥٠ - ٥١ .

من الشرطية : ٢ : ٤٧ .

من الجارة

(من) لابتداء الغاية : ١ : ٤٤ ، ٤ : ١٣٦ .

(من) بعد أقمل التفضيل لابتداء الغاية : ١ : ٤٤ - ٤٥ .

التبويض يرجع إلى ابتداء الغاية : ١ : ٤٤ ، ٤ : ٥٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ .

(من) الزائدة واضطراب المبرد في ذلك : ١ : ٤٥ ، ٤ : ٥٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٤٢٠ .

(من) مكان الباء في قوله تعالى : (يحفظونه من أمر الله) : ٢ : ٣١٩ .

مهما ، ورأى الخليل في تركيبها : ٢ : ٤٨ .

التنوين

- لماذا يحذف التنوين مع أل ، ولا تحذف النون : ٤ : ١٤٤ .
موازنة بين التنوين والنون : ٢ : ١٦٨ .

نون الوقاية

- الغرض من زيادتها : ١ : ٢٤٨ ، ٢٦٣ .
منى ، وعنئى ، وقُلئى : ١ : ٢٤٩ ، ٢٦٣ .
نون الوقاية مع (إنّ) وأخواتها : ١ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .
أنتما تكلمانى ، وتأمرونى : ١ : ٢٥٢ .
لعلى : إنما ذلك لأنّ (لعلّ) مضعفة ، وهى أقرب الحروف من النون : ١ : ٢٥٠ .
ليتنى : لا تحذف منها النون إلّا فى ضرورة الشعر : ١ : ٢٥٥ .

هاء السكت

- هاء السكت لا تحرك فى حال السعة : ٤ : ٢٣٥ .

هل

- تكون للاستفهام وبمنزلة قد : ١ : ٣٤ ، ٣ : ٢٨٩ .
لو قد قلت : هل زيد قام لم يصلح إلّا فى الشعر : ٢ : ٧٥ .
وكذلك : متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ؟ وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام :
٢ : ٧٥ ، ٣ : ٢٨٩ .
لو قلت : ما أتانى رجل ، وهل أذاك رجل ؟ لجاز أن تعنى واحدا ، والدليل على ذلك وقوع المعرفة فى هذا الموضع ، نحو : ما أتانى زيد ، وهل أذاك زيد ؟ ٣ : ٦٥ .
دخول همزة الاستفهام على (هل) : ١ : ٤٣ ، ٣ : ٢٩١ .
محال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيها قبله : ٤ : ١٢٨ .
الهمزة ، وهل حرفان وبقيّة الأدوات أسماء : ٢ : ٦٠ .
لا يجمع بين استفهامين ، كما لا يجمع بين خطابين : ٤ : ٢٤٥ .

الواو

- واو العطف لا تدلّ على ترتيب : ١ : ١٠ .
- الفرق بين واو العطف وواو المعية : ٢ : ٢٧ .
- الواو أصل حرف العطف : ٢ : ٤٦ .
- الواو بمعنى الباء : ٣ : ٢٥٦ .
- الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك في الاستفهام والنهي : ٢ : ٢٥ .
- كلّ باب فأصله شيء واحد :
- (إنّ) أصل أدوات الشرط ، والهمزة أصل الاستفهام و (إلّا) أحقّ بالاستثناء ، والواو أحقّ بالعطف
- ٢ : ٤٦ .
- هل تقع الواو زائدة : ٢ : ٨٠ .
- ادخلوا الأوّل والآخِر ، والصغير والكبير لا يكون إلّا مرفوعاً ؛ لأنّ معناه : ادخلوا كلّكم فهذا لا يكون إلّا مرفوعاً ولا يكون إلّا بالواو : ٣ : ٢٧٢ .
- لأنّ الفاء تجعل شيئاً بعد شيء ، والواو تتصلّ على معنى قولك : كلّكم :
- تقول : مررت بزيد أخيك وصاحبك : فتدخل الواو على حدّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك : زيد العاقل والكريم ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمّ الكريم لخبرّت أنّه استوجب شيئاً بعد شيء : ٣ : ٢٧٢ .
- باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام : ٣ : ٢٠٧
- ألف الاستفهام لتمكّنها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام إنّما الواو تدخل عليهنّ ولا تدخل الواو على (أم) ولا (أم) عليها لأنّهما للعطف : ٣ : ٣٠٧ .
- والفاء بمنزلة الواو : ٣ : ٣٠٧ .

واو المعية

- الواو كالفاء : إنّ عطف على فعل الشرط فالجزم لا غير وإنّ عطف على الجواب جاز الجزم
- والرفع والنصب : ٢ : ٢٣ .
- باب الواو : ٢ : ٢٥ .

إن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد وهو الجمع بين الشيئين نحو :
لا تأكل السمك وتشرب اللبن : ٢ : ٢٥ .

لا يسعني شيء ويعجز عنك : لا معنى للرفع : ٢ : ٢٥ .

نصبها على إضمار (أن) كما كان في الفاء ، وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء : ٢ : ٢٦ .

الفرق بين واو المعية وواو العطف : ٢ : ٢٧ .

الاستئناف بعد الواو : ٢ : ٣٤ .

هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول : ٢ : ٣٣ ، ٣٥ .

لنبين لكم ونقر في الأرحام : ٢ : ٣٥ .

أبواب الصرف

الميزان الصرفي

- الخلاف في وزن آية ، وراية ، وغاية : ١ : ١٥١ .
الخلاف في وزن أول : ١ : ١٥١ - ١٥٢ ، ١٢٦ وزنه .
باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء والأفعال هي أعلام عندهم : ٣ : ٣٨٣ .
وزن أثفية : ٢ : ٩٨ .

الاشتقاق

- من الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ومشتقاً غير نعت : فاءاً النعت فمثل الطويل والقصير .
والأسماء المشتقة غير النعوت مثل حنيفة وكذلك مُضَرَّ وعَيْلان : ٣ : ١٨٥ .
أناس مشتق من الأنس : ١ : ٣٣ .
إنسان : مأخوذ من الأنس : ١ : ٣٣ ، ٤ : ١٣ .
تَبَّان : فعَّال : ٣ : ٣٣٦ .
تعود : فَعُول من التَّعَد : ٣ : ٣٥٣ .
ثَقِيل ، وثَقَّال : ٣ : ٣٨٢ .
الثلاثاء ليس بمعدول ، ولكنه مشتق بمعنى اليوم : ٣ : ٣٨٢ .
أَجْدَل : مشتق من الجَدَل ، وهو شِدَّةُ الخلق : ٣ : ٣٣٩ .
حَنِيفَة : مشتق من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته ، ولو كان على الفعل لكان متحذفاً
من تحذف : ٣ : ١٨٥ .
حَسَن : من الحسن أو الحس : ٣ : ٣٣٦ .
بناء حصين . وامرأة حَصان : فرقوا بين البناء والمرأة : ٣ : ٣٨٢ ، ٤ : ٣٢٥ .
أَخِيل من الخيلاء : ٣ : ٣٣٩ .
رَعَشَن من الارتعاش : ٣ : ٣٣٧ .
الأربعاء : ليس بمعدول ولكنه مشتق بمعنى اليوم : ٣ : ٣٨٢ .

الرزين من الحجارة والحديد ، والمرأة رزان : فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في محله : ٣ : ٣٨٢ .
سُعْدَيْكَ من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده عليه ، : ٤ : ٣٢٥ .

فإذا قال : لبيك وسعديك ، فأنشأ معناه : اللهم ملازمة لأمرك ، ومساعدة لأوليائك : ٣ : ٢٢٦ .

سَّهَّان : فعال : ٣ : ٣٣٦

شيطان : فيعال أو فعلان : ٤ : ١٣ .

شاء الخلاف فيه : ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .

طحان : فعال أو فعلان : ٤ : ١٣ .

عَيَّلان : مشتق من العيلة وليس على فعله : ٣ : ١٨٥ .

الدليل : ما كان من الناس ، والعدل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء : ٣ : ٣٨٢ ،
: ٤ : ٣٢٥ .

فيثان : اشتقاقه من الفثن وهو الغصن : ٣ : ٣٣٦ - ٣٣٧ .

قحطان : مشتق من القحط ، وليس على فعله : ٣ : ١٨٥ .

كَبَّيْكَ : يقال : ألب على الأمر ، إذا لزمه ودام عليه : ٣ : ٢٢٥ .

الله : اشتقاقه من ألّه أو من لاه : ٤ : ٢٤٠ - ٢٤١ .

المثل : مأخوذ من المثال والحدو : ٣ : ٢٢٥

المَرَّان : اشتقاقه من مرن : ٣ : ٣٣٧ .

مُضَر : مشتق من قولك : مضر اللبن ، إذا حمض : ٣ : ١٨٥ .

النَّبِي : اشتقاقه والخلاف فيه : ١ : ١٦١ - ١٦٢ .

الاسم : الخلاف في اشتقاقه : ١ : ٢٢٩ .

أَوَّلَق : مأخوذ من ولق : ٣ : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

أَيْصَر : مأخوذ من يصر : ٣ : ٣٤٢ - ٣٤٣

الاشتقاق من الجامد

اشتقاق (فاعل) من ألفاظ. العدد : ٢ : ١٨١ - ١٨٤
 إذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم وكانوا تسعمائة فألفتهم إذا أردت
 (فعلتهم) وآلفتهم إذا أردت (أفعلتهم) : ٢ : ١٨٤ .
 الأفعال من ألفاظ. العدد من باب ضرب إلاّ الألفاء حلق فإنّها من باب فتح ، وقد تكسر
 على الأصل : ٢ : ١٨١

الأبنية

باب الأبنية : ١ : ٥٣
 أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد : ١ : ٣٦ ، ٥٣ ، ٤ : ٢٤٧
 لا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه وعلة ذلك : ١ : ٣٦ .
 الأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة وأربعة وخمسة والافعال على أصليين : على
 ثلاثة وأربعة : ١ : ٤٢ ، ٥٣ ، ٢٢٧ .
 وعلة ذلك : ١ : ٢٥٥ - ٢٥٦ ، ٢ : ١٠٩ .
 أبنية الاسم الثلاثي المجرد : ١ : ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ .
 أبنية الاسم الرباعي المجرد : ١ : ٦٦ - ٦٧ ، ٢ : ١٠٧ - ١٠٨
 لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحركة إلاّ وأصله في الكلام غير ذلك نحو علبط : ١ : ٦٧ .
 أبنية الاسم الخماسي المجرد : ١ : ٦٨ .
 الخمسة لا تبلغ بالزيادة إلاّ ستة أحرف : ٢ : ١٠٩ .
 أبنية الفعل الماضي الثلاثي : ١ : ٧١ .
 (فَيْعِل) مختصّ بالمعتلّ : ١ : ١٢٤ ، ٢ : ٢٢١ .
 و (فَيْعَل) مختصّ بالصحيح : ١ : ١٢٤ .
 لا يكون اسم على مثال (فَعَل) إلاّ أن تنقله : ١ : ١٤٥ ، ٣ : ٣٢٦
 و (بَقَم) أعجميّ .

نحو كَاتِبٍ وَكَبَّةٌ مَخْتَصٌ بِالصَّحِيحِ : ١ : ١٢٥ .

ونحو قَاضٍ وَقُضَاةٌ مَخْتَصٌّ بِالْمَعْتَلِّ : ١ : ١٢٥ .

كَيْتُونَةٌ وَصَبْرُورَةٌ تَمَّا يَخْتَصُّ بِالْمَعْتَلِّ : ١ : ١٢٥ .

ليس في الكلام قَعْلُولٌ بفتح الفاء : ١ : ١٢٥ ، ٣ : ١٣٥ .

وَصَغْفُوقٌ أَعْجَمِيٌّ : ٢ : ١٢٧ ، ٣ : ٣٢٦ .

لا يكون اسم ولا فعل موضع فائه واو ولامه واو وجاء ذلك في الياء نحو يديت إليه يدا وهو

قليل : ١ : ١٥٠

لم يبين فعل من آية ، وغاية ، وراية لما يلزم من اجتماع إعلالين : ١ : ١٥١ .

لم يبين فعل من أول : ١ : ١٥١ - ١٥٢ .

لم يبين فعل من يوم ، وآءة : ١ : ١٥٢ .

لا يكون في الأفعال ما عينه ياء ولامه واو : ١ : ١٨٦ .

باب سَلَسَ وَقَلَقَ أَقْبَلَ من باب رَدَدَ : ١ : ١٥٠ .

فلا يقاس عليه : ٤ : ٢٣٥ .

لا تُدْرِكُ صِيغَةُ الْأَسْمَاءِ إِلَّا بِالسَّمْعِ : ١ : ٢٢٩ .

أكثر ما يبلغ العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف ولا يكون ذلك إلا في المصادر من الثلاثة

والأربعة : ٢ : ١٠٩ .

فأما الخمسة فلا تبلغ بالزيادة إلا ستة أحرف : ١ : ٧٨ .

اشترك (فَعْلٌ) و(فَعَّلَ) في أمور كثيرة : ٢ : ٢٠٥ .

(فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) في معنى واحد : كطويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، سريع وسراع :

٢ : ٢١٠ .

تَنَفَّلَ ، وَتَرَجَسَ في أولهما زيادة لعدم النظير : ٣ : ٣١٨ .

باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد : ١ : ٦٨ .

أبنية المزيد من الاسم الرباعي : ١ : ٨٦ .

أبنية المزيد من الفعل الرباعي : ١ : ٨٦ - ٨٧ .

تَفَعَّلَ لا يتعدى لأنَّه في معنى الانفعال : ١ : ٨٦ .

افْعَلَّلَ لازم ؛ لأنَّه نظير انفعل : ١ : ٨٧ .

فَعَّلَ ، وفَعَّلَ

قَصَّ ، وقَصَصَ لثتان : ١ : ٢٠٠ .

ومثله شَعَرَ وشَعَّرَ ، ونَهَرَ ونَهَّرَ ، وصَخَّرَ وصَخَّرَ ، وبَعَرَ وبَعَّرَ ، وشَمَعَ وشَمَّعَ : ١ : ٢٠٠ .

تخفيف مضموم العين ومكسورها في الثلاثي يجوز ذلك في الفعل والاسم فتسكَّن العين المضمومة

أو المكسورة : ١ : ١١٧ ، ٢٦٠ ، ١١٢ .

لا يُسكَّن مفتوح العين اسما كان أو فعلا : ١ : ١١٧ ، ٢٦٠ .

وعلة ذلك أن الفتحة أخف الحركات .

الدليل على خفة الفتحة : ١ : ١٣٤ ، ١٣٧ ، ٢٦٠ .

باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال فعل وفَعَّلَ : ١ : ١١٧ .

اللغات في (فعل) (فعل) (فعل) : ٢ : ١٤٠ .

(فُعِّلَ) في الجمع يجوز تخفيفه : ٢ : ٢١٣ .

تشقيل (فُعِّلَ)

لا يثقل (فُعِّلَ) جمع (أفعل) ؛ نحو : أحمر وحمر إلا في الضرورة : ٢ : ٢١٧ .

القلب المكاني

باب ما كان لفظه مقلوبا : ١ : ٢٩ .

قَبِيحٌ : ١ : ٢٩ .

أَيَّنْتُ : ١ : ٣٠ ، ٣٠ ، ٣٤٨ .

أشياء والخلاف فيها : ١ : ٣٠ - ٣١ .

باب ما اعتلَّت عينه ثَمَّ لامة همزة : ١ : ١١٥ .

القلب المكاني في نحو جاء ، وساء عند الخليل : ١ : ١١٥ - ١١٦ .

- القلب المكاني في نحو خطايا عند الخليل : ١ : ١٤٠ - ١٤١
 لاث : فيه قلب مكاني : ١ : ١١٥ .
 شاك : فيه قلب مكاني : ١ : ١١٦ .
 شاكٌ محذوف العين : ١ : ١٦٥ .
 شواع : ١ : ١٤٠ .
 بشر وأبَار ومن العرب من يقول : آبار : ٢ : ١٩٦ ، ١٩٧ .
 قيل : النادمة مقلوب عن المدامة وذلك إدمان الشراب : ٤ : ٢٠٤ .

الإلحاق

- قواعد للإلحاق : ١ : ٢٠٤ - ٢٠٥ .
 فَعْلَل ملحق بجعفر : ١ : ٢٠٤ ، ٣ : ٣٣٨ .
 رَمِد ملحق بزبرج : ١ : ٢٠٤ .
 ما كان ملحقا لا يُدغم : ١ : ٢٠٥ ، ٢٤٤ .
 نحو جُبِنٌ ، وَطِمِرٌ ليس بملحق لأنه مدغم : ١ : ٢٠٤ .
 أَفْعَل ليس بملحق : ١ : ٢٤٤ .
 فَعْل ليس بملحق : ١ : ٢٤٤ .
 جدول ، كوتر ملحق بجعفر : ١ : ٢٤٤ ، ٤ : ٣ .
 حَوَّل ، بَيَّطَرَ ، وَسَهَّلَكَ ، سَلَفَى : ملحقة بدحرج : ١ : ٢٤٤
 الملحق بالفعل الرباعي : ٢ : ٩٦ ، ١٠٧ .
 ما يلحق باحرنجيم : ٢ : ١٠٨ ، ١ : ٢٠٥ .
 لا يلحق بالزيد من الرباعي بغير احرنجيم : ٢ : ١٠٨ .
 خطأ المبرد في جعله ألف (أرطى) للتأنيث : ٢ : ٢٣٣ ، ٣ : ٣٣٨ .
 جلب ملحق بدحرج : ١ : ٢٠٥ .

سشكال أن تكون ياء ثمانية وعلائية للإلحاق : ٢ : ٢٥٥ .

أَرْطَى : ملحق بججر : ٢ : ٢٥٩ ، ١٠٧ ، ٢٣٣ ، ٣ : ٨٨ ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ .

مِعْزَى ملحق بدمهم : ٢ : ٢٥٩ ، ٣ : ٣٨٥ .

حَبْرَكِي ملحقه بسفرجل : ٢ : ٢٦١ .

حَبْنَطِي ملحقه بسفرجل : ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ ، ٢ : ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٣ : ٨٨ ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ ، ٤ : ٤٤٠ .

أَمْثَلَةُ الألف المقصورة التي للإلحاق : ٣ : ٨٧ ، ٣٣٨ .

أَمْثَلَةُ الألف الممدودة التي للإلحاق : ٣ : ٨٧ ، ٢ : ٢٦٨ .

حَرْبَاء ، عِلْبَاء ، قُوبَاء : ٣ : ٨٨ ، ٣٨٦ ، ٤ : ٤٤٠ .

٢ : ٢٦٨

غَوْغَاء فيها لغتان : ٢ : ٢٦٨ .

ذَفْرَى ، وَتَثْرَى : ألفهما للإلحاق أو للتأنيث : ٣ : ٣٣٨ .

دُفْلِي فيها الأمران : الألف للإلحاق أو للتأنيث : ٣ : ٣٨٥ .

فَعْلَى ، وَفَعْلَى يكونان للإلحاق والتأنيث ، وَفَعْلَى لا تكون إِلَّا للتأنيث : ٣ : ٣٨٥ ، ٤ : ٤٤٠ .

عُثُولَ ملحق بجردحل : ٢ : ٢٤٧ .

سِرْنَدَى ، سِبْنَدَى للإلحاق : ٣ : ٣٨٥ .

(فَعْلَاء) لا تكون إِلَّا للتأنيث : ٣ : ٣٨٥

(فُعْلَاء ، وَفَعْلَاء) لا يكونان إِلَّا للإلحاق : ٣ : ٣٨٦ ، ٤ : ٤٤٠

باب إيضاح الملحقة ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها : ٤ : ٣ .

حروف المد لا تكون للإلحاق حشوا : ٤ : ٣

ما كان من الزوائد لا يبلغ بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة والخمسة ، ولا نبْلَغ الأربعة مثال

الخمسة فليس يملحق : ٤ : ٣

ملحق بـسُرْدَاح : ٤ : ٣ ، ٢ : ٢٦٦ .

سُلْطَان ، ضِبْعَان ، قُرْبَان ملحقه : ٢ : ٢٦٦ .

الألف المدودة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل قولهم : درحاية : ٤ : ٤ .

السين في (مقنعسن) ملحقه : ٢ : ٢٥٤ .

من الملحق جبنطى ، وعفرفى ، أرطى : ٣ : ٨٨ .

حروف الزيادة ومواضعها

باب معرفة الزوائد ومواضعها : ١ : ٥٦ .

حروف الزيادة عشرة : ١ : ٥٦ .

الألف : لا تكون أصلا في اسم ولا فعل وإنما تكون زائدة أو منقلبة : ١ : ٥٦ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

لا تزداد أولا : ١ : ٥٦ .

وتزداد في غير ذلك : ١ : ٥٦ - ٥٧ .

الياء : مواضع زيادتها : ١ : ٥٧ .

الياء والواو لا تقع واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة إلا فيما كان مضاعفا : ١ : ١٠٩ .

الواو : لا تزداد أولا : ١ : ٥٧ وعلة ذلك .

لا تكون أصلا في ذوات الأربعة إلا في نحو الوحوشة والوعوشة : ١ : ١٠٩ .

الهمزة : مواضع زيادتها : ١ : ٥٨ .

ما كانت في أوله الهمزة أو الياء فحكمه أن تكونا زائدتين إذا كانت حروفه الثلاثة أصلية ،

لأنك لم تشتق من هذا شيئا إلا أوضح لك أنهما فيه زائدتان : ٣ : ٣١٥ .

أولق : ٣ : ٣٠٣١٦ - ٣٤٢ .

أبصر : ٣ : ٣١٦ ، ٣٤٢ - ٣٤٣ .

الميم : مواضع زيادتها : ١ : ٥٨ .

من زوائد الأسماء : ١ : ٥٨ .

لا تزداد غير أول إلا بثبت : ١ : ٥٩ .

مَعَدَّ : فَعَلَ : ١ : ٢٠٣ ودليله .

النون : مواضع زيادتها : ١ : ٥٩ : ٢١٩ .

مشابهة النون للواو والياء : ١ : ٢١٩ ، ٣ : ١٦٧ .

التاء : مواضع زيادتها : ١ : ٦٠ .

مواضع زيادة السين : ١ : ٦٠ .

مواضع زيادة الهاء : ١ : ٦٠ .

أمهات : الهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد : ٣ : ١٦٩ .

أكثر ما يستعمل أمهات في الإنس ، وأُمَمَات في البهائم : ٣ : ١٦٩ .

فأما النون والتاء فيحكم بأن كل واحد منهما أصل حتى يجى أمر يبين زيادتها ، فمن ذلك

قولك : نهشل ، ونهسر : ٣ : ٣١٧ .

وكذلك توأم .

نرجس النون زائدة لعدم النظير : ٣ : ٣١٨ .

وكذلك تَتَفَقَّل .

مواضع زيادة اللام : ١ : ٦٠ .

الجامد

كل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف ، لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى : ٤ : ١٧٥ .

تصريف الفعل

باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها : ١ : ٧١ .

أوزان الفعل المجرد الثلاثي : ١ : ٧١ ، ٢ : ١٠ .

فعل : لازم : ١ : ٧١ ، ٢ : ٩٧ ، ١١٠ .

تحويل الفعل إلى (فعل) ليدل على التعجب ، ويستعمل استعمال نعم وبئس : ٢ : ١٤٩ .

الفعل الماضي الرباعي المجرد : ٢ : ٩٥ ، ١٠٧ .

فعل : يشترك فيه المتعدي واللازم : ١ : ٧١ ، ٢ : ١١٠ .

فعل يكون متعديا ولازما : ١ : ٧١ ، ٢ : ١١٠ .

صیغ الزوائد فی الأفعال

- أَفْعَلَ : ١ : ٧٢ ، مضارعه وإعلاله .
- غازى : لا يكون من واحد ، وكذلك تغازى : ١ : ١٣٦
- فاعِل معناه : ١ : ٧٢ ، ٢٥٧ ، مضارعه .
- خاصم زيد عمرو وتوجيهه : ٣ : ٢٨٥ .
- قد يدجى فى معنى الثلاثى نحو عاقبت اللص وطارقت نعلی ١ - ٢ ، ٧٣ : ١٠٠ .
- الدلیل على أن غازی لا يكون من واحد : ١ : ١٣٦ ، ٢ : ١٠٠ .
- فَعَّلَ : إذا أردت التثکثیر قلت : مضرب أعناق القوم : ٢ : ١١٨ ، ١ : ٢٥٧ .
- (انْفَعَلَ) لازم : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠٤ .
- (ينفعل) يكون على ضربين : للمطاوعة وغيرها : ١ : ٧٦ .
- اَفْعَلَ نحو : اخضر أصله اَفْعَلَ ودلیل ذلك : ١ : ٧٦ .
- هو فعل لا يتعلّى : ١ : ٧٦ ، ٢ : ١٠١ .
- اَفْعَلَّلَ : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ . فعل لازم : ١ : ٧٦ ، ٨٧ ، ٢ : ١٠٨ .
- اَفْعَوْعَلَ : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .
- اَفْعَوَّلَ : ١ : ٧٧ .
- اَفْعَالٌ : ١ : ٧٧ فعل لازم : ١ : ٧٦ ، ٢ : ١٠٢ .
- أصل احمارٌ : احمارر فأدركه الإدغام ويظهر ذلك إذا سكنت الراء الأخيرة . نقول : احماررت ، ولم يحمارر زيد : ١ : ١٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .
- نَفَعَلَ : ١ : ٧٨ ومعانيه : ٢ : ١٠٣ ، ١٠٨ .
- تَفَاعَلَ : ١ : ٧٨ معانيه : ٢ : ١٠٣ ، ١٠٨ .
- اِسْتَفْعَلَ : ١ : ٢٥٧ ، ٧٦ ، ٢ : ١٠١ .
- نحو اطمأن واقشعر : ٢ : ١٠٩ .
- الأصل اقشعرر : ٢ : ١٠٩ .

مزيد الفعل الرباعي

يكون على تَفَعَّل ، نحو : تَدَحْرَج ، وتسرهف وهو بناء لا يتعدى لأنه للمطاوعة : ١ : ٨٦ ،

١ : ١٠٣ ، ٢ : ١٠٨ .

ويكون على افعلل ، نحو اخْرَجْتَم ، واخْرَطْتَم وهو بناء لا يتعدى أيضا : ١ : ٨٧ .

الفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على فَعَّلَل : ٢ : ١٠٧ .

المضارع

مضارع الثلاثي : ١ : ٧١ ، ٧٤ ، ٢ : ١١٠ .

مضارع (أَفْعَل) : ١ : ٧٢ وإعلاله ، ٢ : ٩٧ .

مضارع (فَاعَل) : ١ : ٧٢ .

مضارع (فَعَّل) : ١ : ٧٤ ، ٢ : ٩٧ .

مضارع (افعل) : ١ : ٧٥ .

مضارع (انفعل) : ١ : ٧٥ .

مضارع (اشتَفَعَل) : ١ : ٧٧ .

مضارع (فَعُول) من المثال الواوي : ١ : ٨٩ .

مضارع الأجوف : ١ : ٩٦ .

مضارع الناقص : ١ : ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ .

مضارع قرئت : ١ : ١٦٥ - ١٦٦ .

مضارع الفعل الرباعي المجرد : ٢ : ٩٥ .

مضارع الملحق بالرباعي : ٢ : ٩٦ .

المضارع من ألفاظ العدد مكسور العين إلا ما لامه حرف حلق كاربهم وأسبع وأتسع ويجوز

أن يكسر هذا على الأصل : ٢ : ١٨١ .

حروف المضارعة وما تجي له : ٢ : ١ ، ١٣١ .

باب نصر

بطرْد في (فَعَّل) الأجوف الواوي العين ؛ نحو قال يقول : ١ : ٩٦ .

ولا يقع على خلاف ذلك .

يطرد في (فعل) الناقص الواو اللام ولا يجوز فيه إلا ذلك : ١ : ١٣٤ .
يكون متعديا ولازما : ٢ : ١١٠ .

المغالبة

بأها نصر : ٢ : ١٠٥ .
وتأني من باب ضرب في مواضع معينة : ٢ : ١٠٥ .

باب ضرب

يطرد في (فعل) من الأجوف اليائي ولا يبين على غير ذلك ، نحو : باع يبيع : ١ : ٩٦ .
يطرد في (فعل) من الناقص اليائي : ١ : ١٣٤ .
يكون متعديا ولازما : ٢ : ١١١ .

باب فتح يفتح

أمثله وشرطه : ٢ : ١١١ ، ١ : ٧١ .
إذا كان حرف الحلق في الفاء لم يفتح العين : ٢ : ١١٢ . وعلة ذلك :
حروف الحلق لا تُوجب أن يأتي الفعل من باب فتح : ٢ : ١١٢ .
حمل (يَلْدُر) على يدع في فتح العين : ٣ : ٣٨٠ .

باب علم

ما كان من (فعل) فيفعل لازم له : ١ : ٩٨ .
يكون متعديا ولازما : ٢ : ١١٠ .

باب حَسِبَ يحسب

يَسَّ يَسِّس ، وَيَسَّس يَسِّس : ١ : ٩٢ .
وقالوا : يَسِّس ، وَيَسَّس : ١ : ٩٢ .

المطاوعة

باب أفعال المطاوعة : ٢ : ١٠٤ .

إذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه على (انفَعَلَ) : ٢ : ١٠٤ .

قد يدخل عليه (افْتَعَلَ) : ٢ : ١٠٤ .

إذا كان الفعل على (أَفْعَلَ) فمطاوعه على (فَعَلَ) : ٢ : ١٠٤ .

ويكون (فعل) متعديا وغير متعدٍ :

(فاعَلْ) مما يقع لواحد مطاوعه (تَفَاعَلَ) : ٢ : ١٠٥ ، ١٠٣ .

(فَعَلَ) مطاوعه (تَفَعَّلَ) : ٢ : ١٠٣ ، ١٠٥ .

(اسْتَفْعَلَ) مطاوعه (فَعَلَ) : ٢ : ١٠٦ .

هل يَتَفَعَّلُ الفعل ومطاوعه في التعدّي لواحد ولانثنين : ٢ : ١٠٦

والضرب الثاني الذي يسمّيه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وشويته

فانشوى ، وقطعته فانقطع . وإنّما هذا وما أشبهه على أنّك بلغت فيه ما أردت ، وانتهيت

منه إلى ما أحببت لأنّ له . فعلا : ٣ : ١٠٨٨ ، ٧٦ .

(تَفَعَّلَ) على ضربين : على المطاوعة من فَعَلَ فلا يتعدّى . نحو : قَطَعْتُهُ فنقطع وكَسَرْتُهُ فتكسر ،

ويكون على الزيادة في فعل الفاعل ، نحو : تَفَحَّحْتُ عليه . وتقدّمت إليه : ١ : ٧٨ .

(تَفَاعَلَ) يكون على ضربين :

المطاوعة ، نحو : ناولته فتناول .

والضرب الآخر : أن يُظهر لك من نفسه ما ليس عنده ، نحو : تحاقل ، وتغالي : ١ : ٧٨ .

نحو تدرج ، وتسرّهف لا يتعدّى لأنّه في معنى الانفعال وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ،

وسرّهفته فتسرهف : ١ : ٨٦ ، ١٠٣ .

أفعال المطاوعة أفعال لا تتعدّى إلى مفعول ، لأنّها إخبار عما تريد من فاعلها : ٢ : ١٠٤ .

فعل الأمر

الأمر من الأجوف الثلاثي : ١ : ٨٣ .

الأمر من المثال الواويّ الفاء : ١ : ٨٣ .

(إنّما الأمر من الفعل المستقبل : ١ : ٨٣ .

لأنّك تأمره بما لم يقع .

الأمر من أوى : ١ : ١٧٩ .

فعل الأمر لا يضارع التمكن ، لأنه لا يقع موقع المضارعة ولا ينعت به ٢ : ٣ فلذلك بني على السكون .

لم كان فعل الأمر متفقا مع المضارع في أبوابه ٤ : ٢ : ٤ .

الرد على الكوفيين في قولهم : إن فعل الأمر معرب ٢ : ٣ ، ٤٤ ، ١٣١ .

المهموز

الأمر من أخذ وأكل : خذ ، وكل : ٢ : ٩٧ .

الأمر من (أمر) : ٢ : ٩٩ .

الفعل المضاعف

جواز الفك والإدغام في نحو حيي : ١ : ١٨١ . وعلة ذلك .

باب ذوات الياء التي عيناتها ولا مائها ياءات : ١ : ١٩٨

متى يجب فك الإدغام في المضاعف ؟ ١ : ١٨٣ .

وجوب الإدغام : ١ : ١٨٣ .

جواز الفك والإدغام في الفعل المضاعف : ١ : ١٨٤

اللغات في تحريك فعل الأمر المضاعف عند الإدغام : ١ : ١٨٤ - ١٨٥ ، ٣ : ١٦٩

وجوب الإدغام في الفعل : ١ : ١٩٨ - ١٩٩ .

الدليل على أن مَسَّ ، وَشَمَّ ، وَعَضَّ من باب فرح : ١ : ١٩٩ .

لب الرجل من باب كرم ولم يأت من فَعَلَ غيره : ١ : ١٩٩ وعلة ذلك

أكثرهم يقول : لَبِيتُ تَلْبُ : ١ : ١٩٩

لا يدغم إلا ما كان فعلا أو على مثاله : ١ : ٢٠١ .

إن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ. لا تريد هما اللاحق لم يكن إلا مدغما

اسما كان أو فعلا : ١ : ٢٠٢ .

تحريك المدغم : الفعل المدغم إن لقيه ساكن اختير فيه الكسر ولا أراه إذا حرك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر ، فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجه كلها : ١ : ١٨٥ .

باب إدغام المثلين في الفعل : ١ : ١٩٨ .

حكى ابن الأعرابي : صدقت وبررت . أما بررت والذي فلا أعرف فيه لغة باب الكس : ٤ : ٢٠٦ .

أفعل من المضاعف : ١ : ٢٠٢ فعلا واسما .

فاعل من المضاعف : ١ : ٢٠٢ .

فعل من المضاعف لا يُغيّر : ١ : ٢٠٢ ، نحو ردّد ، ومدّد .

انفعل ، واقتعل من المضاعف : ١ : ٢٠٣ .

اسم الفاعل وغيره من الأفعال المدغمة مدغم مثلها : ١ : ٢٠٣ .

استفعل من المضاعف مدغم : ١ : ٢٠٣ .

ما كان ملحقا لا يدغم : ١ : ٢٠٥ .

أحسّت في أحسّست ، ومسّت في مسست : ١ : ٢٤٥ .

ومنى يجوز ذلك ؟

مُسّت بفتح الميم شبهت بلمست : ١ : ٢٤٦ .

تسرّيت في تسرّرت ، وأمّليت في أمّلت : ١ : ٢٤٦ .

باب سلس وقلق أقل من باب ردّد : ١ : ١٥٠ .

الفعل المثال

حذف فاء المثال في المضارع وعلّته : ١ : ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ ، ٢ : ١٢٨ .

حذف الفاء في المصدر وعلّته : ١ : ٨٨ - ٨٩ ، ٢ : ١٢٩ ، ٣ : ١٥٦ .

إن كان (فِعْلة) اسما غير مضمر ثبتت الفاء نحو : وجهة : ١ : ٨٩ ، ٢ : ٣٠ .

مضارع (فعل) من المثال الواو الفاء : ١ : ٨٩ .

اللغات فيه ١ : ٩٠ .

(افتعل) وما تصرف منه من المثال ١ : ٩١ . وتعليل لإعلاله .

المثال البياني الفاء بشارك الواوى فى إعلاله فى مفتعل وما تصرف منه وتعليل ذلك ١ : ٩٢ .

حمل (يذر) على يدع فى فتح العين ٣ : ٣٨٠ .

الفعل الأجوف

باب ما كانت الواو أو الياء منه فى موضع العين من الفعل ١ : ٩٦ .

قلب عينه ألفا وعلته ١ : ٩٦ .

(فعل) الواوى العين مطرد فى مضارعه (يَفْعَل) ١ : ٩٦ وعلته .

(فعل) اليائى العين مطرد فى مضارعه (يَفْعِل) ١ : ٩٦ .

تحويل (فعل) إلى (فعل) فى نحو : قلت ١ : ٩٧ والدليل على التحويل .

تحويل (فعل) إلى (فعل) فى نحو : بعث ١ : ٩٧ والدليل على التحويل .

لماذا لم يُحوّل نحو : (خِضْتُ) ١ ؟ : ٩٨ .

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال ١ : ١٠٤ .

إعلال (أَفْعَل) من الأجوف ١ : ١٠٤ ومضارعه ، ومصدره .

الخلاف فى المنحطوف من نحو إقامة ، واستقامة ١ : ١٠٥ .

الهاء لازمة لهذا المصدر ١ : ١٠٥ .

بناء الأجوف للمجهول ١ : ١٠٥ - ١٠٦ . ومن المزيد وإعلاله .

باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده ١ : ١٣٣ .

صحة نحو : قاول وبائع ١ : ١٣٣ وعلته .

صحة نحو : سابر ، وتسابر ، وتقاولوا ، وتبايعوا ١ : ١٣٣ .

حذف عين الأجوف الثلاثى ١ : ٢٤١ .

الأمر من الأجوف الثلاثي : ١ : ٨٣ ، ٢٤١ .

إعلال نحو : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا : ١ : ١٠٥ .

في (مات) لغتان : من باب نصر ومن باب فرح وقرئ بهما في السبع : ٣ : ٤٣ .

صحة قول ، وبيع : ١ : ١٧٩ .

الفعل الناقص

(فَعَلَ) من الناقص الواوى اللام مضارعه (يَفْعُل) لا يجوز إلا ذلك : ١ : ١٣٤ .

وما كان يأتى اللام أطرد فيه (يَفْعُل) : ١ : ١٣٤ .

(فَعِلَ) يأتى من الواوى والياء نحو شق ، وخشى ومضارعه على (يَفْعُل) : ١ : ١٣٥ .

مضارع المزيد من الناقص المبدوء بهزة الوصل تقلب فيه الواو ياء : ١ : ١٣٦ ، ٣ : ٤٣ .

والمبدوء بالتاء نحو : تغازى-تقلب لامة ياء في نحو تغازينا وعلّة ذلك : ١ : ١٣٦ .

غزّوا للاثنتين ثلثا يلتبس الاثنان بالواحد : ١ : ٢٦٠ ، ٣ : ٤٠ .

لغة طيئة في نحو رضى - وبقي : ٣ : ١٤٥ .

لماذا قلبت الواو ياء في نحو : أغزيت واستغزيت ؟ : ١ : ١٣٦ .

اللفيف المقرون

تصح عينه لأن اللام معتلة : ١ : ١٤٨ ، ١٥٢ .

باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات : ١ : ١٤٨ .

إذا بنى فَعِل من الواوى اللام والعين كان على فَعِل نحو قوى : ١ : ١٤٩ وعلّة ذلك ، ١٨٦ ، ١٨٧ .

الأمر من أبوى : ١ : ١٧٩ .

مثل إوزة من أوبت : ١ : ١٧٩ .

يجوز الإدغام والفك في حيي : ١ : ١٨١ .

المضارع منه : ١ : ١٨١ - ١٨٢ بناؤه للمجهول : ١ : ١٨٢ .

لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولا مه واو : ١ : ١٨٦ .

اسم الفاعل من شوى شاو ، لأن العين لا علّة فيها : ١ : ١٤٨ .

مثل احمرار من الحوة احووى . تصح الواوان : ١ : ١٤٩ .

اللفيف المفروق

- لا يكون فُعْل ولا اسم موضع فائه واو ولا وه واو : ١ : ١٥٠ ، ١٨٧ .
جاء ذلك في الياء وهو قبليل نحو يديت إليه بدا : ١ : ١٥٠ .
الأمر من اللفيف المفروق : ١ : ٢٤١ .
باب سلس وقلن أقل من باب رد : ١ : ١٥٠ .

المقصور

- باب المقصور والممدود : ٣ : ٧٩ .
باب مصطفون : ١ : ٢٥٨ .
تعريف القصر : ١ : ٢٥٨ .
الألف لا تكون أصلا ، إنما تكون منقلبة أو زائدة : ١ : ٢٥٨ .
تشنية المقصور : ١ : ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٣ : ٤٠ ، ٨٧ - ٨٨ .
لم رجعت الألف إلى أصلها في تشنية الثلاثي المقصور : ٣ : ٤٠ .
جمع المقصور جمع مذكر سالم : ١ : ٢٥٩ وعلة .
ألف قفا أصلها الواو : ١ : ٢٥٨ ، ٣ : ٤٠ .
ألف حصي أصلها الياء : ١ : ٢٥٨ ، ٣ : ٤٠ .
جاء ينفض ومثرويه : ١ : ١٩١ ، ٢ : ١٦٣ - ١٦٤ ، ٣ : ٤٠ .
من المقصور القياسي نحو : مُعْطَى ، وَمَغْزَى ، وَمُسْتَعْطَى وَمُسْتَغْزَى : ٣ : ٧٩ .
ومن المقصور القياسي مصدر فِعْلٌ يَفْعَلُ من الناقص : ٣ : ٧٩ - ٨٠ .
وما كان الوصف منه على أَفْعَل نحو عَيْبَى وَعَيْشَى عَشَى : ٣ : ٨٠ .
وما كان الوصف منه على (فعلان) نحو طَوَى طَوَى ، وَصَدَى صَدَى : ٣ : ٨٠ .
ومن المقصور : كل اسم جمعه أفعال مِمَّا أَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ أو مَضْمُونٌ أو مَكْسُورٌ نحو : أَفْعَاءٌ وَأَرْجَاءٌ
وَأَمْعَاءٌ : ٣ : ٨١ .
(ندى) جمعه الصحيح أُنْدَاءٌ : ٣ : ٨١ .

من المقصور القياسي ما كان جمعا لفُعلة أو فِعلة ؛ نحو رُفِية ورُفَى ، ولِحية وِلْحَى : ٣ : ٨٣ .

من المقصور القياسي ما كان مؤنثا لفعلان نحو : غَضبان وغَضْبَى : ٣ : ٨٣ .

ومنه ما كان جمعا لْفُعْلَى كالدنا جمع الدنيا : ٣ : ٨٣ .

ومنه ما كان مؤنثا لأفعل التفضيل : ٣ : ٨٣ .

من المقصور ما لا يقال له : قصر لكذا : ٣ : ٨٤ .

قلما تجد المصدر مضموم الأول مقصورا ؛ لأنَّ (فُعلا) قلما يقع في المصاب : ٣ : ٨٦ .

قال ابن سيده : لا أعرف غير الهدى والسرى والبيكا المقصور

الممدود

تشنية الممدود : ٣ : ٣٩ ، ٨٧ .

عقلته بشنائين : ٢ : ١٦٤ ، ٣ : ٤٠ .

الممدود : ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للشائيت فتبدل الثانية حمزة : ٣ : ٨٤ .

من الممدود القياسي ما كان مصدرا لأفعل من الناقص : ٣ : ٨٤ .

وما كان على وزن فَعَال نحو غَزَاء وسَقَاء : ٣ : ٨٤ .

وما كان مصدرا لاستفعل من الناقص : ٣ : ٨٥ .

وما كان مصدرا لانفعل وافتعل من الناقص : ٣ : ٨٥ .

ما كان جمعا على أفَعلة فواحدة ممدود ؛ نحو : كساء وأكسية : ٣ : ٨٤ .

ومن الممدود القياسي ما كان جمعا لفعلة من ذوات الواو والياء ؛ نحو : قُرُوة وقُرَاء : ٣ : ٨٥ .

قُرُية وقُرَى من الشاذ : ٣ : ٨٦ .

من الممدود القياسي كلُّ مصدر مضموم الأول في معنى الصوت كالنداء والهُوَاء : ٣ : ٨٦ .

البكاء : يمد ويقصر : فمن مدٍّ فإنما أخرجه مخرج الصوت ، ومن قصره أخرجه مخرج الحزن :

٣ : ٨٦ ، ٤ : ٢٩٢ .

من الممدود القياسي ما كان على فُعَال ويدل على الحركة مثل النَزَاء ، والْقِيَاء : ٣ : ٨٦ .

من الممدود ما لا يقال له : مدٌّ لكذا : ٣ : ٨٧ .

جمع الممدود بالألف والتاء : ٤ : ٦ .

المنقوص

تظهر عليه الفتحة لخصتها وتقدر الضمة والكسرة: ١ : ١١٧ ، ١٣٤ ، ٢٦٠ ، ٣ : ٣٥٤ ،
٤ : ٢١ ، ٢٤٨ .

تسكن الياء في موضع الخفض والرفع : ١ : ١٣٧ .

إعراب المنقوص : ١ : ١٣٧ .

اسم الجنس المجمع

شاء والخلاف فيه : ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .

الشاء أضله الثابت وإن وقع على مذكر : ٢ : ١٨٦ .

الإيل والغنم مؤنثان : ٢ : ١٨٦ .

تشنية اسم الجنس : ٢ : ٢٠٦ .

اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء : ٢ : ٢٠٧ .

إن كان من المصنوعات لم يجر هذا المجرى : ٢ : ٢٠٧ .

الأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد ، نحو : جفثنة وجفثن ، وشعيرة
وشعير : ٢ : ٢٠٨ .

تذكيره وتأنيشه : ٣ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .

اسم الجمع

نحو خدام وخدم ، وغائب وغيب اسم جمع : ٢ : ٢٢٠ .

ومثله : عمود وعمد ، وأفيق وأفق ، وإهاب وأهب : ٢ : ٢٢٠ .

جفنة ، وجفثن ، وضيمة وضيمع أسماء للجمع : ٢ : ٢٣٢ .

يصغر اسم الجمع على لفظة نحو نفر ، قوم ، رقط . بشر : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .

نسوة : اسم جمع عند المبرد وسيبويه وقال أبو حيان هو جمع قلة : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٩ .

إن كان اسما لجمع غير الآدميين لم يكن إلا مؤنثا كغنم وإيل : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .

من أسماء الجمع الرجلة ، والصحبة : ٢ : ٢٩٢ .

إقامة المفرد مقام التجمع جاء كثيرا في القرآن الكريم ، وإن قال عنها سيبويه والمبرد : إنها تكون

في الشعر : ٢ : ١٧١ - ١٧٢ .

جمع التكسير

- أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة : ١ : ٣١ .
- علة التسمية : ١ : ٦ .
- فَعْلُ الصحيح العين قياسه في القلَّة (أَفْعُل) : ١ : ٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢ : ١٩٥ .
- ما جاء منه على أفعال : ١ : ٢٩ ، ١٣١ .
- لا يجمع (فاعل) وصف العاقل المذكَّر على فواعل وعُلته : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢١٨ .
- فارس وفوارس : ١ : ١٢١ ، ٢ : ٢١٩ والكلمات التي وردت عن العرب في ذلك .
- باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو أو ياء أو ألف : ١ : ١٢٢ .
- تكسير نحو جدول وعِشِير : ١ : ١٢٢ .
- تكسير مقال : ١ : ١٢٢ .
- تكسير يزيد : يزايد : ١ : ١٢٢ .
- تكسير نحو أسود ، وأصيد : ١ : ١٢٢ .
- تكسير نحو سيِّد ، ولِيْن وإِعلال : ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .
- تكسير نحو رسالة ، وصنيفة ، وعجوز : ١ : ١٢٢ .
- تكسير نحو صائم على صَوْم ، وصِيْم : ١ : ١٢٨ .
- ما كان على (فَعْل) وعينه واو أو ياء فتكسیره في القلَّة أفعال : ١ : ٢٩ ، ١٣١ ، ٢ : ١٩٨ .
- وتكسير الواوَيَّ العين في اللكثرة على (فِعال) نحو حوض وحياض : ١ : ١٣١ .
- والياثِيَّ العين على فِعال نحو بيت وبيوت : ١ : ١٣١ - ١٣٢ ، ٢ : ١٩٩ .
- ولم يُفَرَّق بينهما في جمع القلة لظهور الواو والياء في أفعال : ١ : ١٣٢ .
- اجتمع فِعال ، وفَعُول في الشيء الواحد ، نحو كعب وكِعب ، وكُعب ، وقرخ وقراخ ، وقُروخ : ١ : ١٣١ .
- ما جاء من الجمع على (فَعْل) : ٢ : ٢٠٢ .
- بعير مُعَي وإِبل مُعَاي ، ومعايا : ١ : ١٣٨ .
- تكسير نحو جعفر من (رعى) : ١ : ١٣٨ .

يجوز لك في كل ما كان آخره ياء قبلها كسرة أن تبدلها ألفا بأن تفتح ما قبلها نحو قولهم
مداوى ، وعذارى ، ومعايا : ١ : ١٣٨ ، ٤ : ٢٥٣ .

تكسير المؤنث الذى على أربعة أحرف وثالث حروفه حرف لين : ١ : ١٣٩ .

تكسير مثل (عصفور) من رى وغزا : ١ : ١٣٩ .

تكسير نحو خطيفة على خطايا : ١ : ١٣٩ - ١٤١ .

إذا ظهرت الواو فى الواحد ظهرت فى الجمع نحو : هراوة وهراوى : ١ : ١٤٠ .

تكسير مثل جعفر من جاء : ١ : ١٤١ .

تكسير ساء على سائيا : ١ : ١٤٤ .

تكسير نحو سلم ، وجعفر من حى : ١ : ١٤٥ .

بناء مثل (مقتل) من شوى وحى وتكسيه : ١ : ١٤٦ .

شهية وشهاوى : ١ : ١٤٠ .

جمع (أفعل) إذا كان نعتا على (فعل) : ١ : ١٨٢ .

قرون ئى ، ويجوز كسر الفاء ئى : ١ : ١٨٢ .

وكذلك : عصي ، وثدى : ١ : ١٨٣ .

أبتية جمع القلة : ٢ : ١٥٦ .

الأصل فى قليل (فعل) أفعل وأقرأ ليس على القياس : ٢ : ١٥٩ .

قد يراد بجمع القلة جمع الكثرة (وأسيافنا يقطرن من نجدة دما) : ٢ : ١٨٨ .

الفصل بين التصغير والجمع : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢٣٧ .

مشاركة التصغير للجمع فى الحذف والإثبات : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٣٧ .

لم لم يفصل بين فعل الواوى العين والياءى فى جمع القلة كما فصل بينهما فى جمع الكثرة : ١٤ : ١٣٢ .

باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف : ٢ : ١٩٥ .

ما يكسر عليه (فعل) : ٢ : ١٩٦ ، ١٩٨ - ١٩٩ .

ما جاء على (أفعال) من فعل الصحيح : ٢ : ١٩٥ - ١٩٦ .

جمع المعتل : ٢ : ١٩٨ .

- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ١٩٦ - ١٩٧ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ١٩٩ - ٢٠٠ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ٢٠٠ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ٢٠١ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ٢٠٢ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ٢٠٢ - ٢٠٣ يلزمه أفعال ولا يكاد يجاورها .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ٢٠٣ .
- ما يكسّر عليه (فُعَل) : ٢ : ٢٠٣ .
- وإنّما اختاف الجمع لأنّها أسماء ، فيقع الاختلاف في جههها كالاختلاف في أفرادها : ٤ : ٢٠١ .
- سُقِف أصله سُقِف : ٢ : ٢٠٢ .
- من ذكّر (اللسان) قال أَلْسِنَة . ومن أنثها قال : أَلْسُن : ٢ : ٢٠٤ .
- الفُلُك للواحد وللجمع : ٢ : ٢٠٥ .
- اشترك (فُعَل) . و (فُعَل) في أمور كثيرة في الجمع وغيره : ٢ : ٢٠٥ .
- إِلَاص للواحد وللجمع : ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
- هِجَان للواحد وللجمع : ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
- ما يكسر عليه (فُعَل) معتلّ العين : ٢ : ٢٠٤ .
- تكسير (فُعِل) : ٢ : ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ .
- تكسير (فُعَال) : ٢ : ٢١١ - ٢١٢ .
- تسريّر ، وسُرُر الضم الأصل والفتح للخفة : ٢ : ٢١٢ .
- استواء (فُعَال) و (فُعَال) و (فُعَال) و (فُعِل) و (فُعُول) في جمع أدنى العدد : ٢ : ٢١٢ - ٢١٣ .
- ظريف ، وظُرُوف : جمع على حذف الزائدة : ٢ : ٢١٤ .
- تكسير ما كان على (أَفْعِل) « بتثليث الهمزة » : ٢ : ٢١٦ .
- تكسير (أَفْعِل) التفضيل : ٢ : ٢١٦ .

ومؤنثه يكسر على (فُعَل) : ٢ : ٢١٧ ، ٢٣٢ .

تكسير (أَفْعَل) نعنا على (فُعَل) ولا تنقل العين إلّا في الضرورة وكذلك مؤنثه : ٢ : ٢١٧ .

تكسير (فَاعِل) نعنا : ٢ : ٢١٨ .

والمعتلّ اللام يكسر على (فُعَلَة) : ٢ : ٢٢١ .

هالك وهلكى ، وجريح وجرحى ، وصريع وصرعى : ٢ : ٢١٩ .

شاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل ، وجهلاء ووجهه : ٢ : ٢٢٠ .

خادم وتخدم ، وغائب وغيب : ٢ : ٢٢٠ اسما جمع .

تكسير (فُعُول) : ٢ : ٢٢٠ .

تكسير الأعلام الثلاثية تأخذ حكم نظيرها في غير المسمّى به ، نحو : زيدو أزيدو أزياد ، وسعد

وأسعد وسعود : ٢ : ٢٢٢ .

تكسير مثل هند وجُفَل : ٢ : ٢٢٣ .

لو سمّيت امرأة أو رجلا (قدما) قلقت في التكسير (أقدام) لأنّ التكسير يجرى في المذكر والمؤنث

مجرى واحدا : ٢ : ٢٢٣ .

تكسير نحو عبلة ، وطلحة مسمّى بهما : ٢ : ٢٢٤ .

لو سمّيت رجلا (فَخِذا) قلت في التكسير : أفخاذ : ٢ : ٢٢٤ .

تكسير ما كان على (فَاعِل) غير نعت : ٢ : ٢٢٥ .

تكسير الرباعى وما ألحق به : ٢ : ٢٢٨ .

تكسير الخماسى المجرد : ٢ : ٢٣٠ .

تكسير (فرزدق) فرازد ، أمّا فرازق فليس بالجيد : ٢ : ٢٣٠ .

تكسير جحمرش : جحامر ، ولا يقال : جحارش ؛ لتباعد الميم من الطرف : ٢ : ٢٣٠ .

ينشكّون جمع بنات الخمسة لكرهتهم أن يحذفوا من الأصول شيئا : ٢ : ٢٣٠ .

- تكسير الرباعي المزيد فيه نحو : صحراء : ٢ : ٢٣١ .
- حرف اللين الرابع لا يحذف : ٢ : ٢٣١ .
- تكسير ما كان على (فَعْلَة) : ٢ : ٢٣٢ .
- نحو حبلى وذفرى ودنيا يجمع جمع مؤنث سالم : ٢ : ٢٣٢ .
- ويكسر على حبالي : ٢ : ٢٣٢
- وذفرى وذفارى : ٢ : ٢٣٣ .
- تكسير مؤنث أفعال التفضيل على (فَعْل) : ٢ : ٢٣٢ .
- تكسير نحو حَبْنَطَى ، وَذَلْنَطَى وسِرْنَدَى : ٢ : ٢٣٤ .
- تكسير نحو مُسْحَنِيكَ . وَمُقْنَسِس : ٢ : ٢٣٥ .
- العروض جائز في كلِّ حذفت منه : ٢ : ٢٣٣
- حبطنى : الزائدتان متساويتان فتقول : حبانط. أو حباط : ٢ : ٢٤٥
- الجمع لذوات الأربعة إنما يجرى مجرى تصغيره في كلِّ شئ فيجربان فيه على قياس واحد فيها
- جاوز الثلاثة : ٤ : ٢٤٨ .
- تكسير (مُحَمَّر) : محامر : ٢ : ٢٥٢ .
- تكسير (مُحَمَّار) محامير : ٢ : ٢٥٢ .
- تكسير (موسر ، وموقن) : مياسير ، مياقين : ٢ : ٢٨١ .
- تكسير عَيْضَمُوز وعَيْطَمُوس : عضاميز ، عطاميس : ٢ : ٢٥٦ .
- ملامح والمستعمل في الكلام ملح : ٢ : ٢٥٧ .
- نحواتهم جمع خاتام : ٢ : ٢٥٨ .
- ميصير : جمعه مُصْران ، وجمع الجمع مَصَارِين : ٢ : ٢٧٩ .
- أبيات وأبابيت ، وأظفار وأظافير : ٢ : ٢٧٩ .
- جمع ندا : أنداء وأندية : ٣ : ٨١

- قرية وقرى من الشاذ : ٣ : ٨٥ .
 مفارق بمعنى مفرق : ٣ : ٢٨٣ .
 دخاريص القميص : ٣ : ٣٤٦ .
 الجمع المكسر يجمع إذا اختلفت أنواعه : ٣ : ٣٣٠ .
 ما جاء من استعمال (أفعال) للمفرد : ٣ : ٣٢٩ .
 الجمع كالواحد ؛ لاختلاف معانيه ؛ كما تختلف معاني الواحد والتثنية ليست كذلك ؛ لأنه ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا : ٣ : ٣٣٢ .
 ملامح ، ومشابه ، وليال ، ومذاكير : جاء جمعها على حد ما لم يُستعمل في الكلام . لا يقولون : ملمحة ، ولا ليلة : ٣ : ٨١ ، ٣ : ٣٧٢ .
 باب (فُعْلَى) في الجمع كباب (فُعْلَة) نحو الظلمة والظلم : ٣ : ٣٧٦ .
 مساميح : جمع سمح على غير القياس : ٣ : ٣٦٢ .

التصغير

- باب التصغير وشرح أبوابه : ٢ : ٢٣٦
 تصغير الرباعي المجرد : ١ : ١١٨ .
 تصغير نحو رغيف ، وعجوز : ١ : ١١٨ ، ٢ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٣ .
 تصغير نحو جَلُول فيه وجهان : ١ : ١١٨ ، ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٨٣ .
 لم كان تصغير ما كان على أربعة أحرف واحدا ؟ ١ : ١١٨ كما كان ذلك في الثلاثة .
 تصغير ما كان على خمسة أحرف : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٧٤٤ .
 تصغير قَلْنُسوة : ١ : ١١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ .
 يجوز لك العوض في كل ما حذفت منه في التصغير : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٥١ ؛
 تصغير ما كان على خمسة أحرف ورابعه حرف علة : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٤٤ ، ٢٤٨ .
 مشاركة التصغير للجمع في الحذف والإثبات : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٣٧ .
 الفصل بين التصغير والجمع : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢٣٧ .

ما يكون على حرفين ولا يدري ما أصله الذى حذف منه فإن حكمه فى التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء وعلة ذلك : ١ : ٢٣٣ .

لو سميت بـ . (إن) التى للجزاء ثم صغرت لقلت أنى : ١ : ٢٣٣ .

» » (أن) التى تنصب الفعل ثم صغرت لقلت أنى : ١ : ٢٣٣ .

» » (إن) المخففة لقلت أنين : ١ : ٢٣٣ .

» » (رُب) المخففة لقلت رُبَيْب : ١ : ٢٣٣ .

» » (بَخ) المخففة لقلت بُخَيْخ : ١ : ٢٣٤ .

نحو ابن واسم إن صغر حذف همزة الوصل لأنه يتحرك ما بعدها ليتمكن الابتداء به وذلك قولك : بُنى وُسْمَى : ١ : ٨٢ .

يُردّ جمع الكثرة إلى جمع القلة فى التصغير : ٢ : ١٥٧ ، ٢٧٩ وعلة ذلك

إن حقرت الدراهم قلت : درهماً : ٢ : ١٦٠ .

تقول : أبيله . وغنيمة لأنهما مؤنثان : ٢ : ١٨٦ - ٣ : ٣٤٧ .

إن حقرت (غلمة) فالأجود أن تردّ إلى بنائه ، فتقول : أغلِمة وكذلك (صبية) ، ولو قلت :

صُبيّة وغليمة على اللفظ . كان جيّدا حسنا : ٢ : ٢١١

لم كانت أوزان التصغير ثلاثة : ٢ : ٢٣٦ .

تصغير الثلاثى على (فُعيل) : ٢ : ٢٣٧ .

التصغير لا يكون على أقلّ من ثلاثة حروف : ٢ : ١٣٧

اسم الجمع بصغر على لفظه : ٢ : ٢٩٢ - ٣ : ٣٤٧ .

تصغير المؤنث الثلاثى : تلحقه التاء : ٢ : ٢٤٠ .

قالوا يُبَيّب لأنّها به سُميت : ٢ : ٢٤٠ .

قولهم فى تصغير الحرب : حريب لأنّ المقصود المصدر : ٢ : ٢٤٠ .

الفزس يقع للمذكر والمؤنث . فإن قصدت إلى المذكر قلت : فريس وإن قصدت إلى المؤنث

قلت : فريسة : ٢ : ٢٤١ .

تصغير شاة : شُوْبة : ٢ : ٢٤١ وشُفْة : شُفْية : ٢ : ٢٤١

وتصغير (سنة) سُنيَّة أو سُنيَّة : ٢ : ٢٤١ ، ٢٦٩ .

لو سَمَّيتَ مذكراً بمؤنث لاهاء فيه لم تلحقه الهاء في التصغير وأذينه ، وعُيِّنة سُمِّيَ بهما بعد التصغير : ٢ : ٢٤٢ ، ١٨٧ .

ولو سميت مؤنثاً بمذكر ثلاثي لحقته الهاء في التصغير نحو عميرة في المداة بعمر : ٢ : ٢٤٢ .
باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف : ٢ : ٢٣٤ .

تصغير الثلاثي المزيد بحرفين : ٢ : ٢٤٥ .

إن كانت إحدى الزائدتين ملحقة لم يجز حذفها وحذفت الأخرى مثل حبنطى : ٢ : ٢٤٥ .

إن كانت الزائدتان غير ملحقتين وإحدهما للمعنى بقيت التى للمعنى : ٢ : ٢٤٥ .

تصغير (مُتَّسِل) : مفيسل : ٢ : ٢٤٥ .

تصغير (مُعَاوِة) : مُعِيَّة أو معيوية : ٢ : ٢٤٦ ، ٢٨٤ .

تصغير (عطاء) : عَطَى . تحذف الثالثة نسبياً : ٢ : ٢٤٦ .

تصغير (أحوى) : أَحَى أو أَحْيَو : ٢ : ٢٤٦ .

تصغير عَثُولٌ : عَثِيلٌ ، وكان سيبويه يختار عَثِيلٌ : ٢ : ٢٤٧ .

تصغير الخماسى المجرد بحذف خامسه : ٢ : ٢٤٩ .

زوائد الخماسى تُحذف : ٢ : ٢٤٩ .

من العرب من يقول فى فرزدق : فريزق وهذا شبيه بالغلط . ٢ : ٢٤٩ .

تصغير جَحْمَرِش : جَحْمِر ولا يجوز جَحْمِرِش لانه الميم من الطرف : ٢ : ٢٥٠ .

يجوز فى شمردل : شَمِيرِد : ٢ : ٢٥٠ .

تصغير (مضروب) : مضيريب : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مدحرج) : دُحْرِج : ٢ : ٢٥١ .

» (منطلق) : مُطْلِق : ٢ : ٢٥١ الميم تترد فى إفادة المعنى .

تصغير (مقتدر) : مُقْدِر : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مقاتل) : مُقَاتِل : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مستضرب) : مُضْطْرِب : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مُغْلُوْدِيْن) : مُغْلِيْد ، وَمُغْلِيْدِيْن : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُحْمَر) : مُحْيِيْر : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مَحْمَار) : مُحْيِيْر : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُقَشْعَر) : قُشْيِعِر : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُطْمَئِن) : طُمَيْئِن : ٢ : ٢٥٣ .

تصغير (مُخْرَجِم) : خُرِجِم : ٢ : ٢٥٣ .

كان سيبويه يقول في تصغير (مُقْنَبِس) : مُقْنَبِس وليس القياس عندى ما قال وإنما القياس :

قُعْنَبِس : ٢ : ٢٥٣ - ٢٥٤

تصغير ثمانية وعلائية : ٢ : ٢٥٥ .

كلّما قل الحذف لم يصلح غيره نحو تصغير عَيْضَمُوز ، وَعَيْطَمُوس : ٢ : ٢٥٦ .

تصغير دانق ، وخاتم : دَوْنِق ، وَخَوْتِم . ولا تلتفت إلى قولهم : دوانيق ، وخواتيم : ٢ : ٢٥٧ .

تصغير (حُبْلَى) : حُبَيْلَى : ٢ : ٢٥٩ ، وكذلك دَقْلَى .

وتصغير الملحق نحو أَرْطَى : أَرْيَط . ٢ : ٢٥٩ .

تاء التأنيث مثل الكلمة المنفصلة : ٢ : ٢٥٩ ، ٤ : ٢٠ .

تصغير المملود : ٢ : ٢٦٠ ، ٤ : ١٩ .

تحذف ألف التأنيث المقصورة الخامسة فصاعدا : ٢ : ٢٦١ .

تصغير (حُبَارَى) : ٢ : ٢٦١ - ٢٦٢ ، وجمادى : ٢ : ٢٧٧ .

تصغير (لُغْيَزَى) : لُغْيَغِيْز : ٢ : ٢٦٢ .

تصغير بَرُوْكَاء ، وَخُرَاسَان وخلاف سيبويه والمبرد : ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٤ ، ٤ : ١٩ .

تصغير نحو (جِدَارَيْن) مسمّى به : ٢ : ٢٦٤ - ٢٦٥ .

وَدَجَاجَتَيْن مسمّى به : ٢ : ٢٦٥ .

تصغير ما فيه الألف المدودة الملحقة : ٢ : ٢٦٨ ، علباء : حرباء ، زيزاء قوباء بتسكين الواو

تصغير المنتهى بألف ونون

إذا حَقُرَتْ غَضْبَان وسكران ونحوهما قلت : غُضْبِيَان ، وَسُكْرِيَان : ٢ : ٢٦٦ .

كذلك إن حَقُرَتْ (عُمَان) أَوْ (عَرِيَان) : ٢ : ٢٦٦ .

تصغير سرحان : سُريحين ، وكذلك سُلطان : سُلَيطين : ٢ : ٢٦٦ .

تصغير شهر (شعبان) : شُعبان : ٢ : ٢٧٧ .

» (رمضان) رُمَضان : ٢ : ٢٧٧ .

إن سميت بغلمان أو غربان أو قضبان أو رغفان كان التصغير : غُلَيمان ، وقُضبان ، وغُربان ولا تقول : غُربين كما تقول : مُرَحين لأنك إنما قلت : مُرَحين لقولك : سراحين ؛ لأنَّ (سرحانا) واحد في الأصل : ٢ : ٢٧٩ .

مُضران جمع مَصِير تصغيره : مُصيران فلا تغيّر علامة الجمع كما في تصغير أبيات وأجمال : ٢ : ٢٧٩ .

تصغير زعفران : زُعْفَران : ٤ : ١٩ .

غوغاء فيها لغتان : ٢ : ٢٦٨ .

قوباء بتسكين الواو ملحقة وبفتحها المهمزة للتأنيث : ٢ : ٢٦٨ .

تصغير ما حذف منه حرف وعوض منه همزة الوصل : ١ : ٨٢ ، ٢ : ٢٦٩ .

تصغير أخت : أُخَيَّة : ٢ : ٢٧٠ .

وتصغير بنت : بُنَيَّة : ٢ : ٢٧٠ .

تصغير (هنت) : هُنَيَّة : ٢ : ٢٧٠ .

تصغير (هن) : هُنَى : ٢ : ٢٧٠ .

وقال قوم المحذوف منه هاء فتصغيره هنيهة : ٢ : ٢٧٠ .

أسماء الأماكن كسائر الأسماء تقول في دار : دويرة : ٢ : ٢٧١ .

تقول في بيت : بُييت ، وبُييت بكسر الباء لغة : ٢ : ٢٧١ .

خُلَيْف ، ودُوَيْن ، وقُويق لأنك أردت أن تقرب ما بينهما وتغليظه : ٢ : ٢٧١ .

كلُّ متمكِّن من الزمان يصغَّر : ٢ : ٢٧٥ .

عام عينه واو ، بدليل أعوام وعامت النخلة : ٢ : ٢٧٥ .

تصغَّر أيام الأسبوع : ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

تصغير أسماء الشهور : ٢ : ٢٧٧ .

لا تُصَغَّر (عند) لِأَنَّهُ قد يكون خلفه بكثير أو بقليل وكذلك : دونه وفوقه وإذا قلت (عندى)

فقد بلغت إلى غاية التقريب : ٢ : ٢٧١ ، ٢٧٣

جملة باب الأماكن التذكير إلّا ما خصّه التأنيث منها نحو : غرفة ، ومشرقة : ٢ : ٢٧١ .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار إنّما هى فى بابها بمنزلة نار وقدر وشمس : ٢ : ٢٧٢ .

ما جاء من الظروف مؤنثا بغير علامة : قدام ووراء وتصغيرهما قديمة ووريثة : ٢ : ٢٧٢ .

وعلة ذلك : ٢ : ٢٧٣ .

تصغير أسماء الأوقات من الليل والنهار : ٢ : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

يصغّر جمع القلّة على لفظه : ٢ : ٢٧٩ .

ويردّ جمع الكثرة إلى جمع القلّة إن وجد : ٢ : ٢٧٩ ، ٢٨٦ .

أو جمع التصحيح : ٢ : ٢٨٦

لو سمّيت رجلا بجمع صغّر على لفظه : ٢ : ٢٧٩ .

لو سمّيت رجلا مساجد قلت فى تصغيره : مُسَجِد : ٢ : ٢٨٦ .

فإن سمّيت قبائل أو رسائل قلت فى التصغير : قُبَيْل ، ورُسَيْل عند النحويّين وعند يونس

قُبَيْل ، ورُسَيْل : ٢ : ٢٨٦ .

تصغير نحو باب وناب تردّ الألف إلى أصلها : ٢ : ٢٨٠ وعلة ذلك .

(نار) أصل الألف واو بدليل أنوار : ٢ : ٢٨٠ .

تصغير غار : غُور لِأَنَّهُ من غار يغور : ٢ : ٢٨٠ .

الغار : الجماعة تقول فيه : غُبِير : ٢ : ٢٨٠ أو من الغيرة .

كسر الحرف الأوّل فى نحو بَيْبَيْت جائز : ٢ : ٢٨٠ ، ٢٨١ .

تصغير تاج : تُوِج لِأَنَّهُ من تَوَجّت : ٢ : ٢٨١ .

الذى يظهر أصل الألف الرّدّ إلى الواحد فى التكبير أو إلى فعله فإن لم يكن مشتقاّ فإنّ أميل

فهو من البائى : ٢ : ٢٨١ .

قال سيبويه : وإنّ جاء اسم نحو الناب لا تدرى أمن الباء هو أم من الواو فأحمله على الواو حتّى

يتبيّن لك أنّها من الباء لأنّها مبدلة من الواو أكثر ... ومن العرب من يقول فى ناب : تويب

فيجىء بالواو لأنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط. منهم : ٢ : ٢٨١ .

- تصغير ميزان : مُوزِين : ٢ : ٢٨١ .
 » مَوْقِنٌ مُبَيِّنٌ : ٢ : ٢٨١ .
 تصغير رِيح : رُوحَةٌ : ٢ : ٢٨٢ .
 تصغير دِيْمَةٌ : دُوَيْمَةٌ : ٢ : ٢٨٢ .
 تصغير مَقَامٌ : مُقَمِّمٌ : ٢ : ٢٨٤ .
 أَرْوَى عَلَى أَثْنِهَا (أَفْعَلَ) تصغيرها : أَرَيَّةٌ : ٢ : ٢٨٤ .
 أو أَرِيوِيَّةٌ كَأَسْبُودٍ وَعَلَى أَثْنِهَا فَعَلَى فَتصغيرها أَرِيًّا لَا غَيْرَ : ٢ : ٢٨٥ .
 أَرُوِيَّةٌ عَلَى أَنَّ (أَرَوَى) فَعَلَى تصغيرها : أَرَيَّةٌ : ٢ : ٢٨٤ .
 وَعَلَى أَثْنِهَا تُعَلِّمَةٌ تصغيرها : أَرِيَّةٌ بِيَاغَيْنِ مُشَدَّدَتَيْنِ : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
 تَقْلَبُ الْوَائِيَاءُ فِي التَّصْغِيرِ إِنْ وَقَعَتْ لَامًا لِأَنَّهُ يَمْتَلِئُ فِي اللَّامِ مَا يَصِحُّ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ : ٢ : ٢٨٥ .
 تصغير اسم الجمع على لفظه : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .
 الْكُتَيْبُ ، وَالْجُمَيْلُ ، مَصْغَرَانِ ، وَتَكْبِيرُهُمَا غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ ، وَيَجْمَعَانِ عَلَى الْمَكْبَرِ : كُتُبٌ ،
 وَكَيْمَتَانِ ، وَجَمْلَانِ : ٣ : ٢٣٣ .

تصغير الأسماء المبهمة

- يترك أَوَائِلُهَا عَلَى الْفَتْحِ : ٢ : ٢٨٧ .
 وَيَلْحَقُ بِآخِرِهَا أَلِفٌ لِتَدَلَّ عَلَى مَا كَانَتْ تَدَلُّ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ فِي غَيْرِهَا : ٢ : ٢٨٧ .
 تَقُولُ فِي ذَا : ذَبَا وَهَازِبَا وَفِي ذَاكَ : ذَبَاكَ ، وَهَازِبَاكَ : ٢ : ٢٨٧ .
 وَيَاءُ التَّصْغِيرِ لَحِقَتْ ثَالِثَةٌ وَلَكِنْ حُذِفَتْ يَاءُ : ٢ : ٢٨٧ .
 تَحْقِيقُ ذِهِ أَوْ ذِي : ذَبَا كِرَاهَةِ اللَّبْسِ : ٢ : ٢٨٨ .
 تَصْغِيرُ ذَاكَ : ذَبَاكَ : ٢ : ٢٨٨ .
 » ذَلِكَ : ذَبَالُكَ : ٢ : ٢٨٨ .
 تَصْغِيرُ أَوَّلِكَ : أَوَّلِيَّانِكَ : ٢ : ٢٨٩ .
 » أَوَّلَى : أَوَّلِيَّا : ٢ : ٢٨٩ .
 » هُوَلَاءُ : هَاوُلِيَّانِكَ : ٢ : ٢٨٩ .
 » هُوَلَا الْمُقْصُورُ : هَاوُلِيَّا زِدْتَ الْأَلْفَ قَبْلَ الْآخِرِ وَالْأَصْلُ : هَاوُلِيَّيَا : ٢ : ٢٨٩ .

تصغير الذى : اللَّذِيَّآ : ٢ : ٢٨٩ .

تصغير التى : اللَّتِيَّآ : ٢ : ٢٨٩ .

تصغير اللاتى : اللَّتِيَّات عند سيبويه وقال الأخفش : اللويآ : ٢ : ٢٩٠ .

إذا ثَبِتَتْ أو جمعت شيئا من المهمة لم تلحقه ألفا فى آخره تقول فى تصغير اللذان : اللذيان

وفى الذين : اللذيين : ٢ : ٢٩٠ .

لو صَغُرَت المسمى بـ . (تضربان) قلت : تضيربان لا غير : ٤ : ١٣ .

باب ما ينتقل بتصغيره : ٤ : ١٨ .

يصغُر صدر المركَّب ؛ نحو حضير موت : ٤ : ٢٠ .

ما لا يصغُر

لا تصغُر (عند) لأنَّه قد يكون خلفه بكثير أو بقليل وكذلك دونه ، وفوقه ، وإذا قلت (عندى)

فقد بلغت إلى غاية التقريب : ٢ : ٢٧١ .

كلُّ شئٍ يجرى مجرى (عند) فغير مصغُر : ٢ : ٢٧٣ .

يسوى . وسواء إذا أردت بهما معنى المكان لا يصغُران : ٢ : ٢٧٣ .

فإن أردت بسواء الوسيط . صغُرته : ٢ : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

وكذلك إن أردت بسواء معنى الاستواء : ٢ : ٢٧٤ .

(غير) لا يصغُر ، لأنَّك إذا قلت : جاءنى غيرك لم تخصص واجدا من الناس إنما زعمت أنَّه

ليس به . وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيرا : ٢ : ٢٧٤ .

يحقُر (المثل) : ٢ : ٢٧٤ وكذلك شَبَّه : ٢ : ٢٧٤ .

لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علما كمكَّة وعُمان ؛ لأنَّه ليست هناك مكَّة أخرى تكون

هذه أصغر منها : ٢ : ٢٧٦ (من الانتصار) .

(مَنْ) و(ما) و(أَيُّ) لا تصغُر كذلك (كَمْ) و(كيف) و(أَيْنَ) و(مَتَى) : ٢ : ٢٩٠ .

(كَلَّ) : لا يصغُر لأنَّه عموم . وكذلك (كَلَّأ) : ٢ : ٢٩١ .

باب التصغير الذى يسمِّيه النحويون تصغير الترخيم : ٢ : ٢٩٣ .

يصغرُ بحذف الزوائد ، فإن لم تكن فيه زائدة صغرت به كماله : ٢ : ٢٩٣ ، ٢٢٩ .
لو صغرت عجزوا تصغير ترخيم قلت : عُجَيْر من غير التاء
ولو سميت بها مؤنثا قلت : عُجَيْرَةٌ بالتاء : ٢ : ٢٩٣ .

التصغير الشاذ

عُشَيْثِيَّة في تصغير (عشية) ، وعُشَيَّانَات : ٢ : ٢٧٨ .
مُعِيرِيَان . أَصِيلَال : ٢ : ٢٧٨ أَصِيلَان . مُعِيرِيَانَات : ٢ : ٢٧٨ .
لُيَيْلِيَّة : ٢ : ٢٧٨ .
الْأُنْيَيْيَان : ٢ : ٢٧٨ .

النسب

باب الإضافة وهو باب النسب : ٣ : ١٣٣ .
نحو فارس ، ودارغ ، ونابل للنسب : ١ : ١٢٠ ، ٣ : ١٦١ - ١٦٢ .
النسب إلى رَحَى وإلى أُمَيَّة : ١ : ١٤٦ .
النسب إلى رَايَة وآيَة : ١ : ١٢٦ ، ١٤٧ .
بهراني ، وصنعاني : ١ : ٢١٩ ، ٣ : ١٦٧ ، ٣٣٥ .
باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب : لِحْيَانِي ، جُمَانِي ،
رَقْبَانِي : ٣ : ١٤٤ .
إذا نسبت أَلْحَقْتِ الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة ولم تخفّفها لثلاثا يلتبس بياء الإضافة
التي هي اسم المتكلم : ٣ : ١٣٣ .
تخفيف ياء النسب في حشو الشعر من اللحن وإنما يكون في القوافي وقد لحن المبرّد أبان نواس
لذلك : ٣ : ١٣٣ .
الدَّوَارِي : الياء لتأكيد المبالغة : ٣ : ٢٢٨ .
يجوز القياس على نحو : تَقْفَى ، وَقْرَشَى : ٣ : ١٣٣ عند المبرّد .

- النسب إلى (فَعِيلَة) و (فُعَيْلَة) : ٣ : ١٣٤ .
- نحو : خَرَيْبَى ، وَسَلَيْبَى من الشَّاذَّ قياسا : ٣ : ١٣٤ .
- باب النسب إلى كُلِّ اسم قبل آخره ياء مشددة : ٣ : ١٣٥ .
- باب النسب إلى المقصور الثلاثي : ٣ : ١٣٦ .
- النسب إلى المنقوص الثلاثي : ٣ : ١٣٦ .
- النسب إلى نحو : نور وشَقِيرة : ٣ : ١٣٧ .
- النسب إلى نحو : ظَبْيَى ، ودُلُو : ٣ : ١٣٧ . وظَبِيَّة .
- مذهب يونس في النسب إلى نحو : ظَبِيَّة : ٣ : ١٣٧ - ١٣٨ .
- النسب إلى نحو حَيَّة : ٣ : ١٣٨ .
- النسب إلى بُخَيٍّ وبُخَايٍّ : ٣ : ١٣٨ .
- مشابهة ياء النسب لهاء التانيث : ٣ : ١٣٧ ، ١٣٩ .
- باب النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوبة بحرفين : ٣ : ١٤٠ .
- باب النسب إلى المضاف : ٣ : ١٤١ - ١٤٢ .
- عَبْقَسَى ، عَيْدَرَى ، عَيْشَمَى : ٣ : ١٤٢ ، ١٤٣ .
- باب النسب إلى المركب المزجي : ٣ : ١٤٣ .
- حَضَرَى : ٣ : ١٤٣ .
- إن نسبت رجلا إلى رَقَبَة ، أو شَعْر ، أو جُمَة قلت : جُمَى ، وشَعْرَى ، ورَقَبَى ، لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد وعمرو : ٣ : ١٤٤ .
- أمثلة للنسب بزيادة الألف والنون : ٣ : ١٤٤ .
- شواذ النسب : ٣ : ١٤٥ .
- زبانَى في النسب إلى زبينة : ٣ : ١٤٥ .
- شَّامٍ ، وِثْمَانٍ ، وَتَهَامٍ في النسب إلى شام ومن وهامة : ٣ : ١٤٥ .
- كُلُّ شيء سَمِيَتْ بما نسب إليه شاذًا لم يكن إلَّا على القياس : ٣ : ١٤٦ .
- قالوا في النسب إلى البصرة : بِصَرَى بكسر الباء : ٣ : ١٤٦ ، ١٥٤ .
- وقالوا : دُهرَى بضم الباء في النسب إلى الدهر : ٣ : ١٤٦ .

باب النسب إلى المقصور الذى على أربعة أحرف وثانيه ساكن : ٣ : ١٤٧ .

النسب إلى المقصور الذى على خمسة أحرف : ٣ : ١٤٨ .

النسب إلى المقصور الذى على أربعة أحرف وثانيه متحرك : ٣ : ١٤٨ .

النسب إلى الممدود : ٣ : ١٤٩ .

باب النسب إلى الجماعة : ٣ : ١٥٠ .

باب النسب إلى ما كان على حرفين : ٣ : ١٥٢ - ١٥٥ .

ما كان على حرفين إن ردّ الثالث في الجمع بالتاء أو في التثنية وجب ردّه في النسب .

وإذا لم يردّ فأنّت في النسب مخير : إن شئت رددته ، وإن شئت لم تردده : ٣ : ١٥٢ .

ولم كان النسب أردّ من التثنية والجمع ؟ : ٣ : ١٥٣ - ١٥٤ .

النسب مغير لأواخر الأسماء وعلى الياء يقع الإعراب ويلزمه حذف وتغيير : ٣ : ١٥٤ .

النسب إلى ابن ، وبنت ، وأخت : ٣ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

النسب إلى كلّ مؤنث كالنسب إلى مذكّره : ٣ : ١٥٥ .

باب النسب إلى نحو عدة : ٣ : ١٥٦ .

النسب إلى شية وخلاف سيبويه والأخفش : ٣ : ١٥٦ - ١٥٧ .

المحذوف العين الذى صار على حرفين لا تردّ عينه عند النسب إليه . تقول : مُلَيّى في النسب .

إلى (مذ) : ٣ : ١٥٧ .

النسب إلى فم : من قال : فمان قال في النسب : فعى ، وفموى ومن قال : فموان لم يجز في

النسب إلّا فموى : ٣ : ١٥٨ - ١٥٩ .

باب النسب إلى التثنية والجمع السالم : ٣ : ١٦٠ ، ٤ : ٣٨ .

باب ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة : ٣ : ١٦١ .

فَعَال بمعنى النسب أصله لتكرير الفعل : ٣ : ١٦١ .

إن كان ذا شئ بنى على (فَاعِل) : ٣ : ١٦١ .

هل يقاس (فَعَال) بمعنى النسب ؟ : ٣ : ١٦١ - ١٦٢ .

نحو : حائض ، وطامث : ٣ : ١٦٣ - ١٦٤ .

أبثلة من المخصّص فيأ جاء على (فاعل) و(قَعَال) : ٣ : ١٦٣ - ١٦٤ .
 كرمى ، وقُمرى : الياء ياء النسب ، وإن لم يستعمل غير منسوب ، وليس فيه نسب إلى أرض
 ولا رجل ولا غير ذلك : ٣ : ٢٣٤ .

تخفيف الهمزة

- باب الهمز : ١ : ١٥٥ .
 ثقل الهمزة ودليله : ١ : ١٥٥ .
 الهمزة ليست من حروف العلة : ١ : ١١٥ .
 لثقل الهمزة لم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة إلا ما استثنى : ١ : ١٥٥ ، ١٥٨ .
 تخفيف الهمزة المفتوحة بعد فتحة : ١ : ١٥٥ .
 الهمزة المخففة بوزن المحققة : ١ : ١٥٥ ، ١٥٦ .
 تخفيف الهمزة المضمومة بعد فتح : ١ : ١٥٦ . أو كسر .
 تخفيف الهمزة المكسورة بعد فتح : ١ : ١٥٦ .
 تخفيف الهمزة المفتوحة بعد كسر : ١ : ١٥٦ .
 » » » » ضم : ١ : ١٥٧ .
 تخفيف الهمزة الساكنة : ١ : ١٥٧ .
 التخفيف عند اجتماع همزتين في كلمة أو في كلمتين : ١ : ١٥٨ .
 تخفيف الهمزة المتحركة بعد ساكن صحيح : ١ : ١٥٩ .
 تخفيف الهمزة المتحركة الواقعة بعد ألف أو واو أو ياء : ١ : ١٦٠ - ١٦١ .
 تخفيف نبيء : ١ : ١٦١ - ١٦٢ .
 الجمع بين همزتين في قُعَل ، وفعال وعَلَّته : ١ : ١٦٤ ، ١٩٨ .
 قوم من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزة : ١ : ١٦٥ .
 ويجيزون حذفها من غير علة : ١ : ١٦٥ .
 مضارع قرئت : ١ : ١٦٥ ، ١٦٦ .

- يقال في معنى سألت : سَلَّتْ أسال : ١ : ١٦٧ .
 الأمر من سأل : اسأَلْ وسل : ١ : ٨٣ ، ١٦٠ .
 الأخفض يجيز اسل : ١ : ٢٥٤ .
 تخفيف موئس : ١ : ١٧٨ .
 وفعل من وألت وتخفيفه : ١ : ١٧٨ .

التقاء الساكنين

- التقاء الساكنين في الحشو لا يكون في الشعر إلا في القوافي : ١ : ١٥٥ .
 اغتفار اجتماع الساكنين في نحو : دابةٌ ، وشابةٌ : ١ : ١٦١ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ .
 إن كان الساكن الأول حرف مدٍّ حذف وإن كان غيره حرك للنخلص من التقاء الساكنين :
 ١ : ٢١٠ ، ٢٢٤ ، ٣ : ٢٢ .
 يغتفر اجتماع الساكنين في الوقف : ١ : ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣ : ١٦٧ .
 لا ها الله ذا ، لا هله ذا : ٢ : ٣٢٢ .
 آله لتفعلن : ٢ : ٣٢٣ .
 أي الله لأفعلن : تحذف الياء للساكنين أو تبقى ويجتمع الساكنان أو تحرك بالفتح : ٢ : ٣٣٢ .
 انطلق : ٣ : ١٦٩ .
 إنما كان الحدُّ الكسر لأنَّ الساكن إذا كان فعلاً كسرت له لأنَّك لو فتحت لا لتبس بالفعل المنصوب ،
 ولو ضمته لا لتبس بالفعل المرفوع وإن كان الساكن في اسم كسرت له لأنَّك لو فتحت
 لا لتبس بالاسم المنصوب غير المنصرف ، وإن ضمته التبس بالمرفوع غير المنصرف ،
 ٣ : ١٧٤ ، ١ : ٢٤٩ .
 تحرك واو الجماعة بالضمة في نحو (اشتروا الضلالة) والكسر فيها جائز : ٤ : ٢٧١ ، ٣ : ٢٢ .

الإمالة

- باب الإمالة : ٣ : ٤٢ .
 تمايمال ما كانت ألفه زائدة في فاعل : ٣ : ٤٢ .
 تماال الألف إذا كان قبلها كسرة أو ياء ، نحو : عباد وجبال ، وعيال . ٣ : ٤٢ .

تمال الألف المنقلبة عن الياء : ٣ : ٤٣ .

ونحو خاف ونام : ٣ : ٤٣ لأنها تكون : خِفت ونمت .

الإمالة في الألف التي أصلها الواو في الفعل الثلاثي قبيحة ، نحو : دعا وغزا ، وقد تجوز على

بعد : أما في الأسماء فلا تجوز فيها الإمالة : ٣ : ٤٤ .

لا تصلح الإمالة في نحو : قال وجال : ٣ : ٤٤ .

إمالة الألف في كلّ ما كان على أربعة أحرف جائزة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة : ٣ : ٤٥

وتعليل ذلك .

باب الحروف التي تمنع الإمالة : ٣ : ٤٦ . وتعليل ذلك .

إمالة نحو : باب ومال ليست بالحسنة : ٣ : ٤٧ .

باب الزاء في الإمالة : ٣ : ٤٨ - ٥١ .

إن وقع قبل الألف حرف من المستعلية ، وبعد الألف الراء المكسورة حسنت الإمالة : ٣ : ٤٨

وإن كان بين الراء والألف حرف مكسور فترك الإمالة أحسن نحو : مررت بقادر : ٣ : ٤٨ .

تمال الألف إذا كان قبلها فتحة ، وفي ذلك الحرف ياء نحو : نعم الله بك عينا : ٣ : ٥٠ .

لو قلت : هذا عمران لكانت الإمالة حسنة من أجل كسرة العين : ٣ : ٥٠ .

أمالوا الحجاج إذا كان علما للفصل بين المعرفة والنكرة ولا يميلونه إذا كان صفة : ٣ : ٥١ .

باب ما يمال من الأسماء غير المتمكنة والحروف : ٣ : ٥٢ - ٥٤ .

أمالوا (ذا) من أسماء الإشارة ، وحروف التهجي باء تاء : ٣ : ٥٢ .

لم يميلوا (ما) الاسمية لأنها لا تكون اسما إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء ، فصارعت الحرف :

٣ : ٥٢ .

لم يميلوا الحروف كلّما وحتى ، ولا ، ألا : ٣ : ٥٢ .

(مى) تمال لأنها اسم : ٣ : ٥٢ وكذلك (أئى) .

إمالة (عسى) جيّدة ، وألفها منقلبة من ياء : ٣ : ٥٣ .

(على) و(إلى) لا تصلح فيهما الإمالة : ٣ : ٥٣ .

الوقف

- يبدل من التثوين ألف بعد الفتحة ويحذف بعد الضمة والكسرة في الوقف : ٣ : ١٧ .
الوقف على نون التوكيد الشديدة والخفيفة : ٣ : ١٧ .
سبباً ، وكلكتلاً : ٣ : ١٦٩ .

الإبدال

- باب حروف البديل : ١ : ٦١ .
حروفه أحد عشر حرفاً : ١ : ٦١ .
إبدال الألف من غيرها : ١ : ٦١ .
إبدال الواو من غيرها : ١ : ٦١ .
إبدال الياء من غيرها : ١ : ٦٢ .
إبدال الهمزة من غيرها : ١ : ٦٢ - ٦٣ .
إبدال التاء من غيرها : ١ : ٦٣ ، ٩١ ، ٢ : ٣٢٠ - ٣٢١ .
أَتَلَجَّ . تُجَاه . تُرَاث . التُّخْمَةُ : ١ : ٩١ .
إبدال الهاء من غيرها : ١ : ٦٣ .
ماء : ١ : ١٥٤ .
أَرَقَّتْ وَهَرَقَتْ ، إِيْلَكَ وَهِيْلَكَ : ١ : ١٥٤ .
إبدال الميم من النون : ١ : ٦٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢١٩ .
إبدال النون من غيرها : ١ : ٦٤ .
اضطراب سيبويه والمبرد في نحو غضبان وعطشان : ١ : ٦٤ ، ٢٢٠ .
إبدال الطاء من غيرها : ١ : ٦٤ .
إبدال التاء من غيرها : ١ : ٦٥ .
ما يبدل جيماً : ١ : ٦٥ .
أحد في واحد : ١ : ١٦٢ .
باب ما تقلب فيه السين صاداً : ١ : ٢٢٥ .
إبدال السين صاداً : ١ : ٢٢٥ - ٢٢٦ . وعلته ومواضعه .
لا تبدل السين زاياً ولا تبدل الصاد من الزاى : ١ : ٢٢٦ .

أَطْبَر ونحوه : ١ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .

نحو تَسْرِيَتْ في تَسْرَرَتْ ، وأَمَلِيَتْ في أَمَلَّت : ١ : ٢٤٦ .

دِينَار ، وَقِيرَاط : ١ : ٢٤٦ .

الشُعْرَاء إِذَا اضْطَرُّوا إِلَى إِسْكَانِ حَرْفٍ ثَمَّ هُوَ مُتَحَرِّكٌ أَبَدَلُوا مِنْهُ الْيَاءَ : ١ : ٢٤٦ - ٢٤٧ .

مَتَى انْضَمَّتِ الْوَاوُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ فَهَمْزُهَا جَائِزٌ : ١ : ٩٣ .

النُّونُ وَالْأَلْفُ تَبْدُلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا : ٣ : ٣٣٥ .

٥ الإبدال الشاذ

شَاءَ : ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .

مَاءَ : ١ : ١٥٤ .

عِيدَ وَأَعْيَادَ : ١ : ١٦٢ .

أَحَدٌ فِي وَحْدٍ : ١ : ١٦٢ .

الإعلال

حُرُوفُ الْمَدِّ : الْيَاءُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا ، وَالْوَاوُ الْمَضْمُونُ مَا قَبْلَهَا وَالْأَلْفُ : ١ : ٩٥ ، ١٧٢ .

الْهَمْزَةُ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ : ١ : ١١٥ .

حَدِيثٌ عَنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ وَخَصَائِصِهَا : ١ : ٢١٠ - ٢١١ .

الْأَلْفُ لَا تَكُونُ أَصْلًا ، إِنَّمَا هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ زَائِدَةٍ : ١ : ٢٥٨ ، ١٥٥ .

مُخَالَفَةُ الْوَاوِ لِلْيَاءِ : ١ : ١٤٩ .

قَلْبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ ، وَالْأَلْفُ هَمْزَةٌ فِي نَحْوِ عَجَائِزٍ ، وَصَحَائِفٍ ، وَرَسَائِلٍ : ١ : ١٢٣ ، ١٣٩ .

هَمْزُ مَعَائِشٍ ، وَمَصَائِبٍ خَطَأً : ١ : ١٢٣ .

قَلْبُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ هَمْزَةٌ فِي جَمْعٍ نَحْوِ : سَيِّدٍ وَلَيْنٍ : ١ : ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٢٧ .

صَحَّةٌ نَحْوِ : طَوَاوِيْسٍ : ١ : ١٢٧ .

إِعْلَالٌ نَحْوِ : قَضِيَّةٍ وَقَضَايَا ، وَخَطِيئَةٍ وَخَطَايَا : ١ : ١٣٩ ، ١٤٠ .

شَهِيَّةٌ وَشَهَاوَى : ١ : ١٤٠ .

إعلال نحو : هراوة وهراوى : ١ : ١٤٠ .

هديّة وهداوى : ١ : ١٤٠ .

سماه وسماثيا : ١ : ١٤٤ .

قلب الواو همزة فى نحو أوّل وأوائل : ١ : ١٤٥ .

قلب الياء والواو همزة بعد ألف زائدة طرفا : ١ : ١٨٩ ، ٣ : ٤٠ .

تصح الواو والياء فى نحو شقاوة وعباية : ١ : ١٨٩ ، ١٩١ .

قلب الواو والياء همزة فى نحو : قائل ، وبائع : ١ : ٩٩ .

اسم الفاعل من شوى شاو بغير همز ، لأنّ العين لا علّة فيها : ١ : ١٤٨ .

إبدال الواو همزة وجوبا عند اجتماع الواوين فى أوّل الكلمة وشروطه : ١ : ٩٤ - ٩٥ ، ٦٣ .

إبدال الواو همزة جوازا وشروطه : ١ : ٩٣ - ٩٤ ، ٦٣ .

همز الواو المكسورة أوّلا : ١ : ٩٤ ..

قلب الهمزة ياء فى نحو جاء ، وساء والخلاف فيه : ١ : ١١٥ .

قلب الواو والياء ألفا إذا تحرّكا وانفتح ما قبلهما : ١ : ٩٦ ، ١٨٨ ، ٣ : ٧٨ .

تصحّ العين فى فعل إذا كان الوصف منه على أفعّل ، نحو : عوّز ، وصيّد : ١ : ٩٩ - ١٠٠ ،

١١٤ ، ٢ : ١٩٤ .

تصحّ عين افتعل من الأجوف إذا كانت واوا ودلّ على المشاركة ، نحو : اغتنونا ، وازدوجوا :

١ : ١٠٠ .

صحّة العين فى نحو : قاولّ ، وبائع : ١ : ١٣٣ .

صحّة العين فى نحو : تَسَايَرُوا وتَقَاوَلُوا : ١ : ١٣٣ .

صحّة اللام فى نحو : غزوا ، وسَمَيَا ثَمًّا يلتبس الاثنان بالواحد : ١ : ٢٦٠ ، ٢ : ١٩٢ .

قلب العين ألفا فى نحو : دار ، وياب ، وناب ، وساق : ١ : ١١١ ، ٢ : ٢٨٠ .

تقلب العين ألفا فيما كان على فعل أو فعل أيضا : ١ : ١١٣ .

صحّت العين فى العوّز ، والحوّل ، والصيّد لصحّة أفعالها : ١ : ١١٤ ، ٢ : ١٩٤ .

الحوكمة ، والحوكمة من الشاذّ : ١ : ١١٤ ، ١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢ : ١٩٤ ، ٢٢٠ ، ٢٨٠ .

- صَحَّة نحو : النِّزوان ، وَالْمَغْنِيَان ، وَكَرَوَان وَغَزَوَا للْبِس : ١ : ٢٦٠ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،
صَحَّت اللام في نحو : حَصِيَّات وَغَزَوَات ؛ لثَلَا يَلْتَبِس بَقَعَال : ١ : ٢٦٠ ، ١٩٢ .
وكذلك صَحَّت العين في جَوَزَات وَبَيَّضَات عند هذيل : ٢ : ١٩٤ .
تَصَحَّ عين اللّيف المقرون حتَّى لا يجتمع على الكلمة إعلالان : ١ : ١٤٨ ، ١٥٢ .
لم يُبَيِّن فِعْل من آية وغاية ورأية لما يلزم عليه من اجتناع إعلالين : ١ : ١٥١ ، ١٥٣ ، ٢٢٢ .
لا يجتمع على الحرف عِلَّتَان : ١ : ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .
قلب الواو ياء في نحو ميزان : ١ : ٩٢ ، ٢١١ .
قلب الواو ياء في نحو : حِيَاض : ١ : ١٣١ .
صَحَّة نحو : طَوِيل وطَوَال : ١ : ١٣١ ، ١٨٠ .
صَحَّت العين في جَوَار ؛ لِأَنَّهُ مصدر جاور : ١ : ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .
وصَحَّت العين في خِيَوَان ؛ لِأَنَّهُ اسم : ١ : ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .
المصدر يعمل تبعاً لإعلال فعله ، ويصح لصحّة فعله : ١ : ٧٧ ، ٨٨ - ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .
قلب الواو ياء عند اجتماعهما وسبق الساكن وشروط ذلك : ١ : ١٧٢ - ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
٢٢١ : ٢٢٢ ، ٢ : ٢٣٨ ، ٢٨٣ .
لم كان الإدغام إلى الياء ولم يكن العكس ؟ : ١ : ١٧٤ .
لم صحَّ نحو : طَوِيل . وقويم ؟ : ١ : ١٨٠ ، ١٣١ .
شدوذ حَيَوَة ، وَضَيَوَن : ١ : ١٧١ .
يجوز كسر الفاء في نحو : عَصَى ، وَثِدَى ، وَقُرُون لِي ولا يكسر المفتوح من نحو : وَلَى ، وَعَدَى :
١ : ١٨٢ - ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٩ .
إعلال نحو أَذِلَّ جمع دَلُو : ١ : ١٨٨ ، ١٩٠ .
إعلال نحو مفعول من غَزَا : ١ : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ .

- ومن رعى : ١ : ١٧٥ .
- القلب لا غير في جمع غازٍ ، وغزى ، وعاتٍ وعُتِي : ١ : ١٨٩ .
- أرض مَسْنِيَّة : ١ : ١٨٩ .
- قلب الواو المتطرفة بعد كسرة ياء نحو : داعٍ ، مُستدعٍ : ١ : ١٣٧ .
- وشقى ، وحظى : ١ : ٩٧ .
- بناء مثل سُمرة من غزا غزوة : ١ : ١٩٠ .
- قلب لام (فُعَل) الواو ياء ، نحو : الدنيا ، والعليا : ١ : ١٧١ .
- شدوذ القُصوى : ١ : ١٧١ .
- قلب الواو ياء في نحو : أغزيت واستغزيت : ١ : ١٣٦ ، ١٩١ .
- وقلبها ياء في مضارع المزيد : ١ : ١٣٦ .
- حمل الماضي على المضارع في الإعلال : ١ : ١٨٧ .
- بناء فَعَلَلت من غزا غزويت ؛ لأنَّ المضارع يُغزَى : ١ : ١٨٧ .
- ما كان من الجمع على (فَعْلَة) ، وكانت عينه واوا ، فإن ظهرت الواو في مفردة ظهرت في جمعه ؛ نحو : ثور وثورة ، وإن قلبت في الواحد قلبت في الجمع ؛ نحو : ديمة وديم ، وشذَّ قولهم ثيرة : ١ : ١٣٠ ، ٢٠١ .
- ما كان من الجمع على (فُعَل) و (فُعَال) ثَمَّا اعتَلَّت عينه ؛ نحو : صُوم ، التصحيح هو الوجه وقيل : ضُمِّمَ بالإعلال ولا يجوز في صُومَ إِلَّا التصحيح : ١ : ١٢٨ ، ١٨٩ .
- لر بنيت اسما على (فُعَل) وجب التصحيح ؛ نحو : رجل حُولَ قلب : ١ : ١٢٩ ، ١٣٣ .
- صَحَّه نحو : رجل قُولَ . وقَوَّال ، وبيَّاع ، ونحو : أقياد وأحوال : ١ : ١٢٩ ، ١٣٣ .
- قلب الياء واوا في نحو : مؤير ، وموقن : ١ : ٩٢ ، ٢١١ .
- تقلب عين (فُعَل) اليائية واوا نحو : الطَّوَبَى والكُوسَى : ١ : ١٦٨ - ١٦٩ .
- الدليل على أن ضيزى . وجنكى مضموم الفاء في الأصل : ١ : ١٦٨ .
- إعلال نحو : أبيض وبيض : ١ : ١٦٩ ، ١٠٠ - ١٠١ ، ٢٠١ : ٢١٧ .
- قلب لام (فُعَل) اليائية واوا كتنقوى : ١ : ١٧٠ .

- معيشة : نَحْمَلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْأَصْلِ مَفْعَلَةٌ أَوْ مَفْعِلَةٌ ١ : ١٠١ .
- فِيل ، وَدِيك : يَحْتَمِلَانِ فُعْلًا ، وَفُعْلًا ١ : ١٠١ .
- جَبِيَتْ الْخِرَاجُ جَبَايَةً ، وَجَبَاوَةً . وَلَيْسَ مِنْ جَبَاوَةٍ فَعْلٌ ١ : ١٨٦ .
- صَحَّةُ الْعَيْنِ فِي نَحْوِ : صُور ، وَبَيْع ، صَيْد . وَدَجَاجٌ يُبَيِّضُ ١ : ١١٢ وَمَا كَانَ عَلَى مِثَالِ إِبِلٍ مِنْ الْأَجُوفِ .
- لَا تَنْقُلُ حَرَكَةَ الْمَفْعَلِ إِلَى الْمُتَحَرِّكِ ، وَإِنَّمَا تَنْقُلُ إِلَى السَّاكِنِ ١ : ١٠٩ .
- رَأَى الْمَبْرَدَ فِي حَمْلِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْأَفْعَالِ فِي الْإِعْلَالِ ١ : ١٠٧ ، ١١٠ .
- لَوْ بَيْنَنَا مِنَ الْقَوْلِ مِثْلَ (نَفْعَلُ) بِكَسْرِ التَّاءِ قُلْنَا : تَقِيلُ بِالنَّقْلِ وَقَالَ الْمَبْرَدُ بِالتَّصْحِيحِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ وَكَذَلِكَ بِضَمِّ التَّاءِ ١ : ١١٠ .
- صَحَّةُ اسْمِ الْآلَةِ ؛ نَحْوُ مِخْطَطٍ ، وَمِشْوَارٍ وَعَلَّتُهُ ١ : ١٠٨ .
- إِنْ كَانَتْ زَوَائِدُ الْأَسْمَاءِ كَزَوَائِدِ الْأَفْعَالِ صَحَّتْ الْأَسْمَاءُ وَلَمْ تَعْلُ ؛ نَحْوُ أَقُولُ النَّاسَ وَأُبَيِّعُهُمْ ، وَنَحْوُ : أَقُولُهُ ١ : ١٠٩ ، ١١١ .
- صَحَّةُ فَعْلِ التَّعَجُّبِ وَاسْمِ التَّفْضِيلِ ٤ : ١٧٨ .
- أَخُونَةٌ . وَأَعُونَةٌ ١ : ١٣٣ .
- أَبِينَاءُ . وَأَهْوِنَاءُ ١ : ١١٠ ، ١٣٣ .
- إِعْلَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجُوفِ الثَّلَاثِي وَالْخِلَافُ بَيْنَ سَبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشِ ١ : ١٠٠ - ١٠١ .
- إِعْلَالُ نَحْوِ : إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ وَاسْتِخَارَةٌ وَالْخِلَافُ فِي الْمَحْذُوفِ أَيْضًا ١ : ١٠٥ .
- الْهَاءُ لَازِمَةٌ لِلْمَصْدَرِ ١ : ١٠٥ .
- إِعْلَالُ (أَفْعَلُ) مِنَ الْأَجُوفِ وَمُضَارَعُهُ ١ : ١٠٤ .
- بِنَاءُ الْأَجُوفِ الْمَزِيدِ لِلْمَفْعُولِ وَإِعْلَالُهُ ١ : ١٠٥ - ١٠٦ .
- قَدْ يَجِيءُ فِي الْبَابِ الْحَرْفِ وَالْحَرْفَانِ عَلَى أَصْرِلِهِمَا . وَإِنْ كَانَ الِاسْتِعْمَالُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، لِيَدُلَّ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ (اسْتَحْذَوْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانَ) وَأَغْلِيَتْ الْمَرْأَةُ ٢ : ٩٨ .
- دِينَار . قَبْرَاط . دِرْبَاج ، دِرْبَاس : قَلْبُ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ يَاءً ١ : ١١٩ ، ٢٤٦ .
- الْخِلَافُ فِي لَامِ حَيَوَانَ ١ : ١٨٦ - ١٨٧ .
- يَعْتَلُّ فِي اللَّامِ مَا يَصَحُّ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ ٢ : ٢٨٥ .
- حَذَفَ فَاهُ الْمِثَالُ فِي الْمُضَارَعِ وَالْمَصْدَرِ ١ : ٨٨ - ٨٩ .

تخفيف نحو سَيْد ، وهين : ١ ، ٢٢٢ ، ٣ : ١٢١ ، ١٣٥ .

أصل نحو كَيْثُونَة وصيرورة وما حذف منها : ١ ، ١٢٥ ، ٢٢٢ ، ٢ : ١٢٦ - ١٢٧ ، ٢٢١ ، ٣ : ٢٢٢ ، ١٣٥ .

إبدال الواو والياء تاء في افتعل من المثال وما تصرف منه : ١ : ٩١ .

تقول : تَقِيَّةٌ وَتَكَاةٌ ، فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا اسمًا لحذفت التاء ، ورددت الواو ؛ لأنَّها الأصل : ٣ : ١٤٦ .

باب مخارج الحروف : ١ : ١٩٢

الحروف العربية ٣٥ حرفًا منها ٢٨ لها صور : ١ : ١٩٢ ، ١٩٤ .
ما ليس له صورة : ١ : ١٩٤ .

• يخرج حروف الحلق : ١ : ١٩٢ ، ٢ : ١١١ ، ١٤٠ .

• يخرج حروف الفم : ١ : ١٩٢ .

• حروف الإطباق : ١ : ٦٤ .

• صفات الحروف : ١ : ١٩٤ .

• الحروف المهموسة : ١ : ١٩٤ ، ١٩٥ والمجهورة .

• الحروف الرخوة والشديدة : ١ : ١٩٤ - ١٩٥ .

• حروف القلقة : ١ : ١٩٤ ، ١٩٦ .

• مخرج اللام وصفتها : ١ : ٢١٣ ، ١٩٣ ، ٢١٣ .

• مخرج النون : ١ : ٢١٥ ، ٢٢١ .

• مخرج الواو ، والياء : ١ : ٢٢١ .

• الحروف المستعلية : ١ : ٢٢٥ .

• الحروف غير المستحسنة : ١ : ١٩٥ ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر .

• مخرج القاف : ١ : ١٩٢ .

• الكاف : ١ : ١٩٢ .

• الجيم : ١ : ١٩٢ .

• الضاد : ١ : ١٩٣ .

مخرج النون المتحركة ١ : ١٩٣ .

» النون الساكنة ١ : ١٩٣ .

» الطاء ، والتاء ، والذال ١ : ١٩٣ .

» الظاء ، والثاء ، والذال ١ : ١٩٣ .

» الفاء ١ : ١٩٤ ، ٢٠٨ .

» الواو ، والباء ، والميم من الشفة ١ : ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٣ : ٥٨ .

» الشين ١ : ٢١٤ .

» الواو ، والياء ١ : ٢٢١ .

مخارج حروف الصغیر وهی السین والصاد والزای ١ : ١٧٤ ، ١٩٣ .

الحروف الستة الفرعية ١ : ١٩٤ .

١- الهمزة بین بین . ٢- الألف الممالة . ٣- ألف التفخیم .

٤- الحرف المعترض بین الشین والجمیم ٥- الحرف المعترض بین الزای والصاد ٦- النون الخفيفة ١ : ١٩٤

الإدغام

باب إدغام المثلین ١ : ١٩٧ .

حروف الصغیر وهی السین والصاد والزای لا تدغم فیما جاورها من الطاء والتاء والذال ١ : ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٩٣ .

ویدغم غیرها فیها ١ : ١٧٤ .

نقول فی مصتبر : مضبر وفی مزدجر : مزجر وفی مستمع : مسمع ١ : ١٧٤ .

لم استحال الإدغام فی الألف ؟ ١ : ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ .

ما کان من هذه الحروف مدًا فالإدغام فیہ محال ١ : ١٧٢ ، ١٧٦ .

يجوز الإدغام والفک فی حی ١ : ١٨١ وعلة ذلك .

یحاوئ لا تدغم لأنّ الباء ساكنة والواو متحركة ولئما يجب الإدغام إذا سكن الأول ١ : ١٧٧ .

مضارع (حی) لا يجوز فیہ الإدغام ١ : ١٨٢ .

تعریف الإدغام ١ : ١٩٧ .

إدغام المثليين متى يجب ؟ ١ : ١٨٣ - ١٩٧ - ١٩٨ .

إدغام المثليين في الفِعْل ١ : ١٩٨ .

وجوب فكّ الإدغام : ١ : ١٨٣ .

إذا التقى حرفان من غير المتعلّق فإنّما تدغم الأوّل و الثاني ١ : ١٧٣ .

فِعْلٌ يجب فيه الإدغام نحو رجل طَبَّ . ورجل يَرَّ ١ : ١٩٩ .

وكذلك لو بنيت منه شيئا على فَعَلٍ ١ : ١٩٩ .

ما كان على فَعَلٍ من المضاعف لا يدغم نحو جَلَل . وشرَر ١ : ٢٠٠ .

لو بنيت مثل إبل من المضاعف لم يدغم ١ : ٢٠١ .

قَصَّ ، وقصص لفتان ١ : ٢٠٠ .

إن لم يكن شيء من الثلاثة على مثال الفعل والإظهار لا غير نحو : دُرَر ، حُضَض . سُرُر :

١ : ٢٠١ - ٢٤٥ :

لا يدغم ما كان على فِعَلٍ ١ : ٢٠١ ، وفِعِلٍ ١ : ٢٠١ .

لا يدغم إلّا ما كان فعلا أو على مثاله ١ : ٢٠١ .

إن زدت على الثلاثة شيئا فالتي فيه حرفان على لفظ. لا تريد بها الإلحاق لم يكن إلّا مدغما

اسما كان أو فعلا ١ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

مَعَدَّ : فَعَلٌ ١ : ٢٠٣ .

ما كان على قَعْلٍ لا يدغم لأنّه ملحق ١ : ٢٠٤ .

فُعْلٌ مدغم لأنّه ليس بملحق ١ : ٢٠٤ .

يجب إدغام ما كان على (أَفْعَل) فعلا كان أو اسما ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٤ .

يجب إدغام ما كان على (فَاعِل) ١ : ٢٠٢ .

(فَعْل) من المضاعف لا تغيير فيه ؛ نحو : مَدَد ، وودَد ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٤ .

يجب الإدغام في (انفعل) و (افتعل) من المضاعف ؛ نحو : انقَدَّ ، وارتدَّ ١ : ٢٠٣ .

وما كان اسما من الأفعال التي يجب فيها الإدغام فهو مدغم أيضا ١ : ٢٠٣ .

يجب الإدغام في استفعل من المضاعف ؛ نحو : استعمل : ٢٠٣ .

الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب فَعَلَ وفَعَّال : ١٩٨ .

فِيْل مدغم لأنَّه ليس يملحق : ٢٠٤ .

ما كان لاحقاً لا يدغم : ٢٠٥ ، ٢٤٤ .

باب الإدغام في المثليين في الانفصال : ٢٠٦

الإدغام وتركه جائزان في المنفصل : ٢٠٦ .

وعلة ذلك .

باب الإدغام في المقاربة : ٢٠٧ - ٢٢٤

الهاء تدغم في الحاء : ٢٠٧ .

ولا تدغم الحاء في الهاء : ٢٠٧ وعلة ذلك .

لا يُدغم في النون غير اللام : ١٩٣ .

العين لا تدغم في الهاء : ٢٠٧ .

ولا تدغم الهاء فيها وعلة ذلك : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

إدغام الخاء في العين والعكس جائزان : ١٠٨ - ٢٠٩ .

العين والحاء : إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى ، فقلبت العين حاء جاز : ٢٠٨ .

تدغم القاف في الكاف : ٢٠٩ .

كما تدغم الكاف في القاف : ٢٠٩ .

الياء لا تدغم في الجيم : ٢١٠ . ولا في الشين : ٢١٠ .

تنتزع حروف اللين من الإدغام وعلل ذلك : ٢١٠ ، ٢١١ ، ١٧٦ .

لا تدغم الشين ، ولا الجيم في الياء وعلة ذلك : ٢١١ .

الجيم تدغم في الشين : ٢١١ ..

لا تدغم الشين في الجيم : ٢١١ .

تدغم الطاء وأختاها في الضاد ولا تدغم الضاد في شيء منها : ٢١٢ .

- الباء والنون تدغمان في الميم ولا تدغم الميم في واحدة منهما ١ : ٢١٢ .
- تدغم الباء في الفاء ولا تدغم الفاء فيها ١ : ٢١٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
- الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب (فعل) و(فعل) ١ : ١٩٨ ، ٢٠٧ .
- تدغم اللام والنون في الراء ولا تدغم الراء في واحدة منهما ١ : ٢١٢ - ٢١٨ ، ٢٢٠ .
- جاء إدغام الراء في اللام في قراءة سبعة لأبي عمرو ١ : ٢١٢ .
- اللام إذا كانت للمعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا وعلل ذلك ١ : ٢١٣ .
- وإذا كانت اللام لغير المعرفة جاز الإدغام والإظهار ١ : ٢١٤ .
- تدغم النون في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها ١ : ٢١٤ ، ٢٢١ .
- تدغم النون في اللام ، والراء ١ : ٢١٧ بغنة وبلا غنة : ٢١٩ .
- قلب النون مع الباء ميما ١ : ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢١٩ .
- تدغم النون في الياء ١ : ٢١٧ .
- إدغام النون في الميم ١ : ٢١٧ .
- لا تدغم الميم في النون ١ : ٢١٨ وعلته .
- لا تدغم الراء في النون ١ : ٢١٨ .
- إدغام النون في الواو وعلله ١ : ٢١٩ - ٢٢٠ .
- إدغام النون في الياء ١ : ٢٢٠ .
- تدغم النون في خمسة أحرف : الراء ، اللام ، الياء ، الواو ، الميم ١ : ٢٢١ .
- الإدغام في نحو : اقتتلوا ، أطير ١ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- وآذارك ١ : ٢٤٣ .
- لا يجوز الإدغام في نحو : تتكلمون وإدخال ألف الوصل لأن ألف الوصل لا تدخل على المضارع ١ : ٢٤٣ .
- هذا اسم موسى : لا يجوز أن تطرح حركة الميم على السين وتحذف ألف الوصل لأن المنفصل بائن مما قبله ١ : ٢٤٣ .
- الإدغام في المنفصل ١ : ٢٥١ - ٢٥٢ .
- رموا واقدا ، واختفى يا سرا يجب الإدغام ١ : ١٧٥ ، ٢٢٤ .

أَخْضَىٰ واقدا ، ورموا يا سرا لا يدغم ١ : ١٧٥
إذا لقيت التاء دالا أو طاء كان الإدغام أحسن ١ : ٢٥١ .

مسائل التمارين

- باب الأبنية وتقطيعها بالأفعايل ١ : ٦٩
كيفية الصياغة ١ : ٦٩ .
بناء مثل (جعفر) من قلت وبعث ١ : ١٠٩ .
بناء مثل جعفر من (رمى) ١ : ١٣٨ . وتكسيه .
بناء مثل (عصفور) من رمى ، وغزا وتكسيه ١ : ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦
بناء مثل (جعفر) من جاء ١ : ١٤١ ، ١٦٤ وتكسيه .
بناء مثل (قطع ، ودحرج) من حيث ١ : ١٤٥ .
بناء مثل جعفر من حيي وتكسيه ١ : ١٤٥ .
بناء (فَعَالِل) و (فَعَاعِل) من شوى ولوى ١ : ١٤٦ .
بناء (مفاعيل ، وفعاليل) من شوى ولوى ١ : ١٤٦ ومن حيي .
بناء (فعايل) من شوى ١ : ١٤٧ .
بناء مثل (شجرة) من حيي ، وقوى ١ : ١٥٢ .
بناء مثل (احمار) من الحوة ١ : ١٤٩ . ١٧٧ . ومصدره ١ : ١٧٧ وبناءه للمجهول .
بناء مثل اغدودن من القول والبيع وبناءه للمجهول ١ : ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٧ .
بناء أفعل من اليوم وبناءه للمجهول ١ : ١٧٨ .
بناء مثل إَوْزَة من أويت ١ : ١٧٩ .
بناء مثل عصفور من وأيت ١ : ١٨٠ .
فعاليل من رمى ١ : ١٨٠ .
بناء مثل اغدودن من حيي وبناءه للمجهول على اللغتين : الفك والإدغام ١ : ١٨٣ .

فَعَلَّلْتُ) من الغزو ١ : ١٨٧ .

فَعَلَّةٌ من غزوت ١ : ١٩٠ .

فَعَلَّةٌ من رميت ١ : ١٩٠ .

بناءً مثل قَمَطَرٍ من قرأ ١ : ١٦٥ .

بناءً مثل احمازٍ من الحوَّة ١ : ١٤٩ ، ١٧٧ .

بناءً (أفعول) من القول ١ : ١٧٦ وبنائوه للمفعول ومصدره ١٧٧ ومن البيع .

موضوعات عامة

العوامل

الأفعال أدوات للأسماء لتعمل فيها ؛ كما تحمل فيها الحروف الناصبة والجارة ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك ٤ : ٨٠ .

حدّ الأفعال ألا يُعربَ شيء منها ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلّا بعامل ، فإذا جمعت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية ٤ : ٨٠ . (إنّ) وأخواتها أشبهت الأفعال ؛ لأنّها لا تقع إلّا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترتبي والتمثلي والتشبيهية ٤ : ١٠٨ .

هي في القوة دون الأفعال ٤ : ١٠٨ .

تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدّم مفعوله ٤ : ١٠٩ .
لا يجوز : إن يقوم ؛ لأنّها مشبهة بالفعل ولا يلي فتلّ فعلًا ٤ : ١١٠ .
التشبيه يكون للفظ. وللتصرف والمعنى :

فأما المعنى فتشبيهك (ما) بليس و(ليس) فعل و(ما) حرف ، والمعنى واحد ٣ : ٣٣ .

ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ٢ : ٥ ، ٧ .

كان زيد أبوه منطلق : الجملة في موضع نصب ، والجملة لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم ؛ لأنّه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا ممّا يؤكد عندك أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ٣ : ٢٦٣ .

الفعل الناصب ينصب ما تباعد منه ٤ : ١٥١ .

عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنّها لا تنصرف ٢ : ١٠ .

جاز الفصل في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ؛ لأنّه يقع بعدهنّ المستقبل والماضى ، ولا يكون ذلك في غيرهنّ من العوامل ، فأما تمكّن هذا التمكن احتمال الإضمار والفصل ٢ : ٧٥ .

عوامل الأفعال لا تُضمر ، وأضعفها الجازمة ٢ : ١٣٣ ، ١٣٦ .

إن أدخلت على الفعل السين أو سوف فقد منعتهم من كلّ عامل ٢ : ٥

كلّ ما كان متصرفًا عمل في المقدّم والمؤخّر ، وإن لم يكن متصرفًا لم يفارق موضعه ٤ : ١٩٠ .

إذا كان العامل متصرفاً ، ولم يفصل بينه وبين المفعول فيه بشيء ليس منه ولا بسببه - فعمله فيه كعمله إذا وليه ٤ : ١٥٦ .

الشيء إنما يتصرف في عمله إذا تصرف هو في نفسه ، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة ٤ : ١٨٩ .

لا يجوز في (إن) وأخواتها التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف ٤ : ١٠٩ .

العامل غير المتصرف نحو : عندى عشرون اليوم درهما ، وإن منطلق زيدا ، وزيدا إن منطلق ، فهذا الذى لا يجوز ٤ : ١٥٦ .

الفصل بين فعل التعجب ومفعوله ممنوع ولو بالظرف : لأنه فصل بين العامل الضعيف ومفعوله بالأجنبي ٤ : ١٧٨ .

إن فصل بين (لا) النافية للجنس واسمها لم تعمل لضعفها ٤ : ٣٦١ .

العامل المعنوى في الحال ٤ : ٣٠١ ، ٣٠٩ ، وفي المبتدأ ٢ : ٤٩ ، وفي رفع المضارع ٢ : ٥ .

مُحال أن يعمل ما بعد الاستفهام قبله ٤ : ١٢٨ .

لا يدخل عامل على عامل ٤ : ١٠ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ .

رافع المبتدأ والخبر ٢ : ٤٩ .

رافع الفاعل : ١ : ٨ .

التمييز إنما يعمل فيه الفعل وما يشبهه ٣ : ٣٢ .

ناصب المستثنى ٤ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

الظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ٢ : ١١٥ ، ٣ : ٢٧٤ .

عمل ظرف المكان في ظرف الزمان والعكس ٤ : ٣٢٩ .

ناصب المنادى ٤ : ٢٠٢ .

كان سيويوه يهيجز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على التمت ، لأنها ارتفعما بفعل . وكذلك : هذا زيد ، وذلك عمرو العاقلان : وليس القول عندى كما قال لأنَّ النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت ٤ : ٣١٥ .

جازم الشرط والجواب ٢ : ٤٩ .

جازم جواب الطلب ٢ : ٨٢ .

ليس في كلام العرب

- ليس في الكلام فَعِلَ ١ : ٢٠٥٥ : ٩٠ : ٢٠٣ .
- ليس في الأسماء شيء على فَعِلَ ١ : ٢٠٥٥ : ٢٠٣ .
- فَعِلْنَ نعو رَعِشْنَ وَضَيْفَيْنِ لا يكون إلَّا صفة ١ : ٥٩ .
- لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلَّا وأصله غير ذلك ، نحو : عَلِيْتُ وَهْدِيدُ الْأَصْلُ : عَلَيطُ . وَهْدِيدُ ١ : ٦٧ .
- ليس في الكلام فَعْلَلْ - مكسور الفاء - مفتوح اللام - إلَّا درهم وهجرع عن الأصمى ١ : ٦٦ .
- ليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَلْ ولا فَعْلِلَ ١ : ٦٧ .
- ليس في الكلام فَعْلَلِلَ اسما وإثما جاء نعتا ١ : ٦٨ .
- لا يُوجد اسم على سبعة أحرف إلَّا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة ١ : ٧٨ .
- لا يكون اسم على مثال (فَعْلَلْ) إلَّا أن تنقله ١ : ١٤٥ .
- ليس في الكلام فَعْلُولُ بفتح الفاء ١ : ١٢٥ .
- وَصَفَّقُوا أعجى ٢ : ١٢٧ .
- لا يكون اسم ولا فَعْل بوضع فائه واو ولامه واو ١ : ١٨٧ ، ١٥٠ .
- لا يكون في الأفعال ما عيشه ياء ولامه واو ١ : ١٨٦ .
- ليس في الصحيح ما هو على وزن (فَعْلِلْ) ولا في المعتل ما هو على وزن (فَعْلَلْ) ١ : ١٢٤ .
- ٢ : ٢٢١ .
- ليس من جباوة فَعْل ١ : ١٨٦ .
- ليس من قَوَظْ فَعْل ١ : ١٨٦ .
- ليس في المعتل جمع على فَعْلَة ١ : ١٢٥ .
- ليس في الصحيح جمع على فَعْلَة ١ : ١٢٥ .
- لا يكون (فَعْلُولُ) إلَّا في ذوات الواو والياء ١ : ١٢٥ .

وكذلك (فَيَعْلُولَةُ) ٢ : ١٢٦ .

ليس من كلامهم أَنْ تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة
إِلَّا فِي نحو حُو : ١ : ١٨٧ ، ١ : ١٤٩ .

لم تستعمل العرب فِعْلا من (غاية وراية وثاية) ١ : ١٥١ .

لم تستعمل العرب فِعْلا من (أَوَّل) ١ : ١٥١ ، ٢٢٢ .

لا يكون في الفِعْل ما فاؤه وعينه من جنس واحد ١ : ١٥٢

لم تستعمل العرب فعلا من (يوم) و(آءة) ١ : ١٥٢ ، ٢٢٢ .

ولا من ويل ، وويح ، وويس ، وويب ١ : ٢٢٢ .

التقاء الساكنين في الحشو لا يكون في الشعر إِلَّا في القوافي ١ : ١٥٥ .

لا تكون الواو في الأسماء طرفا وما قبلها متحرك ١ : ١٨٨ ، ١٩٠ .

ليس في الأفعال شيء على (فَعِيل) ٢ : ١٠٧ .

لا يكون الفعل من بنات الخمسة ٢ : ١٠٩ .

قلما تجد المصادر مضموم الأول مقصورا ؛ لِأَنَّ (فَعْلا) قلما يقع في المصادر ٣ : ٨٦ .

قال ابن سيده : لا أعرف غير الهدي والسرى والبكا المقصور .

لا يكون في الأفعال ما يتعدى لأكثر من ثلاثة مفاعيل إِلَّا ما كان من ظرف أو حال أو فضلة
ونحوهما ٣ : ١٢٠ .

ليس في الأصول مثل تَنْقُل ، وترجس ٣ : ٣١٨ .

ليس في كلامهم اسم على فاعيل كحاميم ٣ : ٣٥٦ .

ليس في الكلام مثل سَرْداح بفتح السين ٤ : ٤ .

ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ بضم الفاء ٤ : ٥ .

الحذوف

الحذف من نحو : إقامة ، واستقامة ١ : ١٠٥ .

حذف فاء المثال في المضارع والمصدر والأمر ١ : ٨٨ - ٨٩ .

الحذف في اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ١ : ١٠١ - ١٠٢ .

- حذف الهمزة في مضارع أفْعَل ١ : ٢٤٥ .
- حذف الحرف الخامس في التصغير والتكسير ٢ : ٢٣٠ .
- حذف لام المضارع المعتل في الجزم ٣ : ١٦٦ .
- حذف النون من مضارع (كان) ٣ : ١٦٧ ، ١٧٠ .
- حذف اللام من (لا أدر) ٣ : ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ .
- ولم أَيْل ٣ : ١٦٧ - ١٦٨ ، ١٧٠ .
- تخفيف نحو : سَيْدٌ وهين ١ : ٢٢٢ .
- الحذف من نحو كينونة وصيرورة ١ : ١٢٥ ، ٢٢٢ .
- الناس ، محذوف الفاء ١ : ٣٣ .
- مُدّ : محذوف العين وأصله منذ ١ : ٣٣ .
- يحذف من الاسم إذا طال ؛ كقولك : اشهباب في اشهباب ٣ : ١٢١ .
- حذف التنوين ١ : ١٩ .
- الحذف من نحو : بلحارث وبلعنبر ١ : ٢٥١ .
- حذف الفاء من جواب (أما) ٢ : ٧١ .
- حذف فاء جواب الشرط ٢ : ٧٤ .
- حذف (لا) النافية في جواب القسم ٢ : ٣٢٤ ، ٣٢٦ .
- حذف اللام الموطئة للقسم ٢ : ٣٣٧ .
- حذف همزة الاستفهام قبل (أم) ٣ : ٩٤ - ٢٩٥ .
- الحروف إنما جى بها اختصارا ونائية عن الأفعال
- فـ (ما) النافية نائية عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائية عن أستفهم ، وحرف العطف نائب عن أعطف ، وحروف النداء نائية عن أنادى ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا للمختصر ،
- إلا أنه قد ورد لقوة الدلالة ٤ : ٢٥٨ .
- حذف حروف النداء ٤ : ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ٢٥٨ - ٢٥٩ .

حذف الموصول ٢ : ١٣٧ .

حذف الموصوف ٢ : ١٣٨ - ١٣٩ .

حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه ٤ : ٢٢٨ - ٢٣٠ .

حذف المقبول به ٥٤ .

حذف عائذ الموصول ١ : ١٩ ، ٣ : ١١٤ - ١١٥ .

حذف رابط: جملة الخبر ٣ : ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢ : ٦٢ .

أبدأ بهذا أوَّلُ : إنما تريد : أوَّل من كذا ؛ ولكنَّ الحذف جائزٌ جيّدٌ ؛ كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد : من غيرك إلاَّ أنَّ الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إيَّاه حتَّى استغنوا

عنه ٣ : ٣٤١ .

يجوز حذف فاعل المصدر . ولا يجوز حذف فاعل اسم الفاعل ١ : ١٤ .

حذف اسم (لا) النافية للجنس ؛ نحو : لا عليك ٢ : ١٥١ .

يجوز حذف الفضلات ولا يحذف الفاعل ٣ : ١١٤ - ١١٥ .

حذف خبر (إنَّ) وأخواتها ٤ : ١٣٠ - ١٣١ .

حذف المبتدأ جوازا ٤ : ١٢٩ .

أرخص ما يكون البرّ بستّين : التقدير : الكرّ . ولكنَّهم حذفوه لعلهم بأنَّ التسعير عليه يقع . فكلّ ما كان معلوماً في القول جاريا عند النّاس فنحذفه جائز لعلّ المخاطب ٣ : ٢٥٤ .

لو قلت على كلام متقدّم : عبد الله أو منطلق أو صاحبك لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع ٤ : ١٢٩ .

الهلال والله ، أى هذا الهلال ٤ : ١٢٩ .

درت برجل زيد على القطع ٤ : ١٢٩ .

لو قال : كيف أصبحت . أو كيف كنت :

الجواب : صالحا ؛ لأنَّ كيف في موضع الخبر . ولو قلت : صالح ونحوه لجاز ٢ : ٣١١ .

الذى يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة غير مستعمل ؛ كما أنَّ الذى ينصب لبّيك . وسبحان الله غير مستعمل ٣ : ٢٢٤ .

حذف الخبر في القسم ؛ نحو : لعمرك لأفعلن ، على عهد الله لأفعلن ويمين الله لأفعلن ٢ : ٣٢٥ .

تقول : العُمر ، والعمر ، ولا يقع في القسم إلا مفتوحا ٤ : ١٧٧ .

حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية ٣ : ٧٥ .

حذف الخبر في (كلُّ رجل وضيعته) ٣ : ٢٥٦ .

يكتفى بخبر الواحد عن خبر الاثنين ٤ : ٣٨١ .

زيد وعمر قائم : خبر الأول محذوف عند سيبويه ٤ : ٢٢٨ ، ٤ : ٧٤ .

حذف ناصب المصدر ١ : ٧٤ .

حذف الفعل في نحو : ما رأيت كاليوم رجلا ٢ : ١٥١ - ١٥٢ .

حذف الفعل الناصب للمفعول به ٢ : ٣١٨ .

حذف فعل القسم ٢ : ٣١٨ .

حذف الفعل في التحذير بإيالك ٣ : ٢١٢ .

وفي العطف والتكرار ٣ : ٢١٥ .

حذف الفعل الناصب للحال ، نحو : أخذته بدرهم فصاعدا ، أى فذهب الشئ صاعدا ٣ : ٢٥٥ .

حذف ناصب المفعول المطلق أنظر صفحة ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ من الفهرس .

حذف جواب الشرط ٢ : ٧٩ - ٨١ .

حذف فعل الشرط ؛ نحو : افعل هذا إما لا ٢ : ١٥١ .

حذف فعل الشرط لا يكون إلا بعد (إن) وحدها ٣ : ٣٥ .

حذف جملة الصلة ٢ : ٢٨٩ .

العرب تحذف إذا كان فيها أبْقَوْا دليل على ما أَلْقَوْا ٣ : ١١١ .

الأسماء المعربة التي وقعت على حرفين

لا يكون اسم معرب على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ١ : ٤٢ ، ٢ : ٢٣٧ .

الأسماء المحذوفة لا يكون لها حذف منها إلا حرف لين أو حرفا خفيا كالهاء والنون أو يكون

مضاعفا ١ : ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٢ : ٢٧٠ ، ٣ : ١٧٠

حق هذه الأسماء المحذوفة أن يحكم عليها بمكون الوسط، إلا أن تثبت الحركة ؛ لأن الحركة زيادة . فلا تثبت إلا بحجة ٣ : ١٥٣ .

جاء حذف العين في كلمتين : سة . ومُذ من منذ ١ : ٣٣ . ٣ : ١٥٧ ، ١٧٠ .

أب ، وآخ : يدل على ما ذهب منهما التثنية والجمع والتصغير ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٩ .

لم يسكنوا أوائل أب وآخ : لثلاً تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أولهما ، فيصير إلى اعتلال ثان ١ : ٢٢٧ .

ابن : لامة واو ودليل ذلك ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ : ٢ : ٩٢ ، ٢٦٩ .

(حر) المرأة المحذوف منه حاء بدليل أحراج ١ : ٢٣٣ .

الاسم : الخلاف في اشتقاقه ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ : ٢ : ٩٢ ، ٢٦٩ .

است : المحذوف منه الهاء ١ : ٢٣٢ - ٢٣٣ : ٢ : ٩٣ ، ٢٦٩ .

ابن ، واسم ، واست : بنيت على سكون أوائلها ، فدخلتها ألف الوصل لسكون ما بعدها ١ : ٢٢٧ ، ٨٢ .

دم : الذاهب منه الياء وللمبرّد خلاف في وزن أصله ١ : ٢٣١ : ٢ : ٢٣٧ ، ٣ : ١٥٣ ، ١٧٠ .

غد : أصله غَدُو ، ودليل ذلك ٢ : ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٣ : ١٥٣ .

هنت : اللام هي المحذوفة وهي واو ٢ : ٢٧٠ .

يد : الأصل فيها يَدَى ودليل ذلك ١ : ٢٣٢ : ٢ : ٢٤٢ ، ٣ : ١٥٣ ، ١٧٠ .

ما يكون على حرفين ، ولا يدري ما أصله ؟ الذي حذف منه فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ١ : ٢٣٣ .

ما جاء من الأسماء المعربة على حرفين قليل ؛ لأن الثلاثة أقلّ الأصول .

وما جاء على حرفين وفيه هاء التأنيث فهو أكثر من هذا ؛ نحو : سنة ، وشيبة ، وعدة ، وثبة ، وقلة وربة ١ : ٢٤١ - ٢٤٢ .

الذاهب من سنة الواو أو الهاء ٢ : ٢٤١ ، ٢٦٩ ، ٣ : ١٥٢ ، ١٧٠ .

الذاهب من شفة الهاء ٢ : ٢٤١ ، ٣ : ١٧٠ .

كسر الفاء في سنين وقلين وعلّته ٢ : ١٦٦ .

شاة : المحذوف منها الهاء بدليل شوية وشياه ٢ : ٢٤١ .

التقديم والتأخير والفصل بالأجنبي

لَمَّا يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام مَوْضَحًا عن المعنى ؛ نحو ؛ ضرب زيداً عمرو ؛
لأنَّكَ تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ٣ : ٩٥ .

التقديم والتأخير في نائب الفاعل كالفاعل . تقول أعطى زيد درهما وأعطى درهما زيد ،
ودرهما أعطى زيد ٤ : ٥٣ .

لو أنَّيت بصفة الأوَّل بعد تمام الخبر لم يمتنع الفصل ٤ : ٩٨ .

يتقدَّم معمول خبر (كان) عليها ٤ : ١٠٢ .

لا يجوز في (إنَّ) وأخواتها التقديم والتأخير لأنَّها لا تنصرف ٤ : ١٠٩ ، ١٥٦ .
ويتوسَّع في الظروف ٤ : ١٠٩ .

تقديم معمول جزاء الشرط عليه جائز عند البصريين ٢ : ٦٢ .

تقديم خبر المبتدأ جائز عند البصريين ومنعه الكوفيون ٤ : ١٢٧ .

يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع ٤ : ١٥٦ .

عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ : يجوز ذلك ؛ لأنَّ ضارباً يجرى مجرى الفعل ، والتقديم
والتأخير في الفعل ، وما كان خبراً للأوَّل مفرداً أو مع غيره سواء ٤ : ١٥٦ .

أعجبنى اليوم ضرب زيد عمراً . إن جعلت (اليوم نصيباً بأعجبنى فهو جيد ، وإن نصبته
بالضرب كان محالاً ؛ لأنَّ الضرب في معنى (أن فعل) و (أن يفعل) ؛ لأنَّ ما بعده في صلته ،
ولا يقَدَّم بغض الاسم على أوَّله ٤ : ١٥٧ .

المصدر إن لم يكن في معنى (أن) وصلتها أعمالته عمل الفعل ؛ إذ كان نكرة مثله ، فقدِّمت
فيه وأخرت ٤ : ١٥٧ .

يتقدَّم معمول الصفة على الموصوف ٤ : ١٧٢ .

تتقدَّم الحال على عاملها المتصرف ، وإن كان العامل غير فعل لم تتقدَّم ٤ : ١٦٨ ، ١٧٠ ، ٣٠٠ .

لا تتقدَّم الحال على صاحبها المجرور ٤ : ١٧١ ، ٣٠٣ .

يتقدَّم التمييز على عامله المتصرف عند المبرد ٣ : ٣٦ - ٣٧ .

أسماء الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ٣ : ٢٠٢ .

الفصل بالأجنبي

- الفصل بين (ها) التنبيه و(ذا) بالقسم : ٢ : ٣٢٣ .
- القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ثم يذكر ما يقع عليه القسم : ٣ : ٣٣٧ .
- الفصل في مسألة الكحل : ٣ : ٢٤٩ .
- لا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئا مما لا يعمل فيه : ٣ : ٢٦٣ .
- لا يجوز الفصل بين اسم (إن) ونحوها بمعمول جملة أخرى أجنبي : ٣ : ٢٣٣ .
- الفصل بين الصفة والموصوف بتعلق الخبر قبيح : ٤ : ٩٨ .
- ولا يلي العامل معمول الخبر : ٤ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .
- لا يجوز أن تفصل بين الخائض والمخفوض في الضرورة إلّا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض : ٣ : ٦٢ .
- إنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو : كانت زيدا الحمى تأخذ أو يكون العامل غير منصرف : ٤ : ١٥٦ .
- الفصل بين فعل التعجب ومعموله ممنوع ولو بالظرف لأنه فصل بين العامل الضعيف ومعموله بالأجنبي : ٤ : ١٧٨ .
- لا يفصل في الاختيار بالظرف بين المصدر ومنصوبه إذا لم يتعلّق الظرف بالمصدر لأنه فصل بالأجنبي : ١ : ١٥ .

الضرائر الشعرية

- الأشغال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر ؛ لكثرة الاستعمال لها : ٤ : ٢٦١ ، ٣ : ٢٨٠ .
- إذا اضطرّ الشاعر صرف ما لا ينصرف ؛ لأنه إنَّما يردّ الأشياء إلى أصولها : ١ : ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢ : ٢٣ ، ٣ : ٣٥٤ .
- وإن اضطرّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ لأنّ الضرورة لا تجوز اللحن ، وإنَّما يجوز فيها أن تردّ الأشياء إلى أصولها : ٣ : ٣٥٤ .
- إذا اضطرّ الشاعر جاز له أن يردّ مبيعا ومقولا وجميع الباب إلى الأصل : ١ : ١٠١ - ١٠٢ .

للشاعر أن يردَّ باب قضايها إلى الأصل كما قال (منائيا) ؛ كردَّ جميع الأشياء إلى أصولها : ١ : ١٣٩ . وكذلك باب خطايا : ١ : ١٤١ .

ردَّ المضاعف إلى أصله نحو : ضينوا ، والأجلل : ١ : ١٤١ ، ٢٥٢ ، ٣ : ٣٥٤ .

للشاعر المضطرُّ أن يقول : يُؤكرم ويؤحسن : ٢ : ٩٧ .

يكفئك من هذا كله ما ذكرت لك من أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها : ١ : ١٤٤ .

سواء الإله فوق سبع سماء : ردَّ إلى الأصل من ثلاثة أوجه : ١ : ١٤٤ - ١٤٥ .

مولى مواليا : ١ : ١٤٣ .

إذا اضطرَّ الشاعر جاز له أن يجمع (فَعَلَ) المقتل العين على (أَفْعَلَ) ؛ لأنَّه الأصل : ٢ : ١٩٩ .

تنوين العلم الموصوف بابن المستكمل للشروط يكون في الشعر ، وأجازة المبرد في الكلام : ٢ : ٣١٤ .

لو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر ؛ لأنَّه كان الأصل كقوله :

ثنتا حنظل : ٢ : ١٥٦ .

لو احتاج الشاعر أن يقول في جمع رَجُل : أَرْجال ، وفي سَبْع : أسباع لجاز ؛ لأنَّه الأصل ٢ : ٢٠١ .

حذف حرف الإشباع من هاء الغائب ضرورة : ١ : ٣٨ ، ٢٦٦ .

تسكين هاء الغائب ضرورة : ١ : ٢٦٧ .

حذف نون الوقاية من ليتنى ضرورة : ١ : ٢٥٠ .

جذف التنوين من العلم غير الموصوف بابن في الشعر : ٢ : ٣١٢ .

حذف (ما) من (إِما) لا يكون إلَّا في الشعر : ٣ : ٢٨ .

حذف الفاء من جواب (أما) للضرورة : ٢ : ٧١ .

حذف الفاء من جواب الشرط : ٢ : ٧٣ - ٧٤ .

إن تثنى آتيك ، وأنت ظالم إن تثنى لا يجوز إلَّا في الشعر : ٢ : ٧١ .

النحويون يجيزون إضمار لام الأمر في الشعر ، ولا أرى ذلك على ما قالوا : ٢ : ١٣٢ - ١٣٣ .

لو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم ، ولكن لو اضطرَّ الشاعر فحمله على موضع الأوَّل ؛ لأنَّ

مما حقَّه اللام - كان على ما وصفت : ٢ : ١٣٣ .

فصل لام التعريف من الاسم في الضرورة : ١ : ٨٤ .

الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم : ٢ : ٣٢٣ .

يفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في الاختيار أما الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب بالظرف فهو ضرورة : ٣ : ٥٥ .

لا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض : ٣ : ٦٢ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الضرورة : ٤ : ٣٧٦ - ٣٧٨ .

سائر حروف الجزاء سوى (إن) لا يجوز فيها هذا الفصل في الكلام . ولا في (إن) إذا جزمت . لا تقول : من زيد يأتى يكرمه ، ولا إن زيد يأتى آتة ، فإن اضطر الشاعر جاز له الفصل فيهن جزم من أو لم يجزم : ٢ : ٧٥ .

إن اضطر الشاعر جاز له أن يحذف حرف النداء من النكرة ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث : ٤ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

يجوز في الشعر : مررت بخير وأفضل من ثم : ٤ : ٢٢٨ .

حذف تاء التانيث من نحو : قام جاريتك إنما يكون في الشعر : ٣ : ٣٤٩ .

دخول همزة الاستفهام على (هل) في الشعر : ١ : ٤٤ .

لو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر وكذلك : متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ؟ ، وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن - إذا اجتمع اسم وفعل - إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر : ٢ : ٧٥ .

وقوع الجملة الاسمية بعد (قلما) يكون في الشعر : ١ : ٨٤ .

يجوز للشاعر تضعيف ما لا يضعف في الكلام : ٢ : ٢٣ .

إن احتاج الشاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الجمع جاز له للزوم الكسرة ذلك الموضع نحو : مساجيد . دراهم : ٢ : ٢٥٨ .

إن اضطر الشاعر جاز أن يصل بالعلامة ، فيقول : منون أنتم : ٢ : ٣٠٧ .

الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب بعد فاء السببية في الواجب : ٢ : ٢٣ .

الجزم بإذا في الضرورة : ٢ : ٥٦ .

إن تَأْتِي أَتَيْتَكَ يَجِيزُهُ بَعْضُهُمْ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ : ٢ : ٧١ .

ثَلَاثَةُ كِلَابٍ عَلَى مَعْنَى ثَلَاثَةِ أَكْلُبٍ فِي الشَّعْرِ : ٢ : ١٥٨ .

إِذَا اضْطَرَّ قَالَ : ثَلَاثَةُ أَثْوَابَا : ٢ : ١٦٨ .

إِنْ اضْطَرَّ فَنَوْنٌ مَا بَعْدَ الْمَائَةِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَقَعَ إِلَّا نَكْرَةٌ : ٢ : ١٦٨ .

ثَلَاثَ مِئَتَيْنِ ، وَثَلَاثَ مِئَاتٍ فِي الشَّعْرِ : ٢ : ١٧٠ .

جَرُّ الْكَافِ لِلتَّضْمِيرِ يَكُونُ فِي الشَّعْرِ : ١ : ٢٥٥ .

جَعَلَ الْكَافِ اسْمًا بِمَعْنَى مِثْلِ فِي الشَّعْرِ : ٤ : ١٤ ، ١٤١ ، ٣٥٠ .

اِسْتِعْمَالُ (عَلَى) اسْمًا لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالضَّرُورَةِ عِنْدَ سَبَبِيهِ ، وَجَعَلَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ مِنَ الضَّرُورَةِ :
٣ : ٥٣ .

جَمْعُ (فُعْلٌ) مِنَ الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ عَلَى أَفْعَلٍ فِي الشَّعْرِ : ١ : ٢٩ ، ١٣٢ .

جَمْعُ (فَاعِلٌ) وَصِفِ الْعَاقِلِ عَلَى (فَوَاعِلٌ) فِي الشَّعْرِ : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢١٩ .

لَا يَثْقُلُ (فُعْلٌ) جَمْعُ (أَفْعَلٌ) إِلَّا فِي الشَّعْرِ : ٢ : ٢١٧ .

الشَّعْرَاءُ يَضْطَرُّونَ . فَيَجْعَلُونَ اسْمَ (كَانَ) نَكْرَةً ، وَخَبَرَهَا مَعْرِفَةٌ : ٤ : ٩١ - ٩٢ .

اِقْتِرَانُ خَبَرِ (كَادَ) بِأَنَّ فِي الشَّعْرِ : ٣ : ٧٤ .

جَعَلَ يَقُولُ ، وَأَخَذَ يَقُولُ ، وَكَرَبَ يَقُولُ : لَا يَقْتَرِنُ خَبَرُهَا بِأَنَّ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ : ٣ : ٧٥ .

لَوْ اِحْتِاجَ شَاعِرٌ فِي خَبَرِ (عَسَى) إِلَى الْفِعْلِ ، فَوَضَعَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ لِحَاجَةٍ : ٣ : ٦٩ .

لَوْ قَالَ قَائِلٌ فِي الشَّعْرِ : لَعَلَّ زَيْدًا أَنْ يَقُومَ لِحَاجَةٍ : ٣ : ٧٤ .

تَرَكَّ تَكْرِيرَ (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ مَعَ الْفَاصِلِ وَفِي الْمَعْرِفَةِ فِي الشَّعْرِ : ٤ : ٣٦١ .

خُرُوجُ (سِوَاءَ) عَنِ الظَّرْفِيَّةِ يَكُونُ فِي الشَّعْرِ : ٤ : ٣٤٩ - ٣٥٠ .

إِذَا نَوْنُ الْمُنَادَى فِي الضَّرُورَةِ رَفَعَ أَوْ نَصَبَ : ٤ : ٢١٣ .

دُخُولُ (يَا) عَلَى اللَّهْمِّ فِي الشَّعْرِ : ٤ : ٢٤٢ .

دُخُولُ (يَا) عَلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ الْمُقْتَرَنِ بِأَلٍ : ٤ : ٢٤١ - ٢٤٢ .

استعمال الأسماء المختصة بالنداء في غير النداء ضرورة : ٤ : ٢٤١ - ٢٤٢ .

الترخيم في غير النداء للضرورة : ٤ : ٢٥١ .

إذا كانت أداة الجزاء ليس معها (ما) كان تأكيد المضارع بعدها ضرورة : ٣ : ١٤ .

تسكين ياء المنقوص المنصوب جائز في الضرورة : ٣ : ٣٥٤ .

من الضرورة جر المنقوص المحلّ بال بالكسرة : ١ : ١٤٢ ، ٣ : ٣٥٤ .

جاء في الشعر أن تفرد وأنت تعني الجماعة : ٢ : ١٧١ .

تسكين عين (فُعْلة) الاسم في الجمع بالألف والتاء : ٢ : ١٧١ .

إذا اضطر الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها : ١ : ١٦٦ .

تصحیح (فُعْل) من الأجوف : ١ : ١١٣ .

إذا اضطر الشاعر إلى إسكان حرف ثما هو متحرك ، فلم يصل إلى ذلك أبدل منه الياء كقولہ
أرانيها : ١ : ٢٤٦ .

الإكفاء : أن تجمع بين حروف متقاربة المخارج في القوافي كاليم والنون ، والطاء والذال : ١ : ٢١٨

لا يتوالى في الشعر خمسة أحرف متحركة : ١ : ٢٠٦ .

اجتماع الساكنين على حبه لا يكون في الشعر إلا في القوافي : ١ : ١٥٥ .

الاستغناء

من كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا : ٢ : ٢٠١ .

قال سيبويه : (اللاقي) لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه : ٢ : ٢٩٠ .

قال سيبويه (مَنْ) لا تصغر استغنوا عنه بتصغير الذي : ٢ : ٢٩٠ .

ما استغنت عنه العرب بغيره لا يصح أن يعمل فيه بالقياس : ٣ : ٣١٣ .

ثلاثة شُيوع استغنوا به عن أشباع : ٢ : ١٥٩ ، ٢٠١ .

ثلاثة قُرود استغنوا به عن أفراد : ٢ : ١٥٩ .

ثلاثة قروء استغنوا به عن أقرؤ : ٢ : ١٥٩ .

- يد وأَيْدٍ ، وَرَجُلٌ وَأَرْجُلٌ لم يستعمل جمع لهما غيرهما : ٢ : ١٦٠ .
- ثلاثة أَرْسان : ليس له جمع غيره فيستعمل للكثير والقليل : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .
- قَتَبَ وَأَقْتَابَ : ليس له جمع غيره فيستعمل للكثير والقليل : ٢ - ١٦٠ ، ٢٠١ .
- ثلاثة رَجُلَه : استغنوا بها عن أرجال : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .
- الْأَكْفَ جمع كَفَّ ليس لها جمع غيره : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .
- وقالوا جُرَح وجروح ولم يقولوا أجراج : ٢ : ١٦٠ .
- كما لم يقولوا : أفراد من سبويه : ٢ - ١٨٠ .
- الْأَرَادَ : لم يأت جمع له غيره : ٢ : ٢٠١ .
- سَبَاع لم يأت جمع غيره : ٢ : ٢٠١ .
- استغنوا بقولهم : أَذُور عن أَنْ يقولوا : أفعال : ٢ : ٢٠٤ .
- وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوزون هذا البناء وإن عتوا الأكثر كما فعل ذلك بالأَكْف والأَرَجَل : ٢ : ٢٠٤ .
- يستغنى في الغلام بقولهم : غِلْمَةٌ عن غِلْمَةٍ : ٢ : ٢١١ .
- استغنوا بقولهم : فُتْيَةٌ عن أَنْ يقولوا : أَفتاء : ٢ : ٢١١ .
- لم يقولوا أَصْبِيَّة استغنوا بصِيبَةٍ عنها : ٢ : ٢١١ .
- صَغُرَتْ (تا) فقلت : تَيًّا فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذى) : ٢ : ٢٨٨ .
- عليك زيدا : (عليك) يدل من الفعل ولذلك لم يجمع بينهما : ٢ : ٣٢٢
- استغنوا في خبر عسى بَأَنَّ تفعل عن المصدر الصريح كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أَنْ يقولوا : عسبا ، وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه : ٣ : ٦٩ .

من علم البلاغة

فيه عيبان من المجاز : ١ : ٤٦ .

عليه دين من المجاز : ١ : ٤٦ . ٤ : ٣٤٠ .

عليه مال تمثيل : ١ : ٥١ . ٤ : ٣٤٠ .

أمثلة وشواهد للاستعارة التهكمية : ٢ : ٢٠ .

الأمر يراد به الوعيد : ٢ : ٨٦ والتهديد : اعملوا ماشتم .

اتق الله امرؤ فعل خيرا : خبر بمعنى الأمر : ٢ : ٣٢٥ .

غفر الله لزيد : معناه الدعاء : ٤ : ٣٨٣ .

الخبر : ما جاز على قائله التصديق والتكذيب : ٣ : ٨٨ .

الانتساع في قوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) وقول جرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطى بنائيم

وقول رؤبة : «فنام ليلى وتجلّى همى» : ٣ : ١٠٤ .

ونوع آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة ويقع على ضربين :

أحدهما سقط الحائط ، وطال عبد الله

والضرب الثانى الذى يسمّيه النحويّون فعل المطاوعة : ٣ : ١٨٨ .

غفر الله لزيد : لفظه الدعاء ، والمعنى معنى الدعاء : ٣ : ٢٧٣ ، ٤ : ١٧٥ .

ومن قال فى أسود : أسود على المجاز : ٢ : ٢٨٥ .

الدعاء يجرى مجرى الأمر : ٢ : ١٣٢ .

تقسيم اللفظ. إلى مشترك ومترادف ومتباين : ١ : ٤٦ .

معانى (وجد) : ١٦ : ٤٦ ، ٤ : ٩٦ .

معانى (رأى) : ٤ : ٩٦ .

المسائل التي شرحها الفارقي

- المسألة الأولى : ١ : ١٣ - ١٤ .
- المسألة الثانية : ١ : ١٦ -
- المسألة الثالثة : ١ : ١٧ .
- المسألة الرابعة : ١ : ١٧ - ١٨ .
- المسألة الخامسة : ١ : ١٨ .
- المسألة السادسة : ١ : ٢٠ - ٢١ .
- المسألة السابعة : ١ : ٢٢ - ٢٣ .
- المسألة الثامنة : ١ : ٢٤ - ٢٥ .
- المسألة التاسعة : ١ : ٢٥ - ٢٦ .
- ١٠ - سير بزيد فرسخين يومين : ٣ : ١٠٥ - ١٠٦ .
- ١١ - ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان : ٤ : ٥٤ - ٥٨ .
- ١٢ - علم المدخل المدخله السجن زيد أخوه غلامه : ٤ : ٦٠ - ٦٦ .
- ١٣ - أعطى المأخوذ منه درهماً العطاء الآخذ من زيد ديناراً درهماً : ٤ : ٦٦ - ٦٧ .
- ١٤ - جعل للمعطي أخوه درهمين لعمره ديناران : ٤ : ٦٧ - ٦٩ .
- ١٥ - جعل الشارب الشارب مائة لبنك شرابك : ٤ : ٦٩ - ٧١ .
- ١٦ - كان ثوبك المزينة علمه عبد الله معجبا : ٤ : ٩٨ - ٩٩ .
- ١٧ - إن المتروك وأخاه مريضين صحيح : ٤ : ١١٥ - ١١٦ .
- ١٨ - إن أفضلهم الضارب أخاه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ - ١٢٣ .
- ١٩ - عبد الله زيد الضارب : ٤ : ١٣٣ - ١٣٥ .

مسائل نقد المبرّد لكتاب سيبويه وردّ ابن ولّاد عليه في الانتصار

- ١ - التسمية بحرف من كلمة : ١ : ٣٢ - ٣٣ .
- ٢ - (من) بعد أفعال التفضيل لابتداء الغاية : ١ : ٤٤ - ٤٥ .
- ٣ - يا تعد مضارع وعد : ١ : ٩٢ .
- ٤ - همز الواو المضمومة جوازا : ١ : ٩٣ .
- ٥ - أجاز في نقده لسيبويه أن يكون الضمير في نحو الضاربك في موضع نصب أو خفض وقال في المقتضب هو في موضع نصب : ١ : ٢٤٩ .
- ٦ - تدغم النون في الياء : ١ : ٢١٧ .
- ٧ - أصل دم فعل : ١ : ٢٣١ .
- ٨ - (١٠) التسمية بجوز أن تتقدّم أدوات الشرط : ٢ : ٦١ .
- ٩ - الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطيّة الذي بعده فعل مبتدأ عند سيبويه وردّ عليه المبرّد : ٢ : ٧٧ - ٧٨ .
- ١٠ - في مصدر فاعل الميم عوض من الألف : ٢ : ١٠٠ .
- ١١ - عمل (فعليل) ، و (فعل) : ٢ : ١١٦ - ١١٨ .
- ١٢ - فاعل نعم وبئس : ٢ : ١٤١ .
- ١٣ - حذف تاء التانيث من الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي التانيث : ٢ : ١٤٦ - ١٤٧ .
- ١٤ - إعراب المثني وجمع المذكور : ٢ : ١٥٣ - ١٥٤ .
- ١٥ - في إضافة العدد من ثلاثة إلى العشرة إلى جمع الكثرة : ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ .
- ١٦ - بناء فاعل من العدد المركّب بمعنى مصير : ٢ : ١٨٣ - ١٨٤ .
- ١٧ - ظروف اسم جمع لظريف : ٢ : ٢١٤ - ٢١٥ .
- ١٨ - تصغير (عثوّل) : ٢ : ٢٤٧ .
- ١٩ - تصغير (مقعنسن) : ٢ : ٢٥٣ - ٢٥٤ .

- ٢٠ - تصغير بروكاه ، براكاه : ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٤ .
- ٢١ - تصغير نحو جدارين مسمى به ودجاجتين كذلك : ٢ : ٢٦٥ - ٢٦٦ .
- ٢٢ - تصغير أيام الأسبوع عند المبرد منعه سيبويه : ٢ : ٢٧٦ .
- ٢٣ - في تصغير (أولاء) تزداد الألف قبل الآخر عند المبرد : ٢ : ٢٩١ .
- ٢٤ - لا يصغر (اللاقى) عند سيبويه استغناء بتصغير التي وجمعها : ٢ : ٢٩١ .
- ٢٥ - خالف المبرد سيبويه فأجاز وقوع أدوات الشرط بعد (أو) التسمية وبعد (إذ) وبعد (هل) : ٢ : ٣٠٠ .
- ٢٦ - إعراب الآية : (أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) : ٢ : ٣٥٧-٣٦٠ .
- ٢٧ - حذف نون الرفع عند تأكيد الفعل وعلة ذلك والرّد على سيبويه في تعليقه : ٣ : ٢٠ - ٢٢ .
- ٢٨ - (إن) شرطية في قوله : وإن من خريف فلن يعد ما : ٣ : ٢٨ .
- ٢٩ - تقديم التمييز على عامله : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .
- ٣٠ - النسب إلى نحو : شيبة : ٣ : ١٥٧ .
- ٣١ - فعّال في النسب مقيس : ٣ : ١٦١ - ١٦٢ .
- ٣٢ - صرف نحو أحمر إذا نكّر : ٣ : ٣١٢ - ٣١٣ .
- ٣٣ - التسمية بجمع المذكر : ٤ : ٣٥ .
- ٣٤ - بنات أو بر علم جنس : ٤ : ٤٨ - ٤٩ .
- ٣٥ - إظهار (كان) في نحو : أما أنت منطلقا انطلقت : ٤ : ٣٤ .
- ٣٦ - استدلال سيبويه على تذكير (أين) بأن جوابها مذكر وردّ عليه المبرد : ٤ : ٤٢ .
- ٣٧ - لكنّ الثقيلة بمنزلة (إن) : ٤ : ١١١ .
- ٣٨ - بيت الفرزدق :
- فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كبرام
- (كان) فيه ليست زائدة : ٤ : ١١٧ .
- ٣٩ - مناقشة قوله المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئا هو هو : ٤ : ١٢٧ .

٤٠ - مناقشة في نحو ضمة : ١ : ٨٩ .

٤١ - حذف فاء الجزاء إنما يكون في الشعر : ٢ : ٧٣ .

٤٢ - بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

ليس على تقديم خبر (ما) وإنما المنصوب حال والخبر محذوف : ٤ : ١٩١ - ١٩٢ .

٤٣ - كل موضع يقع فيه المضاف منصوبا في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموما ، وكل موضع يرتفع فيه المضاف فهو الذي يقع فيه المفرد منوئا .

نقد سيبويه في هذا ثم ذكره في المقتضب كما قاله سيبويه فقد عدل عن نقده : ٤ :

٢٢٠ - ٢٢١ .

ولم يقف ابن ولاد على ما في المقتضب .

٤٤ - توجيه البيتين :

إلا علالة أو بدا هة سابع نهد الجؤارة

يامن رأى عارضا أكفكفه بين ذراعى وجبهة الأسد

٤ : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٤٥ - اشتقاق لفظ الجلالة : ٤ : ٢٤٠ .

٤٦ - دخول (يا) على اسم الموصول المحلّ بآل المسمى به : ٤ : ٢٤٢ .

٤٧ - الاستشهاد بالأمثال : افتد مخنوق ، أصبح ليل ويقول العجاج :

* جارى لا تستنكرى عذيرى *

على أنه من نداء النكرة : ٤ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

٤٨ - تعليل فتح الياء في نحو : واغلامياه : ٤ : ٢٧٠ - ٢٧١ .

٤٩ - نعت المضاف : ٤ : ٢٨٢ - ٢٨٣ .

٥٠ - قال بجواز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ في المقتضب فوافق سيبويه ورجع عن نقده :

٤ : ٢٨٦ .

٥١ - الحديث عن البيت :

بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال : ٤ : ٢٩١ - ٢٩٢

٥٢ - مناقشة في الظروف التي تكون جوابا لمتى ، وأين : ٤ : ٣٣٣ .

٥٣ - دخلت البيت : ٤ : ٣٣٧ - ٣٣٨ .

٥٤ - نبأت زيدا ، ونبأت عن زيد : ٤ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

٥٥ - عدم تكرير (لا) في الدعاء وعلمته : ٤ : ٣٨٠ - ٣٨١ .

٥٦ - لا يراعى محل (لا) مع اسمها في التنحي عند سيبويه وخالفه المازني : ٤ : ٣٨٣ - ٣٨٦ .

٥٧ - ليس لها خبر عند سيبويه وخالفه المازني : ٤ : ٣٨٣ - ٣٨٦ .

٥٩ - حاشا حرف عند سيبويه وأجاز المبرد أن تكون فعلا : ٤ : ٣٩٢ - ٣٩٣

٦٠ - وقوع (إلا صفة) : ٤ : ٤٠٨ - ٤٠٩ .

المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها

١ - منع عمل المصدر المحلّ بآل : ١ : ١٥ .

٢ - يُعمل (ما) النافية مع زيادة (إن) بعدها : ١ : ٥١ .

٣ - أخرج الهاء من حروف الزيادة : ١ : ٥٦ .

٤ - حقيقة أداة التعريف الهمزة وحدها : ١ : ٨٣ .

٥ - تصحيح اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواووى العين : ١ : ١٠٢ .

٦ - تصحيح نحو سُور في الاختيار : ١ : ١١٣ .

٧ - الضاربي : الباء في موضع خفض : ١ : ٢٤٩ .

جعلها في المقتضب في موضع نصب وجعلها في نقده لسيبويه في موضع نصب أو جر . وافقا
سيبويه ومخالفا الأخفش .

٨ - (لن أفعل) : مبتدأ حذف خبره : ١ : ٤٧ .

٩ - شاء من باب فتح : ١ : ٩٦ .

١٠ - جمع فاعل وصف العاقل على فواعل غالب : ١ : ١٢١ .

- ١١ - أجاز أن يكون الاسم المظهر على حرف واحد : ١ : ٢٣٦ .
- ١٢ - يقع الضمير المنفصل مكان الضمير المتصل في الاختيار : ١ : ٢٦٢ .
- ١٣ - توجيه النصب في قول كعب الغنوي :
- وما أنا للشيء الذي ليس نلغى ويغضب منه صاحبي يقرول ٢ : ١٩ .
- ١٤ - اسمية (إذا ما) : ٢ : ٤٦ .
- ١٥ - يتقدم الفاعل المتصل بضمير المفعول على المفعول : ٢ : ٦٩ .
- ١٦ - منع حذف الفاء الرابطة للجواب حتى في الشعر : ٢ : ٧٣ .
- ١٧ - جواب (إذا) في قوله تعالى : (إذا الساء انشقت) : ٢ : ٧٩ .
- ١٨ - زيادة الواو : ٢ : ٨٠ .
- ١٩ - حتى إذا جاءوها وفتحت : الواو واو الحال : ٢ : ٨٠ .
- ٢٠ - إعراب (الآية يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله) : ٢ : ٨٢ - ٨٣ .
- ٢١ - وقوع الموصول فاعلا لنعم وبئس : ٢ : ١٤٤ .
- ٢٢ - الطفل يستعمل مصدرا كالرضا والعدل : ٢ : ١٧٣ .
- ٢٣ - تحريك عين (فَعَلَة) الصفة في الجمع بالألف والتاء : ٢ : ١٩٠ .
- ٢٤ - تسكين عين (ربعات) : ٢ : ١٩٢ .
- ٢٥ - نحو قضاة وغزاة اسم جمع : ٢ : ٢٢١ .
- ٢٦ - الحرب قد تذكّر : ٢ : ٢٤٠ .
- ٢٧ - تصغير (أحوى) : ٢ : ٢٤٧ .
- ٢٨ - أسماء أيام الأسبوع غير أعلام : ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- ٢٩ - وزن (أزوى) : ٢ : ٢٨٥ .
- ٣٠ - رد رواية البيت : فلسنا بالرجال ولا الحديد : ٢ : ٣٣٨ .
- ٣١ - (أن) المفتوحة ومعمولاها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت : ٢ : ٣٤١ .

- ٣٢ - لام الابتداء تدخل في خبر (أَنَّ) المفتوحة الهمزة قياسا : ٢ : ٣٤٤ .
- ٣٣ - رد رواية البيت : ألا وإني لحاجزى كرى : ٢ : ٣٤٦
- ٣٤ - التوكيد بعد (إِذَا) واجب ج : ٣ : ١٣ - ١٤ .
- ٣٥ - جواز نحو : أما زيدا فإننى ضارب : ٣ : ٢٧ .
- ٣٦ - عمل أفعال المقاربة وإعراب خبرها : ٣ : ٦٨ - ٦٩
- ٣٧ - حذف الفاعل : ٣ : ٧٢ .
- ٣٨ - ما لا ينصرف مبنى في حالة الجر : ٣ : ١٧٠
- ٣٩ - (ما) المصدرية اسم : ٣ : ٢٠٠ - ٢٠١ .
- ٤٠ - إعراب البيت : إِيَّاكَ إِذَا المراء فَإِنَّهُ : ٣ : ٢١٤
- ٤١ - إعراب الآية (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) : ٣ : ٢١٥
- ٤٢ - أقانما وقد قعد الناس الوصف مفعول مطلق : ٣ : ٢٢٩ .
- ٤٣ - يقيس وقوع المصدر حالا مطلقا : ٣ : ٢٣٤ .
- ٤٤ - إعراب المصدر في نحو : قتلته صبيرا ؛ وجئت مشيا : ٣ : ٢٣٥
- ٤٥ - الوصف بالجواهر : ٣ : ٢٦٠ .
- ٤٦ - جمع المؤنث مبنى في حالة النصب : ٣ : ٣٣١ .
- ٤٧ - تحريك النون بالكسرة في قول سحيم : وقد جاوزت حدَّ الأربعين لتخلص من الساكنين : ٣ : ٣٣٢ .
- ٤٨ - منع صرف نحو هند : ٣ : ٣٥١ .
- ٤٩ - نحو زيد اسم امرأة يجوز فيه الوجهان : ٣ : ٣٥٢ .
- ٥٠ - المسمى بجار ومجرور والجار على حرف واحد يعرب : ٤ : ١٥
- ٥١ - الضمير العائد على نكرة معرفة مخالفا لسيبويه : ٤ : ٩٥ .
- ٥٢ - إعراب : هؤلاء بناتى هن أظهر لكم : ٤ : ١٠٦ .
- ٥٣ - تفتح همزة (إِنَّ) في جواب القسم : ٤ : ١٠٧ .

٥٤ - ينقل عنه الزجاء زيادة (كان) في بيت الفرزدق :

فكيف إذا مرت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

٤ : ١١٧ .

٥٥ - المعطوف على اسم إن بالرفع من عطف الجمل : ٤ : ١١٣

٥٦ - الناصب للمصدر في الآيتين (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ، (وتبشّر إليه تبشيراً) .

الفعل المذكور : ١ : ٧٣

٥٧ - (ما) في قلماً زائدة : ١ : ٨٤ .

لا يفصل بين فعل التعجب ومعمّر بالجارّ والمجرور في نحو : ما أحسن بالرجل أن

يصدق : ٤ : ١٨٧ ، ١٧٨ .

٥٩ - التعجب من الزائد على ثلاثة أحرف . مقيس في الصيغتين : ٤ : ١٨١ .

٦٠ - التنازع بين فعلی التعجب يكون بإعمال الأول : ٤ : ١٨٤ .

٦١ - ناصب المنادى (يا) : ٤ : ٢٠٢ .

٦٢ - يا تيم تيم عدى : ٤ : ٢٢٧ .

٦٣ - لا تدخل (يا) على اسم الموصول المحلى بأل في الضرورة : ٤ : ٢٤١ .

٦٤ - لام الاستغاثة معدّية لحرف النداء أو ائدة : ٤ : ٢٥٥ .

٦٥ - ندبة نحو غلامى : ٤ : ٢٧٠ .

٦٦ - تعليل إعراب نحو لا غلامين لك : ٤ : ٣٦٦ .

٦٧ - مع المازى في أنه يراعى محل (لا) مع اسديها في التمسى : ٤ : ٣٨٣ ، ٣٨٦ .

٦٨ - ناصب المستثنى هو (إلا) : ٤ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

٦٩ - المبدل منه في حكم الطرح . منى : ٤ : ٤٠٠ .

٧٠ - إلا استثنائية في الآية (لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا) : ٤ : ٤٠٨ .

٧١ - فاعل ليس ، ولا يكون ، وعدا ، وخلا في الاستثناء ضمير مستتر يعود على (من) : ٤ : ٤٢٨

الآيات القرآنية

- اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ : ١ : ٢٥٣ .
 أَيْنَا كُنَّا تُرَابًا : ١ : ١٦٣ .
 أَيْنَا مَا مِثُّ : ٣ : ٤٣ .
 أَيْنَا مِثْنَا : ٣ : ٤٣ .
 أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفِّفَ بِكُمْ الْأَرْضَ :
 ٢ : ٢٩٦ ، ٥٢ : ٢ .
 أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ : ١ : ١٦٣ .
 أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا : ٣ : ٢٨٧ .
 أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ : ٣ : ٣٠٧ -
 ٣٠٨ .
 أَأَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ : ١ : ١٥٨ .
 أَبَشِّرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ : ٢ : ٧٦ .
 أَتُخَذْنَاهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ :
 ١ : ١٦٣ ، ٢ : ٩١ ، ٣ : ٢٨٦ .
 أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ :
 ٤ : ٦٨ .
 إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ : ٢ : ١٨١
 إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا : ٣ : ٧٥ .
 إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ : ٤ : ٣٤٨ ، ٢ : ٥٦ ،
 ٧٩ : ٨٠ .
 إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ : ٢ : ٥٦ ، ٤ : ٣٤٨ .
 إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ : ٢ : ٥٦ ، ٧٩ .
 رَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْذِّينِ : ١ : ٢٠٦ .
 أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ : ١ : ٤٠ ،
 ٣ : ٢١٠ .
 أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ : ٢ : ٩٠ .
 اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ : ٢ : ٩٨ ، ٣ : ١٣٤ .
 أَسْكَنْ أَنتَ زَوْجَكَ الْجَنَّةَ : ٣ : ٢١٠ .
 أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ : ٤ : ١٨٣ .
 اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ : ٤ : ٢٧١ .
 اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ : ٢ : ٨٦ .
 أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ : ٣ : ٢٢٣ .
 أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضَعْفَى
 وَهُمْ يَلْعَبُونَ : ٣ : ٣٠٧ .
 أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ : ٣ : ٣٠٧ .
 أَفَأَنْ مِثَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ : ٢ : ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
 أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّبِعُونَ : ١ : ٢٥٢ .
 أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا : ٢ : ٣٢ ،
 ٣ : ٨ .
 أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ، وَحُصِّلَ
 مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ :
 ٢ : ٣٤٥ .
 أَفَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ : ٢ : ٢٩٦ .
 أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ : ٣ : ٢٩١ ، ٢٩٢ .
 اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ : ٣ : ٣٦٦ .
 أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا : ٤ : ٨٩ .
 لَا آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا : ٤ : ١٥٠ .
 إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَابٍ : ٤ : ٣٥٦ .
 ٣ : ٣٧٨ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ
الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ۚ ۲ : ۲۰ .

أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ۚ ۴ : ۹۶ .

أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُجَادِدُ اللَّهُ وَسْوَلهُ فَإِنَّ لَهُ
نَارَ جَهَنَّمَ ۚ ۲ : ۳۵۶ ، ۳۵۷ ، ۲۵۸ ، ۳۵۹ .

الْم . تنزيل الكتاب لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ
الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۚ ۳ : ۲۹۲ .

أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ۚ ۱ : ۱۸۲ .

أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ، وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ
تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا

الَّذِي هُوَ مِهْيَبٌ ۚ ۳ : ۲۹۵ ، ۳۵۱ .

أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ۚ ۲ : ۵۳ ،
۲۹۲ : ۳ .

أَمْ اتَّخَذَ تَمَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ۚ ۳ : ۲۹۲ ، ۳۰۵ .

أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا ۚ ۳ : ۲۹۲ .

أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمْعُونَ فِيهِ ۚ ۲ : ۳۱۹ .

أَمْ مِنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ۚ ۳ : ۲۹۱ ،
۵۲ : ۲ .

أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبِّصُ بِهِ ۚ ۴ : ۷۹ .

أَمَّا مَنْ اسْتَفْتَى فَإِنَّهُ لَهُ تَصْدَى ۚ ۲ : ۳۵۵ .

وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزْكَيَّ ، وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ

يَسْمَى وَهُوَ يَخْشَى فَإِنَّهُ عَنْهُ تَلْهَى .

۳ : ۲۸ .

إِنَّمَا الْعَذَابُ وَإِنَّمَا السَّاعَةُ ۚ ۳ : ۲۸ .

إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ۚ ۱ : ۳۷ .

إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ۚ ۱ : ۴۲ ،
۴۸ ، ۲ : ۵۲ ، ۲۹۶ .

إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يَقْبِيا حُدُودَ اللَّهِ ۚ ۲ : ۳۱ ،
۳ : ۸ .

إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ۚ ۲ : ۲۲۶ .

إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۚ ۴ : ۷۹ .

إِلَّا مَنْ أُوذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا ۚ ۴ : ۷۹ .

إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً ۚ ۴ : ۹۵ .

أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ ۚ ۳ : ۳۵۳ .

أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ۚ ۳ : ۳۵۳ .

أَلَا بُعْدًا لِّلْمُودِ ۚ ۳ : ۳۵۳ .

أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ۚ ۱ : ۲۱۶ .

اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ ۚ ۱ : ۱۶۰ .

إِلَى شَيْءٍ نَكْرٍ ۚ ۱ : ۵۴ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۚ ۳ : ۲۲۱ .

الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ۚ ۳ : ۲۰۳ ،

۲۳۲ .

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا

وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ۚ ۳ : ۱۹۶ .

الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ ۚ ۲ : ۳۱ .

الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

جَلْدَةٍ ۚ ۳ : ۲۲۵ .

السَّمَاءِ مَنْفَطَرٍ بِهِ ۚ ۳ : ۱۶۴ .

أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ ۳ : ۳۸۱ .

أَلَمْ تَكُنْ تَأْتِيكُم مَّسَلِّمِينَ بِالْبَيِّنَاتِ ۚ ۲ : ۱۶۵ .

إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ : ٤ :

١٦٧ : ٣٠٢ .

إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَتَجْرِمُونَ فِيهَا كَهَيْئَةِ : ٤ :

١٦٧ : ٣٠٢ .

إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاهِكُونَ :

٤ : ٣٠١ .

إِنَّا لَنَّا لِأَجْرٍ إِن كُنَّا لَنَحْنُ الْغَالِبِينَ : ٤ : ١٠٥

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ

وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً

الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَاءُ : ٤ : ١٣١

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ

لَكِتَابٌ عَزِيزٌ : ٤ : ١٣١

إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً : ٢ : ٣٤٣ .

إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ : ٢ : ٣٣٧

إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ

لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى : ٢ : ٣٤٣ .

إِنَّا مَرْسَلُو النَّاقَةِ : ٤ : ١٥٠ .

إِذَا مُنْجُوكَ وَأَهْلُكَ : ٤ : ١٥٢ .

إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ : ٢ : ٧٦ .

إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا .

١١ : ٣٠ : ٢٨ .

إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا . وَالشَّمْسُ

وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمَا لِي سَاجِدَيْنِ : ٢ : ٢٢٥ .

إِنَّهُ مِنْ يَأْتِي رَبَّهُ مُجْرِمًا : ٢ : ١٤٤-١٤٥ .

إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ : ٢ : ٤٦ .

٥٩ :

إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ : ٢ : ٣٧-١١٨ .

إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ : ٤ : ٣٤ .

إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ : ٢ : ٣١-٣٠ : ٨ .

إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا : ١٠ : ٢٠-٢٠ : ٣٦٢ .

إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ : ١ : ٤٩-٥٠ .

٢ : ٣٦٢ .

إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ : ١ : ٤٩ .

٢٠٠ : ٣٦٣ .

وَأِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ : ١ : ٤٩ .

٥٠

إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا : ٤ : ٣٦٤ .

إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ : ٢ : ٣٦٤ .

أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ : ٢ : ١٨ .

أَنْ نَقُولَ نَفْسُ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ :

٢ : ١٨٧ .

أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ : ٤ :

٥٢٠ : ١٣٧ .

إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خُشْرٌ : ٤ : ١٣٩ .

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ : ٢ : ٣٦ .

إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ : ٢ : ٣٦ .

إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّه كَانَ فَاحِشَةً وَمُفْتَنًا : ٤ : ١٢٠ : ١١٧ .
 إِنَّهَا سَاعَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا : ٢ : ١٢٠ .
 إِنَّهَا لِإِحْدَى الْكَبِيرِ : ٢ : ٢١٧ .
 لَأَنكُمْ إِذْنٌ وَلَهُمْ : ٤ : ٣٧٢ .
 إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ : ٢ : ٣٦٣ .
 إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ
 وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ : ٢ : ٣٣٣ .
 أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا : ٢ : ١٢٠ .
 انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ : ٣ : ٢٨٣ .
 أَبْنِ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ : ٤ :
 ١١٢ ، ٣٧١ .
 اهْبِطُوا مِصْرًا : ٣ : ٣٥١ .
 اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
 عَلَيْهِمْ : ١ : ٢٦ : ٤ : ٢٩٦ .
 أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبَدَا : ١ : ٥٥ : ٣ : ٣٢٣ .
 أَهْمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ : ٣ : ٢٨٧ .
 أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ :
 ١ : ١٤ .
 أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ : ٣ : ٢٤٥ .
 أَوْ أَمِينَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُجًى
 وَهُمْ يُلَاحِظُونَ : ٣ : ٣٠٧ .
 أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتٌ مِنْهُمْ : ٤ : ١٢٠ ،
 ١٢٥ .
 أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا : ٣ : ٣٠٧ .
 أَوْ مُتُّ : ٣ : ٤٣ .

أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ : ١ : ٤٠ .
 أَيْعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ
 مَخْرُجُونَ : ٢ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
 أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى : ٢ : ٤٨ ،
 ٤٩ : ٤ : ١١٨ .
 أَيِنَّا نَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ : ٢ : ٤٧ ، ٤٨ .
 أَيِنَّ الْمَفْتَرُ : ٢ : ١١٩ .

ب

بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا : ١ : ١٠٨ ، ٧٥ : ٢ : ١١٠ .
 بَشِّرِ الْمَظْلَمِينَ بِدَلَا : ٢ : ١٤٥ .
 بَشِّرْ مَنْ ذَلِكُمُ النَّارُ : ٤ : ١٢٩ ، ٣٠٤ .
 بَلْ تَوَثُّوْنَ : ١ : ٢١٤ ، ٢٥٢ .
 بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ : ٣ : ٣٠٥ .
 بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا
 يَنْطِقُونَ : ٢ : ٢٢٦ .
 بَلْ مَلَكٌ إِبْرَاهِيمَ : ٢ : ٣١٨ .
 بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ : ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ٣٣١ .
 بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ
 وَكُنْتَ : ٢ : ١٨٧ .
 بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ
 عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ :
 ٢ : ٢٩٥ ، ٣ : ٢٥٣ .
 بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ : ٣ : ٢٧١ .

ت

تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا: ٤: ١٠٥
تظن أن يفعل بها فاقرة: ١: ٤٩، ٢: ٣١،
٨: ٣

تقاتلونهم أو يسلمون: ٢: ٢٨، ٣: ٣٠٦
نا الله لقد آثرك الله علينا: ٢: ٣٣٦

تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر:
٣: ٣٤٦، ٣٤٧

ث

ثاني عطفيه: ٤: ١٥٠

ثلاثة قروء: ٢: ١٥٨

ثلاث عورات: ٢: ١٦١

ثلثمائة سنين: ٢: ١٧١

ثم أرسلنا رسلنا تنرى: ٣: ٣٣٨

ثم اذهبن ياتينك سعيا: ٣: ٢٣٤، ٢٦٩

ثم ليقطع: ٢: ١٣٤

ثم نخرجكم طفلا: ٢: ١٧٣

ح

حاشا لله: ٤: ٣٩٢

حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم
خزنتها: ٢: ٨٠

حجرا محجورا: ٣: ٢١٨

حرمت عليكم أمهاتكم: ٣: ٢٠٣

خ

خاشعا أبصارهم: ٢: ١٤٧

ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم
٢: ١٧٣

خذوه فغلوه: ١: ٣٧

خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث

٤: ١٦٩، ٣٠٠

خلق الإنسان من عجل: ٤: ١٧٤

ذ

ذره يأكلوا ويتمتعوا: ٢: ٨٦

ذره في خوضهم يلعبون: ٢: ٨٦

ذلك أدنى أن لاتعولوا: ٣: ٢٧٦

ذلك عيسى بن مريم قول الحق: ٣: ٢٦٦

ذلك لمن خاف مقامى: ٣: ٤٣

ذواتا أفنان: ١: ٢٣٤

ذواتي أكل خبط: ١: ٢٣٤

ر

رب إنهن أضللن كثيرا من الناس: ٢: ١٨٥

رب إني أسكنت من ذريتي: ٤: ٢٤٦

رب احكم بالحق: ٤: ٢٦٣

رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل
الآحاديث فاطر السموات والأرض:

٤: ٢٣٤

رب لا تدن على الأرض: ٤: ٢٤٦

رَبِّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا : ٢ : ٥٥٠٤٨ .

رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ : ٤ : ٣٨١

ز

زَيْنَ لَكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ

: ٣ : ٢٨١ .

س

سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ : ٢ : ١٥٠ .

سَبْعَ سُنَيَاتٍ : ٢ : ١٦١ .

سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بِأُسِّ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ

أَوْ يُسْلَمُونَ : ٢ : ٢٨ .

سَحَابٌ مَّرْكُومٌ : ٣ : ٣٤٦ .

سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ : ٢ : ١٥٧

سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ : ١ : ٨٣٠١٦٠٢٥٣ .

سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ :

: ٣ : ٦٦ .

سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ : ٢ : ١٢٣٣٨٠

سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ : ٤ : ٣٨١ .

سُلْطَانِيهِ : ٤ : ٢٤٨ .

سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ : ٣ : ١٧٥

سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ :

: ١ : ٨٤ .

سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ :

: ٢ : ٥٨ ، ٣ : ١٧٨ .

سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ : ٢ : ١٨١ .

سَيُؤْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ : ٣ : ٢٣٨ .

ص

صُ وَالْقُرْآنَ : ١ : ٢٣٨ .

صُنِعَ اللَّهُ : ٣ : ٢٦٨ .

ض

ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا : ١ : ٢٦١ .

ط

طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ : ٤ : ١١ .

ع

عَطَاءٌ حِسَابًا : ٤ : ٢٨٥٠٣٠٦ .

عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْصِيٌّ : ٢ : ٣٢ ،

: ٣ : ٧ .

عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا

فَمَنْ عِنْدَكَ : ٢ : ١٥٨ .

عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ : ٣ : ٢١١ .

عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ : ١ : ٢٦٨ .

عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ : ١ : ٣٢٧ .

عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ : ٣ : ١٦٣ .

غ

غَيْرِ الْمَضْضِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ : ٤ : ٤٢٣

ف

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً : ٢ : ١٧٣ .

فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا : ٣ : ٢١٠ .

فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ : ٣ : ١٣٠ .

فَاسْتَمَوْا لَهُ وَأَنْصَبُوا : ٢ : ٨٩ .

- فَأُظْهِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ : ٤ : ٢٥٨ .
فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَتَسَنَّهٗ وَانْظُرْ
٢٤١ : ٢ .
فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ
وَرُبَاعَ : ٣ : ٣٨١ .
فَإِذَا لَا يُولُونَ النَّاسَ نَقِيرًا : ٢ : ١٢ .
فَإِذَا أَقْبَضْتُمْ مِنْ عُرْفَاتِ : ٣ : ٣٣١ . ٤ : ٣٨ .
فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ :
٣ : ٢١٦ . ٢٢٧ . ٢٦٨ . ٣٦٩ . ٢٠٩ .
فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ : ٣ : ١٠٤ .
فَأَصْدَقَ وَأَكْرَمَ مِنَ الصَّالِحِينَ : ٢ : ٣٣٩ .
٤ : ١١١ . ٣٧١ .
فَأَتَى مُوسَى عَصَاهُ : ١ : ٣٧ . ٢٦٥ . ٢٦٦ .
فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ : ١ : ٤٠ .
فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا : ٢ : ٣٣٨ .
فَأَمَّا الْبَيْتَ فَلَا تَقْعُرْ : ٢ : ٧١ . ٣٥٥ . ٢٧ .
فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا : ٣ : ١٤ . ٤٠ : ٣٤ .
فَأَمَّا مَنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءُ : ١ : ١١ . ٣ : ٢١٦ ،
٢٦٨ .
فَأَمَّا نَذِيرٌ بِكَ : ٣ : ١٤ .
فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى : ١ : ٢٣٩ .
فَأِنَّمَا يَقُولُ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ : ٢ : ١٨ .
فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ : ٤ : ٣٤٠ .
فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا : ٢ : ١٧٣ .
فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ : ٣ : ٣٧١ .
- فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ
الَّتِي فِي الصُّدُورِ : ٤ : ١٨٢ .
فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا : ٢ : ٤٥ . ١٣١ . ٣ : ٢٧٢ .
فَبِأَرْحَمَةٍ : ١ : ٤٨ .
فَبِأَنْقَضِهِمْ مِيشَاقَهُمْ : ١ : ٤٨ . ٣ : ٥٢ .
فَبِهِدَاهِمِ اقْتَدُهُ : ١ : ٦٠ . ٣٩ . ٤ : ٢٤٨ .
فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازٌ نَحْلٍ
خَاطِيَةٍ : ٣ : ٣٤٦ .
فَنُخْصِفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ : ١ : ٢٦٤ .
فَذَانِكَ بَرَهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ : ٣ : ٢٧٥ .
فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ : ٣ : ٢٧٦ .
فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ : ٢ : ٢٧٣ .
فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ (فَرَهْن) : ٢ : ٢٠٢ .
فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ .
٤ : ٣٩٥ .
فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ : ٤ : ٣٩٥ .
فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ : ٢ : ٣٤٥ .
فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ :
٢ : ١٥٨ .
فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ : ٤ : ١٩٨ - ١٩٩ .
فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا : ٢ : ٣١ .
فَعِلَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ : ٣ : ٢٤٤ . ٢٤٥ . ٢٤٧ ،
٣٧٧ .
فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ : ٣ : ٦٩ .

فمنكم من يبخل ، ومن يبخل فإنما يبخل
عن نفسه : ٣ : ١٩٥ .

فمهل الكافرين أمهلهم رويدا : ٣ : ٢٧٨ .

فنعم عقيبى الدار : ٢ : ١٤٠ .

فيغفر لمن يشاء : ١ : ٢١٢ .

في أربعة أيام سواء للسائلين : ٢ : ١٥٨ ،

٣ : ١٣٢ ، ٤ : ٣٠٤ .

في الظلمات : ٢ : ١٨٩ .

في القللك المشحون : ٢ : ٢٠٥ .

ق

قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين

استضعفوا لمن آمن منهم : ٣ : ١١١ ،

٤ : ٢٩٦ .

قال الله إني منزلها عليكم : ٢ : ٣٤٨ ، ٣٤٩

قال كذلك الله يخلق ما يشاء : ٣ : ٢٧٥ .

قال يا قوم إني لكم نذير مبين : ٢ : ٣٤٩ .

قالت نملة : يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم :

٢ : ٢٢٦ .

قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون : ٢ : ٢١٦

قالوا اطيرنا بك وعن معك : ١ : ٢٤٣ .

قالوا سلاما قال سلام : ٤ : ١١ .

قتل أصحاب الأعداء النار ذات الوقود :

٢ : ٣٣٧ ، ٤ : ٢٩٧ .

قد أفلح من زكاها : ٢ : ٣٣٧ .

قد بلغت من لدنى علوى : ٤ : ٣٤١ .

فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين : ٣ : ٦٩
قد جاء أشراطها : ١ : ١٥٨ .

فقلوا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى :

٣ : ٤٠٧ ، ٤ : ١٨٣ .

فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها :

٢ : ٣٥٦ ، ٣ : ٢٦٠ ، ٤ : ٣١٨ ، ٣١٧ .

فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون : ٣ : ١٢ .

فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما : ٣ : ٢٢٣ .

فلتقم طائفة منهم معك : ٢ : ١٣٣ .

فلينظر أيها أركى طعاما : ٣ : ٢٨٨ .

فلم يك ينفعهم إيمانهم : ٢ : ١٦٥ .

فلما أسلما وتلأ للجبين وناديانه : ٢ : ٨٠ .

فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية

ينهو عن الفساد فى الأرض إلا قليلا

من أنجينا : ٤ : ٤١٦ .

فما أضبرهم على النار : ٤ : ١٨٣ .

فما كان جواب قومه إلا أن قالوا : ٤ : ٨٩ ،

٤٠٧ .

فما منكم من أحد عنه حاجزين : ٣ : ٢٥٢ .

فما لهم عن التذكرة معرضين : ٣ : ٢٧٣ .

فمن كان يرجو لقاء ربه : ٤ : ٢٩٦ .

فمن جاءه موعظة من ربه : ٢ : ١٤٦ ، ٣ :

٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .

فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا :

٢ : ٤٧ ، ٥٣ .

قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ فَمَا تَقَاتِلْنَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ : ٤ : ٢٩٠ .
قِسْمَةٌ خِصْرَى : ١ : ١٦٨ .

قُلْ أَغْفِرِ اللَّهُ تَائِبُونَ أَعْبَدُوا إِلَهُهَا الْجَاهِلُونَ
٢ : ٨٥ .

قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ :
٢ : ٣٥٦ - ٣٥٧ .

قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافًا الْغُيُوبِ : ٤ : ١١٤
قُلْ لِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ :
٢ : ٣٣١ .

قُلْ ادْعُوا اللَّهَ : ٢ : ٨٨ .

قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ : ٢ : ٣٧ .
قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى :
١ : ٢٣٨ .

قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ : ٤ : ٢٣٩ .

قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ :
٢ : ٨٤ .

قُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ : ٢ : ٨٤ .
قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ
آيَاتِ اللَّهِ : ٢ : ٨٤ .

قُلْ لَنْ يَنْفَعَكُمْ الْفِرَارُ إِنْ فَرَرْتُمْ مِنَ الْمَوْتِ
أَوِ الْقَتْلِ وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا : ٢ : ١٢
قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي : ٣ : ٧٧
قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا : ٢١٦ ،
٣ : ٣٤ ، ٤ : ١٦٢ .

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ : ٢ : ٣١٤ ، ٣١٥
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً
يَوْمَ الْقِيَامَةِ : ٤ : ٣٠٧ .

ك

كَانَهُمْ أَعْيَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ : ٣ : ٣٤٧ .
كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ : ٣ : ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، ٢٨٠ .
كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ
مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ : ٢ : ٣٥٧ .

كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنَّدْرِ : ٣ : ٣٦١ .
كَذَّبَتْ عَادٌ : ٣ : ٣٦١ .
كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ : ٣ : ٣٤٧
كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ : ٣ : ٣٤٧ ، ٣٦١
كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ : ٣ : ٣٣٢ ،
٤ : ٣٨ .

كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى نَزَاعَةٌ لِلنَّسْوَى : ٤ : ٣٠٨ .
كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ : ٣ : ١١ ،
٤ : ٢٩٦ .

كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ : ٢ : ١٨٧ ، ٤ : ١٥٠
كُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ : ٢ : ٢٢٥ .
كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ : ٤ : ١٢٠ .
كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى : ٢ : ٣١٨ .

كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْلِكِ صَبِيًا : ٤ : ١١٧

لكم دينكم بلى دين : ٤ : ٢٤٨ .

لله الأمر من قبل ومن بعد : ٢ : ١٨٠ ، ٣ : ١٧٥ ، ٤ : ٢٠٥ ، ٢٠٧ .

لم تؤذوني وقد تعلمون : ١ : ٢٥٢ .

لنبيين لكم ونغير في الأرحام : ٢ : ٣٥ .

لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة : ١ : ٢٧ ، ٦١ ، ٤ : ٢٩٦ ، ٣٠٨ .

لنعلم أي الحزبين أحصى : ٣ : ٢٨٨ ، ٢٩٧ ، لهذمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد : ٣ : ٣٢٧ .

لا

لا تعلمونهم الله يعلمهم : ٣ : ١٨٩ .

لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة : ١ : ١٥٥ .

لا يأتيكما طعام تزرقاته : ١ : ٣٩ .

لا يؤذه إليك : ١ : ٤٠ .

لا يقص عليهم فيموتوا : ٢ : ١٨ .

لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم : ١ : ٣٠ .

لا تفتروا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب : ٢ : ١٥ .

لا جرم أن الله يعلم ما يسرون : ٢ : ٣٥٢ .

لا جرم أن لهم النار : ٢ : ٣٥١ .

لا ريب فيه : ٤ : ٣٥٩ .

لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم : ٤ : ٤١٢ ، ٣٥٩ .

لا تاكلون من شجر من زقوم فماتون منها البطون : ٣ : ٣٤٦ .

لثلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء : ١ : ٤٧ .

لإيلاف قريش : ٢ : ٣٤٢ .

لتبليون في أموالكم : ١ : ٢٢٤ .

لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله : ٤ : ٣٣٧ ، ٣٣٩ .

لثرون الجحيم : ١ : ٩٣ .

لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا : ٢ : ٢٠٢ .

لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا : ٣ : ٧٤ .

لعل الساعة تكون قريبا : ٣ : ٧٤ .

لعنة الله على الظالمين : ٣ : ٢٢١ .

لقد رضي الله عن المؤمنين : ٢ : ٣٢٥ .

لقد علمت ما هؤلاء ينطقون : ٢ : ٢٢٦ .

لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة : ٢ : ١٨١ .

لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا : ٣ : ٢١٠ .

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا : ٤ : ٤١١ ، ٤٠٨ .

ليدخلنهم مدخلا يرضونه : ١ : ٧٥ .

ليسجنن وليكنن من الصاغرين : ٣ : ١١ .

ليغفر لك الله ماتقدم من ذنبك وماتأخر : ٢ : ٧ ، ليا بالآيتينهم : ١ : ١٨٣ .

لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ : ٤ : ٣٥٩ .
 لا خوفُ عليهم ولا هم يحزنون : ٤ : ٣٥٩ .
 لا فيها غَوْلٌ : ٤ : ٣٦١ .

من بعد ما كاد يزيغ قلوبُ فريقٍ منهم : ٣ : ٧٥
 من بعدُ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عليهم : ٣ : ١٧٥ .
 من الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ : ٣ : ٣٤٦ .
 من لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ : ٤ : ٣٤١ .
 من مَحَارِبٍ وَمَغَائِلٍ : ٣ : ٣٢٧ .
 منه آياتٌ محكمة : ١ : ٣٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ ،
 ٣ : ٣٤٥ .

ن

نحن أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ : ٤ : ٣٥ .
 نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ : ٢ : ٣٠ .
 نعم العبدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ : ٢ : ١٤٠ ، ١٤٥ .
 هـ
 هل أتى على الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ : ١ : ٤٣ ،
 ٣ : ٢٨٩ .

هل ثوبُ الْكَافِرِ : ١ : ٢١٤ ، ٢٥٢ .
 هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ
 يَضُرُّونَ : ٢ : ٢٩ .
 هنالك الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ : ٤ : ٣٢٩ .
 هي عصاى أَتَوَسَّكُا عَلَيْهَا : ٤ : ٢٤٩ .
 هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لَمَّا تَوَعَدُونَ : ٣ : ١٨٢ .
 هذا رحمةٌ من رَبِّي : ٢ : ١٨٦ .
 هذا عَارِضٌ مُظْتَرٌّ : ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٥٠ ،
 ١٥٨ .

م

مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ : ٣ : ١٠٢ .
 مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا : ٤ : ١٨٩ .
 مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ : ٤ : ٣٩٥ .
 مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ : ٢ : ٧ .
 مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ
 وَالنَّبِيَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ : ٢ : ٣٥ .
 مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا : ٤ : ٨٩ ، ٤٠٧ .
 مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي
 الْأَسْوَاقِ : ٢ : ٣٤٦ .
 مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ : ٤ : ٣٦٩ - ٣٨٠ .
 مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ : ٤ : ٤٠٢ ،
 ٤١٣ .

ماليه : ٤ : ٢٤٨ .

مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ : ٤ : ١٨٨ ، ١٩٠ .
 مَا هَذَا بَشَرًا : ٤ : ١٨٨ ، ١٩٠ .
 مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ : ٤ : ١٩٠ .
 مَا وَوَرَى عَنْهُمَا مِنْ سِوَاتِهِمَا : ١ : ٩٥ .
 مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا :
 ٢ : ٤٧ ، ٤٨ ، ٢١٨ .

مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ،
 وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ : ٢ : ١٨١ .

وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما : ٣ :
٢١٩ ، ٤ : ٧٩ .

وإذا الرسل أقتت : ١ : ٦٣ ، ٩٣٠ .

وأرسلنا الرياح لواقح : ٤ : ١٧٩ ، ١٨١ .

وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون : ٣ : ٣٠٤ .
٣٠٥ -

وإلى ثمود أخاهم صالحا : ٣ : ٣٥٣ .

وأمرتُ لأن أكونَ : ٢ : ٣٦ .

وأمر أهلك بالصلاة : ٢ : ٩٩ .

وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلامٌ لك
من أصحاب اليمين : ٢ : ٧٠ .

وأما ثمود فهديناهم : ٣ : ٣٥٣ ، ٢٠٢٧ ، ٣٥٥

وأما الذين سعدوا في الجنة خالدٍ فيها :

٤ : ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٢٠٣٥٦ : ٢٦ .

وإما تعرض عنهم : ٣ : ١٤ ، ١٩ .

وإن تنولوا يستبدل قوما غيركم : ٢ : ٤٧ ، ٦٧ .

ثم لا يكونوا أمثالكم : ٢ : ٦٧ .

وإن تشكروا يرزقه لكم : ١ : ٤٠ .

وإن تُصيهم سيئة بما فُدمت أيديهم إذا هم

يَقْنَطُونَ : ٢ : ٥٨ ، ٣ : ١٧٨ .

وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتيكم : ٢ : ٤٧ .

وإن كانوا ليقولون : ٢ : ٣٦٣ .

وإن كُلاً لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ : ١ :

٢ ، ٥٠ : ٣٦٣ .

وإن منكم لآءٍ وأردّها : ٢ : ١٣٨ .

هذا يومٌ ينفع الصادقين صدقُهم : ٢ : ٥٤ ،

٣ : ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٤ : ٣٤٧ .

هذا يومٌ لا يَنْطَقُونَ : ٣ : ١٧٦ ، ١٧٧ ،

٤ : ٣١٧ ، ٣٤٨ .

هذه ناقة الله لكم آية : ٤ : ٣٠٧ .

هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم : ٤ : ١٠٥ .

هؤلاء قومنا : ٤ : ٢٧٨ .

ها أنتم هؤلاء تُدْعَوْنَ : ٤ : ١٧٨ .

هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ : ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٤٩ ، ١٥٨٠

و

وآتيناهم ثمود الناقة مُبْصِرَةً : ٣ : ٣٥٣ .

وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء

بالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ : ٣ : ١٩٤ .

وأحسن كما أحسن الله إليك : ٢ : ٨٩ .

وأخذ الذين ظلموا الصبيحة : ٢ : ١٤٦ ،

٣ : ٣٤٩ .

وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين :

٢ : ٣٦١ .

وأخرُ مُشَاهَبَاتُ : ٣ : ٣٧٧ ، ٢٤٧ .

وإذ قتلتم نفساً فادّارأتم فيها : ١ : ٢٤٣ .

وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاكِ :

٢ : ٣٤٩ .

وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم : ٢ :

٣٤٨ .

وإذن لا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ : ٢ : ١٢ .

والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات : ٣ : ١١٢ ، ٤ :
٧٢ .

والحب ذو العصف والريحان : ٣ : ٢٢٠ .
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما : ٣ : ٢٢٥
والسماء ذات البروج . واليوم الموعود .
وشاهد ومشهود : ٢ : ٣٣٧ .
والشمس وضحاها : ٢ : ٣٣٧ .
والظلمات : ٢ : ١٨٩ .

والعصر . إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا كَافِرٌ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ : ٢ : ١٤٣ .
والفلك التي تجري في البحر : ٢ : ٢٠٥ .
والقائلين لإخوانهم : هَلُمَّ إِلَيْنَا : ٣ : ٢٠٢ .
والذي جاء بالصدق وصدق به : ٣ : ١٩٦ ،
٢ : ١٤٣ .

والذين من قبلهم : ٣ : ١٧٥ .
والذين هم لفروجهم حافظون إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ : ٤ : ٢١٨ .
والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلَّى . وما خلق
الذكر والأنثى : ٢ : ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
والمحصنات من النساء إِلَّا ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ : ٣ : ٢٠٣ .

والمقيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ : ٤ : ١٤٥
واختلاف الليل والنهار : وما أنزل الله من

وإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ : ٢ : ١٣٧
وإِنْ تَظُنُّكَ لَمِينُ الْكَافِبِينَ : ٢ : ٣٦٣ .
١ : ٥٠ .

وإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ : ١ : ٥٠ .
٢ : ٣٦٣ .

وإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ : ٢ : ٥٩
وإِنْ يقاتلوكم يُؤَلِّمُوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ :
٢ : ٦٧ .

وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون
٢ : ٣٤٧ .

وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ : ٢ : ٨١ ، ٤٠ : ١
وإِنَّا أَوْ لِيُنَايِكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ :
١ : ٢٦١ .

وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ :
٤ : ٢٩٥ ، ١ : ٢٦ .

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ : ٣ : ١٩٧ ، ٢ : ٣٦١
وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ : ٢ : ٣٦١ ، ٣ : ١٩٧
وَأَنْ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا :
٢ : ٣٤٧ ، ٣ : ٣٤٨ .

وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى : ١ : ٢٥٤ .
والله أنبتكم من الأرض نباتًا : ١ : ٧٤ ،
٣ : ٢٠٤ .

والله خلق كلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ : ٢ : ٥٠ .
والله يعلمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ ، والله يشهد إِنَّ
المنافقين لَكَاذِبُونَ : ٢ : ٣٤٥ .

وجعلنا نومكم سُباتا : ٤ : ٦٧ .
 وجعلنا النهار مَعاشا : ٢ : ١٢٢ .
 وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين :
 ٤ : ٦٨ .
 وجعلوا الملائكة الذين هم عِبَادُ الرحمن إناثا :
 ٤ : ٦٨ .
 وحسبوا أَن لا تَكُونُ فِتْنَةٌ : ٣ : ٧ ، ٢ : ٣٢ .
 وحنانا مِن لَدُنَّا : ٣ : ٢٢٦ .
 وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ : ٢ : ٤٣ .
 والسماء وما بناها : ١ : ٤٢ ، ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ ،
 ٤ : ٢٨١ .
 والسحابِ المسخَّرِ : ٣ : ٣٤٦ .
 وشروه بَشَنٍ : ١ : ٣٧ .
 وعادا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرُّسِّ : ٣ : ٣٥٣ .
 وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا : ١ : ١٢٩ .
 وَعَدَّ اللَّهُ : ٣ : ٢٣٢ .
 وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا : ٣ : ٢٦٨ ، ٢٣٢ .
 وعليه مَاحْمَلٌ : ١ : ٢٦٦ .
 وفي النار هم خالدون : ٤ : ١٦٧ .
 وقال نِسْوَةٌ : ٢ : ١٤٧ ، ١٤٦ .
 وقالت نِسْوَةٌ : ٣ : ٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .
 وقالت اليهودُ : غَيْرُ ابْنِ اللَّهِ : ٢ : ٣١٦ .
 وقالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا : ٣ : ٣٥٥ .
 وقالوا : مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ : ٤ : ٧٩ ، ١١ .
 وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ : ٢ : ٨٤ .
 وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزِلًا مُبَارَكًا : ١ : ١٠٨ .

السماء من رزق فأجيا به الأرض بعد
 موتها وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ
 يَعْقِلُونَ : ٤ : ١٩٥ .
 واختار موسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا : ٢٠ : ٣٢١ ،
 ٣٤٢ ، ٤ : ٣٣٠ .
 واسأل القرية : ٣ : ٢٣٠ ، ٣٥٥ ، ٤ : ٣٥١ .
 واسجدي واركعي مع الراكعين : ١ : ١٠ .
 واستشهدوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا
 رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ
 الشَّهَادَةِ أَنْ تَفْضَلَ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا
 الْأُخْرَى : ٣ : ٢١٤ .
 واعلموا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ : ٢ : ٨٨ .
 وامرأةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ : ٢ :
 ٣٠ ، ٣ : ٢١٤ .
 وانطلق المَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى
 آلِهَتِكُمْ : ٢ : ٣٦٢ ، ١ : ٤٩٠ .
 وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا : ١ : ٧٣ ، ٧٤ ، ٣ : ٢٠٤ .
 وترى الجبالَ تحسبُها جامدةً وهى تمرُّ مرًّا
 السحابِ . صَنَعَ اللَّهُ : ٣ : ٢٠٣ .
 وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى : ٣ : ٣٥٣ .
 وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ : ٣ : ٣٥٣ .
 وجاعلُ الليلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا :
 ٤ : ١٥٤ .
 وجعلنا السماءَ سَقْفًا مَرْفُوعًا : ٤ : ٦٧ .
 وجعلنا الليلَ لباسًا وجعلنا النهارَ مَعاشًا :
 ٤ : ٦٧ .

وقل لهم في أَنْفُسِهِمْ قولاً بليغاً : ٤ : ١٧٢ .
وقضى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ : ٢ : ٣٦ .

وكان حقاً علينا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ : ٤ : ٨٨-٨٩
وكانوا بآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ : ٤ : ١٢٠ .
وكان الله غفوراً رَحِيماً : ٤ : ١١٩ - ١٢٠ .
وكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَّابًا : ٢ : ١٠٠ ، ١٠١ .
وكذلك جعلناكم أُمَّةً وَسَطًا : ٣ : ٢٧٦ .
وكلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى : ٢ : ٢٩٥ .
وكلَّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ : ٢ : ١٤٨ ، ٢٩٨ .
وكلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا : ٢ : ٢٩٨ .
وكم من قرية : ٣ : ٦٦ .
وكم من مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ : ٣ : ٦٦ .
ولا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ : ٤ : ١٥٠ .
ولا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ : ٣ : ١٢ .
ولا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي : ٢ : ١٥ .
ولا تُطْعِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا : ١ : ١١ ، ٣٠ : ٣٠١ .

ولم يكن له كفواً أحدٌ : ٤ : ٩٠ .
ولمَّا يَعْلَمْ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ
الصَّابِرِينَ : ٢ : ٢٧ .
ولم يكن لهم شَهِدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ : ٤ : ٤٠٦ .
ولهم رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا : ٣ : ٣٣٩ ،
٤ : ٣٥٤ .
ولو ترى إِذْ وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ : ٢ : ٨٠ .

ولا تَلْفُتُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ : ٢ : ٣٧ .
ولا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غَنَاشِينَ : ٣ : ٣٣٣ ، ٣٨ : ٣٨
ولا تَتَسَوَّأُ الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ : ١ : ٩٣ .
ولا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ : ٢ : ٣٥ .
ولا يَجْزِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ : ٢ : ٣٥٢ .
ولا يحسبنَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

ولو يرى الذين ظلموا إذْ يَرُونِ الْعَذَابَ ۖ ٢ : ٨٠
ولو أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ ۖ
الْأَرْضُ أَوْ كُلُّ مَلَكٍ بِهِ لَدَى اللَّهِ مَمْلُوكٌ
جَمِيعًا ۖ ٢ : ٨١ .

وليكوناً من الصَّاغِرِينَ ۖ ٣ : ١١ .
وما أدراك ما عَلِيُّونَ ۖ ٣ : ٣٣٢ . ٤ : ٣٨ .
وما أدراك ما هِيَ ۖ ١ : ٣٢ . ٦٠ .
وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ
الطَّعَامَ ۖ ٢ : ٣٤٦ .

وما أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَةً ۖ ٤ : ١٩٠ .
وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ۖ ٣ : ٣٥ .
وما ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ۖ ٤ : ١٠٤ .
وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ۖ ٢ : ٧ .
وما كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ۖ ٢ : ٣٤ .
وما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ
وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ۖ ٤ : ٤١٢ . ٤١٣ .

وما مَنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ ۖ ٢ : ١٣٨ .
وما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبِلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ
كَفَرُوا ۖ ٢ : ٣٤٦ .

وما يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ
فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ۖ ٢ : ٢٠ .

فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ۖ ٢ : ٨٦
ومن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ۖ ٢ :

ومن عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ۖ ٢ : ٣٤٧ .
ومن قَبْلُ مَا فَرَّطُومَ فِي يُوسُفَ ۖ ٣ : ١٧٥ .
ومن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى
وَأَصْلُ سَبِيلًا ۖ ٤ : ١٨٢ .

ومن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ ٢ : ٤٧ .
ومن يُدْرِ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا ۖ ١ : ٤٠ .
ومن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ
٢ : ٦٢ . ٦٣ .

ومن يَقْنِتْ مَنكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا
٣ : ٢٥٣ .

ومن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ۖ ٢ : ٢٩٦ .
ومِنْ شَجَرٍ فِيهِ تُسْمُونَ ۖ ٣ : ٣٤٦ .
ومِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ ۖ ٢ : ٢٩٥ .
ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ ٢ : ٢٩٥ .
ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ۖ ٣ : ٢٥٢ .
٢ : ٢٩٥ .

ومِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ۖ ٢ : ٥٠ .
ونُزِّلْنَاهُ نَزْلِيلًا ۖ ١ : ٣٧ .
وهَذَا بَعَثَ فِيهِ شَيْخًا ۖ ٤ : ١٦٨ . ٣٠٧ . ٣٠٨ .
وهُوَ أَهْوَىٰ عَلَيْهِ ۖ ٣ : ٢٤٥ .

وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ۖ ٢ : ٣٥٦ .
وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ۖ ٣ : ٣٠٥ .

وَيَحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ ۖ ١ : ١٨١ .
وَيُخْرِجُهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا
١ : ٣٢٦ .

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ : ٢ : ١٢٣ .

وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ : ٣ : ٣٤٦ .

وَيَوْمِئِذٍ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مِنْ

إِشَاءَ . وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ : ٣ : ٢٠٣ ، ٢٣٢ .

وَيَلُفُّ لِلْمُظْطَفِّينَ : ٣ : ٢٠٧ ، ٢٢١ .

وَيَلِ يَوْمِئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ : ٤ : ٣٨١ ، ٢١٥ ،

٣ : ٢٠٧ ، ٢٢١ .

ي

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ

تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تَوَّابُونَ بِاللَّهِ

وَرَسُولُهُ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ

وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

يَغْفِرُ لَكُمْ : ٢ : ٨٢ ، ٨٣ ، ١٣٥ - ١٣٦ .

يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ : ٢ : ١٢٠ .

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ : ٢ : ١٨٧ .

يَا ابْنَ أُمِّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي : ٣ :

١٨٢ ، ٤ : ٢٥١ .

يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ : ٤ : ٢٤٩ .

يَا بُنَيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ : ٤ : ٢٤٩ .

يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ وَالطَّيْرُ : ٤ : ٢١٢ .

يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ : ٤ : ٢٠٣ .

يَا رَبِّ إِنْ هَؤُلَاءِ : ٤ : ٢٤٦ .

يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ : ١ : ١٥٨ .

يَا عِبَادِ فَاتَّقُونَ : ٤ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا : ٤ : ٢٤٦ .

يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا : ٤ : ٢٤٦ .

يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ : ٤ : ٤٨٦ .

يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ : ٤ : ٢٠٤ .

يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ : ٤ : ٢٤٦ .

يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ : ٤ : ٢٤٦ .

يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا : ٤ : ٢٤٥ .

يَا لَيْتَنِي لَمْ أَوْتَ كِتَابِيهِ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهِ :

٤ : ٢٤٨ ، ٢٧١ .

يَا لَيْتَنِي مِتَّ : ٣ : ٤٣ .

يَا وَيْلَتَا أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ : ١ : ١٥٨ .

يُودُّهُ إِلَيْكَ : ١ : ٤٠ .

يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ : ٢ : ١٥٩ .

يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ : ٢ : ٢٢ ، ٦٧ ،

يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ : ٢ : ٣١٩ .

يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ : ١ : ٨٢ ، ٢٢٨ .

يَسْأَلُ آيَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ : ١ : ٥٢ .

يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ : ٢ : ٣٧ .

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ :

٢٧ : ٤ : ٢٩٧ .

يَغْنَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

أَنْفُسُهُمْ : ٢ : ٦٦ ، ٣ : ٢٦٣ ، ٤ : ١٢٥ .

بِوَمِ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ :

٣ : ١٦٣ .

بِوَمِ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ : ٤ : ٣٤٧ .

بِوَمِ هُمْ بَارِزُونَ : ٤ : ٣٤٧ .

الكلمات اللغوية

الكلمات اللغوية

فما ذكره المبرد من الأمثلة كلمتان لم تذكرهما المعاجم التي بين أيدينا وهما : تُرْتُم ، وهرْيع .

أما (تُرْتُم) فهي من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . ومثّل بها أيضا أبو الفتح في شرحه لتصرف المازني ج ١ ص ٢٥ .

وذكرها المبرد في ثلاثة مواضع من المقتضب : ج ١ ص ٦٦ . ج ٢ ص ٢٥٦ . ج ٢ ص ١٠٨ .
ويبعد أن تكون محرّفة عن (تُرْتُم) بالناء لتكريرها في هذه المواضع .
وأما (هرْيع) فهي من أمثلة المقتضب ج ٢ ص ١٠٧ ولم يذكرها سيبويه فيما جاء على (فَعِيل)
انظر كتابه ج ٢ ص ٣٢٥ .

الكلمات اللغوية

أَفِيق ، وَأَفَق : ٢ : ٢١٣ ، ٢٢٠ .

أَوَّلَق : ٣ : ٢١٦ ، ٣٤٢ .

أُم عَامِر : ٤ : ٤٨ ، ٣١٩ .

إِهَاب . وَأَهَب : ٢ : ٢٢٠ .

ابن آوَى : ٤ : ٤٥ ، ٣١٩ .

إِيْر . إِيْنْهَا : ٣ : ١٨٠ .

ب

البَوَائِك : ٢ : ١١٤ .

بُخْنَى وَبَخَائِي : ٣ : ١٣٨ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ .

بَدَا : ٣ : ٣٦٨ .

بَادِي بَدَا : ٤ : ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ .

بِرْدَوْن : ١ : ١١٩ .

بِرَّة . وَبِرٌّ : ٢ : ٢٠٧ .

بِرٌّ : ١ : ١٩٩ .

أَبُو بُرَيْص : ٤ : ٣١٩ .

أَبْرُق وَأَبَارِق : ٢ : ٢٢٨ .

روعى في ترتيبها الحرف الأول مع الثانى من

الحروف الأصلية وقد اقتصرنا فيها على

ما فى المقتضب .

أ

أَبَانَان : ٤ : ٦٢٤ .

إِدَاوَة . أَدَاوَى : ١ : ١٤٠ .

أَذِيم . وَأَدَم : ٢ : ٢١٣ .

أَرْطَى : ٢ : ١٠٧ ، ٢٣٣ ، ٢٥٩ ، ٤٥ : ٣ .

٨٨ . ١٤٧ . ٣٣٨ . ٣٨٥ .

أَرْوَى : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

أَرْوِيَّة : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

أَسَامَة : ٤ : ٣١٩ ، ٤٤ ، ٣٢٠ .

أَيْصَر : ٣ : ٣١٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

إِطْل : ١ : ٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢ : ٢٠٣ ، ٣ : ٣٢٦ .

أَفَّة . وَتَفَّة : ٣ : ٢٠٧ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ .

بُرُوكَاء : ٢ : ٢٦٢ .

بِرَاكَاء : ٢ : ٢٦٢ .

بُرْمَةُ أَغْشَار : ٣ : ٣٢٩ .

بَرْزَاز : ٣ : ١٦١ .

بَسَّابَه : ٢ : ١١١ .

بُشْرَى : ٣ : ٨٨ .

لَمَحَا بِاصِرَا : ٣ : ١٦٣ .

بَطَّحَه : ١ : ٧٠ .

أَبْطَحَ وَأَبْطِاح : ٢ : ٢٢٨ .

بِيطَر : ١ : ١٠٧ . ٢٩٦ : ٢ . ٢٤٤ : ٢١٩ . ٥٧ : ١٠٧ .

بِطْرِيْقَ وَبِطَارِقَة : ١ : ١٠٥ : ٣٠ : ٣٢٧ .

بُعَيْدَاتٍ بَيْنَ : ٢ : ٢٧٨ : ٣ : ١٠٣ : ٤٤ .

٣٣٣ . ٣٣٥ .

بَقَمَّ : ١ : ١٤٥ : ٣٠ : ٣١٥ : ٣٢٦ .

الْبُكَاءُ ، وَالبُكَاء : ٣ : ٨٥ .

أَبْلَمَ : ٢ : ٢١٦ .

بِنَاتِ أَوْبَر : ٤ : ٤٤ : ٣١٩ .

بُهْمَى : ٢ : ٢٠٥ : ٣٠ : ٣٨٥ .

بَيْضَة : ٢ : ١٩٣ .

بَيْعَ : ١ : ٢٤٥ .

أَبْيَنَاء : ١ : ١١٠ : ١٣٣ .

ت

تَابَل : ١ : ٢١٩ : ٢٠ : ٢٥٧ .

تُبَّان : ٣ : ٣٣٦ .

تَنَغَّلَ : ٣ : ٣١٨ ، ٣١٠ .

تُرْتُمَ : ١ : ١٠٨ : ٢ : ٢٥٦ : ٦٦ - لم تذكره

كتب اللغة .

تُرْبَا وَجَنَدَلَا : ٣ : ٢٢٢ .

تَرْقُوتَة : ١ : ٥٧ : ١٩٠ : ٢١٩ .

أَفَّةٌ وَتَفَّةٌ : ٣ : ٢١٧ . ٢٢٢ .

تَاج : ٢ : ٢٨١ .

تَوَمَة ، وَتَوَمٌ : ٢ : ٢٠٨ .

تَوَامٌ - وَتَمْتَمٌ : في وأم .

تَتَرَى : في وتر .

تَيَقُّور : في وقر .

تُكَلَّة : في وكل .

ث

ثُبَّة : ١ : ٢٤١ .

الْثُرْيَا : ٤ : ٣٢٥ .

ثُطُّ . وَثُطُّ : ٢ : ٢٠٢ .

ثُعَالَة : ٤ : ٣١٩ .

ثُقَال : ٣ : ٣٨٢ .

إِثْمِد : ٢ : ٢١٦ : ٣٠ : ٣٠٩ .

عَقْلَتَه بِشْنَائِيْن : ٢ : ١٦٤ : ٣٠ : ٤٠ .

ثَوَّاب : ٣ : ١٦١ .

ثَوْرَة : ١ : ٢٠١ .

ثَابَة : ١ : ١٥١ .

ج

جَلَّزَ : ٢ : ١١١ .

جَيْئَال : ١ : ١٦٠ : ٤٠ : ٤٨ : ٣١٩ .

جُوْنَة : ١ : ٦١ : ١٥٧ .

جَبَّءٌ وَجَبَّاءُ : ٢ : ١٩٦ .

جَبَّة : ٢ : ١١١ .

جَبْنٌ : ١ : ٢٠٤ .

جَعْمَرِش : ١ : ٢٥٧ ، ٦٨ : ٢٣٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

جَعْنَفَل : ١ : ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٣٢٤٥ ، ٨٨ .
أَبُو جَعْنَادِب : ٤ : ٣١٩ .

جَيْلَر : ١ : ٥٧ ، ٦٩ ، ١٢٤ ، ١٠٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

أَجْدَل : ٢ : ٣٣٩ .

جَوْرَب : ٢ : ١٠٧ .

جَرِيب : ٢ : ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ .

جَرْدَحْل : ١ : ٢٥٧ ، ٢٤٩ .

أَجْرُوْتِه رَسَنه : ١ : ٢٠٢ .

جَرْمُوق : ٢ : ٢٣١ .

جَرُو : ٢ : ٢٨٥ ، ١٣٧ .

جَرُوَة : ٣ : ٨٤ .

جَزَل : ١ : ٥٣ .

جَعْبِيْتَه جَعْبَاءَ : ٢ : ٩٦ ، ١٠٧ .

جَعْنِيَّة . وَجَعْنِيْن : ٢ : ٢٠٨ .

أَبُو جَعْدَة : ٤ : ٤٤ .

جَعَار : ٢ : ٣٧٥ .

جُعَل : وَجِعْلَان : ٢ : ٢٠٣ ، ٣٠٣ ، ٢٣٣ ، ٣٢٣ .

جَفْنَة وَجِفَان : ٢ : ٢٣٢ ، ٨٥ .

جَلْبِيبَ : ١ : ٢٠٥ .

اجْلُوْدَ : ٢ : ١٠٢ .

جُلْجُل : ١ : ١١٨ ، ٢٠٤ ، ١٠٨ ، ٢٤٣ .

٣ : ٤ .

جَلَلُ : ١ : ٢٠٠ .

جَمَزَى : ٣ : ١٤٨ .

جَامُوس : ٣ : ٣٢٥ .

جُمَيْل : ٣ : ٢٣٣ .

جُمَانِي : ٣ : ١٤٤ .

جُنُب : ١ : ٥٤ .

جُنْدَب : ١ : ٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ .

جَهْوَر بَكْلَامَه جَهْوَرَة : ٢ : ٩٦ ، ١٠٧ .

جَوْزَة : ٢ : ١٩٣ .

ح

حُبَّ وَحِيَّة : ٢ : ١٩٨ .

حُبْرُج : ٤ : ٣ ، ١ ، ٢٥٦ .

يَحْبُورَ وَالْيَحَايِر : ٢ : ٢٩٢ .

حُبَارَى : ٢ : ٢١٩ ، ٢٦٢ ، ٣ ، ٤٠ ، ٨٧ ، ١٤٨ .

حَبْنَطَى : ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ ، ٢٠٢ .

٣٣٤ ، ٢٤٥ ، ٣ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٨٨ ، ٣٣٦ .

٣٣٨ ، ٣٨٥ ، ٤ : ٤ .

حَمْرَكِي : ٢ : ٢٦١ .

أَمَّ حَبِيْن : ٤ : ٤٤ ، ٣١٩ .

حَنِيْل : ٢ : ١٠٧ .

حِجَل ، وَحِجْلَان : ٢ : ١٩٦ .

حَلِيد وَأَحْدَاء : ٢ : ٢١٠ .

حَلِير ، وَحَذَرُ : ١ : ٥٤ .

حَدَاوَة ، وَحَدَاءَة : ١ : ١٩٠ .

حِرْبَاءَة : ٢ : ٢٦٨ ، ٣ ، ٨٧ ، ١٤٩ ، ٣٨٦ .

٤ : ٤ ، ٦ .

أَبُو الْحَارِث : ٤ : ٤٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .

أَحْرَنْجَم : ١ : ٨٧ ، ٢٠٥ ، ٢٥٧ ، ٢ : ١٠٨ ، ١٨٠ .

٤ : ١٨٠ .

مُحَرَنْجِم : ٢ : ٢٣٥ .

خَزَائِمَة : ٣ : ٣٢٧ .

حَسْل ، وَحَسْلَة : ٢ : ١٩٨ ، ١٩٧ .

أَبُو الْحَصِين : ٤ : ٤٤ .

حَصَارٍ : ٣ : ٥٠ .

حُضْض : ١ : ٢٠١ ، ٢٥٦ .

حَصَاجِر : ٤ : ٤٨ ، ٣١٩ .

حُطَم : ١ : ٥٥ .

حِقَاف : ٣ : ٤٧ .

حَوْقَل : ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ : ٢٠٢٣٦ .

٣٣٦ . ٨٨٠٤٥٠٤٠ : ٣٠٢٤٥٠٢٣٤

٤ : ٤٠٣٨٥٠٣٣٨

خَلَاق : ٣ : ٣٦٨ .

الْأَحَامِيس : ٢ : ٢١٦ .

بَعِير حَامِض : ٣ : ١٦٥ ، الْحَمِض : ٣ : ١٦٥ .

حَمَل ، وَحِمْلَان : ٢ : ٢٠٠ .

حِمْلَاق : ١ : ٨٦ .

حِنْزَقَر : ١ : ٦٨ .

حِنْتَام : ٢ : ٢٥٨ .

حَوَارِي : ٣ : ٣٢٨ .

حَوَالِي : ٣ : ٣٢٨ .

حَائِل وَحَوْل : ٢ : ٢١٩ .

حَوْة : ١ : ١٤٩ .

خَاتَام : ٢ : ٢٥٨ .

خِلَر : ٢ : ٢٣٧ .

خَذَلَة : ٢ : ١٩٠ .

خَرَب وَخَرَبَان : ٢ : ٢٠٠ .

خُرُوج : ١ : ٢٥٦ .

اخْرُطَمَ : ١ : ٨٧ ، ١٠٨ .

الْخُرْغِيلَة : ١ : ٦٨ .

الْخَضْخَاض : ٢ : ٢٦٨ .

خَضَع : ١ : ٥٥ .

خَصَم : ١ : ١٤٥ .

خُف ، وَخِفَاف : ٢ : ١٩٨ .

خَيْفَق : ١ : ١٢٤ .

اخْلَوْلَقَ لِلْخَيْر : ٢ : ١٠٢ .

خَمِيس وَأَخْمِيسَاء : ٢ : ٢٠٩ .

خَمْصَان وَخَمْصَانَة : ٣ : ٣٣٥ .

خَمِجَم : ١ : ٦٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ .

خَنْفَسَاء : ٢ : ٨٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ١٤٩ .

٣ : ٣٩ ، ٤٠ ، ١٩ .

أَخْوَل أَخْوَل : ٤ : ٢٩ .

خَاف : ١ : ١٩٩ .

ابن مَخَاض : ٤ : ٤٥ ، ٣٢٠ .

أَنْغِيل : ٣ : ٣٣٩ .

د

الدَّبْرَان : ٣ : ٣٨٢ ، ٤٠٣٢٥ .

دِرْحَايَة : ٤ : ٤ .

دَحَارِيس الْقَمِيص : ٣ : ٣٤٦ .

خ

خَيْكِي : ١ : ١٦٨ .

الْحُبَّعَيْن : ١ : ٦٨ .

خُتَع : ٣ : ٣٢٣ .

- دَارِع : ٣ : ١٦٢ .
 مُدَق : ١ : ٢٠٣ .
 مِدْرَى وَمَدَارَى : ١ : ١٣٨ ، ١٤١ .
 دِفْلَى : ١ : ١٦٨ ، ٢٠٩ ، ٣٨٥ ، ١٤٧ .
 ٣٤٠ : ٤ .
 دِلَاص : ٢ : ٢٠٥ .
 دُلَامِص : ١ : ٥٩ .
 دَلَنْطَى : ١ : ٥٩ ، ٢٣٤ .
 دَانِق : ٢ : ٢٥٧ .
 الدنیا والدُّنَا : ٣ : ٨٢ .
 ابن عَمَى دُنْيَا وَدُنْيَاءَ : ٤ : ٣٠٣ .
 دِقْلِيْز : ١ : ٥٧ ، ٨٦ .
 الْأَذْم : ٢ : ٢٢٩ ، ٣٤٠ .
 اذْهَامٌ : ٢ : ١٠٢ .
 ذ
 ذِرَاعٌ وَأَذْرُع : ٢ : ٢٠٤ .
 مِفْرُوَان : ١ : ١٩١ ، ٤٠ .
 ذِفْرَى : ٢ : ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٣٣٨ .
 مَذَاكِير : ٣ : ٨١ .
 رَأَلٌ وَرِفْلَان : ٢ : ١٩٦ .
 رَبْعَةٌ : ٢ : ١٥٧ ، ١٩٠ .
 رَبْعٌ وَأَرْبَاع : ٢ : ٢٠٤ .
 يَرْبُوع : ١ : ٥٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٤٠ ، ١٨ .
 تَرْجِس : ٣ : ٣١٨ .
 رَحْصَاء : ٢ : ٢٦٨ .
 رَحَى : ٣ : ٨٦ .
 رَزَان : ٣ : ٣٨٢ .
 رِشْوَةٌ : ٢ : ١٩٤ ، ٣ : ٨٢ .
 رِصَاص : ٣ : ٤٧ .
 رَعَشَنٌ : ١ : ٥٩ ، ٢١٩ ، ٣ : ٣٣٧ .
 الرُّغَاء : ٣ : ٨٥ .
 رَقَاً : ٢ : ١١١ .
 رَقَبَانِي : ٣ : ١٤٤ .
 رَأْفُود : ٣ : ٣٢٥ .
 الْأَرْقَم : ٣ : ٣٤٠ .
 رُقِيَّةٌ وَرُقَى : ٣ : ٨٢ .
 رَكْكَ : ١ : ٢٠٠ - ٢٠١ .
 رِمْدٍ : ١ : ٢٠٤ .
 يَرْمَع : ١ : ٥٧ ، ٣ : ٣٥١ .
 أَرْمَلٌ : ٣ : ٣٤١ .
 حِلُّ أَرْمَام : ٣ : ٣٢٩ .
 أَرْوَى : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
 أَرْوِيَّةٌ : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
 سَبْحَانَ اللَّهِ وَرَبِّحَانِهِ : ٣ : ٢٢٠ .
 رِيَّةٌ : ١ : ٢٤١ .
 زَنْبِير : ١ : ٢٥٦ .
 الزَّبْرِج : ١ : ٦٦ ، ٢٥٦ .
 زَبَانِي : ٣ : ١٤٥ .
 زُبْيَةٌ : ٢ : ١٩٤ .

سَرَارَى : ٣ : ٣٢٨ .

سَرَعَفَه : ٢ : ٩٥ .

السَّرْعَاف : ٢ : ٩٥ .

سَرَاوِيل : ٣ : ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

السَّرْهَاف : ٢ : ٩٥ .

تَسْرَهَف : ١ : ٨٦ ، ٢ : ١٠٨ .

سَرْهَف : ١ : ٨٦ ، ٢ : ٢٥٦ ، ٩٥ : ١٠٧ .

سَفَارٍ : ٣ : ٥٠ .

سَفَرَجَل : ١ : ٦٨ ، ١١٩ ، ٢٥٧ ، ٢ : ٢٣٠ .

٢٦٣ ، ٢٤٩ ، ٢٤٥ .

سُكْع : ٣ : ٣٢٣ .

إِسْكَاف : ١ : ٣٠٨ ، ٣ : ٣١٨ .

أُسْلُوب : ٣ : ٣١٨ .

مَسَالِيخ : ٣ : ٤٧ .

سَلْجَم : ١ : ٦٦ .

سَلْقَاه سَلْقَاءَ : ١ : ٦٩ ، ٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٤٤ .

١٠٧ ، ٩٦ : ٢ .

اِسْلَنْقَى : ٢ : ١٠٨ .

سَلْهَب : ١ : ٦٦ ، ٢ : ٢٢٨ ، ٣ : ٨٨ .

سَامُ أَبْرَص : ٤ : ٤٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .

سَمَان : ٣ : ٣٣٦ .

أَرْضُ مَسْنِيَّة : ١ : ١٨٩ .

سَهْوَك سَهْوَكَةً : ١ : ٢٤٤ .

أَسْوَدُ وَأَسَاوِد : ٢ : ٢٢٨ .

زَرْقَم : ١ : ٥٩ .

زَعْفَرَان : ١ : ٥٧ ، ٢ : ٣٦٣ .

زُقَاق : وَزُقَان : ٢ : ٢١٢ .

زِمَام وَأَزِمَّة : ٢ : ٢٠٦ .

زِنْدِيْق وَزِنَادِقَة : ١ : ١٠٥ .

زَهْلِيْق : ٢ : ١٠٨ ، ٢٤٣ .

زِيْرَاء : ٢ : ٢٦٨ .

س

سَائِرُ كَذَا : ٣ : ٢٤٤ .

سَبَبِيَّا : ٣ : ١٦٩ .

سَبْنَدِي : ٣ : ٣٨٥ .

سَبْطَر : ١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٤٤ ، ١٠٨ ، ٤ : ٣ .

مُسْتَحْنِكِك : ٢ : ٢٣٥ .

سِدْرَة ، وَسِدْر : ٢ : ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ .

سُدُوس : ٣ : ٣٢٩ .

سَرْحَه مُسْرَحًا : ٢ : ١٢٠ .

سِرْحَان : ٢ : ٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٣ : ٣٣٠ ، ٣٣٧ .

٣ : ٤ .

سُرْحُوب : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٩٣ ، ٢٥٦ .

سِرْدَاح : ١ : ٨٦ ، ٣ : ٣٨٦ ، ٢ : ٢٣١ ، ٢٦٨ .

٣ : ٤ ، ٨٨ .

سُرَادِق : ٢ : ٢٤٤ .

سُرَادِقَات : ٢ : ١٨٥ .

سَرْنَدِي : ٢ : ٢٣٤ ، ٣ : ٣٨٥ .

سِرَر : ١ : ٢٠١ .

شَبِير شَتْرَا : ٢ : ١١٠ ، ٣ : ٨١ .

الشُّحاج : ٣ : ٨٦ .

شِدَد : ١ : ٢٠١ .

مَشْرَبَة : ٢ : ٢٧١ .

الشَّرْبَة : ١ : ٢٠٤ .

شَرَر : ١ : ٢٠٠ .

شُرُر : ١ : ٢٠١ .

مَشْرُوقَة : ٢ : ٢٧١ بتثليث الراء :

شِسْع وشُسُوع : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .

شَعْرَانِي : ٣ : ١٤٤ .

شَعَر بَعَر : ٢ : ١٦١ ، ٣ : ١٨٢ ، ٤ : ١٨٤ ، ٤ :

٣٠ ، ٢٩ .

شَقَاوَة : ١ : ١٨٩ ، ٣ : ٤٠ .

شُكَاغِي : ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٣ : ٤٥ ، ١٤٨ .

شُلُل : ١ : ٥٤ .

شَمَال - وشَامَل : ١ : ٥٨ .

شَمَلَل شَمَلَّة : ٢ : ٩٦ .

شِمَال : ٢ : ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٣ : ٨٨ .

شَمَرْدَل : ١ : ٢٠٦ ، ٢٣٠ ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ .

شَنْبَاء : ١ : ٢١٦ ، ٦٤ .

اشْتِهَاب : ١ : ٢٠٧٧ ، ١٠٩٠ ، ١٠٢ .

وشَوَارٌ من الشارة : ١ : ١٠٨ .

أَشَاوَى : ١ : ٣١ .

صَحْفَة ، وصِحَاف : ٢ : ٢٣٢ ، ٣ : ٨٥ .

صَدِيّ فهو صَدِيَان : ٣ : ٨٠ .

صُرْد : ١ : ٥٥ ، ٢ : ٢٠٣ ، ٣ : ٢٣٣ ، ٣٢٣ ،

٣٧٩ .

صَيَّرَف : ٢ : ٢٢١ .

صَعَّرَ صَعْرَةً : ٢ : ٩٦ .

صَغْفُوق : ٢ : ١٢٧ ، ٣ : ٣٢٦ .

صِفَاف : ٣ : ٤٧ .

صَيَّل وصَيَّالَة : ١ : ١٠٥ ، ٣ : ٣٢٧ .

إِضْلِيَت : ١ : ٥٨ .

صُلْعَة ، وصلْعَة : ٢ : ٢٠٥ .

صَلَايَة : ١ : ١٩٠ ، ٣ : ٤١ .

صَمَحَح : ١ : ٦٩ .

صُنْدَل : ١ : ٢٥٦ .

صَه : ٢ : ٣ .

صَوَّة : ١ : ١٤٩ .

صَيِد فهو أَصِيد : ١ : ٩٩ .

صَيَّرُورَة : ١ : ١٢٥ ، ٢ : ٢٢١ ، ٣ : ١٣٥ .

ضِبْعَان : ٢ : ٢٦٦ .

ضِلَع : ١ : ٥٤ ، ٢٥٦ .

ضَايِر : ٣ : ١٦٤ .

صَيْعَةٌ وَضِياع : ٢ : ٢٣٢ .

صَيِّقُنُ : ١ : ٣٠٢١٩٠٥٩ : ٣٣٧ .

صَيَّوْنُ : ١ : ١٧١ .

ط

طَبُّ : ١ : ٢٠١٩٩ : ١١٦ .

الطَّحَاكُ : ٤ : ١٣ .

طَرَحَتِ الْبِشْرُ وَطَرَحَتْهَا : ٢ : ١٠٥ .

طَارَقَ النَّعْلُ : ١ : ٢٠٧٣ : ١٠٠ .

طَلَحَ . وَطَلَعَ : ٢ : ٢٠٧ : ٤ : ٢٢٥ .

طَاوَيْتُ : ٣ : ١٦٣ .

طُومَارُ : ٢ : ٢٦٨ .

طِمْرٌ : ١ : ٢٠٤ .

طُنْبٌ : ١ : ٥٤ : ٢ : ٢٠٢ .

الطُّوفَى : ١ : ١٦٨ .

ظ

ظَلِيمٌ وَظِلْمَانُ : ٢ : ٢١٠ : ٢١٢ .

ع

عَنْبَسَ : ١ : ٢١٩ .

عَبَلَةٌ : ٢ : ١٩٠ .

الْعَبَلَاتُ : ٢ : ١٩٠ : ٢٢٤ .

عَبْدَلُ : ١ : ٦٠ .

عَبَاقِيَّةٌ : ٣ : ٣٢٧ .

عَبَايَةٌ : ١ : ١٨٩ : ٣ : ٤٠ .

عَنْلَ : ٢ : ١١٠ .

عَشِيرٌ : ١ : ٥٧ : ١٢٢ : ٣٠٢١٩٠ : ١٣٤ .

عَشَوَلٌ : ٢ : ٢٤٧ .

الْمِدْلُ ، وَالْعَدِيلُ : ٣ : ٣٨٢ .

عِدْدَى : ١ : ٥٤ .

عُدْوَةٌ : ٢ : ١٩٤ .

الْعَذِيرُ : ٤ : ٢٦٠ .

عُدَاوِرُ : ١ : ٢٠٨٦ : ٢٨٦ .

عُدَاوِرَةٌ : ٢ : ٢٥٥ .

ابن عِرْسَ : ٤ : ٤٥ : ٣١٩ : ٣٢٠ .

أَرْسَلَهَا الْبِرَّاءُ : ٣ : ٢٣٧ .

عَرْقُوتٌ : ١ : ٢١٩ .

عُرْوَةٌ : ٢ : ٢٨٥ .

عُرْوَاءُ : ٢ : ٢٨٥ .

يَعْسُوبٌ : ١ : ٥٧ .

أَعَشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ : ٢ : ١٠٢ .

بُرْمَةٌ أَعْشَارُ : ٣ : ٣٢٩ .

عُشْرَاءُ : ٢ : ٢٦٨ .

الْعَشَى : ٣ : ٨٠ .

عَضْرَفُوطُ : ٢ : ١٠٩ : ٢٤٩ .

عَيْضُمُوزُ : ٢ : ٢٥٦ .

تَعَصُّوْضُ : ٣ : ٣١٨ .

بَعِيرٌ عَاضِيَةٌ : ٣ : ١٦٥ .

الْبَعْضَاءُ : ٣ : ١٦٥ .

مِعْطَارُ : ٣ : ١٦٥ .

عَطَسَ يَعْطُسُ : ٢ : ١١٠ .

عَيْطُمُوسُ : ٢ : ٢٥٦ .

عُنْظَلَبٌ : ١ : ٢١٩ .

عُظَاءُ ، وَعُظَاءَةٌ ، وَعُظَايَةٌ : ١ : ١٩٠ : ١٩١ .

- عَفْرِيت : ١ : ٦٠ .
عَفْرَتِي : ٣ : ٨٨ .
عُقَاب وَعُقْبَان : ٢ : ٢١١ .
يَعْقُوبُ ذَكَرَ الْقَنْج : ٣ : ٣٢٥ .
عَاقِر : ٣ : ١٦٤ .
عَلْبَاءُ : ٢ : ٢٦٨ ، ٣ : ٨٧ ، ١٤٩ ، ٣٨٦ .
عَلِي : ٤ : ٦٠ .
اَعْلُوْطُ : ١ : ٧٧ ، ٢٥٧ ، ٢ : ٢ ، ١٠٢ ، ١٠٩ .
عُلَيْطُ : ١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٤٣ .
عُلَاطُ : ١ : ٨٦ .
عَلَقَى : ٢ : ١٠٧ ، ٤ : ٣٤ .
عَلِيَّة : ٣ : ٨٠ .
عُلَيْيَّة : ٢ : ٢٧١ .
أُمُّ عَاوِر : ٤ : ٤٨ ، ٣١٩ .
يَعْمَلَةُ : ١ : ٥٧ ، ٣ : ٣١٦ .
عُنْفُوَان : ١ : ١٩٠ .
عُنُق : ١ : ٥٤ .
عُنُقُ مِنَ النَّاسِ : ٤ : ١٩٩ .
عَنَاقُ وَعُوقُ : ٢ : ١٥٧ ، ٣ : ٣٤٨ .
عَنْكَبُوتُ : ١ : ٦٠ .
عَنْدَلِيْب : ٢ : ١٠٩ ، ٢٤٩ .
عِيْدَةٌ : ١ : ٢٠١ .
عَائِذٌ وَعُوْذُ : ٢ : ٢١٩ .
عَوْلَةٌ : ٣ : ٢١٧ .
عَاوَمَتِ النَّخْلَةَ : ٢ : ٢٧٥ .
الْعَوَاءُ : ٣ : ٨٥ .
مَعْيُورَاءُ : ٢ : ٢٦١ .
بَعِيرٌ مُّعِي ، وَلِبَلٌ مُّعَايَ ، وَمَعَايَا : ١ : ١٣٨ .
غ
النَّثِيَان : ١ : ٢٦٠ .
اَغْتُوْدَنَّ : ١ : ٧٧ ، ٢٥٧ ، ٢ : ٢ ، ١٠٢ ، ١٠٩ .
مُعْدُوْدِيْنَ : ٢ : ٢٥٢ .
الْفَرِيَان : ٤ : ٣٢٥ .
غَسِيلِيْنَ : ٣ : ٣٣٤ .
غَلِقَ الرَّهْمُنُ : ٢ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ .
فَوُغَاءُ : ٢ : ٢٦٨ .
غَار : ٢ : ٢٨٠ .
غَاقٍ : ٣ : ١٨٠ ، ١٨١ .
أَغْلَيْتِ الْمَرْأَةُ : ٢ : ٩٨ .
ف
فَرْقَدُ : ١ : ٢٥٦ .
فَرْزَدَقُ : ٢ : ٢٣٠ ، ٢٤٩ .
فَرِنْدُ : ٣ : ٣٢٥ .
فَرْوَةٌ وَفِرَاءُ : ٣ : ٨٤ .
فُسْحَمُ : ١ : ٥٩ .
فُسْطَاطُ : ٣ : ٨٨ .
فَصِيْلٌ ، وَفِصَالُ : ٢ : ٢١٣ .
أَفْعَى : ٣ : ٣٣٩ .
فَفَعُ ، وَفَقَعَةٌ : ٢ : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
أَفْكَلُ : ٢ : ٢١٦ ، ٣ : ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ .
فَلَوُ وَأَفْلَاءُ : ٢ : ٢١٥ .
٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ .

فَيْنَان : ٣ : ٣٣٦ .

قَرَقَرَى : ٢ : ٢٦١ ، ٣ : ٨٨ .

فَاطَ الْمَيْت : ١ : ١٨٦ .

فِرْطَعْب : ١ : ٦٨ .

ق

قَرْنُقُل : ٢ : ٢٣٤ .

القَبِيح : ٣ : ٣٢٥ .

قَرْيَةٌ وَقُرَى : ٣ : ٨٥ .

قَبَعْنَرَى : ١ : ٥٧ ، ٢ : ١٠٩ ، ٤٩٩ .

قَسُورٌ : ١ : ١٢٢ ، ٢ : ٢٤٣ ، ٢٨٣ .

قِيَالٌ وَأَقِيلَةٌ : ٣ : ٨٥ .

قَسُورَةٌ : ٢ : ٢٦٠ .

حَمَارٌ قَبَانٌ : ٤ : ٤٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .

اَقْشَعَرٌ : ١ : ٢٥٧ ، ٢ : ١٠٩ .

قَتَبٌ وَأَقْتَابٌ : ٢ : ١٩٩ ، ٣ : ٨١ .

قَشُوءٌ وَقَشُوءَاتٌ : ٢ : ١٩٣ .

ابن قِثْرَةٍ : ٤ : ٤٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .

قَصٌّ وَقَصَصٌ : ١ : ٢٠٠ .

قَثْرُهُ : ١ : ٧٠ .

قَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ : ٣ : ٨٥ .

قُثْمٌ : ٣ : ٣٢٣ ، ٤ : ٤٨ .

القُصُوى : ١ : ١٧١ .

قَثَامٌ : ٤ : ٤٨ .

القُصَيَا : والقُصَى والقُصُوى : ٢ : ٢٣٢ ،

قُحٌّ : ٤ : ٣٠٦ .

٨٢ : ٣ .

تَقَحَّضَتْ عَلَيْهِ : ١ : ٧٨ .

قَضَّيْهِمْ بِقَضِيَّتِهِمْ : ٣ : ٢٤٠ .

أَفْحُوَانٌ : ١ : ١٩٠ .

القَضَقَاض : ٢ : ٢٦٨ .

قَدَدٌ : ١ : ٢٠١ ، ٢٤٥ .

تَقَضَّضٌ : ١ : ٢٤٦ .

قَدْنِيٌّ : ١ : ٢٤٩ .

القِيَضَةُ : ١ : ٦٢ .

قَادِمُ النَّاقَةِ : وقَوَادِمٌ : ٢ : ٢٢٥ .

قَطْرُهُ : ١ : ٧٠ .

قَدَمٌ : ٣ : ٨٣ .

حَبِلَ أَقْطَاعٌ : ٣ : ٣٢٩ .

قُدْذٌ : ١ : ٢٠١ .

قُدْدٌ : ١ : ٢٠٤ .

القُدْغَمِيلَةُ ، وَقُدْغَمِيلٌ : ١ : ٦٨ ، ٢٥٧ .

اَقْعَمَسَسَ : ١ : ٧٧ ، ٢ : ٢٠٥ ، ١٠٨ .

قَذَالٌ وَأَقْذَلَةٌ ، وَقَذُلٌ : ٢ : ٢١٢ - ٢١٣ ، ٢٧٣ .

مُقْعَمَسِسٌ : ٢ : ٢٣٥ ، ٢٥٣ .

٨٣ : ٣ .

قَاعَسَهُ فَتَقَاعَسَ : ٢ : ١٠٥ .

قُرَاءَةٌ : ٣ : ٣٩ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٤٩ ، ٤ : ٦ .

قُفٌّ وَقِفافٌ : ٢ : ١٩٨ ، ٣ : ٤٧ .

قُرْبَانٌ : ٢ : ٢٦٦ .

قَفَا : ٣ : ٨٦ ، ٨٧ ، ٣٢٠ .

قَرْدُدٌ : ١ : ٢٠٤ ، ٢٤٤ .

قَلَنْسُوءَةٌ : ١ : ٥٧ ، ١٩٠ ، ١١٩ ، ١٨٨ ، ٢ .

- قُلُوص وَقِلَاص : ٢ : ٢١٣ .
 قُلْفَةٌ ، وَقُلْفَةٌ : ٢ : ٢٠٥ .
 قُلْقُل : ١ : ٦٦ .
 قُلْقِلَةٌ ، وَقُلْقِل : ٢ : ٢٠٨ .
 قُلَّة : ١ : ٢٤١ .
 قَمَحْلُودَةٌ : ٢ : ٢٣٤ ، ٢٥٥ .
 قَمَطَر : ١ : ٦٧ ، ١١٨ ، ٤٤ ، ٣ : ٢ ، ١٠٨ ، ٢٤٣ .
 قَنَسْرَى : لم تسمع إلا في شعر العجاج :
 ٣ : ٢٢٨ .
 الْقَنَّا : ٣ : ٨٠ .
 قُوبَاء : ٢ : ٢٦٨ ، ٣ : ٨٨ ، ٤ : ٦٤ .
 قُوبَاء : ٢ : ٢٦٨ ، ٣ : ٨٨ ، ٣٨٦ .
 مَقُود : ٢ : ٢٨٣ .
 قَيْدُودَةٌ : ١ : ١٢٥ ، ٢٢٢ ، ٢ : ٢٢١ ، ٣ : ١٣٥ .
 قِيم : ١ : ٥٤ .
 ك
 ثُوب أَجْبَاش وَأَجْبَاش : ٣ : ٣٢٩ .
 كُتْع : ١ : ٥٥ .
 كُتَيْب : ٢ : ٢٠٩ ، ٢١٣ .
 كُؤَنَر : ١ : ٥٧ ، ٢١٩ ، ٢ : ١٠٧ .
 كُحْكُح : ١ : ٦٦ .
 كُرْز : ٤ : ١٦ .
 كُرَاع وَأَكْرُع : ٢ : ٢٠٤ .
 كُرَوَان : ١ : ١٨٨ .
 كُتَيْت : ٣ : ٢٣٣ .
 كَفَّةً كَفَّةً : ٢ : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٣ : ١٨٢ ، ١٨٤ .
 ٤ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٥٢ .
 كَلْكَلًا : ٣ : ١٦٩ .
 كُؤَّة : ٣ : ٨٥ .
 كَيْنُونَةٌ : ١ : ١٢٥ ، ٢٢٢ ، ٢ : ١٢٦ ، ٢٢١ ،
 ٣ : ١٣٥ .
 الْكُؤْسَى : ١ : ١٦٨ .
 ل
 لَبَّ الرَّجُلُ : ١ : ١٩٩ .
 لَبَّد : ١ : ٣٠٥٥ ، ٣٢٣ .
 ابْنُ لَبُون : ٤ : ٤٥ ، ٣٢٠ .
 لَحْجَةٌ : ٢ : ١٩١ .
 لَحِجَتْ عَيْنُهُ : ٢ : ٩٩ ، ١١٠ ، ٣ : ١٣٤ .
 لِحْيُهُ وَلِحْي : ٣ : ٨٢ .
 لِحْيَانِي : ٣ : ١٤٤ .
 أَلَدَّ : ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٤ .
 لِسَانُ وَاللُّسْنُ وَاللِّسَنَةُ : ٢ : ٢٠٤ .
 لِيَطْلُظ : ١ : ٦٦ .
 لُغَيْرِي : ٢ : ٢٦٢ .
 لَقِيمَ : ٢ : ١١٠ ، ١٢٥ .
 لُكْع : ٣ : ٣٢٣ ، ٣٨١ ، ٤ : ٢٣٧ .
 مَلَامَح : ٣ : ٨١ .
 قَرْنُ أَلْوَى وَقُرُونٌ لِي : ١ : ١٨٢ .
 لِبَالِي جَمْعُ لَيْلَةٍ : ٣ : ٨١ .
 م
 مِشْرَةٌ ، وَمِشَر : ١ : ١٥٦ .
 مَنَجْنِيْق : ١ : ٥٩ .

- مِدَادٌ وَأَمْدَةٌ : ٢ : ٢٠٦ .
مِدَارَى : ٤ : ٢٥٣ .
مِذْيَةٌ . وَقَالُوا : مِذْيَةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَمِذْيٌ :
٢ : ١٩٤ . ٣ : ٨٢ .
مِزِلٌ وَمِزِيلٌ : ٢ : ١١٦ .
مُرَّانٌ : ٣ : ٣٣٧ .
مَسَاسٍ : ٣ : ٣٦٨ .
مَعَدَّ : ١ : ٢٠٣ .
مَغْرَى : ١ : ١٦٨ . ٢ : ٢٦٠ . ٣ : ٢٥٩ .
٣ : ٤٥٠ . ١٤٨ . ٣٣٨ . ٣٨٥ .
وَعَى : ١ : ١١٨ .
مَلَكُوتٌ : ١ : ٦٠ .
مَنَا : ٣ : ٥٦ .
مَه : ٢ : ٣ .
مَهْدَدٌ : ١ : ٢٠٤ . ٢٤٤ .
رَجُلٌ مَالٌ : ١ : ١٩٩ .
ابْنُ مَاءٍ : ٤ : ٤٥ . ٣٢٠ .
ن
نَآمٌ : ٢ : ١١٢ .
نَابِلٌ : ٣ : ١٦٢ .
النَّجْمُ : ٣ : ٣٨٢ .
النَّجَاجَةُ : ٣ : ٢٠٩ . ٢١٠ . ٢٧٩ .
نَبْحَى : ٣ : ١٣٧ .
نَحْوَرُوشٌ : ١ : ٦٨ .
نُشْخَلٌ : ١ : ٢٠٩ . ٢١٦ .
نُدُسٌ : ١ : ٥٤ .
نَدِيٌّ الْقَوْمُ : ٣ : ٨١ .
نَرْجِسٌ انْظُرْ (رَجَسُ)
النَّزْوَانُ : ١ : ٢٦٠ .
نَاشِبٌ : ٣ : ١٦٢ .
نَنْضُبٌ : ٣ : ٣١٠ .
نَقَّوْ : ١ : ٥٣ .
نَغْرٌ وَنَغْرَانٌ : ١ : ٥٥ . ٢ : ٢٠٣ . ٣ : ٢٣٣ .
٣٢٣ . ٣٧٩ .
نُغْلٌ : ١ : ٢٠٩ . ٢١٦ .
النُّفَاضُ : ٣ : ٨٦ .
النُّقَازُ : ٣ : ٨٦ .
نَقْضٌ : ١ : ٥٣ .
نَكْنَهُ : ١ : ٧٠ .
نَهَسَرٌ : ٣ : ٣١٧ .
نَهْشَلٌ : ١ : ٦٦ . ٣ : ٣١٧ .
النُّوْرُ . وَالتَّوْرُ : ١ : ١٠٣ .
ه
هَبَّعٌ وَأَهْبَاعٌ : ٢ : ٢٠٤ .
هَبَّى ، وَهَبِيَّةٌ : ١ : ٢٠٤ .
هَجْرَعٌ : ١ : ٦٦ . ٢ : ٢٥٦ . ٣ : ١٠٨ . ٤ : ١٠٧ .
٣ : ٣٣٨ .
هَجَانٌ : ٢ : ٢٠٥ .
هَدِيدٌ . وَهَدَايِدٌ : ١ : ٦٧ .
هَرِيعٌ لَمْ تَذْكُرْهُ كَتَبَ اللُّغَةُ : ٢ : ١٠٧ .
هَرَاوَةٌ ، وَهَرَاوَى : ١ : ١٤٠ .

- ٢٦٠ : ٢ : مَلْبَاجَةٌ .
 ٩٤ : ١ : وَشَاحٌ ، وَإِشَاحٌ .
 ٣٥٦ : ١ : ٢ : ٨٩ ، ٩٥ . مَلْجَجٌ يُهْمَلِجُ .
 ١٠٩ : ١ : وَغَوَّعَةٌ .
 ٦٣ : ١ : تَيْقُورٌ .
 ٦٣ : ١ : نَكَلَةٌ .
 ١٣٣ : ١ : أَهْوَنَاءُ .
 ٩١ : ١ : أُنْلَجٌ .
 ٢٢٢ : ١ : وَئِبٌ .
 ٢٢٢ : ١ : وَئِجٌ .
 ٢٢٢ : ١ : وَئِسٌ .
 ٢٢٢ : ١ : وَئِلٌ .
 ١٨٠ : ٣ : وَئِهَا .
 ٣١٧ : ٣ : نَوَامٌ .
 ٦٣ : ٣ : مَنَّمٌ .
 ٣٨٥ ، ٣٣٨ : ٣ : تَنَرَى .
 ٣٢١ : ١ : ٢ : ٩١ ، ٦٣ : نَجَاهٌ .
 ١٠٩ : ١ : وَخَوَّحَةٌ .
 ٣٢١ : ١ : ٢ : ٩١ ، ٦٣ : تَخَمَةٌ .
 ٢١٩ ، ٢٠٢ : ٢ : وَرْدٌ ، وَوَرْدٌ .
 ٦٣ : ١ : وَرْقَةٌ وَأَرْقَةٌ .
 ٢٠٠ : ٢ : وَرَلٌ ، وَوَرَلَانٌ .
 ٣١٥ : ٣ : ٢ : ٢١٦ : أَيْدَعٌ .
 ٩٢ : ١ : يَعَرَّ الْجَذَى .
 ١٥٧ : ٢ : يَفْعَةٌ .

ى

الأمثال والشعر

- أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ : ٤ : ١٠ .
 أَسْرَى مِنْ قُنْفُذٍ : ٤ : ١٠١ .
 أَصْبَحَ لَيْلُ : ٤ : ٢٦١ .
 أَضْرَطَّا وَأَنْتَ الْأَعْلَى : ٤ : ٢٦١ .
 أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ : ٢ : ١٤٥ .
 أَطْرِقْ كَرًا إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقَرَى : ٤ : ٢٦١ .
 أَقْتَدِ مَخْنُوقٌ : ٤ : ٢٦١ .
 اقْصِدْ بِذَرْعِكَ : ٢ : ٣٢٣ .
 الصَّيْفُ ضِيعَتِ اللَّبَنِ : ٢ : ١٤٥ .
 اللَّيْلُ طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقْمِرٌ : ٤ : ٢٦١ .
 إِنَّ الْفُكَاهَةَ مَقْدُودَةٌ إِلَى الْأَذَى : ١ : ١٠٨ .
 إِنََّّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَا : ٢ : ٢٣٨ .
 إِنَّمَا يَجْزَى الْفَقِي لَيْسَ الْجَمَلُ : ٤ : ٤١٠ .
 أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ : ٣ : ٢١٥ .
 بِلَّامٍ مَا تُحْتَنِنُهُ : ٣ : ١٥ .
 بَعِينَ مَا أَرَيْتُكَ : ٣ : ١٥ .
 تَفَرَّقُوا أَيْدِي سِيبَا : ٤ : ٢٥ .
 جَاءَ يَنْفُضُ وَلَوْ يَوْمَهُ : ٣ : ٤٠ .

١٦٤-١٦٣ : ٢ : ١٩١ : ١

- رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ : ٣ : ٢١٥ .
 شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ : ٤ : ١٦٩ .
 عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا : ٣ : ٧٠ ، ٧٢ .

عليه رجلا ليسنى : ٣ : ٢٨٠ .

غَلِقَتِ الرِّهَانُ بِمَا فِيهَا : ٢ : ٢٠٢ .

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا : ٤ : ٣٦٢ ، ٣٦٣

كَادَ الْعَرُوسُ يَكُونُ أَمِيرًا : ٣ : ٧٤ .

كَادَ النِّعَامُ يَطِيرُ : ٣ : ٧٤ .

لَا يُقَعِّعُ لِي بِالشَّنَانِ : ٢ : ١٣٨ .

لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى : ٤ : ٣٦٣ .

لَوْ غَيْرُ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي : ٣ : ٧٧ .

مَازِ رَأْسُكَ وَالسِّيفُ : ٣ : ٢١٥ .

مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ ، وَلَا سُودَاءُ ثَمَرَةٌ : ٤ : ١٩٥ .

مَا مُسَى مِنْ أَغْتَبَ : ٤ : ١٩٠ .

هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ : ٢ : ٢١٩ .

وَرَاعَكَ أَوْسَعُ لَكَ : ٣ : ٢٥ .

قَالَتِ الْأَرْنبُ : يَا أَبَا الْحِجْلِ ، فَقَالَ : سَمِيعًا دَعَوْتُ .

قَالَتْ : أَتَيْنَاكَ لِنَخْتَصِمَ إِلَيْكَ . قَالَ : عَادِلًا حَكْمَتَنَا .

قَالَتْ : فَاخْرَجْ إِلَيْنَا . قَالَ : فِي بَيْتِهِ يُوتَنِي الْحَكْمُ .

قَالَتْ : إِنِّي وَجَدْتُ ثَمَرَةً . قَالَ : حُلُوةٌ فَكَلَيْهَا .

قَالَتْ : فَاخْتَسَلَهَا التَّلْعَبُ . قَالَ : لِنَفْسِهِ بَغْيُ الْخَيْرِ .

قَالَتْ : فَلَطَمْتُهُ . قَالَ : بِحَقِّكَ أَخَذْتِ .

قَالَتْ : فَلَطَمْتَنِي . قَالَ : حُرٌّ أَنْتَصِرُ .

قَالَتْ : فَاقْضِ بَيْنَنَا . قَالَ : قَدْ قَضَيْتِ : ٤ : ١٠٢ .

الشعر

ليت شعرى وأين متى ليت إن ليتنا وإن لوأ عناء

٤٣ : ٢٣٥ : ٤٣ : ٣٢

ألم ألك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

٢٧ : ٢

فمن بهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

١٣٧ : ٢

إذا عاش الفتي مائتين عاما فقد ذهب اللذذة والفتاة

١٦٩ : ٢

كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها غسل وماء

٩٢ : ٤

على أنيابها أو طعم غص من التفاح مصرة اجتناء

٩٢ : ٤

ب

لكل دهر قد ليست أثوبا حتى اكتسى الرأس قناعا أثيبا

١٩٩ : ٢٠ : ١٣٢ : ٢٩ : ١

وما له من مجد تلهد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

٢٦٦ : ٣٨ : ١

ألم تعلم مسرحة القوافي فلا عيبهن ولا اجيالا

١٢١ : ٢ : ٧٥ : ١

فغص الطرف إنك من نعيم فلا كعبا بلغت ولا كلابا

١٨٥ : ١

أقلى اللوم عادل والعتابا وقول - إن أصبت - لقد أصابا

٢٤٠ : ١

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجرا ومسحبا

وتدفن منه الصالحات وإن يسى يكن ما أساء النار في رأس كبكبكا

٢٢ : ٢

في ليلة من جمادى ذات أندية ما يبصر الكلب من ظلماتها الظنبا

٨١ : ٣

ليست هذا الدهرَ شَهْرُ لا نرى فيه عَرِيباً
ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا نخشى رَقِيباً

٩٨٠ ٣

لن تراها وإن تَأَمَّلْتَ إِلَّا ولها في مفارق الرأس طِيباً

٢٨٤ : ٣

إِنَّ لها مَرَكَّنًا إِرْزَبًا كَأَنَّهُ جِبْهُ ذُرَى حَبَا

٩ : ٤

يا عجباً لقد رأيت عجباً حمار قَبَانٍ يسوق أَرْزَباً

٤٤ : ٤

فما قوى بشعلبةَ بن سعد ولا بغزارة الشعرى الرقابا

١٦١ : ٤

فذاك وخَمْ لا يُبَالَى السبا الحزنُ باباً والعقور كَلْباً

١٦٢ : ٤

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفكُ يبعث لي بعد النهى طَرَباً

٢٥٦ : ٤

لكن شاقه أن قيل ذا رَجَبُ يا ليت عِدَّة حول كلِّ رَجَبَا

٢٥٦ : ٤

جارية من قيس بن ثعلبة كريمة أخوالها والعصبه

٣١٥ : ٢

لا بارك الله في الغواني هل يُصْبِحُنَّ إِلَّا لهنَّ مَطْلَبُ

٣٥٤ : ٣ ، ١٤٢ : ١

وجدنا لكم في آل حامي آية تأولها منّا قفى ومُعَرِبُ

٣٥٦ : ٣ ، ٢٣٨ : ١

أردد حمارك لا تنزع سَوِيَّتَهُ إذن يردُّ وقيد العير مكروبُ

١٠٦ : ٢

تَرَادَى عَلَى دَمَنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرَكُوبُ

٣٩ : ٢

حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بِطَوْنِكُمْ . وَرَأَيْتُمُو أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجْنِّ لَنَا إِنَّ الْغَادُورَ الْفَاحِشَ الْخَبُّ

٨١ : ٢

بِهَا جِيفَ الْحَسْرِى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

١٧٣ : ٢

تَمَزَّزَتْهَا وَالْدِيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا

٢٢٦ : ٢

وَحَبِئْتُمَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى . فَكَيْفَ وَهَانَا هَضْبَةٌ وَقَلْبِي

٢٨٨ : ٤ ، ٢٧٧

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً . جَرَمْتُ فِرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

٣٥٢ : ٢

أَتَهَجِرُ لَيْلِي لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا . وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ

٣٦ : ٣٧

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ . يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

٧٠ : ٣

وَلَسْتُ بِنَحْوَى يَلُوكَ لِسَانَهُ . وَلَكِنْ سَلِيقَ أَقُولُ فَأُغْرِبُ

١٤٣ : ٣

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ . إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

٢١٣ : ٣

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةُ قَوْلُهُ . لِلتَّمَسِّ الْمَعْرُوفُ : أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

٢١٩ : ٣

كَذَبْتُمْ ، وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكَحُونَهَا . بَنَى شَابَ قَرْنَهَا تَصَرَّ وَتَحَلَّبُ

٢٢٦ ، ٩ : ٤

فدى لبني ذهل بن شيبان نأقي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

٩٦ : ٤

هذا - لعمركم - الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

٣٧١ : ٤

وما لي إلا آل أحمد تبعه وما لي إلا مشعب الحق مشعب

٣٩٨ : ٤

كانك لم تذبح لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إهابها

١٨ : ٢

فإنني امرؤ من عصابة خندقية أبت للأعادي أن تذبح رقابها

١٩٩ : ٤

ومن يك مولاهما الغريب وجارها فأنت أخوها دنية ونسيبها

٣٠٣ : ٤

في ليلة لانرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها

٤٠٢ : ٤

وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقى حرابه

٢٤٠ : ٢

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا غم الجبان من الكرب

٧٥ : ١

إن السيوف غلّوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعصبي

١٠٣ : ١

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلّت هذيل بما قالت ولم تصب

١٦٧ : ١

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

٣٣١ ، ٣٢١ ، ٨٦ ، ٣٦ : ٢

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

٥٧ : ٢

أَمَا الْقَتَالُ لَاقْتَالٍ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

٧١ : ٢

وَمَنَا لَقَيْطٌ وَابْنَاهُ وَحَاجِبٌ مُؤَرَّثُ نِيرَانِ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبِي

٩٣ : ٢

تَدَلَّتْ عَلَى حَصٍّ ظِلَاءٍ كَأَنَّهَا كَرَاتُ غَلَامٍ فِي كَسَاءٍ مُؤَرَّنَبٍ

٩٨ : ٢

قَدِيدِمَةُ التَّجْرِبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

٢٧٣ : ٤ ، ٤١

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بَنِ كَعْبٍ طَعِينَةُ وَاقِفَةٍ فِي رَكْبٍ

تَرْتَجِ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجُ الْوُطْبِ

٤١ : ٣

عَسَى اللَّهُ يَغْنَى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمَنْهَرِ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبٍ

٤٨ : ٣ ، ٦٩

يَوْمَانِ : يَوْمِ مَقَامَاتٍ وَأُنْدِيَةِ وَيَوْمِ سِيرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيْبٍ

٨٢ : ٣

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كِبَانِي مَرْحَبٍ

٢٣١ : ٣

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدٌ وَلَمْ تُغَدِّ دَعْدٌ فِي الْعَلَبِ

٣٥٠ : ٣

أَصْبَحْتَ كِرَاعَ الْغَمِّ مَوْحِشَةً بَعْدَ الَّذِي قَدْ مَضَى مِنَ الْحِقَبِ

٣٦٦ : ٣

وَكَمَتَا مَدْمَاءَ كَأَنَّ مِتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْمَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبٍ

٧٥ : ٤

يَا ابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتَكَ إِذْ تَدْعُو تَمِيًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابٍ

٢٥٠ : ٤

يبكيك ناه بعيد الدار مخترب يا للكهول وللشبان للعجب

٢٥٦ : ٤

بتو عمه دنيا وعمرو بن عامر أولئك قوم بأسهم غير كاذب

٣٠٣ : ٤

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب

٤١٣ : ٤

ت

يا قوم قد حوقلت أو دنوت وبعض حيقال الرجال الموت

٩٦ : ٢

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

١٥ : ٣

ألا يا ليتني والمرء ميت وما يغنى من الحدثنان ليث

٣٣ : ٤

نضر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

٧ : ٤ ، ١٨٨ : ٢

بعد اللتيا واللتيا والي إذا علتها أنفـس تردت

٢٨٩ : ٢

وكنـت كـذي رـجلين : رـجل صـحيحة ورجل رى فيها الزمان فشلت

٢٩٠ : ٤

بنيتي سيـدة البنات عيشي ولا نأمن أن تماي

٤٣ : ٣

أفى الولائم أولادا لواحدة وفى العيادة أولادا لعلات

٢٦٥ : ٣

من كان أسرع فى تفرق فالج فلبونه جربت معا وأعدت

إلا كناشرة الذى ضيـم كالغصن فى غلوائه المتنبـت

٤١٦ : ٤

ج

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَنَاجِبَا

٦٦ : ١

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فِهَذَا فَلَجَ مَاءَ رَوَاءٍ وَطَرِيقَ نَهْجٍ

٣٥٩ : ٣

وَكُنْتُ أَذِلَّ مَنْ وَكَلَّ بِقَاعٍ يُشَجِّعُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِبِ

١٦٦ : ١

أَمَّا النَّهَارُ فَنِي قَيْدٍ وَسِلْسَلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحَوْتٍ مِنَ السَّاجِ

٣٣١ : ٤

كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِيغَالِهَنْ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتِ الْفَرَارِيجِ

٣٧٦ : ٤

ح

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحَا إِلَى سَلْيَانَ فَنَسْتَرِيحَا

١٤ : ٢

سَأَتْرُكَ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَالْحَقَّ بِالْعِرَاقِ فَنَأْسْتَرِيحَا

٢٤ : ٢

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مَتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

٥١ : ٢

بَعِيدَ الْغَزَاةِ فَمَا إِنْ يَزَا لَ مَطْمَرًا طَرَتَاهُ طَلِيحَا

١٤٧ : ٢

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبُهُ أَنْ يَقْرَحَا

٧٥ : ٣

رَبِيعَ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَانْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

٧٥ : ٣

لَأُنَى لَأَمْدَحَكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سِيَانٍ عِنْدَكَ مِنْ يَغْشَى وَيَنْصَحُ

١٣٧ : ٢

هَلْ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتَ وَأُخْرَى أَبْتِغَى الْعَيْشَ أَكْثَحُ

١٣٨ : ٢

لِيُبَكِّكَ يَزِيدُ ضَارِعُ لَخُصُومَةٍ وَمَخْتَبِطُ. ثَمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

٢٨٢ ، ٢٧١ : ٣

سِوَاءَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ التَّوَى بِخِرْقَاءِ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

٢٩٨ : ٣

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ أَكَلَّ يَوْمَ لِرَجُلَةٍ مَالِكٍ عَنَقَ شِحَاحُ

كَذَلِكَ يُقْتَلُونَ مَعِيَ وَيَوْمَا أَؤُوبُ بِهِمْ وَهَمَّ شُعْتُ طِلَاحُ

١٩٩ : ٤

يَا بَوْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطُ. فَاسْتَرَا حُوا

٢٥٣ : ٤

مَنْ صَبَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا حُ

٣٦٠ : ٤

وَرَدَ جَاذَرَهُمْ حَرْقًا مَصْرَمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ

٣٧٠ : ٤

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بِطُونِ رَا حِ

٢٩٢ : ٣

يَا لِقَوَى مِنْ لَانْهَى وَالْمَسَاعَى ؟ يَا لِقَوَى مِنْ لَانْدَى وَالسَّاحِ ؟

يَا لِعَظَافِنَا وَيَا لِكِرْيَاحِ وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى الْوَصَّاحِ

٢٥٧ : ٤

يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك تمذود

٢٣٢ : ٤

حتى يُقيدك من بنيه رهينة نعش ويرهنك السالك الفرقداء

٢٢٧ : ٢

آليت لا نعطيه من أبنائنا رهنًا فيفسدهم كمن قد أفنداء

٤١٨ : ٤ ، ٢٢٧ : ٢

معاوى إننا بشر فأسجع فاسنا بالجبالي ولا الحديداء

٣٧١ ، ١١٢ : ٤ ، ٢٨١ : ٣ ، ٣٣٨ : ٢

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيداء

٣٣٨ : ٢

أفنى عرائكها وخدد احمها أن لا تذوق مع الشكائم عوداء

٨ : ٣

إذا ركبت فاجعلاني وسطا إنني كبير لا أطيع العذراء

٢١٨ : ١

تزود مثل زاد أبيك زادا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

١٥٠ : ٢

فأيالك والميتات لاتقرينها ولاتأخذن سهما حديدا لتقصدا

وذا النصب المنسوب لاتنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

١٢ : ٣

رأيت الغنى والفقير كإيهما إلى الموت يأتي الموت لكل معبدا

٢٤٣ : ٣

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جوداً

٩٧ : ٤

قنافذ هذاجون حولَ بيوتهم بما كان إِيّاهم عطيةً عَوّدا

١٠١ : ٤

ألا حيّ ندماني عُمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أو عَدا

١٥٤ ، ١١٢ : ٤

فما كعب بن مامة وابن سُعدى بأَجود منك يا عمر الجَواد

٢٠٨ : ٤

ألا أَيْهَذَا السائلي أَيْنَ يَمُت فإِنَّ لها في أهل يثرب مَوْعِدا

٢٥٩ : ٤

هنيئًا لك العيدُ الذي أنتَ عيده وعيد لمن سَمَى وضحي وعَيْدا

٣١٢ : ٤

إِلَّا كخارجة المكلف نفسه وابني قَبِيصَةَ أن أغيب وَيُشْهَدَا

٤١٨ : ٤

إن يأتِيَاكَ برهنهم فهما إذن جهدا وحقّ لخائف أن يَجْهَدَا

٤١٨ : ٤

وعلمت حتّى ما أسْأَلُ واحدا عن علم واحدة لكي أزدادها

٣٠٢ : ٣

غلب المساميحَ الوليدُ سَمَاحَةً وكفى قريشَ العضلاتِ وسادها

٣٦٣ - ٣٦٢ : ٣

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر ردُّوا فضلَ أحلامكم ردُّوا

٢٧٠ : ١

أناي أَنَّهُم مَرْقُون عَرْضِي جِحَاشِ الكرمليين لهم قَدِيدُ

١١٦ : ٢

أخالد قد علقتكِ بعد هند فشِيبَنِي الخوالد والهَنُودُ

٢٢٣ : ٢

سبحانه ثمّ سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودى والجمد

٢١٧ : ٣

ولكنّما أهلى بواي أنيسه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد

٣٨١ : ٣

ولو أنّه إذ كان ما حمّ واقعا بجانب من يحنى ومن يتودّد

٣٨١ : ٣

مفدّمة قزّا كأنّ رقابها رقاب بنات الماء أفزعها الرعّا

٣٢٠ ، ٤٦ : ٤

ألا أيّهذا المنزل الدارس الذى كأنك لم يعهد بك الحى عاهد

٢٥٩ ، ٢١٩ : ٤

عزمت على إقامة ذى صباح لأمر ما يسود من يسود

٣٤٥ : ٤

فقد مات شماغ ومات مزرد وأى كريم لا أباك يخلد

٣٧٥ : ٤

أبنى لبني لستم بيد إلا يدا ليست لها عضد

٤٢١ : ٤

سبتى بعينى جودر ومطّر ربرب وصدر كفاثور اللجين وجيد

٢٨١ : ٣

أسود شرى لاقت أسود خفيّة تسافت على لوح دماء الأساود

٢٢٨ : ٢

با ويح أنصار النبي ورهطه بعد المغيب فى سواء المُلحد

٢٧٤ : ٢

وقاء ما معية من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

٢٨٤ : ٢

عَمَرْتُكَ - اللَّهُ الْعَلِيُّ فَأَنَّنِي أَلْوَى عَلَيْكَ لَوْنًا لَبَّكَ يَهْنَدِي

٣٢٩ : ٢

فَهِبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضِيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرَهَا وَأَبُو يَزِيدِ

٣٣٨ : ٢

أَفِدَّ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

٤٢ : ١

قَدْ أَتَرَكَ الْقِرْنَ مَصْفَرًّا أَنَامَلَهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِغَيْرِ صَادِ

٤٣ : ١

طَافَ الْخِيَالُ عَلَيْنَا لَيْلَةَ الْوَادِي مِنْ آلِ أَصْنَاءٍ لَمْ يَلَمْ بِمِعَادِ

٤٣ : ١

وَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَّتْ عِلْمَاءُ قَلْفَةٍ خَالِدِ

٢٥١ : ١

مَتَى تَأْتِي أَصْبَحُكَ كَأَسَارُوتَيْهِ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدَدِ

٤٩ : ٢

تَرْفَعُ لِي خَنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانَهُمْ تَقْدِرُ

٥٦ : ٢

مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئِهِ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

٥٩ : ٢

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَثُّوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدِ

٦٥ : ٢

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوُغْيَ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِيٌّ

١٣٦ ، ٨٥ : ٢

لَيْثِمٌ يَحْكُ قَفَا مَقْرَفٍ لَيْثِمٌ مَآثِرُهُ قُعْدُودِ

١٤٧ : ٢

فِي خَمْسِ عَشْرَةٍ مِنْ جَمَادَى لَيْلَةٍ لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفَرَاشِ رُقَادِي

٥٥ : ٣

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرِبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

٢١٣ : ٣

سِوَاءَ عَلَيْهِ أَيْ حِينَ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسُ جَنَّتِهِ أَمْ بِأَسْعَدِ

٢٨٨ : ٣

كَيْفَ الْقَرَارُ بِبَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَ مَا هُمْ الَّذِينَ تَحِبُّ بِالْإِنْجَادِ

أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مَعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسَقَمَكَ بَادِي

٢٩١ : ٣

عِلْمُ الْقِبَائِلِ مِنْ مَعْدٍ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدَ بْنَ عَطَارِدِ

٣٦٣ : ٣

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ. بَدَا

٣٧١ : ٣

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تَرَابٍ مُنْصَدِرٍ

٣٨٣ : ٤ ، ٣٧٥

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمَسْحَةِ فِي الشَّادِ

٢١ : ٤

وَقَدْ عَلَنِي ذُرَّاءُ بَادِي بَدَايَ وَرَثَةٍ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

٢٧ : ٤

سَيَغْنَى أَبَا الْهِنْدِيِّ عَنْ وَطْبٍ سَالِمٍ أَبَارِيقُ لَمْ يَمْلُقْ بِهَا وَضُرُّ الزُّبْدِ

٤٧ : ٤

الضَّارِبُونَ عُمِيرًا عَنْ دِيَارِهِمْ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمِيرٍ ظَالِمٍ عَادِي

١٤٥ : ٤

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاوَهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

١٤٦ : ٤

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَكْضَفَكَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَمْدِ

٢٢٩ : ٤

يا ابن أُمِّي ويا شقيقَ نفسي أنتَ خَلِيفَتِي لدهرٍ شَدِيدِ

٢٥٠ : ٤

أنا ابنُ الذي سالتَ على الخَدِّ عَيْنَهُ فَرَدَّتْ بِكَفِّ المِصْطَفَى أَيْمًا رَدًّا

٢٩٤ : ٤

أَرَى الحاجاتِ عندَ أَبِي شُجُبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةٌ فِي البِلَادِ

٣٦٢ : ٤

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مَعَاوِدُ جِرَافَةٌ وَقْتُ الهَوَادِي

٣٧٧ : ٤

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يَشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشَى مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

٣٩٢ : ٤

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَانِلَهَا عَيْتُ جَوَابَا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارَى لَأَيًّا مَا أَبِينَهَا وَالنَّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

٤١٤ : ٤

وُجِدْتُ - إِذَا اصْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنْدَكَ أَثْقَبَ أَزْزَادَهَا

١٩٦ : ٢

كَأَنَّ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُرُورِ بَعْدَ الْإِنِّي وَعِرْقُ الْغُرُورِ
رَقْلَتَانِ فِي لَحْدِي صِفَا مَنُقُورٍ

١٠٣ : ١

وخطرَ أَيْدِي الكِمَاةِ وَخطرَ رَأْيَ إِذَا أَوْرَدَ الطَّلْحُ صَدْرُ

١٥٣ : ١

وَمَا مِنْهُمَا إِلَّا يُسَرُّ بِنِسْبَةٍ تَقَرِّبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَقَرٍ

١٣٩ : ٢

مَالِكٌ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ لَوْتَرُ
• جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ •

١٣٩ : ٢

فقداءُ لبني قيس على ما أصاب الناس من سوءٍ وضُرٍّ
ما أقلتُ قدي أنهم نعم الساعون في الأمرِ المُبرِّ

١٤٠ : ٢

وغررتني وزعمت أنك لابنٌ في الصيف تامرٌ

٥٨ : ٣

نميمٌ بن مرٍّ وأشياعها وكندة حولي جميعا صُبُرٌ

٣٦٣ : ٣

إلا عُلالةٌ أو بُدا هة قارح نَهْدُ الجزارة

٢٢٨ : ٤

أحارين عمرو كائنِي خَيْرٌ ويعدو على المرء ما يأتيرٌ

٢٣٤ : ٤

وقد رابني قولُها : يا هنا ه - ويحك - ألحقت شرًا بشرٌ

٢٣٦ ، ٢٣٥ : ٤

أو مُعَبَّرُ الظهر يُنبِي عن وليته ه حجَّ ربُّه في الدنيا ولا اعتَمَرَا

٣٨ : ١

وما ألوم البيضُ ألا تسخرا لنا رأيِن الشمط. القَفَنَدِرا

٤٧ : ١

أنعت أعيارا رعين الخُنُزرا أنهتهن آيرا وكَمَرا

١٣٢ : ١

خَرِيعٌ دَوَادِي في ملعب تَأَزَّر طورا وتَلَقَى الإزارا

١٤٤ : ١

وكنا حسبناهم فوارسَ كَهَمَسٍ حيَّوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

١٨٢ : ١

أحول تنفض استك مِذْرُوبها لتقتلن، فيها أنا ذا عُمَرا

١٩١ : ١

يديان بيضاوان عند محطّم قد تمنّانك أن تذلل وتُفْهَرا

٢٣٢ : ١

فقلت له : لا تبهك عينك إنّما نحاول ملكا أو نموت فتُغْذرا

٢٨ : ٢

وإذا ما تشاء تبعثُ منها مغربَ الشمس ناشطا مدْعُورا

٥٧ : ٢

يا صاحبي دنا المسير فسيرا لا كالعشية زائرا ومزُورا

١٥٢ : ٢

كانّها درّة منعمة في نسوة كنّ قبلها دُورا

٢٠٨ : ٢

متى ما ترد يوما سفار تجدّها أدبهم يرى المستجير المَعُورا

٥٠ : ٣

ها أنذا آمل الحياة وقد أدرك عقلى ومولدى حِجْرا
أبا امرئ القيس هل سمعت به هيهات هيهات طال ذا عُمرا

١٨٣ : ٣

قُبْحَتُمْ يا آل زيد نفرا أَلّام قوم أصغرا وأكْبِرا

٢٤٧ : ٣

قال العواذل : ما لجهلك بعدما شاب المفاقر واكتسين قَتيرا

٢٨٤ : ٣

أليس أبي بالنضر أم ليس والدى لكلّ نجيب من خُراة أزهرا

٢٩٣ : ٣

إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده أطال فأملى أم تناهى فأقصرا

٣٠٢ : ٣

كيف رأيت زَهِرا أَلْقَطَا وتَمَرَا

أم قرشيّا صقرا

٣٠٣ : ٣

دفعن إلى اثنين عند الخصو ص قد حبسا بينهما الإصارا
فعاد إليهن ورازا لهن واشتركا عملا واثتمارا
فهذا يعدّ لهن الخلا ويجمع ذا بينهما الخُفْصارا
٣ : ٣١٧ ، ٣٤٣

لسنا أكرمَ الثقلين طرّا وأعظمهم ببطن حراء نارا
٣ : ٣٥٨ ، ٣٥٩

منهنّ أيام صدق قد عرفت بها أيام واسط. والأيام من هَجَرَا
٣ : ٣٥٩

ولم يستريشوك حتّى رميت فوق الرجال خصالا عُشارا
٣ : ٣٨٠

لقد أنكرتني بعلبك وأهلها ولابن جريح كان في حِمَص أنكرّا
٤ : ٢٣

قوودّ لدى الأبواب طلاب حاجة عوان من الحاجات أو حاجة يكرّا
٤ : ١٥٢

ألا غنيّا بالزاهرية إنّي على النأي منّي أن ألمّ بها ذكرّا
٤ : ١٧٥

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحا ولا مستنكر أن تُعفّرّا
٤ : ١٩٤ ، ٢٠٠

لئني - وأسطار سطرن سطرًا - لقائل : يا نصر نصر نَعُصْرَا
بلنك الله فبلنّ نصرّا نصر بن سيّار يُثَبِّني وفّرّا
٤ : ٢٠٩ ، ٢١٠

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانا ثمرّا
٤ : ٢٤٣

صاح هل أبصرت بالخبتين من أساء نارا
٤ : ٢٢٤ ، ٢٦١

لَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مِرْوَانَ وَابْنَهُ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَقَارَا

٣٧٢ : ٤

يَا أَضْيُعَا أَكَلْتَ آيَارَ أَحْمَرَةٍ فِي الْبَطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَارِيقُرُ

١٣٢ : ١

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

٢٦٧ : ١

فَأَصْبَحْتُ أَنِّي تَأْتِيهَا ثَلَاثِينَ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رَجْلِكَ شَاجِرُ

٤٨ : ٢

وَأَنِّي مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرُ

٧١ : ٢

إِذَا بَنَى أَبِي مَوْسَى بِلَالًا بَلَعْتَهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَضْلِكَ جَازِرُ

٧٨ ، ٧٧ : ٢

ضَرْبُ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِهَانِهَا إِذَا عَلِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

١٤ : ٢

فَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى ثَلَاثَ شُخُوصٍ : كَاعِبَانِ وَمُغْصِرُ

١٤٨ : ٢

فَقُلْنَا : أَسْلَمُوا إِنَّا أَخَوَكُم فَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِخْنِ الصَّلُورُ

١٧٤ : ٢

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بَلَدِي مَرَّخٍ حُمُرِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرُ

١٩٦ : ٢

فَلَمَّا فَقَدْتَ الصَّوْتِ مَنُومَ وَأَطْفَعْتَ مَصَابِيحَ شَبَّتَ بِالْعِشَاءِ وَأَنُورُ

٢٠٥ : ٢

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِأَذْخَاتٍ وَعَمَرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ

٢٢٢ : ٢

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

٣٧٦ ، ٥٠ : ٣

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ

٦٦ : ٣

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

٣٠٥ : ٤ ، ٢٣٠ : ٣

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ

١٠ : ٤

أَعِيرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوهَا أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ

١٠ : ٤

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أَمَّ مُتَسَاكِرُ

٩٣ : ٤

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَىٰ كَانَ أُمْلَكَ أَمَّ حِمَارُ

٩٣ : ٤

تَبَكَّى عَلَى لَيْلٍ وَأَنْتَ تَرَكْنَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

١٠٥ : ٤

قَلِيلٌ غَرَارَ النَّوْمِ حَتَّى يَقْلُصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجَوْفَى أَفْزَعَهُ الزَّجَرُ

١٤٢ : ٤

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مَثَلُهُمْ بَشَرُ

١٩١ : ٤

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدَى - لَا أَبَا لَكُمْ - لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

٢٢٩ : ٤

يَا قُرْطَ قُرْطَ حَيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ يَا قُرْطَ إِنِّي عَلَيْكُمْ خَائِفٌ حَذَرُ

٢٢٧ : ٤

إِلَى إِمَامٍ تَغَادِينَا فَوَاضَلَهُ أَظْفَرَهُ اللَّهُ فْلِيهِنِي لَهُ الظَّفَرُ

٣١٢ : ٤

النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا لَيْسَ لَنَا إِلَّا السَّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُ

٣٩٧ : ٤

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرَهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ

٤ : ٤٢٤

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرُ

٣ : ٢٤٤

أَلَا أَيُّهَا الْبَانِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

٤ : ٢٥٩

سَقَوْا جَارَكَ الْيَمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
سَنَامًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَاسْكَمْتَ عِظَامَ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

٢ : ٥١

فَقَالَتْ لَهَا : عَيْثُ جَعَارٍ وَجَرَّرِي بِلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

٣ : ٣٧٥

وغير ماءِ المردِّ فاما فلوئنه كلون التَّوَوُّرِ وهى أدماء سارها

١ : ١٠٣

فَقَالَتْ : تَحْمِلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا مَطْبِئَةٌ مِنْ يَأْتِهَا لَا يَغْيِرُهَا

٢ : ٧٢

وإِنِّي لِرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

٣ : ١٩٥

إِذَا رَأَيْتِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا دَابَّ بَكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا

٣ : ٢٠٤

سِيفِنِي أَبَا الْهِنْدِيِّ عَنْ وَطْبٍ سَالِمٍ أَبَارِيقُ كَالْغَزْلَانِ بِيضُ نُحُورُهَا
مَغْدَمَةٌ قَرًّا كَانَ رَقَابَهَا رَقَابَ كِرَالِكٍ أَفْزَعَتْهَا صُقُورُهَا

٤ : ٤٧

وإِنَّا لَمَّا نَفَرْنَا الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ وَالْحَرْبَ قَدْ لَاحَ نَارُهَا

٤ : ١٧٤

هُوَ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهَا وَلَا قَاصِرُ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

٢٠٠ : ٤ ، ١٩٦ : ٤

لَعَلَّكَ يَا تَيْسَانِزَا فِي مَرِيرَةٍ تَعَذَّبَ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

٢١٥ : ٤ ، ٢٠٣ : ٤

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابُ نَوَاصِرِ الْأَبْصَارِ

٢١٩ : ٢ ، ١٢١ : ١

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَلْيَرْكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

٣٥٤ : ٣ ، ١٤٣ : ١

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ وَقَالَ فَرِيقٌ : لِيَمُنَّ اللَّهُ مَا نَنْدَرِي

٣٣٠ : ٢ ، ٢٢٨ : ١

حَنَرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

١١٦ : ٢

فَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنِي وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَالِهَا الْعَشْرِ

١٤٨ : ٢

قَدْ جَعَلْتَ عَلَى الظُّرَارِ خَمْسَ بَنَانٍ قَائِي الْأَطْفَارِ

١٥٩ : ٢

مَا زَالَ مَذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

١٧٦ : ٢

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَاكْفُ الْمُصْطَارِ

١٩١ : ٢

أَقُولُ - لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ - : سَبِّحَانَ مِنْ عُلْقَمَةِ الْفَاخِرِ

٢١٨ : ٣

وَلَيْسَ لَعِيشُنَا هَذَا مِهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَانَا بَدَارِ

٢٧٧ : ٤ ، ٢٨٨ : ٢

كفى اللؤمُ نيا خُضرةً في جلودها فويل لقيم من سرايلها الخُضر

٢٢٠ : ٣

صَلَّى عَلَى عِزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْأُخَرَ
مَنْ الْجَرَائِرُ لَا رَبَّاتِ أَحْمِرَةَ سُودَ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالْأُشُورِ

٢٤٥ ، ٢٤٤ : ٣

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى - وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا - شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِثْقَرٍ

٢٩٤ : ٣

وَمَا الْمَوْلَى - وَإِنْ عَظُمْتَ قَفَاهُ - بِأَحْمَلٍ لِلْمَلَاوِمِ مِنْ حِمَارٍ

٣٢٠ : ٣

فَنَحْنُ تَرَكْنَا تَغْلِبَ بَنَةً وَائِلٍ كَمَضْرُوبَةٍ رَجُلَاهُ مُنْقَطِعَ الظُّهْرِ
إِذَا مَا لَقِينَا تَغْلِبَ بَنَةً وَائِلٍ بِكَيْنَا بِأَطْرَافِ الرِّمَاحِ عَلَى عُمُورِ

٣٦٠ : ٣

أَبُونَا قُصِيَّ كَانَ يُدْعَى مَجْمَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقِبَائِلَ مِنْ فُجُورِ

٣٦٢ : ٣

حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ حَتَّى يَصِيرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ

٣٧٠ : ٣

وَلَنَعَمْ حَشَوِ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلَجَ فِي الدُّعْرِ

٣٧٠ : ٣

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبْنَاهَا فَإِنْ جَزَعَا وَإِنْ إِجْمَالُ صَبْرٍ

٢٨ : ٣

وَلَقَدْ جَنَيْتَكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلَا وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٤٨ : ٤

جِئْتُوا بِمَثَلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنظُورِ بْنِ سَيَّارٍ

١٥٣ : ٤

حار بن عمرو ألا أحلام نزرجر كم عنا وأنتم من الجوف الجمائير

٢٣٣ : ٤

أشربت لكاع وكان عادتها لؤما إذا أشرت مع الكفر

٢٣٧ : ٤

جاري لا تستنكري عذيري سيري وإشفاق على بعيري

٢٦٠ : ٤

ونبتت جوابا وسكنا يسبني وعمرو بن عفرا لاسلام على عمرو

٣٨١ : ٤

كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري

٥٨ : ٣

باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها

٤٩ : ٤

ز

وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي عذاة أمره وهو ضامر

١٥ : ١

إذا سقط الأنداء صينت وأشعرت خبيرا ولم تدرج عليها الماوز

٨١ : ٣

يا أيها الجاهل ذو التنزي لا توعدني حية بالنكر

٢١٨ : ٤

ولما تربي اليوم أم حمز قاربت بعد عني وجمزي

٢٥١ : ٤

س

ومرة يرميهم إذا ما تبددوا ويطنهم شزرا فأبرحت فارسا

١٥١ : ٢

قد قربت ساداتها الروائسا والبكرات الفسج العطاسا

٢٥٦ ، ٣٤٧ ، ٣١٩ : ٢

فلما تربي لا أغمض ساعة من الليل إلا أن أكب فأنعسا

١٤ : ٣

خَلا أَنْ الْعِثَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شَوُّسُ

٢٤٥ ١

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ

٤٧ ٢

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ بِمَشْمَخَرٍّ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْآسُ

٣٢٤ ٢

قَدْ نَدَعَ الْمَنْزَلَ يَا لَيْسَ يَعْتَسُ فِيهِ السَّبْعُ الْجُرُوسُ

الذُّنُوبُ أَوْ دُو لَيْدٍ هُمُوسُ بِسَابِيسَا لَيْسَ بِهِ أَنْيُسُ

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ وَبَقَرٌ مَلْمَعٌ كُنُوسُ

٣٤٧، ٣١٩ ٢، ٤١٤: ٤

لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَ بَعْنَيْسَ أَهْلُ الرِّبَاطِ الْبَيْضُ وَالْقَلَنْبِيُّ

١٨٨: ١

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغْيَتِهَا وَاقْعِدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

١٦٣ ٣

وَابْنِ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرَّ فِي قَرْيَ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةُ الْبُزْلِ الْقَنَاعِييِسَ

٣٢٠، ٤٦: ٤

يَا صَاحِبِ يَا ذَا الضَّامِرُ الْعَنْسِ وَالرَّحْلُ وَالْأَقْتَابُ وَالْجَلِيسُ

٢٤٣، ٢٢٣: ٤

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوُلَيْدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسُكَ كَالثَغَامِ الْمُخْلِسِ

٥٤ ٢

شَرُّ

وَقَرِيشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ ، بِهَا سَمِيَتْ قَرِيشٌ قُرَيْشًا

٣٦٢: ٣

ص

يا دهر أم ما كان مشي رقصا بل قد تكون مشيتي توقُصا

٢٩٧ : ٣

أكاشره وأعلم أن كلانا على ماساء صاحبه حريص

٢٤١ : ٣

كلوا في بعض بطنكمو تعفوا فإن زمانكم زمن خميص

١٧٢ : ٢

لأصبحن العاص وابن العاصي سبعين ألفا عاقدى التواصي

مستحقين خلق الدلاص قد جنبوا الخيل مع القلاص

آساد غيل حين لا مناص

٢٠٠ : ٢

ض

أبا منذر أفنيت فاستيق بعضنا حنائيك بعض الشر أهون من بعض

٢٢٤ : ٣

طول الليالي أسرع في نقضي أخذن بعضى وتركن بعضى

٢٠٠ . ١٩٩ : ٤

ع

قوال معروف وقاله عقار مشى أمهات الرباع

١٧٠ : ٣

مزيدا يخطر ما لم يرى فإذا أسمعته صوتى انقمع

ويحبيى إذا لا قيته وإذا يخلو له لحمى رنغ

١٧٠ : ٤

لقد علمت أولى المغيرة أننى لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

١٤ : ١

فإن يك غثا أو سمينا فإننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

٢٦٦ ، ٣٨ : ١

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تَوَّخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

٦٣ : ٢

فَمَنْ نَحْنُ نُوْمَنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنْ وَمَنْ لَا نَجْرُهُ يُمْسُ مِنْهُ مُفْرَعًا

٧٥ : ٢

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَا غَابَا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعَا

٢٠٨ : ٢

هُمُ صَلَبُوا الْعَبْدَى فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْنَانٌ إِلَّا بِأَجْدَعَا

٣١٩ : ٢

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا

٥٣ : ٣ ، ٣٢٠ : ٢

فَعِيدُكَ أَنْ لَا تَسْمَعِنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكُثِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَبْجَعَا

٣٢٨ : ٢

وَخَيْرَ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعَا

٢٠٥ : ٣

قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنْكَ الْوَدَاعَا

٩٣ : ٤

بَنِي أَمْسَدَ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبِ أَشْنَعَا

٩٦ : ٤

الْوَاهِبِ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا قَطْنَا تَشْبِيهَا النَّخِيلِ الْمَكْرَعَا

١٦٣ : ٤

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلَمَّ مُلَمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ الْإِلَهِ يَدْعُنكَ أَجْدَعَا

٧٤ : ٣

أَيْنَ دَرِيدٍ وَهُوَ ذُو بَرَاغِهِ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبُهُ سُرَاعِهِ

٢١١ : ٢

كَمْ بِجُودٍ مُقَرَّفٍ نَالَ الْعَلَا وَكَرِيمٍ بَخَلَهُ قَدْ وَضَعَهُ

٦١ : ٣

راحت بمسلة البغال عشية فارعى فزاره لا هنالك المرتع

١٦٧ : ١

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع

٤١٣ : ٤ ، ٢٠ : ٢

فيا عجا حتى كليب تسبى كان أباه نهل أو مجاشع

٤١ : ٢

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع

٧٢ : ٢

أرى ابن نزار قد جفاني وملني على هنوات كلها متتابع

٢٧٠ : ٢

من النفر اللائي الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

١٣١ : ١٣٠ ، ٣

فظلت تكوس على أكرع ثلاث وكان لها أربع

٣٦٦ : ٣

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والمجبال الخشع

١٩٧ : ٤

أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع

٢١٥ : ٤

أمزلتني من سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين راجع

وهل يرجع التسليم أويوقع البكا ثلاث الأثافي والرسوم البلاع

١٤٤ : ٤ ، ١٧٦ : ٢

توقعت آيات لها فعرفتها لست أعوام وذا العام سابع

٣٢٢ : ٤

أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع

٣٢٦ : ٤

مَنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِغُ

٣٣٠ : ٤

وَأَنْتَ إِمْرُؤٌ مَنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعٌ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ

٣٦٠ : ٤

فُورِدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدُ رَائِي الضُّرْبَاءُ خَلْفَ النِّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ

٣٤٤ : ٤

وَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مَزْرَدٌ وَأَيُّ عَزِيرٍ لَا أَبَاكَ يُسْتَعُ

٣٧٥ : ٤

وَلَسْتُ بِأَحْيَا مِنْ رِجَالٍ رَأَيْتَهُمْ لِكُلِّ أَمْرٍ يَوْمًا حِمَامٌ وَمَضْرَعٌ

٣٧٥ : ٤

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رِكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

٣٦١ : ٤

وَكُنَّ أَوْلَاهَا كَعَابٍ مَقَامِرٍ ضَرَبَتْ عَلَى شِزْنٍ فَهَنْ شَوَاعِي

١٤٠ ، ١

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسَا أَهْلَكَتَهُ فَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

٧٨ ، ٧٦ : ٢

ثَلَاثٌ مَثِينٌ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلًا وَهِيَ أَنْذَا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْتَعِ

١٧٠ : ٢

كَبُرَتْ وَطَالَ الْعَمْرُ حَتَّى كَأَنِّي سَلِيمٌ أَفَاعٍ لَيْلِهِ غَيْرُ مَوْدِعٍ

فَمَا الْمَوْتُ أَفْتَانِي وَلَكِنْ تَتَابَعْتُ عَلَى سَنُونٍ مِنْ مَصِيفٍ وَمَرْبَعٍ

١٧٠ : ٢

كِرَامٌ حِينَ تَنْكُفُتِ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ

١٩٧ : ٢

شَرِبْتَ الْمَدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعَوَيْتَ فِيهَا فَلَمْ أَشْمَعْ

حَمِيدَ الَّذِي أَمَجَّ دَارَهُ أَخُو الْخَمْرِ ذَوَالشَّيْبَةِ الْأَضْلَعِ

عَلَاهُ الْمَشِيبُ عَلَى حَبِّهَا وَكَانَ كَرِيمًا فَلَمْ يَنْزِعِ

٣١٣ : ٢

كَمْ فِي بَنِي بَكْرٍ بِنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَا جَدَ نَفَاعِ

٦٢ : ٣

وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بِأَلِ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبِلَاقِعِ

١٧٩ : ٣

وَنَابِغَةُ الْجَعْدَى بِالرَّمْلِ بَيْتَهُ عَلَيْهِ تَرَابٌ مِنْ صَفِيحِ مُوَضَّعِ

٣٧٣ : ٣

أُجُولٌ مَا أُجُولُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ

٢٣٨ : ٤

يَا ابْنَةَ عَمَى لَا تَلَوِي وَاهْجَعِي لَا يَخْرُقِ اللَّوْمُ حِجَابَ مُسَمِّعِي

٢٥٢ : ٤

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَبَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِائِ كُلِّهِ لَمْ أَضْعَعْ

٢٥٢ : ٤

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

٣٧٠ ، ٣٦٩ : ٣

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

٣٧٠ ، ٣٦٩ : ٣

ف

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ تَخْطُ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلَفٍ

• تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَفِ •

٣٥٧ : ٣ ، ٢٣٧ : ١

إِنَّ الرِّبْعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا بَدَأَ أَيْ الْعِبَاسَ وَالصُّبُوفَا

١١١ : ٤

عَمَرُوا الَّذِي هُشِمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

٣١٦ ، ٣١٢ : ٢

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضي والرائى مُخْتَلِفُ

٧٣ : ٤ ، ١١٢ : ٣

بِحَيْهَلَا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سِيرُهَا مُتَقَاذِفُ

٢٠٦ : ٣

وَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَقَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

٢٢٥ : ٣

تُوَاقِقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبُ خَلْفِ الْحَقِيبَةِ رَادِفُ

٢٨٥ : ٣

بِكَى الْخَزَمِ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جِذَامِ الْمَظَارِفِ

٣٦٤ : ٣

الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفُ

١٤٥ : ٤

لِلْبَسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبَسِ الشُّفُوفِ

٢٧ : ٢

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنَى عُثْمَانَ وَائِي

١٨٤ : ٢

تَنْقَى يَدَاهَا الْبَحْصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْقَى الدَّرَاهِمُ تَنْقَادُ الصَّبَارِيفُ

٢٥٨ : ٢

كَانَتْ قَرِيشٌ بِيضَةٌ فَتَفَقَّاتَ فَلَمَحُ خَالِصُهُ لَعِبْدٍ مَنَافٍ

الْخَالَطِينَ غَنِيَهُمْ بِقَقِيرِهِمُ وَالظَّاعِنِينَ لِرَحْلَةِ الْأَضْيَافِ

٣١٣ : ٢

مَنْ تَتَقَفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِثَائِبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنَى قَتِيبَةَ شَافِي

١٤ : ٣

وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَبِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنَ عَنْ كَرَمِ عِجَافٍ

١٦٣ : ٣

عليه من اللؤم سرواله فليس يرقّ لمستمعني

٣ : ٣٤٦

كفى بالنأي من أساء كافٍ وليس لحبها ماعشت شافى

٤ : ٢٢

ق

سوى مساحيهم تقطيع الحقّ تغليل ما قارعن من سر الطرق

٤ : ٢٢

إن تلقَ يوما على علاجه هَرَمًا تلقَ الساحة منه والندى خلّقا

٤ : ١٠٣

يا جارتى بينى فأنتك طالق كذاك أمورُ الناس غادٍ وطارق

٣ : ١٦٤

ومنهلي ليس له حَوَازِق ولضفادى جَمّه نقائق

١ : ٢٤٧

يا عمرويه انطلق الرفاق مالك لا تبكى ولا تَشْتَاق

٣ : ١٨١

وماذا عسى الإاشون أن ينحدّثوا سوى أن يقولوا : إننى لك عاشق

٣ : ١٩٥

وردت اعتسافا والثريا كأنها على قَمّة الرأس ابن ماء مُحَلَّق

٤ : ٤٧

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

٤ : ٢٠٣

فيادار سلمى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدفّق

٤ : ٢٠٣

ولا تدفّنى فى الفلاة فإِنّى أخاف - إذا ماتت - أن لا أذوقها

٣ : ٨

أَفْنَى تِلَادَى وَمَاجَمَعَتٍ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِيْقِ

٢١ : ١

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَبٌ وَلَا تَجْهَدَنَّ فَيَذْرَكَ مِنْ أُخْرَى الْقِطَاةِ فَتَزَلَّ

٢٣ : ٢

وَمَنْ لَا يَقْدُمُ رِجْلَهُ مَطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلُّ

٦٧ ، ٢٣ : ٢

أَيُّنَ تَضْرِبُ بَنَّا الْعُدَاةِ تَجِدُنَا نَصْرَفُ الْعَيْسَ نَحُوهَا لِلتَّلَاقِ

٤٨ : ٢

فَمَتَى وَاغْلُ بَيْنَهُمْ يَحْيَوِ هَ وَتَعَطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

٧٦ : ٢

أَعَزَّ ذَاتَ الْمُتَزَرِّ الْمُنَشَقُّ أَخَذَتْ خَاتَمِي بَغِيرِ حَقِّ

٢٥٨ : ٢

إِذَا جِثْتُ بَوَّابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيَّقِي

٢١٩ : ٣

مَا أَرْجَى الْعَيْشَ بَعْدَ نَدَامَى كُلُّهُمْ قَدْ سُقُوا بِكَأْسِ حَلَاقِي

٣٧٣ : ٣

هَلْ أَنْتَ بَاعْتَ دِينَارَ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقِ

١٥٦ : ٤

رَفَعْتَ رَأْسَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

٢١٤ : ٤

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا امْرَأَ الْقَيْنِيسِ حَانَ وَقْتُ الْفِرَاقِ

٢١٤ : ٤

يَا رَبِّ مِثْلَكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقِ

٢٨٩ : ٤

يا خاتم النبأ إنك مرسل بالحق كل هدى السبيل هداكا

٢١٠ : ٢ ، ١٦٢ : ١

على مثل أصحاب البعوضة فاعمشى - لك الويل - حرّ الوجه أو يبك من بكى

١٣٢ : ٢

صبيّة على الدخان رهكا ما إن عدا أكبرهم أن زكا

٢١٢ : ٢

تقول بنى : قد أنى إناكا يا أبى علّك أو عساكا

٧١ : ٣

ورأى عينيّ الفقى أبابا يعطى الجزيل فعليك ذاكا

٧١ : ٣

وكنّت إذ كنّت إلهى وحدكا لم يك شيء يا إلهى قبلكا

٢٤٧ : ٤

تجانف عن جُلّ اليمامة ناقتى وما قصدت من أهله لسوانكا

٣٤٩ : ٤

ربّ العباد ما لنا وما لكا قد كنّت تسقيننا فما بدا لكا

• أنزل علينا الغيث لأبأ لكا •

٣٧٣ : ٤

إذا الأمّهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأمانكا

١٦٩ : ٣

تعلّمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بدرعك وانظر أين تنسلّك

٣٢٣ : ٢

ما إن يكاد يخلّهم لوجهتهم تخالّج الأمر إن الأمر مُشترَك

٣٦٣ : ٢

ك

ثمّ استمروا وقالوا : إن مشربكم ماء بشرق سلقى قبْدُ أو رككُ

٢٠٠ : ١

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

٢٢٢ : ٢

أَفَى السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

٢٦٥ : ٣

تَرَاكِهًا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهًا أَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهًا

٣٦٩ : ٣

ل

دَعِ ذَا وَعَجَلٍ بِذَلِكَ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بِعَجَلٍ

٩٤ : ٢ ، ٨٤ : ١

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِثٍ أَيْنَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَوَلُّ

٧٥ : ٢

فَقُلْتُ لَهُ : أَصْبِرْهَا دَائِمًا أَمْثَالُ بَسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ

١٨٤ : ٤

فَقُلْتُ لَهُ : أَصْبِرْهَا جَاهِدًا وَيَحْكُ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلٌ

١٨٤ : ٤

وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقِرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ

٣٥٠ : ٤

سُمِّيَتْ كَعْبًا بِشَرِّ الْعِظَامِ وَكَانَ أَبُوكَ يَسْمَى الْجُعْلُ

٣٥٠ : ٤

وَلَعِبَتْ بِهِمْ طَيْرٌ أَبَابِيلٍ فَصَبَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

٣٥٠ ، ١٤١ : ٤

يَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلِيلُ الدَّالِ عِبَاءَةُ غِبْرَاءَ مِنْ أَجْنِ طَالٍ

١٨١ ، ١٧٩ : ٤

وَإِذَا أُولِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقْرَى لَيْسَ الْجَمَلُ

٤١٠ : ٤

فَالْفَقِيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

٣١٣ : ٢ ، ١٩ : ١

أخا الحرب لبأسا إليها جلالها وليس بولاج الخوالف أغفلا

١١٣ : ٢

محمد تغد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

١٣٢ : ٢

أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقا لك أو جمالا

• أو ثلثة من غم إما لا •

١٥١ : ٢

تساور سوارا إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليغفلا

١١ : ٣

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كيلا

يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

٥٥ : ٣

وبها فداء لكم أتمى وما ملكت حاموا على مجدكم واكفوا من اتكلا

١٨٠ : ٣

تحتن على هداك المليك فإن لكل مقام مقالا

٢٢٤ : ٣

وجدنا الصالحين لهم جراء وجنات وعينا سلسيلا

٢٨٤ : ٣

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

٢٩٥ : ٣

لقيم بالجزيرة خيل قيس فقلتم : مار سرجس لا قتالا

٢٤ ، ٢٣ : ٤

أنسيت يوما بالجزيرة بعدما كانت عواقبه عليك وبالا

قال الأخيطل إذ رأى راياتهم : يا مار سرجس لا نريد قتالا

٢٣ : ٤

يا أيها العام الذي قد رابني أنت الفداء للذكر عام أولا

٣٤١ : ٣

خلا أَن حَيًّا من قريش تَفَضَّلُوا على الناس أو أَن الأكارم نَهَضُوا

١٣١٠ : ٤

بَسَاطَةً عنه رَوْقُهُ ضَارِبَاتُهَا يَسْقَاطُ حَدِيدُ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلَ

٢٩ : ٤

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيدَا وَسَوَّلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَ
وَقَدْ نَفَى بِهَا وَنَرَى عَصُورَا بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِذَالَا

٧٧ - ٧٦ : ٤

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلَا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلَا

١٣٠ : ٤

أَبْنَى كَلِيبَ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا

١٤٦ : ٤

وَلَا سِيَّئِي زَى إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمَا مَخِيسَةٍ بُزَلَا

١٦٠ : ٤

أَلَكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَيَّاتٍ مَا كَانُوا ضَعَافَا وَلَا غَزَلَا

١٦٠ : ٤

بَسَمَعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غِيثَا فَقُلْتُ لَصِيدِحْ : انْتَجِمِي بِلَالَا

١٠ : ٤

وَبِهَا فِدَاءُ لَكَ يَا فَضَالَهُ أَجْرَهُ الرَّمْحَ وَلَا تُهَالَةَ

١٦٨ : ٣

أَتَتْنِي سَلِيمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحَ حَوْلَ الْبَقِيعِ سِبَالَهَا

٣٦٣ ، ٢٤٠ : ٣

الْوَابِ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا عَوْدَا تَزَجِّيْ خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

١٦٣ : ٤

فِيَوْمَا بِجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمَا تُرَى مِنْهُنَّ غُولُ تَغُولُ

٣٥٤ : ٣ ، ١٤٤ : ١

أَنْ رَأَتْ رُجُلًا أَعْيَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُ مُتَبَلِّ خَيْلٍ

١٥٥ : ١

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلْفٍ وَبَاءَ وَتَاءَ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالُ

٤٣ : ٤ ، ٢٣٦ : ١

كَمَا خُطَّاهُ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمَا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ

٣٧٧ : ٤ ، ٢٣٧ : ١

فَلَا زَالَ قَبْرِ بَيْنَ بَصْرَى وَجَاسِمٍ عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمَى سَحَّ وَوَابِلُ

فَيْنَبْتَ حَوْذَانَا وَعَوْفَا مَنْوَرَا سَأْتَبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلُ

٢١ : ٢

إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرَ نَزُلُ

٢٢٠ : ٢

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

٣٣١ ، ٣٢١ : ٢

فِي فَتْيَةِ كَسِيوْفِ الْهِنْدِ قَدْ عِلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْيَى وَيَنْتَعِلُ

٩ : ٣

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

٦٠ : ٣

لِإِنَّ الشَّبَابَ وَعَيْشُنَا الَّذِي كُنَّا بِهِ زَمَنًا نَسَرَّ وَنَجِدِلُ

١٣١ : ٣

لَقَدْ أَلَّيْتُ الْوَاشُونَ أَلْبَا لِبَيْنَهُمْ فَتَرَبَّ لَأَفْوَاهِ الْوَشَاةِ وَجَنَدِلُ

٢٢٢ : ٣

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمْتِيلُ

٢٦٧ ، ٢٣٣ : ٣

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لَأَوْجِلُ عَلَى أَتَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

٣٤٦ : ٣

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَائِلُ

١٥٢ : ٤

بكت عيني وحق لها بكاءها وما يُغنى البكاء ولا العويلُ

٨٦ : ٣ ، ٢٩٢ : ٤

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مَبْدُولُ

١٠١ : ٤

أَتنتهون ولن ينهي ذوى شطَطٍ كالطعن يذهب فيه الزيت والفتلُ

١٤١ : ٤

ولي صاحب في الغار هدك صاحباً آخر الجون إلا أنه لا يعللُ

٢٨٨ : ٤

وجهك البدر لا بل الشمس لولم يُقَضَّ للشمس كَشْفَةٌ أو أفولُ

٢٩٨ : ٤

الأم على لَوْ ولو كنت عالماً بأَذْنَابِ لَوْ لم تَفْتَنِي أوائله

٣٥ : ١

ويوم شهدناه سليماً وعامراً قليل سوى الطعن النِّهال نوافله

٣٣١ ، ١٠٧ ، ١٠٥ : ٣

وهيَّجَ الحيَّ من دار فظلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تناديه وحيَّله

٢٠٦ ، ٢٠٥ : ٣

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بأقلَّةٍ وإنَّ معدَّ اليوم مودَّ ذليلها

٣٦٣ : ٣

فيالك من دار تحمَّلَ أهلها أيادي سبا بعدى وطال احتيالها

٢٦ : ٤

بِمَا تكره النفوس من الأمر له قَرَجَةٌ كحلَّ العقالِ

٤٢ : ١

فصرنا إلى الحسنى ورقَّ كلامنا ورضت فذلَّتْ صعبةً أيَّ إذلالِ

٧٤ : ١

أغر الثنايا أحْمَ الثنا ت تمنحه سُوءُكَ الإنسجِلِ

٢٠١ ، ١١٣ : ١

تمنى مزيد زيدا فلاقى أخا ليقه إذا اختلف العوالى
كمنية جابر إذ قال ليقى أصادفه ويهلك جُلّ إلى
٢٥٠ : ١

تشكو الوجى من أظلل وأظلل من طول إملال وظهر مميل
٢٥٢ : ٣ ، ٣٥٤ : ١

وما أنا للشيء الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبي بقوول
١٩ : ٢

كان خصييه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظلي
١٥٦ : ٢

ولما رأونا باديا ركبنا على موطن لا نخلط الجد بالهزل
١٨٩ : ٢

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصلي
١٩٢ : ٢

همو قوى وقد أنكرت منهم شائل يدلوها من شالي
٢٠٦ : ٢

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو ضربوا رأسى لديك وأوصالى
٣٢٦ : ٢

حلفت لها بالله حلفه فاجر لناوا فما إن من حديث ولاصالى
٣٣٦ : ٢

غدت من عليه بعد ما تم خيمسها تصل وعن قبض ببيداء مجهل
٥٣ : ٣

وليس بلدى رمح فيطعننى به وليس بلدى سيف وليس بنبال
١٦٢ : ٣

ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طى المحمل
٢٣٢ : ٣ ، ٢٠٣ : ٣

وقد خفت حتى ما تزيد مخافى على وعلى فى ذى القمار عاقل
٢٣١ : ٣

فأرسلها العيراك ولم يذدها ولم يشفق على نَعَص الدخال

٢٣٧ : ٣

سيصبح فوق أقم الريش واقفا بقالى فلا أو من وراء دبيل

٢٤ : ٤

إذا حان دين اليحصبي فقل له : تزود بزاد واستعن بدليل

٢٤ : ٤

وجدنا نهشلا فضلت فقيما كفضل ابن المخاض على الفصيل

٣٢٠ : ٤

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفانى ولم أطلب قليل من المال

٧٦ : ٤

جزيتك ضعف الود لما استثبته وما إن جزاك الضعف من أحد قبلى

١٣٧ : ٤

ألا زعمت أسماء ألا أحبها بلى لولا ينازعى شعل

١٣٨ : ٤

خليلى عوجا من صدور الرواحل بجُنهو حَزوى فابكيا فى المنازل

٢٠٣ : ٤

يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فأنزل

٢٣٠ : ٤

تدافع الشيب ولم تقتل فى لجة أمسك فلانا عن قلى

٢٣٨ : ٤

الحرب أول ماتكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول

٢٥١ : ٣

تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظر على

٣٨ : ٤ ، ٣٣٣ : ٣

وقد علمت سلامة أن سيني كرية كلما دُعيت نزالو

٣٧١ : ٣

أمان لها الطعام فلم تُضعه غداة الروح إذ دُعيتُ نزالِ

٣٧١ : ٣

مَنْتَ لك أن تلاقيني المنايا أحادَ أحادَ في شهرٍ حلالِ

٣٨١ : ٣

أنبئكم أني على العهد سالم ووجهي لَمَّا يُبتذل بسؤالِ
وأنتي تيممت العراق لغير ما تيممه غيلان عند بلالِ

١١ : ٤

رأت مرَّ السنين أخذن مني كما أخذ السرار من الهلالِ

٢٠٠ : ٤

أحار أرى برقاً أريك وميضه كلعع اليدين في حيِّ مُكَلَّلِ

٢٣٤ : ٤

يا دارماوية بالحائل فالسهب فالخبتين من عاقلِ

٢٤٤ : ٤

هاؤلا ثم هاؤلا كلاً اعطيت نعلا محدوةً بمثالِ

٢٧٨ : ٤

بكيت وما بكأ رجل حزين على ربعين مسلوبٍ وبالي

٢٩١ : ٢

لقد كان للسايرين أيُّ مُعرَّسٍ وقد كان للغادين أيُّ مَقِيلِ

٢٩٤ : ٤

نصحت بني عوف فلم يتقبَّلوا رسولِي ولم تنجح لديهم رسائلِي

٢٣٨ : ٤

م

أرقني الليلة برقٍ بالتهم يا لك برقاً من يشقه لاينمُ

٤٦ : ٣

شأنَ هذا والعناق والنوم والمشرَب البارد والظلُّ الدَّومُ

٣٠٥ : ٤

فدع عنك ذكر اللهو واعمد للمدحة . لخير معدُّ كلِّها حيثما انتمى
لأعظمها قدرا وأكرمها أبا . وأحسنها وجها وأعلنها سِما
٢٣٠ : ١

أحارث إنَّا لو تُسَاط دماؤنا . تزايلن حتَّى لا يَمَسَّ دم دما
٢٣٢ : ١

أو كتبنا بيِّن من حاميا . قد علمت أبناء إبراهيميا
٢٣٨ : ١

لنا هضبة لا ينزل الذلَّ وسطها . ويأوى إليها المستجيرُ فيغصا
٢٤ : ٢

وكننت إذا غمزت قناة قوم . كسرت كعبها أو تستقيها
٢٩ : ٢

وهل لي أمَّ غيرها إن تركتها . أبن الله إلا أن أكون لها ابنة
٩٣ : ٢

تطول القصارَ والطول يطلنها . فمن يرها لا ينسها ما تكلِّما
وما هي إلا في إزار وعلقه . مُغَارَ ابن همام على حيَّ خنَعَمَا
١٢١ : ٢

لنا الجففات الغرَّ يلمعن في الضحي . وأسيافنا يقطرن من نجدة دَمَا
١٨٨ : ٢

أتوا ناري فقلت : منون أنتم . فقالوا : الجنّ قلت : عموا ظلاما
٣٠٧ : ٢

وأغفر عوراء الكريم ادخاره . وأعرض عن شتم اللئيم تَكْرُما
٣٤٨ : ٢

فلو غيرُ أخوالى أرادوا نقيصتي . جعلت لهم فوق العرائين ميسما
٧٧ : ٣

قد سالم الحياتُ منه القدماء . الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجَعَا
٢٨٣ : ٣

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتِ شَهْرًا وَرَجَى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

٣ : ٣٣٣

إِنْ تَغْفِرُ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيَّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

٤ : ٢٤٢

بِكَاءِ ثُكْلِي فَقَدْتُ حَمِيمًا فَهِيَ تَرْتِي بَأْيَ وَابْنِيَا

٤ : ٣٧٢

قَمِ قَانِمَا قَمِ قَانِمَا لَا قَيْتَ عَبْدَا نَائِمَا

٤ : ٣١٢

اِثْتَ الطَّرِيقِ وَاجْتَنِبْ أَرَامَا إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا
خَوِيرِبِينَ يَنْفَقَانِ الْهَامَا لَمْ يَتْرَكَا مُسْلِمَ طَعَامَا

٤ : ٣٤١

سَقْتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

٣ : ٢٨

عَيَّوَا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَا

١ : ١٨٢

جَزَائِي الزَّهْدَمَانِ جَزَاءُ سُوءٍ وَكُنْتُ الْمَرْءَ أَجْزَى بِالْكَرَامَا

٤ : ٣١٦

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبِرَتْ لِلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

٤ : ٣٧٧

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيْتِهِ تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

١ : ٢٧ ، ٢ : ٢٦ ، ٤ : ٢٩٧

وَقَدْ أَقْوَدَ أَمَامَ الْخَيْلِ سُلْهَبَةً يَهْدِي لَهَا نَسَبَ فِي الْحَيِّ مَعْلُومُ

١ : ٤٣

صَدَدَتْ فَطَاطِلُ الصَّدُودِ وَقَلَمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

١ : ٨٤ ، ٧٨

حَتَّى تَذْكُرَ بِيضَاتِهِ وَهَيْجَهُ يَوْمُ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومٌ

١٠١ : ١

فَتَعْرِفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُو شَالِكُ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ

١١٦ : ١

بَنَى إِنْ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنَ الْمُنْطَقَ اللَّيْنِ وَالطَّعِيمُ

٢١٧ : ١

لَا تَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتِيْ مِثْلَهُ عَارُ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

١٦ : ٢

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

٧٠ : ٢

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٍ عَصَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسْرَاتِهِ نَدْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

١١٦ : ٢

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

١٤٧ : ٢ ، ١٤٨ ، ٣ ، ٣٤٩

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

١٧٩ : ٢

فَأَقْسَمَ إِنْ جَدَّ التَّقَاطُعَ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِقَنَ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَاتَمُ

يَقْلَنُ : حَرَامٌ مَا أَحَلَّ بَرِّينَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

٢٥٧ : ٢

وَقَدْ عُلُوتُ قُتُوذِ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدَيْدِمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

٢٧٣ : ٢ ، ٤ : ٤١

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ جِيلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرُ بَكْيٍ لَمْ يَقْضِرْ عِزَّتَهُ لِأَثَرِ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

٢٩٠ : ٣

لَا أَبَالِي أَنْبَى بِالْحُزَنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ

٢٩٨ : ٣

لَيْتَ شَعْرَى وَأَيْنَ مَنَى لَيْتُ أَعْلَى الْعَهْدِ يَلْبَنُ فِيرَامُ

٢٩٨ : ٣

لَحَقْتُ خَلَاقِي بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرْبَ الرِقَابِ وَلَا يَهَمُّ الْمَغْنَمُ

٣٧٢ : ٣

لَا تَسْبِيَّ فَلَسْتُ بِسَبِيٍّ إِنْ سَبَى مِنْ الرِّجَالِ الْكَرِيمُ

٧٤ : ٤

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ أَمْ صَرَّوَا يَا صَاحِبَ بِلْ صَرَمِ الْجِبَالِ هُمُو

٢٦٢ : ١

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرَ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرَ السَّلَامُ

٢٢٤ ، ٢١٤ : ٤

أَرْسَلْتُ فِيهَا بِأَزْلًا يَقْرَمُهُ فَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سَمُهُ

٢٢٩ : ١

وَالشَّعْرُ لَا يَضْبِطُهُ مَنْ يَظْلُمُهُ إِذَا ارْتَقَى فِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ

زَلَّتْ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَدَمُهُ يَرِيدُ أَنْ يَعْرِبَهُ فِيهِجْمُهُ

٣٣ : ٢

وَأَمْنِي لِقَوَامٍ مُقَاوِمٍ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقْوُمُهَا

١٢٢ : ١

وَلِإِنْ بَنَى حَرْبَ كَمَا قَدْ عَلِمْتُ مَنَاطَ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نَجْوُمُهَا

٣٤٣ : ٤

أَنْيَخْتُ فَأَلْقَيْتُ بِلَدَةٍ فَوْقَ بِلَدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بِغَامُهَا

٤٠٩ : ٤

شَهِدْنَا فَمَا تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِثِيلُ أَمَامُهَا

٣٤١ : ٤

فَغَدْتُ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

٣٤١ : ٤ ، ١٠٢ : ٣

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

٢٩١ : ٣ ، ٤٤ : ١

ولكننى أغدو على مفاضة دلاص كاعيان الجراد المنظم

١٩٩ : ٢ ، ١٣٢ : ١

فياظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أم أم سالم

١٦٣ : ١

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

١٨٥ : ١

كان أحبا اليهود يجذ خطا بكاف فى منازلها ولا م

٢٣٧ : ١

يذكرنى حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

٣٥٦ : ٣ ، ٢٣٨ : ١

فما أنت من قيس فتنيح دونها ولا من تميم فى الرؤوس الأعظم

١٧ : ٢

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يُغنّها يوما من الدهر يسأم

٦٥ : ٢

حتى شأها كليل موهنا عويل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

١١٧ ، ١١٥ : ٢

ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الأهاتم

١٧٠ : ٢

ما راعنى إلا حمولة أهلها وسط الديار تسف حب الخنم

٢٠٨ : ٢

هو القين وابن القين لا قين مثله لقطح المساحى أو لجذل الأدهم

٢٢٩ : ٢

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذى سلم

٣٢٩ : ٢

ما أعطيتي ولا سألتهما إلا وإنني لحاجزى كَرِي

٣٤٦ : ٢

دع عنك سلمى حين فات مطلبها واذكر خليليك من بنى الحكم

٣٤٦ : ٢

وكننت أرى زيدا - كما قيل - سيّدا إذا أنه عبد القفا واللهازم

٣٥١ : ٢

كم قد فاتني بطل كمي وياسر فتية سمح هضوم

٦٢ : ٣

لو غيركم عليّ الزبير بحبله أدّى الجوار إلى بنى العوام

٧٨ : ٣

لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السرى ونمت وما ليل المطى بنائم

٣٣١ : ٤ ، ١٠٥ : ٣

هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوى أشدّ رجاء

١٥٨ : ٣

فإن لم تلك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

١٦٧ : ٣

ألم ترى عاهدت ربّي وإنني لبين رتاج قائما ومقام

على حلقة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من فيّ زور كلام

٣١٣ : ٤ ، ٢٦٩ : ٣

فإنك إذ تهجو تميا وترتشى تباين قيس أو سُحوق العمائم

٣٣٦ : ٣

وإنّ حراما أن أسب مجاشعا بآبائي الشم الكرام الخضارم

ولكنّ نضفا لو سببت وسبتي بنو عبد شمس من مناف وهاشم

٧٤ : ٤

لقد شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة إلا عضها بالأباهم

٩٠ : ٤

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبُ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

١٣٢ : ٤

فَكَيْفَ إِذَا رَأَيْتَ دِيَارَ قَوْمٍ وَجِيرَانَنَا كَانُوا كَرَامٍ

١١٧٠ : ٤

وَأَنَا لَمَّا نَضَرْتُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تَلَقَّى اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

١٧٤ : ٤

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

١٩٩ ، ١٩٧ : ٤

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ

١٩٧ : ٤

إِذَا مَرُّ السَّنِينِ تَعَرَّقَتْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَتَى الْيَتِيمَ

١٩٨ : ٤

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فُخَاخِمِ

٢٠٩ : ٤

لَوْ بِأَبَانِينَ جَاءَ يَخْطِبُهَا ضَرَجَ مَا أَنْفَ خَاطِبِ يَدَمِ

٣٢٤ : ٤

لَوْلَا ابْنُ حَارِثَةَ الْأَمِيرِ لَقَدْ أَغْضَيْتَ مِنْ شَتَمِي عَلَى رَغَمِي

إِلَّا كَمُعْرَضِ الْمُحَسَّرِ بَكَرِهِ عَمْدًا يَسْتَبِينِي عَلَى ظَلَمِ

٤١٧ : ٤

ن

يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنًا عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتِدَيْنَا

٤١ : ١

فَمَا إِنْ طُبْنَا جِبِينَ وَلَكِنْ مَنَائِيَانَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا

٣٦٤ ، ٣٦٣ : ٢ ، ٥١ : ١

حَاولْتُ لَوْأَ فَقُلْتُ لَهَا : إِنَّ لَوْأَ ذَاكَ أَغْيَانَا

٢٣٥ : ١

تَسْمَعُنْ وَشِيكََا فِي دِيَارِهِمُو اللَّهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عِمَانَا

١٥٧ : ١

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ تُبَيِّنَا فِي حَلَقِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجَّيْنَا

١٧٢ : ٢

إِنْ الْعَيُونُ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ قَتَلْنَا نَمَّ لَمْ يُحْيِينَ قَتَلْنَا

١٧٣ : ٢

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصَوَاتُنَا بِكَيْنٍ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْسِنَا

١٧٤ : ٢

وَكَانَ لَنَا فِزَارَةٌ عَمَّ سَوْءٌ وَكَنتَ لَهُ كَشْرَ بَنِي الْأَخِينَا

١٧٤ : ٢

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُوئَى لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمِّ مِتْجَاهِلِينَا

٣٤٩ : ٢

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدُ غَدٌ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا

٣٤٩ : ٢

أَنْوَاءًا تَقُولُ بَنِي لُوئَى لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمِّ مِتْجَاهِلِينَا

٣٤٩ : ٢

لَا هَمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَثَبَّتَ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا

• وَأَنْزَلْنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا •

١٣ : ٣

يَا رَبَّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مِبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَجَرْمَانَا

٢٨٩ ، ١٥٠ : ٤ ، ٢٢٧ : ٣

وَاللَّهُ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ دَفِينَا

٦ : ٢

يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ كَمَا شَاءَ مَتَى شَاءَ كَاثِنَا مَا كَانَا

٣٠٣ : ٣

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

٣٥٠ : ٤

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا

٤٢٥ : ٤

يا ليت أنا ضمتنا سفينه حتى يعود الوصل كيئونه

١٢٥ : ١

ثُبَّتْ قومك يزعمونك سيِّدا وإخال أنك سيِّد معيَّون

١٠٢ : ١

مهلا أعاذل قد جرَّبت من خلقي أننى أجود لأقوام وإن ضنُّوا

٣٥٤ : ٣ . ٢٥٣ : ١٤٢ : ١

رويد علياً جدَّ مائدى أمهم إلينا ولكن ودُّهم مُتَّيِّنُ

٢٧٨ : ٢٠٨ : ٣

فأصبحوا والنوى على معرَّسهم وليس كلَّ النوى تلقى المساكينُ

١٠٠ : ٤

فظلت لدى البيت العتيق أريغةً ووطَّوى مشتاقان له أرقان

٢٦٧ : ٣٩ : ١

لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثنى أن سوف يقضينى

٢٤٣ : ٣

ما تشقم الحرب العوان منى بازلَ عامين حديث سننى

• لمثل هذا ولدتنى أوى •

٢١٨ : ١

يطعننا بخنجر من لحم بين الذنابي في مكان سخن

٢١٨ : ١

فلو أنا على حجر ذُبَحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

١٥٣ : ٣ ، ٢٣٨ : ٢ ، ٢٣١ : ١

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحى الجياد ما يُقدن بأرسان

٤٠ : ٢

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً

٧٢ : ٢

كانك من جمال بنى أقيش يُقعقع خلف رجله برش

١٣٨ : ٢

إما ترى شمطا في الرأس لاح به من بعد أسود داجى اللون فينان

فقد أروع قلوب الغانيات به حتى يملن بأجباد وأعنان

١٩٩ : ٢

تعش فإن عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

٢٥٣ : ٣ ، ٩٥ : ٢

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

٣٢٩ : ٢

ولى نفس أقول لها - إذا ما تخالفنى - : لعل أو عسانى

٧٢ : ٣

ويمنحها بنو شمجى بن جرم معيزهم حنانك ذا الحنان

٢٢٤ : ٣

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريا - بسبع رمين النجر أم بئان

٢٩٤ : ٣

وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

٣٧ : ٤ ، ٣٣٢ : ٣

إنى أبى أبى ذو محافظة وابن أبى أبى من أبين

٣٣٣ : ٣

إليك بالمنتحيات الذقن من كلّ رعشاء وناج رعش

٣٣٧ : ٣

لولا فوارس تغلب بنة وائل نزل العدو عليك كل مكان

٣ : ٣٦٠

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

٤ : ٢٤١

وكنيت كذى رجلين: رجل صحيحة ورجل رهاها صائب الحدثنان

٤ : ٢٩١

فما بكم لو لم تكونوا فخرتم بإدراك مسعاة الكرام يذان
وكنتم كذى رجلين: رجل صحيحة ورجل بها ريب من الحدثنان
فأما التي صحت فأزد شنوءة وأما التي شلت. فأزد عثمان

٤ : ٢٩١

بشين الزمى (لا) إن (لا) إن لزمته على كثرة الواشين أي معون

٤ : ٢٩٤

أبالموت الذي لا بد أنى ملاقي لا أبالك تحويفي

٤ : ٣٧٥

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أببك إلا الفرقدان

٤ : ٤٠٩

فإن لا يكنها أو تكنه فإنّه * أخوها غذته أمه بلبانها

٣ : ٩٨

دع الخمر يشربها الغواة فإننى رأيت أخاها مغنيا بمكانها

٣ : ٩٨

هـ

ادع أحيجا باسمه لا تنسه إن أحيجا هي صيثان السه

١ : ٣٣، ٢٣٣

ولقد نرى نغنى بها سيفانة تصبى الحليم ومثلها أصباه

٤ : ٧٥

ذَٰكَ الَّذِي أَنْتَ جَدُّهُ وَأَبُوهُ دُنْيَةً دُونَ جَدِّهِ وَأَبِيهِ

٣٠٣ : ٤

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرَّهُ مِنْ الثَّعَالَى وَوُخْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

٢٤٧ : ١

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا

٣٢٠ : ٢

إِنِّي لِأَكْفَى بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْبَلِهَا وَبِاسْمِ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرِ وَادِيهَا

٢٠٠ : ٢

٢

لَا تَقْلُوهَا وَادِلُوهَا دَلُّوا إِنََّّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُّوا

١٥٣ : ٣ ، ٢٣٨ : ٢

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَلَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النِّيَقِ مُنْهَوًى

٧٣ : ٣

٥

فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامَنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثِنَا حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

١٣٩ : ١

قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَمَنْ يُعَمِّلِيَا لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقْنَا مُقْلُولِيَا

١٤٢ : ١

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُوتِهِ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى وَالِيَا

١٤٣ : ١

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

١٤٤ : ١

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعَهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْى أَخَى مِنْ شَمَالِيَا

٢٠٦ : ٢

أَبِي الشَّمِّ أَنَّى قَدْ أَصَابُوا كَرِيمَتِي وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الْخَنَا مِنْ شَمَالِيَا

٢٠٧ : ٢

لقد أغدو على أشقر يفتال الصحاريّا

٢ : ٢٣١

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم : هذا لها وهذا ليا

٢ : ٣٢٣

بدا لي أنّي لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

٢ : ٣٣٩ ، ٤ : ١٩١

لتقرّين قربا جُلديّا ما دام فيهنّ فصيل حيّا

٤ : ٩١

يا أيّها الذكّر الذي قد سوتني وفضحتني وطردت أمّ عياليا

٤ : ١٣٢

صاحكا ما قبلتها حين قالوا نقضوا صكّها وردّت عليّا

٤ : ١٧٠

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن ندماي من نجران أن لا تلاقيا

٤ : ٢٠٤

هي الدار إذ ميّ لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهنّ لياليا

٤ : ٣٦٤

تبكيهم دهماء مُعولة وتقول سعدى : وارزيتيه

٤ : ٢٧٢

أطربا وأنت قنّسرى والدهر بالإنسان دوّارى

٣ : ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩

لو قد حداهنّ أبو الجودى برجز مسحفر الروى

مستويات كنوى البرقى

٢ : ٨١

أنصاف الأبيات

كَأَنَّ وَرْدِيه رِشَاءُ حُلْبٍ : ١ : ٥٠

قد علمت ذاك بنات أَلْبِيه : ١ : ١٧١ ، ٢ : ٩٩ .

أحضرت أهل حضرموت مَوْتَا : ٤ : ٢٣ .

ومهمه هالك من تعرجا : ٤ : ١٨٠ ، ١٨١ .

علقتها تبنا وماء باردا : ٤ : ٢٢٣ .

إذا تخازرت وما بي من خَزَر : ١ : ٧٩ .

فيها عيائيل أسود ونُمر : ٢ : ٢٠٣ .

وفي الأكف اللامعات سُور : ١ : ١١٣ .

نظاركي أركبه نَظَار : ٣ : ٣٧ .

فإن يكن أَمسى البلى تَيَقُورِي : ١ : ٦٣ .

بلال خير الناس وابن الأَخِير : ٤ : ٢٢٦ .

في حسب بَخَّ وعزَّ أَفْعَسَا : ١ : ٢٣٤ .

يخرجن من أجواز ليل غاضِي : ٤ : ١٧٩ .

شُرَاب ألبان وتمر وإِقْط : ٢ : ٥١ .

خالط من سلمى خياشيم وفا : ١ : ٢٤٠ .

سرهفته ما شئت من سِرْهاف : ٢ : ٩٥ .

والمسك في عنبره المَدْوُوف : ١ : ١٠٢ .

لواحق الأقراب فيها كالمَقْق : ٤ : ٤١٨ .

يا حكم الوارث عن عبد المَلِك : ٤ : ٢٠٨ .

الحمد لله العلى الأَجَلِي : ١ : ١٤٢ ، ٢٥٣ .

قد لقها الليل بسِوَاق حُطَم : ١ : ٥٥ ، ٣ ، ٣٢٣ .

فإنه أهل لأن يؤكّرما : ٢ : ٩٨ .

الفارجو باب الأمير المَهم : ٤ : ١٤٥ .

فنام ليلي وتَقَضَّى هَمِي : ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ١٤٥ .

وصالبات ككما يُؤثَقِين : ٢ : ٩٧ ، ٤ : ١٤٠ ، ٣٥٠ .

حَنَّتْ قلوصى حين لاجين مَعَن : ٤ : ٣٥٨ .

أنا ابن سعد أكرم السعدينا : ٢ : ٢٢٣ .

لا حق بطن بقر سمين : ٤ : ١٥٩ .

لا شيء الأشاء والعُبرى : ١ : ١١٥ .

فهى شهاوى وهو شهوائى : ١ : ١٤٠ .

لا هيثم الليلة للمطى : ٤ : ٣٦٢ .

حتى تفضى عرق الدلى : ١ : ١٨٨ .

أنصاف أخرى

ألم تغمض عيناك ليلة أرمدا : ١ : ٢٠٤ .

لما ترى رأسى تغير لونه : ٣ : ١٤ .

باعد أم العمرو من أسيرها : ٤ : ٤٨ ، ٤٩ .

رقّ تبين فيه اللام والألف : ٤ : ٤٣ .

كان أباه نهل أو مجاشع : ٤ : ٤٦ .

كما بينت كاف تلوح ويمها : ١ : ٣٧ ، ٤ : ٤٠ .

وإن شفائى عيرة لو صبيتها : ٣ : ٢٩١ .

وأنا الأخضر من يعرفنى : ٣ : ٢٢٠ .

وبنا سميّت قریش قریشا : ٣ : ٣٦٢ .

وتترك أخرى فردة لا أخالها : ٤ : ٣٧٣ .

وكانها تفاحة مطبوبة : ١ : ١٠١ .

يا بوس للجهل ضرارا لأقوام : ٤ : ٢٥٣ .

يا عديا لقلبك المهتاج : ٤ : ٢١٥ .

الشعراء

الشعراء

أ

- الأغور البشني : ٤ : ١٩٦ .
 الأغلب العجلي : ٢ : ٣١٥ ، ٤ : ٢٠٠ .
 الأقيشر الأسدي : ١ : ٢١ ، ٤ : ٤٧ .
 أمية بن أبي الصلت : ١ : ٤٢ ، ٤ : ١٤٤ ، ٣ : ٢٤٣ ، ٤ : ٢١٧ .
 أمية بن أبي عائذ : ٢ : ٣٢٤ .
 أنس بن زعيم : ٣ : ٦١ .
 أنس بن ماردة الخثعمي : ٤ : ٣٤٥ .
 أوس بن حجر : ٣ : ٢٨٥ ، ٤ : ٤٢١ .

ب

- بجير بن زهير : ٢ : ١٨٤ .
 بشر بن أبي خازم : ٤ : ١٠ .
 بنت مرة بن عاهان : ٣ : ١٥ .
 ب

ت

- نابط. سرا : ٤ : ١٥١ .
 تبع : ٣ : ٣٦٢ .
 تميم بن أبي بن مقبل : ٢ : ١٣٨ ، ٣ : ٣٦٠ .
 توبة بن الحمير الخفاجي : ٤ : ٢٠٣ .
 ت

ث

- ثابت بن قطنه : ٣ : ٦٦ .
 ثروان بن فزارة : ٤ : ٩٥ .
 ث

ج

- جابر السنيسي : ٤ : ١٥١ .
 جذع بن سنان : ٢ : ٣٠٨ .
 جذيمة بن الأبرش : ٣ : ١٥ .
 ج

أعشى طرود : ٢ : ٣٦ .

جران المَعُود : ٤ : ٤١٤ .

جَرِير : ١ : ١٤٧، ٢، ٢٤٠، ١٨٥، ١٤٣، ٧٥ .

٢٢٩، ٢٢٣، ١٧٣، ١٥٢، ١٥٠، ١٤٨

٢٢٧، ٢٢٠، ٢١٣، ١٠٥، ٧٨، ٨، ٣

٤٦، ٢٣، ٤، ٣٥٩، ٣٥٨، ٢٩٢، ٢٨٤

٢٠٨، ٢٠٠، ١٩٨، ١٩٧، ١٥٣، ١٥١

٣٨١، ٣٥١، ٢٢٩

جرير الصَّبِّي : ١ : ١٣٢ .

ابن جَعِيل : ٢ : ٧٥ .

جَمِيل : ٣ : ٢٩٤، ٤، ٢٨١ .

أبو جَهْل : ١ : ٢١٨ .

أبو الجُودَى : ٢ : ٨١ .

ح

حاتم الطائِي : ٢ : ٣٧٠، ٤، ١٨٠، ٧٧، ٣، ٣٤٨ .

الحارث بن خالد المَخْزُومِي : ٢ : ٢٥٦، ٤، ٧١ .

الحارث بن ظالم : ٤ : ١٦١ .

الحارث بن نُهَيْك : ٣ : ٢٨٢ .

حُرَيْث بن مُحَفِّص : ٤ : ١٤٦ .

أبو حِزَابَة : ١ : ١٨٢ .

الحُسام بن صَدَاء الكَلْبِي : ٢ : ٧٥ .

حَسَّان بن ثَابِت : ١ : ٧٢، ٢٠، ١٦٧، ١٥٧ .

٢٩٨، ٨٥، ٣، ٢٧٤، ١٨٨، ١٣٧، ١٣٣

٢٣٧، ٢٣٣، ٩١، ٧٤، ٤

حَضْرَمِي بن عَابِي : ٤ : ٤١٠ .

حطم القَيْسِي : ١ : ٥٥ .

الحَطْبِيَّة : ١ : ٦٥، ٥١، ٣٤، ٢٧، ٢، ٢٧٠ .

١٨٤، ٤، ٢٢٤، ١٦٣، ١٦٢، ٣، ١٩٦

٢٣٨

حكيم بن مَعِيَّة : ٢ : ٢٠٣ .

الحماني الرازي : ١ : ٢٣٨ .

ابن حَمَمَة الدَّوسِي : ٢ : ١٧٠ .

حُمَيْد الأَمَجِي : ٢ : ٣١٣ .

حُمَيْد بن ثَوْر : ٢ : ١٢٢ .

حُمَيْد بن مالك الأَرْقُوط : ٤ : ١٦٠، ١٠٠ .

حميدة بنت النُّعْمان بن بَشِير : ٣ : ٣٦٤ .

أبو حَيَّة النُّمَيْرِي : ٤ : ٣٧٧، ٣٧٥، ١٧٤ .

خ

خالد بن المُهَاجِر : ٤ : ٢٢٣ .

خداش بن زُهَيْر : ٤ : ٩٧، ٩٤ .

أبو خِرَاش الهَذَلِي : ٤ : ٢٤٢ .

خَزَز بن لَوْذَان السَّدُوسِي : ٤ : ٢٢٣ .

خطام المُجَاشِعِي : ٢ : ١٥٦، ٩٧ .

خفاف بن نَذْبَة : ٢ : ٣٦ .

الخُنْسَاء : ٣ : ٢٣٠ .

دَرَّاج بن زُرْعَة : ٢ : ١٧٨ .

د

دَرَّاج الصَّنَائِي : ٢ : ١٧٨ .

دُرَيْد بن الصَّمَّة : ٣ : ٢٩ .

ذ

- أبو زُغْبَة الخَزْرَجِيُّ : ١ : ٥٥ .
 زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ : ١ : ٢٠٠ : ٢٠٤ : ٧٠٤
 ٣٢٣ : ٣٣٩ : ٢ : ٣٦٣ : ٣ : ٢٨٨ : ٣٧٠
 ٤ : ١٠٣ .

ر

- الِرَّاحِي النَّمِيرِيُّ : ١ : ٢٣٧ : ٣ : ٢٤٤ .
 رُؤْبَة : ١ : ٢٢٩ : ٢٠ : ٣٣ : ٩٦ : ٢١٢ : ٢٢٣
 ٣ : ٧١ : ٧٥ : ٤٠ : ١٠٤ : ٣٣٧ : ٣٧٠ : ٤ : ٢٢
 ٢٣ : ١١١ : ١٤١ : ١٦٢ : ١٧٩ : ٢٠٨ : ٢
 ٢١٠ : ٢١٨ : ٢٢٦ : ٢٣٢ : ٢٥١ : ٢٧٢
 ٤١٩ .

س

- الرَّبِيعُ بْنُ صَبْعٍ الْفَزَارِيُّ : ٢ : ١٦٩ : ٢٠٨
 ٣ : ١٨٣ .
 رَبِيعَةُ بْنُ جُثَمٍ : ٤ : ٢٣٤ .
 رُقَيْمُ أَخُو بَنِي الصَّادِرَةِ الْمُحَارَبِيِّ : ٢ : ٥٧ .
 ابْنُ الرَّقَّاعِ : ٣ : ٣٦٣ .
 ذُو الرُّمَّةِ : ١ : ١٠٣ : ١٦٣ : ٢٠ : ٧٢ : ٧٧ : ١٧٥
 ١٩٢ : ٢٥٦ : ٣ : ١٧٩ : ٢٩٨ : ٤ : ١١
 ٢٦ : ٤٧ : ١٩٧ : ٢٠٣ : ٢١٩ : ٢٥٩
 ٣٦٤ : ٣٧٦ : ٤٠٩ .
 رُوَيْ بْنُ شَرِيكَ الضَّبِّيِّ : ٢ : ١٩٩ .
 ابْنُ الرُّوَيْ : ٣ : ٣٠٣ .

ز

- أَبُو زُبَيْدٍ الطَّلَاطِيُّ : ١ : ١٣٥ : ٢٤٦ : ٢ : ٥٩
 ٣٢٤ : ٤ : ٢٥٠ .
 زُرَّارَةُ بْنُ فَزْرَانَ : ٤ : ٩٥ .
 زُرْعَةُ بْنُ سَائِبٍ : ٢ : ٣٦ .

ش

- شَرِيحُ بْنُ أَوْكَى : ١ : ٢٣٨ .
 الشَّيْخُ : ١ : ١٥ : ٢٦٧ : ٣ : ٨١ : ٢٤٠ : ٣٦٣
 شَمَّاسُ الهُدَلِيِّ : ١ : ٤٣ .

شُمَيْرُ بْنُ الْحَارِثِ : ٢ : ٣٠٨ .

عبد الرحمن بن حسان : ١ : ١١٣ ، ١٦٦ ،

٢ : ٧٢ ، ٤ : ٣٤٤ .

ص

صَخْرُ بْنُ عَمْرٍو : ٢ : ٢٠٧ .

عبد العزيز الكلابي : ٣ : ٢٨٤ .

صَنِيَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ : ٣ : ٣٠٣ .

عبد الله بن الحر : ٢ : ٦٣ .

الصَّلْتَانُ : ٤ : ٢١٥ .

عبد الله بن خازم أبو صالح الصبحاني : ٣ : ٣٧٥

الصَّصَّةُ : ٢ : ٢٨٤ .

عبد الله بن رَوَاحَةَ : ٤ : ٢٣٠ .

عبد الله بن الزُّبَيْرِ : ٢ : ٥١ ، ٣١٣ .

ض

ضَابِيُّ الْبُرْجُمِيِّ : ٤ : ٢٩ .

عبد الله بن الزُّبَيْرِ : ٤ : ٣٦٢ .

الضَّحَّاكُ بْنُ هَنَامِ الرَّقَاشِيِّ : ٤ : ٣٦٠ .

عبد الله بن عبد الأعلى القرشي : ٤ : ٤٧ .

ضِرَارُ بْنُ نَهْشَلٍ : ٣ : ٢٨٢ .

عبد الله بن عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ : ٢ : ١٠ .

ضَمْرَةُ بْنُ جَابِرٍ : ٤ : ٣٧٢ .

عبد الله بن كُرَيْزٍ : ٣ : ٦١ .

ط

أَبُو طَالِبٍ : ٢ : ٦ ، ١١٤ ، ١٣٣ .

عبد مناف الهذلي : ٢ : ٣٢٤ .

طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ : ٢ : ٢٤ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ١٤٠ ،

عبد يَعْقُوثُ : ٢ : ٢٠٦ ، ٤٠ ، ٢٥٤ .

٢٢٢ ، ٣ : ٢٢٤ ، ٤ : ٤٢١ .

عَبِيدُ بْنُ الْأَبْرَصِ : ١ : ٤٢ ، ٤٣ ، ١٨٢ .

طَرِيفُ بْنُ تَمِيمِ الْعَنْبَرِيِّ : ١ : ١١٦ .

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقَيْيَاتِ : ١ : ١٤٢ ، ٢٠ ، ١٨٨ ،

الطَّرِمَّاحُ : ٤ : ١٠ .

٣ : ٢٨٤ ، ٤ : ٢٧٢ .

طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ : ٣ : ٢١٩ ، ٤ : ٧٥ .

عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ : ١ : ١٣٩

طُفَيْلُ بْنُ يَزِيدِ الْحَارِثِيُّ : ٣ : ٣٦٩ .

العجاج : ١ : ٦٣ ، ١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٤٠ ،

الطَّمَّاحُ بْنُ عَامِرٍ : ٢ : ١٢٢ .

١٥٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢ : ٩٥ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ .

٢٢٨ ، ٢٨٣ ، ٤٠ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ٢٦٠

ع

عَامِرُ بْنُ الْأَكْخُوخِ : ٣ : ١٣ .

عَدِيُّ بْنُ الرَّقَّاعِ : ٣ : ٣٠٢ ، ٣٦٢ .

الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ : ١ : ١٠٢ ، ١٦٢ ، ٢٠٣ ، ٣٦ ،

عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ : ١ : ١١٣ ، ٢ : ٧٦ ، ٤ : ٤٠٣ .

٤٧ ، ١٥١ ، ١٧٤ ، ٣ : ٥٦ .

الْعَرُجِيُّ : ٣ : ٩٩ .

عمرو بن لاي : ١ : ٤١ .
 عمرو بن مُعلٍ يَكرب : ٢ : ٢٠ ، ٣٦ ، ٣٠٢ : ٢٥٢ .
 ٤ : ٤١٠ .
 عمرو بن امرئ القيس : ٣ : ١١٢ ، ٤٠ ، ٧٣ ،
 ١٤٥

عَنْثَرَة : ١ : ١٩١ ، ٢ : ٢٠٨ ، ٣ : ٧٤ .
 عَنْز بن دَجاجة المازني : ٤ : ٤١٧ .
 عَوْف بن الحَرَج : ٣ : ٣٧١ .

غ

غَلَفاء بن الحارث بن آكل المزار : ٤ : ٢٥٠ .
 غَيْلان : ٢ : ٢٥٦ .
 غَيْلان بن حُرَيْث : ١ : ٨٤

ف

الْفَرَزْدَق : ١ : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،
 ١٦٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥١ ، ٢ : ١٧ ، ٤١ ، ٥٦ ،
 ١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ٢٢٢ ، ٢٥٨ ، ٢٩٦ ،
 ٣ : ٥٩ ، ٦٢ ، ١٥٨ ، ٢٧٠ ، ٣٣٦ ،
 ٤ : ٣٦٠ ، ٤٨ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠١ ،
 ١١٦ ، ١٥٢ ، ١٧٤ ، ١٩١ ، ٢٢٩ ، ٣٢٦ ،
 ٣٣٠ ، ٤٢٥ .

فَرْوَة بن مُسيك : ١ : ٥١ .
 فَضالة بن شريك : ٤ : ٣٦٢ .
 الْفَضْل بن العباس : ٣ : ٣٦٢ .
 الْفَضْل بن عبد الرحمن القرشي : ٣ : ٢١٤ .

أبو عطاء السَّدي : ٤ : ٤٧ .
 عَطِيَّة بن بَحْفيف : ٢ : ٣٥٢ .
 عَقيبة بن هُبيرة الأسدي : ٢ : ٣٣٨ .
 عَقِيل بن عُلْفَة : ٢ : ١٧٤ .
 أبو الغلاء المعري : ٤ : ١١ .
 عَلْقَمَة بن عُبْدَة : ١ : ٤٣ ، ١٠١ ، ٢ : ٣٩ ، ١٧٣ ،
 ٧٣ ، ٧٣ ، ٣ : ٢٩١ .
 عَلِيّ بن أبي طالب : ٢ : ٢٠٠ .
 عَلِيّ بن بدال : ١ : ٢٣٢ .
 عُمارة : ٤ : ١٩٩ .
 عُمَر بن أبي ربيعة : ٢ : ١٤٨ ، ٢٠٥ ، ٣٢٩ ،
 ٣٤٩ ، ٣ : ٩٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ .
 عُمَر بن لَجَب : ٤ : ٢٣٠ .
 عُمَران بن حِطَّان : ٢ : ١٣٩ ، ٢٨٨ ، ٣ : ٧٢ .
 عُمَرُو بن أَحمر الباهلي : ٢ : ٣٢٩ .
 عمرو بن الأَهمم التغلبي : ٤ : ٤١٣ .
 عمرو بن الأَهمم : ٤ : ٤١٣ .
 عمرو بن جابر الحنفي : ٣ : ٢٤١ .
 عمرو بن خثارم البجلي : ٢ : ٧٢ .
 عمرو بن شَأْس : ٤ : ١٦٠ .
 عمرو بن عَمَّار الطائي : ٢ : ٢٣ .
 عمرو بن قَمَيْثَة : ١ : ٤١ ، ٣٧٨ .
 عمرو بن قنعاَس : ٤ : ٣٣ .

الْكُمَيْت : ١ : ١٤٤ : ٢٣٨ : ٢ : ٩٣ : ٣٤٩ .

٣ : ٣٨٠ : ٤ : ٣٩٨ : ٤٢٤ .

ل

لَبِيد : ٢ : ٤٨ : ٢٠٦ : ٢٣٩ : ٣ : ١٠٢ .

٢٣٧ : ٢٨٢ : ٤ : ١٥٢ : ٤١١ .

اللَّعِين الْمُنْقَرَى : ٣ : ٢٩٥ .

لَقِيْط بن زُرارة : ٤ : ٣٠٥ .

اللهي : ٣ : ٣٦١ .

لَيْلَى الْأَخِيلِيَّة : ٣ : ١ .

م

مالك بن أَبِي كَعْب : ١ : ٧٥ .

مالك بن خالد الخِزَاعِي : ٢ : ٣٢٤ .

مالك بن خُزَيْم : ١ : ٣٨ .

مالك بن زُعْبَة : ١ : ١٥ .

الْمَلَمَّس : ١ : ٢٣٢ : ٢ : ٩٣ : ٣ : ٧٧ .

مُتَمِّم بن نُؤيرة : ٢ : ١٣٢ : ٣ : ٣٢٩ : ٧٤ .

الْمُتَنَبِّي : ٤ : ٣٠٣ : ٣١٢ .

المُتَوَكِّل الْكِنَانِي : ٢ : ٢٦ .

المُثَقَّب الْعَبْدِي : ١ : ٢٣٢ .

مُجْنُون بنِي عامر : ١ : ٤٤ : ٣ : ٢٤٣ .

أَبُو مِخْجَن الثَّقَفِي : ٣ : ٨ : ٤ : ٢٨٩ .

المُخَبِّل السَّعْدِي : ٣ : ٣٧ .

الْمُرَّار : ١ : ١٥ : ٨٤ : ٢ : ٥٥ : ٣٥٠ .

الْمُرَّار الْأَسَدِي : ٤ : ٧٧ .

مُرَّة بن كَعْب : ٢ : ٧٦ .

مُرَّة بن مَحْكَان : ٣ : ٨١ : ٨٢ .

الْقَتَال الْكِلَابِي : ٣ : ٢٤٤ : ٤ : ٢٨٨ .

القُحَيْف الْعُقَيْلِي : ٢ : ٣٢٠ .

الْقُطَامِي : ٢ : ٢٠٨ : ٣ : ٢٧٢ : ٦١ : ٤٠٥ : ٤ .

١٤٥، ٩٤

أَبُو قَطِيفَة : ٣ : ٢٩٨ .

قَعْنَب بن أُمِّ صَاحِب : ١ : ١٤٢ .

الْقَلَّاح بن حَزَن : ٢ : ١١٣ .

ابن قِنْعَاس : ٤ : ٣٣ = عمرو بن قِنْعَاس .

قَيْس بن الْخَطِيم : ٢ : ٥٧ : ٣ : ١١٢ : ٤ : ٧٣ .

١٤٥

قيس بن دَرِيْع : ٤ : ١٠٥ .

قيس بن زُهَيْر : ٤ : ٣٢٦ .

امروء القيس : ١ : ٧٤ : ٢ : ٢٨ : ٢٣ : ٤٠٤ .

٣٣٦ : ٣ : ١٤ : ١٦٢ : ٢٢٥ : ٣٣٣ .

٤٠٢٩١ : ٢٣ : ٧٦ : ٢٣٤ : ٢٣٥ : ٢٣٦ .

٣٧٨، ٢٤٤

ك

أَبُو كَاهِل الْيَشْكُرِي : ١ : ٢٤٧ .

أَبُو كَبِير الْهَلْبِي : ٣ : ٢٠٤ .

كُنَيْز : ٢ : ٣٤٦ : ٣ : ٣٩٣ : ٤ : ٢٩١ .

كَعْب بن زُهَيْر : ٢ : ٢٣ : ٥٧ .

كَعْب الْفَنَوِي : ٢ : ١٩ : ٢٨٨ .

كَعْب بن مالك الْأَنْصَافِي : ٢ : ٧٢ : ٣ : ١٣ .

٣٩٧، ٣٤١ : ٤

الناطقة الذبياني: ١: ٤٢، ١٤٣، ٢: ٢١، ١٣٩،

١٧٩، ٣: ٢٣٢، ٤: ٢١، ٣: ٣٠٣، ٣٢٢،

٣٣٨، ٣٩٢، ٤١٥،

الناطقة الجعدى: ٢: ٢٢٦، ٣: ٢٠٦، ٢٣١،

٣٧١، ٣٧٥، ٤: ١٩٤، ٤١٨،

النجاشي الحارثي: ٤: ٢٩١،

أبو النجم العجلي: ١: ٤٧، ١٤٢، ٢٣٧، ٢٥٢،

١٤: ٢، ٣: ٣٧٠، ٤: ٤٩، ١٣٢، ٢٣٨،

٢٥٢،

أبو نخيلة السعدي: ٤: ٢٧، ٢٠٨،

نصيب: ١: ٢٢٨،

النمر بن تولب: ١: ٢٣٥، ٢: ٧٦، ٣: ٢٨،

نَهْشَل بن حري: ٣: ٢٨٢،

هـ

هُبَيْرَة بن أبي وهب: ٣: ٨٢،

هذبة بن الحشرم: ٣: ٤٨، ٧٠،

هشام المرئ: ٢: ٧٦،

هشام أخو ذى الرمة: ٤: ١٠١،

ابن همام السلوي: ٢: ٤٨،

هند بنت عتبة: ٣: ٢٦٥،

هند بنت النعمان بن بشير: ٣: ٣٦٤،

ابن الهندي: ٤: ٤٧،

هنيئ بن أحمر الكناني: ٤: ٣٧١،

مزداس بن عمرو: ١: ٢٣٢،

مروان بن الحكم: ٣: ١٦٩،

مُزَاهِم العقيلي: ٣: ٥٤، ٢٠٦،

مُزَرَّد بن ضرار: ٣: ٣٨٢،

مُساوِر العبيسي: ٣: ٢٨٣،

وشكين الداري: ٤: ٣٧٥، ٣: ٣٧٢،

وشممع: ١: ١٤،

المُسَيَّب بن زيد مائة: ٢: ١٧٢،

المشمرخ بن عمرو الحميري: ٣: ٣٦٢،

مضرس: ٣: ٢٤٤،

مطروود بن كعب الخزاعي: ٢: ٣١٣،

معروف بن عبد الرحمن: ١: ٢٩،

المعطل الهذلي: ٣: ٢٠٨،

معن بن أوس: ٣: ٢٤٦،

المغيرة بن حَبْنَاء: ٢: ٢٤،

مَقَاس العائدي: ٤: ٩٦،

المُقْعِد بن عمرو: ٣: ٣٧٣،

مُنْذِر بن درهم الكلبي: ٣: ٢٢٥،

مُهَلْهَل: ٣: ٣٧٢، ٤: ١٣٢، ١٤: ٣٢٤،

مُهَيَّار: ٤: ٣٠٣،

ابن مَيَّادَة: ٤: ٩١، ٢٩٢،

مَيْسُون بنت بَحْدَل الكلابية: ٢: ٢٧،

و

وَرَقَة بن نوفل : ٣ : ٢١٧ .

ى

أبو يحيى اللاحق : ٢ : ١١٦ .

يزيد بن الحكم : ١ : ٢٣٦ ، ٣ : ٧٣ .

يزيد بن صَبَّة : ٢ : ١٦٩ .

يزيد بن الطَّشْرِيَّة : ٢ : ٣٢٠ .

يزيد بن عبد المدان : ١ : ١٣٢ ، ٢ : ١٩٩ .

يزيد بن عبد الملك : ٢ : ٢٣١ .

يَعْلَى بن الأحول الأزدي : ١ : ٣٩ .

الأعلام

الأعلام

أ

اقتصرنا على الأعلام التي وردت في

المقتضب لا غير

الأخفش ١: ٣٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٥٧،

٢٥٤، ٢: ٢٨٤، ٢٩٠، ٣: ٧٣، ١٥٢،

٢٠٠، ٢٤٣، ٢٥٢، ٣٤٢، ٣٧٧، ٣٥١،

٤: ٣٠، ١٢٣.

أبو الحسن ١: ٣٣.

أبو الحسن الأخفش ١: ١٢٦، ١٢٧، ١٨٧،

٢: ١٥٤، ١٨٣، ٣٥٧، ٣: ١٥٦، ٢٤٢،

٣١٢، ٣٤٥.

أسماء بن خارجة ٣: ٣٦٥.

الأصمعي ١: ٣١، ٢٠٠، ٢: ١٩١، ٢٣٦،

٤: ٢١٠.

أهل الحجاز ١: ٣٧، ٩٠، ٩٢، ٣: ٢٥،

٤٩، ٣٧٣، ٣٧٥، ٤: ١٨٨، ١٨٩.

اللغة الحجازية ٣: ٢٥، ٢٠٢.

أهل التفسير ٤: ١٩٩.

أهل النحو ٤: ١٩٩.

ب

باهلة ٣: ٣٦٤.

البصريون ١: ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٠،

٢: ٨١، ٨٥، ٣: ٥٦، ٩٧، ١٢١، ١٦٤،

بعض المفسرين ٢: ٣٧.

بعض النحويين ٢: ٢٩٨، ٤: ١٩١، ٢٤٣،

٣: ٩٧، ١٦٤.

بعض النحويين من غير البصريين ٢: ٨٥.

بكر بن وائل ١: ٢٦٩.

ت

تميم بن مُرّ ٣: ٣٦٠.

بنو تميم ١: ٢٠٨، ٢: ٣١٠، ٣: ٢٥، ٤٩،

٢٠٣، ٣٧٥، ٤: ١٨٨.

ج

جذيمة ٣: ١٣٤.

الجري ٢: ١٥٣، ٤: ٤٢٨.

أبو عمر ٢: ١٥٤.

أبو عمر الجري ٣: ٣٥٢، ٤: ٢١٢.

جرير ١: ١٢٢ في شعر، ٢: ٢٧٤.

ح

حذام ٣: ٣٧٣.

الحسن ١: ٢٣٨، ٢٣٩.

حنيفة ٣: ١٣٤.

خ

خالد القسري ٢: ٢٧٤.

خشيم ٣: ١٥١.

خريبة ٣: ١٣٤.

خضّم، للعنبر بن عمرو بن تميم ٣: ٣١٥.

خلف الأحمر ١: ٣١.

الخليل ١: ٣٠، ٣٢، ٨٣، ١٠٠، ١٠١،

١٠٥، ١١٠، ١١٥، ١٤٠، ١٤١، ١٥١،

١٥٩، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٢٢،

٢٢٣، ٢٦٦، ٢: ٦، ٧، ٨٠، ٤٨، ٢٣٦،

٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٤.

ف

فاطمة بنت الخرشب : ٤ : ١١٦ .

فرعون : ٣ : ٢٩٥ .

ق

قحطان : ٣ : ١٨٥ .

قريش : ٣ : ٣٦١ .

قَيْسُ بْنُ مُثَنَّى بْنِ بَكْرِ بْنِ هِزَازٍ : ٣ : ٣٦٢ .

قُصَيٌّ بْنُ كِلَابٍ : ٣ : ٣٦١ .

قَطَامٌ : ٣ : ٣٧٣ .

قوم من النحويين : ٢ : ٣٤٧ .

امرؤ القيس : ٢ : ٢٧٤ .

ك

كلاب بن ربيعة : ٢ : ٢٩٢ .

الكوفيون : ٢ : ١٥٥ .

م

المازني : ١ : ٣٠٠ ، ٢٥٧ ، ١٨٣ ، ٢٣٦ ،

٣ : ٣٥١ ، ٣٨٤ ، ٤ : ٢١٢ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،

٣٩٩ .

أبو عثمان المازني : ١ : ٣٤ ، ٢٠٠ ، ٣٦ ،

١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،

محمد (صلى الله عليه وسلم) : ٣ : ٣٢١ .

مزينه : ٢ : ١٨٤ .

مصنف أبي : ٢ : ٢٨ ، ٣٢ .

خط المصنف : ٢ : ٣٦٤ ، ٤ : ٤١٦ .

مضر : ٣ : ١٨٥ .

معاقر بن مر : ٣ : ١٥٠ .

معد : ٣ : ٣٦٣ .

المفسرون : ٣ : ٢٩٧ ، ٣٤٧ ، ٤ : ١٢٥ .

ن

النحويون : ١ : ٧٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٩ ، ٢٥٣ ،

٢٥٥ ،

٢ : ٢٦ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ١١٥ ، ١٣٢ ، ١٤٨ ،

١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٦٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ ،

٣١٢ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧ ،

٣ : ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ،

٢٣٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٢ ،

٣٤٥ ،

٤ : ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ٢٠٩ ،

٢٧٥ ، ٣٨٢ ،

النحويون البصريون : ١ : ١٠١ ، ١٠٧ ،

أكثر النحويين : ١ : ١٤٠ ، ٢ : ١٢٦ ، ٣ : ٢٧٢ ،

٣٦٥ ، ٣٦٦ ،

قوم من النحويين : ٢ : ٣٤٧ ،

هـ

هذيل بن مدركة : ٢ : ١٩٣ .

ي

البحابر : ٢ : ٢٩٢ .

يعقوب بن إسحاق الحضرمي : ٢ : ١٣٤ .

يونس بن حبيب : ٢ : ٢٨٦ ، ٣٠٩ ، ٣٣٠ ،

٢٠١٢: ٤، ٣٥٢، ٢٣٨، ١٣٧، ٢٤: ٣

رامهرمز: ٤: ٢٠.

. ٢٧٥

ساتيلما: ٤: ٣٧٧.

البلدان وما جرى مجراها

عُمان: ٣: ٣٥٨.

البصرة: ٣: ٣٥٨.

فلج: ٣: ٣٥٧، ٣٥٩.

بَعْلَبَك: ٤: ٢٣، ٢٠.

قالى قلا: ٤: ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥.

بعداد: ٣: ٣٥٨.

قُبَاء: ٣: ٣٥٧.

بيت رأس: ٤: ٩٢.

قَنْسَرِين: ٣: ٣٣٢، ٣٧، ٣٨.

حَجَر: ٣: ٣٥٧.

الكوفة: ٣: ٣٥٨.

حَضْرَمَوْت: ٤: ٢٣، ٢٠.

المدينة: ٣: ٣٥٨.

جِراء: ٣: ٣٥٧، ٣٥٩.

مَكَّة: ٣: ٣٥٨.

حُزَوَى: ٤: ٢٠٣.

نَجْران: ٤: ٢٠٤.

دَرَابَجَرْد: ٢: ٢٦٥.

وايسط: ٣: ٣٥٨.

دَبِيل: ٤: ٢٤، ٢٥.

يَبْرِين: ٣: ٣٣٢، ٣٧، ٣٨.

دِمَشَق: ٣: ٣٥٨.

-١-

النحو

السلام

١ - كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى
١ : ١٤١

٢ - المعرب الاسم المتمكن ، والفعل المضارع
١ : ١٤١

٣ - تعريف الاسم ١ : ١٤١

٤ - أنواع الإعراب ١ : ١٤٢

٥ - حركات الإعراب والبناء ١ : ١٤٢

٦ - إعراب المثني وجمع المذكر ١ : ١٤٣ .
باب مصطفى ١ : ٣٩٣

٧ - إعراب جمع تكسير ١ : ١٤٤

٨ - حركة نون المثني وجمع المذكر ١ : ١٤٤

٩ - جمع المثنى وحذف تاء المفرد . إعرابه -
١ : ١٤٤ .

١٠ - استواء النصب والجبر في التثنية وجمع
التصحيح ١ : ١٤٥ .

١١ - أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد
١ : ١٧٤ .

الأسماء التي وقعت على حرفين

١ - يد ، دم ، است . ابن ، اسم . أخ ،
أب ١ : ٣٦٢

٢ - الاسم والخلاف فيه ١ : ٣٦٤

٣ - أين وأصله ١ : ٣٦٥

٤ - دم ١ : ٣٦٦

٥ - است ١ : ٣٦٧

٦ - ذو ١ : ٣٦٩

٧ - ينج ١ : ٣٦٩

٨ - فو ١ : ٣٧٤

٩ - ما جاء على حرفين مما فيه تاء التانيث
١ : ٣٧٦

الضائفة

١ - هاء الغائب ولغائها ١ : ١٧٤ - ١٧٥ ،
٣٩٩ - ٤٠١

٢ - نون الوقاية ١ : ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٨

٣ - الضمير المتصل ١ : ٣٩٦ - ٤٠٠

٤ - ضمير جمع المذكر ١ : ٤٠٢

الأسماء الموصولة

١ - أل الموصولة في صورة الحرف ١ : ١٥١
ولم كانت صلته وصفا ١ : ١٥١

٢ - محل الصلة من الموصول كحل الجزء من
الكلمة ١ : ١٥١

تابع ما في الصلة من الصلة ١ : ١٥١
لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ،
ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض

٣ - لا بد أن تشتمل جملة الصلة على ضمير
١ : ١٥٧

٤ - لماذا جاز حذف عائد الصلة المتصوب
١ : ١٥٧

١ - اللفظ بالحروف وكيفية ١ : ١٧٠

٢ - التسمية بحرف من كلمة ١ : ١٧٠

٣ - التسمية بذو ١ : ١٧٢

٤ - التسمية بالأفعال المحذوفة ١ : ١٧٣

٥ - التسمية : (ترزيدا) ١ : ١٧٣

ظن وأخواتها

١- معاني (وجد) ١ : ١٨٤

الفاعل

١- الفاعل رفعه وتعليله ١ : ١٤٦

٢- الفاعل مرفوع بفعله ١ : ١٤٧

٣- مسائل الفاعل ١ : ١٥٠ - ١٦٠

٤- مسائل طوال يتحن فيها المتعلمون

١ : ١٦٠ - ١٦٦

المصدر

١- على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله

عليه ، وهو ما كان واقعا موقع الأمر

وضرب آخر يجرى مجرى الصلة والموصول

١ : ١٥١

٢- المصدر يعمل معرفة ونكرة ، وإسم

الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي .

٣- المصدر يضاف للفاعل وللمفعول ،

ولا يضاف إسم الفاعل إلا إلى المفعول

١ : ١٥١

٤- المصدر المبنى واسما الزمان والمكان من

الزائد على ثلاثة ١ : ٢١٢

عطف النسق

١- واو العطف وفأؤه ١ : ١٤٨

٢- أو العاطفة ١ : ١٤٨

٣- إما العاطفة ١ : ١٤٩

٤- لا العاطفة ١ : ١٤٩

٥- بل العاطفة ١ : ١٥٠

٦- لكن العاطفة ١ : ١٥٠

٧- أم العاطفة ١ : ١٥٠

البديل

١- البديل يكون في كل اسم معرفة كان أو

نكرة ، مظهرا كان أو مضمرا ١ : ١٦٤ -

١٦٦

٢- أنواع البديل وأقسامه .

النسباء

١- ترخيم كروان ١ : ٣٢٤

- ٢ -

الصرف

١- تقسيم اللفظ إلى مشترك ومترادف ،

١ : ١٨٤

مسائل التمازير

١ : ٢٠٧

٢- بناء جعفر من رى وتكسيره ١ : ٢٧٦

٣- عصفور من رى وغزا وتكسيره ١ : ٢٧٧

٤- فَعَلَ ، وفعل من حي وتكسيره ١ : ٢٨٣

٥- قَطَرَ من قرأ ١ : ٣٠١

٦- فعاليل ومفاعيل من حي ١ : ٢٨٣

٧- إوَرَّة من أوى ١ : ٣١٥

٨- أفعل من قلت ١ : ٣٢٣

القلب المكاني

١- قسى ١ : ١٦٧

٢- أبنت ١ : ١٦٨

٣- أشياء ١ : ١٦٨ والمذاهب فيها

الأبنية

١- المجرد على ثلاثة أجناس ١ : ١٩١

٢- الأفعال تكون على ضربين ١ : ١٩١

٣- أبنية الاسم الثلاثي المجرد ١ : ١٩١

٤- أوزان الاسم الرباعي المجرد ١ : ٢٠٤

٥- أوزان الاسم الخماسي المجرد ١ : ٢٠٦

٦- أبنية الاسم المزيد ١ : ٢٢٤

٧- تخفيف فعل وفعل ١ : ٢٥٥

٨- لا يكون اسم على مثال (فعل) ومقم

أعجمى ١ : ٢٨٣

حروف الزيادة

١- مواضعها ١ : ١٩٤ - ١٩٨

حروف البدل

١- هي أحد عشر حرفا ١ : ١٩٩

٢- بدل الواو من الألف ١ : ١٩٩ ومن

الهمزة ومن الياء ١ : ٢٠٠

٣- بدل الياء من الواو ، ومن أحد المضعفين

٤- إبدال الواو والياء همزة ١ : ٢٠٠ ،

٢٣١ ، ٢٣٢

٥- إبدال الواو همزة عند إجماع واووين

٢٠١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣

٦- بدل التاء من الواو ١ : ٢٠١

٧- بدل الهاء من التاء ١ : ٢٠١

٨- بدل الميم من التون إذا سكنت وبعدها

الياء ١ : ٢٠٢

٩- بدل التون من الهمزة ١ : ٢٠٢

١٠- بدل الطاء من التاء والذال من التاء

١ : ٢٠٣

١١- قلب السين صاد ١ : ٣٦٠

الأفعال

١٢- لا يقع فى الأفعال ما عينه ياء ولا واو

١ : ٣٢٢

١٣- ليس من فوظ فعلا ١ : ٣٢٢

١٤- لم كانت الأفعال على ضربين : ثلاثية

ورباعية والأسماء على ثلاثة ١ : ٣٩٠ -

٣٩١

الأفعال

١- أوزان الفعل الثلاثي المجرد ١ : ٢٠٦

٢- مضارعها ١ : ٢٠٦

٥- اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ١: ٢٣٨

٦- أفعال من الفعل الأجوف ومصدره

١: ٢٤٢ ، واستفعل ١: ٢٤٣

٧- بناء الفعل الأجوف للمفعول ١: ٢٤٤

٨- اسم الفاعل من الأجوف -هموز الثلاثي

١: ٢٥٣

الفعل الناقص

١- مضارعه وإعلاله وإعرابه ١: ٢٧٢

٢- صيغ الزوائد منه ١: ٢٧٤ وإعلالها

٣- اسم الفاعل من الناقص - دا ومزيديا

١: ٢٧٥ وإعرابه

٤- الفعل من قوة ، صوة ، وحوة على

فعل ١: ٢٨٧

٥- الفلك والإدغام في حي ١: ٣١٧

٦- بناء حي للمفعول ١: ٣١٨

اسم المفعول

١- لا يصاغ من اللازم إلا مع الظرف أو

الجار والمجرور ١: ٢١٣

٢- اسم الفاعل والمفعول من الفعل الأجوف

١: ٢٣٧

٣- اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ١: ٢٣٨

٤- اسم المفعول والفاعل من الزائد على ثلاثة

١: ٢٤٦

٥- اسم الفاعل واسم المفعول من شوى ولوى

١: ٢٨٦

٦- مغزو ، مرمى ١: ٣١١

٧- مفعول من غزوت ١: ٢٢٣

٣- أفعال ومضارعه ١: ٢١٠ ، ومصدره

٤- فاعل ومضارعه ١: ٢١٠ . مصدره

١: ٢١١

٥- فاعل ومضارعه ، ومصدره ١: ٢١٢

٦- افتعل ومضارعه ، ومصدره ١: ٢١٣

٧- انفعّل ومضارعه ومصدره ١: ٢١٣

٨- افعلّ وافعال ١: ٢٢٤ - ٢٢٥

٩- استفعل ومضارعه ، ومصدره واسم

الفاعل والمفعول منه ١: ٢١٤ - ٢١٥

١٠- افعلنّ ، افعلّ ، افعلّ

١١- تفعلّ ومصدره ، وتفاعل ١: ٢١٦ -

٢١٧ معانيه

الفعل المضاعف

١- الأمر منه وحركة الآخر ١: ٣٢٠ -

٣٢١

الفعل المثال

١- متى تحذف فاؤه ١: ٢٢٦

٢- حذف فاء المصدر ١: ٢٢٦

٣- مضارع فيل من المثال ١: ٢٢٧

٤- لغات مضارع الأجوف ١: ٢٢٨

٥- افتعل ونحوه من الفعل المثال ١: ٢٢٩

الفعل الأجوف

١- قلب العين ألفا ١: ٢٣٤

٢- مضارعه ١: ٢٣٤

٣- حركة الفعل الثلاثي عند اتصاله بضمائر

الرفع ١: ٢٣٥

٤- اسم الفاعل والمفعول من الفعل الأجوف

١: ٢٣٧

جمع التكسير

- ١- تكسير (فعل) الصحيح العين أفعل ١٦٧ : ١
- ٢- تكسير الإسم الرباعى المجرد ١ : ٢٥٦
- ٣- تكسير الثلاثى المزيد بحرف ١ : ٢٥٦
- ٤- تكسير نحو جدول وأسود ١ : ٢٦٠
- ٥- تكسير يزيد ١ : ٢٦٠
- ٦- تكسير نحو رسالة بمجوز . صحيفة ١ : ٢٦٠
- ٧- تكسير نحو سيد وهين ١ : ٢٦٣
- ٨- تكسير فعل الصحيح العين والمعتل ٢٦٦ : ١
- ٩- ثوب وثياب ، وطويل وطوال ١ : ٢٦٩
- ١٠- شبيه وشهاوى ومطية ومطاوى ١ : ٢٧٨
- ١١- خطيئة وخطايا ١ : ٢٧٩
- ١٢- عات وعى وغاز وغزى ١ : ٣٢٥
- ٣- الخففة بوزنها محققة ١ : ٢٩٢
- ٤- تخفيف المكسورة المفتوح ما قبلها ٢٩٣ : ١
- ٥- تخفيف المضمومة المفتوح ما قبلها ، ٢٩٣ : ١
- ٦- تخفيف المفتوحة المكسور ما قبلها ٢٩٣ : ١
- ٧- تخفيف المفتوحة المضموم ما قبلها ٢٩٤ : ١
- ٨- تخفيف الهزمة الساكنة ١ : ٢٩٤
- ٩- تخفيف الهزمة المضمومة المكسور ما قبلها ٢٩٤ : ١
- ١٠- ليس من كلامهم أن تلتقى هزتان فتتحققا معا ١ : ٢٩٥
- ١١- تخفيف نبي ١ : ٢٩٨ - ٢٩٩
- ١٢- اجتماع الهزتين فى العين ١ : ٣٠١

الإعلال

- ١- إعلال ما وازن الفعل مع زيادة من زوائد الاسم ١ : ٢٤٥
- ٢- مريم ١ : ٢٤٦
- ٣- تصحيح مقول ومخيط ١ : ٢٤٦
- ٤- تصحيح نحو أقول وأبيع ١ : ٢٤٧
- ٥- الإعلال بالنقل ١ : ٢٤٧ ، ٢٤٩
- ٦- إعلال نحو دار وناب ١ : ٢٤٠
- ٧- القود ، والصيد والخونة ١ :
- ٨- اسم الفاعل من الأجوف المهمور ١ : ٢٥٣
- ٩- همز معيشة فى الجمع خطأ ١ : ٢٦١
- ١- تصغير الحماسى المجرد ١ : ٢٥٧
- ٢- تصغير قلنسوة ١ : ٢٥٧
- ٣- ما كان رابعه حرف علة رابع صغر من غير حذف ١ : ٢٥٧
- ٤- الفصل بين التصغير والجمع ١ : ٢٥٨

النسب

- ١- فاعل للنسب ١ : ٢٥٨
- ٢- النسب إلى راية ، وغاية ١ : ٢٨٤
- تخفيف الهزمة
- ١- ثقل الهزمة ١ : ٢٩٢
- ٢- تخفيف الهزمة المفتوحة المفتوح ما قبلها ٢٩٢ : ١

- ٣٦- مفعول من غزوت ١ : ٣٢٣
 ٣٧- دلو وأدل وقلنس ١ : ٣٢٤ ، ٣٢٦
 ٣٨- عات وعتى ، وغاز وغزى ١ : ٣٢٥
 ٣٩- قلب الواو والياء هزة إذا تطرفا بعد
 ألف زائدة ١ : ٣٢٥
 ٤٠- غطاء ، عباءة ، صلاة ١ : ٣٢٦

الإدغام

- ١- مخارج الحروف العربية وعددها ١ : ٣٢٨
 ٢- صفات الحروف ١ : ٣٣٠
 ٣- إدغام المثلين ١ : ٣٣٢
 ٤- إدغام المثلين فى الفعل وما اشتق منه
 ١ : ٣٣٤

- ٥- لا إدغام فى المميزتين ١ : ٣٣٤
 ٦- طمر ، جبن ١ : ٣٣٦
 ٧- الإدغام فى الانفصال ١ : ٣٤١
 ٨- الإدغام فى المقاربة ١ : ٣٤٢
 ٩- الإدغام فى صيغة (افتعل) ١ : ٣٧٨
 ١٠- أحست فى أحست ١ : ٣٨٠
 ١١- تقضيت وتطنيت ١ : ٣٨١

الحذوفات

- ١- ناس محذوف القاء ولا نعلم غيره ١ : ١٧١
 ٢- سه ، محذوف التاء من أسته ١ : ١٧١
 ٣- تخفيف سيد وميت ١ : ٣٥٧

الاشتقاق

- ١- إنسان : فعلان من الأنس ١ : ١٧١
 ٢- معدّ فعل ١ : ٣٣٦
 ٣- أول ووزنه ١ : ٣٥٧

- ١٠- وزن سيد وميت ١ : ٢٦٢
 ١١- كينونة وصيرورة ١ : ٢٦٣
 ١٢- صوم وصيم ١ : ٢٦٦ ، ٢٧١
 ١٣- عود وعودة ، ثور وثورة ، ديمة وديم
 ١ : ٢٦٨
 ١٤- صحة نحو قول وبائع ١ : ٢٧٢
 ١٥- أهوناء ، أبيناء ١ : ٢٧١
 ١٦- إبل معايا ١ : ٢٧٦
 ١٧- رمية ورمايا ، وقضية وقضايا ١ : ٢٧٧
 ١٨- شبيهة وشهاوى ، ومطية ومطاوى ،
 ١ : ٢٧٨
 ١٩- خطيئة وخطايا ١ : ٢٧٩
 ٢٠- فعلل وفعل من حيث وجمعه ١ : ٢٨٣
 ٢١- فعاليل ومفاعيل من حيي ١ : ٢٨٤
 ٢٢- صحة عين عي وحيي ١ : ٢٨٦ ، ٢٩٠
 ٢٣- آية . غاية . راية وامتناع الأفعال عنها
 ١ : ٢٨٩ ، ويوم وأدة ١ : ٢٩٠
 ٢٤- إعلال (شاء) ١ : ٢٩٠ - ٢٩١
 ٢٥- لا يجتمع على الحرف علتان ١ : ٢٩١
 ٢٦- الطوبى والكوسى ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥
 ٢٧- الفتوى ، التقوى . الرعوى ١ : ٣٠٦
 ٢٨- الدنيا ، القصوى ١ : ٣٠٧
 ٢٩- حيوة ، وضيون ١ : ٣٠٧
 ٣٠- فوعل من سار ١ : ٣٠٨ ، قوول ٣١٢
 ٣١- يظلم من الظلم ١ : ٣٠٩
 ٣٢- مغزو ، مرى ١ : ٣١١
 ٣٣- افعوعل من القول ١ : ٣١٢
 ٣٤- احووى ومضارعه ١ : ٣١٣
 ٣٥- تثنية (افعوعل) من حيي ١ : ٣١٩

- ٣ -

الحروف والأدوات

- ۶ -

تاریخ علم و فن

أبان

١- معناها منى ١٩٠ : ٩٨١

الباء

١- للالصاق والاستعانة ١ : ١٧٧

على

١- زيد على الخيل ١ : ١٨٤

٢- عليه دين ١ : ١٨٤

عند

١- معناها الحضرة ١ : ١٩٠

في

١- معناها : ما استوعبه الوعاء ١ : ١٨٤

٢- فيه عيان ١ : ١٨٤

١- ١٨٠ - ١٨١ : ١٨١

١- ١٨٠ - ١٨١ : ١٨١

١- ١٨٠ - ١٨١ : ١٨١

١- ١٨٠ - ١٨١ : ١٨١

١- ١٨٠ - ١٨١ : ١٨١

كاف التشبيه

١- ١ : ١٧٧

٢- الكاف في أسماء الإشارة ، وروبدك

١ : ١٧٨ ، وأبصرك

٣- كأن المخففة ١ : ١٨٩

اللام

١- لام الملك ، وحركتها ١ : ١٧٧ ، ٣٨٩

٢- لام التعليل ١ : ١٧٧

ألفات الوصل وألفات القطع

١- موضع همزة الوصل الفعل ١ : ٢١٨

٢- علامتها في الفعل أن تجد الياء في (يقفل)

مفتوحة ١ : ٢١٨

٣- إذا انضمت الياء لم تكن الألف إلا ألف

قطع ١ : ٢١٩

٤- حركة همزة الوصل ١ : ٢١٩

٥- الأسماء العشرة ١ : ٢٢٠

٦- إذا تحرك الحرف وسقطت همزة الوصل

١ : ٢٢٠

٧- همزة الوصل مع (أل) ١ : ٢٢١ ، ٣٨٨

٨- اجتماع همزة الاستفهام مع ألف الوصل

١ : ٢٢٣ ، ٣٠٠

٩- امرؤ. أيم الله ١ : ٣٦٣ ، ٣٨٨

أن

١- الناصبة للمضارع ١ : ١٨٧

٢- المخففة من الثقيلة ١ : ١٨٧

٣- الفرق بين المخففة والخفيفة ١ : ١٨٧

٤- أن المفسرة ١ : ١٨٨

٥- أن الزائدة ١ : ١٨٨

إن

١- إن الشرطية ١ : ١٨٨

٢- إن النافية ١ : ١٨٨

٣- إن المخففة ١ : ١٨٨

٤- إعمال المخففة ١ : ١٨٩

٥- إن الزائدة ١ : ١٨٩

لم

١ - لنى الفعل الماضى الحروف تدخل على
الأفعال فتقبلها ١٨٥ راجع للمعجم ١

لكن

١ - تنى قولك : سيقبل كتابه ١٨٥ راجع للمعجم ١

لكن

١ - لكن مثل (إن) في تخفيفها وتقبلها في
النصب والرفع ١ : ٣٨١ راجع للمعجم ١
١٨٩ راجع للمعجم ١

لبن

١ : ٢١ راجع للمعجم ١

١ - معناها عند ١ : ١٩٠ راجع للمعجم ١

١ : ٣٨١ راجع للمعجم ١

١ - لما لا يعقل ١ : ١٧٩ راجع للمعجم ١

٢ - ما الاستفهامية ١ : ١٧٩ راجع للمعجم ١

٣ - ما الشرطية ١ : ١٨٠ راجع للمعجم ١

٤ - ما نكرة ١ : ١٨٠ راجع للمعجم ١

٥ - ما النافية ١ : ١٨٦ راجع للمعجم ١

٦ - ما الزائدة ١ : ١٨٦ راجع للمعجم ١

حيثما كان

١ : ٧٧١ راجع للمعجم ١

٢ - حيثما كان راجع للمعجم ١

١ : ٨٧١ راجع للمعجم ١

٣ - حيثما كان راجع للمعجم ١

حيثما كان

١ : ٧٧١ راجع للمعجم ١

٢ - حيثما كان راجع للمعجم ١

من

١ - معانيها ١ : ١٧٩ راجع للمعجم ١
٢ - تكون في الخبر معرفة تلزمها الصلة
وإذا كانت نكرة تلزمها النعت ١ : ١٧٩ راجع للمعجم ١
٣ - من الاستفهامية ١ : ١٧٩ راجع للمعجم ١

سألا كما سألا نعيمون ١ : ١٧٩ راجع للمعجم ١

١ - أصلها ابتداء الغاية ١ : ١٨٢ راجع للمعجم ١

وكونها في التبويض راجع إلى هذا

٢ - رأى المبرد في زيادة (من) في نحو :

(ما جاعني من أحد) ١ : ١٨٣ راجع للمعجم ١

٣ - هل ١ : ٢٢٢ راجع للمعجم ١

٤ - وأد ١ : ١٨٢ راجع للمعجم ١

٥ - وأو ١ : ٢٢٢ راجع للمعجم ١

٦ - وأو القسم ١ : ١٧٨ راجع للمعجم ١

٧ - وأو ١ : ٢٢٢ راجع للمعجم ١

لا

١ - إذا وقعت على فعل ففته مستقبلا

١ : ٧٨١ راجع للمعجم ١

٢ - لا الزائدة ١ : ١٨٦ راجع للمعجم ١

٣ - لا ١ : ٧٨١ راجع للمعجم ١

٤ - لا ١ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

٥ - لا ١ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

ن

١ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

٢ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

٣ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

٤ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

٥ : ٨٨١ راجع للمعجم ١

- ٤ -

الآيات القرآنية

- 3 -

تینا آقا ات لیا

- ١- أهلك ما لا ليدا ١ : ١٩٣
- ٢- ألد وأنا عجوز ١ : ٢٩٥
- ٣- أنذا كنا ترابا ١ : ٢٩٩
- ٤- أنت تعلم ما في القلب ١ : ٢٩٩
- ٥- ألا يعلم من خلق ١ : ٣٥١
- ٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٢٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٣٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٤٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٥٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٦٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٧٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٨٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩١- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٢- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٣- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٤- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٥- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٦- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٧- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٨- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ٩٩- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧
- ١٠٠- أفغير الله تآمروني ١ : ٣٨٧

١- لنسعا بالناسية . ناصية كاذبة ١ : ١٦٤ ،

١٩٩

٢- لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدر على

شيء ١ : ١٨٦

٣- الله الذي يخرج النجب ١ : ٢٩٦

٤- لم تؤذوني وقد تعلمون ١ : ٣٨٧

م

ما ووري عنهما من سوءاتهما ١ : ٢٣٣

م

منه آيات محكمات ١ : ٤٠١ ، ٤٠٣

هـ

هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن

شيئا مذكورا ١ : ١٨١

هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ١ : ٣٨٧

و

١- وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله

١ : ١٦٤

٢- والسماء وما بناها ١ : ١٨٠

ب

بل تؤثرون ١ : ٣٤٩

ت

١- تظن أن يفعل بها فاقة ١ : ١٨٧

س

سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم

١ : ٢٢٣

سل بني إسرائيل ١ : ٢٩٦

ع

عليه ما حمل ١ : ٤٠٣

ف

١- فأتى موسى عصاه ١ : ١٧٥ ، ٤٠١

- ٣- وانطلق الملائكة منهم
 أن امشوا واصبروا على آفتكم ١ : ١٨٨
 ٤- وما أدراك ما هبة ١ : ١٩٨
 ٥- وتبتل إليه تبتيلا ١ : ٢١٢
 ٦- والله أنبتكم من الأرض نباتا ١ : ٢١٢
 ٧- ويحيى من حي عن بينة ١ : ٣١٧
 ٨- ويل يومئذ للمكذبين ١ : ٣٥٠
- ٩- وإذ قتلتم نفسا فاداً رآتم فيها ١ : ٣٧٨
 ١٠- وعليه ما حمل ١ : ٤٠١
 ١- يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه
 ١ : ١٦٥
 ٢- يسأل أباي يوم القيامة ١ : ١٩٠

- ٥ -

الشعر

- 0 -

11/11/11

سَالَتْ هُدَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَئْ
صَلَّتْ هُدَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِيبْ

٣٠٣ : ١

قَدْ عَلِمْتَ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلَيْبِهِ

رَبِّهِ نَوَافِلُهَا ٣٠٤ : ١

بُ ٧١٧ : ١

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَمَلِ إِلَى هَذَا

يُضْحِكُونَ إِلَّا بِهِنَّ مُطْلَبُ

لَقَدْ عَلِمْنَا ٣٠٥ : ١

وَجِلْدًا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيكُمْ رَلِيَّةُ

تَأُولَاهُ مِنَّا تَبْقَى وَمَعْرَبُ

ج

وَكُنْتَ أَذَلَّ مَنْ يَتَوَقَّدُ الْفَيْحُ نَعْمًا

أَسِيحُجَ رَأْسُهُ بِالْفَهْدِ وَاجِي

٣٠٣ : ٧٧

د يَسْعَا رُبَّ نَدَاءٍ وَبَيْحَةٍ

وَأَنْ قَالُوا مَوْلَاهُمْ عَلَى بَيْحٍ حُلَاوَتِ

مِنْ الدَّهْرِ لَوْ كُنَّا فَضَّلَ أَحْلَاكُمْ رَدُّوا

٤٠٥ : ١

وَهُنَا رُبَّ نَسْلٍ لَمْ يَكُنْ أَبًا

أَنْ يَكُنْ الْقَوْحُ عَلَى الْقَبْرِ كَابِلِيَّةُ

لَمَّا تَزَلُ بِرَحَائِلِنَا وَكَأَنَّ قَدِيرَ

عَلَيْهِ شَيْءٌ ٣٠٦ : ١

لَيْسَ قَدِيرُ الْقَرْنِ الْمُسْفِرَةِ أَنَا فُلِيَّةُ

كَأَنَّ أَنْوَابَهُ مُجْتَبَى بِفَرْصَادِ

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيُّنَ مَنَى لَيْتُ

إِنْ لَيْتَنَا وَإِنْ لَوْ عَنَاءُ

٣٠٧ : ١

بِالْهَيْبَةِ أَبْجَحَ الْبَيْتُ بِالسَّيْفِ وَبِالسَّيْفِ

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ فَهِسْتُ أَنْوَابُ

٣٠٨ : ١

يَا لَيْتَ لَمْ تَفْعَلْ لَمْ تَسْرُحِ الْقَوَائِي

فَلَا عَيْشًا بَيْنَ وَلَا اجْتِلَابًا

وَلَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ

فَقُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرِ

فَلَا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا

٣٠٩ : ١

أَوَّلَى الْعُلُومِ عَادِلُ النَّوَابِغِ

٣١٠ : ١

وَمَا لَهُ مِنْ مَعْبُدٍ تَلْبَسُ وَلَا لَمْ يَكُنْ

مِنْ الرِّيحِ حَظُّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصُّبَا

٤٠١ : ١

ت رَجَعْتَ رَجَعْتَ رَجَعْتَ رَجَعْتَ

وَكَاثِلَهَا تَفْجِئَةً بِمَطِيرِ

٣١١ : ١

ب أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى إِلًا مَقَاتِلًا

وَأَنْجُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

٣١٢ : ١

٣- وما سبق القيسي من ضعف جيلة
ولكن طفت علماء قلقة خالدا

٣٨٦ : ١

وكان عنيته من المؤذون

٢٤١ : ١

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
خضع الرقاب نواكس الأبصار

٢٥٩ : ١

فلتأينك قصائد وكبرك
جئن إليك قوادم الأكوار

٢٨١ : ١

وقال فريق ليؤمن الله ما ندرى

٣٦٣ : ١

وهن وقوف ينتظرون قصاه
بصاحي عذاة أمرة وهو ضامر

س

في حسب بغ وعير أمعا

٣٦٩ : ١

لا مهل حتى تلحق بعن
أهل الرياط البيض والقلبي

٣٢٤ : ١

س

خلا أن العتاق من اللطايا
أحسن به فهن إليه شوس

٣٨٠ : ١

وإذا تحازرت وما بي من خزر

٢١٧ : ١

وفي الأكف اللامعات سور

٢٥١ : ١

وخطرت أيدى الكماة وخطرت
رأى إذا أوردته الطعن صدر

٢٩١ : ١

أنعت أغيارا الزعين الخنزرا
أنعتهن أبرأ وكرا

٢٧٠ : ١

خريع داودي في ملعب
تأزر طورا وتلقى الإزارا

٢٨٢ : ١

١- يا أضيما أكلت آبار أحمرة
ففي البطون وقد راحت قراير

٢٧٠ : ١

له زجل كانه صوت حاد
إذا طلب الوبيقة أو زمير

٤٠٢ : ١

ع

فَإِنْ رَكَ غَيًّا أَوْ حِينًا فَإِنِّي
سَأَجْعَلُ عَزِيمَتِي لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا
بَابُ نَهْدٍ فِي ١١ مَقْنَعًا

لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ

١- وَكَانَ أَوَّلَاهَا: كِتَابُ مَقَامَرِ

لِخُرَيْسٍ عَلَيْهِ عَلَى شَرْفٍ فَهُوَ شَوَاعِي

لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ٢٧٨ مَقْنَعًا

ع

رَاحَتٌ بِمُسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً
فَارَعَى فَرْزَوَةً لَا هَذَا الْمَوْقِعُ
وَهَذَا الْمَوْقِعُ شَقَا وَهَذَا الْمَوْقِعُ

١ : ٢٨١

ن

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرَفِ
بِالسَّيْرِ وَأَوَّلُ الْخَرَفِ
تَخَطَّ رَجُلَانِ بِحُطِّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامُ الْفِ
وَمِنْهُمَا كِتَابُ شَيْءٍ نَافِلٍ

١ : ٣٧٢

ف

خَالِطٌ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمٍ وَقَدْ
وَلَّى سَلَمَى خِيَاشِيمٍ
١ : ٣٧٥

ق

وَمِنْهُمَا لَيْسَ اللَّهُ أَحْبَبُ إِلَيَّ
وَمِنْهُمَا لَيْسَ إِلَهُي أَحَبُّ إِلَيَّ

١ : ٣٨٢

ك

يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مَرْسَلٌ
بِالْحَقِّ كُلُّ هَذِي السَّبِيلِ هَذَا

بَابُ نَهْدٍ فِي ١١ مَقْنَعًا

ك

رَبِّهَا يَأْتِيهَا
رَبُّهُمُ اسْتَمَرُوا وَقَالُوا إِنَّ مَسْزُوكَكُمْ
مَاءٌ بِشَرْفِي سَلَمَى قَيْدُ أَوْرَكَ

بَابُ نَهْدٍ فِي ١١ مَقْنَعًا

ل

دَعَا وَعَجَّلُ ذَا وَالْحَقُّ ابْدَلُ

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ نَلَيْنَاهُ بِعَجَلٍ

بَابُ نَهْدٍ فِي ١١ مَقْنَعًا

ل

فَالْقِتْمَةُ عَجَمٌ مُسْتَقِيمٌ

بَابُ نَهْدٍ فِي ١١ مَقْنَعًا

١ : ١٥٧

لِجَالِ شَيْءٍ نَافِلٍ

ثُمَّ رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنْ

الْأَمْرِ لَهُ فَرْحَةٌ كَحُلِّ الْوَقَالِ

بَابُ نَهْدٍ فِي ١١ مَقْنَعًا

ثُمَّ رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنْ

الْأَمْرِ لَهُ فَرْحَةٌ كَحُلِّ الْوَقَالِ

١ : ٢٥١ ، ٣٣٧

الْحَدَّثَ اللَّهُ النَّبِيَّ الْأَخْلَصَ

١ : ٢٧٩ ، ٣٨٨

حَتَّى تَفْضَى عَرْقَى اللَّيْلِ

٢ : ٣٢٤

نَمْسَى مَزِيدَ زَيْدَا فَلَاقِ

أَخَائِفَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كَمَنْبِيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِبَنِي

أَصَادِفُهُ وَيَهْلِكَ جُلُ مَالِي

١ : ٣٨٥

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

١ : ٣٨٧

لُ

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُمْ غَوْلٌ تَغُولُ

١ : ٢٨١

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَبِهِ

رَيْبُ الْمَوْتِ وَدَهْرُ مُنْسِدِ خَيْلٍ

١ : ٢٩٢

أَلَامُ عَلَى (لَوْ) وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا

بِأَذْنَابِ (لَوْ) لَمْ تَنْتَبِ أَوَائِلُهُ

١ : ٣٧٠

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى الْبَيْتِ وَوَاوِ

وَبَاءَ هَاجَ بَيْنَهُمَا قَتَالُ

١ : ٣٧١

م

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطْمٍ

١ : ١٩٣

م

فَدَعْ عَنْكَ ذِكْرَ الْلَّهِوَ وَاعْبُدْ لِمَدْحَةٍ

لَخَيْرٍ نَعْدُ كُلَّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى

لَأَعْظَمَهَا قَدْرًا وَأَكْرَمَهَا أَبَا

وَأَحْمَنَهَا وَجْهًا وَأَعْلَىهَا سَمَا

١ : ٣٦٥

أَوْ كُتُبًا بُيِّنَ مِنْ حَامِيَا

قَدْ عَلِمْتُ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيمَا

١ : ٣٧٣

م

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدْرِنَا

أَهْلُ رَأُونَا يَسْفَحُ الْقَفْ ذِي الْأَكْمِ

١ : ١٨٢

فِيَاظْبِيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِي

وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ

١ : ٣٠٠

دُمُ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْرَلَسَةِ اللَّيْوَى

وَالْعَيْشَرِ بَعْدَ أَوْلَكِ الْأَيْسَامِ

١ : ٣٢١

كَأَنَّ أَخَا الْيَهُودِ يُجِدُّ حَطَّ

بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَوَلَامِ

١ : ٣٧٢

يُذَكِّرُ حَامِيَمَ وَالرُّمَحُ شَاجِرِ

فَهَلَا تَلَا حَامِيَمَ قَبْلَ تَقَدُّمِ

١ : ٣٧٣

كما بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحٌ وَمِيسْمَا

٣٧٢ : ١

أَصْرَمَتْ تَحْتِلُ الرُّضْلِ أَلَمْ صَارُوا

يَا صَاحِبِ بَلِّ أَصْرِمِ الْحَيَالِ هُمُ

٣٧٧ : ١

أَصْرِمِ بَلِّ وَالْحَيَالِ هُمُ

١ : ١٨٧ - ١٨٦

فَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ وَلَكِنْ

مَنَابِنَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِيَا

١٩٩ : ١

حَاوَلْتُ لَوْ أَقْلْتُ لَهَا

إِنْ (لَوْ) ذَاكَ أَغْلَا

٣٧٠ : ١

أَغْلَا

١ : ١٣٧

فَقُذِّلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرِيفُهُ

وَيَطْوَى مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ

١ : ١٧٧ - ٤٠٢

لَا يَذْكُرُ الْبَعْضَ مِنْ دَيْتِي فَيَنْكِرُهُ

وَلَا يُحْكِنُنِي أَنْ سَوْفَ يَقْضِيَنِي

١ : ١٨٢

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا

جَرَى الدَّمِيعَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ

١ : ٣٦٦

٢ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوَلِ اقْوَالِهِ تَوْبَتُهُ

تَقْضَى الْبَهَانَاتُ وَيَسَامُ سَائِمُ

١ : ١٦٥

٢ - وَقَدْ أَقْوَدُوا أَمَامَ الْحَبْلِ سَلْبَتُهُ

يَهْدِي لَهَا نَسَبًا فِي الْحَقِّ مَعْلُومُ

١٨١ : ١٨٧

٣ - صَدَدْتُ فَأَطَوْنِي الصَّدُودَ وَقَلَمًا

وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

١ : ٢٢٢

٤ - حَتَّى تَذْكُرَ بَيِّنَاتٍ وَهَيْجُهُ

يَوْمَ الرِّدَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومُ

١ : ٢٣٩

٥ - فَتَعْرِقُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمُ

شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مَعْلُومُ

١ : ٢٥٤

٦ - وَإِنِّي لَقَوَامٌ مَقَامَ لَمْ يَكُنْ

جَرِيرٌ وَلَا مَوْتَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا

١ : ٢٦٠

٧ - بُنِيَ إِنْ الْبَرِّ شَيْءٌ هَيِّنٌ

الْمَنْطِقُ اللَّسِينُ وَالطَّقِيمُ

١ : ٣٥٢

بِاسْمِ الذِّى فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّ

١ : ٣٦٤

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرَّزُهُ

مِنْ التَّعَالَى وَوَجَّزُ مِنْ زَارَانِيهَا

وَمِنْ لَحْمٍ تَتَمَرَّزُهُ ٢٨٢ : ١

١ : ٥٢١

قَدْ عَجِزَتْ رِجْلَايَايَ وَمِنْ مُتَلَبِّسَاتِي

وَمِنْ رَأَيْتِي خَلْقِيَا مُقْلُولِيَا

٢٨٠ : ١٨١

فَلَوْ كَانَ عِندَ اللَّهِ مَوْتِي هَجَوْتُهُ

وَلَكِنْ عِندَ اللَّهِ مَوْتِي مَوَالِيَا

٢٨١ : ٧٧٧

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَايَا

وَمِنْ سَبْعِ سَمَايَا رِجْلَايَا

٢٨٢ : ١

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

١ : ٦٣٦

لَا تَبْهَمُ الْأَشْيَاءَ وَالْعَبْرِيَّ

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

٢٥٣ : ١

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

١ : ٥٥٢

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

١ : ١٢٢

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

١ : ٢٥٧

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

١ : ٥٢٦

نَبِثْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدَا

وَأَخْبَالَكَ أَنَّكَ مَسْدُ مَغْنَمُونَ

مَسْدُ مَغْنَمُونَ مَسْدُ مَغْنَمُونَ

مَهْلَا أَعَادَلْتُ قُلُوبَ جَرِيَّتٍ مِنْ خَلْقِي

أَنَّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَعُفُوا

٢٨٨ : ٢٨٠

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

إِنَّ أُشِخْطَنَا لَمْ يَصْبِرْنَا السَّهْ

٢٨٨ : ١٧١

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

كَلَوْنِ النَّوُورِ وَهِيَ أَوْ مَاءُ سَارُمَا

٢٤١ : ١

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

٢٠٥ : ٧٧١

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

٢٨١ : ١

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

وَمِنْ رِجْلَايَايَ مَوَالِيَا

٢٢٧ : ١

- ٦ -

الأعلام

الأخفش

١ : ١٦٨ ، ١٧١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٦٤ ،

٢٩٤ ، ٣٨٩

الأصمعي

١ : ١٦٩

البصريون

١ : ٢٤٠ ، ٢٤٥

بنو تميم

١ : ٣٤٢

بكر بن وائل : ١ : ٤٠٤

الحجاز

١ - أهل الحجاز : ١ : ١٧٥ ، ٢٢٨

٢ - اللغة الحجازية : ١ : ١٧٥

الخليل

١ : ٦٦٨ ، ١٧٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ،

٢٥٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ،

٣٣٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

سيبويه

١ : ١٧٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٣٣٦ ،

٣٥١

ابن أبي إسحاق : ١ : ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٣٨

علي بن أبي طالب

١ : ١٧٢

أبو عمرو بن العلاء

١ : ٢٣٩ ، ٢٩٥ ، ٣٤٩

المازني

١ : ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٣٣٦

بعض النحويين

١ : ١٧١ ، ٣٠٢

النحويون : ١ : ٢٤٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،

٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٥٨ ،

٣٩٠

النحويون أجمعون : ١ : ٢٥٣

المراجع

- الآثار الفكرية لعبد الله فكرى • مطبعة بولاق • الطبعة الأولى
اتحاد فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للبناء • تحقيق الشيخ الضباع • مطبعة عبد الحميد
حنفى •
أخبار أبى تمام للمصولى • تحقيق الاستاذ عبد عزام • مطبعة لجنة التأليف والترجمة
أخبار النحويين البصريين للسيرافى • تحقيق الأستاذين الزينى وخفاجة • مطبعة الحلبي
أدب الكاتب لابن قتيبة • المطبعة الشرفية
أراجيز العرب • جمع السيد محمد توفيق البكرى • الطبعة الثانية
سرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن الأنبارى • تحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار •
مطبعة الترقى بدمشق
الاشباه والنظائر للسيوطى • طبع حيدر آباد • الطبعة الثانية
الاشتقاق لابن دريد • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • مطبعة السنة المحمدية
الاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر • مطبعة السعادة والشرفية
اصلاح المنطق لابن السكيت • تحقيق الاستاذين احمد شاكر وعبد السلام هارون • مطبعة دار
المعارف • الطبعة الثانية
الاصمعيات للأصمعى • تحقيق الاستاذين احمد شاكر وعبد السلام هارون • مطبعة دار
المعارف الطبعة الأولى
الأصمعى • من سلسلة اعلام العرب
الأضداد لأبى بكر بن الأنبارى • المطبعة الحسينية
أعجب العجب شرح لامية العرب للزمخشري • مطبعة الجواذب
أعجاز أبيات للمبرد • من نواذر المخطوطات • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • المجموعة
الثانية
اعراب القرآن للعكبرى = املاء ما من به الرحمن
اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه • مطبعة دار الكتب
اعراب القرآن المنسوب للزجاج • تحقيق الأستاذ ابراهيم الابيارى • المطبعة الاميرية
الاغاني لأبى الفرج الأصبهاني • مطبعة دار الكتب والتقدم
الأفعال لابن القطاع • طبع حيدر آباد • الطبعة الأولى

أفعال ابن القوطية • مطبعة بنك مصر
الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد البطيوسي ، تحقيق الأستاذ عبد الله البستاني •
المطبعة الأدبية ببيروت

الف باء للبلوى • المطبعة الوهيبية
الأمالي لابن علي الفالي • تحقيق الأستاذ الأصمعي مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ هـ
أمالي الزجاجي • مطبعة السعادة
الأمالي الشجرية لابن الشجري • طبع حيدرآباد • الطبعة الأولى
أمالي الشريف المرتضى • مطبعة السعادة
املاء هامن به الرحمن من وجوه اعراب القرآن ، للعكبري • مطبعة التقدم العلمية
انباء الرواة للقطبي • تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل دار الكتب سنة ١٣٦٩
الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه تأليف ابن ولاد • مخطوط : المكتبة التيمورية بدار
الكتب •

أنساب الخيل لابن الكلبي • مطبعة دار الكتب
الانصاف في مسائل الخلاف للابنباري • تحقيق الشيخ محمد محيي الدين • مطبعة الاستقامة •
الطبعة الأولى

إيضاح علل النحو للزجاجي • تحقيق الأستاذ مازن مبارك نشر دار العروبة
البحر المحيط لأبي حيان • مطبعة السعادة
بدائع الفوائد لابن القيم • مطبعة منير
البداية والنهاية لابن كثير • مطبعة السعادة
البرهان للزركشي • تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل • دار احياء الكتب العربية • الطبعة
الأولى

بغية الوعاة للسيوطي • مطبعة السعادة
البلاغة للمبرد • تحقيق الأستاذ رمضان عبد التواب • دار مطابع الشعب
بلوغ المراد لابن حجر تحقيق السيد محمدا أمين كتبي • مطبعة دار العهد الجديد
البيان والتبيين للجاحظ • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف والترجمة
سنة ١٣٨١

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي • مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩
تحفة المودود في المقصور والمدود لابن مالك • مطبعة الجمالية
تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلام شرح شواهد سيبويه ، مع الكتاب
التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى • مطبعة محمد مصطفى

تصريف المازنى : انظر المنصف

التصريف الملوكى لابن جنى . المطبعة الاولى

تفسير المسائل المشككة فى اول المتنضب لابی القاسم سعيد بن سعيد الفارقى . نسخة بالتصوير الشمسى بمكتبتى عن نسخة معهد للخطوط بالجامعة العربية

التمام فى تفسير أشعار هذيل لابی الفتح بن جنى . تحقيق الأستاذ أحمد ناجى وزميليه .

مطبعة العاني ببغداد

التنبيهات على أغاليط الرواة لعل بن حنيفة لبصرى مخطوطة دار الكتب

تهذيب اصلاح المنطق للتبريزى . مطبعة السعادة

التوضيح والبيان عن شعر نابغة ذبيحان . مطبعة السعادة

الجامع الصغير فى احاديث البشير النذير للسيوطى المطبعة الخيرية

الجلس الصالح لابی الفرج المعافى بن زكريا . . مخطوطة بمكتبة الأستاذ سيد صقر

الجمهرة لابن دريد . طبع حيدرآباد

جمهرة أشعار العرب للقرشى . المطبعة الرحمانية سنة ١٩٦٢

جمهرة أنساب العرب لابن حزم . تحقيق الأستاذ عبد السلام هرون . والطبعة الاولى

تحقيق الأستاذ بروفنسال . مطبعة دار المعارف

جمع الجواهر فى الملح والنوادر للحصرى . المطبعة الرحمانية

جنى الجننتين فى تمييز نوعى الثنيتين للمحبى . مطبعة الترقى بدمشق

الجواهر النقى لابن التركمانى . طبع حيدرآباد

حاشية الأمير على المغنى . مطبعة محمد مصطفى

حاشية الجمل على تفسير الجلالين . المطبعة الأزهرية

حاشية الخضرى على ابن عقييل . المطبعة الكستلية بمصر

حاشية الدسوقي على المغنى . مطبعة عبد الحميد حننى

حاشية الدمنهورى الكبرى على متن الكافى . مطبعة المعاهد

حاشية الشمنى على المغنى = المنصف من الكلام

حاشية الصبان على الأشمونى . مطبعة بولاق سنة ١٢٨٠ هـ

حاشية يس على الالفية . المطبعة المولوية بفاس

حاشية يس على التصريح . مطبعة محمد مصطفى

حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة • جمع الأستاذ علي فهمي • مطبعة دار سعادة

حماسة البحترى : تحقيق الأستاذ كمال مصطفى • المطبعة الرحمانية

حماسة أبي تمام : انظر شرح التبريزي

الحيوان للجاحظ : مطبعة التقدم

حياة الحيوان للدميري • المطبعة الشرفية والميمنية

خاص الخاص للثعالبي : مطبعة السعادة

خزانة الأدب للبغدادى : مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩

الخصائص لأبي الفتح بن جنى • تحقيق الأستاذ محمد علي التجار • مطبعة دار الكتب

الخيال لأبي عبيدة ، طبع حيدر آباد

الدرر اللوامع على شواهد شرح جمع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطي • مطبعة كردستان

دلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر الجرجاني • مطبعة المنار الطبعة الثانية

ديوان الأختل • بيروت سنة ١٨٩١

ديوان الأعشى الكبير : تحقيق الأستاذ محمد حسين • المطبعة النموذجية

ديوان أمية بن أبي الصلت • بيروت سنة ١٣٥٣ • المطبعة الوطنية

ديوان أوس بن حجر • تحقيق الأستاذ محمد يوسف نجم ؛ دار صادر وبيروت

ديوان البحترى • مطبعة هندية

ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق الدكتور عزة حسن • المطبعة الرسمية بدمشق

ديوان تميم بن أبي بن مقبل : تحقيق الدكتور عزة حسن • مطبعة الترقى بدمشق

ديوان أبي تمام • المطبعة الوهبية وانظر شرح التبريزي

ديوان جرير : تحقيق الأستاذ الصاوى سنة ١٣٥٣

ديوان جرير العود • مطبعة دار الكتب سنة ١٣٥٠

ديوان جميل : مكتبة صادر

ديوان حاتم الطائي : مطبعة التقدم ، ودار صادر ببيروت

ديوان حسان : تحقيق الأستاذ العناني • مطبعة السعادة

ديوان الحطيئة ، مكتبة صادر ، بيروت

ديوان حميد بن ثور : تحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني • مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩

ديوان الخنساء : مطبعة التقدم ، ودار صادر وبيروت

ديوان رؤبة ليبيسك سنة ١٩٠٢ م

ديوان ذى الرمة نشر كمبرج سنة ١٩١٩ م وطبع بيروت

ديوان ابن الرومي : مخطوطة دار الكتب

ديوان زهير بن أبي سلمى . مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣

ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس : تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى . مطبعة دار الكتب

سنة ١٩٥٠ م

ديوان الشماخ . تحقيق الأستاذ أحمد بن الأمين الشنقيطى . مطبعة السعادة سنة ١٩٢٧

ديوان أبى طالب : المسمى غاية المطائب فى شرح ديوان أبى طالب تحقيق الشيخ محمد

خليل الخطيب . مطبعة الشعراوى

ديوان طرفة بن العبد . مكتبة ضادر بيروت

ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق الأستاذ محمد يوسف نجم . دار صادر بيروت

خمس دواوين : المكتبة الأهلية . بيروت

ديوان عبيد بن الأبرص . تحقيق ليال . مطبعة دار المعارف

ديوان العجاج . ليبسك

ديوان العرجى : تحقيق الأستاذين : جعفر الطائي ، ورشيد العبيسدى مطبعة الشركة

الاسلامية . بغداد

ديوان علقمة بن عبدة : من مجموعة خمسمسة دواوين

ديوان عمر بن أبى ربيعة تحقيق الشيخ محمد محيى الدين . مطبعة السعادة ونشر مكتبة

اللبايبى ببيروت

ديوان الفرزدق : تحقيق الأستاذ الصاوى سنة ١٣٥٤

ديوان القتال الكلابى . تحقيق الأستاذ احسان عباس . دار الثقافة . بيروت

ديوان القطامى ، تحقيق الأستاذين : ابراهيم السامرائى واحمد مطلوب ، دار الثقافة ببيروت .

ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسد نشر دار العروبة ، ونشر

بغداد بتحقيق الأستاذين ابراهيم السامرائى واحمد مطلوب . مطبعة العائى . بغداد

ديوان امرى القيس : تحقيق الأستاذ حسن السندوبى المطبعة الرحمانية

ديوان كعب بن زهير : مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م

ديوان لبيد تحقيق : الأستاذ احسان عباس . مطبعة الكويت

ديوان المثقب العبدى : تحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين . مطبعة المعارف . بغداد

ديوان مزرد بن ضرار الغطفانى : تحقيق الأستاذ خليل ابراهيم العطية . مطبعة أسعد .

بغداد

ديوان معن بن أوس : تحقيق الأستاذ كمال مصطفى . مطبعة النهضة

ديوان مهيار . مطبعة دار الكتب

- ديوان النابغة الذبياني : من مجموعة خمسة دواوين
- ديوان النابغة الجعدي : منشورات المكتبة الاسلامي • بدمشق
- ديوان ابي نواس • المطبعة العمومية سنة ١٩٩٨ م
- ديوان الهذليين • دار الكتب سنة ١٣٦٩
- رسالة ابي العباس المبرور واثره في علوم العربية • مخطوطة
- رغبة الامل من كتاب الكامل للشيخ سييد المرصفي • مطبعة النهضة
- الروض الانف للسهيلى • مطبعة الجمالية
- سر صناعة الاعراب لابي الفتح بن جنى • مخطوطة جامعة القاهرة والمطبوع منه بتحقيق
- الاستاذ مصطفى السقا وزملائه • مطبعة الحلبي
- سفر السعادة للسخاوى • مخطوطة دارالكتب
- سمط اللآلى : تحقيق الاستاذ عبد العزيز الميمنى • مطبعة لجنة التأليف والترجمة
- سيبويه امام النحاة للاستاذ على النجدي ناصف مطبعة لجنة البيان العربي
- سيرة ابن هشام بهامش الروض الانف
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى • نشر القدس سنة ١٣٥١
- شرح الابيات المشككة الاعراب للحسن بن اسد الفارقي تحقيق الاستاذ سعيد الافغاني •
- مطبعة الجامعة السورية
- شرح ادب الكاتب للجوالقى نشر القدس
- شرح الالفية للاشجوني : بهامش حاشية الصبان
- شرح الالفية لابن عقيل بهامش حاشية الخضرى
- شرح تصريف المازني = المنصف
- شرح تصريف العزى لسعد الدين الفتازاني • وشرح الكيلاني • مطبعة المعاهد
- شرح الحماسة للتبريزي • تحقيق الشيخ محمد محيى الدين • مطبعة حجازى
- شرح ديوان ابي تمام للتبريزي • مطبعة دار المعارف • تحقيق الاستاذ عبده عزام
- شرح ديوان المتنبي للعبرى المسمى التبيان • تحقيق الاستاذ مصطفى السقا وزميليه • مطبعة
- الحلبى • الطبعة الاولى
- شرح ديوان امرى القيس للوزير ابي بكر عاصم بن ايوب • مطبعة هندية سنة ١٩٢٨
- شرح الشافية للجاربردى • دار الطباعة العامة بالاسنانة
- شرح الشافية للرضى تحقيق الاساتذة الشيخ نور الحسن وزميليه • مطبعة حجازى

- شرح الشاطبية لابن القاصح مطبعة مصطفى فهمي
- شرح شواهد الألفية للعتبي = المقاصد النحوية
- شرح شواهد سيبويه للأعلم = تحصيل عين الذهب
- شرح شواهد الشافية للبغدادى تحقيق الأستاذة الشيخ نور وزميلييه • مطبعة حجازى
- شرح شواهد الكشف لمحب • مطبعة بولاق وللشيخ محمد عليان
- شرح شواهد المغنى للسيوطى • مطبعة محمد مصطفى
- شرح القصائد السبع الطوال لأبى بكر بن الأنبارى • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • مطبعة دار المعارف
- شرح الكافية للرضى : المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ بالآستانة
- شرح الكافية لابن الحاجب : دار الطباعة العامرة بالآستانة
- شرح الكافية للعصام : دار الطباعة العامرة بالآستانة
- شرح الكافية للجامى : مطبعة صنایع شاهانه الآستانة
- شرح لامية الأفعال لبحرق بهامش حاشية حمدون بن الحاج • مطبعة المعاهد
- شرح لامية العرب للنبرد بهامش أعجب العجب للزمخشري مطبعة الجوائب
- شرح مراح الأرواح مطبعة دار سعادة الآستانة
- شرح المعلقات للزوزنى • مطبعة السعادة
- شرح المعلقات للتبريزى • مطبعة منير
- شرح المعلقات لابن الأنبارى : انظر شرح القصائد السبع
- شرح المغنى للدمامىنى بهامش حاشية الشمنى
- شرح المفصل لابن يعيش • مطبعة منير
- شرح المفضليات لأبى محمد القاسم بن محمد بن الأنبارى ، تحقيق لایل نشر اكسفورد سنة ١٩٢٠
- شرح مقامات الحريرى لشرىشى • مطبعة بولاق
- شرح نهج البلاغة لابن الحديد • مطبعة دار الكتب العربية
- شروح سقط الزند • مطبعة دار الكتب
- الشعر والشعراء لابن قتيبة • تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، دار احياء الكتب العربية : الطبعة الأولى •
- شفاء الغليل للشهاب الخفاجى • المطبعة الوهبة

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مازك • تحقيق الأستاذ محمد فؤاد

عبد الباقي نشر دار العروبة

شواذ القرآن لابن خالويه = مختصر في شواذ القرآن

الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس • المطبعة السلفية

صحيح البخارى • المطبعة العثمانية

ضحى الاسلام للأستاذ أحمد أمين • مطبعة لجنة التأليف والترجمة

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر للألوسى • المطبعة السلفية

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي • تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل • مطبعة

السعادة

طبقات القراء لابن الجزرى : نشر برجستراسر، مطبعة السعادة

الطرائف الأدبية : للأستاذ عبد العزيز الميمنى • مطبعة لجنة التأليف والترجمة

الظرف والظرفاء لأبى الطيب محمد بن اسحاق بن يحيى الوشاء • مطبعة التقدم • الطبعة الثانية

عبث الوليد لأبى العلاء المعرى • مطبعة الترقى بدمشق

عبد الله بن المعتز من سلسلة أعلام العرب

عجائب المخلوقات للقرزوني : بهامش حياة الحيوان

العقد الفريد لابن عبد ربه • تحقيق الأستاذة أحمد أمين وزملائه • مطبعة لجنة التأليف

والترجمة

العمدة لابن رشيقي : مطبعة السعادة

عيون الأخبار لابن قتيبة • مطبعة دار الكتب

الغريب المصنف لأبى عبيد • مخطوطة دار الكتب

غيث النفع في القراءات السبع للسفاسى : بهامش شرح الشاطبية

الفاثق للزمخشري : تحقيق الأستاذين البجاوى وأبى الفضل • مطبعة دار احياء الكتب

العربية

الفاضل للمبرد • تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى • مطبعة دار الكتب

الفهرست لابن النديم • المطبعة الرحمانية

فهرس مارواه ابن خير عن شيوخة • منشورات المكتب التجارى ببيروت

ابن قتيبة : من سلسلة أعلام العرب

الكامل للمبرد مع رغبة الآمل •

كتاب سيويوه • مطبعة بولاق

الكشاف للزمخشري • نشر المكتبة التجارية! الطبعة الأولى

كشف الخفا ومزيل الالباس للعجلوني • نشر القديس

الليباب فى الأنساب لابن الأثير • نشر القديس

لسان العرب لابن منظور • دار صادر وبيروت

لسان الميزان لابن حجر • حيدر آباد

لطائف الاشارات للقسطلانى • مخطوطة دارالكتب

ما اتفق لفظه واختلف معناه فى القرآن المجيد للمبرد • تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى •

الطبعة السلفية

المؤتلف والمختلف للآمدى ، نشر القديس •

مبادئ اللغة للاسكافى • مطبعة السعادة

مجالس ثعلب • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • مطبعة دار المعارف • الطبعة الأولى

مجالس العلماء للزجاجى • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • الكويت سنة ١٩٦٢ م

مجمع الأمثال للميدانى : تحقيق الشيخ محمد محيى الدين • مطبعة السنة المحمدية

مختارات ابن الشجرى • تحقيق الأستاذ محمود حسن زناى • مطبعة الاعتماد

مختارات البارودى • مطبعة الجريدة

مختصر فى شواذ القرآن لابن خالويه • نشر برجستراسر • المطبعة الرحمانية

المخصص لابن سيده • مطبعة بولاق

المذكر والمؤنث للمبرد • نسخة مصورة بمكتبتى عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق

المذكر والمؤنث لأبى حاتم مصورة أيضا عن نسخة معهد المخطوطات

المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى مصورة عن نسخة معهد المخطوطات

مراتب النحويين لأبى الطيب عبد الواحد ، تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل ، مطبعة

نهضة مصر

الزهر للسيوطى : مطبعة السعادة

مسالك الإبحار للزمخشري • مخطوطة دارالكتب

المسلسل فى غريب اللغة لأبى طاهر محمد بن يوسف التميمى تحقيق الأستاذ محمد عبد الجواد

وزارة الثقافة

مشكل تأويل القرآن لابن قتيبة • تحقيق الأستاذ سيد صقر • مطبعة دار احياء الكتب

العربية.

معاهد التنصيص للعباسى • تحقيق الشسيخ محمد محيى الدين • مطبعة السعادة

- المعارف لابن قتيبة • المطبعة الاسلامية
معاني القرآن للفراء • مطبعة دار الكتب
معجم الشعراء للمرزباني • نشر القدسي
معجم البلدان لياقوت • دار صادر بيروت
معجم الادباء لياقوت • دار المأمون
معجم مقاييس اللغة لابن فارس • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون مطبعة دار احياء
الكتب العربية
كتاب المعمرين للسجستاني • مطبعة السعادة
معنى اللبيب لابن هشام مطبعة محمد مصطفى
المغنى فى تصنيف الأفعال لمحمد عبد الخالق عضيمة : الطبعة الثالثة
مفردات الراغب • المطبعة الميمنية
المفصل للزمخشري • تحقيق الشيخ محمد محيي الدين • مطبعة حجازى
المفضليات تحقيق الأستاذين الشيخ أحمد شاكر وهارون • مطبعة دار المعارف الطبعة الثانية
المقصود والممدود لابن ولاد • مطبعة السعادة
المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب
المنصف شرح تصنيف المازني تحقيق الأستاذين ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين • مطبعة الحلبي
المنصف من الكلام للشمرنى على المغنى • مطبعة محمد مصطفى
مهذب الأغاني للشيخ محمد الخضرى • مطبعة مصر
المرشح للمرزباني : المطبعة السلفية
موصل الطلاب الى قواعد الاعراب للشيخ خالد • بهامش معرب الألفية • مطبعة التوفيق
نزهة الطرف فى علم الصرف للميداني • مطبعة الجوائب
نزهة الألبا فى طبقات الادبا لعبد الرحمن الانبارى القاهرة سنة ١٢٩٤
نسب عدنان وقحطان للمبرد • تحقيق الأستاذ الميمنى • مطبعة لجنة التأليف والترجمة
نسب قريش للمصعب الزبيرى • مطبعة دارالمعارف تحقيق بروفنسال
النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى • تحقيق الشيخ الضباع • نشر المكتبة التجارية
نصب الراية للزيلعى • مطبعة دار المأمون
النقاط بين جرير والفردق لأبى عبيدة • تحقيق الأستاذ الصاوى سنة ١٩٣٥
نقد المبرد لكتاب سيبويه • انظر الانتصار
النهر لأبى حيان • بهامش البحر المحيط
النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير • المطبعة العثمانية

نهاية الأرب للنويرى • مطبعة دار الكتب

نوادير أبى زيد الأنصارى • بيروت سنة ١٨٩٤

الهاشميات للكميت • مطبعة شركة التمدن سنة ١٣٣٠

جمع الهوامع للسيوطى • مطبعة السعادة

الوحشيات لأبى تمام • تحقيق الأستاذين عبدالعزيز الميمنى ! ومحمود شاكر • مطبعة دار
المعارف

وفيات الأعيان لابن خلكان • تحقيق الشيخ محمد محبى الدين • مطبعة السعادة

وقعة صفين لنصر بن مزاحم • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • مطبعة الحلبي

يتيمة الدهر للثعالبي • المطبعة الحنفية بدمشق

استدراك وتصويب

يضاف إلى (النقل عن المقتضب والإشارة إليه) ص ٧٧ من المقدمة ما يأتي :

(أ) في أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ : « ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب هذا البيت :

فأصبحوا والنوى غالى معرّسهم وليس كلّ النوى يلقى المساكين

وهذا النقل موجود في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٣ من الأصل .

(ب) في لسان العرب (مثل) نقل عن المقتضب في تفسير (مثل) من قوله تعالى : (مثلُ الجنةِ التي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ) .

وما نقله اللسان المذكور في المقتضب ج ٣ ص ٢٠٠ من الأصل .

(ج) يضاف إلى التعليق عن هذا البيت :

أكاشره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص

ج ٣ ص ٢٤١ ما يأتي : هو لعمر بن جابر الحنفي (حماسة البيهقي ص ١٥ د)

في الجزء الرابع ص ٢٣ نسب المبرّد هذا البيت إلى رؤبة :

أحضرت أهل حضرموت موتا

ولم أجده في ديوان رؤبة ولا في فوائته ، ووجدته في شعر في المخصص ج ١٣ ص ١٧٣ وهذا نصه :
« وأنشد ابن الأعرابي :

أبا نزارٍ كَرَمَ ما أَتَيْنا يا مَعْنُ قد شَفَيْتَ واشتَفَيْنا

رَفَعْتَ بيتا ، ووضَعْتَ بيتا عَلِمْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ الموتَا

قال : وإنما مدح معنًا بهذا الشعر ، وكان معنٌ يكنى أبا الوليد ، فأراد أنك تكفي نزارا

أمرها ، فأنت لها كالآب .. » .

تصويب المقدمة

الخطأ	الصواب
ص	س
١٦	٢ يَأْذَن
٣٣	٣ كَلْفُونِي
٣٨	٣ ما يوجز
٥٠	١٧ والمُخْشَلِيَّة
	والمُخْشَلِيَّة . جاء ذلك في قول المتنبي :

بياض وجه يريك الشمس حالكة ودرّ لفظه يريك الدرّ مخشلبا

ديوانه ج ١ ص ١١٣

٥٩	٩ رغبة الآمال	رغبة الآمل
٦٢	٦ ما يَنَاقِي	ما يَنَاقِي
٩٥	١١ كو	كوفي

١١٠ كلّ ما في هذه الصفحة إنما هو تعليق ما في ص ١١١ كرّر خطأ عند الطبع .

تصويبات الجزء الاول

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٩	فيما دخل فيما فيه الأول	فيما دخل فيه الأول
٢١	٢	يسر	يسر
٢٢	١	هذا باب	باب
٢٢	٩	والمعطية	والمعطية
٢٢	٢٧	على منزلة	على منزلة
٤٦	٩	بر وحنطة	بر وحنطة
٤٨	٢١	أنظر ص ١٣٠	ص ٤١-٤٢
٥٧	١٨	وآلفه زائدة	وآلف قيعرى
٧٣	٩	مصدرا	مصدرا
٧٩	١٣	هذا الرجل	هذا الرجل
٩٧	١٨	ضمه	ضمه
٩٧	١٩	بعث	بعث
٨٣	٢١	هى (ل)	هى (أل)
١٠٢	٣٦	إذا اضطر ص ٨٨ وديوانه ص ٢٦-٣١ إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها	
١١٧	٣	مثال فعل	على مثال فعل
١٢٠	١٠	ذو فرس	ذو فرس
١٢٥	٧	ليس بفعلول	ليس بفعلول
١٢٦	٢١	وغامى	وغامى
١٤٠	١٧	ص ٦٤-٦٥	ص ٦٤-٦٦

ص	س	الخطأ	الصواب
١٥٣	١٥	أَنْ شَاءَ	أَنْ شَاءَ
١٥٦	١٨	من قصيدة	من قصيدة
١٦٣	٢٥	انظر ص ٦٣	سورة ص : ٦٣
١٦٦	٢٤	يهجو عبد الأرض	يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن العاص
١٧١	٢٢	ج ٢ ص ٤٠٣	ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣
١٧١	٢٤	وروى ألبه	وروى ألب
١٧٣	١٠	ذهب طلحة	ذهب طلحة
٢٠٤	٥	ملحق بجُلجل	ملحق بجُلجل
٢٠٤	٧	ملحق بخمخم	ملحق بخمخم
٢٠٩	١٨	قولها	قولهم
٢١٨	٢٩	ص ٢١٤	ص ٢١٦
٢٢٦	١١	ص ١٧١ - ١٧٢	ص ١٧٣ - ١٧٦
٢٦٧	١	يشطب كله لأنه مكرر خطأ وبوضع مكانه : وقال	

تصويبات الجزء الثانى

ص	س	خطأ	صواب
١٤	١٨	بأن محمرة	بأن مضمرة
٢٣	٣	فَيَذَرُكَ	فَيَذَرُكَ
٢٧	١١	قطعة	قطعه
٣٥	٤	ثُمَّ يَقُولُ	ثُمَّ يَقُولُ
٤٨	٢٨	أيا ما تدعو	أيا ما تدعوا
٦٩	٢٠	كلام المبررد	كلام المبرّد
٨٠	٢	والواو وزائدة	والواو زائدة
٨٥	١٧	لا تحسبن الذين يخلون بما	ولا تحسبن الذين ييخلون بما
٩٣	١٨	وبناه	وابناه
٩٣	٢١	وانباه	وابناه
١٤٨	١٨	سيبويه ج ١	سيبويه ج ٢
١٨٨	٢٤	جمهرة الإنسان	جمهرة الأنساب
٢١٦	٩	هل أنبئكم	هل ننبئكم
٢٦٥	٣	دار ابجرّد	درا بجرّد
٢٩١	١٢	اللويتا	اللويتا
٣٥٥	٣	فإنك مرتحل	فأنك مرتحل

تصويبات الجزء الثالث

ص	س	خطأ	صواب
٣٤	١٤	هل أنبئكم	هل ننبتكم
١٣٤	١٧	سلقى	سليق
١٨٠	١٤	يها	ويها
٢٠٨	٢٤	ولا أطلت هيهات فهي عنده اسم بمنزلة علقاة يشطب هذا لأنه مكرر في الطباعة .	
٢٧١	٢٣	لبيك يزيد	لبيك يزيد
٢٩٨	٢٩	الخزانه ج٤ ص ٤٨٢	الخزانة ج٢ ص ٤٨٢ ، ج٤ ص ٤٦١
٣٢٥	١٢	القبج	القبج
٣٢٩	٢٨	أكباش بالباء الموحدة	بالياء المثناة
٣٥٠	٨	بشمس أو قدم	بشمس أو قدر
٣٧٢	١٠	ولا يهيم	ولا يؤهم

تصويبات الجزء الرابع

٤	١١	درجاته	درجاية
١٠	١٣	خيكم	خيكم
١١	١٨	أنبئكم	أنبئكم

تصويبات الجزء الرابع

ص	س	خطأ	صواب
٤٢	٢	مُجَلَّقٍ	مُحَلَّقٍ
٤٧	٢٨	ص ٣٨٠ - ٤٠٣	ص ٣٨٩ - ٤٠٣
٤٩	٨	ونه	وَأَنَّهُ
٤٩	١٠	بعمليتها	بعلميتها
٤٩	١٥	أَن اوبر	أَنَّ ابن أوبر
٥٢	١٢	هو خير	هو خيراً
٧٦	١١	قالوا : مع الشاعر	قالوا : الشاعر
٨٠	١٨	وتودى	وتُودَى
٨٢	١٧	لأسم	الاسم
١٠٨	٢٣	في سيبويه	(٣) في سيبويه
١١٠	١	غيرها فيه	غيرها فيه (١)
١١٢	١	إِنَّ اللَّهَ	أَنَّ اللَّهَ
١٤٥	٢٨	إلى عمر	إلى عمرو
١٤٦	٣٠	الحزم	الخرم
١٦٤	١٠	الحَسَنِ	الحَسَنُ
١٧٩	٢٢	والبام في تفسير أشعار هذيل	تشطب مكررة
٢٦١	٢٣	للكور	المذكور
٢٦٨	١٨	يختلطوا	يحتلطوا
٢٧٣	١	حركة الياء	حركة الياء
٢٩١	٧	وثناء	وتناء

ص	س	خطاً	صواب
٢٩٦	٥	رأيتك إناء	رأيتك إناء
٣٠٧	٢١	فل هي	قل هي
٣٣٤	١٦	في اللام والأشعار	في الكلام والأشعار
٣٤٦	٦	وجئتك إذا قام زيد	وجئتك إذا قام زيد
٣٥٤	٧	هذيه	هذه
٣٥٧	٣	أذكرك	أذكره
٣٥٩	١٨	من أر	من أمر
٣٥٩	١٨	خير ميد	خير مبتداً
٣٥٩	٥	لألك	لأنك
٣٥٩	٢٦	أر	أو
٣٦١	١٧	أذنت	آذنت
٣٦٤	٢٤	هي	حي
٣٦٥	٢٣	لا أمر	لا أمر
٣٦٥	٢٤	لا أمر	لا أمر
٣٧٦	٣٠	الخزامة	الخزانة
٣٨٤	٧	في النفس	في النفي
٣٨٨	٥	في النداء	في النداء
٣٩٤	٢٤	أحد	أحداً
٣٩٨	٢٠	أعراب	أعرب
٤٠٥	٢٦	إذا التقدير	إذا التقدير
٤١٦	٢٠	التخصيص	التخصيص
٤١٨	٧	فأغضبت	فأغضبت

تصويب الفهارس

ص	س	الخطأ	الصواب
١٦	١٣	الاستغرافية	الاستغراقية
١٨	١٩	تابع	تابع
٥٣	٢٢	الخائن	الخائن
٥٨	٢٥	ومؤخرة	ومؤخرة
٦٢	٨	كلُّ رجل	كلُّ رجل
٦٨	١	أيايها الرجل	يا أيها الرجل
١٠١	١٤	ب	به
١٠١	١٦	لخلاف	الخلاف
١٠١	١٧	ن	إن
١٠١	١٨	ا	إن
١٠٣	٤	بتصصره	بتصغيره
١٠٤	٧	نحريك	تحريك
١٠٤	١٤	حرك	يحرك
١٠٤	١٥	بينهما	ما بينهما
١٠٨	١٢	مرت	مررت
١٠٨	٢	بطاقه	بطارقة
١٠٨	١٤	لمؤنث	المؤنث
١٠٨	١٥	جاء	جاءا
١٠٨	١٨	أنيث	نأثيث
١١٧	٧	(أمن)	(أيمن)
١٢٥	١٣	راعاة	مراعاة
١٣٨	١	لا	غلام
١٥١	٥	لأفعال	الأفعال
١٥١	٥	الامه	مالامه

ص	س	الخطأ	الصواب
١٥٥	١	سنتشكال	استشكال
١٥٥	٢٠	الام	مثالا من
١٥٦	١	ملحق	سرحان ملح
١٦٣	٤	غ الله	غير السكر
١٧٥	٨	يمكن البداء	فيمكن الابتداء
١٩٦	١٠	الإظهار	فالإظهار
٢١٧	١١	عتوا	عنوا
٢٢٦	٢	وم	قوم
٢٢٩	١٨	عذا	إذا
٢٢٩	١٩	عذا	إذا
٢٢٩	٢١	عذا	إذا
٢٢٩	٢٢	لا	إلا
٢٣١	١١	وإن كل لما جميع لدينا محضرون	مكانها في ص ٢٤٠
٢٦٨	١٠	بغزارة	بغزارة
٢٧٧	٧	الرء	الرعد
٢٨٠	٢٣	لوتز	الوتر
٢٨٣	٥	لسنا	ألسنا
٢٩٦	٢٢	بثائب	بائب
٢٩٧	٣	أسماء	أسماء
٣١٢	١١	والرمح	والرمح

سقط من الفهرس هذا البيت :

إذ أم سرباح غدت في طعائن جوالس نجد فاضت العين تدسج

٢ : ١٧٨

رقم الايداع ١٩٧٩/٤٣٣٩
التزقيم الدولي ٩٧٧-٢٤١-٩٦-٦ ISBN